











# مجلة الأفكار والسياسة والتجارة للبحوث العلمية

فبراير سنة ١٩٥٦

السنة الرابعة

العدد الأول

## الفهرست

صفحة

دراسات في الرسوم الجمركية المصرية	للدكتور عبد المنعم البيه . .	١
الحرية التجارية ازاء الحماية	للدكتور صلاح الدين نامق .	٧٥
شركات الاقتصاد المختلط ووجوه نشاطها في مصر . . . .	للدكتور محمد فؤاد ابراهيم .	١٤٩
المؤتمر الآسيوى الافريقى الاول	للدكتور بطرس يوسف بطرس غالى	١٩٣
ادارة شئون العمال والمستخدمين	للاستاذ محمد عبد الله مرزبان .	٢٢٥
الدفاتر المنتظمة . . . .	للدكتور متولى محمد الجمل .	٢٥١

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٦





## مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

### لجنة التحرير

رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مهيبة أستاذ الاقتصاد .

الأعضاء : الأستاذ الدكتور أحمد عبد القادر الجمال أستاذ العلوم السياسية .

الدكتور بطرس يوسف بطرس غالى أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية المساعد .

سكرتير التحرير : الدكتور بطرس يوسف بطرس غالى .

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة .



## قسم الاقتصاد

---

- دراسات في الرسوم الجمركية المصرية : للدكتور عبد المنعم البيه  
الحرية التجارية إزاء الحماية : للدكتور صلاح الدين نامق  
شركات الاقتصاد المختلط ووجوه { للدكتور محمد فؤاد ابراهيم  
نشاطها في مصر





# دراسات في الرسوم الجمركية المصرية

بقلم

الدكتور عبد النعم البير

أستاذ الاقتصاد المساعد — كلية التجارة جامعة الاسكندرية

## ١ — مقدمة :

ينحصر الغرض من هذا البحث ، في دراسة الرسوم المقررة على سلع هامة تستورد الى مصر ، سلع انتقاهما الباحث كمينات صادقة تمثل السلع الكثيرة الأخرى <sup>(١)</sup> . وعلى هذه السلع الهامة ، تفرض رسوم جمركية إيرادية ، أو رسوم حائية أو رسوم مانعة . وما كنا نستطيع في عشرات من الصفحات ، أن ندرس أحوال جميع السلع المستوردة والمصدرة ، وأن نبحث مشاكل الرسوم نفسها على السلع المذكورة ، ومشاكل رسوم الانتاج على السلع التي تنتجها محلياً ، مما نترك أمره لأصحاب الوسائل المطولة المهمة ، لنكتفي هنا بدراسة رسوم الوارد على سلع متفقا تحتل مكانة عالية في بنائنا الاقتصادي والمالي ، إما عن طريق ما تدره بعض تلك الواردات من رسوم ، ذات حصيلة موفورة للخزانة ، وإما عن طريق تشجيع المصنوعات المصرية ، بفرض رسوم حائية أحياناً : رسوم حائية مانعة أحياناً أخرى . ولذا لن نتعرض في هذا البحث للرسوم

(١) تعريفه الرسوم الجمركية المصرية ، تحتوي على ٨٩٧ بنداً ، ويمثل كل بند صنفاً من الأصناف ، ولكل صنف أنواع مختلفة في كثير من الأحيان ، مما يصعب على الباحث أن يعالج رسوم الوارد على كل هذه البنود انظر « تعريفه الرسوم الجمركية ٢٢ مايو سنة ١٩٥٤ » من مطبوعات وزارة المالية والاقتصاد ص ١ — ١٠٩

المفروضة على الصادرات ، أو للناحية التاريخية للرسوم ، بل ستفهره على رسوم  
الوارد على السلع المختارة ، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومن أجل ذلك  
ستقسم البحث الى أربعة أقسام :

القسم الأول : يدرس الناحية الاقتصادية النظرية للرسوم الجمركية على وجه  
الإجمال .

والقسم الثاني : نضع فيه نتائج وملاحظات عامة ، عن الرسوم الجمركية في  
مصر ، مع المقارنة بأحوال بعض الأمم المتقدمة .

والقسم الثالث : يعنى بدراسة الرسوم الجمركية المفروضة على كل سلعة  
من السلع التي وقع اختيارنا عليها ، ويضع أمام القارئ نتائج تلك الدراسة .  
والقسم الرابع : مقترحات تتقدم بها كنتيجة للبحث .

## القسم الأول

### الناحية النظرية

#### ٢ - أهداف التعريفية الجمركية :

تهدف التعريفية الجمركية ، إما إلى الحصول على إيرادات الخزينة ، وإما لحماية الصناعات الأهلية من المنافسة الأجنبية <sup>(١)</sup> ، أو قد تهدف إلى الغرضين معاً ، فتكون تعريفية إيرادية وحمائية في نفس الوقت . والتعريفية الحمائية تحاول إبعاد السلع الأجنبية ، ولكن ربما أدى ذلك إلى رفع أثمن السلع الأهلية . وستختلف التعريفية الإيرادية بطبيعة الحال عن التعريفية الحمائية ، من حيث المعدلات التي تفرضها كل تعريفية على الأنواع المتباينة من السلع ، ومن حيث اختيار السلع التي تكون هدفاً طيباً للتعريفية . وقد يحدث أن تقل معدلات التعريفية ، فتقل بالتالي درجة الحماية ، ولكن يزيد إيراد الخزينة ، لزيادة كميات السلع المستوردة . ولذا نجد أن التعريفية في الولايات المتحدة منذ بداية الحكومة الأهلية المركزة فيها — قد تشككت بشكل معين ، وانجبت نحو الارتقاء بالصناعة ، عن أن تتجه نحو زيادة الحصيلة <sup>(٢)</sup> . وقد اتفق علماء الاقتصاد ، على أن الرسوم الجمركية تكون مسألة موالية موافقة لبعض الأفراد دون بقية المجتمع <sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر كتاب International Trade and Commercial Policy تأليف الأستاذ الدكتور

L. W. Towle نيو يورك ١٩٤٧ ص ٢١٧

(٢) أنظر كتاب Public Finance تأليف الأستاذ الدكتور H. L. Lutz عام ١٩٣٦ ص ٥٦٨

(٣) أنظر مقال الأستاذ Tibor de Scitovsky عن A Reconsideration of the Theory of Committee of Tariffs, From Readings in The Theory of International Trade, selected by a The American Economic Association, p. 360

وأنظر أيضاً كتاب Interdational Economics للأستاذين الدكتورين S. Enke and V. Salera الطبعة الثانية نيويورك ١٩٥١ ص ٣٤٢

أى أن هناك تضاربا في المنفعة بين المنتجين وبين باقى أفراد الجمهور، فالمنتجون الذين يرون السلع الأجنبية قد دخلت بلادهم، ونافست سلمهم الأهلية، يزارون بالشكوى مطالبين بالحماية، وهم قادرون عادة وفي معظم البلاد، على تنظيم أنفسهم ولمعداد قضيتهم، ولإيجاد المدافعين عنهم، بما يتوفر لهم من سند مالى أو عضو سياسى عن طريق أصدقائهم فى البرلمانات. أما باقى أفراد الجمهور أى المستهلكون، فهم الغالبية الكبرى، ولكنهم لا ينظمون أنفسهم ولا يتفهمون مصالحهم.

ولهذا كانت الرسوم فى كثير من الأحيان، مسألة ضارة بالمجتمع على العموم، وبالأخص إذا لم يحسن المشرع فرضها، ولكنها أيضا نافعة لبعض طبقات المجتمع، تلك الطبقات بالذات، التى تستفيد بزيادة دخولها من حماية الدولة لصناعاتها.

### ٣ - شرعية الرسوم الجمركية :

والرسوم الجمركية فى العادة، تمنع السلع الأجنبية من أن تستورد، وربما مكنت المنتج الأهل الذى ينتج السلعة التى فرضت عليها رسوم الوارد، من أن يرفع ثمنها، فيضطر المستهلك إلى شرائها بالثمن المرتفع. وهنا يحلو لبعض رجال الاقتصاد أن يتساءلوا عما إذا كانت هناك مزايا جدية بالاعتبار، تفرض من أجلها الحماية، وتعطى من أجلها منافع لطبقات معينة من الناس، والواقع أن هناك ظروفًا شرعية تستحق فرض الحماية لبعض السلع أو الصناعات، لما ينتجه فرض الحماية من منفعة تعود على الأمة جمعاء. ولكن هذه الظروف ليست عديدة، والحماية فى مجموعها تحل انتاجا أقل كفاية، محل لإنتاج أكثر كفاية، ثم أنها تزيد النفقات، وتقلل مستوى المعيشة<sup>(١)</sup>. وليست المسألة قاهرة على ارتفاع الأسعار التى يضطر إلى دفعها الجمهور، بل هناك خسارة أخرى لها أهميتها وتقديرها، وهى الخسارة الناشئة من عدم استهلاك السلع التى لم تستورد. وفوق ذلك فإن بعض السلع ان استوردت، فسيكون ثمنها قد ارتفع عن ذى قبل.

(١) أنظر كتاب The International Economy, Its Structure and Operation تأليف الأستاذ

P.T. Ellsworth نيويورك ١٩٥٠ ص ٣٩٨



وكان الجهور بعد فرض الحماية ، يدفع في معظم الأحيان أسعاراً أعلى ، لكل من السلع المستوردة والسلع المحلية . ومع ذلك ، فإن بعض الصناعات التي ظلت تحميها الدولة سنين طويلة ، لم تستطع الوقوف على قدميها ، وكثيراً ما تقدمت الحكوماتها بميزانيات تظهر فيها خسائر كبيرة . ولو أن رسوم أموالها قد استثمرت في مجال آخر ، حيث تزيد كفايتها الانتاجية ، وحيث تخصص فيما أهلت له بلادها ، لربحت من عمليات الاستثمار .

#### ٤ - أنواع التعريفات الجمركية :

وقد جرت عادة البلاد التي تفرض الرسوم الجمركية ، أن تبني تلك الرسوم على أساس تعريف ، تحصى فيها السلع وتبويبها من ناحية ، وتفرض الرسوم من ناحية أخرى على الوزن أو النوع ، أو القيمة أو العدد ، أو الوزن والقيمة مثلاً .  
والتعريفات الجمركية أنواع أربعة <sup>(١)</sup> :

النوع الأول : تعريف بسيط أو عام ، تفرض رسوماً متساوية على السلع المتشابهة مهما كان مصدرها .

والنوع الثاني : تعريف مبنية على الاتفاقات أو المعاهدات ، وتحدد بهذه الاتفاقات عن التعريف العامة .

والنوع الثالث : تعريف تبني على نوعين من المعدلات ، معدلات ذات نهاية عليا ، ومعدلات ذات نهاية سفلى ، وتطبق المعدلات السفلى على البلاد المفضلة ، والمعدلات العليا على غيرها من الأمم .

---

(١) ينقسم الأستاذ De Marco أنواع التعريفات إلى ثلاث : تعريف عامة وتعريفات المعاهدات وتعريف مميزة كعرب جمركية ضد السلع المستوردة من أمم أخرى ، بينما يقسم الأستاذ Young أنواع التعريفات إلى أربعة تفضلها لمافيها من تباين وتفصيل أنظر كتاب The First Principles of Public Finance تأليف الأستاذ Antonio De Viti De Marco "ترجمة الإنجليزية طبعة ١٩٣٦ بلندن . ص ٣٤٦ وكذلك كتاب The International Economy. تأليف الأستاذ الدكتور J. P. Young نيويورك ١٩٤٦ ص ٤٥١ - ٤٥٣

والنوع الرابع : تعريف خاصة بالمساومة ، لإعطاء امتيازات للأمم تمنح  
هى الأخرى ، امتيازات للأمة المستوردة .

فأما التعريف العامة التى تعطى مساواة تامة للسلع المتشابهة ، دون النظر إلى  
موطنها الأصلي ، فهى تعريف تهدف فى غرضها الأصلي إلى الإيراد . وقد طبقتها  
بلاد كثيرة منها الدول الاسكندنافية وسويسرا وهولندا والصين واليابان  
والأرجنتين ، حتى إذا بدأت الأزمة العالمية الكبرى ، كان ميل تلك الأمم شديداً  
إلى ترك هذه التعريف .

وأما النوع الثانى فقد اتبعته حتى الحرب الثانية بلاد كثيرة منها فنلندة  
واستراليا وشبلى وتشيكوسلوفاكيا ونيوزيلندا وتركيا ، وكان الغرض منها  
المرونة الخاصة بعقد الاتفاقات .

والنوع الثالث الخاص بالتعريف ذات المعدلين ، الأعلى والأسفل . كان  
المقصود منه تشجيع الأمم الأخرى على منح الأمة المستوردة بعض الامتيازات ،  
وكانت تطبقه حتى بداية الحرب الثانية ، بلاد مثل البرازيل واليونان وفرنسا  
وبولندا . وأخيراً لم تطبق أمة من الأمم فى العصر الحديث ، النوع الرابع المبني  
على المساومة ، وإن كانت فرنسا وبعض بلاد الإمبراطورية البريطانية قد اتبعته  
أحياناً ولكنها لم تستمر عليه . وليس معنى هذا أن كل أمة من الأمم اتبعت نوعاً  
واحداً من هذه الأنواع فى تعريفها ، بل إن بعضها اتبع نوعين منها ، كما فعلت  
كندا حينما اتبعت تعريف المعدلين النهائيين ، مع تعريف الاتفاقات والمعاهدات .

#### ٥ - الرسوم الإرادية والرسوم الحمائية :

طلباً أننا نريد أن نتعرف أحوال الرسوم الجمركية ، فلا بد لنا من التفرقة  
بين الرسوم الإرادية والرسوم الحمائية ، فالضريبة التى تفرضها الدولة داخل  
أراضيها ، لا تفرق بين ناتج مصنع وناتج مصنع آخر ، بل تعامل منتجات المصانع  
كلها على قدم المساواة . أما الرسوم الجمركية ، فهى تميز بين ناتج المصانع الأهلية

وبين ناتج مصانع الأمم الأجنبية . ولذا نرى المشرعين في الدول المختلفة ، وقد أخضعوا الناتج الأهلئ لضريبة على الصناعات مثلا ، بينما يخضعون منتجات مصانع الأمم الأجنبية ، إلى الرسوم الجمركية .

فاذا افترضنا اننا نبحت أحواض سلع تنتجها المصانع الاهلية ، وتستورد الامة سلعا مشابهة لها تماما من الخارج ، فانا نصبح أمام أمرين اثنين : إما أن تكون هناك رسوم جمركية عالية ، مفروضة على السلع المستوردة ، ولم تفرض القولة رسما أو ضريبة على السلع الأهلية ، فان المستهلك يفضل استهلاك السلع الأهلية ، ولا تحصل القولة على إيراد كبير من السلع الأجنبية . وهذه هي الحالة التي يتوق إليها انصار الحماية ، والتي تهدف إلى حماية المصنوعات الأهلية ، حماية تتوقف درجتها على مقدار الرسوم الجمركية ، اذ قد تمنح هذه الرسوم ، السلع الأجنبية كلية ، أو قد تقلل الوارد منها ، وهي اذا منعتنا ، فان ثمن السلعة الأهلية يرتفع في الغالب ، فتزيد أرباح الصناعات المحمية ، ولا تنجي القولة رسوما جمركية . أما الأمر الثاني فيحدث اذا فرضت ضريبة على السلع الأهلية ، لاحداث التعادل بينها وبين السلع الأجنبية وبذا تكون القولة قد ألقت الحماية . وهناك نوع آخر من أنواع الرسوم الإرادية ، يختص بفرض رسوم على سلع لا تنتج ولا يمكن أن تنتج داخل القولة كما هو حال البن والشاي في مصر مثلا ، حيث تزيد الحصيلة للحكومة ، بمقدار زيادة الرسوم ، وعلى الاخص اذا لم تكن هناك سلع بديلة للبن والشاي مثل الكاكاو وغيره ، وهنا يتحتم على القولة — اذا ارادت أن تضمن حصيلتها — أن ترفع الرسوم على السلع البديلة أيضا <sup>(١)</sup> ويلاحظ أن مثل هذا الرسم الإرادي لا يعدل الاتجاه الطبيعي لرأس المال والعمل ، المستثمرين في انتاج البن والشاي والكاكاو ، طالما أن انتاج هذه السلع داخل حدود الأمة ، أمر مستحيل .

(١) أنظر كتاب « عبء الضريبة » للدؤلف ، القائمة عام ١٩٥٤ ص ٤٢

ويوجد نوع ثالث للرسم الإيرادى ، ونعنى به الرسم المنخفض الذى يفرض على بعض السلع المستوردة ، بحيث لا يوجه الانتاج وجهة أخرى ، ولا يحل السلع الأهلية محل السلع الأجنبية ، فكأن انخفاض مثل هذا الرسم ، لا يجعل منه رسماً حائياً بل رسماً إيرادياً .

## ٦ - المعاملة بالمثل :

وما اعتبرت الرسوم الجمركية فكرة سليمة ، لأن كل أمة ستعامل الأمة أو الأمم التى فرضت رسوماً على صادراتها ، معاملة المثل بالمثل ، أى لأن كل أمة تجد رسوماً قيدت سوق تصديرها ، ستفرض هى كذلك رسوماً على صادرات البلاد الأخرى<sup>(١)</sup> التى قيدت سوقها وفرضت على صادراتها رسوماً جمركية . ولهذا قال الاقتصاديون ، ان فرض الرسوم لا يصح أن يؤخذ دليلاً على مزايا الحماية الجمركية .

## ٧ - آثار الرسوم الجمركية على الثمن وعلى فائج السلعة :

يعتقد الكثيرون من الناس ، أن الرسوم على الواردات ، تعمل على زيادة ثمن السلعة المفروض عليها الرسم ، بمقدار الرسم كله ، ولكن الواقع أن عبء رسوم الوارد ليس بمثل هذه السهولة ، إذ قد يتأثر ثمن السلعة التى يفرض عليها رسم الوارد بطرق مختلفة وهى<sup>(٢)</sup> :

أولاً — إن رسم الوارد قد لا يؤثر على ثمن السلعة فى السوق الأهلية بتاتاً .

(١) شرحنا هذه الفكرة فى كتابنا « دروس فى الاقتصاد الهولوى » الاسكندرية عام ١٩٥٤ ص ٦٦ — ٦٩ ثم رسمنا المنحنى الذى يثبت هذه الفكرة من مصدره الاول كتاب Studies in The Theories of International Trade الأستاذ J. Viner نيويورك ١٩٣٧ الفصل السادس . وكذلك من مصدره الثانى كتاب Ellsworth السالف الذكر الفصل الثالث ، ولقد لم نجد داعياً إلى تكرار ما شرحنا سابقاً .

(٢) أنظر كتاب Economics of Interentional Trade تأليف الأستاذين H. B. and L. W.

Killough ( الطبعة الثانية ) للتعديل الثالث نيويورك ١٩٤٨ ص ٢٣٨ — ٢٤١



ثانياً — إن رسم الوارد قد يرفع الثمن بمقدار الرسم تماماً .  
ثالثاً — إن المستهلك قد يدفع ثمناً يزيد في ارتفاعه عن مقدار الرسم المفروض .  
ولنبحث كل حالة من هذه الأحوال على حدة :

### أولاً — عدم تأثير رسم الوارد على ثمن السلعة المحلي :

إذا فرضت رسوم جمركية على الوارد من سلعة مُنتج محلياً ، ويزيد الناتج منها عن الطلب المحلي للاستهلاك ، فإن الرسوم لا تؤثر على ثمن السلعة . فإذا فرضت مصر مثلاً رسماً جمركياً قدره ٥٠ قرشاً على كل أردب يستورد إلى مصر ، لرفع ثمن الأردب من القمح في الداخل من ٤٠٠ قرشاً ، إلى ٤٥٠ قرشاً ، فإن هذا الرسم لن يأتي بالنتيجة المطلوبة منه ، إذا كان الانتاج المحلي من القمح ، يفيض عن حاجة الطلب المصري .

والدليل على ذلك ، أن الفلاحين المصريين سيحاولون بيع قمحهم كله بالسعر المرتفع في مصر . فإن تنافسهم على البيع سيعمل على تخفيض الثمن ، الذي لن يقل عن السعر العالمي للقمح وهو ٤٠٠ قرشاً ، إذ لو قل السعر في الداخل عن الثمن الدولي للقمح ، لفشل المنتجون المصريون بيع قمحهم إلى السوق الدولية ، بدلاً من بيعه في بلادهم .

وهناك حالة أخرى لا تؤثر بها الرسوم الجمركية على الثمن المحلي للسلعة ، ونعني بتلك الحالة تحمل المصدر الأجنبي عبء رسم الوارد كله . ولكن هذه حالة نادرة الحدوث ، ولا يمكن تصورها إلا في حالات معينة مثل :

١ — إذا كانت الأمة التي تفرض الرسم الجمركي ، هي المشترية الوحيدة للبلد المصدر<sup>(١)</sup> وكانت السلعة محتكرة في يد محتكر بالأمة المصدرة . مثل هذا المحتكر قد يجد أن أرباحه ستتخضض ولكن بدرجة أقل ، إذا قلل الثمن وتحمل العبء

(١) أنظر كتاب الأستاذ "Dalton" Public Finance ص ٨٨

عن انخفاض أرباحه إذا أبقى الثمن على ما هو عليه ، وباع في البلد المستورد ،  
( الذى فرض الرسوم الجمركية ) كمية أقل أى أن المحترى يتجنب تخفيض طلب  
الأمة المشترية الوحيدة ، فيتحمل العبء . وإلا تناقصت أرباحه بمقدار أكبر<sup>(١)</sup> .

٢ - إذا كانت الأمة التى تفرض الرسم الجمركى هى المشترية الكبرى  
لسلعة البلد المصدر . ورأى المنتج المحترى فى البلد المصدر ، أن يفرض ثمناً أعلى  
لسلته فى بلده هو وأن يبقى الثمن كما هو للبلد المستوردة ومعنى هذا أن المحترى فى  
البلد المصدر سيتحمل عبء الرسم الجمركى كذلك .

٣ - ربما رأى المنتج المصدر أن عرض سلته قد زاد فى البلد المستورد ،  
الذى فرض الرسم الجمركى . ولذا يحاول أن يتحمل العبء لفترة قصيرة ، عن  
أن يخلق مصافه ، ولكن مثل هذه السياسة ستكون قصيرة الأجل ، وسيتم  
أجلها إذا استهلك المخزون من السلعة فى البلد المستورد ، وعاد هذا الى الاستيراد  
من جديد .

### ثانياً - رسم الوارد يرفع الثمن بمقدار الرسم :

وهذه حالة يمكن حدوثها ، لو تصورنا بلداً مصدراً ينتج سلته التى يصدرها ،  
بنفقات ثابتة فإذا فرضت الدولة المستوردة رسماً جمركياً ، فن المفروض -  
فى ظل النفقات الثابتة - أن البلد المصدر يمكن أن ينتج كمية كبيرة جداً ، بنفس  
النفقة الخاصة بالوحدة ، كما لو أنتج كمية صغيرة .

وعلى هذا يمكن للبلد المصدر أن يمون البلد المستورد بالسلعة ، طالما ظل  
الرسم الجمركى أقل من الفرق بين نفقة المنتج الأجنبى ، ونفقة المنتج الأهلى .

(١) أنظر كتاب The Shifting and Incidence of Taxation تأليف الأستاذ E.R.A. Seligman

ثالثاً - زيادة الثمن بأكثر من مقدار الرسم :

قد يحدث أن يقلل البلد المصدر ، من كمية منتجاته ازاء فرض البلد المستورد رسوما على وارداته ، فلما يقلل البلد المصدر من الكمية المنتجة ، لا يحقق اقتصاديات ومزايا الانتاج الكبير كلها فتبدأ نفقة السلعة في الازدياد . وعلى هذا تتعاون كل من قلة العرض وزيادة النفقة على رفع ثمن بيع السلعة الأجنبية بالسوق المستوردة ، بمقدار اكبر من الرسم المفروض <sup>(١)</sup> .

ويمكن أن تحدث هذه الحالة ايضا لو كانت السلعة تنتج في ظروف النفقة الثابتة ، وكان الرسم المفروض اكبر من الفرق بين النفقة الاجنبية وبين النفقة الاهلية ، فان الواردات ستستبعد كلية . فاذا لاحظ ذلك المنتجون الوطنيون ، وبدأوا في التنافس فيما بينهم ، فان الثمن يرتفع فقط ، بالفرق بين النفقة الاجنبية والنفقة الاهلية ولكن يلاحظ أن الثمن الاهلي مع أنه ارتفع ، الا أن مقدار الارتفاع سيكون أقل من الرسم المفروض ، اذ لو ارتفع الثمن بأكثر من الرسم لحقق المنتجون الاهليون أرباحا غير عادية فانتجوا كميات كبيرة ، فزاد العرض فانخفض الثمن من جديد ، حتى يصل الى حدود النفقة الاهلية <sup>(٢)</sup> .

وسنجد على العموم في ظروف التجارة الدولية الحالية ، أن عبء الرسوم الجمركية التي تفرضها أمة ، يكون معظم صادراتها من السلع المصنوعة ، ومعظم وارداتها من المواد الخام ومواد التغذية ، نقول أن مثل هذه الامة اذا فرضت رسوما جمركية على وارداتها ، فان عبء الرسوم الجمركية لن يقع على ائمة الأجنبية الى حد كبير . وسبب ذلك أن طلب تلك الامة الأجنبية على السلع المصنوعة هو طلب اكبر رهونه - في معظم الاحايين - من طلب الامة للأغذية والمواد الخام .

(١) أنظر كتاب Young السالف ذكره ص ٤٥١

(٢) أنظر Towle السالف ذكره ص ٢٢٥

اما اذا كان للسلع سوق دولية واسعة ، فيكون عرضها في ناحية صغيرة من نواحي تلك السوق ، هو عرض مرن جدا ، وستحمل تلك الناحية الصغيرة من السوق ، عبء الرسوم التي تفرضها سلطاتها العامة على الوارد من تلك السلعة <sup>(١)</sup> فثلا اذا فرضت مصر رسوما جمركية عالية على سلعة التلاجات الكهربائية البريطانية ، وكان لتلك التلاجات سوق واسعة في انحاء العالم ، ولم تكن تستوعب مصر من التلاجات الانجليزية ، الا عددا محدودا صغيرا كل عام ، اذا قورن بعدد التلاجات التي تصدرها بريطانيا الى العالم كله . مثل هذه الرسوم الجمركية التي تفرضها مصر ، سترفع ثمن التلاجات في السوق المصرية ، وعلى الأخص اذا كان للتلاجات الانجليزية مزايا كبيرة ، تنافس بها التلاجات الأمريكية والإيطالية من حيث الثمن ودقة الصنع وغير ذلك ، نقول أن المستهلك المصري في مثل هذه الحالة سيتحمل الرسوم الجمركية كلها .

وبمثل القول ، أن مقدار ارتفاع الثمن في البلد الذي يفرض رسوما جمركية ، سيتوقف على حجم كل من الطلب والعرض ، وعلى درجة مرونة السلعة في كل من الدولتين المصدرة والمستوردة وكلما كانت مرونة الطلب كبيرة في الامة المستوردة ، كلما قلت المشتريات من السلعة في تلك الامة ، وكلما قلت درجة ارتفاع الثمن فيها ، وكلما زادت درجة انخفاض الثمن في البلد المصدر <sup>(٢)</sup> . هذه أهم المبادئ والنظريات الخاصة بالرسوم الجمركية ، فلنتنقل الى القسم الثاني من البحث لنستلج بعض الملاحظات والنتائج العامة عن الرسوم الجمركية في مصر مع الاشارة الى أحوال الرسوم الجمركية في بعض الامم المتقدمة .

(١) أنظر Dalton المؤلف ذكره ص ٥٨ — ٥٩

(٢) أنظر Towle السابق الإشارة إليه ص ٢٢٨ — ٢٢٩

## القسم الثاني

### نتائج وملاحظات عامة

من دراسة القوانين والمراسيم المصرية الخاصة بالتعريفية الجمركية ، تتضح لنا ظواهر معينة هامة ، نجملها فيما يلي :

أولاً — إن مصر وإن كانت تسير على تعريفية عامة ، إلا أنها تفضل تعريفية الاتفاقات والمعاهدات ، ودليل ذلك ما جاء بالمادة رقم ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتعديل التعريفية الجمركية ، حيث نصت المادة المذكورة على ما يلي <sup>(١)</sup> :

« علاوة على رسوم الوارد المقررة بالتعريفية المنه عنها في المادة السابقة ، تفرض ضريبة إضافية معادلة لمقدار تلك الرسوم ، على البضائع التي أصلها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات جمركية ، وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المتبعة في تحصيل رسوم الجمرك .

وتستحق هذه الضريبة — مهما كان المصدر الأصلي للبضاعة — على كافة البضائع الواردة عن طريق بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقاً جمركياً .

ويتبين من هذه المادة ، أن البلاد التي لا تعقد اتفاقاً جمركياً مع مصر ، تلزم بدفع رسوم عادية مضاعفة على ما تصدر إلى مصر من بضائع ، وكأن المشرع المصري يدعو بطريقة ضمنية — الأمم التي تريد أن تستفيد من التصدير إلى مصر ، إلى عقد الاتفاقات أو المعاهدات معنا .

ثانياً — إن الميزانية المصرية اعتمدت اعتماداً كبيراً على حصيلة الجمارك ، وأن وزراء المالية جميعاً أنهلوا من هذا المنهل السهل ، كلما أرادوا زيادة إيرادات الدولة لموازنة الميزانية . وليس أدل على ذلك من كثرة المراسيم التي صدرت

(١) أنظر ملحق رقم « ٥ » القوانين والمراسيم الخاصة بالتعريفية الجمركية « ١ » ص ١٢٩ من تعريفية الرسوم الجمركية ، مايو سنة ١٩٥٤ ، من مطبوعات وزارة المالية والاقتصاد .

بتعديلات فئات الرسوم ، أو قل بزيادة تلك الفئات على مر السنين منذ وضع التعريف الجركية الحديثة عام ١٩٣٠ حتى الآن . ويستطيع الباحث أن يختار أية سلعة من السلع الهامة التي تأتي بمورد رئيسي للجهاك ، ليرى كثرة المراسيم والتعديلات التي صدرت لها ، ومثال ذلك ما حدث لسلعة الأدخنة الورق والأدخنة المصنوعة والسجاير ، حيث سارت بنود هذه السلعة ( من بند ١٧٣ إلى بند ١٧٧ ) خلال التعديلات الآتية :

### جدول يبين تعديلات رسوم الأدخنة

البند من ١٧٣ / ١٧٧

أدخنة مصنوعة وسجاير			أدخنة ورق			التاريخ <sup>(١)</sup>
السكر	جنيه	مليم	السكر	جنيه	مليم	
د	١	٥٠٠	د	١	—	١٩٣١ / ٤ / ١-١
د	١	٥٠٠	د	١	٥٠	١٩٣٢ / ٥ / ١١-٢
د	١	٥٠٠	د	١	١٠٠	١٩٣٥ / ٣ / ٢٢-٣
د	١	٦٠٠	د	١	٢٠٠	١٩٣٦ / ٦ / ١١-٤
د	١	٦٣٠	د	١	٢٤٠	١٩٣٩ / ٨ / ١٤-٥
د	١	٧٤٠	د	١	٣٤٠	١٩٤٢ / ٧ / ٢٢-٦
د	١	٨٤٠	د	١	٤٤٠	١٩٤٣ / ١ / ٣١-٧
د	١	٩٤٠	د	١	٥٤٠	١٩٤٤ / ٢ / ١-٨
د	٢	—	د	١	٦٠٠	١٩٤٥ / ٥ / ١-٩
د	٢	٢٠٠	د	١	٧٥٠	١٩٤٦ / ٥ / ١-١٠
د	٢	٤٠٠	د	١	٩٠٠	١٩٤٧ / ١٢ / ١-١١
د	٢	٩٠٠	د	١	٩٠٠	١٩٥٠ / ٦ / ٢٦-١٢
د	٢	٩٠٠	د	٢	١٠٠	١٩٥٠ / ٧ / ١٠-١٣
د	٣	—	د	٢	٥٠٠	١٩٥١ / ١ / ٢٨-١٤
د	٤	—	د	٣	—	١٩٥٢ / ٨ / ٧-١٥

(١) صدرت للمراسيم بهذه التواريخ .

## (تابع) جدول يبين تعديلات رسوم الأدخنة

الرسم الإضافي على الكاليات :

دخان مصنوع ١٠ ٪ من القيمة	{	١٦-٦ / ٨ / ١٩٥٢
سيجار ٣٠ ٪ من القيمة		
دخان مصنوع ٢٠ ٪ من القيمة	{	١٧-٣٠ / ٦ / ١٩٥٣
سيجار ٤٠ ٪ من القيمة		
دخان مصنوع ٥٠ ٪ من القيمة	{	١٨-١١ / ٢ / ١٩٥٤
سيجار ٧٠ ٪ من القيمة		

ويتبين من هذا الجدول ، أن ١٨ مرسوماً صدرت بتعديل رسوم الأدخنة ، وكلها كانت نتيجة نحو الزيادة ، إما على الأدخنة الورق ، وإما على الأدخنة المصنوعة والسجائر . وربما كانت المراسيم الخاصة بتعديلات رسوم السلع الأخرى <sup>(١)</sup> ، أكثر أو أقل عدداً من هذه المراسيم ، ولكن الظاهرة الهامة الملحوظة ، هي كثرة التعديلات بالزيادة دائماً ، حتى أن رسوم الأدخنة تعدلت ١٨ مرة في ٢٤ سنة ، وكانت تتعدل مرتين في عام واحد ، كما حدث ذلك في سنة ١٩٥٠ ، مما يثبت على أن الرسوم الجمركية لا تسير تبعاً لسياسة معروفة ، ولا تهدف نحو هدف معين ، وإنما تعرف منها الدولة ، كلما خشيت مجزاً في الميزانية .

ولو أننا أخذنا الرسوم النوعية على كل البضائع المستوردة من الخارج ، لوجدنا أن قناتها قد زادت عن تعريفه الرسوم المفروضة في مايو سنة ١٩٤٠ بنسبة ٥٠ ٪ من مقدار قنات هذه السنة ، وذلك ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ <sup>(٢)</sup> ، فإذا كان الرسم النوعي ١٠٠ ملياً مثلاً عام ١٩٤٠ ، زاد إلى ١٥٠ ملياً سنة ١٩٤١

(١) نذكر القارئ بأن عدد بنود التبريفة ٨٩٧

(٢) أنظر الواقع للصربية للمدد ١٤٥٠ في ١٥ / ١٠ / ١٩٤١

وفي ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، زادت فئات هذه الرسوم بنسبة ٧٥ ٪<sup>(١١)</sup> من الأصل ( ١٠٠ ملياً أصبحت ١٧٥ ملياً ) . وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٤٣ ، زادت فئات هذه الرسوم بنسبة ١٠٠ ٪<sup>(١٢)</sup> من الأصل ( ١٠٠ ملياً أصبحت ٢٠٠ ملياً ) . وفي ٧ يناير سنة ١٩٥٢ ، زادت فئات هذه الرسوم بنسبة ٢٥ ٪<sup>(١٣)</sup> من فئات ٣٠ يناير سنة ١٩٤٣ ( ٢٠٠ ملياً أصبحت ٢٥٠ ملياً ) .

ويتضح من هذا البرهان أيضاً أن فئات الرسوم النوعية زادت زيادة كبيرة ، فبعد أن كان مقدارها ١٠٠ ملياً مثلاً عام ١٩٤٠ ، أصبحت ٢٥٠ ملياً عام ١٩٥٢ ، مع استثناء بعض السلع مثل الرمان والحنطة ودقيق الغلال ، مما يثبت أن الرسوم الجمركية ، اعتبرت الملجأ الأخير لوزراء المالية ، يلجأون إليها كلما زادت المصروفات عن الإيرادات ، وكلما تطلب الموقف تحقيق التوازن في الميزانية ، ولم يستطيعوا لإيجاد موارد جديدة . ولا يخفى أن مصروفات العولة ظلت في تزايد مستمر ، فقد كانت ٤٧,٨٨٩,٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٣٨ — ١٩٣٩<sup>(١٤)</sup> ، فزادت إلى ١٩٧,٥١٦,٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ أى بزيادة قدرها ١٤٦,٦٢٧,٠٠٠ جنيهاً في بحر ١٥ سنة ثم قصرت موارد العولة الأخرى ، عن أن تزيد بهذه السرعة التي زادت المصروفات العامة ، ولذا لم يكن أمام وزراء المالية ، إلا أن يرفعوا الرسوم الجمركية ، لإيجاد المال اللازم .

ثالثاً — إن العبء الأكبر في زيادة موارد العولة ، جاء عن طريق زيادة الرسوم الجمركية ، التي كان مجموعها ١٥,٩٠٢,٧٥٠ جنيهاً عام ١٩٤٠ ، فزاد إلى ٩٩,١٣٦,٤١٨ جنيهاً عام ١٩٥٤ ، أى بزيادة قدرها ٨٣,٢ مليوناً من الجنيهات تقريباً ، كما يتضح هذا من الأرقام الآتية<sup>(١٥)</sup> :

(١١) أنظر الوقائع المصرية العدد ١٥٥ في ١٩ / ٨ / ١٩٤٢

(١٢) أنظر الوقائع المصرية العدد ١٢ في ٣٠ / ١ / ١٩٤٣

(١٣) أنظر الفئرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري المجلد الخامس ، العدد الاول ، ١٩٥٢ ، ص ٧٤

(١٤) أنظر ميزانية الدولة المصرية عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، والقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٣ يربط ميزانية الدولة لسنة المالية المذكورة .

(١٥) أخذت هذه الأرقام من الميزانيات السنوية ومن الحساب الختامي للدولة بين ١٩٣٦ — ١٩٥٥



مفردات الرسوم	عام ١٩٣٦ جنيـه	عام ١٩٣٧ جنيـه	عام ١٩٣٨ جنيـه	عام ١٩٣٩ جنيـه	عام ١٩٤٠ جنيـه	عام ١٩٤١ جنيـه	عام ١٩٤٢ جنيـه
رسوم على الواردات	٧٢١٨١٩٢	٧٢٥١٢١٥	٧٤٩٤٨٩٠	٦٩١٩٢٧٧٢	٤٣٨٢١٩٥	٧٢٢٤٥١٧	٧٢٨٢٧٥٠
رسوم على الصادرات	٨٩٩١١١	٨٠١٣٧١	٨٢١٠٥٠	٧٧٦٧٧٢	٢٣٧٤٣٧	٤٣٧٥٢٣	٢٩٨٥٠٢
رسوم على الادخنة	٨٣٩١٠٨	٨٥٢١٥٣	٨١٩٦١٧	٧١٥٦٥٨	٤٢٤٧٦٨	٧٢١٦١٩٤	٦٢١٢٩٤
ايرادات مستحقة	١٩٥٨١٢	٢١٥٢٣٩	٢٢٦٨١٦	١٥٧٢٤٣	١٦٧٤٠٤	٢١٩٧١٠	٢٧٥٢٨٨
ومصاريف جركية	٦٢٦٢١٦٣	٦٤٩٥٦٢٠	٦٥١٥٥٩٦	٦٨٥٧٥٥٧	٧٢٢٩٢١٣	٨٣٠٦٠٣٩	١١٤٢٢٤٥٨
رسوم دخان وسجائر	٢٢٦٨٧٦٥	٢٠٦٠٥٢٧	٢٢١٤١٠٩	٣٥٠٠٨٩٨	٥٦٣٠١٢٤	٩٢٩٧٢٩٠	١٢٩١٦٩٣٢
رسوم انتاج واستهلاك	—	—	—	—	—	—	—
رسوم على الكماليات	١٨١٥٢٨٥١	١٨٦٧٦١٣٢	١٩١٧٢١٥٨	١٩٠٠٠٨٠٠	١٨١١١١٤١	٢٦٦٠٨٧٧٣	٣٢٥١٧٢١٢٤
توزيع مستحقات	٣٢٧٧١٣	٤٥٥٧٩١	٥٠٧٥٣٠	٥١٥٢٨٢	٢٢٠٨٣٩١	٥٨٨٣٤٠٢	١٢١٩٤٢٠١
جركية	١٧٧٧٥١٣٨	١٨٢٢٠٣٤١	١٨٦٦٤٦١٢٨	١٨٤٨٥٤١٨	١٥٩٠٢٧٥٠	٢٠٠٧٧٥٣٧١	٢١٢٣٢٣٥٢٣
مجموع	٣٥٨٥٤	٣٧١٤٨١١١	٣٧٦٢٠٦١٠	٣٩٤٠٨٣٢٩	٤٢٣٦٧٧٤٨٩	٤٦٣٢٥٦٣٩	٦٧٠٠٩٢٨٠
ايرادات الدولة							
السنوية المحصلة فعلا							
الرسوم الجمركية							
ورسوم الاتساج							
بالنسبة الى							
ايرادات الفعليـة							
السنوية في المسألة							

٢٣١٨٨

٢٣٦٩١

٢٣٦٢٤

٢٤٦٦٩

٢٤٩٦٦

٢٤٩٠٠

٢٥٠٠٠



مفردات الرسوم	عام ١٩٥٠	عام ١٩٥١	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣	عام ١٩٥٤	عام ١٩٥٥ تقديرى
رسوم على الواردات	٢٣,٢٣٢,٠٢١	٢٧,٦٤٧,١٧٥	٢٤,٣٢٨,٧١٣	٢٤,٩١١,٩٤١	٢٥,٢٧٨,٠٨٩	٢٤,٩٤٢,٠٠٠
رسوم على الصادرات	١٣,٢٨٩,٧٧٤	١٣,٢١٣,٧٦٥	١٤,٤٤٩,٧٠٩	١٧,٢٣٧,٦٤٢	١١,٩٥٥,٥٣٧	١٦,٢٣٥,٠٠٠
رسوم على الإذنية	٢,٧٨٠,٨٨٣	٢,٤١٥,٢٦٥	٣,٢٢٢,٧٣٣	٤,٨٨٥,٤٠١	٤,٦٩٦,١٨٠	٤,٢٤٩,٠٠٠
إيرادات متوقعة	٦٨,٣٥٥,٤	٧٤,٦٠,٢٨	٦,٨٩,٣٧	٦٣,٠٩,٤٦	٦٨,٠٧٧,١	٦٢,٠٠٠,٠٠٠
ومصاريف جبرية	٢٨,٠٨١,٧٨٤	٣٣,٠١٤,٦٢٨	٢٢,٧٦٦,٣٣٣	٢٣,٦١٩,٦٣٥	٣٤,٣٠٧,٢٣٩	٣٣,٠٠٠,٠٠٠
رسوم دخان وسجائر	١٦,٧٤٩,٣٧٨	١٤,٨٥٧,٥٨٠	١١,٩٥٧,٠٤٢	١٧,٢٣٧,٢٤٨	١٨,٨٠٨,٤٧٨	٢٠,٦٣٠,٠٠٠
رسوم إنتاج واستهلاك	١,٧٥٢,٥٢٥	١,٦١٥,٥٩٨	١,٩٩٣,٢٤٩	٢,٠١٥,٧٦٢	٤,٥٦٧,٣٤٢	٣,٦٠٠,٠٠٠
رسوم على الكماليات	٩٧,٤٦٩,٨٦٩	٩٥,٥١٠,٠٣٩	٩٠,٣٣٦,٢٥٦	٩٠,١٧٩,٤٤٥	١٠٠,٣٩٦,٣٧	١٠٣,٧٧٧,٠٠٠
تنزيل مستحقات	٤,٣٩٩,١١١	٢,٢٠,٢٠,١٨	٢,٥١٨,٠٤٣	١,٧٧١,٦٢٥	١,٤٥٧,٢١٩	٩٢٥,٠٠٠
مجموع	٩٣,٠٦٩,٩٥٨	٩٣,٢٠٨,٠٢١	٨٧,٣٧١,٨٣١	٩٩,٩٦٧,٨٢٠	٩٨,٨٣٦,٤١٨	١٠٣,٨٥٢,٠٠٠
الفرصة الإضافية	-	-	-	-	-	-
رسوم خففى كإليف	-	-	-	-	-	-
المقيمة	-	-	-	-	-	-
رسوم مصادر ورصيف	-	-	-	-	-	-
الأرز	-	-	-	-	-	-
رسوم مصادر ورصيف	-	-	-	-	-	-
القطن	-	-	-	-	-	-
رسوم مصادر ورصيف	-	-	-	-	-	-
رسوم الواسكى والجبن	-	-	-	-	-	-
مجموع كل	٤٨,٣٠٠,٠٠٠	٣٣,٠١,٢٧	٢٣,١٩,٢٦	٢٩,٧,٩٠٩	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
إيرادات الدولة	٧٨٢,٩٧١	٢٢,٠١,٢٧	٨٧,٢٢٢,١٣٩	١٠٠,٥٠,٩,٣٥٢	٩٩,١٣٦,٤١٨	١٠٣,٨٥٢,٠٠٠
السوية التحصيلية	٩٦,٦٥٦,٩٤٤	٩٤,٥٥٩,٣٣٢	٨٧,٢٢٢,١٣٩	١٠٠,٥٠,٩,٣٥٢	٩٩,١٣٦,٤١٨	١٠٣,٨٥٢,٠٠٠
الرسوم الجمركية	-	-	-	-	-	-
ودرسوم الإنتاج	-	-	-	-	-	-
بالنسبة الى	-	-	-	-	-	-
الإيرادات الفعلية	-	-	-	-	-	-
السوية فى المائة	٥٢,٠	٤٨,٧	٤٥,٠	٥٠,٩	٤٤,٧	-

## ملاحظات على الجدول

### الضريبة الإضافية ( الرسم الإضافي )

تقررت هذه الضريبة بواقع ١٠ ٪ من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات والصادرات ورسوم الانتاج والاستهلاك وذلك بالقانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٤٤ وأمتد العمل بها بالقانون رقم ٩٣ لعام ١٩٤٥ وقد ظهرت في ابواب الايرادات بالميزانية على حدة كجزء من حصيلته هذه الضريبة التي تقررت ايضا على ضرائب الاطيان والضرائب على كسب العمل والثروة المنقولة .

### موارد خفض تكاليف المعيشة :

خصص لخفض تكاليف المعيشة باب في مفردات ايرادات الدولة شملت ضمن ما شملت رسم الصادر والوصيف على الارز والقطن والرسم على الجبن والوسكى تحجيبها مصلحة الجمارك ضمن ايراداتها وتقيدها لديها وانما ترحلها في المفاخر لحساب وزارة التموين لفرض خفض تكاليف المعيشة .

عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣	عام ١٩٥٤
رسم انتاج السكر ٢,٥٤٥,٨٠٠	٧,٨٨٦,٨٤٦	٩,٠٩٢,٥٣٤
رسم استهلاك البن ٤,١١٥,٣٩	٣,١٥٩,٩٩٢	٢,٨٢,٤٣٧
عام ١٩٥٢	٦٠٠ مليون جنيه	١٧ الطن ، الألف ٢٢
عام ١٩٥٣	٦٠٠ مليون جنيه	٢٣ الطن ، الألف ٤٢

ويتبين من دراسة هذه الارقام ، أن الرسوم على الواردات فقط ، زادت بين السنتين المذكورتين ، من ٤,٣ مليوناً الى ٢,٥,٢ مليوناً كما زادت الرسوم المفروضة على البن والسكر من ٧,٢ مليوناً ، الى ٣,٤,٣ مليوناً ، وقل مثل ذلك عن رسوم الانتاج والاستهلاك ، فقد زادت بدورها من ٥,٦ مليوناً الى ١,٨٨ مليوناً ، ولم تكن هناك رسوم على الكاليات ، فقررنا المشرع عام ١٩٤٩ وحصل منها خلال ذلك العام على ١,٦ مليوناً ، ثم ظل يزيدا الى أن وصلت ٤,٥ مليوناً عام ١٩٥٤

وأن نظرة عامة على الجداول السالفة الذكر ، يتبين لنا أن نسبة مجموع الرسوم الجمركية ، الى مجموع الإيرادات المحصلة فعلا كل عام ، قد ظلت قريبة من ٥٠ ٪ ، وعلى الاخص في الأعوام التي اعقبت الحرب الثانيه . بل انها وصلت الى ٥٢ ٪ عام ١٩٥٢ وهى نسب عالية جدا ، قلما يجد الباحث لها مثيلا في الدول الأجنبية ، مما يثبت صحة النتيجة التي تحدثنا عنها ، وهى اعتماد ميزانية الدولة اعتمادا كبيرا جدا ، على الرسوم الجمركية .

ولعله من الانصاف — مادامنا قد اخذنا على مالية الدولة هذا المأخذ — أن نثبت بالبرهان ، أن الرسوم الجمركية لا تكون الا جزءا صغيرا ، من إيرادات الدول المتحضرة التي تعتمد في إيراداتها على الضرائب الخاصة بالدخول ، اكثر من اعتمادها على الرسوم الجمركية .

فلنأخذ مثلا الولايات المتحدة الامريكية ، ولنتظر الى الجدول الآتي لتبين كيف كانت رسومها الجمركية تكون جانباً كبيراً من الإيرادات أثناء القرن التاسع عشر ، ولكنها لا تعتبر الان الا جزءا صغيراً من تلك الإيرادات .

الرسوم الجمركية بالولايات المتحدة منصوبة الى الإيراد الكلى

السنة	الرسوم الجمركية كسبة مئوية من الإيراد العام <sup>(١)</sup>
١٨٩٠	٥٠٠
١٩١٤	٤٠٠
١٩٢٩	١٤٩
١٩٣٨	٥٧
١٩٥٣	٩٫٤٩
١٩٥٤	٦٫٧٢٤ تقديري
١٩٥٥	٩٫٤١٩ تقديري

(١) للأرقام من ١٨٩٠ الى ١٩٣٨ — انظر كتاب Towle السالف الذكر ص ٢٢١ ولرقم ١٩٥٢ و ١٩٥٣ انظر The Budget of The United States Government for The Fiscal year ending June 30, 1955, Washington, D, C 1954 page M. 28 وقد استخرجنا النسب من أرقام الميزانية المذكورة .

ولكن الولايات المتحدة ، تعتمد في الواقع على تجارتها الداخلية اعتمادا كبيرا ، ولذا يجدر بنا أن نلجأ في المقارنة الى الرسوم الجركية لدى بعض الدول الأخرى .

ولنأخذ حالة إنجلترا ، لنعرف مقدار الرسوم الجركية بالنسبة الى الإيراد الكلى فيما يلى :

الرسوم الجركية بالملكة المتحدة ، منسوبة إلى الإيراد الكلى (١)

أول أبريل الى ٣١ مارس	مجموع الرسوم الجركية بالجنيه الانجليزى	مجموع الإيرادات بما فيها الرسوم الجركية بالجنيه الانجليزى	الرسوم الجركية كنسبة مئوية من الإيراد الكلى
١٩٥٠/١٩٤٩	٨١٤٢٢١٠٦٩٨	٤٠٩٥٩٠١٨٢٤	١٩٨٧٩/٠
١٩٥١/١٩٥٠	٩٠٥٢١٦٠٠٠	٣٩٧٧٨٢٥٠٠٠	٢٢٧٥٧/٠
١٩٥٢/١٩٥١	٨٩٧٩٠٠٠٠٠٠	٤٠٩٨٠٠٠٠٠٠٠	٢١٩١١/٠
١٩٥٣/١٩٥٢	١٠٢٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٤٣٨٧٠٠٠٠٠٠	٢٣١٨١/٠
١٩٥٤/١٩٥٣	١٠٤٢٤٠٠٠٠٠٠	٤٣٦٨١٠٠٠٠٠٠	٢٣٨٦٤/٠
١٩٥٥/١٩٥٤	١٠٦٢٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٣٢٩٠٠٠٠٠٠	٢٣٤٤٠/٠

وهكذا لم تزد الرسوم الجركية بالملكة المتحدة ، في السنوات الستة الماضية ، عن ٢٣,٨ ٪. ولا يخفى أن تلك المملكة تعتمد اعتمادا كبيرا على تجارتها الخارجية ، ولكن لديها منابع كثيرة للإيرادات وخاصة ضريبة النخل ، تستطيع زيادتها — كما فعلت أثناء وبعد الحرب كليا احتاجت الى زيادة الإيرادات .

(١) للارقام كلها ، أنظر خطاب السفارة البريطانية بالقاهرة الى صاحب هذا البحث ، وتاريخه ٥ أغسطس ١٩٥٤ مع العلم بأن أرقام سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ هي تقديرات ، وأن النسبة المئوية من عمل الباحث .

وقل مثل ذلك عن السويد حيث كانت نسب الرسوم الجمركية الى الايراد العام ، كما يلي <sup>(١١)</sup> .

١٩٥١/١٩٥٠	٢٦,٩ ٪	١٩٥٢/١٩٥١	٢٢,٩ ٪
١٩٥٣/١٩٥٢	٢٣,٧ ٪	١٩٥٤/١٩٥٣	٢٣,٣ ٪
١٩٥٤/١٩٥٣	٢٤,٨ ٪		

وكذلك اليابان حيث كانت نسب رسومها الجمركية إلى إيراداتها كما يلي <sup>(١٢)</sup> :

١٩٥١	١٦,٩ ٪	١٩٥٢	٢٠,٢ ٪
١٩٥٣	٢١,٩ ٪	١٩٥٤	٢٢,٨ ٪

أما في سويسرا فكانت النسب كالآتي <sup>(١٣)</sup> :

١٩٤٩	٢٩,٤ ٪	١٩٥٠	٢٨,١ ٪
١٩٥١	٣٣,٢ ٪	١٩٥٢	٢٨,٣ ٪
١٩٥٣	٣٢,١ ٪		

ونستطيع أن نقدم أرقاماً أكثر من بلاد أخرى لدينا <sup>(١٤)</sup> ولكننا نكتفي بهذا القدر ، للتدليل على أن الأمم الأجنبية ، كانت تحصل على نسبة كبيرة من الرسوم الجمركية في الماضي ، ولكنها تحصل على نسبة أقل في الوقت الحالى ، ويرجع السبب في ذلك ، الى المنافسة القوية الشديدة في الحصول على الاسواق الخارجية ، مما دعا الدول الى تخفيض رسومها الجمركية على المواد الخام والمواد الغذائية ، وعلى الاخص في نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحاضر .

(١١) أنظر خطاب قنصلية السويد بالاسكندرية الى صاحب هذا البحث وبه جميع الأرقام الخاصة بالإيرادات والمعروفات وتفصيل الإيرادات أيضاً ، لكننا فضلنا احتساب النسب للقوة المذكورة فقط ، مما بأن أرقام السنتين الأخيرتين تقديريتان .

(١٢) أنظر خطاب السفارة اليابانية بالقاهرة الى صاحب البحث بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٥ وكذلك خطاب المفوضية السويسرية بالقاهرة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥

(١٣) مثل إيطاليا والنرويج وبلجيكا ، إذ لدينا الأرقام من قنصلياتها أو مفوضياتها .

وسبب آخر هو اعتماد الدول على رسوم الاتاج ، وضرائب الدخل والتركات وغيرها .

ومع ذلك فان الرسوم الجركية مالت بعد الحرب الاولى الى الزيادة لاسباب كثيرة ، منها اقامة دعائم الاقتصاد الموجه عند دول كثيرة ، ومنها قيام فكرة القومية والتصنيع ، ومنها أيضا رغبة كل أمة في زيادة الاتاج ، لتوظيف اكبر عدد من العمال داخل حدودها (١) .

وحق بعد هذه الزيادات التي آلت اليها الرسوم الجركية ، في مختلف البلاد التي ذكرناها ، فان نسبة رسومها الى إيراداتها الكلية ، كانت أقل بكثير من النسبة الموجودة في مصر .

رابعا — أن الرسوم الجركية اعتبرت مهلا عذبا ، على بعض السلع مثل الدخان والسيجار ، فزادت الرسوم زيادة كبيرة ، وصدرت بالزيادة ١٨ مرسوما في ٢٤ سنة كما ذكرنا ، ومع ذلك ظل المدخنون مقبلين على سلعة الدخان والسيجار ، مما يبرهن على بعد نظر المشرع ، في انتقاء مثل هذه السلعة التي يعتبرها أفراد كثيرون من الكاليات ، وتفرض النولة عليها رسوما عالية ، على اعتبار أنها تختلف عن المأكولات وغيرها من الضروريات ، ولكن المدخنين أنفسهم — وحالهم كحال المدخنين في بلاد العالم الاخرى لا يستطيعون تشكيل طلبهم على هذه السلعة ، بالنسبة الى ارتفاع ثمنها ، بل أن طلبهم بعد رفع الرسوم قد ينتقل الى طلب مرن لبضعة أساييع أو بضعة شهور حتى اذا نسي المدخنون ثمن سلعتهم « القديم » لشرايتهم كل يوم بالثمن الجديد المرتفع ، عادوا الى تدخين سيجارتهم المفضلة في معظم الاحيان ، وبالثمن المرتفع ، أى أن طلبهم يعود الى ما كان عليه فيصبح غير مرن من جديد .

(١) أنظر كتاب International Trade, Principles and Practices تأليف الاستاذ الدكتور

P. V. Horn . نيويورك ١٩٤٥ ص ١٢٤



فهم هذا وزراء المالية في الدول كلها . فألحوا في زيادة الرسوم كل عام تقريباً وليس أدل على ذلك من أن ثمن علبة السجائر في إنجلترا عام ١٩٣٧ ، كان ١١ ١/٢ بنس ١ شلن فأصبح في عام ١٩٥٥ ٨ بنس ٣ شلن ، وقبلها مرت ستة خلال الحرب الثانية . وبعدما ، دون أن يزيد وزير المالية ثمن سلعة السجائر بإنجلترا . فكان المشرع المصري اتبع في هذا قاعدة طيبة ، واعترف الأموال الطائلة من جيوب المدخنين ، بدعوى أن السجائر سلعة كالية ، ولكنها في الحقيقة لدى المدخنين من الضروريات .

خامساً : سائر المشرع المصري الاتجاه الحديث في زيادة رسوم الانتاج ، التي وصلت عام ١٩٥٤ الى سبعة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٣٦ <sup>(١)</sup> حيث زادت هذه الرسوم من ٢,٧ مليوناً من الجنيهات ، الى ١٨,٨ مليوناً بين التاريخين المذكورين .

سادساً : فرضت التعريفة رسوماً حامية مانعة ، على سلعة مثل المنسوجات القطنية ، وقد حالف التوفيق في هذا المشرع المصري ، إذ زادت درجة التصنيع الخاصة بمنتجات القطن ، وبدأت مصر تستزيد من تصدير غزل القطن المصنوع في البلاد .

سابعاً : وضعت التعريفة حماية شديدة على سلعه مثل الصوف ، مع أن صناعة الصوف المصرية ، لا تستطیع أن تفي بحاجة البلد من المنسوجات الصوفية بعد ، وكان المشرع قد أعطى امتيازاً لبضعة شركات أو لعدد من رجال الأعمال على حساب المستهلكين .

وكان هذا أيضاً ، هو حال الأجهزة الصحية المستوردة ، التي تحتاجها الأمة لرفع المستوى الصحي ، ولأن عدد السلع المصنوعة منها في مصر قليل ، ودرجة الكفاية الانتاجية منخفضة .

---

(١) أنظر الجدول ص ١٢ — ١٦ من هذا البحث .

وقل مثل ذلك عن الأخشاب ، التي نحتاجها لمهر لمواد البناء ، وقد كان المفروض ألا تزيد الرسوم عليها لتشجيع عمليات البناء ، فيزداد عدد المساكن من جهة وهذا وحده أمر ضروري لمهر ، ويزيد الاستثمار في هذه العمليات ويتوظف عدد أكبر من العمال .

وهذا أيضا ما حدث بالنسبة لأدوات التدفئة الكهربائية ، والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي ، حيث عدت من الكاليات وفرض عليها الى جوار الرسوم العادية ، رسم قبيى اضافى جعل مجموع الرسوم كبيرا شديدا ، مع أننا لانصنع هذه السلع في مصر ومع أننا نحتاج إليها في هذا العصر الحديث ، ولا نستطيع أن ندرجها ضمن الكاليات ، الا إذا اردنا لمستوى المعيشة أن يظل على ما هو عليه أو ينخفض ، في الوقت الذى ترتفع فيه مستويات المعيشة في الأمم الاخرى ، بزيادة استهلاك الفرد للسلع والخدمات .

ثامناً : سائر المشرع الاتجاه الحديث من حيث اعفائه الآلات الصناعية المستوردة من الرسوم ، رغبة منه في المساعدة على التصنيع ، وهذا اتجاه طيب ولا شك .

تاسعاً : فرض المشرع ضريبة عالية جدا على سلعة مثل السيارات حتى أن عدد السيارات المستوردة قد انخفض ، كما قلت الحصيلة الجمركية ( مع ارتفاع الرسم ) من سلعة السيارات وبهذا يكون المشرع قد ضمن رسومه نوعا من أنواع العقوبة ، كما يقول الاقتصاديون ، مع أن زيادة عدد السيارات لازم لمجتمع يزداد تقدما ، ولازم لمهر بالذات لما تحصل عليه الدولة من رسوم عالية جدا على سلعة البنزين الذى تستهلكه السيارات . وقل مثل هذا عن سلعة التلاجات فقد تضمنت الرسوم المفروضة عليها نوعا من أنواع العقوبة كذلك .

ما سنفصله في القسم الثالث من هذا البحث :

## القسم الثالث

دراسة الرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الهامة  
التي تستوردها مصر

فإذا انتقلنا إلى القسم الثالث من هذا البحث ، وجدنا أنفسنا أمام سلع  
لا حصر لها ، فأخذنا منها عينات فعتقد أنها كافية بأن تمثل المجموعات المختلفة  
من السلع ، كما يتبين ذلك مما يأتي :

### ١ — اللسان الورق :

وضعت التعريفات الجمركية في بند ١٧٤<sup>(١)</sup> وله عدة أنواع :

اللسان التركي	وثن الكيلو الورق ( سيف )	٥٠٠ مليماً تقريباً
اللسان الفرجينى	، ، ، ، ،	٥٥٠ ، ، ، ، ،
اللسان اليونانى	، ، ، ، ،	٤٠٠ ، ، ، ، ،
اللسان الإفريقى	، ، ، ، ،	٣٠٠ ، ، ، ، ،

أما الرسوم المفروضة عليه فهي :

عن الصنف التركى :

٣	مليم جنيه	رسم وارد عن الكيلو الصافي .
٤٠		رسم قيمي ، ٨٪ من القيمة .
١٠		رصيف ، ٣٪ من الرسوم ( الوارد والقيمي ) .
٤٥		بلدية ١ ١/٢٪ من الرسوم .

٣,٠٩٥

وهكذا تحصل الدولة على ٣,٠٩٥ جنيه عن كل كيلو صافي من ورق اللسان

(١) انظر ص ٢٠ من التعريفات السالفة الذكر .

التركي، الذي يبلغ ثمنه سيف الإسكندرية نصف جنيه فقط. أما رسوم الأدخنة الأخرى، محسوبة بنفس الطريقة فهي :

مليم جنيه	
١٠٥	٣ عن اللسان الفرجينى .
٨٠	٣ عن اللسان اليونانى .
٧٠	٣ عن اللسان الإفريقى .

وأما السجائر المستورد، قد رفع عليها المشرع فئات الرسوم، تشجيعاً منه لصناعة السجائر فى مصر لمحات الرسوم كالاتى :

مليم جنيه	
٥٠٠	٤ رسم وارد عن الكيلو الصافى <sup>(١)</sup> .
١٢٠	— رسم قيسى ( باعتبار ثمن الكيلو سيف الاسكندرية ١٥٠٠ )
٧٥٠	— رسم قيسى لضافى ( ٥٠ ٪ )
١٤٥	— رصيف
٥١٠	— بلدية
٥٠٢٥	—

وقد ذكرنا فيما سبق، أن الرسوم على اللسان والسجائر، مع ارتفاعها ثم مع زيادتها ١٨ مرة خلال ٢٤ عاماً، إلا أن قيمة الأدخنة والسجائر المستورد، تكاد تكون واحدة فى كل عام، وكذلك مقدار ورق التبغ، فإنه مع ما يلحقه من رسوم عالية تزايد على مر السنين، إلا أن الكمية المستوردة منه، تكاد هى الأخرى تظل ثابتة تقريباً، ولا يحدث إلا انخفاض ضئيل، لا يلبث أن يرتفع. هذا الثبات فى القيمة وفى المقادير يبرهن على صحة ما ذهبنا إليه، من أن المشرع المصرى — كالمشرعين الأجانب فى البلاد المتقدمة — وجد أن هذه سلعة تعتبر فى نظره سلعة كإالية، فرفع رسومها وضمن أن يحصل منها على حصيل طيبة، ارتفعت كما قلنا من ٦,٢ مليوناً عام ١٩٣٦ إلى ٣٤,٣ مليوناً عام ١٩٥٤ <sup>(٢)</sup>، وبقيت المقادير المستوردة ثابتة تقريباً.

ونحن نورد فيما يلى، الأرقام التى تدل على الثبات النسبى لقيمة اللسان والسجائر المستوردة، وعلى الثبات النسبى لكذلك الخواص بالكيات المستوردة.

(١) بمرسوم صادر فى ٧ أغسطس ١٩٥٢ — انظر القوائم للضرورة عدد ١٧٠ مكرر.

(٢) أنظر الجدول ص ١٢ — ١٦ المؤلف ذكره.

ودى التبغ والسجائر المستوردان الى مصر (١)

السنة	قيمة ورق التبغ المقطوع ورق التبغ المعادى المستورد المعادى المستورد بالجنيهات المصرية	قيمة ورق التبغ المقطوع ورق التبغ المعادى المستورد المعادى المستورد بالكيلو جرام	قيمة السجائر المستوردة والسجائر المصنوعة من الجملوك بالجنيهات المصرية	مقدار السجائر المستوردة بالكيلو جرام	قيمة التبغ والدخان كله المستورد من الخارج بآ لفيه السجائر المصنوعة بالجنيهات المصرية	مقطوع التبغ والدخان كله المستورد من الخارج بآ لفيه السجائر المصنوعة بالكيلو جرام
١٩٥٢	٤٦١٠٠٥٣٢	١١٠١٣٨١١٢	٢٧٧١٣٨	١٨٤٠٤١٤	٥١٧٥٠٢٨٢	١٢٠١٧٢٠٩٦٣
١٩٥٣	٤٥٨٦٠٦٢٧	١٠٠٦٠٤٩٨٧	٢٣٢٠١١٥	١٥١٢٠٠٠	٤٩٦٩٠٩٨٣	١١٠١٥٦٠٩٠٣
١٩٥٤	٤٥٦٣٥٧٥٢	١٠٠٧٦٩٠٠٠	٢٩٨٠١٩٩	٢٠٩٠٠٠٠	٤٩٠٧٥٣٩	١١٠٠٧٢٠٠٠

١ - انظر تقريرين عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ من ١٥٣ وعام ١٩٥٤ من ١٦٠ تصدرهما ادارة الابحاث الاقتصادية بالجملوك

ومن هذه الأرقام ، يتضح الثبات النسبي لقيمة ورق التبغ المستورد وقيمة السجائر ، وكذلك الثبات النسبي في السنوات الثلاث لقيمة السجائر المصنوعة ومقاديرها ، مما يثبت أن المدخنين وأن سلوا بأن هذه السلعة من الكاليات ، إلا أنهم لا يستطيعون هم أنفسهم الاستغناء عنها ، بفعل العادة المتأصلة عندهم ، فكانت سلعة اللخان والسجائر ، صيداً ثميناً للشرع ، يعترف منه حصيلة كبيرة جداً ، وهو مطمئن إلى أن زيادة الرسوم لن تقلل الحصيلة ، وإلى أنه يفرض رسومه على سلعة يعتبرها هو نفسه ، وتعتبرها الدولة من السلع الكالية .

ويلاحظ أن الرسوم الجركية خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي اخترناها

ملم جنيه  
( ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ) قد ارتفعت كما ذكرنا سابقاً <sup>(١)</sup> ، من ٢,٥٠٠ عن كيلو الادخنة الورق إلى ٣ جنيه في ١٩٥٢/٨/٧ ، وارتفعت بالنسبة للسجائر من ٣١٥ جنيهاً عن كيلو السجائر المصنوعة إلى ٤ جنيهات . ثم زاد الرسم الإضافي في ١٩٥٢/٨/٦ بمقدار ١٠٪ من القيمة على اللخان و ٣٠٪ عن السجائر ، وارتفع نفس هذا الرسم الإضافي في ١٩٥٣/٦/٣٠ إلى ٢٠٪ عن اللخان وإلى ٤٠٪ عن السجائر ، ثم ارتفع مرة ثالثة في ١٩٥٤/٣/١١ إلى ٥٠٪ عن اللخان وإلى ٧٠٪ عن السجائر ، ومع هذا كله ، ظلت الكميات المستوردة ثابتة تقريباً ، اللهم إلا تغير طفيف ، وكان المشرع قد أحسن صنفاً بزيادة هذه الرسوم ، وبالتفرقة بين الرسوم الخاصة بورق التبغ ، وبين الرسوم الخاصة بالسجائر المصنوعة ، ليجمع المستورد على استيراد الورق وصنعه في مصر .

## ٢ — المنسوجات القطنية (من قطن صرف) :

وضعت التعريفة الجركية هذه السلعة ، في بند ٩٩ ط <sup>(٢)</sup> ، وهو من أطول بنود التعريف ويتكون من ثمانية أقسام ط ١ إلى ط ٨ ، وكل قسم يتكون من أربعة أجزاء .

(١) انظر جدول تعديلات رسوم الادخنة السابق ذكره في هذا البحث ص ١٠

(٢) انظر التعريفة الجركية السائدة الذكر ص ٥٨ — ٥٩

ا، ب، ج، د، ولذا نكتفى بالاقسام الثلاثة الأولى ط ١، ط ٢، ط ٣ لشعبيتها  
ونبين فيما يلى الرسوم التى فرضت على هذه الاقسام الثلاثة بفروعها ، منذ عام  
١٩٤٠ الى ١٩٥٤

### المنسوجات القطنية

سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٤٠
١٥٠ ملجم الكيلو الصافي	ط ١ (١) - ٥٠ ملجم الكيلو الصافي (خام)
١٨٠ ملجم الكيلو الصافي	(ب) - ٦٠ ملجم الكيلو الصافي (مبيض)
٢١٠ ملجم الكيلو الصافي	(ج) - ٧٠ ملجم الكيلو الصافي (مصبوغ)
٢٤٠ ملجم الكيلو الصافي	(د) - ٨٠ ملجم الكيلو الصافي (مصبوم)
١٥٦ ملجم الكيلو الصافي	ط ٢ (١) - ٥٢ ملجم الكيلو الصافي (خام)
١٨٦ ملجم الكيلو الصافي	(ب) - ٦٢ ملجم الكيلو الصافي (مبيض)
٢١٦ ملجم الكيلو الصافي	(ج) - ٧٢ ملجم الكيلو الصافي (مصبوغ)
٢٥٥ ملجم الكيلو الصافي	(د) - ٨٥ ملجم الكيلو الصافي (مصبوم)
١٦٥ ملجم الكيلو الصافي	ط ٣ (١) - ٥٥ ملجم الكيلو الصافي (خام)
١٩٥ ملجم الكيلو الصافي	(ب) - ٦٥ ملجم الكيلو الصافي (مبيض)
٢٤٠ ملجم الكيلو الصافي	(ج) - ٨٠ ملجم الكيلو الصافي (مصبوغ)
٣٠٠ ملجم الكيلو الصافي	(د) - ١٠٠ ملجم الكيلو الصافي (مصبوم)

ويتضح من هذه الارقام ، أن الرسوم الجمركية على سلعة المنسوجات  
القطنية ، زادت بين العامين المذكورين الى ثلاثة أضعاف ، وكان من جراء ذلك  
أن نشطت صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر ، و زاد مقدار القطن المستخدم  
فى هذه الصناعة المصرية عام ١٩٥٤ ، الى أكثر من ضعف ما استخدم منه عام  
١٩٤٠ ، كما يتضح هذا من الأرقام التالية :

## استهلاك مصانع الغزل من القطن المصري (١)

السنة	جدة الاستهلاك بالطنطار	السنة	جدة الاستهلاك بالطنطار
١٩٤٠ / ١٩٤١	٧٥٣,٠٠٠	١٩٤٧ / ١٩٤٨	١,٠٤٤,١٨٦
١٩٤١ / ١٩٤٢	٨٥٤,٠٠٠	١٩٤٨ / ١٩٤٩	١,٢٣٧,٩٤٦
١٩٤٢ / ١٩٤٣	٨٩١,٠٠٠	١٩٤٩ / ١٩٥٠	١,١٧١,٤٣٣
١٩٤٣ / ١٩٤٤	٨٧٥,٠٠٠	١٩٥٠ / ١٩٥١	١,٣٧٤,٢٨٦
١٩٤٤ / ١٩٤٥	١,٠٦٧,٠٠٠	١٩٥١ / ١٩٥٢	١,٤٧١,٢٠٤
١٩٤٥ / ١٩٤٦	١,٠٤٧,٢٤٥	١٩٥٢ / ١٩٥٣	١,٤٦٧,٠٠٠
١٩٤٦ / ١٩٤٧	١,٠٦٨,٨٣٣	١٩٥٣ / ١٩٥٤	١,٦٣٧,٠٠٠

فكان المصانع المصرية كانت تستهلك ٧٥٣,٠٠٠ طنطاراً فقط عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، فزاد استهلاكها الى ١,٦٣٧,٠٠٠ طنطاراً عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، واصبحت مصر بلداً مصدراً لغزل القطن ، حيث صدرنا منه ١١,١٨٠ طناً عام ١٩٥٤ ، قيمتها ٨٨٤,٩٧٠ جنيهاً مصرية . وفوق ذلك فان الكمية المصدرة من غزل القطن تسيّر نحو الزيادة من عام ١٩٤٩ ، كما يتضح ذلك من الأرقام الآتية :

### الصادر من غزل القطن بالطن (٢)

١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
٤,٧٣٢	٥,٢٦٣	٩,٨٥٣	٦,٦١٨	٥,٣٩٥

ومكثداً أصبحت مصر بلداً مصدراً لغزل القطن ، تغزل منه أكثر من ١ مليوناً من القناطير ، من قطنها الخام المزروع في بلادها ، وتنافس في تصدير الغزل ، البلاد العربية في هذه الصناعة ، وذلك بسبب ما أضفت الدولة على هذه

(١) تلافوتم من سنة ١٩٤٥ — ١٩٤١ الى ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، أنظر الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ص ٣٢ ، وللارقام ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ، أنظر تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤ ، السالف ذكره ص ١٥٩  
(٢) أنظر المصدر الأخير ص ١٥٢ ( أى تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٥٤ )



الصناعة من حماية ، ومن اعانة تصدير ومن تمويل المصانع بالقطن ، وتمهيل اقراضها ، وغير ذلك من انشاء صندوق لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية . ولكن يلاحظ أنه مع زيادة الكمية المصدرة من غزل القطن في الفترة الطويلة ، فان لاتزال تستورد كمية كبيرة من المنسوجات القطنية ، وعلى الاخص الاقمشة القطنية الخفيفة ، كما يتبين ذلك من الجدولين الآتيين :

#### ورادات غزل القطن (١)

السنة	غزل القطن	السنة	غزل القطن
السكة بالطن	القيمة بالجنيه المصري	السكة بالطن	القيمة بالجنيه المصري
١٩٤٥	١٤٦	١٤١٦٥١	١٩٤٩
١٩٤٦	٢٠٠	١٤١٦٥١	١٩٥٠
١٩٤٧	٢٥٢	٢١٦٢١٣	١٩٥١
١٩٤٨	٢٤٠	٢٣٢٦٠٦	١٩٥٢

وهكذا تنخفض الكمية المستوردة من غزل القطن ، بينما لا تزال تستورد كمية كبيرة من الاقمشة القطنية كما يلي :

#### واردات المنسوجات القطنية (٢)

السنة	منسوجات ثقيلة	منسوجات خفيفة		
السكة بالطن	الرجة بالجنيه المصري	السكة بالطن	القيمة بالجنيه المصري	
١٩٤٥	٥٠١	٢٤٨٧٩٠	٣٣٩	٢٤٥٠٢٨٩
١٩٤٦	٥٠٩	٨٠٤٥١٦	١٥٥٩	١٩٠٣٧٥٥
١٩٤٧	١٣٥٥	١٤٦٤٧٥١	١٦٤٨	٢٦٦١٨٦٠٦
١٩٤٨	١٤٥٥	١٤١٧٥٥١	٢٠٢٣	٢٧٧٧٧٨٢٢
١٩٤٩	١٩٣٦	١٦٤٨٨١٦	١٧٣٨	٢١٤٢٣١٨٤
١٩٥٠	٢٦٤٢	٢٢٩٧٢١٥	١٨٦٠	٢٢٨٠٠٣٨٠
١٩٥١	٢٢٨٥	١٣٦٨٨٢٨	١٤٦٣	٢٢٦٠٠٤٢٨
١٩٥٢	٧٠٣	٦٤٢١٦٧	١٠٧٩	١٥١٩٢٥٨
١٩٥٣	٧٠٣	٨٢٦٩٩٩	٨١٠	١٢٣٣٣٤٩٦

(١) أنظر الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ ، ص ٣٩ .

(٢) أنظر المرجع السابق . أى تقرير عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٥٤

وكان مصر لاتزال تدفع حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، عن المستورد من المنسوجات القطنية ، بالرغم من الارباح الطائلة التى حصلت عليها شركات غزل القطن ونسجه ، فى السنين العشرة الماضية ، مما يدعو الباحث الى مطالبة هذه الشركات ، بالعمل على نسج الغزل الرفيع ، والارتقاء بصناعتي الغزل والنسيج ، حتى تقلل من استيراد الغزل الرفيع والمنسوجات القطنية الحقيقية ، وعلى الاخص فى وجود الرسوم الجمائية العالية ، التى تهدف الى ايقاف هذه الشركات على اقدامها ، ومساعدتها كي تنافس فى أسواق التصدير . ولهذا كان من واجب الحكومة أن تراقب عمليات هذه الشركات وأرباحها ، لأن تحميها فقط دون مراقبة ، إذ الحماية مع عدم المراقبة ، تنتهى بالمزيد من الارباح لرجال الشركات ، على حساب المستهلك المصرى .

### ٣ — سلعة المنسوجات الصوفية <sup>(١)</sup> :

ويلاحظ أن التعريف الجبركية بينت لنا فى فصلها السابع والاربعين الانواع المختلفة الخاصة بالاصواف والشعور والايوار ، فقسمت هذا الباب وحده الى ١٢ بنداً ( من ٤٨٠ الى ٤٩١ ) أخذنا منها البند ٤٨٨ لاعتقادنا بأهميته من حيث تمثيله للمنسوجات الصوفية ، غير المخلوطة بخيوط معدنية أو بقطن أو بمواد أخرى ، ولأنه البند الذى يمثل الانواع المختلفة للاقشة الصوفية المستوردة ، من خفيفيه ( صيفيه ) متوسطة ( بين الفصول ) وثقيله ( شتوية ) ، وهى الانواع التى يُقبل على شرائها الأفراد العاديون من الجمهور المصرى .

وقسمت التعريف هذا البند الى أربعة اقسام ا ، ب ، ج ، د ، ثم فرضت رسماً على الوارد من كل منها ، يختلف باختلاف وزن الكيلو جرام الصافي ، من كل قسم وقد رأينا أن نورد هنا فئات رسم الوارد على مفردات هذا البند عام ١٩٥٥ مقارنة بفئاته فى عام ١٩٤٠ كما يلى :

(١) بند ٤٨٨ ص ٥٣ من تعريفه الرسوم الجبركية ، مايو ١٩٥٤

بند ٤٨٨ الخاص بالنسوجات الصوفية .

(١) وزن المتر المربع .

٢٠٥ جرام أو اقل - رسوم الكيلو الصافي ٣٠٠ ملجم لغاية ١٩٥٢/١/٦

ومن ١٩٥٢/١/٧ أصبحت ٣٧٥ ملجم لغاية ١٩٥٢/٦/٤

ومن ١٩٥٢/٦/٥ أصبحت ٧٥٠ ملجم لغاية ١٩٥٣/٦/٣٠

ومن ١٩٥٣/٧/١ الى الآن ١٠٠٠ ملجم

(ب) اكثر من ٢٠٠ جرام ولغاية ٣٥٠ جرام كانت الرسوم على الكيلو

الصافي ٢٤٠ ملجم لغاية ١٩٥٢/١/٦

ومن ١٩٥٢/١/٧ أصبحت ٣٠٠ ملجم لغاية ١٩٥٢/٦/٤

ومن ١٩٥٢/٦/٥ أصبحت ٦٠٠ ملجم الى ١٩٥٣/٦/٣٠

ومن ١٩٥٣/٧/١ أصبحت ٩٠٠ ملجم الى الآن .

(ج) اكثر من ٣٥٠ جم ولغاية ٥٥٠ جم كانت الرسوم على الكيلو الصافي

٢٠٠ ملجم لغاية ١٩٥٢/١/٦

ومن ١٩٥٢/١/٧ أصبحت ٢٥٠ ملجم

ومن ١٩٥٢/٦/٥ أصبحت ٥٠٠ ملجم

ومن ١٩٥٣/٧/١ أصبحت ٧٥٠ ملجم الى الآن .

(د) اكثر من ٥٥٠ جم كانت الرسوم على الكيلو الصافي .

١٤٠ ملجم لغاية ١٩٥٢/١/٦

من ١٩٥٢/١/٧ أصبحت ١٧٥ ملجم .

من ١٩٥٢/٦/٥ أصبحت ٣٥٠ ملجم

من ١٩٥٣/٧/١ أصبحت ٥٥٠ ملجم الى الآن .

ومع هذه الزيادات المستمرة ، فقد فرض رسم قيمي إضافي على بندي

٤٨٨ و ٤٨٩ بواقع ٢٠ ٪ من قيمة ابتداء من ١١ فبراير ١٩٥٤ <sup>(١)</sup> .

(١) انظر مرسوم ١١ فبراير ١٩٥٤

ويمكن تخلص الزيادات منذ عام ١٩٤٠ حتى ١٩٥٥ فيما يلي :

١٩٥٥ ١٩٤٠

مليم مليم

- (أ) وزن المتر المربع منه ٢٠٠ جم أو أقل ، الكيلو الصافي ١٥٠ ١٠٠  
(ب) وزن المتر المربع أكثر من ٢٠٠ جم إلى ٣٥٠ جم ، الكيلو الصافي ١٢٠ ٩٠٠  
(ج) وزن المتر المربع منه أكثر من ٣٥٠ جم إلى ٥٥٠ جم ، الكيلو الصافي ١٠٠ ٧٥٠  
(د) وزن المتر المربع منه فوق ٥٥٠ جم ، الكيلو الصافي ٧٠ ٥٥٠

ويتبين من هذه الأرقام ، أن رسم الوارد وحده زاد على سلعة المنسوجات الصوفية ، بسبع مرات ونصف من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٥٥ ، هذا بالإضافة إلى الرسم القيمي ومقداره ٨٪ على كل فرع من فروع هذا البند مما يجعلنا نقرر ، أن الرسوم المختلفة المفروضة على الأقمشة الصوفية ، هي رسوم عالية وجديرة بالمراجعة والاعتبار ، وعلى الأخص إذا علمنا أن صناعة الأقمشة الصوفية في مصر ليست من الصناعات الأساسية الهامة ، ولا يصح أن نقارنها بصناعة المنسوجات القطنية ، لأن هذه الأخيرة نجد مادتها الخام ، في محصول مصر الدئيمى وهو القطن وفي صنع القطن بمصر تخفيف من أعباء تصديره ، ثم تشغيل لأيدى عاملة كثيرة ولودوس أموال طائلة .

ولما كانت نصوص التعريفة تفرض على الكيلو الصافي عام ١٩٥٥ مبلغ ١٠٠ مليم و٩ جنيه إذا كان وزن المتر المربع منه ٢٠٠ جم أو أقل <sup>(١)</sup> ، ولما كانت مثل هذه العبارات تعنى شيئاً كثيراً للرجل الجمارك ، ولكنها تصبح أمراً مبهماً أمام رجال الاقتصاد وغيرهم ، ممن لم يجربوا وزن المتر المربع من الصوف ، نقول لما كانت هذه الصعوبات تجعل من هذا البحث أمراً نظرياً إذا لم نقرنه بالعمل والتطبيق ، فقد رأينا الاستفهام من شركة من كبريات الشركات المصرية ، التى تتجر وتستورد الأقمشة الصوفية ، والتى تباع أغلب ما تباع للطبقة المتوسطة

(١) أنظر بند ٤٨٨ سالف الذكر .

والفقيرة، ونعني بها شركة بيع المصنوعات المصرية، وسألناها فقهنا منها أن الأصناف الفاخرة من المنسوجات الصوفية قد قل استيرادها، بعد فرض هذه الرسوم العالية، وأن وزن البدلة (٣ أمتار) من الصوف الخفيف ١٠٠ جرام ١ كيلو. وأن وزن البدلة (٣ أمتار) من الصوف المتوسط ٢٥٠ جرام ١ كيلو. وأن وزن البدلة (٣ أمتار) من الصوف الثقيل ٥٠٠ جرام ١ كيلو. وأن الرسوم الجمركية المدفوعة من كل بدلة من هذه البدل اشاعة الاستعمال، خلال شهر أكتوبر ١٩٥٥ هي كما يلي :

#### ١ - صوف خفيف :

البدلة ٣ متر × ٣٠ شلن = ٩٠ شلن = ٤٣٦٥ مليم جنيه	سيف
وتبلغ رسومها	٢٨٨٠
فتكون قيمتها	٧٢٤٥
+ ٢٠ ٪ ربح المستورد	١٤٤٩
فيكون ثمن البدلة المستهلك	٨٦٩٤

أى أن المستهلك المصرى يدفع ثمناً مضاعفاً للبدلة، بعد استيفاء الرسوم وأرباح التجار .

#### ٢ - صوف متوسط :

البدلة ٣ متر × ٣٧ شلن = ١١١ شلن = ٥٤٠٠ مليم جنيه	سيف
وتبلغ رسومها	٣٠٩٥
فتكون قيمتها	٨٤٩٥
+ ٢٠ ٪ ربح المستورد	١٦٩٩
فيكون ثمن البدلة المستهلك	١٠١٩٤

وهذا أيضاً ثمن يكاد يبلغ ضعف الثمن الأصلي قبل فرض الرسوم .

### ٢ - صوف ثقيل :

البدة ٣ متر × ٢١ شلن = ٦٣ شلن = ٣,٠٥٥ مليم جنيه سيف	
وتبلغ رسومها	٢,٣٢٥ ( ٠.٧٦ من الثمن الأصلي )
فتكون قيمتها	٥,٣٨٠
+ ٠.٢٠ ربح المستورد	١,٠٧٦
فيكون ثمن البدة المستهلك	٦,٤٥٦
وهو أكثر من ضعف الثمن الأصلي .	

ومثل آخر من رسالة وردت إلى محلات نور سالم بالقاهرة ، وكان سعر المتر ( من النوع المتوسط ) ٤٨ شلناً .

البدة ٣ متر × ٤٨ شلن = ١٤٤ شلن = ٦,٩٨٥ مليم جنيه سيف	
وتبلغ رسومها	٣,٦١٥ ( ٠.٥٢ من الثمن الأصلي )
فتكون قيمتها	١٠,٦٠٠
+ ٠.٢٠ ربح المستورد	٢,١٢٠
فيكون ثمن البدة المستهلك	١٢,٧٢٠

ومع ذلك فإن المشرع كان منصفاً حينما فرض رسوماً قليلة نوعاً ما . على الأصواف الخام تشجيعاً لرجال الصناعة على استيرادها ، ثم تدرج في الزيادة بفرض رسوماً أعلى على الأصواف إذا كانت مفسولة ، ورسوماً أكثر ارتفاعاً ، إذا كانت الأصواف مبيضة وهكذا ، لكي يخلق صناعات جديدة من صناعة الصوف في مصر . إلا أننا نعتقد أن الممنوعات الصوفية ، أصبحت من السلع التي ارتفعت عليها الرسوم الجمركية ، بقصد حمايتها وخاصة بعد فرض الرسم القيمي الإضافي في فبراير سنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup> . ونحن نبني رأينا في ارتفاع الرسوم على الممنوعات الصوفية ، على الأسباب الآتية .

(١) أنظر تقرير « عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤ » تصدره إدارة الأبحاث الاقتصادية بالجمارك ص ٩٦

أولاً — إذا كان حقيقياً أن الأقمشة الصوفية المصنوعة في مصر ، زادت من ٤٢٠٧٨١ مترآ عام ١٩٥٢ إلى ٦٢٦٣،١١١ مترآ عام ١٩٥٣ <sup>(١)</sup> ، إلا أن هذه الكمية لا تكفي حاجة الشعب من هذه السلعة الهامة ، بدليل أننا استوردنا من المنسوجات الصوفية أو الصوفية المخلوطة بالقطن (بعض النظر عن الأصواف الخام والمشطه وغزل الصوف ) ما قيمته ٦،٩٠٠،٠٣٣ جنيهها عام ١٩٥٢ وما قيمته ٣،٧٦٣،٧٤٣ جنيهها عام ١٩٥٣ وما قيمته ٣،٤٠٠،١٦٧ جنيهها عام ١٩٥٤ <sup>(٢)</sup> .

ثانياً — إذا قل الرسم الجمركي على المنسوجات الصوفية ، لكان ذلك داعياً لاجتاد منافسه بين منتجي الصوف في مصر ، ومنتجيها في البلاد الأجنبية ، فيستفيد المستهلك في مصر من انخفاض الأثمان ، وتستفيد الخزنة المصرية من زيادة إيراداتها من الرسوم على هذه السلعة ، لانخفاض الرسم وما يعتبه من زيادة الكميات المستوردة .

ثالثاً — لا يمكننا مصانع المنسوجات الصوفية أن نجد بين الاحتمالات الرسمية المشورة ، ما يروى ظمأنا كلما سألنا الاسئلة الآتية :

- (١) ما مقدار رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الصناعة ؟
- (ب) كم عدد العمال الذين يشتغلون بها ؟ وهل تؤهلهم طبيعتهم الى الاشتغال بهذه الصناعة ، مع زيادة كفايتهم الانتاجية في المستقبل ؟ وكيف ارتفعت اجورهم في مدى الخمسة أعوام الماضية ؟ وما مقدار تلك الأجور .
- (ج) وهل استطاعت هذه الصناعة ، أن تحول بعض العمال ، من غير ما هرين الى نصف ما هرين أو الى ما هرين ، في السنين الماضية كلها ؟
- (د) وكم عدد الفنيين المشتغلين فيها ؟

(١) استخرجنا هذه الارقام من جدول س ١١٤ من تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٥٣

(٢) أنظر المرجع السابق س ١١٩ وكذلك تجارة مصر الخارجية عن ١٩٥٤ ص ٩٨

( هـ ) وما الارباح الحقيقية التى تحصل عليها مصانع نسج الصوف .

( و ) هل تناسب الظروف المصرية عامة هذه الصناعة ؟

( ز ) وهل ستلقى الحماية اذا قوى ساعد الصناعة ؟ وما ميزان أو معيار هذه القوة ؟

( ح ) وهل تحصل هذه الصناعة على المادة الخام بشروط معتدلة .

ولعل السيد وزير التجارة والصناعة . قد أجاب عن بعض هذه الأسئلة ، حينما اجتمع بمندوب الصحف <sup>(١)</sup> بمناسبة الاجتماع الذى عقده مع أعضاء غرفة صناعة الصوف ، وطلبهم الخاص بتعديل الرسوم الجمركية ، على الأقمشة الصوفية المخلوطة ، اذ أنها لا تتناسب مع الرسوم المفروضة على الأقمشة الصوفية ، التى تعتبر مرتفعة جداً .

وفى هذا تحدثت صحيفة الأهرام التى نشرت الحديث المشار اليه للسيد الوزير فقالت : هذا والمعروف أن رؤوس الأموال الاسمية المستقلة فى صناعة الصوف تقدر بنحو خمسة ملايين من الجنيهات ، ويبلغ عدد العمال الذين يعملون فى المصانع ، حوالى ٦٤٠٠ عامل .

ونحن نستنتج من هذا الحديث أمرين هامين :

الأمر الأول : أن رجال الصوف وقد أغدقت الدولة عليهم ، حماية المنسوجات الصوفية الصوف ، لا يعرفون لمطالبهم حدوداً ، ولا يعرفون للحماية نهايات ، فيريدون منها أن تشمل انصوف المخلوطة بالفطن أو الحرير كذلك ، مع أن مصر لم تستورد من الصوف المخلوطة عام ١٩٥٢ إلا ما قيمته ٣٧٥٣١٧ جنيهاً <sup>(٢)</sup> وهكذا لا يفكر راغبوا الحماية — كما أشرنا إلى ذلك فى المبادئ الاقتصادية الخاصة بهذا البحث — فى أن للحماية أمداً محدوداً ، بل يعتبرون

---

(١) أنظر حديث السيد وزير التجارة والصناعة ( الدكتور حسن مرعى ) بجريدة الأهرام العدد ٢٤٧٩٩ بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٥٤

(٢) أنظر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١/٥٢ — ١٩٥٣ جدول (ج) س ٢٩٥



الحماية على الصوف قطعية مسلم بها ، ويريدون فوق ذلك أن تنبسط حماية الدولة ،  
فتمتد لكل ما يتجهون .

والأمر الثاني : أنه سواء كانت الصحيفة قد ذكرت ما ذكرت على لسان السيد  
الوزير ، أو كان الحديث حديثه والكلمات كلماته ، فإننا يعودنا البرهان حتى الآن ،  
لنعرف مقدار رؤوس الأموال المستثمرة في الصوف معرفة رسمية تتحدث بها تقارير  
الحكومة ، ومع ذلك إذا سلطنا جدلاً أن خمسة ملايين من الجنيهات قد استثمرت  
في صناعة الصوف بمصر ، فلا يخفى أن هناك أنواعاً كثيرة للصوف منها الختام  
والمشط والمندوف ، وغزل الصوف والوبر الناعم الصوف ، وغزل الصوف  
والوبر الناعم المخلوط ، والسجايد والبسط الصوفية ، ومنسوجات الصوف  
أو الوبر الصرف ، (وهي محل دراستنا) ثم منسوجات الصوف أو الوبر المخلوط  
بقطن . فإذا كان الصوف الصرف قد استمتع بالحماية ، فليس معنى ذلك أن  
رؤوس الأموال المستثمرة فيه وحده هي خمسة مليوناً من الجنيهات ، وليس  
معنى ذلك أن عدد العمال المشتغلين في هذه الصناعة وحدها ، يبلغ ٦٤٠٠ عامل ،  
بل معناه أن رأس المال والعمال يشتغلان في الفروع المختلفة بها ، لسلعة  
الأصواف والمنسوجات الصوفية .

إذا سيكون رأس المال المستثمر في منسوجات الصوف أو الوبر الصرف  
جزءاً من الخمسة ملايين ولن يشتغل فيه إلا عدد من العمال المقدرين  
بـ ٦٤٠٠ عامل .

إذا تقاءلنا مع المتفاعلين من الحائمين ، وفرضنا جدلاً أن صناعة المنسوجات  
الصوفية (وهي قسم واحد من سبعة أقسام كما بينا) ستأخذ نصيب الأسد  
وهو الثلث مثلاً من رأس المال والعمال أي ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيهاً وكذلك ٢١٣٥  
عاملاً ، فإن رجل الاقتصاد لا يزال أمام تساؤله : هل يكفي هذا لفرض الحماية  
أمام ٢٢ مليون نسمة ؟ وإذا فرضت الحماية فلم لا تكون معقولة تسمح بالناقصة ،  
حتى يقدم أصحاب المصانع المصرية على تحسين إنتاجهم من الأصواف لتمكين

تلك الصناعة من منافسة المستورد من الخارج على أساس الجودة وليس على أساس الحماية الجمركية ، كما ذكر السيد الوزير في آخر حديثه المذكور .

رابعا : إن الإحصائيات تدل على أن الجمهور المصري ، لا يزال متعطشا لاستهلاك المنسوجات الصوفية الأجنبية ، بدليل أن وارداتنا من المنسوجات الصوفية الصرف قد هبطت — كما سبق أن بينا — بسبب ارتفاع الرسوم ، بينما زادت وارداتنا من المنسوجات الصوفية المخلوطة بقطن ، من ٢٥١,٧٣٤ كيلو جراماً قيمتها ٣٧٥,٠٠٠ جنياً عام ١٩٥٢ إلى ٨١٩,٣٤٩ كيلو جراماً قيمتها ٢,١٠٠,٠٠٠ جنياً عام ١٩٥٣ وذلك بسبب انخفاض أسعارها بالنسبة للأقشة الصوفية الصرف .

خامساً : إذا افترضنا أن متوسط استهلاك الفرد في مصر سنوياً ، هو ١ متر من الأقشة الصوفية ، فسنحتاج الى ١١ مليون متراً ، لانتج منها في الوقت الحالي غير ٦,٣ مليوناً ، وكأننا بذلك نقسو على جمهرة المستهلكين بغرض الرسوم ثم زيادتها في فبراير ١٩٥٤

ومع ذلك ، فإن الباحث في احوال المنسوجات الصوفية المصرية ، لا يضمن لها عداً ، بل يتمنى لها اضطراب النجاح لتنف على قدميها . الا أن المذمة العامة تحم عليه أن يضع أمام باحثين آخرين الاسئلة السالمة ، كي تتأكد قبل تقديم مزيد من الحماية الى هذه الصناعة ، ( والمحميون يطالبون دائماً بقسط أكبر من الحماية ) (١) أن :

أولاً — أنها تستعمل عن الحماية بعد عدد معروف من السنين .

ثانياً — انها لا تنتز فرصة حمايتها وترفع الأسعار .

ثالثاً — أنها تستطيع في المستقبل ، أن تنافس المنتجين الأجانب في البلاد

(١) انظر كتاب International Economics تأليف الأستاذين S. Enke and V. Salera

نيويورك ١٩٥١ ص ٣٥٥ — ٣٦٥

الأخرى ، فتصدر السلعة الى الأسواق الأجنبية ، بكفاية انتاجية تضمن لها نقصا نسبيا في التكاليف ، وحصولا من العملة الأجنبية لمهر .

لوتيم هذا ، لكننا أمام صناعة في عهد الطفولة <sup>(١)</sup> تطلب الحماية من الدولة فتعطى الدولة الحماية ، بشرط أن تثق الحكومة من تحقيق المسائل الثلاثة التي أشرنا اليها . ولكننا للأسف نجد أن مستوى الأقسمة المقدمة الى الجمهور المصرى ، قد انخفض من جراء مرسوم ١١ فبراير ١٩٥٤ الذى أشرنا اليه آنفا . وحتى قبل اصدار هذا المرسوم ، لم يتبع المنتجون المحليون ، الطرق الاقتصادية السليمة ، لما ينعمون به من قدر كبير من الحماية ، فهم لا يحسنون الاستفادة من الفرصة العظيمة المعطاة لهم : بالنسبة الى الأمور الآتية :

أولا — يمنح المنتجون المحليون أفراد معينين ، احتكار لبيع منتجاتهم فتتعدم المنافسة ويفتح الباب على مصراعيه للأرباح غير المشروعة ، ويكون الجمهور فريسة للاستغلال الجشع .

ثانيا — تباع أكثر الأقسمة المحلية على اعتبار أنها صوف نقي ، في حين أنها تحتوي على نسبة كبيرة من الألياف الصناعية .

ثالثا — اغناء الأصواف المحلية من التسعيرة .

ومن الصعب مراقبة سعر التكلفة في المصنع ، إذ في استطاعة الصانع المحلي — اذا شاء أن يلجأ الى عدة وسائل للتأشير على سعر التكلفة ، منها شراء المواد الأولية وغيرها من ازاردات اللازمة لصناعته مع الحصول على فواتير بأسعار أعلى من الأسعار الحقيقية أو تحميل حساب نفقات الانتاج مبالغ لادخل لها بهذا الحساب ولذا يجب على السلطات المختصة أن تفرض رقابة فعالة على هذه الصناعة بحيث لا تتوق نموها ، وفي نفس الوقت لا تقف فئة قليلة على حساب جمهرة المستهلكين . وبحيث يحصل الجمهور على انتاج سليم ومتين .

(١) أنظر اقتصاديات الصناعة في عهد الطفولة ص ١٧ — ٢١ من كتاب دروس في الاقتصاد الدولى لمصاحب هذا البحث ، الاسكندرية عام ١٩٥٤

## ١ - الأجهزة الصحية :

وهذا أيضاً بند من بنود التعرّفة ( ١٥٨٨ ب ) يسمّر على نفس النظام الذى سارت عليه بنودها من حيث الزيادة فى المعدلات ، ولذا سنكتفى بتنفيذ الرسوم الحالية ، بعد أن برهنا على الزيادات فى البنود الأخرى السابقة .

ويتضمن هذا البند أجهزة صحية ( بما فى ذلك الأحواض ومقاسن الحمامات ) .

( أ ) من صلصال أو طين نارى Fire Coy ورسم الوارد ٣ جنيه و ٧٥٠ مليم <sup>(١)</sup> لكل ١٠٠ كيلو جرام صافى .

( ب ) من فخار أو صيني ورسم الوارد ٦ جنيه و ٢٥٠ مليم <sup>(١)</sup> لكل ١٠٠ كيلو جرام .

وبالإضافة إلى ذلك يوجد الرسم القيمى وقدره ٨ / . مما جعل هذه الرسوم حائية إلى درجة ما ، مع أن المصنوعات المحلية منها قليلة ، ومع أن الأدوات الصحية لا يصح أن تعتبر إلا من الضروريات ، فى بلد يريد أن يرتقى بمستوى معيشته ، وعلى الأخص بالمستوى الصحى فى عصر الذرة وفى القرن العشرين . والعجيب أن السلطات العامة المصرية ، ظلت تشعر الجمهور منذ نهاية الحرب الثانية ، بأنها تشجع بناء المساكن ، وبأنها تسمح باستيراد قدر كبير من مواد البناء . ومع ذلك ظلت قتات هذا البند .

( أ ) ٣ جنيه عن كل ١٠٠ كيلوجرام صافى حتى ٦ يناير سنة ١٩٥٢ للصلصال أو الطين النارى .

( ب ) ٥ جنيه عن كل ١٠٠ كيلو جرام صافى حتى ٦ يناير سنة ١٩٥٢ للفخار أو الصينى .

ثم ارتفعت إلى ٣ جنيه و ٧٥٠ مليم و ٦ جنيه و ٢٥٠ مليم كما ذكرنا آنفاً

(١) انظر ص ٧٥ من تعريفه مايو ١٩٥٤ السابقة الذكر .

بالإضافة إلى ٨٪ للرسم القيمي وهكذا الأجهزة والأدوات الصحية غالية الثمن لارتفاع رسومها وقلّة الناتج المحلي منها .

ولعل من أكبر عيوب الرسم المفروض على الأجهزة الصحية ، أن الشرط الأكبر من الرسوم يحصل عن « الوزن » مما يجعل المستوردين ينصرفون عن الجودة ، ويهتمون باستيراد الأصناف الخفيفة الوزن . وطالما كان هذا هدفهم ، اقتصر الاستيراد على منتجات بلد معين ، ينتج سلعه بالوزن « الخفيف » كما هو الحال الآن في استيراد اللافومانو والأحواض الصينية والبلاط القيشاني من تشيكوسلوفاكيا أو فرنسا ، لأن مصنوعاتها أخف وزناً من غيرهما . وكان المشرع هنا يجبر المستورد على الاستيراد من بلد واحد أو من بلاد قليلة ، فتقل المنافسة بين المصدرين لهذه السلعة ولا يستفيد الجمهور المصري من تنافسهم على التصدير إلينا ، وبالتالي تقليل أثمان سلعهم . ولنضرب الآن أمثلة تبرهن على زيادة الرسوم المفروضة على هذه الأجهزة الصحية ، أمثلة استقيناها من الحياة العملية ولكن بالدليل الرسمي .

المثال الأول : استوردت شركة التوريدات الهندسية المعمارية بالاسكندرية ، وهي من الشركات التي تستورد على نطاق واسع ، الأنواع الآتية :

رسالة صيني خالص تشيكوسلوفاكي قيمتها ٣٨٢ جنياً مصرياً فدفعت عنها رسوماً جمركية قدرها ٣٥٤ جنياً واستوردت رسالة صيني تشيكوسلوفاكي ( سلاطين ولفومانو ) قيمتها ٩٣٧ جنياً ، فدفعت عنها رسوماً جمركية قدرها ٨٩٠ جنياً .

واستوردت رسالة بلاط قيشاني قيمته ٥١١ جنياً ، فدفعت عنه رسوماً أكثر من ثمنه ، أي ٦٧٦ جنياً ( ومعنى هذا أن كل ١٠٠ بلاطة تتكلف — سيف الاسكندرية — ١٠٢ قرشاً يدفع عنها المستورد ١٣٥ قرشاً للجمارك ) واستوردت الشركة المذكورة رسالة كلفتها — سيف الاسكندرية — ٦٥٥ جنياً دفعت عنها

رسوماً قدرها ٤٩٢ جنيه . فإذا بسطنا الموضوع ، وجدنا أن ثمن الخوض المصنوع من الفخار المثلّ بالطين يتكافئ سيف ١٣٠ قرشاً فيدفع عنه المستورد ١٠٠ قرشاً كرسوم .

المثال الثاني : وصلت رسالة باسم البير عزوز - سددت رسومها بالقسيمة ١٢٣ ب في ١٧ مايو ١٩٥٥ ، كان ثمنها سيف ١٩٠ جنيه و ٥٠٠ ملجم وتشمل ١٥٠ حوضاً ( بند ٥٨٨ ١٠ ) فدفعت عنها رسوماً قدرها ١٣٧ جنيه و ٧٥ ملجم ( أى أن نسبة الرسوم ٧٢ ٪ من القيمة تقريباً ) .

سددت رسوم عن رسالة واردة من أسبانيا بالقسيمة ٥٠٣ ب في ١٩ مايو ١٩٥٥ عبارة عن ٣٧٠ صندوقاً بكل صندوق ٥٤ بلاطة مقاس ١٥ × ١٥ سم ، وكان ثمنها سيف ٢٦٩ جنيه بلغت رسومها ٢٧٧ جنيه و ١٨٥ ملجم ( أى أن نسبة الرسوم ١٠٣ ٪ ) فإذا أردنا أن نعرف الثمن الذي يحصل به المستهلك على السلعة ، فلا بد من إضافة ما لا يقل عن ٣٠ ٪ ) للمستورد وتاجر الجملة وتاجر القطاعي ، مما يجعل الحصول على مثل هذه السلع الضرورية أمراً خيالياً للتكاليف . وقصارى القول أن الرسوم المفروضة على الأدوات الصحية ، هي رسوم عالية لا تشجع الأفراد على شرائها ، ورفع مستوى معيشتهم الصحية . ولسنا وحدنا من يقول هذا بل أن الجهات الرسمية نفسها ذكرت أن هذه الرسوم عالية جداً ونرى إعادة النظر فيها . . . . . (١) ، .

## ٥ - الأخشاب .

أفردت التعريفة فصلها الأربعين لسلعة الأخشاب فوضعت الرسوم الخاصة به من بند ٣٧٨ الى بند ٤١٦ (٢) ( أى ٣٩ بنداً ) وكثيراً ما انقسم البند إلى قسمين

(١) أنظر التقرير المرفوع من  
الى السيد المحترم الوكيل الدائم لوزارة

في ١٩٥٤/٧/٢٠

(٢) أنظر ص ٤٠ - ٤٢ من التعريفة السابقة الذكر .

أو ثلاثة أو أربعة . ولذا سنأخذ منها ثلاثة بنود ، لنبرهن على ارتفاع الرسوم الجركية عليها ، ثم على زيادة الرسوم ابتداء من ٧ يناير ١٩٥٢ كما يلي :

بند ٣٨٤ خشب مربع ، أو منشور يزيد سمك على ٥٠ ملليمتر

( ١ ) فليرى ( بغدادلى ) :

١٠٠٠ ك . قايم ( طن ) ١ جنيه + ٠.٨ / ٠.٨ قيمي حتى ١٩٥٢/١/٦

من ١٩٥٢/١/٧ الى الآن ١٠٠٠ ك قايم ( طن ) ١ جنيه و ٢٥٠ مليم + ٠.٨ / ٠.٨

رسم قيمي .

( ب ) أخشاب أخرى .

١٠٠٠ ك . قايم ( طن ) ١ جنيه و ٦٠٠ مليم + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي حتى ١٩٥٢/١/٦

ومن ١٩٥٢/١/٧ الى الآن ١٠٠٠ ك قايم ( طن ) ٢ جنيه + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي

بند ٣٨٥ — خشب منشور سمك ٥٠ ملليمتر افسادون .

( ١ ) اكثر من ٣٥ ملليمتر لغاية ٥٠ ملليمتر .

١٠٠٠ ك . قايم ( طن ) ١ جنيه و ٨٠٠ مليم + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي حتى

١٩٥٢/١/٦

من ١٩٥٢/١/٧ الى الآن ١٠٠٠ ك ، قايم ( طن ) ٢ جنيه و ٢٥٠ مليم + ٠.٨ / ٠.٨

رسم قيمي .

( ب ) أكثر من ١٥ ملليمتر لغاية ٣٥ ملليمتر

١٠٠٠ ك . قايم ( طن ) ٢ جنيه + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي حتى ١٩٥٢/١/٦

من ١٩٥٢/١/٧ الى الآن ٢ جنيه و ٥٠٠ مليم + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي .

( ج ) ١٥ ملليمتر أو أقل .

١٠٠٠ ك . قايم ( طن ) ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي حتى ١٩٥٢/١/٦

ومن ١٩٥٢/١/٧ الى الآن ٣ جنيه + ٠.٨ / ٠.٨ رسم قيمي .

بند ٣٩٢ — خشب مسوح ( السويدي للأرضية ) وخشب مفروز .  
أو معشق ومفروز ومعشق ألواح ، وألواح أرضيات مسوح أو مفروز أو معشق  
أو مفروز ومعشق .

١٠٠ ك . قايم (مائة كيلو قائم) ٥٠٠ ملجم + ٠.٨ / رسم قيمي حتى ١/٦ / ١٩٥٢  
ومن ١/٧ / ١٩٥٢ إلى الآن ١٠٠ ك . قايم (مائة كيلو قايم) ٦٢٥ ملجم + ٠.٨ /  
رسم قيمي .

ولا يخفى أن مصر بلد غير منتج للأخشاب ، وعدد السكان لدينا يزيد زيادة  
كبيرة ، ونسبة الزيادة هي أيضاً في ارتفاع مستمر<sup>(١)</sup> ولا يمكن أن يقال إن بيوتنا  
أو مصانعنا قد وصلت إلى حالة الكفاية ، أو إن البيوت قد فاضت لدينا ، وعلى  
الأخص في السنوات التي أعقبت الحرب الثانية ، تلك السنوات التي كان البرلمان  
الانجليزي ، يطلب من وزير البيوت بياناً أسبوعياً عن عدد المنازل التي شيدت ،  
أو يتم تشييدها . وما وصلت حالتنا بأي شكل من الأشكال ، إلى حالة البيوت  
الانجليزية ، من حيث استقلال كل أسرة تقريباً بمنزل وحديقة ، بخلاف الحال  
عندنا حيث يقل حتى عدد أفراد الطبقة المتوسطة — ولا نقول طبقة العمال  
كأنجلترا — الذين يمتلكون منازل . لهذا نعتقد أن الرسوم المفروضة على  
الأخشاب هي رسوم مرفعة لا تشجع الأفراد على البناء ، ومن واجب الحكومة  
أن تخفضها .

#### ٦ — السيارات :

وهنا نلتقي ببند آخر ، حدث فيه إثنى عشر تعديلاً منذ عام ١٩٤٠ حتى اليوم ،  
ونعني به « سيارات لنقل الأشخاص » — بند ٨٠٤ (ب) <sup>(٢)</sup> ، وإلى جوار الرسم

(١) أنظر بحثنا في « استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر » المنشور في مجلة الانتعاش  
والتيجارة للبحوث المالية ، يصدرها أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة ، فبراير سنة ١٩٥٤  
ص ٤ — ٦

(٢) البند يتكون من أ ، ب ، ج وهي شاسيات الخ ثم سيارات لنقل الأشخاص ، وهي  
موضع حديثنا ، ثم أوتوبيس . . . الخ . انظر ص ٩٧ من التريفة ، مايو ١٩٥٤



القيمي وقدره ٠.٨٪ المفروض على الفئات كلها ، فإن العربات المستوردة كاملة للجمهور ( المثلة بالقسم «ب» ) في هذا البند ، رأيت فئاتها التعديلات الكثيرة المختلفة الآتية :

في سنة ١٩٤٠ كان رسم العربات الجديدة ٢٠ مليماً عن كل كيلو صافي .

في سنة ١٩٤٠ كان رسم العربات المستعملة كالآتي :

( أ ) لا تزيد عن ٦ شهور تعتبر جديدة وفتها ٢٠ مليماً للكيلو الصافي .

( ب ) لا تزيد عن ٦ شهور الى سنة وفتها ١٦ مليماً للكيلو الصافي .

( ج ) لا تزيد عن سنة إلى سنتين وفتها ١٢ مليماً للكيلو الصافي .

( د ) لا تزيد عن سنتين وفتها ٨ مليماً للكيلو الصافي .

وفي ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، زادت فئات هذه الرسوم للكل بنسبة ٠.٥٠٪<sup>(١)</sup> من الأصل ( أى من فئات سنة ١٩٤٠ للقديم والمستعمل ) .

وفي ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ، زادت الفئات إلى ٠.٧٥٪<sup>(٢)</sup> من الأصل .

وفي ٣٠ يناير ١٩٤٣ ، أضيف للفئات نسبة جديدة قدرها ٠.٤٠٪<sup>(٣)</sup> من الأصل .

وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، ألغيت الفئة الخاصة بالسيارات الجديدة

(  $\frac{٢٠ \times ٤٠}{١٠٠} + \frac{٧٥ \times ٢٠}{١٠٠} = ١٥ + ٨ = ٢٣$  مليماً ) وأصبحت ٤٠ مليماً لكل كيلو صافي .

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩<sup>(٤)</sup> فرض رسم قيمي إضافي بواقع ١٠٪ من القيمة ، زيادة على رسوم الوارد المذكورة ، وزيادة طبقاً على الرسم القيمي العادي .

(١) انظر الوقائع العمرة الممدد ١٤٥ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤١

(٢) انظر الوقائع العمرة الممدد ١٥٥ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٤٢

(٣) انظر الوقائع العمرة الممدد ١٢ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٣

(٤) انظر الوقائع العمرة الممدد ١٠٤ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٦

(٥) انظر الوقائع العمرة الممدد ٢٢٠ بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٤٩

وفي ٢٦ يونيو ١٩٥٠<sup>(١)</sup> أصبحت فئة رسم الوارد للسيارات الجديدة ٨٥ ملياً لكل كيلو صافي ( أى بدلا من ٤٠ ملياً ) كما أصبحت فئات السيارات المستعملة كما يلي :

٦٤ ملياً لكل كيلو صافي للسيارة التي استعملت مدة سنة .

٤٨ ملياً لكل كيلو صافي للسيارة التي استعملت مدة سنتين .

٣٢ ملياً لكل كيلو صافي للسيارة التي استعملت مدة أكثر من سنتين .

وفي ٢٦ أبريل ١٩٥١<sup>(٢)</sup> ألغيت الرسوم على الأقسام الثلاث للسيارات المستعملة ، وأصبحت كلها واحدة بالنسبة للحديد والمستعمل ، حسب وقائع ٦٥ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٥٠

وفي ٧ يناير ١٩٥٢ ، أصبحت تعرفة رسم الوارد ١٠٠ ملياً<sup>(٣)</sup> عن كل كيلو صافي للحديد والمستعمل ( أى بدلا من ٨٠ ملياً ) ومنذ ذلك الوقت تركت السلطات العامة رسم الوارد ، وبدأت في زيادة الرسم القيمي الإضافي كلما رأت زيادة فئات الرسوم الخاصة بالسيارات .

فزاد الرسم القيمي الإضافي من ١٠٪ إلى ٢٠٪ في ٧ أغسطس ١٩٥٢<sup>(٤)</sup> .

وفي أول يناير ١٩٥٣<sup>(٥)</sup> زادت فئة الرسم القيمي الإضافي إلى ٣٠٪ بدلا من ٢٠٪ .

وفي ١١ فبراير ١٩٥٤<sup>(٦)</sup> ظلت فئة الرسم القيمي الإضافي ٣٠٪ ، أى أنه لم يتغير حتى الآن .

(١) أنظر الوقائع المصرية العدد ٦٥ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٥٠

(٢) أنظر الوقائع المصرية العدد ٣٦ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥١

(٣) أنظر الوقائع المصرية العدد ٣٦ بتاريخ ٧ يناير ١٩٥٢

(٤) أنظر الوقائع المصرية العدد ١٢٠ مكرر بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٢

(٥) أنظر الوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (١) غير اعتيادي بتاريخ أول يناير ١٩٥٣

(٦) أنظر الوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر غير اعتيادي بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٤

وهكذا في بحر ١٣ سنة ، تغيرت فئات رسوم السيارات بالزيادة ١٢ مرة ، بخلاف عوايد الرصيف وقدرها ١/١ مجموع الرسوم الجركية ، ثم عوايد البلدية وقدرها ١/١ من مجموع الرسوم الجركية ، ثم المصاريف والشاللة والتخزين الخ ، تصل أحياناً إلى ٥٠ ٪ تقريباً . ونحن نرجى الحديث عن هذه الزيادات الآن ، لنأخذ مثلاً عملياً يوضح لنا ضخامة الرسوم المفروضة على السيارات المعدة للركوب ، فنأخذ عربة الشغرولية الجديدة العادية عام ١٩٥٥ المسماة Bell-Air والتي تزن ١٥٠٠ كيلو ومنها سيف الإسكندرية ٦٩٠ جنيهًا .

القيمة الكلية	الرسوم		في سنة ١٩٥٥
	مليم	جنيه	
٢١٣	٢١٣	٤٨٠	
٤٢٦	٢٣٤		
٦٣٩	١٤٠٤		
٢١٣	٢١٣	٤٨٠	
٢٠٠	٥٥	١٥٠	رسم وارد ( ١٠٠ لهما عن ك . ص )
٢٠٠	٥٥	١٥٠	رسم قيمي ( ٨ ٪ من القيمة )
٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	رسم قيمي إضافي ( ٣٠ ٪ من القيمة )
٢٢٠	٤١	٤١	رسم رصيف بمعدل ١٠ ٪ من الرسوم
١٨٢	٦	٦	بلدية بمعدل ١ ٪ من الرسوم
٦١٠	٢٠	٢٠	مصاريف بمعدل ٥ ٪ تقريباً
٢١٣	٢١٣	٤٨٠	
١١٧٠			٢٠ ٪ على الأقل أرباح المستورد

وهكذا يضطر المستهلك في مصر ، إلى دفع ضعف ثمن السيارة إذا أراد الحصول عليها . وكأن السلطات العامة تعتمد « معاقبة » المستهلك المصري ، الذي يشتري سيارة من السيارات ، وذلك لأن معدل الرسم المفروض على سلعة من السلع ، لو زاد ، فزادت حصيلته ، اعتبر الرسم لدى علماء الاقتصاد والمالية ، كضريبة سائدة أو مستمرة ، أما إذا زاد المعدل فوق الحد الذي يأتي للضريبة

بأكبر ايراد ممكن ، فن الواضح أن الرسم يتضمن في هذه الحالة ، عنصراً من عناصر العقوبة<sup>(١)</sup> كما يبين ذلك الجدول الآتي .

### السيارات الجديدة للركوب<sup>(٢)</sup>

السنة	العدد الوارد	الوزن	القيمة	الرسوم والعوائد
١٩٥١	٨٥٢٦	ك . ص ١٠,٥٥١,٠٢١	ج . ٢٠ ٤,٥٦٧,٧٧٧	ج . ٢٠ ١,٨١٥,٣٠٠
١٩٥٢	٤٢٦٧	٥,١٤٧,٣٤٦	٢,٣٦٤,٧٦٣	١,٠٣٢,٦٢٠
١٩٥٣	١٨٢٠	١,٩٥١,٣٣٥	٩٢٧,٣٤٩	٤٦٣,٥٨٥
١٩٥٤	٢٨٧٣	٣,١١٥,٥٤٧	١,٤٦٧,٦٦٤	٨٩٧,٧٠٠

ويتضح من هذه الأرقام ، أن عدد السيارات المستوردة خلال السنوات الأربعة الماضية ، قد تناقص من ٨٥٢٦ الى ٢٨٧٣ ، وهذا النقص وحده يدل على ما للرسوم من أثر ، في خفض كمية الاستهلاك ، كما تناقص كل من وزن السيارات وقيمتها ، ولما كان الرسم يحصل على الوزن ثم على القيمة ، فقد انخفضت حصيلة الجمارك من هذه السلعة ، بمقدار مليون من الجنيهات في الأربع سنوات ، مما يثبت وجود عنصر العقوبة في الرسم كما ذكرنا . ونحن نعرض على هذه الرسوم العالية للأسباب الآتية :

أولاً : إذا سلطنا جدلاً أن هذه سلعة كالية ، وهي معتبرة كذلك في نظر المشرع ، بدليل فرضه الرسوم القيمة الاضافية عليها ، وهي رسوم لا يفرضها الا على الكماليات ؛ نقول إذا سلطنا جدلاً بأنها سلعة كالية ، فقد كان من الواجب عليه ، أن يرفع الرسوم الى الحد الذي تظل فيه الواردات من السيارات ولو في

(١) أنظر كتاب Public Finance للاستاذ الدكتور H. DALTON للطبعة الحادية عشرة

عام ١٩٤١ لندن ص ٢٩

(٢) أنظر ص ١٦٢ من تقرير تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ وكذلك ص ١٣٣ من تقرير تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤ . للاطلاع عليها ماعدا الرسوم والعوائد ، التي حسبها الباحث من واقع ثقات الرسوم ، وذلك لأن الأرقام الرسمية لا تذكر شيئاً عنها .

تزايد طفيف ، كي يحقق منبعاً لإيراديا للخزانة ، ويقل يد المستهلك في نفس الوقت من التهافت على شرائها ، برفع الرسوم وبالتالي رفع الثمن .

ثانياً : أن فرض مثل هذه العقوبات على من يشترون السيارات ، يمنع فئات كثيرة في الأمة ، من جنى الربح ، وبالتالي يتسبب في تقليل دخولهم ، فهناك المستوردون ولهم مخازن بالجمارك وكانت لعرض السيارات ، وفي كل من تلك المحلات عمال وميكانيكيون ومحاسبون وغيرهم ، وقد مثل هذا عن تجار السيارات أيضاً ، وعن الميكانيكيين بالداخل الذين يعتمدون في أرزاقهم على سلعة السيارات .

ثالثاً : أن مصر لا تصنع السيارات ، فلا نستطيع أن نقول إن المشرع يريد أن يحصى صناعة مصرية .

رابعاً : إذا كان غرض السلطات العامة ، توفير حصيلة لمصر من العملات الأجنبية ، وذلك بالحد من استيراد السلع الكالية ، أو النصف كالية ، فإن ردنا على ذلك يتضمن النقط الآتية :

( ١ ) أن مسألة ادخال سلعة السيارات ضمن الكاليات ، هي مسألة نسبية ، إذا وافق على ادخالها شخص ، فقد لا يرضى بذلك شخص آخر ، وإذا كنا نهدف إلى رفع مستوى المعيشة ، فإن السيارات للاطباء والاساتذة والمحامين ورجال الأعمال وغيرهم ، لم تصبح بأى حال سلعة كالية ، بل هي ضرورية لزيادة الكفاية الانتاجية ، والمحافظة على الوقت اذا كنا نعتبره من ذهب .

( ب ) أن حصيلة مصر من العملات الأجنبية ، بلغت في مارس ١٩٥٥ مبلغ ٢١٣ مليوناً من الجنيهات <sup>(١)</sup> .

( ج ) إذا قبل إننا نرغب في ابقاء حصيلتنا من العملات الأجنبية ، لاستيراد السلع والأدوات الانتاجية ، التي تحتاج اليها مشروعاتنا العمرانية المختلفة ، فإن

(١) أنظر خطاب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ، المنشور في جريدة الأهرام العدد ٢٤٩٥٦ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٥ ، وكذلك بجريدة الجمهورية العدد ٤٦٨ بنفس التاريخ .

الرد على ذلك يتضمن ملاحظته من أن قيم السلع الانتاجية الواردة الى مصر من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ ، وأخذت في الزيادة من ١٦٦.٠٠٠ و٤٠٠ جنياً الى ١٦٠.١٩.٠٠٠ جنياً ولكنها تناقصت كثيراً في عام ١٩٥٢ ثم في عام ١٩٥٤ الى ١١.٩٧٠.٠٠٠ و١٠.٨٠٨.٠٠٠ جنياً<sup>(١)</sup> على التوالي .

وقد كان من المتوقع أن تزيد قيم السلع الانتاجية المستوردة ، منذ قيام الثورة في مصر ، لما رسمته الثورة من خطط خاصة بالانتاج ، ونشجيع الصناعات ، إلا أن ائتمن في دراسة الأسباب ، يلاحظ أن الشركات الموجودة في مصر ، كانت بحكم قانون ضريبة الأرباح الاستثنائية ، رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١<sup>(٢)</sup> قد تكون لديها احتياطات لاستهلاك رؤوس الأموال المستثمرة ، سمح بها القانون ، كما أن احتياطيها العادية ، كانت قد تراكت أيضاً ، وكانت الشركات مضطرة بحكم القانون إلى استخدام هذا الاحتياطي ، لاستهلاك الآلات الموجودة لديها ، وإلا خضعت هذه الاحتياطات لضريبة الأرباح الاستثنائية . وما انتهت الحرب واستقرت الأمور ، وبدأت المصانع في الخارج في الانتاج ، حتى سارعت المصانع المصرية ، إلى استيراد آلات جديدة ، تحمل محل الآلات القديمة المستهلكة ، ولذا بدأت قيم السلع الانتاجية المستوردة في الزيادة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى عام ١٩٥٢ ، ثم بدأت في التناقص ، كما يتبين من الجدول الآتي :

من جدول رقم ( ٤ ) توزيع الواردات وفقاً للاستخدام  
( القيمة بعشرات آلاف الجنيهات المصرية )

الواردات	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤
سلع انتاجية	٤١٦٦	٤٩٤٦	٦٥٠٧	١٠١٥٩	١١١٩١	١٣٣٥٤	١٦٣٩٠	١٦٠١٩	١١٩٧٠	١٠٨٠٨

(١) أنظر تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤ ص ٣٢٠ — ٣٢١  
(٢) أنظر قانون الأرباح الاستثنائية رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، في مجموعة قوانين الضرائب الصادرة من وزارة المالية ، سنة ١٩٤٣ ص ٦٤ — ٦٥ وعلى الاخص المادة رقم ٧ الفقرة الثانية .

ويتبين من هذا الجعلول، أن وارداتنا من السلع الانتاجية . وصلت إلى أعلا حدودها عام ١٩٥١ ، فبلغت ١٦,٣٩٠,٠٠٠ جنهاً ، ثم تناقصت عام ١٩٥٤ إلى ١٠,٨٠٨,٠٠٠ جنهاً . وإذا لا يصح أن نصدق الضجة التي يحدثها من لا يدرسون الأرقام ، ويجب أن تفكر في تقليل الرسوم المفروضة على السيارات ، لتوليد زيادة في النشاط الاقتصادى الداخلى ، عن طريق البيع والشراء والتركيب والتصليح وغير ذلك . ولا يصح ان تطلق مسألة السلع الانتاجية ، على تفكيرنا كله ، حتى يصبح مثلنا مثل الرجل الذى يسرف فى الادخار اسرافاً شديداً ، بغية استثمار مخراته فى المستقبل ، حتى إذا تكونت لديه مخرات طائلة ، على حساب شقاء عيشه وتعاسة حياته ، لا هو استثمار مخراته ، ولا هو أنفق أمواله لتحسين مستوى معيشته .

خامساً : أن استيراد السيارات يعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد الداخلى ، عن طريق استهلاك سلعة هامة هى البنزين . فإذا قلنا من استيراد السيارات قلنا أيضاً من استهلاك البنزين ، مع أن العولة تحصل على رسوم لإنتاجية عالية من هذه السلعة ، وليس أدل على ذلك من أن حصيلتها كانت فى الأعوام القليلة القريية الماضية كما يلى :

السنة	رسوم الانتاج التى حصلتها الدولة على سلعة البنزين بالجنهيات المصرة
١٩٥٢	٤,٠٣٧,٣
١٩٥٣	٣,٧٨٧,٧٥٠
١٩٥٤	٣,٥٤٥,٨٦١

(١) أنظر ص ٣٥٥ من تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ ، وكذلك ص ٣١٤ من تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤

ويلاحظ أن مقدار الرسوم الإنتاجية على هذه السلعة ، قد انخفض خلال السنوات الثلاث بمقدار نصف مليون من الجنيهات تقريباً . ولا شك أن الرسوم العالية المفروضة على السيارات ، والتي قللت عدد المستورد منها ، قد ساعدت على خفض الكمية المستهلكة من البنزين ، وبالتالي على خفض رسوم الإنتاج التي حصلتها الدولة على هذه السلعة الأخيرة . وقد رأينا كيف ارتفع رسم الوارد على السيارات من ٢٠ ملياً لكل كيلو صافي إلى ١٠٠ ملياً بين عامي ١٩٤٠-١٩٥٢ وكيف فرض رسم قيمي إضافي ( زيادة على الرسم القيمي العادي الذي زاد كذلك من ٠.٧٪ إلى ٠.٨٪ ) وقدره ١٠٪ ، ثم زاد حتى وصل إلى ٣٠٪ .

كل هذا ولا شك كان عاملاً هاماً من عوامل تقليل استهلاك البنزين ، ولا يخفى أن في مصر عشرات المحطات الخاصة ببيع البنزين ، ولكل منها مدير ومهندس وعمال وميكانيكيون للتشخيص وغيره . فإذا أخذنا انخفاضاً في استهلاك البنزين حتى ولو لم تعتمد الدولة ذلك ، فإن هذا يسبب انكماشاً في دخول شركات وجمعيات البنزين ، وبالتالي تقليل في دخول العمال .

ولكي تبرهن على أهمية سلعة البنزين ، وضرورة الحرص على استهلاك قدر أكبر منها ، ندرس الآن أحوال رسوم الإنتاج المفروضة على هذه السلعة .

## ٧ - البنزين :

وقد وضعته التعريفات الجمركية السالفة الذكر ، في بند ٢٢١ ب<sup>١</sup> ، و ٢٢١ ب<sup>٢</sup> .

ويلاحظ أن المشرع قد أعفى زيوت البترول الخام من الرسوم الجمركية ، مادامت تستورد برسم الفخول في معامل تكرير ، موضوعة تحت مراقبة الحكومة . ولدينا معملان للتكرير ، أولهما معمل التكرير الحكومي والآخر يملك لشركة شل ، وكلاهما موضوع تحت إشراف الدولة .



ويكرر في هذين المعملين الزيت الخام ، سواء المستورد من الخارج أو الناتج من الحقول المصرية ، لتستخرج منه جميع مشتقاته ، ومنها البنزين والكهروسين والمازوت والديزل وأويل والفويل وأويل . . الخ .

والبنزين إذا كان مستورداً من الخارج ، يخضع لرسم وارد ، نص عليه في التعريفة الجمركية في البند ٢٢١ ب ١ فئة ٣٥٠ مليماً للمائة كيلو صافي . وإذا كان منصرفاً من معمل تكرير موضوع تحت مراقبة حكوميه وصرف للاستهلاك المحلي ، فيخضع للبند ٢٢١ ب ٢ فئة ٢٦٢,٥ مليماً للمائة للكيلو الصافي . وهدف المشرع من التفرقة بين الرسمين على البنزين المستورد والبنزين المنصرف للاستهلاك المحلي ، من معامل موضوعة تحت الإشراف الحكومي ، هو تشجيع عمليات تكرير الزيت الخام في مصر . إلا أن النوعين — المستورد والمنصرف من معامل تشرف عليها الحكومة — يخضعان بجانب رسوم الوارد ، إلى رسم إنتاج أو استهلاك نص عليه في الملحق رقم ١ من جدول رسوم الإنتاج أو الاستهلاك .

البنزين المستورد من الخارج يحصل عليه رسم استهلاك فئته ٢ جنيه و ٣٢٠ مليماً للمائة كيلو صافي .

البنزين المكرر محلياً يحصل عليه رسم إنتاج فئته ٢ جنيه و ٣٢٠ مليماً للمائة كيلو صافي .

ولنبعث الآن حالة رسوم الوارد والإنتاج أو الاستهلاك المفروضة على البنزين ، سواء أكان مستورداً من الخارج أو ناتجاً من تكرير زيت خام في معمل تكرير ، تشرف عليه الدولة ، مع العلم بأن سعر الطن حوالي ١٢ جنيه و ٩٢٠ مليماً .

بنزين مستورد من الخارج	بنزين ناتج من تكرير خام محليا
بند ٢٢١ ب (١)	بند ٢٢١ ب (٢)
رسم وارد <sup>(١)</sup> = ٣,٥٠٠ مليم جنيه	رسم وارد = ٢,٦٢٥ مليم جنيه
رسم قيمي ٨٪ على ١٢,٩٢٠ = ١,٠٣٥	رسم قيمي ٨٪ على ١٢,٩٢٠ = ١,٠٣٥
رسم استهلاك <sup>(٢)</sup> = ٢٣,٢٠٠	رسم انتاج = ٢٣,٢٠٠
بلدية ٣٪ <sup>(٣)</sup> من الوارد القيمي	بلدية ٣٪ من الوارد
والاستهلاك (السويس) = ٨٣٥	والقيمي والانتاج = ٨٠٥
رصيف ١٠٪ من الوارد	رصيف ١٠٪ من الوارد
والقيمي = ٤٥٥	والقيمي = ٣٦٥
٢٩,٠٢٥	٢٨,٠٣٠
١٢,٩٢٠ ثمن الطن سيف السويس	١٢,٩٢٠
١٤,٢١٥ ربح العمل والشركات	١٥,٢١٠
٥٦,١٦٠ ثمن بيع الطن للمستهلك	٥٦,١٦٠
٥٠,٨٠٠ سعر الطن تسليم العمل	٥٠,٨٠٠
٥٠,٦٣٠ ربح الشركات عن الطن	٥٠,٦٣٠
٨,٨٥٥ = ١٤,٢١٥ - ٥,٣٦٠	٩,٨٥٠ = ١٥,٢١٠ - ٥,٣٦٠
	ربح المعدل فقط

(١) أنظر ص ٢٣ من التعريف للذكورة .

(٢) أنظر ملحق رقم (١) جدول رسوم الانتاج أو الاستهلاك ص ١٢١ من التعريف السالفة الذكر .

(٣) أنظر رسوم البلدية الخاصة بالسويس ، في ملحق رقم (٤) ص ١٢٥ من التعريف السالفة الذكر .

ونستطيع إذا أن نستنتج المقارنة الآتية :

التعريف	الطن بالجنيهات	الجالون بالقروش
رسوم . . .	٢٨٠٢	٥٠
الطن سيف السويس	١٢٠٩	٢٣
ربح . . . .	١٥	٢٧
الطن للمستهلك	٥٦٠١	١٠٠
		١٨

ويتضح من هذا أن الرسوم عن كل طن تبلغ ٥٠ ٪ كما أن معمل تكرير الحكومة يشترك في الحصول على حوالي ٦٦ ٪ من الربح ، وكأن المستهلكين لو استهلكوا كميات أكبر من البنزين ، لعاد ذلك بفائدة مزدوجة على الحكومة ، فائدة من الرسوم وفائدة أخرى من ربح معمل التكرير .

ولهذا قلنا بضرورة تخفيض الرسوم العالية ، المفروضة على السيارات ، إذ تضرب بذلك السلطات العامة عصفورين بحجر واحد ، حيث تزيد حصيلتها من الرسوم المفروضة على السيارات ، إذا قلت تلك الرسوم وزادت كمية السيارات المستوردة ، وحيث تزيد كمية البنزين المستهلك ، بزيادة عدد السيارات ، فتحصل الحكومة على إيرادات أكبر .

ولا نستطيع مع ذلك أن نترك مسألة البنزين دون تعليق ، فرسوم الإنتاج المفروضة عالية جداً ، والأرباح التي يحصل عليها كل من الشركات ومعمل تكرير البترول ، تصل إلى ٧٢ ٪ من الثمن . وهي أرباح لا مثيل لها في معظم بلاد العالم . ألم يحن الوقت إذا لإعادة النظر في هذه المقالة في الرسوم وفي الأرباح ؟

#### ٨ — التلجبات الكهربائية :

وردت هذه السلعة في بند ٧٨٨ من التعريفة الجمركية ، تحت عنوان « أدوات التدفئة الكهربائية والأجهزة الكهربائية وغنية كهربائية للاستعمال المنزلي » .

من هذا البند ثلاث كبريات للاستعمال المنزلى، سواء أ كانت بكائنة من خشب أو معدن ، ولا تتجاوز سعتها ١٥ قدماً مكعباً .

الفئة ١٥ . / من القيمة ( رسم وارد ) مضافاً إليها .

١٠ . / من القيمة ( رسم قيمي إضافي ) من ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩<sup>(١)</sup> .

٢٠ . / من القيمة ( رسم إضافي بدلا من الإضافي السابق ) من ٧ / ٨ / ١٩٥٢<sup>(٢)</sup> .

٣٠ . / من القيمة ( رسم قيمي إضافي بدلا من السابق ) من ١ / ٧ / ١٩٥٣<sup>(٣)</sup> .

٥٠ . / من القيمة ( رسم قيمي إضافي بدلا من السابق ) من ١١ / ٢ / ١٩٥٤<sup>(٤)</sup> .

هذا بالإضافة إلى الرسم القيمي العادى وقدره ٨ . /

فإذا كان ثمن التلاجة ١٠٠ جنياً - سيف الاسكندرية - تحصل عليها

رسوم كالتالى :

١٥٠٠٠	رسم وارد كما هو مبين فيما سبق .	لم ينه
٥٠٠٠٠	رسم قيمي إضافي كما هو مبين فيما سبق .	
٨٠٠٠	رسم قيمي .	
٧٣٠٠٠		
٧٣٠٠	( أى بـ الرسم ) عوايد رصيف .	
١٠٠٩٥	عوايد بلدية بـ ١٠ . / ( إسكندرية مصر ) من الرسوم ( ٧٣ ) .	
٢٠٠	عوايد شحالة .	
٢٣٠	دمغة .	
٨١٨٢٥		

(١) أنظر الواقع المصرية بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩ ، العدد ٤٢٢

(٢) أنظر الواقع المصرية بتاريخ ٧ / ٨ / ١٩٥٢ ، العدد ١٢٠ مكرر ( غير اعتيادى ) .

(٣) أنظر الواقع المصرية بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٥٣ ، العدد ٥٣ مكرر ( غير اعتيادى ) .

(٤) أنظر الواقع المصرية بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٥٤ ، العدد ١٤ مكرر ( غير اعتيادى ) .

ومن هذا يتبين أن ثمن التلاجة الكهربائية ارتفع من ١٠٠ جنياً عند وصولها إلى الاسكندرية ، فقارب ١٨٢ جنياً ، أى زيادة قدرها ٨٢٪ للرسوم ، ولن تباع مثل هذه التلاجة للمستهلك ، بأقل من ٢٢٠ جنياً ، إذا أخذنا في الحسبان أرباح كل من المستورد وتاجر الجملة وتاجر التجزئة ، وهى أسعار عالية جداً فى بلد يشتد فيه القيط فى الصيف ، وتعظم فيه حاجة ربان المنازل إلى سلعة التلاجة . وقد أضطر المستهلكون للأسف إلى تقليل استهلاكهم لسلعة التلاجات الكهربائية ، لأن الرسوم المرتفعة حملت ضمناً شديداً من العقوبة معها ، فقل عدد التلاجات المستوردة ، وقلت قيمتها ، ثم نقصت الرسوم الجمركية التى تحصلها مصلحة الجمارك ، نقضاً كبيراً جداً كما يتبين ذلك من الجدول الآتى :

#### التلاجات المنزلية (١)

السنة	العدد	القيمة	الرسوم والعوائد
١٩٥١	٧٥٦٩	٥٢٦,٣٩٤	٢٠ ج ٢٤٤,٠٠٠
١٩٥٢	٥٠٥٧	٣٥٥,٢٢٤	١٦٨,٠٢٥
١٩٥٣	٣٠١٤	٢٠٠,٣٣٦	١٠٧,٢٣٥
١٩٥٤	١٥١٣	١٠٠,٩١٤	٥٩,٦٣٥

وهكذا يتبين أن العدد المستورد تناقص فى أربعة سنوات ، من ٧٥٦٩ إلى ١٥١٣ ، كما تناقصت قيمة السلعة المستوردة ، فقلت الرسوم المحصلة بطبيعة الحال ، من ٢٤٤,٣٠٠ جنياً عام ١٩٥١ إلى ٥٩,٦٣٥ جنياً فقط عام ١٩٥٤ ، مما يؤكد شعور المستهلكين نحو هذه السلعة ، بوجود عامل العقوبة فى الرسوم ، وامتناعهم عن شراء الكميات الأولى أو زيادتها .

(١) هذه الاحصائية مستناة من واقع المخصصات الشهرية للزيادة الخارجية ، التى تصدرها وزارة المالية والاقتصاد من طريق مصلحة الاحصاء ، أما احتساب الرسوم والعوائد فقد اجراها الباحث طبقاً لنفقات الرسوم وما جرى عليها من تعديلات .

وقد برهنا فيما سبق على توفر حصيلته النقد الأجنبي لمصر ، ولذا نحبذ تخفيض الرسوم على التلاجات المستوردة ، حتى تساهم الفعولة بمثل هذه الطرق نحو رفع مستوى المعيشة .

#### ٩ - الشيكولاتة :

فرضت التعريفة رسوماً على الشيكولاتة ، في بند ١٢٤ <sup>(١)</sup> هي في الحقيقة رسوم مرتفعة ، لا بل إن المشرع رفع الرسم الاضافي عليها من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪ . كما يتضح ذلك مما يلي :

٣٠٪ / فئة الرسم الوارد مع حد أدنى قدره ٦٠ ملجم عن الكيلو الصافي .

وفي ٧ / ١ / ١٩٥٢ زاد هذا الرسم إلى ٧٥ ملجم عن الكيلو الصافي .

وفي ٧ / ٨ / ١٩٥٢ زاد الرسم القيمي من ٧٪ إلى ٨٪ .

وفي نفس التاريخ زاد الرسم القيمي الاضافي من ٢٠٪ ( كان قد فرض في ١٣ / ٢ / ١٩٤٩ ) إلى ٣٠٪ .

وفي ٣٠ / ٦ / ١٩٥٣ زاد الرسم الاضافي إلى ٥٠٪ .

وفي ١١ / ٢ / ١٩٥٤ زاد الرسم الاضافي إلى ١٠٠٪ .

ومن هذه الرسوم العالية ، يتبين أن المشرع ضمن في هذه الرسوم عامل العقوبة ، كما ضمنه في سلع السيارات والتلاجات ، ومع ذلك فإن الباحث يجد أن للشرع عذراً اقتصادياً مقبولاً ، حينما فرض هذه الرسوم الباهظة ، التي قللت فعلاً من استيراد الشيكولاتة ، فقلت الرسوم المحصلة منها . ويتبين التناقص في الكمية وفي الرسوم من الأرقام الآتية :

(١) أظفر التعريفة السابقة الذكر ، ص ١٦

تناقص المستورد من الشيكولاتة وتناقص الرسوم المحصلة منها <sup>(١)</sup>

السنة	الكمية الواردة بالكيلو	القيمة بالجنيهات	الرسوم والفوائد الجمركية
١٩٥٠	٨٨٢٠٩٨	٢٥١٥٥٤	١٥٢١٨٠
١٩٥١	٦٩٨٣٦٥	٣٣٧٩٤٢	٢٠٥٦٦٠
١٩٥٢	٢٧٢٤١٧	١٠٨٠١٤	٧١٠٨٠
١٩٥٣	١٤٤٩٩٥	٦٠٠٨٤	٤٩٤٠٥
١٩٥٤	٥٦٣٧٩	٢٠٤٦٢	٢٨٣٣٠

فكان الرسوم الجمركية على سلعة الشيكولاتة ، تناقصت من ١٥٢,١٨٠ جنيهاً عام ١٩٤٠ الى ٢٨,٣٣٠ جنيهاً فقط عام ١٩٥٤ ، وعقد المشرع المقبول لدينا ، ما لمسه من نهضة في هذه الصناعة ، حتى أنها تمون معظم الاستهلاك المحلي بمنتجاتها ، وتصدر الفائض إلى الخارج . وليس أدل على ذلك من أن أصناف الحلوى التي شحنت إلى السودان ، أو صدرت إلى الخارج ، قد زادت في مقاديرها وكمياتها ( والشيكولاتة طبعاً جزء من الحلوى وتبين هذه النتيجة من الجدول الآتي :

المشحون إلى السودان والمصدر إلى الخارج من الحلويات

السنة	المشحون إلى السودان		المصدر إلى الخارج	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
١٩٥٠	٦١٨,٢٩٩	١١٧,٩٢٥	٥٤,٣٤٧	٢٠ ج
١٩٥١	٦٥٧,٠٤٥	١٢٧,٠٣١	٥٣,٠١٤	١٧,١٥٠
١٩٥٢	٩٩٥,٨٩٠	٢٠٧,٤٩٥	٦٧,٤٥٤	١٣,٨٦٣
				١٨,٢١٣

(٢) هذه الاحصائيات مستقاة من وائع المخصصات الشهرية للتجارة التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد ، من طريق مصلحة الاحصاء ، أما احتساب الرسوم والعوائد الجمركية ، فقد احتسبها الباحث من وائع فئات الرسوم الجمركية ، وما طرأ عليها من تعديلات .

لهذا قلنا إن عامل العقوبة قد اتفق في نظرنا بالنسبة للسلعة المستوردة ، طالما كان لها بديل محلي يرتق وينطور ، لا بل إنه فضلا عن تموينه السوق المحلية بما تحتاجه ، فإنه يصدر ما يزيد إلى الخارج ، وصادراته تتجه نحو الزيادة ، فتصل إلى النصف بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ بالنسبة إلى السودان ثم تزيد الكمية المصدرة إلى البلاد الأخرى بين العامين المذكورين ، من ٥٤٣٤٧ كيلو جرام إلى ٦٧٥٤٤ كيلو جراماً ، ولهذا كله لا نجد مانعاً من حماية مثل هذه الصناعة .

#### ١٠ - الجبن :

جاءت هذه السلعة بالتعريف في بند ٢٢ ( ١ ) وتحتوى على : جبنه قشقوال — رومى — قبرصى — أو يفوسلافى أو بلغارى — ومن دراسة رسومها يتضح :  
أولاً : سعر الطن سيف الإسكندرية ٤٥٠ جنيهاً للجبن القبرصى ( بأسعار ١٩٥٥/١٠/١٥ ) .

الرسوم على الطن :

رسم وارد	٣٠٠	مليم	٣٠	جنيه
٠.٨ من القيمة قيمي	٣٦	٠٠٠	٣٦	
رصيف ١٠ من الوارد وسيف	٦	٩٠٠	٦	
بلدية ١٢ من الوارد والقيمي	—	٩٩٠	—	
	٧٣	٥٩٠		

يضاف إلى ذلك حوالى ٥٠ ٪ من الرسوم نظير المصاريف الأخرى كالأرضية والتخزين والسمعة الخ .

فتصير الرسوم عن الطن ٧٧ جنيه و ٢٨٠ مليم .  
إذاً ، الرسوم والعوائد الجمركية عن الكيلو ٧٧ مليماً .  
إذاً ، الرسوم والعوائد الجمركية عن الآفة ٩٧ مليماً .



ثانياً : سعر الطن سيف الإسكندرية ، عن الأصناف اليوغسلافية والبغارية  
٣٣. جنباً عن الطن ( بأسعار ١٥/١٠/١٩٥٥ ) ورسومها كالآتي :

رسم وارد	٠٠٠	مليم	٣٠	جنيه
رسم قيمي	٤٠٠		٧٦	
رصيف	٦٤٠		٥	
بلدية	٧٠٥		٠٠٠	
	<u>٧٤٥</u>		<u>٦٢</u>	

مضاف ٠/٥٥ مضاف	١٤٠	٣	نظير الأرضية والتخزين والخدمة الخ.
<u>٩٨٥</u>	<u>٦٥</u>		

الرسوم والعوائد الجبركية عن الكيلو ٦٦ مليم .

الرسوم والعوائد الجبركية والاقه ٨٣ مليم .

١١ - أصناف أخرى من الجبن رسومها كالآتي :

سعر الطن	كورة حمراء	جواد	٢٦٧ جنيه	برفلوني	برمجانو
	٢٥٠ جنيه	٣٠٠ جنيه	٢٦٧ جنيه	٤٠٠ جنيه	٥٠٠ جنيه
رسم وارد	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
رسم قيمي	٢٠	٢٤	٢١	٣٧	٤٠
رصيف	٧٥٠	١٥٠	٨٩٠	٩٥٠	٧٥٠
بلدية	٨٦٥	٩٢٥	٨٨٥	١٠٤٥	١٠٦٥
مصاريف أخرى	٢٠٥	٤٣٠	٢٨٠	٨٧٥	٣١٥
المجموع ..	٣٢٠	١٠٠٥	١٩١٥	٢٧٠	١٦٣٠
رسوم الكيلو	٦٨	٧٢	٦٩	٨٢	٩١
رسوم الاق	٨٥	٩٠	٨٦	١٠٢	١١٤

## ونستطيع أن نلخص هذا فيما يلي :

أنواع الجبن	القبرص	برغوسلاف	جرأ	جودا	دانماركي	برفانوي	برجانو
سر الطن بالجبنيات المصرية	٤٥٠	٣٣٠	٢٥٠	٣٠٠	٢٦٧	٤٠٠	٥٠٠
الرسوم بالجبنيات المصرية	٧٧,٣	٦٦	٦٧,٣	٧٢	٦٩	٨١,٣	٩١

وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام ٢٠ ٪ من الثمن الأصلي ، كأرباح للوسطاء ، لأصبح الثمن عالياً جداً للمستهلك . وكان المشرع لا يريد من الطبقة المتوسطة ، أن تستهلك الأصناف الطيبة أو الأصناف الفاخرة ، من الجبن المستورد ، ولو أن الصناعة المحلية تنتج ما يماثل هذه الأنواع ، لانتسا العذر للسلطات العامة ، ولكن صناعة الجبن في مصر لم تكف السوق المحلية حتى الآن ، لامن حيث النوع ولا من حيث الكمية ، بدليل أن مصر استوردت عام ١٩٥٣ ما قيمته ١٨١٧ و ١٩٧ و ١٩٧ و ١٩٧ ، عندما كان الجبن معضياً من الرسوم ، فلما جاء أول يوليو ١٩٥٣ وأخفض الجبن للرسوم الجمركية العالية ، تناقصت قيمة المستورد منه عام ١٩٥٤ إلى ٧٨٤,٦٣٧ جنيهاً <sup>(١)</sup> ، مما يدل على أن المستهلك يعتبر هذه السلعة من سلع المأكولات ، التي لا يستطيع الاستغناء عنها ، ولا يجد لها في السوق المحلية بديلاً كلياً .

ويلاحظ أن المشرع نفسه حتى أول يوليو ١٩٥٣ ، كان يعنى هذه السلعة من الرسوم ، أى في الوقت الذي رفع فيه الرسوم على سلع أخرى كثيرة ، ولذا لا نجد مبرراً لفرض هذه الرسوم العالية ، لامن ناحية الخزينة حيث قلت المقادير المستوردة من ٤,٤٢٧ طناً عام ١٩٥٣ إلى ٣,٤١٦ (أى بنقص ١٠١١ طناً) وبالتالي قلت الرسوم ، ولا من ناحية الحماية لأن المشرع لا يستطيع أن يحمي كل أنواع الصناعات ، إذا لم تتوفر الشروط الخاصة بالحماية التي أشرنا إليها فيما سبق .

(١) أنظر ص ٣٠ من تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤ السالف ذكره . .

# ١١ - البن :

كان الوارد خلال عام ١٩٥٤

٤٥٢٨ طنًا قيمتها ١٩١٥,٨٢٥ جنيهًا ، أى متوسط سعر الطن ٤٢٣ جنيهًا .  
 فلذا أخذنا - أسعار يوم ١٥/١٠/١٩٥٥ والرسوم والموائد الجمركية التي تحصل  
 على الطن ، لوجدنا :

بنغ	هروى	حبشى	برازيل	دومينيك	أوغندا	هندي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٤٥	٤٣٥	٤٢٥	٣٠٥	٢٢٣	٢٩٢	٢٩٥
لملم جنيه	لملم جنيه	لملم جنيه	لملم جنيه	لملم جنيه	لملم جنيه	لملم جنيه
٧,٥٥٠	٧,٥٥٠	٧,٥٥٠	٧,٥٥٠	٧,٥٥٠	٧,٥٥٠	٧,٥٥٠
٧٧,٥٥٠	٧٧,٥٥٠	٧٧,٥٥٠	٧٧,٥٥٠	٧٧,٥٥٠	٧٧,٥٥٠	٧٧,٥٥٠
٣٥,٦٠	٣٤,٤٥٠	٣٤,٥٥٠	٢٤,٥٥٠	٢٦,٦٤٥	٢٣,٣٦٠	٢٥,٨٥٠
٤,٣١٥	٤,١٩٥	٤,١٥٥	٣,١٥٥	٣,٤١٥	٣,٥٩٥	٣,٨٣٥
١,٨٧٥	١,٨٤٥	١,٨٤٥	١,٦٧٥	١,٧٢٥	١,٦٦٥	١,٦٧٥
١٢٦,٢٨٥	١٢٤,٩٣٥	١٢٤,٤٩٥	١١٣,٣٢٥	١١٦,٣٧٥	١١٢,٦١٥	١٠٩,٧٥٥

سعر الطن

رسم وارد عن الطن

رسم استهلاك عن الطن

٨ ٪ من قيمة ١ طن قيسى

١٠ ٪ على الرسوم ماعدا

الاستهلاك للرصيف

بلدية ١٥ ٪ من الرسوم

والاستهلاك عن الرصيف

المجموع

النسبة المئوية حسب القيمة

٢٨,٤ ٪ / ٢٩ ٪ / ٢٩,٢ ٪ / ٣٧,٧ / ٢٤,٨ ٪ / ٢٨,٦ ٪ / ٤٢,٣ ٪

سعر الكيلو بالملم بعد اضافة الرسوم

٥٧١ | ٥٥٥ | ٥٥٥ | ٤١٣ | ٤٤٩ | ٤٥٥ | ٣٧٠ |

سعر الآقه بعد اضافة الرسوم

٧١٣ | ٦٩٥ | ٦٨٧ | ٥١٦ | ٥٦٢ | ٥٥٧ | ٤٦٢ |

ويلاحظ أن رسم الوارد ورسم الاستهلاك ٧٧ جنيه مصرى يؤخذان على الوزن ، فتتساوى الرسوم على الأصناف الجيدة والأصناف الرديئة ، مما يشجع المستوردين على استيراد الأصناف الرديئة .

كما يلاحظ أن النسبة المئوية للرسوم قد تراوحت بين ٠.٢٨ و ٠.٤٢ ، وهى نسبة عالية فى بلد لا تنتج البن ، وتستهلك الغالبية الكبرى منه مقادير كبيرة من هذه السلعة .

## ١٢ - الشاي <sup>(١)</sup> :

وقد وضعته التعريفة فى بند ٦٥ ، وله أنواع عديدة ، وإذا أخذنا أسعار السوق الخاصة بالشاي فى ١٥/١٠/١٩٥٥ ، لوجدنا أن أثمانه ورسومه تكون كالآتى :

تراوح أسعار اللبنة بين ٥٥ بنساً و ٧٠ بنساً

ورسومه كالآتى من الكيلو :

التنوع ذى السعر ٧٠ بنس ( الثمن ٦٢٧ ملبا للكيلو )	التنوع ذى سعر ٥٥ بنس ( الثمن ٤٩٢٦ ملبا للكيلو )
مليم	مليم
١٢٥	١٢٥ رسم- وارد عن الكيلو
٥٠ر٢	٢٣٩ر٤ رسم قيسى ٠.٨٪
	رصيف ١٠٪ من الوارد
١٧ر٥	١٦ر٤ والنقى
	بلدية ١٢٪ من الرسوم
٢ر٨	٢ر٥ ما عدا الرصيف
٩ر٥	٩ر٢ مصاريف أخرى
٢٠٥ر٠ ملبا	١٩٢ر٥ ملبا
ورسوم الألة ٢٥٦ ملبا	ورسوم الألة ٢٤١ ملبا

(١) يوجد ٨٢ صنفاً من الشاي فى سيلان ، وتستورد مصر أنواعاً كثيرة من الشاي ، فمنها ما دراستنا على الأنواع العامة منه .

شاي هندي واندونيسي تراوح أسعار الليرة بين ٤٠ بنس و ٦٥ بنس .

أى تراوح أسعار الكيلو بين ٥٨٢,٢,٣٥٨,٣ ملجا

ورسوم الكيلو كالآتي :

النوع	سعر ٤٠ بنس	النوع	سعر ٦٥ بنس
رسم وارد	٠,١٢٥	رسم وارد	٠,١٢٥
رسم قيمي	٠,٠٢٨ و ٧	رسم قيمي	٠,٠٤٦ و ٦
رصيف	٠,٠١٥	رصيف	٠,٠١٧ و ٢
بلدية	٢,٤	بلدية	٩,٥
مصاريف أخرى	٨,٥	مصاريف أخرى	٠,٠٠٩ و ٥
١٨٠ ملجا ورسوم الأقة		٢٠١ ملجا والأقة	٢٥١ ملجا
٢٢٥ ملجا			

وشاي ياباني وهو قليل الورد

سعر الليرة ٣٠ بنس أى الكيلو ٢٦٨,٨ ملجا .

ورسوم الكيلو كالآتي :

رسم وارد	١٢٥
رسم قيمي	٢١,٥
رصيف	١٤,٧
بلدية	٢,٣
مصاريف	٨,٥

١٧١,٥ ورسوم الأقة ٢١,٥ ملجا .

ومن المسلم به أن غالبية الفلاحين يستهلك الشاي بكميات وافرة ، ولا يحلو لهم تناول الشاي إلا إذ زاد سواده ، بزيادة كمية الشاي وغليانها ، ولذا أصبح من واجب المشرع أن يراعى بحالة هؤلاء المستهلكين .

وإذا كان من المسلم به أيضا أن وزراء المالية يعتمدون دائما في معظم البلاد الى زيادة الرسوم على السجائر والبن والشاي والمشروبات الروحية المستوردة ، وإذا كنا قد وافقنا المشرع على السلعتين الأولى والأخيرة ، فانا نعتقد بوجوب التفكير في خفض الرسوم على البن والشاي ، باعتبار أننا بلد لا يستهلك الأنواع

المختلفة الكثيرة التي تستهلكها الدول الأخرى من المشروبات الروحية وغيرها وباعتبار أن البن والشاي من لوازم الفلاح والصانع والعامل وأصحاب المهن .

### ١٣ - الإعفاءات الصناعية :

أعفيت معظم الآلات والمكينات اللازمة للصناعة من رسم الوارد بمرسوم ١٩٥١/٥/١٦ كما خفض الرسم القيمي عليها الى ١٠٪ ، وكان من نتيجة هذا زيادة المستورد منها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت الزيادة ظاهرة في :

#### ١ - الآت ثابتة بالاحتراق الداخلي ( بند ٧٥٦ ) معفاة :

عام ١٩٥١		عام ١٩٥٠	
طن	جنيه	طن	جنيه
٩٠٥٦,٧٧٤	٢,١٦٤,٩٢٠	٧,٦٩٢,٧٧٧	١,٧١٩,٦٩٢
٢,٦٠١,٠٠٠	٩٣٨,٠٧٦	١,٢٥٠,٠٠٠	٧٤٠,٦١١

#### ٢ - قطع الآلات وأجهزة آلية وموصلات حركة ( بند ٧٧٦ ) معفاة :

عام ١٩٥٤		عام ١٩٥٣	
طن	جنيه	طن	جنيه
٧,١٨٤	٢,٧٠١,٦٨٦	٣,٧٥٨	١,٦١٩,٣٥٧

#### ٣ - الآت سحب ( جرارات ) بالعدد ( بند ٧٥٨ ب ٢ )

طن	جنيه	طن	جنيه
١٠٣٠	٨٢٤,٥٥٩	٤٥٩	٢٧٢,٢١٠

#### ٤ - الآت وأنوال ومراون نسيج جديدة بالعدد ( بند ٧٦١ ) معفاة :

طن	جنيه	طن	جنيه
٢,٩١٥	١,٥٠٨,٥٣٨	٩٥٨	٥٤٠,٥٣٩

وإن الباحث ليثق بمسأماً مع المشرع في إعفاء هذه الآلات الضرورية واللازمة لبلد ، تنهج اقتصادياته في الوقت الحاضر نحو التصنيع لمواجهة الزيادة المستعرة في السكان ، وللنهوض بمستوى المعيشة .

(١) أنظر تقريراً عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤ ص ١١٣

## القسم الرابع

### مقترحات

من هذه الدراسة التحليلية لثلاث عشرة سلعة ، من السلع التي تستورد إلى مصر ، تتقدم بالمقترحات الآتية :

أولاً : يجدر بالدولة أن تنشئ مجلساً للجمارك ، يضم بين أعضائه نخبة من رجال الجمارك ، وعدداً من رجال وزارتي المالية والتجارة ، وفئة أخرى من المشتغلين بالدراسات الاقتصادية والاحصائية والمالية ، لبحث أنواع الرسوم المفروضة كلها حالياً ، وللإرشاد وزير المالية عما يصح أن يتبع في المستقبل .

وستكون مهمة هذا المجلس ، دراسة كل ما يعنى لوزير المالية أن يبحثه ، من ناحية الرسوم ووقع عبئها ، وما تستفيد به الخزينة أو يستفيد الجمهور منها ، وعندئذ تكون هناك سياسة للرسوم الجمركية ، سياسة معروفة موضوعة محددة الأهداف ، فلا يأتيها الارتجال بأية حالة من الأحوال ، ولا يكون من شأن الرسوم الجمركية أن تزيد كلما تخوف وزير المالية من عجز في الميزانية .

ثانياً : يجب على الحكومة أن تراقب أصحاب الصناعات المحمية ، حتى يخفصوا أثمان سلعهم كلما زادت أرباحهم ، على اعتبار أن هذا الأمر من حق المستهلكين على الدولة ، المستهلكين الذين ساءموا في الحرمان من السلع الأجنبية ، وفي دفع أثمان أعلا في بعض الأحيان للسلع المحلية ، يصبح من حقهم العادل أن تراقب الدولة أصحاب الصناعات المحمية . ونشاط الحكومة في هذه النقطة بالذات ، يأتي من مراقبتها للأرباح الخاصة بالصناعات المحمية ، حتى لا يغالي أصحابها في المصروفات وفي الاحتياطات ، فمثلاً للأرباح واستعداد لمطف الحكومة ، للاستزادة من الحماية .

ثالثاً : تعرض التعريفات الجمركية رسوماً كثيرة كما يينا فيما سبق وهي :

( ١ ) رسم وارد ، إما على النوع وإما على القيمة ، وفي بعض الحالات يكون الرسم قيمياً ولكن في التعريفات يقرن بأفضلية بينه وبين الرسم النوعي ، بمعنى أن السلعة تدفع رسوماً قيمياً أو نوعياً أيهما أرفع لجانب الخزنة ، ومن ذلك أمثلة كثيرة تذكر منها بند ٥٣٦ مكرر ( ١ ) و ( ١ ) ( ب ) حيث أن الرسم المقرر على أصناف شغل السنارة ، التي بها حرير صناعي أكثر من ١٠ ٪ ، وتكون مطرزة باليد أو الماكينة ، أو بحلة بالدنتلة ... الخ ، يكون الرسم عليها ٢٠ ٪ من القيمة مع حد أدنى قدره ١ جنيه و ٧٥٠ ملجم عن الكيلو الصافي .

( ٢ ) رسم قيمي وقتته الآن ٨ ٪ . بعد أن كان ١ ٪ سنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفع مراراً حتى وصل إلى هذا الحد .

( ٣ ) رسم قيمي إضافي ، وهو المعروف بالرسم على الكماليات وأنشئ في فبراير سنة ١٩٤٩ ، وتعديلت فئاته كثيراً بالزيادة كما ذكرنا .

( ٤ ) رصيف وقتته ١٠ ٪ من إجمالي رسم الوارد والرسم القيمي والرسم القيمي الإضافي ، وقد ازدادت حصيلته من إدخال الرسم القيمي الإضافي في المحمل الذي يحصل عليه ١٠ ٪ لرسم الرصيف .

( ٥ ) عوايد بلدية تؤخذ على كل من الصادر والوارد ، وتختلف فئاتها حسب الميناء التي تصل إليها أو تصدر منها البضائع ، ففي الإسكندرية تحتسب عوايد البلدية بنسبة ١ ٪ من الرسوم الجمركية على الواردات ( وهذه تشمل رسم الوارد والرسم القيمي والرسم القيمي الإضافي ، ورسم الإنتاج والرسم التعويضي إن وجد وكذا عوايد الأرضية ) أما بالنسبة للصادرات في الإسكندرية كذلك ، فإن عوايد البلدية لها تحصل بواقع ٢ في الألف .

أما فيما يخص بورسعيد فإن النسبة ٢ ٪ على الواردات السالفة الذكر . وفي السويس فإن عوايد البلدية تحصل بواقع ٣ ٪ من الرسوم الجمركية عن الواردات والصادرات .



وهناك دمياط ورشيد والاسماعيلية فتحصل عرايد البلدية بالنسبة لمسابو واقع  
٠.٣ ٠.٣ و ٠.٣ / عدا الوردات والصادرات على التوالي .  
أما القاهرة فعرايد البلدية فيها تحصل بواقع ٠.١ ٠.١ / من الرسوم الجمركية  
على الواردات .

هذا بالنسبة للبضائع العادية ، أما الأدخنة فلعوائد البلدية فيها نظام آخر ،  
إذ تحصل بواقع فئات كثيرة مختلفة أكثر تعقيداً .

يتبين من هذا أن الرسوم المفروضة على الواردات ، هي أنواع كثيرة  
مختلفة ، تجعل دراسة هذه الرسوم أمراً من الصعوبة بمكان ، وتجعل المستورد  
بعيداً كل البعد عن معرفة مقدار ما يدفع للدولة ، مع أن من حقه كفرد من أبنائها  
أن يعرف ذلك .

ولذا نقترح تسجيلاً لهذا الأمر ، أن يستمر كل من الرسم القيمي والرسم  
الإضافي ، ليصحح كل منهما الآخر ، وأن يكون هناك معدل للزيادة ، ومعدل  
لالتقصان ، كلما أرادت الدولة أن تزيد أو تنقص الرسوم . وبناء على ذلك ، يكون  
لرسم أساس معروف ومعدلات بالزيادة أو بالتقصان معروفة كذلك .

رابعاً : لا بأس أن تبقى الدولة رسوم الضمان والسجائر مرتفعة كما هي ،  
كإيراد للدولة من سلعة تعتبر من السلع الكيالية ، وأن لم تعتبر كذلك في عرف  
المدخنين .

ولا بأس أيضاً من الإبقاء على الرسوم الخمانية الخاصة بصناعة المنسوجات  
القطنية ، تشجيعاً لهذه الصناعة ومثيلاتها مثل صناعة الحلوى ، ولكن من المستحسن  
أن تفكر الدولة في تخفيض الرسوم على سلع مثل سلعة الصوف والسيارات  
والأجهزة الصحية والجبن والشاي والبن والتلجات ، للأسباب العديدة التي ذكرناها  
خلال هذا البحث .

خامساً : يجدر بالمستولين أن يبحثوا عن أبواب أخرى للإيراد العام ،  
دون الاعتماد على الرسوم الجمركية للاتيان بنصف هذا الإيراد وحدها .



## الحرية التجارية إزاء الحماية

بقلم الدكتور صلاح الدين ناصي

مدرس الاقتصاد

### أولاً - سياسة الحرية

يميش سكان هذا الكوكب في مجموعات من الدول قد تبلغ ستين دولة أو أكثر ، ولكل دولة من هذه الدول نظامها السياسي والاقتصادي الذي يتفق وتطورها التاريخي وطبيعتها الجغرافية ومراحل نموها الاقتصادي . ولهذا جاءت التنظيم السياسية التي تسود هذه الدول مختلفة في طبيعتها وتفاصيل تطبيقاتها وفهم شعوبها لها . وانقسم العالم من الوجهة السياسية إلى معسكرين كبيرين - المعسكر الغربي الرأسمالي وتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم المعسكر الشرقي الشيوعي ، وعلى رأسه روسيا السوفيتية . وفيما بين هذين المعسكرين الكبيرين وجدت نظم سياسية عديدة تسير هذا المعسكر أو ذاك في الاتجاه العام فقط ، ولكنها تختلف عنه في التفاصيل التطبيقية . فقد يقال عن إنجلترا مثلاً أنها دولة ديمقراطية تسير النظام الديمقراطي الرأسمالي ولكن فهمها للديمقراطية الرأسمالية وتطبيقها لها يختلف عن فهم وتطبيق الولايات المتحدة لهذا النظام . ونفس هذا القول ينطبق أيضاً على يوجوسلافيا في فهمها للنظام الشيوعي وتطبيقها له .

ولكن النظام السياسي يعكس في أسسه ومبادئه نظماً أخرى تجارية تحكم العلاقات الاقتصادية التي تربط دولة ما بدولة أو دول أخرى . وهذه النظم لا تختلف في فلسفتها الأساسية عن الفلسفة السياسية التي تطبق في دول العالم اليوم .

فكما أن المذهبين السائدين الكيبريين — مذهب الحرية السياسية الديموقراطية ، ومذهب الدولة الاجتماعية الاشتراكية هما اللذان يسيطران على التفكير السياسى فى القرن العشرين ، فهناك أيضاً فى المجال التجارى مذهبان أو سياستان جد مختلفتان الأولى سياسة حرية التجارة والثانية سياسة حماية التجارة .

وسياسة حرية التجارة ، وهى كما يدل عليها اسمها تنادى بمبدأ التجارة الدولية الحرة الخالية من القيود والعقبات التى تحد من انتشارها وتدفقها . وهى بذلك تمنع التدخل الحكومى على أساس أن حق الاتجار بين الأفراد والشعوب حق طبيعى موروث وجد بوجود الإنسان نفسه ، ولذلك فلا يصح طبقاً لهذا الرأى أن ترفض دولة ما الاتجار مع غيرها وإلا عد ذلك خرقاً للقانون الأعلى وهو قانون الحقوق الإنسانية (١) .

والاقتصاديون الذين يؤيدون هذه السياسة ينظرون إلى التجارة الدولية فى معناها الواسع على أنها كالتجارة الداخلية مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التى تفصل بينهما . وكما أن التجارة الداخلية تحقق فوائد تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد

(١)بنى هذا المبدأ على أساس « نظرية الحق الطبيعى » المعروفة فى الدراسات القانونية . فالحرية الاقتصادية فى رأى الدافعين عن هذا المبدأ لا تقل أهمية عن الحرية الدينية وحرية القول والصحافة وحرية الاجتماع وغير ذلك من الحريات . ولكن بالرغم من ذلك فهناك اتجاه فى السنوات الأخيرة من هذا القرن لبعض الذين اعتنقوا مبدأ الحرية الاقتصادية وآمنوا بها ، إذ بدأوا يؤمنون بنوع معين من الحرية الاقتصادية أو قل بتفسير خاص للحرية الاقتصادية وهى السماح للاقتصادى الذى توفره بعض الدول ذات الجول اليسارية فى العصر الحديث .

والواقع أن فكرة وفلسفة السماح الاقتصادى هى أهدما تتكون عن الحرية الاقتصادية بل ربما تتكون والحرية على طرفى نقيض . يضاف إلى ذلك أن الدول التى تتجه بأفرادها ناحية السماح الاقتصادى لا بد وأن تتدخل فى كثير من توالى الاقتصاديات القومية ، وقد يقال أن التدخل فى المسائل الاقتصادية يهد السبيل للتدخل فى مسائل أخرى كثيرة ، وربما تتجه الدولة بعد ذلك اتجاهات واضحة نحو الفاشية الديكتاتورية .

راجع هذا الرأى فى مقال للاستاذ جلين هوفر Glenn Hoover أستاذ العلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة أوكلاهيد بكاليفورنيا ، الذى ورد به فى كتابه "Twentieth Century Economic Thought" وعنوان الفال "International Economic Policies" فى ٣٥٩ من الكتاب المشار إليه .

داخل الدولة الواحدة ، فكذلك التجارة الدولية تحقق التخصص وتقسيم العمل بين الشعوب . ولما كان الفرد هو الذى يعود عليه الربح من التجارة الدولية ، وكان كل فرد أعرف الناس بمصلحته الشخصية وأقدرهم على خدمتها فإن مجموع الربح من التجارة الدولية يكون أعظم كلما توفرت للأفراد حرية فى معاملاتهم الخارجية . ولذلك ينفى أنصار حرية التجارة أن تكون دول العالم جميعاً بمثابة سوق واحدة تتداول الثروات بينها بحرية ومهولة كما لو كانت دولة واحدة .

أما سياسة الحماية فهي عكس السياسة الأولى لأنها لا ترى مانعاً من تدخل الدولة فى تنظيم التجارة الدولية والامراف عليها . ومعنى ذلك أن الدولة تستطيع أن تفرض من النظم والقيود على الصادرات والواردات ما يحقق اشرافها التام على هذه الناحية ، بل إن من حق الدولة أن تمنع التجارة الدولية كلية <sup>(١)</sup> .

فأنصار سياسة حماية التجارة يرون أن المصلحة القومية لا الفردية هي التي يجب مراعاتها ، وإن التجارة الدولية فى كل أمة يجب أن توجه بحيث تؤدي إلى ترقية الاقتصاد القومى وصون المصالح الأهلية . وهم لا ينكرون أن الباعث على الاستبدال الدولى هو رغبة الفرد فى الحصول على الربح إلا أنهم يرون أن ذلك لا ينطق على الفرد بحسب بل على الأمة جميعاً ، ولذا كان حقاً على الحكومة أن تتدخل بما يكفل مصلحة الأمة ويؤدى على الأخص إلى رفها الصناعى ، لاسيما وقد يكون هذا الرقى شرطاً ضرورياً لقوتها الحرية ونفوذها السياسى .

ولكننا لو نظرنا إلى الواقع للبلوس فى السياسات التجارية للدول لوجدنا أننا قد لا نستطيع أن نساير هذا التقسيم المبسط إذ يمكن أن يوجه إليه بعض النقد ، الذى أساسه أن هذا التقسيم لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكل من الحماية والحرية . فكثيراً من الدول تطبق اليوم سياسات تجارية لا نستطيع أن نصفها

"International Trade, Principles and Policies" By Horn page 169. (١)

بأنها «حامية» تتبع مبدأ حماية التجارة، ولكن مع ذلك لا نستطيع في الوقت نفسه أن نضفيها بأنها سياسة حرة تطبق مبدأ حرية التجارة وتسير طبقاً لأسسه وأهدافه المعروفة.

فالمصورة النظرية المطلقة للحماية، والتي على أساسها تعيش الدولة منطوية على نفسها دون علاقات اقتصادية مع غيرها من الدول أصبحت أثراً بعد عين. وقلنا تفكر دولة ما في إتباع هذا المبدأ أو تطبيقه لما في ذلك من ضرر بالغ يصيب اقتصاديتها القومية في الصميم. كما أن التطبيق المطلق للحرية التجارية هو بدوره سياسة بعيدة التحقيق عملياً، فقلنا نرى دولة ما تمتنع كلية عن تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الغير وترك أمر ذلك لجهود الأفراد يدبرونه كما يترأى لهم.

فالمسألة إذن لا تخرج عن أنها درجات متفاوتة لكل من الحماية والحرية. والسياسات التجارية المطبقة في الدول أصبحت اليوم وسطاً بين الحرية والحماية، بحيث يصعب تحديد مدى كل من الحرية أو الحماية على حدة. فالدول الحديثة اليوم قلما تقفل حدودها في وجه التجارة الدولية كلية، أو تفتح الأبواب على مصراعها، ولكنها قد تفرض بعض الرسوم الجمركية بغية زيادة إيراداتها العامة أو لحماية صناعاتها الناشئة وعملها، أو قد تمنع دخول السلع الضارة كلية أو بعض الواردات الأخرى وهكذا فاللؤل تنبع في سياستها التجارية ما يمليه عليها مصالحها الخاصة، ووفقاً للفلسفة السياسية السائدة. فقد عاصرت إنجلترا مثلاً مذهب حرية التجارة بعد «آدم سميث»، وغيره من مفكرى المدرسة الكلاسيكية القديمة. ولكنها عاصرت أيضاً سياسة حامية شديدة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٤٦، عندما ألغت قوانين القمح ورجعت مرة أخرى إلى سياسة الحرية.

وتأرجحت دول أخرى أيضاً بين سياسة الحماية والحرية، فألمانيا مثلاً تأثرت بأراء «فردريك ليست»، بعد منتصف القرن التاسع عشر وأخذت بسياسة الحماية على أساس أنها ضرورية لإنهاض الصناعة المحلية. وقد انتقلت عدوى

الحماية في ذلك الوقت من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية إذ صادفت آراء . ليست ، هناك قبولاً من الأمر العام الأمريكي ، قامت سياسة حماية شديدة تهدف إلى حماية الصناعات الأمريكية الناشئة .

وقد شهد القرن العشرون انتشار مبدأ الحماية في كثير من الدول الصناعية الكبرى . وربما كان السبب في ذلك هو تعود الدول الصناعية في العالم ومنافستها لبعضها البعض في السيطرة على الأسواق الأجنبية . وكلنا يعرف أن الإنتاج الكبير انتشر انتشاراً كبيراً في كافة الدول الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر وفي ذلك ما يشجع على قيام أنواع الكارتل الاحتكارية فانتقلت العدوى إلى احتكار الأسواق التجارية أيضاً . ويتجه المحتكرون بعد ذلك إلى الضغط على السلطات الحكومية لحملها على اتباع سياسة تجارية استكفائية ليتمكنوا من أحكام السيطرة على السوق الداخلي . وكان ازدياد الوعي الاجتماعي في معظم الدول في القرن العشرين وظهور نقابات العمال القوية وتكوين الأحزاب الاشتراكية التي تدافع عن مبدأ التدخل الحكومي في نواحي الاقتصادات القومية ، ثم الأحداث الاقتصادية العنيفة للأزمة الاقتصادية المشهورة سنة ١٩٣٠ ، كل ذلك أجبر المشرفين على السياسة العامة في الدول المختلفة على التدخل في نواحي التجارة الدولية وتنظيمها بالقوانين واللوائح والرسوم الجمركية .

وتعتبر الولايات المتحدة في الوقت الحاضر النصف الأول لمبدأ الحرية التجارية . فقد أخذت على عاتقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن تدافع عن قضية الحرية التجارية في المحافل والمؤتمرات الدولية التي تشارك فيها وظهر هذا الاتجاه واضحاً في مؤازرتها للولايات المتحدة والمنظمات الدولية الاقتصادية التي أنشئت حديثاً بغرض تنظيم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها . وهي في هذا إنما تدافع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية في الوقت الحاضر فالطاقة الإنتاجية الأمريكية إبان الحرب قد تضخمت وعظم شأنها ولذلك فهي في حاجة ماسة إلى أسواق

عارجية تصرف فيها منتجاتها الفائضة عن السوق الوطنية ، وتضمن بذلك استخدام جميع عناصرها الإنتاجية إلى أقصى طاقة إنتاجية .

### قضية الحرية

ومهمتنا الآن هي عرض قضيتي الحرية والحماية عرضاً علياً مفصلاً ، فبين الحجج الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤيد وتعارض كل من مذهبي الحرية والحماية ، ثم نحلل الأسس النظرية التي يبنى عليها هذان المذهبان الكبيران .

وليست هذه بالمهمة السهلة الهينة ، لأننا كالاقتصاديين يجب علينا ألا نقف موقف الحكم والخصم في نفس الوقت ، فليس على الاقتصادي أن يمرض بالحجج التي تؤيد مذهب الحرية مثلاً ثم يصدر حكماً في صالح المذهب أو ضده . كما ليس له أن يعارض سياسة الحماية ويدلّ بالحجج التي تؤيد وجهة نظره ثم يحكم على مبدأ الحماية أو الحرية بأنه ضار لا يرجى منه خير ، لأنه إن فعل هذا وقع في الخطأ المعروف باسم « خطأ التعميم » ، فما يصلح من السياسات التجارية في دولة ما قد لا يصلح في غيرها ، وما يصلح في زمان معين لن يصلح في زمان آخر ، فالظروف الاجتماعية والسياسية والجغرافية هي التي تلعب الدور الأساسي في هذا السبيل . ومهمة الاقتصادي إذن لا تتمنى العرض العلني المحايد لكل من قضيتي الحرية والحماية تاركاً لرجال السياسة والاجتماع الحكم على هذه الحجج . وسنبداً الآن بعرض حجج الحرية .

### مصحح حرية التجارة

يعتقد المؤيدون لقضية حرية التجارة أن الهدف الاقتصادي الاسمي للاقتصادي القرن العشرين هو العمل على تخليص التجارة الدولية عما يشوبها من قيود وقوانين وإجراءات قد يكون غرضها تنظيم هذه التجارة والعمل على نهضتها ولكن النتيجة النهائية لهذه القيود هي الاقلال من حجم التجارة الدولية ،



لا في دولة واحدة بالذات — أى الدولة التى تشريع مثل هذه القيود بل في جميع دول العالم .

ويبدأ المدافعون عن سياسة الحرية التجارية عرض قضيتهم بتوجيه النقد للحكومات التى تكثرت من التدخل في المسائل الاقتصادية فتسن القوانين وترفع من التعريفات الجمركية الحامية وتقيم العقبات والعراقيل بينها وبين الدول الأخرى ، وذلك في الوقت الذى يعمل العلم والصناعة والاختراعات على أحداث التقارب بين الدول . فقد شهد العالم في أعقاب الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٣٠ ميولاً تكاد تكون عامة بين الدول المختلفة نحو زيادة التدخل الحكومى في النواحي الاقتصادية . كما أن إجراءات وأحداث الحرب العالمية الأخيرة زادت من شدة هذا التدخل في أغلب الدول الصناعية الغربية .

ولكن المدافعين عن مبدأ الحرية بعد أن ينشأوا هذا الاتجاه الإجماعى يردفون بأن الباحث لو تعمق في كنهة التدخل الحكومى نحو تقييد حرية التجارة لوجد أنه مخالف لطبيعة النفس البشرية وميولها . فلا شك أن الشعوب ( لا الحكومات ) يسرها أن يتصل أفرادها اتصالاً تجارياً مع الشعوب الأخرى ، في البيع والشراء والاقتراض والاقتراض والهجرة والسياحة الخ ، لو أن الحكومات لم تقم مثل هذه العوائق والسدود . فالإنسان وقد ولد حراً دون قيود فلا أقل من أن يعيش حراً دون قيود أيضاً .

وكثيراً ما نسمع عن أفراد مثاليين ألوا على أنفسهم أن يجعلوا من عالمنا الذى نعيش فيه وحدة سياسية واحدة تبعد شبح الحروب وأسباب النزاع بين الدول . وقد أنبأنا التاريخ السيامى عن مشروعات كانت تهدف إلى تحقيق هذا الحلم الذى يراود هؤلاء المثاليين من الناس . ولعل آخر ما ابتدعوه في هذا الشأن هو المبادئ الأربعة عشر المشهورة للرئيس ويلسون التى على أساسها أنشئت عصبة الأمم سنة ١٩١٩ ، وقد كان يرجى من إنشاء العصبة أن تحقق ذلك التضامن والتآزر بين الدول ولكنها عجزت — كغيرها من النظم القديمة — على تحقيق هذه

الوحدة وأدلت نيران الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ أى بعد إنشائها بعشرين عاماً . ويانشاء هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ وجد هؤلاء المثاليون شيئاً من الثقة والأمل فى مستقبل العلاقات الدولية التى تربط دول العالم . ولكن هل حققت هيئة الأمم المتحدة الغاية المرجوة من إنشائها ؟ وهل لإختفى النزاع والخصام وحل محلها الأمن والاستقرار ؟ الواقع أننا لا زلنا نشعر بحدة الخلاف بين الدول بالرغم من أن هذا الخلاف لم يصل بعد إلى مرحلة تنبئ بالخطر . كما أننا لا زلنا نشاهد تكتل الدول فى معسكرين كبيرين بالرغم من الجهود التى يبذلها رؤساء الحكومات الكبرى لتخفيف حدة الحرب الباردة وإقرار مبدأ التعايش السلمى بين الدول .

هذا هو ما حدث فعلاً بالنسبة لجهود الأفراد والشعوب لإقرار السلام الدولى ونفذ فكرة الحروب . ولكن المدافعين عن سياسة حرية التجارة بعد أن يبينوا فشل هذه الجهود الإنسانية فى الناحية السياسية ، يؤكدون أن الجهود التجارية التى قام بها بعض الأشخاص المغمورين المكافحين منذ بدء التاريخ حينما قادوا القوافل التجارية وعبروا الشرق والغرب مكتشفين الطرق الوعرة والغابات والبحار بين الهند والصين وأوروبا ، هذه الجهود التى كان لها أعظم الأثر فى تقارب الشعوب والدول وبناء لبنة أساسية فى صرح العلاقات الدولية . ولا يقتصر الأمر على هؤلاء بل نذكر معهم الرحالة من العرب والأسبان والإنجليز الذين جابوا البحار مكتشفين متقين .

وقد شاهدنا فى العصر الحديث نوعاً آخر من الرجال يعملون فى صمت وسكون وتظهر نتائج أعمالهم فى زيادة التقارب والتفاهم ، بل والتوحيد بين دول العالم ، ونفى هؤلاء رجال الأعمال والعلماء والمخترعين . قضيلهم فى هذه الناحية لا يجارى ، فهؤلاء — وهم مدفوعون بدافع الربح والمكسب المادى — نشروا فى العالم بأسره منتجاتهم الجديدة وآلاتهم التى يلتجئون بها هذه المنتجات ، كما نشروا أيضاً أسس الإنتاج الكبير ومبادئ الفن الصناعى الحديث . ولا شك

أن هذه الأشياء تزيد من التقارب والوحدة بين دول العالم . كما أن العلماء المخترعين الذين سامحوا بعقولهم وآرائهم في تقديم صناعة السفن والقاطرات والطائرات قد مهدوا السبيل نحو إنماء وتقديم التخصص الجغرافي ، وبالتالي التجارة الدولية في العالم . وقد قاموا بهذه الأعمال الإنسانية الجليلة بالرغم من سياسة العزلة الاقتصادية وانتشار سياسة الحماية التجارية وغير ذلك من أنواع التدخل الحكومي الذي يحد من تقدم العلاقات الاقتصادية الدولية ويعرقه .

وهكذا نجد محبذى مبدأ الحرية التجارية يبينون العوامل التجارية التي تعمل نحو تدعيم العلاقات الاقتصادية ممثلة في نشاط رجال الأعمال والمخترعين والعلماء الذين يعملون ، دون خطة معينة مرسومة في سبيل توحيد العالم ، بينما سياسة الحماية تعرقل هذا النشاط وتحد من آثاره ونتائجه . فالسياسات التجارية التي سادت كثيراً من الدول في القرن العشرين ترى أن الحدود السياسية يمكن أن تكون حدوداً تجارية أيضاً . وطبقاً لهذا الرأي فعلى الدولة أن تجد من القوة البوليسية ما تستطيع به أن تمنع أو تقلل من التجارة الدولية . ولا ترى مانعاً من فرض الرسوم الجمركية العالية جنباً إلى جنب مع بعض أنواع القيود الأخرى كنظام حصص الاستيراد ونظم الرقابة على النقد ، وغير ذلك من قيود التجارة الدولية .

كما أن هذه النظرة الضيقة للسياسة التجارية تمنع من انشاء عملات نقدية تسود في مناطق معينة كان من الواجب توحيد العملة فيها — كنطقة غرب أوروبا أو دول الجامعة العربية مثلاً — حيث تشابه الدول في كل من هاتين المنطقتين في اللغة والعادات والتقاليد والمستوى الاقتصادي تشابهاً كبيراً لا يمنع من تداول عملة موحدة في هذه الدول جميعاً .

ومع ذلك فإن السياسة الوطنية الاقتصادية في هذه الدول لا تزال تحبذ اتباع سياسات تجارية ونقدية في كل دولة على حدة بالرغم من أن الظروف الطبيعية والجغرافية واللغوية والاجتماعية تدعو جميعاً إلى الوحدة والبعد ما أمكن

عن التعقيد في المعاملات التجارية بين كل دولة وجاراتها من الدول الأخرى التي في نفس المنطقة.

وبجانب ذلك فتمسك الدول لكامل سيادتها القومية في المسائل التجارية في الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى الوحدة السياسية والتضامن السياسي هو في حد ذاته مأساة من المآسي الدولية للقرن العشرين. فقد لا يستطيع العالم أن يحقق الوحدة السياسية المطلوبة في ظل هذه النزعة المتطرفة من السياسات الوطنية الاقتصادية التي تهدف إلى العزلة والاكتفاء الذاتي. ولذلك يعتقد المدافعون عن سياسة الحرية الاقتصادية بأن العلاج الأساسي في تخفيف حدة التوتر الذي يبدو في العلاقات الدولية هو في تنازل الدول عن بعض القيود التي تحد من اتباعها لسياسة حرة سمحة في تجارتها الدولية مع غيرها. فإذا خطت هذه الدول خطوات إيجابية في هذا الشأن، تكون بذلك قد وضعت الأساس المتين في إقامة صرح سلام دول طويل المدى.

ولا يقتصر مؤيدو مبدأ الحرية التجارية على موقف الدفاع عن آرائهم، بل يتخذون موقف الهجوم أيضاً — الهجوم على آراء مجبذى الحماية ومؤيديها — فيقولون بأن الحماية الجمركية تدعو إلى تفكك عرى الوحدة في الدولة الواحدة كما تدعو إلى توليد الأحقاد والخوازات بين الطبقات. فقد تؤدي الرسوم الجمركية الحماية لبعض الصناعات الناشئة في الدولة إلى محاباة هذه الصناعات على حساب غيرها. وربما أدت ارتفاع الرسوم الجمركية إلى تغلب طبقة المنتجين على طبقة المستهلكين، ونحن نعرف أن المستهلكين كطبقة إنما تمثل جمهوراً كبيراً جداً. وهذا الجمهور رغم كثرة عدده لا يستطيع أن ينظم نفسه تنظيمياً يكفل به الدفاع عن مصالحه إزاء مصالح الطبقات المنتجة أو المستوردة مما يعود عليه بالضرر البالغ. فإذا كانت الحكومات التي تحبذ مبدأ الحماية التجارية في صورته المختلفة لا ترى مقدار ما تجلبه هذه السياسة من الأحقاد والخوازات بين الطبقات في الدولة الواحدة. فإنها بذلك تكون قد أغفلت عن

أم واجب سياسي يمكن أن يناط به إلى حكومة من الحكومات، وهو إقرار التضامن والسلام بين طبقات الشعب وأفراده . وللاستاذ هنري سيمونس كلمة مأثورة في هذا الشأن إذ يقول :

“Tarrif legislation is politically the first step in the degeneration of popular Government into the warfare of each group against all. Its significance for political morality is, moreover quite patent. Against the tarrif, all other forms of “patronage” and legislations seem of minor importance” (١) .

وثمة انتقاد سياسي آخر لمبدأ الحماية ، هو أن الحماية غالباً ما يصاحبها فساد سياسي ومناورات برلمانية تشد أزرها أقلية ضئيلة ، وربما انتصرت لها الأغلبية إما خوفاً من أن يأتي دور هذه الأخيرة لحماية صناعة ما فتجد الطريق مهدأ في البرلمان ، وإما لما يحدث في مثل هذه الأحوال من دعايات مضللة وأكاذيب ملفقة ورشاوى ، تكون سبباً في قلب الأوضاع رأساً على عقب . ولذلك ينادى المؤيدون لسياسة الحرية بأن إحدى مزايا الحرية الكاملة للتجارة هي في تحرير البرلمانات الشعبية من ضغط بعض الفئات التي تطالب بالضراب الجمركية المختلفة ، أو تطبيق بعض النظم الأخرى الحامية حتى تستطيع هذه البرلمانات والحكومات أن تتفرغ لما هو أهم وأجدي من السياسات التجارية وما تجرّه وراءها من انقسام في الصفوف ومن ثغرات الإدارة والتنظيم .

#### ١ — التخصص وتقسيم العمل البرولي :

هناك إجماع في الرأي على أن الميزة الأولى لمبدأ الحرية هو الحصول على الميزات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل حتى يمكن استثمار مصادر الثروة القولية أكل استثمار ، وحيث يزيد الدخل القومي في القولة بزيادة حجم تجارتها القولية وذلك بازدياد التخصص في المهن والصناعات التي هي أقدر انتاجا والنهوض بذلك الإنتاج بأقل التكاليف .

Henry Simons “ Economic Policy for a free Society ” page 70, (١)

فالتقدم الاقتصادى الكبير الذى أحرزته الدول الصناعية ما كان ليحدث لو أنها سارت على النهج القديم من حيث الاستكفاء الذاتى للقرية أو المدينة . وإذا تتبعنا سير التقدم الاقتصادى منذ أقدم العصور نرى أن التخصص المتزايد كان من أبرز الأسباب التى عززت هذا التقدم فكلما ظهر ضرب من ضروب الحياة الاجتماعية فلا مندوحة من أن ينشأ إلى جانبه نوع من التخصص، ففي مجتمع القبيلة يتقاسم الأفراد العمل فيما بينهم ، فالبعض يمارس الصيد والآخر الفلاحة أو الدين أو رئاسة القبيلة . ثم تطور المجتمع بعد ذلك على أساس التخصص فى السلع ، أى أن الناس قد انقسموا إلى صناعات أو حرف وفى داخل كل منها قدر لا بأس به من التخصص . فامتلك صائدو السمك زوارقهم وشباكهم ، كما قاموا بتسويق سلعهم فى القرى المجاورة ، وامتلك المزارع أدوات الإنتاج والأرض ونشط فى بيع محصوله بنفسه . ثم بدأت الخطوة التالية فى التطور وهى ظهور المنتجات المتوسطة ، فافصلت حرفة صنع الزوارق مثلاً عن حرفة صيد السمك ، وبدأ صانعو الأدوات الإنتاجية فى تكوين مهنة خاصة بهم قائمة بذاتها ، كما كَوَّن الرعاة والغزاليون صناعات مستقلة بعضها عن بعض . أما فى الصناعة نفسها — كهيئة مستقلة — فإن مبدأ التخصص كان له أثر كبير فى الاسراع بخطى التقدم الصناعى إلى الأمام . فبدأ التخصص فى التنظيم بما يسمى « بالنظام المنزلى » ، وبوجهه لا يزال صاحب الحرفة مشغولاً فى منزله بأدوات العمل التى يملكها ، غير أن التاجر المتخصص أو الوسيط، يتكفل عنه تسويق منتجاته . وسار الحال على هذا المنوال طوال العصور الوسطى حتى بعد ظهور « نظام المصانع » الذى أتاح للعامل فرصة العمل سوياً نحو هدف واحد . فظالمًا كانت القوة الوحيدة المستخدمة فى الإنتاج هى عضلات الإنسان أو استخدام الحيوان ، فليس هناك ما يدعو إلى جمع العمال وأدواتهم معاً فى المصانع . إلا أن اكتشاف وسائل استخدام القوة المائية ثم استخدام قوة البخار فيما بعد أدباً إلى بناء المصانع وتجميع العمال فى المدن الصناعية . وهنا بدأ التخصص الصناعى فى أجلى صورته

حين عظم استخدام الآلات الكبيرة المعقدة التركيب واتسعت الأسواق لتستوعب القدر الأكبر من السلع .

وإذا نظرنا إلى ما يحدث في المجتمع الحديث ، فإننا نجد أن ثمة تقسيما للعمل وتخصصاً واضحاً بين فروع الإنتاج المختلفة من زراعة إلى صناعة إلى ما عداها من المهن . وفي داخل كل هذه الفروع يقوم نوع من التخصص أيضاً فيعمل كل شخص عملاً معيناً أو يقوم بمهنة معينة ، كأن يتجر الفرد في نوع واحد أو أنواع قليلة من السلع أو يحترف بعض المهن كالحمامة أو الطب أو التجارة . وكما تخصص الأفراد تخصص المهن أيضاً ، فثمة مشروعات صناعية وأخرى تجارية وهكذا . وفي المشروعات الصناعية نفسها نجد أن بعض المنتجات ، كالسيارة مثلاً لا يقوم بصنعها مشروع واحد ولكن قد تخصصت لها مجموعة من المشروعات على أساس أن يقوم كل منها بإنتاج جزء من السيارة . وهكذا فهذا مثال من أمثلة التخصص الذي لا يزال يتزايد ويجزى صناعة السلعة الواحدة . ونتيجة لهذا كله ازداد اعتمادنا على فكرة التبادل والتجارة ، فنحن لا نشترى السلع التي نحتاج إليها بحسب ، بل يجب أن نبيع منتجاتنا إلى الآخرين للحصول على الأموال اللازمة لشراء حاجتنا ومطالبنا في الحياة . وعلى ذلك يصبح التبادل المحلي والعولمي أمراً لازماً لا مفر منه ونتيجة ضرورية للتخصص .

يضاف إلى ذلك أن إنتاج كثير من المواد الأولية اللازمة للصناعة كالنفط والحديد والفوسفات والتصدير وما إلى ذلك من المعادن ، والمنتجات الزراعية كالقطن والكتان الخ ، تعتبر ممكنة في أقطار وجهات معينة بالذات دون جهات وأقطار أخرى . ولذلك نتمتع على الدول التي لا تستطيع إنتاج هذه المواد داخل حدودها السياسية أن تستوردها من الخارج عن طريق التبادل والتجارة الخارجية . كما يتاح للدول التي ميزتها الطبيعة الجغرافية عن غيرها إنتاج هذه السلع وأن تستفيد من هذه الميزة فتعمل على زيادة إنتاجها وتخصصها في إنتاج

هذه المواد الأولية وتصديرها ، فتجنى من وراء ذلك ربحاً مضموناً . أما إذا حاولت كل دولة إنتاج ما يناسبها وما لا يناسبها متبعة في ذلك مبدأ الاستكفاء الذاتي ودون أن تخصص في إنتاج السلع التي هي أقدر من غيرها على إنتاجها فلا بد وأن يؤدي ذلك إلى بعثرة الموارد الإنتاجية وانخفاض الدخل الحقيقي . وينطبق هذا المبدأ على الأفراد كما ينطبق على الدول والمناطق الجغرافية ، فيكفي أن يتصور الإنسان مستوى معيشته لو أنه اضطر أن يكفي نفسه بنفسه في غذائه وملبسه ومسكنه وتعليمه وعلاجه ... الخ . والكلمة المأثورة عن الاقتصادي الكبير « آدم سميث » في هذا الشأن هي « أن رب الأسرة العاقل لا يحاول أن يصنع داخل منزله الأشياء التي قد تكلفه ثمناً أقل لو أنه اشتراها من الغير ، فصانع الملابس ( التريز ) لا يصنع حذاءه بل يشتريه من صانع الأحذية ، وهذا الأخير لا يحاول أن يصنع ملابس بل يقوم عنه التريز بهذه المهمة ، والموارع لا يحاول أن يصنع ملابس أو أحذية بل يحصل على حاجته من المتخصصين في هذه الصناعة . وهكذا فكل فرد يجد من مصلحته أن يخصص مجهوده الذي يتميز به عن غيره ثم يحصل على ما يلزمه بجزء مما ينتجه ، أو بعبارة أخرى بشئ جزء مما ينتجه ، ولا ريب أن ما يعتبر صالحاً في نطاق الأسرة الواحدة يعتبر صالحاً أيضاً بالنسبة للأمة . فإذا استطاعت دولة أجنبية أن تنتج سلعة بنفقة أقل مما تتكلفه نحن ( الإنجليز ) فالأفضل شراؤها منها في مقابل جزء مما تنتجه مواردنا في صناعات لنا فيها بعض الميزات <sup>(١)</sup> » .

وهكذا لو تخصص كل فرد فيما هو أهل له وأقدر على إتقانه لعاد ذلك على الأفراد جميعاً بالخير العميم — كما أن التجارة لو تركت حرة دون قيد فستتجه كل دولة إلى التخصص في فروع الإنتاج التي تتميز فيها بتفوق كلي أو نسبي على الدول الأخرى . ولا بد أن يؤدي ذلك إلى أن تتجه عناصر الإنتاج

(١) كتاب آدم سميث « ثروة الشعوب » الكتاب الرابع ، عن مقال الأستاذ جلين هوزر

السابق الفكر صفحة ٣٦٥ من كتابه « Twentieth century economic thought » .



في الدولة إلى الصناعات ذات الإنتاجية المحدية المرقعة وأن تترك تلك الصناعات التي تنخفض فيها هذه الإنتاجية ، وتكون النتيجة زيادة عوائد عناصر الإنتاج . وسوف يقابل هذه الزيادة في عوائد عوامل الإنتاج زيادة في المدخول الحقيقية ، أى في كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالمدخول النقدية .

ويؤيد هذا الرأي ما أدلى به الأستاذ هابرلر ( Haberler ) عن جدوى تقسيم العمل الدولي بالنسبة للدخل الأهل في مجموعه إذ يقول :

If a good is imported at a price with which the home industry cannot compete, and the latter is in consequence compelled to disappear or to shrink in size, factors of production will move into other branches of production, where they can now produce more, and therefore earn a higher rate of remuneration. The social product must, therefore be damaged whenever, through some interference with the free play of economic forces, such as a tariff, factors of production are retained in an employment where their marginal productivity is smaller.

ومعنى ذلك أن كل إجراء يقصد به حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية قد يؤدي إلى نقص أو هبوط في الدخل الأهل الحقيقي في الدولة ، وإلى أن تعمل عناصر الإنتاج في فروع وصناعات لا تتمتع فيها بإنتاجية حدية كبيرة .

## ٢ - تقسيم أسعار السلع :

أما الحجّة التي تلاقى قبولاً يكاد يكون إجماعياً من الرأي العام في الدول المختلفة فهي الحجّة التي تقول بأن سياسة حرية التجارة ستؤدي إلى خفض أسعار السلع داخل الدولة . والواقع أن هذه الحجّة تعتبر صحيحة إلى حد بعيد ، إذ أن درجة أو كمية التخفيض في أسعار السلع هي في حد ذاتها دليل أو مقياس

على المكسب الذي حققته التجارة الدولية ، وهي أيضاً مقياس تقريبي للضرر الذي يبيته استيراد هذه السلع .

وقد تكون الميزة الواضحة لهذه الحجة هي أنها قد تستخدم استخداماً مفيداً في العناية لمذهب الحرية ، طالما أننا جميعاً مستهلكون نرغب رغبة أكيدة في تخفيض الأسعار . ومع ذلك فهذه النظرة تعالج المسألة من جانب واحد حيث تعطينا نظرة جزئية للمشكلة . كما أنها توضح لنا لماذا نجد شيئاً من المعارضة ضد مبدأ حرية التجارة الذي يأخذ في الاعتبار مصالح المستهلكين دون المنتجين ودون إقرار العمالة الكاملة في العمولة .

ولكن أنصار حرية التجارة يتمسكون بحجة انخفاض الأسعار ويعارضون أية زيادة في التعريفات الجمركية على أساس أن التعريفات الجمركية تزيد من الأسعار في الداخل ، وسوف تؤدي تلك الزيادة إلى تحديد أو نقص في الاستهلاك الكلي للسلع ، وفي ذلك إقلال من الاشباع الكلي لرغبات الأفراد في المجتمع .

### ٣ — الحجم الأمثل للمشروعات :

وهناك رأى آخر أساسه أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول ، لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى أحجامها المثلى . The optimum size of the firm . وأساس هذه الحجة أنه في كثير من الدول الصغيرة لا يمكن لكثير من مشروعاتها الإنتاجية أن تصل إلى أحجامها المثلى بسبب قلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها ، ولذا فهي لا تستطيع أن تخفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن . فإذا فرضت دولة ما تعريفات جمركية عالية أو عزلت السوق الداخلي كلية عن الخارج فإن ذلك يساعد تلك المشروعات التي لم تصل بعد إلى الحجم الأمثل على البقاء . ومعنى ذلك أن العمولة تعتمد إلى حماية مشروعات لا تستحق الحماية ، فتمكثها من أن تسيطر على السوق الداخلي سيطرة احتكارية

تضر بالمستهلك وتستبد به دون أن تخشى منافسة المنتجات المماثلة الأجنبية التي تباع بسعر أقل .

فالدولة التي تقفل أبوابها لإزاء المنافسة الأجنبية أو التي تعتمد إلى تشجيع صناعاتها المحلية بالإعانات المادية أو برفع التعريفات الجمركية على السلع المماثلة الواردة من الخارج إنما تسعى إلى الاقتصاد القومي بوجه عام حيث تساعد على بقاء مشروعات بعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات اللازمة . ولكن في حالة الأخذ بمبدأ التجارة الحرة فسنجد أن الإنتاج يتخصص في الصناعات التي يتميز فيها بميزة مطلقة أو نسبية ، وعند ذلك فسينتج لا للطلب المحلي الضيق لحسب ، حيث ينكش بذلك حجمه بل ينتج للطلب المحلي والدولي معاً . ولا بد في هذه الحالة أن يصل المشروع بالتدريج إلى حجمه الأمثل الذي يحقق مزايا الإنتاج الكبير المعروفة .

فمشكلة الحجم الأمثل للمشروع لا تنخرج عن أنها توفيق بين أحجام الوحدات المختلفة في داخل المشروع بحيث تتحقق أنواع الوفورات الناتجة عن الإنتاج الكبير . فإذا قدر للشروعات أن تجمعي في الإنتاج بأقل نفقة متوسطة لوجب عليها أن تتوسع حتى تصل إلى حجمها الأمثل الذي يتحقق عنده ذلك التوازن بين الوفور الاقتصادية الممكنة التي يمكن تحقيقها في حالة توسعها من جهة ، وبين عدم الوفور ، التي قد تحدث في حالة التوسع أيضاً .

والواقع أن هناك فوائد اجتماعية وقومية في وصول المشروعات إلى أحجامها المثلى فتبلغ بمستوى الإنتاج إلى الحد الذي تصل عنده النفقات المتوسطة إلى أدنى مستوى . ولكن لسوء الحظ لا يتحقق ذلك دائماً لأن بعض الدول تعد من حرية التجارة فتفرض الرسوم الجمركية الحامية فتجعل مشروعاتها الإنتاجية في مركز احتكاري أو شبه احتكاري في داخل الدولة . كما أن بعض المشروعات لا تبذل من الجهد أو تبدي من الاهتمام ما يجعلها تصل إلى الحجم الأمثل .

#### ٤ — منع قيام الاحتكارات :

وهذه الحقبة مرتبطة ، بالحجة السابقة وسبق أن ألمحنا إليها في عرضنا للحجة السابقة ، وأساسها أن الحماية تقيم حواجز وسدوداً بين الاقتصاديات القومية والمنافسة الأجنبية ، وفي ذلك تمديد خطير من جانب المشرفين على شؤون الإنتاج في الدولة لأن يتخذوا موقفاً احتكاريّاً محضاً طالما أنهم آمنوا شر المنافسة الأجنبية . ولا يخفى أنه في قيام الاحتكارات أضراراً بليغة بالمجتمع . فالمحتكر ذو سلطة لا يستهان بها ، وتتوقف هذه السلطة على مدى استطاعته إغلاق باب المنافسة والسيطرة على عرض السلعة التي ينتجها وقد يذهب مذاهب شتى في تحقيق مآربه ، فتارة يسعى إلى إحباط سعى منافسيه في السوق الداخلي وتارة يستعين بنفوذته لدى أعضاء البرلمان والحكومة لزيادة التعريف الجمركية على الواردات من السلع التي تنافسه ، وربما عمد إلى الرشاوى والأساليب الملتوية للوصول إلى غرضه . وما من شك في أن هذه الوسائل تلحق بالمستهلك أبلغ الضرر فجانب ارتفاع أسعار السلع فهي تحرم المستهلك من التمتع بمزايا الاختراعات الحديثة والتقدم الفني في طرق الإنتاج بوجه عام . ومن الواضح أن المحتكر لا يقدم على اتباع طرق جديدة في الإنتاج إلا إذا كانت مصلحته تقتضي بذلك ، وقد لا تكون مصلحته هذه متفقة دائماً مع مصلحة المستهلك بينما لو ساد مبدأ حرية التجارة وساد معه مبدأ المنافسة بين المنتجين فإن شدة المنافسة تدفعهم دائماً نحو التجديد والابتكار ومحاولة تخفيض تكاليفها إلى أدنى حد ممكن .

وكثيراً ما يلجأ المحتكر إلى إبقاء بعض الموارد الإنتاجية عاطلة أو يلجأ إلى تشغيلها أقل من طاقتها الإنتاجية ، بقصد تحديد العرض طالما كان آمناً من المنافسة الأجنبية . ويجوز في هذه الحالة أن يعمد إلى إهلاك جزء من منتجاته حتى لا تؤدي الزيادة في العرض إلى تخفيض الثمن . وهكذا يلفت أنصار حرية التجارة النظر إلى أن الغرم الأخير لهذه السياسة الضيقة الأفق ستمصيب المستهلك العادي .

والأستاذ هابرلر رأى صريح في هذا الشأن يوضحه قوله « أن التعريف  
الجمركية هي أم الترتست — The Tariff is the Mother of Trusts ، ومعنى  
ذلك أن تكوين الترتست الاحتكارية يرجع أصلاً إلى فرض ضرائب وتعريفات  
جمركية حامية . ثم يردف قائلاً « أنه لمن السهل على قلة من المنتجين في دولة  
صغيرة بها تعريفات جمركية وضرائب أن يتحدوا سوياً ويعملوا كوحدة واحدة ،  
ولكن يصعب أن يتم ذلك الاتحاد والاندماج بين عدد كبير من المنتجين في إقليم  
أو دولة كبيرة ، فإذا فرضنا جدلاً أن جميع التعريفات الجمركية قد أزيلت غداً  
فلا شك أن كثيراً من المنتجين ذوى المراكز الاحتكارية سوف يفقدون هذه  
المراكز في أقرب وقت ، فبدون التعريفات الجمركية لن يجد المنتج ما يحميه  
من المنافسة الأجنبية اللهم إلا تكاليف النقل ، وعندما يزيد سعره عن المستوى  
الذى يبيع به المنتجون الأجانب في بلده هو سيبدأ هؤلاء المنتجون في البيع  
وسيحنون ربحاً ، » (١) .

ويستشهد الأستاذ هابرلر على صحة هذه الحجة بأن المؤسسات الاحتكارية  
قد انتشرت في إنجلترا بدرجة أقل من انتشارها في دول القارة الأوروبية ،  
والسبب في ذلك أن إنجلترا كانت أكثر حرية في سياستها التجارية من هذه  
الدول . كذلك يلاحظ أن فترة انتشار الكارتل والمؤسسات الاحتكارية بدأت  
في ألمانيا مباشرة بعد أن طبقت نظام الحماية الجمركية سنة ١٨٧٩

وهكذا فإن أنصار مبدأ الحرية يوضحون أن الإحتكارات تنشأ نتيجة لسياسة  
الحماية الغاشمة ، وأن قيام هذه الإحتكارات أضرار بليغة تصيب الاقتصاد القومى  
أهمها الإقلال من حجم النخل القومى .

Haberler " The Theory of International Trade " p. 324. (١)

## ٥ — الحماية قد تؤدي الى سياسة « إفقار الغير » :

### Begger-my-neighbour policies

وهذه الحجة تعتبر أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية ، وقد ظهرت في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة في كتب ومقالات الاقتصاديين الأمريكيين خاصة . وأساس « سياسة إفقار الغير » أن الرسوم الجمركية العالية تدعو إلى قتل التجارة الدولية بوجه عام ، لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات ولأن التجارة ما هي إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات ، ولن تستطيع أمة أن تبيع دون أن تشتري .

فإذا رأيت إحدى الدول الصناعية الكبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً — ( لأن الحجة منبعاها الولايات المتحدة ) أن تزيد من صادراتها وفي نفس الوقت ترفع من الرسوم الجمركية لتحذ من حجم الواردات الأجنبية إليها — فإن هذه السياسة قد تؤدي بالفعل إلى إيجاد حل لمشكلة التمثل داخل الولايات المتحدة . ولكن حل مشكلة التمثل على هذا الأساس سيكون على حساب جيرانها من الدول الأخرى . فهذه السياسة إذن سياسة خرقاء لأنها تقضم الرغاء اغتناماً دون النظر إلى ما سيحدث في بقية الدول . وبمعنى آخر فهي سياسة تهدف إلى مصلحة الولايات المتحدة وحدها لأنها تصدر البطالة والأزمة والفقر إلى الدول الأخرى .

ولكن لنفرض أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلتجئ بالا إلى مصلحة الدول الأخرى التي تتعامل معها ، وفضلت مصلحتها الذاتية فقط فكيف يكون عليه الحال بعد ذلك ؟ من الواضح أن الدول الأخرى لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه السياسة التي يقبها الأمريكيون . فلكل دولة خبراؤها الاقتصاديون ومشروعها القانونيين ، وهي أيضاً تستطيع أن تتبع خطة

« افتقار الغير » ترفع من التعريف الجركية على الواردات وتفرض نظام حصص الاستيراد وقيود التبادل أو تحاول تخفيض سعر عملتها — وباختصار فستعمل على زيادة صادراتها والافلال من وارداتها .

ولكن ما هي النتيجة إذا ما حاولت كل دولة اتباع هذه السياسة الأخيرة . وبمعنى آخر ماذا يحدث لو أن كل دولة حاولت أن تسعد فوق أكتاف غيرها من الدول دون أن تلقى بالآ إلى ما يصيب الغير من الجهد والتعب من جراء هذا الحل . من الواضح أن الولايات المتحدة لن تنجح في التصدير إلى إنجلترا إلا إذا استوردت من إنجلترا ، كما لن تنجح إنجلترا في التصدير إلى الولايات المتحدة إلا إذا تعاملت هذه الأخيرة مع إنجلترا . وهكذا لو فرضت دولة ما رسوماً جركية مانعة فلن يمضى وقت حتى يجد الدول الأخرى قد أقدمت على نفس هذه السياسة ، فيقل بذلك حجم التجارة الدولية بالنسبة للدول كافة . ولذلك ينبغي لنا أن ننظر إلى التجارة الدولية لا على أنها وسيلة عدائية عدوانية تفقر الدول الأخرى بل على أنها وسيلة تستخدم لزيادة مستوى استهلاكنا الحالي والمستقبل ، ولخدمة أهدافنا وآمالنا السياسية ومسؤولياتنا الدولية كدول نرعى السلام وتهدف إلى التعاون الدولي بين الأمم .

### ثانياً — سياسة الحماية

يبت فيما سبق أن السياسة التجارية تنقسم إلى قسمين ، أو سياستين مختلفتين سياسة الحرية — وهي التي عالجتها في الصفحات السابقة — ثم سياسة الحماية ، وهي موضوع دراستنا الآن .

ويقصد بسياسة الحماية ، تلك السياسة التي بموجبها تتدخل الدولة في الإشراف على التدفق الحر للتجارة الدولية ، فتستخدم سلطتها العامة للتأثير بشكل ما على اتجاه المبادلات الدولية ، أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات ، أو على كل هذه العناصر مجتمعة . فالرسوم الجركية ونظام حصص

الاستيراد والتصدير والاتفاقات الثنائية ، واتفاقات العولة الأولى بالرعاية ، ونظم الرقابة على الصرف الخارجى تكون جميعها الوسائل الفعالة التى عن طريقها تجد الحكومة منفذاً للتدخل المباشر لتنظيم التبادل العولى بين العولة والعول الأخرى .

والواقع أن تنظيم التجارة ، أو بالأحرى حمايتها من المنافسة الأجنبية ، مسألة قديمة يرجع أصلها إلى أسباب كثيرة ، منها ما يتصل بمواطن الإنسان وغرائزه الطبيعية كماطفة حب الإنسان لجيرته وبنى وطنه وكرامته للأجنى . غير أن هذه الحجة وأمثالها وإن كانت تفسر حماية التجارة كحادث إنسانى إلا أنها لا تكفى لاتخاذها مذهباً اقتصادياً ، إذ لا بد لذلك من أسباب تتصل بالمصلحة العامة ، وهذا ما يعرض لبحثه أصحاب نظرية حماية التجارة .

ويجئ إلينا أن الطريقة المثلى لعرض حجج حماية التجارة هى أن تعرض بكل اختصار للتطور التاريخى الذى عاصر مبدأ حرية التجارة منذ عهد التجارين حتى الآن ، لتبين الأسس التى بنى عليها المبدأ اليوم . فقد سبق أن ذكرنا أن الدول الحديثة فى القرن العشرين لا تطبق مبدأ الحرية أو الحماية بمخافيرها لأن السياسة التجارية للعول تجمع بدرجات متفاوتة بين الحرية والحماية فى وقت واحد .

نظرة تاريخية :

إن الأساس الأول فى سياسة الحماية التجارية يرجع سياسة التجارين منذ القرن السادس عشر . فبعد أن أنهارت نظم الأقطاع القديمة وظهر الاقتصاد الرأسمالى كنظام جديد بعث نهضة وولده نشاطاً فى مختلف فروع الحياة ، أخذت تظهر فى مجال التفكير الإنسانى آراء متساندة متصلة بتنظيم الاقتصاديات القومية من الناحيتين العملية والنظرية ، وهى ما تسمى « بمذهب التجارين » .

ولا يعتبر هذا المذهب كنظرية محدودة المعالم ذات تكوين خاص ،



ولا هو يتطوّر على أسلوب قائم بذاته أو وسائل معلومة معينة، إنما هو يضم بين دفتيه مجموعة الأسس والإجراءات المتباينة التي لجأت إليها الدول واستخدمها رجال الأعمال في المعترك الاقتصادي لتنظيم التجارة الخارجية قصد الحصول على أكبر ربح مستطاع من ورائها . ونبعا لذلك فالتعالم التجارية ترى أيضاً إلى تشجيع الصناعة التي تدعم وتسهل الإصدار ، ولهذا فن الطبيعي ألا ينسب هذا المذهب إلى شخص بالذات وألا يكون من نتاج تفكير فرد معلوم ، لأنه يتمثل في وسائل بررتها أحوال تلك الأزمنة طلباً لتوفير الثراء والقوة عن طريق التجارة .

ولقد حدث بعد اكتشاف أمريكا أن تدفق الذهب والفضة على القارة الأوروبية وخاصة على أسبانيا ، وكان ذلك سبباً في تهاوت الأفراد على هذين المعدنين الثمينين اعتقاداً منهم أنها ، إن لم يكونا في ذاتهما مصدراً للثراء ولين العيش ، فهما على الأقل عامل أساسي في الخطوة بهما . ولذلك بدت في الحياة الاقتصادية ظاهرتان هما : إحلال النقود محل الأول في صرح الاقتصاد والمبالغة في تقدير قيمتها الاقتصادية ، والثانية تعليق أهمية كبيرة على التجارة الدولية كأحسن وأفضل وسيلة تأتي بالنقود المرموقة إلى البلاد عن طريق إصدار أكبر كمية ممكنة من السلع والبضائع . ولذا كان لابد من تشجيع الصناعات المحلية وبمقتضى القوة والشاطف فيها إلى أبعد حد .

وقد سيطر هذا التفكير على عقلية الشعوب والحكومات فلجأت إلى وسائل وإجراءات كثيرة تحقق بها هذه الأهداف . ولذلك كان مدار السياسة الاقتصادية للتجارين تحقق ميزان تجارى موافق Favourable balance of trade أى أن تكون قيمة السلع المصدرة أكبر من قيمة السلع المستوردة فتدخل إلى البلاد نقود بقدر الزيادة ، في قيمة الصادرات . وغداً هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى إليها التجاريون فعملوا على تنشيط التجارة الخارجية وزيادة التصدير

والكف ما أمكن عن الاستيراد ، وأصدروا مختلف القوانين والأنظمة الحكومية والوائح الجمركية التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف .  
ويمكن تلخيص هذه الأنظمة فيما يأتي .

١ - زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المصنوعة - والغرض من هذا الإجراء هو الإقلال بقدر المستطاع من السلع الأجنبية داخل البلاد ، وفي هذا تشجيع للصناعات المحلية .

٢ - تسهيل التجارة الداخلية ما أمكن - برفع الحواجز التجارية الداخلية والعمل على توسيع وتحسين وسائل المواصلات بأنواعها توجهاً لاتساع السوق .

٣ - إلغاء الرسوم الجمركية عن الصادرات وتذليل أية عقبة تقف أمام زيادة الصادرات إلى أقصى حدودها ، وليس هناك ما يمنع من منح إعانات إصدار للبصيرين تشجيعاً لهم على موالاة التصدير .

٤ - وفي سبيل الهدف الأساسي السابق عمدت الحكومات إلى تشجيع الصناعات (وعادة صناعة التصدير) بمنحها ميزات خاصة كالاغفاء من الضرائب أو منح المكافآت المالية ، وإنشاء مصانع تملكها الدولة ، وشراء أسرار الصناعات الأجنبية . كما دأبت الحكومات على توفير العدد الكافي من الأيدي الرخيصة ، الأمر الذي حاولت الحكومات تحقيقه بالعمل على زيادة عدد السكان بقدر المستطاع ، وذلك بمنح الإعانات والمكافآت للأمر الكبيرة وغير ذلك من وسائل تشجيع النسل .

٥ - استغلال المستعمرات بفرض تحقيق فائدة الأمة الرئيسية والتي أطلقوا عليها « الأم » . ولهذا بدأت الدول تتنافس أشد المنافسة على حيازة المستعمرات وإنشاء الشركات التجارية <sup>(١)</sup> .

---

(١) أم حدث من هذا النوع هو تأسيس « الشركة الانجليزية الهند الشرقية » في سنة ١٦٠٠ ، ومنع في ١٦٦١ حق إعلان الحرب وعقد السلم في غير البلاد المسيحية والتي نص في عقد تأسيسها على أنها ترمي إلى تدعيم الملاحة الانجليزية وتقوية الأسطول التجاري وتنشيط التجارة الدولية . والتي كانت أولى ملامح استعمار الهند كلها بعد ذلك .

هذا ، وقد اختلفت سياسة التجارين ووسائلهم باختلاف الدول والأزمان . فكانت الصيغة الغالبة على الأساليب التي اتبعت في إنجلترا وهولندا وإيطاليا صيغة تجارية بينما لجأ الألمان والفرنسيون إلى الوسائل الصناعية . وقد سادت فلسفة التجارين وتعاليمهم في الاقتصاد والسياسة في أغلب الدول الأوروبية من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر ، وكان أثر هذه التعاليم مختلفاً باختلاف الأوضاع التي سادت كل دولة في هذه الحقبة من التاريخ <sup>(١)</sup> .

على أن سياسة التجارين لم تخل من عيوب وأخطاء اقتصادية فنية ، فضلاً عما فيها من اتجاه واضح نحو سياسة الحماية التجارية ( بشكل ما من أشكالها ) .

ولذلك وجدنا هجوماً كبيراً من جانب فريق من الاقتصاديين على هذه السياسة واعتبروها سياسة خاطئة لا تصلح كبداً اقتصادي سليم . وهؤلاء الاقتصاديون ينقسمون إلى قسمين ، الأول يرى أن المبدأ بوجه عام مبدأ خاطئ من أساسه — وهؤلاء هم بالطبع أنصار الحرية الذين لا يسمحون للدولة أن تتدخل في شئون الاقتصاد ويرون أن ترك هذه الشئون التجارية حرة بعيدة عن سلطان الدولة وقوانينها — وهذا الفريق من الاقتصاديين يرى في مذهب التجارين أثراً من آثار القرون الوسطى ومظهراً بابتداءً من مظاهرها ، يعطل النشاط ويقف عقبة في سبيل

---

(١) كان النظام الفرنسي الانجليزي واقياً من الاجفاف بطبقة ملاك الأرض ، ولقد كانت العناية الفائقة التي بذلت للتجارة والصناعة مصحوبة أيضاً بالاهتمام والعناية بالانتاج الزراعي . ولقد برزت بين الاجراءات التي اتخذت من إنجلترا لتحقيق أهداف المذهب التجاري القوانين التي أصدرها كروميل سنة ١٦٥١ والتي اشتهرت باسم « قوانين الملاحة » ونصت على وجوب استخدام السفن الانجليزية وحدها في صيد السمك وعمليات النقل للملاحة وحرمت على غيرها من سفن الدول الأخرى ، ولقد كانت هذه القوانين بمثابة اجراء احتكاري انجليزي لنقل البضائع ، وأصاب هولنده بسببه الحسائر والفقر . أما في ألمانيا والنمسا فقد اتجه الاهتمام نحو تشجيع زيادة السكان ، وإلى إقامة الموانئ والقنوات والسكك الحديدية في سبيل الحد ما أمكن من الاستيراد . بينما في فرنسا فقد لمت سياسة « كولبرت » ( وزير المالية في هـدلويس الرابع عشر ) التي أساسها دفع الموانئ البحرية الداخلية وحفر شبكة من الطرق المائية وتشجيع الصناعة إلى أقصى حد مستطاع ، ولقد بلغ « كولبرت » ووسائله بين التجارين مبلغاً وضعه على رأسهم بل دفعه إلى مصاف أصحاب التمايم الخاصة إذ أطلق على وسائله هذه اسم Colbertism نسبة إلى إسمه Colbert .

تقدم الإنتاج ووفرته ، وهو بهذا يحول دون تحقيق أكبر قسط من الاشباع وتوفر أعظم قدر من الرفاهية الاقتصادية .

أما الفريق الثاني فهو لا يرفض فكرة الحماية أصلاً إذ يعتبر أن قليلاً من التدخل الحكومى فى شئون الاقتصاد قد يكون سبباً فى سبيل الإنعاش وبناء صرح إقتصادى سليم ، ولكنه مع هذا لا ينكر سياسة التجاريين من الوجهة التفصيلية الفنية ، ويبين أنواع الأخطاء التى وقعوا فيها ولكنه لا ينضم إلى الجانب الآخر من مجدى الحرية .

والواقع أننا — ونحن فى صدد هذا العرض التاريخى لمبدأ الحماية — يهنا أن نلفت النظر إلى آراء هذه الفئة الأخيرة من الاقتصاديين الذين ينتقدون مبادئ التجاريين التفصيلية ، لما فى هذا النقد من الطرافة والصحة .

ولعل أول أخطاء التجاريين أنهم بالغوا فى أهمية النقود فى ذاتها ، واعتبروها الأساس الذى تقوم عليه الرفاهية الاقتصادية ، وهو ما لا يتفق مع الحقيقة الاقتصادية التى نعرفها عن النقود فى أنها وسيلة للتبادل فضلاً عن أنها مقياس للقيمة وواسطة للدفع وعزون للقيم واكتناز الثروات وأساس الائتمان والنفع المؤجل . أما النقد الثانى لسياسة التجاريين فهو فى إعطائهم أهمية بالغة لفكرة « الميزان التجارى الموافق » ، ونشأ عن ذلك صعوبات جمة عانتها الصناعات الأهلية ، والزراعة بوجه عام . فهم لم يدركوا أن الرفاهية والتقدم الاقتصادى غير بعيدة التحقيق لو أن الدولة عرفت كيف تزيد من إنتاجها للسلع والخدمات وتوالى جهدها وعملها المستمر فى استغلال الثروات الطبيعية التى تحيط بها . والغريب أنهم فهموا أن الأرباح التى يمكن تحقيقها من التجارة ذات جانب واحد وأن الدولة تستطيع أن تصدر من السلع والبضائع إلى ما لا نهاية ، ولذلك علقوا أهمية بالغة على مبدأ التصدير دون الاستيراد . وكلنا يعرف ما فى هذا المبدأ من أخطاء جسيمة ، فالربح من التجارة الدولية ربح متبادل ولن تستطيع دولة أن تكسب من التجارة الدولية على حساب الدول الأخرى .

وقد أدت هذه النظرة الضيقة للتجارة الدولية إلى الوقوع في خطأ الميزان التجاري الموافق ، فهم يعتقدون أن العولة إذا ما باعت أكثر مما اشترت أى إذا صدرت أكثر مما استوردت كان في ذلك الخير كل الخير، ولذلك كان الهدف الذى يسمون إليه هو إيجاد ميزان تجارى موافق . والتفد الموجه إلى هذه الفكرة أن الميزان التجارى لا يوازن إلا بين قيمة السلع المستوردة والسلع المصدرة فهو لا يبين على وجه صحيح مقدار النفود التى تدخل البلاد والتي تخرج منها ، أى أنه غير متكافئ. مع ميزان المدفوعات الذى يتكون من عناصر أخرى زيادة على أثمان السلع المستوردة ، فهو أدق وأشمل في معرفة ما تدفعه الدولة وما تحصل عليه . حيث يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجارى الذى يشمل الميزان التجارى وميزان الخدمات وميزان دخل الاستثمارات كما يشمل أيضاً حساب رأس المال وحساب الذهب . وعلى ذلك فمن الجائز أن يكون ميزان المدفوعات موافقاً بينما الميزان التجارى غير موافق ، كما حدث قبل الحرب العالمية الأولى في معظم الدول المتقدمة كإنجلترا وبلجيكا وألمانيا والنمسا إذ كان في مقدورها أن تحتل في سهولة عبء ميزان تجارى غير موافق مادام ميزان مدفوعاتها موافقاً . فكانت تقي بالتزاماتها الناشئة عن ميزانها التجارى غير الموافق من فوائد رؤوس الأموال المستغلة في الخارج ومن أرباح المشروعات التى تقوم بها في الدول الأجنبية ، فأنجلترا مثلاً كانت تحصل على مبالغ كبيرة جداً كفوائد لرؤوس أموالها المستثمرة في الخارج . ولذلك فلا غصانة البتة في وجود ميزان تجارى غير موافق طالما كان ميزان المدفوعات موافقاً .

هذه نظرة تاريخية عامة عن الأساس الأول لسياسة الحماية التجارية وتدخل الحكومة في توجيه التجارة الدولية . ولكن سياسة التجاريين وأساليبهم قد أحدثت آثاراً سيئة في معظم الدول فأدت إلى اضطراب الحياة الاقتصادية بها ودفعتها إلى هاوية عسر مالى شديد . وبما زاد الطين بلة هذا الجمود الذى حاق بالتجارة الدولية ، وليس هذا بمستغرب طالما أن كل دولة تهدف

إلى زيادة صادراتها فقط ، وطالما أن كل دولة ترغب في الإثراء على حساب جاراتها من الدول الأخرى ، فوضعت الموانع التجارية والحواجز الجمركية في سبيل الواردات ، حتى تعطلت التجارة الدولية عموما وأصابها الشلل وانتشرت الأزمات الاقتصادية في معظم الدول الأوروبية متفاوتة الأثر مختلفة المعالجات .

وكان لزاما والحالة هذه أن يظهر نظام آخر في التفكير الاقتصادي ولون مختلف من ألوان المذاهب الاقتصادية التي تعارض وسائل الإلزام والضغط الاقتصاديين وتندد بالأضرار التي تنجم عن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ، وتطالب بوضع نظام يقوم على الحرية ويتيح للفنون الاقتصادية أن تجري على سجيها . وهكذا ظهر النيزيوقراط أو الطبيعيون في النصف الأول من القرن الثامن عشر .

وأساس هذا النظام أن هناك قوانين طبيعية أزلية تتحكم وحدها في الحياة الاقتصادية وتكيف مظاهرها ، ولذلك فإن تدخل الدولة عن طريق التشريع أو الإلزام يعمق تنفيذ هذه القوانين الطبيعية ويضل من آثارها في حين أن ازدهار الأحوال الاقتصادية واتعاش الإنتاج رهن بانطباق هذه القوانين . فكل محاولة تبذل من جانب الدولة إنما هي بمثابة إبطال وتعطيل لقوانين الطبيعة وآثارها ويسبب لإضرار بالحياة الاقتصادية . ومعنى ذلك أنهم يعارضون الرسوم الجمركية والقيود الخاصة بالتجارة وغير ذلك بما جبته التجاريون ، بل أنهم اعتبروا هذه القيود كلها بمثابة حدود وعقبات مصنوعة تأبأها النفس البشرية والقانون الطبيعي والحرية .

وهكذا رجع العالم مرة أخرى إلى التسلك بمبدأ حرية التجارة . الذي ساد سيادة تكاد تكون مطلقة في الدول الصناعية الكبرى خلال القرن الثامن عشر كله .

ولم يكده يتبزع فجر القرن التاسع عشر حتى وجدنا انقساماً في الرأى بين الدول الصناعية الكبرى في ذلك الوقت فمنها من يعارض مبدأ الحماية ومنها من يؤيده ، والكل يدلى بحججه التي يستند عليها في تبرير هذا المبدأ أو ذاك ، فانجلترا في القرن التاسع عشر كانت الحصن الحصين لمبدأ الحرية والمدافع الأكبر عن هذا المبدأ في العالم أجمع ، بينما اتبعت الولايات المتحدة وألمانيا مبدأ الحماية التجارية ضاربة بمرض الحائض جميع الحجاج والدعائيل التي كانت تصدرها انجلترا للدفاع عن قضية الحرية .

ولكن مبدأ الحماية الذي ساد في الولايات المتحدة وألمانيا وكثيراً من الدول في القرن التاسع عشر ، لم يأخذ الاتجاه الذي أخذه في عهد التجارين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كما أنه كان بعيداً جداً عن مبدأ الحرية الذي نشاهد آثاره في السياسة الأمريكية الحديثة اليوم .

فأهداف تعاليم الحماية في القرن التاسع عشر هي انماء القوة الانتاجية في الأمة والعمل على زيادة وحدتها الاقتصادية والسياسية . وهذا أمر طبيعي بالنسبة للدولتين اللتين نادتا بهذا المبدأ في أول الأمر — وأعني بهما الولايات المتحدة وألمانيا — فقد كانتا في مركز اقتصادى ضعيف وكانت الصناعة بهما لا تزال ناشئة في دور الطفولة . ويحدث هذا في نفس الوقت الذي تقف انجلترا موقفنا يناوىء سياسة الحماية ويعارضها . فقد بدأت الثورة الصناعية بها متقدمة عن سواها بلغت قبل غيرهما لحاسن هذه الثورة ونتائجها الحسنة ، فقد بدأت الصناعة هناك تأخذ شكلاً جدياً ويتسع ألقها شيئاً فشيئاً كما تنسج وسائل المواصلات بينها وبين الدول الأخرى . يضاف إلى ذلك أن تعاليم ريكاردو وآدم سميث قد اثمرت في نشر تعاليم الحرية وتقسيم العمل الدولي . وهكذا وجدنا انجلترا نجحت مكاسب هائلة من التجارة الدولية فتبادلت السلع المصنوعة بالمواد الخام الأولية ، وبدأت في الأفق النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية التي لا تخرج عن أنها

مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية التي اختصت بها إنجلترا دون غيرها من الدول .

والواقع أن سياسة الحماية في القرن التاسع عشر تقترن دائماً بأسمين هما «الكسندر هاملتون وفردريك ليست» ، فالأول ( ١٧٥٧ — ١٨٠٤ ) كان أول من نادى بمبدأ الحماية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية ، فكتب عام ١٧٩١ تقريره المشهور عن الصناعات ، ونشر فيه النظرية القومية الاقتصادية وتحدث عن الكيفية التي يتسنى بموجبها تشجيع الإنتاج الأهل عن طريق الحماية . وقد كانت الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الولايات المتحدة في ذلك الوقت تربة خصبة لانتشار هذا الرأي ونجاحه . فقد بلغ السكان في الولايات المتحدة ٤ مليون نسمة فقط في مساحة تبلغ ٩٠٠ ألف ميل بصرح<sup>(١)</sup> ، ومعنى ذلك أنها تحتاج إلى المزيد من السكان لينهضوا بالإنتاج، ولتحقيق المزايا المعروفة لمبدأ تقسيم العمل والاستفادة من الميزات العديدة للإنتاج الكبير . ولذلك اعتمدت سياسة « هاملتون ، التجارية في الحماية على المبادئ الآتية :

- ١ — إنشاء ضرائب عالية على السلع الواردة إلى داخل الولايات المتحدة والتي تستطيع أن تنافس السلع الأمريكية المنتجة محلياً .
- ٢ — تحريم تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة إلى غارج الولايات المتحدة .

- ٣ — إعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الأمريكية والمستوردة من الخارج كلية من الضرائب الجمركية .

وهكذا فالأساس الواضح في سياسة « هاملتون ، التجارية وهو تشجيع الصناعة الأمريكية بأقامة السدود والحواط الجمركية أمام منافسة الصناعة الانجليزية القوية . هذا وقد أبدى « هاملتون » نفسه الشديد لآراء آدم سميث وريكاردو

---

(١) بلغ عدد السكان في إنجلترا في ذلك الوقت ١٦ مليون نسمة والمساحة ٩٤ ألف ميل مربع .



في حرية التجارة الدولية ، ووصفها بأنها مذهب مثالي في التجارة الدولية ، لا يصلح إلا إذا طبق في العالم بأسره لا في دولة واحدة بالذات . وهو يقول بأن إنجلترا وهي تطبق مبدأ حرية التجارة إنما تعمل في سبيل مصالحها القومية دون مصالح غيرها من الدول ، لأنها في مركز اقتصادي وتجاري يسمح لها بأن تجني أعظم الثمرات من اتباعها لهذه السياسة دون غيرها . وعلى العكس فإن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهما دولتان ناشتان في الصناعة ( في ذلك الوقت ) يجب أن تتبعا سياسة تجارية من شأنها العمل على نهضة الصناعة بهما ولإنماء قوتها الإنتاجية بوجه عام . ولذلك فإن مبدأ التجارة الحرة — في رأيه — لا يعتبر مبدأ عاما يصلح في كل الظروف والأحوال وإنما هو مبدأ لن يصلح إلا في الدول ذات السبق الاقتصادي والتجاري ، أى لا يصلح إلا في إنجلترا بالذات .

أما في ألمانيا فقد اشتهر « فردريك ليست » ، بالعمدة إلى تلك الفكرة واتخذها إحدى القواعد الأساسية في كتابه المشهور *National system of political economy* وقد ذهب « ليست » في هذا الكتاب إلى أن حماية التجارة خطوة أساسية لتثبيت أقدام الصناعة في الدولة ، لأن نظام حرية التجارة في رأيه لا يستطيع أن يؤتي ثماره المرجوة إلا إذا ارتفعت الدول المتأخرة صناعياً إلى مستوى الدول التي سبقتها في مضمار الصناعة وأصبحت راضحة القدم في الإنتاج الصناعي ، وعندئذ يتسنى لها تطبيق نظام تقسيم العمل في الإنتاج .

وكان « ليست » في تبريره للحماية الجبركية إنما يضع النواة لمبدأ حرية التجارة عن طريق آخر ، وهو أن يأتي نظام حرية التجارة كنتيجة للحماية الجبركية أو بواسطتها . وأنه لا يجوز قيامه إلا بين بلاد تقف على مستوى واحد في الميدان الصناعي ، إذ في هذه الحالة وحدها يتسنى للناسفة أن تقوم بين قوى متكافئة وعلى أسلحة متماثلة . وعكس ذلك فلن يستطيع بلد زراعي في ظل التجارة الحرة وفي وسط دول أخرى متفوقة صناعياً أن ينشئ صناعات

كبيرة أو أن يحدث تقدماً صناعياً ملحوظاً ، ذلك لأن الصناعات القديمة تتم بيزات كبيرة تتمثل في تجارب رجال الصناعة وفي وجود العمال المهرة المدربين . وهكذا فالحماية التجارية تتميز من غيرها بصفات خاصة أهمها أنها أداة للتربة الصناعية فلا عمل لا تباعها في الدول التي استكملت تكوينها الصناعي كإنجلترا أو التي لن يرجى لها مستقبل صناعي إما لعدم توفرها على المؤهلات اللازمة لذلك ، وإما لقلة ما بها من الموارد الطبيعية . كما أنها لا تنبع إلا في الدول التي يعوق تقدمها الصناعي منافسة بعض الدول التي سبقتها في هذا المضمار .

هذه هي الآراء المختلفة لمبدأ الحماية في القرن التاسع عشر في كل من الولايات المتحدة والمانيا . ولكن لم يكد ينتهي هذا القرن حتى بدى في الأفق نوعاً من التخفيف من سياسة الحماية المنتشرة وبدأت الدول في عقد الاتفاقات التجارية والمعاهدات وقللت نوعاً ما من الرسوم الجمركية العالية ، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ التي كل هذه الاتفاقات والمعاهدات<sup>(١)</sup> . ولما بدأ العالم يدخل في دور سلبى من جديد كان على الدول أن توجد نوعاً من التوازن الاقتصادى في الهيكل العام لاقتصادياتها القومية ، مما استوجب العناية بالنطاق العام للأسعار ومعدل الصرف الدولى كما استوجب أيضاً العناية بتسديد ديون الحرب التي تراكت واشتدت وطأتها . وهكذا وجدنا اتجاهاً يكاد يكون عاماً من الدول المختلفة بعد الحرب العالمية الأولى إلى اتباع مبدأ الحماية بشكل ما من أشكاله وقد زاد هذا الاتجاه وبلغ ذروته بعد الأزمة الاقتصادية المشهورة لسنة ١٩٣٠ ، حيث بدأت الدول في اتباع مبدأ الاستكفاء الذاتى وبذلك أفضى الجهود لتوفير نفسها مقومات الدول ذات الكفاية الاقتصادية التي تستغنى بها

(١) لا شك أن الحروب بصفة عامة لها آثار سيئة على نطاق التجارة الدولية واتجاه الدول نحو التقييد من حرية التجارة . فالأساس الأول لقيام التجارة الدولية والتبادل الدولى هو العلاقات الطيبة التي تربط الدول بعضها مع البعض الآخر ، إذ يسهل في هذه الحالة الارتباط بمتعود تجارية ومبادلة السلع والخدمات الدولية . فالحروب وأحداثها لا تتفق بناتاً مع رضاء التجارة الدولية أو قيامها أصلاً ، كما أنها لا تتفق وحرية التجارة بين الدول الحرة وغير المحاربة على حد سواء .

عن الغير فأنفادت صناعات لا قبل لمواردها أو سوقها المحلية بها ، واضطرت أن تبذل لها الحماية عن طريق إقامة أسوار من الحماية الجمركية والسخاء في بذل المعونة المادية لها على حساب المستهلك الوطنى ، وتداعى التعاون الدولى الاقتصادى وأصبح التخصص الدولى في خبر كان .

يبدأ العالم بدأ يدخل في طور جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية بعد سنة ١٩٣٦ ، وذلك حينما أيقنت الدول بقرب اندلاع حرب عالمية أخرى وبدأت تستعد لها استعداداً حريئاً سافراً ، وبدأ الاقتصاد الدولى يخضع أولاً وقبل كل شيء للاعتبارات السياسية أكثر من القوانين الاقتصادية المعروفة . فنشأ في كثير من الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا اقتصاد مسير وأصبحت الدولة هي المالك الأصلي لجزء كبير من الجهاز الاقتصادى وأصبح نشاط هذا الجهاز يعتمد بشكل واضح على طلبات الحكومة للتسلح وللأعمال العامة . ونشطت انجلترا وفرنسا للاستعداد الاقتصادى للحرب منذ أزمة « ميونخ » وكان من ثمار سياسة بريطانيا زيادة الإنتاج في أغلب نواحي الاقتصاد القومى . وقد وجدت للتدابير الإنجليزية والفرنسية صداها في بقية أقطار العالم فانتشرت موجة هائلة من موجات الاستكفاء الذاتى والاستعداد للحرب ، وأخيراً اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية كما توقع الجميع .

واليوم وبعد انتهاء هذه الحرب تطبق الدول الكبرى سياسة حماية مرسومة بما فيها بريطانيا التي تركت سياسة الحرية واتبعت الحماية<sup>(١)</sup> . ولكن الولايات المتحدة بدأت تأخذ بسياسة الحرية وتدعو إليها — كما سبق أن بينا — وربما كان السبب في هذا الاتجاه هو توالى استنزاف الموارد الاقتصادية لدول أوروبا بسبب عجز ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة ، والحاجة الماسة لهذه الدول إلى

(١) الفرض الأول من ترك انجلترا لمبدأ حرية التجارة الذى حملت لوائه طوال القرن التاسع عشر هو حماية صناعاتها الأساسية The Key Industries وأن تحقق سياسة التفضيل الخاصة بالامبراطورية وأن تتنل من اعتمادهما على اللواد الغذائية المستوردة .

زيادة صادراتها للخارج ، ولذلك تعدلت سياسة الولايات المتحدة تعديلا يرنو إلى زيادة الواردات كوسيلة لزيادة الصادرات وإلا اضطرت الدول الأخرى إلى التقييد على التجارة الأمريكية فتبسط صادرات الولايات المتحدة وتتاثر الصناعة والزراعة الأمريكية فيتفشى التعمل بين العمال . فأساس مبدأ حرية التجارة في الولايات المتحدة هو تطبيق تعريفه جمركية مبسطة جداً يراعى فيها تخفيض هذه الرسوم وإلغاء الحصص المفروضة على المنتجات الزراعية بغية تحرير استيراد السلع التي لا تنتج في الولايات المتحدة بالمقادير الوافية .

### مجمع مذهب الحماية :

كان من الطبيعي بعد التجارب الأليمة التي مرت على الدول في القرن العشرين ، أن تفكر كل دولة في اتباع سياسة الاستكفاء الذاتي . فتجارب الحربين العالميتين الأخيرتين ، وانقسام الدول إلى معسكرين متنافسين في السياسة والاقتصاد وهما المعسكر الغربي الرأسمالي والمعسكر الشرقي الشيوعي ، بل وتوقع نشوب الحرب العالمية الثالثة يجعل الدول أقرب إلى اتباع مبدأ الحماية والنفاع عنه أينما وجدت إلى ذلك سبيلا . كما أن رغبة الدول في إنعاش صناعاتها الناشئة ، ورغبتها الملحة في إيجاد تنوع في اقتصادياتها القومية للوصول بها إلى شيء من التوازن هي جميعها أهداف وحجج معقولة تقنع المواطنين داخل كل دولة من الدول التي تشترك في التجارة الدولية بتحييد مبدأ الحماية بصورة ما .

ولهذا فإن الدول التي تأخذ بمبدأ الحماية — وهي الغالبية الساحقة من دول القرن العشرين — إنما تعتمد على حجج ومبررات اقتصادية وسياسة تبرر اتباعها لهذا المبدأ .

وسنناقش فيما يلي حجج الحماية التجارية :

#### ١ — الخوف من الحرب :

من أقوى الحجج التي يسوقها أنصار الحماية والتي تلقى قبولا يكاد يكون

لإجماعيا في العصر الحديث قولهم أن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم وإعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق إليها في أية لحظة .

حقاً إن الغالية الساحة من دول العالم اليوم إنما تكره الحرب وتخشى ما تجره ويلاتها من تدمير في الصناعات وخسارة في الأرواح ، ورغم ذلك فينيل إلى أن جيلنا الحالي سيعيش إلى مدة طويلة مقبلة وهو في خوف دائم من خطر الحرب ، ولذلك قلنا يستطيع أن يتخلص من عقده النفسية المزمته وهي التسابق في مضار التسلح .

ولذلك يوجه مجدى الحماية السؤال الآتى : طالما أن العالم كله يعمل في سبيل الإنتاج الحربى ، فكيف يتسنى لآية دولة أن تبعد الجيوش وتمدها بأحدث آلات القتال وسائر ما تحتاجه من المتاد والذخائر إذا قصرت جهودها في أوقات السلم على فروع قليلة من الإنتاج واعتمدت في سد حاجاتها الضرورية على الدول الأجنبية؟

في أوقات الحروب يقف تيار التجارة الدولية ، ولذلك كان لزوماً أن تها البلاد في أوقات السلم بحيث تستطع أن تكفى نفسها بنفسها بقدر المستطاع في أوقات الحرب ، وأن تنظم صناعاتها الرئيسية Key industries بحيث يتيسر إذا ما نشبت الحرب أن تصرف إلى إخراج معدات القتال ، فضلاً عن إنتاجها للسلع الأساسية التي يحتاجها المدنيون إبان الحروب . ولذلك ينادى مجدى الحماية بأنه من الخطأ البين بالنسبة للدول أن تهمل العمل على تقدم هذه الصناعات الأساسية ، وفي هذه الحالة فلا بأس من فرض الضرائب الجمركية الحامية بالنسبة للواردات الأجنبية التي قد تنافس هذه الصناعات في السوق المحلي . والمشكلة التي تنشأ هنا هي تحديد الصناعات الأساسية من غيرها ، فأى الصناعات يمكن اعتبارها صناعات أساسية ، وأيها لا نعتبره كذلك . إذ الواقع أننا لا نستطيع أن نحصر الصناعات الأساسية . قلنا توجد في الوقت الحاضر صناعة لا تحتاج إليها الحروب الحديثة .

يبد أنه يلاحظ على هذه الحجة أنها تخرج بنا من الميدان الاقتصادى إلى الميدان السياسى ، وتسمح لفكرة الخوف من الحرب أن تسلط على عقولنا وتتخذها أساساً لحماية التجارة . وهذا يفضى بنا إلى أشد المغالاة فى الحماية ، ولأن الخوف من الحرب قد يعمل العولة على حماية ضروب الإنتاج جميعاً ، بدلا من حماية الصناعات الأساسية فقط .

ولكن المؤيدون للمذهب حرية التجارة يدلون بحجج أخرى لا تمت إلى الحرب بسبب ولكنها مع ذلك ذات أثر عظيم فى اتجاه ميول الأفراد والحكومات فى العصر الحديث ، ونفى بها الحجج الاقتصادية .  
وفى ما يلى مناقشة تفصيلية لهذه الحجج .

## ٢ - المزايا التى تعود على الطبقة العمالية :

وتلك حجة تجدد قبل لا بين الرأى العام فى الدول الصناعية حيث يبدو من سياقها اهتمام مؤيدى الحماية بطبقة العمال والعمل على إعلاء شأنها ، وكلنا يعرف الازدياد المضطرد فى عدد العمال فى جميع أنحاء العالم وازدياد نفوذهم الاجتماعى والسياسى . ولهذا الحجة صفتها الشعبية القوية ، إذ أن المشرعين الاقتصاديين مضطرون إلى ارضاء طبقة العمال والموظفين الذين يكونون السواد الأعظم من كاسى الأجور فى الشعب ، ولذلك فإن حماية الزراعة فى الداخل مثلا قد تكون من المسائل الأساسية التى لا يستطيع هؤلاء المشرعون التخلص منها نظراً لضغط طبقة العمال والموظفين المدنين الذين يهمهم أن ينفقوا مبلغاً ثابتاً لا يتزايد على الغذاء ( وهو ناتج الزراعة المحمية ) كبند من البنود الأساسية فى الأنفاق الشخصية .

ولهذا فإن مناقشة هذه الحجة تتضمن مسائل شتى اجتماعية وسياسية أكثر من تضمنها للمسائل الاقتصادية ، بل ربما كانت التواشى الاقتصادية فيها تحتاج إلى المزيد من العناية والإثبات .

## (١) حماية مستوى الأجور المحلية :

فما لا شك فيه أن هناك فروقا هائلة في الأجور بين الدول المختلفة . فالأجور العالية في أمريكا تختلف عنها في إنجلترا وهي في إنجلترا تختلف عنها في الهند أو مصر . ولذلك فليس من الغريب أن ينادى مؤيدوا الحماية في الدول الغنية ذات الأجر المرتفع بمبدأ حماية التجارة ، لأن في ذلك حماية للعامل الأمريكي ذو الأجر المرتفع من أن يتنافس في أجره عامل آخر من يقبل العمل بأجر أقل بكثير من الأجور الذي يحصل عليه العامل الأمريكي .

ولتحليل هذه الحجة لكي نقين ما فيها من أوجه الخطأ أو الصواب ينبغي لنا أن نذكر أولا أن معدلات الأجور لا تسير جنبا إلى جنب مع نفقات العامل . ولنفرض هنا أن أجر العامل العادي هو ٤٠ سنتاً عن الساعة في كندا ، ٢٠ سنتاً عن الساعة في إيطاليا . ولنفرض أيضاً أن إنتاج السلعة ( ١ ) يحتاج إلى مجهود ١٨ رجل في الساعة في كندا ، بينما يحتاج إلى ٣٦ رجل في الساعة في إيطاليا لعمل نفس السلعة . وفي هذه الحالة نجد أن نفقات العامل هي ٧,٢٠ دولار عن الوحدة من الناتج في كل من الدولتين .

ومعنى ذلك أن الكفاية الإنتاجية العالية في كل من الولايات المتحدة وإيطاليا تختلف اختلافاً بينا . فما سبب ذلك ؟ السبب في ذلك يرجع أولاً إلى أن كل عامل يتدمج مع عوامل الإنتاج الأخرى ( كالأرض ورأس المال ) اندماجا يختلف عن اندماج العامل الآخر ، بمعنى أن العامل في إيطاليا قد لا يكون لديه من الأرض أو رأس المال مالم لدى العامل الأمريكي . وهذه حقيقة معروفة ، فالعامل الزراعي في كندا يعمل في حقول واسعة جداً من الأراضي الزراعية لا تقارن بمساحة الأرض التي يعمل فيها العامل الإيطالي ، كما أن العامل الصناعي الكندي يعمل في جو صناعي مناسب من حيث استعداد المصنع وآلاته وعدده ورؤوس أمواله الأخرى أكثر من الاستعدادات الصناعية الفنية التي يعمل في ظروفها

العامل الإيطالى . وربما كان هذا هو التفسير الأول لتفاوت الانتاجية والكفاية بين العامل الأمريكى والإيطالى .

أما التفسير الثانى فلا يخرج عن هذه الفكرة نفسها وهى فكرة الاختلاف فى الكفاية الانتاجية نتيجة للظروف الاقتصادية التى يوجد فيها كلا العاملين إلى أن اختلاف الكفاية قد يرجع إلى أسباب شخصية أيضاً . فقد يكون العمال فى الدولة أ ، ذوى كفاية انتاجية عالية لانهم يتمتعون بصحة أفضل أو بثقافة عليا أو مهنية أعلا أو لانهم اكتسبوا بعض الصفات المكتسبة أو الموروثة لمهلتهم أقدر من غيرهم على العمل والإنتاج . فالثالبية العظمى من العمال الذين يعملون فى الدول المختلفة فى الشرق الأوسط والأقصى يعانون من أمراض سوء التغذية والبلهارسيا والملاريا الشئ الكثير مما يؤثر فى صحتهم الجسدية والعقلية أسوأ تأثير ، كما أن كثيراً من العمال فى هذه الدول تنقصهم الثقافة العليا والدراسة الفنية . فالفلاح المصرى أو الهندى يجد صعوبة كبرى فى استخدام الآلات الزراعية البسيطة لا شئ . إلا لأن عقلته بعيدة عن العقلية الصناعية الفنية ، مع أن استعمال هذه الآلات من السهولة بمكان بالنسبة للفلاح الأمريكى أو الإنجليزى الذى تعود منذ الصغر على استخدامها .

ومع ذلك فلا يصح القول بأن العامل الأمريكى يفوق زميله الإيطالى فى كافة فروع الإنتاج ، إذ أن المقصود هنا هو الفروق المتوسطة فى الكفاية الإنتاجية العمالية ، فهى التى تسبب التفاوت فى معدلات الأجور السائدة . وهذه الاختلافات الكبيرة فى إنتاجية العمال المهرة أو غير المهرة ومن مهنة معينة إلى مهنة أخرى هى التى تسبب الفروق فى نفقة العمل فى كل من الدولتين .

والواقع أن الاختلافات فى نفقات العمل فى كل من الدولتين تحدد مدى تخصص عمال كل دولة فى الأعمال التى ينبغى القيام بها . والجهود الآتية بين هذه الظاهرة .



المنتج	الولايات المتحدة		إيطاليا	
	عدد الرجال في الساعة الواحدة	نفقات العمل	عدد الرجال في الساعة الواحدة	الأجر ٢٠ سنتاً عن الساعة
١	١٨	٧٢٠	٣٦	٧٢٠
ب	٣	١٢٠	٤	٨٠
ج	٥	٢٠٠	١٥	٣٠٠
د	٠٢	٠٠٨	٠٣	٠٠٧
هـ	١١	٠٤٤	٢٥	٠٥٠

فعلى حسب هذا الجدول فإن نفقات إنتاج السلعة ١ هي ٧٢٠ دولار في كل من الولايات المتحدة وإيطاليا . بينما نجد أن نفقات إنتاج السلعة ب ٨٠ دولار تنتج بنفقات عمالية أقل عن الوحدة من الناتج في الولايات المتحدة . فإذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها فإن إيطاليا سوف تنتج السلعة ب ٦٠ دولار بينما الولايات المتحدة تنتج السلعة ب ٤٤ دولار وكل من الدولتين لن تنتجا المنتج ١ ، ويجب أن نلاحظ أن هذا التقسيم الجغرافي للعمل قام على أساس التفوق النسبي بدرجة أكثر من التفوق المطلق لانتاجية العامل . والحقيقة أن العامل الأمريكي أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع الخمسة ، ولكن في حالة السلعة ج ٧٠ دولار يمتاز في إنتاجها بنسبة أكبر ، بينما يقل هذا الامتياز في إنتاج السلعة د ٠٧ دولار .

ولا جدال أن مستوى الأجور العالية في دولة ما ينهض دليلاً على قوة العمال التنافسية ، كما أن الأجور العالية لا بد وأن تكون موضع الفخر والسرور من جانب العمال أنفسهم . ولذلك فلا خوف من أن المستوى العالي من الأجور سوف يؤخذ من العمال فجأة ويستولى عليه بعض العمال الأجانب ، فالأجور العالية تعتمد على الكفاءة الشخصية وعلى رأس المال المستختم في الصناعة وعلى موارد

الثروة الطبيعية المستخدمة في الإنتاج . والعامل متى توفر على المهارة والنشاط وأتيحت له الآلات القوية الحديثة في الإنتاج فضلا عن توفر نظام على الإدارة يسر عليه ، فإنه ولا شك يستطيع أن ينتج من السلع ما يباع بأرخص الأثمان ولو أنه يتقاضى من الأجور أعلاها . ولا يخفى أن الدول التي تمتاز بأجورها العالية المرتفعة لن تسمح لنفسها بالقيام بكل الأعمال اللازمة للصناعة ، بل ستترك بعض الأعمال الصغيرة التافهة لتقوم بها دول أخرى . ولذلك فسوف نجد نوعا من التخصص في الدول ذات الأجر العالي المنخفض في بعض الصناعات البسيطة .

ولكن المسألة الهامة التي يجب أن نؤكد هنا أن العمال في أية دولة يجب أن تترك لهم الحرية الكاملة للعمل في المهن والصناعات التي تسمح بها يبتهم التي يعيشون فيها ، دون تدخل من جانب حكوماتهم . فالحماية الجبركية العالية بصورها المختلفة قد تضطر العمال إلى العمل في أنواع من المهن والصناعات لا تتفق مع ما يمتازون به كفاءة . وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى تخفيض فعلي في أجورهم الحقيقية .

#### ب - الإقلال من البطالة :

كثيراً ما يقترح الاقتصاديون فرض سياسة الحماية لئلا خطر تفشي البطالة بين صفوف العمال ، وهم يدللون على صحة هذا الرأي بحجج سلبية وأخرى إيجابية لتأييد وجهة نظرهم . وخلاصة الحجة الأولى أن رجال الأعمال داخل الدولة قد يضطرون تحت ضغط المنافسة الأجنبية لعمال ذوى أجر منخفض أن يتخلوا عن الإنتاج كلية ، وهنا تظهر البطالة في هذه الحالة . أما الحجة الثانية فأساسها أن الحماية تخلق أنواعاً جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمال . وقد يكون هناك حجة ثالثة في هذا الصدد ، ويؤيدها بعض الاقتصاديين وأساسها أن الزيادة في سياسة الاستكفاء الذاتي داخل دولة ما تؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف داخل هذه الدولة .

هذه هي الحجج الثلاث تذكر في صدد الإقلال من البطالة . ولكننا نستطيع أن نورد المعنى الأساسى لها جميعاً فى حجة واحدة أساسها أن التعريفات الجمركية الحامية تضع العوائق وتقيم السدود أمام منافسة الصناعات الأجنبية ، فتجعل الصناعات المحلية فى مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية ، وتوظف عدداً متزايد من العمال فيؤدى ذلك إلى الإقلال من حدة مشكلة البطالة .

فإذا كانت الصناعات التى فرضت من أجلها العولة تعريفات جمركية حامية قد قاربت فى إنتاجها الطاقة الطبيعية العادية التى تستطيعها ، فإن زيادة الطلب على منتجاتها يحملها على تشغيل عمالها أوقاتاً إضافية أو العمل نوبتين إضافيتين أثناء النهار بدلاً من نوبة واحدة ، مما يستدعى تشغيل بعض آلات إضافية ، وزيادة فى الطاقة الإنتاجية . وكان معنى هذا أن ثمة عملية استثمار جديدة ستبدأ وستزيد حجم العمالة بطريقة مباشرة . وإذا أخذنا فكرة مكرر الاستثمار فى الاعتبار وجدنا أن الدخول والعمالة سيزيدان وسيتوقف حجمهما على حجم المكرر فكان للحماية أثراً مباشراً على الدخول وعلى العمالة (١) .

وثمة تفسير ثان لهذه الحجج أساسه أن الرسوم الجمالية ستمنع بعض الواردات من الدخول ، فإذا خصصت الدخول التى كانت تصرف قبلاً على هذه الواردات ، على شراء السلع المصنوعة محلياً ، فستزداد دخول أصحاب هذه السلع ، وبالتالي تزيد الكمية المنتجة ، فيحتاج أصحاب المصانع والأعمال إلى العمال وتزداد العمالة فى نهاية الأمر . وإذا أخذنا فكرة المكرر فى الاعتبار كذلك ، وجدنا أن الدخول والعمالة سيزدادان أيضاً .

فلماذا يدون لسياسة الحماية يرون أنها تزيد من حجم الدخل الكلى فى المجتمع

(١) يرمى هذا الرأى إلى الاقتصادى اللروف «المورد كيتز» فهو صاحب نظرية الحماية لقضاء على البطالة — أنظر تفاصيل هذه النظرية فى كتابه :

The general theory of employment, interest and money—chapter 23

وتعمل على زيادة فرص التوظيف . ولكن مقياس نجاح هذه الخطوة يتوقف على مدى تطبيق الدول الأخرى لهذه السياسة بالذات . فإذا اتبعت جميع الدول سياسة الحماية لتدراً عنها خطر البطالة ، فلا بد وأن تكون النتيجة النهائية وبالأعلى الجميع ، وستزداد البطالة في الدول بدلاً من أن تنقص .

وتفسر ذلك أن كل دولة وقد اتبعت سياسة من شأنها الإقلال من الواردات ، فإنما تنقص من المجموع الكلي للسلع التي تستطيع تصديرها ، فالواردات إلى دولة ما إنما هي صادرات من دولة أخرى ، والإقلال من أحدهما يعني نقصاً من الآخر . ونتيجة هذا كله هي هبوط في صناعات التصدير في دول كثيرة ، وسيؤدي ذلك بالطبع إلى هبوط في إنتاجية المصانع التي تنتج هذه السلع وبالتالي إلى تجميع عدد كبير من العمال في تلك الصناعات . ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل ستدور الدائرة مرة أخرى من سوء إلى أسوأ لأن بطالة العمال معناها التقليل من دخولهم النقدية ، فيؤدي ذلك إلى الإقلال من مشترياتهم للسلع الاستهلاكية العادية ، فيؤدي ذلك بمنتجى هذه البضائع إلى تقليل إنتاجهم وإلى تسريح جزء من عمالهم ، فيقل دخول هؤلاء العمال أيضاً وينقص طلبهم على سلع الاستهلاك ، وهذا بدوره يزيد من حدة الدائرة الجهنمية فتسوء الأمور يوماً بعد يوم .

وهكذا يتضح ما في هذه الحجة من خطورة اقتصادية عالمية لا يستهان بها ، فاتباع كل دولة لسياسة حماية لمعالجة البطالة داخل حدودها دون مراعاة للمصالح الاقتصادية في الدول الأخرى ، يأتي بعكس المنتظر ويعود بأوخم العواقب على جميع الدول على حد سواء ، وهكذا تنتشر البطالة فيها بدلاً من أن تقل (١) .

(١) مقال السيدة جوان روينسون :

"Begger-my-neighbour remedies for unemployment."

الوارد في صفحة ٣٩٣ إلى ٤٠٧ صفحة من كتابي:

"Readings in the theory of International Trade."

إن تحقق الاستقرار الاقتصادى داخل كل دولة هو أحد الأهداف الأساسية التى تسعى الدول الحديثة إلى تحقيقها، لما للاستقرار من مزايا اقتصادية وسياسية عديدة . فالاستقرار فى الأسعار والإنتاج والدخل القومى والبعدهما يمكن عن الأزمات الاقتصادية وما تعدنه من آثار سيئة هى أسس لازمة للتقدم الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة . ولا يهمنى الآن أن نناقش ما إذا كانت هذه الأهداف بعيدة التحقيق أو يمكن تحقيقها بقدر ما يهمنى أن تؤكد هذه الأهداف بالنسبة للحكومات والشعوب فى العصر الحديث .

ولقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبية من رغبات المواطنين ، فوجدت أنه ينبغى لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادى وتنمية دخلها القومى أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية بمثلة فى الأسعار والدخل والاتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية لتصبح بعد ذلك الطريق سهلاً مبدءاً أمام تحقيق التقدم الاقتصادى .

وقد ثبت فى أحوال كثيرة أن الإختلال الاقتصادى الداخلى قد يرجع إلى أسباب وظروف تحدث خارج البلاد ، أى فى دول ومناطق بعيدة ، ولذلك يقترح بعض الاقتصاديين المناصرين لمبدأ حماية التجارة زيادة التعريفات الجمركية وإحكام الرقابة الحكومية الاقتصادية على السياسة التجارية للدولة باعتبار أنها وسائل فعالة لمعالجة الإختلال الاقتصادى وخلق الإستقرار الاقتصادى المنشود . وفيما يلى تحليل للسياسة التجارية الحماية وعلاقتها بالاستقرار الإقتصادى

#### ( ٢ ) استقرار الأسعار فى الداخل :

كثيراً ما تلجأ الدول إلى إقرار التعريفات الجمركية الحماية ، قترفع هذه التعريفات بالنسبة لبعض السلع أو تخفضها أملاً فى إيجاد استقرار فى الأسعار الداخلية لهذه السلع . وقد نجد مثالا لهذه السياسة فى إصدار إنجلترا لقوانين

القمح (Corn laws) إبان القرن التاسع عشر حيث تذبذبت التعريفات الجمركية بالنسبة للواردات من القمح بين الصعود والهبوط تبعاً لأسعار القمح في الأسواق الانجليزية . ولكن هذا النوع من التعريفات الجمركية الذي يرتفع تارة ثم يهبط أخرى قد يؤدي إلى نتيجة عكسية ضارة ، إذ يدفع بالمضاربين نحو المضاربة العنيفة على الأسعار ، الأمر الذي لا شك سيؤدي إلى الاختلال في الأسعار ما بين صعود وهبوط . ولذلك فقلنا يتمسك المناصرون لمبدأ الحماية بهذه الحجة اليوم ، إذ يعتبرونها مجرد فكرة تاريخية كان لها أثر في فترة مامن فترات التاريخ الاقتصادي الانجليزي ، وقبلنا تصلح حجة أساسية في الدفاع عن مبدأ الحماية اليوم .

#### (ب) الحماية لدرء أخطار الاغراق :

وتلك حجة أخرى يتمسك بها أنصار الحماية في دفاعهم عن مبدئهم . فقد تلجأ بعض الدول أو المؤسسات التجارية الكبرى أحياناً إلى سياسة اغراق الأسواق وهي السياسة التي عرفها الأستاذ فاينر "Viner" منذ أكثر من ثلاثين عاماً بأنها سياسة البيع في إحدى الأسواق الأهلية بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في سوق آخر ، بل ربما كان هذا السعر أقل مما يتكلفه إنتاج السلعة ، ويسير على هذه السياسة لفترة معينة حتى يقضى على المنافسة ثم يتحكم في السوق فيفرض السعر الذي يريده <sup>(١)</sup> .

والواقع أن الدول — وهي حريصة على استقرارها الاقتصادي — أصبحت متيقظة لأخطار الاغراق وأثاره البعيدة المدى . ولذلك فقلنا تحمل القوانين واللوائح الجمركية ، للدول التجارية من نصوص تتضمن إقرار بعض الرسوم لإزاء سياسة الاغراق التي قد تتبعها بعض الدول أو المؤسسات التجارية في الخارج . وهذه القوانين ما هي إلا رسوم جمركية أو نظام للحصص تلجأ إليه الدولة المعنية بإغراق أسواقها لتدرك أنها أخطار الاغراق في أسواقها الداخلية .

(١) راجع للأستاذ J. Viner كتاب Dumping: A problem in International Trade حيث حلل (Chicago Press. 1923) المقصود بكلمة اغراق من الوجهتين الاقتصادية والتاريخية .

وهناك أنواع مختلفة للإغراق التجارى . فبعض القوانين تعتبر الاجراءات التى تتبعها الدول فى تخفيض عملتها تخفيضاً مصطنعاً هو نوع الإغراق ولكن معظم الاقتصاديين يقصرون ظاهرة الإغراق على حالة خاصة فى التمييز بين أسعار البيع فى الخارج وأسعار البيع فى الداخل ، حيث يكون السعر الأول أقل من الثانى — كأن يبيع تاجر ألمانى مثلاً سلعته فى السوق الألمانى الداخلى بثلاثمائة مارك ، بينما يبيعها فى بلجيكا بمائتين وتسعين بالرغم من مصاريف الشحن والتأمين والضرائب وما إلى ذلك .

وفىما يلى تحليل لأنواع الإغراق الثلاثة المتفق عليها بين الاقتصاديين .

الإغراق المستمر : قد تعتمد بعض المؤسسات التجارية الكبرى إلى البيع المستمر فى عدد من الأسواق الأهلية المختلفة . فإذا ما باعت إحدى هذه المؤسسات منتجاً متميزاً ، أى منتج غير متشابه مع منتجات المؤسسات الأخرى المتنافسة ، فسيكون لهذه المؤسسة منحنى طلب مختلف للمنتجها فى كل سوق من الأسواق التى تبيع فيها ، وسيكون هذا المنحنى منحدرًا إلى أسفل انحداراً سلبياً .

أو قد يحدث أن عدداً من المؤسسات تنتج منتجاً متجانساً محدثه بذلك نوعاً من الكارتل الاحتكارى ، فى سوق واحد ، بينما تواجه تياراً من المنافسة فى دول أخرى . وفى كل من هاتين الحالتين يحدث نوع من التمييز فى الأسعار يأخذ شكل تخفيض فى أسعار المبيعات الأجنبية الصافية . والإغراق فى هذه الحالة هو إغراق طبيعى وهو محاولة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح فى كل سوق على حدة .

والمثال التقليدى لهذه الحالة هو ما حدث فى ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى بالنسبة لصناعة الصلب الألمانية ، حيث عمدت تلك الصناعة التى كانت على شكل كارتل احتكارى إلى توريد الصلب لإنجلترا بالأسعار العالمية العادية

بينما باعت في ألمانيا ذاتها بأسعار بلغت ضعف الأسعار التي تبيع بها في الخارج ، فأدى ذلك إلى قلة نفقات صناعة السفن الانجليزية بالنسبة لصناعة السفن الألمانية . والتفسير الطبيعي للإجراءات التي اتبعتها نظام الكارتل الألماني هو أنه تمتع بموقف احتكاري في ألمانيا نفسها نتيجة لأن ألمانيا كانت تسهر وفقاً سياسة جمركية حامية بينما اتبعت إنجلترا سياسة حرية التجارة فيما يختص بهذه الصناعة بالذات . وبالطبع ليس هناك اعتراض على هذا النوع المستمر من الإغراق لأن الدولة المستوردة تستطيع أن تكييف نفسها لتتمتع بهذه السلع ذات الأسعار المنخفضة ، أما بالنسبة لساثر أنواع الإغراق فالأمر يختلف .

الإغراق المتقطع — أو غير المقصود : وهو النوع الثاني من الإغراق الذي قد تلجأ اليه بعض المؤسسات التجارية الكبرى مضطرة ولفترة معينة من الزمن ينتهي باتهانها . وأساس فكرته أن المنتج المحلي قد لا يستطيع أن يبيع إنتاجه في السوق المحلي ، كأن تكون سياسة البيع التي تتبعها تضطره إلى أن يعلن عن أسعاره في بداية الموسم وألا يخفضها بعد ذلك ، وأن تكون هذه السياسة فيها شيء من التفاؤل بحيث لا يستطيع أن يقدر طلبات المستهلكين على سلطته ، أو لغير ذلك من الأسباب . وفي هذه الحالات قد لا يستطيع أن يتخلص من فائض إنتاجه إلا عن طريق الأسواق الأجنبية وبأى سعر يحصل عليه ، وسيكون هذا السعر بالطبع أقل من الأسعار المحلية السائدة .

وقد تحدث نفس النتائج السابقة إذا ما دأبت إحدى الحكومات على تحديد حداً أدنى لأسعار بعض المنتجات المتشابهة مشترطة على منتجها عدم البيع بأقل من هذا السعر المحدد . ولكن قد يتشجع السوق المحلي بهذه المنتجات وبالأسعار التي حددتها الحكومة ، ورغبة من التجار في التخلص من الكميات الزائدة فإنهم قد يفرقون السوق الخارجية بالبيع فيها بسعر يقل عن السعر السائد في السوق المحلية ، ولا بد أن يثير ذلك غضب المنتجين في الخارج ، لأن في ذلك منافسة لهم في عقودهم ، وقد تؤدي هذه المنافسة إلى إغلاق مصانعهم وبيع منتجاتهم .



إلا أن هناك من الاقتصاديين من لا يعتقد بأن هذا النوع من الإغراق له هذه الآثار السبئية في الدولة الأجنبية على اعتبار أن علاجه مهمل ميسور عن طريق الرسوم الجمركية الحالية التي تؤدي إلى تعادل السعر الداخلي مع الخارجي (١). ومع ذلك فهناك من الاقتصاديين من يستبعد فكرة القضاء على الإغراق المتقطع بمثل هذه السهولة نظراً للصعوبات العملية والإدارية المرتبة على ذلك. فلن يتمرر للسلطات الجمركية فرض ضريبة نوعية بالفرق بين السعرين إلا بعد انقضاء فترة معينة من الوقت تكفي للإتصال بالمنتجين المحليين ودراس التكاليف الحقيقية للسلعة ومقارنتها بالتكاليف في الخارج ليتبين مقدار الإغراق الحادث فعلاً داخل الدولة، وأثناء ذلك يكون الإغراق المتقطع قد أحدث أثره وانتهت مهمته، وتكون الخسارة قد لحقت بالمنتجين المحليين. ولذلك يفضل بعض الاقتصاديين علاج هذه الحالة عن طريق نظام الحصص.

الإغراق القاتل : قد يحدث نوع ثالث من الإغراق عندما تستخدم بعض المؤسسات الاقتصادية نفوذها وسلطتها فتحكر السوق المحلي بشكل من الأشكال وتعتمد إلى «شل حركة» منافسيها من المنتجين المحليين بالبيع في السوق المحلي بأسعار تقل بكثير عن الأسعار التي يبيع بها هؤلاء المنافسون. وغالباً ماتكون هذه المؤسسات من القوة وثبات المركز المالي بحيث تستطيع أن تستمر في هذه العملية مدة طويلة، وقد تتحمل في أثنائها الكثير من الخسائر المادية ولكنها في النهاية تقضى على جميع منافسيها المحليين. وعندما يستتب لها الأمر في الداخل نجدها تنقل نشاطها إلى الخارج — بتشجيع من حكوماتها — فتعتمد إلى البيع في الأسواق الأجنبية بأسعار مغرية لتقضى بذلك على المنافسين الأجانب أيضاً. والقرصن الأخير بعد ذلك سيكون رفع الأسعار بشكل غيف يؤلم المستهلك ويشغل كاهله، طالما أنها آمنت شر المنافسة في الداخل والخارج (٢).

(١) هذا هو رأى الدكتور باترسون في كتابه Introduction to world Economics صفحة ٣٤٢

(٢) أصبحت تلك الإجراءات غير قانونية في كثير من الدول وتناوب المؤسسة التي تقوم بها فضلاً عن أن الفرف الدولي الأخلاق يمنع اتباع الحكومات لمل هذه السياسة الإغرائية القاتلة.

ولإزاء هذا النوع من الإجراءات ، فن المقول جداً أن تعتمد القولة المعنية بإحداث هذا الإغراق القاتل في أسواقها إلى حماية منتجها المحليين فضلاً عن حماية المستهلك العادي ، ولن نجد أمامها وسيلة أفضل من الحماية الجمركية عن طريق التعريفات الجمركية وتطبيق نظام الحصص الاستيراد لتدراً بهما هذه الأخطار .

الإغراق للحصول على العملات الأجنبية : قد نجد بعض الدول — وخاصة ذات الاقتصاد الموجه لأنها أصبحت فجأة في حاجة ماسة لبعض العملات الأجنبية لشراء ما يلزمها من السلع في الخارج . وربما عمدت في هذه الحالة إلى تشجيع صادراتها إلى الدول الأجنبية بالبيع في أسواقها بأسعار أقل من الأسعار المحلية (١١) . وهنا نجد القولة المستوردة مبرراً قوياً لوقف هذا التيار المتدفق من الواردات الأجنبية فتفرض الحماية الجمركية بصورها المختلفة .

هذه هي الأنواع المختلفة للإغراق وموقف الحماية الجمركية منه ، ولكننا لا يجب أن نغالي في اعتبار أن جميع أنواع الإغراق سياسات ضارة يقصد من ورائها شراً ، ومن ثم يمكن تبرير الحماية على هذا الأساس . إلا أن الاقتصاديين المحدثين قد بدؤوا اليوم يحذرون الدول من هذه الحجة المضللة — حجة الحماية خوفاً من إضرار الإغراق — باعتبار أنها خدعة محلية ، يتمسك بها بعض المنتجين المحليين ليقنعوا حكوماتهم بفرض تعريفات جمركية حامية لدرء خطر إغراق قد لا يكون له وجود البتة .

### (ج) تنوع الاقتصاد القومي :

وتمسك أنصار الحماية بهذه الحجة باعتبار أنها تتصل إتصالاً مباشراً بمبدأ الاستقرار الاقتصادي السابق الذكر ، على أساس أن تنوع الاقتصاد القومي

---

(١١) بيعت روسيا السوفيتية في سنة ١٩٣٠ مقادير هائلة من الخشب والسكر في أسواق أوروبا الشمالية بأسعار منخفضة للغاية لإغراق أسواق هذه الدول والحصول على العملات الأجنبية اللازمة لها لشراء المواد الأولية لمصنعاتها الانتاجية .

وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج ضمان لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي وتعرضه للتفكك والتداعي .

فالخاية في نظرهم كما أنها تزيد من قوى الدولة الانتاجية فهي تدعو أيضاً إلى تنوعها ، فلو أوقفت الأمة جهودها على بعض فروع الإنتاج وأمعنت في التخصص الزائد في هذه الفروع دون غيرها كان لذلك اخطاره الاقتصادية الشديدة لا في فترات الحروب لحسب بل في فترات السلام أيضاً . فتخصص الدولة في النواحي الزراعية مثلاً دون الصناعية يضعها في مركز لا تعتمد عليه عندما يقف سيل الواردات والصادرات أثناء الحرب — وهذا أمر لاشك فيه — أما في أوقات السلم فيبين أنصار الحماية أن إمعان الدولة في التخصص قد يؤدي إلى أضرار بالغة بالنسبة لاستقرار الدولة الإقتصادي حيث يجعل جهود الأمة مقصورة على بعض ضروب الإنتاج دون غيرها ، ويعرض تجارة الدولة الخارجية لأشد أنواع الاخطار ، وربما أوقعها في سلسلة من الازمات القاسية . (فكوبا ، — وهي الدولة التي تخصصت في إنتاج السكر منذ زمن بعيد — مرت بها موجة هائلة من الانتعاش والرخاء بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عندما كانت تصدر السكر إلى جهات ودول عديدة في الشرق والغرب . ولكن مع زيادة الإنتاج العالمي للسكر بدأت كوبا ، تتردى في هاوية الفقر والضعف مرة أخرى . قد يقال ذلك بالنسبة لجزر الهند الغربية التي تخصصت في إنتاج المطاط الطبيعي وبدأت في تصديره إلى جهات كثيرة من الأرض ، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية وحاجة الدول المتزايدة للمطاط للأعمال والصناعات الحربية جعلتها تنفن في إنتاجه محلياً . وقد نجحت الولايات المتحدة في صناعة المطاط (وكانت ولا تزال المشتري الأولى للمطاط الطبيعي من جزر الهند الغربية) فبدأت تستغنى شيئاً فشيئاً عن المطاط الطبيعي الوارد من جزر الهند الغربية ، وهنا شمرت الأخيرة برؤا منافسة الاختراع الجديد وآثاره السيئة في تجارتها الدولية حيال المحصول الوحيد الذي تخصصت في إنتاجه منذ زمن بعيد .

وربما حدث نفس هذا الموقف — ولكن لا بنفس القدة والعنف — في دول أخرى كاستراليا أو الارجنتين أو نيوزيلند ، وهى الدول التى تعتمد في تجارتها الدولية على محصول واحد تقريباً . فاستقرار الأحوال والظروف العالمية ، أى استقرار وانتعاش الاقتصاديات القومية في الدول الكبرى المستوردة كميل يانعش الأحوال الإقتصادية في هذه المصدرة ، وعلى العكس فالأزمات الإقتصادية قد يكون لها آثارها الضارة المخربة بالنسبة للدول المصدرة أيضاً . فالطلب على منتجات الدول التى تعتمد على منتج واحد قد يكون طلباً مرناً غير مستقر أى يتغير بتغير الظروف والأحوال الإقتصادية التى تحدث في أجزاء بعيدة من العالم ، والتي قد تكون بعيدة كل البعد عن تحكم الدولة المصدرة الممثلة في التخصص . ولذلك يؤكد أنصار الحماية أن اعتماد هذه الدول المتخصصة على محصول أو منتج واحد أساسى في تجارتها الدولية قد يكون فيه شىء من المجازفة باقتصادياتها القومية جمعاء . وهم يبنون نظريتهم على أساس أن الكساد أو الأزمة العالمية إذا ما بدأت ( كما حدث سنة ١٩٣٠ ) أدت إلى التضيق والإقلال من فرص الاستيراد والتصدير بصفة عامة في العالم أجمع . ولذلك سوف تكون هذه الدول أكثر من غيرها متأثرة من جراء ذلك .

فلا غرو إذن أن نجد رأى العام في تلك الدول المتخصصة في محصول واحد يطلب إلى حكوماته تطبيق سياسة الاستكفاء الذاتى إزاء إنتاجها الإقتصادى . وأساس هذه السياسة هو التنوع في الإنتاج القومى دون الإيمان في التخصص ، لأن في تنوع الإنتاج تأمين من المساوىء العديدة التى تنجم عن نقص الطلب العالمى على منتجاتها .

وهكذا وجدنا أنصار الحماية يؤكدون الخطورة الإقتصادية الناجمة عن التخصص الزائد — وهى الحجة التى ينادى بها أنصار الحرية كما سبق أن بينا — على أساس أن التخصص يؤدى إلى عدم الإستقرار الإقتصادى ويعرض الدولة لمزات الكساد الشديدة في بعض الأحيان . كما يعرضها أيضاً للتفكك

الاقتصادى للآثار المخربة التى تحدثها الأزمات الاقتصادية فى الدول المصدرة والمستوردة على السواء . وإزاء ذلك يقترح محبوا الحماية لتجنب هذه الآثار المخربة أو الإقلال منها ، أن تعتمد كل دولة على اتباع خطة اقتصادية طويلة المدى لتحقيق من ورائها تنوعا فى اقتصادها القومى ، لتأمين بذلك جانب الموات الاقتصادية العنيفة السالفة الذكر . ولذلك يقسم أنصار الحماية عن كيفية تحقيق هذا الاستقرار دون الالتجاء إلى سياسة الحماية .

ومع ذلك فإن دعاة الحرية التجارية يرفضون قبول هذه الأسباب مع ما فيها من وجهة ومنطق . ويننون رفضهم على واقع الأمر فى التجارة الدولية ، فلقد أصبح العالم اليوم يتجه اتجاها واضحا نحو زيادة الاعتماد على التجارة الدولية والتبادل الدولى ، وليس أدل على ذلك من مقارنة موازين المدفوعات فى الدول المختلفة حيث نجد أن كل دولة تعتمد على غيرها فى وارداتها وصادراتها المنظورة أو غير المنظورة . فالغالبية العظمى من الدول قد حبتها الطبيعة بميزات طبيعية أو صناعية ساعدتها على التخصص فى إنتاج بعض المنتجات دون البعض الآخر . ومن المعروف أن كثيراً من الدول ليست كالولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا السوفيتية فى شمولها لمناطق جغرافية عديدة تجعلها أشبه بالقارات الجغرافية منها بالدول . فتنوع الإنتاج القومى فيهما ووفرة اليد العاملة والمادة الأولية اللازمة للصناعة ، كل ذلك يجعل من هاتين الدولتين الكبيرتين بيئته مواتية لسياسة الاستكفاء الذاتى . ولن نجد كل منهما أية غضاضة أو تضحية فى اتباعها لسياسة الحماية أو الاستكفاء الذاتى لأن تلك مسألة طبيعية يحلها الواقع . بينما لو اتبعت بعض الدول الصغيرة نفس هذه السياسة فإنها سوف تقامى فى سبيل ذلك تضحيات كبيرة قد لا تقوى على تحملها .

أما مسألة الاختلال الاقتصادى التى يعتقد فى صحتها محبوا الحماية ، فيجد أنصار الحرية تعليلا لها ، إذ يرون أن الدولة تستطيع أن تختص من هذا الاختلال باتباع سياسات مالية أو نقدية كفيلة بدرء خطر الدورات التجارية . وربما كان فى عقد

المعاملات والاتفاقات التجارية الدولية نوع من الوقاية ، وبجانب ذلك نجد أن التعاون الدولي الصادق بتحقيق الأهداف الاقتصادية التي رسمتها الدول في مؤتمر « بريتون وودز » كفيل إلى حد كبير بتجنب بعض أخطار هذا الاختلال الاقتصادي .

#### ٤ - الحماية لتشجيع الصناعات الناشئة

وتعتبر هذه الحجة من أهم الحجج التي تجد آذاناً صاغية لدى الرأى العام في الدول المختلفة ، والتي يجد أنصار الحرية شيئاً من العنت والصعوبة في تحفظتها وتقيدها . وهي حجة قديمة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر لأنها تنسب إلى الاقتصاديين « الكسندر هاملتون وفريدريك ليست » ، الوارد ذكرهما من قبل . ولقد أراد هذان الكاتبان أن تنمو دولتهما ( الولايات المتحدة وألمانيا على الترتيب ) من الوجهة الصناعية لتصبحا دولتين صناعيتين تقف وجها لوجه أمام بريطانيا التي كانت لها السبق الصناعي بصناعاتها القوية وعلاقاتها التجارية الثابتة في جميع أنحاء العالم . والحافز الأول الذي دفعهما للعمل على حماية الصناعات هو ما شعر به من الأذى والحزن إزاء التقدم البطيء للصناعات المحلية الناشئة في دولتيهما وعدم قدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة الإنجليزية القاتلة أو تحملها . فالحماية في رأيهما تأمين للمستقبل الاقتصادي لكل من الولايات المتحدة وألمانيا بمنح الصناعات الناشئة في كلتا الدولتين قدراً من الحماية تمكنها من الصمود إزاء المنافسة والوقوف على قدميها أمام التقدم الصناعي البريطاني . ولكن الفترة التي تمنح فيها الصناعة المحلية الناشئة ، هذه الحماية هي فترة مؤقتة ، ولكنها ضرورية لكي يكتسب المنظّمون المحليون قدراً من الخبرة والدراية في مهمتهم الصناعية وحتى يمكن تدريب العبد الكافي من الفنيين المهرة ، وحتى يتيسر أيضاً إقامة الصناعات الثانوية اللازمة لليكل الصناعي العام ، فالأساس الأول في تبرير حجة الحماية لتشجيع الصناعات الناشئة كما يبينه « هاملتون وليست » هو فرض رسوم

حماية مؤقتة حتى تتضج الصناعات الناشئة ويشتد ساعدها ، وإلغاء هذه الحماية حينما تقوى هذه الصناعات وتصبح قادرة على الصمود وحدها فى الميدان دون سند أو معين .

والتحليل الاقتصادى الحديث لفكرة الضرائب الجمركية لحماية الصناعات الناشئة مبنى على أساس أنه إذا كانت الصناعة الصغيرة ذات العرض المتناقص فسوف تكون منحنيات نفقتها مرتفعة وقد لا تكون لها ميزة نسبية فى التجارة الدولية . وهنا ، إذا كانت التجارة حرة دون حواجز جمركية حامية ، فلن تنمو تلك الصناعة وتصل إلى دور التضج والارتقاء ، لأن منافسها الأجانب يتمتعون دائماً بميزة فى النفقات بالنسبة إليها . ومع ذلك فلو أصبحت الصناعات محمية من المنافسة الأجنبية بفرض ضريبة جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة لها ، وعندها تكون الصناعة لا تزال فى أول نشأتها ، فإنها سوف تنمو ، وكلما أمنت فى النمو والازدهار هبطت منحنيات النفقة للنشآت التى تتكون منها الصناعة إلى الحد الذى تصبح عنده فى وضع يجعلها على قدم المساواة من ناحية الميزة النسبية لإزاء الصناعات الأجنبية . وعندئذ يمكن إزالة الضريبة الجمركية ويستطيع الصناعة أن تقف على قدميها دون مساعدة من جانب الدولة . وقد يصبح سعر المنتج أقل مما لو كان بدون ضريبة جمركية وسوف يستفيد المستهلكون من وفورات التخصص .

ونفس فكرة « الصناعة الناشئة » تنطبق على حالة الإعانة المادية التى بمنحها الدولة للصناعة الصغيرة التى تكافح فى سبيل البقاء فى الميدان الصناعى ، على أمل أنها سوف تنمو فى النهاية حتى تصل إلى الحجم الذى يمكن معه أن تقف على قدميها . والواقع أن هناك كثيراً من الأسباب التى تدعو إلى تفضيل الإعانة على الضريبة الجمركية كوسيلة لحماية الصناعات الناشئة ، إذ أن الإعانات ذات تأثير مباشر بدرجة أكيدة ، وفضائتها أكثر وضوحاً من الضريبة الجمركية ، ولهذا السبب فالصناعات نفسها تميل إلى تفضيل مبدأ الضرائب الجمركية إذ تحتقن بنود

نفتاتها في غمرة التعقيدات التي تلازم فرضها ، وتبدو في شكل الأسعار المرتفعة وانكماش أسواق التصدير الذي قد لا يلبس مع أنه لا يظهر واضحاً ارتباط هذا الانكماش في الاسواق بفرض الضريبة الجركية .

ومع ذلك فغالبا ما يساء استخدام حجة الصناعة الناشئة فالتجربة التي مرت على العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين قد أثبتت أن كثيرا من الصناعات التي توارت خلف سياج من الحماية الجركية لم تنجح في تحقيق وفورات الانتاج الكبير لدرجة تكفي للاستغناء كلية عن الحماية . فحك الاختبار في هذا الشأن هو هل الصناعة قادرة في النهاية على أداء مهمتها دون الحماية الجركية ، ثم هل هي تستطيع أن تتحمل الخسائر الطبيعية التي سوف تحدث في سنواتها الأولى ، وهل هي حقا صناعة ناشئة تحتاج من الدولة إلى الرعاية والعناية ؟

هذه كلها أسئلة يحد المشرعون الجركيون صعوبة في الإجابة عنها ، وبالتالي في فرض الضريبة الجركية الملائمة . وذلك لأن الخسائر التي تحدث في صناعة من الصناعات يمكن التحقق منها ، ولكن اجتياز الصناعة غير الراجعة لمرحلة الخسائر أو عدم اجتيازها لها مسألة تقديرية لا يقطع فيها برأى . ولعدم التأكد هذا خطورته إذ أن جميع الصناعات الأخرى التي تعاني خسائر مادية يمكنها أن تطالب بالحماية على أساس أنها صناعات ناشئة بغض النظر عن إمكان وصولها إلى مرحلة النضج المرضي .

وبجانب ذلك فليس من الأمور الهينة التخطيط من الإعانات أو الضرائب الجركية على السواء ، فقد تصبح لهذه الصناعات قوة سياسية تستطيع معها أن تؤثر في اصدار التشريعات وقوانين بمنع في الحماية ، وبما يزيد الموقف حرجا تزايد عدد من لهم مصلحة وطيدة في منح الإعانات أو فرض الضرائب لأنهم ذوو نفوذ سياسي ، ولذلك فحتى لو نمت «الصناعات الناشئة» وبلغت درجة النضج الإقتصادى فستجد من العير حرمانها من تدليل الحكومة لها وهي التي ترعرعت في أحضانها وتمتعت بحمايتها ، ولهذا السبب إن لم يكن



لغيره من الأسباب هناك شيء من الحقيقة فيما يقرره «جون ستيوارت ميل» من أنه حتى ولو كانت هناك حجج سليمة عارضة تبرر فرض الضرائب الجمركية لحماية الصناعات الناشئة فلا يمكن أن نأمن السياسيون قط على معرفة متى تنشأ هذه الظروف العارضة .

والواقع أنه لا اعتراض على صحة المبدأ الذى تقرره نظرية حماية الصناعات الناشئة ، وحتى أنصار سياسة الحرية لا يمكنهم رفض الفكرة التى بنيت عليها ، لأنها تقرر أن أى صناعة جديدة فى مقدورها أن تشق الطريق قدماً إلى الأمام يجب أن تشجع وأن يمد لها السبيل للوصول بها إلى حالة المساواة مع صناعات الدول التى سبقتها فى النهضة الصناعية . ولكن هذا المبدأ يجب أن يعدل فى ضوء الاعتبارين الآتين : فالاعتبار الأول أساسه أنه إذا ما قارنا بين الربحية النسبية للزراعة لزاء الصناعة ، فيجب أن تكون هذه المقارنة على أساس الأسعار التى ينتظر أن تسود فى المستقبل لا على أساس الأسعار الحالية والسائدة فعلاً . فالزراعة قد تكون مربحة جداً فى الوقت الحاضر ، ولكن إذا كانت الأسعار الزراعية ينتظر لها أن تهبط هبوطاً نسبياً بالنسبة للأسعار فى الصناعة ، فى هذه الحالة يجب أن تشجع الصناعة الآن حتى تصل إلى النقطة التى تسبق نقطة الربحية مباشرة ، وذلك كضمان حيال الاتجاهات المستقبلية ، ومع ذلك فعن لافرف مدى تذبذب الأسعار فى المستقبل ، ولذلك فإن أفضل ضمان هو فى أن نمتنع عن الامعان فى التخصص فى صناعة واحدة بالذات وأن تقدم الإعانات المختلفة فى سبيل تقدم أنواع جديدة من الصناعات الناشئة . أما الاعتبار الثانى فأساسه أنه يقتضى مرور بعض الوقت على الصناعة حتى تثبت أقدامها . فالصنع الجديد فى دولة متخلفة اقتصادياً يلغى أن يدرب عماله ، مبتدئاً منهم غالباً من الحضيض ، ويجب أن يتحمل إنتاجهم المنخفض لمدة سنة أو سنتين فى أول الأمر وإذا استخدم المصنع المواد الأولية ، فلا بد أن ينقضى بعض الوقت حتى يطمئن إلى تنظيم الوارد منها بمقادير كافية وربما اضطر المصنع أن يعمل فى مستوى أقل من مقدراته الحقيقية أو أن يستخدم المزيد من المواد المستوردة

الباحظة الثمن ، ويحتمل أن يكون هناك بعض الصعوبات في إنشاء منطقة نفوذ له في السوق المحلي ، وربما يكون هذا الأخير قد ألب بعض السلع المستوردة ، ويصعب من الصعب حمله على استهلاك سلع أخرى .

وهكذا نرى أن المبدأ الذي تقوم عليه هذه النظرية مبدأ مقبول في حد ذاته ولكنه يحتاج إلى المزيد من التحليل . فالمبدأ صحيح بالنسبة للدول التي ينتظر أن يحدث فيها تصنيع أكيد ، وغالباً ما نجد أن مثل هذه الدول يتوفر فيها أسباب قيام الصناعة ، كالمادة الأولية ووفرة العمال ذوي الأجر المنخفض ( في الدول المكتظة العدد من السكان ) ففي مثل هذه الحالة نجد أن إقرار الحماية لمدة لا تتجاوز العشرين عاماً ، قد يكون له أثر محمود في تقدم الصناعة ونموها . ولكن ذلك لا ينطبق على الدول التي نسميها الدول المتخلفة اقتصادياً والتي لا يوجد بها فائض سكاني كبير ، والتي لا تحوى تربتها على النعم والحديد ، وفي مثل هذه الدول سيكون نمو الصناعات محدوداً نظراً لصغر حجم السوق المحلي ولضعف الطلب على السلع المحلية .

وربما كان العلاج في مثل هذه الحالات هو في إنشاء شكل خاص من أشكال الاتحاد الجمركي . ولكن قد يكون هناك بعض المشاكل التي تنجم عن إنشاء مثل هذا الاتحاد ، إذ قد تستفيد منه دولة أكثر من غيرها لأن الصناعات تنجذب إليها أكثر من إيجذابها لبقية الدول ، وذلك إما لأنها تمتلك موارد عظيمة أو لأنها بدأت مرحلة التصنيع قبل غيرها .

وقد تشير بعض الدول الأخرى أن الاتحاد الجمركي ظهر على أكتافها كما حدث ذلك في أسكتلنده مثلاً عندما اتحدت مع إنجلترا ، وفي هذه الحالة يستلزم فتح باب الهجرة العالية بين دول الاتحاد جميعاً حتى توفر كل دولة نفس فرص التوظيف لسكانها التي تتوفر للدول الأخرى . ولكن قد لا يكنى هذا الإجراء إذا كانت أعباء الضرائب على الصناعة لا تشترك فيها دول الاتحاد جميعاً . والواقع أن فكرة الاتحاد الجمركي ممكنة التنفيذ دون الاتحاد السياسي

ولكن العقبات التي تواجهها هي في حد ذاتها سلسلة متصلة الحلقات قد يؤدي إحداهما إلى خلق عقبات أخرى . ومع ذلك فإن موضوع الاتحاد الجمركي ليس محل بحثنا الآن وسنكتفي منه بهذا القدر .

#### • — التعريف الجمركي كصهر إرادي للرونة

تلاقى هذه الحجة تأييداً وقبولاً من الرأي العام في الدول المختلفة ، ولذلك يتمسك بها أنصار الحماية ليبرروا فرض تعريفات جمركية عالية تأتي للحكومة بإيراد كبير . فالتعريف الجمركي في رأي المتحمسين لمبدأ الحماية وسيلة سامية تتنازع من وسائل الحصول على الإيراد . فالأجنبي يصدر السلعة وتأخذ الحكومة ضريبة عن هذه السلعة ، فكان الأجنبي هو الذي يدفع هذه الضريبة . ومن ناحية أخرى فهناك تياراً لا شك فيه من الإيراد يدخل إلى حصيلته الحكومة نتيجة لهذه التعريف . ومع ذلك فهناك من المدافعين عن هذا المبدأ من هم أكثر اعتدالاً في دفاعهم عن هذه الحجة فيبينون أن التعريف الجمركي هي مجرد وسيلة من وسائل تمويل الحكومة بالمال .

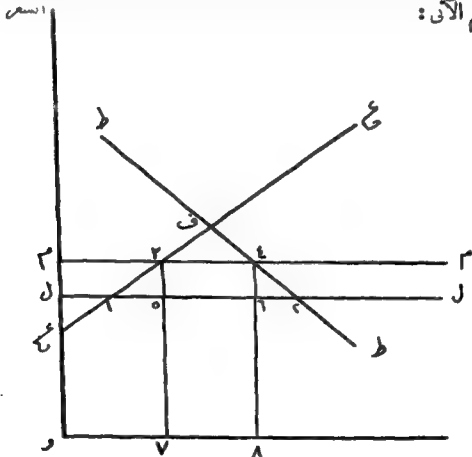
ومهما كان الأمر ، فالتاريخ الاقتصادي القديم والحادث فعلاً اليوم في كثير من الدول المختلفة يثبتنا بأن التعريف الجمركي مورد قوى من الموارد الحكومية . فالرسوم الجمركية في أوائل تاريخ الولايات المتحدة أتت بما يقرب من ٩٩٪ من إيراداتها . ولكن هذه النسبة تناقصت على مدى السنين حتى وصلت إلى ١٪ فقط أثناء الحرب العالمية الثانية <sup>(١)</sup> .

وهذا النقصان الشديد أمر نسبي ، ويمرّ إلى المبالغ الكبيرة التي حصلتتها حكومة الولايات المتحدة من المصادر الأخرى كضريبة كسب العمل وضريبة الأرباح التجارية وما إلى ذلك . وقد يقال ذلك بالنسبة لبريطانيا حيث حققت الرسوم والتعريفات الجمركية بها بعد الحرب العالمية الأولى بما يقرب من ربع

Enk and Salers "International Economics." page 293. (١)

إيرادات الحكومة <sup>(١)</sup> . وكانت الرسوم مفروضة على السكر والشاي والشامانيا والبراندي ، ولم يكن القصد منها الحماية ، لأن بريطانيا لم تنتج هذه السلع داخل حدودها . وقد ظلت معدلات هذه الرسوم منخفضة إلى الحد الذي اعتبر أنه أفضل حد للحصول على الإيراد المطلوب . ويمكن توضيح حجة الإيراد الحكومي ، الناتج عن فرض تعريفات جمركية بالرمز البياني كما يأتي :

لنفرض أن السلعة المستوردة ذات سوق عالمي كالقطن أو القمح أو الفحم . وأن ما يطرأ من تغير على طلب الدولة المستوردة لا يستطيع أن يؤثر تأثيراً فعالاً في السوق العالمية ، ثم أنه من الممكن إنتاج السلعة في الاقتصاد القومي بنفسات متزايدة على أساس هذه الفروض حتى يمكننا دراسة تأثير فرض ضريبة جمركية كما هو موضح من الرسم الآتي :



### كميات السلعة

(شكل ١) التعريف الجمركية كمصدر إيرادي للدولة

(١) وصلت القبة الثوية لإيرادات الجمارك البريطانية سنة ١٩٣٥ إلى ٢٧ ٪ باللسية للجموع الكلي للإيرادات . بينما بلغت هذه النسبة ٩٠ ٪ في الولايات المتحدة لسنة ١٩٣٥ أيضاً .

نبين على المحور الأفقي الكميات المطلوبة والمعرضة ، وعلى المحور الرأسي الأسعار . ويعبر الخط ل ل عن العرض العالمي وهو أفقي بمعنى أنه لا يتأثر بتغير طلب الدولة المستوردة ، فهذه تستطيع الحصول على ما يلزمها بثمن ثابت في المستوى ل وهو الثمن السائد في السوق العالمية . أما المنحنى ط ط فيعبر عن الطلب الداخلي ، والمنحنى ع ع عن العرض الداخلي . ومعنى ذلك أن الثمن الذي يسود السوق الوطنية يكون عند نقطة التقاطع ف . وإذا سادت حرية التجارة فإن الثمن في الاقتصاد الوطني لا يستطيع أن ينقص أو يزيد عن مستوى السعر العالمي ول ، وعلى ذلك يسود هذا السعر في السوق الوطنية مما يجعل الكمية المطلوبة يمكن توضيحها بالمسافة ل/٢ ويسد هذا الطلب عن طريق الإنتاج المحلي بالمسافة ل/١ أى بثمن قدره ول .

والآن ماذا يحدث لو فرضت الدولة تعريفية جمركية على استيراد السلعة التي يعبر عنها الخط م م ؟

إن التعريفية الجمركية أدت إلى زيادة الثمن من ول إلى و م . أى أن الزيادة في الثمن هي المسافة ل م . ومتى وصل الثمن في الداخل إلى و م فسينخفض الطلب المحلي إلى م/٤ بعد أن كان ل/٢ . كما أن حجم الانتاج في الداخل سيزداد إلى م/٣ بعد أن كان ل/١ قبل فرض الرسم الجمركي . يضاف إلى ذلك أن الكمية المستوردة لا بد وأن تقل إلى ٣/٤ بعد أن كانت ٢/١

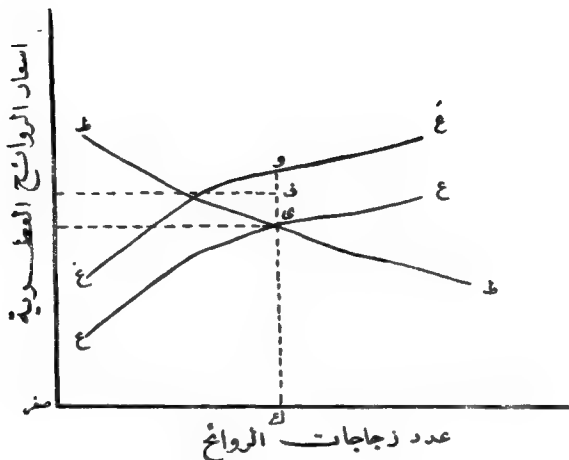
أما الأثر الإيرادي فيمكن تمثيله بالمستطيل الذي تحدده النقط ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٥ في الشكل السابق . نفرض الرسوم الجمركية — كما هو موضح في الشكل السابق — قد أدت إلى حصول الدولة على مصدر إيرادي معين . ولكنه قد أدى أيضاً إلى ارتفاع أثمان السلعة المستوردة في الداخل وإلى زيادة الإنتاج ، كما تسبب كذلك في إنقاص الكميات المستوردة وتخفيض المدفوعات الخارجية الخاصة بالاستيراد . وهكذا فالتعريفية الجمركية على الواردات — وهي تعتبر أحد أنواع ضرائب

المبيعات — يمكن أن تعرض على أساس أن تأتي بإيراد نقدي كبير ومع ذلك فلهذه الحجة بعض الهنات نوضحها في النقاط الثلاث الآتية :

١ — لا يوجد حد فاصل يفرق بين الضريبة الإرادية والضريبة للأغراض الخائية . فأى ضريبة تفرض على الواردات يمكن اعتبارها عائقاً لسير العمليات التجارية الدولية ، فإذا تحملها المشتري في صورة ارتفاع في الأسعار فإنها لا تشجع على الشراء من الخارج . أما إذا تحملها البائع الأجنبي في شكل انخفاض في صافي ما يتسلمه عن سلعته فإنها لا تشجع على البيع إلينا . وأى ضريبة مهما كانت منخفضة ، يمكن أن تحدث شيئاً من التفكك في تجميع موارد العالم الإنتاجية بعيداً عن مبدأ الموايا النسبية ، ونستطيع أن نزيل المظاهر الخائية للضريبة الإرادية في حالة مقارنة أى ضريبة على السلع المستوردة بما يساويها من الضريبة الباهظة على السلع المنتجة محلياً .

٢ — والواقع أن المبدأ القائل بأن الأجنبي هو الذي سيتحمل العبء الأكبر في التعريف الجمركية ، أو كله ، يعتبر مبدأ بعيداً عن الدقة العلمية وراجية . فهناك رأى مسلم به في علم المالية العامة أساسه أن الشخص الذي يسلم النقود إلى الحكومة قد لا يكون هو الشخص الذي يتحمل عبئها ، إذ يستطيع أن ينقل هذا العبء إلى غيره<sup>(١)</sup> . فإذا كان المصدر الأجنبي للسلعة التي تفرض عليها الضريبة يستطيع أن يرفع من سعر منتجه دون خسارة كبيرة في مبيعاته داخل الدولة ، فإن جزءاً كبيراً من الضريبة لن يتحملها هو بل سيتحملها المستهلكون في داخل الدولة .

ويمكن توضيح هذا الرأي بالرسوم البيانية كما يلي :



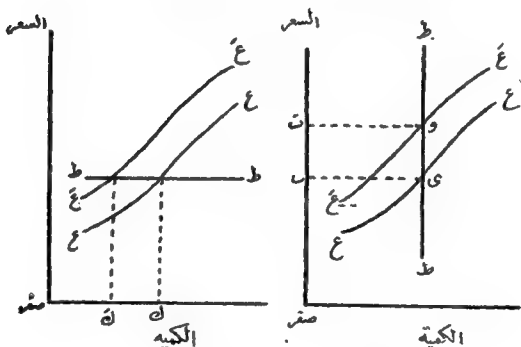
( شكل ٢ ) انتقال عبء الضريبة

فالتحنيان ع ع ، ط ط يمثلان عرض وطلب زجاجات الروائح العطرية الذي يمكن أن يسود في حالة عدم وجود ضريبة . ولنفرض أن الحكومة قد فرضت ضريبة على البائع قدرها س (وهي المسافة ما بين الخطين المتقطعين والعموديين على المحور الرأسى) وذلك عن كل زجاجة يبيعها . فالأثر في المدة الطويلة يجب أن يكون ممثلاً في رفع منحني العرض بمقدار س على الخط . ومعنى ذلك ، ارتفاع منحني العرض ع ع إلى أعلا ، فيأخذ شكلاً جديداً هو المنحني ع ع . والسبب في ذلك هو أن نفقات البائع في سبيل الحصول على زجاجة من الروائح المستهلك لا بد وأن تزيد بمقدار س في قرش مثلاً ، ومنحني النفقة المتوسطة لا بد وأن يتقل من ع ع إلى ع ع .

ومعنى ذلك أن أسعار الروائح العطرية سوف ترتفع إذ أن من ك ي إلى

ك ف . وهناك نجد أنه بالرغم من أن الضريبة قد دفعها البائع ، فإن المستهلك قد تحمل جزءاً ليس بالقليل من العبء عن طريق ارتفاع السعر . وبوجه عام نجد أن عبء الضريبة سيوزع بين البائع والمشتري — ونحن نرى أنه بالرغم من أن الضريبة يمكن قياسها بالمسافة  $ي و$  — (وهي المسافة الرأسية التي ما بين المنحنى القديم والجديد) فإن السعر سيرتفع بالمسافة  $ف ي$  فقط . والسؤال الذي يواجهنا الآن في هذا التحليل البائى هو ما الذى سيحدد كل من مقدار الضريبة التي سيتحملها المستهلكون وتلك التي سيتحملها البائعون؟ الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مرونة كل من العرض والطلب .

ويمكننا أن نبين ذلك بالرسوم البيانية لخاصتين متطرفتين :



شكل ٤

شكل ٣

(شكل ٣ ، ٤) انتقال عبء الضريبة

ففي الشكل رقم ٣ — نجد أن منحنى الطلب أفقياً وبينه الخط ط ط وهو مرنة كاملة . وهنا نرى أن انتقال منحنى العرض إلى  $ع'$  يقلل من



البيع بمقدار كبير — أى من المسافة صفرك إلى المسافة صفرك ، ومع ذلك فالسعر لم يرتفع بل ارتفاع الضريبة والعبء قد تحمله البائع .

ومن جهة أخرى نجد أن منحى الطلب الرأسى الذى يمثل الخط ط ط في الشكل رقم ٤ مروته صفرة . وهنا نشاهد أن فرض ضريبة لا يحدث أى تغيير في المبيعات ، ولكن السعر يرتفع من صفرة إلى صفرة أى بمقدار الضريبة الكلى الذى تعبر عنه المسافة  $ى$  وبين المنحنيين  $ع ع$  ،  $ع ع$  وفى هذه الحالة تكون الضريبة قد تحملها المشتري <sup>(١)</sup> .

ومن المحتمل أن تكون هناك بعض الحالات التى يتحمل فيها الأجنبي جزءاً من عبء الضريبة . فبعض دفعات الضريبة يجب أن تخرج من جيب المصدر إذا ما اعتقد أن أى ارتفاع لموس في أسعار مبيعاته سوف يفقده نسبة كبيرة من سوقه هنا . وإذا ما كان مصمماً على ألا يفقد عمله وأشغاله ، وحتى في هذه الحالة فيجب أن نحمل أنفسنا جزءاً من النفقة إذا ما كانت التعريفية تقلل من رغبة الأجنبي في الشراء مننا بشكل واضح . ولكن إذا كان الأجانب يستطيعون بكل سهولة بيع منتجاتهم في مكان آخر أو إذا رفضوا إنتاج سلعا المستوردة بدلا من دفع التعريفية يجب علينا أن نتقبل هذه الأسعار العالية أو أن نستغنى أصلا عن هذه السلعة . وهذا يعنى أن المستهلكين في بلدنا هم الذين يدفعون الضريبة .

٣ — إذا كان المستهلكون المحليون يتحملون بعض أو كل الضريبة ،

---

(١) وهذه الحالات تتفق تماما مع النطق . فالطلب غير المرئ تماما يعنى أن المستهلكين مضمون على شراء كمية معينة من السلعة ومستعدون لدفع أى ثمن في سبيل الحصول عليها . وفي سبيل منع البائعين من تخفيض إنتاجهم عن هذا المستوى فإن المستهلكين يكونون على أتم الاعتماد لمنع أى تخفيض من جانبهم بالتالى الكميات التى كانوا يشترونها ، وذلك يجب على المستهلكين أن يمتصوا نفقات الضريبة كاملة . ومن جهة أخرى فإن الطلب المرئ مروة لا نهائية يعنى أن المستهلكين لن يشتروا شيئاً إذا ما ارتفع الثمن — (اضراب للشرين) ، وعلى ذلك ما لم يخرج البائعون من العمل فيجب أن يتحملوا الضريبة .

فإن النفقة بالنسبة لهم قد تكون أكبر من الإيراد المتجمع عن طريق الحكومة .  
فالحكومة تجمع الضريبة على الواردات فقط ، ولكن المستهلكين قد يضطرون  
على دفع أسعار عالية لكل من السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً .

ويمكن توضيح ذلك بمثال : لنفرض أنه بدون أى تعريف جمركية كان ثمن  
ثوب الصوف المستورد وذلك المصنوع محلياً هو ٢ جنيه عن الياردة . ولنفرض  
الآن أن تعريفه مقداره ١ جنيه قد فرضت وأن السعر قد ارتفع مقدار الضريبة  
كاملاً ، ولنفرض مرة أخرى أنه عند هذا السعر وهو ٣ جنيه كان مجموع  
المشتريات هو ١٠٠ مليون ياردة من الصوف ، نصفها مستورد والنصف الآخر  
مصنوع محلياً . وقد حصلت الحكومة ٥٠ مليون جنيه كضريبة واردات ، ١ جنيه  
على كل من الخمسين مليون ياردة المستوردة . وهذا الارتفاع في النفقة بالنسبة  
للمستهلك — الضريبة على المستهلكين — مجموعه الكلى ١٠٠ مليون جنيه ، فإذا  
يكون شأن الخمسين مليون جنيه الأخرى ؟ إنها تذهب مباشرة إلى المنتجين المحليين  
في شكل أسعار مرتفعة على منتجاتهم ، وهى نوع من الضريبة تدفع عن طريق  
المستهلكين لإعانة المنتجين المحليين . ولكن هذا الجزء من الضريبة الذى يدفعه  
المستهلكون ان يظهر فى الإيرادات الحكومية كما أن الإعانات التى تقدم إلى  
المنتجين المحليين لن تظهر فى جانب النفقات الحكومية . وإحدى نواحي ضرائب  
الوارد insidious فتمثل فى أنه ليس هناك من وسيلة سهلة لمعرفة كم سيتحملة  
المستهلكون أو كم سيعان المنتجين المحليين به ، وهذه السكبة تؤكد مع ذلك  
— أن كمية — الإيراد الذى يجمع عن طريق الحكومة لا يعتبر دليلاً موضعاً  
للضريبة على المستهلكين .

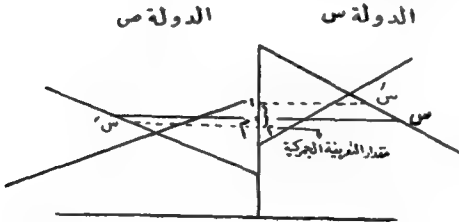
وفى مثالنا نفرض أن السعر بالنسبة للمستهلكين قد ارتفع بمقدار  
التعريف كاملاً . ويجب أن يكون واضحاً — مع ذلك — أن المجموع الكلى  
للفنقات المتزايدة بالنسبة للمستهلكين قد يزيد عن الإيراد الضريبى للحكومة  
حتى ولو كانت الأسعار ترتفع بمقدار أقل نسبياً من المقدار الكلى للضريبة .

## ٦ - الحماية الجمركية لتجميع شروط التجارة

أما وقد تعمقنا في استخدام الرسوم البائية في بحثنا للحماية في الصفحات السابقة من هذا البحث ، فيجدر بنا الآن أن نمضي قدماً في تحليلنا واستخدامنا للرسوم البائية ، فنناقش المبدأ القائل بأن التعريف الجمركي تؤدي إلى تحسين شروط التجارة .

هناك حجة ستاتيكية - أي حجة على أساس اقتراض أحوال الثبات وعدم الحركة - تأزر المبدأ القائل بفرض الدولة التعريف الجمركي للفائدة القومية العامة على اعتبار أن هذه التعريف الجمركي تحت ظروف مناسبة سوف تمكن الدولة من أن تحصل على وارداتها بأسعار رخيصة . وتعتمد هذه الحجة على الأساس الذي سبق ذكره من قبل ، والقائل بأن الأجنبي هو الذي يدفع هذه الضريبة أو على أقل تقدير يدفع الجزء الأكبر منها ، ويمكن توضيح حجة الحماية في سبيل وجود شروط أفضل للتجارة إما عن طريق التحليل التوازني الجزئي أو عن طريق منحيات مارشال .

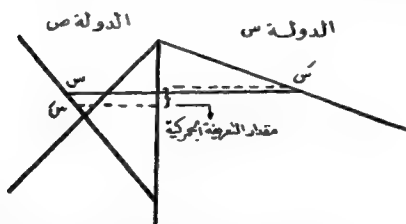
والشكل الآتي يوضح طريقة التوازن الجزئي :



( شكل ٥ ) التعريف الجمركي لتحسين شروط التجارة - التوازن الجزئي

فلنخط م م يمثل السعر في حالة قيام التجارة بين الدولتين قبل فرض

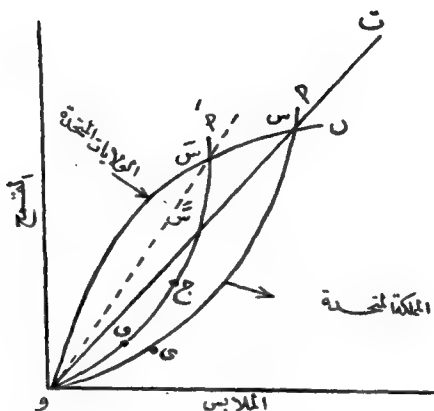
الضريبة الجمركية ( مع إهمال نفقات النقل ) : والخط س/١ ، والخط س/٢ يمثلان السعر بعد فرض ضريبة جمركية تساوى ت مثلاً . وفي هذه الحالة — حيث تتساوى مرونتى العرض والطلب فى كلتا الدولتين تقريباً — ستعمل الضريبة الجمركية على رفع السعر رفصاً جزئياً فى الدولة المستوردة وخفضه خفضاً جزئياً فى الدولة المصدرة ، وإذا حدث أى تخفيض فى سعر الدولة المصدرة فإن فى مقدور الدولة الحصول على السلعة أرخص :



( شكل ٦ ) — ( تأمل ) التعريف الجمركية لتحسين شروط التجارة — التوازن الجزئى

وقد يضطر المستهلك فى الدولة المستوردة إلى دفع سعر أعلا ، ولكن — فيما يختص بالواردات — قد يلغى الأثر الإيرادى — وإذا أمكن تجاهل أثر إعادة التوزيع ، فإن الأثر الإيرادى ( وهو  $\times$  الواردات بعد فرض الضريبة ) سوف يقع عبء جزئياً على منتجى الدولة المصدرة . وإذا كان العرض فى الدولة المصدرة ضعيف المرونة جداً — كما يتبين من الشكل السابق ، وكان الطلب متوسط المرونة فى الدولة المستوردة فإن فرض التعريف الجمركية لن يكون له سوى أثر حافى بسيط ، أى أن الواردات لن تنخفض كثيراً ولكن سيقبل ثمن الحصول عليها .

وإذا كان العرض فى الدولة المصدرة كبير المرونة ، أو قريباً من النفقات الأتقية أو الثابتة — فإن فرض التعريف لا يمكن أن يحسن شروط التجارة مطلقاً . وذلك هو ما افترضه الاقتصاديون الكلاسيكيون فى معظم الأحوال



(شكل ٧) التعريف الجبركية لتحسين شروط التجارة — التوازن الكامل

ويمكننا توضيح ما تقدم بصورة أخرى — فالشكل رقم ٧ يبين التجارة الدولية بين دولتين هما الولايات المتحدة و إنجلترا وأثر فرض رسوم جمركية في تحسين شروط التجارة بينهما .

فالنقطة س هي ملتقى تقابل منحنى الولايات المتحدة وب مع منحنى المملكة المتحدة و ا . وهي تمثل لنا السعر و س بين السلعتين المشار إليهما في الرسم وهما الملابس والطعام . فإذا فرضت المملكة المتحدة ضريبة جمركية على الطعام الوارد من الولايات المتحدة بمنحنى عرض جديد هو ا . وسوف ترغب بريطانيا في مقابل نفس الكمية من الطعام ي ، م أن تقدم كمية أقل كثيراً من الملابس بعد فرض الضريبة الجمركية ، أو في مقابل نفس الكمية من الملابس ي ، ج نجد أن

بريطانيا ترغب في كمية أكثر من الطعام ، وتحدث هذه التغيرات نتيجة لأن الطعام أكثر كلفة في بريطانيا بالنسبة للملابس بسبب التغير في التعريف الجمركية .

وينتج عن انتقال منحى العرض البريطانى من  $a$  الى  $a'$  تقاطع منحنيات العرض الجديدة لبريطانيا والولايات المتحدة عند نقطة جديدة هي  $s'$  مقابل  $s$  . وقد تغيرت الآن شروط التجارة من  $s$  إلى  $s'$  والتغير في صالح بريطانيا وضد مصلحة الولايات المتحدة . فالطعام أرخص بالنسبة للملابس أو أن الملابس أصبحت أغلى ثمناً من الطعام ، أما إذا كانت منحنيات عرض الولايات المتحدة تامة المرونة في المدى المطلوب — أى إذا كان المنحني  $s$  وب له نفس الانحدار مثل المنحني  $s'$  ففي هذه الحالة فقط سوف يكون من المستحيل بالنسبة لبريطانيا أن تحسن شروط التجارة وتجعلها في صالحها بفرض تعريف جمركية عند مستوى متوازن للتجارة . ففي ظل هذه الظروف سوف ينتج عن التعريف الجمركية تقاطع منحنيات العرض عند  $s'$  وعند هذه النقطة سنجد تقصصاً في حجم التجارة . ونعني بقولنا أن منحنيات العرض للولايات المتحدة تامة المرونة أنه يستوى عندها مقدار ما يبيعه عند هذا السعر مع مقدار ما تشتريه من الطعام . ولن يتأتى لاية تعريف تفرضها بريطانيا في ظل هذه الظروف أن تؤثر في شروط التجارة لأى من الدولتين .

ولكن كلا الدولتين تستطيعان تمثيل نفس هذه الظروف ، فإذا تبصر لبريطانيا أن تحسن شروط التجارة لصالحها بواسطة فرض التعريف الجمركية ، ففي إمكان الولايات المتحدة أن تفعل نفس هذا الاجراء كذلك . ولن تحصل بريطانيا على مكسبها الأصلي إلا في حالة عدم وجود مبدأ « المعاملة بالمثل » ، ولكن إذا تعاملت الدولتان بالمثل فإنه من المؤكد الحاق الخسارة بكل منهما .



صادراتها ، وعند وصول الصادرات إلى البلاد الأخرى ، سوف تفرض هي كذلك رسوما على صادرات تلك الدول الأخرى إليها . تفرض الرسوم الجمركية إذا لا يصح أن يؤخذ كدليل على مزايا الحماية الجمركية .

وهكذا كان لنا أن نؤكد أن الغرض الأساسي الاقتصادي من فرض الرسوم الجمركية هو لزيادة دخل الحكومة أو للعمل على مقاومة المنافسة .

وقد يكون من الأوفق أن نختتم بحثنا في السياسات التجارية وتحليل مبدأ الحماية والحرية بدراسة مفصلة عن دور الحكومات في التجارة الدولية والاتجاهات الحديثة للسياسات التجارية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

### خاتمة

السياسة التجارية لدولة ما هي إلا انعكاس للعوامل الاقتصادية والسياسية والظروف الاجتماعية لتلك الدولة . إلا أن الأحوال والظروف التي تسود الاقتصاد الدولي في اتجاهاته العامة قد تؤثر هي بدورها في هذه السياسات التجارية ، فضلا عن أنها توضح الخطوط المريضة التي تسيّر عليها الدولة في اتباع السياسة الملائمة لها .

والشاهد في العصر الحديث أن الحكومات أصبحت تلعب دورا بالغ الأهمية في ميدان التجارة الدولية ، وغدت سياستها تؤثر في المجال العام للتجارة الدولية عن طريق الرسوم الجمركية ، والإجراءات المالية المختلفة ، وفرض الرقابة على النقد وتعيين حصص للتجارة الخارجية ، وغير ذلك من أنواع التنظيمات . والحكومات الحديثة — إذ توجه تجارتها ببلادها الخارجية الوجهة التي ترتضيها سياستها القومية — إنما تستلهم تلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط ببلادها . بل وتستعين بالفلسفة السياسية السائدة التي توجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للسياسة الحكومية بأجمعها .

والواقع أن الأفراد اليوم لا يعيشون في مجتمعات متباعدة منفصلة عن بعضها



البعض وإنما يعيشون في مجتمعات يتعامل أفرادها تعاملًا اقتصاديًا ، ويقومون ببعض الاتصالات التجارية والاقتصادية عن طريق مؤسسات وشركات تجارية كبيرة . وقد تتجمع هذه المؤسسات والشركات في شكل شركات قابضة هائلة تتحكم في أموال كبيرة ، وهذه الحقيقة هي إحدى الحقائق والسمات الأساسية للاقتصاد الدولي في القرن العشرين . أما الحقيقة الثانية فهي أن الحكومات بدأت تشرف إشرافاً متزايداً على الاقتصادات القومية سواء أكانت هذه الاقتصادات قومية داخلية أم خارجية ، فبدأت تنظر إلى دخولها القومية كسألة عامة تدخل فيها الاعتبارات والمؤثرات الداخلية والخارجية على حد سواء ، ويوزع هذا الدخل تبعاً لمستويات اجتماعية وسياسية معينة . في المسائل الداخلية لا بد أن نجد تعديلاً واضحاً لسياسة « اتركه يعمل اتركه يمر » ، ولا ينتظر أن يحدث اتجاه عكسي في المجال الدولي . كما أن ازدياد الوعي الاجتماعي في معظم الدول منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، وظهور نقابات العمال القوية ، وتكوين الأحزاب العمالية والاشتراكية التي تدافع عن مصالح الطبقات الفقيرة وتطالب بمنحهم الضمانات الاقتصادية التي لم تكن متوفرة لهم في النظام الرأسمالي ، ما أجبر المشرفين على سياسة الحكومات العامة في الدول المختلفة على التدخل في الحياة الاقتصادية بغية توجيهها الوجهة التي تحقق بقدر الإمكان العمالة الكاملة ، وبذلك تضمن الطبقات العاملة مورداً منتظماً من الرزق . وهذا التدخل يتخذ عدة أشكال قد نشاهد بعضها أحياناً والبعض الآخر في أحيان أخرى <sup>(١)</sup> . ومن الوسائل التي قد تستخدمها

(١) قد يكون التدخل الحكومي في العلاقات الاقتصادية الدولية بسيطاً لا يعتمد اتخاذ تدابير معينة لاستقرار أسعار الصرف الدولية أو إقرار تعريفات جمركية معينة على الواردات بقصد تشجيع المنتج المحلي في الصناعات الناشئة أو الحصول على إيراد جمركي جديد . ولكن قد يزيد مقدار هذا التدخل في أحيان أخرى ليعمل على التفاصيل الفنية لجميع العمليات التجارية التي تقوم بها الدولة مع غيرها . والدولة — إذا وصلت في تدخلها إلى هذا الحد — يجب عليها أن تشرف على تفاصيل عمليات البيع والشراء وأن تهر الأسعار وأن تمتد الامتيازات التي تنظم وسائل الدفع والائتمان . وسيصبح التأثير الفردي في هذه الحالة تحت إشراف الحكومة ورقابتها ، أو ربما تلغى وطنيته نهائياً لأن الدولة قد حلت نيابة عنه في قيامها بالتجارة الخارجية . وهذا هو ما نسميه بكلمة *State trading* الإنجليزية .

الحكومات فى الوقت الحاضر لتحقيق الرفاهية لشعبها هى الإشراف على شئون التجارة الدولية .

فالمسألة الأولى التى تؤكد ما هنا هى وجود هذا التدخل المتزايد من جانب الحكومات للإشراف على شئون التجارة الدولية وتوجيه سياستها . ومع ذلك فى الوقت الذى ترمى إليه الدول من رقابتها وإشرافها على شئون التجارة الدولية ، مثله فى مختلف القوانين واللوائح والتعريفات الجمركية وما إلى ذلك ، نجد اتجاهها واضحاً من جانب دول أخرى نحو إزالة هذه الرقابة أو على الأقل نحو تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن<sup>(١)</sup> . ولذلك يضطر الباحثون — طالما أن هذا هو اتجاه بعض الدول الكبرى فى العصر الحديث — أن يبدؤوا بتحليل الآثار المترتبة على تخفيض الدول لتعريفاتها الجمركية أو إلزاتها ، ثم يعقبون ذلك بتحليل للبدأ الثانى المضاد وهو إشراف الدولة على شئون التجارة الخارجية ، أو قيامها فعلاً بالتجارة الخارجية .

وأول ما يتبادر إلى الذهن من نتائج ، لتخفيض التعريفات الجمركية أو إلزاتها هو أن هذا الإجراء سوف يضر المشتغلين فى الصناعات المحمية والناشئة كما أن استمرار وجود هذه التعريفات سوف يؤدى بالمستوى العام للدخول الحقيقية إلى الانخفاض .

وعلى ذلك فى إقرارنا ما إذا كان من الأفضل للدولة أن تخفض من تعريفاتها الجمركية الحامية أو لا تخفض ، فلا بد من أن نواجه مشكلة الموازنة والمفاضلة بين الارتفاع المرتقب للدخول الحقيقية ، إزاء الأضرار المختلفة التى قد تصيب بعض الأفراد العاملين فى الصناعات المحمية ، أو الذين استثمروا أموالهم فى صناعات محمية . ومع أن التخفيض فى التعريفات الجمركية من المحتمل أن يرفع فى المجموع الكلى للدخل الأهلى الحقيقى — وهذه الحالة ستؤدى إلى فائدة محققة لمجموع السكان بوجه عام ، تفوق الأضرار التى ستصيب بعض فئات الأمة عن طريق

Baumol and Chandler "Economic Process and Policies" p. 517. (١)

الحماية — إلا أنها تخلق مصاعب وقتية بالنسبة لبعض فئات العمال والمستثمرين .  
وغالباً ما تقع هذه المصاعب على كاهل بعض المدن أو الأحياء التي تتركز فيها  
بعض الصناعات المحمية ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة بالنسبة للأفراد  
الذين سيتأثرون من جراء إزالة التعريفات أو تخفيضها ، وهم الذين لا يستطيعون  
أن يجدوا عملاً محلياً آخر أو فرصاً أخرى للتوظيف .

فإذا واجهتنا هذه المشكلة فستجد الدول أمامها ثلاثة سياسات أساسية يمكن  
الاستعاضة بأحدها عن الأخرى ، وهي :

١ — قد ترفض الدولة تخفيض تعريفاتها الجمركية ، وبذلك تمنع الأضرار  
عن العاملين في الصناعات المحمية ، ضاربة بعرض الحائط الارتفاع العام المرتقب  
للدخول الحقيقية ، والذي سيحدث لو أن الحكومة قد قامت فعلاً بتخفيض  
تعريفاتها الجمركية .

٢ — وقد تعتمد الدولة على تخفيض تعريفاتها الجمركية لرفع الدخل الأهلي  
الحقيق بمجرة هؤلاء الذين يعملون في الصناعات المحمية الخاسرة على أن يتحملوا  
أعباء ملاءمة حالتهم بالنسبة للوقف الجديد . وقد يكون هذا القرار عادل  
على أساس أن هؤلاء الأفراد لن يستطيعوا أن يكون لهم مصالح ذاتية في استمرار  
الحماية على حساب الدولة في مجموعها .

٣ — وقد تخفض الدولة من تعريفاتها لرفع الدخل الأهلي الحقيقي وتلشر  
أعباء الموازنة والملاءمة ، وذلك عن طريق تعويض هؤلاء الذين في الصناعات  
الخاسرة أو الخاسرون عن طريق الحماية .

وهذا التعويض قد يأخذ شكل إعانات ضد البطالة أو مساعدات للعمال  
ليجدوا أعمالاً أخرى ، أو في تدريبهم لهذه الأعمال ، أو في الهبات لتغطية  
الخسائر في قيمة رأس المال . وسواء أكان هؤلاء الأفراد «الحق» في التعويض  
أو لم يكن لهم هذا الحق فإن هذه السياسة قد تزيد من احتمال تخفيض التعريفات

الجرمكية ، وترك الدولة في مجموعها أحسن حالا عما كانت عليه إذا لم تكن التعريف الجرمكية قد خفضت .

وعلى أساس عناصر هذه السياسة فلن نستطيع أن نصل إلى قرار نهائي . ومع ذلك فقد نلاحظ أن هناك نقطتين آخرتين متصلتين بهذا الموضوع . الأولى أن تخفيض التعريف وزيادتها قد يعرض « مشاكل الملاءمة » بالنسبة لبعض الصناعات الخاصة ، فالزيادات في التعريف التي تخفض من الواردات من المحتمل أن تقلل من الواردات فعلا ، وتؤدي العمال الذين يعملون في صناعات التصدير هذه . فإذا ما قامت الدولة بدراسة ظروف وأحوال هؤلاء الذين قد أصابهم الضرر وأدت هذه الدراسات إلى تعويضهم ، فقد نستطيع أن نوضح نفس الأشياء بالنسبة لصناعات التصدير عندما تزداد التعريف .

وفي الاعتبار الثاني ، نلاحظ أن التغيرات في التعريف الجرمكية ليست هي السبب الأول والأخير في خلق مشاكل الملاءمة بالنسبة للعمال والمستثمرين في الصناعات المحمية لحسب ، بل إن الانتقال في طلبات المستهلكين والتغيرات في وسائل وطرق الإنتاج الفنية قد تؤدي أيضاً إلى نفس النتائج .

هذا هو تحليلنا للأثار المترتبة على تخفيض الدول لتعريفاتها الجرمكية أو إلزالتها ، ولكن الاتجاه الغالب في دول العالم اليوم ليس نحو تخفيض التعريف الجرمكية بل في إشراف الدولة على شئون التجارة الخارجية بواسطة التدابير التنظيمية المختلفة أو عن طريق اتفاقات المقايضة والتجارة والدفع . أو عن طريق ممارستها نفسها لكثير من العمليات التجارية . ولعل أبرز مثال إيطاليا في هذا السبيل هو الاتحاد السوفيتي والدول المنضمة تحت لوائه ، إذ تحتكر الحكومة كافة عمليات التجارة الخارجية . أما في البلاد الأخرى فتمارس الحكومة بعض العمليات التجارية في ظل ظروف خاصة ، وما عدا ذلك فإبرح في أيدي البيوت التجارية الفردية الخاصة .

# شركات الاقتصاد المختلط ووجوه نشاطها

في مصر<sup>(١)</sup>

بقلم

الدكتور محمد فتوح إبراهيم

مدرس المالية العامة بجامعة القاهرة

مقدمة :

كان — ولا يزال — موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أمم ما عالجته الكتاب الاقتصاديين في مؤلفاتهم، وذهبوا في تحليل هذا التدخل، وفي الحكم عليه مذاهب شتى، ففريق منهم استنكر كل تدخل من قبل الدولة بحجة أنها لا تحسن القيام بالمشروعات الاقتصادية، ومن ثم ينبغي أن تقف بمنأى عنها فلا تتنازع اختصاصات الأفراد ولا تنزل إلى ميدان نشاطهم حتى لا تفقد من الحرية الفردية تقييداً من شأنه أن يصيب المجتمع بأضرار جسيمة. ودعا فريق آخر من الكتاب الدولة إلى التدخل في الميدان الاقتصادي لتعمل على زيادة الانتاج، وتسهر على حسن توزيع الدخول بين الطبقات وترفع عن بعض الطوائف الخيف الذي أصابها من جراء إطلاق يد الفرد في مضمار المشروعات الاقتصادية دون رقابة أو توجيه رشيد يحول دون استثمار طائفة بالقدر الأكبر من المنافع والأرباح على حساب غيرها.

وليس يخاف أن تبين الآراء وتعارضها بين المدرستين اللتين أشرنا إليهما حالاً هو في واقع الأمر تعارض بين القديم والحديث، فها هو ذا التاريخ يحدتنا بأن الحكومات في الأزمنة الغابرة ما كانت لتقوم بالوظائف والمهام التي تبأثرها

(١) قدم هذا البحث إلى المؤتمر العربي الثاني لعلم الإدارة العامة المنعقد في القاهرة في أبريل سنة ١٩٥٥

الدولة في العصر الحديث ، فلا عجب إذن ان اقتصر مهام الدولة في الماضي على الاضطلاع بمرفق الدفاع في الداخل والخارج وإقامة العدل بين الناس ، وما كانت لتولى أمر التعليم إلا اهتماماً ثانوياً ، ذلك أن التعليم كان يتعهده في غالب الأمر رجال الدين بالعناية ولا يكادون يفصلون بين الدين والتعليم . وما إن قدر لبعض الدول أن تسير ركب الحضارة حتى تعددت الوظائف العامة وازدادت الحاجات الجماعية زيادة مطردة لم تجد الدولة إلا ما بدأ من العمل على اشباعها ، فتولت بنفسها أمر بعض المرافق التي كانت متروكة من قبل للنشاط الفردي ، وأمسست تؤدي بعض الخدمات العامة للمجتمع وهي الخدمات التي ما كانت لتباشرها في الماضي . ومن ثم بدأت دائرة الأعمال الاقتصادية والاجتماعية التي تتولى الدولة أمرها تتسع رويداً رويداً . على أن هذا الاتساع اختلفت درجته وتفاوت مداه من بلد إلى بلد ، ففي البلاد التي فضج فيها الوعي السيامي وتقدمت اقتصادياً ازدادت تبعاً لذلك وظائف الدولة ، أما البلاد التي ظلت بمنأى عن التيارات الفكرية وثورات الإصلاح ، وتخلفت عن ركب التقدم الاقتصادي فما برحت حكوماتها حتى الآونة الحاضرة تمارس نشاطها في أضيق الحدود .

وما من شك في أن الذي يعنيننا في هذا المقام هو أمر هذه البلاد التي اعترف فيها بأن الدولة عامل من عوامل التقدم ، ومن ثم يجب أن يمد لها في وظائفها ويوسع من دائرة أعمالها الاقتصادية . ولما كان من حقوقها المقررة أن تهيم على الحالة الاقتصادية ، فلها أن تسلك السبيل الذي يترامى لها وأن تتبع الأساليب التي تعدها أقدر من غيرها على تنفيذ سياسة التدخل ، فتارة تستعين بالتشريعات على تحقيق أهدافها ، فتسن القوانين التي تكفل تنظيم الائتمان وتحدد وجوه التجارة والصناعة المشروعة ووضع القواعد التي يتعين على الأفراد والمهنيات اتباعها عند مباشرتها العمليات التجارية والصناعية والمالية داخل البلاد أو خارج حدودها الإقليمية وتلجأ الى اتخاذ بعض الاجراءات القانونية الاستثنائية لتحول دون وقوع أزمة اقتصادية إذا ما لاحت في الأفق بوادرها

أو تسعى الى الحيلولة دون تفاقمها إذا اشتدت وطأتها . وتارة أخرى تنزل الى الميدان الاقتصادى فتضطلع بإدارة بعض المرافق التى إذا تركت للنشاط الفردى فقد يتعذر عليه النهوض باعبائها لما تتطلبه من أموال طائلة أو خشية أن يسمى التعثر ويعيد عن الطريق السوى فلا تتحقق الأهداف المرجوة . وإذا ما خاضت الدولة المعترك الاقتصادى فإنها تؤثر فى العادة اتباع أسلوب الاستغلال المباشر . بيد أن الدولة قد لا ترى فائدة من وراء اللجوء إلى مثل هذا الاستغلال ، ومن ثم تكتفى بأن تعهد بإدارة المرفق إلى شركة من الشركات التى تأمن فيها القدرة على تنفيذ الشروط التى يتضمنها عقد الالتزام تنفيذاً سليماً يسان معه الصالح العام . أما إذا اتضح للسلطات العامة أن هذه الشركات تخالف الشروط المقررة . أو أن استمرارها فى الاضطلاع بإدارة المرفق أمسى لا يتسق وصالح الجماعة ، فلها أن تلجأ إلى أسلوب التأمين كوسيلة من وسائل التدخل الحازم فى إدارة المرافق ذات الأهمية الحيوية فى الاقتصاد القومى . ولئن كان للسلطات العامة أن تسلك ما تؤثره على غيره من هذه السبل ، فإنها تستطيع أيضاً أن تسهم فى تأسيس شركة من شركات الأموال توكل إليها أمر تنفيذ مشروع من المشروعات العامة ، حتى يتسنى لها — من وراء هذا الاسهام — أن تشرف أشرافاً فعلياً على التنفيذ هذا فضلاً عن اقتسامها للأرباح التى قد يدرها المشروع . وقد تعارف الكتاب على تسمية هذه الشركات « بشركات الاقتصاد المختلط Sociétés d'économie mixte ، أو « بالمؤسسات الاستثمارية شبه الرسمية » .

ولما كانت شركات الاقتصاد المختلط تلعب دوراً هاماً فى اقتصاديات الدول المختلفة ، وأضحت تحتل مركزاً هاماً فى اقتصاديات مصر ، رأينا لزوماً علينا أن نفراد هذا البحث لدراسة طبيعتها وتبيان خصائصها ، وأن نلج بصفة خاصة إلى أهم تطبيقاتها فى مصر ووجوه نشاطها . وحيث أن خصائصها لا تتضح بصفة جلية إلا عن طريق مقارنتها بالأساليب الأخرى التى تتبعها الدولة بقصد التدخل فى إدارة المرافق العامة ، فإن الأمر يقتضى أن نستهل البحث بدراسة نظرية نفقد فيها هذه المقارنات — متوخين فيها الإيجاز — على أن نعالج بعد ذلك النواحي التطبيقية فى فصل ثان .

## الفصل الأول

### شركات الاقتصاد المختلط من الوجهة النظرية

قد يظن ظان أن الغرض من مقارنة شركات الاقتصاد المختلط بالأساليب الأخرى التي قد تتبعها الدولة في المضمار الاقتصادى هو دعوة الحكومات إلى انتهاز سياسة تأسيس هذه الشركات وتفضيل هذا الأسلوب على ما عداه من الأساليب الأخرى. والواقع خلاف ذلك ، إذ ليس بخاف أن الاستغلال المباشر قد يكون الطريقة المثلى لإدارة مرفق من المرافق التجارية على حين أنه لا يصلح لتنفيذ بعض المشروعات العامة . وما يصدق على الاستغلال المباشر يصدق أيضاً على أسلوب منح الامتياز وشركات الاقتصاد المختلط ، ذلك أن الأسلوب اأولى بالاتباع يختلف تبعاً لطبيعة الميدان الاقتصادى الذى تريد السلطات العامة أن تلجج ، هذا فضلاً عن أنه يتغير وفقاً لمتغيرات الزمان والمكان . ولما كان الأمر كذلك ، فلا غرو إذن أن تتبع الدولة كل الأساليب التى سبق أن أشرنا إليها مستعينة بها على تنفيذ سياستها المالية والاقتصادية . ومن ثم فالهدف الذى نصبو إلى بلوغه من وراء عقد هذه المقارنة هو تبيان ما يتميز به كل أسلوب من خصائص ، وما يستند إليه من أسس . وهذا من شأنه أن يبرز للعيان ما تتصف به شركات الاقتصاد المختلط من مزايا وما يشوبها من عيوب ، مما يفضى بنا فى النهاية إلى الوقوف على حقيقة كنهها وأمية رسالتها .

(أولاً) أسلوب الاستغفال المباشر :

والمراد بالاستغلال المباشر أن تقوم الدولة بنفسها بأداء الخدمات أو إنتاج السلع التى يحتاجها أفراد المجتمع . وواقع الأمر أن السلطات العامة



( les autorités publiques ) تتولى الاضطلاع بإدارة المرافق العامة ، على حين أنه يعهد للزؤسسات العامة ( Les entreprises ) أمر الاشراف على استغلال العمليات التجارية والصناعية والمالية ، وفي هذا ما ينم عن أن يفصل التفرقة بينهما هو في طبيعة الأعمال التي تباشرها كل منهما .

فالسلطات العامة تهيمن على السياسة العامة للدولة وتقوم بإنتاج الخدمات التي يحتاج اليها المجتمع دون أن تطالب المتفعين بأداء مقابل محدد ، وإذا فرض أن استأدت منهم مقابلا فانه يكون بالقدر الذي يعادل تكاليف تأدية الخدمة . ومعنى ذلك أن ثمة مرافق تؤدي السلطات العامة عن طريقها خدمات عامة ولكها لا تستطيع أن تطالب المتفعين بالمشاركة في تحمل قسط من تكاليفها ، ومن ثم يتعين عليها أن تتحمل الأعباء وحدها . ومن أمثاله ذلك ما تقدمه هذه السلطات أحيانا من إعانات لتشجيع بعض الصناعات أو تأمين الهاء ضد الحوادث أو إنشاء المستشفيات ودور العلاج المجاني . وإلى جانب هذا الفرع الأول من المرافق فهناك مجموعة أخرى تنبثق منها منافع تعم المواطنين جميعا ولكن يصعب تقدير ذلك القدر من النفع الذي يعود على كل فرد على حدة ، وتلك هي الحال بالقياس إلى غالبية المهام التي تباشرها الدولة . فمرافق الدفاع والتبيل السياسي والصحة . . . الخ ، كلها مرافق يفيد منها المجتمع على اختلاف طبقاته إلا أنه من الصير تحديد مقدار النفع الذي يعود على كل متفع منها ، ومن ثم يتعذر تحديد نصيب كل فرد في النفقات الخاصة بكل مرفق . ولما كان الأمر كذلك فلا تجد السلطات العامة بدا من الاستماعة بمواردها من الضرائب لتغطية نفقات هذا النوع من المرافق ذلك أن المعروف عن الضريبة أنها الفريضة الالزامية التي يؤديها الممول أصها مائه في الاعباء العامة ، وبصرف النظر عن المنفعة التي تعود عليه من وراء كل خدمة تؤديها الدولة .

وهناك علاوة على ذلك نوع آخر منها تتولاه السلطات العامة ويعود بالنفع على الأفراد ممن يستطاع حصرهم ولا متفوحة في هذه الحالة من مطالبتهم بالمشاركة

في تحمل أعباء المرفق . ولما كانت العبوة تتولى إدارة هذه المرافق ولا تبغى في إدارتها سوى الصالح العام دون أن تدخل اعتبار الكسب في حسابها ، فإنها لا تستأدى عادة من المتفعين الا مقابلا تغطي به التكاليف وقد يكون أحيانا دونها . ومن أمثاله ذلك ما نشاهده في بعض الدول من إقدام السلطات العامة على تولي أمر السكك الحديدية أو توريد المياه أو الكهرباء دون أن تستأدى من طوائف المتفعين الا رسوما (Fees, Taxes) تساوى حصيلتها بمجموع تكاليف إدارة المرفق .

والئن كانت السلطات العامة تضطلع بأداء الخدمات ، فإن المؤسسات العامة تتولى أيضا — أثناء قيامها بالعمليات الصناعية مثلا — إنتاج السلع وجعلها في متناول المستهلكين . ولقد راق بعض الكتاب القول بأن هذه المؤسسات تبغى الكسب من وراء قيامها بعملياتها شأنها في ذلك شأن التاجر أو الصانع الفرد . غير أنه قد يفهم من هذا أن المؤسسات العامة وهي تباشر أعمالها تغلب اعتبار الربح على ما عداه ومن ثم تهدد الصالح العام اذا تعارض مع الاعتبار الأول مع ما في ذلك من خطر جسيم . وعلى أية حال ، فإنه يمكن القول بأن المؤسسة العامة لا تعدو أن تكون هيئة يعهد إليها أمر إدارة استقلال صناعي أو زراعي أو تجاري يملك كله للدولة ، وقد تقسم المؤسسات العامة الى أنواع ثلاث تبعا لطبيعة الأعمال التي تباشرها وذلك على الوجه الآتي :

أولا — مؤسسات تقتصر دائرة أعمالها على إشباع حاجات السلطات العامة .

ثانياً — مؤسسات الفرض منها إشباع حاجات أفراد المجتمع بصفة مباشرة ولا يختلف أمرها في هذه الحال عن المحتكر .

ثالثاً — مؤسسات تباشر عملياتها في ميدان اقتصادي يخضع لعوامل المنافسة والعوائق والبواعث الشخصية بما لا يمكن إنكاره .

ومهما يكن من أمر اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد معنى المؤسسة العامة وتعيين طبيعتها والأهداف التي تنشدها ، فهناك مع ذلك حقيقة يجب ألا تغيب عن البال وهي أن المؤسسة العامة هيئة من الهيئات التي يحكمها القانون العام ، وأن مهمتها القيام باستغلال ممتلكات الدولة العقارية أو الزراعية أو القيام بالعمليات الصناعية أو التجارية عن طريق استغلالها استغلالاً مباشراً لحساب الدولة . وإذا كان للمؤسسة طابعها الخاص ، فإن الأمر يقتضى أن تستقل عادة بميزانية خاصة أو تشارك مع غيرها من المؤسسات المماثلة في ميزانية مستقلة لها مواردها واعتماداتها الخاصة .

( ثانياً ) أسلوب منح الامتياز : Concession du service public :

ولئن كانت الدولة تركز إلى المؤسسات العامة لتنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية إلا أنها قد تؤثر مع ذلك استناداً أمر استغلال المشروع إلى منظم خاص بدلاً من المؤسسات العامة . وهي إذ تعهد للمشروع إلى شركة أو هيئة خاصة تقوم بمويله وتحمل أخطاره ، فإنما تلجأ إلى ذلك كي لا تتولى أمر الاستغلال بذلك المشروع أما لعدم رغبتها في تمويله وأما لأن المشروع يفتقر إلى دراية خاصة قد لا تتوفر في الموظفين العموميين . ومن المألوف أن تعهد الدول إلى الشركات أمر استغلال الثروة البترولية لأن البحث والتنقيب عن البترول يحتاج إلى أموال طائلة . ومن المشاهد أيضاً أن تمنح البلديات امتياز وسائل النقل الداخلية إلى شركات ، بل وقد تتولى هذه الشركات أحياناً أمر توريد الكهرباء والغاز والاستغلال لبعض المرافق الأخرى التي تتولى السلطات البلدية عن القيام بها . وتضمن السلطات العامة عقد الالتزام المبرم بينها وبين الشركة شروطاً عديدة تفرضها على الملتزم سواء كانت تملك صالح الجمهور والعامة أم كانت تخول الدولة بعض الحقوق . على أنه لو منحت شركة من الشركات أمر امتياز صرف أو استغلال الثروة المعدنية مثلاً وأنضج للحكومة فيما بعد أن هذه الشركة تراخى في تنفيذ

التزاماتها أو أن شروط العقد أصبحت غير متسقة مع الصالح العام ، يكون للحكومة في هذه الحالة حق إعادة النظر في الشرط أو فسخ العقد أو اللجوء إلى التأمين .

( ثالثاً ) التأمين La nationalisation :

يقصد بالتأمين أن تصبح الدولة مالكة للصناعة أو مصدر الثروة أو غيرها من العناصر مع اشرافها عليها اشرافاً مباشراً .

وقد أدى انتشار المبادئ الاشتراكية خلال هذا القرن — وخاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها — إلى اعتناق عدد من الدول مبادئ التأمين كوسيلة لتأمين الانتاج وكأداة للتأمين في الدخل الأهل ، ولا يخفى أن الدولة لا تلجأ إلى التأمين بالقياس إلى الشركات صاحبة الامتياز وحدها ، بل قد تعتمد أيضاً إلى اتباع هذا السبيل بالقياس إلى غير هذه الشركات أو إلى المنتجين عادة . وهذا ما حدث بالفعل في كثير من دول أوروبا الغربية عندما أمنت مناجم الفحم التي كان يمتلكها بعض الأفراد أو الأمر أو تتولى استغلالها شركة من شركات الأموال أو الأشخاص . وتشرف على الصناعة أو المرفق المؤتمن هيئة من هيئات القانون العام تتولى الدولة تمويلها أي أن رأس مالها ملك للدولة ، فلا غرو إذن ألا نلتقي بمسامرين على النحو الذي نشاهده بالقياس إلى شركات المساهمة أو غيرها من شركات الأموال ، فزرعان ما ينقلب الشركاء — وهم المسامرون — بمجرد التأمين دانتين ليس لهم قبل الهيئة إلا الحقوق المقررة للدانتين .

ومما يكتن من أمر التأمين وأحكامه فانه لا يبدو أن يكون طريقة من طرائق إدارة المشروعات العامة الصناعية أو غيرها ، وتستخدم الأرباح التي تحققها هذه المشروعات في متابعة الانتاج ورفع شأنه . وتعد هذه الأرباح مورداً خاصاً يظل مخصصاً لتمويل الصناعة أو المشروع الذي استخلص منه ، ومن ثم لا يدخل في الغالب الخزنة العامة بل يقيد في جانب موارد ميزانية الهيئة المؤتمنة .

وقصارى القول أن من العول ما تؤثر عدم الاقدام على التأميم لأسباب سياسية أو اقتصادية لا محل لتفصيلها في هذا المقام ، وترى أنه من الخير لها أن تنفذ مشروعاتها الاقتصادية عن طريق الاسهام مع الأفراد والهيئات الخاصة في إنشاء شركات أموال ، وفي هذه الحالة يكون حكم السلطات العامة حكم أحد كبار المساهمين الذى يمتلك عدداً كبيراً من الأسهم . وتعرف هذه الشركات بشركات الاقتصاد المختلط Société d'économie mixte كما قد يطلق عليها اسم « المؤسسات الاستثمارية شبه الرسمية » .

( رابعاً ) شركات الاقتصاد المختلط أو المؤسسات الاستثمارية شبه الرسمية :

من الأمور التى تستأثر بتفكير كل باحث الاهتمام إلى تعريف واضح للوضوع الذى يعالجه . فالتعريف في حد ذاته يبرأس ينير السبيل ويجلو بعض الغموض الذى قد يكتنف المسألة المطروحة على بساط البحث . فلنحاول إذن تعريف هذا النوع من أساليب تنفيذ المشروعات العامة ليتسنى لنا على ضوء هذا التعريف أن نقف على طبيعتها القانونية .

واقع الأمر أن شركات الاقتصاد المختلط لا تعدو أن تكون نوعاً من الشركات — هى في العادة من شركات الأموال — تسهم الدولة في رأس مالها ، وتبغى من وراء تقديم حصتها فيها أن تكون لها كلمة مسموعة في توجيه سياسة الشركة توجيهاً يحقق الأهداف الاقتصادية التى ترنو إليها السلطات العامة وتؤثر أن تبلغها عن طريق الاشتراك مع الأفراد والهيئات الخاصة بدلاً من أن تستأثر وحدها بتحقيقها . وفي هذا التعريف ما ينم عن أن الدولة تبغى من وراء إنشاء هذا النوع من الشركات الجمع بين مزايا نوعين من النشاط : النشاط الفردى من ناحية ، ونشاط الدولة من ناحية أخرى .

ولامراء في أن الدولة عندما تسهم في هذه الشركات تضع نصب عينها أن يكون توجيه الاستثمارات الخاصة صوب ناحية غير مطروقة غالباً أو ولوج

مضمار تخفاه الأموال الخاصة لسبب ما لما يكتنفه من أخطار . فإذا طرقت شركات الاقتصاد المختلط هذا الباب كان ذلك عاملا من عوامل شحز المهمل والتغلب على روح التردد التي قد تساور الشركات الأخرى فتخطو حذوها . وقد ترى السلطات العامة من ناحية أخرى أن تشتبك في إنشاء هذه الشركات لتفرض على احتكار شركة أخرى تمنح إلى اهدار مصالح المستهلكين . هذا فضلا عن أن السلطات العامة كثيرا ما تلجأ إلى اتباع هذا الأسلوب بنية تنفيذ سياسة تجارية معينة أو لتحقيق بعض الأهداف المالية أو السياسية .

ولا يخفى من جهة أخرى ان اشتراك الدولة في شركات الاقتصاد المختلط من شأنه أن يمكن السلطات العامة من تلافي العيوب التي تؤخذ على نظام الاستغلال المباشر . فلئن كانت الحكومة تصمم في رأس المال إلا أن الشركة تمنح مع ذلك لأحكام القانون الخاص ، فلا يعتبر موظفوها من الموظفين العموميين ، ومن ثم لا يخضعون لما يخضع له الموظفين من نظم وأحكام كثيرة ما تنفض إلى تعقد سير الأمور وعرقلة تنفيذ بعض المشروعات التي يفترض إنجازها إلى عامل المرعة والبث وشيكا فيما يعرض من أمور ، كذلك يلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الشركات لا تخضع للتعليمات والقواعد المالية التي تخضع لها المؤسسات العامة فهي أكثر تحمرا من هذه القيود .

وما من شك في أن تمثيل الأشخاص الطبيعيين والهيئات الخاصة في مجلس إدارة الشركة واشتراكهم مع ممثلي السلطات العامة في دراسة نواحي المشروع وعرضها على بساط البحث من الأهمية بمكان إذ تصدر القرارات بناء على اتفاق وجهات نظر الحكومة والمساهمين الآخرين ومن ثم توفيق بين اتجاهات الدولة ومصالح رأس المال الفردي . كما أنه ليس بخاف أنه لما كانت شركات الاقتصاد المختلط من هيئات القانون الخاص فهي في العادة بعيدة عن المؤثرات السياسية والأهواء الحزبية على تقيض ما عليه الحال بالقياس إلى المؤسسات العامة إذ أنها أكثر تأثرا بهذه المؤثرات والأهواء . ولئن كانت شركات

الاقتصاد المختلط بعيدة عن مؤثرات السياسة فانها في الوقت ذاته أكثر مقدرة على دراسة المشروعات قبل الاقدام عليها . فضلا عما هنالك من رقابة دائمة تتمثل في اشتراك الدولة في مجلس ادارة الشركة .

ومن هذا كله يتضح أن شركات الاقتصاد المختلط هيئات خاصة على الرغم من أن الشخص المعنوي العام يسهم في رأس مالها . ولا ريب في أن وصفها بأنها مؤسسات استثمارية شبه رسمية يؤكد هذا المعنى تأكيداً صادقا فهي مؤسسات ليست بالمؤسسات العامة كما أنها في الوقت نفسه ليست بالمؤسسات الخاصة . وواقع الأمر أنها همزة الوصل بين النوعين ، فهي بحكم طبيعتها القانونية هيئة خاصة تخضع لأحكام القانون الخاص ، كما أنها تعد أسلوباً من أساليب تنفيذ السياسة العامة عن طريق تمثيل السلطات العامة في مجلس ادارتها . ولا يقتصر اتصال المؤسسات العامة بسياسة الدولة على تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة لحسب ، بل أنها وبقوة الصلة بها أيضا من ناحية الأرباح التي توزعها ويكون للدولة نصيب فيها ، يعد بمثابة غلة للدومين المالي .

هذا ، وتخضع المؤسسات شبه الرسمية التي نحن بصددھا للضرائب المختلفة خضوع المؤسسات الخاصة لها ، ومن ثم فهي مصدر من مصادر الإيراد للدولة وما يصدق على النواحي المالية يصدق أيضا على الناحية الادارية . اذ يجب ألا يغيب عن البال أن تمثل الدولة في مجلس الادارة هم في العادة من الموظفين العموميين ، يمينون في مجلس الادارة بحكم وظائفهم ، ومن ثم يخضعون لجميع القواعد الادارية التي يخضع لها الموظف العمومي .

وإذا كانت لشركات الاقتصاد المختلط مزايا عديدة ، فلا عجب إذن أن يزداد اقبال الحكومات في السنوات الأخيرة على تأسيسها والاستعانة بها على تنفيذ عددها من المشروعات الاقتصادية . فها هي ذی انجلترا اتسمت في الشركة الانجليزية الايرانية للبترول وشركة قناة السويس ، وشركة كوزاد للبلاحة وغيرها من

الشركات الأخرى. وليس حظ دول القارة الأوروبية من اتباع أسلوب المؤسسات شبه الرسمية بأقل من حظ إنجلترا في هذا المضمار ، فكل من فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا تسلك هذا السبيل لتنفيذ مشروعات كالغاز والكهرباء والترام والملاحة وبعض مشروعات الطيران . ولعل مشروع نهر التيسى "Tennessee Valley Authority" الذى سهرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذه خير مثال على انتشار هذا النوع من المؤسسات فى العالم الحديث . ولم تتخلف اليابان فى هذا الميدان بل نراها على العكس تبرز بعض النول الأوروبية إذ اشتركت فى تأسيس عدد غير قليل من شركات الاقتصاد المختلط الرسمية . وكان لهذه الشركات حظها من العناية أيضا فى كثير من دول الشرق الأوسط فها هى ذى لبنان مثلا تعهد اليها أمر إدارة مرفق ميناء بيروت ، كما أن المملكة الأردنية الهاشمية وكلت إلى عدد منها أمر استغلال الثروة المعدنية .

ولئن كانت شركات الاقتصاد المختلط قد نجحت فى غالب الأمر فى أداء مهامها وبلوغ الأهداف التى تنشدها ، إلا أن ثمة شوائب تشوبها من أهمها انقلاب اسهام السلطات العامة إلى سيطرة على المشروع تودى بما يتصف به النشاط الفردى من مزاي . وقد يكون الأمر على نقيض ذلك فلا تنشده السلطات العامة من وراء الاسهام إلا اقتسام الأرباح التى يدرها المشروع ، مما يفضى فى كثير من الأحوال إلى إهدار الصالح العام .

والآن وقد عرضنا لطبيعة شركات الاقتصاد المختلط من الوجهة النظرية ، فقد غدا من اللازم أن نتابع البحث بمعالجة حال هذه الشركات فى مصر من الوجهة العملية .



## الفصل الثاني

### شركات الاقتصاد المختلط في مصر ووجوه نشاطها

يرجع عهد مصر بالمؤسسات الاستثمارية شبه الرسمية إلى القرن التاسع عشر ، ذلك أن الحكومة المصرية أسهمت في رأس مال الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بأن ا كتبت في ١٧٧,٦٤٢ سهما من أسهمها . بيد أن اسهام مصر في هذه المؤسسة لم يدم طويلا بعد أن انتهج الخديوى اسماعيل من بعد سعيد الأول سياسة الاسراف والتبذير في الانفاق حتى انتهى الأمر أن أصبحت الخزنة العامة غاوية الوفاض مما ألح عليه في الاستدانة. ولم يمض إلا قليل حتى عرض حصة الحكومة المصرية في شركة قناة السويس للبيع ليحصل منها على ما يحتاج اليه من أموال سداً لديونه المترتبة ، وقد اغتنمت الحكومة البريطانية هذه الفرصة السانحة وسارعت بشراء حصة الحكومة بمبلغ زهيد قدره ٣,٩٧٦,٥٨٠ جنيا بينما بلغ ثمن شرائها أربعة ملايين من الجنيهات . وبشراء حصة مصر أصبحت انجلترا المساهم الأول في شركة قناة السويس ، هذا فضلا عن أنها أحرزت نصرا سياسيا متقطع النظير يؤيده ما قاله ديزرائيل في هذه المناسبة : «لنا إذا كنا قد عمدنا إلى شراء حصة مصر في شركة قناة السويس ، فان الاعتبارات السياسية وحدها هي التي حدثنا إلى هذا العمل ولولاها لما اقنعنا أنفسنا في هذا المضمار ، وما من شك في أن انجلترا قد حالفها التوفيق في شراء حصة الحكومة بسعر السهم الواحد ٢٥ جنيا بدليل أن قيمته ما لبثت أن بلغت ٧٦ جنيا عام ١٨٨١ ، يضاف إلى ذلك ما تمهدت به الحكومة المصرية وفقا لشروط البيع من أن تؤدي سنويا للحكومة البريطانية فائدة قدرها ٥ ٪ من قيمة البيع تعريضا لهذه الحكومة عما فاتها تحصيله من ايرادات الأسهم وتناجها طوال مدة التسعة عشر عاما التي ظلت فيها مصر مالكه للأسهم . وما برحت مصر تؤدي هذه الفوائد حتى عام ١٨٩٤ . ولبت مصر كانت

قد اقتضت على النزول عن حصتها في رأس مال الشركة فحسب ، فانها قد نزلت أيضا عن حصة في الأرباح مقدارها ١٥ ٪ إلى شركة فرنسية .

وهكذا كانت أول تجربة لمصر في هذا الميدان مصيرها الفشل والاختفاق ، وإن كان هذا المصير لا ترجع أسبابه إلى طبيعة شركات الاقتصاد المختلط ، بل إلى عدد من الملاحظات السياسية والمالية مما لا يتسع الوقت للكشف عن خيئته . ولا شك أنه إذا كان قد قدر لمصر حينذاك أن تنظم شئونها المالية تنظيما رشيدا وأن تحول دون أى تدخل أجنبي في شئونها الخاصة ، لما فقدت حصتها في رأس مال الشركة العالمية لقناة السويس وحصلت من وراء ذلك على أرباح طائلة ، ولاحتفظت بمركزها الأول في الشركة .

وعلى أية حال ، فإن اضطراب جبل الحياة السياسية في مصر بعد ذلك . وما كان من أمر تقييدها بأغلال الامتيازات الأجنبية وربطها إلى عجلة الامبراطورية البريطانية أعجز الحكومات المصرية المتعاقبة عن العناية بالشئون الاقتصادية واصلاح النظام المالي . وما أن قدر للبلاد أن تتحرر قليلا من هذه الأغلال التي رسفت فيها زمانا طويلا ، حتى بدأ اهتمام الحكومة بتوجيه السياسة الاقتصادية ، وأتاحت الظروف للسلطات العامة فرصة تنفيذ سياستها الاقتصادية بعد الغاء الامتيازات الأجنبية فكان ذلك ايذانا بزوغ فجر جديد وبده حركة الاصلاح المالي والاقتصادى في البلاد . ومنذ ذلك الوقت والحكومات تضطلع بإدارة غير القليل من المشروعات الاقتصادية ، وتسلك في هذا السبيل طرقا عدة ، فتارة تؤثر أسلوب الاستغلال المباشر وتارة أخرى تمنح امتياز إدارة هذه المرافق إلى هيئات خاصة . وكان لأسلوب شركات الاقتصاد المختلط حظه من عناية أولى الأمر إذ كونت بعض المؤسسات الاستثمارية شبه الرسمية . وقد ازداد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات منذ قيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، فقد أدركت حكومة الثورة ما لشركات الاقتصاد المختلط من أهمية في الاقتصاد القومى ، ومن ثم عمدت إلى تأسيس عدد منها في ميدان الصناعة وميدان العمليات المصرفية .

وواقع الأمر أننا إذا بحثنا عن شركات الاقتصاد المختلط في مصر في الآونة  
الراثة لألفيناها تباشر نشاطها في نواح لا تخرج عن الميادين الآتية :

١ - الاتمان الزراعى . ٢ - الاتمان الصناعى . ٣ - الصناعة .

وبدأت أخيراً تنزل إلى ميدان جديد هو ميدان العمليات المصرفية . ولما  
كانت مقتضيات البحث العلمى السليم تتطلب منا أن نعالج طبيعة المؤسسات  
وأعمالها ، فإن الأمر يقتضى أن نضم الدراسة إلى أقسام تتفق والميادين التى تباشر  
فيها المؤسسات أعمالها . ومن ثم نعالج بآدى . ذى بدء دور هذه المؤسسات فى  
الاتمان الزراعى ، ثم نتقل إلى ناحية الاتمان الصناعى ، ونخصص بعد ذلك قسماً  
مستقلاً لدراسة أهم المؤسسات الصناعية شبه الرسمية على أن ينتهى بنا المطاف عند  
بعض المؤسسات المصرفية التى وان كانت الجهات المختصة قد انتهت من اعداد  
أحكامها إلا أنها لم تخرج كلها حتى وقت اعداد هذا البحث إلى حيز التنفيذ .

### البحث الثالث

#### الاتمان الزراعى :

تتميز الزراعة ببعض الخصائص التى لا يتم بها غيرها من وجوه النشاط  
الاقتصادى الأخرى . فمن ذلك أنها جعلت تنظيم الاتمان الزراعى مهمة شاقة  
عسيرة تصطدم بكثير من العقبات . فالزراع فى مصر لا يقدم فى العادة على إبداع  
ما يكتنزه من المال فى البنوك ، بل يؤثر الاحتفاظ به ربهما يحين الوقت الذى  
يستطيع فيه أن يستثمره فى شراء أراضى جديدة يغلبا ويعيش من غلتها .  
وما زال عدد كبير من الفلاحين يعدون إبداع الأموال فى البنوك لقاء الحصول  
على فائدة من قبيل الربا الذى تحرمه قواعد الدين الإسلامى الحنيف وغيره من  
الشرائع السماوية على الرغم من فتوى المغفور له الشيخ محمد عبده فى هذا الشأن .  
فلا عجب إذن أن قل تعاملهم مع المصارف التى ظلت زمناً طويلاً لا تزال  
الاتمان الزراعى .

ولما كانت الزراعة تحمل في طياتها جانباً من المخاطر لسيطرة عوامل الطبيعة عليها ، وكانت مقدرة الزراعين المالية في مصر دون الحد الذى يتيح لهم مواجهة هذه المخاطر ، فإن المزارعين يتجهون عادة هذه القروض فيتمكنون من رقاب صغار المزارعين . والمشاهد أن الفلاح المصرى لم تستهوه بعد المشروعات التعاونية ذات الصبغة المالية ، وإن كان لا يباشر عملياته الزراعية إلا متعاوناً مع أقرانه وأفراد أسرته . وإذا كان ينأى بمن يجانبه عن الجمعيات التعاونية ، فإنه يلجأ مع ذلك إلى الاقتراض من المزارعين إذا أعدته الحاجة إلى المال مثل حلول ميعاد جنى المحاصيل .

وتم اعتبار آخر له أهميته القصوى ، وهو أن السكان في مصر يزداد عددهم زيادة مطردة مع بقاء رقعة الأرض الصالحة للزراعة على حالها دون زيادة تتناسب مع زيادة عدد السكان . والواقع أن علاج هذه المشكلة لا يتأتى إلا عن طريق هجرة بعض السكان إلى الخارج أو إعداد الأراضي الصحراوية للزراعة . بيد أن هذه الحلول ليس من اليسير الأخذ بها وتنفيذها فوراً مما دعى أولى الأمر إلى إبتار علاج آخر هو زيادة درجة كثافة الزراعة وحث الأفراد على التوسع في الاستثمار الزراعى . وغنى عن البيان أن اتباع هذا الحل الأخير يحتاج بدوره إلى أموال تمد بها المزارعين ليتسنى لهم أن يستصلحوا أراضيهم ومضاعفة الجهد فى سبيل زيادة الإنتاج الزراعى . ولأمرأى فى أن تنظيم الائتمان الزراعى وتيسير تمويل المشروعات الزراعية وتسليف صغار المزارعين من شأنه أن يعاون على تحقيق الأهداف المنشودة .

وما أن أنشئ البنك الأهلى المصرى عام ١٨٩٨ حتى توم فريق من الناس ان الفرصة حانت أخيراً لياشر مصرف من المصارف الكبرى عمليات الائتمان الزراعى . واتخذت بالفعل الإجراءات التى تكفل قيام البنك بهذه العمليات فتقرر أن يتولى الصرافون تحصيل المبالغ المستحقة ، كما حدد سعر فائدة القرض الذى يمنحه البنك إلى عملائه المزارعين . وكان من شأن هذه الإجراءات كلها

أن أقبل المزارعون على طلب السلفيات الزراعية ، مما كان ينشر بنجاح هذا النوع من العمليات المصرفية . بيد أن البنك الأهلى المصرى لم يلبث عام ١٩٠٢ أن أوضح ان استمراره فى التسليف الزراعى قد يتجهم عنه تعرضه لبعض المخاطر مما يتعارض ووظيفة البنك الأساسية وهى الاصدار . والحقيقة ان البنك كان محملاً آنذاك إذ أن قلة الضمانات التى يستطيع المزارع تقديمها واعسار العميل فى كثير من الأحوال جعل هذه العمليات محنوفة المخاطر .

وإزاء هذه الحالة ، أثر البنك الأهلى المصرى أن يكف عن عمليات الإتمان الزراعى ، وقرر بدلا عن ذلك أن يسهم فى تأسيس شركة تابعة له هى البنك الزراعى مهمته مواصلة عمليات التسليف الزراعى . وقد تدخلت الحكومة فأخضعت للرقابة على عملياته ، مقابل ضمانها فائدة قدرها ٣ ٪ / لحلة الأسهم . وزاول البنك عملياته بنجاح كبير ، فكانت غالبية السلفيات التى يقررها لصغار المزارعين من لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة . وما لبث البنك إزاء النجاح الذى حققه أن قرر زيادة رأس ماله ، واستمر بعد ذلك فى تحقيق رسالته حتى صدر فى عام ١٩١٣ قانون الحصة الأفدنة والذى بمقتضاه أصبح من المحظور نزع ملكية العقارات التى لا تتجاوز خمسة أفدنة لسد الديون المستحقة .

وقد ترتب على صدور هذا القانون أن أصبح من العسير على البنك الزراعى أن يستمر فى إقراض صغار المزارعين مادام قد حظر عليه أن ينزع ملكية من لا يسد الدين الذى فى ذمته . وأدرك المشرفون على إدارة البنك أنه لم يبق المؤسسة إلا أن تسحب من ميدان الإتمان الزراعى وقرروا بالفعل تصفية أعماله تدريجياً حتى انتهى الأمر بتصفية البنك نهائياً عام ١٩٣٦ .

وقد ترك انسحاب البنك الزراعى فراغاً ظاهراً فى ميدان الإتمان الزراعى ، لا سيما أن البنوك الأخرى ظلت يمتأى عن هذا الميدان . ولما كانت البنوك الأخرى لم تقدم على سد هذا الفراغ وكان الإتمان الزراعى وئيق الصلة بهماد الثروة القومية ، فقد اقتضى الأمر من الحكومة أن تتولى بنفسها سد الفراغ

وتنظيم الإئتمان، فقررت الاشتراك مع بعض الهيئات الخاصة في تأسيس مؤسسة استثمارية شبه رسمية مهمتها التسليف الزراعى . ولقيت فكرة السلطات العامة ترحيباً من عدد كبير من المصارف .

وفي ٢٥ يولييه سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك التسليف الزراعى المصرى » تخول المادة الأولى منه الحكومة حق الاسهام فى رأس ماله ، وكان صدور هذا القانون إيداعاً بإنشاء أول مؤسسة استثمارية شبه رسمية فى مصر تزاوِل عمليات التسليف الزراعى فى وقت ظهرت فيه الحاجة ماسة إلى تنظيم هذا النوع من النشاط . وإن دل اقدم الدولة على الاسهام فى تأسيس هذه المؤسسة على شىء فإنما يدل على اهتمامها البالغ بشأن الإئتمان الزراعى ورغبتها الأكيدة فى الاشراف على سياسة التسليف الزراعى اشرافاً فعالاً . ولا شك فى أن رائد السلطات العامة فى إنشاء هذا البنك هو التيسير على صغار المزارعين وتزويدهم بالمال والأسمدة والبذور معاونة منها لهم على تغطية نفقات الزراعة والحصاد وتيسير سبل استصلاح أراضيهم .

أما وقد عرضنا للأسباب والذرائع التى حدثت بالحكومة إلى الاشراف على الإئتمان الزراعى عن طريق تأسيس مؤسسة شبه رسمية ، فقد بات من الضرورى أن نعالج الآن طبيعة بنك التسليف الزراعى من الوجهة القانونية وعلاقة الدولة به ، وأن نشير بإيجاز إلى أوجه نشاطه .

### بنك التسليف الزراعى

#### ١ - طبيعته القانونية وعلاقة الدولة به :

اشتركت الحكومة المصرية فى تأسيس بنك التسليف الزراعى مع كل من البنوك والشركات الآتية :

البنك الأهلى المصرى ، بنك مصر ، البنك العقارى المصرى ، البنك الشرقى الألمانى ، بنك الكريدى ليونيه ، البنك العثمانى ، بنك الأراضي المصرى ،

بنك أئينا ، بنك الأناضول ، بنك الخصم الأهل الباريزي ، البنك الإيطالي ،  
بنك باركليز ، البنك البلجيكي ، البنك التجاري الإيطالي ، شركة ليون الغاز ،  
بنك موصري ، البنك العقارى الشرق ، بنك يونيان ، صندوق الوهونات  
العقارية بمصر .

وقد حدد رأس مال البنك بمليون جنيه أسهمت فيه الحكومة بما يبلغ ٥٠٪ .  
ولا يقتصر اشتراك الحكومة على الاسهام فى رأس المال لحسب ، بل يتعدى  
ذلك إلى دفع حصته فى الأرباح بنسبة ٥٠٪ من القيمة المدفوعة من ثمن أسهم بقية  
المساهمين إذا لم تسمح أرباح البنك فى سنة من السنين بتوزيع مثل هذه الحصة  
فى الأرباح . هذا فضلا عن التزام الحكومة بتقديم قروض البنك لا يتجاوز  
بمجوعها ستة ملايين من الجنيهات بفوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين البنك  
والحكومة على ألا يجوز للحكومة أن تطالب بسد قيمة هذه القروض قبل تصفية  
البنك . وقد تم الاتفاق بين الحكومة وإدارة البنك على تحديد الفوائد التى  
تتقاضاها الأولى عن القروض التى تقدمها للبنك بسعر ٢٪ على ألا يزيد حدها  
الأقصى على ٢ ١/٢٪ ، واتفق من جهة أخرى على أن تحدد فوائد القروض التى يمنحها  
البنك إلى عملائه بسعر ٧ ١/٢٪ . بيد أنه إذا حدث ما يدعو إلى تغيير أسعار الفوائد  
فإن الفرق بين ما يدفعه البنك للحكومة من فوائد على قروضها ، وما يتقاضاه  
من عملائه على السلفيات التى يمنحها يظل ثابتا فى حدود ٥ ١/٢٪ . وفى هذا كله ما يرمي  
عن أن الحكومة تقف من البنك موقف الشريك والدائن ، فإلى جانب أسهامها  
فى رأس المال تقدم للتؤسسة قروضا فى حدود ستة ملايين من الجنيهات ، وهذا  
من شأنه أن يجعل إشراف السلطات العامة إشرافا عاما . وما من شك فى أن هذا  
الإشراف من أهم خصائص شركات الاقتصاد المختلط ، إلا أنه يخشى فى العادة  
أن يتقلب هذا الإشراف إلى سيطرة وسيادة على المشروع وحيث أنه يظهر للعيان  
عيوب نظام الاستغلال المباشر .

وحسبنا أن ننظر إلى الهيئة التى يناط بها أمر إدارة البنك ليتضح لنا أن مجلس

الادارة مكون من ثمانية عشر عضواً على الأقل وأربعة وعشرين على الأكثر .  
وتمثل فيه الحكومة بنسبة حصتها في رأس المال . وللحكومة الحق في تعيين  
ممثلها فإذا كان من بينهم موظفون بحكم وظائفهم حددت شروط عضويتهم ومدتهم،  
ولا تكون تصرفات ممثلي الحكومة مقيدة بها . ويعين عضو مجلس الادارة  
المنتدب بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الادارة ، ويكون بحكم  
هذه الوظيفة رئيساً لمجلس الادارة له أن يمثل الشركة أمام القضاء سواء أكانت  
مدعية أو مدعى عليها . وغنى عن البيان أن الجمعية العمومية للساهمين هي التي  
تنتخب الأعضاء غير الحكوميين .

وقد نص القانون النظامي للبنك على أن قرارات المجلس تصدر بأغلبية  
أصوات الأعضاء الحاضرين وإنه عند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس  
مرجحاً . وليس يخاف أنه من المتصور أن تخطل الحكومة عند الاقتراع إذا  
كان رأى الأعضاء غير الممثلين للحكومة لا يتفق مع وجهة نظر الحكومة ،  
وذلك في حالة ما إذا كان رئيس مجلس الإدارة من غير الممثلين الحكوميين  
واعتق مذهب زملائه . كما أنه ليس في قانون البنك من النصوص ما يستناد  
منها أن رئيس مجلس الإدارة يختار من ممثلي الحكومة لحكم بند ٢٩ جاء مطلقاً  
اكتماء بالنص على أنه يعين بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس  
الإدارة . وكأنما أرادت الحكومة أن تتلافى مثل هذه الحالة بصدر قرار  
لا يتفق والسياسة العامة فقد تضمن البند ٢٨ استثناء يقضى بأنه لو وزير المالية  
أن يطلب إعادة النظر في أى قرار من قرارات مجلس الإدارة يرى أنه يمكن  
أن يضر بمصالح الشركة . ويجب أن يقدم طلب إعادة النظر في مدة عشرة أيام  
من تاريخ القرار ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يوضع القرار موضع التنفيذ  
إلا إذا أقره من جديد ثلثا أعضاء مجلس الإدارة . ومعنى ذلك أنه إذا صدر  
قرار مخالف لمصالح البنك — وحتى في نظر السلطات العامة ضارة بالمصلحة  
العامة — وطلب وزير المالية إعادة النظر فيه ولم يقر مجلس الإدارة تعديل



القرار ، فالقرار الأول لا يمكن بحال أن يوضع موضع التنفيذ ، وذلك أنه لا يتصور أن يحصل الأعضاء غير الممثلين للحكومة على ثلثي الأصوات ما داموا لا يمثلون إلا نصف أعضاء مجلس الإدارة . ومن ثم يكون للحكومة عن طريق هذا الفيتو ، أن تعرقل تنفيذ القرارات التي لا تتفق والصالح العام . فإذا لم تلجأ الحكومة إلى هذا السبيل إلا بعد تروى ، أى عندما تأمن أن القرار الصادر لا يتفق والصالح العام كان إشرافها إشرافاً رشيداً ، أما إذا غالت في استخدام هذه السلطة معاللة لا تتفق وطبائع الأشياء فلا يرجى لشركة الاقتصاد المختلط في هذه الحال أن تحقق أهدافها .

هذا ، وقد تضمن القانون النظامى للبنك عدداً من الأحكام الأخرى يعنيها منها أمر توزيع الأرباح وحل الشركة . أما عن توزيع الأرباح فينص البند ٥٥ على توزيع الأرباح الصافية على الوجه الآتى :

(أولاً) يبدأ بأخذ المبلغ اللازم لاعطاء المساهمين حصة أولى في الأرباح بنسبة ٥ ٪ من القيمة المدفوعة من ثمن أسهمهم .

(ثانياً) يوزع الباقي من الأرباح الصافية بعد أخذ المبلغ سالف الذكر ، إن كان هناك باق بالكيفية الآتية :

(أ) يدفع ربع هذا الباقي إلى الحكومة المصرية .

(ب) ينضم نصف الباقي بعد هذا الربع لتكوين مال احتياطى ، ويظل هذا الخضم متى بلغ المال الاحتياطى ما يعادل ربع رأس مال الشركة ويتعم الرجوع إلى الخضم إذا مس الاحتياطى .

(ج) أما النصف الآخر فيوزع بين المساهمين بصفة حصة اضافية من الأرباح وألا يتفل بناء على اقتراح مجلس الادارة إلى حساب السنة الجديدة أو يخصص لتكوين مال مخصص للطوارئ أو مال لاستهلاك غير عادى .

وقد تكفلت أحكام الباب السابع من القانون النظامى بتنظيم حل البنك وتصفيته ويستناد منها أنه فى حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل الأجل المحدد لها وهو تسعة وتسعون سنة إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك . وفى حالة التصفية تستحق القروض التى عقدت من قبل الحكومة ، ويكون دين العولة الناشئ عن هذه القروض ديناً ممتازاً .

## ٢ - نشاط البنك وأعماله :

تولى البند ٢ من نظام البنك تحديد أغراضه فنص على أن غرضه التسليف الزراعى وخاصة القيام بعمليات حددها على سبيل المحصر ، ثم عاد واضع أحكام النظام فاطلق النص حينما قال فى نهاية البند « وعلى وجه العموم يقوم البنك بكل ما يتصل بالذات أو بالواسطة بالتسليف الزراعى وخدمة النظام التعاونى والاقتصاد الزراعى » . وفى هذا ما ينم عن أن أهداف البنك لا تقتصر على الائتمان الزراعى لحسب ، بل تشمل أيضاً خدمة النظام التعاونى ، وقد كانت النية متجهة منذ عام ١٩٤٤ - على الرغم من النص فى قانون الشركة على خدمة التعاون - على إنشاء بنك مستقل له . ولئن كان المرسوم الخاص بتأسيس هذا البنك قد صدر عام ١٩٤٧ إلا أنه لم يقدّر له التنفيذ وآثرت الحكومة إزاء العقبات التى اصطدمت بها أن تجعل من بنك التسليف الزراعى بنكاً تعاونياً أيضاً . واقتضى الحال أن يتناول المشرع بعض أحكام القانون النظامى بالتعديل ، وعم ذلك بالفعل عام ١٩٤٨ . ولعل من أهم التعديلات التى طرأت على نظامه تعديل اسمه وجعله « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » وقررت الحكومة زيادة رأس المال إلى مليون ونصف جنيه ، أسهمت الجمعيات التعاونية فى نصف هذه الزيادة واشتركت الحكومة فى النصف الآخر . وكان من جراء اشتراك الجمعيات التعاونية فى رأس المال أن أصبحت ممثلة فى مجلس الإدارة . هذا ، وقد صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ متضمناً الترخيص للبنك فى القيام بالعمليات المصرفية للجمعيات

التعاونية على اختلاف أنواعها مع تمييزها في التعامل بما يكفل دعمها وانتشارها  
وخدمة النظام التعاوني ، ومن ثم أصبح البنك بموجب هذا القانون بنكا تعاونيا .  
وقد أفضى هذا التعديل إلى أن أصبح من اختصاص البنك أن يقوم بالعمليات  
الآتية :

(أولا) عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهرا بضمان حق  
الامتياز أو برهن محمولات ، وهي تكاد لا تخرج عن الأنواع الآتية :

١ - تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين ومتوسطيهم  
لنفقات الزراعة والحصاد ، وقد حددت أسعار الفوائد التي يتقاضاها البنك على  
القروض التي يقررها لصالح الجمعيات التعاونية بمقدار ٠.٥٪ ثم خفضت أخيرا  
إلى ٠.٣٪ كما خفضت فوائد القروض التي تمنح للأفراد من ٠.٥٪ إلى ٠.٣٪ .

٢ - بيع البذور والأسمدة وإمهمات الزراعة للجمعيات التعاونية ولجميع  
المزارعين على السواء .

٣ - تقديم سلفيات على المحصول للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين .

(ثانيا) عمليات لأجل متوسط لا يتجاوز عشر سنين .

١ - تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية .

٢ - تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة خضر المساق  
والترع والمصارف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات مقصورين  
على صغار الملاك أو جماعاتهم ، وعلى الجمعيات التعاونية بقية العمل على تكوينها  
وانتشارها .

(ثالثا) عمليات لأجل طويل لا يتجاوز عشرين سنة لاستغلال وإصلاح  
الأراضي التي يمكن أن تفيدها أعمال الري والصرف العام .

(رابعاً) تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

(خامساً) بيع الأسمدة والبذور ومهمات الزراعة نقداً .

(سادساً) قبول الودائع من الجمعيات التعاونية على كافة أنواعها وكذلك تقديم السلف لها لأجل قصير أو متوسط أو طويلة للخدمة الأغراض التي تقوم عليها والقيام لها بجميع العمليات المصرفية الأخرى .

وقد سهر البنك — منذ نشأته — على بلوغ هذه الأهداف وتحقيق الرسالة التي أنشئ من أجلها . وتم حصوله على القروض التي قررت الحكومة أن يمنحه إياها ولما يفيض على وجوده أربع سنوات ، ومن القروض التي بلغت الستة ملايين من الجنيهات أقرض خلال السنوات الأربعة الأولى قروضاً تبلغ قيمتها ٥٧٢٠٥٧٢ر٢٤٨٠ جنيهاً .

ويتضح من الإحصاءات التي ينشرها البنك لتبيان وجه نشاطه أن نسبة ما يمنحه البنك من السلف قصيرة الأجل إلى مجموع السلفيات يوازي ٩٧ ٪ / وقد وزعت خلال عامي ١٩٥٢/١٩٥٣ على الوجه الآتي " :

نسبة المئوية إلى مجموع السلفيات قصيرة الأجل		نوع السلف قصيرة الأجل
١٩٥٣	١٩٥٢	
٪	٪	
٤٨٨	٤٩٣	سلف الأسمدة . . . . .
٢٨٨	٤٢—	سلف الخدمة . . . . .
٨٥	٥٣	سلف التقاوى . . . . .
٣٩	١١٤	سلف برمن محاصيل . . . . .
١٠٠—	١٠٠—	

(١) استقيننا هذه البيانات من محاضرة الدكتور محمد مظلوم حدي محمد بالعلوم المصرفية سنة ١٩٥٥

أما السلف متوسطة الأجل فلا تتجاوز نسبتها بالقياس إلى السلفيات الأخرى ٠.٢٪. وهالك توزيعها خلال عامى ١٩٥٢/١٩٥٣

قيمتهما بالجنيه المصرى		نوع السلفة متوسطة الأجل
١٩٥٣	١٩٥٢	
٤١١٠٥	٣٩٤٧٥	سلف للجمعيات التعاونية لشراء المواشى
٤٢٥٧٣	٧٣١٢١	سلف للجمعيات لشراء آلات زراعية للتبخير
١١٩٦٢	٢٥٣٢	سلف لإصلاح الأراضى . . . . .
٩٥٦٤٠	١١٥١٢٨	

أما عن السلفيات طويلة الأجل ، فنشاط البنك فى هذه الناحية يكاد يكون معدوماً ذلك أن المزارعين يؤثرون الاتجاه الى البنوك العقارية — كالبنك العقارى المصرى — كلما احتاجوا إلى قروض طويل الأجل بدلا من الاتجاه إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، على الرغم من أن قانون البنك خوله الحق فى الاقراض فى حدود ٢٠ سنة .

وعلى أية حال ، فإن هذه الاحصاءات أن نمت عن شىء فالتما تم عن اتساع دائرة نشاط البنك فى السنوات الأخيرة وتكشف عما أداه من خدمات جليلة للاقتصاد القومى وأنه يرجى للبنك فى السنوات القليلة المقبلة أن يسير قدما لاسيما بعد حركة الإصلاح الزراعى التى عرفتها مصر أخيرا ، وما تقتضيه طبيعة هذا الإصلاح من زيادة الاهتمام بتمويل صغار المزارعين والجمعيات التعاونية حتى يتسنى للبلاد أن تجنى ثمار الإصلاح .

## المبحث الثاني

### الائتمان الصناعى :

ازداد اهتمام السلطات العامة فى مصر خلال السنوات الأخيرة بأمر تصنيع البلاد والنهوض بالصناعات إلى مضاف القول المتقدمة اقتصاديا . وما من شك فى أن مصر لا تستطيع أن تظل دولة زراعية وتهمل جانب الصناعة ، إذ أنه لا يتسنى لها أن تسير ركب التقدم الاقتصادى وتعمل على زيادة الدخل الأهلى أو رفع مستوى معيشة الأهلىين إلا إذا جعلت الصناعة تسير جنبا إلى جنب مع الزراعة . وقد أدرك أولو الأمر أهمية النهوض بالصناعة وسعوا إلى تنفيذ عدد من المشروعات التى كان تنفيذها قبل ذلك يبدو ضربا من الهم والخيال . ولعبت بعض المؤسسات الخاصة كبنك مصر دورا عمليا عظيما فى هذا المضمار ، فأنشأت عددا من الصناعات ظهرت أهميتها خاصة للاقتصاد القومى عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية وتعذر استيراد المصنوعات الأجنبية من الخارج . فتقدمت فى مصر صناعة الغزل والسيج وبعض الصناعات المعدنية وصناعة ضرب الآرز وطحن الغلال ومعاصر الزيوت والصباغة وعدد قليل من الصناعات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء وغير ذلك من الصناعات الأخرى .

يبد أن حركة التقدم الصناعى ما لبثت أن ارتطمت فى أول أمرها بصخرة كئود تتمثل فى التمويل والاقتراض ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تنظيم الائتمان الصناعى على غرار الائتمان الزراعى .

وقد بدأت أول محاولة فى هذا الشأن عندما عهدت الحكومة إلى بنك مصر أمر اقتراض الصناعات ، وتولت السلطات العامة بالفعل تمويل بنك مصر بما يحتاجه من أموال لتحقيق هذا الغرض الجديد . فوضع تحت تصرف البنك عام ١٩٢٢ مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه ليقترض به صغار الصناع . ولم يعهد إلى بنك مصر بأمر الاقتراض وحده بل عهد إليه أيضا أمر اختيار الصناعات

التي تستحق الأقراض دون غيرها وتحديد الضمانات اللازمة . وعادت الحكومة الى تقديم مبالغ جديدة حتى بلغت المبالغ الاجمالية الموضوعة تحت تصرف البنك في سنة ١٩٣٧ بقصد التسليف الصناعي ٧٠٠.٠٠٠ جنيه . وعلى الرغم من استعداد البنك لاجراء عمليات التسليف الصناعي — بفضل مساعدة الحكومة له — الا أن طلبات الاقراض كانت قليلة ، واتتهى الأمر بأن استفادت الشركات الصناعية التابعة لبنك مصر اكثر من غيرها من هذه القروض .

وما أن اسفر السلام بعد الحرب الضروس ، وانقضت غيوم الاضطراب السياسي ، وبدأت مصر تنظم أمورها وتضع البرامج الاقتصادية لتصلح البلاد ، حتى ظهرت الحاجة ماسة الى انشاء بنك صناعي يتولى تمويل الصناعات التي تحتاج اليها البلاد ومساعدة بعض الصناعات التي تواجهها بعض الصعوبات المالية ، ولما كانت الصناعة هي شغل البلاد الشاغل ، وأمر النهوض بها معهود الى السلطات العامة ، فقد اقضى الأمر من الحكومة أن تبحث عن الوسائل التي تكمل تمويل الصناعات الناشئة وتشجيع المتخلف منها ، فهدها تفكيرها الى ضرورة تأسيس بنك صناعي أسوة بما اتبع في الميدان الزراعي بتأسيس البنك الزراعي المصري سنة ١٩٣١ وما لبث أن صدر القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٤٧ مخولا الحكومة الحق في الاشتراك في بنك صناعي وتم — تنفيذاً لهذا القانون — تأسيس البنك الصناعي الذي يعد بدوره شركة من شركات الاقتصاد المختلط لاشتراك السلطات العامة مع بعض الهيئات الخاصة في تأسيسه .

وإذا ما نظرنا الى أحكام القانون النظامي للبنك الصناعي اتضح لنا أنه قريب الشبه بالبنك الزراعي ، وأن كانت هنالك بعض أوجه الاختلاف نشير اليها فيما يلي ، على أن تتولى بعد ذلك تفصيل أهم عمليات البنك وتبيان ما قام به من أعمال خلال السنوات الأخيرة .

## البنك الصناعي

### ١ - طبيعته القانونية وعلاقة الدولة به .

أسس هذا البنك على شكل شركة مساهمة اشترك في تأسيسها كل من :  
الحكومة المصرية ، إدارة صندوق التوفير ، الغرف التجارية المصرية ، جمعية  
القرش ، بنك مصر ، البنك الأهلي ، البنك البلجيكي ، وشركة سبامى الصناعية ،  
شركة الغزل الأهلية المصرية ، شركة مصر للغزل والنسيج ، شركة مياه القاهرة ،  
شركة البحيرة ، وبعض المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين . ويلاحظ أن بعض  
المصارف التى سبق لها الاشتراك في تأسيس البنك الزراعى أسهمت أيضاً  
في إنشاء البنك الصناعى ، على حين أن غالبية الشركات الأخرى المشتركة  
من الشركات الصناعية أو من الغرف التجارية التى يقتضيها صالحتها أن تشترك  
في إنشاء هذا البنك .

وقد حدد رأس المال بمبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات مكتتب  
في رأسماله على الوجه الآتى :

٠.٥١ / قيمة اشتراك الحكومة في أسهم الشركة .

٠.٣٠ / لاكتتاب الأشخاص المعنوية أو الطبيعيين .

١٩ / ٠. نظر لـ للاكتتاب العام بعد صدور المرسوم بتأسيس البنك  
وتخصيص للأفراد ، من المصريين أو يكون ذلك بضمين جماعة المؤسسين بحيث إذا  
لم يتم الاكتتاب في المواعيد المقررة يوزع الباقي في هذه الحالة على المؤسسين  
بنسبة اكتتاباتهم .

وقد تولى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ تنظيم علاقة الدولة بالبنك ففوض  
في مادته الثانية بأنه فضلاً عن اشتراك الحكومة في رأس المال بنسبة ٥١ / ٠  
فإنها تضمن أيضاً حصة الأسهم ربحاً أدنى قدره ٣٣ / ٠ من قيمتها الاسمية ، كما تضمن



سد القيمة الإسمية، للسندات التي يصدرها البنك عند استحقاقها على ألا يتجاوز ما يصدره منها خمسة أمثال رأس المال، وتضمن كذلك دفع فوائد هذه السندات في مواعيدها على ألا تتجاوز ٣ ١/٠٪ سنوياً. على ألا يجوز إصدار هذه السندات قبل سد قيمة الأسهم المكتتب بها. وتقوم الحكومة من جهة أخرى بتقديم قروض للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات على أن يؤدي منها البنك الفوائد التي يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك.

وفي مقابل جميع هذه المساعدات التي تقدمها الحكومة، اشترطت السلطات العامة أن تكون ممثلة في مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال وأن يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتخب بقرار من مجلس الوزراء على ألا يكون عضو مجلس الإدارة مديراً أو مستشاراً لأية مؤسسة مالية أخرى. هذا وقد أورد القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ فصلاً مائلاً للمساءلة في القانون النظامي للبنك الزراعي والتعاوني حينما قضى بأنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يطلب إعادة النظر في أي قرار لمجلس الإدارة أو الجمعية العمومية يرى فيه إضراراً بصالح البنك وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه القرار، وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه ثانية مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية حسب الأحوال بأغلبية خاصة تحدّد في عقد التأسيس. كذلك نصت المادة ٣٠ من القانون النظامي للبنك على ألا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي الأصوات. وفي هذا ما ينم عن أن السلطات العامة تشرف إشرافاً تاماً على قرارات البنك الصناعي، وأنه لوزير التجارة أن يستخدم حق «الفيتو» كلما رأى موجبا لذلك.

وقد حددت المادة ٥٧ من القانون النظامي — بعد تعديلها بالمرسوم الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥٤ — طريقة توزيع الأرباح، فأوضحت أنها توزع بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى والاحتياطيات على الوجه الآتي :

١ — يبدأ باقطاع ما يوازي ١٠ ٪ من الأرباح لتكوين احتياطي للشركة ويوقف هذا الاقطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً مساوياً لقيمة رأس مال الشركة المدفوع ، ومتى من الاحتياطي يتعين العود إلى الاقطاع .

٢ — ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٣ ٪ / ٢ للسامين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .

٣ — يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المسامين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو ينحصر لإنشاء مال للاحتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين .

ويلاحظ أن الحكومة لا تستولى على ربيع الباقي بعد توزيع المبلغ اللازم على المسامين كحصة أولى ، وذلك على خلاف ما جرى عليه العمل في البنك الزراعي والتعاوني .

وعلى أية حال ، فإن البنك يحل في حالة خسارة رأس المال حتى إذا لم يصل أجله وهو خمسون سنة — إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك . وفي حالة التصفية تستحق المبالغ المطلوبة للحكومة ، ويكون دين الحكومة في هذه الحالة ديناً ممتازاً .

## ٢ — نشاط البنك وأعماله :

حددت المادة الثانية من القانون النظامي للبنك أغراضه ، وهي النهوض بالصناعة المصرفية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها ويتولى على وجه الخصوص العمليات الآتية :

( أولاً ) الاشتراك في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرفية .

( ثانياً ) مساعدة الصناعة المصرفية بامدادها بالمواد الخام أو بالآلات اللازمة لها أو بغير ذلك من وسائل المساعدة بضمين عيني أو شخصي .

( ثالثاً ) تقديم سلف بضمان عيني أو شخصي على الوجه الآتي :

( أ ) سلف لآجال « قصيرة » لا تزيد على اثني عشر شهراً بضمان ضمانات أو مواد مصنوعة أو بضاعة أو أسهم أو سندات أو ضمان شخصي أو غير ذلك من الضمانات .

( ب ) سلف لآجال « متوسطة » لا تزيد على عشر سنوات لمساعدة الصناعات القائمة بضمان عيني .

( ج ) سلف لآجال « طويلة » لا تزيد على عشرين سنة لإنشاء صناعات جديدة أو متفرعة من صناعات قائمة أو مكتملة لها بضمان عيني .

( رابعاً ) معاونة خريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلفاً بضمان عيني أو شخصي أو بغير ذلك .

( خامساً ) استثمار الفائض من الأموال في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية ، ويجوز للبنك عند قيام مصلحة له أن يرتبط مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز له أن يشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو يشتريها أو يلحقها به .

ولعل البيانات الاحصائية خير ما يمكن الاعتماد عليها في مثل هذه الأحوال للانصاح عما يقوم به البنك من أعمال . وما نحن أولاء فستق هذه البيانات من تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٥٣ ومنه يتضح أن مجموع القروض التي أصدرها البنك حتى ١٩٥٣/١٢/٣١ بلغ مبلغاً قدره ١٨٢٢,٤٣١ جنيه موزعة على أوجه النشاط الصناعي على النحو التالي :

النسبة المئوية	القروض		المجموع	اعتمادات	قروض	الصناعات
	اعتمادات	قروض				
٪	٪	٪				
٤٧,٨٣	١٥,١٨	٣٢,٦٥	٨٧,٥٠٦	٣٧,٥٣٥٦	٥٩,٥١٥٠	غزل ونسج حرير وقطن
٨,٧٢	٣,٦٢	٥,١٠	١٥٩,٠٦٠	٦٦,٠٦٠	٩٣,٠٠٠	غزل ونسج صوف
٤,٧١	٠,٨٢	٣,٨٩	٨٥٧٢	١٤٨٩٠	٧,٠٨٣	ثلج وتبريد . . .
٤,٧٩	—	٤,٧٩	٨٧١٢٥	—	٨٧١٢٥	مطاحن وخباز . .
٦,٣٣	١,٥٦	٤,٧٧	١١٥٣٣٠	٢٨٤٦٠	٨٦٨٧	صناعات ميكانيكية .
٢,٨٦	٠,٨٢	٢,٠٤	٥٣٣٠٠	١٥,٠٠٠	٣٧٣٠٠	طباعة . . . . .
٢,٤٧	—	٢,٤٧	٤٥,٠٠٠	—	٤٥,٠٠٠	صناعة استخراج الزيت للمدينة . . . .
٠,٣٨	—	٠,٣٨	٤٥,٠٠٠	—	٧,٠٠٠	زيوت وصابون . .
٧,٩٣	١,٩٨	٥,٩٥	١٤٤٦٧٠	٣٦,٠٠٠	١٠٨٦٧٠	صناعات معدنية . .
٢,٩٢	١,٢٠	٢,٧٢	٥٣١٩٤	٢٦٩٤	٥,٥٠٠	صناعات كيمياوية . .
١,٦٥	—	١,٦٥	٣٠١٤٣	—	٣٠١٤٣	صناعات مواد البناء
٠,٣٨	—	٠,٣٨	٧,٠٠٠	—	٧,٠٠٠	الفنادق . . . . .
١,٤٥	—	١,٤٥	٢٦٥٥٠	—	٢٦٥٥٠	صناعة ضرب الأرض
١,٣٧	١,٣٧	—	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	—	صناعة الورق . .
١,١٩	—	١,١٩	٢١٨٠٠	—	٢١٨٠٠	الصباغة . . . . .
١,٨٧	—	١,٨٧	٣٤١٩٦	—	٣٤١٩٦	صناعة الحلوى والبسكوت
٠,٤٣	—	٠,٤٣	٨,٠٠٠	—	٨,٠٠٠	منتجات الألبان . .
٠,٨٦	٠,٧٢	٠,١٤	١٥٦٤١	١٣٢٤١	٢٤٠٠	المقاولات الصناعية .
٠,٧٦	٠,٠٥	٠,٧١	١٣٩٩٣	٩٩٣	١٣,٠٠٠	الصناعات الكهربائية
١,١٠	٠,٠٤	١,٠٦	٢٠٢٠٣	٨٥٨	١٩٣٤٥	صناعات صغيرة مختلفة
١٠٠,٠٠	٣٦,٣٦	٧٣,٦٤	١٨٢٢٤٣١	٤٧٨٥٥٢	١٣٤٣٨٧٩	المجموع . .

وقد زادت نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل من ٣٦,٣٦ ٪ إلى ٥٩,٨٩ ٪ في سنة ١٩٥٤ ، وفي الوقت ذاته هبطت نسبة ١٩٥٣

القروض قصيرة الأجل من ٦٨٥٤ ٪ إلى ٣٠٨١ ٪ وقد ظلت صناعة الغزل والنسيج تستأثر بالنصيب الأكبر من قروض البنك ، واحتلت الصناعات المعدنية المرتبة الثانية فارتفعت نسبتها من ٨ ٪ إلى ٢٣ ٪ وبلغ عدد المنشآت التي انتفعت بمعونة البنك ستة ١٩٥٤ ، ٩٩ منشأة يقدر رأس مالها بمبلغ ٦٧٢٠٠٠ ر.جنيه ، بينما كان عدد المنشآت التي انتفعت بهذه المعونة خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ ، ١٣٣ منشأة يقدر مجموع رؤوس أموالها ٨١٥٠٠٠٠ ر.جنيه .

وقد انتهج البنك سياسة جديدة فقرر الاشتراك في إنشاء الصناعات التي تحتاج إليها البلاد فأسهم في إنشاء شركة الحديد والصلب بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه ، وفي الشركة العامة للبلح المهرى بمبلغ ٥١ ألف جنيه ، وفي الشركة العامة لمنتجات الخبز والصيني بمبلغ ٥٠ ألف جنيه . كما قرر الاشتراك بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه في الزيادة التي قررتا شركة مصر للنسج والسيارات بالقياس إلى رأس مالها . ويلاحظ أخيراً وليس آخراً أن الحكومة قد ضمنت البنك في يولييه سنة ١٩٥٤ لدى مصلحة صناديق التأمين والادخار في قرض مقداره مائة ألف جنيه يخصص لأقراض الفنادق التي تتركها مصلحة السياحة . وقد استنفد جزء كبير من القرض وارتفعت النسبة الخاصة بقروض الفنادق من ٣٨ ٪ إلى ٤٠٢ ٪ سنة ١٩٥٤ . هذا ، ومن المنتظر أن يزداد نشاط البنك الصناعي في السنوات القادمة نتيجة لزيادة عدد الصناعات الناشئة ، واشتراك البنك الصناعي مع المجلس الدائم للإنتاج القومي في تنفيذ سياسة تصنيع البلاد .

## المبحث الثالث

### في ميدان الصناعة

انتهجت الحكومة المصرية منذ قيام الثورة سياسة جديدة لتصنيع البلاد ، فعمدت إلى مجلس دائم للإنتاج القومي مهمة دراسة مستقبل الإنتاج في مصر ووضع الخطط والبرامج التي تكفل النهوض بالبلاد صناعياً ، وقد بدأ مجلس

الإنتاج في تأدية رسالته وعكف على دراسة العديد من المشروعات التي رأى أن البلاد في حاجة ماسة إلى تنفيذها ، بيد أنه أدرك للوهلة الأولى أن هناك من المشروعات ما لا ينبغي تركه للنشاط الفردى أو للهيئات الخاصة إذ أنها قد تقصر عن تحقيق الأهداف المرجوة . كما أن هناك بعض المشروعات الأخرى التي وإن عرضت على النشاط الفردى للقيام بها ، فقد يتردد طويلاً قبل أن يحزم أمره على الإقدام والتنفيذ ، أما خشية المخاطر التي يتعرض لها المشروع وأما لتعذر جميع المسائل اللازمة لإخراجه إلى حيز التنفيذ .

ولإزاء هذه الاعتبارات كلها ، قد رأى مجلس الإنتاج تنفيذ هذه المشروعات الحيوية التي لا غنى عنها للاقتصاد القومى عن طريق شركات الاقتصاد المختلط . فأسس أول ما أسس شركة الحديد والصلب المصرية التي سنعنى بدراستها ، كما أنه عاكف في الوقت الحاضر على إنشاء مؤسسات أخرى لصناعة السجاد وعربات السكك الحديدية .

ومن المنتظر أن تؤسس هذه الشركة الأخيرة قريباً إذ اتفق على أن يشترك في رأس مالها البالغ نصف مليون من الجنيهات كل من الشركات والهيئات الآتية :

شركة مصر لمهندسة السيارات بنسبة	٠. ٢٤ /
ثلاث شركات بلجيكية	٠. ٢٤ /
شركة الحديد والصلب المصرية	٠. ٢ /
البنك الصناعى	٠. ١٥ /
مجلس الإنتاج القومى	٠. ١٥ /
مصلحة السكك الحديدية	٠. ٢٠ /

ومن المنتظر أيضاً أن يشترك كل من مجلس الإنتاج القومى والحكومة في إنشاء بعض شركات الاقتصاد المختلط الأخرى .

ومهما يكن من أمر ، فإننا إذ نعرض في هذا المقام لشركة الحديد والصلب المصرية فأنما نفعل ذلك لتقديم مثالا عملياً لنوع هذه المؤسسات الصناعية .

## شركة الحديد والصلب المصرية :

### ١ - طبيعتها القانونية وعلاقة الدولة بها :

صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ مرسماً للحكومة بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب . وقد نص هذا القانون على أن اشترك الحكومة في رأس مال هذه الشركة يكون بحصة عينية هي المصنع المقدرة قيمته مبدئياً بمبلغ مليونين من الجنيهات ، على أن يتولى تقويم هذه الحصة خبير أو خبراء عالميون يختارهم المؤسسون ويكون قرار الخبراء نهائياً .

وما لبث بعد ذلك أن صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٤ متضمناً الإذن للجلسة الدائمة للإنتاج القومى في الاسهام في رأس مال الشركة بمبلغ مليون جنيه، على أن تؤخذ المبالغ اللازمة من ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومى .

وبصدور هذين القانونين تكون اللجنة الأولى قد وضعت في صرح شركة الحديد والصلب إذ صرحان مآثم بعد ذلك توقيع عقدها الإبتدائى لإذناً بمولعها . وقد اشتركت الشركات الآتية في تأسيسها وقدمت حصصها في رأس المال :

البنك الصناعى . بنك مصر . شركة مصر للفول والسبج . شركة مصر للتأمين . شركة ديماج الألمانية .

ومن ثم أصبح رأس مال الشركة البالغ قدره ٦ مليون من الجنيهات مقسماً إلى حصص يانها كالتالى :

٢,٠٠٠,٠٠٠	تكتب فيها الحكومة على صورة حصة عينية .
٢,٢٥٠,٠٠٠	لباقى المؤسسين ( مجلس الانتاج — بنك مصر وشركاته — البنك الصناعى وشركة ديماج ) .
١,٧٥٠,٠٠٠	تطرح للاكتتاب العام .
٦,٠٠٠,٠٠٠	الجملة

وقد تم الاتفاق بين مجلس الانتاج وشركة ديماج الألمانية "Demag" على استغلال خام الحديد المصري وتوريد المعدات اللازمة لاستخراجه من المناجم ونقله إلى مرافق النقل المائي ومحطات السكك الحديدية وإنشاء المراسى وإقامة فرين عاليين لاحتراق خام الحديد والأجهزة اللازمة لتحويله إلى صلب يصنع منه مختلف المقصات التي تحتاج إليها السوق المصرية على أن يندمج في العملية الجديدة الآلات والأجهزة والمعدات المملوكة للحكومة لاستصناع المنتجات المذكورة وما يصلح منها لأن يندمج في المصنع المقترح انشاؤه وتبلغ قيمة المعدات التي تعرضها شركة ديماج ٧,٠٨٦,٠٠٠ جنيه ( بفرق ٠.٣٪ زيادة أو نقصاناً ) . وعلى أن تسهم شركة "ديماج" المذكورة في رأس مال الشركة بخمس قيمة المعدات التي توردها الشركة على أساس القيمة في ميناء الشحن وبعد أعلى قدره مليونان من الجنيهات .

وما من شك في أن هذا الاتفاق يتفق مع ما جاء في المادة الثالثة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ اذ نصت على أنه يجوز أن يتضمن نظام الشركة حكماً بمقتضاه يلزم أحد الأشخاص المعنويين الشركاء في تأسيس الشركة بالاشتراك بحصة معينة في رأس المال أو في زيادته أن يكون وفاؤه بقيمتها كاملة بطريقة المقاصة بين ما يكون مستحقاً أو ما يستحق له قبل الشركة وبين قيمه ما يحصل عليه من أسهم فيها . على أنه يشترط أن يكون المال الذي آل إلى الشركة من هذا الشريك مالا أجنبياً .

وقد نظم القانون سالف الذكر علاقة الحكومة بالشركة إذ قرر أن الحكومة تضمن لحلة الأسهم المكتتب فيها نقداً ربحاً أدنى قدره ٤ ٪ من القيمة المدفوعة للسهم ابتداء من السنة الثالثة بعد صدور المرسوم المرخص بإنشاء الشركة . هذا فضلاً عن أن الحكومة تضمن سد القيمة الاسمية للسندات التي تصدرها الشركة عند استحقاقها على ألا يتجاوز ما تصدره منها أربعة ملايين من الجنيهات



وأن يتضمن دفع الفوائد في مواعيدها ، على أن يحدد سعر الفائدة وباقي شروط الاصدار بالاتفاق بين وزارة المالية والاقتصاد وبين الشركة .

وثمة حكم له أهميته وهو تهديد الحكومة لكل أو بعض الهيئات التي تكتتب في أسهم الشركة بأن تقوم بشراء أسهمها بعد مدة معينة بنفسها أو عن طريق تكليف أية هيئة أخرى بذلك ويحدد مجلس الوزراء السعر الذي يتم الشراء على أساسه بحيث لا يقل عن متوسط الأسعار في الثلاثة الأشهر السابقة للشراء ولا يزيد على القيمة الاسمية للسهم .

وإذا كانت شركة ديماج المشتركة في تأسيس شركة الحديد والصلب المصرية من الشركات الأجنبية ، فقد اقتضى الأمر من المشرع أن يراعى هذه الحالة بالقياس إلى تمويل العملية . فلاغرو إذن أن نص القانون على أن الحكومة تضمن لكل أو بعض الهيئات التي تكتتب في أسهم الشركة تحويل العملات التي تمثل بيع الأسهم المملوكة لهذه الهيئات إلى الخارج سواء استمرت الأسهم بملوكه للهيئة التي اكتتبت فيها أو نزلت عنها إلى أحد مقاوليها من الباطن وذلك إذا كان البائع أجنبياً مقيماً في الخارج . ويصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد طريقة التحويل ونوع العملات الأجنبية وسعر الصرف الذي يتم على أساسه التحويل ، كما يتولى ذلك المجلس أيضاً تحديد طريقة تحويل الزيادة في القيمة السوقية للأسهم إلى الخارج . هذا ، وتمثل الحكومة في مجلس إدارة الشركة بعد تقديم الحصة العينية بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال . كما أنه من المقرر أن تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة وعضوه المنتدب يكون بالاتفاق بين الحكومة وبين الشركة .

## ٢ - أغراض الشركة :

تتلخص أغراض الشركة في القيام باستغلال مناجم الحديد والاضطلاع بكافة الأعمال المتعلقة بصناعة الحديد والصلب والاتجار فيها ، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي :

١ - استغلال مناجم الحديد .

٢ - انشاء مصانع الحديد والصلب .

٣ - الاتجار في الحديد والصلب وفي منتجاتهما الأصلية وكل ما يتفرع عن هذه المنتجات .

٤ - القيام بكل ما يتصل بصناعة الحديد والصلب أو بالاتجار فيهما ومباشرة جميع العمليات المساعدة التي تتصل بالأغراض سالفة الذكر سواء أكانت عمليات تجارية أم صناعية أم هندسية أم مهيارية أم استخراجية .

٥ - مباشرة جميع الأعمال المالية المرتبطة بالعمليات سالفة الذكر .

ويجوز للشركة أن ترتبط مع الهيئات أو الشركات التي تزاوُل أعمالا شعبة بأعمالها أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها سواء أكانت هذه الهيئات أو الشركات في مصر أم في الخارج .

ولما كان متوقفا ألا يني رأس المال بتحقيق هذه الأغراض جميعا ، فقد نص القانون النظامي للشركة على أن المؤسسين تعهدوا بالاكْتِتاب بحصص جديدة (أورد بيانها) وذلك عند زيادة رأس المال . وبالفعل قررت الجمعية العمومية غير العادية للشركة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وهي الزيادة التي كان القانوني النظامي للشركة قد ألمح إليها . غير أنه نظراً لأن الالتزامات المالية التي ارتبطت الشركة بها بمقتضى اتفاقها مع شركة ديماج لتنفيذ الأعمال الفنية المطلوب إنجازها خلال سنة ١٩٥٥ تبلغ أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ، ولما كان الرصيد النقدي لا يفي بهذه الالتزامات فقد قررت الجمعية العمومية غير العادية للشركة عند اجتماعها في ١٨ مارس سنة ١٩٥٥ زيادة رأس مال الشركة زيادة جديدة قدرها ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وقد أسهمت الحكومة في هذه الزيادة عن طريق تقديم مليون جنيه ، ورفع مجلس الانتاج مساهمته من مليون جنيه إلى مليون وربع من الجنيهات ، كما اشترك البنك الصناعي في الزيادة بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه .

ولا شك في أن شركة الحديد والصلب ، وقد توافرت لها جميع العناصر المالية ولقيت كل تشجيع من السلطات العامة أمتت في مركز يساعد على تحقيق رسالتها على أكل وجه لا سيما أن ثمة صناعات أخرى جديدة سوف ترتبط بها ارتباطا وثيقا .

## المبحث الرابع

### في ميدان العمليات المصرفية

نشط النظام المصرفي في مصر خلال السنوات الأخيرة نشاطا ملحوظا . وظهرت مصارف جديدة طفقت تمارس نشاطها جنبا إلى جنب غيرها من البنوك الأخرى .

ولا يخفى أن المصارف في مصر كلها من المؤسسات الخاصة ولم يسبق للحكومة أن اشتركت في إنشاء بنك من البنوك اللهم إلا بالقياس إلى بنكي التسليف الزراعي والصناعي اللذين ألحنا إلى الأسباب التي دعت إلى وجودهما . وإذا كانت النية قد اتجهت أخيرا إلى إسهام الدولة في مصرفين جديدين لهما طابعهما الخاص وهما بنك الجمهورية وبنك السينا ، وكان أمر المصرف الأخير لا يزال قيد البحث ، وما برحت السلطات المختصة عاكفة على إنشاء المصرف الأول فالتأثير ألا نعرض لأحكام كل منهما تفصيلا وذلك ريثما يستقر الأمر في شأنهما بصفة نهائية ، وإن كان هذا لا يحول بطبيعة الحال دون الإشارة إليهما إشارة عابرة .

### ١ - بنك الجمهورية :

رأت نقابات العمال أن تستثمر أموالها في أغراض اقتصادية تعود عليها بالفائدة وعلى الاقتصاد القومي بالنفع ، ومن ثم تقدمت عن طريق هيئة التحرير وتحت إشرافها وتوجيهها بطلب لإنشاء بنك الجمهورية ( شركة مساهمة مصرية ) لمزاولة الأعمال المصرفية ، وقد حدد رأس مال البنك بمبلغ مليون جنيه موزع على ١٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم جنيهان تطرح للاكتتاب العام، ويتعهد المكتتبون

بدفع نصف قيمة الأسهم عند الاكتتاب ويتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم عند الطلب ، بشرط أن يتم سداد رأس المال خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء البنك ، وقد طلب المؤسسون أن تشترك الحكومة في أسهم الشركة بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال على الأكثر عند الاكتتاب الأول (١) . ومن المتفق عليه أن تضمن الحكومة لحلة الأسهم ربحاً قدره ٤ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم .

والغرض من إنشاء هذا البنك ينحصر في القيام بالأعمال الآتية :

١ - قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعقد القروض المختلفة الآجال في مقابل مختلف أنواع الضمانات .

٢ - المساهمة في إنشاء المشروعات الإنتاجية .

٣ - إصدار الأسهم والسندات وكافة الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية وأعمال الصرف الأجنبي .

٤ - أعمال الخوائن وتمثيل الهيئات المصرفية المختلفة .

٥ - القيام بوظيفة أمناء تدير الأموال نيابة عن الغير .

وينص في نظام الشركة على تمثيل الحكومة والمؤسسات العامة التي تشترك في تأسيس الشركة في مجلس الإدارة بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الممثلين للحكومة عن ثلاثة وألا يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتخب إلا بموافقة وزير المالية والاقتصاد .

٢ - بنك السينا :

طالعنا الصحف أخيراً نبأ وهو فراغ مصلحة الاستعلامات بوزارة الارشاد القومي عن إعداد مشروع إنشاء بنك السينا تشترك فيه الحكومة بنسبة ٥١ ٪ على أن تضمن لحلة الأسهم ربحاً أدنى قدره ٥ ٪ من قيمتها الاسمية (٢) . والغرض (١) من مذكرة وزير المالية والاقتصاد المرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن بنك الجمهورية .

من هذا البنك تقديم القروض إلى متجى الأفلام وإنشاء دور عرض لها  
واستوديوهات لطبع الأفلام الملونة واستكمال المعدات الحديثة اللازمة لمسيرة  
الإنتاج السينمائي ، وغير ذلك من الأغراض التي تهدف إلى تشجيع صناعة السينما  
والأخذ بتأخرها .



## قسم العلوم القانونية والسياسية

---

المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول المنعقد  
في بانكوك بآندونيسيا بتاريخ (١٨ - ٢٤) الدكتور بطرس بطرس غالى  
أبريل سنة ١٩٥٥ .





## المؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول<sup>(١)</sup>

المنعقد فى باندونج بأندونيسيا (١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥)

بقلم

الركنور بطرس يوسف بطرس غالى

أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية المساعد

فكرة عقد مؤتمر أفريقى آسيوى ترجع غالباً إلى السيد على ساستروميد جوجو رئيس وزراء أندونيسيا ، ثم تبناها من بعده مؤتمر كولمبو الذى كان مكوناً من رؤساء وزارات بورما والهند وأندونيسيا وباكستان وسيلان . هذا المؤتمر درس الفكرة ، واستحسنها ، وقرر الدعوة إلى تنفيذها ، وعين أسماء الدول التى تدعى . ونص على أن الغرض الأساسى هو التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول الآسيوية والإفريقية .

وفى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ عقد اجتماع فى بحور ( مدينة تجاور باندونج ) ضم رؤساء حكومات دول كولومبو الخمس التى اقترنت بفكرة المؤتمر ، وأصدر

(١) كل من مما درنا فى هذا البحث تقرير جامعة الدول العربية الخاص بالمؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول . وهو يقع فى ٢٣١ صفحة من الحجم الكبير مضافاً إليها ٤٥ صفحة بالغة الإنجليزية ، وقد نشر بالقاهرة فى أغسطس سنة ١٩٥٥ . ويمد من أم البحوث التى كتبت عن مؤتمر باندونج .

ونحن نسجل فى هذا المجال التواضع شكرنا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعنايتها بوضع مثل هذا التقرير القيم ، غير أننا تأخذ عليها أنها لا تعرض فى الأسواق العامة ليتيسر للطلبة واليهنوت بالشئون السياسية أن يحصلوا عليه كما تفعل الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وغيرها من المنظمات الإقليمية كحلف الأطلسى والاتحاد الأمريكى فكما لا ترفض بيع تنازرها فى الأسواق العامة بل ترى ذلك عاملاً من عوامل نشر دعوتها وترجو أن تنهج أمانة الجامعة العربية نهجهم .

هؤلا رؤساء يانا بالمبادئ التي وضعت للمؤتمر الآسيوى الأفريقى وعينت أسماء الدول التى تدعى إليه .

وتلخص مبادئ المؤتمر وأهدافه فى السعى لتوطيد الثقة ودعم التعاون بين البلاد الآسيوية الأفريقية وبحث مشا كلها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقضاياها وخاصة قضايا السيادة القومية ومكافحة التمييز العنصرى ومكافحة الاستعمار . أما الدول التى تقرر أن تدعى إليه فهى :

افغانستان ، كمبوديا ، اتحاد أفريقيا الوسطى ، جمهورية الصين الشعبية ، ليريا ، ليبيا ، نيبال ، مصر ، الفيليبين ، أثيوبيا ، المملكة العربية السعودية ، ساحل الذهب ، السودان ، ايران ، سوريا ، العراق ، تايلاند ، اليابان ، تركيا ، الأردن ، فيتنام الشمالية ، لاوس ، فيتنام الجنوبية ، لبنان ، اليمن .

وما أتى أبريل سنة ١٩٥٥ حتى كانت جميع الدول المدعوة قد وافقت على قبول هذه الدعوة ما عدا اتحاد أفريقيا الوسطى فإن نقض استقلاله لم يؤهله لحضور المؤتمر .

وتكوين المؤتمر على هذا الوجه يدعو إلى أن نلاحظ عليه ما يأتى :

١ — المؤتمر مع أنه افريقى آسيوى فى تسميته لم يشمل جميع الدول الواقعة فى هذا النطاق الجغرافى إذ لم تدع إليه كل من الدول الآتية وهى :

اتحاد جنوب افريقيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين الوطنية (فورموزا) واسرائيل ومنغوليا الخارجية ونيوزيلندا واستراليا ، بينما دعيت تركيا التى تدخل نفسها فى الكتلة الغربية على أنها دولة أوربية .

٢ — كان يمثل كل دولة أكبر الشخصيات السياسية فيها فكلهم رؤساء حكومات أو وزراء خارجية وغيرهم من الشخصيات البارزة .

٣ — لم يكن للمؤتمر جدول أعمال محدود بل ترك أمر ذلك للمؤتمرن أنفسهم .

وبهذا يبدو وكأنه اجتماع للتعارف الدولي وتبادل الآراء والثقة أكثر مما هو مؤتمر لحل مشاكل معينة ذات معالم محددة .

٤ — أغلب الدول التي دعيت إلى هذا المؤتمر حديثة عهد بالاستقلال السياسي إذ أن منها خمس عشرة دولة لم تظهر بهذا الاستقلال إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فلبتان وسوريا نالا استقلالهما سنة ١٩٤٤ والأردن والفلبين سنة ١٩٤٦ والهند سنة ١٩٤٧ وبورما وسيلان وأندونيسيا سنة ١٩٤٨ وباكستان وكبوديا ولاوس ونيبال وفيتنام الجنوبية سنة ١٩٤٩ وليبيا سنة ١٩٥١ وفيتنام الشمالية سنة ١٩٥٤ وهناك دولتان لم يكن استقلالهما تاما وهما السودان وساحل الذهب .

٥ — أكثر دول المؤتمر ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بالكتلة الغربية فصر والحبشة والعراق والأردن وليبيا وتايلاند كل منها طرف في معاهدة مع بريطانيا ، أما سيلان والهند وباكستان فهي أعضاء في الكومنولث بينما ساحل الذهب والسودان ما زال داخل نطاق الامبراطورية البريطانية ، والولايات المتحدة متحالفة مع اليابان وتركيا وباكستان والفلبين وتايلاند ، وتتمتع بامتيازات عسكرية في ليبيا وجزيرة العرب . وكذلك فإن فرنسا مشتركة في أحلاف مع لاوس وكبوديا وفيتنام الجنوبية .

وهناك عشرون دولة حصلت على معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة بلغ مقدارها نحو ٥٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٥٥

٦ — ويلاحظ أنه مع كل ذلك لم تنفقد الدول المشتركة في المؤتمر بالارتباطات والمخالفات السالفة الذكر بل اتخذت لنفسها مواقف جديدة ، فصار منها :  
أنصار الكتلة الغربية ، وفي المقدمة سيلان والعراق ولبنان وباكستان والفلبين وتايلاند وتركيا .

أنصار الكتلة الشرقية وهم الصين الشعبية وفيتنام الشمالية .

أنصار الحيادة وأهمهم بورما ومصر والهند وأندونيسيا وسوريا .  
أما باقي الأعضاء فهم فئة مطاوعة للغرب وفئة لم يظهر لها دور معين .

وانفتح المؤتمر في صباح ١٨ أبريل سنة ١٩٥٥ بخطاب ألقاه رئيس جمهورية  
أندونيسيا السيد سوكارنو ، ثم بدأ في انتخاب رئيس للمؤتمر ففاز السيد  
ساسترو ميدجوجو رئيس وفد أندونيسيا .

وعقب جلسة الافتتاح عقد رؤساء الوفود اجتماعاً سرياً وضع فيه جدول  
أعمال المؤتمر ويشمل على :

(١) التعاون الاقتصادي . (٢) التعاون الثقافي . (٣) حقوق الإنسان  
وحق تقرير المصير . (٤) مسائل الشعوب التابعة . (٥) السلام والتعاون  
العالمي .

وقد تقرر إنشاء لجان فنية لدراسة هذه الموضوعات ولم تبدأ أعمال هذه  
اللجان إلا بعد يومين قضاهما المؤتمر في الاستماع إلى الكلمات التي ألقاها رؤساء  
الوفود .

وليس من أهداف هذا البحث سرد المناقشات التي دارت في اللجان الفنية  
ولا تحليل المقترحات التي قدمت وإنما سنكتفي بدراسة القرارات التي اتخذت  
وأعلنت في البلاغ الرسمي الذي صدر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥

وهذا البلاغ الرسمي يتكون من ثمانية أجزاء سندرسها على الوجه الآتي :

( أولاً ) التعاون الاقتصادي :

وضعت قواعد عامة لهذا التعاون الاقتصادي فقد أوصى المؤتمر أن تتعاون  
الدول الأعضاء فيما بينها لتنمية اقتصادياتها وبين أن هذا التعاون ليس من شأنه  
أن يحول دون قيام أي تعاون اقتصادي مع دول خارجة عن المنطقة الآسيوية  
الأفريقية . ولتحقيق هذا أوصى باتخاذ الوسائل الآتية .

أن تقدم الدول الأفريقية الآسيوية المعونة الفنية لبعضها عن طريق تبادل الخبراء. وتبادل المعونات الفنية .

إنشاء مراكز للتدريب الفني على نمط دولي أو قومي .

إنشاء معاهد للأبحاث وتشجيع تبادل المعرفة وتبادل المهارة التطبيقية .

تعيين ضباط اتصال من البلاد المشتركة في المؤتمر لتبادل البيانات والمعلومات.

إنشاء معارض إقليمية ودولية وتشجيع تبادل المعلومات والعينات والوفود التجارية ورجال الأعمال .

أن تحاول دول المؤتمر جعل أنواع صادراتها متعددة ، وذلك بتحويل بعض المواد الأولية إلى مواد نصف مصنوعة كلما أمكن ذلك .

أن تبادل المعلومات البترولية بغية الوصول إلى تقرير خطة مشتركة .

أن تعمل على تخفيض أجور النقل البحري بانصافها بشركات الملاحة المختلفة .

أن تنشئ مصارف وشركات تأمين قومية وإقليمية .

وإلى جانب هذه التوصيات الخاصة بالتعاون الأفريقي الآسيوي وضعت قواعد أخرى خاصة بتعاون تلك الدول مع غيرها من الخارجين عن منطقتها أو مع المنظمات الدولية . ويلخص ذلك في :

توصية خاصة بإنشاء صندوق في الأمم المتحدة لتنمية التقدم الاقتصادي في الدول الآسيوية الأفريقية .

توصية بتخصيص جزء أكبر من موارد البنك الدولي للتعمير والانشاء للبلاد الآسيوية الأفريقية .

توصية بإنشاء هيئة مالية دولية جديدة لاستثمار رؤوس الأموال في البلاد الآسيوية الأفريقية .

توصية بإنشاء وكالة دولية للطاقة الذرية تمثل فيها دول المنطقة الآسيوية الأفريقية تمثيلاً مناسباً .

### ( ثانياً ) التعاون الثقافي :

ذكرت قرارات باندونج أن العلاقات الثقافية بين البلاد الآسيوية الأفريقية كانت قد توقفت خلال القرون الماضية بسبب الاستعمار الأجنبي وأن من أسمى أهداف المؤتمر تحديد تلك الصلات الثقافية وتدعيمها . ووضعت القواعد التالية لتحقيق هذا الهدف .

على البلاد الأفريقية الآسيوية التي تكون فيها معاهد عليية أو جامعية أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب من القادمين من بلاد أفريقية أو آسيوية أخرى تكون أقل استعداداً في هذا المجال .

محاربة كل اضطهاد ثقافي أو تعليمي يقع من أي دولة استعمارية .  
تبادل المعلومات وتنمية الصلات الثقافية بين مجموعة البلاد الآسيوية الأفريقية .  
إبرام اتفاقات ثنائية بين الدول لتنظيم التعاون الثقافي .

وقد صرح مؤتمر باندونج أن هذا التعاون الثقافي يجب أن يتم في ظل التعاون الثقافي العالمي وألا يخرج عن نطاقه لأن ثقافات آسيا وأفريقية قامت على أسس روحية عالمية لا على أسس إقليمية أو قومية محدودة الأفق .

### ( ثالثاً ) التعاون السياسي :

وردت قواعد التعاون السياسي في ثلاثة فصول لجاء بعضها تحت عنوان « حقوق الإنسان و تقرير المصير » وبعضها تحت عنوان « مشاكل الشعوب التابعة » ، والبعض الآخر تحت عنوان « دعم السلام والتعاون الدولي » .

ويستخلص من النقط التي اشتملت عليها الفصول السالفة الذكر أن المؤتمر اعترف بمبادئ دولية ومجملها في قراراته واتخذها أساساً لتأييد مطالب سياسية معينة لبعض الدول الآسيوية الأفريقية .

أما المبادئ التي اعترف بها فهي : -

مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

تأييد مبادئ حقوق الإنسان كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي البيان العالمي لحقوق الإنسان .

تأييد مبدأ حق تقرير المصير ومكافحة الاستعمار .

تأييد مبدأ تحديد التسليح وتحريم إنتاج الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها واستخدامها .

تأييد مبدأ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

وبناء على هذه المبادئ قرر المؤتمر تأييد المطالب السياسية التالية ومناصرة المجاهدين في سبيل تحقيقها وهي :

١ - تأييد قضية فلسطين والمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بها وهي تحويل القدس وإعادة اللاجئين إلى ديارهم وتعرضهم .

٢ - تأييد أندونيسيا في قضية إيريان الغربية القائمة على الاتفاقات المبرمة بين أندونيسيا وهولانده ، وحث حكومة هولاندا على إعادة فتح باب المفاوضات بأمرع ما يمكن ، وحث الأمم المتحدة على أن تبذل ما تستطيع من المساعي لايجاد حل سلمي للنزاع .

٣ - تأييد دولة اليمن في قضية عدن والمناطق اليمنية الجنوبية المعروفة بالمحميات وحث الطرفين المتنازعين على الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

٤ - تأييد حقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال وحث الحكومة الفرنسية على تحقيق هذه المطالب .

وعما هو جدير بالملاحظة أن هذه هي أول مرة تعرض فيها مشكلة الجزائر عرضاً دولياً لأن فرنسا تعتبر هذا الاقليم جزءاً من دولة الأصل . وقبل هذا قدمت

المملكة العربية السعودية مذكرة إلى مجلس الأمن بهذا الشأن في ٥ يناير ١٩٥٥<sup>(١)</sup> ولكن لم يكن لها أثر يشبه أثر تأييد تسع وعشرين دولة في مؤتمر باندونج .  
٥ - تأييد ضم الدول الآتية إلى الأمم المتحدة وهي : كبروديا وسيلان واليابان والأردن وليبيا ونيبال وفيثنام الموحدة .

وأغفلت القائمة أسماء السودان وساحل الذهب وبذلك يكون المؤتمر قد التزم بجانب الاعتدال في مطالبه لأن هاتين الدولتين لم يكن استقلالهما كاملاً .

٦ - طلب إعادة النظر في توزيع مقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن تعديلاً يكفل تمثيل الدول الآسيوية الأفريقية تمثيلاً عادلاً تستطيع به أن تساهم في صيانة السلام والأمن الدولي مساهمة فعالة .

٧ - تأييد الموقف الباسل الذي يقفه ضحايا التمييز العنصري وخاصة الشعوب التي هي من أصل أفريقي أو هندي أو باكستاني في اتحاد جنوب أفريقية .

وبقي من قرارات مؤتمر باندونج أمران :

أولهما إعلان خاص بمشاكل الشعوب التابعة وثانيهما إعلان خاص بتوكيد السلام والتعاون العالميين .

أما الإعلان الأول الخاص بمشاكل الشعوب التابعة فقد تقرر فيه استنكار الاستعمار في جميع مظاهره وتأييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التابعة .  
أما الإعلان الثاني وهو الخاص بوضع قواعد لحفظ السلام واستتباب الأمن الدولي فقد انتهى إلى وضع عشر نقاط تتضمن الأسس السياسية الفلسفية التي تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها في وئام وسلام .

وهذه النقاط العشر تتضمن المبادئ الخمسة للتعايش السلي ، وهي التي اتفقت عليها كل من الجمهورية الشعبية الصينية والهند ، مضافاً إليها مبادئ مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة .



وتوجز هذه النقط العشر فيما يلي :

- ( ١ ) احترام حقوق الإنسان واحترام مبادئ وأغراض الأمم المتحدة
- ( ٢ ) احترام سيادة جميع الأمم ( ٣ ) الاعتراف بالمساواة بين جميع الأمم والأجناس ( ٤ ) الامتناع عن التدخل أيا كان في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ( ٥ ) احترام حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ( ٦ ) الامتناع عن استخدام التنظيمات العنصرية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأى دولة من الدول الكبرى ( ٧ ) عدم استخدام القوة ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى دولة من الدول ( ٨ ) فض جميع المنازعات بالطرق السلمية ( ٩ ) تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل ( ١٠ ) احترام العدالة والالتزامات الدولية .

### صلى مؤتمر باندونج

كان مؤتمر باندونج صدى مدوياً فى كل الدوائر السياسية العالمية وكثرت عنه التقارير الدبلوماسية وزادت المقالات السياسية فى الصحف وتناولت أخباره محطات الإذاعة فى شتى الأنحاء وتناوله المحققون السياسيون بالنقد والتحليل ومن هؤلاء وأولئك من رأى فيه فاعمة عهد جديد فى تاريخ الإنسانية ، ومنهم من رآه بقطة جديدة لآسيا وإفريقيا، ومنهم من قال إنه نصر للدبلوماسية السوفيتية ومنهم من رآه دويلاً لا أثر له .

وكثرة ما دار حوله من متناقضات تجعل الإنسان لا يستطيع الحكم له أو عليه فى سر وسهولة . ولهذا اكتفينا بأن نعرض التيارات التى دارت حوله مبسطة ومقسمة إلى ثلاثة اتجاهات :

- ( أ ) الدوائر الشيوعية .
- ( ب ) الدوائر الغربية .
- ( ج ) الدوائر المحايدة .

## صدى المؤتمر في الدوائر الشيوعية

المؤتمر في نظر هذه الدوائر انتصار باهر لقضية الشيوعية إذا اعترفت بالـصين الشيوعية ثمان وعشرون دولة اعترافاً إن لم يكن قانونياً فإنه واقعي وأثره العملي أقوى وأفضل .

وقد عبرت عن هذا بجملة ( نيوز تايمز ) الناطقة بلسان وزارة الخارجية السوفيتية إذ صرحت في مقال لها في عدد ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ بقولها :

« هناك نتيجة واحدة هامة للمؤتمر باندونج وهي وإن لم تكن قد ذكرت صراحة في قراراته إلا أنها نتيجة صحيحة لا مبرية فيها وتلك هي أنه عزز نفوذ جمهورية الصين الشعبية ودعم مركزها ، <sup>(١)</sup> » .

وقد اعترفت بعض الدوائر الغربية للكتلة الشيوعية بهذا الانتصار ويعبر عن هذا ما جاء في جريدة ( لاموند ) الفرنسية إذ نشرت بالخط العريض في صدر الصفحة الأولى من أحد أعدادها أن « شوآن لاي هو المنتصر الأكبر في مؤتمر باندونج ، <sup>(٢)</sup> » وقبلها كانت تظهر جريدة شيوعية في الصين أو في الاتحاد السوفيتي أو في الجمهوريات الشعبية الأوربية دون أن تعيد بهذا المؤتمر ونتائجه وتبرزه في صورة هزيمة للديبلوماسية الأمريكية .

ومن العسير أن تتكهن بمستقبل هذا الانتصار أو بنتائجه البعيدة المدى وحسبنا أن تشير إلى النتائج المباشرة ومنها تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين الشعبية والدول الآسيوية الأفريقية وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما والمحاولة من جديد لإدخال الصين الشعبية في الأمم المتحدة .

غير أن كل هذه النتائج الظاهرة قد يكون وراءها آثار سيكشف عنها المستقبل . فهل يتغلغل نفوذ الصين الشعبية في الكتلة الآسيوية الأفريقية فتدخل دويداً

(١) وردت هذه الترجمة في تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ٢٠٢

(٢) عدد ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٥

رويدا في دائرة نفوذ الشيوعية العالمية ، أم يتغلغل نفوذ الكتلة الآسيوية  
الافريقية فتباعد بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ؟ .

### صلى المؤتمر في الدوائر الغربية

اهتمت الدوائر الغربية بهذا المؤتمر إلا أنه اهتمام كان مشوباً بالخوف فهناك  
من حسب أن المؤتمر سيكون بمثابة داء ضد الجرائم التي اقترنها ويقتربها الرجل  
الأيض ، ، ومنهم من خشى أن يكون هذا المؤتمر دافعة للتآزر والائتلاف بين  
العناصر الملونة ، ، ومنهم من رأى أنه « سيكون جبهة جديدة مناهضة للغرب » .  
ولما انعقد المؤتمر تبين للغربيين من مناقشاته ومن الروح السائدة فيه أنه  
لا يتضمن معنى العدوان العنصرى فإنه ليس جهاداً ضد الرجل الأبيض ولكنه  
دعوة صادقة إلى التعاون العالمى فى ظل مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها . وعندئذ  
ساد هذه الدوائر شئ من الاطمئنان اليه . وبعد أن كانوا متحدين فى استنكاره  
تشعبت آراؤهم فيه . فالولايات المتحدة أقنعت نفسها بأنها كسبت من هذا المؤتمر  
وأنجلترا قابلته بهدوء ، أما فرنسا فقد ثارت عليه .

أما الدوائر الأمريكية التي أقنعت نفسها بالكسب من هذا المؤتمر فقدمت  
شئ الحجة ووسائل الإقناع للرأى العام الأمريكى حتى يتابعها فى تناولها .  
فأشادت الصحف الأمريكية بمواقف المندوبين الذين انتصروا للديمقراطية  
الغربية ونددوا بالشيوعية ودافعوا عن الأحلاف الغربية . وقد عبرت عن ذلك  
جرميدة ( فيلاديلفيا إنكويرر ) فى عدد ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٥ بقولها .

« إن موقف الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى ليس من الضعف وموقف  
الصين الشيوعية هناك ليس من القوة كما يتصور البعض » .

ودعمت بعض الصحف الأخرى هذا الرأى بجمل مقتطفة من خطاب بعض  
أعضاء المؤتمر الذين فاصروا الولايات المتحدة وهاجموا ما سمروه « الاستعمار  
الشيوعى » .

وعبرت الصحف الأمريكية عن فشل الكتلة الحيادية في تحقيق مآربها وحاولت أن تبرز ذلك بصور مختلفة فتقول جريدة ( نيويورك هيرالد تريون ) في عدد ٢٤ أبريل ما معناه أن فشل قيام كتلة ثالثة في العالم دليل واضح على أن مؤتمر باندونج جاء في مصلحة الغربيين وتقدمت هذه الجريدة نفسها بحجة أخرى تقول فيها أن إعلان وجهات النظر المختلفة في المؤتمر وصدور البيانات المتناقضة دليل على أن هذا المؤتمر كان يسوده جو من الحرية وفي هذا انتصار للولايات المتحدة التي تدافع دائماً عن الحريات .

أما وزارة الخارجية الأمريكية فتقدمت بحجة مستمدة من الواقع وهي أن المؤتمر يعتبر نصراً للدبلوماسية الأمريكية إذ من آثاره تخفيف حدة التوتر في الشرق الأقصى وتخفيف عنف الصينيين الشيوعيين (١) .

ماذا نستطيع أن نقين من مجموع هذه الآراء التي أبدتها الصحافة الأمريكية وتقدمت بها الجهات الرسمية هناك .

أهي مجرد دعاية للاستهلاك الداخلي كما وصفها الشيوعيون (٢) ؟ أم أن لها نصيباً من الصحة ؟

في رأينا أن ما جاء في صحيفة نيويورك تيمس ، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٤ يعبر عن حقيقة الموقف لأنها ذكرت بمحمل ما كسبته الولايات المتحدة من مؤتمر باندونج في عبارة دبلوماسية قصيرة فقالت :

« إن الولايات المتحدة ظفرت من مؤتمر باندونج بتأييد ، وظهر لها فيه نفوذ أكثر مما كان يظن لها قبل انعقاد المؤتمر . »

وقد يكون ذلك صحيحاً أو مقبولا ، ولكن يحق لنا أن نتساءل عن السبب

---

DAILY RADIO BULLETIN Bulletin des Services Americains d'Information PARIS (١)  
No.28 AVRIL 1955

(٢) جاء ذلك على لسان راديو موسكو في اذاعة ٢٧ أبريل ١٩٥٥ وقد أذيت ترجمتها في نشرات ريادة الوزارة الفرنسية .

الذى جعل الولايات المتحدة لا تحصل من الدول الآسيوية والأفريقية على تأييد أقوى وأوسع مع أنها صرفت ملايين الدولارات في هذه المنطقة ثم لماذا لم تجد سوى أربع دول تتولى الدفاع الكامل عن حقوقها في حين أن الدول التي نالت معونات أمريكية من الدول المشتركة في هذا المؤتمر لا تقل عن عشرين دولة .

فلماذا لم تجد الدبلوماسية الأمريكية ذلك التأييد الذى كان يتوقعه بعض السياسيين ويتكهن به بعض الكتاب والمثقفين ؟

قد يكون لذلك أسباب سياسية مختلفة غير أننا نقدم عليها جميعاً سبباً يقوم على فكرة نفسانية هي أن الدول الفقيرة تنطوى قلوبها على كره خفى للدول الغنية مهما ساعدتها .

فالمعونة الاقتصادية في المحيط الدولى كالصدقة بالنسبة للأفراد تنتهى بشكر باللسان ولا تزيل الحقد الكامن في القلب . وإذا تجمعت تلك الدول الفقيرة برز حقدما ، لأنها إذا كانت قد قبلت المعونة منفردة وبحكم ظروفها لا تستطيع أن تسجل على نفسها في مؤتمر دولى خضوعها لمن أمدّها بالمال بل قد ترى علاجاً لجرحها واحتفاظاً بكرامتها أن تظهر في المحيط الدولى غير متعلقة بالمحسن إليها .

وذلك مما يجعل مهمة رؤساء الدول الآسيوية والأفريقية شاقة فزعمتهم بللادهم تلزمهم أن يعلبوا شعوبهم الاعتماد على نفسها ويفهموها أنهم قادرون على النهوض بها دون معونة ما ، وفي نفس الوقت يرون حاجة بلادهم ماسة إلى أن يمدوا أيديهم — طوعاً أو كرهاً — إلى الدول الغنية طالبين المساعدة والمعونة . وقد أحسن الزعيم نهرو في التعبير عن هذا الأذلال إذ جهر بما يهمس به غيره فقال « أننى استنكر تلك الالهانة البالغة التي تحمل بدولة آسيوية أو أفريقية تتدهور حتى تضطر إلى أن تدور في فلك أحد المعسكرين ، <sup>(١)</sup> » .

(١) نقلاً عن جريدة ( لاوند ) عدد ٢٥ أبريل ١٩٥٥

هذه عزة شرقية امتازت بها العول الآسيوية والافريقية وقد ظهرت بارزة في مؤتمر باندونج وكانت السبب الأكبر في فشل سياسة الدولار الأمريكية . كانت الدوائر الانجليزية أكثر ارتباطا الى المؤتمر ونتائج . والواقع أن بريطانيا كان مركزها في المؤتمر موقفا بالنسبة لباقي الدول الغربية ، فلم يتلها مانال غيرها من نقد وتجرّيح . وقد علقت جريدة ( لا موند ) الفرنسية على ذلك تعليقا ظهر فيه أثر الغيرة إذ قالت ما أخواه إنه ماعدا مسألة عدن لم يخض المؤتمر في شيء ضد السياسة الانجليزية (٢) .

وأكثر من ذلك أن إنجلترا وجدت من يدافع عن سياستها فقد تولى ساحل الذهب والسودان أمر الدفاع الحار عن سياستها في افريقية ، وأخذوا يطنبان في النتائج العظيمة التي وصلت إليها البلاد الافريقية في ظل الرعاية البريطانية . ومما امتاز به موقف بريطانيا بالنسبة للدول الغربية الأخرى أن المؤتمر لم يتعرض لتأييد اتحاد الملايو مع وجود وفود من أهلها تطالب بذلك ، ولم يذكر فيه شيء عن مذابح المساو ماو ، كما أنه لم ينو عن استقلال الامارات العربية في الخليج الفارسي .

وبالاجمال : لم يورد المؤتمر في قراراته شيئا يعد تعريضا بالامبراطورية البريطانية . وقد يكون من أسباب هذه الحصانة أن ثلاث دول من الدول الداعية إلى هذا المؤتمر من أعضاء الكومنولث . وأن هناك أيضا علاقات ودية بين بريطانيا والصين الشعبية .

وكيفما كان الأمر فقد كان من آثار هذه المعاملة الكريمة التي عولمت بها إنجلترا أن صحافتها ودوائرها الرسمية قد استقبلت نتائج المؤتمر بالترحيب فعلقت صحيفة التايمز في عدد ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ على أهمية المؤتمر وأشادت بنجاحه وقالت أن المؤتمر تجنب مواطن الخلاف ، وركن إلى التعميم في قراراته جمعا للصوف .

(٢) انظر جريدة ( لا موند ) عدد ٢٦ أبريل ١٩٥٥

أما الدوائر الفرنسية فقد ظهر الحق والغضب في كثير مما نشرته صحفها ، وما صرح به الناطقون بلسان الدوائر الرسمية فيها .

وأشد ما أثار حق فرنسا هو القرارات الخاصة بشمال أفريقية ، ولا سيما الجزائر التي يعدونها جزءاً أصيلاً من دولتهم ، فامتلات الصحف الفرنسية بنقد المؤتمر وتصرفاته وقراراته .

ومن أهم ما وجهوه من نقد إلى المؤتمر هو قولهم « إن فكرة العداء للغرب والرغبة في التحرر من سيطرته كانت هي الرابطة الوحيدة التي ألقت بين دول شيوعية ، وأخرى ديمقراطية ، وثالثة إقطاعية <sup>(١)</sup> » ، ونشرت تلك الصحف كثيراً من أمثال ذلك تبغى به أن تقلل من قيمة الرابطة التي جمعت بين أعضاء المؤتمر . وهناك صحف زعمت أن المؤتمر لم يتخذ أى قرار إيجابي ، وكل ما صدر عنه ما هو إلا دعوة موجهة إلى فرنسا لمنح الاستقلال التام لإفريقيا الشمالية .

أما الدوائر الرسمية الفرنسية فقد صرحت باستنكارها لقرارات المؤتمر ، وصدر ذلك على لسان رئيس الوزراء الذي قال في حديث له في مؤتمر صحفي « إن المؤتمرين في باندونج خالفوا ميثاق الأمم المتحدة إذ تدخلوا في صميم الشؤون الداخلية لدولتنا <sup>(٢)</sup> » .

### صدى المؤتمر في الدوائر المحايدة

كان المؤتمر في نظر بعض المحايدين أقرب إلى الفشل منه إلى النجاح ، وإن لم يذكروا ذلك صراحة . ونحسب أن الذي حملهم على ذلك ما بدا من انقسام في الدول الداعية ، وهي الهند وباكستان وسيلان وبورما وأندونيسيا . فقد قامت دعوتها إلى المؤتمر لتحقيق سياسة مرسومة هدفها تكوين كتلة عالمية ثالثة تقوم بدور الوسيط بين المعسكرين المتناهضين وكان ذلك يحتم عليها أن تقف

(١) جريدة الفيجافو عدد ٢١ أبريل ١٩٥٥

(٢) جريدة لاموند عدد ٣٠ أبريل ١٩٥٥

صفاً واحداً غير أنها ما لبثت أن انقسمت على نفسها فأعلنت باكستان وسيلان ولاهما الصريح للكتلة الغربية ومناهضتهما للصوعية ، أما باقي الدول الداعية فقد ظل يحاول تنفيذ السياسة المرسومة التي في ظلها وجهت الدعوة إلى المؤتمر .

ويمكن أن نستنتج هذا مما أذاعته بعض الصحف الآسيوية مثل جريدة ( فكران رعيت ) التي نشرت بعددها الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ ما جاء منه :

« عندما وصل المؤتمر في مباحثاته إلى المسائل السياسية بدأ الجو يتكهرب نتيجة لتعارض مصالح الدول المشتركة . وفي الواقع أن هذا التعارض في المصالح والاتجاهات السياسية نشأ عن ارتباط بعض الدول الآسيوية والإفريقية — التي لم تستقل بعد الإستقلال التام — بالدول الغربية التي لا تزال لها مصالح اقتصادية وإستراتيجية في القارتين الآسيوية والإفريقية » .

واستطردت الجريدة بعد ذلك قائلة : « إن النتائج التي وصل إليها المؤتمر هي أقصى ما يستطيع الوصول إليه في مثل هذه الظروف » .

وأشارت جريدة ( هندستان تايمز ) إلى نتائج المؤتمر بقولها : « إنه على الرغم من بعض الخلافات فإن المؤتمر الآسيوي الأفريقي قد سجل نجاحاً يئناً » .

أما جريدة ( هندستان ستاندرد ) فقد أشارت إلى عدم نجاح فكرة الحيادية بقولها : « إن مؤتمر باندونج إن لم يكن قد حقق معجزة الإجماع فقد أتبع له إنشاء جو من التفاهم وحسن النية » .

ومهما يكن قول من تحدثوا عن فشل السياسة الحيادية فإننا لا نستطيع أن ننكر ما كان للسياسة الرشيدة التي تبناها الرئيس نهرو من أثر فعال فإذا كانت سيلان وباكستان قد خرجتا عن الدائرة الحيادية فقد حل محلها مصر وسوريا ، وبذلك امتدت المنطقة الحيادية من جنوبي شرق آسيا إلى البحر الأبيض المتوسط . وكانت العلاقة الطيبة التي قامت بين الرئيس نهرو والرئيس جمال عبد الناصر من



العوامل التي أمدت الكتلة الحيادية بروح قوية عوضت النقص الذي كاد يحدثه تخلف سيلان وباكستان .

أما وقد قدّمنا أم الآراء التي دارت حول مؤتمر باندونج فقد بقي علينا أن نحكم له أو عليه حكما قائما على أساس من العلم والمنطق ، ومثل هذا الحكم عسير في حقيقة أمره ، إذ لا يساعد على إصداره تلك الأرقام التي اتخذها البعض أساسا لتقدير المؤتمر إذ ذكروا أن عدد سكان البلاد الممثلة فيه أكثر من نصف سكان العالم وجعلوا أهمية المؤتمر مستمدة من تلك الكثرة العددية .

وكذلك لا يساعدنا على إصدار الحكم . ما أدلى به زعماء المؤتمر من تصريحات فلة أجمعوا على أنه نجاح باهر ، فن الخير أن نفرض أن تصريحاتهم إنما صدرت لإشباع رغبة شعوبهم . ولا تساعدنا على إصدار هذا الحكم معرفتنا بالتيارات الخفية التي كانت تثير بعض الدول في المؤتمر مثل محاولة إغراء الدول على الاعتراف بالصين الشيوعية ، ومحاولة الدفاع عن السياسة الأمريكية أو محاولة نشر الفلسفة الحيادية . كل ذلك إنما يعبر عن مدى نجاح بعض الدول في تحقيق مآربها الشخصية ، ولا يدل دلالة قاطعة على القيمة الحقيقية للمؤتمر .

والذي نراه أن هذا المؤتمر في حقيقة أمره ليس يجمع بين أعضائه كراهية الاستعمار ، ولا المبادئ المشتركة لحسب ، بل الذي يجمع بينها هو أنها دول مهضومة الحق بينها قاسم مشترك واحد هو التخلف ، والرغبة في التخلص منه .

وإذن فمؤتمر باندونج هو مؤتمر الدول المهضومة الحق التي بدأت تعرف حقها وهبت تطالب به ، الدول المتخلفة التي بدأت تحس بوجودها ، وتعرف قدر نفسها ، فهي تصرخ في وجه العالم محاولة الخلاص من السلبية ومن التبعية التي لزمها دمرها طويلا .

وإذا اتفقنا على أن هذه هي حقيقة مؤتمر باندونج كان لنا أن نسأل عن النتائج الإيجابية التي انتهى إليها هؤلاء المؤتمرين للتخلص من فقرهم ، ورفع

مستوى معيشة شعوبهم . وهنا نجد ، والأسف ملء قلوبنا . أن المؤتمر لم يتم بعمل إيجابي يتناسب مع حاجة هذه البلاد ، ومع ما كان للمؤتمر من دوى هائل يتردد في كل أنحاء العالم ، إنه لم يؤلف قبل انفضاضه تنظيمات دائمة لتنفيذ قراراته ولم ينشئ أمانة عامة تكون همزة وصل بين العول المشتركة بل كما قالت جريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ : « وحتى الاحتمال المتواضع لانشاء مجلس دائم لم يتسن له الظهور ١١ »

وإذا كان هذا المؤتمر قد ساعد العول الآسيوية الإفريقية على أن تتعارف وأن تظهر كل منها للأخرى آلامها ومتاعبها ، وإذا كان قد مكنها من اتخاذ قرارات إجماعية ، ومن الاتفاق على مبادئ مشتركة . فما دامت لم تنشئ هيئات دائمة للإشراف على تنفيذ ذلك فليس المؤتمر في أواقع إلا مجرد مهرجان انعقد لتسلية هؤلاء الفقراء المتخلفين ، فابتهجوا به ساعة من نهار ، ثم عادوا كما بدءوا .

وإننا نرجو — مخلصين — من المؤتمر حين يتاح له الانعقاد في دورته المقبلة بمشيئة الله ، أن يتدارك ما فاتته في دورته الأولى ، ليتم له الكيان العول الذي يسم به في توطيد السلم العالمي ، ونشر الرفاهية في الشعوب الآسيوية الإفريقية .

### قرارات المؤتمر<sup>(١)</sup>

اجتمع المؤتمر الآسيوي — الأفريقي ، بناء على دعوة حكومات بورما وسيلان والهند وأندونيسيا وباكستان ، في بانكوك من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ وبالإضافة إلى البلاد الداعية ، اشتركت في المؤتمر البلاد الأربعة والعشرون التالية :

أفغانستان ، كمبوديا ، جمهورية الصين الشعبية ، مصر ، أمبوييا ، ساحل الذهب ، إيران ، العراق ، اليابان ، الأردن ، لاوس ، لبنان ، ليبيا ، ليبيريا ، نيبال ،

(١) اعتدنا في ترجمة هذه القرارات على ما نشره تقرير الأمين العام للجامعة الدول العربية مع تعديل يسير .

الفيلبين، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تايلاند، تركيا، جمهورية  
فيتنام الشمالية الشعبية، دولة فيتنام الجنوبية، اليمن.

وقد بحث المؤتمر الآسيوى الأفريقى المسائل المشتركة التى تعنى بلادآسيا  
وأفريقيا، وناقش السبل والوسائل التى يمكن شعوبها من تحقيق أكل تعاون  
اقتصادى وثقافى وسياسى.

#### (١) التعاون الاقتصادى :

١ - اعترف المؤتمر الآسيوى الإفريقى بالصفة العاجلة لتنمية التطور  
الاقتصادى فى المنطقة الآسيوية الأفريقية. وأبدى رغبة عامة فى التعاون بين  
البلاد المشتركة، على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية.

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى، داخل نطاق البلاد المشتركة،  
لا تنفى الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة، بما فى ذلك من  
استثمار رأس المال الأجنبي.

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التى تلقاها بعض بلاد المؤتمر، من  
خارج المنطقة، عن طريق اتفاقات دولية ثنائية، قد ساهمت مساهمة قيمة  
فى تنفيذ برامجها.

٢ - توافق البلاد المشتركة على تقديم المعونة الفنية لبعضها البعض، إلى أقصى  
حد عملى، وعن طريق خبراء ومدربين ومشروعات تمهيدية ومعدات للأغراض  
الإيضاحية. وكذلك توافق على تبادل المعرفة التطبيقية، وإقامة مراكز  
للتدريب التوى أو الاقليمى، حيثما يستطاع، ومعاهد الأبحاث لتبادل المعرفة  
والمهارة التطبيقية.

٣ - دعا المؤتمر الآسيوى الإفريقى إلى الإسراع بإنشاء صندوق خاص  
للأمم المتحدة للتقدم الاقتصادى وأن يرصد البنك الدولى للإنشاء والتعمير  
جزءاً أكبر من موارده للبلاد الآسيوية الإفريقية والإسراع بإقامة هيئة مالية

دولية يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهنية ، والتشجيع لتنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية الإفريقية إلى حد يكفل تنمية مصالحها العامة.

٤ — اعترف المؤتمر الآسيوى الإفريقى بالضرورة الحيوية لتثيت التجارة فى المنطقة . وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجارى والرفع المتعدد الجوانب . ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى الاتفاقات التجارية الثنائية ، نظراً إلى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥ — أوصى المؤتمر الآسيوى الإفريقى باتخاذ عمل جماعى من جانب البلاد المشتركة بغية استقرار الأسعار الدولية وتيسير الحصول على السلع الأولية ، بواسطة اتفاقات ثنائية أو جماعية ، وبأن عليها أن تتخذ موقفاً موحداً — إلى المدى العملى المرغوب فيه — تجاه موضوع اللجنة الإستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة والمختصة بالتجارة الدولية للسلع ، وتجاه الهيئات الدولية المهتمة .

٦ — وأوصى المؤتمر الآسيوى الإفريقى كذلك بوجوب قيام البلاد الآسيوية الإفريقية بتنويع تجارة الصادر ، عن طريق تحويل موادها الأولية إلى مواد نصف مصنوعة ، كلما كان ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية ، وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الإقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية وبمجموعات رجال الأعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات ، بغية تنمية التبادل التجارى داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التى ليس لها منافذ بحرية .

٧ — أولى المؤتمر الآسيوى الإفريقى أهمية خاصة للملاحة البحرية ، وأعرب عن اهتمامه بأن تعدل خطوط الملاحة البحرية ، من وقت إلى آخر ، أسعار الشحن التى أساءت دائماً إلى البلاد المختصة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة ، وبالقيام بعمل جماعى بعد ذلك ، لإلزام خطوط الملاحة البحرية بأن تتخذ موقفاً معقولاً .

٨ — وافق المؤتمر الآسيوى الإفريقى على وجوب التشجيع لإقامة مصارف قومية وإقليمية وشركات تأمين .

٩ — قرر المؤتمر الآسيوى الإفريقى أن تتبادل دوله المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالبتروىل ، مثل توزيع الأرباح والضرائب فإن ذلك قد يؤدى فى النهاية إلى رسم سياسة عامة .

١٠ — نوه المؤتمر الآسيوى الإفريقى بالمغزى الخاص لتطور الطاقة الذرية للأغراض السلبية بالنسبة للبلاد الآسيوية الإفريقية .  
ورحب المؤتمر بالدول ذات الشأن التى بدأت بتقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلبية .

واستحث مرعة انشاء وكالة الطاقة الذرية الدولية ، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية الإفريقية تمثيلا مناسباً فى الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة .  
وأوصى الحكومات الآسيوية والإفريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسييلات التدريب وغيره فى الاستخدامات السلبية للطاقة الذرية ، تلك التسييلات التى تقدمها البلاد المشرفة على مثل تلك البرامج .

١١ — وافق المؤتمر الآسيوى الإفريقى على تعيين موظفى اتصال فى البلاد المشتركة تختارهم حكوماتهم الوطنية . وذلك لتبادل المعلومات والآراء ذات النفع المشترك .

وأوصى بأن يستفاد على وجه أتم من المنظمات الدولية القائمة ، وبأن تعمل البلاد المشتركة فى المؤتمر ، والتى ليست أعضاء فى مثل تلك المنظمات الدولية ولها حق الانضمام ، على الانضمام إليها .

١٢ — أوصى المؤتمر الآسيوى الإفريقى بوجوب التشاور مقدما بين البلاد المشتركة فى الهيئات الدولية ، بغية تنمية مصالحها الاقتصادية المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك نية لتأليف كتلة إقليمية .

## (ب) التعاون الثقافي :

٢ — اقترح المؤتمر الآسيوى الإفريقى بأن من أقوى وسائل التفاهم المتشعبين الأمم تنمية التعاون الثقافى . ولقد كانت آسيا وإفريقيا مهد الأديان والحضارات العظيمة التى أغنت سائر الثقافات والحضارات وأغنت نفسها فى وقت واحد . وهكذا قامت ثقافات آسيا وإفريقيا على أسس روحية عالمية . ولكنه ، لسوء الحظ ، توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والأفريقية خلال القرون الماضية .

أن شعوب آسيا وإفريقيا لتفيض الآن شعورا بالرغبة القوية الصادقة فى تجديد الصلات الثقافية القديمة وتنمية صلات جديدة فى نطاق العالم الحديث . وقد أكدت الحكومات المشتركة فى المؤتمر ما أعلنته من أن تعمل فى سبيل تعاون ثقافى أوثق .

٢ — ولاحظ المؤتمر الآسيوى الإفريقى أن وجود الاستعمار فى أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقيا ، إما كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافى لحسب ، بل يحارب الثقافات القومية للشعوب .

ولقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الأساسية فى حق التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شخصيتها ، ويحول دون التبادل الثقافى مع الشعوب الآسيوية والإفريقية الأخرى .

وهذا يصدق ، بصفة خاصة ، على تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الأساسى فى دراسة لغته وثقافته .

وثمة تفرقة مماثلة تجرى ممارستها ضد الشعب الإفريقى والملايين فى بعض أجزاء قارة إفريقيا .

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية

للإنسان وتعرقل التقدم الثقافى فى هذه المنظمة كما تعرقل التعاون الثقافى فى الحقل الدولى الأوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الإنكار للحقوق الأساسية فى حق التعليم والثقافة فى بعض أجزاء آسيا وأفريقيا ، بهذا الشكل أو ذلك من أشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر — بصفة خاصة — العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافى .

٣ — أن نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافى بين البلاد الآسيوية الأفريقية لم تصدر — بأى معنى من المعانى — عن استبعاد أو منافسة بمجموعات أخرى من الأمم أو حضارات وثقافات أخرى .

والمؤتمر — وهو ملخص للتقاليد القديمة قدم الزمن فى التسامح والعالمية — يؤمن بأن التعاون الثقافى الآسيوى الأفريقى ، يجب أن ينمو فى النطاق الأوسع للتعاون العالمى .

وجنباً إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافى الآسيوى الإفريقى ، ترغب بلاد آسيا وإفريقيا فى تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك أن يعنى ثقافتهم ، وأن يساعد أيضاً على تنمية السلم والتفاهم العالمى .

٤ — هناك بلاد كثيرة فى آسيا وإفريقيا لم تستطع — بعد — أن تنمى معاهدها التعليمية والعلمية والفنية .

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وإفريقيا التى تحتل مكانة أفضل فى ذلك المجال ، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين فى التدريب القادمين من بلاد أخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجماعات الآسيوية والإفريقية المقيمة فى إفريقيا ، والتى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .

٥ — شعر المؤتمر الآسيوى الافريقى بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافى بين بلاد آسيا وأفريقيا نحو :

( أ ) تمكين البلاد من معرفة بعضها بعضا .

( ب ) التبادل الثقافى المشترك .

( ج ) تبادل المعلومات .

٦ — رأى المؤتمر الآسيوى الافريقى أنه ، فى المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق خير النتائج فى حقل التعاون الثقافى عن طريق اتفاقات ثنائية بغية تنفيذ توصياته ، وعن طريق قيام كل بلد بالعمل فى ذلك السبيل كلما كان الأمر مستطاعا أو مرغوبا فيه .

( ج ) حقوق الانسان وتقرير المصير :

١ — أعلن المؤتمر الآسيوى الافريقى تأييده الكامل للبادئ الأساسية لحقوق الانسان ، كما هى واردة فى ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمى لحقوق الانسان باعتباره حداً عاماً لجميع الشعوب وجميع الأمم .

وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم ، كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة . ولاحظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن حقوق الشعوب والأمم فى تقرير المصير ، وهو أمر لا مناص منه للتمتع الكامل بحقوق الانسان الأساسية ،

٢ — واستنكر المؤتمر الآسيوى الافريقى السياسات والمعاملات الخاصة بالتمييز والتمييز العنصرى التى تقوم عليها أسس الحكم والعلاقات الانسانية فى مناطق شاسعة من أفريقيا ، وفى أجزاء أخرى من العالم فتل ذلك السلوك لا يعتبر اعتداء خطير! على حقوق الانسان فحسب ، بل هو كذلك انكار للقيم الأساسية للحضارة والكرامة الانسانية .



وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للوقف الشجاع الذي يقفه ضحايا التمييز العنصري ، وخاصة الشعوب الأفريقية التي عن أصل هندي وباكستاني في أفريقيا الجنوبية ، وحيا أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ، وأكد اصرار الشعوب الآسيوية الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر للعنصرية ، مما قد يكون متخلفا في بلادها ، وتعهد باستخدام نفوذه المعنوي الكامل ، للحيلولة دون خطر سقوط ضحايا لهذا الشر أثناء نضال الشعوب في سبيل اجتنائه .

#### ( د ) مشاكل الشعوب التابعة :

١ — ناقش المؤتمر الآسيوي الأفريقي مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار والشرور التي تنتج عن اغتصاب الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي . واتفق المؤتمر على ما يلي :

( أ ) إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

( ب ) تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي إنكار لحقوق الانسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

( ج ) إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

( د ) دعوته الدول المعنية الى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

٢ — بالنظر الى الموقف غير المستقر في شمال أفريقيا والامعان في إنكار حق شعوب شمال أفريقيا في تقرير مصيرها — يعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال ، ويحث الحكومة الفرنسية على أن تحقق التسوية السليمة للقضية دون تأخير .

#### ( هـ ) المشاكل الأخرى :

١ — بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين

وخطر ذلك التوتر على السلم العللى — أعلن المؤتمر الآسيوى الإفريقى تأييده لحقوق شعب فلسطين العربى ، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وإلى تحقيق التسوية السلمية لمسألة فلسطين .

٢ — أيد المؤتمر الآسيوى الإفريقى ، فى نطاق موقفه المبين للقضاء على الاستعمار ، موقف أندونيسيا فى قضية ايربان الغربية القائم على الاتفاقات المبرمة بين أندونيسيا وهولندا فى هذا الشأن .

وحت المؤتمر الآسيوى الإفريقى حكومة هولندا على أن تعيد فتح المفاوضات بأمرع ما يمكن ، لتنفيذ التزاماتها وفقاً للاتفاقات السابق ذكرها . وأعرب عن أمله الوطيد فى أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين فى إيجاد حل سلمى للنزاع .

٣ — أيد المؤتمر الآسيوى الإفريقى موقف اليمن فى قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة بالمحميات . وحت الطرفين المعنيين على الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

#### ( و ) دعم السلم والتعاون الدولى :

١ — رأى المؤتمر الآسيوى الإفريقى ، وقد لاحظ الحقيقة وهى أن عدة دول لم تضم بعد للأمم المتحدة ، أن التعاون الفعال فى سبيل السلام العالمى ، يقتضى أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة . ودعا مجلس الأمن إلى تأييد ضم جميع تلك الدول ذات الكفاية للعضوية وفقاً لليثاق . ومن رأى المؤتمر الآسيوى الإفريقى أن من الدول المشتركة فيه ، ذات الكفاية لعضوية الأمم المتحدة ، دول كبوديا ، وسيلان ، واليابان ، والاردن ، وليبيا ، ونيبال ، وفيتنام الموحدة .

ورأى المؤتمر أن تمثل بلاد المنطقة الآسيوية الإفريقية فى مجلس الأمن وفقاً لبدأ التقسيم الجغرافى العادل غير مناسب ، ويعرب المؤتمر عن وجهة نظره بأنه من الضرورى ، فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد الآسيوية الإفريقية ، المستبعدة من الانتخاب وفقاً لترتيبات التى توصل إليها

فى لندن عام ١٩٤٦ ، أن تمكن من الاشتراك فى مجلس الأمن حتى تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة أكبر فى صيانة السلام الدولى والأمن .

٢ — فقد المؤتمر الآسيوى الأفريقى الوضع الخطير للتوتر الدولى القائم ، والأخطار التى تواجه البشرية جمعاء من نشوب حرب عالمية تستخدم فيها القوة المدمرة لشقى الأسلحة ، ومن بينها الأسلحة الذرية والهيدروجينية . وأهاب بجميع الشعوب أن تقدر النتائج المفروعة التى تنجم من نشوب مثل هذه الحرب .

ورأى المؤتمر أن نزع السلاح ، وتحريم إنتاج الأسلحة الذرية والهيدروجينية . وتجربتها واستخدامها — ضرورى لانقاذ البشرية والحضارة من هول الدمار الشامل ومغبته . ورأى أن شعوب آسيا وأفريقيا المؤتمرة هنا يحملون واجبا تجاه البشرية والحضارة أن يعملوا لنزع السلاح وتحريم تلك الأسلحة ، وأن يناشدوا الشعوب ذات الشأن والرأى العالمى حتى يتحقق نزع السلاح وخطر التسليح .

ورأى المؤتمر أنه لا مناص من قيام مراقبة دولية فعالة لتحقيق نزع السلاح وتحريم التسليح ، وأن من الواجب بذل جهود عاجلة حاسمة فى سبيل ذلك .

والى أن يتم الحظر التام لصناعة الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، أهاب المؤتمر بجميع الدول ذات الشأن أن تصل الى اتفاق لوقف تجارب مثل تلك الأسلحة .

وأعلن المؤتمر أن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ، وطالب الأمم المتحدة بمواصلة جهودها . وأهاب بجميع أصحاب الشأن أن يصلوا مراعاة الى التنظيم والتحديد والمراقبة والخفض لجميع القوات المسلحة والأسلحة ، بما فى ذلك تحريم الانتاج لأسلحة الدمار الجماعى وتجربتها واستخدامها ، وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

## ( ز ) دعمه نوكير السلام والتعاون العالميين :

بحث المؤتمر الآسوى الأفريقى ، فى عناية ، موضوع السلام والتعاون العالميين . وراقب فى اهتمام بالغ ، حالة التوتر الدولى الراهنة ، وما تنطوى عليه من خطر حرب ذرية عالمية . ولما كان موضوع السلام وثيق الصلة بموضوع الأمن الدولى ، فيجب أن تتعاون الدول كلها ، وخاصة عن طريق الأمم المتحدة ، لتحقيق غرض التسليح وتحريم الأسلحة الذرية بإشراف رقابة دولية فعالة . وهذا يتقدم السلام العالمى ، ويمكن أن تستخدم الطاقة الذرية فى المقاصد السلبية دون سواها . ومن شأن ذلك أن ييسر الحصول على مطالب الحياة ، وخاصة فى آسيا وأفريقيا ، إذ تمس حاجتهما إلى التقدم الاجتماعى وإلى مستويات أعلى للحياة مع حرية أعظم ، فالحرية والسلام مرتبطان ، وحق تقرير المصير يجب أن تتمتع به جميع الشعوب ، والحرية والاستقلال يجب أن يمنحا بأسرع ما استطاع لتلك الشعوب التى لا تزال غير مستقلة .

ومن الطبيعى أن يكون لجميع الأمم الحق فى أن تختار بحرية ، نظمها السياسية والاقتصادية وطريقة حياتها ، وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وبالتحرر من الشك والخوف ، وبالثقة وحسن النية المتبادلين ، يجب على الأمم أن تمارس التسامح ، وأن تعيش معا فى سلام ، جيرانا صالحين يعملون لتكثيف التعاون الصادق على الأسس الآتية :

١ - احترام حقوق الإنسان الأساسية ، وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - احترام سيادة جميع الأمم وسلامة أراضيها .

٣ - الاعتراف بالمساواة بين جميع الأعجناس ، وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها .

٤ - الامتناع عن أى تدخل فى الشؤون الداخلية لبلد آخر .

٥ — احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٦ — (١) الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى .

(ب) امتناع أى بلد عن الضغط على غيرها من البلاد .

٧ — تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السيامى لأى بلد من البلاد .

٨ — تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، مثل التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية ، أو أى وسيلة سلمية أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٩ — تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

١٠ — احترام العدالة والالتزامات الدولية .

ويعلن المؤتمر الآسيوى الأفريقى عن إيمانه بأن التعاون الصادق ، وفق هذه المبادئ ، يؤدى حقا إلى كفالة السلام والامن العالمين وتوطيد أركانها ، كما أن التعاون فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدى الى الازدهار العام والخير الشامل .

وأوصى المؤتمر الآسيوى الأفريقى بأن تتولى البلاد الخمس ، الداعية لهذا المؤتمر ، العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع سائر البلاد المشتركة فى المؤتمر .

أكتوبر ١٩٥٥



## قسم إدارة الأعمال

إدارة شئون العمال والمستخدمين : للأستاذ محمد عبد الله مرزبان





## ادارة شئون العمال والمستخدمين<sup>(١)</sup>

بقلم

الأستاذ محمد عبد الله مرزبان

مدرس ادارة الأعمال بكلية التجارة — جامعة القاهرة

منذ حوالي ربع قرن حدث انقلاب في إحدى الوظائف الإدارية التي تتناول علاقة الإدارة بالعمال والمستخدمين . بدأ هذا الانقلاب عام ١٩٢٧ وأعلنت نتائجه عام ١٩٤٢ ، فما هو هذا الانقلاب ؟ وما أثره على علاقة الإدارة بالعمال ؟ وهل أدى إلى تغير في وظائف إدارة العمال والمستخدمين ؟

( أولاً ) الصورت الإنسانية :

بدأ هذا الانقلاب بدراسات تجريبية في ميدان الصلات الإنسانية Human Relations في مصنع هورثون Hawthorne الذي يتبع شركة وسترن الكترك Western Electric بشيكاجو عام ١٩٢٧ تحت إشراف بعض أساتذة كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ، واستمر البحث حتى عام ١٩٣٩ وكانت نتائجه تنشر تباعاً في تقارير خاصة ، حتى أعلنت رسمياً عام ١٩٤٢ في الكتاب المشهور Management & the worker للأستاذين F. J. Roethlisberger و W. J. Dickson ، وقد ساعدت هذه الدراسات على وضع قواعد علمية جديدة للعلاقات الإنسانية ، أصبحت ذات أثر في تحديد علاقة الإدارة بالعمال ، وفي تحديد الوظائف الإدارية لشئون العمال والمستخدمين .

(١) نص المحاضرة التي أُلقيت في المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة إدارة شئون العمال ، الذي عقد

بجامعة الإسكندرية في ١٤ — ١٩ نوفمبر ١٩٥٥

في عام ١٩٢٧ بدأت الدراسة للتعرف على أثر العنصر الانساني، وأثر ظروف العمل في الانتاج. وقد قادت هذه الدراسة إلى بحث علاقة الصفات الانسانية بالعمل، وإلى اكتشاف أساليب لنحس المشاكل الانسانية، وبلى أدت إلى نتائج جديدة لم تكن متوقفة. إذ كان الباحثون يهدفون أصلاً إلى التعرف على درجة الارتباط بين ظروف العمل Conditions of Work وظواهر الاجهاد Fatigue والملل Monotony بين العمال، ولذلك بدأت التجربة على خمس فتيات تقمن بجمع بعض الأجزاء الكهربائية من جهاز التليفون Assembling Telephone Relays والتجربة وإن كانت تهدف لاكتشاف نتائج التغير في الإضاءة، ودرجات الراحة، وساعات العمل، ومعداته إلا أنها كشفت كذلك عن تغيرات ذات مغزى في ميدان الصلات الاجتماعية بين العاملات وبعضهن البعض وبين الرؤساء المشرفين عليهن، بل وكانت أهمية هذه التغيرات لا تقل في أثرها عن آثار التغيرات المادية المتوقعة التي أعدت لها معايير قياسية. فاضطر الباحثون إلى أخذ هذه التغيرات في الصلات الانسانية في الاعتبار، وظهر لهم ضرورة وضع فروض أخرى لتفسير بعض النتائج غير المتوقعة من التجربة. فوفروا للعاملات — في قاعة التجربة — حرية أكبر في العمل، وقلت درجة جمود الملاحظة أو الاشراف الشديد عليهن، فزاد انتاجهن. ولم تكن هذه النتيجة أمراً غريباً بالنسبة للعامل النفسي أو الاجتماعي، ولكن مقدار ما نتج من تفاعل العوامل الإنسانية كان مثيراً دهشة الباحثين في العلاقات الصناعية في ذلك الوقت، مما أدى إلى زيادة تقدير الصلات الإنسانية في الصناعة.

وحاول الباحثون أن يكتسبوا معاونة العاملات لنجاح التجربة، فأخبرن بها، بل واستشرن في بعض التعديلات التي كانت تجري في ظروف العمل المادية، وقل اهتمام الباحثين بزيادة كمية الإنتاج، وروقت الحالة الصحية للعاملات وما يظهر عليهن من عوامل نفسية للحوادث، كحب الاستطلاع، والخوف، وإبداء الرأي. ونحت ظروف العلاقة الطيبة بين الباحثين والعاملات والملاحظين

نشأت صلة صداقة مباشرة حتى امتد الاهتمام بجميع الظروف المؤثرة في العمل إلى الوقوف على الظروف العائلية للعاملة ، والمشاكل الاجتماعية التي تواجهها . وقد كشفت التجربة في مرحلتها الأولى أن هناك ارتباطاً بين وجهات نظر العامل Employee Attitudes و كمية الإنتاج الصناعي Industrial Output وبذلك تحول مجال التجربة من النطاق الضيق لبحث الإجهاد والملل إلى نطاق أوسع لدراسة أثر تحسين العلاقات العمالية بوجه عام .

وفي المرحلة الثانية من التجربة استبدل نظام « المشاهدة » Observation بنظام « المقابلة » Interview لدراسة ما يحبه وما لا يحبه حوالي ٢٠٠٠ عامل وبعض الرؤساء المباشرين الذين يعملون في بعض الأقسام المستولة عن ظروف العمل ، ولم تعط المقابلات في بادئ الأمر نتائج يعتمد عليها حتى تغير أسلوب المقابلة من الاستقصاء المباشر Direct Questionnaire Approach إلى الحديث المستمر غير المباشر Indirect Spontaneous Talking Approach ، وقد استخلص الباحثون من هذه المقابلات نتائج جديدة عن أثر التنظيم الاجتماعي للعمال في العمل . ومن ثم بدأ للإدارة أن الشركة ليست مجرد منظمة لصنع أجهزة التليفون بكفاية إنتاجية معينة ، ولكنها منظمة إنسانية يحاول الأفراد فيها أن يجدوا سبيلاً للتعبير عن حاجاتهم ورغباتهم وشعورهم .

وكل منظمة تقوم على نظام من شأنه أن يميز بين الأفراد تبعاً للتفاوت بينهم من جهة ، وأن يعمل على تنسيق الوظائف التي يؤديها هؤلاء الأفراد من جهة أخرى ، فلكل فرد كيانه الذي تحده بعض العوامل ، كالمرکز ، ومدة الخدمة ، والجنس ، والكفاية المهنية ، وغيرها . بل وتعكس ظروف العمل هذه الاختلافات بين الأفراد ، فعلى حين يتقاضى عمال المكتب أجراً يومياً ، فإن العامل في المصنع يتقاضى أجراً بالساعة ، أجر تشجيعي . وإن كان الملاحظون قد ميزوا عن العمال بامتيازات خاصة وواجبات معينة ، إلا أن درجاتهم ومكافآتهم ومراكزهم

تفاوت ، ولهذا التمييز — ولا شك — قيم مختلفة للأفراد المختلفين ، والمستويات  
الوظائف المختلفة ، ولكنها تلعب دوراً جدياً في المنظمة الاجتماعية للشركة ،

والانتباه إلى أن الشركة منظمة إنمائية قاد الباحثين إلى دراسة العوامل التي  
تحدد الرضاء Satisfaction أو عدم الرضاء Dissatisfaction عن العمل ،  
تصریحات العمال لم يكن من السهل تفسيرها على ضوء ظروف العمل ، فالعمال  
الذين يعملون في ظروف عمل متائلة ، لا يستجيبون بدرجة واحدة للتغير في  
ظروف العمل ، فضلاً عن أن المعيشة العائلية للعامل والوسط الاجتماعي الذي  
نشأ فيه ، أو كان يعمل فيه لها أثرهما في ترجمة هذه التصريحات ، ولا تقل أهميتها  
عن أثر ظروف العمل المادية . وما لا شك فيه أن مركز العامل في المنظمة  
الاجتماعية للشركة ذو أثر كبير على وجهة نظره .

وقد دلت نتائج المقابلات على أهمية دراسة المجموعات الصغيرة أثناء العمل  
تحت ظروف يكون فيها المركز الاجتماعي السائد مفهوماً بدرجة مرضية .

ودخلت التجربة في المرحلة الثالثة بعد أن توفرت معدات عمل أكثر  
وظروف عمل لم تكن متوفرة في المرحلة الأولى . وبدأت مشاهدة بعض العمال  
لمدة ٦ شهور تحت نظام « المنظمة الاجتماعية » الذي ظهر من بحث المرحلتين  
الأولى والثانية ، وقد أمكن من هذه المشاهدة دراسة مركز العمل في المصنع  
من الناحية الاجتماعية دراسة تفصيلية ، كما وضحت صورة المنظمة الاجتماعية  
غير الرسمية Informal التي تعمل داخل الهيكل الرسمي Formal للمنظمة الشركة .

وفي هذه المرحلة ميز بين سلوك العمال وتصرفاتهم من جهة وبين سلوكهم  
وأقوالهم من جهة أخرى . واكتشف الباحثون أن هناك فرقاً واضحاً بين ما يفعله  
العامل وما يقوله ، فثلاً كان صغار الملاحظين يعطون أوامر أشفوية دون أن  
يهتموا بتنفيذها ، وكان العمال يهتمون بتنفيذ هذه الأوامر متى تدخل المشرفون  
من درجة أعلى ، ولكنهم كانوا يعودون إلى السلوك السابق متى اختلفت الرقابة  
العليا ، واقتصروا الإشراف على الملاحظين المباشرين .

ولم تهتم جماعات العمال بقوانين الشركة وقرارات ادارتها حتى في الأمور الحيوية لهم كالأجور التشجيعية Wage Incentives وغيرها ، وبديلا من أن يعملوا على زيادة الانتاج لزيادة الأجر ، فقد أدت تصرفاتهم إلى تحديد الانتاج في نطاق الاعتبار غير الرسمي لكمية العمل اليومي العادلة ، وفضلوا — كمجموعة — أن يتقاضوا أجرا أقل عما كانوا يتقاضونه لو زاد الانتاج ، عن أن يخاطروا بتغيير نظام معدل الأجر .

ولم تكن المنظمة الاجتماعية داخل المصنع متجانسة ، رغم أن أعضائها كانوا يتصرفون تصرفا جماعيا لمواجهة الحوادث الخارجية والداخلية . فقد دلت المشاهدات والمقابلات على أن المجموعة كانت تسعى لحماية أعضائها من التدخل الخارجي ، كما كانت الجهود المبذولة داخل المنظمة الاجتماعية غير الرسمية في الشركة تسعى إلى السيطرة على سلوك الأعضاء. حتى تتفق والاعتقادات العامة والشعور المشترك للمجموعة .

وكان لهذه التجارب آثار تطبيقية هامة في التنظيم الصناعي بصفة عامة وفي تنظيم الصلات الانسانية بصفة خاصة ، فقد نظر إلى المنظمة الصناعية كنظمة اجتماعية فضلا عن كونها منظمة اقتصادية ، وكان انتاج السلع والخدمات مفهوما على أنه الوظيفة الاقتصادية للشروع ، وإن كان وجود الوظيفة الاجتماعية لا يمكن انكاره إلا أن محتوياتها لم تكن معروفة بدرجة واضحة أو محددة .

ولا تقتصر العملية الإنتاجية على خلق السلع ، إذ أن المنظمة الصناعية تخلق أيضاً درجات من الرضاء للأفراد المشتركين في المنظمة والمساهمين في الإنتاج . وإن كانت معالجة مشاكل المستخدمين ، كاختيار القوى العاملة ، وتعيين العمال وتدريبهم ، ورسم سياسات الأجور ، ووضع نظم العمل ، وتوفير الخدمات ، ومنع الحوادث ، واستقرار التوظيف ، وغيرها تزيد من الروح المعنوية للعامل ، وهي بذلك تدخل في نطاق الوظيفة الاجتماعية للشروع إلا أنها ذات أثر

في الوظيفة الاقتصادية كذلك ، إذ يمكن للعالم كأفراد أو كجموعة أن يشبعوا رغباتهم الشخصية في الوقت الذي يعملون فيه لتحقيق المهدف الاقتصادي للبشرىوع. فضلا عن تنمية الروح المعنوية للعالم والموظفين فإن من أهم وظائف إدارة العلاقات الصناعية أن تنبه الرؤساء المباشرين على العالم إلى ضرورة الاهتمام بمشاكل الصلات الإنسانية ، وترشدكم إلى الأساليب التي يعالجون بها هذه المشاكل . فبالإضافة إلى ضرورة توازن العوامل الخارجية ومعالجة مشاكلها ، كواجهة المنافسة أو مقابلة تغيرات السوق ، يجب أن تحقق الإدارة توازناً داخلياً يخلق جو اجتماعى يعمل فيه العالم والموظفون بما يحقق الكفاية الإنتاجية للبشرىوع، وبما يحقق الرضاء للأفراد .

وإن كان التنظيم الفنى للبصنع يتضمن عناصر كالمباني ، والآلات ، والمواد الخام ، والسلع ، فإن التنظيم الانسانى للبصنع يتضمن عناصر كالأفراد ، والجماعات ، والحاجات الاجتماعية ، والشعور ، والغايات . ويجب أن ينسب سلوك الأفراد والجماعات إلى التنظيم الاجتماعى للبصنع ، كما يجب أن ينسب كل عنصر داخل المحيط الصناعى إلى نظام « الشعورية » Sentiments ، ومن ثم يصبح ذا قيمة اجتماعية ، فثلا يدل حجم المكتب المخصص للرئيس المباشر وتوفر الجهاز التليفونى على المركز الاجتماعى لهذا الشخص داخل المنظمة .

ولا تقل أهمية العوامل غير الاقتصادية كالغايات والشعور فى تنقيذ الأعمال عن العوامل الاقتصادية لتحقيق النتائج المنطقية التى يفترضها الرجل الاقتصادى . وعلى الرغم من أن آثار التغيرات فى طرق البصنع ، وظروف العمل ، وكيفية دفع الأجور ، لا يمكن التنبؤ بها بسهولة ، إلا أنه يجب أن تؤخذ فى الاعتبار آثار هذه التغيرات فى الموقف الاجتماعى الذى تحدث فيه .

والخلاصة أن الباحثين توصلوا من هذه التجارب إلى الحاجة إلى دراسة ثلاث مشاكل إنسانية عامة ذات مغزى للإدارة ، وهى مترابطة ومتداخلة

في مشكلة رئيسية عامة هي « توازن التنظيم الداخلي للشروع ، وهذه المشاكل الثلاث هي :

- (أولاً) مشاكل التغير في النظام الاجتماعي .
- (ثانياً) مشاكل الرقابة والاتصال .
- (ثالثاً) مشاكل اعداد الفرد وتهيئته للنظام .

١ — وعند فحص المشكلة الأولى ، يحسن أن ينظر إلى المنظمة الصناعية « كنظام اجتماعي » Social Structure يتمتع بدرجة من الاستقرار النسبي ، وفيه تتغير مراكز الأفراد بتغير الزمان والمكان . وأى تغير في النظام الاجتماعي سيكون له آثاره في درجة التوازن الحالي بين الجماعات داخل المنظمة ، وأيضاً في مراكز الأفراد داخل كل جماعة . والتغيرات المتوقعة إما تتعلق بتغيرات في الانتاج الفنى ، أو تتعلق بتغيرات في التنظيم الرسمى . فاستخدام آلات جديدة أو طرق صناعية جديدة يؤدى إلى تغير فنى في الانتاج ، أما إدماج قسمين منفصلين داخل المشروع فيمثل تغير في التنظيم الرسمى . ويجب أن نتذكر أن التغير الفنى في الانتاج أو التغير في التنظيم الرسمى سيكون له أثر مباشر وعاجل في التنظيم الاجتماعي والصلات الإنسانية داخل المنظمة ، كما قد يكون له أثر في تغير درجة كفاية أداء الوظائف المختلفة في المشروع .

٢ — ورغبة في « رقابة الأعمال » Control رقابة مجدية ، يجب أن تحصل الادارة دائماً على معلومات دقيقة على الكيفية التى تؤدى بها الوظائف المختلفة طول الخط الرأسى للتنظيم من أعلى إلى أسفل . وهذه المشكلة التى تتعلق « بالاتصال ، Communication لتبادل المعلومات تتضمن الاتصال بالمستويات الدنيا للإشراف على الخط الرأسى للسلطة والمسئولية من جهة ، والاتصال بالمستويات العليا للإدارة العامة لتقديم المعلومات المطلوبة للرقابة .

وفي كثير من الحالات تصدر الادارة أوامر تتعلق بمشكلة معينة دون أن تراعى

شعور الجماعات في مستوى التشغيل، وبذلك تبقى الإدارة جاهلة بالمهاكل التي تنتج من هذه الأوامر بسبب عجز نظام الاشراف عن توصيل الحقائق والمعلومات عن هذه المشكلة إلى المسؤولين عن رسم السياسات ووضع القرارات الادارية . فالاتصالات غير الصحيحة ، أو مناقدة الاتصال المغلفة قد تخلق صعوبات كان يمكن تجنبها لو توفرت الاتصالات بين جميع الأفراد والجماعات الذين تمصم المشكلة .

٣ — وكلما تغير مركز الفرد داخل المنظمة الاجتماعية ، قامت الحاجة إلى إعداده وتجهيزه Adjustment حتى يتفق والنظام الاجتماعي الذي يعمل فيه . وفي بعض الحالات نجد أن الفرد هو الذي يتقدم إلى مستوى أعلى وبسرعة فائقة ، وفي حالات أخرى قد يتغير النظام الاجتماعي بمرور الزمن بينما يبقى الفرد في مكانه . وفي كلتا الحالتين فقد حدث تغير في موقف الفرد أزاء النظام الاجتماعي . ويجب أن يتيقظ مدير العلاقات الصناعية إلى وجوب توجيه الأفراد لاعداد أنفسهم بما يتشئ والتغير في النظام الصناعي . ولما كان تقييم كفاية الفرد يبنى على أساس من موقف معين وفي وقت ما ، فإن مقاييس تقييم هذه الكفاية تتغير بتغير الظروف .

ويجب أن يراعى مدير الصلات الانسانية أن تسمح مقاييس التقييم المتغيرة بأداء الوظائف داخل المشروع بنجاح قوامه الرغبة في التعاون والاحترام المتبادل . ومن وظائف مدير المستخدمين والصلات الانسانية تعيين عمال جدد ، وترقية بعض العمال الحاليين ، ونقل بعضهم من وظيفة إلى أخرى داخل المنظمة ، وهي عوامل تحدد درجة نجاح الإدارة في تحقيق التوازن داخل المنظمة ومستوى إنتاجي عالي .

كما يجب أن يتناول تفكير المشغلين بالمسائل العالية حالات معينة أو مشاكل محددة ، بأن تركز الجهود نحو دراسة موقف معين يواجهه عامل أو موظف له تاريخ شخصي معلوم ، ويعمل في ظروف عمل معينة . وما من شك في أن للأرقام الاحصائية أهمية كبيرة إذا أحسن استخدامها ، فهي تقود إلى التفكير الموضوعي وتسهل صحة الإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة ، وما من شك في أن اعتبار



المشروع نظاماً اجتماعياً ، واستخدام الأساليب العلمية للمقابلة والملاحظة خير معين للمدير المستخدمين والصلات الإنسانية على معالجة المشاكل العمالية .

وفضلاً عن ذلك فقد كان لتجربة وسترن الكترك فضل اكشاف أهمية استخدام المستشارين في المسائل العمالية ، وهم يعملون في جو من الثقة من العمال ومن الرؤساء المباشرين ، تتولد من سرية المشاكل والمعلومات التي يحصلون عليها . وعلى أساس من الثقة المتبادلة بين الإدارة والعمال ، يجب أن يكون هناك إدارة لشئون العمال والمستخدمين ، تعمل بصفة استشارية ، ولكن بصفة دائمة لتدعيم برنامج الصلات الإنسانية .

( ثانياً ) عموق الإدارة بالعمال :

إن علاقة الإدارة بالعمال Labor - Management Relations أقدم ولاشك من الصلات الإنسانية كناعية من نواحي شئون العمل في المنظمات الصناعية . وقد كان لهيئات ثلاث نشاط في تحديد علاقة الإدارة بالعمال . وهذه الهيئات هي : الإدارة ، والعمال ، والحكومة . وستتناول هذه الهيئات بالبحث للتعرف على طبيعة الدور الذي يلعبه كل منها في تحديد هذه العلاقة .

١ - وجهة نظر الإدارة نحو العمال :

تتأثر وجهة نظر الإدارة نحو العمال بالبور الذي تلعبه الأرباح في المجتمع الاقتصادي . فالأرباح مقياس نجاح المشروع ، ووسيلة النجاح هي الإبقاء على التكاليف في مستوى يقل عن الإيرادات . وليست تكلفة العمل مجرد جزء مهم من تكاليف الإنتاج والبيع وحسب ، ولكنها تكتنف مباشرة تخضع لسيطرة الإدارة ، ويمكن التحكم فيها حتى تتغير بتغير طبيعة الطلب وأحوال السوق ، إذ أن أجور العمال تدفع عادة على أساس من نوع العمل أو الوقت الذي استغرقه . ولذلك فانه مهما كان شعور الإدارة نحو عمالها إلا أن قراراتها فيما يتعلق بالعمال إنما توجهها - إلى حد كبير - اعتبارات الأرباح والخسائر . وما من شك في أن الإنتاج دون طلب عليه ، والاستمرار في الوفاء بتفقاته سيؤدي إلى الإفلاس .

ولا تتأثر قرارات إدارة المشروع في هذا الشأن بالظروف الخاصة بهذا المشروع لغضب ، ولكنها تتأثر أيضاً بسلوك المشروعات المنافسة في الصناعة . ومن ذلك نرى أن وجهة نظر الإدارة نحو القوى العاملة تتأثر بتضارب المصالح الاقتصادية السائدة في الأمد القصير .

ولكن من ناحية أخرى فإن العمل ورأس المال لازمان ومكملان لبعضهما البعض لبقاء المشروع في المدى الطويل . ويجب أن يراعى عند رسم السياسات الإدارية أن العمل ضرورة اقتصادية لتحقيق الأرباح ، كضرورة رأس المال المدفوع من المساهمين . وعلاوة على ذلك فليس شرطاً أن تكون هناك علاقة بين ارتفاع تكلفة العمل ، وارتفاع الأجور المدفوعة ، إذ أن تكلفة العمل تتحدد بنسبة الأجور إلى الإنتاج ولا تتحدد بمقدار ما يتسلمه العمال من أجور نقدية .

وإذا أردنا المقارنة بين السياسات العالية لمشروعات كبرى في السنوات الأخيرة وبين مثيلاتها لنفس المشروعات من قرن مضى ، فإن تغيراً كبيراً وذا مغزى يبدو واضحاً لنا . فالإدارة القديمة كانت تعتقد في أن الشدة والقسوة تؤديان إلى النتائج الموجودة ، ومن ثم كان التهديد المستمر بالفصل من الخدمة ، هو المظهر السائد لمعاملة العامل . أما اليوم فقد بدأ أغلب المشروعات يعالج مشاكل العمل بوسائل أخرى ، فأنشئت إدارة للمستخدمين والصلات الإنسانية وعززت بالأخصائيين كما وضعت نظم مادية للتشجيع ، وأعدت برامج خدمات اجتماعية لزيادة ثقافة العمال ورفاهيتهم .

وقد أدى إلى هذا التغير في السياسة العالية عدة عوامل ، منها أن رجال الصناعة والتجارة اعتنقوا فلسفة جديدة قوامها أن المشروعات الكبرى هي منظمات تحمل رسالة ذات التزامات اجتماعية نحو القوى العاملة فيها ونحو المجتمع الذي تعمل فيه ، بل وامتد اعتقادهم هذا إلى أن انتاج هذه السياسات له أثر اقتصادي ، إذ أن الفائدة التي تحققها هذه السياسة تفوق الأموال التي تنفق في سبيل تنفيذها ،

إذا أحسن تنفيذها . كما أدى تطور نظم محاسبة التكاليف إلى أن تقف الإدارة على المزايا التي تتحقق من تشجيع العامل على زيادة جهوده .

ثم كان لتطور الإدارة العلمية أثره في خلق رجل الأعمال الرشيد . وترجع الإدارة العلمية إلى عام ١٨٨٠ حين دعا Fredrick Taylor إلى أهمية الإدارة الصناعية والعلاقات العمالية ، فأشار بمخطر تقصير الإدارة في التخطيط لزيادة الكفاية ، وفي تحسين أساليب الصنع ، كما أشار بتقصير العمال بتحديد معدل الإنتاج . ورأى أنه من الممكن الاستفادة ببعض المبادئ والقواعد المستخدمة في العلوم الطبيعية ، ومن ثم فإن طريقة تيلور في الإدارة العلمية تتميز بثلاث خواص رئيسية ، هي :

- ١ — تشجيع العامل على زيادة كفايته إلى الحد الأقصى ، بتعيين عمال ذات قدرات عالية ، وبدفع أجور تزيد عما يمكنهم أن يحصلوا عليه في جهات أخرى .
- ٢ — تحسين طرق الصنع عن طريق التنبيط Standardization ، والاقتصاد في الحركة ( والجهد ) ، وإعطاء العامل تعليمات واضحة محددة .
- ٣ — الإنتاج طبقاً لخطة مرسومة Planning .

وقد ظهر أثر الإدارة العلمية في الصناعة خاصة في ميادين الإنتاج والتسويق وأعمال المكتب ، فغير نظام الأجر اليومي إلى نظام الأجر التشجيعي في الحالات التي يمكن وضع مقاييس لفروق الإنتاج . غير أن نظرية الإدارة العلمية لم تنجح فيما يتعلق بسياسات العمل ، وكحل بديل — وفي ظروف الحرب العالمية الأولى — بدأت المشروعات انجماً جديداً نحو إنشاء إدارة للمستخدمين كعلاج لمواجهة مشاكل العمل بها .

وإن كانت الإدارة العلمية للإنتاج رفعت من شأن الآلة ، وافترضت أن دور العامل لا يتعدى القيام بمحركات آلية يمكن التنبؤ برد الفعل الناتج عنها ، إلا أن إدارة المستخدمين جعلت العامل هو محور النشاط الاتجاعي بعد أن كان

فلك محمورا في الآلة التي يشغل عليها . وبذلك تغيرت وجهة نظر الادارة نحو العامل باعتباره انسان له مواهب بشرية ، كما أن له أهداف وغايات انسانية . وأدرك خبرا . العا ، أن التكوين العقلي للعامل ذو أثر في الصناعة اذ يتصل اتصالا مباشرا بمعدل انتاجه ، وبدرجة معاونته مع زملائه ورؤسائه في العمل .

لم يوافق مديرو المستخدمين على نظرية التنميط السائد كملاص لنظام لا يعتمد على الشخصية Impersonality في الصناعة الحديثة ، بل رأوا أن الصناعة في حاجة إلى ادارة تقوم برسم الخطط ومراقبة تنفيذها ، وكذلك بمحاولة تقليل مدى التضارب بين المصالح المختلفة و باحترام جميع مصالح الأعضاء الذين تتكون منهم المنظمة .

وكان من نتائج هذه الاعتبارات أن كان لادارات المستخدمين آثار محدودة ، فتكونت صلات طيبة بين الادارة والعامل ، ووضعت أساليب حديثة للقيام بالوظائف المختلفة ، كما استخدم الخبراء الاختصاصيين بصفة استشارية .

غير أن تطور ادارة المستخدمين في مصر ما زال في المراحل الأولى بالنسبة إلى الصناعة في مجموعها . وتعد دراسة الصناعة المصرية على التباين الكبير بين الصناعات المختلفة ، وحتى بين المشروعات في الصناعة الواحدة فيما يتعلق بأهمية هذه الادارة . ففي بعض المشروعات نجد الادارة قد اقتنعت بالفكرة ووضعت لشئون العامل فيها برامج محددة ، وفي غيرها من المشروعات لا يتعدى نشاط ادارة المستخدمين اختيار العامل وتعيينهم ، وفي بعض آخر لا نجد أثر لادارة خاصة لشئون العامل والموظفين .

ولعل تفسير هذه الظاهرة هو أن ( ١ ) هناك اختلاف بين وجهات نظر رجال الأعمال نحو الفلسفة العالية ، ( ٢ ) وأن القيام بهذه الوظيفة يتطلب نفقات يعتمد تقرير استثمارها على المركز المالي للشركة في الأمد القصير ،

(٣) وأن معالجة مشاكل العمل يجب أن تعد طبق ظروف كل مشروع إذ يصعب تطبيق مبادئ عامة على حالات مختلفة .

من ذلك نستخلص أن وجهة نظر الإدارة نحو العمال بدأت على اعتبار أن العامل عامل من عوامل الإنتاج يستخدم كأي عامل آخر متى نشأت الحاجة إليه ، ويتوقف استخدامه على مقدار تكلفته ومقدار العائد الذي ينتج من استخدامه ، ثم تغيرت وجهة النظر هذه وأصبح ينظر إلى العامل كعنصر انساني تتفاوت أهميته بتفاوت الهذات الشخصية للأفراد ، وأن لهذا التفاوت أثر في النواحي الاجتماعية ، وهي اعتبارات يجب أن تراعى إذا أريد لمنظمة الأعمال النجاح في المدى الطويل .

## ٢ - وجهة نظر العمال نحو الإدارة :

على الرغم من أن وجهات نظر العمال نحو الإدارة تختلف من مشروع إلى مشروع ، إلا أن وجهات النظر هذه تتبع نمطاً معيناً في كل صناعة . والغالب أن العمال — كانوا ولا زالوا — ينظرون إلى الإدارة نظر المصدا ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها : معاملة الإدارة في العصور السابقة ، أو معاملة الإدارة قصيرة النظر في الوقت الحاضر ، أو الاتعادات المولدة لتقوية مركز العمل كجماعة ، فضلاً عن أثر التشريعات الحكومية والمبالغة في تقدير قيمتها .

فالعمال يسيئون الظن بالإدارة ، بل ويحذرون مما تتخذه من قرارات بشأنهم . وإن كنا نعتزف بأن ماضي الإدارة لم يكن يتمشى والاتجاه المتوقع للعلاقات بين الإدارة والعمال ، إلا أنها — كما ذكرنا — بدأت تغير من سياساتها لتتقرب على أسس واقعية تتمشى والاتجاهات الحديثة . ثم قامت النقابات ولعبت دوراً مهماً في هذا الشأن ، إذ كان هدفها دائماً تحطيم وجهات نظر الإدارة الرجعية في علاقاتها بالعمال .

وفىا يلى بعض وجهات النظر التى نتجت من استقصاء فى هذا الشأن :

١ — أن العامل لا يوافق الإدارة على وجوب زيادة معدل الانتاج ، أو على أن زيادة كميته الإنتاجية ستؤدى إلى زيادة دخله ، بل يعتقد العامل أن هذه الزيادة ستؤدى إلى زيادة الأرباح لأصحاب المشروع ، فى حين يزداد ألم العامل نتيجة استغلال كميانه ومواهبه إلى أقصى حد .

٢ — يعتقد العامل أن هناك درجة كبيرة من البيروقراطية بين أفراد الإدارة .

٣ — يرى العامل أنه يتلقى الأوامر والتعليمات من أكثر من مدير واحد ، وأن ما يتلقاه من تعليمات تتعلق بتوزيع العمل غير محددة .

٤ — يعتقد العامل أن الإدارة لا تفكر فيه كإنسان .

٥ — يعتقد العامل أن الإدارة لا تهتم بشكاويه بالدرجة التى تهتم بها لو واجهت هذه الشكاوى على أساس جماعى ،

٦ — يأمل العامل فى الحكومة — لافى الإدارة — أن تعينه على استقرار العمل واستقرار الدخل .

٧ — يعتقد العامل أن الإدارة لا تعطيه فرصة لإظهار مواهبه ، وأنها لا تشركه معها فى القرارات التى تتخذها بشأنه ، كما يشعر العامل المتوسط بعدم كفاية الفرص المتوفرة أمامه للترقى .

٨ — وأخيراً يعتقد العامل أن فى إمكانه تغيير التنظيم الإدارى للمشروع بما يكفل سير العمل بكفاية أكثر .

٣ — تدخل الحكومة فى علاقة الإدارة بالعمال :

منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى بدء القرن العشرين وحكومات العالم تتدخل بدرجة متزايدة فى عديد من المشاكل التى تتعلق بالقوى العاملة . فالثورة الصناعية وما ترتب عنها من اتساع نطاق الصناعة والتجارة ، وما أدت إليه من

تركيز السكان في بعض المدن خلقت عديداً من المشاكل ليس في استطاعة الفرد وحده أن يعالجها دون معاونة خارجية. ولما بدأ الناس استعمال حقهم في التصويت الانتخابي. فإنهم توجهوا نحو الحكومة لتعيينهم على علاج هذه المشاكل وتشيأ والاتجاه العالمي أخذت الحكومة المصرية في القرن العشرين تصدر تشريعات تنظم بعض النواحي العمالية بعد أن بقيت فترة طويلة دون تنظيم ، وقد أدت زيادة أعباء الحكومة في هذه الناحية إلى إنشاء وكالة وزارة لشئون العمل .

فالتشريع الحالي للعمل له صفة دولية ، فضلاً عن كونه تشريع حديث . والصفة الدولية تجعل القواعد العامة لتشريعات العمل مشتركة فيما تصدره الدول المختلفة من تشريعات . وقد تضامنت الدول لتنظيم مشاكل العمل على أساس عالمي رغبة في عدم التعرض لمنافسة دولية إذا قامت واحدة منها بالإصلاح فتزداد تكاليف الإنتاج وترتفع أسعار منتجاتها عن مثيلاتها من الدول الأخرى . فأنشئ المكتب الدولي للعمل الدائم سنة ١٨٩٠ ثم تألفت الجمعية الدولية لحماية العمال سنة ١٩٠٠ ثم وضعت معاهدة فرساي سنة ١٩١٨ أساساً للتعاون الدولي في مسائل العمل يقوم على عقد مؤتمرات دولية دورية ، ووضع مبادئ عامة على سبيل الارشاد ، أهمها : عدم اعتبار العمل سلعة تجارية ، والاعتراف بتكوين النقابات ، وكفاية أجر العامل لمعيشة محترمة ، وعدم تجاوز ساعات العمل عن حد معين ، وإنشاء مصلحة للتفتيش لمراقبة تنفيذ تشريع العمل في كل دولة .

وإن ذكرت المعاهدة هذه المبادئ على سبيل النصح والارشاد دون أن تلزم دولة بتنفيذها ، إلا أن بعض الدول قدر أهميتها في تنسيق عنصرى الإنتاج — رأس المال والعمل — فقام بتحقيقها بشكل أكثر سخاء ، في حين ظل بعضها الآخر دون مستوى هذه الارشادات .

أما كونه تشريع حديث ، فلا شك أن تطور المدنية وازدياد الشعور بالتضامن الاجتماعى ، والاهتمام بالإصلاحات الشعبية ، وتسابق الحكومات في تحسين معيشة الفرد وحماية الأسرة ، وانتشار التعليم وظهور قوة الرأى العام ، وتطور

تضامن العمال ، كل هذه الظروف قضت بضرورة تدخل المشرع وتكوين التشريع الحديث للعمل ، والاستمرار في تعميمه بالإصلاح بين الحين والحين منعاً للمضار الناتجة عن اشتداد يؤس العمال ، وتمعشاً مع تطور المدينة وتقدم البلاد ، وانصافاً للعمال واكتساباً لرضائهم بعد ظهور حقهم السياسية .

وقد بدأت الحكومة المصرية تدخلها في مسائل العمل سنة ١٨٩٠ بالقضاء على نظام طوائف المهن وإعلان حرية العمل ، إلا أن هذه الحرية أدت إلى نتائج خطيرة باستخدام الأطفال في أعمال صناعية أدت إلى إضعاف صحتهم وزيادة نسبة وفياتهم ، فاضطر المشرع إلى التدخل سنة ١٩٠٩ لتنظيم تشغيل الأحداث . ثم أنشئ مكتب العمل سنة ١٩٢٧ ليختص بتنفيذ قانون تشغيل الأحداث ، واعداد البيانات والصلة بالصحة والخطرة ، وتنفيذ قانون تشغيل الأحداث ، واعداد البيانات المتعلقة بالعمال ، واعداد مشروعات القوانين الخاصة بذلك ، ودراسة المشاكل الاجتماعية للعمال ووسائل رفع مستواهم . ثم صدرت قوانين تنظيم تشغيل النساء سنة ١٩٢٣ ، والتعويض عن إصابات العمل سنة ١٩٣٥ ، والتأمين ضد الحوادث العمل سنة ١٩٤٢ ، وعقد العمل الفردي سنة ١٩٤٤ ، وتحديد الأجور سنة ١٩٤٥ ، وتنظيم ساعات العمل سنة ١٩٤٦ ، وإصابات العمال سنة ١٩٥٠ ، وعقد العمل المشترك سنة ١٩٥٠ ، والتوفيق والتحكيم في المنازعات سنة ١٩٥٢ ، وتقابات العمال سنة ١٩٥٢ ، وإنشاء صندوق للتأمين والإدخار سنة ١٩٥٥ .

غير أن دور الحكومة في المسائل العمالية لقرن بلعاية بولغ فيها من جانب المناصرين للهيئات العمالية ، حتى أصبح تدخل الحكومة يتميز بطابع التمييز لصالح العمال ضد الإدارة ، أي أن الحكومة — كالعمال — هازالت متأثرة بوجهة نظر الإدارة في العصور القديمة .

( ثالثاً ) الوظائف الرئيسية لدراسة شؤون العمال والمستهجرين :

يمكن للباحث في موضوع العلاقات الصناعية والصلات الإنسانية أن يتناول دراسته من نواح ثلاث .



الأولى : تتعلق بالسياسات الادارية والأساليب العملية للتنفيذ ، وهي تشمل أعمال إدارة المستخدمين ، والصلات الانسانية ، والتعاون بين الادارة والعمال بما يحقق المصالح المشتركة .

والثانية : تتعلق بالآثار الاقتصادية لسياسات العمل ، وهي تشمل الأجور وساعات العمل ، والتوظيف وسوق العمل والمهجرة ومستوى الكفاية الانتاجية .

والثالثة : تتعلق بأسباب المنازعات ووسائل السلام فى الصناعة ، وهي تشمل المفاوضة الجماعية ، وعقود العمل ، والتحكيم ، والتوفيق ، والاضراب .

غير أننا سنقتصر على الناحية الأولى الادارية ، فنتعرض الوظائف الرئيسية التى تضطلع بها إدارة العمال والموظفين فى عديد من المشروعات ، تلك الوظائف التى ثبت بالخبرة أهميتها فى تدعيم الصلات الانسانية وعلاج مشاكل العلاقة بين الادارة والعمال . ولكتنا نكرر ماسبق قوله من أن دراسة هذه السياسات أو الأساليب يجب أن تقوم على أساس من حالات واقعية ومشاكل محددة ، كما هى الحال عند معالجة الادارة لمشاكل الوظائف الأخرى فى ميادين الانتاج والتسويق والتمويل .

الوظيفة الأولى — إعداد برنامج العمل : فيرسم برنامج العمل ليحقق أهدافاً عامة ، كاجتذاب الكفايات الشخصية والابقاء عليها ، وزيادة الكفاية الانتاجية لها ، وأهدافاً خاصة ، كاستخدام الأسلوب العلمى فى علاج المشاكل الانسانية فى المشروع ، وتنمية الروح التعاونية بين الادارة والعمال .

الوظيفة الثانية — تجميع المعلومات والاحصائيات : فتجرى دراسات عن القرى العاملة ، وتعد تقارير بنتائج الدراسة عن كل ما يتعلق بالنشاط الانسانى فى المشروع . ولاشك أن السجلات الفردية تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات التى تساعد الادارة على ترقية العامل أو نقله أو الاستغناء عنه . وفى مستوى آخر تلخص هذه المعلومات الفردية لتحليل مقدار حاجة المشروع إلى القوى العاملة

والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها لتوفيرها . وفي مستوى ثالث ، تعد التقارير عن موضوعات تتناول تكوين القوى العاملة، وحالات الاعتذار والغياب، ومعدل دوران العمل .

**الوظيفة الثالثة — الاختيار والتعيين :** وقد كانت هي الوظيفة الأولى التقليدية . وتعتبر ادارة المستخدمين والعلاقات الصناعية مسئولة عن توفير القوى العاملة اللازمة من كفايات ملائمة ، ومن ثم يجب أن تكون ذات صلة بالمصادر التي يمكن الاعتماد عليها ، كما يجب أن تلم هذه الادارة بمعدل الأجور وبشروط العمل في الصناعة . وأن تضع مواصفات لكل وظيفة Job Specification حتى يمكن تحديد الصفات الواجب توفرها في المرشحين لشغل هذه الوظائف ، ثم تضع أساليب اختيار المرشحين ، وهي تشمل طلب الاستخدام ، والاستعلام ، والمقابلة ، والنقص الطبي ، واختيار الصلاحية Aptitude Test .

ثم يتولى قسم الاختيار توجيه الموظفين والمهال قبل استلامهم العمل ، فيتعرفون على قوانين الشركة ونظمها ، وما يمنحونه من مزايا من انضمامهم إلى المنظمة . ولا تنتهي هذه الوظيفة بتقديم الموظف أو العامل إلى رئيسه المباشر ، ولكن تستمر بمتابعة درجة تقدمه في فترة التهيئة ( الاختبار ) الأولى .

**الوظيفة الرابعة — الترقية ، والنقل ، والفصل ، وإعادة الترخيم :** فتعد الادارة برنامجا للترقية يقوم على أساس من ترقية الأعضاء من داخل المنشأة و اضافته عناصر جديدة من خارجها ، مما يؤدي إلى الإبقاء على الروح المعنوية والحث على الطموح . ويعتمد نظام الترقية والنقل على مواصفات الوظيفة ، التي أعدت للاختيار ، كما يعتمد على تقدير الكفاية Merit Rating التي تقاس بمعايير لكيفة الانتاج ، وجودته النوعية ، والمهارة ، واللياقة الجسدية والعقلية ، والتعاون . ومن العوامل التي يجب أن تراعى كذلك العمر ، ومدة الخدمة ، ودرجة التعليم ، والخبرة والتدريب . وتعد الادارة نظاما لنقل أولئك غير الراضين من أعمالهم ، أو غير الصالحين لها إلى وظائف أخرى . كما يجب أن

تدرس حالات الفصل وأسبابه وإذا انصفت الأعمال بالموسمية فإن الاستغناء يتناول الأحداث من المال ، أو الأقل كماً .

الوظيفة الخامسة — التدريب : ليست العبرة بتوفر أساليب التدريب أو كيته ، ولكن بنوع التدريب أيضاً . فالتمهيد للعمل في مرحلة التعيين هو نوع من التدريب ، كما أن إعطاء التعليمات أثناء العمل نوع آخر من التدريب . ونستخدم الفصول التعليمية والدراسات المسائية والنشرات الدورية لزيادة خبرة العمال وتثقيفهم بالعمل بما يساعدهم على الترقية إلى وظائف أعلى .

كما يجب أن يكون تدريب المشرفين والرؤساء المباشرين وظيفة دائمة ، فتتظم الندوات والمؤتمرات بين المشرفين والرؤساء المباشرين وأعضاء الإدارة .

الوظيفة السادسة — تقييم الوظائف وتقدير الكفايات : Job-Evaluation & Merit - Rating ويساعد نظام تقييم الوظيفة على قياس القيم النسبية لوظائف معينة بالنسبة لوظائف أخرى طبقاً لمعايير قياسية ، أما نظام تقدير الكفاية فيساعد على قياس القيم النسبية لبعض العمال الذين يؤدون وظائف معينة حتى يمكن تحديد مقدار التفاوت بين الأفراد في كفاياتهم الإنتاجية .

والوظيفة هي مجموعة من الواجبات والمسؤوليات تؤدي تحت ظروف معينة معلومة . ومن الخطوات الأولى لتقييم الوظيفة تحديد عناصرها ، ويستعان في سبيل هذا التحديد بمواصفات الوظيفة ، وبلى ذلك تحليل هذه العناصر حتى يمكن تحديد عوامل التقييم للوظائف موضع المقارنة ، ومن هذه العوامل درجة المهارة ، والمجهود الجسماني ، والمجهود العقلي ، وظروف العمل ، ودرجة التعليم ، والمسئولية ، والخبرة .

وبعد أن يعاد تنظيم « مواصفات الوظيفة » بشكل يبرز هذه العوامل المميزة ، يجب دراسة هذه العوامل وتلك المواصفات بهدف وضع قيم ترجيحية للعوامل . ثم يوضع نظام الدرجات ( النقطة ) Point System لتحديد قيم محددة الدرجة

التي يحكم بها على توفر كل عامل . ويحدد معدل الأجر لكل وظيفة حسب مجموع الدرجات المقدرة بعد أن يؤخذ في الاعتبار تفاوت معدلات الأجور للوظيفة داخل المشروع أو في المجتمع ، وأيضاً احتمال زيادة أجر العامل بزيادة مهارته كلما زادت خبرته بالوظيفة .

الوظيفة السابعة — سياسات الأجور ونظم دفعها : وهي تتعلق بالأجر الفعلي الذي تدفعه الشركة لعمالها . وعلى الرغم من أن الأجر النقدي ليس هو العامل الوحيد في تكلفة العمل ، إلا أن للأجر أهميته ، وينال من إدارة العلاقات الصناعية اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بأي وظيفة أخرى .

وكثيراً ما تعارضت المصالح العاجلة للعمال ، والإدارة ، والمساهمين ، والمستهلكين عند بحث الأجور . وقد حددت النظريات الحديثة للأجور أن العمال يتقاضون الأجر مقابل الوقت المخصص للعمل ، والمجهود المبذول في أداء العمل ، والرغبة في التعاون في إنجاز العمل .

وقد يتبع المشروع سياسة الأجور السائدة في المجتمع *Going Wage Rate* ، فيحسب الأجر على أساس الوحدة الزمنية ، أو قد تتبع نظم الأجور التشجيعية *Incentive Wage Plans* فيتفاوت الأجر المدفوع بتفاوت كمية الإنتاج .

الوظيفة الثامنة — برامج الخدمات والمزايا الإضافية : فقد كان لتدخل الحكومة ، وتقوية المفاوضة الجماعية أن أصبح كل من الإدارة والعمال على علم بأهمية الخدمات الاقتصادية التي تعتبر مزايا إضافية تزيد عن الأجر النقدي . وقد أجازت قوانين الضرائب خصم تكلفة بعض هذه المزايا من أرباح المشروع ، وعلى ذلك فلا يتحمل المساهمون — أو أصحاب المشروع — التكلفة المتزايدة لهذه المزايا كاملة . ولقد اتبع بعض الشركات نظام التأمين على الحياة أو إنشاء صناديق للاذخار تقوم بتنظيم العلاج الطبي ، وتقديم المنح في مناسبات مختلفة ، وإقراض الموظفين والعمال ، واستثمار الأموال . ومن الخدمات كذلك توفير الملابس وإعداد الوجبات الغذائية وتقديمها للعمال بأقل من تكلفتها .

الوظيفة التاسعة — برامج الترفيه : وتهدف هذه البرامج إلى زيادة الروابط الاجتماعية بين العمال والموظفين ، وإلى تحسين صحتهم ورفع روحهم المعنوية . وقد قام بعض المشروعات بإعداد برامج رياضية واجتماعية وثقافية ، تجتمع فيها الإدارة والعمال فرصة للتقابل في جو عائلي ، وفي ظروف بعيدة عن جو العمل . وتتضمن هذه البرامج أيضاً تنظيم الرحلات وإقامة حفلات السمر .

الوظيفة العاشرة — تبادل المعلومات : وتستخدم لوحة الاعلانات في أغلب المشروعات وسيلة لنقل المعلومات ، كما توزع الكتيبات والمنشورات الدورية التي تفسر سياسة الشركة وأساليبها . ويصدر بعض الشركات جريدة أو مجلة في فترات دورية ، كما تطبع التقارير السنوية عن المركز المالي ونتائج الأعمال في صورة مبسطة ومعززة بالجدول والخرائط والرسوم حتى يستفيد منها المساهم والعامل ولم بمعلومات عن المنظمة التي يعمل بها .

غير أن وسيلة تبادل المعلومات داخل المنشأة يجب أن تتبع طريقاً مزدوجاً ، لا اتجاهاً واحداً ، ولذلك توضع نظم لتلقى الاقتراحات من جانب العمال والموظفين تشجيعاً للقوى العاملة على تقديم ما يعين لها من أفكار ، بل وتوضع أنظمة لمكافحةهم على ما يبدونه من اقتراحات محققة لفوائد مرجوة ، أو على الأقل لما ينفذ فعلاً من هذه الاقتراحات .

الوظيفة الحادية عشر — المفاوضة الجماعية : ومن الأمور الرئيسية التي تتحدد بانفاق الإدارة والرقابة : استقرار العمل ، وفرض الترقية ، ونظم الأجور ، والمزايا الاجتماعية ، وظروف العمل . وتتطلب المفاوضة الجماعية مراجعة عقود العمل السابق أبرامها وتوفير المعلومات للمفاوضة ، ومتابعة تنفيذ العقود مع النقابات ومع الجهات الحكومية التي تختص بشئون العمل .

غير أنه يلاحظ أن كلا من الإدارة أو النقابة — عند المفاوضة — لا تتوفر لديها فكرة محددة عما يدور في ذهن الفرد المتوسط . فهذه الأمور تتغير

بل وتتطور كثيراً أثناء المفاوضة بتغير الوقت وتبادل وجهات النظر ، فالمفاوضة الجماعية تقوم على أساس من مطالب يقدمها أحد الطرفين واعتراضات وحلول بديلة يعرضها الطرف الآخر ، وهكذا تستمر المفاوضة في أخذ وعطاء حتى يصل الطرفان إلى حل يقبلانه ، ثم يتحدد في عقد يتعهد الطرفان بتنفيذه لفترة التعاقد التي يتفق عليها .

الوظيفة الثامنة عشر — العلاقات العامة : يوضع برنامج للعلاقات العامة بالمجتمع الذي تعيش فيه الشركة أو تربطها به معاملة ، وما تتحمله من مسئوليات وتبعات عامة ازاءه . فاذا نشأت مشاكل عمالية مثلاً قامت الشركة بالاتصال بالجهات الحكومية ، وبالصحافة ، وبالهيات الصناعية والتجارية ، وبغيرها من الهيئات تبسط اليها وجهة نظرهما في موضوع الخلاف . ولا تقتصر جهود الادارة في تدعيم العلاقات العامة على المشاكل المالية ولكن تمتداهما إلى توطيد علاقة المشروع بالمستهلكين ، وبالحكومة ، فيما يتعلق بالمواقف الاقتصادية كالعرائب والأسعار والجمارك وما إليها .

وفضلا عن ذلك تساهم الادارة مع المجتمع في نواحي النشاط الاجتماعي فيشارك بعض أعضاء الادارة — كأفراد — في الهيئات المحلية والنوادي الرياضية والثقافية والجمعيات العلمية .

من هذا يتبين لنا أن الأعباء والمسئوليات التي تتولاها ادارة شئون العمال والمستخدمين جسيمة وخطيرة . وقد آن الأوان لتنظيمها وترشيدها حتى تقوم بهذه المسئوليات وتلك الأعباء على أسس علمية صحيحة قوامها تدعيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال بما يحقق استمرار العمل ورفع كفاءته .

غير أن الكثير من المشروعات يعوزه تنظيم العلاقة بين هذه الادارة وسائر الادارات الأخرى التي تتنازعها بعض وظائفها ، وكان من نتيجة هذا التنازع أن تباينت الوظائف التي تقوم بها هذه الادارة ، كما تباينت التسميات التي

تطلق عليها ؛ فتجدها تسمى ادارة المستخدمين ، وادارة الأفراد ، ومكتب العمل ، وادارة العمال والموظفين ، وادارة العلاقات الصناعية ، وما إلى ذلك من تسميات مختلفة . ومن الواجب أن نعمل على اعطاء هذه الادارة المكانة المناسبة لها بين الادارات الأخرى في المنظمة ، وعلى اسناد الوظائف التي تدخل في اختصاصها اليها ، وعلى توفير طبقة ادارية متخصصة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف المرجوة .





## قسم المحاسبة

---

الدفاتر المنتظمة : للدكتور منولى محمد الجمل



## الدفاتر المنتظمة

بملم

الركنور متولى محمد المجل

مدرس المراجعة والفرائب

الناحية الشككية :

بمصدر القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ أصبحت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة ملغاة وقد كانت هذه المواد تحكم أنواع وشكل الدفاتر التي يجب أن يحتفظ بها « التاجر » . ولقد جعل القانون رقم ٣٨٨ في بعض مواده اعترافا بالتطور الذى حدث في علم المحاسبة وفن إمساك الدفاتر ولكنه مع ذلك لم يمر في هذا السبيل إلى الدرجة التي يبرهن على أن المشرع مقتنع حقاً بأنما ذلك التطور .

فهنالك المادة الأولى التي نصت على أن « على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالحق وبيان ماله وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته » . وبذا يعترف النص باختلاف طبيعة وأهمية المنشآت التجارية من حيث الدفاتر التي يجب استخدامها ، وقد قدر المشرع إحدى نواحي هذه الأهمية عندما أعنى التجار الذين لايزيد رأس مالهم على ١٠٠٠ جنيه من الالتزام بامساك دفاتر إطلاقاً ، أما من يتجاوز رأس مالهم هذا الحد فيضهم من النص المذكور لأول وهلة أن عليهم أن يمسكوا الدفاتر التي يقضى العرف التجارى والمحاسبى بضرورتها بحيث إذا حدث نزاع بشأن كفاية الدفاتر التجارية فإنه لا بد من اللجوء إلى آراء الخبراء الفقيين الذين ينظرون إلى طبيعة أعمال المنشأة ومدى اتساعها ويقررون في ضوء ذلك

هل تعتبر الدفاتر المسوكة كافية لإثبات القيود الخاصة بكافة نواحي نشاط المنشأة أم أن هناك عمليات لم تثبت أصلاً في الدفاتر أو أثبتت بشكل لا يتحقق معه الرقابة عليها أو بطريقة تجعل مهمة المراجع شاقة في التحقق من صحتها . وكان من الممكن أن يقتصر المشرع على هذا النص العام بخصوص الدفاتر التجارية تاركاً لكل منشأة إمساك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة أعمالها وأهميتها بحيث تكفل بيان مركزها المالي بدقة ولكنه عاد فنص على أنه « يجب على التاجر أن يمسك على الأقل دفتريين هما دفتر اليومية الأصلي ودفتر الجرد » ، ومعلوم أن دفتر اليومية الأصلي — فيما عدا المنشآت البسيطة — تقتصر وظيفته على إثبات إجماليات اليوميات الأخرى التي تقيد بها العمليات بالتفصيل فوجود هذا الدفتر غير مجد في حد ذاته بالنسبة لاستخراج الحسابات الختامية ، ولو لم ينص عليه القانون لما وجدت المنشآت أى فائدة عملية من إمساكه ، وكذلك الحال بالنسبة لدفتر الجرد فإنه في الحقيقة صورة من الميزانية تنقل من كشوف سبق أن أعدها قسم الحسابات في المنشأة لغرض استخراج وموازنة الحسابات الختامية ومن ذلك يتضح ما في النص على وجوب إمساك هذين الدفتريين من تكرار للعمل بدون فائدة تذكر لا من وجهة نظر المنشأة نفسها ولا من وجهة نظر الفاحص الخارجي للحسابات .

ونلاحظ أيضاً على نفس المادة أن المشرع اكتفى بالنص على أن الطريقة التي يمسك بها الدفاتر ينبغي أن تكون بحيث تكفل بيان المركز المالي بالدفعة ولم يشر إلى الوضوح في شرح العمليات المقيدة أو في بيان ترابط أقسام النظام المحاسبي إذ أن القصد لا ينبغي أن يقتصر على الوصول من الدفاتر إلى بيان المركز المالي بمعرفة موظفي حسابات المنشأة أنفسهم بل يجب أن يكون النظام المحاسبي والعمليات المقيدة من الوضوح بحيث يسهل التحقق من ذلك المركز لأي شخص يقوم بفحص الدفاتر .

وبعد أن استوجب المشرع أن تكون الطريقة التي يمسك بها الدفاتر بحيث

تكفل بيان المركز المالي بالدقة نراه قد شفع ذلك بضرورة بيان ما للتاجر وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته وغنى عن الذكر أنه لا يمكن إظهار المركز المالي لأى مؤسسة بدقة بدون حصر ما لها وما عليها من ديون فعبارة المركز المالي عبارة عامة وتشمل جميع الأصول والخصوم ولكن يظهر أن المشرع أراد التخصيص بعد التعميم فنص على وجوب بيان الديون بالذات متأثراً في ذلك بما يجب أن تظهره دفاتر التاجر المفلس ، وكان الأولى بالتخصيص في هذا المجال هو « بيان النتيجة الحقيقية للأعمال أثناء المدة المالية ، إلا إذا كانت عبارة المركز المالي الواردة بالنص قد قصد بها أن تشمل أيضاً رصيد الأرباح أو الخسائر السنوية على اعتبار أن ذلك الرصيد جزء من الميزانية ويمثل أحد بنودها .

وتنص المادة الثانية من القانون ٢٨٨ على أن « تقيد في دفتر اليومية الأصل جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا القيد يوماً بيوم وبالتفصيل ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية . ويكتفى في هذه الحالة بتقيد إجمالاً لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصل في فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر ، والمقصود بالمسحوبات الشخصية في هذه المادة المسحوبات من الأموال المعدة للتجارة والحكمة من النص عليها بالذات هي أنه إذا توقف التاجر عن الدفع يمكن للحكمة أن تتعرف بما قيد في الدفاتر عن مسحوباته على مدى سلامة أو سوء تصرفه في أموال التجارة وقد تعتبره متفاسلاً بالتقصير إذا كانت مصروفاته الشخصية لا تناسب مع موارده . ونلاحظ أن المشرع انصرف قد اعترف في هذه المادة لأول مرة باليوميات المساعدة واقتضى تقيد إجمالاً العمليات المثبتة بها في دفتر اليومية الأصل في فترات منتظمة وهذه العبارة الأخيرة جاءت غير محددة وفتحت باباً للتهرب من روح التشريع فإنه يمكن مثلاً ألا تنقل مجاميع اليوميات المساعدة إلى اليومية الأصلية إلا مرة كل ستة أشهر وفي هذه الحالة يكون لدى التاجر فرصة طويلة لتغيير الأرقام والقيود باليوميات المساعدة كما يراه له قبل نقل إجمالياتها إلى الدفتر المسجل .

أما عن أحكام التوثيق الواردة بالمادة الخامسة من القانون ٣٨٨ فالمفروض فيها أنها تهدف إلى :

(أ) منع التاجر الذى أثبت عمليات معينة فى دفتر اليومية أو دفتر الجرد من الإدعاء . بأنه لم يسك هذين الدفتريين ( لأن وجودهما ثابت فى السجلات الرسمية فى مكاتب التوثيق ) .

(ب) كشف أى محاولة لتغيير الأرقام أو القيود بعد إثباتها ( وذلك بالنص على حظر الكشف أو الشطب أو التحشير أو الفراغ ) .

(ج) اعتماد الدفاتر من الوجهة القانونية بالنسبة للعمليات التى تمت وقيدت بعد تاريخ توثيقها فقط أما العمليات التى تمت قبل ذلك التاريخ فلا يجب أن تكون الدفاتر حجة قانونية بالنسبة لها .

ويدو من نصوص القانون أنها تحقق الهدفين المذكورين فى (أ) و (ب) ، أما الهدف الثالث فإنه لا يتحقق إلا إذا فُسرَت عبارة « ويتم هذا القيد يوماً بيوم » الواردة فى المادة الثانية من القانون . على أن عمليات اليوم ينبغى أن تقيد لأثر وقوعها فلا يتأخر قيدها لمدة طويلة وإلا أمكن للتاجر أن يقوم بتسجيل يومياته الأصلية ويؤجل القيد بها فتتواجد الفرصة أمامه لتشويه حقيقة العمليات التى أجريت ويتمكن من إثبات قيود غير مطابقة للواقع بدون أن تكشف الدفاتر عن ذلك التضليل ، وبناء عليه فإننا نرى أن على مأمورى الضبط القضائى فى هذا القانون واجب التأكد من قيام التاجر فعلاً بإثبات عملياته أو لإجمالها فى اليومية المسجلة بدون توان واعتبار التأخر فى هذا الإثبات مخالفة للقانون .

هذا عن القانون ٣٨٨ الصادر بشأن الدفاتر التجارية للتجار عامة ، ولكن هناك القانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضرائب على لمردات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل .

فقد تعرض القانون ٢٥٣ لتعديل المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بالإقرار الضريبي الذي يجب تقديمه سنوياً عن الأرباح التجارية التي يحققها الممولون الأفراد والشركات غير الشركات المساهمة ، وفيما يتعلق بهؤلاء الممولين أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ معدلة بإسكان « السجلات والمستندات التي تعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، وقد صدر هذا القرار في سنة ١٩٥٤ تحت رقم ١٣٤

ونشير هنا مبدئياً إلى أن الشروط التي علق عليها الالتزام بإسكان هذه السجلات في القانون ٢٥٣ وهي « إذا زاد رأس المال على ١٠٠٠ جنيه وكانت المنشأة تستخدم عشرة عمال فأكثر أو إذا تجاوز صافي الربح السنوي ستماية جنيه حسب آخر ربط نهائي أو حسب الإقرار الأخير للمول أيهما أكبر ، تختلف عن الشرط الوحيد المذكور في المادة الأولى من القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ للالتزام بإسكان الدفاتر التجارية بالنسبة لعامة التجار ، وكان الأفضل أن تتوحد الشروط في القانونين ٢٥٣ ، ٣٨٨ منعا للبس لدى الممولين ولاتثناء الحكمة في اختلاف الشروط التي يقوم عليها الالتزام بإسكان نفس الدفاتر في قانون وآخر . أما بخصوص السجلات التي نص عليها القرار ١٣٤ فهي أولا دفتر اليومية الأصل ودفتر الجرد وهذان الدفتران يرجع في الأحكام المتصلة بهما إلى القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ وثانياً دفتر الصنف في المنشآت التي يقتصر عملها على تجارة الجملة وهذا الدفتر لا يخضع لأحكام التوثيق الرسمي .

#### النامية الموضوعية :

والآن هل للمأمور الضرائب أن يرفض الدفاتر لعدم مطابقتها لأحكام القانونين ٢٥٣ و ٣٨٨ ؟ لا يتبين ذلك من نص القانون ولا بعد إجراء كهذا من العدل في شيء . إذا استوفت الحسابات الشروط الأساسية التي سنتكلم عنها وكل ما نص عليه القانون هو توقيع العقوبة المشار إليها في تلك القوانين وإنما تتخذ المطابقة

هزيمة على حسن نية الممول وأماته في الرغبة في اظهار حقيقة نتيجة أعماله ومركزه المالي.

وعلى المأمور في حالة عدم المطابقة — وإذا لم تكن الدفاتر والحسابات ناقصة بشكل معيب — أن يلوم جانب الحذر في الفحص الذي يقوم به وأن يحصل من الممول على تبرير كاف لعدم تمثيه مع مقتضيات القانون ( هذا إلى جانب توقيع العقوبة ) فقد تكون طبيعة عمل الممول بحيث يصعب معها إمساك أحد الدفاتر ( دفتر الصنف مثلا ) أو قد يكون مرهقا لحالة الممول المالية أن يعهد بامساك دفتاره إلى أحد المحاسبين ومع ذلك فإن استخراج حساباته الختامية أمر ميسور من واقع البيانات التي يقيدها الممول بنفسه أولا بأول .

ولعل أبسط المخالفات من وجهة نظر مأمور الضرائب في لحصه لموضوع انتظام الدفاتر هي عدم قيام الممول بتسجيلها فإن ذلك إجراء شكلي بحث لا يؤثر بحال على حقوق مصلحة الضرائب . وكذلك بالنسبة لدفتر الجرد فإن عدم إمساكه لا يجب أن يؤثر على رأى المأمور في الدفاتر الأخرى إذا توفرت فيها الأمانة والدقة .

من هذا يتضح أنه لا يجب أن يتعنّت المأمور الفاحص في الأخذ بأسباب شكلية لرفض الدفاتر المقدمة اليه بل ينبغي أخذ ظروف الممول وطبيعة عمله ومقدرته المالية في الحسبان وإذا اقتنع المأمور بأن ما يقدم اليه من حسابات إنما تصور حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال فإنه يتعين عليه قبولها . أما إذا صاحب النقص الشكلى في دفتر الممول عدم دقتها أو أمانتها فتتبع رفضها . ويجب أن يكون هذا هو رائد المأمور لأن استيفاء الناحية الشكلية أمر ميسور جداً للمول الذي يرغب في التهرب من الضرائب فلا يجب أن يقام الوزن الأكبر لشكل الدفاتر بل لصدق ما أثبت بها واستنبط منها من نتائج .

ومع ذلك ففي حالة عدم استيفاء الدفاتر من الناحية الشكلية وإصرار الممول على ترك هذا النقص علما بعد عام بدون محاولة معالجته مع عدم وجود ظروف



تبرر ذلك فقد يؤخذ هذا قرينة على رغبة الممول في التهرب من إظهار حقيقة نتيجة أعماله ويكون أساساً لرفض دفاتره .

أما عن الناحية الموضوعية فتقسم الكلام فيها تحت العناوين الآتية :

( ١ ) وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بالمنشأة :

فعل مندوب المصلحة بعد التعرف على طبيعة أعمال المؤسسة أن يتحرى عن كيفية تنفيذ العمليات المختلفة ومراكز الأشخاص الذين يعمد إليهم باعتماد ذلك التنفيذ ومدى خضوع المستندات على اختلاف أنواعها للراجعة الداخلية بواسطة موظفين خلاف من قاموا بتجهيزها ، والرقابة المفروضة على حركة الانتاج والمخازن والتفدية والأوراق المالية والتجارية وحسابات العملاء والموردين الخ ، وعلى مندوب المصلحة بعد القيام بهذه التحريات أن يكون رأيه عما إذا كان نظام المراقبة الداخلية مطمئناً إلى انعدام فرص التلاعب أو الخطأ وإلى تنفيذ العمليات وإثبات القيود بالدفاتر بالدقة اللازمة وفي هذه الحالة يكفي أن يقوم المأمور باختبار القيود بالدفاتر في أضيق نطاق للتثبت من تطبيق النظام عملياً .

أما إذا رأى المندوب أن هناك نواحي ضعف في نظام المراقبة فعليه أن يتوسع في فحص المستندات والقيود الخاصة بتلك النواحي للتأكد من أن الموظفين لم يستغلوا ذلك الضعف لاختلاس أموال المنشأة أو التلاعب في حساباتها .

فإذا عثر المأمور على ما يؤيد ريئته في نظام المراقبة أو كان النظام من النقص بحيث لا يعطى الفاحص إلى دقة أى نتائج تستخلص من الدفاتر فإن هذا يكون أساساً سليماً لرفض تلك الدفاتر خاصة إذا اقترن ضعف نظام المراقبة بعبوب موضوعية أخرى كما سيأتى الكلام عنها .

ولا ننسى في هذا الصدد ما لوجود مراجع خارجي للمنشأة من أثر ملموس في تقليل الجهد الذى يبذله مندوب المصلحة في فحص نظام المراقبة الداخلية

وكذلك القيود بالدفاتر فإنه من المفروض أن المراجع الخارجي قد قام بذلك الفحص واطمأن إلى دقة الدفاتر التي صرح في تقريره على الميزانية بأنها منظمة ولا يمكن أن تكون كذلك بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

(ب) الطريقة المحاسبية التي تمسك بها الدفاتر :

الأهداف الرئيسية من امساك الدفاتر على اختلاف أنواعها هي تحقيق الرقابة على كافة عمليات المنشأة و امداد الادارة بما تحتاجه من بيانات دورية تساعد على رسم خطط الانتاج والشراء والبيع الخ . بما في ذلك بيان ما حققته المنشأة من ربح أو خسارة ومركزها المالي في أى تاريخ معين .

وعلى ذلك فإنه طالما أن الدفاتر تحقق الرقابة على الأصول المختلفة للمنشأة حتى لا تتعرض للضياع أو الاختلاس وكذلك على الخصوم حتى لا تدفع المنشأة أكثر من المستحق عليها فإن الطريقة المحاسبية المتبعة لا يجب أن يكون لها وزن في حد ذاتها على شرط أن تمكن الدفاتر من استخلاص نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي في أى وقت بشكل واضح ودقيق .

ومع ذلك فإنه مهما كانت الطريقة المحاسبية فن رأينا أنه يجب اتباع القيد المدوج في اثبات العمليات بالدفاتر لما له من مزايا في تيسر التحقق من الدقة المحاسبية وفي الرقابة التي تتحقق عن هذا الطريق على أعمال كتيبة الحسابات .

(ج) وجود مستندات تؤيد عمليات المنشأة :

إن عدم وجود مستندات مؤيدة لعمليات المنشأة من الأمور التي تدفع الفاحص إلى الشك في كونها حقيقية أو على الأقل إلى ضعف ثمته في دقة نظام المراقبة الداخلية بالمنشأة بسبب إهمالها في حفظ الوثائق والايصالات والعقود الواردة لها من الغير أو في استخراج مستندات داخلية معتمدة من الموظفين المسؤولين بها .

وعلى ذلك فإنه إذا كانت طبيعة عملية معينة بحيث يتعذر بالنسبة لها

الحصول على مستند خارجي موقع عليه من المورد أو العميل أو البنك الخ .  
فانه يجب تعزيزها بمستند داخلي معتمد من الادارة أو من رئيس مشؤل  
على أن المستندات الخارجية كلها أمكن الحصول عليها يكون لها دائماً الحجّة  
الأقوى في تأييد العملية .

أما مسألة كفاية المستند لتعزيز العملية أو عدم كفايته فتروكة لتقدير الفاحص  
على حسب طبيعة العملية وما جرى عليه العرف التجاري بشأنها وإذا داخله  
الشك في صحة العملية رغم استيفاء مستنداتها من الناحية الشكلية فان له الحق طبقاً  
للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ أن يتصل بالغير ويطلع على دفاتره للتحقق من أن  
العملية ليست صورية . هذا إذا كانت العملية متعلقة بالغير ومقيدة بحساباته  
أما إذا كانت العملية تعتبر داخلية بالنسبة للمنشأة أو لم يكن للغير حسابات يلجأ  
الفاحص اليها فان لهذا الأخير في حالة الارتياب فيها أن يرفضها أو يعدل فيها  
حسب تقديره المبني على ما يبرره من أسباب .

ولا يكفي أن توجد المستندات الحقيقية المؤيدة للمعاملات بل يجب أن تحفظ  
بشكل منظم يسهل استخراجها عند طلبها في أى وقت فإنه ليس من المفروض  
أن يضيق وقت المأمور في انتظار البحث عن المستندات لتقديمها اليه ويحق له أن  
يرفض الدفاتر على هذا الأساس ويسير في إجراءات تقدير الأرباح إلا إذا  
أثبتت له المنشأة أنها قامت بترتيب مستنداتها بالشكل الذي يسهل عليه أداء  
مهمته وقد يستحسن إعطاء مهلة قصيرة للمنشأة لهذا الغرض قبل إبلاغها رسمياً  
برفض الدفاتر إذا لم تستكمل النقص .

#### (د) دراسة الحسابات الختامية وتحليلها :

تفيد دراسة الحسابات الختامية في اكتشاف أى نواحي ضعف أو تلاعب  
في حسابات المنشأة ولكن على المأمور أن يزن كل الاعتبارات قبل أن يستخلص  
نتائج محددة مما قد يبدو له غير معقول في الظروف التي تحيط بالمنشأة .

ومن المفروض أصلاً أن كل مول يقدم على المغامرة برأس مال معين في نوع من التجارة يهدف دائماً إلى الحصول على عائد لا يقل بحال عن الفائدة الثابتة التي يمكنه الحصول عليها من الاستثمارات المضمونة بل يزيد عليها بما يقابل جزاء مخاطرته في ذلك النوع بالذات من الأعمال التجارية .

وعلى ذلك يمكننا القول بأن نسبة صافي الأرباح إلى رأس المال المستثمر ينبغي أن تكون واحدة في المنشآت التي تنشأ به أعمالها وظروفها ، ولكن لما كان التشابه التام يكاد يكون مستحيلاً بسبب اختلاف الإدارة والنظم والظروف التي تحيط بكل منشأة فإن علينا أن نبعث عن العلة التي تسببت في نقص النسبة المشار إليها فقد تكون راجعة إلى سوء الإدارة وارتباك سياسة الإنتاج أو الشراء والبيع أو ضعف التنظيم الداخلي لل مؤسسة أو لظروف خاصة لازمت المنشأة منذ نشأتها أو طرأت عليها بعد ذلك .

فتلا إذا لاحظ المأمور أن نسبة الربح الإجمالي إلى رقم المبيعات أو إلى تكلفة المبيعات يهبط كثيراً عما ينتظر أن يكون عليه بمقارنة المنشأة بمثيلاتها وجب عليه ألا يأخذ ذلك سبباً لرفض الدفاتر بدون استقصاء الأسباب التي أدت إليه ، والتي قد يكون من بينها ارتفاع أسعار المشتريات أو نقص أسعار البيع أو الخطأ في جرد البضاعة فإذا ثبت له صحة السبب الأول ( كأن يكون رأس المال صغيراً لا يساعد على الشراء بكميات كبيرة بأسعار الجملة ) أو السبب الثاني ( كأن يقدم الممول على تخفيض أسعار البيع كسباً للسوق من المنافسين ) فعليه أن يقارن أسعار شراء البضائع بأسعار بيعها في مختلف أوقات السنة للوصول إلى نسبة الإضافة إلى التكلفة ومقارنتها بنسبة الربح الإجمالي الظاهرة بحساب المتاجرة . أما إذا كانت أسعار الشراء والبيع عادية فيتحصر الخطأ في جرد أو تقويم بضاعة آخر المدة وقد يكون من المفيد في بعض الأحيان الوصول إلى رقم تقديري لبضاعة آخر المدة باستخدام المعادلة الآتية :

( بضاعة أول المدة + المشتريات ومصاريفها ) - ( المبيعات - نسبة

الإضافة إلى التكلفة) = بضاعة آخر المدة . فلو تبين أن هناك فرقاً كبيراً بين هذا الرقم التقديرى والرقم المدرج بحساب المتاجرة جاز للمأمور أن يفترض عدم صحة الجرد ما لم تكن أسعار السوق للبضاعة قد هبطت هبوطاً ملحوظاً في تاريخ المتزانية وعمل التقويم على أساسها .

هذا من ناحية إجمال الربح أما فيما يتعلق بصافي الأرباح ونسبتها إلى رأس المال المستثمر فجمال التباين بين المنشآت المتماثلة أوسع بكثير ويرجع ذلك إلى اختلاف السياسات المالية والتنظيمية في كل منشأة عنها في الأخرى .

وعلى المأمور إذا ارتضى نتيجة حساب المتاجرة أن يتفحص بنود حساب الأرباح والخسائر ويستبعد منها ما نص القانون على استبعاده ويتأكد من أن البنود الباقية حقيقية وتتمشى مع درجة نشاط المنشأة وله أن يستبعد منها ما يعتقده أنه غير حقيق لعدم تكافؤه مع ذلك النشاط ولكن ليس له أن يرفض الدفاتر على أساس قلة الأرباح الصافية أو انخفاض نسبتها إلى رأس المال .

ومن الدراسات المفيدة في الحسابات الختامية مقارنة البنود التفصيلية لحساب المتاجرة والأرباح والخسائر بمثلاتها في الأعوام السابقة عن طريق نسبتها نسبة مئوية لرقم المبيعات مثلاً فإن هذه المقارنة تكشف عن اتجاه نشاط المنشأة صعوداً وهبوطاً وتكشف أيضاً عن التخفيض أو المغالاة في بعض البنود في حسابات السنة الحالية إلا إذا كان لها ما يبررها طبقاً لنتيجة الاستقصاءات التي يجريها المأمور .

#### الخلاصة :

من هذا البحث يتبين أن مسألة انتظام الدفاتر أو عدم انتظامها مسألة موضوعية وليست شكلية وعلى المأمور ألا يقدم على التخصص وهو معتقد سلفاً أن الدفاتر غير منتظمة بل يجب عليه أن يفحص الحسابات بروح الخبير المحايد الذى لا يحابي مصلحة الضرائب على حساب الممول أو العكس وعليه كذلك

ألا يقتصر على فحص القفات نفسها مع المستندات بل يجب أن يفذل المجهود الأكبر في تقدير قيمة النظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وفي إجراء تحريات واسعة عن ظروف الممول التجارية . ولاحظ أن هذا الواجب من الضروري أداؤه في كل سنة مالية على حدة لأن الضريبة سنوية فلا يجوز أن ترفض القفات عن عدة سنوات ضريبية بينما لم يتم المأمور بفحصها إلا عن سنة واحدة إذ يجوز أن تكون المنشأة قد تداركت النقص في حساباتها في السنين التالية .

وإذا لم يقنع المأمور بما يقدم إليه من تبرير لضعف نتيجة عمليات المنشأة فان عليه أن يتخذ الحسابات نقداً فنياً يبرز لكل من يطلع على تقريره أن العيوب التي تلحق بالنظام المحاسبي عيوب رئيسية لا تدعو إلى الاطمئنان إلى صحة الحسابات الختامية . وعلى ذلك لا يكتفى لرفض القفات أن يكتشف المأمور أخطاء عرضية ارتكبت بحسن نية ويكتفى بشأنها بإجراء قيد بالقفات لتصحيحها أو أن يعض المصروفات لا تؤيدها مستندات إذا كان من الميسور على المنشأة أن تحصل على صور منها لتقديمها وعلى أى حال فان ضياع بعض المستندات ليس أساساً لإهدار القفات .

وعلى ذلك فان عدم انتظام الحسابات معناه أن بها نقصاً جسيماً في أى من النواحي التي سبق ذكرها بجعلها غير صالحة (حتى مع التصحيح) لإطلاقاً كأساس لاستخراج النتائج الحقيقية أو المركز المالي الحقيقي للمنشأة .

$\leq M \cdot \varepsilon \cdot r_k / (4 \mid M \cdot r_k) = \varepsilon / 4 \mid$  for every  $x$  in  $X$ , every  $u$  in  $U$ ,  
 and for every  $m$ ; and thus  $\mid u' (A^{(p)} - A^{(q)}) x \mid \leq \sum_{n=1}^f \sum_{k=1}^1 \mid u_n$   
 $(a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k \mid +$   
 $\sum_{n=f+1}^{\infty} \sum_{k=1}^1 \mid u_n a_{nk}^{(p)} x_k \mid + \sum_{n=f+1}^{\infty} \sum_{k=1}^1 \mid u_n a_{nk}^{(q)} x_k \mid \leq \sum_{n=1}^f$   
 $\sum_{k=1}^1 \mid u_n \mid \frac{\varepsilon \cdot r_k}{2 \mid M \cdot r_k} + \sum_{k=1}^1 \sum_{n=f+1}^{\infty} \mid u_n a_{nk}^{(p)} x_k \mid + \sum_{k=1}^1 \sum_{n=f+1}^{\infty} \mid u_n a_{nk}^{(q)} x_k \mid$   
 $\leq \frac{\varepsilon}{2} \cdot \frac{\varepsilon \mid}{4 \mid} + \frac{\varepsilon \mid}{4 \mid} = \varepsilon$  for  $p, q > N'$ , for every  $x$  in  $X$  and every  $u$  in  
 $U$ . Hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$ .

(XXXIV) In  $\sigma_r \rightarrow \phi$  ( $r > 1$ ),  $l.p.$ , and  $p$ -convergence coincide.

*Proof.*  $p$ -convergence implies  $l.p$ -convergence.

Let the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) be  $l.p$ -cgt in  $\sigma_r \rightarrow \phi$ . Since

$\sigma_r$  and  $\phi$  are perfect,  $\sigma_r^* = \sigma_s$ , where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ , and  $\phi^* = \sigma'$   
 it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is  $r.p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$ , by (XXV).

Thus  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$ , by (XXXIII).

But  $\sigma'$  and  $\sigma_s$  are perfect,  $\sigma_s^* = \phi$  and  $\sigma_s^* = \sigma_r$ ; therefore  $\{A^{(m)}\}$   
 is  $p$ -cgt in  $\sigma_r \rightarrow \phi$ , by (XXVII).

\* \* \*

#### References:

- (1) R.G. Cooke, *Infinite matrices and sequence spaces* (Macmillan), 1950.
- (2) R.G. Cook, *Linear Operators*, (Macmillan), 1953.

(XXXIII) In  $\sigma \rightarrow \sigma_s$  ( $s > 1$ ), r.p., and p-convergence coincide.

*Proof.* Since p-convergence, implies r. p-convergence, it is sufficient to prove that in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$ , r. p-convergence implies p-convergence.

Let the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) be r. p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$  and let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_s$ -cgt. Therefore to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k$  such that

$$\sum_{n=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq \varepsilon \text{ for every } m \text{ (1)}.$$

Since  $\{A^{(m)}\}$  is r. p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$ , and in sequence spaces p-convergence implies p-convergence, it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_s$ .

Therefore  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$  and for  $k > l$ . (2)

Also  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, by (XVIII). (3)

Let  $X$  be a p-bd set in  $\sigma$ , and let  $U$  be a p-bd set in  $\sigma_s^*$  ( $= \sigma_s$ ), where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ ; then  $|x_k| \leq r_k$  for every  $x$  in  $X^{(s)}$ , and

$$\sum_{n=1}^{\infty} |u_n|^s \leq M^s \text{ for every } u \text{ in } U^{(s)}.$$

By (1), to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k(\varepsilon)$  such that

$$\sum_{n=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq [\varepsilon / (4 l M r_k)]^s \text{ for every } m.$$

Let  $f > f_k$  for  $k \leq l$ ; then by (3), a number  $N_{n,k}^{(s)}$  exists such that

$$|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon / (2 f l M r_k) \text{ for } p, q > N_{n,k}.$$

Let  $N' > N_{n,k}$  for  $n \leq f$  and  $k \leq l$ ; then

$$\sum_{n=f+1}^{\infty} |u_n a_{nk}^{(m)} x_k| \leq r_k \left( \sum_{n=f+1}^{\infty} |u_n|^r \right)^{1/r} \left( \sum_{n=f+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \right)^{1/s}$$

(1) Cooke, (1), p. 313, (10.7, I).

(2) Cooke, (1), p. 300, (10.4, VI).

(3) Ibid., p. 299, (10.4, V).



Also  $\{z^{(m)}\}$  is c-cgt; i.e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ , i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt. (2)

Let  $X$  be a p-bd set in  $\Phi$ , and let  $U$  be a p-bd set in  $\sigma_1^*$  ( $= \sigma$ ); then  $X$  is of bounded length  $l$ , and  $|x_k| \leq r_k$  for every  $x$  in  $X$  (1); also  $|u_k| \leq M$  for every  $k$  and every  $u$  in  $U$  (2).

By (1), to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k(\varepsilon)$  such that  $\sum_{n=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon / (4 M l r_k)$  for every  $m$ . Let  $f > f_k$  for  $k \leq l$ .

By (2), to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_{nk}^{(\varepsilon)}$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon / (2 f l M r_k)$  for  $p, q > N_{nk}$ . Let  $N' > N_{nk}$  for

$n \leq f$  and  $k \leq l$ ; then  $|u' (A^{(p)} - A^{(q)}) x| = \sum_{n=1}^{\infty} u_n \sum_{k=1}^l (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k$   
 $\leq \sum_{n=1}^f \sum_{k=1}^l |u_n| (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k| + \sum_{n=f+1}^{\infty} \sum_{k=1}^l |u_n| (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k|$   
 $\leq \sum_{n=1}^f \sum_{k=1}^l |u_n| \cdot r_k \cdot \varepsilon / (2 f l M r_k) + \sum_{k=1}^l \sum_{n=f+1}^{\infty} M r_k (|a_{nk}^{(p)}| + |a_{nk}^{(q)}|)$   
 $\leq \frac{\varepsilon}{2} + \sum_{k=1}^l 2 M r_k \cdot \varepsilon / (4 M l r_k) = \varepsilon$  for  $p, q > N'$ , for every  $x$  in  $X$  and every  $u$  in  $U$ . Thus  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\Phi \rightarrow \sigma_1$ .

(XXXII) In  $\sigma \rightarrow \sigma'$ ,  $lp$ -,  $rp$ -,  $p$ -, and  $p$ -convergence coincide.

*Proof.* As in theorem (XXVIII), it is sufficient to prove that in  $\sigma \rightarrow \sigma'$ ,  $p$ -convergence implies  $p$ -convergence.

Let the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) be p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma'$ .

Since  $\sigma$  is perfect,  $\sigma^* = \sigma_1$ , and  $\sigma'^* = \Phi$ , it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\Phi \rightarrow \sigma_1$  (3).

Thus  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\Phi \rightarrow \sigma_1$ , by (XXI).

But  $\Phi$  and  $\sigma_1$  are perfect,  $\Phi^* = \sigma$ , and  $\sigma_1^* = \sigma$ .

Therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma'$ , by (XXVII).

(1) Cooke, (1), p. 297, (10.4, II).

(2) Ibid., p. 298, (10.4, III)

(3) Cooke, (2), p. 326, (6.6, I).

$$\begin{aligned}
& |u'(A^{(p)} - A^{(q)})x| = \left| \sum_{n=1}^{\infty} u_n \sum_{k=1}^1 (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k \right| \\
& \leq \sum_{n=1}^f \sum_{k=1}^1 |u_n (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k| + \sum_{n=f+1}^{\infty} \sum_{k=1}^1 |u_n (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k| \\
& \leq \sum_{n=1}^f \sum_{k=1}^1 |u_n| r_k \varepsilon / (2fM|r_k|) + \sum_{k=1}^1 \sum_{n=f+1}^{\infty} M r_k^k (|a_{nk}^{(p)}| + |a_{nk}^{(q)}|) \\
& \leq \frac{\varepsilon}{2} + \sum_{k=1}^1 2M r_k \varepsilon / (4M|r_k|) = \varepsilon \text{ for } p, q > N', \text{ every } x \text{ in } X \\
& \text{and every } u \text{ in } U.
\end{aligned}$$

Thus  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ .

(XXX) In  $\mathfrak{C} \rightarrow \Phi$ ,  $l.p.$ ,  $r.p.$ ,  $p.$ , and  $p$ -convergence coincide.

*Proof.* As in theorem (XXVIII), it is sufficient to prove that in  $\mathfrak{C} \rightarrow \Phi$ ,  $p$ -convergence implies  $p$ -convergence.

Now  $\mathfrak{C}$  is perfect,  $\mathfrak{C}^* = \sigma_1$ , and  $\Phi^* = \sigma$ ; hence if the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, 3, \dots$ ) is  $p$ -cgt in  $\mathfrak{C} \rightarrow \Phi$ ,  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_1^{(1)}$ .

Thus  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ , by (XXIX).

But  $\sigma$  and  $\sigma_1$  are perfect; also  $\sigma^* = \Phi$  and  $\sigma_1^* = \sigma$ ; therefore  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\mathfrak{C} \rightarrow \Phi$ , by (XXXII).

(XXXI) In  $\Phi \rightarrow \sigma_1$ ,  $l.p.$ ,  $r.p.$ , and  $p$ -convergence coincide.

*Proof.* As in theorem (XXVIII), it is sufficient, to prove that  $p$ -convergence implies  $p$ -convergence.

Let the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) be  $p$ -cgt in  $\Phi \rightarrow \sigma_1$ , and let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_1$ -cgt. Therefore to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k$  such that  $\sum_{n=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for every  $m$ .

(<sup>1</sup>) Cooke, (2), p. 326, (6.6, I).

$$\begin{aligned} \text{therefore } |u'(A^{(p)} - A^{(q)})x| &= \left| \sum_{n=1}^l u_n \sum_{k=1}^t (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}) x_k \right| \\ &\leq \sum_{n=1}^l \sum_{k=1}^t s_n \cdot |a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \cdot r_k \text{ for every } x \text{ in } X \text{ and } u \text{ in } U. \end{aligned}$$

Since  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_{n,k}^{(\varepsilon)}$  such that

$$|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon / (s_n r_k t l) \text{ for } p, q > N_{n,k}.$$

Let  $N' > N_{n,k}$  for  $n \leq l$  and  $k \leq t$ ; then

$$|u'(A^{(p)} - A^{(q)})x| \leq \sum_{n=1}^l \sum_{k=1}^t \varepsilon s_n r_k / (s_n r_k t l) = \varepsilon \text{ for } p, q >$$

$N'$ , for every  $x$  in  $X$ , and every  $u$  in  $U$ . Therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \Phi$ .

(XXIX) In  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ ,  $l.p., r.p., p.$ , and  $p$ -convergence coincide.

*Proof.* As in theorem (XXVIII), it is sufficient to prove that in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ , p-convergence implies  $p$ -convergence.

If the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, 3, \dots$ ) is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ , then

(i)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$  and for  $k > l$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k(\varepsilon)$  such that

$$\sum_{m=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon \text{ for every } m, \text{ by (XV).}$$

Let  $X$  be a p-bd set in  $\sigma$ , and let  $U$  be a p-bd set in  $\sigma_1^* (= \sigma)$ ; then  $|x_k| \leq r_k$  for every  $x$  in  $X^{(1)}$ , and  $|u_k| \leq M$  for every  $k$  and every  $u$  in  $U^{(2)}$ .

By (iii), to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k(\varepsilon)$  such that

$$\sum_{m=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon / (4 M l r_k) \text{ for every } m. \text{ Let } f_k < f \text{ for } k \leq l.$$

By (ii), to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_{n,k}^{(\varepsilon)}$  such that

$$|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon / (z f l M r_k) \text{ for } p, q > N_{n,k}.$$

Let  $N' > N_{n,k}$  for  $n \leq f$  and  $k \leq l$ ; then

(1) Cook, (1), p. 300, (10.4, VI).

(2) Ibid., p. 298, (10.4, III).

Also  $u' (A^{(p)} - A^{(q)}) x = x' (A'^{(p)} - A'^{(q)}) u$  for every  $x$  in  $\alpha$  and every  $u$  in  $\beta^*$  <sup>(1)</sup>.

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\alpha \rightarrow \beta$ , to a p-bd set  $X$  in  $\alpha$ , to a p-bd set  $U$  in  $\beta^*$ , and to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N(\varepsilon, X, U)$  such that

$|u' (A^{(p)} - A^{(q)}) x| \leq \varepsilon$  for every  $x$  in  $X$ , every  $u$  in  $U$ , and for  $p, q > N$ .

Therefore, by (1),  $|x' (A'^{(p)} - A'^{(q)}) u| \leq \varepsilon$  for every  $x$  in  $X$ , every  $u$  in  $U$ , and for  $p, q > N$ .

Since  $\alpha$  is perfect,  $\alpha = \alpha^{**}$ , and therefore  $X$  is p-bd in  $\alpha^{**}$ . Thus  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\beta^* \rightarrow \alpha^*$ .

(XXVIII) In  $\sigma \rightarrow \Phi$ ,  $l.p.$ ,  $r.p.$ ,  $p.$ , and  $p$ -convergence coincide.

*Proof.* Each of  $l.p$ -convergence and  $r.p$ -convergence implies  $p$ -convergence.

Also  $p$ -convergence implies  $l.p.$ , and  $r.p$ -convergence.

Therefore it is sufficient to prove that in  $\sigma \rightarrow \Phi$ ,  $p$ -convergence implies  $p$ -convergence.

Let the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) be p-cgt in  $\sigma \rightarrow \Phi$ . Since in sequence spaces  $p$ -convergence implies  $p$ -boundedness, it follows that

$\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\sigma \rightarrow \Phi$ . Therefore  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$ , for  $k > t$ , and for  $n > l$ . . . . . (1)

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\Phi$ -cgt. Therefore  $\{z^{(m)}\}$  is c-cgt, i.e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ , i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt.

Let  $X$  be a p-bd set in  $\sigma$ , and let  $U$  be a p-bd set in  $\Phi^* (= \sigma)$ ; then  $|x_k| \leq r_k$  for every  $x$  in  $X$ , and  $|u_n| \leq s_n$  for every  $u$  in  $U$ ; <sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Ibid., p. 284. (6.2, II).

<sup>(2)</sup> Cooke, (1), p. 300. (10.4, VI).

Also  $u' (A^{(p)} - A^{(q)}) x = x' (A^{(p)} - A^{(q)}) u$  for every  $x$  in  $\alpha$  and every  $u$  in  $\beta^* (1)$ .

Since  $\{A^{(m)}\}$  in  $r. p\text{-cgt}$  in  $\alpha \rightarrow \beta$ , to every  $x$  in  $\alpha$ , every  $p$ -bd set  $U$  in  $\beta^*$ , and to an arbitrary  $\varepsilon > 0$ , corresponds  $N(\varepsilon, x, u)$  such that  $|u' (A^{(p)} - A^{(q)}) x| \leq \varepsilon$  for  $p, q > N$  and for every  $u$  in  $U$ .

Therefore, by (1),  $|x' (A^{(p)} - A^{(q)}) u| \leq \varepsilon$  for every  $u$  in  $U$ , for  $p, q > N$ , and for a fixed  $x$  in  $\alpha^{**}$  (for  $\alpha = \alpha^{**}$ ).

Thus  $\{A^{(m)}\}$  is  $l. p\text{-cgt}$  in  $\beta^* \rightarrow \alpha^*$ .

(XXV) If  $\alpha$  and  $\beta$  are perfect sequence spaces, and if the sequence of matrices  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $l. p\text{-cgt}$  in  $\alpha \rightarrow \beta$ , then the sequence  $A^{(m)}$  is  $r. p\text{-cgt}$  in  $\beta^* \rightarrow \alpha^*$ .

Following the lines of theorem (XXIV), the result follows.

(XXVI) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $l. p\text{-cgt}$  in  $\sigma_1 \rightarrow \sigma_\infty$  if, and only if, (i)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m, n$  and  $k$ ; and (ii) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_n(\varepsilon)$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon$  for every  $k$ , and for  $p, q > N_n$ .

*Proof.* By theorem (XXI),  $\{A^{(m)}\}$  is  $r. p\text{-cgt}$  in  $\sigma_1 \rightarrow \sigma_\infty$  if, and only if, (i)  $|a_{kn}^{(m)}| \leq M$  for every  $m, n$  and  $k$ , and (ii) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_n(\varepsilon)$  such that

$|a_{kn}^{(p)} - a_{kn}^{(q)}| \leq \varepsilon$  for every  $k$ , and  $p, q > N_n$ . But  $a_{kn}^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$ ,  $\sigma_1$  and  $\sigma_\infty$  are perfect; also  $\sigma_1^* = \sigma_\infty$ , and  $\sigma_\infty^* = \sigma_1$ . Therefore, by (XXIV) and (XXV), the result follows.

(XXVII) If  $\alpha$  and  $\beta$  are perfect sequence spaces, and if the sequence of matrices  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p\text{-cgt}$  in  $\alpha \rightarrow \beta$ ; then  $\{A^{(m)}\}$  is  $p\text{-cgt}$  in  $\beta^* \rightarrow \alpha^*$ .

*Proof.* Since  $\alpha$  and  $\beta$  are perfect and  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\alpha \rightarrow \beta$ ,  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\beta^* \rightarrow \alpha^* (2)$ .

(1) I bid., p. 284, (6.2, II).

(2) Cooke, (2), p. 300, (6.4, II).

Let  $c\text{-}\lim A^{(m)} = A = (a_{nk})$ , and let  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} = M$ ; then

$$\lim_{m \rightarrow \infty} y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk} x_k + a M; \text{ i.e., } \{y^{(m)}\} \text{ is } c\text{-cgt.} \quad (3)$$

By (2) and (3),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\underline{\sigma}_r$ -cgt<sup>(1)</sup> and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $r.p\text{-cgt}$  in  $C \rightarrow \underline{\sigma}_r$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow \underline{\sigma}_r$ , their rows are in  $C^* (= \sigma_1')^{(2)}$ .

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)} \dots$  are in  $C$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\underline{\sigma}_r$ -cgt. Therefore to  $\varepsilon > 0$  corresponds  $t_k(\varepsilon)$  such that  $\sum_{n=t_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for every  $m$ . Also  $\{z^{(m)}\}$  is  $c\text{-cgt}$ ; hence  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ ; i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is  $c\text{-cgt}$ .

The sequence  $e$ , in which  $e_k = 0$  for  $k \leq p$  and  $e_k = 1$  for  $k > p$ , is in  $C$ . Let  $y^{(m)} = A^{(m)} e$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\underline{\sigma}_r$ -cgt. Therefore to  $\varepsilon > 0$  corresponds  $f_p(\varepsilon)$  such that

$$\sum_{n=f_p+1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right| \leq \varepsilon \text{ for every } m. \text{ (1) Also } \{y^{(m)}\} \text{ is } c\text{-cgt: hence}$$

$$\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \text{ exists for every } n \text{ and } p.$$

(XXIV) If  $\alpha$  and  $\beta$  are perfect sequence spaces, and if the sequence of matrices  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $r.p\text{-cgt}$  in  $\alpha \rightarrow \beta$ , then  $\{A^{(m)}\}$  is  $l.p\text{-cgt}$  in  $\beta^* \rightarrow \alpha^*$ .

*Proof.* Since  $\alpha$  and  $\beta$  are perfect and  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\alpha \rightarrow \beta$ , it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\beta^* \rightarrow \alpha^*$  <sup>(3)</sup>.

(1) Cooke, (1), p. 312, (10.7, I).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

(3) I bid, p. 300, (6.4, II).

(XXIII) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, 3, \dots$ ) is  $r.p.cgt$  in  $C \rightarrow \sigma_r$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1$ , (ii) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $t_k(\varepsilon)$  such that  $\sum_{n=t_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r \leq \varepsilon$  for every  $m$ , (iii) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_p(\varepsilon)$  such that  $\sum_{n=f_p+1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right| \leq \varepsilon$  for every  $m$ , (iv)  $\{A^{(m)}\}$  is  $c.cgt$ , and (v)  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $p$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. By (ii), the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_r$ . . . . . (1)

By (i), (1), (iii) and (II),  $\{A^{(m)}\}$  is in  $C \rightarrow \sigma_r$ .

Let  $x$  be a point in  $C$ ,  $x_k = a$  for  $k > p$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,

$$y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk}^{(m)} x_k + a \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}.$$

$$\begin{aligned} \text{Then } |y_{nk}^{(m)}| &\leq \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| + |a| \cdot \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right| \\ &\leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r + |a|^r \right)^{1/r} \left( \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^r + \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \right)^{1/r} \\ &= K^{1/r} \left( \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^r + \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \right)^{1/r}, \text{ where} \\ \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r + |a|^r \right)^{1/r} &= K^{1/r}, \text{ and } \frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1. \end{aligned}$$

By (ii), to  $\varepsilon > 0$  corresponds  $t_k(\varepsilon)$  such that  $\sum_{n=t_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r \leq \varepsilon / (2Kp)$  for every  $m$ .

By (iii), to  $\varepsilon > 0$  corresponds  $f_p(\varepsilon)$  such that  $\sum_{n=f_p+1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \leq \varepsilon / (2K)$  for every  $m$ . Let  $N > \max(f_p, t_k)$  for  $k \leq p$ ; then

$$\begin{aligned} \sum_{n=N+1}^{\infty} |y_n^{(m)}|^r &\leq K \left( \sum_{n=N+1}^{\infty} \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^r + \sum_{n=N+1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \right) \\ &\leq K \left( \sum_{k=1}^p \sum_{n=N+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r + \frac{\varepsilon}{2K} \right) \leq K \left( \frac{sp}{2pK} + \frac{\varepsilon}{2K} \right) = \varepsilon \text{ for} \end{aligned}$$

every  $m$ .

The sequence  $e$ , in which  $e_k = 0$  for  $k \leq l$  and  $e_k = 1$  for  $k > l$ , is in  $C$ . Let  $y^{(m)} = A^{(m)} e$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=l+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  and  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\mathfrak{C}_0$  and is  $\mathfrak{C}_0$ -cgt. Therefore  $|\sum_{k=l+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}| \leq M_{l,m}$  for every  $n$ . Also to  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N(\varepsilon)$  such that  $|\sum_{k=l+1}^{\infty} (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})| \leq \varepsilon$  for every  $n$  and for  $p, q > N(1)$ .

*Cor. (2) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, 3, \dots$ ) is r. p-cgt in  $C \rightarrow Z$  if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $Z$ , (ii) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\mathfrak{C}_1$ , (iii) for every fixed  $m$ ,  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} = 0$ , (iv) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds  $f_\varepsilon$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon$  for every  $n$  and every  $p, q > f_\varepsilon$ , and (v) to  $\varepsilon > 0$  corresponds  $N(\varepsilon)$  such that  $|\sum_{k=1}^{\infty} (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})| \leq \varepsilon$  for every  $n$  and  $p, q > N$ ,*

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i), (ii), and (iii); and following the lines of theorem (VI), we see that the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow Z$ . But  $Z < \mathfrak{C}_0$ ; therefore the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow \mathfrak{C}_0$ . Thus by (iv), (v) and (XXII),  $\{A^{(m)}\}$  is r. p-cgt in  $C \rightarrow \mathfrak{C}_0$ . But  $\Gamma^* = \mathfrak{C}_0^* = \mathfrak{C}_1$ ; therefore  $\{A^{(m)}\}$  is r. p-cgt in  $C \rightarrow \Gamma$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow Z$ , their columns are in  $Z$  and their rows are in  $C^*$  ( $= \mathfrak{C}_1$ )<sup>(1)</sup>. The sequence,  $e$ , in which  $e_k = 1$  for every  $k$ , is in  $C$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e$ ; then  $z_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  and  $z^{(m)}$  is in  $Z$ . Hence  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} = 0$ .

Since  $\{A^{(m)}\}$  is r. p-cgt in  $C \rightarrow Z$ ,  $Z < \mathfrak{C}_0$  and  $Z^* = \mathfrak{C}_0^* = \mathfrak{C}_1$ ; therefore  $\{A^{(m)}\}$  is r. p-cgt in  $C \rightarrow \mathfrak{C}_0$ . Thus conditions (iv) and (v) are necessary, by (XXII).

(1) Cooke, (1), p. 314, (10.7, II).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).



*Proof. The conditions are sufficient.* Since the rows of  $A^{(m)}$  are in  $\varpi_1$  and  $C^* = \varpi_1$ , therefore  $A^{(m)}$  applies absolutely to any sequence in  $C$ .

Let  $x$  be a point in  $C$ ,  $x_k = a$  for  $k > l$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,

$$y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^l a_{nk}^{(m)} x_k + a \sum_{k=l+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$$

By (i),  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_{k,m}$  for every  $n$ ; and hence  $|y_n^{(m)}| \leq$

$$\sum_{k=1}^l |a_{nk}^{(m)} x_k| + |a| \cdot \left| \sum_{k=l+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|$$

$$\leq \sum_{k=1}^l |x_k| \cdot M_{k,m} + |a| \cdot M_{l,m} \text{ for every } n. \text{ Therefore } y^{(m)}$$

is in  $\varpi_{\infty}$ , and hence  $A^{(m)}$  is in  $C \rightarrow \varpi_{\infty}$ .

By (IV), when  $x_k \neq 0$ , to  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k$  such that

$$|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon / (2 |x_k| + 1) \text{ for every } n \text{ and for } p, q > f_k.$$

By (v), to  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N'(\varepsilon)$  such that  $|\sum_{k=l+1}^{\infty} a_{nk}^{(p)}|$

$$(a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})| \leq \varepsilon / (2 |a|) \text{ for every } n \text{ and for } p, q > N'(\varepsilon)^{(1)}.$$

Let  $N > \max(N', f_k)$  for  $k \leq l$ ; then  $|y_n^{(p)} - y_n^{(q)}| \leq \sum_{k=1}^l |x_k| \cdot$

$$\varepsilon / (2 |x_k| + 1) + |a| \cdot \varepsilon / (2 |a|) = \varepsilon \text{ for every } n \text{ and for } p, q > N.$$

Therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\varpi_{\infty}$ -cgt<sup>(2)</sup>; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is r. p.-cgt in  $C \rightarrow \varpi_{\infty}$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow \varpi_{\infty}$ , their columns are in  $\varpi_{\infty}$  and their rows are in  $C^*$  ( $= \varpi_1$ )<sup>(3)</sup>.

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $C$ . Let

$z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\varpi_{\infty}$ -cgt. Therefore to

$\varepsilon > 0$  corresponds  $f_k$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon$  for every  $n$  and for  $p, q < f_k$ <sup>(3)</sup>.

(1) Considering  $a \neq 0$ ; but when  $a = 0$ , then  $|a| \cdot |\sum_{k=l+1}^{\infty} (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})| = 0$ .

(2) Cooke, (1), p. 314, (10.1, II).

(3) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

$\varepsilon > 0$  corresponds a number  $t$  such that  $\sum_{k=t+1}^{\infty} |x_k| \leq \varepsilon/(4M)$ .

By (ii),  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq |a_{nk}^{(p)}| + |a_{nk}^{(q)}| \leq 2M$  for every  $p, q, n$  and  $k$ .

By (iii), when  $x_k \neq 0$ , to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_k(\varepsilon)$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon/(2t \cdot |x_k|)$  for every  $n$  and for  $p, q > N_k$ . Let  $N' > N_k$  for  $k \leq t$ ; then  $|y_n^{(p)} - y_n^{(q)}|$

$$\leq \sum_{k=1}^{\infty} |x_k (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})| + \sum_{k=t+1}^{\infty} |x_k (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})|$$

$$\leq \sum_{k=1}^{\infty} |x_k| \cdot \varepsilon/(2t \cdot |x_k|) + 2M \sum_{k=t+1}^{\infty} |x_k|$$

$$\leq \frac{\varepsilon}{2} + \frac{2M\varepsilon}{4M} = \varepsilon \text{ for every } n, \text{ and for } p, q > N'.$$

Thus  $\{y^{(m)}\}$  is  $\underline{\sigma} - \text{cgt}^{(1)}$ . But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\alpha$ , and  $\alpha^* = \underline{\sigma}^* = \sigma_1$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\underline{\alpha} - \text{cgt}$ , and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $r. p - \text{cgt}$  in  $\sigma_1 \rightarrow \alpha$ .

*The conditions are necessary.* Since  $\{A^{(m)}\}$  is  $r. p - \text{cgt}$  in  $\sigma_1 \rightarrow \alpha$ , and in sequence spaces  $p - \text{convergence}$  implies  $p - \text{convergence}$ , it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is  $p - \text{cgt}$  in  $\sigma_1 \rightarrow \alpha$ . Thus conditions (i) and (ii) are necessary, by (XVII).

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma_1$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\alpha - \text{cgt}$ . But  $0 \leq \underline{\sigma}$  and  $\alpha^* = \underline{\sigma}^*$ ; therefore  $\{z^{(m)}\}$  is  $\underline{\sigma} - \text{cgt}$ . Thus condition (iii) is necessary.

(XXII) *The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $r. p - \text{cgt}$  in  $\sigma_1 \rightarrow \underline{\sigma}$  if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\underline{\sigma}$ , (ii) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1$ , (iii)  $|\sum_{k=l+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}| \leq M_{l,m}$  for every  $n$ , (iv) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_\varepsilon$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \varepsilon$  for every  $n$  and for  $p, q > f_\varepsilon$ , and (v) for every fixed  $l$  and to  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N(\varepsilon)$  such that  $|\sum_{k=l+1}^{\infty} (a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)})| \leq \varepsilon$  for every  $n$  and for  $p, q > N$ .*

(<sup>1</sup>) Cooke, (1), p. 314, (10.7, II).

But by (i), (ii), (iii) and (VI),  $\{A^{(m)}\}$  is in  $C \rightarrow \Gamma$ ; and  $\Gamma^* = \varpi_\infty^*$   
 $= \varpi_1$ ; therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $C \rightarrow \Gamma$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow \Gamma$ , therefore conditions (i), (ii), and (iii) are necessary, by (VI).

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $C \rightarrow \Gamma$ ,  $\Gamma < \varpi_\infty$ , and  $\Gamma^* = \varpi_\infty^*$ , therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $C \rightarrow \varpi_\infty$ . Thus conditions (iv), (v), (vi), and (vii) are necessary, by (XX).

*Cor. (2).* The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\mathcal{Z}(C)$  if, and only if, (i) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\varpi_1$ , (ii) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $C$ , (iii) for every fixed  $m$ ,  $\sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} = s_n$ , which is constant for  $n > N$ , (iv)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_k$  for every  $m$  and  $n$ , (v)  $|\sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}| \leq M_p$  for every  $m$  and  $n$ , (vi)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (vii)  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $p$ .

Following the lines of Cor. (1), the result follows by (XX) and cooke, (2), p. 301, (6.4, V).

(XXI) When  $\alpha = \varpi, \Gamma$ , or  $Z$ , the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, 3, \dots$ ) is r. p-cgt in  $\varpi_1 \rightarrow \alpha$  if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\alpha$ , (ii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m, n$ , and  $k$ ; and (iii) to on arbitrary  $\epsilon > 0$  corresponds a number  $N_k(\epsilon)$  such that  $|a_{nk}^{(p)} - a_{nk}^{(q)}| \leq \epsilon$  for every  $n$  and for  $p, q > N_k$ .

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i) and (ii), the  $A^{(m)}$  are in  $\varpi_1 \rightarrow \alpha^{(1)}$ . Let  $x$  be a point in  $\varpi_1$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|$  is convergent. Therefore to

(1) { Cooke, (1), p. 298, (10.4, III); and  
 p. 310, (10.6, IV); see  
 also theorem (IV) of this paper.

Let  $c\text{-}\lim A^{(m)} = A = (a_{nk})$ , and let  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} = K$ ; then

$$\lim_{m \rightarrow \infty} y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk} x_k + a K; \text{ i.e., } \{y^{(m)}\} \text{ is } c\text{-cgt.} \quad (2)$$

By (1) and (2),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_{\infty}^c$ -cgt<sup>(1)</sup>; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $C \rightarrow \sigma_{\infty}^c$ .

*The conditions are necessary.* Since  $\{A^{(m)}\}$  is in  $C \rightarrow \sigma_{\infty}^c$ , the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $C^* (= \sigma_1')$ . (3)

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $C$ . Let  $z_n^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_{\infty}^c$ -cgt. Therefore

$|a_{nk}^{(m)}| \leq M_k$  for every  $m$  and  $n$ , also  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ ; i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt.

The sequence  $e$ , in which  $e_k = 0$  for  $k \leq p$  and  $e_k = 1$  for  $k > p$ , is in  $C$ . Let  $y_n^{(m)} = A^{(m)} e$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_1'$ -cgt. Therefore  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $p$ . Also  $\sum_{k=p+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M_p$  for every  $m$  and  $n$ .

*Cor. (1).* The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -cgt in  $C \rightarrow \Gamma$  if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\Gamma$ , (ii) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1'$ , (iii) for every fixed  $m$ ,  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  exists, (iv)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_k$  for every  $m$  and  $n$ , (v)  $|\sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}| \leq M_p$  for every  $m$  and  $n$ , (vi)  $\{A^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt, and (vii)  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $p$ .

*Proof. The conditions are sufficient.* By (ii), (iv), (v), (vi), (vii) and (XX),  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $C \rightarrow \sigma_{\infty}^c$ .

(1) Cooke, (1), p. 310, (10.6, IV).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

*The conditions are necessary.* Since  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -cgt in  $\sigma_r \rightarrow \alpha$ , and in sequence spaces  $p$ -convergence implies  $p$ -boundedness, it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma_r \rightarrow \alpha$ . Therefore conditions (i) and (iii) are necessary, by (XI).

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma_r$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ , then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -cgt. But  $\alpha \leq \sigma_\infty$  and  $\alpha^* = \sigma_\infty^*$ ; therefore  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_\infty$ -cgt. Thus  $\{z^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt, i.e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ , i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt.

*Cor.* The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -cgt in  $\sigma_1 \rightarrow \sigma_s$  ( $s > 1$ ) if, and only if, (i)  $\{A^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt, and (ii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M$  for every  $m$  and  $k$ .

Following the lines of (XIV) Cor., the result follows by (XIX) and Cooke, (2), p. 326, (6.6, I).

(XX) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -cgt in  $C \rightarrow \sigma_p$  if, and only if, (i) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1$ , (ii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_k$  for every  $m$  and  $n$ , (iii)  $|\sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}| \leq M_p$  for every  $m$  and  $n$ , (iv)  $\{A^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt, and (v)  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $p$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. Since  $C^* = \sigma_1$  and the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1$ , the  $A^{(m)}$  apply absolutely to any sequence in  $C$ . Let  $x$  be a point in  $C$ ,  $x_k = a$  for  $k > p$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ , i.e.

$$y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk}^{(m)} x_k + a \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}.$$

$$\begin{aligned} \text{By (ii) and (iii), } |y_n^{(m)}| &\leq \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| + |a| \cdot \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right| \\ &\leq \sum_{k=1}^p |x_k| \cdot M_k + |a| \cdot M_p \text{ for every } m \text{ and } n. \end{aligned} \quad (1)$$

(ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r \leq M_n$ , where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ , for every  $m$ .

Following the lines of (XIV) Cor., the result follows by (XVIII) and Cooke, (2), p. 326, (6.6, I).

(XIX) When  $\alpha = \mathfrak{C}_r$ ,  $I$  or  $Z$ , the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\mathfrak{C}_r \rightarrow \alpha$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\alpha$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M$  for every  $m$  and  $n$ , where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. By (i) and (iii), the  $A^{(m)}$  are in  $\mathfrak{C}_r \rightarrow \alpha^{(1)}$ . Let  $x$  be a point in  $\mathfrak{C}_r$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|^r$  converges to  $K$  (say).

$$\begin{aligned} \text{Therefore } |y_n^{(m)}| &\leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \left( \sum_{k=1}^{\infty} |x_k|^r \right)^{1/r} \left( \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \right)^{1/s} \\ &\leq K^{1/r} M^{1/s} \text{ for every } m \text{ and } n. \end{aligned} \quad (1)$$

By (ii) and (iii), when  $n$  is fixed and  $m$  increases, the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is  $\mathfrak{C}_s$ -cgt<sup>(2)</sup>.

But  $\mathfrak{C}_s^* = \mathfrak{C}_r$ ; therefore  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$  exists for every fixed  $n$ ; i.e.,  $\{y^{(m)}\}$  is c-cgt. . . . . (2)

By (1) and (2),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\mathfrak{C}_s$ -cgt<sup>(3)</sup>. But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\alpha$  and  $\alpha^* = \mathfrak{C}_s^* = \mathfrak{C}_r$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -cgt, and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\mathfrak{C}_r \rightarrow \alpha$ .

(1)  $\left\{ \begin{array}{l} \text{Cooke, (1), p. 310, (10.6, III); and} \\ \text{p. 299, (10.4, V); see} \\ \text{also theorem (III) of this paper.} \end{array} \right.$

(2) Cooke (1), p. 310, (10.6, III).

(3) Ibid., p. 310, (10.6, IV).

By (1), (i), and (I), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma \rightarrow \sigma_r$ . Let  $x$  be a point in  $\sigma$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,

$$y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{p_0} a_{nk}^{(m)} x_k.$$

$$\text{Then } |y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{p_0} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \left( \sum_{k=1}^{p_0} |x_k|^s \right)^{1/s} \left( \sum_{k=1}^{p_0} |a_{nk}^{(m)}|^r \right)^{1/r},$$

where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ .

$$\begin{aligned} \text{Thus } \sum_{n=1}^{\infty} |y_n^{(m)}|^r &\leq \left( \sum_{k=1}^{p_0} |x_k|^s \right)^{r/s} \sum_{n=1}^{\infty} \sum_{k=1}^{p_0} |a_{nk}^{(m)}|^r \\ &\leq \left( \sum_{k=1}^{p_0} |x_k|^s \right)^{r/s} \sum_{k=1}^{p_0} M_k \text{ for every } m. \end{aligned} \quad (2)$$

$$\begin{aligned} \text{Let } c\text{-}\lim A^{(m)} = A = (a_{nk}); \text{ then } \lim_{m \rightarrow \infty} y_n^{(m)} &= \sum_{k=1}^{p_0} a_{nk} x_k; \\ \text{i.e., } \{y^{(m)}\} \text{ is } c\text{-gt.} \end{aligned} \quad (3)$$

By (2) and (3),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_r$ -cgt<sup>(1)</sup>; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_r$ .

*The conditions are necessary.* The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma$ .

Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_r$ -cgt. Therefore  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r \leq M_k$  for every  $m$ ; also  $\{z^{(m)}\}$  is c-cgt, i.e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ , i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt. Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_r$ , and in sequence spaces p-convergence implies p-boundedness, it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\sigma \rightarrow \sigma_r$ .

Thus a number  $p_0$  exists such that  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$ , and for  $k > p_0$ , by (VII).

*Cor. The Sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\sigma_s \rightarrow \phi$  ( $1 > s$ ) i f, and only i f, (i)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $k$  and for  $n > p_0$ ,*

(<sup>1</sup>) Cooke, (1) p. 310, (10, 6, III).

By (1) and (2),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\mathfrak{C}'$ -cgt<sup>(1)</sup>. But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\alpha$  and  $\alpha^* = \mathfrak{C}'^* = \mathfrak{C}'_1$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -cgt, and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\mathfrak{C}'_1 \rightarrow \alpha$ .

*The conditions are necessary.* Since  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\mathfrak{C}'_1 \rightarrow \alpha$ , the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\alpha$  and their rows are in  $\mathfrak{C}'_1^* (= \mathfrak{C}'_1)$ <sup>(2)</sup>.

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\mathfrak{C}'_1 \rightarrow \alpha$ , and in sequence spaces p-convergence implies p-boundedness, therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\mathfrak{C}'_1 \rightarrow \alpha$ .

Let  $a^{(m,n)}$  be the  $n^{\text{th}}$  row vector of  $A^{(m)}$ . Let  $x$  be a point in  $\mathfrak{C}'_1$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -bd.

But  $\alpha \leq \mathfrak{C}'$  and  $\alpha^* = \mathfrak{C}'^*$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\mathfrak{C}'$ -bd. Thus  $|\sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M'$  for every  $m$  and  $n$ . But the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\mathfrak{C}'$  and  $\mathfrak{C}'^* = \mathfrak{C}'_1$ ; therefore for every  $m$  and  $n$ , the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is  $\mathfrak{C}'$ -bd. Thus  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m, n$  and  $k$ <sup>(3)</sup>.

The fundamental unit vectors  $e^{(2)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\mathfrak{C}'_1$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -cgt. Therefore  $\{z^{(m)}\}$  is c-cgt; i.e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ ; i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt.

(XVIII) *The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\mathfrak{C}' \rightarrow \mathfrak{C}'_r$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$  and for  $k > p_0$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii)  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(n)}| \leq M_k$  for every  $m$ .*

*Proof. The conditions are sufficient.* By (iii), the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\mathfrak{C}'_r$  . . . . . (1)

(1) Cooke, (1), p. 310, (10.6, IV).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

(3) Cooke, (1), p. 298 (10.4, III).



*Proof. The conditions are sufficient.* Since  $Z < \Gamma$ , the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\Gamma$ , by (i).

Therefore the given conditions are sufficient for  $\{A^{(m)}\}$  to be p-cgt in  $\varpi \rightarrow \Gamma$ , by (XVI).

But by (i), (ii), and (X),  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\varpi \rightarrow Z$ ; and  $Z^* = \Gamma^* = \varpi$ , therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\varpi \rightarrow Z$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $\varpi \rightarrow Z$ , their columns are in  $Z$ .

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\varpi \rightarrow Z$ ,  $Z < \Gamma$ , and  $Z^* = \Gamma^*$ , therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\varpi \rightarrow \Gamma$ .

Thus conditions (ii), (iii), (iv), and (v) are necessary, by (XVI).

(XV.1) When  $\alpha = \varpi$ ,  $\Gamma$ , or  $Z$ , the sequence  $A^{(m)}$ ,  $m = 1, 2, \dots$ , is p-cgt in  $\varpi \rightarrow \alpha$  if, and only if, (i)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m, n$  and  $k$ , (ii) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\alpha$ , and (iii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt.

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i) and (ii), the  $A^{(m)}$  are in  $\varpi \rightarrow \alpha$ . Let  $x$  be a point in  $\varpi$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$  and  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|$  converges to  $K$  (say).

Therefore  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M \sum_{k=1}^{\infty} |x_k| = MK$  for every  $m$  and  $n$ . . . . . (1)

By (i) and (iii), when  $n$  is fixed and  $m$  increases, the sequence of points  $[a_{n1}^{(m)}, a_{n2}^{(m)}, \dots]$  is  $\varpi$ -cgt<sup>(1)</sup>.

But  $\varpi^* = \varpi$ ; therefore  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$  exists for every fixed  $n$ , i.e.,  $\{y^{(m)}\}$  is c-cgt. . . . . (2)

(1) Cooke, (1), p. 310, (10'6. IV).

By (iv) and (v), when  $n$  is fixed and  $m$  increases, the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is  $\sigma_1$ -cgt<sup>(1)</sup>.

But  $\sigma_1^* = \varpi$ ; therefore  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$  exists for every fixed  $n$ ; i.e.,

$\{y^{(m)}\}$  is c-cgt. . . . . (2)

By (1) and (2),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\varpi$ -cgt<sup>(2)</sup>. But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\Gamma$  and  $\Gamma^* \rightarrow \varpi^* = \sigma_1^*$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\Gamma$ -cgt, and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\varpi \rightarrow \Gamma$ .

*The conditions are necessary.* Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\varpi \rightarrow \Gamma$ , and in sequence spaces p-convergence implies p-boundedness, it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\varpi \rightarrow \Gamma$ . Thus conditions (i), (ii), and (iii) are necessary, by (IX) Cor. (1).

Let  $x$  be a point in  $\varpi$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$  and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\Gamma$ -cgt, and hence  $\{y^{(m)}\}$  is c-cgt. Therefore  $\lim_{m \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$  exists for every fixed  $n$ .

But the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\varpi^* (= \sigma_1^*)^{(3)}$ , and  $\sigma_1^* = \varpi$ ; therefore when  $n$  is fixed and  $m$  increases the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is  $\sigma_1$ -cgt. Thus to an arbitrary  $\epsilon > 0$  corresponds a number  $h_n$  such that  $\sum_{k=h_n+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \epsilon$  for every  $m$ . Also this sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is c-cgt; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt.

*Cor. The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\varpi \rightarrow Z$  if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $Z$ , ii) when  $m$  is fixed and  $n$  increases the series  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|$  are uniformly convergent, (iii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ , (iv)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (v) to an arbitrary  $\epsilon > 0$  corresponds a number  $h_n$  such that  $\sum_{k=h_n+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \epsilon$  for every  $m$ .*

(1) Cook, (1), p. 310, (10.6, VI).

(2) Ibid., p. 310, (10.6, IV).

(3) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

corresponds a number  $f_k$  such that  $\sum_{n=f_k+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for every  $m$ .

Also  $\{z^{(m)}\}$  is c-cgt; i. e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  exists for every  $n$  and  $k$ , i. e.,  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt.

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma'_1$ , and in sequence spaces p-convergence implies p-boundedness, therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\sigma \rightarrow \sigma'_1$ . Following the lines of theorem (VI), we see that condition (i) is necessary.

*Cor. The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \Phi$  if, and only if, (i)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $k$ , and for  $n > p_n$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii) for every fixed  $n$  and to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $h_n$  such that  $\sum_{k=h_n+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for every  $m$ .*

Following the lines of (XIV) Cor., the result follows by (XV) and Cooke, (2), p. 326, (6.6, I).

(XVI) *The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \Gamma$  if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\Gamma$ , (ii) when  $m$  is fixed and  $n$  increases the series  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|$  are uniformly convergent, (iii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ , (iv)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (v) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $h_n$  such that  $\sum_{k=h_n+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for every  $m$ .*

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i) and (ii), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma \rightarrow \Gamma$ . Let  $x$  be a point in  $\sigma$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)}x$ ; i. e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $|x_k| \leq M'$  for every  $k$ . By (iii),  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M' \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M'M$  for every  $m$  and  $n$ .

But  $a'_{nk}^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$ ,  $\sigma$  and  $\sigma_1$  are perfect,  $\sigma^* = \Phi$ ,  $\sigma_1^* = \Phi$ ,  $\Phi^* = \sigma$ , and  $\Phi^* = \sigma_1$ . Therefore the given conditions are sufficient and necessary for  $\{A^{(m)}\}$  to be p-cgt in  $\sigma_1 \rightarrow \Phi^{(1)}$ .

(XV) The sequence  $A^{(m)}$   $m = 1, 2, \dots$ , is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$  if, and only if, (i)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$ , and for  $k > p_0$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii) to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k$  such that  $\sum_{n=f_{k+1}}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for every  $m$ .

*Proof. The conditions are sufficient.* By (iii), the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1 \rightarrow \Phi$ . . . . . (1)

By (1), (i), and (I), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ .

Let  $x$  be a point in  $\sigma$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)}x$ , i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{p_0} a_{nk}^{(m)} x_k$ .

Let  $c\text{-}\lim A^{(m)} = A = (a_{nk})$ ; then  $\lim_{m \rightarrow \infty} y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{p_0} a_{nk} x_k$ ;

i.e.,  $\{y^{(m)}\}$  is c-cgt . . . . . (2)

By (iii), when  $x_k \neq 0$ , to  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $f_k$  such that  $\sum_{n=f_{k+1}}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon/(p_0 \cdot |x_k|)$  for every  $m$ .

Let  $N > f_k$  for  $k \leq p_0$ ; then

$$\begin{aligned} \sum_{n=N+1}^{\infty} |y_n^{(m)}| &\leq \sum_{n=N+1}^{\infty} \sum_{k=1}^{p_0} |a_{nk}^{(m)} x_k| = \sum_{k=1}^{p_0} |x_k| \cdot \sum_{n=N+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \\ &\leq \sum_{k=1}^{p_0} |x_k| \cdot \varepsilon/(p_0 \cdot |x_k|) \leq \varepsilon \text{ for every } m. \end{aligned} \quad (3)$$

By (2) and (3),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_1$ -cgt<sup>(2)</sup>; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma \rightarrow \sigma_1$ .

*The conditions are necessary.* The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)}e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_1$ -cgt. Therefore to an arbitrary  $\varepsilon > 0$

(1) Ibid., p. 326, (6.6, I).

(2) Cooke, (1), p. 310, (10.6, VI).

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i), (iv) and (I), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma' \rightarrow \alpha$ . Let  $x$  be a point in  $\sigma'$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)}x$ , i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{p_0} a_{nk}^{(m)} x_k$ . Let  $c\text{-}\lim A^{(m)} = A = (a_{nk})$ ; then  $\lim_{m \rightarrow \infty} y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{p_0} a_{nk} x_k$ ; i.e.,  $\{y^{(m)}\}$  is c-cgt. . . . . (1)

By (iii),  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{p_0} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \sum_{k=1}^{p_0} |x_k| M_k$  for every  $m$  and  $n$ . . . . . (2)

By (1) and (2),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma' \rightarrow \alpha$ -cgt<sup>(1)</sup>. But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\alpha$ , and  $\alpha^* = \sigma'_1 = \sigma'^*$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -cgt, and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma' \rightarrow \alpha$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma' \rightarrow \alpha$ , their columns are in  $\alpha^{(2)}$ . The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma'$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)}e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\alpha$ -cgt. But  $\alpha \leq \sigma'$  and  $\alpha^* = \sigma'^*$ ; therefore  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma'$ -cgt. Thus  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_k$  for every  $m$  and  $n$  also  $\{z^{(m)}\}$  is c-cgt; i.e.,  $\lim_{m \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)}$  for every  $n$  and  $k$ ; i.e.,  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt. Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma' \rightarrow \alpha$ , and in sequence spaces p-convergence implies p-boundedness, therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\sigma' \rightarrow \alpha$ . Following the lines of (VII) we see that condition (i) is necessary.

*Cor. The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-cgt in  $\sigma'_1 \rightarrow \Phi$  if, and only if, (i)  $a_{nk}^{(m)} \rightarrow 0$  for every  $m$  and  $k$  and for  $m > p_0$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_n$  for every  $m$  and  $k$ .*

*Proof.* By (XIV),  $\{A^{(m)}\}$  is p-cgt in  $\sigma' \rightarrow \sigma'$  if, and only if, (i)  $a_{nk}^{(m)} \rightarrow 0$  for every  $m$  and  $k$ , and for  $n > p_0$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is c-cgt, and (iii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_n$  for every  $m$  and  $k$ .

(1) Cooke, (1), p. 310, (10·6, IV).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6·4, I).

(XIII) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $\mathfrak{Z}(\Phi)$  if, and only if, (i) the  $A^{(m)}$  are collectively column-finite, and (ii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_{nk}$  for every  $m$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. By (i), the  $A^{(m)}$  are in  $\mathfrak{Z}(\Phi)^{(1)}$ . Let  $x$  be a point in  $\Phi$ ,  $x_k = 0$  for  $k > p$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk}^{(m)} x_k$ .

By (i), a number  $l_k$  exists such that  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and for  $n > l_k$ . Let  $N > l_k$  for  $k \leq p$ ; then  $y_n^{(m)} = 0$  for every  $m$  and for  $n > N$ . . . . . (1)

Also  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \sum_{k=1}^p |x_k| \cdot M_{nk}$  for every  $m$ . . . . . (2)

By (1) and (2),  $\{y^{(m)}\}$  is  $\Phi$ -bd, and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\mathfrak{Z}(\Phi)$ .

The conditions are necessary. The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\Phi$ .

Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\Phi$ -bd. Therefore a number  $l_k$  exists such that  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$ , and for  $n > l_k$ . Also  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_{nk}$  for every  $m$  <sup>(2)</sup>.

*Cor.* The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $\mathfrak{Z}(\sigma)$  if, and only if, (i) the  $A^{(m)}$  are collectively row-finite, and (ii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_{nk}$  for every  $m$ .

Following the lines of (VI) Cor., the result follows by (XIII) and Cooke, (2), p. 327, (6.6, II).

(XIV) When  $\alpha \leq \mathfrak{C}$  and  $\alpha^* = \mathfrak{C}_1$ , the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -cgt in  $\sigma \rightarrow \alpha$  if, and only if, (i)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$ , and for  $k > p$ , (ii)  $\{A^{(m)}\}$  is  $c$ -cgt, (iii)  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_k$  for every  $m$  and  $n$ , and (iv) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\alpha$ .

(1) Cooke, (2), p. 310, (6.4, IV).

(2) Cooke, (1), p. 297, (10.4, II).

(XII) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $C \rightarrow \sigma_r$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i) the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1$ , (ii)  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r \leq M_k$  for every  $m$ , and (iii)  $\sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \leq M_p$  for every  $m$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. By (i), (ii), (iii), and theorem (II), the  $A^{(m)}$  are in  $C \rightarrow \sigma_r$ .

Let  $x$  be a point in  $c$ ,  $x_k = a$  for  $k > p$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk}^{(m)} x_k + a \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$ .

$$\text{Therefore } |y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| + |a| \cdot \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right| \\ \leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^s + |a|^s \right)^{1/s} \left( \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^r + \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \right)^{1/r}$$

By (ii) and (iii)  $\sum_{n=1}^{\infty} |y_n^{(m)}|^r \leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^s + |a|^s \right)^{r/s} \left( \sum_{n=1}^{\infty} \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^r + \sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \right) \leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^s + |a|^s \right)^{r/s} \left( \sum_{k=1}^p M_k + M_p \right)$  for every  $m$ . Thus  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_r$ -b d; <sup>(1)</sup> and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -b d in  $C \rightarrow \sigma_r$ .

The conditions are necessary. Since the  $A^{(m)}$  are in  $c \rightarrow \sigma_r$ , their rows are in  $c^*$  ( $= \sigma_1$ ) <sup>(2)</sup>.

The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $C$ . Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma_r$ -b d. Therefore  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^r \leq M_k$  for every  $m$ . The sequence  $e$ , in which  $e_k = 0$  for  $k \leq p$  and  $e_k = 1$  for  $k > p$ , is in  $C$ .

Let  $y^{(m)} = A^{(m)} e$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)}$  and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_r$ -b d.

Therefore  $\sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} \right|^r \leq M_p$  for every  $m$  <sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> Cooke, (1), P. 299, (10.4, V).

<sup>(2)</sup> Cooke, (2), p. 299, (6. 4, I).

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i) and (ii), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_r \rightarrow \alpha$  (\*). Let  $x$  be a point in  $\sigma_r$ , and let  $y_n^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|^r$  converges to  $K$  (say).

Then  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \left( \sum_{k=1}^{\infty} |x_k|^r \right)^{1/r} \left( \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \right)^{1/s}$   
 $\leq K^{1/r} M^{1/s}$  for every  $m$  and  $n$ .

Thus  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_{\infty} - b.d.$  (†). But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $\alpha$  and  $\alpha^* = \sigma_{\infty}^* = \sigma_1$ ; therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\alpha - b.d.$ , and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p - b.d.$  in  $\sigma_r \rightarrow \alpha$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_r \rightarrow \alpha$ , their columns are in  $\alpha$  and their rows are in  $\sigma_r^* (= \sigma_s)$  (‡). Let  $a^{(m,n)}$  be the sequence whose elements are those of the  $n^{\text{th}}$  row of  $A^{(m)}$ . Let  $x$  be a point in  $\sigma_r$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{n,k}^{(m)} x_k$ , and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\alpha - b.d.$  But  $\alpha \leq \sigma_{\infty}$  and  $\alpha^* = \sigma_{\infty}^*$  therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_{\infty} - b.d.$

Thus  $|\sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ . But the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_s$ , and  $\sigma_s^* = \sigma_r$ ; therefore for every  $m$  and  $n$  the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is  $\sigma_s - p.d.$

Thus  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M$  for every  $m$  and  $n$  (\*).

*Cor. The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p - b.d.$  in  $\sigma_1 \rightarrow \sigma_s$  ( $s > 1$ ) if, and only if,  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M$  for every  $m$  and  $k$ .*

*Proof.* Following the lines of (VI) Cor., the result follows by (XI) and Cooke, (2), p. 327, (6'6, II).

(\*) Cooke, (1), p. 299, (10'4, V); and p. 310, (10'6, III); see also (III) of this paper.

(†) Cooke, (1), p. 298, (10'4, III).

(‡) Cooke, (2), p. 299, (6'4, I).

(§) Cooke, (1), p. 299, (10'4, V).



$\lim_{n \leftarrow \infty} a_{nk}^{(m)} = 0$  for every fixed  $m$  and  $k$ . Let  $a^{(m,n)}$  be the  $n^{\text{th}}$  row vector of  $A^{(m)}$ .

Let  $x$  be a point in  $\mathcal{C}$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y^{(m)}$  is in  $Z$ , and  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ .

Therefore  $\lim_{k \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k = 0$  for every fixed  $m$ . But  $\mathcal{C}_1^* = \mathcal{C}$ ; thus when  $m$  is fixed and  $n$  increases, the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots]$  is  $\mathcal{C}_1$ -cgt.

Since  $\mathcal{C}$  is normal, to every  $u$  in  $\mathcal{C}$  and to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N_m(\varepsilon, u)$  such that  $\sum_{k=1}^{\infty} |u_k (a_{p,k}^{(m)} - a_{q,k}^{(m)})| \leq \varepsilon$  for  $p, q > N_m(\varepsilon, u)$  (1).

Therefore  $\sum_{k=1}^t |u_k (a_{p,k}^{(m)} - a_{q,k}^{(m)})| \leq \varepsilon$  for  $p, q > N_m(\varepsilon, u)$ , and for every  $t$ .

Let  $p \rightarrow \infty$ ; then  $\sum_{k=1}^t |u_k a_{q,k}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for  $q > N_m(\varepsilon, u)$  and for every  $t$ .

Therefore  $\sum_{k=1}^{\infty} |u_k a_{q,k}^{(m)}| \leq \varepsilon$  for  $q > N_m(\varepsilon, u)$ . Let  $u_k = 0$  for  $k \leq t$  and  $u_k = 1$  for  $k > t$ ; then

$$\sum_{k=t+1}^{\infty} |a_{q,k}^{(m)}| \leq \varepsilon \text{ for } q > N_m(\varepsilon, u).$$

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\mathcal{C} \rightarrow Z$ ,  $Z < \mathcal{C}$ , and  $Z^* = \mathcal{C}^* = \mathcal{C}_1$ , it follows that  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\mathcal{Z}(\mathcal{C})$ . Therefore  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ , by (IX).

(XI) When  $\alpha = \mathcal{C}$ ,  $\Gamma$  or  $Z$ , the sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-bd in  $\mathcal{C}_r \rightarrow \alpha$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\alpha$ , and (ii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$ , where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ , for every  $m$  and  $n$ .

(1) Cooke, (1), p. 284, (10.2, I).

✧X The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $\mathfrak{C} \rightarrow Z$  if, and only if, (i) the columns of the  $a^{(m)}$  are in  $Z$ , (ii) when  $m$  is fixed and  $n$  increases, the series  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|$  are uniformly convergent, and (iii)

$$\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M \text{ for every } m \text{ and } n.$$

*Proof.* The conditions are sufficient. Let  $x$  be a point  $\sigma_{\infty}$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $|x_k| \leq M'$  for every  $k$ .

By (ii), fixing  $m$ , to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $p$  such that  $\sum_{k=p+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq \varepsilon/2 M'$  for every  $n$ .

$$\text{Therefore } \sum_{k=p+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \varepsilon/2 \text{ for every } n. \quad (1)$$

By (i),  $\lim_{n \rightarrow \infty} a_{nk}^{(m)} = 0$  for every fixed  $m$  and  $k$ .

Therefore a number  $N_m$  exists such that

$$\sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \varepsilon/2 \text{ for } n > N_m. \quad (2)$$

$$\begin{aligned} \text{By (1) and (2), } |y_n^{(m)}| &\leq \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| + \sum_{k=p+1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \\ &\leq \frac{\varepsilon}{2} + \frac{\varepsilon}{2} = \varepsilon \text{ for } n > N_m. \end{aligned}$$

By (ii), the rows of  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1$ . But  $\sigma_{\infty}^* = \sigma_1$ ; Therefore  $A^{(m)}$  applies absolutely to any sequence in  $\sigma_{\infty}$ . Thus  $A^{(m)}$  is in  $\sigma_{\infty} \rightarrow Z$ .

By (iii),  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M' \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M' M$  for every  $m$  and  $n$ . Therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_{\infty}$ -bd<sup>(1)</sup>.

But  $\{y^{(m)}\}$  is in  $Z$ , and  $Z^* = \sigma_{\infty}^* = \sigma_1$ ; thus  $\{y^{(m)}\}$  is  $Z$ -bd, and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma_{\infty} \rightarrow Z$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_{\infty} \rightarrow Z$ , their columns are in  $Z$  and their rows are in  $\sigma_{\infty}^*$  ( $= \sigma_1$ )<sup>(2)</sup>. Hence

(1) Cooke, (1), p. 298, (10.4, III).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

Let  $x$  be a point in  $\sigma_n$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_n$ -bd.

Therefore  $|\sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M'$  for every  $m$  and  $n$  (1) . . . . (2)

But  $\sigma_1^* = \sigma'$ . . . . . (3)

By (1), (2), and (3), for every  $m$  and  $n$ , the sequence of points  $[a_{n,1}^{(m)}, a_{n,2}^{(m)}, \dots \dots]$  is  $\sigma_1'$ -bd.

Thus  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ .

*Cor. (1)* The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $\sigma' \rightarrow \Gamma$  if, (i) the columns of the  $A^{(m)}$  are in  $\Gamma$ . (ii) when  $m$  is fixed and  $n$  increases, the series  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|$  are uniformly convergent; and (ii)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. By (i) and (ii), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma' \leftarrow \Gamma$  (1).

By (iii) and theorem (IX),  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\Sigma(\sigma')$ .

But  $\{A^{(m)}\}$  is in  $\sigma' \rightarrow \Gamma$ , and  $\Gamma^* = \sigma'^* = \sigma_1'$ ; therefore  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma' \rightarrow \Gamma$ .

*The conditions are necessary.* Since the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma' \rightarrow \Gamma$ , conditions (i) and (ii) are necessary (2).

Since  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma' \rightarrow \Gamma$ ,  $\Gamma < \sigma'$ , and  $\Gamma^* = \sigma'^*$ ; then  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\Sigma(\sigma')$ .

Therefore  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ , by (IX).

*Cor. (2).* The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $\Sigma(\sigma_1')$  if, and only if,  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $k$ .

*Proof.* Following the lines of (VI) Cor., the result follows by (IX) and Cooke, (2), p. 327, (6.6, II).

(1) Cook, (1), p. 298, (10. 4, III).

(2) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

Since  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\sigma \rightarrow \Phi$  and  $\sigma_i' < \sigma$ , therefore  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\sigma_i' \rightarrow \Phi$ .

Thus  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $k$  and for  $n > t$ , by theorem (VII)  
Cor. . . . . (3)

Since  $A^{(m)}$  is in  $\sigma \rightarrow \Phi$ , a beast number  $l_m$  exists such that  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $n$  and for  $k > l_m$ , by (I).

From the fact that if  $\{y^{(m)}\}$  is  $\Phi$  - bd, then  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma$  - bd, it follows that  $|y_n^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ ; and following the lines of theorem (VII), we see that  $\{l_m\}$  is bounded.

Let  $l_m \leq p$  for every  $m$ ; then  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$  and for  $k > p$ . . . . . (4)

By (3) and (4),  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$ , for  $k > p$  and for  $n > t$ .

(IX) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is p-bd in  $\mathfrak{E}(\sigma)$  if, and only if,  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ .

*Proof.* The condition is sufficient. Since  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M$  for every  $m$  and  $n$ , the rows of the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma_1'$ .

But  $\sigma^* = \sigma_1'$ ; therefore the  $A^{(m)}$  apply absolutely to any sequence in  $\sigma$ . Let  $x$  be a point in  $\sigma$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ; then  $y^{(m)} =$

$\sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ , and  $|x_k| \leq M'$  for every  $k$ . Therefore  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq M' \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}| \leq M' M$  for every  $m$  and  $n$ . Thus  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma$ -bd; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is p-bd in  $\mathfrak{E}(\sigma)$ .

The condition is necessary. Since the  $A^{(m)}$  are in  $\mathfrak{E}(\sigma)$ , their rows are in  $\sigma^* (= \sigma_1')$  . . . . . (1)

Let  $a^{(m,n)}$  be the sequence whose terms are the elements of the  $n^{\text{th}}$  row of  $A^{(m)}$ . For every  $m$  and  $n$ , the set of points  $a^{(m,n)}$  is enumerable.

(<sup>1</sup>) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

*Cor. The sequence*  $A^{(m)}$   $(m = 1, 2, \dots)$  *is*  $p$ -bd *in*  $\sigma_r \rightarrow \Phi$   $(r > 1)$  *if, and only if, (i)*  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M_n$  *for every*  $m$ , *where*  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ , *and (ii) a number*  $p$  *exists such that*  $a_{nk}^{(m)} = 0$  *for every*  $m$  *and*  $k$ , *and*  $n > p$ .

*Proof.* By theorem (VII),  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma \rightarrow \sigma_n^*$  if, and only if, (i)  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{kn}^{(m)}|^s \leq M_n$  for every  $m$ , and (ii)  $a_{kn}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $k$ , and for  $n > p$ .

But  $a_{nk}'^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$ ,  $\sigma_r'$  and  $\sigma$  are perfect,  $\sigma_r'^* = \sigma_n^*$ ,  $\Phi^* = \sigma$ ,  $\sigma^* = \Phi$ , and  $\sigma_n'^* = \sigma_r'$ .

Therefore the given conditions are sufficient and necessary for  $\{A^{(m)}\}$  to be  $p$ -bd in  $\sigma_r \rightarrow \Phi$   $(r > 1)$ .

(VIII) *The sequence*  $A^{(m)}$   $(m = 1, 2, \dots)$  *is*  $p$ -bd *in*  $\sigma \rightarrow \Phi$  *if, and only if, (i) two numbers*  $t, p$  *exist such that*  $a_{nk}^{(m)} = 0$  *for every*  $m$ , *for*  $n > t$ , *and for*  $k > p$ , *and (ii)*  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_{nk}$  *for every*  $m$ .

*Proof. The conditions are sufficient.* Let  $x$  be a point in  $\sigma$ , and let  $y_n^{(m)} = A^{(m)} x$ ; i.e.,  $y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}^{(m)} x_k$ .

By (i),  $y_n^{(m)} = 0$  for every  $m$  and for  $n > t$ . (1)

By (ii),  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \sum_{k=1}^p |x_k| \cdot M_{nk}$  for every  $m$ . (2)

By (1) and (2),  $\{y_n^{(m)}\}$  is  $\Phi$ -bd  $(^1)$ , and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma \rightarrow \Phi$ .

*The conditions are necessary.* The fundamental unit vectors  $e^{(1)}, e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma$ . Let  $z_n^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z_n^{(m)}\}$  is  $\Phi$ -bd. Therefore  $|a_{nk}^{(m)}| \leq M_{nk}$  for every  $m$   $(^2)$ .

<sup>(1)</sup> Cooke, (2), p. 327, (6.6, II).

<sup>(2)</sup> Cooke, (1), p. 297, (10.4, II).

We shall now prove that  $\{l_m\}$  is bounded. If  $\{l_m\}$  is not bounded, it has a divergent subsequence  $\{l_{m_r}\}$ , where  $l_{m_r} \rightarrow \infty$  and  $m_r \rightarrow \infty$  as  $r \rightarrow \infty$ . For  $r = 1, 2, \dots$  let the  $n_r$  <sup>th</sup> row be the first row in  $A^{(m_r)}$ , whose length is  $l_{m_r}$ .

Let  $u$  be a sequence whose non-zero terms have suffixes forming  $\{l_{m_r}\}$ , and such that  $u_{l_{m_1}} \cdot a_{n_1}^{(m_1)} \cdot l_{m_1} = 1$ ,  $u_{l_{m_2}} \cdot a_{n_2}^{(m_2)} \cdot l_{m_2} = 2 + M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}|$ ,  $u_{l_{m_3}} \cdot a_{n_3}^{(m_3)} \cdot l_{m_3} = 3 + M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}| + M_{l_{m_2}} \cdot |u_{l_{m_2}}|$ ,  
 $\dots$   
 $u_{l_{m_r}} \cdot a_{n_r}^{(m_r)} \cdot l_{m_r} = r + M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}| + \dots + M_{l_{m_{r-1}}} \cdot |u_{l_{m_{r-1}}}|$ ,  
 $\dots$

Let  $y_{n_1}^{(m_1)} = A^{(m_1)} u$ ; then  $|y_{n_1}^{(m_1)}| = |a_{n_1}^{(m_1)} \cdot l_{m_1} \cdot u_{l_{m_1}}| = 1$ ,

$$|y_{n_2}^{(m_2)}| = |a_{n_2}^{(m_2)} \cdot l_{m_2} \cdot u_{l_{m_2}} + a_{n_2}^{(m_2)} \cdot l_{m_2} \cdot u_{l_{m_1}}|$$

$$\geq 2 + M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}| - M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}| = 2, \text{ by (1)}$$

$$\text{Also } |y_{n_3}^{(m_3)}| = |a_{n_3}^{(m_3)} \cdot l_{m_3} \cdot u_{l_{m_3}} + a_{n_3}^{(m_3)} \cdot l_{m_3} \cdot u_{l_{m_2}} + a_{n_3}^{(m_3)} \cdot l_{m_3} \cdot u_{l_{m_1}}|$$

$$\geq 3 + M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}| + M_{l_{m_2}} \cdot |u_{l_{m_2}}| - M_{l_{m_1}} \cdot |u_{l_{m_1}}| - M_{l_{m_2}} \cdot |u_{l_{m_2}}| = 3.$$

Proceeding in this way we see that  $|y_{n_r}^{(m_r)}| \geq r$ .

Therefore  $\sum_{n=1}^{\infty} |y_n^{(m_r)}|^s \geq |y_{n_r}^{(m_r)}|^s \geq r^s$ , and hence  $\sum_{n=1}^{\infty} |y_n^{(m)}|^s$  is not bounded for every  $m$ . (2)

But  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma_s$ -bd; therefore  $\sum_{n=1}^{\infty} |y_n^{(m)}|^s \leq M$  for every  $m$  (1), and this contradicts (2). Thus  $\{l_m\}$  is bounded. Let  $l_m \leq p$  for every  $m$ ; then  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$ , and for  $k > p$ .

(1) Cooke, (1), p. 299, (10.4. V).

The sequence  $e$ , in which  $e_k = 1$  for every  $k$ , is in  $C$ .

Let  $z = A e$ ; then  $z_n = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}$  and  $z$  is in  $\Gamma$ .

Therefore  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk}$  exists.

(VII) The sequence  $A^{(m)}$  ( $m = 1, 2, \dots$ ) is  $p$ -bd in  $\sigma' \rightarrow \sigma'_s$  ( $s > 1$ ) if, and only if, (i)  $\sum_{n=1}^m |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M_k^s$  for every  $(m)$ , and (ii)  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $m$  and  $n$ , and for  $k > p$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. By (i), (ii), and theorem (I), the  $A^{(m)}$  are in  $\sigma' \rightarrow \sigma'_s$ .

Let  $x$  be a point in  $\sigma'$ , and let  $y^{(m)} = A^{(m)} x$ ;

$$\text{i.e., } y_n^{(m)} = \sum_{k=1}^p a_{nk}^{(m)} x_k.$$

Therefore  $|y_n^{(m)}| \leq \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)} x_k| \leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r \right)^{1/r} \left( \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^s \right)^{1/s}$ ,

where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ .

Thus, by (1),  $\sum_{n=1}^{\infty} |y_n^{(m)}|^s \leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r \right)^{s/r} \sum_{n=1}^{\infty} \sum_{k=1}^p |a_{nk}^{(m)}|^s$   
 $= \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r \right)^{s/r} \sum_{k=1}^p \sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s$   
 $\leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r \right)^{s/r} \sum_{k=1}^p M_k^s$  for every  $m$ .

Therefore  $\{y^{(m)}\}$  is  $\sigma'_s$ -bd; and hence  $\{A^{(m)}\}$  is  $p$ -bd in  $\sigma' \rightarrow \sigma'_s$ .

The conditions are necessary. The fundamental unit vectors  $e^{(1)} e^{(2)}, \dots, e^{(k)}, \dots$  are in  $\sigma'$ .

Let  $z^{(m)} = A^{(m)} e^{(k)}$ ; then  $z_n^{(m)} = a_{nk}^{(m)}$  and  $\{z^{(m)}\}$  is  $\sigma'_s$ -bd. Therefore

$$\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}^{(m)}|^s \leq M_k^s \text{ for every } m^{(1)} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (1)$$

Since  $A^{(m)}$  is in  $\sigma' \rightarrow \sigma'_s$ , a number  $l_m$  exists such that  $a_{nk}^{(m)} = 0$  for every  $n$ , and for  $k > l_m$ , by (I).

(1) Cook, (1), p. 299, (10.4, V).

Also by (2) and (3), other two numbers  $n_2, p_2$  exist such that  $n_2 > n_1$ ,

$$p_2 > p_1, \frac{1}{r^2} \sum_{k=p_1+1}^{p_2} |s_{n_2, k}| > r^2 + Cp_1, \text{ and } \sum_{k=p_2+1}^{\infty} |s_{n_2, k}| \leq \varepsilon.$$

Let  $x_k = \frac{1}{r^2} \operatorname{sgn}(s_{n_2, k})$  when  $p_1 < k \leq p_2$ ; then  $y_{n_2} =$

$$\begin{aligned} & \frac{1}{r} \sum_{k=1}^{p_1} s_{n_2, k} \operatorname{sgn}(s_{n_1, k}) + \frac{1}{r^2} \sum_{k=p_1+1}^{p_2} |s_{n_2, k}| + \sum_{k=p_2+1}^{\infty} s_{n_2, k} x_k \\ & > r^2 - \varepsilon, \text{ by } \end{aligned} \quad (4)$$

Proceeding in this way we see that  $y_{n_i} > r^2 - \varepsilon$ .

Therefore  $\{y_n\}$  is not in  $\mathfrak{C}$ . Thus  $Ax$  is not in  $\mathfrak{C}$ . But  $Ax$  is in  $\mathfrak{C}$ , since  $A$  is in  $\alpha \rightarrow \mathfrak{C}$ . Therefore there is a contradiction.

Thus the condition is necessary.

(VI) The matrix  $A$  is in  $C \rightarrow I$  if, and only if, (i) the columns of  $A$  are in  $I$ , (ii) the rows of  $A$  are in  $\mathfrak{C}_1$ , and (iii)

$\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} A_{nk}$  exists.

*Proof.* The conditions are sufficient. Let  $x$  be a point in  $C$ ,  $x_k = a$  for  $k > p$ , and let  $y = Ax$ ; i.e.  $y_n = \sum_{k=1}^p a_{nk} x_k + a \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}$ .

Let  $\lim_{n \rightarrow \infty} a_{nk} = \alpha_k$  for every fixed  $k$ , and let  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} = \alpha$ ;

then  $\lim_{n \rightarrow \infty} y_n = \lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^p a_{nk} x_k + a \lim_{n \rightarrow \infty} \left\{ \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} - \sum_{k=1}^p a_{nk} \right\}$   
 $= \sum_{k=1}^p \alpha_k x_k + a \left\{ \alpha - \sum_{k=1}^p \alpha_k \right\}$ . Thus  $y$  is  $I$ .

Since the rows of  $A$  are in  $\mathfrak{C}_1$  and  $C^* = \mathfrak{C}_1$ , therefore  $A$  applies absolutely to any sequence in  $C$ . Thus  $A$  is in  $C \rightarrow I$ .

*The conditions are necessary.* Since  $A$  is in  $C \rightarrow I$ , its columns are in  $I$  and its rows are in  $C^* (= \mathfrak{C}_1)$  (').

(') Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).



Let  $x$  be a point in  $\alpha$ , and let  $y = A x$ , i.e.,  $y_n = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k$ ; we have  $|x_k| \leq N$  for every  $k$  (since  $\alpha \in \mathfrak{C}_\infty$ ).

Therefore  $|y_n| \leq \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk} x_k| \leq N \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}| \leq N M$  for every  $n$ , and hence  $y$  is in  $\mathfrak{C}_\infty$ . Thus  $A$  is in  $\alpha \rightarrow \mathfrak{C}_\infty$ .

*The condition is necessary.* Since  $A$  is in  $\alpha \rightarrow \mathfrak{C}_\infty$ , the columns of  $A$  are in  $\mathfrak{C}_\infty$  and the rows are in  $\alpha^* (-\mathfrak{C}_1)^{(1)}$ , i.e.,  $|a_{nk}| \leq M_k$  for every  $n$  (1), and  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}|$  converges for every  $n$ . (2)

If  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}| \leq M$  for every  $n$  is false, then  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}| = \infty$ .

Let  $a_{nk} = b_{nk} + i c_{nk}$ , where  $b_{nk}$ , and  $c_{nk}$  are real; then either  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} |b_{nk}|$ ,  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} |c_{nk}|$  or both tend to infinity. Let

$\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} |b_{nk}| = \infty$ ; then there is a sequence of integers  $v_{(n)}$  such

that  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} |b_{v_{(n)}, k}| = \infty$ . . . . . (3)

Let  $x$  be a point in  $\alpha$ , such that  $x_k$  is real and  $|x_k| \leq 1$  for every  $k$ , and let  $y_n = \sum_{k=1}^{\infty} s_{nk} x_k$ , where  $s_{nk} = b_{v_{(n)}, k}$ .

Let  $h_n = \sum_{k=1}^p |s_{nk}|$ ; then  $\{h_n\}$  has a maximum term  $C_p$ , by (1). (4)

Let  $r > 1$ ; then two numbers  $n_1, p_1$  exist such that  $\sum_{k=1}^{p_1} |s_{n_1, k}| > r^2$ ,

and  $\sum_{k=p_1+1}^{\infty} |s_{n_1, k}| \leq \varepsilon$ , by (3) and (2).

Let  $x_k = \frac{1}{r} \operatorname{sgn} (b_{n_1, k})$  when  $1 \leq k \leq p_1$ ; then  $y_{n_1} = \sum_{k=1}^{\infty} s_{n_1, k} x_k$   

$$= \frac{1}{r} \sum_{k=1}^{p_1} |s_{n_1, k}| + \sum_{k=p_1+1}^{\infty} s_{n_1, k} x_k > r - \varepsilon.$$

(\*) Cooke, (2), p. 299, (6.4 I).

Therefore to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $p$  such that

$$\sum_{k=p+1}^{\infty} |x_k| \leq \varepsilon/2M. \quad (1)$$

By (ii),  $\lim_{n \rightarrow \infty} a_{nk} = 0$  for every fixed  $k$ ; therefore a number  $N$  exists such that

$$\sum_{k=1}^p |a_{nk} x_k| \leq \varepsilon/2 \text{ for } n > N. \quad (2)$$

$$\begin{aligned} \text{By (i), (1), and (2), } |y_n| &\leq \sum_{k=1}^p |a_{nk} x_k| + M \sum_{k=p+1}^{\infty} |x_k| \\ &\leq \frac{\varepsilon}{2} + \frac{M}{2} \frac{\varepsilon}{M} = \varepsilon \text{ for } n > N. \end{aligned}$$

Therefore  $\lim_{n \rightarrow \infty} y_n = 0$ ; and hence  $y$  is in  $Z$ . Thus  $A$  is in  $\sigma_1 \rightarrow Z$ .

*The conditions are necessary.* Since  $A$  is in  $\sigma_1 \rightarrow Z$ , its columns are in  $Z$  and its rows are in  $\sigma_1^* (= \sigma_\infty)^{(1)}$ .

Let  $a^{(n)}$  represent the sequence whose terms are the elements of the  $n^{\text{th}}$  row of  $A$ .

Let  $x$  be a point in  $\sigma_1$ , and let  $y = Ax$ ; then  $y$  is in  $Z$  and  $y_n = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k$ .

Therefore  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k = 0$ . But  $\sigma_\infty^* = \sigma_1^*$ ; hence the sequence of points  $a^{(n)}$  is  $\sigma_\infty^*$ -cgt. Thus  $|a_{nk}| \leq M$  for every  $n$  and  $k$   $^{(2)}$ .

(V) When  $\alpha = \sigma_\infty$ ,  $\Gamma$  or  $Z$ , the matrix  $A$  is in  $\alpha \rightarrow \sigma_\infty$  if, and only if,  $A$  is a  $K_r$  matrix.

*Proof* The condition is sufficient. Since  $A$  is a  $K_r$  matrix,

$$\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}| \leq M \text{ for every } n.$$

Hence the rows of  $A$  are in  $\sigma_1$ . But  $\alpha^* = \sigma_1^*$ ; thus  $A$  applies absolutely to any sequence in  $\alpha$ .

<sup>(1)</sup> Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

<sup>(2)</sup> Cooke, (1), p. 310, (10.6, IV).

By (ii),  $\lim_{n \rightarrow \infty} a_{nk} = 0$  for every fixed  $k$ ; therefore to  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $N(\varepsilon)$  such that

$$\sum_{k=1}^n |a_{nk} x_k| \leq \varepsilon/2 \text{ for } n > N(\varepsilon) \quad . \quad . \quad . \quad (2)$$

$$\begin{aligned} \text{Thus } |y_n| &\leq \sum_{k=1}^n |a_{nk} x_k| + \left( \sum_{k=m+1}^{\infty} |a_{nk}|^2 \right)^{1/2} \left( \sum_{k=m+1}^{\infty} |x_k|^2 \right)^{1/2} \\ &\leq \frac{\varepsilon}{2} + \frac{M}{2} \frac{\varepsilon}{M} = \varepsilon \text{ for } n > N(\varepsilon), \text{ by (1) and (2).} \end{aligned}$$

Therefore  $\lim_{n \rightarrow \infty} y_n = 0$ ; and hence  $y$  is in  $Z$ .

By (i), the rows of  $A$  are in  $\sigma_r$ , but  $\sigma_r^* = \sigma_r$ ; therefore  $A$  applies absolutely to any sequence in  $\sigma_r$ .

Thus  $A$  is in  $\sigma_r \rightarrow Z$ .

*The conditions are necessary.* Since  $A$  is in  $\sigma_r \rightarrow Z$ , its columns are in  $Z$  and its rows are in  $\sigma_r^* (= \sigma_r)$  (1).

Let  $a^{(n)}$  represent the sequence whose terms are the elements of the  $n^{\text{th}}$  row of  $A$ . Let  $X$  be a point in  $\sigma_r$ , and let  $y = AX$ ; then  $y_n = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k$  and  $y$  is in  $Z$ ; hence  $\lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k = 0$ . But  $\sigma_r^* = \sigma_r$ ; therefore the sequence  $a^{(n)}$  is  $\sigma_r$ -cgt.

Thus  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}|^2 \leq M^2$  for every  $n$  (2).

(IV) *The matrix  $A$  is in  $\sigma_1 \rightarrow Z$  if, and only if, (i)  $|a_{nk}| \leq M$  for every  $n$  and  $k$ , and (ii) the columns of  $A$  are in  $Z$ .*

*Proof. The conditions are sufficient.* By (i), the rows of  $A$  are in  $\sigma_\infty$ . But  $\sigma_\infty^* = \sigma_\infty$ ; therefore  $A$  applies absolutely to any sequence in  $\sigma_1$ . Let  $x$  be a point in  $\sigma_1$ , and let  $y = Ax$ ; i.e.,  $y_n = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k$  and  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|$  is convergent.

(1) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

(2) Cooke, (1), p. 310, (10.6, III).

Let  $x$  be a point in  $C$ ,  $x_k = a$  for  $k > p$ , and let  $y = Ax$ ; then  $y_n = \sum_{k=1}^p a_{nk} x_k + a \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}$ .

$$\begin{aligned} \text{Therefore } |y_n| &\leq \sum_{k=1}^p |a_{nk} x_k| + |a| \cdot \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk} \right| \\ &\leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r + |a|^r \right)^{1/r} \left( \sum_{k=1}^p |a_{nk}|^r + \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk} \right|^r \right)^{1/r}. \end{aligned}$$

Let  $\sum_{n=1}^{\infty} |a_{nk}|^r$  converge to  $M_k$ , and let  $\sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk} \right|^r$  converge to  $M_p$ . Then  $\sum_{n=1}^{\infty} |y_n|^r \leq \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r + |a|^r \right)^{r/r} \left( \sum_{n=1}^{\infty} \sum_{k=1}^p |a_{nk}|^r + \sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk} \right|^r \right) = \left( \sum_{k=1}^p |x_k|^r + |a|^r \right)^{r/r} \left( \sum_{k=1}^p M_k + M_p \right)$ .

Thus  $y$  is in  $\sigma_r^+$ ; and hence  $A$  is in  $C \rightarrow \sigma_r^+$ .

*The conditions are necessary.* Since  $A$  is in  $C \rightarrow \sigma_r^+$ , its columns are in  $\sigma_r^+$  and its rows are in  $C^* (= \sigma_1^+)^{(1)}$ .

The sequence  $e$ , in which  $e_k = 0$  for  $k \leq p$  and  $e_k = 1$  for  $k > p$ , is in  $C$ . Let  $z = Ae$ ; then  $z_n = \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk}$  and  $z$  is in  $\sigma_r^+$ . Therefore  $\sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk} \right|^r$  converges for every  $p$ .

(III) *The matrix  $A$  is in  $\sigma_r^+ \rightarrow Z$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i)  $\sum_{k=p}^{\infty} |a_{nk}|^r \leq M^r$  for every  $n$ , where  $\frac{1}{r} + \frac{1}{s} = 1$ , and (ii) the columns of  $A$  are in  $Z$ .*

*Proof The conditions are sufficient.* Let  $x$  be a point in  $\sigma_r^+$  and let  $y = Ax$ ; then  $y_n = \sum_{k=1}^{\infty} a_{nk} x_k$ , and  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|^r$  is convergent.

Therefore to an arbitrary  $\varepsilon > 0$  corresponds a number  $m$  such that

$$\sum_{k=m+1}^{\infty} |x_k|^r \leq (\varepsilon / 2M)^r \quad . \quad . \quad . \quad (1)$$

(1) Cooke, (2), p. 299, (6.4, I).

*Cor. (1)* When  $\alpha$  is perfect and  $\geq \sigma_1$ , the matrix  $A$  is in  $\alpha \rightarrow \Phi$  if, and only if, (i)  $A$  is column-bounded, and (ii) the rows of  $A$  are in  $\alpha^*$ .

*Proof.* Since  $\alpha \geq \sigma_1$  and  $\sigma_1^* = \sigma_\infty$ , hence  $\alpha^* \leq \sigma_\infty^{(1)}$ . Therefore by theorem (1),  $\sigma \rightarrow \alpha^*$  is the space of all row-bounded matrices with columns in  $\alpha^*$ . But  $\sigma^* = \Phi$  and  $\alpha^{**} = \alpha$ , also  $\sigma$  and  $\alpha^*$  are perfect; therefore  $(\sigma \rightarrow \alpha^*)' = \alpha \rightarrow \Phi^{(*)}$ . Thus  $\alpha \rightarrow \Phi$  is the space of all column-bounded matrices with rows in  $\alpha^*$ .

*Examples.* Each of  $\sigma$ ,  $\sigma_\infty$ ,  $\sigma_r$  ( $r > 1$ ) is perfect and  $> \sigma_1$ .

*Cor. (2)* The matrix  $A$  is in  $\Gamma \rightarrow \Phi$  if, and only if, (i)  $A$  is column-bounded, and (ii) the rows of  $A$  are in  $\sigma_1$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. Since  $\sigma_\infty^* = \sigma_1$ , therefore by (i), (ii), and Cor. (1),  $A$  is in  $\sigma_\infty \rightarrow \Phi$ . But  $\Gamma < \sigma_\infty$ ; thus  $A$  is in  $\Gamma \rightarrow \Phi$ .

The conditions are necessary. Since  $A$  is in  $\Gamma \rightarrow \Phi$ , its rows are in  $\Gamma^* (= \sigma_1^{(*)})$ .

Also since  $A$  is in  $\Gamma \rightarrow \Phi$  and  $\Gamma > \sigma_1$ , therefore  $A$  is in  $\sigma_1 \rightarrow \Phi$ . Thus  $A$  is column-bounded, by Cor (1).

*Cor. (3)* The matrix  $A$  is in  $Z \rightarrow \Phi$  if, and only if, (i)  $A$  is column-bounded, and (ii) the rows of  $A$  are in  $\sigma_1$ .

Following the lines of Cor. (1), the result follows.

(II) The matrix  $A$  is in  $C \rightarrow \sigma_r$  ( $r > 1$ ) if, and only if, (i) the columns of  $A$  are in  $\sigma_r$ , (ii) the rows of  $A$  are in  $\sigma_1$ , and (iii) for every  $p$ ,

$$\sum_{n=1}^{\infty} \left| \sum_{k=p+1}^{\infty} a_{nk} \right|^r \text{ converges.}$$

*Proof* The conditions are sufficient. Since the rows of  $A$  are in  $\sigma_1$  and  $C^* = \sigma_1$ , therefore  $A$  applies absolutely to any sequence in  $C$ .

(\*) Cooke, (1), p. 275, (10. 1, II).

(\*) Cooke, (2), p. 300, (6. 4, II).

(\*) Cook, (2), p. 299, (6. 4, 1).

Let  $x$  be a point in  $\sigma$ , and let  $y = Ax$ , i.e.,

$$y_n = \sum_{k=1}^p a_{nk} x_k.$$

Let  $a^{(k)}$  be the  $k^{\text{th}}$  column vector of  $A$ ; then  $a^{(k)}$  is in  $\alpha$ , by (ii).

Also  $y = \sum_{k=1}^p x_k a^{(k)}$ , and hence  $y$  is in  $\alpha$ . Thus  $A$  is in  $\sigma \rightarrow \alpha$ .

*The conditions are necessary.* Since  $A$  is in  $\sigma \rightarrow \alpha$ , its columns are in  $\alpha$ , and its rows are in  $\sigma^*$  ( $= \Phi$ )<sup>(1)</sup>. Hence  $|a_{nk}| \leq M_k$  for every  $n$ .

Let  $l_n$  denote the length of the  $n^{\text{th}}$  row of  $A$ ; i.e., the last non-zero element in the  $n^{\text{th}}$  row is the  $l_n^{\text{th}}$  element. If  $A$  is not row-bounded, a sequence of integers  $n_1, n_2, \dots, n_r, \dots$  exists such that  $n_r \rightarrow \infty$  and  $l_{n_r} \rightarrow \infty$  as  $r \rightarrow \infty$ .

Let  $u$  be a sequence whose non-zero terms have suffixes forming  $\{l_{n_r}\}$ , and such that

$$u_{l_{n_1}} \cdot a_{n_1, l_{n_1}} = 1, u_{l_{n_2}} \cdot a_{n_2, l_{n_2}} = 2 + M_{l_{n_1}} \cdot |u_{l_{n_1}}|, u_{l_{n_3}} \cdot a_{n_3, l_{n_3}} \\ = 3 + M_{l_{n_1}} \cdot |u_{l_{n_1}}| + M_{l_{n_2}} \cdot |u_{l_{n_2}}|,$$

...

$$u_{l_{n_r}} \cdot a_{n_r, l_{n_r}} = r + M_{l_{n_1}} \cdot |u_{l_{n_1}}| + \dots + M_{l_{n_{r-1}}} \cdot |u_{l_{n_{r-1}}}|,$$

...

$$\text{Let } y = Au; \text{ then } |y_{n_1}| = |a_{n_1, l_{n_1}} \cdot u_{l_{n_1}}| = 1,$$

$$|y_{n_2}| = |a_{n_2, l_{n_1}} \cdot u_{l_{n_1}} + a_{n_2, l_{n_2}} \cdot u_{l_{n_2}}| \geq 2 + M_{l_{n_1}} \cdot |u_{l_{n_1}}| \\ - M_{l_{n_1}} \cdot |u_{l_{n_1}}| = 2, \text{ by (1).}$$

Proceeding in this way, we see that  $|y_{n_r}| \geq r$ , and hence  $|y_n|$  is not bounded for every  $n$ . (2)

But  $y$  is in  $\alpha$  and  $\alpha \leq \sigma_\infty$ ; therefore  $|y_n| \leq M$  for every  $n$ , and this contradicts (2). Thus  $A$  is row-bounded.

<sup>(1)</sup> Cooke, (2), p. 299, (6. 4, I).

The last three definitions are extensions to the corresponding definitions in perfect maximum rings, to matrix spaces in general<sup>(1)</sup>.

18.  $(\alpha \rightarrow \beta)'$  is the matrix space formed by interchanging the columns and rows in every matrix of  $\alpha \rightarrow \beta$ <sup>(2)</sup>.

*Introduction.* The existence of a matrix  $A$  in each of the matrix spaces  $\sigma_1 \rightarrow \Phi$ ,  $\sigma_1 \rightarrow \sigma_r$  ( $r > 1$ ),  $\Sigma(C)$ ,  $\Sigma(\Phi)$ ,  $\Sigma(\sigma)$ ,  $\Sigma(\sigma_1)$ ,  $\Sigma(Z)$ ,  $\sigma \rightarrow \Gamma$ ,  $\Phi \rightarrow \Gamma$ ,  $\sigma_1 \rightarrow \Gamma$ ,  $\sigma_\infty \rightarrow \Gamma$ ,  $\sigma \rightarrow \sigma_\infty$  and  $\sigma_r \rightarrow \sigma_\infty$ , has been investigated by Köthe and Toeplitz, Dienes and Allen.

In this paper the existence of a matrix  $A$  in each of the matrix spaces  $\sigma \rightarrow \alpha$  (where  $\alpha \leq \sigma_\infty$ ),  $\alpha \rightarrow \Phi$  (where  $\alpha$  is perfect and  $\geq \sigma_1$ ),  $\Gamma \rightarrow \Phi$ ,  $Z \rightarrow \Phi$ ,  $C \rightarrow \sigma_n$ ,  $\sigma_r \rightarrow Z$ ,  $\sigma_1 \rightarrow Z$ ,  $\alpha \rightarrow \sigma_\infty$  (where  $\alpha = \sigma_\infty$ ,  $\Gamma$  or  $Z$ ), and  $C \rightarrow \Gamma$  has been discussed.

This paper also contains seven theorems, in which the projective boundedness of a set  $S$  is discussed in seven different matrix spaces.

The projective convergence of a sequence  $A^{(m)}$  has been investigated in each of the matrix spaces  $\Sigma(\Phi)$ ,  $\Sigma(\sigma)$ ,  $\Sigma(\sigma_\infty)$ , and  $\Phi \rightarrow \Gamma$ , by Allen<sup>(3)</sup>.

In this paper the projective convergence of a sequence of matrices  $A^{(m)}$  is discussed in seven other matrix spaces.

At last r.p-convergence, l.p-convergence, p-convergence and the coincidence of the different types of convergence have been investigated.

(I) When  $\alpha \leq \sigma_\infty$ , the matrix  $A$  is in  $\sigma \rightarrow \alpha$  if, and only if, (i)  $A$  is row-bounded, and (ii) the columns of  $A$  are in  $\alpha$ .

*Proof.* The conditions are sufficient. Since  $A$  is row-bounded, it applies absolutely to any sequence in  $\sigma$ ; also a number  $p$  exists such that  $a_{nk} = 0$  for every  $n$  when  $k > p$ .

(1) Ibid. pp., 337 and 341.

(2) Ibid., p. 300.

(3) Cooke, (2), pp. 332, 333 and 334.

10.  $\{e^{(k)}\}$  is the set of fundamental unit vectors, i.e.,  $e^{(k)}$  is a sequence such that  $e_k^{(k)} = 1$  and  $e_p^{(k)} = 0$  when  $p \neq k$  <sup>(1)</sup>.

11. A set  $S$  of infinite matrices is called a *matrix space* when it contains the zero matrix, and is such that, for  $A$  and  $B$  in  $S$  and every scalar  $c$ ,  $A + B$  and  $cA$  are in  $S$  <sup>(2)</sup>.

12.  $\alpha \rightarrow \beta$  is the matrix space of all matrices  $A$  which apply absolutely to  $\alpha$  and which are such that  $A\alpha \leq \beta$  <sup>(3)</sup>.

13. If a set  $S$  of matrices in the space  $\alpha \rightarrow \beta$  is such that whenever  $x$  is fixed in  $\alpha$  and  $A$  varies in  $S$ , the set  $Ax$  in  $\beta$  is  $\beta$ -bd, we say that  $S$  is *projective bounded* ( $p$ -bd) in  $\alpha \rightarrow \beta$  <sup>(4)</sup>.

14. If the sequence of matrices  $A^{(m)}$  in the space  $\alpha \rightarrow \beta$  is such that whenever  $x$  is fixed in  $\alpha$ , the sequence  $A^{(m)}x$  is  $\beta$ -cgt, we say that  $A^{(m)}$  is *projective convergent* in  $\alpha \rightarrow \beta$  ( $p$ -cgt in  $\alpha \rightarrow \beta$ ) or  $\alpha \rightarrow \beta$ -cgt <sup>(4)</sup>.

15. If the sequence of matrices  $A^{(m)}$  in the space  $\alpha \rightarrow \beta$  is such that whenever  $x$  is fixed in  $\alpha$ , the sequence  $A^{(m)}x$  is  $\beta$ -cgt, we say that  $A^{(m)}$  is *right projective convergent* in  $\alpha \rightarrow \beta$  (*r. p-cgt* in  $\alpha \rightarrow \beta$ ).

16. A sequence of matrices  $A^{(m)}$  in  $\alpha \rightarrow \beta$  is said to be *left projective convergent* (*l. p-cgt*) in  $\alpha \rightarrow \beta$  when to every  $p$ -bd set  $x$ , in  $\alpha$ , every  $u$  in  $\beta^*$ , and every  $\epsilon > 0$  corresponds a number  $N(\epsilon, u, X)$  such that  $|u'(A^{(p)} - A^{(q)})x| \leq \epsilon$  for  $p, q > N$ , and for every  $x$  in  $X$ .

17. The sequence of matrices  $A^{(m)}$  is said to be *strongly projective-convergent* (*p-cgt*) in  $\alpha \rightarrow \beta$  when to every  $p$ -bd set  $X$  in  $\alpha$ , every  $p$ -bd set  $U$  in  $\beta^*$ , and every  $\epsilon > 0$  corresponds a number  $N(\epsilon, X, U)$  such that  $|u'(A^{(p)} - A^{(q)})x| \leq \epsilon$  for  $p, q > N$ , for every  $x$  in  $X$  and every  $u$  in  $U$ .

<sup>(1)</sup> Cooke, (1), p. 273.

<sup>(2)</sup> Cooke, (2), p. 297.

<sup>(3)</sup> Ibid., p. 298.

<sup>(4)</sup> Cooke, (2), p. 325.



3. If  $\phi \leq \beta \leq \alpha^*$ , and if the projections of  $x^{(n)}$  in  $\alpha$  on every fixed direction in  $\beta$  are convergent, i.e., if the sequence  $u_n' = \sum_{k=1}^{\infty} x_k^{(n)} u_k$  converges for every  $u$  in  $\beta$ , we say that  $x^{(n)}$  is *projective (p-cgt) relative to  $\beta$* , or  $\alpha$   $\beta$ -cgt. When  $\beta = \alpha^*$ , we say simply that  $x^{(n)}$  is *p-cgt in  $\alpha$* , or  $\alpha$ -cgt<sup>(1)</sup>.

4. A sequence space  $\alpha$  is said to be *perfect* when  $\alpha = \alpha^{**}$ , where  $\alpha^{**}$  is the dual space of  $\alpha^*$  (2).

5. A matrix  $A$  applies absolutely to the sequence  $x$  whenever  $\sum_{k=1}^n a_{nk} x_k$  converges absolutely for every  $n$  (3).

6. When the matrix  $A$  applies absolutely to any sequence in  $\alpha$ , we say that  $A$  *applies absolutely to  $\alpha$* .

7. If  $\phi \leq \beta \leq \alpha^*$ , and if the set of projections of sequences in a set  $X$  in  $\alpha$  on every fixed direction in  $\beta$  is bounded, i.e., if  $|\sum_{k=1}^n u_k x_k| \leq r_{(n)}$  for every  $x$  in  $X$  and a fixed  $u$  in  $\beta$ , we say that  $X$  is *projective bounded (p-bd) relative to  $\beta$* , or  $\alpha$   $\beta$ -bd (4).

8. If  $x^{(n)}$  in  $\alpha$  satisfies the conditions that to every  $\varepsilon > 0$  and every p-bd set  $U$  in  $\beta$  corresponds a number  $N(\varepsilon, U)$  such that  $|\sum_{k=1}^n u_k (x_k^{(p)} - x_k^{(q)})| \leq \varepsilon$  for every  $u$  in  $U$  and  $p, q \geq N$ , then  $x^{(n)}$  is said to be *strongly projective convergent (p-cgt) relative to  $\beta$* , or  $\alpha$   $\beta$ -cgt. When  $\beta = \alpha^*$  we say that  $x^{(n)}$  is *p-cgt in  $\alpha$* , or  $\alpha$ -cgt (5).

9. The matrix  $A$  is said to be a  $K_r$  matrix when  $\sum_{k=1}^{\infty} |a_{nk}| \leq M$  for every  $n$  (6).

(1) Cooke, (1), p. 273.

(2) Ibid., p. 275.

(3) Cooke, (2), p. 272.

(4) Ibid., p. 302.

(5) Ibid., p. 29.

# SOME RESULTS ON MATRIX SPACES

BY

H. H. ABU EL MAKAREM

---

## *Definitions and Notations.*

1. (i) *Sequence space*. A set  $S$  of sequences is called a *sequence space* when it contains the origin, and is such that, for every  $x$  and  $y$  in  $S$  and for every (complex) scalar  $c$ ,  $x + y$  and  $c x$  are in  $S$  <sup>(1)</sup>.

(ii)  $\mathfrak{C}$  is the sequence space of all bounded sequences <sup>(1)</sup>.

(iii)  $\sigma_r$  ( $r \geq 1$ ) is the sequence space of all sequences  $x$  such that  $\sum_{k=1}^{\infty} |x_k|^r$  is convergent <sup>(1)</sup>.

(iv)  $\Phi$  is the sequence space of all finite sequences <sup>(1)</sup>.

(v)  $\sigma$  is the sequence space of all sequences <sup>(1)</sup>.

(vi)  $\Gamma$  is the sequence space of all convergent sequences <sup>(1)</sup>.

(vii)  $Z$  is the sequence space of all sequences  $x$  such that  $\lim_{k \rightarrow \infty} x_k = 0$  <sup>(1)</sup>.

(viii)  $C$  is the sequence space of all stationary sequences  $x$ , in which  $x_{k+1} = x_k$  for  $k \geq k_0$  <sup>(1)</sup>.

2. *The dual space  $\alpha^*$  of a sequence space  $\alpha$*  is the set of sequences which can be projected on every direction in  $\alpha$ ; i.e., if  $x$  is a point in  $\alpha^*$ , then  $\sum_{k=1}^{\infty} x_k u_k$  converges absolutely for every sequence  $u$  in  $\alpha$  <sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> Cooke, (1), P. 273.

<sup>(2)</sup> Ibid., P. 275.

TABLE 7

	1927	1947
One wife . . .	95.185	96.419
Two wives . . .	1.493	3.357
Three wives . . .	0.288	0.197
Four wives . . .	0.035	0.027

## [V. INFIRMITIES

The census data provides also another barometer of the success of the services rendered to the people by the government, and this is the prevalence of the infirmities among the people. The most prevalent infirmity in Egypt is blindness of one eye or both eyes owing to lack of sufficient precaution against the flies and the sand particles in the atmosphere. The ratios of these cases per thousand of the population in the last four censuses are given in table (8).

TABLE 8

	1917	1927	1937	1947
Blind of both eyes .	12	8	5	4
Blind of one eye .	31	19	10	6

This table shows clearly the steady and rapid decline in the ratio of those affected by this infirmity which proves the success of the efforts made in this direction.

Table (5) shows a steady increase in the ratio of literacy all over the country. This is also more noticeable with females than males because female education was rather discouraged and even suppressed and as soon as it was allowed it began to spread on a large scale. It is obvious that there has been no improvement in the ratios of literacy in the governorates between the last two censuses. This may be explained by the huge financial and technical difficulties educationists have met in trying to catch up with the high rate of increase of the population of these governorates. In Suez the ratio of literacy has even fallen perceptibly which may feasibly be explained by the immigration into this city of a huge crowd of illiterates during the war years to work with the military forces there.

If the educational standard of the country is studied on a slightly higher level by considering the number of those holding any kind of certificate per thousand of the total population we get the data in table (6).

TABLE 6

	1927	1937	1947
m	14	25	36
f	2	4	9
t	8	15	23

The ratios in this table are quite low which fact becomes more serious when we know that these certificates include the primary school certificate which is secured at the end of four years of successful study after leaving the kindergarten, usually about the age of twelve. However, the ratios are going up at a good pace, and it is noticeable again that female ratios are increasing with a much higher speed.

Perhaps it is because of this improvement in the cultural level of the population, or may be because of the economic conditions, polygamy is less practised now than before as can be seen from table (7) which gives the number of men with one, two, three or four wives per thousand of the total number of married men in 1927 and 1947.

TABLE 5 (Contd.)

	t	67	122	168	209
Sharqiya . . . .	m	122	219	234	285
	f	7	20	61	78
	t	63	117	146	181
Aswan . . . . .	m	93	173	227	309
	f	4	15	44	98
	t	45	86	126	197
Asyut . . . . .	m	104	156	202	242
	f	10	23	62	88
	t	58	90	135	166
Beni Suef . . . .	m	111	198	224	281
	f	7	23	59	90
	t	60	111	141	183
Faiyum . . . . .	m	88	150	187	217
	f	6	19	73	77
	t	48	84	130	144
Girga . . . . .	m	80	128	180	196
	f	4	12	50	59
	t	43	71	118	128
Giza . . . . .	m	102	183	219	298
	f	10	24	75	101
	t	57	105	149	200
Minya . . . . .	m	100	176	213	252
	f	7	19	57	83
	t	54	98	137	167
Qena . . . . .	m	75	127	166	239
	f	6	15	46	95
	t	41	72	108	168
Total . . . . .	m	136	229	272	328
	f	21	46	100	128
	t	79	138	186	228

(\*) m = male; f = female; t = total.

TABLE 5

	*	1917	1927	1937	1947
Cairo . . . .	m	350	490	560	564
	f	128	230	290	314
	t	242	366	429	449
Alexandria . . .	m	327	485	521	527
	f	163	262	291	287
	t	247	380	407	412
Canal . . . .	m	237	391	458	457
	f	138	209	263	246
	t	193	307	365	357
Suez . . . .	m	222	437	463	427
	f	111	187	224	188
	t	177	327	350	318
Damietta . . . .	m	174	294	431	413
	f	38	116	333	270
	t	106	207	383	363
Beheira . . . .	m	116	186	215	264
	f	5	18	72	81
	t	60	100	142	170
Daqahliya . . . .	m	124	233	303	385
	f	10	31	120	168
	t	67	130	210	275
Gharbiya . . . .	m	134	220	242	278
	f	9	25	62	78
	t	70	118	150	176
Minufia . . . .	m	135	231	281	361
	f	5	15	98	122
	t	70	122	189	239
Qalubia . . . .	m	128	227	262	328
	f	6	17	72	88

which are distinctly urban areas but not as highly urbanized as the governorates. A horizontal study of the same table shows the high variability of the proportional growth in various parts of the country.

Another important distribution of the population is that among households, and table (4) shows the average number of persons per household in each census.

TABLE 4

Year	Average number of persons per house- hold.
1882	7.2
1897	6.1
1907	5.8
1917	5.8
1927	5.7
1937	5.0
1947	4.7

It is obvious that this average has been steadily diminishing since the first census, but this does not allow us to deduce that the fertility rate in Egypt is decreasing because the household is not exactly the same thing as a family. It may be true that this is actually happening, and it may be merely that families are getting less inclined to share a household and tend to separate more and more. If this is the case it may be surmized that social conditions are improving.

### III. LITERACY

The change in the ratio of literacy over time is a fair indication of the amount of care the government is giving to the welfare of the individual. Table (5) gives the number of literates per thousand of the population above five years old in each of the governorates and provinces. Because of the importance of this indicator it is even split in two, one for males and the other for females.

last twenty years, is due to internal migration in the shape of a strong out-flow from rural to urban areas. This is partly illustrated by the diminishing rate of increase in the last twenty years in some of the provinces, e.g. Beni Suef, Aswan, Minufia and a few others on a smaller scale. This continuous movement from the country to the cities shows a strong tendency for urbanization, which is partly due to industrialization; and partly to the attraction of better living and economic conditions which tempt a great number of young men to desert the farm life and find any kind of work with the government or otherwise.

Table (3) affords a comparative study of another nature. The percentages of the populations in each section of the country to the total population of the country in the same census—excluding deserts and oases—are calculated.

TABLE 3

	1907	1927	1947
Cairo . . . . .	6.0	7.5	11.0
Alexandria . . . . .	3.1	4.0	4.8
Canal . . . . .	0.5	0.9	1.3
Suez . . . . .	0.2	0.3	0.6
Damietta . . . . .	0.3	0.2	0.3
Beheira . . . . .	6.8	6.9	6.5
Daqahliya . . . . .	7.8	7.6	7.4
Charbiya . . . . .	13.2	12.6	12.2
Minufia . . . . .	8.6	7.8	6.1
Qalubiya . . . . .	4.1	3.9	3.6
Sharqiya . . . . .	7.6	7.0	7.1
Aswan . . . . .	2.1	1.9	1.5
Asyut . . . . .	7.8	7.6	7.2
Beni Suef . . . . .	3.3	3.6	3.2
Faiyum . . . . .	3.9	3.9	3.5
Girga . . . . .	7.0	6.8	6.7
Giza . . . . .	3.9	4.2	4.3
Minya . . . . .	5.8	5.9	5.5
Qena . . . . .	6.8	6.3	5.8

Reading the table vertically we get an idea about the geographic distribution of the population in the same census. We notice, for example, that in 1947 about a fifth of the total population of the country lived in the governorates which are highly urbanized areas, against only a tenth of the population in 1907. Another appreciable percentage of the population in the provinces live in provincial towns



## II. GROWTH OF THE POPULATION

In order to have a fairly clear idea about the nature of the increase of the population of Egypt index numbers are calculated for the population of each of the governorates (urban) and the provinces (rural) in the censuses of 1927 and 1947 referred to the corresponding population in the census of 1907 as base (— 100). These index numbers are given in table 2.

TABLE 2

	1927	1947
<i>Governorates</i>		
Cairo . . . .	157	308
Alexandria . . . .	162	260
Canal . . . .	212	401
Suez . . . .	221	586
Damietta . . . .	119	182
<i>Provinces</i>		
Beheira . . . .	128	163
Daqahliya . . . .	123	161
Gharbiya . . . .	121	157
Minufia . . . .	114	120
Qalubiya . . . .	124	149
Sharqiya . . . .	119	157
Awan . . . .	115	125
Asyut . . . .	123	157
Beni Suef . . . .	137	164
Faiyum . . . .	125	152
Girga . . . .	122	162
Giza . . . .	135	187
Minya . . . .	128	160
Qena . . . .	117	143
Total . . . .	126	169

This table makes it possible to compare the rates of growth in urban and rural parts of the country. It is obvious that the total population has in the last twenty years increased at a slightly higher rate than in the previous twenty years, since the index of growth in the last twenty years is given by  $\frac{169}{126} \times 100$  i.e., 134. Studying similarly the index numbers for each governorate and province we find that the population of the governorates has been increasing at a much higher rate than that of any of the provinces ; in fact the increase in the governorates as a whole is far beyond that which can be accounted for by natural increase. Most of this increase, especially in the

# CONTRIBUTIONS TO DEMOGRAPHY THROUGH NEW CENSUS ENQUIRIES

BY

**HASAN M. HUSEIN Ph. D (LEEDS)**

*Prof. of Statistics. Faculty of Commerce. Cairo University*

## I. INTRODUCTION

Census taking in Egypt is not a recent practice, as it has been carried out regularly every ten years since 1897. In fact another census took place in 1882 fifteen years before the first of these decennial censuses. The latest census was in 1947 when the total population was found to be 19,021,840. It is held by some demographers that the results of this census are exaggerated to some extent on account of the association in the minds of the people of this census with the re-assessment of rations. Other demographers explain the apparent exaggeration in the figures of the last census by its unfavourable contrast with results of previous censuses which, on the contrary, suffered from under-enumeration. The much higher standard of education of the people in 1947 than in previous census years would naturally lead us to expect, everything else being equal, that the results of this recent census are of a higher accuracy than the previous ones. Whatever the real facts may be we shall take here the actual results of the various censuses at their face values. Table (I) shows the population of Egypt as found in these censuses.

TABLE I

Year of Census	Size of Population	Numerical Increase	Increase per cent in intra-census periods
1882	6,804,021	—	—
1897	9,714,525	2,910,504	29.6*
1907	11,287,359	1,572,834	16.2
1917	12,750,918	1,463,559	13.0
1927	14,217,864	1,466,946	11.5
1937	15,932,694	1,714,830	12.1
1947	19,021,840	3,089,146	19.4

\* Increase in 15 years ; all subsequent increases are in 10 years each.



# STATISTICS AND FINANCIAL MATHEMATICS

---

- 1.—Contribution to Demography Throgh new Census Enquiries } PROF. HASSAN M. HUSEIN
- 2.—Some Results on Matrix Spaces } H. H. ABOU EL MAKAREM

been made by the former Secretary of the Arab League, Abd-al-Rahman Azzam, in October 1945 (<sup>1</sup>). The association of the League with the N. A. T. O. by means of a new Middle East Defense Organization is another aspect of the Mediterranean policy. An alliance with the Western World, the first step of which has been realized by the Anglo-Egyptian treaty of October 1954 could perhaps serve as a new approach to strengthen and renew the Arab League, but the fundamental choice would still remain. Must Egypt devote herself to Asia in quest of security, to Africa in search of space or to the Muslim Commonwealth for the sake of an political ideology ?

*January 1955*

(<sup>1</sup>) Cf. *Le Monde* (Paris) 24 October 1945—24 October 1946—31 October 1947.

sovereignties of the member states in favor of a Federal Power. The Joint Defense Treaty of April 13th, 1950, and the different technical convention concluded by the Arab states confirmed this approach.

The partisans of the Muslim policy proposed the admission of the Islamic Powers into the League. Its transformation into an Muslim League would be the only solution, the League, they continue, should be the first step for a new Muslim Empire. Viewed from the purely Egyptian angle, the policy would mean merging of the Egyptian, Arab and Muslim policies. It would also change the balance of power inside this proposed League in favour of the new comers, i.e., Pakistan, Indonesia, Iran. However, for a Muslim militant there is no need for a balance of power inside such a union because all the Muslims belong to the same nation *Dar-al-Islam*. The dissolution of the Muslim brotherhood party in Egypt and the part which has been played by Egypt in the Muslim Congress held at Mecca in August 1954 proves that the Egyptian government still distinguished between the Islamic and the Arab policies and refused to identify Arabism with Islamism<sup>(1)</sup>.

At the beginning of this paper, we spoke of three Egyptian foreign policies, but there is a fourth policy, the Western foreign policy or the Mediterranean one. Egypt is a Mediterranean country and as such is a part of Western World. It is one of the astonishing results of the written history of Africa that almost unanimously Egypt was not regarded as part of Africa. Arnold J. Toynbee's study of history definitely considered Egyptian civilization as European; and in spite of the tremendous errors of the West towards Egypt and the whole Middle East those countries remain deeply attached to the West, and the partisans of the pro-western policy suggest the transformation of the Arab League into a Mediterranean league with the participation of such countries as Greece, Turkey Italy and Spain. Such a suggestion has already

(1) Cf. Toynbee S. Arnold—*Op. c.* Part I Sect. II. The Abolition of the Ottoman Caliphate by the Turkish Great National Assembly and the Progress of the Secularisation Movement in the Islamic World.

victories for the Arab cause. On the other hand, the unfortunate outcome of the Palestine campaign the refugee problem, the incapacity to form a united Arab army, the continual disputes between the Arab states have been looked upon as a sign of congenital weakness. But, as said before, the purpose of this paper is not to weigh the assets against the liabilities of the League, but to study the Egyptian policy towards the regional agreement.

Egyptian public opinion towards the Arab League can be divided in two main currents.

For some partisans of the pro-African policy, Egypt should withdraw from the League so that she might devote herself to the African problems. Egypt has nothing to gain in the Arab Asiatic nest of wasps but troubles and disaster. Let them achieve their Greater Syria Plan and let Egypt return to her traditional policy. Some idealists or perhaps realists add that Egypt should even contribute to the realization of the Hahimite Plan and conclude afterwards an alliance with this new Kingdom as she did in 1280 B.C. with the Hittite Empire.

The second current is dominated by the reformers. Some of them are for the *Status quo*. The League is better than nothing, even a weak League enhances the Prestige of Egypt who thus leads a bloc of 7 Arab States in every international conference as well as in the U.N. and the other international organizations. Time alone will sooner or later strengthen the League. For some ultra pro Arabs, the League is only a beginning with a federation of the Arab states as the ultimate aim: Arabian United States, this is the final goal. In spite of the fact that a federation is the most logical outcome to any regional agreement only a few Egyptians would agree to integrate their country into an Arab Federation, though very few until the last year had the courage to recognize this.

The official attitude of the Egyptian government toward the League today seems to be the same as it was before the Revolution of July 1952. That is to reform the League, to strengthen it without altering the regime prevailing in each state; no attempts should be made toward a progressive surrender of the local

programme (i.e., the Greater Syria plan) and the Egyptian Saudi programme (i.e., the maintenance of the *status quo*). We can find this compromise even in the wording of the Arab Pact. Article 8 of the Pact stipulates that each member state of the League shall respect the system of government established in the other member states and shall pledge itself to abstain from any action calculated to change established system of government. This article is the legalization of the 1918 *Balkanization* of the Arab Asiatic territories. Article 9, on the contrary, is a concession to the Hashemite program: "States of the Arab League which desire to establish closer cooperation and stronger bonds than those provided for, in the present Pact, may conclude among themselves whatever agreements they wish for this purpose. This article was an invitation to initiate the Greater Syria Plan. No real reconciliation was achieved between Hashemite and Egyptian Saudi policies. The conflicting policies will weigh heavily on the destinies of the Arab League and it is no exaggeration to say that the unfortunate outcome of the Palestine campaign is largely the result of this opposition<sup>(1)</sup>.

The Arab League has now been in operation for over nine years. It is not our intention to study its activities nor to evaluate them. Broadly speaking it has had its ups and downs, its periods of bright hope and bitter disappointment. The independence of Syria, Lebanon,<sup>(2)</sup> Libya,<sup>(3)</sup> the realization of the Egyptian aspirations<sup>(4)</sup> the internationalization of the Tunisian and Morocco question,<sup>(5)</sup> the cooperation in economic, social and cultural affairs<sup>(6)</sup> are obvious

(1) Cf.—Moyal Maurice—Post Mortem of the Arab League. World Affairs London (April 1949).

—G E K. Cross-Currents within the Arab League, the Greater Syria Plan. World Today (vol. 4 January 1948).

—The World Today. May 1951. The Arab League: Development and Difficulties.

(2) Cf.—Resolutions 1-2-23.

(3) Cf.—Resolutions 41-59-62-141-155-208-238-331-403-495.

(4) Cf. Resolutions 25-146-182-388-568-595.

(5) Resolutions 63-136-181-209-210-211-340-377-385-467-521-582-583-597-751-752-752.

(6) Cf. Resolutions 14-245-427-428-429-556-562-588-773.



social and cultural affairs. Two of the three annexes to the pact are essential to understand the Egyptian policy towards the Arab world. By proclaiming "Palestine independent and not subordinate to any other state", the Pact made that country a potential member of the League. The second annex provided for the participation of non-independent Arab countries in the work of the League and pledged the League to work for their independence. The first annex was to counter any attempt to integrate Palestine into a Greater Syria Plan, the second annex was to open the door to the Egyptian influence in the North African territories, i.e., Libya, Tunis, Algeria, Morocco. We will not examine more closely the League's machinery, but want to point out two characteristics of the organization.

The first one is the Egyptian influence in the League. The Secretary General of the League is always an Egyptian<sup>(1)</sup>, Cairo is the seat of the League,<sup>(2)</sup> more than 60 percent of the officials of the Secretariat are Egyptian civil servants lent by the Egyptian Government<sup>(3)</sup>, about 42 percent of the Budget of the League is paid by Egypt,<sup>(4)</sup> and for all important matters Egypt has a kind of assured majority in the Council. She has the voices of Saudi Arabia, Lebanon, and to a certain extent Yemen and Syria. But the key of the Egyptian majority in a way lies in Syria, because if Syria broke with her pro-Egyptian policy inside the League, Lebanon would be compelled to think seriously whether her independence would not better be served with the Greater Syria group, i.e., Iraq Jordan and Syria. After the admission of Lybia on March 28, 1953,<sup>(5)</sup> the balance of powers inside the League was still more in favour of Egypt.

The second characteristic of the League is the basic compromise on which it is built. It is a compromise between the Hashimite

(1)—Cf. Annex III of the Arab Pact of March 22-1945, and resolution 413 of the Arab League Council (14 September 1952).

(2)—Cf. Article 10 of the Arab Pact.

(3)—We have no official document concerning this proportion which is only approximative.

(4)—Cf. Resolution 7 of the Arab League Council (6-11-1945) and Resolution 577 (10-5-1953).

(5)—Cf. Resolution 495 of the Arab League Council (18 March 1953).

With British persuasion, however, The Arabs agreed to the principle of a loose association. When the Arab League came into being six months later on March 22, 1945, it was even a looser association than had been contemplated in Alexandria<sup>(1)</sup>. The Pact provided for machinery composed of a Council and six permanent commissions (Economic and financial affairs, Communication, Cultural Affairs, matters connected with nationality, passports visas execution of judgments and extradition, Social affairs, Health Affairs). The Council was to convene twice a year, in March and October as well as in extraordinary sessions upon the request of two member states. The Pact contained provisions concerning the pacific settlement of disputes and a loose collective security system. In the case of aggression or the threat of aggression, the member state may request an immediate meeting of the League's Council. The Council will decide by unanimous vote, upon the measures to be taken against the aggressor. The nature of the sanctions to be applied against the aggressor is not defined. The only automatic sanction specifically mentioned in the Arab Pact is dismissal from the League.

Briefly, the purpose of the Arab League as set out in the Pact is to protect and safeguard the integrity and independence of the members and to ensure that cooperation between them shall exist in economic,

---

(1)—Agwami Shafi—The Arab League: An experiment in regional organization—India Quarterly (October 1953).

—Anderson Totton J.—The Arab League—World Affair Interpreter. (October 1952).

—Atiyah Edward—The Arab League—World Affairs. (January 1947).

—Badr Mohamed Abd El Aziz—La Ligue des Etats Arabes. *Oriento Moderno* (May-June 1952).

—Hourani Cecil—The Arab League in Perspective—The Middle East Journal (April 1947).

—Khadduri Majid—The Arab League as a regional arrangement the *American Journal of International Law*—(October 1946).

—Montriond Jacques *La Ligue Arabe—Politique internationale* (Janvier-Fevrier 1950).

—Mouskely Michel—*La Ligue des Etats Arabes. Commentaire du pacte du 22 mars 1945. Revue Generale de Droit International Public.* (Paris 1946).

—Seabury Paul—The League of Arab States: Debacle of a Regional Arrangement—*International Organization* vol. 3 (November 1949).

again because of the opposition of Egypt which feared the resurrection of a new Hittite Empire which might threaten her position of pre-eminence. Two other factors helped the Egyptian opposition: Ibn Saud who could not accept any unification under the rival Hashimite clan, and Syria and Lebanon who wanted to enjoy their new independence and wished not to lose it again submerged in a larger Empire.

The initiative was taken over by Egypt, who once more felt that she was ready to play the role of empire builder and unifier of the Arab world. Why did Britain accept the Egyptian pre-eminence; why did she not build the Asiatic Empire in spite of the Egyptian opposition according to her original plan? Two explanations can be offered. In the first stage the possibility of canalizing "*Egyptian imperialism*" into Asiatic area, by involving Egypt in the Arab-Asiatic puzzle so that Britain could get the opportunity and the time to detach definitely the Sudan from Egypt and reorganize her African Empire. The Palestine question diverted Egypt's attention from important developments which had occurred in the Sudan. On the other hand, an Arab union even with Egypt still remained a first step which could give birth later to the Great Syria Plan. However in October 1944 after nearly two years of consultations, and bargains an Arab Conference with delegates attending from Saudi Arabia, Iraq, Syria, Lebanon, Transjordan, and Yemen met in Alexandria presided over by Nahhas Pasha<sup>(1)</sup>. While the idea of Arab Unity was evident there was in the minds of Arab rulers a good deal of suspicion and hesitancy about its practical application. There was a good deal of suspicion arising from its British origin; there was a good deal of jealousy about Egypt's assumption of leadership; Lebanon with its Christian majority and its Phoenician origin was very reluctant to commit herself to any scheme of Arab unity; Ibn Saud suspected the motives of what appeared to be a British inspired Wafdist-Hashemite combination; the Imam Yehia was afraid of losing his *superb isolationism*, and in the last place the opposition between the Hashemite and the Egyptian programs still remained irreducible.

(1) -- Laissy Michel Du Panarabisme à la Ligue Arabe. Ed. Maisonneuve. (Paris 1948). page 90 to 146.

On the other hand the Arab national consciousness was non-existent. The second factor was the British opposition to any dismemberment of the Ottoman Empire<sup>(1)</sup>. Thus the ambitious plan of a new Egyptian Asiatic Empire failed. Egypt, therefore, was contented with the African Empire, and after the Mahdi revolt she even lost the Sudan.

During World War I a radical change took place in British policy towards the Middle East. Britain abandoned her policy of maintaining the integrity of the Ottoman Empire and replaced it with a plan to build up an Arab Empire. She exploited Arab nationalism (which Mohamed Aly had neglected) in order to integrate and reinforce this Empire which would inherit the triple function of the defunct one, namely to serve as a friendly guardian of the British route to India, to act as a buffer against Russian expansion and to maintain Egypt in the Nile Valley. The project failed because of territorial, dynastic, and personal rivalries which divided the numerous Arab groups, and because of French and Zionist interventions<sup>(2)</sup>. As a result, instead of achieving unity and independence, the Arabs saw their lands divided and their freedom restricted. The peace settlement legalized the Balkanization of the Arab world.

During the second world war, and after the capitulation of the Vichy government in Syria and Lebanon, Great Britain worked again for the achievement of the plan of 1915; a new Arab Asiatic Empire under the leadership of the Hashimite Dynasty. The first Arab steps were taken by Nuri alSaid Pasha who prepared a survey in which he formulated a plan of Arab Union between the Arab Asiatic countries *excluding* the countries of the Arabian peninsula and Egypt<sup>(3)</sup>. The project failed

---

(1) Cf.—Rustum J. Asad. The Royal Archives of Egypt and the origins of the Egyptian expedition to Syria. (Beirut 1936) page 47-83.

—Antonius George. The Arab Awakening. Hamish Hamilton London 1938 page 21 to 34.

—Hitti K Philip—History of Syria (Including Lebanon and Palestine) (London 1951—MacMillan Co. Ltd.) page 692.

(2)—Toynbee J. Arnold. Survey of international affairs. 1925. vol. I (The Islamic world since the peace settlement) pages 271 to 323 and 346 to 456.

(3)—General Nuri Al-Sa'id Arab Independence and Unity. (Bagdad 1943).

—Schacht J. Will there be an Arab Federation?

Great Britain and the East. LX (September 25-1943) page 11.

effective frontier far away in Asia. Raids alone into Palestine were no longer sufficient.

Thut Mose III (about 1450 B.C.) was the first pharaoh to introduce a formal and consistent policy of military and political imperialism in Asia (<sup>1</sup>). Gaza in Palestine was the administrative center and served as the control station at the beginning of the great road through Palestine to Syria. The Amarna Revolution put an end to this first Asiatic Empire, but it was reconstituted again by Ramses I and his successors. The summit of Egyptian power was reached by the conclusion of a defensive and offensive alliance with the Hittite Empire in 1280 B.C. (<sup>2</sup>). The invasion of the sea people, which Ramses II had averted by the famous alliance with the Hittite assailed his successors and finally brought the end of the Asiatic Empire. Phoenicia and Palestine were left open to the invader. The glory was over. As a world power Egypt was finished.

Three thousand years later, when Muhammad Ali, an Albanian officer became master of Egypt in 1805, he repeated in foreign affairs the traditional pattern of the past. In 1820 an Egyptian expedition penetrated the Sudan and conquered it; once the African Empire was reconstituted, Muhammad Ali directed his troops towards Asia. The assumption by Ibrahim of governorship of Syria in 1833 placed him and his father into the same position as his predecessors Thut. Mose III or Ramses II. But in the way of tangible results their efforts came to nothing. In the complex of causes which led to Muhammad Ali's failure in his Asiatic policy two factors stand out: The absence of a political and ethical system on which an Empire can be built. The political idea which could have replaced the old Egyptian one was Arabism. Unfortunately Muhammad Ali and his son were not Arabs.

(<sup>1</sup>) Cf.—Drioton Etienne et Vandier Jacques *op. c.* page 323.

—Steindorff George and Seele Keith. When Egypt ruled the East. The University of Chicago Press (Chicago, Illinois 1951) page 47 to 115.

—Wilson A. John. The Burden of Egypt (An Interpretation of ancient Egyptian Culture) The University of Chicago Press. (Chicago Illinois 1951) page 166 to 287.

(<sup>2</sup>) Cf.—Pritchard B. James Ancient Near Eastern Texts.

(Relating to the old Testament) Princeton University Press. (Princeton, New Jersey 1950) page 199 to 203.

On the other hand, the Egyptian government refused to support the Islamic policy advocated by al-Azhar, in spite of the abolition of the Ottoman Caliphate (March 1924) which offered Egypt a favourable opportunity for recovering that position of primacy in the Islamic world which she had held during the Ayyubid dynasty (1171-1250).

After World War II, the creation of the Arab League, under British auspices, put into first place the Arab policy which was supported with enthusiasm by Egyptian opinion as a whole. The military intervention in Palestine was the last stage of this extreme attitude. The opposition of Sidqi Pasha to this intervention was the only call for a return to the classic foreign policy: Africa first.

After the loss of the Palestine war and the military revolution of July 1952 Egyptian Public opinion is still divided on which policy should receive priority. The easy solution is to proceed with those three policies at the same time. But Egypt because of her internal weakness has neither the capacity nor the material power to deal advantageously and positively with those three policies at the same time. She has to choose. Whatever will be the choice, our object now is to deal with one of these three policies: The Asiatic Arab policy.

The Egyptian foreign policy towards Asia was until about 1500 B.C. a pure defensive one. The Egyptians of the Middle Kingdom made no attempt to conquer and hold Asia beyond Sinai. On the contrary it was rather a different matter in the Sudan. The policy towards the south was aggressive dominating and constructive. As today Egypt felt that the Nile Valley should be a unity and so pushed southward to conquer and hold the lands after the first cataract. But in the 18th century B.C. the Hyksos penetrated into Egypt coming from Asia and conquered the country<sup>(1)</sup>. The happy sense of security from any attack coming from Asia which had been the cornerstone of Egyptian foreign policy had been fractured. We have no official sources on the expulsion of the Hyksos from Egypt. The important point is that the war of liberation shifted into Asia. The defensive attitude towards this continent had been replaced by a vision of an

(1) Cf. Drioton Etienne et Vandier Jacques—*Les peuples de l'Orient méditerranéen—II l'Égypte*. Presses universitaires de France Paris 1949—*Les Hyksôs* page 280.

than 300 million Moslems all over the world. Al-Azhar University of Cairo, which celebrated her 1,000th anniversary last year, has a tremendous power of attraction for all the future shayikhs from Zanzibar, Morocco, Indonesia, Malaya and even China, who return after their studies to administer and teach the rituals in their own towns and villages. Being the first Arab country, Egypt has not only an ascendancy over the members of the Arab League (Syria—Lebanon Iraq—Saudi Arabia—Yemen and Libya) but also over the other Arab countries like the Aden Protectorate, Hadramawt, Muscat, Kuwayt, Bahrain, Tunis, Algeria, Morocco. The three processes, Africanization, Islamization and Arabization, although intimately interconnected, are by no means identical nor do they have the same limits. If Lybia, for instance, is an African, Islamic and Arab country, Syria is only an Arab and Islamic country, and Lebanon only an Arab country. On the other hand Turkey, Iran, Pakistan, Afghanistan are Islamic countries but are neither Arab nor African.

The three policies, are directed by three different organizations. The projected Egypto-Sudanese federation is the first step toward an African organization, the Arab League the first step toward an Arab organization and the Islamic Congress the first step toward an Islamic organization. The problem is to know which of the three policies must be given the priority.

In ancient Egypt there were only two policies, the African policy which was a policy of conquest and integration and which received priority, and the Asiatic policy which was secondary and dealt with defensive purposes. The formation of an Asiatic Empire always was second to the reintegration of the Sudan. In the whole Egyptian history the contrary never happens. Mubammad Ali, founder of modern Egypt, respected this classic pattern. He began with the conquest of the Sudan and only afterwards claimed from the Ottoman Empire the lordship over Syria. Between the two world wars all the Egyptian leaders associated intimately the liberation of Egypt with the liberation of the Sudan. The African policy was considered as a part of the domestic policy of the country, and the Egyptian contribution to the "*Arab Awakening*" was very poor in spite of the affirmation of the pro-Arab politicians.

## **EGYPTIAN FOREIGN POLICY AND THE ARAB LEAGUE(\*)**

BY

**Dr. BOUTROS BOUTROS GHALI**

*Associate Professor Cairo University*

The object of this paper is to explain Egyptian policy in general and toward the Arab League in particular. Before dealing with this subject, some basic facts about the internal structure of Egypt must be given. Using the new terminology one might say that Egypt is an overpopulated underdeveloped country. Some statistics will illustrate this. Only 4 percent of the Egyptian territory is cultivated, the other 96 percent is desert; on the other hand the country's 22 million population is growing at the rate of 360,000 a year, i.e., a thousand newcomers everyday. The result is individual incomes of 100 dollars a year. The other statistics are only the results of those hard facts; highest infant mortality in the world, 75 percent of the population illiterate, and 80% ill with endemic diseases. But in spite of this internal weakness, Egypt remains one of the most important countries in world affairs. This is because she associates three characteristics; she is the first African country, the first Islamic country and the first Arab country in the world. This triple vocation and her unique geographical situation at the cross roads of three continents mean that Egypt has three foreign policies. Being the first African country Egypt can play a role of arbitrator or a role of partisan in the struggle which aligns coloured natives against white colonizers. The Sudan and the Nile are two of the factors which push Egypt towards the heart of the African world. Although Egypt is not the largest of the Islamic states, she is the first Islamic country and can influence more

---

(\*) This paper was given as a lecture at Penn. State University, State College (U.S.A.) on December 7, 1954.





## LAW AND POLITICAL SCIENCE

---

- 1.—Egyptian Foreign Policy and the Arab League } Dr. BOUTROS BOUTROS GHALI }



# **REVIEW OF ECONOMICS, POLITICS AND BUSINESS STUDIES**

---

**Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce,  
Cairo University, Giza**

---

## **BOARD OF EDITORS**

**CHIEF EDITOR** ... .. : Prof. Wahib Messika, Prof. of Economics  
**MEMBERS** ... .. : Prof. Dr. Ahmed Abdel-Kader El-Gammal,  
Prof. of Political Science  
: Dr. B. Y. Bontros-Ghali, Associate Prof. of  
International Law and International Relation  
**SECRETARY OF THE BOARD** : Dr. B. Y. Bontros-Ghali

Correspondence should be addressed to the Secretary of the Board,  
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza.





ACULTY OF COMMERCE

# REVIEW OF ECONOMICS, POLITICS AND BUSINESS STUDIES

---

FEBRUARY 1956

No. 1

FOURTH YEAR

## CONTENTS

	PAGE
Egyptian Foreign Policy and the Arab League : <i>Dr. B. Boutros Ghali</i>	3
Contributions to Demography through new Census Enquiries : <i>Hasan M. Hussin</i> . . . . .	15
Some Results on Matrix Spaces : <i>H. H. Abu El-Makarem</i> . . . . .	23

CAIRO UNIVERSITY PRESS  
1956



كلية التجارة

# مجلة الاقتصاد والاستثمار والتجارة للبحوث العلمية

أكتوبر سنة ١٩٥٦

السنة الرابعة

العدد الثاني

## الفهرست

صفحة

- |                                 |                          |     |
|---------------------------------|--------------------------|-----|
| تطور نظم المشروعات الاقتصادية . | الأستاذ وهيب مسيحه .     | ٣   |
| قضية العضوية في الأمم المتحدة . | الدكتور بطرس بطرس غالى . | ٢٧  |
| الدفاتر التجارية . . . .        | الدكتور محمد حسنى عباس   | ٤٣  |
| عجز رأس المال العامل . . . .    | للأستاذ متولى محمد الجمل | ١٠٣ |

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٦





## مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

### لجنة التحرير

رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيعة استاذ الاقتصاد .

الأعضاء : الأستاذ الدكتور احمد عبد القادر الجمال استاذ العلوم السياسية .

الدكتور بطرس يوسف بطرس غالى استاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية المساعد .

سكرتير التحرير : الدكتور بطرس يوسف بطرس غالى .

.....

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة .



## قسم الاقتصاد

---

تطور النظم الاقتصادية والإدارية  
للمشروعات من النظم الفردية إلى النظم  
شبه الرسمية

للاستاذ وهيب مسيحه



## تطور النظم الاقتصادية والإدارية للشروعات

من النظم الفردية إلى النظم شبه الرسمية

لعماد وهيب مسيح

وكيل كلية التجارة بجامعة القاهرة

ما أظن أن أحداً يستطيع أن ينكر أن تلك المنطقة من العالم التي نعيش فيها والتي نفتسئ إليها، قد ظلت أمداً طويلاً متخلفة عن ركب التقدم الاقتصادى الذى ساروت فيه بلاد غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. ذلك لأن الاقتصاديين قد عملوا طويلاً على أن يصلوا بعملهم إلى تلك الدرجة الكبيرة من الدقة التى يطمئنون معها إلى إصدار أحكام فيما يمرض لهم من مقارنات ومفاضلات، وفيما يمرض لهم من قضايا، لا سبيل إلى تطرق الشك فى صحتها وسدادها. ولعلمهم قد نجحوا أخيراً فى ذلك إيماناً بنجاح عن طريق إخضاع الظواهر التى يقومون بدراساتها، لقياس الكى، منتهجين فى ذلك النهج الذى ساروت وفقاً له العلوم الطبيعية الأخرى، والتي عدوها، من حيث دقة النتائج التى تصل إليها، مثلاً يجب الاقتداء به .

ومن أهم المبررات التى يركن إليها الاقتصاديون لاكتشاف مدى التقدم أو التأخر الاقتصادى، المقارنات التى تجري بين مستويات المعيش فى مختلف البلاد. ومستويات المعيش، على خلاف ماقد يمتقده الكثيرون، اصطلاح واسع الرحاب، لا ينطوى فقط على مدى وفرة الوسائل المادية التى يستطيع الفرد، وتستطيع الجماعة أن تمول عليها فى إشباع حاجاتها، ولكنه يتجاوز هذا كله فى الواقع إلى جماع الإمكانيات، مادية وغير مادية التى تتاح للفرد وتتاح للجماعة، لتستطيع

عن طريقها تكيف حياتها ، تكيفاً تكفل معه الحصول على أكبر قدر من المتع في مختلف صورها وأشكالها . فستوى الدير لا يتوقف فقط في المعنى الذي نشير إليه ، ولا يقاس ، بحجم الاستهلاك الذي يصيبه الفرد من السلع والخدمات ، إذ أن هذا النوع من القياس قد يخطئ القصد ، ويقصر عن بلوغ الغرض ، ولكن مستوى الدير في الحقيقة والواقع يتعدى ذلك النطاق الضيق إلى نطاق أوسع وأشمل ، يضم مدى الرفاهية التي يبلغها الفرد وتبلغها الجماعة ، ومدى تقدير الفرد وتقدير الجماعة وشعورها بمجموع المتع التي تنلها بها ، نتيجة وجود الفرد ووجود الجماعة في بيئة معينة ، لا تتميز فقط بإمكانياتها المادية التي تمثل في قدرتها على الإنتاج وفي مهارتها في استغلال جميع الموارد التي تملكها ، ولكنها تتميز أيضاً بألوان من المشاعر والأحاسيس ، تفيض بها نفوس الناس لتعبر عن مدى اطمئنانهم إلى النظم والأوضاع التي تحكم حياتهم وتكيف وجودهم وتسيطر على تصرفاتهم ، ومبلغ قناعتهم في المعايير الأخلاقية السائدة ، ومدى إيمانهم بها .

وقد أكون كافتصادي قد استنفدت وسائل القياس التي أستطيع الاعتماد عليها في أجراء المقارنات والمفاضلات التي أشير إليها ، وقدفت بنفسى في الج عميق من التيه لا قرار له أذ تناولت مشاعر الناس وأحاسيسهم ومدى إيمانهم بعدالة النظم والأوضاع ، وهى أمور أقرب إلى الحكم القيمى منها إلى انقياس المادى المضبوط الدقيق . ولكنى في الواقع لم أخرى مما درج عليه أساطين الاقتصاديين ومنهم الفريد مارشال ، عندما ينظرون إلى الاحساس الاقتصادى كاحساس نفسى شهورى قد يمجز المرء عن أن يجد له قياساً يطمئن إليه ، وعندما ينظرون إلى الحياة الاقتصادية كقطاع صغير أو كبير من حياة أوسع رحاباً هى الحياة الاجتماعية بأسرها متأثرة بأوضاع السياسة والقانون والحكم ومؤثرة بدورها في أوضاع السياسة والقانون والحكم .

ولعل أكون أكثر وضوحاً فيما أريد أن أذهب إليه لو صوّرت القضية التي أعرض لها بمثلين من وقائع الحياة التي نعيش فيها . فقبل سنة ١٩٥٢ ، كانت مصر

تملك مساحة معينة من الأرض الزراعية تستغلها في إنتاج مختلف المحاصيل التي تحتاج إليها الأسواق في الداخل وفي الخارج . وكان من الميسور دائماً أن نصل الى تقدير دقيق للدخل الزراعي الناتج من هذا الاستغلال لهذا المرفق الطبيعي المحدود ، كما كان من الطبيعي دائماً أن نقرر بأن كل زيادة في غلة الفدان نتيجة ظروف طبيعية مواتية أو ظروف مرفقية ملائمة لابد وأن تعود على الدخل القومي بالخير ، فترتفع من قدره وقيمه . ولكن أهل كنان في الوسع دائماً أن تقرر في نفس الوقت بأن مستوى عيش الأفراد في مصر ولا سيما من ساهم منهم في الانتاج الزراعي قد مال الى الارتفاع ؟ ثم هل يمكن القول أنه بعد سنة ١٩٥٢ وقد تعرض نظام الملكية الزراعية لتغيير واسع النطاق عميق الأثر ، بعيد الخطر ، حتى ولو بقيت نظم الانتاج الفنية على حالها ، وحتى لو بقي الناتج على حاله وثبت الدخل الزراعي على ما كان عليه ، أقول هل يمكن التقرير بأن مستوى الحياة في مصر ولا سيما حياة المنتجين الزراعيين في مصر وقد ظلت على ما كانت عليه ، أو أنها طفرت طفرات واسعة الى الامام نتيجة الشموخ الدائم ، بأن نعمة فرحاً واسعة قد اتاحت للكثيرين لكي يملكوا وينعموا بحق الملكية في مرفق محدود ، خضع لاحتكار طبقة قليلة العدد وهو احتكار سنده نظم وأحكام وأوضاع ، اذا كان لها ما يبررها في الماضي السحيق فقد عدت متجانية مع أبسط قواعد العدالة الاجتماعية ، وما انبثق في نفوس الناس من كره للآثرة ، وحنق على الاحتكار ، وأصراروا على تحقيق جو يكون فيه للمساواة نصيب وافر عتوم .

أما المثل الثاني فأسوفه من التجربة التي يمر بها الشعب الروسي . فلا شك أن هذا الشعب قد ظفر بخطوات واسعة من حيث تضيق أحدث نظام الانتاج الفنية ويبدو ذلك واضحاً في الخلط الحسية المتكررة التي وضعها أصحاب الأمر فيه ، لانهوض بمرافق البلاد الاقتصادية . ولكن هل يمكن مع ذلك التأكيد بأن هذه الزيادات الصافية في الانتاج تمثل مستويًا تعيش يطرد ارتفاعها ، ويتوالى ارتفاعها ؟ وهل يكفي أن يتاح للناس مجال أوفر لمعيش المادى — إذا كان هذا على حساب

شعورهم، بأن نعمة ألوانا من الحرمان الممنوى يتعرضون له، وهو حرمانهم من ألوان من الحريات ليس لهم اليها من سبيل لتحقيقها .

وقد يرد على ذلك ، أما المعيار العلمى فى الحكم بأن هؤلاء الناس يشعرون بهذه الألوان من الحرمان ؟ أو ليس من المعقول أن يكون هؤلاء الناس قد ألغوا حياتهم التى نشئوا على الأخذ بها ، وغدوا راضين بما عتودوا من نظم ووضو أنفسمهم عليها ؟ والإجابة على هذا النحو من التشكيك فى وجود معايير — قد لا تكون دقيقة بطبيعتها — لمدى رفاة الناس وسعادتهم ، هب أن نعمة ضوابط إنسانية يعلبها على الخاطر البداة ، وتقوم على الاعتماد على منافع الغريزة الإنسانية فى أصنى أشكالها وأتقى صورها ، بعيدة عن تحكم الأوضاع والتقاليد ، غير متأثرة إلا بالفطرة التى فطرت عليها . وهذه الغريزة الأصلية الكامنة فى نفس الناس ، بل وفى الحيوان ، تقضى بالتمسك بالحرية فى أبسط مظاهرها : حرية العمل وحرية التصرف وحرية التعبير ، وإلا كانت الحياة الاجتماعية سجنًا كبيرًا قد يسع شعبًا بأمره بل شعوبًا بأمرها ، وإلى حين .

#### ١ — الحرية الاقتصادية :

ولقد طالما شاد الناس وشاد المفكرون بالحرية فى مختلف صورها . ولقد قامت فلسفة القرن الماضى كله وفلسفة جانب من القرن الذى سبقه على تحرير الأوضاع والنظم من كل ما يحد حرية الناس فى التملك وفى التصرف وفى العمل . وغدا الثمار المألوف المعمول به : « أتوكة يعمل ، أتوكة يمر » ولعله من الإنصاف أن نذكر بأن هذا الاتجاه الاقتصادى والسياسى الجديد ، الذى غزى قلوب الناس وملك على المفكرين أفئدتهم ، وبهر عقولهم لم يكن سوى نتيجة طبيعية محتومة لتقوض أركان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت أبرز سمات العصر الذى سبقه . فقد بدأ للناس أن العوامل التى قضت بئاق حياتهم وحصرها فى دائرة محدودة وأفق ضيق ، فقد آذنت بالضعف والانحلال ، وأن بقاء الحياة



الإنسانية المتدفق قد زخر بقوى جديدة ، مكنته من اكتساح الأغلال والقيود التي حصرت فيما قبل هذه الحياة الإنسانية ، حصراً صارماً ، وفرضت عليها الركود والأسين . وقد تمخضت هذه القوى الجديدة عن اكتشاف بعض أمرار الطبيعة كقوة المياه الدافقة في تحريك الآلات ثم اكتشاف قوة البخار ، وابتداع بعض الآلات البدائية التي أعانت على وفرة الانتاج . وقد ازدحم هذا العصر الذي تحدث عنه وهو عصر التحرر بوفرة في الكشف الفنية التي ساعدت على خفض نفقات الانتاج ، ومكنت من اتساع رقعة الأسواق وزيادة في الطلب على المنتجات وهكذا تحققت هذه العبارة التي تعزى إلى الاقتصادي الفرنسي « ساي » والتي اتخذها الاقتصاديون الكثيرون المحدثون هدفاً لهجومهم المبرر بأن « العرض يخلق الطلب » ولقد كان الرجل محقاً فيما ذهب إليه — إذ ذاك — بأن العرض خالق للطلب . إذ لو لم تقم هذه الكشف ، وتعمل على إفساح المجال لمختلف أنواع الصناعات التي أخذت تنظم وفقاً لأساليب الانتاج الكبير ، لما كان في الميسور بروز ذلك الطلب الكبير الذي اطراد تزايداً على مختلف المروض والسلع .

وغنى عن القول ، بأن اتساع رقعة الأسواق ، وتوثق الارتباط بينها ، وزيادة أسباب الاتصال بين اجزائها ، ونحو رأس المال التجارى والصناعى ، قد ذك ذلكا كل الحواجز التي عملت على قيامها حكومات أقليمية ومحلية ، وجهادات انسانية معزولة ، أو تكاد تكون معزولة ، فرضتها عليها طبيعة الحياة الاجتماعية والفنية والسياسية ، في ظروف ، لم تكن لتسمح بأسباب الاتصال الواسع الرحاب ، بل كانت تقضى بالمزلة ابتغاء الأمن واتقاء عوامل الاضطراب التي قد تنجم عن الاتصال . وهكذا تحولت الأسواق المحلية الضيقة النطاق الى أسواق قومية يتسع لها البلد بأسره ، وهكذا فرضت الأحداث زوال نظام الاقطاع وانهار الاستقلال الذاتي للحكومات الإقليمية ، ودخلت جميعاً تحت سلطان حكومة قومية موحدة .

ولكن ظهور هذا السلطان السيامى الموحدة ، كان نتيجة لظهور هذه

القوى الاقتصادية الجديدة التي اكتسحت كل ما وقف في سبيلها من عراقيل وحواجز ، ولذلك فإنها صاحبت شيوع فلسفة التحرر من الأوضاع الجامدة . ولذلك نجد أن الدستور الذى نواضع المفكرون على الأخذ به كنهج للحياة الجديدة التي أثمرت ثمرتها في غرب أوروبا هو دستور الحرية ، في كل مناحي من مناحي الحياة الساسية والاقتصادية معا . ولقد دعم في هذا الاتجاه وقوى من التمسك بأسلوبه ، ظهور ذلك الغرب الجديد من الفلسفة البيولوجية « فلسفة البقاء للأصلح » ومبدأ البقاء للأصلح هو مبدأ « المنافسة » ولقد كانت المنافسة . من أهم الأسس التي قامت عليها النظم الاقتصادية الحديثة ، كما كانت من أهم الدعائم التي استند إليها فلسفة الحرية .

وهكذا نجد عوامل كثيرة تتخالف مع بعضها البعض التديم الاتجاه الى الحرية . ولكن أقوى هذه العوامل وأبعدها أثرا هو وجود أسواق قومية وخارجية واسعة الرحاب تستوعب أضعاف ما كانت تفتحه الصناعة . ولهذا كان المجال مقسما لظهور مؤسسات عديدة تستوعب أضعاف ما كانت تفتحه الصناعة . ولهذا كان المجال مقسما لظهور مؤسسات عديدة تعمل في كل الصناعات ، تنافس بعضها بعضا لا لتسلب غيرها من الأسواق التي ظفرت بها ، ولكن لتزيد من أرباحها عن طريق خفض نفقات الانتاج ، وخلق سلع جديدة ، والتغافل الى أسواق جديدة ، لم يكن بها شأن فيما مضى .

والمنطق الطبيعي لكل ما سبق ، المنطق الذى تفرضه طبيعة ديناميكية هذا النظام الرأسمالى المتوثب المتحفز ، الدائب على العمل ، المعلن فى الكشف والتفتيق عن كل جديد ، الذى تدفع اليه عوامل الربح وحوافز السبق والبروز ، هو أن يطلب من الدولة أن تقف رقيبة على نشاطه ، لا تتدخل في عمله ، اذ ماذا يبيع على تدخلها ، وكل شيء يسير في قدره سيرا يبيع على الرضى ويدعو الى الاغتياب . ومع ذلك لم يخل هذا النظام من اوزاره ، التي سودت من صفاته هنا وهناك ، وجملت بعض المفكرين يشفق من نتائجها على رفاة الجماعة ، بسبب امانه

في الضغط على فئات ضعيفة الجانب من العمال كالاطفال والنساء ، ومع ذلك فأتانا اذا أردنا أن نحكم عليه ، كان الحكم له لا عليه .

## ٢ - قيود النافذة :

ولكن هل يمكن حقاً أن تقف الدولة رقيبة ، تنظر إلى مايجرى دون مبالاة منها أو أكثرات ؟ لقد أشرت إلى جانب من مساوىء النظام الرأسمالى الحر . ولتركة جانباً لأن صيحات المفكرين الصاخبة ضد جوره وظلمه على الفئات الضعيفة القليلة الحيلة من الطبقات العاملة ، لا يزال صداها يتغلغل خلال ردهات الزمن البعيد إلى آذاننا . ولكن لنبحث فيما أسفر عنه العمل بهذا النظام بعد أن استوى عوده وتدرج في مدارج الارتقاء المقدورة له .

إن ديناميكية هذا النظام واعتماده على الانتاج الآلى اعتماداً تتجاوز كل الحدود المتظنة قد أخضع الانتاج لتركز في وحدات إنتاجية قليلة العدد نسبياً ، تحتاج إلى رهوس أموال ضخمة ، لم يكن في ميسور قواد الصناعة وأمرائها فرادى أو جماعات أن يظفروا به . ولذلك لم يكن لهم مناص من إشراك الغير في مشروعاتهم ، إشراك الألف من صغار المدخرين معهم في تكوين رأس المال النقدى ، الذى يستطيعون به تجهيز المعدات الثابتة الضخمة من آلات وماكينات ومبان ، التى تقتضيها طبيعة عمليات الانتاج الحديثة ، ومن إعداد رهوس الأموال العاملة التى تمكنهم من الاتفاق على جيوش العمال ومن شراء الخامات ومن موالاة العمليات الانتاجية منذ بدئها إلى نهايتها ، بإخراج السلع الجاهزة إلى الأسواق ، ثم من حمل هذه السلع والاحتفاظ بها ريثما يتم تصريفها . ولقد قضت هذه الضرورة بالتفكير فى وضع تنظيمى جديد قوامه الشركة المساهمة التى تعمل فى تمويلها على فترات الادخار المتجمعة من أوف المدخرين صغارهم وكبارهم .

ومرة أخرى شاد الاقتصاديون بهاتين الظاهرتين : أولاً — ظاهرة التركيز الانتاجى فى وحدات انتاجية كبيرة تتولى الانتاج على نطاق واسع جداً وتفيد

من مزاياه فيما يسفر عنه من خفض نفقات الانتاج المتوسطة والحدية كلما اتسع نطاق الانتاج بسبب ظهور ما أطلق عليه ماركس « بالوفورات الداخلية » وهى الوفورات التى تنشأ بسبب استخدام طاقات انتاجية آلية ضخمة غير قابلة للتجزئة ، من شأنها أن تقضى إلى انخفاض نفقات الانتاج للوحدة كلما زاد المستغل من العمل والطاقات التى تتعاون معها فى العملية الانتاجية .

وثانياً — ظاهرة قيام شركات مساهمة كبيرة تعتمد على مدخرات الآلاف من المدخرين مما اعتبروه من العوامل المساعدة على قيام « ديموقراطية رأسمالية » واغتنطوا لهذا الاتجاه أيعا اغتباط ، إذ عدوه ظاهرة تبين بوضوح عن أن النظام الرأسمالى يفسح المجال لانتشار الملكية الرأسمالية بين مختلف طبقات الجماهير ، غنيهم وفقيرهم .

ولقد عاش الاقتصاديون طويلا فى غمرة هذا الوهم حتى انجلى البحث الاقتصادى الحديث عن الحقيقتين الآتيتين :

أولا — إن المنافسة التى طالما اعتمدوا عليها فى تبرير نظام الحرية ، منافسة غير كاملة إذ أنها أقرب إلى الاحتكار منها إلى المنافسة . وقيام الشروط الضخمة الكبيرة التى تعتمد على رهوس الأموال الطائلة ، لا يسمح بطبيعته إلى دخول منافسين جدد فى الصناعة كلما اقتضى الأمر ذلك ، أى كلما بدا أن هذه الشروط تجنى أرباحا فوق الأرباح العادية ، وأنها تباع منتجاتها بأسعار أعلى من نفقات الانتاج الحديثة . وعلى ذلك فهناك حواجز عالية نسبياً تحميها من المنافسة وتحيطها بسياج من الطمأنينة تدفعها إلى استغلال موقعها الاحتكارى ، استغلالا يقع فريسته المستهلك عن طريق التحكم فى الثمن أو التحكم فى الكميات المنتجة . هذا فضلا عن إمكان هذه الشروط « الأوليجوبلية » أى التى تتمتع بنوع من الاحتكار المقيّد تستطيع أن تمقد مع بعضها البعض اتفاقات ، تقضى بها على آثار المنافسة فيما بينها مما دأ حكومة الولايات المتحدة فى مختلف المهود إلى إصدار تشريعات مناهضة لهذه الاتفاقات الاحتكارية .

وثانياً — وهو بيت التصيد في بحثنا هذا أن البحث قد أسفر عن أن هذه الديمقراطية الرأسمالية الممنلة في الشركات المساهمة والتي كانت مبعث إعجاب وغفار الاقتصاديين بالنظام الرأسمالي ، ديمقراطية زائفة ، لأنها تقوم على ملاق واضح بثين بين ملكية رأس المال وإدارته . فلكية رأس المال موزعة بين جمهور كبير من المساهمين ، لا يفهمون كثيراً عن طبيعة عمليات الإنتاج التي يساهمون فيها بأموالهم ولا يكتثرون بحضور الجمعيات العمومية للمساهمين ، في الوقت الذي يمثلون فيه المصدر الأول للسيادة ، وكل ما يعبأون به أصران : أولهما الحصول على الأرباح وثانيهما ضمان بيع ما يملكون من أسهم في الوقت الذي يشاءون بأسعار مجزية تدر عليهم ربحاً وأرباحاً . ولذلك ولو أنهم مساهمون ، إلا أن الصلة بينهم وبين الشركات التي يساهمون فيها مفقودة أو تكاد . يساعد على ذلك أن هؤلاء المساهمين أشتات من الناس لا يعرفون بعضهم البعض وليس هناك ما يدفعهم — إلا فيما ندر — إلى التجمع مع بعضهم لتحقيق غرض من الأغراض . وفوق هذا كله نجد أن هؤلاء المساهمين عادة ليسوا مجموعة ثابتة دائمة ولكنهم يكونون مجعاً تتغير وحداته من آن لآخر . فحركة الدخول إلى والخروج من هذا المجموع تكاد تكون حركة دائبة تتوقف على الأسعار السائدة للأسهم في تقدير حلة الأسهم من حيث اتجاهات أسعار الأسهم في الحاضر وعلاقتها بالاتجاهات في المستقبل . وكل هذا يوحى بأن قلة من هؤلاء المساهمون جادون في استثماراتهم وأن الجماهرة الكبرى منهم ، كما أشار بذلك كثير ، مضاربون . فالاستثمار الحديث في نظره إنما هو بمثابة فقاعة كبيرة تطفو على تيار جارف من المضاربة .

واذن فليس المساهمون وهم «حاملو الخطر» هم الذين يملكون في أيديهم توجيه اقدار الشركة أو السيطرة على كيانها . وملكيتهم لرأس المال لا تقضى بهم كما يقضى بذلك المنطق الى التحكم في ادارة ما يملكون .

والقول بأن الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تملك حق اقتخاب من يمثلهم

في شكل مجلس ادارة ينوب عنهم في توجية اقدار الشركة ، قول لا تسندة  
الوقائع . فقد تبين من أبحاث الأستاذ فلورنس للشركات الأمريكية والانجليزية ،  
أن الذين يحضرون الجمعيات العمومية للمساهمين لا يمثل حيازتهم سوى قلة من  
رأس مال الشركة ، وأن الحاضرين من المساهمين لا ينتخبون فعلا أعضاء مجلس  
الادارة ، ولكنهم ينتخبون ممثلهم الذين يختارهم لهم مجلس الادارة ، كما تبين أن  
أعضاء مجلس الادارة لا يمثلون مصاحبة حقيقية في الشركات التي يديرونها ، إذ أن  
نسبة ما يملكونه من أسهم في أغاب الأحوال لا تتجاوز نسبة يسيرة ، كما أثبت  
بحث الأستاذ المشار إليه أن مساهما أو اثنين أو ثلاثة أو مجموعة منهم تصل إلى  
المشركة يملكون في الشركة المساهمة ١٠٪ من رأس المال أو على الأكثر ٢٠٪  
من رأس المال يستطيعون أن يسيطروا سيطرة تامة على الجمعية العمومية للمساهمين  
وعلى مجلس الادارة في نفس الوقت . وأن هذه القلة من المساهمين عدداً وملكاً  
هم الذين يعتبرون أصحاب السلطة الفعلية في الشركة المساهمة ، يملكون إصدار  
القرارات التي يتوقف عليها نشاط الشركة كتميين الموظفين وتحديد الانتاج  
وما إلى ذلك .

وهكذا نجد أن الشركة المساهمة التي كانت تعد مثلاً من أروع الأمثلة للنظم  
الديموقراطية الاقتصادية ، قد أسفرت التجربة الطويلة عن قصورها في تحقيق  
هذه الديموقراطية المبتغاة ، وذلك لطبيعة الظروف التي تحيط بإدارتها ، ولقيام  
حننة من المديرين المحترفين بالاستئثار بشئونها وقد يتمتعون حقاً بقدر كبير من  
الكفاية أو قد يتمتع بها فريق من أعضاء مجلس الادارة ، ولكن مع ذلك فإن  
مكافآت الادارة التي يظفرون بها قد تتجاوز في كثير من الأحيان ، المستوى الذي  
الذي يتناسب مع الجهود التي يبذلونها . وكل ما استطاعت هذه الشركات من  
تحقيقه كنظام اقتصادي وكأداة من أدوات الاستثمار هو جعل المشروطات في  
متناول صغار المدخرين ، وتحرير رأس المال من الجود ، وتسهيل عمليات نقله  
من مشروع إلى مشروع .

بل لقد أثبت العمل بهذا النظام أيضاً أن من بين أعضاء مجلس الإدارة تبرز شخصية صاغية أحياناً ، هي التي يكون لها الشأن الأول في الاضطلاع بالمسؤوليات الخطيرة ، إذ تأخذ على عاتقها إصدار القرارات ورسم السياسة العليا ، والمهيمنة على التنفيذ ، واختيار المساعدين من المديرين المنفذين ومن اليهم ، وتعيين المرتبات التي يتقاضونها الخ . كما أن نسبة التغيب بين أعضاء مجلس الإدارة قد تبلغ رقماً مرتفعاً ، لأن هؤلاء الأعضاء يسلمون قيادهم عادة لهذه الشخصية الطاغية ويفوضونها تفويضاً ضمنيّاً بالسلطات التي عهد اليهم بها القانون ونظام الشركة ، ولأنهم لا يجدون لدى أنفسهم المهارات الفنية اللازمة التي تمكنهم من مناقشة القرارات المتخذة ، ومن القدرة على إبدائها بغيرها من القرارات إذا تراءى لهم أن القرارات المعروضة لا تبعث على الرضا أو الاطمئنان .

ومن ثم كانت إدارة هذه الشركات مركزة فعلاً في أيدي قليلة العدد ، على رأسها عضو أو عضوان من مجلس الإدارة ممن يتمتعون بالكفاية ، قد يتفرغ أحدهما للإدارة الفعلية ، ولكنه يعتمد أولاً وأخيراً على حفنة من الخبراء المنفذين والمصممين ، لهم شأن خطير في إنجاح أعمال الشركة وفي السعي إلى تقدمها ، وفي العمل على دعم مركزها . ومع أن هؤلاء الخبراء يتقاضون مرتبات ثابتة إلا أنه قد يدخلها عنصر متغير من نصيب في الأرباح التي ينجحون في تحقيقها ، أو قد تمزجها بعض المزايا الأخرى ، مما يشجعهم على التفاني في خدمة الشركة وفي تحقيق أكبر أرباح صافية لها .

وفيما عدا هذه الواجبات الخطيرة التي تقتضي تمتع هؤلاء الخبراء بمهارات فنية خاصة ، وبصفات خلقية رفيعة ، قوامها الشعور بالمسؤولية والرغبة في التفوق وإحراز قصب السبق على المنافسين ، فإن الواجبات التي يضطلع بها الموظفون الآخرون ، واجبات روتينية محضة ، تسير على وتيرة واحدة ، ولا تتطلب من الموظف غير مراعاة القواعد الموضوعية للعمل ، والتقييد بها تماماً .

(١) البلاد المتقدمة اقتصادياً :

وإذا كنا قد رأينا أن عوامل المنافسة والحرية الاقتصادية في أوسع حدودها قد أفضت إلى ظهور نتائج عكسية : ١ - إلى ظهور الاحتكار الناجم من الاعتبار الفنية البحتة ، وهي اعتبارات ليس من الميسور التغلب عليها أو تفادي نتائجها ، ٢ - إلى ظهور الاحتكار الناجم عن تفوق قوة من أصحاب رؤوس الأموال واستئثارهم بإدارة عدد كبير من المشروعات وشيوع عضويات مجالس الإدارة المنشبكة ، وتديروهم بالسيطرة على جانب كبير من النشاط الاقتصادي عن طريق تكوين سلسلة كبيرة من الشركات المتباضة التي تملك جانباً يديرها من أهم الشركات التابعة ، لتصل بذلك إلى إخضاع هذه الشركات التابعة لنفوذها ، وأملاء السياسة الانتاجية والتسويقية المناسبة عليها ، إذا كنا قد رأينا أن ظواهر الاحتكار المالي الإداري قد غشت النظام الرأسمالي الحر وعبثت بالمقومات التي قام عليها ، فهل كان من المعقول أن تقف الدولة متفرجة ، تلمس الآثار المنزعة لهذا التحول الخطير في الاتجاهات التي انتهت إليها المنافسة والحرية الاقتصادية ، دون أن تبذل جهداً في سبيل مكافحة هذه الآثار المنزعة وتنقية النشاط الاقتصادي من شوائبها .

إن من شأن الاحتكار أن يعمل دائماً على تكبير حجم الأرباح التي يحصل عليها ، دون نظر إلى الآثار الممّية للسياسة التي يفتهمها في سبيل تحقيق أغراضه ، على الصالح العام . وجلي أنه لن يصل إلى مبتغاه إلا عن طريق تحككه في الأثمان ، ومن ثم عن طريق تحككه في الكميات المنتجة ، وقد أسفرت التجربة دائماً أن الأثمان السائدة للمال التي يخضع إنتاجها لبعض عناصر الاحتكار تكون أعلى دائماً من مستويات الأثمان لو سادت المنافسة طليقة حرة من كل قيد . كما أن الكميات المنتجة تكون عادة أقل منها في أحوال الاحتكار عنها في أحوال المنافسة ، ومعنى هذا عدم استغلال موارد الانتاج المادية والانسانية إلى أقصى الحدود



المستطاعة . وواضح أن نهاية هذا كله هو في ظهور ألوان من الضياع والتبديد للموارد ، وعدم الافادة منها إلى أقصى الحدود الممكنة لاشاعة الرفاهية والخير بين الناس . وقد تقرن سياسة الاحتكار باستخدام أساليب عنيفة لبلوغ أغراضه ، من شأنها القضاء على المشروعات المناهضة لسياسته ، أو إخضاعها لسيطرته وسلطانه عن طريق منافسة فاشحة ، لا تراعى فيها قواعد الادب النظيف . ولهذا لم يكن هناك مناص للدولة من التدخل عن طريقين : أولاها — تأمين الصناعات التي تعتبر أنها صناعات أساسية للاقتصاد القومي ، بمعنى أنه يتوقف على نشاطها ، نشاط سلسلة كبيرة من الصناعات الأخرى ، تعتبر هذه الصناعات الأساسية مفاتيح لها ، ولا سيما إذا كانت هذه الصناعات الأساسية خاضعة في إنتاجها ، بطبيعة ظروف هذا الإنتاج ، لعوامل الاحتكار الواضحة الظاهرة ، وأحسن مثل لهذه الصناعات الأساسية في مصر مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ومشروع السد العالي .

وثانيتهما — مناهضة الاحتكار عن طريق مكافحة أساليبه واعتبارها غير قانونية والقضاء على نظام التشابك في عضويات مجالس الادارة ، وحظر تكوين الشركات القابضة إذا بدا أن لها مآرب احتكارية وليست استثمارية .

وفوق هذا كله ، فقد رسخ في الأذهان أن مشروعات المرافق العامة ، كمشروعات المياه والنور وما إليها من مشروعات احتكارية مائة في المائة بطبيعتها ، ولهذا كان على الدولة أن تمتلكها وأن تتولى إدارتها .

وهنا نجد أنفسنا أمام أحد النظامين الآتين : أولا — نظام الادارة الحكومية المباشرة . وهو نظام يوجه إليه كثير من الاعتراضات ، على رأسها أن النظام الحكومي لا يصلح بطبيعته لإدارة مشروعات تجارية بحته وذلك لعجز الروتين الحكومي عن مواجهة المطالب الخاصة بإدارة مشروعات ، يكون للسرعة في البت في الأمور المعروضة الشأن الأول في الوصول بكفاية الادارة إلى أرفع مستوى ممكن . ثم لأن الاجراءات الحكومية الخاصة بتعيين الموظفين وترقياتهم

قد لا تتفق مع ما يهدف إليه المشروع التجارى من منح جزاء للموظفين يتفق مع نتائج عملهم .

وثانياً - نظام المؤسسة العامة ويقضى بأن تشكل الحكومة بمشروع معين إلى مؤسسة مستقلة ، يعين مجلس إدارتها الوزير المختص ويمهد إليه بإدارة المشروع وتحمل كل المسئوليات المتعلقة به ، بحيث لا يتقيد في السياسة الإدارية التى يضمها للمشروع نظام الروتين الحكومى . ومن ثم يكفل لهذه المؤسسة كل عناصر الاستقلال المالى والإدارى ، فلا تدرج ميزانيتها ضمن ميزانية الدولة ، وإنما توضع لها ميزانية مستقلة وينشأ لها نظام حسابى خاص ، لا يختلف فى شيء عن نظام الشركة المساهمة .

وبهذه الوسيلة تدار المرافق العامة لحساب المجموع إدارة تقوم على استخدام الفنيين ذوى الدراية والمهارة والكفاية ، وتهدف إلى إنتاج السلع والخدمات ، بأقل النفقات لتبيع هذه السلع والخدمات للمستهلكين إما بما يوازي نفقات الإنتاج ، أو بضمن أعلى يكفل للمؤسسة ربحاً يفتتح به فى تكوين احتياطي مالى ، يساعدها على التوسع الاستثمارى فى المستقبل .

وقد اتبعت هذا النظام أنجلترا فيما يتعلق بإدارة النقل للأشخاص بمدينة لندن ، وإدارة الإذاعة ، كما اتبعت هذا النظام الولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع وادى التمسى .

ويمكن القول أن مصر قد اتبعت مثل هذا النظام ، بتكوينها المجلس الدائم لتنمية الانتاج لأن المرسوم بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بتكوينه قد نص صراحة على أنه هيئة مستقلة لها شخصية اعتبارية وأنه من بين اختصاصاته تقديم مشروعات ، يقوم بتنفيذها بنفسه أو بالواسطة أو عن طريق الجهاز الحكومى . كما نص هذا المرسوم على أن يضع المجلس لنفسه ميزانية مستقلة وأبان بوضوح أنه لا يخضع فى إدارة أمواله ولا فى حساباته للقواعد والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التى تخضع لها ميزانية الدولة سواء أكان ذلك

بالنسبة للمشروعات التي يقيمها مباشرة ويديرها بنفسه ، أو للمشروعات التي يقيمها بالواسطة عن طريق اشتراكه مع الغير ، سواء كان هذا الغير شركات أو هيئات أو افراد ، أو بالنسبة للمشروعات التي يرى أن يكمل تنفيذها للوزارات والمصالح والهيئات العامة .

#### ٤ - مراحل الرومنة في النشاط الاقتصادي :

##### (ب) البلاد المتخلفة اقتصاديا :

تتمتع بالتخلف الاقتصادي في هذا المجال ، عدم تطور النظام الاقتصادي الى المستوى الذي بلغته البلاد الأخرى التي وصلت فيها الصناعات الى أعلى مستوى يمكن وبمعنى آخر ، يعد النظام الاقتصادي متخلفا اذا كان القطاع الصناعي فيه لا يزال هزيعا ، بالنسبة لمجموع النشاط الاقتصادي كله . ولا نزاع في أن التخلف الاقتصادي يمكن أن يقاس ، بمدى تخلف نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي عن نصيب الفرد الواحد من الدخل في البلاد الصناعية المتقدمة . والتخلف الاقتصادي ، يفرض على الدولة واجب التدخل لانهاض النشاط الاقتصادي وتشجيع الأفراد والهيئات على الاقبال والمغامرة والمجازفة برؤوس الأموال ، وتهيئة الجو المناسب للاستثمار . وما من شك في أن أولى واجبات الدولة هو حماية الانتاج القومي الذي لا يزال غضا من أعاصير منافسة المنتجات الأجنبية التي هيئت لها ظروف الأصبية في النشوء والتدرج في الارتقاء الى الظفر بمكانة قوية في الأسواق .

ولهذا نجد أن المفكرين الألمان أشرروا باتباع سياسة اقتصادية تخالف السياسة التي سارت عليها إنجلترا . فتمسكوا بمبدأ الحماية الجبركية ، كما تمسكت بها الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان هذان البلدان متخلفين في مضمار الصناعات بالنسبة لإنجلترا .

وجلى أن البلاد العربية قد ظلت طويلا متخلفة في ميدان الصناعة ، وإن هذا التخلف هو السبب الأول الأساسي في تدهور نصيب الفرد من الدخل القومي وتخلفه

تخلفا كبيرا عن نصيب الفرد من الدخل في البلاد الصناعية المتقدمة . والأسباب الأساسية لهذا التخلف الاقتصادى يرجع إلى تمويلها على الانتاج الزراعى أو الانتاج المبدئى فى مراحل الأولى ، دون الإفادة من الموارد الطبيعية التى تملكها فى تحويل إنتاجها الأولى إلى إنتاج صناعى . ولعل من الواجب هنا أن نذكر بأن اكتشاف منابع البترول الغزيرة فى البلاد العربية ، ولو أنه من العوامل التى تساعدها على النهوض اقتصاديا ، إلا أن وقوفها عند مرحلة الانتاج الأولى ، دون الاستفادة من هذه الموارد الخصبية فى تنمية اقتصادياتها من شأنه أن يجعلها على عتبات تقدم اقتصادى هزيل ، لا يمينها على رفع مستوى عيشها إلى الحد الذى تطمئن معه إلى مستقبلها ، وإلى تطور اقتصادياتها تطوراً يكفل لشعبها الرغد .

ولعل من أهم الأسباب التى دعت إلى تخلفها الاقتصادى وعدم إفادتها من إمكانياتها هو عدم توافر الكفايات الفنية الأهلية التى تستطيع أن تعتمد عليها فى إنشاء مختلف الصناعات التى تتوافر لها فيها مقومات النجاح .

وهذا الافتقار إلى الكفايات الفنية كان من أهم العوامل التى ساعدت على نكوص رهوس الأموال الأهلية من المخاطر فى ميادين من النشاط كانت دائما غريبة عنها .

وعلى الرغم من أن مصر كانت دائما مجالا طيبا لإقبال رهوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فيها ، إلا أن رهوس الأموال هذه لم تقش ميادين الانتاج الصناعى ، لأنها كانت تجد قصصا معرضة لأخطار عنيفة ، على رأسها منافسة المنتجات الأجنبية ، وعدم وجود جيش من الفنيين المدربين من العمال للقيام بالواجبات التى كان يتعين عليهم أدائها . ولهذا بقى الاستثمار الأجنبى محصورا فى حدود معينة ضيقة ، لا تتجاوز المرافق العامة كشروط المياه وتوليد الكهرباء والنور والفنادق والنقل وما إلى ذلك وهى مشروطات مأمونة النتائج . ولم تتجه رهوس الأموال الأهلية إلى الاستثمار الصناعى إلا بعد أن أنشئ بنك مصر وأُتيحت الفرصة للحكومة بحماية الانتاج القومى . ومع ذلك فقد ظلت هذه النهضة الصناعية

ضيقة النطاق ، لا تتناسب مع إعداد السكان المطردة في التزايد ، ولا تتفق مع الضرورات التي تقضى بالعمل على رفع مستويات الشعب عن طريق زيادة الكفاية الانتاجية .

وغير خاف أن «الاستثمار الصناعي» في مصر بالمعنى المفهوم من هذا الاصطلاح وهو الذي يقصده به خلق صناعات جديدة تعمل على إمداد البلاد بمجموعات من السلع ، تعول في الحصول عليها عن طريق الاستيراد من الخارج ، كان يلاق ولا يزال صعوبات عديدة ، على رأسها أن الانتاج القومى لا يمكن أن يتبأأه الظفر بولاء المستهلكين وإقبالهم عليه وتفضيلهم له ، إلا بعد فترة من الزمن ، يحال فيها بين المستهلكين وبين السلع الأجنبية الجيدة الصنع التي ألفوا استعمالها واعتادوا على طلبها بالأسماء التجارية التي اشتهرت بها عن طريق فرض حماية جمركية مرتفعة ، تجعل الميزان يحيل في جانب السلع المصنوعة محلياً . ومعنى هذا أن الدولة يتعين عليها أن تضمن للصناعات الجديدة سوقاً معزولة عن تيارات المنافسة الخارجية ، لفترة معينة من الزمن ، تعتبر فترة اختبار للصناعة الجديدة يفسح لها فيها مجال استكمال وجوه النقص التي لا بد وأن تتعرض لها المنتجات المحلية في المراحل الأولى لظهورها في الأسواق ، كما تستطيع خلالها المنتجات الجديدة أن تثبت أقدامها في السوق المحلية ، وأن تثبت للمستهلكين الذين لم يألفوها قبلاً ، أنها في وسعها أن تشبع حاجاتهم بنفس القدر من الكفاية ، التي تشبعها بها السلع المستوردة ، وكل هذا يحتاج إلى شيء من الوقت كما ذكرت حتى يكون من الميسور في النهاية تهئية أذهان المستهلكين إلى أن السلع المحلية قد أصبحت بديلاً كاملاً للسلع الأجنبية . وثمة أمثلة عديدة لعملية الإحلال هذه في حياتنا الاقتصادية ، كالمنسوجات القطنية ولا سيما الدمور والبفتة ، والصابون والكبريت والجبن الأبيض والمصنوعات الجلدية الخ ...

على أن ضمان الحكومة للصناعات المحلية بالأسواق التي تصرف فيها إنتاجها ، عن طريق الحماية الجمركية ، لا يكفي وحده لأنها منها والاطمئنان إلى تطورها

السليم ، من حيث قيامها على أسس سليمة . إذ من واجب الحكومة أن ترمي أيضاً مصالح المستهلكين ومصالح الاقتصاد القومى فى المستقبل البعيد ، وذلك بالعمل على تشجيع البحوث الفنية والاتفاق عليها بسخاء ، لتمتين وجوه النقص فى السلع المنتجة ولتطمئن الى أن عمليات الانتاج تدار بالكفاية الواجبة ، وان الصناعة المحلية اذا كانت قد اعادت من الحماية ، فانها قد استغاثت الفرص المجانية لها استغلالا طيبا فى التجويد والاتقان وفى خفض نفقات الانتاج . وقد لا يتوافر للصناعة المحلية الوليدة للمال الكافى للاتفاق فى هذه الناحية ، كما قد لا تتوافر لها الوسائل التى تعينها على تحقيق هذا الغرض . وقد كانت الحكومة الألمانية حريصة دائما على دعم الصناعات الألمانية والشد من أزرها ، واثابة كل فرص التقدم لها بالاتفاق بسخاء على البحوث العلمية فى معاهد للبحث اعدت خصيصا لهذا الغرض ، فضلا عن موالاتها الجامعات الألمانية بالتشجيع للقيام بالابحاث الصناعية اللازمة .

ولكن الدور الذى يخلق للحكومة أن تقوم به فى بلاد ذات اقتصاد متخلف يجب ألا يتف عند هذا الحد . فالميل للاستثمار بالمعنى الذى أشرنا اليه ميل ضعيف عادة وهناك مغريات عديدة تنحو بأصحاب الأموال الى سلوك سبل مطروقة مأمونة للاستثمار . ولعل حبس الأموال فى الأراضي الزراعية كان من أهم انعوامل فى مصر التى اعانت على الركود الاقتصادى وقوت من أسباب التخلف لأن الأرض الزراعية فى بلد مزدحم بالسكان أصل اقتصادى لا يخشى أصحاب الأموال من اتجاه قيمة للانخفاض ، بل ان هناك ما يدعو المدخرين الى الاقتناع دائما بأن قيم الأراضي لا بد وأن تترد فى الارتفاع ولهذا كان الإصلاح الزراعى أداة من أهم الأدوات التى تحول بين اقبال أصحاب الأموال على شراء الأرض الزراعية وأضاعة المدخرات القومية فى أصل ثابت ، ليس هناك مجال لزيادة كينة بحيث يستطيع أن يستوعب المدخرات دون أن يمرضها للتبخر عن طريق حدوث تضخم فى قيم الأراضي الزراعية .

واذا كان الاقبال على شراء الأراضي الزراعية آفة يعصاب بها الاقتصاد المتخلف

ويتميز بها دائماً ، وإذا كان الميل للاستثمار ضعيفاً ، فليس هناك مناص من أن تأخذ الدول الأمور في يدها وأن تتولى بنفسها عملية الانهاض والانشاء الصناعي ، ولا سيما في الميادين التي يتببب فيها الاستثمار الفردي عن طرقها .

#### هـ — المشروعات المتخلفة :

والمشروعات التي يجدر بالدولة في الاقتصاديات المتخلفة أن تنهض بها هي المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بقدر كبير من المجازفة والمخطر ، ومنها الصناعات الهندسية والثقيلة ، كإنتاج المحركات والسيارات والجرارات والصناعات الحربية على اختلاف أنواعها وصناعات بناء السفن وتوليد الكهرباء الخ ...

وبما أن الجهاز الحكومي في البلاد المتخلفة اقتصادياً يكون عادة عاجزاً عن النهوض بمثل هذه المشروعات الضخمة ، فإنه من خطئ الرأي أن تتولى الحكومة بنفسها مثل هذه المشروعات ، تديرها لحسابها الخاص . فقد أثبتت التجربة أن الإدارة الحكومية خاضعة لكثير من القيود ، بحيث لا يكون في وسعها مواجهة مطالب السوق الطارئة والمتغيرة بالسرعة الواجبة . وبطء الإجراءات الحكومية أمر معروف ومألوف لا في البلاد المتخلفة وحدها ولكن في البلاد المتقدمة أيضاً . ولهذا نوصي بأن تحرص الحكومة على عدم إضافة أعباء جديدة ينوء بها جهازها الإداري ، وهي أعباء لا يصلح لها بطبيعته .

كما أن الحكومة في إقبالها على التدخل في النشاط الاقتصادي ، يجب أن تصمم سياستها على أساس استنهاض النشاط الفردي وإثارة ما يدعو إلى نموه ، لا العمل على الحلول مكانه في مختلف الميادين التي يعتبر هذا النشاط صاحب الحق الأول فيها . لأنه مهما قبل عن النشاط الفردي ، ومهما تبين لنا من بحثنا بأنه يفضي بأدواته وأجهزته إلى سيطرة أقل من أصحاب رؤوس الأموال عليه ، إلا أنه يعتبر المعين الأول في أية أمة لكل الحوافز التي تدعو إلى التجديد والابتكار والتوثب

لشغل مراتب أعلى من التقدم ودافع الريح دافع قوى ، علينا ألا ننسى ماله من أثر خطير ، فى حفز الهمم على المغامرات والمجازفة ، اذا تمهأت لأصحاب رؤس الأموال الفرص المواتية .

ولهذا اذا كان الجو الاقتصادى للبلاد المختلفة ، لا يشجع رجال الأعمال على الاقبال على مجالات من العمل والاستثمار ، يخشون نتائجها لأن ثمارها تمتد إلى مستقبل بعيد ، ولأنهم لا يطمئنون إلا للمشروعات التى تدر أرباحا عاجلة ، فأنتنا نجد أن تدخل الدولة فى مثل هذه الحالات أمر ضرورى لا مناص منه . لأن مثل هذا التدخل يوحى بالنقمة المفقودة ، ويوزع الاخطار توزيعا يخفف من وطأها على المشروعات الفردية . والصورة التى يجب أن يتم بها هذا التدخل ، هى مساهمة الدولة فى هذه المشروعات بنصيب من رأس المال قد يصل إلى النصف أو أكثر . على أن يطرح باقى رأس المال فى السوق ليساهم فيه أصحاب رؤس الأموال . وبمعنى آخر على الدولة أن تقوّم بدور الإنشاء والترويج للمشروعات ، وأن تتحمل نصيبا موفورا فى التمويل ، وفى ضمان أرباح دنيا للمساهمين .

ولن يتم هذا إلا عن طريق المشروعات المختلطة فى غرار ما حدث فى مصر عند تكوين بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك التسليف الصناعى .

إلا أنه من الواجب اذا ثبت نجاح المشروع ودلت التجربة على أنها قد تجاوزت أخطار الطفولة أن تتخفف الدولة عما تحمله من أعباء عن طريق بيعها ، لنجد بذلك الأموال الكافية التى تستطيع بها بدء مشروع جديد أو سلسلة جديدة من المشروع وفى كل ذلك تستولى الدولة على دفة القيادة فى سوق الاستثمار ، وتعمل على توجيهها وفقا للخطة الطويلة المدى التى تضعها لهذا الغرض .

وإذا كانت الدولة تأخذ على عاتقها أمر هذه القيادة وشئون هذا الاشراف وهو أمر ضرورى كما أكدنا بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة فإنها يتعين عليها أن ترافق مراقبة دقيقة سير الأمور فى القطاعين الرسمى أو شبه الرسمى والقطاع الفردى ، وذلك فيما يتعلق بالكفاية الانتاجية والملاقة بين تقنيات الانتاج فى



الداخل وتدفقات الانتاج في الخارج ، ثم العلاقة بين تدفقات الانتاج واسعار البيع اذ طالما تنعم الصناعة بالحماية الجمركية لضمان أسواق تعريفها وتميز مكانتها في مواجهة المنافسة الأجنبية ، فان هذه الحماية يجب الا تتخذ ذريعة لتفطية المعجز في الادارة وتدهور الكفاية . والصالح الاقتصادي العام ، لا صالح المستهلكين وحدهم يقضى بذلك والوظيفة الأولى للدولة وهي خلق جو واسع لنكافؤ الفرص وشحن المهتم للهوض بمستوى الانتاج ، ويعمل عليها الشبر على حماية الاقتصاد القومي من مساوئ الاحتكار ومن شرور الاستغلال .

والسياسة التي اتبعتها حكومة الثورة في انشائها لمجلس تنمية الانتاج وفي تصميم البرنامج ووضع الأهداف الذي يرجى تحقيقها عن طريق خطوة سديدة نحو تحقيق الأغراض الذي أشرنا إليها ، وكل ما يزيدنا كيدة هو أن هذا المجلس بجانب عنايته بغزو مجالات استثمار جديدة ، يجدر به أن يراقب مجالات الاستثمارات القديمة المألوفة التي رصخت أقدامها في السوق ، لينتق الاقتصاد القومي من كل عوامل الضعف التي تفتابه ، سواء ما كان منها قائماً أو ما يخشى قيامه .



## قسم العلوم القانونية والسياسية

---

فضية العضوية في الأمم المتحدة . . . . . للدكتور بطرس بطرس غالى

الدفايز التجارية . . . . . للدكتور محمد حسن عباس



## قضية العضوية في الأمم المتحدة

بقلم

الركنور بطرس بطرس غالى

أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية للعائد

تنقسم العضوية في الأمم المتحدة إلى نوعين : عضوية أصلية وعضوية بالانضمام ولا أثر لهذه التفرقة في الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء ، ولا في الالتزامات التي عليهم . ولكن كما جاء في تقرير اللجنة المختصة في مؤتمر سان فرانسكو « من المتفق عليه أن هذه التفرقة لا تتضمن أى تمييز بين الفئتين ، إنما هي تفرقة اقتضاها المجرى العادى للأمر ، إذ لا بد قبل قبول أعضاء جدد من وجود الهيئة ذاتها ، وهو ما ينطوى على وجود أعضاء أصليين بها »<sup>(١)</sup> . فهي إذن مجرد تفرقة ترجع إلى الظروف التي أحاطت بتاريخ الانضمام .

### أولاً - العضوية الأصلية :

نص المادة الثالثة من الميثاق على أن « الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقدة في سان فرانسكو والتي توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقاً للمادة ١١٠ وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٢ وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه » ويستخلص من هذه المادة أنه لا بد من توافر شرطين في العضو الأصلى وهما :

أولاً : أن يكون قد اشترك في مؤتمر سان فرانسكو ، ومعنى ذلك أنه قد

Department of State United Nations Conference on International Organization, (١).  
Selected Documents (Washington 1946) p. 505.

وقع على تصريح الأمم المتحدة ، ويستثنى من ذلك دولة بولونيا فقد وقعت على التصريح في أول يناير سنة ١٩٤٢ ، ولكنها لم تشترك في مؤتمر سان فرانسكو لعدم اتفاق الدول الداعية على نوع الحكومة التي تمثلها . وقد وضعت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة السالفة الذكر لتتمكن بولونيا من أن تكون عضواً أصلياً في الأمم المتحدة مع أنها لم تشترك في مؤتمر سان فرانسكو .

ثانياً : التوقيع على الميثاق والتصديق عليه . وقد وقعت الحسون دولة التي اشتركت في مؤتمر سان فرانسكو في ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ ، أما ممثل بولونيا فقد وقعه في ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ . وتمت بعد ذلك تصديقات الدول ، فقد اشترطت المادة ١١٠ أن تودع وثائق التصديق لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بإخطار الدول الموقعة بكل إيداع يحصل . واشترطت أيضاً ألا يصح الميثاق ممولاً به إلا حين تم تصديقات الدول الحس المعطى وأغلبية الدول الأخرى الموقعة على الميثاق ، وتم ذلك في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ودخل الميثاق منذ هذا التاريخ في دور التنفيذ <sup>(١)</sup> .

ثانياً — المضمون بالمفهام :

نصت المادة الرابعة من الميثاق على « أن المضمون في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المهبة للسلام والتي تأخذ تعهدها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه » . أما الفقرة الثانية من المادة فقد ذكرت أن « قبول أي دولة من الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن » .

ويستخلص من هذه المادة أن فقرتها الأولى تتضمن الشروط التي يجب أن تتوافر في طالب الانضمام ، بينما تتضمن فقرتها الثانية ما يجب اتباعه من إجراءات لقبول هذا الطلب .

(١) قد صدق البرلمان المصري على الميثاق في ١٣ أكتوبر ١٩٤٥ وأرسلت الحكومة وثائق التصديق في ٢٢ أكتوبر من نفس السنة .

## شروط الانضمام

بينت محكمة العدل الدولية في رأي استعاضى أصدرته في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ الشروط المطلوبة في الدول الراغبة في الانضمام بقولها :

أن الشروط المطلوبة خمسة : (١) أن تكون دولة . (٢) أن تكون محبة للسلام . (٣) أن تقبل التزامات الميثاق . (٤) أن تكون قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات . (٥) أن تكون راغبة في ذلك .

١ — الشرط الأول : وهو أن يكون طالب الانضمام دولة . قد أريد بهذا الشرط استبعاد المستعمرات والأقاليم التابعة ، والتنظيمات الدولية الإقليمية والثنية الأخرى ، غير أن الميثاق لم يتعرض لتعريف الدولة ، ولم يضع شروطاً معينة لنظامها السياسى والاجتماعى . وإن كان يفهم من الأعمال التحضيرية للميثاق أن الديمقراطية شرط من شروط قبول الدولة .

ودلت أولى تجارب الأمم المتحدة على أنه قد أسبغ على كلمة دولة تفسير واسع شامل يمكن أن ينطوى تحت أقاليم لم تستكمل مقومات الدولة . فاشترك سوريا ولبنان في مؤتمر سان فرانسكو مع أنهما كانتا وقتئذ تحت الانتداب الفرنسى ، واشترك الفيليبين مع أنها لم تستقل إلا في ٤ يونيو سنة ١٩٤٦ ، واشترك جمهورية روسيا البيضاء وأوكرانيا وهما عضوان في الاتحاد السوفيتى لم تتوافر فيهما مقومات السيادة ، كل ذلك يبين أن التفسير الذى ذهبت اليه تلك الهيئة الدولية ليس تفسيراً قانونياً ، ولكنه تفسير سياسى روعيت فيه ظروف خاصة أملتها الأحوال التى كانت قائمة في هذا الوقت .

إلا أن التصريحات والمناقشات التى دارت حول قبول أعضاء جدد يفهم منها أنه قد قامت محاولات لتحديد معنى كلمة دولة . منها أن تكون حرة في تصريح شئونها الخارجية ، فحين تقدمت الأردن بطلب الانضمام في سبتمبر سنة ١٩٤٧ اعترض

الاتحاد السوفيتي على ذلك ، وبني اعتراضه على أن الاردن ليست دولة مستقلة لأن الجيوش الأجنبية تحتلها . ولما تقدمت منغوليا الخارجية بطلب الانضمام اعترضت انجلترا وبعض الدول الأخرى على قبولها لأنها لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي إلا مع الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي ، وهذا يعد دليلا على عدم تمتعها بالسيادة الخارجية الكاملة . فكأن مقدار النفوذ الأجنبي في دولة ما ودرجة اتساع تمثيلها الدبلوماسي كلاهما يعد معيارا لمعرفة كون طالب الانضمام يعتبر ، أولا يعتبر دولة .

٢ — الشرط الثاني : وهو أن يكون طالب الانضمام من الدول المحبة للسلام ولا يكتفي لتوافر هذا الشرط أن تملن الدولة أنها محبة للسلام ، بل لا بد أن تقوم بأعمال إيجابية لاستحقاق هذا الوصف :

ولم يوضع معيار خاص بمعرفة حب الدولة للسلام فعند عقد مؤتمر سان فرانسكو كان معيار حب الدولة للسلام هو أن يكون هذا الحب قد دفعها إلى المحاربة من أجل السلام . وعلى هذا الأساس لم يقبل إلا الدول التي أعلنت الحرب على المحور . وعند مناقشة قبول بعض الأعضاء الجدد تقدم بعض المندوبين بمعايير أخرى لتقدير هذا الشرط منها التصرف الحسن خلال الحرب العالمية الثانية ، فإذا كانت الدولة الراغبة في الانضمام قد تعاونت مع المحور فإن ذلك يفرض بعدم حبها للسلام وبذلك لا تتحقق فيها الشرط الثاني . ولهذا قوبل طلب البرتغال وإيرلندا في الانضمام في سبتمبر سنة ١٩٤٧ بمعارضة بعض الدول لأنهما قدمتا لدول المحور خدمات إبان الحرب .

ومن المعايير التي قدمت أيضا لتقدير عدم تحقق هذا الشرط كون الدولة قد صدرت منها تصرفات عدوانية ضد إحدى دول الأمم المتحدة . ولهذا اعترض على قبول ألبانيا لما بينها وبين اليونان من نزاع ، ولأنها اعتدت على السفن الحربية البريطانية في مضيق كورفو .



ومن هذه المداير كيفية قيام الحكم في الدولة طالبة الانضمام . فاذا اثبت أن حكومتها قامت بمساعدة دول المحور فسر هذا بأنها غير محبة للسلام . وفي تصريح بوصدام الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ ما يأتي :

« تقرر الحكومات الثلاث <sup>(١)</sup> أنها ملزمة بأن تصرح بأنها لن تقبل أي طلب للانضمام تتقدم به الحكومة الاسبانية القاعة لأنها وصلت إلى الحكم على أساس المساعدات العسكرية التي قدمها إليها المحور فهي بطبيعة تكوينها ومصدرها وسجلها واتصالها الوثيق بالدول الممتدية لا تتوافر فيها الشروط اللازمة للعضوية » .

ولا شك أن كل هذه المعايير التي وضعت لمعرفة تحقق الشرط الثاني تعتبر كلها سياسية بحته وسبب ذلك أن الشرط الثاني نفسه يعتبر سياسيا أيضا .

٣ — الشرط الثالث : وهو أن يقبل طالب الانضمام جميع الالتزامات التي يتضمنها الميثاق . وهذا الشرط قانوني بمقتضاه تملن الدولة أنها تقبل جميع التزامات الميثاق ، وتتعهد بتنفيذها ، ويكون هذا القبول بناء على الأوضاع الدستورية الصحيحة المرعية في كل دولة . وظاهر من النص أنه لا يجوز أن يتم انضمام الدولة مع أي تحفظ .

٤ — الشرط الرابع : يجب أن يكون طالب الانضمام قادرا على تنفيذ التزامات الميثاق . ويرتبط هذا الشرط بالشرط الأول إذ أن القدرة على تنفيذ الالتزامات الدولية مظهر من مظاهر السيادة الخارجية ، فالدولة ناقصة السيادة لا تستطيع أن تصرف في جميع شئونها الخارجية ، وبالتالي لا تكون قادرة على تنفيذ التزامات الميثاق . وقد نوقش هذا الشرط عندما عرض طلب انضمام منغوليا الخارجية فذكر بعض المعارضين في انضمامها أنه ليس لديهم معلومات كافية لمعرفة مدى قدرة هذه الدولة على تنفيذ الالتزامات المبينة في الميثاق . وذكر معارضون آخرون أنها غير قادرة على التنفيذ إذ تنقصها الخبرة اللازمة في الشؤون الدولية . واستدلوا على ذلك بأنها لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي إلا مع دولتين اثنتين .

(١) هي الولايات المتحدة والامم المتحدة والصين والمملكة المتحدة .

ومما يعتبر من أسباب عدم القدرة على تنفيذ التزامات الميثاق أن تكون إمكانيات الدولة ضئيلة من الناحية المادية والمسكرية . مثل إمارة موناكو أو دويلة سان مارينو . وقد يرجع عدم القدرة أيضا إلى حالة قانونية ومن ذلك حالة الحياد الدائم في سويسرا .

• — الشرط الخامس : أن يكون طالب الانضمام راغبا في تنفيذ الالتزامات ، فلا يجوز أن يرغب عليه ، أو أن يكره على الانضمام الى المنظمة ما دامت العضوية فيها اختيارية .

ويكون إظهار تلك الرغبة بإعلان يصدر من الدولة التي تطلب الانضمام . أما تقدير تلك الرغبة فمهورها النقه أو الشك في الدولة الراغبة في الانضمام . فذلك تقدم مندوب الاتحاد السوفيتي في اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة بتفسير خاص لهذا الشرط ، وهو أن الحكم على دولة بأنها راغبة في تنفيذ التزامات الميثاق يتوقف على خص تصرفاتها خلال الحرب العالمية الثانية . ووجه القراءة في هذا التفسير أنه يحمل رغبة الدولة في تنفيذ التزامات الميثاق متعلقة بتصرفات سابقة إلا أن الروح السياسية كانت متغلبة في تفسير جميع الشروط المطلوب توافرها في طالب الانضمام .

#### إجراءات العضوية :

نصت المادة ٥٨ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمن ، والمادة ١١٣ من اللائحة الداخلية للجمعية العمومية على أن كل دولة ترغب في الانضمام إلى الأمم المتحدة تقدم طلبا بذلك إلى الأمين العام ، ويكون هذا الطلب مصحوبا بإعلان استعدادها لقبول كافة الالتزامات الواردة في الميثاق ، ويرفع الأمين العام هذا الطلب إلى مجلس الأمن ، فيحيله رئيس هذا المجلس إلى لجنة قبول الأعضاء الجدد ، فتفحصه ، وترفع تقريرا عنه إلى مجلس الأمن قبل بدء الدورة المادية للجمعية العمومية بخمسة وثلاثين يوما على الأقل . أما إذا كانت الدورة غير حادية فيقدم التقرير

قبل بداية الدورة بخمسة عشر يوما . وعلى ضوء هذا التقرير يصدر مجلس الأمن توصية للجمعية العمومية بقبول الدولة ، ويكون ذلك بأغلبية سبعة أصوات من أحد عشر صوتا ، بما في ذلك أصوات الدول الكبرى الخمس . ونحال هذه التوصية إلى الجمعية العمومية فتكلمها إلى اللجنة السياسية ، فتعد تقريرا عن ذلك ، وترفعه إلى الجمعية العمومية . فتقوم بالتصويت على هذا الطلب فيقبل بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت فإذا تم هذا صارت الدولة عضوا في الأمم المتحدة .

أما إذا رفض مجلس الأمن قبول الدولة طالبة الانضمام فإن الجمعية العامة تبحث الأسباب التي بنى عليها الرفض ، ولها أن توافق عليها ، أو أن تحيل الطلب مرة أخرى إلى مجلس الأمن رجاء إعادة النظر فيه . وفي هذه الحالة يكون على مجلس الأمن أن يعيد النظر في الطلب وفقا للإجراءات السالفة الذكر .

### ثالثا - أزمة العضوية :

كان قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة محل مناقشات ومنازعات شديدة ترتب عليها عدم قبول أغلب الدول الراغبة في الانضمام ، وبذلك تمطت أحكام المادة الرابعة . وعرفت هذه الأزمة باسم قضية العضوية في الأمم المتحدة . وخلصتها أن قبول العضو الجديد كان يخضع لعوامل سياسية تتمسك بها كل من الكتلتين المتناهضتين في الأمم المتحدة . فالائتلاف السوفييتي يقف في وجه كل دولة يرى أنها موالية للكتلة الغربية ، ويستعين على ذلك باستعمال حق النقض . وتقف الكتلة الغربية في وجه كل دولة من أنصار الائتلاف السوفييتي مستعينة بالأغلبية العددية التي تتمتع بها داخل مجلس الأمن ، والجمعية العمومية . وظل هذا النزاع دائرا من يوم قيام الأمم المتحدة إلى ١٥ / ١٢ / ١٩٥٥ حين اتفقت الكتلتان على قبول ١٦ دولة في الأمم المتحدة دفعة واحدة فانتهت بذلك أزمة العضوية .

\*\*\*

في سنة ١٩٤٦ تقدمت تسع دول بطلبات انضمام إلى الأمم المتحدة ، ثم في

سنة ١٩٤٧ تقدمت ثمانى دول أخرى بطلبات مماثلة ، وطلت طلبات العضوية تتوالى من دول جديدة ، ودول سبق أن رفض طلبها حتى بلغ مجموع هذه الطلبات فى بداية سنة ١٩٥٥ أكثر من ثلاثين طلباً . ولم يقبل منها حتى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلا تسع دول ساعدها وضعها السياسى الخاص على قبول طلبات انضمامها . وهى ثلاث فئات .

١ - دول أسهمت فى الحرب ضد المحور ، ولم تكن متمتعاً بالاستقلال الذى يؤهلها للعضوية . وهى بورما التى قبلت فى سنة ١٩٤٦ وأيسلندا فى نفس السنة وباكستان فى سنة ١٩٤٧ واندونيسيا فى سنة ١٩٥٠

٢ - دول احتفظت بالحياذ أثناء الحرب العالمية الثانية وهى : أفغانستان وقبلت سنة ١٩٤٦ والسويد فى نفس السنة واليمن فى سنة ١٩٤٧ ، وكان هذا القبول بناء على ما تقرر فى مؤتمر بوسدام من تأييد قبول عضوية الدول التى ظلت محايدة أثناء الحرب إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة الرابعة من الميثاق .

٣ - دول قبلت رغم ما صادفها من اعتراض بعض الاعضاء وهى : تايلاند فقد اعترضت فرنسا على قبولها بسبب ما بينها وبين الهند الصينية من منازعات إقليمية ، فلما سويت هذه المنازعات استطاعت أن تظفر بالعضوية فى سنة ١٩٤٦ ومنها دولة اسرائيل فقد اعترضت الدول العربية على قبولها ، ولكنها مع ذلك قبلت فى ١١/٥/١٩٤٩

أما الدول التى تقدمت بطلبات انضمام ولم تقبل حتى ١٥/١٢/١٩٥٥ فهى :  
البانيا والجمها وبلغاريا وكبوديا وسيلان واسبانيا وفنلندا وهنغاريا وإيرلندا وإيطاليا والأردن ولاوس وكبوديا واليابان ومنغوليا الخارجية ونيبال والبرتغال ورومانيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وبعض هذه الدول لم تقبل لأنها لم تنل النصاب المطلوب عند التصويت فى مجلس الأمن ، وهو ٧ من ١١ صوتاً . وكان هذا من أسباب عدم قبول الدول الموالية للكتلة السوفيتية .

وبعضها لم تقبل لأنها نالت النصاب المطلوب من الأصوات ولكن لم يكن من بينها صوت الاتحاد السوفيتي الذي اعترض بحاله من حق الفيتو .

ولذلك لم يكن عجباً أن يتصدى بعض المصلحين للعمل على التخلص من هذا المأزق بمحاولات نوجزها فيما يلي :

أولاً : في سنة ١٩٤٦ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح تغلب عليه الصبغة السياسية وهو قبول طلبات العضوية جملة واحدة وبعملية تصويت واحدة . فلم يوافق الاتحاد السوفيتي على ذلك . وفي سنة ١٩٤٧ تقدمت بولندا بمثل اقتراح الولايات المتحدة ولكن لم ينل هذا الاقتراح موافقة الكتلة الغربية فكان مصيره مصير اقتراح الولايات المتحدة .

ثانياً : على أثر فشل المحاولة السابقة دارت مناقشة في مجلس الأمن ، وفي الجمعية العمومية حول فهم المدلول الصحيح للمادة الرابعة واقتراح الوفد البلجيكي في الجمعية العامة أن تستقى محكمة العدل الدولية في شأن التطبيق السليم لأحكام المادة الرابعة ، وفي جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافقت على قبول هذا الاقتراح ، وعرضته على محكمة العدل الدولية في صورة السؤالين التاليين :

١ — هل يجوز قانوناً لعضو من أعضاء الأمم المتحدة عند تصويته في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة على طلب من طلبات العضوية في منظمة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق أن يعلق قبول هذا الطلب على استيفاء شروط لم يرد ذكرها صراحة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة ؟ .

٢ — وهل يجوز له بوجه خاص أن يجعل الموافقة على قبول طلب العضو الجديد الذي توافرت فيه كل الشروط ، معلقة على قبول عضوية دولة أخرى ؟ .

وأيدت محكمة العدل الدولية رأيها في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ فأجابات على السؤالين مما بالنفي ، غير أن ستة من أعضاء المحكمة أبدوا رأياً مخالفاً خلاصته أن قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة ينطوي على عوامل سياسية وعوامل قانونية ، فن حق كل عضو في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة أن يجعل قبول طلب العضوية

معلقاً على شروط لم يرد ذكرها صراحة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الميثاق ، وتبعاً لذلك يحق له أن يجعل موافقته على قبول العضو الجديد معلقة على قبول طلبات العضوية التي تقدمت بها دول أخرى .

ولم يكن لهذا الاستفتاء أو تلك الفتوى أى أثر في حل قضية العضوية .

ثالثاً — وقد حاولت بعض الوفود ، وعلى رأسها وفد الأرجنتين ، تأويل المادة الرابعة تأويلاً يبيح لجمعية العامة أن يصدر القرار بقبول الدولة طالبة الانضمام ولو لم يصدر قرار توصية من مجلس الأمن ، إما بسبب عدم توافر الأغلبية المطلوبة ، أو بسبب اعتراض أحد الأعضاء الدائمين ، فطلبت الجمعية العامة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ استفتاء محكمة العدل الدولية في ذلك ، وأبدت المحكمة رأيها في ٣ مارس سنة ١٩٥٠ ، وبجمله أن الرأي القائل بأن لجمعية العامة أن تقرر قبول دولة عضواً في الهيئة ، رغم عدم صدور توصية بذلك من مجلس الأمن ، يترتب عليه حرمان المجلس من سلطة هامة عهد الميثاق بها إليه . ويترب عليه كذلك إلغاء حقه في ممارسة وظيفته رئيسية من وظائفه . لهذا ترى محكمة العدل أنه لا يمكن قبول دولة ما عضواً في الهيئة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة بقرار يصدر من الجمعية العامة بدون أن تكون هناك توصية من مجلس الأمن بسبب فشل الدولة المرشحة في الحصول على الأغلبية المطلوبة أو بسبب اعتراض عضو دائم . وبذلك فشلت المحاولة التي أريد بها الحد من سلطة مجلس الأمن في مسألة العضوية <sup>(١)</sup> .

(١) سبقت هذه المحاولة بمحاولات أخرى كانت ترى أيضاً إل الحد من سلطة مجلس الأمن في مسألة العضوية . فقد تقدمت استراليا بأربعة تعديلات بجملة أن تصدر الجمعية العامة قرارها بقبول العضو الجديد ، ثم يصدر مجلس الأمن توصية به ذلك . وبهذا يوضع مجلس الأمن أمام الأمر الواقع إذ يكون من السير عليه أدبياً أن يرفض توصية ثالث تأييد ثلث أعضاء الأمم المتحدة . ورفض مجلس الأمن تلك التعديلات في ٢٧ أغسطس ١٩٤٧ . وكذلك تقدمت الأرجنتين سنة ١٩٤٩ باقتراح يرى إل اختيار توصية مجلس الأمن الخاصة بقبول العضو الجديد من المسائل الإجرائية التي يمكن فيها هذه التصويت بأغلبية سبعة أصوات من أحد عشر صوتاً دون أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين . وقد رفض هذا الاقتراح أيضاً .

رابعا - ومن المحاولات التي بذلت لإيجاد حل لقضية العضوية ما تقدم به مندوب سلفادور في الدورة الخامسة للجمعية العامة سنة ١٩٥٠ ، وخلاصته أن تدعى الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة ويسمح لمبعوثين منها بالحضور كمراقبين في اجتماعات الجمعية العامة وفي جلسات لجنتها الخاصة دون أن يكونوا أعضاء في التنظيم ، ودون أن يكون لهم حق التصويت ، وبذلك يتسنى لهم أن يسهموا في أعمال الأمم المتحدة ، ويستفيدوا منها حتى يتاح لهم فيما بعد أن يتمتعوا بالعضوية التامة . غير أن الجمعية العامة رفضت هذه العضوية الناقصة .

ثم كانت دورة سبتمبر سنة ١٩٥٥ في الأمم المتحدة مجالاً للشاغل كبير أبداه المصلحون سعياً وراء إيجاد حل حاسم لقضية العضوية في الأمم المتحدة .

ففي أول ديسمبر من هذا العام تقدم مندوب كندا بتأييده ست وعشرون دولة أخرى بمشروع يطلب فيه ضم ١٨ دولة جديدة إلى الأمم المتحدة <sup>(١)</sup> . وكان من بينها خمس دول تنتمي إلى الكتلة الشيوعية .

ويومئذ ألقي مندوب كندا خطاباً هاماً قال فيه - إنه يجب قبول هذه الدول دفعة واحدة لتصبح المنظمة أكثر تمثيلاً للعالم الحقيقي .

ولكن صمومات اعترضت طريق هذا المشروع . منها أن الصين الوطنية ، إحدى الدول الخمس العظمى ، كانت قد هددت من قبل باستخدام حق الفيتو لمنع ضم بعض هذه الدول إلى الأمم المتحدة إذا أثيرت المسألة أمام مجلس الأمن .

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على قرار ناشدت فيه مجلس الأمن أن يبحث طلبات الانضمام المتعلقة على ضوء أن الرأي العام « يؤكد جمل العضوية في هيئة الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن » <sup>(٢)</sup> .

(١) كانت هذه الدول هي : البانيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والنمسا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال وفرنسا وليبيا والأردن وسيلان ولاوس وكينيا ومنغوليا الناجوية واليابان ونيبال وإيراندا .

(٢) وافقت على هذا القرار ٥٧ دولة وامتنع عن التصويت خمس دول هي : الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وأستراليا والبرازيل . ولم تناوئ فيه سوى الصين الوطنية وكوبا .

ورغم هذا القرار كان احتمال الفشل أكبر من توقع النجاح . وذلك لأن الصين الوطنية قد أذرت باستخدام حق (الفيتو) لمنع منغوليا الخارجية من الانضمام إلى الأمم المتحدة . كما أن روسيا قابلت ذلك بأنها هددت باستعمال حق الفيتو ضد الدول الثلاث عشرة الباقية إذا لم تقبل منغوليا الخارجية .

ثم انتقلت القضية بعد ذلك إلى ميدان الاجراءات في مجلس الأمن فكان عليه أن يختار بين ثلاثة مشروعات للاقتراع على الطلبات المقدمة والبت فيها .

أولها — المشروع الريبلندي البرازيلي ويتضمن طلبا إلى مجلس الأمن أن يبحث طلبات الدول الثماني عشرة على ضوء الرأي الذي يطلب توسيع نطاق التمثيل الدولي في الأمم المتحدة . ويطلب هذا المشروع من مجلس الأمن أن يبحث كل طلب على حدة ، ثم يوصى الجمعية العامة بقبول هذه الدول وضماها إلى الأمم المتحدة . وطلب أن يكون الاقتراع على هذا المشروع فقرة فقرة ، وعند بحث الفقرة الثامنة التي تضمنت أسماء الدول يكون التصويت على كل طلب وحده . ثم يجري اقتراع آخر على الفقرة كلها وأخيرا يقترع المجلس على المشروع برمته .

وعلى هذا الأساس يستطيع أى عضو من الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة أن يستخدم حق الفيتو عند الاقتراع على المشروع كله إذا كان قد سبق لمعضو آخر من ذوى المقاعد الدائمة أنه استخدم هذا الحق عند التصويت على طلب إحدى الدول . فكان المعارضة في ضم دولة واحدة من هذه الدول طالبة الانضمام قد يؤدي إلى رفض قبول مجموعة الدول كلها .

ثانيهما — المشروع السوفييتي ويقضى ببحث الطلبات بترتيب تاريخ ورودها على أن يتخذ المجلس قراراً في كل طلب على حدة ، ثم يحال القرار بتوصية إلى الجمعية العامة . ولا ينتقل المجلس إلى بحث الطلب الثاني إلا بعد أن تم الجمعية العامة دراستها للتوصية الأولى .



وهذا المشروع معناه أن يتخذ مجلس الأمن ثمانية عشر قراراً لكل دولة صاحبة طلب قرار . فبحث أولاً طالب ألبانيا لأنها على رأس القائمة ، فإذا وافق المجلس حول التوصية إلى الجمعية العمومية ، فإذا وافقت بدورها بأغلبية الثلثين يبدأ المجلس في بحث الطلب الثاني وهكذا .

وعلى هذا لا تكون هناك رابطة بين مختلف الطلبات . وإذا استخدمت إحدى الدول حق الفيتو عند الاقتراع في المجلس على طلب لا حق لا تستطيع الدول الأخرى أن تسحب موافقتها على الطلبات السابقة فتتلا إذا أقر المجلس طلب ألبانيا ، ومارض بعد ذلك في طلب منغوليا الخارجية تظل الموافقة على الطلب الألباني قائمة لأن هذه الدول تكون قد أصبحت فعلاً عضواً في الأمم المتحدة . ومن هذا يبدو ما بين المشروع السوفيتي والمشروع السالف من فرق واضح .

ثالثاً — المشروع الصيني ويتضمن طلب النظر في طلبات ثلاث عشرة دولة وعدم النظر في طلبات سبع دول من القائمة هي الدول الخمس التي تفتنى إلى الكتلة الشيوعية ويضاف إليها فلندة ونيبال لأنهما اعترفتا بمنغوليا الخارجية .

وكاد مجلس الأمن يفشل في مهمته لأن الصين الوطنية استعملت حقها في الاعتراض ضد منغوليا الخارجية وكان ذلك مما حمل الاتحاد السوفيتي على استعمال حق الاعتراض ضد اليابان وانتهى الأمر بفشل الموضوع .

غير أن مجلس الأمن ، على حين غرة ، وافق على مشروع قرار رومى يتطلب انعقاد المجلس فوراً لنظر مشروع جديد ينص على قبول ١٦ دولة في عضوية الأمم المتحدة واستبعاد منغوليا الخارجية واليابان لأن المجلس سبق أن رفض طلبهما .

وفي اليوم التالي لموافقة المجلس أى في (١٥ ديسمبر) وافقت الجمعية العمومية بأغلبية الثلثين على قبول الستة عشرة دولة . وبذلك صار أعضاء الأمم المتحدة ٧٦ دولة .

وقد كان قبول هذه الدول حدثاً ضخماً كما قال مندوب كندا حين قدم مشروعه في أول ديسمبر إن قبول هذه الدول الثماني عشرة سيكون حدثاً لا يفوقه إلا إنشاء الأمم المتحدة .

ويصعب التكهّن بـنتائج هذا الحادث قبل انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة في أواخر سنة ١٩٥٦ ، وإن كان منطق الآراء يدلنا منذ الآن على ما يأتي :

أولاً — الكتلة الأفريقية الآسيوية أصبحت أكبر كتلة في الجمعية العمومية فبعد أن كانت ١٧ دولة صارت ٢٣ دولة إذ انضمت إليها الدول الست الجدد (١) ، ثم يلها في الأهمية الكتلة اللاتينية فعددتها عشرون دولة ثم كتلة أوروبا الغربية وتتكون من ست عشرة دولة والكتلة السوفيتية تسع دول وتبلغ عشرين إذا أضفنا إليها يوغسلافيا .

ثانياً — لم يبق خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة إلا بضع دول حالت دون قبولها صعوبات سياسية . فلم تقبل اليابان ومنغوليا للأسباب التي سبق الكلام عنها ، ولكن قد ذكرت روسيا السوفيتية في اجتماع مجلس الأمن في ليلة ١٤ ديسمبر أنها مستعدة أن تقبل اليابان ومنغوليا الخارجية في الدورة القادمة للجمعية العمومية في العام المقبل .

أما ألمانيا وكوريا وفيتنام فإن مشكلة التوحيد تعترض طلب قبول كل منها ، وإن كان هناك من يرى من الساسة أن تقبل كل منها بأجزائها المتباينة فتقبل ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وفيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية . غير أنه لا يفتقر أن يتم قبول طلبات هذه الدول في هيئة الأمم المتحدة قبل أن يتم توحيدها .

---

(١) هذه الدول هي : سيلان ، نيبال ، ليبيا ، وكينيا ، ولاوس . فإذا قبل السودان ومراكش وتونس في الدورة المقبلة للجمعية العمومية فصحت تلك الكتلة مكونة من ٢٥ دولة وتصبح الكتلة العربية مكونة من ١١ دولة .

وقد أشار قرار الجمعية العامة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى ذلك فقال  
صراحة أنه ناشد مجلس الأمن . « بحث طلبات الانضمام المعلقة ، الخاصة بانضمام  
الثاني عشرة دولة التي لا تقوم بالنسبة لها أية مشكلة تتعلق بتوحيدها » .

ويضاف إلى هذه الدول دول أخرى قد استكملت استقلالها أخيراً وهي  
مراكش التي استقلت في ٧ مارس سنة ١٩٥٦ وتونس في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٦  
ثم دول أخرى على وجه أن تستكمل استقلالها مثل ساحل الذهب ونيجيريا  
والتحاد الملايو .

وبذلك تكون هيئة الأمم المتحدة قد اقتربت من العالمية الشاملة التي كانت  
تسعى جاهدة للوصول إليها منذ قيامها ويكون قد فتح أمامها عهد جديد في محيط  
العلاقات الدولية <sup>(١)</sup> .

---

(١) يرتب على الدول الست عشرة دولة نتائج سياسية عامة غير أن دراستها تخرج من نطاق بحثنا  
هذا ومن أهم هذه النتائج أن عدد الدول الخاصة بالاستعمار بلغ ٥٣ دولة وهي مجموع الدول الداخلة  
في الكتلة الأفريقية الآسيوية والكتلة اللاتينية والكتلة السوفيتية فصار لهذه الدول أغلبية الثلثين  
في الجمعية العمومية .



## الدفاتر التجارية

### الالتزام بحسب الدفاتر وجهتها في الإثبات

للككتور محمد منى عباس

أستاذ القانون التجارى المساعد

كان طبعيا أن تنعكس آثار الثورة السياسية على الجهاز القانونى فى البلاد ، وأن تعاصر الثورة السياسية ثورة قانونية ، ومن هنا نشطت حركة التشريع ، وشمل هذا النشاط ، من بين نواحيه المتعددة ، عدة مسائل فى القانون التجارى ، خاصة الملكية الصناعية والسجل التجارى والدفاتر التجارية والشركات ، فاستحدث المشرع بشأن الدفاتر التجارية أحكام جديدة بمقتضى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤

وجدير بالملاحظة أن النصوص التشريعية الخاصة بالدفاتر التجارية أصبحت مشتتة فى عدة قوانين . بعض هذه النصوص لا زال قائما فى المجموعة التجارية لم يمس التشريع الجديد ، والبعض الآخر جاء به التشريع الجديد فى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل عام ١٩٥٤ ، كما أن بعض النصوص الخاصة بالدفاتر التجارية وردت فى المجموعة المدنية الصادرة عام ١٩٤٨ ، وبعضها ورد فى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهكذا يتضح أن المصادر التشريعية الخاصة بالدفاتر التجارية أصبحت متعددة تناثرت فيها النصوص القانونية التى تحكم هذا الموضوع ، ومع ذلك فإن هذه النصوص رغم تأثرها تكون وحدة تحيط بالدفاتر التجارية وتكون إطارها القانونى أو نظام الدفاتر التجارية ودستورها .

لذلك ، نتناول في هذا البحث ، موضوع الدفاتر التجارية طبقا لاحكام النصوص التشريعية واستعمال الدفاتر التجارية في الإثبات فنتكلم على التوالي في مسألتين رئيسيتين :

- § ١ — التزام التاجر بمسك الدفاتر التجارية .
- § ٢ — جهة الدفاتر التجارية وطرق استعمالها في الإثبات .

## § ١ — التزام التاجر بمسك الدفاتر التجارية

١ — أهمية الدفاتر التجارية ، ٢ — النصوص القانونية ، ٣ — الالتزام القانوني بمسك الدفاتر التجارية ، ٤ — أنواع الدفاتر التجارية ، ٥ — الالتزام القانوني بتنظيم الدفاتر التجارية ، ٦ — مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية ، ٧ — الجزاءات التي ترتب على عدم مراعاة قواعد القانون الخاصة بمسك الدفاتر التجارية وتنظيمها ، ٨ — وجوب مسك الدفاتر التجارية باللغة العربية .

### ١ — أهمية الدفاتر التجارية :

لكل شخص مصلحة في مسك دفتر لقيده حساباته حتى يستطيع أن يقين حقيقة مركزه المالي وأن يوازن بين موارده وتنفقاته ، ولعل هذه المصلحة العادية باللبسة لكل شخص تعتبر في حكم الضروريات اللازمة لكل تاجر ، لأن الصفقات التي يعقدها التاجر أكبر أهمية وأكثر عددا وتنوعا كما أن بعض عمليات التجارية ذات تنفيذ دوري يستغرق فترة من الزمن مثل عقود التوريد مما يقتضي قيد ما يتم تنفيذه والرجوع من آن لآخر إلى تفاصيل القيد لمراعاة ما يلزم تنفيذه في المستقبل ، من أجل هذا أصبح مسك الدفاتر التجارية أمرا لازما في الوقت الحاضر ، تقتضيه طبيعة المشروعات حتى لا تضيق العمليات التي يزاولها المحل في غبار النسيان وحتى لا يغمض مركزه المالي وتضطرب أموره .

على ضوء هذه الاعتبارات نجعل فيما يلي أهمية الدفاتر التجارية :

١ — يستطيع التاجر أن يقين مركزه المالي وتطور أرباحه وخسائره بأن يقتنع البيانات المقيدة في دفاتره التجارية ، كما أنه يستطيع أن يحلل النتائج التي

وصل إليها المشروع وأن يعرف أسباب مكاسبه وخسائره وبذلك يمكنه أن يوجه تجارتها توجيها سليما .

٢ — للدفاتر التجارية أهمية خاصة من ناحية الإثبات أمام القضاء ، إذ أن البيانات المقيدة بالدفاتر التجارية حجية في إثبات الوقائع التي تدل عليها خاصة إذا تعلقت البيانات بمعاملات تجارية بين تجار ، كما أن غير التاجر يستطيع أن يتمسك في مواجهة خصمه التاجر بالبيانات التي قيدها التاجر في دفتاره ، وللتاجر أن يتمسك بالبيانات التي قيدها في دفتاره في مواجهة عميله غير التاجر في حالات استثنائية .

٣ — إذا أشهر إفلاس التاجر فإن دفتاره التجارية تساعد على الكشف عن مدى سلامة أعماله التجارية ، إذ يحدث أحيانا أن يقوم التاجر المشرف على الإفلاس بإخفاء أمواله في ظل قيود صورية أو أن يجري قيود قوامها التواطؤ والخس بقصد تهريب أمواله ، وتستطيع المحكمة بالاطلاع على الدفاتر ومقارنة القيود بالمستندات أن تكشف القيود المشبوهة بالصورية أو الخس ، ونفس القانون على جزاءات جنائية توقع على التاجر المفلس إذا أخفى دفتاره أو أعدمها وكذلك إذا لم يكن له دفاتر تجارية أو أمسك دفاتر تجارية غير منتظمة .

٤ — تساعد الدفاتر التجارية في تحقيق بعض الجرائم كتبديد المستخدم الأموال ، أو قيام التاجر ببيع بضائع مهربة من الرسوم الجمركية .

٥ — وللدفاتر التجارية أهمية من الناحية الضرائبية ، فهي خير وسيلة لتحديد وطء الضريبة ، وترتب القوانين الضرائبية على عدم احتفاظ التاجر بدفاتر منتظمة خضوعه مباشرة لطريقة التقدير الجزائي أو لتصحيح الأرقام .

٦ — تظهر كذلك أهمية الدفاتر التجارية متى توقف التاجر نهائيا أثناء حياته عن مزاولة التجارة وأراد تصفية تجارته ، وكذلك إذا توقف عن مزاولة التجارة بسبب الوفاة ، فيمكن جرد تركة التاجر أو تصفية الشركة بالاطلاع على الدفاتر التجارية .

## ٢ - النصوص القانونية :

وردت الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية في الفصل الثالث من الباب الأول من التقنين التجارى في المواد من ١١ إلى ١٨ ، وظلت هذه النصوص هي المصدر الرسمى الوحيد لنظام الدفاتر التجارية في مصر إلى أن صدر التقنين المدنى الجديد عام ١٩٤٨ وجاء بنصوص خاصة بمحجية الدفاتر التجارية في الاثبات وبأحكام خاصة بالنسبة للاطلاع على الدفاتر ( المواد ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٥١٩ ، ٦٩١ ) .

وصدر قانون الدفاتر التجارية الجديد وهو القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، والذي نص على إلغاء المواد من ١١ إلى ١٤ من التقنين التجارى واستبدالها بأحكام أخرى . ونصت المادة الحادية عشر على أن يبدأ تنفيذ هذا القانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، إلا أنه قبل نفاذ القانون عدلت مواده الأولى والخامسة والحادية عشرة بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، ونصت المادة الثانية من هذا القانون الأخير على أن يعمل بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ معدلا ابتداء من أول يولييه ١٩٥٤

وأخيراً جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركاته المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، ونص على أحكام تتعلق بالاطلاع على دفاتر الشركة بواسطة المراقب ( المادة ٥٣ ) ، كما نظم حق الأقلية في شركات المساهمة في طلب التفتيش فيتم الاطلاع على الدفاتر طبقاً لنص المادة ١٠٠

أجلنا فيما تقدم النصوص التشريعية التي تكون في مجموعها المصدر الرسمى لأحكام الدفاتر التجارية ، وسنتناول هذه النصوص بالتفصيل كلما اقتضت ذلك ضرورة البحث .

## ٣ - المفترض القانونى بمسك الدفاتر التجارية :

أوجب القانون ٥ على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها ، بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة وبيان ماله وما عليه



من الديون المتعلقة بتجارته . ويجب أن يحسك على الأقل الدفترين الآتين :  
١ — دفتر اليومية الأصلية ٢ — دفتر الجرد . ويعنى من هذا الالتزام التجار  
الذين لا يزيد رأس مالهم على الألف جنيه ، ويرجع في تحديد رأس المال إلى  
مصلحة الضرائب ( المادة الأولى من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل  
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ) .

وكذلك تقضى المادة الرابعة من هذا القانون بأنه « على التاجر أن يحتفظ  
بصور طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته  
وكذلك جميع ما يرد إليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات  
التي تتصل بأعمال تجارته » .

لم يستحدث المشرع ، في القانون الجديد ، التزام التاجر بحسك الدفاتر  
التجارية ، فقد كان هذا الالتزام قائما من قبل في ظل المواد الملغاة من  
التقنين التجارى حيث نصت المادة الحادية عشرة على التزام التاجر بحسك دفتر  
اليومية ، ونصت المادة الثانية عشرة على وجوب حسك دفتر المراسلات ، ونصت  
المادة الثالثة عشرة على وجوب احتفاظ التاجر بدفاتر الجرد . والمشرع حين ألغى  
هذه المواد الثلاث بمقتضى القانون الجديد ، استبدالها بنصوص تضمنت مبدأ  
الالتزام التاجر بحسك دفاتر تجارية ، غير أن المشرع أضاف بفأن هذا الالتزام  
أحكام جديدة بحيث جعل التزام التاجر بحسك الدفاتر التجارية يساير التطور  
الاقتصادى كما جعل هذا الالتزام متناسقا ، من حيث مده وتنظيم نطاقه ، مع  
الأصول العلمية الحديثة .

فبينما كان التقنين التجارى يوجب على كل تاجر حسك دفتر اليومية والجرد  
 والمراسلات من غير تفرقة بين كبار التجار وصغارهم ( المواد ١١ — ١٣ الملغاة )  
 جاء القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بقاعدة مرنة تشمل المبادئ الآتية :

أولا : يعنى من الالتزام بحسك الدفاتر التجارية كل تاجر لا يزيد رأس ماله  
على ألف جنيه ( المادة الأولى — معدلة — من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ ) .

هذا النص الذي استحدثه المشرع في القانون الجديد ليس له مقابل في التقنين التجاري ، وثبما لذلك كان التزام التاجر بمسك دفتر تجارية التزاما عاما يعمل جميع التجار ، من غير استثناء لصغار التجار ، ولا شك أن تنفيذ هذا الالتزام كان مرهقا بالنسبة لصغار التجار مما دعى القضاء إلى التماس في تطبيق نصوص القانون بالنسبة لهذه الفئة ، وقد أحسن المشرع صنعا حين نص صراحة على إعفاء صغار التجار من هذا الالتزام بمقتضى القانون <sup>(١)</sup> الجديد .

ثانياً : يلتزم التاجر الذي يزيد رأس ماله على ألف جنيه بمسك دفتر تجارية نص عليها القانون وهي دفتر اليومية ودفتر الجرد والميزانية ، هذا هو الحد الأدنى لدفتر التجارة الإلزامية ، ويلحق بهذا الالتزام وجوب مسك ملف خاص بالمراسلات الواردة ، وصور المراسلات الصادرة .

ثالثاً : يلتزم التاجر — الذي يزيد رأس ماله على ألف جنيه — بأن يحكم ، فضلاً عن الدفاتر المتقدمة وملف المراسلات ، جميع الدفاتر التجارية الأخرى التي

(١) ونلاحظ أن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي نصت على إعفاء صغار التجار من الالتزام بمسك الدفاتر التجارية كانت تقتصر هذا الإعفاء على التجار الذين لا يزيد رأس مالم على ثلاثمائة جنيه ، غير أنه — قبل العمل بهذا القانون — لوحظ وجود تناقض بين هذه المادة وبين المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ الخاصة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، التي تقتصر المولين المزمين بتقديم إقرارات على أرباحهم طبقاً للبيانات والمستندات على من يتجاوز رأس ماله ألف جنيه وكان يستخدم عشرة عمال فأكثر ، أو من يزيد صافي ربحه السنوي على مائة جنيه ( المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، لذلك وللتخفيف العبء عن صغار التجار حدثت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ التي نصت على أنه « يعني من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالم على ألف جنيه ويرجع في تحديد رأس المال إلى معطى الضرائب » .

ومفهوم النص أن لمصلحة الضرائب أن تضع معيار تقدير رأس المال وجرى المصلحة تطبيقاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ على اعتبار التاجر ملزماً بمسك الدفاتر ولو لم يتجاوز رأس ماله القفل ألف جنيه متى زاد صافي ربحه السنوي عن مائة جنيه ، وبذلك أخذت في تصوير رأس المال بطريقة حادة معيارها تقدير رأس المال الحقيقي متى زاد على ألف جنيه وتقدير رأس المال الحسنى متى زادت الأرباح عن النصاب المذكور ولو لم يتجاوز رأس المال القفل ألف جنيه .

تستلزمها طبيعة تجارة وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة وبيان ماله وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته ( المادتان الأولى والرابعة من قانون الدفاتر التجارية ) ، وفي هذه الحالة تعتبر هذه الدفاتر الزامية .

ينبنى على ما تقدم أن التزام التاجر بمسك دفاتر تجارية أصبح بمقتضى القانون الجديد التزاما مرنا يختلف نطاقه باختلاف الظروف ، فقد لا تستلزم طبيعة التجارة أو أهميتها أن مسك التاجر دفاتر تجارية أكثر من الحد الأدنى فيتحدد نطاق التزامه بهذا الحد ، وقد تستلزم طبيعة التجارة أو أهميتها أن مسك التاجر دفاتر أخرى ، وفي هذه الحالة تعتبر هذه الدفاتر الزامية بالنسبة لهذا التاجر شأنها في ذلك شأن دفتر اليومية أو دفتر الجرد أو دفتر الميزانية أو ملف المراسلات ، مثل ذلك البنك فإنه يلتزم بمسك الدفاتر التي اعتبرها المشرع حدا أدنى ويلتزم كذلك بمسك دفتر الخزنة ودفتر الأوراق التجارية ، ودفتر ودائع الأوراق المالية . . . وهكذا ، وتعتبر هذه الدفاتر بالنسبة للبنك دفاتر الزامية نظراً لما تستلزمه طبيعة تجارة النقود وأهميتها .

#### ٤ - أنواع الدفاتر التجارية :

تنقسم الدفاتر التجارية ، تبعاً للأسس العامة التي أخذ بها المشرع في القانون الجديد ، إلى دفاتر تجارية الزامية هي الحد الأدنى الذي يلزم بمسكه التاجر ( متى كان رأس ماله يزيد على ألف جنيه ) وهي دفتر اليومية ودفتر الجرد والميزانية وملف المراسلات ، ودفاتر تجارية أخرى قد تكون إلزامية أو اختيارية حسب الأحوال ، مثال ذلك دفتر الاستاذ فيكون إلزامياً متى كانت طبيعة التجارة وأهميتها تقتضى أن مسكه التاجر ويكون اختيارياً في غير ذلك من الأحوال .

نتناول فيما يلي أنواع الدفاتر التجارية بالتدرج الذي تسمح به طبيعة دراستنا القانونية <sup>(١)</sup> .

(١) راجع بالتفصيل أنواع الدفاتر التجارية في كتاب « المحاسبة المالية وتنظيم الدفاتر التجارية » للأستاذة محمد علي شحاته وحسن الشريف وعبد العزيز مجازي ، ١٩٥٥ .

## (أولا) دفتر اليومية (Le Livre Journal) :

نصت المادة الثانية من قانون الدفاتر التجارية على أن « تقيّد في دفتر اليومية الأصلية جميع العمليات التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا التقيّد يوما بيوم وبالتفصيل ، ويجوز للتاجر أن يستعمل دفتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية ، ويكتفى في هذه الحالة بتقيّد إجمالي هذه العمليات في دفتر اليومية الأصلية في فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر . فإذا لم يتبع هذه الإجراءات وجب إخضاع هذه الدفاتر للأحكام الواردة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون » .

جاء المشرع في هذه المادة بتعريف لدفتر اليومية ، ثم أوردته بالنص على فروض ثلاثة شائعة الاستعمال بالنسبة لهذا الدفتر في مصر ، وجاء بمحكم خاص لكل فرض منها استمده من الأصول العملية التي تستند إليها . وهكذا جاء نص المادة الثانية بقاعدة مركبة تتمشى مع طبيعة التجارة وأهميتها وما استقر عليه العمل في مسك دفتر اليومية في مصر تبعا لطرق المحاسبة السائدة .

### الحالة الأولى (الفصل الأول) احتفاظ التاجر بدفتر يومية واحد .

#### دفتر اليومية الأصلي :

للتاجر أن يكتفى بمسك دفتر يومية أصلي من غير حاجة للاصطناع بدفتر يومية مساعدة ، وفي هذه الحالة يجب استيفاء الإجراءات الشكلية والموضوعية التي فرضها القانون لتنظيم الدفاتر التجارية بالنسبة لهذا الدفتر بصفته دفتر اليومية الوحيد الذي يحسبه التاجر ، ويلاحظ أن مسك دفتر اليومية الأصلي الوحيد فرض يقتناسب من الناحية العملية مع حالة التاجر الصغير أو المتوسط .

### الحالة الثانية احتفاظ التاجر بأكثر من دفتر يومية :

تكثر العمليات لدى التاجر الكبير وتنفرد إلى أنواع متباينة من القيود ، يستلزم كل نوع منها قيودا متشابهة ، بحيث يصعب وضع القيود المتشابهة ، تبعا

لترتيبها الزمنى فى أماكن متناثرة فى دفتر يومية واحد، من شأنه أن يحيط حسابات المتجر بالغموض والابهام، ويقتضى الأمر تنظيم هذه القيود بحيث يخصص لكل نوع منها دفتر يومية أولى تركز فيه كل مجموعة من العمليات المتشابهة، وتختلف طريقة استعمال هذه الدفاتر الأولية تبعاً للطريقة الفرنسية أو الإنجليزية<sup>(١)</sup>، ونظراً لأن المشرع ترك الخيار للتاجر فى اتباع إحدى الطريقتين، ورتب على أتباع كل طريقة حكماً خاصاً فأننا نستعرضهما فى الفرضين الثانى والثالث .

(الفرض الثانى) دفتر اليومية المركزية ودفاتر اليومية المساعدة (الطريقة الفرنسية) :

تبعاً للطريقة الفرنسية يمسك التاجر عدداً من دفاتر اليومية المساعدة تقيد فى كل منها مجموعة من العمليات المتشابهة<sup>(٢)</sup>. يجرى القيد فيها يوماً بعد يوم بالتفصيل، على أن يركز إجمالى قيود كل دفتر مساعد فى دفتر اليومية المركزية، وذلك فى نهاية كل مدة معينة (شهر مثلاً)، أقر المشرع فى المادة الثانية اتباع هذه الطريقة، ونص على أنه يكتب عند اتباعها بالتخاذ الاجراءات الخاصة بتنظيم الدفاتر التجارية بالنسبة لدفتر اليومية المركزية من غير حاجة إلى اتباع هذه الاجراءات بالنسبة لدفاتر اليومية المساعدة، رغم كونها دفاتر إلزامية مكملة لدفتر اليومية المركزية، وذلك اكتفاء بتنظيم دفتر اليومية المركزية حيث يوصد إجمالى قيود كل دفتر مساعد .

(الفرض الثالث) دفاتر اليومية الأصلية المتعددة (الطريقة الإنجليزية) :

تبعاً للطريقة الإنجليزية يمسك التاجر عدداً من دفاتر اليومية يخصص كل منها لنوع من القيود المتشابهة، ولا يرحل إجمالى هذه القيود فى دفتر يومية مركزى،

(١) « المحاسبة المالية وتنظيم الدفاتر التجارية » للأستاذة شريف وجاوى وشحاته ١٩٥٥ ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) وأم دفاتر اليومية المساعدة : دفتر يومية المشتريات الآجلة، ودفتر يومية المبيعات الآجلة، ودفتر مردودات المشتريات، ودفتر مردودات المبيعات، ودفتر القدية، ودفتر صلتوق المصروفات الثرية، ودفتر يومية الأوراق التجارية، ودفتر المقبوضات ودفتر المدفوعات .

وبذلك تعتبر دفتر اليومية هذه في مجموعها دفتر يومية أصلى ذو أجزاء متعددة<sup>(١)</sup>، أو بمباراة أخرى تعتبر هذه الدفاتر كلها دفاتر يومية أصلية متعددة . أقر المشرع استعمال هذه الطريقة أيضاً بمقتضى المادة الثانية ، ونص على أنه تتبع في هذه الحالة الاجراءات الخاصة بتنظيم الدفاتر التجارية بالنسبة لكل دفتر من دفاتر اليومية الأصلية المتعددة ، ذلك أن نتائج قيود هذه الدفاتر لا ترصد في دفتر يومية مركبى حتى يمكن الاكتفاء باستيفاء شروط تنظيمه .

(ثانياً) دفتر الجرد ( Le Livre d'inventaire ) :

نصت على مشتلات دفتر الجرد المادة الثالثة من قانون الدفاتر التجارية بقولها : « تقيد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنة المالية أو بيان إجمالى عنها إذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر وقوائم مستقلة . وفى هذه الحالة تميز تلك الدفاتر أو القوائم جزءاً متمماً للدفتر المذكور .

كما تقيد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة إذا لم تقيد في أى دفتر آخر » .

ويقابل نص المادة الثالثة نص المادة ١٣ من التقنين التجارى الملغاة ، ومقتضى هذا النص يلزم التاجر بمجود سنوى في نهاية كل عام ، كما يرتب النص الجديد التزاماً باستحدثه المشرع بتحرير ميزانية سنوية ، ولم تكن نصوص المجموعة التجارية تلزم التاجر بذلك فيما عدا ما جاء بشأن شركات المساهمة .

والميزانية هي كشف أو قائمه ( Statement ) تظهر مصادر الأموال التى يستعملها المشروع خلال السنة المالية وكيفية وأوجه استثمار هذه الأموال<sup>(٢)</sup> .

(١) المرجع السابق ، الماسة المالية وتنظيم الدفاتر التجارية .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٥ وما بعدها ، ويلاحظ أن الفرض الذى تصور من أجله الميزانية حديثاً هو أن تبين في شكل ملخص ما على :

( أ ) مقدار رأس المال الذى أراده صاحب المشروع ومقدار ما استثمره فيه من أموال مستمدة من مصادر أخرى ( قروض ) .

( ب ) السكيفة والأوجه التى استثمرت فيها هذه الأموال في سبيل تحقيق أغراض المشروع . ودراسة قوائم الميزانية لسنوات متوالية توضح ما طرأ على رأس المال المستثمر أصلاً في المشروع من زيادة أو نقص وكذلك ما طرأ على أوجه استثمار رأس المال من تغيرات .

( ثالثا ) ملف المراسلات وملف صور المراسلات :

( La liasse des lettres et la copie des lettres ) :

نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون الدفاتر التجارية على أنه :  
« على التاجر أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته ، وكذلك جميع ما يرد إليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التي تتصل بأعمال تجارته » .

ويقابل نص المادة الرابعة نص المادة ١٢ من التقنين التجارى الملغاة مع تطور في التعبير عن معنى ملف المراسلات وملف صور المراسلات بحيث أصبحت الصياغة تتمشى مع ما جرى عليه العمل في حفظ المراسلات الواردة في ملف وحفظ صور المراسلات الصادرة في ملف آخر بخلاف ما جاء به النص الملغى من وجوب قيد صور المراسلات الصادرة في دفتر خاص .

ولهذه المراسلات أهمية خاصة في تأييد الأدلة المستمدة من البيانات المقيدة في الدفاتر التجارية بالمعنى الدقيق ( اليومية والجرد والاستاذ . . . ) ، ويتعين تفسير ملف المراسلات بالمعنى الواسع إذ أنه يشمل ، بصرح نص المادة الرابعة ، جميع المستندات التي تتصل بالأعمال التجارية ، وقد يكون المستند ورقة أصلية مثل فاتورة مشتريات المحل التي ترد للمتجر من البائع وهذه تدخل في ملف المراسلات ، وقد يكون المستند صورة ورقة أصلية مثل صورة فاتورة البيع الصادرة من المتجر للمشتري وهذه الصورة تدخل في ملف صور المراسلات للمتجر ، وقد يكون المستند ورقة رسمية أو محررا عرفيا أو رسائل متبادلة بين البائع والمشتري ، ولهذه المستندات أهمية خاصة من ناحية الإثبات وتظهر بوضوح عند تقديم المستندات الأصلية والصور ومقارنتها ببعضها ببعض ومقارنتها بالقيود الحسابية المدرجة في الدفاتر لإثبات الوقائع أمام القضاء .

ويلاحظ ، كما تقدم القول ، أن ملف المراسلات وملف صور المراسلات ليسا دفاتر تجارية بالمعنى الدقيق إذ أنهما مجموعتان تضم كل منهما أوراقا أصلية أو صور أوراق أصلية تتعلق بأعمال تجارية .

وجدير بالملاحظة أن المشرع لم يأت بإعفاء للتاجر الذي لا يزيد رأس ماله عن ألف جنيه من الالتزام بحفظ المراسلات وصور المراسلات ، وينبني على ذلك أن الالتزام بمسك ملف المراسلات والصور التزام عام يخضع له جميع التجار وكبارهم ، لم ير المشرع ضرورة لإعفاء صغار التجار من هذا الالتزام فلننطق يقضى بأن يحتفظ التاجر بمسنداته . أما لماذا لم تكن لديه مستندات فلأن التزامه يصبح غير ذي موضوع من غير حاجة إلى إعفاء قانوني .

والدفتر التجارية المتقدمة هي الحد الأدنى للدفاتر الإلزامية ، وقد تستلزم طبيعة التجارة أو أهميتها مسك دفاتر أخرى فتعتبر هذه الدفاتر إلزامية عملاً بنص المادة الأولى من قانون الدفاتر التجارية . كما أشرنا إلى ذلك ، أما إذا لم تستلزم طبيعة المشروع أو أهميته مسك دفاتر أخرى فلا يلتزم التاجر بمسك دفاتر غير تلك التي نص عليها القانون كحد أدنى ، ومع ذلك فليس هناك ما يمنع التاجر من الاستمانة بأي نوع من الدفاتر الأخرى بمحض اختياره ، فتعتبر في هذه الحالة دفاتر اختيارية ، ومثال هذه الدفاتر ما يلي :

دفتر الفسورية (Le livre brouillard) :

وهو دفتر يقيد فيه التاجر عملياته بالطريقة التي يفضلها ولا يخضع القيد لقواعد معينة ، بحيث تظهر في هذا الدفتر جميع العمليات والملاحظات التي يهم التاجر الرجوع إليها ، ويعتبر هذا الدفتر مسودة دفتر اليومية .

الدفتر الاستاذ (Le grand livre) :

تنقل القيود الدائنة والمدينة المدرجة بدفتر اليومية تبعاً للتسلسل الزمني بترجيلها إلى الدفتر الاستاذ مع جمع القيود الخاصة بكل حساب على حدة ، فدفتر الاستاذ هو سجل القيد النهائي ووحدته الحساب ، ويتحدد الحساب الذي ينقل إليه كل قيد باسم معين ، وعند ترحيل كل قيد يسجل رقم صفحة الاستاذ أو رقم الحساب في المكان الخاص باليومية ، كما يثبت رقم القيد أو رقم صفحة اليومية



في الحساب الخاص المبين في صفحة الاستاذ ، وهكذا يتم الارتباط بين اليومية والاستاذ<sup>(١)</sup> .

#### • - الالتزام القانوني بتنظيم الدفاتر التجارية :

لما كان للدفاتر التجارية أهمية في الإثبات أمام القضاء ، وفي ربط الضرائب على الممول ، وبيان المركز المالي للتاجر ، لذلك أوجب القانون إخضاع الدفاتر التجارية لإجراءات شكلية وشروط موضوعية قصد بها ضمان انتظام الدفاتر حتى تتحقق الغاية منها قدر المستطاع .

#### ( ١ ) الإجراءات الشكلية :

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ على أنه « ... يتعين قبل استعمال دفتر اليومية والجرد أن تمر كل صفحة من صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع في دائرة اختصاصه المحل التجاري . فإذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر أن يقدمها إلى الموثق للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفترين الجديدين . كما يتعين على التاجر وورثته في حالة وقف نشاط المحل التجاري تقديم الدفترين المشار إليهما إلى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك » .

ويقابل نص المادة الخامسة السالفة الذكر نص المادة ١٤ من التقنين التجاري الملغاة وآم ما استحدثه المشرع في النص الجديد أن التوقيع على صفحات الدفتر قبل استعماله والتأشير عليه بما يفيد انتهاء القيد فيه ، أصبح من اختصاص الموثق بعد أن كان يتولى هذا الاختصاص المأمور الذي تقلده المحكمة من بين قضائها . كذلك ألغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ وجوب التأشير على الدفتر بما يفيد انتهاء السنة المالية ، إذ أنه لا يوجد ما يبرر تعقيد الإجراءات إلى هذا الحد

---

(١) أنظر التصيل « الحاسبة المالية وتنظيم الدفاتر التجارية » ص ١١٨ وما بعدها .

خاصة وأن التأشير على الدفتر بما يفيد انتهاء صفحاتها يعتبر إجراءً كافياً لضمان انتظامها<sup>(١)</sup>.

وأضاف القانون الجديد وجوب تقديم الدفترين المشار إليهما إلى الموثق للتأشير عليهما في حالة وقف نشاط المحل التجارى بما يفيد ذلك.

ويتضح أيضاً من نص المادة الخامسة أن المشرع قصر نطاق الالتزام باتخاذ الاجراءات الشكلية على دفترى اليومية والمجرد، أما الدفاتر الأخرى التي قد يمكنها التاجر، باعتبارها دفاتر الزامية متى استلزمت ذلك طبيعة تجارته وأهميتها، أو باعتبارها دفاتر اختيارية في غير ذلك من الأحوال، فلا يتعين اتخاذ هذه الاجراءات بشأنها، ومع ذلك فليس هناك ما يمنع التاجر من اتباع هذه الاجراءات ولو كانت الدفاتر اختيارية زيادة في توكيد انتظامها وتدعيماً لما تبعته دفاتره من ثقة لدى مصلحة الضرائب أو في الاثبات أمام القضاء.

ونصت المادة السادسة على أنه «يعد في كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموثق ما قام به بالنسبة إلى كل دفتر من دفاتر التاجر من الاجراءات

(١) نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة قبل تعديلها على أنه «يجب على كل تاجر أن يقدم إلى الموثق هذين الدفترين في خلال شهرين من آخر كل سنة مالية للتأشير عليهما بما يفيد انتهاء ذلك بحضور التاجر ودون جز هذين الدفترين لدى الموثق ولكن رؤى هذه الفقرة في التعديل». وطدت أيضاً الفقرة التالية بما يوجب على التاجر تقديم دفاتره عند انتهاء صفحاتها للتأشير عليها قبل استعمال دفاتر جديدة، فأضيفت البقرة الأخيرة.

كذلك حذفت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة، وكانت تنص على أن يكون التوقيع والتأشير في الحالات المتقدمة بـ «رؤوس» إذ أنها تتعارض مع المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية التي قضى بأن يحصل رسم لهذه مشرونة قرشاً عند التأشير على أى دفتر من دفاتر التجار ما لم تزد صفحات الدفتر على أربعين فإذا زادت على ذلك كانت الرسوم ستون قرشاً، فزوى أن نى الإخفاء من الرسوم تفويت للرسوم المقررة بنص هذا القانون بما أن تحصيلها غير مرمق لتجاره. خاصة وأن التعديل الوارد في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ ينص على إعفاء التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على الألف جنيه من الالتزام بمسك دفاتر تجارية — بينما كان الإخفاء تبعاً لنص المادة الأولى قبل تعديلها قاصراً على التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ثلاثمائة جنيه. (أنظر المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣).

المنصوص عليها في المادة الخامسة، ويثبت فيه كذلك لإقراراً من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هي أول دفاتره أو أن دفاتره السابقة قد أقيمت .

(ب) الشروط الموضوعية لتنظيم الدفاتر :

نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة على أنه يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيها دونها .

ويقابل هذا النص ما جاءت به المادة ١٤ الملغاة مع تعديل في الصناعة بحيث أصبحت تؤدي العبارة المعنى المقصود ، وواضح من عبارة هذا النص أنه يسرى على الدفاتر الإلزامية إطلاقاً سواء أكانت دفاتر اليومية والمجرد حسب أم غيرها من الدفاتر التي تقتضى بحسب طبيعتها التجارية وأهميتها .

أما ملف المراسلات وملف صور المراسلات فنصت على طريقة تنظيمه الفقرة الثانية من المادة الرابعة بقولها « ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند لزوم التحقق من الأرباح والخسائر » .

٦ - مرة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية :

نصت المادة السابعة من قانون الدفاتر التجارية على أنه « على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ إقفالها . ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار إليها في المادة الرابعة مدة عشرة سنوات » .

لم يكن لهذا النص مقابل في التقنين التجارى ، وقد أحسن المشرع صنعا بأن أورد هذا الحكم بخدد الأجل الذى يلتزم خلاله التاجر بالاحتفاظ بدفاتره ، كما حسم الخلاف الذى ساد الفقه والقضاء حول تحديد هذا الأجل .

ويلاحظ أن حكم هذا النص يسرى على جميع الدفاتر الإلزامية ، أى سواء كانت هي الحد الأدنى أو أكثر من ذلك ، ويلاحظ أيضاً أن للتاجر مصلحة في

الاحتفاظ بهذه الدفاتر الإلزامية والدفاتر الاختيارية أيضا ولو بعد انقضاء مدة العشر سنوات ما دامت حقوقه المدونة في الدفاتر لم تسقط بعد بالتقادم ، لأن مدة العشر سنوات ليست مدة سقوط للحقوق بالتقادم ولكنها مدة يلتزم خلالها التاجر بالاحتفاظ بدفاتره طبقا لنظام مسك الدفاتر التجارية .

٧ - الجزاءات التي تترتب على عزم مراعاة قواعد القانون الخامسة بمسك الدفاتر التجارية :

( أولا ) من ناهية الجزاءات الجنائية :

نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له تعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه » .

ليس لهذا النص مقابل في التقنين التجارى ، وبهذا النص استحدثت المشرع المصرى جزاء جنائيا أضافه إلى الجزاءات التي تترتب على الاخلال بالالتزام بمسك الدفاتر التجارية وانتظامها .

ويتضح من مراجعة النصوص المتقدمة أن المخالفة التي تستتبع الجزاء الجنائي قد تكون عدم احتفاظ التاجر — الذي يزيد رأس ماله على ألف جنيه — بدفاتر تجارية إلزامية ، أو مسك دفاتر اليومية أو الجرد من غير استيفاء الاجراءات الشكلية التي أوجب المشرع اتباعها بشأن انتظامها ، أو مسك دفاتر تجارية الزامية بها فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير ، أو عدم احتفاظ التاجر بدفاتر الإلزامية مدة عشر سنوات .

وحاجة لنظام الدفاتر التجارية ولكي تكون الجزاءات التي فرضها القانون عند مخالفة أحكامه جزاءات رادعة نص قانون الدفاتر التجارية في مادته التاسعة المعدلة على أن يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب والادارة العامة للشركات ورؤساء مكاتب السجل التجارى أو من يقوم مقامهم ومفتشى

إدارة التسجيل التجارى صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات ما يقع مخالفًا لاحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ الممدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المصادرة تنفيذاً له .

(ثانياً) من ناحية الالبيات :

يترتب على عدم احتفاظ التاجر بدفتر تجارية أو على احتفاظه بدفتر تجارية غير منتظمة ألا يستفيد التاجر من حجية الالبيات التى أصبغها المشرع على الدفتر التجارية المنتظمة ، بمقتضى نص المادة ١٥ من التقنين التجارى : « الدفتر التى يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجراءات السالف ذكرها » ويلاحظ أن المادة ١٥ تشير إلى الاجراءات السالف ذكرها فى المادة ١٤ الملغاة من التقنين التجارى والتى استبدلت بها الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة والمادة الخامسة من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ .

ولا شك أن جزاء عدم مسك دفتر تجارية أو مسك دفتر تجارية غير منتظمة جزاء هام من حيث الالبيات ، فرغم أن جميع طرق الالبيات مباحة فى المعاملات التجارية ، إلا أن الالبيات بواسطة الدفتر التجارية يكاد يكون أهم وسيلة للالبيات فى المعاملات التجارية ؛ هذا ويلاحظ أن القضاء جرى على عدم إهدار قيمة الدفتر التجارية غير المنتظمة بل أخذ بها أحياناً متى أبدتها أدلة أخرى .

(ثالثاً) من ناحية الإفلاس :

إذا أشهر إفلاس التاجر فيجوز اعتباره مفلساً بالتقصير إذا تبين لمحكمة الجناح أنه لم يحتفظ بالدفتر التجارية اللازمة أو أن هذه الدفتر ناقصة أو متى كانت دفتاره غير منتظمة ، وعقاب جريمة الإفلاس بالتقصير الحبس لمدة أقصاها سنتين (المادة ٣٣٤ عقوبات) .

أما إذا أشهر إفلاس التاجر وكان قد أخفى دفتاره ، أو أعدها ، أو بدلها

أو غير البيانات المقيدة بها ، فإن هذا الفعل يكون جريمة الافلاس بالتدليس وهي  
جناية عقوبتها السجن من ثلاث سنوات إلى خمس وفقاً للمادة ٣٢٩ عقوبات <sup>(١)</sup> .

#### ٨ - وجوب مسك الدفاتر التجارية باللغة العربية :

تقضى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب استعمال اللغة  
العربية في تحرير « جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمندوبي  
الحكومة حق التفتيش والاطلاع عليها . . . »

ولما كانت الدفاتر التجارية تخضع لاجراءات التفتيش والاطلاع ، بصريح نص  
المادة التاسعة من القانون الجديد ، بواسطة مندوبي الحكومة فلا ريب أنها تخضع  
لحكم المادة الثالثة بشأن وجوب تحريرها باللغة العربية .

#### ٥ ٢ - حجية الدفاتر التجارية وطرق استعمالها في الاثبات

##### ٩ - خطة البحث

٩ - بينما فيما تقدم أن التاجر يلتزم بمقتضى نص القانون بمسك دفاتر تجارية  
كما أنه يلتزم أيضاً باتباع إجراءات شكلية واستيفاء شروط موضوعية بشأن  
انتظامها ، قصد المشرع بذلك أن تكون للتاجر دفاتر تعبر تعبيراً صادقا عن  
معاملاته ، وذلك حتى يمكن بواسطتها أن يتتبع نتائج أعماله ، ولكي يمكن  
استعمال الدفاتر بطريقة مجدية كأداة للاثبات أمام القضاء ، ونستعرض في هذا  
الموضوع مسألتين رئيسيتين : ( أولا ) حجية الدفاتر التجارية في الاثبات أمام  
القضاء ، و ( ثانياً ) طرق استعمال الدفاتر التجارية في الاثبات أمام القضاء .

(١) أنظر في تفصيل ذلك « جرائم الإفلاس في التشريع المصري » للدكتور فريد مشرق ، ١٩٤٧ .

## (أولاً) أهمية الرافد التجارية في الإثبات أمام القضاء :

١٠ - مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية ، ١١ - الأساس القانوني للإثبات بالدفاتر التجارية ، ١٢ - حجة دفاتر التاجر في الإثبات ضده ، ١٣ - حجة دفاتر التاجر في الإثبات لصالحه ، ١٤ - حجة دفاتر التاجر في الإثبات لصالحه ضد تاجر ، ١٥ - حجة دفاتر التاجر في الإثبات لصالحه ضد غير تاجر ، ١٦ - حجة الدفاتر غير المنتظمة في الإثبات ، ١٧ - حجة الدفاتر الاختيارية في الإثبات ، ١٨ - حجة الرسائل التجارية في الإثبات .

## ١٠ - مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من التقنين المدني على أنه .  
« في غير المواد التجارية ، إذا كان التصرف القانوني يزيد قيمته على عشرة جنهات أو كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز البينة في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك » .

يتضح من هذا النص أن الأصل في المعاملات المدنية « الإثبات بالكتابة » متى كان التصرف القانوني يزيد قيمته على عشرة جنهات أو كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز شهادة الشهود أو وسائل الإثبات الأخرى في إثبات وجود التصرف أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك ، ويحل محل لكتابة في الإثبات الإقرار أو اليمين الحاسمة .

ويتضح أيضاً من نص المادة ٤٠٠ أن الأصل في المعاملات التجارية « حرية الإثبات » ، فيجوز إثباتها بالبينة والقرائن وبكافة طرق الإثبات مهما بلغت قيمة التصرف القانوني ، ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك <sup>(١)</sup> . يبرر هذا

(١) وقد استثنى القانون من مبدأ حرية الإثبات في المواد التجارية العقود الآتية :  
أولاً - عقد الشركة ؛ ما عدا شركة المحاصة ؛ يشترط لإثباته الكتابة ، ويجوز أن يكون ذلك  
بمقدومي أو عرفي ( م ٤٦ تجاري ) .

ويجب أن يكون عقد شركة المساهمة ونظامها وسما أو معدتها على التوقيعات فيه ( م ١ قانون  
دقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) ، كذلك عقد شركة التوصية بالأمم ، ولا يكون عقد تأسيس الشركة ذات

المبدأ ما يحيط بالمعاملات التجارية من ظروف تختلف عن ظروف المعاملات المدنية فالصفقات التجارية تستلزم الصراحة بحيث يتعذر لإتمامها إذا اشترط لإثباتها تحرير مستند مكتوب ، لذلك اقتضت طبيعة المعاملات التجارية تفسير إثباتها ، وبدلاً من اشتراط فرض المشرع على التاجر مسك دفاتر تجارية حتى يمكن استعمالها في الإثبات .

### نتائج مبدأ حرية الإثبات :

مبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية هو جماع المبادئ التالية :

( ١ ) يجوز الإثبات في المواد التجارية بكافة طرق الإثبات ولو كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنيهات أو كان غير محدد القيمة ، والمبرة بنوع العمل القانوني وليس بالمحكمة المختصة بنظر النزاع ، فالأعمال التجارية تخضع لمبدأ حرية الإثبات ولو كان النزاع منظوراً أمام محكمة مدنية ، فإذا أقام غير تاجر دعواه ضد تاجر أمام المحكمة المدنية اتبع في إثبات العمل ، الذي يعتبر تجارياً من جهة التاجر — كافة وسائل الإثبات <sup>(١)</sup> .

( ٢ ) يجوز إثبات عكس ما ثبت بالكتابة — في المعاملات التجارية —

== المستولة المحدودة صحيحاً إلا إذا تم بحرورسمى يرفقه جميع الشركاء بأقسامهم أو يوكلانهم ( م ٦٨ قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) .

- أانيا — عقد بيع السفينة يشترط لإثباته أن يكون بحرورسمى ( م ٣ من القانون البحري ) .
- ثانياً — عقد إيجار السفينة يشترط لإثباته أن يكون بالكتابة ( م ٩ من القانون البحري ) .
- رابعاً — عقد القرض البحري يشترط لإثباته أن يكون بالكتابة ( م ١٥٠ من القانون البحري ) .
- خامساً — عقد التأمين البحري يشترط لإثباته الكتابة ( م ١٧٤ من القانون البحري ) .
- سادساً — عقد بيع المحل التجاري يشترط لإثباته أن يكون بقدر رسمي أو بقدر عرفي مصدقاً على التوقيعات فيه ( المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ) .
- سابعاً — عقد ومن المحل التجاري يشترط لإثباته أن يكون بقدر رسمي أو بقدر عرفي مصدقاً على التوقيعات فيه ( المادة ١١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ) .

(١) استئناف مخطوط ١١ فبراير ١٩٢٦ • Bull السة ٢٩ مقعة ٢٤٢



بالبيئة وبكافة وسائل الإثبات الأخرى ، ما لم تكن الواقعة المراد إثباتها معاصرة لوقت تحرير الدليل الكتابي <sup>(١)</sup> .

(٣) مبدأ إباحة الإثبات بجميع أوجه الأدلة في المسائل التجارية لا يتعلق بالنظام العام ، فيجوز للطرفين أن يتفقا على أن يكون الدليل بينهما بالكتابة <sup>(٢)</sup> .

(٤) إباحة الإثبات بجميع أوجه الأدلة في المسائل التجارية أمر اختياري للقاضي إن شاء قبله وإلا رفضه ، وهو لا يأخذ به إلا إذا أدلى أمامه بوقائع من شأنها التدليل على احتمال قيام تصرف تجارى بين أطراف الخصومة <sup>(٣)</sup> .

## ١١ - الأساسى القانونى لدرجات الدفاتر التجارية :

جرت العادة على إثبات المعاملات التجارية بين التجار بكافة وسائل الإثبات وخاصة بالدفاتر التجارية ، وقد أقر المشرع حكم هذه العادة في التقنين المدنى القديم وفى المادة ٤٠٠ من التقنين المدنى الجديد ، كما أقر مبدأ استعمال الدفاتر التجارية فى الإثبات بمقتضى نص المادة ١٧ من التقنين التجارى : « يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لأجل الإثبات فى دواوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا

---

(١) محكمة منف الجزئية ، ١٢ مايو ١٩٥١ . مجلة التشريع والقضاء ، السنة ٤ ، عدد ٩ صفحة ١٦٥ .

(٢) ومن قضاء المحاكم فى هذا الصدد أنه إذا نص فى عقد تجارى على أن براءة الدقة لا تثبت إلا بتسلم السند أو بخاتمة كتابية فالإثبات لا يجوز بالبيئة ، استئناف القاهرة ١٦ فبراير ١٩٥٤ ، المجموعة الرسمية السنة ٦ صفحة ١٣ . ونقض نفس المحكمة فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٧ بأنه : « إذا جازت البيئة بين تاجرين ( مقاول ومقدم عمال ، فإن هذا لا يمنع من اتفاقهما على أن يكون الدليل بينهما بالكتابة وبطريقة خاصة ( كشف موقع عليه من وكيل الأول بتصدق المهندس ) ، ولكن إذا لم يحترم المقاول هذا الاتفاق فقدم تأييدا لهواه كشفا غير مصدق عليه من المهندس ، اعتبر المقاول متنازلا عن شرط الإثبات بالطريقة الخاصة المتفق عليها ، وجاز تقديم البكال لإثبات الوفاء بكافة طرق الإثبات » . أنظر أيضا : أصول الإثبات للدكتور سليمان مرقس ، ١٩٥٢ ، صفحة ٢٢٤ رقم ٢١٧ .

(٣) أنظر فى هذا المعنى استئناف مخطوط ١٥ أبريل ١٩١٥ Bull . السنة ٢٧ صفحة ٢٨٢ ، وحكم لمحكمة المحصورة الابتدائية ١٩ أبريل ١٩٢٥ ، الهاماة السنة ٥ صفحة ٨١٦ ؛ وحكم لمحكمة الزاويى الابتدائية ٢ أبريل ١٩٢٩ ، الهاماة السنة ٩ صفحة ٦٦٨ .

كانت تلك الدفاتر مستوفاة للشروط المقررة قانوناً ، وأكدت هذا المبدأ المادة ٣٩٧ فقرة ٢ من التتمين المدني حين قالت : « وتكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار » .

ويقتضى بحث حجة الدفاتر التجارية التمييز بين استعمال دفاتر التاجر في الإثبات ضده وبين استعمال التاجر دفاتره في الإثبات لمصلحته ضد خصمه ، فالقاعدة في استعمال الدفاتر التجارية في الإثبات — وهذا ما يقتضى به المنطق وما نص عليه القانون — أن دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار أو بمباراة أخرى أن خصم التاجر يستطيع أن يتمسك في مواجهة بما قيده التاجر في دفاتره ، أما أن يتمسك التاجر ضد خصمه بما قيده التاجر في دفاتره لمصلحة نفسه فاستثناء لا يجوز التوسع في تفسيره .

ونفصل ما أجملناه فيما يلي :

#### ١٢ — حجية دفاتر التاجر في الإثبات ضده :

نصت المادة ٣٩٧ مدني فقرة ٢ على أن دفاتر التاجر حجة في الإثبات ضده : « وتكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار ، ولكن إذا كانت هذه الدفاتر منتظمة فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزى ماورد فيها ، ويقتبذ منها ما كان مناقضاً لدعواه » .

يتضح من هذا النص مبدأ هام : يجوز لخصم التاجر ، في جميع الأحوال ، أن يتمسك في مواجهه التاجر بما قيده هذا الأخير في دفاتره ، ولا عبرة بأن النزاع مدني أو تجاري ، وسواء أكانت الدفاتر إلزامية أم اختيارية ، وسواء أكانت الدفاتر منتظمة أو غير منتظمة ، ذلك أن ما قيده التاجر في دفاتره ضد مصلحة نفسه يعتبر من قبيل الإقرار ، والشخص يؤخذ بإقراره ، في جميع الأحوال ؛ طبقاً للقواعد العامة .

ومضى كانت دفاتر التاجر منتظمة فلا يجوز لخصم التاجر الذي يريد أن يستخلص من دفاتر التاجر دليلاً لنفسه أن يجزى ماورد فيها من بيانات ، فيتمسك ببعضها

ويستبعد منها ما يكون منافضا لدعواه (المادة ٣٩٧/٢ مدني) لأن هذه البيانات تعتبر من قبيل الإقرار ولا يجوز تميزه الإقرار على صاحبه ، فثلا لا يجوز أن يتمسك خصم التاجر ببيانات أثبتتها التاجر في دفتاره تدل على شرائه بضائع من هذا المحصم وأن يستبعد بيانات وردت في دفاتر التاجر تدل على أنه دفع الثمن ، وعدم جواز تميزه البيانات مشروط بأن تكون دفاتر التاجر منتظمة<sup>(١)</sup> وأن تكون القيود المدرجة في الدفتر غير منصبة على وقائع متعددة لا يستلزم وجود واقعة منها ارتباطها بالوقائع الأخرى (المادة ٤٠٩/٢ مدني).

وأجمع الفقه والقضاء على أن لمحصم التاجر أن يتمسك بالبيانات الواردة في دفاتر التاجر ولو كان النزاع خاصاً بأعمال مدنية ، لأن قوة الدليل مستمدة هنا من اعتراف التاجر على نفسه بواقعة معينة ، كإثبات عقد بيع عقار ، ولو أن هذا الاعتراف لا يرقى إلى مرتبة الإقرار بالمعنى الدقيق لأنه غير موقع عليه ، إلا أنه يعتبر على أية حال مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز تكلته بأدلة أخرى<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن ماقيده التاجر في دفتاره ضد مصلحة نفسه ولو أنه يعتبر من قبيل الإقرار وقد يعتبر دليلاً كاملاً إلا أنه ليس دليلاً قاطعاً فيجوز للتاجر إثبات عكس مدلوله بكافة الوسائل تبعاً لمبدأ حرية الإثبات في المعاملات التجارية .

### ١٣- (ثانياً) مجية دفاتر التاجر في الدلائل لمصلحته :

هل يجوز للتاجر أن يتمسك بما قيده في دفتاره كدليل للإثبات لمصلحته

ضد خصمه ؟

(١) يرى بعض الفقهاء أنه لا يجوز لمحصم التاجر القى يتمسك بما ورد في دفاتر التاجر أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد ما يكون في غير مصلحته ولو كانت الدفاتر غير منتظمة لأنها نوع من الإقرار (بودوي لاكتيزي وبارد ، ٣ ، ٤٣٥٢) . ويجدر بالملاحظة أن هذا الحكم لا يمكن الأخذ به في مصر لنص المادة ٢/٢٩٧ مدني الذي يشترط لعدم جواز تميزه البيانات القيدة في الدفاتر أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ، ويستفاد بفهم المناقشة أنه يجوز تميزه البيانات الواردة في الدفاتر متى كانت هذه الدفاتر غير منتظمة ؛ إذ لو أيضاً مذكورة المشروع التمهيدى للقانون المدني ، مجموعة الأعمال التحضيرية ، الجزء ٣ ، صفحة ٣٨٣

(٢) استئناف غنظل ٢٧ نوفمبر ١٩٢٨ Bull . السنة ٤١ صفحة ٤٢ ، وحكم آخره أبريل

١٨٩٦ Bull . السنة ٦ صفحة ٢٢٠

تقضى القواعد العامة في الاثبات أنه لا يجوز للشخص أن ينشئ دليلاً ضد غيره بما يحرمه لمصلحة نفسه <sup>(١)</sup> .

بيد أن التقنين التجارى خرج على حكم هذا المبدأ واستماض عنه بمبدأ آخر ، نزولاً عند حكم الضرورات العملية ، فأباح للتاجر استعمال دفاتره التجارية في الاثبات لمصلحته ضد تاجر آخر بشروط معينة ، نصت على ذلك المادة ١٧ من التقنين التجارى : « يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لأجل الاثبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانوناً » .

ولكن هل تصلح دفاتر التاجر حجة للاثبات لمصلحته ضد غير تاجر ؟

أجابت على ذلك المادة ٣٩٧ / ١ من التقنين المدنى : « دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار ، غير أن البيانات المثبتة فيها عما وردده التجار تصلح أساساً يحجز للقاضي أن يوجه اليه الماتمة إلى أى من الطرفين وذلك فيما يجوز إثباته بالبينة » .

يتضح مما تقدم أن حجة دفاتر التاجر في الاثبات لمصلحته مسألة يختلف حكمها باختلاف حالتين مناط التفرقة بينهما — مع مراعاة التفصيلات التالية — يتعلق بصفة الخصم من حيث كونه تاجراً أو غير تاجر ، والقاعدة العامة أن دفاتر التاجر تصلح حجة في الاثبات لمصلحته ضد تاجر ، ولكن ليست دفاتر التاجر حجة في الاثبات لمصلحته ضد غير تاجر ، ومع ذلك فيجوز استعمال دفاتر التاجر في الاثبات لمصلحته ضد غير تاجر في حالة التوريدات .

ونفصل حكم هاتين الحالتين فيما يلى ، فنتناول : ( أ ) حجة دفاتر التاجر في الاثبات لمصلحته ضد تاجر ، و ( ب ) حجة دفاتر التاجر في الاثبات لمصلحته ضد غير تاجر .

(١) " Nul ne peut se créer un titre à soi-même " .

## ١٤ - (١) مميزة دفاتر التاجر في الدلائل لمصلحة ضر تاجر :

أوضحنا أن المشرع خرج على حكم القواعد العامة حين نص في المادة ١٧ من التقنين التجارى على أنه « يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لأجل الدلائل في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانوناً » .

وؤدى هذا النص أن لدفاتر التاجر حجية في الدلائل لمصلحة ضر تاجر آخر متى تعلق النزاع بمعاملات تجارية وكانت الدفاتر منتظمة . ويخفف من عدم تمشى هذا المبدأ مع القواعد العامة أن المشرع فرض على التجار مسك دفاتر تجارية كما فرض عليهم استيفاء شروط شكلية وشروط موضوعية بغية انتظامها ، فى حالة وقوع نزاع بين تاجرين يمكن مضاهاة دفاتر كل من الخصمين لكشف الحقيقة ، ومن هنا تظهر أهمية الدفاتر التجارية كأداة للدلائل أمام القضاء وتصل حجيتها أحياناً إلى مستوى الدليل الكامل . ويشترط لى يكون للدفاتر التجارية هذه الحجية فى الدلائل — تطبيقاً لنص المادة ١٧ من التقنين التجارى — نوافر الشروط الآتية :

١ — أن يكون النزاع بين تاجرين .

٢ — أن يكون النزاع بشأن عمل تجارى .

٣ — أن تكون الدفاتر التجارية منتظمة .

(أولاً) أنه يكون النزاع بين تاجرين :

يشترط أن تكون الدعوى بين تاجرين ، فى هذه الحالة يفترض أن كل من التاجرين يواجه خصمه بدفاتر تجارية منتظمة ويستطيع كل منهما أن يستعمل نفس السلاح الذى يواجهه به الخصم . وينبنى على ذلك أن دفاتر التاجر لا تتمتع بهذه الحجية متى كان خصمه التاجر لا يزيد رأس ماله على ألف جنيه ، لأن هذا الأخير لا يلتزم بمسك دفاتر التجارية يستطيع مواجهة خصمه بها ، أما إذا كان

هذا التاجر يمسك دفاتر تجارية اختيارية فليخصمه إذا شاء أن يستفيد من حجية الدفاتر أن يثبت وجودها ، فالاعفاء القانوني من الالتزام يمسك الدفاتر قرينة على أن التاجر لا يمسك دفاتر ولكنها قرينة بسيطة تقبل إثبات العكس ، كذلك الحال إذا كانت دفاتر خصم التاجر مضى على إقفالها أكثر من عشر سنوات ، لأن انقضاء هذه المدة تقوم قرينة على أن دفاتر الخصم قد أعدمت فيتمذرو مضاهاة دفاتر كل من التجارين وتفقد دفاتر التاجر حجيتها في الإثبات لمصلحته كدليل كامل وإن كانت تحتفظ بقوتها كقرينة متى مكنتها أدلة أخرى .

( ثانيا ) أنه يكره التراجع بشأنه عمل تجارى :

المعبرة في تطبيق مبدأ حرية الإثبات طبيعة العمل ، فالإثبات جائز بكافة الوسائل ومنها الدفاتر التجارية ، في المسائل التجارية أما المسائل المدنية فالقاعدة أنها تثبت بالكتابة متى جاوز التصرف القانوني عشرة جنبيات ، ومع ذلك فإن ما قيده التاجر في دفاتره مما يتعلق بتصرفات مدنية متصلة بالتجارة يجوز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يمكن تكلته بأدلة أخرى متى جاوز التراجع عشرة جنبيات ، قضت بهذا المبدأ محكمة الاستئناف المختلطة <sup>(١)</sup> .

(١) استئناف مخطط ٢٧ نوفمبر ١٩٢٨ . Bull . السنة ٤١ صفحة ٤٢ :

" Rien n'empêche que la preuve d'un contrat de vente d'immeuble puisse résulter des passations d'un livre de commerce même non-signé, à la condition toutefois que l'affaire rentre dans la sphère commerciale et soit opposée à des commerçants. en tous cas, on doit considerer ces passations, tout au moins, comme un commencement de preuve par-écrit pouvant être complété par des présomptions " .

أنظر عكس هذا الرأي ، الأستاذ أحد نشأت ، ومالة الإثبات ، ١٩٥٠ صفحة ٣٠٥ ووجهه في ذلك أن الورقة لا يصح أن تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ضد شخص إلا إذا كانت بخطه أو كان عليها توقيعه إلا في بعض الأوراق الرسمية التي تقي وسميتها في التوقيع ، فلا يمكن اعتبار الدفاتر التجارية مبادئ ثبوت بالكتابة يصح تكلتها لإثبات ما فيها بشهادة الشهود والقرائن ، وما هي في الحقيقة في الأحوال التجارية إلا قرائن أباح الشارع انقضاء الأخذ بها بقهود معينة ، ولذا من هذا الرأي فالناجر له يجرى القيد في دفاتره بخطه . ولا شك أن ما قيده الناجر بهذه المكتوبة ضد مصلحته نفسه يثبت من قبيل الإقرار ، أو على الأقل مبدأ ثبوت بالكتابة ( أنظر المادة ٣٩٧/٢ مدني ) ، ولما كانت كتابة القيد في دفاتر الناجر براسطة أحد تابعيه شأنه شأن كتابة الناجر القيد بخطه فإنها تأخذ حكمها .

وإذا كان التصرف القانوني بين تاجرين وكان من الأعمال التجارية المختلطة أى تجاريا بالصفة لأحد الطرفين دون الطرف الآخر فيجوز للتاجر الذى يكون العمل مدنيا من جانبه أن يستعمل كافة وسائل الإثبات ضد خصمه التاجر الذى يكون العمل تجاريا من جانبه ، إذ المبرة بصفة العمل القانوني بالصفة للخصم الذى تتبع او سائل الاثبات ضده ، ولكن هذا الأخير لا يجوز له الاثبات ضد خصمه — الذى يكون العمل مدنياً من جانبه — إلا بالكتابة ، واستثناء يجوز للتاجر الاثبات بكافة وسائل الاثبات ومنها الدفاتر التجارية فى حالة التوريدات وفى حالة قيام استحالة أدية سواء أكان الخصم تاجرا أو غير تاجر ، كما سنوضح ذلك .

(ثالثا) أنه تكونه دفاتر التاجرين منتظمة :

اشتطت المادة ١٧ من التقنين التجارى أن تكون الدفاتر منتظمة كي تكون حجة فى الاثبات ، وقد أجمع الفقه والقضاء على تفسير هذا النص بطريقة مرنة — زولا عند حكم الضرورات العملية — للدفاتر التجارية حجية الدليل الكامل — تبعا لتقدير القاضى — متى كانت منتظمة ، ولا يعنى ذلك أن الدفاتر غير المنتظمة مجردة من كل حجية فى الاثبات بل إن البيانات المقيمة بها لمصلحة التاجر ضد خصمه التاجر يجوز اعتبارها قرائن تكملها أدلة أخرى .

متى توافرت الشروط الثلاثة المتقدمة ، وهى : أن يكون النزاع بين تاجرين ، وأن يتعلق بعمل تجارى وأن تكون الدفاتر منتظمة ، كانت الدفاتر التجارية أهم دليل للاثبات ما لم يكن هناك دليل كتابي .

وهنا لا يخلو الأمر غالبا من وقوع أحد التطبيقات التالية (١) :

١ — إذا كانت دفاتر كل من التاجرين منتظمة ، أى مستوفية لشروط الشكائية والموضوعية التى نص عليها القانون ( المادتان الخامسة والسادسة من قانون الدفاتر التجارية ) ، وكانت القيود الواردة فى دفاتر أحدهما مطابقة — فيما يتعلق

بموضوع النزاع — لما جاء في دفاتر التاجر الآخر ، كانت للدفاتر حجبة كاملة في الاثبات ، ومع ذلك يجوز إثبات عكس مدلولها بكافة الوسائل عملاً بالقاعدة العامة في الاثبات في المسائل التجارية .

٢ — إذا كانت دفاتر كل من التاجر منتظمة ولكن غير متطابقة تهازت الحجتان وسقطت كل منهما أمام الأخرى ، وتعين على المدعى أن ياجأ إلا أدلة أخرى لاثبات دعواه <sup>(١)</sup>

٣ — إذا كانت دفاتر أحد التاجر منتظمة ودفاتر التاجر الآخر غير منتظمة ، وكان البيانات الواردة في دفاتر أحدهما مطابقة لما جاء في دفاتر التاجر الآخر أخذ بمدلولها ، أما إذا لم تتطابق البيانات الواردة بها فإن القضاء يميل غالباً إلى الأخذ بالبيانات المقيدة في الدفاتر المنتظمة <sup>(٢)</sup> وهذا الترجيح لحجية الدفاتر المنتظمة على حجبة الدفاتر غير المنتظمة يستند إلى صريح نص المادة ١٧ تجارى التى تشترط لاستعمال الدفاتر التجارية في الاثبات أن تكون هذه الدفاتر منتظمة .

٤ — إذا كانت دفاتر أحد التاجر منتظمة ، ولم يقدم التاجر الآخر دفاتره ، فللمحكمة أن تأخذ بما جاء في الدفاتر المنتظمة ، ذلك أن ما جاء في الدفاتر المنتظمة يصلح دليلاً على صحة الوقائع الثابتة بها ، وهو دليل غير قاطع يقبل لإثبات العكس ، فإذا لم يقدم الخصم التاجر — الذى يلتزم بمسك دفاتر تجارية ولم يمتنع على تاريخ إقفالها أكثر من عشرة سنوات — إذا لم يقدم دليلاً يدحض به ما جاء في دفاتر خصمه المنتظمة ، تعين على المحكمة أن تأخذ بما جاء في هذه الدفاتر كأساس في الإثبات <sup>(٣)</sup> . وقضت

(١) محكمة القضاة الفرنسية ، عرائض ، ١٣ مايو ١٩٣٥ ، *Juris-Classeur Livres de commerce* ، صفحة ٤

(٢) استئناف مخطوط ٣٠ يناير ١٨٩٠ Bull. السنة ٢ صفحة ٢٦٩ ، محكمة القاهرة التجارية الحزنية ١١ أبريل ١٩٤١ ، المراجعة السنة ٢ صفحة ١٠٦١ .

(٣) استئناف مخطوط ١٧ يونيو ١٩٤٢ Bull. السنة ٥٤ صفحة ٢٤٠ :

“ La preuve en matière commerciale, par les livres régulièrement tenus, est universellement admise et doit servir de base à une condamnation, en l'absence de toute preuve sérieuse contraire ”.



محكمة القاهرة التجارية الجزئية بأن تقديم الدفاتر التجارية المنتظمة من أحد الطرفين لاثبات أو نفي علاقة تجارية تغير هيئ الاثبات وتحميله على الطرف الآخر فاذا قدم دليلا مقننا بالكتابة أو غيرها على ما يخالفها أخذه به وإلا وجب اعتبارها لإثبات صحة قيام الدين موضوع النزاع<sup>(١)</sup>.

• — أما إذا كانت دفاتر كل من التاجر غير منتظمة ، فالأصل ألا حجبه لها في الاثبات أمام القضاء ، غير أن نظرا لأن المبدأ الذى يسود الاثبات فى الأعمال التجارية هو الاثبات بكافة الطرق فقد جرت المحاكم على أن تأخذ بما جاء بالدفاتر التجارية غير المنتظمة مادام الدفتر خاليا من الكشط والتحشير والفراغ وما دام يبعث على الثقة باعتبار أن الأدلة المستمدة من هذه الدفاتر قرائن متى أبدتها أدلة أخرى مقدمة فى الدعوى<sup>(٢)</sup>.

#### ١٥ — أهمية دفاتر التاجر فى الاثبات لمصلحة ضرر غير تاجر :

الأصل أن الشخص لا يلزم غيره بما يحوره لمصلحة نفسه ، ولما كانت الضرورات العملية قضت بالخروج على هذا المبدأ متى كان النزاع تجاريا وتعلق بمسألة تجارية فقد رأينا أن كل من التاجر يستطيع مواجهة خصمه بما حرره فى دفاتره ، أما فى حالة كون أحد الخصمين تاجرا والخصم الآخر غير تاجر فإن المسألة تختلف من أسامها وتفتنى علة الخروج على المبدأ العام لأن غير التاجر لا يمسك دفاتر تجارية فلا يستطيع أن يقارع خصمه الحجة وهو على قدم المساواة

(١) محكمة القاهرة التجارية الجزئية ١١ أبريل ١٩٤١ ، الحاماة ، السنة ٢ صفحة ١٠٦١ : « ومن حيث أن الثابت من دفاتر المدعى . . . أولا — وجود معاملات عديدة بين الطرفين ثانيا — أن المدعى عليه الأول مدعى لدى بصفته بالمبلغ المدعى اليه الطليات . . . ومن حيث أنه متى تقوم ذلك وأن المدعى عليه الأول لم يقدم ما يفيد التماس عن المبلغ المذكور أو دفاتر تجارية منتظمة تفيد عكس ما ظهر من دفاتر المدعى تكون دعوى الأخير على حق ويشين الحكم له بطلبه » .  
(٢) استئناف مخطط ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ . Bull . السنة ٦ صفحة ٧٥ — استئناف مخطط ١٣ أبريل ١٩١٦ . Bull . السنة ٢٨ صفحة ٢٥٤ — محكمة المصورة الجزئية ٣٠ أبريل ١٩٢٣ الحاماة السنة ٤ صفحة ٤٦٢ .

ومن هنا كانت القاعدة من حيث حجية دفاتر التاجر في الإثبات ضد غير تاجر ؛  
أنه ليست لدفاتر التاجر حجية في الإثبات لمصلحته ضد غير تاجر ، أ أكدت هذا  
المبدأ المادة ٣٩٧ فقرة أولى من التقنين المدني حين قالت : « دفاتر التجار  
لا تكون حجة على غير التجار » ، غير أن هذه القاعدة ليست مطلقة بل ترد  
عليها استثناءات ثلاثة :

(أولاً) يجوز للتاجر أن يستعمل دفاتره في الإثبات ضد غير تاجر متى كان ذلك  
برضاء الأخير صراحة أو ضمناً ، يبرر هذا الاستثناء أن قواعد الإثبات لا تتعلق  
بالنظام العام ، فاتفق تاجر وغير تاجر على أن تستخدم دفاتر التاجر في الإثبات ضد  
غير التاجر اتفاق صحيح ملزم للطرفين ، هذا الاستثناء يبرره رضاء صريح من غير  
التاجر ، والرضاء الضمني شأنه شأن الرضاء الصريح في هذا المجال فإذا أمرت  
المحكمة التاجر بتقديم دفاتره للنظر فيها أجراه من قيود تتعلق بموضوع النزاع  
ولم يتملك خصمه غير التاجر بعدم جواز الاحتجاج ضده بدفاتر خصمه التاجر كان  
ذلك بمثابة رضاء ضمني يسقط حقه في الحماية المستمدة من القاعدة العامة<sup>(١)</sup> — والتي  
نصت عليها المادة ٣٩٧ فقرة أولى من التقنين المدني المصري « دفاتر التجار لا تكون  
حجة على غير التجار » — وليس لغير التاجر أن يعترض بعد ذلك أمام محكمة  
النقض بأن يظن في حكم محكمة الموضوع مستنداً إلى أنها سمحت للتاجر باستعمال  
دفاتره في الإثبات ضد غير تاجر لأن قبوله الضمني أسقط حقه في الحماية<sup>(٢)</sup> .

(ثانياً) نصت المادة ٣٩٧ فقرة أولى مدني على أن « دفاتر التجار لا تكون  
حجة على غير التجار ، غير أن البيانات المثبتة فيها مما ورده التاجر تصلح أساساً  
يحيى للقاضي أن يوجه التمين المتممة إلى أى من الطرفين وذلك فيما يجوز إثباته  
بالبيئة » .

(١) قضا فرنسي ٢٠ مارس ١٨٧٦ ، دالوز ، ١٦ ٧٧ ، ٢٥٤ — الأستاذ أحمد نشأت ،  
رسالة الإثبات ١٩٥٠ ، ص ٣٠٨ ، رقم ٢٢٢

(٢) قضا فرنسي ، عراض ، ٢٨ يونيو ١٩٠٤ ، جازيت باليه ١٩٠٤ ، ٢٢ ٢٩٠

جاء المشرع المصرى بالمبدأ العام فى صدر المادة ثم أردفه باستثناء استمده من المادة ١٣٢٩ من التقنين المدنى الفرنسى ، ومقتضى هذا الاستثناء أن لدفاتر التجارية حجية فى الإثبات لمصلحة التاجر ضد غير تاجر متى توافرت الشروط الآتية:

( ١ ) أن تتعلق البيانات المقيدة فى دفاتر التاجر بما وردده لغير تاجر من أشياء استهلاك كالأغذية والملابس ، فلا مجال إذا لتطبيق هذا النص إذا أراد التاجر إثبات انقضاء دين عليه لغير التاجر أو لإثبات أنه أقرضه مبلغا من النقود .

( ٢ ) أن تكون البيانات المتيقة فى دفاتر التاجر مما وردده مما يجوز إثباته بالبينة ، وجدير بالملاحظة أن مايجوز إثباته بالبينة هو ما لايزيد على عشرة جنيهات أو متى زاد موضوع النزاع على عشرة جنيهات حال قيام مانع ماذى أو أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى .

إذا تحقق هذان الشرطان جاز استعمال دفاتر التاجر فى الإثبات ضد غير تاجر ، غير أن الأمر جوازى للمحكمة ، لها أن تأخذ بهذا الدليل أو تطرحه جانبا ، ومتى أخذت به فلا يعتبر دليلا كاملا بل يتعين على القاضى متى قرر قبوله ، أن يستكمل دلالته بتوجيه الخمين المتممة من تلقاء نفسه إلى أى من الطرفين .

أكدت هذا المعنى مذكرة المشروع التمهيدى للتقنين المدنى حين قالت: «على أن الفقرة الأولى من المادة ٥٣٣ من المشروع ( وتقابل المادة ٣٩٧ من القانون) قد نصت على جواز الاحتجاج بالدفاتر التجارية على غير التاجر ، ولكنها عقدت ذلك بشروط ثلاثة : أولها يتعلق بمحل الالتزام ، لحكم النص لاينطبق إلا على ما يورده التاجر . والثانى يتصل بحجية الدفاتر فهى موكولة لتقدير القاضى ، وهو مطلق الخيار فى إقرارها أو رفضها ، وفقا لما يتبين من عناصر الدعوى ، ولهذا العلة جملت صيغة النص جوازية . والثالث خاص بقيمة هذه الحجة . فليست هذه الدفاتر سوى عنصر من عناصر الإثبات ، ولذلك يتعين على القاضى

مضى قرر قبولها ، أن يستكمل دلائلها بتوجيه المدين المتممة ، من تلقاء نفسه ، إلى أى من الطرفين <sup>(١)</sup> .

على أنه لكي يمكن استعمال دفاتر التاجر في هذه الحالة الاستثنائية — حالة التوريدات — وجب أن تكون الدفاتر منتظمة ، أشارت إلى ذلك مذكرة المشروع التمهيدي : « ولما كانت حجية الدفاتر التجارية موكولة لتقدير القاضي ، فليس ثمة ما يدعو إلى النص على إمساكها بطريقة منتظمة . ومتى كانت هذه الدفاتر منتظمة استند إليها القاضي في توجيه المدين ، باعتبار ماورد بها يعد مبدأ ثبوت بالكتابة ، فإن لم تكن كذلك امتنع على القاضي قبولها بهذا الوصف ، إلا أن تستخلص منها مقومات القرينة . وفي هذه الحالة الأخيرة تسرى الأحكام المتعلقة بالقرائن ، من حيث وجوب استكمالها بأدلة أخرى ، ومن حيث يقول الالتياب بمقتضاها <sup>(٢)</sup> .

ونشير إلى أن واضع المذكرة الإيضاحية أخطأه التمييز حين قال « ومتى كانت هذه الدفاتر منتظمة استند إليها القاضي في توجيه المدين ، باعتبار ماورد بها يعد مبدأ ثبوت بالكتابة » والواقع أنها ليست مبدأ ثبوت بالكتابة فالتمييز الأخير يشمل ما يصدر من الشخص ضد مصلحة نفسه بخطة أو عليه توقيع ويصح تكليفه بشهادة الشهود والقرائن ، أما البيانات التي قيدها التاجر في دفاتره والتي يحتج بها لمصلحة نفسه ضد خصمه فتعتبر مبدأ ثبوت قانوني — لا مبدأ ثبوت بالكتابة .

وجدير بالملاحظة أن هذا الاستثناء الخاص بالتوريدات لا يقتصر على ما حره التاجر لمصلحة غير التاجر بل ينصرف أيضا إلى ماورده التاجر لمصلحة التاجر بوصفه مستهلكا ، إذ العبرة في التوريدات أنها للاستهلاك وليست العبرة بصفة المستهلك أنه تاجر أو غير تاجر .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، الجزء ٣ صفحة ٣٨٣

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، الجزء ٢ صفحة ٣٨٣

(ثالثا) قيام استحالة أدبية منعت التاجر من الحصول على دليل كتابي .  
استقر الفقه والقضاء على أن العبرة في وسائل الاثبات هي بصفة العمل القانوني بالنسبة للشخص الذي تستعمل وسائل الاثبات ضده ، فمن كان العمل مدنيا من جانبه خضع لمبادئ الاثبات في المواد المدنية ومن كان العمل تجاريا من جانبه خضع لمبدأ حرية الاثبات . ولما كان تعاقد تاجر وغير تاجر هو ، في الغالب من الأحوال ، عملا تجاريا مختلطا ، استتبع ذلك أن من كان العمل تجاريا من جانبه — التاجر غالبا — عليه أن يثبت حقه قبل خصمه الذي يكون العمل مدنيا من جهته — وهو غير تاجر غالبا — بوسائل الاثبات المدنية أى بالكتابة مادام موضوع النزاع يزيد على عشرة جنيهات ، ولا شك أن اشتراط ذلك من شأنه أن يجمد علاقة التاجر بمملاؤه حرجة للغاية في بعض الأحوال على الأقل ، وقد أثبتت المسألة أمام القضاء والفقه ووجدت حولا عملية تتمشى مع تقييد نصوص القانون .

يرى الأستاذ ريبير أنه متى كان العمل تجاريا مختلطا فالأفضل إخضاعه لطرق الاثبات في المسائل التجارية أى الاثبات بكافة الوسائل ولو كان ذلك ضد من كان العمل مدنيا من جانبه<sup>(١)</sup> ، وهو يدعم هذا الرأي بما استقر عليه القضاء الفرنسي من عدم اشتراط الكتابة كلما قامت استحالة أدبية منعت من الحصول على دليل كتابي ، وأن الاستحالة الأدبية قائمة بالنسبة للتاجر إذا تمذروا عليه أن يطالب من العميل توقيع مستند مكتوب<sup>(٢)</sup> .

قد يبدو هذا الرأي — لأول وهلة — غريبا في مصر ، ومع ذلك فإنه معمول به في القضاء المصري منذ أكثر من ربع قرن ، فضلا عن أنه مطابق للمبادئ العامة في الاثبات ولنص المادة ٣٩٧ مدني .

سمحت محكمة الاستئناف المختلطة للتاجر صاحب مصنع الاثاث الثمين أن يثبت

(١) Georges Ripert, Traité élémentaire de droit commercial, No. 324.

(٢) قض فرنسي ، مراض ٤ يولي ١٩٣٥ . دالوز الأسبوعي ٤٧٠ .

عقد الاستصناع — في مواجهة العميل غير التاجر — بواسطة القرائن ، إذا كانت شخصية العميل ومركزه الاجتماعي من شأنهما أن يكون صاحب المصنع محررا في طلب توقيع عقد كتابي ، إذ أن مثل هذا الطلب يؤدي شعور العميل وقد يؤدي إلى عدم إتمام الصفقة <sup>(١)</sup> . ومقتضى ذلك جواز الاثبات بالدثار التجارية ضد العميل بوصفها قرائن متى قام مانع أدنى .

أكدت نفس المحكمة هذا المبدأ في حكم ثان حين سمحت للترزي إثبات طلبات العميل بالقرائن وبتقديم دفاتره التجارية ولو جاوزت قيمة الطلبات عشرة جنيهات ، وبررت ذلك بأن السعادة جرت على أن لا تتخذ الترزي دليلا كتابيا في مثل هذه الأحوال ، خاصة متى كان العميل ذو مركز في المجتمع ومن ملامه المحل القدامى <sup>(٢)</sup> .

ويزيد هذا المبدأ تأكيداً نص المادة ٤٠٣ من المجموعة المدنية : « يجوز الاثبات بالبينة فيما يجب إثباته بالكتابة : ( ١ ) إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ... »

ويلاحظ أن حالة المانع الأدبي الذي يبيح الاثبات بكافة الطرق أوسع نطاقاً من الاستثناء الثاني المتعلق بالتوريدات ، إذ أن هذا الأخير حين يطبق فيما يجوز إثباته بالبينة يهدف إلى حالة النزاع الذي لا يزيد على عشرة جنيهات . والاثبات هنا بكافة الوسائل إن هو إلا تطبيق للقواعد العامة . وأما ما يجوز إثباته بالبينة

١ استئناف مخطط ٢٢ نوفمبر ١٩٢٣ Bull. السنة ٣٦ صفحة ٤٤ :

“ La qualité personnelle et sociale d'un client peut constituer d'après la coutume du pays, une circonstance de nature à empêcher un fabricant, s'il veut conclure l'affaire portant sur un riche mobilier artistique, de demander une preuve écrite de l'obligation, requête qui serait considérée comme offensante, et faire en conséquence reconnaître au fabricant le droit de rapporter par présomptions la preuve de la commande malgré qu'il s'agisse d'un contrat civil de valeur bien supérieure à P.T. 1000 ”.

٢ استئناف مخطط ٣ يناير ١٩٢٤ Bull. السنة ٣٧ صفحة ١٣٨ :

“ Il n'est pas d'usage que les tailleurs exigent un écrit pour établir les commandes qu'ils reçoivent alors surtout qu'elles émanent d'un client de longue date et d'une situation sociale élevée. En pareil cas, il y a lieu d'admettre le tailleur à prouver par présomption sa créance, bien qu'elle soit supérieure à P.T. 1000 et à produire ses livres de commerce ”.

فما يزيد على عشرة جنهات فالأمر يتعلق بحالة قيام مانع أدبي ، وهذا تطبيق أيضا للقواعد العامة أشرنا إليه في الاستثناء الثالث الذى يشمل حالة قيام مانع أدبي سواء تعلق النزاع بتوريدات أو بغير توريدات .

على أن تقدير قيام مانع أدبي مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كانت مستخلصة من أمور مؤدية إلى تقريرها وعلى قاضى الموضوع أن يوضح ما استند إليه في تقديره (١) .

وجدير بالملاحظة أن الاستثناء الثالث الذى أشرنا إليه هنا يتعلق بعلاقة تاجر وغير تاجر يجوز فيها استعمال دفاتر التاجر فى الاثبات لمصلحته ضد خصمه غير التاجر مهما بلغت قيمة موضوع النزاع إذا قام مانع أدبي حال دون حصول التاجر على دليل كتابي ، فإذا لم يكن هناك مانع أدبي فلا يجوز استعمال دفاتر التاجر فى الاثبات ضد غير تاجر ما لم يتعلق الأمر بأحد الاستثناءين الأول أو الثانى .

#### ١٦ - حجية الدفاتر التجارية غير المنتظمة فى الاثبات :

نصت المادة ١٥ من المجموعة التجارية على أن : « الدفاتر التى يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للإجراءات السالف ذكرها » . ونصت المادة ١٧ على أنه : « يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لأجل الاثبات فى دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا » .

مؤدى هذه النصوص التفسيرية أن الدفاتر التجارية المنتظمة هى وحدها التى يجوز استعمالها فى الاثبات أمام القضاء وأن الدفاتر غير المنتظمة لا تصلح للاثبات .

على أن هذا التفسير الحرفى للنص لا يتمشى مع الضرورات العملية ويصطدم

(١) نقض ٢٥ يناير ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية جزء ٤ صفحة ٥٥٠

بالمنطق ، نوضح ذلك بمثال : إذا أراد غير تاجر أن يستخلص لنفسه دليلاً  
لإثبات حقه من البيانات التي سطرها خصمه التاجر في دفاتره قبل مجوز للتاجر  
أن يتمسك بأن دفتاره غير منتظمة وأنها تبعاً لنص المادة ١٥ من المجموعة التجارية  
لا يجوز استعمالها كأداة للإثبات بينما تكون البيانات التي يستند إليها خصم  
التاجر في إثبات حقه مقيدة في الدفاتر المنطق يقضى بأن ما يقده التاجر في دفتاره  
ضد مصلحة نفسه يعتبر من قبيل الإقرار ، وعده انتظام الدفتر كان نتيجة لتقصير  
التاجر نفسه ولا يجوز للشخص أن يتخذ من تقصيره ذريعة لضياع حق خصمه .  
نستعرض فيما يلي اتجاه القضاء المصري بصدد تفسير نص المادة ١٥ فيما يتعلق  
بحجة الدفاتر غير المنتظمة .

قضت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ٩ فبراير ١٩٣٨ بأن  
الدفاتر المنتظمة وحدها هي التي يجوز التمسك بها كدليل للإثبات أمام القضاء<sup>(١)</sup> .  
هذا الحكم منتقد ، فرغم أنه يتمشى مع التفسير الحرفي للنصوص إلا أنه  
لا يسير الضرورات العملية والمنطق كما أنه يتمم بمجمود يتعارض مع مرونة قواعد  
الإثبات في المسائل التجارية ، فالأصل حرية الإثبات في المعاملات التجارية ،  
يترتب على ذلك جواز الإثبات بالبينة والقرائن ، ويستتبع ذلك أن للقاضي أن يقبل  
الدفاتر التجارية غير المنتظمة وأن يستنبط من البيانات المقيدة بها قرائن متى عززتها  
أدلة أخرى مقدمة في الدعوى .

يؤكد وجهة النظر هذه أن محكمة الاستئناف المختلطة نفسها عدلت عن هذا  
المبدأ الجاف في حكم لاحق صدر في نفس عام ١٩٣٨ حين قالت : « لا يجوز  
الادعاء بصفة قاطعة بأن الدفاتر غير المنتظمة لا تصلح إطلاقاً كدليل من أى نوع ،  
فهذه الدفاتر قد يعتذر استعمالها بطريقة فعالة لإثبات حق لصاحب الدفتر غير  
أنه لا يتصور القول بأنها لا تصلح أبداً لكي يستخلص منها دليلاً على صورية حق

(١) استئناف مخطط ٩ فبراير ١٩٣٨ Bull ٥٠ صفحة ١٢٨ .



ذو قيمة كبيرة ، إذ أن مجرد عدم قيد هذا الحق في الدفتر وما أحاط به من ظروف تدعو إلى الشك حول حقيقة وجود الحق ، كل هذا يصلح دليلا لاثبات صورية الحق المدعى به <sup>(١)</sup> .

وقد استقرت أحكام القضاء على جواز قبول الدفاتر التجارية غير المنتظمة كدليل للاثبات ولو لم تستوف إجراءاتها الشكلية ما دامت خالية من الكشط والمحو والتحشير <sup>(٢)</sup> ، ويستطيع القاضي أن يستند إليها متى استخلص منها مقومات القرينة وبقدر ما يبينه من درجة انتظام القيد بها <sup>(٣)</sup> ، متى أيدتها أدلة أخرى مقدمة في الدعوى <sup>(٤)</sup> ، وتبعا لذلك تفقد الدفاتر التجارية حجيتها متى كان عدم انتظامها صارخا <sup>(٥)</sup> .

وقضت محكمة النقض بأنه إذا أقام التاجر دعواه واستدل عليه بدفاتر المحل المشترك بينه وبين المدعى عليه ، بينما نازع هذا الأخير في حجية هذه الدفاتر ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد فصلت في هذه الحجة — بما لها من سلطة تقدير حجية الدفاتر غير المنتظمة بوصفها قرائن — وقالت إن الدفاتر لا يعول عليها إلا

(١) استئناف مخطط ٢٧ أبريل ١٩٣٨ Bull. السنة ٥٠ صفحة ٢٥٧ .

(٢) استئناف مخطط ١٩ نوفمبر ١٩١٣ Bull. السنة ٢٦ صفحة ٢٨ — استئناف مخطط

١٠ أبريل ١٩١٦ Bull. السنة ٢٨ صفحة ٢٥٤ — استئناف مخطط ٦ ديسمبر ١٩٣٣ Bull

السنة ٤٦ صفحة ٦٦ .

(٣) محكمة القاهرة الابتدائية ٧ يولي ١٩٤٠ ، المجموعة الرسمية السنة ٤٢ صفحة ٩٤ \* .

(٤) استئناف مخطط ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ Bull. السنة ٦ صفحة ٧٥ :

” S'il est vrai que les livres de commercer, même non régulièrement tenus, peuvent servir aux juges pour en tirer des présomptions relativement à l'affaire dont la connaissance leur a été soumise, ce n'est qu'au cas où ils pourraient trouver des éléments d'appréciation dans la concordance de ces livres avec les autres pièces justificatives produits ”.

\* أنظر أيضا محكمة المصورة الجزئية ٣٠ أبريل ١٩٢٣ ، المحاماة السنة ٤ صفحة ٤٦٢ .

٥١ استئناف مخطط ١٣ مارس ١٩٣٥ Bull. السنة ٤٧ صفحة ١٩٦ :

” La comptabilité d'un commerçant qui, dans sa tenue, présente des grandes irrégularités, ne peut faire foi en justice, ni ses écritures servir de preuve de droit que le commerçant revendiquent ”.

\* ونفس المبنى حكم ثان في ٢١ مايو ١٩٤١ Bull. السنة ٥٣ صفحة ١٧٩ .

بقدر ما تؤيدها أوراق أخرى فهذا القضاء يحتاج به ويفيد منه من فازع في حجية الدفاتر ، أما من أقام دعواه على أساس الدفاتر فليس له أن يفيد من هذا القضاء لمؤاخذته بما هو ثابت فيها ، ولا قصور في الحكم إذا كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت الدفاتر حجة على المدعى من غير أن تتحرى استيفاءها الاجراءات الشكلية التي نص عليها القانون متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المدعى (مورث الطاعن) هو الذي قدّم الدفاتر واتخذها أساسا لدعواه<sup>(١)</sup> .

## ١٧ - حجية الرفاتر الاختيارية في الالبات :

لما كانت الدفاتر الاختيارية لا تخضع للاجراءات الشكلية التي قورها المشرع بالنسبة للدفاتر الالزامية لذلك فان هذه الدفاتر لا تبث على الثقة بالدرجة التي تتمتع بها الدفاتر الالزامية ، يؤكد هذا المعنى أن خصم التاجر قد لا يحتفظ بدفاتر اختيارية من نفس النوع حتى يمكن مقارنتها بدفاتر خصمه ، يرب على ذلك أن حجية هذه الدفاتر قاصرة على اعتبارها قرائن تخضع لتقدير قاضي الموضوع<sup>(٢)</sup> . ويشترط البعض في الدفاتر الاختيارية لكي تكون أداة للالبات أن تكون خالية من الكشط والشطب والتعشير والفراغ ، فهي وإن كانت لا يغتبط فيها توافر إجراءات شكلية غير أنه يلزم لكي تكون لها حجية في الالبات أن تبث على الثقة التي تستمدّها من انتظامها موضوعيا<sup>(٣)</sup> .

وجدير بالملاحظة أن مسألة انتظام الدفاتر مسألة موضوعية تخضع لسلطة قاضي

١١٠ قض ، الدائرة المدنية ، ٨ أبريل ١٩٤٨ ، المحاماة السنة ٢٩ صفحة ٣٧٦

(٢) Lyon-Caen et Renault, Traité de droit Commercial, T. III, No. 75.

\* أنظر أيضا حكم محكمة القاهرة الابتدائية ٧ أبريل ١٩٤٠ ، المجموعة الرسمية السنة ٤٢ صفحة ٩٤ :

« وإن كانت الدفاتر لاختيارية التي اتحاد التجار الاحتفاظ بها غير خاضعة للقيود الواردة بالمادة ٨٤ من القانون التجاري . . . إلا أن هذا لا يمنع من الأخذ بها كقرينة ضد التاجر أو لمصلحة » .

Juris-Classeur, Com. Livre de Commerce, Page peobante, P. 2 (٣)

الموضوع وهو يستطيع أن يطرحها جانبا أو يأخذ بها بقدر ما يستخلص من البيانات المدرجة بها مقومات القرينة .

ونشير هنا إلى أن استيفاء الشروط الموضوعية لانتظام الدفاتر التجارية مسألة تتأثر بحكم المادات التجارية ، فالأصل أن الشطب يعتبر اخلالا بانتظام الدفتر من الناحية الموضوعية ، ومع ذلك قد تقضى المادة التجارية باعتبار الدفتر منتظما رغم ما يمتريه من شطب متى كان الشطب وسيلة جرت عليها المادة لإثبات واقعة معينة كإنهاء تنفيذ عمل معين أو تسليم أشياء مودعة ، ومن أحكام القضاء في هذا الشأن ما قضت به محكمة السين المدنية برفض طلب العميل استرداد المجوهرات التي سبق أن سلمها لتاجر المجوهرات لإصلاحها ، واستندت المحكمة إلى أنه : متى قدم التاجر الدفتر الاختياري المقيّد به استلام المجوهرات وردّها ، وكان مقيّدا به واقعة استلام المجوهرات مشطوبا من غير ذكر تاريخ الشطب ، فإن شطب قيد استلام المجوهرات عادة جرت في تجارة المجوهرات في فرنسا تفيد رد المجوهرات للعميل ، كما أن من مقتضى هذه المادة عدم ذكر تاريخ تسليم المجوهرات ، وأكدت المحكمة حكم هذه المادة بقولها إن قيد التاجر في دفتره واقعة استلام المجوهرات وما صاحبه من شطب إن هو إلا إقرارا للتاجر على نفسه ، كما أن الشطب لا يعتبر في هذه الحالة اخلالا بانتظام الدفتر ، ولا يجوز تجزئة الإقرار على صاحبه فاما أن يؤخذ به كله أو يترك كله <sup>(١)</sup> .

أما الحسابات المقيّدة في أوراق منفصلة تجمعها محفظة فليست لها حجية في الإثبات <sup>(٢)</sup> .

(١) محكمة السين المدنية ٣٠ يونيو ١٩٣٢ ، جازيت باليه ، جلد ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ،

دلم ٤٩ .

(٢) محكمة المافر ١٣ نوفمبر ١٩٣٤ ، Juris-Classeur. Livres de Commerce, P. 2

## ١٨ - مزية الرسائل التجارية في الدفاتر :

يشمل دفتر المراسلات أوراقا واردة من العملاء إلى التاجر، وهذه الأوراق مستندات أصلية ؛ ويشمل دفتر صور المراسلات صور أوراق صدرها التاجر إلى عملائه ، وهذه الأوراق صور مستندات أصلية .

قد يكون المستند الأصلي الوارد للتاجر خطا يفيد قبول المرسل إبرام صفقة مع المرسل إليه ، وفي هذه الحالة إذا ادعى المرسل إليه حقا قبل المرسل تولد عن العقد فانه يستطيع إثبات التعاقد بتقديم الخطاب الوارد الذي يتضمن إقرارا بقبول التعاقد ، ويؤيد هذا الدليل بتقديم صورة الخطاب الذي سبق أن أُرسله بالإيجاب .

وقد يكون المستند الأصلي الوارد إقرارا باستلام البضاعة أو إقرارا بدين في ذمة المرسل أو إقرارا باستلام مبلغ من النقود وفاء لدين ، أو ورقة ضد تصلح لإثبات صورة عقد ظاهر .

وتظهر أهمية الرسائل كدليل للاثبات بوجه خاص في المعاملات التجارية بين التجار ، حيث يزداد عقد الصفقات وتنفيذها بطريق المراسلات من غير حاجة إلى انتقال التجار أنفسهم لإبرام الصفقات أو تنفيذها ، وقد أقر الفقه والنضاء ما تواضع عليه الناس بشأن تشبيه الرسائل والهقيات بالأوراق العرفية ، وأقر المشرع المصري هذا المبدأ حين أدرج الرسائل بين طرق الاثبات بالكتابة ، نصت على ذلك المادة ٣٩٦ من التقنين المدني :

١ - تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العرفية من حيث الاثبات .

٢ - وتكون للهقيات هذه القيمة أيضا إذا كان أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها ، وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على غير ذلك .

٣ - وإذا أهدم أصل البرقية ، فلا يمتد بالبرقية إلا لجرد الاستئناس .

من هنا يتضح أن الرسائل الموقعة عليها ، والبرقيات الموقعة على أصلها لها قيمة الورقة العرفية ، وقد تكون الرسالة الموقعة عليها من قبيل الإقرار مثل ذلك الرسالة التي يعترف فيها المرسل بدين في ذمته قبل المرسل إليه ، وقد يكون هذا الإقرار دليلاً كاملاً متى تضمن البيانات الكافية لإثبات هذا الدين ومقداره ، وقد يكون هذا الإقرار مبدأً ثبوت بالكتابة متى اقتصر على اعتراف المرسل بدين في ذمته من غير ذكر مقدار الدين ، وفي هذه الحالة يجوز تحكك هذا الدليل بالبينة إذا كان الدين مدنياً<sup>(١)</sup> ، أما إذا كان الدين تجارياً فيمكن أن يستخلص من الرسالة مقومات القرينة نظراً لانتفاء قيود الإثبات في المعاملات التجارية وتخضع هذه القرينة لتقدير قاضي الموضوع .

(ثانياً) طرق استعمال الرافز التجارية في الإثبات أمام القضاء :

١٩ - تمهيد ، ٢٠ - تقديم الدفاتر ، ٢١ - الاطلاع على الدفاتر ، ٢٢ - الأموال المتاحة ، ٢٣ - الزكوات ، ٢٤ - قسمة الشركات ، ٢٥ - الإفلاس ، ٢٦ - حجة الدفاتر التجارية أمام محكمة الضرائب .

١٩ - تستعمل الدفاتر التجارية في الإثبات بناء على تقديم التاجر دفتاره للمحكمة من تلقاء نفسه لإثبات واقعة ما ، وقد يتم تقديم الدفاتر بمقتضى حكم تمهيدى تصدره المحكمة ، وقد تصدر المحكمة هذا الحكم بناء على طلب الخصم أو من تلقاء نفسها .

وإذا أمرت المحكمة بتقديم الدفاتر وامتنع التاجر عن تقديمها فهل هناك وسيلة قانونية لإجبار التاجر على تسليم دفتاره تنفيذاً لأمر المحكمة ؟

هناك وسيلة مستمدة من أحكام القواعد العامة ( المادة ٢١٣ مدني ) وهي طريقة التهديدات المالية ( Les astreintes ) فيجوز للمحكمة أن تأمر بدفع غرامة

(١) أنظر تفصيلات أخرى في المعاملات المدنية : الدكتور محمد علي عرفة ، حجة المحررات العرفية في الإثبات ، مجلة القانون والاقتصاد عدد ١٠ سنة ١٩٩١ وما بعدها .  
\* أنظر مجموعة الأعمال القضائية للقانون المدني جز ٢ ، صفحة ٣٧٧ - ٣٨٠ .

مالية إذا امتنع التاجر عن تسليم دفاتره ، كما أن للقاضي أن يزيد الغرامة زيادة في الضغط على التاجر الممتنع عن التنفيذ ، وإذا أصر التاجر على عدم تقديم الدفاتر أو قدمها حدد القاضي مقدار التعويض الذي يلزم به التاجر — وأقله من الغرامة — مراعيًا في ذلك الضرر الذي أصاب خصمه والعنت الذي بدا من التاجر .

وإذا كانت الدفاتر في مكان خارج دائرة اختصاص المحكمة ، فقد تفوض المحكمة للطروح أمامها النزاع المحكمة الكائن بدائرتها الدفاتر في القيام باستخراج البيانات المطلوبة ، فتقوم المحكمة الأخيرة بتحرير محضر بالبيانات المقيدة في الدفاتر ، وترسله إلى المحكمة المنظور أمامها النزاع ويسمى التفويض بهذه الطريقة "Commission rogatoire" ، وقد نصت على هذا التفويض المادة ١٦ من التقنين التجارى الفرنسى ، ورغم أن التقنين التجارى المصرى لم يرد به نص في هذا الشأن ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من الأخذ بهذا الحل تطبيقًا للقواعد العامة .

وهناك طريقتان لاستعمال الدفاتر التجارية في الإثبات أمام القضاء هما التقديم (المادة ١٨ تجارى) والاطلاع (المادة ١٦ تجارى) .

(أولا) غريم الرقار : (Représentation des livres) .

٢٠ — يجوز للخصم أن يطلب من خصمه تقديم دفاتره ، ويجوز للمحكمة أن تأمر بتقديم الدفاتر من تلقاء نفسها<sup>(١)</sup> أو بناء على طلب الخصم<sup>(٢)</sup> سواء

(١) استئناف مخطط ٢٢ يناير ١٨٩١ Bull. السنة ٣ صفحة ١٢٨ — حكم ثان ٥ ديسمبر ١٨٩٤ ، ٧ ، ٣١ — حكم ثالث ١٢ مايو ١٩٠٩ ، ٣١ ، ٣٢٩ — حكم رابع ٩ مايو ١٩١٢ ، ٢٤ ، ٣٢٦ — حكم خاص ١٣ فبراير ١٩٣٠ ، ٤٣ ، ٣٧٨ — حكم سادس ١٧ يونيو ١٩٤٢ ، ٥٤ ، ٢٤٠ ، استئناف القاهرة ٧ مايو ١٩٣١ ، المجلوعة الرسمية السنة ٣٣ صفحة ١٨١ .

(٢) استئناف مخطط ٢٢ يناير ١٨٩١ Bull. السنة ٣ صفحة ١٢٨ — حكم ثان ٥ أبريل ١٨٩٤ ، ٦ ، ٢٢٠ — حكم ثالث ٩ مايو ١٩١٢ ، ٧٤ ، ٣٢٦ — حكم رابع ١٣ فبراير ١٩٣٠ ، ٤٢ ، ٢٧٨ ، قض ١٦ مايو ١٩٣٠ ، المجلوعة الرسمية السنة ٣٦ صفحة ٥٨١ .

أكان النزاع متعلقا بمسائل تجارية أم مدنية <sup>(١)</sup> ، وبغض النظر عما إذا كان النزاع أمام محكمة تجارية أو مدنية، فإذا نشب نزاع بين غير تاجر وتاجر أمام محكمة مدنية وتمسك غير التاجر بما قيده خصمه التاجر في دفاثره جاز للمحكمة أن تأمر بتقديم الدفاتر التجارية <sup>(٢)</sup> ، على أن الأمر بالتقديم جوازى للمحكمة يختص بتقديره قاضى الموضوع ، أكدت هذا المعنى محكمة النقض حين قالت « إن الاستدلال على التاجر بدفاثره ليس حقا مقروا لخصم التاجر واجبا على المحكمة إنالته إياه متى طلبه بل إن الشأن فيه — بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجارى — أنه أمر جوازى للمحكمة إن شاءت أجابته اليه وإن شاءت أطرحته وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضى خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه إن مال لجانب دون الآخر من جانبي الخصام ولا يمكن الادعاء عليه في هذا بمخالفته القانون <sup>(٣)</sup> » .

هذه المبادئ التى استقر عليها القضاء بصدد تقديم الدفاتر التجارية تطبق صريح لنص المادة ١٨ من المجموعة التجارية : « يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء قصصها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة » فالمشرع لم يقصر الأمر بالتقديم على حالة تمسك الخصم بالدفر

(١) استئناف مخطوط ٢١ مارس ١٨٨٩ Bull. السنة ١ صفحة ٧٤ — حكم ثان ٢٢ يناير ١٨٩١ ، ٣ ، ٢٨ — حكم ثالث ٥ أبريل ١٨٩٤ ، ٦ ، ٢٢٠ — حكم رابع ٩ مايو ١٩١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٤ — حكم خامس ١٣ فبراير ١٩٣٠ ، ٤٢ ، ٢٧٨ — حكم سادس ١٧ يونيو ١٩٤٢ ، ٥٤ ، ٢٤٠ .

استئناف القاهرة ٧ مايو ١٩٣١ المجموعة الرسمية السنة ٣٣ صفحة ١٨١ وحكم ثان ٣٠ مايو ١٩٣٥ المجموعة الرسمية السنة ٣٧ صفحة ٤٢ .

قانون عكس هذا رأى في حكم لمحكمة الاستئناف المخططة في ٢٠ أبريل ١٩١٦ Bull. السنة ٢٨ صفحة ٢٦٤ ، وظاهر من الأحكام السابقة — وهى لائحة في تاريخ صدورهما — أن محكمة الاستئناف المخططة عدلت نهائيا عن هذا الاتجاه .

(٢) استئناف مخطوط ٣ أبريل ١٨٩٥ Bull. السنة ٧ صفحة ٢٠٦ .

(٣) محكمة النقض ١٦ مايو ١٩٣٥ ، المجموعة الرسمية السنة ٣٦ صفحة ٥٨١ — وفى هذا الحنف استئناف مخطوط ٢٢ يناير ١٨٩١ Bull. السنة ٣ صفحة ١٢٨ — حكم ثان في ٥ ديسمبر ١٨٩٤ ، ٧ ، ٣٩ — حكم ثالث في ١٧ يونيو ١٩٤٢ ، ٥٤ ، ٢٤٠ .

بل جملة أيضا من سلطة المحكمة من تلقاء نفسها ولم يقيد بمسائل تجارية أو مدنية بل أطلقه من كل قيد وجعل مناط الأمر بشأن تقديره للمحكمة .

وجرى القضاء على عدم إجابة الخصم إلى طلبه بتقديم دفاتر خصمه ما لم يقدم أداة تمهيدية — بحيث تحوم حول الوقائع المتنازع عليها شبهات قوية تقنع المحكمة بأن في دفاتر التاجر ما يحتمل أن يؤيد دعوى الخصم ، وقضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه لكي يكون طلب تقديم دفاتر الدائن مقبولا ، يجب أن تكون الدفوع التي يتمسك بها المدعي لكي يقبض براءة ذمته من الدين ، مؤيدة ببعض القرآن نجملها بحملة الصدق ، ويجب أن تحوم حول حقيقة دفع المبالغ شبهات قوية كي يتعين الزام الدائن بتقديم دفاتره<sup>(١)</sup> ، وقضت نفس المحكمة بأنه لا يقبل طلب تقديم دفاتر التاجر لمجرد الادعاء بأن فيها ما يثبت الحق الذي تنكره جميع عناصر الدعوى<sup>(٢)</sup> .

والمقصود بتقديم الدفاتر أن تطلع المحكمة — لا الخصم — وأن تستخرج من الدفاتر البيانات المتصلة بموضوع الخصومة ، نصت على ذلك المادة ١٨ من التقنين التجاري بقولها يجوز للمحكمة أن تأمر بتقديم الدفاتر « لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة » ، فالشارع لا يقصد بالتقديم أن يطلع الخصم على دفاتر خصمه فيستفيد أثناء دعوى — قد تكون كيدية — معلومات عن أصرار خصمه التجارية ، فلا يجوز إذا أن ينار في المحكمة إلا مستخرج من الدفاتر خاص بموضوع النزاع ، غير أنه من اللازم نقل الدفاتر إلى المحكمة حتى يستطيع القاضي أو الجبير استخراج البيانات المتصلة بالخصومة<sup>(٣)</sup> .

(١) استئناف مخطوط ٩ ديسمبر ١٩٢٨ Bull. الس ٢٧ صفحة ٥٥ .

(٢) استئناف مخطوط ٥ أبريل ١٩٢٩ Bull. الس ٥١ صفحة ٢٤١ ؛ أنظر أيضا حكم آخر بحسب المحن في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ ، ٤٤١ ٥٩ وأيضاً حكم في ٤ مارس ١٩٣١ ، ٤٣ ، ٢٦٤ .

(٣) أنظر بروج دبير ، القانون التجاري ، ١٩٥٤ ، صفحة ١٨٠ ولم ٤-٣ .  
أنظر أيضا حكم لمحكمة الاستئناف المختلطة صادر في ٢ يناير ١٨٨٩ Bull. الس الأولى  
صفحة ٣٤٥ .



## (ثانياً) المعلوم على الرفائر (la communication des livres) .

٢١ - لم يحدد المشرع معنى الاطلاع على الدفاتر التجارية ، وقد جرى الفقه والقضاء على تحديد معنى الاطلاع بأنه وضع الدفاتر تحت تصرف الخصم فيتخلل التاجر عن حيازة دفتاره للخصم أو يودعها قلم كتاب المحكمة ليبث الخصم في الدفاتر بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه ويستخرج منها ما يشاء من قيود أو بيانات<sup>(١)</sup> ، ويدهى أن الاطلاع ينصرف أيضاً إلى اطلاع المحكمة على الدفاتر فضلاً عن اطلاع الخصم . يتضح إذن أن الاطلاع على الدفاتر التجارية إجراء شديد تأمر به المحكمة ضد التاجر ويرتب عليه اطلاع خصم التاجر على دفتاره فيستطيع أن يعرف مركزه المالي وتطور أعماله وأسماء عملائه وغير ذلك من أسرارته التجارية التي يحرم التاجر على عدم إظهارها ، فلاطلاع بطبيعته إجراء يتعارض مع طبيعة التجارة ، لذلك لم تسمح به التشريعات إلا في حالات استثنائية تملأها الضرورة القصوى ويبررها المنطق .

فقد المشرع الفرنسي هذه الأوضاع فنصت المادة ١٤ من التقنين التجاري الفرنسي على أنه : « لا يجوز للمحكمة أن تأمر بالاطلاع على الدفاتر وقوائم الجرد إلا في حالات التركات ، والأموال المشتركة ، وقسمة الشركات ، وفي حالة الإفلاس<sup>(٢)</sup> » .

أما المشرع المصري فقد صاغ المادة ١٦ من التقنين التجاري (وتقابل المادة ١٤ تجارى فرنسى) على الوجه الآتى : « لا يجوز للمحكمة ، في غير المنازعات

(١) تالير وبرودوم ٢١١ .

(٢) يقابل هذا النص في التقنين التجارى البانى الفقرة الأولى من المادة ٢١ التي تتيح الاطلاع في حالة التركات وقسمة الأموال المشتركة ، وفي حالة الشركة ، والصلح الرأى من الإفلاس ، والإفلاس . ويقابل هذا النص في التقنين التجارى العراقى المادة ٥٢ التي تنص على أنه « لا يطلب تسليم الدفاتر والرسائل وسائر الأوراق التجارية إلا في حالات الإثرت والشركة والإفلاس وعند تسليمها يجوز تدقيقها من كل الوجه من قبل المحكمة أو لدى العلاقة » .

التجارية ، أن تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ( اليومية والمراسلات ) ولا على دفتر الجرد إلا في الأموال المشاعة أو مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الإفلاس ، وفي هذه الأحوال يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر .

ومقارنة النص المصري بالنص الفرنسي يتضح أن المشرع المصري أضاف إلى صدر النص الفرنسي عبارة « في غير المنازعات التجارية » ، وترتب على ذلك أنه بينما سارت التشريعات الفرنسية وغيرها على أن الاطلاع جائز في أربع حالات أو أكثر ، وردت استثناء على سبيل الحصر ، سواء أكانت المنازعات مدنية أم تجارية ، إذ بنا أمام نص التشريع المصري الذي يختلف في عبارته حين يفرق بين المنازعات المدنية والمنازعات التجارية ، فيوحى ظاهر النص بأن الاطلاع جائز إطلاقا في المعاملات التجارية وأنه جائز في المعاملات المدنية في أربع حالات فقط .

من المتفق عليه أن الاطلاع جائز في المعاملات المدنية في الحالات الأربع التي جاء بها النص ، أما بالنسبة للمنازعات التجارية فقد اختلف الشراح في تفسير المعنى المقصود بمحالات الاطلاع .

يرى الأستاذ محسن شفيق أن الاطلاع جائز إطلاقا في المنازعات التجارية وأنه « لا مناص من أحكام النص وإعماله والقول بجواز الاطلاع في المسائل التجارية صوما وأنه حل لا لرضاه إلا على مضض ، لأنه إذا كان الغرض من حصر الحالات التي يجوز فيها تسليم الدفاتر للخصم للاطلاع عليها هو المحافظة على أسرار التاجر فلا شك أن المشرع قد فوت هذا الغرض بإجازة هذا النوع من الاطلاع في المسائل التجارية بوجه عام ، خصوصا وأن أكثر ما يخشاه التاجر هو تسرب أسرارته إلى منافسيه من أقرانه التجار » (١) .

(١) دكتور محسن شفيق « الوسيط في القانون التجاري » ، ١٩٥١ ، صفحة ١٦٥ .

ويرى الأستاذ على الزيني أن الاطلاع في المسائل التجارية غير جائز إلا في الحالات الأوسع التي يجوز فيها الاطلاع في المسائل المدنية ، يؤيد هذا الرأي أن المادة ١٤ تجارى فرنسى ( المقابلة للمادة ١٦ تجارى مصرى ) وهى الأصل التاريخى للنص المصرى لم تذكر عبارة « في غير المنازعات التجارية » ، ويفهم من أقوال الشراح في فرنسا أن القاعدة التى كانت متبعة طبقا للامر التجارى الصادر سنة ١٦٦٧ " " هى جواز الاطلاع في المسائل التجارية اطلاقا ويكون الاطلاع بإيداع الدفاتر ليفحصها الخصم ، وكانت هذه الطريقة مضرّة بمصالح التجار " ، لأنها كانت تؤدي إلى جعل أسرارهم عرضة لظهور ، فلما وضع القانون الفرنسى عام ١٨٠٧ قصر الاطلاع في المادة ١٤ على الأربعة أحوال المذكورة آنفاً للأسباب المتقدمة . ويضيف الأستاذ الزيني أنه « كان الواجب في نظرنا أن يكون الأمر كذلك في مصر مادام مصدر التشريع المصرى في هذه المسألة هو القانون الفرنسى . ولكن واضح القانون المصرى أضاف من عنده عبارة « في غير المنازعات التجارية » فأحاط المادة بسبب هذه الإضافة بغرض كبير ، ورغم ذلك فنحن أميل إلى اعتبار هذه العبارة غير موجودة أو لاعمل لها ، خصوصاً وأن في ذلك تمثيلاً مع تاريخ التشريع ورجوعاً إلى الأصل وهو عدم جواز إجبار الإنسان على تقديم دليل ضد نفسه ، وإذا كانت إجازة الاطلاع جاءت على سبيل الاستثناء ، فالاستثناء لا يصح التوسع فيه » (٣) .

أما القضاء المختلط فإنه لم يجد حرجاً في ترديد عبارة النص كلما تعلق النزاع بمسألة مدنية مادام التطبيق يتصل بحالات الاطلاع الأربع المتفق عليها ، فقضت

(١) الباب الثالث المادة الخامسة .

(٢) يرى صاقارى أنه نظراً لخطورة الأمر بالاطلاع بالنسبة للتاجر فإن بعض التجار كانوا يرفضون تقديم دفاترهم للاطلاع مفضلين عبارة الدعوى عن إظهار أسرارهم التجارية ، أنظر :

Savary, le parfait negociant, I, p. 285.

(٣) دكتور على الزيني « أصول القانون التجارى » ١٩٤٥ صفحة ١٧٩ ، من هذا رأى

أيضاً ملش وقال ، Droit Commercial Egyptien ، صفحة ١٣٢ رقم ٢١٦ .

المهاكم المختلطة في هذا الصدد بأنه في غير المنازعات التجارية لا يجوز الاطلاع على الدفاتر إلا في حالات الأموال المشتركة والتركات وقسمة الشركات والافلاس<sup>(١)</sup> . ونوحى عبارة القضاء أنها ترديد لحرفية النص وأنها تقتضى بمجواز الاطلاع اطلاقا في المسائل التجارية ، والواقع أن الترديد لحرفية النص لا يدل على ميل القضاء الى إباحة الاطلاع اطلاقا في المسائل التجارية لأن الدعاوى التى ردد فيها القضاء عبارة النص المتعلقة بالمنازعات التجارية هى دعاوى مدنية لا يثار بشأنها الاطلاع في المسائل التجارية ، فهذا الترديد لم يحد تطبيقا يؤكد في هذه الدعاوى فلا يجوز الاعتماد عليه في تأييد التفسير الحرفى لعبارة نص القانون في هذا الشأن .

يؤكد هذا المعنى أنه كلما طرح أمر الاطلاع في نزاع تجارى أمام القضاء المختلط قضى برفض طلب الاطلاع في غير الحالات الأربع الاستثنائية ؛ ولو أنه لم يعمل الرفض صراحة بأنه غير جائز اطلاقا — في المسائل التجارية والمدنية — في غير الحالات الأربع ، إلا أنه كان يستند في الرفض الى أن الأمر بالاطلاع متروك لتقدير قاضى الموضوع فاذا رفضه فلا يجوز الطعن فى حكمه بطريق النقض<sup>(٢)</sup> .

وقد أكدت محكمة الاستئناف المختلطة هذه القاعدة العامة فى الاطلاع حين قالت : لا يجوز الخصم أن يطلب الاطلاع على دفاتر خصمه ليرى بياناتها ويستمد منها الأدلة التى يقتدر إليها<sup>(٣)</sup> ، وهذا القول تأكيد بأن الأصل عدم الاطلاع وأن الاطلاع غير جائز إلا استثناء .

أما محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية فذهبت صراحة إلى أنه لا يجوز الاطلاع

(١) استئناف مخطط ٥ مايو ١٨٩٧ Bull. السنة ٩ صفحة ٣١٨ ، وحكم آخر فى ٣١ يناير ١٩١٢ Bull. السنة ٢٤ صفحة ١١١ ، وحكم ثالث فى ٢٠ يناير ١٩١٦ Bull. لسنة ٢٨ صفحة ٢٦٤ .

(٢) استئناف مخطط ٢٢ يناير ١٩٣٦ Bull. السنة ٤٨ صفحة ٨٦ .

(٣) استئناف مخطط ١١ نوفمبر ١٩١٧ Bull. السنة ٥٥ صفحة ٦ .

على الدفاتر في المسائل التجارية والمدنية على حد سواء إلا في الحالات التي نص عليها القانون على سبيل الحصر<sup>(١)</sup> .

ونحن نميل إلى الأخذ بهذا الرأي لأنه يتفق مع اتجاه التطور التاريخي للنص الترنسي وهذا الأخير هو المصدر التاريخي للنص المصري فضلاً عن أن هذا الرأي يتمشى مع المنطق وحكمة التشريع .

والآن نتناول الحالات التي يجوز فيها اطلاع المحصم على دفاتر خصمه، سواء في المسائل المدنية أو التجارية وهي الأربعة أحوال التي سردتها المادة ١٦ تجارى على سبيل الحصر ، وبلاحظ أن هذه الأحوال تتعلق غالباً بتصفية الذمة المالية لتاجر بحيث يصبح اطلاع المحصم على الدفاتر أمراً ضرورياً وطبيعياً .

٢٢- (أولاً) الأموال المشاعة : تنص المادة ١٦ تجارى على أنه « لا يجوز للمحكمة ... أن تأمر بالاطلاع ... إلا في مواد الأموال المشاعة و ... » ، وبلاحظ أن الصبغة المقابلة للفظ « الأموال المشاعة » كما جاءت في النص الترنسي للقانون المصري هي : ( Communauté ) ويقصد بها حالة الأموال المشتركة للزوجين ، فإذا كان أحد الزوجين تاجراً وكان الزواج بناء على نظام الأموال المشتركة وحصل نزاع بينهما ، فلكل منهما الحق في الاطلاع على الدفاتر كي يقين مقدار حقوقه .

وترى ، مع الاستاذ على الزيني<sup>(٢)</sup> ، أن الاطلاع على الدفاتر جائز أيضاً في حالة الأموال المملوكة على الشيوع ، إعمالاً للنص العربي ، لأن الاطلاع هو السبيل الوحيد الذي يستطيع به المالك على الشيوع أن يعرف مدى حقوقه ، قضت بهذا المبدأ محكمة الاستئناف المختلطة<sup>(٣)</sup> . ويؤيد هذا الرأي أنه في حالة الملكية على

(١) محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية ، الدائرة المدنية الثامنة عشر ، ١٠ فبراير ١٩٥٤ ، لم ينشر .

(٢) الدكتور على الزيني ، أصول القانون التجارى ، ١٩٤٥ ، صفحة ١٧٧ رقم ١٥٧ — أنظر عكس هذا الرأي الدكتور محمد شفيق ، الوسيط في القانون التجارى ، صفحة ١٦٧ .

(٣) استئناف مخطط ٢٥ أبريل ١٩٣٩ Bull. السنة ٥١ صفحة ٢٧٦ .

الشيوع تكون الدفاتر المتعلقة بإدارة المال المشاع ملكا على الشيوع للشركاء ،  
فلسكل منهم نفس الحقوق التي يتمتع بها غيره من الملاك في الاطلاع على الدفاتر " .

#### ٢٣ - (ثانيا) الشروط :

حق الاطلاع على دفاتر المورث حق ثابت للخلف العام للمورث ، فهو حق  
للورثة الشرعيين والموصى إليهم بنسبة معينة في التركة ، نصت على ذلك المادة ١٦  
من التقنين التجاري حين قالت « لا يجوز للمحكمة ، في غير المنازعات التجارية أن  
تأمر بالاطلاع إلا في مواد الأموال المشاعة أو مواد التركات ... » ، وعلة ذلك  
أنه في حالة النزاع بين الخلف العام يصبح الاطلاع على الدفاتر هو السبيل الوحيد  
الذي يمكن بمقتضاه للوراث أو الموصى إليه بنسبة في التركة أن يقين مقدار حصته  
في الميراث ، ويبرر كذلك حق الاطلاع هنا أن دفاتر المورث تصبح ملكا على  
الشيوع للخلف العام ولكل منهم بصفته مالكا نفس الحقوق التي يتمتع بها غيره  
في الاطلاع على دفاتر المورث .

#### ٢٤ - (ثالثا) قسم الشروط :

نصت المادة ١٦ تجارى على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بالاطلاع على الدفاتر  
في حالة قسمة الشركة ؛ ويفترض هذا النص انقضاء الشركة وبدأ مرحلة التصفية ،  
فيجوز للشريك أن يطلب من المحكمة أن تأمر بإطلاعه على الدفاتر كي يقين مقدار  
حقوقه في صافي أموال الشركة .

أما حق الشريك في الاطلاع على الدفاتر أثناء حياة الشركة فسألة يختلف حكمها  
 باختلاف نوع الشركة .

والأصل أن للشريك الحق في الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها ، لأن حق  
الشريك في الاطلاع هو سبيله في الرقابة على استغلال أموال الشركة ومركزها  
المالى ، لذلك نصت المادة ٥١٩ من التقنين المدنى على أن « الشركاء غير المديرين

(١) استضاف مخطط ٢٠ أبريل ١٩١٦ . Bull . السنة ٢٨ صفحة ٢٦٤ .

ممنوعون من الإدارة ، ولكن يجوز لهم أن يطلخوا بأنفسهم على دفاتر الشركة  
ومستنداتها ، وكل اتفاق على غير ذلك باطل .

نصرى هذه القاعدة على شركات الأشخاص وهى تأكيد لنص القانون  
التجارى فى هذا الشأن ، وبما لذلك يكون للشريك المتضامن وللشريك الموصى  
( المادة ٣١ تجارى ) ، وللشريك المحاسب حق الاطلاع على الدفاتر " .

ويلاحظ أيضا أن نص المادة ٥١٩ نص آمر لا يجوز الاتفاق على عكسه ،  
فاذا اتفق الشركاء على حرمان الشريك فى شركة التضامن أو فى شركة التوصية  
البسيطة من حقه فى الاطلاع كان الشرط باطلا ، ولكن يجوز الاتفاق على وضع  
قيود على استعمال الشريك حقه فى الاطلاع حتى لا يؤدى استعمال هذا الحق الى  
تعطيل مصالح الشركة ، فيجوز مثلا الاتفاق على أن يكون للشريك الاطلاع  
فى فترات معينة من كل شهر أو من كل عام .

أما بالنسبة لشركات المساهمة فالقاعدة أنه ليس للشريك المسام الحق فى الاطلاع  
على دفاتر الشركة ، يبرر ذلك أنه لو أبيع لكل مسام الاطلاع على دفاتر الشركة  
لتعطلت أعمال الشركة نظراً لكثرة عدد المساهمين ، فضلا عن ذلك فإن إباحة  
الاطلاع من شأنه إفشاء أمرار الشركة لمنافسيها ، فيكفى أن يشتري المنافس  
أهم شركة ليطلع على دفترها ويكشف أمرارها التجارية ، وفى هذا الحاق<sup>١</sup>  
الضرر بالشركة .

ورغم أن تشريعات البلاد المختلفة حرمت المسام من حق الاطلاع للاعتبارات  
المقدمة إلا أنها قدرت ضرورة رقابة الشركاء المساهمين على ادارة الشركة بصورة  
أخرى غير الاطلاع المباشر تتفق مع طبيعة الشركة ، فاستقرت التشريعات على  
تنظيم رقابة جماعية للمساهمين تهيئ بها الجمعية العمومية إلى مراقب حسابات ،

(١) استئناف مخطط ٢٨ يناير ١٩٢٥ Bell. السنة ٣٧ مقعة ١٩١ .

فينوب المراقب عن المساهمين في الاطلاع على الدفاتر والمستندات ويحضر الجمعية العمومية ويقدم تقريره وعليه أن يدلى برأيه في الاجتماع في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة .

أكد المشرع المصري حق المراقب في الاطلاع على الدفاتر في المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تنص على أنه « ١ - للمراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته . وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها . ويتمين على مجلس الإدارة أن يمكن المراقب من كل ما تقدم » .

وأضاف المشرع المصري حقاً للأقلية ( الشركاء الحازنين لثلث رأس المال على الأقل ) أن تطالب بالتفتيش على الشركة — فيما عدا البنك المركزي والشركات التي تشترك الحكومة في تأسيسها — فيما يلزم إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم التي يقررها القانون أو النظام متى وجد من الأسباب ما يرجح وقوع هذه المخالفات ( المادة ٩٩ من قانون الشركات ) ، ومتى أمرت المحكمة بالتفتيش فعلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفيها أن يطلعوا من يكلف بالتفتيش على جميع ما يكون متعلقاً بشئون الشركة من الدفاتر والوثائق والأوراق التي يقومون على حفظها ( المادة ١٠٠ ) .

ويختص بالرقابة في شركة التوصية بالأسهم مجلس المراقبة وهو الذي يتولى الاطلاع على الدفاتر التجارية ، نصت على ذلك المادة ٥٨ من قانون الشركات بقولها : « ١ - يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم . ولهذا المجلس أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حساب عن إدارتهم . وله في حيليل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بمجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها .



٢ — ولا تسمى أحكام هذه المادة على الشركات القائمة إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

أما الشركات ذات المسؤولية المحدودة فتلتزم: بشأنها التفرقة بين حالة ما إذا كان عدد الشركاء أكثر من عشرة ففي هذه الحالة يتحتم أن يعهد بالرقابة إلى مجلس يكون من ثلاثة على الأقل من الشركاء وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها ويراقب الميزانية ، وبين حالة ما إذا كان عدد الشركاء عشرة فأقل ففي هذه الحالة يكون للشركاء غير المديرين في الشركات التي لا يوجد بها مجلس رقابة الحق في الاطلاع على دفاتر الشركة ( المادتان ٧٩ و ٨١ من قانون الشركات ) .

وقد استحدثت المشرع المصري في القانون المدني حكماً خاصاً بحق العامل في الاطلاع على دفاتر المشروع متى كان العامل يتناول نسبة في الأرباح ، نصت على ذلك المادة ٦٩٩ من التقنين المدني بقولها : « ١ - إذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلاً منه حق في جزء من أرباح رب العمل ، أو في نسبة مئوية من جملة الأرباح أو من مقدار الانتاج أو من قبعة ما يتحقق من وفرة أو ما شاكل ذلك ، وجب على رب العمل أن يقدم إلى العامل بمعدل جرد بيان بما يستحقه من ذلك ، ٢ - ويجب على رب العمل فوق هذا أن يقدم إلى العامل أو إلى شخص موثوق به يعينه ذوو الشأن أو يعينه القاضي ، المعلومات الضرورية لتتحقق من صحة هذا البيان ، وأن يأذن له في ذلك بالاطلاع على دفتره » .

لا شك أن العامل الذي يأخذ نصيباً من الأرباح ليست له صفة الشريك ، لأن طبيعة الاتفاق بين العامل ورب العمل عقد عمل هو في جوهره تقديم خدمات ، ولا يقسم بنية المشاركة في الأرباح والخسائر ، هذا العنصر الذي بدون لا تتعقد الشركة ، وينبغي على ذلك أن حق العامل في الاطلاع يختلف ، من حيث سنده القانوني ، عن حق الشريك في الاطلاع لاختلاف المركز القانوني لكل منهما ، ويبرر حق العامل في الاطلاع أن حقه في نسبة من الأرباح لا أثر له ما لم يسنده

حق الاطلاع بطريق مباشر أو غير مباشر حتى لا يقع حق العامل في الأرباح تحت رحمة رب العمل بكيهه حسب ميثوته (١١) .

## ٢٥ - (رابعا) المدفوس :

لسنديك الاطلاع على الدفتر، نصت على ذلك المادة ١٦ تجارى السالفة الذكر، وفي الواقع تفتقل الدفتر الى حيازة السنديك ، واطلاعه على الدفتر حق وواجب ، لأن السنديك هو الذى يتولى إجراءات تحقيق الديون فعليه قفل دفتري المدين المفلس والاطلاع عليها وبحث مشتملاتها وتحرير ميزانية بأصول التاجر وخصومه وتقديم تقرير للمحكمة عن حالة التفليس ، ولكى يستطيع السنديك أداء هذه الوظيفة كان طبيعيا أن يحوله القانون حق الاطلاع على الدفتر .

ويرى الأستاذان ليون كان ورينو أن اطلاع السنديك على دفتري التاجر المفلس أمر طبيعى ويدهى ولا يستدعى نصا خاصا لكون لسنديك هذا الحق الذى عبرت عنه نصوص القانون التجارى الخاصة بأحكام الافلاس ، ويرى الفقهاء أن النص الخاص بالاطلاع في حالة الافلاس (المادة ١٤ تجارى فرنسى المقابلة للمادة ١٦ تجارى مصرى) إنما قصد به إعطاء دائنى المفلس حق الاطلاع على دفتريه (١٢) .

وعلى عكس هذا الاتجاه يرى فالير ويرمرو أن النص يحول السنديك الاطلاع على الدفتر وأن يحتفظ بها خلال التصفية ، وأنه لا يمتد إلى الدائنين الذين يريدون مناقشة السنديك أو البحث في الدفتر عن عناصر تصلح دليلا لإثبات دعواهم ضد المدين (١٣) .

والرأى الأخير هو الرأى الراجح لأن الاطلاع استثناء من القواعد العامة في الإثبات فلا يجوز التوسع في تفسيره .

Lyon-Caen et Rensault, Droit Commercial, T. I. N° 291 bis.

(١١)

(١٢) ليون كان ، المرجع السابق ، رقم ٢٩٩ .

Thaller et Perceorou, Traité élémentaire de droit commercial, N° 311.

(١٣)

وجدير بالملاحظة أن الاضلاع أمر جوازى فى جميع الأحوال ماعدا حالة الإفلاس فقد أوجب المشرع على السنديك الاضلاع على الدفاتر .

\*\*\*

وهناك حالات خاصة أوجب فيها المشرع إطلاع بعض الموظفين على دفاتر التجار . فالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يلزم التجار بتقديم دفاترهم إلى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب للاضلاع عليها والتثبت من تنفيذ جميع الأحكام التى يقررها القانون المذكور بشأنهم ، وامتناع التاجر عن تقديم دفاتره للاضلاع الموظف المختص يقيد جنحة عقوبتها الغرامة حداها الأقصى خمسون جنيتها فضلا عن الحكم بتقديم الدفاتر وتوقيع تهديدات مالية لإلزام التاجر بالتنفيذ .

وقد قدر المشرع خطورة اطلاع الموظف على أمرار التاجر فأوجب عليه احترام سر المهنة وعدم إفشاء معلومات من الدفاتر .

كذلك للموظفين القنيين من الدرجة الرابعة بالإدارة العامة للشركات أو بوزارة الشؤون البلدية والقروية أو بوزارة المواصلات الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير التجارة والصناعة صفة رجال الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقرارات الصادرة تنفيذا له . ولهم فى سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون حق الاضلاع على السجلات والدفاتر والمستندات فى مقر الشركة أو غيره من الأماكن ( المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) .

بيد أن هاتين الحالتين للاطلاع على الدفاتر لا يقصد بهما إطلاع الخصم على دفاتر خصمه ولا يشترط فيها أمر المحكمة وإنما هو اطلاع يستند إلى نصوص خاصة خولت بعض الموظفين الإداريين سلطة الاطلاع حتى يمكنهم القيام بأعمال وظائفهم .

## ٢٦ - مميزة الرفاتر التجارية في تقرير أرباب التاجر أمام مصلحة الضرائب<sup>(١)</sup> :

لم يحدد قانون الضريبة على الإيرادات المنقولة قيمة الدفاتر التجارية كدليل لتقدير الأرباح، وبالرجوع إلى أحكام القضاء في هذا الصدد يتضح أن العبرة بمحقيقة الأرباح وأن ما قبده التاجر في دفاتره يعتبر من قبيل القرائن على صحة الحسابات بشرط أن تكون الدفاتر منتظمة وأن تؤيدها أدلة أخرى، وللمحكمة سلطة تقدير هذه القرائن، على أن تبين المحكمة الأسباب التي جعلتها لا تعلق إلى الدفاتر<sup>(٢)</sup>، ويلاحظ أيضاً أن القضاء يأخذ فيما يتعلق بالمسائل الضرائبية بنفس المبادئ العامة المقررة في المسائل التجارية حال كون الدفاتر غير منتظمة، فالهاكم تسند إليها متى كان من المستطاع أن تستمد منها مقومات القرينة على أن تؤيدها أدلة أخرى<sup>(٣)</sup>.

وليس من الضروري لاعتبار الحسابات منتظمة أن تكون مقيدة في الدفاتر التجارية التي نص عليها القانون التجاري، بل قد تكون من الدفاتر الاختيارية، ولا يلزم قانون الضرائب الممولين بحسب دفاتر تجارية سواء أكانوا تجاراً أم غير تجار، وإذا كان الممول ممن يحسبون دفاتر تجارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢ بوصفه تاجراً، فإن من الممولين من لا يعتبرون تجاراً طبقاً لأحكام القانون التجاري ولا يلتزمون تبعاً لذلك بحسب دفاتر تجارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢، فالمهم إذا بالنسبة لمصلحة الضرائب هو أن تعطى أوراق الممول وحساباته صورة حقيقية لأرباحه بصرف النظر عما إذا كانت الدفاتر التي يحسبها الزامية أو اختيارية، وبصرف النظر عما إذا كانت الدفاتر منتظمة أو غير منتظمة.

(١) الدكتور حسين خلاف «الرجز في تشريع الضرائب المصرية» ١٩٥٥، صفحة ١٦٤.

(٢) قرض ١٦ ديسمبر ١٩٤٨؛ الجرف جز ٤، صفحة ٦، وقرض ٢٧ مارس ١٩٥٢.

الجرف جز ٨، صفحة ٣٥.

(٣) قرض ٢٦ فبراير ١٩٥٣ الجرف جز ٨، ص ٨٢.

## خاتمة

ازداد اتجاه المشرع المصرى وضوحا ، فى السنوات الأخيرة ، نحو تجزئة  
الاصلاح التشريعى للقانون التجارى . فصدرت عدة تشريعات تجارية فى قوانين  
خاصة ، ومن بين هذه القوانين الخاصة المشكلة للمجموعة التجارية قوانين اقتطعت  
موضوعاتها من المجموعة التجارية ذاتها مثل قانون الشركات وقانون الدفاتر التجارية .

ولسنا هنا فى مجال المفاضلة بين هذا الاتجاه التشريعى الجديد وبين الاتجاه  
التشريعى التقليدى الذى يقضى بأن تضم مجموعة القانون التجارى جميع التشريعات  
التجارية فكللى الاتجاهين يستند إلى مميزات ليس أقلها شأنا ، من ناحية الاتجاه  
الجديد ، أن اصدار قوانين خاصة بكل مسألة من شأنه تيسير حركة الاصلاح التشريعى  
بتجزئة العمليات التى تتناولها التشريعات وإصدار كل تشريع خاص بمجرد تمامه  
من غير حاجة إلى إبقائه حتى يتم وضع مشروعات الأجزاء الأخرى ، كما أن اتجاه  
أنصار التقنين يؤيده ضرورة الاصلاح الشامل حتى تخرج المجموعة كاملة متناسقة  
فى جميع أجزائها .

وهما كان وجه الصواب فى هذا الأمر فإن هناك حقيقة جديرة بأن نوجه  
إليها النظر فى الاتجاه الحديث .

ما من شك فى أن تجزئة الاصلاح قد أخذت بيد حركة الاصلاح بعد ركود  
طويل ، غير أن الطريقة التى اتبعت فى هذا الصدد لم تكن واضحة ، فهى تجزئة  
وهى ليست تجزئة كما سنبين ذلك بالنسبة لقانون الدفاتر التجارية وكما يؤكد هذا  
المعنى ما اتبع بشأن قانون الشركات .

جاءت أحكام الدفاتر التجارية فى تشريع خاص هو القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٢  
المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ ، وكنا نتوقع أن يشمل القانون الجديد نظاما  
موحدا متناسقا للدفاتر التجارية وأن يتسع — على الأقل — للأحكام الواردة  
فى المجموعة التجارية التى انترع موضوعه من دائرتها ، غير أن القانون الجديد ألغى  
بعض مواد المجموعة التجارية الخاصة بالدفاتر التجارية واستبدلها بنصوص جديدة  
ضمنت أحكام الالتزام بمسك الدفاتر بطريقة مرنة تتناسب مع أحدث أساليب

المهاسبة العلمية والعملية ، إلا أن المشرع لسبب غير مفهوم ترك نصوص المجموعة التجارية الخاصة بتقديم الدفاتر التجارية والاطلاع عليها وهي نصوص ضعيفة الصياغة بعيدة عن الدقة الفنية . ويكفى أن نذكر في هذا الصدد ما أثير حول تفسير المادة ١٦ ( الخاصة بالاطلاع على الدفاتر التجارية ) من خلافات جوهرها ضعف الصياغة ، وكان إصدار القانون الجديد هو الطرف المناسب الذي كان ينتظر أن يتناول بالإصلاح هذا النص ، فجاء ترك واضع القانون لهذه النصوص القديمة ثغرة في القانون الجديد .

على أن أم نقص في التشريع القائم أن المشرع لم يفرض على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الالتزام بمسك الدفاتر التجارية إذا احترفت حرفة مدنية ، وهذا واضح من نص المادة الأولى من قانون الدفاتر التجارية الذي يوجب على كل تاجر مسك دفاتر تجارية ولا يلزم غير التاجر بمسك دفاتر تجارية ، ولا شك أن هذا النقص كان جديرا أن يلفت نظر واضع القانون نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به هذه الشركات في الاقتصاد القومي مما يستوجب ضرورة إرغامها قانونا بمسك دفاتر تجارية ولو كانت تزاوّل حرفة مدنية حماية للائتمان ، وكان من المتوقع أن يخطو المشرع هذه الخطوة في قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فيضفي على هذه الشركات صفة التاجر أصوة بما استقرت عليه التشريعات الحديثة ، غير أن القانون اكتفى بأن اشترط لاكتساب الشخصية الاعتبارية أن تقيّد بعض هذه الشركات في السجل التجاري وعمل على إيجاد التناسق بين هذه النصوص وبين قانون السجل بتعديل القانون الأخير فالزم هذه الشركات بالقيد في السجل ، وهكذا أصبحت شركات ليس لها صفة التاجر تقيّد في السجل التجاري وهو أمر متناقض في مظهره على الأقل .

كان الأولى بواضع القانون أن يتخذ حلا حاسما في هذا الشأن ويكفيه أن يضع نصا تقيديا يضفي صفة التاجر على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، بمجرد اتخاذ الشركة هذا الشكل وبغض النظر عن حرفة المدنية أو التجارية ، وبذلك تخضع لنظام التجار ، فتلتزم من غير حاجة إلى نص خاص بالقيد في السجل كما تلتزم بمسك دفاتر تجارية كما تخضع لنظام الإفلاس ، وهذا هو وضعا الطبيعي في التشريع المقارن .

## قسم المحاسبة

---

عجز رأس المال العامل . . . . . للاستاذ متولى محمد الجمل





# عجز رأس المال العامل

للمؤستاذ متولى محمد المحلل

مدرس المراجعة والقرابة

إن من أخطر الأمور في أى مشروع صناعى أو تجارى أن يحاول القائمون على إدارته زيادة رقم الأعمال أو الإنتاج بدون تدير الزيادة المقابلة في رأس المال العامل التى يتطلبها ذلك التوسع . بل إن هناك من الظروف العامة أو الخاصة بالمشروع ما ينبغى أن يكون نذيرا للإدارة ألا تحاول حتى مجرد الاحتفاظ بالمستوى المعتاد لرقم الأعمال إلا بعد تدير الموارد الإضافية اللازمة لسلامة سير الأمور بالمشروع حتى لا يتعرض لخطر الانهيار الفجائى بسبب العجز في رأس المال العامل . ولا بد أن يراعى أن يكون للموارد الإضافية المشار إليها صفة الاستمرار أو الدوام حسبما تقتضيه الظروف التى استدعت التفكير في تديرها لأننا نتكلم هنا عن احتمال العجز الدائم في رأس المال العامل وليس عن العجز المؤقت الذى يمكن مقابله بالاقتراض القصير الأجل من البنوك أو غيرها .

أسباب عجز رأس المال العامل :

وقد ينشأ العجز في رأس المال العامل نتيجة لظروف عامة لا يد لإدارة المشروع فيها ، ومع ذلك فإنه ينبغى ألا يفوت الإدارة أن تكون يقظه ازاء تلك الظروف فتقرر الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الصعوبات التى يحتمل أن تجابه المشروع والتى تعرف الإدارة سلفا أنها نتيجة طبيعية لوجود الظروف المشار إليها . ومن أمثلة هذه الظروف العامة حدوث التضخم وما يصحبه من ارتفاع مطرد في الأسعار ، فإذا أرادت إدارة المشروع أن تحتفظ رغم ذلك بنفس مستوى

الانتاج حرصا على تلبية رغبات العملاء فلها متواجه حتما — إن لم تتدبر الأمر — عجزا خطيرا في رأس المال العامل يرجع في أساسه إلى اضطراب المشروع إلى حبس جزء أكبر من رأس المال في نفس الكمية من المواد الأولية اللازم الاحتفاظ بها في المخازن لكيلا يتعطل الانتاج ، وكذلك الى دفع أجور مرتفعة للعمال وهكذا في بقية المصروفات فلها تزيد زيادة كبرى عما قبل ونذكر بالأخص تجديدات الأصول الثابتة فان هذه الأصول تستهلك حسب العرف الجارى حاليا في المحاسبة على أساس القيمة التاريخية أى أن المبالغ المحتجزة من أرباح المنشأة كاستهلاك لا تتعدى التكلفة الأصلية لتلك الأصول بينما تجد المنشأة نفسها مضطرة الى دفع مبالغ أعلى بكثير من مبالغ الاستهلاك المحتجزة عند الرغبة في تجديددها ، وهذا يعنى أن رأس المال العامل يتناقص بسبب ارتفاع أسعار تجديدات الأصول وكذلك عناصر تكلفة الانتاج الأخرى سواء منها المباشرة أو غير المباشرة ، ولا بد أن تعمل الادارة على تلافي هذا العجز قبل وقوعه . وجدير بالذكر أنه في أوقات التضخم لا تكتفى المنشآت بتخزين الكميات المعتادة من المواد الأولية بل تحاول جاهدة أن تقوم بتخزين أكبر كميات يمكن الحصول عليها خوفا من نقاد المعروض منها في الأسواق وهذا الانحياز من جانب المنشآت يضيف إلى عجز رأس المال العامل ان لم تتداركه الإدارة .

وقد يؤدي ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة على أرباح المنشآت وخاصة الضريبة على الأرباح الاستثنائية إلى حدوث عجز في رأس المال ، ويظهر هذا بوضوح في الحالات التي كانت مصلحة الضرائب تلجأ فيها إلى رفض الأخذ بدفتر الممولين وتقدير أرباحهم تقديرا مغالى فيه عن عدة سنوات ومطالبتهم بسداد الضرائب المستحقة عنها ، الأمر الذى يترتب عليه أن الممول — إذا فرض وأمكنه سداد تلك الضرائب تقاديا لاجلاق منشأته نهائيا — فانه لم يكن في امكانه أن يتفادى الارتباك الناشئ عن عجز رأس ماله العامل الذى ينقص فجأة عن احتياجات منشأته بقيمة الضرائب المدددة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه في أوقات ارتفاع الأسعار يزداد تأثير معدلات الضرائب المرتفعة في انقاص رأس المال الحقيقي وذلك بسبب اتباع المبدأ المحاسبي المعترف به في تقويم بضاعة آخر المدة حسب أسعار تكلفة شرائها الا اذا كان سعر السوق أقل من ذلك ، ولما كانت مصلحة الضرائب تصر على تفسير « التكلفة » بالمبالغ المدفوعة فعلا في شراء البضائع المتبقية آخر العام فان هذا التفسير يؤدي في النهاية الى فرض الضريبة على رأس المال وليس فقط على الأرباح الحقيقية كما يقيين من المثال الآتي :

على فرض أن محولا بدأ أعماله ببضاعة قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جنيه ونتيجة لارتفاع الأسعار تمكن من بيعها بمبلغ ١٦٥.٠٠٠ جنيه ولكنه في نفس الوقت أباد شراء كمية مساوية لنفس الكمية التي بدأ بها أعماله وكلفته عملية الشراء الجديدة ١٥٠.٠٠٠ جنيه فان حساب المتاجرة — بصرف النظر عن أى عناصر أخرى — يجرى تصويره بالشكل الآتي :

حساب المتاجرة	
جنيه	جنيه
مبيعات ١٦٥.٠٠٠	بضاعة أول المدة ١٠٠.٠٠٠
بضاعة آخر المدة ١٥٠.٠٠٠	مشتريات ١٥٠.٠٠٠
	مجموع الربح ٦٥.٠٠٠
<u>٣١٥.٠٠٠</u>	<u>٣١٥.٠٠٠</u>

أى أن مصلحة الضرائب تعتبر أن هذا الممول قد حقق ربحا قدره ٦٥.٠٠٠ جنيه بينما أنه في الحقيقة قد أنهى مدته المالية بنفس كمية البضائع التي بدأ بها تلك المدة أى أنه لم يطرأ عليه إثراء حقيقى إلا بالفرق بين ثمن استبدال البضاعة وهو ١٥٠.٠٠٠ جنيه وبين المبيعات ١٦٥.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ ١٥.٠٠٠ جنيه فقط ولكن مصلحة الضرائب مستفاد من الضريبة على مبلغ ٦٥.٠٠٠ جنيه فن أين لمثل هذا الممول أن يسدد الضرائب المستحقة على هذه الأرباح إلا عن

طريق القيام ببيع جزء من البضاعة وإتقاص الكمية التي يحتفظ بها مادة في مخازنه ، وهذا يعنى إتقاص رأس المال الحقيقى لئلا هذا الممول .

هذا عن الأسباب العامة للخارجة عن إرادة المنشأة التي قد ينفذها محجز رأس المال العامل ولكن هناك تصرفات قد تقوم بها ادارة المنشأة وتؤدي الى نفس النتيجة ومن أمثلة هذه التصرفات ما يلى :

(أ) التوسع فى شراء الأصول الثابتة بشكل يحل بالتوازن بينها وبين الأصول المتداولة مما يؤدي إلى عجز رأس المال العامل عن اكمال استغلال الأصول الثابتة بالكامل ، ويحدث هذا التوسع إما فى بدء حياة المنشأة حيث يعمل المؤسسون القيام بالدراسات العلمية الصحيحة قبل الاقدام على تكوين المشروع فيسيئون توزيع رأس المال بين الأصول الثابتة والمتداولة ، أو فى أثناء حياة المنشأة حيث قد يترامى للمديرين الحصول على أكبر قدر من الأصول الثابتة حالاً خوفاً من عدم التحكك من ثرائها فى المستقبل بسبب منع الاستيراد مثلاً .

(ب) التوسع فى تخزين بضائع أو مواد أولية انتظاراً لتحقيق أرباح طائلة من بيعها أو تشغيلها ولكن لعدم تمشي الامكانيات الأخرى للمشروع مع هذا التوسع أو لعدم تحقق ارتفاع الأسعار المترقب أو لتأخر حدوثه نجد أن بواذر عجز رأس المال تبدأ فى الظهور نظراً لمطالبات الموردين بتسديد فواتيرهم التي تضطر المنشأة إلى استهلاكها فى دفعها .

(ج) التوسع فى البيع الآجل أو التحول من البيع النقدي إلى البيع بالتقسيط مع بقاء مهلة دفع المطالبات على حالها وهنا نجد المنشأة أن أموالها النقدية قد حبست فى أيدي مملائها لآجال طويلة بينما ينفى عليها القيام بمداد مطلوباتها أولاً بأول . ويبدو أن انهيار كثير من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص فى مصر يرجع بصفة رئيسية الى عجز رأس المال العامل لهذا السبب فتصبح المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فى المواعيد المحددة على الرغم من وجود

أموال ماثلة لها في ذمة العملاء ولكن لا يمكنها المطالبة بها لعدم حلول آجالها .  
ويشجع تلك المنشآت على التوسع في الانتاج أو في المبيعات الآجلة وجود حالة  
رواج عامة يقبل معها العملاء على شراء البضائع ، وتغطي المنشأة في قبول التعاقد  
مع جميع العملاء إلا إذا دبرت — عن طريق زيادة رأس المال أو الاقتراض  
لآجال طويلة — الأموال الكافية لسداد الالتزامات في حينها .

( د ) زيادة المسحوبات أو التوزيعات على الشركاء عن الحد المد المفقولة ،  
فالم يلزم أصحاب المنشأة سياسة الحذر بالاحتياط لجميع الاحتمالات وترك الأموال  
اللازمة لمقابلتها في المنشأة فان أى خسائر غير عادية أو حوادث غير منظورة  
كفيلة باحداث ارتباك مالى لا يسهل علاجه .

### نتائج عجز رأس المال :

قد يكون من أول نتائج هذا العجز وأسرعها ظهورا عدم إمكان دفع مرتبات  
الموظفين أو أجور العمال بسهولة ، ويحتل هذا الموضوع الجزء الأكبر من  
تفكير وجهود الادارة التي لا يمكنها التواني عن دفع المرتبات أو الأجور حيث  
أنها بطبيعتها لا تحتل التأجيل .

وإلى جانب هذا فهناك النتائج الأخرى التالية لعجز رأس المال العامل :

( ١ ) ارتفاع تكاليف شراء البضائع أو المواد الأولية بسبب عدم وجود  
الأموال الكافية لشراء صفقات كبيرة والاستفادة من الأسعار المنخفضة تبعا  
لذلك . وكذلك لا تتمكن المنشأة من سداد الموردين في المهلة المقررة للاستفادة من  
العظم المكتسب .

( ب ) ومن الناحية الأخرى تضطر المنشأة لغرض الحصول على أموال  
سريعة أن تخفض أسعار البيع أو أن تسمح بخفض مرتفع للعملاء ولو تحملت في  
سبيل ذلك خسائر باهظة ، وكذلك تضطر المنشأة إلى ملاحقة مدينها للسداد قبل

حلول آجال ديونهم أو على الأقل تأخذ منهم كمبيالات بقصد خصمها في البنوك ،  
كل هذا إنما يؤدي إلى ضياع شهرة المحل وانصراف عملاء المنشأة عنها .

( ج ) إلحاح الموردين والدائنين ومطالباتهم المتكررة بسداد ديونهم مما يضيف  
إلى ارتباك أعمال المنشأة وضياع شهرتها ، وقد يتوقف الموردون بمد قليل عن  
إرسال البضائع خوفا من عدم سداد قيمتها .

( د ) إهمال المنشأة القيام بأي تجديدات للأصول الثابتة مما يؤدي بدوره إلى  
ارتفاع تكاليف الصيانة وتكاليف الوقت الضائع بسبب تعطل الآلات والعمال .

كيفية الاستدلال من الحسابات الختامية على وجود عجز في رأس المال العامل :  
من مقارنة الحسابات الختامية في السنوات المتتالية للمنشأة التي تعاني من عجز  
رأس المال العامل يمكن اكتشاف هذه الحقيقة من واقع الشواهد التالية :

١ — اتجاه مبالغ السلفيات من البنوك ومبالغ الدائنين والموردين بالميزانية  
إلى الزيادة باطراد .

٢ — حيث يكون السبب في عجز رأس المال العامل هو قيام المنشأة بتخزين  
كميات زائدة عن الحدود المعقولة من البضائع فإن الفاحص للحسابات الختامية  
يلاحظ أنه على الرغم من زيادة مفردة البضاعة بالمخازن في الميزانية فإنه لا يتأثر  
ذلك زيادة تذكر في رقم أعمال المنشأة ويرجع ذلك إلى ما ذكرناه سابقا من أن  
المنشأة في محاولتها الحصول على أموال نقدية تكون مستعدة لتخفيض أسعار  
البيع ومنع خصم استثنائي . . . إلخ .

٣ — احتواء جانب المصنوع بالميزانية على بند « أوراق الدفع » على غير  
المعتاد في الميزانيات السابقة وتزايد هذا البند من عام لآخر .

٤ — ومن الناحية الأخرى يهبط رقم « أوراق القبض » بالميزانية مما يدل  
على أن المنشأة شرعت في خصمها لدى البنوك ويمرر ذلك للمحوظة المدونة  
على الميزانية بوجود مسؤولية عرضية عن أوراق القبض المخصوصة .

٥ - باستخراج نسبة المدينين : الدائنين وتقبيع حركتها في الميزانيات المتتالية نجد أن هذه النسبة تسير في اتجاه الهبوط ، ويرجع ذلك الى الصعوبة التي تلاقها المنشأة في سداد الدائنين مما يجعل هذا الرقم في ازدياد ، ومن ناحية أخرى فانه لقله المبيعات أو لملاحقة العملاء لسداد ما عليهم يعيل رقم « المدينين » إلى الهبوط ، ونتيجة لكلا هذين الأمرين تهبط نسبة المدينين : الدائنين بالتدريج :

٦ - وتعمل أيضا نسبة رأس المال العامل : رقم الأعمال إلى الهبوط وذلك كنتيجة لزيادة الانتاج أو المبيعات الآجلة بدون زيادة مقابلة في تصريف الانتاج أو التحصيلات من العملاء مما يستتبع تقصر رأس المال على الرغم من زيادة رقم الأعمال .

٧ - أشرنا تحت عنوان « نتائج عجز رأس المال » إلى أن تكاليف المنشأة عموما تبدأ في الزيادة ويظهر أثر ذلك في حساب المتاجرة والارباح والخسائر حيث يتضح للفاحص أنه بالرغم من زيادة المبيعات في حساب المتاجرة يتناقص صافي الربح التهاى للمنشأة نظرا للبنود الإضافية التي تضاف للمصروفات مثل فوائد القروض وخضم تعجيل الدفع . . . الخ . وأكث من هذا قد يتناقص مجمل الربح نفسه بعد مدة قصيرة ويرجع ذلك إلى زيادة تكاليف المشتريات .

لها نمر :

يتضح من هذا البحث ما لعجز رأس المال العامل من عواقب وخيمة وقد يؤدي إلى انهيار المؤسسة فجأة وسط مظاهر الثراء والقوة التي لن تغنيها تقعا إذا انهالت مطالبات الدائنين عليها وعجزت هي عن سدادهم بسبب عجزها عن تحصيل الديون التي في ذمة عملائها أو عن تصريف البضائع المخازن والتي قد تقدر بألاف الجنيهات . ويمكن رد أزمات رأس المال العامل في المنشآت المصرية إلى أحد العوامل الآتية :

(١) رغبة التاجر أو الصانع رغبة جامحة في الآثراء في أقصر وقت مستطاع

ولذلك يلقي جانباً بكل اعتبارات المحسنة والاحتياط ويتخذ لنفسه صفة المضارب متجاهلاً أن التجارة — بخلاف المضاربة — لا تحمل الهزات العنيفة، وأن شهرة المحل التجارية وهي تبنى أساساً على تقوية العلاقات مع عملاء المؤسسة لا يمكن أن تقوم على استغلال هؤلاء العملاء ومحاولة الحصول منهم على أرباح شبه احتكارية. وهكذا لا يجب أن يخرج التاجر بالنسبة لمشترياته من البضائع عن نطاق أعماله العادية وفي حدود مقدرة مؤسسته، فإن تجاوز تلك الحدود لسبب أو آخر فينبغي أن يكون ذلك في أضيق نطاق أو بعد إجراء الترتيبات اللازمة لخلق إمكانيات تصريف تلك البضائع بدون تحمل خسائر أو تكاليف باهظة وبدون حدوث ارتباك لمركزه المالي إزاء الموردين.

(ب) قلة دراية التاجر بتطورات الموقف الاقتصادي داخل البلاد وخارجها فيما يتصل بالشئون التجارية بصفة عامة وشئون تجارته بصفة خاصة فلو أن كل تاجر قام بدراسة وتحليل مركزه المالي تحليلاً علمياً دقيقاً في كل الظروف الاقتصادية السائدة قبل الاقدام على التقيد بأي ارتباطات أو التزامات مالية بمبالغ هامة نسبياً لما تطرق الارتباك المالي إلى أعماله على الإطلاق.

(ج) تهاون البنوك والمقرضين الآخرين — بل والموردين أحياناً — في معاملاتهم مع عملائهم، فبسبب اشتداد المنافسة لم تكن البنوك تلتقي العناية الكافية لدراسة مراكز عملائهم بين حين وآخر أو عند طلب سلفيات أو تجديداتها أو زيادتها. وفي هذا الصدد صادفت إعمالاً شديداً من جانب بعض البنوك إذ لم تكن تشترط تقديم حسابات ختامية للمدفقات دورياً رغم كبر مبالغ السلفيات الممنوحة لها ولم تكن تعنى باسم المحاسب الذى وقع على تلك الحسابات ومعتمته وكفاءته. وحتى في الحالات التى تقدم فيها حسابات ويظهر بها بوضوح تحفظات هامة في تقرير مراقب الحسابات لم يكن ذلك ليمنع البنك من تقديم كافة التسهيلات للمعمّل!! هذا مع أن البنوك أقدر من غيرها على اكتشاف الارتباك المالي للمؤسسة التى تتعامل معها من واقع التصرفات التى تجريها معها، إذ أن كل الظواهر



في مثل هذه الحالات لابد وأن يستفتح منها الخاح المؤسسة في الحصول على أموال  
تقديرية بكافة الطرق، فهناك أولا خصم الكبيالات بمجرد الحصول عليها من  
العملاء وثانيا فتفتح اعتمادات بضمان الأصول أو بضمانات شخصية وتذبذب هذه  
الاعتمادات بشكل عنيف فيما بين الصفر والحدود القصوى لها وهناك أيضا إبداع  
الكبيالات برسم التأمين والحصول على سلف بضمانتها ويلاحظ أن أغلبية مثل  
هذه الكبيالات هي أوراق مجاملة لا يجب أن يتوسع البنك في قبولها إذ أنها من  
أخطر الوسائل في التمويل وأخيرا لا بد أن يسترعى انتباه البنك موضوع تكرار  
تقديم شيكات بدون رصيد ثم تجديدها بعد ذلك وكذلك الشيكات المؤجلة وغير  
ذلك كثير من الشواهد القاطعة الدالة على الارتباك المالي في المؤسسة .

وإني أرى في أي تهاون من جانب بعض البنوك في هذا الشأن أضرارا لا  
بمصلحة العميل معين ولا بمصلحة البنك نفسه فقط بل بالصالح الاقتصادي العام ،  
لأن في ترك الجبل على الغارب لكل مقامر أن يقحم نفسه على التجارة أو الصناعة  
ثم تجميعه على التعامل بأكثر مما تطيق موارده أضرارا حقيقية بكل من تعامل معه  
وهذا ما لفتت التجارة التي تعد أساس الاستقرار الاقتصادي .

وكذلك فإن بعض الموردين يتوسعون في التعامل مع بعض عملائهم ما نحين  
إيام حدا مرتقما من الائتمان غير مبني على أي ضمان مادي وأساسه فقط الثقة  
لدى المورد في نزاهة وأمانة العميل ولكن ظروف التجارة لا تتطلب النزاهة  
والأمانة فقط على فرض توفرها بل تستدعي حسن التصرف من الوجهة المالية في  
جميع الأحوال .

لذلك أرى أن تدقق البنوك ويدقق الموردون في فحص مراكز عملائهم قبل  
منحهم السلف أو الائتمان وأن يكون هذا في حدود طاقة عملائهم المالية .

(د) مطالبات مصلحة الضرائب بسداد الضرائب المتأخرة عن عدة سنوات  
دفعة واحدة، وقد فكر المسؤولون في علاج هذا الميعب الخطير وأصدرت

بعض القوانين التي تخفف من أثره كالمسح بالتقسيم على آجال طويلة واتخاذ الإجراءات لمحاولة ربط الضرائب سنوياً بدون تأخير .

( هـ ) ولا داعي لأن نذكر كعامل أخير من عوامل حدوث العجز في رأس المال العامل التصرفات المتهورة أو غير الحكيمة من جانب إدارة المنشأة كالمبالغة في المسحوبات أو التوزيعات إذ أنه يمكن لأي شخص حكيم أن يمتدل في شأن هذه التصرفات إن أراد استمرار تجارتها في جو من الاستقرار .

which are seeking the same objectives. Thus, at this stage of development there is uncertainty concerning the correctness of certain features characteristic of most plans, and there has been much argument -pro and con- for the inclusion or exclusion of the co-insurance principle. It is understandable that a company should not overreach itself in this experimental stage. Rather, it must seek in the discharge of its claim obligations a balance between over-payment, with its consequence of higher cost to the policyholders, and under-payment, which would result eventually in the deterioration of its reputation with the insuring public. Yet it is hoped that with sufficient experience and with the cooperation of the medical profession an important proviso in all cases of sickness insurance- blanket coverage in excess of the deductible will be possible.

must be remembered that for over twenty-five years some commercial carriers have issued blanket accident expense reimbursement to substantial maximum amounts, without including either the deductible or co-insurance factors.

On the other extreme one quite understands that it is hazardous for the carrier to offer reimbursement for medical and psychiatric care for some types of diseases. Thus one company which issued one of the most liberal policies in this field, with a minimum of exclusions and without co-insurance, has had to exclude mental conditions owing to adverse experience. One feels that perhaps coverage could have continued to be provided with perhaps a 50% co-insurance clause; this would be especially useful from the point of view of gaining adequate experience and data on the treatment and costs of mental and nervous disorders, which cannot but be regarded as major diseases.

It should be noted that one company which provides coverage without including the co-insurance factor has instead three benefit limits. These include a maximum dol.1,000 for any surgical operation, there is no inserted surgical fee schedule however; dol. 25 a day for hospital room and board; and given limits for private nursing fees <sup>(2)</sup>.

It should be mentioned finally that companies that do not include the co-insurance factor do so on the following considerations. The company's right to terminate the policy "if the insured steps out of the line"; <sup>(2)</sup> and the "insured's appreciation of the policy" <sup>(3)</sup>.

### C.—Conclusion

The experimental nature of major medical expense insurance is readily apparent by the variations found in individual company plans

---

(1) "Policies ... Coverage: Participating Major Medical From is Guaranteed Renewable for Life", *Accident and Health Review*, 48th Year, No., 1 January, 1955, p. 16.

(2) "Individual Major Medical", *Accident and Health Review*, 47th Year, No. 7, July 1954, p. 1.

(3) *Ibid.*

Between these two schools of thought there is another which advocates a limited use of the co-insurance principle, where the insured's share of the loss decreases as his disability bill increases. One is advocating here in effect a sliding co-insurance percentage, the percentage decreasing as the disability bill increases. Thus for example, the insured may have to meet 25% of the first dol. 500 above the deductible, 15% of the next dol. 1,000. 5% of the next dol. 1,000, and be covered in full thereafter.

It should be mentioned that a company has recently started to experiment along the above lines, but rather than having a sliding co-insurance percentage it has a co-insurance breaking point. Thus under the policies having dol.5,000 on dol.10,000 maximum in benefits, when "the company has paid out dol. 2, 500 no further co-insurance is required" <sup>(1)</sup>.

From a sales point of view the co-insurance clause has also been opposed. Thus it is felt by some that major medical expense insurance "will never reach its potential premium volume as long as co-insurance is part of the contract" <sup>(2)</sup>, because when associated with the deductible it will make a potential insured feel that he has "two strikes against him" <sup>(3)</sup>. In this vein it has been observed that "salesmen who make the approach often and up selling hospitalization because the co-insurance and deductible frightens the prospect" <sup>(4)</sup>.

The same criticism which was made while discussing the deductible can also be made here when the insured has to bear a portion of the expenses arising out of an accident of certain dread diseases. It

---

<sup>(1)</sup> "Policies ... Coverage: Continental Adds Feature to Major Medical", *Accident and Health Review*, 48th Year, No. 10, Octobre 1955, p. 18.

<sup>(2)</sup> "Remove Co-Insurance From Major Medical", *Accident and Health Review*, 48th Year, No. 5, May 1955, p. 9.

<sup>(3)</sup> *Ibid.* Also see Cramer, N. S., "Medical Disaster Insurance", *The Eastern Underwriter*, January 5, 1951, p. 29, who said "It is hard for people to be up against two handicaps—the deductible and the percentage of the excess".

<sup>(4)</sup> "Bureau Panel Answers Questions on How to Get and Keep Accident and Health Business", *Accident and Health Review*, 47th Year, No. 6, June 1954, p. 12.

utilization or faulty utilization tends to occur among policyholders who have had the ill-fortune to incur large bills for medical services. In general it can be said that larger bills are incurred for "illnesses in which a more clearly established medical need exists" <sup>(1)</sup>, than in the case for illnesses necessitating relatively smaller sums of money.

Therefore, a co-insurance percentage sizeable enough to effect the actions of that particular insured would have to impose a substantial benefit restriction on him, and in the case where a substantial bill is incurred many an average family would find the amount that has to be paid out of pocket a substantial one and in many cases a hardship. For example, in order that a carrier be liable for maximum benefit in a policy including a dol. 250 deductible, a 25 % co-insurance clause and a 5,000 maximum benefit, the insured must himself incur dol. 1,500; this sum is in itself a minor catastrophe. Thus the insurance would be quite unattractive to many being particularly inappropriate to the low and middle income groups in not solving the medical catastrophe problems of these groups. Hence, the desired requisite of mass appeal will not be fulfilled.

Furthermore, even if this type of insurance was aimed at the upper income groups, one would agree with the statement that "it is doubtful whether it will have effect on the higher income groups' spending habits" <sup>(2)</sup>.

Unlike the deductible clause the controlling or deterring powers of the co-insurance principle are not so obvious. This is because major medical costs are in most cases beyond, rather than within, the insured's control, and hence some insurance representatives are "unwilling to settle the insured with additional substantial expenses on top of the deductible" <sup>(3)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> Becker, Harry, Ed., *"Financing Hospital Care in the United States Prepayment and the Community"*, Vol. 2 (New York: McGraw-Hill Co., 1955) p. 246.

<sup>(2)</sup> Ryan, Robert E., "Major Medical Expense", *Best's Insurance News* (Life Edition), Vol. 53, 10, February 1953, p. 46.

<sup>(3)</sup> *Ibid.*, p. 47.

of major medical expense policies disclose that about one-fourth of the commercial carriers do not incorporate the latter principle<sup>(1)</sup>. It is generally agreed that the main objective of major medical insurance is to extend the value of insurance coverage against sickness or accident. In most the benefit provided to achieve this end is an unallocated maximum sum, which may be exhausted in any one or more of the various types of the covered medical and auxiliary services.

The application of the co-insurance principle is regarded by some as a device "to discourage over-utilization"<sup>(2)</sup> or to give the insured "the financial incentive to be concerned over the price, kind and volume of medical service being rendered"<sup>(3)</sup> thus encouraging him to incur only necessary expenses, as well as to give "the patient the incentive to use the same care in spending the money of his neighbors with whom he has banded in sharing the risk, as he would in spending his own money"<sup>(4)</sup>. Such an incentive, it is believed, will inject an element of expense control among hospitals, doctor and patient, and thus in association with the deductible retain a premium cost which is acceptable to a large proportion of the population.

While one is in general sympathy with such objectives, it should be pointed out that such views rest on the assumption that over-

---

(1) Thus, for example, of 12 major medical expense policies surveyed by the Accident and Health Review, it was found that 4 contained no co-insurance provisions, 7 others paid 75 % of covered expenses and 1 paid 80 %. "Deductible... Benefit Limits—How They Apply in 12 Major Medical Expense Policies". *Accident and Health Review*, 48th Year, No. 4, April, 1955, p. 1.

Almost the same proportion was reached when a random sample of major medical expense policies was examined by the Bureau of Accident and Health Underwriters. Of 14 companies, 4 had no co-insurance provision. Bureau of Accident and Health Underwriters, Major Medical Insurance Sub-Committee Study, Bulletin No. 238, July, 1954, and the same Bureau's Major Medical Expense Sub-Committee Study, Bulletin No. 244, April, 29, 1955.

(2) Orsini, A. L. "Major Medical", *Accident and Health Review*, 47th Year, No. 7, July, 1954, p. 1.

(3) "Individual Major Medical", *Accident and Health Review* 47th Year, No. 7, July 1954, p. 1.

(4) Greene, N. A. "Sickness and Accident", *Transactions of the Society of Actuaries*, Vol. 5, 1953, (Annual Meeting, p. 338.

On the other hand, the motive in the latter more closely resembles the objective of the "three-fourths loss clause" which in essence is to reduce the moral hazard by increasing the insured's "interest" in keeping available necessary fire-fighting equipment and encouraging the maximum with respect to fire prevention<sup>(1)</sup>, since it makes the insured "pay part of the bills<sup>(2)</sup>". Thus here the desire is to awaken the cooperation of the insured in order to achieve a major objective which is to encourage "the insured to guard against the cost of extravagant and unnecessary treatment"<sup>(3)</sup>, and thus meet "the underwriting necessity of providing some control over expense"<sup>(4)</sup>, and as well as provide a solution to the problem of lack of participation in the loss by the insured which is regarded by some members of the insurance industry as "one of the most serious difficulties with any sort of blanket coverage"<sup>(5)</sup>.

A further similarity between the co-insurance principle as incorporated in the major medical expense policies and the "three-fourths loss clause" is the fact that there is no plausible explanation as to why the policies that incorporate the co-insurance principles choose in most cases 25 % as the portion of the loss to be shared by the insured when the loss exceeds the deductible.

Compared to the deductible principle there has not been the same unanimity respecting the inclusion of the co-insurance principle in major medical expense policies. Thus while the former is found in all policies, although in different amounts, many random examinations

---

(1) Dulaney, *op. cit.*

(2) Whittaker, Edmund B., "What the New Medical Catastrophe Insurance Is", American Management Association, Press Release, November 16, 1951.

(3) Faulkner, E. J., In a letter in answer to questions submitted by the Committee on Interstate and Foreign Commerce (H. R.) 83rd. Congress 2nd. Session, *Health Reinsurance Legislation* (Washington: U. S. Government Printing Press, 1954, p. 145.

(4) Farley, Jarvis, "Philosophy of Health Insurance", *Best's Insurance News* (Life Edition), Vol. 55, No. 6. January, 1955, p. 51.

(5) "Polio Insurance May be Step Toward Far. Broader Coverage", *Accident and Health Review*, 44th. Year, No. 9, September, 1951, p. 15.



As so defined it is apparent that such a clause is conditional in nature, allowing the insured a reduction in premium if he carries insurance to a certain percentage of the value of the property. Failing which the insured is penalized by being his own insurer for a portion of the loss when it occurs. Also, such a clause requires for its proper application an insurable value. This is possible to find in certain areas of insurance but not in the sickness insurance field.

In the second area, that of sickness insurance or more specifically major medical expense insurance, it is a device which unconditionally imposes upon the insured a sharing of the loss regardless of whether the insured is over or under insured. Because of this difference the writer shall refer to the device used in major medical expense insurance as the co-insurance principle rather than clause.

The co-insurance principle found in major medical expense policies bears a close resemblance to the "three-fourths loss clause" which was commonly found in fire insurance policies in the "early days before modern fire-fighting equipment was available" <sup>(1)</sup>. This clause was unconditional since it "forced the individual to be self-insured for one-quarter of the risk" <sup>(2)</sup>, regardless of whether he carried a high amount or low amount of insurance.

There is also a difference in the motive for the application of the co-insurance provision in marine and fire insurance as compared to the application of the principle in major medical expense insurance. In the former the aim is "primarily to produce adequate premium income" <sup>(3)</sup>, and to achieve a certain degree of equity as between insureds by combatting "the natural inclination... to keep insurance at a minimum by insuring up to the probable maximum extent of any... damage" <sup>(4)</sup>.

---

<sup>(1)</sup>Dulaney S. Owyn, "Co-Insurance and Social Insurance", *Best's Insurance News* (F. and C. Edition), Vol. 55, N<sup>o</sup>. 5, September 1954, p. 65.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*

<sup>(3)</sup> Winter *op. cit.*, p. 205

<sup>(4)</sup> Alexander, T. M., "The two Co-Insurance Sins", *Best's Insurance News* (F. and C. Edition), Vol. 51, No. 3, March 1950, p. 29.

Health Information Foundation disclose an increased utilization of medical services in all income group having health insurance.

In conclusion, even if the deductible would not eliminate or reduce faulty utilization, its essential logic lies in the fact that by not covering losses that verge on the nature of maintenance costs and which cause no serious financial difficulties, it enables the insurer to extend the value of insurance to cover losses that are financially disastrous. Furthermore, the validity of its goal in health insurance is not based simply on the fact that it is a classic concept in other lines of insurance but rather on a cardinal point that it avoids the expenses incidental to paying the small claims, and thus permits the further extension of the dollar value of insurance.

2. *The Co-insurance Principle.* The term co-insurance has been used with respect to two different types of arrangements in insurance.

In one area it is a device which under certain conditions makes the insured bear a portion of the loss, or imposes upon him a degree of self-insurance for the value of the risk insured. This is done by providing in the policy a statement to the effect that when the insured has obtained insurance for an amount less than the insurable value of the risk, or in the case of a valued policy "for an amount less than the policy valuation" (1) is deemed to be his own insurer for the uninsured balance.

In all probability such a provision or clause had its earliest application in marine insurance (2). It is also found today in property insurance, notably in fire insurance. A typical co-insurance clause reads as follows:

In consideration of the acceptance by the insured of a reduction from the established rate of dol... to dol... it is expressly stipulated and made a condition of this contract, that the insured shall maintain contributing insurance during the life of this policy upon the property hereby insured to the extent of at least... per cent of the actual cash value at the time of the loss, and that failing so to do, the insured shall to the extent of such deficit, bear his, her or their proportion of any loss, and it is expressly stipulated that in case there shall be more than one item or division in the form of this policy this clause shall apply to each and every item (3).

---

(1) Winter, *op. cit.* p. 205.

(2) *Ibid.*

(3) Co-Insurance Clause, Uniform Standard Minnesota, Form No. 38.

Such a view may have one or two meanings. It may mean that people who have a higher standard of living got ill more often, which is unlikely. More correctly perhaps one could say that consumer awareness of the new technique and progress in medical care may come from better education or from higher income.

Similarly today many hospitals are being described as a "strengthening link" <sup>(1)</sup> between doctor and patient acting as a "haven for one and a workshop for the other" <sup>(2)</sup>. As such one could say also that many of the medical services that have been rendered in the past in a doctors's office or a patient's home can only be accomplished today by a brief stay in the hospital.

There is no doubt also that some of the traditional health policies have been misused. This is especially true when hospital confinement is requisite to the coverage of other services <sup>(3)</sup>.

It must be remembered also that in the traditional health insurance field there has been "...a steady rise in rates brought about undoubtedly in large part and aside from correctable abuse, by the lack of deductible feature..." <sup>(4)</sup>.

Hence it may be said that to oppose the deductible provision merely because there is the "no tangible standards of equitable utilization" <sup>(5)</sup> is a negative opposition based on the philosophy that health insurance should cover all types of medical services and costs, plus an unfortunate disregard for basic and sound concepts of insurance. It should be pointed out that the studies conducted by Dr. Anderson through the

---

<sup>(1)</sup> "Federal Aid to Hospital Construction", *New England Journal of Medicine*, Vol. 251, No. 5, July 29, 1956, p. 205.

<sup>(2)</sup> *Ibid.*

<sup>(3)</sup> Thus see, for example, Baumgarten, E.D., "Abuses of Voluntary Health Insurance", *Journal of the Kentucky State Medical Association*, Vol. 51; No. 8, August 1953, p. 367. also see "Medical and Hospital Abuses", *Journal of the Michigan State Medical Society*, Vol. 52, No. 8, June, 1953, pp. 366-368.

<sup>(4)</sup> "The Need for the Deductible Clause in Voluntary Health Insurance" *Connecticut State Medical Journal* Vol. 18 n°. 7, July, 1954, p. 599.

<sup>(5)</sup> Anderson, *op. cit.*

factors. The fear of what the doctor will say, and the ability to pay for the professional service rendered. If the first is overcome and an individual develops the rare good sense to visit a doctor for an annual checkup, what possible benefit could such an individual receive by insuring such an occurrence. In essence one would be paying an insurance company to take one's money, keep it a little while, and give part of it back when needed. However, once a diagnosis or checkup has been made and verified; the future medical costs of the verified conditions can be predicted to a degree which would permit the application of the insurance principle and this is essentially the role of major medical insurance.

One also doubts whether the argument of the creation of an economic barrier is valid. For example, analysis of data available from a plan offering comprehensive physician's care indicated that 39% of subscribers did not visit a single physician for a given year<sup>(1)</sup>. Although this was used as an argument that abuse of service by subscribers is minor in comprehensive service plans, it could also be used to show that the financial barrier is relatively unimportant since such a large percentage did not visit a physician while they could have done so without incurring any extra dollar costs.

Another opponent expressed the following opinion :

"Since all evidence indicated that there is an increase in utilization of services after the introduction of an insurance program...insurance companies regard such an increase as 'overuse' or 'abuse'...Utilization of personal health services are a part and parcel of a growing standard of living so that the hospital admission rate is as much a result of prevailing social conditions as of technical opinion...it does seem reasonable to assume that medical care is part and parcel of a rising standard of living...and utilization rise and fall simultaneously<sup>(2)</sup>.

---

(1) Metzner, C. A., Axelrod, S. J. and Sloss, J. H., "Statistical Analysis as a Basis for Control in Fee-for-Service Plans", *American Journal of Public Health*, Vol. 43, No. 9, September 1953, Table 5, pp. 570-571.

(2) Anderson, Odin W., "A National Family Survey of Medical Costs and its Implications for Health Insurance Underwriters", An address delivered at the Annual Educational Seminar. Bureau of Accident and Health Underwriters. New York City, May 24, 1955, p. 5.

" .. we don't think it is justified to introduce as a technique in this whole health-insurance program a barrier to people getting needed medical care ... if the economic barriers are down and the person is encouraged to get medical care as early as possible and get extensive preventive services, in the long run that will constitute the most economical medical care program" (1).

A similar view has been expressed by Mr. Nelson H. Cruikshank who said :

"when you think of ... a middle-aged father, with children in school, who is paying for a house, and desires to send his daughter or son away to college, experiences when he begins to have a little something, a pain in the chest, and that he does not know quite what it is. He should go to the doctor immediately, but he doesn't, partly because of fear of what the doctor will tell him ... " (2).

A member of the committee pointed out to Mr. Cruikshank immediately following the above statement that it is "the fear of what the doctor might do or say..." (3) Mr. Cruikshank quickly added "and the cost of going to the doctor and all that" (4). Such statements necessitate that a differentiation be made between prevention and early detection of disease. Dr. C. S. Dickson is reported to have said that "prevention is possible only in communicable and deficiency diseases. The problem in everyday medical care is early detection" (5).

It is apparent that early detection requires some measure of regular visitation to a physician. This necessitates overcoming two

---

(1) Brindle. James, Statement made before the Committee of Interstate and Foreign Commerce (H. R.), 83rd. Congress *Health Inquiry, Part 6* (Washington : U. S. Government Printing Office, 1954) p. 1892.

(2) Cruikshank, Nelson H. Statement made before the Committee on Interstate and Foreign Commerce (H. R.), 83rd Congress, 2nd Sess., *Health Inquiry, Part 6* (Washington, U. S. Government Printing Office, 1954), p. 1700.

(3) See the statement of the Hon. John B. Bennet where he said : "... This is a serious thing, but, as you so well pointed out, in many cases it is the fear of what the doctor might do or say to him". Hearings of the Committee of Interstate and Foreign Commerce (H. R.) 83rd Congress, 2nd Sess., *Health Inquiry, Part 6. op. cit.*, p. 1701.

(4) Cruikshank, *op. cit.* p. 1701.

(5) Richardson William Alan, "Where Are We Going with Voluntary Prepayments?", *Medical Economics*, Vol. 30, No. 10, July, 1953, p. 136.

sickness or for dread diseases. It is well known that in accident and in dread disease policies there is full coverage up to the maximum benefit amount without the application of any deductible. Hence one believes that the application of the deductible amount to the costs of an accident or to the costs of certain diseases that are unwanted, undesired and fortuitous events, quite beyond the control of the insured, is a retrograde step. The potential insured understands fully the desire of the insurers to eliminate "the routine, the recurrent, and the seemingly inevitable" (<sup>1</sup>), as well as the minor losses that are of no financial consequence. Yet it would be true to say also that the intent of the industry is to provide a truly comprehensive coverage, not in the sense that all medical services are covered, but comprehensive in the sense that the total value of the insurance available for any one illness or accident are extended or increased (<sup>2</sup>). This problem will be referred to again under the discussion of the co-insurance principle.

Another argument by the opponents of the deductible provision is that it creates an economic barrier to good health and should therefore not be included. Thus Mr. James Brindle, Acting Director of the Social Security Department of the U.A.W. has said :

---

(<sup>1</sup>) Faulkner, N. J., In a letter in answer to questions submitted by the Committee on Interstate and Foreign Commerce (H. R.) 83rd. Congress, *Health Reinsurance Legislation* (Washington, U. S. Government Printing Office, 1954), p. 145.

(<sup>2</sup>) As a general rule a comprehensive contract can be defined as one which provides a wide range of benefits in full in the sense that all services, such as physicians calls in home, office and hospital, consultations, surgical, operations and procedures, confinements, anesthesia and X-ray, laboratory and other diagnostic procedures are covered by indemnifying the patient for expenditures, and not for a portion of them. Since this is manifestly impossible without a substantial increase in premium, the alternative procedure would be to indemnify the insured for as large a portion of his expenditure on the covered service as possible. This is what a major medical expense policy attempts to do. See for example, Osborne, J. E., "Non-Profit Medical Care Insurance in Canada: Problems of Universal Coverage", *Canadian Journal of Public Health*, Vol. 46, No. 7. July 1955, p. 285.

It is therefore feared that with a substantial deductible not many of the medical care costs would be covered especially if the experience is similar to what one company has found in the major medical field which has led it to expect one and a half claims over dol. 500 for each 100 persons insured (1). It may happen, therefore, that an individual and his family insured under major medical policy may incur a series of fortuitous but not minor medical expenses over the course of a policy year. Since each disease is a minor one the deductible is never exhausted and the carrier never contributes to the series of losses that are in total of financial consequence to the insured.

It is realized that a trickle of small expenses over a relatively long period of time would accumulate to exceed the deductible amount. It would seem that such costs should not be covered. Yet it is necessary to determine what constitutes an aggregate of medical expenses of catastrophic magnitude and a practical way should be devised to recognize the family as an economic unit. This has been done to a degree by the inclusion of the "common accident" and the "contagious disease" provisions but has not been done when a family incurs a series of minor losses that are of financial consequence in the aggregate. Perhaps the solution may lie in the application of a single deductible but a larger one than the one applicable per accident or per disease, to the total of family expenses, in the case where no major medical claims have been filed for a given policy period. Thus assuming a family of moderate means obtained a major medical expense policy combining a dol. 100 deductible with a dol. 2,000 maximum benefit, an experiment or pilot program could well be made permitting a family to aggregate the total expenses incurred for minor sickness in a given year, coverage being provided after the deductible of dol. 200 is applied to such costs.

Another problem associated with the deductible in this area is that it does not differentiate between expenses incurred for accident,

---

(1) "Individual Major Medical", *Accident and Health Review*, 47th. Year No. 7, July 1954, p. 16.

attempt to provide a solution to this problem by providing various combinations of deductible amounts and maximum benefits. Thus for persons of high income the policy may combine a dol. 500 deductible with a dol. 5,000 maximum benefit at an annual premium of dol. 45.80. To those of lower income the combination would be dol. 300 and dol. 2,500 at an annual premium of dol. 39, 60 <sup>(1)</sup>.

Concern has also been expressed that the presence of the deductible would be a barrier to wide public acceptance. Thus one representative, Mr. D. E. Hellegren, believes that the market for this type of coverage will be limited because "premiums are high and the public is reluctant to accept deductibles, though it does accept them in auto insurance" <sup>(2)</sup>. Another industry representative, Mr. Wendell A. Milliman, expressed the view that "there is considerable doubt that the average wage-earner would be willing to buy major medical insurance which gives him no assistance in paying his medical bills until he has paid a substantial deductible sum" <sup>(3)</sup>.

The problem arises in large part from the very nature of medical expenses which are incurred when sickness is contracted and "which in some cases... more than two-thirds of what families spend for medical care goes for the day to day non-acute illnesses..." <sup>(4)</sup>.

Thus, for example, a New York company's experience in this field was that "72 % of the company's claims were for dol. 100 or ...less" <sup>(5)</sup>, while another company found that under "its regular hospital-medical policy 50 % of its claims amounted to dol. 50 or less" <sup>(6)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> Time Saver for Accident and Sickness Insurance, *op. cit.*, p. 48. (Bankers Life and Casualty Co. of Chicago).

<sup>(2)</sup> "Hellegren Posts American Mutual Alliance on Trends in Accident and Health". *Accident and Health Review*, 47th year, n° 12 December 1954, p. 12.

<sup>(3)</sup> Milliman, Wendell A., "Accident and Health-Hospital Insurance-A Problem in Mutual Understanding", *Association of Life Insurance Medical Directors of America*, Vol. XXXVII, 1953, p. 259.

<sup>(4)</sup> Statement of Mr. J. Voorhis, before the Committee on Interstate and Foreign Commerce, *Health Inquiry Part 6 op. cit.*, p. 1757.

<sup>(5)</sup> "Actuaries Hear Accident and Health Improvement", *The National Underwriter*, 58th. Year, October 21, 1954, p. 10.

<sup>(6)</sup> Hannah, *op. cit.*, p. 327.



The first problem is one of equity between two different areas in the country, and also between various economic segments in the same community. It is realized that owing to the geographic difference in the level of medical care costs the amount of professional service embodied in a dol. 100 deductible or dol. 200 deductible is not the same in different areas. Hence it is likely, other things being equal, that the company will have less claims exceeding a given deductible in the South than in the West. The answer to this problem would probably lie in the development of regional premiums. Yet owing to the absence of sufficient experience because of the mobility of the risk insured, and "for the sake of simplicity" (1) no such regional premiums have been developed as in many other forms of insurance, particularly automobile.

The same problem exists when two persons coming from the same community but from two different economic levels obtain a major medical expense policy with the same deductible amount. It is likely owing to the present tendency of basing fees on ability to pay that the amount of professional service embodied in a dol. 100 deductible is more for a person of low income than for a person of higher income. Such a situation would imply that premium should take in consideration the income of the policyholder. The reverse has been true in companies that do not provide various combination of deductible and maximum benefit. Thus where a company offers a policy having a maximum benefit or dol. 5,000 with a choice of two or three deductibles of dol. 300 or dol. 500, persons of average income would tend to choose the lower deductibles because of their inability to incur personally the higher deductible amounts. However, policies with a lower deductible amount and the same maximum benefit cost more. Thus a policy providing a maximum benefit of dol. 5,000 charges a premium of dol. 45 for single males aged between 18-50 who purchase the policy with a dol. 300 deductible, and dol. 35 when the same person purchases it with a dol. 500 deductible (2). Other companies

---

(1) Ryan, Robert E., "Major Medical Expense", *Best's Insurance News* (Life Ed.), Vol. 53, No. 10, February 1953, p. 21.

(2) Time Saver for Accident and Sickness Insurance, *op. cit.*, p. 145 (Connecticut General Life).

included in the charges incurred, and it has been introduced "because the use of the calendar year or policy year would give too much dissatisfaction to persons whose claims commenced at the end of the year" (1).

Provision is sometimes made for recurrent illness. Thus if there are two confinements for the same cause within a six month period, one deductible is applicable only. A rarer application of the deductible is the following provision :

"If within twelve months from date first expenses in excess of deductible are incurred expenses in excess of dol. 100 are incurred as a result of different injury or sickness then the deductible is dol. 100 for expenses resulting from each such different injury or sickness and incurred during or after such 12 months" (2)

Such an arrangement, which is liberal, takes into account the possibility of an insured suffering two different accidents or illness during a given benefit period. Allowances are therefore made by reducing the deductible amount to dol. 100 for the second disability.

Another company has a similar plan under which when the deductible of dol. 300 or dol. 500 is satisfied, subsequent illnesses during the benefit year on the same or any other members of the family are subject to a dol. 25 deductible. "That sum is imposed merely to cut out nuisances claims" (3).

Although greatly favored by a majority of the executives of commercial companies the emergence and application of the deductible clause has created some problems in this field. A vociferous minority has expressed its opposition and doubts as to the efficacy of this principle.

---

(1) Thaler, Alan M., "Group Major-Medical Expense Insurance", *transactions of the Society of Actuaries*, Vol. III, 1951, p. 1438.

(2) Time Saver for Accident and Sickness Insurance, *op. cit.*, p. 405. Also see Lincoln National Life Company, Major Medical Expense Policy Form AS-101-25, 9-24, p. 3.

(3) "Lists Factors Needed in Catastrophe Medical Plans". *Accident and Health Review* 45th. Year, No. 2, February 1952, p. 13.

to be applied when members of a single family are injured in one accident. The clause in one policy reads as follows :

"One deductible applies... to total eligible expenses incurred as result of injuries sustained by insured and dependents in one common accident." (1).

Not as many companies incorporate the "Contagious Disease Provision" or "Common Sickness". This allows one deductible to be applied when two or more persons of the same family or household contract the same contagious disease within a given number of days of each other. Thus one company's policy reads :

"One deductible applies if two or more covered persons ... contract same contagious disease within ten days of each other" (2).

A more liberal policy lengthens the contagious disease period and allows a single deductible when "more than one member become afflicted with and expenses are incurred for same communicable disease within any one-year period policy is in force" (3).

Thus these two provisions take in consideration the resultant heavy drain on a family's resources when it has the ill-fortune to sustain a common accident or contract the same contagious disease. In effect, it is a very practical way of recognizing the family as an economic unit, and setting the deductible amount to the medical expense of the family as a whole (4).

The deductible amount may also be applied either per policy year or per disability year. The former is less liberal. Under its provisions it may happen that two deductible amounts may be applicable if an insured suffered an injury or contracted a disease at the end of one policy year. The disability year period is generally understood to be the 12 month period starting from the earliest item

---

(1) Time Saver for Accident and Sickness Insurance, 1955, The National Underwriter Company, Cincinnati, 1955, p. 35. (American Casualty Company of Reading, Pennsylvania).

(2) *Ibid.*, p. 299. (Guardian Life Insurance Company of America).

(3) *Ibid.*, p. 338. (Illinois Mutual Casualty Company).

(4) "Many Problems Beset Medical Catastrophe Experiments", *Accident and Health Review*, 44th. Year, No. 11. November 1951, p. 15.

The deductible amount may be also related and be dependent on the amounts of coverage provided in the basic policy. Thus, dol. 250 deductible is sold to those where basic coverage is dol. 5 per day for hospital room and board and income is less than dol. 6,000. The deductible is increased proportionately to dol. 750 when the insured has a basic coverage of dol. 12.00 per day for hospital room and board and his income is dol. 12,000 or less, and a dol. 1,000 deductible is applicable to all others<sup>(1)</sup>.

It should be recognized that the insured does not necessarily have to assume the deductible amount himself. For example, the deductible amount may be met by the benefits provided under the basic policy. It is also recognized that it is possible that the major medical expense policy benefits may become effective before all the benefits under the basic policy have been exhausted. Because of this, the possibility that the insured will not incur personally any of the loss and the possibility of duplication of coverage, a variant of the deductible known as the "corridor deductible" has been introduced by some of the carriers. Under this method the insured is called upon to assume the first dol. 100 or dol. 200 of expenses after the basic sickness policy benefits have been exhausted. The corridor deductible therefore establishes an area of expense between the two policies which must be met personally by the insured. It should be noted however, that the assumption of the major medical expense liability by the carrier is less distinct as compared to the straight deductible where the policy become effective after a given dollar amount of expense has been incurred, and will be dependent on the benefits provided by the basic policy.

The deductible amount is as a general rule applied to any one injury or sickness, and separately for each person insured under the major medical expense policy. Yet there are enough variations from this general rule to warrant notice.

The most common of these exceptions has become known as the "Common Accident Provision" which permit one deductible amount

---

<sup>(1)</sup> Bureau of Accident and Health Underwriters. "Major Medical Insurance Sub-Committee Study", Bulletin No. 238, July 21, 1954. Section III, Co. "B".

Similarly, another insurance executive has said, "It would be more accurate to say that we were led astray by organizations having the same benevolent purposes in the field of medical care but who didn't have our experience for plans of prepayment of expenses ..." (1).

To day, however the deductible provision is found in all the major medical expense policies sold by the 75 carriers<sup>(2)</sup> that are presently offering this type of coverage. However the provision takes many forms.

In most policies, the deductible is a flat amount of dol. 300 or dol. 500 applicable to each illness or accident and related to the maximum benefit amount provided. However, amounts as low as dol. 100 and as high as dol. 1,000 are optionally available. Sometimes the deductible is related to the income of the insured at the time the policy is issued. Thus one company provides that the deductible amount shall be dol. 200 if income is less than dol. 12,000, dol. 500 if income is less than dol. 25,000, and dol. 750 if less than dol. 40,000<sup>(3)</sup>. On the other hand, in another company the deductible amount is only determined when a loss is incurred, and is then based on "the adjusted gross income of the named insured and spouse for the tax year immediately preceeding the year which the claim begins"<sup>(4)</sup>. In other companies the deductible may be related to whether or not the policy-holder has the traditional health insurance coverage. Thus one company has a deductible ranging from dol. 300 to dol. 500 when there is no basic coverage and higher amounts when the insured has such coverage.

---

(1) Dulaney, S. Gwyn, "Co-insurance and Social Insurance", *Best's Insurance News*, (F. and C. Edition), Vol. 55, No. 6, September 1954, p. 67.

(2) Hannah, John P., "Accident and Health Insurance Development: Competition v. Law", *Insurance Law Journal*, May 1955, No. 388, p. 327.

(3) Bureau of Accident and Health Underwriters, "Major Medical Insurance Sub-Committee Study", Bulletin No. 238, July 21, 1954, Section 111. Co. "D".

(4) "Major Medical Guaranteed Renewable: No Co-Insurance", *The National Underwriter*, 59th Year, No. 2, January 13, 1955, p. 24. Also see Bureau of Accident and Health Underwriters "Major Medical Expense Insurance Sub-Committee Study", Bulletin No. 244, April 29, 1955, Section II, C "T".

Finally, an indirect consequence of the deductible is that the net savings provided the insurer may be used in a large part to extension of the limits of protection.

As defined above, it would seem that this principle has a valid place in the Health Insurance field. Yet until the advent of major medical expense insurance it was not used except indirectly through the somewhat similar waiting period provision, which was used in the loss of income through sickness coverage and in surgical and medical care insurance.

A major reason for the non-existence of the deductible principle in the traditional policies related to the time period during which those policies were developed. The impelling motivation was the depression, and at the time "hospital beds were empty ... while patients needed hospital services" <sup>(1)</sup>. The essential problem was payment for the usual or average bill and the early hospitalization policies were designed to cover "small losses or small parts of large losses" <sup>(2)</sup>. Almost immediately the insurance industry started bringing out policies to compete with Blue Cross plans. As one insurance executive is reported to have said "...its primary purpose was to collect hospital bills. The industry just tagged along" <sup>(3)</sup>.

The same opinion was voiced by Mr. Carl N. Jacobs, President of Hardware Mutual Casualty Company, of Stevens Point, Wisconsin, who said during an impromptu speech to a visiting group of insurance students that the accident and sickness industry had taken the wrong path from the very beginning by covering small losses and doing practically nothing about the serious losses.

---

<sup>(1)</sup> Heyd, Charles G., M. D., "United Medical Services Inc.,—The Doctor's Plan", *New York State Journal of Medicine*, November 15, 1953, p. 2706.

<sup>(2)</sup> Lorie Jr., Percy S., "Accident and Health Insurance Current Facilities", *The Annals of the Society of Chartered Property and Casualty Underwriters*, Vol. 7, No. 1, March 1955, p. 124.

<sup>(3)</sup> Statement of Edmund B. Whittaker as reported in the article by Fuller, James C., "What Happened to Catastrophic Coverage?", *Medical Economics*, Vol. 29, No. 4, January 1952, p. 107.

insurance, the deductible and the coinsurance or share-cost principles, as well as the intangible but nevertheless extremely important medical profession cooperation.

1. *The Deductible Principle.* This is a device which "eliminates coverage of small losses" <sup>(1)</sup>, it does so by specifying an amount to be deducted from any covered loss, or by making the insurance company liable only when a loss exceeds a stated amount.

First introduced in Ocean Marine Insurance <sup>(2)</sup> it has been used with success in many other areas of insurance. These include the very familiar straight deductible found in Automobile Collision policies, as well as the one found in Inland Marine Insurance notably Personal Property Floaters, and in the Additional extended Coverage in Fire Insurance. It is also found in Credit Insurance, though in that field it is known as the co-insurance percentage <sup>(3)</sup>.

The principle effects of a deductible amount are :

First, it relieves the insurer from covering inevitable small losses. Thus the clause helps to distinguish "maintenance costs from fortuitous losses" <sup>(4)</sup>.

Second, by relieving the carrier from a multiplicity of petty claims, which even though fortuitous are of trifling amounts, there is effected a saving in the disproportionate expense of handling small claims.

Third, it may result in a net saving to the insured. Thus if a certain loss of dol. 20 were to be covered, the pure premium would have to be dol. 20. The gross premium, which the insured will have to pay in order to obtain coverage would be somewhat higher, depending on interest and loading considerations.

---

<sup>(1)</sup> Mehr, Robert J. and Cammack, Emmerson, *Principles of Insurance* (Chicago : Richard D. Irwin Inc., 1953). p. 201.

<sup>(2)</sup> Winter, William D., *Marine Insurance-Its Principles and Practices* (New York : McGraw-Hill Book Co. 1952), pp. 201-202.

<sup>(3)</sup> Mehr, Robert L., and Cammack, Emerson, *op. cit.*, pp. 372-373.

<sup>(4)</sup> Mowbray, Albert H. and Blanchard, Ralph H., *Insurance-Its Theory and Practice in the United States* (Fourth Edition). (New York : McGraw-Hill Book Co., 1955). p. 137.

the insurer would reimburse the insured a stated percentage of the losses exceeding such deductible amount, until such reimbursement equals a maximum limit stated in the policy.

This change in philosophy, benefit provisions and payment pattern has the following objectives :

First, other things being equal, by excluding small but frequent losses it lowers the cost of coverage. It would follow that such a procedure would permit more of the premium pool to be applied to the more effective protection of the significant financial losses by providing higher limits in the policy. At the same time, the premium costs would not be substantially increased because many of the small losses are excluded.

Second, by making a frank attempt to have the insured share in each medical care bill, there is outright recognition of the faulty utilisation problem. It is hoped that by making the insured have a financial stake in the bill there will be a minimum of overutilisation. Such sharing in costs also might encourage loss prevention (one of the usual indirect consequence of insurance) or at least early loss detection.

Third, there is an attempt to improve or eliminate a serious public relations problem by eliminating payment for small losses. By covering large losses only it is hoped in the long run to reduce the number of insureds of moderate income who after the benefits of a traditional policy are exhausted have "to rely on something like the infantile paralysis fund or throw themselves on charity",<sup>(1)</sup> when a serious disease occurs.

The aims based on the essential characteristics of the major medical expense policies are to be achieved by the use of certain devices. These include the recognized principles or classical concepts in

---

(1) U. S. Congress, Hearings Before the Committee on Interstate and Foreign Commerce, House of Representatives. (83 rd Congress, 1st. Session) *Health Inquiry. Part 5* (Washington: U. S. Government Printing Office, 1953), p. 1248



## B.—*Essential Characteristics.*

Major medical expense insurers seek to create "a sounder public concept of the proper place of insurance in the medical care field" <sup>(1)</sup>. Their philosophy is that in the main insurance is justified when it is used to insure against losses which are of financial consequence rather than those that can be easily handled by the insured and thus provide "broad health insurance coverage of substantial economic value" <sup>(2)</sup>. Implicit in such a view is the omission or the reduction of the priority given to the average or less than average medical care claims. Some representatives of the insurance industry are convinced that insurance to cover a dol. 3 fee "is a travesty of insurance principles" <sup>(3)</sup>, and while such losses are commonly excluded in other areas of insurance this has not been the case in the traditional health and accident policies.

As to benefit payments, this policy takes "an overall blanket approach to medical care costs" <sup>(4)</sup>, whereby many of the internal limits found in the traditional policies such as the maximum amount for each surgical procedure or daily allowances for doctor visits are absent and where "hospital charges, doctors' charges, and other charges are suggested in various compartments" <sup>(5)</sup>, there is no fragmented or allocated approach in the benefit provision but as a general rule "one overall maximum limit ..." <sup>(6)</sup>.

In its payment pattern it also provides a different approach as it is nearly always stated in the policy that the insured has to bear all losses up to a previously agreed stated deductible amount where upon

---

<sup>(1)</sup> "Role of Accident and Health Needs to be Told More Precisely" *The National Underwriter*, 58 th. yr., N° 18, May 16, 1954, p. 32.

<sup>(2)</sup> Galloway, John G., "The Five Challenges to Accident and Health Underwriters", *Underwriters Review*, Vol. 60, N° 6 June 1952. p. 53.

<sup>(3)</sup> "The Kind of Risk Not to Insure", *The National Underwriter*, May 27, 1945, p. 16.

<sup>(4)</sup> Miller, Morton D., "Major Medical Expense" *Best's Insurance Now*, (F. and C. Edition). Vol. 55, No 3, July. 1954, p. 4.

<sup>(5)</sup> *Ibid.*

<sup>(6)</sup> *Ibid.*

Similarly Mr. Pierre Riviere has noted that :

... other than tuberculosis and mental and nervous disorders, which are treated gratuitously in sane institutions, there is a total absence of long term sickness insurance<sup>(1)</sup>.

Because of the above and because American National history "is one of restless dissatisfaction with the *status quo*" <sup>(2)</sup>, Major Medical Expense Insurance has been developed. It came into prominence in 1948 when an association of General Electric employees took out such a policy with the Liberty Mutual Insurance Company of Boston, to cover "practically every expense incurred in restoring a sick person to health" <sup>(3)</sup>. Since then the number of persons covered by this type of policy has increased to 2,235,000 at the end of 1954 as compared to less than 250,000 persons in 1951 <sup>(4)</sup>.

Much hope is being placed on major medical expense insurance by the insurance industry to solve some of the acute problems in sickness insurance. This type of insurance does not emphasize routine budgetable minor medical care, and differs quite radically in philosophy and in the payment patterns provided from the traditional health insurance coverage. For this reason the forerunners of major medical expense insurance are to be found in the "polio" and dread disease coverage and in the blanket accident reimbursement policy. Such affinity is noted under the discussion of the essential characteristics of this policy.

---

(1) Translated freely from the French. See, Riviere, P., "Les Systèmes d'Assurance Maladie aux Etats Unis, *Semaine Médicale*, Vol. 26, No 46, June 22, 1950, p. 641.

(2) Kirk, Grayson L., "Current Dilemmas for Doctors and Others", *Bulletin of the American College of Surgeons*, Vol. 41. No 2. March-April 1956, p. 53.

(3) Statement of Edmund B. Whittaker, before the Committee on interstate and Foreign Comineros, (H. R.), 83rd Cong., 1st. Sess., p. 1199.

(4) Health Insurance Council, *op. cit.*, p. 9.—Latest information indicates that 4.2 million are covered at the end of 1955. See "Purse Protector", *The Wall Street Journal*, December 26, 1955, p. 1.

Such a rapid growth of the number of persons covered by this insurance mechanism is *prima facie* evidence of its usefulness to individuals and families or even of its necessity as a basic method of financing medical care cost.

However, since the sickness risk does not readily meet the requisites of an ideal insurable hazard, as compared, for example, to the accident risk<sup>(1)</sup> the various insurers in this field have included in their policies many exclusions, limitations and waiting periods to guard against abuse and misuse of this type of coverage. This has resulted in the gradual realisation by many that the basic sickness policy did not cover many areas of the costs of a disability especially the long term and financially catastrophic illness, as well as the need for a change in the type of sickness costs to be covered.

Two comments made in 1950, one by Congressman John B. Bennett and the other by a French author, illustrate the above statement.

Congressman Bennet was of the view that :

... great progress has been made in recent years, in providing adequate medical care.

... However none of these protective devices give satisfactory protection to the Average American family against calamity illnesses ...

The ordinary family budget can stand routine medical bills... Too often it cannot meet the financial burden of serious surgical treatment of prolonged hospitalisation and medical care. Such emergencies create financial hardship which in many cases disrupt the family budget beyond repair<sup>(2)</sup>.

---

(1) In an accident there is usually evidence of an injury traumatically sustained. On the other hand in many sickness cases there is an intangible impairment, with no objective physical findings but only subjective symptoms claimed by the insured. Hence the only evidence that the event insured against has happened is the attending physician's statement which may be based on data provided by the insured patient himself. See, Yousri A.S., "Prepayment of Medical and Surgical Care Costs in Wisconsin", University of Wisconsin Library, Madison 1956, P. 21-22. Also see Williams M.D., E.B., "Medical Aspects of Accident and Health Underwriting", *Proceedings of the 7th. Annual Underwriting Forum of the Health and Accident Conference*, Nov. 3 and 4, 1953, P. 30.

(2) Bennet, John B. "The Federal Government and National Health". *The Wisconsin Medical Journal*, Vol. 49, No 2, Feb. 1950, p. 149.

# CONTROLLING LOSS IN MAJOR MEDICAL EXPENSE INSURANCE

BY

**Dr. ABBAS YOUSRI**

Faculty of Commerce, Alexandria University,

---

## **A.—Introduction.**

The name of sickness insurance has been given to the purchase of coverage against the direct financial costs arising through disability caused either by sickness or by injury<sup>(1)</sup>. In this respect the path followed in the United States in dealing with this type of risk differs from that taken in Europe and the United Kingdom, reliance being placed almost entirely on the voluntary purchase of this insurance by individuals and families. This method has worked well; the growth of the number of persons covered by this insurance has been at an amazing rate; for example, during the dozen years between 1942 and 1954 hospitalisation coverage has increased from 20 million to more than 100 million<sup>(2)</sup>. Surgical coverage has increased from 8 to 85 million<sup>(3)</sup>, while the number of persons eligible for some form of medical expense coverage has also vastly increased from 3 million persons in 1942 to 47 million in 1954<sup>(4)</sup>.

---

(1) Referring to non-occupational accident or sickness. Occupational disability is covered by Workmen's Compensation plans.

(2) Health Insurance Council, *The Extent of Voluntary Health Insurance Coverage in the United States as of December 31, 1954* Preliminary Report on Annual Survey, August 1955, p.7.

(3) *Ibid.*

(4) *Ibid.*



# INSURANCE

---

Controlling Loss in  
Major Medical Expen-  
se insurance.

Dr. ABBAS YOUSSEI



Apart from such details already explained it is intended to collect in addition information regarding *the cost of collection and delivery of goods...* For purposes of analysis, the following headings are given (Census of Distribution) as a basis for-discussion with the various wholesale organisations :

Payments to Outside contractors for carriage outwards

Wages Paid to :

Transport staff

Packing room staff

Running and maintenance costs, } Vehicles used for delivery  
Insurance and depreciation of } and collection of Goods.

Cost of Packing materials, cases, crates, etc ...

The collection of such information is thought to be of great value in disclosing differences in margin in a single commodity groups. These may arise owing to some retailers providing a delivery service to their customers and others not; and some may apparently have a larger margin than the normal one for the group because they collect goods from wholesalers with their own transport.

In addition to the above, quantitative statistics may be asked for :

- the total number of delivery vehicles (cycles, vans, etc.) under the firms ownership
- the number of employees mainly engaged in delivery or collection.

The collection and analysis of such data would throw a great deal of light on the whole subject of distribution



2. Any item (e.g. advertising leaflets) which have already been recorded as "materials".

3. Capital spent on work of new construction or major alteration (to be reported separately).

The type of services referred to under this heading can be classified as follows :

CLASSIFICATION	COMMENTS
(1) <i>Repair &amp; Maintenance</i> — Buildings — Plant & Machinery — Vehicles	
(2) <i>Hire of Plant, Machinery and Vehicles</i>	— give the actual amount payable whether or not this covers any free servicing, maintenance, etc... — If the amounts payable covers the hire of factory space as well as of plant, write covers space also.
(3) <i>Advertising</i> (i) Newspapers Magazines Periodicals (ii) Poster displays Despatch of circulars (iii) Market Research	— Do not include hire-purchase payments.
(4) <i>Payments for Research Work</i> (i) To Research Associations (ii) To Universities, institutions, Academic bodies and similar agencies (iii) To other Commercial Concerns	include subscriptions to any trade organ whose main function is co-operative research.
(5) <i>Postage, Telephone, Telegrams and Cables</i>	
(6) <i>Commercial Insurance Premiums</i> e.g. fire burglary Motor Vehicle	Sink fund policies, pension policies and the like are excepted Also exclude national insurance contributions.

to the various types of fixed capital. Though information can be served from Inland Revenue returns, precision is not secured so far as firms are concerned ; a matter which needs consideration in Census of Production returns.

The above is all the reference given to the item of depreciation ... and more should be added under "Capital Assets".

### RENT, RATES AND TAXES

These are expenses which have to be met out of the net output fund and which vary from one district to another. With out making allowances for such factors which may upset comparisons, questions of productivity per person employed cannot be answered on a comprehensive scale.

The problem of rent measurement is complicated by the fact that buildings are owned by the occupier, while others are rented or leased. To make comparisons possible, it is considered that *Schedule A assessment for income tax purposes should be asked for in respect of all buildings and land used for manufacturing purposes, whether owned or rented by the occupier.*

Taxes (other than those on profits) may, for example be of importance, especially in the case where the value of the product is enhanced by an excise duty not payable on the materials.

### PAYMENTS FOR SERVICES RENDERED BY OTHER FIRMS

This item represents the amounts (if any) paid to other firms for services rendered by them (other establishments of the firm should be treated as other firms). Also any charges (less discounts) by agents in connection with the services specified are included.

To be excluded are the following :—

1. Payments for services rendered in respect of any business other than producing the output (as recorded) [e.g.a. merchanting trade or a *separate* selling or transport organisation not included in this Census return).

(c) to enable the study of job allocations in firms and industries.

(d) statistics can also be used as a guide to employment trends and to facilitate international comparisons.

Although they are aware of any such difficulties which stand in the way of supplying data of this nature, they emphasize the desirability and importance of such figures for national purposes. The amounts to be computed (actual or estimated) include.

(a) all overtime payments, bonuses and commissions whether paid regularly or not. These should be stated before deductions for income tax, insurance, contributory pensions...etc.

Ignore payments in Kind, travelling expenses, lodging allowances...etc.

(b) State employer's share of contributions to all National Insurance Schemes.

The following schedule show how the information is presented (Census of Production).

	AMOUNTS PAID DURING				WHOLE YEAR
	First Quarter	Second Quarter	Third Quarter	Fourth Quarter	
1. Operatives.					
2. Adm. Tech. and Clinical employees.					
TOTAL...					

#### DEPRECIATION

This item refers to amounts allowable for depreciation and obsolescence on *the income-tax basis* and not to actual expenditure on renewals.

As depreciation is an important element in costs, information about which should be available industry by industry and as applied

2. Working Proprietors (to be shown separately).
3. Directors paid by free only.
4. Persons on the pay-roll but who were stood off, and those who were on strike for the whole of the week.
5. Canteen employees and others engaged on any business other than producing the output as recorded in return (e.g. if you also carried on a merchanting trade the number of persons required for that part of the business should be estimated and excluded). Such figures are shown separately.
6. Outworkers (table shown separately).
7. Prisoners of war.

The effect of the above is clearly noticed in the make up of the wages and salaries figure in the Census schedules as will be shown.

## PAYMENTS

It is thought necessary for Census purposes to collect separate figures in respect of salaries and wages as the balance of advantage lies in this direction than would be the case if aggregate figures are collected. The following reasons account for any such procedure :

(a) To enable study of changes in the proportion of administrative, technical and clerical workers to total staff. As an example the following table was given :

YEAR	OPERATIVES	ADM. TECH. & CLERICAL STAFF	%
	thousands	thousands	
1924	6,665	633	8.6
1930	6,416	725	10.1
1935	6,473	832	11.4

(b) To make possible the study of fluctuations in wages and salaries ; hence more understanding of the rate of unemployment between the different classes.

*For the purposes of classification the following definitions are applied.*

**Operatives** : all wage earners employed in or about the factory or works including :

- all manual wage earners ;
- operatives employed in transport work ;
- stores and warehouses inspectors ;
- viewers and similar workers ;
- cleaners ;

**Administrative, Technical and Clerical Employees** These include :

- directors (other than than paid by fee only) ;
- managers ;
- superintendents ;
- works foremen ;
- research, experimental, development ;
- technical and design employees other than operatives ;
- draughts men and tracers ;
- travellers and office (including works office) employees.

The following shows one of the Census tables :

AVERAGE NUMBER EMPLOYED

PERSONS EMPLOYED	MALES		FEMALES		TOTAL	
	under 18	all ages	under 18	all ages	under 18	all ages
Operatives (average for the year)						
Administrative, technical and clerical staff (as at a certain date)						
TOTAL						

Although the foregoing analysis shows the nature of statistical data required as to numbers and clasification, they serve as a guide in drawing the wages and salares bill. Also for Census of Production purposes the following items are excluded (and sometimes shown separately :

1. Persons employed in a separate selling or transport organisation (probably to be covered by Census of Distribution).

the value of materials purchased and used during the year as recorded for Census purposes would be seriously distorted by changes in the prices of materials ...

*If stocks of particular descriptions of goods are important in relation to the output of such goods by the trade, or large stocks of important materials are held, we consider it desirable to collect information about stocks so as to correct the book entry values".*

2. *Diversity of dates of stock-taking*: "Since trade practice varies considerably as to the date of the annual stock-taking, it cannot be expected that all traders should conform to a fixed date. In the main, stocks are taken between September and the end of March. It will be sufficient to accept the figure obtained at the latest date before the receipt of the Census schedules and at the corresponding date a year earlier". This is important in the process of consolidating the stock entries for the various industries.

In turning to the second part of the "Census Accounts" it is intended to deal first with information which is required in both cases and second, to specific items included under Census of Distribution.

## WAGES AND SALARIES

This item covers the amounts paid during each quarter of the year of return (Production) to operatives (excluding outworkers) and administrative, technical and clerical employees. For the ascertainment of such payments the following matters are regarded as important for Census purposes:

*Persons Employed*: Guiding notes are included as such:

"*Include*: 1. The number of persons employed in Great Britain in connection with the output shown in the return.

2. *Persons on the pay-roll* for the week specified, whether full-timers or part-timers, even if temporarily absent from work through sickness and holidays.

3. *Office employees*, whether the office is at the same address in the works or not.

In fact the general basis of valuation is given as such *e.g.* Prime cost (Material and direct labour only). Factory cost (materials, labour and factory overhead). Selling Price, less Profit and Provision for selling and general administrative expenses.

Adopted for : 1. Finished Products.

2. Work in Progress.

Meanwhile the following are instructions included in sections to guide in the process of valuation.

“1. *Progress Payments received or made* : Neither include any progress payments made to sub-contractors working on the firm's own material nor deduct any thing from the value of work-in-progress on-account of progress payments received from customers.

2. *Work being done for you or for others on Commission* : Include under “W.I.P.” any materials or semi-manufactured goods which are supplied to firms working for you, but do not add any interim commission paid to them. Do not include the value of materials supplied to you, but include under “W.I.P.” the value of the work you have done on them at the respective dates. Do not deduct anything commissions received.

3. Where no precise figure are available use estimates.

4. Exclude stocks required for any business other than producing (*e.g.* merchandising) ”.

In addition to these guiding principles for filling the Census returns two matters are given attention :

1. *Changes In the Value of Stocks* : It is said that “in preparing their account, the practice of individual firms in the valuation of stocks varies widely, though the normal practice of a vast majority of concerns is to take ‘the original cost or the current market value whichever is the lower’, this is also the normal practice for income tax purposes. The true selling value of output during the year would accordingly be distorted if stocks at the beginning and end of year are valued at different prices as would normally be the case when prices have shifted significantly upwards or downwards. Similarly

Such information has a twofold purpose.

**A.—For Accounting Purposes:** The information would enable the value of output and of materials consumed to be ascertained more accurately. More specifically it helps to measure the Cost of Goods Sold and Materials Usage Costs.

This adds problems of valuation on which accountants have a great deal to say.

**B.—For National Purposes:** These are summed up in the following:

1. Information is valuable for its own sake (e.g. to measure consumers stocks of key materials in certain industries (steel).

2. Information is needed to complete the statistics of the production capital employed in industry.

3. Information is useful in indicating the extent to which manufacturers have been producing for stock rather than against customers orders for current deliveries.

4. Study of changes in national stock levels are an important indication of the state of demand of trade trends.

5. Changes in the amount of stocks during the year is necessary in computing the total net investment.

6. Figures of work-in progress are also important as indicating changes in the volume of production actually on hand in industry at any particular date.

Now that these uses of information are clear it is essential to see how the cost or value of stocks is to be made up for Census purposes.

The value of stocks at beginning and end of year is, in all cases taken as that used for income-tax purposes. Although it is realized that this basis is not ideal it has been adopted for too reasons:

(a) Because figures would be readily available,  
and (b) Because in the absence of very large price changes, the method will generally be consistent for any one company-as between beginning and end of year.



### III

Before dealing with stocks to measure "Material Usage Cost" the next item on the production account (P. 50 Item III) is analysed...

#### WORK GIVEN OUT IN YEAR OF RETURN

Under this heading is included in one sum the total amount paid to other firms for work-done on materials given out to them—(if any).

In defining scope other establishments of the firm (i.e. establishments not covered by this return) should be treated as "other firms" for the purpose of this statement. No items included under the heading of (materials-etc.) should be added here. As an example I include the following table as shown in the return of one of the trades:

WORK DONE BY OTHER FIRMS ON MATERIALS GIVEN OUT BY YOU	AMOUNT £
1. Doubling, twisting ... etc.	x x x x
2. Finishing (i.e. bleaching dyeing and other finishing processes).	x x x x
3. Other Work.	x x x
<b>TOTAL AMOUNT PAID</b>	<b>x x x x</b>

#### STOCKS AT (BEGINNING AND END OF YEAR)

Under this heading is included the value and where required the quantity held at the beginning and end of the year of return (Census of Production). The objective is to study "*Physical*" and "*Financial*" changes in the construction of stocks as analysed into:

1. Finished Products of the establishment (ready for sale).
2. Work-In-Progress;
3. Materials and Fuel.

The breakdown of stocks is made similar to standard classifications of output and other materials with grouping of items where thought necessary.

For the purposes of ascertaining purchase costs the following instructions are included in the returns of the census of production:—

“1. Include the cost of outside transport (i.e. up works) unless this was carried out by your own staff who are included in the return.

2. Include payments to railway companies or other transport undertakings for conveyance of the goods to the purchasers works, and if the goods were purchased through merchants, the merchants handling expenses and profits should also be included.

3. In case payments of duty on any of these materials have to be made, include in the cost the amount less any rebate etc...

4. Include the full cost of returnable cases and other containers as well as the cost of any materials (such as wood or board) necessary for making packing materials or for repairing returnable cases.

5. If you have received materials from another department of your firm not covered by this Census return, put in the value recorded as output by the other department, plus any payment for transport. Similarly enter gas or electricity obtained from other departments.

6. If you were working on goods supplied by customers, include only the cost of any materials you purchased and not the value of the goods on which the work was done.

7. Exclude the cost of merchanted or factored goods”.

The foregoing illustrates the nature of information required yet, if an account is to be developed the following questions have to be settled :

- What items of cost have to be analysed under “Purchase Costs” ?
- What items of materials have to be included ?
- How transfers and inter-departmental transactions have to be dealt with ?

These are matters on which accounting practice should throw some light.

Similar particulars in respect of gas, petrol and other forms of fuel were not required separately being included in the general total returned under the heading "All other purchased materials and fuel used".

(iii) *All Other Purchased Materials*: these includes sub-heading as the following :

- (a) *Workshop Materials* : (e.g. lubricating oil, etc...)
- (b) *Office Materials* : Stationary, catalogues, leaflets, etc. but not stamps.
- (c) *Repair Materials* : For repairs carried out by own workpeople where these are not included in another return to the Census of Production. These include materials used in the repair and maintenance of their own buidings, plant and machinery.
- (d) *Packing Materials* : Meaning all inner containers (e.g. drums, tins, bottles or cardboard boxes) and wrapping materials as well as crates, cases, icorpping, etc... used for outer packing of goods sent to the purchaser.
- (e) *Consumable Tools for Replacement & Replacement Parts for Machinery* : Although such information may be needed for Census Purposes, it is necessary if an account of production is to be developed, that due consideration should be given to the distinction between capital and revenue expenditures.

On the whole it can be said that all other materials and fuel used in producing the output recorded in the return must be included... Here it is important to note the use of the standard cost technaque in setting up proper usage standards of materials and supplies as different from the actual figures ; the variances disclosing the excesses or savings in actual opration.

II.—*Ascertainment of Cost*: In this process, three monetary valves are necessary for Census purposes :

$$\boxed{\begin{array}{c} \text{PURCHASE} \\ \text{COSTS} \end{array}} \pm \boxed{\begin{array}{c} \text{STOCK} \\ \text{COSTS} \end{array}} = \boxed{\begin{array}{c} \text{USAGE} \\ \text{COSTS} \end{array}}$$

These are matters which need clarifying before an attempt is made to bridge the gap between common accounting practice of presenting accounts and statistical analyses mainly developed with underlying economic concepts. Meanwhile, there is at least one point on which there is agreement, the item of sales should represent the receivable value and this valuation is made on the basis of immediate cash payments.

## II

### MATERIALS COSTS

It is intended to ascertain the usage cost of materials and fuel (used or consumed) during a financial year. This is done through the financial accounting method of computing the purchase costs and then making adjustments for stocks (at beginning and end of year). In following this procedure for Census statistics it is noticed that the following matters are important:

I.—*Classification of Materials*: Particular classes specified in Census returns are limited to those items of materials which are understood to be in fairly common use. Though accuracy was unattainable for most trades, the particulars are thought to be sufficiently comprehensive to form a basis for general conclusions.

From examples quoted (Census of Production returns) it is clear that the wide classification of materials includes the following:

- (i) *Product Materials*: i.e. materials which constitute part of the finished product or direct materials as defined by most accountants.
- (ii) *Fuel and Electricity*: these are analysed according to the material used and the purpose for which fuel is consumed.

Thus we have analyses under:

Coal . . .	} purchased and used in the of year return	<i>Fuel used for:</i> —Power (driving engines) —Processing purposes —Heating and lighting —All other purposes including transport.
Coke . . .		
Heavy fuel . . .		
Oil & electricity.		

measuring the profitability of the business activities. It has become in recent years more important because it plays a two-fold role in business management :—

- (a) it helps management in their pricing policies,
- (b) it is used as a tool of studying variances for periods and between products. It provides a means of control and planning.

On the other hand the net output figure unknown in accounting literature provides an important statistical concept which finds *its usefulness in national studies*. When the net output of a trade is related to productive employees, it serves as *a measure of the relative prosperity or efficiency of industries*. The difference between the two concepts (gross profit) and (net output) reveals an underlying objective mainly :—*their use as a measure of profitability (prosperity) and efficiency of an industry (or product when speaking about individual firms)*.

As accounting developments in recent years lay emphasis on the figure “Gross profit” and give it the term “Gross margin or Contribution, they come nearer to the definition given to the term net output. On the one hand the “contribution” is some figure out of which so-called fixed costs are refunded and the balance of profits is computed. Similarly *net output* represents “the value added to materials by the industrial processes, and after allowance for a sum sufficient to cover the depreciation of plant and machinery constitutes the fund from which wages, salaries, rent, royalties, rates and taxes, advertisement expenses and selling expenses and all other similar charges have to be provided as well as profits’.

The distinctions that underlie both definitions are :

(a) *Contribution of Sales* (i.e. gross profit) and *Contribution of Production* (net output).

(b) *Classification of Cost Items* (deductions) :

method (1)	method (2)	
(i) Materials and supplies and work given out.	(i) Variable Costs.	Materials, wages, and other Variable cost.
(ii) Other Costs.	(ii) Fixed Costs.	Manufacturing, administrative selling and Distribution.

**B.—Output Sales Value :** This represents the net selling value of output produced during a financial year whether goods are sold or not. This involves adjustments of stocks of work-in-progress (at beginning and end of year) and pricing of output as it is ready for sale. Such adjustment and valuation involve accounting difficulties and require the adoption of standardised methods of costing.

The figure included under this heading is referred to also as the “*Gross Output*” for census purposes.

Surely an account must be developed on the basis of either figures ; depending on the purpose for which the account is to be used. On the decision to follow one figure than another, depends the proper measurement of other entries in the account, and, in fact, the disclosing of major concepts as could be seen from the following comparative study :

OUTPUT SALES VALUE METHOD		ACCOUNTING SALES PROCEEDS METHOD	
1. Net Value of Sales. (Output Sold or Not)	XXXX	Sales Proceeds. (Only Goods Sold).	XXXX
2. Less { Materials Usage Cost. Cost of work given out.		Less { Stock at Beginning XX + Purchases      XX Total      XX - Stocks at End   XX	XXX
3. Net Output.	XXX	Gross Profit	XXX
N.B.—Method adopted in Census of Production.		Method referred to in Census of Distribution.	

From the above it is clear that differences exist regarding

- (1) Sales  $\begin{matrix} \text{disposals} \\ \text{output} \end{matrix}$ . (2) Deductions. (3) Balances.
- Finished Goods Sold (Cost)      — Gross profit.
  - Manufactured Goods (Cost)      — Net output.

The importance here lies in the balance figures. For what purpose(s) are they measured ? Why are they different ?

It is commonly understood (and also agreed upon) by accountants that the figure of “Gross profit” is of vital importance and use in

Under each of these branches, information is collected from the widest possible field. To quote only examples, the following table illustrates the extent to which such national survey may cover :

1	2	3
Sales to manufacturers	<i>Information from :</i>	— Catering Restaurants
" to other wholesalers	— Municipal trading	— Milk Par Canteen
" to retailers	— Street market trading	— Sales at Public Houses
" to institutions and like	— Automatic slot machines	— Hairdressers
" direct to public	— Petrol stations	— Pawnbrokers
" for export	— Factory & work canteens	— Funeral furnishing
" special outlets (e.g. clubs)	— Sales in cinemas, theatres sports grounds	— Laundries dyer cleaners
	— Mail order trading	— Petrol filling stations
	— Hire-purchase	— Garages (repairs)
	— Gas & electricity show room	— Transport

On the whole they are of the opinion that a Census of distribution should include all businesses, of whatever size, operating in the distributive trades ; that certain (specified) service trades also be covered though not necessarily all in the first census year, nor all in the same year.

At this point certain remarks are of great importance in designing a new form of accounts on lines of accepted accounting practice and satisfying a wider scope of interests :

#### FIGURE(S) OF SALES

To ascertain this figure it is noticed that two methods of approach have been followed :

**A.—Accounting Sales Proceeds:** This is a procedure following lines adopted in drafting any trading a/c. Appropriate adjustments have to be made for actual receipts in respect of opening and closing debtors. Also discount, rebates and allowances have to be deducted in arriving at sales proceeds.

The following is an example of an analysis of sales used in 1948 for Census of Production purposes for various trades. It is noticed that amount of detail is reduced in 1949.

### ANALYSIS OF SALES

METHOD OF DISPOSAL	AMOUNT
<i>Transfers to Other Organizations Under Same Control</i>	
1. A Productive works, including capital equipment for this establishment	XX XXX
2. Export sales organisation (including branches abroad)	XX XXX
3. Other wholesale or selling organisations	XX XXX
4. Retail shops, etc.	XX XXX
<i>Sales to Independent Buyers.</i>	
5. Exports which you invoiced directly overseas	XX XXX
6. Exports invoiced to crown Agents and purchasing houses in this country of individual firm and Governments abroad	XX XXX
7. His Majesty's Government and Local Authorities (other than their productive establishment)	XX XXX
8. Manufacturers, repiarers, builders, mines public utilities, and transport and other productive undertakings	XX XXX
<i>Wholesalers Merchants and Other Agents for Resale</i>	
9. For export	XX XXX
10. Other	XX XXX
11. Retailers, including multiple shops, Chain stores, caterers and N.A.A.F.I. for resale	XX XXX
12. Other businesses (including farmers) and Institutions of all Kinds	XX XXX
13. Members of the public, including employees	XX XXX
TOTAL OF ABOVE	XX XXX

Apart from the foregoing analysis, it is intended to collect such information as the following under Census of Distriubution. This is made under these branches

1	2	3
WHOLESALEING	RETAILING	SERVICE TRADES



C.— (i) Quantities and values of goods sold should be ascertained whether produced in the year or not. (Census of Production).

(ii) Goods made by other firms from materials given out to them should be included only when sold.

(iii) Goods which are subsequently processed by other departments of the firm should be regarded as sold.

(iv) Goods made on commission for other firms should be included separately in returns under work done for the trade or on commission.

(v) Departmental Transfers :—

1. Transfers of goods to another department of same firm (better covered by return) are regarded as sold. They should be valued as far as possible as if they had been sold to an independent purchaser. Adjustments of figures given by internal bookkeeping methods if these would be seriously different (e.g. if transfers are all entered at cost) should be made.

2. Where receiving departments also make a return to Census of Production, it is most important that goods should be valued on the same basis (with due allowance for any payments to transport firms) in its materials section.

(vi) Goods which are merely bought and resold in the same condition (i.e. without subjection to any manufacturing process) should be excluded from returns (Goods Sold).

(vii) Quantities and net selling value of waste produced by firms (or by firm working on commission for same firm) should be entered in Census of Production returns only when sold and not when used by firm for further manufacturing processes.

**B.—*Destination of output*—(sold or transferred)**

- (i) direct to retail stage,
- (ii) go through wholesale channels,
- and (iii) sent for export.

In addition to this information, it is suggested that it will be necessary under the Census of Distribution to distinguish sales made by manufacturers :—

- (a) for export direct ;
- (b) to other manufacturers for further processing ;
- (c) to their own wholesaling organisations, if not covered by the Census of production return ;
- (d) to independent wholesalers ;
- (e) to their own retail shops ;
- (f) to other retailers ;
- (g) to institutions and the like (sales in bulk) ;
- (h) direct to the public.

A further analysis is also given to the main channels of distribution (wholesaling/Retailing/Service Trades).

In the collection and analysis of sales figures, the following points are important for the purposes of Censuses and accounting as well :

**A.—**Businesses and their branches should be regarded as one business. Holding and subsidiary companies should similarly be regarded as one business if subsidiary company is covered by the definition contained in Section 154 of the companies Act 1948.

**B.—**Where actual figures are unavailable or difficult to ascertain accurately ; an estimate (as accurate as possible) can be accepted.

## I

### OUT PUT AND VALUE OF ANNUAL SALES (TURNOVER)

It is intended in the Census of distribution to collect information for turnover by groups of commodities' i.e. distinguishing receipts from different classification of goods and from services as is done in the Canadian and U.S. censuses. In the collection of such data two factors are considered :

(a) Large vs small businesses: Information should be sought only from large shops whose accounting techniques smake these figures readily available. Estimates of sales of the various scheduled categories of commodity groups may be adequate from small retailers.

(b) The proposed commodity groups would have to be determined after consultation with the trades.

The objective is to ascertain the value (actual or estimated) of all types of goods sold and receipts from services.

Under the Census of production they are concerned partly 'with the different values that might be recorded by manufacturers according to whether goods were sold direct from the factory to wholesalers or for export, or whether manufacturers maintained a selling organisation. Information is therefore collected to show the values added by the wholesaling activities separately. However, in analysing the value of Sales, the following classifications are important :

A.—*Nature of Output*—Output may take one of three forms :

- (i) constitute part of capital equipment of producing firm,
- (ii) represent raw material or component parts used in a further production process whether sold or transferred to another establishment of same firm,
- (iii) represent finished product ready for consumption.

Turning to the distributive trades, one may have the following account on lines similar to those of an ordinary trading account:

<b>TURNOVER</b> . . . .		xx xxx	
<i>Less</i> Purchases . . . .	x xxx		
+ Stocks at Beginning .	xxx	x xxx	
- Stocks at End. . . .	x xxx		
<b>GROSS PROFIT</b> .			x xxx
<i>Less</i> (IV) Wages and Salaris . .		x xxx	
(V) Depreciation . . . .		xxx	
(VI) Rent . . . . .		xxx	
(VII) Rates . . . . .		xxx	
<b>XI. { Costs of Collecting and Delivery of Goods.</b>			
Costs of Transport:			
Running & Maintenance Costs.	xxx		
Insurance . . . . .	xxx		
Depreciation of Vehicles .	xxx		
	xxx		
(IX) Payments to Outside Contractors . . . . .	xxx		
(II) Costs of Packing Materials, cases, crates, etc. . .	xxx	x xxx	
(IX) Advertising . . . . .		xxx	
<b>NET PROFIT.</b> .			x xxx
			x xxx

N.B. : (1) Terms used in a/c are taken from Census.

(2) Quantative analysis and other data are a matter of statistics and therefore excluded.

Once accounts are drawn up to show necessary information for national purposes, it can be concluded that a consolidated a/c can be set up to satisfy both purposes. Before such an attempt is made it will be appropriate to deal with the individual items as they are analysed into the accounts.

# AN ACCOUNT FOR PRODUCTIVE ENTERPRISES

GROSS OUTPUT			
(I) Value of Annual Sales . . .		xxx xxx	
Plus Stocks at End . . .	xxxx		
Less Stocks at Beginning . . .	xxxx	x xxx	
NET SELLING VALUE			xxx xxx
Less (II) Cost of Materials Used . . .			
Purchases (Annual) . . .			
Product Materials . . .	xxxxx		
Fuel and Electricity . . .	xxxxx		
All Other Materials . . .	xxxxx		
e.g. Workshop Materials . . .			
Office Materials . . .			
Repair Materials . . .			
Packing Materials . . .			
	xx xxx		
+ Stocks at beginning . . .	x xxx		
	xx xxx		
- Stocks at End . . .	x xxx	xx xxx	
Less (III) Cost of Work Given out . . .		xx xxx	xxx xxx
NET OUTPUT			xx xxx
Less (IV) Remunerations . . .			
a) Wages . . .	xxx		
b) Salaries . . .	xxx		
Less (V) Depreciation . . .		x xxx	
(VI) Rent . . .	xxx	x xxx	
(VII) Rates . . .	xxx		
(VIII) Taxes . . .	xxx	x xxx	
(IX) Cost of Services Performed by Other Firms . . .			
e.g. 1) Repair and Maintenance . . .	xxx		
2) Hire of Plant, Machinery and Vehicles . . .	xxx		
3) Advertising . . .	xxx		
4) Payments for Research work . . .	xxx		
5) Postage, Telephone, Telegrams and Cables . . .	xxx		
6) Commercial Insurance Premiums . . .	xxx	x xxx	
Less Other Principal Items of (X) costs . . .		xx xxx	xx xxx
PROFIT			

can be obtained by starting with existing national statistics and accounting statements, analysing their contents and drawing more complex concepts like gross output, net output and national income from their elementary constituents. This can easily be understood if we concentrate more on the structure of such national surveys as the "Census of Production" and "The Census of Distribution" as advanced in England. An attempt is made in the following pages to illustrate the amount of detail involved and the problems they try to solve. It is intended to show how such transactions can be combined in an accounting statement which may lead to the development of this new form of account.

### STATISTICS AND THE ACCOUNT FORM

An examination of data collected under Census of Production and required under Census of Distribution reveals that the figures can be classified under three main headings:—

A.—*A Production and Distribution A/c* following similar lines (though different in grouping) to the manufacturing and trading accounts of productive enterprises,

B.—*Capital A/c* analysing main assets.

C.—*Statistical data* of a quantitative nature. The contents and form in which these accounts may appear vary from one census to another (e.g. Census of Production 1948 as compared with 1949)—Nevertheless it is possible to construct an account to show the important figures required from productive enterprises and others from the distributive trades. The contents of the first account have been advanced on the basis of what has been asked for in the Census of Production Acts and as presented in forms used in conjunction therewith i.e. specimens for certain industries the second a/c is mainly drawn up to show information required under the Census of Distribution Acts.

engage, a clear picture of how the national totals are built up can be obtained, and at the same time, the relationship between the constituent transactions and the implications of elaborating the account in one way rather than another can be exhibited.

(c) This approach will also ensure consistency in the treatment of different transactions and will show the implications to other parts of the system of any treatment proposed.

Developments have, therefore, been made under the title of "Social accounting with three underlying fundamentals":

(a) The classification of accounting entities by dividing the economy into sectors.

1. Productive. 2. Financial intermediaries. 3. Insurance and social security. 4. Final Consumers Agencies. 5. Rest of the World.

(b) The setting up of a series of accounts for each of these sectors. 1. Operating A/C. 2. Appropriation A/C. 3. Capital A/C. 4. Reserve A/C.

(c) The analysis of transactions into which these sectors enter economically distinct categories of transactions.

The exponents of such systems draw up their accounts on the basis of familiar accounting concepts and method (doubly-entry) and claim that the kind of treatment is adequate and even desirable in dealing with those types of problems to which at present national income studies are asked to give practical answers. Hence, an attempt is made to adapt and reset the originating accounts, in that sector of national economy which is concerned with business enterprises, into a form which is thought to be readily and easily assimilated both by accountants and economist: This account is included as a basis for comparison with other developments.

More appropriate in the direction is the attempt to develop a new form of accounts from simpler and more familiar ideas. Consequently a more understandable as well as a more illuminating view of the subject

## **ACCOUNTING AS AN AID TO ECONOMIC PLANNING (A TENTATIVE APPROACH)**

BY

**Dr. A. M. HEGAZY**

---

It has come to be realized in recent years that a need for more information than already available through private enterprise channels cannot be emphasised. An attempt is made to bridge the gap between detailed "management accounts" and "ownership published accounts". The underlying idea is to develop—a form of accounts which may be used to ascertain certain broad totals which may have more general interest (national) and usefulness. This is particularly true where national figures of 'Production', 'Distribution' and 'Income' are used in connection with the formulation of economic policy and the measurement of industrial efficiency and productivity.

In the course of considering the nature of information that will be necessary (or at least desirable) to include for implementing that policy (national), some accountants advanced the idea that 'national statistics can be expounded and presented more lucidly if the elementary transactions of an economic system rather than the final aggregates of transactions, are made the starting point of the enquiry'. They back their argument with three important factors :

(a) Transactions (whether actual or imputed) take place between such accounting entities as business enterprises and individuals and the accounts of these entities are much easier to grasp than the consolidated accounts of the whole system.

(b) Roy studying the different classes of accounting entity in an economy and the different types of transactions in which these entities





# BUSINESS AND ACCOUNTING

---

Accounting as an Aid  
to Economic Plan-  
ning (A Tentative  
Approach).

Dr. A. M. HEGAZY

Al-Ahwānī A. M. : *Ra'isu' el-Dawlah fī Nizāmi' el Dimogrāfi*  
(Thesis presented to the Faculty of Law, Cairo 1945)

El Khatib : *Op. Cit.* Chapter III.

27. — : Ibid, p. 448
28. — : Ibid, pp. 35-36, 39-43, 168-173, 275-280, 285, 287-290, 316-322 and 452
29. — : Ibid, pp. 55 et seq.
30. — : Ibid, pp. 96-97
31. — : The "Black Saturday" is the name given to January 26, 1952 on which the demonstrations in Cairo resulted in setting fire to numerous buildings and establishments. Keesing Contemporary Archives, Vol. VIII, P. 12002.
32. — : On incidents indicating that instability see Keesing's Contemporary Archives, Vol. VIII, pp. 11935-11941, 11952 and Vol IX, P. 12361.
33. — : Ibid. P. 12361.
34. — : El-Barāwī, R. : *Haqiqat-u'l-Inqilābi'l-Akhir fī Misr* (Maktabatu'l Mahditi'l Misriyah, Cairo 1952) where he refers the popular character of the Egyptian Revolution to the "army being the people".
35. — : Keesing Contemporary Archives, Vol. IX, P. 12362.
36. — : Ibid. P. 12445
37. El Khatib : *Op. Cit.* pp. 99-100, 108 and 450.
38. — : Keesing Contemporary Archives, Vol. IX, P. 12445.
39. — : Ibid, P. 12748
40. — : Ibid, P. 12614
41. — : *The Egyptian Gazette*, January 17, 1956.
42. — : Keesing's Contemporary Archives, Vol. IX pp. 12445-12446
43. — : Ibid, P. 12605,  
Attention should be drawn here that in 1951 when Anglo-Egyptian relations were strained and no agreement was reached between Egypt and Britain on the Sudan question, the Egyptian Minister of Foreign Affairs, then Dr. Mohamed Salah El Din, challenged Britain to agree on carrying a plebiscite in the Sudan to decide on the future of that country. The challenge was not met with.
44. — : Keesings Contemporary Archives, Vol. IX. P. 12525.
45. — : Ibid. P. 12795.

15. — : Mr. Labouchère, Hansard Parliamentary Debates, Vol, 276, 1883, P. 1310, quoted in Rothstien : *Op. Cit.* P. 237
16. El Khatib : *Op. Cit.* pp. 13-18
17. — : Ibid. pp. 19-21. Lloyd, Lord : *Egypt since Cromer*, Vol. I, p. 142  
(The Macmillan Co. Ltd. London 1933)  
Saleh. D. : *Les pouvoirs du Roi dans la constitution égyptienne*, P. 148  
(R. Richon et Durand-Huzias, Paris 1939)
18. Newman : *Op. Cit.* 102-103,  
Chirol : *Op. Cit.* pp. 111-112  
Lanbelin, R. : *L'Egypte et l'Angleterre vers l'indépendance* pp. 102-108.  
(Bernard Grasset, Paris 1922.  
El Khatib : *Op. Cit.* P. 20
19. — : Ibid, pp. 22-23
20. — : Ibid, pp. 23-26 ,  
Newman : *Op. Cit.* pp. 217-218,  
Awad : *Op. Cit.* pp. 111-112 ; Centre d'Etudes de Politique Etrangère,  
*L'Egypte indépendante*, p. 42.  
(Paul Hartmann, Paris 1938);  
Dutcher, G.M : *The Political awakening of the East*, pp. 22-24  
(The Abingdon Press, New York, 1925).
21. — : C. md. 1131. Report on the special Mission to Egypt, 1921, p. 2.
22. — : Ibid. pp. 3-4 ;  
Lloyd : *Op. Cit.*, Vol II, P. 354 ;  
Dutcher : *Op. Cit.*, pp. 23-24.
23. El Khatib : *Op. Cit.* pp. 27-29 and 128-129
24. — : Ibid. pp. 44-46 ;  
Ghosh, R.C. : *Constitutional developments in the Islamic World*, pp. 109-110  
(Shaikh Muhammad Ashraf, Lahor 1941)
25. O'Rourke, V.A. : *The Juristic Status of Egypt and the Sudan* P. 71  
(The Johns Hopkins Press Baltimore, 1935)
26. — : On the role of the King in the working of the 1923 Constitution see  
Saleh — : *Op. Cit.* ;

- Chirol, V.: *The Egyptian problem*, pp. 26-27  
Macmillan and Co. Ltd., London 1920).
- Rothstien, Th: *Egypt's ruin. A financial and administrative record*  
pp. 79-80.  
(A. C. Fifield, London, 1910);
- A'r-Rāf'i, 'A.: *'Aṣr Ismā'īl*, Vol. II, pp. 78-81 and 287-298.  
(Maktabatn'n-Nahdati'l-Miṣriyah, Cairo, 1948).  
On details about this draft Consitution see
6. El Khatib, M. F.: *The working of parliamentary institutions in Egypt, 1924-1952*, pp. 6-7.  
(Thesis presented to the University of Edinburgh, 1954).
7. — : Ibid. pp. 5-6
8. Landau: *Op. Cit.* P. 131.
9. A'r-Rāf'i, 'A.: *A'ṭh-Thawratu'l-'Urābiyah*, pp. 144-147  
(Maktabatu'l Nahdati'l Misriyah, Cairo, 1949).  
'Urābī, A.: *Mudhakkerāt 'Urābī*, Vol. I, pp. 116. 118.  
(Kitābu'l-Hilāl, Cairo, 1953)
- Blunt, W.S.: *The secret history of the English occupation of Egypt*,  
pp. 173-174, and 556 et seq.  
(T. Fisher Unwin, London 1907).
- El Khatib : *Op. Cit.*, pp. 7-9
10. 'Urābī : *Op. Cit.*, Vol. II, pp. 148 et seq.  
Amad. E. S.: *La question d'Egypte, 1841-1938*, pp. 55-56  
(Les Editions Internationales, Paris 1938)  
Elgood, P. G.: *The transit of Egypte*, pp. 89-90  
(Edward Arnold and Co., London, 1928)
- : For detailed information on the Patriotic Party and the Urabi  
Revolution see :  
Landau: *Op. Cit.* Part II Chapter II ;  
Newman, E. P.: *Great Britain in Egypt*, Chapter II (Cassel and Co.  
Ltd., London 1925).
11. — : Ibid. P. 115
12. — : Ibid, pp. 283-291
13. 'Urābī : *Op. Cit.*, Vol. I, pp, 102-109 ;  
A'r-Rāf'ei : *Op. Cit.*, Vol. II, pp. 200-206 ;  
El Khatib : *Op. Cit.*, pp. 11-12
14. — See Lord Dufferin's Report cited in  
Newman : *Op. Cit.* pp. 283-291

relationship has been established for the first time between the head of the state and local institutions. This could be attributed to the overall change in the system of government as such, from a monarchy to a republic; but it is interesting to compare this situation with the previous status accorded to local institutions, whereby these were the sole responsibility of the Minister of the Interior.

One of the characteristics of the Constitution is the creation of a National Defence Council to be presided over by the President of the Republic and which, according to article 168, shall protect the integrity and security of the nation.

The above has meant to serve as a quick review of Egypt's new Constitution and a consequent insight in to the new political trends of the Revolution.

The writer would have wished to make a more thorough analysis and comparison between both the 1923 and 1956 Constitutions; as such he has limited himself only to pointing out basic differences and similarities between both.

### Notes

1. Landau, J. : *Parliamentary institutions and Political Parties in Egypt, 1868-1924*, pp. 1-7. (Thesis presented to the University of London 1949).
2. Rifaat, M. A. : *The awakening of Modern Egypt* P. 13. (Longmans Green and Co., London, 1947).
3. Lane, E. W. : *The Manners and Customs of Modern Egyptians*, P. 115. (Everymans Library, London, 1954).
- Shafiq, A. : *L'Egypte Moderne et les influences étrangères*, p. 24. (Imprimerie Misr), Cairo, 1931).
- Subhī, M. K̄h : *Tārikhu'l-Hayati'l-Niyābiyah Fī Misr*, Vol. IV, pp. 10-12. (Maṭba'at Daru'l-Kutub, Cairo, 1947).
4. Landau, : *Op. Cit.* pp. 7-8.
5. Rifaat : *Op. Cit.* P. 164 ;
- Awad, F.T. : *La souveraineté égyptienne et la déclaration du 28 Février 1922*, pp. 79-80. (Librairie de la Cour d'Appel et de l'Ordre des avocats, Paris 1935).

This section bears great similarity to corresponding articles in the 1923 Constitution except in allowing for the appointment of deputy Ministers, and creating a new post to be filled by assembly members, namely, that of Under-Secretaries of State for National Assembly affairs. Moreover, unlike the 1923 one, the new Constitution in line with presidential rules provides in article 155 that Ministers and their deputies could be members of the National Assembly. This could be interpreted to mean that under the presidential system, unlike the parliamentary one, Ministers and their deputies could be appointed from outside the National Assembly.

Section III, dealing with local administration and government, prescribes that the Republic of Egypt shall be divided into administrative units each with an independent status and a representative council. In addition to the elected members, article 158 provides for the appointment of certain member. Regulations and qualifications of these members, however, are not included in the Constitution itself, but are referred to a specific law.

The function of local institutions centers round local interests; that is, their main concern is the ultimate interest of the local community that elects them. Local institution, according to article 159, have the right to establish and direct economic, social, educational and sanitary organizations within their local vicinity. Their sittings shall generally be public, and can only be held in camera within the limits prescribed by the law. Local taxes, to be laid down through legislation, shall finance local institutions. The central government, however, shall provide technical administrative and financial aid to these institutions whenever required. Rules for the cooperation and coordination between local institutions, as well as with the central government, shall be specified down by law. As a whole, it can be said that the functions of these local institutions are not concretely explained in the Constitution. Rather, they are referred to in a general way and as ultimately depending upon a specific law. Only the President of the Republic has the prerogative to dissolve a local institution. This brings a change, not only in the statutes of local institutions, but also in their relationship to the head of the state. By article 166, a direct

collaboration with his ministers. He is also, according to article 131, to supervise the enforcement of such a policy.

The President has the right to veto laws. Article 133 provides that when objecting to a legislation passed by the National Assembly, the President should return it to the latter within a period not exceeding thirty days; otherwise it is automatically considered sanctioned by him. When a two-third majority of assembly members pass for the second time, a legislation previously vetoed by the President, this automatically, by force of article 134, becomes a law. It is obvious that this last article is a counter balance to the President's right to veto laws. It shall not have effect unless the assembly be a representative and powerful body to express the will of the people.

The most interesting innovation in the political system of Egypt is article 145 of the Constitution which provides for "plebiscite". The President, with the approval of the National Assembly, would call the people to a plebiscite to express their views on important matters concerning the supreme interests of Egypt.

In general, and apart from the exceptions previously mentioned, the powers, rights and prerogatives of the president of the republic—described in detail in the first section of Part IV of the Constitution do not differ in essence from those conferred upon the monarch by the 1923 Constitution.

The second section of Part IV of the Constitution describes the function and appointment of Ministers. Article 146 prescribes the President's right to appoint and dismiss them. In case a president's term in office for any reason has come to an end he will remain in his post until the election of a new President. Since the basic foundation of the Constitution lies in its presidential system, the President, likewise, has the right, according to article 147 to hold and attend meetings of the Council of Ministers and discuss the government's general policy.

The President of the republic and the National Assembly can breach a Minister. Although, according to article 152, five assembly members can propose such a breach, the resolution of indictment requires the consent of a two-third majority of assembly members.



Regarding the qualifications of the President of the Republic, Article 120 states that he should be an Egyptian, descendant of both Egyptian parents and grandparents, and not a member of the old ruling family. An absolute majority in the National Assembly shall propose his candidature as President of the republic and a general plebiscite determines his final stand. An absolute majority of votes being required for the President's election; the National Assembly shall propose another candidate if the required majority is not secured.

The president's term in office is of six years duration as from the day the results of the plebiscite are announced (Art. 122). On the other hand, the term of the National Assembly is of five years duration; one would therefore hope in this connection that the strength of the executive power would not grow at the expense of the representative assembly.

Interestingly enough, the Constitution makes no mention of a Vice-President. The President shall delegate his powers to one of his ministers whenever unable to perform the function himself, although, according to article 127, consent from the National Assembly has first to be secured. In case of the President's resignation, permanent inability to perform his functions, or death, article 128 provides that the vacancy of his post shall be announced by a two-third majority of assembly's members, and that the President of the Assembly shall replace him temporarily. The President's resignation, however, should be submitted in writing to the National Assembly. (Art. 129).

While a minimum of one-third of assembly members is required to breach the President of the Republic for high treason or non-allegiance to the Republic, the final resolution of indictment, according to article 130, should be approved by a two-third majority of assembly members; in which case the President shall be relieved immediately of his functions, replaced temporarily by the President of the assembly and judged by a special court.

The Government's political, economic, social, administrative policy is to be outlined by the President of the Republic in

the National Assembly could control the executive power. According to article 90 each member of the assembly has the right to question and interpollate ministers; while any ten members, according to article 91, could enunciate discussions on important matters. However, although article 92, prescribes the National Assembly's right to submit suggestions to the government concerning matters of public concern, yet the Constitution nowhere shows neither effectiveness nor the validity of such suggestions. Article 113, however, prescribes ministers' responsibility to the National Assembly; the assembly could vote nonconfidence in the minister if he is breached by ten members.

According to article 94 no tax can be imposed, reduced or abolished except by law. By article 96 the government is unable to engage in any financial obligation without first securing approval of the National Assembly; in turn the assembly is not allowed, according to article 101, to amend the budget without the government's approval.

As a result of the chaos and corruption witnessed under the 1923 Constitution due to constant interference on the part of both Senators and Deputies, article 93 of the new Constitution asserts that no National Assembly member can interfere with the actual proceedings of the executive and judicial power.

While the President of the Republic has the power to dissolve the National Assembly. Yet such a prerogative, according to articles 111 and 112, is conditioned by the following: it should not be used more than once for the same reason, and if and when exercised should automatically fix a date for the election of the new assembly. The 1923 Constitution embodied provisions for the right of the monarch to dissolve the Chamber of Deputies as well as respective restrictions on the use of this right. These restrictions did not suffice however to restrain the monarch from practicing that prerogative; and it is well known that its repeated practice resulted in weakening the Chamber of Deputies in particular, and the whole parliamentary system in general. One hopes that in future the president of the republic will not resort to the drastic action of dissolving the assembly, and that political stability would develop and allow the assembly to serve its constitutional term in office.

According to article 65 and 66, there is only one central representative institution with the right to control the functions of the executive power. The Constitution offers no further particulars regarding the members of the National Assembly except that they are to be elected by secret ballot and should not be under 30 years of age on the day of election (Article 67 and 68). An interesting point to note is stress on member's age. This emphasis may be attributed to previous parliamentary experience under the 1923 constitution which, not being very explicit concerning this matter, caused much confusion, discussion and argument regarding membership. The result being that the majority in Parliament sometimes abused their authority to judge the validity or non-validity of membership, and, in this framework, were able to terminate the membership of their opponents.

The parliamentary term, as prescribed by article 69, fixed to be of five years duration as from the day of inception. This again may be traced back to previous lengthy and useless arguments, best illustrated by innumerable discussions held in 1949 regarding the duration of the Chamber of Deputies elected way back in 1945. As to whether the prescribed term of the National Assembly is to be counted as of the day of election or actual convocation, the constitution is explicit that it be so as from its first meeting. The question which appeared in 1949 remains, however, unsolved; it is not yet clear whether the term of the assembly is five Gregorian years or Five parliamentary sessions.

Article 74 states that the National Assembly shall convene each year before the second Thursday of November. If not, the Assembly shall meet on that day by force of law. Parliamentary sessions should last at least seven months; and closure cannot be announced prior to the approval of the Budget. Also according to Article 76 Extra-ordinary sessions are to be convened only by the President of the Republic or on presentation of a petition from the absolute majority of the National Assembly members.

Like the 1923 Constitution, articles 82, 83, 84, 85, of the new Constitution enter into detailed explanation as to legislative procedure. Further, the Constitution asserts describes the methods through which

The State will (in abeyance to articles 23, 24 and 25) compensate those who sacrifice their life or are wounded in active military or civil service. Civil service and the duty of those shouldering civil and public services are prescribed; their main objective according to Article 28, being to boost national interest and prosperity. Public property being inviolable, it is the duty of every citizen to be protected against violation and exploitation. All Egypt's resources—mineral and off-shore—are the exclusive property of the state who is responsible for their proper utilization which aims to preserve the country's integrity and flourish of its economy (Articles 26 and 27).

Part III of the Constitution, "Rights and Obligations" deals with the rights of every Egyptian. In essence, these do not differ from those prescribed by the 1923 Constitution, except for Article 33, which emphasizes the personal responsibility of those violating the law and that punishment be inflicted on the guilty one in person. On the other hand, according to Article 37, no personal or moral injury shall be inflicted on the accused.

The stipulation embodied in article 52 declaring the right of every Egyptian to work and the duty of the State to secure employment for every citizen, represents an innovation. Article 53 promises fair treatment and just compensation to all employees and labourers on the basis of determined amount of working hours, fixed wages, insurance against accidents and entitlement to work-leave. Employee-employer relationship, according to article 54, shall be determined by a law falling in line with economic principles and social justice. On the other hand, article 55 allows the establishment of trade unions whose organization and independent function shall be determined by law.

According to article 61 all Egyptians have, within the limitations laid down by the electoral law the right to vote; their participation in public life being a national duty. Voting is therefore compulsory for all Egyptian males, although women's participation in electoral voting is purely voluntary.

According to Article I, Egypt is a Democratic Republic. Par IV further qualifies this Democratic Republic as Presidential.

in so official a document, as the Constitution, are manifested. Also, considering the religious adherence of the masses (and similar to the 1923 Constitution) the new Constitution declares Islam to be the State religion and Arabic its official language. Furthermore, it stipulates that all authority emanates from the people.

Part II of the 1956 Constitution deal with the "Basic Constituents of the Egyptian Community". It is worth noticing that the fundamental issues of Egypt's society as embodied in the new Constitution were not included in the 1923 one. This part, therefore, contains lengthy articles dealing with Egypt's social conditions emphasizing social security as the keynote and guiding principle for the solution of all problems. Articles 5, 18 and 19 deal with the role of the family, of religion and of general characteristics in the fundamental structure of Egyptian society. They likewise offer security to the family and the working women.

Articles 7, 8, 9 and 10 deal with the socio-economic order of Egyptian society and stress the role of planned economy which has become the foundation of Egypt's new economic policy, as well as the role of private and public capital. Article 11 stipulates the right to private ownership stressing that wholesale confiscation as such is prohibited unless it be either within the framework of the law or in cases where just compensation is involved. Article 57 prohibits the confiscation of any public property.

Articles 12 and 13 deal with land ownership emphasizing the end of the feudalism, limitation of individual landownership and protection of small landowners. Article 14 provides a special law to regulate landlordtenant relationships. Following in line with modern economic tendencies towards savings and cooperation, Articles 15 and 16 prescribe the state's function and role with regard to these activities.

Social security gains emphases again in Articles 17, 20 and 21. For the first time in Egypt's constitutional history measures for social security, protection of the youth, old age pension and health services are embodied in the Constitution. These articles further provide for the extension of health services when needed.

The most important of these outstanding questions was undoubtedly the presence of British troops in the Suez Canal Zone. Negotiations for the settlement of that question had been opened on April 27, 1953, with Egypt showing a determined, unflexible and definite attitude. From the outset, the Egyptian side made clear that they were not prepared to waste time in allowing discussions to drag on as had been previously the case with other Governments. In spite of this, negotiations did drag and it was only on July 27, 1954 that an agreement between both countries was actually initialled; few months later, on October 19, 1954, it was concluded and ratified. This Agreement undoubtedly marked the "biggest single achievement in Egypt's national aspirations", since it provided for the evacuation of British Occupation forces. Egypt's Premier Nasser when commenting on this agreement stated that a new era of friendly relations based on mutual trust, confidence and cooperation had now been opened between Egypt, Britain and the Western countries. He likewise expressed his desire that such relations would continue and erase the bitter feeling harboured by Egyptians for the past seventy years.

The above mentioned survey shows that by January 1956 Egypt was better prepared to frame her own political system and Constitution than it had been in 1923. She had proved capable of pursuing and independent policy free from any foreign influence or pressure. This independent stand is best demonstrated by her neutral attitude adopted particularly during the Bandung Conference in April 1955. The Armament Agreement reached with Czechoslovakia in September 1955 is but a further proof.

The success of all Constitutions is measured by their implementation and it is therefore premature to analyze the new Egyptian Constitution from this angle. Our concern here will be to stress the new Constitution's fundamentals as compared with the 1923 one.

In its first article the new Constitution emphasizes the independence of Egypt and her inseparable entity with the Arab World. This is indeed the first time in the modern history of Egypt that identification between Egyptian national and Arab national feelings

To analyze the Agrarian Reform is beyond the scope of this paper. It suffices here to mention that it left an effect on the psychology of the peoples and possibly a consequent impact upon their political consciousness. It must be remembered that the fellah lived under dire social and economic conditions, at the mercy of his landlord who pushed him around at his will. The fellah lived in constant fear—be it of the day, or of the morrow ; but now this atmosphere of fear is disappearing to be replaced by confidence and trust. The Agrarian Reform has killed individual big landownership and has given the fellah the feeling of ownership and freedom—which are the greatest steps towards his maturity and consciousness.

As previously mentioned, the Sudan problem constituted the major headline in Egypt's political scene. It strained Anglo Egyptian relations and hampered the settlement of the Anglo Egyptian dispute. As stated by Sir Anthony Eden, it was the government of the Revolution that "unlike its predecessors showed a readiness to accept the principle of self government and self determination in the Sudan" (43).

Basing themselves on the Sudan's fundamental right to decide for themselves their own future, the Egyptian Government participated with Sudanese leaders in discussions which culminated in the October 1952 agreement between Egypt and the Sudanese Independence Front. Under this agreement Egypt recognized the right of the Sudan for self-government with the right of self determination free from any external pressures or influences.

Negotiation on the Sudanese problem between both Britain and Egypt dragged and the actual treaty determining the Sudan's status in accordance to the above mentioned principle, was not concluded before February 12, 1953. Commenting on this Agreement, Sir Anthony Eden stated it to be "a reasonable settlement of a question which had for so long bedevilled our relations with Egypt" (44).

On the other hand the Egyptian Government viewed it as a new era in Egypto-Sudanese relations based on fraternity, love, deep trust and confidence. It meant likewise restored confidence in Anglo-Egyptian relations which in turn could lead to the favorable solution of the remaining questions outstanding between both countries (45).

On January 17, 1953, it was officially declared that "Wafdists and Communists had recently formed a United Front and were engaged in preliminary conspiracy to create sedition". A military decree soon followed dissolving all political parties and confiscating their funds. A transitional three year period, to the restoration of the constitutional government was also declared. On the following day the Cabinet confirmed the decree and banned the formation of any political parties, imposing heavy penalties for any infringement (39).

The 1923 Constitution was abolished on December 10, 1952. This step was motivated by the intention of drafting a new Constitution to realize the aspirations of the Egyptian people and overcome the loopholes in that Constitution which had enabled the King and his entourage to abuse their powers. Moreover, it was stated that "the work of reconstruction begun in political, economic and social fields made it imperative to create new institutions which would enable the nation to attain its objectives and which would make the people the source of all authority" (40).



On the eve of January 16th, 1956, date marking the termination of the three years transition period, Col. Gamal Abdel Nasser announced the new Constitution of the Republic of Egypt. Introducing it he stressed that "the Constitution which we announce today is the result of the struggle of the people and it supplements that struggle. The people struggled for many years against despotism and against imperialism. They struggled to obtain their rights in freedom, and they never surrendered or submitted despite the difficulties that confronted them (41).

Before reviewing this Constitution, it seems appropriate to draw a general picture of conditions prevailing in Egypt at the time.

One of the pioneer achievements of the Revolution is the Agrarian Reform. Its objective from the outset was to raise the people's standard of living and narrow the gap between social classes through restricting individual land ownership and distributing surplus land among landless fellaheen. Furthermore, the legislation imposing this Reform provided for the regulation of agricultural workers' wages, as well as for their right to form trade unions (42).



would characterize them as being either popular or not. In this connection it seems appropriate to quote the statement made by the Revolution's leader on the occasion of the king's abdication :

"Our success in the country's cause is due, first and last, to your solidarity with us, to the strict manner in which you have carried out our directives, and to the fact that you have maintained tranquillity. I am quite aware that you must be overjoyed, and therefore appeal to you to continue to maintain your self-restraint and tranquillity, in order that we may carry our country's cause to a successful conclusion. We are confident that you will follow such directives, for the sake of the Fatherland and the welfare and prosperity of the people" (35).

The first step taken by the Revolution in its attempt to reform the Constitutional system was its call upon all political parties to purge themselves. At the same time, declarations made by the leaders of the Revolution plainly stated their aim to reassert the Constitution (36). Egypt's political structure under the 1923 Constitution was characterized by a multiplicity of political parties which were the mere outcome of individual differences arising in the Wafd Party—the vanguard of the 1919 Revolution. Both activities and platform of the Wafd Party were mainly drawn on a pattern intended to satisfy the masses' national sentiments. Although showing somewhat democratic tendencies on the surface, the Wafd did not contribute much to the development and stability of parliamentary government in Egypt. On the other extreme, other political parties opposing the Wafd were fully backed by the Monarch and could not count with much popular support (37). Moreover, political parties were indicted with corrupting the governmental machinery and abusing the powers entrusted in their hands. It is not surprising, therefore, that when political parties showed reluctance to take serious measures in purging themselves, a warning was addressed to their leaders stressing the Revolutionary leaders' dissatisfaction at their negative and non-cooperative attitude. The Prime Minister in person urged all parties to reform themselves and adopt definite platforms. Political parties, however, paid no heed to these appeals and warnings; on the contrary, their leaders more than ever began to conspire against the Revolution (38).

Sooner than expected this change pierced its way through and with it began a new era for Egypt.

On July 23, 1952, the world received the news of a Military *Coup d'État* in Egypt—this being the first step taken by the Egyptian Revolution. As to the basic motives of this movement, they can best be expressed in the first statement made by its leaders(33):

"Egypt has undergone a critical time in her recent history. It has been a period of gross corruption and governmental instability, and these factors had a great influence on the Army. People who received bribes contributed towards our defeat in the Palestine war. Traitors plotted against the Army after the Palestine war, but now we have purged our-selves, and our affairs within the Army have been placed in the hands of men in whose ability, character and patriotism we have faith. The whole of Egypt will welcome this news. No harm will be done to former military personnel who have been arrested. The entire Army is working for the interests of Egypt within the Constitution without any designs of its own.

"I appeal to all Egyptians not to resort to acts of sabotage or violence. Any such action will be met with unparralleled firmness, and offenders will be punished immediately for treason. The Army will take responsibility for law and order in cooperation with the police. I want to assure foreigners of the safety of their lives and property for which the Army considers itself responsible".

This declaration clearly states the Revolution's intention to purge Egypt's political life and put an end to the corruption and nepotism characterizing the working of governmental machinery, especially in higher circles. It also emphasized the Revolution's main objective: to maintain a constitutional form of government and work for the interests of Egypt within the framework of the Constitution with no personal political ambitions and desires of its leaders.

The Egyptian Revolution was welcomed and fully backed by all classes in Egypt; and it is this support that has given it a popular character(34). Revolutions are usually led by either individuals or organizations; it is the people's support to such movements that

This short survey brings to light the chaotic political conditions prevailing in Egypt under the 1923 Constitution. As above mentioned this constitution was the outcome of February 28, 1922 Unilateral Declaration wherein Britain declared Egypt's independence; hence, the importance of Anglo-Egyptian relations in the machinery of Egypt's home politics is obvious. The different attitudes adopted by the changing Egyptian Cabinets from 1922 to 1936 towards possible settlement of the Anglo-Egyptian dispute resulted in a fourteen year period of political unrest for the country; the Sudan problem being the main issue over which compromise seemed almost impossible. Moreover, when world political conditions obliged both disputing parties, i.e. Great Britain and Egypt, to conclude a treaty of "*friendship*" in 1936, the Sudan issue was overlooked and both parties agreed to maintain the "*status quo*" as established by the 1899 agreement which had provided for the condominium rule in the Sudan (29).

In October 1951 the Wafdist government, under popular pressure, was forced to abrogate the 1936 Treaty. This step was intended to bring about an increase of popularity for the Wafd and reinforce its relations with the Monarch (30). In taking this step, however, the Government seemed far from being prepared to face the consequences of their actions, and political chaos soon set in. Henceforth and until the advent of the 1952 Revolution, the Egyptian political scene was characterized by instability. It suffices to mention incidents arising in the Canal Zone, the most flagrant of which was the "*murder*" of some forty Egyptian policemen at the hands of British troops. The culminating outbreak of demonstrations in both Cairo and Alexandria led to the "*Black Saturday*" which witnessed Cairo in flames (31).

That fatal day led to the dismissal of the Cabinet, the dissolution of the Chamber of Deputies, and the suspension of parliamentary institutions. Political instability was illustrated during this period by the short-lived cabinets and their ineffective and contradictory policies. Every political observer at the time realized undoubtedly that an overall change in Egypt's political system was imperative if any improvement was expected; furthermore, it was felt that such a desired change was making its way (32).

was the result, of the attitude of those nominated by the king to draft the Constitution, and to the fact that the Constitution itself contained many loopholes through which the king's influence easily infiltrated. The reader of the 1923 Constitution frequently comes across articles with no definite meaning, and which were usually so interpreted as to accord the king extra powers (26).

The weakness of this Constitution does not stop there. In spite of the fact that constitutional and semi-parliamentary government had been established by Egypt prior to the introduction of this Constitution, the democratic concept as emphasized by the 1923 Constitution was too advanced when considering the masses' political education and their socio-economic conditions (27). It was because of the pressure exerted by the latter that people were forced to cast their votes differently than they would have, had they been free. The economic pressure exerted, is best illustrated by the unequal distribution of wealth—particularly of cultivated land; while social pressure emanated from the wide gulfs existent between the different social classes. Furthermore, there was evidence of political and administrative pressure influencing the people's political behavior. All these factors resulted in the misrepresentation of the people in both Houses of Parliament. The natural consequence was the coming into power of governments which did not fully respond to the hopes of the people. Parliament under the 1923 Constitution failed to perform its legislative function and enact laws to alleviate the dire social conditions of the country. Its legislative function was limited to approving the bills prepared by the cabinet, as well as those of private members which had been already favoured by the cabinet. The second chamber, namely the Senate, succeeded in acquiring wider legislative authority than it actually possessed under the terms of the Constitution. The two chambers, however, failed to control the Cabinet which exerted influence over both through the King's right to nominate two-fifths of the Senators and to dissolve the Chamber of Deputies at his will. Moreover, the strong majority which the party in Power usually held in the Chamber of Deputies, only furthered the Cabinet's influence over both Houses of Parliament (28).

protection of foreign interests" (21). The mission was boycotted. Reports presented by the Mission itself to the British government regarding its accomplishments, forward further proofs of the boycott, especially on the part of the common people (22).

The Milner Mission had intended to bring about a break between the Revolution leaders on one hand and the people on the other; it succeeded only in exposing already existent differences and dissensions amongst the leaders themselves. It was as a result of the Milner—Zaghlul negotiations and the consequent first dissension of some leaders of the Wafd that the moderate Liberal Constitutional Party was formed. The Wafd was the National Front and vanguard of the 1919 Revolution. It developed into a political party on Western lines only after the first elections under the 1923 Constitution (23).

Political conditions in Egypt remained unstable until 1922 when Britain made its unilateral declaration terminating its Protectorate and declaring Egypt's independence conditioned by the four reserved points. A thirty-member Committee was then nominated to draft the Constitution which was promulgated in April 1923.

The 1923 Constitution is, therefore, the natural result of the declaration of February 28, 1922. It was drawn up under an atmosphere too strongly dominated by Great Britain and her occupying forces. Even so, it appeared to be "liberal" particularly in recognizing the principle that sovereign power originates from the people themselves, and stipulating the different rights of the individual. Its major defects were the extensive powers conferred upon the executive, especially the king, and the laxity characterizing the definition of the individual's private rights (24).

The powers conferred upon the king were "considerably greater than those accorded to the heads of most constitutional states. This is particularly evident in the latitude permitted him in participating in the legislative function, and means by which he may exert control over the legislative and executive branches of the government" (25). The King's power and authority were not only wide in theory; in practice, as well, they exceeded the limits prescribed by the Constitution. This

the Legislative Assembly was granted wider powers regarding financial matters and its members had the right to introduce projects of their own to the Council of Ministers.

As such, it was a short lived institution; having been convened only once. Perhaps it was badly timed, for it coincided with the outbreak of World War I, which hastened Britain to declare its Protectorate over Egypt. With this declaration political activities in Egypt came, temporarily, to an end. (18).

The threads were picked up again at the end of World War I which brought about a revival of Egyptian nationalism. Discontented with the Protectorate, the ban on all political activities, martial law, the deteriorating social and economic internal conditions, and prompted by the proclamation of Wilson's promising Fourteen Points Plan, the nation rose to demand the complete independance of Egypt and the Sudan. Having broken her ties with the Caliph, *i.e.* the Sultan of Turkey, this was the first instance since the British occupation that Egyptian national demands emphasized the complete independence of the Nile Valley (19).

The Nationalist movement, headed by Saad Zaghlul became to be known as the 1919 Revolution and was supported by all Egyptians regardless of class. It is true that the degree of its support and enthusiasm varied from one social group to another, but at the outset all Egyptians united against the Occupying Power. The history of the 1919 Revolution illustrates the solidarity of all Egyptians at the time. It also shows that any difference that arose among the leaders of the Revolution was caused by intrigues ably manipulated by either the British, the Palace, or both (20).

It should be noted here that Britain did her utmost to bring about the failure of this national outburst. One of her means was the Milner Mission delegated in 1921 to "enquire into the causes of the late disorders in Egypt and to report on the existing situation in the country and the form of the Constitution, which under the Protectorate, will be best calculated to promote its peace and prosperity, the progressive development of self-governing institutions and the

included some elected members, but on the whole, the qualifications required from candidates for membership in either were clearly designed to curtail the representation of the mass of the people. Members were deprived of the right to introduce laws although they could discuss legislation and the Budget. They were actually "advisory bodies" with consultative authority. The government could refuse to accept their advice, but was obliged to explain to the Council the reasons for its refusal (14).

This system of government was rightly stigmatized in the British House of Commons as "a perfect sham of constitutional government" (15). Handicapped as they were, the Legislative Council and the General Assembly, constituted the only two constitutional institutions in the country under the British Occupation, and within that limited scope they functioned regularly from 1883 until 1912.

From 1905 onwards, both semi-parliamentary institutions fought for wider powers for representative institutions in governing the country. They were supported by political parties and groups, particularly by the National Party (*Al-Hizbu' l-Waḡānī*) founded by Mustafa Kamel. Their struggle bore fruits only in 1913 with the proclamation of the new Organic Law and the creation of the Legislative Assembly (*Al-Jam 'iyatu' l-Tashrī 'iyah*) (16).

Designed to secure the representation of the various interests, the Assembly was composed of both elected and government nominated members. It is worth mentioning that during the Assembly's first election, 75 % of the elected members were landlords and well known figures personally acquainted with the electors. This may be due to the candidates, reliance on the intrigues and recommendations of "higher circles", without any definite political standing, programme or policy of their own regarding social, economic and political problems facing the country. (17).

Similar to its predecessors, and despite its name, the Legislative Assembly possessed consultative powers. True authority resided with the Khedive—who was an absolute monarch—and his ministers who were directly responsible to him. Compared to earlier institutions,

came about in 1879 and was caused by the "discontent with religious laxity, economic depression and social discrimination" (8). Between 1879 and 1882, this association expanded into the Patriotic Party (*Al-Hizbu'l-Waṭani*) which included army officers as well as several wealthy and middle class groups known for their liberal tendencies. With Egypt suffering, at the time, from political and financial chaos, it was only natural that the first programme drafted by the Patriotic Party should emphasize constitutional and financial reform (9).

Headed by their recognized leader, Ahmed Urabi, the party led a national movement vindicating the establishment of a constitutional representative government. The movement was termed a "revolution" by the Khedive, the foreigners and some reactionaries due to its liberal and progressive nature. In history it is known as the Urabi Revolution, which later led to foreign interference and the British military occupation of Egypt (10).

The sincerity behind this revolution can best be expressed in Urabi's own words at his trial: "I am no rebel; I led the nation in seeking the liberty of our country and employed all honourable means to this end, respecting the laws and not thinking of self, as others say, but of the welfare of Egypt" (11). Furthermore, his real objective was clearly stated in the memorandum he wrote in 1882 before his deportation; it spells constitutional government (12).

Elections for a new Assembly of Deputies were held in November 1881 before British military intervention. The Assembly drew up a constitution—promulgated in February 1882—which, strikingly enough, included all the principles and regulations of the one drafted in 1879. Obviously it did not meet with the favor of the Occupying Power and could not last long (13).

With the advent of British Occupation and Lord Dufferin's recommendations, an Organic Law came into effect in 1883. This Law called for the establishment of two semi-representative institutions: The Legislative Council (*Majlisu Shūrā'l-Qawānīn*) and the General Assembly (*Al Jam 'iytu l-'Ummīyah*). Both institutions



A noticeable step towards semi-parliamentary institutions was the establishment in 1866 of the Assembly of Delegates (*Majlisu Shūrā 'l-Nuwwāb*). Although created with mere consultative and advisory functions and no legislative powers, it succeeded in expanding its authority to include the discussion of major problems and, to a certain extent, in representing the people effectively. The Assembly's convocation for an extraordinary session in August 1876 for the purpose of discussing the levying of the new (*Muqāḥalah*) tax is an example of its growing importance. The firm stand taken by its members during the deliberations concerning this tax, as well as their demands that wider powers be accorded to the Assembly further prove this point (5).

Towards the end of Ismail's reign, and before his deposition, the Assembly's name was changed into the Assembly of Deputies (*Majlisu'l-Nuwwāb*). A constitution characterized with liberal tendencies was drafted for the country. These tendencies can be attributed to the firm stand taken by the Assembly's members as previously mentioned, coupled with the Khedive's decline of power due to his financial chaos and his desire to show off his constitutional inclinations to the foreign Powers. But this liberal constitution never came into being, as Ismail was soon deposed (6).

Secret societies and organizations sprang up among the different social classes to protest against the inadequate and unsatisfactory representation of the people. One of these, the Union of Egyptian Youth (*Miṣru'l-Fatāt*) which existed in Alexandria in 1789, presented Khedive Tewfik, shortly after his accession, with a bold project for reforms which depended on the establishment of a true constitutional government with ministerial responsibility, and on the natural freedom of the individual, the press, opinion, etc. After 1880, further mention of this organization cannot be traced (7).

The Egyptian Army Officers formed another secret association which proved to be of higher significance. Their aim was to defend the interests of the country and its officers against Turkish domination, particularly in military affairs. Whether this association was formed in the 1860's or 1870's is uncertain ; however, its first appearance

# **EGYPT'S NEW CONSTITUTION AN APPRAISAL IN THE LIGHT OF PAST EXPERIENCE**

BY

**M. FATHALLA EL KHATIB**

Lecturer in Political Science, Faculty of Commerce, Cairo University  
Member of The Egyptian Political Science Association

Constitutional Government and representative institutions are not an innovation in Egypt. The history of modern Egypt, since the nineteenth century has witnessed the establishment of several consultative councils to help the rulers to govern the country, as well as the emergence of national movements demanding a constitutional type of government (1).

During the French expedition (1798-1801), Napoleon created several consultative councils, the most important of which was the Special Council (*Ad-Diwān u'l-Khupūṣi*). The members of this council who were appointed by the occupying power represented the interests of the different groups in the country, such as the Ulema, the Army, the merchants, the Coptic minority, as well as French and other European communities (2).

The experiment was followed by others, in which the different institutions derived their functions from the will of the governor and the particular needs of the time. Thus Mohamed Aly was to establish the Consultative Council (*Majlisu'l-Mushāurah*) which had mere consultative functions; a fact which, doubled with the Pasha's overwhelming authority, may have been the real reason why the latter's will swayed the members in all their decisions (3). Said Pasha, in turn, established a kind of State Council with mere consultative and advisory functions in which his influence became more apparent as it included members from amongst the ruling family. All these councils were meant to help the governor without interfering with his autocracy (4).



## LAW AND POLITICAL SCIENCE

---

Egypt's New Consti-  
tution : An Appraisal  
in the Light of Past  
Experience.

M. FATHALLA EL KHATIB

(2) Schultz, T. W., and Johnson, G. D., "Elements of a price policy for agriculture", Memo. 5 (mineo), Iwa Agricultural Experiment Station, Ames Iwa, 1942.

(3) Schultz, T. W., *Redirecting Farm Policy*, New York, Macmillan, 1943.

Schultz, T. W. *Production and Welfare of Agriculture*. New York, Macmillan, 1950, ch. 1, 5, 7, 9, 12.

Schultz, T. W. *Agriculture in An Unstable Economy*. New York, Mc Gron Hill, 1953.

Johnson, G. D., *Forward Prices for Agriculture*, The University of Chicago, Press, Chicago, 111. 1947.

Johnson, G. D. *Trade and Agriculture*, New York, John Wiley and Sons, 1950. ch. 6-8.

Heady, E. O. *Economics of Agricultural Production and Resource Use*, New York, Prentice Hall, 1952. ch. 17, 18, 24 and 25.

(4) Froker, R. K., "Discussion of price policy winning papers", *Journal of Farm Economics*, Vol. XXVIII, 1946.

Persons, K. H., "The Problem—Solution Basis of Forward Pricing", *Journal of Land Economics*, Vol. XXV, No. 4, Nov. 1949.

Brewster, J. M. and Persons, H. L., "Can Prices Allocate Resources in American Agriculture", *Journal of Farm Economics*, Vol. XXVIII, Nov. 1946.

(5) In an essay contest sponsored by the American Farm Economic Association in 1945, the first and second award-winning papers recommended price control of resource-use. See: "A price policy for Agriculture consistent with economic progress, that will promote adequate and more stable income from farming." By William H. Nicholls. *Journal of Farm Economics* Vol. XXVII, 4, Nov. 1945.

(6) Commenting on that development Professor William. O Jones states, "This elaborate any growing structure is built of observations and theory, in approximately equal parts. Each junction of the girders of theory is bound firmly by an empirical investigation. each empirical finding is firmly tied in to the rest of the structure by one or more theoretical girders.....

..... It is hard to tell just what parts of it are sound Low until it has been examined much more carefully than it so far has been. This is a big job It will require time and talent". See "The New Agricultural 'Economics'" *Journal of Farm Economics*, Vol. XXXIV, Nov. 1952, p. 446.

(7) Lange, O., *On the Economic Theory of Socialism*, Minneapolis Minnesota, 1938, in B. Lippincot, ed.

4. The appeal to farmers in terms of profit maximisation by Forward pricing is misleading since it amounts to the contradiction that a socialist measure could enrich the capitalists.

5. The attack on uncertainty is institutionally a disguised attack on privacy of enterprise, and similarly the attack on a production organisation that deviates from efficiency is an attack on non-socialists production. The relevance of the economic justification supporting both attacks cannot be evaluated here. It must be mentioned here however, that socialists have no complaint regarding the productiveness of capitalist agriculture and their objections have mostly centred on the inequality it gives rise to.

6. The logic supporting the adoption of the economic system mentioned in proposition (7) above, poses a new ideological theoretical weapon that economists are not yet aware of. Its full possibilities has yet to be studied particularly in comparison with the traditional socialist weapon.

The possibility of making the above conclusions rested on the identification of the institutional character of the price control under consideration. This identification brought to the surface the severe contradictions that makes it imperative to refuse the economic justification that the school used to support its propositions. The fact still remains that the complex theoretical manipulations used to obscure and justify those economic contradictions have yet to be reconsidered. And until this is completed, contemporary agricultural economics in its major development will continue to pose a serious case of academic confusion that has for long been left unnoticed.

## References

(1) Professor F. Knight carefully states the maximizational nature of marginalism in what follows, "Economic theory is concerned with the allocative aspect of economic behavior. Its entire argument comes under the single 'economic principle' that the total result is maximized through allocating means among alternative channels of use (each subject to a law of diminishing effectiveness) in such a way that equal increments of means yield equal increments of ends in all modes of use". See "The Nature of Economic science in some Recent Discussion", *American Economic Review*, Vol. XXIV, June 1934, p. 228.

7. The logic of perfectly solving simultaneously both the production problem and the distribution problem calls for their separation, and solving the former by price guidance of production to achieve efficiency and the latter by non-price measures but directly by income redistributive measures.

In view of the political economy character of agricultural price control of maximum allocative efficiency as reached in the above section, the following definite conclusions can be made regarding the nature and validity of the above propositions :

1. The efficiency recommendation is a recommendation of socializing agricultural production ; hence, it cannot be adopted by any agricultural system based on some aspect of private property. The term efficiency that its advocates in agricultural economics used is a connotative term that is exactly definable as the term "The Competitive Solution" which is recommended by socialists (?).

2. The Forward Pricing recommendation is a recommendation of socializing the agricultural price system to direct the use of the still privately-owned resources in terms of consumers use of output and not in terms of producers profit. Its adoption would split the institutional structure of the capitalist system by eliminating privacy of decision-making or enterprise, and leaving private property intact. The system of political economy it gives rise to is neither capitalism nor socialism, and should not be confused with the "Mixed Economy" systems.

3. The economic justification of efficiency in terms of profit maximization by the producers contradicts the institutional character of efficiency as a production system that totally eliminates profit as an economic category and liquidates the private producers to start with. The political compatibility implication of efficiency with private production as such implication arises from the maximum profit justification is necessarily misleading. As to the maximum output justification, it has already been mentioned that its validity is only theoretical and no data is available to support it. In fact the absence of a totally socialized agriculture in any country points to the grave practical difficulties that face the adoption of such organization.

Over the last fifteen years the major development in agricultural economics has been in the area of agricultural price control of farm production efficiency. Since its embryonic stage in 1942<sup>(1)</sup>, this development has such vigorously grown that by now it stands as a major school of agricultural economic thought<sup>(2)</sup>. In spite of the sporadic intellectual unrest<sup>(3)</sup> it caused the school's forceful domination and extreme complexity remained unchallenged<sup>(3)</sup><sup>(6)</sup>.

No attempt will be made here to critically analyse that school ; only the institutional characterisation reached in this investigation will be applied to throw light on the way for future analysis. Boiled down to its essentials the school consists of the following propositions :

1. Resource allocative efficiency should be adopted as the objective of agricultural price control.

2. Price foreknowledge (or Forward Pricing) to guide farmer's use of resources should be adopted as a first step toward the efficiency objective, pending the development of economics and the identification of the other necessary measures to achieve efficiency.

3. Efficiency is politically and economically justifiable not merely in terms of its compatibility with the existing social value system but also in terms of its being the production organization that yields maximum profits to the farmers and maximum output to the consumers.

4. Agricultural Forward Pricing is politically and economically justifiable in terms of both its compatibility with the free agricultural price system and its profit and output maximization effects to the producers and consumers respectively.

5. Deviation of agricultural production from the efficiency conditions seriously injures farmers and consumers in terms of net incomes and output respectively.

6. Agricultural price uncertainty (the opposite to Forward Pricing) injures both the producers as to the scale of their operation, the size of their incomes and profits, and the consumers as to the quantity and structure of farm output.



## E.—AGRICULTURAL PRICE CONTROL IN CONTEMPORARY AGRICULTURAL ECONOMICS

The analysis of the possibilities of agricultural price control of the farm allocative problems leaves no doubt regarding the differences in purpose and conception between price control of farm income equality and price control of farm resource-use economy. The differences which are structural, functional and institutional render each type of control contradictory with the other. To be sure, on account of the absence of private property and production under totalitarian socialism there is no place for agricultural price control of farm income to establish a balance of economic power between farmers and non-farmers ; but rather, there is theoretically a place for agricultural price control of farm resource-use to achieve maximum economy. Nor would there be a place in an enterprise economy for agricultural price control of maximum resource-use economy because it is not the consumers who collectively own and operate the agricultural production system solely in terms of their own preferences ; but rather, there is frequently a place for agricultural price control of farm income to establish a socially desirable income balance between farm and non-farm earners. The contradiction under consideration may be summed up by stating that both types of agricultural price controls cannot be simultaneously undertaken because farm production cannot logically be simultaneously both capitalist and socialist.

Now that it is all too clear that the maximum economy value is not and cannot be the overriding social value in an enterprise economy, the question would justly be raised regarding the relevance of the concern with controlling the resource allocation function of farm prices to achieve maximum economy when dealing with the agricultural price policy of an enterprise agriculture or any system of agricultural production that is in principle based on the existence of private property regardless of the extent of the regulation of the latter. The answer to this question originates in the very development of recent agricultural economics.

Such control requires the adoption of two measures, namely; farm price foreknowledge to guide the allocation of resources among alternative types of output, with firms following a "profit" maximizing behaviour, and an unrestricted mobility of resources among and within firms to make possible the needed marginal resources adjustments from the farm production system emerging profit would disappear as an economic category, but the maximum output desired by consumers would be forthcoming.

Institutionally, the political economy character of the free agricultural price system as a capitalist instrument changes with controlling its resource allocation function to achieve maximum efficiency into a socialist instrument.

This change involves, structurally, the subordination of the income allocation function of farm prices to their resource allocation function; and, functionally, a maximizational instrumentality solely in terms of the social optimality of farm production. The socialist character of the agricultural price system under this type of control reflects the political economy character of the system of allocation it regulates. The two measures required for the achievement of maximum efficiency, namely, unrestricted resource mobility and price foreknowledge are socialist measures that when adopted, would complete the socialization of agriculture. For unrestricted resource mobility means that every firm is enabled to acquire the resources it needs which implies that resources cannot be privately held but rather have to be publicly-owned with each firm enabled to obtain the variety of resources it needs in terms of marginalism. And price foreknowledge means the ending of privacy of decision-making; for when all firms know future prices they could only operate as "quantity adjusters" of resources but not as profit-seekers.

Now that the political economy character of agricultural price control of maximum resource-use efficiency has been clarified it would be unnecessary to go any further into a discussion of its other attributes as it is of no concern to any agriculture based on private property regardless of the social regulation of the latter. It must be mentioned here, however, that the maximum efficiency solution which appeals only to "economic-purists" is valid only in theory and could easily prove disastrous in practice as may be inferred from the absence of a completely socialized agriculture in any part of the world.

the reorganization of the agricultural production system in such manner that not only no more output could be realized by any other production organization, but also that any such reorganization must reduce the forthcoming output. As a matter of definition the perfect resource-use solution or maximum economic efficiency is uniquely determined, with its insidious determinism arising from the fact that it obtains as the outcome of two 'givens', namely; consumers' preferences, and the available quantities of resources viewed in their capacity as technical units and applied in production to achieve maximum consumers' satisfaction. Maximum output is by implication also deterministic and signifies the perfect optimality of output to consumers' tastes, with such output presumably produced by using the minimum amounts of resources technically required.

The maximum output solution to the resource-use problem originates in economic theory. It derives as an answer to the following question: "If there is a given collection of resources how should they be organised in production to achieve the maximum output"? Since the answer must be based on marginalism<sup>(1)</sup>, the particular prices involved in this solution would clearly be those specifying the marginally-adjusted production or the farm input-output price relationships that are such adjusted as to yield equal marginal returns to comparable units of resources. In price terms the agricultural resource-use problem would therefore be indicated by any discrepancy among the marginal returns to comparable resource units; and its correction requires the reconstruction of production in terms of marginalism. It goes without saying that the existence of the problem implies a reduction in output that results from the wastefulness with which resources are used; and as a consequence consumers, other things remaining equal, would be forced to pay unnecessarily higher prices.

The social agricultural price adjustment necessary to achieve the maximum output solution involves the control of the resource allocation function of farm prices in such manner that marginalism would obtain throughout the agricultural production organization.

situation analogous to a monopolistic one in which production is consciously restricted. Over such periods consumers would justly press for farm price ceilings and consumption restriction to check the "temporarily—monopolistic" farm position.

The types of measure for and particular effects of agricultural price control of farm income are well treated in the literature to deserve any further treatment here. However, a significant remark concerning this control as a policy instrument is in order. The continued resort to such control in spite of its established theoretical and practical limitations arises from the fact that, politically, it is the more readily available alternative to alleviate the implications of interdependence between a competitive sector of the economy and other sectors that not only enjoy varying degrees of monopoly power, but also behave in such manner that threatens with periodic collapses and inflationary pressures. Agriculture finds it more practical to press for higher prices than to press for trust control, monetary stabilization and economic growth. Although fighting monopoly with monopoly would decidedly reduce the national product, its acceptance simply means that, in terms of practicability, it is more preferable to maintain equality among the various economic sectors than to maintain a higher level of output. In a similar fashion non-farm consumers, particularly those with fixed incomes, find it more practical to press for price ceilings and consumption control than to press for inflation controls when inflation becomes politically an inevitable instrument. In such politico-economic setting, the economist accepts agricultural price control only as a political realist, for his simplest economic notions indicate that farm price control as a policy measure does not go far behind treating the symptoms.

#### *Agricultural Price Control of Economic Efficiency:*

A problem in the use of resources in agriculture would exist when the output forthcoming from such use as it is directed by the free agricultural price system is less than what it could have been had the available resources been most effectively guided in production. Theoretically, the perfect solution to the resource-use problem involves

the expense of each other, relative to what would have otherwise prevailed under the free agricultural price system, depending on in whose interest and to what extent such control is made; *b*) an allocating instrument in which the resource allocation function is subordinated to the income allocation function. The fact that collective action on the part of farmers and non-farmers is involved in such public control and that the gains realized are collectively shared by farmers or non-farmers (a situation that differs from the free agricultural price system situation where private producers try separately to maximize their private gains) has no effect regarding the general political economy character of such controlled agricultural price system.

Within the above general institutional framework, a particular institutional change takes place as a result of the control under consideration, namely; converting the free agricultural price system from a competitive instrument into a monopolistic one. This change which arises as a logical necessity of the arbitrary change of the income allocating capacity of farm prices for or against farmers is required to counterbalance a monopolistic position that favors or disfavors farmers. Broadly speaking, farmers normally stand to lose relative to non-farmers on account of the fact that they sell their output in a competitive market and buy their supplies in a monopolistic one. Their injury deepens over periods of increased farm technology and productivity as well as over depression periods when, on account of the agricultural cost structure and competitiveness, the same level of farm production has to be maintained. When agricultural incomes deteriorate over such periods farmers press for farm price support and the production and marketing restrictive measures that go with it to counterbalance the monopolistic privileges of the non-farm sector. On the contrary, when the demand for farm products outruns their supply as would generally occur during a war, serious inflation and rapid industrialisation, farmers would stand to charge excessive prices if the market were left uncontrolled. Even if it were assumed that resources were available and could be channelled into farm production, output cannot be expanded before a production lag that may extend for several years. The inability to expand farm output at the same pace with the demand for it, even though inherently technical, would create the

problem and a farm resource-use problem could obtain with the operational content of each problem depending on the specific price solution adopted for each. Before analysing those problems and their possible reduction by price control, it is necessary to state that those problems and their solution are translatable into price terms since the policy measure adopted is a price control measure. However, the particular price relationships specifying one problem and its solution differ from those specifying the other, with the consequence that the types of measures necessary to bring about one solution differ from those necessary to bring about the other.

### *Agricultural Price Control of Economic Equality:*

A farm income problem would exist when the amount of income transmitted to agriculture by the free agricultural price system creates unrest on the part of farm or non-farm producers. Since farm commodity prices are the income vehicles to commercial agriculture and non-farm prices are the income vehicles to the non-farm sector of the economy, the farm income problem would find expression in the ratio of farm to non-farm prices; and the price correction of this problem consists of the social adjustment of that ratio as to yield agriculture only the amount of income considered as "just" or "reasonable". As a consequence of the political determination of the price solution of the farm income problem it would characteristically remain indeterminate. The adoption of any particular farm to non-farm price ratio, and hence the degree of income distributive equality between agriculture and the rest of the economy, would depend on the relative strength of the conflicting forces shaping the farm price legislation, with the prevailing conception of equality as a social value playing a major role in reconciling those conflicts.

Institutionally, the regulation of the income flow between the agricultural and non-agricultural sectors by controlling the income allocation function of farm prices (or agriculture's terms of trade) does not change the character of the agricultural price system as a capitalist instrument. Under such control the agricultural price system continues to serve as: a) an instrument of special economic maximization through which farmers and non-farmers stand to gain at

the interrelated functional duality of the agricultural price system the term "agricultural price control" is a composite conception that has to be comprehended in terms of its two analytically separate components, namely ; (a) agricultural price control of farm income in which prices are primarily treated as income vehicles with the understandable result that parties to the exchange of farm products would be concerned directly as income earners with any change in the income allocating capacity of farm prices, and indirectly as farm output users with the production consequences that such income change requires ; (b) agricultural price control of resource use in which prices are primarily treated as vehicles to farm production reconstruction with the understandable result that parties to the exchange of farm products would be concerned directly as users of such products with the change in the resource allocating capacity of farm prices, and indirectly as income earners with the income consequences that the production reconstruction requires.

The fact that both types of price control precipitate farm income and resource use changes should be no reason to confuse one type with the other, or to obscure the composite nature of the term "agricultural price control" which necessarily means both types unless the type of function primarily controlled is specified. For the differences between the two types are not merely structural: which function has been primarily controlled with the other function subordinately changing correspondingly, but they are as will be clarified in what follows both functional and institutional that each type of control stands not merely independent but decidedly contradictory with the other.

#### D.—AGRICULTURAL PRICE SOLUTIONS OF THE FARM ALLOCATIVE PROBLEMS

Between themselves, the two allocative functions of the agricultural price system bring about through the free operation of that system the economic problems of agriculture as it is tied to the exchange system. The nature of these problems clearly derives from the nature of these price functions ; consequently, a farm income

quantity of that output must be such as can be sold at that price. But as it responds to price, the control of farm output to the desired extent would involve the control of the resource allocation function of farm prices to that extent.

With both agricultural price functions thus controlled a new agricultural price system and a new corresponding system of farm income and resource allocation would emerge, with such price and allocation systems differing from the free agricultural price system and the system of income and resource allocation it gives rise to.

(b) The agricultural price system in which the resource allocation function has been primarily controlled to reconstruct the production organization of agriculture. This type of price control which focuses on the way resources should be used, and to that end starts with the manipulation of the resource allocating capacity of farm prices, would also result in a secondary but necessary effect, namely ; the control of the income allocation function of farm prices to the extent that the control of the resource allocation function requires. This is another way of saying that for a given production organization to obtain, the prices paid to the services of the various resources (their incomes) must be such adjusted as would induce each resource to enter into production as would add up to the desired organization. But the control of the relative incomes to the services of the various resources to the specific income structure corresponding to the desired production organization would involve controlling the income allocation function of farm prices as would transmit to the resources used relative incomes that would add up to that specific income structure.

With both functions of the agricultural price system thus controlled a new agricultural price system and a new corresponding system of farm resource and income allocation would obtain with such price and allocation systems differing from both the free agricultural price system and its systems of allocation, and the agricultural price system in which the income allocation function has been primarily controlled as mentioned in (a).

The above analysis of the possibilities of controlling the free agricultural price system leads to the conclusion that on account of



groups. This very maximizational character of the agricultural price system implies that as a logical necessity and with regard to the future, the system must be rooted in uncertainty and would consequently be only expectational. Such uncertainty arises from privacy of decision-making or privacy of enterprise by independent economic units: an institution that obtains as a necessary implication of private property and the pursuance of profit. Closely tied with these two institutional attributes is the subordination of the resource allocation function of farm prices to their income allocation function, and consequently the subordination of production to the maximization of private ends.

### C.—ANALYTICAL CHARACTER OF AGRICULTURAL PRICE CONTROL

As a logical consequence of the interdependence between the income allocation function of farm prices and their resources allocation function the control of either function would necessarily result in the simultaneous control of the other, with a new and different system of farm resource and income allocation thereby obtaining depending on which function has been primarily controlled. More specifically, this consequence means that in addition to the existence of the free agricultural price system and the system of farm income and resource allocation it gives rise to, there could exist other two agricultural price systems and their corresponding systems of farm resource and income allocation. These price and allocation systems are :—

(a) The agricultural price system in which the income allocation function of prices has been primarily controlled to raise or lower farm income than what would have otherwise been the case under the free agricultural price system. This type of price control which focuses on the income flow between the farm and non-farm sectors of the economy and to that end starts with the manipulation of the income allocating capacity of farm prices, would also result in a secondary but necessary effect, namely; the control of the resource allocation function of farm prices to the extent that the control of the income allocation function requires. This is another way of saying that for a farm output to be sold at a given price to yield a given income, the

In the very undertaking of such production functions the agricultural price system also determines the distribution of agricultural income and its adjustments by prices paid to the services of the resources that enter into production. The prevailing relationships among such price payments clearly determines the pattern of income distribution within agriculture.

Though analytically separate, a close interdependence ties up the two allocative functions of the agricultural price system in a particular structural setting. In the first place, because of the fact that the use of resources is determined by expected incomes and that incomes arise as prices paid to the services of the resources used a close interdependence exists between the two price functions and the systems of allocation they bring about. In the second place, the resource allocation function of farm prices is, by implication, subordinated to their income allocation function. This relationship signifies the fact that the agricultural price system serves consumers indirectly by guiding farm production in terms of private maximization. Alternatively stated, since the production objective is to maximize the private income position of farmers, they will be primarily concerned with the income allocation function of farm prices, and will use prices as guides to resource-use only to the extent that such price guidance is expected to maximize their net income position. In this connection sight should not be lost of the fact that for producers to maximize their private ends they have to produce the output most valued by consumers.

The maximizational capacity with which the uncontrolled agricultural price system operates and the relationship between its two allocative functions are institutional attributes that characterize it as a capitalist instrument. This institutional character necessarily reflects the institutional character of the enterprise agricultural organization for which the price system acts as the machinery of economic allocation. More specifically, the private maximizational character of the agricultural price system is a necessary implication of private property and production. In this capacity the price system acts as the market instrument of private acquisitiveness: a function that is bound to bring pressures to control it in the interest of special

control of each problem. With the clarification that this approach provides it would become possible to determine what to expect from agricultural price control as a policy instrument, and to settle some of the fundamental issues that has been raised over the last decade in the treatment of that controversial instrument.

Now that the focus of the investigation is the farm economic problems arising from the operation of the free agricultural price system and the possibility of their reduction by agricultural price control the question would be raised concerning the agricultural price functions which give rise to economic policy questions.

#### B.—DUAL INSTRUMENTALITY OF THE AGRICULTURAL PRICE SYSTEM

The agricultural price system is of no concern to self-sufficient farming. It concerns only commercial agriculture with far reaching effects on both farmers as income earners and on every member of the society as a consumer of farm products. In the capacity of an economic maximization instrument, it integrates and regulates the specialised agricultural economic process with production, income, and consumption consequences depending on the institutional framework in which it operates. As it performs its regulatory and integratory functions it simultaneously serves as a controlling instrument of agricultural production or what may be termed as the resource allocation function of farm prices, and as a controlling instrument of agricultural income or what may be termed as the income allocation function of farm prices.

As an instrument of private economic maximization, the free or uncontrolled agricultural price system determines the structure of an enterprise agricultural organization. The particular prices, prevailing or expected, of farm products and resources serve as guides to the individual producers who in the attempt to maximize their net positions from the cost-price relationships would keep readjusting the kinds and quantities of outputs to produce, the relative quantities of the various resources to use, and the methods of production to follow.

# **PROBLEM/SOLUTION CONCEPTION OF AGRICULTURAL PRICE CONTROL**

BY

**Dr. ELSAYED GABALLAH**

---

## **A.—THE PROBLEM AND METHOD OF ANALYSIS**

At the most general level the problem investigated is the possibility of formulating the framework of principles underlying agricultural price control in order to determine more clearly the implications of scientism to the formulation of agricultural price policy. Underlying this investigation are the justifying presumptions concerning the reconstruction possibilities of the agricultural economic process by controlling the price instrument, the extensive resort to agricultural price control with the multitude of problems that such control has given rise to, and the unsettled differences regarding the criteria in terms of which farm prices should be controlled. The analysis will not be concerned with the purely marketing problems of farm products ; but rather, with the production aspects of agriculture as they bear on farmer's incomes and consumers' satisfaction, and with agricultural price control as a public corrective measure.

Methodologically, the investigation will be carried out in terms of formulating the principles derivable from the characterization of the agricultural economic problems arising from the operation of the free or unecontrolled agricultural price system and the reduction of each problem by the relevant type of agricultural price control. This approach is suggested not merely by the necessity to differentiate the types of problems involved in the operation of the free agricultural price system, but also by the necessity to specify the character of the categories and their interrelationships which obtain in the price



# **ECONOMICS**

---

Problem / Solution	}	<b>Dr. ELSAYED GABALLAH</b>
Conception of Agri-		
cultural Price Control.		



**REVIEW**  
*OF*  
**ECONOMICS, POLITICS**  
*AND*  
**BUSINESS STUDIES**

---

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce,  
Cairo University, Giza

---

**BOARD OF EDITORS**

**CHIEF EDITOR** ... .. : **Prof. Wahib Messiha, Prof. of Economics**  
**MEMBERS** ... .. : **Prof. Dr. Ahmed Abdel-Kader El-Gammal,**  
**Prof. of Political Science**  
: **Dr. B. Y. Bontros-Ghali, Associate Prof. of**  
**International Law and International Relation**  
**SECRETARY OF THE BOARD** : **Dr. B. Y. Bontros-Ghali**

Correspondence should be addressed to the Secretary of the Board,  
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza.







FACULTY OF COMMERCE

**REVIEW**  
*OF*  
**ECONOMICS, POLITICS**  
*AND*  
**BUSINESS STUDIES**

OCTOBER 1956

No. 2

FOURTH YEAR

CONTENTS

	PAGE
Problem and Solution of Agricultural Price Control . . . . .	<i>Dr. Elsayed Gaballah . . .</i> 3
Egypt's New Constitution. An Appraisal in the Light of Past Experience . . .	<i>Dr. M. Fathalla El Khatib</i> 21
Accounting as an Aid to Economic Planning (A Tentative Approach) . . . .	<i>Dr. A. M. Hegazy . . . .</i> 45
Controlling loss in Major Medical Expense Insurance . . . . .	<i>Dr. Abbas Youssri . . . .</i> 75

CAIRO UNIVERSITY PRESS  
1956









Bibliotheca Alexandrina



0531823



1997-1998

1997-1998

1997-1998

1997-1998



THE  
JOURNAL OF  
THE  
ROYAL ANTHROPOLOGICAL INSTITUTE

1904

CONTENTS

1904

THE  
JOURNAL OF  
THE  
ROYAL ANTHROPOLOGICAL INSTITUTE

1904





مجلة التجارة

# مجلة الاقتصاد والاستثمار والتجارة للبحوث العلمية

يناير - يونيو سنة ١٩٦٠

( السنة الثامنة )

( العدد الأول )

## المحتويات

- |    |   |                             |
|----|---|-----------------------------|
| ١  | طبيعة الخصائص في الفقه المعاصر . . . . .                  | للدكتور حسن أحمد الشريف     |
| ٧  | مشاكل قياس الاستهلاك السنوي . . . . .                     | للدكتور حلمي نمر            |
| ١٧ | توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة العربية . . . . .     | للدكتور حسن توفيق           |
| ٤١ | دراسات في الفكر العربي (نجيب عزوري وآراءه السياسية)       | للدكتور صلاح العقاد         |
| ٥٥ | مجلس الشمال . . . . .                                     | للدكتور عز الدين فوده       |
| ٨١ | بحوث العمليات وتطبيقاتها في مشاكل إدارة الأعمال . . . . . | للدكتور عبد العزيز الشربيني |
| ٩٥ | تقويم المخزون السلمي في مييزات الاستقلال . . . . .        | للدكتور عبد العزيز حجازي    |

مكتبة جامعة الإسكندرية

١٩٦٠



# مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

---

## لجنة التحرير

- رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيحه - رئيس قسم الاقتصاد  
الأعضاء : الدكتور محمد حسنى عباس - رئيس قسم العلوم  
القانونية  
الدكتور بطرس بطرس غالى - رئيس قسم العلوم  
السياسية  
سكرتير التحرير : الدكتور عبد الملك عودة - مدرس العلوم السياسية
- 

جميع المكالمات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة  
والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة



## طبيعة الخصصات فى الفقه المحاسبى

للدكتور حسن احمد الشريف

استاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة القاهرة

نود أن نعالج هذا الموضوع من ناحية الجوهر بعيدا عن معركة الألفاظ التى تدور حوله والتى سببت كثيرا من الجدل والنقاش وبلبلة الأفكار منذ تعرضت توصيات جمعية المحاسبين بالمجترا لفظ المحص Provision عام ١٩٤٢ وتبع ذلك استعمال هذا اللفظ للتعبير عن عناصر متافرة لا يمكن جمعها من ناحية التوبى المحاسبى السليم تحت مجموعة متناسقة موحدة تهر عن معنى واحد متعارف عليه (objective) فوجد لفظ المحص يطلق على الاستهلاكات والديون المشكوك فى تحصيلها والضرائب المستحقة والتعويضات والطوارئ وغير ذلك من البنود رغم اختلاف طبيعة كل بند والأسس التى تتبع فى احتسابه مما يجعل درجة التأكد من دقة احتساب كل نوع متفاوتة تفاوتاً كبيراً وأدى ذلك إلى اختلاف وجهات النظر بين رجال الضرائب والمحاسبين فيما يعتبر منها عبئاً على الأرباح وما يعتبر منها استعمالاً للربح .

وقبل أن نعرض لطبيعة المحص يجدر بنا أن نوضح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالنسبة لموضوعين أساسيين لهما علاقة وثيقة بموضوع الخصصات وهما :

١ - طريقة تحديد أرباح المشروع .

٢ - الربح المسمى والربح الحقيقى .

### طرق تحديد الربح :

تتبع فى تحديد أرباح المشروعات من الناحية المحاسبية طرقاً مختلفة ترتكز على مبدئين أساسيين : الأماس النقدى Cash basis - وأساس الاستحقاق Accrual basis

وتحدد الأرباح طبقاً للأساس النقدى البحت Ture Cash basis بإيجاد الفرق بين الإيرادات المحصلة قدياً خلال فترة محاسبية محددة والمصروفات التقيدية التى صرفت خلال

تلك الفترة وتناسب تلك الطريقة الهيئات التي يغلب عليها طابع التعامل النقدي دون تملك لأصول ثابتة ذات أهمية بالنسبة لحياتها الإنتاجية والتي لا ترغب في تعقيد نظامها المحاسبي باتباع المبدأ الثاني لتحديد الأرباح أو الهيئات التي لا تنشأ بغرض تحقيق الربح كهدف أساسي كالمجتمعات الخيرية والوحدات بقدر رغبتها في إظهار مركزها النقدي كعامل أساسي في بيان نشاطها ورسم سياستها .

وعاب على هذه الطريقة كأساس لتحديد الأرباح يتبع في المشروعات التي تهدف أساساً لتحديد الأرباح المددنة كوسيلة لإظهار المائد على الأموال المستمرة خلال مدة محاسبية محددة للأغراض المختلفة لتحديد الربح المددني أنها تؤدي إلى تداخل أرباح الفترات المختلفة بعضها في بعض كما تستبعد من معادلة الربح لكل فترة إيرادات ومصروفات لها أهميتها في إظهار ربح المشروع عن كل فترة لأن للربح كما تعارف عليه المحاسبون لا ينشأ فقط لقبض إيراد أو صرف مصروف وخاصة في ظل نظم الائتمان المعروفة في النظام الاقتصادي السائد الآن حيث أصبح العامل بين الوحدات الإنتاجية يتم وينشأ الربح قبل تسوية ما يترتب على ذلك من عمليات نقدية .

وقد تفرع عن الأساس النقدي لتحديد الأرباح طرفاً مختلفة لتفادي ما ظهر منه من عيوب ولتتشى مع وسائل الائتمان التي أخذت تتدرج حتى وصلت إلى ما نعرفه منها حالياً وتعرف في الفقه المحاسبي بالأساس النقدي المعدل Adjusted Cash basis . ولن نعرض هنا لوصف تفاصيل ما يتضمنه كل تعديل ويكفي أن نظهر أن ما أدخل من تعديلات كان يهدف إلى التقرب بين الأساس الآخر لتحديد الأرباح وهو أساس الاستحقاق الذي سنوضح معالته فيما يلي :

#### أساس الاستحقاق Accrual basis :

يقضي تحديد الأرباح طبقاً لهذا الأساس حصر جميع النفقات التي تنقص المدة المحاسبية التي تحدد الربح الحقيقي خلالها بغض النظر عن كون الدفع النقدي لهذه النفقة قد تم خلال المدة أو كان سابقاً أو لاحقاً لها ومقارنة هذه النفقات بإيرادات تلك المدة نفسها بصرف النظر عما كان تحصيل هذا الإيراد قد تم خلال الفترة المحاسبية أو قبلها . أو سيتم التحصيل بعدها .



وتحدد النفقات الخاصة بالفترة تبعاً للأنواع المختلفة للنفقات فيها ما يمثل وحدات مالية متعلقة بالمدة المحاسبية كالإيجار والمهايا ومصاريف الإضاءة ومنها ما هو متعلق بأكثر من فترة محاسبية واحدة وقد وضعت له أسس محاسبية متعارف عليها لمعالجة نصيب الفترة الواحدة من هذا النوع من النفقات ونظريات التكاليف المختلفة تناولت هذا النوع من النفقات بتفصيل ووضوح كامل ولا مجال هنا للتعرض لتلك المبادئ والنظريات ومن أمثلة ذلك عناصر النفقات المكونة للموجود السلعي في سبيل الصنع وطرق تقويم الموجود السلعي في نهاية المدة . ومن هذه النفقات ما هو تقديري بمعنى أنه لا خلاف في كون النفقة من حيث طبيعتها تخص المدة المحاسبية ولكن يدخل في تحديد قيمتها الخاصة بمدة محاسبية معينة عنصر التقدير . وهذا النوع الأخير من النفقات هو محرر الجدل فيما يتعلق بموضوع البحث أي الخصصات كالاستهلاك والديون المشكوك في تحصيلها والضرائب المستحقة واحتمال هبوط قيمة بعض الأصول الأخرى الموجودة في المشروع في فترة محاسبية لاحقة .

### الربح المددى والربح الحقيقي :

يبحث سابقاً<sup>(١)</sup> المقصود بالربح الحقيقي والاعتبارات الاجتماعية والقانونية التي تحول دون إنتظار إنهاء عمليات المشروع كضرورة لتحديد الربح الحقيقي لوحدة إنتاجية مما أدى المحاسبين إلى وضع أسس حكمية لمعالجة بعض عناصر النفقات والإيرادات لتحديد ما يعتبرونه ربح محقق في فترة محاسبية معينة كما أوضحت أن ما يصبو إليه المحاسبين أن يكون الربح المعلن في نهاية كل فترة محاسبية في حدود نصيب هذه الفترة من الربح الحقيقي الذي لا يمكن تحديده بدقة إلا في نهاية حياة المشروع . لذلك يأخذون مبدأ الحيلة والحذر وذلك فيما يخص بعناصر النفقات الخاصة بكل مدة محاسبية والتي يدخل بصفة خاصة عامل التقدير في تحديد قيمتها .

وبذلك يظهر بوضوح من عرض الموضوعين السابقين أن الجدل العلى حول طبيعة الخصصات يعتبر نتيجة طبيعية لاستعمال أساس الاستحقاق في تحديد الربح المددى للوحدات الإنتاجية وأن هذا الجدل يدور بصفة خاصة حول عناصر النفقات التي تدخل في تحديد

(١) « تحديد أرباح شركات التأمين على الحياة » مقال منشور في مجلة الاقتصاد والسياسة

قيمتها عنصر التقدير . وباستعراض تلك النققات بصفة عامة نجد أنه يمكن تقسيمها إلى المجموعات الثلاث الآتية :

١ - نققات تقديرية بنيت على أسس ناتجة نتيجة للدراسات العلمية وفنية دقيقة اكتسبت ثقة الأطراف المعنية بالوقوف على قيمة الربح المددى الذى تعلمه الوحدات الانتاجية فى نهاية السنة المالية لها كلاسلاكات المحتسبة طبقا للأسس والنسب المثوية المحددة لكل نوع من الأصول فلو أنه لا يزال هناك جدل على حول القيمة التى تطبق عليها تلك الاسس والنسب المثوية ( طرق الاستهلاكات المختلفة - القيمة التاريخية والقيمة الاستبدالية ) والاحتياطي الحسابى فى شركات التأمين على الحياة لو احتسب على أسس رياضية سليمة رغم وجود بعض الصفقات التى أشرنا إليها فى مقالنا المتوه عنه فى ذيل الصفحة السابقة .

٢ - نققات تقديرية يدخل عنصر الاجتهاد بشكل واضح فى تحديد قيمتها دون أن يكون لها سند كبير من الدراسات العلمية والفنية كالديون المشكوك فى تحصيلها فى نهاية كل فترة محاسبية والتى تعتبر نققة من حيث طبيعتها خاصة بهلك الفترة ولكن قيمتها غير محددة طبقا لأسس رياضية متعارف عليها مما لا يكسبها ثقة الأطراف المعنية بتحديد قيمة الربح المددى للشروعات .

٣ - نققات قد تخص المدة لو تحقق تنبؤ التأمين بتحديد الربح المددى للمشروع فى نهاية فترة محاسبية بما سيكون من اتجاهات اقتصادية فى الفترة المحاسبية التالية فى ظل عوامل اقتصادية تفاعل خارج اطار الوحدة الانتاجية التى يحدد ربحها المددى فى الزمن القصير أو الطويل كتقلبات أسعار الأوراق المالية أو الموجود السلى فى المدى القصير أو الاستهلاك على أساس القيمة الاستبدالية للأصول الناجمة فى المدى الطويل .

ويبين من ذلك أن عناصر المجموعات السابقة تشترك من حيث طبيعتها فى كونها نققة تخص المدة المحاسبية التى يحدد ربحها وإنما تختلف عناصر كل مجموعة من ناحية درجة الدقة والتأكد Certainty فى تحديد قيمتها بما يعطى عليها طبيعة الثقة الواجب خصمها من إيراد الفترة للوصول إلى الربح المقبول من الأطراف المعنية ينأى يرى البعض عدم خصم العناصر الأخرى من الإيراد قبل الوصول لرقم الأرباح ويميل إلى احتسابها استعمال للربح لاعبه عليه .

ونحن نرى تقادياً لسوء استعمال لفظ « المخصص » بالطريقة التي نشاهدها الآن ومنعاً من عدم تحميل أرباح المدة بتبصيرها من النفقات نتيجة لسوء استعمال هذا اللفظ وقتان الثقة فيما يتضمنه من عناصر لا تمت إليه بصلة وتوحيداً للأسس التي يحدد بمقتضاها الربح الممدى بالنسبة للنفقات التقديرية أن تتبع بشأنها القواعد الآتية :

١ — النفقات التقديرية المحتسبة على أساس رياضي وفني سليم تعتبر عبئاً على الأرباح وتحتسب قبل الوصول إلى رقم الأرباح شأنها شأن النفقات العادية المتصلة اتصالاً وثيقاً بالمدة المحاسبية كالأستهلاكات بالنسب المرحية .

٢ — النفقات التقديرية في تاريخ الميزانية والتي تؤكدتها حقائق تظهر في الفترة بين تاريخ الميزانية وتاريخ الانتهاء من أعدادها للبيئات التي ستعرض عليها كالدیون التي تعلم في خلال تلك الفترة والتي كان مشكوكاً فيها في تاريخ الميزانية وأسعار الأوراق المالية والبضائع مثلاً إذا تأكد استمرار هبوطها في تلك الفترة تعتبر عبئاً على الأرباح ونعالج معاملة المجموعة السابقة من النفقات ، وذلك مع عدم إطلاق لفظ « مخصص » على هذا النوع من النفقات التقديرية وإنما يعبر عنها باللفظ الذي يكسبها طبيعة النفقة كاستهلاك والديون المعلومه وهكذا .

٣ — يكون مخصص عام يستقطع من الأرباح كاستعماله له لمقابلة ما يقدره القامعون على تحديد الأرباح من مخاطر محتسبة على أسس تقديرية عن طريق الاجتهاد للعناصر المختلفة للنفقات التقديرية سواء أكان ذلك نتيجة العوامل في المدى القصير أو الطويل .

٤ — لا يطلق لفظ الاحتياطي إلا على الأرباح المحجزة لغرض إعادة استثمارها طبقاً للأسس المالية التي تراها الإدارة ويأخذها لو اتخذت الخطوات القانونية اللازمة لتوحيد الأسماء المختلفة التي لا يوجد أساس للتمييز بينها وادماجها كلها في حساب واحد كحساب الفائض حتى لا يضلل القارئ العادي للقوائم المالية بالمسميات المختلفة للأرباح المحجزة لهذا الغرض .



# مشاكل قياس الاستهلاك السنوى<sup>(١)</sup>

للدكتور حلمى نمر

مدرس بكلية التجارة — جامعة القاهرة

## مقدمة :

اشتد الجدل العلمى حول موضوع قويم الأصول الثابتة ، وعلى الأخص حول مشكلة قياس الاستهلاك السنوى . وإن كان هناك اتفاق تام بين المحاسبين على ضرورة أخذ الاستهلاك فى الحسبان عند تحديد صافي الربح ، إلا أن هناك إختلاف فى رأى بخصوص الأساس الذى يحسب عليه الاستهلاك السنوى وطريقة حسابه . ولعل ذلك يرجع إلى أربعة أسباب رئيسية :

(أولاً) علم الاتفاق على الغرض من الاستهلاك . فهل الاستهلاك خسارة أو نفقة مالية أو تكلفة من تكاليف الإنتاج ؟

(ثانياً) آثار تقلبات الأسعار على قيم الأصول وضرورة أو عدم ضرورة أخذها فى الحسبان عند حساب قسط الاستهلاك السنوى .

(ثالثاً) تعدد طرق الاستهلاك وبالتالي إختلاف النتائج التى نحصل عليها باتباع طريقة دون أخرى .

(رابعاً) تعدد أسباب الاستهلاك وأثر ذلك على قسط الاستهلاك السنوى .

وفى هذا البحث سوف نتناول بالدراسة والتحليل هذه المشاكل الرئيسية التى تواجهنا عند حساب قسط الاستهلاك السنوى لعلنا نصل إلى توصيات يسترشد بها المحاسب والمراجع من ناحية ، والباحث العلمى من ناحية أخرى .

---

(١) ألقى هذا البحث فى الندوة الثالثة لثقافة المحاسبين والمراجعين فى يوم الخميس الموافق ١٤ يناير سنة ١٩٦٠ وكان موضوعها « الاستهلاكات » .

### الفرض من حساب الاستهلاك السنوي :

سبق أن عالجنا بالتفصيل تطور فكرة الاستهلاك في بحث سابق<sup>(١)</sup> . وقد عرفنا الاستهلاك على أنه « تكلفة من تكاليف الانتاج Cost of Production مقابل النقص الفعلي في قيمة الأصل الثابت ، الناتج عن الاستعمال أو مضي المدة أو عن ظهور اختراعات حديثة تقلل من القيمة الانعاشية للأصل » .

فالاستهلاك إذن عبارة عن عنصر من عناصر التكاليف لا بد من أخذه في الحسبان قبل الوصول لصافي الربح القابل للتوزيع وذلك رغبة في المحافظة على رأس المال سليماً . وعلى ذلك فاستهلاك الأصل الثابت لا يختلف في طبيعته عن تكلفة المواد الأولية أو تكلفة العمل . فكل هذه البنود تدل على أوجه إنفاق مختلفة نظير خدمة معينة يستفيد منها المشروع . والفرق بينها لا يخرج عن مدى استفادة المشروع من الخدمات المحقة في كل منها . فالأصل الثابت يعبر عن خدمات طويلة الأجل Long-term services والمواد الأولية عن خدمات قصيرة الأجل Short-term services والأجور عن خدمات فورية Immediate Services .

وتعريفنا للاستهلاك كنصر من عناصر التكلفة يدل على خطأ آراء الذين يعتبرونه خسارة Loss مقابل النقص في قيم الأصول<sup>(٢)</sup> حيث أن هناك فارقاً جوهرياً بين طبيعة بنود التكاليف وبنود الخسارة . وإن كان كلاهما يعبران عن اختفاء أصل من أصول المنشأة إلا أنه في حالة بنود التكاليف فإن المنشأة تحصل أو تتوقع الحصول على عائد يؤدي إلى زيادة الإيرادات — أى أن هناك علاقة سببية بين بنود الإيرادات وبنود التكاليف . Causal Relationship . أما في حالة بنود الخسارة فإنها تدل على اختفاء أصل من أصول المنشأة دون الحصول أو توقع الحصول على عائد . وحيث أن الاستهلاك متعلق بالأصول الثابتة التي تقتضى بغرض استخدامها في الانتاج وبالتالي تحقيق أرباح فإنها بدون شك تعتبر عنصراً من عناصر التكاليف .

Helmi M. Nammer, *Nature of Depreciation*, Review of Economic, (١) Politics and Business Studies, Seventh year First Semester, 1960.

A. O. Littleton, *Accounting Evolution to 1900*, New York. American (٢) Institute Publishing Co., Inc., 1983 p. 223.

كما أنه من الخطأ اعتبار الاستهلاك نفقة مالية Financial Cost تؤخذ في الحسبان بغرض إستبدال الأصول<sup>(١)</sup> . فمشكلة الاستبدال مشكلة إدارية وليست مشكلة محاسبية . فمضاهة كذا فتوقع إستبدال الأصول أو علم استبدالها فلا بد من حساب الاستهلاك السنوي قبل الوصول لصافي الربح القابل للتوزيع . ومعنى ذلك أن الاستهلاك يحسب بقصد تحديد الربح لا بقصد الرغبة في إستبدال الأصول . حقيقة أن حساب الاستهلاك يؤدي إلى المحافظة على رأس المال سليما ولكن ليس من الضروري أن يؤدي إلى تكوين مال كاف لاستبدال الأصول في المستقبل وخاصة إذا حسب الاستهلاك على أساس مبدأ التكلفة التاريخي . أما مشكلة الاستبدال فتتوقف على رغبة الإدارة ، وعلى نوع وقيم الأصول المنتظر استبدالها مستقبلا . كما أنها تعالج بتكوين احتياطي استبدال للأصول من الأرباح الصافية ثم إستثمار هذا الاحتياطي في أصول قابلة للتحويل إلى أصول سائلة في تاريخ الاستبدال .

#### أثر تقلبات الأسعار :

جرت عادة المحاسبين على تطبيق مبدأ « التكلفة التاريخي » Original Cost Concept عند تقويم الأصول الثابتة ، وحساب قسط الاستهلاك السنوي على ثمن التكلفة الأصلي بعض النظر عن تقلبات الأسعار . وهذا المبدأ المحاسبي يقوم على فرض ثبات قيمة العملة . Stability of Money Value .

وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تعرض هذا المبدأ التقليدي لانتقاد شديد من الاقتصاديين ومن كثير من المحاسبين أنفسهم لما لتطبيق هذا المبدأ من آثار مباشرة على تحديد صافي الربح وقيمة رأس المال الحقيقي ، ومن آثار غير مباشرة على الأجور والتوزيعات والضرائب المستحقة . ولا شك أننا نحن المحاسبون نشعر بأن فرض ثبات قيمة العملة ليس صحيحا على إطلاقه وأنها في حاجة ماسة إلى علاج حاسم لمشكلة تقلبات الأسعار وطريقة لإثبات أثرها على الحسابات في الدفاتر . وإن كان المحاسبون قد أحجموا في الماضي عن إظهار أثر تقلبات الأسعار في قيم الأصول لعدم وجود طريقة إيجابية لتحقيق هذا الفرض ، فقد أن الأوان لأن يعدلوا مبادئهم التقليدية لتتناسب مع تطور الأحوال الاقتصادية .

ولا شك أن حساب قسط الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخي لا يتفق مع طبيعة الاستهلاك التي أشرنا إليها سابقا . فقد عرفنا الاستهلاك بأنه تكلفة مقابل النقص الفعلي في قيمة الأصل ، ولم نذكر أنه مقابل النقص في تكلفة الأصل . حقيقة قد تدل تكلفة الأصل أحيانا دلالة صادقة على قيمة الأصل وذلك مثلا في تاريخ شراء الأصل أو في أى تاريخ لاحق إذا فرض ثبات مستوى الأسعار . ولكن الاحصاءات تدل على إرتفاع مستمر في مستوى الأسعار . وعلى ذلك فاننا إذا أردنا توخي الحقيقة فلا بد من حساب القسط السنوي للاستهلاك على أساس القيمة الاستبدالية للأصل . ولا تقصد بالقيمة الاستبدالية قيمة الأصل في تاريخ استبداله حيث أننا قد ذكرنا أن الغرض من الاستهلاك ليس إستبدال الأصول وإنما تحديد صافي الربح الحقيقي القابل للتوزيع . ولكننا نقصد بالقيمة الاستبدالية القيمة السوقية للأصل في تاريخ عمل قائمة المركز المالي .

وان كان المحاسبين قد بدأوا يتداركون قصور المبدأ التاريخي في قويم الأصول الناجمة وأثره على حساب قسط الاستهلاك السنوي إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة إظهار أثر تقلبات الأسعار في الدفاتر <sup>(١)</sup> . ويمكن تلخيص آرائهم في الآتي :

١ - يرى البعض الاكتفاء بالحق جداول تفسيرية للأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي Supplementary Data ، أو كتابة تفسيرات للأرقام بالقوائم المالية Foot-notes على أن تذكر هذه التفسيرات في صلب القوائم أو في أمتثلها .

٢ - عمل احتياطات تخصيصية من صافي الأرباح Surpluss Reserv لمقابلة أثر تقلبات الأسعار .

٣ - استخدام الأرقام القياسية Index Number لتعديل قيم الأصول .

٤ - إعادة تقدير قيم الأصول كل عام Appraisal أو كل دورة اقتصادية Quasi-Reorganization .

وأننا نعتقد أن الطرق الثلاث الأولى ليست حلا سليما لمشكلة تقلبات الأسعار . بطريقة الجداول التفسيرية ليست ذات أهمية إلا بالنسبة للإدارة التي تستطيع أن تستفيد من هذه المعلومات الإضافية في رسم سياساتها المختلفة ، ولكنها لا تبين لذوى المصالح



الأخرى في المشروع مدى أثر تقلبات الأسعار على صافي الربح أو على قيمة رأس المال الحقيقي . أما عن معالجة مشكلة تقلبات الأسعار عن طريق عمل احتياطات تخصيصية فإنها قد تقي بالفرض إذا أحسن استخدامها . ولكن يعاب عليها أنها قد تكون وسيلة في يد الإدارة للتلاعب في الأرباح من سنة إلى أخرى وذلك لتحقيق مآرب شخصية . أما عن الأرقام القياسية فانه بجانب صعوبة اختيار الرقم القياسي المناسب لهذا الغرض فان هذه الطريقة لا تظهر مطلقا القيمة الحقيقية للأصل في تاريخ عمل قائمة المركز المالي ولكنها تظهر لنا قيمة الأصل على أساس أسعار سنة الأساس التي قد تكون بعيدة كل البعد عن الأسعار الجارية .

وإنني أعتقد أن الطريقة الإيجابية لظهار أثر تقلبات الأسعار على قيم الأصول وبالتالي على حسابان القسط السنوي الحقيقي للاستهلاك هي طريقة إعادة التقدير . وأعتقد أنه لا داعي لإعادة تقدير الأصول لكل عام بل يكفي بعمل إعادة تقدير كل دورة اقتصادية كل خمس سنوات مثلا - حيث تظل الأسعار ثابتة إلى حد كبير خلال هذه الدورة ولكنها تغير تغيرا ملحوظا من دورة إلى أخرى بشكل يستحق معه إعادة تقدير الأصول . وإن كنا نؤيد فكرة إعادة التقدير نرى ضرورة صدور تشريع من الدولة يلزم كل المشروعات بإعادة تقدير أصولها في وقت واحد وذلك حتى يكون لإعادة التقدير أثره الفعال .

#### أثر تعدد طرق الاستهلاك :

عند قياس الاستهلاك السنوي فإننا نواجه مشكلة وجود طرق بديلة لحسابان قسط الاستهلاك ولعلنا نذكر هنا أن هذه الطرق المتعددة نشأت في فترات زمنية مختلفة نتيجة لظروف مختلفة . وإن وجود طرق متعددة للاستهلاك ليس معناه أن تترك للحساب حرية اختيار إحداها حسب ما يترامى له لأن اختيار طريقة دون أخرى يؤدي بنا إلى نتائج مختلفة بخصوص صافي الربح والقيمة الحقيقية لرأس المال . وعلينا إذا مهمة المقارنة بين هذه الطرق المختلفة لاختيار أفضلها وهي التي تتفق مع طبيعة الاستهلاك والتي تعطينا أحسن النتائج .

وللمقارنة بين طرق الاستهلاك المختلفة لعلنا قسمها إلى أربعة مجموعات رئيسية هي :

١ - طرق تؤدي إلى تحميل الأعوام المختلفة بعيب ثابت من الاستهلاك كما في حالة طريقة القسط الثابت وطريقة الدفعة السنوية .

٢ - طرق تؤدي إلى تحميل الأعوام الأولى عبء كبير والأعوام الأخيرة عبء قليل من الاستهلاك كما في حالة طريقة القسط المتناقص .

٣ - طرق تؤدي إلى تحميل الأعوام الأولى عبء قليل والأعوام الأخيرة عبء أكبر من الاستهلاك كما في حالة طريقة احتياطي الاستهلاك المستمر .

٤ - طرق تؤدي إلى تحميل الأعوام المتعاقبة بأعباء غير منتظمة كما في حالة طريقة الاستهلاك على أساس الإنتاج .

وللمفاضلة بين هذه المجموعات الأربعة لا بد من تحديد مقتضيات الطريقة المثلى للاستهلاك . وما دام الاستهلاك مقابل النقص في قيمة الأصل فأعتقد أن أفضل طرق الاستهلاك هي التي تحمل الأعوام المتعاقبة عبء من الاستهلاك يتفق مع مقدار النقص في قيمة الأصل من عام إلى آخر . لا شك أن قيمة الأصل تتناقص من عام إلى آخر حيث أن قيمة الأصل ما هي إلا القيمة الحالية للخدمات التي ينتظر تحقيقها من الأصل في المستقبل . ولا شك أن هذه الخدمات تتناقص من عام إلى آخر وذلك نتيجة زيادة مصاريف الصيانة ، الاستعمال ، ظهور أصول بديلة أكثر كفاية من الأصول القديمة . ولكن المشكلة ليست مشكلة تناقص قيمة الأصل ولكنها مشكلة مقدار هذا النقص من عام إلى آخر خلال حياة الأصل . فهل مقدار النقص ناجم من عام إلى آخر ؟ أو هل مقدار النقص كبير في الأعوام الأولى وصغيراً في الأعوام الأخيرة ؟ أو هل مقدار النقص غير منتظم ؟ . إن لتحديد مدى مقدار النقص في قيمة الأصل خلال حياة الأصل له أهميته حيث يتوقف عليه اختيار أفضل طريقة من طرق الاستهلاك المبينة تحت المجموعات الأربعة السابق الإشارة إليها .

وقد قام أحد الباحثين في أمريكا George Terborgh في كتابه Realistic Depreciation Policy بدراسة نظرية وعملية لتحديد مقدار النقص في قيم الأصول في السنوات المتعاقبة من حياة الأصل . وقد اختار لدراسته مجموعة من الأصول تمثل أعمار مختلفة تتراوح بين ١٠ - ١٠٠ سنة ، واتخذ أسعار الأصول المختلفة مقياساً لدراسة قيمة هذه الأصول . ولن أعرض لتفاصيل البحث ولكن يكفي في هذا المقام ذكر النتائج الهامة التي توصل لها والتي تخلص في الآتي (١) .

---

(١) George Terborgh, *Realistic Depreciation Policy*, Machinery and Allied Products Institute, 1964, p. 87.

(أولاً) الأصول التي تتراوح أعمارها بين ١٥ — ٢٠ سنة (عدد وآلات) يقدر مقدار النقص في قيمتها في الثلث الأول من حياتها بنسبة ٥٠٪ من قيمتها ، وفي النصف الأول بنسبة ٧٠٪ .

(ثانياً) الأصول التي تتراوح أعمارها بين ٤٠ — ٥٠ سنة (مباني) يقدر مقدار النقص في قيمتها في الثلث الأول من حياتها بنسبة ٤٥٪ وفي النصف الأول ٦٥٪ .

يظهر جلياً من نتائج هذا البحث المذكور أن قيم الأصول تتناقص من عام إلى آخر وأن مقدار النقص يتركز في الأعوام الأولى من حياة الأصل . وإذا سلمنا صحة هذه الحقيقة فلا بد لنا أن نفضل المجموعة الثانية من طرق الاستهلاك السابق الإشارة إليها والتي تؤدي إلى تحميل الأعوام الأولى بعبة كبير والأعوام الأخيرة بعبة أقل من الاستهلاك . وقد أثبت البحث المذكور أن طريقة القسط المتناقص تعطى أفضل النتائج . وعلى ذلك فالتأثير الذي توجب ضرورة اتباع طريقة القسط المتناقص عند حساب القسط السنوي للاستهلاك .

#### الترتيب متعدد اسباب الاستهلاك :

ذكرنا في تعريفنا للاستهلاك بأن الاستهلاك ينجم عن الاستعمال ومضي المدة أو عن ظهور اختراعات حديثة تقلل من القيمة الانتاجية للأصل القديم . ولقد جرت العادة عند حسابان قسط الاستهلاك السنوي أن نأخذ في الاعتبار هذه العوامل جميعها ، ومعنى ذلك أن قيمة الاستهلاك السنوي يكون شاملاً للاستهلاك الناتج عن الاستعمال ومضي المدة وذلك الناتج عن ظهور اختراعات حديثة .

ولكن هناك رأى حديث ينادى بأهمية فصل الاستهلاك الناتج عن الاستعمال ومضي المدة Depreciation عن ذلك الناتج عن ظهور اختراعات حديثة <sup>(١)</sup> Obsolescence ويمكن تبرير هذا الاتجاه الحديث بعدة أسباب . فأولاً : الاستهلاك الناتج عن الاستعمال يمكن اعتباره عنصراً من عناصر التكاليف المتغيرة Variable Costs حيث أن قيمة الاستهلاك تتناسب تناسباً طردياً مع كمية الانتاج . أما في حالة الاستهلاك الناتج عن ظهور

---

C. A. Moyer, Should Obsolescence be Separately accrued, Accounting (1) Review, 1940, p. 226.

اختراعات حديثة فهو بمثابة عنصر من عناصر التكاليف الثابتة Fixed Costs . ولا شك أن تمييز التكاليف المتغيرة عن التكاليف الثابتة له أهميته القصوى بالنسبة للإدارة وخاصة في حالة اتباع نظرية التكاليف الحديثة في حساب تكلفة الوحدات المنتجة التي تقضى بتوزيع التكاليف المتغيرة فقط على وحدات المنتج واعتبار التكاليف الثابتة تكاليف زمنية Period Costs متعلقة بالفترة المالية التي تم فيها الاتفاق .

كما أن ضرورة فصل نوعي الاستهلاك قد يرجع إلى اختلاف طبيعة كل منها . فالاستهلاك الناتج عن الاستعمال ومضى المدة وذلك الناتج عن ظهور اختراعات حديثة يمكن التنبأ بها Ordinary Obsolescence يعتبر بمثابة عنصراً من عناصر تكلفة الإنتاج . أما الاستهلاك الناتج عن ظهور اختراعات حديثة لا يمكن التنبأ بها Extra-Ordinary Obsolescence فيعتبر بند من بنود الحسارة تتحمل به الفترة المالية التي يستغنى فيها عن الأصل حيث أنه لا يوجد علاقة سببية بين هذا النوع من الاستهلاك والإيرادات المحققة .

وأخيراً فإن فصل نوعي الاستهلاك له أهمية خاصة بالنسبة للإدارة حيث أن الاستغناء عن الأصل نتيجة ظهور اختراعات حديثة له آثار بعيدة المدى ، ليس فقط على الإنتاج ولكن على كثير من مصالح من يهمهم الأمر في المشروع . فقرار الإدارة بالاستغناء عن أصل من الأصول — آلة مثلاً — لاستبدالها بأخرى نتيجة ظهور اختراع حدث له آثار اجتماعية بعيدة المدى . فقد يكون له أثره على العمال من حيث الاستغناء عن بعض العمال وما يلحقه من تدخل قابات العمال ، على المستهلك من حيث أثر الاستبدال على جودة السلعة المنتجة وانخفاض التكلفة وبالتالي الأسعار ، وعلى الموارد المالية للشاشة وبالتالي على حقوق أصحاب المشروع . ومعنى ذلك أن على الإدارة مسؤولية اجتماعية — بخصوص الأصول التي تستهلك نتيجة ظهور اختراعات حديثة — ممثلة في مراعاة مصالح كل من يهمهم الأمر من عمال ومستثمرين وأصحاب المشروع . فيجب أن يوفق قرارها مع المصلحة الاجتماعية لكل هؤلاء الطوائف . ولا شك أن فصل الاستهلاك الناتج عن ظهور إختراعات حديثة عن ذلك الناتج عن الاستعمال ومضى المدة يساعد الإدارة مساعدة كبيرة في مواجهة مسؤوليتها الاجتماعية .

### خاتمة - نتائج البحث :

لا شك أن موضوع تقييم الأصول الثابتة وحساب القسط السنوي للاستهلاك مثل اهتمام المحاسبين والمراجعين بل ورجال الإدارة . ولعلنا من استقراء نواحي البحث الذى قمت به نستطيع أن نلخص بعض المبادئ الهامة ليسترشد بها كل من يهمل الأمر :

(أولاً) الاستهلاك تكلفة من تكاليف الإنتاج يؤخذ فى الحسبان بغرض تحديد الربح القابل للتوزيع وبالتالى المحافظة على رأس المال سليماً .

(ثانياً) لا يجوز اعتبار الاستهلاك خسارة أو نفقة مالية بقصد استبدال الأصول . ومشكلة استبدال الأصول مشكلة إدارية يمكن معالجتها بتكوين احتياطات استبدال الأصول من الأرباح الصافية ثم استثمار هذه الاحتياطات فى أصول قابلة للسيولة فى تاريخ الاستبدال .

(ثالثاً) يجب أن يحسب القسط السنوي للاستهلاك على أساس القيمة الاستبدالية للأصل فى تاريخ عمل قائمة المركز المالى . والطريقة الإيجابية لإظهار القيمة الاستبدالية هى طريقة إعادة التقدير كل حورة اقتصادية .

(رابعاً) طريقة القسط المتناقص هى أفضل طرق الاستهلاك لأنها تتفق مع مقدار النقص الحقيقى فى قيمة الأصول خلال حياة الأصل .

(خامساً) هناك قائمة مرجوعة من فصل نوعى الاستهلاك ، الاستهلاك الناتج عن الاستعمال ومضى المدة ، وذلك الناتج عن ظهور اختراعات حديثة يمكن التنبأ بها .



# توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة العربية

دكتور حسن توفيق

أستاذ مساعد إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة القاهرة

## مقدمة :

إن الأرباح هي الهدف الأساسي للمساهمين في الشركات المساهمة ، وهي المعيار الذي يقيسون به كفاءة مجلس الإدارة الذي يدير الشركة بالنيابة عنهم ، فإذا حصل المساهمون على قدر مناسب من الأرباح ، أثقوا على الإدارة وسياساتها الحكيمة ، وإذا قص هذا القدر أو تلاشى ، فإنهم يوردون على الإدارة ويتهمون بالتفريط والإهمال ، بل إنهم قد ينادون بتغييرها أو قد يلجأون إلى التخلص من أسهمهم ويبيعها للغير وشراء أسهم الشركات الأخرى بدلا منها .

وطبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فإن سلطة التصرف في الأرباح التي تحققها الشركات من حق الجمعية العمومية للمساهمين ، وذلك على ضوء الاقتراحات التي يقدمها مجلس الإدارة للمساهمين .

والمساهم العادي لا يستطيع أن يقدر مصلحته في المدى الطويل . ولذلك نراه ينظر إلى الأرباح التي تحققها الشركة نظرة قصيرة الأجل ، ويود أن توزع جميع ما حققته الشركة من أرباح في كل عام أولا بأول ، ولا يهتم إذا كانت مصلحة الشركة ، وهي لا شك مصلحته ، قد تتطلب عدم توزيع كل الأرباح المحققة على المساهمين واحتجاز جزء منها لإعادة استثماره داخل الشركة .

ومن أهم العوامل التي تدعو للاحتفاظ بجزء من الأرباح المحققة داخل الشركة ما يلي :

١ — الحاجة إلى النمو والرغبة في تجنب مصادر التمويل الخارجي .

٢ — الرغبة في تقوية المركز المالي للشركة .

٣ — انظمام الأرباح الموزعة على المساهمين .

٤ — مقابلة الطوارئ .

### الحاجة الى النمو وتجنب التمويل الخارجى :

كل المشروعات تطلع إلى النمو والتقدم ، والادارة الناجحة هى الادارة التى تعمل بصفة دائمة على زيادة حجم أعمالها وزيادة أرباحها ، ولولا هذا الدافع فان المشروع سيجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه بين المشروعات الأخرى المنافسة ، سيجد نفسه بنفس الحجم الذى بدأ به من سنوات ، بينما تكون هذه المشروعات قد كبرت وازداد حجمها وسيكون نتيجة ذلك قد المشروع لمركزه التنافسى ، ولذلك فان كل مشروع فى سباق دائم للحاق بغيره من المشروعات المنافسة فى ركب التقدم ، إن لم يكن للتقدم عليها واحتلال مركز القيادة منها .

وأسهل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة لذلك السياق هو الاحتفاظ بجزء من أرباح المشروع كل عام لتمويل الزيادة فى الأحوال المختلفة بدلا من الاعتماد على إصدار الاسهم والسندات .

وليس من شك فى أن الاعتماد على التمويل الداخلى لسد الاحتياجات المتزايدة فى الأصول المختلفة للمشروع يفضل غيره من وسائل التمويل الأخرى فى أنه يحفظ للادارة الحالية للمشروع رقابتها وإشرافها على الأعمال ، أما إصدار أسهم جديدة فانه يفتح الباب لمساهمين غرباء للتدخل فى إدارة المشروع ، كما أنه ولو أن الاقتراض من الغير لا يثير أى مشكلة من ناحية التدخل فى الادارة فيد أنه يفتح على المشروع أبواباً أخرى مثل تحميل المشروع بأعباء ناجية قد لا يستطيع الوفاء بها فى سنة معينة ، وفضلا عن ذلك فان المشروعات الجديدة والمشروعات الصغيرة لا تستطيع الحصول على القروض بسهولة ، ولا سبيل أمامها إلا الاعتماد على نفسها واحتجاز جزء من الأرباح حتى تبعد عن هذه المشاكل .

وأخيراً فان تمويل احتياجات المشروع عن طريق التمويل الداخلى يوفر على المشروع الكثير من الجهد والمال الذى ينزل فى سبيل الحصول على الأموال الخارجة وذلك مثل عمولة البنوك ومصاريف الحملة الاعلانية وغيرها .



### الرغبة في تقوية المركز المالى للمشروع :

كثيراً ما يعتمد المشروع في تمويل احتياجاته الدائمة على الاقتراض الطويل الأجل ، وليس من شك في أن هذه القروض تعتبر بمثابة عبء على أرباح المشروع وهى بذلك تضعف من المركز الائتماني للمشروع .

ولذلك فإن هذه المشروعات تعمل على تخفيف تلك الأعباء وتقوية مركزها الائتماني عن طريق استبدال هذه القروض بالأرباح المحجوزة ، ويتم ذلك عادة بطريقة تدريجية .

### انتظام الأرباح الموزعة :

يتعرض الكثير من المشروعات إلى تقلبات في أرباحها ، وطبيعة الحال تختلف درجة تعرض المشروعات إلى هذه التقلبات من مشروع لآخر بحسب طبيعة النشاط ، فشركات المرافق العامة مثلاً تتعرض إيراداتها إلى تقلبات محدودة بينما أن مشروع يشغل بصناعة المعدات والآلات الصناعية تتعرض إيراداته لدرجة عالية من التقلب .

وقد ترى إدارة المشروع اتباع سياسة توزيع مقدار ثابت من الأرباح ، وإذا ما تقرر ذلك فإنه ليس من السهل الرجوع فيه ، وفي مثل هذه الحالة يقوم المشروع باتباع سياسة مقابلة وهى احتجاز جزء من الأرباح السنوية في شكل احتياطي لمقابلة النقص في الأرباح في إحدى السنوات بحيث يمكن للمشروع توزيع نفس الأرباح التي جرى على توزيعها في السنوات السابقة .

### مقابلة الطوارئ :

يرى الكثير من الشركات ضرورة تكوين احتياطي لمواجهة الطوارئ المختلفة التي قد تواجه المشروعات في السنوات المقبلة .

وينص القانون المصرى على ضرورة تجنيب ٥ ٪ على الأقل من صافي أرباح الشركات المساهمة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي خمس رأس المال ، ويعمل بذلك كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال ، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني ، وطبيعة الحال لكل شركة أن تزيد هذه النسب إذا رغبت في ذلك ، فبعض الشركات المساهمة في مصر ينص قانونها النظامي على احتطاع مبلغ يوازى ١٠ ٪ من الأرباح لتكوين

الاحتياطي القانوني على أن يقف هذا الاحتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي ٥٠ ٪ من رأس مال الشركة المدفوع ، ومتى مس الاحتياطي تعين العود إلى الانتطاع .

والبعض الآخر ينص قانونها النظامي على تكوين احتياطي يوازي ١٠٠ ٪ من رأس المال المدفوع .

وظاهر مما تقدم أن العوامل السابقة على جانب كبير من الاهمية بالنسبة لمستقبل الشركات وضمان استقرار العمل بها .

#### دور مجلس الادارة في تحديد توزيعات الأرباح :

ولكن إذا ترك الأمر للمساهمين فمن المتوقع أن تغلب عليهم المصلحة العاجلة فيقررون الحصول على كل الأرباح المحققة ولا ييقون شيئاً منها في الشركات .

وفد احتاط المشرع المصري لذلك فنصت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تجنيب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح للشركة المساهمة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال .

كما أن مؤسسى بعض الشركات يحتاطون أيضاً لهذا الموضوع فينصون في القانون النظامي للشركة على تجنيب نسبة أعلى من النسبة التي يشترطها القانون لتكوين الاحتياطي السابق وهذا ما يطلق عليه الاحتياطي القانوني .

وقد ينصون على تجنيب جزء آخر من الأرباح لتكوين أنواع أخرى من الاحتياطيات ، أما ما يتبقى بعد ذلك من الأرباح فيوزع على المساهمين بالطريقة التي يرغبون فيها ، ولم يضع القانون - قبل التعديل الأخير الذي تم بالقانون ٧ لسنة ١٩٥٩ والقانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ - قيوداً على كيفية توزيع هذا الباقي على المساهمين ، ومن الطبيعي أن توقع رغبة المساهمين في الحصول على كل المتبقى من الأرباح .

غير أن مقدار الاحتياطيات التي نص عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ والقانون النظامي للشركات قد لا تكون كافية لمراعاة الاعتبارات السابق بيانها ويخشى أن تقرر الجمعية العمومية للمساهمين توزيع كل المتبقى من الأرباح على المساهمين مما قد يعرض مركز الشركة للخطر .

كما أن المساهم العادى ، وهو كما قلنا شخص لا يدرك مصلحته من ناحية كيفية التصرف فى الأرباح المحققة ، فهو بالإضافة إلى ذلك لا يدرك مصلحته أيضا من ناحية اهتمامه بأحوال الشركة والرقابة على إدارتها . ومظهر ذلك أنه لا يهتم بحضور اجتماع الجمعيات العمومية السنوية للمساهمين وبصفة خاصة إذا علم أن الشركة حققت نتائج طيبة ، وبالرغم من انتقادنا لهذا السلوك من جانب المساهم العادى ، فقد يكون فى ذلك خير لمصلحة المساهم نفسه ، ولقد كان أعضاء مجلس الادارة ينتهزون الفرصة لإرسال توكيلات للمساهمين راجين إنايتهم عنهم لحضور الجمعية العمومية ، وكان عدد كبير من المساهمين يوقع على هذه التوكيلات بدون تفكير ، وبذلك فإن أعضاء مجلس الادارة كانوا يحصلون على نسبة كبيرة من الأصوات التى تكفى لتنفيذ ما يرونه من اقتراحات بخصوص كيفية التصرف فى أرباح الشركة ، ولما كان النصاب القانونى لصحة اجتماع الجمعيات العمومية للشركات هو ربع رأس المال وكانت الأغلبية التى يجب توافرها لإصدار قرارات الجمعية العمومية هى نصف عدد الأصوات الممثلة فى الاجتماع زائد واحد ، فإن أعضاء مجلس الادارة يحتاجون إلى تمثيل عدد من المساهمين يتلكون (  $\frac{1}{4}$  رأس المال + ١ ) من أسهم الشركة ، وهى نسبة ضئيلة من المهل عليهم الحصول عليها عن طريق ما يتلكونه من أسهم الشركة والائانات التى يحصلون عليها من المساهمين .

ولا شك أن أعضاء مجلس الادارة أقدر من المساهمين على رعاية مصلحة الشركة وهى مصلحة المساهمين أنفسهم فى المدى الطويل ، ومن الطبيعى أن توقع فى مقترحات أعضاء مجلس الادارة عن كيفية توزيع الأرباح أن تكون ممثلة للمصلحة العامة للشخصية الاعتبارية التى تمثلها الشركة .

وسلوك المساهم الذى ذكرناه فيما تقدم من ناحية رغبته فى الحصول على كل الأرباح التى تحققها الشركة لا يقتصر على المساهم العربى فقط ، فهى ظاهرة عامة نجدها فى كافة البلدان ، وقد يكون هذا هو ما دفع المشرع الأمريكى (١) إلى سلب سلطة التصرف فى الأرباح المحققة من أيدي الجمعية العمومية للمساهمين وجعلها من حق مجلس الادارة .

### القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٩ :

على أن الأمر قد اختلف الآن بعد صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للمادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فقد أصبح لا يجوز للساهم أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعيات العمومية ، ومن ثم فمن السهل على العدد القليل من المساهمين الذين يحضرون الجمعية العمومية أن يفتقوا أمام مقترحات مجلس الإدارة الخاصة بجوزيعات الأرباح وكل ما يحتاجون اليه هو ( لرأس المال + ١ ) من الأسهم ، وليس من المتوقع أن يعترض أحد من المساهمين الباقين على ذلك فالجميع يعملون لتحقيق هدف مشترك وهو الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ، ولقد أبدى عدد من أعضاء مجالس إدارات الشركات العربية قلقهم عن احتمال حدوث هذه الظاهرة وانخفاض مقدار الأرباح التي تحتجز داخل الشركة وذلك للاعتبارات السابق شرحها .

### القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ :

وفي ٩ يناير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل لبعض أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ وتنص المادة ٤ منه على أن يضاف إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بنودان نصها الآتي :

« لا يجوز أن يزيد ما يصرف للمساهمين من أرباح الشركة في سنة ما عن المبالغ التي وزعت فعلاً في سنة ١٩٥٨ مضافاً إليها ١٠ ٪ على الأكثر من قيمة هذه التوزيعات سواء تم هذا التوزيع تقديراً أم عيناً على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

وفي حالة الاكتتاب في زيادة جديدة لرأس مال الشركة — لا يجوز زيادة ما يوزع من أرباح عن نتيجة نسبة القيمة الاسمية للسهم من الزيادة الجديدة إلى متوسط القيمة الجارية للسهم خلال الأشهر الستة السابقة على إجراء هذه الزيادة مضافاً إلى ذلك نسبة العشرة في المائة المخار إليها في الفترة السابقة .

وفي حالة الشركات المنشأة بعد العمل بهذا القانون أو التي لم تتجاوز أرباحها الموزعة خلال سنة ١٩٥٨ عشرة في المائة من القيمة الاسمية للأسهم فيجوز توزيع ما لا يزيد على عشرة في المائة من قيمة الأسهم .

وفي جميع الأحوال يجوز زيادة نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين في الحفود السابق الإشارة إليها وذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد .

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد أضاف القانون ٧ لسنة ١٩٥٩ بنداً جديداً إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهذا نصه :

« يحجب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ تخصص لشراء سندات حكومية وذلك بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس مالها على المساهمين » .

وقد بنيت المذكرة الإيضاحية لمشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ الأسباب التي دفعت المشرع إلى إصدار هذا القانون فذكرت ما يلي :

« ولتعبئة مدخرات الأفراد وتوجيهها لتوجيه السلم ورغبة في تقوية دعائم الشركات وضمان ربح ثابت لمساهمي وإقامة مركزها المالي على أسس سليمة . فقد رأى النص على أن تقوم الشركات بتخصيب جزء من أرباحها الصافية بعد إجراء توزيع على مساهميها لا يقل عن ٥ ٪ من القيمة الاسمية لأسهمها تخصص لشراء سندات حكومية ، وعلى أنه إذا لم تكن أرباحها الصافية تسمح بتخصيب هذه النسبة فإن هذا الحكم يسرى بمقدار ما تسمح به أرباحها .

ولما كان تدعيم الاقتصاد القومي وتنميته يستلزمان تشجيع المدخرين والمستثمرين وتأمينهم على أموالهم وإيراداتهم وصونا لمدخراتهم وحفظاً للكيان الاقتصادي الشركات والأموال من آثار الهزات الاقتصادية والمضاربات فإن الأمر يستوجب ضرورة وضع رقابة خاصة على أرباح الشركات وكيفية التصرف فيها وتوزيعها إذ أن هذا الأمر لا يهم المدخرين والمستثمرين خصب ، ولكن أثره يمتد إلى الخزانة العامة مما تحصله من ضرائب قد تستحق على الأرباح والتوزيعات التي تجريها الشركات .

كما أن توزيع الأرباح الحقيقية على المساهمين فيه تيسر لتداول الأوراق المالية ورفع مستوى المعيشة وحماية للاقتصاد القومي عن طريق توفير الضمانات اللازمة للمدخرين والمستثمرين صغارهم وكبارهم فضلاً عن تشجيعهم وحتم على استثمار مدخراتهم في الشركات بعد أن طال إحجامهم عن هذا الميدان .

كما أن تشجيع تكوين الاحتياطيات في الشركات له مزايا منها مساعدتها في توسيع مجال نشاطها بطريق التمويل الذاتي . خاصة وأن البلاد مقدمة على برنامج ضخم للتوسع الصناعي من وسائل تمويله تكوين الاحتياطيات .

وهذا الأمر يختلف بطبيعته عن الدول الأخرى التي قد تتوفر فيها موارد الادخار والاستثمار حيث تدعو الضرورة إلى القضاء على زيادة الاحتياطيات في الشركات والأموال ولكن ظروفنا الاقتصادية تحتم تشجيع تكوين الاحتياطيات فضلاً عما يتطلبه الاستقرار المالي للشركات المساهمة من ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بثبيت أرباح الشركات الموزعة حتى لا نكون عرضة لتقلبات متعاقبة نتيجة لاختلاف أرباحها الموزعة من سنة لأخرى .

ولهذا قد رأى أن يتضمن مشروع القانون المذكور تحديد ما يصرف للمساهمين من أرباح الشركات في سنة ما طبقاً للبالغ الموزعة فعلاً في سنة ١٩٥٨ مضافاً إليها ١٠ ٪ على الأكثر من قيمة هذه التوزيعات باعتبار هذه السنة من السنوات العادية ، ولكي يكون التوزيع شاملاً صورته المختلفة فقد نص على أن تشمل التوزيعات جميع الصور سواء أكانت نقدية أو عينية على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

ولكي لا تكون هذه النسبة المحددة لتوزيع الأرباح ثاجة أو إذا دعت الظروف إلى زيادة نسب التوزيعات فقد أجاز زيادة نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين في الحدود المقررة وذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد .

ولقد قوبل هذا القانون بمعارضة شديدة من جانب المساهمين ورجال الشركات وكان رد الفعل واضحاً في أسعار الأوراق المالية بالبورصة فهبطت هبوطاً شديداً مما دعا إلى تحديد حد أدنى للأسعار ، وكذلك انخفض حجم التعامل انخفاضاً كبيراً .

ثم صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ فألح أن يخفف من قيود القانون ٧ لسنة ١٩٥٩ قصفت المادة ٤ بأنه إذا حصلت شركة من الشركات في سنة ما على موافقة وزير الاقتصاد على زيادة أرباحها الموزعة فيجوز لها في السنوات التالية اتخاذ هذه الأرباح الزائدة أساساً لطلب الزيادة بمقدار ١٠ ٪

أو أكثر من قيمة هذه التوزيعات إذا كانت أرباحها المحققة خلال السنة التي تجرى عنها التوزيعات تسمح بذلك ، ثم نصت المادة ٥ من القرار المذكور على أنه « الشركات زيادة نسبة الأرباح التي توزعها مستقبلاً بمقدار ٢٠ ٪ من المبالغ التي وزعتها فعلاً في سنة ١٩٥٨ وذلك إذا كانت أرباح هذه الشركات وظروفها المالية تسمح بذلك ، وبالرغم من التخفيف الذي جاء به قرار وزير الاقتصاد فقد استمر الركود مخجماً على سوق الأوراق المالية .

#### القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ :

ثم صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٥٩ فاستبدل نص البند ٣ من المادة ٤١ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي كان قد أضيف بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ والسابق ذكره بالنص التالي :

١٥ — لا يجوز أن يزيد ما يصرف للساهمين من أرباح الشركة خلال عام ١٩٥٩ عن المبلغ الذي وزع فعلاً في سنة ١٩٥٨ مضافاً إليه ٢٠ ٪ على الأكثر من قيمة هذا التوزيع سواء أتم هذا التوزيع نقداً أو عيناً على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

وفي حالة الشركات التي زيد رأسمالها في سنة ١٩٥٨ ، لا يجوز زيادة ما يوزع في سنة ١٩٥٩ من أرباح علاوة على ما وزع فعلاً في سنة ١٩٥٨ عن نتيجة نسبة القيمة الاسمية للاسهم الجديدة إلى متوسط القيمة الجارية لمجموع الاسهم القديمة خلال الأشهر الستة السابقة على إجراء هذه الزيادة مضافاً إلى ذلك نسبة العشرين في المائة المشار إليها في الفقرة السابقة .

وفي حالة الشركات التي لم توزع أرباحاً أو التي لم تتجاوز أرباحها الموزعة خلال سنة ١٩٥٨ عشرة في المائة من القيمة الاسمية للسهم ، فيجوز توزيع ما لا يزيد على عشرة في المائة من القيمة الاسمية للاسهم .

٢ — لا يجوز أن يزيد ما يصرف من أرباح الشركة للساهمين في أي سنة ما بعد سنة ١٩٥٩ عن المبلغ الذي وزع فعلاً في السنة السابقة أو متوسط الثلاث سنوات السابقة لسنة التوزيع مضافاً إلى أيها ما يوازي  $\frac{1}{4}$  ٢٠ ٪ على الأكثر من القيمة الاسمية سواء أتم التوزيع نقداً أو عيناً على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

وفي حالة الاكتتاب في زيادة جديدة لرأس مال الشركة ، لا يجوز زيادة ما يوزع من أرباح علاوة على أرباح السنة السابقة أو متوسط أرباح الثلاث سنوات السابقة عن نتيجة نسبة القيمة الاسمية للاسم الجديدة إلى متوسط القيمة الجارية لمجموع الاسم القديمة خلال الأشهر الستة السابقة على إجراء هذه الزيادة مضافاً إلى ذلك ما يوازي نسبة  $\frac{1}{4}$  ٪ من القيمة الاسمية المشار إليها في الفقرة السابقة .

وفي حالة الشركات المنشأة بعد العمل بهذا القانون أو التي لم تتجاوز أرباحها الموزعة في السنوات السابقة عشرة في المائة من القيمة الاسمية للاسم ، فيجوز لها توزيع ما لا يزيد على عشرة في المائة من القيمة الاسمية للاسم في أي سنة تالية لسنة ١٩٥٩ ، كما يجوز لها زيادة الأرباح الموزعة في سنة ما عن السنة السابقة بما يوازي  $\frac{1}{4}$  ٪ من القيمة الاسمية للاسم .

وفي حالة شركات التعدين أو عندما توفق شركة ما إلى اكتشاف أو اختراع يدر عليها ربحاً طارئاً كبيراً ، يجوز زيادة نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين على الحدود المشار إليها ، وذلك بعد موافقة وتصديق رئيس الجمهورية .

وواضح أن هذا القانون أخف قيوداً من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ فقد رفع النسبة التي يمكن أن تزيد بها الأرباح الموزعة خلال عام ١٩٥٩ عن المبلغ الذي وزع فعلاً في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٠ ٪ ، كما سمح بإمكان زيادة الأرباح الموزعة في أي سنة بعد ١٩٥٩ عن المبلغ الذي وزع فعلاً في السنة السابقة أو متوسط الثلاث سنوات السابقة لسنة التوزيع بمقدار  $\frac{1}{4}$  ٪ من القيمة الاسمية ، وكل ذلك بدون الحاجة إلى الحصول على موافقة وزير الاقتصاد بعد أن كانت هذه الموافقة شرطاً أساسياً لا يمكن زيادة الأرباح الموزعة في ظل القانون ٧ لسنة ١٩٥٩ .

#### انظر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ :

ولقد ثار الكثير من الجدل حول القيود التي فرضها المشرع على توزيعات أرباح الشركات المساهمة ، ومن الانصاف أيضاً أن نشير إلى أن معظم الذين يعارضون هذه القيود يفتقون مع المشرع في ضرورة تنظيم عملية توزيعات الأرباح ، والخلاف كله يدور حول الأسلوب فقط ، وهم يرون أن الأسلوب الذي اتبعه المشرع أدى إلى إضعاف الثقة



في الاستثمار في الأوراق المالية ، وأن ذلك ظهر بوضوح في السوق المالية وهي بمثابة الترمومتر الذي يعكس ثقة المستثمرين ومدى تفاؤلهم وتشاؤمهم ، وقد كان رد الفعل في البورصة قوياً فاضطرت اللجنة المختصة إلى فرض حد أدنى للأسعار على أساس إقبال يوم ١١ يناير ناقصا نسبة معينة تدرجت من ٢٪ إلى ٥٪ وظل الحد الأدنى سارياً من ١٢ يناير إلى ٥ أبريل سنة ١٩٥٩ وبعد إلغاء الحد الأدنى استمرت أسعار الأوراق المالية في الهبوط وذلك بسبب انخفاض الطلب عليها ، ويؤكد ذلك الرقم القياسي لأسعار الأوراق المالية الذي يعده بنك مصر في خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر سنة ١٩٥٩ فقد انخفض هذا الرقم من ١١٥٣٠ في شهر يناير سنة ١٩٥٩ إلى ٩٢٠٦ في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ (متوسط إقتالات أشهر سنة ١٩٥٤ = ١٠٠) ، أما إجمالي التداول في سوق الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية فقد انخفض إلى ٦٨٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ وكان ١١٥٠ مليون جنيه في سنة ١٩٥٥

#### عقلية المساهم العادى :

والآن تسأل هل حقيقة أن تحديد توزيعات الأرباح يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا الانخفاض في كل من الأسعار وحجم التعامل في الأوراق المالية ؟

هنالك إجماع من كتاب التمويل والاستثمار على أن أسعار الأوراق المالية والكيفية التعامل عليها تأثر كثيرا بمقدار توزيعات الأرباح<sup>(١)</sup> ، فالمساهم العادى كما يتنا من قبل ينظر إلى الربح الموزع عليه كهدف أساسى لاستثمار أمواله ولا يهتم كثيرا بمقدار الأرباح المحجوزة لاعادة استثمارها في الشركة<sup>(٢)</sup> ، ولهذا فهو يقبل على الشركات التي تزداد توزيعات الأرباح فيها عن مانوزعه الشركات الأخرى ، وبذلك ترتفع القيمة السوقية لها والعكس صحيح ، والواقع يؤيد ذلك أيضا ، فاننا نرى أسعار الأسهم التي ينتظر أن توزع الشركات المصدرة لها أرباحا كبيرة على مساهمها ينشط الطلب عليها وترتفع أسعارها في البورصة نتيجة لذلك ، وبطبيعة الحال لا نستطيع أن نقول أن توزيعات الأرباح هي العامل الوحيد الذي

Graham, Bengamin and Dodd, David, Security Analysis, New (١)  
York, Mc Graw Hill, 1951, p 431.

Hunt, Pearson and others, Basic Business Finance, Irwin, 1958, (٢)  
p 649.

يؤثر في أسعار الأسهم في البورصة ، فهناك مجموعة أخرى من العوامل التي لها أثر أيضا على أسعار الأوراق المالية ، وذلك مثل التغير في سعر الفائدة ، ومقدار الأرباح التي تحققها الشركات ، ومركز الشركات المصدرة في السوق التجارية ، والتغير في نظام وأسعار الضرائب واحتمالات تحقيق الشركة للأرباح في المستقبل .

ورب قائل يقول ان احتجاز جزء من الأرباح المحققة من شأنه أن يزيد مقدار الأموال المستثمرة في أصول الشركة وهذا بدوره سوف يزيد الأرباح التي تحققها الشركة في المستقبل وبالتالي فانه يمكن زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين ، غير أن المساهم العادي لا يقبل هذا المنطق لأن القيمة السوقية للأسهم ، من الناحية النظرية ، في نظره تساوى القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المنتظر الحصول عليها في المستقبل .

وقد جاء القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ مقيدا للحد الأقصى الذي لا يصح تجاوزه فتضى بذلك على الآمال الكبيرة التي كان المساهم يعيش عليها .

أما نظرة المساهم العادي إلى الأرباح المحجوزة فتتلخص في أنه ينظر إليها على أنها وسيلة لامكان زيادة توزيعات الأرباح في المستقبل ، ولكنها على أية حال ليست الهدف ، كما وأن قيمة الزيادة في التوزيعات التي يحصل عليها تعتبر صغيرة بالنسبة لقيمة أصول الشركة ولهذا فان المساهم لا يهتم كثيرا بالآثر الذي يطرأ على القدرة الإيرادية للشركة بسبب النقص في مقدار الأرباح المحجوزة .

وبالإضافة إلى ذلك فان المساهم لا ينظر إلى الأرباح المحجوزة على أنها احتياطي يساعد على تنظيم توزيعات الأرباح في حالة عدم كفاية الأرباح المحققة في إحدى السنين ، إذ أن إدارة معظم الشركات لا تميل كثيرا إلى توزيع أرباح نقدية على المساهمين أكبر من الأرباح المحققة في نفس العام لأن الأرباح المحجوزة من السنوات السابقة تكون مستثمرة في أصول الشركة بشكل يجعل من الصعب تحويلها إلى أموال سائلة .

#### القيود التي فرضها القانون على توزيعات الأرباح :

الواقع أن النسب التي حددها القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لتوزيعات الأرباح نسب معقولة للغاية .

فضماً يتعلق بالتوزيعات التي تم في سنة ١٩٥٩ قضى القانون ألا تزيد عن ١٢٠٪ من التوزيعات التي تمت في سنة ١٩٥٨ ، وبعد ذلك يمكن أن تزيد التوزيعات بمقدار  $\frac{1}{4}$  ٢٠٪ من القيمة الاسمية في كل سنة عن التوزيعات السابقة لها أو عن متوسط التوزيعات في الثلاث سنوات السابقة .

فالقانون لم يجمد توزيعات الأرباح على عكس ما يعتقد البعض خطأ ، ومن ناحية أخرى فقد سمح القانون بزيادة توزيعات الأرباح بشكل يحقق الاستقرار والانتظام لها ، وهي سياسة يمجدها كتاب التمويل والاستثمار<sup>(١)</sup> ويفضلها أغلبية المساهمين أنفسهم ، ولكن السبب في اعتراض السوق المالية على قيود القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ هو أن المساهم العادي ينظر إلى احتمالات توزيعات الأرباح في المستقبل أكثر مما ينظر إلى توزيعات الأرباح في الماضي أو المستقبل ودأباً بدأ معنى نفسه بزيادة كبيرة في ما يحصل عليه من أرباح في المستقبل ، وجاء القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ قضى على هذه الآمال فكانت صدمة نفسية ، وبالإضافة إلى ذلك فكنا نينا سابقاً أن المساهم العادي لا يهتم كثيراً بمقدار الأرباح المحجوزة في داخل الشركة ، وحتى إذا تمسكنا مع القانون واقترضنا أن الأرباح المحجوزة سوف يعاد استثمارها وبذلك تزداد الأرباح المحققة ، فإن القانون لا يسمح بزيادة توزيعات الأرباح بأكثر من  $\frac{1}{4}$  ٢٠٪ من توزيعات العام السابق أو من متوسط توزيعات الأعوام الثلاثة السابقة .

وكما قلنا من قبل فنحن لا نختلف مع القانون في الهدف ولكن الخلاف كله ينحصر في الوسيلة فني رأينا أن تحديد نسب معينة للأرباح يمكن أن يحقق بوسائل أخرى .

#### اقترح جعل سلطة توزيع الأرباح من اختصاص مجلس الإدارة :

كان من الممكن تقليد التشريع الأمريكي وجعل حق التصرف في أرباح الشركات من سلطة مجالس إدارة الشركات بدلا من إعطائه للجمعية العمومية للمساهمين ، ولنا نشك في أن أعضاء مجالس الإدارة أكثر تقديراً للأمور وأبعد نظراً من غالبية المساهمين ولنا في سياسة توزيع الأرباح في الشركات الأمريكية مثل واضح على ذلك ، ونورد فيما يلي

(١) الإدارة المالية في الشركات المساهمة للدكتور حسن توفيق سنة ١٩٥٩

إحصائية عن قيمة الأرباح التي حققها الشركات الأمريكية وقيمة التوزيعات والأرباح المحجوزة في خلال المدة ١٩٣٥ - ١٩٥٩ :

السنة	الأرباح بعد الضرائب	توزيعات الأرباح	الأرباح المحجوزة
	بليون دولار	بليون دولار	بليون دولار
١٩٣٥	٢ر٢	٢ر٨	٠ر٦
١٩٣٦	٤ر٣	٤ر٥	٠ر٢
١٩٣٧	٤ر٧	٤ر٧	—
١٩٣٨	٢ر٣	٣ر٢	٠ر٩
١٩٣٩	٥ر٠	٣ر٨	١ر٢
١٩٤٠	٦ر٥	٤ر٠	٢ر٥
١٩٤١	٩ر٤	٤ر٤	٥ر٠
١٩٤٢	٩ر٥	٤ر٣	٥ر٢
١٩٤٣	١٠ر٥	٤ر٥	٦ر٠
١٩٤٤	١٠ر٤	٤ر٦	٥ر٨
١٩٤٥	٨ر٣	٤ر٧	٣ر٦
١٩٤٦	١٣ر٤	٥ر٧	٧ر٧
١٩٤٧	١٨ر٢	٦ر٥	١١ر٧
١٩٤٨	٢٠ر٣	٧ر٢	١٣ر١
١٩٤٩	١٥ر٨	٧ر٤	٨ر٤
١٩٥٠	٢٢ر١	٩ر٢	١٢ر٩
١٩٥١	١٨ر٧	٩ر٠	٩ر٧
١٩٥٢	١٦ر١	٩ر٠	٧ر١
١٩٥٣	١٦ر٧	٩ر٣	٧ر٤
١٩٥٤	١٦ر٠	٩ر٨	٦ر٢
١٩٥٥	٢١ر٠	١١ر٠	١٠ر٠
١٩٥٦	٢١ر٠	١١ر٨	٩ر٢

وواضح من الإحصائية السابقة أن قيمة الأرباح الموزعة بالنسبة قيمة الأرباح المحققة نسبة مقبولة خلال هذه المدة الطويلة .

ولسنا نشك في أن أعضاء مجالس الإدارة في الشركات العربية ليسوا أقل تقدراً للأمور من زملائهم الأمريكيين .

ويظهر أثر ذلك بوضوح في بنك مصر وشركائه وهي مجموعة تضم ٢٤ شركة مساهمة ، فعندما كان أعضاء مجلس الإدارة في هذه الشركات قادرين على السيطرة على الجمعيات العمومية أى قبل صدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ، استطاعت هذه الشركات أن تنظم عملية توزيع الأرباح بطريقة مفيدة واستطاعت تكوين قدر كبير من الأرباح المحجوزة في صورة احتياطات ، وقد بلغت قيمة رأس المال المدفوع لهذه الشركات في نهاية سنة ١٩٥٩ ( وهي السنة التي صدر فيها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ ) مبلغ ٢٠٠٧ مليون جنيه وبلغت قيمة الاحتياطات في نفس التاريخ ٣٠٠٣ مليون جنيه .

ويمكننا أن نتوقع نفس النتيجة في الشركات التي تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية ( جدول رقم ١ ) ويبلغ عددها ٦٠ شركة كلها من أهم الشركات ويمتد نشاطها إلى كافة القطاعات الاقتصادية ، ولا يساورنا أدنى شك في تقدير القائمين بإدارة هذه الشركات للأمور من ناحية سياسة التصرف في الأرباح التي تحققها هذه الشركات ، خاصة إذا علمنا أن قانون إنشاء المؤسسة ينص على أن يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير العام في الشركات التي تمتلك المؤسسة الاقتصادية ٢٥ ٪ على الأقل من رأس مالها بقرار من رئيس الجمهورية ، والمؤسسة تمتلك بالفعل ٢٥ ٪ على الأقل من رأس مال ٥٠ شركة من الستين شركة التي تساهم فيها ، كما أنه طبقاً لقانون إنشاء المؤسسة فإن لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر في أى قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية في الشركات التي تمتلك المؤسسة ٢٥ ٪ على الأقل من رأس مالها ، وإذا اعترض رئيس مجلس إدارة المؤسسة على هذه القرارات فلا تنفيذ إلا إذا وافق عليها مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال بأغلبية ثلثي الأصوات على الأقل .

كما يمكننا أن نتوقع نفس النتيجة في الشركات الأخرى التي لا تدخل ضمن مجموعة بنك مصر أو مجموعة المؤسسة الاقتصادية ، ولقد سار عدد كبير من الشركات العربية عندما كان مجلس الإدارة في استطاعته السيطرة على الجمعية العمومية على سياسة منتظمة ومستقرة لتوزيع الأرباح ( أنظر جدول رقم ٢ ) .

وإذا أخذنا الشركات العربية جميعاً فإننا يمكن أن نوقع نفس النتيجة ، وقد استطاعت هذه الشركات تكوين احتياطي ضمن من الأرباح المحجوزة بلغت قيمتها حوالى ٣٠ ٪ من رأس المال المدفوع فى ١٩٥٣/٥٢ و ٣١٦ ٪ فى سنة ١٩٥٤/٥٣ وذلك طبقاً لإحصاء شركات المساهمة الذى تصدره مصلحة الإحصاء ، وقد بلغت قيمة رأس المال المدفوع لجميع الشركات ١٤٠٩٩١٠٠٠ جنيه و ١٤٧٢٧٣٠٠٠ جنيه على التوالى وبلغت قيمة الاحتياطيات المتراكمة ٤٢٣٤٠٠٠ جنيه ، ٤٦٥٩١٩٤٩ جنيه على التوالى .

وواضح مما تقدم أن الشركات العربية الناجحة كانت تسير على سياسة منتظمة لتوزيع الأرباح وبالتالي فلم يكن ثمة حاجة إلى إصدار تشريع لتنظم توزيعات الأرباح .

#### إقتراح رفع نسبة الاحتياطي القانونى :

على أنه بالإضافة إلى الاقتراح السابق الخاص بجعل حق تقرير توزيعات الأرباح من سلطة مجلس الإدارة فإنه يمكن تحقيق نفس أهداف القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ برفع نسبة الأرباح التى ينص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تجنبها لتكون احتياطي قانونى واحتياطي لشراء السندات الحكومية خاصة وأن عدداً كبيراً من الشركات تنص دائماً فى قانونها النظامى على نسبة أعلى من النسبة التى حددها القانون لتكون الاحتياطي .

#### إقتراح السماح بتوزيعات اضافية فى صورة أسهم مجانية :

وقد اقترح أحد مباحث البورصة فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة انتهاء عام ١٩٥٩ كعلاج لهبوط الأسعار أن يسمح القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ توزيع فائض الأرباح على صورة أسهم مجانية مع إبقاء الحدود التى رسماً للتوزيعات النقدية .

وإذا رجعنا للقانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ وإلى المذكرة التفسيرية للقانون ٧ لسنة ١٩٥٩ نجد أن غرض المشرع يتلخص فى تقوية دعائم الشركات وضمان ربح ثابت للمساهمين وتوفير الضمانات اللازمة للمدخرين والمستثمرين وتشجيعهم وحشهم على استثمار مخدراتهم فى الشركات ، ولا نظن أبداً أن المشرع كان يهدف إلى مصادرة جزء من الأرباح التى تحتفظها الشركات والتى كان يمكن أن تصل إلى أيدي المساهمين ، فالمشرع المصرى يعنى رأس المال الخاص ظلماً أنه لا يعمل على الإضرار بالمصلحة العامة ، وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة ذلك فى أكثر من مناسبة .

وبالتالى فان الأرباح المحجوزة هي حق للمساهم . وإذا كان المشرع أو إدارة الشركة قدسها فمحجوز هذه الأرباح لاعادة استثمارها في داخل الشركة فان ذلك لمصلحة المساهم ، وبطبيعة الحال فان هذه الأرباح المحجوزة سوف تعود للمساهم عند انتهاء مدة الشركة أو تصفيتها لاي سبب من الأسباب .

والمفروض أن المساهم إذا رغب في بيع ما يملكه من أسهم أن له الحق في الاستفادة من نصيبه في الأرباح المحجوزة ويكون ذلك في صورة ارتفاع في القيمة السوقية للأسهم ، أما وقد رأينا أن الأثر المباشر للقانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ هو انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية بصفة عامة فان المساهم الذي يرغب في بيع أسهمه في البورصة سوف يحرم من الاستفادة من نصيبه من الأرباح المحجوزة .

وعلى ذلك فان الطريق الوحيد للتخلص من هذه المشكلة هو السماح للمساهم بالاستفادة من نصيبه في الأرباح المحجوزة في صورة أسهم مجانية ، والعملية بهذه الصورة لا تخرج عن كونها عملية محاسبية لا تنقص قيمة الأصول الاتاجية للشركة على الإطلاق .

والواقع أن توزيع أسهم مجانية على المساهمين تحقق عدداً من الاهداف الأخرى وذلك مثل تقليل القيمة السوقية للأسهم وزيادة عدد الأسهم المتداولة مما يستتبع تسهيل تداول الأسهم وهو أحد الاهداف التي ذكرها المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون

٧ لسنة ١٩٥٩

وليس من شك أنه كلما قلت قيمة السهم في البورصة كلما زاد عدد الأفراد القادرين على شراؤها كما أن زيادة عدد المتعاملين ورقة مالية معينة يساعد على سهولة تداولها ، وقبل صدور القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ استخدمت بعض الشركات المساهمة بالأقليم المصرى وسيلة توزيعات الأسهم المجانية لتسهيل تداول أسهمها ، ولتضرب مثالا على ذلك فاننا إذا فرضنا أن القيمة الاسمية لسهم إحدى الشركات ٤ جنيه وأن الشركات استطاعت تكوين احتياطي بمعدل ٢ جنيه لكل سهم وأن القيمة السوقية للسهم تبلغ ٦ جنيه تقريبا وأن الشركة تعتبر هذه القيمة كبيرة نسبيا تصعب من تداول الأسهم في البورصة ، فإنه يمكن لهذه الشركة تسهيل تداول أسهمها عن طريق تخفيض القيمة السوقية وذلك بوزع الاحتياطي على المساهمين كحصة إضافية من توزيعات الأرباح ويعطى لكل مساهم يمتلك سهمين من الأسهم القديمة سهما من الأسهم الجديدة بالجمان ، وسوف يتفج عن هذا الاجراء انخفاض مباشر في القيمة

السوقية للسهم من ٦ جنيه إلى ٤ جنيه ، ولن يضار مركز المساهم من هذا الاجراء سواء من ناحية القيمة السوقية أو من ناحية الدخل الذى تحققه له ما يملكه من أسهم ، فإذا كان أحد المساهمين يملك عشرة أسهم تدر له ٤ جنيه كدخل أى ٤٠ قرش عن كل سهم بمعدل ١٠٪ من القيمة الاسمية ، وإذا قررت الشركة تحويل الاحتياطى إلى رأس مال وتوزيعه على المساهمين فى صورة أسهم بالجمان فإن هذا المساهم سوف يصبح مالكا لخمسة عشرة منها تدر له ٤ جنيه أيضا أى ٢٦٠٦ قرش عن كل سهم بمعدل ٦٠٪ ، ونجد أن مركز المساهم لم يتغير ففى الحالة الأولى كانت القيمة السوقية لما يملكه من أسهم  $(10 \times 6) = 60$  جنيه وبعد توزيعات الاسهم أصبحت هذه القيمة  $(15 \times 4) = 60$  جنيه أيضا ، أما عن ناحية الأرباح الموزعة فسيظل مقدورها كما هو لم يتغير لأن أصول الشركة لم تتغير وكل الذى يحدث من تغيير هو انخفاض معدل الاستئجار الاسمى من ١٠٪ إلى ٦٠٪ ، وهى معدل ليس له أى قيمة من الناحية العملية ، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن بعض الشركات تحتاج إلى صرف توزيعات إضافية فى صورة أسهم إذا قررت زيادة رأس مالها ولم تشأ أن تباع الاسهم الجديدة بأكثر من السعر الاسمى لها وذلك حتى تمنع المساهمين الجدد من الاستفادة من الاحتياطى الذين لم يساهموا فى تكوينه .

والواقع أن الاقتراح المقدم من السمسار المذكور اقترح يساعد لحدا على تخفيف حدة الأزمة النفسية التى تجازها بورصة الأوراق المالية ، ولكنه لا يقطع جذورها ، علاوة على أن السماح بتطبيق هذا الاقتراح فى ظل القانون ٩٠ لسنة ١٩٥٩ سوف يدفع كل الشركات إلى الاستفادة منه ، وبذلك فإن قيمة الاحتياطيات بالشركات سوف تنخفض إن لم تنخفض ، وبذلك تقل أو تنخفض الحماية التى تتيها هذه الاحتياطيات لرأس المال .

\*\*\*

#### خاتمة :

لا خلاف بين خبراء التمويل والاستثمار على ضرورة تنظيم توزيع أرباح الشركات المساهمة على المساهمين وضرورة احتجاز قدر من الأرباح لاعادة استثماره فى الشركة ففى ذلك مصلحة أكيدة للساهم والشركة والاقتصاد القومى ، غير أن المساهم العادى شخص قصير النظر لا يهتم كثيرا بمقدار الأرباح المحجوزة بقدر ما يهتم بمقدار الأرباح التى توزع



عليه ، ولذلك فإن قيمة الأسهم في البورصة تتوقف للدرجة كبيرة على مقدار توزيعات الأرباح ، والمساهمين العاديين يحاول دائماً التنبؤ بما سوف تكون عليه توزيعات الأرباح في المستقبل وذلك على أساس الحاضر أو الماضي القريب ، ولذلك فإن وضع حد أقصى لتوزيعات الأرباح يقضى على الآمال التي يحلم بها المساهمون عن الزيادة في توزيعات الأرباح في المستقبل ، ولا غرابة بعد ذلك إذا انخفضت أسعار الأسهم بالبورصة وانكمش حجم التداول بدرجة كبيرة على أثر صدور القانون ٧ لسنة ١٩٥٩ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٩

ولقد قوبل القانونان المذكوران بمعارضة شديدة من جانب رجال الاستثمار والمساهمين ، ومن الانصاف أن تقرر أن غالبية هؤلاء الافراد لا يعارضون القانونين في روحهما ، فهم متفقون على ضرورة تحديد مقدار التوزيعات التي توزع على المساهمين ، ولكنهم يختلفون مع المشرع في الوسيلة التي يمكن أن تحقق بها هذا الهدف .

ومن رأى الكاتب أنه يمكن تحقيق نفس الاهداف التي يرمى إليها المشرع وذلك عن طريق إعطاء سلطة تقرير توزيعات الأرباح إلى مجالس إدارة الشركات بدلا من الجمعية العمومية للمساهمين والتي كان مجلس الإدارة يستطيع السيطرة عليها قبل صدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ، ولنا من ماضينا في إدارة الشركات المساهمة أكبر دليل على حسن تقدير مجالس الإدارة للمصلحة العامة ، ومن شأن هذا أن يفتح باب الأمل للمستثمرين في وقت نحن أخرج ما نكون لتشجيع الاستثمار .

ويقترح الكاتب اقتراحا ثانيا تعزيزا للاقتراح المقدم وهو رفع نسبة ما يقطع من الأرباح لتشكيل الاحتياطي القانوني ورفع قيمة الاحتياطي اللازم بالنسبة لرأس المال . وأخيراً فنبالغ اقتراح مقدم من أحد سمنارة بورصة الأوراق المالية ومؤداة السباح بتوزيعات إضافية على المساهمين في صورة أسهم مجانية وهو اقتراح يساعد لحد ما على حل الأزمة النفسية التي تجتازها السوق المالية ولكنه لن يفيد كثيرا في اتلاع جنورها .

جدول رقم ( ١ )

بيان حصة المؤسسة في الشركات المختلفة في أكتوبر سنة ١٩٥٩

اسم الشركة	القيمة الاسمية للمساهمة	رأس المال الاسمي	حصة المؤسسة الاقتصادية	
			عدد الأسهم	النسبة المئوية للملكية المؤسسة
	جنيه	جنيه		جنيه
<b>البنوك :</b>				
بنك الاسكندرية . .	٢	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
بنك الجمهورية . . .	٢	١٠٠٠٠٠	١٢٦٠٠	٢٥٢٠٠٠
بنك القاهرة . . .	٤	١١٠٠٠٠	١٢٥٠٠	٥٠٠٠٠
البنك الصناعي . . .	٤	١٥٠٠٠٠	١٩٢٤٥٥	٧٦٩٨١٠
بنك الائتمان العقاري .	—	١٥٠٠٠٠	حصة	١٥٠٠٠٠٠
البنك العقاري المصري :				
أسم . . . .	٢٠		٢٢٧٦٩٧	٤٥٥٣٩٤٠
حصة . . . .		٨٠٠٠٠٠	٩	
عشر حصة . . . .			١٠٨١٧	
بنك التسليف الزراعي .				
والتعاوني . . . .	٤	١٥٠٠٠٠	١٨٧٥٠٠	٧٥٠٠٠٠
البنك الأهلي المصري .	١٠	٣٠٠٠٠٠	٢٢٥٥٩	٢٢٥٥٩٠
بنك الاتحاد التجاري .	٢	٥٠٠٠٠٠	٦٢٧٥٠	١٢٥٥٠٠
المصرف الصناعي السوري	ليرة	١٢٥٠٠٠٠٠	٣٣٨٠٤	٨٤٥١٠٠
<b>شركات التأمين :</b>				
الشركة المتحدة للتأمين .	٢	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
شركة مصر للتأمين . .	٤	٥٠٠٠٠٠	٣٦٣١٥	١٤٥٢٦٠
شركة التأمين الأهلية .				
المصرية . . . .	٥	١٦١٢٥٠	١٩٤٨٩	٩٧٤٤٥
شركة الشرق للتأمين . .	١٠	٣٠٠٠٠٠	٢٦٠٢٠	٢٦٠١٠٠
شركة القاهرة للتأمين .	٤	٤٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠

(تابع) بيان حصة المؤسسة في الشركات المختلفة في أكتوبر سنة ١٩٥٩

اسم الشركة	النسبة الاسمية للمهم	رأس المال الاسمي	حصة المؤسسة الاقتصادية	
			عدد الأسهم	القيمة الاسمية القسم المثلثة للملكة المؤسسة
<b>شركات التجارة والنقل :</b>	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
شركة مصر للتجارة الخارجية	٤	٥٠٠٠٠٠	٦٨٧٥١	٢٧٥٠٠٤
الشركة العامة للملاحة البحرية	٢	٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
شركة مصر للطيران .	٤	١٢٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
الشركة العامة للاذوية .	٢	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
الشركة العامة للتجارة الداخلية	٤	٥٠٠٠٠٠	١١٨٧٥٠	٤٧٥٠٠٠
شركة الحارث والمهندسة .	٤	١٠٠٠٠٠٠	١٤٣٥٨٦	٥٧٤٣٤٤
الشركة التجارية الاقتصادية	٥	٢٠٥٠٠٠	٢٩٨٠٠	١٤٩٠٠٠
شركة باسيلي للاخشاب .	٤	٥٠٠٠٠٠	٢٩٦٢٥	١١٨٥٠٠
<b>شركات الغزل والنسيج :</b>				
شركة النيل للغزل الرفيع	٤	١٢٥٠٠٠٠	٢٧٤٥٠٠	١٠٩٨٠٠٠
الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف . . .	٤	٦٠٠٠٠٠	١١٤٧٠	٤٥٨٨٠
شركة النيل للمنسوجات .	٤	٨٠٠٠٠٠	٧٣٣٧٥	٢٩٣٥٠٠
الشركة المصرية لصناعة المنسوجات . . .	٤	٥٠٠٠٠٠	٦٢٥٠٠	٢٥٠٠٠٠
شركة مصر صباغى اليبقا .	٤	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٩٤٣١	٦٣٧٧٢٤
الشركة المصرية للصباغة والتجهيز . . .	٤	١٦٥٠٠٠	٢٠٥٠	٨٢٠٠
الشركة العامة لمنتجات الجوت	٢	٣٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
<b>شركات الثروة المعدنية والبترول :</b>				
الشركة العامة للبترول .	٢	٣٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته .	٥	١٥٠٠٠٠٠	١٤٨٤٠٠	٧٤٢٠٠٠

(تابع) بيان حصة المؤسسة في الشركات المختلفة في أكتوبر سنة ١٩٥٩

اسم الشركة	القيمة الاسمية للمساهمة	رأس المال الاسمي	حصة المؤسسة الاقتصادية	
			عدد الأسهم	النسبة المئوية للملكية المؤسسة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
شركة سيناء للتعبئة . .	٢	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠ر٠
شركة سفاجا للفوسفات .	٢	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠ر٠
الشركة العامة للانابيب .	٢	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٠٠ر٠
الشركة العامة للثروة المعدنية	٢	٧٠٠٠٠٠	٢١٧٨٠٩	٦٢ر٢
شركة المناجم المتحدة .	٢	٢٥٠٠٠٠	١٠٨٢٥٠	٨٦ر٦
آبار الزيوت الانجليزية المصرية . . .	٩٧ر٥	٥٥٢٣٨٦٢	٥٤١٥٠٠	٩ر٦
الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء . .	٢	١٨٠٠٠٠	٢٢٥٠٠ ٢٥٠٠٠	٢٥ر٠
شركات الصناعات المعدنية والهندسية :				
شركة الحديد والصلب .	٢	١٩٠٠٠٠٠	٤١١٩٧٩٠	٤٣ر٣
الشركة المصرية لمياه السكك الحديدية .	٤	٦٥٠٠٠٠	١٢٩٥٦٤	٧٩ر٧
شركة سبك المعادن مصر .	٥	٢٥٠٠٠٠	٤٩٤٠٠	٩٨ر٨
شركة الكابلات الكهربائية	٤	٦٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠	٥٢ر٠
مصانع النحاس المصرية .	٤	٨٠٠٠٠٠	١٩١٤٠	٩ر٦
الشركة العامة لصناعة السيارات . . .	١	٧١٨٠٠	٣٠٠٠٠	٤١ر٨
شركة الكردو وصناعة الكساء	٤	١٢٠٠٠٠	٢٥٠٠	٨ر٢

(تابع) بيان حصة المؤسسة في الشركات المختلفة في أكتوبر سنة ١٩٥٩

اسم الشركة	النسبة الاسمية المهم	رأس المال الاسمي	حصة المؤسسة الاقتصادية	
			عدد الاسهم	القيمة الاسمية النسبة المئوية للملكية المؤسسة
	جنيه	جنيه		جنيه
<b>شركات الصناعات الكيمياوية :</b>				
شركة النقل والمنسدة .	٤	٢٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
شركة أسمنت بورتلاند .	١	١٧٢٢٣٠٠	١٠٥٢٣٩٠	١٠٥٢٣٩٠
الشركة القومية لإنتاج الاسمنت	٢	٢٠٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	٢١٥٠٠٠
الشركة العامة لصناعة الورق				
راكتا . . . .	٢	١١٩٥٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	٤٩٠٠٠
شركة الصناعات الكيماوية				
« كيا » . . . .	٢	١٦٠٠٠٠٠	٣٢١٦٣٩٢	٦٤٣٢٧٨٤
شركة الغازات الصناعية .	٢	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الشركة العامة لمنتجات				
الحزف والصيني . .	٢	١٠٠٠٠٠٠	١٦٣٢٥٠	٣٢٦٥٠٠
<b>شركات صناعية مختلفة :</b>				
شركة السكر والتقطير المصرية	٤	١٢٠٠٠٠٠	١٥٥٥١٢٧	٦٢٢٠٥٠٨
الشركة المصرية للأغذية .	٤	٤٠٠٠٠٠	٤٧٤٠٣	١٨٩٦١٢
الشركة الشرقية للدخان				
إيسترن . . . .	٢٠٥	٤٠٠٠٠٠٠	١٣١٤٨٤٤	٣٢٨٧١١٠
شركة التعمير والمساكن				
الشعبية . . . .	٤	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الشركة الزراعية للشرق				
الأوسط . . . .	٤	٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠	٥٠٠٠٠٠
شركة التبريد المصرية .	٤	١٨٠٠٠٠	٢٤٠٠	٩٦٠٠
الشركة العامة لاستصلاح				
الأراضي . . . .	٢	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

جدول رقم ( ٢ )  
بيان الكربونات الموزعة في بعض الشركات العربية

مقدار الكربون بالقرش			الشركة
١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٢٦ر٣	٢٥ر٥	٢٤ر٧	بنك التجارة . . . . .
٢٢ر٧	١٩ر٥	١٩ر٥	بنك الاستيراد والتصدير المصرى . . .
٨٥	٨٥	٨٥	شركة الاسكندرية للتأمين . . .
٦٣ر٩	٦٣ر٨	٨٣ر٢	شركة ففاق مصر الكبرى . . .
٢٣ر٨	٢٣ر٨	٢٣ر٢	شركة ففاق الوجه القبلى . . .
٦ر٤	٦ر٤	٥ر٨	شركة أبى قير ليمتد . . . . .
٥٩ر٥	٥٠ر٤	٤٥	شركة سكك حديد مصر الكهربائية . . .
٢٥ر٤	٢٥ر٤	٢٥ر٤	الانجوليا المصرية . . . . .
٥٧ر٦	٥٢ر٥	٤١	شركة اراضى الجزيرة . . . . .
٢٢	٢٠ر١	٢٠ر١	الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف .
١٣ر٨	١٣ر٨	١٠ر١	محلات شملا . . . . .
٤٩ر٥	٣٦	٢٧ر٨	بنزايون . . . . .
١١ر١	١١ر١	٣ر٥	شركة استرا . . . . .
٥٠	٤٣ر١	٤٠ر٦	الشركة المصرية للتعليف الاقتصادى . .
٣٤	٢٣	١٩ر٧	سيكو . . . . .
٣٨ر٩	٤٠ر٦	٤٠ر٥	محلات أولاد يعقوب كوهنكا . . .
١١٥ر٢	١٠٣ر٦	٩٣ر٤	جروبي . . . . .
١٢ر٤	٨ر١	١٣	الشركة الشرقية للسيارات . . .
٨٠	٧٠	٦٨	شركة أقطان كفر الزيات . . .
			الشركة المصرية للأسمدة والصناعات
٤٠	٢٢ر١	٢٤ر٣	الكيلوية . . . . .
٩٦ر٤	٧٢ر٢	٨٠ر١	شركة مكابس الاسكندرية . . .
٧٧ر٢	٧٧ر٣	٦٩ر١	شركة المكابس الحرة المصرية . . .

## نجيب عزورى وآراؤه السياسية

للدكتور صلاح العقاد

مدرس التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

تتجسد أهمية هذه الشخصية في الكتاب الذى ألفه عن يقظة الأمة العربية في أوائل القرن العشرين وحاول أن يضع فيه الأساس النظرية لفكرة القومية العربية ، مما يعد في ذلك الوقت محاولة أولى من نوعها . لأن الفكرة القومية كانت ما تزال تختلط في ذهن الذالية من سكان الدولة العثمانية بفكرة الدين . ولكن سببت للقارى أن هذه المحاولة الأولى قد انحرفت كثيراً عن المفهوم الحقيقي كما تنصوره الآن للقومية العربية ، وعن الفكرة القومية ذاتها . فإن عزورى لم ير في حماية فرنسا لعرب الشام ما يتناقض واستقلالهم . ويبدو أنه رغم تنديده بالطائفية التى تعارض في رأيه مع فكرة القومية كان متأثراً بدون وعى بالروح الطائفية التى سيطرت على بعض مفكرى الموارنة .

وقد ظهر في الشام في ذلك الوقت كثير من دعاة الإصلاح الذين دعوا إلى قيام حكومة لامركزية مراعاة للفوارق التى تميز الجنس العربى عن التركى في الدولة العثمانية . واكتفى بعضهم بدعوة إصلاح إدارى . فكانت الغالبية العظمى من الكتاب والمفكرين تقبل بقاء السيادة العثمانية في الشام . ولم تذهب مثل صاحبنا إلى حد الدعوة إلى إنشاء دولة عربية مستقلة . بناء على وجود قومية عربية ، لها مقوماتها الخاصة .

ويشتمل كتاب عزورى عن اليقظة العربية على موضوعين أساسيين هما :

الموضوع الأول : هو الاستدلال على وجود القومية العربية .

الموضوع الثانى : هو شرح التيارات الدولية المتصلة بالامبراطورية العثمانية عامة وبولاياتها العربية بصفة خاصة .

وموقف المؤلف في كلا الموضوعين يعبر عن وجهة نظر القوميين المسيحيين بالشام ،  
وغم أنه هاجم الطائفية في أكثر من موضع واعتبرها شراً بهم الحركات القومية من أساسها .  
ونحن نميل إلى تصديقه في هذا الادعاء . ولكن هذا لا يمنع من أن آراءه لم تكن تلتق  
مع قسم كبير من الرأي العام للمسلمين العرب بالشام في الوقت الذي نشر فيه الكتاب  
وهو سنة ١٩٠٥

ففي هذا التاريخ يمكن استخلاص عدة اتجاهات سياسية متلونة حسب الطوائف  
المختلفة ، فعظم المسلمين العرب كانوا بين فريقين : فريق دعا إلى إصلاح الإدارة ومساهمة  
العرب بتصيب أكبر في إدارة الولايات العربية . وفريق آخر رأى أن تستقل الشام استقلالاً  
داخلياً مع بقائها مرتبطة بالدولة العثمانية من حيث شئون الدفاع والخارجية والسيادة العليا  
للأسرة الحاكمة . وهذا الاتجاه هو الذي عبر عنه حزب اللامركزية بالقاهرة . على أن هذه  
الاتجاهات لم تكن خاصة بالمسلمين بل شاركهم فيها بعض المسيحيين . ولكن أحداً  
من المسلمين تقريباً لم يذهب إلى الحد الذي ذهب إليه صاحبنا من الدعوة إلى إنشاء دولة  
عربية في الشام منفصلة انفصال تاماً عن الدولة العثمانية ومعتمدة على تأييد دولة أجنبية  
هي فرنسا . بل على العكس كان الرأي العام يخشى من الأطماع الأوروبية والفرنسية بصفة  
خاصة أكثر من خشيته من مسلوى الحكم العثماني .

ويوضح اختلاف آراء نجيب عزوري عن الرأي العام العربي في الشام ، إذا ما قارنا آراءه  
بالقرارات التي اتخذها المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣ أي بعد نشر الكتاب بثمان  
سنوات . وقد ساهم في وضعها ممثلون عن مختلف الطوائف ومع ذلك لم تحتو هذه القرارات  
على دعوة انفصالية صريحة . ومن هذه الجهة كان من الممكن اعتبار عزوري صاحب فضل  
في دفع الفكرة القومية العربية إلى الأمام وتخليصها من العواطف الدينية البهجة لولا أنه دعا  
إلى اعتماد العرب على تأييد أجنبي لتحقيق أهدافهم ، وإن لم يكن قد ذهب إلى الحد الذي  
انزلق إليه بعض بني طائفته من موارنة الشام وهو الدعوة إلى وضع الدولة العربية المقترحة  
تحت حماية فرنسا .

ولم يشتر نجيب عزوري كزعيم سياسي بقدر ما عرف بكتابه عن يقظة الأمة العربية  
والذي نشره باللغة الفرنسية بعنوان *Reveil de la Nation Arabe dans l'Asie*  
*turque, en presence des interêts et des rivalités des Puissances*  
*etrangères.* Paris. 1905.



وكل ما نعرفه عن حياته العامة هو أنه تولى منصب نائب متصرف القدس من سنة ١٨٩٩ - سنة ١٩٠٤<sup>(١)</sup>. ويذكر المؤلف أنه اختلف مع متصرف القدس التركي كاظم بك بسبب سوء الإدارة العثمانية فطلب إعفاهه من منصبه وإن كنا لا نستبعد أن الحكومة كانت قد بدأت تشعر بنشاطه السياسي ولذلك وجهت اللوم إلى المتصرف لأن عزورى تمكن من الخروج من الشام والرحيل إلى فرنسا بعد استقالته بشهرين .

على أن وجود صاحبنا في متصرفية القدس مدة خمس سنوات وجه جزءاً من اهتمامه في الكتاب بمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وهو يعد القارئ باصدار كتاب عن هذه المشكلة . ولكن يبدو أنه لم يحقق مشروعه . ومع ذلك فقد خصص الفصل الاول من كتابه عن القنطة العربية لفلسطين وحمل الإدارة العثمانية مسؤولية تسلسل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولاحظ أن اليهود بدأوا في ذلك الوقت يشنون بعض المستعمرات الزراعية بين الجليل وجبرون والحولة . وكان يعتقد أن أوروبا تستطيع حماية العرب من هذا الخطر الصهيوني أكثر مما تستطيعه الدولة العثمانية . وإذا كان بعض القناصل الأوروبيين في القدس قد سألوا أحياناً عمليات الهجرة فذلك عن غير قصد لأن هؤلاء القناصل خلعون بالفكرة الانسانية التي يتستر وراءها اليهود .

وقبل أن يرحل عزورى إلى فرنسا قام بجولة لمدة شهرين بعد استقالته في مدن الشام ، داعياً لانشاء حزب سياسى جديد سماه الحرب الوطنى العربى . ويبدو أن السلطات التركية تنهت إلى هذا النشاط مما أسرع به إلى ترك بلاد الشام واللجوء إلى الحكومة الفرنسية . ومن الطريف أن تشير إلى خطاب أرسلته له جماعة تركيا الفتاة ( وهى جبهة جمعوية صرية ) تلومه على تأليف الحزب الوطنى العربى وتستنكر صفة خاصة فكرة تضامن القوميين العرب مع الحركات القومية الأخرى في الدولة العثمانية . وفي هذا الخطاب تدج جماعة تركيا الفتاة بأن تمتنع العرب حرثهم بمجرد التخلص من حكم السلطان عبد الحميد الذى يعانى من مساوئته العرب والترك على السواء .

ولا يخضع عزورى لهذا الوعد فيلعل على أنه كان أبعد نظراً من كثير من الزعماء العرب في الشام الذين رحبوا بالثورة التركية سنة ١٩٠٨ . ذلك أن صاحبنا لا يؤمن بفكرة

(١) كانت القدس متصرفية تتبع حكومة الآستانة مباشرة والمتصرفية أصلاً جزء من الولاية . وكان من المفروض أن تتبع متصرفية القدس والى دمشق ولكن نظراً لاهميتها الدينية والدولية أخضعت مباشرة لرقابة الحكومة المركزية .

العثمانية لأنها تعارض والفكرة القومية فهي تقوم على أساس تجميع أجناس مختلفة تحت سلطة سياسية واحدة . ولذلك فهو يجب على خطاب جمعية تركيا الفتاة قائلاً بأنه إذا كان هدف الجمعية هو تحرير الجنس التركي في حدوده الطبيعية من تعسف الحكومة العثمانية الحالية أى إنشاء دولة تركية على أساس قومي ، فلا مانع عنده من أن يتعاون القوميون العرب مع القوميين الأتراك . ومن الملاحظ أن الحدود الطبيعية التي بينها عزورى في جوابه لا تختلف كثيراً عن حدود تركيا الحالية .

ويستل عزورى على فشل فكرة العثمانية حتى في ظل نظام دستورى بما حدث لبرلمان سنة ١٨٧٦ حين قامت أول هيئة نيابية في الدولة العثمانية ، فلم يحصل السلطان بقاءها أكثر من عدة أشهر . وفشل مثل هذه البرلمانات التي تكون من نواب مختلفين في الجنس واللغة والدين أمر محتم . لأن الجماعات التي مستكون داخل البرلمانات لن تكون أحزاباً سياسية بل جمعيات قومية . تعتبر نفسها ممثلة لعنصر معين لا للمصلحة العامة للدولة .

وقبل أن نعرض لآراء عزورى في القومية العربية وأصولها ، نرى من المناسب نقل برنامج الحزب الوطنى الذى قدمه لحكومات الدول الكبرى سنة ١٩٠٥ وصدر به كتابه المشار إليه . وقد يكون في هذا البرنامج عرض سريع لأفكاره السياسية بصفة عامة . . . « نعمة تغير هائل سلبى على وشك أن يحدث في تركيا فالعرب الذين لم ينظم الترك إلا عن طريق التفريق فيما بينهم بأمر نافذة تتعلق بالطائفة والذين قد انتشر بينهم الوعى بالتجانس القومى والتاريخى والجنسى . ويريدون أن ينفصلوا عن تلك الشجرة البالية شجرة آل عثمان ، ويكونوا دولة مستقلة .

وهذه الامبراطورية العربية الجديدة تمتد بين حدودها الطبيعية من وادى دجلة والفرات حتى برزخ السويس ومن البحر الأبيض إلى بحر عمان . ويكون نظام الحكم فيها هو الملكية الدستورية المتحررة تحت سلطان عربى . أما ولاية الحجاز الحالية ، بما في ذلك المدينة فخصب دولة مستقلة يكون حاكمها في نفس الوقت الخليفة صاحب السلطة الروحية لجميع المسلمين . وهكذا يمكن التوصل إلى حل مشكلة عويصة في الاسلام وهى فصل السلطة المدنية عن السلطة الروحية . وهذا الحل في مصلحة الجميع (١) .

---

(١) يقصد المسلمين والمسيحيين لأن من أم اعتراضات المسيحيين على قيام دولة عربية بالشام هو احتمال خضوعها للنظم الإسلامية .

ونحن نعهد باحترام المصالح الأجنبية وجميع الامتيازات التي تمنحها الأتراك ونحترم كذلك استقلال لبنان الداخلي والأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين وكذلك الإمارات العربية المستقلة في اليمن وفي الخليج الفارسي . ونحن لا نطالب البتة الكبرى بأى تفضيحات أو بالتدخل المسلح وإنما نرجو فقط من الدول المستنيرة في أوروبا وأمريكا الشمالية أن تؤيد حركتنا بمجرد الوقوف على الحياد وبأن تشجعنا بإظهار المشاركة الوجدانية معنا . ونحن نستطيع أن نستكمل أهدافنا على خير وجه بأنفسنا . فحين مليونان من العرب يضطهدهم بضغمتهم من الموظفين الأتراك والشراكسة كل منهم مستعد لخيانة سيده وسرى أينا أقوى .

يبنى عزورى الفكرة القومية عند العرب على أساس اللغة <sup>(١)</sup> والجنس فيقول « الأمة العربية تتكلم نفس اللغة وتنتمى إلى جنس واحد والمحافظة القومية أقوى من التعصب الطائفي لأنها فطرية . « أما الروح الطائفية فقد بثها رجال الدين حرصاً على مصالحهم الخاصة . لأنهم يعيشون من الهدايا التي يقدمها المؤمنون إلى الكنائس » .

وعندنا أن اشتراط وحدة الجنس من الصعب قبوله سواء بالنسبة للقومية العربية أو حتى القوميات العربية فالأمة الفرنسية تدخل في تكوينها عناصر مختلفة مثل الكلت ، والغال ، والبريغون ، ولم يشك أحد في وجود أمة فرنسية منذ عصر النهضة في أوروبا . كذلك عندما فتح العرب الأقاليم الشاسعة واستوطنوا بها ، اختلطوا بالسكان الأصليين فدخلت عناصر جديدة في دماهم . ولكن كان تأثير العرب في بعض الأقاليم أقوى منه في البعض الآخر والحد الفاصل الذي يبين مدى هذا التأثير هو اللغة . وبهذا المقياس : الاشتراك في اللغة والثقافة يمكن فقط تعيين حدود الأمة العربية بأنها تمتد من الخليج الفارسي إلى المحيط الأطلسي . وقد ترتب على اشتراط عزورى لوحدة الجنس أن أخرج مصر وشمال إفريقيا من العالم البري وهو يصرح بالسبب فيقول « أما المصريون فلا ينتمون إلى الجنس العربي إنما إلى المجموعة البربرية الأفريقية . واللغة التي يتكلمونها قبل الإسلام ليس لها أى تشابه مع اللغة العربية <sup>(٢)</sup> . وعلاوة على هذا لا يوجد بين مصر وبين

(١) ص ١٦٣ ما يندم .

(٢) له يشير إلى « لغات التي كانت تسود الشام والعراق قبل الإسلام مثل الآرامية والسريانية تنتمى إلى » لغات السامية التي منها اللغة العربية .

الامبراطورية العربية حدود طبيعية يجب الالتزام بها<sup>(١)</sup> . ولا يفرد عزورى بإخراج مصر من ضمن الأمة العربية في ذلك الوقت . بل كان رأى السائد حتى بعد الحرب العالمية الأولى ، هو عدم اعتبار مصر من البلاد العربية ، إما للسبب الذى ذكرنا أو لأن تطورها التاريخى سار منذ سنة ١٨٤٠ في خط مغاير لتاريخ الولايات العربية الأخرى التابعة للدولة العثمانية . ولا سيما بعد الاحتلال البريطانى لمصر الذى أدى إلى تحول عاطفة المصريين نحو الوحدة الاسلامية وتعلق آمالهم على الدولة العثمانية لتخليصهم من الحكم البريطانى . كذلك لم تدخل مصر قط ضمن مشروعات الشريف حسين لإنشاء الدولة العربية المتحدة .

على أنه يشتم من الكتاب الذى نحن بصدده أن مسألة الاختلاف في الجنس لم تكن وحدها هى التى حدث بزورى إلى إخراج مصر من دائرة العالم العربى . فهو في نفس الوقت الذى يثبت فيه وجود أمه عربية في الحدود التى ذكرها ، لا يصرح بضرورة الوحدة السياسية مع العراق أو بلاد العرب بل تقطع بين سورية ولبنان . ومن الأرجح أنه كان يحنى من إيجاد وحدة سياسية كبيرة فيتحول مسيحيو الشام داخلها إلى أقلية لا تذكر .

ومن ثم يمكن القول بأنه كان لعزورى زعة إقليمية سورية تظهر من ثنايا حديثة دون أن يكون واعياً بها . فهو يقول في عبارة قصد بها أصلاً ، نفى فكرة الطائفية « إن المصرى مسلماً كان أو مسيحياً يكره السوري حتى وإن اتحد معه في الدين » . ومن هنا يمكن التساؤل هل يعتبر عزورى من الرواد الذين رموا الخطوط الأولى لمبادئ الحزب القومى السورى ؟ ؟ .

ويبدو أن الدور الهام الذى لعبه المسيحيون في الشام لبث الفكرة القومية العربية في مراحلها الأولى قد أدى بصاحبنا إلى أن يشبه نشأة القومية العربية بنشأة القوميات في البلقان . ذلك أن الشعور القومى عند البلغار والرومان مثلاً ، بدأ كردّ فعل لسيطرة رجال الدين اليونان على الكنائس المحلية ، وفرضهم اللغة اليونانية على الطقوس في هذه الكنائس ، دون أن تكون مفهومة من غالبية الشعب . وقد عانى العرب الأرثوذكس من ظروف مشابهة ، ولذلك جعل عزورى لانتخاب أحد البطارقة العرب وهو الأب دوماني لبطريركية دمشق سنة ١٨٩٩ رمزاً على ظهور وعى قومى عربى . لأنه يعتقد

أن الاستقلال الديني<sup>(١)</sup> مهد للاستقلال السياسي . ويستدل عزورى على ذلك بأن السلطان عبد الحميد رفض تثبيت الأب دوماني لأنه كان يفضل أن يحكم الشعوب الخاضعة له بعضها ببعض ، فهو يحكم العرب باليونان واليونان بالعرب وهكذا . وقد يذهب السلطان إلى حد تفضيل خضوع الأرثوذكس العرب لطارقة روس على استقلالهم .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل إلى أى حد كان عزورى مصيباً في تركيز بحثه عن نشأة القومية العربية في البيئات المسيحية بالشام بمختلف طوائفها . والواقع أن هذا الاهتمام لا يخلو من بعض الحقائق التاريخية . وقد لا يتبادر إلى الذهن أن المسيحيين كانوا أسبق من المسلمين في الشام إلى الوعي بالقومية العربية المتميزة عن دولة الخلافة . وسبب ذلك واضح وهو أن العامل المميز الأساسي في ذلك الوقت كان هو الدين . ولذلك لم يشعر المسلمون العرب بأنهم أمة مختلفة عن الترك إلا بعد أن انتشرت الأفكار القومية بمفهومها الحديث عن طريق البيئات المسيحية التي كانت أوثق اتصالاً بأوروبا .

ولقد لعبت مسألة لغة الطقوس الدينية دوراً هاماً في توجيه أذهان المسيحيين إلى فكرة العروبة . فعندما بدأ المبشرون البروتستانت يستعملون اللغة العربية في الصلاة وفي الدعاية ( باعتبار أن البروتستانت لا يتسكون باللغات التقليدية للأنجيل كاللاتينية بالنسبة للكاثوليك واليونانية بالنسبة للأرثوذكس ) لوحظ أنهم يكسبون نفوذاً كبيراً بين أفراد الشعب والجماهير وقيمه المبشرون الكاثوليك والوطنيون الأرثوذكس إلى خطورة التبشير البروتستانتى لهذا السبب ، فعملوا إلى استخدام اللغة العربية بدورهم وأخذت جميع الطوائف تنافس على إحياء الثقافة العربية . ولم تنحصر مهمة الثقافة العربية كما هو الحال عند المسلمين في ذلك الوقت في خدمة العلوم الدينية كالنصير والحديث وإنما اهتم بها المسيحيون كثقافة قومية يفخرون بها على الترك . وقد أشار عزورى إلى هذا المعنى عندما صرح بفضل اللغة العربية على اللغة التركية وكيف أن معظم التعبيرات والألفاظ الدالة على المفاهيم العلمية والحضارية في اللغة التركية مستمدة من اللغة العربية . ومن المعروف إلى أى حد ارتبطت لفكرة القومية العربية عند نشأتها بإحياء الثقافة العربية في نطاق مناهج البحث الحديثة .

وبما يستحق الملاحظة أن عزورى تمسحاً مع هذه الفكرة التي تربط مسألة الطقوس بالفكرة القومية دعا إلى حل مشاكل تعدد الطوائف في الشام حلاً قومياً وهو أن تستخدم

اللغة العربية لا بالنسبة للارثوذكس والبروتستانت وحدهم بل بالنسبة للكاثوليك أيضا . وهو يقترح إنشاء بطريركية عربية كاثوليكية ( تكون لقبها مفهومة من عامة الشعب فيجذب الطوائف الأخرى إليها وترب ما بين الكاثوليك والمسلمين <sup>(١)</sup> ) . ولذلك فإن صاحبنا يشكو من اهتمام المسيحيين بالفوارق الداخلية ( Les rites ) فيوجد من الكاثوليك فقط خمس طوائف متنافسة والخلاف بينها هو مجرد خلاف على لغة الطقوس . فهناك الكلديون والسريان واليونان وهى اللغات التى كانت موجودة فى الشام والعراق قبل مجيء العرب ، ثم الموارنة واللاتين وهؤلاء الأخيرون لم يظهروا فى الشام إلا فى القرن الثالث عشر . وفى سنة ١٨٤٨ أنشأ لهم البابا بطريركية خاصة نشطت فى تحويل الطوائف الكاثوليكية الأخرى إليها بفضل ثراء هذه البطريركية وثقافة كهنتها العالية ، حتى أن رجال الدين فى الطوائف الأخرى شكوا للبابا ليون الثالث عشر من انتزاع اللاتين لرعاياهم واستحباب البابا للشكوى سنة ١٨٩٣ وأصدر أمراً بأن يكف اللاتين عن قبول أتباع الطوائف الشرقية . وأن كل متكئ لك جديد ترك دينه الأرثوذكسى يحتفظ بلغة طقوسه الشرقية . ويدون عزورى قد بالغ فى تعداد المسيحيين ، فهو يقدم فى الشام والعراق بأكثر من مليون منهم ٧٥٠ ألف من الكاثوليك وهى نسبة عالية إذا ما قارناها بالعدد الإجمالى الذى قدره الكاتب نفسه لسكان هذه الولايات العربية وهو ٢ مليون .

ويوافق صاحبنا على اتخاذ الفتوحات الإسلامية فى القرن الأول للهجرة أساسا تاريخيا للبعد القومى العربى . ولكنه يحاول نزع الصفة الدينية عنها فيدعى أن هدف هذه الفتوحات إنما كان نشر اللغة والحضارة العربية . ثم يفسر تاريخ الدول الإسلامية على هذا الأساس القومى الضيق مما يبعده عن الحقيقة التاريخية « يجب ألا يعتقد أن هذه الجماعات المتبريرة ( الترك ) قد أخضعت الأجناس المدينة بالسلاح <sup>(٢)</sup> . وإنما نجحوا فى ذلك بفضل طفلهم على قصور بغداد ودمشق والقاهرة وتسلوا إليها ببيع نسائهم وبناتهم للخلفاء رقيقا وباعتناق الاسلام » . وفى العصور الحديثة فتح الأتراك البلقان ووصلوا إلى فيينا بفضل شجاعة الجندى العربى . ولم ينصر الترك على العرب قط ، إذا نلق جيش تركى مع عربى وجها لوجه . فإن جند إبراهيم قهروم فى سنة ١٨٣٣ فى معارك ثلاث شهيرة هى حص

(١) ص ١٩٨

(٢) ص ٢١٠ وما بعدها .

ويلان وقونيه<sup>(١)</sup> . « وفي نصيين هزم أربعون ألفاً من السوريين !! تحت قيادة ابن محمد على ١٢٠٠٠ من الأتراك تحت قيادة حافظ باشا وبمعاونة من سيصبح فيما بعد المارشال مولتكه . والعرب هم الذين أوقفوا الروس في قارص وبلغنا سنة ١٨٧٨ بالرغم من خيانة قواد الأتراك في سبيل بضعة آلاف من الروبلات . فكنا كالأسود التي تتودها كلاب . هكذا يصرح الفلاحون العرب الذين قاتلوا مع الأتراك في هذه المعارك » .

ولا نكاد ندين شكل الحكومة التي يقترحها عزورى للولايات العربية ، هل نكون حكومة مركزية واحدة أم حكومة إتحادية . نعم صرح بضرورة انفصال الجباز سياسياً عن بقية الولايات العربية ويكون حاكمه السياسى هو الخليفة الروحى في نفس الوقت . ولكن يشتم من كلامه أنه أميل إلى فصل الشام ( سوريا - لبنان - فلسطين ) سياسياً عن العراق وعن بقية شبه جزيرة العرب ، حتى لا يتحول المسيحيون في الشام إلى أقلية ضئيلة . ولذلك فهو يميل إلى استخدام عبارة امبراطورية عربية تحتوى على عدة حكومات محلية . وعلى رأس هذه الامبراطورية يقترح سلطاناً من العائلة الحديوية<sup>(٢)</sup> على أن يصرح بانضمامه إلى رابطة الحرب الوطنى العربى ويذل جميع امكانياته وموارده من أجلها . ولعله إذ اختار شخصاً بعيداً عن اليبثات المختلفة في الشام أو العراق إنما أراد أن يتجنب ما قد يحدث من نزاع بين الطوائف على اختيار السلطان العربى . ويشترط أن تدير الحكومة على المبادئ الحضارية العصرية المستقاة من حضارة أوروبا الغربية .

يستنتج إذاً مما سبق أن عزورى يتفق مع بعض القوميين العرب من المسلمين على أحقية العرب بالخلافة من الترك وهو يذهب إلى حد استنكار تنصيب شخص مثل عبد الحميد خليفة بعد ما تخضعت يده لدماء آلاف القتلى بل ويتهمة في نسبة .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وموقف الدول الكبرى من المسألة العربية فهو صريح في الايمان بحسن نية أوروبا الغربية التي تشجع الحركات التحررية في أنحاء العالم . وهو يقول . . . . « يوجد في تركيا مؤثران خارجيان أحدهما عادل إنسانى متحرر كريم

---

(١) يناقش المؤلف نفسه في هذه البارة إذ سبق أن أشرنا إلى إخراجه سكان مصر من مجموع الأمة العربية ومن المدروف أن جيش ابراهيم في هذه المعارك كان يتألف أساساً من مصريين .

وهو التيار الانجليزى . والآخر متأخر وحشى متعصب وأنانى وهو التيار الروسى <sup>(١)</sup> . ويساعد الاتجاه الاول فرنسا وإيطاليا ، أما الاتجاه الثانى فمتعزل . ذلك أن أوروبا الغربية ترغب فى تقدم الشعوب الخاضعة وسلامتها . أما أوروبا الشرقية فتريد أن تبطلها » .

وهو يندد بالسياسة الروسية فى مواضع عديدة أخرى فيتمها بأنها لا تشجع القوميات أصلا ، وإنما تعتنق فكرة الملائمة الجامعة كمبرر للسياسة التوسعية ( الامبريالية ) والدليل على ذلك أن روسيا تخلت عن حماية الأرمن من المذابح التى تعرضوا لها سنة ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ رغم كونهم يشتركون مع الروس فى الدين : كذلك حين أيد الروس العرب الأرثوذكس فى مطالباتهم ببطريركية دمشق ، وإنما كانوا يريدون الايقاع بين العرب واليونان فقط لأنه بعد أن نجح الأب دومانى فى تولي البطريركية سنة ١٨٩٩ وطلب مساعدة مادية من روسيا ، اشترطت أن يدير الروس مدارس الطائفة الأرثوذكسية . وكل ما يهدف إليه روسيا هو السيطرة على <sup>(٢)</sup> ٤٠٠٠٠٠ من العرب الأرثوذكس ، سواء أكانوا تابعين للكنيسة الرئيسية للاستانة أم للكنائس الأرثوذكسية المنشقة كالنسطورية واليعاقبة .

وعلى تقيض السياسة الروسية يعتبر صاحبنا أن السياسة الفرنسية فى الشرق هى أصدق السياسات فى تأييدها للحركات القومية التحررية . وينفى عنها الغرض والهوى وإن كان لا ينكر أن عماد النفوذ الفرنسى فى الشرق ٧٥٠٠٠٠ من الكاثوليك علاوة عن المفوضين البابويين فى بيروت والموصل الذين يختارهم البابا عادة من بين الفرنسيين .

وقد احتل الفرنسيون مركزهم فى الشرق العربى بعد المغاربة والجهد وإنفاق الاموال فى الاعمال الخيرية والتعليم كما ساهموا بنصيب وافر فى إحياء الأدب العربى وتطويع اللغة العربية لمطالب الفكر الحديث .

وينبغ عزورى إلى حد تفسير علاقات فرنسا بالشرق تفسيراً يتناقى مع الحقائق التاريخية فيقول <sup>(٣)</sup> : « أما الأمة التى تصف سياستها بالشهامة حقاً نهى فرنسا التى تحملت العبء الأكبر من الحروب الصليبية وهى حملة خطيرة ترتبت عليها نتائج خيرة بالنسبة للعالم

(١) ص ٩٧

(٢) ص ٩٦

(٣) ص ١٠١



كله . كذلك احتلت فرنسا الجزائر لا بقصد التوسع الاستعماري بل بقصد إتقاذ البحر الأبيض من أعمال القرصنة . وهي التي تدخلت سنة ١٨٦٠ لا تقاذ لبنان من الحرب الأهلية وحصلت له على الاستقلال دون أن تستمر في احتلاله ، وكان بإمكانها أن تبقى<sup>(١)</sup> لو شاعت ذلك .

ولا يقتصر تشجيع فرنسا للقوى الناهضة على العرب وحدهم ، فقد سبق أن أيد الفرنسيون الحركات القومية ، في اليونان وفي إيطاليا . وهم لا يطالبون بأية مكافأة كما يفعل الروس مع الأرثوذكس ولا يتدخلون لفرض لغتهم على الطوائف الكاثوليكية .

ويشكو المؤلف من الاتجاه السياسي الجديد الذي ظهر في فرنسا والذي كان يهدف إلى إبعاد فرنسا عن مشكلة الأماكن المقدسة نتيجة لمبادئ الحزب الاشتراكي ؟ والتي أدت إلى فصل الكنيسة عن الدولة سنة ١٩٠٥ . ويعبر عزورى عن رجائه أن يكون رئيس الوزراء الفرنسي Combe حين صرح بتخلي فرنسا عن مشاكل الطوائف في الشام ، إنما قصد فقط عدم التدخل في المنازعات الدينية البحتة بين الفرق وتنافسها على حمل مفاتيح الكنائس في القدس وبنيبه الحكومة الفرنسية إلى أن العرب الكاثوليك يتمسكون بها لأنه لو تخلت عنهم لتعرضوا لأخطار جسيمة . ويحاول إقناع فرنسا بطريقة أخرى تنبئ على فكرة المصالح المادية . ذلك أن بعض الساسة الفرنسيين كان قد صرح بأن الشام لا تساوى خمس مديريات فرنسية فأجاب عزورى على النحو الآتي :

« إن البلاد العربية<sup>(٢)</sup> تكون 'مباطورية أكبر من هذه المديريات وأعظم خصبا . فهي تصل بين ثلاث قارات وثلاثة أبحر وإن مركزكم التين في هذه المنطقة يضمن لكم حياتها بل وامتلاك ثرواتها . وإذا يمكن القول بأن أساس السيطرة على البحر الأبيض يوجد تحت أعتاب قبر المسيح »<sup>(٣)</sup> .

(١) يتبين من هذه العبارة إلى أي حد يحتاج عزورى عن الحقائق التاريخية . فمن المعروف أنه لم يسمح لفرنسا بالتدخل في لبنان نيابة عن أوروبا سنة ١٨٦٠ ، إلا بعد أن مهدت بأن يكون احتلالها مؤقتاً . ولما تملكأت في تنفيذ الجلاء تدخلت بريطانيا لاجبارها على سحب قواتها .

(٢) ص ١١٥

(٣) يشير إلى أن الوشائج الزوجية التي تربط بين فرنسا وبين الشام والتي تستل في حياة الفرنسيين للأبناء الفرنسيين في القدس يمكن أن تكون أساساً لمصالح مادية وسياسية تنفيذ فرنسا في الشرق العربي .

وليس عزورى بأقل تقديراً واحتراماً للسياسة الانجليزية وحسن نيتها في الشرق . فهو ينتقد على المصريين عداوتهم للسلطات الانجليزية وتعلقهم بحكومة الآستانة ويستدل على هذا بالمقارنة بين الادارة العثمانية في الشام والادارة الانجليزية في مصر . فالأردن التي لا تقل خصبا عن وادي النيل تبدو صحراء جرداء بسبب سوء الادارة العثمانية . وفلسطين التي رسم لها المؤلف عدة مشروعات إصلاحية كان من الممكن تنمية مواردها لا عن طريق الزراعة فقط بل عن طريق تشجيع السياحة . ولكن المشرقين على الادارة العثمانية قد فشلوا في إقرار الأمن . وما زال اللصوص وقطاع الطرق يعيشون فساداً في الولايات العثمانية بل إن بعض الحكام العثمانيين يتفق مع قطاع الطرق لمشاركته فيما يسلبه . وفرق بين محاولة الإصلاح التي تظاهر بها الدولة العثمانية وبين الإصلاحات الحقيقية التي أدخلها الانجليز في مصر . فالأتراك يكتفون بتعيين الموظفين من الأجانب ، ولكن السياسة العامة تبقى في يد حكومة فاسدة وتكون النتيجة هي أن يستفيد هؤلاء الموظفين كأفراد والحكومات المستفيدة مثل الحكومة الانجليزية لا يعضها استفادة بعض أفراد من رعاياها وإنما تعلم أن مصالحها في تنمية اقتصاد المستعمرة . لأن التوسع الزراعي الذي نجح الانجليز في تطبيقه بمصر تعود فائدته على عدد أكبر من سكان البلاد ومن الانجليز معا . والسياسة الحكيمة في مثل هذه البلاد هي تطويرها تدريجياً دون طفرة (١) .

ويذكر المصريون بأن الشام لو ظفرت بإدارة صالحة مثل مصر لما اضطروا أهلها إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة أو إلى مصر ، ولما انفتح المجال في مصر لليهود واليونان على حساب السكان في مصر نفسها حيث لم ينجح المصريون في تأليف جمعية مالية واحدة .

ويلاحظ أن المؤلف ناقض نفسه أكثر من مرة بالنسبة لموقفه من المصريين وعلاقاتهم بالقومية العربية ، فقد أشرنا إلى أنه أخرج مصر من مفهوم العالم العربي جنسياً وجغرافياً بل واستدل على ذلك تاريخياً بأن دولة الخلافة العربية لم تنجح في السيطرة على مصر والشام معاً وطناً وطويلاً وأن جمعها في سلطة سياسية واحدة من شأنه أن يثير الخلاف والشقاق بين أجزاء الدولة . ولكنه في مواضع أخرى يشيد بفضل مصر على الثقافة العربية ويعتبر أن الاستقلال الداخلي الذي حصلت عليه منذ سنة ١٨٤٠ دعامة من دعائم الحركة القومية العربية تماماً مثل استقلال لبنان . ثم يرحب بتوطيد الصلات التجارية بين مصر والشام

بإنشاء شركة ملاحية منتظمة كعامل مشجع للقومية العربية . ويمكن تفسير هذا التناقض بأن عزورى لم يفرق بين حقيقة قائمة في ذلك الوقت وهى أن مصر كانت مركز الثقافة العربية وملجأ السوريين الأحرار ، ومن هنا كان من الصعب إبعادها عن حركة اليقظة العربية ، وبين موقف الزعماء المصريين في ذلك الوقت من فكرة العروبة مثل موقف مصطفى كامل الذى صرح بتشككه في حسن نية الحركة القومية العربية في الشام . ومن المعروف أنه كان يؤثر فكرة التضامن الاسلامي على التضامن العربى .

ويخص عزورى كل دولة من دول أوروبا الغربية بفصل يبين فيه مدى مساعدة كل دولة للحركة القومية العربية . ولكنه لا يطالب بالضرورة بمساعدة عسكرية . فهو بعد أن دعا إلى تضامن العرب مع القوميين الأرمن والكرد والألبان والبلغار يقول « فإذا اتحدوا قلن تستطيع تركيا أن تصد هذه الحركات يوما واحداً . بل أن هذا الاتحاد غير ضرورى . ويكفى أن تسكت أوروبا حتى يتمكن العرب من الاستقلال دون قتال .

وأهم دولة من حيث اهتمامها بالشام بعد فرنسا هى في نظره الولايات المتحدة ، ثم إيطاليا ثم القاتيكان . بل إنه يحاول أن يثبت أن ألمانيا تريد أيضا الحركة القومية العربية رغم الصلات الوطيدة التى تربط بين السلطان عبد الحميد وولهم الثانى . ويستدل على ذلك بزيارة ولهم أثناء مروره بدمشق لقبر صلاح الدين ( ذلك الفارس الذى عامل الصليبيين بشهامة ) . وبالنسبة للولايات المتحدة يعتقد المؤلف أنها هى الدولة التى يمكن أن تحل محل فرنسا لو حدث أن تخلت فرنسا فعلا عن حماية المسيحيين في الشرق إما بدافع الحركة المعادية للكنيسة في فرنسا أو بدافع الصداقة مع روسيا . تلك الصداقة التى كانت وبالا على الحركات القومية في الدولة العثمانية فلولاها ما جرت تركيا على ارتكاب مذابح الأرمن . ولو انحنت فرنسا مع الدول الحيرة — أوروبا الغربية — والولايات المتحدة ، لتغير الوضع تماما .

ومظاهر هذا الاهتمام من أمريكا كثرة السوريين الذين أصبحوا يحملون الجنسية الأمريكية ، علاوة على وجود عدد كبير من المبشرين البروتستانت والكنيسة الأمريكية في بيروت . وفي سنة ١٩٠٤ أى في الوقت الذى بدأت فرنسا تتخلى فيه عن حماية المسيحيين في الشام حتى أن سفينة فرنسية كانت في زيارة بيروت رفضت أن تقدم النجدة اللازمة للبطريرك الماروني . وبدأت السفن الأمريكية ترد على هذا الساحل . ولكن الأمريكين

لا يأبهون بالمسألة الطائفية . وبعبارة أخرى يريد صاحبنا أن يقول أن الأمريكيين لا يقصرون اهتمامهم على طائفة مسيحية معينة كالبروتستانت مثلا كما يفعل الفرنسيون بالنسبة للكاثوليك . وأخيراً يجتزم المؤلف كتابه بفصل عن السياسة التركية في الولايات العربية . ويقرر أن جميع الإصلاحات التي تظاهرت تركيا بادخالها في هذه الولايات كانت عدمة الجدوى . فمثلا تقرر إلحاق بعض النواب المسيحيين بمجلس المبعوثان ( مجلس النواب التركي ) ولكن هؤلاء كانوا يختارون عادة من بين الجواسيس فاذا ثبت إخلاصهم سحبت منهم السلطة ووضعوا تحت رقابة الجواسيس . ثم صدر قانون بالمساواة بين الرعايا العثمانيين دون تفرقة في الدين أو الجنس . ومع ذلك فلا يمكن أن يتولى مسلم عربي وظيفة شيخ الاسلام . ولم تزر وزيراً عربياً منح اختصاص وزارة معينة بل كلهم وزراء بلا وزارة . وكذلك لم يتولوا مناصب الولاة ولم يرقوا في الجيش إلى رتبة أعلى من قائمقام . والاربعة أو الخمسة من العرب الذين يتمتعون الآن بصفة السلطان ليسوا سوى جواسيس . ولا يحكم واحد منهم في شيء أو يحضر مجلس الوزراء . وهم لا يحتفظون بمناصبهم إلا بفضل هدايا يقدمونها لياور السلطان وحاشيته من الترت والشراكسة .

يتضح إذاً أن قيمة الكتاب تاريخية فقط . فهي محاولة أولى للاستدلال بطريقة علمية على وجود القومية العربية . ولكن النتائج التي انتهى اليها الكاتب لا يمكن أن تعتبر أساساً للمفاهيم القومية كما تبلورت عند العرب فيما بعد . فهو قد أخطأ في تعريف الشعب العربي حين أخرج منه سكان مصر وشمال إفريقيا . وهو قد أخطأ أيضاً في تقدير استقلال الأمة العربية حين اعتقد بأنه لا ينتقص بالامتيازات الأوروبية وبسبب حقه الظاهر على الدولة العثمانية شوه المؤلف كثيراً من الحقائق التاريخية . فادعى أنه لم تكن لفرنسا أهداف استعمارية حين تدخلت في الشام سنة ١٨٦٠ بل إن احتلالها للجزائر يخلو من هذه النزعة الاستعمارية !!!

## مجلس الشمال\*

للدكتور عز الدين فوده

### المبحث الأول

عناصر التعاون بين بلاد اسكندناوة ومراحلها

#### ١ - الاتحادات التاريخية بين بلاد اسكندناوة :

تجمع بين الدول الاسكندناوية الخمس ، الدانمرك وايسلندا والنرويج والسويد وفنلندا ، أصول وروابط مشتركة قديمة وحديثة ، جماعت التعاون الاقليمي بينها أمراً طبيعياً وضرورياً في الوقت نفسه . فإلى جانب وحدة العقيدة البروتستانتية والتماثل في النظريات السياسية والاجتماعية والافكار الثقافية وتقارب مستوى المعيشة بين الشعوب في هذه البلاد ، توجد أصول مشتركة لأجناسها ولغاتها . فوحدة الأصل والتقارب الجغرافي قد خلقتا بين شعوب اسكندناوة شعوراً مشتركاً ظاهراً فيما يعرف اليوم بالحركة الاسكندناوية . كذلك سهل التشابك والتشابه بين اللغات النرويجية والدانمركية والسويدية على أهالي كل بلد منها فهم لغة كل من البلدين الآخرين . هذا فضلاً عن أن اللغة السويدية تستعمل كلغة رسمية للتعامل بين عدد كبير من أهالي فنلندا .

ومن الناحية التاريخية ضمت السويد والنرويج والدانمرك مملكة واحدة عرفت باتحاد الكالمار Kalmar Union نسبة إلى المدينة إلى عقدت فيها معاهدة هذا الاتحاد الذي دام منذ سنة ١٢٩٧ حتى سنة ١٥٢٠<sup>(١)</sup> . وأعقب انحلال هذا الاتحاد ، بسبب نمو الشعور الوطني والتحررات المحلية ، تكوين اتحادات صغرى ، ضم احدها بلاد المنطقة الشمالية الغربية وهي الدانمرك والنرويج وجزر الفارو Farø Islands وإيسلندا وجرينلاند ، كما ضم اتحاد

NORDISKA RADET—THE NORDIC COUNCIL

Encyclopaedia Britannica, 1957, Vol. 13, P. 426; The Columbia<sup>(١)</sup> Encyclopaedia, 1945, P. 960.

آخر بلاد الشمال الشرقى وهى السويد وفنلندا . وانفصلت عرى هذين الاتحادين فى أوائل القرن التاسع عشر ، فأصبحت فنلندا دوقية روسية من سنة ١٨١٠ حتى استقلالها سنة ١٩١٨ ، وانفصلت النرويج عن الدانمرك ودخلت مع السويد فى اتحاد فعلى منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩٠٥ ، وتكون اتحاد فعلى آخر بين الدانمرك وإيسلندا فى الفترة من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٤٠ بعد احتلال ألمانيا للدانمرك <sup>(١)</sup> .

ومن الملاحظ أن هذه التغييرات الدستورية التى طرأت على وحدة البلاد الاسكندنافية قد تمت فى مجموعها خلال الخمسين سنة الأخيرة ، وبطريقة سلمية . فما حدث بين السويد والنرويج من انفصال كان بناء على طلب هذه الأخيرة وبمقتضى معاهدة استوكهولم سنة ١٩٠٥ . وما حدث بين إيسلندا والدانمرك صودق عليه باتفاق لاحق بينهما سنة ١٩٤٤ . وهكذا ظل السلام والأمن يسودان علاقات الأخوة وحسن الجوار بين هذه البلاد الشقيقة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين . كما حافظت أسرارها الحاكمة ، وبينها ما بينها من أواصر القربى والنسب ، على علاقاتها الوثيقة مع بعضها رمزاً للصلات الوشيجة بين شعوبها .

## ٢ - الحركة الاسكندنافية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى :

وبالرغم من أن التجربة التى قامت بين البلاد الاسكندنافية كان لها أثرها فى تباين كثير من الأنظمة المحلية والقواعد الدستورية والإدارية والنظم التجارية والاقتصادية وبرامج التعليم ، فقد لاحت دائماً فى الأفق بوادر حركة سياسية تعمل على اتحاد البلاد الاسكندنافية ، تأثرت بالشعور القومى الذى ساد عواطف الأوروبيين فى القرن التاسع عشر ، وتغذت بالمثل والاندكار والتقاليد الاسكندنافية المشتركة ، وإن لم تحقق من النجاح الفعلى ما حقته فى تلك الحقبة حركة الوحدة القومية الألمانية وحركة الوحدة القومية الإيطالية مثلاً . ولكن عدم تحقيق نتائج مبكرة لم يبعث على اليأس فى نفوس المثقفين من أبناء اسكندنافية قدر ما حفزهم مع الوقت على أن يلعبوا دوراً هاماً فى غرس مبادئ الحركة الإقليمية القومية ومثلها العليا فى أفئدة الناس ، وأن يجعلوا منها حركة شعبية تبنتها الحركة العالمية

الاشتراكية التعاونية في البلاد الاسكندنافية وتبعتها منذ نشأتها . فلم تأت نهاية القرن التاسع عشر إلا وكانت البلاد الاسكندنافية الكبرى الثلاث : السويد والدانمرك والنرويج ، وكذلك إيسلندا وفنلندا بعد استقلالهما ، تعمل على الصعيد الشعبي والصعيد الحكومى معاً في سبيل تحقيق تعاون إقليمي حقيقى فيما بينها . فتولت الهيئات والمؤسسات الشعبية في مجموع تلك البلاد إنشاء الاتصالات بين بعضها وبعض . وقامت جمعية الشمال Norden Association التي أنشئت سنة ١٩١٩ ، وتأسست لها فروع في البلاد الخمس ، بالعمل على زيادة وسائل الاتصال والتعارف والتعاون بين حكومات وشعوب تلك البلاد عن طريق خلق قاعدة شعبية تسعى إلى ذلك ، وتشغل في أن تقوم كل بلد بإنشاء شبكة اتصال بالبلاد الأربع الأخرى ، لتبادل الوفود الرسمية والرحلات المدرسية والزيارات بين رجال الخدمات العامة والفنانين والصحفيين والأطباء والمزارعين والعمال والنساء ، إلى غير ذلك من اتصالات واجتماعات كونت ما عرف باسم نظام « صداقات البلدان Friendships-Towns »<sup>(١)</sup> كذلك سار التعاون الحكومى خطوات وثيلة اتسمت بالواقعية والعمل الإنشائى ، فتولت الدوائر الحكومية إعداد المؤتمرات التي تجمع بينها ، وتوالت اجتماعات وزراء العدل والشئون الاجتماعية والخارجية بصفة خاصة ، ولا سيما في العقد الثالث من هذا القرن ، لبحث المسائل المشتركة ، مما أتاح أفضل الفرص للمساواة والتعاون الوثيق بين البلاد الاسكندنافية في سياساتها التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والدولية ومهد السبيل إلى أن يجتمع بينها في رباط أوثق ، هو مجلس الشمال الذى دعا إلى إنشائه لأول مرة وزير خارجية الدانمرك M. Munch سنة ١٩٣٨<sup>(٢)</sup> . ولكن قيام الحرب العالمية الثانية قد حال دون تحقيق ذلك ، حتى كان إنشاء المجلس المذكور سنة ١٩٥٣ .

### ٣ - التعاون الاسكندناوى في أعقاب الحرب العالمية الثانية :

لم تستطع البلاد الاسكندنافية أن تستمر في تعاونها الاقليمى خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة تكثير ألمانيا صفو السلم في بحر البلطيق ، على عكس ما كان عليه الحال في الحرب العالمية

(١) المرجع السابق ؛ Frants Wendt, *Scandinavian Co-operation and The Nordic Council*, Copenhagen, 1966, P. 1.

(٢) *Handbook of European organisations*, Published by the Secretariat-General of the Council of Europe, Strasbourg, 1966 P. 129.

الأولى حين استطاعت السويد والدانمرك والترويج أن تلزم سياسة الحياد بين القوى المتصارعة وأن تعاون فيما بينها لحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثناء الحرب وبعدها . فقد احتلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية كل من الدانمرك والترويج ، واحتل الحلفاء لإسكلندا ، وشغلت فنلندا بحربها مع روسيا السوفيتية ، بينما بقيت السويد في حالة حياد مسلح . وكان لهذا الوضع أثره على التعاون الاسكندنأوى في أعقاب هذه الحرب ، إذ شعر الجميع بوجوب قيام تضامن وثيق بين البلاد الخمس يجعل منها كتلة دولية لها أهميتها ، وتعاون فيما بينها تعاوناً أكبر وأقوى لحل المشكلات التي خلقتها لها الحرب .

وانجحت الجهود بادء ذي بدء إلى إنشاء حلف دفاعي يهدف إلى توية الدفاع المشترك عنها ضد أى اعتداء في المستقبل وللحفاظة على السلام والمواصلات في بحر البلطيق . ولكن المباحثات السياسية الرسمية التي بدأت في هذا السبيل ما لبثت أن انتهت إلى عكس ذلك سنة ١٩٤٩ ، نتيجة اختلاف السياسات الخارجية لبعض هذه البلاد عن البعض الآخر<sup>(١)</sup> . فقد قررت الترويج الانضمام إلى حلف الاطلنطي الشمالي ، وتبعها في ذلك كل من الدانمرك وإسكلندا ، فالتصقت هذه البلاد بالخطط السياسية والاستراتيجية لمجموعة بلاد هذا الحلف ، بينما انتهجت فنلندا سياسة خارجية تتفق ووضعها الجغرافي على حافة حدود الاتحاد السوفيتي . أما السويد فما زالت ترغب في استمرارها في سياستها التقليدية في الحياد .

ولهذا السبب ذاته حافظت السويد على عدم انضمامها إلى أية كتل دولية تنأى بها عن التزام سياسة الحياد . ولم يكن انضمامها إلى مجلس الشمال ومجلس أوروبا إلا بسبب بعد نشاط كل منها عن الشؤون العسكرية وسياسات الكتل المتنافسة . وقد أوضحت السويد سياستها الدولية في هذا الشأن عند مناقشة الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا سنة ١٩٥٤ موضوع تكوين الجمعية البرلمانية لاتحاد غرب أوروبا من بين ممثلي البلاد المنضمة اليه في الجمعية الأوروبية . فمن المعروف أن السويد بالذات قد عارضت هذا المبدأ ، تأسيساً على الانضمام للمجلس المذكور كان بناء على أن نظامه الأساسي لا يجعل له اختصاصاً في الشؤون العسكرية وأنه يلزم لذلك الفصل بين نشاط وعضوية كل من المجلس والاتحاد الزممع إنشاؤه<sup>(٢)</sup> .

(١) جوستاف ييتزل ، المرجع السابق ص ٦٢

(٢) Documents on Swedish Foreign Policy, 1965, Published by The Royal Ministry for Foreign Affairs, Stockholm, 1967, P. 28.



كان ذلك أيضاً هو السبب الذي فضلت من أجله فنلندا أن تتعد عن الانخراط في الاجتماعات التي دأب وزراء خارجية الدول الاسكندنافية على عقدها بينهم بصفة مستمرة بعد الحرب العالمية الثانية لبحث المسائل المشتركة في الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية . وأكثر من ذلك ، فقد باعدت فنلندا بينها وبين كل ما تدّتهم به من سعيها للاشتراك في أية كتلة . فلم تشترك في الاجتماعات التحضيرية لإنشاء السوق الصناعية المشتركة بين الدول الاسكندنافية واجتماعات اللجنة الاقتصادية الدائمة التي أُنشئت أسس التعاون الاقتصادي الاسكندنافي الذي سبق إنشاء مجلس الشمال سنة ١٩٥٣ كما ظلت مترددة في الانضمام إلى هذا المجلس حتى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ (١) .

وهكذا فرضت الظروف الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية على التعاون الاسكندنافي قبل إنشاء مجلس الشمال وبعده ألا يتخذ طابعاً سياسياً أو أهدافاً مرسومة فيما يتعلق بالعلاقات مع الكتلة الدولية الأخرى ، وأن ينمو ويتطور في صورة عملية واقعية ومثمرة في ميادين الرفاهية العامة ورعاية مصالح الشعوب الاسكندنافية . فتأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية لجان حكومية مشتركة دائمة لرسم الأهداف والخطوات التي يسعى إلى تحقيقها ، وما يرمى إلى توحيد بين البلاد الخمس في الشؤون الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ومسائل التشريع المدني ووسائل النقل والاتصال (٢) .

وكان من باكورة أعمال هذه اللجان أن تم في نطاقها بحث توحيد عدد لا بأس به من التشريعات والقوانين الداخلية المتصلة بشؤون التجارة والملاحة والتأمين والطيران والإقامة والمواطنة . وعقدت عدة اتفاقيات في هذه الشؤون وغيرها كتنفيذ الأحكام وتوحيد التشريعات الاجتماعية الخاصة بالضمان الاجتماعي والبطالة وإصابات العمل والتأمين الصحي والمعيش في الشيخوخة بالنسبة لجميع الاسكندنافيين في أي مكان عملوا أو أقاموا في البلاد الخمس على قدم المساواة . وفي سنة ١٩٥٢ ألغيت جوازات السفر وقيدت العملة والحوافز الجمركية بين البلاد الاسكندنافية ، وأُنشئ اتحاد للبريد واتحاد للبرق والهاتف والسكك الحديدية خفضاً من تعريفات استهلاكها . كما أصبحت الترويج والدانمرك والسويد منطقة صحية واحدة (٣) .

(١) فراتزوندت ، المرجع السابق ، ص ٦ ، ٧

(٢) فراتزوندت ، المرجع السابق ، ص ١

(٣) المرجع السابق ، ص ٢ — ٥ . تأسف لعدم إيراد المراجع تاريخياً ثابناً لكل من هذه التشريعات والاتفاقيات ،

وهكذا سارت خطة التعاون بين البلاد الاسكندنافية في هذه الشئون وغيرها طبقاً للبرامج التي يتولى تحديدها الوزراء المختصون في اجتماعاتهم ، ويقوم بأعداد التشريعات الموحدة أو الاتفاقيات الخاصة بها لجان من الخبراء والفقهاء تهيداً لعرضها على السلطات التشريعية الوطنية ليصدر بها قانون خاص بكل دولة <sup>(١)</sup> ، وهو الاختصاص الذي تولاه مجلس الشمال منذ بدء أعماله سنة ١٩٥٣

## المبحث الثاني

### تكوين مجلس الشمال

#### ١ - انشاء المجلس - عضويته واتفاقه :

لم يكن حدثاً إذاً أمام تعدد جوانب التعاون بين بلاد اسكندناوه ، وازدياد نشاط لجانه المشتركة من قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية وشئون المواصلات ، أن تشر هذه البلاد بالحاجة إلى تنظيم هذا التعاون بشكل أدق وأوفى ، عن طريق الجمع بين هذه اللجان في رباط أوثق وطبقاً لميثاق موضوع يعمل على هديه جهاز دائم للتشاور بين برلمانات البلاد الخمس وحكوماتها . وكان أن جند رئيس وزراء الدانمرك هانز هيدتوفت Hans Hedtoft في صيف سنة ١٩٥١ ، أثناء اجتماع الاتحاد البرلماني للدول الشمالية في استوكهولم ، الدعوة التي سبقه إليها مونش بانشاء مجلس استشاري للدول الخمس . ولاتت الدعوة قبولا ، وبدى فوراً في إعداد نظام أساسي لهذا المجلس ، وافق عليه الاتحاد البرلماني في فبراير سنة ١٩٥٢ ، وبرلمانات كل من السويد والنرويج والدانمرك وايسلندا في مايو ويونيه وديسمبر سنة ١٩٥٢ <sup>(٢)</sup> . أما فنلندا فقد اشترك منلوها في إعداد مشروع النظام الأساسي ، ثم انسحب تقديراً للظروف السياسية السابق الإشارة إليها <sup>(٣)</sup> . وهكذا دخل التعاون بين بلاد اسكندناوه مرحلة جديدة من التنظيم والتنسيق للاتفاق حول جميع المسائل المشتركة تحت إشراف هيئة موحدة بعد أن سار درباً طويلاً في هيئات ولجان متشعبة لا تجمع بينها أداة واحدة للعمل وتنسيق الجهود .

(١) المرجع السابق ، ص ٢

(٢) Max Sorensen, Le Conseil Nordique, Revue Generale de Droit International Public, No. 1, 1956, P. 65.

(٣) جوستاف بيترن ، المرجع السابق ، ص ٦٣

وعضوية المجلس غير مفتوحة للدول غير الاسكندنافية طبقاً للمادتين الأولى والثالثة من النظام الأساسى الموضوع سنة ١٩٥٢ والمادة الأولى من النظام الأساسى المعدل سنة ١٩٥٧ بعد انضمام فنلندا إلى المجلس . فالمادة الأولى من نظام سنة ١٩٥٢ قد ذكرت على سبيل الحصر أسماء البلاد المنضمة إلى المجلس هيئاتها التشريعية والتنفيذية ، وهى السويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا ، وأضيفت إليهم فنلندا في تعديل سنة ١٩٥٧ .

وعلى الرغم من أن فنلندا قد سبق لها أن عدلت عن الاشتراك في المجلس سنة ١٩٥١ ، فإن الدول الاسكندنافية الأخرى قد آثرت أن تترك أمامها باب العضوية في المجلس مفتوحاً بأن نصت في المادة الثالثة من نظام سنة ١٩٥٢ على أنه « يجوز بناء على طلب فنلندا أن يشترك ممثلوها في مداولات المجلس وقراراته » . وظل المجلس في اجتماعاته المختلفة يناشد الحكومة الفنلندية وبرلمانها الانضمام إلى عضويته ، مذكراً في ذلك بما يجمع بين فنلندا والبلاد الاسكندنافية عامة ، والسويد خاصة ، من تقاليد وتراث وثقافة وأصول مشتركة . كذلك وإلى المجلس إرسال صور قراراته ومضابط أعماله إلى الحكومة الفنلندية لإحاطتها علماً بنشاطه في الميادين المختلفة ، على الرغم مما لاقاه المجلس في هذا الشأن من نقد شديد من جانب الحكومة السويدية وصحافتها<sup>(١)</sup> . وما لبثت فنلندا أن عدلت عن قرارها السابق ، واتخذ برلمانها قراراً جديداً بالانضمام إلى مجلس الشمال في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

وقد بدأ المجلس أعماله في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ حيث عقد دورته الأولى في كوبنهاجن ، ثم توالى دوراته دورة عادية كل سنة ، يحدد ميعادها ومكانها في إحدى عواصم الدول الأعضاء وفقاً لما يقرره المجلس<sup>(٢)</sup> .

---

(١) Heinrich Nagel, The Nordic Council: Its Organs, Functions and Juridical Nature, *Annuaire 1966 (Revue de L' A.A.A.)*, Sijthoff, Leiden, P.45.

(٢) المادة الرابعة من النظام الأساسى .

وانعقدت الدورة الثانية في أوسلو في أغسطس سنة ١٩٥٤ ، والدورة الثالثة في استوكهلم في يناير وفبراير سنة ١٩٥٥ ، والدورة الرابعة في كوبنهاجن في يناير وفبراير سنة ١٩٥٦ ، ثم الدورة الخامسة في هلسنكي في فبراير سنة ١٩٥٧ ، والدورة السادسة في أوسلو في نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، والدورة السابعة في استوكهلم في نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

ولعل لاتباع هذا الأسلوب أهميته من حيث التمكين لرئاسة المجلس في جميع البلاد الأعضاء ، ونشر الوعي بالتضامن والسعي لتحقيق الأهداف المشتركة لدى الشعوب الاسكندنافية ، وهو مثل جذير بالاحتذاء من جانب المنظمات الاقليمية الأخرى .

وبالإضافة إلى عقد المجلس دورة عادية كل سنة ، يمكن عقد دورات استثنائية أو طارئة بناء على قرار المجلس ، أو طلب حكومتين من أعضائه ، أو طلب خمسة وعشرين عضواً على الأقل من الأعضاء البرلمانيين المنتخبين لعضوية المجلس<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فلم تستدع ضرورة أن تعقد أية اجتماعات استثنائية حتى الآن .

## ٢ - الهيئات العاملة في المجلس واختصاصاتها :

### (١) الجمعية :

#### ١ - تشكيل الجمعية

يتألف مجلس الشمال في جهازه الرئيسي ، وهو ما نسميه بالجمعية ، من نوعين من الأعضاء : أعضاء منتخبون من برلمانات البلاد الخمس ومجموعهم ٦٩ ، ١٦ من كل من برلمانات السويد والنرويج والدانمرك وفنلندا وه من البرلمان الايسلندي<sup>(٢)</sup> . وهؤلاء الأعضاء المنتخبون أو البرلمانيون هم بمثابة الأعضاء العاملين الذين لهم وحدهم حق التصويت وسلطة إصدار القرارات أو التوصيات<sup>(٣)</sup> ، كما أن منهم وحدهم تتكون اللجان التابعة للمجلس والتي تقوم ببحث ما يحال إليها من موضوعات تمهيداً للبت فيها<sup>(٤)</sup> . وهم يمثلون السلطة التشريعية بمجلسها في البلاد التي تأخذ بنظام المجلسين ، على أن يترك أمر تحديد عدد ممثلي كل مجلس أو مدة عضويتهم في مجلس الشمال إلى برلماناتهم ، لأنه عمل من صميم اختصاص تلك الهيئات<sup>(٥)</sup> . ولا يضع النظام الأساسي لمجلس الشمال أي شروط في هذا الصدد سوى صفة العضوية في البرلمانات الوطنية . ومع ذلك فقد نص النظام الأساسي على وجوب مراعاة

(١) المادة الرابعة من النظام الأساسي .

(٢) المادة الثانية من النظام الأساسي .

(٣) المادة ٣ ١٠ ٦ من النظام الأساسي .

(٤) المادة ٧ من النظام الأساسي .

(٥) المادة الثانية من النظام الأساسي .

تمثيل كل وفد برلماني وطني لمختلف الآراء السياسية في بلده<sup>(١)</sup>. وقد هدف واضعو النظام الاساسي من وراء ذلك إلى وجوب تمثيل الرأي العام الاسكندناوى تمثيلاً صحيحاً داخل المجلس. ويتم ذلك عادة على أساس نسبي لتمثيل الأحزاب السياسية داخل البرلمانات ومدى قوة تلك الأحزاب والتفاف الرأي العام حولها. ففي الدورة الأولى لمجلس الشمال بكونيناجن سنة ١٩٥٣، مثل الاشتراكيين الديمقراطيون ٢٤ مندوباً، والراييكاليين ١١ مندوباً، والمحافظين ١٠ مندوبين، والزراعيين ٦ مندوبين، والمسيحيين الشيعيين في النرويج ١، والجورجيين النرويجيين ١<sup>(٢)</sup>.

ولو أن النظام الاساسي للمجلس لم يذكر شيئاً بخصوص التزام هؤلاء المندوبين الحزبيين قرارات برلماناتهم أو سياسة أحزابهم داخل مجلس الشمال، إلا أن مداولات المجلس في دوراته المتعددة تشير إلى أن تكوينه كهيئة استشارية للتعاون بين البلاد الخمس يقتضى الارتفاع بمستوى المناقشات فوق التكتلات الحزبية أياً كانت، وأن على الأعضاء أن يعبروا عن وجهة نظرهم بمحض اختيارهم واعتقادهم بما فيه الخير ومصلحة المجموعة الاسكندناوية جمعاء<sup>(٣)</sup>.

وإلى جانب الأعضاء البرلمانيين المنتخبين، تبعث الحكومات بمندائين لها في المجلس<sup>(٤)</sup>، مهمتهم الاساسية بيان رأى الحكومة والاشتراك في المداولات حتى تكون المناقشة واقعية، ولكن ليس لهم حق التصويت والاشتراك في إصدار التوصيات<sup>(٥)</sup>. ولهذا يمكن القول بأن اختصاصهم إستشاري وأنهم بمثابة الأعضاء المعاوين للأعضاء العاملين. ولا يحدد النظام الاساسي للمجلس عدداً معيناً لممثل كل حكومة أسوة بما عليه الحال بشأن الأعضاء البرلمانيين، بل ترك لكل حكومة حق تسمية من ترغب في حضورهم دورات المجلس<sup>(٦)</sup>. وواضح أنه كلما كثر عدد مندوبي الحكومات كلما كان لهم تأثير على مجرى المناقشات وتوجيه دراسة الموضوعات واتخاذ التوصيات بما يتفق ووجهة النظر الرسمية للحكومات. وعادة

(١) المادة الثانية من النظام الاساسي.

(٢) سورنسن، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) تاجل، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٤) المادة الثانية من النظام الاساسي.

(٥) المادة الثالثة من النظام الاساسي.

(٦) المادة الثانية فقرة ب من النظام الاساسي.

برأس الوفود الحكومية رئيس الوزراء ، كما تضم وزير الخارجية ووزير العدل ووزير الشؤون الاقتصادية ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الشؤون الثقافية ، وغيرهم من الوزراء ومساعدتهم من الخبراء حسب الموضوعات التي ستكون محل البحث والدراسة في دورة المجلس ولجانه (١) .

وقد جاء هذا التشكيل المختلط لمجلس الشمال في جهازه الرئيسى من برلمانيين وحكوميين نتيجة للتجربة التي مر بها مجلس أوروبا حيث تكون جهازان منفصلان ، أحدهما يضم مندوبى البرلمانات وهى الجمعية الاستشارية وثانيها يضم ممثلى الحكومات وهى لجنة الوزراء ، لم يأت الفصل بينهما بالثغرات المرجوة . لهذا روى معالجة الأمر عند تشكيل جمعية مجلس الشمال في أن يجمع بين مندوبى السلطين في جهاز واحد ، فكان لذلك أطيّب الثغرات ، نتيجة اتصالهم ببعضهم اتصالاً دائماً وتعاونهم تعاوناً وثيقاً (٢) . ولكن وقف في سبيل إتمام هذا التعاون بين الفئتين ما نصت عليه المادة السابعة من النظام الاساسى للمجلس من تكوين لجانه الفرعية من بين الاعضاء البرلمانيين المنتخبين فحسب ، مع أن حضور الوزراء أو ممثلى الحكومات مثل هذه اللجان ، حيث تبحث المسائل وتقلب حولها وجهات النظر وتوضع المشروعات قبل عرضها على المجلس في صورة جمعية ، هو من الاهمية بمكان . هذا فضلاً عن أنه لا يلزم الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية في نطاق المجلس أسوة بما هو عليه الحال في النظم الدستورية الداخلية . ولهذا اتى المجلس إلى إشراك ممثلى الحكومات في أعمال اللجان بناء على دعوتها لهم ، واستقر الأمر على حضورهم أعمال اللجان وخاصة عند صياغة تعديل النظام الاساسى وغيره من اللوائح والمشروعات (٣) . والواقع أن معظم الوزراء أعضاء في برلماناتهم ، ولهذا يمكن أن يعبث بهم ضمن الوفود البرلمانية فيمثلون حق المناقشة والبحث في اللجان ، وحق التصويت والاشتراك في إصدار القرارات في الجمعية (٤) .

(١) يترن ، المرجع السابق ، ص ٦٤

(٢) سورنسن ، المرجع السابق ، ص ٧٠ ، ٧١

(٣) ناجل ، المرجع السابق ، ص ٥٦ ، سورنسن ، المرجع السابق ، ص ٧١ ؛ نصت المادة ١٣ من لائحة إجراءات المجلس على أن للجان الحق في أن تدعو لحضور مداولاتها مندوبى الحكومات من غير وفود المجلس ، دون الاشارة في ذلك إلى مندوبى الحكومات إلى المجلس . وهذا يعنى أن حقهم في الاشتراك في أعمال اللجان قد أصبح ثابتاً . وم في ذلك لهم حق الاشتراك في اللدالات فحسب وليس لهم حق التصويت كما هو شأنهم في الجمعية .

(٤) سورنسن ، المرجع السابق ، ص ٧٠

## ٢ - اختصاصات الجمعية

حين تعرف المادة الأولى من النظام الاساسى وظيفة المجلس والغرض من إنشائه « بالتشاور بين مندوبين البرلمانين وممثلى الحكومات فى المسائل ذات الصالح المشترك بين بعض أو كل الدول الأعضاء » فهى لم تجد داعياً لتحديد اختصاصاته تفصيلاً . فتحديد الاختصاصات يكون ضرورياً حالة أن يكون للمجلس أو الجمعية سلطة البت فى الأمور التى تعرض عليها بقرارات ملزمة للحكومات ، وليس هذا بحال وظيفة مجلس الشمال . فالمادة الأولى وكذلك المادة العاشرة تشيران إجمالاً إلى اختصاصات المجلس فى مناقشة المسائل المشتركة وإصدار توصيات غير ملزمة فى شأنها . فإذا كانت هذه المسائل لا تهم جميع الدول الأعضاء ، فقد أعطى النظام الاساسى لجميع أعضاء الجمعية حق مناقشتها ، ولكن لا يصوت فى إصدار التوصيات بشأنها غير الأعضاء البرلمانين للدول المعنية <sup>(١)</sup> . فيكون وضع ممثلى الدول الأخرى أشبه بالراقين . ولكن كثيراً ما امتنع ممثلو الدول غير المعنية بالمسائل المعروضة للبحث حق عن مناقشتها <sup>(٢)</sup> . وهذا على خلاف ما جرى عليه الحال فى الجمعية الامتشارية لمجلس أوروبا ، حيث سمح الغير الدول المعنية بمسائل البحث فى التصويت عليها ، مما كان سبباً فى إنشاء جمعيات صغرى خارج نطاق الجمعية الأوروبية الكبرى كجمعية اتحاد الصلب والفحم ، وجمعية السوق الأوروبية المشتركة . بينما تلاقى واضعو نظام مجلس الشمال هذا الخلط بإباحة حق المناقشة دون حق التصويت للأعضاء من غير الدول التى تتعلق بها الموضوع المطروح للمناقشة أمام المجلس <sup>(٣)</sup> .

ولم ينص النظام الاساسى صراحة على استثناء شئون الدفاع والمسائل السياسية من بين اختصاصات المجلس ، وذلك على خلاف نص المادة الأولى من النظام الاساسى لمجلس أوروبا التى عددت نواحي نشاطه وجوانب العمل المشترك فى نطاقه . واستثنت من ذلك صراحة المسائل المتعلقة بشئون الدفاع <sup>(٤)</sup> . ولا يعنى سكوت نظام مجلس الشمال عن النص

(١) المادة ١٠/٢ من النظام الاساسى .

(٢) مثلاً فى الدورة الأولى لاتحاد المجلس ، امتنعت النرويج وإيسلندا عن مناقشة كل ما يتعلق بموضوع إنشاء جسر أو نفق يصل بين الدانمرك والسويد .

(٣) سورنسن ، المرجع السابق ص ٢٢

(٤) المادة الأولى فقرة ب ، د من النظام الاساسى لمجلس أوروبا .

على تلك الاستثناءات تنازل كل من السويد وفنلندا عن موقفها السابق في هذا الشأن من التعاون الاقليمي مع الدول الاسكندنافية الاخرى المنضمة إلى حلف شمال الاطلسي ، لأن المسائل العسكرية والاستراتيجية والسياسية ليست في الواقع من المسائل ذات الصالح المشترك بين جميع بلاد اسكندناوه كنص المادتين الاولى والعاشرة اللتين أشارتا إلى اختصاصات مجلس الشمال من حيث الموضوع ، ولكنها مسائل مختلف عليها بين الدول الاسكندنافية . أما عن كون هذه المسائل مشتركة بين النرويج والدانمرك وإيسلنده ، فالواقع أن بحثها والاتفاق حولها ينهم إنما يجري في نطاق حلف الاطلسي الشمالي لا في نطاق مجلس الشمال . لم يكن هناك ثمة ضرورة إذا لتقرير ضمانات قانونية بالنص في هذا الشأن ، خاصة وأن العرف الاقليمي بين دول اسكندناوه قد جرى على أن تنظر كل منها إلى مصالح شقيقتها وضمان هذه المصالح واحترامها دون نهوض أو اتفاقات مكتوبة . ومن المعلوم أن ثمة مناقشات ومداولات قد جرت في هذا الشأن فأوضحت أن استثناء مسائل الدفاع والشئون السياسية من أعمال واختصاصات مجلس الشمال هو محل اتفاق من قبل جميع الأطراف ، ومبدأ أساسي من مبادئ التعاون القائم بينها .

وهذا هو ما أوضحه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس نواب السويد ، وما أوضحه رئيس لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان النرويجي ، على اختلاف في التفسير بينها ، إذ يقول الأخير أن هناك ثمة اتفاق من الجميع على أن يوقف نشاط المجلس في الشئون الخارجية والعسكرية في الوقت الحاضر <sup>(١)</sup> . ويوحى هذا التصريح أن هناك تحفظاً بالنسبة للمستقبل ، فإذا اتحدت السياسة الخارجية للدول الاسكندنافية أمكن التشاور حولها وحول الشئون العسكرية كذلك في مجلس الشمال ، دون حاجة إلى تعديل في النظام الأساسي أو التردى في أخطاء الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا التي كثيراً ما تخطت أو تراجعت عن الحدود التي رسمها النظام الأساسي للمجلس في شأن تلك المسائل <sup>(٢)</sup> .

وواضح من عموم النص حول المسائل المشتركة أن اختصاص الجمعية في البحث أو التشاور حول هذه الشئون قد وسع من نطاق التعاون الاقليمي بين بلاد اسكندناوه أكثر مما كان عليه الحال قبل إنشاء مجلس الشمال حيث كان هذا التعاون قاصراً على بعض الجانب ذات

(١) سورسن ، المرجع السابق ، ص ٧٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤



الاختصاصات المحددة بالشئون الثقافية أو القانونية والاجتماعية والاقتصادية . ولما كان هناك ازدواج في الاختصاص بين المجلس وبلانه الفرعية وتلك اللجان التي قامت قبل وجوده بين كل أو بعض حكومات الدول الاسكندنافية ، فقد أصبح يدخل في صميم وظيفة المجلس واختصاصه أن يلم بأبحاث تلك اللجان . ويلجأ المجلس في ذلك إلى الاتصال بالحكومات الداخلة في تلك اللجان لتتبع أعمالها والإحاطة بما يتم بحثه في نطاقها من مشروعات أو عقده من معاهدات ، مما جعل من المجلس مركزاً لجميع نواحي النشاط والتعاون الاقليمي بين البلاد الاسكندنافية (١) .

### ٣ - سلطات الجمعية

أما وقد أشرنا إلى أن وظيفة المجلس استشارية بحتة ، وأن ليس له سلطة إصدار قرارات لها صفة الالتزام والتنفيذ على حكومات الدول الأعضاء وإنما توصيات بما يلزم اتخاذها في المسائل المشتركة ، فهذا يعني انقضاء سلطة التشريع للمجلس أو الجمعية حول تلك المسائل . فالحكومات لا تلزم بهذه التوصيات التي يصدرها المجلس ، بل لها مطلق الخيار في الارتباط أو عدم الارتباط بها ، وإن كان هناك ثمة التزام أدبي يقع على عاتق الحكومات والبرلمانات الوطنية في الأخذ بالتوصيات الصادرة عن أغلبية ساحقة (٢) .

كذلك نص المادة ١١ من النظام الأساسي على إلزام كل حكومة بتقديم تقرير لدى كل دورة من دورات انعقاده عما اتخذته من خطوات بشأن توصيات المجلس إليها . غير أن الحكومات تملك مع ذلك تقديم تقرير لا يضمن أية خطوات إيجابية بشأن تنفيذ هذه التوصيات ، على ما في نص المادة ١١ من حيث لها أو تقرير التزام أدبي عليها بمراعاة ذلك . وهنا تظهر أهمية التعاون المباشر بين الأعضاء العاملين من مندوبي البرلمانات وممثل الحكومة في نطاق جهاز موحد يجمع بينهما . وإلى جانب ذلك فقد عملت أجهزة المجلس على في الاتصال بكافة الوزارات في كل بلد لمناقشة تنفيذ توصيات المجلس ، دون اتباع الأسلوب الشكلي في إرسال المذكرات عن طريق وزارات الخارجية كما هو متبع في الأنظمة الدبلوماسية التقليدية وما تتبعه المنظمات الدولية على اختلافها (٣) .

(١) تاجل ، المرجع السابق ، ص ٦١

(٢) بيترو ، المرجع السابق ، ص ٦٠

(٣) تاجل ، المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١

وجدير بالذكر أن اشتراك ممثلي الحكومات في الجمعية ومدى ولائها لا يوقع على حكوماتهم أية مسئولية بالتنفيذ من الناحية القانونية . ولهذا السبب انتهى واضعو النظام الأساسي إلى تقرير المادة الثالثة منه والتي تنص على أن « ليس لممثلي الحكومة حق التصويت في المجلس » . وكانت اللجنة البرلمانية التي قامت بإعداد مشروع النظام الأساسي قد اقترحت النص على حق التصويت لرؤساء الوزارات ووزراء الخارجية المشتركين بالمجلس ، ولكن الترويح وقد فضلت منذ البداية نظاماً لا إلزام فيه قد طالبت بإلغاء هذا الحق بالنسبة لجميع ممثلي الحكومات ، تأسيساً على ما يقال بشأن تقييد حرية الحكومات في رفض قبول التوصيات التي سبق أن صوت عليها ممثلوها بالموافقة في المنظمات الدولية <sup>(١)</sup> . ولكن الواقع أن تصويت ممثلي الحكومات بالموافقة على توصية ما لا ترتب أي إلزام قانوني على عاقل حكوماتهم بالتنفيذ ، دون اتباع ما ترسمه الأنظمة الدستورية الداخلية لكل دولة على حدة في هذا الشأن . فمن وجهة النظر القانونية ليس في تصويت ممثلي الحكومات في جمعية كـمجلس الشال ، احتفظت الدول عند انضمامها إليه بمطلق سيادتها ولم تتنازل له بالنص عن أي اختصاص ذاتي أو سلطة في التشريع في نواحي اختصاصها ، ما يسمح بترتيب أي إلزام قانوني على عاقلها ؛ وإن أمكن القول بوجود إلزام أدبي أو شغل للمسئولية الأدبية والسياسية للدولة بوجوب التنفيذ منذ أن صوت مندوبها في صف القرار . ولهذا رؤى زيادة في الحيلة منع تصويت ممثلي الحكومات في مجلس الشال .

### (ب) اللجان :

وتتصدها اللجان الفرعية التي ينشأها المجلس أثناء انعقاد دوراته ويحيل إليها الموضوعات ليبحثها وتقدم اقتراحاتها عنها إلى الجمعية لاتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها . وللجمعية في هذا الشأن مطلق الخيار في أن تنفي من اللجان ما يلزم لبحث الموضوعات المعروضة عليها من الأعضاء البرلمانيين أو الحكوميين أو الحكومات في شكل اقتراحات <sup>(٢)</sup> . ولكن لم تدع الحاجة حتى الآن إلى إنشاء أكثر من أربعة بلجان تخصص بالشئون القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

(١) سورفنسن ، المرجع السابق ، ص ٧٥

(٢) المادة ٧ من النظام الأساسي .

ولم ينص النظام الأساسي على تحديد عدد أعضاء اللجان ، وإن كان قد نص على أن يكون تشكيلها من بين الأعضاء البرلمانيين <sup>(١)</sup> . ونص النظام الداخلي للجان على جواز اشتراك ممثلي الحكومات في مداولات اللجان مالم تتخذ اللجان قراراً بغير ذلك . وهذا يعني أن للمندوبين البرلمانيين سلطة إقصاء ممثلي الحكومات من اجتماعات اللجان في بعض الحالات <sup>(٢)</sup> . وتنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها رئيساً ونائب رئيس . ويقوم الرئيس بانتخاب سكرتير اللجنة ، كما تقوم اللجنة بانتخاب مقرر لكل موضوع اتخذت قراراً بشأنه ، ليقوم بشرح وجهة نظرها والدفاع عن توصيتها أمام الجمعية .

وعلى خلاف الجمعية التي تعقد دورة واحدة كل عام ، فيما عدا الدورات الاستثنائية ، يمكن اتخاذ قرار من قبل رئاسة المجلس بمواصلة اللجان عقد اجتماعاتها فيما بين دورات الانعقاد السنوية . كذلك يجوز إنشاء لجان خاصة فيما بين تلك الدورات لتحضير وبحث بعض المسائل الأخرى <sup>(٣)</sup> .

واختصاص اللجان بمحدود بطبيعة الحال باختصاص الجمعية وما تحيله إليها من مسائل . فوظيفتها قاصرة على بحث تلك المسائل والتوصية بشأنها أو ابداء رأى مخالف فيها ، دون أن يكون لها حق التعديل في الاقتراحات المعروضة عليها .

وقد ترك للجان تقرير علانية اجتماعاتها والنشر عما يدور بها من مناقشات رغبة في التفاف الرأى العام الاسكندناوى حول المجلس . وعادة تتعقد اللجان علانية مالم يكن موضوع البحث يمس تفاصيل لا ترغب بعض الحكومات في الإعلان عنها <sup>(٤)</sup> . وهكذا تلور جميع اجتماعات مجلس الشمال ومعظم اجتماعات لجانه في جو من الدبلوماسية المفتوحة حتى يمكن للرأى العام أن يتتبع ما يقوم به ممثلوه من جهود في سبيل التعاون الاقليمي ، كما يجاح له أن يؤثر فيما يتخذه الأطراف من مواقف إبان المباحثات والمناقشات في الجمعية واللجان.

(١) المادة ٧ من النظام الأساسي .

(٢) تاجر ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣) المادة ٧ من النظام الأساسي .

(٤) تاجر ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

### ( ج ) الرئاسة :

تنتخب الجمعية من بين أعضائها البرلمانين في بدء كل دورة مجلساً للرئاسة يتألف من رئيس وأربعة نواب للرئيس ، يسترون في شغل مناصبهم حتى يحين انعقاد الدورة التالية <sup>(١)</sup> . فلهم على خلاف الجمعية صفة الاستمرار ومباشرة العمل فيما بين دورتي الانعقاد . فالرئاسة مثلاً هي التي تقوم عملاً بتحديد موعد انعقاد الدورة القادمة ما لم تحدد الجمعية نفسها ذلك في دورتها السابقة ، كما يقع على عاتقها الدعوة إلى دورة استثنائية طبقاً للقواعد المرسومة في هذا الشأن <sup>(٢)</sup> . ويقوم الرئيس ، وهو عادة من جنسية الدولة التي تعقد بها الدورة ، بالتوقيع على التوصيات قبل تعيينها على الحكومات ، كما يقوم بالتعاون مع نائبه والسكرتيريات الوطنية بصرف الأمور فيما بين الدورتين ، وخاصة فيما يتعلق بالتحضير للدورة الجديدة <sup>(٣)</sup> . ولما كان الرئيس ونوابه الأربعة لا يتبعون جنسية واحدة ، بل يختار كل واحد منهم من إحدى البلاد الخمس ، لهذا لا يلزم اجتماعهم فيما بين دورات انعقاد الجمعية إلا في الحالات الضرورية أو العاجلة . وهم فيما خلا ذلك يقومون بالاتصال بالحكومات والوزراء لتتبع توصيات المجلس . وكثيراً ما يدعون لحضور اجتماعات وزراء الخارجية أو وزراء العدل أو التعليم لبحث الشؤون المتعلقة بالتعاون الاقليمي مبادئه المختلفة .

### ( د ) السكرتيريات الوطنية :

تعين وفود كل بلد سكرتيراً لها وعدداً من الموظفين الذين يقومون بمعاونته ومن مجموع هذه السكرتيريات الوطنية تألف سكرتيرية المجلس . وهي على خلاف مجلس الرياسة الذي يقضيه كل عام في بدء كل دورة ، تمثل الجهاز الدائم الوحيد بالمجلس . وطبقاً للمادة الثامنة من لائحة إجراءات المجلس يكون سكرتير عام المجلس في كل دورة هو سكرتير وفد البلد الذي يعقد فيه الاجتماع ، ويستمر في عمله بهذا الوصف إلى حين عقد الدورة التالية في بلد آخر . وتعمل سكرتيرية كل دورة تحت إشراف الرئاسة التي تحدد لها اختصاصاتها . ويخلص عملها في تلقي اقتراحات الأعضاء البرلمانين ومذكرات الدول الأعضاء فيما يدرج على جدول أعمال الدورة المقبلة ، كما تقوم بإعداد وطبع توصيات الجمعية وتعيينها على الدول ، فضلاً عن أعمال السكرتيرية المعتادة أثناء عقد الاجتماعات .

(١) المادة ٥ من النظام الأساسي .

(٢) المادة ٤ من النظام الأساسي .

(٣) المادة ٢٤ من لائحة إجراءات المجلس ، والمادة ٨ من النظام الأساسي .

## المبحث الثالث

### طبيعة مجلس الشمال وكيانه القانوني

#### ١ - ماهية النظام الاساسي للمجلس :

الاجراء المتبع عادة في إنشاء الهيئات والمنظمات الدولية هو توقيع اتفاقية بين الدول الاعضاء ، يهلون بموجب أحكامها إلى المنظمة باختصاصات معينة ويتعاقدون على سبيل التبادل بانتاج وسائل التعاون والتضامن في سبيل تحقيق أغراض المنظمة وأهدافها . وبمعنى أصح يتنازلون عن قسط من سيادتهم واختصاصهم الذاتي ، موكلين إلى المنظمة المشتركة العمل في نطاق هذا الاختصاص أو الميدان من ميادين التعاون . وهم بذلك يرتبون على عاتقهم التزامات متبادلة بمحض اختيارهم ومشيتهم . فإذا تم التراضى والاتفاق بين هذه الجماعة من الدول نابت إرادتهم المشتركة ، أيا كانت وسيلة التعبير عنها بالإجماع أو الأغلبية ، عن إرادة الاعضاء فرادى في الاختصاصات التي وكل إلى المنظمة بها ، واستطاعت أجزؤها أن تخلق من الأنظمة القانونية ، أو تعدل منها ، ما يكفل تنظيم العمل داخل نطاقها بل قد تستطيع تعديل نظامها الاساسي بناء على أغلبية معينة . وفي اتباع قاعدة الأغلبية في مثل هذه الحالة أو عند اتخاذ القرارات ما يعنى إمكان إخضاع دولة لبعض الالتزامات على غير إرادة حكومتها .

وقد لجأت الدول الاسكندنافية في إنشاء مجلس الشمال ووضع نظامه الاساسي إلى وسيلة فريدة في نوعها ، على غير ما هو مألوف أو معروف دوليا في إنشاء مثل هذه المنظمات للتعاون بين الدول ، وإن اتفقت في فلسفتها والروح البرجانية التي يؤمن بها سكان تلك البلاد ويعمل بمطبقها الفكر القانوني لديهم . والبحث حول الشكل الذي صم في إطاره مجلس الشمال مقارنا بغيره من الأنظمة والمواثيق الدولية قد يؤدي إلى نتيجة سلبية ، ما لم نع الظروف والحرية في العمل التي قام عليها التعاون الاسكندنافي احتياجا طويلا . فالنظام الاساسي لمجلس الشمال لم يضمن أية اتفاقية أو معاهدة دولية موقعا عليها من الدول الخمس المنضمة إليه ، وإنما أقرت هذا النظام بعد صياغته والاتفاق على مواده سنة ١٩٥٢ ، وتعديلاته سنة ١٩٥٧ ، برلمانات تلك الدول بقرارات موحدة صادرة عنها . فما هو التقييم الصحيح لمل هذا الإجراء من الناحية القانونية ؟ وهل يمكن القول بوجود

اتفاق ضمني عن طريق تقابل إرادات الدول الخمس بإصدارها هذه القرارات أو الأعمال التشريعية الموحدة بالتعاون في مجلس الشمال ؟

الواقع أنه من حيث المبدأ يمكن تصور تلاقى هذه الإرادات التي تحمل قرارات منفردة متقابلة وتكون بين الدول الخمس اتفاقاً دولياً له آثاره ونتائج في نطاق القانون الدولي العام . ويقرر هذا المبدأ حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية المناطق الحرة لساقوى العليا والصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ بشأن ما يربته التشريع الصادر عن إحدى الدول من آثار دستورية ملزمة لها في الاتفاق أو التعاقد <sup>(١)</sup> . فإذا كان هذا هو شأن العمل المنفرد الصادر عن دولة واحدة فإن ترتيب نفس الآثار الصادرة عن عدة أعمال رسمية متقابلة لمدة دول أولى وألزم في الاتفاق وقيام التعاقد .

يبد أنه يجب ألا يغرب عن البال أن صدور هذه الأعمال التشريعية المتقابلة لا يمكن أن ترتب التزامات على عاتق الدول الأعضاء بالدخول في اتفاق خاص بشأن هذا التعاون الاقليمي ما لم يستوف صدورها الاجراءات المرسومة حسب الانظمة الدستورية المتبعة في كل بلد . فلا يمكن تصور قيام مثل هذا الاتفاق دون صدور هذه التشريعات عن السلطات المختصة بمقد الاتفاقيات الدولية في البلاد الاسكندنافية ، وهم الرؤساء الدستوريون لتلك الدول وملوكها . فصدور هذه الاعمال بموافقة البرلمانات الاسكندنافية وحدها لا تكفي لتحمل الاثر الدستوري الصحيح لنفاذ الالتزام . وهذه هي حقيقة الحال في شأن النظام الاساسي لمجلس الشمال ، إذ لم تتبع الاجراءات الرسمية للتصديق على موافقة البرلمانات بشأنه من قبل رؤساء الدول الاسكندنافية وملوكها ، فيما عدا الدانمرك التي صدق ملكها على قرار برلمانها في هذا الشأن وأصدره في صورة قانون مستوفٍ للاجراءات .

وإلى جانب هذه الحجة بانفناء وجود الاتفاق الدولي بين الدول الخمس ، يضيف الفقيه الدانمركي سورنسن حجته بأن القرارات البرلمانية الموحدة لم تعبر عن أية رغبة في الصاعد أو الارتباط في اتفاق تبادلٍ حول أحكام النظام الاساسي <sup>(١)</sup> .

C. P. I. J., Sér. A/B, No. 46, P. 145, Edward Hambro. The Case <sup>(١)</sup>  
Law of The International Court, Leyden, 1962, No. 176.

(٢) رورنسن ، المرجع السابق س ، ص ٦٧

والواقع أن ثمة صيغة مكتوبة تمثل هذا الاتفاق ليست شرطاً أساسياً لقيام التعاهد . بل إن وجود مثل هذه الصيغة في التراطات الصادرة عن السلطات التشريعية الخاصة بكل دولة لا تولد أثراً قانونياً ملزماً ما دامت لم تستوف الاجراءات الدستورية في التصديق عليها . وعلى عكس ذلك يمكن القول بوجود مثل هذا الاتفاق أو التعاهد الضمني الفاشئ عن تلاقى إرادات ممثلي الحكومات ووزراء الخارجية في اجتماعهم ومداولاتهم لانشاء المجلس ووضع نظامه الاساسى . فما لا شك فيه أن هناك اتفاق شفهي مضرر بين ممثلي الحكومات ولا سيما وزراء خارجية البلاد الاسكندنافية بشأن أسس هذا التعاون في نطاق مجلس الشمال ، وأن هذا الاتفاق ملزم لكل دولة مع الدول الأخرى ما دام صادراً عن وزراء مختصين وفي حدود اختصاصاتهم . ويساند هذا الرأي حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية المركز القانوني لجرينلاندا الشرقية الصادر في ٥ إبريل سنة ١٩٣٣ (١) .

وهكذا لا نساير الرأي القائل ان انشاء مجلس الشمال ووضع نظامه الاساسى بالصورة السابقة لا يرتب على عاتق الدول المشتركة فيه أى التزام دولي يحول دون إمكان تعديل أحكامه ، كل إرادتها المنفردة (٢) . فمثل هذا الالتزام بالتعاون في نطاق المجلس وحدود الاختصاصات المنوطة له بحكم النظام الاساسى موجود ، وإن كانت الثمة المتبادلة وميثاق القلوب لا التعاهدات المكتوبة هي مناط هذا الالتزام .

## ٢ - الشخصية القانونية للمجلس :

بالرغم من تصور وجود اتفاق شفهي ضمني بين الدول الخمس بقيام مجلس الشمال والالتزام بالتعاون في نطاقه في حدود الاختصاصات الموكولة اليه ، إلا أن البحث حول هذه الاختصاصات من جانب ، وحول الشروط والمقتضات التي وكلت اليه الدول في حدودها مباشرة نشاطه وتكوين أجهزته من جانب آخر ، لما يثير كثيراً من الشك حول طبيعة هذا المجلس وشخصيته القانونية الدولية .

---

(١) هامبرو ، المرجع السابق رقم ١٧٦ ؛ ويشير الحكم المذكور إلى أن كل إجابة شفوية من وزير الخارجية موجبة إلى ممثل دبلوماسي لدولة أجنبية في مسألة من صميم اختصاصه تعتبر ملزمة للدولة التي يمثلها هذا الوزير .

(٢) أنظر بيترن ، المرجع السابق ، ص ٦٣

فمجلس الشمال بصورته وتكوينه الحالي لا يقع في إطار أى شكل من أشكال الانعادات التى يعرفها القانون الدولى وتتمتع بالشخصية القانونية فى نطاقه . والحكومات التى انضمت اليه أو دخلت فى تكوينه قد حرصت بادى ذى بدء على انفاء وجود هذه الشخصية القانونية والدولية للمجلس ، بأن استبعدت تضمين نظامه الأساسى أى اتفاق قانونى مكتوب فيما بينها ، بل وزادت فى هذا الحرص فاستبعدت تضمين أية أحكام تتعلق بتعديل أحكامه أو الانسحاب منه . وإلى جانب ذلك امتنعت الدول صراحة عن إنشاء جهاز دائم أو سكرتيرية عامة تتولى تنظيم نشاط المجلس والسر على تنفيذ توصياته أو قد تعبر عن طبيعته ووجوده الذاتى ، المستقل ، فالقت جميع الأعمال الادارية والقتية على عاتق السكرتيريات الوطنية التابعة لوفود الدول الأعضاء <sup>(١)</sup> .

كذلك ليس للمجلس ذمة مالية مستقلة . فطبقاً للمادة ١٣ من النظام الأساسى تحصل كل دولة نفقات تمثيلها فى المجلس وتكاليف سكرتيرتها الوطنية والاعتمادات الخاصة بمقد اجتماعات فى أراضيها . فتحويل نشاط المجلس لا يفرضه إلزاماً ما على عاتق الدولة ، وإنما هو مساهمة من جانب كل الدولة فى حدود أعبائها المالية الداخلية .

ولا يفوتنا أن تتمتع منظمة دولية ما بالشخصية الدولية ، فضلاً عن الاهلية القانونية فى الالتزام أو التعاقد ، لا يمكن القول بوجوده إلا بمباشرتها من الوظائف والاختصاصات ومن النشاط فى الميدان الدولى ما يرهمن على وجودها وكيانها الذاتى المستقل <sup>(٢)</sup> . وليس فى النظام الأساسى لمجلس الشمال ما يخلع عليه من الوظائف أو الاختصاصات سوى صفة الجهاز الاستشارى للبرلمانات والحكومات <sup>(٣)</sup> . فلا يملك المجلس غير إصدار توصيات للحكومات لها أن قبلها أو ترفضها ، وإن كانت مساندة الأغلبية الساحقة لإحدى التوصيات تحفز عادة على تنفيذها من جانب البرلمانات والحكومات الوطنية .

ولعل الحقائق السابقة فى مجموعها توضح لنا إلى أى حد لم تردد حكومات الدول الاسكندنافية الاعتراف لمجلس الشمال بالاهلية القانونية فى مواجهتها ، وبالشخصية الدولية

(١) انظر المادة الثامنة من النظام الأساسى .

(٢) انظر رأى الاستشارى لهيئة العدل الدولية فى شأن التعويض عن مقتل برنادوت ١٩٠٨

هامبرو ، المرجع السابق رقم ٢٥٥

(٣) المادة الأولى من النظام الأساسى .



في ميدان تعاونها أو بالنسبة لغيرها . ومع ذلك فلا يمكن القول بإنكار كل ذلك على المجلس المذكور ، لأن الدول رغم انعدام رغبتها في إقامة جهاز دائم للمجلس أو منظمة دولية بالمعنى الصحيح ، قد خلقت مع ذلك فيما بينها نظاماً قانونياً معيناً ، هو هذا المجلس أو الجهاز الذي اتفقت فيما بينها على إنشائه والاعتراف له باختصاص محدود هو الاختصاص الاستشاري للبرلمانات والحكومات الوطنية . ويخضع هذا الجهاز أو المجلس لأحكام وقواعد حددت في نظام أساسي لا يمكن التخلص منها أو من الالتزام بشأن التعاون بمقتضاها بقرار اقرادى من قبل أية دولة .

وقد خول هذا النظام الاساسى الدول بعض الحقوق التي تمارسها بموجب أحكامه وأحكام النظام الداخلى للمجلس ، كالتمثيل في دورات إنعقاده ، وطلب عقد دورة استثنائية . كما أن عليها أن تقدم تقريراً إلى المجلس في كل دورة من دورات إنعقاده حول تنفيذها لتوصياته السابقة<sup>(١)</sup> .

كذلك يمكن القول بأن للمجلس شخصية قانونية بالنسبة للمسائل والموضوعات التي عليه وحده القيام بها أو إنشائها بقرار منه كوضع لوائح إجراءاته وتنظيماته الداخلية<sup>(٢)</sup> . ولا شك أن كثيراً من التفاصيل المتعلقة بالتعاون بين الدول الأعضاء وتنظيم هذا التعاون في نطاق مجلس الشمال قد تركت لهذه الأنظمة الداخلية ليقرر المجلس بنفسه في شأنها . مما لا يتسع له بنود النظام الاساسى الثلاثة عشرة .

وهكذا يمكن القول بوجود شخصية قانونية ضيقة للمجلس المذكور . وإجمالاً فنعن أمام نظام قانوني خاص Sui Jeneris ، ليس من بين تلك الأشكال التقليدية للاتحادات أو التتظيمات الدولية التي عرفها القانون الدولي .

(١) المادة ١١ من النظام الاساسى .

(٢) المادة ١٢ من النظام الاساسى .

## النظام الأساسي لمجلس الشمال\*

المادة الأولى — مجلس الشمال جهاز تأسيس بقصد التشاور بين برلمان الدانمرك<sup>(١)</sup> وبرلمان فنلندا<sup>(٢)</sup> وبرلمان إيسلندا<sup>(٣)</sup> وبرلمان النرويج<sup>(٤)</sup> وبرلمان السويد<sup>(٥)</sup> ، وكذلك بين حكومات هذه البلاد ، في المسائل التي تتطلب جهوداً مشتركة بين بعض أو كل هذه البلاد .

المادة الثانية — يتألف المجلس من ٦٩ مندوباً منتخباً ويمثل الحكومات . فينتخب حسب الوسائل والمبدئ التي تحددها الدول كل من برلمان الدانمرك وبرلمان فنلندا وبرلمان النرويج وبرلمان السويد من بين أعضائه ١٦ مندوباً لعضوية المجلس والعدد اللازم من المندوبين المساعدين ، كما ينتخب برلمان إيسلندا من بين أعضائه ٥ مندوبين لعضوية المجلس والعدد اللازم من المندوبين المساعدين ، على أن يمثل المندوبون المنتخبون مختلف الآراء السياسية في بلادهم .

ولكل حكومة أن تعين من بين أعضائها من الممثلين الحكوميين العدد الذي ترغب فيه .

المادة الثالثة — ليس للممثلين الحكوميين حق التصويت في المجلس .

المادة الرابعة — يجتمع المجلس مرة كل سنة في موعد يحدده (دورة عادية) . على أنه يجوز عقد اجتماعات خاصة إذا قرر المجلس ذلك ، أو بناء على طلب حكومتين على الأقل أو مالا يقل عن ٢٥ مندوباً منتخباً (دورة استثنائية) . وتحدد الدورات العادية في عاصمة إحدى الدول التي يقرر المجلس عقده فيها .

---

\* كما أوصى به المجلس الحكومات في دورته المادية الخامسة في هلسنكي في فبراير سنة ١٩٥٧ ، وكما تبنته حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء في أواخر سنة ١٩٥٧ . وقد أصبح هذا النظام بصيغته الحاضرة نافذاً ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٨

Folketing of Denmark

Eduskunta-Riksdag of Finland.

Althing of Iceland.

Storting of Norway.

Riksdag of Sweden.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

المادة الخامسة — ينتخب المجلس من بين مندوبيه المنتخبين ، لكل دورة عادية وحتى يحين عقد الدورة العادية التالية ، رئيساً وأربعة نواب للرئيس ، يكونون في مجموعهم مكتب رئاسة المجلس .

المادة السادسة — تكون مداوالات المجلس علنية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لموضوع البحث .

المادة السابعة — تشكل من المندوبين المنتخبين خلال كل دورة عادية لجان دائمة تقوم بالأعمال التحضيرية للموضوعات المعروضة على المجلس . ويجوز ، في حالات خاصة ، عقد اجتماعات للجان الدائمة في فترات ما بين دورات الانعقاد بناء على قرار من مكتب الرئاسة . كذلك يجوز إنشاء لجان خاصة في فترات ما بين دورات الانعقاد لتحضير موضوعات خاصة .

المادة الثامنة — يعين وفد كل بلد سكرتيراً وعدداً من الموظفين . ويشرف مكتب الرئاسة على جهود وتعاون السكرتيريات .

المادة التاسعة — لجميع الحكومات والمندوبين الحق في عرض موضوع ما على المجلس يطلب مكتوب يقدم إلى مكتب الرئاسة . وتقوم الرئاسة بعمل الترتيبات التي ترى ضرورة إجرائها ، وتبعت بالوثائق إلى الحكومات والمندوبين قبل انعقاد الدورة .

المادة العاشرة — يناقش المجلس المسائل ذات الصالح المشترك للبلاد وله أن يصدر توصيات إلى الحكومات . وتصحب التوصيات بيانات عن كيفية تصويت كل مندوب .

وفي المسائل التي تم بعض البلاد فحسب ، لا يصوت غير مندوبي تلك البلاد .

المادة الحادية عشرة — يجب على الحكومات أن تبلغ المجلس في كل دورة عادية عن أي إجراء اتخذته في شأن توصياته .

المادة الثانية عشرة — يضع المجلس قواعد إجراءاته .

المادة الثالثة عشرة — تحصل كل دولة النفقات الخاصة بعضويتها في المجلس . ويقرر المجلس نسبة توزيع النفقات المشتركة .

## المراجع

1. Andrén (Nils), The Nordic Cultural Commission, *The Norseman*, Vol. XV, 6, No. 6, Nov-Dec., 1957.
2. Colliard (Claude-Albert), *Institutions Internationales*, Dalloz, 1956.
3. Englund (Ake), Nordiska Radet Och Det Ekonomiska Samarbetet (English Summary), *Fran Departement Och Namnder*, Argang 18, No. 6, Stockholm, 1956.
4. Englund (Ake), *Nordiskt Ekonomiskt Samarbete* (English Summary), Prochure, Stockholm, 1956.
5. Englund (Ake), *Nordisk Samhandel* (English Summary), Prochure, Stockholm, 1955.
6. *Et Faelles Nordisk Marked-En Orientering Og Nogle Synspunktar* (English Summary), Prochure, Copenhagen, 1955.
7. Fifth Session of Nordic Council, *Review of International Affairs*, Beograd, No. 166, March 1, 1957.
8. Hambro (Edvard), *The Case Law of The International Court*, Sijthoff, Leiden, 1952.
9. *Handbook of European Organizations*, Published By the Secreteriat-General of The Council of Europe, Strasbourg, 1956.
10. Nagel (Heinrich), The Nordic Council: Its Organs, Functions and Juridical Nature, *Annuaire, Revue De L' A. A. A.*, Sijthoff, Leiden, No. 25, 1956.
11. Nordic Council, *Memorandum Concerning The Methods of Unification of Law Followed by The Member States*, 163/1956.
12. Nordic Council, *Publications*, 42/1959.
13. Nordic Council, *Rules of Procedure For The Nordic Council*, Det Danske Sekretariat, J. Nr. 7. D, 1, Nr. 25/1958.
14. Norlund (Ib), The Scandinavian Countries and The New German Threat, *International Affairs*, Moscow, No. 1. 1958.
15. Petré (Gustav), Scandinavian Co-Operation, *European Yearbook*, Vol. II, Nijhoff, The Hague, 1956.
16. Scarlat (Alex.), La Communauté Economique Nordique, *Economie Et Realités Mondiales*, Dec. 1954.
17. Sorensen (Max), Le Conseil Nordique, *Revue Generale De Droit International Public*, No. 1, 1955.
18. Reuter (Paul), *Institution Internationales*, Paris, 1955.

19. Royal Ministry For Foreign Affairs, *Documents On Foreign Policy*, 1955, Stockholm, 1957.

20. Vers Un Marché Scandinave Commun, *Petroleum*, Press-Service, No. 12 Dec. 1954.

21. Wendt (Franz), *Scandinavian Cooperation And The Nordic Council*, Prochure, Copenhagen, 1955.

22. Wendt (Franz), The Nordic Council, Report on The Third Session, Copenhagen, 1955.

23. Wendt (Franz), The Nordic Council, Report on The Fourth Session, Copenhagen, 1956.

24. Widell (C. C.), *Magra Synpunkter Pa En Gemensam Nordisk Marknad* (English Summary), *Skandinaviska Bankens Kvartalsskrift*, Stockholm, Arg. 36, Nr. 2, April, 1955.



# بحوث العمليات وتطبيقاتها في مشاكل إدارة الأعمال

للدكتور عبد العزيز الشرييني

استاذ ادارة الاعمال المساعد بكلية التجارة - جامعة القاهرة

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة ببحوث العمليات (Operations Research) كطريقة علمية جديدة يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة نسبياً من الدقة في حل المشاكل في محيط الإدارة والتنظيم، بل وفي معظم ميادين النشاط الإنساني الأخرى.

ويمرج تاريخ هذه الطريقة العلمية الجديدة إلى الحرب العالمية الثانية، حينما تكونت في الولايات المتحدة لجان أو فرق تضم عدداً من العلماء المتخصصين في الرياضيات والطبيعة بقصد تحليل ودراسة الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من العمليات الحربية. وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى كفاية بعض العمليات المحددة، وكذلك استحداث الطرق والوسائل الكفيلة بالحصول على نتائج أفضل من استخدام عدد من الأسلحة والمهمات في المعارك.

وقد استخدمت هذه الطريقة العلمية في دراسة وحل المشكلات العسكرية على جميع المستويات سواء من ناحية التنفيذ أو التاكثيك أو الاستراتيجية. فمثلاً أظهرت إحدى الدراسات أنه بتعديل عتق قنابل الأعلاق التي تقلبها الطائرات من الجو عند مهاجمة الغواصات، أمكن الحصول على نتائج باهرة تفوق خمس مرات النتائج السابقة. أما من الناحية التكتيكية فقد ساهم بحث العمليات بتصيب وإفراق جداً في الحرب الجوية، ضد ألمانيا، مثال ذلك تحديد أنسب ارتفاع للطيران، وإيجاد الطريقة المثلى في تقسيم حوالة الطائرات المغيرة بين الوقود والأجهزة والقنابل وغيرها من المعدات وهكذا. ومن الناحية الاستراتيجية فقد أمكن الاعتماد على بحث العمليات في حساب كمية ونوع المعدات والرجال

اللازمة لتنفيذ عمليات عسكرية معقدة ، وذلك على ضوء الأرقام والبيانات التي أمكن الحصول عليها من الميدان .

### طبيعة بحث العمليات :

ليان معنى بحث العمليات والعناصر التي تتكون منها هذه الطريقة العلمية الجديدة ، يجدر بنا أن نبدأ بضم بعض الأفكار الرئيسية التي يتضمنها هذا الأسلوب العلمى الجديد . ومن أهم هذه الأفكار وأكثرها تكراراً في بحث العمليات فكرة النموذج ( Model ) . والنموذج عبارة عن توضيح أو تمثيل مبسط لعملية معينة ، ويحتوى هذا التمثيل على جميع النواحي التي لها تأثير مباشر على المشكلة موضع البحث . وقد سهلت فكرة النموذج إلى درجة كبيرة بحث العمليات .

ويستخدم النموذج الذى يستخدم فى بحث العمليات عادة شكلاً رياضياً ، أى عبارة عن عدة معادلات رياضية تبين العلاقة بين المتغيرات الهامة فى العملية ونتيجة العملية . فمثلاً بالنسبة للمنتج صناعى نجد أنه من الممكن عمل نموذج فى شكل معادلة رياضية يوضح العلاقة بين متغيرين أساسيين ( تكلفة الإنتاج وتكلفة التخزين ) ، ويبين التكلفة الكلية لهذا المنتج . ويمكن أن يتخذ هذا النموذج الشكل الآتى :

$$C = Z_1 (ج) + Z_2 (ن) \quad (1)$$

حيث  $C$  = التكلفة الكلية

$Z_1 (ج)$  = تكلفة إنتاج كمية (ج) فى أى شهر .

$Z_2 (ن)$  = تكلفة تخزين كمية (ن) فى أى شهر .

ويستخدم النموذج عادة أحد شكلين : شكلاً احتمالياً ( Probabilistic Model ) أو شكلاً حقيقياً أو فعلياً ( Exact Model ) . فالشكل الحقيقى أو الفعلى يستخدم فى تلك الحالات أو العمليات التى يلعب فيها الاحتمال أو الصدفة دوراً بسيطاً ، أى فى الحالات التى يمكن فيها تقدير نتيجة قرار معين تقديراً دقيقاً . فمثلاً بالنسبة للصناعات التى تتبع حسب الطلب ( To Order ) ، نجد أنه من الممكن عمل نموذج لجدولة الإنتاج دون صعوبة كبيرة .



أما النموذج الاحتمالى فيتضمن فى ثناياه اعترافاً صريحاً بوجود عوامل المخاطرة وعلم التأكد . ويلعب هذا النموذج دوراً هاماً فى جميع الحالات التى لا يمكن فيها التنبؤ على وجه التحديد بنتيجة المتغير أو المتغيرات موضع البحث .

والمثال الكلاسيكى الذى يشرح طبيعة النموذج الاحتمالى يعرضه مورس وكيبال فى أحد الكتب الأوائل التى تعرضت لموضوع بحث العمليات <sup>(١)</sup> . وهذا المثال الكلاسيكى هو مثال بائع الصحف الذى يشتري الصحيفة بـ ٢ سنت ويبيعها بـ ٥ سنت ، ويحصل على سنت واحد بالنسبة للنسخ المرتجعة . ومن خبرته وتجربته السابقة يجد بائع الصحف أن عدد عملائه فى اليوم عشرة ، وأن هؤلاء العملاء يظهرون بطريقة عشوائية ، بمعنى أنه ليس لديه عملاء منتظمين . وتمت هذه الظروف نجد أن منحى بواسون (Poisson Law) يصف طريقة وصول العملاء بدقة لا بأس بها . فاحتمال مقابلة عدد (ن) من العملاء فى يوم معين هو :

$$L(n) = \frac{e^{-\lambda} \lambda^n}{n!}$$

ولنفرض أن بائع الصحف اشترى (ك) نسخ من صحيفة معينة وأن عدداً من العملاء (ن) ظهر ، فإذا كانت (ن) تساوى أو تقل عن (ك) ، فإن النسخ (ك) تباع بربح هو (٤ - ن) (ك) . أما إذا كانت (ن) أكبر من (ك) ، فإن النسخ (ك) تباع بربح هو (٣ - ك) . وبهذا يصبح الربح المتوقع لبائع الصحف :

$$\text{الربح المتوقع} = \sum_{n=0}^{\infty} (4-n) L(n) + \sum_{n=0}^{\infty} (3-k) L(n)$$

كذلك يمكن التعبير عن احتمال إمكان خدمة جميع العملاء بالمعادلة :

$$\text{احتمال إمكان الخدمة} = \sum_{n=0}^{\infty} L(n)$$

والخطوة التالية بعد تكوين النموذج هى اختبار النموذج . ويكون هذا الاختبار بمقارنة النموذج بالبيانات أو القيم الفعلية تحت ظروف متغيرة . كما يمكن اختبار النموذج

على ضوء بيانات أو قيم تجريبية (Experimental Data) وإذا أثبتت هذه المقارنات عدم صلاحية النموذج ، فيتمتع تعديل النموذج بطريقة تجعله صالحاً للاستعمال في بحث العمليات .

وبداهى أن تكوين النموذج واختباره لا يتأق إلا إذا كان لدينا معياراً أو مقياساً لتقييم نتيجة العمليات (Measure of Effectiveness) . وهذا المعيار يبين لنا مدى مطابقة نتائج العمليات للأهداف الموضوعية . فمثلاً يتخذ هذا المعيار في كثير من الحالات شكل عائد الاستثمار ، صافي الربح ، معدل خدمة العملاء في الساعة ، معدل التشغيل الفعلي للآلة إلى الطاقة الفعلية لهذه الآلة ، وغير ذلك من المقاييس .

### تطبيقات بحوث العمليات :

من الممكن تقسيم طرق بحث العمليات من وجهة نظر الأغراض التي تستخدم فيها هذه الطرق . فبحث العمليات يستخدم غالباً في ميادين الإدارة والتنظيم لحل نوعين من المشاكل :

١ — تقدير نتائج عمليات معينة (Prediction of Consequences) .

٢ — الوصول إلى أفضل الطرق لعمل معين (Optimisation Problems) .

فبالنسبة لتقدير نتائج عمليات معينة نجد أن رجل الأعمال يهتم دائماً بمعرفة نتائج التغيير في سياسة معينة . فهو يهتم بمعرفة تأثير تخفيض السعر على مبيعاته أو أثر تخفيض المخزون على تلبية طلبات العملاء . ومن الممكن للباحث أن يعتمد على التجربة العلمية في كثير من الأحيان عند تقدير نتائج التغيير في سياسة معينة ، كـ تخفيض السعر مثلاً .

واستخدام التجربة العلمية في محيط الإدارة والأعمال يشبه إلى حد كبير استخدامها في العلوم الطبيعية . فقد ترغب مؤسسة مثل شركة باتا للأحذية في تخفيض سعر صنف من الأحذية الشعبية ، ولكنها في نفس الوقت تريد أن تكون فكرة عن أثر هذا التخفيض على مبيعاتها . وقد يكون من الممكن الوصول إلى تقدير مناسب لآثر تخفيض السعر باستخدام التجربة العلمية . وتلخص التجربة العلمية في هذه الحالة في اختيار عدد من فروع التجزئة للشركة اختياراً عشوائياً ، بشرط أن تماثل مفردات العينة ( المتاجر ) بقدر الامكان في جميع الخصائص التي لها تأثير على مبيعات هذا الصنف من الأحذية ، مثال ذلك حجم

المتجر مقاساً بمبيعاته السابقة أو أى مقياس آخر ، المنطقة التى يوجد بها المتجر من حيث الدخل وصفات المستهلكين نوع الادارة وخبرتها السابقة ، وغير ذلك وبعد ذلك يمكن تقسيم عينة المتاجر إلى مجموعتين : مجموعة تجريبية ( Experimental Group ) ومجموعة قياسية ( Control Group ) .

ويخضع السعر فى المجموعة التجريبية ويبقى على ما هو عليه فى المجموعة القياسية . ثم نحصل على متوسط مبيعات الصنف محل التجربة قبل التجربة وبعد التجربة فى المجموعتين . وبمقارنة إحصائية يمكننا أن نعرف مدى تأثير انخفاض السعر على مبيعات المتجر . فيمكننا مثلاً أن نستخلص من التجربة أن الاحتمال هو ٩٥ ٪ أن المبيعات ستزداد فى حدود مجال معين إذا تم التخفيض بالصورة المطلوبة .

ومع ما للتجربة العلمية من أهمية لا يمكن إغفالها فى بحث العمليات ، فهناك طرق أخرى كثيراً ما يلجأ إليها باحث العمليات فى التنبؤ بنتيجة قرارات معينة . ويمكننا تكوين فكرة عن طبيعة هذه الطرق الأخرى باستعراض بعض الصعوبات الفنية التى تواجه الباحث فى تقدير نتائج العمليات .

وأول هذه الصعوبات هو عدم وجود بيانات أو إحصاءات سابقة عن حالات مماثلة أو مشابهة للحالة موضع البحث . ثانياً قد تكون المتغيرات التى تؤثر فى نتيجة العملية ذات طابع عشوائى ، أى لا يمكن التنبؤ بقيمتها إلا فى إطار احتمالى ، مثلها فى ذلك مثل عجلة الروليت . فعدد الأجزاء من الآلات والعدد الذى سيطلب تغييرها خلال شهر معين ، وعدد الصناديق من المنتجات التى قد تعطب عند تخزينها ، وعدد العملاء الذين قد يشترون السلعة فى يوم معين ، كل هذه متغيرات عشوائية لا يمكن التنبؤ بسلوكها فى شكل مطابق ، وإنما فى شكل احتمالى فقط .

وأخيراً يزداد الأمر صعوبة فى تلك الحالات التى يكثر فيها عدد المتغيرات التى تؤثر على نتيجة العملية ، وتأثيرها بعضها بعض . وقد امتدحت الخبراء طرق عملية دقيقة لمواجهة كل من هذه الصعاب ، نذكر منها طريقة مونت كارلو ( Monte Carlo Techniques ) التى تستخدم عند ما تكون الإحصاءات المطلوبة غير كافية ، والتحليل الاحتمالى ( Probabilistic Analysis ) الذى يستخدم حينما تكون المتغيرات موضع الدراسة ذات

طابع عشوائي ، وطرق الارتباطات أو المعادلات الآتية (Simultaneous relationship Techniques) التي يلجأ إليها الباحث في حالة كثرة عدد المتغيرات المترابطة .

وبالنسبة للوصول إلى أفضل الطرق لتنفيذ عملية معينة فهو الميدان الثاني لتطبيقات بحث العمليات . وببسي أن الوصول إلى أفضل الطرق يتوقف على الأهداف التي وضعها رجل الأعمال نصب عينيه . فإذا كان هدف رجل الأعمال هو زيادة المبيعات ، فقد يكون زيادة الاعلان هو أنسب الطرق لتحقيق هذا الهدف . ولكن زيادة الاعلان قد لا يكون أنسب الطرق لتحقيق هدف آخر كزيادة الربح الصافي للمشروع .

وهناك عدة وسائل علمية يمكن استخدامها للوصول إلى الطريقة المثلى لعملية معينة . نذكر منها : حساب التفاضل (Differential Calculus) ، وضع البرامج المستقيمة (Linear Programming) وغير المستقيمة (Non Linear) وسنذكر فيما يلي نبذة عن كل من طرق بحث العمليات التي ورد ذكرها فيما سبق .

مشاكل تقدير نتائج العمليات (Prediction of Consequences)

#### طريقة مونت كارلو :

يستخدم باحث العمليات طريقة مونت كارلو عادة في الحالات التي لا توجد فيها بيانات أو إحصاءات سابقة عن العملية موضع البحث ، أوفي الحالات التي تكون فيها هذه البيانات غير كافية لأغراض البحث . فقد يرغب الباحث في معرفة التوزيع الاحتمالي للوحدات المعينة في مجموعة مكونة من مائة وحدة تنتجها آلة معينة ، بفرض أن احتمال أن أى وحدة منتجة تكون معيبة هو ٥٠٪ مثل هذا التوزيع الاحتمالي يمكن حسابه عن طريق تمثيل الوحدات المعيبة في مجموعة المائة وحدة المزمع إنتاجها ، بعملية قذف العملة (Coin Tossing) .

فمثلا يمكن تمثيل عدد الوحدات المعيبة يقذف مائة عملة بطريقة غير متحيزة ، ثم حساب عدد العملات التي استقرت على وجهها . ويمكن تكرار هذه التجربة عدة مرات ، وفي كل مرة نسجل عدد العملات التي استقرت على وجهها . وبعد انتهاء عدد كبير من التجارب نسجل التكرار النسبي لعدد العملات التي استقرت على وجهها في كل تجربة . ويمكننا أن نستخدم هذا التكرار النسبي كدليل للتوزيع الاحتمالي المطلوب معرفته .

من هذا يتبين أن طريقة مونت كارلو تمدنا بطريقة عملية وخصبة للغاية لمعرفة التوزيع الاحتمالي للمتغير معلوم على ضوء التوزيع الاحتمالي للمتغير آخر يملك نفس السلوك كالمتغير موضع البحث . والتطبيق العملي لهذه الطريقة ممكن طالما أن القيم التي يأخذها المتغير هي قيم عشوائية ، ولا يوجد سجل للقيم التي اتخذها المتغير في العمليات الماضية .

### التحليل الاحتمالي :

طريقة مونت كارلو تساعدنا على معرفة التوزيع الاحتمالي لقيم متغير ، طالما أن هذه القيم تتخذ سلوكا عشوائيا . وهدفنا في طريقة مونت كارلو هو معرفة احتمال انتاج عدد معين من الوحدات المعينة في الساعة مثلا ، أو احتمال خدمة عدد معين من العملاء في مدة معلومة ، أو احتمال وصول عدد من البواخر لميناء معين في يوم واحد ، وغير ذلك .

ولكن هناك مشاكل من نوع آخر نهم فيها - على سبيل المثال - ليس بعدد البواخر التي تصل الميناء في فترة معلومة ، ولكن بعدد البواخر التي تنتظر في الميناء في نقطة زمنية معلومة . والتحليل الذي يساعد باحث العمليات في حل هذا النوع من المشاكل هو المعروف بخطوط الانتظار ( Queueing Analysis or Waiting Lines ) .

فبالنسبة لنافلات البترول مثل نجد أن هناك ثلاثة متغيرات تلعب دورا هاما في تحديد عدد البواخر التي تنتظر في ميناء معلوم . وهذه المتغيرات هي :

١ - الوقت اللازم لتحميل وتفريغ ناقلة البترول .

٢ - ميعاد وصول ناقلات البترول وامكانية جدولته مقدما .

٣ - التسهيلات الموجودة في الميناء وطاقاتها .

فإذا كانت هذه المتغيرات الثلاثة معلومة مقدما للباحث ، فإن المشكلة يمكن حلها ببساطة ولن يكون هناك خط انتظار ( Waiting Line ) . ولكن السائد عموما هو أن المتغير الثاني ( وصول الناقلات ) لا يمكن التنبؤ به إلا في إطار احتمالي ، وفي هذه الحالة يكون من الضروري حساب التوزيع الاحتمالي لعدد الناقلات التي تنتظر في الميناء ، أو التوزيع الاحتمالي للمتوسط هذا العدد إذا لم يتيسر حساب العدد نفسه .

وبدئى أن التوزيع الاحتمالى للنافلات المنتظرة يتأثر بهوتين رئيسيتين :  
الأولى تتعلق بوصول النافلات ، والثانية برحيل النافلات . ولذلك يطلق البعض  
على هذا التوزيع اسم « توزيع الحياة » ( Number Living ) ، على أساس أن إحدى  
التوتين يتنج عنها « ولادة » والآخرى ينتج عنها وفاة .

ولكن ما الذى يحدد طول خط الانتظار ، وبمعنى آخر ما الذى يحدد التوزيع  
الاحتمالى لعدد المفردات التى تنتظر فى نقطة معينة ؟؟ هناك أربعة عوامل رئيسية  
فى هذا الشأن :

١ — التوزيع الاحتمالى للوقت الذى يفصل بين وصول مفردة ( ناقلة بترول مثلا )  
ووصول مفردة أخرى .

٢ — التوزيع الاحتمالى للوقت اللازم لخدمة مفردة عندما يحين دورها  
( Holding Time ) .

٣ — عدد المحطات التى تقدم الخدمة .

٤ — طبيعة خط الانتظار ( Line Discipline ) ، من ناحية سلوك المفردات  
المنتظرة فى الخط . هل تنتظر كل مفردة دورها ، أو هل تلجأ إلى مكان آخر إذا كان  
الخط طويلا نسبيا ؟؟ وإذا كان هناك أكثر من محطة إنتظار واحد ، هل يتكون خط  
انتظار واحد ، بمعنى أن المفردة التى تصل أولا تختم أولا ، أو هل تتكون عدة خطوط  
انتظار ، واحد أمام كل محطة .

فإذا فرضنا أن العامل الرابع باق على ما هو عليه ( Given ) فيمكننا أن نمثل المتغيرات  
الأخرى جبريا كالتالى :

س = متوسط الفترة الزمنية ، التى تفصل بين وصول مفردة وأخرى .

ص = متوسط الوقت اللازم لخدمة المفردة .

ن = عدد محطات الخدمة .

وبما أن متوسط الفترة الزمنية التى تفصل بين وصول مفردة وأخرى = س ، فإن  
متوسط عدد المفردات التى تصل فى وحدة زمنية معلومة يكون  $\frac{س}{ص}$  . وعلى هذا يمكننا أن  
نحصل على مقياس للكثافة النسبية للحركة ( ك ) =  $\frac{ن}{ص}$  .

ومتوسط كثافة الحركة بعبارة أخرى هو عدد المفردات المتوقع وصولها في متوسط الفترة الزمنية اللازمة لخدمة مفردة واحدة فقط . فإذا كانت (ك) = (ن) ، فإن التسييلات الموجودة تكون بالكاد كافية لمواجهة الطلب على الخدمة . أى أنه يمكن التعبير على درجة تشغيل التسييلات الموجودة (م) بالمعادلة :

$$\frac{K}{N} = (م)$$

ولا ريب أن الخطوة الأولى في تحديد طبيعة وكيفية سلوك خط الانتظار ، هي أن نحسب احتمال التأخير ، أى احتمال إضطرار أى مفردة للانتظار عند وصولها بسبب انشغال جميع محطات الخدمة . ولا يصحح كيفية حساب هذا الاحتمال نعرب المثال الآتى :

لنفرض أن تسييلات الخدمة الموجودة تتكون من ٥ محطات (ن = ٥) ، وإن متوسط الفترة التى تقصّل بين وصول مفردة وأخرى هو ٤ دقائق (س = ٤) ، وأن متوسط الفترة اللازمة لخدمة مفردة واحدة هو ١٨ دقيقة (ص = ١٨) . إذن تكون كثافة الحركة (ك) =  $\frac{18}{4} = \frac{9}{2} = ٤.٥$  ، وتكون درجة تشغيل التسييلات (م) =  $\frac{K}{N} = \frac{4.5}{5} = ٠.٩$

ولا يجاد احتمال الانتظار في المثال السابق ، سنفرض أن توزيع هذا الاحتمال يمكن وصفه بمعادلة توزيع بواسون (Poisson Distribution) التى تتخذ الشكل الآتى :

$$ل(ح) = \frac{ل(م = ن \div ك)}{ل(م = ن \div ك) + ل(م = ن \div ك + ١) + ل(م = ن \div ك + ٢) + \dots}$$

وباستخدام معادلة توزيع بواسون السابقة تكون :

$$ل(م = ن \div ك) = ل(٥ \div ٤.٥) = ١ - ل(٥ \leq ٤.٥) = ٠.٥٣٢$$

$$ل(م = ن \div ك + ١) = ل(٥ \div ٤.٥ + ١) = ل(٥ \leq ٤.٥) - ل(٥ \leq ٤.٥ + ١) = ٠.١٧١$$

$$ل(ح) = \frac{٠.١٧١}{٠.٥٣٢ + (١ - ٠.٩) + ٠.١٧١} = ٠.٧٦٣$$

وهذا معناه أن ٧٦,٣٪ من الأفراد يمين عليها أن تتنظر في خط الانتظار قبل أن يجيء دورها في الخدمة .

#### طريقة المعادلات الآتية :

لا ريب أن أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه الإدارة في المشروعات الكبيرة هي أن عناصر المشكلة يتوقف بعضها على البعض الآخر . فإتخاذ قرار بالنسبة لتغيير س ، يؤثر في المتغيرات الأخرى ص ، ع وتأثر المتغيرات ص ، ع يؤثر بالتالي في المتغير س ، وهكذا . فمثلا يتوقف كفاية الاعلان في وسيلة معينة على مدى استخدام الوسائل الأخرى . فكثير من المؤسسات تحدد ميزانية الاعلان على أساس نسبة معينة من المبيعات ثم تخصص هذه الميزانية على الوسائل المختلفة بطريقة أو أخرى . فمثلا قد تخصص المؤسسة ٤٠٪ من ميزانية الاعلان للصحف والمجلات ولكن الاعلان في هذه الوسائل قد يؤدي إلى زيادة المبيعات ، وبالتالي تزداد الاعتمادات المتاحة للوسائل الاعلانية الأخرى ( حيث أنها تحسب على أساس نسبة معينة من المبيعات ) وهكذا .

وتظهر نفس المشكلة في محيط الإنتاج . ففي عدد من المؤسسات الصناعية تنتج بعض الأقسام منتجات تعتبر مادة خام بالنسبة للأقسام الأخرى ، وعلى ذلك يتوقف إنتاج بعض الأقسام على ما تنتجه الأقسام الأخرى ، وهكذا ، وهنا تظهر أهمية تحليل العلاقة بين الموارد المستخدمة والناج من هذه الموارد ( Input—Output Analysis )

والأساس في هذا التحليل هو أن يتمكن الباحث من حل عدد (ن) من المعادلات الآتية المستقيمة فيما عدد (م) من المتغيرات . ولإيضاح ذلك فترض أن اقتصاد إحدى البلاد يتكون من ٣ صناعات تنتج الفحم والحديد وخدمات السكك الحديدية . وتستهلك كل من هذه الصناعات منتجات الصناعات الأخرى بالنسب الموضحة في الجدول التالي (١) .

---

(١) هذا التال مقتبس من مقال W. Baumol بعنوان "Activity Analysis in

والمشهور في عدد ديسمبر ١٩٥٨ من "American Economic Review" One Lesson



قيمة الإنتاج

	الحديد	الفحم	السكك الحديدية
قيمة الموارد	الحديد الخام . الفحم . . . . السكك الحديدية العمال . . .	٠٢٠٠ ٠٤٠٠ ٠٢٠٠ ٠٢٠٠	٠٢٠٠ ٠١٠٠ ٠٥٠٠ ٠٢٠٠

فمثلا العمود الاول من الجدول يبين لنا أن ما قيمته جنيه من الحديد يتطلب في صناعته ٢٠٠ جنيه من الحديد الخام ، ٤٠٠ جنيه من الفحم ، ٢٠٠ جنيه نقل سكك حديدية ، ٢٠٠ جنيه عمل .

ولنفرض الآن أن الهيئة المهيمنة على التخطيط قررت تحديد كميات معينة من هذه السلع الثلاثة للمستهلك الأخير بالشكل التالي :

١٠٠ مليون جنيه حديد ، ٢٠ مليون جنيه فحم ، ٤٠ مليون جنيه نقل بالسكك الحديدية . لا ريب أن المشكلة الآن تتعلق بقيمة المنتج من هذه المواد الثلاثة التي ينبغي إنتاجها لمواجهة الاحتياجات الصناعية من ناحية والمستهلك الأخير من ناحية أخرى .

فاذا رمزنا لقيمة الحديد والفحم والنقل بالسكك الحديدية بالرموز (ح) ، (ف) ، (س) ، على الترتيب فيمكننا أن نحدد قيمة الإنتاج المطلوب من كل من هذه المواد الثلاثة بالمعادلات الثلاثة الآتية :

$$ح - ٢٠٠ - ح - ٢٠٠ - ف - ٢٠٠ - س = ١٠٠$$

$$٦ - ف - ٤٠٠ - ح - ١٠٠ - ف - ٣٠٠ - س = ٢٠$$

$$٤٠ - س - ٢٠٠ - ح - ٥٠٠ - ف - ١٠٠ - س = ٤٠$$

وبذلك نحصل على ثلاثة معادلات آتية بها ٣ متغيرات — وبحل هذه المعادلات جبريا نحصل على القيم التي استهدفناها من أول الأمر .

### مشاكل الحصول على أفضل الطرق للعملية ( Optimisation ) :

يحدث في معظم الحالات أن تكون الطرق المستخدمة في تقدير نتائج العملية هي الخطوة الأولى في سبيل الوصول إلى أفضل الطرق لأداء عملية معلومة . فمثلا قد تتمكن بواسطة طريقة التحليل الاحتمالي من معرفة العلاقة بين أطول فترة الانتظار وبين عدد محطات أو قط الخدمة . ولكن المشكلة تصبح بعد ذلك في اختيار العدد الأمثل ( Optimum ) من محطات الخدمة . ويمكن الوصول إلى ذلك بحساب تكلفة إنشاء محطة أو محطات جديدة وموازنة هذه التكلفة ومقارنتها بالميزات التي نحصل عليها من « تقصير » خط الانتظار .

### حساب التفاضل ( Differential Calculus ) :

يعتبر حساب التفاضل من أقدم الوسائل المستخدمة في الوصول إلى الطريقة المثلى لأداء عملية معينة . فلتحديد العدد الأمثل من الوحدات المنتجة لمؤسسة صناعية مثلا ( وهو العدد الذي نحصل منه المؤسسة على أكبر ربح صافي ممكن ) ، يعمل الباحث على الحصول على معادلة تمثل العلاقة بين مجمل الإيرادات للمؤسسة وعدد الوحدات المنتجة أو المبيعة . ثم يحصل على معادلة أخرى تمثل العلاقة بين مجمل التكاليف وعدد الوحدات المنتجة أو المبيعة . ويطرح معادلة التكاليف من معادلة الإيراد نحصل على معادلة صافي الربح ، وهي المعادلة التي توضح لنا العلاقة بين صافي الربح وعدد الوحدات المنتجة أو المبيعة . وبالحصول على التفاضل الأول ( First Derivative ) للمعادلة الأخيرة ، وبمعادلة التفاضل الأول بصفر ، يمكننا أن نعوض عن عدد الوحدات المنتجة التي يكون عندها الربح الصافي أقصى ما يمكن .

فمثلا إذا كانت معادلة الإيراد هي :

$$أ = ١٧س - ٦س^٢ \text{ حيث } أ = \text{الإيراد الكلي} \text{ } ٦س = \text{عدد الوحدات المنتجة والمبيعة} .$$

وإذا كانت معادلة التكاليف هي :

$$ص = ١٠٠٠ + ٥س + ٢س^٢ \text{ ، حيث } ص = \text{جملة التكاليف} .$$

فإن معادلة صافي الربح تكون :

$$س = ١٧٥س - (١٠٠٠ + ٥س + ٢س^٢) = ١٢٥س - ٢س^٢ - ١٠٠٠$$

ولكن تناضل ر = ١٢ر٥ - ٠.٠٥ س = صفر .

٠.٠٥ س = ١٢ر٥ . ٠.٠ س = ٢٥٠ وحدة .

أى أن صافي الربح يكون أقصى ما يمكن عندما تكون س = ٢٥٠ وحدة ،

### البرامج المستقيمة ( Linear Programming ) :

تستخدم البرامج المستقيمة وغير المستقيمة الآن على نطاق واسع في حل الكثير من مشاكل الإدارة العليا . فتشغيل التسييلات الموجودة لدى المشروع على نطاق واسع تعترضه غالباً عنق زجاجة أو أكثر . وقد يظهر عنق الزجاجة في تسييلات المخازن الموجودة أو في طبقة معينة من العمال المهرة ، وغير ذلك . وتكون المشكلة في هذه الحالات هي كيفية استخدام التسييلات الموجودة أفضل استخدام ممكن ، أى بطريقة تعطى أكبر ربح ممكن . ولا ريب أن الوصول إلى الطريقة المثلى لعملية معينة كالطريقة الآتية تكلفة يتطلب وضع برنامج دقيق للعملية والإشراف على تنفيذها .

والأساس في البرامج المستقيمة هو محاولة الحصول على أفضل القيم للتغيرات موضع البحث . ولكن المشكلة هنا التي يصعب معالجتها باستخدام حساب التفاضل هي أنه غالباً ما توجد شروط معينة لقبول نتيجة العملية . فمثلاً قد تكون المشكلة هي إيجاد عدد الوحدات المنتجة التي تكون عندها تكلفة الوحدة أقل ما يمكن ، بشرط ألا يزيد عدد الوحدات على ١٠٠٠ وحدة لأن هذا هو الحد الأقصى لطاقة الآلة المستخدمة في العملية .

ولنضرب مثلاً بوضع طبيعة البرامج المستقيمة وكيفية استخدامها . لنفرض أن إحدى المؤسسات تستطيع إنتاج واحد أو أكثر من منتجات أربعة وبالكميات أ ، ب ، ج ، د ، على الترتيب . ولنفرض أن ربح الوحدة لكل من المنتجات السابقة هو على الترتيب ٥ ، ٣ ، ٢ ، ٧ قروش . إذن يكون الربح الكلى للمؤسسة = ٥أ + ٣ب + ٢ج + ٧د . ولنفرض أن المؤسسة لديها تسييلات للتخزين مساحتها ٥٠٠٠ قدم مربع ، وتسييلات للإنتاج قدرها ٣٢٠٠ ساعة / آلة ( Machine Hour ) . ولنفرض أخيراً أن إنتاج وحدة من أ يتطلب ٥٠ ساعة / آلة ، وإنتاج وحدة من ب يتطلب ساعة / آلة ، وهكذا . ففى هذه الحالة نحصل على العلاقة الشرطية ( Inequality Relationship ) =

$$٥٠٠٠ \geq ٥٠أ + ٣٢ب + ١٩ج + ٣٢٠٠٠$$

بمعنى أنه لا يمكن إنتاج وحدات أخرى من هذه المنتجات إلا في حدود هذه الطاقة الآلية الموجودة .

وتحت هذه الظروف تكون المشكلة المطلوبة حلها هي :

تحقيق أقصى ربح ممكن :  $٥٠ + ٣ب + ٢ج + ٧د$

بشرط توافر الشروط :

$٥٠ + ٢ب + ١٩ج + ٣٠د \geq ٣٢٠٠٠$  ( الطاقة الآلية الموجودة )

$١٠ + ١٢ب + ٧ج + ٤د \geq ٥٠٠٠٠$  ( الطاقة التخزينية الموجودة ) .

وهناك عدة طرق لحل المشكلة السابقة ومثيلاتها نذكر منها طريقة الـ ( Simplex ) وهي أبسط الطرق المستخدمة في البرامج المستقبلية وحلولها . ولا يتسع المجال هنا لشرح هذه الطريقة وغيرها من الطرق الجبرية والهندسية الأكثر تعقيداً .

## المراجع

1. R. G. D. Allen, *Mathematical Economics*, New York, 1956.
2. Churchman, Ackoff, and Arnoff, *Introduction to Operations Research*, New York, 1957.
3. A. Vazsonyi, *Scientific Programming in Business and Industry*, New York, 1958.
4. R. Schlaifer, *Probability and Statistics for Business Decisions*, New York, 1959.
5. D. Hertz and A. Rubenstein, editors, *Research Operations in Industry*, New York, 1953.
6. J. McCloskey and F. Trefethen, *Operations Research for Management*, Baltimore, 1954.
7. A. Charnes, *An Introduction to Linear Programming*, New York, 1953.
8. Thrall, Coombs, and Davis, editors, *Decision Processes*, New York, 1954.
9. S. H. Meyer, editor, *Symposium on Monte Carlo Methods* New York, 1956.
10. Dorfman, Samuelson, and Solow, *Linear Programming and Economic Analysis*, New York, 1958.
11. *Journal of the Operations Research Society of America*.

# تقويم المخزون السلعى فى ميزانيات الاستغلال

(المواد والمواد فى سبيل الصنع)

للدكتور عبد العزيز حجازى

استاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة القاهرة

## مقدمة

تعددت الآراء العلمية فيما يتعلق بطرق تقويم المخزون السلعى فى ميزانية الاستغلال<sup>(١)</sup> ، إلا أن هناك طريقة تقليدية تعارف عليها المحاسبون والمراجعون - وخاصة فى مجال التطبيق العملى - وهى طريقة التقويم على أساس « التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل » واكتسبت هذه الطريقة تأييداً من المعاهد المهنية ، بغضت التوصيات سواء فى أمريكا أو فى إنجلترا تريد استعمالها ، رغم ما قد يكون هناك من اختلاف فى وجهات النظر من ناحية المعانى التى تنطوى عليها كلمتى « التكلفة » أو « القيمة السوقية » أو الاختلاف فى طريقة القياس .

ولكن رغم هذا الاتفاق العلمى والعمل فى طريقة تقويم المخزون السلعى من ناحية ، والاختلاف العلمى والعمل فى التفسير والتطبيق من ناحية أخرى ، إلا أن هناك بعض الأصول والمبادئ العلمية التى تحكم هذا الاتفاق أو توجد هذا التعارض فى التفسير أو التطبيق . ومهتنتا فى هذا البحث هى أن نستعرض بعض وجهات النظر العلمية والعملية الخاصة بتقويم بعض أنواع المخزون السلعى وبوجه خاص المواد والمواد فى سبيل الصنع ، للوصول منها إلى توصيات قد تقيد المحاسب والمراجع من ناحية ، والباحث العلمى من ناحية أخرى ، وهى طبيعتها قد تم من يقوم بأعداد الأرقام بالميزانيات من ناحية ، أو تقيد قارئ هذه الأرقام من ناحية أخرى .

### فكرة التقويم

القيمة تعبر مالى عن خدمات ومنافع يستفاد منها في أغراض مفيدة وترتبط هذه القيم في المحاسبة بوحدة الزمن ، فإن تكلمنا عن الماضى فالقيم تاريخية تمثل وحدات تقديرية ، وإن تكلمنا عن المستقبل فانما تصدق فيها اقتصادية متوقعة ، وإن تكلمنا عن الحاضر فانما قصد فيها اقتصادية حقيقية . ولو كانت هذه القيم في حالة ثبات واستقرار ، بحيث لا يطرأ عليها تغير بين تاريخ وآخر ، لما أثار هذا الموضوع جدلاً علمياً ولكن هذا الفاصل الزمني الذى يتقضى بين تاريخ وآخر ، وفي مجتمع اقتصادى أساسه الحركة والنشاط ، هو الذى يدعو إلى الوقوف على طبيعة هذه القيم وتتبع آثارها مع دورة النشاط وبخاصة دورة رأس المال . وإن كانت هذه القيم التى نعالجها ينترى أمرها بانتهاء مقوماتها ( الخدمات والمنافع ) لأمكن الوقوف عند هذا الحد ، ولكن هذه الخدمات والمنافع مستمرة متجددة طالما كنا نتكلم عن وحدات اقتصادية ( مشروعات ) في حالة حركة ونشاط *going concern*

ولهذا نناقش الموضوع على ضوء مبدأ « الاستمرار *Continuity* » رغم ما قد يابأ إليه المحاسب من اتخاذ « فترات مالية » كأساس لقياس نتائج الأعمال ، وتواريخ معينة لتحديد المراكز المالية . ولا شك أن هذه الفترات في اختبارها ، والتواريخ في تحديدها إنما تخضع لمجموعة عوامل اقتصادية ومالية وإدارية وقانونية . إلا أنها نشأت من الحاجة إلى متابعة رأس المال في دورته المستمرة ، وتتبع الزيادة والنقص فيه ، مع تحديد مصادره ، وفي تتبع هذه الحركة إنما ننظر لما تحقق في الماضى ، فأخذنا بالكامل وما ينتظر تحقيقه في المستقبل ، فنحن لما ننظر أن يحدث من خسائر حتى نحافظ على رأس المال ، وهنا يختلف الرأى في شكله سواء التقديى البحث أو على أساس فترته الإنتاجية في إضافة وحدات اقتصادية أو من ناحية تحقيقه لوحداث دخل معينة . وهذا ينقلنا إلى تحديد الأهداف من التقويم .

### التقويم وأغراضه

التقويم تعبر مالى عن منافع وخدمات ، يستفاد منها في قياس نتائج الأعمال ( الأرباح والخسائر عن مدة معينة ) من ناحية ، وتحديد المركز المالى من ناحية أخرى ( رأس المال في تاريخ معين ) . وبهذا الشكل تعتبر القيمة من حيث المصدر رأس المال ، ومن حيث الاستخدام استعمال لرأس المال ، وهكذا يكون للقيمة دورة ، وتسجل حركة الاضافة

والختم في معادلات الميزانية المعروفة وتاج بصفة منتظمة ومستترة ، ولكنها تتخذ أحد شكلين :

(١) دورة على أساس أنها وحدات نقدية (أرقام دفترية) يقصد من تتبعها المحافظة عليها في شكلها هذا ويعبر عنها بالقيم الدفترية .

و (٢) دورة على أساس أنها وحدات نقدية (قيم اقتصادية) تمثل قدرة إنتاجية وكسبية معينة ، يجب المحافظة عليها في شكلها الاقتصادي ، ومن هنا ظهرت فكرة القوى الشرائية .

ولما كان رأس المال يتأثر بزيادة وتقصا برقم الأرباح أو الخسائر ، وهذا الرقم بدوره يتأثر بموازنة التفتقات والإيرادات ، لذلك يجب أن تتم الموازنة بوحدات متشابهة على أساس مبدأ رئيسي واحد ( تاريخي أو اقتصادي ) .

ولما كان علم المحاسبة في بدايته قام على أساس إيجابي ، لذلك فضل المحاسبون أتباع مبدأ « الدورة التاريخية » ، والخروج عنها في حالات معينة إعتياداً على قاعدة التحفظ والإحتياط لما يتوقع من خسائر واليعد عن احتساب الأرباح ما لم تحقق .

وننتج عن ذلك قاعدة التقييم المعروفة « التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل » بالنسبة للمخزون السلمي — إلا أن تغير الظروف الاقتصادية والقوانين الضريبية ، وتطور الفلسفة الإدارية من ناحية رسم السياسات ومراقبة تنفيذها قد أدت إلى تغيير فلسفة المحاسب في تتبع « دورة القيمة » ونحوه من الطريقة التقليدية « النظرة التاريخية » إلى الفلسفة الاقتصادية الحقيقية (الحاضرة) وعدم إهمال المستقبل . وقد أدى ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في موضوع التقييم ، وأصبح لكل من الطريقتين مؤيدون ومعارضون ولم يستقر بعد الجدل في التقييم ، ومرد ذلك إلى عدم الاتفاق على فلسفة « رأس المال » من حيث هو مال له دورة ، ويقصد من متابعة دورته عن طريق القياس المحاسبي تمييزه ، أو على الأقل المحافظة عليه . ولهذا يتوقف تحديد قيمة المخزون على المعنى الذي نقتضيه فيما يتعلق برأس المال . والهدف الذي نرمى لتحقيقه من دورة رأس المال — وفي رأبي أن هذا المال لا بد أن يكون يمثل لوحدات اقتصادية تتج دخلا إذا كنا نتكلم عن الاستغلال الخاص . ونضيف أكبر عدداً من الوحدات الاقتصادية (خدمات ومنافع) إذا كنا نتكلم عن الاستغلال العام في محيط الاقتصاد الموجه .

### التقويم والمخزون السلي

لا شك أن من أهم القيم التي تعالجها في المشروعات الصناعية هي قيم بعض الموارد الاقتصادية ( سواء كانت مواد خام أو مواد أولية أو مواد في سبيل الصنع تستخدم في دورة التصنيع والانتاج . ونعني بذلك قيم هذه الأشياء الذي تشتري لتباع أو تقتنى للاستعمال أو الاستهلاك أو تلك الأشياء التي تتكون في دورة الانتاج ، سواء كانت هذه تخزن لتستعمل نصف مصنوعة أو تخزن لتباع وهي نصف مصنوعة ، وكثيراً ما تكون هذه القيم نسبياً أكبر من رأس المال المستغل في المشروع ، كما تكون جزءاً كبيراً من تكلفة الانتاج ، ويختلف الحال من مشروع لآخر تبعاً لطبيعة النشاط والفرص منه ، أو نظام الانتاج وطريقة الصناعة ، وتحتل هذه المواد في العادة في عدد من المجموعات نذكر منها الآتي :

١ — المواد الأولية أو الخامات

٢ — مواد التشغيل

٣ — مواد الصيانة

٤ — مواد إستلاكية عامة

وقد دجرت العادة في المشروعات أن يعد دليل أو فهرس للأصناف تبويب فيه المواد إلى مجموعات ، ويقوم بأعدادها والإشراف عليه مهندسون فيون يعاونهم في ذلك محاسب المشروع ، وتستخدم لمة للترقيم تختلف باختلاف الأغراض التي من أجلها يعمل الدليل ، كما تتأثر هذه اللغة بالنظام المحاسبي والاحصائي الذي يتبعه المشروع يلويهاً أو آلياً . ولكن مهما تعددت هذه الأشياء أو تنوعت ، كبرت قيمتها أو صغرت ، فإنما تخضع قيم هذه الأشياء للقياس العلى من ناحيتين :

( أولاً ) الناحية الفنية

( ثانياً ) الناحية المالية .

وتفاعل هاتين الناحيتين في الوصول إلى ذلك التعبير المسالى الذي نراه رقماً أو أرقاماً في قائمة المركز المسالى ( الميزانية ) ، وفي الحسابات الختامية ( ح / التشغيل و ح / المتاجرة ) .



### التقويم والنواحي الفنية

تتعلق هذه الناحية بطبيعة الموجود السلى من حيث ( النوع ) ، ودورته الفنية ، وتضمن هذه طرق الحصول عليه ( شراؤه ) ، وتخزينه واستعماله وهذا موضوع له جوانب فنية وإدارية لها أثرها في تحديد القيم الاقتصادية للوحدات التي يتكون منها هذا المخزون السلى ، إلا أن المرجع في النواحي الفنية هو للخبراء الفنيين قوى المعرفة بالنوع والمواصفات والميزات ، وهى إذن تهم من يطلب المواد أو يستعملها أو يقوم بتخزينها ، إلا أنها محل بحث ودراسة المحاسب من حيث هى « وحدات » تؤثر وتأثر بالقيمة ، فهى أولا وآخرأ تعبيرات عن وحدات منافع وخدمات لا بد من المحافظة عليها وتبقيها ، للوقوف على نواحي الزيادة أو النقص فيها . وهى بهذا الشكل يحتفظ بها فى صورة فردية ( ح / الصنف ) أو فى صورة مجموعات ( ح / مجموعة أصناف ) أو فى صورة إجمالية ( ح / إجمالى المواد أو ح / مراقبة المواد ) وبهم المحاسب فى هذه الناحية :

#### ١ — حصر وحدات المنافع ومتابعة الحركة فيها زيادة ونقصا :

وتتضمن ذلك بيان الاستعمال أو الاستعمالات فى كل حالة على حدة ، ولا ينظر فى ذلك إلى الاستعمال العام للاقتصاد القومى كله ، ولكن ينظر إلى المنفعة للوحدة الاقتصادية ( المشروع ) محل الدراسة ، وتختلف وحدات القياس تبعاً لاختلاف طبيعة المخزون ، فمنها ما يقاس بالكم أو الوزن أو الحجم . وهكذا .

#### ٢ — حصر المؤثرات على هذه الوحدات ( المنافع ) فى النواحي الآتية :

( أ ) مؤثرات طبيعية : زيادة أو نقصا نتيجة الظروف والعوامل الطبيعية كأنكش الحميم أو زيادته مثلاً تبعاً لارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة .

( ب ) مؤثرات صناعية : تنجم عن تغير فى الاستعمال لظهور مخترعات حديثة أو إجراء تعديلات جوهرية يترتب عليها نقص أو زيادة المنفعة المستمدة من الوحدات المنتهية ، ولا شك أن عامل التقدم له أهميته فى تحديد القيمة .

( ج ) مؤثرات تجارية : تتعلق ببلورة المخزون من حيث هو بطء أو سرعة الحركة تبعاً للحاجة أو الطلب على المخزون .

(د) مؤثرات إدارية : تتبع من عدم الرقابة الأمر الذى قد يترتب عليه ضياع أو إسراف عن قصد أو عن غير قصد ، ويشمل ذلك فى ناحية جانب السرعة والحريق ، أو الإسراف فى الاستعمال أو الاستهلاك من ناحية أخرى .

٣ - تحديد المسئولية عن الحركة فى وحدات المنافع التى يمثلها المخزون :

لا شك أن المحاسبين والمراجعين على حد سواء ، رغم أنهما يقومان بمعالجة وحدات المنافع والخدمات التى يمثلها المخزون السلمى فى الدفاتر والسجلات ( الحسابات ) إلا أنها يقومان بذلك على أساس أن هذه الوحدات تمثل جانباً من معادلة التقييم ، وليس على أساس تقيم واستيعاب كامل للمعانى أو المقومات التى تعبر عنها هذه العناصر الفنية ، فهم فى هذا المجال إنما يعالجون أرقاماً حسابية ذات معانٍ موثوق فى صحتها من النواحي الفنية ، ومسئول عنها مستويات فنية فى الإدارة سواء عند الشراء أو التخزين أو الاستعمال ، ولا بد أن تعالج القيم المالية على هذا الأساس ، بحيث لا تلتقى المسئولية الفنية على المحاسبين والمراجعين بأى حال ، وإنما التى يهتم عند المحاسبة عن هذه الوحدات الفنية هو الوقوف على المركز الاقتصادى لهذه الوحدات بمعنى مدى المنافع والخدمات التى يمكن الحصول عليها فى المشروع من هذه الوحدات ، ولهذا يجب أن نحدد القيمة على أساس أنها تمثل تكلفة الاستعمال أو كما يعبر عنها البعض <sup>(١)</sup> The useful Cost of assets .

ونخلص من دراسة النواحي الفنية ، أنها إذ تهم المحاسب فإنها تتبع من حاجته إلى الوقوف على وحدات القياس لما يتضمنه المخزون السلمى من ناحية ، وما تعبر عنه وحدات المخزون من خدمات ومنافع من ناحية أخرى . وهو إذ يحتاج هذه الوحدات فى حساباته إنما يحقق نوعاً من الرقابة الحسابية ، وتصبح حقيقية إذ أمكنه — اعتماداً على مصادر موثوق بها فى المشروع أو من خارجه — أن يتابع قيمة وحدات المخزون من النواحي الفنية بالنسبة لنشاط المشروع ، وتبقى القيمة المالية على أساس ما ينظر أن تحققه هذه الوحدات مستقبلاً من منافع وخدمات وليس ما كانت تمثله فى الماضى .

## التقويم والنواحي المالية

تتعلق هذه بالتعبيرات المالية ( والوحدات النقدية ) التي نستخدمها في ترجمة الوحدات الفنية ( كمية ، وزن ، مقياس ، حجم الخ... ) إلى قيم اقتصادية سواء أكانت تاريخية ( متعلقة بالماضي ) أو حقيقية ( حاضرة ) أو متوقعة ( مستقبلية ) . وتأثر هذه القيم بعدة عوامل من أهمها العوامل الاقتصادية ( الطلب والعرض ) التي تختلف باختلاف الإطار الاقتصادي الذي نعالج فيه هذه القيم . ويصعب في العادة - مهما قيل في هذه الناحية - من حصر هذه المؤثرات ، أو التحكم فيها ، وتحقيق الرقابة عليها بشكل كامل ، ولكن يمكن التقليل إلى حد ما من آثارها السيئة . وتختلف هذه المؤثرات تبعاً لنوع المخزون من السلعة ، ومركزه كموارد من الموارد الاقتصادية المحلية أو الخارجية ، وذلك من ناحية استهلاكه المختلفة العامة وفي مجال دراستنا النواحي الخاصة بالنسبة للشروع الواحد . إلا أن المحاسين والمراجعين بصفة عامة حينما يعالجون المخزون السلمي من المواد في أشكالها الأولية وهي في دورة التصنيع والانتاج يتبعون الآتي :

- ( ١ ) اتخاذ أساس القياس « التكلفة » .
  - ( ٢ ) بلجاؤون إلى التخفيض حينما تقل القيمة السوقية عن ما يعرفون بالتكلفة .
  - ( ٣ ) يستخدمون مبدأ القياس الفردي ( كل صنف ) أو الجماعي ( كل مجموعة ) أو الإجمالي ( كل الأصناف ) .
  - ( ٤ ) يعالجون التخفيض بطرق محاسبية مختلفة .
- وهم في كل ذلك غير متفقين . ويرجع ذلك إلى :
- ( ١ ) تعدد معاني التكلفة .
  - ( ٢ ) اختلاف في معنى « القيمة السوقية » .
  - ( ٣ ) تنوع في طريقة القياس والتطبيق .

وقد كانت هذه النواحي محل دراسة ثم توصية نستخلص منها أن تكلفة المخزون السلمي تختلف تبعاً لاختلاف طرق التسمير واختلاف طرق قياس التكلفة واختلاف المعاني

التي يحددون على ضوءها القيمة السوقية ( أى العناصر التي تتكون منها التكلفة ) . ويؤثر هذا الاختلاف بدوره في قياس التكلفة النهائية للإنتاج أو البيع ، وبالتالي في قياس نتائج الأعمال ثم تحديد رأس المال في النهاية .

### التقويم والتكاليف الفعلية :

إن من يعتقد أن التكاليف الفعلية ( التاريخية ) يتم قياسها في كل من المشروعات على أساس دقيق موحد إنما يجانب الحقيقة ، لأنه حتى في التحليل التاريخي يناقش المحاسبون فيما بينهم الطريقة الصحيحة لتحديد التكلفة الفعلية في الأجل القصير . ولما كنا بصدد تحديد تكلفة المخزون من المواد فإتأثر ذلك من ناحية بطريقة تحديد تكلفة المشتري ، ومن ناحية أخرى بطرق تسعير المتصرف وذلك اعتماداً على المعادلة التالية

$$\text{تكلفة المخزون السلي} = \text{تكلفة المشتري} - \text{نقصا تكلفة المتصرف}$$

ولما كان للمعانى التي تتضمنها مفردات هذه المعادلة أهمية كبيرة في دورة القياس رأينا أن نستعرضها بشيء من التفصيل

### تكلفة المخزون وطرق قياس المواد (المشتراء) :

تتعلق هذه المشكلة بتحديد عناصر النفقات التي يجب أن تضاف للوصول إلى تكلفة المواد — هل تشمل التكلفة سعر الفاتورة ( الإجمالي أو الصافي ) أو سعر الفاتورة مضافاً إليه رقما يمثل المصروفات التي تتعلق بالشراء والمناولة والتخزين . . . إلخ . وهل تضيف كل خصائر المواد ، سواء كان يمكن تجنبها أو لا . . . ؟

لا شك أن هذه الأسئلة غير متفق على حلها إقناعاً تاماً بين المحاسبين ويختلف الرأي في الإجابة عليها ، اعتماداً على اختلاف المبادئ العلمية للتكاليف التي تتضمن قياس « تكلفة متوسطة أو تكلفة حدية » ولا يتضمن ذلك موضوع التوزيع الخاص بعناصر النفقات المباشرة أو الغير مباشرة ، أو الفائدة والمتغيرة ، ولكن الأهم فقط الوقوف على العناصر التي تضاف أو تستبعد عند قياس تكلفة المواد الحقيقية ، لأن النتيجة أثرها على القوائم المالية كما أن لها أهميتها أصلاً في الاستخدامات المختلفة التي من أجلها تجمع التكاليف — وفي العادة يرتبط كثير من هذه النفقات بالخدمات التي تؤدي مع دورة المواد من بداية الطلب إلى لحظة الاستعمال

أو الاستهلاك ، وتمثل هذه خدمات النقل والتخزين والمناولة وكافة الأعمال الإدارية المتعلقة بها — وفي رأيي يمكن تلخيص بعض العناصر المؤثرة في ضم بعض العناصر دون البعض الآخر في الآتي :

١ — إختلاف طرق التنظيم الخاصة بالشراء والتخزين والنقل الداخلي : ويتوقف تنظيم النفقات التي يحصلها المشروع في هذه النواحي أصلا على طريقة التنظيم والسياسات المتبعة وهذه بدورها تؤثر وتأثر بنوع المواد وأهميتها في مجال النشاط الخاص بالمشروع .

٢ — صعوبة فهم طبيعة النفقة : ويرجع ذلك إلى عدم الفهم الصحيح لطبيعة النفقة وإختلاف وجهات النظر في معالجتها — كما هي الحال بالنسبة للخصم المكتسب على المشتريات فالبعض يعتبره نتيجة مالية ، فتؤخذ المشتريات بقيمتها الإجمالية ويعتبر هذا عائداً مالياً ، بينما البعض الآخر يعتبر أن الشراء تم بالقيمة الصافية وكلا الطريقتين فيا تؤيدان لنتيجة واحدة إلا أنها يؤثران من ناحية العرض وخاصة في قياس التكاليف ، بينما آثارها من ناحية قياس الربح واحدة .

٣ — صعوبات عملية في القياس المحاسبي : وتتمحور هذه الصعوبات عادة في قياس بعض هذه العناصر ومحاولة إلحاقها أو تخصيصها وتوزيعها على وحدات المواد كما هي الحال بالنسبة لمصروفات إدارة المشتريات مثلا ومحاولة تحميلها أو تجزئتها على وحدات المواد المشتراة ، وفي العادة توجد صعوبات كثيرة في إيجاد طريقة عملية ومهلة للقياس والتوزيع مما يؤدي في كثير من الأحوال اما إلى التقدير والاجتهاد والتخمين ، أو عدم التوزيع ومعالجتها بشكل إجمالي .

٤ — حجم النفقة وأهميته في معادلة التكلفة : اعتماداً على مبدأ التيسير والسهولة عند التطبيق العملي يميل المحاسبون عادة إلى الموازنة بين التوزيع ونتائجه والمصروفات التي قد يحصلها المشروع في سبيل القيام بعمل هذا الاجراء .. وفي هذه الحالات التي تعتبر فيها النفقات ضئيلة القيمة : يفضل المحاسبون عدم اتباع مبدأ التوزيع الدقيق والاتجاه إلى طريقة المعالجة الإجمالية وهكذا تختلف نتائج القياس .

وتنتيجة لهذه العوامل ، تختلف العناصر التي تضاف إلى تكلفة المواد ، وقد أبدى البحث  
العلمي هذه النتائج <sup>(١)</sup> كما يوضح ذلك من الجدول التالي :

النسبة المئوية لشركات التي ردت	عدد الشركات	
٩١٤	١٨٠	مصرفات النقل
١٢٨	٢٥	مصرفات المناولة والتخزين
٣٦	٧	مصرفات إدارة المشتريات
٢٣	٤	مصرفات التفريغ
١٣	٢	فائدة على رأس المال
١٣	٢	سماح عجز طبيعي
٥	١	تكلفة الأوعية
٥	١	مصرفات الفحص والتحليل

ورغم هذه الدراسات ما زالت الحقيقة قائمة بأن ليس هناك قواعد أو مبادئ تحكم  
العناصر التي تضاف وتلك التي تستبعد وتحديد طريقة التحصيل والمحاولة الوحيدة في هذا  
الإنجاء ، هي محاولة الوصول إلى ما يعرف بالتكلفة الحديثة التي ترمى إلى حصر العناصر  
التي يكون هناك مبرر لإضافتها ، وفي رأي أنه على ضوء التحليل العلمي للتجارب في هذه  
النواحي ، يمكن الاعتماد على العناصر التالية في حصر بعض العناصر غير المباشرة التي يمكن  
إضافتها كجزء من تكلفة المواد السلعية :

(١) هل يمكن تجنب النفقة ... ؟ أو هل يمكن التخلص منها ؟ فلك النفقات  
التي يمكن تجنبها إذا لم تتم دورة المواد هي التي تضاف كجزء من تكلفة المواد  
(ومثال ذلك مصرفات النقل والنفقات المباشرة لمناولة المواد) .

(ب) هل هناك علاقة ارتباط وثيقة بين النفقة وتكلفة المواد السلعية فهناك عدد  
من عناصر النفقات الناجمة يتحملها المشروع سواء تم تداول المواد أو لم يتم  
- وتشمل هذه في صورة إيجار المخازن واستهلاك المنشآت ووسائل النقل

الداعلى ، وتمثل هذه في أعباء السياسة ( Policy Cost ) - ومثل هذه العناصر يجب أن تستبعد من النفقات التي تمثل تكلفة استعمال المواد ( Usage Cost ) .

(ج) هل مثل هذه النفقات يجب تغطيتها في كل الحالات وحسب طبيعة المعروف في ( ١ ) ، (ب) . وجد أنه من الضروري بل ومن الأصح في بعض الظروف أن تحسب أسعار أقل مما يعرف بالتكلفة المتوسطة ، وأن هناك مجموعة من عناصر التكاليف هي التي تمثل الحد الأدنى للتكلفة - فإذا اعتبرت هذه النفقات ضمن هذه المجموعة ، يجب إضافتها كضمن تكلفة المواد السلبية .

(د) هل يمكن مراقبتها وهل يمكن بسهولة تمييزها مع الإضافات السلبية ؟ وهل مرجعها صناعة عدد جديد من السلع - في حالة إمكان التمييز العيني والمالي ، يجب إضافتها لتكلفة المواد السلبية .

وبينا تساعد هذه العوامل في دورة قياس التكلفة ، هناك عدد آخر من المقومات التي لها أثرها في تحقيق الرقابة ، والقياس الدقيق للتكاليف .

(أولا) التمييز بين تكلفة الشراء حتى نقطة التخزين (أو الاستعمال في حالة الشراء المباشر) وعناصر التكلفة الأخرى التي ترتبط بالخدمات المساعدة (مثل الشراء والمناولة والتخزين) أو التي تنجم عن عمليات التداول في المواد (الكسر - الرفض - الانكسار - التخريد) - وهكذا تجمع عناصر النفقات تحت مجموعات ثلاث :

(١) تكلفة المواد السلبية .

(ب) تكلفة الخدمات .

(ج) تكلفة الاسراف وعدم الكفاية .

وتبين أهمية هذا التمييز لأغراض القياس الفعلي للتكاليف والرقابة من دراسة بعض النواحي الآتية :

( ا ) مراقبة شراء المواد من مصادر مختلفة :

ويضمن ذلك عوامل كالمسافة ( وبالتالي تكاليف النقل ) وحجم المشتريات وبالتالي ( الأسعار ) وطريقة التمويل ( الخصم ) ، وتوافر المواد ( وبالتالي رأس المال المستغل ونكفته ) . . وعوامل كثيرة أخرى — ولا شك أن دراسة المؤثرات الداخلية والخارجية تبين أى التواشى يمكن أن نحقق وفورات اقتصادية تؤثر على التكلفة .

( ب ) مراقبة الوظائف الداخلية ( المناولة ، التخزين ، الشراء ) :

وتضمن هذه الدراسة تحديد كفاءة طرق الشراء والتخزين والمناولة وأثرها على تكاليف الخدمات ، ولا تتوقف هذه المسألة على الناحية المحاسبية والمالية البحتة ، وإنما تؤثر فيها وتتأثر بعوامل أخرى كثيرة — وفي حالات كثيرة قد تساعد دراسة الطرق البديلة للشراء أو التخزين أو المناولة على تخفيض التكاليف ويجب أن تعالج كل حالة على حدة .

( ج ) مراقبة تكاليف الاسراف وعدم الكفاية في دورة المواد :

وتم ذلك عن طريق تحليل الأسباب وتحديد مجال التغيرات ، واستخدام وسائل وقائية أو اتخاذ قرارات علاجية للحصول على تكلفة اقتصادية .

تجميع تكلفة الوظائف عند المنبع بحيث تبين العناصر الرئيسية التي يترتب عليها خلق مثل هذه النفقات ، كما تعرف أيضا على أساس الوظائف .

وهكذا يقابلنا عدد من عناصر التكاليف لكل من الوظائف المتعلقة بدورة المواد ( الشراء ، التخزين ، ومناولة المواد ) — وتحدد هذه العوامل سواء بالحجم أو الطاقة أو بالسياسة ، ويجب تحليلها لبيان مبرراتها — ولا شك أن مثل هذه الدراسة هامة لمراقبة عناصر التكاليف الفردية ، والحكم على كفاية كل من الوظائف المتعلقة بدورة المواد .

ولتسهيل عملية الرقابة المحاسبية ، وتحديد ما يمكن إضافته تحت كل من المجموعات يمكن الاسترشاد بالآتي .

١ — استخدام نظام الميزانيات التقديرية والتكاليف النمطية

٢ — استخدام طريقة التكاليف المحدية ( فصل العناصر المتغيرة والثابتة )

٣ — فصل عناصر التكلفة الاقتصادية ( الحقيقية ) وعناصر التكلفة المثلة للضياع والاسراف .



٤ - إدخال نظام الرقابة عند تقطع الاقرار والتنفيذ، ويضمن ذلك الرقابة عند الطلب والشراء والتخزين والاستعمال .

٥ - الاتجاه نحو التوحيد والتميط كلما كان ذلك ممكنا سواء في كل صناعة أو لمجموعة من الصناعات .

وبما لا شك فيه أن ظروف ومجالات الاستخدام استدعو إلى التوزيع والتعدد ولا يمكن أن نحدد طريقة وحيدة لقياس التكلفة، إنما يرجع استخدام كل طريقة تبعاً لظروف كل حالة، وكل ما نوصي به هو اختيار الطريقة التي يمكن بواسطتها تحديد التكلفة الاقتصادية طالما كنا نعالج وحدات رأس المال الاقتصادي والتكلفة الفعلية إذا ما اعتمدنا على قياس رأس المال القلدي .

( ثانياً ) تكلفة المخزون وطرق التفسير :

إنه مما لا شك فيه أن معادلات قياس التكاليف الفعلية ( التاريخية ) مختلفة، ولكل منها مزاياها وعيوبها المعروفة للحاسبين<sup>(١)</sup>، ولا يمكن القول بأن هناك طريقة واحدة مناسبة في كل الظروف ولكل الأغراض . إذ قد يستعمل مشروع طريقة أو أكثر اعتماداً على مجموعة من العوامل وجنبا لجنب مع الخبرات التي بموجبها يحدد استعمال طريقة معينة يمكن القول بأن العناصر التالية تؤثر في الاختيار :

١ - عوامل فنية :

ترجع هذه العوامل إلى التكوين الذاتي للمشروع الواحد من حيث احتياجه للاصناف التي تلزم في الانتاج والتشغيل والإدارة . وهي تختلف من صناعة لأخرى ومن مشروع لأخر حتى ولو كانوا يقومون بنفس النشاط ولكن يوجد في العادة عدد من المواد تستعمل في إنتاج سلع متشابهة ويعتمد اختيار الطريقة على الآتي :

( أ ) طبيعة المواد - خام ، نصف مصنوعة أو جاهزة

( ب ) مواصفات المواد سواء كانت تعالج في وحدات صغيرة أو في مجموعات أو كجيلة

( ج ) حجم الاستهلاك من المواد

---

(١) دكتور عبد العزيز حجازي . الأصول الدلبي لتكاليف ( مكتبة النهضة للعرة ١٩٥٩  
صفحة ١٩١ - - ٢٢٠ ) .

(د) طريقة الشراء سواء مباشرة أو للتخزين

(هـ) دورة المواد — سريعة أم بطيئة .

ورغم أن هناك عددا من الأبحاث تمت عن طرق التسعير ، كما أن هناك إشارات عارضة عن هذا الموضوع في الطرق الموحدة للتكاليف في الخارج . ليس هناك نتائج تفصيلية عن استخدامات الطرق المختلفة بمعركة الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة — وإذا كان في الامكان الحصول على مثل هذه النتائج لأمكن تحديد مجالات الاستعمال في الحياة العلمية ودراسة العوامل المؤثرة في الاختيار في كل صناعة وإذا ما عملت مثل هذه الدراسات يمكن دراسة الاختلافات في نتائج التكاليف ، ويمكن الوصول إلى أسس موحدة على الأقل لكل مجموعة من الشركات تنتج سلعا متشابهة . ومثل هذه الدراسات قيد في التسعير وتحديد التكاليف وبالتالي في قياس الارباح .

#### ٢ — عوامل إدارية :

تتعلق هذه العوامل بالسياسات الخاصة بالشراء والتخزين لكل منشأة وتحدد هذه تبعاً للأسواق التي تتعامل معها المنشأة شراء وبيعاً . وسياسة الطلب أو البيع ، ووسائل التخزين الحاضرة . وتختلف السياسات والتجارب في هذه الناحية من العقود طويلة الأجل إلى المشتريات الدورية ، ولستنا في حاجة لأن نقول بأن كل من هذه السياسات تؤثر في اختيار واستخدام طريقة من طرق التسعير المعروفة .

#### ٣ — عوامل اقتصادية :

تتعلق هذه بطبيعة أسعار المواد في السوق ( سواء كانت مستقرة أو متقلبة ) مع تحديد الدرجة ومعدل التغير ، وتتعلق هذه الناحية بالأسعار ومستوياتها في علاقتها بالزمن والحجم ، كذلك تتعلق بالفرض الذي من أجله يعمل التقويم . ولا شك أن هذه مشكلة تتوقف على مدى توافر الإحصاءات الاقتصادية عن أسعار السوق ، ودراسة مراكز الشركات في السوق العام ، ولا شك أن الدراسات التحليلية الإحصائية والاقتصادية في هذه النواحي قيد كثيراً في اختيار وتحديد أحسن الطرق .

أما من ناحية الفرض من استخدام طريقة التسعير ، ليس هناك اتفاق عن الطريقة التي يتم بها تحديد تكلفة المواد لقياس الربح ، ولكن لفرض الرقابة وقياس كفاية المشتريات

في أعيالها يتوقف ذلك على طريقة تحديد التكلفة النمطية للمشتريات — فإذا قيل مثل هذا المعيار — القيمة السوقية — وهي مختلفة ، فيمكن استخدامها مع طريقة الوارد أولاً ينصرف أولاً أو طريقة التكلفة المتوسطة ، وتقل أهميتها إذا ما استخدمت مع طريقة الوارد آخرأ ينصرف أولاً ، أما إذا مثل التبط التكلفة المتوسطة عن مدة ، فنحن نقيس التغيرات الجارية عن هذا السعر ، وهنا يمكن استخدام أحد الطرق الثلاثة السابقة وتتوقف فاعلية أى طريقة مستخدمة كاملاً على معادلات التكاليف التاريخية والنمطية .

#### ٤ - عوامل محاسبية :

ونعني هنا طريقة تنظيم حسابات المخازن ومراقبتها ودورة المواد ( طلبها وشراؤها وتخزينها واستعمالها ) وطرق التكاليف المستخدمة ، وأخيراً رأى الإدارة الشخصى ، وبخاصة المحاسب في طريقة التعبير ولا شك أن هذا الرأى يتأثر بالمقومات والظروف المحيطة به ، مع الأخذ في الحسبان التفقات الإدارية لاستخدام أى نظام ، ومراعاة فترات تحضير الحسابات ( المالية والتكاليف ) متأثراً في ذلك بالمخزون وأهميته في نشاط المشروع ، ومن هذه النواضع المختلفة المتعددة تنتج طريقة يمكن تبريرها في مجال الاستخدام في كل مشروع .

#### • - عوامل خارجية :

رغم أن القوائم المالية الداخلية للمشروع ليست موضوعاً إلزامياً وإنما وليدة حاجة إدارية ، كثيراً ما يقال بأن المحاسب في المشروع يتأثر بعدة عوامل خارجية منها قوانين الضرائب أو قوانين التنظيم الصناعى أو قوانين التسعير . . . ولا شك أن مثل هذه التشريعات تؤثر على القياس والتقييم وتنعكس آثارها في الرقم الذى يظهر بالميزانية والحسابات الختامية :

وإذا ما نأشنا بعض العوامل المؤثرة في الاختيار ، إنما نستنتج من ذلك أن لهذا الاختيار آثاره على تحديد « تكلفة الاستعمال » ثم على تحديد « تكلفة المخزون » الذى نحن بصدد دراسته وبين ذلك من الجدول رقم ( ١ ) وهو يمثل دراسة مختصرة لبعض الطرق المتبعة في الحياة العملية من حيث آثارها على قياس تكلفة الاستعمال وتكلفة المخزون ، ومنها يضح أن هناك اختلافاً بينا في قياس التكلفة ، وهذا بدوره يؤثر على تحديد رقم الأرباح

والخصائر . ويجب أن يترك اختيار الطريقة تبعاً لمقومات المخزون السلى من حيث النوع والعدد من ناحية ، والعوامل الاقتصادية وعلى الأخص التغيرات فى الأسعار من ناحية أخرى .

ثالثاً — تكلفة المخزون من المواد فى سبيل الصنع :

لا شك أن المواد فى دورتها تأخذ أشكالاً مختلفة حتى تصبح منتجاً جاهزاً معداً للبيع ، وهى فى دورتها فى المشروع الصناعى تزيد منفعتها الاقتصادية ، وبالتالى تتجمع مجموعة من عناصر التكلفة تمثل قيم مجموعة منافع وخدمات . . . إلا أن هذه العناصر وما تحمله القيم من منافع وخدمات لا يمكن فى كل الأحوال حصرها وتحديدتها بالنسبة لكل منتج خاصة وهو فى مراحل التصنيع المختلفة ، وقد اختلف الرأى فى تحديد تكلفة المواد فى سبيل الصنع وتستخدم فى سبيل ذلك أحد الأسس الآتية :

١ — حصر عناصر التكاليف المباشرة فقط .

٢ — حصر عناصر التكاليف المباشرة + نصيباً من عناصر التكاليف غير المباشرة .

٣ — حصر عناصر التكاليف المتغيرة .

٤ — حصر عناصر التكاليف المتغيرة + نصيباً من عناصر التكاليف الثابتة .

ولكل من هذه الطرق آثاره فى قياس تكلفة الإنتاج ، وبالتالى فى قياس الأرباح أو الخصائر ، ويتوقف اختيار الأساس على استخدام أحد المبدأين العامين مبدأ التكلفة المتوسطة ( الشامل ) ، أو مبدأ التكلفة الحدى<sup>(١)</sup> وتبعاً للبداً الأول يرى المحاسبون أن تقوم المواد فى سبيل الصنع على أساس التكلفة الشاملة بحيث تتضمن التكلفة نصيباً من كافة العناصر المباشرة وغير المباشرة أما إذا طبق مبدأ التكلفة الحدى قيد ضمن التكلفة النفقات المتغيرة فقط على أن البعض من المحاسبين يعتقد أنه من باب التيسير فى التطبيق العملى والسرعة فى الحساب ، أن تقوم المواد فى سبيل الصنع على أساس التكاليف المباشرة فقط ، أو إضافة بعض العناصر غير المباشرة المتعلقة بالنشاط الصناعى ، ولا شك أن الفصل فى اختيار طريقة

(١) دكتور عبد المبرز حجازى : أصول المحاسبة للتكاليف ( القاهرة — الطبعة الثانية

دون أخرى يعتمد أصلاً على الفهم الصحيح لنظريات التكاليف التي يقصد من ورائها تحديد تكاليف الانتاج ، وفي رأيي أنه يجب أن تعتمد على المبادئ العلمية الآتية :

أولاً : التمييز بين عناصر التكلفة المتغيرة وعناصر التكلفة الثابتة الأولى تمثل تكلفة استعمال الطاقة ، والثانية تمثل التكلفة التي تختلج أصلاً أو أساساً مع خلق طاقة المشروع .

ثانياً : تحميل المواد في سبيل الصنع بنصيبها من عناصر تكلفة استعمال الطاقة ، وتضمن هذه مجموعة من عناصر النفقات التي يمكن اعتبارها متغيرة مع حجم النشاط تميل إلى الزيادة والنقص مع التغير فيه في الأجل القصير .

ثالثاً : اعتبار النفقات الثابتة أعباء تحمل للعدد المالية ، ولا معنى لصحيلها لجزء من تكلفة الانتاج أو البيع .

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد تكلفة المخزون السلي من المواد في سبيل الصنع ، وذلك تشبهاً مع سياسة تحديد الربح المزدى ، وموازنة الإيرادات والنفقات المتعلقة بالفترات المالية ، لأن في تحميل المنتجات بنصيبها من النفقات الثابتة تصويراً خاطئاً لأرقام التكاليف ونتائج الأعمال ( الأرباح والخسائر<sup>(١)</sup> ) ، ولا شك أن معايير التمييز بين العناصر التي تصنف أو لا تصنف لا تختلف عما سبق الإشارة إليه في معالجة النفقات غير المباشرة الخاصة بكلفة المواد ، إلا أننا رأينا أن نستعرض بعض الطرق المستخدمة في الحياة العملية .

\*\*\*

#### ( أولاً ) طريقة التقويم بالتكلفة المباشرة الفعلية :

تقتضى هذه الطريقة حساب التكلفة على أساس حصر العناصر المباشرة التي يمكن تحديدها بسهولة عند إجراء التقويم من واقع المستندات المؤيدة للاتفاق سواء كانت أذون صرف مواد ومهمات أو أذون تشغيل عمال أو أذون صرف مالية لعناصر خدمات مباشرة ، ويهمل في هذه الطريقة تحميل المواد في سبيل الصنع بنصيبها من المصروفات الغير مباشرة اعتماداً على مبدأ التيسير في التياس من الناحية العملية ، بالإضافة إلى أن اتباع هذا المبدأ يكون صحيحاً في الحالات التي يتوازن فيها الموجود من المواد في مراحل التشغيل المختلفة من فترة لأخرى ... وإن كان هذا صحيحاً في بعض الأحوال ، إلا أن ذلك صعب التحقيق في الحياة العملية ، وبالتالي يترتب على إهمال هذا الجانب من عناصر التكاليف غير المباشرة علم

توزيع متوازن لهذه العناصر بالنسبة للمنتجات ، وننصح بعدم الالتجاء إلى هذه الطريقة لاختلافها على قياس تكلفة الانتاج من ناحية ، وتكلفة الخزون من ناحية أخرى وهما بدورهما يؤثران في قياس رقم الأرباح والخسائر .

( ثانيا ) طريقة التقويم بتكلفة الإنتاج الفعلية أو الفعلية المعدلة :

وهنا يختلف الرأى في تحديد معنى « تكلفة الانتاج » من ناحية وبالتالي تحديد العناصر التى يتكون منها رقم التكلفة من ناحية أخرى . فمن يطالع على المراجع العربية والأجنبية يجد خلافا في المعنى ينحصر في الآتى :

١ - اعتبار تكلفة الانتاج شاملة لمجموعة العناصر المباشرة وغير المباشرة الصناعية على أساس أن الانتاج يعنى مواد يجرى عليها عمليات تشغيل أو تشكيل أو تحليل أو تجميع ( وكلها تمثل عمليات صناعية ) ، وأن التكلفة تتضمن بالتالى كل ما يتفق في هذا المجال ، وبذلك تتضمن تكلفة الانتاج تكلفة المواد زائدا تكلفة الصنع .

٢ - الرأى التقليدى وتعتبر فيه تكلفة الانتاج شاملة للعناصر التالية :

( أ ) العناصر المباشرة ( مواد + عمل + مصروفات ) .

( ب ) العناصر غير المباشرة الصناعية .

( ج ) العناصر غير المباشرة الادارية .

وفي هذا الرأى تم التفرقة بين ما يطلق عليه أصحاب هذا الرأى ( تكلفة الصنع ) و ( تكلفة الانتاج ) . ويبين من قوائم التكاليف التى تعد على هذا الأساس أن عنصر التمييز بين الاثنين هى « مجموعة المصروفات الادارية » ولا شك أن هذا التمييز لا يتشى مع المنطق خاصة وأن المصروفات الادارية في معناها العام تمثل خدمات مشتركة للصنع والبيع والتوزيع والادارة ، كما أن القياس على هذا الأساس إنما يتعارض أصلا مع الأصول العلمية والعملية المعترف بها والمستقرة للحاسبة المالية ، والتي فيها يبين أن حساب التشغيل يضم عناصر الصنع أو الانتاج ، وهى لا تتضمن المصروفات الادارية بأى حال وحساب المتاجرة يضم العناصر المتعلقة بالشراء والبيع ، وحساب الأرباح والخسائر يتضمن مجموعة المصروفات الادارية والعمومية . ويبين ذلك من اختلاف مراحل القياس في الرأى

التقليدى عن طريقة التماس فى الحاسبة المالية ، رغم أن نتيجة التماس المراد الوصول إليها فى الحالتين إنما هى :

« تكلفة الإنتاج » ، « تكلفة البيع » ، « التكلفة الاجمالية » .

وسواء اتفقنا فى المعنى على الأساس التقليدى أو الرأى الثانى المؤيد بالتطبيق العمل فى الحاسبة المالية ، فإنما يوجد نوع آخر من الخلاف فى تحديد طريقة التماس ، وبالذات بالنسبة للعناصر غير المباشرة وهنا يختلف الرأى :

#### ( أ ) طريقة التحميل الفعلى :

وهنا ينتظر المحاسب حتى يحصر عناصر التكلفة الفعلية فى نهاية المدة ويستخدم بعض الأسس الاجتهادية فى تحميل المصروفات غير المباشرة وتوزيعها على الوحدات المنتجة .

#### ( ب ) طريقة التحميل التقديرى :

وهنا يستخدم المحاسب أساساً تقديرياً يعتمد فيه على بيانات الماضى أو على دراسات فنية واقتصادية يجريها عن العناصر غير المباشرة ، ويستخدم أحد الطرق التالية فى التماس والتحميل للوحدات المنتجة :

١ — معدل تقديرى على أساس نسبة مئوية من تكلفة المواد المباشرة .

٢ — معدل تقديرى على أساس نسبة مئوية من تكلفة العمل المباشرة .

٣ — معدل تقديرى على أساس نسبة مئوية من التكلفة الأولية .

٤ — معدل تقديرى على أساس عدد ساعات العمل الانسانى أو الآلى .

ولا شك أنه باستخدام كل طريقة تنتج أرقاماً لتكلفة الانتاج تختلف من طريقة لأخرى ، وبالتالى يتأثر تكلفة المخزون من المواد فى سبيل الصنع أو البضاعة الجاهزة . وليس هناك من القواعد الواضحة أو المعادلات الثابتة التى تبرر استخدام طريقة دون أخرى ، بحيث لا يكون هناك مجالاً للخلاف ويرجع المحاسبون إذا ما أريد التطبيق العلمى إلى حد كبير من الدقة ، تفضيل طريقة معدل تكلفة تشغيل الآلة « على اعتبار أن هذا معيار دقيق للتكاليف فى الغلات التى تعتمد فيها مراحل التشغيل على الماكينة » ، وعلى العموم جرى العرف على أن يترك الخيار لكل محاسب يكتفى الاختيار والتطبيق العمل تبعاً لظروف المنشأة التى يعمل بها .

٣ - استخدام مبدأ التكلفة الحدى فى الحاسبة فى قياس تكلفة الانتاج على اعتبار أنه يضمن مجموعة عناصر التكاليف الصناعية المتغيرة أى التى تميل إلى التغير زيادة وتقصا مع حجوم الانتاج فى الأجل القصير . ويلزم لحصرها وتحديد عناصر فنية واقتصادية تتعلق بتحديد الارتباط بين كل عنصر (أو مجموعة العناصر) وحجوم الانتاج من ناحية ، ثم تحديد مدى هذا الارتباط حتى يمكن أن يضم إلى عناصر تكلفة الانتاج ، أو يستبعد ويضاف إلى مجموعة العناصر الثابتة التى تعتبر تكاليف المدة أو السياسة وبالتالي تحمل لحساب الأرباح والخسائر ، ولا شك أن الفصل فى قياس تكلفة الانتاج وبالتالي تحديد نصيب المواد فى سبيل الصنع منها هو تحديد العناصر المتغيرة والثابتة ، وحصر ما يتعلق منها بالانتاج دون غيره .

#### ( ثالثاً ) طريقة التقويم بالتكاليف النقطية للانتاج :

وتعتمد هذه الطريقة على التحديد المقدم لعناصر تكلفة الانتاج على أساس دراسات فنية واقتصادية ، يدرس فيها الماضى ، ويتم التنبؤ عن المستقبل بقصد تحديد العناصر التى تؤثر فى قياس التكلفة سواء كان مرجعها النواحي الفنية أو المالية . ولا يختلف الأمر عند تحديد التكلفة النقطية أو التكلفة الفعلية من ناحية اتباع المبدأ العلمى الخاص بتبويب العناصر إلى مباشرة وغير مباشرة أو متغيرة وثابتة ، ولكن المهم هو القياس على أساس الدراسات التفصيلية الفنية والتحليل الاقتصادى للنواحي المالية ، مع النظر إلى المستقبل مسترشدين بالماضى وهنا تقرب من فكرة القيمة السوقية ، على أساس أننا نحاول تحديد تكلفة اقتصادية تتوازن مع ما يتظر من إيرادات ، وهكذا تتم الموازنة بوحدة نقدية متشابهة من ناحية القيمة الاقتصادية .

وهكذا يضح أن قيمة المخزون السلى من المواد فى سبيل الصنع سواء فى مراحل التشغيل أو بالمخازن إنما تتحدد تبعاً للطريقة التى يتم بها قياس تكاليف الانتاج مراعين فى بعض الأحوال ظروف التطبيق العلمى والتيسير عند استخراج النتائج رغبة فى سرعة الحصول على البيانات ، والبعد عن التعقيد العلمى . وإن كان ذلك مستحب فى بعض الأحوال ، إلا أنه من الضرورى لكى تبين المراكز المالية الحقيقية ، ونستخرج نتائج الأعمال بشكل عادل ومقسط أن نعتد على المبادئ العلمية الصحيحة التى يتم بها قياس تكلفة الانتاج ويؤيد الاتجاه العلمى الحديث فى السنين الأخيرة اتباع مبدأ التكلفة الحدى ( على أساس حصر



عناصر التكاليف المتغيرة فقط ) على أن تمثل التكاليف الناتجة أو تكاليف الإدارة والسياسة أعباء المدد المالية التي تتعلق بها ولا بد أن تخصم من إيراداتها — وعلى ضوء هذه الفلسفة يتم تقويم المخزون السلعي من المواد والمواد في سبيل الصنع .

\*\*\*

### ( رابعا ) تكلفة المخزون والقيمة السوقية :

إذا كانت معاني التكلفة وعناصرها غير محددة وغير متفق عليها بين المحاسبين والراجعين ، فلم تكن « القيمة السوقية » من حيث معناها وعناصرها أحسن حالا ولكن المتفق عليه هو أن حينما تستخدم تكون أقل من التكلفة ، وأحيانا يضيف البعض « وعند الضرورة » (١) . ولكن ما هو مجال الاختلاف ؟ وما هي المعاي التي تستخدم وما آثارها على القياس سواء لتحديد تكاليف الإنتاج والبيع أو لحساب نتائج الأعمال ( الأرباح والخسائر ) . . . ؟

تعددت المعاي واختلفت التوصيات لمعاهد المحاسبين في هذا المجال . إلا أنها تركز في الآتي :

- ١ — القيمة السوقية تمثل سعر الشراء الحاضر في تاريخ الميزانية .
- ٢ — القيمة السوقية تمثل سعر البيع المعلن أو صافي القيمة البيعية .
- ٣ — القيمة السوقية تمثل سعر الاحلال .

وفي الحالة الاولى يؤخذ سعر الشراء في تاريخ الميزانية ، وفي الثانية يؤخذ سعر البيع فانها الارباح العادية ومصاريف البيع والتوزيع ، وتمثل هذه الاعباء التي يتحملها المشروع في تصريف المواد ، وفي الثالثة يؤخذ السعر الذي يحقق عنده شراء وحدات مماثلة للوحدات المملوكة وذلك في وقت الاحلال مستقبلا ، ومن استعراض هذه الاسعار نجد أن الاختلاف ينعصر في عنصرين :

(١) زمن القياس .

(ب) عناصر القياس .

## (١) زمن القياس :

قد ينظر في قياس القيمة السوقية إلى التاريخ الذى تعد فيه الميزانية وهو تاريخ اعتبارى ، يتفق عليه ويمثل حالة سكون غير حقيقى فى النشاط ، وقد تغير الاحوال بعد هذا التاريخ زيادة أو نقصا ، ومع هذا فقد يؤخذ هذا التاريخ أساسا للتقويم . إلا أن البعض يرى أن تدرس الحالة بين تاريخ الميزانية الاعتبارى والتاريخ الواقعى للاتهاء من اعداد الميزانية ، ودراسة حركة السعر بين هذين التاريخين ، والوصول من ذلك إلى رقم يتخذ أساسا للتقويم . وهناك من يرى أن يؤخذ رقم القيمة السوقية حسب آخر أسعار للمخزون اتخذها بالجانب الأحوط ، ومنهم من يرى تحديد القيمة على أساس السعر المتوقع وقت الاحلال وهذا لن يكون بالضرورة هو وقت الميزانية ، وفى الواقع مايجئنا هنا هو الفصل بين ما إذا كان التقويم يمثل الحالة فى تاريخ معين ، وهى التى تظهرها الميزانية أو الحالة عن فترة ، وهل هذه الفترة السابقة للأعداد أم اللاحقة لها ؟ إذ يتوقف على تحديد الإجابة اختيار رقم القيمة التى يدرج بها المخزون السليم .

لا شك أننا إذا أخذنا فى الاعتبار الرأى القائل بأن الميزانية إنما تمثل مراكز حسابات (أرصدة) ، كان الميل إلى أن تكون الميزانية إيجابية تعرض حقائق الماضى كما حدثت وكما هى ، وهنا ينظر إلى التغيرات حتى تاريخ الميزانية ، وهكذا يرجع الرأى الذى يقول بأن تؤخذ آخر القيم السوقية المدونة بالدفاتر ، وأن تدرس التغيرات فيها حتى تاريخ الميزانية ، وهكذا تم المقارنة بين الأرقام الفعلية لتكلفة المخزون حسب تواريخ الشراء أم الإنتاج ، والقيم السوقية إما لآخر دفعة مشتراه (حتى تكون القيمة واقعية) أو الثمن المثل فى السوق بتاريخ الميزانية .

\* \* \*

هذا وإذا اعتمدنا على مبدأ الاستمرار وضرورة المحافظة على رأس المال لا فى صورته النقدية ولكن على اعتبار أنه يمثل وحدات اقتصادية وجب أن ينظر إلى المستقبل ، وتقصد به وقت الاحلال أو الاستبدال أو إعادة الإنتاج ، وهنا يجب أن تؤخذ القيم السوقية المستقبلية ، وتختصر دراسات القيم بين تاريخين : تاريخ الميزانية وتاريخ الانتهاء من إعدادها ، حتى تكون الأرقام قريبة للواقع ، وكلما بعدنا عن هذه الفترة كلما كانت القيم تقديرية تخضع للاجتهاد ، ما لم يكن هناك من الدراسات الإحصائية العلمية ما يؤيد تحديد الأرقام ،

وبذا تبعد المحاسبة عن الإيجابية والواقعية ، وتوقف الأرقام التي تتضمنها الميزانيات والمحسابات الختامية على الآراء الشخصية ، وتكون محل التلاعب الأمر الذي يترتب عليه نتائج قد تكون في بعض الأحيان خطيرة لا بالنسبة للشروع وأصحابه فقط ولكن بالنسبة للاقتصاد القومي عامة .

### (ب) عناصر القياس :

يختلف معنى القيمة السوقية تبعاً لما تتضمنه هذه القيمة من عناصر فهي تعنى في بعض الأحيان « سعر شراء المثل » وما يتضمنه ذلك من عناصر تكلفة ، وهي محل خلاف كما سبق أن أسلفنا .

أو تعنى « سعر البيع الصافي » وما يمثل هذا السعر من عناصر تخضع من سعر البيع ، وهذه العناصر تتضمن تقديرات مصروفات البيع والتوزيع والربح العادى وتحديداتها محل خلاف .

أو تعنى « سعر إعادة الإنتاج » أو الشراء ويشتمل هذا السعر على عناصر تختلف طريقة قياسها تبعاً لنظام التكاليف الذي يتبع والآراء العلمية الخاصة بطريقة القياس وهي متعددة .

وهكذا تعدد الطرق التي يمكن بها التعبير عن القيمة السوقية ولكن ما يهم في هذا المجال هو أولاً تحديد الهدف من القياس ( رأسمال قدى أو رأسمال اقتصادى ) وثانياً المبدأ العلمى الذى يتم على أساسه القياس ( التكلفة المتوسطة أو التكلفة الحدية ) . وعلى ضوء ما يقرر في هذه النواحي تتحدد القيمة السوقية . وفي رأبى أن القيمة السوقية تتحدد على أساس فكرة رأس المال الاقتصادى وبالتالي تتحدد على أساس التكلفة الحدية المتوقعة لشراء المواد أو إنتاجها حتى تاريخ الانتهاء من اعداد الميزانية .

### التقويم والمحاسبة عن التغيرات

الأصل في المحاسبة عن المخزون السلمى اثبات القيم التاريخية ومتابعتها بأحد طريقتين :

١ — محاسبة إجمالية : وذلك عن طريق فتح حسابات إجمالية لا يؤديها تفصيل

للفردات . وهنا يتم تقويم المخزون السلمى على أساس الجرد الفعلى في نهاية المدة المالية ويعتمد ذلك على الحصر والتقويم التفصيلي لفردات المخزون السلمى .

٢ - محاسبة تفصيلية : وذلك عن طريق تنظيم حسابات للمخازن على أساس نظام الجرد الدورى المستمر ، وفيه تتحدد مراكز الحسابات الفرعية ( بعد كل إضافة وخصم ) ، على أن تتوازن أرصدة هذه الحسابات مع رصيد الحساب الاجمالى للمخزون ، على أن يؤيد ذلك نتائج الجرد العملى الشامل للمخزون أو الدورى حسب الأحوال .

وحقن يتم التقييم والمقارنة بين القيم السوقية والتكاليف قد تؤخذ الأصناف حسب مفرداتها أو فى شكل مجموعات ، أو تعالج بشكل إجمالى - ولا شك أن اختيار البارية يتوقف على نواحي اعتبارية ، ومن أهمها التنظيم المحاسبى والسياسة الادارية وبدون أن نناقش بالتفصيل كلا من هذه النواحي ، نشير إلى أنه من الناحية العلمية يجب أن يؤخذ التفصيل كأساس للدراسة حتى تكون النتائج حقيقة معبرة مادامنا نبحث عن الحقائق ، ونسعى لأن يكون علم المحاسبة إيجابيا ، ثم نعرض بأمانة المؤثرات الأخرى التى قد تغير من هذه الحقائق ولا بد أن يكون ذلك التغيير هادفا لصالح المشروع وأصحابه .

وعلى ضوء ما قدمنا فى البحث نستخلص الآتى :

(أولا) أن قياس التغيرات إنما يتأثر بمجموعة عوامل وظروف وسياسات تؤثر على تحديد القيمة ونوعها ، ويمكن تلخيصها فى الآتى :

- ١ - طرق مراقبة المخزون ، جرد سنوى أو جرد دورى مستمر .
  - ٢ - طرق تسعير المواد .
  - ٣ - عناصر قياس التكلفة أو القيمة السوقية وتعريف كل منهما .
  - ٤ - التقييم للوحدات أو للمجموعات أو للكل .
  - ٥ - المسؤولية عن التقييم ( المراجعون / الخبراء الفنيون / الممنون ) .
  - ٦ - اتجاهات الادارة وسياساتهم عن التقييم .
  - ٧ - الغرض من التقييم وأثر العوامل الخارجية على ما يتخذ من قرارات داخلية .
- ومن هذه العناصر مجتمعة نحصل على أرقام تدخل فى قياس تكلفة المواد المشتركة أو المنصرفة ، وبالتالي تتحدد على ضوءها تكلفة المخزون الذى تقارن مع القيمة السوقية .

(ثانيا) تؤخذ التغيرات في منافع المخزون السلمي ( كل مفرد: على حدة ) في الحسابان على أساس تعديل الحسابات الخاصة بها - ونعني بذلك هنا معالجة الراكد والتالف والمقادم . . .

(ثالثا) تؤخذ التغيرات في قيم المخزون السلمي ( كل مفردة على حدة على الأساس التالي :

١ - إذا اعتبرنا أن قيمة المخزون السلمي تعبر عن استعمال لرأس المال فلا بد أن نقوم بنفس الوحدات التي يمثلها رأس المال ( وحدات نقدية محاسبية أو وحدات نقدية اقتصادية ) وأى خروج عن القيم الدفترية يجب أن يعرض مستقلا بحيث لا تخفى الحسابات نتائج التعديل أو التغيير ، ويلاحظ في هذه الدراسة الآتي :

( أ ) تحدد القيمة السوقية للمخزون كل صنف على حدة على أساس السعر في تاريخ الميزانية فإن كانت أقل من التكلفة أو سعر آخر شراء أو تعاقد أخذ صافي التغيرات التي تمثل هبوط في الأسعار في الحسابان على أساس تكوين مخصص يظهر بحساب التشغيل ( في حالة المواد أو المواد في سبيل الصنع أو المتاجرة في حالة الجاهز من المخزون السلمي ) وذلك اعتقادا على أن مثل هذا الانخفاض رغم أنه لم يتحقق فعلا ، إلا أنه حدث خلال المدة المعول عنها الميزانية ويجب أن يؤخذ في الحسابان عند تحديد المركز المالي .

( ب ) تحدد القيمة السوقية للمخزون كل صنف على حدة على أساس الأسعار السائدة في فترة إعداد الميزانية إما على أساس أسعار المثل أو أسعار الشراء أو التعاقد في خلال هذه الفترة ، فإن بقي الحال على ما هو عليه قبل تاريخ الميزانية ، يكفى بالمخصص المعول ، أما إذا زاد النقص في القيمة السوقية للمخزون عن التكاليف اعتبرت الزيادة عن المخصص احتياطيا يترك أمر تقديرها للإدارة بقصد تدعيم المركز المالي ، وإذا اضح خلال فترة إعداد الميزانية نتيجة لتحقيق المخزون السلمي كله أو بعضه عدم الحاجة إلى المخصص أو جزء منه ، عدل مخصص هبوط الأسعار طبقا لما برز من وقائع إيجابية خلال فترة إعداد الميزانية .

٢ - إذا نظرنا إلى قيمة المخزون السلمي من ناحية قدرته على الوفاء بالالتزامات فيجب أن ينظر إلى ما يمكن أن يحققه المخزون السلمي من أموال سواء في صورته الحاضرة في تاريخ الميزانية أو بعدها ، أو كجزء من منتج نهائي - ولا ينظر في هذه الحالة للماضي وإنما ينظر للمستقبل ( فترة الأصل على سداد الالتزامات ) ، ويظهر الفرق بين ما هو مدون بالدفاتر

وما ينتظر تحقيقه في حساب خاص للتغيرات دون أن يؤثر ذلك على مراكز الحسابات التفصيلية بالدفاتر — ويعتبر ذلك الفرق (زيادة أو نقصا) معيار لمركز التحويل عن طريق المخزون في المشروع .

(رابعا) في حالة اتخاذ مبدأ قياس رأس المال الاقتصادي تعتبر التغيرات بالزيادة والنقص في قيمة المخزون السلي تسويات محاسبية ضرورية للحفاظ عليه ، وهي في شكلها هذا يمكن اعتبارها ضمن مجموعة حقوق أصحاب الأموال ، على أن لا يصح التصرف فيها بالتوزيع إلا إذا تحققت .

### موازنة

لا شك أن موضوع التقييم بصفة خاصة مثار اهتمام المحاسبون والمراجعون بل ورجال الإدارة ومن استقراء نواحي البحث الذي قمت به فلتلخص فيما يلي بعض المبادئ الهامة التي نوصي بأن تكون محل دراسة في المؤتمر :

- ١ — يجب أن يتم التقييم على أساس اتباع مبدأ الاستمرار في مبرانيات الاستغلال .
- ٢ — تعتبر القيمة تعبير مالي عن خدمات ومنافع ، ولذلك يجب أن تحدد وتناجم التغيرات في الخدمات والمنافع ، ولا يعتبر المحاسب مسئولا عن النواحي الفنية في المخزون السلي .
- ٣ — يمثل المخزون السلي في الميزانية استعمال لرأس المال أو ينظر إليه على أساس أنه حق يقابله الالتزام ، ويتم تقييم مفرداته على هذا الاساس .
- ٤ — يهدف تقييم المخزون إلى المحافظة على رأس المال أو نميته وذلك أما في صورته النقدية أو على أساس أنه يمثل وحدات اقتصادية .
- ٥ — يختلف تحديد التكلفة تبعاً لاختلاف العناصر التي تدخل في قياس التكاليف ، واختلاف طرق التسعير من ناحية ، واتباع طرق التكلفة الفعلية ( التاريخية ) أو مبدأ التكلفة النمطية من ناحية أخرى .

٦ — تختلف طرق تقييم المخزون السلي من البضاعة في مبيع الصنع تبعاً لاختلاف طرق قياس تكاليف الانتاج ، و مقترح أن يتم التقييم على أساس عناصر تكلفة الانتاج المتغيرة .

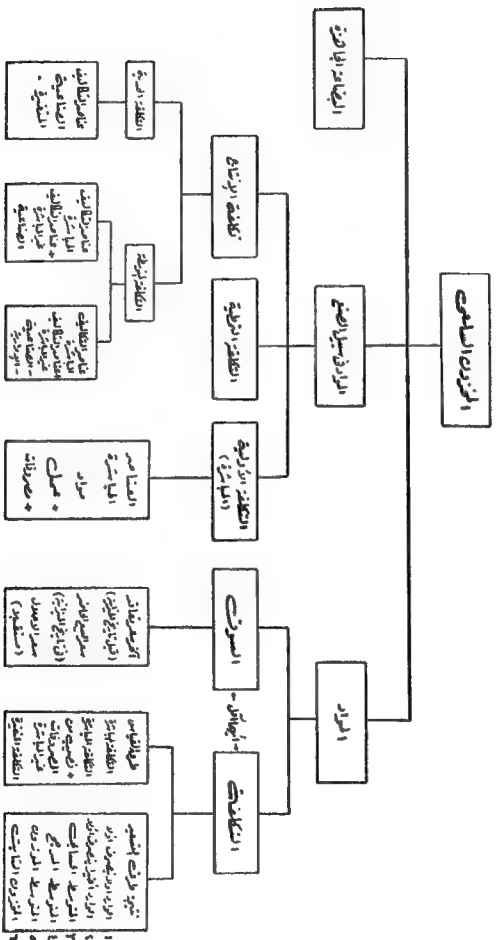
٧ - تختلف معاني القيمة السوقية تبعاً لاختلاف العناصر التي تدخل في القياس والزمن الذي يتخذ أساساً للقياس سواء كان ذلك تاريخ إعداد الميزانية أو الفترة السابقة له أو الفترة التالية له حتى الانتهاء من إعداد الميزانية .

٨ - يتم تقييم المخزون السليم على أساس حراسة إجمالية للمخزون أو دراسة تفصيلية لفرداته على أن يؤخذ صافي مركز التغيرات بالنقص ( في حالة القياس عندما يتخذ رأس المال التقدي طبقاً للنظرية التاريخية ) ، فما يسبق تاريخ الميزانية يعتبر مخصص لهبوط الأسعار ، وما يزيد عن ذلك في فترة إعداد الميزانية يخصم من حساب الأرباح والخسائر على اعتبار أنه إحتياطي يقصد به تدعيم المركز المالي .

وأملنا من هذه الدراسة أن نعرض بعض المبادئ العلمية والعملية ، هي خلاصة بعض التجارب العلمية والدراسات النظرية ، متمشين في ذلك مع الاتجاهات الحديثة في التقييم ، والتي تنقل المحاسب والمراجع من العمل الآلي إلى العمل الإنشائي الذي يتخدم أصحاب المشروع من ناحية ، ورجال الإدارة من ناحية أخرى ، وهو بهذا الشكل إنما يساعد في تدعيم الوحدات التي يكون منها الإحصاء القومي .

نكفة الخزون				نكفة الصرف				نكفة الميزني				الزيادة
الواردات	أولاً	ثانياً	البرص	الواردات	أولاً	ثانياً	البرص	الواردات	أولاً	ثانياً	البرص	الزيادة
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٨٠	٧٥	٧٥	٧٥	١
٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	١١٤	١٢٠	١١٧	٧٢٠	١٢٠	٨٤	٨٤	٧٠٠	٢
٢١٠	٢٠٤	٢٠٦	٢٤٠	٤٨	٦٠	٥٦	—	٨٠	٦٠	—	٦٠٠	٣
٢٢٢	—	٢١٠	٢٤٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٤
١٩٥	١٤٥	١٢٤	٥٤٠	١٠٧	١٤٤	١٢٦	٢٠٠	٢٠٠	٨٠	—	٥٠٠	٥
٢١٢	١٤٣	١٧٠	٢٨٠	٤٥	٦٥	٥٦	٧٦٠	١٠٠	٦٣	—	٤٥٠	٥
٢٢٥	١٤٧	١٧٢	٤٧٠	٢٢	٤٠	٤١	٨١٠	٨٠	٤٤	—	٤٠٠	٦
٢١٢	١١٤	١٤٠	٦٠٠	٦٤	٥٠٠	٨٤	٣٧٠	١٨٠	٥٢	٥٠٠	٢٥٠	٧
١٩٥	٨١	١٠٤	٢١٠	٧٨	٩٣	٩٦	٢٩٠	٢٤٠	٦٠	—	٢٠٠	٨
١٦٥	٨٢	٨٨	٢١٠	٢١٩	٢٧٨	٢٧٤	٢٢٠	٢٠٠	٦٤	—	٤٠٠	٩
١٧٥	١١٠	١٠٥	٥١٠	٩٤	٦٣	٨٠	—	٢٠٠	٦٤	—	٤٠٠	١٠
٢٠٥	١٦٥	١٤٨	٦٣٥	٩٠	٤٢	٥٢	٨٠٠	١٢٠	٧٠	—	٥٠٠	١١
١٧٠	١٤٤	١٢٧	١٣٥	١١٢	٦٥	٧٦	٨٧٥	١٥٠	١٢٠	—	٦٠٠	١٢
—	—	—	—	٢٥٧	٩٩	٩٩	٥٠٠	١٨٠	٧٨	—	٦٠٠	١٣









---

Cairo Univ. Press, 1011-1959 550 ex.

---

**SCHEDULE SHOWING COMPARATIVE DETAILS OF SCHEMES FOR ACQUIRING SHARES  
IN SUBSIDIARY COMPANIES**

Year	The Holding Company Acquiring the Shares	The Subsidiary Company Selling the Shares	Remarks	Stock Exchange Price	Agreed Selling Price	Premium paid per Share	% of premium paid on stock Exchange Price of each Share
1922	Phoenix	London Guarantee & Accident		£ s. d.	£ s. d.	£ s. d.	%
1923	Northern	London & Scottish		10. 5.0	19. 0.0	8.15.0	85.0%
1925	Guardian	Hibernian Fire & General		4.10.0	7. 0.0	2.10.0	55.6%
1927	Royal Exchange	Motor Union		6.0	10.0	2. 0.0	56.7%
1945	British Insulated Callender's	British Insulated Cables		7.15.0	9.15.0	2. 0.0	95.8%
1946	Hambros Bank	Conversion Investment Trust		5.15.0	6.10.6	13.6	13.5%
1947	Close Brothers	N. Queensland Mortgage & Investment	Preference	1. 3.0	1. 8.6	5.6	23.9%
	Distillers	Booth's Distillers	Ordinary	45. 0.0	110. 0.0	65. 0.0%	44.4%
	Gaumont-British Picture	Associated Provincial Picture Houses		87.10.0	102. 0.0	14.10.0%	16.5%
	Shell	V.O.C.		1. 8.0	2.10.0	1. 2.0	78.6%
1948	Brush electric	Associated British Engineering		2. 0.0	2.14.6	14.6	96.2%
	Union Castle	King Line		6. 0.0	6.19.0	19.0	15.8%
	Broken Hill	Sulphide Corporation		2. 3.0	8.16.0	1.18.0	76.7%
	Sheepbridge Engineering Co.	Light Production Co.		3. 2.6	5. 0.0	1.17.6	60.0%
1950			Preference	8.0	12.6	4.6	56.2%
			Ordinary	1. 0.0	1.10.0	10.0	50.0%
			Other Ordinary	5.9	9.3	3.6	60.9%
			with Public	5.9	18.0	12.3	213.0%
			Nominal	\$10.00	\$55.00	\$45.00	450.0%
	I.C.I., England	Arnold Hofman (U.S.A.)					

scientific valuation. I may be right to conclude with saying: "The bargaining-power of a merger plan holds that everything is fair in a financial war".

The attached schedule reveals details upon which acquisition schemes by holding Companies have been transacted. I can safely conclude, in the light of such study and information, that when a Holding Company acquires the entire share capital of, or purchases a controlling interest in, a Subsidiary Company, a premium over the Stock Exchange valuation was invariably paid. In the cases covered by the analysis, the premium paid per share ranged from 8% up to as much as 144%; the arithmetical average being nearly 84.4%. (The last two items are considered exceptional).

In answering the question: "Is there any 'fair ratio' of exchange?", I put forward an analysis of the three "theories of merger":

1) that shareholders of Subsidiaries are entitled to a ratio of exchange for the shares of the Holding Company, roughly in proportion to the "relative" values of their shares in their particular companies.

2) that the ratio of exchange should be based on the "relative contribution" of each company to the total value of the combined enterprise of the Group; and.

3) that there is no such thing as an "equitable ratio" of exchange, but the whole question must depend on the relative bargaining power of the various classes of shareholders and their constituted representatives, (or Boards of Directors negotiating with the Holding Company).

Personally, I would like to state that the third theory is the one actually in vogue. Furthermore, no definition for the "fair" value, or basis for exchanging of shares to be acquired or exchanged have yet been held by Courts, neither in this country nor in England, nor in U.S.A.<sup>(1)</sup>.

#### B.—DELIBERATE NON-SCIENTIFIC BARGAINING

Despite the fact that every Holding Company, as a rule or as presumed, when intending to acquire shares in a Subsidiary, carries out an extensive investigation to assess the real worth of the shares in question on a scientific basis, yet it has been found that, due to its great interest in a Subsidiary, it will not stop at any limit to attain the control thereof. It therefore makes a generous offer which as in practically all the cases studied much higher than either the "fair" or even the intrinsic value of the shares in question. Such offer is conducted as a bargain to persuade the Subsidiary Company Board and shareholders to join the Group. It is a matter of bargaining and negotiation which, although guided at first by scientific assessment, passes out of the boundaries of

---

(1) Refer to the recent case of: "Re Press Caps, Ltd.—The Law Times", 13th May 1949, in England; and the following Cases in U.S.A.: *Outwater v. Public Service Corporation of New Jersey*, 103 N.J. Eq. 461, 143 Atl. 729 (1928); *Copper v. Central Alloy Steel Corporation*, 43 Ohio App. 455, 183 N.E. 489 (1931); and, *Cole v. National Cash Credit Association*, 18 Del. Ch. 47, 156 Atl. 183 (1931). Also refer to *Bonbrigh: Valuation of Property*, p. 818.

the average percentage rate used for Subsidiary Companies. The resultant capitalised value is to be deducted from the Net Asset Value ascertained under (4) above.

A Parent Non-Operating Company need not, in assessing its maintainable yield, retain any proportion from its income as reserves. This is pointed out because such retentions will represent profits retained for the benefit of shareholders, than for contingencies of trading which would have already been made by the Subsidiaries.

*B.—The Case of an “Operating Holding Company”:*

- (1) Same as above in A.—(1).
- (2) Ascertain the maintainable yield, related solely and exclusively to the trading operations of the Holding Company.
- (3) Determine the appropriate rate of yield to expect.
- (4) Calculate the capitalised value of the maintainable yield, under (2) at the rate determined under (3).
- (5) The total value of the business of the Holding Company is:  
= (1) + (4).
- (6) Make any necessary adjustments prompted by circumstances.

Where the Holding Company has wholly-owned Subsidiaries transacting the same type of operations as the Holding Company, I suggest valuing the whole Group as one business. Similarly, valuation conducted by Groups of Subsidiaries engaged on similar transactions, and in which the Holding Company holds the same percentage of share capital. It is superfluous to stress the point that inter-company transactions within the Group should be duly eliminated.

*7.—Exchanging the Holding Company's Shares for those Acquired in Subsidiaries*

After placing values on shares of the Holding Company and those of Subsidiaries respectively, the following formula is suggested to ascertain the number of shares of the Holding Company to be exchanged for those acquired in the Subsidiary:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Number of shares of} \\ \text{Holding Company to} \\ \text{be exchanged for those} \\ \text{acquired in Subsidiary} \end{array} \right\} = \frac{\text{Total real worth of shares acquired} \\ \text{(in Subsidiary Company)}}{\text{Real worth per share (of Holding} \\ \text{Company)}}$$



#### 6.—Valuation of Holding Company Own Shares

It might be necessary to place a value on the shares of the Holding Company itself, when the scheme provides for exchanging its shares for those acquired in the Subsidiary<sup>(1)</sup>. The same procedure would be necessary where the Subsidiary is actually a Holding Company of other Subsidiaries at the date of valuation.

The same procedure, previously discussed, is applicable in this respect, with minor adjustments. The general principle is that the appropriate rate of capitalisation is the average applicable to the investments held. If the investments in Subsidiaries yield different rates, then the yield to be adopted would be the percentage which the total dividend received by the Holding Company bears to the total market value of the investments in the Subsidiaries.

Furthermore, in ascertaining the total dividends thus received, a deduction is usually made for the operating expenses and allocations to reserves before arriving at the appropriate figures. This is done despite the fact that an investor would expect to receive the gross dividend without deductions therefrom, (apart from tax deductions). Consequently, I suggest the following programme for the two main types of Holding Companies:

##### A.—The Case of a "Parent Non-operating Company":

- (1) Ascertain the asset value of the investments in shares in Subsidiaries separately; (in the same way suggested previously in this study).
- (2) Ascertain the value of any other assets of the Parent Company, if any.
- (3) Ascertain the value of the total liabilities of the Parent Company.
- (4) The net asset value of the Parent Company is as under:  
$$= (1) + (2) - (3).$$
- (5) Make any necessary adjustments.

Furthermore, it is suggested that if any overhead expenses are incurred by the Parent Company, such expenses may be capitalised at

---

(1) Refer to the analysis under: "Satisfaction of Purchase Consideration of shares acquired in Subsidiary Companies"; another study by the author.

**TOTAL VALUE**

(as above)

and, the value per share =  $\frac{\text{Number of Ordinary Shares (say, 300,000)}}{\text{£ 1. 2. 3d.}}$

Number of Ordinary Shares  
(say, 300,000)

2.—In Accordance with the “Margin of Tangible Assets”:<sup>(1)</sup>

	£	£
Total Assets of the business, say ... ..		670,000
Less: Intangibles ... ..		40,000
		<u>630,000</u>

Less: Outside Liabilities:

Debentures ... ..	30,000
Depreciation Fund ... ..	10,000
Sundry Creditors ... ..	100,000
	<u>160,000</u>
	<u>470,000</u>

Less: Assets attributable to Preference Shareholders (say 100,000 Preference Shares of £1 each) ... .. 100,000

**NET ASSETS ATTRIBUTABLE TO EQUITY** £ 370,000

Then, the value for Ordinary Share

$$\frac{\text{Net Assets Available for Equity } £ 370,000}{\text{Number of Ordinary Shares } 300,000} = \frac{£ 370,000}{300,000} = \underline{\underline{£ 1. 4. 8d.}}$$
  
(say : 300,000 shares of £1 each)

*Note*—Should the Preference shares rank “*pari passu*” with the Ordinary Shares for capital repayment purposes, then the value of the share (whether Ordinary or Preference) may be:

$$\frac{\text{Total net assets (before deducting Preference Shares) } 470,000}{\text{Total number of shares (both Ordinary and Preference) } 400,000} = \frac{470,000}{400,000} = \underline{\underline{£ 1. 3. 6}}$$

*Note*.—(Provided the two classes of shares are of the same nominal value).

(1) Under Section 55, Finance Act, 1940, in England, an “Asset” basis of valuation must be adopted for Estate Duty purposes where the deceased had, at any time within three years of his death, a controlling interest in a company.

B.—*The Value on the basis of "Yield":*

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Value per Pre-} \\ \text{ference share} \end{array} \right\} = \frac{\text{Actual dividend Rate paid}}{\text{Rate of yield required, or expected.}} \times \left\{ \begin{array}{l} \text{Par Value of} \\ \text{the share} \end{array} \right\}$$

With regard to the rate of capitalisation, this would not rightly be the same rate used for the purposes of valuing Ordinary shares in the same company, as the factor of risk attached to Ordinary shares is greater than that to the Preference Shares. Furthermore, Preference shares will fall to a nominal value with the non-payment of their dividend. The dividend aspect is therefore a vital criterion.

5.—*Other Means to Check Share Valuation*

The following two methods are suggested as means to check that the value placed on shares in accordance with the Programme is within a reasonable margin with the fair value of shares under review:

1.—*In Accordance with the "Margin of Profits":*

Average Annual Profits (for last 5 years)	£	£
say:		60,000
Less: Debenture Interest ... ..	3,500	
Debenture Sinking Fund ... ..	5,000	
Other Interest on Fixed Loans ... ..	5,500	
		<u>14,000</u>
		46,000
Less: Dividend on Preference Shares ... ..		6,000
NET PROFITS DISTRIBUTABLE TO EQUITY ... ..		<u>40,000</u>
Less: Retention for reserves, (say 25 %) ... ..		10,000
NET YIELD DISTRIBUTABLE ... ..		<u>£ 30,000</u>

Then the total value of Ordinary share capital

Dividend that could be paid on		
Ordinary share capital	£ 30,000	
==		== £ 333,333
Rate % that should be expected on	9 %	
such Ordinary shares, (say, 9 %)		

### 9.—“*Final Touches*”:

The stages (9) and (10) of the suggested “Valuation Programme” do not call for any particular comment as they are merely mathematical calculations. With regard to the final stage, there are no hard-and-fast rules, but it is entirely left to the skill, experience and tact of the valuer. After ascertaining the share value according to the suggested “Programme”, the appraiser puts his artistic “final touches” by way of adjustments in response to the merits of each case separately. Items necessitating such adjustments may be, *inter alia*, shares paid-up to varying amounts; need for additional capital to maintain the yield; arrears of Preference dividend; and so forth. I decline to make any specific comments or suggestions at this stage as they seem to serve no practical purpose as they depend upon the circumstance of each case separately.

#### 4.—Valuation of Preference Shares

Although a Holding Company always seeks the control through the the acquisition of ordinary shares in Subsidiaries, yet I feel that a passing mention of valuing preference shares is more than implemented as they are usually involved in acquisition schemes.

The rights and privileges attached to Preference shares should be a matter of close scrutiny. The maintainable profits, in this respect, should be sufficient to cover the fixed rate of Preference dividend. Besides, it is generally considered that a sound Preference share should be backed by a net Tangible Assets Cover of £ 2 upwards for each £ 1 nominal value.

Apart from the above-mentioned remarks, the valuation of Preference shares follows practically the same channels already analysed regarding ordinary shares. Meanwhile, if Preference shares were entitled to participate in the surplus assets or to a premium on liquidation of which there is a likelihood, then such a share can be valued at a comparatively higher value. Furthermore, the undermentioned formulae may be suggested:

#### A.—The value on the basis of “Net Assets”:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Value per Pre-} \\ \text{ference share} \end{array} \right\} = \frac{\left\{ \begin{array}{l} \text{Total Par Value of} \\ \text{Preference Shares} \end{array} \right\} + \left\{ \begin{array}{l} \text{Cumulative Dividend} \\ \text{in arrear} \end{array} \right\}}{\text{Number of Preference Shares}}$$

## 6.—The Application of the Percentage Yield:

The rate already ascertained under (5) above, is then applied to the "Maintainable Yield" in order to arrive at the value of the business as a whole. The formula is:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{The total value of} \\ \text{the Business} \end{array} \right\} = \frac{[\text{Maintainable Yield}]}{\text{Rate of Yield}} \times 100.$$

## 7.—Surplus Funds:

These are existent when the Assets in the business are beyond the necessity to maintain an adequate working capital, the volume of which should be carefully calculated before concluding that surplus funds are existing<sup>(1)</sup>. Its sources may be, *inter alia*, more capital invested; sale of part of the undertaking and retention of proceeds; and the like. The carrying of substantial cash and bank balances and investments outside the business may be, though not of necessity, an indication of surplus funds. These funds should then be segregated after ascertaining their Asset values separately. This is suggested in order to compute the "Net Tangible Assets" producing the income. On the other hand, there is a point seldom considered in practice, namely, the possibility of investing additional funds in the business under review. This should be taken into account as long as surplus funds are considered. Personally, I do not attach great importance to this item in the field of Holding Companies when acquiring shares in Subsidiaries.

## 8.—The Value of Surplus Funds:

The ascertainment of the value of Assets representing Surplus Funds is facilitated where such Assets are capable of being separately assessed. In this case, the same principles already analysed in connection with "Tangible Assets Valuation" will be applicable. Should such funds be reflected in accumulated profits, the accepted principle of "value to the owner" is to be adopted, which means that their value will be the net amount actually received by the proprietors when such funds are distributed, after providing for tax deductible therefrom as well as other necessary expenses<sup>(2)</sup>.

(1) Refer to "Control over Working Capital and Group Funds", a study by the writer.

(2) Termed: "Realisation Value".

The obvious drawback, here, is the indiscriminate averaging. This is corrected by the use of the undermentioned formula :

B.—The percentage yield (of profits)=

$$\frac{\text{Last year's Profit}}{\text{Market value} \times \text{Number of shares}} \times 100.$$

and, to calculate the yield of dividend per cent;

$$\text{i) } \frac{\text{Amount of Actual OR Notional dividend}}{\text{Market Value} \times \text{Number of Shares}} \times 100.$$

OR,

$$\text{ii) } \frac{\text{Paid-up Value}}{\text{Market Value}} \times \text{Rate of Actual OR Notional dividend.}$$

Tangible Assets values, the liquidity of the assets and its ratio, are among the factors affecting the determination of the yield. The adequacy of available working capital and whether the company is operating with its shareholders' money, or borrowed funds have their decisive effect on the yield. The size and standing of the company under review and the nature of its activities also have their influence on the yield. Generally speaking, fair rates for stable and well-established companies have been stated to be between 6 % and 7% (1). Again, any increase or decrease in the trend of profits should not affect the rate of yield unless it is of a permanent nature. However, the lack of negotiability of shares under review, should have no great effect on the yield as the Holding Company will hold the shares for controlling purposes and not as mere investments, and has the necessary voting power to pass any extraordinary resolutions to attain its destination. Should the effect of such a factor be allowed, I suggest either: (a) to increase the yield already determined; or (b) to leave the yield unchanged, and then reduce the ultimate value placed on the share by a certain percentage thereof.

---

(1) W. Paton : *Accountants' Handbook*, p. 874.

The value sought in this field is the "relative value" to the Holding Company on a going concern basis. Some writers<sup>(1)</sup> suggest that Fixed Assets should be valued at replacement values if effectively used, but not for obsolescent assets. Others<sup>(2)</sup> recommend their valuation at the price of a new asset of the same kind (i.e. replacement cost), LESS the appropriate depreciation for the number of years during which that asset has been in use. Besides, there is the view that if Fixed Assets are used entirely in the production of income, book values may be of material significance after allowing for necessary adjustments where variations are revealed. My conclusion is that the value placed on Tangible Assets should be the relative value, and should be within a reasonable range with the current replacement values thereof, provided the same type of asset is required. Besides, any recent expert valuation, if any, may be relied upon after allowing for adjustments for the period between such valuation and date of valuing the shares in question. Due attention should be paid to the rights attaching to the various classes of shares on winding-up by reference to the Memorandum and Articles of Association. Then, the valuer proceeds to apply his skill and experience in detecting whether the Tangible Assets cover appears to be lower or higher than normal. Accordingly, the reasonable yield, already determined may be adjusted if necessary; but usually no material variation in the yield is attributed mainly to Tangible Assets<sup>(3)</sup>.

#### 5.—*The normal Percentage Yield:*

The percentage yield is affected by the risk involved. There is no guide other than available Stock Exchange Quotations of similar securities. These quotations, however, should be taken only as an indicator, as previously recommended. I am not in favour of adopting the simple average yield of several stocks as it is insufficient to use as the basic rate for capitalisation. The following formulae are suggested:

##### A.—The yield (of profits) =

Average profits of selected undertakings for a period  
(say three years)

---

Mean market quotations (over same period).

---

(1) W. Paton: *Accountants' Handbook*, p. 371.

(2) H.E. Seed: *Goodwill as a Business Asset*, p. 127.

(3) See also under: "Maintainable Profits" for the treatment of surplus funds.

needs of the particular business, and the traditions of the industry under review. Moreover, retentions are practically dealt with as percentages of maintainable profits than being related to paid-up capital or shareholders' funds. Besides, the practice always tends to narrow the gap between profits and dividends in lean years. Contrariwise, where satisfactory reserves have already been accumulated in earlier years, the policy is not to retain a great portion. Again, should a company carry a large or increasing investments or book debts involving a contingent loss, it may be expedient to retain a comparatively higher percentage, though not of necessity<sup>(1)</sup>. The analysis I made earlier in this study showed that there is a wide divergence in the percentage retained by the various Groups of Companies. The range is from 17.74 % to 90.76 % of the total Net Profits, with an average of 61.98 %.

#### 4.—*Tangible Assets Valuation:*

In share valuing, the consideration of the "Net Tangible Assets Value"<sup>(2)</sup> is necessary for the qualitative study of the power. The "Maintainable Profits" have to be related to the Tangible resources employed, with a reasonable rate of return, thus, leading to the ascertainment of "Ultra-Profits", if any exist; consequently, Intangibles can be fairly valued. I therefore, would like to question the significance of the "Ordinary or Normal" Balance Sheet of the company under review. The values shown on such a Balance Sheet cannot be accepted, without adjustments, for the valuation and acquisition of shares purpose. The reason is that it is generally considered, especially by professional accountants, as an arbitrary statement, though drawn up according to the best accounting practice and legal provisions. Furthermore, published Balance Sheets of companies, even those in the same industry, are not drawn up on the same bases for the simple reason that there is no universally accepted accounting standard. Many instances can be mentioned here among which the valuation of Stock-in-Trade and Loose Tools are obvious ones.

Accordingly, my conclusion is that neither "Book values" nor "realisation values" of Fixed Assets may be solely taken as a basis.

---

(1) The National Coal Board in England for instance carried a big amount of book debts, yet they did not retain any considerable provision for doubtful debts. (Annual Report and Accounts for 1947).

(2) "Net Tangible Assets Value" is the excess of Tangible Assets over all liabilities other than "Shareholders' Funds".



nearest approximation to both present and future conditions. Some writers<sup>(1)</sup> suggest the adoption of a weighted average giving more effect to latter years than earlier ones in the calculation; thus improving the normal average method.

Each year's earnings should be related to its capital invested as the latter initiates some variations from past earnings. Then, the average of the resulting percentages will be applied to the capital invested at the time of valuation. Earnings from new capital and "surplus funds"<sup>(2)</sup> should be excluded before determining the maintainable profits. The value of the Assets producing such income should also be segregated from the total capitalisation ascertained, but added separately at the end of the valuation.

Another factor to which I attach no great weight in the field of Holding Companies is the definite link between the management of the Subsidiary and its earning capacity. The reason is that the Holding Company will ultimately have the full control over the Subsidiary and appoint its own executives to the Board of Directors of the Subsidiary.

What is the criterion for the determination of maintainable profits should the Subsidiary whose shares are under valuation be a newly established concern? My answer in this case is that the valuer has to depend on actual results, while being aware they do not form complete guide. Besides, attempt should be made to foresee the future level of such profits on the basis of normal production and the marketability of the products involved. The possibility of reduction in costs is another item that may be allowed for.

### 3.— *Yield Ascertainment:*

It is customary for financial prudence not to distribute all the income earned during a period; but, retain and "plough back" a certain percentage thereof as reserves. Such retention is essential for valuation purposes. There is no hard-and-fast rule regarding the percentage to be retained. I suggest that the valuer should use his own experience and common sense in considering the normal percentage guided by the

---

(1) H.E. Seed: *Goodwill as a Business Asset*, p. 119.

(2) Surplus Funds are those capable of distribution to shareholders without impairing the earning capacity of the business as a going concern.

Furthermore, the latest legal interpretation decided by the House of Lords indicated that E.P.T. should be charged before arriving at the "Net Profits" (1).

Two reasonable conclusions are derived: (a) to charge tax to the particular profits upon which they have been levied. This is justified on the ground that the profits themselves would be attracting varying rates of taxes. It is therefore only fair to take taxation into account (2); and, (b) to show the net profits before charging the tax. This is justified on the grounds that they indicate the true earning power of the business. Personally, I am in favour of the second conclusion as the incidence of taxation is supplementary to the ascertainment of the net amount of profits (3).

## 2.—*The Maintainable Profits:*

In professional circles, past earnings are only taken as a guide to future earning power. Having therefore calculated the past earnings, these are translated into the amount of profits that the company under review will be able to maintain in future.

In practice, there is a tendency to base such figure on past earnings alone, but with no adjustment for current business conditions, as these may discontinue. Other writers put much weight on the trend of current earnings together with all factors likely to affect profits for the next few years. The point is that it is future income and not past earnings that is being acquired (4).

Due care should be exercised in choosing the most representative years and the average of past earnings is usually adopted, but exceptional years should be excluded. I suggest that the immediate last year, whether exceptional or not, should be included as it is considered the

---

(1) Lord Greene in: "*L.C. Ltd., v. G.B. Ollivant & Co., Ltd.*", 1942, All. E.R. 528.

(2) Supported by: *Recommendations on Accounting Principles* by the Institute of Chartered Accountants; and, R.H. Montgomery: *Auditing Theory and Practice*, (5th Ed.), p. 474.

(3) *Ashton Gas Co. v. Attorney-General*; (1906), A.C. 10", income tax is an appropriation of profits. *Johnston v. Chestergate Hat Manufacturing Co.*, (1915), 2 Ch. 338, Income Tax is not deductible from profits in arriving at... net profit.

(4) Contrast W. Paton: *Accountants' Handbook*, p. 870, with A.V. Adamson: *The Valuation of Company Shares and Businesses*, p. 94.

and payments to or by Subsidiary Companies, if any, should be made where such payments do not reflect the true commercial value of the privileges given.

Any unnecessary reserves or required provisions not charged should be adjusted. Moreover, the charge for depreciation of Fixed Assets should be adequate. under the present circumstances, I think that organisations are justified in setting aside amounts in excess of the usual provisions for depreciation. Failing to do so, the true results are concealed and the real capital is not kept intact<sup>(1)</sup>. Taxation allowances for wear and tear are based on the initial cost of Assets which varies considerably according to the time when they were acquired. Business men in a country like England are claiming tax relief on such additional depreciation reserves. The incidence of tax should not be taken as a prominent feature; the net earning in this respect are not ascertained for tax purposes but to serve as guide to future prospects.

A strict application of the principle of discriminating between Capital and Revenue Expenditure, and adherence to a consistent basis of treatment of the various items should be assured throughout the period under review. This may help overcome onerous adjustments. Inclusion of dividends received from a controlled Subsidiary in the Accounts of the Parent Company instead of the actual profits attributable to the share interest therein, may be an instance. Special consideration should be given to the methods of valuing Stocking-Trade, and I suggest making the analysis on a columnar basis showing percentages of each item to the turnover.

The incidence of showing taxation in the Profit and Loss Account when ascertaining the net earnings is rather a controversial one. So far, it has been held in the professional circles that income tax is an appropriation of profits and therefore appears in the "Appropriation Account"<sup>(2)</sup>. However, the modern accounting practice whether in England or U.S.A., is towards showing income tax separately in the Profit and Loss Account<sup>(3)</sup>.

---

(1) Such additional reserves are shown in recent Published Accounts, under the alternative heading of: "Depreciation Equalisation Reserve"; Reserve for Replacement of Fixed Assets"; or, "Reserve for Increased Costs for Replacements and Renewals".

(2) F.R.M. DePaula: *Principles of Auditing*, (10th ed.), p. 66; Spicer and Pagler: *Book-keeping and Accounts*, (11th ed.), 309.

(3) The American Research Bulletin, December, 1944; Recommendations on Accounting Principles, by the Institute of Chartered Accountants in England and Wales.

(8) Estimate the net benefit to shareholders of a distribution of the amount, ascertained under (7); (i.e. after deduction of income tax payable thereon, and other necessary expenses).

(9) Calculate the value of the whole business, by adding the amount estimated under (8), to that arrived at under (6).

(10) The value per share is:

$$= \frac{\text{Amount ascertained under (9)}}{\text{Number of shares.}}$$

(11) Make any necessary review and/or final adjustments to the value arrived at under (10), (e.g. varying amounts paid-up on shares; arrears of dividend; and the like).

The following comments and critical discussion of the above steps of the Programme should clarify the points involved and lead to its effective operation in practice.

### *1.—Critical Study of Past Earnings:*

The period covered by such a study should be long enough to reveal the whole true picture of the trend of profits; capital expenditure and other relevant matters. No standard period could be prescribed as each case should be considered on its own merits. A longer period than what is usually accepted may be necessary, particularly at abnormal times. This point has its important bearing on the valuation of Goodwill. A minimum of five years is recommended<sup>(1)</sup>:

All unusual and non-recurrent items, whether gains or losses, should be eliminated; otherwise, the final results will be biased. Special attention should be paid to the remuneration of directors as such a charge may be made to absorb the profit or render it normal. The figures should therefore be adjusted to what is considered a reasonable remuneration for their services<sup>(2)</sup>. Similar reviews to other items of interest, rent,

---

(1) Seed, recommends a minimum of 5 years. H.A. Simson, suggested 15 years, (*The Accountant*, 15.2.1947). W. Paton, suggested 5 to 10 years, (*Accountants' Handbook*, p. 869). The Treasury Department, U.S.A. recommends a minimum of 5 years.

(2) "McCarthy case", 69 C.L.R. 1; and, "Smyth v. The Revenue Commissioners", (1931), Irish Reports 643.

### 3.—Suggested Valuation Programme

In the light of the previous discussion, I would like to advance and recommend the following scientific approach or "Programme" for placing a "fair" value on the shares in question.

Holding Companies, in the majority of their schemes as a rule, acquire the whole, or the majority, of the Ordinary shares in Subsidiaries as they carry the voting power<sup>(1)</sup>. The recommended Programme is, therefore, mainly concerned with the valuation of Ordinary shares.

#### *The Programme :*

(1) Examine past earnings through the criticism of "Profit and Loss Accounts", making necessary adjustments to book figures.

(2) Guided by information under (1), estimate the "perennile" or "maintainable" profits applicable to the business, or the class of shares under review.

(3) Decide on the yield, i.e. amount of profits after deducting suitable portion thereof for reserves and contingencies.

(4) Place reasonable and fair values on Tangible Assets used in the business, as a going concern, and arrive at their "Net Values", i.e. after deducting the outside liabilities.

(5) Determine the normal economic percentage of yield, which should be expected from the capital invested in the undertaking, due regard being given to the nature and size of the business, and the Tangible Assets cover.

(6) Compute the amount required to produce the amount of yield, decided on under (3), at the percentage rate determined under (5).

(7) Ascertain the amount of capital, or accumulated profits not required for the maintenance of the profits, estimated under (2) and reasonably distributable to shareholders.

---

(1) Although preference shareholders are entitled to receive copies of Annual Accounts and notices of meetings, yet the Articles of Association do not empower them to attend or vote thereat unless their dividend is in arrear for a stated period, (usually not less than six months).

based on actual figures of 55 organisations<sup>(1)</sup>. I found out that the percentage of profits retained and "ploughed back" into the businesses is getting higher. The lowest is of "Barclays Bank Ltd." being 51.32% with the exception of three unusual cases of: "Baldwins (Holdings) Ltd., 24.15% ; "Associated Biscuit Manufacturers Ltd.", 19.98% ; and, "British Cocoa and Chocolate Co., Ltd", 17.74%. The reason for the first and third unusual cases may be because they are mere Holding Non-Operating Companies depending on the income from their Subsidiary Companies and that they cannot afford retaining any higher percentage of such income. On the other hand, the analysis revealed that the percentage of profit retention was as high as 90.76% of the total net profits, in the case of "Ford Motor Co., Ltd." which is very striking. But when considering the average for all organisations included in the analysis under each industry, the average was 54.64% (with the exception of the Chocolate Groups, being 44.48% which could not be considered as a representative sample); and the average of the Groups in the Electrical engineering industry was the highest being 77.96%

While such a high percentage of retained profits is adding to the net worth of the business, it has its adverse effect on the Stock Exchange quotations as the latter are mainly affected by the yield represented by by the dividend distributed, and not by the total net profits ascertained or earned by the business in question. This stands as a clear evidence for the view to reject Stock Exchange quotations as the sole criterion and measuring rod for the value to be adopted for the shares to be acquired.

Furthermore, the Courts in the U.S.A.<sup>(2)</sup>, have never held that compensation is limited to prevailing market prices. Mr. G.O. May when asked by the Court in 1933 as to the fair market value" of stocks on 10th July, 1929, the result was as under<sup>(3)</sup>:

Company in question	New York Stock Exchange Quotations	Mr. May's Valuation
Continental Insurance Co.	\$ 10	\$ 55
Fidelity-Phoenix Insurance Co.	\$ 106	\$ 65

(1) Based on the published Accounts for 1948.

(2) Bonbright: *Valuation of Property*, p. 324.

(3) G.O. May: *Twenty-five Years of Accounting Responsibility*, p. 348 ; and p. 409.

from Gilt-edged securities. Concurrently, investors<sup>(1)</sup> consider the short term factors; while Holding Companies pay more attention to the long-term policy. Ordinary investors may, in fact, rely on their brokers' advice. Conversely, Holding Companies are well informed about the companies whose shares they intend acquiring. Furthermore, they not infrequently carry on certain lengthy tests, to ascertain the intrinsic value of the shares in question, though invariably prepared to pay a premium over the calculated value.

It is quite obvious that if quotations were arrived at solely on reasoned considerations of yield and safety of capital, the resulting values would be reasonably close assessments of the real value of the securities on the basis of known facts. However, there are several other factors that bring about short-term fluctuations in prices without any real justification. This is accelerated by the increased spread of investments into the hands of persons with no actual knowledge of the business concerned. Sometimes, rumours about an amalgamation scheme tend to inflate the quotations of the shares under review<sup>(2)</sup>.

Furthermore, the relevance and inadequacy of Stock Exchange Quotations as a fair basis of valuation and compensation has been impugned by the Council of the London Stock Exchange itself in a definite statement made in December, 1946. In addition, I came across complaints against the basis of Valuing shares adopted in the Nationalisation Acts, whether based on Stock Exchange Quotations on a certain day, or otherwise, as revealed by the Directors' Annual Report of some companies involved<sup>(3)</sup>.

Especially under the present circumstances, Stock Exchange quotations are inequitable as all industrial shares have been restrained by the dividend limitation policy called for by the Chancellor of the Exchequer as a measure against inflation, and acceded to by the majority of organisations (93% of the total capital involved). I made an analysis

---

(1) Investors come under the following types: (a) informed and analytical investors, (b) informed speculators; and, (c) uninformed investors and/or speculators. The Holding Company no doubt comes under the first heading.

(2) Refer to schedule of prices offered by Holding Companies to acquire shares in Subsidiary Companies under: "Deliberate Non-Scientific Bargaining".

(3) Refer to "Annual Report of Manchester Collieries Ltd", as an instance (1945 to 1948).

It is rather reasonable, as enterprises of the "Goodwill type" are, in the main, less stable than others of the "heavy-fixed asset" type. However, it involves some uncertainty reflected by the fact that calculations and results obtained depend mainly upon the determination of the two rates for capitalisation, which is a matter of opinion through the non-existence of hard-and-fast rules.

8.—*Mean Between "Tangible Assets Value" and "Capitalisation Value of Yield"* — This method is a compromise where there is a substantial difference between the Tangible Assets Value and the capitalised value of earning capacity. Its main theme is:

$$\text{Goodwill} = \frac{1}{2} \left\{ \begin{array}{l} \text{Capitalised Value of} \\ \text{Earning Capacity} \end{array} \right\} - \left\{ \text{Value of Tangible Assets} \right\}$$

It is a fair method for ironing out the inequalities; thus leading to a more reasonable value. It may be criticised that mere averaging of two results obtained by different bases of approach can hardly be accepted as a reasonable media. Besides, it has not gained judicial recognition. However, it indicates that Tangible Assets value may not always be disregarded.

9.—*Other Conventional Methods.*—Conventional methods for valuing Goodwill have been established for certain types of businesses: Goodwill of a newspaper business is valued at a fixed number of weeks' purchase of the gross profit: while that of medical practitioners is valued at the amount of gross fees for one year.

## 2.—Significance of Stock Exchange Quotations

Due to the fact that Stock Exchange Quotations of securities have been considered as the fair values for compensation purposes in the recent Nationalisation Acts, I thought it fit to question the significance of such values in connection with the present problem of acquiring shares of Subsidiary Companies.

Stock Exchange Quotations of securities are influenced by certain factors, mainly among which are: the yield, and the safety of capital. The investor is always guided by the first. Quotations are therefore directly influenced by their yield in comparison with that obtainable



certain cases and there is some controversy about whether to deduct the value thereof from the value of "Net Tangible Assets" in ascertaining the total value of the business under review (1).

3.—*Capitalisation of "Ultra-Profits"* — it is believed that "Ultra-Profits" are the specific yield of Goodwill. It follows that Goodwill is the capitalised amount of such "Ultra-Profits" at the same rate of return approved for the whole business by the valuer.

4.—*Sliding-Scale Valuation of "Ultra-Profits"* — this is based on the theme that the greater the amount of "Ultra-Profits", the more difficult it would be to maintain them in future. This is rather logical, as the higher percentage of profits attracts more competitors and thus shortens the period of attaining the additional portion of "Ultra-Profits".

5.—*Annuity Valuation of "Ultra-Profits"* — this is an elaboration of the theory of "Ultra-Profits". Its reasoning is that such "Ultra-Profits" can never exist permanently due to the operation of economic laws and competition. The outcome is the reduction and ultimate levelling of earnings to the normal rate of interest on capital invested. Goodwill is therefore considered to be an annuity payable over an unknown but limited period of years. Accordingly, Goodwill will be the present value of an annuity of the amount of Ultra-Profits for a period of years at the normal rate of return.

6.—*Capitalisation of Future Maintainable Profits*—this method gives the total value of the business including any Goodwill involved. Then, Goodwill is determined by the following equation:

$$\text{Goodwill} = \left\{ \begin{array}{l} \text{value of business as a} \\ \text{whole (as ascertained)} \end{array} \right\} - \left\{ \begin{array}{l} \text{value of Tangible Assets} \end{array} \right\}$$

7.—*Dual Capitalisation of Profits*—this method seems to be an ingenious device culminating the Tangible Assets value with the earning capacity as the dominant consideration. Its essence is that earnings attributable to:

- a) Tangible assets to be capitalised at a relatively low rate; and,
- b) Intangible assets to be capitalised at a relatively higher rate.

---

(1) A.E. Cutforth is of the opinion that the amount of "Bad-Will", to be deducted from Net Tangible Assets value, is to be arrived at as under: "(amount short of profits than fair return)  $\times$  (a multiplier adopted)": *Methods of amalgamation*, p. 193.

The point that Goodwill of a Subsidiary company should be brought into the picture of valuation has been emphasised by business men when interviewed. However, the director and secretary of a Holding Company in the Midlands (in England) qualified his statement by the point that Goodwill should be valued on the earning capacity basis. The accountant of a well-known Holding Company in England, when asked whether to account for Goodwill when valuing a Subsidiary Company share, stated that it depends on the relation of the Group, and particularly the Subsidiary Company, with the general public.

Another point is that no value can be placed on Commercial Goodwill unless it is capable of transference from one person to another, i.e. the "exchangeable value" of the right to such Goodwill which is based on the probability of earning future "Ultra-Profits" (1). This transferability cannot be considered but for the business as a whole, unlike other Tangible Assets.

### *Analysis of Methods of Valuing Goodwill:*

1.—*Number of years' purchase of past net profits* — this is a simple method widely applied, and was recognised as the general practice since 1897. Some writers even stated the appropriate number of years for various classes of business (2). Technically, I note its drawbacks lie in the omission of the effect of the capital employed to earn the profits; and it relies on past results without due consideration of possible future profits. Its simplicity has enhanced its immense use. Calculations are sometimes related to gross incomes. This method may be best suited for small businesses alone.

2.—*Number of years' purchase of future "Ultra-Profits"* — this method is more in line with modern accounting views. It has, until recent years, been used by Government Departments for checking the valuations of businesses for Estate Duty and Succession Duty assessments; but other departments rejected the concept of a deduction for "Bad-Will". It has also been favoured in U.S.A. (3). "Bad-Will" may exist in

---

(1) Usually termed "Super-Profits" by British writers: and, "Differential Profits or Earnings" by Americans.

(2) L. R. Dicknet: *Goodwill and its Treatment in Accounts*, p. 71.

(3) W. Paton: *Accountants' Handbook*, p. 869.

adopted by Courts and other Governmental Departments is that the share value depends upon the consideration of all prevalent factors, and not in accordance with any definite formula.

#### VALUE OF LARGE PARCELS OF SHARES

The Parent Company is always anxious to acquire large parcels of shares to achieve a controlling power. According to the economic law of "Supply and Demand", the Parent Company is expected to pay more to acquire a share majority unless the latter is acquired "piece-meal" over a period. Again, the seller of a large parcel of shares expect less for his shares if placed on the market all at a time.

Generally speaking, no reduction in the share value is made for large parcels on the part of the seller<sup>(1)</sup>. The reason is that the value is placed on the units and not on the holding as an entirety, and the assumption that there is a willing buyer for each unit. It follows that no increase in the share value should be accounted for when appraised for acquisition purposes by a Holding Company. However, the analysis of actual recent cases in the U.K. made later on in this study, shows that the Holding Co., to acquire a controlling interest, invariably paid a premium as high as 144 % per share over the Stock Exchange valuation<sup>(2)</sup>.

#### A.—SCIENTIFIC APPROACH

##### 1.—Significance of Goodwill

Share valuation is necessarily linked with a consideration of Goodwill<sup>(3)</sup>. This point is of more than academic importance. I am not intending to discuss the defining of Goodwill as this is not its proper place, but I am going to discuss the bearing thereof on the valuation of shares. I am using the term "Intangible Accretion" here as interchangeable with "Goodwill".

Goodwill is, in the opinion of some economic-minded persons, just a "balancing figure" on the Balance Sheet. This must be due to their non-recognition of such item, or lack of knowledge of accounting techniques.

---

(1) Bonbright: *Valuation of Property*, pp. 713-14, and 717-18.

(2) Refer to: "Deliberate Non-Scientific Bargaining", later on in this Study.

(3) Prof. D. Cousins: "*Business Finance and Accounts*", p. 20

# THE VALUATION PROBLEM UNDER REVIEW

BY

M.A. SHEHATA

*Faculty of Commerce—Cairo University*

## PROLOGUE

I will endeavour, in this study, to analyse the bases adopted for valuing shares to be acquired in a Subsidiary Company and, through scientific discussion and criticism, suggest a commendable programme to place a "fair" value on such shares. I shall take advantage of the data available in the recent Nationalisation Acts in the United Kingdom to point out the practicability of the problems and suggestions already discussed in this study.

Out of the several values of a share, the value sought by a Holding Company is the "fair" value based on the intrinsic value thereof when the Subsidiary Company is acquired on "a going concern basis". In other words, it is the "relative value" to the Holding Company. Then, a mention of available data may help in the presentation of the discussion and conclusion:

**GREAT BRITAIN.**—In 1901, it was held that shares in a company should be sold at par notwithstanding that the intrinsic value thereof was much higher <sup>(1)</sup>. In 1937, the House of Lords ruled that shares should be valued for duty purposes at the price they would fetch if sold in open market <sup>(2)</sup>. This indicates the change in thought parallel to the change in business affairs.

**U.S.A.**—The general approach is to determine a "fair" market value <sup>(3)</sup> defined as: "The price arrived at under negotiations between a willing and informed, buyer and seller". The attitude commonly

---

(1) *Borland's Trustee v. Steel Bros. & Co. Ltd.*; (1901), 1. Ch. 279.

(2) *I.R. Commissioners v. Crossman*; (1937), app. cas. 26.

(3) W. Paton: *Accountants' Handbook*, p. 464.



The ancient Egyptians had their policies that were inducted from their own philosophies that were mostly religious. These policies were actually affected by their own culture and traditions.

Anyway, they introduced to the world, from the earliest times, some of our modern policies that are used now, i.e., in reporting; in recording; in forecasting, controlling, and budgeting; in paying and rewarding; etc. So, the modern world civilization owes much to the ancient Egyptian civilization.

#### BIBLIOGRAPHY

1. BAIKIE, J., History of Egypt. 2 volumes. .
2. BAIKIE, J. History of Egypt to 18 th Dynasty.
3. BREASTED, J. H., A History of the Ancient Egyptians.
4. EMERSON, A., Life in Ancient Egypt.
5. GLOWACKE, A., The Pharaoh and the Priest.
6. GASSE, A. B., The Civilization of the Ancient Egyptians.
7. HAWKS, F. L., Egypt a Witness for the Bible.
8. MASPERO, G., Dawn of Civilization.
9. MASPERO, G., Life in Ancient Egypt and Assyria.
10. MOREL, A., From Tribe to Empire.
11. RAWLINSON, G., Ancient Egypt.
12. SHORTER, A. W., Introduction to Egyptian Religion.
13. WILKINSON, J. G., The Ancient Egyptians. 3 volumes.

called for by circumstances; and there were neither any attempts on the part of the people to alter or resist the laws, nor on that of their rulers to introduce a more arbitrary mode of government.

They offered salaries according to the importance of the job: and they kept the judge far away from being tempted or affected by supporting him with enough salary. Going according to the written procedures in trials, it seems to me that they found it more important to discuss the matters exactly as the parties mean; and that anyone cannot deny what he has written or say that he meant something else. The documents of trials were kept as reference for judges in solving problems afterwards. So, they really knew the importance of recording systems so as to help in solving future problems by past experience.

#### IV.—CONCLUSION

After our review of the Egyptian organization and policy, during that period of time, in their government, their religion, their army, and their court, we can conclude that the Egyptians had their civilization many thousand years before the world.

The modern principles of organization that we are studying now seem not to be new. They were applied in the Pharaoh's land in about 2980 B.C. Some of these principles were actually applied in a rule-of-thumb way, but we can say that the ancient Egyptians were the pioneers in knowing and applying them.

The coordinating principle was applied in their organization. They differentiated among different responsibilities, and offered certain authorities in order to carry out their job and keep their responsibilities.

Everyone knew his own job and reported to his boss on the results. In the government, they had the vizier, the ministers, the chiefs, etc., and also the officials. In the temple, they had the chief priest and the other pastors. In the army, they had the high commanders, the generals, the officers, and the soldiers. So, the scalar process was found in their ancient organization.

To a certain extent, they had the functional effect; but although the legislative, the executive, and the judicial functions were known, they all were in the hands of the Pharaoh as he was their ideal, their god. He used to delegate these authorities to others, such as the viziers, the ministers, the priests, and the judges.

The laws of the Egyptians had the credit of having been dictated by the gods themselves. The king had the right of enacting laws.

Something of their judicial policies is very interesting to be mentioned: the Egyptians had a singular custom respecting theft and burglary. Those who followed the profession of thief gave in their names to the chief of the robbers; and agreed that he should be informed of everything they might henceforward steal, the moment it was in their possession. In consequence of this, the owner of the lost goods always applied by letter to the chief for their recovery; and having stated their quality and quantity, the day and hour when they were stolen, and other requisite particulars, the goods were identified, and, on payment of one-quarter of their value, they were restored to the applicant, in the same state as when taken from his house.

For being full persuaded of the impracticability of putting an entire check to robbery, either by the dread of punishment, or by any method that could be adopted by the most vigilant police, they considered it more for the advantage of the community that a certain sacrifice should be made in order to secure the restitution of the remainder, than that the law, by taking on itself to protect the citizen, and discover the offender, should be the indirect cause of greater loss.

The salary of the chief was not merely derived from his own demands upon the goods stolen, or from any voluntary contribution of the robbers themselves, but was probably a fixed remuneration granted by the government, as one of the chiefs of the policy; nor is it to be imagined that he was any other than a respectable citizen, and a man of the greatest integrity and honor. So, they had such kinds of policy and philosophy, and it seems to me that it needed some skill to be a thief, and that this group was not too much affected by religion; otherwise it would have been very easy to forbid that by religion.

#### *Comments :*

A remarkable feature of the Egyptian laws was the sanctity with which old edicts were upheld. They were closely interwoven with the religion of the country, and said to be derived from the gods themselves; whence it was considered both useless and impious to alter such sacred institutions. Few innovations were introduced by their monarchs, unless loudly



no doubt its own court, for the trial of minor and local offences; and it is probable that the assembly returned by the three chief cities resided wherever the royal court was held, and performed many of the same duties as the senates of ancient times.

The president, or arch-judge, having put on the emblem of Truth, the trial commenced, and the eight volumes which contained the laws of the Egyptians were placed close to him, in order to guide his decision, or to enable him to solve a difficult question, by reference to that code, to former precedents, or to the opinion of some learned predecessor. The complainant stated his case. This was done in writing; and every particular that bore upon the subject, the mode in which the alleged offence was committed, and an estimate of the damage or the extent of the injury sustained, were inserted.

The defendant, then, taking up the disposition of the opposite party, wrote his answer to each of the plaintiff's statements, either denying the charge, or endeavoring to prove that the offence was not of a serious nature, or, if obliged to admit his guilt, suggesting that the damages were too high, and incompatible with the nature of the crime. The complainant replied in writing; and the accused having brought forward all he had to say in his defence, the papers were given to the judges, and if no witnesses could be produced on either side, they decided upon the question according to this disposition of the parties. Their opinion only required to be ratified by the president, who then proceeded, in virtue of his office, to pronounce judgment in the case, and this was done by touching the party who had gained the cause of the figure of Truth. They considered that this mode of proceeding was more likely to forward the ends of justice than when the judges listened to the statements of pleaders. And while ample time was afforded to each party to proffer or disprove an accusation, no opportunity was given to the offender to take advantage of his opponent, but poor and rich, ignorant and learned, honest and dishonest, were placed on an equal footing; and it was the case, rather than the persons, upon which the judgment was passed of course, in the Old Kingdom especially the rich had certain effect upon judges at they were not yet organized; law was not yet so developed; the middle class not yet appeared to make balance; and justice was not so spread all over the country as it was during the Empire.

As time went on, judges became as a peculiar group to make justice all over the country; this was probably in the Nineteenth and Twentieth Dynasties. The Egyptians looked very carefully to that important matter. Judges were carefully chosen; and none were admitted to the job but the most upright and learned individuals. Ten only were chosen from each of the three cities—Thebes, Memphis, and Heliopolis—in order to make them more selective.

These thirty individuals constituted the bench of judges; their president was either the vizier, in most times, or one of them, by election, under the supervision of the vizier, especially the vizier of the South when there were two viziers. That president had the title of Arch-judge. His salary was much greater than that of the other judges, as his office was more important. They all received ample allowances from the king in order that, possessing a sufficiency for their maintenance and other necessary expenses, they might be above the reach of temptation, and be inaccessible to bribes; for it was considered of primary importance that all judicial proceedings should be regulated with the most scrupulous exactitude, sentence pronounced by authorized tribunals always having a decided influence, either salutary or prejudicial, on the affairs of common life. They felt that precedents were thereby established, and that numerous abuses frequently resulted from an early error, which had been sanctioned by the decision of some influential person, and for this reason they weighed the talents as well as the character of the judge.

The first principle was that offenders should be discovered and punished, and that those who had been wronged should be benefitted by the interposition of the laws. Besides the care taken by them that justice should be administered according to the real merits of the case, and that before these tribunals no favor or respect of persons should be permitted, another very important regulation was adopted; that justice should be gratuitously administered, and it was consequently accessible to the poor, as well as to the rich. The very spirit of their laws was to give protection and assistance to the oppressed, and everything that tended to promote an unbiased judgment was peculiarly commended by the Egyptian sages.

It is not to be supposed that those thirty judges were the only house of judicature in the country; each city or capital of a nome had

troops with different arms and different jobs in the battle; there was the front, the centre, the back, and the wings; each for a special job and duty. They had the high command with its staff, the leaders, the officers, and the soldiers, everyone knew his own duty and responsibility for doing it. Communication was found among different grades and cooperation among different troops and divisions of the army to fulfill the orders of the high command. The army kept its organization and kept it before the battle, during it, and in the camps. There was the same kind of protection to the leader or high commander as he represented the power and collectivism of the army as it is found in these days.

They had the control system in the army, too. Everything was reported to those in charge, as the high command and the king especially should know the results of the battle, i.e., how much they lost and how much they won. They had their own policies in collecting the troops; marching in the streets before the battle by the sound of music to make the people feel much powerful and the soldiers feel more courage, especially after the king or the high commander was blessed by the gods in the temple. They also had their own policy in entering and handling the battle, in camping, and in handling their relations with their allies and also in handling those captured during the war.

Their policy in believing that every war was a religious war to defend the country; and defending the country was a matter that was blessed by the gods, was a peculiar policy. They used the incentive system; they gave the soldiers and the military class certain rights and rewards that induced them to be good soldiers. This policy was induced from their belief that those who defended the country and offered their life to it should be supported and rewarded. So they had peculiar policies, from peculiar beliefs, within a peculiar organization.

#### V.—JUDICIAL FUNCTION

In the Old and the Middle Kingdoms, the monarchs exercised the judiciary function beside their main jobs as governors. The monarch bore the title of "judge",

The judicial functions of the local governors were merely incidental to their administrative labors. There was, therefore, no clearly defined class of professional judges, but the administrative officials were learned in the law and assumed judicial duties.

pressed upon the centre and wings of the enemy, the archers still galling the hostile columns with their arrows, and endeavoring to create disorder in their ranks.

Those who sued for mercy and laid down their arms, were spared and sent bound from the field; and the hands of the slain being cut off, and placed in heaps before the king, immediately after the action were counted by the military secretaries in his presence, who thus ascertained and reported to him the amount of the enemies slain. The arms, horses, chariots, and booty, taken in the field or in the camp, were also collected, and the same officers wrote an account of them and presented it to the monarch.

The field encampment was either a square or a parallelogram, with a principal entrance in one of the faces; and near the centre were the general's tent, and those of the principal officers. The general's tent was sometimes surrounded by a double rampart or fosse, enclosing two distinct areas, the outer one containing three tents, probably of the next in command, or of the officers on the staff; and the guards slept or watched in the open air. Other tents were pitched without these enclosures; and near the external circuit, a space was set apart for feeding horses and beasts of burden, and another for ranging the chariots and baggage.

On returning from war, they made the same ceremonies that were done before moving to the battle; the people cheered the army, rewards were afterwards distributed to the soldiers, and the triumphant procession of the conqueror was graced by the presence of the captives, who were conducted in bonds beside his chariot. Thanksgiving was made in the principal temple.

It was not customary for the Egyptian soldier to wear arms except on service, when on duty, or, in attendance upon the king—nor did the private citizen at any time carry offensive weapons about his person, either in the house or in the street; and this circumstance goes far to prove the advanced state of civilization in the country, at a time when the world was immersed in barbarism.

### *Comments:*

From what is mentioned above, we can have an idea about the military organization in ancient Egypt. The army was well organized to realize its goals and defend the country; it was divided into different

The Egyptian infantry was divided into regiments. They consisted of bowmen, spearmen, swordsmen, clubmen, slingers, and other troops, disciplined according to the rules of regular tactics; and the regiments being probably divided into battalions and companies, each officer had his peculiar rank and command. Each battalion, and indeed each company, had its particular standard, which represented a sacred subject—a king's name, a sacred boat, an animal, or some embalamatic device which was regarded with love and veneration by the troops; and it is natural to suppose they must have contributed greatly to the success of their arms. The standard-bearer was always an officer of proved valour; he had a special badge with a device on it; the soldiers either followed or preceded him, according to the service on which they were employed, or as circumstances required.

When an expedition was resolved upon against a foreign nation the necessary preparations were made throughout the country, each province furnishing its quatum of men; and the members of the military class were summoned to muster in whatever numbers the monarch deemed it necessary to require. The troops were generally commanded by the king in person; but in some instances a general was appointed to that post, and instructed with the sole conduct of the war. A place of rendezvous was fixed, generally at Thebes, Memphis, or Pelusim; and the troops having assembled in the vicinity, remained encamped there, awaiting the leader of the expedition. As soon as he arrived, the necessary preparations were made; and orders having been issued for their march, a signal was given by a sound of trumpet; the troops fell in and the march then commenced; the chariot led the van; and the king, mounted in his car of war, attended by his chief officers, took his post in the centre, preceded and followed by bodies of infantry armed with bows, spears, or other weapons, according to their respective corps. The army used to march in the main streets of the city to make the people feel very powerful.

On commencing the attack in the open field, a signal was again made by sound of trumpet. The archers drawn up in line first discharged a shower of arrows on the enemy's front, and a considerable mass of chariots advanced to the charge; the heavy infantry, armed with spears, clubs, and covered with their shields, moved forward at the same time in close array, flanked by chariots and cavalry, and

danger in the field might be more ready to undergo the hazards of war from the interest they felt in the country as occupiers of the soil, and the result being that the military class became more numerous, the country did not stand in need of foreign auxiliaries. Every soldier was allowed, free from charge, eight acres of land. This was a wise decree, as it increased the feeling of responsibility, and gave the men a stake in the country they were asked to defend. No soldier could be cast into prison for debt.

The Pharaoh was always the high commander of the army; but as a matter of fact, Egypt did not have an organized army except in times of the Empire, as they learned too much from the Hyksos; and the position was changed from separate nomes each with its own militia in the Old and Middle kingdoms, to a military state with an organized and well-trained army in the Empire. The army was, during the Empire the dominant force and the dominant force and the chief motive power in the army. The sons of the Pharaoh were generals in the army. They were considered, as a matter of fact, the staff corps. They were either dispatched to take command of division, or remained in attendance upon the monarch.

In organization it quite surpassed the militia of the old days, if for no other reason than that it was a standing army. It was organized into two grand divisions, one in the Delta and the other in the upper country. In Syria it had learned tactics and proper strategic disposition of forces, the earliest of which then was known in history. The partition of the army into divisions, wings and centre; tactics and battle lines; all that was found during the Empire instead of the disorganized plundering naively reported as wars by the monuments of the older periods. Besides the old bar and spear, the troops henceforth carried also a war axe. They have learned archery fire by volleys and the dreaded archers of Egypt now gained a reputation which followed and made them feared even in classic times. But more than this, the Hyksos having brought the horse into Egypt, the Egyptian armies now for the first time possessed a large proportion of chariotry. The strength of the army consisted in archers, whose skill appears to have contributed mainly to the success of the Egyptian arms. Several bodies of heavy infantry, divided into regiments, each distinguished by its peculiar arms, formed the centre, and the cavalry covered and supported the foot.

*Comments :*

From the above, it seems that the sacerdotal order was organized to keep the group going. Authorities and responsibilities were well determined and everyone knew his own job. Jobs and grades in priesthood were classified according to qualifications, knowledge, skill, and also nobility.

Priests went according to certain policies in directing and handling their life. It was their object to enhance the value of their knowledge, and thereby more easily to gain an ascendancy over the minds of a superstitious people. They had reasons for learning geometry. For the river, changing the appearance of the country very materially every year, is the cause of many various discussions among neighboring proprietors about the extent of their property; and it would be difficult for any person to decide upon their claims without geometrical reasoning, founded on actual observation. As they were advisers of the king, and the vizier and ministers were mostly chosen from them; so they cared too much about supporting themselves by such and more knowledge. Of arithmetic they have also frequent need, both in their domestic economy, and in the application of geometrical theorems, besides its utility in the cultivation of astronomical studies.

We mentioned before that the priests used to tell the future to the king; it is so simple to mention that especially when it is known that people were superstitious in those times; but it is my own belief that this was a kind of forecasting and budgeting action to be ready for the future; although it was a rule-of-thumb method.

According to this tradition of forecasting, Joseph was asked by Pharaoh to tell him the future; and as he told him that there would be seven years of famine or depression and then prosperity after that, it seems to me that this was the first time to know about our present business cycle.

We also can conclude that that kind of forecasting, although a rule-of-thumb method, was stated upon some facts and was done according to certain procedures to a certain extent.

#### IV.—MILITARY FUNCTION

Next in rank to the priests were the military. To them was assigned one of the three portions into which the land of Egypt was divided by an edict of Sesostriis, in order that those who exposed themselves to

incidental office as in the Old and Middle Kingdoms. All the priestly communities were for the first time united in a great sacerdotal organization embracing the whole land. The head of the state temple at Thebes, the High Priest of Amon, was the surpreme head of this greater body also, and his power was thereby increased far beyond that of his older rivals at Heliopolis and Memphis. The temples grew into vast and gorgeous palaces, each with its community of priests, and the high priest of such a community in the larger centres was a veritable sacerdotal prince, ultimately wielding considerable political power.

Priests enjoyed important privileges, which extended to their whole family. They were exempt from taxes; they consumed no part of their own income in any of their necessary expenses and they had one of the three portions into which the land of Egypt was divided, free from all duties. They were provided far from the public stores out of which the received a stated allowance of corn and all the other necessities of life.

In the sacerdotal, as among the other classes, a great distinction existed between the different grades, and the various orders of priests ranked according to their peculiar office. The chief and high priests held the first and most honorable station; but he who offered sacrifice in the temple appears to have had, at least for the time, the highest post, and one that was usually filled by the kings themselves. It is, however, probable that the chief priest took it by turns to officiate on those occasions, and that the honor of doing sacrifice was not confined to one alone; but the priest of one deity was not called upon to perform the ceremonies in the temple of another.

One of the principal grades of the priesthood was the prophets. They were particularly versed in all matters relating to religion, the laws, the worship of the gods, and the discipline of the whole order; and they not only presided over the temple and the sacred rites, but directed the management of the priestly revenues. When any new regulations were introduced in affairs of religion, they, in conjunction with the chief priests were the first whose opinion was consulted. They were esteemed for a superior understanding.

The children of the priests were taught two different kinds of writing, what is called the sacred, and the more general; and they paid great attention to geometry and arithmetic.



were laid down for his conduct, and which he was required to observe; and by their great experience, their knowledge of the past, and their skill in different sciences especially augury and astronomy—as they were the most educated people, they were supposed to presage future events, and to foresee an impending calamity, or the success of any undertaking (?).

Many were employed together in performing sacrifices and other ceremonies; and each college of priests was distinguished according to the deity to whose service it belonged, or according to the peculiar office held by its members. The king or the Pharaoh was always the chief of the religion beside being the head of the state. As we said before, he regulated the sacrifices in the temples and had the peculiar right of offering them to the gods upon grand occasions. He was also instructed to get acquainted with those mysteries of religion in the college of the priests, if he was from the military class. In ceremonies and grand occasions, the victims were brought to the altar; it was usual for the high priest to place himself close to the king, while the whole congregation present on the occasion stood around at a short distance from them, and to offer up prayers for the monarch, asking the gods to bestow on him health and all other blessings, in return for his respect to the laws, his love of justice, and his general conduct towards the people he ruled. The monarch, especially in the Middle Kingdom, was the head of religion as well as the head of the government in his nome.

There were also minor priests of the kings, and numerous other divisions of the group. There were also priestesses of the gods, or of the kings and queens, each of whom bore a title indicating her peculiar office. The former was one of the highest posts to which the females of the noblest families, and princesses, as well as the queens themselves could aspire in the service of religion. Besides this class of priestesses was another of similar rank, apparently a sub-division of the same, who fulfilled certain duties entrusted only to the wives and daughters of priests.

During the Empire, as a natural consequence of the great wealth of the temples, the priesthood became a profession, no longer merely an

---

(5) That was a kind of tradition that was found in many generations; as we see the Pharaoh asking Joseph to explain his dreams and tell him the future.

My own belief is that the centralized state system was the kind of organization found in Egypt during that period of study; as even it was a decentralized system in the Middle kingdom from the national point of view, it was centralized from the local point of view, i.e., within each nome separately. This, because of the class system that was found, the ignorance of the people, and the fewness of those who could direct or handle such positions in the country. It may be after this period of study that the state organization became mostly decentralized.

We can also see that the ancient Egyptians used a certain method of control by reporting; as the officials were supposed to report to the vizier about what they had done; fiscal report was made to him by all local officials showing income and outgo; and so the vizier was able to report to the king and furnish him from month to month with full statements of prospective resources in the royal treasury. A balance sheet was kept in the vizier's office; which was a summary of all reports from local officials.

The staff system was used also in ancient Egypt. The Pharaoh or the king had his ministers, priests, engineers, to support him by technical knowledge and work as advisors and staff for him. The vizier's office too, was a source of advice to all the offices of the state and so we can say that it was exercising staff functions.

The policy of the state was shaped in a religious form; as the Egyptians were religious people who worshipped their Pharaohs and obeyed their orders without delay in a matter of obeying and serving their gods. So, there was no need to differentiate between the ruler, the judge, the priest, or the one who makes the law. Slaves and serfs were obliged to obey; and the free people had religious confidence in their rulers. And although there were no objections from the people, the rulers were, to a great extent, making for the benefit of the people to leave good reputation after their death.

### III.—RELIGION AND SACERDOTAL ORDER

Next to the king, the priests held the first rank, and from them were chosen his confidential and responsible advisers, the judges; and all the principal officers of state. They associated with the monarch, whom they assisted in the performance of his public duties, and to whom they explained, from the sacred books, those moral lessons which

army and navy, and in the Eighteenth Dynasty at least, when the king was in the army, he conducted the administration at home. He had legal control of the temples throughout the country. He exercised advisory functions in all the offices of the state; so long as his office was undivided with a vizier of the North, he was grand steward of all Egypt, and there was no prime function of the state which did not operate immediately or secondarily through his office. The viziers of the Eighteenth Dynasty desired the reputation of hard-working, conscientious officials, who took the greatest pride in the proper administration of the office.

Such was the government of the imperial age in Egypt. In society, the disappearance of the landed nobility, and the administration of the local districts by a vast army of petty officials of the crown, opened the way more fully than in the Middle Kingdom for innumerable careers among the middle class. There thus grew up a new official class.

#### *Comments :*

Going through the development of state organization in ancient Egypt from the Old Kingdom 2475 B.C. to the Empire 1350 B. C., we can see that it was a matter of shifting between centralization and decentralization in authority which depended mostly on power. In the Old Kingdom, although there were the nomes and the monarchs, the Pharaoh or the central government in the Great House had the main power and authority over the country and the nomes. We had a system of organization that was mostly centralized in the Great House. This system of centralization was weakened step by step as the monarchs became much stronger and independent; and then was ended to a decentralized system of organization as the Great House had theoretical or hazy authority, over the nomes, and that was in the Middle Kingdom. Then, as the power returned to the Pharaoh in time of the Empire, the authority returned to the Great House. Instead of being centralized in the hands of one vizier and a few officials, it was in the hands of two viziers and an army of officials. As duties became too many, authority was distributed among larger numbers of officials, although the main authority was stated in the hands of the Southern vizier. So, we can say that the general shape of the state organization in these times was a mostly centralized system.

The great subject of the government was to make the country economically strong and productive. To secure this end, its lands, now chiefly owned by the crown, were worked by the king's serfs controlled by his officials, or entrusted by him as premanent and indivisible fiefs to his favorite nobles, his partisans and relatives. Divisible parcels might also be held by tenants of the untitled classes. Both classes of holdings might be transferred by will or sale in much the same way as if the holder actually owned the land. For purposes of taxation, all lands and other property of the crown, except that held by the temples, which were recorded in the tax-registers of the White House, as the treasury was still called. Taxes were still collected in naturalia: cattle, grain, wine, oil, honey, etc. The chief treasurer, through the local officials collected all such taxes; he was, however, under the authority of the vizier, to whom he made a report every morning, after which he received permission to open the officies and magazines for the day's business. The collection of a second class of revenue, that paid by the ocal officials themselves as a tax upon their officies, was exclusively in he hands of the viziers; each within his own region. This tax on the officials consisted chiefly of gold, silver, grain, cattle, and linen, a stately sum in the annual revenues. All foreign tribute was reported to the southern vizier at Thebes. Of the royal income from all resources in the Eighteenth Dynasty, the southern vizier had general charge. The amount of all taxes to be levied and the distribution of the revenues when collected were determined in his office, where a constant balance sheet was kept. In order to control both income and outgo, a monthly fiscal report was made to him by all local officials, and thus the southern vizier was able to furnish the king from month to month with a full statement of prospective resources in the royal treasury.

The southern vizier was the motive power behind the organizaiaion and operation of this ancient state. He went in every morning and took council with the Pharaoh on the affairs of the country, and the only other check upon his untrammelled control of the state was a law constraining him to report the condition of his office to the chief treasurer. His office was the pharaoh's means of communication with the local authorities, who reported to him in writing on the first day of each season; that is, three times a year. It is in his office that we discern with unmistakable clearness the complete centralization of all local government in all its functions. He was minister of war of both

Red Sea. It is evident, however, that the treasury had become a more highly developed organ since the Old Kingdom. The army of subordinates, stewards, overseers, and scribes filling the offices under the heads of sub-departments was obviously larger than before. Such conditions made possible the rise of an official middle class.

### *The Empire; 1580-1350 B.C.:*

Egypt became a military state. It was quite natural that it should remain so, in spite of the usually unwarlike character of the Egyptian. The long war with the Hyksos had educated him as a soldier. The wealth, the rewards, and the promotion open to the professional soldier were a constant incentive to a military career, and the middle classes, otherwise so unwarlike, now entered the rank with ardour. The sons of the Pharaoh, who in the Old Kingdom held administrative offices, are now generals in the army.

The power returned back to the Pharaoh after the defeat of Hyksos: and the central government got back its power and authority. The supreme position occupied by the Pharaoh meant a very active participation in the affairs of government. He was accustomed every morning to meet the vizier, still the mainspring of the administration to consult with him on all the interests of the country and all the current business which necessarily came under his eye. Immediately thereafter he held a conference with the chief treasurer. These two men headed the chief departments of governments: the treasury and the judiciary. The Pharaoh's office, in which they made their daily reports to him, was the central organ of the whole government where all its lines converged.

In the Eighteenth Dynasty, the business of government and the duties of the Pharaoh had so increased that he appointed a second vizier. One resided at Thebes, for the administration of the South; the other lived at Heliopolis, for the administration of the North. The head of government in the old towns still bore the feudal title "count", but it now indicated solely administrative duties and might better be translated "governor". Each of the smaller towns had a "town-ruler", but in the other districts there were only recorders and scribes, with one of their number at their head.

The monarch devoted himself to the interest of his people, and was concerned to leave to posterity a reputation as a merciful and beneficent ruler. After making all due allowance for a natural desire to record the most favorable aspects of his government, it is evident that the paternal character of the monarch's local and personal rule, in a community of limited numbers with which he was acquainted by almost daily contact, had proved an untold blessing to the country and population at large.

The domain over which the monarch thus ruled were not all his unqualified possessions. His wealth consisted of lands and revenues of two classes: the "paternal estate", received from his ancestors and entailed in his line; and the "count's estate", over which the dead hand had no control; it was conveyed as a fief by the Pharaoh anew at the monarch's death. It was this fact which to some extent enabled the Pharaoh to control the feudatories and to secure the appointment of partisans of his house throughout the country.

To what extent these lords felt the restraint of the royal hand in their government and administration it is not now possible to determine (4). A royal commissioner, whose duty it was to look to the interests of the Pharaoh, seems to have resided in the nome, and there were "overseers of the crown-possessions", in charge of the royal lords in each nome; but the monarch himself was the medium through whom all revenues from the nome were conveyed to the treasury. The treasury was the organ of the central government, which gave administrative cohesion to the otherwise loose aggregation of monarchies. It had its income-property in all the nomes. Some of this property was administered by government overseers, while to a large extent it was entrusted to the noble, probably as part of the "count's estate". The Pharaoh no longer had the resources of the country at his unconditional disposal, as in the Old Kingdom.

The central organization and the chief functionaries of the treasury were the same as in the Old Kingdom, and the vigorous administration of the time is evident in the frequent records of these active officials, showing that notwithstanding their rank, they often personally superintended the king's interests in Sinai, Hammamat, or on the shore of the

---

(4) *Ibid.* p. 141.

the local government as before, but as princes with a large degree of independence, not as officials of the central government. The new lords were not able to render their tenure unconditionally hereditary, but here the monarch still maintained a powerful hold upon them, for at the death of a noble his position, his fief, and his title must be conferred upon the inheriting son by the gracious favor of the Pharaoh. These monarchs or "great lords" were loyal adherents of the Pharaoh, executing his commissions in distant regions, and displaying the greatest zeal in his cause; but they are no longer his officials merely, nor are they so attached to the court and person of the monarch as to build their tombs around his pyramid. They now have sufficient independence and local attachment to erect their tombs near their homes. They devote much attention to the development and prosperity of their great domains.

The chief administrative bond which united the nomes to the central government of the Pharaoh will have been the treasury as before; but the Pharaoh found it necessary to exert general control over the great group of fiefs which now comprised his kingdom, and already toward the end of the Fifth Dynasty, he had therefore appointed over the whole of the valley above the Delta a "governor of the South", through whom he was able constantly to exert governmental pressure upon the southern nobles; there seems to have been no corresponding "governor of the North", and we may infer that the lords of the North were less aggressive. Moreover, the kings still feel themselves to be kings of the South governing the North.

### *The Middle Kingdom of the Feudal Age: 2160-1788 B.C.:*

Through long generations of possession the monarch had now become a miniature Pharaoh in his little realm. The nation was made up of an aggregation of small states or petty princedoms. It was thus a feudal state. On a less sumptuous scale, the monarch's residence was surrounded by a personnel not unlike that of the Pharaonic court; which his government demanded a chief treasurer, a court of justice, with officer, scribes, and functionaries, and all the essential machinery of government which we find at the royal residence. The monarch collected the revenues of his domain, was high priest or head of the sacerdotal organization, and commanded the militia of his realm which was permanently organized. His power was thus considerable.

were bequeathed with it. "We have no means of determining how large this population was, although it had reached the sum of seven million by Roman times."<sup>(3)</sup>

Such was the organization of this remarkable state during the Old Kingdom. In the Thirtieth Century before Christ it had reached an elaborate development of state functions under local officials, such as were not formed in Europe until far down in the history of the Roman Empire. Although the Great House had that kind of supervision over the nomes, as mentioned before, those governors had a great power in their small states or nomes; each was as a separate unit of government that made the system dangerous. These little states within the state might too easily become independent centres of political power.

Such a process was rendered the more easy because the government did not maintain any uniform or compact military organization. Each nome possessed its own militia. As the local governors commanded the militia of the nomes, they held the sources of the Pharaoh's dubious military strength in their own hands.

As time passed, the organization of the government was changed. The eldest son of the king is no longer the most powerful officer in the state, but the position which he held in the Fourth Dynasty as vizier and chief judge is now at the end of the Old Kingdom—the prerogative of another family, with whom it remains hereditary. Each incumbent, through five generations, bore the name Ptahhotep. This hereditary succession, so striking in the highest office of the central government, was now common in the nomes also, and the local governors were each gaining stronger and stronger footholds in his nome as the generations passed, and son succeeded father in the same nome.

Gradually, the local governors had then shaken off the restraint of the Pharaoh; and when in about 2625 B.C., after the reign of Unis, they succeeded in overthrowing the Fifth Dynasty, they became landed barons, each firmly entrenched in his nome, or city, and maintaining an hereditary claim upon it. The old title of "local governor" disappeared, and the men who had once borne it now called themselves "great chief" or "great lord" in this or that nome. They continued

---

<sup>(3)</sup> *Ibid.* p. 83



higher rank and forming a college or council of ten<sup>(2)</sup>. Within the nome which he administered, the "local governor" had under his control a miniature state, an administrative unit with all the organs of government; and in these offices a host of scribes and recorders, with an ever-growing mass of archives and local records. The chief administrative bond which coordinated and centralized these nomes was the organization of the treasury, by the operation of which these annually converged upon the magazines of the central government the grain, cattle, poultry, and industrial products, which in an age without coinage, were collected as taxes by the local governors. The local registration of land, or the land office, the irrigation service, the judicial administration, and other administrative functions were also centralized at the Great House; but it was the treasury which formed the most tangible bond between the palace and the nomes. Over the entire fiscal administration there was a "Chief Treasurer" residing, of course, at the court, assisted by two "treasurers of the king", having charge of resources from mines and quarries for the great public works.

The immediate head of the entire organization of government was the Pharaoh's prime minister or vizier. At the same time he also regularly served as chief justice; he was thus the most powerful man in the kingdom, next to the monarch himself, and for this reason the office was held by the crown prince in the Fourth Dynasty. His "hall" or office served as the archives of the government, and he was the chief archivist of the state. The state records were called "King's writings". Here all lands were registered, and all local archives centralized and coordinated; here wills were recorded, and when executed the resulting new titles were issued. Over the vast army of scribes and officials who transacted the business of the Great House, the vizier was supreme. He was also the Pharaoh's chief architect or the "Chief of all Work of the King". He was the famous wiseman and the busiest man in the kingdom.

The land which was thus administered must to a large extent have belonged to the crown. Under the oversight of the local governors' subordinates, it was worked and made profitable by slaves or serfs, who formed the bulk of the population. They belonged to the ground and

---

(2) Breasted, J. H. "History of the Ancient Egyptians", 1919, p. 79.

of parentage, or by right of marriage. "We find the kings recorded on the monuments as having succeeded from father to son for several generations; and if the election of a king ever took place in Egypt, it could only have been when all lawful aspirants were wanting<sup>(1)</sup>.

### *The Old Kingdom 2980—2475 B. C.:*

At the head of government, there was theoretically none to question the Pharaoh's power. In actual fact, he was as subject to the demands of policy toward this or that noble class or powerful families to a certain extent. He constantly received his ministers and engineers to discuss the needs of the country, especially in the conservation of the water supply and the development of the system of irrigation. He read many a weary roll of state papers, or turned from these to dictate dispatches to his commanders in Sinai, Nubia, and Punt, along the southern Red Sea. The briefs of litigating heirs reached his hands and were probably not always a matter of mere routine to be read by secretaries. When such business of the royal offices had been settled, the monarch rode out, accompanied by his vizier and attendants, to inspect his buildings and public works, and his hand was everywhere felt in all the important affairs of the nation.

The entire complex of palace and adjoining offices was known as the "Great House", which was thus the centre of administration as well as the dwelling of the royal household. Here was focussed the entire system of government, which ramified throughout the country.

For purposes of local government, Upper Egypt was divided into some twenty administrative districts, and in the Delta (North) there were also fewer local governors. These "nomes" were presumably the early principalities from which the local princes who ruled them in prehistoric days had long disappeared. As the head of such a district or nome, there was in the Fourth and Fifth Dynasties an official appointed by the crown, and known as "First under the King". Besides his administrative function as "local governor" of the nome, he also served in a judicial capacity, and therefore bore also the title of "judge". In Upper Egypt these "local governors" were also sometimes styled "Magnates of the Southern Ten", as if there were a group among them enjoying

---

(1) Wilkinson, J. G. "The Ancient Egyptians", Vol. 1, p. 247.

led to the power of the first great epoch of Egyptian history, the Old Kingdom. The seat of government was at Memphis, where four royal houses, the Third, Fourth, Fifth, and Sixth Dynasties, ruled in succession for five hundred years (2980—2475 B.C.). After the decline of the Old Kingdom, there were thirty years of internal confusion; then the nobles of Heracleopolis gained the throne, which was occupied by eighteen successive kings of the line.

With the restoration of peace and order under the Theban princes of the Eleventh Dynasy about 2160 B.C., the close of the old Kingdom is clearly visible, and the rise of the Middle Kingdom then rested until 1788 B.C. when Hyksos came and stayed in Egypt until 1580 B.C.

In 1580 B.C., the Hyksos were expelled out of the country by the Theban princes. The great Pharaohs of the Eighteenth Dynastry thus became emperors, conquering and ruling from Northern Syria and the upper Eurphrates, to the fourth cataract of the Nile on the South.

The period of my study is from the Old Kingdom in 2980 B.C. to the end of the Empire in 1350 B.C., covering different kinds of governments in ancient Egypt. I am trying to show their organization and policies in government, religion, army, and courts. I wish I have references to show them in business; but I could not find. The study, under these topics, is made into facts, analyses and comments; then lastly ended by the conclusion.

## II.—STATE FUNCTION

The King in ancient Egypt was from the upper class; and if he had been a member of the military class previous to his ascending the throne, it was required by law that he should then be admitted into the sacerdotal order, and be instructed in all the secret learning of the priests.

He was the chief of the religion and of the state. He regulated the sacrifices in the temples, and had the peculiar right of offering them to the gods upon grand occasions. He commanded the armies of the state, and rewarded those whose conduct in the field, or on other occasions, merited his approbation; and every privilege was granted him which was not at variance with good policy or the welfare of his people.

The sovereign power descended from father to son; but in the event of an heir failing, the claims for succession were determined by proximity

# ORGANIZATION AND POLICY IN ANCIENT EGYPT

BY

ALY A. ABDOU (Ph. D.)

*Faculty of Commerce, University of Cairo*

---

## I.—INTRODUCTION

When any group combines for a given purpose, we have the psychic fundamentals of organization, plus the principle which must underlie all associated effort. Any group has its own policy in carrying over any action.

The principles of organization that we are now studying, and the modern policies that we find here and there in different phases of life, are undoubtedly very old; and although they are now developed and refined, they really belong to the earliest times of the world history.

It is very interesting to go back thousands of years before Christ and see if the Egyptian civilization had something to support our hypothesis. This paper is written to show that our principles of organization and our modern policies are related to olden times; and that the land of the Pharaohs had these principles applied many thousands of years before Christ, and that they had peculiar policies inducted from their own culture, traditions, and philosophies.

The Egyptian history is very old. After an archaic age of primitive civilization, and a period of small and local kingdoms, the various centres of civilization of the Nile gradually coalesced into two kingdoms—one comprising the valley down to the Delta; and the other made up of the Delta itself. In 3400 B.C., the two parts were consolidated into one kingdom under Menes. A uniform government of the whole country was the secret of over four centuries of prosperity under the descendants of Menes at Thinis, near Abydos, close to the great bend of the Nile below Thebes, and probably also at or near later Memphis. The remarkable development of these four centuries in material civilization



which in case of its success would have weakened the Soviet bloc—it resented forcefully the principle of positive neutralism advocated by Egypt, India and Yugoslavia. The Soviet bloc in the other side welcomed the principle of positive neutralism as long as it is not practiced in one of the components in this bloc.

The point at stake is I believe not the establishment of a third world bloc by the Arab world, but the stand of the Arab World amongst the various nations in the world as a United solid nation, with a common interest and a common objective that could possibly be achieved. Although the potentialities of the Arab World could raise it to the position of an important power in the World, they could not, however, elevate it under the present world circumstances to a third world bloc.

the Arab World, and hopes are eminent that personal rivalries shall not lead to clashes or misunderstanding.

As ideology is a cluster of ideas about life, society, government which originates in most cases as consciously advocated or dogmatically asserted social, political or religious slogans. With the surge of Arab nationalism, an ideology for the Arab World has been established.

### 3.—CONCLUSIONS

Surveying the major elements forming its national power, the Arab World seems to have the potentialities of being a World Power. By a *world power* I mean a major power affecting the trend of world affairs.

The point at issue is, however, would the Arab World, as a major power in the world community, be a third world bloc? It seems that under the present circumstances of world affairs it would be rather difficult, if not impossible, for the Arab World to become a third world bloc. As already mentioned, a prerequisite for reaching such a status is that the national power of the emerging third bloc in the world should be in equilibrium with the other two blocs.

There is a possibility however, that a third world bloc could be formed out of all the nations calling for positive neutralism. There is this principle of neutralism which brings the Arab World and the Afro-Asian countries in harmony. It should be remembered that the first Afro-Asian Conference in Bandung in April 1955 laid the foundations for this policy of neutralism.

The emerging of the Arab World as a third world bloc is not absolutely screened out. There is the possibility that if out of the components of the existing two world blocs, new entities would develop, a system similar to the multi-national states might appear. In this case it would be a multi-regional system.

On the other hand there is another factor that delays the emergence of a third world bloc. In the world of today where it is divided into two camps, each of these camps strives to maintain its integrity and to keep its components. As much as each of the two camps welcomes the split of any nation or country from the opponent one, it resents strongly the idea that such split occurs within itself. The events of 1956 prove this fact. While the Western bloc welcomed the revolution in Hungary

265,000 tons of crude steel it will provide Egypt with a significant portion of its steel needs. Attention should be paid to the fact that this plant is using iron-ore mined in Egypt.

In addition there is already prosperous light industries such as textiles in the United Arab Republic, phosphate and cement in the United Arab Republic and Jordan, cigarettes in Iraq, the United Arab Republic and Jordan, just to mention a few.

In general the potential natural resources and the possibilities of their development would afford the Arab World a strong stand in the international community. But in fact the absence of the technical efficiency might be a delaying factor in the emergence of the Arab World as a third world bloc. Technology is an indispensable element in all functions of national power. Without the technical know-how natural resources cannot be utilized or developed. Although it is obvious that there is a shortage of technicians and a lagging in technological progress in the Arab World the progress achieved in education in this part of the world indicates the possibility of overcoming this difficulty.

So far I have discussed the material elements of national power in the Arab World. In addition there are the moral elements including, morale, leadership and ideology.

Morale is a thing of the spirit, made up of loyalty, courage, faith, the impulse of the preservation of personality and dignity, sentiment for the known, and dislike for the unknown, and self interest. It has been described as a healthy frame of mind, characterized by fidelity to a cause. Within this framework of the definition morale, as an element of national power, does not, differ in the Arab World than anywhere else. The resistance of the Egyptian people against the tripartite aggression in 1956 is an evidence of this morale. The fighting in Algeria and the British-controlled fringes of the Arabian Peninsula is another.

Leadership is inter-related with other elements of national power because it is one of the measures of the extent to which these elements are utilized. Without leadership, people cannot even compromise a state: without it, there can be no well developed technology, and without it morale is totally useless. Sincere and competent leadership is found in



This table does not show the reserves in areas of the Arab World under geological survey such as Morocco and Syria where the reserves of oil is estimated at 6,700,000 and 10,000,000 barrels respectively. In addition, the production of oil in Iraq in 1957 was affected by the repercussions of the Suez War, and particularly the blowing up of the pumping station of the pipe line from Kirkuk to Bannias. For the sake of illustration, oil production in Iraq in 1956 was 233,421,000 barrels.

The economic value of oil should not lead to underestimating its international value. Arab oil is not only an economic commodity but it has also a significant role to play in building up the international stand of the Arabs. It is not any longer a hidden secret that the Middle East oil provides Western Europe with over 80 percent of its needs.

True enough, coal is not found in the Arab World, but it is equally true that oil could replace coal as a source of power. Moreover the possibility of using hydro-electric power exists. Attention should be paid to the importance of the modern trends of using the atom peacefully.

It is an undoubted fact that the Arab World is endowed with natural fertility of its arable land which, in turn, makes it well known for its agricultural riches. In addition there is a potential expansion of the cultivatable area, since it is known that fifty percent of the Nile waters, seventy five percent of the Tigris and Euphrates waters and over ninety nine percent of the water of the Orontes and Litani rivers flow uselessly into the sea. Reclamation of land through devising irrigation plans, and erecting dams and barrages is also feasible. In fact such plans are being executed throughout the Arab World.

Industry on the other hand has started to be of importance in the economic structure of the Arab World. The heavy industry of steel and iron introduced recently into the Egyptian region of the United Arab Republic is just one example of similar industries that could prosper in the Arab world. This heavy industry—the first of its kind not only in the Arab World but in the whole of the Middle East—was established through an almost entirely Egyptian financing with the technical help and advice of a West German company: Demag of Duisberg. When the plant of the Egyptian Iron and Steel Company—built eighteen miles south of Cairo—reaches its full production of

civilizations flourished, and there is no reason why development, progress and new civilizations should not flourish once more in the same Arab land.

Last but not least, the size of the Arab land amounts to over four million square miles. This size is comparable to that of the Soviet Union which is over eight and a half million square miles, and the United States of America with about three million miles. The fact remains, however, that a significant portion of the Arab land is desert and economically not exploited. On the other hand there is the expectation of mineral resources to be hidden in that desert.

### III.—NATURAL RESOURCES

The third element of national power is the economic, i.e. what are the natural resources of the Arab World and what are the rates of present production and those in the future?

The Arab nation is rich in its oil resources and we need not elaborate on the economic and strategic importance of this natural resource. The production of oil in the Arab World amounts to about twenty percent of world production, while the reserves of oil account for sixty-five percent of the total reserves in the whole world. The following tables show the estimated oil production in the Arab World in 1957 and the reserves of that black gold in the same part of the world

COUNTRY	Estimated Production in Thousand Barrels	Reserves in Million Barrels
Kuwait . . . . .	416.000	60.000
Saudi Arabia . . . .	862.121	45.000
Iraq . . . . .	168.498	25.000
Qatar . . . . .	51.856	1.750
Kuwait Neutral Zone . .	28.200	5.000
Egypt . . . . .	16.476	600
Bahrain . . . . .	11.691	200
Algeria . . . . .	187	1.000
Total . . . .	1044.529	188.550

the Soviet Union has a population of approximately two hundred million and that of the United States is about one hundred and seventy six million. In addition to the population of each of the two leading world Powers there is the population of the various countries that fall either in the Western or Eastern orbits.

The trends of population in the Arab World whether growing, decreasing or remaining stationery, and how fast such trend is changeable composes another factor in the demographic element. Generally speaking the Arab World being under the present socio-economic circumstances, more specifically developing from agricultural to industrial activities, the population trend is on the ascent. This increase of the population is a result of the fact that through hygienic and sanitary devices introduced into the Arab World the death rate has decreased whereas the birth rate is still high.

Meanwhile, the rate of infantile mortality is also decreasing as the result of the progress and development taking place. Thus the military age group in the Arab World is increasing. This group is, at the same time, the economic producing group in the nation, and its economical value is therefore beyond any doubt.

## II.—GEOGRAPHY

The second element of national power is the geographic, i.e. where do the people live? What climate do they have? And how has the geographical location influenced them and what is the size of their territory?

The geographical location of the Arab World is of significance to the whole world: it is the bridge between the East and the West. It is not strange, therefore, that the Western bloc, since the end of the Second World War and the appearance of the gap between the two world blocs, has been insisting upon tying the Arab World to it. Thus various schemes of defence pacts and alliances were initiated by one of the Western States or the other.

The location which a nation occupies on the face of the globe gives it a certain climate which the natural forces of the universe tend to fix into a fairly definable pattern. This climate influences the activities and attitudes of the people that inhabit that area. The climate of the Arab World is acceptable and conducive to productivity. In the Arab land old

This definition of national power is rather sweeping and we need to look into the subject with more insight. Therefore, we embark upon analyzing the elements of national power in the Arab World.

## I.—POPULATION

The first element of national power is demographic, that is to say, how many people are there, what is the trend of the population and what is the military age structure of this population?

Out of the world's population which in its total exceeds two billion four hundred million, the population of the Arab World is approximately eighty six million. The following table shows the distribution of the population in the Arab World.

COUNTRY	NUMBER
Algeria . . . . .	10,000,000
Iraq . . . . .	6,528,000
Jordan . . . . .	1,800,000
Lebanon . . . . .	1,450,000
Libya . . . . .	1,840,000
Morocco . . . . .	9,828,000
Saudi Arabia . . . . .	7,000,000
Sudan . . . . .	10,226,000
Tunisia . . . . .	3,783,000
United Arab Republic	
Egypt . . . . .	24,300,000
Syria . . . . .	3,807,000
Yemen . . . . .	5,000,000
Non-Self Governing Areas in the Arabian Peninsula .	1,568,000
Total . . . . .	86,450,000

Although the Arabs compose about 3.6% of the population in the whole world, the number of population in the Arab World is incomparable to the largely populated two blocs in the world of today. For instance

this functioning in the simplest possibly way. He says "if there are three powers, of which the first attacks the second, the third cannot afford to see the second so decisively crushed that it becomes threatened itself. Therefore if it is far sighted enough it supports the second. When one power grows dangerously strong, other powers combine against it. The balance of power thus comes into play each time a dominant power has tried to gain mastery of the world."

It is quite clear that an important prerequisite of the functioning of the complex balance of power in world affairs is the presence of more than two powers as active forces in the world community. Therefore after the Second World War the complex balance of power disappeared, giving way to a bi-polar system which is the outcome of the division of the international community into two big camps, namely: the Western Camp and the Eastern or Soviet Camp. The bi-polar system-which is also called the simple balance of power-is more susceptible to differences frictions, and disputes that may prevail in world affairs. Therefore, the international community under the bi-polar system and the present world conditions is more endangered by a third world power.

Here one wonders: would a United Arab world in one form or another become a third world bloc and thus restore the complex balance of power?

Students of international politics do not visualize a third world bloc unless its national power is equal, or at least up to the level where it could compete with that of the present two camps. Therefore we are confronted with this question: Does the national power of the Arab world equal, or at least come within the range of equality with that of the two blocs, the Eastern and Western?

#### **B.—The National Power of the Arab World**

In order to give you an objective assessment of the national power in the Arab World we need to define the meaning of national power.

National power is the strength or capacity that a sovereign national state can use to achieve its national interests. It is the total capabilities of a state to gain desired ends *vis-a-vis* other states. The extent to which a state will attempt to bring its power to bear upon the solution of any problem usually will vary with time and circumstances. That is why the concept of relativity is applied properly to the discussion of national power.

significant results for the Arab World and has assured the stand of the Arab World and has assured the stand of the Arabs in the international community. In presenting a draft resolution of the United Nations Special Emergency Session, The Arabs did not only prove that they could settle their differences amongst themselves if they were given the opportunity, but they also showed the whole world first that they no longer react, whether favourably or unfavourably, to the policies of big powers, and secondly that they could assume the responsibility to maintain peace and security according to the United Nations Charter. This resolution which was termed in the circles of the United Nations as "*the Arab coup d'etat*" has proved that the Arabs are no longer standing passive amidst world affairs. It marks, to use U. S. Senator Lyles Bridges words, "the emergence of the Arab people as masters of their own destiny."

## 2.—THE ARABS IN THE INTERNATIONAL COMMUNITY.

One often wonders what may be the role of the Arabs in the International Community after they have achieved their unity. Before proceeding to discuss the potentialities of the Arabs in World. I have to stress that the assessment of this stand is a political prediction.

### A.—Power Politics in world Affairs

Until the end of the Second World War the complex balance of power characterized the relations amongst the members of the international community. The essential idea of the balance of power is simple enough. According to Professors Palmer and Perkins (*International Relations*, 2nd edition, New York 1947, P 243) "it is equilibrium of the type represented by a pair of scales. When the weights of the scales are equal, balance results. Applied to world sovereign states, uncontrolled by supranational agencies, the concept of the balance of power assumes that through shifting alliances counter vailing pressures, no one power or combination of powers will be allowed to grow so strong as to threaten the security of the rest."

The principle of the balance of power, therefore, calls for creating a system of counterweights to offset the overly powerful or aggressive-minded as a means of deterring or counteracting threats to peace and security. How could the balance of power function to achieve this object? Martin Wight (*Power Politics*. London 1946, p. 42) explains

Since then, and because of her responsibilities in dealing with the various nations yearning to selfdetermination, independence and sovereignty, the situation has become complicated. It is sufficient to recall the stand of the United States in particular, and the West in General, regarding two problems, namely: Palestine and Algeria—to prove their domination and injustice.

It has now become recorded history that since the end of the Second World War the American foreign policy as regards the Arab world has been a failure. While the Arabs insist on their freedom and independence, the United States offers pacts and alliances. Being aware of the repercussions of such pacts and alliances, the Arabs have repeatedly refused to enter into such traps. When one Arab Government that had accepted that policy fell recently, the strategy of the West split into pieces. I specifically refer to the old Iraqi Government, which contrary to the will of its people, entered into the Baghdad Pact, and to the hysterical reactions and actions of the West that threatened world peace. At present, after the success of the Revolution in Iraq, the voice of the Iraqi people is loud and now their will is respected.

In their dealings with the Soviet bloc, the Arabs have only responded to understanding at a time when the West was denying their right for freedom. The initiatives steps towards close relations between the Arabs and the Soviet bloc came as a result of Western denial to Egypt its right of self-defence at a time when the West was providing Israel with voluminous quantities of arms and ammunition and refusing to send Egypt any. The economic and assistance provided by the United States Government to the independent Arab States and Israel is an illustrative evidence of the American discrimination between the Arab States and Israel. The total net grants and net credits utilized from July 1, 1955 through June 30, 1957 to the Arab countries are \$213,000,000 as compared with \$4,32,000,000 to Israel. figure of grants to Israel does not include the tax-exempted private donations.

We do not need to follow the subsequent current of events which led to the lack of confidence between the Arabs and the West and at the same time to the increasing understanding between them and the Soviet bloc. It is appropriate, however, to refer to the recent artificially created crisis in the Arab world—a crisis aimed at creating friction amongst the members of one nation. This so called crisis, has yielded

of freedom. Arab nationalism is not one man or one individual. Nor is it inspired by one man, or one individual, but is it inspired by our fathers and by those who died in martyrdom to bring closer these days we are now living, these days when we would see the Arab nation liberating itself. When it would show its determination to achieve independence and gain victory, final and complete”.

What are the factors that led to the present drive towards Arab Unity?

In the first place we need to emphasize the fact that this drive springs out of the people's conviction of need for unity. In other words, it is a psychological attitude resulting from deep-rooted political and sociological factors. Therefore, it is an expression of the peoples will in the Arab world.

In addition, the drive for bettering social and economic standards is a reinforcing factor. Moreover, United Arabs would be in a better position to deal with the two camps on the international scene and would strengthen the neutral tendencies which prevail in the Arab World.

The present policy of neutralism advocated by the Arabs is the outcome of their will to rid themselves of the remnants of old colonial systems and policies imposed upon them, on the one hand, and their rejection of communist ideology on the other. The Arabs who have liberated themselves aspire to achieve development—whether economically or politically—in a free nationalist atmosphere.

It is an oft-told story to trace the entire history of the relations between the West and the Arab people and show how the Arabs have reached a point where they cannot have trust in the West. Since the end of the first world war, Britain and France have sown the seeds which led the Arab world to distrust and have no confidence in them. They did not only betray former promises and practiced colonial policies over the Arabs, but they also dismembered the Arab World and created the Palestine problem.

After the Second World War, in recent developments of the relations between the West and the Arab World, the United States of America has emerged as the leading Power in the western camp. In fact she has inherited the debit side of the erstwhile colonial balance sheet.



Arab nationalism, is not, of course, a recent development in the Arab World. It is a movement which has its roots in the long history of the Arab nation. Like any healthy nationalist movement Arab nationalism has molded its objectives in a way responding to changing conditions in the Arab world. From a nationalist uprising aiming merely towards achieving independence and sovereignty, Arab nationalism developed into a yearning desire for governmental and internal reforms, economic development, industrialization and social justice. The present phase of Arab nationalism is characterized by the drive towards *Arab Unity*.

Arab Unity is a logical, acceptable trend for Arab nationalism since its aims are nothing more than restoring a situation that existed earlier in history, and represents a right which was denied to the Arabs by foreign Powers. Imperialism did not only intrigue to colonize the Arab World in the outspoken form of colonies, or in the disguised ones like the protectorate and mandate systems, but also through the application of the well known principle of "divide and rule". It resulted in the dismemberment of the Arab nation and the establishment of artificial boundaries to separate the brothers.

Arab Unity is a drive towards uniting one land and one people that were dismembered: A Unity that tends towards serving mankind since it is constructive and progressive and not, as accused, destructive and retrogressive. A Unity that has a main objective to raising the standard of the mass of the Arab people, to utilizing natural resources found in the Arab world, and least, to maintaining peaceful and friendly relations with all the nations of the world. A Unity which is an expression of the feelings of the Arabs themselves and not a dream of "empire building" by an individual since it is a national aspiration of the Arabs. President Gamal Abdul Nasser who in fact is the product of Arab nationalism stressed this idea when he addressed the Arab people from Damascus on July 18, 1958. He said "The torch of Arab Nationalism shall ever remain high. It is not anything which is confined to any one individual, Gamal Abdul Nasser, for instance, or to others who work with him. It is something that is part of every Arab, and if we keep up the march, each of us will carry the banner of Arab nationalism the same as Abdul Karim Qasim and Abd Salam Aref and their colleagues have done. This is Arab nationalism which has faith in itself, and faith in God, which resolved to raise the banner

# ARAB POTENTIALS

## The Arabs and World Affairs

BY

M. FATHALLA EL KHATIB, Ph.D

---

### I—INTRODUCTION

A quick glance at the situation in the Arab World, would lay the foundations for an objective analysis of what the Arabs could contribute, is much as their ancestors did, to the development of civilization and the maintenance of World Peace. The Arab World is passing through a significant phase of its long history. The liberation movements which prevail amongst the Arabs are a natural outcome of their political consciousness and maturity.

The Arab World was until recently subject to imperialism and Western domination. The Arabs had been fooled for some time, but they could never remain fooled for all the time. It seems that in opposing the new surge of Arab nationalism the West has been framing its policy according to distorted and inaccurate information and date. This distorted picture according to Western is that the Arabs "are confined to their traditions and villages. isolated and disorganized, closer to the land they know than to the state of which they know nothing..... To them patriotism and nationalism mean no more than ideas of cooperation, public interest, municipal life".

This Western attitude towards the Arab has completely overlooked the fact that the Arabs have emerged as a nationally conscious group. aware of their conditions and determined to achieve a better future; a future characterized by their liberation from foreign domination and occupation, by better standards of living. and by their unity which would allow them a better understanding amongst the nations of the world. The impact of progress is education and the influence of the modern means of mass communications media on the political maturity and consciousness of the Arabs are rightly recalled here.



**REVIEW**  
**OF**  
**ECONOMICS, POLITICS**  
**AND**  
**BUSINESS STUDIES**

---

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce  
Cairo University, Giza

---

**BOARD OF EDITORS**

**CHIEF EDITOR** ... .. : **Prof. Wahib Messiha**  
Head of the Department of Economics.

**MEMBERS** ... .. : **Dr. Hosny Abbas**  
Head of the Department of Law.

**Dr. B. Boutros-Ghali**  
Head of the Department of Political  
Science.

**SECRETARY OF THE BOARD** : **Dr. Abdel Malek Auda**  
Lecturer of Political Science.

---

Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board,  
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza





FACULTY OF COMMERCE.

**REVIEW**  
**OF**  
**ECONOMICS, POLITICS**  
**AND**  
**BUSINESS STUDIES**

*FIRST SEMESTER—1960*

No. 1

EIGHTH YEAR

CONTENTS

	Page
ARAB POTENTIALS (The Arabs and world Affairs) . . . . .	1
Organization and Policy in Ancient Egypt	15
The Valuation Problem under Review . . . . .	39
Dr. M. Fathalla El Khatib	
Dr. Aly A. Abdou	
M. A. Shakhata	



THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000

THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000

THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000

THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000

THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000

THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000

THESE THINGS  
WILL BE DONE  
IN THE YEAR 2000



THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

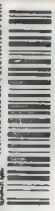
THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

THE UNIVERSITY OF CHICAGO



Universitäts- und  
Landesbibliothek Bonn



0531812



# THE HISTORY OF THE CITY OF BOSTON FROM 1630 TO 1800

BY  
JOHN H. COLEMAN

IN TWO VOLUMES.

VOLUME I.  
FROM 1630 TO 1700.

BOSTON: PUBLISHED BY J. B. LEECH, 1800.

IN  
THE  
CITY OF BOSTON.

PRINTED BY J. B. LEECH, 1800.

# THE HISTORY OF THE CITY OF BOSTON FROM 1630 TO 1800

BY  
JOHN H. COLEMAN

IN TWO VOLUMES.

VOLUME I.  
FROM 1630 TO 1700.

BOSTON: PUBLISHED BY J. B. LEECH, 1800.

IN  
THE  
CITY OF BOSTON.

PRINTED BY J. B. LEECH, 1800.





كلية التجارة

# مجلة الأفكار والاستشارات التجارية للبحوث العلمية

يناير - يونيو سنة ١٩٥٧

(السنة الخامسة)

(العدد الأول)

## الفهرست

صفحة	
١	الدكتور عبد الملك عودة
٢٩	الدكتور عمر زكي غباشي
٤٧	الدكتور وهيب مسيحه
٥٧	الدكتور بطرس بطرس غالي
	استقلال غانه في نطاق الكومنولث
	فض المنازعات بالطرق السلمية في الأمم المتحدة ورأى مصر فيها
	نظرية الدخيل بين المحاسبين والاقتصاديين
	رسائل جامعية

عظيمة جامعة القاهرة

١٩٥٧





# مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

## لجنة التحرير

- رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيحة أستاذ الاقتصاد .
- الأعضاء : الأستاذ الدكتور احمد عبد القادر الجبال أستاذ العلوم السياسية .
- الدكتور بطرس بطرس غالى أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية المساعد .
- سكرتير التحرير : الدكتور بطرس بطرس غالى .

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة .



# استقلال غانة في نطاق الكومنولث

بضم الدكتور عبر الملك عوده

مدرس العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة القاهرة

في يوم ٦ مارس ١٩٥٧ أعلن الدكتور كوام انكروما رئيس وزراء ساحل الذهب استقلال بلاده باسم غانة بعد أن انضمت اليها توجولاند البريطانية ، وما أن نزل العلم البريطاني وارتفع علم غانة المستقلة فوق السارية ، تكلم الدكتور انكروما في الشعب المحتشد قائلاً :

« أخيراً انتهت المعركة .. وأصبحت غانة بلادنا العزيزة حرة الى الأبد .. »  
وتكلمت نائبة ملكة بريطانيا باسمها تقول :

« ان حكومتى في المملكة المتحدة لم تصبح لها أى سلطة منذ اليوم  
في غانة ... »

واعلان استقلال غانة حدث سياسى خفيّر الأثر والنسول في شئون القارة  
السوداء وفي التفكير السياسى السائد في هذه المناطق شمال خط الاستواء  
وجنوبه . ولما كانت مصر دولة افريقية المقيم وجزء طويل من تاريخها يرتبط  
بنهر النيل الواصل من جنوبها من أعماق قارة إفريقيا كان لا بد أن تهتم بدراسة  
هذا الاجراء الدستورى الذى حدث في غانة وأن تقوم بدراسة تفصيلية لتاريخ  
غانة وحركتها الوطنية منذ بدأت حتى انتهت باعلان الاستقلال .

وغانة أحد خمسة دول حصلت على استقلالها فيما بعد الحرب العالمية الثانية  
وهي المملكة الليبية المتحدة والسودان وتونس ومراكش وغانة ، وأنه اذا  
أضفنا اليها الحبشة وليبيريا نجد أن هناك سبع دول مستقلة تقع شمال خط  
الاستواء وتحيط بمصر من الجنوب والغرب ، وهذا يتطلب من مصر ارساء

قواعد سياسات وعلاقات متبادلة تقوم على أسس جديدة وأفكار حديثة غير  
التي سادت قبل استقلال هذه الدول الجديدة .

### ( ١ )

تكون دولة غانة من منطقتين هما : ساحل الذهب وهو مستعمرة بريطانية ،  
وتوجولاند وهي منطقة تحت الوصاية البريطانية .

وتقع غانة في غرب افريقيا على ساحل خليج غانة ويحيط بها من الشرق  
والغرب والشمال مستعمرات فرنسية ، ومساحتها ٩١٨٠٠٠ ميلا مربعا ويبلغ  
عدد سكانها ٤٠٠٠٠٠٠ نسمة ( أى حوالي ٥ مليون نسمة ) .

وكانت قبل الاستقلال إحدى المناطق الأربع التي تكون افريقيا الغربية  
البريطانية والثلاث الأخرى هي نيجيريا مضافا اليها الكامرون البريطاني ،  
وسيراليون وجامبيا . ويبلغ تعداد سكان افريقيا الغربية البريطانية ٣٨٥ مليون  
نسمة ، يدين اثنا عشر مليون بالاسلام ويدين أكثر من مليونين بالمسيحية ويتبع  
الباقون ديانات افريقيا السوداء<sup>١</sup> .

وتقع هذه المنطقة بين خط الاستواء جنوبا ومدار السرطان شمالا والحرارة  
بها شديدة الارتفاع مع رطوبة مرتفعة جدا أيضا . وفي ساحل الذهب نجد  
فصلين مطريين : الفصل الأول من أبريل الى يوليو سنويا والفصل الثاني من  
سبتمبر الى نوفمبر سنويا ، وبينهما فترة جفاف في شهر أغسطس . وفي المناطق  
الشمالية من ساحل الذهب يتصل فصلا المطر ويستمران من أبريل الى أكتوبر<sup>٢</sup> .  
وتهب على هذه البلاد رياح صحراوية محملة بالأتربة فتنتشر الأمراض بشكل  
شعب مخيف منها المalaria والحمى الصفراء ومرض النوم والطاعون ، ونشاهد  
جيوشا من الناموس والذباب ولا سيما ذباب تسي تسي ومختلف الحشرات  
والحيوانات . وتوجد فيها جميع مظاهر المناطق الاستوائية والمدارية من غابات  
كثيفة مظلمة الى حشائش السافانا .

ويجري في وسط ساحل الذهب نهر الفولتا ويبلغ طوله حوالي ٩٠٠ ميلا  
ويتكون من التقاء ريفادي : الفولتا الأبيض والفولتا الأسود - النذين يتفانلان

(١) المدخل للدواة افريقيا الغربية البريطانية أسدوره وزارة المستعمرات البريطانية لندن

١٩٥٢ ص ٧

(٢) تاريخ ساحل الذهب - م- وفورد - لندن ١٩٦٨ ص ١٢

على بعد ٢٥٠ ميلا من خليج غانة. ثم ينحدر النهر جنوبا ليصب في الخليج ،  
ومناخه العليل في المناطق التابعة للنفوذ الفرنسي ٢ .

وفي المناطق البريطانية نجد أكثر من ٤٠ لغة رئيسية غير عديد من اللهجات  
واللغات الثانوية والفرعية . ولهذا أصبحت اللغة الانجليزية هي اللغة الوحيدة  
التي يمكن أن يتفاهم بها هذا الخليط الواسع من السكان والقبائل .

وسكان هذه الدولة ينقسمون الى قبائل متعددة ذات أصول بعيدة - أما  
موحدة واما مختلفة ، فنجد الشعب الرئيسي هو Akau ويشمل قبائل أشاتى  
وفاتى ، وقبائل Dagombas ، Nzima ، Fwes ، Adangheas ، Gas وغيرها .  
لدرجة أن أحد المؤلفين الثقة يقول أنه من السهل تقسيم المناطق في ساحل الذهب  
حسب اللغة وليس حسب الأصل أو تكوين السكان والعنصر أو السلالة . وذلك  
نتيجة للهجرات المتتالية وعدم الاستقرار الدائم وحركات الغزو والفتح  
والتدخل ٣ .

ولغات Akan هي المنتشرة وتنقسم الى قسمين رئيسيين هما Twi و Fante  
ثم يتفرع كل قسم الى عديد من اللغات واللهجات ، وهناك لغات أخرى تكلمها  
القبائل الأخرى مثل Ewe و Ga ... الخ .

ومتوسط كثافة السكان في ساحل الذهب هي حوالي ٨٤ شخصا لكل ميل  
مربع ، وبالرغم من تحديد الهجرة لهذه المناطق والقيود القانونية المفروضة على  
هذه الهجرة الا أن ساحل الذهب يعتبر بلادا مغرية للمهاجرين لاتساع فرص  
النمو والتقدم مستقبلا . ولذا نجد احصاء ١٩٤٨ يسجل أن ٤٣٪ من السكان  
الافريقيين الموجودين في ساحل الذهب قد ولدوا في بلاد أخرى غير ساحل  
الذهب . وفي المنطقة الجنوبية من ساحل الذهب نجد أن ١١١٪ من السكان  
الافريقيين قد وفدوا من مناطق أخرى سواء داخل ساحل الذهب أو خارجها في  
بلاد أخرى ٤ .

(٢) المدخل لدراسة افريقيا العربية البريطانية ( مرجع سابق ) ص ٨

(٣) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا - ف - بادر - لندن ١٩٥٥ ص ٢١ : ويتفق معه أيضا  
في هذا مؤلف كتاب تاريخ ساحل الذهب ( مرجع سابق ) .

(٤) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا ( مرجع سابق ) ص ٢٣ .

وعموما نجد أن الأوربيين لا يقدون إلى ساحل الذهب للإقامة الدائمة بن العمل أو الوظيفة فقط . وحكومة ساحل الذهب لا تسمح بهجرة الأوربيين الا اذا حصل الأوربي مقدما على اذن قانوني يسمح له العمل ، فاذا وجد العمل أو الوظيفة حصل على حق الهجرة الى ساحل الذهب .

وقدم الى هذه المناطق جميعها الاسيويون مثل اللبانيون والسوريون والهنود ، وأقامت أغليتهم الساحقة في هذه البلاد اقامة دائمة وهم أيضا يخضعون للقوانين المنظمة للهجرة ، وظل عددهم قليلا أمام هذه القيود التي فرضت على دخولهم هذه البلاد <sup>٦</sup> .

## ( ٢ )

لما وصل أوائل الأوربيين الى غرب افريقيا أطلقوا على مناطقها أسماء تشير الى الفئام والمنتحات التي شاهدوها أو سلبوها من هذه البلاد ، ومن ثم كانت كلمة ساحل الذهب دليلا على هذه البلاد وهي بهذا تشبه تسمية ساحل العاج وساحل العبيد .

وتاريخ ساحل الذهب القديم غير معروف تفصيلا كتاريخ قدماء المصريين أو البابليين . والمعروف أن سكان هذه البلاد استقبلوا قواغل التجارة التي أرسلها قدماء المصريين والفينيقيين ( قرطاجة ) وتعاملوا معها . ويرجع أصل سكان البلاد الى شعب Akan الذي ينتشر أفراده في مناطق ساحل العاج وتوجولاند أيضا .

والثابت حتى الآن أن Akan قد هبطوا الى هذه البلاد من الشمال اذ كانوا جزءا من امبراطورية غانا في السودان الغربي . وقد شملت هذه الامبراطورية شعوبا وقبائل عديدة من زنوج وبربر وشيدت حضارة راقية وامتد سلطانها على هذه المناطق حتى ساحل المحيط الأطلسي .

ويرجع بعض المؤرخين <sup>٧</sup> أن Akan قد هاجروا الى الجنوب تحت الضغط العربي حينما تمكن عرب النملانه Fonlani المسلمون من اقامة هذه

(٦) المرجع السابق ص ٢٨ : ووفقا لاحصاء ١٩٤٨ بلغ عدد سكان ساحل الذهب ١٠٣٧٠ نسمة .

(٧) تاريخ ساحل الذهب ( مرجع سابق ) ص ٢٦

الامبراطورية الاسلامية في السودان الغربي وضموا اليها البلاد المجاورة •  
وسبب الهجرة - في نظر هؤلاء المؤرخين - أنه لما هزم Akan عسكريا لم يقبلوا  
الاسلام دينا وآثروا الهجرة جنوبا •

وتعرضت كتب التاريخ الاسلامية لأحوال هذه البلاد وسكانها مثل كتب  
ابن البكري والادريسي وابن سعيد وابن بطوطة <sup>٨</sup> • وكانت مثالا للبلاد المأهولة  
والمناطق ذات الحضارة ومراكز التجارة • ولذا قيل في ذلك العصر وصفا لمن  
زار جميع البلاد أنه « سار من غانة الى فرغانة » • اذ أنه منذ عام ١٠٦٧ ميلادية  
وصلت أفواج المسلمين الى هذه المنطقة قائمة اما من الشمال من المغرب وسواحل  
المحيط الأطلسي واما من الشرق من غرب السودان وتكونت امبراطورية غانة  
التي أشرنا اليها •

وفي نطاق التاريخ الاسلامي تجد أن حكومات هذه البلاد أشبه بنظم الحكم  
في شمال افريقيا منها الى حكومات سوريا ومصر • اذ أن القبائل حينما تتجمع  
تحت رئاسة أمير قوى وصل الى مركزه هذا بقوة قبيلته الحربية أو بسلطة  
حكومية منحه اياها أمير المؤمنين الخليفة • حينما يحدث هذا يهاجم هذا الأمير  
القبائل والممالك التي تجاوره ويقسم لنفسه ملكا يستمر زمنا من الوقت • ثم  
تعدو عليه عوادي الزمن من ضعف أو شيخوخة أو تفكك فتتهدد السلطنة من  
أيدي ورثته الى أمير آخر أو قائد قوى أو قبائل أخرى وصلت الى مرحلة  
القوة ... تماما كما يفصل هذا الموضوع ابن خلدون في مقدمته •

وهكذا توالت الممالك والسلطنات والحكومات في هذه البلاد وشهدت  
مدينة تبكوتو بمنطقة نهر النيجر الأعلى أيام وانهار أغلبها إذ كانت العاصمة ،

(٨) غريب افريقيا الحديث - ملرش داميد سون - لندن ١٩٥٤ ص ٢٤  
كتاب العرب في دكر افريقيا والحرب تأليف ابن الأثير طبعة الجزائر ١٨٥٧ ص ١٨٢/١٧٤  
مقدمة ابن خلدون - طبعة القاهرة عام ١٢٢٢ هجرية ص ٥٢/٤١  
مختصر كتاب البلدان تأليف ابن الفقيه البغدادي - طبعة لبنان عام ١٣٠٢ هجرية ص ٨٧  
( وبلاد غانة بنيت فيها المدن نينا في الرمل كما بنيت الجور .. وطلمهم  
الذرة والدخن ولياسهم جلود النور ومى هناك كثيرة ... )  
كتاب معجم البلدان لابن ياقوت الحموي البغدادي - طبعة لبيز ١٨٦٦ م جزء ثالث ص ٧٦٠  
( نانة بلاد كبيرة في جوار بلاد المغرب متصلة ببلاد السودان يجمع اليها الجار ومما يدخل  
في الخازنات الى بلاد البر والذهب ... )

وبالاختصار يمكن القول أن كل قبيلة كانت تمثل وحدة متكاملة في الحرب والسلام والحياة اليومية وكانت هناك حكومات أو تنظيمات إدارية تمثل قبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل . لكن لابد لها أن تتعرض للاضطرابات والانتقالات والهجرة لأن علاقات الحرب والغزو كانت هي العلاقات السائدة بين القبائل جميعها .

وأول من وصل من الأوربيين إلى غرب أفريقيا كانت بعثات الأمير هنري الملاح البرتغالي الذي رغب في الوصول إلى هذه البلاد جريا وراء الذهب والعبيد ونشر الدين المسيحي . وتكررت بعثاته البحرية حتى وصلت إلى ساحل الذهب في يناير ١٤٨٢ ميلادية . وقررت البرتغال إنشاء قلعة حصينة على شاطئ خليج غانة ضمانا ضد المنافسة الأجنبية وأمانا من عدوان القبائل الداخلية . وكلما أتيحت لهم فرصة التوغل في الداخل شيدوا قلاعاً صغيرة كمراكز تجارية تتيح لهم فرصة احتكار تجارة المنطقة ٩ .

وسمعت إسبانيا بالمغانم الكثيرة التي يحصل عليها تجار البرتغال فتدخلت بعثاتها تطلب الكسب واثارت المنافسة بين الطرفين حتى اتفقا على أن تأخذ إسبانيا جزر الكناري وترك منطقة ساحل خليج غانة للبرتغال .

وفتحت الأذهان بالبعثات الاستكشافية التي أرسلها الملك ليوبولد البلجيكي إلى الكونغو . واتجهت أنظار الدول إلى أحواض الأنهار على ساحل خليج غانة ، وكان هذا قبل بناء السكك الحديدية فاثارت المنافسة والنزاع حول دلتا الأنهار ، وفي هذه المناطق كان النهر طريقا للتجارة ووسيلة للوصول للقوات العسكرية ومد النفوذ وحفظ طرق المواصلات ، كما أنه أقصر طريق للوصول إلى الغابات ومناطق الثروات بالداخل ١٠ .

وجاءت المنافسة مرة ثانية من جانب التجار الانجليز والفرنسيين وبدأت سفنهم تهاجم أساطيل البرتغال التجارية وتنهب شحنات العبيد والذهب والعاج والمنتجات الاستوائية . وزاد نشاط التجار الانجلو الفرنسيين حتى كونوا أسطولا مشتركا عام ١٥٦١ ميلادية للعمل ضد التجارة البرتغالية في

(٩) تاريخ ساحل الذهب ( مرجع سابق ) ص ٥٢

(١٠) وكذلك باستمرار نجد أن الرواية تتبع التجربة في توسيع الاستعمار الأوروبي .



منطقة خليج غانة • وجاءت المنافسة مرة ثالثة من جانب الهولنديين اذ بدأت سفنهم في الهجوم على ممتلكات الملك فيليب الأسباني بعد أن انضمت البرتغال الى أسبانيا • وقد قوبلت البعثات التجارية المنافسة للبرتغال بالترحيب وزاد الاقبال على التعامل التجارى معها ومرجع هذا ان الوطنين ذاقوا الأمرين من نهب البرتغاليين لثروات بلادهم واشتغالهم بتجارة الرقيق • وتكاثف الجبيع على الحرب ضدهم حتى طردوا نهائيا من المنطقة وطردت معهم بعثات التبشير الكاثوليكية وحلت محلها بعثات التبشير الكالفانية والبروتستنتية •

وسارت هولندا في نفس الطريق الذى سارت فيه البرتغال من قبل ، فبدأت في بناء القلاع والمراكز التجارية الحصينة ثم احتكرت تجارة الرقيق وتكرت لشركاتها الانجليز وغيرهم من أصحاب الشركات الأوربية التى نشطت في تجارة الرقيق ١١ •

ومن الجانب المقابل ظهرت في هذه المنطقة وخاصة في نطاق العلاقات التجارية آثار ثورة كرمويل في انجلترا وما أصدرته الحكومة البريطانية من قوانين لتدعيم مركز الشركات الانجليزية التجارية ، وظهرت أيضا آثار حروب السنوات السبع في القارة وحرب الاستقلال الأمريكية • وأسرع كل طرف أوروبى الى التحالف مع الأهالى والقبائل وكانوا يستخدمون الوشيين كخالب القبط لمهاجمة الجانب الأجنبى الآخر •

وكلما عاد السلم الى القارة الأوربية كلما عاد التعاون الانجليزى الهولندى على تعطيم القبائل القوية وإسهاها مجبوعة قبائل اشاننى اثنى وحدث تصها تحت رئاسة قوية وطالبت بطريق الى شاطئ الخليج تأمينا لتجارتهم مع الخارج

---

(١١) يذكر وارد مؤلف تاريخ ساحل الذهب ص ١١٦ : ان بحار الرقيق ساءوا طعاما من الادميين في الابتلال الى هذه الملاج ومن هناك شحنوا في السفن وهم يجمعهم الى اسحب مزارع السكر والذخا في أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية .. وقد اهتمت هذه المزارع على حفظ منظمة من السفن المتجهة غربا من افريقيا الى أمريكا وترفع العلم الانجليزى والسنم الهولندى ... وطبقا لما يذكره المؤلف ان ٦١٠ ألف مبد قد ارسلوا الى جامايكا ما بين عام ١٧٠٠ وعام ١٧٨٦ بواسطة أسطول من السفن الانجليزية بأمر عدده حوالى ٢٠٠ سفينة • ومن ثم ثمانية عبيد شحنوا في السفن ما احدهم في البحر ومات اثنان عقب وصولهم للعمل في هذه المزارع ونسجه للعمل السابق طوال اليوم وعدم العناية أو الراحة انواجية للانسان يذكر وارد ان الباقي من كل ثمانية وعه خمسة أو اوسمة يقضون سجنهم وقدرهم على العمل في مدة قصيرة ويصل المؤلف الى ان نصف اعداد الرقيق الذى ارسب الى العالم الجديد هي التى بقيت حية فقط

ونبدأ مطالبتهم الحيوة • وزاد من الحدة الموقف ان طرفهم الى الساحل كانت  
تحت فيه مجموعة قبائل فاتى المناحية لهم والمتخلفة مع الأوربيين ضدهم •  
وفوق هذا كانت المنطقة الساحلية مقرا للقلاع والمراكز الحربية التي بناها  
الأوربيون • واشتعلت نيران الحرب بين اشاتى وفاتى واتصرت الأولى مما  
تج عنه ازدياد خضوع الثانية وارتباطها بالقوى الأوربية التي من جانب آخر  
اكترفت بقوة اشاتى ومركزها المتفوق •

ومن عام ١٨٠٥ الى عام ١٨٠٧ صدرت في انجلترا قوانين الغاء تجارة  
الرقيق في المناطق الخاضعة للحكومة البريطانية مما ترتب عنه بعد ذلك الغاء  
حقوق الشركات البريطانية العاملة في منطقة ساحل الذهب ونقل السلطة الى  
التاج البريطانى • وواجهت الحكومة الانجليزية رسميا الموقف العسكرى بين  
اشاتى وفاتى • وتحاربت مع اشاتى ثم عقدت معاهدة عام ١٨٣١ ميلادية بين  
الطرفين وعاد السلام للمنطقة مؤقتا •

ولكن الاطماع الاستعمارية ظلت يقظة عاملة بعد أن أصبحت المنطقة  
الساحلية تحت الحماية الأجنبية وعزلت قبائل اشاتى في الداخل ، ولهذا نجد  
أن الحرب كانت تقوم بين الانجليز واشاتى باستمرار حتى عام ١٩٠٢ ميلادية  
حين تمكن الانجليز من تحطيم قوة اشاتى نهائيا • ولما تنازلت هولندا عن  
حقوقها في المنطقة عام ١٨٦٩ انضمت انجلترا بالسلطة المطلقة في التوسع  
الاستعماري •

وهكذا يمكن اجمال الموقف السياسى في أن المنطقة ابريطانية على الساحل  
نشأت نتيجة سلسلة من المعاهدات مع الحكام الاثريقين خلال النصف الأول  
من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧٤ ثم سيطرت على المنطقة الداخلية بعد  
هزيمة اشاتى النهائية عام ١٩٠٢ وأصبحت المنطقة مستعمرة للتاج البريطانى  
واعتبرت المنطقة الشمالية من ساحل الذهب محمية بريطانية ١٢ •

---

(١٢) الاستعمار والسياسة الدولية - بلركر توماس مون - الولايات المتحدة ١٩٤٧ سويورك نفس  
كيف عقدت هذه المعاهدات مع الزعماء الوطنيين إذ زودت كل دولة أوربية التجار المعاصرين الباقين لها  
بمعد من المعاهدات المكتوبة بطريقة تقرر قبول الزعيم الوطنى الحماية الأجنبية والارتباط بالدولة الأجنبية  
وبابق هؤلاء التجار الأجانب للحصول على أكبر عدد من امضاءات وتوقيع الزعماء والرؤساء على وثائق •

بما أن الحدود النهائية للمستعمرات قبلت رسمت بسرعة نتيجة لاندفاع تيار المنافسة بين إنجلترا وفرنسا . إذ كلما أسرع الشركات الفرنسية للنشاط في اتجاه سارعت الشركات البريطانية الى التحرك . ولما وصلت القوات الفرنسية الى منابع نهر النيجر ومنطقة داهومي قادمة من السنغال أسرع الجيش الانجليزي الى اتمام السيطرة على حوض نهر النيجر . ولما وصل الفرنسيون الى ساحل الماج على خليج غانة كانت القوات البريطانية قد أكملت سيطرتها على حوض نهر الفولتا وساحل الذهب . وعلى هذا يقف الانجليز على السواحل وفي أحواض الأنهار ويقابلهم الفرنسيون بد الطريق الى داخل افريقيا .

وما سبق يشرح القول بأن الحدود السياسية لا تمثل وحدة طبيعية سواء من ناحية الجغرافيا الطبيعية أو من ناحية السكان ، والأمثلة توضح أنه بينما يوجد شعب Gyaman في ساحل الذهب يقيم زعيم القبيلة ومساعدوه في ساحل الماج الفرنسية . وتعيش قبائل Dagomba في ساحل الذهب بينما يوجد زعيم القبيلة في توجولاند . وقبائل Ewe مقسمة بين ساحل الذهب وتوجولاند الفرنسية والبريطانية وساحل الماج .

## ( ٢ )

قبل أن نتكلم عن نظام الحكم الذي ابتدعه الانجليز في هذه المنطقة وما جاورها في غرب افريقيا وهو الذي عرف باسم الحكم غير المباشر . يجب أن نعرف الفرق بين مستعمرة التاج والمحمية : مستعمرة التاج هي منطقة آنت لى بريطانيا بطريق الغزو أو الشراء أو الاحتلال أو التعاقد وتتبع وزارة المستعمرات . والمحمية هي أرض قبل ملك بريطانيا المظنى أن يضمها تحت حمايته بموجب اما اجراء منفرد من جانب بريطانيا أو بالاتفاق مع الرؤساء المحليين في هذه الأرض ١٢ .

١٢ مدونة بلديات أوروبا لا يعرفون منها شيئا وقد حدث في منطقة النيجر الأسفل أن زعم المفسر الانجليزي لرؤساء القبائل بد أن قدم الهدايا التقليدية انه يعمل ودية كتب فيها لملك بريطانيا المظنى اسماؤه بجمل رؤساء القبائل وما قاموه له من خدمات ونسيلا وطلب منهم أن يوقعوا عليها تأكيداً لقصدته وسارع الزعماء الى التمسك على هذه الأوراق ... وبعد هذا أصبحوا تابعين للنفوذ البريطاني ...

راجع من ص ٦٨ الى ص ١١٠

(١٦) افريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة - جورج باديمور - لندن ١٩٤٨ - ص ١٧٤

وفي الحقيقة<sup>١٤</sup> نجد أن كل التعميرات الفنية التي اخترعها البريطانيون لتحل محل كلمة امبراطورية أو استعمار بريطاني ، انما هي تعبيرات وألفاظ شكليّة تغير المظهر ولا تمس الجوهر من وجهة نظر رجال الحكم وأصحاب النفوذ والسلطان في تسيير أمور هذه الأراضى الواسعة التابعة والمربطة بالتاج البريطاني .

ونظام الحكم غير المباشر اعتبر مظهرا للإدارة البريطانية في هذه المناطق طوال المدة التي حكم فيها البريطانيون وهي نظام لحكم هذه المناطق خلال الرؤساء وبواسطة المؤسسات القبلية والمحلية . وأول من وضع أساس هذا الحكم هو اللورد لوجارد أحد بناءة الامبراطورية البريطانية . إذ أنه حينما أمسكت الحكومة البريطانية في يديها بزمام الادارة الحكومية بدلا من الشركات وجدت البلاد ملكا للتجار والمغامرين والقواد ولم يكن يربطهم رابط من التنظيم كما أن بقاء الوضع على ما كان عليه زاد في متاعب الادارة البريطانية وعطل مشروعاتها في وضع يدها على كل الموارد وتسيير الأمور على هواها .

واستبعد اللورد لوجارد فكرة تقى السلاطين والرؤساء والزعماء المحليين<sup>١٥</sup> وابعادهم عن البلاد ، وتبنى فكرة تعاونهم مع الادارة البريطانية ، فدعاهم وأعطاهم خطابات تعيين وثبيت في وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة البريطانية بالمحافظة على هيبته واحترامها لأديانهم وعاداتهم وسلطانهم . وأوضح لهم في نفس الوقت أن مركز الادارة البريطانية هو فوق كل هذه التنظيمات المحلية . وعين لدى كل زعيم أو رئيس ضابطا بريطانيا يختص بالنظر في تنفيذ قوانين النساء الرق ومراعاة حسن سير الادارة الحكومية وله حق النصح والرقابة .

وهكذا أصبح نظام الحكم غير المباشر أسهل وأرخص نوع من الادارة ، وهو نظام حكومي نه فروفه التاريخية وييسه الانظمة . وغنت بريطانيا منه الآتى :

١ -- ولاء الزعماء لها وارتباطهم التدريجي بها .

(١٤) أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية - الم. داه - لندن ١٩٥٣ - ص ١٥ ، ١٦ .

(١٥) تاريخ ساحل الذهب ( مرجع سابق ) ص ١٦١ .

٢ - نمو السلام البريطاني في المنطقة وتهيئة الظروف المشجعة لازدهار الاستثمار الرأسمالي البريطاني .

٣ - اقبال الوضع الأدبي للرؤساء فأصبحوا موظفين يقبضون مرتبات واعانات من الادارة البريطانية ويسهمون في فرض سلطانها وارادتها .

٤ - أصبح الشعب ينظر الى الرؤساء وزعماء القبائل أجمعين نظرة الغريب الخاضعين للأجنبي بعد أن كان ينظر لهم نظرة الأبطال المدافعين عن حرية الوطن وظهرت عوامل الانقسام في الكتلة الوطنية نتيجة لنمو الفراغ النفسى بين الشعب والزعماء .

٥ - ثم خلخل نظام ديموقراطية القبائل في ساحل الذهب ، وهو النظام الذى كان بمقتضاه يختار شعب كل قبيلة رئيسها من بين أفراد عائلات معينة وللشعب حق اقالة هذا الرئيس أو زعيم القبيلة اذا خان الأمانة أو تخطى عن مهماته الرئيسية وهى العمل لصالح أفراد القبيلة والدفاع عن كيانه قبيلىته .

ويؤكد هذا ما حدث أثناء الفترة من عام ١٩٠٤ الى عام ١٩٢٦ تمت ١٠٩ حالة خلع أو اقالة رؤساء وزعماء قبائل طبقا لنظام ديموقراطية القبائل وذلك لأن هؤلاء الرؤساء قد ارتموا نهائيا في أحضان الادارة البريطانية .

ووضعت الحكومة البريطانية نظام ادارة وحكومة ساحل الذهب بواسطة أوامر ملكية صدرت في الأعوام الآتية ١٨٨٦ و ١٩١٦ و ١٩٢٥ و ١٩٤٦ وهذا في غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية . ثم أعقب ذلك اصدار عدد من الدساتير المتوالية التى صدرت في الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٥٤ حين صدر آخر دستور والذي بسوجه أعلن استقلال الدولة الجديدة في مارس ١٩٥٧

وكان يحكم ساحل الذهب حاكم عام بريطاني تعينه الحكومة البريطانية ويساعده مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى تطور تشكيلهما كالآتى :

#### المجلس التنفيذي :

عام ١٨٩٧ تكون من ٤ أعضاء بحكم وظائفهم وهم سكرتير الادارة الحكومية والمدعى العام والسكرتير المالى ومفتش عام القوات المسلحة وكانوا بريطانيين جميعا .

عام ١٩٢٥ ارتفع العدد الى ٨ أعضاء موظفين ( بريطانيين ) .

عام ١٩٤٣ : ارتفع العدد الى ١٠ أعضاء منهم عضوين افريقيين غير موظفين  
يعينهما الحاكم العام .

### المجلس التشريعي :

عام ١٨٩٧ : تكون من ثمانية أعضاء ترتيبهم كالآتي : أعضاء المجلس  
التنفيذي الأربعة و ٣ أعضاء غير موظفين وكبير القضاة . وجميعهم بريطانيون .  
عام ١٩٠٣ : تكون من عشرة أعضاء كالآتي : أعضاء المجلس التنفيذي  
الخمس و ٤ أعضاء غير موظفين وكبير القضاة . وجميعهم بريطانيون .  
عام ١٩١٦ : أصبح عدد الأعضاء ٢١ عضوا منهم ١١ بحكم وظائفهم و ١٠  
أعضاء غير موظفين .

عام ١٩٢٥ : أصبح مجبوع الأعضاء ٣٠ عضوا منهم ١٦ بحكم وظائفهم  
و ١٤ عضوا غير موظفين اقتصوا كالآتي : ٦ أعضاء يمثلون المجالس القبلية ،  
٢ أعضاء يمثلون البلديات ، ٥ أعضاء بريطانيون يمثلون النشاط الاقتصادي  
والتجاري .

عام ١٩٤٦ : انقلب الوضع السابق وأصبحت الأغلبية للأعضاء غير الموظفين  
وينقسم الأعضاء البالغ عددهم ٣٠ عضوا الى الآتي : ٦ أعضاء بحكم وظائفهم  
و ٦ أعضاء يعينهم الحاكم العام و ١٨ عضوا منتخبا منهم ٨ يمثلون المجالس  
القبلية و ٥ يمثلون المجالس البلدية في المدن الكبرى و ٥ يمثلون منطقة  
أثناسي .

وفي جميع هذه التغييرات الدستورية كان الحاكم العام غير مقيد باتباع  
نتيجة المجلس التنفيذي ولو كانت جماعية - وكان يتشبع بالنسبة للمجلس  
التشريعي بحق الفيتو وبسلطة اصدار قوانين يراها هو ضرورية لصلحة الاداره  
وتسيير العمل ولو عارضها المجلس التشريعي .

هكذا كان تنظيم الادارة الحكومية أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فوجد  
أن هذه المنطقة سببت مقبرة الرجل الأبيض وذلك بسبب الأمراض المتوطنة  
اتى جعلها غير صالحة لاقامة الأوروبيين اقامة دائمة ، كما أن الحكومة البريطانية  
قد حثت رعاياها على عدم الاقامة والتوسل متلب حدث في شرق ووسط افريقيا  
جنوب خط الاستواء .

وليس الأجانب الموجودون في منطقة غرب أفريقيا البريطانية سوى الوكلاء التجاريين والتجار ورجال الارسلالات الدينية والموظفين في الادارة البريطانية والقوات العسكرية .

وبالرغم من أن التمدين وتجهيز المنتجات الزراعية للسوق المالى يخضع للسيطرة الحكومية المباشرة أو الشركات البريطانية ، الا أن الزراعة هي أساس الحياة الاقتصادية ويقوم بها الأهالى .

وكان نظام الملكية الزراعية قائما على أساس الملكية الجماعية للقبائل ، فما أن استقر الحكم الأجنبى حتى ظهرت آثار الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى ونمو الاقطاع المحلى ، وازدوج هذا مع عدم امكان التوطن بالنسبة للأوربيين فنشأ عن هذا كله نمو سياسة محصول التصدير والاقتصاد غير المتوازن في ظل سياسة الحرية التجارية .

وأهم محاصيل ساحل الذهب الزراعية هو الكاكاو الذى يمثل ٣٤٪ من الانتاج المالى <sup>١٦</sup> . ويأتى ساحل الذهب الأول في الانتاج ثم تتبعه نيجيريا فالبرازيل . وأسعار الكاكاو تخضع للتقلبات الاقتصادية العائنة فجد أنه في أوقات الأزمات تنخفض الأسعار ولا يجد المزارعون أمامهم سوى الاقتراض من الوكلاء التجاريين والمرايين وهنا يبرر دور الجاليات الاسيوية عموما والسوريين واللبنانيين خصوصا كمساهرة ووسطاء ودلالين <sup>١٧</sup> .

ولم يتسع المزارعون المؤمنون بسوق حرة لبيع الكاكاو أو السيطرة على سعر البيع وانما احتكرت شراء المحصول شركات بريطانية عديدة مثل شركة افريقيا المتحدة وشركة ليونز وشركة كذبورى ٠٠٠ الخ وحتى ميام انجرب العالمية الثانية كانت هناك ١٣ شركة لشراء محصول الكاكاو .

ولاتقاء عوامل المنافسة التجارية بين هذه الشركات عقدوا اتفاقا خاصا <sup>١٨</sup> بينهم للسيطرة على السوق والأسعار . وسوجب هذه الاتفاقية يتم تحديد السعر الذى يدفع للمزارع كل عام . وتشابكت مصالح الأطراف مع البنوك

١٦ . البنىافيا الاقتصادية لمرب امربيا ومرجع سادى ص ٨١ جدول الانتاج العالمى عام ١٩٥٢/٥٣

١٧ . افربيا امرباخررب برربيا العالمية ومرجع سادى ص ٢٠٢ : جاء في البند ١٥ من فوارات مؤتمر مرب افربيا الوصى في مارس ١٩٢٠ : انه يجب تعيد هجرة السربين ويرهم من افربيقين واحساس مثل هذه الهجرة اموانى ونظم معنه .

Paul . (١٧)

المحلية وشركات النقل البحري والتأمين والقسم الأفريقي في غرفة ليفربول للتجارة . ثم امتد التفاهم مع شركات النقل الداخلى باللورى ومخازن البيع والشراء بالتجزئة ، اذ أن مطالب الحياة اليومية للأفريقيين تحتكر بيدها شركات بريطانية لها وكلاء ومخازن وسمايرة في الأقاليم .

وأمام هذا الاحتكار المنظم وانخفاض الأسعار وازدياد مكاسب الشركات قدم المزارعون شكاوى متعددة للإدارة البريطانية والحكومة في لندن وتكونت جمعية الدفاع عن حقوق المواطنين الأفريقيين . وحضرت الى ساحل الذهب لجان حكومية بريطانية للتحقيق وفحص الحالة .

ولم يجد كل هذا شيئا فاضطر المزارعون الى الاضراب عن بيع المحصول في أكتوبر ١٩٣٧ واتسع نطاق الاضراب وتوقفت عمليات البيع وامتد الأثر الى عمليات الشراء والى تجارة الاستيراد من لانكشير والمصانع الانجليزية . وبعد ثمانية شهور من هذه الاضراب تدخلت الحكومة بالقوة المسلحة وحضت الاضراب .

وأوصت لجنة التحقيق التى شكلت لدراسة الموضوع بضرورة إنشاء هيئة تسويق الكاكاو وتتكون من ممثلين لوزارات الطعام والأغذية بانجلترا والإدارة البريطانية في ساحل الذهب وتقوم هذه الهيئة بتحديد أسعار بيع الكاكاو كل عام . فلما قامت الحرب العالمية الثانية ارتبك عمل هذه الهيئة وسادت مصالح الحرب والانتاج الحربى . ولكن بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الاضراب مرة ثانية عام ١٩٤٨ وعادت لجان التحقيق وزاد سعر النيم زيادة طفيفة .

وبالنسبة للسود الأولية والتعدين نجد أن الملكية تتركز في يدي الإدارة البريطانية وهى التى تمنح الشركات حق استغلال واستثمار هذه المواد الأولية مثل الذهب والبروكسيت<sup>١٨</sup> . ونجد بوضوح مساوئ الحياة الصناعية في المستعمرات الخاضعة للاستثمار الأجنبى ظاهرة في ساحل الذهب من ناحية انخفاض أجور العمال وطول يوم العمل وانعدام الضمانات الاجتماعية .

١٨) محاسيل ساحل الذهب هي : الرز - الماشية - الجوز - الزبوت - الصمغ - النمر - النورة - الذهب - الكاكاو - الغنص - الفص - الخولا - النخيل - البوالج - المجرى - البوبرا - البروكسيت - الاسمان - العايط - امول السودانى - المجوهرات .



ويعانى ساحل الذهب مشكلة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية  
وأىضا هجرة سكان المستعمرات الفرنسية الذين يهربون من التجنيد الإجبارى  
الذى تفرضه عليهم فرنسا .

وعقب الحرب العالمية الثانية ظهرت فى ساحل الذهب قوى سياسة جديدة  
واتسم الكفاح القومى ضد الاستعمار بطابع جديد من التنظيم والعمل . لقد  
حدث تغير عميق فى أساس المجتمع الأفريقى : حدث نمو وازدهار فى بعض  
النواحى بينما بقى التأخر والركود فى النواحى الأخرى ، وانمكس هذا التقدم  
والركود وما نتج عنها من آثار وعوامل فى العلاقات الاجتماعية بين الأفريقين

سبق أن استقر وضع الزعماء والرؤساء على أساس قبض الاعانات والمرتبآت  
وارتبط مركزهم الأدبى بشتات وقوة الإدارة البريطانية وكان لهم من ناحية  
أخرى حق فرض ضرائب وجباية اعانات وأموال من أفراد الشعب الخاضعين  
لنفوذهم . مما أتاح لهم الحياة المترفه ودفعهم الى ارسال أبنائهم للتعلم فى الكلية  
الجامعية فى اكيوتا بساحل الذهب أو ارسالهم الى جامعات إنجلترا والولايات  
المتحدة الأمريكية . ونلاحظ أن الأنواع الأولى من المثقفين والمتورين فى ساحل  
الذهب هم أبناء هذه الطبقة مضافا اليهم بعض أبناء الطبقة المتوسطة .

وهذه الضيقة المتوسطة نت فى ظل الحكم البريطانى لأن نمو الاقتصاد  
الراسالى فى الزراعة والتجارة والنمدين أتاح الفرصة لهذه الطبقة أن تتعامل  
بالبيع والشراء فى منتجات التصدير والاستيراد ومن ثم ارتفع مستواها  
الاجتماعى نتيجة لما جنته من مكاسب مادية كما أسهمت فى أعمال الشركات  
الأجنبية ونشأتها الاقتصادية . وهو نشاط احتاج الى من يشله ويشارك فيه  
من أهل البلاد اذ منعت الأمراض المتوطنة والبيئة الجغرافية توطن الأجانب  
أو اقامتهم الدائمة . وهذا الاختلاط بالثقافة الانجليزية وبالحياة الاجتماعية  
الانجليزية الواقعة الى ساحل الذهب قد دفعهم الى ارسال أولادهم الى الكلية  
الجامعية فى اكيوتا أو الجامعات الانجليزية والأمريكية .

وظهرت آثار هؤلاء المثقفون حين علوا فى النشاط الإدارى الحكومى مع  
اتساع نطاق الإدارة البريضية واستعانتها بالأفريقين فى الوظائف وعضوية

المجلسين التنفيذى والتشريعى ثم إنشاء المجالس البلدية والقروية . وتمتع هؤلاء الموظفون فى الحكومة والشركات والمدارس بدخل ثابت ومرتمى عن مستوى غير من الدخول . وهذا الدخل الثابت فى المجتمعات المختلفة اقتصاديا يضى على أصحابه مركزا اجتماعيا وآثارا فى العلاقات والأوضاع الثقافية والاجتماعية . وهؤلاء المثقفون جميعا لهم دور سياسى خطير حين تظهر بوادر الخلاف بينهم وبين الرؤساء والزعماء المحليين حول من يسيطر ويوجه الحركة السياسية القومية للتحرر من الاستعمار .

وساعد هذا الموقف على الازدهار والاتساع طابع تنظيمى نادرا ما نجده فى دولة افريقية أو آسيوية وهو طابع التنظيم ، ففى ساحل الذهب نجد النقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية للبيع أو الشراء وجمعيات الأحياء وجمعيات للنساء والعمال وللنشاط الرياضى ولأبناء القبائل ، كما أن جميع نساء ساحل الذهب يتمتعن بحق التصويت فى الانتخابات . هذا التنظيم كان يجرى فى وقت واحد مع انتشار مبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحريات ضد النازية ووصول المبادئ الاشتراكية الى افريقيا السوداء لا عن طريق الأحزاب الشيوعية بل عن طريق انجلترا نفسها خاصة أفكار حزب العمال البريطانى والاشتراكية الفابية ، لقد قضى معظم زعماء افريقيا السوداء جزءا من حياتهم فى انجلترا ونشطوا فى نطق حزب العمال البريطانى ولجانه المختلفة وجمعياته المهتمة بالدراسات الانثروبولوجية وأشهر هؤلاء الزعماء الدكتور انكروما فى غانا والدكتور ازيكوى فى نيجريا وجوموكينا فى كينيا وغيرهم وتمثلت الفكرة القومية فى ساحل الذهب فى الانتفاضات السياسية والاقتصادية الآتية :

١ - طلب انهاء السلطة الحكومية البريطانية وهزل مقاييد الأمور الى هيئات ومجالس افريقية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية .

٢ - ضرورة حماية المنتج المحلى والمستهلك الوطنى من الشركات الاحتكارية الأجنبية وتحرير الاقتصاد المحلى من سيطرة الاستعمار الأجنبى .

٣ - معارضة نشاط الراساليات الدينية الأجنبية بالرغم من أن كثيرا من الزعماء ورجال الحكم يعتقدون الديانة المسيحية ، ولكن حقيقة الاتجاه هو الشك فى نشاط الأجانب والخوف من مؤامراتهم واستغلالهم لهذه الراساليات

خدمة لمصلحتهم وايداء الموقف الوطنى خاصة وأذ الارسيالات تمارس نشاطه  
تلميحيا وثقافيا واسما اليوم •

٤ - ضرورة الحد من سلطات الزعماء المحليين ورؤساء القبائل وتقسيم  
البلاد الى مناطق قبلية تثير حزازات اجتماعية وتمنع عملية التوحيد الفكرى  
والاجتماعى للشعب •

٥ - بدأ حركة ثقافية علمية لتنمية الثقافة الوطنية والتقاليد واللغات  
والمادات والتنقيب عن الآثار وكتابة التاريخ •

٦ - تغيير شكل وأساس المجتمع المحلى الذى يتصف باتشار الفقر والعمى  
والجهل وانخفاض مستويات الحياة وارتفاع معدلات الأمراض والوفيات •

وترتبط الحركة الوطنية لتحرير القومى بشواهد تاريخية ظهرت فى تاريخ  
ساحل الذهب فقد أقام رؤساء قبائل فاتى اتحادا يجمعهم للدفاع عن حقوق  
شعبهم وحمايتهم ضد تعسف الادارة البريطانية واتخبوا رئيسا أعطوه كل  
السلطات التى يتمتعون بها واحتفظوا لأنفسهم حق الرقابة ومحاسبته ، ولكن  
الادارة الحكومية كرهت أن يقوم الزعماء بممارسة عملية الانتخاب والدفاع  
عن حقوقهم ومصلحتهم فأقدمت على حل الاتحاد وسجنت بعض الزعماء ونفت  
البعض الآخر واستخدمت الحكومة بعد ذلك سياستها التقليدية فى استخدام  
زعيم ضد زعيم ورئيس ضد باقى الرؤساء • وظهرت جمعية الدفاع عن حقوق  
المواطنين الافرقيين وقد كونها بعض الرؤساء وفريق من المتعلمين •

وفى مارس ١٩٢٠ عقد مؤتمر غرب افريقيا الوطنى أول اجتماع له واتخذ  
قرارات عدة حاول ابلانها للمسؤولين فى ساحل الذهب ولندن ولكنه قوبل  
أسوأ مقابلة فى لندن •

ونمت طبقة المثقفين فى الفترة التاريخية التى انشغلت فيها البلاد بتكوينات  
المجلس التنفيذى والتشريعى • والدكتور كوام انكروما من هؤلاء المثقفين وهو  
ينسب الى شعب Akon ومن عائلة فقيرة فى قبيلة Nazima عرفت الحياة المريرة  
الشقية ، وسافر الى الولايات المتحدة ليعمل ثم تعلم فى جامعة لنكولن بولاية  
نيسلفانيا وهى إحدى معاهد السود • ولما انتقل الى لندن أتم دراسته فى جامعة  
لندن حيث حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى •

• وأخذ نشاط انكروما دورا ايجابيا في الفترة التي أعقبت إصدار دستور ١٩٤٦ • اذ في شهر أغسطس ١٩٤٦ تكونت حركة الميثاق الموحد لساحل الذهب من جميع الزعماء الوطنيين وانتخب الدكتور انكروما سكرتيرا لهذه المنظمة السياسية •

وظهرت براعة انكروما السياسية في تنظيم فروع ومراكز لهذه الحركة السياسية ومن ثم حزب سياسي • وقد تم التنظيم في نطاق القبائل والوحدات القبلية المرتبطة برباط الولاء الاقليمي والوحدة الاجتماعية • ووضع لانكروما أن إصدار الدساتير والقوانين المستمر في حياة ساحل الذهب انما هو مجرد خطوات في التطور وأنه استجابة حكومية لقوة الضغط الشعبي وازدياد الوعي الوطني ، وأنه كلما ازداد هذا الضغط كلما ازدادت قابلية الادارة الحكومية للاستجابة له •

ولذلك استعمل انكروما سلاحين باستمرار الأول الضغط والثاني التفاوض • واعتبر أن التنظيم هو الذي يقرر مصير كل شيء • ورأى أن الأحزاب القديمة في ساحل الذهب انما هي مجرد تجمعات تربطها زعامة أو قضية عامة ، ويرجع ضعفها الى أنها تعمل لفترة قصيرة أو تنشأ في أزمة معينة أو ظرف خاص • ولما كان ينقصها التنظيم الحديث الطويل الأمد ، أصبحت مجرد تأييد على الورق •

وإزاء هذا آمن بأن حل الموقف السياسي لا يكون الا بواسطة حزب حديث ، حزب بالمعنى الفنى الدقيق ، له جهاز حزبي منظم وفروع محلية ومسئوليات محددة ، ورئاسة تنفيذية وقوانين وأنظمة ، كل هذا يجرى في نطاق شعبي مع تكتيك العمل الحزبي لضمان التأييد الشعبي المستمر • وفوز هذا فلا بد للحزب الحديث من شخصية الزعيم القوي •

يستفيد هذا التنظيم الحزبي الحديث - كما فكر فيه انكروما - من جميع الهيئات والتنظيمات والجمعيات والاتحادات والتقايات التي تمثل الفكرة الوطنية بدون أن تشغل بالسياسة اشتغالا صريحا طبقا للقوانين الصادرة في ساحل الذهب وبمقتضاها لا يجوز لهذه الهيئات الاشتراك أو الاشتغال بشئون سياسة هذه الهيئات والجمعيات يظهر نشاطها في الادارات المحلية والمجالس البلدية والقروية ويظهر أثرها واضحا في مسائل الأجور والأسفار ... الخ

: أحست الإدارة الحكومية بنشاط حركة الميثاق الموحد لساحل الذهب في داخل البلاد . ولما انخفض سعر بيع الكاكاو وارتفعت أسعار البضائع الأجنبية المستوردة قادت حركة الميثاق الموحد حركة مقاطعة ضد البضائع الأجنبية . واتشهر القلق السياسى وعبرت جماهير الشعب عن سخطها على دستور ١٩٤٦ مما اضطر الحكومة الى الفائه واصدار دستور آخر . ولكن في أوائل ١٩٤٨ حدثت اضطرابات في مناطق المناجم والتعدين وسالت دماء المضرين من العمال الافريقين ، فتحركت الإدارة الحكومية وحلت حركة الميثاق الموحد وسجنت زعماءها ، وعينت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق طالبت في تقريرها باصلاحات دستورية عاجلة أوسع مما جاء في دستور ١٩٤٦

وفي ذلك الوقت وافقت حكومة حزب العمال البريطانى على تعيين لجنة افريقية لوضع دستور للمستعمرة ، وعينت جميع زعماء حركة الميثاق الموحد أعضاء في هذه اللجنة ما عدا الدكتور انكروما الذى سبق أن اتهمته لجنة التحقيق بشبهات شيوعية .

لم يرض انكروما عن سياسة المهادنة مع الإدارة الحكومية وقبول الحلول النصفية ، فانفصل عن زعماء حركة الميثاق الموحد وألف حزبا جديدا أسماه حزب الميثاق الشعبى واتخذ له شعارا هو ( الحكم الذاتى حالا ) .

ولما صدر الدستور لم يحقق مطالب انكروما فقاد حركة سلمية عام ١٩٥٠ للمطالبة بالحكم الذاتى فوراً فسجنته الحكومة ولكنه دخل الانتخابات على أساس الدستور الجديد انصار في ١٩٥٠ ففاز حزبه بالأغلبية وخرج من السجن ليصبح رئيسا للمجلس التنفيذى الذى تكون طبقا لنص الدستور الأخير بأن يكون رئيسه افريقيا . ولما عدل الدستور عام ١٩٥١ أصبح انكروما رئيس

لمجلس الوزراء ، ثم صدر دستور جديد في مارس ١٩٥٢

وفي عام ١٩٥٢ أصدر البرلمان البريطانى قانونا صدق عليه التاج ويقرر قيام مجلس وزراء افريقى في ساحل الذهب وبرنامج افريقى يتكون نتيجة لانتخابات عامة يشترك فيها الرجال والنساء . وتجرى الانتخابات في سرية على درجته واحدة .

ووضع الدستور جميع السلطات في يد البرلمان ومجلس الوزراء ما عدا ما اختص به الحاكم العام من سلطات .

ولما أجريت الانتخابات الأخيرة حصل لحزب إنكروما ٧١ مقعدا في البرلمان وهو مجلس واحد يتكون من ١٠٤ أعضاء. وكان برنامج الدكتور أنكروما في الانتخابات هو إعلان الاستقلال في نطاق الكومنولث وتسمية الدولة الجديدة غانا في حالة موافقة انضمام توجولاند البريطانية لساحل الذهب. و يبلغ عدد مقاعد المعارضة في البرلمان ٣٣ مقعدا تنقسم الى :

١٢ مقعدا لحزب شعب المنطقة الشمالية ، ١٦ مقعدا للمستقلين ، مقعد واحد لحزب مؤتمر غانة ، مقعد واحد يمثل منطقة شمال توجولاند ويوجد في هذا انبرلمان نائب مسلم وهو من أعضاء حزب أنكروما ويمثل دائرة للسليين في منطقة العاصمة .

وأقوى حركة معارضة لأنكروما حاليا هي التحرر الوطني ، وهي حزب تكون في الأشهر القليلة بعد انتخابات ١٩٥٤ وقبيل افتتاح البرلمان وهي تهدف الى تخليص البلاد من نفوذ حزب الميثاق الشعبي وتتمثل في مبادئ اقتصادية تماما كغيرها من الأحزاب وتبنى مطالبها على أساس أن الحكومة الحالية ما زالت تتبع طريقة تشيخ محصول الكاكاو بواسطة هيئة تسويق الكاكاو ، وفي السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ كان ٤٠٪ من إيرادات الحكومة ناتجا عن الفرق بين ثمن الشراء و ثمن البيع للكاكاو أى حوالى ٥٠ مليون دولار . وقد جاء أكثر من نصف هذا الكاكاو من مزارع منطقة اشانتى الذين تمثلهم هذه الحركة وان كان تعدادهم يمثل ١/٤ مجموع السكان . فكانهم قد أجبروا على تمويل ميزانية الحكومة . ولهذا فهو تنالبا باقامة نظام فيدرالى في غانة بعد تضييقها الى أربع مناطق واقامة نظام برلمانى ذى مجلسين بدلا من مجلس واحد .

ويعارض أنكروما بأن أسعار الكاكاو يتم تحديدها وفقا للأسعار العالمية وأن ميزانية ساحل الذهب وتعداد سكانه لا يحتمل اقامة نظام فيدرالى به أربع حكومات محلية وثمانى مجالس برلمانية ثم حكومة اتحادية وبرلمان انعادى من مجلسين .

(١١) مجلة اتلار عدد يولييه ١٩٥٦

(١٢) يشغله الدكتور بوسيا رئيس الحزب واحد زعماء اشانتى وعصر مجلس الرؤساء العليين لمنطقة اشانتى .

ويرى انكروما أن هذه الحركة المعارضة تمثل الرؤساء والزعماء القليلين الذين يرغبون في تسليم السلطة والتفويض بعد الاستقلال بدلا من المثقفين والطبقات المتوسطة ، وهذا يمثل نكسة فكرية خطيرة الأثر والمفعول في حياة ساحل الذهب السياسية . كما أن حجة المعارضة بأنها تمثل شعب أشتاتي فيردھا انكروما بأن هناك ٢٠ دائرة انتخابية في منطقة اشاتى ، تمكن أنصار أعضائها حزب انكروما من الفوز في ١٩ دائرة منها .

ويشل هذا الاتجاه السياسى المعارض متاعب ما بعد الاستقلال .

#### ( ٤ )

في يوم ٥ يولييه ١٨٨٤ وفى احدى قرى الصيادين واسمها توجو على ساحل خليج غانا ، قدم الدكتور جوستاف فلختنجال الألماني الجنسية ورقة الى رئيس هذه القرية فوقع عليها وهو لا يدري ما هي الآثار السياسية المترتبة على ذلك . وكانت هذه الورقة معاهدة تم بموجبها انشاء الحماية الألمانية على هذه المنطقة الساحلية ثم توغلت ألمانيا في الداخل حتى تم تخطيط الحدود المشتركة مع ساحل الذهب البريطاني وداهومى الفرنسية وذلك في عام ١٨٩٩

وانتهت الادارة الألمانية عام ١٩١٤ عقب قيام الحرب العالمية الأولى اذ احتلت توجولاند قوات انجلوفرانية مشتركة وقسمت المنطقة بين انجلترا وفرنسا قسما ، بدئيا . ولكن في يوليو ١٩١٩ تم توقيع اتفاق انجليزى فرنسى في باريس على تقسيم المنطقة بحيث يحصل الفرنسيون على ٢/٣ المساحة تقريبا .

وكان الرأى قد استقر في عصبة الأمم أن المستعمرات الملوكة لألمانيا وتركيا تحول الى انتدابات ثم عقدت صكوك الانتداب بين عصبة الأمم والدول المنتدبة . وقد تضمنت تحديد سلطة الدولة المنتدبة وواجباتها في الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب كما تضمنت غير ذلك من الأحكام التى جاءت لتفصيل ما اشتملت عليه المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم . وقد وضعت توجولاند بقسميها الفرنسى والانجليزى في النوع ب من أنواع الانتدابات . وهذا النوع يشمل البلاد

( ٢١ ) انترناشونال كونفيلياش - توجولاند - جيمس كولان - معدّ رقم ٥٠٩ في سبتمبر ١٩٥٦

الأقل تقدما والسلوكة سابقا لألمانيا وتستع الدولة المنتدبة بسلطات كبيرة على أن تتمهد للعصبة بالضمانات الكافية لتحقيق رفاهية السكان • وقد تم إبرام اتفاقات انتداب حرف ب في يوليو ١٩٢٢

وهكذا تأكد بقاء انجلترا وفرنسا اللتين أدارتا كل منها توجولاند البريطانية أو الفرنسية على أنهما جزء لا يتجزأ من ساحل الذهب الانجليزي أو داهومي الفرنسية • وقد وافق سك الانتداب على بقاء هذه الادارة الحكومية الموحدة •

وعقب الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة أوردت المادة ٧٧ من ميثاق الأمم المتحدة فئات الأقاليم التي توضع تحت الوصاية ثم ذكرت في الفقرة الثانية أن تعيين تلك الأقاليم التي ستوضع تحت الوصاية من شأن ما سيعقد من اتفاقات بين الدول التي يعنها الأمر وتلك الاتفاقات تشمل في كل حالة الشروط التي تدار على مقتضاها الأقاليم المشولة بالوصاية والسلطة التي تباشر ادارتها وقد تكون هذه السلطة دولة أو أكثر وقد تكون الأمم المتحدة نفسها •

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على ثمانية اتفاقات من اتفاقات الوصاية ومن بين هذه الاتفاقات أصبحت المملكة المتحدة وصية على توجولاند البريطانية • وقد ورد في هذا الاتفاق أيضا النص على الاقرار بتوحيد الادارة الحكومية بين ساحل الذهب وتوجولاند البريطانية •

وكما حدث في ساحل الذهب عقب الحرب العالمية الثانية حدث في توجولاند بشقيها من ازدهار التنظيمات والجمعيات والأحزاب التي اهتمت بمصير توجولاند ومستقبلها ، ويمكن القول اجمالا بأن هناك تيارات ثلاث قد ظهرت وهي :

١ - توحيد توجولاند الفرنسية وتوجولاند الانجليزية واعلان توجولاند دولة مستقلة •

٢ - انضمام توجولاند البريطانية الى ساحل الذهب •

٣ - انضمام توجولاند الفرنسية الى داهومي •



ومن وجهة النظر الواقعية نجد أن طريق توجولاند البريطانية كان الانضمام الى ساحل الذهب البريطانية . فالادارة الحكومية القائمة منذ احتلال الانجليز لهذه المنطقة تمثل ما وسعها لتحطيم ما يسي بحدود توجولاند الألمانية وتربطها بالمناطق البريطانية في غرب أفريقيا بكل الطرق والوسائل . وبمرور الزمن أصبحت توجولاند جزءا من ساحل الذهب . ولما ظهر عام ١٩٥١ وما بعده ان ساحل الذهب يسير نحو الاستقلال المؤكد ظهرت عوامل وتيارات الاندماج في ساحل الذهب وشجعتها الادارة البريطانية بسياساتها التي تلاقى مع حاجة أفراد القبائل واحتياجات السكان الذين يرغبون في الوحدة مع اخوانهم وباقي القبيلة الموجودين في ساحل الذهب وأحسن مثل لذلك قبائل Ewe التي تمكنت من الانضمام لأفرادها الموجودين في منطقة Trans-volta بساحل الذهب .

ويسطينا الجدول الآتى أرقاما تثل مشاركة سكان توجولاند البريطانية في الادارة الحكومية بساحل الذهب في عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ بالنسبة المئوية .

عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٢	
٩	—	المجلس التنفيذي
١٣	٨	المجلس التشريعى
١١	١١	هيئة تسويق الكاكاو
١١	١١	هيئة تسويق الاتاج الزراعى
١١	١١	المنح الحكومية للدراسات العليا

وفي الأمم المتحدة ظهرت مسألة توجولاند في مراحل ثلاثة ابتداء من عام ١٩٤٧ ، ففي المرحلة الأولى من ١٩٤٧ الى ١٩٥٠ كان الموضوع هو مسألة توحيد قبائل Ewe وحتمهم في الاندماج والوحدة مع زملائهم الموجودين في ساحل الذهب وتوجولاند البريطانية وتوجولاند الفرنسية .

وبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٤ ظهر موضوع توحيد توجولاند الفرنسية والبريطانية . وأخيرا في يولييه ١٩٥٤ تطلعت الحكومة البريطانية بمذكرة تعلن فيها الاستعدادات الجارية لاعلان استقلال ساحل الذهب وان هذا يستلزم اعادة

النظر في اتفاق الوصاية الخاص بتوجولاند البريطانية وطبقا لنص المادة ٨٥ من ميثاق الأمم المتحدة ان اعادة النظر في هذا اتفاق الوصاية يجب أن تحظى بموافقة الجمعية العامة .

ولهذا ظهر موضوع استفتاء أهالي توجولاند والذي تم في ٦ مايو ١٩٥٦ والذي أنهى اهتماما ودراسة قامت بهم الأمم المتحدة ولجانها المختصة مدة تسع سنوات .

وفي خلال هذه السنوات التسع أرسلت الأمم المتحدة ثلاث بعثات لمعرفة آراء السكان واستقصاء الحالة في عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٥ ٣٣ . وجاء في تقرير البعثة الثالثة ما يوضح الموقف كالاتي ٣٣ :

« بينما يظهر للعيان أن الأغلبية الواضحة في المجلس تؤيد الاندماج في ساحل الذهب ، يظهر أيضا خارج المجلس من اللافتات والأعلام أن قسما كبيرا من السكان يعارض هذا الاندماج .. ولكن من المؤكد أن حزب الميثاق الشعبي ( حزب انكروما ) يتمتع بأغلبية هناك .. »

وفي الاستفتاء صوتت أغلبية الناخبين المسجلين في قوائم الانتخاب البالغ عددها ٥٨ ٪ من المجموع لصالح الاتحاد مع ساحل الذهب . وكان الدكتور انكروما رئيس وزراء ساحل الذهب قد أعلن في ابريل ١٩٥٦ مقترحاته عن الترتيبات الدستورية التي سوف تتخذ في حالة اذا ما وافق سكان توجولاند البريطانية على مطلب الانضمام لساحل الذهب في الاستفتاء القادم وتلخص مقترحاته في أن الدولة الموحدة سوف تسمى غانة في نطق الكومولوث وتتمتع بوحدة قديمة وتقسّم الى مناطق ومقاطعات ادارية وأن تكون حكومة الدولة مركزية .

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر على توصية مجلس الوصاية بالموافقة على اهاء الوصاية البريطانية على توجولاند وانضمامها لدولة غانة المستقلة طبقا لرغبات أغلبية السكان هناك .

( ٢٢ ) انترنشنال كونسيلياش ( مرجع سابق ) ص ٤٢ / ٥٢

( ٢٣ ) وثائق الامم المتحدة في ١٨ اكتوبر ١٩٥٥ رقم ت / ١٢٠٦ ملحق ١ ص ٢١ / ٢٨٠

وثائق الامم المتحدة في ١٩ يونية ١٩٥٦ رقم ت / ١٢٥٨ ص ٤٤

وثائق الامم المتحدة في ٢٩ يونية ١٩٥٦ رقم ت / ١٢٥٨ ملحق ٢ ص ٥

بقيت أمام الدولة الجديدة بعد اعلان استقلالها في ٦ مارس ١٩٥٧ خطوة واحدة وهي الانضمام الى الأمم المتحدة والمشاركة في نشاطها وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق الدول المحبة للسلام بموجب الميثاق .

وينظم ميثاق الأمم المتحدة هذه العملية في المواد الآتية :

المادة الرابعة — فقرة ١ : العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه .

فقرة ٢ : قبول أية دولة من هذه الدول عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن .

المادة ١٨ — فقرة ٢ : تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت وتشمل هذه المسائل ... و قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ....

وفي يوم ٦ مارس ١٩٥٧ أرسل الدكتور كوام انكروما رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية برقية لرئيس مجلس الأمن يطلب فيها عرض طلب انضمام غانة للمنظمة الدولية على المجلس لاصدار التوصية المنصوص عليها في المادة الرابعة من الميثاق . وتقدمت في نفس اليوم المملكة المتحدة وأستراليا بمشروع قرار يوزع على أعضاء المجلس ويطلب الموافقة على اصدار التوصية بقبول الانضمام .

وفي يوم ٧ مارس اجتمع المجلس في المقر الرئيسى بنيويورك وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وهم :

استراليا ، الصين ، كولومبيا ، كوبا ، فرنسا ، العراق ، الفيليين ، السويد الاتحاد السوفيتى ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة . وتولى رئاسة الاجتماع ممثل الاتحاد السوفيتى .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة الذى أشار الى ترحيب دولته بالطلب المقدم من غانة لأن يوم ٦ مارس ١٩٥٧ يعتبر أحد أيام الكومنولث الخالدة التى تدل

على أنه عامل حي فعال يتخف بالواقعية في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي ،  
ثم أشار الى الاستفتاء الذى تم فى توجولاند تحت اشراف الأمم المتحدة  
وبمقتضاه انضمت الى ساحل الذهب لتكوين الدولة الجديدة باسم غانة  
وطالب المجلس بالموافقة على مشروع القرار المقدم .

وتكلم ممثل استراليا فأشار إلى تعهد رئيس وزراء غانة بقبول التزامات  
الميثاق وأكد قدرة شعب غانة وحكومتها على تنفيذ هذه الالتزامات وتكامل ممثل  
الولايات المتحدة الذى أشار الى ما يثيره اسم غانة من تاريخ طويل مجيد كما  
يمبر عن آمال فى المستقبل وانه يرحب باسم حكومته بطلب الانضمام ويزجى  
التهنئة للدولة الجديدة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفيتى مهنا شعب غانة بالاستقلال وبناء دولة  
غانة التى تعتبر رابع دولة افريقية تنضم للأمم المتحدة فى الستين الأخيرين  
وأشار الى نمو حركة التحرر الافريقى ونجاحها ضد الاستعمار وان حكومته  
بعد دراسة الطلب المقدم من غانة ومشروع القرار المقدم قررت الموافقة على  
الطلب وتدعو الأعضاء للموافقة عليه أيضا .

ثم تكلم ممثلو الصين وفرنسا وكوبا والفيليبين والمراق والسويد  
وكولومبيا مرحبين بالطلب مؤيدين مشروع القرار المقدم .

وبعد الانتهاء من القاء الكلمات دعا رئيس المجلس الأعضاء إلى التصويت  
على مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة واستراليا عضوى المجلس .

وكانت نتيجة التصويت بالموافقة هي ١١ صوتا ضد لا شيء وعلى هذا أعلن  
الرئيس موافقة المجلس الإجماعية على توصية الجمعية العامة بقبول غانة عضوا  
بالأمم المتحدة .

وانقل الموضوع الى الجمعية العامة التى وافقت فى اليوم التالى على قبول  
غانة عضوا بالأمم المتحدة ودعى ممثلو غانة للجلوس مع ممثلى الدول الأعضاء  
بالجمعية العامة ، وبذلك تكون غانة العضو الواحد والثمانين فى الأمم المتحدة .

## المراجع

- APPEL: (D.) The Gold Coast in Transition-Princeton 1955  
1<sup>st</sup> edition.
- COLMAN: (J.) Togoland. International Conciliation. Sept. 1956  
1<sup>st</sup> edition.
- DAVIDSON: (B.) The New West Africa-London 1954 1<sup>st</sup> edition.
- DUTT: (P.) The Crisis of Britain and the British Empire-London  
1953 2<sup>nd</sup> edition.
- GUNTER: (J.) Inside Africa-U.S.A. 1955 1<sup>st</sup> edition.
- HAINES: (G.) Africa to-day U.S.A. 1955 1<sup>st</sup> edition.
- MOON: (P.) Imperialism and World Politics-New York 1947  
1<sup>st</sup> edition.
- PADIMORE: (G.) Africa. Britain's third Empire-London 1948 1<sup>st</sup> edition.  
The Gold Coast Revolution-London 1953-1<sup>st</sup> edition.
- PREDER: (F.) Economic Geography of West Africa-London 1955  
1<sup>st</sup> edition.
- STILLMAN: (C.W.) Africa in the Modern World-Chicago 1955-1<sup>st</sup> edition
- WARD: (W. E.) A History of the Gold Coast-London 1948-1<sup>st</sup> edition.

## مجلات ونشرات

- The West African Affairs . تصدر في لندن ربع سنوية
- The Annals . تصدر في الولايات المتحدة ربع سنوية
- Introducing West Africa-London 1955 3<sup>rd</sup> edition  
أصدرته وزارة المستعمرات البريطانية .



# فض المنازعات بالطرق السلمية في الأمم المتحدة

برأى مصر فيها

للركنور عمر زكى غباشى

(١) الاجراءات :

## ١ - عرض النزاع على الأمم المتحدة :

استخدمت الأمم المتحدة عدة وسائل لفض المنازعات سلميا وتسوية الحالات والخطوة الأولى في الاجراءات هو ما تشترطه المادة ٣٣ من الميثاق من ضرورة سعى أطراف النزاع الى تسويته بالوسيلة التي يقع عليها اختيارهم . ومن رأى مصر أن وسائل فض النزاع وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الميثاق<sup>١</sup> لم يرد ذكرها على سبيل الحصر بمعنى أن ينتقل أطراف النزاع من وسيلة الى غيرها قبل عرضه على الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس فإن مصر قدمت نزاعها مع بريطانيا سنة ١٩٤٧ الى مجلس الأمن عتب فشل وسيلة واحدة لفض المنازعات وهى المفاوضات<sup>٢</sup> ولكن ليس معنى هذا أن أطراف النزاع لا يختارون عدة وسائل لتسويته قبل عرضه على الأمم المتحدة . بل إن مصر والدول العربية قد

(١) تنص الفقرة الاولى من المادة ٣٣ على ما يلى « ١ - يجب على اطراف أى نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولى للخطر ان يتنصوا حنه بادية دى يده بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان ينجأوا الى الولايات والتنظيسات الإقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها » .

(٢) ويشاطر هذا الرأى الاستاد لمانج الذى يقول « إن أطراف النزاع غير ملزمون بتقديم النزاع الى مجلس الامن الا بعد فشام فى حنه بآية وسيلة من الوسائل الواود ذكرها فى المادة ٣٣ » . ولا ينضج من نص هذه المادة ضرورة استعمال جميع الوسائل المذكورة فيها كما انه يستبعد أن يكون المقصود هو أن أطراف النزاع ملزمون باستخدام جميع هذه الوسائل « ين لى لينج » فض المنازعات فى مجلس الامن الكتاب السنوى البريطانى للقانون الدولى - مجلد رقم ٢٩ - ١٩٦٧ س ٢٢٥ - ٢٢٦ راجع ايضا

ج - ل - بريس - قانون الامم ( اكسفورد سنة ١٩٤٩ ) ص ٢٧٨ - ٢٨٠

استخدمت عدة وسائل لحل مشكلة مراكش قبل عرضها على الأمم المتحدة - فعلى حد قول ممثل مصر في اللجنة السياسية للأمم المتحدة « قد حاولت الحكومات العربية العمل على حل هذه المشكلة بصفة ودية قبل تقديمها الى الأمم المتحدة، فقامت بمبادرات ومفاوضات مع الحكومة التونسية لهذا الغرض . ولما فشلت هذه الجهود في سنة ١٩٥١ بحثت الدول العربية في احتمال قيام طرف ثالث بدور الوساطة » ٢ .

## ٢ - درج النزاع في جدول الأعمال :

عندما قدمت أوكرانيا شكواها ضد اليونان الى مجلس الأمن في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ أبدى مندوب مصر أنه كمبدأ عام وتنشأ مع الميثاق وأغراض الأمم المتحدة يجب عدم المعارضة في درج مثل هذه الشكاوى في جدول أعمال المجلس رغم قوة الحجج التي تؤيد عدم صحة الادعاءات الواردة بالشكوى . وبناء على هذا أيدت مصر ادراج هذه الشكوى في جدول أعمال مجلس الأمن ٣ . وعندما فشل المجلس في اتخاذ أى قرار في هذه المسألة بسبب الاعتراض السوفيتي قدم مندوب بولندا مشروع قرار يرمى الى استمرار درج هذه المسألة في جدول الأعمال ولكن مصر لم توافق على هذا المشروع وصوتت مع الأغلبية ضده مما أدى الى رفضه ٤ .

## ٣ - الاشتراك في المناقشة :

نقدت مصر دائما بضرورة دعوة جميع أطراف النزاع عند نظره في الأمم المتحدة لبدء آرائهم وعرض وجهات نظرهم في النزاع الذي يعنيه مباشرة . وقد أثار مندوب مصر هذه النقطة عند نظر المسألة الإيرانية واليونانية والكوربية والتونسية . فعندما عرضت مسألة إيران أمام مجلس الأمن طلب مندوب مصر دعوة مندوب إيران حتى يتمكن المجلس من أن يلم الماما تاما بنفاصيل الأمر . ولم يقتصر رأى مصر على دعوة أطراف النزاع بعد طرح المسألة في جدول الأعمال

٢١، المراجع الرسمية للجمعية العامة - الدورة السابعة - اللجنة الأولى - الاجتماع ٥٣٨ ..

٦ ديسمبر ١٩٥٢ من ١٦٥

(١) الحاضر الرسمي لمجلس الأمن - السنة الأولى - الجلسة الثانية - رقم ٧ - الاجتماع ٥٩ -

٢ سبتمبر ١٩٤٦ من ١٦٤

(٥) نفس المرجع - رقم ١٦ - الاجتماع ٧٠ - ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ - من ١٧



بل إن هذا الرأي قد تفرج إلى الاجتماع إلى هؤلاء الأطراف قبل قبول المسألة ولذلك تمثل الهيئة مجلس الأمن أو الجمعية العامة في الحكم، بقول أو رفض النزاع . ولا يفتح ما تقدم لورد فيما يلي النقاط التي أثارها مندوب مصر عند مناقشة المسألة الإيرانية : « نحن هنا في هيئة محكمة ومن المسمى على أي محكمة أن تصدر أحكامها في قضية ما دون منافع المتقاضين . لهذا السبب يعتقد الوفد المصري أنه من الملائم دعوة مندوب إيران لشرح قضيته على ألا يؤدي هذا إلى البت في القضية مقدما . وعلى ضوء ما يقدمه المندوب الإيراني من معلومات يقرر المجلس قبول النزاع من علمه » ٦ .

وعند ما طلب مندوب روسيا تأجيل النظر في المسألة الإيرانية ذكر مندوب مصر أنه من حق مندوب إيران إبداء رأيه في التأجيل . وبناء على ذلك قدم المندوب المصري اقتراحا روسيا للمجلس يقول شكوى إيران وبدعوة مندوبها لشرح وجهة نظره في مسألة التأجيل وأن يتخذ المجلس بعد ذلك ما يراه من التدابير الملائمة ٧ .

وعند ما طلب مندوب اليونان من الأمين العام للأمم المتحدة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن يعرض على مجلس الأمن وفقا للمادتين ٣٥ و ٣٤ من الميثاق الموقف بين اليونان والدول المجاورة لها والذي قد يؤدي إلى احتكاك دولي قدم مندوب مصر مشروع قرار يقضي بدعوة مجلس الأمن لممثلي اليونان ويوجوسلافيا وألبانيا وبلغاريا لتقديم وجهات نظرهم في هذه المشكلة . وقد رحبت مصر بهذا المشروع لصالح مشروع قرار آخر قدمته هولندا ضمنه - بعد بعض التعديلات البسيطة - نفس النقاط التي التي اشتمل عليها المشروع المصري . وانحصرت آراء مصر كما أبداه مندوبها في هذه المسألة الاجرائية بأنه يجب دعوة جميع أطراف النزاع غير الأعضاء في مجلس الأمن عقب فتح باب المناقشة ٨ .

(٦) نفس المرجع - رقم ٢ - الاجتماع ٢٥ - ٢٦ مارس ١٩٤٦ ص ١٦

(٧) نفس المرجع - الاجتماع ٢٦ - ٢٦ مارس ١٩٤٦ ص ١١ وكذلك الاجتماع ٢٧ - ٢٧ مارس

١٩٤٦ ص ٥٧

(٨) المستندات الرسمية لمجلس الأمن - السنة الأولى - المجموعة الثانية - رقم ٢٤ - الاجتماع

٨٩ - ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٥٥ - ٥٤ و ص ٥٥٢ و ٥٥٨ - والاجتماع ٨٦ - ١٩ ديسمبر ١٩٤٦

ص ٦٤٧

...وعند نظر مسألة كوزيا صوت مندوب مصر في صالح اقتراح قدمه المندوب السوفيتي الدعوة لمثل كوريا الشمالية ومثل الصين الشعبية للاشتراك في مناقشات اللجنة الأولى . ولم يفز هذا الاقتراح بأغلبية الأصوات ٩ . وكان من رأى مندوب مصر عند نظر مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة من أن تستعج الجمعية العامة لآراء ممثلى أهالى هذه المستعمرات ١٠ . وأخيرا أيدت مصر ضرورة حضور ممثل لرئيس الدولة التونسية الى اجتماعات اللجنة السياسية أثناء مناقشة مسألة تونس ١١ .

#### ٤ - طلب الحصول على رأى استشارى من محكمة العدل الدولية :

تفضل مصر كبدأ عام الحصول على رأى استشارى من محكمة العدل الدولية اذا ما أثبتت هتة قانونية هامة فى النزاع المعروض على الأمم المتحدة . ولذلك قد اقترحت مصر أن تقوم محكمة العدل الدولية باعطاء رأى استشارى عن سلطة واختصاص الجمعية العامة فى تقسيم فلسطين وقدمت مصر مشروع قرار بهذا المعنى ١٢ . ولم توافق الجمعية العامة على الاقتراح المصرى بل سارعت بقبول قرار التقسيم بقرارها ١٨ (٢) فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

وفى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ شرح ممثل مصر فى الجمعية العامة وجهة نظر حكومته من أن الجمعية العامة لا تملك السلطة وينقصها الاختصاص لاتخاذ توصية بتقسيم دولة وأنه يجب احالة الأمر الى محكمة العدل الدولية للحصول على رأى استشارى . ومن العناصر الرئيسية فى خطاب المندوب المصرى ما لى :

« لقد قيل ان استنادنا الى القانون فى معارضتنا له صفة فيه وشكله وأن مسألة فلسطين هى مسألة سياسية فى أهم مظاهرها . انه لا يصح انقول "لنا" قوم بنقض ميثاق الأمم المتحدة واذا ارتفع صوت بالمعارضة نرد عليه بأن

- (٩) المستندات الرسمية للجمعية العامة - الدورة السابعة - اللجنة الاولى - الاحصاء ٥٩٢ -  
٨ أبريل ١٩٥٣ ص ٥٧٨  
(١٠) نفس المرجع - الدورة الثالثة - الجزء الثانى - الاحصاء ١٦٩ - ١٢ ما ١٩٤٠  
ص ٢٢٨ د ٢٢٢  
(١١) نفس المرجع - الدورة السابعة - اللجنة الاولى - الاجتماع ٥١٢ - ١٠ - ١٩٥١  
٢٢٦ - ٢٢٧  
(١٢) نفس المرجع - الدورة الثانية - اتجته السياسية الخاصة لمسألة فلسطين المنع ١٦  
ص ٢٤٠ - ٢٤١

معارضته شكلية وأن المشكلة سياسية . أنه اذا مسح بهذا الوضع فما الذى  
يسننا اذن من الاستغناء عن مواد هامة فى الميثاق . فلنحذف مثلا المادة ٩٦ من  
الميثاق والمادة ٥٥ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية . ولتغاضى عن  
قرار الجمعية العامة رقم ١٧١ (٢) الذى وصى بأن تلجأ الأمم المتحدة الى محكمة  
العدل الدولية لا سيما فى المسائل التى تتعلق بتفسير مواد الميثاق ١٣ .

وفى سنة ١٩٥١ طالب مصر بضرورة امتناع فرنسا وهولندا وتركيا والمملكة  
المتحدة والولايات المتحدة عن التصويت فى القرار الخاص بسؤاله تقتضى  
السمن فى قناة السويس باعتبارهم من الدول أطراف النزاع على أن يقوم مجلس  
الأمم بطلب الحصول على رأى استشارى فى هذه النقطة القانونية من محكمة  
العدل الدولية ١٤ .

وبلاحظ أن مصر فى سنة ١٩٤٧ لم تكن راغبة فى إحالة مشكلتها مع بريطانيا  
الى محكمة العدل الدولية لأن مصدر النزاع لم يكن قانونيا حيث أن أهم  
عناصره كانت سياسية تختص باستقلال وسيادة مصر . ولهذا فان مصر ذكرت  
أن مجلس الأمن كان مختصا لنظر النزاع المصرى البريطانى وأنه يجب ألا تتأثر  
المناقشة ببعض العناصر الثانوية للنزاع كمسألة تفسير معاهدة سنة ١٩٣٦ .  
ولقد أصرت مصر حينئذ على أن من أهم واجبات مجلس الأمن المحافظة على  
السلم والأمن الدولى وأن استمرار النزاع المصرى البريطانى من شأنه أن  
يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى ١٥ ! ولقد اعتقدت مصر أن مجلس  
الأمن سيتخذ قرارا فى هذا النزاع معتمدا على الأخص على تحقيق العدالة  
والأمن أكثر من غيرها من المبادئ الأخرى التى يبنى المجلس عليها قراراته .

(١٣) المحاضر الرسمية لمجلس الامن - السنة الثالثة رقم ١٦ - ٣٥ - الاجتماع ٢٥٥ - ٢٥ فبراير

١٩٤٨ ص ٢٩٦ - ٢٩٨

(١٤) المحاضر الرسمية لمجلس الامن - السنة السادسة - الاجتماع ٥٥٥ - ٢٧ أغسطس

١٩٥١ ص ١٦

(١٥) المحاضر الرسمية لمجلس الامن - السنة الثانية - الاجتماع ٧٣ - ١١ أغسطس ١٩٤٧

ص ١٨٦١

## (ب) الوسائل :

### ١ - لجان التحقيق :

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء نظر المسألة اليونانية مشروعاً بقرار تكوين لجنة تحقيق من ثلاثة أشخاص يرشحهم الأمين العام للأمم المتحدة ويعتمد مجلس الأمن تعيينهم . وقد وافقت ثمان دول من أعضاء المجلس من بينها مصر على هذا المشروع ولم تتم الموافقة عليه بسبب الاعتراض السوفيتي<sup>١٦</sup> وقد أيد مثل مصر الاقتراح الأمريكي من ضرورة فحص الظروف المحيطة بالنزاع قبل أن يبدأ مجلس الأمن في مناقشة المشكلة المعروضة عليه . وقد دعم مثل مصر آرائه بالأسانيد الآتية :

« أن لاجراء التحقيق فائدة محققة . أنه ليس من الوسائل التي تحبها النظريات القانونية فحسب بل انه من أهم الطرق العملية التي يمكن اتباعها للحصول على صورة حقيقية للموقف محليا ولذلك فانه من مصلحة المتنازعين الموافقة على اجراء تحقيق يوصل في مقر النزاع »<sup>١٧</sup> .

وقد وافق مجلس الأمن على انشاء لجنة تحقيق طبقا للمادة ٣٤ من الميثاق لجمع المعلومات اللازمة والخاصة بشكوى اليونان من الاعتداء على حدودها . وأخذاً باقتراح مصر تكونت لجنة من جميع أعضاء مجلس الأمن<sup>١٨</sup> . ولم يوافق ممثل مصر على تعديل قدمه ممثل بولندا ينص على أن يشترك ممثلي الدول أطراف النزاع في أعمال لجنة التحقيق بصفة استشارية . وقد أرجع ممثل مصر معارضته لهذا التعديل الى « أن المهمة الملقاة على عاتق الحكومات المختلفة هي معاونة اللجنة في أعمالها الادارية ولكن يدخل في اختصاص اللجنة بعض النواحي القضائية للمشكلة مما لا يستقيم معه دعوة المتنازعين للانضمام اليها ولو بصفة استشارية بحتة »<sup>١٩</sup> . وقد أبدى مندوب مصر ملاحظات خاصة بالفقرة التي تخول للجنة سلطة ابداء اقتراحات لمنع تكرار الاشتباكات في منطقة

(١٦) الحاضر الرسمية لمجلس الأمن - السنة الاولى - المجموعة الثانية - رقم ١٦ - الاجتماع ٧٠ -

٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ ص ١١٢

(١٧) نفس المرجع - رقم ٢٤ - الاجتماع ٨٦ - ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٦٤٧ - ٦٤٨

(١٨) نفس المرجع - الاجتماع ٨٧ - ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٦٧٤ - ٦٧٨ و ص ٦٨١

(١٩) نفس المرجع - ص ٦٦١ - ٦٦٢

الحدود • ومن رأيه أنه يجب أن تكون هذه السلطة منحصرة في اختصاص مجلس الأمن الذي له حق ابداء ما يعن له من اقتراحات حسبما يقتضيه الحال • ولهذا السبب امتنع المندوب المصري عن التصويت على هذه الفقرة •

وعند مناقشة مسألة فلسطين غلق مندوب مصر على الاقتراح بإنشاء لجنة تحقيق الوقائع A Fact Finding Committee بأنه يجب مناقشة طلب الموضوع حتى يسكن التأكد من ضرورة انشاء هذه اللجنة وطبيعة وظيفتها • وقد أوضح المندوب المصري أنه « لا يسكن انشاء لجنة مهما كانت مهمتها الا اذا فحست بعض التفاصيل في موضوع النزاع للاستدلال عما اذا كانت الحاجة تدعو لتكوينها ومدى واجباتها » ٣٠

وفي الدورة الرابعة للجمعية العامة للجمعية العامة أيد مثل مصر تكوين لجنة تحقيق لاريتريا لاعتقاده بأنه « رغم الجهود المتواصلة للجنة الفرعية السابعة عشر لم يحز أى حل يتعلق باريتريا بموافقة الأغلبية • لهذا فان تكوين لجنة تحقيق هو الحل الوحيد المقبول لاستطلاع الرغبة الحقيقية للشعب الاريتري حيث أن مثلى هذا الشعب أبدوا آراء متضاربة في هذا الصدد أمام اللجنة السياسية ٢١ وقد انشأت الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٨٩ أ (ج) لجنة للأمم المتحدة لاريتريا للتأكد من رغبات سكان اريتريا والوسائل التي يمكن بها تحقيق آمالهم ورفاهيتهم • وقد زارت هذه اللجنة مصر من ١٢ الى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ للتشاور مع الحكومة المصرية ٢٢ • وقد لفت وزير خارجية مصر في ذلك الوقت نظر اللجنة من أن لجنة التحقيق Commission of Investigation التي أمر بتشكيلها مؤتمر نواب وزراء الخارجية في سنة ١٩٤٧ قد اقتنعت بأن شعب اريتريا يحجز وحدتها - وعلى هذا الأساس فان مصر قد أبدت للمؤتمر تأييدها التام لرغبات الاريتريين • وعلى هذا الأساس فان وزير خارجية مصر قد

(٢٠) الحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الاستثنائية الاولى - اللجنة السياسية - الاجتماع ٢١ - ٢٠ أبريل ١٩٤٧ من ٦٢ - ٦٣  
(٢١) نفس المرجع - الاجتماع ٤٦ - ٦ مايو ١٩٤٧ من ١٨٥ - ١٨٦  
(٢٢) المراجع الرسمية للجمعية العامة - الدورة الرابعة - اللجنة الاولى - الاجتماع ٢٢٢ - ١١ نوفمبر ١٩٤٩ من ٢٤٤ والاجتماع ٣١٥ - ٧ نوفمبر ١٩٤٩ من ٢٠٦ • انظر كذلك تقرير اللجنة الفرعية السابعة عشر مستند رقم ب٢٠١١ ١ نوفمبر ١٩٤٩ من ١٨ - ١٩

أوضح أن موقف حكومته لن يتغير إذا ما كان تقرير اللجنة الحالية لا يختلف عن لجنة التحقيق السابقة . ولكن إذا اتضح أن اللجنة قد وصلت الى نتائج مختلفة بسبب تغير في اتجاهات الشعب الارترى فإن الحكومة المصرية ستعيد النظر في الأمر على ضوء الوقائع الجديدة ٣٣ .

## ٢ - المفاوضات :

عند نظر مسألة كوريا كانت مصر ضمن الدول التي جذبت قيام المفاوضات كوسيلة لانهاء القتال . وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٥١ عند مناقشة مشروع قرار قدمته اثني عشر دولة تحدث مندوب مصر فقال :

« ان الدول الاثني عشر التي قدمت هذا المشروع تعتقد أن الطريق آمنا وعمر ولكن هناك فرصة للوصول الى حل سلمي مرضى عن طريق المفاوضات . ان أفضل الطرق لتنفيذ ذلك المآرب هو اجتماع المتنازعين ومداولتهم ومناقشتهم للموضوعات التي تحيط بالتنازع . ان مسألة وقف النار لتتطلب بعض المفاوضات ويبدو أن هناك اتفاق عام بأن الأولوية في المناقشة يجب أن تعطى لوقف القتال ٢٥ وبهذه الكلمة كرر مندوب مصر ما سبق أن أبداه في اللجنة السياسية للجمعية انعامه مجبدا بدء المفاوضات كوسيلة لانهاء القتال . ولقد بين مندوب مصر أن للمفاوضات فوائد محققة تفوق اتباع الوسائل الغير مباشرة كالمراسلات والبرقيات والصعوبات الناجمة عن الترجمة والتحرير والتفسير ٢٦ .

## ٣ - التوفيق :

عند نظر المسألة اليونانية وافق ممثل مصر في اللجنة السياسية للجمعية العامة على تكوين لجنة توفيق بدلا من لجنة تحقيق للعمل على وقف حوادث الحدود ومعاونة المتنازعين على استئناف صلاتهم السلمية وعلاقتهم السياسية الودية ٢٧ .

(٢٢) تقرير لجنة الامم المتحدة لارتريا - المستندات الرسمية للجمعية العامة - القسم الثاني

رقم ٨٩ ص ٧

(٢٤) نفس المرجع الملحق رقم ٩ ص ٦٤ وكذلك A/AC. 34/Sr. 46 Par. 1, Appendix A

(٢٥) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الخامسة - اللجنة الاولى - الاجتماع (٢١) -

٢٥ يناير ١٩٥١ ص ٥٥١

(٢٦) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الاجتماع ٤٢٧ - ١٤ يناير ١٩٥١ ص ٥١٥ والاجتماع

٤٣٥ - ٢٩ يناير ١٩٥١ ص ٢٨٤

(٢٧) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثانية - اللجنة الاولى - الاجتماع ٦٦ -

٤ أكتوبر ١٩٤٧ ص ٥٧

وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ اقترح وسيط الأمم المتحدة لفلسطين في تهـ بره  
الدورى لمجلس الأمن تكوين لجنة توفيق لفلسطين للاشراف على تنفيذ توصيات  
الوسيط بما فى ذلك اعادة اللاجئين الى وطنهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم ورعاية  
مصالحهم وايمانهم والاهتمام بشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ٢٨ . وقد  
تعاونت الحكومة المصرية مع لجنة التوفيق لفلسطين وأجابت على كثير من  
أسئلتها وأوفدت مندوبين لحضور اجتماعات اللجان المختلطة التى أشرفت عليها  
لجنة التوفيق وقامت بدور الوسيط فيها ٢٩ .

#### ٤ - انشاء لجنة دائمة للمساعى الحميدة :

طلب مثل يوجوسلافيا درج بد فى جدول أعمال الدورة الخامسة للجمعية  
العامه لانشاء لجنة دائمة لمساعى الحميدة . وأرفق بهذا الطلب مشروع قرار  
يرمى الى أن توصى الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء للتوسع  
فى فض المنازعات بالطرق السلمية وفقاً لما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٣٣ من  
الميثاق . وقد شرح مشروع القرار وظائف اللجنة المقترح اقامتها فأنشأ الى  
تكوينها من اثنى عشر عضواً من الدول الصغيرة باستثناء الدول الكبرى وأن  
تكون مهمتها تسهيل المفاوضات المباشرة والمبادرات أو تطبيق أية وسيلة أخرى  
من وسائل تسوية المنازعات الدولية . وأن تضع هذه اللجنة الدائمة خدماتها  
تحت تصرف المتنازعين كأداة للوساطة . وإذا ما اقترح أحد أطراف النزاع فعه  
بوسيلة أخرى كالتوفيق أو التحقيق أو التحكيم أو التسوية القضائية فإن اللجنة  
الدائمة تقوم بتقديم مساعيها الحميدة لتسهيل اتفاق المتنازعين على اختيار  
الوسيلة الملائمة لفض النزاع ٣٠ .

وعند ما فتح باب المناقشة لهذا البند فى اللجنة السياسية أثار مندوب مصر  
هجة هامة وهى أن تعدد الهيئات والفروع المختصة بفض المنازعات سيؤدى الى

(٢٨) مستند الأمم المتحدة رقم A/648 بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٤٨

(٢٩) انظر مذكرة اللجنة A/RDU, 15 Aug. 1949 ونموذج من ردود الحكومة المصرية .

Reponse de la Delegation Egyptienne aux Questions Posées par la Commission de  
Conciliation أغسطس سنة ١٩٤٩ والتقرير السنوى للأمين العام للأمم المتحدة ١٩٥١/٥٠ ( المستندات  
الرسمية للجمعية العامة - الدورة السادسة القسم الاثنى رقم ١ ص ٤ - ٦ مستند رقم A/1844  
٢٠١) مستند رقم A/1401 بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٠

تفقيد الأمور وإلى خلق صعوبات لا مبرر لها • كما كان من رأى مثل مصر أن حق الدول غير الأطراف في النزاع لمرض مساعيها الحميدة لحل النزاع لا زال معترف به وأن اتفاقيات لاهاي سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ لم تعتبر هذا الحق تدخل غير ودي • كما أن المندوب المصري قد أعاب على اللجنة الدائسة تكوينها من اثني عشر عضواً مما يعرقل قيامها بوظائفها المترتبة إذ أنه من الصعوبة بمكان أن تقوم مثل هذه اللجنة الدائسة بالوساطة أو التوفيق أو المساعي الحميدة لما يتطلبه ذلك من الاتصال الدائم مع المتنازعين وكثرة أعضاء اللجنة يحول دون ذلك • كما اختتم مثل مصر قوله بالإشارة إلى أن احتساب قبول عرض المساعي الحميدة يتم عادة إذا جاء من قبل دولة صديقة لا من لجنة دولية من هذا النوع ٢١ •

#### • - إجراءات التحكيم :

عند عرض موضوع مشروع الاتفاقية الخاصة بإجراءات التحكيم التي أعدتها لجنة القانون الدولي في دورتها الخامسة قال مندوب مصر في اللجنة القانونية « إن تلهف لجنة القانون الدولي لملء الفراغ الحالي في إجراءات التحكيم وجعل التزام التحكيم ذو أثر فعال قد دفعنا إلى اقتراح مشروع اتفاقية تخطت مراراً قواعد القانون الدولي المعترف بها في هذا الشأن » وقد ذكر مندوب مصر أن مشروع لجنة القانون الدولي قد أغفل مبدأ هام في القانون الدولي وهو احترام إرادة المتنازعين • إذ أن لجنة القانون الدولي قد اقترحت إعطاء محكمة العدل الدولية في بعض الحالات السلطة لتقرير وجود النزاع وإمكان التحكيم فيه • وهذا لا شك يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تقضى بحرية اتفاق المتنازعين لتقديم النزاع إلى التحكيم فيه • ويفهم من خطاب مثل مصر أنه قد اقتنع بوجهة نظر المسيو زاروسلات زوريك العضو بلجنة القانون الدولي لا سيما في النقاط الآتية :

١ - تنتهي إجراءات التحكيم بمجرد صدور الحكم وحيث أن اختصاص المحكمة يستمد قوته من موافقة المتنازعين فإنه كذلك يستنفذ أغراضه ولا يعد له وجود وإن قيام أى نزاع نتيجة للحكم لا بد من اعتباره نزاع جديد •

(٢١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الخامسة - اللجنة الأولى - الاجتماع ٢١١ -

١٠ نوفمبر ١٩٥٠ ص ٢١٢



- ٢ - ان التزام أحد أطراف النزاع بالتقدم الى محكمة العدل الدولية يجعل التحكيم عرضة لاشراف وحقن هذه المحكمة . وهذا يخالف اجراءات التحكيم التى يجب أن تتم بصدر حكم نهائى لا استئناف له .
- ٣ - ان مشروع الاتفاقية يخالف نظرية التحكيم التى تعطى المتنازعين انحق فى اختيار المحكمين ٣٢ .

### (ج) فهمه المنازعات:

لقد اتبعت مصر سياسة ثابتة وإيجابية يتم على أساسها فض المنازعات . ومن أهم المبادئ، التى اتخذتها مصر كتاعدة أساسية لحل المنازعات المعروضة على الأمم المتحدة هو حق تقرير المصير . فقد أسرت مصر على تسوية مسألة فلسطين وإريتريا على أساس تقرير المصير . فعند عرض مسألة إريتريا على اللجنة المؤقتة للجمعية العامة فى يولييه سنة ١٩٥٠ ذكر مندوب مصر أن موقف حكومته نحو هذه المسألة لم يتغير عما سبق إبداءه أمام مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٨ وهو أن أى حل لمشكلة إريتريا يجب أن يقوم على أساس احترام رغبات الشعب الإريتري ورفاهيته مع إيلاء مطالب الحجة ما تستحقه من اهتمام ٣٣ .

وعند نظر مسألة فلسطين فى الدورة الثانية للجمعية العامة قال مندوب مصر أن تقسيم فلسطين يتعارض مع حق تقرير الشعوب لمصيرها لأنه بدلا من أن يسمح لسكان فلسطين بتقرير مصيرهم فإن الجمعية العامة قد اغتصبت حق تقرير مصير الشعوب ٣٤ ولذلك فإن مصر قد عارضت بشدة أى تدخل أجنبى لتقرير مصير الشعوب كما أن الجمعية العامة لا تملك السلطة وليس لها أى حق فى تقرير مصير أهالى فلسطين . وهذا الموقف يقودنا الى المبدأ الثانى الذى تبني مصر عليه سياستها نحو فض المنازعات وهو معارضتها لقبول أى تقسيم صناعى لدولة ما اذا خالف ذلك رغبات سكانها . ومن أمثلة ذلك أن مصر اعترضت على

(٣٢) لجنة القانون الدولى - الدورة الخامسة - الاجتماع ١١٢ - ١٢ يولييه ١٩٥٢ - ص ٢

(٣٣) مستند رقم A/AC. 18/SH.42 بتلويح ٢٦ يولييه ١٩٥٠ ص ٢-٢

(٣٤) المراجع الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثانية - اللجنة السياسية الخاصة لفلسطين -

الاجتماع ٢٠ ص ١٨٦

قيام الجمعية العامة بتقسيم فلسطين ٢٠ . كما أن مندوب مصر عند تأييده لوحدة ليبيا أوضح أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقبل تقسيما صناعيا للدولة غلت وحدتها قائمة على مر القرون . ولو أن مصر في وقت ما قد جذبت تقسيم اريتريا بين الحبشة والسودان لأن ذلك كان يمثل ارادة العنصرين الرئيسيين للشعب الاريتري - المسلحون والاقباط - الا أنه بعد أن قدمت لجنة الأمم المتحدة لاريتريا تقريرها معلنة رغبات الاريتريين وافقت مصر على تكوين اتحاد بين اريتريا والحبشة تحت تاج واحد ٢١ . وقد ارتاحت مصر لهذا الحل حتى لا تضطر الى تأييد تقسيم اريتريا لبغضها الشديد لأي فكرة ترمى الى تقسيم الدول .

وأخيرا أيدت مصر استقلال كوريا كدولة ديمقراطية موحدة ذات سيادة وقد صوتت مصر في جانب جميع القرارات التي تحقق هذه الأغراض ٢٢ .

وعضدت مصر استقلال الدول حينما كان هذا الاستقلال مصدرا لأي نزاع معروض على الأمم المتحدة . فحين طلبت بريطانيا عقد دورة خاصة لنظر مسألة فلسطين رأت مصر والعراق درج بند اضافي في جدول أعمال هذه الدورة عنوانه « انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وعلان استقلالها » وقد أبح مندوب مصر في ضرورة النظر في البند المقترح بجانب البند الذي اقترحه البريطاني اذ أن البنديين لهما علاقة وثيقة - ولكن لم تتحقق رغبة المندوب المصري ٢٣ . ولقد اعترض مندوب مصر في الدورة الأولى الخاصة على محاولة ربط موضوع المشردين بالمسألة الفلسطينية كما أوضح أنه من الظلم تقييد استقلال فلسطين ووضع العراقيين في سبيله وقلب الأوضاع بالرغم من أن ذلك يتنافى مع ارادة أهالي فلسطين وعلى هذا فإن مصر قد دافعت ضد أي اعتداء

(٢٥) المراجع الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثانية - اللجنة السياسية الخاصة لفلسطين - الاجتماع ١١ - ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٧٤  
(٢٦) نفس المرجع - الدورة الثالثة - الجزء الثالث - اللجنة الأولى - الاجتماع ١٤٥ - ١٩ أبريل ١٩٤٩ - ص ٧٦  
(٢٧) المحاضر الرسمية لمجلس الأمن - السنة الخامسة - رقم ١٥ - الاجتماع ٤٧٤ - ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ص ١٣ .

(٢٨) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثانية - القسم الاثنى ٢ مجلد ٢ ملحق ١ ص ١ . الكتاب السنوي للأمم المتحدة ١٩٤٧/٤٦ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ . أيضا المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الأولى الخاصة - المجلد ٢ - اللجنة الخامسة - الاجتماع ٢٨ - ٢٩ أبريل ١٩٤٧ ص ٨١٧ و٨١٨

على حقوق الغالبية العظمى من سكان فلسطين وأية محاولة لنزول فلسطين  
واسكانها بأجناس أجنبية لا تمت لها بأية صلة ٣٩ .

وفىما يتعلق بالسؤال الليبية فإن مصر قد اقترحت أن تمنح ليبيا استقلالها أو  
توضع لفترة قصيرة تحت نظام الوصاية ٤٠ وهذا يمثل سياسة مصر التي بقتضاها  
إذا لم تصل الدولة بعد الى درجة من النضج تمكنها من الاستقلال أو اذا كان  
هناك عقبات في سبيل استقلالها فإن الحل المثالي هو وضع الاقليم تحت الوصاية  
لنفرد محددة يفضل قصرها على قدر المستطاع . وهكذا قبلت مصر الاقتراح  
الامريكي بوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة المؤقتة عقب انتهاء الانتداب  
البريطاني في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ٤١ . ويتبين هذا من مراجعة خطاب مندوب  
مصر في الدورة الثانية الخاصة للجمعية العامة حين قال : « ان اقامة دولة يهودية  
سيؤدى الى كارثة محققة » انه ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لن توجد في  
فلسطين أية سلطة قانونية لأن السلطة ستؤول الى السكان الشرعيين لفلسطين  
ولذلك فإن الحل المنطقي هو اعلان استقلال عموم فلسطين فاذا لم يمكن تنفيذ  
هذا فإن ما يلي ذلك من الحلول هو انشاء وصاية مؤقتة اذ أن هذه هي الوسيلة  
الوحيدة لاقامة سلطة حكومية في فلسطين في ظل ميثاق الأمم المتحدة ٤٢ .

وأخيرا وافقت مصر على وضع الصومال الايطالي تحت نظام الوصاية وأن  
تتولى الادارة دولة واحدة ٤٣ .

وقد أيدت مصر جميع الاقتراحات التي يترتب عليها جلاء القوات الأجنبية  
عن أراضي الدول التي تعارض في بقائها . وهكذا أيدت مصر جلاء القوات

(٣٩) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الاولى الخاصة - اللجنة الاولى - الاجتماع  
٥٢٤ - ٩ مايو ١٩٤٧ ص ١٨٥ - ١٨٦ . الدورة الثانية - اللجنة السياسية الخاصة لمسألة فلسطين -  
الاجتماع ٨-٨ أكتوبر ١٩٤٧ ص ٤٤ .

(٤٠) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثالثة - الجزء الثاني - اللجنة الاولى -  
الاجتماع ١٥٤ - ١٦ أبريل ١٩٤٩ ص ٧٦ - ٧٧ والاجتماع ٢٦٢ للجمعية العامة بعينها الكاملة ١٢  
مايو ١٩٤٩ ص ٢٨٢

(٤١) انظر جوزيف جرمانيه زاسلوف « بريطانيا وفلسطين - دراسة المشكلة امام الامم المتحدة »  
ورالة رقم ٨١ جامعة جنيف سنة ١٩٥٢ ص ١٠٥

(٤٢) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الخامسة الثانية - الاجتماع ١٢٠ - ٢٨ أبريل  
١٩٤٨ ص ١٩٤٨

(٤٣) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثالثة - الجزء الثاني - اللجنة السياسية -  
الاجتماع ١٤٥ ص ٧٦

الأجنبية عن كوريا<sup>٤٤</sup> وفي ٣٥ يناير سنة ١٩٤٩ ألفت ممثل مصر نظر أعضاء مجلس الأمن الى قرار مؤتمر أندونيسيا الذي عقد في نيودلهي من ٣٠ الى ٢٤ يناير ١٩٤٩ والذي اشتركت فيه مصر وساهمت في أعماله بنصيب كبير - وقد أوصت قرارات هذا المؤتمر الى جلاء القوات الهولندية عن أندونيسيا<sup>٤٥</sup> .

وعند ما طلب ممثل روسيا من مجلس الأمن النظر في مسألة جلاء القوات البريطانية عن اليونان قدم مندوب مصر مشروع القرار الآتي :

بعد الاستماع الى تصريحات مندوبي روسيا وبريطانيا واليونان .

يسجل مجلس الأمن ارتياحه الى روح الصراحة والاخلاس التي حفرت هؤلاء المندوبين الى القاء هذه التصريحات التي لا شك ستؤدي الى المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي والتفاهم الودي بين الشعوب . وان المجلس يأخذ علما بتصريح ممثل بريطانيا بأن القوات البريطانية سستبادر بالجلاء عن الأراضي اليونانية عقب زوال الأسباب التي تدعو الى وجودها<sup>٤٦</sup> .

وقد تسكت مصر مرارا بأنه لا يمكن أن تقوم مفاوضات حرة على قدم المساواة اذا كان أحد أطراف النزاع يحتل أراضي الطرف الآخر لأن الطرف القوي الذي تحتل قواته أقاليم الطرف الضعيف سيصبح في وضع يمكنه من الضغط عليه مما سيؤثر على كفة المفاوضات ومركز الطرف الضعيف في المساومة وتدارك هذا الأمر اقترحت مصر في حالة مماثلة عند مناقشة المسألة التونسية بأنه يجب اقامة لجنة للمساعى الحميدة لمعاونة المتنازعين في الاستمرار في المفاوضات ومن دواعي تقديم هذا الاقتراح هو ما أدلى به مندوب مصر في الجمعية العامة وينحصر فيما يلي :

« انه يرجد قصص في كفة الميزان بين الطرفين مما يصعب معه الاستمرار في المفاوضات بما يرجح كفة أحد المتنازعين على الآخر . ان اشترك الأمم المتحدة

(٤١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الخامسة - اللجنة السياسية - الاجتماع

٤٢٢ - ١٢ يناير ١٩٥١ ص ٤٨٦

(٤٥) مستند مجلس الأمن رقم ١٢٢٢ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٤٩ والمحاضر الرسمية لمجلس الأمن السنة الرابعة - رقم ٧ الاجتماع ٤٠٣ - ٢٥ يناير ١٩٤٩ ص ١٥

(٤٦) المحاضر الرسمية لمجلس الأمن - السنة الاولى - المجموعة الاولى - رقم ٧ - الاجتماع

السابع - ٤ فبراير ١٩٤٦ ص ١٦١ - ١٢٢

في هذا الأمر سيؤدي الى تحقيق شبه اتزان بين القوتين المتفاوضتين . اذ ان هذا التوازن لا وجود له الآن اذ يينا تسيطر القوات الفرنسية على الاراضي التونسية فان الشعب التونسي أعزل ومضطهد ولا يمكنه التعبير عن آرائه تعبيرا حرا ٤٧ .

وتعتقد مصر أنه من اللازم خلق جو ملائم لنفض النزاع قبل بدء المفاوضات . ولهذا عند ما استأنف مجلس الأمن مناقشته للسألة الاندونيسية في ١٠ مارس ١٩٤٩ والنظر في رغبة الحكومة الهولندية في عند مؤتمر المائدة المستديرة في لاهاي لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاتسام عملية تحويل السيادة من هولندا الى اندونيسيا - أبدى مندوب مصر أنه من الاستحالة عقد مثل هذا المؤتمر الا اذا شكلت حكومة اندونيسية وأفرج عن زعماء أندونيسيا وخلق جو لا يشوبه التوتر ٤٨ .

وكذلك فان مصر ليست من أنصار من يفضلون دمج دولة بالعدوان أو اتخاذ قرار باعتبار أحد أطراف النزاع برىء أو مذنب قبل القيام بأية محاولة لنفض النزاع . ولذلك فان مثل مصر في اللجنة السياسية أثناء مناقشة مسألة اليونان قال ان اتخاذ حكم عن براءة أو اثم المتنازعين لن يؤدي الى تخفيف حالة التوتر السائدة كما أنه لن يساعد على خلق جو ملائم للمفاوضات المباشرة أو التعاون مع لجان الأمم المتحدة . ولهذا فان مثل مصر قد اقترح حذف الفقرات التي تلتقي اللوم على أحد أطراف النزاع قبل التحقيق فيه ٤٩ . ولقد اتبعت مصر نفس الموقف في مجلس الأمن عند ما قامت بالتصويت ضد مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفيني للوم اليونان في حوادث الحدود واضطهادها للأقليات ٥٠

(٤٧) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة السابعة - جلسته الجمعية العامة بمبشها الخامسة رقم ٤٠٤ ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ ص ٣٧٨

(٤٨) مستند مجلس الامن رقم ١٢٢٤ في ٢٨ يناير ١٩٤٩ ورقم ١٢٧٠ في اول مارس ١٩٤٩ - المراجع الرسمية لمجلس الامن - السنة الرابعة رقم ٢١ - الاجتماع ١٨٠ - ١٢ مارس ١٩٤٩ ص ٢ و١٧ ورقم ٢٢ - الاجتماع ٤٣٠ في ٢١ مارس ١٩٤٩ ص ٢٧ ورقم ٢٤ - الاجتماع ٤٢١ في ٢٢ مارس ١٩٤٩ ص ٢٥

(٤٩) المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة الثانية - اللجنة السياسية - الاجتماع ٦٦-اكتوبر ١٩٤٧ ص ٥٧

(٥٠) المحاضر الرسمية لمجلس الامن - السنة الاولى - المجموعة الثانية - رقم ١٦ - الاجتماع ٧٠ - ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ - ٤٠٨٨ - ٤٠٩

## الخاتمة

أحيانا يسود اعتقاد خاطئ بأن الجمعية العامة أو مجلس الأمن يقرمان بنفس المنازعات . والواقع أنه وفقا لنصوص الميثاق يقوم مجلس الأمن بالتوصية باتباع طريقة معينة لفض المنازعات وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٦ أو شروط تسويتها وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧ . وفي الحالة الأولى يوصى مجلس الأمن الى أطراف النزاع استخدام وسيلة من وسائل فض المنازعات الوارد ذكرها في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ . وفي الحالة الثانية فإن مجلس الأمن يستلك السلطة للانتقال الى اتخاذ قرار في موضوع النزاع <sup>٥١</sup> .

وبالرغم من أن الميثاق لا يشتمل على توجيهات محددة للجمعية العامة لاصدار توصيات عن اجراءات فض المنازعات سليا أو اشتراكها في هذه الاجراءات فإن أعضاء الأمم المتحدة ومن ضمنهم مصر قد دأبوا على اعتبار المواد ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ٣٥ قد خولت للجمعية العامة هذه السلطة . ومن أمثلة ذلك موقف مصر عند مناقشة مسألة افندونيسيا اذ أن مندوب مصر قد استند الى المادتين العاشرة والرابعة عشر بالاضافة الى مواد أخرى من الميثاق مؤيدا اختصاص الأمم المتحدة في نظر هذه المسألة <sup>٥٢</sup> .

ويلاحظ أنه عند فشل المتنازعين لفض النزاع بطريقة يقع عليها اختيارهم فانهم يلجأون الى الأمم المتحدة التي تحاول بدورها معاونتهم في فض النزاع باقتراح طرق مختلفة لتسويته . وحيث أنه لا توجد قاعدة معينة تركز عليها الأمم المتحدة في اختيار الطرق الملائمة لحل نزاع معين فإن هذا الاختيار يتأثر بالتيارات السياسية ومقتضيات الضرورة .

(٥١) ان الاستاذ كليد ايجلتون يقول « ان مجلس الامن لا يمكنه تسوية اى نزاع وكل ما يفرض به هو التوصية او اقتراح اجراءات لحله قد يقبلها المتنازعين ام لا يقبلونها » انظر مقالة « مجلس الامن وفض المنازعات » المجلة الامريكية للقانون الدولي - مجلد ٤٠ - ١٩٤٦ ص ٥١٤ . ويشاطر هذا الرأى الاستاذ جيمس هايد في مقالة « الامم المتحدة وحل المنازعات سلميا » مداولات اكااديمية العالم السياسية بأمريكا - مجلد ٢٥ رقم ٢ - يناير ١٩٥٣ ص ٨٦ وادوارد جيمنز دى اورشاجا « التصويت واجراءات المنازعات في مجلس الامن » نيويورك ١٩٥٠ ص ١٠٠ ولياتج opcit ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .  
(٥٢) انظر فيلد هانيلاند « الدور السياسى للجمعية العامة » نيويورك - ١٩٥١ ص ٨٨ ومستند رقم 732. A/C.1/SR. ١٠ . وكذلك المحاضر الرسمية للجمعية العامة - الدورة السادسة للجنة السياسية الخامسة - الاجتماع ٢٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٦١

وقد اتبعت مصر رأى عليية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الذين يفضلون فض المنازعات بالوساطة أو التوفيق بدلا من اللجوء الى التحكيم والتسويات القضائية وهذا يساير الاتجاهات العلمية سواء في داخل الأمم المتحدة أم خارجها وان لهذا الموقف محاسنه اذ أن عدم تهاافت الدول على المنازعات بالتحكيم يرجع الى أسباب قوية وأهمها أنه عندما يصدر حكم المحكمين لا يتبقى المتنازعين الا تنفيذه بمكس الحال في قرار الوسيط الذي لا يخرج عن مجرد نصيحة وإن المتنازعون في الواقع هم الذين يقومون بتسوية ما بينهم من نزاع بمساعدة طرف ثالث . بالاضافة الى ذلك فان بعض المنازعات لا تصلح للتحكيم في حين أن الوساطة يسكن تطبيقاتها في اوسع نطاق واستخدامها في حدود أي نزاع مهما كانت طبيعته . ولهذا فان أنصار الوساطة يعتقدون أن الصفة السياسية للوساطة تفتح المجال لمرض طرق عديدة لفض النزاع في حين أنه حينما يصدر قرار التحكيم توحد جميع الأبواب أمام المتنازعين ولا مفر لهم الا الخضوع لهذا القرار<sup>٥٣</sup> .

---

(٥٣) توجد آراء أخرى في صالح التوفيق والوساطة ومنها ما ذكره الاستاذ كليلد ايجلنسون في كتابه « الحكومة الدولية » ( نيويورك ١٩٤٨ ) ص ٢٢٢ من : « انه من الأفضل الحصول على حل ودي بدلا من حل عادل قد يترك الترا سينا في النفوس . ان الوساطة والتوفيق تعالطان على السيادة لان لجان التوفيق غير مقيدة بالقانون بل ان نطاق بحثها من حل للنزاع لا حدود له يمكن التحكيم الذي يحمل معه معاني الشعور بالخزي لصدور حكم قانوني بالإدانة . وحيث ان التوفيق يعنى تسوية ودية فان السلم يعمل نقل أكثر من المدالة » . وهناك آراء أخرى في صالح التحكيم ولكن ليس لها قوة الآراء السابقة ومن هذا ما يقال من ان الدول يجب ان تشجع على انتشار حكم القانون في علاقاتها كما ان الوساطة والتوفيق يمكن التوسع في اتيامهما بدرجة تقود الى المثالة او اسماة استعمال الدول لهما .





## نظرية الدخل بين المحاسبين والاقتصاديين

بقلم الأستاذ وهيب مسيحة

وكيل كلية التجارة

ما أضحى أدلة من ينكر أن هناك بونا شاسعا بين الأهداف التي يسعى الى تحقيقها الاقتصاديون وبين تلك التي يسعى الى تحقيقها وابرارها المحاسبون .  
فبينما يعمل الاقتصاديون المحدثون على دراسة أحوال الحركة والتغير التي تقتل بها الحياة الاقتصادية ، وبينما يمتنون أنظارهم الى المستقبل القريب والبعيد ، يحاولون التطلع الى كل الأحداث التي يحتمل أن ينطوي عليها ، والى جميع الظواهر التي يتوقعون أن يحفل بها هذا المستقبل ، اذ نجد المحاسبين مربوبين برباط وثيق الى عجلة الماضي ، يعملون على تسجيل الوقائع التي يزخر بها ويمنون كل العناية بتحليلها ، لكي يصلوا بذلك الى تصوير هذا الماضي تصويرا صادقا .  
فهذه الاقتصادى اذن غير مهمة المحاسب ، والمجال الذي يعمل فيه الأول ، يختلف اختلافا كبيرا عن المجال الذي يعمل فيه الثانى . وبعد المجالين عن بعضهما البعض ، هو البعد القائم بين عديد من الاحتمالات المتوقعة ، التي قد يصبح فيها الحساب وقد يخيب ، وبين جملة من الحقائق الواقعة التي لا تتطلب غير الفحص والتحليل .  
وليس هناك شك فى أن مثل هذا الاختلاف ، انما يدعو بطبيعة الحال الى اختلاف كبير فى طريقة البحث ومنهاجه ، فبينما يعمل الاقتصادى على اقامة بناء نظرى هو وليد خياله ، وقدرته على تصور المستقبل ، الصورة التي يشعر أنها أكثر تطابقا مع اتجاهات الأحداث التي يتوقع قيامها ، يعمل المحاسب على وصف ما حدث وما جرى ، ويعمد الى استنباط النتائج التي تتم عنها هذه الأحداث الواقعة . ولعل

---

\* مناقشة لبعض المسائل التي وردت فى رسالة الدكتور عبد القادر حلمى من نظرية الربح وتطبيقها على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقدمة للحصول على درجة الدكتوراه .

أحسن ما يوضح الفرق بين النهجين ، أن الاقتصادي يستخدم أدوات التحليل التي تناسب تقدير المستقبل ex-ante analysis ، بينما يستخدم المحاسب أدوات التحليل التي تناسب تصوير الوقائع الماضية ex-post analysis

وليس يعنى هذا أن الاقتصاديين لا يكثرثون بما يسجله الماضي من أحداث ووقائع ، إذ أن الماضي بالنسبة لهم إنما هو الصفحة التي يقرأون فيها مضى صحة تقديراتهم عن المستقبل ومدى فشل هذه التقديرات وخيبتها ، فهو إذن بالنسبة لهم لون من التماس ، يردون إليه توقعاتهم ، ويقارنون بين ما تم به ، وما كانوا يقدرون حدوثه في المستقبل ، الذي أمسى مطويا في غياهب الماضي . واذ يولون وجوههم نحو ما مضى وانقضى ، فانما يعدون الى اتباع نهج التحليل الذي يعنى بالوقائع ، أى التحليل التاريخي ex-post . وهم في مهتهم هذه لا يعدون مهمة المحاسب فيما يتبعه . بيد أن بحثهم هذا لن يسعفهم كثيرا في إقامة بناء نظري ، يفسر السلوك الإنساني الذي يد رواقه الى المستقبل . وكل ما يستطيعون الإفادة منه ، إذ يقارنون بين التوقعات التي قدرها الأفراد وبين النتائج المحققة فعلا ، أنهم يدخلون من التعديلات على تحليلهم الاقتصادي ، ما يتناسب مع وزن تلك القوى والعوامل ، التي أفسدت تقديرهم وباعدت بينه وبين النتائج المحققة .

ولعل من أهم أسباب الحيرة والاضطراب التي تسود أفكار المحاسبين من ناحية آراء الاقتصاديين ونظرياتهم ، عدم أخذهم في الاعتبار هذا الاختلاف في طريقة البحث وهذا التباين في وجهة النظر . وجلى أنه إذا كان الاقتصاديون يهتمون بمتابعة التوقعات التي يكونها الأفراد أو التي تكونها المشروعات عن المستقبل ، فانهم لابد وأن يدخلوا جانبا كبيرا من الاعتبارات الذاتية في تحليلهم ، وهذه الاعتبارات الذاتية ، التي تقوم على النزعات النفسية ، التي تسيطر على الأفراد كأصحاب دخول ، وعلى المشروعات كوحدات إنتاجية ، لا تجد مكانا لها في عالم المحاسبة ، وليست بالأمر الذي يسترعى النظر ، إذا انحصرت الرغبة في الوصول الى النتائج التي اتمى إليها التطور في الماضي . فالمسائل التي مضت وانقضت ، تمد في نظر الاقتصادي في ذمة التاريخ ، لا شأن له بها الا كأدوات يستطيع ان شاء ، أن يعتمد عليها قليلا أو كثيرا ، في استطلاع المستقبل

واستشفاف المجرى الذى تأخذه حلقات التطور • والقاعدة التى يأخذ بها الاقتصاديون المحدثون لا تعدو أن تكون تطبيقا دقيقا لتلك العبارة المأثورة الشائعة على الإفواه : « ان ما فات مات » by-gones are by-gones •

وقضلا عن كل هذا فان مجال الاقتصادى أوسع رحابا من مجال المحاسب ، فى نظره الى كل ما يجرى فى حياتنا المادية • فالاقتصادى يعنى بالجزئيات الصغيرة ، التى يتكون منها عالمه الذى يبحثه ، كما يعنى فى نفس الوقت بالمجموعات الكبيرة التى تضم شتات هذه الجزئيات فى كل واحد • فهو يدرس العوامل التى تدخل فى تقدير دخل الفرد أو دخل الوحدة الانتاجية ، فى ظل ظروف معينة ، كما يدرس العوامل التى تدخل فى تقدير الدخل الأهلى كله • وهذا الدخل هو الذى يعتبر مجموع هذه الدخول الفردية ، سواء وقمت هذه الدخول فى استحقاق الأفراد أو استحقاق المشروعات • بينما يحصر المحاسب كل همه فى الوصول الى معرفة دخل المنشأة ، سواء ملكها فرد أو ملكتها هيئة خاصة تضم مجموعا من الأفراد ، أو ملكتها هيئة عامة ولا يعنى المحاسب انلاقا بالاتجاهات التى يأخذها الدخل الأهلى فى مجموعه •

كل ذلك يدعونا بلا شك الى عدم اقحام العالم الذى يعمل فيه الاقتصاديون ، فى العالم الذى يعمل فى دائرته الضيقة المحاسبون ؛ اذ لكل من هذين العالمين ، مظاهره الخاصة به وظروفه الفريدة ، التى تجعل منهما شيئين مختلفين تمام الاختلاف • ولهذا كان من أهم الثغرات التى أملت بتحليل الدكتور عبد القادر حلمي ، لموضوع الأرباح من وجهة النظر المحاسبية ، فى الرسالة التى تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه ، أنه لم يفرق تفرقة واضحة ، بين هذين العالمين المختلفين ، حيث يعيش الاقتصادى فى أحدهما ، ويعيش المحاسب فى الآخر • اذ أنه عند عرضه لآراء الاقتصاديين ، ورد هذه الآراء للمقارنة الى آراء المحاسبين ، وجد أنه قد دخل تهما لا أول له ولا آخر ؛ وشعر أن ثمة اختلافات قوية جارفة ، تفصل بين آراء المحاسبين والاقتصاديين ؛ ولم يدر أن السر فى كل هذا الاضطراب الذى أضنى تفكيره ، انما يرجع الى الهوة السحيقة ، التى تفصل بين عوالم مختلفة ، كل منها يسير فى فلك يفاير الفلك الذى يسير فيه الآخر •

ولقد كان من أشد الآثار التي انطبعت في ذهنه ، التفاوت الكبير بين آراء الإقتصاديين أنفسهم ، والاختلاف البين في وجهات نظرهم . ومن الطبيعي أن يقوم هذا التفاوت في الرأي ، وأن يبدو هذا التباين على أشده ، لو أننا ذكرنا مرة أخرى ، أن هذا التفاوت والتباين ، إنما يرجع الى اختلاف ملامح الهياكل النظرية ، التي يصنفها الإقتصاديون لتفسير ذلك العالم المجهول . وتأثر هذه الصورة بدورها ، بطبيعة التوقعات والتكهنات التي يبينها كل إقتصادي عن سير التطور .

ولعل كل ما سقناه يبين تماما السر في جزع الباحث ، بسبب ما صادفه من اختلافات كبيرة بين وجوه النظر لدى المحاسين والإقتصاديين ، ثم بسبب الاختلافات الكبيرة بين وجوه النظر لدى الإقتصاديين أنفسهم .

فلقد كان أرفنج فيشر مثلا في كتابه « طبيعة رأس المال والدخل » Nature of Capital and Income صريحا كل الصراحة في تحديد معنى الدخل . إذ يرى أن الدخل لا يعدو أن يكون مجموع ما ينفقه الفرد فعلا على سلع الاستهلاك خلال أمد زمني معين . بل ينهب في بعض الأحيان الى أبعد من ذلك ، فيعبر عن الدخل بأنه مجموع الاستهلاك الذي تحقق فعلا لكل مستهلك ، خلال فترة زمنية معينة . فهو يذكر <sup>١</sup> « بأن الطريقة الصحيحة الوحيدة في رأيه ، هو أن تعتبر الدخل ، الخدمة التي يؤديها المسكن لصاحبه ، في شكل مأوى أو إيجار قهدي ، والخدمة التي يؤديها البيانو في شكل موسيقى ، والخدمة التي تؤديها مواد الغذاء ، في شكل غذاء ؛ وعلى هذا الأساس يتعين علينا أن نبعد المسكن والبيانو وحتى مواد الغذاء نفسها ؛ من أن تكون ضمن عناصر الدخل . فكل هذه الأشياء رهوس أموال وليست دخولا . . . . . وهكذا نجد أن رغبة الخبز الذي اشترى حديثا ، لا يعد دخلا ، ولكنه يعد رأس مال . إذ أن الدخل الذي يصدر عن هذا الرغبة يأتي فيما بعد ، عند ما تتم عملية التغذية .

وقد يكون هذا الرأي متسما بسمة المنطقية النظرية الصارمة ، إذ أنه يحدد قواصل قاطعة دقيقة للتمييز بين الدخل وبين رأس المال . ولكن يعاب عليه

---

(١) انظر الكتاب المشار اليه ص ١٠٦ . طبعة سنة ١٩٢٣

التطرف الى حدود تجعله يتجافى مع طبائع الأشياء . وإذا كانت الدقة في تحديد معالم الأشياء وتعيين خواصها مرغوبا فيها ، الا أنها اذا تجاوزت الحدود المعقولة ، فقد تقلب الى قيد ، يعطل الباحث عن بلوغه أهدافا ، تسو في مكائتها وتسبق في أولويتها ، الرغبة الحثيثة في اقامة هذه الحدود والفواصل القاطعة للتمييز بين الأشياء . وليس هناك شك في أن قصر الدخل على الخدمات التي تستهلك فعلا ، وابعاد كل ما عدا ذلك ، واعتباره رأسمال ، لمجرد أنه لم تتحقق الرغبة في استهلاكه ، ولم يستهلك فعلا ، انما يؤدي الى تشويش الذهن ، فيما يتعلق بحقيقتين : أولاها - طبيعة الدخل وطبيعة رأس المال وضرورة التمييز بينهما . وثانيهما - نمو رأس المال وطريقة تكوينه . فليست هناك شبهة في أن الدخل هو نتاج التفاعل بين رأس المال الموجود وعوامل الانتاج الأخرى ؛ أو هو نتاج عوامل الانتاج وحدها ، اذا افترضنا بأن البيئة كانت في مستوى من الانحطاط ، لا تملك معها أى نوع من أنواع رموس الأموال . وانما يتكون رأس المال وينشأ وينمو ، بسبب نوع آخر من القرارات التي يتخذها الأفراد ، تخالف القرار الأول الذي اتخذوه ، وهو مدى رغبتهم في استغلال امكانيات الانتاج المتاحة لهم . وهذا النوع الآخر من القرارات ، انما ينصب على مدى ما يقتطمونه من التاج الذي أحرزوه ، بسبب استغلالهم لامكانياتهم الانتاجية ، لأغراض بناء رأس مال جديد ، يضم الى رأس المال القائم . وهذا الاقتطاع الذي يضعونه جانبا ، لاستغلاله في مرحلة مقبلة من مراحل الانتاج ، هو ما ألف الاقتصاديون على تسميته بالادخار . فالادخار ليس من طبيعة رأس المال . وانما طبيعته طبيعة دخلية أولا وقبل كل شيء . وهو طبيعة دخلية يخولها الأفراد طوعا وباختيارهم الى رأس مال ، سواء تمثل هذا الادخار في صورة سلع استهلك على تفاوت درجات صلاحيتها للبقاء طويلا ، أو في صورة معدات انتاج على تفاوت صورها وأشكالها . ولو أننا رجعنا الى آراء كينز في رسالته عن النقود لوجدناه يقسم الدخل الى نوعين رئيسيين : أولهما دخل قابل للاستهلاك ، ومعد أصلا لمواجهة هذا الغرض available Income ، ودخل غير معد للاستهلاك لأنه أعد فعلا لبناء رأس مال جديد ، يضم الى رأس المال القديم . unavailable Income . وليست هناك شبهة في أن الدخلين يكونان معا

مجموع الدخل الذى ظفرت بتحقيقه الجماعة ، نتيجة لتوجيه جهودها فى استغلال  
إمكانات الانتاج المتاحة .

وقد يكون هذا الاعتراض مما ساور ذهن فيشر عند عرضه لنظريته ، فعاد  
فى مكان آخر من كتابه <sup>٢</sup> ، يفرق بين نوعين من الدخل : أولهما - الدخل المحقق  
Realised Income وثانيهما - الدخل المكتسب earned income . وقد بين  
أن الدخل المحقق ، هو الدخل الناتج من الخدمات الفعلية التى يعلمها رأس المال  
المستخدم ، بينما يعتبر الدخل المكتسب أنه يمثل الدخل المحقق بحيث نضيف  
أنى هذا الدخل المحقق الزيادة فى القيم الرأسمالية أو نخضم منه النقص فى القيم  
الرأسمالية . ومن هذا يبدو جليا أن الدخل المكتسب وهو فى نفس الوقت  
الدخل الأساسى أو القياسى Standard Income ، هو الدخل بالمعنى الذى  
أوضحته سابقا ، حيث يضم قيم الخدمات المستهلكة ، وما أخيف الى رأس المال ،  
بسبب تحويل جانب من نتائج العمليات الانتاجية الى ادخار ، أو ما قص من  
رأس المال ، بسبب اغارة الأفراد على رهوس أموالهم ، واستهلاك مقدار يربو على  
الدخل المكتسب . ولكن فيشر على الرغم من اجرائه هذه التفرقة ، التى تقابل  
التفرقة التى يجريها المحاسبون بين « النوع المجلد » وبين « النوع الصافى »  
للنسبة ، يعود فيصر ، على اعتبار الدخل المحقق ، أنه الدخل الذى يجب أن  
يؤخذ فى الاعتبار ، لقياس الدخل الفعلى . وهو يخطئ ادوين كانان  
Eduin Cannan لأنه ذكر فى كتابه Elementary Political Economy  
العبارات الآتية :

“ If a man has a cellar of port wine or a plantation of trees, the  
annual increment of the value of those things, is evidently part of  
his annual income. If he likes to spend it, he can do so without  
decreasing his property. If he does not choose to spend it, he is  
engaged in a form of saving and is thereby adding to his property.

ويعقب فيشر على هذا رأى فيذكر « بأنه من الأمور الواضحة أن الادخار  
أو الزيادة فى رأس المال ليست دخلا ، يقف على قدم المساواة مع الدخل العادى ،  
لأن هذا الادخار أو هذه الزيادة لا تخضم إطلاقا لتحديد قيمة رأس المال » <sup>٤</sup> .

(٣) وهو يذكر فى المرجع السابق ص ٢٤٧ ، ان الدخل المكتسب معيار مثالى ،  
يجب ألا يخلط بينه وبين الدخل المحقق فعلا .

(٤) انظر المرجع السابق ص ٢٤٨

وقد أغفل فيشر الحقيقتين الآتيتين : أولاها — أنه لا داعي لخصم قيمة الأموال المدخرة من الدخل ، حين المزوف عن استهلاكها ورغبة أصحابها في تحويلها الى رأس مال ، لأن قيمتها الاسمية وقيمتها الفعلية متعادلتان عند اللحظة صفر ، أى عند اللحظة التى يتحول فيها الدخل الى مال مدخر ثم الى رأس مال فوراً . وثانيتهما — أن قيمة مخزون الخمر الذى يضرب به كنان مثله ، تسجل رأس مال فى لحظة معينة ، لا بد وأن يغل دخلا لصاحبه فى نهاية السنة لو وظفه بسعر الفائدة الجارى . وعلى ذلك فإن زيادة قيمة هذا المخزن بعد فوات السنة ، لا تعد زيادة رأسمالية ، لها من الخصائص ما يتجافى مع خصائص الدخل ، ولكنها زيادة رأسمالية تستمد طبيعتها من حقيقة الدخل الذى انشأها ، وهو الدخل الذى حرم صاحب المخزن نفسه من التمتع به ، لو أتر بيع هذا المخزن فى أول الأمر ، وفضل أن يسارع فى الظفر بالعللة التى تدرها عليه قيمته ، لو أنه وظف هذه القيمة بسعر الفائدة الجارى فى السوق .

ويبدو لى أن الدكتور حلى \* قد هاله هجوم فيشر على المبادئ الخاطئة التى يتبناها المحاسبون بحسبانهم للنقص فى رأس المال كجزء من النفقات والزيادة فى رأس المال كجزء من الدخل ، فحاول أن يبرىء ساحتهم من هذا الجرم ، ولكنه فى دفاعه عنهم أغفل حقيقة ما يقصد اليه فيشر . فلقد كان يسدد هجومه على المحاسبين ، لا لأنهم يعدون النقص فى قيمة رأس المال نفقة ، والزيادة فى قيمة رأس المال دخلا ، ولكن لأنهم يعدون قيمة النقص فى رأس المال ، أى قيمة استهلاك رأس المال نفقة أو مبلغا مدفوعا outgo ، ولأنهم يعدون قيمة الزيادة فى رأس المال أى قيمة المال المدخر دخلا ، لكى يصلوا بذلك الى معرفة الدخل انصافى أو الدخل المكتسب بلغة فيشر ٦ .

واذ يفرغ صاحب الرسالة من عرضه لآراء فيشر ، يمرج على رأى هيكس ، بصفته أحد عبد المدرسة الاقتصادية الحديثة ، ويبرز الفكرة التى أدلى بها ، وهى أن الدخل فكرة ، قد يعمد الاقتصادى النظرى الى الالتجاء اليها فى عرض

(٥) انظر رسالته المجلد الأول ص ٦٦

(٦) يبدو لى أن صاحب الرسالة لم يفرق بين الزيادة فى قيمة رأس المال الناتجة من ارتفاع أسعار الأصول الرأسمالية مع بقاء هذه الأصول على حالها وبين قيمة الزيادة فى رأس المال نتيجة لاضافة الى رأس المال العالم رأس مال جديد .

آرائه ، الا أن ذلك قد يعرضه للوقوع في بعض الأخطاء ، التي يسكن له تفادياها ، لو أنه عدل في بحثه عن استخدام هذا الاصطلاح . وما أشك لحظة في أن هيكس ، اذ يختم فصله عن « الدخل »<sup>٧</sup> بهذه العبارات ، يذكر تماما الإضطراب الكبير الذي يسود التفكير الاقتصادي ، بسبب اختلاف المعاني وتفاوت التأويلات ، التي تزخر بها نظريات مختلف الاقتصاديين ، الذين اضطروا الى استعمال هذا الاصطلاح . فهل يعتبر الدخل الأسمى أنه مجسود الدخل التي تحصل عليها عوامل الانتاج التي تساهم في العمليات الانتاجية ، كجزء لها لاشراتها في العملية الانتاجية ، بما في ذلك أجور الادارة العديدة التي لو حصل عليها المنظّمون ، ثم سحت لهم الفرصة بإمكان تعديل خططهم الانتاجية ، لما وجدوا أن ثمة ما يدفعهم الى تغيير هذه الخطة وتعديلها : ومن ثم هل يعتبر الدخل شاملا لهذه الأنصبة ، دون أن يدخل في تكوينه تلك الأرباح أو الخسائر القدريّة التي يعتبرها كينز في رسالته عن النقود عناصر رأسمالية لا دخلية ؟ أو هل يعتبر الدخل مجموع الجزاءات التي تحصل عليها عوامل الانتاج ، بما في ذلك الإيرادات الفعلية التي يفوز بها المنظّمون ، دون تفرقة بين أجور الادارة العادية وبين الأرباح والخسائر القدريّة ، كما بدا لكينز أن يعمل على هذا التعريف عند قيامه بعرض نظرياته عن التوظيف والنقود والفائدة ؟

أو هل يعتبر الدخل الفردي أنه أحد المعايير الثلاثة الآتية ، التي وضعها هيكس : وهو أنه أقصى ما يستطيع الفرد أن يستهلكه من مختلف الطيبات خلال فترة زمنية معينة ( حددها هيكس بأسبوع ، من قبيل التثليل ) ، دون أن يتأثر مركزه في نهاية هذه الفترة تأثيرا سيئا ، بمعنى أنه سوف يحتفظ برأسماله سليما ، فلا ينقص رأس المال هذا في نهاية الفترة ، عما كان عليه في أولها ؟

أو أنه أقصى ما يستطيع الفرد أن ينفقه خلال هذه الفترة ، على أن يظل قادرا في رأيه الشخصي ، على الاستمرار في اتحاق نفس المبلغ في كل فترة زمنية ، لاحقة للفترة الأولى ؟

أو أنه أقصى مبلغ من النقود يستطيع الفرد أن ينفقه خلال هذه الفترة على أن



يتوقع قدرته على اتفاق مبلغ يخول له الحصول على نفس القدر من الطيات خلال كل فترة زمنية لاحقة ؟

ان المعيار الأول يتميز بالرغبة في المحافظة على رأس المال سليما ، بينما يتميز المعيار الثاني بأنه يحتاط ضد حدوث تغير في سعر الفائدة . أما المعيار الثالث فانه يهدف الى تثبيت الدخل الحقيقي *real income* ، ولذلك فهو يحتاط ضد حدوث تغير في الأسعار . وكل هذه المعايير انما تحدد قيسة الدخل كما يتوقع الفرد أن يحصل عليه . ويقابل كل معيار منها ، المعيار الذي يقوم على تقدير الدخل كحقيقة واقعة تست في الماضي ، ومن ثم فهو يمثل الاستهلاك الفعلي ، مضافا الى ذلك قيسة الزيادة في رأس المال ، أي الأموال التي ادخرها الفرد فيما مضى .

وهذه المعاني المختلفة التي يمكن استخدام كل منها للتعبير عن الدخل ، هي السر في تساؤم هيكس وعدم اقتناعه بأن ثمة معنى محدد للدخل ، يمكن أن يلبأ الى في التحليل الاقتصادي .

واذ يعرض صاحب الرسالة لتحديد كينز لمعنى الدخل في كتابه عن « التوظيف والفائدة والنقود » فانه يلتبس عليه أمر ما قصد اليه كينز . فهو يذكر : « أنا نرى اللورد كينز يعرف الدخل بأنه عبارة عن المبيعات مخصوما منها النفقات مضافا الى ذلك ( أو مطروحا منه ) الزيادة ( أو النقص ) في قيمة مجموع الأصول ، وبذلك فانه يعتبر الزيادة في قيمة الأصول بشأبة دخل ، أما المحاسب فهو لا يعتبرها كذلك . . . »

ولو أنه تأمل مليا في المعادلة التي وضعها كينز ، لوجد أنه وقع في الخطأ الذي سبق أن أشرت اليه ، وهو عدم تفرقة بين الزيادة في قيمة الأصول ، وقيمة الزيادة في الأصول .

ولو رجعنا الى العلاقة التي وضعها كينز لوجدناها تقوم على ما يأتي :  
لنعتبر أن مبيعات المشروع ١. وأن مشترياته من المشروعات الاخرى ٨.  
وأن قيمة أصوله الرأسمالية في نهاية المدة ١٠. وأن مقدار ما كان يتعين عليه أن ينفقه لصيانة أصوله الرأسمالية والمحافظة عليها ، لو أنه لم يتم فرضا باستخدامها

في عمليات الاتساج  $B'$  وأن قيمة هذه الأصول الرأسمالية في نهاية المدة لو استخدمت في عمليات الاتساج  $G$  واذن نجد أن قيمة هذه الأصول في نهاية المدة ( في حالة عدم استخدامها في عمليات الاتساج تكون  $G'-B'$  ) فإذا استغل أصوله الرأسمالية في عمليات الاتساج لكنت القيمة الصافية لهذه الأصول في نهاية المدة  $G-A$ .

وعلى ذلك نجد أن نفقة الاتساج الخاصة باستخدام الأصول الرأسمالية لتحقيق حجم للمبيعات يبلغ  $A$  هي  $(G-A) - (G'-B')$  وهذه العلاقة يرمز لها كينز بالحرف  $L$  وهو يشل نفقة الاستعمال للأصول الرأسمالية  $User Cost$

فإذا أضفنا الى هذه النفقة ، النفقات التي أنفقتها المشروع على عوامل الاتساج الأخرى ورمز لذلك بالرمز  $F$ .

لوجدنا أن مجموع النفقتين ، نفقة الاستعمال ونفقة عوامل الاتساج الأخرى يمثل نفقة الاتساج المباشرة لكمية السلع المنتجة  $A$  وعلى ذلك يمثل دخل المشروع العلاقة  $A - L - F$  وجلى أن العلاقة  $(G-A) - (G'-B')$

انما تبرز قيمة ما استهلك من الأصول الرأسمالية في اتساج الحجم  $A$  من المبيعات ، وهي لا تشمل اطلاقاً أى ارتفاع في قيمة الأصول الرأسمالية ، بالمعنى الذى تطرق اليه صاحب الرسالة ، كما أنها لا تشمل قيمة الاضافات الى رأس المال خلال الفترة الزمنية ، لأننا استبعدنا من قيمة  $G$  المقدار  $A$  وهو الذى يمثل مشتريات المشروع من المشروعات الأخرى في شكل معدات وما الى ذلك .

هذه لمحة موجزة عما ورد في رسالة الدكتور على عن بعض المسائل التى يتشابه فيها الاقتصاد مع المحاسبة . وفى رأى أنه لو فهم على الوجه الصحيح ، طريقة البحث التى يتحورها كل من المحاسب والاقتصادى ، ولو ثبتنا بوضوح الأهداف التى يسعى الى تحقيقها كل منهما ، لما قامت تلك الوجوه البينية من الاختلاف فى الآراء بين الفريقين ، بل لكأن هناك ما يدعو الى تلاقي وجهات النظر ، وهو الأمر الذى نرجو أن يتحقق .

## الكتلة الإسلامية

هذا عنوان للرسالة التي كان قد تَهدم بها الدكتور عبد الملك عوده لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة .  
وقد نوقشت في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ في كلية التجارة بجامعة القاهرة ، وكانت لجنة الفحص مؤلفة من الدكتور أحمد عبد القادر الجبال المشرف على الرسالة ، ورئيس قسم العلوم السياسية بالكلية ، والدكتور أحمد سسويل المرعى مدير معهد العلوم السياسية ، والدكتور عز الدين فريد عيميد كلية الآداب ، والأستاذ وهيب مسيحة وكيل كلية التجارة ، والدكتور توفيق رمزي أستاذ السياسة المساعد .

وبعد المناقشة منحت الرسالة درجة « جيد جدا » وهي تقع في ١٩٩ صفحة بالآلة الكاتبة ، وقد تناول فيها بحث الفتوح الاسلامية ، ونظام الحكم فيها .  
وأسابب ضعف البلاد الاسلامية أثناء الحكم العثماني . ثم تناول فكرة صلاحية الاسلام ليكون نظاما للحكم ، وأساسا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية .  
وتناول أيضا المؤتمرات الاسلامية التي انعقدت بعد الحرب العالمية الأولى في القاهرة ومكة والقدس ، وأحصى الأحزاب الاسلامية ، وعرض برامجها واستقصى نشاطها . ثم بحث مشكلة الأقليات والطوائف الدينية ، وناقش آراء المعارضين لفكرة الوحدة الاسلامية ، وأسهب في تفصيل الأخطاف العسكرية والسياسية التي انعقدت مثل حلف سعد آباد وميثاق جامعة الدول العربية ، وبحث مركز اسرائيل تجاه العالم العربي . وبعد هذا كله عرض لمشاكل الإصلاح الزراعي ، ونظام الملكية ، وعلاقة الاقتصاد المعلى بالاقتصاد الأوروبي ، ومسألة البترول من حيث الانتاج وملكية الشركات والآثار المترتبة على ذلك . وختم البحث بتقد نشاط الفلسفة الفكرية التي تدعو الى الكتلة الاسلامية وأبدى رأيه في السبل التي يجب أن تسير على مقتضاها الحكومات الاسلامية وشعبوها ليرتفع

مستواها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وحصر ذلك فى الثورة القومية ، ومبادئ العلمانية ، والديمقراطية .

والبحث قيم فى مجموعه فيه عمق وحسن استقصاء الا أن تشتت الموضوعات استفد كثيرا من جهود المؤلف فانه تناول الجوانب السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وخاض فى مسائل البترول والزراعة والتجارة والصناعة ، ولو أنه قصر بحثه على الجانب السياسى وحده لاستطاع أن يعالجه بصورة أدق وأعمق مما عالجه به فى الرسالة على وجهها هذا .

ان « الكتلة الاسلامية » للدكتور عبد الملك عوده كتاب جدير أن يطبع وينشر وبقبل عليه القراء ، ولو أن المؤلف استجاب لهذه الرغبة لأسهم فى النهضة الفكرية السياسية التى تمر بها بلادنا والعالم العربى والاسلامى . ونرجو أن يستجيب .

### العلاقات الانجليزية الليبية

هذا عنوان الرسالة التى تقدم بها الأستاذ هنرى أنيس ميخائيل لنيل درجة ماجستير فى العلوم السياسية . وقد نوقشت فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ بكلية التجارة بجامعة القاهرة أمام لجنة مؤلفة من الدكتور أحمد عبد القادر الجبال رئيس قسم العلوم السياسية ، والدكتور أحمد سويلم العمري مدير معهد العلوم السياسية ، والدكتور بطرس بطرس غالى أستاذ القانون الدولى المساعد . وبعد المناقشة منحت الرسالة تقدير « جيد جدا » .

وتقع هذه الرسالة فى ٣٣٠ صفحة بالآلة الكاتبة ، وقد بحث فيها أولا جهود القناصل الانجليز فى توثيق العلاقات بين الولاة فى طرابلس وبين ملوك انجلترا منذ القرن السادس عشر ، ثم تناول تفاصيل الاحتلال الابيطالى لهذه المنطقة وموقف الدول الأوروبية منه عامة وموقف انجلترا خاصة ، وقد أوصله ذلك الى تحليل العلاقة بين السنوسيين وانجلترا وأوضح أسباب تحولها من علاقات ودية الى عدوانية انتهت بالحرب بينهما . ثم أشار الى ما أحدثته الحكم الفاشى الايطالى من تغير فى نفوس السنوسيين والليبيين جعلهم يخطبون ود انجلترا

من جديد ثم يعودون الى هذا الود فعلا بعد وقوع الحرب بين انجلترا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية وكان من نتائج عودة هذا الود الاتفاق الذي عقد بين السنوسي والسلطات الانجليزية بمدينة القاهرة سنة ١٩٤٠ ، وبعد هذا عرضت الرسالة لحرب التحرير الليبية والى ابراز المجهود الحربى الذى بذله الليبيون ضد المحور حتى خرجت قواته من ليبيا وحلت محلها القوات الانجليزية ، ووصل من ذلك الى تحليل وتفصيل للإدارة العسكرية الانجليزية للمرافق العامة فى ليبيا

وعرض بعد هذا كله ادراسة القضية الليبية فى المحيط الدولى وموقف بريطانيا منها فى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الكبرى وفى الأمم المتحدة ، وموقفها تجاه سياسة الدول التى لها مصالح فى ليبيا مثل إيطاليا وفرنسا . وذلك الى أن حصلت ليبيا على استقلالها فى أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وتناول فى الفصل الأخير من الرسالة تحليل المعاهدة الليبية الانجليزية وعرض نصوصها ، وبين مدى مساهمتها لروح ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة .

والرسالة مفتاح بحث عيق ، فيها تسلسل منطقى . واستنباط موفق يشير الى استعداد المؤلف للبحوث العلمية القيمة التى نرجو أن نرى آثارها فى الرسالة التى نأمل أن يتقدم بها لنيل الدكتوراه بتوفيق الله .

بطرس بطرس غالى



Cairo University Press,  
1175-1956-560 ox.

may negotiate and agree upon the Inter-Division charge, if they believe that the charge already decided upon does not appear to be equitable.

**Reply No. (III).—**The inter-Unit transfers of products are made in our organisation at the market price. The latter is arrived at on the basis of the wholesale average low market quotations as reported by «Platt's Oilgram», or the «National Petroleum News», for the respective grades delivered determined by dividing the total of the low prices by the number of days reported, using the nearest equivalent company brands quoted that are handled by our Company.

In the refining Division, these average prices are discounted by 5 per cent. with respect to domestic and foreign sales as an equitable discount for assured marketing outlets for the entire output of the refinery.

When no published basis is available, the values are worked out on a formula basis and agreed to by a «Committee on Product Prices», with the concurrence of the Vice-President in charge of refineries, the Vice-President in charge of marketing (domestic and foreign) and the comptroller, as General Chairman acting for the Corporation.



product or for each company. The profit factor which we use was developed from a study of the average profit being experienced on the products that are involved in these transactions.

Example.—Assume

Market price is	\$10.00 per article
Selling and Administrative expense	5% on sales.
and, a constant profit factor of	15% on sales.
Then, Market price LESS selling and administrative expense is (\$10.00 less 5%)	\$ 9.50
and, Invoice price which excludes the profit factor is (\$ 9.50 divided by 115%)	\$ 8.26

The transfers are invoiced at a price excluding profits for each accounting period, i.e. a month, and then total transfers are summed. The established percentage of profits is then applied to the total sum of transfers during the month to determine the amount of profit that is due to the transferor company.

The profit is then credited to the « Sales Account » of transferor company, and charged directly into the « Cost of Sales » of transferee company, by a mere Journal Entry if the books are handled at a Central General Office, or by separate invoicing if separate sets of books are maintained.

We are able to handle the transferor company's profit through the cost of sales of the transferee company during the month in which the invoicing occurs because the volume of these transactions is very uniform.

Reply (II).—Prior to the middle of 1946; it was our practice to make inter-unit transfers or sales at cost. In the fall of that year, to prepare for decentralisation of operation, several operating Divisions were formed. In view of the fact that the various divisions use and sell products manufactured by other Divisions, it was decided to include a profit in pricing inter-Unit sales and transfers, to reflect more adequately the operations of the various divisions.

Products for use are transferred at the lowest amount at which that product is customarily sold to an outside customer.

When the product is not customarily sold, the inter-Division charge is determined as nearly as possible as though it were so sold, so as to apportion fairly the gross profit between the producing and selling Divisions. The General Managers of the Divisions concerned selling Divisions. the General Managers of the Divisions concerned

if it is sold to an outside customer at a reasonable price. However, the belief throughout the Group is that the cost accounting yardstick is insufficient unless supplemented by the yardstick of the market.

**Case VIII.** (Oil and petrol Group). All inter-Unit transfers of products within the Group are charged at the prevailing market prices for the Products in question. This procedure compels the transferee Unit to compete with existing market prices. Whenever it is desired to calculate the profit of a retail Unit, the procedure is to charge the Unit for the products sold at a price which exists for other uncontrolled retail outlets, (i.e. Subsidiary Companies). This procedure places the owned retail Subsidiary in direct competition with the uncontrolled similar company. It has been our contention that the Units within the Group must expect no concession.

### **Third.—Other Anonymous Responses to Questionnaire**

In addition to the responses to a questionnaire from companies who revealed their identities, the writer received some anonymous replies of which the following are abridged extracts :—

**Reply (I).**—For all inter-company transfers, we adhere to the principle that the receiving company should pay the fair market value of goods they receive, and that the producing company should be paid the fair market value for their products. Market value for this purpose is discounted to eliminate selling and administrative expense, regardless of the cost price to the producing company.

We feel that the market value principle is sound, and offers the most equitable results for :—

- ( i ) Computing costs for specific products;
- ( ii ) Judging the performance of individual companies; and,
- (iii) Computing incentive earnings based on profits of individual plants and companies.

The discounting of the market price by excluding selling and administrative expense therefrom is made as no selling and administrative expense is absorbed by the transferor company on its sales or transfers to the transferee Subsidiary. This procedure eliminates the problem of carrying the selling and administrative expense of the transferor Subsidiary in the inventory of the transferee company. In order to eliminate inter-company unrealised profits from the inventory of the transferee Subsidiary, the invoice price is further discounted. This profit factor is a constant percentage of the fair market value, less selling and administrative expense: it does not vary for each

**Case III. (Electrical Fittings Group).** The method used by this Organisation is cost plus a profit margin fixed and agreed upon by both the Parent Company and the Subsidiary Company concerned. There is a « Reserve for Profits on Inter-Company Stocks » to the amount of £ 80,000 as revealed by the Accounts.

**Case IV. (Needle Manufacturing Group).** Inter-Company transfers of products within the Group are made at agreed prices determined beforehand by the Parent Company.

#### **Second.—Case Studies in the U.S.A.**

**Case V. (Chemicals Group).** Inter-Company transfers of products are made at agreed figures; then, the Group uses a certain formula to compute the unrealised profits at the end of the accounting year.

**Case VI. (Motor-cars Group).** Transfers of products which have market prices are made by « The Parts and Equipment Manufacturing Division » to other Divisions of the Group at competitive prices, and the profits or losses reported in its financial statements are, consequently, a reliable indication of its contribution to the Group profits.

Regarding other Divisions whose products have no actual outside market quotations, they are transferred, at the moment and until a scientific basis is decided upon, at standard transfer prices, with profits or losses reported by the last Division using the inter-Company transfers, when they are finished and ultimately sold to outside customers. Such standard transfer prices are negotiated between the various Divisions concerned, and have to prove to be mutually satisfactory.

**Case VII. (Motors-cars Group).** Decentralisation works to a great advantage in this Group because each and every one of the Operating Units functions in many respects like an independent business. Each Division makes its own purchases of materials and component parts — in some cases from other Divisions, in other cases from outside sources. Where it buys, depends entirely upon who is able to furnish the most suitable product or service at a reasonable price. All Divisions of the Group, even the biggest, are judged in the final analysis by their success in highly competitive market.

Inter-Division transfers of products are, therefore, made at competitive market prices. If a Division happens to manufacture a part or a sub-assembly which could not be sold or appraised independently, it is made subject to the yardstick of cost accounting, and is priced as

On this particular point, Mr. P. M. Rees, the Financial Comptroller of the Unilever Bros. Group, stated :

«Personally, I see no reason to identify such items as not yet sold to outsiders. This could be, and is, actually a very strenuous task. In fact, I feel sure it could not be done in actual practice unless two separate stores accounts are kept : (a) Inter-company transfers Stores; and (b) Outside Suppliers Stores. However, such suggestion may meet with difficulties in such cases as stocking petroleum or fuel oil which is mixed in tanks, and could not be identified.»

«What I used to adopt in «Lever Brothers» in this respect was : Suppose a Subsidiary takes 60% of its stores from its Parent Company, and 40% from outside suppliers. Then, at the end of the accounting period, I presume that 60% of the closing stock is transfers of the Parent Company, and the 40% from outsiders. I, therefore, proceed to deduct the agreed percentage of profits from such 60% only.»

«Incidentally, such a problem should not arise where the Subsidiary is a wholly-owned one. In this latter case, it does not matter at all if you reduce the stock to any figure, as there are no Outside Minority Interests who may complain.»

#### Other Observations

The following information came to hand as a result of personal correspondence received from responsible officials of companies studied :

#### First.—Case Studies in the United Kingdom

**Case I. (Chemicals Groups).** The method used for valuing inter-company or inter-Divisions transfers of products within the Group is at agreed prices arrived at by adding a fixed percentage over the cost of production. Products are usually transferred at cost plus the oncost of each Division : e.g. Paints Division may sell to all the other Divisions at cost plus 10 per cent.; whilst Dyestuffs Division would sell to other Divisions within the Group at cost plus 5 per cent.

**Case II. (Motor-cars Group).** The cost plus a percentage thereof is the method in vogue at the Organisation of this Group of Companies. Each Unit and even each operation is predetermined to produce its own share of profits.

5. Then, for eliminating the unrealised profits from the Stock-in-Trade, any of the following alternative procedures may be adopted to suit the circumstances of the case :

Either (a) An «Inter-Company Adjustments Account» is opened in the Ledger of «transferor» Subsidiaries to deal with the anticipated loaded profits, and clear periodically, the part realised thereof when the transfers in question are sold to third parties outside the Group, according to the information received from the Subsidiaries which had received the transferred products, on the sale of such products to outsiders,

or (b) open one «Central Inter-Company Adjustments Account» in the Ledger of the Parent Company, for the same purpose mentioned under (A) above. The clearing of the unrealised part of the anticipated profits would be adjusted according to information received from Subsidiaries which should send, amongst other returns, periodical statements to show :

- (i) Sales to outside customers; and;
- (ii) Inter-company sales or transfers.

This may minimise the clerical effort and expense, and centralise the adjustments in the Parent Company, which is in a better position to view the situation of the whole Group, and act as a Clearing Agent to the whole organisation.

or (c) Keep separate records, (Memorandum or Statistical books), not forming part of the «double-entry» system for the purpose of ascertaining and eliminating the unrealised part of the anticipated profits.

6. Regarding the identification of transfers received but not yet sold to third parties outside the Group at the end of the accounting period, the principle of «First-in, First-out» may prove helpful. Furthermore, I suggest that the receiving or «transferee» Subsidiaries should keep two separate sections in their stores :

- (a) one to keep «Inter-Company» Stocks; and,
- (b) the other to keep stores and stocks received from outside suppliers.

7. Regarding transfers received by Subsidiaries and issued to work-in-progress, I am unable to suggest an accurate and effective procedure, to identify them as being still in progress or sold to outsiders. The replies and information received in this connection, as well as the views of those interviewed, indicated that the use of an arbitrary basis is quite satisfactory according to past experience.

within the Group or with outside organisations. Conversely, it entails more clerical effort and expense in providing records permitting the elimination of the unrealised profits, at the end of the accounting period.

**3. At Standard Cost, (or Agreed Figure).** This method may be more acceptable should a method other than cost be used. Variations of actual cost from the adopted «Standard» reveal either gains or losses, and serve as a cost control device; and with the application of a certain formula, (based on fixed percentages as is the usual actual practice), unrealised profits may be calculated and eliminated from inter-company transfers and ultimately from the Stock-in-Trade for «Group Accounts» purposes, at the end of the accounting period. It also places all the finishing Subsidiaries on an equal basis regarding the basic or raw material costs procured from Subsidiaries within the Group.

### **Suggested Method of Valuation of Transfers**

I am fully convinced that it is more reasonable to arrange the accounting procedure within the Group in such a way so as to enable the various Managements to show the individual results of each Subsidiary Company, as they are after all separate legal entities each of which has its own equity including the outside «Minority Shareholders». It follows that a basis other than «Cost» is needed, or if the latter is adopted, a supplementary device should be used in conjunction therewith to take care of the interests of the outside «Minority Shareholders». It is also important to stress the fact that the elimination of unrealised profits in Subsidiaries not wholly-owned should be effected only to the extent of the percentage of ownership of the Parent Company in each of those Subsidiaries concerned; thus leaving the rights of the outside «Minority Shareholders» intact. I, therefore, suggest the following alternative methods :

1. Ascertain the cost price of the products in question to the manufacturing Subsidiary.

2. Fix a certain percentage to be added to the cost (under 1).

3. Transfer products at the agreed figure (i.e. cost - under 1 - PLUS percentage thereof - under 2 -).

4. Keep three-columns records in both «transferor» and «transferee» (or sender and receiving) Subsidiaries, to show the following headings respectively :

(a) 'Cost price';

(b) Inter-Company anticipated profit, (i.e. percentage (under 2-));

(c) Market value (or Agreed Figure) of products transferred.

### **Points To Be Considered**

1. The products of Subsidiaries, although separately saleable to customers outside the Group, may pass from one Subsidiary or Division to the other for further processing.

2. Subsidiaries may procure their materials, raw or semi-finished, from other Subsidiaries within the Group, or from outside suppliers.

3. More than one Subsidiary within the same Group may produce the same product, but at varying costs. It follows that other Subsidiaries, receiving the products for further processing, would prefer to procure such products from the Subsidiary with the lowest cost.

4. The problem of accounting procedure in handling and eliminating unrealised profits, included in inventories in both processed and finished goods, when preparing «Group Accounts».

### **Valuation Methods**

1. **At cost.** This is obviously favoured by accountants, as it rids them of the necessity for computing unrealised profits at the end of the accounting year. It is also accepted by managements when desiring to pass to the customer savings due to integration, or when giving the selling Subsidiaries the lowest cost to stimulate sales activity, and/or, for purposes of profit-sharing agreements within the Group. Conversely it may not indicate the efficient operation of Subsidiaries, individually and in comparison with outside companies. Subsidiaries also desire to show their own profits without taking into consideration whether sales have been within their own Group, or to outside concerns. Sales organisation may dangerously overlook that products were transferred to it, through the Group, at the bare cost where this is the basis for fixing selling prices. Besides, «Cost Basis» deprives the outside «Minority Shareholders» in Subsidiaries of profits, (where market values are above cost), to which they are reasonably entitled. It follows that this method necessitates the use of a supplementary device to take care of their portion of the «would-be-released» profits or transfers at cost.

2. **At Market Value.** Certain circumstances often force managements to adopt this method. It helps to determine whether it is cheaper to manufacture or purchase the required material from outside sources; as well as ensuring that all savings resulting from integration are not passed to consumers, but are partly kept to remunerate the added risk of operation. This method is used as a basis for comparing the results of one Subsidiary with those of other Subsidiaries

**VALUATION OF INTER-COMPANY TRANSFERS  
OF PRODUCTS IN A GROUP OF PARENT COMPANY  
AND ITS SUBSIDIARIES.**

BY

Dr. M. A. SHEHATA.

- - - - -

One of the problems that consistently confronts those in charge of the affairs of a Group is the valuation of products transferred from one Operating Unit or Division to another within the Group. There is a diversity of opinions from both the theoretical and practical viewpoints regarding the problem of pricing inter-company transfers of products, in a Group of a Parent Company and its Subsidiaries, with a view to computing the profits of each company separately, and calculating the amount of unrealised profits on Stock-in-Trade, (or inventories including work-in-progress and finished goods), which, at the end of the year, is not sold to customers outside the Group as a whole, for the purposes of « Consolidated Statements » or « Group Accounts ».

The problem, therefore, may be summarised as under :

1. Should such inter-company transfers be priced or valued at :

- (a) Cost price to the producing Subsidiary ? or,
- (b) Market value of such products whether above or below the cost thereof to the producing Subsidiary ? or,
- (c) A profit to the producing Subsidiary : i.e. a percentage over the ascertained cost ? or,
- (d) A « Standard Cost » or « Agreed Figure », especially prepared for the purpose ?

2. What procedure, or formula, may be used to compute the unrealised profits on unsold inventories of such transfers at the end of the accounting year, where the cost method is not the one used ?

3. How can inter-company transfers be identified, among other stores and goods procured from outside suppliers, as unsold to third parties outside the Group as a whole, especially where such transfers are used by recipient Subsidiaries as component parts for their final product ?





## BUSINESS AND ACCOUNTING

---

Van Der ... of Inter-Company  
Transfer of Products in a  
Group of Parent Company  
and its Subsidiaries.

Dr. M. A. SUGIYAMA

actually follow in terms of action. One of the problems of researchers, therefore, is to discover the true motivating value systems, and the methods by which these basic, behavior-motivating values can be secured.

The findings here reported are highly tentative, pending a more thorough analysis. Since five villages were involved, this study perhaps elicits greater confidence than a single village study. However, more studies of this nature in other parts of Egypt are needed for any kind of generalizations involving « villages of Egypt ». It is the opinion of the writers that government agencies as well as private ones will find it increasingly necessary to understand the role of education and the mass communication media as instruments in the changing value structure and thus the changing nature of the social organization of these villages if they wish to effectively participate in the rapid social changes now taking place.

opposition was stronger among the illiterate, and non-newspaper and non-radio followers. Another observation which could be significant was the 25 per cent of females who were undecided, i.e., who did not know which way they should answer.

Education and religion appear to be considered as panaceas, that is, the «cure-alls» for all our world problems, with the literate and those exposed to the mass media feeling even more strongly about it. Intellectual freedom in schools was definitely not favored by men. Although half of the women did not know which way to answer, they expressed more favour toward this issue than men. While literacy made no difference to intellectual freedom in schools, newspaper and radio followers preferred their children to be encouraged to do creative thinking.

The two larger villages, with their social centers, easier accessibility through better roads to other villages, etc., showed a much more liberal tendency than the three smaller, more remote villages.

**Summary and Conclusions.** It appears that the villagers are basically conservative with a strong tendency toward maintaining the status quo. However, it was observed in this study that those who were literate tended to be less conservative, more willing to accept new ideas and methods. Newspaper readers and radio listeners also indicated more willingness to consider something other than the old traditional ways. If it is true that the opportunities for education are increasing for villagers with the increasing spread of the elementary and secondary schools, then the literacy rate in villages should also increase. It is expected that the circulation of newspapers and magazines will continue to increase. Also, radio programming and broadcasting hours are expected to increase the pleasure and the listening facilities of the villagers. The number of wireless sets within the villages are expected to increase. These factors, combined with an increasing trend in literacy, forecast a change in the attitudes and values of the villagers.

A word of caution here needs to be inserted, however. There was noted a seeming contradiction in some of the items, such as in the case of preferring mechanization and also the traditional ways at one and the same time. These may actually not be contradictions so much as an indication of a serious research problem. Villagers are accustomed to expressing traditionally acceptable statements, and sometimes these traditionally acceptable statements are not what they

indicates that the primary group relations are still valued in general, although the men are not quite sure which they prefer. Among the literate there is a tendency not to be satisfied merely with the man's word.

In the second set of items reported in this paper, another approach toward probing the attitudes and values of the villagers was devised. Eleven statements dealing with work, education and religion upon which agreement or disagreement was sought were presented to the interviewees<sup>(1)</sup>.

There was strong preference for crop diversification as opposed to specialization, that is, concentration on a single crop. Men and women disagreed as to whether learning a vocation by working was better than learning it in school, with the women favoring school. Another interesting observation was the skepticism with which the literate had viewed school training as a preparation for vocation, while the vast majority of the illiterate favored the school system. (Could this mean that the literate villagers, having been exposed to the school system, feel it is not as useful for vocations as work or apprenticeship? Or could it simply be a suggestion that the current village schools are geared for secondary and college preparatory training, and in so far as vocational training for village usefulness is concerned they prefer the type of approach which is being introduced by the Arab States Fundamental Education Center at Sirs El Layyan?)

Male villagers give equal support to education and religion regarding future problems, but the women definitely feel that religion is the most important vehicle for solving future problems. The literate tend to be undecided, while the illiterate definitely put more stock in religion. But among newspaper readers education was preferred as compared to religion for non-readers.

Nearly everybody in the village opposed birth control. This is considered to be a matter for Allah, thus not only do they reject birth control, but they actually find great difficulty in comprehending such a question. It just did not seem relevant to them, and a lot of illustrations were necessary. It is interesting to note, however, that the

(1) Partial excerpt from item 46, Multi-Village Study:

What do you think of these statements?

(agree; disagree; don't know; comments).

(a) One crop is superior to more than one planted on the same amount of land.

(b) Learning a vocation by working in it is better than learning it in school.

to the press and the radio strengthened this feeling. In line with this, although constituting a definite minority, the strongest call for individualism came from the non-reading, illiterate females.

Now, what about aspiration? Do the villagers hold ambition in high esteem? On the contrary « content with your lot » was found to be strongly valued. Education did not seem to make much difference because even among the literate, content was favored by a ratio of 6 to 1. In fact, as in the case with family ties, exposure to the press and the radio seemed only to strengthen the feelings for contentment as a desired state, rather than ambition. Further analysis of this is needed, however, because one may easily be tricked into a false conclusion. It will be recalled that migration is a prominent factor in Menoufia. It may be that who are ambitious were the ones who had migrated leaving behind them their more contented or less venturesome brothers. Or it could be that education and newspapers and radios strengthen the ability of the villagers to make more satisfactory adjustments with their environment.

When analyzing the preference for or against mechanization, there appeared to be some contradiction. All along, thus far, it was noted that conformity and the status quo have been strongly valued. Yet, mechanization is preferred over manual labor, and those exposed to the press and the radio express much the stronger preference for mechanization. The women, however, were against mechanization by a three to one ratio. Perhaps the women see a threat somehow to their status with the advent of machines. It is known from the experiences of demographers in their population studies that village women object to the practice of birth control because of the existing beliefs which put high value on fertility and a large family. Thus, birth control would be considered as a source of threat to their status, unless, of course, a change in the value system regarding the role of women takes place. The negative response regarding mechanization by the village women call for additional careful analysis. Or perhaps it is the men that need careful study for deviating from their earlier expressed preference for conservatism.

Within the village, social relationships are generally of the face to face type, that is, the primary group relations. In such an atmosphere one would not expect to find a great deal of the impersonal, business-like contracts. Such binding agreements involving legal contracts, etc., rather than trusting to the man's word of honor might well be considered an insult to a man's integrity. This study

value judgements which were analyzed in terms of the different educational and communicational factors. What do the villagers really think about various situations? What were their basically important values? And how were these values affected in terms of exposure to one or another of the mass communication media? For example, did those who read the newspapers or listened to the radio suggest differences in values?

The first set of proverbs were designed to give indications along several dimensions of attitudes. For example, the first pair on the schedule compared innovation to conformity<sup>(1)</sup>; the second pair compared the prestige of age to the dynamism of youth in regards to leadership preference; the third compared the quality of saving to immediate release or consumption. The others involved familism (or strength of family ties) versus individualism; aspiration; mechanization; and finally the emergence of confident participation in public or community life as compared to the intimate, personal relations only.

The villagers are generally conservative. They definitely prefer conformity over innovation, especially the women. However, among the literate and the newspaper followers there is a slight preference for innovation, and among the male magazine readers, there is a definite leaning toward innovation. But these preferences are among the relatively few, as will be recalled regarding the breakdown among the literate and those who follow the press, so that the majority remain in favor of the status quo. Age is preferred over youth in leadership by a huge majority, and it does not make much difference whether one is educated or not.

In terms of savings as compared to immediate consumption there was noted a refreshing break from the fatalistic attitude. All of the factors indicate that savings is a desired characteristic among the villagers. As might be expected family ties continue as a social value; in fact, it was found that if anything, education and exposure

(1) Partial excerpt from Item 45 of the Multi-Village Study:  
Which of each of these pairs of proverbs do you think is better advice, or more important or accurate?

1. *Innovation and conformity*

- (a) Innovation and new methods in life are desirable
- (b) That which is already known is better than that which will come to be known.

2. *Age and Leadership.*

- (a) He who has no older, has no advisor.
- (b) The World is for the young.

The most widely read magazine among villagers in the sample was *Al Ethnein* perhaps because it is written on a very popular level and is the most inexpensive. *Al Izaa* (magazine of the Egyptian Broadcasting Station) ranked second; this might be due to the villagers' interest in following broadcasting programs. Approximately 75 per cent of the males and 50 per cent of the females in the sample listen to radio programs, although most of them do so very irregularly. Since not all villagers can afford to own a radio, the grocery shop was indicated as the favorite listening place. However, few females listen to the radio in this fashion. This is to be expected when considering the social set up of the Egyptian village life which tends to restrict women's activities.

When asked regarding their favorite radio program, an almost unanimous response among both males and females indicated Koran recitations, which is to be expected among groups of people living within a strong religious frame of reference. The second choice for favorite radio program among males was listening to the news, while for the females it was music and songs. The third choice was exactly the reverse with the males preferring music and songs and the females preferring news. Males as a whole appeared to have broader interest than females regarding radio programs, as more than 50 per cent indicated a third favorite choice, compared to only 6 per cent of the females doing the same.

A high relationship was found between readership habits of villagers and their interests in radio programs. Half of those males interested in listening to the news over the radio were also interested in following home political news in the newspapers. Females listening to the news, though very few in number, also constitute half of their sex following home political news in newspapers.

Radio proved to be the most widespread means of mass communication media in the villages under study. This may be due to the prevalence of illiteracy among villagers.

Another apparent factor in the villagers' attitudes is their concern about and interest in political events, particularly home political news. Contrary to the allegation that the Egyptian fellahs are not politically conscious this study revealed that they are interested in following political events taking place. This may be due to the increasing realization that such events tend to influence and affect their day to day life.

**Social Values and the Factors of Education and Communication.**  
Among the various items investigated in this study were two sets of



were equal in readership and ranked between **Al Gomhouria** and **Al Ahram**. A major reason for **Al Gomhouria's** high readership rank could be that it is considered as a semi-official organ, and its editorials are written by one of the members of the Revolutionary Junta. As such it reflects governmental policies and takes a strong stand for national sovereignty. **Al Ahram**, though of the same nationalistic tendencies, takes a milder and more diplomatic attitude in expressing her views, and for this reason may not appear as stimulating to the younger age groups. Another factor which might have minimized the readership of **Al Ahram** was that it had cost one and a half piastres at the time of the survey (summer 1956) while other newspapers were sold for only one piastre.

When villagers were asked : « What type of news interests you most ? » the response was clearly towards political news with special emphasis on internal political news, males expressing more interest in this than females. Moreover, it is interesting to note that whereas the interest of males included a variety of types of news, females concentrated their interest solely on internal political news and crime, the latter rating as second favorite item of interest for both males and females. Males, however, also indicated interest in news on finance, foreign affairs and social affairs.

A check-up question was asked of the interviewee as to the most striking item of news during the week preceding the date of the survey. Interviewing had taken place from the end of July through August of 1956, just following the nationalization of the Suez Canal. It is not surprising, therefore, that news items attracting the major attention were those pertaining to this very important national event; for example, Nasser's speech where he proclaimed the nationalization of the Canal, the London Conference, Nasser's possible visit to Russia, etc. Another observation is that literates indicated interest in foreign news in addition to internal political events, while illiterates confined their interest only to the latter.

As compared to their newspaper readership habit only a few in the sample read magazines, and among those the same pattern was found, i.e. males tend to be more interested in reading magazines than females. On the other hand, and contrary to their readership habits of newspapers, males tend to be more regular than females in reading magazines<sup>(1)</sup>.

(1) A person was considered a regular reader of a magazine if he regularly read every issue or every other issue.

There does not seem to be any favorite gathering place for the reading of newspapers. Over half of those who read or have newspapers read to them failed to indicate where they read or have newspapers read to them. A few, however, indicated that they read or have newspapers read to them either at relatives' or friends' homes or at the grocery shop. Similarly, there was no indication as to who does the reading for illiterates. With few exceptions most of those who have newspapers read to them indicated that there was no particular person who regularly did the reading of newspapers for them.

Generally speaking, Kafr Shubra Zingy and Shubra Zingy had the highest rate for newspaper readership among the five villages under study. A partial explanation might be that of the nearness to the center of newspaper distribution, El Bagour; the other villages, with the physical handicaps of canals and bad roads, are less likely to have newspapers available to them. In this rural area **Al Gomhouria** emerged as the most widely read newspaper, claiming about half of those who read or have newspapers read to them. **Al Akhbar** ranked second followed by **Al Shaab**, and with **Al Ahram** as the least read paper. Not only was **Al Gomhouria** the most widely read, but it was also the most regularly read paper with 50 per cent of the regular readership<sup>(1)</sup>.

An unexpected observation among villagers regarding regularity of readership was that females appeared to be more regular than males. Almost 60 per cent of the females reading or having newspapers read to them did so regularly, whereas only 40 per cent of the males did the same. A unique case in the sample was one male who regularly read four newspapers. He was a 16 years old youth of Kafr Shubra Zingy who had studied at Al Azhar. Another interesting case was that of an illiterate female, 55 years of age, who had three different papers read to her regularly; the reading was done by her sons.

Of special interest were the different readership inclinations according to age groups. There was a strong tendency among the younger and middle age groups to prefer **Al Gomhouria**, while **Al Ahram**, considered the most widely read newspaper in Egypt only found preference among the very elderly. **Al Akhbar** and **Al Shaab**

(1) A person was considered a regular reader of a daily newspaper if he read it daily or every other day. The inclusion of this record category in regular readers is due to a complex of factors most important of which are the educational and economic status of the villagers and the availability of newspapers in the villages.

**Characteristics of the Sampled Villagers.** The five villages ranged in population from 4,554 (1947 census) to 674 with a total among them of 11,998. Similar to the general Menoufia population these villages had a sex ratio of 93, which means that for every 100 females there are only 93 males. The village population is essentially young with slightly over half of the total population under 20 years of age. Both the sex ratio and the general preponderance of youth might be explained by the migration pattern to urban centers which is generally male and primarily between the ages of 20 and 40.

Forty per cent of the males in the sample were literate<sup>(1)</sup>, but among the females only 5 per cent were literate. The literacy average for females in villages were generally low because of the preference for education to the sons. But the 40 per cent for the males probably is comfortably higher than the general Egyptian village average, and might be even above-average for Menoufia. Two of the villages in the sample, Shubra Zingy and Kafr Shubra Zingy, have a reputation for producing teachers and other professionals.

When they were asked if they knew about the existence of the Arab States Fundamental Education Center, which trains various professionals from the Arab States in the techniques and philosophy of community development using many of the villages in the vicinity as field training sites, 66 per cent of the men and 40 per cent of the women answered in the affirmative. The score today regarding awareness of the ASFEC would probably be even higher because its program has been increased so far as village coverage is concerned. It is interesting to note that the only village having an ASFEC training program at the time of the interview, Kafr Shubra Zingy, had an awareness score of 100 per cent for men and 85 per cent for women; and the awareness score generally declined as distance from Kafr Shubra Zingy increased.

When interviewees were asked: « Do you read or have newspapers read to you ? » the response indicated that less than half the males in the sample read newspapers or were interested in having newspapers read to them. Because of the general trend of illiteracy prevailing among villagers more than half of those interested in news had newspapers read to them. On the other hand, females appeared to be less interested in following the news. Only a negligible percentage of females in the sample read or had newspapers read to them. This was expected because, as noted earlier, illiteracy is much more widespread among the females than the males.

(1) Literate, in this study, refers to those who have had some schooling and could therefore at least read. All others were classified as illiterate.

the households in each of the five villages. From this pre-listing a 50 per cent random sample of the households, defining households as extended family units living together, was taken. The first scheduled interviews collected background data, such as listings of the members of the household and their occupations, educational background, marital status, etc. It was on the basis of this survey that the sample for the second phase of interviews was established, which sought the attitude and behavior data of the villages, partially described in this paper. Included in the second phase were a 50 per cent random sample of household heads of the above selected households, a 50 per cent random sample of wives of the household heads, and a 50 per cent random sample of all others living in the household 15 years of age or older, totalling 146 interviews (65 males and 81 females). All data were collected by the method of scheduled interviews, which involved specific questions asked and the responses recorded by the specially trained interviewers. Each interview took between 30 minutes to one hour and a half to complete.

**TABLE III**  
**AGE AND SEX DISTRIBUTION OF SAMPLED HOUSEHOLDS: FIVE VILLAGES OF MENOUFIA, 1956\***

Household Composition**			Age	Interviews Composition***		
Males	Females	Total		Males	Females	Total
41	49	90	0-4			
35	40	75	5-9			
40	24	64	10-14			
24	18	42	15-19	13	13	26
110	15	25	20-24	5	5	10
12	18	30	25-29	6	6	12
9	20	29	30-34	3	7	10
12	23	35	35-39	8	10	18
9	15	24	40-44	2	10	12
10	19	29	45-49	3	14	17
17	11	28	50-54	9	5	14
12	14	26	55-59	6	7	13
6	5	11	60-64	4	1	5
13	10	23	65 & over	6	3	9
250	281	531	Total	65	81	146

\* The five villages include: Shoubra Zingy, Meet Rubi'a, Kafr Rammah, Kom El Ahmar, and Kafr Shoubra Zingy..

\*\* Total composition of a 5 per cent random sample of the households of the five villages.

\*\*\* 50 per cent stratified random sample of the household composition 15 years of age and over.

village. In many ways it became apparent that the local government unit and the natural area were one and the same. Thus resulted this cooperative, inter-disciplinary project involving the two disciplines of political science and sociology, with assists from economics and anthropology.

Because of the important field cooperation offered by the director and the staff of the Arab States Fundamental Education Center (ASFEC)<sup>(1)</sup> located at Sirs El Layyan, the writers were interested in arranging the study within striking distance from Sirs El Layyan. To define the natural area El Bagour, the capital of Markaz El Bagour, was selected, and the services emanating from it to the 40 villages in the markaz were examined. The services or functions examined included free medical service, paid medical service and pharmacy, newspaper distribution point, transportation center, post office, secondary school, police center, and trade (wholesale grocery) center. How many of these services offered through El Bagour were utilized by the surrounding villages? A nucleus of six villages in the immediate vicinity of El Bagour were found to have a minimum of six of the above services with El Bagour, and thus formed the first, trial natural area. Upon further examination, however, it was early discovered that while there was a certain «commercial integrity» about the trial natural area, it seemed to lack «social integrity», that is, these villages appeared to have little contact in terms of social relations with each other. Simultaneously, it was noted that three nearby villages not included within the first trial natural area were closely involved in various types of social interaction with two of the original villages. So the following five villages, Kafr Shubra Zingy, Shubra Zingy, Meet Rabi'a, Kom El Ahmar, and Kafr Rammah, constituted the Multi-Village Study described in this brief paper. (The first two villages are in Markaz El Bagour while the latter three are in Markaz Menouf).

**Sampling and Interviewing.** After selecting our villages the writers were confronted with another serious problem. There was not available a recent census of the households or families. Neither was there available a detailed map of the streets and house numbers from which a random sampling design might be developed. However, with the cooperation of the village omdas and other officials, the field supervisor of this study completed a pre-listing of all

---

(1) Said Kadri, Director; Hamed Ammar, Head of Training; and others. ASFEC is popularly known in the area around Sirs El Layyan as *UNESCO*, suggesting the close working relationship between that organization and the Arab States on this project.

There are 752 schools in Menoufia, of which 4 are Teachers Institutes, 3 are Agricultural Vocational Schools, 2 are Vocational Commercial Schools, 3 are Industrial Institutes and 25 are Secondary Schools. The first private educational enterprise took place in Menoufia with the establishment of Gam'iyyat Al-Mashkura in 1890. This high educational standard is an indisputable factor paving the road for emigration from areas where opportunities for betterment are limited.

As in other Egyptian rural areas Menoufia is religiously oriented. The difference here is that this orientation has taken a progressive form. Menoufia has approximately 100 modern and progressive religious circles whose functions are not solely religious, but include social, economic and recreational spars of activities. These circles, originally Sufi brotherhood groups, have with time developed modern and progressive principles (1).

### **The Multi-Village Study**

**Selection of the Villages.** There are some 323 villages in the province of Menoufia. Obviously, all of these villages could not effectively be studied; in fact, the facilities (time, cost, manpower) were not available for the study of very many of them. Also, the writers were interested in experimenting with the methodological problem of sampling in rural Egypt. Several questions emerged. Should one village be selected and studied intensively? Or should several villages be studied so that there would be a broader base for generalizations? Which village or villages should be included in the study? How should the village or villages be selected?

Some writers on the Egyptian village have claimed that the villages, even if separated only by half a kilometre, were basically self-sufficient socially and practically completely isolated one from another. In this modern day and age with highways and roads, railroads, canals, telephones, radios, social centers, grain banks, etc., it seemed unbelievable that villages could be so isolated. Thus emerged one of the early hypotheses: that there exists a homogenous, natural area of several contiguous villages which together form a small region of interacting villages. It was actually while grappling with problems at this stage that the writers became aware of their mutual interest, and an overlapping problem. One interest was concerned with what constituted an effective local government unit beyond the

---

(1) Berque. *Op. cit.*, pp. 14-16.

province. This drive to emigrate is due to a complexity of reasons. First, Menoufia is comparatively closely located to urban areas such as Cairo; it is interesting to note, for example, that 149,723 out of a total of 701,493 emigrants from all over Egypt to Cairo came from Menoufia, of whom are 76,119 males.<sup>1)</sup> Secondly, as previously mentioned, the high density of population and consequent low standard of living offer little opportunity for betterment.

It is a well known fact that farmers are recruited from Menoufia to work as agricultural laborers in other rural areas. During the Kafr Saad settlement in 1950, Menoufia workers constituted a high portion of settlers. This phenomenon is by no means recent. For example, while constructing the Mahmoudiya Canal during the latter part of the 19th century, 65,000 Menoufia fellahen out of a total population of 224,000 (more than one quarter of the total population) were recruited to work on this project.<sup>2)</sup> Being close to urban centers relationship ties between migrants and their native homes continue to be maintained, facilitating a favorable factor making for migration.

One of the main factors contributing to the high rate of migration, however, is the high standard of education prevailing in Menoufia. The 1947 census gives the following figures for Menoufia.

TABLE II  
EDUCATIONAL DISTRIBUTION OF MENOUFIA, 1947\*

Educational Standard	Number	% of Population over 5 yrs. of age
People knowing how to read only	3,610	0.35
People knowing how to read and write	218,058	21.50
People with Primary Education	7,357	0.71
People with Secondary Education	2,589	0.24
People with Higher Education	1,395	0.13

\* Tydgade, *Sulcan'i-Mamharia*, 1947, op. cit. p. 96

(1) *Ibid*, Karast 15. p. 194.

(2) Mengin. *Op. cit.*, Tome II, p. 335.

In present day Menoufia, rural industries include carpet weaving, tobacco industry, silk industry (for which Sirs El Layyan is famous), cotton weaving, etc.

**Population and Social Characteristics.** In line with the general pattern of Egypt's population profile, Menoufia presents both an over-populated (1,165,015) and densely populated (734 inhabitants to the square kilometre) area. The population density for the settled area of Egypt is 540 inhabitants per square kilometre. The following table shows the figures for total population in Menoufia with percentage of increase by decades

TABLE I  
POPULATION OF MENOUFIA, 1882-1947\*

Year	Population	Percentage of Increase
1882	654,780	—
1897	862,191	2.1
1907	970,581	1.3
1917	1,072,636	1.1
1927	1,105,191	0.3
1937	1,153,701	0.5
1947	1,165,015	0.4

\* *T'adul Sukani'l - Mamlaakat'l-Minariyah*, 1947, Karasat Raqm 14 - *Mudriyat'l-Menoufiya*, Cairo 1953, p. 12, and *Al-T'adul'l Am li Sukani*, 1947, Vol II, Cairo 1953, p. 38.

As can be seen the rate of population increase from 1882 to 1897 was 2.1 per cent. This was not as high as the rate of increase for the whole of Egypt during that period, which was 2.9 per cent. Since 1927, population increase in Menoufia has been slight in comparison to Egypt as a whole which records an increase of 1.1 per cent 1.2 per cent and 1.9 per cent for 1927, 1937 and 1947 respectively.

Sex distribution in Menoufia presents some alarming figures. From the 1927 census onwards the ratio of increase among females compared to males is striking; the 1947 census shows a decrease for males at the rate of — 0.1 per cent while showing an increase of 0.2 per cent for females <sup>1)</sup>. This may be attributed to the fact that migration from Menoufia to other urban and rural areas is a noticeable social phenomenon and one of the most striking characteristics of this

(1) *T'adul Sukani'l - Mamlaakat'l - Minariyah*, 1947 — Karasat Raqm 14 — *Mudriyat'l Menoufiya*, Cairo 1953, p. 1.



including okra, mola blue, egg plants and water melons. At that time, Menoufia was also known for its flax linen, indigo plants, colza plants, rape seeds and lupine<sup>(1)</sup>.

Ali Mubarak noted that Menoufia was highly reputed for the good quality of its fruits, most important of which were citrus fruits, peaches, grapes, figs, pomegranates, apricots and bananas<sup>(2)</sup>.

Today, Menoufia's fruits and vegetables are marketed all over Egypt. There are 620,596 feddans under cultivation in Menoufia, of which fruit cultivation includes 7,600 feddans. This means that the percentage of Menoufia land under fruit cultivation is 1.22 percent as compared to the percentage of fruit cultivation in the whole of Egypt which is 1.02 per cent<sup>(3)</sup>. Two cotton varieties are named after two Menoufia districts, i.e. Ashmouni and Menouti, as both of these areas have been famous for many years for their cotton cultivation.

The number of landowners in Menoufia increased from 145,710 in 1901 to 311,138 in 1952. In spite of the rapid increase in land ownership there has been no parallel increase in the total area of land, i.e. average landownership in Menoufia decreased between 1901 and 1952 from 2.4 feddans per landowner to 1.09, which is the lowest land holding average in the whole of Egypt. Thus, over 50 per cent of the Menoufia population own less than the average of half a feddan<sup>(4)</sup>.

Menoufia is one of the few Egyptian provinces characterized by rural industries. This rare asset has been a trademark of Menoufia for many centuries. Napoleon's Expedition in 1800 refers to the weaving industry in Menoufia and Ali Mubarak mentions that different types of rural industries existed there in the nineteenth century among which were the weaving industry, cotton ginning, silk worm industry, wool weaving, making of oriental cloaks, sieves, dairy farming, etc.<sup>(5)</sup>.

(1) *Ibid.*, p. 178.

(2) Mubarak, Ali : *Al Khitratu'l - Tawfiqiya*, vol. 12, p. 18, Al Matba'atu'l - Kubra Al Amiriyu (Cairo 1887).

(3) *Annuaire Statistique* — 1961-1962, 1962-1963, 1963 - 1964, pp. 157, 169. (Cairo 1966).

(4) Lozack, J. et Hug, G. : *L'habitat Rural en Egypte*, p. 14 Publication de la Société Royale de Géographie de l'Egypte, (Cairo, 1930);

Lozack, J. : *Le Delta Du Nil*, p. 127, Publication de la Société Royale de Géographie de l'Egypte, (Cairo, 1935);

Berque, J. : "Sur la Structure Sociale de Quelques Villages Egyptiens" *Extrait de "Annuaire (Economiques, Sociétés, Publications)"* No. 2, Librairie Armand Collin (Paris 1955). p. 10-14.

(5) *Description de l'Egypte. Op. cit.*, p. 178; Mubarak : *Op. cit.*, Vol. 16. p. 47.

the five marakez of Menoufia, namely Menouf, Kowesna, Shibin el Kom, Ashmoun and Talla. In 1947 a sixth markaz, called el Bagour, came into existence.

The present day structure of the Menoufia province is a result of the separation of the northern part of the old Menoufia to be included in the Gharbia province and the inclusion of the southern part of the old Gharbia province, i.e. Kowesna, as part of the new province of Menoufia.

**Canals.** One factor which played an influential role in the history of Menoufia is the annual floods which are reported to have occurred in Menoufia from time immemorial and until the new system of irrigation was introduced into Egypt. These floods used to inundate the whole Menoufia area <sup>(1)</sup>. Menoufia's main canals are the Sersawiya Canal (80 kilometres long and 6 metres wide) and the Bagouriya Canal (85 kilometres long and 8 metres wide) <sup>(2)</sup>. They have both been extended to originate from Al Rayah Al-Menoufi, which was built by Mohammed Ali. Both the Sersawiya and Bagouriya Canals seem to have replaced the functions of the old Faraoniya Canal, now dried up, which the French Expedition in 1800 referred to as the main irrigating artery in Menoufia <sup>(3)</sup>.

**Agricultural and Industrial Characteristics.** Land in Menoufia is considered to be among the most fertile in the whole of Egypt. Although the introduction of perennial irrigation into Menoufia brought about a definite increase in vegetable species as well as the development of new crops, it also caused the presence of harmful salt in the land which resulted in a decrease of fertility. Nevertheless, the fertility of perennially irrigated land in Menoufia is still as rich as the basin-irrigated land of Upper Egypt. This reputation for land fertility in Menoufia is by no means recent. Throughout history references are made to the variety and quality of Menoufia crops. In 1800 the French Expedition refers to crops cultivated in Menoufia to include wheat, rice, maize, clover, onions, beans, lentils and vegetables

(1) Berque, J., "Dans le Delta du Nil : Le Village et l'Histoire," *Studia Islamica, Ex Fasciculo IV*, Larose Paris 1955, p. 103. Quoting Voiney in his book entitled *Voyage en Syrie et en Egypte* written in 1787: coming down from Cairo to Rosetta by the Menouf canal at the end of September and although the waters were withdrawing for the last 15 days, yet the fields of Menoufia were still partly submerged and bearing in visible parts the signs of inundation."

(2) Berque, *Op. cit.*, p. 107.

(3) *Description de l'Egypte. Op. cit.*, p. 175.

During the eleventh century, more specially in 1076, under the reign of the Fatimid Caliph Muntasir, the delimitations of administrative divisions in Egypt were amended, and Lower and Upper Menoufia were united to form one province with Menouf as capital.

By 1375 the Menoufia province comprised 133 villages and covered an area of 293,082 feddans. The island of Bani Nasr, one of the former four divisions named Tawa, had been made into an administrative area and comprised 49 villages covering an area of 138,596 feddans.

During the French Expedition in 1798-1801, there was further administrative planning for Menoufia, but this was never implemented because of the short duration of the expedition in Egypt. It was during Mohammed Ali's reign that Menoufia as a clearly defined province came into existence. In 1826 Mohammed Ali dissolved Bani Nasr and named it *Mamouriyet Menouf*, which in 1833 came to be known as *Mudiriyet el Menoufia*. It was also Mohammed Ali who ordered that Shihin el Kom<sup>(1)</sup> become the capital of the new province, after Menouf had held this position for many years<sup>(2)</sup>.

This change in capital was due to the fact that Mohammed Ali amalgamated into the new province other areas outside the old Menoufia, and Shihin el Kom happened to be the central spot of this new agglomeration. The newly formed *Mudiriyet el Menoufia* in 1833 included 18 *khut* covering 270 *mahiya* with an area of 403,491 feddans of which 200,000 were cultivated, taxable land, while one fifth of this amount (40,000) was non-cultivated. It would seem probable that the remaining area (approximately 160,000 feddans) fell within the category of non-taxable land which might have been fallow<sup>(3)</sup>.

The *ikhlat* included in the Menoufia province in 1833 have remained the same until the present time, and are now all absorbed in

(1) It might be of interest to note the history of Shihin el Kom. During the Roman era, the capital of Menoufia was an island called Aphroditopolis, meaning the "City of Flowers". It is recorded that ships carrying skeletons of cows — which were worshipped by Ancient Egyptians — used to anchor in the city for burial. Ancient Egyptians seemingly buried cows with their horns sticking out of the earth to indicate place of burial. Later the capital was renamed the "City of the Bridge." This name in turn disappeared and the remains of the old city became a kind of "mound" (*kom*) on which the city of "Ishi bin el Kom" (signifying everything appears as a mound) was later built. The present city of Shihin el Kom is a misrepresentation of Ishi bin Kom.

(2) This information on the historical background of Menoufia was kindly compiled by the Research Staff of the National Library at Cairo.

(3) Mengin, F., : *Histoire de l'Égypte sous le Gouvernement de Mohammed Ali*, Tome II, pp. 317, 443. Arthur Bertrand Libraire, (Paris, 1923).

## SOCIAL CONSCIOUSNESS AND MEANS OF COMMUNICATION\*

BY

GORDON K. HIRABAYASHI (Ph. D. Sociology)

AND

M. FATHALLA EL KHATIB (Ph. D. Political Science)

This article is based upon preliminary results of a research project carried out by the SOCIAL RESEARCH CENTER of the American University at Cairo in selected villages of the Menoufia Province.

### The Province of Menoufia

**Historical Background.** Menoufia, located between the two branches of the Nile — Rosetta and Damietta — is one of the seven provinces of Lower Egypt. Its history is interesting throughout the ages and from olden times it must have been an important place to have given the name of its old capital (Menouf) to one of Egypt's provinces (<sup>1</sup>).

With the Arab conquest of Egypt in 641 A.D. Menoufia came to be known as « Al Rif ». In spite of the fact that this province was relatively least exposed to Arab invasion due to the fact that it was surrounded by both branches of the Nile and the Faraoniya Canal, thus making foreign penetration difficult, Arab rulers divided Menoufia into four sections : Upper Menouf, Lower Menouf, Tawa and Damsees (<sup>2</sup>).

---

\* The writers acknowledge with appreciation the indispensable assistance of Awad Abdullah, head interviewer, and Mrs. Nadia Haggag Youssef and Mrs. Nadia Salem el Kholi, research assistants.

(1) *Description de l'Egypte*, Tome IV, Section II, p. 176, Imprimerie de G.L.F. Panckoucke, (Paris, 1821).

(2) *Ibid.*, p. 174.



# LAW AND POLITICAL SCIENCE

Social Consciousness  
and  
Means of Communication

GORDON K. HIRABAYASHI  
AND  
M. FATHALLA EL KHATIB



The bearing of the above remarks is that the gains from economics of scale and from security of farmers' price expectations, have yet to be tapped. Better cooperative organization, land consolidation and more stable general economic activity are sufficient, with the type of competition prevailing in agriculture, to assure a very high level of productive efficiency. Yet these measures stand in a totally different domain from the perfect competitive model allocation measures.

## REFERENCES

- (1) Healy, E. O., *Economics of Agricultural Production and Resources Use*, New York, Prentice Hall Inc., 1952. Ch 24, 25.
- (2) Schultz, T. W., *Production and Welfare of Agriculture*, New York, Macmillan, 1950. Ch. 1, 2, 3, 5, 7, 9.
- (3) Johnson, G. D., *Forward Prices For Agriculture*, University of Chicago Press, Chicago, Ill. 1947, Ch. 1, 2, 3.
- (4) Guballah, E., *The Forward Price Approach to Agricultural Stabilization*, Unpublished Ph. D. Thesis, University of Wisconsin, 1954.



socialization were disregarded, it would be irrelevant in terms economic policy formulation to compare an agricultural production system that is directly geared to producers' interests with another that is directly geared to consumers' interest. Furthermore it would remain logically impossible to measure the resource-use problem in terms of the discrepancy between deterministic existence and another that is inherently indeterminate since the magnitudes of this discrepancy would remain indeterminate.

#### **D.—The Effectiveness of Agricultural Production**

So far the analysis has been concerned with answering two of the three questions that this investigation raised. The conclusions have been reached that : (a) the propositions concerning the existence of a large magnitude of resource wastes in agricultural production cannot be supported by the measures used because of their irrelevance and misleading contradiction; (b) the resource-use problem is inherently immeasurable on account of institutional considerations.

An adequate answer to the last question concerning the effectiveness with which agricultural resources are used requires further analytical and statistical developments. Consequently only few remarks will be made to support the view, derived mainly from the conclusions of unrestricted competition, that even though there is room for improvement, the level of effectiveness with which agriculture is using its resources is already high. This view is based on the following considerations :

1. The compatibility between private and public interests in the agricultural industry. This obtains from the fact that for an individual farmer to maximize his position, he must reduce his costs — a fact that can be interpreted to mean that aggregate farm production is produced at minimum social costs as could be permitted by the prevailing scale of firms and relative quantities of factors.

2. The substitutability among agricultural products which corrects, to some degree the changes in the structure of output obtaining from mistakes in farmers' price expectations.

3. The theoretical insignificance of the difference in output between perfect and unrestricted competition, with the amounts of resources given.

4. The untested practical validity of the maximum economy production organization.

under discussion and the magnitude of the farm production problem it indicates must be refused as arbitrary manipulations that are irrelevant to measuring the problem under consideration.

### C.—Inmeasurability of the Farm Resource Problem.

Now that it has been established that the empirical indicators used to prove the existence of a large magnitude of wastes in agriculture are either contradictory or irrelevant to the problem they are supposed to deal with, the analysis will turn to question whether it is possible to develop measures that could meaningfully gauge the wastefulness problem in terms of the output, input and price magnitudes in which it finds expression. A most simple fact in comparative empirical investigation is the comparison of an existing situation with another existing situation. With regard to the resource-use problem under discussion developing measures that would indicate the input, output and price magnitudes that the problems involves is impossible on account of the fact that there is only one existence (the existing agricultural production system), and the non-existence of the resource use solution in terms of which the resource-use problem is defined, except as an ideational ideal. By definition no objective comparisons can be made between an existing agricultural production organization and one that is « hanging up in the air » as an implicatory conceptual framework of arbitrary assumptions.

It may be assumed that it is possible to take as data the existing quantities of resources in agriculture and to work out statistically, on the basis of prevailing technical production relationships and consumers' preferences the magnitudes of the agricultural production system that would exist if such resources were reorganized along the perfect competitive model lines. With this is done it may be assumed that present existence could be compared with calculated possible existence to determine the magnitudes of the resource-use problem.

Even though the existence problem is, in some sense, overcome with this assumption, the fact remains that the very assumption itself, and consequently the existence it signifies, is irrelevant to measuring the resource-use problem of existing agriculture and to the formulation of policies to improve agricultural resource-use. This conclusion is based on the consideration that the projection of the perfect competitive model allocation is nothing but the projection of a completely socialized system of agricultural production.

Even if the logical difficulties inherent in projecting a socialized agricultural system in terms of existing technical production relationships and consumers' preferences which are bound to change with

interpret this reduction in per worker value productivity as a reduction in the effectiveness with which resources are used in industry, when the amount of output and consumers' satisfaction are enhanced.

Considering the second resource wastefulness measure, the discrepancies in value productivity per worker within agriculture are not incompatible with high level of resource-use effectiveness. Even under conditions of perfect competitive allocation, there would still remain wide discrepancies due to natural fertility differences among various agricultural regions. If attempts were made to equalize such value productivity within agriculture, as the measure under consideration suggests, the level of resource-use effectiveness would decidedly be reduced rather than increased. As they exist differences in per worker productivity within agriculture reflect, by and large, differences in fertility, the structure of ownership, the amounts of capital that workers use, and the competitiveness of markets among various agricultural regions.

In terms of the validity of the wastefulness measure under consideration the conclusion is inescapable that it is irrelevant since it is a composite average of capital and labor returns, whereas the economy criteria in terms of which the effectiveness of resource-use is judged is a marginal conception that implies both changes in output with incremental adjustments of resources at the margin, and comparability of returns to the equivalent units of each factor as it stands, as a separate category.

With regard to the last farm resource wastefulness measure, the estimation of the marginal productivity of capital on the basis of the Cobb-Douglas function as being several times the going rates of interest contradicts both observation and accepted theory. Theoretically, the extensive and intensive margins are easily reached in agriculture under the driving force of unrestricted competition, with returns to capital only approximating the rates of interest. Farmers traditional complaint regarding the low level of returns to their capital and labor supports those precepts. In fact returns to capital in agriculture may be pushed below the rates of interest when public land reclamation is widely undertaken for non-economic purposes, and when farmers, removed from other investment outlets, plow their savings into agriculture. With these considerations, the marginal productivity of capital as measured by the Cobb-Douglas function cannot be accepted as representative of the actual returns to agricultural capital, or as conceptually meaning the same as marginal productivity in the conventional sense. To the extent that this is true, both the wasteful measure

way the farm production system is organized than to express the resource problem's magnitudes in terms of value productivity discrepancies such as the measures under consideration do. This failure does not, however, prevent a critical evaluation of the validity of the agricultural wasteful proposition as it has been based on those measures.

Methodologically, the evaluation will be made in terms of the relevance of such measures to the problem they are presumed to deal with. Specifically, the analysis will focus on whether the categories of each measure can be accepted as validity corresponding to the categories of the economy criteria, or whether they signify another criteria that is totally removed or even contradictory with the maximizational criteria under consideration.

With regard to the per worker value productivity discrepancy between agriculture and industry, little reflection readily reveals that it is irrelevant as an indicator to the magnitude of the farm resource use problem. When the attention is focused on the effectiveness with which resources are used in an industry, the concern must be limited, by definition, to the way resources are organized within that particular industry. In the case under consideration, bringing into the picture a category from industry to evaluate the effectiveness of the use of resources within agriculture is not only irrelevant, but it is also misleading and contradictory when the value discrepancy between the two sectors is interpreted to mean high resource-use effectiveness in industry on account of its high per worker value productivity, and low level of resource-use effectiveness in agriculture on account of its low per worker value productivity.

The source of this misleading contradiction lies in the identification of use-value and exchange-value under conditions of monopoly and varying economic power. To shed more light an example is in order. Agricultural price support programs aim to increase farm income and consequently the value productivity per agricultural worker. To that end they resort to restrictive practices that reduce the output offered for consumption. It would be a serious contradiction to interpret such increase in value productivity as an increase in the effectiveness with which agricultural resources are used, when this latter means, by definition, an increase in output and consumers' satisfaction. Similarly, anti-trust acts by curbing monopoly and forcing more competition reduce the value productivity per worker in industry but increase output.<sup>1</sup> It would clearly be a severe contradiction to

As a first step in the undertaking of the analysis, it would be necessary to specify the agricultural resource-use problem as it is conceived in this setting. This problem is defined as the discrepancy between the existing farm production organization and the organization that conforms with the maximum economy criterion. This latter is operationally defined as the marginally-adjusted production organization that the perfect competitive model signifies. Following the two definitions, the agricultural resource use problem would be indicated by discrepancies among the marginal returns to comparable factor units in the existing agricultural production organization; and as a matter of definition, would imply wastefulness in the use of resources that result in a smaller output and higher prices.

In this problematical setting the proposition has been strongly held in recent agricultural economics that judged by economic criteria agricultural production suffers a large magnitude of resource wastefulness. This proposition which stands as the major *raison d'être* from a societal viewpoint for reconstructing the agricultural production system has been reached on the basis of certain measurements of the farm resource-use problem. Before outlining the type of measuring rods used, it must be noted that such rods have not been developed as to exactly measure the production problem but rather as to indicate the magnitude of that problem. Exact measurement has been presumed to wait for further statistical and analytical developments.

The types of measures or indicators used to approximately gauge or indicate the magnitude of the agricultural wastefulness problem are value productivity discrepancies the large magnitude of which is interpreted to mean the existence of an equivalent magnitude of wastes. These measures are :

- (a) Value productivity discrepancies per worker between agriculture and industry.
- (b) Value productivity discrepancies per worker within agriculture.
- (c) Discrepancies between the marginal productivity of capital in agriculture and the going rates of interest.

#### **B.—Critical Appraisal of the Inefficiency Measures**

Adequate measurements of the farm resource-use problem should provide the farm output, input, and price magnitudes in terms of which the problem finds expression. It would undoubtedly be more comprehensible to state how much output is lost, how much resources are wasted, and how much price increase is forced as a result of the

## MEASUREMENT OF AGRICULTURAL PRODUCTION INEFFICIENCY

BY

Dr. ELSAYED GABALLAH

### A.—The Problem and its Analytical Setting

Concern with resource allocations obtains from the fact that varying quantities and structures of output are obtainable from the use of the same collection of resources depending on how they are employed in the production organization. The impact of this fact which clearly bears on the level of economic welfare has been almost negligible in recent economic analysis in the general field where attention focused, along Keynesian lines, on providing employment to the idle resources to start with; whereas in recent agricultural economics, which recognises that agriculture always maintains its output and resource employment, serious attention has been paid to the degree of effectiveness with which the industry uses its resources and to the policy measures necessary to raise such effectiveness to the highest possible level.

In this investigation the analysis will be concerned with one aspect of the resource-use formulation as it has developed in recent agricultural economics, namely; the magnitude of the agricultural resource-use problem as it has been empirically established. Specifically, the analysis aims to answer the following three interrelated questions, «How reliable are the measures used to gauge the farm resource-use problem?»; «Is the farm resource-use problem imineasurable?»; «If those measures are irrelevant and the farm resource-use problem is immeasurable, can a reliable statement be made regarding the level of effectiveness with which agriculture is using its resources?» The answer to these questions would have immediate bearing on the strength of the economic justification supporting the adoption of the resource-use control recommended in this formulation, as such adoption bears on consumers' interest.



# ECONOMICS

Measurement of Agricultural  
Production Inefficiency { Dr ELSAYED GABALLAH





**REVIEW**  
**OF**  
**ECONOMICS, POLITICS**  
**AND**  
**BUSINESS STUDIES**

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce  
Cairo University, Giza

**BOARD OF EDITORS**

**CHIEF EDITOR** ... .. : **Prof. Wahih Messiha, Prof. of Economics**  
**MEMBERS** ... .. : **Prof. Dr. Ahmed Abdel-Kader El-Gammal,**  
**Prof. of Political Science**  
: **Dr. B. Y. Boutros-Ghali, Associate Prof. of**  
**International Law and International Relation**  
**SECRETARY OF THE BOARD** : **Dr. B. Y. Boutros-Ghali**

Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board,  
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza.



# REVIEW

OF

## ECONOMICS, POLITICS

AND

## BUSINESS STUDIES

FIRST SEMESTER

No. 1

FIFTH YEAR

### CONTENTS

	PAGE
Measurement of Agricultural Production Inefficiency . . . . .	3
Social Consciousness and Means of Communication . . . . .	13
Valuation of Inter-company Transfers of Products in a Group of Parent Company and its Subsidiaries . . . . .	33

CAIRO UNIVERSITY PRESS  
1957



كلية التجارة

# مجلة الأفكار والسياسة والتجارة للبحوث العلمية

يوليو - ديسمبر سنة ١٩٥٧

( السنة الخامسة )

( العدد الثاني )

صفحة	المهرست
١	الدكتور أحمد أحمد الحته } التمثيل القنصلى والدبلوماسى للولايات المتحدة في مصر ، في القرن التاسع عشر
٨٩	الدكتور بطرس بطرس غالى . . . . منظمة الدول الأمريكية
١٤٧	الدكتور عبد الملك عوده . . . . الحركة الوطنية في نيجريا
١٨٧	الدكتور عز الدين فوده . . . . اللامركزية في التنظيم القضائى الدولى

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٨



# مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

---

## لجنة التحرير

- رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد .  
الأعضاء : الأستاذ الدكتور أحمد عبد القادر الجمل أستاذ العلوم السياسية .  
الدكتور بطرس بطرس غالى أستاذ القانون الدولى  
والعلاقات الدولية المساعد .  
سكرتير التحرير : الدكتور بطرس بطرس غالى .
- 

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة  
والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة





# التمثيل القنصلي والدبلوماسية للولايات المتحدة في مصر

## في القرن التاسع عشر

للدكتور - أحمد أحمد المنة

أستاذ التاريخ المساعد بكلية التجارة بجامعة القاهرة

بدأ تمثيل الولايات المتحدة في مصر عندما أنشئت القنصلية الأمريكية في الإسكندرية في سنة ١٨٣٢ ، وتطور ذلك التمثيل خلال القرن التاسع عشر فحولت القنصلية إلى قنصلية عامة ، والقنصلية العامة إلى وكالة سياسية وقنصلية عامة .

(أولاً) القنصلية :

### ١ - جون جليدون

عين دافيد بوتر David Porter القائم بأعمال الولايات المتحدة في الأستانة جون جليدون John Gliddon ، وهو تاجر إنجليزي ، مندوباً قنصلياً للولايات المتحدة في الإسكندرية في ١٢ يناير سنة ١٨٣٢ ليقوم بأعمال القنصل <sup>(١)</sup> . ولم يردد محمد علي والى مصر إذ ذاك في اعتماد تعيينه وبالمهاج له مباشرة أعماله ، على الرغم من صغر رتبته بالنسبة لرؤب مثل النول الأجنبية الأخرى ، وذلك لأن محمد علي اعتبر تعيينه فاتحة لعلاقات تجارية يعنى قيامها وتميها <sup>(٢)</sup> .

---

American Archives (Abdin Copy). From John Gliddon, Alexandria, 8-12-1834 and 31-10-1836 and 1-5-1841. Report by Hodgson, 2-3-1835, p.p. 29,59.

كان جون جليدون قائماً في الإسكندرية منذ سنة ١٨١٨ .

Ibid., Report by Hodgson, 2-3-1835, p.p. 35-36, 55-56. (١٧)

كانت رتب مثل الدول الأجنبية الأخرى في مصر إذ ذاك ، على حسب الأهمية هي :

١ - مندوب سياسي وقنصل عام ، ٢ - قنصل عام ، ٣ - قنصل .

هكذا نشأت القنصلية الأمريكية في الاسكندرية ، فبدأت بذلك العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة ومصر . غير أن القنصلية واجهت صعابا في أول الأمر نتيجة لحسد أعضاء الهيئات القنصلية لها وبخاصة الانجليز ، وعدم اهتمام صغار الموظفين المصريين بالنفوذ الأمريكي ، ومعارضة بعضهم للقنصلية الناشئة التي تحاول تثبيت حقوقها وإمتهانها على قدم المساواة مع أولى دولة بالرعاية ، مما أدى إلى قيام عدة منازعات . ولكن تلك المنازعات انتهت عندما رفع جون جليسون الأمر إلى الوالى نفسه . وقد زاد نفوذ القنصلية باتباع جون جليسون الثبات والصبر ، وزيارة باترسون Patterson للأسكندرية بسفيتين حريتين في سنة ١٨٣٤ ، حتى أصبحت القنصلية في عداد القنصليات المحترمة في مصر في سنة ١٨٣٧ <sup>(١)</sup> .

ومنذ إنشاء القنصلية الأمريكية في الاسكندرية ، والمندوب القنصلي جون جليسون يوافق القائم بأعمال الولايات المتحدة في الاستانة بالحوادث في مصر ، كما فصل إليه تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية عن طريق القائم بالأعمال . غير أن التعليمات كانت تصل إليه متأخرة لأنها غير مباشرة ، حتى أن التعليمات المؤرخة في ١٥ يناير سنة ١٨٣٤ وصلت إليه في ٣٠ مايو ، فكتب المندوب القنصلي إلى القائم بالأعمال بطلب منحه حق الاتصال المباشر بوزارة الخارجية الأمريكية ، حتى تكون رسائله أسرع وأقيم ، وحتى يمكنه تطبيق التعليمات في الوقت المناسب . ولما تأخر الرد على الطلب ، كتب المندوب القنصلي بذلك إلى وزير الخارجية <sup>(٢)</sup> . غير أن القائم بالأعمال أرسل إليه رسالة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٣٤ يوافق فيها على رغبته في الاتصال المباشر مع وزارة الخارجية <sup>(٣)</sup> ، فأخذ جون جليسون منذ وصول ذلك التصريح إليه في إرسال رسائله إلى وزارة الخارجية مباشرة ، بعد أن كان يرسلها من قبل إلى القائم بالأعمال في الاستانة <sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من اتصال جون جليسون المباشر بوزارة الخارجية ، فإنه استمر في تلبية واجبات القنصلية بناء على التعليمات التي تصل إليه من وقت لآخر من وزارة الخارجية ،

Ibid., Report I, by George Gliddon, New York, 15-4-1887, (١)  
p.p. 62, 73-74.

Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 28-10-1884. (٢)

Ibid., 29-11-1884. (٣)

Ibid., Report I, by George Gliddon, New York, 15-4-1887, p. 62. (٤)

وكذلك من مثل الولايات المتحدة في الآستانة . غير أنه لم تصل إليه تعليقات معينة خاصة بالإدارة التفصيلية للتفصيلة إلا بعد تعيينه قسلا (١) .

وتبعاً للعرف ، كان لا بد للتفصيلة من حارس لحراسها يعرف بأسم القواص ، مترجم تكون جميع المراسلات عن طريقه ، حتى ولو كان القنصل يفهم لغة البلاد التي هو قسلاً . وبناء على ذلك عين جون جليدون مترجماً للتفصيلة الأمريكية في الإسكندرية اسمه جورج مينوتو (Minotto) ، وحارساً يسمى زيدان استمر في عمله منذ إنشاء التفصيلة حتى وفاته في سنة ١٨٣٦ (٢) .

وكذلك عين جون جليدون ابنه جورج نائب مندوب قنصل في القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٨٣٢ ، كما عين شخصاً آخر نائب مندوب قنصل في دمياط ، وهو أخو نائب القنصل البريطاني هناك . وقد وافق القائم بالأعمال في الآستانة على تعيينهما ، كما اعترفت الحكومة المصرية بهما . وبذلك أصبح للتفصيلة الأمريكية فرع في القاهرة وآخر في دمياط (٣) .

ومنذ إنشاء التفصيلة الأمريكية بالإسكندرية ، وجون جليدون المندوب القنصل يقوم بأعمال القنصل . غير أن رتبته كانت أقل من رتب ممثل الدول الأجنبية الأخرى . ولذلك طلب جون جليدون من القائم بالأعمال في الآستانة منحه وظيفة قنصل ، مبيناً رغبة الحكومة المصرية في رفع رتبة ممثل الولايات المتحدة في مصر إلى رتب ممثل الدول الأخرى . ولكن القائم بالأعمال أجاب بأن هذا العمل ليس من سلطته . فكتب جون جليدون إلى وزير الخارجية الأمريكية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٣٤ ، يطلب منحه وظيفة قنصل ، مبيناً رغبة الحكومة المصرية في رفع رتبته ، وعلم بوجود تفصيلة أخرى في مصر يمثلها مندوب قنصل ، ومضار ذلك الوضع على مركز الولايات المتحدة (٤) .

وعندما حضر وليام هودجسون (Hodgson) إلى مصر في سنة ١٨٣٤ مندوباً خاصاً للحكومة الولايات المتحدة (٥) ، شرح له جون جليدون المسألة وأعطاه صورة من رسالته

Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 1-5-1841. (١)

Ibid., Report II., by George Gliddon, New York, 15-4-1887. (٢)

From John Gliddon, Alexandria, 1-5-1841, Report by Hodgson 2-3-1835 p. 58.

Ibid. (٣)

Ibid. From John Gliddon, Alexandria, 23-10-1884. (٤)

(٥) أنظر بمئة هودجسون في « العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحنة ( مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية . العدد الأول سنة ١٩٥٣ ) .

السابقة إلى وزير الخارجية التي يطلب فيها تعيينه اتصالاً ، كما أرسل جون جليدون إلى الوزير يخبره بذلك ، ويلتمس تعيينه اتصالاً للولايات المتحدة في ممتلكات محمد علي <sup>(١)</sup> . ثم جدد التماسه إلى الوزير طالباً تعيينه اتصالاً للولايات المتحدة في مصر وملحقاتها <sup>(٢)</sup> ، كما طالب مرة أخرى تعيينه اتصالاً للولايات المتحدة من قبل رئيس الجمهورية بدلا من وظيفة مندوب قسلي التي منحه إياها القائم بالأعمال في الآستانة <sup>(٣)</sup> .

وقد قدم هودجسون بعد رجوعه إلى واشنطن تقريراً عن بعثته إلى وزير الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ ، بحث في نهاية كيفية إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيفية تنمية تلك العلاقات ، فأقترح تعيين قسصل عام للولايات المتحدة في الإسكندرية لحماية مصالحها التجارية ورعايتها في مصر وسوريا وبلاد العرب ، وذلك للأسباب الآتية :

- ١ — إتساع الأقاليم التي يحكمها محمد علي .
  - ٢ — نفوذ محمد علي الفعل في الأقاليم التي يحكمها .
  - ٣ — رغبة محمد علي في أن تمين الولايات المتحدة اتصالاً عاماً لها في مصر .
- وكذلك وضع هودجسون مشروعاً لنظام التفصلي العامة الأمريكية في مصر <sup>(٤)</sup> .
- غير أن رئيس الجمهورية أصدر قراراً في ٣ مارس سنة ١٨٣٥ بجمعين جون جليدون اتصالاً للولايات المتحدة في الإسكندرية وملحقاتها . ولما وصل ذلك القرار إلى جون جليدون ، أعلنه لوزير الخارجية المصرية ، وجميع القناصل الأجانب . وفي الوقت نفسه طلب من القائم بالأعمال في الآستانة الحصول على براءة تعيينه اتصالاً في الإسكندرية وملحقاتها من السلطان العثماني <sup>(٥)</sup> ، لأن القانون العثماني يحتم الحصول على براءة من السلطان للتفصل العام أو التفصل ، تعترف فيها الحكومة العثمانية بتشيله لبلاد .
- وبعد وصول البراءة إلى جون جليدون ، قدمها محمد علي وإلى مصر إذ ذاك <sup>(٦)</sup> . وكانت تنص على تمثيل جون جليدون للولايات المتحدة لدى « الباب العالي » ، وبناء على

American Archives. Letter from Hodgson, Malta, 18-12-1834. (١)  
From John Gliddon, Alexandria, 8-11-1834.

Ibid., From John Gliddon, 29-11-1834. (٢)

Ibid., 8-12-1834. (٣)

Ibid., Report by Hodgson, 2-3-1835, p.p. 52-59. (٤)

Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 8-12-1835 and 1-5-1836. (٥)

Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 1-8-1836. (٦)

ذلك اضطر جون جليسون إلى الحصول على براءة أخرى ، بعد أن ولى السلطان عبد المجيد الحكم في سنة ١٨٣٩<sup>(١)</sup> .

هكذا رفضت رتبة ممثل الولايات المتحدة في الاسكندرية من مندوب تنصل إلى تنصل . وتبعاً لذلك ، أصبح جورج جليسون نائب المندوب التنصلي في القاهرة نائب تنصل ، كما عين في وكالة التنصلي بالقاهرة مترجم وحارس<sup>(٢)</sup> .

هنا ، وعندما ذهب جورج جليسون إلى الولايات المتحدة في بعثة مؤقتة من قبل محمد علي<sup>(٣)</sup> ، قابل رئيس الجمهورية في واشنطن ، فكلفه الرئيس كتابة تقريرين : أحدهما عن العلاقات السياسية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة ، والثاني عن المنشآت التنصلي في الأقاليم التي يحكمها محمد علي ، فكتب جورج التقريرين وأرسلها من نيويورك في ١٥ أبريل سنة ١٨٣٧ إلى وزير الخارجية لتقديمها إلى الرئيس الجمهورية<sup>(٤)</sup> .

وقد اقترح جورج في التقرير الأول منح فصل الولايات المتحدة في الاسكندرية السلطات التي يمارسها القناصل العامون للدول الأخرى في مصر ، فيشرف على التبعينات في قنصليات سوريا وجزيرة كريت ، وتحول إليه جميع المشاكل التي تقوم بين أعضاء تلك القنصليات وبين الحكومات المحلية ليعرضها على الحكومة المصرية ، ويرسلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وكذلك ترسل تلك القنصليات رسماً إلى قنصليّة الاسكندرية عدد موظفيها وعدد من تسلمهم بحايثا ، فيرسل فصل الاسكندرية بذلك تقريراً سنوياً إلى وزارة الخارجية . وقد بين جورج أن محمد علي أعلن رغبته في تلك التنظيمات . وكذلك اقترح جورج إعطاء فصل الاسكندرية حق تعيين مندوبين خاضعين لأوامره وإدارته في السويس وجده ونحّا ، وحق تغييرهم بآخرين<sup>(٥)</sup> .

وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لم تأخذ بهذا الاقتراح ، فإن اهتمامها بمصر قد زاد حتى أنها قررت إنشاء قنصليّة أخرى لها في مصر مركزها القاهرة ، وعينت فيها

Ibid., 31-1-1884. From Alexander Tod, Alexandria, 26-12-1844 (١)

American Archives' Report II., by George Gliddon, New York, 15-4-1887. (٢)

٣) أنظر بعثة جورج جليسون في « البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر »

للكاتب أحمد أحمد الحنة ( المجلة المصرية لقانون الدولي لسنة ١٩٥٧ ) .

Ibid., From George Gliddon, New York, 15-4-1887. (٤)

Ibid., Report I, by George Gliddon, New York, 15-4-1837. (٥)

جورج جليسون قصلا في أكتوبر سنة ١٨٣٧<sup>(١)</sup> . وقد وافقت الحكومة المصرية على تعيينه قصلا للولايات المتحدة في القاهرة وملحقاتها في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٨ ، أي بعد رجوعه من بعثة<sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب جورج جليسون إلى القاهرة في أكتوبر من السنة نفسها ، وأخذ في إعداد القنصلية للعمل ، وعين لها إبراهيم خير مترجما وعبد الله حارسا ، وأعلن إنشاء القنصلية الأمريكية في القاهرة لدى الدول الأجنبية في مصر وقناصل الولايات المتحدة القريين من مصر<sup>(٣)</sup> .

هكذا نشأت القنصلية الأمريكية في القاهرة ، فأصبحت للولايات المتحدة في مصر قنصليتان . غير أن جورج جليسون طلب من وزارة الخارجية الأمريكية إجازة لمدة ٦ شهور للذهاب إلى الولايات المتحدة ، فوصلت إليه موافقة الوزارة على طلبه في أول فبراير سنة ١٨٤٠<sup>(٤)</sup> . وقيل ذلك دعا جورج والد جون جليسون قصلا الاسكندرية للإشراف على قنصلية القاهرة ، فوافق على طلبه ، وانتقل إلى القاهرة بعد أن عين هنري رينر ( Henry Renner ) نائب قصلا في الاسكندرية تحت إشراف دانيال ديمريخر ( Daniel Dumreicher ) القنصل العام الهولندي ، وأخذ جون جليسون على عاقبه متابعة المراسلات مع وزارة الخارجية الأمريكية للقنصلتين ، وطلب من الوزارة الموافقة على تلك التنظيمات تسهلا لتنفيذ غرض جورج جليسون<sup>(٥)</sup> . ولكن الحكومة الأمريكية أنهت جورج جليسون عن وظيفته إهداء من أول سبتمبر سنة ١٨٤٠<sup>(٦)</sup> .

وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٠ ، أي بعد خروج جورج جليسون من وظيفة قصلا القاهرة ، أرسل جون جليسون رسالة إلى وزير الخارجية ، يطلب فيها إبقاء التنظيمات التي عملها في قنصلية الاسكندرية من قبل ، لأنها كفيلة بأداء واجبات القنصلية بعناية وأمانة في أثناء إقامته بالقاهرة لحماية الأمريكيين الكثيرين الذين يأتون إلى مصر كسياح أو مسافرين إلى

Ibid., From George Gliddon, New York, 16-10-1837.

Ibid., From George Gliddon, Alexandria, 11-9-1838.

Ibid., 16-11-1838, and 2-1-1839.

طرق عبد الله من وظيفة حارس أسوة بسلوكه في سنة ١٨٤٠ ودون آخر مكانه.

Ibid., 20-5-1840.

Ibid., From John Gliddon, Cairo, 17-1-1840.

Ibid., From George Gliddon, Cairo, 16-7-1840.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

المندوبين ، وتسهيل حركاتهم بواسطة الفرمانات والتدخل الرسمي ، كما طلب فيها توحيد  
تصليق الأسكندرية والقاهرة تحت إدارته <sup>(١)</sup> .

وقد قام كل من هنري رينر ودانيال دمرينجر بواجباته في قنصلية الأسكندرية ، بينما  
كان جون جليدون في القاهرة . ولكن الأوضاع في قنصلية الأسكندرية تغيرت في أول  
سنة ١٨٤٣ ، عندما عين جون جليدون زوج ابنته اسكندر تود ( Alexander Tod )  
وهو تاجر إنجليزي في مصر ، نائب قنصل في الأسكندرية بدلا من رينر ، وأغنى دمرينجر  
من الإشراف على القنصلية <sup>(٢)</sup> .

وفي أبريل سنة ١٨٤٤ سافر جون جليدون من الأسكندرية للاستشفاء في حمامات  
لوكا ( Lucca ) بإيطاليا ، وعهد قبل سفره بمهام وظيفته إلى اسكندر تود . نائب القنصل ،  
وكلف ابنه الثاني ( W.A. Gliddon ) القيام بأعمال قنصلية القاهرة بأشرف إسكندر تود <sup>(٣)</sup> .  
غير أن جون جليدون توفي في مالطة في ٣ يولييه سنة ١٨٤٤ في طريقه إلى حمامات  
لوكا <sup>(٤)</sup> .

وتد كانت بعثة جون جليدون في مصر قنصلية فقط . ولذلك لم تكن الولايات المتحدة  
علاقات دبلوماسية مباشرة مع والى مصر <sup>(٥)</sup> . ومع ذلك فقد قدم جون جليدون في  
سنة ١٨٣٤ إلى والى مصر ووزير خارجيته ، ولیم هودجسون ( Hodgson ) المبعوث  
المخصص للحكومة الأمريكية <sup>(٦)</sup> ، كما قدم جون جليدون ونائبه في القاهرة ضباط السفن  
الحربية الأمريكية التي زارت المياه المصرية إلى والى والى السلطات المصرية <sup>(٧)</sup> .  
وكذلك أرسل جون جليدون إلى وزارة الخارجية الأمريكية تقارير عن التجارة المصرية  
وأحوال مصر السياسية وأخبار الأقاليم الأخرى التي يحكمها محمد علي <sup>(٨)</sup> .

Ibid., From John Gliddon, Cairo, 10-2-1840.

Ibid., Alexandria, 31-1-1843.

Ibid., 18-4-1844.

Ibid., From Alexander Tod, Alexandria, 20-7-1844.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 25-10-1848.

Ibid., Letter from Hodgson, Alexandria, 28-9-1834. Report by Hodgson, 2-3-1835, p. 56.

Ibid., Reports 1, 2, by George Gliddon, New York, 15-4-1837.

From John Gliddon, Alexandria, 1-5-1841.

Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 28-10-1834 and 12-7-1838 and 11-9-1838.

وفضلا عن ذلك ، كان جون جليدون يستقبل ويساعد ضباط السفن الحربية الأمريكية التي زارت مصر ، كما حدث في زيارة سفينة بقيادة برى (Perry) في سنة ١٨٣٢ وسفيتين بقيادة باترسون (Patterson) في سنة ١٨٣٤ ، ورحلة أسطول الولايات المتحدة بقيادة أليوت (Elliott) في سنة ١٨٣٦<sup>(١)</sup>.

وكذلك كان جون جليدون يقدم الخدمات اللازمة للسلاح الأمريكيين الذين زاد عددهم عما كان عليه من قبل ، وللا أمريكيين المسافرين من الهند واليابا عن طريق مصر<sup>(٢)</sup>.

وقد بذل جون جليدون كل ما في وسعه لترغيب التجار الأمريكيين والحكومة المصرية في الاتصال التجاري المباشر بين الطرفين . ولكن عقبات كثيرة قامت في سبيله منها : ضرورة تقديم معلومات كثيرة وميانات تفصيلية عن الولايات المتحدة ، وكذلك بعد البلدين بعضها عن بعض ، وأيضا العقبات التي وضعها تجار البلاد الأخرى في الطريق خوفا من منافسة الأمريكيين لهم<sup>(٣)</sup>.

وقد رفض جون جليدون وابنه جورج منح الرعايا العثمانيين الحماية الأمريكية ، بينما كانت التفصيلات الأخرى في مصر ، وبخاصة الإنجليزية ، تمنحهم الحماية في مقابل ما يدفعونه لها من مال<sup>(٤)</sup>.

هكذا كانت الخدمات التي أداها جون جليدون وابنه جورج ، وقد منحها وزارة الخارجية الأمريكية شهادة في أغسطس سنة ١٨٤٢ برضا الحكومة عن خدماتها التفصيلية في مصر<sup>(٥)</sup> . وقد أديا تلك الخدمات بلون مرتب<sup>(٦)</sup>.

## ٢ - إسكندر تود

بعد وفاة جون جليدون ، أعلن إسكندر تود لوزارة الخارجية الأمريكية رغبته الملحة في أن يخلف حماءه في وظيفة التفصيل<sup>(٧)</sup> ، فعينه رئيس الجمهورية قسلا للولايات

Ibid., 1-5-1841.

Ibid., Report I. by George Gliddon, New York, 15-4-1887.

Ibid.

Ibid., Report II., by George Gliddon, New York, 15-4-1887.

Ibid., From George Gliddon, Washington, 6-5-1844.

Ibid.

Ibid., From George Gliddon, Philadelphia. 3-8-1814.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)



المتحدة في مصر ، وأخبره وزير الخارجية بذلك في ١٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ . وقد أعلن  
اسكندر تود تعيينه قسلاً لوزير الخارجية المصرية ، وممثل الدول الأوروبية في مصر ، كما  
حصل من السلطان العثماني ، عن طريق محل الولايات المتحدة في الأستانة ، على برامة  
تعيينه ، وهي تختلف عن برامة من سبقه ، إذ جاء بها أنه محل الولايات المتحدة لدى  
مصر دون الإشارة ، إلى الأستانة ، بينما كانت البرامة السابقة تصح على تيميل جون جيلمون  
للولايات المتحدة لدى الباب العالي (١١) . وذلك لأن مصر كانت قد حصلت على الاستقلال  
الداخلي تبعاً لأمران ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . وبعد وصول البرامة إلى إسكندر تود ، بالمر  
واجبات وظيفته كقنصل للولايات المتحدة (١٢) .

وقد قدم اسكندر تود الخدمات ابن زار مصر من القضاة والمواطنين الأمريكيين (١٣) .  
وعين اسكندر تود ، ابن كوفلر (P.O. Eben Kofler) كاتباً لقنصلية الإسكندرية  
ومولر (L. Muller) كاتباً لقنصلية القاهرة (١٤) . وبعد بضعة أشهر عين كوفلر كاتب  
القنصلية بالإسكندرية نائب قنصل بها ، ولورور (F. Lurur) نائب المنيوب القنصل  
في دمياط نائب قنصل بها (١٥) .

واستمر اسكندر تود قسلاً للولايات المتحدة حتى قدم استقالته من وظيفته  
بعد أن وصل إلى مصر في أوائل سنة ١٨٤٩ ما كولى قسلاً عاماً للولايات المتحدة  
في مصر (١٦) .

(ثانياً) القنصلية العامة :

### ٣ - دانيال سميت ما كولى

ازدادت أهمية العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، وظهرت فائدة التجارة بينهما ،  
حتى أن رئيس الجمهورية قرر تعيين قنصل عام لتمثيل حكومة الولايات المتحدة في مصر ،

(١) Ibid., From Alexander Tod, Alexandria, 28-12-1844.

اسكندر تود مولود في اسكتلندا ، وقد أقام حتى ذلك الوقت ١٤ سنة في مصر .

(٢) Ibid., 2-1-1845.

(٣) Ibid., From Mo Cauley, Alexandria, 22-2-1849.

(٤) Ibid., From Alexander Tod, Alexandria, 2-1-1845.

(٥) Ibid., 15-6-1845.

(٦) Ibid., From Mo Cauley, Alexandria, 22-2-1849.

وتقوية المحبة بين البلدين ، وتثبيت الاتفاق بينهما بكل الطرق الشريفة <sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك ، عين رئيس الجمهورية دانيال سميث ماكولى ( Daniel Smith Mc Cauley ) قنصل طرابلس بشمال إفريقيا ، اتصالا عاما للولايات المتحدة في مصر ، فكان أول ممثل لبلادها في مصر بلقب قنصل عام . وقد وقع عليه الاختيار لتلك البعثة لخبرته الطويلة في طرابلس ، وإقامته مدة طويلة في بلاد المغرب ، ومعرفة باخلاق وعادات السكان فيها . وقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية قرار التعيين لممثل الولايات المتحدة في الآستانة ، وهو داني كار ( Dabney S. Carr ) للحصول على براءة تعيين ماكولى من السلطان العثماني . غير أن قرار التعيين لم يقدم لماكولى توافاً ، بل تأخر رغبة في تعيين قنصل آخر بدلا منه في طرابلس . ولذلك لم يرسل إليه إلا في ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٤٨ <sup>(٢)</sup> .

وبعد ذلك أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، تلخص فيها على :

١ — مرتب ماكولى كقنصل عام في مصر يبدأ من أول نوفمبر سنة ١٨٤٨ ، ومقداره ٣٠٠٠ دولار في السنة . أما مصاريف القنصلية العامة فهي ٥٠٠ دولار في السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة <sup>(٣)</sup> .

٢ — تقديم خطاب الاعتقاد <sup>(٤)</sup> إلى باشا مصر ، واتخاذ الفرصة لاختباره بميل رئيس الجمهورية الرضى وزغبته الشديدة في مراعاة وإبقاء أعظم علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة ومصر .

٣ — بعثة ماكولى قنصلية وسياسية ، ولها أهمية عظيمة ، مع العلم بأن الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت ، لم تكن لها علاقات دبلوماسية مباشرة مع باشا مصر ، كما كانت علاقاتها التجارية مع البلاد التي يحكمها قليلة جدا . لذلك يجب على ماكولى أن يحافظ على أعظم العلاقات السياسية الودية مع باشا مصر ، وأن يوسع ويشجع التبادل التجاري بين البلدين . ومن أجل ذلك يجب عليه أن يرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية كل ما يمكنه

Ibid., 21-2-1852. From the Secretary of State, Washington, 28-10-1848. <sup>(١)</sup>

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 28-10-1848. <sup>(٢)</sup>

من المصاريف الطارئة مقدار الجواز للتنقل العامة ومصاريف البريد . <sup>(٣)</sup>

خطاب الاعتقاد هو خطاب من رئيس الجمهورية يتبين ماكولى ممثلا لحكومة الولايات المتحدة برتبة قنصل عام لدى ولي مصر . <sup>(٤)</sup>

الحصول عليه من أخبار تجارية وإحصاءات عن مصر ، وكذلك ما يترامى له من اقتراحات مهمة تخدّم ذلك الغرض .

٤ - الاهتمام بالعلاقات بين الحكومة المصرية والباب العالي .

٥ - الانتباه إلى كل ما يهم الولايات المتحدة ، وإرسال ملاحظات التفصيل العام بالتفصيل إلى وزارة الخارجية <sup>(١)</sup> .

وقد وصل ماكولى إلى الإسكندرية من طرابلس في ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩ على ظهر سفينة حربية أمريكية <sup>(٢)</sup> . وبعد وصوله استنجد من بعض الدلائل أن الوالى ربما يستقبله كممثل لدولة ثانوية ، فذكر مخاوفه هذه لشخص وثيق الصلة بوزير الخارجية المصرية ، وأخبره بأنه سيرفض المقابلة إذا تأكّد من صحة ذلك . وفى ١٧ مارس سنة ١٨٤٩ استقبل عباس الأول والى مصر إذ ذاك ماكولى فى القلعة بالقاهرة ، كممثل من الدرجة الاولى لأولى دولة بالرعاية . وعند تقديم ماكولى خطاب الاعتداء ، قام الوالى وتقدم ليستقبله . وقبل انتهاء المقابلة ، أعطى ماكولى سيف الشرف ، وعند باب القصر منح حصاناً ركبه ، وعاد إلى الفندق بنفس الاحتفال الذى رافقه عند ذهابه إلى القلعة <sup>(٣)</sup> .

وقد اعتبر وزير الخارجية الأمريكية استقبال عباس الأول لماكولى بذلك الكيفية مرضياً ، كما لم يعترض على قبول ماكولى السيف والحصان <sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من أن ماكولى عين ممثلاً لبلاده برتبة قنصل عام ، فقد اتخذ لنفسه لقب مندوب سياسى وقنصل عام للأسباب الآتية :

١ - بعثته قنصلية وسياسية .

٢ - تمييزه عن زملائه الذين ليست لهم صفة دبلوماسية .

٣ - الحصول على الاعتبار الذى تستحقه صفته الرسمية الحقيقية <sup>(٥)</sup> .

غير أن وزير الخارجية الأمريكية لم يسمح له باتخاذ لقب مندوب سياسى فى مكاباته مع وزارة الخارجية ، بينما صرح له باتخاذ ذلك اللقب فى علاقاته فى الخارج <sup>(٦)</sup> :

Ibid., 26-10-1848.

American Archives. From McCauley, Alexandria, 9-3-1849.

Ibid., 22-3-1849.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-5-1849.

Ibid., From McCauley, Alexandria, 22-3-1849.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-5-1849.

وبناء على ذلك ، اتخذ ماكولى لنفسه في مصر لقب مندوب سياسى وقصّل عام حتى وفاته <sup>(١)</sup> .

وقد استقال مولر كاتب قصصية القاهرة ، والمشرف عليها ؛ ضين ماكولى ، قسطنطين كجيل ، وهو سورى ، مترجما وكاتباً لقصصية القاهرة ، ليشرّف عليها ، تبعاً لأهميتها في تأمين ومساعدة وحماية السياح الأمريكيين الكثيرين الذين يزورون الصعيد وسوريا ، <sup>(٢)</sup> ثم عينه فيما بعد نائب قصّل في القاهرة لأهمية القصصية بها <sup>(٣)</sup> .

وكذلك عين ماكولى ، ولیم لندجويست ( Lindquist ) نائب قصّل في السويس لأهمية تلك الميناء على البحر الأحمر ، ومرور المسافرين الأمريكيين بها في ذهابهم إلى بلاد الهند والصين وإيابهم منها <sup>(٤)</sup> .

وأيضاً عين ماكولى ، زوج ابنته ولیم مور ( Moore ) ، وهو أيرلندى ، نائب قصّل في الإسكندرية ليشرّف على الأعمال القصصية في أثناء غياب القصّل العام في القاهرة للأعمال الرسمية <sup>(٥)</sup> .

وقد خفّض ماكولى الرسوم التي تحصيلها القصصية العامة في مقابل ختم جوازات السفر وغيرها من الوثائق إلى نصف القيمة المقررة لتخفيف عبئها عن الأمريكيين ، ومساواتها بالرسوم التي تحصيلها القنصليات الأوروبية في مصر <sup>(٦)</sup> .

وقد قطع ماكولى العلاقات بين بلاده ومصر ، رغبة في الضغط على الحكومة المصرية في أثناء المفاوضة معها لتعويض أحد الأمريكيين واسمه فكتور بارثو (Victor Barthow) عن مخبز كان يستأجره في الإسكندرية ، أزالته الحكومة بناءً على سنة ١٨٤٦ عند توسيعها شوارع المدينة . وعلى الرغم من أن طلب التعويض رفض في تلك السنة على أساس أن الحكومة أعطت تعويضات لأصحاب المنزل ولا علاقة لها بالمستأجر ، فإن ماكولى ألح في الطلب حتى أن عباس الأول عرض عليه أن تدفع الحكومة ألف ريال لفكتور . ولكن

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 14-8-1865.

(٢) Ibid., From McCauley, Alexandria, 22-8-1849 and 21-2-1850 and 11-6-1850.

(٣) Ibid., 15-10-1850.

(٤) Ibid., 1-7-1849 and 12-1-1850.

(٥) Ibid., 15-10-1850. From Jones, Alexandria, 12-5-1853. From Edwin

De Leon, Alexandria, 20-12-1853.

(٦) Ibid., From McCauley, Alexandria, 10-7-1850.

ماكولى لم يرض بذلك ، وأنذر الحكومة المصرية في فبراير سنة ١٨٥٢ بأنه إذا لم تحل المسألة حلا مرضيا في مدة ثلاثة أسابيع ، فإنه سيقطع علاقاته الرسمية مع الحكومة ، ويتزل العلم الأمريكى بالأسكندرية . وفي نهاية المدة المحددة ، أرسلت الحكومة اليه مذكرة أعلنت فيها قبول مبدأ التحكيم في مقدار التعويض . ولكنه رفض ذلك مع أنه قدم به من قبل . وأمل هذا التعت ، وقطع العلاقات الرسمية بين القنصلية العامة والحكومة ، وأزال العلم الأمريكى ، عرضت الحكومة المصرية أن تدفع ٦,٠٠٠ دولار تعويضا لفكتور . ولكن ماكولى تمسك بأن يكون التعويض ١٢,٠٠٠ دولار ، ثم خفضه إلى ٨,٠٠٠ دولار ، فاضطرت الحكومة المصرية إلى الرضوخ لطلبه ، ووافقت على دفع ٨,٠٠٠ دولار تعويضا لفكتور بارثو . وفي اليوم التالي رفع العلم الأمريكى ، رحيته قلاع الاسكندرية باطلاق ٢١ مدغما <sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكية أقر الحل النهائي لمسألة فكتور بارثو ، فقد كتب إلى ماكولى يقول إنه يأمل ألا يحدث شيء في المستقبل يجعل من الضروري إتجاه القنصل العام إلى إتخاذ إجراء متطرف جدا مثل ذلك الذى أسرع إليه وهو إزال علم الولايات المتحدة ، وقطع علاقات الصداقة مع حكومة ، من فائدة الأمريكين ورغبتهم أن يقوم بينها وبينهم حسن تفاهم <sup>(٢)</sup> .

وقد حدث نزاع آخر بين الحكومة المصرية وماكولى في أواخر أيامه ، وذلك أن ماكولى عين يعقوب اليازار ، وهو من الرعايا العثمانيين ، سكرتيرا عربيا ومترجما في القنصلية العامة بالأسكندرية دون إخبار الحكومة المصرية بذلك . فلم تعر الحكومة التعيين أى احترام ، وقبضت على يعقوب اليازار بتهمة الاختلاس وسجنته في القلعة بالقاهرة . فاحتج ماكولى على ذلك ، بحجة أن له وحده السلطة على موظفى قنصليته . غير أن الحكومة لم تطلق سراحه <sup>(٣)</sup> .

Sabry (M.): *L'Empire Egyptien Sous Ismail (1863-1879)*. Paris, (١) 1933 p.p. 18-19. American Archives. From McCauley, Alexandria, 21-2-1852 and 7-3-1852. and 16-3-1852.

American Archives, From the Secretary of State, Washington, (٢) 20-4-1852.

Ibid., From Moore, Alexandria, 2-2-1853. From Jones, Alexandria, (٣) 1-6-1853. Note addressed on 21-12-1853 to Mr. Francis Markoe, Chief of the Diplomatic Bureau of the Department of State, at Washington (translation).

هكذا كانت العلاقات بين القنصلية العامة في مدة ماكولى والحكومة المصرية .  
ورغبة في تجنب المنازعات مع النول ، أرسل وزير الخارجية الأمريكية في ١٤ يناير  
سنة ١٨٥٠ تعليمات إلى ماكولى تنص على قصر الحماية على الأمريكين وموظفي القنصلية  
العامة دون غيرهم . ومع ذلك فقد بلغ عدد من منحهم ماكولى الحماية من غير الأمريكين  
وموظفي القنصلية العامة ٣٦ شخصا <sup>(١)</sup> .

وفي ٢٤ أكتوبر ١٨٥٢ توفى ماكولى في الإسكندرية ، ودفن فيها . وأشرف مور نائب  
القنصل على القنصلية العامة منذ ذلك التاريخ حتى قيام جوتز القنصل العام الجديد بأعماله  
في أول مايو سنة ١٨٥٣ <sup>(٢)</sup> .

#### ٤ - ريتشارد جونز

عين رئيس الجمهورية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ريتشارد جونز (Richard B. Jones)  
قنصلا عاما للولايات المتحدة في مصر في المحل الذي خلا بوفاته ماكولى . ويرجع تعيينه  
في هذا المنصب إلى أسباب منها أنه كان قنصلا للولايات المتحدة في ولايات بلاد المغرب ،  
وعارفا حق المعرفة بأخلاق وعادات سكان تلك الأقاليم . وبعد التعيين أرسل إليه وزير  
الخارجية تعليمات عن بعثته ، تلخص فيما يلي :

١ - تقديم خطاب الاعتماد إلى باشا مصر ، وانهاز الفرصة لاختباره بميل رئيس  
الجمهورية الودى ورغبته الصادقة في حماية وإبقاء أعظم العلاقات الودية بين الولايات  
المتحدة ومصر .

٢ - مرتب جونز كقنصل عام يبدأ من ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، ومقداره ٣.٠٠٠  
دولار في السنة ، أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار في السنة لمرتبات المترجمين  
وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة .

٣ - بعثة جونز قنصلية ومياسية ، ولها أهمية كبيرة .

٤ - من الأغراض الرئيسية للبعثة توسيع وحماية التبادل التجارى بين الولايات

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 14-1-1850. From (١)  
Charles Hale, Alexandria, 154-1867.

Ibid., From Moore, Alexandria, 804-1853. From Charles Hale, (٢)  
Alexandria, 14-3-1866.

المتحلة ومصر . ولذا فان من واجب جونز أن يجمع كل الاخبار التجارية والاحصاءات التي يستطيع أن يحصل عليها ، ويرسلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، كما يقدم لها ما يترأى له من اقتراحات مهمة تخدم ذلك الغرض .

٥ — الالتفات إلى العلاقات بين مصر والباب العالي .

٦ — الانتباه إلى كل ما يهم الولايات المتحدة في دائرته .

٧ — اعتبار التعليقات الصادرة إلى القنصل العام السابق له في مصر جزءا من التعليقات

إليه (١) .

وقد وصل ريتشارد جونز إلى الاسكندرية في ٢٧ أبريل سنة ١٨٥٢ على ظهر سفينة حربية أمريكية ، ووجد في الميناء سفينة حربية أمريكية أخرى تنتظر وصوله . فأتى وجود السفينتين في الميناء وأراد مقابلة عباس الأول وإلى مصر إذ ذاك ، والإعتراف به كقنصل عام لبلاده ، على الرغم من عدم وصول برأته من الآستانة . وبناء على ذلك ذهب إلى القاهرة بصحبة ثلاثة من الأمريكيين وقائد السفينة التي وصل بها إلى الاسكندرية ونحو ١٤ ضابطا من ضباط السفينتين الحربيين ، ووصل الجميع إلى القاهرة في أول مايو سنة ١٨٥٢ . وبعد أن تأكد جونز من وزير الخارجية المصرية أنه من المستطاع استقبال عباس الأول له ، على الرغم من عدم وصول برأته من الآستانة ، قدم التماسا بالمقابلته . فقرر استقباله هو ومن معه في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٧ مايو . وفي الميعاد المحدد ذهب الجميع وخمسة عربات فاخرة أرسلها لهم عباس ، وبصحبتهم حرس شرف مكون من ٥٠ فارسا و ٥٠ جنديا من المشاة . وعند وصولهم إلى القصر حيتهم فرقة من الموسيقى ، ثم دخلوا عند عباس وهو في مجلسه بكامل عدده ، فاستقبلهم الحاضرون واقفين . وعند تقديم جونز خطاب الاعتقاد لعباس ، أثنى خطابا باللغة الفرنسية قله مترجم إلى اللغة التركية ، على الرغم من أن عباس يتكلم الفرنسية بطلاقة . وقدم جونز رفاقه لعباس . وبعد مكوث مدة ٢٥ دقيقة أمضوها في التدخين وغير ذلك ، أعطى جونز لوزير الخارجية المصرية نص الخطاب الذي اقاده مكتوبا ، راجيا ترجمته للباشا . وتلخص ذلك الخطاب فيما يلي :

١ — مما يترجى أن يعمل على تنمية حسن التفاهم القائم بين البلدين وأن

يحافظ عليه .

٢ - على الرغم من بعد البلدين ، فإن قديم الملاحة البحرية جعل من الممكن الانتقال من أحدهما إلى الآخر في مدة ٢٠ يوما في المعتاد .

٣ - بينما تشتهر مصر في كل العصور بخصبها وجمالها ، فضلا عن أنها أصل الفن والعلم ، فإن الولايات المتحدة لا تزيد منها عن عبر الرجل . غير أنها في تلك المدة أثبتت وجودها بين أمم العالم ، ووصل عدد سكانها إلى ما يزيد عن ٢٥ مليونا بعد أن كان أقل من مليونين ، وهي تشغل مساحة أكبر من مساحة أوروبا كلها ، وتبلغ حمولة سفنها مثل أكبر دولة أخرى .

٤ - رغبة الولايات المتحدة في نشر تجارتها في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك مصر .  
٥ - إن سياسة الولايات المتحدة المقررة هي عدم التدخل في الأنظمة الداخلية للتعزول الأخرى ، مادامت لا تعارض مع حقوقها وامتيازاتها المقررة بالقانون والمضونة بالمعاهدات القائمة .

٦ - واجب جوزيف هو ملاحظة ما يهتم الولايات المتحدة ، وتنظيم العلاقة بين مواطنيها والمصريين .

هذا مضمون الخطاب الذي ألقاه جوزيف أمام عباس .

وبعد المقابلة ، طلب جوزيف من الحكومة المصرية مساعدته هو ورفاقه في العودة إلى الإسكندرية ، فوضعت الحكومة تحت تصرفه باخرة حكومية ، أبحرت به ورفاقه بعد ظهر يوم المقابلة ، فوصلوا إلى الإسكندرية في اليوم التالي .

وقد اعتبر جوزيف أن تقديم رفاقه من الأمريكيين لعباس قد أعطى قيمة لاستقباله الوالي له <sup>(١)</sup> .

وبعد المقابلة أرسل جوزيف رسالة إلى مترجم الولايات المتحدة في الإسكندرية للحصول على براءة له من السلطان ، وإرسالها إليه . فلما وصلت إليه ذهب بها إلى القاهرة لتسجيلها الحكومة المصرية <sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من أن جوزيف عين ممثلا لبلاده برتبة قنصل عام ، فقد اتخذ لنفسه في مصر لقب مندوب سياسي وتفضل عام كما فعل ذلك من قبل ماكولاي <sup>(٣)</sup> .

Ibid., From Jones, Alexandria, 12-5-1858.

(١)

Ibid., 3-7-1858 and August, 1858.

(٢)

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-8-1865.

(٣)



وقد عين جونز ، روبرت إير ( Robert Air ) نائب قنصل بالسويس في المكان الذي خلا باستقالة لندجويست ( Lindguist )<sup>(١)</sup> . وكذلك عين جونز مندوبا قنصليا في الاقصر لمساعدة السياح الأمريكيين ، كما أيد تعيين اسكاروس قسيس مترجما في القاهرة ، وكان ماکولى قد عينه من قبل ، ولكنه لم يستلم العمل بسبب مرض ماکولى وغيباه ثم وفاته . غير أن الحكومة المصرية عارضت في تعيينه ، وتمسك جونز بالتعيين ، مما أدى إلى حدوث نزاع بين القنصلية العامة والحكومة المصرية<sup>(٢)</sup> .

وكذلك كانت الحكومة المصرية لا ترغب في بقاء قسطنطين كجيل ، نائب القنصل في القاهرة ، كما كان بينها وبين القنصلية العامة الأمريكية نزاع على مسألة يعقوب اليازار في أواخر أيام ماکولى<sup>(٣)</sup> .

ورغبة في حل المنازعات بين الطرفين ، وكلها تصل بمسألة الحماية ، أرسلت الحكومة المصرية بعثة لطفى أفندي إلى الولايات المتحدة في سنة ١٨٥٣<sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من تلك المنازعات ، فقد قرر جونز ، منذ أول الأمر ، عدم حماية غير الأمريكيين إلا في الأحوال غير العادية ، بشرط أن يخبر حكومته بالحقائق ، و ينتظر تعليماتها في مثل تلك الحالات . وذلك في الوقت الذي كان فيه القناصل الآخرون يتمتعون بالحماية على ملئ واسع<sup>(٥)</sup> .

وكذلك رفض جونز جميع الطلبات التي قدمت إليه من المصريين للحصول على الحماية الأمريكية ، وذكر حكومته أن الأمل بغير ذلك سيحدث حالا سوء قفاهم ، وربما يؤدي إلى مشاكل خطيرة<sup>(٦)</sup> .

وعلى الرغم من ذلك ، ومن تعليمات وزارة الخارجية بقصر الحماية على الأمريكيين

---

Ibid., From Jones, Alexandria 2-7-1858. From (Charles Huie, (١)  
Alexandria, 2-6-1860.

Ibid., From Jones, Alexandria, August, 1858. (٢)

(٣) أنظر بعثة لطفى أفندي في « البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر » ، للدكتور أحمد أحمد الحجة ( المجلة المصرية لثانول المولى لسنة ١٩٥٧ ) .

(٤) المرجع السابق .

American Archives. From Jones, Alexandria, 12-5-1858. (٥)

Ibid., 1-6-1858. (٦)

وموظفى القنصلية ، فقد بلغ عدد من منحهم جواز الحماية من غير الأمريكين وموظفى القنصلية العامة خمسة أشخاص<sup>(١)</sup> .

وقد أراد عباس الأول أن يقوم جواز بلور الحكم فى قضية بين الحكومة المصرية والقنصل العام لتسكانيا . ولكن جواز أعلن أنه لا يتدخل فى علاقات الحكومات الأخرى ، ولا يقبل أن يتدخل ممثلو الحكومات الأخرى بينه وبين عباس<sup>(٢)</sup> .  
وقد استمر جواز قائما بأعمال وظيفته حتى جاء خلفه ؛ فحضر معه الاحتفال الرسمى باستقباله ، واستأذن عباس الأول فى الرحيل فى ديسمبر سنة ١٨٥٣<sup>(٣)</sup> .

### ٥ - ادوين دى ليون

عين رئيس الجمهورية فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٣ ادوين دى ليون (Edwin De Leon) قسلا عاما فى مصر ، خلفا لريتشارد جواز ، ثم أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، تلخص فيما يلى :

١ - تقديم خطاب الاعتماد إلى باشا مصر ، وانتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى جدا ورغبته فى تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ - رفع الكونغرس مرتب القنصل العام بالإسكندرية إلى ٥٠٠٠ دولار فى السنة . ولذا فإن مرتب ادوين دى ليون يكون على حسب ذلك المقدار ابتداء من ٢٤ مايو سنة ١٨٥٣ . أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين وغير ذلك و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ - بعثة ادوين دى ليون قنصلية وسياسية . وتعتبر عظيمة الأهمية وأهميتها آخذة فى الازدياد .

٤ - من أغراض البعثة الرئيسية توسيع وحماية التبادل التجارى بين الولايات المتحدة ومصر . ولذا فإن من واجب ادوين دى ليون أن يجمع كل الاخبار التجارية والاحصائيات التى يستطيع أن يحصل عليها ، ويرسلها إلى وزارة الخارجية ، كما يقدم لها ما يرامى له من اقتراحات مهمة تخفف ذلك الغرض .

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

(١)

Ibid., From Jones, Alexandria, 12-6-1868.

(٢)

Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 1-12-1868 and 20-12-1868.

(٣)

٥ — الاهتيم بالعلاقات القائمة بين مصر والباب العالي .

٦ — الانتباه التام إلى كل ما يهم الولايات المتحدة .

٧ — اعتبار التعليقات الصادرة إلى من سبقه من القناصل العاملين في مصر جزءا من التعليقات إليه <sup>(١)</sup> .

وقد وصل ادوين دى ليون إلى الاسكندرية على ظهر سفينة حربية أمريكية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ ، ثم ذهب إلى القاهرة بصحبة ريتشارد جوز وثلاثة من الأمريكيين لمقابلة عباس الأول وإلى مصر إذ ذاك . وفي ١٤ ديسمبر تمت المقابلة بالاحتفال المعتاد . وفيها أظهر الوالى ووزرائه أدبا جما وشعورا طيبا . ففى الساعة الحادية عشرة صباحا أرسل الوالى عرباته وحرسا كبيرا من الفرسان والمشاة مع فرقة من الموسيقي إلى ادوين دى ليون وصحبه وعند من أصدقائه . وقد استقبل عباس ، ادوين وصحبه بما فيهم جوز وكذلك ثمانية من السياح الأمريكيين والجراح العام لجيش بمباى وأحد الفرنسيين ، استقبالا وديا . وألقى ادوين دى ليون خطابا باللغة الانجليزية ، عبر فيه عن رغبة رئيس الجمهورية في إبقاء العلاقات الودية القائمة بين الحكومتين في توسيع التبادل التجارى بينهما ، وامتنح السياسة المستتيرة التى أدت إلى إرسال بعثة لطفى أنتدى إلى الولايات المتحدة <sup>(٢)</sup> . ثم قسم ادوين دى ليون خطاب الاعتقاد . وقد رد عباس على كلمة ادوين معبرا عن الاحترام العظيم لرئيس الجمهورية ، والاعجاب الكبير بالولايات المتحدة . وعند انتهاء المقابلة منح ادوين دى ليون سيف الشرف ، وعند الباب أعطى حصانا ، قبلها بناء على العادة المنبعة في مصر في مثل تلك الحالة ، وبناء على ما اتبعه من سبقه من القناصل العاملين الأمريكيين <sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من أن ادوين دى ليون عين ممثلا لبلاده برتبة قنصل عام ، فقد اتخذ لنفسه في مصر لقب مندوب سياسى وقنصل عام كما فعل ذلك من قبل كل من ماكولى وجوز <sup>(٤)</sup> .

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 6-6-1868. (١)

نص قرار ١٨ أغسطس سنة ١٨٥٦ على أن إيجار القنصلية العامة لا يزيد مقداره على ١٠٪ من مرتب القنصل العام . وبحسب مقدار هذا الإيجار من المصاريف الطارئة كما ذكرنا .

(Ibid., From Beardsley, Alexandria, 22-9-1878).

(٢) أرسلت الحكومة المصرية بعثة لطفى أنتدى إلى الولايات المتحدة للاشتراك في معرض نيويورك ، وحل المنازعات بينها وبين القنصلية العامة الأمريكية ( البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر للكتور أحمد الحتة بالجهة المصرية قانون الدول لسنة ١٩٥٧ ) .

American Archives, From Edwin De Leon, Alexandria, (٣)  
1-12-1868, and 20-12-1868.

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-2-1866.

(٤)

وقد عين ادوين دى ليون ، جيمس شوسود (James Chasseaud) مترجماً للتفصيلة العامة بالإسكندرية في سنة ١٨٥٤<sup>(١)</sup> ولكنه ترك الوظيفة بعد ثلاث سنين لتقلته المرتب فعين ادوين دى ليون ، ولیم جونسون (Johnson) وهو إنجليزى ، مترجماً للتفصيلة العامة وسكرتيراً خاصاً له ، كما عين دكتور جورج أبوت (Abbott) وهو أمريكي أقام في القاهرة ست سنوات ، نائباً لفصل في القاهرة في الحل الذى خلا باقالة تسطنطين كجبل بسبب كثرة قضايا الحكومة المصرية ضده وقضاياها ضدها ، مع بقائه تحت الحماية الأمريكية لخدمته السابقة<sup>(٢)</sup> . غير أن دكتور جورج أبوت توفى في الإسكندرية في يناير سنة ١٨٥٩ ، فعين ادوين دى ليون ، هنرى بروك (Henry F. Brock) وهو مقيم في مصر من مدة طويلة ، نائباً لفصل في القاهرة<sup>(٣)</sup> . وكذلك عين ولیم جونسون نائباً لفصل في الإسكندرية بعد وفاة ولیم مور في يناير سنة ١٨٦١ الذى شغل تلك الوظيفة منذ أيام الفصل العام ماكولى<sup>(٤)</sup> . كما أعاد جيمس شوسود إلى العمل بالتفصيلة العامة بالإسكندرية في وظيفة مترجم وكاتب في مارس سنة ١٨٦١<sup>(٥)</sup> وكذلك عين واصف الحياط مندوباً تفصلياً في أسبوط في سنة ١٨٥٥<sup>(٦)</sup> .

وعند ما تولى ادوين دى ليون أعمال التفصيلة العامة في الإسكندرية ، كتب إلى وزير الخارجية الأمريكية يقول إنه من سوء الحظ أن من سبقه من القناصل العامين كانوا في نزاع دائم مع الحكومة المصرية . ولكنه يعتقد أنه سيقبل عن قريب من حدة النزاع بالاتصال الشخصى والحديث غير الرسمى في الأوقات والأماكن المناسبة<sup>(٧)</sup> . وعلى الرغم من ذلك القول فقد استمر ادوين دى ليون في النزاع مع الحكومة المصرية . وإليك بيان ذلك :

أجابت وزارة الخارجية الأمريكية مطالب الحكومة المصرية التى تقدم بها لطفى اخذنى في واشنطن ، فأرسلت إلى ادوين دى ليون تعليمات تنص على قصر الحماية على الأمريكيين

Ibid., From James Chasseaud, Alexandria, 2-5-1861. (١)

Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 4-11-1857. From (٢)

Thayer, Alexandria, 30-7-1861.

Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 2-2-1859. (٣)

Ibid., 16-2-1861. (٤)

Ibid., From James Chasseaud, Alexandria, 2-5-1861. (٥)

Farman (E): Along the Nile with General Grant, New York, (٦)

1904, p. 101.

American Archives. From Edwin De Leon, Alexandria, 20-12-1858. (٧)

وموظفى القنصلية العامة دون غيرهم ، وعلى إلغاء تعيين قسطنطين كحل نائب القنصل في القاهرة ، وعلى سحب الحماية من اسكاروس قسيس الذي عارضت الحكومة المصرية في تعيينه مترجما في القاهرة . ولكن ادوين دى ليون أجل تنفيذ تلك التعليمات ، وفي نفس الوقت أرسل إلى وزير الخارجية الأمريكية رسالة يدافع فيها عن مسألة الحماية ويعارض مطالب مصر . غير أن وزير الخارجية لم يأخذ برأيه وأمره بتنفيذ التعليمات السابقة ، كما أرسل إليه فيما بعد تعليمات بسحب الحماية من يعقوب اليازار <sup>(١)</sup>.

وفي أول عهد محمد سعيد الذى تولى حكم مصر في يولية سنة ١٨٥٤ ، حلت المنازعات بين القنصلية العامة الأمريكية والحكومة المصرية <sup>(٢)</sup> ، كما سحب ادوين دى ليون الحماية من بعض الوطنيين الذين حصلوا عليها من قبل بجميع مخالفة ، وذلك بناء على تعليمات وزير الخارجية الأمريكية ، وأيضا عزل فرج الميكة المندوب القنصل في الأقصر من وظيفته لغضب الحكومة المصرية من سلوكه <sup>(٣)</sup>.

هكذا انتهت الخلافات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة الأمريكية ، وأصبحت العلاقات بينهما ودية <sup>(٤)</sup> . وقد استمرت كذلك حتى أن ادوين دى ليون أهلى بندقية اسمعيد في ١٠ مارس سنة ١٨٥٥ في الاحتفال بعيد ميلاده فسر بها سعيد كثيرا وأرسل إليه خطاب شكر ، <sup>(٥)</sup> كما أن ادوين دى ليون كتب إلى وزير الخارجية الأمريكية في مايو سنة ١٨٥٧ يقول إن العلاقات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة ودية للغاية <sup>(٦)</sup> .

هذا وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٥٤ أعلنت الحكومة المصرية في عهد عباس الأول ، اليونانيين في مصر وعددهم ٣٠٠٠ بمغادرة البلاد في مدى ١٥ يوما نظراً لانتقطاع العلاقات السياسية والتجارية بين الباب العالي واليونان ؛ فلبوا إلى قناصل الدول الأجنبية ، فوج القنصل العام الأمريكي ادوين دى ليون بعضم الحماية ، كما فعل ذلك القنصل العام لكل من فرنسا وبلجيكا

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 23-12-1853 and 15-5-1854 and 16-8-1854. From Edwin De Leon, Cairo, 2-8-1854 and Alexandria, 18-4-1854.

(٢) أنظر بمشة لطى أفندي في « البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحنة ( المجلة المصرية لقانون الدول لسنة ١٩٥٧ ) .

(٣) American Archives. From Edwin De Leon. Alexandria, 18-9-1854.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid. 9-5-1856.

(٦) Ibid., 6-5-1857.

والنمسا وبروسيا والسويد . وبذلك نال عشر اليونانيين في مصر الحماية ، وتمكن ذلك العدد من البقاء في البلاد <sup>(١)</sup> . وبعد أن عادت العلاقات بين الحكومتين المصرية واليونانية في ٨ أكتوبر سنة ١٨٥٥ ، منحت الحكومة اليونانية ادوين دى ليون وساما لموقفه من اليونانيين في مصر في أثناء أزمتهم ، ولكنه رفضه لأن القانون يجمع ممثل الولايات المتحدة من قبول أية هدية أجنبية <sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية بقصر الحماية على المواطنين الأمريكيين وموظفي القنصلية دون غيرهم ، فقد بلغ عدد من منحهم ادوين دى ليون الحماية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة ١٤٩ شخصا <sup>(٣)</sup> .

وفي يناير سنة ١٨٦١ قلم ادوين دى ليون استقالته من وظيفته ، على أن تنفذ في ٤ مارس من السنة نفسها . وفي ٣٠ أبريل سافر من الاسكندرية إلى مرسيليا <sup>(٤)</sup> .

## ٦ - ولیم ثایر

عين رئيس الجمهورية ولیم ثایر ( William S. Thayer ) قنصلا عاما للولايات المتحدة في الاسكندرية ، وأخبره وزير الخارجية بذلك في ٣٠ مارس سنة ١٨٦١ <sup>(٥)</sup> ، ثم أرسل إليه تعليمات عن بعثته ، قلخص فيما يلي :

١ - تقديم خطاب الاعتماد بالطريقة المعتادة ، وابتزاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى ورغبته الصادقة في تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ - مرتب ثایر - كما حدده القانون - ٣٥٠٠ دولار في السنة ، ويبدأ من تاريخ تعيينه . أما مصاريف القنصلية العامة فهي ٥٠٠ دولار في السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة .

٣ - اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العاملين السابقين له في مصر جزءاً من التعليمات إليه <sup>(٦)</sup> .

Ibid., 18-4-1854 and 4-5-1854.

(١)

Ibid., 28-10-1855.

(٢)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

(٣)

Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 3-1-1861. From James

(٤)

Chausseaud, Alexandria, 3-5-1861.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 30-3-1861.

(٥)

Ibid., 28-4-1861.

(٦)

وقد وصل ناير إلى الاسكندرية في ٢٦ يونية سنة ١٨٦١ ، وأخبر وزير الخارجية المصرية بوصوله وزرغبته في مقابلة محمد سعيد والى مصر إذ ذاك في أقرب وقت ممكن . فثارسل الوزير رسالة تلعرفاية بذلك إلى سعيد في بها ، فأجاب بأنه سيأتى إلى الاسكندرية حيث يستقبل ناير استقبالا رسميا . وقد فشرت تلك الاجابة في الاسكندرية بأنها علامة على الاحترام الخاص لحكومة الولايات المتحدة ، إذ أن العادة المتبعة حتى ذلك الوقت هى أن المنوبين السياسيين ، عندما يلتصون مقابلة الوالى بسرعة ، يذهبون لمقابلته في أى زم من مصر يكون موجوداً فيه ، بدلا من أن يحىء هو لمقابلتهم .

وفى ٢٩ يونيه تمت المقابلة ، ففى الساعة الثامنة والنصف صباحا وصل مترجم الوالى إلى القنصلية العامة بعربة الحكومة . وفيها انتقل ناير ونائب القنصل جونسون إلى قصر وأس الثين . وعند دخولهما فناء القصر وقف بعض الجنود في صف واحد على اليمين ، وحيتهما فرقة موسيقية عسكرية ، ثم صعدا سلم القصر ، ومرايين الضباط والحلم الواقفين بنظام على الجانبين ؛ فاستقبلهما وزير الخارجية المصرية مرحبا ، وقدمها إلى الوالى الذى تقدم الى منتصف حجرة الاستقبال الواسعة . وعندئذ ألقى ناير خطابا قال فيه إن له الشرف في تقديم خطاب اعتماد من رئيس الجمهورية يعلن فيه تعيينه اتصالا عاما للولايات المتحدة في مصر وملحقاتها ، وإن الرئيس طلب منه أن يؤكد لوالى مصر صداقته القلبية ورضاه عن استمرار تلك العلاقات الودية القائمة بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية من مدة طويلة ، وإنه ( ناير ) في أثناء إقامته الرسمية في مصر سوف يستعلم جميع الطرق الشريفة لحماية مصالح مواطنيه وتشجيع حسن التفاهم بينهم وبين المصريين ؛ ثم قلم ناير خطاب اعتماده . وعندئذ أجاب سعيد باللغة الفرنسية على كلمة ناير قائلا إنه سر كثيرا بما قاله ناير ، وإنه رجب به في مصر ، ويأمل أن تكون علاقاته مع الولايات المتحدة سارة كما كانت من قبل . وبعد ذلك أعطى ناير سيف الشرف وحسانا ، بناء على العادة المتبعة في مصر في مثل تلك الحالة .<sup>(١)</sup>

هكذا استقبل سعيد ، القنصل العام ناير الاستقبال الرسمي . وبذلك اعترف به ، على الرغم من عدم وصول براءته من الأستانة . وقد انتهت مدة ناير ولم يحصل على براءة له ، مع أن القانون العثمانى يحتم الحصول على براءة من السلطان للقنصل العام أو القنصل .

Ibid., From Thayer, Alexandria, 29-6-1861.

(١)

ولذا فإن الحكومة العثمانية لم تعترف بتمثيل ناير لبلاده في مصر ، إذ ذكرت في براعة شارلز هيل النى جاء بعده أن شارلز يمثل الولايات المتحدة في مصر بعد ادوين ليون <sup>(١)</sup> .

وفضلا عن ضرورة الحصول على براعة للتفصل العام أو التفصل ، فقد صدر في الآستانة في سنة ١٨٦٣ قانون التفصليات الأجنبية ، وجاء فيه أن المنسوب التفصلي أو نائب التفصل يجب عليه أن يحصل على براعة من السلطان قبل أن يباشر عمله في أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية ، بما في ذلك مصر <sup>(٢)</sup> .

وتد اتخذ كل من التفصل العامين السابقين لنفسه في مصر لقب مندوب سياسى وتصل عام ، على الرغم من أن رئيس الجمهورية عينه تفصلا عاما فقط . غير أن ناير رأى من الصعب اتخاذ لقب في الولايات المتحدة ولقب آخر في الخارج . ولذا فإنه طلب عرض الموضوع على وزارة الخارجية الأمريكية والسكونجريس ، رغبة في إزالة ما في ذلك من شنوذ . وبإيه على ذلك صدر في ٢٠ يونية سنة ١٨٦٤ ، أى بعد وفاة ناير ، قانون يقرر رسميا اللقب الذى سمح به وزير الخارجية لما كولى قبل ذلك بخمسة عشرة سنة <sup>(٣)</sup> .

وقد عين ناير ، روبرت ولكنسون (Robert J. Wilkinson) ، وهو شرقى من رعايا بريطانيا ومقيم في مصر من مدة طويلة ، نائب تفصل في القاهرة في المحل الذى خلا باستقالة بروك ، ثم أماله في نوفمبر سنة ١٨٦٣ لميله إلى حركة الولايات الجنوبية في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وعين مكانه شارلز مارش (Charles March) وهو أمريكى من الموالين للحكومة ، ولكنه توفى في يناير سنة ١٨٦٤ في الاسكندرية حيث دفن <sup>(٤)</sup> . وكذلك عين ناير ، جورج كافاكو (Cavako) ، وهو من الرعايا العثمانيين ، مترجما في القاهرة في سنة ١٨٦١ <sup>(٥)</sup> .

وقد عين ناير ، سلفاجو (W.F. Salvago) نائب تفصل في الاسكندرية بصفة مؤقتة في المحل الذى خلا باستقالة جونسون <sup>(٦)</sup> ثم عين مزييرى (D.G. Mezeviri) نائب

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 26-10-1864 and 14-3-1865.

(٢) Ibid., From Comanos, Cairo, 3-9-1873.

(٣) Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-3-1865.

(٤) Ibid., From Thayer, 28-8-1861 and 9-12-1863 23-1-1864. and 1-2-1864.

(٥) Ibid., From Dainese, Alexandria, 6-7-1864.

(٦) Ibid., From Thayer, 30-9-1861.

كان جونود نائب التفصل بالاسكندرية يقوم في نفس الوقت بأعمال كاتب التفصلي اللازمة .



قنصل في الاسكندرية ليشرف على القنصلية العامة في أثناء غيابه في لندن في سنة ١٨٦٣ مع محمد سعيد والى مصر<sup>(١)</sup>. وكذلك عين فرانسيس دانيس (Dainese) ، وهو أمريكي بالتجنس للإشراف على القنصلية العامة في أثناء غيابه في الاجازة في السنة التالية<sup>(٢)</sup> وأيضا عين دهان دهان مندوبا قنصليا في طنطا ، ووهبا قطر مندوبا قنصليا في قا<sup>(٣)</sup> . وفي أيام ثاير كان بالخرطوم مندوب قنصل للولايات المتحدة .<sup>(٤)</sup> .

هذا ، وبعد وصول ثاير إلى مصر قنصلا عاما لبلاد في الاسكندرية بحر شهر فقط ، حدثت مسألة فارس منصور في أسبوط ؛ فتدخل ثاير فيها و حفظ على الحكومة المصرية حتى أحابت طلباته ، على الرغم من أن فارس لم يكن تحت الحماية الأمريكية . وإليك ملخص ذلك النزاع :

قدم أحد المصريين إلى مدير أسبوط شكوى بأن زوجته كانت مسيحية وأسملت منذ خمس سنين وتزوجت منه فانجبت له طفلة عمرها أربع سنوات ، وأن فارس منصور وهو مسيحي مقيم إذ ذاك في أسبوط أخرجها من دينها وذهب بها إلى منزل المطران . فأمر المدير بإرسال المرأة وابنتها وفارس ومقدم الشكوى إلى المحكمة لنظر الدعوى . وفي ٢٥ يولية سنة ١٨٦١ شرح الزوج دعواه في المحكمة ، فاضاف على ما ذكر أن فارس اتفق مع الزوجة على أنه سيزوجها من رجل آخر ، وأن فارس أبقاها في منزله ثلاثة أيام . وبعد أن شرح الزوج دعواه طالب من المحكمة حقوقه تبعا للشرعة الإسلامية . وعندما سئلت المرأة عما ذكره الزوج ، واقتت عليه ، واعترفت بأنها تركت الاسلام وعادت إلى دينها الأصلي ، فعرضت المحكمة عليها الاسلام قبلته . ولكنها عادت توا إلى المسيحية ؛ فعرضت المحكمة عليها الاسلام مرة ثانية . ولكنها استمرت في عنادها . وعندئذ قال فارس إنه وكيلها ، وأنه سيزوجها ممن يريد تبعا للشرعة المسيحية . وحدث بينه وبين القاضي مشادة كلامية أهان فيها فارس الاسلام ، فضربه بعض الحاضرين من المسلمين ، وأرسله القاضي إلى السجن .

Ibid., 27-5-1862.

(١)

(٢) تجنس فرانسيس دانيس بالجنسية الأمريكية في واشنطن حولي سنة ١٨٥٩ .

Ibid., 5-9-1868. From Charles Hale, Alexandria, 24-1-1866.

Ibid., From Butler. Alexandria, 10-11-1871. From Farman, Cairo, 6-4-1877.

Ibid., From Thayer, Alexandria, 31-7-1862.

(٤)

وقد علم المدير بما حدث وهو في أبي تيج ، كما جاءته رسالة من الأوروبيين القاطنين في أسيوط يخبرونه فيها بما حدث من شغب وفرع بسبب إهانة المسلمين للمسيحيين نتيجة لما حدث لفارس في المحكمة ، ويطلبون منه حمايتهم . وكذلك وصلت إليه رسالة من القاضي بما قاله فارس وعمله وكيف أنه أهان الاسلام . وعندما علم المدير بكل هذا ، أمر باطلاق سراح فارس ليلا ، ثم حضر إلى أسيوط ، واستدعى هيئة المحكمة والذين لهم علاقة بالمسألة وأخذ في التحقيق ، ولام هيئة المحكمة على ما حدث ، ووجع من اشترك من المسلمين في الحادثة ، وأرسل مناديا يعلن في المدينة علم احداث إهانات أخرى ، وينذر من يخالف هذا الأمر بارساله إلى الليان ، كما أمر بتوقيع الكشف الطبي على فارس ، وطلب منه ميانا بما حدث له وسببه ومن قاموا به ليتخذ العزل مجراه . ففعلا أرسل اليه فارس البيان المطلوب .

هذه هي مسألة فارس منصور ، وهو سررى من الرعايا العثمانيين . وقد قام المدير فيها بإجراءات حكيمية ، وأخذ في التحقيق ليتخذ العزل مجراه .

وعلى الرغم من أن فارس لم يكن متمتعاً بالحماية الأمريكية في مصر ، فقد تدخل ثابر التنصل العام للولايات المتحدة في المسألة ؛ وذلك أن البعثة الدينية الأمريكية في أسيوط المكونة من لانسنج ( Lansing ) وبارنت ( Barnet ) كانت قد افتتحت لها مكتبة في تلك المدينة ، واستخدمت فيها فارس لبيع الانجيل والمطبوعات الدينية . فلما وقعت الحادثة ، أرسل واصف الحياط المنسوب التنصلي في أسيوط رسالة تلغرافية إلى نائب التنصل في القاهرة بما حدث لفارس من ضرب وسجن . وبعد وصول تلك الرسالة إلى ثابر ، كتب إلى خو القفار باشا وزير الخارجية المصرية يطلب منه اطلاق سراح فارس في الحال ، وبحث قضيته ، وتقديم الترضية المناسبة لما حدث له . فاستنصر الوزير عن الحقيقة من مدير أسيوط الذي أجاب بأنه هو والمنسوب التنصلي في أسيوط ليس عندهما أدنى علم بأن فارس يتمتع بالحماية الأمريكية . وعندئذ أخبر الوزير التنصل العام ثابر بذلك الحقيقة .

وبعد ذلك وصلت إلى التنصل العام رسالة من المنسوب التنصلي في أسيوط ، يسأل فيها عن أحقية فارس للحماية الأمريكية ، فأمره التنصل العام بمنحه كل المساعدات الرسمية التي تحتاج إليها ظروفه ، على الرغم من أنه لم يكن تحت الحماية الأمريكية .

ثم قابل التنصل العام وزير الخارجية المصرية بصحة روبرت ولكنسون نائب التنصل

في القاهرة ولا تسنح عضو البعثة الدينية الأمريكية في أسيرط ، وشرح له المسألة ، وطلب من الحكومة باخرة تنقله هو أو مندوبه إلى أسيرط لاجراء بحث محايد تمهيدا لمعاقبة المعتدين . فاجاب الوزير أنه سيرعرض طلب الباخرة على الوالى محمد سعيد . أما عن طلب معاقبة من اعتقلوا على فارس ، فلا يمكنه أن يقول ذلك لانه لم يظهر أن فارس تحت الحماية الأمريكية ، ولم يقدم القنصل العام مذكرة بحمايته كالعتاد للحكومة المصرية . وعندئذ أجاب ناير انه ليس من المهم إن كان فارس تحت الحماية الأمريكية أم لا ، لان فارس مندوب وممثل اشخصين أمريكيين يقومان بعمل قانونى في بعثة دينية ، فالاعتداء عليه اعتداء عليهما . ولذلك فانه يطلب ترضية سريعة كما لو كان الاعتداء عليهما وليس على مثلهما ، ويرى أن الموضوع لا يحل بالطرق الدبلوماسية الفنية ، بل بمبادئ العدل والنوق السليم . فأكد له الوزير بأن الموضوع سيحل ودياً .

وفي اليوم التالى أخبر الوزير ، ناير بأن باخرة حكومية ستذهب إلى أسيرط خلال أيام قلائل ، وسيعلم بوقت قيامها في حينه .

وقد وجد ناير أن هذه المناقشات في وزارة الخارجية المصرية لا تؤدي إلى حل سريع للمسألة ، فقرر مقابلة الوالى مباشرة . وفي أثناء المقابلة شرح له الموضوع ، وأخبره بأن حكومته وملايين من الناس في العالم سينظرون آراهم باهتمام ، وأن الجمعيات الدينية المسيحية الكثيرة وذات النفوذ ، وكذلك أصدقاء المدينة في كل مكان سيعتبرون هذا اختصارا لرقى الحكومة العادلة والحرية الدينية في مصر . فقال الوالى ربما تكون هناك بعض المبالغة فيما حدث في أسيرط . وعندئذ أجاب ناير بأن تقرير المدير يدل على أنه ليست هناك مبالغة ، وأنه يرغب في أن يبنى فضيحه على ذلك التقرير . فاعلن الوالى أنه سيقدم له ترضية كافية ، وأن باخرة ستوضع تحت تصرفه في مدة ٤٨ ساعة لتنقله هو أو مندوبه إلى أسيرط . غير أن ناير قال إن هناك خطرا من التأخير، وإن رأى المدير قد أنهى كل ما يريده من البحث ، وإنه لا يريد البحث ، بل العدالة والعقاب في الحال ، وإنه يبنى القضية على تقرير المدير ، ويطلب العقاب على أساس الحقائق الواردة فيه . فوافق الوالى ، وأخذ من لانسج رسالة فارس ورسالة القاضى وتقرير المدير ، ووعد يحث تلك الوثائق .

وبعد أسبوع أرسل ناير ، ولكنسون إلى الوالى لمعرفة ما تم في المسألة ، وإبلاغ رغبات القنصل العام . وفي أثناء المقابلة قال الوالى إنه عزل القاضى وزميله ، فأخبره ولكنسون بأن القنصل العام يريد سجن القاضى والمفتى وجميع من ذكرت أسمائهم في رسالة

القاضي إلى المدير ، ويطلب غرامة من أموالهم مقدارها ١٠٠٠٠ دولار لتعويض فارس عما أصابه . وعندئذ قال الوالى إن هذا العقاب شديد جدا ، ومع ذلك فانه وعد باخبار القنصل العام بما سيعمله ، زيادة على ما سبق ، خلال أيام قليلة .

وبعد ستة أيام ذهب نوبار بك ، أحد كبار موظفى الحكومة المصرية إلى ناير ، وأخبره بأن الوالى ، بعد أن عاقب موظفى المحكمة ، لا يرغب فى معاقبة بقية المعتدين إلا بعد بحث آخر . فقال ناير إنه يرغب فى أن يوقع الوالى العقاب على المعتدين على حكومة الولايات المتحدة كما يوقعه على المعتدين على الحكومة المصرية ، وإنه ليست هناك حاجة ليحث آخر لأن الخطاقتى اتى أدت إلى عقاب القاضى تبرر فى نفس الوقت عقاب رفاقه ، وإنه لا يرضى إلا بسجنهم أجمعين ، فضلا عن فرض غرامة كبيرة عليهم .

وفى اليوم التالى أخبر نوبار القنصل العام بأن الوالى أخذ باقتراحاته ، وأنه سيسجن الثلاثة عشرة رجلا ، ويفرض عليهم غرامة . غير أنهم لا يستطيعون دفع أكثر من ألفى دولار أو ثلاثة آلاف ، كما أن سجنهم لمدة شهر يعتبر كافيا . فاجاب القنصل العام بأنه خفض الغرامة إلى ٥٠٠٠ دولار فى مقابل تنفيذ الوالى لرغباته . غير أن أقل عقاب يستطيع قبوله هو سجنهم لمدة سنة ، ثم أضاف أنه يرجو الوالى أن يجيب طلباته قبل سفره إلى الآستانة فى ذلك اليوم وهو ٢٢ أغسطس سنة ١٨٦١ .

وبعد ثلاث ساعات ، وصلت إلى القنصل العام رسالة بأن الوالى أمر بسجن الثلاثة عشرة رجلا الذين ذكر القنصل العام أسماءهم من قبل ، وفرض غرامة عليهم مقدارها ٥٠٠٠ دولار ، وأن الحكومة ستدفع الغرامة فى الحال نظير تحصيلها منهم فيما بعد حتى لا يتأخر دفعها لفارس . وفعلا دفعت الحكومة المصرية الغرامة ومقدارها ١٠٠٠٠٠ قرش للصلية العامة الأمريكية فى الاسكندرية .

هذا ما تم فى مسألة فارس . أما المرأة التى كانت سبيا فى كل ذلك ، فقد أكلت مرة أخرى خروجها من الاسلام أمام مدير أسيوط ، فوضعها المدير تحت إشراف المطران القبطى ، وسمح لها باتباع دينها الاصل<sup>(١)</sup> .

وبعد رجوع الوالى من الآستانة فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٦١ ، قابله القنصل العام

الأمريكي ، والنمس منه إطلاق سراح الثلاثة عشرة رجلاً المحكوم عليهم بالسجن لمدة سنة في مسألة فارس ، مكتفياً بسجنهم شهراً ، فسر سعيد ووافق على ذلك <sup>(١)</sup> .

وقد استحسنّت وزارة الخارجية الأمريكية الدور الذي قام به ناير في مسألة فارس ، ووافقت عليه ، وعلى ما بذله ناير من المساعي الحميدة لإطلاق سراح المسجونين بسبب تلك المسألة . وكذلك أرسل رئيس الجمهورية رسالة إلى محمد سعيد يمتدح فيها سلوكه في مسألة فارس <sup>(٢)</sup> .

هذا ، وعلى الرغم من تعاليمات وزارة الخارجية الأمريكية بقصر الحماية على الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة ، فقد بلغ عدد من منحه ناير الحماية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة سبعة أشخاص <sup>(٣)</sup> .

وفي ١٠ أبريل سنة ١٨٦٤ توفي ناير في الإسكندرية ، حيث دفن . وقبل وفاته ، طلب من فرانسيس دانيس إدارة القنصلية العامة في أثناء رحلته كان ينوي القيام بها من أجل صحته . فلما تريت منيته طلب منه الاستمرار في إدارة القنصلية العامة <sup>(٤)</sup> ، فقام فرانسيس دانيس بذلك العمل حتى مجيء القنصل العام الجديد .

وفي أثناء تيام دانيس بأعمال القنصل العام الأمريكي في الإسكندرية ، قام نزاع بينه وبين الحكومة المصرية ؛ فقطع العلاقات الدبلوماسية معها ، وأُزيل العلم الأمريكي . وإليك ملخص ما حدث :

كان توماس كندينكو ( Thomas Kindineco ) ، وهو يوناني تحت الحماية النمساوية ، يعيش في الإسكندرية . وفي سنة ١٨٦٢ ذهب إلى الولايات المتحدة ، وأعلن نيته في أن يصبح مواطناً أمريكياً . ولكنه رجع إلى الإسكندرية بعد ذلك بمدة قصيرة ، ومعه جواز سفر كمواطن أمريكي . غير أنه تبنّى للقنصل العام ناير من صور الإيمان التي حلفها توماس في ولاية نيويورك في سنة ١٨٦٢ أنه أعلن إذ ذاك أنه من رعايا النمسا . وعندئذ قال توماس أن جواز سفره خطأ ، وأنكر أنه حصل عليه عن طريق النش . وبعد ذلك

Ibid., 80-9-1861.

Ibid., From the Secretary of State. Washington, 9-10-1861 and 29-10-1861.

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

Ibid., From Francis Dainese, Alexandria, 13-4-1864. From the Secretary of State, Washington, 3-10-1864.

استمر في الاسكندرية ، يعمل في التجارة ، ولم يتم بقية الاجراءات للحصول على لقب مواطن أمريكي .

وقد اشترى توماس مضخة وأراد تجربتها ، فأقامها في قطعة أرض فضاء له ، على جانب شارع من شوارع الاسكندرية الرئيسية ، وجعلها تأخذ المياه من قناة عامة تجري خلفها . وعندما وجد البوليس أن المضخة تأخذ المياه من القناة ، أرسل مذكرة إلى القنصلية العامة الأمريكية في ١٣ يولية سنة ١٨٦٤ يقول فيها إن توماس كندينكو قد قام آلة بخارية على قناة عامة مما أدى إلى تخريبها ، فالرجاء إيقاف العمل ، وإزالة المكان إلى حاله الأولى ، إذ أن مثل ذلك العمل لا يحدث إلا بصريح من الحكومة . فأتوقف دانيس القائم بأعمال القنصل العام العمل . ولكنه علم بعد ذلك أن المضخة ليست بخارية ، بل تدار بقوة الحصان ، فصرح لتوماس كندينكو باستئناف العمل ، وطلب من الحكومة المصرية أن توضح مهندسيا الذين قالوا عن المضخة التي تدار بقوة الحصان إنها آلة بخارية . وبناء على ذلك ، استأنف العمل في يوم ١٤ يولية . ولما رأى البوليس أن القناة فرغت من المياه مرة أخرى ، أرسل مذكرة إلى القنصلية العامة الأمريكية يقول فيها إن إقامة أية آلة متحركة لا يكون إلا بصريح من الحكومة ، وبخاصة إذا اتصلت بالقنوات العامة ، ويطلب إصدار الأمر مرة أخرى إلى توماس كندينكو بإيقاف العمل . غير أن هذه المذكرة وصلت إلى القنصلية العامة نحو الساعة السادسة من مساء يوم ١٤ يولية ، أي بعد انتهاء ساعات العمل . ولذا لم تعرف محتوياتها إذ ذاك لاتها كانت باللغة العربية ، والمترجم لم يكن موجودا . وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي ، استأنف العمل في أخذ المياه من القناة ، فطرد البوليس العمال ، واستولى على المكان ، وعامل توماس كندينكو بشدة عند ما جاء بعد ذلك بنحو ساعتين . لهذا كتب دانيس رسالة في نفس اليوم إلى وزير الخارجية المصرية يقول فيها إن ماحدث هو استيلاء على مسكن أمريكي ، ويطلب فيها معاقبة المعتدين . فاجاب شريف باشا وزير الخارجية في ١٦ يولية بأنه طلب لإيضاحات من البوليس ، وعند وصولها سيعمل ما يطلبه العدل . ولكن دانيس رفض أى تأخير ، وأرسل في ١٨ يولية إلى شريف باشا رسالة يقول فيها إنه إذا لم تقدم الترضية حتى ظهر يوم ٢٠ يولية ، فانه سينزل العلم الأمريكي ويقطع العلاقات مع الحكومة المصرية . وقد وافقه على تلك الفكرة القنصل العام لكل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا .

وقد أرسل وزير الخارجية المصرية في ١٩ يولية رسالة إلى القنصلية العامة ، يبلئ فيها

أسفه على مثل هذا القرار الشديد جداً ، ويؤكد رغبة الحكومة المصرية في بقاء العلاقات الودية مع الولايات المتحدة ، ويقول إنه من المستحيل اتخاذ أية إجراءات قبل معرفة الحقائق لأن تقارير البوليس متعارضة مع أقوال توماس كينديكو ، ويؤكد أن الحكومة لم ترفض العدالة بل أنها لا تستطيع إدانة أحد إلا بعد التحقيق . ولذا فإنه يقترح عمل تحقيق تمثل فيه التفصيلة العامة . فأجاب دانيس في نفس اليوم أنه يقبل مبدأ التحقيق المقترح بشرط أن يكون التحقيق لاحقاً للترضية لا سابقاً لها ، وتمسك بانذاره السابق . فأرسل شريف باشا رسالة أخرى بتاريخ اليوم ذاته إلى التفصيلة العامة يكرر فيها باسباب المقترحات السابقة . ولكنها لم تصل إلا بعد ظهر يوم ٢٠ يولييه بنصف ساعة .

وكذلك أرسل دانيس في ١٨ يولييه إلى اسماعيل وإلى مصر إذ ذاك رسالة تلميعية ، يقول فيها إنه إذا لم تقدم الترضية المطلوبة حتى ظهر يوم ٢٠ يولييه ، فإنه سينزل علم الولايات المتحدة ، ويقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية . وقد شكّا اسماعيل من أن المدة المحددة كانت قصيرة لا تكفي للاهتمام بالموضوع ، وبخاصة لأنه كان في ذلك الوقت بعيداً عن الاسكندرية .

وبناء على ذلك أنزل دانيس العلم الأمريكي في ظهر يوم ٢٠ يونيه ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية ، مع أن التعليمات نص على عدم إزال العلم التفضلي ، مهما كانت الظروف ، إلا بتصريح من وزارة الخارجية . وبعد ذلك أرسل دانيس في نفس اليوم رسالة إلى قائد إحدى السفن الحربية الأمريكية ، يثبته فيها بما حدث ، ويطلب منه الحضور إلى الاسكندرية بسفينته الحربية وحدها أو مع سفينة أخرى ليساعده في الحصول على الترضية اللازمة من الحكومة المصرية .

وبعد ذلك رجع اسماعيل إلى الاسكندرية وطالب من تاستو ( Tasto ) المندوب السياسي والتفصل العام لفرنسا أن يبذل مساعيه الحميدة لحل النزاع . فأقترح تاستو باسم الوالى أن يرفع دانيس العلم الأمريكي ونحبيه مدفعية الحكومة المصرية باطلاق ٢١ مدفعا ، وبعد ذلك تفحص الشكوى وتقدم الترضية المطلوبة . فرفض دانيس ذلك الاقتراح ، وأضاف أن الحكومة المصرية لم ترد على احتجاج التفصيلة العامة على عدم تادية وزرائها الواجب نحو تأثير عند وفاته ، كما ذكر أن الوزراء أهملوا حقوق التفصل العام الأمريكي في الشرة شهور الماضية

وفي اليوم التالي أخبر تاستو ، دانيس بأن اسماعيل وعد بحل جميع المسائل المعلقة السابقة توافي مقابل التنازل عن الحصول على الترضية قبل رفع العلم الأمريكي ، مع التأكيد بأن هذه الترضية ستقدم بعد رفع العلم . ولكن دانيس صمم على أن تكون الترضية قبل رفع العلم . وعلى الرغم من ذلك فقد استمر تاستو في بذل مساعيهِ الحميدة ، ووضع مشروعا لحل النزاع . غير أن المفاوضات انقطعت فجأة لأن وزير خارجية تركيا أرسل إلى اسماعيل رسالة ، بناء على طلب القائم بالأعمال الأمريكي في الآستانة ، يطلب فيها عدم حل النزاع القائم بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة مع دانيس ، لأنه لا يمثل الولايات المتحدة إذ أنه غير حاصل على براءة من السلطان <sup>(١)</sup> .

## ٧ - شارلز هيل

وفي ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٤ وصل شارلز هيل ( Charles Hale ) القنصل العام الأمريكي الجديد إلى الاسكندرية <sup>(٢)</sup> ، فوجد العلاقات بين القنصلية العامة والحكومة المصرية مقطوعة . ولكنه لم يتبع طريق دانيس ؛ بل قابل شريف باشا وزير الخارجية المصرية ، وقال له إن من واجبه كخلف لثاير أن يفحص كل الأمور منذ وفاته ، فإذا وجد أمرا يحتاج إلى إيضاح من الحكومة المصرية ، فانه سيطلب ذلك بصراحة ؛ وهو لا يشك في أن العدالة مستحقة . فاجاب الوزير بأنه لم يجد أية صعوبة في الاتفاق مع ثاير ، وأنه متأكد من أن العلاقات مع خلفه ستكون سعيدة أيضا ، وأنه مستعد للقول مقدما بأن كل ما يطلبه القنصل العام باسم العدالة سيعطى له فورا .

وكذلك أرسل اسماعيل رسالة تفرافية إلى شارلز هيل يرحب فيها بقدمه ، ثم حضر إلى الاسكندرية واستقبله بصفة غير رسمية ، وأكد له في المقابلة رغبته في إبقاء العلاقات الودية مع الولايات المتحدة ، ووعد بأنه من جهته سوف لا يقف شيء في سبيل ذلك مهما كانت الأمور .

وبناء على ذلك رفع شارلز هيل العلم الأمريكي في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٤ على القنصلية العامة بالاسكندرية ، بينما جئته المدفعية المصرية بإطلاق ٢١ مدفعا <sup>(٣)</sup> ، ثم أخبر وزير

American Archives. From Dainese, Alexandria, 21-7-1864 & 8-1864 (١)  
and 12-8-1861. From Charles Hale, Alexandria, 27-8-1864.

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 19-8-1864.

Ibid , 27-8-1864.

(٢)

(٣)



الخارجية الأمريكية بما حدث ، فقرر الوزير أن إنزال دانيس للعلم لم يخزعه الحكومة بأية تعليمات خاصة أو عامة ، بل كان شاذاً وغير مصرح به من وزارة الخارجية . ولذلك فإن الوزارة تمكره وتأسف له <sup>(١)</sup> .

هكذا عادت العلاقات بين القنصلية العامة الأمريكية بالأسكندرية والحكومة المصرية بعد أن قطعها دانيس .

وقد عين رئيس الجمهورية في ١٨ مايو سنة ١٨٦٤ شارلز هيل قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في الأسكندرية ، ثم أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، مامخها كما يأتي :

١ — تقديم خطاب الاعتماد إلى باشا مصر بالطريقة المعتادة ، وانتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودي جداً ورغبته الصادقة في تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ — مرتب شارلز هيل — كما حدده القانون — ٣٥٠٠ دولار في السنة ، ويبدأ من ١٨ مايو سنة ١٨٦٤ ، وهو تاريخ تعيينه . أما مصاريف القنصلية العامة فهي ٥٠٠ دولار في السنة لمرتبات المترجمين وغير ذلك و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة .

٣ — اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العاملين السابقين له في مصر جزءاً من التعليمات إليه <sup>(٢)</sup> .

وفي ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٤ وصل شارلز هيل إلى الأسكندرية فرفع العلم الأمريكي على القنصلية العامة ، وأعاد العلاقات بينهما وبين الحكومة المصرية كما بينا من قبل .

وفي ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٤ استقبل اسماعيل ، شارلز هيل استقبالا رسميا في القاهرة بالاحتفال المعتاد . وعند تقديم خطاب الاعتماد ، ألقى شارلز هيل كلمة قصيرة باللغة الفرنسية مستمدة من تعليمات وزارة الخارجية إليه ؛ فرد اسماعيل عليه بخطاب باللغة نفسها يبادل فيه رئيس الجمهورية عبارات حسن النية ، ويعد بأنه من جهته سوف لا يقصه شيء في إبقاء أعظم العلاقات الودية . وفي نفس اليوم زار شريف باشا وزير الخارجية المصرية ،

Ibid., From the Secretary of State; Washington, 8-10-1864.

(١)

Ibid., 24-5-1864.

(٢)

شارلز هيل في الفندق ، ومكث عنده ما يقرب من الساعتين ، على الرغم من أن مثل تلك الزيادة لا تستمر أكثر من دقائق قليلة <sup>(١)</sup> .

هكذا استقبل اسماعيل ، شارلز هيل ، على الرغم من عدم حصوله على براءة من السلطان العثماني ، مكتفياً بخطاب اعتماد من رئيس جمهورية الولايات المتحدة . وبذلك اعترفت الحكومة المصرية به ، وبدأت علاقاته الرسمية معها منذ ذلك الوقت .

غير أن السفارة الأمريكية في الآستانة طلبت من تلقاء نفسها براءة من السلطان لشارلز هيل ، وبعد أن حصلت عليها أرسلتها إليه في مصر ، فلم يقدمها إلى اسماعيل ؛ بل كتب إلى وزير الخارجية الأمريكية يلتمس منه عدم تقديمها ، وإبقاء الحالة على ما هي عليه ، تجنباً لخلش شعور اسماعيل ، فوافق الوزير على ذلك . ولكن ممثل الولايات المتحدة في الآستانة أرسل إلى الوزير أن من واجبه الحصول على تلك البراءة ، وأن تقديمها إلى اسماعيل مهم ، وأن الباب العالي أرسل إليه رسالة في ذلك الشأن . وإزاء ذلك أمر الوزير شارلز هيل بأن يعرف بطريقة غير رسمية موقف اسماعيل من طلب الباب العالي . فان لم يعارض في ذلك ، يقدم إليه البراءة ، وإن عارض ، يرفع الموضوع إلى وزارة الخارجية ، مع اعتراضات اسماعيل ، وينتظر تعليماتها . وبناء على ذلك عرض شارلز هيل المسألة على اسماعيل بطريقة غير رسمية ، فوافق على تقديم البراءة إن لم يمانع شارلز هيل في ذلك . وتبعاً لهذا ، قابل شارلز اسماعيل مرة أخرى في ٥ أبريل سنة ١٨٦٥ ، وقدم له البراءة <sup>(٢)</sup> .

وبناء على طلب ناير القنصل العام السابق ، صدر في ٢٠ يونيو سنة ١٨٦٤ قانون يقرر رسمياً لقب الذى سمح به وزير الخارجية الأمريكية لما كولى قبل ذلك بخمسة عشرة سنة <sup>(٣)</sup> وتبعاً لذلك القانون تغير لقب القنصل العام إلى مندوب سيمى وقنصل عام في مكاتباته الرسمية مع وزارة الخارجية الأمريكية <sup>(٤)</sup> ، كما غيرت القنصلية العامة اسمها في رسائلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية منذ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٦٤ إلى الوكالة السياسية والقنصلية العامة للولايات المتحدة <sup>(٥)</sup> ، وكذلك اعترفت الحكومة المصرية في مكاتبها الرسمية مع ممثل

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 22-10-1864 and 14-3-1865. (١)

Ibid., 26-10-1864 and 14-3-1865 and 11-4-1865, From the Secretary of State, Washington, 3-12-1864 and 3-1-1865. (٢)

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-3-1865. (٣)

Ibid., From George Butler, Alexandria, 28-5-1870. (٤)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 27-8-1864. (٥)

الولايات المتحدة في مصر بلقب مندوب سيامي وقصل عام<sup>(١١)</sup> ، بعد أن كانت مخاطبة من قبل في المكاتبات الرسمية بلقب قنصل عام<sup>(١٢)</sup> . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية استمرت في مكاتباتها الرسمية تذكر لقب القنصل العام واسم القنصلية العامة حتى عين رئيس الجمهورية أول ممثل ليلاده في مصر بلقب مندوب سيامي وقصل عام في يولييه سنة ١٨٧٢ .

وقيل تعين شارلز هيل قسلا عاما في الاسكندرية ، عين رئيس الجمهورية جورج كامبل تايلور ( George Campbell Taylor ) قسلا للولايات المتحدة في القاهرة<sup>(١٣)</sup> . ولكنه تأخر في الجيء إلى مصر ، عين شارلز هيل ، ج. فرانك ستيفنز ( G. Frank Stevens ) وهو أمريكي ، نائب قنصل في القاهرة بصفة مؤقتة في المكان الذي خلا من مدة وفاة مارش . وقبل الاستقالة الرسمي لشارلز هيل بمدة قصيرة ، وصل تايلور إلى مصر ، قدمه شارلز إلى اسماعيل بعد ذلك الاستقبال توا ، وطلب من الحكومة المصرية الاعتراف به حتى يستطيع القيام بعمله ؛ فاعترفت الحكومة به ، وبأشر أعماله في قنصلية القاهرة . وبوصول تايلور انتهت خلعته ستيفنز<sup>(١٤)</sup> .

وقد عين تايلور قنصل القاهرة فيليكس والماس ( Felix Walmass ) ، وهو ليس مواطنا أمريكيا ، نائب قنصل في القاهرة ، فوافقت وزارة الخارجية على تعيينه في مارس سنة ١٨٦٧<sup>(١٥)</sup> .

وقد قدم تايلور استقالته من وظيفته ، واقترح أن يشرف والماس على القنصلية في القاهرة؛ فقبلت وزارة الخارجية استقالته في ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠ ، كما وافقت في الوقت نفسه على أن يشرف والماس على قنصلية القاهرة<sup>(١٦)</sup> .

وقد عين شارلز هيل القنصل العام فكتور بارثو ( Victor Barthow ) ، نائب قنصل في الاسكندرية ، وهو أكبر الأمريكيين سناً في مصر ، وقد ولد فيها من أبوين أمريكيين<sup>(١٧)</sup> . كما عين جيمس سميث ( James Smith ) نائب قنصل في السويس

Ibid., Cairo, 18-11-1866. (١)

Ibid., From Thayer, Alexandria, 26-11-1861. (٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 2-5-1864. From Taylor, New York, 20-4-1864. (٣)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 27-8-1864 and 22-10-1864. (٤)

Ibid., From Walmass, Cairo, 2-6-1867 and 20-8-1871. From Butler (٥)

30-12-1870

Ibid., From Taylor, 31-12-1869. From Walmass, 18-8-1870. (٦)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 22-10-1864. (٧)

في المكان الذي خلا باتقال روبرت إير (Robert Air) إلى القاهرة . كذلك عين كوستي (N.A. Costi) نائب قنصل في بورسعيد<sup>(١)</sup>، وتريجانت لاتور (Trigant Latour) نائب قنصل في الاسماعيلية<sup>(٢)</sup>، وميخائيل طويل مترجما في القنصلية العامة بالاسكندرية<sup>(٣)</sup>، وإبراهيم داود مندوباً قنصلياً في المنصورة<sup>(٤)</sup>. وكان للولايات المتحدة إذ ذاك مندوب قنصلي في الأنصر اسمه مصطفى أغا ، ومندوب قنصلي في طنطا اسمه دهان دهان ، ومندوب قنصلي في قنا اسمه ويها قطر ، ومندوب قنصلي في أسيوط اسمه واصف الحياط<sup>(٥)</sup>.

وقد تحسنت العلاقات بين القنصلية العامة الأمريكية والحكومة المصرية في مدة شارلز هيل الذي جاء إلى الاسكندرية قنصلاً عاماً لبلاده ، فوجد العلاقات بين القنصلية العامة والحكومة المصرية مقطوعة ، بسبب مسألة توماس كندينكو ، فأعادها ، وأرسل إلى وزير الخارجية الأمريكية شرحاً وافياً عما حدث كما أرسل إليه نبذة عن نزاع آخر اشتكت منه الحكومة المصرية بشدة . وإليك ملخصه :

نشر جيسيب سانتى (Guiseppe Santi) ، وهو من الرعايا الإيطاليين ، صحيفة بالاسكندرية ، أخذ يهجو فيها وإلى مصر وملك إيطاليا ؛ فطلعت الصحيفة ، وأقيمت ضده دعاوى في القنصلية الإيطالية . ولكنه اختفى في ٢١ مارس سنة ١٨٦٤ ، وحصل بطريقة ما على جواز سفر من السفارة الأمريكية في برن بسويسرا ، بصفته مسافراً إلى الولايات المتحدة . وفي ١٥ يونيه سنة ١٨٦٤ وصل إلى بوسطن (Boston) ، فمكث فيها سبعة أيام ، ثم رجع إلى الاسكندرية ، فوصل إليها في ١٥ يوليه سنة ١٨٦٤ . وفي أثناء وجوده في بوسطن ، أعلن نيته في أن يصير مواطناً أمريكياً ، وحلف يميناً بأنه مقيم في ولاية نيويورك ، وأنه يتولى أن يقيم دائماً في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من تلك اليمين ، فقد رجع إلى زوجته وأسرته التي لم يتغير محل إقامتها بالاسكندرية ، واستأنف نشر صحيفة أخرى اشتراها من صاحبها السابق وهو من الرعايا الإنجليز ، وجدد فيها معارضته للحكومة المصرية ؛ وذلك بهجاءه الوزراء بالاسم ، وحتى إلى نفسه ، بهارات مهينة . وفي كل هذا

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 9-9-1867. (١)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 22-2-1869 and 25-8-1869. (٢)

From the Secretary of State, Washington, 10-8-1869.

Ibid., From Farman, Cairo, 6-4-1877. (٣)

Ibid., From Charles Hale, 10-2-1868 and 21-8-1869 and 7-9-1869. (٤)

From Butler, Alexandria, 30-12-1870.

ادعى حماية التفصيلة العامة الأمريكية . غير أن شارلز هيل أخبره بأنه ، بناء على يمينه المذكورة ، لا يستطيع التمتع بالحماية الأمريكية في مصر إلا كقيم مؤقت أو زائر ، وليس بصفة دائمة في عمل ضد قوانين مصر<sup>(١)</sup> .

وعندما علم وزير الخارجية الأمريكية بالتزاع بين التفصيلة العامة والحكومة المصرية حول هاتين المسألتين ، قرر أن توماس كندينكو ليس مواطنا أمريكيا ، وأنه لم يحصل في أى وقت ما على جواز سفر من الحكومة الأمريكية ، وأن الحكومة تنكر الحماية التي أعطاه له دانيس ، والتدخل الذي قام به لمصلحته ؛ كما كافى الوزير التفصل العام بأن يقول لوالى مصر إن رئيس الجمهورية يأسف لأن ما حدث جاء من رجل قام بأعمال التفصيلة العامة عرضا . وكذلك قرر الوزير أن إزال دانيس للعالم لم تجزه الحكومة بأية تعليقات خاصة أو عامة ؛ بل كان شاذا وغير مصرح به من وزارة الخارجية . ولذلك فإن الوزارة تنكره وتأسف له .

وأیضا قرر الوزير أن ساتى ليس مواطنا أمريكيا ولا حق له في أية حماية أو أى تدخل من قبل الحكومة الأمريكية لمصلحته .

وأمر الوزير التفصل العام ألا يمنح منذ ذلك الوقت فصاعدا الحماية لأى شخص ليس في الواقع مواطنا أمريكيا بالمولد أو بالتجنس أو لأى شخص ليس فعلا موظفا في التفصيلة .

وكذلك كافى الوزير التفصل العام أن يؤكد لوالى مصر أن رئيس الجمهورية يرغب في إقامة أحسن العلاقات الودية مع الحكومة المصرية كما كانت من قبل . وقد أرسلت صورة من تلك التعليقات إلى ممثل الولايات المتحدة في الأستانة ، كي يوصلها إلى الحكومة العثمانية ، للعلم بها<sup>(٢)</sup> .

وبناء على تلك التعليقات ، قابل شارلز هيل اسماعيل في القاهرة ، وأخبره بأن رئيس الجمهورية يأسف لأن ما حدث من دانيس في مسألة توماس كندينكو جاء من رجل قام بأعمال التفصيلة العامة عرضا ، كما أخبره برغبة الرئيس في إقامة أحسن العلاقات الودية مع الحكومة المصرية كما كانت من قبل . فعبّر اسماعيل عن سروره ، وأكد حسن نية التامة

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 21-8-1864.

(١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 3-10-1864.

(٢)

ورغبته الصادقة في المحافظة على العلاقات الودية بين الحكومتين . وبذلك انتهى النزاع بين القنصلية العامة الأمريكية والحكومة المصرية الذى واجهه شارلز هيل عند مجيئه إلى الاسكندرية قصلا عاما لبلاده (١) .

وبناء على تلك التعليمات أيضا ، لم يمنح شارلز هيل الحماية لأى شخص جديد ، بل سحب الحماية من أساء استعمالها . غير أنه وجد نحو ٤٠ شخصا ، كما يقول ، لا ينطبق عليهم النص القائل بقصر الحماية على المواطنين الأمريكين وموظفى القنصلية ، مع أنهم مشبوتون في سجلات القنصلية العامة والحكومة المصرية تحت الحماية الأمريكية . وقد أدى بعضهم من وقت لآخر خدمات للقنصلية ، كما أن حالتهم ليست محل نزاع من الحكومة المصرية أو أية حكومة أخرى ، واستمرارها لا يسبب ارتباكا ، وليس لهم غرض ضار من تمسكهم بالحماية الأمريكية . ولهذا لم يسحب شارلز هيل الحماية من هؤلاء الأشخاص ؛ بل ترك معهم شهادات الحماية التى منحها لهم أسلافه ، واكتفى بعدم تجديدها والامتناع عن مساعدة أصحابها إن كانت المساعدة غير مستحقة ، أو تودى إلى ارتباك العلاقات الودية مع أية حكومة أخرى .

غير أن أنظمة الحكومة المصرية تتطلب في كل سنة التحقق من صحة السجل الموثقة فيه أسماء الحاصلين على الحماية ، وكذلك تجديد شهادات الحماية . وبناء على ذلك ، رأى شارلز هيل ألا بد من القيام بذلك العمل في بداية سنة ١٨٦٧ ، بعد أن امتنع عنه سنتين . ولذلك طلب من وزير الخارجية الأمريكية تعليمات جديدة عن مسألة الحماية .

وحشد شارلز هيل إبقاء الحماية لمن لم تسحب منهم ، خوفا من أن تفسر الدول الأوروبية سحبها بضعف الولايات المتحدة الذى جعلها لا تحافظ على مسؤولياتها في مصر ، وكذلك لأن بعض هؤلاء الأشخاص عملوا اكتسابا في سنة ١٨٦٤ جمعوا فيه مبلغا من المال لتخفيف آلام أرامل وأيام من مات من جيش الحكومة في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وقد قدمت لهم وزارة الخارجية الشكر على ذلك العمل . وشرح شارلز هيل حالة طفل يقيم أعور تحت الحماية الأمريكية ، طالبا استثناءه إذا رأت الوزارة سحب الحماية ممن لا تنطبق عليهم التعليمات السابقة (٢) .

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 31-10-1864.

(١)

Ibid., 12-11-1866. From Dainese, Alexandria, 11-7-1864.

(٢)

وقد رد وزير الخارجية الأمريكية على شارلز هيل بأنه يأسف إذ يلاحظ أن رسالته أظهرت عدم مراعاة بعض أسلافه من القناصل العاملين التعليمات التي أصدرتها وزارة الخارجية عن مسألة الحماية . وقرر الوزير أن الحكومة الأمريكية غير ملزمة بمنح حمايتها في نظر أجنبي لأى شخص ليس مواطناً في الولايات المتحدة . غير أن ضرورة تعيين أشخاص في الوظائف غير الرئيسية في الشرق ممن يعرفون لغات تلك البلاد ، تسوغ تجاوز ذلك الشرط بالنسبة إليهم ، ما داموا في الوظيفة . وقد أدى بعد ذلك الإقليم عن الولايات المتحدة ، وسلطة الموظفين السياسيين والقنصلين فيه وأهميتهم إلى إغوائهم على منح الحماية في حالات لا يمكن إقرارها أبداً لو علمت وزارة الخارجية الظروف .

ثم ذكر الوزير أن الوزارة أرسلت تعليمات إلى القنصل العام ادوين دي ليون في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٣ ، تقول فيها إن العادة المتبعة حتى ذلك الوقت عند ممثلي الولايات المتحدة في ولايات شمال افريقية ، وهى أن يشملوا بحمايتهم رعايا الحكومات التي يتلون بلادهم أمامها . والأجانب الذين لا يدخلون في عداد الأمة الأمريكية ، لحمايتهم من المحاكاة من أجل الخلفات ، أو لاعتقادهم من تطبيق القوانين عليهم مثل ما هو متبع مع غيرهم ممن ليسوا تحت الحماية — هذه العادة في نظر وزارة الخارجية خطأ ينبغي تصحيحه .

وكذلك ذكر الوزير أن الوزارة أرسلت إلى شارلز هيل في ٢ أكتوبر سنة ١٨٦٤ تعليمات نص على ألا يمنح منذ ذلك الوقت فصاعداً الحماية لأى شخص ليس في الواقع مواطناً أمريكياً بالمولد أو بالجنس ، أو لأى شخص ليس فعلاً مواطناً في القنصلية .

ثم قال الوزير إن هذه التعليمات واضحة ، وتستوجب عدم استمرار الحماية للأربعين شخصاً الذين أشار إليهم شارلز هيل . ولذلك فإنه يأمره بتنفيذها ، وإرسال نبذة عن تحت الحماية الأمريكية إذ ذاك ، تبين أسمائهم ومدة حمايتهم وأسباب منحها لهم (١) .

وعندما وصلت تلك التعليمات إلى شارلز هيل ، أعلن المنتهين بحماية القنصلية العامة بالاسكندرية من غير المواطنين الأمريكيين أو موظفي القنصلية العامة إذ ذاك سحب الحماية منهم ، على حسب تعليمات وزارة الخارجية ، كما عمل القنصل تايلور مثل ذلك في قنصلية القاهرة . غير أن معظم من سحبت منهم الحماية قدموا التماسات بإعادتها إليهم ، فرفضها شارلز

.Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-12-1866.

(١)

هيل إلى وزارة الخارجية ؛ كما شرح لها مرة أخرى مسألة الولد اليتيم الأعور . وكذلك أرسل إليها نبذة عن سحبتهم الحماية ، تين أسماءهم ، ومواطنهم الأصلية ، وتاريخ منحهم الحماية ، وملاحظات عنهم . وقد بلغ عددهم ٤٧ شخصاً في القنصلية العامة بالاسكندرية ، و٢٦ شخصاً في القنصلية بالقاهرة . وفضلاً عن ذلك قد ألقى شارلو هيل من قبل حماية ١٧ شخصاً منحها لهم دانيس بعد وفاة القنصل العام ثاير ، كما سحب قبل وصول التعليمات الأخيرة إليه ، الحماية من بعض الأشخاص ؛ إذ كانت بسجلات القنصلية العامة بالاسكندرية عند مجيئه أسماء ٧٧ شخصاً من غير المواطنين الأمريكيين أو موظفي القنصلية العامة ، يتمتعون بالحماية الأمريكية ، فضلاً عن السبعة عشرة شخصاً المذكورين ، مع العلم بأن شارلو هيل لم يمنح الحماية لأي شخص في مصر منذ وصوله إليها اتصالاً عاماً ببلاده <sup>(١)</sup> .

وقد رفض وزير الخارجية الأمريكية الالتماسات التي تقدم بها البعض لإعادة الحماية إليهم ، وتمسك بالتعليمات السابقة ، ولم يستثن منها إلا الولد اليتيم الأعور ، إذ أمر بأجائته تحت الحماية الأمريكية ، عندما اتضح ان والده بولندي منحه القنصل العام ما كولى الحماية الأمريكية في مارس سنة ١٨٥١ <sup>(٢)</sup> .

وتبعاً لذلك ، لم يبق تحت الحماية في قنصلية القاهرة إلا مواطن أمريكي واحد ، وشخصان حصلوا على الجنسية الأمريكية بالجنس ، وموظفو القنصلية وهم الكاتب يوسف خزام وإبراهيم مليكه وميشات وهبه ( Michait ) والمترجم أنومين كومنتج ( Antomin Cumening ) والمترجم الشرف حناكرم ( Carnes ) <sup>(٣)</sup> .

هكذا حلت وزارة الخارجية الأمريكية مسألة الحماية في مصر ، فأصبح يتمتع بها فريقان فقط هما المواطنون الأمريكيون وموظفو القنصلية من غير الأمريكيين ، غير ان المواطنين الأمريكيين فئتان أحدهما بالولد والاخرى بالجنس . وبذلك كان في استطاعة الشخص من الرعايا العثمانيين أن يصبح أمريكياً بالجنس ، فيتمتع بالحماية الأمريكية ، كما فعل توماس كندينكو وأخوه جورج اللذان نجسا بالجنسية الأمريكية ، فتمتعاً بحماية الولايات

(١) Ibid., From Charles Hale, 17-1-1867 and 15-4-1867. To the Secretary of State, Volume 4, p.p. 161-166.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-5-1867 and 23-7-1867. From Charles Hale, Alexandria, 28-6-1867.

(٣) Ibid., From Walmass Cairo. 8-8-1867.



المتحلة في مصر . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قررت أن تلك الحماية لا تسرى على القضايا أو المنازعات السابقة لتجنسها بالجنسية الأمريكية <sup>(١)</sup> .

وقد عالج قانون الجنسية العثمانية الذي صدر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ أمثال تلك الحالة ، إذ نص على أنه إذا حصل أحد الرعايا العثمانيين على جنسية أجنبية بان من الحكومة العثمانية ، فإنه يعتبر ويعامل كرعية أجنبية . أما إذا دخل أحد الرعايا العثمانيين في جنسية أخرى بدون إذن الحكومة العثمانية ، فإن ذلك العمل يعتبر باطلا ، ويستمر اعتبار ذلك الشخص ومعاملته في جميع النواحي كرعية عثمانية . وقد تقرر تطبيق هذا القانون في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية بما فيها مصر . وبناء على ذلك ، أرسل وزير الخارجية المصرية في ١٨ أبريل سنة ١٨٦٩ صورة منه إلى القنصليات العامة في مصر <sup>(٢)</sup> .

وقد حدث نزاع بين الحكومة المصرية والقنصلية الأمريكية على مسألة الحماية بعد قصرها على المواطنين الأمريكيين وموظفي القنصلية ، ولكنه لم يلبث أن انتهى . وإليك ملخصه :

عين أحد المصريين واسمه يوسف خزام مترجما لوكالة القنصلية بالقاهرة ووافقت الحكومة المصرية على تعيينه في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٥٨ . وخزام لا يعرف اللغة الإنجليزية ولا اللغة الفرنسية ، ولم يؤد أية خدمة تذكر في وظيفة مترجم بالقاهرة . وقد تحولت وكالة القنصلية إلى قنصلية بعين جورج تايلور قصلا في القاهرة . وعندما جاءت التعليمات بسحب الحماية الأمريكية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية ، أبقى تايلور اسم خزام في قائمة موظفي القنصلية الموجودين فضلا في الخدمة . غير أن رجال البوليس المصري في القاهرة بدأوا في يوينه سنة ١٨٦٧ يعارضون في الاعتراف بحماية الولايات المتحدة لخزام ، مما أدى به إلى تقديم شكوى بذلك إلى القنصل العام الأمريكي شارلز هيل . فإرسل القنصل العام إعلانا إلى البوليس بأنه سوف لا يتدخل في الموضوع إلا إذا كانت المراسلات عن طريق وزير الخارجية المصرية . وبناء على ذلك ، أرسل إليه ذو القدر باشا وزير الخارجية المصرية في ٣ أغسطس سنة ١٨٦٨ مذكرة في الموضوع ، يعارض فيها قيام خزام بوظيفتين في وقت واحد هما مترجم القنصلية ووكيل حليم باشا بن محمد علي ، ويرى ضرورة

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 20-1-1869. From the Secretary of State, Washington, 1-4-1869. (١)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 21-4-1869. (٢)

ترك إحداهما . وقد تابع ذو التقار باشا الموضوع من وقت لآخر ، حتى أن القنصل العام وأى من الصواب أن يتحدث مع الخديو اسماعيل نفسه عن ذلك الموضوع . غير أنه وجد الخديو معارضا في استمرار خزام في الوظيفتين ، لأن ذلك في رأيه يؤدي إلى حدوث إرتباك في الولاية القانونية على خزام . وعندئذ قال القنصل العام للخديو أن اسم خزام أرسل كموظف في القنصلية إلى وزارة الخارجية بواسطون . ولذلك فإنه لا يمكنه سحبه . لا بأمر وزير الخارجية ، فوافق الخديو على ذلك .

وبعدئذ أرسل القنصل العام إلى وزير الخارجية الأمريكية رسالة شرح فيها الموضوع ، وترر أن وظيفة خزام لا وجود لها في الحقيقة ، ولا يمكنه القيام بمثل تلك الوظيفة بلهله اللغات الغريبة وقيامه بوظيفة وكيل الأمير حليم التي تشغل وقته واتباهه ، فضلا عن أن إدعاء وظيفة الحماية شخص يتعارض مع روح ونص تعليمات وزارة الخارجية عن مسألة الحماية (١) .

وقد أمر وزير الخارجية الأمريكية القنصل العام بسحب اسم يوسف خزام من قائمة الملتحقين بالحماية في القنصلية بالقاهرة ، إذ لا يوجد سبب كاف لاستمرار الحماية التي منحت له حتى ذلك الوقت (٢) .

وبناء على قصر الحماية في مصر على الأمريكيين وموظفي القنصلية ، رفض شارلز هيل في سنة ١٨٦٩ منح الحماية لليونانيين . وذلك أن كثيرين منهم طلبوا منه الحماية عندما أشيع صدور أمر من الأستانة بطردهم من مصر ، فرفض إجابة طلباتهم ، وواقعه وزير الخارجية الأمريكية على ذلك (٣) .

وقد تدخل شارلز هيل لمصلحة بعض المصريين المسيحيين الذين تحولوا عن مذهبهم الأصلي الأرثوذكسي إلى المذهب البروتستنتي على أيدي أعضاء البعثة الدينية الأمريكية ، وذلك في المسائل الآتية :

أولا — مسألة بشتلي ( Besh-et-ly ) :

كان بشتلي مدرسا في أخميم ، ولكنه طرد منها بالقوة في مارس سنة ١٨٦٧ بإيعاز من بطريرك الأقباط . فطلب أعضاء البعثة الدينية الأمريكية من شارلز هيل القنصل العام

Ibid., 7-8-1869.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 13-11-1869.

Ibid., 15-2-1869.

(١)

(٢)

(٣)

الأمريكي بالاسكندرية أن يتدخل في المسألة ، واقتروا عليه أن يطلب من الحكومة المصرية الطلبات الآتية :

١ — السماح لبشتلى بالرجوع إلى محل إقامته في أخميم إلى أن تثبت عليه الجرائم التي تستوجب طرده منها .

٢ — محاكمة الأشخاص الذين وقعوا على الطلب المقدم ضد بشتلى وعددهم ٨٩ شخصا ، وكذلك شيخى بلدة أخميم .

٣ — تشكيل لجنة ، تعين كل من الحكومة المصرية والافتصالية الأمريكية نصف أعضائها ، لدراسة المسألة وإصدار الحكم فيها ، مع إعطائها باخرة حكومية تستخدمها في زيارة مصر العليا لهذا الغرض .

٤ — دفع مصاريف البعثة الدينية الأمريكية في مصر العليا التي تبلغ ٣٠٠ جنيه استرليني شهرياً ، ابتداء من ٤ مايو سنة ١٨٦٧ إلى أن يزول التدخل في أعمال البعثة ، وتعود مدارسها في مصر العليا إلى العمل ، بعد أن اضطرت إلى التوقف . وهذه الغرامات تجمع ممن تدينهم اللجنة بالتدخل في أعمال البعثة .

٥ — حق الفتصالية الأمريكية في تعيين مندوبين قنصلين في المدن المصرية التي من المحتمل أن يزورها أمريكيون ، أو التي بها مصالح أمريكية .

غير أن شارلز هيل إكسفى بعرض المسألة على الحكومة المصرية ، مبنياً أنها تحتاج إلى عناية ، دون أن يقدم الطلبات الخمسة التي اقترحها أعضاء البعثة الدينية .

وقد تقي رانغب باشا وزير الخارجية المصرية بقوة اشتراك الحكومة المصرية في ذلك العمل ، لأنه يتنافى مع الحرية الدينية التي أباحها الحكومة في مصر . وفي نفس الوقت كتب الوزير إلى مفتش عام الاتايم بجمع المعلومات اللازمة عن المسألة ، ومنع أى شيء يعترض سبيل الحرية الدينية في مصر . وتبعاً لذلك ، رجع بشتلى إلى أخميم ، حيث استمر يتابع تدريس التعاليم البروتستنتية دون أن يعاكسه أى شخص ، أو يمنعه <sup>(١)</sup> .

ثانياً — مسألة فام اسطفانوس :

طرده فام اسطفانوس هو وإثنان من أقاربه حوالي ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٧ من موطنهم قرب قوص ، بإيعاز من بطريرك الأقباط . فطلب أعضاء البعثة الدينية الأمريكية من القنصل العام

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 25-11-1867.

(١)

الأمريكي شارلز هيل التدخل في المسألة ، فلي الطلب ، وأرسل إلى ذوالقنار باشا وزير الخارجية المصرية رسالة تلغرافية ، ثم مذكرتين عن الموضوع . وبناء على ذلك ، أطلق سراح الثلاثة أشخاص من السجن في إسنا حوالى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٦٧ ، فرجعوا إلى موطنهم . وقد أكد وزير الخارجية المصرية لشارلز هيل تمسك الحكومة بسياسة الحرية الدينية ، وترحيبا بأعضاء البعثة الدينية الأمريكية . غير أن أعضاء البعثة الدينية طلبوا من شارلز هيل تقديم مقترحاتهم الخمسة السابقة إلى الحكومة المصرية . ولكنه لم يوافق على ذلك ، وعرض المسألة على وزارة الخارجية الأمريكية (١) .

وقد وافق وزير الخارجية الأمريكية على موقف شارلز هيل من مسألة بشتلى ومسألة فام اسطفانوس ، وعلى ما بذله من المساعي الحميدة فيها ؛ ولكنه قرر أن دستور الولايات المتحدة وقوانينها لا يتيح لشارلز هيل قبول مقترحات أعضاء البعثة الدينية في هاتين المسألتين ، أو مطالبة الحكومة المصرية بمثل تلك الطلبات الشديدة (٢) .

ثالثاً — مسألة الاعتداء على كنيسة الأقباط في أسيوط :

في ليلة الجمعة ١٢ مارس سنة ١٨٦٩ اجتمع خمسة من المصريين المسيحيين الذين تحولوا إلى البروتستنتية على أيدي المبشرين الأمريكيين في منزل أحدهم بأسيوط لقراءة الانجيل والصلاة كعادتهم . وفي أثناء الاجتماع تملكهم فكرة ، وهى أن وجود الصور في كنيسة الأقباط بأسيوط يخالف لتعاليم الرب ، وأن من واجهم القضاء عليها . ولذلك ذهبوا إلى منزل مجاور للكنيسة يملكه بروتستنت آخر ، فوجدوا صاحبه غائبا . ومع ذلك بقوا فيه ، وانضم إليهم ثلاثة آخرون ، وتسلسل بعضهم إلى الكنيسة ، وشرعوا في انتزاع وكسر كل ما اعتقدوا أنه يخالف لأمر الرب . واشترك الجميع في إتمام ذلك العمل في أثناء الليل . وقد قبض مدير أسيوط عليهم ، وسجنهم مدة قصيرة ، ثم عقد صلحا بينهم وبين رؤساء الكنيسة القبطية في أسيوط في ٢٣ مارس ، وفيه قدموا الاعتذار قبله الآخرون وعفوا عنهم . ولكن بطريرك الأقباط ، عندما علم بذلك ، ذهب إلى الاسكندرية ، وحصل على أمر بتكوين لجنة خاصة لدراسة المسألة ؛ فذهبت اللجنة إلى أسيوط حيث مكثت من ٩ ابريل إلى ١٧ ابريل تدرس المسألة ، ثم قدمت تقريرا عنها . وبناء على ذلك التقرير ، حكم على المخالفين وعددهم ثمانية باصلاح الضرر الذى حدث في الكنيسة ، وسجنهم لمدة تتراوح بين

Ibid., 26-11-1867.

(١)

Ibid , From the Secretary of State, Washington, 24-12-1867.

(٢)

ست سنوات وسنة واحدة لكل منهم يقضونها في الأشغال الشاقة في مصر العليا . وقد قدم ويضا بقطر المندوب القنصل للولايات المتحدة في قنا التماسا إلى القنصل العام شارلز هيل ، يطلب فيه التدخل لمصلحة أخيه وهو أحد المحكوم عليهم في تلك المسألة ، كما طلب أعضاء البعثة الدينية في أسبوط من شارلز هيل التدخل في المسألة بأي شكل كان . وتبعاً لذلك ، حصل شارلز هيل من وزير الخارجية المصرية شريف باشا على تقرير اللجنة الخاصة عن المسألة ، قرأه ، ثم التمس من شريف باشا إطلاق سراح المسجونين في تلك المسألة ، ما داموا قد دفعوا المبلغ المقرر لاصلاح الضرر الذي حل بالكنيسة ، وما دام سجنهم قد بدأ ؛ ثم جدد التماسه لشريف باشا بعد رجوع الخديو اسماعيل من أوروبا . وعندئذ تباحث شريف باشا مع الخديو في ذلك ، فقرر العفو عن هؤلاء المسجونين وإطلاق سراحهم ، وأرسل ذلك القرار تلغرافيا إلى إسنا حيث كانوا يقضون مدة عقوبتهم للأفراج عنهم<sup>(١)</sup> .

هذا ، وقد اتهم شارلز هيل فرصة منح السلطان العثماني لقب وزير لولي العهد محمد توفيق في سنة ١٨٦٨ لاثظار الشعور الودى نحوه ونحو والده الخديو اسماعيل ؛ فدعا إلى تناول طعام العشاء في القنصلية العامة ، كما فعل ذلك من قبل الوكيل السياسي والقنصل العام لكل من فرنسا وبروسيا وإيطاليا ، وبخاصة لأن اسماعيل له أفضل على المواطنين الأمريكيين في مصر ، فقد دفع من ماله الخاص الضريبة على شراء الأراضى اللازمة لمباني البعثة الدينية الأمريكية في الاسكندرية ، وكذلك دعا ضباط السفن الحربية الأمريكية في كل مرة زارت فيها مصر للذهاب إلى القاهرة والرجوع منها بالسكك الحديدية مجاناً ، وأيضاً دعا الجالية الأمريكية العائدة من يافا في يونيه سنة ١٨٦٨ وعددها ٣١ شخصاً للذهاب من الاسكندرية إلى القاهرة والعودة على حسابه الخاص ، وكذلك دعا كل من أراد من السياح الأمريكيين لحضور ست حفلات رسمية للرقص .

وقد قبل ولي العهد الدعوة وتناول طعام العشاء في القنصلية العامة الأمريكية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ، بصحبة بعض رجال الحكومة المصرية<sup>(٢)</sup> .

وبعد ذلك دعا ولي العهد القنصل العام الأمريكي شارلز هيل ، واونج (Ewing) وبكرتون (Pinkerton) من أعضاء البعثة الدينية الأمريكية ، ونائب القنصل ، وكاتب

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 21-8-1869.

(١)

Ibid., 30-9-1868.

(٢)

أول القنصلية العامة الأمريكية ، والمترجم الأول فيها لتناول طعام العشاء في قصره على ترعة المحمودية . وحضر المائدة الوزراء وكبار موظفي الحكومة المصرية . وفيها ظهر أعظم الاحترام لحكومة الولايات المتحدة وشعبها <sup>(١)</sup> .

وتدسرو وزير الخارجية الأمريكية من احتفاء ولى العهد بالقنصل العام الأمريكى وغيره من الأمريكىين في تلك المائدة ، وبما أبداه ولى العهد من الاحترام للعظيم لحكومة الولايات المتحدة وشعبها <sup>(٢)</sup> .

وكذلك اتهم شارلز هيل القنصل العام الأمريكى فرصة أخرى لاطهار شعوره الودى نحو الخديو اسماعيل . ففى مساء يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ كان الخديو يمر في عربة مكشوفة بأحد شوارع الاسكندرية ، وبصحبه شريف باشا واسماعيل باشا صديق وشاهين باشا ، فألقيت عليهم قبلتان من النور الثاقب بأحد البيوت ، ولكنهما لم يصبيا أى شخص . وعندما رجع الخديو من القاهرة إلى الاسكندرية في ٧ أكتوبر ، ذهب القناصل العامون إلى قصر رأس التين لتهنئته بسلامته ، كما قامت صلوات شكر في الكنائس والمعابد اليهودية وبعض المساجد بمناسبة نجاته . وقد ساهم الأمريكيون في ذلك ، فأقاموا صلاة شكر في كنيسة البعثة الدينية الأمريكية بالاسكندرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٨ ، حضرها القنصل العام الأمريكى وموظفو القنصلية العامة الأمريكية ونحو مائة شخص من الوطنيين ، كما حضرها عن الحكومة المصرية ذو الفقار باشا وأحمد باشا دراملى وأدهم بك . وقام بالصلاة بركاتون ( B. E. Pinkerton ) عضو البعثة الدينية الأمريكية المقيم بالاسكندرية ، وألقى حديثا في طاعة أولى الأمر ، مستنفا في ذلك على عدة فصوص من الانجيل <sup>(٣)</sup> .

وبناء على تعليمات وزير الخارجية الأمريكية ، أكد شارلز هيل للخديو اسماعيل أن حكومة الولايات المتحدة وشعبها ينكران تلك الجريمة بثانها بالنجاة من محاولة الاغتيال ، فخاطر الخديو كثيرا لهذا العطف من الولايات المتحدة ، وطلب من القنصل العام أن يعبر لحكومته عن شكره القلبي <sup>(٤)</sup> .

هكذا كانت العلاقات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة في مدة شارلز هيل .

Ibid., 21-10-1868.

(١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 19-11-1868.

(٢)

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 19-10-1868.

(٣)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-11-1868.

(٤)

From Charles Hale, Alexandria, 15-12-1868.

وقد أرسل شارلز هيل في ٤ مارس سنة ١٨٧٠ رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية ، يقدم فيها إلى رئيس الجمهورية استقالته من وظيفته <sup>(١)</sup> . وفي اليوم التالي أخبر شارلز الخديو اسماعيل باستقالته ، مؤكداً أنه لا يوجد أى شئ مكروه في علاقاته بالخديو أو بالحكومة الأمريكية ، فظاهر الخديو أسفه لذلك بعبارة ودية . وفي ١٢ مارس أرسل الخديو إليه رسالة مضانة بخط يده تلخص فيما يلي :

لقد أخبرتنى منذ أيام قليلة أن حكومتك قررت أن تعين خلفا لك ، بناء على طلبك . لذلك لا يسعني إلا أن أثير لك عن أسفى العظيم لسفرك من بلادى . ففى أثناء الست سنوات التى وضعت فيها مصالح الولايات المتحدة فى مصر تحت إشرافك ، أتيت لي الفرصة لتقدير كرم أخلاقك ونزاهة علاقاتك مع حكومتى ، وأنى سوف أتقبل بمنتهى السرور أن حكومتك تقدر خدماتك تقديراً عالياً ، كما أقدرها . وسأكون سعيداً لأخبار حكومتك بأنك حملت معك كل شعورى نحوك بالاحترام والصدقة <sup>(٢)</sup>

وقد قبل رئيس الجمهورية استقالة شارلز هيل من منصبه كقنصل عام للولايات المتحدة بالاسكندرية ، وعين جورج بار خلفا له . وتبعاً لذلك ، أرسل وزير الخارجية إلى شارلز هيل رسالة من رئيس الجمهورية باستدعائه ليقدمها إلى الخديو اسماعيل بعد تقديم صورتها إلى وزير الخارجية المصرية ، كما أمره بأن يستأذن بعد ذلك الحكومة المصرية فى السفر ، معرباً عن رغبة رئيس الجمهورية فى إبقاء العلاقات الودية القائمة بين البلدين <sup>(٣)</sup> . وقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية إلى شارلز هيل رسالة بمناسبة قبول استقالته ، يعبر فيها عن تقديره لخدماته . وفيها يقول إن شارلز أدى واجباته كقنصل عام فى الاسكندرية طول مدة خدمته الطويلة ، بشرف عظيم له ، وقبول تام من الحكومة <sup>(٤)</sup> .

## ٨ - جورج بتلر

عين رئيس الجمهورية جورج بتلر ( George H. Butler ) قنصلاً عاماً للولايات المتحدة فى الاسكندرية ، وأخبره بذلك وزير الخارجية فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٠ <sup>(٥)</sup> ،

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 4-8-1870.

(١)

Ibid., 14-8-1870.

(٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-4-1870.

(٣)

Ibid., 5-6-1870.

(٤)

Ibid., 24-8-1870.

(٥)

ثم أرسل إليه تعليمات عن بعثته ، تخلص فيما يلي :

١ - تقديم خطاب الاعتقاد إلى الخديو بالطريقة المعتادة ، وابتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى ورغبته الصادقة فى قوينة وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ - مرتب جورج بتر - كما حدده القانون - ٣٠٥٠٠ دولار فى السنة ، ويبدأ من ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ ، وهو تاريخ تعيينه . أما مصاريف القنصلية العامة فى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ - اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العاملين السابقين له فى مصر جزءاً من التعليمات إليه (١) .

وقد وصل جورج بتر إلى الاسكندرية فى ٢٠ مايو سنة ١٨٧٠ ، فسله شارلز هيل سجلات القنصلية العامة فى صباح يوم ٢٣ مايو . وبعد ظهر اليوم نفسه ، قدم شارلز رسالة رئيس الجمهورية باستدعائه إلى الخديو اسماعيل ، وأستأذنه فى الرحيل (٢) .

وفى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٠ استقبل الخديو اسماعيل جورج بتر فى قصر رأس التين بغاية اللطف والود ، ورجاه أن يقدم الشكر لرئيس الجمهورية على السماح لعدد كبير من الضباط الأمريكين المشهورين بترك بلادهم لخدمة مصر . وفى اليوم التالى زار جورج بتر ولى العهد محمد توفيق فى قصره على ترعة المحمودية ، فرد ولى العهد الزيارة فى اليوم التالى (٣) .

أما استقبال جورج بتر الرسمى فقد تم فى ٢ يونية سنة ١٨٧٠ فى قصر رأس التين بالاسكندرية . وقد استقبله الخديو اسماعيل بملبسه الرسمى وأوسمته ونياشينه ، وبصحبه جميع الوزراء ، على الرغم من أن العادة المتبعة هى استقبال أوزيرة القنصل العام الأمريكى باللباس غير الرسمى لأنه هو نفسه لا يلبس بذلك رسمية . وقد أمر الخديو اسماعيل باستثناء استقبال بتر فى هذه المرة من العادة المتبعة ، للدلالة على احترامه العظيم للولايات المتحدة . وفى أثناء الاحتفال ، كان فى فناء القصر عدد كبير من الجنود ، كما أطلقت المدفعية المصرية ٢١ مدفعاً للحجة ، وعزفت الموسيقى النشيد الوطنى لكل من مصر والولايات المتحدة .

Ibid., 94-1870.

Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 28-5-1870 and 28-5-1870.

Ibid., From Butler, Alexandria, 28-5-1870.

(١)

(٢)

(٣)



وفى أثناء المقابلة ألقى جورج بتر خطاباً قال فيه إن رئيس الجمهورية أمره بانتهاز فرصة تسليم خطاب اعتماداً لتأكيد رغبة الرئيس الصادقة فى قوة وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر ، وكذلك تأكيد إعجاب الشعب الأمريكى إعجاباً شديداً بروح المعرفة والتفهم الذى نال من أجله اسماعيل استحسان العالم ، ثم قال بتر إن الأمين التين أنجرتا أعظم انتصار لمدينة القرن التاسع عشر ، ألا وهو السكة الحديدية إلى المحيط الهادى وقناة السويس ، يجب أن ترتبطا بروابط الصداقة وحسن النية .

وقد رد الحديو اسماعيل على ذلك الخطاب بكلمة ، رحب فيها بشيلى بتر لبلاده فى مصر ، وقدر فيها إعجاب الولايات المتحدة وصداقتها ، كما عبر فيها عن سروره لابقاء العلاقات الودية بين البلدين وهويتها .

وفى آخر الاحتفال ، قدم لبتر حصان ، بناء على العادة المتبعة ، قبله على أساس أنه ليس هدية شخصية ، ثم أعطاه للكتور لانسينج ( Lansing ) ، كي توضع به البعثة الدينية الأمريكية فى مصر<sup>(١)</sup> .

وقد اشتكى القائم بأعمال تركيا فى واشنطن من طريقة استقبال الحديو اسماعيل لبتر ، وبخاصة نفعة خطاب بتر فى تلك المناسبة . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية رأت أن الاحتفال باستقبال الحديو لبتر لا يختلف عما اتبع مع أسلافه إلا فيما جاء فى خطاب بتر من القول بأن الولايات المتحدة ومصر أمتان ، وأن هذا القول لا يمكن أن يكون صحيحاً من الوجهة الفنية إلا إذا أصبحت مصر مستقلة رسمياً عن تركيا . ولذلك فإن الوزارة قررت إرسال تعليمات إلى ممثلها فى الأستانة لتقديم إيضاحات مرضية لتركيا عن ذلك الموضوع<sup>(٢)</sup> .

وقد أوضح القنصل العام بتر لوزارة الخارجية الأمريكية ما حدث من التباس فى الموضوع ، فقال إنه استعمل كلمة شعب ( people ) فى النص الأصلى للخطاب الذى قدمه باللغة الفرنسية إلى الحديو اسماعيل . أما كلمة أمة ( nation ) فقد جاءت خطأ فى فى الترجمة الانجليزية للخطاب . وكذلك أكد بتر للوزارة أنه لم يكن فى نيته أن يحدث اضطراباً فى العلاقات بين مصر وتركيا<sup>(٣)</sup> .

Ibid., 8-6-1870 and 11-6-1870 and 11-11-1870.

(١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 16-8-1870.

(٢)

Ibid., From Butler, Alexandria, 21-9-1870.

(٣)

ولم تعترض وزارة الخارجية الأمريكية من قبل على قبول من سبق من قناصلها العاملين في مصر للهدايا التي قدمها إليهم ولاية مصر في احتفالات الاستقبال الرسمية . غير أنها ، عندما علمت بقبول بترل للحصان الذي قدمه له الخديو اسماعيل في احتفال الاستقبال الرسمي ، كتبت إليه تقول إن عدم قبول الحصان في تلك المناسبة يسبب مضايقات ، ولكن الدستور يمنع قبول مثل تلك الهدية بدون موافقة الكونغرس ، ولذلك فإنها رفعت المسألة إلى لجنة العلاقات الخارجية راجية أن يصدق الكونغرس على قبول بترل الهدية <sup>(١)</sup> . ولكن اللجنة لم توافق على التماس وزارة الخارجية <sup>(٢)</sup> .

هذا وقد تم فكطور بارثو نائب القنصل بالأمسكندرية طلباً لتعيينه قنصلاً في القاهرة ، فأيد بترل الطلب ، ورفع بوضعية منه إلى وزير الخارجية <sup>(٣)</sup> ، ثم كتب مرة أخرى إلى الوزارة يوصي بصين فكطور بارثو قنصلاً بالقاهرة ، مبيناً مركزه الاجتماعي في مصر ، وصفاته الحسنة ، وضرورة تعيين شخص له مثل تلك المزايا قنصلاً بالقاهرة لخدمة السياح الأمريكيين الكثيرين الذين يزداد عددهم من سنة إلى أخرى <sup>(٤)</sup> . وبناء على ذلك ، عين رئيس الجمهورية فكطور بارثو قنصلاً للولايات المتحدة في القاهرة ، وأخبرته بذلك وزارة الخارجية في ١٧ فبراير سنة ١٨٧١ <sup>(٥)</sup> ، واعترفت به الحكومة المصرية مؤقتاً لحين حضور براءته من الاستانة <sup>(٦)</sup> .

وقد عين فكطور بارثو قنصل القاهرة نقولا ديمتريوس كومانوس ( Nicolas Demetrius Comanos ) ، وهو تاجر يوناني في القاهرة ، نائب قنصل ؛ القاهرة بموافقة القنصل العام بترل <sup>(٧)</sup> .

وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٢ توفي في القاهرة القنصل فكطور باتو <sup>(٨)</sup> .

وقد عين رئيس الجمهورية في سنة ١٨٧٠ ولیم یلج ( William R. Page ) قنصلاً

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 18-1-1871.

(٢) Ibid., 18-1-1871.

(٣) Ibid., From Butler, Alexandria, 14-7-1870.

(٤) Ibid., 30-12-1870.

(٥) Ibid., From Victor Barthow, Cairo, 29-3-1871.

(٦) Ibid., 28-6-1871.

(٧) Ibid., 18-10-1871.

(٨) Ibid., From Beardsley, Alexandria, 31-8-1872.

للولايات المتحدة في بورسعيد<sup>(١)</sup> وذلك لأهمية تلك المياه الجديدة بعد فتح قناة السويس للملاحة العالمية في نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وبناء على التعليمات التفصيلية ، كان لابد للتفصيل العام أن يحدد تعيين الموظفين الذين عيّنهم التفصيل العام السابق في مدى ٩٠ يوماً من توليه أعمال التفصيلية العامة ، وإلا أصبحت تلك التعيينات باطلة . وقد مضى أكثر من تلك المدة على تولى جبر أعمال التفصيلية العامة في الاسكندرية ، ولم يحدد تعيين جيمس سميث ( James Smith ) نائب التفصيل في السويس . ولذا أعلنه في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٠ باقضائه عن وظيفته إبداء من ذلك التاريخ<sup>(٢)</sup> ولما لم يحدد جبر شخصاً يصاح لتلك الوظيفة ، ألغى وكالة التفصيلية في السويس في السنة التالية<sup>(٣)</sup> .

وفي ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ توفى في باريس تريحانت لاتور نائب التفصيل في الإسماعيلية<sup>(٤)</sup> . وقد ترك شفيير ( Chevrier ) وظيفته في التفصيلية العامة بالاسكندرية ، كسكرتير ، بعد نحو سنة من تولى جبر أعمال التفصيلية العامة<sup>(٥)</sup> .

أما عن المندوبين التفصيليين للولايات المتحدة في مصر ، فقد جدد جبر تعيين خمسة عيّنهم أسلافه وهم : دهان دهان في طنطا ، وواصف الحياط في أسبوط ، ومشرق الحياط في جرجا ، وإبراهيم داود في المنصورة ، ونصر الله لوقا في بني سويف<sup>(٦)</sup> ، بينما طرد ويصا بقطر المندوب القنصلي في قنا من وظيفته<sup>(٧)</sup> . وعين جبر ثلاثة مندوبين تفصيليين وهم : رفائيل خزام في المنيا ، وعلى مراد في الأقصر بدلاً من مصطفى أغا الذي أقصاه جبر عن وظيفته ، وعزار عبد الملك ( Azar ) في الخرطوم<sup>(٨)</sup> . ولما لم يحدد جبر من يصلح للتعيين مندوباً تفصلياً في كل من الزقازيق وأسيوط ، ألغى الوكالة التفصيلية في كل من المدينتين<sup>(٩)</sup> .

Ibid., 28-8-1875.

(١)

Ibid., 9-11-1873. From the Secretary of State, Washington, 7-4-1878.

(٢)

Ibid., From Butler, 17-6-1871.

(٣)

Ibid., 23-5-1872.

(٤)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 5-8-1875.

(٥)

Ibid., From Butler, Alexandria, 17-6-1871.

(٦)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 12-2-1875.

(٧)

Ibid., From Butler, 17-6-1871.

(٨)

Ibid.

(٩)

هذا ، وقد أرسلت الحكومة الأمريكية الجنرال ستارنج (Starring) مندوباً  
وزارة المالية بالولايات المتحدة إلى مصر لتققد شئون القنصلية العامة . ومن أجل ذلك بدأ  
رحلته النيلية ، بصحبة بترل ، في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٧١ ، ووصل في رحلته هذه  
إلى الخرطوم ، متفقداً أحوال القنصلية العامة الأمريكية في مصر <sup>(١)</sup> .

وزيادة على التعليمات السابقة عن مسألة الحماية ، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية  
إلى بترل منشوراً في أول مايو سنة ١٨٧١ ، ينص على إرسال تقارير نصف سنوية عن عدد  
وأسماء الأشخاص الذين أعطيت لهم الحماية ، أو الذين يدعون الحماية <sup>(٢)</sup> .

وكذلك أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى بترل منشوراً آخر في ١٥ مايو  
سنة ١٨٧١ ، تطلب فيه إرسال تقرير عن أسماء الأشخاص الذين حصلوا على الحماية من  
القناصل قبل تاريخ منشور أول مايو سنة ١٨٧١ <sup>(٣)</sup> . فاجاب بترل بأن القنصلية العامة  
الأمريكية بالاسكندرية لم تمنح شهادات بالحماية منذ أن تولى العمل فيها في مايو سنة ١٨٧٠ ،  
كما أن سلفه شارلز هيل لم يمنح شهادات بالحماية ، وكذلك لم يقدم أى شخص إلى بترل  
مدعياً حصوله على شهادات الحماية ، أو مطالباً بها ، إذ أصبح مفهوماً أن منح تلك الشهادات  
ضد سياسة الولايات المتحدة في الشرق <sup>(٤)</sup> .

وقد استثنت وزارة الخارجية الأمريكية السويسريين من قرار الحماية الذى أصدرته  
في ملة شارلز هيل ، عندما أرسلت منشوراً في ١٦ يونيه سنة ١٨٧١ ، بناء على طلب  
حكومة سويسرا ، ينص على منح الحماية الأمريكية للمواطنين السويسريين في البلاد التي  
لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قنصلون لسويسرا . غير أن ذلك المنشور عدل بآخر  
في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧١ ، ينص على بذل ممثلي الولايات المتحدة المساعي الجدية لمصلحة  
المواطنين السويسريين الذين يطالبون منهم ذلك ، في حالة علم وجود ممثلين سياسيين  
أو قنصلين لسويسرا . ومع ذلك فقد طبقت وزارة الخارجية الأمريكية في سنة ١٨٧٣  
المنشور الأول على أحد السويسريين في القاهرة الذى طلب منها منحه الحماية الأمريكية <sup>(٥)</sup>

Ibid., 11-4-1872 and 20-6-1872.

Ibid., Circular no. 8, Washington, 1-5-1871.

Ibid., Circular, Washington, 15-5-1871.

Ibid., From Butler, Alexandria, 17-8-1871.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-8-1873. From (٥)

Beardsley, Cairo, 17-8-1875.

وقد قدمت جمعية العمال العالمية (Cosmopolitan Working Men's Association) بالاسكندرية إلى بلر التماسا موجها إلى وزارة الخارجية ، تطلب فيه الحماية الحكومية الأمريكية لها ، فرفضه بلر إلى الوزارة . ولكن وزير الخارجية رفض الالتباس ، على أساس أن سياسة الحكومة هي عدم منح الحماية في البلاد الأجنبية لغير المواطنين الأمريكيين ، ما عدا الأجانب الموظفين في خدمتها السياسية والقنصلية في الأنظار غير المسيحية <sup>(١)</sup> .

وكذلك قدم الضباط الأمريكيون الذين في خدمة الحكومة المصرية طلبات إلى بلر للحصول على حماية القنصلية العامة مع العلم ، بأنهم قد تنازلوا في عقود استخدامهم عن حق المطالبة بحماية القنصلية الأمريكية لهم ، فأصبحوا بذلك محرومين من الحماية في حالة حدوث نزاع بينهم وبين الحكومة المصرية أو الرعايا المصريين . وقد أكد الحثوي اسماعيل لبلر ، في أثناء حديث خاص بينهما ، أن هؤلاء الضباط يجب عليهم أن يقبلوا ولايتهم التامة ، ما داموا قد قبلوا الخدمة في حكومته في مقابل مرتباتهم . وتبعاً لذلك طلب بلر من وزير الخارجية الأمريكية إرسال التعليمات إليه في هذا الموضوع <sup>(٢)</sup> . فرد الوزير بأن القاعدة في وزارة الخارجية الأمريكية هي عدم التدخل رسمياً في موضوعات العقود بين المواطنين الأمريكيين والحكومات الأجنبية ، وقصر التدخل على بذل معنى الحكومة الأمريكية المساعي الحميدة لمصلحة الأشخاص الذين يعتقدون أن ضرراً لحق بهم . وحتى في حالة هذا التدخل غير الرسمي ، يجب ألا يكون الشخص قد تنازل عن حقه في مطالبة الحكومة بذلك . أما إذا كان الشخص قد تنازل عن ذلك الحق في نص العقد ، كما حدث في حالة الضباط الأمريكيين الذين في خدمة الحكومة المصرية ، فلا أساس لتدخل الحكومة الأمريكية لمصلحتهم <sup>(٣)</sup> .

هكذا كان موقف وزارة الخارجية الأمريكية من الحماية في مدة بلر .

وقد حدث خلاف بين بلر الذي يعتنق المذهب الكاثوليك الروماني ، وبين أعضاء البعثة الدينية الأمريكية في مصر الذين يعتنقون المذهب البروتستنت ويسلمون على تشريح الميرين ، فأرسل بلر رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، يقول فيها إن أعضاء تلك البعثة أظهروا الجفاء والتجدي للوزير المصري شريف باشا لأنه حرم الرهبان والبطارنة

Ibid., From the Secretary of State, Washington. 22-7-1872. (١)

Ibid., From Butler, Alexandria. 15-9-1871. (٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington. 5-10-1871. (٣)

الأقباط ، فلم يسمح لأعضاء البعثة أن يفرضوا مذهبهم البروتستنتى على الأقباط ، وإن أعضاء البعثة غالوا فى ادعاءاتهم منذ حادثة الاعتداء على كنيسة الأقباط فى أنسيوط ، حتى أنهم صاروا يعتبرون أنفسهم قوة سياسية فى مصر من الدرجة الأولى ، كما ذكر ذلك أحدهم وهو دكتور لانسينج (Lansing) فى كتابته « أمراء مصر » . ولذلك فقد طلب بتر فى رسالته هذه من وزارة الخارجية الأمريكية اتخاذ إجراءات حاسمة لا يقف ادعاءات أعضاء البعثة الدينية الأمريكية فى مصر ، وإعلان أنهم لا يزالون عن أنهم مواطنون أمريكيون ، حتى لا يحدث فى مصر إرتباك ، كما حدث فى الصين من قبل <sup>(١)</sup> .

وكذلك حدث خلاف بين بتر والجنرال ستون (Stone) ، وهو أمريكى يشغل وظيفة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، مما أدى إلى تقديم ستون شكوى ضده إلى وزارة الخارجية الأمريكية <sup>(٢)</sup> .

وأىضا استحكم العداء بين بتر وبعض الضباط الأمريكين الذين فى خدمة الحكومة المصرية ، حتى أن الجنرال لورنج (Loring) والكولونيل رينولدز (Reynolds) والمajor كامبل (Major Campbell) حاولوا قتله فى ليلة ١٢ يولييه سنة ١٨٧٢ ، إذ أطلقوا عليه طلقتين ناريتين وضربوه بصاعقة غليظة . ولكنه نجا من الموت ، بسبب تدخل الماجور وادلجى (Wadleigh) . وقد ألقت الحكومة المصرية القبض على المتهمين <sup>(٣)</sup> .

وفى ١٣ يولية طلب بتر من وزارة الخارجية الأمريكية التصريح له بإجازه ، فوافقت الوزارة على ذلك فى اليوم نفسه وسافر بتر من الاسكندرية إلى لندن فى ١٦ يولية سنة ١٨٧٢ ، تاركا القنصلية العامة تحت إشراف كومانوس نائب القنصل بالقاهرة <sup>(٤)</sup> .

وفى ٢٣ يولية سنة ١٨٧٢ أقضى رئيس الجمهورية ، جورج بتر عن وظيفته كقنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية <sup>(٥)</sup> .

وقد فهم الخديو اسماعيل ظروف مغادرة بتر لمصر على حقيقتها ، ولم تطرق إلى ذهبه

(١) Ibid., From Butler, Alexandria 24.6.1871. Dr. Lansing: "Egypt's Princes".

(٢) Ibid., From Butler, Alexandria, 28-7-1872.

(٣) Ibid., 14-7-1872.

(٤) Ibid., From Butler, Brindisi, Italy, 20-7-1872. Report by Theodore W. Dimon, 18-10-1872. Vol. 6., p. 266.

(٥) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 18-9-1872.

أبدا فكرة أن الرسالة التلغرافية بمنح أجازة لبتلر تعنى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر؛ بل بالعكس، لقد فهم الخديوى وشريف باشا أن المقصود منها هو منع شخص غير صالح من تولى الأعمال الدبلوماسية. وفي الحقيقة لقد غضب الخديوى وزرأؤه من كثير من أعمال بتلر الرسمية؛ ولكنهم لم يعتبروا تلك الأعمال ناتجة عن شعور العداء من رئيس الجمهورية، بل اعتبروا أنها عملت بدون تفهم من وزير الخارجية أو رئيس الجمهورية، وأنها سترفض عندما تفرض على وزير الخارجية، كما حدث فعلا<sup>(١)</sup>.

(ثالثا) العلاقات السياسية والتفصلية العامة:

#### ٩ - ريتشارد بيرزلى

عين رئيس الجمهورية في ٢٤ يولييه سنة ١٨٧٢ ريتشارد بيرزلى (Richard Beardsley) مندوبا سياسيا وقصلا عاما للولايات المتحدة في الإسكندرية<sup>(٢)</sup>، فكان أول ممثل لبلادهم في مصر يعينه رئيس الجمهورية بهذا اللقب. ومنذ ذلك الوقت أخذت وزارة الخارجية الأمريكية تذكر في مكاتبتها الرسمية لقب المندوب السياسى والتفصل العام، وكذلك اسم الوكالة السياسية والتفصلية العامة.

وقد أرسلت وزارة الخارجية إلى بيرزلى تعليمات عن بعثته في مصر، فتلخص فيما يلى:

- ١ - تقديم خطاب الاعتماد إلى الخديوى بعد تقديم صورته إلى وزير الخارجية المصرية.
- ٢ - مرتب ريتشارد بيرزلى - كما حدده القانون - ٣٥٠٠ دولار في السنة<sup>(٣)</sup>.

أما مصاريف الوكالة السياسية والتفصلية العامة فهي ٥٠٠ دولار في السنة لمربات المترجمين والحراس وغير ذلك، و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة<sup>(٤)</sup>.

- ٣ - اتباع التعليمات الشخصية التي وضعها وزارة الخارجية الأمريكية لممثل الولايات المتحدة السياسيين في الخارج، والتي أرسلت الوزارة بمجموعة منها إليه.

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 11-12-1872.

(٢) Ibid., From Beardsley, New York, 24-1872, From the Acting Secretary of State, Washington, 25-7-1872.

(٣) نص قرار الكونجرس في ١١ يولييه سنة ١٨٧٤ على زيادة مرتب المندوب السياسى والتفصل العام بالقاهرة إلى ٤٠٠٠ دولار في السنة (From Beardsley, Cairo, 12-2-1875).

(٤) نص قرار ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٣ على زيادة مقدار إيجار التفصلية العامة إلى ٢٠٠/ من مرتب التفصل العام، بعد أن كان لا يزيد عن ١٠٠/.

(From Beardsley, Alexandria, 22-9-1878).

٤ - اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العامين السابقين في مصر جزءاً من التعليمات ليه ، والاتفات إلى التعليمات الصادرة في ١٣ و ١٨ يناير سنة ١٨٧١ إلى جورج جتر التي نص على عدم قبول ممثلى الولايات المتحدة للحضان الذى يقدمه الحديو لممثلى الدول الأجنبية عند وصولهم إلى مصر . وبناء على ذلك ، يجب على ريتشارد بيرزلى أن يرفض بأجيب قبول الحضان إذا قدم له .

٥ - تقديم خطاب من وزارة الخارجية لى المشرف على سجلات الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالإسكندرية ، لتسليم ممتلكاتها إلى ريتشارد بيرزلى (١) .

وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٢ وصل ريتشارد بيرزلى إلى الإسكندرية ، وقام بأعمال وظيفته (٢) .

وفى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ استقبل بيرزلى رسمياً فى قصر عابدين بالقاهرة ، حيث استقبله الحديو اسماعيل وولى العهد محمد توفيق والوزراء بالملايس الرسمية . وعند تقديم خطاب الاعتماد ، ألقى بيرزلى كلمة باللغة الفرنسية ، قال فيها إن له الشرف أن يقدم للحديو الخطاب الذى يمنحه السلطة كمنسوب سياسى وقنصل عام للولايات المتحدة فى مصر ، وإن رئيس الجمهورية لم يكن فى استطاعته أن ينفى عليه شرفاً أعظم من ذلك ، أو أن يكلفه بعبء أصعب من عبء إبقاء العلاقات الودية التى قامت دائماً بين الولايات المتحدة ومصر ، وإن رئيس الجمهورية يرغب رغبة صادقة فى استمرار تلك العلاقات فى المستقبل كما كانت فى الماضى ، وإنه ( بيرزلى ) سيبحث فى تحقيق تلك الرغبة . وقدر الحديو اسماعيل على ذلك الخطاب ، معبراً عن سروره من العلاقات الودية القائمة بين البلدين ، وأمله فى استمرارها دون تغيير .

وقد جرت مراسم الإحتفال كالعتاد ، ما عدا الحضان ، فانه لم يقدم إلى بيرزلى بناء على طلبه ، إذ أنه التمس بكل أدب عدم تقديمه إليه ، عندما قابل شريف باشا القائم بأعمال وزارة الخارجية المصرية للجديد ميخايل لامتقباله الرسمى . وقدر عليه شريف باشا بأن تقديم الحضان للقناصل العامين الجدد تقليد قديم من حكام مصر يبر عن سلطة ممثلى الدول

Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 28-7-1872. (١)  
جده أولو مرة فى تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية تذكر فيها الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالإسكندرية .

Ibid., From Beardsley, Alexandria, 29-8-1872.

(٢)



الأجنبية ، وأن اقتراح حذفه يحتاج إلى تبصر ، ولا يمكن تنفيذه إلا بأمر الخديو . فأجاب ميرزى بأن رفض قبول الحصان لا يقصد به علم احترام الحكومة المصرية ، ولكن المسألة هى أن قبول ممثلى الولايات المتحدة لمثل تلك الهدية يتنافى مع روح الدستور الأمريكى . وقد وعيد شريف باشا بعرض الموضوع على الخديو . وفعل لم يقدم الحصان فى حفل الاستقبال<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن تقديم الحصان لم يحذف فيما بعد من مراسم الاحتفال الرسمى باستقبال ممثلى الدول الأخرى . وقد أسف ميرزى لقبول ماركيز دى كازو ( Marquis de Cazeaux ) المندوب السامى والفصل العام لفرنسا الحصان الذى قدمه إليه الخديو اسماعيل فى حفل استقباله الرسمى فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٢<sup>(٢)</sup> .

وتد تولى ميرزى أعمال وظيفته ، كما استقبله الخديو اسماعيل رسمياً قبل أن يحصل من الباب العالى على براءة له كمندوب سياسى وقصل عام فى مصر . وذلك لان مصر كانت تعتمد على خطابات الاعتماد فى الاعتراف بممثلى الدول الأجنبية فيها ولا تهتم كثيراً بالبراءات . غير أن ميرزى اقترح على وزير الخارجية الأمريكية الحصول على براءة له من السلطان العثمانى ، منعاً لحثوث اضطراب فى العلاقات بين تركيا ومصر ، خصوصاً وأن تركيا كانت إذ ذاك متمسكة بحقها فى مصر . وبناء على اقتراح ميرزى ، أرسل وزير الخارجية إلى ممثل الولايات المتحدة فى الأستانة تعليمات بالحصول من الباب العالى على براءة لريتشارد ميرزى كمندوب سياسى وقصل عام للولايات المتحدة فى الإسكندرية<sup>(٣)</sup> .

وقد حدث تغيير فى تمثيل الولايات المتحدة فى مصر فى مدة ميرزى إذ تغير لقب ممثليها من قصل عام إلى مندوب سياسى وقصل عام كما ذكرنا ، وألغيت قنصلية القاهرة ، وأنشئت مكانها وكالة قنصلية ( Consular Agency ) ، ثم انتقلت الوكالة السياسية والقنصلية العامة من الاسكندرية إلى القاهرة ، وأنشئت مكانها وكالة قنصلية ، بينما ألغيت الوكالة القنصلية فى القاهرة . وإليك بيان ذلك :

بعد وفاة فكتور بارثو نصل القاهرة ، سألت وزارة الخارجية الأمريكية ميرزى عما

Ibid., 26-2-1872.

(١)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 27-2-1872.

(٢)

Ibid., 27-2-1872. From the Secretary of State, Washington,

(٣)

24-10-1872.

إذا كان من الضروري إبقاء فصلية القاهرة أم لا . فرد عليها يرزلى بأنه يرى إلغائها وإنشاء وكالة فصلية مكانها ، لأنه سيجعل إقامته معظم الوقت في القاهرة ، إذ أنها محل الإقامة الرسمي للخديو ، وفيها الوزارات ، فضلا عن أنها محل الإقامة الطبيعي لجميع القناصل العاملين ، على الرغم من أن الاسكندرية محل المقر الرسمي لإقامة معظمهم . وقد أبدى الخديو رغبته في نقل محلات إقامتهم الرسمية إلى القاهرة <sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك ، قررت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٢ إلغاء الفصلية بالقاهرة ، وإنشاء وكالة فصلية مكانها <sup>(٢)</sup> .

وبعد ذلك ، اقترح يرزلى على وزير الخارجية تغيير اسم « الوكالة السياسية والفصلية العامة للولايات المتحدة في الاسكندرية » إلى « الوكالة السياسية والفصلية العامة في القاهرة » أو « في مصر » ، حتى يكون المندوب السليمي والفصل العام بالقرب من المقر الرسمي للخديو والمقر الدائم للوزارات في القاهرة . واقترح في نفس الوقت إنشاء وكالة فصلية في الاسكندرية <sup>(٣)</sup> ، ثم اقترح بعد ذلك على وزير الخارجية أن يعرض على الكونجرس تغيير اسم الوكالة السياسية والفصلية العامة ، كما جاء في اقتراحه السابق ، حيث أن القاهرة أصبحت العاصمة الدائمة لمصر ، والمقر الحقيقي لمثل الدول الأجنبية <sup>(٤)</sup> . وبناء على ذلك ، صدر قرار من الكونجرس بتغيير اسم ولقب الوكيل السياسي والفصل العام للولايات المتحدة بالاسكندرية إلى الوكيل السياسي والفصل العام للولايات المتحدة بالقاهرة . وبذلك انتقلت الوكالة السياسية والفصلية العامة من الاسكندرية إلى القاهرة ، وتم نقل سجلاتها في نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، وأنشئت وكالة فصلية بالاسكندرية . وقد أخبر ممثل الولايات المتحدة في الأستانة بذلك التغيير <sup>(٥)</sup> .

ونجح عن نقل الوكالة السياسية والفصلية العامة إلى القاهرة إلغاء الوكالة الفصلية بالقاهرة ، لأن المندوب الفصلي ، على حسب التعريف ، هو من يؤدي واجباته خارج المدينة التي بها الفصلية <sup>(٦)</sup> .

- Ibid., From Beardsley, Alexandria, 9-11-1872, (١)  
 Ibid., From the Secretary of State, Washington, 10-12-1872, From (٢)  
 Beardsley, Cairo, 6-1-1873,  
 Ibid., From Beardsley, Cairo, 6-1-1873, (٣)  
 Ibid., 22-9-1873, (٤)  
 Ibid., 30-12-1874, From the Secretary of State, Washington, (٥)  
 9-1-1874,  
 Ibid., From the Secretary of State Washington, 27-10-1874, (٦)

هكذا تغير تمثيل الولايات المتحدة في مصر في مدة يرزلى .  
واليك أسماء موظفي الوكالة السياسية والتفضلية العامة للولايات المتحدة بالاسكندرية  
في ٢٩ يناير سنة ١٨٧٤ :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
يوسف مشا الله . .	الاسكندرية	مصرى	مترجم	١٨٧٣/٤/٢٠
فرانسيس فلتش (Fenech)	"	بريطانى	كاتب	ديسمبر ١٨٧٣
حسن على . . .	"	مصرى	قواس	سنة ١٨٦٠
محمد أحمد . . .	"	مصرى	قواس	سنة ١٨٧٣ (١)

أما أسماء موظفيها بالقاهرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٤ ، أى بعد قتلها ، فهى :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
ريتشارد بيرزلى . .	القاهرة	أمريكى	مندوب سياسى وقنصل عام	١٨٧٢/٧/٢٣
بايت (Babbitt) . .	"	أمريكى	نائب قنصل عام	١٨٧٢/١٠/٢٦
يوسف مشا الله . . .	"	مصرى	مترجم	١٨٧٢/٤/٢٠
ركوسيداروس . . .	"	مصرى	مترجم	سنة ١٨٥٤
فرانسيس فلتش . . .	"	انجليزى	كاتب	—
حسن على . . .	"	مصرى	قواس	—

واليك أسماء موظفي الوكالة السياسية والتفضلية العامة للولايات المتحدة فى القاهرة  
في ١٨٧٥/١٢/٣١ :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
ريتشارد بيرزلى . . .	القاهرة	أمريكى	مندوب سياسى وقنصل عام	١٨٧٢/٧/٢٣
فولاكومانوس . . .	"	يونانى	نائب قنصل عام	—
اسكندر الياس . . .	"	بريطانى	كاتب	١٨٧٥/١/١
ركو سيداروس . . .	"	مصرى	مترجم	—
حسن دلى . . .	"	مصرى	قواس	(٣) —

Ibid., From Beardsley, Cairo, 29-1-1874.

(١).

Ibid., 10-1-1875.

(٢).

Ibid., From Nicholas Comanos, Cairo, 31-1-1876.

(٣).

أما أسماء موظفي الوكالة القنصلية بالاسكندرية في ١٨٧٥/١٢/٣١ فهي:

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
قسطنطين سلفاجو .	الاسكندرية	يوناني	مندوب قنصلي	—
قسطنطين كومانوس .	»	»	مترجم	—
قسطنطين كوتزودنتياص .	»	»	كاتب	١١ —
( Coutzodontias )				

وزيادة على الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة ، والوكالة القنصلية بالاسكندرية ، كانت الولايات المتحدة قنصلية في بورسعيد مستقلة منذ إنشائها في سنة ١٨٧٠ استقلالاً تاماً عن القنصلية العامة ، وعلى أعلاها القنصل ولهم يديج ( Page ) ، فيرسل رسالاته إلى وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة ، ولا يخبر القنصلية العامة بصيغيات موظفي قنصليته حتى أن نائب القنصل والحراس في تلك القنصلية لم يكونوا معروفين أو معترفاً بهم من الحكومة المصرية أو القنصلية العامة . وقد استمرت تلك الحالة حتى جاءت إلى بيرزلي القوانين القنصلية في ديسمبر سنة ١٨٧٤ ، فأرسل مذكرة رسمية إلى يديج ، يلفت فيها نظره إلى ما جاء في تلك القوانين عن المراسلة مع وزارة الخارجية ، وعن سلطات الرقابة التي للقناصل العاملين . ولكن يديج أجاب بأنه يرسل رسالاته إلى واشنطن مباشرة بصريح من وزارة الخارجية ، وأنه هو السلطة القنصلية الوحيدة للولايات المتحدة في مصر التي لها الحق في تعيين مندوبين قنصلين ، كما أنهم يرزلي بأنه تسبب في قص مرتبه ، فأرسل يرزلي خطاب يديج هذا إلى وزير الخارجية الأمريكية <sup>(٢)</sup> .

وقد أطلق يديج الرصاص على رجل من رعايا بريطانيا في أحد شوارع بورسعيد ، فحدث وزير الخارجية المصرية مع يرزلي عن الحادث ، وأظهر دهشته من اقتراف قنصل الولايات المتحدة مثل ذلك العمل . وبناء على ذلك ، أرسل يرزلي في أول فبراير سنة ١٨٧٥ مذكرة رسمية إلى يديج ، وطلب منه إضاحا عن الحادث ، فلم يرد عليه ، فرفع يرزلي الموضوع إلى وزير الخارجية الأمريكية <sup>(٣)</sup> .

Ibid.

(١١)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 26-2-1875.

(١٢)

Ibid.

(١٣)

وفى ١٩ يولييه سنة ١٨٧٥ توفى فى بورسعيد ولهم يدج قنصل الولايات المتحدة فى بورسعيد ، قطاب ييرزلى من يىكر ( Baker ) القائم بأعمال القنصل البريطانى فى تلك الميناء الاشراف على القنصلية الأمريكية ، فأشرف عليها <sup>(١)</sup> . ولكنه انقل بعد ذلك إلى وظيفة أخرى ، فاحل ييرزلى ، الفريمووف ( Alfred Woelff ) ، أحد موظفى القنصلية الانجليزية فى بورسعيد ، محله فى الاشراف على القنصلية الأمريكية حتى ياتى برودبنت ( Broadbent ) ، نائب القنصل الأمريكى فى بورسعيد ، من سوريا ؛ وكان قد ذهب إليها قبل وفاة يدج <sup>(٢)</sup> .

وقبل وفاة يدج اقترح ييرزلى فى ٤ مايو سنة ١٨٧٥ على وزير الخارجية الأمريكية نقل القنصلية الأمريكية فى بورسعيد إلى الاسكندرية . ثم كرر اقتراحه هذا بعد وفاة يدج ، فكتب إلى وزير الخارجية ، يقول إن إنشاء قنصلية فى الاسكندرية أصبح ضروريا لأن المندوب القنصل فى الاسكندرية ليس له مرتب . ولذلك فإنه لا يعطى الواجبات القنصلية الوقت والالتفات اللازمين ، فضلا عن أن أمريكىين كثيرين يمرون بالاسكندرية . وبناء على ذلك ، أصبحت الولايات المتحدة فى حاجة ماسة إلى قنصل فى الاسكندرية ، بينما لا حاجة لها إلى قنصل فى بورسعيد <sup>(٣)</sup> .

هذا ، وقد عينت وزارة الخارجية الأمريكية هنرى بايت ( Henry A. Babbitt ) كاتبا قنصليا فى الاسكندرية ، فقام بأعماله فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٧٢ <sup>(٤)</sup> . ولكن ييرزلى رشحه فى نفس الشهر لوظيفة نائب قنصل عام بالاسكندرية ليشرف على أعمال القنصلية العامة فى أثناء غياب ييرزلى معظم الوقت فى القاهرة المقر الرسمى للخديو والوزارات ، حيث يجرى الاتصال المباشر بالحكومة <sup>(٥)</sup> . وبناء على ذلك ، عينه وزير الخارجية نائب قنصل عام بالاسكندرية <sup>(٦)</sup> ، وأرسل شهادة تعيينه إلى ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة لاستخراج برائة له من الباب العالى <sup>(٧)</sup> .

Ibid., 24-7-1875.

(١)

Ibid., 28-8-1875 and 18-10-1875.

(٢)

Ibid., 28-8-1875.

(٣)

Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 6-9-1872. (٤)  
From Beardsley, Alexandria, 18-10-1872.

Ibid., From Beardsley, 26-10-1872.

(٥)

Ibid., From the Secretary of State, Washington 21-11-1872.

(٦)

Ibid., 4-2-1873.

(٧)

وعندما ألغيت القنصلية بالقاهرة ، أنشئت مكانها وكالة قنصلية ، وعين فيها قولا ديميتريوس كومانوس ( Nicholas Demetrius Comanos ) نائب القنصل فى قنصلية القاهرة السابقة ، مندوبا قنصليا <sup>(١)</sup> . ولما نقلت الوكالة السياسية والقنصلية العامة من الاسكندرية إلى القاهرة ، ألغيت الوكالة القنصلية بالقاهرة ، فرشح بيرزلى ، كومانوس المندوب القنصلى السابق بالقاهرة ، نائب قنصل عام للوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة فى المكان الذى يشغله بايت ، فوافق وزير الخارجية على تعيينه نائب قنصل عام بالقاهرة <sup>(٢)</sup> . ولكنه لم يستمر فى ذلك المنصب إلا بضعة أشهر ، إذ أجريت عمليات التصيب على يانوس وأُنك تحت رعاية القنصلية العامة ؛ وكانت لكومانوس علاقة بها ، فاعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية تلك العمليات ماسة بكرامة الحكومة الأمريكية وقنصليتها فى مصر . ولذا فأُلحى طردت كومانوس من وظيفته <sup>(٣)</sup> . ولكن بيرزلى التمس من الوزارة إعادة تعيينه ، فوافق الوزير على تعيينه نائب قنصل عام بالقاهرة إذا رشحه بيرزلى لذلك . وفعلا رشح بيرزلى لتلك الوظيفة فوافق الوزير <sup>(٤)</sup> .

أما بايت الذى كان يشغل وظيفة نائب قنصل عام بالقاهرة قبل أن يعين كومانوس فيها ، فقد قتل بوظيفة كاتب قنصل إلى فرنكفورت بدلا من ألبرت زيك ( Albert J. de Zeyk ) الكاتب القنصلى الذى قتل بوظيفته إلى القاهرة <sup>(٥)</sup> ، فوصل إليها وتولى عمله فى ٣ مايو سنة ١٨٧٥ <sup>(٦)</sup> .

وقد عين بيرزلى يوسف مشا الله مترجما للوكالة السياسية والقنصلية العامة الأمريكية بالاسكندرية بدلا من ميخائيل طويل <sup>(٧)</sup> .

أما عن المندوبين القنصلين للولايات المتحدة فى مصر ، فقد جدد بيرزلى تعيينهم جملة قبل فوات المدة المحددة للتجديد ، وهى ٩٠ يوما من توليه شئون الوكالة السياسية والقنصلية

Ibid., 10-12-1872. (١)

Ibid., From Beardsley, 28-11-1874. From the Secretary of State, Washington, 4-1-1875. (٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 18-5-1875. (٣)

Ibid., 11-1-1876. From Beardsley, Cairo, 18-1-1876. From (٤)

Comanos, Cairo, 29-1-1876.

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 26-2-1875. (٥)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 4-5-1875. (٦)

Ibid., 30-4-1875. From the Secretary of State, Washington, 31-5-1875 and 12-7-1875. (٧)

العامة بالإسكندرية . وفي نفس الوقت طلب من وزارة الخارجية الأمريكية إرسال قائمة بأسماءهم وأسماء موظفي القنصلية العامة بالإسكندرية والقنصليات الأمريكية الأخرى في مصر ، إذ لا توجد قائمة بذلك في سجلات القنصلية العامة بالإسكندرية <sup>(١)</sup> . وقد أرسلت إليه الوزارة قائمة بأسماء المنوبين القنصلين في مصر ، كما يلي :

الاسم	المكان	الاسم	المكان
تقولا دبيريوس كومانوس	القاهرة	وامف انخياط	أسيوط
دهان دهان	طعلا	شرق انخياط	جرجا
ابراهيم داود	المنصورة	عل مراد	الأقصر
عصر الله لوقا	بنى سويف	عزرا عبد الملك	الخرطوم (٢)
رفايل خزام	المنيا		

وبعد التحقق من هذه الأسماء ، وجد بيرزلى أنها صحيحة ، ماعدا رفائيل خزام بالمينا الذى لم تعترف به الحكومة المصرية ؛ ولذلك فانه لا يدخل في عداد المنوبين القنصلين للولايات المتحدة في مصر <sup>(٣)</sup> .

وقد عين بيرزلى ، جادس جاد Gadis Gad في وظيفة مندوب قنصل في قها ، ووافق وزير الخارجية الأمريكية على ذلك <sup>(٤)</sup> . ولكن الحكومة المصرية رفضت الاعتراف به ، فعين بيرزلى بدلا عنه ويضا بقطر الذى كان مندوبا قنصليا للولايات المتحدة في نفس المكان من قبل ، وطرده القنصل العام بطر <sup>(٥)</sup> .

وكذلك عين بيرزلى قسطنطين سلفاجو ( Constantine Salvago ) ، وهو تاجر يونانى ، مندوبا قنصليا في الإسكندرية ، بعد نقل الوكالة السياسية والقنصلية العامة عنها وإنشاء الوكالة القنصلية فيها ، فوافق وزير الخارجية الأمريكية على ذلك <sup>(٦)</sup> .

- (١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 29-11-1872.  
 (٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington 17-1-1873.  
 (٣) Ibid., From Beardsley, Cairo, 18-2-1873.  
 (٤) Ibid, 8-3-1873. From the Secretary of State. Washington, 7-4-1873.  
 (٥) Ibid, From Beardsley, Cairo, 12-2-1875  
 (٦) Ibid., 9-4-1874. From the Secretary of State, Washington, 6-5-1874.

وقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية منشوراً إلى بيرزلى فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٥ ، يقول فيه إنه يعتقد أن كثيراً من الوكالات القنصلية الموجودة فى مصر إذ ذلك يمكن إبطالها دون أن يعود على المصلحة العامة ضرر ، فرد بيرزلى عليه قائلاً إن جميع الوكالات القنصلية فى الوجه البحرى ينبغي إلغاؤها ، وإن كثيراً من الوكالات القنصلية فى الوجه القبلى ينبغي إلغاؤها لأنها ضرورية للسائح الأمريكين<sup>(١)</sup> . ثم أرسل إليه رسالة أخرى ، يقول فيها إن جميع الوكالات القنصلية فى مصر ماعدا الوكالة القنصلية فى الإسكندرية يمكن إلغاؤها بدون أن يعود من ذلك ضرر على مصالح الولايات المتحدة التجارية ، لأنه لا توجد تجارة ما بين واحدة منها ، فيها عدا الاسكندرية ، وبين الولايات المتحدة . غير أن الوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر تقوم بالخدمات الآتية :

- ١ — مساعدة السائح الأمريكين وإسداء النصح لهم .
- ٢ — حماية أعمال أعضاء البعثات الدينية الأمريكية ، وتشمل منطقة عملهم الوجه البحرى والوجه القبلى ، وتوجد مدارسهم قريباً فى كل مدينة ذات أهمية فى القطر المصرى . ويؤدى المندوبون القنصليون فى الوجه القبلى خدمات جليلة للسائح الأمريكين فى أشهر الشتاء ، إذ يستلمون بريد السائح ويرسلونه ، كما يصلحون قاربه إذا حدث له تلف ، ويحلون المشكلات بينه وبين التوى ، ويدخلون لمصلحته فى جميع الحالات التى تسبب له متاعب ، ويسهون بطرق كثيرة فى طمأننته ورفاهيته وراحته . وكذلك يؤدى المندوبون القنصليون خدمات عظيمة لأعضاء البعثة الدينية الأمريكية ، إذ يساعدونهم فى التفرغ لعملهم ، ويحسون من الاضطهاد تلاميذ مدارسهم ومن تحول من المصريين إلى البروتستانتية على أيديهم ، وكذلك يحسون أعضاء البعثة الدينية الأمريكية وموزعى الكتب الدينية التابعين لهم ، فى حالات التدخل فى أعمالهم من قبل السلطات المحلية أو خصومهم الدينين ، عند زيارتهم للمدن التى ليست لهم فيها مراكز ناجية .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن المندوبين القنصليين فى الوجه البحرى لا يؤدون خدمة ما للسائح الأمريكين إلا نادراً ، لأن السائح لا يزورون هذا الجزء من مصر . ومع ذلك ، فإن من المستحسن إبقاء الوكالة القنصلية فى المنصورة لحماية مصالح البعثة الدينية الأمريكية . أما فى الوجه القبلى فيجب إبقاء الوكالة القنصلية فى كل من الأقصر وأسبوط ، لأن السائح الأمريكين يحتاجون فى هاتين المدينتين الى نصيحة ومساعدة ، كما أنه من الضرورى



تعيين مندوب قنصل في أسوان لخدمة السياح . والوكالات القنصلية الأخرى في الوجه القبلي موجودة في بني سويف وجرجا وقنا ، وهي في الدرجة الثانية من الأهمية للسياح ، ولكن أعضاء البعثة الدينية يعتبرونها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المندوبين القنصلين الموجودين فيها مثل وصفا بقطر في قنا .

ويجب نقل الوكالة القنصلية بالإسماعيلية إلى السويس ، لأن السفن التي تمر في قناة السويس تقف عند بور سعيد والسويس فقط ، ولأن المسافرين يركبون السفن أو ينزلون منها في السويس ، فضلا عن أن السويس أهم من بور سعيد كمركز تجارى لارتباطها بالقاهرة بالسكة الحديدية ، بينما بور سعيد معزولة تماما .

وكذلك يجب نقل القنصلية في بور سعيد إلى الاسكندرية .

وقد لحص يرزلى اقتراحاته عن الوكالات القنصلية الأمريكية في مصر فيما يلي :

١ — الوكالات القنصلية التي تبقى هي : الاسكندرية والمنصورة وبني سويف وأسيوط وقنا والأقصر .

٢ — الوكالات القنصلية التي تلغى عند شغورها هي : الإسماعيلية ودمياط وطنطا وجرجا والحرطوم ، مع العلم بأن الوكالة القنصلية في جرجا تؤدي بعض الخدمات للسياح ، ولذلك فهي أهم من الحرطوم وطنطا ودمياط .

٣ — المدن المقترح إنشاء وكالات قنصلية بها هي : السويس وأسوان<sup>(١)</sup> .

وقد رد وزير الخارجية الأمريكية على يرزلى بأن اقتراحاته عن الوكالات القنصلية في مصر ستكون محل الاعتبار<sup>(٢)</sup> :

هكذا كان تمثيل الولايات المتحدة في مصر في مدة يرزلى .

أما علاقات الوكالة السباسبية والقنصلية العامة بالحكومة المصرية في تلك المدة فكانت ودية ، فقد قابل يرزلى الخديو اسماعيل في سنة ١٨٧٢ عدة مرات لأعمال رسمية أو لتقديم بعض الأشخاص له . وفي جميع تلك المقابلات جاء الخديو أحسن تحية . وفي أكثر من مرة ، أبدى الخديو وضاه وسروره من استقبال يرزلى كممثل للولايات المتحدة في مصر . وقد انتهز

Ibid., 4-6-1875.

(١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 4-6-1875.,

(٢)

يرزلى كل فرصة مناسبة في أثناء تلك السنة ، ليؤكد للخدو حرص رئيس الجمهورية المشيع بالمودة ، على كل ما يعلق بالخدو ورفاهية مصر <sup>(١)</sup> .

وفى ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، احتفلت الحكومة المصرية فى قصر رأس التين بانشاء المحاكم المختلطة . وفى تلك المناسبة استقبل الخديو اسماعيل القناصل العالمين ، ومن بينهم يرزلى . وقد استقبله الخديو استقبالا ودياً للغاية ، ووجه إليه كلمة باللغة الفرنسية ، قال فيها إنه يشكره على مجيئه لتقديم التهنئة فى تلك المناسبة ، ويرجوه أن يبلغ حكومة الولايات المتحدة خالص شكره على مساعدتها فى مشروع المحاكم المختلطة وقبولها لذلك المشروع ، كما يرجوه أن يخبرها بما يأمله من مساندتها للمحاكم المختلطة ، وأن يلفها شكره على ترشيحها قضاء مشهورين للاشتراك فى أعمال تلك المحاكم . وقد رد يرزلى على تلك الكلمة ، قائلاً إنه يهنئ الخديو باسم حكومة الولايات المتحدة فى مناسبة إنشاء المحاكم المختلطة ، وأنه يأمل فى أن يتحقق كل ما ينتظره الخديو من خير من وراء تلك المحاكم ، وإن حكومة الولايات المتحدة وشعبها مهتمان بها وسيراقبان عملها وتطورها ، وأنه سيكون سعيداً عندما يوضح لحكومته ما أظهره الخديو من شعور نحوه <sup>(٢)</sup> .

وكذلك لم تود مسألة الحماية فى مدة يرزلى إلى مشاكل بينه وبين الحكومة المصرية ، لأن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد حلت تلك المسألة من قبل بقصر الحماية على الأمريكين وموظفى القنصلية العامة .

وعلى الرغم من حدوث بعض المسائل المتصلة بالأمريكين وموظفى الوكالة السياسية والقنصلية العامة فى مدة يرزلى ، فإنها لم تود إلى مشاكل بينه وبين الحكومة المصرية . وإليك بعض تلك المسائل :

#### ( ١ ) مسألة الضباط الأمريكين :

أقام أشخاص من غير المصريين قضايا أمام المحكمة القنصلية فى الوكالة السياسية والقنصلية العامة الأمريكية بالاسكندرية ضد بعض الضباط الأمريكين الذين فى خدمة الحكومة المصرية ، فاستنصر نائب القنصل العام من وزير الخارجية الأمريكية عما يتبع فى القضايا التى تقام من الضباط الأمريكين الذين فى خدمة الحكومة المصرية ضد الرعايا من غير المصريين ،

Ibid., From Beardsley, Cairo, 11-12-1872.

(١)

Ibid., 10-7-1875.

(٢)

والقضايا التي تقام من هؤلاء الرعايا ضد الضباط المذكورين في الحكمة التفصيلية بالوكالة السياسية والتفصيلية العامة بالإسكندرية ، مع العلم بأن هؤلاء الضباط أعربوا عن تسكهم بحقهم كواطنين أمريكيين ، ما عدا في حالة النزاع مع الحكومة المصرية ورعاياها . وقد أكد وزير الخارجية المصرية بأن حكومته لا ترغب في معرفة القضايا التي تنشأ بين هؤلاء الضباط ، كواطنين أمريكيين ، وبين أشخاص آخرين من غير المصريين <sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك وافق وزير الخارجية الأمريكية على قبول المحكمة التفصيلية مثل تلك القضايا <sup>(٢)</sup> .

#### (ب) مسألة الجنرال توماس زهت :

حدث نزاع بين الجنرال توماس زهت ( Thomas G. Rhett ) والحكومة المصرية ، فبذل بيرزلي مساعيه الحميدة لمصاحبة زهت ، بأمر وزارة الخارجية الأمريكية . غير أن ذلك لم يؤد إلى حلوث مشكلة بين بيرزلي والحكومة المصرية . ويان ذلك أن الجنرال زهت تعاقّد في ٢١ أبريل سنة ١٨٧٠ ، في نيويورك ، مع مندوب الحكومة المصرية على الخدمة في الجيش المصري برتبة بريجادير جنرال ( Brigadier General ) . وعندما وصل إلى مصر أخبرته الحكومة أن عدد الضباط من تلك الرتبة المتعاقد معهم أزيد من اللازم لها . ولذلك فإما أن يقبل الرتبة الأقل منها وهي كولونيل ، وإما أن يعتزل الخدمة ، ويأخذ مرتب سنة أشهر ومصاريف العودة إلى الولايات المتحدة ، على حسب نصوص العقد ، فوغب الجنرال زهت في العودة . غير أن الحكومة أرادت إبقائه ، ووعدته وزير الحرية المصري بترقيته إلى رتبة بريجادير جنرال في مدة أشهر قليلة ، أن قبل العمل برتبة كولونيل ، فقبل ذلك الوضع ، وأثبت في العقد تاريخ ٢٣ مايو سنة ١٨٧٠ أن رتبته كولونيل ، وبدأ الخدمة في الجيش المصري بتلك الرتبة ، وأخذ مرتبها . ومضت أشهر ولم يرق زهت ، فأرسل إلى الجنرال ستون رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري مذكرة عن الموضوع ، ومعه خطاب موجه إلى وزير الحرية ، فأعاد ستون الخطاب إليه وضمحه بعلم إرساله لأنه سيفرضه ويؤخر ترقيته ، كما أخبره بأن في النية ترقيته بعد الانتهاء من مناورات الخريف في أكتوبر . غير أن زهت أرسل في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٠ خطاباً إلى وزير الحرية ، يطلب فيه ترقيته ، كما وعده بذلك باسم الخديو في مايو . ووصل الخطاب إلى الوزير قبل نهاية المناورات يوم واحد ، فغضب الخديو من الخطاب ، وأمر بطرد زهت من الخدمة في مقابل إعطائه مرتب

Ibid., From Babbitt, Alexandria, 10-7-1878.

(١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 12-8-1878.

(٢)

سبعة أشهر ومصاريف العودة إلى الولايات المتحدة ، على حسب نص العقد ، ولكن رعت  
كلن راعياً في البقاء في الخدمة ، فدخل أصدقائه في المسألة ، حتى ألغى الحديو ذلك الأمر ،  
وبقي رعت في الخدمة برتبة كولونيل <sup>(١)</sup> .

وفي أول مارس سنة ١٨٧٢ أصيب رعت بالفالج ، فأمر الحديو اسماعيل باعطائه منحة  
من جنيه الخاص قدرها ٢٣٠ جنياً . وفي الشهر التالي طالب رعت أجازة للسفر إلى أوروبا ،  
رغبة في العلاج . فصرح له الحديو بإجازة ستة أشهر برتب كامل ، مع أن العقد ينص على  
أن تكون الإجازة بنصف رتب ، كما أعطاه ٢٠٠ جنيه كمنحة قبل مغادرته مصر . وعند  
نهاية تلك الإجازة ، منح أجازة ثانية لمدة ستة أشهر برتب كامل <sup>(٢)</sup> . وقبل نهايتها أمرت  
وزارة الخارجية الأمريكية بيرزلي ينزل مساعيه الحميدة لمصاحبة رعت الموجود إذ ذاك  
في ألمانيا تحت العلاج ، لتدفع له الحكومة المصرية ما يستحقه لديها من مال ، وذلك بسواء  
هل يطلب قدمه إلى الوزارة أحد أصدقائه <sup>(٣)</sup> . فبحث بيرزلي المسألة ، ثم أرسل ملفصفاً  
والياً عنها إلى الوزارة ، ذاكرة فيه أن رعت لا يستحق شيئاً من المال عند الحكومة المصرية <sup>(٤)</sup>  
وعند نهاية الإجازة الثانية منح رعت أجازة إضافية لمدة ستة أشهر أخرى برتب كامل . وقبل  
نهاية تلك الإجازة ، زار الحديو اسماعيل الأستانة في صيف سنة ١٨٧٣ ، وفي أثناء الزيارة  
وعد الحديو ، بوكرك ( Boker ) ممثل الولايات المتحدة في الأستانة بحل مسألة رعت بكل  
سخاء . وفعلاً أمر الحديو في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ ، بعد عودته إلى مصر ، بالاستئناف عن  
الكولونيل رعت ، على حسب نصوص العقد ، مع إعطائه منحة قدرها ١٤٠٠ جنيه بمناسبة  
خالفه الصحية ، وأنهى بذلك رسمياً رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري . وقد اعتبر  
بيرزلي والضباط الأمريكيون الذين في خدمة الحكومة المصرية أن الحديو حل المسألة  
بسواء للغاية . ولكن رعت لم يرض بذلك الحل ، ولم يعترف إذ ذاك باستلام رسالة رئيس  
هيئة أركان حرب الجيش المصري <sup>(٥)</sup> . وقدم شكوى ضد الحكومة المصرية إلى ممثل  
الولايات المتحدة في باريس ، فحولت إلى وزارة الخارجية الأمريكية التي أمرت بيرزلي

Ibid., From Beardsley, Cairo, 28-7-1875.

(١)

Ibid.,

(٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington. 22-2-1875.

(٣)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 12-5-1875.

(٤)

Ibid., 28-7-1875.

(٥)

يبحث المسألة وإرسال تقرير عنها ، وبذل مساعيه الحميدة لمصلحة رهن<sup>(١)</sup> . فنفذ بيرزلى تلك التعليمات ، وكتب رسالة إلى الوزارة يشرح فيها المسألة ، فأمرته الوزارة مرة أخرى بئذل مساعيه الحميدة لمصلحة رهن<sup>(٢)</sup> . فعلا بئذل بيرزلى مساعيه الحميدة التي لم يتوقف عن بذلها منذ التعليمات الأولى بذلك في فبراير سنة ١٨٧٣ ، ثم كتب إلى الوزارة ينبئاً بقرب دفع الحكومة المصرية ما يستحقه رهن على حسب العقد فضلاً عن المدة التي استلها فعلاً ومقدارها ١٤٠٠ جنيه ، حيث أن رهن رضى بقبول أحسن تسوية ممكنة في مثل تلك الظروف ، كما فهم بيرزلى ذلك من أصدقاء رهن في باريس<sup>(٣)</sup> .

غير أن رهن على الرغم من اعترافه في ديسمبر سنة ١٨٧٤ باستلام رسالة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى بالاستغناء عن خدمته ومنحه ١٤٠٠ جنيه وذلك بعد إرسالها إليه بأكثر من سنة ، فإنه لم يقبل شروط الاستغناء عنه ، إذ ادعى أنه يستحق مرتب بريجادير جنرال من تاريخ العقد في ٢١ أبريل سنة ١٨٧٠ إلى ٢١ أبريل سنة ١٨٧٥ ، ومبلغاً آخر بدلاً عن العلف والوقود والرعاية الصحية وغير ذلك ، فضلاً عن ٥٠٠٠ جنيه في مقابل ملحقته من ضرر في صحته ومستقبله . وبذلك بلغ استحقاقه دند الحكومة ، على حسب ادعائه ٩١١٣ جنياً . وكذلك أرسل رهن إلى بيرزلى بأنه لا يقبل حلاً للمسألة إلا على أساس طلبه الاصلى وهو ٩١١٣ جنياً . ولكن الحكومة المصرية رفضت الاعتراف بادعاء رهن ، وصصت على تفسير عقده بنفس الطريقة التي فسرت بها عقود الضباط الأمريكين الآخرين الذين في خدمتها ، وقدرت استحقاقه بمبلغ ٤٠,٧٠٥ قروش ؛ فأنخبره بيرزلى بذلك ، ولكنه رفض قبول ذلك المبلغ ، وادعى بأنه يستحق ٩١١٣ جنياً<sup>(٤)</sup> . وقد أكد الحديو اسماعيل لبيرزلى بأن رهن استلم نحو ٢,٠٠٠ جنيه فوق ما يستحقه على حسب العقد ، وفي نفس الوقت رفض الاعتراف بصحة ادعاء رهن من الوجهة القانونية ، وأعرب عن علم استعداده لاعطاء رهن مئة استثنائية أخرى . وكذلك رفضت الحكومة المصرية الاعتراف بادعاء رهن للأسباب الآتية :

١ — علم ترفيقه إلى رتبة بريجادير جنرال ، ولذلك فإنه لا يستحق مرتبها .

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 7-9-1874. (١)

Ibid., 9-11-1874. (٢)

Ibid., From Beardsley, 18-12-1874 and 28-7-1875. (٣)

Ibid., 28-7-1875. (٤)

٢ — الاستغناء عنه في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ ، ولذلك فإنه لا يستحق مرتباً بعد ذلك التاريخ .

٣ — بعض ما يدعيه من استحقاقات ليس له ، وبعضها غير معروف في مصر .

٤ — معاملة ردت بسببها حتى ذلك الوقت أكثر مما دّومل به أى ضابط أمريكي آخر في خدمة الحكومة المصرية <sup>(١)</sup> .

إلى هذا الحد وصل النزاع بين ردت والحكومة المصرية . وعندئذ أعرب بيرزلي لوزارة الخارجية الأمريكية عن أن المسألة لن تحل ، كما يريد ردت ، إلا إذا أرسلت إليه الوزارة تعليمات مشددة بالتدخل رسمياً لمصلحته . غير أن بيرزلي اقترح في نفس الوقت أن يرفع ردت قضية ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة التي ستبدأ أعمالها في أكتوبر سنة ١٨٧٥ <sup>(٢)</sup> .

وقد ردت الوزارة على بيرزلي بأنه من الأفضل للجنرال ردت أن يرفع قضية ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة <sup>(٣)</sup> .

### (ج) مسألة ميخائيل طويل :

عين شارلز هيل الفصل العام الأمريكي ميخائيل طويل مترجماً في القنصلية العامة بالاسكندرية حوالي سنة ١٨٦٥ . وبعد ذلك بأربع سنوات أقام ميخائيل طويل ، عن طريق القنصلية العامة ، ثلاث قضايا ضد الحكومة المصرية ، تلخص في أن السلطات المصرية رفضت تنفيذ أحكام صادرة من المحكمة التجارية بالاسكندرية لمصلحة ميخائيل . وقد قدم شارلز هيل تلك القضايا رسمياً إلى الحكومة المصرية . غير أن خليفته بلر لم ينل أى مجهود لحلها ، فظلت معلقة ، حتى جاء بيرزلي الذي قرر تعيين مترجم آخر يحمل ميخائيل طويل للاشتباه في كثير من أعماله . غير أنه رأى من العدل حل قضاياها ضد الحكومة المصرية ، قبل قطع علاقته بالقنصلية العامة ، في مقابل ما أداء من خدمة لها مدة ٨ سنوات . وبناء على ذلك طلب من وزير الخارجية المصرية حل تلك القضايا . وفي نفس الوقت ،

Ibid.

(١)

Ibid.

(٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 6-9-1875.

(٣)

عين يوسف مشا الله مترجماً أول في الوكالة السياسية والتفصلية العامة بالاسكندرية محل ميخائيل طويل الذي أبقاه في وظيفته مترجم شرف ، يؤدي عمله كلما كانت الحاجة ماسة اليه في الاسكندرية أو القاهرة ، حتى إذا ما انتهت قضاياہ قدم استقالته <sup>(١)</sup> .

ولكن وزير الخارجية الأمريكية اعترض على تعيين يوسف مشا الله مترجماً أول ، بشرط إبقاء ميخائيل طويل في وظيفة مترجم شرف ، لأن ذلك الشرط يتعارض مع الجهود التي بذلت أخيراً للقضاء على التعيينات الشرفية في التفصيلات الأمريكية في الممتلكات التركية وغيرها في الشرق . وفي نفس الوقت طلب الوزير من يرزلي إضاحاً عن ذلك الموضوع <sup>(٢)</sup> . فشرح له يرزلي الموضوع ، والتمس إقرار تعيين يوسف مشا الله مترجماً ، وميخائيل طويل في وظيفة مترجم شرف ، ذاكراً أن الأخير سيقدم استقالته ، عندما تحل قضاياہ ضد الحكومة المصرية ، ولن يجعل ذلك أسايح قليلة <sup>(٣)</sup> . فرد عليه الوزير بأنه تبين له مما ورد في شرح الموضوع أن ميخائيل طويل يرغب في وظيفة مساعد مترجم لغرض أسامى هو متابعة قضاياہ المذكورة ضد الحكومة المصرية . وهذه المسألة مثل من الأمثلة الكثيرة التي يبدل فيها الأجانب من غير الأمريكيين في الشرق أقصى جهودهم ، من أجل أغراض شخصية ، لاختفاء أنفسهم تحت اسم رسمي يبدل على أنهم من موظفي الحكومة الأمريكية ، رغبة في الحصول على الامتيازات والاعفاءات . ووزارة الخارجية لا تعتبر ، ولا تقدر ممثلي الحكومة الأمريكية الذين يرتكبون مثل تلك المساوئ ، أو يضمنون العين عنها . ولذلك يجب على يرزلي أن يعمل في مسألة ميخائيل طويل تبعاً لتلك الخطوة <sup>(٤)</sup> .

هكذا كانت العلاقات بين الحكومة المصرية والوكالة السياسية والتفصلية العامة في مدة يرزلي .

وقد كانت لفتنودب السيامي أو القنصل العام في مصر سلطة قضائية على رعايا دولته وغيرهم من المتعنين بحمايتا ، فالحكمة التفصلية تنظر القضايا المقامة منهم أو ضدهم وتصدر فيها الأحكام على حسب قانون بلادها ، ثم تنفذ المحكمة تلك الأحكام أو تنفذها الحكومة المصرية <sup>(٥)</sup> . وقد بين قرار الكونجرس في ٢٢ يونيه سنة ١٨٦٠ السلطات القضائية التي

Ibid., From Beardsley, Cairo, 30-4-1873 and Naples, Italy, 12-7-1873. (١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-5-1873. (٢)

Ibid., From Beardsley, Naples, Italy, 12-7-1873. (٣)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 12-8-1873. (٤)

Ibid., From Beardsley, Cairo, 12-5-1873. (٥)

عارسها المندوب السامى للولايات المتحدة في بلاد الشرق ؛ فان لم يكن لها مندوب سامى :  
تنقل تلك السلطات القضائية إلى القنصل العام أو القنصل (١) . غير أن مصر أرادت  
تخفيف الاضرار الناجمة عن انقضاء الأجنى فيها ، ففكرت في إنشاء المحاكم المختلطة ، وطلبت  
من الدول الأجنبية الموافقة على مشروع تلك المحاكم . ونبعا لذلك أصدر الكونجرس قراراً  
في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٤ ، يتخول رئيس الجمهورية الموافقة على سريان اختصاصات المحاكم  
المختلطة على المواطنين الأمريكين (٢) . وبناء على ذلك ، قرر رئيس الجمهورية أن يعلن  
وقف تنفيذ نصوص قرار الكونجرس في ٢٢ يونيه سنة ١٨٦٠ ، فيما يخص السلطات  
القضائية التي تدخل في اختصاصات المحاكم المختلطة ، عندما يعلم بإنشاء تلك المحاكم ، كما أمر  
بانصار الحكومة المصرية بأن الولايات المتحدة مستقبل لتطبيق الاختصاصات القضائية لتلك  
المحاكم على مواطنيها (٣) . فضلاً ، عندما أنشئت المحاكم المختلطة ، وبدأت نظر القضايا بانتظام  
اجداء من ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٦ ، أصدر رئيس الجمهورية اعلاناً في ٢٧ مارس سنة ١٨٧٦  
بوقف تنفيذ قرار ٢٢ يونيه سنة ١٨٦٠ في مصر ، فيما يخص اختصاصات المحاكم المختلطة  
التي كانت حتى ذلك الوقت من اختصاصات المندوبين السياسيين للولايات المتحدة والقنصل ،  
وفذلك فيما عدا القضايا التي بدأت قبل ذلك التاريخ (٤) .

وتشمل اختصاصات المحاكم المختلطة القضايا المدنية والتجارية بين الوطنيين والأجانب ،  
وبين الأجانب الختافى الجنسية بعضهم وبعض ، وكذلك بعض الجرائم التي تعتبر ماسة بكرامة  
تلك المحاكم (٥) . وبذلك قصت اختصاصات المحاكم القنصلية ، غير أن المحاكم القنصلية الأمريكية  
في مصر استمرت مختصة بالقضايا الجنائية وكذلك القضايا المدنية التي يكون جميع أطراف  
الزراع فيها من المواطنين الأمريكين أو الذين تحت الحماية الأمريكية (٦) .

هذا وقد توفى المندوب السامى والقنصل العام ريتشارد ييرزلى في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٦  
في القاهرة ودفن فيها ، وأشرف على القنصلية العامة قولاديميتريوس كومانوس نائب القنصل  
العام ، حتى جاء المندوب السامى والقنصل العام الجديد (٧) .

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 29-6-1875. (١)

Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 7-4-1874. (٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 28-4-1874. (٣)

Ibid., 31-8-1876. (٤)

Ibid., 22-7-1879. (٥)

Ibid., From Farman, Cairo, 9-9-1877. (٦)

Ibid., From Comanus, Cairo. 29-1-1876. (٧)



## ١٠ - البرت فارمن

عين رئيس الجمهورية البرت فارمن Elbert Farman مندوبا سياسيا وقصلا عاما للولايات المتحدة بالقاهرة ، وأخبرته وزارة الخارجية بذلك في أول ابريل سنة ١٨٧٦<sup>(١)</sup> ، ثم أرسلت إليه تعليمات عن بعثته ، تخلص فيما يلي :

١ - تقديم خطاب الاعتماد إلى الخديو بعد تقديم صورته إلى وزير الخارجية المصرية .

٢ - مرتب البرت فارمن - كما معدده القانون - ٤٠٠٠ دولار في السنة . أما مصاريف الوكالة السياسية واقتضائية العامة فهي ٥٠٠ دولار في السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة .

٣ - اتباع التعليمات الشخصية التي وضعتها وزارة الخارجية لممثل الولايات المتحدة السياسيين في الاقطار الأجنبية ، والتي أرسلت الوزارة صورة منها إليه ،

٤ - اعتبار التعليمات الصادرة إلى سلفه في مصر جزءا من التعليمات إليه ، والالتفات إلى التعليمات الصادرة في ١٢ و ١٨ يناير سنة ١٨٧١ إلى جورج بار التي نص على علم قبول ممثل الولايات المتحدة الحضان الذي يقدمه الخديو لممثل الدول الأجنبية عند وصولهم إلى مصر . وبناء على ذلك يجب على البرت فارمن أن يرفض بأدب قبول الحضان إذا علم له .

٥ - طلبت وزارة الخارجية من ممثل الولايات المتحدة في الآستانة الحصول على براءة من السلطان العثماني لالبرت فارمن ومرسالتها إليه في القاهرة<sup>(٢)</sup> .

وفي ١٧ مايو سنة ١٨٧٦ وصل البرت فارمن إلى القاهرة ، وفي اليوم التالي تولى أهله كمنسوب سياسي وقصلا عام لبلاده<sup>(٣)</sup> . وبعد ذلك قابل وزير الخارجية المصرية ، وأخبره بتعيينه مندوبا سياسيا وقصلا عاما للولايات المتحدة بالقاهرة ، وطلب منه تحديد ميعاد لمقابلة الخديو ليقدم له خطاب اعتماد ، فعين الخديو صباح يوم ٢٢ مايو سنة ١٨٧٦ لاستقباله استقبالا غير رسمي في قصر الجزيرة بالقاهرة . وفي الوقت المعين ذهب فارمن بصحبة كومانوس

<sup>(١)</sup> Ibid., From the Assistant Secretary of State, Washington, 1-4-1876.

<sup>(٢)</sup> Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 18-4-1876.

<sup>(٣)</sup> Ibid., From Farman, Cairo, 18-5-1876.

نائب القنصل ، فاستقبله الحديو استقبالا وديا ، وأخبره بأن الرسالة التلغرافية الخاصة به تصل من الآستانة ، وأن الاجراءات ستعمل لاستقباله رسميا بعد وصول براءته نوا (١) .

وقد وصلت البراءة والفرمان في ٥ يوليه سنة ١٨٧٦ (٢) غير أن فارمن وجد أن لقبه فيها فصل عام فقط ، مع أن رئيس الجمهورية عينه مندوبا سياسيا وقصلا عاما . ولذلك بحث الموضوع في وزارة الخارجية المصرية ، فعلم منها أن جميع الفرمانات في ذلك سواء ، لأن الحكومة العثمانية لا تعترف بلقب مندوب سياسي . أما الحديو فانه يعترف بذلك اللقب ، إذ يفرق بين وظيفة مندوب سياسي وقنصل عام ، ووظيفة فصل عام (٣) . وقد اعتبرت وزارة الخارجية الامريكية أن حذف لقب مندوب سياسي في البراءة والفرمان غير مهم ، ما دام الحديو قد اعترف بفارمن مندوبا سياسيا وقصلا عاما (٤) .

وبعد أن استلم فارمن البراءة ، استقبله الحديو اسماعيل رسميا في ١٧ يوليه سنة ١٨٧٦ في قصر الجزيرة بالقاهرة باحتفال تقصه الجنود والموسيقى والملابس الرسمية ، بسبب وفاة طوسون بن مسيد زوج ابنة الحديو اسماعيل . وفي تلك المقابلة قدم فارمن خطاب اعتياده إلى الحديو ، وألقى كلمة باللغة الفرنسية ، قال فيها إن رئيس الجمهورية اختاره لتمثيل حكومة الولايات المتحدة لدى الحديو كمندوب سياسي وقنصل عام ، وإنه من الشرف العظيم له أن يمثل حكومة الولايات المتحدة لدى حكومة امشترت حديثا باصلاحاتها الداخلية ومدارسها الحديثة وكشوفها الواسعة في أواسط افريقية ، ثم وجه فارمن تحيات وتمنيات الولايات المتحدة التي تبلغ من العمر مائة سنة إلى مصر التي يبلغ عمرها آلاف السنين ، والتي تملك أقدم وأعظم الآثار ، والتي تظهر في الوقت نفسه نشاطا وحيا للرق ، مما جعل لها مكانة عالية في المدينة الحديثة ، وكذلك أكد فارمن صداقة رئيس الجمهورية القلبية ورغبانه الصادقة في استمرار العلاقات الودية بين الولايات المتحدة ومصر ، وذكر أنه (فارمن) سيعمل بكل الطرق الشريفة على مراعاة وقوة شعور الاحترام والمودة القائم بين الحكومتين .

وقد رد الحديو اسماعيل على ذلك باللغة الفرنسية قائلا ، إنه يقدر الكلمات الودية التي وجهها إليه فارمن باسم حكومته وبلاده ، ويرجو منه أن يبين شعوره (اسماعيل) نحو

Ibid., 24-5-1876.

(١)

Ibid., 10-7-1876.

(٢)

Ibid., 26-7-1876.

(٣)

Ibid., From the Acting Secretary, Washington, 26-8-1876.

(٤)

الجنرال جرانت ، وإنه سيعمل على إبقاء وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر ، وإنه على استعداد في كل الظروف لمساعدة فارمن في بثته التي كلفته إياها حكومته .

وبعد تقديم خطاب الاعتماد وإلقاء هاتين الكلمتين ، جلس الحاضرون ، وأخذوا في التدخين .

وقد عبر الخديو اسماعيل عن أسفه ، لأن الظروف منعه من استقبال فارمن بالطريقة المعتادة ، وقال إنه سيستقبله مرة أخرى باحتفال كامل بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ وفاة طوسون<sup>(١)</sup> .

وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦ استقبل الخديو اسماعيل فارمن استقبالا رسميا بالاحتفال المعتاد ، وبعد الاستقبال تبودلت الزيارات الرسمية المعتادة . ولم يقدم الحصان إلى فارمن في هذا الاستقبال ، على الرغم من أن شريف باشا إشتكى لفارمن ، قبل الاستقبال الأول ، من تدخل حكومة الولايات المتحدة في عادات مصر . وقد فهم فارمن إذ ذاك أن الخديو اسماعيل قرر أن يقدم له الحصان ويترك له رفض قبوله<sup>(٢)</sup> .

وفي ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تولى حكم مصر الخديو محمد توفيق ، فكتب فارمن إلى وزير الخارجية الأمريكية ، يقول إن من المتبع في مثل تلك الحالة أن يقدم المندوبون السياسيون والقناصل العامون خطابات اعتناء جديدة<sup>(٣)</sup> . وبناء على ذلك أرسل إليه وزير الخارجية خطاب اعتناء ليقدمه إلى الخديو محمد توفيق شخصياً بعد تقديم صورة ذلك الخطاب إلى وزير الخارجية المصرية<sup>(٤)</sup> .

وقد جدد فارمن تعيين قولاديمتريوس كومانوس نائب قنصل عام بالقاهرة ، فوافقت وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك<sup>(٥)</sup> .

---

Ibid , From Farman, Cairo, 10-7-1876, and 19-7-1876.

(١)

Ibid., 27-12-1876.

(٢)

Ibid., 12-7-1879.

(٣)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 15-10-1879.

(٤)

Ibid., From Farman, Cairo, 8-8-1876. From the Acting Secretary of State, Washington, 20-8-1876.

(٥)

واليك أسماء موظفي الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التمتين	تاريخ الموافقة
البرت فارمن	القاهرة	أمريكي	مندوب سياسي وقنصل عام	١٨٧٦/٣/٢٧	١٨٧٦/٣/٢٧
نقولا هيتريوس كومانوس	القاهرة	يوناني	نائب قنصل عام	١٨٧٦/٦/٣	١٨٧٦/٦/٣٠
جون بولدين هاي (John Baldwin Hay)	القاهرة	أمريكي	كاتب	ديسمبر ١٨٧٥	١٨٧٦/٣/٢٥
ابراهيم خصانين	القاهرة	سوري	مترجم	١٨٧٦/٤/٢	١٨٧٦/٤/٢
حسن علي	القاهرة	مصري	خارس	يناير ١٨٥٧	يناير ١٨٥٧ <sup>(١)</sup>

وفي سنة ١٨٧٧ عينت وزارة الخارجية ، بناء على طلب فارمن ، إدوارد فان ديك ( Edward A. Van Dyck ) كاتباً قنصلياً في الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة بدلا من هاي الذي قل إلى الأستانة <sup>(٢)</sup> .

وقد قررت وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء قنصلية بورسعيد والوكالتين القنصليتين التابعتين لها في الإسماعيلية ودمياط ، وكلفت ريتشوند برودبنت ( Richmond Broadbent ) نائب القنصل في بورسعيد إرسال السجلات إلى القنصلية العامة بالقاهرة <sup>(٣)</sup> . ثم أنشأت وكالة قنصلية في بورسعيد تابعة للقنصلية العامة بالقاهرة ، وعينت فيها ريتشوند برودبنت مندوبا قنصلياً <sup>(٤)</sup> .

وقد جدد فارمن تعيين المنبرين القنصلين في مصر ، ما عدا في قنا والمنيا <sup>(٥)</sup> .

Ibid., From Farman, No. 89. Vol. 13. p. 49.

Ibid., From the Acting Secretary, Washington, 26-6-1877.

Ibid., 19-8-1876. From Comanus, Cairo, 2-10-1876.

Ibid., From Farman, Cairo, 15-11-1876. From the Secretary of State, Washington, 15-12-1876.

Ibid., From Farman, Cairo, 2-8-1876.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

واليك أسماء المنلوين التفصيلين الذين جدد تعيينهم :

مفلاجو	في الاسكندرية
نصر الله لوتا	في بنى سويف
مشرق انخياط	في جرجا
مزار عبد الملك	في الخرطوم
علي مراد	في الأقصر
ابراهيم داود	في المنصورة
واصف انخياط	في أسيوط
دهان دهان	في طنطا
لودد (J. Lourd)	في دمياط
ماكس دى هارو (Max de Haro)	في الاسماعيلية (١)

وكذلك عين فارمن ، ملتياى متو ( Miltiadi Minotto ) منلوبا قنصليا في السويس ، فواقت الوزارة على تعيينه (٢) .

وبناء على ذلك كان المنلوين التفصيليون في مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ كما يأتى :

الام	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين	تاريخ المراقبة
واصف انخياط	أسيوط	مصرى	متدرب قنصل	١٨٧٦/٧/٣١	لم تأت المراقبة بعد
نصر الله لوتا	بنى سويف	مصرى	متدرب قنصل	»	»
مشرق انخياط	جرجا	مصرى	متدرب قنصل	»	»
مزار عبد الملك	الخرطوم	مصرى	متدرب قنصل	»	»
علي مراد	الأقصر	مصرى	متدرب قنصل	»	»
ابراهيم داود	المنصورة	مصرى	متدرب قنصل	»	»
دهان دهان	طنطا	مصرى	متدرب قنصل	»	»
مفلاجو	الاسكندرية	يونانى	متدرب قنصل	»	»
ملتياى متو	السويس	يونانى	متدرب قنصل	١٨٧٦/٨/١	١٨٧٦/٩/١٢
ويتشموند برودينت	بور سعيد	يونانى	متدرب قنصل	١٨٧٦/١١/١٥	١٨٧٦/١٢/١٥ (٣)

Ibid., 81-7-1876.

(١)

Ibid., 1-8-1876. From the Acting Secretary of State, Washington, 12-9-1876.

(٢)

Ibid., From Farman, No. 89. Vol. 13, p. 49.

أما أسماء الموظفين في الوكالة القنصلية بالاسكندرية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ فهي :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة
قسطنطين سلفاجو	الاسكندرية	يرثاني	مندوب قنصل
قسطنطين كومانوس	»	»	مترجم
قسطنطين كوتزودتياش	»	»	كاتب (١)

وفي ٥ يولييه سنة ١٨٧٨ عين فارمن ، ولیم فولكر (William W. C. Faulkner) وهو انجليزى ، مندوبا قنصلياً في السويس في المكان الذى خلا بانتقال ملتيدى منتو إلى الاسكندرية واتخاذها محل إقامة دائم له ؛ فوافق وزير الخارجية على تعيينه . وعندما وصلت شهادة تعيينه إلى مصر ، أرسلت إلى ممثل الولايات المتحدة في الآستانة للحصول على براءة له من الباب العالى تطبيقاً لنص قانون القنصليات الأجنبية الذى صدر في الآستانة في سنة ١٨٦٣ ، والذي يحتم الحصول على براءة للمندوب القنصلى أو نائب القنصل ، قبل أن يباشر عمله في أى جزء من الامبراطورية العثمانية ، بما فيها مصر (٢) .

وقد كلفت وزارة الخارجية الأمريكية فارمن ، عند مغادرته واشتطون إلى محل عمله بالقاهرة ، زيارة الوكالات القنصلية الأمريكية في مصر ، وكتابة تقرير عن حالتها ، وملئ الضرورة لابقائها . وبناء على ذلك زار فارمن جميع تلك الوكالات القنصلية ، ما عدا الخرطوم والسويس ، ثم كتب تقريراً عنها ، أرسله إلى الوزارة ، يتلخص فيما يلى :

ليس للوكالات القنصلية الأمريكية في مصر ، ما عدا الموجودة منها في الاسكندرية وبورسعيد والسويس ، أهمية مباشرة لمصالح الولايات المتحدة التجارية . وقد أنشئت الوكالات القنصلية في مصر في الأصل لتقديم الخدمات للسائح الأمريكين ، والبعثات الدينية الأمريكية ومدارسها . ولا تزال كذلك ، حتى ذلك الوقت ، إذ أن المندوبين القنصلين يستقبلون السياح في حجرات أعدت لذلك الغرض ، ويقدمون لهم كل المساعدات التى فى استطاعتهم ، ويستلمون بريدهم ، ويرسلونه ، ويقدمون لهم أية خدمات أخرى يحتاجون إليها . والوكالات القنصلية الأمريكية في مصر هي :

(١) Ibid., p. 50.

(٢) Ibid., From Farman, Cairo, 5-7-1878. From the Secretary of State, Washington, 31-7-1878. From Comanus, Cairo, 3-9-1878.

## الاسكندرية :

تجارة الاسكندرية مع الولايات المتحدة قليلة جداً ، وتتكون غالباً من استيراد البترول وتصدير الخرق والصمغ العربي . والمنسوب القنصل في الاسكندرية هو قسطنطين مفلحجو ، وهو يوناني ، يبحر في القطن ، ويتكلم الفرنسية واليونانية والاطالية والعربية والانجليزية . وقد اقترح ييزلي تعيين قنصل في الاسكندرية ، ويحقق فارمن معه في ذلك .

## طنطا :

شغل دهان دهان ، وهو تاجر قطن ، وظيفة المنسوب القنصل في طنطا نحو ١٦ سنة . ويرزور السياح طنطا في وقت الأسواق الثلاثة التي تقام بها في يناير وأبريل وأغسطس ، والتي ينهب اليها عدد كبير من الناس ، من بينهم الحديو اسماعيل وكبار الموظفين ومشايخ بلاد الوجه البحري . ولذلك فان المنسوب القنصل في طنطا مقيد فقط للأمريكيين القلائل الذين ينهبون اليها في تلك المناسبات ، كما أنه يساعدهم في بعض الحالات في إدخال الآلات الزراعية .

## المنصورة :

المنصورة من أهم قط تجارة القطن ، وبها عدد كبير من محالج القطن ، وفيها بعثة دينية أمريكية ومدرسة تابعة لتلك البعثة . والمنسوب القنصل فيها هو ابراهيم داود ، وهو كاثوليكي من مواليد سوريا ، اشتغل مترجماً في القنصلية العامة الأمريكية بالاسكندرية منذ نحو ٣٠ سنة ، ثم عينه شارلز هيل مندوباً قنصلياً في المنصورة . ويعتبر أعضاء البعثة الدينية الأمريكية استمرار ابراهيم داود في وظيفته مهماً جداً لمصالح بعثتهم . ويحجر هذا المنسوب القنصل في القطن ، كما أنه يملك محلجاً للقطن .

## بنى سويف :

الوكالة القنصلية في بنى سويف من أقل الوكالات أهمية على نهر النيل . ومنذومها القنصل نصر الله لوتا مالك كبير للأراضى الزراعية ، يقدم للسائح الأمريكيين كل المساعدات المطلوبة .

## المنيا :

ليس في المنيا مندوب قنصل منذ بضعة سنين . ولكن الوكالة القنصلية فيها لم يمتد

أمر بإبطالها . ويزور السياح مصانع السكر بالمنيا ، غير أن خدمات المندوب القنصلي ليست ضرورية في تلك المناصب لوجود موظفين أوروبيين في تلك المصانع . ولذلك فإن فارمن يقترح إبطال الوكالة القنصلية في المنيا .

#### أسيوط :

أسيوط من أهم تقط استلام بريد السياح وإرساله ، فضلا عن أنها مركز أعمال البعثة الدينية الأمريكية في الوجه القبلي . وفيها مدارس كثيرة تحت إشراف أعضاء البعثة الدينية والمدرسين الأمريكيين . ولذلك فإن الوكالة القنصلية في أسيوط أهم وكالة قنصلية في الوجه القبلي . وقد شغل وأصف الحياط وظيفة المندوب القنصلي في أسيوط منذ سنة ١٨٥٥ ، وهو رجل غني يملك ٢٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية ، وهو قبطي بالمولد ، وليكنه تحول إلى المذهب البروتستانتي منذ ١٢ سنة ، واشترك في أعمال البعثة الدينية الأمريكية ، إذ كان له في سنة ١٨٧٧ مدرسة للبنات في أسيوط ، بها ٦٠ تلميذة . وواصف الحياط لا يعرف إلا اللغة العربية ، ولكن ابنه يتكلم الإنجليزية والفرنسية ، لأنه تعلم في الكلية الأمريكية في بيروت ، ويعمل مندوبا قنصليا بالألمانيا .

#### جرجا :

جرجا من الأماكن التي يتقف عندها جميع السياح من أجل البريد والمواد الغذائية ، فضلا عن أنها إحدى النقاط التي تبدأ منها الرحلات إلى أيبندوس ، حيث توجد الآثار المكتشفة حديثا . والمندوب القنصلي في جرجا هو مشرق الحياط أحمو المندوب القنصلي في أسيوط . وعلى الرغم من أن هذه الوكالة القنصلية أقل في الأهمية من أسيوط فإنها تقوم بخدمات لعدد كبير من السياح .

#### قنا :

قنا أيضا بقطر ، وهو مالك كبير للأراضي الزراعية مندوبا قنصليا في ٧ نوفمبر سنة ١٨٦١ في مدة القنصل العام ثابر ، واستمر في عمله حتى طرده القنصل العام جلو . ولكن يبرز عنه مرة أخرى ، عندما لم توافق الحكومة المصرية على تعيين جادس جاد . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية لم توافق بعد على تعيين ويسا بقطر الذي يقيم في أسيوط ، حيث يدير مدرسة للإرلاد ، مشاركة منه في أعمال البعثة الدينية الأمريكية ، وتقرب تلك



المدرسة في الحجم من مدرسة واصف الحياض للبنات . ويقف السياح عادة في قامة ساعات قليلة لزيارة معبد دنرة . وقد اقترح يبرزلى عدم ضرورة الوكالة القنصلية في قنا ، ويتفق فارمن معه في ذلك . ولذا فإنه يقترح إبطالها .

#### الأقصر :

يمكث السياح في الأقصر أطول مدة لزيارة الآثار الكثيرة الموجودة فيها ، ويمضون عادة أسبوعين . وقد عين على مراد مندوباً قنصلياً في الأقصر في سنة ١٨٧١ ، وهو المسلم الوحيد بين المندوبين القنصلين للولايات المتحدة ، ولكنه يقوم بحماية المسيحيين ، كما لو كان هو نفسه مسيحياً . ويرى فارمن وجوب استمرار الوكالة القنصلية في الأقصر .

#### الخرطوم :

ينهب السياح أحياناً إلى الخرطوم . وفي تلك الحالة تكون للوكالة القنصلية فائدة كبيرة . ولذا فإن فارمن يقترح إبقائها .

#### بورسعيد والسويس :

عين المندوب القنصلي في كل منهما حديثاً ، واعترفت الحكومة المصرية به ، كما جاء فرمانه من الآستانة ، وأرسل إلى وزير الخارجية المصرية لتسجيله .

#### دمياط والاسماعيلية :

أبطلت الوكالة القنصلية في كل منها ، بناء على أمر وزارة الخارجية الأمريكية في الصيف الماضي . وقد كانا أقل الوكالات القنصلية الأمريكية فائدة في مصر . والمندوب القنصلي السابق في الاسماعيلية إنجليزي لم يثأر كثيراً من فقد وظيفته ، ولكنه مع ذلك شديد الرغبة في الرجوع إليها . أما المندوب القنصلي السابق في دمياط فقد بذل كل ما في وسعه لاعادة الوكالة القنصلية .

هكذا كانت الوكالات القنصلية الأمريكية في مصر .

أما القوائد التي تعود على المندوبين القنصلين فيها فهي :

١ — وضع المندوبين القنصلين في مستوى كبار الموظفين المحليين .

٢ — حماية المندوبين القنصلين من دفع الضرائب الاستثنائية .

٣ — تمتع المندوبين التفصليين بالطمأنينة التي يتمتع بها الأجانب ، وحمايتهم من ظلم السلطات المحلية .

وقد اقترح فارمن في آخر تقريره ما يلي :

١ — إبطال الوكالة التفصلية في كل من المنيا وقنا .

٢ — استمرار الوكالة التفصلية بصفة دائمة في كل من الاسكندرية وبورسعيد والسويس والمنصورة وأسيوط والأقصر والحرطوم .

٣ — استمرار الوكالة التفصلية في كل من طنطا وبني سويف ، بشرط إلغائها عند شعورها<sup>(١)</sup> .

وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على مقترحات فارمن ، وأمرته باتخاذ الاجراءات لاغلاق الوكالة التفصلية في كل من المنيا وقنا . أما الوكالة التفصلية في كل من بني سويف وطنطا ، فقد أبتها مؤقتاً ، على حسب اقتراح فارمن<sup>(٢)</sup> .

هذا وكانت العلاقات ودية بين الحكومة المصرية والوكالة السياسية والتفصلية العامة في مدة فارمن ، لأن مسألة الحماية حلت من قبل فأصبحت الحماية قاصرة على الأمريكيين وموظفي التفصلية العامة ، مع استثناء السويسريين . وقد أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية منشوراً في ٢٩ يونيه سنة ١٨٧٧ ينص على استمرار الحماية الأمريكية لرعايا جمهورية سويسرا<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من حدوث بعض المسائل المتصلة بالأمريكيين وموظفي الوكالة السياسية والتفصلية العامة في مدة فارمن ، فإنها لم تؤدي إلى مشاكل بينه وبين الحكومة المصرية . وإليك بعض تلك المسائل :

### ( ١ ) مسألة داي وكولستون :

في يونيه سنة ١٨٧٨ أنصت الحكومة المصرية من الخدمة العسكرية جميع الأمريكيين ، ما عدا الجنرال ستون وضابط آخر ، فضلاً عن عدد كبير من الأوروبيين والمصريين ، وذلك رغبة في اتقاء المصروفات الحكومية . وعلى حسب العقود المبرمة بين هؤلاء الأمريكيين والحكومة المصرية ، استحق كل منهم مرتب ستة أشهر و ٧٥ جنياً لمصاريف

Ibid., From Farman, Cairo, 6-4-1877 and 7-4-1877.

(١)

Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 10-5-1877.

(٢)

Ibid., From Framan, Cairo, 26-7-1877.

(٣)

العودة إلى الولايات المتحدة . وقد بلغ عدد الأمريكيين الذين طردوا من الخدمة ، على حسب ذلك اقرار ، تسعة . أما عدد الأمريكيين الذين خدموا الجيش المصري كضباط في مدة تسع سنين فعددهم ٤٥ شخصا . وقد عينت الحكومة لجنة طبية لفحص حالة ضابطين من الأمريكيين يجزأ عن العمل في أثناء الخدمة ، بسبب إصابة أحدهما بجروح في المعركة ، وإصابة الآخر بمرض في أواسط إفريقية ، وذلك رغبة في إعطاء كل منهما تعويضاً خاصاً<sup>(١١)</sup> .

وقدمت اللجنة الطبية تقريرها عن حالة الضابطين ، وهما الكولونيل داي (Dye) والكولونيل كولستون (Colston) إلى وزير الحرية المصرية ، فاطاع عليه ، وقرر عدم استحقاقها لأي تعويض في مقابل عجزهما . غير أن فارمن درس موضوعهما ، فاتفق بأن قرار وزير الحرية فيه ظلم لهما . ولذلك عرض الموضوع على الخديو اسماعيل ، فأمر الخديو وزير الخارجية بتعيين لجنة طبية أخرى لفحص حالتهما . وعلى أساس تقرير اللجنة الثانية ، عدل وزير الحرية قراره الأول ، وقرر ، بناء على اقتراح فارمن ، تعويضاً مقداره ١٠٠٠ جنيه لكل من الكولونيل داي والكولونيل كولستون<sup>(١٢)</sup> .

#### ( ب ) مسألة رمنجتون وأولاده :

تعاقدت الحكومة المصرية مع شركة رمنجتون وأولاده (E. Remington & Sons) للأسلحة في اليون (Ilion) بنيويورك لتوريد أسلحة للحكومة ، وأخذت الشركة في تنفيذ العقد . ولكنها طلبت في سنة ١٨٧٦ من وزارة الخارجية الأمريكية تكليف فارمن بالتدخل لمصاحبة ، رغبة في الحصول على الأموال المستحقة لها عند الحكومة المصرية . فأمرت وزارة الخارجية فارمن ينزل مساعيه الحميدة لمصاحبة الشركة ، بعد دراسة الموضوع والافتناع بأن ظلماً لحق بها ، وذلك لأن المسألة ناجمة عن عقد اختياري بين الطرفين ، والقاعدة المتبعة في مثل تلك الحالة هي عدم التدخل الدبلوماسي<sup>(١٣)</sup> .

وقد رد فارمن على الوزارة بأنه قدم لرمنجتون كل المساعدات التي تسمح بها التعليمات في مثل تلك الحالة وأنه سيستمر في مساعدته ينزل المساعي الحميدة ، بناء على التعليمات

Ibid , 8-7-1878.

(١١)

Ibid., 15-7-1878.

(١٢)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 28-1876 and 28-3-1878.

(١٣)

الخاصة الأخيرة . وذكر فارمن أن شكوى رمنجتون ناتجة عن عدم مقطرة الحكومة المصرية على دفع ما عليها من أثمان الأسلحة . غير أن حالة مصر المالية تحسنت أخيراً على ما يظهر ، ولذا فإن من المتظر انتهاء موضوع شركة رمنجتون وأولاده في وقت قصير <sup>(١)</sup> .  
 وضعا استلمت الشركة بعد ذلك من الحكومة المصرية المبالغ الآتية :

٢,٠٠٠	جنيه في ديسمبر سنة ١٨٧٦
١٠,٠٠٠	جنيه في يناير سنة ١٨٧٧
٦,٠٠٠	جنيه في مارس سنة ١٨٧٧
١٧,٠٠٠	جنيه في مارس سنة ١٨٧٧
١,٠٠٠	جنيه في مايو سنة ١٨٧٧
٣,٠٠٠	جنيه في يونيو سنة ١٨٧٧
١٥,٠٠٠	جنيه في يونيو سنة ١٨٧٧ <sup>(٢)</sup>
٥٤,٠٠٠	جنيه المجموع

وفي سنة ١٨٧٨ قدم رمنجتون رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، يقول فيها إن الشركة تجد صعوبة كبيرة في الحصول على مالها من مبالغ عند الحكومة المصرية تزيد على مليون دولار نظير أسلحة ورددتها لها ، وإن يبرزى كان يعمل على تسهيل دفع ما لها من مال عند الحكومة المصرية بسرعة ، ولكن بعد وفاته لم تحظ الشركة بمساعدة مماثلة من المنسوب السياسي والتفصل العام للولايات المتحدة في القاهرة . فأمرت وزارة الخارجية الأمريكية فارمن بمنح الشركة كل المساعدات الممكنة في نطاق بذل المساعي الحميدة <sup>(٣)</sup> .  
 وقد رد فارمن على الوزارة ، قائلاً إنه ساعد رمنجتون في مسائله مع الحكومة المصرية إلى آخر مدى تسمح به التعليمات ، ونجح في جهوده حتى أن المبالغ المستحقة للشركة نظير ما وردته للحكومة من بنادق حتى مايو سنة ١٨٧٧ دفعت كلها قبل ١٥ يونيو من تلك السنة ، وأنه على استعداد لمنح رمنجتون كل مساعدة في استطاعته ، بناء على التعليمات الأخيرة .  
 غير أن هناك بعض الاختلافات بين رمنجتون والحكومة المصرية لا يمكن تسويتها إلا بحضور ممثل الشركة ، إذ أن الحكومة المصرية اعترفت بأن عليها ٨,٠٠٠ جنيه نظير بنادق وأشياء

Ibid., From Farman, Cairo, 25-11-1876.

Ibid., 4-5-1878.

Ibid, From the Secretary of State, Washington, 28-3-1878.

(١)

(٢)

(٣)

أخرى استلمتها . غير أنها دفعت للشركة ٣٣,٠٠٠ جنيه نظير آلات لصناعة الأسلحة التزم رمنجتون بتوريدها ؛ ولكنه حتى ذلك الوقت لم يسلمها للحكومة . ولذلك فعند حضور رمنجتون أو أى شخص يمثل الشركة ، ستسوى المسألة كلها ، وسيذل فارمن كل مساعدة في إمكانه لمصلحة الشركة <sup>(١)</sup> .

وقد وافق وزير الخارجية الأمريكية على خطة فارمن في مسألة رمنجتون وأولاده <sup>(٢)</sup> .

### (ج) مسألة أين مرزان :

- اُتُرف أحد الأمريكين جريمة قتل في الاسكندرية في ١٧ يولييه سنة ١٨٧٩ ، وذلك أن أين بوليكارب مرزان ( Etienne Polycarpe Mirzan ) ، وهو أمريكي بالتجنس ، قابل مع دكتور اسكندر دهان الحامى ، وهو مصرى ، في أحد شوارع الاسكندرية ، فتناقشا في بعض الشؤون المالية ، وتشاجرا ، وأطلق مرزان الرصاص على دهان فقتله . وبعد ذلك ذهب مرزان توأ إلى الوكالة القنصلية الأمريكية بالاسكندرية ، فسلم نفسه والمسلس إلى القائم بأعمال المنسوب القنصلى فيها ، واعترف بجريته . وكان قولاً ديمتريوس كومانوس نائب القنصل العام موجوداً إذ ذاك في الاسكندرية ، فاستدعى على عجل ، فذهب إلى الوكالة القنصلية . ومنها استدعى البوليس المصرى ، ومحافظ الاسكندرية ، فحضر الجميع ، وأرسل مرزان إلى السجن المصرى المعروف باسم محرم بك الذى يرسل إليه جميع المسجونين من الفرنسيين والانجليز <sup>(٣)</sup> .

وقد قررت وزارة الخارجية الأمريكية أن نظر تلك القضية من اختصاص المحكمة القنصلية الأمريكية لأنها جنائية ولا تدخل في اختصاصات المحاكم المختلطة <sup>(٤)</sup> .

### (د) مسألة سلفاجو :

قدم أحد الأمريكين وهو دكتور توماس لين ( Thomas Linn ) طلباً لتعيينه مندوباً قنصلياً في الاسكندرية بدلاً من قسطنطين سلفاجو ، على حسب التعليمات السابقة من وزارة الخارجية التى تص على تعيين المواطنين الأمريكين في وظائف السلك القنصل ،

Ibid., From Farman, Cairo, 4-5-1878.

(١)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 3-6-1878.

(٢)

Ibid., From Comanus, Cairo, 30-7-1879.

(٣)

Ibid., From the Secretary of State, Washington, 22-7-1879.

(٤)

وطرد غيرهم منها ، كلما أمكن ذلك . غير أن فارمن لم يرغب في تعيينه تواء ، بل آخر ترشيحه لتلك الوظيفة لأسباب منها أن قسطنطين سلفاجو له قضايا ضد الحكومة المصرية ، فإذا طرد من وظيفته ، سقطت عنه الحماية الأمريكية قبل انتهاء تلك القضايا . ولذلك فإن فارمن رأى إبقاء سلفاجو في منصبه حتى تنتهى قضاياها ضد الحكومة المصرية <sup>(١)</sup> .



هكذا كان تمثيل الولايات المتحدة القنصل والدبلوماسى فى مصر فى القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٨٠ . بدأ فى سنة ١٨٣٢ بإنشاء قنصلية فى الاسكندرية ، لها فرع فى القاهرة وآخر فى دمياط ، ثم تطور بإنشاء قنصلية أخرى فى القاهرة . غير أن البعثة فى كل من الاسكندرية والقاهرة كانت قنصلية فقط . ولذا لم تكن للولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مباشرة مع والى مصر .

وفى أواخر سنة ١٨٤٨ خطأ تمثيل الولايات المتحدة فى مصر خطوة كبيرة ، عندما عين رئيس الجمهورية قنصلا عاما فى الاسكندرية ، وجعل بعثته قنصلية وسياسية . غير أنه لم يتحده لقب مندوب سياسى ، ولذا لم تكن بعثته سياسية من كل الوجوه <sup>(٢)</sup> . ومع ذلك فقد بدأت العلاقات السياسية المباشرة بين الولايات المتحدة والى مصر ، ونشأت القنصلية العامة فى الاسكندرية .

وفى مدة القنصلية العامة زاد تمثيل الولايات المتحدة فى مصر ، فعين قنصل فى القاهرة وآخر فى بورسعيد ، ونائب قنصل فى كل من السويس <sup>(٣)</sup> وبورسعيد والإسماعيلية ، ومندوب قنصل فى كل من الأقصر وأسيوط وطنطا وقنا والحرطوم والمنصورة وجرجا وبنى سويف والمنيا والزقازيق وأسوان <sup>(٤)</sup> .

وفى يولية سنة ١٨٧٢ عين رئيس الجمهورية مندوبا سياسيا وقنصلا عاما فى الاسكندرية فتمت بذلك الصفة السياسية لممثل الولايات المتحدة فى مصر ، ونشأت الوكالة السياسية والقنصلية العامة فى الاسكندرية التى نقلت فى أواخر سنة ١٨٧٤ إلى القاهرة .

Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 26-12-1878. (١)

From Farman, Cairo, 12-11-1879.

Ibid., From the Assistant Secretary of State, Washington, (٢)

10-1868.

(٣) أُنشئت وكالة القنصلية فى السويس فى مدة القنصل العام بتار .

(٤) أُنشئت الوكالة القنصلية فى كل من الزقازيق وأسوان فى مدة القنصل العام بتار .

وفي مدة الوكالة السياسية والفصلية العامة أغلقت الفصلية في بور سعيد ، والوكالة الفصلية في كل من الاسماعيلية ودمياط والمنيا وقنا ، وأنشئت وكالة فصلية في كل من الاسكندرية وبور سعيد والسويس .

هكذا تطور تمثيل الولايات المتحدة في مصر في أقرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٨٠ .  
واليك الأغراض الأساسية من ذلك التمثيل :

١ — تشجيع التبادل التجارى بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ — المحافظة على العلاقات الودية بين البلدين وقويها .

٣ — حماية مصالح الأمريكين في مصر .

ومن أجل الغرض الأول ، كلفت وزارة الخارجية الأمريكية ممثلياً في مصر جمع الأخبار التجارية والاحصائيات عن مصر ، وإرسالها مع ما يترامى لهم من اقتراحات لتشجيع التجارة بين البلدين . وقد قام ممثلو الولايات المتحدة في مصر بتنفيذ ذلك على أحسن وجه ، إذ أرسلوا إلى وزارة الخارجية كل ما يتصل بحجارة مصر ، كما أرسلوا إليها من وقت لآخر ما يترامى لهم من اقتراحات لتشجيع التجارة بين البلدين . غير أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها كل من الولايات المتحدة ومصر لاقامة التجارة المباشرة بينهما وتنسيقها ، فان التجارة المباشرة بين البلدين لم تكن رائجة في القرن التاسع عشر . ويرجع ذلك إلى سببين هما :

١ — تشابه الحاصلات الأساسية فيها : كلاهما يفتح القطن والحبوب والسكر ؛ ولذا لم يكن من المستطاع قيام تجارة مباشرة على أساس تلك الحاصلات .

٢ — عدم وجود مواصلات منظمة ومباشرة بينها : أدى ذلك إلى ضعف التبادل التجارى بين البلدين "١" .

هذا عن الغرض الأول من تمثيل الولايات المتحدة في مصر . أما عن الغرض الثاني ، فقد تمكن ممثلو الولايات المتحدة في مصر من المحافظة على العلاقات الودية بين البلدين ، على

---

(١) أنظر لدى العلاقات التجارية في « العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحته « مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية » العدد الأول سنة ١٩٥٣ .

الرغم من حدوث بعض المنازعات ، ما عدا مرتين قطعت فيها العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر : الأولى في مدة القنصل العام ماكولى بسبب مسألة فكتور بارثو<sup>(١)</sup> ، والثانية في مدة دانيس القائم بأعمال القنصل العام بعد وفاة ثاير بسبب مسألة توماس كدينكو<sup>(٢)</sup> . وقد تمكن بعض ممثلي الولايات المتحدة في مصر مثل هيل وير زلى وفارمن من تقوية العلاقات بين البلدين .

هذا عن الغرض الثاني . أما عن الغرض الثالث ، فقد قلم ممثلو الولايات المتحدة في مصر خدمات جليلة لأعضاء البعثات الدينية الأمريكية ، والسياح الأمريكيين الذين زاد عددهم عما كان عليه من قبل<sup>(٣)</sup> ، وكذلك للأمريكيين المسافرين من وإلى الهند عن طريق مصر ، والأمريكيين القليلين المقيمين في مصر .

---

(١) أنظر قطع العلاقات في مدة ماكولى من ص ١٢ — ١٣

(٢) أنظر قطع العلاقات في مدة دانيس من ص ٤٩ — ٣٣

(٣) أنظر تلك الخدمات من ص ٦٤ — ٦٥ ، ٧٨ — ٨١



## منظمة الدول الأمريكية

الدكتور بطرس بطرس غالى

### منهج البحث

(أولاً) نبذة تاريخية :

١ — المؤتمرات الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ — المؤتمرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية .

(ثانياً) ميثاق منظمة الدول الأمريكية :

١ — التكييف القانوني لمنظمة الدول الأمريكية .

٢ — أهداف الميثاق الأمريكى ومبادئه .

٣ — العضوية فى منظمة الدول الأمريكية .

٤ — الهيئات العاملة فى المنظمة الأمريكية ونشاطها .

(أولاً) مؤتمر الدول الأمريكية .

(ثانياً) الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .

(ثالثاً) مجلس المنظمة الأمريكية .

(رابعاً) الاتحاد الأمريكى .

(خامساً) المؤتمرات المتخصصة .

(سادساً) الوكالات المتخصصة .

(ثالثاً) منظمة الدول الأمريكية فى الميزان .

(رابعاً) أهم مراجع البحث .

(خامساً) نصوص ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

## أولا - نبذة تاريخية

### (١) المؤتمرات الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية :

يرجع التضامن القائم بين الدول الأمريكية إلى بداية القرن التاسع عشر حين تحررت دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار الإسباني والبرتغالي ، وقد ظلت الحركات التحريرية قابعة فيها من سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٢٦ . وكانت سياسة الولايات المتحدة حينئذ تؤيد استقلال هذه البلاد الأمريكية وتعمل على أن تمتنع بهذا الاستقلال . ومن أهم المساهمين في تلك السياسة هنري كلاي . وقد جاء في إحدى خطبه أمام مجلس النواب في واشنطن بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٢٠ أن « العالم الجديد يجب أن يكون محورا لنظام تسوده الحكمة الإنسانية ضد استبداد العالم القديم » ثم أضاف قائلاً : « ليس لدى أدنى شك في أنه إذا كانت حكومتنا ستعترف باستقلال دول أمريكا الجنوبية فإن تلك الدول حين تتحرر ستأخذ بنظمنا السياسية ، وتكفل لنفسها ومستقبلها مثل ما نمتنع به نحن من حرية » (١) . ومن المساهمين أيضاً في تلك السياسة الرئيس منرو . فقد طلب من الكونغرس في ٨ مارس سنة ١٨٢٢ إذناً بالاعتراف دولياً باستقلال الجمهوريات الأمريكية اللاتينية الجديدة قبل أن تظهر نتائج الحرب التي كانت دائرة بين هذه الدول وبين المستعمرين . وفي ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ أذاع بيان المشهور الذي عرف فيما بعد باسم مبدأ مونرو وهو الذي يقضى بأن كل تهديد يقع على استقلال دولة أمريكية ، أو على سلامة إقليمها ويكون مصدره دولة غير أمريكية تهدد الولايات المتحدة الأمريكية وأعمالها على المصالح الحيوية لها ، ومن ثم يستوجب حشد جميع مواردها لدفعه (٢) .

(١) أنظر J. M. Yepes. Philosophie du Panamericanisme et Organisation de la Paix.

Editions de la Baconniere. Neuchatel, Suisse 1945 page 57.

(٢) أنظر J. M. Yepes op. cit pages 69-75. Charles Rousseau Relations Internationales. Cours de l'Institut d'Etudes Politiques 1949-1950 (La Doctrine de Monroe page. 7-28 et 143-160.

وبعد زوال كابوس الاستعمار عن هذه الدول تم تبادل البعثات الدبلوماسية بينها وبين الولايات المتحدة .

تلك المحاولة التي بذلتها الولايات المتحدة لتثبيت استقلال دول أمريكا اللاتينية قوبلت بمجهود مماثل من جانب هذه الدول إذ قام سيمون بوليفار محرر تلك البلاد بالدعوة الى مؤتمر يعقد في بنما ليعمل على ربط الدول الأمريكية التي استقلت بعضها في ظل مؤتمر دائم . إلا أن المؤتمر الذي أريد عقده في بنما لم تكن له أية نتيجة بسبب دسائس انجلترا . فقد خشيت تكوين جماعة أمريكية بزعماء الولايات المتحدة تكون سببا في الاضرار بمصالحها . ونجحت سياستها في اقناع كل من البرازيل ، والارجنتين بعدم الاشتراك في المؤتمر ، فلم يخل فيه إلا بوليفيا وبيرو والمكسيك ، وكولومبيا الكبرى ، وأمريكا الوسطى وتوصل هذا المؤتمر الى ابرام معاهدة ١٩ يونية سنة ١٨٢٦ وتعتبر هذه المعاهدة أول منظمة دولية ترمي إلى استتباب السلام والاخوة بين الدول الاعضاء فيها وتكفل الوحدة الإقليمية ، والاستقلال السياسي للدول المساهمة فيها وقضنها من أى اعتداء قد يصدر من الخارج .

وكان المفروض أن يكون لهذه المنظمة جيش تعداده ٣٢ ألف جندي يملكون كافة الدول الاعضاء غير أن ذلك لم يتم لأن المشروع لم ينفذ<sup>(١)</sup> .

وبعد إخفاق مؤتمر بنما حاولت المكسيك ، دون جدوى ، سنة ١٨٣١ ، سنة ١٨٣٨ ، سنة ١٨٤٠ أن تنشئ منظمة دولية تجمع شمل تلك الدول الجديدة غير أنها أخفقت في محاولتها .

وظهرت في الجو بوادر عنوان جديد من أسبانيا لاسترداد مستعمراتها فقامت ألييرو بدعوة إلى مؤتمر أمريكي لاقامة اتحاد يمكنهم من صد هذا العنوان . واجتمعت الدول الأمريكية في ليما عاصمة البيرو فيما بين ١١ ديسمبر سنة ١٨٤٧ وأول مارس سنة ١٨٤٨ ووضعت نظاماً تعاهدياً يتضمن عدة قيود لسيادة الدول الاعضاء ، ولكن لم يقدر له النفاذ . ثم اجتمعت هذه الدول مرة أخرى سنة ١٨٦٤ ووقعت معاهدة جماعية لاستتباب السلام

---

(١) أنظر J. M. Yepes. Bolivar et Wilson. Le Traité de Panama de 1826 et le Pacte de la Société des Nations. Cours à l'Institut des Hautes Etudes Internationales de L'Université de Genève; (1940).

فيا بينها ، ولضمان الحدود بينها وبين بعضها ، ووضعت نظماً لفض ما قد يقع بينها من نزاع فضلاً شديداً ، وهذا المشروع أيضاً لم يقدر له النجاح .

ونرى من ذلك أن جميع المشروعات التي نادى بها هنرى كلاى ومونرو فى الشمال ، وبوليفار وغيره من زعماء الجنوب كلها لم تنجح ، غير أنها كانت نواة لفكرة الوحدة الأمريكية التي تمت فيما بعد .

والمصدر المباشر للوحدة الأمريكية يرجع إلى سنة ١٨٨٩ حين عقد أول مؤتمر للدول الأمريكية فى واشنطن بإيعاز من جيمس بلاين وزير خارجية الولايات المتحدة حينئذ . وقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً يقضى بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية مهمته جمع المعلومات الخاصة بالانتاج والتجارة والقوانين الجمركية وتوزيعها على كافة الدول الأعضاء . وكانت هذه المنظمة محلية أكثر مما هى دولية . فقررها فى واشنطن يجعلها خاضعة لوزارة خارجية الولايات المتحدة . ولكن إنشاء هذا المكتب فى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يعتبر تاريخ ميلاد منظمة الدول الأمريكية .

وتطور هذا المكتب فى السنوات التالية فحول إلى هيئة دولية دائمة للتعاون بين البلاد الأمريكية . فقد قرر منذ سنة ١٨٩٨ ألا يكون المكتب خاضعاً لوزير خارجية الولايات المتحدة وإنما يخضع للجنة تنفيذية يرأسها هذا الوزير ويساعده أربعة أعضاء يمثلون دول أمريكا اللاتينية .

وفى المؤتمر الأمريكى الثانى الذى عقد فى مدينة مكسيكو فيما بين ٢ أكتوبر سنة ١٩٠١ و٣١ يناير سنة ١٩٠٢ قويت الصبغة الدولية لهذا المكتب فأطلق عليه اسم جديد وهو « المكتب الدولى للجمهوريات الأمريكية » وأصبح يخضع لمجلس إدارة يتكون من الممثلين الدبلوماسيين لكافة الدول الأمريكية ، المعتمدين لدى حكومة واشنطن على أن يرأس هذا المجلس وزير خارجية الولايات المتحدة .

وفى المؤتمر الأمريكى الثالث المنعقد فى مدينة ريودى جانيرو فيما بين ٢١ يولييه سنة ١٩٠٦ و٢٦ أغسطس من هذه السنة قرر أن يحول هذا المكتب إلى لجنة دائمة للمؤتمرات الأمريكية تتولى إعداد جدول أعمال تلك المؤتمرات التي ستكون دورية تعقد كل خمس سنوات .

وفى المؤتمر الرابع الذى انعقد فى بوينس آيرس فيما بين ١٢ يولييه و٣٠ أغسطس

سنة ١٩١٠ أطلق على هذه الهيئة اسم « اتحاد الدول الأمريكية »<sup>(١)</sup> . واتسع نشاط الاتحاد فتناول المسائل السياسية بعد أن كان مقصوراً على الأعمال التجارية .

وبسبب وقوع الحرب العالمية الأولى لم تجتمع الدول الأمريكية إلا في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ إذ عقدت مؤتمرها الخامس في ستنياجو عاصمة شيلي وقامت بدراسة مصر الاتحاد الأمريكي بعد تكوين عصبة الأمم ، كما وضعت اتفاقية جوندرا الخاصة بمحل النزاعات حلاً سلمياً ، ووضع التدابير التي تكفل إبعاد شبح الحرب ، وقامت أيضاً بوضع نظم جديدة للاتحاد الأمريكي منها تغيير تكوين اللجنة الدائمة فأصبحت تتكون من ممثلين خاصين لا يتأثرون بالعلاقات الدبلوماسية وتطوراتها ومفاجأتها ، وقرر أن تكون رئاسة هذا المجلس بالانتخاب ، ولو أن العرف سار على أن يكون الرئيس هو وزير خارجية الولايات المتحدة .

وفي المؤتمر السادس الذي عقد في مدينة هافانا فيما بين ١٦ يناير و ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع أول دستور للاتحاد الأمريكي فخلدت هيئاته العامة ، وهي المؤتمر الدولي الأمريكي ، والاتحاد الأمريكي بإشراف مجلس تنفيذي ومقره مدينة واشنطن<sup>(٢)</sup> ، أما المؤتمر الأمريكي فيجتمع في دورات لا تتجاوز الفترة بين كل دورتين أكثر من خمس سنوات . وأما المجلس التنفيذي فيتكون من مندوبين تعينهم كل حكومة ويجوز أن يكونوا من الممثلين الديبلوماسيين المعتمدين لدى واشنطن ، وينتخب له كل سنة رئيس ونائب الرئيس<sup>(٣)</sup> . وقرر أن يكون لهذه الهيئة موظفون دائمون على رأسهم مدير عام يتولى مساعدة اللجان والاشتراك في أعمالها<sup>(٤)</sup> ،

وقرر أيضاً أن تكون لتلك المنظمة ميزانية محددة حصص الأعضاء فيها عن طريق المجلس التنفيذي .

أما أهداف تلك المنظمة فقد تضمنتها المادة السادسة من القانون الاساسي ومنها جمع وتوزيع المعلومات الخاصة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول الأمريكية ، والمعلومات الخاصة بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي أبرمها فيما بينها ، أو فيما بينها وبين

(١) The Pan-American Union.

(٢) أنظر المادة الأولى من اتفاقية ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨

(٣) أنظر المادة الثالثة من نفس الاتفاقية .

(٤) المادة الرابعة من الاتفاقية .

الدول الأجنبية ، والمعلومات المتعلقة بالتشريع الذى تصدره هذه الدول ، وأن تقوم بإعداد المؤتمرات الدولية التى قد تقعد ، وبصفة عامة تنهض بكافة ما يضمن تعاون الدول الأمريكية غير أن الدول الأمريكية لم تصدق على هذه المعاهدة بسبب ما كان هناك من أزمة ثقة فيما بينها وبين الولايات المتحدة التى أكثرت من التدخل فى شئون هذه الدول من سياسية وغير سياسية (١) .

ولما وصل الرئيس روزفلت إلى الحكم بدأت نقطة التحول فى سياسة الولايات المتحدة فقد أعلن فى إحدى خطبه التى أذيعت فى ٤ مارس سنة ١٩٣٣ موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية أن الولايات المتحدة ستلتزم منذ الآن مع الدول الأمريكية الأخرى سياسة حسن الجوار (٢) . وعناصر تلك السياسة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — علاقات ودية بين الدول كما يجب أن يكون الوضع بين الجيران .

٢ — احترام الدول لحقوق بعضها .

٣ — احترام المعاهدات الدولية المبرمة بين الجيران .

ولقد تأكد هذا المبدأ الجديد فى المؤتمر الأمريكى السابع الذى انعقد فى مونتيفيديو فيما بين ٣ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وفى هذا المؤتمر وضعت عدة اتفاقات دولية . منها الاتفاق الخاص بحقوق والتزامات الدول ، واتفاقات أخرى تصل بتنظيم قواعد القانون الدولى الخاص الأمريكى .

أما المؤتمر الأمريكى الثامن فقد انعقد فى مدينة ليا فيما بين ٩ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ولم يتم التوقيع فى هذا المؤتمر على أى معاهدة دولية إلا أن الدول المجتمعة فيه قد وافقت على أكثر من مائة تصريح وتوصية من أهمها : تصريح خاص بالمبادئ الأمريكية ، وهى مجموعة من قواعد الأخلاق السياسية . ثم تصريح التضامن الأمريكى وهو مجموعة من القواعد الفلسفية مثل انقضاء على التمييز العنصرى وسيادة مبدأ التسامح ، وما إلى ذلك من المبادئ الإنسانية .

(١) عرفت هذه السياسة باسم *the big stick policy*

(٢) أظفر فى سياسة حسن الجوار .

Roosevelt's Foreign Policy, 1933-1941 New York Wilfred Funk, Inc. 1942  
J. M. Yepes *op. cit.* Chapter II p. 39-44.

وكان من المتفق عليه أن انعقد المؤتمر الأمريكى التاسع بمدينة بوجوتا عاصمة كولمبيا سنة ١٩٤٣ غير أن الحرب العالمية الثانية حالت دون انعقاد هذا المؤتمر .

## ( ٢ ) المؤتمرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية :

جاء فى إحدى التصريحات التى اتفقت عليها الدول الأمريكية فى مؤتمر ليما الذى سبقت الإشارة إليه أنه يجوز للدول الأمريكية أن تعقد اجتماعات خاصة لوزراء خارجيتها إذا وجد ما يدعو إلى ذلك . فلما وقعت الحرب العالمية الثانية فى أوروبا رأت الدول الأمريكية أن يجتمع وزراء خارجيتها وفقاً لأحكام تصريح ليما .

وكان أول اجتماع لهم بمدينة بنما بين ٢٣ سبتمبر و ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وأهم ماتم الاتفاق عليه هو حياد القارة الأمريكية تجاه النزاع الأوروبى ، وتأكيداً لهذا أنشأ المؤتمر لجنة سماها ( لجنة الحياد ) مهمتها تنسيق كل ما يتعلق بوجود السفن التجارية التابعة للمحاربين وغواصاتهم فى الموانئ الأمريكية ، كما قرر إنشاء منطقة حياد تحيط بالقارة الأمريكية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، ويصل اتساعها فى بعض المناطق إلى ٣٠٠ ميل بحرى لا يسمح فيها بإجراء أى عمليات حربية من بجانب إحدى الدول المحاربة .

وهذه القواعد الجديدة قد قبلت أحكام القانون الدولى رأساً على عقب اذ اتسعت مساحة المياه الإقليمية من ثلاثة أميال إلى ثمانية ميل ولهذا رفضت الدول الأوروبية قبول هذه القيود .

واجتمع وزراء خارجية الدول الأمريكية مرة ثانية فى هاافانا فيما بين ٢١ و ٣٠ يولية سنة ١٩٤٠ وكان هذا الاجتماع عقب هزيمة كل من فرنسا وهولنده اللتين لهما مستعمرات فى أمريكا اللاتينية . وبحث المؤتمر احتمال انتقال هذه المستعمرات من تبعية الدول المهزومة إلى الدول المنتصرة وقدر ما لهذا الانتقال من خطورة على أمن الدول الأمريكية . ولذلك أصدر عدة قرارات منها قرار خاص برفض أى تغيير سياسى فى وضع هذه المستعمرات لحساب الدول الفاشية ، كما تقرر اعتبار كل اعتداء يقع على دولة أمريكية من قبل دولة غير أمريكية كأنه وقع على جميع الدول الأمريكية .

واجتمع وزراء خارجية الدول الأمريكية مرة ثالثة فى ريو دى جانيرو فيما بين ١٥ و ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ ، عقب الاعتداء اليابانى على ميناء بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر .

سنة ١٩٤١ ، وعقب إعلان الحرب على الولايات المتحدة من جانب ألمانيا وإيطاليا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وقد أعلنت الدول الأمريكية تضامها مع الولايات المتحدة كما أعلنت موافقتها على ما جاء في تصريح الأطنطى<sup>(١)</sup> . أما الاجتماع الرابع لوزراء خارجية الدول الأمريكية فقد انعقد في مدينة مكسيكو فيما بين ٢١ فبراير و ٩ مارس سنة ١٩٤٥ ويختلف هذا الاجتماع عما سبقه من الاجتماعات بأنه لم تشارك فيه إلا الدول التي أعلنت الحرب على المحور ، والتي لها حق الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو القادم ، فلم تشارك فيه الأرجنتين لأنها من علاقات خاصة بدول المحور . وقد وقعت الدول المشتركة على اتفاق سمي « اتفاق شابلبك »<sup>(٢)</sup> ، ويتضمن هذا الاتفاق ديباجة مفصلة تتألف من سبع فقرات وتصرحاً يتضمن ست نقاط ، وتوصية خاصة بشئون الحرب والسلام وأخيراً توصية بشأن المنظمة الدولية العالمية التي ستنشأ مستقبلاً .

وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق من موضوعات بوجه عام ما يلي :

١ - تجميع وتأكيد المبادئ الخاصة بالاتحاد الأمريكي التي سبق أن اتفقت عليها الدول الأمريكية<sup>(٣)</sup> .

(١) هو التصريح الذي أصدره الرئيس روزفلت ومستر تشرشل في ١٤ أغسطس ١٩٤١ على ظهر البارجة برنس أوف ويلز في وسط المحيط الأطلسي ويتضمن كثيراً من المبادئ التي قام عليها هذا ميثاق سان فرانسكو (أنظر كتابنا التنظيم الدولي) الطبعة الأولى صفحة ٢٩٦ ، ٢٩٧

Acte de Chapultepec (٢)

أنظر نصوص هذا الاتفاق في :

Claude-Albert Colliard Droit International et Histoire Diplomatique Paris 1950 p. 630.

(٣) أهم هذه المبادئ : (١) استنكار الغزو الأقليمي وعدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي تم عن طريق القوة . وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ في المؤتمر الأمريكي الأول الذي تم سنة ١٨٨٩ (٢) استنكار تدخل دولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . وتم الاتفاق على هذا في المؤتمر الأمريكي السابع (٣) فض المنازعات التي تقع بين الدول الأمريكية بالطرق السلمية . وقد تم الاتفاق على ذلك في مؤتمر بوينس آرس لحفظ السلام سنة ١٩٣٦ (٤) احترام شخصية الدولة الأمريكية وسيادتها واستقلالها . يعتبر أصل النظام الدولي الذي أُنشأ التضامن للتدري الأمريكي . وتم الاتفاق على ذلك في المؤتمر الأمريكي الثامن (٥) كحل اعتداء يقع من دولة غير أمريكية على إقليم دولة أمريكية أو على استقلالها السياسي . يعتبر اعتداء واقعا على كافة الدول الأمريكية . وقد تم الاتفاق على هذا في مؤتمر وزراء الخارجية الثاني الذي انعقد في هاغوا سنة ١٩٤٠



٢ — بيان خاص بكيفية المحافظة على الاراضى الأمريكية في وقت الاعتداء وتعهد هذه الدول بالدفاع المشترك ضد المعتدى .

٣ — بيان خاص بضرورة إنشاء منظمة دولية أمريكية دائمة واعتبار وثيقة شابلتيك اتفاقاً مؤقّتاً إلى أن يعد الاتفاق التنظيمى الهأى ويتم التوقيع عليه .

٤ — بيان بوجوب التوفيق بين ميثاق شابلتيك وميثاق الأمم المتحدة المزمع تكوينه .  
وقد تمخضت أهم التوصيات والبيانات التى تضمنها اتفاق شابلتيك فى المؤتمر الأمريكى التاسع الذى انعقد فى يوجوتا من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٨ إلى ٢ مايو سنة ١٩٤٨ والذى وضع فيه الدستور الأساسى لمنظمة الدول الأمريكية .

واشترك فى هذا المؤتمر ممثلون للاحدى وعشرين جمهورية أمريكية وكان من بينهم عشرة من وزراء الخارجية منهم وزير خارجية الولايات المتحدة مستر مارشال . ومع أنه قد وقع فى المدينة التى يجتمعون فيها اضطراب داخلى عنيف فى ٩ أبريل ، وترتب عليه ونوع حريق فى المدينة يشبه الحريق الذى وقع فى القاهرة سنة ١٩٥١ استطاع المؤتمر أن يستمر وفى عملهم فوضعوا خمس معاهدات دولية هى : ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، والمعاهدة الأمريكية لنقض المنازعات ، واتفاق يوجوتا الإحصائى ، والاتفاق الأمريكى الخاص بمنح الحقوق السياسية للنساء .

وستقتصر فى هذا البحث على درس ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

## ثانيا - ميثاق منظمة الدول الأمريكية

هو الميثاق الذى تم التوقيع عليه من الدول الأمريكية في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٨ وأصبح نافذا منذ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ إذ وضعت كولمبيا وثائق تصديقها عليه في هذا التاريخ لدى مقر منظمة الدول الأمريكية ، وبذلك استكمل التصاب المطلوب من التصديقات وهو أربع عشرة دولة من الإحدى وعشرين دولة . أى بمقدار ثلثي الدول الموقعة على المعاهدة . وذلك وفقا لأحكام المادة ١٠٩ من الميثاق .

أما الدول الباقية فإن الميثاق يسرى على كل منها من تاريخ إيداع وثائق تصديقها <sup>(١)</sup> . والميثاق يتضمن دياجحة و ١١٢ مادة مبروبة في ثمانية عشر فصلا .

### ( ١ ) التكيف القانوني لمنظمة الدول الأمريكية :

ثار خلاف حول تسمية هذه المنظمة فبعض الدول رأت وجوب الاحتفاظ باسمها القديم وهو « اتحاد الجمهوريات الأمريكية » ، ودول أخرى رأت أن يسمى « الاتحاد الأمريكى » وهو الاسم الذى يطلق على الأمانة العامة لهذه المنظمة . ثم استقر الرأى أخيرا على ما ورد في المادة الأولى من الميثاق الأمريكى إذ يقول :

« تعلن الدول الأمريكية في هذا الميثاق أن المنظمة الدولية التى أقاموها بغية الوصول إلى نظام خاص بالسلام والعدل والإبقاء على تضامنهم والعمل على توثيق التعاون فيما بينهم والدفاع عن سيادتهم ووحبتهم الإقليمية واستقلالهم . وتعتبر منظمة الدول الأمريكية وكالة إقليمية في ظل الأمم المتحدة » .

وفي هذه المادة تسمية للمنظمة الجديدة ، وتكيف لوضعها القانوني . أما الاسم فهو « منظمة الدول الأمريكية » وأما التكيف فهو أنها « وكالة إقليمية في ظل الأمم المتحدة » .

وقد نصت المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات إقليمية تعمل على حفظ السلام والأمن في منطقتها على أن تكون في ذلك ملائمة لمقاصد الأمم المتحدة . وقد ربط ميثاق الأمم المتحدة بين تلك التنظيمات الإقليمية وبين الأمم المتحدة بقوله في المادة ٥٣ إن مجلس الأمن يستخلم تلك التنظيمات ، في ظل سلطاته

(١) أنظر الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ من الميثاق الأمريكى .

كلما رأى ذلك ملائماً ، في اتخاذ أعمال القهر ضد أى دولة تهدد السلام والأمن ويقول  
في المادة ٥٤ إن مجلس الأمن يجب أن يحاط إحاطة تامة بما يجرى من أعمال تلك المنظمات  
أو بما تزعم تلك المنظمات أن تقوم به ، ومن ذلك نرى أن منظمة الدول الأمريكية أول  
وكالة إقليمية قامت في المحيط الدولى وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والعمل في حدوده<sup>(١)</sup>

## (٢) أهداف الميثاق الأمريكى ومبادئه :

أهداف الميثاق الأمريكى ومبادئه بوجه عام تتفق وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه  
بل إن الميثاق الأمريكى قد سجل ذلك على نفسه في الفقرة السادسة من الديباجة إذ يقول :  
« . . . . والعازمة على متابعة هذا الهدف السامى الذى وكلت الإنسانية أمره الى منظمة  
الأمم المتحدة ، والتى تؤكد الدول المبرمة لهذه المعاهدة احترام مبادئها وأهدافها . . . . »  
وفي المادة الرابعة من الميثاق إذ يقول « لتحقيق المبادئ التى أسست عليها هذه المنظمة ،  
وللوفاء بالتزاماتها الأمريكية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة تقرر منظمة الدول الأمريكية اتباع  
الاهداف الأساسية التالية . . . . » ثم ذكرت تلك الاهداف . وكذلك ورد ذكر  
الاعتراف بمبادئ وأهداف الامم المتحدة في المادة ١٠٢ من الميثاق الأمريكى إذ يقول  
« لا يفسر أى نص من نصوص هذا الميثاق بحيث يقتضى من واجبات والتزامات الدول  
الاعضاء ، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة » وتأكيداً لأهمية هذه المادة وضعت وحدها في  
فصل معين هو الفصل السادس عشر من الميثاق الأمريكى ، وعنوانه : « منظمة الامم المتحدة » .  
وإذا كانت أهداف ومبادئ الميثاق الأمريكى متأثرة إلى حد كبير بميثاق الأمم المتحدة  
فهي تحتفظ بطابعها الخاص من كونه دستور منظمة إقليمية ، وليس منظمة عالمية . ومستمد  
أيضاً من التقاليد الدولية التى سادت بين دول القارة الأمريكية منذ النصف الثانى من القرن  
الثامن عشر .

أما الهدف الاول لمنظمة الدول الأمريكية فهو رفاهية الانسان . وبذلك جعلت  
الانسان محور النظام الأمريكى ومحل اهتمام تفكيره . وقد ورد هذا الهدف في الفقرة الأولى  
من الديباجة إذ يقول : « العمل على أن تكون رسالة أمريكا التاريخية هى اعداد أرض  
للانسان يتمتع فيها بالحرية ، وتهيئة وسط مناسب لنمو شخصيته وتحقيق أمانه العادلة » .

(١) ويؤكد هذا المعنى المادة الرابعة من الميثاق الأمريكى ، وكذلك المادة ١٠٢ .

أما الأهداف الأخرى التي تلى هذا الهدف الاساسى فهي :

- ١ - ضمان سلم القارة الأمريكية وأمنها .
- ٢ - منع الأسياب المحملة لاثارة المشاكل وإيجاد ضمان للحل السلمى لما قد يقع بين الأعضاء من منازعات .
- ٣ - تنظيم العمل المشترك الذى يجب أن تقوم به الدول الأعضاء فى حالة وقوع علوان عليها .
- ٤ - إيجاد حل للمشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية التى تنشأ بين الأعضاء .
- ٥ - تشجيع النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين الدول الأعضاء بطريقة تعاونية .

\* \* \*

ولتحقيق تلك الأهداف تعهدت الدول الموقعة على هذا الميثاق أن تسير فى أعمالها وفقاً للمبادئ الآتية :

- ١ - القانون الدولى ينظم قواعد العلاقات بين الدول فيجب أن تخضع لأحكامه . وبذلك يكون ميثاقها قد عالج أمراً أغفله ميثاق الأمم المتحدة إذ لم يجعل هذا المبدأ من جوهر مبادئه .
- ٢ - يقوم النظام الدولى بصفة أساسية على احترام شخصية الدول وسيادتها واستقلالها وعلى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، وعن المصادر الأخرى للقانون الدولى . وذلك تعتبر تأكيداً للمبدأ السابق .
- ٣ - يجب أن تكون السيادة لحسن النية فى علاقات الدول بعضها . وقد ورد هذا المبدأ فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة إذ تنص على أنه « لكن يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميع الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون فى حسن نية بالالتزامات التى أخفها على أنفسهم . . . »
- ومبدأ حسن النية من المبادئ الجوهرية فى القانون الدولى ، وهناك من يراه المبدأ الاساسى الذى ترتكز عليه كافة قواعد القانون الدولى ، فيكون ذلك تأكيداً للمبدأين السابقين .

- ٤ - التضامن الدولى الأمريكى يتطلب وجود قيام نظام سياسى داخلى يقوم على الممارسة الفعلية للديموقراطية النيابية . هذا المبدأ المثالى يكاد لا يتحقق فى الحياة السياسية

الأمريكية إذا استثنينا الولايات المتحدة ، لأن دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية تسودها في الغالب نظم عسكرية ذات طابع ديكتاتوري تبعد أشد البعد عن الحياة البرلمانية الديمقراطية . وبما يدعو إلى الأسف أن الولايات المتحدة لاتعارض هذه النظم لاعتقادها أنها أصح لمكافحة التغفل الشيوعي من النظم الديمقراطية النيابية ، إلا أن تسجيل هذا المبدأ الثالث في ميثاق منظمة الدول الأمريكية يعتبر أول خطوة جماعية للحد من تسلط التيارات الديكتاتورية .

٥ — تحرم الدول الأمريكية الحروب العدوانية ، ولا تعترف بأن التصريح يخلق حقاً :

وقد سجل هذا المبدأ منذ المؤتمر الأمريكي الأول الذي انعقد في واشنطن سنة ١٨٨٩ ، تم سجل بعد ذلك في عدة حوادث دولية أخرى مثل موقف مستر ستيمسون وزير خارجية الولايات المتحدة عندما طلب علم الاعتراف بدولة منشوكو التي أنشأتها اليابان بعد أن فصلت أقاليم منشوريا من الصين . وقد أخذت عصبة الأمم بهذا المبدأ بموجب قرار صدر من الجمعية العامة لعصبة الأمم في ١١ مارس سنة ١٩٣٢ وقد صارت له بعدئذ قوة مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام .

وقد سجل هذا المبدأ أيضاً في المادة ١٧ من الميثاق الأمريكي التي نصها : « إقليم الدولة له حصانه فلا يجوز أن يكون محلاً لاحتلال عسكري ، أو لاي وسيلة أخرى من وسائل الضغط المباشر أو غير المباشر من جانب دولة أخرى لاي سبب كان ، ولو لفترة مؤقتة » .

وأخيراً نجد أن لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد أخذت بهذا المبدأ وسجلته في الاعلان الخاص بحق الدول وواجباتها وهو الصادر سنة ١٩٤٩ <sup>(١)</sup>

٦ — الاعتداء على إحدى الدول الأمريكية يعتبر إعتداء واقعاً على كافة الدول

الأمريكية : وقد ورد هذا المبدأ بصيغته هذه في التصريح رقم ١٥ الذي صدر سنة ١٩٤٠ عقب اجتماع وزراء الخارجية في مؤتمر هافانا . ثم ورد ذكر مرة أخرى في الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تصريح شاوليتيك الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٥ ، كما ورد أيضاً في المادة الثالثة من معاهدة ريو دي جانيرو المنعقدة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأخيراً سجل هذا المبدأ في السادتين ٢٤ ، ٢٥ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية . ويلاحظ أن

(١) أنظر المادتين ٩ ، ١١ من هذا الاعلان .

هذا الضمان الجماعى الأمريكى يطبق سواء وتمتع الاعتماد من دولة أمريكية أم وقع من دولة أجنبية عن القارة الأمريكية ، كما أنه لا يشترط تطبيقه أن يكون الاعتماد مسلحاً كما ورد في معظم التحالفات العسكرية ، ولذلك فإن أى اعتماد مهما صغر شأنه يستوجب تطبيق الضمان الجماعى الأمريكى .

٧ — مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية : قد وضع هذا المبدأ منذ أول مؤتمر أمريكى سنة ١٨٨٩ ، وإن لم توضع له القواعد والوسائل الفنية التى يجب اتباعها لفض المنازعات إلا فى مؤتمر مكسيكو سنة ١٩٠١ . وقد سجلت تلك القواعد فى معاهدة جنديرا سنة ١٩٢٣ ، وفى بروكوكول واشنطن سنة ١٩٢٩ . وتلك القواعد يبدو فيها أثر القواعد التى وضعت فى معاهدتى لاهاى سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ ؛ وفى مؤتمر بوجوتا أقيمت الدول الأمريكية على وضع القواعد المفصلة لفض المنازعات بالطرق السلمية ، وسجلت تلك القواعد فى ميثاق بوجوتا . ومن أهم أحكام هذا الميثاق تعهد أطرافه بالالتجاء إلى التحكيم كلما وقعت بينهم منازعات سياسية ، والالتجاء إلى محكمة العدل الدولية كلما وقعت بينهم منازعات قانونية .

غير أن هذا الميثاق لم ينفذ حتى اليوم لعدم توافر العدد اللازم من التصديقات ، إذ لم تصدق عليه حتى الآن غير ثمانى دول من إحدى وعشرين دولة . بل إنه عند التوقيع على المعاهدة حصلت سبع دول توقيعها مصحوباً بهتافات أقيمت الميثاق نفوذه الفعلى . وعند العرض لدراسة الوظيفة السياسية للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية سنعرف كيف طبق عملياً مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية .

٨ — العدل والضمان الاجتماعى هما أساس لسلام يمكن أن يدوم :

هذا المبدأ يعبر عن أهمية الشؤون الاجتماعية فى الميدان الدولى . ذلك لأن كثيراً من الدول الأمريكية مازالت مختلفة اجتماعياً ، ولأن كثيراً من المنازعات التى تقع بين الدول الأمريكية قد ترجع إلى اضطرابات داخلية اجتماعية واقتصادية تهز كيان تلك الدول ، وتدفعها إلى مغامرات عسكرية . فإذا تحقق للجموع الأمريكى أن يقضى على تلك الأزمات الاجتماعية توصل إلى الاستقرار الاجتماعى الذى يصل به إلى السلام الدائم . وقد جاءت المادة ٢٨ من الميثاق الأمريكى تؤكد هذا المبدأ بقولها « قرر الدول الأعضاء التعاون فيما بينها على تأمين ظروف اجتماعيه توهل شعوبها لحياة عادلة وإنسانية » كما جاءت المادة ٢٩ بوضع برنامج للإصلاح

الاجتماعى الذى يجب أن يسود فى الدول الأمريكية إذ تقول : « الدول الأعضاء متفقة على ضرورة تنمية تشريعها الاجتماعى وفقاً للقواعد التالية :

(١) لجميع الأفراد الحق فى الرفاهية المادية ، وتنمية الثقافة الروحية دون تمييز بسبب الأصل ، أو الجنسية ، أو العنصر ، أو الدين ، أو المركز الاجتماعى . وذلك فى ظل الحرية والكرامة ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص ، والأمن الاقتصادى .

(ب) يعتبر العمل حقاً وواجباً اجتماعياً ، ولا يمكن اعتباره سلعاً تجارية إذ أنه يستوجب احترام حرية التعاقد وقدر من قوم به ، ويتمتع القيام به فى ظروف تكفل للإنسان الاطمئنان على العيش والصحة وعلى مستوى اقتصادى لائق سواء فى خلال سنوات أو فى خلال الشيخوخة . وأيضاً فى حالة عدم القدرة على العمل » .

(٩) التعاون الاقتصادى لازم لرق شعوب القارة ورفاهيتها . ويعتبر هذا المبدأ مكملاً للبداً السابق ومؤكداً له . فقد جاءت المادة ٢٦ من الميثاق تقول : « تعهد الدول الأعضاء بالتعاون فيما بينها فى حدود طاقتها ، وفى ظل قوانينها ، وروح مشبعة بمبدأ حسن الجوار لتقوية صرحها الاقتصادى ، وتنشيط زراعتها ، واستغلال مناجمها ، وتنمية صناعاتها ، وزيادة تجارتها » .

ثم تناولت المادة ٢٧ من الميثاق الأمريكى موضوع الالتزامات الاقتصادية التى قد تعرض لها أى دولة أمريكية ، وأشارت إلى أنه يحق لها أن « تعرض مشاكلها الاقتصادية على المجلس الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى للبحث معه فى إيجاد أنسب حل لهذه المشاكل » .

(١٠) تقر الدول الأمريكية حقوق الإنسان الأساسية بدون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو الدين ، ولا تفرق بين الرجل والمرأة . وهذا المبدأ تأكيده وتكرار الهدف الأول الذى من أجله قامت المنظمة الأمريكية وهو رفاهية الإنسان . وقد تكرر ذكر هذا المبدأ فى الفقرة الأولى من الديباجة كما أسلفنا وفى الفقرة الأولى من المادة ٢٩ الخاصة بالتعاون الاجتماعى ، والفقرة الأولى من المادة ٣٠ الخاصة بالتعاون الثقافى وقد يكون الحافز إلى هذا التكرار ما تتميز به القارة الأمريكية من اختلاف فى العناصر ، والجنسيات وما اتضح ذلك من تفاوت فى الطبقات الاجتماعية .

(١١) تقوم الوحدة الروحية للقارة على أساس احترام القيم الثقافية للدول الأمريكية وتطلب منها تعاوناً وثيقاً للوصول إلى الأهداف السامية للثقافة البشرية .

وقد ربط هذا المبدأ بين فكرة التعاون الثقافي ، وفكرة الوحدة الثقافية للقارة الأمريكية وجعل الربط بين الفكرتين ركنا من أركان التضامن الأمريكي . وإلى عهد قريب كان التعاون الثقافي مهلا في منظمة الدول الأمريكية غير أنه تمشيا مع نمو العلاقات الثقافية الدولية أنشأ مشروع الميثاق الأمريكي أثناء اجتماع مؤتمر بوجوتا مجلساً خاصاً سمي « المجلس الثقافي للدول الأمريكية » ومهمته الاشراف على التعاون الثقافي الأمريكي وفقاً للقواعد التالية :

- (أ) أن يكون التعليم الإلهدائي إجبارياً ومجاناً<sup>(١)</sup> .
- (ب) أن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع بدون تمييز<sup>(٢)</sup> .
- (د) أن تعهد الدول الأمريكية بتسهيل حرية التبادل الثقافي بينها<sup>(٣)</sup> .

(١٢) يجب أن يتجه تعليم الشعوب نحو العدل والحرية والسلام . ويعتبر هذا المبدأ تكملة للمبدأ السالف الذكر إلا أنه يأتي بفكرة جديدة نادت بها منظمة اليونسكو ، وسجلت في ديباجة دستورها الأساسي . وتلك الفكرة هي أن الحروب تبدأ في عقول الناس لذلك يجب أن توضع أسس الدفاع عن السلام في هذه العقول . وأن جهل كل أمة بوسائل الأمم الأخرى وأساليبها في الحياة كان من أسباب تقوى الرية وسوء الظن بين الشعوب وبعضها وذلك من طبيعته أنه يؤدي إلى المنازعات الدولية . لذلك فإن نشر الثقافة في أوسع نطاق ، وتربية الانسان على مبادئ العدالة والحرية وحسب السلام أمور لا بد منها لصيانة كرامة الانسان . والصالح الذي يقوم على مجرد اعتبارات سياسية واقتصادية دون غيرها لا يكون صالحاً كفيلاً بتأييد الشعوب تأييداً خالصاً ومن ثم يجب أن يقوم الصلح على تضامن أدبي فكري<sup>(٤)</sup> .

### (٣) العضوية في منظمة الدول الأمريكية :

نصت المادة الثانية من ميثاق منظمة الدول الأمريكية على أنه « يعتبر عضواً في المنظمة جميع الدول الأمريكية التي تصلى على هذا الميثاق » . ووفقاً لاحكام هذه المادة أصبحت

(١) أنظر الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من الميثاق الأمريكي .

(٢) أنظر الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من الميثاق الأمريكي .

(٣) أنظر المادة ٣١ من الميثاق الأمريكي .

(٤) أنظر ديباجة الميثاق الأساسي الخاص بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

المقدم في لندن بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٥



الاحلى وعشرون جمهورية أمريكية أعضاء في تلك المنظمة . ويلاحظ أن الموائيق الأمريكية التي سبقت هذا الميثاق كانت تستعمل دائماً تغيير « الجمهوريات الأمريكية » أما هذه المادة فأستعملت اصطلاح « الدول الأمريكية » . والفرض من ذلك أن تتاح الفرصة في الانضمام لكنندا إذ أنها ليست جمهورية ، وإنما هى ملكية تدخل في دائرة الكومنولث . وإلى جانب هذه الحالة الخاصة بكندا هناك احتمالان آخران قد تضم فيها دول جديدة الى هذه المنظمة الأمريكية .

فلاحتمال الاول هو أن تستقل المستعمرات الأوروبية في أمريكا وهى : هندوراس البريطانية ، وجوايانا الفرنسية والهولندية ، والبريطانية . فاذا تم لها الاستقلال وطلبت الانضمام أمكن قبول طلبها .

وقد أصدرت المؤتمرات الأمريكية عدة قرارات تطالب فيها باستقلال هذه البلاد منها القرار ٢٢ الذى صدر في المؤتمر الأمريكى التاسع ويقضى . بأنه « من الامانى العادلة للجمهوريات الأمريكية إزالة الاوضاع الاستعمارية » ومنها القرار الاربعينى الذى تمت الموافقة عليه في ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ في مؤتمر كاراكاس .

والاحتمال الثانى هو أن تصحد عدة دول أمريكية وتنشئ فيما بينها وحدة سياسية جديدة فيمكن قبول هذه الوحدة باعتبارها عضواً جديداً في المنظمة الأمريكية ، وان كان نسيترتب على الانضمام في ظل الوحدة الجديد أن تفقد كل دولة عضويتها في المنظمة الأمريكية <sup>(١)</sup> . وقد وضعت تلك الحالة تلبية لرغبة دول أمريكا الوسطى التى اتحدت فيما بينها تحت اسم « اتحاد أمريكا الوسطى » بموجب ميثاق سان سلفادور <sup>(٢)</sup> المبرم في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ وكان هدف هذا الاتحاد أن يصير الدول المشتركة فيه وحدة متحدة مستقبلاً غير أن الخلاف الذى استمر بين هذه الدول حال دون تحقيق تلك الوحدة وبالتالي حال دون انضمامها الى المنظمة الأمريكية ، وظلت كل دولة محتفظة بعضويتها .

وقد أباح الميثاق الأمريكى لإنسحاب الاعضاء من المنظمة بشرط أن تعلن الدولة المنسحبة رغبتها في الانسحاب في كتاب توجهه إلى الأمانة العامة ولا يسرى هذا الانسحاب إلا بعد مرور سنتين من وصول الاخطار <sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر المادة الثانية من ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

(٢) أنظر بحثنا « ميثاق سان سلفادور » المنشور في مجلة الاقتصاد والتجارة في العدد الاول لسنة الثالثة الصادر في فبراير ١٩٥٥

(٣) أنظر المادة ١١٢ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

ولم يرد في الميثاق ذكر لعقوبة الإيقاف أو الفصل كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup> وهذا بلا ريب خطوة في تقدم التنظيم الدولي لأن الشراح قد أجمعوا على أن الإيقاف أو الفصل كلاهما عقوبة مدلية أضرباها تفوق النفع المرجو من توقيع تلك العقوبة .

#### (٤) الهيئات العاملة في المنظمة الأمريكية وساطرها :

تتبع المنظمة الأمريكية من غيرها من المنظمات الدولية الإقليمية بأميرين :  
أولهما : كثرة الهيئات العاملة فيها فعندها تسع عدا الفروع التابعة لها .  
وثانيهما : أن كافة الدول الأمريكية تشترك في كل الهيئات العاملة والفروع التابعة لها على قدم المساواة التامة . بمعنى أنه لا يوجد في المنظمة مجلس عام مفتوح للجميع ، وبمحاسن أخرى محدودة العدد لا يشترك فيها إلا قلة مختارة من الأعضاء .

أما الهيئات العاملة في المنظمة الأمريكية فهي كما جاءت في المادة ٣٢ ، ٥٧ من الميثاق :

١- مؤتمر الدول الأمريكية .

٢- الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .

٣- مجلس منظمة الدول الأمريكية والهيئات التابعة له وهي :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس المستشارين ، والمجلس الثقافي .

٤- « الاتحاد الأمريكي » وهو الاسم الذي تعرف به الأمانة العامة للمنظمة الأمريكية .

٥- المؤتمرات المتخصصة .

٦- الوكالات المتخصصة .

#### أولا - مؤتمر الدول الأمريكية :

وهو الهيئة العليا للمنظمة . ويجتمع كل خمس سنوات<sup>(٢)</sup> ، وهو إمتداد للمؤتمرات الأمريكية التي سبقته .

واختصاصات تلك الهيئة العليا واسعة شاملة . وقد جاء في المادة ٣٣ من الميثاق الأمريكي بشأن هذا المؤتمر أنه « هو الذي يقرر اتجاه المنظمة وسياساتها العامة ، ويحدد كيان ووظائف هيئات المنظمة ، وهو المحض بالنظر في كل مسألة لها علاقة بالحياة المشتركة في الدول

(١) أنظر المادة الخامسة والسادسة من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢) أنظر المادة ٣٥ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

الأمريكية . وصوف يمارس وظائفه وفقاً لالتزامات هذا الميثاق وغيره من المعاهدات المبرمة بين الدول الأمريكية » .

وهذا الاختصاص العام الشامل تحدّد بموجب المادة ١١١ من الميثاق وهي تقضى بأنه لا يجوز تعديل هذا الميثاق ، وبالتالي لا يجوز تعديل إنصاصات الهيئات العاملة إلا إذا اتفق على مبدأ التعديل قبل إنقضاء المؤتمر ، وفي هذه الحالة لا يسرى التعديل إلا بعد تصديق ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة الأمريكية .

وقد اجتمعت الدول الأعضاء في مؤتمرها الأمريكي العاشر في مدينة كراكس عاصمة فينيزيولا في شهر مارس سنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup> ، وفي هذا المؤتمر صدرت عدة قرارات هامة منها : ما هو خاص بمحاربة الشيوعية وإعلان السخط عليها . وقد تضمن هذا القرار حث الدول الأمريكية على اتخاذ ما يلزم من التدابير لمراقبة من يقومون بنشر مبادئ الشيوعية في القارة الأمريكية ومعرفة موارد إراداتهم ، كما يطلب منها أن تتبادل المعلومات فيما بينها بشأن هذا الأمر .

وأصدر أيضاً تصريحاً عرف باسم « تصريح كراكس لحقوق الإنسان » وقرار آخر خاصاً بالسخط على الاستعمار الأوروبي في القارة الأمريكية والمطالبة بإنهائه على الفور . وقد وافقت الدول الأمريكية كلها على هذا القرار ما عدا الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup> .

#### ثانياً -- الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية :

هذه الجمعية تعتبر إمتداداً لمؤتمرات وزراء الخارجية التي انعقدت أثناء الحرب العالمية الثانية للدراسة المشا كل العاجلة التي قد تفرّض سبيل المنظمة الأمريكية . وليس لتلك الهيئة صورات إنقضاء عادية منتظمة ولكنها تجميع كلما حدثت مشكلة ذات صفة عاجلة وذات إتحال بالصالح العام للدول الأمريكية<sup>(٣)</sup> . ويتم هذا الاجتماع بناء على طلب أي دولة أمريكية من أعضاء هذه المنظمة على أن يقدم بذلك طلب يوافق عليه مجلس المنظمة . وتصدر تلك الموافقة بالأغلبية المطلقة للأصوات<sup>(٤)</sup> .

(١) أنظر بحثنا في هذا الموضوع وعنوانه La Conférence de Caracas بالفرنسية في المجلة المصرية لقانون الدول العام المجلد للناشر سنة ١٩٥٤ صفحة ١٢٠ وما بعدها .

(٢) أنظر نص هذا القرار في المرجع السابق الذكر صفحة ١٢١ هامش رقم ٢

(٣) أنظر المادة ٣٩ من الميثاق الأمريكي .

(٤) أنظر المادة ٤٠ من الميثاق الأمريكي .

أما إذا وقع اعتداء مسلح على إقليم إحدى الدول الأمريكية ، أو داخل منطقة الأمن التي تحيط بالقارة الأمريكية ، والتي سبقت الإشارة إليها ، فإن جمعية وزراء الخارجية تجتمع بناء على طلب مجلس المنظمة فقط <sup>(١)</sup> .

ويتبع تلك الجمعية لجنة استشارية للدفاع تكلف بوضع الخطط اللازمة بتنظيم التعاون العسكري بين الدول الأمريكية <sup>(٢)</sup> . وتشكون تلك اللجنة من كبار ضباط الدول الأمريكية <sup>(٣)</sup> . وعدد العسكريين الذين يمثلون كل دولة غير محدود ، إلا أن كثرة العدد لا تأثير لها في الأصوات فلكل دولة صوت واحد . وتدعى تلك اللجنة بنفس طريقة إستدعاء الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية <sup>(٤)</sup> . وقد تكلف من قبل المؤتمر الأمريكي ، أو من قبل حكومات الدول الأعضاء بدراسة مسائل عسكرية معينة ، أو خطط إستراتيجية لمنطقة محددة ، إلا أنه حيث يجب أن يكون هذا التكليف صادراً بقرار بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة الأمريكية <sup>(٥)</sup> .

وتشكون هذه اللجنة على ذلك الوضع الاستشاري يعتبر حلاً وسطاً للآراء المتنافسة التي تضاربت في مؤتمر بوجوتا حين وضع الدستور الاساسي للمنظمة الدول الأمريكية . فالولايات المتحدة كانت ترغب في إقامة هيئة عسكرية دأمة مهنتها الاشراف على دفاع القارة الأمريكية . أما دول أمريكا اللاتينية فقد تمسكت بالصيغة المدنية السلبية للمنظمة الأمريكية ، وعارضت كل محاولة لإقامة جهاز عسكري لهذه المنظمة . واقتضى التوسط بين الأمرين إنشاء تلك اللجنة الاستشارية .

وقد اجتمعت الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية في مدينة واشنطن فيما بين ٢٦ مارس و٧ أبريل سنة ١٩٥١ على أمر اشتداد التوتر الدولي بسبب النزاع المسلح الكوري وانخضت عدة قرارات من أهمها تأييد الولايات المتحدة في موقفها من هذه القضية ، ولها غير ذلك من الاجتماعات الأخرى سنتناولها بالحديث عند دراسة مجلس المنظمة الأمريكية .

---

(١) أنظر المادة ٤٣ من الميثاق الأمريكي .

(٢) أنظر المادة ٤٤ من الميثاق الأمريكي .

(٣) أنظر المادة ٤٥ من الميثاق الأمريكي .

(٤) أنظر المادة ٤٦ من الميثاق الأمريكي .

(٥) أنظر المادة ٤٧ من الميثاق الأمريكي .

## ثالثا - مجلس المنظمة الأمريكية :

وهو الهيئة الثالثة التابعة للهيئتين السابقتين إلا أنها دائمة وتعمل باستمرار في مقر المنظمة الأمريكية بمدينة واشنطن<sup>(١)</sup>.

ويتكون هذا المجلس من ممثل دائم عن كل دولة أمريكية يعتبر في درجة سفير<sup>(٢)</sup>. إلا أنه يجوز لأي ممثل دبلوماسي لجمهورية أمريكية معتمدا لدى حكومة واشنطن أن يحل محل المندوب الدائم. وقد سارت نصف الدول الأمريكية على هذا المنوال لما يضمنه من اقتصاد مالي. ويتنخب أحد أعضاء هذا المجلس رئيسا له مدة سنة غير قابل للتجديد، وبفس هذه الشروط ينتخب نائب الرئيس<sup>(٣)</sup>.

أما اختصاصات هذا المجلس الدائم فإن تحديداتها كان محل خلاف في مؤتمر بوجوتا. إذ أن كثيرا من دول أمريكا اللاتينية خشيت أن تمنح المجلس سلطة سياسية واسعة قد يكون سببا في تدخله في شئونها الداخلية، وقد يؤدي ذلك إلى تدخل الولايات المتحدة في هذه الشؤون لما لها نفوذ داخل المجلس. غير أن الولايات المتحدة استطاعت أن تقنع باقي الدول بأن حسن سير العمل في التنظيم الدولي المنشود يقتضي أن يكون لهذا المجلس الدائم سلطة واسعة. وبذلك اتسعت سلطات هذا المجلس فامتدت إلى النواحي السياسية، والاقتصادية والإدارية.

### (١) الوظيفة السياسية للمجلس :

للمجلس وظيفة سياسية فإذا وقع اعتداء داخل أراضى إحدى الدول الأمريكية يجتمع بصفة مؤقتة لاتخاذ تدابير عاجلة لصد العدوان، أو لاعادة الامن إلى نصابه، إلى أن تجتمع الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية فعندئذ تنهى مهمته في حفظ الامن والسلام الأمريكي. وقد اجتمع هذا المجلس منذ قيامه عدة مرات إلا أنه لم يجد في أكثر هذه الحالات مايرر دعوة الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية اكثفاء بما كان يخله هو من تدابير.

فحين قدمت كوستاريكا في ديسمبر سنة ١٩٤٨ بشكوى من أن قوات عسكرية جاءت من إقليم نيكاراغوا واعتدت عليها اجتمع المجلس وحث أطراف النزاع على المفاوضة لحل

(١) أنظر المادة ٥٦ من الميثاق الأمريكي.

(٢) أنظر المادة ٤٨ من الميثاق الأمريكي.

(٣) أنظر المادة ٤٩ من الميثاق الأمريكي.

ما بينها من إشكال حلا سلبياً . وتلبية لتلك التوصية أبرمت الدولتان في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ معاهدة صداقة .

أما القضية الثانية فكانت بناء على شكوى تقدمت إليه من حكومة هايتي ضد جمهورية دومينيك على أساس أن هذه الأخيرة اعتدت عليها اعتداءً أدبيا إذ أباحت لأحد الضباط الهاربين من هايتي أن يلقى بيانات في الراديو يشجع فيها على الفتنة داخل دولته . وقد تدخل المجلس للقضاء على هذا الخلاف ودياً ، وأوصى طرفي النزاع على التفاوض دبلوماسياً .

وفي ٦ يناير سنة ١٩٥٦ طلبت حكومة هايتي اجتماع المجلس فوراً لاتخاذ التدابير اللازمة لصرد عنوان عسكري وقع عليها من جمهورية دومينيك واجتمع المجلس ، وكون لجنة تحقيق سافرت فوراً إلى مكان الاعتداء ، وحققت في الاحتكاكات المسلحة التي وقعت على الحدود المشتركة بين الدولتين ، وقدمت تلك اللجنة إلى المجلس تقرير وافياً في ٨ أبريل سنة ١٩٥٠ فطلب اجتماع الهيئة الاستشارية لوزراء الخارجية فاجتمعت بناء على ذلك ووافقت على ما جاء في التقرير ، وعلى الاتفاق الذي كان قد تم بين أطراف النزاع .

وهناك أيضاً قضية جواتيمالا ، التي عرف أمرها في أوساط الشرق العربي لما في موقف الولايات المتحدة إزائها من تشابه مع موقفها في محاولة عزل مصر ثم عزل سوريا عن الدول العربية الأخرى ، ففي ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ تقدمت عشر دول أمريكية بطلب اجتماع الهيئة الاستشارية لوزراء الخارجية فوراً للدراسة الخطر الذي يهدد السلام والأمن الأمريكي من تغفلل تيارات الشيوعية النورية في أنظمة الحكم في جواتيمالا . غير أن المجلس لم يجد فرصة للاجتماع إذ حدث انقلاب داخل فسقطت حكومة الينتز التي وصفت بأنها شيوعية ، وحلت محلها حكومة أخرى موالية للولايات المتحدة .

وفي ٨ يناير سنة ١٩٥٥ عادت كوستاريكا تشكو من نيكاراغوا مرة أخرى على أساس أن استغلالها مهدد بالأعمال العدوانية التي تقع عليها من تلك الدولة . واجتمع المجلس وكون لجنة تحقيق لتسافر إلى المنطقة موضع العدوان ، ولكن حين امتد العدوان إلى داخل أراضي كوستاريكا طلب المجلس من الولايات المتحدة أن تبعد أربع طائرات إلى كوستاريكا لتستطيع الدفاع عن نفسها . غير أن نيكاراغوا ما لبثت أن قدمت إلى المجلس شكوى من أن تلك الطائرات انتهكت حرمة بلادها ، ودمرت بعض ممتلكاتها فاضطرت لجنة التحقيق التي كان المجلس قد شكلها إلى أن تشي منطقة حرام بين الدولتين ، وأن تعين

مراقبين عسكريين يشرفون على هذه المنطقة . وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ قلمت اللجنة تقريرها ، وبناء عليه عين المجلس لجنة جديدة كلفت بتعاون أطراف النزاع في تنفيذ التوصيات التي قضتها تقرير لجنة التحقيق .

وفي ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قرر المجلس أن القضية قد انتهت سابيا إلا أنه في نفس اليوم تقدمت الإكوادور بشكوى ضد البيرو لأنه يهدد سلامتها الإقليمية ، وكلف المجلس أربع دول أمريكية بالتدخل لحل هذا النزاع ، وفلا تدخلت ونجحت وساطتها إذ أبلغ ممثل الإكوادور هذا المجلس في جلسة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ أن النزاع قد انتهى بحل سلمي . هذه أمثلة لبعض المنازعات التي تدخلت في حلها مجلس المنظمة الأمريكية ونجح في فضها فضاء سابيا .

### ( ب ) الوظيفة الإدارية للمجلس :

من وظائفه الإدارية انه يتولى وضع اللائحة الداخلية له ، وفقا لص المادة ٥٥ من الميثاق الأمريكي ، ومنها الاشراف على أعمال الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية وتندت المادة ٥١ من الميثاق الأمريكي في هذا قولها « المجلس هو المسئول عن إنجاز الأعمال الموكولة الى الاتحاد الأمريكي بكل دقة » ومنها انتخاب الأمين العام للمنظمة لمدة عشر سنوات<sup>(١)</sup> وكذلك انتخاب الأمين العام المساعد<sup>(٢)</sup> .

### ( ج ) الوظيفة المالية للمجلس :

يخص المجلس بتحديد الحصص التي يجب أن تدفعها كل دولة عضو ، وذلك بموجب أحكام المادة ٥٤ التي تقول « يضع المجلس قائمة الحصص التي يجب أن تدفعها كل حكومة لإدارة الاتحاد الأمريكي مع مراعاة مقدرة كل بلد في الدفع ، ورغبته في المساهمة بطريقة عادلة » . وتدفع الولايات المتحدة ٦٦ ٪ من الميزانية وتبلغ حصة كل من البرازيل والارجنتين ١٠ ٪ أما الدول الثماني عشرة الباقية فتدفع ١٤ ٪ . وتتراوح الميزانية بين مليونين ونصف مليون دولار وبين ثلاثة ملايين دولار فهي أقل من ميزانية منظمة حلف الأطلسي ولكنها نحو ثلاثة أمثال ميزانية جامعة الدول العربية . والمجلس هو المحض بالموافقة

(١) أنظر المادة ٧٩ من الميثاق الأمريكي .

(٢) أنظر المادة ٨٥ من الميثاق الأمريكي .

على الميزانية ، وتلك الموافقة تطلب ثلثي أصوات الدول الاعضاء في المجلس ومثلها سائر القرارات التي تنصل بالميزانية .

#### (د) الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمجلس :

يقوم المجلس بتقديم الاقتراحات الخاصة بانشاء وكالات أمريكية متخصصة وتقديم المشورة إليها ، وتشجيع المؤتمرات الأمريكية الفنية ، ويشرف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام<sup>(١)</sup> ومن ذلك يعتبر أداة تنسيق بين المنظمة العالمية والوكالات المتخصصة التابعة لها من ناحية وبين المنظمة الأمريكية والمنظمات الفنية الأمريكية التابعة لها من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup> .

ويتبع المجلس الدائم هيئة خاصة تسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول الأمريكية وهو يتألف من ممثلين لكافة الدول الأعضاء ويستمع باستقلال فني في شئون التعاون الاقتصادي والاجتماعي . إلا إنه لا يجوز أن يصخذ قرارات تتعلق إلى اختصاص المجلس الدائم<sup>(٣)</sup> .

وهذا المجلس في الواقع قد أنشئ منذ التوقيع على ميثاق شابلتيك فذكره في الميثاق الأمريكي يعتبر امتداداً لوجوده ، ويعمل باستمرار في مقر الاتحاد الأمريكي بواشنطن<sup>(٤)</sup> ، ويقوم بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقواعد التالية :

- ١ - اقتراح الوسائل المؤدية إلى تعاون الدول الأمريكية في الشؤون الاقتصادية .
- ٢ - العمل على تنمية الخدمات الاجتماعية وتحسينها في جميع الدول الأمريكية .
- ٣ - العمل على تنسيق جميع أوجه النشاط الرسمي ذات الصلة الاجتماعية .
- ٤ - يقوم من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب بعض الدول الأعضاء بدراسات خاصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) انظر آخر مؤتمرات اقتصادية بين الدول الأمريكية في مدينة بوليس آرس في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٧ ولم يقدّر له النجاح . انظر في هذا الموضوع مقال جريدة النيويورك تايمس عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٧ مقال جريدة النيويورك هيرالد تريبيون عدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ومقال التايمس الانجليزية عدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧

(٢) أنظر المادة ١٠٠ من الميثاق الأمريكي .

(٣) أنظر المادة ٥٨ من الميثاق الأمريكي .

(٤) أنظر المادة ٦٦ من الميثاق الأمريكي .



٥ - الدعوة إلى عقد مؤتمرات متخصصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup> .

(٥) الوظيفة التشريعية للمجلس :

من أعمال هذا المجلس أنه يشرف على وضع قانون دولى أمريكى لتنظيم العلاقات بين الدول الأمريكية . والمحصى بذلك هو مجلس القهاء الأمريكىين وهو تابع للمجلس الدائم<sup>(٢)</sup> ، ويتبع مجلس القهاء لجنة قانونية وتكون من تسعة أعضاء من كبار رجال القانون من مختلف الدول الأمريكية ، ويعينهم المؤتمر الأمريكى<sup>(٣)</sup> .

وكل من مجلس القهاء واللجنة القانونية يعمل على تقييد القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص ، ومحاولة توحيد تشريعات دول أمريكا المختلفة كلما وجد ضرورة تدعو لذلك .

(و) الوظيفة الثقافية للمجلس :

يؤدى هذه الوظيفة بطريق المجلس الثقافى للدول الأمريكية<sup>(٤)</sup> ، وهذا المجلس يعمل على تنشيط التعاون الثقافى بوسائل منها :

١ - جمع البيانات الخاصة بأوجه النشاط الثقافى لمختلف الدول الأمريكية وبصفة خاصة نشاط المؤسسات الأهلية والحكومية .

٢ - تشجيع الأخذ براجع التعليم الأساسية التى تتلائم مع مستلزمات جميع الدول الأمريكية .

٣ - الاشتراك فى كل عمل من شأنه حفظ التراث الثقافى للقارة الأمريكية .

٤ - التشجيع على تبادل الأبحاث والدراسات والأساتذة والطلبة والفنيين .

٥ - توجيه التعليم فى الشعوب إلى نحو حياة دولية مشتركة .

٦ - إنجاز جميع الأعمال التى يكلفها إليه مؤتمر الدول الأمريكية ، أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية ، أو مجلس المنظمة الدائم<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المادة ٦٤ من الميثاق الأمريكى .

(٢) أنظر المادة ٦٧ من الميثاق الأمريكى .

(٣) أنظر المادة ٦٩ من الميثاق الأمريكى .

(٤) أنظر المادة ٧٣ من الميثاق الأمريكى .

(٥) أنظر المادة ٧٤ من الميثاق الأمريكى .

ويعاون هذا المجلس الثقافي لجنة للنشاط الثقافي تولف من خمس دول من الأعضاء يختارون أثناء انعقاد كل مؤتمر للدول الأمريكية ، وتعمل هذه اللجنة بصفة دائمة في الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية (١) .

#### رابعاً — الاتحاد الأمريكي Pan American Union :

هو الفرع الرئيسى الدائم لمنظمة الدول الأمريكية وأماها الدائمة ، بناء على ما جاء فى المادة ٧٨ من الميثاق الأمريكى . وقد فقد هذا الفرع بعض أهميته الأولى منذ صدر الميثاق الجديد إذ فصل منه المكتب التنفيذى الذى كان يشكون من ممثل دائم لكل دولة عضو ليصبح هذا المكتب هيئة جديدة مستقلة تسمى المجلس الدائم . وقد سبق الحديث عنه . غير أن هذا الانفصال ، فى حقيقة الأمر ، نظرى أكثر مما هو واقعى إذ أن المجلس الدائم يشرف على الأمانة العامة ، كما أن رؤساء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وإدارة الشؤون الثقافية ، وإدارة الشؤون القانونية فى الأمانة العامة يعتبر كل واحد منهم إلى جانب كونه رئيساً للإدارة أميناً عاماً للمجلس المسمى باسم إدارته (٢) . ثم إن الأمين العام للاتحاد الأمريكى يشترك فى اجتماعات المجلس الدائم وإن لم يكن له حق التصويت (٣) . وهو ينتخب لمدة عشر سنوات وهذه المدة الطويلة التى لا تتبع فى الأمم المتحدة بالنسبة لأمينها العام أو فى جامعة الدول العربية بالنسبة لأمينها العام الفرض منها هو الوصول إلى نوع من الاستقرار والاستقرار فى سير العمل ، وحسن الاشراف على الأمانة العامة . ويقرب من هذا النظام ما تتبعه محكمة العدل الدولية إذ مدة عضوية قضائها تسع سنوات .

والأمين العام وظائف هامة منها :

- ١ — إدارة الأمانة العامة التى تسمى اتحاد الدول الأمريكية (٤) .
- ٢ — تمثيل تلك الادانة العامة فى كل تصرفاتها بصفتها شخصية اعتبارية (٥) .
- ٣ — الاشتراك فى مداولات الهيئات العاملة المختلفة للمنظمة الأمريكية دون أن يكون له حق التصويت (٦) .

(١) أنظر المادتين ٧٦ ، ٧٧ من الميثاق الأمريكى .

(٢) أنظر المادة ٨٨ من الميثاق الأمريكى .

(٣) أنظر المادة ٨١ من الميثاق الأمريكى .

(٤) أنظر المادة ٨٠ من الميثاق الأمريكى .

(٥) أنظر المادة ٨٠ من الميثاق الأمريكى .

(٦) أنظر المادة ٨١ من الميثاق الأمريكى .

٤ — إنشاء المكاتب الفنية والإدارية الخاصة باتحاد الدول الأمريكية بعد موازنة المجلس عليها<sup>(١)</sup> .

٥ — تحديد عدد رؤساء الإدارات والموظفين في الامانة العامة ، وتعيينهم وترتيبهم واختصاصاتهم وتحديد مرتباتهم<sup>(٢)</sup> .

ويعاون الامين العام أمين عام مساعد ينضجه المجلس الدائم لمدة عشر سنوات أيضاً<sup>(٣)</sup> يقوم بعمل سكرتير المجلس الدائم ، كما أنه يباشر عمل الامين العام أثناء غيابه<sup>(٤)</sup> . وللجلس الدائم أن يعزل الامين العام ، أو الامين العام المساعد من منصبهما بأغلبية ثلثي الاصوات إذا كان حسن سير العمل يقتضى ذلك<sup>(٥)</sup> .

والامانة العامة تكلف بإبلاغ الدعوات إلى الدول الاعضاء لحضور اللوات العادية للهيئات العامة في المنظمة الأمريكية ، ولحضور المؤتمرات المتخصصة التي قد تعقد تحت إشرافها ، كما له أن يساعد تلك الهيئات في وضع لوائحها الداخلية ، وفي إعداد جدول أعمالها ، ومساعدة حكومة النولة التي يعقد في إقليمها تلك اللوات وهذه المؤتمرات ،

وتقوم الامانة العامة كذلك بحفظ الوثائق والمستندات المتعلقة بلك الاجتماعات ، كما تقوم بتسجيل المعاهدات والوثائق الدولية التي تبرمها أو تبادلها الدول الاعضاء ، وعليها أن تقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس الدائم عن أوجه النشاط هذه ، كما تقدم تقريراً إلى كل مؤتمر للدول الأمريكية عن الاعمال التي خققها فروع المنظمة الأمريكية في المدة التي بين كل مؤتمرين<sup>(٦)</sup> .

وموظفو الامانة العامة يتمتعون ببعض الامتيازات الدبلوماسية وليس لهم أثناء أداء وظائفهم أن يتلقوا توجيهات أو تعليمات من حكوماتهم أو أية حكومات أخرى<sup>(٧)</sup> .

(١) أنظر الفقرة ١ من المادة ٨٤ من الميثاق الاسريكي .

(٢) أنظر الفقرة ب من المادة ٨٤ من الميثاق الاسريكي .

(٣) أنظر المادة ٨٥ من الميثاق الاسريكي .

(٤) أنظر المادة ٨٦ من الميثاق الاسريكي .

(٥) أنظر المادة ٨٧ من الميثاق الاسريكي .

(٦) أنظر المادة ٨٣ من الميثاق الاسريكي .

(٧) أنظر المادتين ٨٩ ، ٩٠ من الميثاق الاسريكي .

#### خامساً — المؤتمرات المتخصصة :

هى هيئات مؤقتة تقام فى صورة مؤتمرات فنية للدراسة أوجه معينة من تعاون الدول الامريكية ، وتنفض بانتهاء الاعمال التى من أجلها قامت . وقد تعقد بناء على طلب مؤتمر الدول الامريكية ، أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو المجلس الدائم للمنظمة الامريكية وقد تعقد أيضا بناء على طلب إحدى الوكالات المتخصصة<sup>(١)</sup> . غير أنه فى كافة هذه الحالات يجب أن تعرض برامج تلك المؤتمرات على المجلس الدائم للمنظمة الامريكية<sup>(٢)</sup> .

#### سادساً — الوكالات المتخصصة الأمريكية :

وقد عرف الميثاق الأمريكى تلك الوكالات فى المادة ٩٥ التى نصها : « تعتبر وكالات متخصصة بمقتضى هذا الميثاق المنظمات المنشأة بموجب اتفاقات جماعية بين حكومات الدول أعضاء الاتحاد ، والتى يكون لها أغراض معينة فيما يتعلق بالمسائل الفنية التى تمس صالح الدول الامريكية العالم . ومشروع الميثاق الأمريكى قد تأثروا إلى حد كبير بأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالوكالات المتخصصة العالمية<sup>(٣)</sup> ، والتأثر بأحكام ميثاق الأمم المتحدة يدر فى الاحكام التى بمقتضاها نظم التعاون بين تلك الوكالات والمنظمة الامريكية . وموجز هذه الاحكام هو :

١ — يرم بين تلك الوكالات ، وبين المنظمة الامريكية اتفاقات لتحديد العلاقة التى ينبغى أن تقوم بين كل من هذه الهيئات وبين المنظمة العالمية<sup>(٤)</sup> .

٢ — يجوز أن تتضمن تلك الاتفاقات النص على واجب هذه الوكالات فى تقديم ميزانيتها إلى المجلس الدائم للمنظمة الامريكية<sup>(٥)</sup> .

٣ — يجب أن تقدم تلك الوكالات تقارير دورية عن نشاطها ، وعن حالة ميزانيتها وحساباتها السنوية إلى المجلس الدائم<sup>(٦)</sup> .

(١) أنظر المادة ٩٤ من الميثاق الأمريكى .

(٢) أنظر المادة ٩٤ من الميثاق الأمريكى .

(٣) أنظر للواد ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) أنظر المادة ٥٣ من الأمريكى .

(٥) أنظر المادة ٩٩ من الميثاق الأمريكى .

(٦) أنظر المادة ٩٨ من الميثاق الأمريكى .

٤ — على تلك الوكالات أن تعنى بتوصيات المجلس الدائم<sup>(١)</sup> :

ووفقاً لتلك الأحكام اعترف المجلس الدائم بخمس وكالات متخصصة ولكنه الغى عشر منظمات فنية أمريكية أخرى ، وما زال المجلس يعمل في هذا الميدان بغية التوفيق بين المنظمات الفنية الأمريكية المتنوعة .

---

(١) أنظر المادة ٩٧ من الميثاق الأمريكي .

## ثالثاً — منظمة الدول الأمريكية في الميزان

منذ قامت منظمة الدول الأمريكية سنة ١٨٨٩ ، ومنذ أعيد تنظيمها سنة ١٩٤٨ صدرت عنها وثائق وتوصيات وقرارات وتصريحات ومعاهدات كثيرة قد لا تجد لكثرتها مثيلاً فيما صدر عن أية منظمة أخرى ، وهذه الكثرة العظيمة تجعل مهمة من يريد أن يصير حاكماً علمياً صادقاً عليها مهمة شاقة عسيرة .

ومما يجعل مهمة الحكم شاقة وعسيرة أيضاً كثرة المؤلفات والأبحاث التي تناولت تلك المنظمة بالدراسة والتحليل ، أو تولت الدفاع عنها ، واطنبت في بيان أهميتها . تلك العناية العلمية القوية للمنظمة جعلت جوانب الضعف والعيوب في هذه المنظمة خفية وراء ستار من الموائيق الدولية والتصريحات الرنانة .

وكل ما نستطيع أن نعله هو أن نقدم للقارئ بعض الملاحظات العامة المتعلقة بها ليستطيع في ظلها أن يلم بمدى صلاحيتها أو عجزها عن الاضطلاع بمهمتها :

١ — صدرت عن هذه المنظمة إتفاقات وتصريحات تعد بالثبات ، وفيها مبادئ متكررة ، والتزامات متشابهة ولكن لم ينفذ منها إلا قليل . أما أكثرها فلم ينفذ لأن الدول الأمريكية كانت تسارع في التوقيع على تلك المعاهدات ثم تماطل بعد ذلك في التصديق . وكثيراً ما كانت تنهى الماطلة برفض التصديق ، وبعض الدول التي كانت تصدق تجعل تصديقها مقيداً بحفظات تقلل من قيمة أحكام تلك المعاهدات ، أو تنهب بالفرض الذي من أجله قد أبرمت .

٢ — من العيوب الظاهرة أيضاً أن الهيئات العاملة المتعددة في هذه المنظمة تصدر كافة قراراتها الهامة بالاجماع أى بموافقة الاحدى وعشرين جمهورية أمريكية المشتركة في هذه المنظمة ، واشتراط هذا الاجماع يعرقل صدور القرارات . إذ أن أصغر دولة تستطيع أن تحول دون صدور أى قرار ، لا تستريح إليه ، وذلك بأن تصوت ضده . ومن عيوب هذا الاجماع أيضاً أن المنظمة كانت إذا ارادت اصدار قرار تليجاً إلى أساليب التعميم أو إلى أساليب يكتشفها الغموض والابهام بنية الوصول إلى إرضاء المطالب المتباينة ، والآراء المتعارضة ، ومن هنا نرى كثيراً من القرارات قد صيغ في أساليب أدبي فلسفي براق يتشى مع العقيدة اللاتينية ، فإذا نظرت إليه من الوجهة العادية وجدته لا يتطوى إلا على مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي .

٣ - من الصعب أن نحكم على قيمة الضمان الجماعي الأمريكي ما دام لم يحدث حتى الآن وقوع عنوان مسلح على القارة الأمريكية من دولة غير أمريكية . وكل ما وقع لم يخرج عن كونه مجرد مشاكسات بين بعض الدول الأمريكية الصغرى وبعضها ، ولم يكن في حاجة الى تطبيق الضمان الجماعي .

وما يصح الاستناد إليه لمعرفة مدى استعداد الدول الأمريكية لتطبيق مبادئ الضمان الجماعي هو موقفها من اشتراك الولايات المتحدة في الحربين العالميتين .  
ففي الحرب العالمية الاولى أعلنت الحرب على المانيا وحلفائها أربع عشرة دولة أمريكية أما باقي الدول وعلى رأسها المكسيك والارجنتين وكولمبيا فقد التزمت الحياد .

وفي الحرب العالمية الثانية أعلنت كافة الدول الأمريكية الحرب على المحور ووقعت على تصريح الامم المتحدة ولم تخلف عن ذلك إلا الارجنتين لكنها في النهاية أعلنت الحرب لتستطيع أن تشارك في مؤتمر سان فرانسكو ، ولتكون عضوا مؤسسا في منظمة الامم المتحدة . وليس هذا أمراً ذا شأن إذ أن إسهام الدول الأمريكية في الحربين العالميتين كان رمزياً أكثر مما هو واقعي . وسيظل الحكم على الضمان الجماعي الأمريكي عسيراً حتى يقع اعتداء على القارة الأمريكية من دولة غير أمريكية ، ويكون هذا أشد وضوحاً إذا لاحظنا أن دول أمريكا اللاتينية رفضت وما زالت ترفض حتى اليوم تنظيم أي جيش مشترك أو إقامة قيادة مشتركة تحت إشراف المنظمة الأمريكية (١) .

٤ - فيما يتعلق بتسوية المنازعات نجد أن الدول الأمريكية قد نجحت في وضع نظام كامل لنقض المنازعات بالطرق السلمية عندما وقعت على ميثاق بوجوتا سنة ١٩٤٨ ، ويتقضى هذا الميثاق كما اشرنا من قبل بمبدأ التحكيم الإجباري ، ويجعل الالتجاء الى محكمة العدل الدولية إجبارياً في المنازعات القانونية ، غير أن هذا الميثاق لم ينفذ حتى اليوم لعدم توافر العدد اللازم من التصديقات ، بل إن بعض الدول التي صدقت عليه جعلت تصديقها مصحوباً بحفظات تقعد الميثاق قيمته . وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة التي صدقت على

(١) انظر المقال الذي نشر في مجلة Krasnaia Zvezda لسان حال الجيش السوفيتي في عدد ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ تحت عنوان : « التخلل العسكري للولايات المتحدة في بلاد أمريكا اللاتينية » .  
وانظر كذلك المقال الذي نشر في الجريدة السويسرية St. Galler Tagblatt تحت عنوان « التعاون العسكري بين دول أمريكا اللاتينية » عدد ٦ يونيو سنة ١٩٥٧

هذا الميثاق يحفظين أحدهما خاص بالتحكيم الاجبارى ، وثانيهما خاص بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية في كل المنازعات القانونية .

ومن هذا يتضح أن الميثاق قد قد قيمته الحقيقية وبخاصة أن المنازعات التي قد تهدد كيان المنظمة الامريكية هي التي يمكن أن تقع بين الولايات المتحدة ، وبين دول أمريكا اللاتينية . والولايات المتحدة قد قبلت تصديقها على ميثاق بوجوتا بتخطات جعلت فض المنازعات بالطرق للسلبية أمراً يكاد يكون اختياريا فهمة المنظمة الامريكية في هذا الموضوع مقصوره على فض المنازعات الدولية التي قد تقع بين الدول الامريكية الصغرى كما حدث عندما وقعت المنازعات بين كستاركا ، ونيكاراجوا في ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ويناير سنة ١٩٥٥ أو بين هايتى ودومينيكا في فبراير سنة ١٩٤٦ ، ويناير سنة ١٩٥٠ ، أو بين بيرو واكوادور في سبتمبر سنة ١٩٥٥

ويبدو من هذا أن المنظمة الامريكية شنية بالمنظمة العالمية فكلتاهما قامت على أساس فض المنازعات بالطرق السلمية ، وكلتاهما لم تحاول تطبيق هذا المبدأ إلا على ما يقع بين الدول الصغرى من منازعات ، وكلتاهما لا تملك القوة اللازمة لتنفيذ تلك التسويات إلا بالنسبة للدول الصغرى .

٥ — فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتشريعى بين الدول الامريكية نلاحظ بوجه عام أن الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تدعو إلى هذا التعاون وتقوم بتنشيطه كثيرة كثيرة لا مبر لها إلى درجة أن المهتمين بشئون التعاون السياسى للدول الامريكية غير متفقين في عددها فهي تتراوح في تقديرهم بين ثلاث وثلاثين وثلاث وسبعين سنة ١٩٤٤ ولكن بعد مؤتمر بوجوتا سنة ١٩٤٨ قامت المنظمة بمجهود كبير لادماج بعض هذه الهيئات في بعضها ولتدعيم البعض الآخر ، تقاديا للتكرار والازدواج والتناقص في العمل ، وما زالت تسعى في ربط تلك الهيئات بالمنظمة الامريكية بعد تلبسها بصورة الوكالات المتخصصة .

\* \* \*

كل هذه الملاحظات القانونية والفنية في حقيقة الامر تعتبر ثانوية بالنسبة للعوامل السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والنفسية التي تحيط بمنظمة الدول الامريكية والتي ستساعدنا على فهم حقيقة المنظمة الامريكية .



١ — يلاحظ أن الاتحاد الأمريكي قائم على أساس أنه يعبر عن تضامن الشعوب الأمريكية ولكنه في الواقع مجرد اتفاق بين حكومات ولا تأييد له من الرأي العام في الولايات المتحدة أو في دول أمريكا اللاتينية . فهو بعيد أشد البعد عن كونه تضامناً شعبياً ولو جازت المقارنة بينه وبين الجامعة العربية لوجدنا أن العروبة متغلطة في الشعوب العربية وأنها قوة حقيقية تفوق كثيراً ما تعبر عنه الجامعة من تضامن قولاه الحكومات ، بينما الأمريكية ليست في الواقع إلا أيديولوجية غير شعبية ينادى بها زمرة من المفكرين في شطري أمريكا ولا تجد استجابة من الرأي العام . فبنظرة الدول الأمريكية تفوق كثيراً ما تعبر عنه الشعوب الأمريكية على عكس الوضع في الدول العربية .

٢ — المنظمة الأمريكية ليس بين قوى أعضائها توازن فينا ترى دولة عظمى ترى إلى جانبها عشرين دولة مختلفة بين الصغرى والمتخلفة . فالولايات المتحدة الأمريكية في قديمها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي واستقرارها السياسي ، واستعدادها العسكري ، ونظمها المستمدة من التقاليد الانجلوسكسونية والفلسفة الدينية البروتستانتية ليس بينها توازن وبين دول أمريكا الجنوبية في تخلفها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، وفي اضطرابها السياسي بسبب كثرة الانقلابات العسكرية ، وفي نظمها المستمدة من التقاليد اللاتينية ، والفلسفة الدينية الكاثوليكية .

وقد ان هذا التوازن أدى ، وما زال يؤدي إلى أزمة شدة مستمرة وعبقيرة بين الشمال والجنوب ، وقد برزت هذه الأزمة في كافة ميادين التعاون التي من أجلها قام الاتحاد الأمريكي<sup>(١)</sup> .

وبما يزيد تلك الأزمة استحكاماً أن الجانبين اللذين قام عليهما الاتحاد الأمريكي له هدف يخالف هدف الآخر . فالولايات المتحدة كانت ترمي من ورائه إلى إبعاد النفوذ الأوروبي عن أمريكا اللاتينية وظلت كذلك حتى الحرب العالمية الثانية ، فلما اضطرت أوروبا الغربية وظهر لها منافس جديد هو الاتحاد السوفيتي جعلت هدفها من الاتحاد الأمريكي أن تجعل منه أداة لحاربة الشيوعية الدولية والقضاء عليها . أما دول أمريكا اللاتينية ، ودول أمريكا الوسطى فكانت تهدف إلى الإفادة من مساعدات الولايات المتحدة المالية والفنية وتعمل

(١) أنظر مقال الكاتب الأرجنتيني جيمس بونتز في مجلة الكومنولث التي تنشر في نيويورك عدد

أول مارس سنة ١٩٥٧

أن يزيد مقدار هذه المساعدات في ظل ذلك الاتحاد . وموقف كل من الفريقين في مؤتمر كلاركس الأخير ، ومن قضية جواتيالا خير دليل على ما قدمناه .

٣ - وما يوسع هوة الخلاف بين الشمال والجنوب تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية فيينا السياسة الخارجية لنول أمريكا اللاتينية كانت وما تزال إقليمية محدودة النطاق إذ سياسة الولايات المتحدة تصبح عالمية ، فارتبطت مع أوروبا الغربية بحلف الأطلسي ، ومع آسيا بحلف جنوب شرق آسيا ، وغير ذلك من التحالفات العسكرية الثنائية ، وارتبطت في الشرق الأوسط بحلف بغداد وبمشروع إيزنهاور . وترتب على ذلك أمور هامة منها :

( ١ ) أن السياسة الانعزالية التي تقضي بحجب الأجلاف مع أوروبا وآسيا والتي نادى بها الرئيس مونرو وغيره من السياسة الأمريكيين ، والتي كانت في حقيقة الأمر هي المحور الذي يدور حوله التضامن بين الجنوب والشمال تلك السياسة قد تلاشت وقضى عليها النهج الجديد الذي سارت عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية .

( ٢ ) تلك السياسة الخارجية الجديدة من نتائجها إزدياد احتمال اشتباك الولايات المتحدة في حروب ومنازعات دولية ترى أمريكا اللاتينية أنه لا مصلحة لها فيها ولا داعي لأن تشترك فيها . بل إن تحالفها مع الولايات المتحدة قد يكون مصدر خطورة عليها .

( ٣ ) المساعدات المالية والفنية التي كانت الولايات المتحدة تبذلها لنول أمريكا اللاتينية قلت قيتها لأنها صارت توزع على مختلف دول العالم من أيسلندا في أقصى الجنوب إلى نيوزيلندة في أقصى الشمال .

\*\*\*

وبعد ، فما هو ياترى مستقبل منظمة النول الأمريكية ؟

نحسب أنه مرتبط بالسياسة التي قد ينتهجها كل من الجانبين . أما دول أمريكا اللاتينية فقد تتحد مع بعضها كما تحاول دول أوروبا الغربية أن تتحد . فإذا تم لها ذلك أصبحت وحدة سياسية جديدة أو منظمة دولية ذات قدرة على معاملة الولايات المتحدة معاملة الند للند . وهذا قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأمريكي ليقوم مقامه اتحاد أمريكي لاتيني ، أو تقوم مكانه علاقات بين الجنوب والشمال على وضع جديد قد يكون أكثر ملاءمة .

أما الولايات المتحدة فسياستها مع دول أمريكا اللاتينية متعلقة بسياساتها العالمية ، وفي مجال التكهات أيضاً لا يستبعد أن تتحد مع دول أوروبا الغربية في ظل حلف الأطلسي

وحيث قد قيل أن تعامل الجنوب على أساس كونه وحدة سياسية ، وقد تعزل عن أوروبا الغربية طوعاً أو كرهاً لتحجى منهج مونرو وحيث قد تحاول أن تتحد مع الجنوب في وضع جديد .

ونرى من ذلك أن مستقبل منظمة الدول الأمريكية قائم على تفاعل تيارين سياسيين قوين لا انسجام بينهما حتى اليوم . فإما أن يستمر تغلب تيار الولايات المتحدة على تيار دول أمريكا اللاتينية فتبقى منظمة الدول الأمريكية على وضعها الحالي ، وإما أن يغلب تيار دول أمريكا اللاتينية فتفنى المنظمة الأمريكية لتحل محلها منظمة جديدة خاصة بالجزء الجنوبي من القارة الأمريكية .

أكتوبر ١٩٥٧

## رابعا - أهم مراجع البحث

- 1— ALVAREZ ALEJANDRO: L'Union Panaméricaine. Revue de Droit International. Genève 1923.
- 2— BALL. M. MARGARET: The Problem of Inter-American organization. Stanford. Stanford University Press, 1944. 117. p.
- 3— BARCIA TRELLES CAMILO: La Doctrine de Monroe dans son développement historique, particulièrement en ce qui concerne les relations inter-américaines. Cours de La Haye. Tome 32, 1930 II p. 397—603.
- 4— BEHRENDT R. F. W.: Inter-American Economic Relations : Problems and Prospects. New York, Committee on International Economic Policy 1948 98. p.
- 5— BEMIS S. F.: The Latin American Policy of the United States New York 1993, 127 p.
- 6— BLACKMER H. M.: United States Policy and the Inter-American Peace System 1889-1952. Institute of International Studies 1952, 221 p. Geneva.
- 7— CABANES : Le Panaméricanisme devant la seconde guerre mondiale. Thèse dactylographiée. Faculté de Droit de l'Université de Paris—1948.
- 8— CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE : International Conferences of the American States, 1889-1928 New York. Carnegie Endowment for International Peace 1931 551 p. Supplement 1933-1940. Washington, Carnegie Endowment for International Peace 1940, 558 p.
- 9— CASTANEDA JORGE: Pan Americanism and Regionalism. A Mexican View. International Organization Boston. Vol. X. No. 4. November 1956, p. 373-389.
- 10—CLINE H. F.: The Inter-American, System. *Current History*, March 1955 p. 177-184.
- 11—DUGGAN LAURENCE: The Americas. New York. Holt 1949 242 p.
- 12—DUPUY R. J. C.: Evolution du Panaméricanisme vers le fédéralisme. Thèse dactylographiée. Faculté de Droit de l'Université de Paris—1948.

- 13—FENWICK CHARLES C.: The Inter-American Regional System  
New York. D. X. Mc. Mullen Co. 1949. 96 p.
- 14—HERRING HUBERT: America and the Americas. Claremont,  
Claremont Colleges 1944, 84 p.
- 15—HOUSTON, JOHN A.: Latin America in the United Nations.  
New York. Carnegie Endowment for International Peace. United  
Nations Studies. No. 8, 1956. 345 p.
- 16— HUMPHREY, JOHN P.: The Inter-American System. Toronto,  
Macmillan 1942. 329. p.
- 17—KUNZ JOSEF. L.: The Bogota Charter of the Organization of  
American States. American Journal of International Law XIII,  
July 1943.
- 18—KUNZ JOSEF L.: The Idea of Collective Security in Pan American  
Developments. Western Political Science Quarterly. December  
1953 p. 658-679.
- 19—ORGANIZATION OF AMERICAN STATES:  
(A) ANNALS (Official Quarterly)  
(B) MANUAL OF INTER-AMERICAN RELATIONS. Washing-  
ton Par American Union-1953.  
(C) Report of the Activities of the O. A. S. 1948-1953. Washing-  
ton. Pan American Union 1953.
- 20—PADILLA EZEQUEIL: The Meaning of Pan Americanism. Foreign  
Affairs-January 1954, p. 270-281.
- 21—PEPIN: Le Panamericanisme. Ed. Armand Colin. Paris. 1938  
p. 68-123.
- 22—PLANAS SUAREZ SIMON: L'Extension de la Doctrine de Monroe  
en Amerique du Sud. Cours de La Haye. Tome V.(1924 IV)  
p. 271-365.
- 23—PUIG J. C.: Les Principes de droit international public americain.  
Ed. Pedone. Paris 1954.
- 24—QUINTANILLA LUIS: A Latin American Speaks. New York.  
Mcmillan, 1943, 268. p.
- 25— ROBLES ALFONSO-GARCIN: Le Panamericanisme et la politique  
de bon voisinage. Edition Internationale, PARIS 1938.
- 26—SALVELBERG. M.M.L.: Le Problème du droit international  
americain étudié spécialement à la lumière des conventions  
panaméricaines de la Havane. La Haye. Stols. 1946.

- 27—SANDERS WILLIAM: Sovereignty and Interdependence in the New World: Comments on the Inter-American System. United States Department of State. Publication No. 3054. Inter-American Series 35. Washington, Department of State 1948.
- 28—SANDERS WILLIAM: The Organization of American States. International Conciliation, June 1948. New York.
- 29—SHARP WALTER. R: The Inter American System and the United Nations. Foreign Affairs April 1955 p. 456-464.
- 30—VALENCIA, M. A.: La Sociedad de las Naciones de America Bogota, Kelly. 1947, 351 p.
- 31—WHITAKER P. ARTHUR: Development of American Regionalism The organization of American States. International Conciliation. March 1951. New York.
- 32—WHITAKER P. ARTHUR: The Western Hemisphere Idea. Ithaca. Cornell University Press 1954. 194 p.
- 33—YPES JESUS: L'union Panamericaine: une synthèse historique et juridique. Paris 1936.
- 34—YPES JESUS: La Société des Nations Americaines. Genève 1936.
- 35—YPES JESUS: Philosophie du Panamericanisme et organisation de la paix. Le droit americain. Neuchâtel 1945.

## خامسا - نصوص ميثاق منظمة الدول الامريكية\*

المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨

مقدمة :

باسم شعوب تلك الدول ، المثلة في الاجتماع الدولي الامريكى التاسع والمقتنعة بأن رسالة أمريكا التاريخية هي إعداد أرض للانسان يتمتع فيها بالحرية ، وتهيئة وسط مناسب لنمو شخصيته وتحقيق أمانيه العادلة .

والمتركة بأن هذه الرسالة قد سبق وأوحت بعدة معاهدات واتفاقات من قبل كان هدفها الرئيسى يتركز في الرغبة الاجتماعية للعيش في سلام ، وتأكيد التمسك للجميع في ظل الاستقلال والمساواة والقانون بفضل التفاهم المتبادل واحترام سيادة كل عضو .

والاتقة بأن المعنى الحقيقي للتضامن الامريكى وحسن الجوار لا يمكن تصوره في هذه القارة الا بتثبيت نظام للحرية الفردية وللعدالة الاجتماعية يقوم على احترام الحقوق الاساسية في ظل النظم الديمقراطية .

والمقتنعة بأن رفاهية جميع هذه الشعوب ومساهماتها في تقدم العالم ومدنيته يحتم عليها كل يوم تعاوناً قارياً أكثر ارتباطاً .

والعازمة على متابعة هذا الهدف السامى الذى أوكلت الانسانية أمره إلى منظمة الأمم المتحدة والتي تؤكد الدول المبرمة لهذه المعاهدة إحترام مبادئها وأهدافها .

والمشعبة بفكرة المنظمة القانونية ضرورية لافترار الامن والسلام المقام على قواعد الاخلاق والعدالة .

ووفقاً للقرار التاسع الذى أصدره المؤتمر المنعقد في مكسيكو بشأن مسائل الحرب والسلام .

اتفقت هذه الدول على إبرام الميثاق التالى :

\* قنا بالترجمة نقلا عن الاصل الانجليزى ، وقابلناه بالاصل الفرنسى :

## القسم الأول

### الفصل الأول — في طبيعة الميثاق وأهدافه

المادة ١ — تعلن الدول الأمريكية في هذا الميثاق أن المنظمة العولية التي أقاموها بغية الوصول إلى نظام خاص بالسلام والعدل ، والابقاء على تضامنهم والعمل على توثيق التعاون فيما بينهم ، والدفاع عن سيادتهم ووحدتهم الاقليمية واستقلالهم . وتعتبر منظمة الدول الأمريكية هيئة إقليمية في ظل الأمم المتحدة .

المادة ٢ — تعتبر عضوا في المنظمة جميع الدول الأمريكية التي تصدق على هذا الميثاق .  
المادة ٣ — يمكن أن تنضم إلى هذه المنظمة ، كل وحدة سياسية جديدة مكونة من اتحاد عدة دول أعضاء في المنظمة الأمريكية . ويترب على قبول هذه الوحدة السياسية الجديدة أن أعضائها يفتنون صفة العضوية التي كانت لهم في المنظمة الأمريكية .

المادة ٤ — لتحقيق المبادئ التي أسست عليها هذه المنظمة وللوفاء بالتزاماتها الاقليمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، تقرر منظمة الدول الأمريكية اتباع الاهداف الاساسية الآتية :  
(١) ضمان سلم القارة وأمناً .

(ب) منع الاسباب المحتملة لانتارة المشاكل وإيجاد الحل السلمي للمنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء .

(ج) تنظيم العمل المشترك الذي يجب أن تقوم به الدول الاعضاء في حالة وقوع العدوان عليها .

(د) إيجاد حل للمشاكل السياسية القانونية والاقتصادية التي تنشأ بين الاعضاء .

(هـ) تشجيع نموهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بطريقة تعاونية .

### الفصل الثاني — في مبادئ الميثاق

المادة ٥ — تكرر الدول الأمريكية تأكيد المبادئ الآتية :

(١) القانون الدولي ينظم قواعد السلوك بين الدول في علاقاتها المتبادلة .

(ب) يقوم النظام الدولي بصفة أساسية على احترام شخصية الدول وسيادتها واستقلالها وأيضاً على الرفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات وعن المصادر الأخرى للقانون الدولي بكل أمانة .



- (ج) يجب أن يسود حسن النية في علاقات الدول فيما بينها .
- (د) يحتم تضامن الدول الأمريكية والمبادئ السامية التي تتبعها ، قيام نظام سياسي مبني على الممارسة الفعلية للديمقراطية التمثيلية .
- (هـ) تحرم الدول الأمريكية قيام الحروب العدوانية ولا تعترف بأن النصر يخلق حقوقاً .
- (و) الاعتداء على إحدى الدول الأمريكية يعتبر إعتداء موجهاً ضد جميع الدول الأمريكية الأخرى .
- (ز) المنازعات ذات الصلة الدولية التي تنشأ بين دولتين أمريكيتين أو أكثر يجب فضها بالطرق السلمية .
- (س) العدل والضمأن الاجتماعي هما أساس لسلام يمكن أن يدوم .
- (ع) التعاون الاقتصادي لازم لرق شعوب القارة ورفاهيتها .
- (ط) تقرر الدول الأمريكية حقوق الإنسان الأساسية بلون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو الدين ولا تفرق بين الرجل والمرأة .
- (ل) تقوم الوحدة الروحية للقارة على أساس إحترام القيم الثقافية للدول الأمريكية وتطلب منها تعارفاً وثيقاً للوصول إلى الاهداف السامية للثقافة البشرية .
- (م) يجب أن يوجه تعليم الشعوب نحو العدل والحرية والسلام .

### الفصل الثالث — في الحقوق والواجبات الأساسية للدول

- مادة ٦ — الدول متساوية من الناحية القانونية وتمتع بحقوق متساوية وبأهلية ممارستها بالتساوي وعليها نفس الواجبات أيضاً . وحقوق كل دولة لا توقف على القوة التي تملكها لضمان ممارسة هذه الحقوق بل على مجرد وجودها كشخص من أشخاص القانون الدولي .
- المادة ٧ — على كل دولة أمريكية أن تحترم الحقوق التي تمنع بها الدول الأخرى طبقاً للقانون الدولي .
- المادة ٨ — الحقوق الأساسية للدول لا يمكن قضيها بحال .

المادة ٩ — الكيان السامي للدولة مستقل عن اعتراف الدول الأخرى به . وحتى قبل قيام الاعتراف فالدولة لها حق الدفاع عن وحدتها واستقلالها وضمان بقائها ورفاهيتها وبالتالي لها حق تنظيم شئونها على قدر إمكانياتها ، وسن قوانينها وفقاً لمصالحها ، وإدارة مرائقها وتحديد

نظامها القضاء واختصاص محاكمها . وممارسة هذه الحقوق لا يجدها سوى ممارسة الدول  
الآخري لحقوقها طبقاً للقانون الدولي .

المادة ١٠ — يقتضى الاعتراف بالدولة الجديدة قبول شخصيتها بجميع حقوقها وواجباتها  
المصوص عنها فى القانون الدولي من الدولة التى أصدرت هذا الاعتراف .

المادة ١١ — حق الدولة فى حماية كيانها وفى زيادة نموها لا يخولها حق التصرف بطريقة  
مخافية للعدالة تجاه دولة أخرى .

المادة ١٢ — تطبق الدولة حقها فى القضاء بطريقة عادلة على جميع السكان سواء كانوا  
وطنيين أم أجانب وذلك فى حدود أقليمها الوطنى .

المادة ١٣ — لكل دولة حق تنمية حياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية من تلقاء  
نفسها وبطريقة حرة ، وبذلك تكون قد احترمت حقوق الانسان ومبادئ الاخلاق  
الدولية .

المادة ١٤ — احترام المعاهدات وتنفيذها بأمانة ضروريان لنمو العلاقات السلمية بين  
الدول . ويجب أن تكون المعاهدات والاتفاقات الدولية علانية .

المادة ١٥ — ليس لاية دولة أو مجموعة من الدول الحق فى التدخل بطريقة مباشرة  
أو غير مباشرة لاي سبب كان فى الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . ولا يمنع  
المبدأ السابق استخدام القوة المسلحة فحسب بل يمنع أيضاً أية صورة من صور التدخل  
أو محاولة الاعتداء على شخصية الدولة أو على إحدى العناصر السياسية أو الاقتصادية  
أو الثقافية التى تكونها .

المادة ١٦ — ليس لاية دولة أن تطبق أو تعد العدة لانتخاذ وسائل تعسفية ذات  
صفة اقتصادية أو سياسية لأكراه دولة أخرى والحصول منها على امتيازات من أى نوع كان .

المادة ١٧ — إنليم الدولة له حصانه . فلا يجوز أن يكون محلاً لاحتلال عسكري  
أو لاية وسيلة أخرى من وسائل الضغط المباشر أو غير المباشر من جانب دولة أخرى لاي  
سبب كان ولو لفترة مؤقتة .

المادة ١٨ — تجهد الدول الأمريكية بعلم الاجتهاد إلى القوة فى علاقاتها الدولية  
إلا فى حالة الدفاع الشرعى طبقاً للمعاهدات القائمة أو فى حالة تنفيذ تلك المعاهدات .

المادة ١٩ — التدابير التي تتخذ وفقاً للمعاهدات القائمة والخاصة بحفظ السلام والأمن لا تعتبر مناقضة للمبادئ الواردة في المادتين ١٥ ، ١٧

### الفصل الرابع — في فض المنازعات بالطرق السلمية

المادة ٢٠ — جميع المنازعات الدولية التي تنشأ بين الدول الأمريكية لا بد أن تخضع للإجراءات السلمية المنصوص عنها في هذا الميثاق قبل أن يأخذ مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة علماً بها .

المادة ٢١ — وهذه الإجراءات السلمية هي التالية : المفاوضات المباشرة والخدمات الودية ، والوساطة والتحقيق والتوفيق والإجراءات القضائية والتحكيم أو أية إجراءات أخرى يتفق عليها أطراف النزاع في أى وقت كلن .

المادة ٢٢ — عندما ينشأ نزاع بين دولتين أمريكيتين أو أكثر ويعتبر في نظر إحداها غير قابل للحل بالطرق الدبلوماسية العادية فإنه يحتم على أطراف النزاع التفرع بأى إجراء سلمى آخر يمكنهم من الوصول لحل .

المادة ٢٣ — متوضع معاهدة خاصة لوسائل فض المنازعات وتحديد الإجراءات التي تناسب كل من الوسائل السلمية بحيث لا يبقى أى نزاع ينشب بين الدول الأمريكية بدون حل حاسم أكثر من المدة المقرولة .

### الفصل الخامس — في الضمان الجماعى

المادة ٢٤ — كل عدوان موجه من دولة ضد وحدة أو سلامة أراضي دولة أمريكية أخرى أو ضد سيادتها أو استقلالها السيامى سوف يعتبر عملاً عدوانياً موجهاً ضد بقية الدول الأمريكية .

المادة ٢٥ — في حالة ما إذا تعرضت سلامة أو وحدة أراضي دولة أمريكية أو سيادتها أو استقلالها السيامى للهجوم المسلح أو للعدوان الغير مسلح أو إذا ما تعرضت مصالح دولتين أو أكثر من الدول الأمريكية للتهديد بسبب نزاع فيما بينها أو فيما بينها وبين دول خارجة عن نطاق القارة أو بسبب أى حالة أخرى من شأنها تعرض سلام أمريكا للخطر فإن الدول الأمريكية وفقاً لمبادئ الضمان القارى والدفاع الشرعى الجماعى سوف تطبق التدابير والإجراءات المنصوص عنها في المعاهدات الخاصة بالضمان الجماعى .

## الفصل السادس — في القواعد الاقتصادية

مادة ٢٦ — تعهد الدول الاعضاء بالتعاون فيما بينها في حدود طاقتها وفي ظل قوانينها وبروح مشعبة يبدأ حسن الحوار لتقوية صرحها الاقتصادي وتنشيط زراعتها واستقلال مناجمها وتنمية صناعاتها وزيادة تجارتها .

مادة ٢٧ — وفي حالة ما اذا تعرضت اقتصاديات دولة أمريكية لمشاكل خطيرة بحيث تعجز عن حلها بطريقة مرضية وفق أساليبها الخاصة فانه يحق لهذه الدولة عرض مشاكلها الاقتصادية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي للبحث معه في إيجاد أنسب حل لهذه المشاكل .

## الفصل السابع — في القواعد الاجتماعية

المادة ٢٨ — قرر الدول الاعضاء التعاون فيما بينها على تأمين ظروف اجتماعية توهل شعوبها لحياة عادلة وإنسانية .

مادة ٢٩ — الدول الاعضاء متفقة على ضرورة تنمية تفرعها الاجتماعي وفقاً للقواعد التالية :

(١) لجميع الأفراد الحق في الرفاهية المادية وتنمية الثقافة الروحية دون تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو العنصر أو الدين أو المركز الاجتماعي وذلك في ظل الحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والأمن الاقتصادي .

(ب) يعتبر العمل حق وواجب اجتماعي ، ولا يمكن اعتباره سلعة تجارية اذ هو يستوجب احترام حرية التعاقد وتقدير من يقوم به ، ويضطلع القيام به في ظروف تكفل للانسان الاطمئنان على العيش والصحة وعلى مستوى اقتصادي لائق سواء في خلال سنوات العمل أو في خلال الشيخوخة وأيضاً في حالة عدم القدرة على العمل .

## الفصل الثامن — في القواعد الثقافية

المادة ٣٠ — قرر الدول الاعضاء تشجيع ممارسة حق التعليم وفقاً لقواعدها الدستورية وفي حدود طاقتها المادية وذلك على الاسس الآتية :

(١) يكون التعليم اجبارياً ومجاناً إذا ما قامت به الدولة .

(ب) يكون التعليم العالي مباحاً للجميع بدون تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المركز الاجتماعي .

المادة ٣١ — تعهد الدول الاعضاء بتسهيل حرية التبادل الثقافي بكافة وسائل التعبير مع مراعاة الاحترام الواجب نحو شخصية كل دولة منها .

## القسم الثاني

### الفصل التاسع — في هيئات المنظمة

المادة ٣٢ — تواصل منظمة الدول الامريكية العمل لتحقيق أهدافها عن طريق الهيئات التالية :

( أ ) مؤتمر الدول الامريكية .

( ب ) الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .

( ج ) المجلس .

( د ) الاتحاد الامريكى .

( هـ ) المؤتمرات المتخصصة .

( و ) المنظمات المتخصصة .

### الفصل العاشر — في مؤتمر الدول الامريكية

المادة ٣٣ — مؤتمر الدول الامريكية هو الهيئة العليا لمنظمة الدول الامريكية . فهو الذى يقرر اتجاه المنظمة وسياساتها العامة ويحدد كيان ووظائف هيئات المنظمة وهو المختص بالنظر فى كل مسألة لها علاقة بالحياة المشتركة فى الدول الامريكية . وسوف يمارس وظائفه وفقاً لالتزامات هذا الميثاق وغيره من المعاهدات المبرمة بين الدول الامريكية .

المادة ٣٤ — لجميع الدول الامريكية الاعضاء الحق فى أن تمثل فى مؤتمر الدول الامريكية . ولكل دولة صوت واحد .

المادة ٣٥ — يجتمع المؤتمر كل خمس سنوات فى التاريخ الذى يحدده مجلس المنظمة بعد استشارة حكومة البولة التى يعقد فيها المؤتمر .

المادة ٣٦ — يمكن دعوة مؤتمر الدول الامريكية إلى اجتماع غير عادى فى الظروف الخاصة وبموافقة ثلثى الحكومات الامريكية كما يمكن تعديل تاريخ اجتماع المؤتمر العادى التالى .

المادة ٣٧ — يحدد مؤتمر الدول الامريكية مقر انعقاد المؤتمر التالى . فاذا لم يستطع

المؤتمر أن يجتمع في المقر المذكور لأي سبب يطرأ بعد ذلك فعلى مجلس المنظمة أن يعين مقراً آخر .

المادة ٣٨ — البرنامج والأئحة الداخلية لمؤتمر الدول الأمريكية يعدها مجلس المنظمة ثم يعرضها على الدول الأعضاء للبحث .

### الفصل الحادى عشر — فى الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية

المادة ٣٩ — على الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أن تجتمع لدراسة المشاكل ذات الصفة العاجلة والتي تفصل بالصالح العام للدول الأمريكية ، وأن تقوم بمرور هيئة إستشارية .

المادة ٤٠ — لكل دولة عضو أن تطلب إنعقاد الجمعية الاستشارية . ويجب عرض هذا الطلب على مجلس المنظمة ليقرر الموافقة على إنعقاد الجمعية بأغلبية الاصوات المطلقة .

المادة ٤١ — يعد مجلس المنظمة برنامج ولائحة الجمعية الاستشارية ثم يعرضها على الدول الأعضاء للبحث .

المادة ٤٢ — إذا لم يستطع وزير خارجية أى دولة الاشتراك فى الجمعية لسبب استثنائى فله أن ينيب عنه مبعوث خاص لتمثيله .

المادة ٤٣ — فى حالة الاعتداء المسلح داخل أراضى الدول الأمريكية أو داخل منطقة الامن المحددة فى المعاهدات القائمة ، يجتمع وزراء الخارجية بناء على دعوة عاجلة من رئيس مجلس المنظمة كما يدعو الرئيس فى الوقت ذاته نفس المجلس للانعقاد .

المادة ٤٤ — تكون لجنة استشارية للدفاع يسند إليها مساعدة الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية فى دراسة المسائل الخاصة بالتعاون المسمى والتي قد تثار عند تطبيق المعاهدات الخاصة بالضمان الجماعى .

المادة ٤٥ — تكون لجنة الدفاع الاستشارية من السلطات العسكرية العليا بالدول الأمريكية التي يشترك أعضاؤها فى الجمعية الاستشارية . وللحكومات أن تعين فى الحالات الاستثنائية نواباً لهؤلاء المسمى . ولكل حكومة صوت واحد .

المادة ٤٦ — تدعى لجنة الدفاع الاستشارية للاجتماع بنفس الطريقة التي تدعى بها الجمعية الاستشارية عندما يحتم على هذه الأخيرة بحث المسائل المتعلقة بالدفاع ضد أى اعتداء .

المادة ٤٧ — تجتمع اللجنة الاستشارية عندما يكلفها المؤتمر أو الجمعية الاستشارية أو حكومات الدول الاعضاء بأغلبية الثلثين ، بدراسة مسائل فنية أو بوضع تقارير في موضوعات معينة .

### الفصل الثاني عشر — في المجلس

المادة ٤٨ — يتألف مجلس منظمة الدول الامريكية من ممثل عن كل دولة عضو في المنظمة ، وتعيينه حكومته في درجة سفير لهذا الصدد . ويجوز تعيين الممثل الدبلوماسي المعتمد لدى حكومة المولة التي يتعقد فيها المجلس . وفي حالة غياب الممثل الاصلى يحق للحكومة صاحبة الشأن أن تعتمد ممثلاً بالنيابة .

المادة ٤٩ — ينتخب المجلس رئيسه ونائب رئيسه اللذين يباشران مهام منصبهما لمدة عام واحد ، ولا يجوز إعادة انتخابهما لاي من هذين المنصبين في المدة التالية لانتخاب كل منهما .

المادة ٥٠ — يختص المجلس بالنظر في جميع المسائل التي يعرضها عليه كل من المؤتمر الامريكي أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية وذلك في ظل الميثاق الحالي وطبقاً للعاهدات والاتفاقات المعقودة بين الدول الامريكية .

المادة ٥١ — المجلس هو المسئول عن انجاز الاعمال الموكولة إلى الاتحاد الامريكي بكل دة .

المادة ٥٢ — يعمل المجلس بصفة مؤقتة كهيئة استشارية عند قيام الظروف المينة في المادة ٤٣ من هذا الميثاق .

المادة ٥٣ — ويختص المجلس أيضاً :

(١) بإبداء وتقديم الاقتراحات المتعلقة بإنشاء هيئات متخصصة جديدة أو إدماج أو تعديل أو إلغاء القائم منها بما فيها تلك التي تقوم بالمساعدة المالية للهيئات المذكورة وذلك إلى الحكومات الاعضاء وإلى مؤتمرات الدول الامريكية .

(ب) بتقديم التوصيات لتنسيق أوجه النشاط وبرامج العمل إلى الحكومات ومؤتمر الدول الامريكية والمؤتمرات الخاصة والهيئات المتخصصة بعد استشارة تلك الدول .

(ج) بإبرام الاتفاقات مع الهيئات المتخصصة في الدول الامريكية لتحديد العلاقات التي ينبغي أن تقوم بين كل من هذه الهيئات والمنظمة .

(د) بإبرام اتفاقات وعمل ترتيبات خاصة للتعاون مع هيئات أمريكية أخرى ذات نفوذ معترف به دولياً .

(هـ) بإيجاد وتسهيل التعاون بين منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة . وكذلك بين الهيئات المتخصصة في الدول الأمريكية والهيئات الدولية المماثلة لها .

(و) بالمواظبة على القرارات التي تخول للأمين العام حق ممارسة الوظائف المنصوص عنها في المادة ٨٤

(ز) وبممارسة الوظائف الأخرى التي خولها له هذا الميثاق .

المادة ٥٤ — يضع المجلس قائمة الحصص التي يجب أن تدفعها كل حكومة لإدارة الاتحاد الأمريكي ، مع مراعاة مقدرة كل بلد في الدفع ورغبته في المساهمة بطريقة عادلة . وبعد مواظبة المجلس على الميزانية تخطر الحكومات بذلك قبل ستة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية مع الإشارة إلى الحصة السنوية المطلوبة من كل دولة . والقرارات الخاصة بمسائل الميزانية لا بد فيها من مواظبة ثلثي أعضاء المجلس .

المادة ٥٥ — يضع المجلس لأعضائه الداخلية .

المادة ٥٦ — يجتمع المجلس في مقر الاتحاد الأمريكي .

المادة ٥٧ — يتكون مجلس منظمة الدول الأمريكية من الهيئات التالية :

١ — المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول الأمريكية .

٢ — مجلس المستشارين للدول الأمريكية .

٣ — المجلس الثقافي للدول الأمريكية .

المادة ٥٨ — تتمتع الهيئات المذكورة في المادة السابقة باستقلال فني في ظل هذا الميثاق ، ولكنها لا تستطيع اتخاذ قرارات تعمدى فيها اختصاصات مجلس المنظمة .

المادة ٥٩ — تتألف هيئات مجلس المنظمة من ممثل جميع الدول الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية .

المادة ٦٠ — تقوم هيئات مجلس المنظمة — في حدود امكانياتها — بتقديم خدماتها الفنية للحكومات التي تلتسبها ، وبمساعدة مجلس المنظمة كل في حدود اختصاصه .

المادة ٦١ — قيم هيئات مجلس المنظمة بالاتفاق مع هذا المجلس العلاقات التعاونية مع



الهيئات المائلة في منظمة الأمم المتحدة ومع المنظمات الوطنية أو الدولية التي تتبع نفس الاهداف .

المادة ٦٢ — يضع مجلس المنظمة لوائح هيئاته على تخط الهيئات المائلة وبعد استشارة الحكومات ووفقاً لاحكام هذا الميثاق الصريحة . وتضع هذه الهيئات لوائحها الداخلية بنفسها .

#### (١) المجلس الاقتصادي والاجتماعى للدول الامريكية :

المادة ٦٣ — الهدف الاساسى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية هو تشجيع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول الامريكية بواسطة تعاون فعال بينها يسمح لها بالحصول على احسن فائدة من استغلال مصادرها الطبيعية وتسهيل تنمية زراعتها وصناعاتها ورفع مستوى معيشة شعوبها .

المادة ٦٤ — للوصول إلى هذا الهدف يجب على المجلس :

(١) اقتراح الوسائل التي تمكن الدول الامريكية من مساعدة بعضها البعض مساهمة فنية ولتتمكن من وضع وتفيذ برامج الغرض منها بلوغ الاهداف المنصوص عليها في المادة ٢٦ وتنمية وتحسين خدماتها الاجتماعية .

(ب) العمل كهيئة منسقة لجميع أوجه النشاط الرسمى ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية للدول الامريكية .

(ج) القيام بدراسات من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أى من الدول الاعضاء .

(د) الحصول على تقارير خاصة بالوسائل الاقتصادية والاجتماعية وإعدادها لتكون تحت تصرف الدول الاعضاء .

(هـ) إخطار مجلس المنظمة بالوقت المناسب لعقد مؤتمرات متخصصة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

(و) ممارسة جميع أوجه النشاط الأخرى التي يكلفه بها المؤتمر الأمريكى أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو مجلس المنظمة .

المادة ٦٥ — ينعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية والمكون من ممثلين متخصصين معينين من قبل كل من الدول الاعضاء بالمنظمة ، كلما تدعو الضرورة لذلك أو بناء على اقتراح مجلس المنظمة .

المادة ٦٦ — يمارس المجلس الاتصاى والاجتماعى وظائفه فى مقر الاتحاد الأمريكى ويجوز أن يجمع فى أى من مدن الدول الأمريكية بناء على قرار بأغلبية الدول الاعضاء .

#### (ب) مجلس المستشارين للدول الأمريكية :

المادة ٦٧ — يعمل مجلس المستشارين للدول الأمريكية كهيئة إستشارية فى المسائل القضائية ويقوم بتسهيل إشتار وتقنين القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص وبدراسة إمكان توحيد تشريعات دول أمريكا المختلفة إذا ما وجد ضرورة لذلك .

المادة ٦٨ — تعتبر لجنة « ريو دى جانيرو » القانونية للدول الأمريكية هى اللجنة الدائمة لمجلس المستشارين للدول الأمريكية .

المادة ٦٩ — تكون اللجنة القانونية للدول الأمريكية من قتها تسع دول يعينهم مؤتمر الدول الأمريكية يختار مجلس المستشارين للدول الأمريكية قتها من قائمة تقدمها كل دولة يعينها المجلس .

يثل أعضاء اللجنة القانونية للدول الأمريكية جميع الدول الاعضاء بالمنظمة .  
لمجلس المنظمة الحق فى شغل المناصب التى تخلو بين دورات إنعقاد مؤتمر الدول الأمريكية واجتماع مجلس المستشارين للدول الأمريكية .

المادة ٧٠ — على اللجنة القانونية أن تقوم بالدراسات والاعمال التحضيرية التى يكلفها بها مجلس المستشارين للدول الأمريكية أو مؤتمر الدول الأمريكية أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو مجلس المنظمة كما لها أيضا القيام من تلقاء نفسها بالدراسات النافعة وبجميع الاعمال الاخرى .

المادة ٧١ — يجب على مجلس المستشارين للدول الأمريكية وعلى اللجنة القانونية أن يقوموا بمعاونة اللجان الوطنية وسائر الهيئات من أجل تقنين القانون الدولى والقانون المقارن .

المادة ٧٢ — يجتمع مجلس المستشارين للدول الأمريكية بناء على دعوة مجلس المنظمة وفى المقر الذى يختاره له خلال كل من إجتماعاته .

#### (ج) المجلس الثقافى للدول الأمريكية :

المادة ٧٣ — تقوم وظيفة المجلس الثقافى للدول الأمريكية على إنشاء العلاقات الودية بين الشعوب الأمريكية والعمل على تبادل التفاهم بينها بفرض تقوية الروح السلمية التى يمتاز بها التطور الأمريكى وعلى تشجيع التبادل فى الميادين التعليمية والعلمية والثقافية من أجل ذلك .

المادة ٧٤ — وللحصول على الهدف المنصوص عنه في المادة السابقة يتختم على المجلس أن يعمل بصفة خاصة على :

- (أ) تشجيع النشاط ذات صفة ثقافية بين الدول الأمريكية .
- (ب) تجميع وتقديم البيانات عن مختلف أوجه النشاط الثقافي التي تقوم بها الدول الأمريكية وبصفة خاصة عن المؤسسات الأهلية والحكومية التي تكون ذات صبغة وطنية أو دولية .
- (ج) تشجيع الاخذ بإرماج التعليم الاساسية والتي تتلام مع مستلزمات جميع مجموعات شعوب الدول الأمريكية .
- (د) والتشجيع أيضاً على الاخذ بإرماج خاصة لتعليم وتهذيب وتثقيف الوطنيين في البلاد الأمريكية .
- (هـ) الاشتراك في حماية وحفظ وتنمية التراث الثقافي للقارة .

- (و) تشجيع تعاون الشعوب الأمريكية في ميادين التعليم والثقافة والعلوم بواسطة تبادل موضوعات الابحاث والدراسات وكذلك تبادل الاساتذة والطلاب والفنيين وبصفة عامة بتبادل المصادر والعناصر اللازمة لتحقيق هذا الهدف .
- (ز) توجيه تعليم الشعوب نحو حياة دولية مشتركة .
- (ح) إنجاز جميع الاعمال التي يوكلها إليه مؤتمر الدول الأمريكية أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو مجلس المنظمة .

المادة ٧٥ — يحدد المجلس الثقافي للدول الأمريكية مكان الاجتماع المقبل وهو انعقد بناء على دعوة من مجلس المنظمة في التاريخ الذي يحدده له المجلس بالاتفاق مع حكومة الدولة التي أخير فيها مكان الانعقاد .

المادة ٧٦ — تؤلف لجنة للنشاط الثقافي من خمس دول أعضاء يختارون أثناء انعقاد كل مؤتمر للدول الأمريكية . ويعين المجلس الثقافي الأمريكي الاعضاء الذين يؤلفون لجنة النشاط الثقافي من قائمة تقدمها كل دولة يعينها المؤتمر وينبغي أن يكونوا متخصصين في المسائل التعليمية أو الثقافية . وفي أثناء فترات انقطاع المجلس الثقافي للدول الأمريكية ومؤتمرات الدول الأمريكية يجوز لمجلس المنظمة أن يشغل الامكنة التي تخطو وإحلال دول أخرى بدلا من الدول التي تضطر إلى وقف تعاونها في أعمال لجنة النشاط الثقافي .

المادة ٧٧ — تعمل لجنة النشاط الثقافي كهيئة دائمة للمجلس الثقافي للدول الأمريكية بقصد تحضير الاعمال التي يكلفها بها المجلس والتي سيفصل فيها بصفة نهائية .

### الفصل الثالث عشر — في اتحاد الدول الأمريكية

المادة ٧٨ — اتحاد الدول الأمريكية هو الفرع الرئيسى والدائم لمنظمة الدول الأمريكية كما أنه بمثابة الأمانة العامة للمنظمة . فضلا عن ذلك فهو يمارس الوظائف المخصصة له في هذا الميثاق وتلك التي أُنشئت إليه في معاهدات أخرى أو في اتفاقات أبرمت بين الدول الأمريكية .

المادة ٧٩ — ينتخب المجلس أميناً عاماً للمنظمة لمدة عشر سنوات ولا يمكن أن يعاد انتخابه ولا أن يحل محله شخص من نفس جنسيته . وفي حالة خلو وظيفة الأمين العام ينتخب المجلس من يشغلها في بحر تسعين يوم من خلو الوظيفة ليحل محله حتى نهاية المدة ولكنه لا يعاد انتخابه إذ خلت الوظيفة في النصف الثانى من المدة .

المادة ٨٠ — يتولى الأمين العام إدارة اتحاد الدول الأمريكية ويمثله قانوناً .

المادة ٨١ — يشترك الأمين العام بصفة استشارية في مداولات مؤتمر الدول الأمريكية وفي الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية وفي المؤتمرات المتخصصة وفي المجلس بجميع هيئاته .

المادة ٨٢ — يقوم اتحاد الدول الأمريكية ، عن طريق مكاتبه الفنية ومكاتب الاستعلامات برعاية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية والثقافية بين جميع الدول الاعضاء بالمنظمة وذلك تحت إشراف المجلس .

المادة ٨٣ — يتكفل اتحاد الدول الأمريكية فضلاً عن ذلك بالوظائف التالية :

( أ ) إبلاغ الدعوات إلى الدول الأعضاء لحضور مؤتمر الدول الأمريكية والجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية والمؤتمرات المتخصصة من تلقاء نفسه .

( ب ) مساعد المجلس وهيئاته أثناء إعداد برامج ولوائح مؤتمر الدول الأمريكية والجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية والمؤتمرات المتخصصة .

( ج ) وضع المعونة الفنية وهيئة المستخدمين تحت تصرف حكومة الدولة التي يعقد فيها المؤتمر وذلك في حدود وسائله وبالقدر الذى تشهده الحكومة المذكورة .

(د) حفظ وثائق ومستندات مؤتمرات الدول الامريكية والاجتماعات الاستشارية  
لوزراء الخارجية ، وبقدر الامكان المحافظة على المستندات والوثائق الخاصة  
بالمؤتمرات المتخصصة .

(هـ) القيام بمهمة المودع لديه بالنسبة لوثائق التصديق على الاتفاقات التي تبرم بين  
الدول الامريكية .

(و) مباشرة الوظائف التي أسندتها إليه مؤتمر الدول الامريكية والجمعية الاستشارية  
لوزراء الخارجية .

(ز) تقديم تقرير سنوى للمجلس عن أوجه نشاط المنظمة .

(ح) تقديم تقرير فى كل مؤتمر للدول الامريكية عن الاعمال التى حققتها هيئات  
الدول الامريكية منذ المؤتمر السابق.

المادة ٨٤ — يخصص الامين العام بالآتى :

(أ) إنشاء المكاتب الفنية والادارية الخاصة باتحاد الدول الامريكية واللازمة  
لتحقيق أهدافه بعد موافقة المجلس عليها .

(ب) تحديد عدد رؤساء الادارات والموظفين ومستخدئ اتحاد الدول الامريكية  
وتعيينهم وترتيب إختصاصاتهم واجباتهم وتحديد مرتباتهم طبقاً للشروط العامة  
التي وضعها المجلس .

المادة ٨٥ — ينتخب المجلس أميناً عاماً مساعداً لمدة عشر سنوات ويجوز اعادة انتخابه  
فى حالة خلو وظيفة الامين العام المساعد ينتخب المجلس خلفاً له خلال التسعين يوم التالية  
بحيث يزاول وظيفته حتى نهاية المدة الباقية .

المادة ٨٦ — يقوم الامين العام المساعد بعمل مكنتير المجلس كما أنه يباشر أعمال  
الامين العام أثناء فترة غيابه المؤقت أو الاضطرابى أو خلال التسعين يوم التى يخلو فيها  
مركزه طبقاً لما جاء بالمادة ٧٩ وهو يعتبر أيضاً مستشار الامين العام مع جواز قيامه بجميع  
اخصاصات هذا الاخير بصفته نائباً عنه .

المادة ٨٧ — للمجلس أن يعزل الامين العام أو الامين العام المساعد من منصبها  
بأغلبية ثلثي الاصوات اذا ما اتفق ذلك حسن سير العمل .

المادة ٨٨ — رؤساء الادارات المختلفة لاتحاد الدول الامريكية المعينون بواسطة

الامين العام هم السكرتيرون المنفنون للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية  
وللمجلس المتشارين والمجلس الثقافى .

المادة ٨٩ — لن يلمس موظفو الاتحاد أو يلقوا أثناء تأدية وظائفهم أى تعليقات  
من أية حكومة أو أية سلطة خارجية عن اتحاد الدول الامريكية . وعليهم أن يتمتعوا  
عن أى عمل من شأنه التأثير على مركزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الاتحاد  
قط .

المادة ٩٠ — يتعهد جميع أعضاء منظمة الدول الامريكية بمرعاة الصفة الدولية  
لمسؤوليات الامين العام وموظفى الاتحاد بحيث لا يحاولوا التأثير عليهم فى تأدية وظائفهم .

المادة ٩١ — يراعى فى اختيار موظفى اتحاد الدول الامريكية بصفة خاصة : الاستعداد  
الشخصى أو الميول والمؤهلات العلمية والامانة . غير أنه يراعى أيضاً ضرورة اختيار  
الموظفين على أساس جغرافى وعلى أوسع نطاق ممكن .

المادة ٩٢ — يهتد اتحاد الدول الامريكية مقرأ له فى مدينة واشنطن .

#### الفصل الرابع عشر — فى المؤتمرات المتخصصة

المادة ٩٣ — تجتمع المؤتمرات المتخصصة لبحث المسائل الفنية الخاصة أو لدراسة  
أوجه معينة من تعاون الدول الامريكية اذا ما قرر ذلك مؤتمر الدول الامريكية أو الجمعية  
الاستشارية لوزراء الخارجية وعندما ينص على ذلك فى الاتفاقات المبرمة بين الدول  
الامريكية أو عندما يرى مجلس المنظمة ضرورة لذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب  
هيئاته أو إحدى منظماته المتخصصة .

المادة ٩٤ — تقوم هيئات مجلس المنظمة أو اللجان المتخصصة صاحبة الشأن باعداد  
برامج ولوائح المؤتمرات المتخصصة ويخطر بها المجلس بعد عرضها على الدول الاعضاء  
لتراستها .

#### الفصل الخامس عشر — فى المنظمات المتخصصة

المادة ٩٥ — تعتبر منظمات متخصصة تقتضى هذا الميثاق ، المنظمات المنشأة بموجب  
اتفاقات جماعية بين حكومات الدول أعضاء الاتحاد والتي يكون لها أغراض معينة فيما يتعلق  
بالمسائل الفنية التى تهم مصالح الدول الامريكية العام .

المادة ٩٦ — يضع المجلس سجلاً بالمنظمات التي تستوفي الشروط الواردة في المادة السابقة والتي تستهدف الأغراض الواردة في المادة ٥٣

المادة ٩٧ — تمتنع المنظمات المتخصصة بأكبر قسط من الاستقلال الفني وعليها أن تعفى بخصائص المجلس طبقاً لشروط هذا الميثاق .

المادة ٩٨ — تقدم المنظمات المتخصصة إلى المجلس تقارير دورية عن إتساع مجال نشاطها وعن حالة ميزانياتها وحساباتها السنوية .

المادة ٩٩ — الاتفاقات المبرمة بين المجلس والمنظمات المتخصصة والواردة في الفقرة (ج) من المادة ٥٣ يجوز أن تضمن النص على واجب هذه المنظمات في تقدير ميزانياتها إلى المجلس لقبولها . ويمكن أيضاً توقيع قيام الدول أعضاء الاتحاد الأمريكي بدفع حصصها وأن يتم توزيعها وفقاً للاتفاقات المذكورة .

المادة ١٠٠ — على المنظمات المتخصصة أن تقيم علاقات تعاونية مع المنظمات العالمية المماثلة لتنسيق نشاطها . وعند إبرام اتفاقات مع المنظمات الدولية ذات الصلة العالمية ينبغي على المنظمات المتخصصة للدول الأمريكية المحافظة على كيانها ومركزها باعتبارها وحدة مكملة لمنظمة الدول الأمريكية حتى عندما تمارس الوظائف الإقليمية للمنظمات الإقليمية .

المادة ١٠١ — يجب تحديد مقر المنظمات المتخصصة وفقاً لمصالح جميع الدول الأمريكية.

### القسم الثالث

#### الفصل السادس عشر — منظمة الأمم المتحدة

المادة ١٠٢ — لا يفسر أى نص من نصوص هذا الميثاق بحيث ينتقص من واجبات والالتزامات الدول الأعضاء وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

#### الفصل السابع عشر — في المنظمات المختلفة

المادة ١٠٣ — تتمتع منظمة الدول الأمريكية ، في أراضي كل دولة من دول أعضائها بالأهلية القانونية والامتيازات والحصانات اللازمة لمزاولة وظائفها وتحقيق أهدافها .

المادة ١٠٤ — يتمتع ممثلو الحكومات لدى مجلس المنظمة والمفوضون لدى منظمات المجلس وموظفو تلك البعثات وكذلك الأمين العام المساعد للمنظمة بالامتيازات والحصانات اللازمة للقيام بمهام وظائفهم بكل حرية .

المادة ١٠٥ — يحدد المركز القانوني لمنظمات الدول الأمريكية المتخصصة والامتيازات والحصانات التي يجب أن تمنح لها ولوظفائها أيضاً ولمستخدمي إتحاد الدول الأمريكية بواسطة إتفاقات بين المنظمات المائلة والحكومات صاحبة الشأن في كل حالة على حدة .

المادة ١٠٦ — تعفى مراسلات منظمة الدول الأمريكية بما فيها المطبوعات والطرود من الرسوم عند مازد إلى مكاتب بريد الدول الاعضاء وتحمل طابع المعافاة .

المادة ١٠٧ — لا تقيم منظمة الدول الأمريكية أى عقبة فيما يتعلق بحق الرجال والنساء في مزاوله النشاط في مختلف هيئاتها وفي تأدية وظائفها .

### الفصل الثامن عشر — في التصديق وتنفيذ المعاهدات

المادة ١٠٨ — يظل هذا الميثاق مفتوحاً لتوقيع الدول الأمريكية ويصدق عليه طبقاً للأحراءات الدستورية في كل منها . وتودع النسخة الاصلية والمكتوبة نصوصها باللغات الاسبانية والانجليزية والبرتغالية والفرنسية لدى اتحاد الدول الأمريكية الذي يقوم بارسال نسخ معتدلة إلى الحكومات للتصديق عليها . وتودع وثائق التصديق لدى اتحاد الدول الأمريكية الذي سينظر الحكومات الموقعة بهذا الابداع .

المادة ١٠٩ — يسرى هذا الميثاق بين الدول التي تصدق عليه عندما تودع ثلثا الدول الموقعة وثائق تصديقها . أما فيما يخص بالدول الاخرى فان الميثاق سيمسرى عليها من تاريخ إيداع وثائق تصديقها .

المادة ١١٠ — يسجل هذا الميثاق في الأمانة العامة لمنظمة الامم المتحدة بواسطة اتحاد الدول الأمريكية .

المادة ١١١ — لا يقبل أى تعديل لهذا الميثاق الا عن طريق مؤتمر للدول الأمريكية يفتد لهذا الغرض . وتسرى هذه التعديلات تبعاً للتصوص والاجراء المنصوص عنها في المادة ١٠٩

المادة ١١٢ — يسرى هذا الميثاق الى ما لا نهاية ولكن يجوز أن تسحب منه أية دولة عضو عن طريق إعلان كتابي موجه الى اتحاد الدول الأمريكية الذي سيقوم في كل حالة بإخطار باقي الدول باعلان الانسحاب الذي استلمه .



وتزول آثار هذا الميثاق بالنسبة للدولة التي أنسجت منه بعد سنتين من تاريخ استلام  
الالغاء ولا تبقى هذه الدولة متصلة بالنظمة بعد اداء جميع الالتزامات الناتجة عن هذا  
الميثاق .

بناء عليه وقع المفوضون الموقعين أدناه هذا الميثاق ، بعد التحقق من وثائق تفويضاتهم  
ووجدت سليمة ، في مدينة بوجوتا بكولومبيا في التاريخ القرين كل توقيع منها .



# الحركة الوطنية في نيجيريا

للككتور عبر الملك عودة

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة — جامعة القاهرة

يمكننا أن نعرف الحركة الوطنية في نيجيريا التعريف الآتي :

الحركة الوطنية تعبير سياسي يدل على نفوج البيئة السياسية في نيجيريا نفوجاً يتشل في تشكير سياسي يعبر عن وجوده وفصاليته أحزاب ومنظمات سياسية قطالب بأهداف ومبادئ محددة هي التحرر من الحكم البريطاني الاستعماري وإقامة حكومة نيجيرية ديموقراطية مستقلة .

وهذه البيئة السياسية لا تقول صنعها الاستعمار أو خلقها بمفرده من العلم ، وإنما كان له الدور الأكبر والتأثير المباشر وغير المباشر في تشكيلها ونموها بما اتخذ من سياسات محلية داخلية وبما كان له من علاقات دولية ( سياسية كانت أم اقتصادية ) في فطاق عالم متحرك متغير ، واشترك مع الاستعمار البريطاني في تشكيل هذه البيئة السياسية كل التراث الانساني والاجتماعي الذي صنعه وشاده سكان هذا الاقليم منذ أن بدأ تاريخ الانسان في هذه المنطقة إلى يوم وصول الاستعمار البريطاني ، وهذا التراث يتشل في آثار جغرافية وتاريخية واجتماعية ونفسية تولدت نتيجة الموقع الجغرافي في الاقاليم المدارية وتاريخ القبائل وهجراتها وحروبها ونظمها الاجتماعية وأديانها ، وآثار هذا حينما كانت الأديان هي قانون التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلاقات الخارجية بين الجماعات البشرية المختلفة .

ومن تقابل واحتكاك موجة الاستعمار البريطاني القادم من أوروبا ومعه ثقافته واقتصاده واطماعه وتنظيماته مع التراث الانساني والمجتمع القبلي والاقتصاد المتأخر تولدت حركة ديناميكية ، وهذه الحركة - في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية

في نيجيريا - تمت في غلاف عالمي شهد حرين عالميتين في القرن العشرين وآراء وأفكاراً  
عن الرأسمالية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية والثورات القومية التحررية . . الخ

وظهرت أيضاً طبقات متوسطة ومتقنون ومهنيون وزعماء جدد تعلموا في أوروبا وأمريكا  
أو في أفريقيا ذاتها ، وشاركوا في التنظيم الإداري والحكومي في بلادهم ، وتمتعوا بالثراء  
والدخل الثابت المرتفع في الأوضاع الاقتصادية الجديدة .

كل ما سبق عرضه استغرق مرحلة تاريخية طويلة انتهت بظهور الأفكار والثقافة  
والأيدلوجية والسياسات النفسية لوعي سياسي عن كيان هذا المجتمع النيجيري وأراضه وطاقاته  
وآمال بنيته ، وأخذ المتعلمون والموظفون وأفراد الطبقات المتوسطة في الحديث عن الأفكار  
التي تنتشر في مجتمعهم والأوضاع والعلاقات القائمة فيه وما بين الطرفين من تناقض ،  
وتنازعوا مع أصحاب الأفكار القديمة ودعاة الوضع الراهن الذين يرون أنه ليس في الامكان  
أبدع مما كان ، واختلفت التفسيرات واتسعت المناقشات وتعددت التجمعات حول المفاهيم  
السياسية والاقتصادية أو حول زعامات قبلية وعصبية ودينية ، وتباور كل هذا في قيام  
الأحزاب والمنظمات السياسية وما شب من معارك سياسية بين الأطراف المتعددة في داخل  
نيجيريا وفي خارجها .

ومن مجموع هذه العمليات المستمرة للاحتكاك والحركة والتقدم والتأخر والضغوط  
والاضطهاد والانتصار تحدد طريق الحركة الوطنية إلى هدفين : أولهما التحرر من نير الحكم  
البريطاني الاستعماري ، وثانيها إقامة حكومة نيجيرية ديمقراطية مستقلة .

وسوف نتناول في الدراسة الحديث عن هذه الموضوعات :

١ - البيئة السياسية .

٢ - الفكر السياسي .

٣ - الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٤ - الكفاح من أجل التحرر والاستقلال .

## ١ - البيئة السيامية

(١) تراث ما قبل الاستعمار : ١ - الموقع ٢٤ - تاريخ القبايل ٢ - انظم والعلاقات الاجتماعية .

(ب) في عهد الاستعمار : ١ - الحكم غير المباشر ٢٤ - حكم توتن اليض وامتلاكهم للأراضي الزراعية ٣٤ - الكامرون جزء من الادارة الحكومية في نيجيريا ٤ - الحكم الذاتي والفساير المتتالية .

\*\*\*

تقع نيجيريا على ساحل خليج غانة في غرب أفريقيا ومساحتها ٣٧٢ ألف ميل مربع بما فيها مساحة الكامرون البريطاني البالغ قدرها ٢٤ ألف ميل مربع تقريبا (١) .

وتقع في المنطقة المدارية ما بين خط عرض ٤° شمالا إلى ١٤° شمالا ويحدها خليج غانة جنوبا وتحيط بها من باقى الجهات الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الاستوائية وإفريقيا الغربية . ويجرى فيها نهر النيجر الذى يصب فى الخليج وله دلتا كبيرة ، وهو ينبع من التلال الموجودة شمالى شرق سيراليون ثم يجرى من إفريقيا الغربية الفرنسية حتى مدينة بكنسو ثم يتجه نحو الجنوب الشرقى ليعبر نيجيريا إلى ساحل الخليج ، وأثناء مروره فى نيجيريا يقابل أهم فروعه مثل ميتو (شادا) وسوكوتو وكلونا وجونجولا ، هذا عدا أنهار أخرى مثل أوجون وكروس . وطول نهر النيجر ٢٦٠٠ ميل يقع ثلثها فى المناطق الفرنسية ، وعلى الحدود الشمالية الشرقية لنيجيريا تقع بحيرة تشاد ويدخل جزء منها فى حدود نيجيريا .

ودرجة الحرارة فى نيجيريا شديدة الارتفاع مع رطوبة مرتفعة ، وتهب على هذه البلاد رياح صحراوية محملة بالأتربة فتنتشر الأمراض المختلفة ، وتوجد الحشرات بشكل مخيف مثل الذباب والناموس ولا سيما ذباب تسي تسي والحيوانات والحشرات القاتلة .

وجو نيجيريا غير صحى وسميت مع باقى مناطق غرب إفريقيا البريطانية بمقبرة الرجل الأبيض مما جعل قدام الأوربيين لهذه المنطقة للاستكشاف والتجارة والادارة وليس للإقامة الدائمة (٢) .

(١) تاريخ نيجيريا - الان برنز - لندن ١٩٥٥ ص ١٢ ، المدخل الغرب إفريقيا - وزارة المستعمرات البريطانية - لندن ١٩٥٥ ص ٧ ، ستانس مازيريك طبعة ١٩٥٥ ص ٣٢٢  
(٢) إفريقيا - فيزجيرالد - لندن ١٩٥٥ - خريطة ص ٣٩ توضح مناطق ذباب تسي تسي بحيث تشمل منطقة واسعة من نيجيريا .

ويرى أحد المؤلفين<sup>(١)</sup> « أن عزلة نيجيريا لمدة طويلة ترجع إلى الموانع الطبيعية التي خلقها الطبيعة ذاتها فهي صحراء جافة في الشمال وصاحل بحري في الجنوب يتنالا بالغابات والأحراش والمستنقعات وترجع أيضاً إلى المناخ الحار غير الملائم للقامة وإنتشار الأمراض المتنوعة وجيوش الحشرات الكثيفة » .

وتتميز نيجيريا بمناطق كثيفة السكان ومناطق نادرة السكان ، وأحد أسباب هذا التباين هو ذباب نسي نسي ومرض النوم .  
وتعداد سكان نيجيريا والكامرون حوالي ٣١ مليون نسمة ويتفق في هذا أغلب المؤلفين الذين رجعنا إليهم وإن كانوا لا يزيدون عن ٣١½ مليون نسمة كما أشار كتاب الجغرافيا الاقتصادية لغرب إفريقيا<sup>(٢)</sup> .

وينقسم السكان إلى قبائل عديدة صغيرة وكبيرة وتكلم لغات مختلفة ولهجات كثيرة وتخذ أدياناً متعددة وتختلف في العادات والتقاليد والأوضاع ، وهذا مما يزيد نيجيريا اضطراباً ، وبخلاف لغة الهوسا لا نجد لغة منتشرة على نطاق واسع سوى اللغة الانجليزية التي سادت وأصبح يمكننا بواسطتها أن يتم تقايم هذا الخيط الواسع من السكان والقبائل<sup>(٣)</sup> .

ويقدم مؤلف تاريخ نيجيريا مثلاً إحصائياً لهذا فيقول أنه في منطقة سهل بوشى توجد أكثر من ١٠٠ قبيلة ، وفي المنطقة المحصورة بين نهر نيتو وساحل الخليج يعيش أيضاً عدد من المجموعات القبلية الصغيرة يزيد على المائة .

وأضاف مؤلف « في داخل إفريقيا »<sup>(٤)</sup> أن الإدارة البريطانية في نيجيريا حينما أعدت بعض النشرات لشرح مقترحاتها بشأن دستور ١٩٥١ طبعت هذه النشرات في ١٢ لغة كبرى بجانب اللغة الانجليزية ، وهذه اللغات هي : اليوروبا والسويو والأوروهوبو واليني في المنطقة الشرقية ، والايبو والإنفك وثلاثة أنواع من لغة الايبو في المنطقة الغربية ، والهوسا والفولاني والكانوري في المنطقة الشمالية .

(١) تاريخ نيجيريا — مرجع سابق ص ١٣  
(٢) هذا طبقاً لإحصاء ١٩٥٣ راجع الجغرافيا الاقتصادية لغرب إفريقيا — ف بذر — لندن ١٩٥٥ ص ٢١ ، وبذكر ستانس ماتير يوك أن التعداد هو ١٧٠ و ٣١٧ نسمة .  
(٣) الجغرافيا الاقتصادية لغرب إفريقيا — مرجع سابق — ص ٢٤  
(٤) في داخل إفريقيا جون جنتر — لندن ١٩٥٥ ص ٢٤١ .

وعموما نجد تقسيم القبائل هو تقسيم اللغات ، وها هي ذى بعض اسماء القبائل الكبيرة في نيجيريا :

في غرب نيجيريا تعيش owus, ondos, Egbas, sobo, Bini, Yoruba  
ijaw, jerki, ishan, Nupe.

في شرق نيجيريا تعيش ibibio, kwas, igara, ortiv, Munchi, ibo,  
jerki, ekoi, ogoni, okpoto ijaw.

في شمال نيجيريا تعيش Tanuale, Tuaregs, kanuvi, Fulani, Hausa, gwani  
وبعض القبائل العربية والبربرية القادمة من شمال أفريقيا .

ونلاحظ أيضا أن هذا التقسيم ليس تقسيما نهائيا ، اذ في كل منطقة يوجد امتداد لقبائل تعيش في مناطق أخرى خاصة قبائل الهوسا والاويو ، وفي العاصمة الاتحادية (لاجوس) توجد أقبليات عديدة من هذه القبائل على الرغم من وقوع العاصمة في الغرب وسط إقليم اليوروبا ، كما يجب أن نعرف أن التقسيم الى شرق وغرب وشمال إنما هو تقسيم إداري وضعته الادارة الحكومية الانجليزية .

ومناطق اقامة بعض القبائل حديثه ومناطق البعض الآخر قديمة ترجع الى مئات السنين ، والسبب في هذا هو الهجرات المتتالية والغزوات المتعددة والحروب الكثيرة مما أثار الاضطراب فأدى الى الانتقال من مكان لآخر، ويلاحظ أحد المصادر <sup>(١)</sup> أن القبائل القوية ، احتلت المناطق الخصبة الثرية وطردت القبائل الضعيفة إلى أراضى غير خصبة أو قمع في أجواء غير صحية تنتشر فيها الامراض وذباب تسمى كما أن مناطق القبائل الضعيفة كانت مجالا واسعا لتجارة الرقيق .

وفي غرب نيجيريا تعيش مجموعة قبائل اليوروبا ، وهي ثالثة أكبر المجموعات القبلية في نيجيريا ، والمجموعتان الاخرتان هما مجموعة قبائل الاويو ومجموعة قبائل الهوسا .

ويبلغ تعداد قبائل اليوروبا حوالى خمسة ملايين نسمة وتختلف المراجع في تبيان أصولهم الاولى فبعض المؤرخين وعلماء الاجناس يرون أنهم من منطقة صعيد مصر والبعض الآخر يرى أنهم جاؤا من المناطق الشرقية في أفريقيا أو من الجزيرة العربية أو من أصل نيلوتي Nilotic ، ومن دراسات علماء الاجناس نجد أن اختلاط دماهم بدماء الأصول الزنجية والبربرية والعربية واضح ، حتى في دياناتهم نجد الاسلام والمسيحية والوثنية ومن

(١) الجغرافيا الاقتصادية لقرب افريقيا — مرجع سابق — ص ٢٢ وما بعدها .

بين زعمائهم المشهورين نجد من يدين بالاسلام ومن يدين بالمسيحية ومن يدين بالوثنية (ديانات أفريقيا السوداء) (١) ، ولهذه القبائل نظام اجتماعى راق ومعقد بالنسبة لغربها من القبائل الافريقية غير المسلمة ، فحين يظهر نظام الرؤساء والزعماء للمجموعات القبلية وأيضا نجد رؤساء وزعماء كبار (٢) ونتيجة لليراث التاريخي نجدهم على عداوة مع قبائل الايو الشرقية ، وتمثل هذا العداوة أو الخوف والتوجس في انشاء حزب لليوروبا وقومية منفصلة لليوروبا لدرجة أن بعض زعمائهم يرى أن منطقة اليوروبا لو كانت منفصلة عن الارتباط بمصر نيجيريا الفيدرالية لوصلت الى مرحلة الاستقلال الذاتي قبل ساحل الذهب (٣) .

وفي شرق نيجيريا تعيش مجموعة قبائل الايو ، ويبلغ تعدادها حوالى أربعة ملايين نسمة ، وهى قبائل وثنية مختلطة الأصول واللغات وتحفظ بداياتها الافريقية وبجد الاسلام والمسيحية صعوبة في الانتشار بين أفرادها ، وهذه القبائل تتميز بعلم وجود الرؤساء والزعماء وانعدام دورهم السياسى ومراكزهم الادبية ، فهم يعيشون في قرى ومجموعات تنظم حياتها بنفسها ولا يظهر في أى تجمع من هذه التجمعات رئيس وراثى أو زعيم قبلى ، وهذا هو السبب في عدم ظهور مشكلة دور الرؤساء والزعماء في غرب نيجيريا . وللايو قليات عديدة في باقى نيجيريا وفي غرب أفريقيا عامة .

وفي شمال نيجيريا تعيش مجموعة قبائل الهوسا ويطلق أيضا على اللغة التى يتكلمونها اسم الهوسا ويبلغ تعدادها حوالى ستة ملايين ، وهذه القبائل تدين بالدين الاسلامى وأفراد قبائل الهوسا مشهورون بلورهم التجارى في غرب إفريقيا عامة ونيجيريا خاصة . ويذكر أحد المصادر (٤) أن الامارات الاسلامية في نيجيريا مثل صادق على مدى اتساع المنطقة التى

(١) يذكر كتاب المدخل لتوب افريقيا أن تعداد المناطق البريطانية غرب افريقيا حوالى ٣٨,٥ مليون نسمة ، منها أكثر من ١٢ مليوناً يدينون بالاسلام وأكثر من مليونين بالمسيحية ويتبع الباقيون ديانات افريقية متعددة .

(٢) Paramount chiefs, chiefs

(٣) قل مثل الأقوال مؤلف كتاب في داخل افريقيا في الفصل اخلص بنيجيريا ص ٧٣١ وما بعدها .

(٤) مجد افريقيا — المكتوبى جرافت جونسون — لندن ١٩٥٥ ص ٧٨ والمؤلف افريقى من ساحل الذهب .



نجحت فيها القبائل العربية وأن هذه الشعوب القاطنة حول بحيرة تشاد والسودان الغربي وشمال نيجيريا تدين بالاسلام وتحمل آثار الدم المختلط . وعاشت قبائل الهوسا في هذه المنطقة لمدة طويلة حتى وفدت قبائل الفولاني المسماة أيضا واحتلت هذه المناطق وحكمتها في إمارات أربع ما زالت موجودة حتى اليوم وهي سوكونو وزاريا وكانو وبوشى . وتظهر في الهوسا والفولاني آثار الاختلاط والتزاوج بين قبائل البربر المغربية والقبائل الزنجية والقبائل العربية .

وتاريخ شمال نيجيريا بالذات مرتبط أشد الارتباط بحركة الفتح الاسلامية في شمال وغرب أفريقيا وما يتبعها من قيام ممالك وامبراطوريات وإمارات اسلامية ، وقد شهدت هذه المنطقة الواسعة في غرب أفريقيا والصحراء الكبرى قيام امبراطوريات غانا وسونغاي ومالى في السودان الغربي حتى ساحل المحيط الاطلنطي ، وشهدت المنطقة والقبائل غزوات الممالك والدول التي قامت في مراكش مثل المرابطين والموحدين ، والحروب العديدة التي شنتها هذه الدول جميعا بلا استثناء ضد القبائل والممالك الوثنية في سبيل نشر الدين الاسلامي ، وأكثر من هذا أنه في فترات متعددة اقلبت هذه الدول والامارات الاسلامية على نفسها وتجارت وتعاركت وأكلت بعضها بعضا .

وقد زار هذه المناطق وتحدث عنها وعن أهلها مؤرخون عرب <sup>(١)</sup> أشهرهم ابن بطوطة وابن البكري وأشار اليها مؤرخون آخرون مثل ابن الفقيه والادريسي والاصطخري وياقوت الحموي ، ويحمل ذكر الآثار التي تركها الفتح العربي والدين الاسلامي أحد المصادر في قوله الآتي <sup>(٢)</sup> « أن تاريخ أفريقيا بعد الفتح الاسلامي لم يكن كأي شئ وحدث من قبل . . . ان لفظة عربي يقصد بها المعنى الثقافي وليس الجنس أو العنصرى ، وذلك لأن العرب لا يؤمنون بنظرية تفوق الأجناس أو الجنس النقي herrenvolk ، فقد تزاوجوا واختلطوا بجميع الشعوب والقبائل الافريقية ، وارتحلت القبائل العربية في الصحراء وربطت

(١) كل ما يتعلق بتاريخ العرب في المنطقة ومدى توغلهم في افريقية تشير اليه هذه الكتب : كتاب البلدان لابن الفقيه ، ورحلة المشتاق في اختراق الأفاق للادريسي ، ومسالك الممالك لابراهيم ابن الاصطخري ، ومقدمة بن خلدون ، وسجيم البلدان لياقوت الحموي . . . الخ  
وأشار إلى كل هذا الأمير شكيب أرسلان في تليفاته على ترجمة كتاب حاضر العالم الاسلامي — أربعة أجزاء — القاهرة ١٩٣٣  
(٢) مجد أفريقيا — ( مرجع سابق ) — ص ٦٢ وما بعدها .

بين الأفريقيين .. وحتى خط الاستواء نجد هذا الاختلاط والزواج في القبائل المقيمة حاليا في الجانب الغربي من أفريقيا . . . » .

ويؤكد نفس المصدر أيضا أن السبب الرئيسى في وجود القبائل في مواطنها الحالية وما يتسم به المجتمع النيجيرى خاصة من تعدد القبائل وتنوعها واختلاف أعدادها بشكل ظاهر إنما يرجع الى استمرار علاقات الغزو والحرب بين هذه القبائل والممالك وما ترتب عليها من انتقالات وهجرة : إن ميراث هذا التاريخ الطويل الممتلئ بالعداء والعراك ما زال يعيش في نفوس أغلبية هذه القبائل غير المتعلمة .

وبخلاف هذه المجموعات القبلية الثلاث نجد قبائل صغيرة عديدة كما يتسم المجتمع أيضا بظهور الأقليات المختلفة كما يلى :

١ — فى داخل كل منطقة من مناطق الإدارة النيجيرية ( شرق وغرب وشمال ) نجد أقليات جنسية من قبائل تعيش فى مناطق أخرى .

٢ — فى خارج نيجيريا نجد امتدادات متعددة للقبائل والأجناس والعناصر الموجودة فى داخل نيجيريا وسبب هذا أن الحدود التى رسمت لا تمثل وحدة طبيعية سواء أكانت من ناحية الجغرافيا أم من ناحية السكان ، وإنما هذه الحدود غير ذات أساس طبيعى وتدل على انتهاء حكم رجل أيضا واجتماع حكم رجل أيضا آخر ، وقد وضعت على أساس خطوط الطول والعرض أو رسمت فى وزارات الخارجية الأوروبية وفى مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات الدول الاستعمارية .

٣ — توجد أقليات افريقية تعيش فى نيجيريا وهى إما امتداد لقبائل تعيش فى ممتلكات فرنسية أو ممتلكات انجليزية أخرى وهناك أقليات من القبائل العربية وقبائل البربر المغربية .

٤ — أما الأقليات غير الافريقية فأشهرها الوافلون من جزر الهند الغربية أو سلالات رقيق متحرر جاءوا من البرازيل ويعمل أغلبهم فى الإدارة الحكومية وخاصة مصلحة السكك الحديدية ، وتوجد أيضا أقليات سورية ولبنانية تعمل فى شؤون التجارة والبيع والشراء والدلالة والسمررة والوساطة (١) .

(١) افريقيا امبراطورية بريطانية الثالثة — جورج باديجور — لندن ١٩٤٨ — ص ٢٠٢  
حيث يتكلم عن قرارات مؤتمر غرب افريقيا الوطن عام ١٩٢٠ بخصوص هجرة السوديين واللبنانيين وبنشاطهم .

تاريخ نيجيريا ( مرجع سابق ) ص ٦٠

٥ — أقاليم أوروبية غالبيتها العظمى بريطانيون لا يزيد عددهم عن ١٥ ألفا يعيش منهم في لاجوس خمسة آلاف يعملون كموظفين في الادارة الحكومية والبنوك والشركات ، وفيما عدا البشرين لا يقيم الاوروبي طويلا في نيجريا وتتراوح مدة اقامة الفرد منهم بين ١٨ شهرا و ٢٤ شهرا فقط <sup>(١)</sup> .

وقد عرفت أوروبا منطقة ساحل خليج غانة قبل أن يصل اليها البريطانيون بزمان طويل منذ ابتداء رحلات الأمير هنلى الملاح في أواخر النصف الأول من القرن الخامس عشر ، وتصارع حول المغامم التجارية والريق كل من البرتغال وأسبانيا ثم هولندا وفرنسا وإنجلترا . ألمانيا . ويفصل هذا الموضوع باركوتوماس مون في مؤلفه السكير الاستعمار والسياسات الدولية <sup>(٢)</sup> .

واهتمت أوروبا بحوض نهر النيجر وغيره من أحواض الأنهار على ساحل خليج غانة وكان هذا قبل بناء السكك الحديدية إذ أن النهر طريق للتجارة ووسيلة لوصول القوات العسكرية ومد النفوذ وحفظ طرق المواصلات كما أنه أقصر طريق للوصول إلى الغابات ومناطق الثروات بالداخل .

وفصل أحد المصادر <sup>(٣)</sup> تاريخ البعثات الاستكشافية العديدة في حوض نهر النيجر مثل بعثة مونجوبارك وبعثة بيرتون ومانزب على هذه الاستكشافات من عقد معاهدات تجارية وحماية أمضاها الزعماء والرؤساء الافريقيون بحسن نية ونجح عنها أن قتلوا أراضيهم وثرواتهم وأباحوا رقاب رجالهم وقبائلهم للاستعمار .

وفي عام ١٨٦٢ أعلنت بريطانيا أن منطقة لاجوس مستعمرة بريطانية ، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩١٤ وهم يعملون جاهدين على إتمام سيطرتهم على حوض نهر النيجر مستخدمين في هذا الوسائل السياسية والقوات العسكرية ونشاط شركة افريقيا المتحدة ثم شركة النيجر الملكية ، وفي عام ١٨٩٣ تكونت بحماية ساحل النيجر ثم تكونت بحمية

(١) تاريخ نيجيريا (مرجع سابق) ص ٢٦٠ ويذكر مؤلف الجغرافيا الاقتصادية لقرب افريقيا ص ٢٨ أن عدد الأوروبيين لا يزيد عن ١٣ ألف نسمة ، بينما يذكر جتري في داخل افريقيا ص ٧٢٦ أن تعدادهم ١١٥,٧٥٠ نسمة فقط .

(٢) الاستعمار والسياسات الدولية — باركوتوم — نيويورك ١٩٤٧ ص ١١٧/١٨ افريقيا — فيزجيرالد — لندن ١٩٥٥ ص ١٠٦ / ٧٥

(٣) تاريخ نيجيريا (مرجع سابق) ص ٩٠ وما بعدها ، ويذكر باركوتوم قصة هذه المعاهدات ص ٩٨ ، ١٣٠ من كتابه الاستعمار والسياسات الدولية .

جنوب نيجيريا عام ١٩٠٠ ، وفي هذه الفترة وبعدما كان اللورد لوجارد ورجاله قد تمكنوا من الاتصال بالأمراء المسلمين في شمال نيجيريا وارتبطوا معهم باتفاقيات تجارية ومعاهدات حماية بموجبها تمكن الانجليز من إيقاف التيار الفرنسي عن أن يتابع هذه الامارات الاسلامية ويضمها إلى أفريقيا الغربية الفرنسية . وفي عام ١٩١٤ ثم ادماج بحماية جنوب نيجيريا ومستعرة لاجوس وبحماية شمال نيجيريا في وحدة واحدة باسم بحمية ومستعرة نيجيريا .

ويعتبر نظام الحكم غير المباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطاني في غرب افريقيا البريطانية عامة وفي نيجيريا خاصة ، وهو نظام حكم الافريقيين خلال الرؤساء وبوساطة المؤسسات القبلية والمحلية الوراثة في هذه المجتمعات ، ومبتدع هذا النظام هو اللورد لوجارد أحد بناءة الامبراطورية البريطانية .

ويذكر أحد المصادر <sup>(١)</sup> أن لوجارد استندى كل الرؤساء والزعماء والأمراء وأعظام خطابات تثبيت في وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامهم لأديانهم وعاداتهم وسلطانهم ، وأنه أوضح لهم في نفس الوقت أن مركز الادارة البريطانية هو فوق كل هذه التنظيمات المحلية والقبلية .

وهكذا يضح لنا أن الحكومة البريطانية ممثلة في اللورد لوجارد لم تجد بديلا لؤلاء الزعماء القبليين والأمراء الاطاعين يحقق أهدافها ويسهل نشاطها . وقد نجحت التجربة في رأى اللورد لوجارد الذي علق عليها بالآتي <sup>(٢)</sup> « ليس هناك طاقمان من الحكام الانجليز والحكام الافريقيين يعملان منفصلين أو متعاونين ، إنما الذى وجد هو حكومة واحدة شملت في طياتها الرؤساء المحليين ، وقد قام الرؤساء والزعماء بأداء واجبات محددة وعرفوا تماما مركز الموظفين الانجليز ، وفي نفس الوقت راعينا الألتناقص والألتناقص هذه الواجبات المحددة لكل منهم ، وقد عرف كل منهم تمام المعرفة أنه لاحق له في المنصب أو في السلطة إلا إذا أدى خدماته للحكومة البريطانية » .

وما أكثر الحديث والكتابة عن هذا النظام الحكومى ، وتكاد الآراء البريطانية تجمع على أنه أرخص وأسهل نظام للحكم في أراض شاسعة تقطنها أجناس من السكان البدائيين

(١) مارجرى بيرهام — الافريقيون والحكم البريطانى — لندن ١٩٤٩ — ص ٤١

(٢) مارجرى بيرهام — الادارة المحلية في نيجيريا — لندن ١٩٣٧ — ص ٧٢

والتباثل المتعددة المتعادية واللغات المختلفة ، ويجمع كل هذا أحد المصادر في قوله (١) « أن الحكم غير المباشر من وجهة النظر البريطانية هو أرخص وأفضل طريقة للاتصال بالافريقيين والتعامل معهم مهما كانوا متأخرين ومتفرقين » .

والذى حدث فعلا هو أن بريطانيا الاستعمارية وضعت بمنهى السهولة جهازاً إدارياً ييورقطينا من رجالها فوق الجهاز الادارى الاطاعى والقبلى الذى حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية .

وتعلق مارجرى يرهام على هذا الاجراء (٢) « هناك الآن فى أفريقيا مدرسة فكرية من الافريقيين أنفسهم ترى أن نظام الحكم غير المباشر وما يتبعه ويرتبط به من مؤسسات وتفضيلات قبلية وتقليدية إنما هو وضع قديم توافق مع مرحلة الفز الاستعماري . ولكنه اليوم أصبح عائقاً أمام دمج البلاد والمواطنين في وحدة وطنية ديمقراطية . . . وفي غرب افريقيا يتفقد الافريقيون هذا النظام الذى يضع السلطة فى أيدي غير المتعلمين والكبار بدلا من وضعها فى أيدي المتعلمين والشباب ، مما يقوى روح التفرة القبلية ومبدأ تميزة الوطن الواحد إلى مناطق وعصبيات وقبائل شبه مستقلة . . . أنهم يقولون أن هذا النظام هو تعبير واضح عن السياسة البريطانية الاستعمارية المعروفة باسم فرق واحكم » .

وعبر حزب العمال البريطانى عن رأيه فى هذا النظام بالآتى (٣) « أن نقاد هذا النظام يؤكدون أنه وسيلة صناعية للمحافظة على حياة الارستقراطية التقليدية الافريقية ، وهى تكره وتعارض فكرة الحكومة القائمة على أسس العدالة الاجتماعية والحرية السياسية ولا قبل فكرة التطور والسير بالبلاد نحو الحكم الذاتى . . . أن هؤلاء الحكام والرؤساء والزعماء الذين وافقوا على هذا النظام انما كانوا يبحثون عن دوافع مصلحتهم وتقوؤهم ، كما أنهم يحاربون باستمرار أى فكرة تدعو إلى الوحدة أو القومية ولا تعترف بهم وبمراكزهم التقليدية وتقوؤهم . . . أن هذا النظام يعارض التقدم ويحافظ على الأوضاع الراهنة . . .

---

(١) السياسات الاستعمارية فى أفريقيا — ٥ . وايشورف — فيلاديلفيا بالولايات المتحدة ١٩٤٤

ص ٧٠ أفريقيا امبراطورية بريطانية الثالثة — مرجع سابق — ص ١٢٧

(٢) الافريقيون والحكم البريطانى — مرجع سابق — ص ٦٩

(٣) صدر هذا رأى فى أحد المطبوعات التى أعدها اللجان الدراسية فى الجمعية النفاية

عام ١٩٤٣ — لندن .

أن هؤلاء الرؤساء والأمراء حكام مطلقون أو توتراطيون يكرهون التعلم والتقدم والديمقراطية والحرية .

وهكذا تمكن الانجليز — كما يقول اللورد لوجارد — من إقرار النظام والقانون أو ما يعبر عنه بالسلام البريطاني . وفي رأي أن قواعد هذا السلام البريطاني هي نظام الإدارة الانجليزية وقانون المصلحة البريطانية وأن هذا السلام هو إقرار الجميع بسيادة بريطانيا وببدء العهد الذهبي للاستثمار التجاري والرأسمالي في منتجات وثروات هذه البلاد .

ومن الأمور الملحوظة أيضا أن هذا السلام البريطاني في غرب أفريقيا طبق بطريقة غير التي طبق بها في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها . هنا في غرب أفريقيا استلزم النظام والقانون بقاء التنظيمات القبلية وتشجيعها وعدم التوطن الأوروبي وعدم امتلاك الأراضي لغير الأفريقيين ، بينما في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها استلزم إقرار النظام والقانون تحطيم التنظيم القبلية وتشريدتها وتوطن الأوروبيين وإنزاع ملكية الأراضي من أصحابها الأصليين . . . . . أى أن السلام البريطاني تغيير سياسى المقصود به تحقيق أكبر قدر من المصلحة وانتفاع البريطانيين على أساس الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية والموقف السياسى اذ ذلك . وتبين لنا أن أحد مظاهر السياسة البريطانية في نيجيريا هي عدم الموافقة على توطن الأوروبيين عامة والانجليز خاصة فيها وعدم ظهور أقليات أسيوية وهندية كبيرة تمارس نشاطا متعدد الاتجاهات كما نجده في شرق أفريقيا .

والأصل في سياسة عدم التوطن الأوروبي يرجع الى ما اشرت به هذه المنطقة منذ بدء الاتصال مع أوروبا من أنها مقبرة الرجل الأبيض وذلك بسبب الجو الحار والأراضي المنخفضة الممتلئة بالحشرات القاتلة والأمراض المتوطنة ، مما جعلها غير صالحة لاقامة الأوروبيين اقامة دائمة ، ومن هنا حثت الحكومة البريطانية رعاياها على عدم الإقامة والتوطن ، واستصدرت لذلك قوانين متعددة تمنع هجرة الأوروبيين اليها وتقيّد رغبات من يزيد الدخول الى نيجيريا بحثا عن عمل أو وظيفة ما في الإدارة الحكومية أو في غيرها من نواحي النشاط<sup>(١)</sup> .

(١) في داخل افريقيا (مراجع سابق) ص ٣٠١ ، الجغرافيا الاقتصادية لغرب إفريقيا (مراجع سابق)

سابق) ص ٢٦ / ٢٨

وتقلا عن أحد المصادر <sup>(١)</sup> يروى قصة أحد الأفريقيين في نيجيريا وقد استاء من المحاولات الطبية البريطانية لمكافحة ذباب تسي تسي ومرض النوم فقال نحن هنا في نيجيريا نعتبر هذا الذباب جنودنا الأبطال الذين منعوا البيض من التوطن الدائم في بلادنا ، ثم أكد المصدر أن المناخ والذباب هما أعظم مسئولين عن منع الأوروبيين من التوطن واتهام الأراضي الزراعية المحصنة كما حدث في شرق أفريقيا .

ويقرر مصدر آخر <sup>(٢)</sup> أن عدم وجود المتوطنين البيض في غرب أفريقيا هو أحد أسباب نجاح الحركات الوطنية ووصولها الى هذه المستويات المتقدمة .

ولا نشاهد في غرب أفريقيا أقليات أسيوية بالنسبة للعديد الموجودة على طول الساحل الشرقي للقارة ، وفي تعداد أورده جون جنتر لايزيد عدد هذه الأقليات الأسيوية في نيجيريا عن ١٩٠٠ نسمة ، ويعقب بدلر على ضءالة عدد الأقليات الأسيوية بأنه نتيجة لقيود القوانين المنظمة للهجرة إلى نيجيريا .

وأكبر مجموعة في داخل هذه الأقليات الأسيوية هي المجموعة السورية اللبنانية وهي لا تمارس نشاطا سياسيا أو ثقافيا وإنما تكف على شئون المال والتجارة والنشاط الاقتصادي فقط <sup>(٣)</sup> .

وكبداً عام في نيجيريا نجد أن الأرض لا يملكها إلا الأفريقيون ومنوع يحكم القانون امتلاك غيرهم لها . وعلى الرغم من هذا يجب أن نذكر وجود بعض الحالات الاستثنائية الموجودة في منطقة مستعمرة التاج السابقة ( حالياً هي منطقة العاصمة الاتحادية لاجوس ) ، وطبقاً لما أورده أحد المصادر <sup>(٤)</sup> نجد أن العادات والتقاليد المختلفة الخاصة بحقوق امتلاك الأراضي ويعبا وميراثها وتأجيرها ترك أثراً بالغاً في النظم والأفكار الاجتماعية والاقتصادية فقد ظهر أثر القانون الاسلامي الخاص بالميراث والبيع والشراء في شمال نيجيريا حيث تعيش القبائل المسلمة ، وظهرت آثار الأفكار الأوروبية في الجنوب حول مسائل الأرض

(١) أفريقيا ... أفريقيا — دويلك كلوتون — لندن ١٩٥٤ ص ٥٤

(٢) أفريقيا جنوب الصحراء — آن ويلش وزلاجه — جنوب أفريقيا ١٩٥١ ص ٧٢

(٣) تاريخ نيجيريا — (مراجع سابق) ص ٦٠ في داخل أفريقيا (مراجع سابق) ص ٧٢٦

ومذا طبقاً لاحصاء ١٩٤٨ الذي أجته مؤلف أفريقيا جنوب الصحراء ص ٢٤١

(٤) 'الجغرافيا الاقتصادية' لريب أفريقيا — مرجع سابق — ص ٢٩ / ٣٠

خاصة في مستعمرة لاجوس حيث طبق القانون الانجليزي في شئون شراء وبيع الاراضى وحقوق التملك .

والملكية الجماعية منتشرة والارض ملك للقبيلة وحق استخدام الارض معترف به لجميع أفرادها في مسائل الزراعة والرعى وجمع الثمار والفاكهة ، وعموماً نجد التقاليد القبلية والدينية بين القبائل الوثنية تحرم بيع الأرض وتعتبرها جزءاً من العبادات الدينية وتصفى عليها مساحة من القداسة . ويذكر نفس المصدر أنه صدر عام ١٩٠٠ قانون في نيجيريا ينص على ألا يجوز لغير الأهالي الأفريقين امتلاك الاراضى الزراعية بدون موافقة الحكومة .

ولا يوجد نظام المزارع المعروف في جنوب شرق آسيا وفي شرق افريقيا ولا تملك الشركات سواء في ميدان الزراعة أو التعدين سوى حقوق الانتفاع والاستغلال والمتاجرة بينما حقوق الملكية فللحكومة .

وتبع عدم وجود الوطن الأوروبي عدم وجود التفرقة العنصرية واللونية والجنسية (١) ، وهذه السياسة لا يمكن أن تعزى إلى المبادئ الانسانية أو مهمة بريطانيا التمدنية في غرب افريقيا وإنما مرجعها إلى الأوضاع الجغرافية والصحية والاقتصادية والتاريخية الموجودة في المنطقة ، فما دامت لا توجد هناك مشاكل الوطن الأوروبي أو الأقليات الآسيوية العديدة ولا يوجد استلاب أراضى الأفريقين وطرد القبائل من أراضيها وما دام عدد الأوروبيين قليلاً فلا يمكن أن تثار مشكلة التمييز العنصرى ، ومن ناحية أخرى سوف نلاحظ آثاراً مفيدة لسياسة عدم التمييز العنصرى حينما نهضت الطبقات المتوسطة الأفريقية في ميدان التجارة والاقتصاد والتعليم وشاركت في أعمال الحكومة والإدارة مما مهد لانتشار ونمو الأفكار السياسية المتعلقة بالحكم الذاتي والاستقلال .

والظاهر الثالث لسياسات عهد الاستعمار هو اعتبار الكامرون البريطانى جزءاً من الإدارة الحكومية في نيجيريا . وقبل الحرب العالمية الأولى كان الكامرون محمية ألمانية منذ عام ١٨٨٤ ، ولكن خلال هذه الحرب قامت القوات الانجليزية والفرنسية باحتلاله ، وتم وضعه عقب الحرب تحت الانتداب ، وعقدت صكوك الانتداب بين عصبة الأمم والدول المنتدبة وقد تضمنت تحديد سلطة السيادة المنتدبة وواجباتها في الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب

(١) هذه السياسة هي ما يطلق عليه Colour bar ، وفي جنوب افريقيا Aparthied



كما تضمنت غير ذلك من الأحكام التي جاءت لتفصيل ما اشتملت عليه المادة رقم ٢٢ من عهد عصبة الأمم . وقد وضعت الكاميرون في النوع (ب) من الانتخابات وقسم بين إنجلترا وفرنسا<sup>(١)</sup> وقد اشتمل صك الانتخاب الخاص بإنجلترا على مبراني الإدارة الحكومية الموحدة بين نيجيريا والكاميرون البريطانيين .

وفي عام ١٩٢٤ صدر قانون من الحكومة الإنجليزية يقضى باعتبار الكاميرون جزءاً من الإدارة الحكومية في نيجيريا ، وضم القسم الشمالي من الكاميرون إلى المنطقة الشمالية في نيجيريا وضم القسم الجنوبي منه إلى المنطقة الشرقية في نيجيريا .

ويعلل أحد المصانير الإنجليزية هذه الإدارة الموحدة<sup>(٢)</sup> « ولأهداف عملية أصبحت الكاميرون جزءاً من الإدارة البريطانية في نيجيريا » .

وعقب الحرب العالمية الثانية أوردت المادة (٧٧) من ميثاق الأمم فئات الأقاليم التي توضع تحت الوصاية ، ثم ذكرت في الفقرة الثانية أن تعيين تلك الأقاليم التي ستوضع تحت الوصاية من شأن ما سيعقد في اتفاقات بين الدول التي يعينها الأمر ، وتلك الاتفاقات تشمل كل حالة الشروط التي تدار على مقتضاها الأقاليم المشمولة بالوصاية والسلطة التي تباشر إدارتها وقد تكون السلطة دولة أو أكثر وقد تكون الأمم المتحدة نفسها . وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ على اتفاقات الوصاية وبموجبها أصبحت إنجلترا وصية على منطقة الكاميرون السابق اندماجها عليها ، وقد نص اتفاق الوصاية على بقاء الإدارة الحكومية الموحدة بين نيجيريا والكاميرون<sup>(٣)</sup> . وظل وضع الإدماج بين الكاميرون ونيجيريا سارياً بالنسبة للمستورى ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، ولكن بالنسبة للدستور ١٩٥٤ تقرر فصل منطقة جنوب الكاميرون عن شرق نيجيريا واعتبارها وحدة منفصلة في اتحاد نيجيريا الفيدرالي وأن ظل شمال الكاميرون جزءاً من المنطقة الشمالية في نيجيريا . وسوف تفصل هذه النقطة فيما بعد حينما نعرض التطور الدستوري في نيجيريا .

والمظهر الأخير للسياسات البريطانية هو إصدار دساتير متتالية عديدة ، وإقامة مجالس

---

(١) أفريقيا — مرجع سابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ الاستعمار والسياسات الدولية — مرجع

سابق ص ٤٩٨

(٢) تاويج نيجيريا — مرجع سابق ص ١٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢

(٣) التنظيم الدول — دكتور بطرس بطرس غالي — القاهرة ١٩٥٧ يشرح نظام الوصاية وكيف عقدت هذه الاتفاقيات المشار إليها .

نفذية وتشريعية مختلفة ، وعلى الرغم مما ارتبط بهذا الاصدار من قبود مالية وانتخابية وتشكيلية إلا أن الماؤلفين الانحياز يصرون على أن هذا هو طريق الحكم الذاتي ، ويؤكد أحد المصادر (١) أن الهدف الثابت لسياسة بريطانيا في أفريقيا هو تقديم وتطور الشعوب المحكومة إلى مرحلة الحكم الذاتي في نطاق الكومنولث وأن هذا التقدم ينبغي على أسس اقتصادية وثقافية وتمرس بشئون الإدارة واشتراك في تسيير دفة الحكم .

وأول الدساتير التي صدرت هو دستور ١٩٢٢ والذي بدأ تطبيقه عام ١٩٢٤ ، وبموجب هذا الدستور تكون المجلس التشريعي من ٥٠ عضوا ينقسمون كالآتي .

٣١ عضوا بما فيهم الحاكم العام ورئيسا وهم موظفون بحكم مناصبهم .

١٥ عضوا معينا من غير الموظفين ويمثلون القبائل والمصالح التجارية والمالية الأجنبية  
٤ أعضاء منتخبون ثلاثة عن بلدية لاجوس وعضو عن بلدية كالا بار .

وكانت سلطة هذا المجلس التشريعي تتناول شئون مستعمرة التاج والجزء الجنوبي من نيجيريا فقط ، واستمر العمل . بهذا الدستور طوال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة الحرب العالمية الثانية ، وعقب هذه الحرب الأخيرة قدمت بريطانيا مقترحاتها التي بموجبها صدر دستور ١٩٤٧ المعروف باسم دستور ريتشاردز والذي نص في مقدمته على أنه صادر للعمل به مدة ست سنوات .

وبموجب هذا الدستور تكررت جمعية تشريعية لنيجيريا والكامرون من الحاكم البريطاني رئيسا و ٤٤ عضوا ينقسمون كالآتي :

١٣ عضوا معينون بحكم وظائفهم .

٣ أعضاء معينون من بين موظفي الإدارة الحكومية .

٣ أعضاء معينون يمثلون المصالح المالية والتجارية الأجنبية .

١ عضوا واحدا معينا يمثل منطقة لاجوس (مستعمرة التاج) .

٤ أعضاء معينون يمثلون مجالس الأمراء والسلطين في الشمال .

٢ عضوان معينان يمثلان مجلس الرؤساء والزعماء في الغرب .

٥ أعضاء معينون يمثلون منطقة الشمال (غير موظفين) .

---

(١) أفريقيا جنوب الصحراء — مرجع سابق ص ٧٢

٤ أعضاء معينون يمثلون منطقة الغرب (غير موظفين) .

٥ أعضاء معينون يمثلون منطقة الشرق (غير موظفين) .

٤ أعضاء منتخبون يمثلون مناطق البادية في لاجوس وكالابار

وبخلاف هذه الجمعية التشريعية قامت ثلاث جمعيات تشريعية فرعية في مناطق نيجيريا الثلاث (الشمال والغرب والشرق) وليست لها سلطة التشريع وإنما تملك حق تقديم توصيات للحكومة المركزية فيما يتعلق بشؤون منطقة كل جمعية فرعية . وتكون هذه الجمعيات التشريعية الفرعية من مجلس واحد في منطقة الشرق ومجلسين في كل من منطقتي الشمال والغرب .

ويتكون المجلس التنفيذي من الحاكم رئيسا و ١٤ عضوا كالتالي :

٨ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

٢ عضوان معينان من بين موظفي الادارة الحكومية .

٨ أعضاء معينون من الافريقيين غير الموظفين .

ولكن ازدياد الوعي السياسي في نيجيريا ونشاط الأحزاب السياسية اضطر بريطانيا إلى التراجع عن فرض دستور ١٩٤٧ لمدة ست سنوات وأعلنت عام ١٩٥٠ عن مقترحاتها لاصدار دستور جديد يحل محله ، وفعلًا صدر هذا الدستور عام ١٩٥١ .

وبموجب هذا الدستور تكون مجلس تشريعي اتحادي من الحاكم العام رئيسا و ١٤٨ عضوا يتقسمون كالتالي :

٦ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

٦ أعضاء معينون يمثلون المصالح التجارية والمالية الأجنبية .

٦٨ عضوا منتخبا يمثلون منطقة الشمال .

٣٤ عضوا منتخبا يمثلون منطقة الغرب .

٣٤ عضوا منتخبا يمثلون منطقة الشرق .

وأجريت الانتخابات لهذا البرلمان الاتحادي بطريق غير مباشر أو عن طريق الكليات الانتخابية Electoral Colleges<sup>(١)</sup> .

ويتكون المجلس التنفيذي من الحاكم العام رئيسا و ١٨ عضوا كالتالي :

٦ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

---

(١) الدليل للغرب إفريقيا (مراجعة هاجن) ص ٤١ و ٤٢

١٢ عضوا معينون ويمثلون مناطق نيجيريا الثلاث بنسبة الثلث لكل منطقة وقامت بجوار المجلس التشريعي الاتحادي مجالس تشريعية اقليمية على نفس النمط الذي ظهرت به في الدستور السابق .

ولكن الاضطرابات السياسية أدت إلى قيام محادثات بين زعماء نيجيريا والحكومة البريطانية في لاجوس ولندن انتهت بالاتفاق على اصدار الدستور السارى حاليًا في نيجيريا عام ١٩٥٤ .

وبموجب هذا الدستور تكون اتحاد نيجيريا الفيدرالى من المناطق الخمس الآتية :

- ١ - شمال نيجيريا ، ٢ - غرب نيجيريا ، ٣ - العاصمة الاتحادية ( لاجوس ) ،
- ٤ - شرق نيجيريا ، ٥ - جنوب الكامبيرون .

وسبب ازدياد الوحدات المكونة للاتحاد هو أن لاجوس اعتبرت منطقة مستقلة ( العاصمة الاتحادية ) عن غرب نيجيريا الذى طالب بها كجزء من أراضيه ورفض شرق نيجيريا هذا مهددا بالانسحاب من الاتحاد إن تم ادماجها في الغرب . وقد انفصلت منطقة جنوب الكامبيرون عن الشرق وظلت شمال الكامبيرون مندمجة في شمال نيجيريا كما سبقت الإشارة لذلك .

وطبقا لنص الدستور تكون مجلس وزراء اتحادى يرأسه الحاكم العام البريطانى ويضم ثلاثة أعضاء بريطانيين معينين بحكم مناصبهم وهم السكرتير العام للحكومة الاتحادية والمدعى العام والسكرتير المالى للاتحادى ، ويضم المجلس أيضا عشرة وزراء افرقيين يمثلون المناطق الآتية :

- ٣ وزراء يمثلون كل منطقة من مناطق نيجيريا الثلاث شمال وشرق وغرب
- ١ وزيرا يمثل جنوب الكامبيرون .

ويتكون مجلس النواب الاتحادى من رئيس للمجلس و١٨٤ عضوا منتخبا كالاتى :

- ٩٢ عضوا عن منطقة شمال نيجيريا .
- ٤٢ عضوا عن منطقة غرب نيجيريا .
- ٤٢ عضوا عن منطقة شرق نيجيريا .
- ٦ أعضاء عن منطقة جنوب الكامبيرون .
- ٢ عضوان عن منطقة العاصمة الاتحادية .

ويضاف اليهم ٦ أعضاء يعينهم الحاكم العام ويمثلون المصالح المالية الأجنبية والأقليات

التي لم تمثل تمثيلا كافيا ، ويعتبر أيضا أعضاء في مجالس النواب الاتحادي كل من السكرتير العام للحكومة الاتحادية والمنتدى العام والسكرتير المالي للاتحاد وذلك بحكم مناصبهم .

وأصبح للاتحاد لغتان رسميتان في منطقة الشمال وهما الهوسا والانجليزية ، ولغة واحدة في باقي المناطق وهي الانجليزية . وبموجب نص الدستور تكونت محكمة اتحادية عليا .

وبالنسبة للتنظيم اللامركزي تكونت في الشمال جمعية تشريعية من مجلسين مجلس للأمرأ والسلاطين ومجلس للنواب وفي الغرب جمعية تشريعية من مجلسين مجلس للرعاة والرؤساء ومجلس للنواب وفي الشرق مجلس للنواب فقط وكذلك في جنوب الكامرون مجلس واحد (١١) .

وتكون في كل منطقة (شمال وشرق وغرب نيجيريا) مجلس تنفيذي من وزراء افرقيين لهم رئيس افرقي في مركز رئيس الوزراء وهو في نفس الوقت عضو في مجلس الوزراء الاتحادي .

ونلاحظ أنه في جميع هذه الاجراءات الدستورية بقيت في يد الحاكم العام ومن ورائه وزارة المستعمرات البريطانية - كل السلطات المطلقة على القوات المسلحة والبوليس والقضاء والمالية وحماية الأمن العام والمصالح المالية والتجارية الأجنبية وحق تعيين وإقالة فئات معينة من الموظفين (١٢) ، وهذا بخلاف مآشيدناه في استعراض تكوين المجالس من حق الحاكم العام في التعيين وظهور نظم وطرق انتخابية تتراوح بين الانتخاب المباشر وغير المباشر والقيود المالية على حق الانتخاب واستخدام طريقة الكليات الانتخابية .

ويجب أن يظل في اعتبارنا أن إصدار هذه المصاير ليس استجابة وإقرارا لمطالب الحركة الوطنية فقط وإنما هو طريق استخدمته الحكومة البريطانية بقصد إيجاد وضع اجتماعي وسياسي وإنشاء تفضيلات إدارية وحكومية يمكن بواسطتها خلق جو خاص يسهل فيه التفاهم وعرض الحلول المؤقتة ويسهل الطريق في نفس الوقت لبلد ونمو الخلافات السياسية في داخل الحركة الوطنية في نيجيريا المنقسمة على نفسها إلى خمس مناطق كما رأينا في الدستور الأخير .

(١١) المدخل لغرب أفريقيا (مراجع سابق) ص ٣ ، يذكر أن المجلس التشريعي القروي في الشرق والغرب يتكون من أعضاء افرقيين فقط بينما المجلس التشريعي القروي في الشمال وجنوب الكامرون يضم عددا من المواطنين البريطانيين بجانب الأعضاء الافريقيين البريطانيين .

(١٢) أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية — بالمادات — لندن ١٩٥٣ — ص ٣٧٧ و ٣٧٨

## ٢ - الفكر العياى

نتائج آثار الأوضاع والموامل الآتية :

- ١ - لاجوس مستعمرة التاج ، ٢ - التبشير المسيحى والكنايس الافريقية المستقلة ، ٣ - نشوء ونمو الطبقات المتوسطة والصراع الايدولوجى بين الرؤساء التقليديين والمتنفذين ، ٤ - استخدام اللغة الانجليزية والأفكار والمبادئ الأوربية ، ٥ - قيام الطبقات العاملة والفتايات ، ٦ - الاضطرابات والاصطدام مع الادارة والقوانين الموضوعية ، ٧ - الحرب العالمية الثانية ومشاركة القوات النيجيرية فيها ، ٨ - الملون وعلاقتهم مع العالمين العربى والاسلامى ، ٩ - انباء صراع افريقيا ضد الاستعمار .

\*\*\*

ظهرت فى البيئة السياسية التى عرضناها أفكار وثقافات وايدولوجى سمات نفسية لوعى سياسى عن كيان المجتمع النيجيرى وعلاقاته الاجتماعية نعرض آثارها وما ترتب عليها فيما لى :

١ - تطبيق نظام مستعمرة التاج فى منطقة مدينة لاجوس ، ويرجع تاريخ هذا النظام الى أول اتصال تم بين أوروبا وحوض النيجر ثم وصول النفوذ البريطانى الى هذه المنطقة الساحلية ، وظهرت آثار اقامة القلاع والمراكز التجارية ، وتبعثرت الوحدات القبلية ووضح أثر الحضارة الأوربية والاقتصاد الرأسمالى وتطورت أمور السكان وحياتهم الاجتماعية الى نسيان العادات والتقاليد والأفكار الخاصة باصولهم القبلية وعلاقتهم الاجتماعية مع المجتمعات الافريقية القديمة ، كما نسوا لغاتهم المحلية واعتنقت الغالبية العظمى منهم الدين المسيحى ، وفضلا عن هذا أقام الأوربيون فيها وتركزت فيها مقار الشركات والبوك ، ووفد اليها المهاجرون من داخل افريقيا أو نيجيريا أو من آسيا ، كل هذا جعل طريقة حكم هذه المنطقة مشكلة أمام بريطانيا خاصة بعد أن بحثوا عن زعماء أو رؤساء أو مجالس قبلية فلم يجدوها منها شيئا باقيا ، وأخيرا استقر رأيهم على نوع من الحكم المباشر يسمى باسم حكم مستعمرة التاج فعين حاكم عام للمستعمرة يسيطر على الادارة والبوليس والجيش ، وبحرور الزمن ونمو التعليم واعتناق المسيحية قامت مجالس تنفيذية وتشريعية وبلديات تم تكوينها على أساس خليط من نظم الانتخاب القيد والتعيين وأعضاء بحكم مناصبهم وممثلو المصالح التجارية والمالية الأجنبية ويظهر مصداق هذا الحديث فى نشوء أول أنواع الفكتلات السياسية فى نيجيريا فى لاجوس ويلبور صراعها أولا حول مقاعد بلدية لاجوس .

٢ — ويلحق بالتأجيل المترتبة على نظام مستعمرة التاج نشاط البعثات التبشيرية المسيحية أولا في لا جوس ثم بعد ذلك في باقي نيجيريا وخاصة المنطقة الغربية ، وما أقامته هذه البعثات من مدارس ومراكز ثقافية دينية وكليات وما أرسلته من بعثات إلى أوروبا للدراسة الدين المسيحي ، ويوضح هذا الأمر في أن عددا من زعماء غرب أفريقيا البارزين — مثل انكروما وازيكوي — قد تعلموا في مدارس البعثات المسيحية مثل غيرهم من الأفريقيين ، واسم بعض المتخرجين من هذه المدارس في نشاط الادارة الحكومية التي كانت تشكو من النقص في عدد الرجال البيض اللازمين لمقابلة التوسع اللازم لنشاط الادارة الحكومية والبعض الآخر من المتخرجين استمر عن الدراسات الدينية وعاد إلى أفريقيا ليزاول نشاطا دينيا خاصة وأن بعض البعثات التبشيرية اضطرت أمام آثار الجوع والأمراض إلى إعطاء مناصبها للأفريقيين المسيحيين<sup>(١)</sup> . وأكثر من هذا ظهرت الكنائس الإفريقية المستقلة عن الكنائس الأوروبية وقد ظهر بينهم تنافس بشأن النشاط التبشيري وضم الأتباع والأنصار .

٣ — نشوء ونمو الطبقات المتوسطة وهو نوع من الأوضاع الاجتماعية لم يكن موجودا فعلا قبل وصول الاستعمار البريطاني إلى غرب أفريقيا ، وقد نمت هذه الطبقات المتوسطة لأن نمو الاقتصاد الرأسمالي في الزراعة والتجارة والتعدين وعلاقات الإنتاج والتوزيع اتاح الفرصة لهذه الطبقات أن تتعامل بالبيع والشراء في العمليات المتتالية للتبادل التجاري وانتقال البضائع المصنوعة أو المواد الخام سواء في تجارة التصدير أو الاستيراد . كما أن آثار الاقتصاد الرأسمالي في ظهور المحصول النقدي Cash Crop وجود الفئود في أيدي السكان كوسيلة لشراء ما يطلبونه ويحتاجون إليه في شئون حياتهم جعلت نشاط هذه الطبقات المتوسطة يتسع ليشمل كل مدن وقرى نيجيريا . نتج عن هذا مكاسب مادية جعلت مركزها الاجتماعي يتجه نحو الارتفاع ، وأسهمت أيضا هذه الطبقات المتوسطة في أعمال الشركات الأجنبية ونشاطها الاقتصادي وإدارة أعمالها في نيجيريا وهو نشاط احتاج إلى من يمثله ويرعاه ويشارك فيه من أهل البلاد ، إذ منعت الأمراض والبيئة الجغرافية توطن الأجانب فضلا عن عدم وجود الأقليات الآسيوية أو غيرها ممن يميل الاستعمار إلى استخدامهم ضد أهالي البلاد الأصليين وهذا الثراء المادي وهذا الاختلاط بالثقافة الإنجليزية ، والحياة الاجتماعية الانجليزية الوافدة إلى نيجيريا دفع الطبقات المتوسطة إلى إرسال أولادها إلى الكليات

(١) أفريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة (مراجع سابق) ص ١٥٢

الجامعية في غرب افريقيا أو للدراسة بجامعة انجلترا والولايات المتحدة . واتفق معهم في هذا الاتجاه التعليمي الرؤساء والزعماء والسلاطين الذين أرسل البعض منهم أولادهم للتعليم أيضا في افريقيا أو في أوروبا وأمريكا .

وهؤلاء المتعلمون الأوائل والأجيال التي تلتهم أدت إلى نمو عدد المثقفين والمهنيين والمحامين والأطباء والمدرسين وموظفي البنوك والشركات والإدارة الحكومية ، ومع نمو سيطرة بريطانيا على كل نيجيريا تمت الإدارة والمصالح الحكومية واستلزم هذا امتصاص عدد أكبر من المتعلمين للعمل في النشاط الحكومي ، وهؤلاء الموظفون والمهنيون تمتعوا بدخول ترقية مرتفعة عن مستوى الدخول في نيجيريا وسكنوا المدن واتصلوا بالثقافة والسينما والإذاعة والصحافة مما أثر على تفكيرهم السياسي .

وما سبق عرضه يوضح نمو الطبقات المتوسطة وازدياد عدد المثقفين وانتشار الأفكار ، والوضع الطبيعي في العلاقات الاجتماعية أن يزداد هذا النمو ويصعد مع حركة المجتمع ليصل إلى مراكز القيادة والسيطرة والإدارة والتفكير ، ونتيجة للوضع القبلي في نيجيريا ودور الزعماء والرؤساء والسلاطين الوريثي كان لابد من الاصطدام بين الطبقات النامية ذات المراكز الاجتماعية الجديدة والطبقات القديمة ذات المراكز الوريثية والإدارية .

ولم يظهر هذا الاصطدام مرة واحدة ولم يتم بحد ذاته استغرق مدة زمنية طويلة وتمثل في عمليات متصلة من النمو الذاتي والمادي للطبقات المتوسطة وفي انتشار لخدماتهم الطبية والتعليمية والقانونية . . الخ وتمثل في ازدياد معاملاتهم المالية والتجارية ، قابله انهيار لأفكار وخرافات كثيرة كانت متراكمة في المجتمع القبلي حول مركز ونفوذ وسلطان الزعماء والرؤساء والسلاطين ، كما أن تدخل الحكومة البريطانية في إقالة وتعيين الرؤساء والزعماء القبليين أثر على مراكز عدد منهم .

ومع هذا النمو المشار إليه ظهرت بفترة الاحتكاك بين الجيل المتعلم الشاب والجيل القديم المتمثل في الرؤساء والزعماء والسلاطين ، ولما آمن جيل المتورين بمبادئ الحريات الأساسية والاستقلال والحكم الذاتي طاف الرؤساء والسلاطين على مراكزهم وسلطتهم ، واستغلت الحكومة البريطانية موقف المعارض بينهم إذ ظهر هذا الاستغلال في إصدار الدساتير المتتالية التي احتفظت فيها بمقاعد دائمة للرؤساء والزعماء والأدراء سواء في المجالس التشريعية أو التنفيذية .



ويصف لنا أحد المصادر هذا الموقف فيقول <sup>(١)</sup> « أصبح الرؤساء في مركز شاذ ، نتيجة لوظائفهم هم مسئولون يومياً عن تنفيذ سياسة الحكومة في مناطقهم ، وفي مقابل هذا يتمتعون بالثقة الحكومية ، ومن وقت لآخر تستشيرهم الحكومة سراً في موضوعات الساعة . وتعينهم الحكومة في المجالس التشريعية كأعضاء غير موظفين لتمثيل الأفريقيين . فماذا يفعل هذا الرئيس إذا قُدمت الحكومة مشروعاً أو قانوناً سبق هو أن وافق عليه سراً ؟ وماذا يفعل هو ان قام أحد الأعضاء غير الموظفين بانتقاد إجراء تم في منطقته وسبق أن وافقت الإدارة الحكومية عليه ؟ هل يستطيع أن يمارض أى قرار أو اتجاه سبق أن استشارته الحكومة سراً بشأنه ؟ . . أنه إذا وافق عليه في المجلس اتهمه الوطنيون بأنه خائن ورجل الحكومة وعدو الأفريقيين . . وإذا عارضه فقد نُقِذت الحكومة وسُخِطت عليه . . » .

٤ — استخدام اللغة الإنجليزية كلفة رسمية في التعبير عن مطالب الحياة وتنظيم الحكومة وتحديد علاقات الناس والأخذ بمنهج التفكير الإنجليزي في الثقافة العامة والتعليم ، وهذا له سبب وآثار ، أما سببه فهو تعدد اللغات واللهجات الخاصة بكل قبيلة ، وأما آثاره فهو وجود وسيلة متيسرة لكل السكان في أن يتخاطبوا ويتعاملوا ويفهموا وأن يعرفوا شئون حياتهم وأن يتمكنوا من التعبير عن آمالهم وأهدافهم .

ويلحق بآثار استخدام اللغة الإنجليزية اتساع معارف الناس عامة والمتعلمين خاصة عن المبادئ والأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، فوصلت إلى يثاثر الأفريقيين موجات ثقافية من الأدب الكلاسيكي والواقعي والاشتراكي ومن الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي والموجة والتخطيط ومن المذاهب السياسية أفكار الديمقراطية والتحرر وصراع الطبقات والقومية والسلام العالمي والتعايش السلمي وعدم الانحياز في الحرب الباردة وما ظهر من مبادئ خاصة بعصبة الأمم والأمم المتحدة . . الخ .

والكل يعرف أن اللغة الإنجليزية تقدم سيلاً وافراً من الكتب والمطبوعات التي تعرض لهذه الشؤون وغيرها من مختلف العلوم والفنون ، وكان من الطبيعي أن يقبل عليها الشباب البيجيري وأن يقرأها ويتناقش فيها وأن تعدد اتجاهاته السياسية نتيجة لإعتناقه هذه المبادئ أو تلك ، كما ظهرت أنواع مختلفة من التنظيمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والتعاونية والسياسية . . الخ .

(١) الطريقة الى تحرير نيجيريا — أوبا فيبي اوولادو — لندن ١٩٤٧ ص ١٢٥

٥ - ومع ازدياد الاستثمار في المناجم والتعدين وأعمال الشركات المتعددة في المنتجات الزراعية وأعمال التصدير والاستيراد ظهرت الطبقات العاملة في نيجيريا وانتشرت الآراء والأفكار العمالية الخاصة بتنظيم النقابات وعقد العمل وتحديد الأجور وساعات العمل والأجازات ، وساعدت النقابات الانجليزية والجمعية الفابية وحزب العمال البريطانى في نشر هذا الوعي بمطوعاتهم ونشراهم كما قدمت بعض المساعدات والمونة للعمال في مطالبهم وتنظيماتهم ، ونج عن هذا ظهور اتحادات ونقابات عمالية نيجيرية قوية وامتد تنظيم النقابي إلى المدرسين والأطباء والمحامين وموظفى وعمال الحكومة . . . الخ واتخذ هذا التنظيم أشكالاً متعددة النشاط وأسهمت هذه النقابات والاتحادات في الحركة الوطنية .

٦ - كل هذه الآراء والتنظيمات ومطالب حياة الناس ومتاعهم وسياسة الحكومة تجاه كل هذا ترتب عليه اضطرابات واصطدامات مع قوانين الحكومة وتشريعاتها ، فمذ عام ١٩١٤ حين تم ادماج نيجيريا في وحدة واحدة والمتابع والاضطرابات والاضرابات مستمرة خلال فترة الحرب ، ويسرد أحد المصادر أخبار الاضطرابات وأعمال العنف وتخريب طرق المواصلات البرية والسلكية عام ١٩١٦ / ١٩١٨ ثم عصيان أحد المواطنين ويدعى جابريل برآد وثورته مع اتباعه عام ١٩١٥<sup>(١)</sup> ، ثم انتشرت موجة من الاضرابات والاضطرابات عقب الحرب العالمية الأولى لأسباب اقتصادية وما أحسه المواطنون من أزمة وتقص في المواد الغذائية وانخفاض مستمر في أسعار المنتجات الزراعية ، ثم حدثت مذابح وأعمال عنف في منطقة لاجوس بين عام ١٩٢٠ / ١٩٢٥ بين اتباع القبائل المختلفة وبين بعض الطوائف الإسلامية في المدينة ذاتها .

وفي عام ١٩٢٩ قام البوليس باطلاق النيران على مظاهرة النساء اللائى تظاهرن حينما فكرت الحكومة في فرض ضرائب عليهن ، ونج عن هذا فظائع كثيرة ، ويذكر نفس المصدر السابق عددا من الاضطرابات العمالية والسياسية ضد الادارة البريطانية عقب الحرب العالمية الثانية ، كما حدث قتال وعداء بين بعض القبائل أيضا مثل ما قامت به قبيلة كالابارى عام ١٩٤٩ ، وفي عام ١٩٤٩ حدثت اضطرابات العمال في مناجم اينوجو وما تبعها من مذابح حين أطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين وانتشرت الاضرابات والاشتباكات مما اضطر الحكومة البريطانية الى ايجاد لجنة تحقيق ، وفي عامى ١٩٥٠ / ١٩٥١

(١) تاريخ نيجيريا (مراجع سابق) الفصل من ص ٢١٣ ، ٢٤٤

حدثت اضطرابات قبلية متعددة ، وفي عام ١٩٥٣ حدثت مذابح شمال نيجيريا حين اقتضت قبائل الهوسا والفولاني على الأقليات القبلية الموجودة في الشمال من الايو واليوروبا .

ويجب الان نرى باستمرار أن بعض الاضطرابات والاضرابات كان تعبيرا عن الحركة الوطنية وأنتج آثارا مباشرة مثل الاضراب الكبير الذي شمل نيجيريا عام ١٩٤٥ فقد أدى إلى إصدار دستور ١٩٤٧ وعقب الاشتباك الدامي في اينوجو عام ١٩٤٩ ثم إعداد الدستور الجديد الذي صدر عام ١٩٥١

٧ - وتأثر نيجيريا أيضا بقيام الحرب العالمية الثانية والآثار الفكرية للعامة الحلفاء ضد المحور ، والدفاع عن الديمقراطية والحريات ضد الفاشية والديكتاتورية ، واشتركت القوات النيجيرية في القتال في الشرق الأوسط وأوروبا ، كما تطوع عدد من أبناء نيجيريا للقتال في صفوف الحلفاء . وهؤلاء جميعا شاهدوا صراعا دمويا وفكريا في العالم وتعلموا أشياء كثيرة وشاهدوا أحداثا ضخمة أثرت في تفكيرهم وفي نظرتهم للأمور حينما عادوا لبلادهم .

كما أن نيجيريا كانت مركزا حريا هاما خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت مركزا لتكوين وإمداد القوات المقاتلة في شمال أفريقيا وشرقها ، واستخدمت مطاراتها وطرقها أسراب الطائرات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية .

٨ - ويضاف إلى كل هذه العوامل آثار العلاقات الدينية بين مسلمي نيجيريا وهم كثرة غالبية وبين اخوانهم في الدين من مسلمي الشمال الأفريقي والشرق الأوسط في آسيا ، فقد تداولت بينهم المطبوعات والمؤلفات والكتب والصحف وسمعوا عن أشياء كثيرة تحدث في هذه البلاد ودعوات جديدة تنبعث فيها وتثير آمالا ومخاوف متاعب للحكومات الأجنبية المسيطرة في هذه البلاد ، وزاد من قيمة هذه الآثار واتساع فعاليتها رحلات الحج السنوية والاتصال الثقافي والبعثات التعليمية ووفود الطلبة والاذاعات المصرية الموجهة لقارة أفريقيا .

وتأثر سكان نيجيريا خاصة الشماليون منهم بالحركات القومية والثورات المتعددة التي نشبت في العالم العربي مثل مقاومة الليبيين الباسلة في وجه الطليان وثورات التحرر الوطني في تونس ومراكش والجزائر وثورات مصر القومية عام ١٩١٩ - وعام ١٩٥٢ وثورة سوريا ولبنان وقضية فلسطين . . . الخ .

٩ — وارتبط المثقفون في نيجيريا باستمرار بأفريقيا وأبناء صراعها ضد الاستعمار واستقلال دول كثيرة في أفريقيا ، وتأثروا كثيرا باستقلال السودان وليبيا وتونس ومراكش وغانة ، كما أنهم تأثروا واضطربوا لأبناء التفرقة العنصرية والاضطهادات التي صلبها الأوروبيون على اخوانهم الأفريقيين في كينيا واتحاد جنوب أفريقيا والتي تهدد أيضا الأفريقيين في اتحاد روديسيا ونياسالاند .

### ٣ — الأحزاب والتنظيمات السياسية

- ١ — مراحل نشوء الأحزاب والنشاط السياسي قبل الحرب العالمية الثانية ،
- ٢ — حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون ٣ — حزب جماعة العمل ،
- ٤ — حزب مؤتمر شعب الشمال ، ٥ — الأحزاب الصغيرة والنشاط الشيوعي ،
- ٦ — أحزاب الكامرون الاهمالية .

\*\*\*

نعمد للحديث بمعنى كلمة حزب أو تنظيم سياسي وهل هو معنى واحد طوال الفترة التاريخية التي مرت بها نيجيريا حتى يومنا هذا ؟ أم اتخذت الكلمة معاني مختلفة خلال هذه الفترة ؟

وطبقا للفلسفة السياسية لغرب أوروبا والتي عرفها أبناء نيجيريا نجد أن نشوء الأحزاب وقيامها جزء لا يتجزأ من الديمقراطية السياسية في غرب أوروبا ، ولا يمكن أن تكتمل هذه الديمقراطية بدون حرية التعبير السياسي المتمثل في الأحزاب والتنظيمات السياسية . هذه هي الفلسفة السياسية التي روجها أبناء نيجيريا المثقفون بين مواطنيهم ، ولكن حينما تراجع كل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي نشأت في المنطقة نجد أن كلمة حزب قد أطلقت على أي تجمع طارئ أو تنظيم معين من الناس ، تقصد أن كلمة حزب أصبحت اصطلاحا عائنا واسعا مطاطا يشمل الأحزاب بمعناها الفني السياسي الدقيق ، وغيرها من أنواع التجمعات والمنظمات والروابط في غرب أفريقيا البريطانية .

وتفصيل هذا القول يتضح في ظهور هذه التنظيمات السياسية الآتية <sup>(١)</sup> :

- ١ — جماعة الضغط ( Pressure group ) وقصد بهذا التعبير أن مثل هذا

(١) أفريقيا اليوم — جروف هايز — بالنيوم ١٩٥٥ م ٢٢٥ ، ٢٥٦ مقالة جيمس كولان وقد أخذنا على وجهه نظره في هذا التقسيم .

التجمع أو الحزب هدفه التدخل وليس الوصول للحكم ، التدخل في موقف سياسي معين بقصد إسماع الصوت أو عرض الرغبات أو بسط الشكاوى أو التنبيه بأن إجراء حكومياً معيناً أو قانوناً خاصاً يضر بمصلحة الأفريقيين، وظهر هذا النوع من التجمع السياسي في بدء مراحل نشوء الحركة الوطنية وهو لم يكن تحدياً لسلطة الحكومة ولم يكن تنظيمياً حزبياً جديداً ذا أهداف ووسائل وفلسفة سياسية متكاملة ، وإنما كان إجتناؤه مكاسب مثل مقاعد البلديات أو منع إجراء معين يضر العرف المتداول أو القانون القبلى مما يزيد الوضع السياسى في نيجيريا سوءاً .

ويوضح كلامنا من مراجعة أنواع وأشكال المكونين لهذه التجمعات ووسائلهم فهم أفراد من أوائل المتعلمين المتوربين عادوا لبلادهم وعملوا في الإدارة الحكومية أو المهنة الحرة كالخاماة والطب والتدريس أو النشاط التبشيرى ، واشترك معهم بعض زعماء ورؤساء القبائل في غرب نيجيريا ، ووسائلهم الاتصالات والمقابلات والعلاقات الشخصية مع رجال الحكومة وأعضاء البرلمان الانجليزى ورجال الفكر والصحافة في إنجلترا . ومن الأمثلة لهذا التجمع : الحزب الديموقراطى وحزب الاتحاد الشعبى واتحاد شباب نيجيريا الذين تصارعوا حول الحصول على مقاعد بلدية لاجوس في العقدىن الثانى والثالث من القرن العشرين .

٢ — التجمع الوطنى أو الحركة الوطنية ( National movement ) والمقصود بهذا التعبير وجود تنظيم سياسى يهدف إلى الوصول لمرحلة الحكم الذاتى وأن ينشر الوعى السياسى بين أفراد الأمة وأن ينظم في صفوف هذا التجمع جميع رؤساء وزعماء وشباب نيجيريا بحيث لا يجد الاستعمار مجالاً للتأمر أو التلاعب أمام وحدة الشعب وزعمائه .

وهذا التجمع يعمل لمعارضة السياسات الجحفة في حق الأفريقيين ، ومعارضة مبدأ التبعين في الجمعيات التشريعية ، مع المطالبة بتوسيع حق الانتخاب للأفريقيين ، وتختلف عن النوع الأول الذى سبقها في الظهور التاريخى إنها تهدف للوصول إلى جهاز الحكم والإدارة وتأخذ أحياناً كثيرة تحت تأثير الظروف السياسية المتحركة مواقف معادية للإدارة الحكومية مستخدمة الوسائل والطرق المستنيرة المشروعة وأحياناً أخرى تستعمل الوسائل غير المشروعة من وجهة نظر القانون السائد مثل المقاطعة والإضراب والعصيان الملى والتسيج السياسى . وتمتد هذه الحركة بأنها تضم زعماء كثيرين مختلفى الأفكار السياسية ولكنهم يتفقون

في الهدف النهائي وهو حق تقرير المصير والحكم الذاتي وعدم الرضا عن بقاء الوضع الإداري والحكومي القائم في بلادهم ، ويستند قيامها إلى تأييد واسع من جميع أفراد الشعب .

ويرجع ضعفها في تاريخ نيجيريا إلى أنه في مراحل سياسية معينة ظهرت الخلافات السياسية والشخصية بين الزعماء حول الخطط والوسائل الواجب اتباعها وتنفيذها لأنه كلما قرب الهدف من الاستقلال أو دخلت هذه الحركة في مراحل انتخابات المجالس التشريعية أو تقرير توزيع مقاعد هذه المجالس طبقاً للتوزيع اللغوي أو القبلي أو الإقليمي ، تقول كلما حدث هذا كلما ظهرت الانشقاقات الإقليمية والجنسية واللغوية والدينية ، وبرزت اتجاهات الأقليات ونشأت الجماعات الصغيرة ، وهذا كله يؤدي إلى تفكك هذا التجمع الوطني .

ومصادق هذا الحديث يظهر في تاريخ حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون حين مثل فكرة الوحدة ضد الاستعمار ونشاطه منذ نشأته حتى عام ١٩٤٨

٣ — الحزب ( Political party ) وهو منظمة سياسية ذات منهج فكري محدد ، وله نظم إدارية وشعب وفروع ترتبط برئاسته العليا ، ويتصارع مع غيره من الأحزاب في العراك السياسي لكي يصل إلى وضع دستوري يخوله السيطرة على جهاز الحكومة ورسم سياستها وتنفيذ مبادئه المعينة مستعيناً بأعوانه وأفصاره وأغلبية نوابه في البرلمان .

وقد فكر زعماء غرب أفريقيا البريطانية عموماً في تكوين الأحزاب السياسية على أسس سياسية فنية حديثة ، وأبرزهم في هذا التفكير كان الدكتور انكروما في ساحل الذهب والدكتور ازيكوي في نيجيريا والمستر جونسون والامس في سيراليون ، وكانت الخطوط العامة لتفكيرهم في هذا الموضوع هي أن ما يطلق عليه اسم أحزاب في بلادهم إنما هي مجرد تجمعات ترتبطها زعامة أو قضية عامة ويرجع ضعفها إلى أنها تعمل لفترة قصيرة أو تنشأ في أزمة معينة أو نتيجة لطرف خاص ولما كان يقصها التنظيم الحديث الطويل الأمد أصبحت مجرد تأييد على الورق . ولإزاء هذا آمنوا بأن حل الموقف لا يكون إلا بواسطة حزب حديث ، حزب بالمعنى التقني الدقيق ، له جهاز حزبي منظم وفروع محلية ومسؤوليات محددة ورئاسة تنفيذية وقوانين وأنظمة وبرامج ، وكل هذا يجري في نطاق شعبي مع تكتيك العمل الحزبي لضمان التأييد الشعبي المستمر ، وفوق هذا فلا بد للحزب من شخصية الزعيم القوي .

وعلى الرغم من النشاط السياسي الواسع النطاق القوي الاتجاهات في نيجيريا حالياً ، إلا أننا نجد أن نشوء الحركة الوطنية حديث فقد تأخر إلى فترة ما بين الحربين ولم يكتمل

النمو وتظهر طاقته الحركية إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولذلك أسباب عديدة منها التأخر الاقتصادي واتساع مساحة نيجيريا وضخامة عدد سكانها وتنوع أصولهم ولغاتهم وأديانهم وأوضاعهم السياسية والاجتماعية كما أشرنا في أول البحث .

وشهدت منطقة لاجوس ( مستعمرة التاج ) أول نشاط سياسي حين تصارعت ثلاث تظلمات سياسية حول مقاعد البلدية المحصنة للأفريقيين . وهذه التظلمات السياسية هي الحزب الديمقراطي الوطني الذي تألف برئاسة هربرت ما كولي عام ١٩٢٣ ونافسه حزب الاتحاد الشعبي برئاسة الدكتور راندل وحزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة الدكتور أوباسا والحاجي ويليامز .

وتركز نشاط هذه الأحزاب في البيئة السياسية لمنطقة لاجوس وكان التنافس حول الحصول على مقاعد البلدية المحصنة بالانتخاب للأفريقيين ، ويذكر أحد المصادر (١) أنه على الرغم من الاسماء الرنانة اللامعة لهذه الأحزاب فلم يكن الأول وطنيا أو ديمقراطيا ولم يكن الثاني اتحادا لشعب نيجيريا بأكمله ولم يكن الثالث اتحادا لشباب كل نيجيريا الواسعة النطاق . إنما مثلت هذه الأحزاب الثلاثة الاختلافات في نطاق مدينة لاجوس واهتموا بالمقاعد بدلا من المبادئ .

وفي عام ١٩٣٣ تألفت حركة شباب لاجوس لتمثيل نشاط وأمان الشباب المتعلم في نيجيريا ، واقتبل إسمها بعد ذلك إلى حركة شباب نيجيريا ، وكانت صفوفها تمثل الطبقات المتوسطة في لاجوس وجنوب نيجيريا عموما ، وهؤلاء كانوا إما موظفين في البنوك والشركات والحكومة وإما مهنيين في دائرة النشاط المهني الحر ، وأصدرت الحركة ميثاقا يوضح برنامجها وأهدافها لاعادة بناء الوطن النيجيري على أسس حديثة من الفهم الديمقراطي والفلسفة السياسية والاجتماعية والمطالب بقرار الحكم الذاتي . ولأول مرة في تاريخ نيجيريا نادت حركة الشباب بمبدأ وحدة القبائل بوسائل التضام المتبادل والتعاون والأهداف المشتركة وأن يسود المجتمع مفاهيم أرق من الفهم القبلي والتوزيع العنصري والطائفي . واتسع نشاط حركة الشباب وظهرت قوتها في انتخاب المجالس البلدية في لاجوس وكالابار ، ولما بدأ الأعضاء وزعماء حركة الشباب في الحديث عن المستقبل وكيفية الوصول للحكم الذاتي ومركز الحكومة والتظيم الإداري في عهد الاستقلال ظهرت الاتجاهات الانفصالية

(١) . أفريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة — مرجع سابق — ص ٢١٠

والاقتسامات القبلية وخرج بعض زعماء حركة الشباب وأفسارهم وانهمكوا في نشاط خاص  
قبايلهم ووحدايم الاجتماعية .

وظل الحال هكذا حتى قامت الحرب العالمية الثانية وصدر تصريح الاطلنطى ، فبرز  
زعيم نيجيرى جديد وهو الدكتور ازيكوى<sup>(١)</sup> وكان له سابق نشاط صحفى وسياسى فى نيجيريا،  
ولكن دوره السياسى بدأ يتحدد عقب تصريح الاطلنطى عام ١٩٤١ اذ أعد مذكرة يتناول  
فيها تطبيق المادة الثالثة من التصريح على مستقبل نيجيريا<sup>(٢)</sup> .

واحتوت مذكرة الدكتور ازيكوى على المطالبة بايقاف نظام المستعرة والحماية المطبق  
فى بلاده واقامة حكومة منتخبة من الشعب تحكم لمدة عشر سنوات وتمثل فترة انتقال  
تنهى بوصول نيجيريا الى مرتبة اللومنيون وعضوية الكومنولث وطالب أيضا باصلاحات  
اقتصادية واجتماعية وثقافية . . . وقدم الدكتور ازيكوى مذكرته للحكومة البريطانية  
وظل يواصل نشاطه السياسى الى أن فضحت آثار هذه المذكرة فى وعى الشباب واتحادات  
الطلبة ، فنعى اتحاد الطلبة النيجيرى الى عقد ميثاق وطنى ، وفى اجتماع انعقد لذلك  
أغسطس ١٩٤٤ - تكون المجلس الوطنى لنيجيريا والكابرون N.C.N.C .

وميثاق تكوين هذا المجلس الوطنى ينادى بتوحيد كل أهالى نيجيريا فى وحدة ضد  
الاستعمار للمطالبة بالحكم الذاتى وله أهداف ثقافية واجتماعية واقتصادية .

ونظم الحزب شعبا وفروعا له فى نيجيريا كلها وأنشأ جمعيات تعاونية ورياضية ونسائية  
وكان رئيس الحزب هو هربرت ماكولى الذى توفى عام ١٩٤٦

وانتشرت مبادئ الحزب وأثرت فى المواطنين للدرجة أنه نجح عام ١٩٤٥ أى بعد تأليفه  
بعام واحد فى حملة اضرب عام ضد تفكير حاكم نيجيريا فى اصدار قوانين توسع سلطة  
الحكومة فى السيطرة والتصرف فى الأراضى الزراعية والمناجم ، وعرف هذا الاضراب  
باسم الاضراب الكبير وقد ظهرت أثناءه المطالبة باصدار الدستور وضمان الحريات الأساسية .  
وقد ظهر خلاف بين حركة الشباب وحزب المجلس بشأن هذا الاضراب إذ أبدى  
حزب المجلس وتقااست عن تأييده حركة الشباب .

---

(١) الدكتور اناذى ازيكوى من قبائل الايبو فى شرق نيجيريا وتعلم فى انجلترا والولايات المتحدة  
حيث حصل على درجة الدكتوراه وهو حاليا رئيس حزب المجلس الوطنى ورئيس حكومة شرق نيجيريا  
(٢) تنص المادة الثالثة : تحترم الدولتان حق الشعوب فى اختيار نظام الحكم الذى يرضى كل  
شعب أن يعيش فى ظله كما يملأن أنهم يرغبان فى إعادة السيادة والاستقلال للدول التى سلبا منها .



وبعد إصدار دستور ١٩٤٧ سافرت لجنة من سبعة زعماء نيجيرين برئاسة الدكتور ازيكوى لمقابلة وزير المستعمرات في لندن للمطالبة بتعديل هذا الدستور ، فلما رفضت وزارة المستعمرات عادت اللجنة واثارت نيجيريا ثورة دامية مما أرغم بريطانيا على التراجع وقبول إصدار دستور جديد .

وفي هذه الفترة كان رئيس حزب المجلس قدماء ، وبرز دور زعماء الشباب في العاصمة والأقاليم ، وانتشرت الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب وآثر بعض المنضمين إليه الخروج عليه إما للانصراف عن العمل السياسي وإما لتأليف تكتلات سياسية أخرى تحمل الطابع الانتمائي . وتعرض حزب المجلس لضعف في التكوين بالرغم من نشاطه السياسي ، وأدى هذا الى عقد مؤتمر للحزب في مدينة كادونا عام ١٩٤٨ لتطوير صفوفه وإعادة تنظيم لجنته المركزية وإصدار دستور للحزب اشترى باسم (دستور كومونولث نيجيريا والكامرون) .

وفي عام ١٩٤٨ اتفق بعض زعماء مدينة لاجوس وزعماء حركة الشباب وبعض المنشقين من حزب المجلس ليكونوا حركة انفصالية هدفها « توحيد مجلس زعماء وفروع قبائل اليوروبا لخلق وإحياء فكرة وطنية منفصلة في أراضي اليوروبا »<sup>(١)</sup> وهذه الحركة بدأت تحت رئاسة المحامي سير ألكيجيا عضو المجلس التنفيذي في نيجيريا وقت ذاك وقد أطلق على هذه الحركة اسم Egbe omo odudowa ، وأعلنت الحركة أنها تعترف بنظام الرؤساء والزعماء وحكام القبائل وتعترف بزعامتهم ومراكزهم الممتازة ، وقد انضمت هذه الحركة بعد ذلك إلى حزب جماعة العمل برئاسة أولاولو المحامي وأحد أبناء قبائل اليوروبا ، وهذا الحزب ينادى بدولة لليوروبا في غرب نيجيريا في نطاق اتحاد نيجيريا الفيدرالي .

وانتقلت عدوى الانفصالية إلى المنطقة التالية حيث تأسس مؤتمر شعب الشمال كؤسسة ثقافية اجتماعية للمسلمين ثم انضمت إلى حزب سياسي في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٥١ ، ورئيس هذا الحزب هو الحاج أحمو ساردونا سوكوتو ورئيس حكومة شمال نيجيريا حالياً<sup>(٢)</sup> .

وهذا الحزب الأخير يعارض نشاط حزب المجلس الوطني وفكرة القومية النيجيرية

(١) إفريقيا — امبراطورية بريطانيا الثالثة (مراجعة سابقة) ص ٢١٤

(٢) ساردونا سوكوتو معناها — سلطان أو أمير إمارة سوكوتو الإسلامية في شمال نيجيريا وهو من سلالة حكام القولاى .

والحكومة الموحدة لنيجيريا ، وهو بهذا يتفق مع حزب جماعة العمل وإن لم يتم تعاون سياسي بينهما مطلقا . ويتم كلا الطرفين الدكتور ازيكوى وحزبه بأن أغراضهم هي في سيطرة قبائل الايوو على مستقبل نيجيريا وباقي القبائل فيها .

وبما رس حزب مؤتمر شعب الشمال نشاطه في المنطقة الشمالية فقط حيث تعيش قبائل الهوسا والفلاني ، وبما رس حزب جماعة العمل نشاطه في المنطقة الغربية فقط حيث تعيش مجموعة قبائل اليوروبا ، بينما يمارس حزب المجلس نشاطه في مناطق نيجيريا كلها بما في ذلك العاصمة الاتحادية وجنوب الكاميرون وإن كان تأييده القوى الساحق يأتي من المنطقة الشرقية .

ولا يقوم أى تعاون بين هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى إلا في النادر حينما يتألف حزب جماعة العمل والمجلس الوطني ضد حزب مؤتمر شعب الشمال وما ياله من تأييد الحكومة البريطانية في نيجيريا ، وأبرز مثل لهذا ما حدث عام ١٩٥٣ حينما نشبت الأزمة في مجلس النواب الاتحادي حين تقدم أفلوني اناهور وعضو حزب جماعة العمل بقرار يطلب فيه تحديد موعد إعلان الحكم الذاتي في نيجيريا عام ١٩٥٦ . ولكن قام عضو من حزب مؤتمر شعب الشمال بطلب تعديل القرار المقدم بحيث يلغى الموعد المحدد وتكون الضيقة في أقرب وقت ممكن .

وحين قبل رئيس مجلس النواب التعديل ثار أنصار ازيكوى وأوولاو والذين أيدوا طلب تحديث الموعد في عام ١٩٥٦ ، وانسحب الحاج أحمدو وأنصاره وهو يقول « اليوم نشهد في نيجيريا أخطاء اللورد لوجارد » يقصد ما أقدم عليه عام ١٩١٤ من ادماج الشمال والجنوب في وحدة واحدة (١٦) .

وتظهر في نيجيريا أحزاب صغيرة (١٧) ، ومن بين هذه الأحزاب نجد حزب اتحاد العناصر التقدمية الشمالية وهو امتداد لنشاط الدكتور ازيكوى ومبادئه في المنطقة الشمالية ، وحزب شعب الساحل وهو ينشط بين القبائل التي لا تنسب إلى مجموعة الايوو في شرق نيجيريا ، وحزب شعب الوسط وهو ينشط بين الجماعات غير المسلمة في الشمال والوسط ، كما ظهر في المنطقة الغربية اتحاد اليوروبا القديراتي وهو يرمي إلى أهداف اجتماعية وثقافية لليوروبا كما يهدف للتعاون الفعال مع الايوو وغيرهم من القبائل في نطاق جبهة وطنية متحدة .

(١٦) في داتسل افريقيا — مرجع سابق ص ٧٥٢

(١٧) افريقيا اليوم — مرجع سابق ص ٢٣٧

وفي نيجيريا نشاط لأعضاء المذهب الشيوعي ، فقد اتجه الحزب الوطنى الديمقراطى بعد وفاة رئيسه إلى أن يصبح حزبا عماليا وأصبحت زعامته فى أيدى اليساريين ، كما ظهرت تظاهرات ثقافية واجتماعية وسياسية فى أوساط الشباب والطلبة والعمال <sup>(١)</sup> ، مما أدى إلى إصدار قانون عام ١٩٥٤ ؛ بموافقة مجلس النواب الاتحادى بمنع استيراد الأدب والثقافة الشيوعية من الخارج على أن يشمل ذلك مطبوعات وكتابات الاتحادات العمالية الشيوعية وحركة السلم العالمى ، وأصلحت أيضا الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية قانونا بمنع الشيوعيين من تولى مناصب رئيسية فى لجان الخدمات المحلية والإدارة والتعليم وشئون العمال والبوليس والمواصلات ، وهذا أسوة بالقانون الذى أصدرته حكومة أنكروما فى ساحل للذهب .

وقامت فى الكاميرون أحزاب سياسية يمتد نشاطها فى الكاميرون الفرنسى والكاميرون الانجليزى ، ونسبها فى هذا البحث اتصالات لئين هذه التسمية فقط أنها تهدف لأغراض سياسية تتعلق بمستقبل الكامرون منفصلا عن مستقبل نيجيريا .

ومن أهم هذه الأحزاب <sup>(٢)</sup> حزب اتحاد شعوب الكاميرون الذى يرأسه الدكتور فيلكس رولاند مومسى ، وقد تكون الحزب فى أبريل ١٩٤٨ ليطالب بكفاح وطنى مشترك بين أهالى وقبائل الكاميرون الفرنسى والكاميرون الانجليزى لتوحيد منطقى الكاميرون فى دولة موحدة مستقلة . وتكون أيضا حزب الاتحاد الديمقراطى النسائى الكاميرونى وحزب الشباب الديمقراطى الكاميرونى . وقد مارست هذه الأحزاب نشاطها فى منطقى الكامرون وعارضت إجراءات الحكومة البريطانية الخاصة بادماج منطقة الكاميرون الانجليزى فى نيجيريا ، وقد ترتب على اشتداد مقاومة هذه الأحزاب للسياسة الانجليزية أن تم فصل جنوب الكاميرون عن منطقة شرق نيجيريا واعتبرت وحدة منفصلة فى الدستور الأخير .

(١) افريقيا اليوم (مراجع سابق) مقال التهديد الشيوعى فى افريقيا بقلم ماكس فيرجان ص ٢٦٢

(٢) ٢٨١ فى داخل افريقيا (مراجع سابق) ص ٨٧٢ ، ٨٧٠ .

(٣) مذكرة بشأن الأوضاع الحالية فى الكاميرون وطلب حزب اتحاد شعوب الكاميرون مساعدة الجامعة العربية — امتدتها الادارة السياسية بالجامعة فى أكتوبر ١٩٥٧ — ونشرت أصدرها وقد هذا الحزب حين حضر لمرحله ١٩٥٧

وهذه الأحزاب الثلاثة تصف نفسها بأنها أحزاب ديمقراطية تقدمية وبنها الاستمرار بأنها أحزاب شيوعية حتى يتمكن من مقاومة حركتها ونشاطها الوطنى .

وقد تقاهمت الحكومة الانجليزية والفرنسية بشأن نشاط هذه الأحزاب وقاما بحل هذه الأحزاب الثلاثة فى منطقة الكامبيون وتحريم نشاطها وقضى ١٣ زعيما من زعماء الكامبيون إلى السودان ويقيم بعضهم فى مصر حالياً .

## ٤ — الكفاح من أجل التحرر والاستقلال

١ — الخلافات بين الأحزاب ٢ — موعد الوصول لحكم الذاتى فى نطاق الكومونولث ٣ — من يتسلم السلطة ٤ — الحكومة التنفيذية الحالية .

\*\*\*

تبرز فى طريق الحركة الوطنية خلافات عديدة بين الأحزاب نتيجة المفاهيم السياسية والمبادئ الاجتماعية التى يقوم عليها كل حزب والأهداف التى يعمل من أجلها كل منهم .

وأول هذه الخلافات يثور عند تحديد من يسكن نيجيريا ؟ أيسكنها ويقطن فيها شعب واحد أم شعوب متعددة ؟ وما هى حقيقة الروابط والعلاقات الماضية والحاضرة والمستقبلية التى تربط بين هؤلاء جميعاً ؟ وهل إذا سلمنا بأن نيجيريا تضم شعوباً متعددة فهل يفرض هذا علينا أن نلزم بقيام دول متعددة متباعدة مثل دولة الهوسا ودولة اليوروبا ودولة الايو أم نعمل على إقامة دولة اتحادية تضم هذه الشعوب وتنمى بينها روح التعاون والأخوة وتنقلها من أوضاعها القبلية المتأخرة إلى أوضاع أرق وأحسن .

وإذا قلنا للواقع نجد أن ما هو كائن فعلاً فى نيجيريا نتيجة لكل ماعرضناه من قبل هو تنمية لروح الفرقة وتوسيع لشقة الخلاف بين جميع القبائل والشعوب والتضخمت والوحدات الاجتماعية ، مع خلق اتجاهات سياسية متعددة ترتبط بها هذه القبائل والشعوب .

ولا نجد غير حزب المجلس الوطنى الذى يؤمن بقومية نيجيرية ومستقبل واحد لسكان نيجيريا وإن تم ترقية الجماعات القبلية وعلاقاتها المتبادلة يصل إلى إيمان فعال بوجود نيجيريا كوحدة سياسية فى صورة ما يسمى « كومونولث نيجيريا والكامرون » .

وحزب المجلس الوطنى لا يعترف بما تنهب إليه اتجاهات حزب جماعة العمل وحزب مؤتمر شعب الشمال من اتجاهات تخالف رأيه .

وثانى هذه الخلافات هو مركز الرؤساء والزعماء والسلاطين والأمراء . فحزب مؤتمر شعب الشمال وحزب جماعة العمل يتمسك كل منهما بمركز الزعماء والسلاطين في منطقته وإن كانا على غير اتفاق سياسى في مذاهبهما وأهدافهما ، وإن كان الوضع الاجتماعى والسياسى لزعماء قبائل اليوروبا يختلف عن الوضع السياسى والاجتماعى لسلاطين وأمرأ الشمال المسلمين ، ويظهر هذا في تنظيم المجالس التشريعية الفرعية في الغرب والشمال من قيام مجلس للرؤساء في الغرب ومجلس الأمراء والسلاطين في الشمال ، ويسيطر على الحياة السياسية في الغرب الرؤساء متفاهمين مع أقسام مهمة من الطبقات المتوسطة والمتخفين ، ويسيطر على الحياة السياسية في الشمال السلاطين والأمراء والاضطاعيين مستمدين مراكزهم من تفسيرات دينية ووراثات إسلامية .

ويعارض هذه الاتجاهات حزب المجلس الوطنى لأنه يرى أن حق الاقتراع يجب منحه لكل نيجيرى بالغ بدون النظر إلى جنسه أو دينه أو عتصره وألا يحتفظ بمرآكر أو مقاعد معينة في الجمعيات التشريعية أو مجلس النواب الاتحادى لهؤلاء الرؤساء والأمراء ، وأنه عند الوصول للحكم الذاتى والاستقلال تصبح السلطة جميعا في يد الحكومة الاتحادية ويقتصر دور هؤلاء الرؤساء والسلاطين على المركز الأدبى في حياة قبائلهم ومناطقهم ، ويتم هذا باخضاع نظم الضرائب والقضاء والإدارة لسلطة الحكومة الاتحادية إلا ما ينص عليه الدستور للحكومة المحلية القائمة على أساس الانتخاب الحر المباشر لا على أساس الوراثة والتقاليد .

وثالث هذه الخلافات هو المسائل الاقتصادية المرتبطة بملكية الأراضى الزراعية سواء أكانت في منطقة القبائل أم في مناطق الاضطاعيات ، وهل تظل كما هى بعد الاستقلال أم تظهر تنظيمات جديدة خاصة بشكل الملكية ومساحتها .

ورابع هذه الخلافات هو النزاع الشخصى بين الزعماء الذى نتج عن الاتية لاصول قبلية مختلفة ، وهذا العداء القبلى إنما هو وراثات قديمة المفروض أن تمحى في عهد التنوير والثقافة والنظم الاقتصادية الحديثة ووسائل الاتصال الفكرى ... الخ والمفروض أن يكون الزعماء السياسيون أول من يحارب هذا العداء القبلى إلا إذا كانت مصلحة أحدهم السياسية أو المادية في بقاء هذا الوضع الإدارى المفكك في نيجيريا والمستقبل الغامض .

ومن المسائل المهمة في نيجيريا والتي تواجه الحركة الوطنية هي تحديد موعد الوصول للحكم الذاتي في نطاق الكومنولث . والأحزاب الثلاثة الكبرى لا تختلف في مسألة كون مرحلة الحكم الذاتي في نطاق الكومنولث تماما كما حدث في غانا أو الهند أو سيلان .. الخ . ولكن هذه الأحزاب لم تصل بعد إلى اتفاق قاطع حول تاريخ بدء هذا الحكم ، وقد عرضنا فيما سبق أزمة ١٩٥٣ في مجلس النواب الاتحادي .

وفي المفاوضات التي دارت بين ممثلي الأحزاب الثلاثة مع وزارة المستعمرات البريطانية قبل إصدار دستور ١٩٥٤ وبعدة سواء في لندن أم في لاجوس كانت المشكلة باستمرار التي يثيرها الجانب البريطاني هي من يتسلم السلطة عند إعلان الاستقلال . وكان هذا التساؤل البريطاني يعتبر ردا على كل طلب يقدم به الجانب النيجيري لإعلان الاستقلال وتحديد موعد لبدء الحكم الذاتي . وكان مجرد التساؤل عن يتسلم السلطة كافيا لإثارة النزاع الحاد بين ممثلي الأحزاب الثلاثة الكبرى وأن تنامي ما قد سبق أن اتفقت عليه من وجوب المطالبة بتحديد موعد بدء الحكم الذاتي . والحكومة الفيدرالية الحالية في نيجيريا تكونت طبقا لنص دستور ١٩٥٤ ثم حدث فيها تعديل إذ امتنع الحاكم العام عن أن يكون رئيسا للوزارة الاتحادية وعين رئيس وزراء اختاره من بين مسلمي شمال نيجيريا . والدستور الحالي يعطى الوحدات السياسية المكونة لاتحاد نيجيريا الفيدرالية حريات واسعة في العمل والإجراءات والتنظيم المحلي مما يجعل هذه الوحدة الفيدرالية مفككة وليست مترابطة تسير نحو الاندماج .

ولا نكون متشاكين إذا أوجزنا الموقف الحالي في نيجيريا على أساس ما هو كائن فعلا في أوضاعها السياسية بالآتي :

إما الاستقلال وإما الوحدة — أي أنه على أساس هذه الخلافات السياسية والعداوات الحزبية والحكومات المحلية والنظم القبلية أصبح مطلب التحرر السياسي والاستقلال حتى في نطاق الكومنولث متنازعا مع مطلب الوحدة أو بقاء نيجيريا كما هي في خريطة إفريقيا السياسية .

إن مطالبة حزب المجلس الوطني بتحديد موعد عاجل للاستقلال والحكم الذاتي يأتي عليه الرد من الغرب والشمال باستمرار تهديدا لوحدة نيجيريا ، وبقائها متكونة من أقسامها الحالية .

إن مستقبل نيجيريا في أبدي أبنائها فقط ، وإذا تمكن حزب المجلس الوطنى وأنصاره من أن يفوزوا في الانتخابات القادمة بأغلبية ساحقة في مجلس النواب الاتحادى سواء في مناطق الشرق أم الغرب أم الشمال فسيكون هذا هو يوم تحديد موعد استقلال نيجيريا ، وإذا لم يتمكن فإما أن يقبل بقاء الأوضاع على ما هى عليه وإما أن تصبح نيجيريا ثلاثة أو أربع دول ، وسوف تجرى إذ ذاك دماء أبناء نيجيريا غزيرة إرضاء للمطامع القبلية والأغراض السلطانية الانقطاعية .

## المراجع العربية

- ١ — افريقيا للانفريقيين : تأليف عبد الفتى الجيسى وحسنى حيد ، القاهرة . مكتبة النهضة ( تاريخ غير معروف ) .
- ٢ — استقلال غانة في نطاق الكومنولث : الدكتور عبد الملك عودة . مجلة الاقتصاد والسياحة والتجارة . مطبعة جامعة القاهرة ، العدد الأول ١٩٥٧
- ٣ — الشرق الإسلامى في العصر الحديث : تأليف الدكتور حسين رؤس ، القاهرة . المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٨
- ٤ — تاريخ الشعوب الإسلامية : تأليف كلول بروكلمان ، ترجمة الدكتور نبيه فارس ومير البلطى ، خمسة أجزاء . بيروت ، دار العلم للناشر ١٩٤٨
- ٥ — حاضر العالم الإسلامى : تأليف لوثر روب ستودارد ، ترجمة عجاج فويض ، وتعليقات وحواشى للأمرشكيب أرسلان ، أربعة أجزاء . القاهرة مكتبة عيسى البابى الحلبي ١٩٣٣
- ٦ — صمود افريقيا : تأليف بازيل دافيدسون ، ترجمة عبد القادر حمزه . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٦
- ٧ — فى داخل افريقيا : تأليف جون جنتز ، ترجمة حسن جلال العمود ، وآخرين . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧
- ٨ — مستقبل افريقيا السياسى : تأليف عبد الفتى خلف الله ، القاهرة مكتبة دار المعارف ١٩٥٧
- ٩ — مذكرة بشأن الأوضاع الحالية فى الكاميرون وطلب حزب اتحاد شعوب الكاميرون مساعدة الجامعة العربية : أصدرتها الإدارة السياسية بالجامعة العربية ، أكتوبر ١٩٥٧



## المراجع

- 1.— ANNALS: of the American Academy of Political and Social Science, Philadelphia U.S.A, July, 1956.
- 2.— AWOLowo (O.): Path to Nigerian Freedom. London, Faber and Faber, 1947.
- 3.— BATTEN (T.) : Problems of African development, vol. 2 (government and people), London, Oxford University Press, 1954.
- 4.— BARTLETT (V.) : Struggle for Africa. London, Fr. Muller 1953
- 5.— BURNS (A.) : History of Nigeria. London, Allen, & Unwin 1955.
- 6.— CAMPBELL (A.) : The heart of Africa. London, Longmans green and Co., 1954.
- 7.— CARY (J.) :
  1. The Case for African freedom. London, secker and wasburg, 1944.
  2. Britain and West Africa. London, Longmans green and Co. 1946.
- 8.— DAVIDSON (C.): (*Editor*) The New West Africa London, George Allen and Unwin, 1953.
- 9.— DUTT (P.) : The crisis of Britain and the British Empire, London. Lawrence and Wishart Ltd., 1953.
- 10.— FITZGERALD (W.) : Africa, A social Economic and Political geography. London, Methuen and Co. Ltd., 1955.
- 11.— GUNTHER (J.) : Inside Africa. London, Hamish Hamilton, 1955.
- 12.— HAILEY (*Lord*) : An African Survey. London, Oxford University London. Press, 1957.
- 13.— Haines (G.) : (*Editor*) Africa, to day. The Johns Hopkins press, Baltimore, U.S.A., 1955.
- 14.— HINDEN (R.) (*Editor*) Social government and the colonies, London. Allen and Unwin, 1950.
- 15.— INTRODUCING WEST AFRICA : H. M. Stationary office. London, 1953.

- 16.— JOHNSON (J. C.) : African glory. London, Watts and Co., 1955.
- 17.— KARTUN (D.) : Africa... Africa. London, Lawrence & Wishati, 1954
- 18.— LEGUM (C.) : Must we Lose Africa. London, W. H. Allen and Co., 1955.
- 19.— MACMILLAN (W.) : Africa emergent. London, Pelikan, 1949.
- 20.— MEEKER (O.) : Report on Africa, Charles Scribner's sons, New York U. S. A., 1954.
- 21.— MOON (P.T.) : Imperialism and World Politics. New York, U. S. A., Macmillan Company 1947.
- 22.— NIVEN (C.) : Ashort history of Nigeria London., 1952.
- 23.— PADIMORE (G.) : Africa. Britain's third Empire. London, Dennia Dobson Limited, 1948.
- 24.— PEDLER (F.) : Economic geography of West Africa. London Longmans green and Co., 1955.
- 25.— PERHAM (M.) :
  1. Africans and British Rule, London. 1949.
  2. Native Administration in Nigeria, London. 1931.
- 26.— RUSSEL (J) : World population and Food Supplies, London george Allen & Unwin Ltd., 1954.
- 27.— STEINBERG (S.) : The Statesman's yearbook. London. Macmillan and Co., 1956.
- 28.— STILLMAN (C.) : (*Editor*) Africa in the Modern World. University of Chicago Press, Chicago U. S. A., 1955.
- 29.— UNESCO : Social implications of Indestrialization and Urbanization in Africa South the Sahara, Switzerland, Impremerie central, Lausanne, 1956.
- 30.— UNITED NATIONS :
  1. Review of Economic Activities in Africa, 1950—1954.
  2. Economic development in Africa, 1954—1955.
  3. Economic development in Africa, 1955—1956.
- 31.—WELSH (A.) : (*Editor*) Africa South the Sahara. Cape Town, South Africa, Oxford University Press, 1951.
- 32.—WEISCHKOFF (H.) : Colonial policies in Africa. University of Pennsylvania Press, U. S. A., 1944.

# اللامركزية في التنظيم القضائي الدولي

بقلم الدكتور عزيز الريحه فوده

## (١) توحيد مبادئ القانون الدولي

١ — ان صعوبة المرحلة التي يجتازها تدوين القانون الدولي العام وعدم اجماع الرأي بين أعضاء الاسرة الدولية حول تجميع مبادئه ، لدليل كاف على تمايز الثقافة القانونية وتغير مبادئها بغير الظروف التاريخية والاجتماعية واختلاف المجموعات البشرية في آفاليها الحضارية المتباينة باختلاف ظروفها العامة وتطور معتقداتها الفكرية ومذاهبها السياسية واحتياجاتها المادية والروحية .

فالثابت حكماً أنه ما من ثقافة ايدلوجية بذاتها أو نظام قانوني وليد بيئة معينة يستطيع أن يمتد ليلائم تطبيقه غيرها من البيئات الحضارية والاقاليم الجغرافية المختلفة في العالم .

فلو أن عوامل التطور والنمو وسرعة التغير في شتى نواحي الحياة الدولية تساعد على التقارب بين البشر والشعوب ، الا أنها تعمل في الوقت نفسه على تعقد العلاقات الدولية وازدياد أسباب تناقضها واصطراع مشكلاتها الى حد يؤكد ضرورة امان النظر في فهم هذه الأسباب وحل تلك المشكلات ، على أساس من التراضي الصحيح الذي يوفق الى تعايش أعضاء المجتمع الدولي . ومن ثم فتولد فتسائل هل يستطيع نظام قانون بذاته كالقانون الدولي وليد حضارة أوروبا الغربية في ظروف التطور الرأسمالي — أن يفرض مبادئه ليرسي قواعد الاستقرار أو يخضع عوامل التغير ويمكن لبداية السلام ، على أساس من التراضي والازادة الصحيحة بين الدول المستعمرة والدول الحديثة العهد بالاستقلال والسيادة ، على سبيل المثال ؟ ليس ثمة شك أن الوصول الى هذه الغاية مازال أمراً بعيد المنال . فتوحيد النظام القانوني الدولي ، مازال في حاجة الى مزيد من الاتفاق حول مبادئه بين الدول ؛ أكثر

مما عليه الحال الآن <sup>(١)</sup> . وبمعنى أوضح أصبح قيام نظام قانونى دولى — أو على مفهومه الصحيح — يحكم العلاقات بين جميع أعضاء المجموعة الدولية ، يستلزم شمول نطاقه وامتداد افاقه بحيث يستل على أحكامه وتستخلص مبادئه العامة من جميع ثقافات المجتمع الانسانى ، لا أن ينشأ وينمو في إقليم بذاته من أقاليم العالم كالحضارة و من ثم يمتد ليزرع رايته ويفرض مبادئه في أرجاء المعمورة الأخرى بحكم الفتح والقوة ، وليس على أساس صحيح من التراضى والارادة السليمة وتحقيق العدل والسلام الخير .

٢ — وتدوين ومجميع مبادئ القانون الدولى لا يمكن أن يفتأ باستصدار المراسيم أو تشريع القوانين كما هو الحال في النظام القانونى الداخلى ، اذ يفقر القانون الدولى أساسا الى قيام سلطة تشريعية رئيسية لها حق تنظيم القواعد والأحكام القانونية في علاقات الدول <sup>(٢)</sup> . وستقابل مثل هذه المحاولة عن طريق الهيئات الدولية العامة Comprehensive أو شبه التشريعية Quasi-Legislative (كهيئة الأمم المتحدة) بمعارضة قوية من جانب الدول ، اذ لم تفوضها الدول هذا الحق الا في حدود ضيقة . ولا حاجة بنا الى الافاضة في القول أن التنظيم الدولى بشكله الحاضر مازال يستند الى ارادة الدول التى اقامته أو قبلت الانضمام اليه على أساس صيانة مصالحها والابقاء على سيادتها . وما زال الأمل معقودا ، في شأن تحسين التنظيم الدولى وتماسك كيانه و بروز ارادته العليا على ارادة الدول ومشيئتها في منح المنظمة الدولية قسما أوفر من السلطان . ومن ثم نستطيع أن نقول أنه على الرغم من التطور الكبير الذى شهده القانون الدولى خلال أحكام المحاكم في الصف الأخير من القرن الماضى والقرن الحاضر ، وتذليل ارادة الدول وسيادتها في قبول الالتجاء إلى محاكم التحكيم والقضاء وتنفيذ أحكامها ، وما أدخل على التنظيم الدولى من شمول وتحسين ، وقيام « لجنة القانون الدولى » بتقديم كافة المساعدات التى تمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن تؤدي وظيفتها في « تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه » <sup>(٣)</sup> ، على الرغم من كل ذلك فانه يستحيل علينا أن فصل الى توحيد النظام القانونى الدولى عن

LORD MCNAIR. The Development of Public International Law <sup>(١)</sup> during the present century. Mededlingen van de Nederlandse Vereniging Voor Internationaal Recht, September 1951.

See Brierly. The law of Nations, fourth edition, page 87. <sup>(٢)</sup>

<sup>(٣)</sup> أنظر المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

طريق اتفاق اجماعى بين الحكومات حول مبادئه العامة ، أى عن طريق التشريع (١) . فالجميع الدولى ما زال يعيش فى حالة بدائية أفسحت فيه مبادئ العدل والقانون الطريق أمام سياسات القوى والإساليب غير القانونية فى تنظيم العلاقات الدولية وفض المنازعات . ونستطرد فنقول أن عدم قيام سلطة تشريعية مركزية ليس هو وحده مناط العلة والضعف فى هذا النظام القانونى . قيام جهاز تنفيذى يكون أداة لسيادة القانون واستخدام القوة لو لزم الأمر بشكل أكثر أحكاما مما عليه الحال اليوم لدى مجلس الأمن ، هو أيضا من الأهمية بمكان (٢) . فقد يعطل استخدام حق الفيتو المجلس من القيام بمهامه واستخدام القوة لاقرار الأمن والسلم ، كما أن انشاء قوة حربية دائمة تحت سلطة المجلس لم يصل بعد الى مرحلة التنفيذ الإيجابى . كذلك ما زال التنظيم القضائى الدولى فى حاجة الى مزيد من الالتزام بحيث تنتقل من مرحلة الاختصاص الاختيارى (٣) وتحتفظات الدول بشأن قبول الاحتكام والقضاة إلى نظام الالتزام الشامل فى التقاضى أمام محاكم دائمة تعمل على حسم كافة أنواع المنازعات وبسرعة لا تؤدى الى ضياع حقوق أصحاب المصلحة فى التقاضى وأمام قضاة ليسوا من جنسية أطراف الخصومة . ولا شك أن الانتقال من مرحلة محاكم التحكيم الخاصة المؤقتة التى تشكل لنظر قضايا بعينها ومن ثم تنفض هيئة المحكمة Ad Hoc Tribunals الى التقاضى أمام محاكم دائمة ذات قضاة دائمين (كمحكمة العدل الدولية الآن) سيساعد على قوية التنظيم القضائى الدولى وخلق عدد من قضاته الذين يتابعون تطوره ويقومون على تدوينه فى مجموعة متينة الأسباب من أحكامه .

٣ — ويجزنا الحديث فى شأن دور القضاء فى توحيد وتدوين مبادئ القانون الدولى إلى أن تبصر أولويته على التشريع فى هذا الصدد . ولدينا فى ذلك شاهد من تاريخ علم القانون إذ سبق إنشاء المحاكم والخضوع لأحكامها عن رضا واختيار من جانب المتنازعين ، دور التشريع وقيام سلطة التنفيذ فى ميدان القانون الداخلى أسوة بالقانون الدولى . فعلى العهد القديم جاء لفظ حاكم بمعنى قاضى كما عرف نظام الإدارة الحكومية داخل الدولة بمعنى كونه وظيفة للقضاء وإقامة العدل (٤) . كذلك كان القضاء أو التحكيم وحسم الخلافات بين أفراد القبيلة

(١) Mc Nair, *op. cit.*, pp. 11-12

(٢) Niemeyer, *Law without force*, p. 6

(٣) انظر المادة ٣٦ / ٢ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .

(٤) Wellhausen, *Tribal life of the Epic Period*, *The Historians History of the World*, Vol. VIII, 1926, p. 289.

بما جرى عليه السلف من عرف هو الوظيفة الرئيسية لشيخ القبيلة في عصر الجاهلية .  
 فإذا ما ثار خلاف بين قبيلتين لجأوا إلى التحكيم أمام راعب أو زعيم أو امرأة اشتهرت  
 بحكمته الحارفة وأخلاقها الرفيعة . أما تنفيذ الحكم فكان رهنا بإرادة الطرفين اللذين كانا  
 يلجئان إلى التحكيم لمعرفة القانون أو العرف أو ما تواضع عليه المجتمع في شأن النزاع ،  
 دون أن يخضعا أنفسهم لآى التزام بقبول الحكم . وهكذا كان تنفيذ الحكم موكولا لقوة  
 وسطوة المحكوم لصالحه في تنفيذ حكمه بالقوة . ولم يعرف العرب سلطة التشريع والتفيذ  
 حتى قيام الدولة العربية الأولى في المدينة . فاستلزم الدعوة إلى الدين الجديد ومبادئه  
 تغيير المجتمع الوثني الهدائي عن طريق التشريع القرآني وسنة النبي أولا واجتهاد أهل الرأي  
 وأئمة الفقه ثانياً حسب إحتياجات المجتمع الجديد وتطور الظروف والأحوال . وتنزل القرآن  
 يؤيد سلطة النبي الزمنية ويدعو المؤمنين آمراً أن ينزلوا على قضائه بنص الآية الكريمة  
 « ألا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت  
 ويسلبوا تسليها » ( قرآن ٤ - ٦٥ ) . وهكذا جاءت الآية الكريمة واضحة في شأن  
 سلطة تنفيذ الحكم وإقرار العدل وتحقيقه لما حاول العرب من قبل في عصر النبي من قيام  
 حلف الفضول لنصرة المظلوم إذا ظلم .

ولعل الحقيقة في هذا الشأن تبدو كذلك واضحة إذا ما علمنا أن المعنى الأصلي لكلمة  
 ( Parlement ) الفرنسية هو « محكمة » . أليس معنى ذلك أن وظيفة المشرع جاءت  
 لاحقة لوظيفة القضاء (١) . بل لعل في ذلك تبريراً كافياً من الناحية التاريخية لادعاء  
 القانوني الأمريكي جون جراي « بأن القانون هو في الواقع من صنع القاضي وحده (٢) » .

وفي نطاق القانون الدولي نرى أن تطوره خلال النصف قرن المنصرم قد جاء عن طريق  
 المحاكم سواء محاكم التحكيم الخاصة ( ad hoc ) أو المختطة لنظر دعاوى الرعايا الأجانب  
 ضد الحكومات ( mixed claims commissions ) أو محاكم التحكيم والعدل الدولية  
 بلاهاي . ولعلنا نلاحظ أن محكمة التحكيم الدائمة قد سبقت في قيامها عصبة الأمم بعشرين سنة ،  
 وقامت بدورها في تطوير التنظيم القضائي وإقامة صرح العدالة الدولية ، وهو الدور الذي  
 قامت من بعدها بتابعه كل من المحكمة الدائمة للعدل الدولي ومحكمة العدل الدولية .

(١) Kelsen, *Peace Through Law*, p. 21.

(٢) المرجع السابق ص ٩٣ .

ازاء ذلك قول إنه إذا أريد للقانون الدولي أن يتطور ويتقدم قدما من شأنه أن يقيم صرح سلام عالمي دائم يقوم على علاقات دولية أساسها القانون ، فإن واجبنا أن نتفحص العلاقات بين الدول على أساس نظام قانوني عالمي أكثر شمولاً لمبادئ وثقافات المجتمع الإنساني المعاصر <sup>(١)</sup> ، ولن يتأتى الكشف عن هذه المبادئ وتسجيلها وتمحيصها وتجميعها إلا عن طريق المحاكم الدولية ، فهي تسبق التشريع في هذا المجال كما رأينا . ولعل خير الحلول هو قيام منظمة من المحاكم الإقليمية في أقاليم العالم المختلفة ذات الثقافة القانونية الخاصة . وتستطيع هذه المحاكم أن تلعب دورها في تبيين مبادئ القانون الدولي ولا سيما المبادئ التي مصدرها عرف خاص لتلك الأقاليم . وبهذا يستطيع القانون الدولي في تطوره أن يتقدم إلى ما تطورت إليه الحياة الدولية الجديدة من إتفاقات في البلاد المستعمرة قديما وما تطمح إليه شعوبها من حكم نفسها بنفسها وتمسكها بتراتها وثقافتها ، وما تميز إليه حكومات وشعوب أخرى لها أفكارها الخاصة ومبادئها ونظرياتها الجديدة في القانون الدولي . فلقانون الدولي مبادئه التقليدية التي تقتض وجود مذاهب وآراء معينة كالحرية الاقتصادية وقداسة الملكية الفردية وعدم تدخل الدول في إدارة المشروعات الخاصة . أما اليوم فلم يعد لهذه النظريات ما كان لها من قداية ، بعد أن أتت الاشتراكية بغيرات جوهرية عليها كإدخال نظرية التأميم مثلا . وما زال العصر النري سيأتي بتغيرات أكثر منها <sup>(٢)</sup> .

٤ — والدعوة إلى إنشاء جهاز لامركزي من الإدارة القضائية الدولية ، يعني قيام عدة محاكم إقليمية في مختلف أقاليم العالم مع الإبقاء على محكمة العدل الدولية بلاهاي كمحاكمة استئناف . وهذه ليست دعوة مصطنعة كما يثور ذهن البعض . فحق رأينا كما أوضحنا أن هذا هو الطريق العقل لقيام نظام قانوني عالمي شامل . وانبعاث هذا الشغل من مختلف الثقافات الإقليمية والوطنية للشعوب والحضارات ، سيساعد ولا شك على الرضوخ لأحكامه والاستجابة لمبادئه وتناضل قوة الزامه سواء لدى الحكومات أو الأفراد .

ولا فينب عن ذهننا في هذا الصدد ما للعامل النفسي من أثر لا يقل في ظروف الحياة الدولية المعاصرة عن العامل السياسي أو الاجتماعي .

BART LANDHEER, Sociological Aspects of International Law, (١)  
Sonderdruck aus 'Jahrbuch für Internationales Recht', 5. Band 1964,  
pp. 212—214.

KUNZ, The changing law of Nations, A. J. I. L., January 1957—p. 77 <sup>(٢)</sup>

ولعلنا نلاحظ أن التنظيم الدولي الحديث قد راعى هذه الاحتياجات الإقليمية والظروف التاريخية والاجتماعية والنفسية ، فاعترف بالإقليمية كميّداً ، وأقر صلاحية تنظيمها ما دامت أهدافها ونشاطها لا تعارض والأغراض الأساسية للتنظيم الدولي (م ٢١ من عهد عصبة الأمم والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة) وهكذا أقام بين التنظيم الإقليمي والتنظيم الدولي نوع من التدرج في التكوين والاختصاص وطبيعة قراراتها وقوتها الملزمة<sup>(١)</sup> . فإذا تعارضت الالتزامات المبينة على معاهدة التنظيم الإقليمي مع الالتزامات القائمة بموجب الميثاق الدولي كانت للأخيرة السيادة على الأولى (م ٢٠ من عهد العصبة وم ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة) . وفُضِرَ لذلك مثلاً بالمادة الأولى من معاهدة حلف الأطلسي الشألى التي ترتب إلتزامات أطرافها على أساس ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ . ومقابلة هذه المادة بالمادتين ١٠٢ ، ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة بين بوضوح ما قصدنا إليه من وجود نوع من التدرج التنظيمي في الميدان السياسى الأمر الذى يتطلب تفكيرنا وجوده بادية ذى بدء في التنظيم القضائى الدولي . فواقع الأمر أن الأسباب السابق تبيانها تدعو إلى العدول عن الوضع القائم الذى يفترض وجود محكمة عالمية واحدة هي محكمة العدل الدولية بلاهاى ، على قمة هرم لا قاعدة له<sup>(٢)</sup> . وهكذا تشبه لدينا محكمة الاتحاد العليا التى تسبق في وجودها المحاكم الاتحادية من الدرجة الأولى مثلاً .

وتأسيس محاكم أنليية دائمة كمحاكم من الدرجة الأولى مع بقاء محكمة العدل الدولية كمحكمة استئناف من الدرجة الثانية سوف يسد هذا الفراغ سواء في جانب التنظيم القضائى الدولي وتشجيع اللجوء اليه والانصياع لأحكامه ، أو في جانب تطوير نطاق ومبادئ القانون الدولي . ولكن أكثر دقة وتحديدنا فنقول بأن هذه المحاكم الإقليمية لا يجوز قيامها الا في أقاليم معينة من العالم ، كل إقليم منها يتألف من مجموعة من الأمم والشعوب التى تحذ ثقافتها القانونية وتميز من غيرها من المجموعات والشعوب أو الأقاليم ، مثال ذلك العالم العربى والإسلامى ، وبلاد أوروبا الشرقية ، ودول جنوب شرق آسيا ، وجمهوريات أمريكا اللاتينية . ولا يعنى ذلك ، كما يقول الاستاذ أدوين دكنسون في تأييد هذه النظرية ، أن تقلل من قيمة المحكمة الدولية بلاهاى . فعلى العكس

B. BOUTROS-GHALI. Contribution à l'Etude des Ententes (١)  
Régionales. Paris 1949. Ed. Pedone. pp 110,131.

EDWIN DICKINSON. LAW AND PEACE. 1951, p. 113. ( )



من ذلك سوف يؤدي هذا التطور في التنظيم الى زيادة نشاطها وتدعيم الفقه بها . فالسعي من أجل السلام والعمل على ارساء قواعده على أساس من أحكام القضاء والعدل ، يتطلب تدعيم هذه الأسس ، وبناء الهرم من قاعدته حتى قمته ، لا من قمته الى قاعدته ؟ !

## ( ب ) الإقليمية في التنظيم القضائي الدولي

٥ — ولندلل على صدق النظرة بشأن وجوب إعادة تنظيم الجهاز القضائي الدولي ، ننقل الى جانب على لموضوع البحث . فهناك من الأسباب العملية ما استدعى بالفعل قيام محاكم أقليمية دائمة والدعوة الى قيام مثيلات أخرى لها كي تسد النقص في الاختصاص أو الضعف في التنظيم القضائي الدولي الحالي . وقد أسهب الفقهاء في ذكر هذه الأسباب وتبيان علائها ، ومن ذلك :

### قيام محاكم إقليمية لضمان وعاية حقوق الانسان :

جاء ميثاق الأمم المتحدة يدعو الى احترام حقوق الانسان ورعايتها بل جعل من ذلك احدى الأغراض الرئيسية التي قامت من أجلها المنظمة العالمية . فدياجة الميثاق تقول « نحن شعوب الأمم المتحدة . . . تؤكد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء . . . من حقوق متساوية . . . ( قد اعترفتنا ) أن تخلق الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة » .

وعلى الرغم من أن الميثاق ( وكذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان ) قد أوجب على الأمم المتحدة وأعضائها التزاما قانونيا بضمان احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ( م ٥٥ / ٢ من الميثاق ) ، التزاما يمكن القول بأن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تدفع في مواجهته بما هو من صميم السلطان الداخلي ( م ٧ / ٢ من الميثاق ) ، الا انه لم يستطع ضمان تنفيذ هذا التزام عن طريق حماية هذه الحقوق حماية قضائية ، اذ لم يرسم الميثاق أى اجراء قانوني للفصل في مثل هذه المازعات . كذلك جاء النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية خلوا من أية اشارة الى ضمان هذه الحقوق أو منح المحكمة الدولية اختصاصا في هذا الشأن اذا ما لجأ اليها الافراد بطريق مباشر لحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية .

وهكذا أوجد الميثاق حقا لم يوجد طريقا قانونيا لحماية والعمل على عدم العصف به . ومن ثم اتجه الفقهاء نحو البحث عن طريق قانون آخر لحماية حقوق الانسان وضائها عن

طريق المحاكم ، فطالبوا بتعديل النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية وتوسيع اختصاصها بحيث يسمح للأفراد بأن يكونوا أطرافا فى المنازعات التى تطرح أمامها .

يبدأ هذه المحاولة قد رُئس منها منذ البداية ، نظرا لما يتطلبه هذا التعديل ، طبقا للمادة ٦٩ من النظام الاساسى والمادة ١٠٨ من الميثاق ، من مواقعة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وما هو معتقد من استعمال أحد هؤلاء الأعضاء لحق الاعتراض . ومن ثم اتجه الرأى إلى وجوب انشاء أجهزة قضائية فرعية أو اقلية إلى جانب محكمة العدل الدولية التى نص الميثاق ونظامها الاساسى على اعتبارها الاداة القضائية « الرئيسية » للامم المتحدة ( م ٩٢ من الميثاق وم ١ من النظام الاساسى )<sup>(١)</sup> . ويؤيد هذا الرأى الأستاذ جيسوب فى دعوته إلى قيام محاكم أخرى بخلاف محكمة العدل الدولية لنظر دعاوى الأفراد<sup>(٢)</sup> ، وكما يقره صراحة الأستاذ لوترباخت بقوله « أن علاج حماية حقوق الانسان الاساسية لن تستكمل — بل هى فى الواقع ضعيفة — ما لم يفسح أمامه الطريق فى النهاية للجوء للقضاء . والمصائب التى قد تور أمام منحه هذا الاختصاص لدى محكمة دولية ذات طابع عالمى ليس لها ذات الأهمية بالنسبة إلى محكمة اقليمية أو إلى محكمة ينضم إلى عضويتها عدد محدود من الدول<sup>(٣)</sup> » .

### المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان :

ونود أن نشير فى هذا المقام إلى فكرة انشاء محكمة أوروبية لحقوق الانسان ( اتفاقية روما فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبروتوكول مارس ١٩٥٢ ) قد مثلت تقدما ملحوظا فى سبيل رعاية حقوق الانسان بإنشائها اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان ونصها على قيام محكمة أوروبية لضمان هذه الحقوق . ووظيفة اللجنة الأوروبية هنا هى القيام بالتوفيق بين أطراف النزاع ، فان لم تحصل اللجنة إلى قرار فى هذا الصدد كان عليها أن تصدر تقريرا باستيفاء النزاع للأسباب التى تستدعى عرضه أمام المحكمة الأوروبية المقترحة لحقوق الانسان . وحقيقة الأمر أنه قد ورد على هذه الاتفاقية من التحفظات ما أضعف جلواها بالنسبة للجنة كضمان تحقيق لحقوق الفرد . فهى لا تقبل شكاوى الأفراد الا ضد الدول التى أعلنت قبولها لهذا المبدأ ومن ناحية أخرى

LAUTERPACHT. International law and Human Rights. 1950. (١)  
pp. 292, 373, 372-581-387.

JESSUP. P. A Modern law of nations 1952 pp. 155-156 (٢)

LAUTERPACHT, op. cit, pp. 291-292. (٣)

تستطيع اللجنة أن ترضى بأغلبية عادية شكاوى الأفراد إذا رأت علم جدتها . كما لا يستطيع الأفراد أن يقيموا الدعوى أمام المحكمة المقترحة ضد الحكومات التي تستنم إليها الإبناء على تقرير من اللجنة باستيفاء أسباب دعواهم للشروط المطلوبة ، وإلا لم يصبح أمام الفرد اللجوء إلى الطريق التقليدى لرفع دعواه عن طريق تبني دولته لها .

ولم يستحدث قيام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان جديداً من حيث المركز القانونى للفرد في مواجهة القانون الدولى . فهى من ناحية تقوم بعمل من أعمال التوفيق أحبط بكثير من الضمانات في صالح الدول ، كما تلعب الاعتبارات السياسية دورها في تقرير نتائج أعمالها . ومن ناحية أخرى يعتبر منح الفرد حق التقاضى مباشرة أمام محكمة دولية دائمة أعضاؤها من القضاة هو الخطوة الإيجابية في سبيل الاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولى . من هنا تبرز أهمية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على الرغم مما ورد على حق الفرد في اللجوء إليها من قيود وإجراءات نصت عليها الاتفاقية . فالمحكمة الأوروبية المقترحة هي جهاز قضائى ذو إجراءات قانونية صرفه فعل على إحترام حكم القانون وتفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان . وقد قبلت الاختصاص الإلزامى للمحكمة المقترحة خمس دول هي بلجيكا والدانرك وألمانيا الاتحادية وإيرلندا وهولندا . وإلى أن تصرح ثلاث دول أخرى بقبول هذا الاختصاص (م ٥٦ من الاتفاقية) ستظل المحكمة فكرة تعلق عليها الآمال .

#### تقاضى الأفراد أمام محكمة أمريكا الوسطى :

ولعل هذا هو خير مثال لاقتراح إمكانية شمول إختصاص المحاكم الإقليمية للدعوى الأفراد بشأن إحترام حقوقهم ورعاية حرياتهم الأساسية . فقد نصت المادة الثانية من نظام هذه المحكمة ( معاهدة واشنطن في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ) على قبول المحكمة لمثل هذه الدعاوى .

وقد نظرت المحكمة في عمرها القصير عشر قضايا نصف عندها قضايا أفراد ضد حكومات <sup>(١)</sup> والواقع أن نظرها مثل هذه القضايا من جانب المحكمة واتساع اختصاصها ليشمل دعاوى الأفراد كان طريقاً طبيعياً لارساء قواعد الوحدة المنشودة بين دول أمريكا

---

MANLEY HUDSON. The Permanent Court of International (١)  
Justice, pp. 69-70, International Tribunals, 1934, pp. 68.

الوسطى الخمس على أسس متينة ، ولو أن الدور الذى لعبه قضاة المحكمة فى حفر الأفراد على رفع ثلاث من هذه الدعاوى ، الى جانب أسباب أخرى ، ورفض جواتيمالا تنفيذ حكم قضية خليج فونسكا ، كانت سببا من أسباب انهيار أول محكمة قضائية دولية فى التاريخ .

### محكمة أمريكية لحقوق الانسان :

وفى سنة ١٩٤٨ أعلن المؤتمر الدولى التاسع للدول الأمريكية الذى انعقد فى بوجوتا: أن رعاية وضمان حقوق الانسان فى المجتمع الأمريكى يجب أن تؤمن بإنشاء محكمة أمريكية. لحقوق الانسان . وفى القرار رقم ٣١ أوصى المؤتمر « اللجنة القانونية الأمريكية بصحضر مشروع نظام أساسى لإنشاء محكمة أمريكية لحماية حقوق الانسان . وبعد أن يقدم المشروع لحكومات الدول الأمريكية لبحثه والتعليق عليه ، يحال الى المؤتمر الأمريكى العاشر لدراسته (١) » .

### عيوب المحاكم الخاصة :

٦ - وقد استرعى نظر الفقهاء ما اطلوى عليه نظام المحاكم الخاصة والتي تشكل مؤقفاً لنظر دعاوى خاصة من عيوب برغم كثرة ما أصدرت من أحكام فى منازعات قانونية (٢) فتشكيلها يقتضى فترة طويلة من الزمن ومفاوضات قد تنتهى برفض أحد الأطراف تسمية قضاته أو منازعته فى شأن اختصاص المحكمة أو فى شأن النزاع . كذلك يلاحظ أن تكاليف إنشاء محكمة خاصة لنزاع واحد مثلاً هى عادة كبيرة .

وقد لعبت مثل هذه المحاكم دوراً كبيراً فى حياة الدول الأمريكية واشتهر عنها التأخير فى الفصل فى المنازعات وبالتالى أضعاف ثقة أطراف الخصومة فى الحصول على حقوقهم حتى قيل بشأنها « أن تأخير الحصول على الحق هو بمثابة ضياعه (٣) » . وفى هذا الصدد يقول شارلز ايفانز هيوز :

« يختار المحكمون للفصل فى نزاع ما بعد نشوء النزاع . وبعد أن يصدر الحكم توفى حياة المحكمة . وهكذا تنفق أموال لا داعى لها لإنشاء محكمة خاصة لكل قضية ، ليس

The Final Act of the Ninth International Conference of American States *Annals of the Organization of American States* Vol. I No. 1 pp. 111-139.

Sir Cecil Hurst. *International Law*, 1950, pp. 81-87. The Murdock Report pp. 92, 66, 97.

"Justice delayed is justice denied" (٣)

هذا فحسب بل أن في ذلك خسارة محققة في خبرة القضاة لعدم مواصلتهم لأعمالهم . ومن هنا يقاسى تطور القانون . فبدلاً من وجود مجموعة مترابطة من الأحكام تقوم عليها هيئة دائمة من القضاة يعملون على خلق قانون ملون ، نجد هناك متفرقات مبعثرة قامت بعملها المحاكم المؤقتة ، دون ارتباط بين بعضها والبعض (١) .

نرى مما تقدم أن ما ندعو إليه من لا مركزية في التنظيم القضائي الدولي هو أمر موجود بالفعل خلال هذا الانسياب في التنظيم بين محاكم التحكيم والمحاكم المؤقتة ولجان دعاوى الأفراد المختلطة ومحكمة العدل الدولية ، بل نظراً لعدم وجود قاعدة لحجية الأحكام في التنظيم القضائي الدولي (٢) . ولعلنا بادراك هذه الحقيقة نضم حجج المعارضين والداعين إلى المركزية الجامدة متمثلة في وجود محكمة عالمية واحدة في لاهاي . ووضعا للأمر في نصائها نقول أن دعوتنا تلوم في الواقع حول صب هذا الانسياب في قواعد أكثر صلابة بتشكيل محاكم اقلية دائمة تعمل على خلق نظام قانوني متماسك من أحكام المحاكم وجهاز قضائي أكثر فعالية من النظام الحاضر .

#### ضعف الثقة في محكمة العدل الدولية :

٧ — لن نستعرض هنا الجوانب النظرية لهذا الموضوع سواء من ناحية أسباب ومدى تناقص عدد الدول التي قبلت الانضمام للاتزام للمحكمة أو الشروط المتعددة التي تحفظت بمتعضاها الدول التي قبلته على هذا الانضمام ولكننا سنتناول هنا الجوانب العملية الملموسة لضعف الثقة في المحكمة من جانب الدول غير الأوروبية بالذات .

ونستطيع أن نقول أنه على الرغم من الازدياد المطرد في عدد المنازعات الدولية للقانوني منها وغير القانوني ، والتي قد تصلح في مجموعها للعرض على المحكمة للحكم فيها على أساس القانون أو قواعد العدالة، وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من هذه المنازعات ما زال يقوم بالفصل فيه محاكم التحكيم الخاصة والمؤقتة ، فإن عدد القضايا التي لجأت فيها الدول في هذا الشأن إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، ومحكمة العدل الدولية ، هو عدد قليل جدا . يقول هلمسون أن ٦٥ قضية فقط هي التي عرضت على المحكمة الدائمة للعدل الدولي في فترة ما بين الحربين .

Charles Evans Hughes. Proceedings of the A. S. I. L., 1923, p. 77. (١)

Hans J. Morgenthau. Politics Among Nations 1954 [p. 269. (٢)

وقد أصدرت المحكمة في شأنها ٣٢ حكماً و ٢٧ فتوى وأكثر من مائتي قرار<sup>(١)</sup>. وهكذا لم تعالج هذه المحكمة سوى أقل من بـ في المائة من مجموع المنازعات التي كانت تصلح للعرض عليها<sup>(٢)</sup>. والواقع أنه لم يعرض على هذه المحكمة أو على محكمة العدل الدولية سوى بعض القضايا الهامة. فلم تر الدول ضرورة لاتخاذ الاجراءات بشأن معظم المنازعات التي ثارت بينها لعرضها أمام المحكمة الدولية نظراً لبعدها في بعض الحالات، أو لكثرة التفقات في حالات أخرى، أو لعدم أهمية النزاع للعرض على محكمة تألف من خمسة عشر قاضياً. من ذلك أن اللجنة المخططة الأمريكية المكسيكية التي انشئت سنة ١٩٢٣ قد نظرت ٣٦١٧ قضية، بينما كان عدد دعاوى الأفراد التي تبنتها الدول للعرض على المحكمة الدائمة للعدل الدولي قليل جداً<sup>(٣)</sup>.

والمقارنة بين أعمال المحكمة الدائمة للعدل الدولي وأعمال محكمة العدل الدولية في فترة محددة كالعشر سنوات التي تراوح بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٨ والعشر سنوات التي اقتضت بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥٤، يظهر لنا تقاصاً في عدد القضايا التي نظرت أمام المحكمة الجديدة. فالحكمة الأولى نظرت في تلك الفترة ٣٢ قضية، قضت فيها بـ ١٤ حكم وأدلت بـ ١٦ فتوى و ٢٣ قراراً. أما عدد القضايا التي نظرت أمام محكمة العدل الدولية وعدد الفتاوى فهي أقل من العدد المشار اليه ولو أن عدد الأحكام متساو.

وقد استمر هذا التقاص في فترة الحرب الباردة منذ سنة ١٩٥١؛ كما تشهد مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بعزوف الدول الأعضاء عن الالتجاء الى الأساليب القضائية ومبادئ القانون لفض منازعاتهم بشكل أكثر مما كان عليه الحال في عهد جمعية عصبة الأمم. وفي هذا الصدد نود أن نلمح الى أنه ولو أن محكمة العدل الدولية قد اثبتت صلاحيتها لنظر المنازعات بين دول المعسكر الغربي، ومن بينها بعض المنازعات ذات الأهمية السياسية كقضية مصادير الأسماك بين الروماني وبلغاريا، إلا أنها قد فشلت في اجتذاب دول المعسكر السوفيتي نحوها. ليس هذا فحسب بل لم تعرض عليها سوى قضية واحدة تتعلق بدول المعسكرين معاً، ألا وهي قضية مضيق كورفو بين البانيا وبلغاريا. وقد رفضت البانيا تنفيذ الحكم الصادر ضدها. وجدير بالذكر أن التقصير في الالتجاء الى المحكمة لم يبد من جانب الدول وحدها

HUDSON, International Tribunals, *op. cit.* p. 11. (١)

Sir Cecil Hurst. The Murdock Report, *op. cit.* p. 96. (٢)

HUDSON, *op. cit.*, pp. 194, 196. (٣)

بل ظهر أيضا من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . فالجمعية العامة وحدها دون غيرها من أجهزة الأمم المتحدة هي التي طلبت فتاوى من المحكمة في تسع مسائل قانونية . ولم يستعمل هذا الحق من الوكالات المتخصصة سوى مؤسسة اليونسكو بشأن حكم المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ضلها ( فتوى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ) .

وقد يكون من أسباب قلة عدد القضايا أمام المحكمة العالمية ضيق إختصاصها بحيث لا يشمل سوى الدعاوى التي تقوم الدول برفعها . فلا يجوز مثلا تقاضى منظمة دولية ، رغم تمتعها بالشخصية الدولية ( كهيئة الأمم المتحدة ) أمام المحكمة لأنها ليست دولة ولا شك أن هذا قص في التنظيم القضائى الدولى يوجد ثغرة يجب سدها لاستكمال نظامه .

التوزيع الجغرافى للقضايا التى نظرت أمام المحكمة الدولية بلاهاى :

٨ — من المعلوم أن مجموعة الدول الأوروبية هي التي قامت على إنشاء محكمة التحكيم الدائمة والمحكمة الدائمة للعدل الدولى ، وهي التي قامت كذلك بالاتفاق عليها مالياً أكثر من سواها من الدول غير الأوروبية . وقد اتخذت كلا المحكمتين ومحكمة العدل الدولية من بعد مقرها بلاهاى في غرب أوروبا . فليس غريباً إذاً أن نرى القلة في هذا المحاكم قد توفرت لدى دول أوروبا ، ودول غرب أوروبا بالذات ، أكثر منها لدى الدول غير الأوروبية . فمعظم القضايا التي رفضت أمام هذه المحاكم هي بين دول أوروبية ، ومعظم العدد الباقي قد قامت برفعه دول أوروبية أيضاً ضد دول غير أوروبية .

من ذلك أن القضايا التي رفضت أمام المحكمة الدائمة للعدل الدولى والتي كان أحد أطراف الخصومة دولة غير أوروبية هي :

١ — قضية فسخ معاهدة ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ التي رفضتها بلجيكا ضد الصين في ٨ يناير سنة ١٩٢٧ . وقد رفضت الصين الاعتراف باختصاص المحكمة في هذا الشأن .

٢ — قضية دين البرازيل التي رفضتها فرنسا ضد البرازيل في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٩

٣ — قضية ويمبلتون ( ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ ) وأرض ميل ( ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢ ) التي اشتركت فيها اليابان كلحى دول الحلفاء ضد ألمانيا .

أما فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية ، فيلاحظ أنه ما من دولة واحدة من دول المجموعة السوفيتية أو دول المجموعة الإفريقية الآسيوية قد قامت برفع قضية واحدة أمام

هذه المحكمة . ولعله من الملاحظ أيضاً أنه ما من دولة عربية واحدة أو إحدى دول المجموعة السوفيتية قد قبلت الاختصاص الإلزامي للمحكمة المذكورة . أما القضايا التي عرضت عليها والتي كان أحد أطراف النزاع فيها دولة أوروبية فهي :

١ — قضية مضيق كورفو بين إنجلترا والباينا (٢٢ مايو سنة ١٩٤٧) وقد قبلت البانيا اختصاص المحكمة في هذا الشأن بموجب تصريح خاص بهذه القضية أرسل بكتاب إلى مسجل المحكمة في ٢ يولييه سنة ١٩٤٧

٢ — رفعت أمريكا ثلاث دعاوى ضد هنجاريا والاتحاد السوفيتي (٣ مارس سنة ١٩٥٤) وضد تشيكوسلوفاكيا (٢٩ مارس سنة ١٩٥٥) وضد الاتحاد السوفيتي (٢ يونيه سنة ١٩٥٥) بشأن بعض الحوادث الجوية . وقد رفضت دول الكتلة السوفيتية الثلاث الخضوع لاختصاص المحكمة في هذا الشأن .

٣ — رفعت فرنسا دعوتين أحدهما ضد مصر في قضية حماية المواطنين الفرنسيين (١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩) وثانيتها ضد لبنان بشأن شركة كهرباء بيروت (١٤ أغسطس سنة ١٩٥٣) وكان اختصاص المحكمة في الحالتين قائماً على نصوص خاصة في الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا وكل من البلدين في هذا الشأن .

ولم تنظر القضيتين نظراً لتنازل فرنسا عن السير في الدعوى ، بعد الوصول الى حل في صدد النزاعين بالطرق الدبلوماسية .

٤ — وقد كانت قضية شركة البترول الإيرانية الانجليزية — (ومن ثم قضية جواين الهند والبرتغال المنظورة الآن — هي القضية الوحيدة التي نظرت أمام محكمة العدل الدولية بموجب قبول ايران لاختصاص المحكمة الإلزامي . ومع ذلك فقد رفضت ايران اختصاص المحكمة بنظر النزاع ، وأعلنت عدم خضوعها للقرار التمهيدي باتخاذ الاجراءات التحفظية على ممتلكات الشركة ، ثم سحبت اعلان قبولها للاختصاص الإلزامي للمحكمة . وقد حكمت المحكمة بعد ذلك بعدم اختصاصها في النزاع كما هو معلوم .

ونستطيع القول أن دول أمريكا اللاتينية قد أظهرت كذلك ضعف ثقياً في محكمة العدل الدولية القائمة بلاهاي . ففي قضيتي حق الانتخاب (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠) وهايادي لا تور (١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠) التي رفضها كولومبيا ضد بربو بموجب اتفاق خاص ، لم يصادف حكم المحكمة هوى لدى شعوب أمريكا اللاتينية ، فانقذه الرأي العام تقداً مرياً ،



كما انفقده حكومة كولومبيا علنا لأن المحكمة لم تستطع أن تلبى بوجهة نظر واضحة بصدق حق الالتجاء . وقد طالبت الصحافة في أمريكا اللاتينية حينئذ بإنشاء محكمة ملل أمريكية تستطيع أن تفهم عرف شعوب أمريكا اللاتينية وعاداتهم .

أما في ما عدا هاتين القضيتين اللتين تعلقتان بواقعة واحدة ترتبط بحق هابادي لا نور في الالتجاء ، فإن جميع القضايا الأخرى قد قامت برضاها دول أوروبية ضد دول أمريكا اللاتينية . فرفضت أمارة لخنشنتين دعوى ضد جواتيمالا بموجب الاختصاص الإلزامي ( ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ ) ، وقد عارضت جواتيمالا اختصاص المحكمة مدعية انتهاء مدة إعلانها بقبول الاختصاص الإلزامي في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ؛ ولكن المحكمة رفضت دفع جواتيمالا بعدم الاختصاص وفصلت نهائيا في القضية في ٦ أبريل سنة ١٩٥٥

كذلك رفضت إنجلترا دعوى من شيلي والأرجنتين تعلقتان بالسيادة على بعض مناطق القطب الجنوبي ( ٤ مايو سنة ١٩٥٥ ) وقد رفضت شيلي اختصاص المحكمة بخطاب منها الى مسجل المحكمة في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٥ وكذلك فعلت حكومة الأرجنتين في خطابها بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٥٥

#### أهمية قيام محاكم أقلية متخصصة :

٩ — والواقع أن الحقائق التي أسلفنا الإشارة إليها دليل على عدم تراضى الدول باللجوء الى المحكمة الدولية ، وضعف قوتها في الأساليب القانونية لحل المنازعات ، أكثر من كونها عيوب أو دليل على ضيق اختصاص محكمة العدل الدولية . فاختصاص هذه المحكمة وأن كان قاصرا على الدول كشخص للتقاضى أمامها ، فإن الدول تستطيع أن تثبت أى نزاع يس مصالح أفرادها . وأن كان اختصاص المحكمة الإلزامي يقتصر على المنازعات القانونية فقط ( م ٣٦ / ٢ ) فإن أطراف نزاع بينهما يستطيعون أن يرتضوا عرضه على المحكمة الدولية للفصل فيه على أساس مبادئ القانون ، لو ارتضوا وصفه بأنه نزاع قانوني ، أو بطريق مبادئ العدالة ( م ٣٨ / ٢ ) لو كان نزاعا سياسيا لا يصلح لططبيق المبادئ المعترف بها للقانون الدولي .

يبد أن تقرير هذا الاختصاص الشامل للوظيفة القضائية بوضوح يقتضى في الواقع تذليل سيادات الدول المنضمة للمحكمة . ف نظام الولاية الإلزامية في المنازعات القانونية لم ينشأ في الواقع إلا بمثابة توفيق بين أنصار الاختصاص الإلزامي الشامل والمدافعين عن السيادة

الكاملة للدولة وعدم خضوعها لسلطة قضائية أعلى منها . . . كذلك تقرير حق الأفراد في اللجوء المباشر الى الحاكم الدولية للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم هو أمر ضرورى وحيوى أصبح يتطلبه ضمان هذه الحقوق والحريات .

لهذا أصبح من الضرورى توسيع نطاق الاختصاص الاى لى الساكم الدولية بحيث يشمل الأفراد والهيئات الدولية بالنسبة إلى أشخاص المتقاضين ، وبحيث يشمل كافة أنواع المنازعات بالنسبة لطبيعة النزاع ، أمرا يتطلب تنظيما جديدا في القضاء الدولي وتذليلا لسيادات أعضاء الأسرة الدولية . وفي رأينا أن تذليل هذه السادات يمكن أن يتم في الحل الإقليمى بشكل أوفى وأمرع مما ينتظر له في المحيط الدولي .

لذلك كان إنشاء ساكم إقليمية هو وسيلة أفضل للوصول إلى هذه الغاية ، ولا سيما أن اختصاص المحكمة الدولية ونظامها الأساسى هو أمر من الصعوبة بمكان نظرا للظروف التى أشرنا إليها .

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى محكمة الاتحاد الأوروبي للصلب والفحم التى يجرى نظامها الأساسى تقاضى الأفراد والسلطة العليا للاتحاد والهيئات غير الحكومية والجمعيات . ودراستنا للسلطات التى تتمع بها هذه المحكمة ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أحكامها مباشرة عن طريق الإجراءات القضائية الوطنية لكل بلد يطلب تنفيذ الحكم فيه ، توضح لنا إلى أى مدى يمكن تذليل كثير من العقبات والصعاب التى تعترض القضاء الدولي في الحل الإقليمى . أكثر منه في الميدان الدولي . فمن ناحية اختصاص هذه المحكمة المتعلق بأشخاص المتقاضين يمكن للدول أن تقاضى أمام المحكمة . وفي هذه الحالة تقوم المحكمة بتطبيق قواعد القانون الدولي . كذلك يسمح نظام المحكمة لنير الدول من الأفراد والهيئات غير الحكومية والمؤسسات الصناعية بالقاضى أمامها لتطبيق قانون الاتحاد الأوروبي للصاب والفحم وتفسير المعاهدة المؤسسة له . والمحكمة هنا تقوم بتطبيق القانون الداخلى للاتحاد إلى جانب دورها في تطبيق قواعد القانون الدولي <sup>(١)</sup> .

### (ج) تنازع الرأى بشأن اللامركية

١٠ — في هذا الصدد نورد صرح أخرى من جانب المعارضين لتقيام جهاز لامركى .

ALBERT VAN HOUTTE. La Cour de Justice de la Communauté (١)  
Europeenne du Charbon et de l'Acier, European yearbook—The Hague,  
1956, p 184.

من المحاكم الاقليمية الدائمة . وتتلخص حجج هذا الفريق في قول ولفريد جنكز . « قد تستوحى المحاكم الاقليمية في أحكامها المفهومات القانونية لأقاليمها المختلفة . وبهذا قد تتضمن حياتها مبادئ متعارضة بشكل قد يكون خطراً على وحدة القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التي تصبح وحدة القاعدة القانونية بشأنها أمراً لا غنى عنه . لهذا يكون التأثير الموحد الناشئ عن قيام محكمة كبرى واحدة هو أحد الشروط الضرورية لوجود نظام عالمي شامل وفعال للقانون الدولي (١) » .

١١ - وكانت نفس هذه الفكرة التي ساقها لنا جنكز ، هي أحد الأسباب التي بنى عليها المؤتمر الدولي الثامن للدول الأمريكية المنعقد في ليا سنة ١٩٣٨ قراره بتأجيل إنشاء محكمة عدل أمريكية ؛ إذ نص القرار رقم ٢٥ لهذا المؤتمر على أنه « نظراً للطابع العالمي لمبادئ القانون ، والرغبة الطيبة في أن تقوم محكمة للعدل بالفصل في المنازعات طبقاً للأظمة القضائية المختلفة في القارة الأمريكية ، وما قد ينشأ عن ذلك من صعوبات ، فإن تأسيس هذه المنظمة القضائية — وإن كان ما يزال موضع العناية من معظم دول هذه القارة ، بغض النظر عن عضويتها في المحكمة الدائمة للعدل الدولي بلاهاي التي تتميز باتساع نطاق اختصاصها — وإن كان ما زال صعب التحقيق في الآونة الراهنة ، فيجب ألا تستبعد فكرة إنشاء هذه المؤسسة التي يهدف من ورائها إلى قيام أركان العدالة في أمريكا ، عندما تنادي بذلك الظروف . بل يجب أن تؤكد الدول الأمريكية رغبتها الاجماعية في إنشاء محكمة عدل أمريكية تضم لعضويتها جميع دول القارة ، وتمثل فيها جميع نظمها القانونية » .

وهكذا لم يوصد مؤتمر ليا الباب في وجه الدعوة لإنشاء هذه المحكمة ، وإن كان طرح الفكرة إلى أجل غير مسمى . حتى إذا جاء مؤتمر بوجوتا ( المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية في سنة ١٩٤٨ ) ، طرح موضوع إنشاء هذه المحكمة جانباً واستبدل به مشروع إنشاء محكمة أمريكية لحقوق الانسان وهي التي سبق لنا الإشارة إليها . في هذا الصدد قرر مؤتمر بوجوتا أن إنشاء محكمة أمريكية إقليمية ذات اختصاص شامل هو أمر يثير شكوكاً وتضارب آراء بشأن اختصاص وأهمية محكمة العدل الدولية التي يجب أن تكون المحكمة الأولى للدول الأمريكية .

---

WILFRED C. JENKS. Regionalism in International Judicial (١)  
Organisation, A. J. I. L., April 1943., pp. 315-316.

وقد كان واضحا حينئذ ، كما كان من قبل ، ان الولايات المتحدة كانت المعارض الرئيسي لفكرة إنشاء محكمة عدل أمريكية ، وتحت تأثيرها صرف النظر دائما عن فكرة إنشاء هذه المحكمة وخاصة خلال هذين المؤتمرات . من ذلك قول وارن « لقد أعطت وزارة خارجية الولايات المتحدة تعليماتها مرات عديدة في سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٨ لفودها في المؤتمرات الأمريكية بأنها لا ترغب في إنشاء محكمة عدل لأمريكا للأسباب التي سبق للوزيرين كيلوج وهيويز أن أدليا بها <sup>(١)</sup> . والواقع أن النظام القانوني في الولايات المتحدة — وكندا — يقوم على نظام القانون العام ( Common Law ) الانجلوسكسوني وسوابقه ، وهو في هذا يختلف عن النظام القانوني لبقية القارة الأوروبية . فهل ترفض الولايات المتحدة الأحكام أو القضاة إلى محكمة يمثل معظم قضائها نظاما قانونيا مختلفا وهو النظام القانوني لأمريكا اللاتينية ؟ الواقع أن الولايات المتحدة لم تجد في تأسيس جهاز قضائي يمثل هذا التكوين ضامنا حقيقيا لمصلحتها <sup>(٢)</sup> .

#### توحيد الأنظمة القانونية في البلاد العربية :

١٢ — يختلف الوضع في البلاد العربية عنه في الجمهوريات الأمريكية . فمحاولة توحيد الأنظمة القانونية في البلاد العربية ومشروع إنشاء محكمة عدل عربية كما أشار إليه ميثاق جامعة الدول العربية (المادة ١٩) وقرار مجلس الجامعة في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ ، وهو في رأينا تعبير واضح وصريح عن الاعتقاد بوحدة الثقافة القانونية في العالم العربي ، وحدة تقوم على أساس وجود التشريع الاسلامي كنظام قانوني متميز لهذه المنطقة من العالم ؛ نظام قانوني يكون جزءا لا يجزأ من ثقافتنا التاريخية في الماضي والحاضر والمستقبل ، وفته خاص ينبع من تراث العرب وحضارتهم - ولا شك أن قيام محكمة عدل عربية تمثل المبادئ الصالحة والمتطورة لهذا الفقه — إذا أريد لها ذلك — سوف يخلق لها كثيرا من القوة في الدور الذي ستقوم به ، أو الذي قد تستطيع القيام به في الكشف عن المبادئ الدولية في الشرع الاسلامي وتلويها ، كما قد يصفها بنوع من التبر بصد القانون الذي تقوم بتطبيقه ؛ بل قد يجعل منها مؤسسة لا قضائية فحسب ، بل قومية أيضا ، تعمل على سيادة الأمن والسلم عن طريق تفهم العرف الخاص بشعوب هذه المنطقة ومعتقدات وعادات سكانها .

Tuhy Evans Warren, The Projected Inter-American Court of Justice <sup>(١)</sup> as a Part of the Inter-American Peace Machinery, Stanford Univ. August, 1950, P. 208.

HUDSON, International Tribunals p.p. 177, 178. <sup>(٢)</sup>

ولا شك عندنا أن الثقة في فض المنازعات بين الدول العربية أملم قضية عرب هو أدعى للطأينة والثقة من جانب أطراف الخصومات ، في هذه الفترة الدقيقة من حياة الأمة العربية والدعوة المتحمسة للمحافظة على كيان العرب وتأسيس وحدتهم وتدعيم عناصر قوتهم . ولا تعنى الدعوة إلى قيام محكمة عدل عربية أى اتجاه تعصى إزاء وحدة القانون الدولى أو لاضعاف سلطة محكمة العدل الدولية . فالرغبة لدى العرب في التعاون الدولى خالصة وواضحة في اشتراكهم وتأييدهم للتنظيمات العالمية الحاضرة ، ودعوتهم إلى حل المشكلات الدولية على أساس من العدل والقانون أوضح إزاء ما يطرع حولهم من أطماع للدول الكبرى وما تقامى بلادهم من الاستمرار في مناسبات القوى . ولا تقوم عندنا الدعوة إلى محكمة عدل عربية إلا في نطاق دعوتنا في هذا البحث إلى إنشاء منظمة متكافئة مترابطة من المحاكم الإقليمية تشمل محكمة العدل الدولية كمحكمة عليا للاستئناف في بعض الحالات الهامة . وبعد كل هذا سيكون قيام هذه المحكمة وغيرها أحد العوامل للقيام بمجهود مشترك نحو تطوير وتنويع مبادئ القانون الدولى في كافة أرجاء المعمورة والتعرف عليها والاتفاق التام بشأنها على مدى أوسع وبطريقة طبيعية وأسلم . وأخيراً تعنى الدعوة إلى قيام محكمة عدل عربية أن العرب على الرغم من رغبتهم الصادقة في التعاون الدولى والمساهمة في تكوين المثل العليا للعدالة الدولية ، يؤمنون بثلمهم الخاصة بمبادئهم التقليدية ويعملون على تطويرها حسب احتياجاتهم الإقليمية والمحلية .

### الجانب النفسانى للمشكلة :

١٣ — والمشكلة أولاً وأخيراً لها جانبها النفسانى . فالدعوة إلى المركزية وتوحيد الجهاز القضائى الدولى في محكمة واحدة دولية بلاهاى وما يصاحب هذه الدعوة من اعتبارات الخوف على وحدة النظام القانونى الدولى هى في الواقع تغليب لاعتبارات الفهم السياسى لتطور المجتمع الدولى وقضية السلم والتنظيم الدولى . بيد أننا يجب ألا تغلب الفهم السياسى للأمر عن فهم ما يعترض التعاون الدولى اليوم من صعوبات ومشاكل تعود إلى الجانب النفسانى في أساسها وحقيقتها . فالأزمة الحقيقية التي تعانيها محكمة العدل الدولية اليوم وقلة عدد القضايا التي تعرض عليها وما يرتبط بذلك في الوقت نفسه من دعوة إلى قيام محاكم إقليمية هنا وهناك ، هى في الواقع أزمة نفسية ، أزمة ثقة يعانيها القانون الدولى في أساسه ونظامه . فما قد تعتبره مجموعة من الدول وتنتهى إلى الاعتراف بكونه عدل وحق قد لا تعتبره مجموعة أخرى من الدول أنه كذلك ، بل يجب أن نقره مجموعة الأمم وتعترف به كقاعدة من قواعد الأخلاق الدولية حتى يمكن له أن يطور

ليصبح مبدعاً من مبادئ القانون المنتهى إليها<sup>(١)</sup>. ولا شك أن لهذا الاعتبار النفساني أهمية بالنسبة إلينا وإلى غيرنا من مجموعة الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال، الحريصة على سيادتها والعاملة على امتداد القانون الدولي واتساع نطاقه ليشمل ما تقره من مبادئ العدل والحق والقانون وما يلاقى احتياجاتها الإقليمية. وفي ذلك يقول الفقيه همدسون: «إذا كان هناك ثمة اتجاه نحو المركزية في التنظيم القضائي الدولي حرصاً على صيانة وحدة وعالية القانون الدولي فإن ذلك لا يعني إهمال الاحتياجات المحلية. فحيث ترغب الدول في إقليم ما أن تواجه هذه الاحتياجات بإنشاء محاكم محلية (إقليمية) لتقضى في خصوماتها المحلية، يجب أن تترك لها الحرية لعمل ذلك<sup>(٢)</sup>».

### محكمة إقليمية لأوروبا الغربية :

١٤ — وكانت الاعتبارات السابقة سبباً في ظهور كثير من المقترحات الداعية إلى إنشاء محاكم إقليمية كمحكمة العدل العربية ومحكمة العدل الأمريكية. ومنذ عهد غير بعيد قامت الدعوة إلى إنشاء محكمة إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ<sup>(٣)</sup>.

بل لعلنا نذكر ما أثير بمؤتمر لاهاي الكبير في مايو سنة ١٩٤٨، غداة قيام الدعوة لإنشاء مجلس لأوروبا، من رغبة في قيام محكمة إقليمية لأوروبا الغربية.

والواقع أن فكرة إنشاء محكمة أوربية هي فكرة قديمة تعود إلى فترة انعقاد مؤتمر الحركة الأوروبية في فينا سنة ١٩٣٥ برئاسة الدكتور شيشنج وكذلك مؤتمر الحركة الأوروبية للقيدرلين الذي انعقد بمؤترية في أغسطس سنة ١٩٤٧. ومن ذلك أن صرح ونستون تشرشل في مارس سنة ١٩٤٣ قائلاً «يجب أن نحاول من أجلنا نحن كي نجعل من مجلس أوروبا، أو كيفما سيكون اسمه، عصبه ذات تأثير حقيقي تمتلك جميع القوى الفعالة. فحكون لها محكمة عليا للبت في منازعاتها، فضلاً عن القوات الوطنية والدولية التي يجب أن تكون على استعداد لتنفيذ قرارات تلك المحكمة ولتضع أي اعتداء قد يقع في المستقبل».

وقد أقر مؤتمر لاهاي الكبير في مايو سنة ١٩٤٨ فكرة إنشاء محكمة لأوروبا، ولكن فكرة إنشائها كمحكمة إقليمية ذات اختصاص شامل قد استبدل بها محكمة لحقوق الإنسان

(١) KELSEN, Law and Peace, *op. cit.*, p. 37. 38.

(٢) MANLEY HUDSON, International Tribunals, p. 252.

(٣) JENKS, *op. cit.*, p. 314

وهي المحكمة التي نصت على قيامها الاتحادية الأوروبية لحقوق الانسان . ولا شك أن لهذا الاتجاه من جانب مؤتمر لاهاي ومجلس أوروبا ما يبرره تبريرا سليما . إذ لا داعي لإنشاء محكمة إقليمية ذات اختصاص شامل لأوروبا الغربية إلى جانب قيام محكمة العدل الدولية بلاهاي أى في أوروبا الغربية أيضا ، فضلا عما أشرنا إليه من أن الكثرة الغالبة من القضايا التي تعرض عليها هي أوروبية .

وبالرغم من ذلك فما زالت فكرة إنشاء محكمة شاملة للاختصاص لأوروبا الغربية تفتقد في السير وتدعيا لما يتخذ هناك من خطوات نحو تدعيم الوحدة الشاملة في ميادين السياسة والاقتصاد والشئون العسكرية والاجتماعية . فصت معاهدتي باريس ( ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ ) لإنشاء اتحاد الدفاع الأوروبي والاتحاد السياسي لأوروبا ، على إنشاء محكمة عدل للفصل في المنازعات التي تثار في نطاق هذين الاتحادين . ونصت المعاهدتين على تكوين المحكمتين على نمط محكمة الاتحاد الأوروبي للصلب والقلم .

وهكذا نرى المسيو جان مونييه في خطابه الشهير بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ يقول « بأن محكمة الاتحاد الأوروبي للصلب والقلم سوف تتطور لتصبح محكمة إقليمية عليا لأوروبا الغربية المتحدة . فلن تصبح وظيفتها العمل على سيادة حكم القانون بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي للصلب والقلم فقط ، ولكن ستعمل أيضا على تطبيق قوانين الاتحادات الأوروبية التي ستنشأ في المستقبل » . أى أنه يتنبأ لمحكمة اتحاد الصلب والقلم بأن تتطور لتصبح محكمة عليا للاتحاد الأوروبي الكبير في مختلف ميادينه .

#### عود إلى محكمة العدل الأمريكية :

١٥ — وتحت ضغط الظروف الخاصة والاحتياجات الإقليمية للقارة الأمريكية ، كان طبيعيا أن تدعو الحاجة من جديد إلى إنشاء محكمة عدل أمريكية ذات ولاية قضائية شاملة بعد أن طرحت الفكرة جانبا في مؤتمر ليما وبوجوتا . وجدير بالذكر أن الاعتقاد السائد لدى كثير من مفكرى وقهاء أمريكا اللاتينية بوجود قانون دولى أمريكى يتألف من مبادئ متميزة عن مبادئ القانون الدولى العام ، كان إحدى العوامل الرئيسية التي دعت إلى تجديد الدعوة لقيام هذه المحكمة . فعلى المؤتمر الأمريكى العاشر ( الجهاز الأعلى لمنظمة الدول الأمريكية ) المنعقد بكراكس في مارس سنة ١٩٥٤ تلت الدعوة إلى إنشاء هذه المحكمة رواجاً غير قليل . فادرج الموضوع بم جدول أعمال المؤتمر ، وقدمت كل من البرازيل

والسلفادور بمشروع نظام أساسى لهذه المحكمة . فلما المشروع البرازيلى إلى تشكيل المحكمة على غرار محكمة التحكيم الدولية بلاهاى مع قصر اختصاصها على تفسير وتطبيق المعاهدات المتعلقة بين الدول الأمريكية والمسائل التى تتعلق بطريق عرف اقليمى منتهى اليه فى العلاقات السياسية بين الجمهوريات الأمريكية . وواضح أن المشروع البرازيلى قد هدف إلى تلاقى التضارب فى الاختصاص أو الأحكام بين المحكمة الأمريكية المقترحة ومحكمة العدل الدولية بلاهاى . أما السلفادور فقد اقترحت انشاء محكمة عدل قضائية بحث ذات ولاية شاملة . وقد اتخذ مؤتمر كراكس فى شأن هذه المحكمة القرار الآتى :

« وحيث أنه . . . تطبيقا لما استقر عليه الرأى فى المؤتمرات الأمريكية السابقة قرر المؤتمر الدولى الثامن للدول الأمريكية ( قرار رقم ٢٥ ) أن انشاء محكمة عدل أمريكية هو أمر وثيق الصلة بمشكلات السلم فى أمريكا ، وذلك لأن تأسيس العدالة بقيام حكم القانون هو أحد العوامل لضمان التجانس الحر بين الدول الأمريكية ؛

لهذا يقرر المؤتمر :

(١) أن مجلس منظمة الدول الأمريكية قد أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر كل من الدول الأعضاء بشأن فكرة انشاء محكمة عدل أمريكية ، وأنه فى حالة موافقة الأغلبية عليها ، يقوم المجلس الأمريكى للقهاء ولجنته الدائمة واللجنة القانونية الأمريكية بحضير مشروع نظام أساسى تيملى للمحكمة المشار اليها ، مع الاستفادة بالرسائل التى تمت فى هذا السبيل ومن بينها المشروع الذى قدمت به حكومة السلفادور للمؤتمر العاشر وكذلك مضابط الجلسات وغيرها من الوثائق التى تم تحضيرها أثناء بحث الموضوع بالمؤتمر .

(٢) أن يقوم مجلس منظمة الدول الأمريكية بعد أن يتلقى نتيجة أعمال المجلس الأمريكى للقهاء واللجنة القانونية الأمريكية بحضير تقرير ومشروع محدد وتقديمها إلى المؤتمر الأمريكى الحادى عشر للنظر ، على أن يرفق به مشروع لتعديل المعاهدة الأمريكية لنقض المنازعات بالطرق السلمية « ميثاق بوجوتا » .

(٣) يعبر المؤتمر عن تقديره لوفد السلفادور لمساهمته الطيبة بتقديم مشروع نظام لمحكمة العدل الأمريكية (١) » .



## (د) الاستئناف للحكمة العالمية

١٦ - ومن الاعتراضات الهامة على قيام محاكم أقلية إلى جانب محكمة العدل الدولية ما قيل بشأن الخوف من تضارب في الاختصاص بينها ، بسبب وحدة الولاية على المنازعات القانونية مثلا ، مما يترتب عليه أضعاف سلطة المحكمة الدولية فتضيق الدول عن الالتجاء إليها مفضلة محاكمها الإقليمية ؛ فيقول جنكز : قد يلجأ طرف في نزاع ما إلى المحكمة الإقليمية . وقد ترفض أى منها أن تتنازل عن اختصاصها للأخرى ما دام نظامهما الأساسيان ولا تحات الإجراءات تدخلان النزاع ضمن ولايتها . وقد ينشأ مثل هذا الصراع بين المحكمتين في الاختصاص منذ المراحل الأولى للسير في الدعوى . لهذا يجب الاحتياط بوضع الترتيبات الكفيلة بجمع مثل هذا التضارب في الاختصاص عند ود الرغبة في إنشاء محاكم أقلية<sup>(١)</sup> .

### تحديد اختصاص المحاكم الإقليمية :

وقد أثبت عدة حلول في هذا الشأن ترمى إلى إيجاد تسقيق في أهداف وأعمال كلا النوعين من المحاكم . فرمت هذه الحلول بأدى ذى بدء إلى أن لا توجه اهتمام كبير نحو المحاكم الإقليمية يفوق اهتمامنا واحترامنا لقداسة المحكمة الدولية القائمة بالفعل . فيجب أن يراعى عند وضع نظام لآى محكمة جديدة أو مؤسسة حديثة الا يغلب اختصاصها أو تززع ولايتها اختصاص أو ولاية محكمة أخرى سابقة عليها . هذا من حيث الأساس والمبدأ ، أما من حيث التفصيل فيجب تحديد اختصاص المحاكم الإقليمية بنصوص صريحة كأن تستقنى بعض أنواع المنازعات من أن يشملها اختصاص المحاكم الإقليمية كلية ، كالمنازعات التى تتعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدات أو غيرها من الاتفاقات التى أفضت إليها أو ساهمت في عقدها دول أخرى ليست متعنية الى المحكمة الإقليمية<sup>(٢)</sup> .

يبد أنه في الواقع لا يمكن وضع حد فاصل دقيق يحدد نطاق سلطة كل من المحكمة العالمية والمحاكم الإقليمية . ولهذا يرى جنكز أنه لا سبيل الى منع التضارب في الاختصاص بينها أفضل من الاعتراف بسيادة المحكمة العالمية على غيرها من المحاكم الإقليمية في جميع

JENKS, *op. cit.*, p. 315 (١)

JENKS, *op. cit.*, p. 317 (٢)

الحلفاء التي ليست لها أهمية أوليوية . فيقول جنكز أنه يلزم وضع نص صريح يعترف فيه بأن للمحكمة العالمية نوع من الاشراف على غيرها من المحاكم الاقليمية بأن تعطى مثلا :

(أ) الحق في أن تطلب الى أية محكمة اقليمية إيقاف اجراءات سير اية دعوى أمامها يشملها اختصاص المحكمة العالمية أو يشملها اختصاص المحكمتين ولكن أحد الأطراف قد قام برفع دعواه أمام المحكمة العالمية .

(ب) السلطة في أن تأمر بإحالة الدعوى من المحكمة الاقليمية إليها في حالات محددة .

(ج) النص على أن تقوم المحكمة الاقليمية بطلب قرار المحكمة الدولية بشأن بعض النقاط التي أثبتت أثناء نظر دعوى ما أمامها (١) .

وواضح أن هذا الاقتراح يرمى إلى الإبقاء على محكمة العدل الدولية كمحكمة عليا ضمن نطاق الجهاز اللامركزي للتنظيم القضائي الدولي المدعو إلى تحقيقه ، كما يرمى إلى أن يعمل على تنسيق إجراءات التقاضي لدى المحاكم الاقليمية التي شتمت محاكم الدرجة الأولى ومحكمة العدل الدولية التي ستكون بمثابة محكمة عليا أو محكمة استئناف .

ونرى فضلا عن ذلك أن ينص على منح محكمة العدل الدولية سلطة الفصل في المنازعات التي قد تتور سبب هذا التضارب في الاختصاص بينها وبين المحاكم الاقليمية ؛ بل أن هذا الحق صريح لمحكمة العدل الدولية بموجب نص المادة ٣٦/٦ من نظامها الأساسي .

وهكذا نستطيع أن نحدد اختصاص المحاكم الاقليمية فيما يتعلق بموضوع النزاع وكذلك فيما يتعلق بالمكان ، وبمعنى أصبح يصبح اختصاص المحكمة الاقليمية قاصر على المنازعات التي تنشأ بين أعضاء مجموعة إقليمية معينة كما قد لا يكون الاختصاص إجباريا إلا بصدد بعض المنازعات المعنية التي ينص عليها في لائحة نظام المحكمة الاقليمية .

### الاستئناف لمحكمة العدل الدولية :

١٧ — وبالإضافة إلى ما سبق إيضاحه من وجوب منح محكمة العدل الدولية سلطات معينة تمتع بها إزاء المحاكم الاقليمية ، يجب تنسيق التنظيم القضائي الدولي على أساس منح هذه المحكمة اختصاصاً استئنافياً في بعض القضايا التي تفصل فيها المحاكم الاقليمية . وفي رأينا أن الاستئناف إلى المحكمة الدولية والالتقاء إلى رأى موحد فيه يستطيع أن يوفق بين أنصار

المركزية وأصحاب الرأي في اللامركزية في التنظيم القضائي الدولي إلى حد كبير ، كما يحقق أيضاً رغبة أنصار الرأيين في توحيد القانون الدولي وتطويره إلى قانون عالمي شامل بحق . ويمكن النص على حق الاستئناف هذا في النظام الأساسي للمحكمة الإقليمية . فلا يستلزم الأمر تعديل النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشأنه ، إذ يشمل نص المادة ٢٦ / ١ التي تقول بأن ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يعرضها المتقاضون .

على أنه يجب ألا يطلق لأطراف النزاع حق استئناف جميع أحكام المحكمة الإقليمية على إطلاقها ، بل يجب تحديده وقصره على القضايا الهامة التي يتعلق الحكم فيها بمبدأ من المبادئ العامة المعترف بها في قانون الدولي<sup>(١)</sup> . والأخذ بغير هذا الرأي فيه إضعاف سلطة المحكمة الإقليمية وتتناقض مع المبدأ العام بنائية أحكام المحاكم الدولية ( المادة ٨١ من اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ ) . أي أن حكم المحكمة الإقليمية يجب أن يكون دائماً نهائياً وقابلًا للنفذ ، ما عدا الحالات المحدودة التي يتعلق الحكم فيها بمبدأ من مبادئ القانون الدولي العامة ، فهنا فقط يجوز ألا يصبح الحكم نهائياً وبحق فيه الاستئناف .

وتدعيما لسلطة المحكمة الإقليمية نرى تحديد حق الاستئناف إلى محكمة العدل الدولية بشرط ثان ، ألا وهو اتفاق الطرفين على الاستئناف . فهذا يتشعب مع ما قلناه من مبدأ نهائية أحكام المحاكم الدولية إلا إذا رغب غير ذلك جميع أطراف الخصومة في كل نزاع على حده . فالمسألة متروكة في أحد جوانبها لاتفاقهم وذلك دون أن تترك حكم المحكمة الإقليمية عرضة لتعنت أحد أطراف الخصومة فيضع كافة العقبات في سبيل نفاذ الحكم وعدم الاعتراف بنهائيتها وقابليته للاستئناف بطريق أو بآخر .

وعلى ضوء هذا التحديد لحق الاستئناف نرى أنه لا يجوز استئناف حكم يتعلق بالوقائع أو بتطبيق قاعدة قانونية إقليمية خاصة أو ذلك الذي يتعلق بالقانون الداخلي أو بمسألة من مسائل الاجراءات أو أعمال المحكمة الإقليمية .

### (هـ) ميثاق الأمم المتحدة وموضوع البحث

هل كانت فكرة إنشاء محاكم إقليمية فكرة مستجدة أو غريبة عن ذهن واضعي ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في سان فرانسيسكو ؟ الواقع لا ، والفضل في هذا يعود إلى قهواء ومبغضات جمهوريات أمريكا اللاتينية الذين طالما شغل بالهم التفكير

(١) Ibid, p. 319

في إنشاء محكمة عدل أمريكية . وإلى هذه الفكرة أولا والتفكير في إنشاء محكمة جنائية دولية ثانياً يعود السبب في أن نصت المادة ٩٢ من الميثاق والمادة الأولى من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية على أن المحكمة المذكورة هي الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة . وبالتالي ترك الميثاق والنظام الاساسى الباب مفتوحاً أمام الراغبين في إنشاء أجهزة قضائية أخرى فرعية .

وعند ما بحث ممثلو أمريكا اللاتينية بتعقيباتهم على مقترحات « دمبرتون اوكس » أشاروا في صراحة ، كما جاء بتعقيب كوستاريكا ، إلى « امكانية انشاء محاكم اقليمية بالإضافة إلى المحكمة المركزية من أجل تسهيل اجراءات التقاضى »<sup>(١)</sup> . ولو أن هذا يعنى بفهم المخالفة أن الباب مازال مفتوحاً على مصراعيه لقيام الاتفاقات وإنشاء التنظيمات الخاصة بإنشاء المحاكم الاقليمية التى يتفق أصحاب المصاحبة بشأنها إلا أن الميثاق والنظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية لم يأتيا في الواقع بنص صريح في هذا الشأن ؛ ذلك وإن لوحظ في هذا الصدد أن التنظيمات الاقليمية السياسية هي إحدى الوسائل الرئيسية التى دعا الميثاق إلى اللجوء اليها وكذلك « غيرها من الوسائل السلمية » التى يقع عليها اختيار أطراف النزاع .

ولم يضع الميثاق في هذا الصدد أولوية أو أفضلية معينة بين المنظمة الاقليمية التى قد تكون محكمة إذا كان أعضاؤها يتمتعون بصفات القضاة<sup>(٢)</sup> ، أو المنظمة الدولية القضائية مثلاً . بل أننا نلاحظ أن الميثاق قد أعطى هذه الأفضلية للتنظيمات الاقليمية فيما يتعلق المنازعات التى قد تنشأ بين أعضائها ( أنظر المادة ٥٢ / ٢ من الميثاق ) وفى نفس الوقت توجب الفقرة ٣ من المادة ٥٢ من الميثاق على مجلس الأمن أن يعمل على تشجيع حل المنازعات الحاية بالطرق السلمية بطريق التنظيمات الاقليمية أو بواسطة الوكالات الاقليمية التى ينشئها أطراف النزاع .

في مثل هذه الحالة يراعى مجلس الأمن إحالة المنازعات الاقليمية إلى المنظمات الاقليمية إلا إذا لم يرضى أطراف النزاع ذلك .

(١) The 1945 Committee of Jurists, p. 408-409

(٢) أنظر الفقرة الأولى من المادة ٣٢ في ميثاق الأمم المتحدة .

(٣) Kelsen, Law of the United Nations, p. 463.

وأخيرا نرى ميثاق الأمم المتحدة يفتح الباب أمام أعضاء الأمم المتحدة كي يعمدوا في حل منازعاتهم وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي (أنظر المادة ١ / ١ من الميثاق) إلى محاكم دائمة أخرى عدا محكمة العدل الدولية . فنص المادة ٩٥ من الميثاق على ما يأتي :

« ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء « الأمم المتحدة » من أن يعمدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل »

070/1907/701



the importance for members elected to a representative assembly to have—in the absence of political parties—professional qualifications and aptitudes.

Domestic policy slogans were so widely used—by both contestants and elected groups alike that they constituted approximately half their platform. This trend denotes the importance given to domestic affairs in the framework of Egypt's national policy, specially when considering that socio-economic appeals were more emphasized than domestic political ones.

It was expected however that foreign policy appeals would have found greater stress in the electoral campaign since Egypt has found herself the nucleus of an international crisis ever since she proclaimed a policy of positive neutralism and nationalized the Suez Canal.

The fact however that elections were held in July 1959 at a time Egypt suffered no direct involvement in the international sphere might be a possible explanation for the relatively less stress given to foreign policy appeals and in its stead an overall attention focussed on domestic problems.



Slogans pertinent to foreign policy were used more by the elected group, than by all contesting candidates in Cairo. Whereas the foreign policy appeals formed 29.2 per cent of the general campaign, it formed 22.2 percent for the elected. (See Table 9 for classification of slogans used by elected candidates in their foreign policy appeals).

TABLE 9  
FOREIGN POLICY APPEALS USED BY  
ELECTED CANDIDATES

Types of Appeals	Percentages *
Arab Nationalism . . . . .	25.0
Anti-Imperialism and Anti-Zionism . .	25.0
Positive Neutralism . . . . .	12.6
Peace . . . . .	18.7
General . . . . .	18.7
Total . . . . .	100.0

\* Percentages computed out of the total number of 16 slogans.

Arab Nationalism, and Anti-Imperialism—Anti-Zionism ranked equally highest in elected candidates platforms. Although Anti-Imperialism—Anti-Zionism and Positive Neutralism slogans were used almost equally by all candidates, the former appeal was used almost twice as much as the latter by the elected group.

#### SUMMARY AND CONCLUSIONS

The political vacuum that resulted from the dissolution of political parties in 1953 was clearly illustrated during the last elections held in Egypt. Distinction between one contestant and another depended more upon the candidates' individual standing, than upon a political character or colour.

To such an extent were personal and professional qualifications stressed that they constituted approximately one third of the platforms of both the elected and the all contesting group in Cairo. The fact that the elected group made more use of professional qualification slogans than all the contestants, could indicate a general trend for voters to feel

Naturally, a change in the usage of socio-economic slogans by elected candidates was apparent. Slogans of social justice, increase of national income, anti-feudalism anti-capitalism were used less by successful candidates thus constituting 4.4 percent, 13.0 percent and 4.4 percent of appeals respectively compared to 31.7, 22.9 and 13.3 percent respectively of same appeals made for all runners-up.

Other socio-economic slogans were in contrast widely used by successful candidates. While the appeals for social services, improvement of workers' conditions, full employment and reduction of taxes, rated as high as 13.0 percent, 17.4, 4.0, 8.6 and 4.4 percent of socio-economic appeals made by the elected group, they only rated, 11.6, 6.7, 5.0 and 1.7 respectively of same appeals made by the whole contesting candidates.

Slogans used by elected candidates in their internal political appeals did not differ greatly from those used by all candidates. (See Tabel 8 for frequency of use by elected candidates of the different categories).

**TABLE 8**  
**INTERNAL POLITICAL APPEALS USED**  
**BY THE SELECTED CANDIDATES**

Types of Appeals	Percentages*
Principles of the Revolution. . . . .	75.0
Equality and Liberty. . . . .	16.8
General . . . . .	8.2
Total . . . . .	100.0

\* Percentages are computed out of a total number of 12 slogans.

The adherence of all candidates to the principles of the Revolution was apparent throughout. It was all the more emphasized by the elected group, whose slogans in this respect constituted 75 percent of all their internal political appeals, though forming only 50 percent of same appeals for all contesting candidates.

Elected candidates made less use of slogans for "equality and liberty" as were apparent in the general campaign.

by both groups. Elected candidates, for example, stressed more their professional qualifications, which formed 14 percent of their general appeal, whereas it only formed 8 percent of all the contesting candidates' appeals.

Consequently personal qualifications were only slightly stressed: constituting 15 percent of the appeals waged by the elected candidates, compared to 25 percent of appeals for the total number of contesting candidates.

Domestic policy appeals constituted approximately 50 percent of the slogans used by the elected group. There was however a difference apparent in the emphasis both groups made in using the two main categories of such appeals. While internal political slogans constituted 26.7 percent of appeals used by all contesting candidates, they composed 16.7 percent of appeals made by the elected. Likewise socio-economic slogans constituted 20.2 percent of all candidates' appeals, and 31.9 percent of the domestic policy appeals, made by the elected. (See Table 7 for types of socio-economic slogans used by elected candidates).

TABLE 7  
SOCIO-ECONOMIC APPEALS USED BY THE  
ELECTED CANDIDATES

Types of Appeals	Percentages *
Social Justice . . . . .	4.4
Increase of National Income. . . . .	13.0
Anti-Feudalism and Anti-Capitalism . . . . .	4.4
Social Services . . . . .	13.0
Improvement of Workers' Conditions . . . . .	17.4
Full Employment . . . . .	8.6
Reduction of taxes. . . . .	4.4
General . . . . .	34.8
Total . . . . .	100.0

\* Percentages are computed out of the total number of 23 slogans.

It is evident from this table that elected candidates made full use of the general item in the socio-economic appeals which amounted to 34.8 percent of their total, though they only constituted 8.3 percent of the appeals when used by all contesting candidates.

The impact of foreign policies of other countries found strong reaction among the candidates. This was reflected in slogans rejecting the Eisenhower Doctrine and condemning the Baghdad Pact. An interesting slogan ran as follows: "The Votes of the Free are not Bought with Dollars". Others included: "Vote for—to Annihilate the Eisenhower Doctrine" and "Vote for the Enemy of the Eisenhower Doctrine and the Baghdad Pact".

#### APPEALS MADE BY ELECTED CANDIDATES

The slogans used by the twenty candidates representing the twenty constituencies under study and who were elected to the National Assembly, totalled 72. This figure represents 24 percent of the total number of slogans used by the 101 candidates contesting the elections. Elected candidates apparently did not exaggerate in the number of slogans they used, for one fifth of the number of candidates used approximately one fifth of the total number of slogans. (See Table 6 for the frequency of use by the twenty elected candidates of the three categories of appeals.)

TABLE 6  
RELATIVE FREQUENCY OF SLOGANS USED BY  
ELECTED CANDIDATES DURING ELECTIONS

Categories	Percentages*
Personal and Professional Qualifications.	29.2
Domestic Policy Appeals . . . . .	48.6
Foreign Policy Appeals. . . . .	22.2
Total . . . . .	100.0

\* Percentages computed out of the total number of slogans used by the elected candidates, i.e. 72.

Comparing the types of slogans used by all 101 contesting candidates in the 20 constituencies of Cairo, with those used by the twenty elected candidates, we find that equally strong emphasis was put on personal and professional qualifications by both groups. Such appeals in fact rated 29.2 percent for the elected group, compared to 32.9 percent for all candidates. The difference resided, however, in the usage of such appeals.

**TABLE 5**  
**FOREIGN POLICY APPEALS USED**  
**DURING ELECTIONS**

Types of Appeals	Percentage*
Arab Nationalism . . . . .	26.7
Anti-Imperialism & Anti-Zionism . . . . .	15.0
Positive Neutralism . . . . .	15.0
Anti-Western Pacts . . . . .	13.8
Peace . . . . .	11.7
Peaceful Coexistence . . . . .	10.0
General . . . . .	8.8
Total . . . . .	100.0

\* Percentages are computed out of the total number of slogans pertinent to foreign policy appeals, i.e. 60 slogans.

Arab Nationalism, advocated by both Egyptian and Arab leaders, ranked topmost for all slogans used by candidates in foreign policy appeals. Anti-Imperialism and Anti-Zionism ranked next. It is but natural that Egyptians would respond to both issues. On the one hand they lived for more than 70 years under British occupation; on the other, they are under the constant threat of the forces of Zionism. Both appeals therefore proved popular issues and were widely made use of by candidates in their platforms. Slogans most frequently used in this respect included: "Annihilation of Imperialism"; "Fight Zionism".

Ranking equally important was "Positive Neutralism" the core of Egypt's new foreign policy. In its essence it advocates an independent stand for Egypt, taking every single issue on its own merits, without feeling bound to any one or any block.

Peaceful Coexistence, closely related to Positive Neutralism, is another important feature of Egypt's foreign policy. Its principles are cooperation with all countries ready to cooperate with Egypt regardless of their political or economic ideologies or alliances. If slogans for both Positive Neutralism and Peaceful Coexistence be added they constitute 25 percent of the total foreign policy appeals used by candidates.

"Peace" was another appeal used by candidates.

It should be pointed out that the Revolution's objectives and principles were widespread in all types of appeals, not exclusively in the internal political ones. They were included under foreign policy appeals, as will be mentioned, in such forms as: "Ridding the Country of Imperialism"; and in Socio-economic appeals as previously noted, e. g. "The Termination of Feudalism and Monopoly", and "Social Justice". "Principles of the Revolution" as an item used in slogans during the electoral campaign has been included in the section of internal political appeals, because the factors leading to the Revolution were of a political and domestic nature<sup>(1)</sup>.

"Liberty" and "Equality" slogans ranked next in importance to "Principles of the Revolution", for though they are part of the Revolution's Principles, yet they were stressed indepently by many candidates. Slogans for "Justice" were direct and no doubt constituted an approximation of the people's hopes for the future, though this hope emanated from the candidates themselves. On the other hand, appeals to "Combat Reactionary Forces" failed to convey the exact meaning or implication intended thereby, while slogans for sectarian unity were insignificant and included few sentences such as "Faith in God and Egypt for All".

There were two particularly interesting kinds of appeals: one called for "Political Democracy" and the other for "Freedom of Opinion". Both however were extremely vague as candidates failed to define exactly what they meant thereby.

#### FOREIGN POLICY APPEALS

The second aspect of national policy is its foreign aspect. This was surprisingly enough, the focus of only one fifth of all slogans used in the campaign. In contrast to domestic policy appeals, foreign policy slogans were more definite and to the point. (See Table 5 for different types of slogans used.)

---

(1) M. F. El Khatib: "Egypt's New Constitution: An Appraisal in the Light of Past Experience", *Review of Economics, Political, Business Studies, Cairo University*, Vol. IV, No. 2, October 1956 pp. 27-31.

In line with the economic changes of the Revolution, appeals attacking feudalism, capitalism and monopoly were often used on posters. These reflected not only the economic stand of the Revolution, but also the reaction of these people who have suffered for so long from the evils of such exploitations as feudalism, and monopoly. Appeals for reduction of taxes and their adjustment to retailers and lower income groups, were insignificant slogans percentage-wise.

*Internal Political Appeals.* Slogans pertinent to internal political conditions constituted approximately 60 percent of domestic policy appeals. Though widespread and varied they made up for only 26.7 percent of the total amount of slogans used in the campaign. (See Table 4 for the different items included under those appeals).

**TABLE 4**  
**DOMESTIC POLITICAL APPEALS USED**  
**DURING ELECTIONS**

Types of Appeals	Percentages *
Principles of the Revolution . . . . .	50.6
Equality and Liberty . . . . .	20.3
Anti-Reactionary . . . . .	7.9
Justice . . . . .	6.3
Sectarian Unity . . . . .	3.8
Political Democracy . . . . .	3.8
Freedom of Opinion . . . . .	2.5
General . . . . .	5.1
Total . . . . .	100.0

\* Percentages are computed out of the total number of slogans pertinent to political domestic appeals, i.e. 79 slogans.

Slogans based upon the "Principles of the Revolution", such as "Supporter of the Principles of the Revolution": "Defender of the Principles of the Revolution" constituted 50 percent of the internal political appeals. Quotations of Gamal Abdel Nasser's speeches, were also used in this category: "Raise Your Head High Oh Brother". Other slogans included: "With Faith in the Principles of the Revolution"; "We Are not Slaves, We Are Free and Free We Shall Remain"; "For the Realization of the Revolution's Objectives as Stated in the People's Constitution" and "God is Great and Dignity for Egypt".

**TABLE 3**  
**DIFFERENT TYPES OF SOCIO-ECONOMIC**  
**APPEALS USED DURING ELECTIONS**

Types of Appeals	Percentages *
Social Justice . . . . .	31.7
Increase of National Income . . . . .	21.7
Anti-Feudalism and Anti-Capitalism . . .	13.3
Social Services . . . . .	11.6
Improvement of Worker's Conditions . .	6.7
Full Employment . . . . .	5.0
Reduction of Taxes . . . . .	1.7
General Socio-Economic Appeals . . . .	8.3
Total , . . .	100.0

\* Percentage compiled out of the total number of slogans pertinent to socio-economic appeals, i.e. 60 slogans.

"Social Justice" ranks highest in the programs advanced by candidates. This is hardly strange for a country whose overwhelming majority live at socio-economic levels far below the privileged few. Narrowing the gap between the different social classes and granting equal opportunities to all are undoubtedly the hope of every Egyptian.

Closely linked to the concept of "Social Justice" are items such as "Social Services" and "Improvement of Workers Conditions". If these three be combined, they constitute approximately 50 percent of all the socio-economic slogans used. This denotes a significant recognition of the urgent need to raise the standard of living in Egypt by improvement of economic conditions and provision of more adequate health, welfare and educational facilities.

It is important to point out, however, that slogans used in this respect lacked concreteness of ideas, and as a whole were characterized by vagueness and ambiguity.

It is a well known fact that the per capita income in Egypt is low and that increase in the national income is therefore necessary to raise the standard of living. Such an appeal was therefore widely used and many slogans such as: "Exploitation of the Desert", "Industrialization", appeared on posters along with other more general ones calling for an increase of national income. "Full employment" was another important slogan used and one related directly to the increase of national income.



Professional qualifications were less frequently stressed than personal qualifications. While the former constituted approximately 8 percent of slogans used by candidates, the latter constituted approximately 25 percent.

Professional qualifications are here meant to designate the main occupations, academic standing and/or practical experience of the candidate. Occupational titles of "engineer", "journalist", "lawyer", etc. were often found adjoined to the candidate's name, next to more personal appeals, such as: "Chairman or member of such and such a Trade Union", and "The One Supported by Professional Syndicates"<sup>(1)</sup>.

Despite the low ranking of candidates' professional qualifications, individualism played a predominant role throughout the campaigning. As previously mentioned, candidates largely depended upon their own individual qualifications, be it personal or professional, to show themselves to the electorate, and it was quite common to see candidates' pictures appear on posters. Such a dependence could in a way be attributed to the absence of political parties which would normally give each candidate a certain "political colour" to distinguish him from another.

#### DOMESTIC POLICY APPEALS

Domestic policy is generally the most important aspect of national policy specially in the case of an underdeveloped country. This might partly explain the high percentage of domestic policy slogans used by Cairo candidates.

Although consisting of many types and varieties, domestic policy appeals were grouped under two broad categories :

- (a) socio-economic appeals,
- (b) internal political appeals.

*Socio-Economic Appeals:* Because of Egypt's socio-economic problems this aspect of the campaign proved to be of great importance and constituted 20.2 percent of the total number of slogans used by candidates. (See Table 3 for different items included therein).

---

(1) The Syndicate of Engineers including architects and the medical Syndicate including dentists and pharmacists, joined with the lawyers' and journalists' Syndicates, formed a Union to support their respective candidates and avoid competition among themselves.

Given the widespread need and interest in improving the country's living conditions, it was only natural that domestic appeals were those most resorted to by the various candidates, constituting approximately fifty percent of all slogans used. One third of the slogans emphasized personal and professional qualifications of candidates. Considering that Egypt has found herself the political arena for international crises and tension and as such has every reason to be absorbed in questions and problems of foreign policy, it was surprising to note that foreign policy slogans rated lowest of all the three categories of appeals.

### PERSONAL AND PROFESSIONAL QUALIFICATIONS

Personal qualifications appearing on posters and placards included slogans such as: "Leader of the Commandos"; "For Your Sake I Risked Assassination in France"; "The Reformist"; "The Free Officer"; "I Fought Zionism in France, England and the U.S.A."; "The Hero of National Defence"; "The Defender of Workers' Rights"; "The Hero of Liberation"; "The Hero Wounded in Israeli Land"; "The Beloved of the Poor".

It is evident that although stressing personal qualifications of candidates, these slogans reflected the political conditions prevailing in the country at the time. The main problem facing any government in Egypt is the settlement of the status of Israel in the Middle East. Also, the fact that these elections were held not long after the Tripartite Aggression against Egypt in October-November 1956, might have made candidates emphasize the role they played in combatting the enemy. Candidates also stressed their affiliation to the Egyptian Revolution by such appeals as "Member of the Free Officers' Union". It will be remembered that it was the Free Officers who initiated the 1952 Revolution directed against the monarchical political system and ousted the King.

The only woman candidate<sup>(1)</sup> in the Cairo constituencies publicized herself as "The best to Represent the Egyptian Woman": "The Friend of every Woman Civil Servant, Woman Worker and Woman Student", and "The Upholder of Women's Political and Social Rights".

---

(1) This was the first general elections in which women were allowed to participate as voters and candidates. Out of the 1355 final candidates running for election there were five women, of whom only two were elected.

the ballot card put on posters<sup>(1)</sup>, but candidates' pictures were also shown as a form of self introduction.

With the assistance of two field workers a survey was conducted during the week preceeding the elections (June 28, through July 1, 1957) for the purpose of recording the various slogans that appeared on the candidates' posters and placards.

After compilation, these slogans were classified into the following categories :

1. Personal and professional qualifications of candidates ;
2. Domestic (Home) policy appeals ;
3. Foreign policy appeals.

In spite of the large number of candidates, it was only possible to find 296 slogans falling within these three categories. Table 2 shows the relative frequency of use for each category. The average number of slogans per candidate was only three. This relatively small number is attributed to the fact that repeated slogans for one candidate—if identical or stressing on the same idea or principle—were considered as one. Also, some candidates did not make use of posters or placards, either because they intended to withdraw before elections day, or they depended on other campaigning methods, or were self-confident of the standing they had in their respective constituencies.

TABLE 2  
RELATIVE FREQUENCY OF SLOGANS USED  
DURING ELECTIONS

Categories	Percentages *
Personal and Professional Qualifications	32.9
Domestic Policy Appeals . . . . .	46.9
Foreign Policy Appeals . . . . .	20.2
Total . . . . .	100.0

\* Percentages computed out of the total number of slogans 296.

(1) Because of illiteracy candidates were distinguished by pictorial symbols. This is the first time that symbols were introduced in the electoral system in Egypt. Cf. The case in India where the symbols distinguish between parties, and each party had a ballot box marked with its symbol, and the voter is only required to drop his ballot card in the box of his choice. W. M. Morris-Jones : " The Indian Elections " *Political Quarterly*, Vol. XVIII, No. 3, (July-September, 1952), p. 238.

Although this census material is relatively outdated, it reveals that the rate of literacy and education in Cairo is higher than elsewhere in Egypt. There being a strong correlation between literacy and socio-political consciousness (1), Cairo is considered to include the cream of the politically sophisticated population of Egypt. Furthermore the inhabitants of Cairo, estimated according to the preliminary returns of the intended 1957 population Census at 2.9 million, constitute more than 10 percent of the estimated population of the country.

The electoral campaign extended from May 18, 1957, date on which the decree fixing the polling time was promulgated, until July 3rd when voting took place. Campaigns were carried out by the candidates and their agents, assisted by their local supporters and friends and generally financed by the candidates' own resources.

Candidates were permitted to address or publish manifestos to the constituency for which they were standing election. These usually included such issues and arguments as believed to hold strongest appeal to the people whose votes they sought.

Excitement reigned throughout the country during elections—the first to be held since 1950. Contests, naturally, were keener in some constituencies than in others. But even in the most one-sided campaigns, appeals to voters were of the whirlwind variety, in which every reputable means known to politicians the world over were employed. Along with the extensive use of the press, a favorite method of appeal was the placard or poster.

The high percentage of literates in Cairo contributed to the importance of posters. Slogans used were short, straight to the point and as such did not provoke serious arguments or controversies. Cairo candidates relied heavily on the usage of posters, and even graphic explanation of slogans appeared on them for the first time in Egypt. Not only were the symbols attached to the name of the candidate on

---

(1) G. K. Hirabayashi and M. F. El Khatib. "Communication and Political Awareness in the Villages of Egypt". Paper presented to the Fifty-Second Annual Meeting of the American Sociological Society, Washington, D.C., August, 1957. In this paper such correlation was proved to prevail among the population of the Egyptian villages.

of the occupation, the tyranny of the palace and the squabbling of parties! We had to take precautions while taking the first step to fill the political vacuum" (1).

It would have been difficult as well as time consuming to study the appeals of all the 1,355 candidates. This research was, therefore, limited to an easily accessible area, in this case the choice fell on Cairo, composed of 38 constituencies, 18 of which went uncontested. The object of this paper will, therefore, be to study the appeals of the 101 candidates running for the remaining 20 constituencies of Cairo (2). More specifically, this paper will attempt to analyze the slogans appearing on the posters and placards of the different candidates. These will be considered, for the purpose of this study, as an index of the candidates' appeal to the voters, due to their relative importance compared to other campaigning means such as the press, graphic appeals, candidates portraits, meetings, leaflets, etc.

Being the capital, Cairo undoubtedly presented an interesting field of observation, though it cannot be considered representative of the whole of Egypt. The ratio of the educated and literate portion of its population is almost double that of the population of the whole of Egypt, as shown in Table 1.

TABLE 1  
LITERACY AMONG THE POPULATION OF CAIRO  
AND EGYPT \*

	Males per cent	Females per cent	Total population percent
EGYPT . .	31.57	12.07	21.73
CAIRO . .	54.64	28.84	41.73

\* Sources :

1. Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1947, General Tables, p. 388; (Government Press, Cairo, 1954).
2. Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1947, Part XV, Vol. I, p. 124; (Government Press, Cairo, 1952); in Arabic.

(1) Interview with Robin Day of the Independent Television Corporation, reported in the *Egyptian Gazette*, July 2, 1957.

(2) After poster material had been collected, all candidates except one in the constituency of Fom El Khalig withdrew before the election. Slogans collected in this constituency were, however, retained and are included in the analysis.

It was because of the resultant absence of political parties and consequent political vacuum existing in the country that candidates in the recent elections neither represented political parties nor stood for election on different platforms. An interest was therefore aroused in studying this unusual political situation, most particularly the different types of individual appeals used by the candidates.

For election purposes, Egypt was divided into 350 constituencies in which 2,508 persons registered and paid candidateship deposits. Candidacy, however, did not become effective until the National Union approved all registered names and accepted them as *persona grata*.

As stated in the Constitution, "The National Union will be established by the people to work for the realization of the aims of the Revolution, and to muster all efforts for the building of the nation in political, social and economic matters. The National Union will nominate candidates for the membership in the National Assembly" (1).

As the National Union had not yet been established when election were held, an Executive Committee, was formed to approve the nomination of candidates under the chairmanship of President Gamal Abdel Nasser with three Cabinet Ministers as members (2). On the decision of this Committee, the final number of candidates eligible for elections decreased to 1,355; that is, 1,153 persons who had paid their candidacy deposits were considered *persona non grata* and their names were consequently crossed from the list.

Explaining this action, President Abdel Nasser stated in an interview with the British Independent Television Corporation: "It was necessary to make sure all candidates are in line with the broad outlines which the Egyptian people accepted and planned for their future, and of their ability to participate in great measure in working out that future. There was a political vacuum in our country brought about by the bitter experience which our country passed through. This included the grip

---

(1) The 1956 Constitution, Art. 192. The aims of the Revolution are the following (a) the termination of imperialism and its puppets; (b) the termination of feudalism; (c) the termination of monopoly; (d) the establishment of a powerful national army; (e) social justice; and (f) democratic government.

(2) The three Ministers are Abdel Latif El Boghdadi, Minister of Municipal and Rural Affairs (at present the President of the National Assembly), Abdel Hakim Amer, Minister of War, and Zakaria Mohie El Din, Minister of the Interior.

Under the 1923 Constitution, Egypt's political structure had been characterized by a multiplicity of political parties, all of which were the mere outcome of individual differences arising in the Wafd Party<sup>(1)</sup>. The political stage had been divided into two camps: On the one hand, there was the nation-wide supported Wafd Party, whose platforms and activities from the outset had been so planned as to satisfy the national feelings of the masses. And in spite of some democratic tendencies apparently only on the surface, the Wafd as a whole did not contribute much towards the development and stability of parliamentary government in Egypt. In direct opposition, on the other hand, were the other political parties, all offsprings of the Wafd. Almost all of these were fully supported by the palace, and as such did not command much popular support<sup>(2)</sup>.

Above all, political parties were indicted with corrupting the government machinery and abusing the powers entrusted to their care. It is hardly surprising therefore that when political parties showed reluctance to take serious measures to purge themselves, a warning was addressed to them, in which the Revolutionary leaders made clear their dissatisfaction at the negative and non cooperative attitude the party leaders had shown. Prime Minister Ali Maher, at the time, personally urged all parties to reform themselves and adopt definite clear-cut programs. The latter, however, ignored both appeals and warnings and concentrated their activities on conspiring against the Revolution<sup>(3)</sup>.

On January 17, 1953, it was officially declared that "Wafdists and Communists had formed a United Front and were engaged in preliminary conspiracy to create sedition"<sup>(4)</sup>. A military decree promptly followed dissolving all political parties and ordering the confiscation of their funds. The Cabinet confirmed the decree the following day, banning the formation of all political parties and imposing heavy penalties for any infringement<sup>(4)</sup>.

---

(1) The Wafd Party appeared as a National Front in 1919 which led to the Promulgation of the 1923 Constitution.

(2) M. F. El Khatib, "The Working of Parliamentary Institutions in Egypt, 1924-1952". (Unpublished Ph.D dissertation, University of Edinburgh, 1954.) pp. 99-100, 108 and 450.

(3) *Keesing's Contemporary Archives*, Vol. IX, p. 12445.

(4) *Ibid.*, p. 12748.

## APPEALS TO THE VOTERS IN EGYPT'S GENERAL ELECTIONS <sup>(1)</sup>

BY

MOHAMMED FATHALLA EL KHATIB

---

The general elections held in Egypt on July 3, 1957 mark a significant point in the political history of Egypt. Characterized as they were by the absence of political parties and factions which would usually compete to secure seats in the legislative organ, they manifested not only the end of the transitional period which had prevailed in the country since the outbreak of the 1952 Revolution, but were also the first elections held in accordance with the New Constitution promulgated in January 1956. They also resulted in the creation of the first elected legislative body Egypt had in the past five years.

Questioned by the United Press Reporter in the Middle East on the occasion of the Fifth Anniversary of the Egyptian Revolution as to the causes for the absence of political parties in these elections, President Gamal Abdel Nasser explained that the situation in Egypt had become difficult not only due to socio-economic factors, but also as a result of the "political vacuum which was created by the dissolution of Egyptian political parties" <sup>(2)</sup>.

It will be remembered in fact that since 1953 no political party has been allowed to function or be organized in Egypt. Previous to such a dissolution, the Revolution, in an attempt to reform the constitutional system, clearly stated their aim to reassert the Constitution, and called upon all parties to purge themselves <sup>(3)</sup>.

---

(1) The writer wishes to express his appreciation to the Social Research Center, The American University at Cairo and its former Director, Dr. John H. Provinsio for encouraging and making possible the writing of this paper.

(2) William Landry of the *United Press* interviewing President Abdel Nasser, reported in *The Egyptian Gazette*, July 12, 1957.

(3) *Keating's Contemporary Archives*, Vol. IX, p. 12445.





as having virtually no recognition of membership within Egypt as a nation. In describing the changelessness of the *fellah*, Father Ayrout wrote 20 years ago: "On the other hand, we have the social element, that is to say the *fellah*, confined to his traditions and his village, very crowded and gregarious yet isolated and disorganized, closer to the land he knows than to the state of which he knows nothing"<sup>(1)</sup>. Moreover, Father Ayrout concludes that insulation had brought about indifference to national values and loyalties. "Patriotism and nationalism mean no more to the *fellaheen* than ideas of cooperation, public interest, municipal life"<sup>(2)</sup>.

Today, according to the findings of this study, Egyptian villagers are definitely emerging as a nationally conscious group. Strongly associated with this development is the role of the mass communication media super-imposed upon the effective word of mouth means of communication. Also, there was indicated a relationship between literacy and political sophistication. Thus, if it is true that the opportunities for education are increasing with the increasing spread of public elementary and secondary schools, then the literacy rate in villages should also increase. This factor, coupled with the increasing availability and more effective media techniques, forecast an even greater change of the political awareness (even to international consciousness) of the villagers.

---

(1) Father Ayrout, *The Fellaheen*, edition du Spheynx, Cairo, 1952, p. 20.

(2) *Ibid.*, p. 135.

exception of one, none of the females could identify any of them. Among the males there was a considerable variation regarding the identification of the personalities, but generally with greater accuracy on nationality than on position. Churchill was the best known by nationality with 35 percent followed by Eden with 18 percent. Both of these men have had a long history of acquaintance with the Middle East and have played prominent roles in the Anglo-Egyptian negotiations for the settlement of disputes between the two countries. Marshal Tito's third rank with 15 percent is probably due to the publicity associated with the Brioni Conference in which India, Egypt and Yugoslavia discussed matters of mutual concern under great fanfare. The interviews of this study took place only a few weeks after the Brioni Conference. Although too few to generalize, Hammaraskjold was the lone exception with more of the villagers familiar with his position than nationality, as might well be expected of an United Nations official. The position of the rest of the international personalities was known by the villagers along the same order as their nationalities, although with slightly lower scores. The relatively little interest and knowledge of internationally known personalities might well be the outcome of an environment where there is sign of increase in national awareness but where foreign news are considered rather remote and irrelevant to their day to day local affairs.

Thus, in the examination of the political awareness of the villagers it was apparent that their awareness is the strongest at the local affairs level. The concern of the villagers about their national interests and aspirations was quite apparent also. Not only were they well-informed about the national conditions, but they also showed interest and concern about the nationalization of the Suez Canal and the attitude of foreign countries toward that event. With the close relation between national and local affairs in a highly centralized form of government, it is understandable that villagers were as concerned over national questions and issues as with local ones. However, the lack of information and interest regarding international personalities revealed a low international awareness. Thus, the second hypothesis that national and international consciousness is relatively non-existent is rejected for the national aspect, but accepted for the international consciousness.

Egyptian villagers have heretofore been pictured as being completely insulated within their villages, even when separated from neighboring villages by only half a kilometer. As a corollary they have been described

readers—with few exceptions all newspapers are published in Cairo—and thus did not treat the topic of plebescite in a manner understandable to the villagers. Regarding radio listeners, it has already been pointed out that the majority of the listeners mention the programs of the Koran and that of songs and music as their two leading favorites.

While the results of the technical question on the plebescite and the election do not appear to be very impressive, a non-random check-up among the university educated, urban Egyptians on the same question suggests that the villagers are relatively well-versed on national political affairs. Only 50 percent of the urban professionals were able to distinguish between the plebescite and the election.

Another aspect of the villagers' political awareness along national lines indicates that among the male villagers the topic of village affairs is their favorite<sup>(1)</sup>. Also there was found a strong relationship between village affairs and politics, especially as directives from a centralized government affected local affairs in various ways<sup>(2)</sup>. Thus, if the two items of village affairs and politics are combined, there is a 45 percent interest among the male villagers regarding local and national affairs.

One more indication of the awareness of the villagers regarding national affairs was the realization among 80 percent of the males and 50 percent of the females that Gamal Abdul Nasser is the president of the Republic of Egypt. This indicates that the majority of the villagers knew of the changes that were introduced into the system of government in Egypt, that monarchy was terminated and a republic had been established.

When names of the leading personalities of the world who were generally well-publicized in Egypt were presented to the villagers for identification of their nationalities and positions, some interesting returns were recorded. The international personalities included Eisenhower, Truman, Churchill, Eden, Nehru, Tito and Hammarskjold. With the

---

(1) Gordon K. Hirabayashi and M. Fathalla El Khatib, "Social Consciousness and the Means of Communication", *Review of Economics, Political, Business Studies*, Faculty of Commerce, Cairo University, Vol. 5, No. 1, 1957, p. 24.

(2) *Climates of Opinion in Egypt*, Bureau of Applied Social Research, Columbia University, January, 1952, p. 120. This report, based upon a sample which included urban as well as rural Egyptians, indicates that the farmers selected problems of state as the most important concern of Egypt with 52% and internal problems with 43.5%. "They are concerned primarily with the goals and aspiration of Egypt as a national entity, and not with internal economic problems."

after sundown which terminates the work-day, as their leisure time. The most frequent place of leisure is within their own or their friends homes. Conditions within the villages do not allow for much variation from this pattern; there are no coffee houses as such in the small villages with the front steps of the grocery store serving as the nearest equivalent to a coffee house during the day. Thus, it appears that the leisure time activity disseminates the news of the day which is received originally by a smaller percentage through one of the mass communication media. In the light of the above findings it is felt that the first hypothesis is substantially confirmed.

When interviewees were asked about the distinction between a plebescite and an election, none of the females was able to distinguish between the two and only 20 percent of the males were able to do so. True enough, the difference is subtle and technical and the realization of the difference requires a certain amount of political maturity and sophistication. Moreover, the plebescite is only a recently introduced political institution into the Egyptian political system.

On this question there was found to be a strong relationship between literacy and the ability to distinguish between these two political institutions. Among those who could distinguish between the two, there were no illiterates. Furthermore, in analyzing the relationship between exposure to one or another of the mass communication media and knowledge of the distinction between a plebescite and an election it was found that approximately one third of the newspaper readers were able to distinguish between the two, while only 10 percent of the non-readers succeeded. Put in another way, of those who could distinguish between the two, there were three times as many newspaper readers as non-readers. However, magazines were not very effective as twice as many non-readers were able to distinguish between the two as the readers. Radio listening habits present some odd statistics. While there were five times as many radio listeners as compared to non-listeners among those who could distinguish between a plebescite and an election, this represented only 20 percent of the total radio listeners of the villages.

What accounts for the relatively low percentage of the informed? It has already been pointed out that the question asked was relatively technical even though a plebescite had just taken place. Moreover, it was observed that the newspaper coverage was primarily for the urban

20.5 percent literacy rate (40 percent of the 65 males and 5 percent of the 81 females)<sup>(1)</sup>. It should be recalled here that the sample did not include those below 15 years of age. Consequently, the literates of 6-14 years of age are not included in the overall percentages just presented suggesting that the total literacy rate of the villages would be considerably higher than the sample indicated. Those who read the newspapers more or less regularly or had newspapers read to them in these five villages approximated the literacy rate of 20 percent. The other major mass communication medium is the radio, and since the factor of literacy is irrelevant to the number of possible listeners, it would be expected to have a higher percentage than newspaper followers. The actual proportion of radio listeners was 55 percent.

Having ascertained the percentages of newspaper readers and radio listeners, the next question was in regards to the type of news interest or favorite radio programs. Among the newspaper followers political news lead the way with 50 percent of the readers, or 10 percent of the villagers. When asked regarding their favorite radio programs, an almost unanimous response among both male and female listeners indicated Koran recitations, followed by music with 59 percent and news with 38 percent of the listeners (or 33 and 21 percent of the villagers respectively). From the above it can be concluded that the basic source of information (news, etc.) through the mass communication media was utilized by less than 20 percent of the villagers, accounting for some overlap among readers and listeners.

While less than 20 percent were directly exposed to the basic sources of information, 45 percent were engaged in the discussion of local and national news. Where and how did this take place? As a likely possibility, an attempt was made to define leisure time among villagers. Mornings constitute working hours for both males and females. Mid-day hours are considered leisure time for females; however, in spite of the prevailing custom of post-lunch seista, males do not consider this period as leisure time. The male villagers consider the evenings, particularly

---

(1) Lincoln Armstrong and Gordon K. Hirabayashi, "Educational Participation in Selected Lebanese Villages", *Transactions of the Third World Congress of Sociology*, Vol. V, 1956, p. 126. In five Lebanese villages the literacy rates ranged from 40% to 60% among the villagers. As Lebanon is considered to have the highest literacy rate among the Arab States, the rates of the villages reported in this study are among the highest not only in Egypt but in the Arab States as well.

Questions then arise as to what extent villagers are aware of the political affairs of their local, national, and international environment?

*Hypotheses:* The problem, as set forth above, is investigated from the frame of reference of the following two hypotheses: (1) Within a population that is largely illiterate, mass communication media play a primary function as the basic source of information, but the most frequently utilized medium of communication remains the person-to-person direct contact type, and (2) within a population that is largely confined to the "réal world" of its own and the immediately surrounding villages, the national and international consciousness is relatively non-existent.

*Population and Sample:* Five contiguous villages about 70 kilometers north of Cairo constitute the population for this multi-village study. These villages range in size from approximately 700 to 5,000, cut across two political administrative districts as well as two rural social center districts. However, they appear to form a natural area (this concept is developed in another report available at the Social Research Center, American University at Cairo).

A dwelling census of each of the five villages set the stage for a 5 percent random sample of households from whom background data were secured including information on household composition, occupation, education, and migration. From the listing of the household composition a 50 percent stratified random sample of the following three groups were secured for the second schedule dealing with attitude and behavior patterns: household heads, wives of household heads, and all others 15 years of age or older. The total sample was 165, and interviewing was handled by a team of 4 trained Egyptian interviewers in the native dialect of the village. The schedule interviews were conducted during August and September of 1956, shortly following the Egyptian nationalization of the Suez Canal. There was a mortality of 19 cases, or 11.5 percent, after 4 call-backs; 10 of these were absent from the village, 5 were refusals, 3 were ill, and one had died after the pre-listing. The analysis of the findings are based upon the 146 completed schedules.

*Findings:* While Menoufia is considered to have the highest literacy rate in Egypt outside of the urban centers, the official 1947 census indicates that the literacy rate was 20 percent. With the increasing educational facilities it is probable that the rate has risen during the past ten years although the multi-village study showed in 1956 only a

## COMMUNICATION AND POLITICAL AWARENESS IN THE VILLAGES OF EGYPT (\*)

BY

GORDON K. HIRABAYASHI

AND

M. FATHALLA EL KHATIB

---

In a country as large as Texas and New Mexico combined but whose population is largely confined to the valley of the Nile and its canals in the delta area (approximately the same size as Massachusetts and Connecticut) there are some 4000 villages plus a half a dozen cities over 100,000 population, including two over 1,000,000. In other words the 24,000,000 population inhabit only 3.5 per cent of Egypt. There are two main regions, Upper and Lower Egypt. Upper Egypt begins at the Sudanese border, approximately two degrees latitude south of the Tropic of Cancer, and goes down the Nile Valley to Cairo, roughly 30 degrees latitude. Along this narrow 800 miles strip live 40 percent of the population; most of the remaining 60 percent live in lower Egypt which extends from Cairo to the Mediterranean in a fan-shaped delta honeycombed with canals. It is in the Province of Menoufia in the center of Lower Egypt where the five villages reported in this paper are located.

While the illiteracy rate in the rural areas is still high, the rate is consistently decreasing. At the same time the means of mass communication are steadily improving with newspapers, magazines and radios present to some extent even in the remotest villages. One of the characteristics which is noticeable in newly-independent and developing states is the highly sensitive consciousness of political sovereignty and independence.

---

(\*) This paper was read at the 52nd Annual Meeting of the American Sociological Society, Washington, D.C., August 31, 1957. It is a companion paper to "Social Conscience and Means of Communication", published in this Journal, Vol. 5, No. 1, 1957, pp. 13-30.



almost equally divided, as was intended in the agreement. Most important of all, it should be noticed that of the total number of 208,029 bales shipped to the United States from Egypt during the cotton year under review, 80 per cent were shipped direct in British and American ships and only 20 per cent were conveyed by way of England in British ships exclusively. The indirect shipments showed a marked decrease as compared with the figures of the previous season.

*September 1957*

during that period, that the American ships carried 36,543 bales or 60 per cent of the direct shipments, while, the British vessels carried only 25,993 bales or 40 per cent. The seventeen British vessels carried 27,648 bales for transshipment in the United Kingdom. The following tables show a comparison between the American vessels and the British ships in the direct cotton shipments to the United States from January 4 to August 31, 1922 (1):

Cotton carried on American vessels	Cotton carried on British vessels	Total
36,543 bales	25,993 bales	62,536 bales

The 1922-1923 cotton season was actually the first complete season in which American ships took part in the cotton carrying trade from Egypt to the United States. The following table shows all the direct and indirect cotton shipments to the United States from Alexandria, as carried by American and British ships:

No. of Amer. trips	Direct to U.S.A.				Indirect to U.S.A.			
	Quantity	Per cent	No. of Brit. trips	Quantity	Per cent	No. of Brit. Trips	Quantity	Per cent
12	84,328	41	9	81,297	39	39	2,494	20

In other words, the direct shipments to the United States totalled 165,535; and the total of both direct and indirect shipments to the United States was 208,029 bales.

During the year under review eight American ships made twelve voyages from Alexandria direct of American ports carrying Egyptian cotton. Also engaged in the direct trade were eight British ships making a total of nine voyages. The indirect trade employed twenty British vessels with thirty-nine voyages.

Thus in the direct trade there were sixteen ships of both countries with twenty-one voyages. The eight American vessels carried 84,238 bales of cotton or 51 per cent of the total direct shipments. British ships carried 49 per cent of the trade. Therefore the direct traffic was

---

(1) All the above figures were taken from various consular reports in the U.S. Archives for the years 1921 and 1922, Egyptian section.

would obtain a full cargo of cotton, that was outside the Liners' powers to guarantee. However, if it was found at the end of the first year that American ships had not carried 50 per cent of all the cotton shipped direct to the United States, the Liners agreed to review and adjust the agreement<sup>(1)</sup>. The agreement was to become effective January 4, 1922.

The first American vessel to stay on berth at Alexandria according to the agreement was the SS *Ophis*<sup>(2)</sup>. She carried 13,000 bales of cotton, and the freight paid on this shipment totalled 26,000. During the entire period from the first of September, 1922, to the end of August, 1922, nine American vessels and twenty-six British ships were engaged in the cotton carrying trade from Egypt to the United States, both direct and indirect. These ships made fifty voyages and in the direct trade ten of the trips were made by American ships and eleven by the British. Twenty-nine voyages were made by the British ships carrying cotton to the United Kingdom for re-shipment to the United States. It should be noted here that four of the American vessels carried only nominal cargoes in the period from the beginning of the cotton season till January 4, the date the agreement was to be effective. The ten American ships carried 37,093 bales or 31 per cent of the direct trade, and the eleven British vessels carried 82,256 bales or 69 per cent of the direct trade. From this it will be seen that the number of bales shipped direct to the United States totalled 119,349 bales or 70 per cent of all Egyptian cotton exports to the United States, either direct or indirect. The indirect shipments, all of which were carried on British vessels in accordance with their terms of the agreement, totalled 52,259 bales or 30 per cent of all shipments. This makes a total of 171,608 bales shipped to the United States,

From the date when the agreement went into effect and the sail of the SS *Ophis* on January 4, 1922, to the end of the season, twenty-four vessels of the previously mentioned thirty-five were engaged in the trade, of which five were American and nineteen were British. The five American ships made six voyages, and the nineteen British ships made twenty-three voyages, of which six were direct and seventeen were indirect to the United States. Therefore the American and British direct sailings were equal

---

(1) A copy of the agreement is filed in the U.S. Archives. It is not in the archives of the A.G.P.A., as the agreement was between the Shipping Board and the Liners, and the Association did not take part in it.

(2) U.S. Archives. Consular Reports.

The Alexandria Shippers' stand did more than any other factor to persuade the Shipping Board to accept the Liners' plan to enter into the combine. On October 11, 1921, the main office of the Shipping Board in Washington called its agent in London to say that "if all their conditions were met by the Liners they were willing to enter into an agreement for two years". As this proved to be acceptable to the Liners, there remained only one item to be agreed upon, *i.e.*, the indirect trade.

Before the war large quantities of cotton were shipped to the United States by way of Liverpool. The main reason for this trans-shipment was the absence of a direct steamship line between Alexandria and the United States. After the war, when American and British ships began to maintain direct lines between Egypt and the United States, the indirect cotton shipment to the latter were reduced considerably. It was also hoped that they would be further reduced by the maintenance of a regular and direct line in the coming seasons, following the agreement between the Liners and the Shipping Board.

Finally the agreement was concluded in London on November 11, 1921. According to its terms the Liners agreed. (1) to participation by the Shipping Board to the extent of 50 per cent in the direct sailings from Alexandria to the United States ports. This was to be realized by alternating ships on berth at Alexandria. (2) Participation by the Shipping Board up to 50 per cent in the indirect trade from the United Kingdom to the United States<sup>(1)</sup>. (3) The Shipping Board would be given equal facilities, terms, and conditions as were given other members of the Liners. (4) The Shipping Board vessels were to be allowed to absorb any differential insurance providing they maintained the Liners' rates. (5) The period of agreement would be for two years up to and including the 1922-1923 cotton season. (6) The liners agreed to amend their contracts with the Alexandria shippers to include the Board's right to 50 per cent of the carrying business.

The Liners, however, were unable to guarantee any percentage of cotton to be shipped in American ships. The agreement gave Shipping Board vessels the right to stay on berth for three weeks, at the end of which they should be replaced by Liners' vessels. As to whether the vessels

---

(1) It should be observed that the entire indirect trade between Alexandria and Liverpool was reserved to ships belonging to the Liners.

The Liners decided to negotiate with the Shipping Board rather than take the risk of losing the entire trade. Therefore in October, 1921, they declared their willingness to meet the agent of the Shipping Board in London in order to arrive at a satisfactory agreement for carrying Egyptian cotton.

#### THE FINAL AGREEMENT BETWEEN THE LINERS AND THE SHIPPING BOARD

The Liners' offer to effect an agreement with the Shipping Board seemed to be very reasonable. They asserted their willingness to give the American vessels 50 per cent of the direct trade between Alexandria and any American port provided that the agreement should be binding for five years. There was no mention of indirect trade.

The Shipping Board decided to accept the invitation, and authorized its agent in London to meet with Liners' principals. The American counter offer was slightly different from that the Liners. It demanded 50 per cent of all the trade, direct and indirect, from Alexandria to United States ports. Furthermore, they insisted that the agreement should be binding for one year only. The objection of the Shipping Board to a five-year agreement was based on the simple fact that it needed a free hand to compete against the Liners in coming seasons.

This was precisely what the Liners were trying to avoid. In fact the situation resolved itself as follows: The Liners were willing to include the American vessels within their combine in order to enforce a more effective monopoly on the entire Egyptian trade, as far as freight rates were concerned. While at the beginning of the negotiations the Shipping Board had stood firmly against the Liners' plan, later it began to yield. Erroneously enough, the Egyptian shippers were all against free competition among the shipping companies, and preferred to deal with a united front that would allow them a unified freight rate applicable to all alike. This was more acceptable to them, even if they were required to pay a higher freight rate than normally obtained under free competition.

## THE END OF BRITISH MONOPOLY AND THE BEGINNING OF THE ANGLO-AMERICAN MONOPOLY

Although the Liners succeeded in getting the business, their success was only feasible because of a certain clause which they inserted in their contract with the shippers. This special clause promised the shippers a reduction in the freight rate to meet the lowest freight rate offered by outside companies in the course of the cotton season. Naturally this was aimed directly at the vessels of the Shipping Board, and the latter took advantage of it. On September 1, 1921, the beginning of the cotton shipping season, the Shipping Board declared that it would accept cotton cargoes for the United States at the rate of 30 shillings. This was ten shillings less than the rate of the Liverpool Liners. Consequently the shippers asked to be accorded the same rate as the American or to be released from their contracts with the Liners.

At that point the Liverpool Liners realized that they could be longer keep their monopoly on the Egyptian trade. It was obvious that the Shipping Board was in a position to quote whatever rate it pleased, and thus force the Liners to lower their rates. To ships belonging to the Shipping Board, a nominal freight rate would be more profitable than clearing out of Alexandria with ballast. On October 4, 1921, the American vessel *Sabotawan* sailed from Alexandria with only ten bales of cotton. In the meantime the Liners secured the following cargoes :

Direct to	{	Boston	9,000	bales
		New York	8,000	"
		Philadelphia	1,200	"
Indirect to	{	Boston	750	"
		New York	100	" (1).

Furthermore, the Liners were in great doubt of their ability to obtain the contracts for the following year with the Alexandria shippers. The Shipping Board had declared its intention of bidding for the entire business in the coming season. In addition, the Egyptian government guaranteed the shippers against any further intimidation on the part of the navigation companies.

---

(1) U.S. Archives. Report dated October 4, 1941.

These were some of the fears shared by all cotton growers in the country. The Growers' Syndicate demanded government intervention on the ground that "... it is the duty of the government charged as it is with the defense of the public interest and with the control of commercial operations and of the bourse to intervene immediately and efficiently in this question and to examine the unfair conduct which the cotton merchants' committee has shown in this affair". Furthermore, the report showed that it was the duty of the government to protect the nation against the harmful consequences of the eventual execution "of Section 14 of the American Shipping Act by the American government. It would be very easy to prevent this damage", wrote the authors of the report, "by authorizing the American companies to transport Egyptian cotton destined for the United States".

The most important decision, however, taken by the Syndicate was to recommend the government to appoint an official agent to attend the meetings of the General Produce Association<sup>(1)</sup>. As a result of the tremendous outburst in the Egyptian press, and the activities of the Syndicate, the Egyptian government decided to appoint a technical deputy for the Alexandria Spot Cotton market (Bourse of Minet-El-Bassal), as advised by the Growers' Syndicate. This deputy was empowered to sit in all the committees of the General Produce Association and to report any irregularity in the handling of the affairs of the periodical meetings. Although this amounted to an official recognition of the irregularity in the handling of the bids for carrying Egyptian cotton, the government was unable to take any further steps to champion the cause of the American companies. All the cotton shippers in Alexandria, including the four Swiss and one Egyptian firm which were holding back, had already signed the Liners' Individual contracts. Legally the government had no ground to interfere.

---

(1) The fifth resolution passed by the Syndicate read as follows: "That it is urgent in view of commercial regularity and conforming to what has been wisely done at the Bourse of Contracts, the operations of the General Produce Association should be controlled by an official technical delegate of the government in such a manner as to obtain perfect regularity and to eliminate any act of pressure or intimidation so that the competition between the navigation companies may be freely exercised in a calm and impartial atmosphere". This report was published in most of the newspapers in Egypt, and a copy was sent to the House of Deputies "so that the nation may know what is taking place on the subject of this grave problem". Translated from the Arabic text as it appeared in *Al-Ahram* June 29, 1921.

members of the Alexandria General Produce Association were also members of the Crowers Syndicate. It was but natural for the Syndicate to be interested in the subject, as its members would be affected the most by the outcome of the conflict. On June 22 the Crowers Syndicate sent a committee to Alexandria "for the purpose of ascertaining why the Produce Association should favor shipping lines which charged higher freight rate in preference to the shipping Board vessels charging lower rates" (1).

After making a thorough investigation of the subject the Syndicate's committee presented the members with a full report. The committee had found that "a special clause was inserted in the Liners' contract by which the merchants (shippers) agreed not to sell cotton franco ship, franco warehouse, or franco cotton press, unless they were in a position to guarantee that the cotton would be loaded on board English vessels". The report remarked that such a clause was a "manifest attempt against the freedom of commerce and in fact would end in a monopoly to the profit of the English companies". In regard to the American Shipping Act, which was the real cause of alarm to the cotton growers the report feared that "the application of Section 14 of the American Shipping Act by the American government is of such a nature as would cause very great harm to the commerce and to the cultivation of Egyptian cotton. It would close to it the markets of the United States. It would make of it a monopoly for the benefit of the English markets which would be absolute masters to fix the price of Egyptian cotton at their will".

Name of paper	Language	Date
<i>Al-Ahram</i> , Cairo	Arabic	June 16, 1921
<i>Embros</i> , Alexandria	Greek	June 17, 1921
<i>Egyptian Gazette</i> , Alexandria	English	June 17, 1921
<i>Bulletin Commercial</i> , Alexandria	French	June 19, 1921
<i>Tachydromos</i> , Alexandria	Greek	June 20, 1921
<i>Al-Ahram</i> , Cairo	Arabic	June 22, 1921
<i>Egyptian Commercial Shipping Review</i> , Alexandria	English	June 25, 1921
<i>Bulletin Commercial</i> , Alexandria	French	June 26, 1921
<i>Al-Ahram</i> , Cairo	Arabic	June 27, 1921
<i>Egyptian Gazette</i> , Alexandria	English	June 27, 1921
<i>Al-Ahram</i> , Cairo	Arabic	June 28, 1921
<i>La Reforme</i> , Alexandria	French	June 28, 1921

(1) Ennan, M., *History of the Agricultural General Syndicate* (in Arabic), Cairo, 1952, p. 27.



that the American competition is merely a passing phase as they are definitely in shipping trade for keeps, and they must have a constant stream of ships going west seeking freight rather than ballast".

In spite of the outburst, by newspapers in both Cairo and Alexandria, the Liners persisted in their policy of getting undivided contracts till there were only four important Swiss firms and one Egyptian which refused to sign their contracts. The situation became very tense, especially when rumors were spread of the imminent use of the American Shipping Act. The *Al-Ahram*, the leading and most conservative paper in Egypt, stated in its issue of June 15, 1921:

There is no doubt that it is to the interest of the farmers and merchants of cotton in Egypt to see that the freight rates for the transportation of Egyptian cotton to Europe and America be reduced to the minimum amount. We do not know of any reason why the exporting firms wish to maintain high freight rates and resist against reducing it. This is a purely economic question and is not a simple matter that the shippers in Alexandria should prefer the interests of companies such as Ellerman or Moss to the interest of the Shipping Board. We know that the exporters lose nothing by accepting either bid but they should understand they are responsible for the interests of the farmers and cotton merchants in Egypt whose interests lie mainly in the reduction of freight rates. It is astonishing to know that the Egyptian government did not pay any attention to this important question while it buys and ships the Egyptian cotton for its own account<sup>(1)</sup>.

Naturally this huge publicity which the issue received was mostly, all in Egyptian papers, but it caught the attention of the government<sup>(2)</sup>. Most important of all, however, it was noted by the Agricultural General Syndicate of Egypt.

#### INTERVENTION OF THE AGRICULTURAL GENERAL SYNDICATE OF EGYPT

The Syndicate was an organization created shortly after the war for the special purpose of protecting the interests of the cultivators due to the depressed state of the cotton market of the world. A number of

---

(1) This article is translated from the original Arabic text from the daily paper, *Al-Ahram*.

(2) Interest of Egyptian papers on the subject could be seen from the following attempt to gather all articles written on the subject between June 16, 1921, and the end of the month: =

upon equal terms with all other parties thereto, a common carrier by water, which is a citizen of the United States and which has applied for such admission.

If the Board determines that any such person has violated any such provision or is a party to any such combination, agreement, or understanding, the Board shall thereupon certify such fact to the Secretary of Commerce. The Secretary shall thereafter refuse such person the right of entry for any ship owned or operated by him or by any carrier directly or indirectly controlled by him into any port of the United States, or any territory, district or possession thereof, until the Board certifies that the violation has ceased or such combination, agreement or understanding has been terminated <sup>(1)</sup>.

Until the consul's threat to apply Section of the American Shipping Act against ships operated by the Conference Liners, public opinion in Egypt was completely unaware of the existence of the problem. Now the issue was no longer confined to a negotiation between the shippers and the shipping companies. The conflict between the Liners and the Shipping Board began to threaten the entire economy of the country. Cotton, the main wealth and the backbone of Egypt's economic structure, was being exposed to a real menace. Egyptians viewed the issue from an angle different from that of the British Companies and the American Shipping Board. If either party of the conflicting companies won, Egypt would lose. The United Kingdom and the United States were the two largest buyers of the country's cotton. If the Liners succeeded in eliminating American ships from the trade, Section 14 of the American Shipping Act would be applied, and the American market would be closed to Egyptian cotton. *The Egyptian Mail* wrote: "The present position has vital value to Egyptian commerce in days of low cotton prices". The paper seemed to favor the Shipping Board on the ground that "American shipowners do not appear to have made excessive demands and Egypt stands to gain by their attitude". The article went on: "American owners have offered to stand out entirely from carrying shipments to the United Kingdom even if such shipments should later proceed to the United States". The paper approved Egypt's public opinion at the time when it stated: "Should no compromise be arrived at our trade will suffer by the uncertainties due to constantly fluctuating rates which, even if on balance lower than a fixed rate, are a deterrent to normal business operations... It cannot be urged

---

(1) *The Egyptian Mail*, Cairo, June 2, 1921.

would be 15 shillings<sup>(1)</sup>. Had this discriminating been confined to favoring British vessels only, American cause for complaint might not have been so serious, as the insurance companies were all British. But the Shipping Board's agent in Alexandria found out that "certain vessels flying the Italian flag enjoy the lowest rate of insurance on an equal footing with the Liners flying the British flag provided such Italian vessels sail from Alexandria to Italian ports". It seemed then that there was no reason for excluding American vessels from the enjoyment of the same rate except the desire of British interests to exclude American vessels from participating in the carrying trade of the Eastern Mediterranean. The Shipping Board threatened to apply section 14 of the American Shipping Act, which reads as follows:

*Sect. 14.*—That no common carrier by water shall, directly or indirectly, in respect to the transportation by water of passengers or property between a port of a state, Territory, District or possession of the United States and any other such port or a port of a foreign country.

*Third:* Retaliate against any shipper by refusing, or threatening to refuse, space accommodations when such are available, a resort to other discrimination or unfair methods, because such shipper has patronized any other carrier or has filed a complaint charging unfair treatment, or for any other reason.

Any carrier who violates any provision of this section shall be guilty of a misdemeanor punishable by a fine of not more than \$ 25,000 for each offense<sup>(2)</sup>.

The Shipping Act of 1916 was amended by inserting, after section 14, a new section to read as follows:

*Sect. 14a.*—The Board upon its own initiative may, or upon complaint shall, after due notice to all parties in interest and hearing, determine whether any person, not a citizen of the United States and engaged in transportation by water of passengers or property: (1) has violated any provision of Sect. 14 or (2) is a party to any combination, agreement or understanding, express or implied, that involves in respect of transportation of passengers or property between foreign parts, deferred rebates or any other unfair practice designated in Sect. 14 and that excludes from admission

---

(1) A copy of these rates is attached to the report of June 21, 1921, U.S. Archives.

(2) U.S. Dept. of Commerce. Navigation Laws of the United States. Washington, 1927, pp. 440-441.

## THE THREAT TO APPLY THE U.S. SHIPPING ACT

On June 3, 1921, the American Consul at Alexandria, in a report to the State Department, suggested that the United States government use reprisals against the Liners. The reason for the suggestion, as stated by the consul, was that "the Liners use unfair methods of competition" (1).

In the meantime, in accordance with the Shipping Board's authorization, the consul tried to get the shippers in Alexandria to sign individual contracts with the Board. He circulated a letter to the shippers, assuring them of excellent and continuous services to any part of the world (2). He failed, however, to secure any contracts from the shippers.

Many shippers complained to the Shipping Board's representative that unless they signed the Liners' contract they would be discriminated against on marine insurance rates. They would be required to pay two shillings and six pence on each hundred pounds of insurance above the rate which they would pay if they shipped on vessels flying the British Flag. An examination of the table of rates which was submitted to the American consul by one of the shippers showed that the rate of insurance to the United Kingdom on ships flying the British flag was 10 shillings per one hundred pounds, whereas on vessels of the United States Shipping Board the rate to the United Kingdom would be 12 shillings, 6 pence per 100 pounds. To the United States the rate which was granted on cotton carried on ships flying the British flag was 12 shillings, 6 pence, whereas if carried on American vessels the rate

---

(1) U.S. Archives. The consul's report was marked "confidential", and in it he exposed the unfair methods used by the Liners. He presented a specific case of intimidation against Messrs. Reinhardt and Company, a large cotton firm in Alexandria.

(2) The letter read as follows: "Your attention is invited to the fact that the United States Shipping Board owns over one thousand modern steel vessels corresponding to 100-A-1 Lloyd's and is prepared to place at your disposal as many of these vessels as may be necessary to satisfactorily handle the transportation of Egyptian cotton. You will be guaranteed that there will be a vessel on berth at all times for Liverpool as well as for Manchester and that in addition there will also be one vessel on berth for Boston and for New York. You will be further guaranteed that if you enter into such an agreement with the United States Shipping Board, the Shipping Board will bind itself to continue the same or a similar arrangement to be mutually agreed upon for succeeding seasons until such time as a general agreement for shipping cotton may be entered into and to which you and the Shipping Board become signatories.

obtaining a rate reduction from the Liners. The result was a telegram from the Conference Liners withdrawing their offer and substituting a second one a still higher freight rate with the ultimatum that unless the contract was signed within forty-eight hours the rate would be further advanced<sup>(1)</sup>. Therefore they feared that if the Shipping Board was accorded such unfair treatment it might decline to offer any more bids and withdraw entirely from the Egyptian trade. In this even the shippers would again be at the mercy of the Liverpool Liners. They reminded the committee that the reasonably low offer received from the Liners was due solely to the fact that the Shipping Board had entered into competition with them.

As a result, the committee refused to meet the Liners' demand for the entire business. The majority preferred an agreement between the Shipping Board and the Conference Liners on the basis of leaving the American trade to Shipping Board vessels. Such an agreement was preferred even at a higher freight rate than the Shipping Board's bid, as in the final analysis the freight was paid by the foreign importer and as long as it was acceptable to him and as long as it was the same for all, it was not a serious matter to the exporter. That was precisely what the Shipping Board was after. But the Liners refused to give in, and events proved that the last word still belonged to them.

Immediately after the committee's refusal to grant them the entire business, the Liners arranged for individual contracts with the shippers. Shippers were asked to sign Liners' contracts for both the United States and the United Kingdom, it being well understood that any shipper forwarding cotton to America on Shipping Board's vessels, his shipments to England would be boycotted<sup>(2)</sup>. With that threat hanging over their necks, many shippers were forced to sign the Liners' contracts.

---

(1) The files for 1919 could not be found at the Archives of the Association, but this incident was recorded in the minutes of the committee discussion of June 2, 1921, by one of the members. He was not contradicted by even the British members of the committee, and when one remembers that the freight rate for that year was 90 shillings for the United Kingdom, the highest in the history of the A.G.P.A., it seems that the story is most likely true.

(2) This contract and the threat that accompanied it were revealed later in the year through the newspapers, when the matter became known to the public.

representative of Messrs. Peel and Company<sup>(1)</sup>. He threatened to withdraw from the Association "rather than ship cotton to the United States in American vessels"<sup>(2)</sup>.

As the committee of the Association was acting merely as a mediator between the cotton shippers and the shipping companies, its decision must be unanimous in order to carry weight with all the smaller shippers who were not represented on the committee. The reason for this is apparent, when it is considered that cotton prices must be quoted c.i.f. and that as far as possible uncertainly and competition must be avoided by all cotton exporters. Therefore they all must be granted the same freight rate, insurance rate, and banking rates. If, for instance, one important shipper refused to abide by the decision of the majority, hemight secure a lower freight rate from an independent ship and thus easily underbid his competitors who would be bound by a shipping contract.

#### THE CONFERENCE LINERS OFFERED A NEW BID

In compliance with the wishes of the spinners in Liverpool and Manchester and with the intention of securing both contracts, the Conference Liners offered a new bid of 40 shillings to the United States and 30 shillings to the United Kingdom. To induce the committee to accept their bid, they inserted a clause reducing the current rate of 90 shillings to the United States and 60 shillings to the United Kingdom to the new rate<sup>(3)</sup>. Although the president of the committee suggested acceptance of the Liners' bid, many members refused to agree to it, pointing out that during the bid for the 1919-1920 contract the Liners, then being without competition or opposition, had suggested a contract at what the shippers considered a very high rate. The Association had wired the spinners in Great Britain seeking their aid in

---

(1) Messrs. Peel and Company was and still is a British cotton firm with an office in Alexandria. The representative opposed the decision on the ground that the Liners would boycott all cotton shipments to the United Kingdom if not given the United States contract. He pointed out that the major part of the Egyptian cotton went to the United Kingdom, and that the Liners had always given the exporters prompt and accurate service. To favour American over British lines, he declared, was to favor a minor to a major interest. Records of the A.G.P.A., 1921.

(2) Minutes of the committee meeting, May 16, 1921, in the files of the A.G.P.A.

(3) Files of the A.G.P.A., 1921.

For forty-three years the A.G.P.A. regulated and supervised the export trade of the country, where the bulk of Egypt's agricultural produce was handled. In 1928 the government nationalized the Association, and took possession of all its funds.

The "Committee of the Cotton Section" was composed of sixteen cotton exporting firms, which were the largest cotton dealers in the country. To this Committee belonged the right of according contracts for carrying the crop. While they possessed no real authority to bind the other members of the Association, there were no other firms strong enough to oppose their decision if it was unanimous. Therefore, to all intents and purposes their decision bound all cotton exporters in Egypt.

With regard to the 1921-1922 carrying trade, the cotton committee decided to call upon the Conference Liners and request them to present a form similar to that used by the Shipping Board. Further more, the committee decided to consult the master spinners of Manchester and Liverpool as to the freight rate, which would be acceptable to them. The committee realized the need of such consultation, because the spinners actually paid the freight. The cotton spinners of Liverpool and Manchester replied by separate telegrams, the former suggesting a freight rate of thirty shillings per ton to either city as a fair rate, whereas the Manchester spinners thought the rate should be twenty-five shillings but that they were willing to have the Association sign a contract not to exceed thirty shillings<sup>(1)</sup>. It should be noted that the American bid to the United Kingdom was twenty-five shillings, and therefore must have been a very satisfactory bid so far as United Kingdom spinners were concerned. The Liners' bid was forty shillings, and therefore unsatisfactory to the British spinners.

As the American bid was lower, it was proposed at the meeting that the American contract be given to the United States Shipping Board, and that decision with regard to the United Kingdom contract be postponed to enable the Liverpool Liners to reduce their bid. This proposal was agreed to by all the members of the committee except the

---

(1) Copies of both telegrams are in the files of the A.G.P.A.

from Alexandria in 1921 would have made a considerable difference in the position of the American merchant marine and American trade in the Mediterranean.

The carrying of Egyptian cotton in American bottoms from Alexandria to the United States would not only have yielded a handsome revenue to the American shipping lines engaged in the trade, but it would also have reduced the cost of Egyptian cotton to American purchasers. More important still, it would have guaranteed the American ships a continuous freight service to the Eastern Mediterranean, and thus would have enabled the Shipping companies to reduce their eastward freight rates. This would have placed American exporters in a very strong position for retaining and extending their trade possibilities in the entire region. "It is no exaggeration", wrote the American consul in Alexandria, "to state that American's commercial position in this part of the world hinges upon our success in securing the carrying trade of the Egyptian cotton<sup>(1)</sup>."

#### THE EFFORTS OF THE CONFERENCE LINERS TO MAINTAIN THEIR MONOPOLY

It has already been noted that the final word in according contracts for the carrying trade to the shipping companies belonged to the Alexandria General Produce Association or, more accurately, to the "Cotton Committee" of that Association. A short note on the composition and the authority of the A.G.P.A. might prove useful in order to understand the real power that it possessed. The A.G.P.A. was established May 23, 1885, with the object of:

1. Regulating all transactions in cotton futures.
2. Adopting types of cotton for deliveries against futures.
3. Establishing simple and uniform conditions for spot transactions.
4. Supervising and regulating all matters pertaining to the cotton trade in general.
5. Regulating the trade of all the other export commodities of the country, such as cotton seed and cereals<sup>(2)</sup>.

---

(1) U.S. Archives. A letter from Mr. Maynard to the State Department, May 24, 1921.

(2) Egyptian Cotton Year Book, 1931-1932 and 1932-1933. Hafes, N.A., *The Alexandria Cotton Market* (Caire, 1946) pp. 52-55.



confronted the Shipping Board with regard to the carrying trade of Egypt's cotton. The real difficulty, in addition to the absence of American insurance and American banking facilities in Alexandria, was the serious reduction in the amount of cotton exported to the United States during the 1920-1921 season.

The decline of American imports of Egyptian cotton in 1921 was due mainly to the world trade depression. From September 1, 1919, to March 31, 1920, exports of cotton from Egypt amounted to a total of 656,000 bales, of which 236,000 bales were shipped to the United States and 312,000 bales to the United Kingdom. During the cotton season 1920-1921, from September 1 to March 31, a total of only 291,000 bales were exported from Egypt, of which only 38,000 bales went to the United States and 146,000 bales to the United Kingdom. This was a very serious reduction, and it inflicted heavy losses on the shipping companies belonging to the Conference Lines. The following table shows monthly exports of Egyptian cotton from September 1, 1920, to March 31, 1921 :

TABLE 2

Month	Bales	Pounds
September .	11,073	8,852,337
October . .	32,240	24,423,102
November .	49,502	37,520,802
December .	59,955	43,080,147
January . .	43,655	33,040,735
February . .	32,690	24,723,755
March . . .	61,721	46,755,423
Total . . .	290,836	217,896,921 (1)

From September, 1919, to the end of March, 1920, the total freight paid on cotton carried from Alexandria to the United States amounted to approximately \$ 3,000,000. But the serious decline in American purchases during the following season reduced the amount to approximately \$ 4,00,000. In view of the fact, however, that nearly all the American vessels in service between New York and the Eastern Mediterranean made their return voyage without any appreciable cargo, the acquisition of cotton shipments

(1) Egyptian Government Customs Administration. Monthly summary of the Foreign Trade of Egypt.

Liners of the Board's sincerity in competing for the entire trade. If the Shipping Board was successful in securing the first contract, and failed in regard to the others, the Board's purpose would have been achieved. On the other hand, if the Board was accorded contracts for both the United States and the United Kingdom, an agreement could be reached with the Conference Liners according them the carrying trade to England.

As has been said before, the cotton carrying trade in Egypt was too great a business for American ships to handle alone. In regard to shipping requirements, there should be one vessel sailing for the United States every fifteen days from September 15 to March 1 and thereafter one vessel each month. This would mean twelve sailings from September 15 to March 1. As this arrangement would necessitate a vessel lying on berth for two weeks, it might involve some losses if the quantity of cotton leaving for the United States was not normal or regular. It might also compel American vessels to come to Alexandria especially for cotton and then oblige to them to depart with only fractional cargoes. These points were clear and obvious enough to the Shipping Board agent in Alexandria, who wrote that "it is true that a certain risk and even sacrifice might be advisable in order to gain a foothold in this extremely valuable trade" (1).

The necessity of keeping a ship on berth all the time during the cotton season is closely related to the peculiarity of the Egyptian cotton trade. The Alexandria exporter usually demands a bill of lading as soon as his cotton is ready for export, so that he may negotiate his papers through a bank in Alexandria, thus relieving him of all further financial responsibilities and burdens. Mr. Maynard, the American consul at Alexandria, suggested that "to overcome this handicap (of keeping a ship on berth all the time), arrangements could be made to rent a suitable warehouse in the customs area of Alexandria. . . in which cotton destined for export to the United States could be stored pending the arrival of the transporting vessel" (2). He went on to say that "if bills of lading were issued by the steamship company upon cotton placed in such a warehouse it would obviate the necessity of keeping a vessel always on the berth". This was not, however, the only difficulty that

---

(1) U. S. Archives. From a letter sent by Messrs. Livermore and Company to the Shipping Board May 3, 1921.

(2) U.S. Archives, Report No. 600. 4117/76, June 2, 1921.

rates which would further increase their difficulty in securing buyers for their crop. With high ruling prices and a strong demand abroad, the amount of freight paid was of little consequence. For example, an average bale of cotton weighs 738 pounds. In 1919 cotton approached \$ 2 a pound, which would make the value of a bale of cotton \$ 1,476. The freight rate to the United States was 51 shillings per bale. At the rate of exchange prevailing, then, the freight rate equalled \$ 12.24 per bale or less than one per cent of the price<sup>(1)</sup>. During the 1920-1921 season, cotton prices declined to 18 cents per pound, which would make the value of a bale worth roughly \$ 133. The prevailing freight rate of 45 shillings per bale or about \$ 10.80 constituted eight per cent of the value. Naturally a difference in the freight rate from one per cent to eight per cent would seriously affect the sales possibilities.

As a result of the failure of the negotiations between the Shipping Board and the Conference Liners the year before, the former authorised the American consul in Alexandria on May 9, 1921, to sign any contract to compete with the Liners<sup>(2)</sup>. Immediately on receiving authorization, Mr. Maynard gave the shippers the generous offer of 40 shillings per measurement ton to the United States with 25 shillings to the United Kingdom for the 1921-1922 cotton season. The Liners' bid was 60 shillings and 40 shillings respectively.

The United States Shippings Board offered the Alexandria cotton exporters three contracts: the first to carry cotton to the United States only, the second to carry cotton to the United Kingdom only, and the third a combined contract for all Egyptian Shipments to the United States and to the United Kingdom<sup>(3)</sup>.

It is obvious that the Shipping Board was still hoping to get the Liners to enter into an agreement rather than to start a rate war. The Board was only interested in carrying cotton destined for the United States. The other two contracts were offered to serve a double purpose: first, to assure the exporters in Alexandria that in case they were boycotted by the Liners, American ships would be ready to transmit their cotton to the United Kingdom; second, to convince the Conference

---

(1) The rate of exchange was £1 = \$ 4.8665.

(2) U.S. Archives. Telegram from the Shipping Board to the American consul in Alexandria dated May 9, 1921.

(3) The three bids are to be found in the files of the Alexandria General Produce Association.

time of signing the 1920-1921 contract, freight rates were still ruling high. Had it not been for the possibility of American ships securing a share of the Egyptian cotton shipments, it was reasonably certain that there would have been absolutely no reduction in the freight rate during the 1920-1921 shipping season. The freight rate was only slightly reduced, being 90 shillings per measurement ton.

In view of generally reduced freight rates, the rate would necessarily be much lower during the 1921-1922 season than in the previous year. At the beginning of the 1921-1922 season there had been comparatively little interest either on the part of the Conference Liners or the Egyptian cotton Shippers with regard to the new cotton shipping contract. This was due to the fact that the conditions of the previous year's contract, which required boats to remain on their berths for stated periods, inflicted considerable losses to the Conference Liners. The general depression of 1921 resulted in a heavy and unexpected decline in cotton shipments from Egypt. Vessels which would have normally carried full cargoes were compelled to lie on the berth throughout the entire required period and then depart with only fractional cargoes. For this reason the Conference Lines were not in a hurry to enter into a binding agreement for the 1921-1922 cotton season.

Another reason for the Liners' delay in presenting their contract was undoubtedly the continued reports to the effect that long staple cotton would be heavily taxed when imported by the United States. As practically all Egyptian cotton, and certainly all of the Sakellaridis variety, would come under this category, it would result in very small cotton shipments from Egypt to the United States<sup>(1)</sup>. British mills had a double advantage over American mills both in the low freight rate and in the absence of import duty. Further-more, as the available supply of Meade cotton, which had begun to be grown extensively in the United States, was increasing, Egyptian cotton shipments to the United States began to decline. With this decline the opportunity for the American merchant marine to participate in the cotton carrying trade between Egypt and the United States was weakened.

On the other hand, the cotton shippers were in no hurry to bind themselves to the Conference Liners for another year at high freight

---

(1) ISSA, M. K., *op. cit.*, chapter III.

could guarantee a shipment of 50,000 bales during the 1920-1921 season if they were assured of an outlet in the United States<sup>(1)</sup>.

The plan proved to be a complete failure. The freight rate suggested by the company was fifteen shillings less than that offered by the Liners. The United States Shipping Board refused to accept it, claiming that its agent in Alexandria had no authority to make such an offer<sup>(2)</sup>. Furthermore, the problem of insuring the floating cargoes remained unsolved, as the British insurance firms refused to insure cotton cargoes carried on American ships.

The whole scheme had been devised as a last resort to obtain cotton shipments from Egypt for American ships during the 1920-1921 season. Yet the only cotton shipments to the United States on American vessels were 200 bales carried by the *Independent Bridge* in March, 1921. This was possible only because the importer in Boston purchased his cotton f.o.b. Alexandria, and thus was able to designate the ship for transporting it<sup>(3)</sup>. Aside from this one shipment American vessels were unsuccessful in breaking through the Liners' monopoly<sup>(4)</sup>.

*Third Phase.* The 1920-1921 cotton season differed greatly from the previous season. At the time of signing the cotton shipping contract in April 1920, one of the most successful cotton seasons in Egypt was drawing to a close. It was mostly the very strong demand for long staple Egyptian cotton in both the United Kingdom and the United States—particularly the latter—that resulted in unusually heavy foreign shipments. In addition to huge shipments, the prevailing freight rate under the 1919-1920 contract was the highest in the history of the cotton trade, being 102 shillings per measurement on, which was equivalent to 51 shillings per bale from Alexandria to the United States. At the

---

(1) A letter from Messrs. Pivisviki and Company to the American consul in Alexandria. U.S. Archives. Their cotton shipments to the U.S. in 1919-20 amounted to 3,000 bales worth approximately \$ 3,000,000. Files of the Alexandria General Produce Association.

(2) U.S. Archives. A letter from the Shipping Board to the Department of State Sept. 23, 1920.

(3) U.S. Archives. Report May 4, 1921.

(4) Some attempts had been made by ships belonging to the United States to secure cotton cargoes from Alexandria by offering freight rates as low as 45 shillings. Alexandria shippers, however, were unable to accept this 50% reduction, as they were bound to Conference Liners by contract to the exclusion of all American ships. Files of the Alexandria Gen'l Produce Association 1921.

United States<sup>(1)</sup>. Their project consisted of purchasing a cotton press in the interior and moving it to Alexandria. The reason and necessity for securing a press and erecting it in Alexandria was that the only two pressing companies operating in Alexandria were controlled by the leading shippers who were bound by their contract with the Liners<sup>(2)</sup>. They needed a press in Alexandria in order to conform to the requirements of the trade in regard to mixing the necessary staples to produce the grades according to their samples.

Another factor in the plan was the offer made by the agents of the Shipping Board vessels in Alexandria<sup>(3)</sup>. They suggested a freight rate to the United States which would enable the company to compete with other exporters but still sufficiently high to yield a good profit to the Shipping Board. As the new concern would not be interested in marketing cotton in United Kingdom, it would be completely independent of the Liners, and it would not be necessary for the Shipping Board to operate ships between Alexandria and the United Kingdom.

A third factor in the plan was the American Foreign Trade Corporation of New York, whose representative was sent to Alexandria and was just becoming established there. The Corporation hoped to play a big part in marketing Egyptian cotton in the United States.

This plan, if carried out, would have offered the following advantages to the suggested company. It would have been able to market cotton in the United States below the price of any other Alexandria competitors, owing to the reduced freight rate accorded by the Shipping Board vessels. Other shippers in Alexandria would not be able to benefit from the reduced rate on account of having signed the contract with the Liners. In the meantime, American ships would be assured of a return cargo to the United States. The exponents of the plan claimed that they

---

(1) The plan of the project was offered to the American consul at Alexandria by a certain Mr. Visviki, the proprietor of a small cotton exporting firm, in partnership with and with the financial backing of Mr. Anagnostopoulo, the principal insurance man in Alexandria at the time, and Mr. L. Ballis of the firm of E.R. Ballis and Bros., Inc., of New York, which had a branch in Alexandria. U.S. Archives. Report No. 606.4117/71.

(2) The larger company was controlled almost exclusively by the two principal British Shippers, Peel and Company, and the other by a Greek shipper.

(3) Messrs. Oliver and Company, as agents of Messrs. Livermoore and Company of New York, the operators of the Shipping Board vessels.

cargoes afloat at one time. While it was true that this insurance business could have yielded tremendous profits to the American companies, it was doubtful if there was any organization strong enough to handle the business in addition to its usual risks. There had been no assurance from the Shipping Board that this insurance could be written in the United States<sup>(1)</sup>.

Neither negotiation with the Liners nor bidding against them secured any part of the carrying trade for American ships. It was obvious that the Liverpool Liners were determined to keep all the business for themselves. Although the monopoly of the Liners was asserted once more, it was obvious that their success was only temporary, as they were dealing with a concern that was by far much stronger than any other company that dared to challenge their ability to control the trade.

*Second Phase:* During the cotton season of 1920-1921, the American ships lost all hope of getting an appreciable number of return cargoes from Alexandria; the cotton contracts had all been signed in favor of the Liverpool Liners. In spite of this, however, the American importers of Egyptian cotton secured a considerable gain. The freight rate was reduced from 102 shillings to 90 shillings in the new contract. Cotton in Alexandria was sold on a c.i.f. basis, and the freight was included in the price. Up to a certain point the importer and the consumer paid the freight. If the price of cotton rose to a point beyond the power or willingness of the purchaser to buy, the freight would become payable by the grower. In either event the Alexandria shipper did not pay that freight and had no particular direct interest in the reduction of freight rates provided all shippers were required to pay the same freight. Should one large shipper or a group of small shippers pay less freight than their competitors, they would have a selling advantage in proportion to the decrease in the freight charged.

With this in view, some cotton shippers in Alexandria offered to organize a large company for the export of cotton exclusively to the

---

(1) The American consul in Alexandria informed the Shipping Board that it was imperative for American insurance companies to arrange for floating policies for all Egyptian cotton shipments at a fixed rate for the entire season. This advice was ignored. U.S. Archives, report dated April 20, 1920.

States and a competitive rate to the United Kingdom. The only official reason for the refusal of the American bid was that the members doubted the authority of the local Agent of the shipping Board to bind the latter to a shipping agreement.

Other reasons for the failure of the shipping Board to participate in this carrying trade were: (1) the local agents of the Liverpool Liners in Alexandria threatened to prevent the unloading of American ships in Manchester and Liverpool, (2) The Liners' propaganda among the shippers referred to the frequent American newspaper accounts of the desire of the shipping Board to dispose of its vessels. The Cotton shippers were quietly and indirectly warned that "to desert the Liners this year would leave them in an extremely embarrassing position next year"<sup>(1)</sup>. The shippers were warned that the policy of the United States government might change entirely, and they would be at the mercy of the Liverpool Liners and would pay dearly for deserting them in favor of shipping Board vessels. Further, the question of insurance was prominently brought to the fore. It was emphasized that in spite of the excellent marine insurance facilities in London, re-insurance on Egyptian cotton was a glut on the London insurance market. As for the United States, there were no insurance companies capable of handling this great volume of business. Also, no American re-insurance corresponding to Lyods was organized. This latter, contention probably did more to influence the Egyptians in favour of the Liverpool Liners than any other single consideration<sup>(2)</sup>.

The value of cotton exports from Alexandria to all countries during the 1919-1920 season was about \$ 500,000,000. A little less than half of this went to the United States. Based on the value of cotton at the time the agreement was signed, 1,000 bales were worth approximately \$ 1,000,000. As the capacity of the vessels used for carrying cotton at the time averaged 16,000 bales, the insurance on one cargo alone would be \$ 16,000,000. Had the United States Shipping Board secured the contract for the United Kingdom as well, the American insurance companies would have been required to cover a maximum of eight to ten

---

(1) A letter from the Liners' agent at Alexandria to the Secretary of the Produce Association March 23, 1920.

(2) The Minutes of the meeting of the General Produce Association showed that an overwhelming majority of the members were in great doubt of the capability of the American insurance companies to handle the Egyptian cotton crop.



American vessels to carry all the cotton destined for the United States<sup>(1)</sup>. Therefore the Shipping Board authorized its agent in Alexandria to open negotiations with the Liners "to secure participation for American vessels in the cotton trade"<sup>(2)</sup>. The Shipping Board extended all the authority and facilities needed to assist its agent in his task. The Board held the opinion that a conference between its agent and representatives of the Liners would "secure suitable participation for the United States vessels without necessity of offering competitive service to Great Britain"<sup>(3)</sup>.

Ordinarily, shipping contracts for carrying cotton were signed in June and became operative in August for a period of one year. The pressure of so many American ships in the harbor at Alexandria and the rumours that efforts were being made to arrange for cotton shipments to the United States in shipping Board vessels, induced the Liners to advance the date for signing the contracts. They arranged a meeting of the cotton shippers early in March through the Alexandria General Produce Association, with a view to closing the contracts immediately.

Finally, at the instigation of the American consul, the Shipping Board decided to bid for the carrying business<sup>(4)</sup>. On March 29, 1920, the local representative of the shipping Board in Alexandria received a telegram from the Board informing him that "the Shipping Board was prepared to establish a line between Alexandria and Liverpool and Manchester if necessary"<sup>(5)</sup>. Furthermore, the agent was authorized to negotiate for the entire 1920-1921 cotton season for both the United States and the United Kingdom.

On April 7, 1920 the Committee of the Alexandria General Produce Association met to open tenders. The Liners' bid was accepted in spite of the fact that the consul offered a bid of one shilling less to the United

---

(1) U.S. Archives. A letter from the U.S. Shipping Board to authorize a certain Mr. Livermore Dearborn in Alexandria as their agent in that city, March 19, 1920.

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

(4) Mr. Maynard was successful in postponing the opening of tenders for fourteen days, but the shipping Board still refused to offer any competitive rates, believing that its agent would eventually come to an agreement with the Liners. See Report No. 600.4117/48, April 21, 1920, from the American Consul at Alexandria, U.S. Archives. Later, on March 29, the Shipping Board authorized its agent to bid for the contracts.

(5) U.S. Archives, Document No. 600.4117/48.

was whether the Shipping Board would be willing, or more important still, be able to undertake the project.

According to the Liners' contract, the shippers were guaranteed one vessel each week for Liverpool and another one for Manchester as well as one each two weeks for the United States. During the cotton season from September to March, the shippers were further guaranteed a ship for the United States on berth at all times.

In order to bid successfully for the carrying of cotton, the United States Shipping Board had to offer rates for both the United Kingdom and the United States. It was necessary that service for the United Kingdom be provided; otherwise the shippers would not be able to afford a break with the Liverpool Liners. It should be remembered that the bulk of Egyptian cotton still went to the United Kingdom, and the Liverpool Liners offered contracts covering the carrying trade for both the United States and the United Kingdom. The contract was to be accepted or rejected as a whole. If the Shipping Board offered service for the United States only, the shippers would prefer the Liverpool Liners' Contract, even if it was higher, to losing the more prosperous trade with Great Britain. The question of reight was of very minor importance to the Egyptian shipper. He sold his cotton c.i.f. and the freight was therefore included in the purchase price and paid by the importer. As freight rates were equal to all exporters, it was not a competitive factor in selling cotton.

In addition, assurances would have to be given to the shippers that if contracts were secured the Shipping Board would be prepared to bid against the Liners for subsequent years. Otherwise, if the Liners were left without this business in one year, they would retaliate against the cotton shippers in the following years and more than make up their losses by charging higher rates. The carrying business was so great that private concerns dared not oppose the Liners, and only the vessels of the United States government would be in a position to compete successfully with the Liners.

#### *Failure of the Project :*

The Shipping Board, however, did not look favorably on the plan, mostly because it involved a rate war with the Liners and because the Board believed it could reach an agreement with them, allowing

in Egyptian cotton for the reason that it has been impossible to procure the Egyptian product except through British cotton houses" (1).

Some American shipping companies tried to induce American importers of Egyptian cotton to purchase their cotton f.o.b. Alexandria. In this case they would be at liberty to designate the ship which were to carry the cargo. At that time, however, this was not feasible for many reasons. First, if the plan was carried out it would mean tremendous financial burdens on American importers solely to meet the wish of a shipping company to carry the cargo. Furthermore, there were very few American cotton importers who were financially able to finance their own shipments. Most important of all was the contract between Cotton exporters in Alexandria and the Liverpool Liners. This contract stipulated that no cotton exporters would sell their crop on an f.o.b. basis unless they were guaranteed in advance that it would be shipped on vessels belonging to the Liners group. Therefore this plan was dropped.

#### *The Shipping Board Bids for the Contract:*

It was realized that the only way to secure a part of the cotton carrying business in Egypt was to offer competing rates to the shippers. This plan was suggested first by Mr. Maynard, American consul at Alexandria (2). The consul suggested that the American Shipping Board should "underbid the Liners by a few shillings and meet any possible counterbid by further reduction" (3). In other words, he proposed a rate war with the Liners.

At first sight this project seemed quite feasible. There were some cotton shippers in Alexandria who were anxious to break with the Liners, but were waiting until definitely assured that all their transportation requirements would be met. While they might not have had confidence in a private line, they were confident that the United States Shipping Board would be able to meet all of its obligations. But the question

---

(1) The investigating Committee received many letters, most of them pointing to the same trouble, i.e. the monopoly exercised by the British ships. Some of them, however, assured the Committee that they had no complaints against British ships, but nevertheless they expressed the desire to carry their cotton on American ships. U.S. Archives: a letter from Rogers and Webb, ship brokers and steam ship agents, Boston, Feb. 18, 1920.

(2) U.S. Archives. Report of Consul Maynard, March 28, 1920.

(3) *Ibid.*

the return voyage. They were completely unable to secure any cotton shipments to the United States, this inspite of the fact that Americans had made large purchases of that commodity during 1919 and 1920. "The American vessels", wrote the American consul at Alexandria, "now coming here from New York are returning empty, and if we are unable to get the cotton shipments it certainly will not pay to continue such a one-sided service" (1).

Thus the wonderful growth of American import and export business with Egypt, which had developed since the war, largely made possible by direct steamship communication, was suddenly confronted with an obstacle that threatened to revert the trade to pre-war conditions. In those days competition for United States wares in the Egyptian market was almost impossible, as American goods were shipped to England or Germany and transferred there for shipment to Egypt, and took three months to reach their destination (2).

The exceptional opportunity offered to the United States during the war to develop her exports to Egypt was in imminent danger. Already, in 1919, taking a chance on the increase in the trade relationship between the two countries, three American firms opened offices in Alexandria. The future of these firms, as well as of many others in the making, was felt to be secure only as long as a direct steamship route with the United States could be regularly maintained.

On the other end of the trade line, similar fears were expressed by Egyptian cotton importers in Boston and New York. At the time Egyptian cotton was a necessity for such industries as tire, thread, and hosiery manufacturers, and there was a tire boom in the United States. Manufacturers of these commodities demanded a sure and steady flow of long staple cotton from Egypt. Investigations made by the Department of Commerce among receivers of Egyptian cotton in 1920 revealed great grievances shared by the majority of them (3). A certain Mr. Herman, for instance, declared that he had "practically suspended all his operation

---

(1) U. S. Archives. Report of the American Consul at Alexandria, March 23, 1920.

(2) See Issa, M.K., *op. cit.*, Ch. I.

(3) This investigation was made by the Department of Commerce among receivers of Egyptian cotton on behalf of the U.S. Shipping Board Emergency Fleet Corporation. The Shipping Board was trying to break up the British monopoly on the carrying of Egyptian cotton. The report of the investigation is dated Jan. 5, 1920 U.S. Archives

Freight rates were based on measurement tons of 40 cubic feet, and each bale of cotton measured approximately 20 cubic feet. It was estimated that one bale of cotton would stow in 24 cubic feet, but a safer average would be 27 cubic feet when estimating the capacity of a ship<sup>(1)</sup>.

#### EFFORTS OF THE UNITED STATES GOVERNMENT TO BREAK THE BRITISH MONOPOLY

*First Phase:* The preceding facts indicate that: (1) there was usually one contract for both the United States and Great Britain, (2) contracts were signed at the beginning of each cotton season, and remained effective throughout the entire year and (3) all shippers were bound by the contract not to dispatch their cotton on ships not belonging to the Liverpool Liners.

Because of these contracts, the United States Shipping Board vessels were unable to secure any cotton cargoes on their return trip from Egypt to the United States. It has already been seen that a tremendous volume of trade was carried on between the two countries during the war and the period shortly after the war. The United States supplied Egypt with many goods that were vital to the war effort during a period when similar supplies for Egypt could not be secured<sup>(2)</sup>. Furthermore, instead of taking the usual indirect route *via* English and German ports, these goods came direct from American Atlantic ports, through the Mediterranean to Alexandria. This route was easily frequented by American Ships during the period 1914-1917. The entry of the United States in the war in 1917 imposed a temporary halt to the route, only to be resumed after the signing of the armistice in 1918. Consequently two new factors made their appearance in the carrying of Egyptian trade: the participation of a large American merchant marine, and the regular use of the direct route between the two countries.

The participation of American ships in the trade was, however, one sided. True, most of the import trade from America was carried in American ships, but these vessels could not find any cargo to take on

---

(1) These measurements were secured from the archives of the Alexandria Cotton Exchange.

(2) Issa, M. K. "Trade between Egypt and the United States". Doctoral thesis, ch. I, p. 55. Minneapolis, Minn. U.S.A. 1953.

Alexandria and the Syrian coast and also to and from the United States during the cotton season. According to Loyd's register of 1919-1920 this line together with other affiliated lines, had a combined fleet of 117 cargo vessels. In addition to the above groups, the Moss Line, with a fleet of seven steamers, maintained a regular service between Liverpool and Alexandria. This line was controlled by the Royal Mail Steamship Packet Company, which also had a large interest in the Pacific Sea Navigation Company, the Nelson Line, the Union Castle Mail Company, and the Glen and Shire Lines. Also within the group was the Cunard Line which operated vessels from Liverpool and London to all Mediterranean and Black Sea-ports.

#### *The Nature of Shipping Contracts with the British Lines:*

The contract for shipping cotton to the United States and Great Britain was made annually between the cotton shippers in Alexandria, represented by the Alexandria General Produce Association, and the British Shipping companies belonging to the trust known as the Liverpool Liners<sup>(1)</sup>. After being signed by each shipper, the contract was filed in the Alexandria General Produce Association. Shippers were not supplied with individual copies of the contract. According to the clauses of the contract, the shippers were to forward their goods exclusively on ships belonging to one of the concern composing the Liverpool Liners<sup>(2)</sup>. For sixty years prior to 1920 the Alexandria Shippers had dealt with the Liners, and found no cause either for complaint or mistrust. They had full confidence in the ability and willingness of the Liners to comply with the terms of the agreement.

In view of the promise of the shippers not to use outside space, the Liners arranged to have sufficient tonnage available at all times during the cotton season to meet all requirements. The 1920 agreement provided for freight rates of 70 shillings per ton to the United Kingdom and 102 shillings to the United States, either direct or for trans-shipment at Liverpool. As a rule, before 1919, cotton was always transshipped at Liverpool but since then many cotton cargoes were being dispatched direct to the United States.

---

(1) For more details on the Alexandria General Produce Association, see p. 38 below.

(2) Clause No. 4 of the contract.

The British companies engaged in this carrying trade belonged to a group known as the Liverpool Liners. They were composed of the following steamships and affiliated steam-ship owners.

Ellerman Line,  
Ellerman's Papayanni Line,  
Ellerman Wilson,  
Ellerman Bucknell,  
Cunard Line Ltd.,  
J. Moss and Co.,  
Furness Whitty Groupe,  
Prince Line Ltd.<sup>(1)</sup>.

Until a few years before the war, cotton shipments to the United States were small and were considered by the Liners as a side issue. Although profitable in themselves, they were carried more with a view to preventing outside boats from entering the Egyptian cotton trade than an important undertaking in themselves.

#### *The Conference Liners:*

The Liverpool Liners comprised one of many groups forming the Conference Liners, which was one of the largest cartels in England. The group that held the contract for carrying Egyptian cotton to the United States was controlled by Sir John Ellerman. The above mentioned lines were under his control. His own lines served the Mediterranean and the Black sea Ports to and from the United Kingdom and the United States. In addition, Ellerman controlled the City of Hull Lines maintaining frequent services to all parts of British India, Burma, and the Persian Gulf, as well as a joint service with the Harrison and Clan Lines to East and South Africa and Mauritius. The position of these was further strengthened by Sir John Ellerman's control of almost all of the rice mills in Burma.

According to Loyd's register of 1919-1920 there were 137 steamers operated by this group. Also within the combine and next in importance as far as Egypt is concerned were the Furness Whitty and Prince Lines which maintained regular services from Manchester and London to

---

(1) Information on this subject was obtained from the Alexandria Cotton Exchange.

TABLE 1  
COMPERATIVE SCALE OF EXPORTS OF EGYPTIAN COTTON  
TO THE UNITED KINGDOM AND TO THE U.S. A. (1)

Year	Quantity to the United King- dom (Kantars)	Quantity to the United States (kantars)	Value U.K. (Dollars)	Value U.S. (Dollars)
1913	3,000,000	673,000	55,000,000	12,000,000
1914	2,000,000	928,000	38,000,000	14,000,000
1915	3,000,000	2,000,000	45,000,000	24,000,000
1916	3,000,000	1,000,000	78,000,000	34,000,000
1917	3,000,000	621,000	104,000,000	25,000,000
1918	4,000,000	561,000	134,000,000	21,000,000
1919	4,000,000	2,000,000	178,000,000	83,000,000
1920	2,000,000	1,000,000	155,000,000	131,000,000

following the same progression. In 1913 the ration was one kantar to  $4\frac{1}{2}$  to the United Kingdom; in 1920 it was about 3 to  $4\frac{1}{2}$ . In some months of that year the shipments to the United States almost equalled and at times even exceeded those to the United Kingdom. In January about 64,000 bales were sent to the United States as compared with 59,000 bales to the United Kingdom. In February almost 45,000 bales went to the United States. against about 46,000 to the United Kingdom (2).

#### *The British Monopoly of the Carrying Trade:*

From the preceding facts, it is evident that until the war the United Kingdom had been the main factor in Egyptian cotton exports. Consequently cotton exporters in Alexandria had had their main interest centered on transporting cotton to the United Kingdom.

Before and during the war, the Alexandria exporters used to make an annual contract with British shipping companies for the conveyance of their cotton at a fixed rate. The freight rate varied according to circumstances. It was 12 shillings per ton on shipments consigned to British ports and 18 shilling on cotton bound for American ports, During the war these rates jumped to 120 shillings and 180 shillings respectively.

(1) Ministry of Finance, Egypt, *Annuaire Statistique*.

(2) U.S. Archives. The figures are taken from a report dated March 23, 1921, from the American Consulate at Alexandria to the State Department.



The Americans were also unwilling and unprepared to interfere with the political setup in the Middle East due to the policy of isolation which they observed following the end of the War. In other words the political dominance of the United Kingdom in Egypt was as pleasing to the British as it was to the Americans.

As regard economic interests it was quite different. For one thing the Americans did not isolate themselves economically as they did politically. For another, the Americans developed new demands for some of the products of the Middle East, especially cotton and oil. Western Europe, notably the United Kingdom, had undisputed control over these products. Therefore a clash of interest began to develop, and intense competition between these countries replaced the Western European monopoly over the Middle Eastern market. This competition, however, did not last long, and it was soon replaced by a new understanding, whereby the United States was accepted as an equal partner (perhaps superior as in the case of oil) with the Western European countries, i.e., the United Kingdom, France and the Netherlands. In other words, the western monopoly in the Middle Eastern market was widened to give place to the United States.

As mentioned before, we cannot discuss the subject fully. The oil, story has often been told, but that of cotton received very meager and scanty study. This paper then will be wholly devoted to cotton, mostly to its carrying trade.

#### *Egyptian Cotton Shipments to the U.S. and U.K.:*

Until World War I the bulk of cotton Shipments from Egypt was consigned to the United Kingdom, while those to the United States were relatively small. During and after the war this situation changed, as the following table shows.

After the signing of the armistice American purchases of Egyptian cotton increased greatly, as one may gather from the above table. The figures show that in the space of eight years the quantity of Egyptian Cotton shipped to the United States had almost doubled, rising from 673,000 kantars in 1913 to 1,000,000 kantars in 1920, this last figure representing about one fifth of the average crop. The value of these exports increased from a little over \$ 12,000,000 in 1913 to \$ 131,000,000 in 1920, or nearly elevenfold. The figures for England are far from

# **ANGLO-AMERICAN RIVALRY IN EGYPT BETWEEN THE TWO WORLD WARS**

BY

**Dr. M. K. ISSA**

*Lecturer of Political Science, School of Political Science, Faculty of Commerce*

---

## **INTRODUCTION**

It is only fair to warn the reader that this paper is not intended to be a comprehensive study covering all the aspects of the Anglo-American rivalry in Egypt. Such a work would require either a lengthy study, which is completely out of place here, or a very sketchy outline which will be of no particular value to those interested in research work.

The United Kingdom and the United States being two world powers are instinctively inclined to spread their influence throughout the world. Furthermore they both have certain economic, financial, cultural, political and military interests which they are eager to maintain and develop in other countries. Sometimes, as in the period under discussion, some of these interests coincide. For instance, the United States was perfectly contented with the political dominance of the United Kingdom in Egypt. The United States reasoned, at the time, that the United Kingdom was strong enough to defend, not only Egypt, but the whole Middle Eastern area against outside aggression. At the same time, the United Kingdom had such a strong military hold on the area that it could prevent any disorder within, and thus was able to maintain the peace which was necessary to create a healthy economic atmosphere. Nevertheless there are many writers and observers, who because of their insight and realistic attitude, challenged the British contention of stability and order. They were able to show successfully that the so-called British stability and order was in reality only superficial. It is not our concern to go into lengthy discussion on the subject, but the main point is that the United States was satisfied with the way the British were handling the situation in Egypt.



# POLITICAL SCIENCE

---

Anglo-American Rivalry  
in Egypt Between the }  
two World Wars

Dr. M. K. Issa



for the creation of conditions, which allow the realisation of better ways of life, higher standards of living and peaceful relations among nations. It led to the creation of keen and lively interest in the economic problems of underdeveloped countries. Though these sentiments were pushed to the forefront now and then, as one of the most beneficial policies that would lead to world peace, I hesitate to say that nothing concrete has evolved.

The United State has shown a lively interest in war-devastated Europe. Marshall plan was devised to meet the miserable conditions in which Europe found itself after the War. It was a measure spelling of good faith and good will for the unfortunate and represented a prototype policy of International Cooperation.

The Underdeveloped countries are in need of such a plan schemed on an International basis as a salvage for their threatening and pressing miserable economic conditions. Middle East Arab countries and Africa are in need to be united together into one whole economic region and knitted with each other by one network of communications that would help in furthering international trade among them. But before we think of such a gigantic scheme, we have to work first to ensure the complete liberation of these countries from foreign supremacy. The complete economic integration of such an area, would no doubt lead to better living conditions and would help in putting world trade on a healthier basis.

the wisdom of letting themselves ruled and exploited by foreign interests. They begin to clamour for their own political and economic independence. They act and they succeed. I just mention the recent models of liberation in India, Burma, Indonesia, Indo-China, China and Egypt, let alone Lebanon and Syria.

In these attempts for liberation, the economic problem looms large. Why should not they struggle for economic independence i.e. self-sufficiency as well. But this economic independence is a costly process. With the spread of anti-foreign feelings, international and foreign capital becomes shy. It shuns all centres of disturbance and tries to avoid risky enterprises where capital might be blocked and kept imprisoned without escape. This no doubt hampers in a way economic development, for the underdeveloped countries.

Anyhow, it is an established fact that industrialisation in backward countries was never initiated by foreign capital. National savings were usually resorted to speed that process. In Egypt, most of our industrial undertakings were financed locally. The same phenomenon could be observed to a very great extent in the case of Germany, Italy, U.S.A., Japan and Soviet Russia. Industrial capital, apart from that invested in public utilities does not seek investment abroad. The very nature of the circumstances that ruled in the past combatted against investing foreign capital in industry on a very large-scale,

But with this rise of nationalism, economic and political, and with this shyness on the part of private capital to contribute to economic development, international trade for the underdeveloped countries must take a new pattern. Less of consumers' goods will be imported into underdeveloped countries and more of capital goods will be allowed to take their place. This means an austere economic policy for the underdeveloped countries and means beyond that, a rigid system of import licenses exchange control and other impediments to free international intercourse.

## VIII

The Second world war was a greater calamity, to western civilisation if compared with the first world war. It awakened up human thinking to the imminent dangers that would lead to the crumbling of the whole edifice of mankind material and moral heritage. It aroused sentiments

favourable for the rise of industry and industrial and scientific technology. Wherever we find communities bound tightly to certain ideologies and traditions which restrict the working of human mental faculties, a necessary conclusion would almost follow and that is: economic backwardness and all concomitant human qualities that spell retardation: dependence and reliance on the unknown, lack of the desire to better human conditions, a prevailing spirit of defeatism and despair which impedes any effort to change the material environment. These conditions have always been rampant wherever agriculture is the main living for the community. These retardative qualities were always reinforced by foreign rule and supremacy. It was always expedient for alien governments and rulers to conserve the traditional social, ideological and philosophical setting, because their interests lied in keeping the ruled communities in a state of submission and moral torpor any moral awakening would work against their material interests; therefore why bother?

## VII

But another factor began to take shape. With the development of industry in the countries that joined at a later point of time, the race for supremacy in overseas markets, the world became rather narrow. Rivalry among the Giants led to war. This was, though destructive and ruinous for conquerors and Vanquished alike a tremendous shake-up for the Communities that were held economically and Politically in chains. The curse that fell on humanity with relentless cruelty shattered the whole economic and political fabric of the advanced industrial and colonial countries, but was a blessing in disguise for those who were tormented by the foreign yoke and who lived their lives in darkness. As we all know war is an expensive process. It exhausts the resources of all that contribute in it; therefore it urges the Giants to ask for the help of their Colonies and Dependencies in the form of man-power and material resources. Thus Giants are stripped out of all their material and moral grandeur Colonies and Dependencies are given therefore an exceptional opportunity, by dint of necessity to mobilise their own resources. New techniques enter into their own lives. They are introduced into the secrets of organisation. The emergency calls on them to test their own worth. They begin to doubt



## V

But if political independence is considered in my view, a potent factor that would help in establishing modern industrial practices, very important consequences following upon this political situation should no doubt be expected. These consequences appear in the economic independent policies that such countries which have come a bit late into the industrial arena, were compelled to adopt, in order to protect their weakling nascent industries from the ravages of sturdy and full-age industries of such a country as Britain.

Everywhere, in Germany, in the U.S.A., in France and in Japan, protection was considered one of the most important shields that would help in creating a suitable climate for growth and development of the rising industries. Alongside with protection, government policy was shaped so as to open for industry all possible means of development, through the propagation of technical education, fostering of scientific research, the use of subsidies and bounties and so forth.

The great English Economist Alfred Marshall in his book on Industry and Trade wrote admiring the zeal and enterprising spirit of the German Government in taking every means in its power to help German industry to outpace in its growth and development, British industries. University and Research centres were all nuclei of activities which were directed to further industrial purposes and to open new horizons for the discovery of new industrial processes and Techniques.

Somebody in this seminar referred to the opinion which might have gained currency in certain quarters that protection as a policy might spell inefficiency. I do not deny that inefficiency might result, but this cannot be considered a general rule. All depends on the efficiency itself of government administrative machinery. Wherever you would grant a boon, you should always expect a return. If this return is not forthcoming penalties should always be exacted. In U.S.A. anti-trust laws have always been relied upon to guard against this possibility, of inefficiency on the part of industry.

## VI

But alongside with protection guarantee and government support measures that should always be resorted to, to guarantee thriving economic development the social and philosophical climate should always be

their goods. They basked in the sun of comparative prosperity, and they thought of no more.

2. The environmental conditions of these countries did not help them developing in industrial arts and techniques. Most of them did not possess sources of cheap fuel. But far more important, is that their Governments were not their own. They were colonies or fell under foreign influence, and as far as foreign influence and colonial policy were concerned, preference was given first and foremost to the interests of industry at home. Fostrering of industrial projects in the development of colonies and dependencies was rightly considered out of place. On the contrary, any attempt on the part of colonies and dependencies to further their own interests was always met with opposition from the ruling industrial interests. These interests jealously guarded the markets of their dependencies and colonies against any independent economic policy. Colonial markets were considered by them their own property, not to be left open to the forces of free competition working either from within or from without. A system of economic and social exploitation in its worst phases became the rule of the day.

This Colonial policy based on monopolistic practices and supported by egoistic considerations led no doubt, to the retardation of industrial development in the now under-developed countries.

The only country in the East that could have an opportunity to raise the most modern Industrial structure, was Japan. Germany in Europe and the U.S.A. in America might be cited as classical examples of countries that were predominantly agricultural but could in the end turn their faces into industry. Anyhow one could always be careful in assessing the causes of backwardness. Wherever coal as the main fuel, was considered a basic element in the creation of native power, countries which lacked huge reserves of cheap coal were condemned to follow agricultural pursuits.

Another country in the East that might have been favoured with everything that might have led her to a promising industrial future was China. But again, foreign political influences and internal dissensions blocked in her face all gateways that might have led her to modern industry.

This can be easily seen in the economic development of India, Egypt, The U.S.A., Russia and Latin America.

But with the extension of transportation systems, and with the rise of financial and banking institutions that undertook the financial side of the business of exports and imports, the wealth of the raw-materials producing countries grew apace. Their economies lost their self-sufficiency and independence. They became more and more dependent on the prosperity of their clienteles i.e. the firms that consumed their production. As these firms widened their spheres of action, to cover new lines, new processes and new products, the economic conditions of the raw materials exporting countries improved further. They could not only pay the foreign capital that was sunk in developing their economy together with accruing interest, but could always build credit balances that were absorbed either in furthering their productive processes or in importing a wide variety of new consumers' goods that added to the welfare of their peoples. Thus irrigation and drainage schemes were carried out on a larger scale than ever to extend their production to further and further limits. Urban centres within such countries began to develop at the quickest possible pace.

New centres of population, where all modern amenities of life were introduced, new constructions and buildings, the spread of all that marks the march of civilisation, new patterns of consumption, new ways of life, all these and others more, were the symbol of the new turnings of events and marked the rising industrialism in those countries that took up on themselves, to work hard, in developing their arts and techniques and in mastering scientific methods and discoveries.

#### IV

One is tempted by the question: Why England and Western Europe were the very countries in which large scale industry thrived and why the raw-materials producing countries remained mainly as they were, countries that cared only for primary production? The answer involves so many considerations:

1. Primary producing countries were generally happy with the results achieved by them, an account of the extension of demand for

widened, by the introduction of more factory goods, luxurious imports that were the monopoly of the rich, fell in price and turned to be the enjoyment of lower strata in European Society.

A new era of progress dawned on the world, in which all people shared the fruits of technical advance but with varying fortunes and at widely different ranges of profit.

### III

All these developments led to further important changes in the economy of industrial as well as raw materials producing countries. The lure of fabulous profits resulting from international exchange led rising industrial magnates who accumulated capital, to broaden the basis of their operations in two directions. They threw all their might in introducing the railway as a new means of communication. A network of railways was created, not only in the main centers of the rising giant industries, but also overseas, wherein exist the great world marts of raw materials. Heavy investments were put into the newly created transport industry, and huge amounts of capital were lavishly spent on these projects. In that way, the integrality of the internal markets was secured, but far more important, the opening of new sources of supply of raw materials and of new outlets for manufactured products became an established fact. All this, led again to more cheapening of goods for buyers, and a better price for sellers, owing to the extension of the sphere of demand.

However, the consequences of these developments were far-reaching. Foreign investments began to play a dominant rôle in the transactions that arose between industrial countries on one side and other countries on the other. These investments grew by leaps and bounds and were almost consecrated to the construction of railways systems, ports, docks and harbours, to facilitate the movement of goods, crops and persons. In short they took the form of public utilities. Side by side with the building of the new railway systems, money capital was always provided through the establishment of banks and other financial organs to help the raw-material producing countries to carry on their work of production and export.

outcome of international business deals was always overwhelming, and could induce individuals, with daring spirits and bold and wild schemes to cast their plans for trade wide and far, so as to bind together the farthest corners of the globe into one big market, where high-grade and expensive exotic goods were brought within the reach of classes that held in their hands political and economic power; I mean by that, those classes that could afford to pay for the high costs of transport and for the risks undertaken in making long and adventurous sea and land trips, exposed always to the ransacks of pirates at sea and to the attacks of marauders at land.

## II

But all this advance in widening international business was hardly comparable to the widespread progress that loomed large in the horizon, with the opening of the New World and with the perfection of sea-faring vessels. The Industrial Revolution left its mark in widening the spheres of internal markets and in extending the potentialities of foreign markets. Goods that were without the reach of middle and poor classes became so cheap, as to attract common demand. Nations that were favoured with the new heritage of adopting and applying the more efficient mechanical productive techniques sought after world-wide markets to procure from them the raw materials needed for their young rising industries; and to use them as outlets for their wares. Thus for the first time in history, international trade began to take a new shape; the exchange of goods manufactured by new techniques; against raw materials which could not be grown except in tropical climes. Again, the basis of this trade was widened by the forces that worked for the new changes. The bulk of goods that began to move was not restricted to high grade specialities and luxuries that were the monopolised consumption of the privileged, but extended to include goods of common use that were part of every-day consumption of the ordinary classes.

In that way, international trade, though benefited most, that party that enjoyed industrial skills in producing things cheaply; and benefited little that party that paid raw materials in exchange, became a democratising factor; bringing into the laps of everybody many goods needed by them at a fraction of their original cost. As the basis of Trade was

# INTERNATIONAL TRADE AND ECONOMIC DEVELOPMENT (\*)

BY

**Prof. WAHIB MESIHA**

*Vice-Dean of the Faculty of Commerce*

---

## I

From days untold, at the dawn of written history, international trade played a dominant rôle in shaping human destinies. Flourishing civilisations of Ancient Egypt and those of the neighbouring nations of the East depended a great deal on trade relations that were always a mark of national prosperity for all that had a share in it. The facts that are strewn all over ancient history about the seafaring adventures of the phoenecians; about Egypt being a granary of Imperial Rome; about the land trade routes that linked Egypt to the whole territory that lies west of Persia, give us an inkling of the sway of forces that compel different peoples, to come together in the ordinary course of Commercial intercourse.

But why should we search for records of ancient history to prove the impact of international trade on economic development and on civilisation in general? Historians of more modern eras have done their best to give us a picture of the flourishing civilisations of the European countries and City states in the Mediterranean basin, and in Northern Europe; and how their burning desire for a sea-route to the Indian and Eastern markets led them to achieve epoch-making successes in the discovery of new lands, and in enlarging the scope of their trade adventures. The spur of high profits and gains that were almost the

---

(\*) A paper read in a Seminar held by the American University, Cairo for the discussion of the problem of Economic Development.



# **ECONOMICS**

---

International Trade and }  
Economic Development } **PROFESSOR WAHIB MESHA**





**REVIEW**  
**OF**  
**ECONOMICS, POLITICS**  
**AND**  
**BUSINESS STUDIES**

---

**Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce**  
**Cairo University, Giza**

---

**BOARD OF EDITORS**

**CHIEF EDITOR ... .. : Prof. Wahib Messiha, Prof. of Economics**  
**MEMBERS ... .. : Prof. Dr. Ahmed Abdel-Kader El-Gammal,**  
**Prof. of Political Science**  
**: Dr. B. Y. Boutros-Ghali, Associate Prof. of**  
**International Law and International Relation**  
**SECRETARY OF THE BOARD : Dr. B. Y. Boutros-Ghali**

**Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board,**  
**Faculty of Commerce, Cairo University, Giza**





ITY OF COMMERCE

# **REVIEW**

OF

## **ECONOMICS, POLITICS**

AND

## **BUSINESS STUDIES**

**SECOND SEMESTER—1957**

**FIFTH YEAR**

### **CONTENTS**

		PAGE
ational Trade and Economic Development . . . . .	<i>Prof. Wahib Mesiha</i>	3
to-American Rivalry in Egypt between the two World Wars . . . .	<i>Dr. M. K. Issa</i>	15
munication and Political Awareness of Egypt . . . . .	<i>Dr. G. K. Hirabayashi</i>	49
is to the others in Egypt's General elections . . . . .	<i>Dr. M. Fathulla El Khatib</i>	57

**CAIRO UNIVERSITY PRESS**  
1958



# THE HISTORY OF THE CITY OF BOSTON FROM 1630 TO 1800

BY  
JOHN H. COLEMAN

IN TWO VOLUMES.

VOLUME I.  
FROM 1630 TO 1700.

BOSTON: PUBLISHED BY J. B. LEECH, 1850.

NEW YORK:  
J. B. LEECH, 1850.

PRINTED BY J. B. LEECH, 1850.

# THE HISTORY OF THE CITY OF BOSTON FROM 1630 TO 1800

BY  
JOHN H. COLEMAN

IN TWO VOLUMES.

VOLUME I.  
FROM 1630 TO 1700.

BOSTON: PUBLISHED BY J. B. LEECH, 1800.

IN THE  
CITY OF BOSTON,  
AT THE PRESS OF J. B. LEECH.

1800.

PRINTED BY J. B. LEECH, 1800.

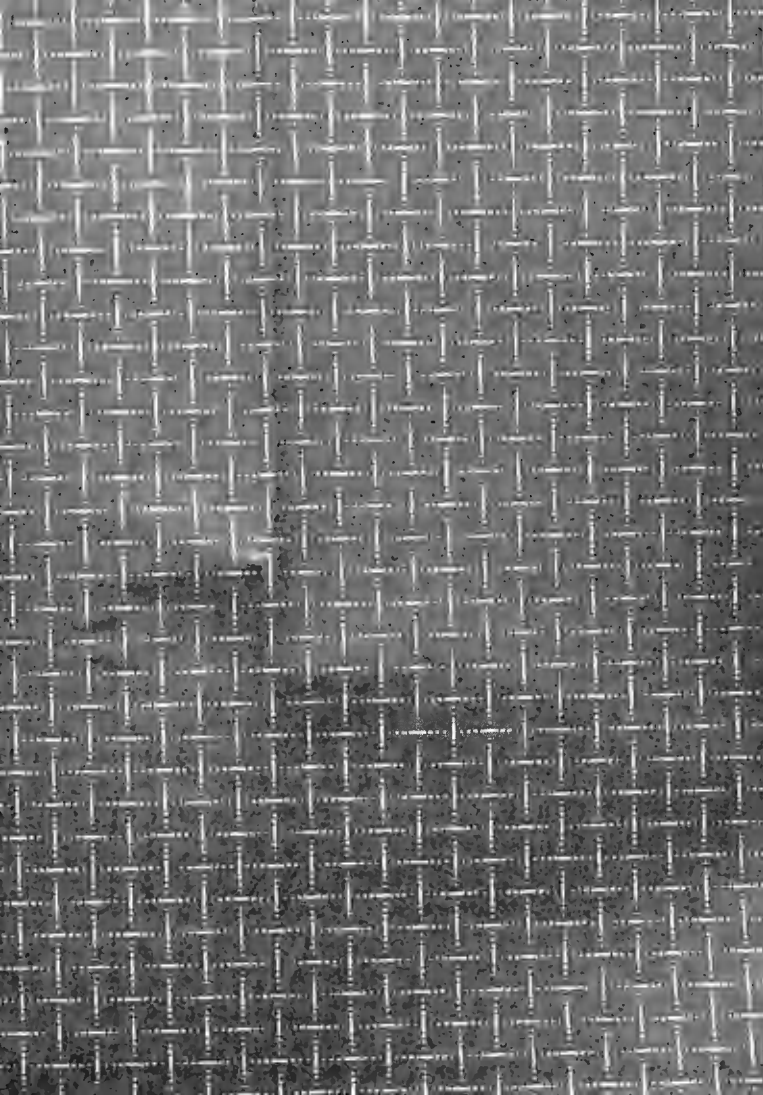
Bibliotheca Alexandrina

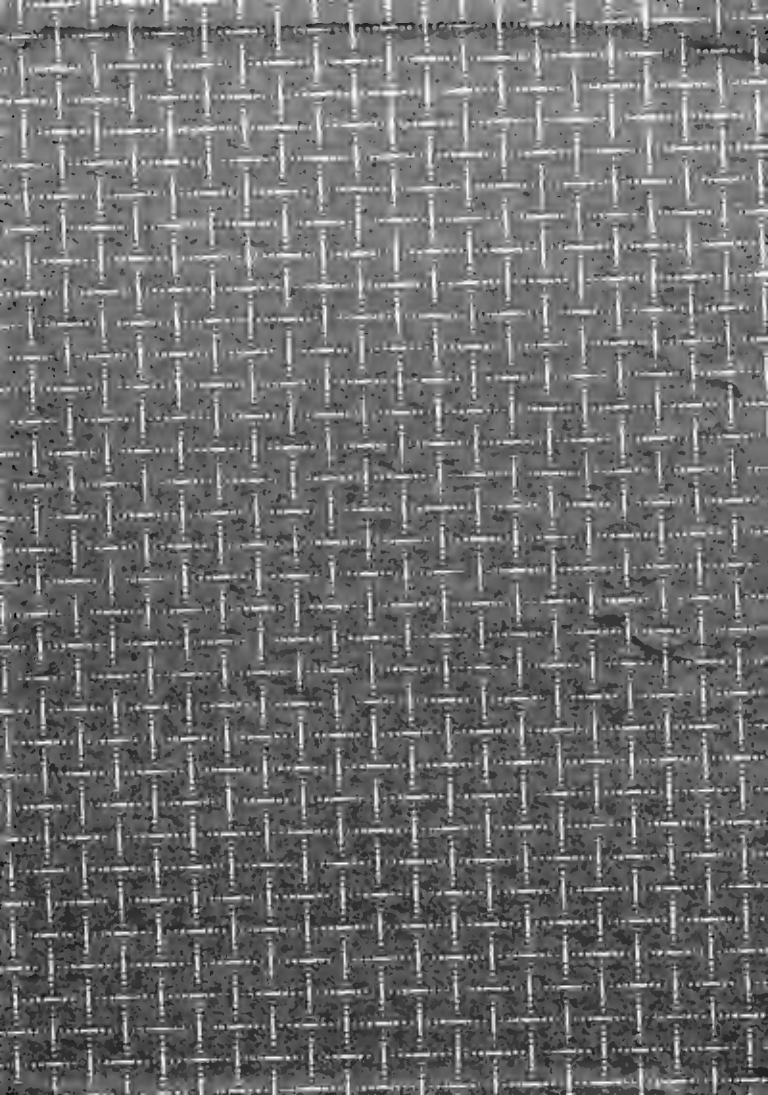


0531822













كلية التجارة

# مجلة الاقتصاد والاستثمار والتجارة للبحوث العلمية

يناير - يونيو سنة ١٩٥٨

( السنة السادسة )

( العدد الأول )

## المهرست

صفحة	الفلسفة الفردية في إنجلترا في القرن التاسع عشر	للدكتور محمود خيرى ميسى
١	مشكلات السياسة والحكم في أوغندا	للدكتور عبد الملك عوده .
٢٧	نظرية (هكشر - أولين) في التجارة الخارجية	للدكتور فؤاد هاشم عوض
٨٧	نحو توحيد واصلاح نظام الشهر التجارى	للدكتور محمد حسنى عباس
١١٧	الاكتتاب في اسهم شركات المساهمة ، التكليف القانونى للاكتتاب . . .	للدكتور محمد حسنى عباس
١٦١	آراء في التخطيط الاقتصادى . . .	الاستاذ وهيب مسنيحه
١٩١	اهمية الشرق الاوسط الاقتصادية . . .	تمليق للدكتور بطرس بطرس غالى
٢٠٩		

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٨



## مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

---

### لجنة التحرير

رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد .  
الأعضاء : الأستاذ الدكتور أحمد عبد القادر الجمال أستاذ العلوم السياسية .

الدكتور بطرس بطرس غالى أستاذ القانون الدولى  
والعلاقات الدولية المساعد .

سكرتير التحرير : الدكتور بطرس بطرس غالى .

---

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة  
والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة





# الفلسفة الفردية في إنجلترا في القرن التاسع عشر

بقلم الدكتور - محمود فبري عيسى

مدرس العلوم السياسية

أولاً - البرلمان كهيئة حاكمة

من المدهش حقاً أن يكون يريك نظريته السياسية التي تؤيد نظام الحكم الارستقراطي في الوقت الذي رأى فيه قيام أكبر ثورتين ديمقراطيتين في العالم ، الثورة الأمريكية ، والثورة الفرنسية ، وقد اعتمد يريك في تحليله السياسي على دراسة التاريخ كما فعل مونتسكيو من قبله ، ثم خرج نظرية تتعارض تماماً مع التيار المتحرر الذي جرف أوروبا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

فري يريك ينفي تماماً فكرة حقوق الانسان التي نادى بها روسو الفرنسي ولوك الانجليزي ، وهو يؤكد أنها فكرة خيالية ، وليس لها علاقة بتأناً بحقيقة الدول ، فالإنسان ، في رأى يريك ، لم يكن يبحث عن مجموعة من الحقوق بلحجة أنها حقوق طبيعية ، بل الأصح هو أن الأفراد وجدوا على الأرض ووجدت معهم علاقات اجتماعية من تنظيم الخلق نفسه ، أي أن الأفراد لم يكن لهم يد في تنظيم العلاقات التي نشأت بينهم وبعض .

فتراه يقول أن الله الذي خلقنا خلق معنا السكان ونظم لنا حياتنا بطريقة لا ندخل لنا فيها ، وهذا التنظيم المقدس روعي فيه ملائمتنا للظروف المحيطة بنا ، ومن ثم فلا مجال للقول بوجود عقد اجتماعي دخله الأفراد طواعية لتنظيم علاقاتهم ببعض بل الأصح أن يقول أن أي عقد يدخله الأفراد إنما جائز ويعتمد تماماً على علاقات الأفراد السابقة لوجود العقد<sup>(١)</sup> .

---

Burke "Appeal from the New to the Old whigs" quoted in Doyl's (١)  
"History of Political Thought" p. 221.

"The awful author of our being is the author of our place in the order of existence ; and that, having disposed and marshalled us by a divine tautic, not according to our will, but according to his, he has in and by that disposition, virtually subjected us to act the part which belongs to the place assigned to us".

ولذلك نجد يؤكد أن العلاقات التي تنشأ نتيجة للزواج أو البتة أو الجنسية تنبع بحصانة لا يمكن للتد أن يلغيها وعلى ذلك فالخالف وقوانينه الالهية لا تحدد حقوق الانسان بل الأجلى أن تقول أنها تحدد واجباته .

ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن يترك يقضى إمكانات التقدم والتطور فبالرغم من أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد هي علاقات ناجمة إلا أنها في المجتمع المعين تعرض للتغير تبعاً لحاجة هذا المجتمع ، إذ أن كل مجتمع يعرض لظهور الفساد وتظهر فيه بعض العوامل التي قد تقضى عليه تماماً ، وهنا يتسائل المرء كيف يستطيع يترك أن يجد المخرج ، أو بمعنى آخر كيف يقترح يترك الطريقة التي تؤدي إلى زوال هذه العوامل ، فما هي مثلاً مقترحات يترك التي تجعل الحكومات تتطور وفقاً لحاجات الشعب ، وكيف يستطيع يترك أن يوفق بين حقوق الانسان ونظام الحكم الارستقراطي الاستبدادي المستدير ؟

#### الاعتراف بقوة الرأي العام :

لقد استطاع يترك أن يخرج من المأزق الذي أوجد نفسه فيه بأن اعترف بأهمية الرأي العام ، فجدده يصف الرأي العام بأنه أقوى سند للدولة (The greatest support of the State) والرأي العام يعتمد كلية على صوت الشعب ولذلك نجد يترك يناصر مطالب المستعمرات الأمريكية . كما يدافع عن حقوق الملوك ويطالب بحمايتهم من استغلال الشركات التجارية الإنجليزية التي كانت تزاوّل نشاطها ضد رغبات الأهالي ولكنه لم يكن على استعداد إطلاقاً للاعتراف بأن السيادة في إنجلترا ملك للشعب<sup>(١)</sup> .

فيريك يعتقد أن الشعب ليست له القدرة على القيام بأعمال الحكومة ، فظالماً أن مطالب الشعب لا تعارض مع استقرار الحكم ومع مبادئ العدالة الخالدة ومبادئ العقل فهذه المطالب تصبح بمثابة القوانين ، وواجب الطبقة الحاكمة أن تطيعها ، ولكن يترك يرى أن الفصل في عدالة مطالب الشعب ومجاراتها لمبادئ العدالة لا يجب أن يترك بين أيدي الشعب .

---

Burke "Speech on Economical Reform quoted in MacLunn" (١)  
The Political philosophy of Burke p. 122.

"I cannot indeed take upon me to say I have the honour to follow the sense of the people. The truth is I met it on my way while I was pursuing their interest according to my own ideas".

ويؤكد برك أن البرلمان هو الهيئة الوحيدة التي تملك حق الفصل في عدالة مطالب الشعب ، ومعنى آخر فهو يؤكد أن البرلمان هو الذى يملك السيادة في إنجلترا وليس الشعب ، وهذه النظرية ليست مطلقة ، فالسيادة ليست ملكا للبرلمان في جميع الدول ، بل السيادة ملكا للهيئة التي وضعها تطور الدولة التاريخي بين يديها ، فقد تكون ملكا للملك أو ملكا لحفنة من الناس .

### نظرية السيادة :

فالسيادة في رأى برك إنما هي وليدة تطور التاريخ وهي نتيجة لتلاحق مجموعة طويلة من الأحداث في حياة الشعب ، وهنا يظهر لنا برك فلسفته التي تعتمد أصلا على التقاليد ، فهو يشرح لنا أن دستور الدولة ينشأ نتيجة لحق « التقادم » ( Prescription ) ويستمد قوته من أنه نشأ منذ زمن بعيد ، وحق التقادم هذا هو أقوى الحقوق ، لا بالنسبة لاثبات الملكية فحسب بل لتكوين الحكومة أيضاً وهي التي تؤمن حق الملكية ، فالعادات المرعية والتقاليد وضعت القوة على أسس متينة لا تعرض للانحيار ، وحق التقادم كان مصحوباً بحق آخر وهو حق « الميل الطبيعي » فكل أمة في رأى برك لها ميل طبيعي نحو نوع معين من الحكومات ونوع الحكومة هذا لا يكون نتاج مجهود وقى أو نتاج فرصة عرضية ، فهو يقول أن « الأمة فكرة مستمرة تمتد خلال الوقت كما تمتد خلال المكان ، وهي ليست خيال يوم أو خيار مجموعة واحدة من الأفراد كما أنها ليست وليدة الفرصة ، بل هي وليدة الأحقاب الممتدة ووليدة الأجيال المتعددة وهي منظمة أوجنتها ظروف خاصة فصل صفات الشعب وتؤثر فيها أخلاقهم الاجتماعية والمدنية وطبيعتهم واستعدادهم وهذه الظروف لا تظهر إلا خلال فترة طويلة من الزمن » (١) .

وهنا يظهر لنا انتشاره الكبير بين فلسفي برك وموتسكيو ، إذ أن كلا من الكاتبين يرى أن دستور الدولة إنما هو وليدة عملية طويلة من النمو ، ويؤثر في هذا العوادات الشعب المستمدة من المحيط الذي يعيشون فيه ، وعلى ذلك فهناك قوة طبيعية أدت بالأفراد إلى اختيار حكامهم خلال الماضي البعيد ، والوقت هو الذى يعطى القوة لسلطة الحكم ، فصفوت الشعب بمفرده لم تكن له القوة الكافية لتوجيه نشاط الجماعة في فترة معينة ، وخرج برك من تحليله هذا بأن عملية التطور والنمو هذه هي المستولة عن تكوين الدستور الإنجليزي في شكله الحالي ، ذلك الدستور الذى وضع السيادة في أيدي الأقلية الحاكمة من الطبقة الارستقراطية .

فاذا اقتنعنا أن البرلمان استمد سلطته من التقاليد القديمة ، وهى المصدر الحقيقي الوحيد للسلطة ، فلا محل هناك للاصلاحات التى تنادى بوضع السيادة فى أيدي الشعب بل أن هذه الاصلاحات خطيرة لأنها تعارض مع العادات الطبيعية للشعب ، ومع ذلك لم يتردد بيرك فى نبذ الحركة الديمقراطية وعلى إعلان سنخه على كل محاولة ترمى إلى جعل البرلمان هيئة نيابية تمثل الشعب ، فهو يعتقد أن البرلمان هو الهيئة الحاكمة فى الدولة ، ولا توجد هناك حاجة لجعله هيئة نيابية تمثل الشعب ، فوظيفة البرلمان الانجليزى فى رأى بيرك هو حكم الشعب لا تمثيله ، وهو يعارض أى حركة ترمى إلى الحد من سلطة وامتيازات البرلمان <sup>(١)</sup> .

### الحريات الاقتصادية والسياسية :

بالرغم من اعتقاد بيرك الحازم فى سيادة البرلمان إلا أننا نراه يقبل تحديد الاشراف الحكومى بعض الشئ .

فهو يعتقد أن الحكومة نشأت لخدمة مصالح الشعب ، ولتفسير رغباته العادلة ووضعها موضع التنفيذ ، ولقيادة الشعب نحو الرفاهية المادية والسعادة الدائمة فيجب على الحكام اعتبار أنفسهم أنهم حائزون على أمانة مقلصة لخدمة الشعب أمام الله ، ولا يجب عليهم امتنان هذه الامانة أو القضاء عليها ، ولكن هناك بعض الأشياء لا يمكن الحكام من معالجتها أو القيام بها ، وأهم هذه الأشياء هى الحياة الصناعية والتجارية للشعب وهذه يجب تركها حرة لقوانينها الاقتصادية الخاصة بها .

فهو يقول « التجارة تنعش أكثر ما يمكن اذا تركت لنفسها ، وهى قادرة على بيان طريقها بنفسها ، وقوانينها مستمدة من احتياجاتها <sup>(٢)</sup> » .

فيينا يؤيد بيرك فكرة الاشراف المستير لمصالح الشعب ، إلا أنه مستعدا للسماح بالحرية الاقتصادية المطلقة ، ويؤيد هذا قوله أن الدولة لا يمكن أن يكون لديها المعرفة اللازمة

---

(١) يؤيد هذا ما قاله بيرك فى مقاله Speech on Economical Reform اذ نراه يهاجم « مجلس التجارة » على أنها هيئة فاسد مكونة من افراد ليس لهم من عمل الا السعى وراء المراكز ، وهو يصرح « اننا لا نريد تعليمات من مجلس التجارة او من أى هيئة أخرى ، ولا يجب أن نولى تقاريرهم أى اهتمام ، والطريقة الوحيدة للحصول على المعلومات الصحيحة تكون عن طريق البحث داخل البرلمان » .

(٢) بيرك المرجع السابق Speech on Economical Reform

للأعمال الاقتصادية ، فيينا هو يعارض الحق السامى للفرد ، نراه يؤمن إيماناً تاماً بحقه الاقتصادى . ولذلك فهو يؤيد فكرة حرية العمل تأييداً تاماً .

أما فى ميدان السياسة فيرى بيرك أن التغيرات السريعة غير مرغوب فيها ، ولا يعنى ذلك أنه يهاض التطور ، بل هو يؤيده اذا كان بطيئاً ومتشياً مع التطور الطبيعى للمجتمع وهو يرى أن التغيرات المفاجئة لا يهضمها الشعب بسهولة ومن ثم ملأها الزوال لأنها تخالف تماماً الطبيعة البشرية ومرور الزمن الذى أوحى لمونتسكيو بضرورة التطور كان هو أساس نظرية بيرك المناهضة لسرعة التطور ، خاصة وأن هذا التطور أخذ يزداد بسرعة هائلة منذ سنة ١٧٧٦ مما يهدد كيان المجتمع الانجليزى ولذلك أخذ بيرك يتشبث بنظرية الاستمرار ليحد من تيار التغيرات السريعة الجارفة ، فهو يصرح بأن « الأفراد يمرون كالأشباح ، ولكن الدولة ناجة وراسخة » ، والنزعات الفردية لا يمكن أن تكون مرشداً حكماً للتطور ، والطبقة الاسترطابية هى الطبقة الوحيدة التى يمكن أن تكشف عن مقياس التطور اللازم لحفظ كيان المجتمع ؛ وواجب الشعب هو طاعة هذه الطبقة لأن الزمن أعطى لها الحكمة والمقدرة لإيادته ، ولذلك نراه يهاجم الشعب الفرنسى لتجرأه على تحدى التطور الطبيعى فى فرنسا .

مما سبق نرى أن بيرك مازال متمسكاً بنظرية الحق المقدس فى شرحه للسياسة وذلك بالرغم من أن كبار الفلاسفة المحافظين من معاصريه نبذوا هذه النظرية تماماً ، فهو أساساً من الفلاسفة المحافظين ، ولكن فلسفته المحافظة لم تكن جامدة ، اذ هو يعتقد بقوة الشعب ، وهو يرى أن الحكام وأن لم يكونوا ممثلي الشعب الحقيقيين إلا أنهم ممثلي الشعب الواقعيين<sup>١</sup> ، وكذلك يؤكد وجوب مراعاة الحكام لرغبات الشعب المشروعة بل هو يعتبر هذه الرغبات بمثابة قوانين ملزمة لمجلس العموم ، وفلسفته المؤسسة على التقاليد جعلته يؤمن بالتغير ودوام التطور .

وهو يماثل مونتسكيو من حيث نبذه فكرة التعاقد كأساس لوجود الدولة وأمن بالفكرة التى تقول بأن الدولة كائن حى ، وهى دأمة النمو والتطور نحو الأفضل

---

(١) الفرق بين الممثل الحقيقى للشعب والممثل الواقعى هو أن الممثل الحقيقى من يأتى للحكم نتيجة لانتخابات عامة أما الممثل الواقعى هو الذى وجد نفسه فى الحكم نتيجة للتطور التاريخى .

وبالرغم من أن الخاطئ هو الذى وضع أساس الدولة إلا أن الإنسانية هى التى أوجدت نظم الحكم المختلفة مسترشدة بذلك بالتجارب السابقة وهذه التجارب هى المصدر الوحيد للسلطة فى الدولة .

### فترة الانتقال من يريك الى بنثام :

لقد كان يريك يخشى من خطر التيار نحو الإصلاحات البرلمانية ، ولكن هذا التيار توقف تماما بعد سنة ١٧٩٣ نتيجة لنشوب الحرب بين إنجلترا وفرنسا ونحول الى شعور بالوطنية .

وكان أهم نتائج هذه الحرب أن أنجحه الشعب الإنجليزي برمته للعمل على كسب هذه الحرب ، وكان من الطبيعى أن تظهر روح عدائية ضد مبادئ الثورة الفرنسية ، خاصة فيما يتعلق بمبدأ السيادة الشعبية ، وقد أزال هذه الروح الجديدة مخاوف الفلاسفة والكتاب المحافظين ، كما قوت من سياستهم الرجعية التى تركز على المحافظة على نظام الحكم التقليدى أى حكومة الأقلية الاستقرائية .

ولكن بمجرد وقف الحرب سنة ١٨١٥ انطلقت قوى الإصلاح من جديد ولم يبط الكتاب اهتماما كبيرا لكتابات يريك التى تنادى بتبرج التطور إذ لم تعد هذه الفلسفة كافية لاشباع الرغبة نحو الإصلاح الذى صحب مجيء السلام والواقع أن حروب نابليون أوجدت تغييرات كثيرة فى المجتمع الإنجليزي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يتخيم معه أحداث توازن جديد فى المجتمع وفى نظام الحكم نفسه ، وجعل هذا الاعتقاد المتزايد فى النظام الديمقراطي من المستحيل مواصلة الدفاع عن الحكم الارستقراطى الذى كان يفضله يريك بقوة فاقحة ، ولذلك تعرض الدستور الإنجليزي المقدس بعد سنة ١٨١٥ للهجوم الشديد من جانب الشعب ، وهناك أسباب عديدة ساعدت على نمو الروح للديمقراطية وزيادة الاعتقاد فى مبادئ حقوق الانسان التى كانت تنتشر فى القارة الأوروبية .

والواقع أن الحالة فى إنجلترا كانت تشبه من وجوه كثيرة الحالة فى فرنسا قبل الثورة ، فمبادئ الثورة الفرنسية كان لها تأثير كبير على الشعب الإنجليزي ويلاحظ أن مبادئ الحرية المساواة والاخاء كانت منتشرة انتشارا كبيرا ، وكثيرا ما استعملها الخطباء فى كلماتهم ، كما صارت حقوق الانسان مألوفة لدى الشعب الإنجليزي نتيجة لكتابات توم باين الثورية وكتابات أتباعه المتنورين ، والواقع أن هذه الحقوق لم تكن فقط مجرد كلمات مطبوعة بل

كانت لها قوة هائلة في تحريك الشعوب في أوروبا ضد حكاهم الغاشمين ثم ضد حكم نابليون الدكتاتورى فيما بعد ، والإنجليز كانوا يزعمون الدول الأوربية ، في حروب التحرير ضد الاستعمار النابليوني ، فوجد الإنجليز أنفسهم في موقف محرج ، فهم يحاربون من أجل حقوق الإنسان في خارج بلادهم ، بينما تجاهلوا تماما تلك الحقوق في داخل بلادهم ، وكما حدث في فرنسا قبل سنة ١٧٨٩ ظهرت في إنجلترا بعد سنة ١٨١٥ طبقة جديدة تشعر بأن حقوقها السياسية مهضومة وضائعة ، ويرجع الفضل في ظهور هذه الطبقة الوسطى لأسباب اقتصادية لا محل لشرحها الآن .

وهذه الطبقة كانت مكونة من رجال الأعمال ، وكان لها اتصال وثيق بأصحاب المهن الحرة وكانت تستند إليهم من كتابات المدرسة الرومانتيكية مثل كتابات شيلي وبيرون وويرتز ، وكانت تبسلكها حب الحرية ، كما كانت متفقة تماما ضد الأقلية الحاكمة ، فكما حدث في فرنسا ظهرت طبقة بورجوازية جديدة في إنجلترا تؤمن بحقها في الاشتراك في حكم وطنها .

ولكن كان هناك عاملان مهبطان جعلتا حركة الإصلاح الإنجليزي تختلف بعض الشيء عن حركة الإصلاح الفرنسي ، العامل الأول هو الثورة الصناعية ، التي خلقت طبقة جديدة من البوليناريما (العالم) لأول مرة في غرب أوروبا ، وقد دفعت طريقة المعيشة في المصانع العمال إلى التكسل بطريقة لم تكن معروفة من قبل ، ومن ناحية أخرى فإن طريقة المعيشة المنزلية التي صاحبت ظهور الثورة أوجدت روح تنمر عامة بين طبقات العمال ، وبالرغم من عدم إمكانية الطبقة العاملة من الاشتراك التام في الحركات السياسية ، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مدفوعين اضطرا لتأييد حركات الإصلاح ولذلك بدأت تظهر بعض الاتحادات العمالية ، وبدأت الفئات الغنية من العمال تكون اتحادات على نطاق قوى لحماية مصالحهم الاقتصادية ، ولكن قوبلت هذه المحاولات بضغط شديد من الطبقتين الرأسمالية والحاكمة ، فظهرت قوانين التجبير التي دفعت بالعمال إلى تحويل نشاطهم الاقتصادي إلى نشاط سياسي ومن ثم إلى نشاط ثوري ، حيث جذبتهم مبادئ الحريات ، حرية الكلام وحرية تكوين الهيئات والمساواة أمام القانون إلى الإيمان بحركة الإصلاح السياسي .

وبذلك تحولت حركة الإصلاح من المطالبة بحقوق الطبقة المتوسطة فقط إلى المطالبة

---

(١) يراجع في ذلك كتاب هيثون « تاريخ أوروبا الاقتصادية »  
Heaton "Economic History of Europe."

بمحقق طبقات الشعب بأكمله وأصبحت الحالة الاجتماعية التي صحبت ظهور الثورة الصناعية من أهم العوامل المؤيدة لحركة الإصلاح السياسي في إنجلترا .

وفي نفس الوقت ظهرت الحركة الإنجيليكية Evangelical movement التي عملت على زيادة اهتمام الشعب الإنجليزي بسوء الحالة الاجتماعية في إنجلترا فأخذ أعضاء هذه الحركة يشيرون بأهمية الفرد في الوقت الذي كان فيه الأفراد يعاملون كعبيد في المصانع ، تماما مثل العبيد في أمريكا ، وقد اعتمد أعضاء هذه الحركة على تعاليم الإنجيل في نشر مبادئهم ولذلك بنأو يهتمون بنشر التعليم توطئة لتفهم الشعب مبادئ الإنسانية الجديدة ، فأنشأوا مدارس يوم الأحد ويوم السبت بقصد تعليم الطبقات العاملة ، واشترك معهم أنصار المذهب الليتوراطي لآيمانهم بضرورة تعليم الشعب صاحب السيادة الحقيقية في الدولة حتى يستطيع ممارسة حقوقه السياسية كاملة . وقد نجحت الحركة الإنجيليكية في جذب عطف الشعب على الطبقة العاملة .

وعلى ذلك نلاحظ أن الحالة في إنجلترا قبل سنة ١٨٣٢ تختلف عنها في فرنسا قبل الثورة في وجود الطبقات العاملة ، وقد تماسكت هذه الطبقات وبدأت تشعر بفداحة الظلم الواقع عليها ، وكذلك بدأ الرأي العام الإنجليزي يستيقظ ويستنكر هذه المظالم ، وقد أبد الإنجيليكيين الشراء والتقدميين في مطالبهم باحترام الفرد واحترام حقوقه الطبيعية في الوقت الذي كانت فيه الثورة الصناعية تنزل بالفرد إلى مرتبة الآلة وعلى ذلك كانت المشكلة الأساسية في إنجلترا هي مشكلة الشعب ، مما حفز بنظام على جعل « حق السعادة » الغرض الأساسي من كتاباته وفلسفته ، والواقع أن حق السعادة قد اعتبره دستور الثورة الأمريكية من الحقوق الأساسية للفرد .

وقد أدى هذا التضارب العجيب بين كتابة الفلاسفة والشعراء والإنجيليكيين وبين الحياة البائسة التي تعيشها الطبقات العاملة إلى ضرورة الإصلاح ، إذ ظهرت مشكلات اجتماعية خطيرة حتمت العلاج السريع ، وحثت تنظيم جديد للحالة العيشية وحالة العمل ، واتجهت الأنظار إلى الحكومة لتحقيق مطالب الشعب ، وهنا بدأ يظهر تضارب من نوع جديد ، إذ أن مؤيدي الحريات الفردية نادوا بتدخل الحكومة لتحقيق هذه الحريات ، فكيف تستطيع أن توفق بين الفكرة الفردية وفكرة الدولة ، فالواضح أن الفكرتين متعارضتين تماما .

وهنا بدأت الفلسفة والسياسة تعرض لتيارات جديدة ، إذ دخل الحياة السياسية



لأول مرة طبقة جديدة كبيرة العدد تطالب بحقوقها السياسية وبإجابة رغباتها التي تلخص في الحد من سلطة الهيئة الحاكمة ، فما هي العلاقة بين أفراد هذه الطبقة بعضها وبعض ؟ .

هل للأفراد جميعاً حقوقاً متساوية وما هي الوسيلة لتنظيم هذه الحقوق حتى لا يطغى بعضها على البعض الآخر ؟ وما هي مدى الحرية التي يجب أن يتمتع بها الفرد ؟

هل حقيقة أن المجتمع ما هو إلا مجموعة من الأفراد لا علاقة بينهم ، أم أن هناك عامل مشترك يعمل على ربط الأفراد ويؤهلهم لتحقيق غرض معين لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المجتمع ؟ وما هو الغرض الذي يرى إليه كل فرد ؟ .

وهل هذا الغرض يعارض مع غرض الدولة أم يتفق معه ؟ .

هذه المشاكل صارت موضوع الساعة بين كتاب العصر ، وبدأ البحث يدور حول شخصية الفرد وصارت مهمة الفلاسفة والسياسيين البحث عن الطرق لأرغام الدولة لإعطاه وزن كاف للفرد ، كما بحثوا عن تبريرات معقولة توفق بين قيمة كل فرد وبين ضرورة تدخل الدولة على نطاق واسع في نشاط المواطنين ، لحاولت إنجلترا ، كما حاولت فرنسا من قبل التوفيق بين حقوق الانسان والالتزامات المفروضة على المجتمع لحماية هذه الحقوق .

### ثانياً - البرلمان كمنسوب عن الأمة

#### بنظام :

لقد كان جيرمي بنتام أهم فيلسوف سياسي من مجموعة فلاسفة الإصلاح الراديكالي وفي عهده كانت إنجلترا من الناحية السياسية متخلفة عن بقية دول أوروبا ، وكانت الانظار كلها متجهة نحو تجارب الثورة وآرائها في فرنسا .

وقد اعتمد بنتام في فلسفته على مبدأ المنفعة الذي تطور خلال القرن الثامن عشر وأصبح الحجر الاساسي للفلسفة السياسية خلال القرن التاسع عشر ، وإن كان جوهر هذه السياسة فردى إلا أنها كانت تعمل على التوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع .

وكان بنتام يشابه بيرك من حيث أنه نبذ تماماً مبدأ الحقوق الطبيعية التي جاءت بها الثورتين الأمريكية والفرنسية ، وكان يعتقد أنها حقوق مبهمة غير واضحة والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة تفكير بنتام نفسه إذ أنه كان علمياً ومنطقياً إلى درجة كبيرة ، ولا يعني هذا أنه أهمل فكرة حقوق الانسان ، بل الواقع أنه أعطى هذه الفكرة وثقاً كبيراً من أبحاثه

وتحليله ، خاصة « حق الانسان في التمتع بالسعادة » التي ظهرت في وثيقة تصريح الاستقلال الامريكاني ، فكشف على البحث عن القوانين التي تحكم في أعمال الفرد أثناء بحثه عن تحقيق سعادته .

### نظرة للمتعنة :

لقد وجد بنثام أن الحساسية بالنسبة للألم والسعادة هي القوة الدافعة للأفراد فراه يقول « أن الطبيعة وضعت الرجل تحت حكم ميدين ، الألم ، والمتعة »<sup>(١)</sup> وهذين السعدين هما اللذان يوضحان لنا ما يجب عمله ، فها يتحكيان في كل ما قوله ، وكل ما تفكر فيه ، وعلى ذلك وصل بنثام إلى القول بأن المبدأ الذي يحكم في أعمال الفرد هو تنجبه الألم ويحبه عن السعادة ، ثم حاول أن يجد نظاماً أخلاقياً عاماً يحدد أعمال الفرد .

فالمتعة أو السعادة أصبحت في رأي بنثام الفرض من جميع أعمال الفرد ، بل هي الكمال المطلق ، بينما الألم أصبح شراً يتجنبه الفرد ، وطالما أن الفرد هو الذي يشعر بمفرده بالألم والمتعة فقياسهما يجب أن يترك للفرد ، ولكنه بالرغم من ذلك حاول أن يجد مقياساً علمياً للألم والمتعة ، كما حاول أن يثبت أن مبدأ المتعة أيضاً يمكن إخضاعه للبحث العلمي والبحث . ثم يخرج من ذلك بمحاولة يان بوجود علاقة وطيدة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بأجمعه .

### قياس الألم والمتعة :

حاول بنثام أن يخضع جميع المتعنت لمقاييس نسبية حتى يمكن مقارنتها بعضها ببعض بسهولة ، ولذلك وضع ميزاناً للقيمة لأنواع المتعنت المختلفة ، وذكر أن المتعة والألم تحتوي على عدة عوامل وهي : الكثافة ، والمدة ، والتأكد ، والنقاوة ومدى إنتشارها ، وعلى ذلك تعتمد قيمة المتعة على ما تحويه من هذه العوامل كذلك الحال بالنسبة للألم ، وبذلك يسرل قياس المتعنت بعضها ببعض ، وتسهل مهمة الشرع ، فما عليه إلا بحث أنواع المتعنت ومقارنتها بعضها ببعض حتى يمكن وضع جدول شامل لها ، ثم وضع بنثام قائمة تحتوي أربعة عشر متعة بسيطة ، وأثنى عشر ألم بسيط هي أسس جميع المتعنت والآلام الموجودة في المجتمع إذ لا تعتمد على باقي المتعنت والآلام كونها مركبات القائمة ساقلة الذكر .

(١) "Nature has placed man under the governance of two sovereign masters, pain and pleasure".

في كتاب هارولد لاسكي

### مبدأ المنفعة :

لقد جعل بنثام عامل الانتشار أحد العوامل المكونة للمتعة ويعنى بالانتشار عند الأفراد الذين يتأثرون بالمتعة ، فإذا زاد عدد من يتأثر بها زادت قيمة المتعة ، وبذلك وصل بنثام إلى نتيجة مهمة وهى مبدأ أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد <sup>(١)</sup> وعلى ذلك وجد أن المنفعة هى الدافع الرئيسى لأعمال الفرد وقد عرف بنثام مبدأ المنفعة بقوله « مبدأ المنفعة يعنى المبدأ الذى يحجد أو يعارض أى عمل كان ، تبعاً لما يحويه من ميل نحو زيادة أو تقليل سعادة الفرد <sup>(٢)</sup> » ، ويعنى بنثام بأى عمل كان لأعمال الفرد قسط ، بل أعمال الحكومة أيضاً ، وأهم ميزة جاء بها هذا المبدأ هو أنه كان جاء بقيمة ذاتية للسعادة ، وهى عند الأفراد الذين يتأثرون بها .

وقد تجاهل بنثام قياس درجة مفعول العمل ، وأنصب اهتمامه على عدد من يتأثر به ، والواقع أن هذا الاتجاه فى التفكير قرب كتابة بنثام من الأسلوب العلمى الذى يعتمد على خصائص ثابتة لا على التقدير .

ومن هنا أمكن لبثام أن يعرف الأخلاق والقوانين <sup>(٣)</sup> وأن يجد الفرض منها إذ صرح بأن الأخلاق هى من قيادة أعمال الناس لانتاج أكبر كمية ممكنة من السعادة ، وهنا يتساءل المرء عن أكبر كمية من السعادة لمن ؟ وبحيب بنثام بأن هناك ثلاث فئات إما أن أقصد قيادة أعمال نفس ، وهنا تعنى الأخلاق فن حكم النفس أو أخلاق خاصة أو أننى أقصد قيادة أعمال أفراد آخرين وفى هذه الحالة الأخلاق تعنى التربية أو التعليم فى حالة ما إذا كان هؤلاء الأفراد قصر ، أو أنها تعنى التشريع أو الإدارة إذا كان هؤلاء الأفراد بالغين ، وهنا يتداخل القانون مع الأخلاق بصورة مهمة ولكن كلاهما له صفة الأمر .

ومن هنا يتساءل بنثام عن وظيفة المشرع فى المجتمع وما هى الوسائل التى تمكنه من تحقيق السعادة للمجتمع وبمعنى آخر كيف يتمكن حكام القرن التاسع عشر من تقليل البؤس والظلم والظلم من على عاتق عامة الشعب .

“Greatest happiness for the Greatest people”. <sup>(١)</sup>

By the principle of utility is meant that principle which approves or <sup>(٢)</sup> disapproves of every action whatever, according to the tendency which it appears to have to augment or to diminish the happiness of the party whose interest is in question”.

مقتبسة من كتاب « دويل » السابق الإشارة إليه

“Principles of Morals and Legislation”.

وبدا بحثه بتحليل وظيفة الحكومة . فيقول أن الوظيفة الأساسية للحكومة هي نشر السعادة في المجتمع عن طريق فرض العقاب وإعطاء المكافآت للأفراد ، فالحاكم ما هو إلا مدرس ، وموجه للأفراد لتحقيق أغراضهم في الحياة ، وعلى ذلك فوظيفة المشرع هي امتثال مبدأ العقاب والجزاء لنشر السعادة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الألم إلى أصغر حد ، ولكن يصل المشرع لتحقيق ذلك يجب عليه أن يتبع جدول السعادة والألم الذي وضعه بنثام ويفرض العقاب أو يجزل العطاء تبعاً للدرجة السعادة أو الألم الذي وقع ، ومن هذا التحليل نرى أن بنثام عاد بالجميع الأنجليزى إلى فلسفة العصور الوسطى التي كانت تعتقد أن وظيفة الحاكم هي تنفيذ قانون الخالق عن طريق فرض العقاب أو جزل العطاء تبعاً ليزان إلهي بمحدد مدى الشر أو الخير ، ولم يغير بنثام شيئاً من هذه العقيدة سوى إحلال فكرة البشر عن الخير والشر محل القانون الإلهي فالهيئة الحاكمة في كلتا الحالتين لها سلطات واسعة ، ولها صفة استبدادية .

#### نظرية الدولة لبنتام :

لقد وجد بنثام مشاكل كثيرة تعترضه نتيجة لتحليله السابق ، إذ كيف يستطيع أن يضمن أن سعادة الشعب هي التي تشغل بال المشرع لو أن المشرع هو الوسيلة الصالحة لتحقيق السعادة لعامة الشعب ، ثم كيف يضمن أن مصالح الشعب الخاصة لن تنهمك من تحقيق السعادة لأكثرية الشعب ، أو بلغة الفلسفة السياسية كيف يضمن حسن العلاقة بين الحاكم والمحكومين وكيف تضمن الطبقة الحاكمة حقوق الشعب ومن ضمنها حق الفرد في السعادة .

وبدا بنثام كتابه في هذا الموضوع بقوله أن الفرد أناني بطبعه ولا يبحث إلا عن سعادته فقط ، ولكن هذه السعادة الانانية ، سوف تضارب بعضها مع بعض ثم تقضى على نفسها ، ووظيفة المشرع هي العمل على تجنب المجتمع مقبة هذا العمل والسعى لتحقيق توافق بين سعادة الفرد وسعادة المجموع وطالما أن قيمة السعادة تزداد تبعاً لزيادة إنتشارها فسوف يشعر الفرد بزيادة من السعادة إذا عمت هذه السعادة على عدد أكبر من الأفراد ، هنا بالإضافة إلى أن الفرد حساس لعقوبات الرأي العام ، وهنا تنحصر وظيفة الحكومة في نشر السعادة لأغلبية الشعب لمجموعة وهنا يجب أو نلاحظ أن بنثام قد تجاهل الأقليات تجاهلاً تاماً ولم يهتم إلا بالأغلبية ، وهو مؤمن أيضاً بالمبدأ الذي أتى به لوك والذي ينص على أن الأغلبية لا تخطئ ، وهنا صارت مهمة بنثام البحث عن تنظيم العلاقة بين الأغلبية

وبين الحاكم حتى يضمن تطبيق مبدأ السعادة للأغلبية ، ويضمن علم تفضيل الحاكم لمصلحته الخاصة ، ومعنى آخر حاول التوفيق بين مصالح الطبقة الحاكمة وبين مصالح المحكومين حتى لا يضاربوا ، وقد اقترح بنثام عدة تعديلات مهمة في الدستور الإنجليزي لتحقيق هذا الهدف .

أولاً — تعميم حق الانتخاب حتى يضمن تمثيل الأغلبية في البرلمان ، وحتى يتمكن كل مواطن بالغ من الادلاء بصوته فيكون الرأي العام ممثلاً تمثيلاً صحيحاً .

ثانياً — يجب إعادة الانتخاب سنوياً ، حتى يظل ممثلي الأمة أو الطبقة الحاكمة على اتصال دائم بالمحكومين ، وحتى يضمن عدم فساد الممثلين إذا طالت مدة نيابتهم ، فنظام يرى أن البرلمان يجب أن يكون مندوباً عن الشعب لا ممثلاً له ، وكان يخشى أن أعضاء البرلمان إذا اعتقلوا أنهم ممثلين عن الشعب فإنهم قد يبنوا مصالح المواطنين ويعملوا لتحقيق مصالحهم الخاصة ، أما إذا كانوا مجرد مندوبين فيقل هذا الخطر إلى درجة كبيرة .

وهنا يظهر أن بنثام كان يعتقد أن الحكم المثالي هو أن الحكومة تكون جمهورية ، ولها مجلس واحد من مندوبين عن الشعب يكون تحت الاشراف السنوي للشعب ، ومهمة البرلمان مهمة واسعة ، إذ يجب عليه الموافقة على جميع القوانين اللازمة لتحقيق السعادة لأكبر عدد من السكان ولم يكن بنثام على استعداد لقبول مبدأ فصل السلطات ، بل العكس فظالما أن الشعب هو صاحب السيادة ، فيجب أن تكون هناك رابطة قوية بين المندوبين والهيئة التنفيذية ، كما يجب أن يكون للبرلمان إشراف تام على الهيئة التنفيذية .

وظالما أن أعمال الحكومة سوف تأخذ في الزيادة لأنها سوف تحقق السعادة لعدد متزايد من السكان ، ولذلك يجب زيادة حجم الهيئة الادارية ، وعلى ذلك تنبأ بنثام بالازدياد الكبير في حجم الاداة الادارية في الدولة ولكن بما أن عمل الحكومة سوف يزداد ، يجب على السيادة الشعبية أن تزيد من إشرافها على الادارة ، وإلا تعرضت هيئة الموظفين الدائمين للاغراء بالعمل على تقوية مصالحهم على حساب مصالح الشعب ، وقد توضع بنثام وسائل منفصلة ومطولة للحد من هذا الخطر واهم هذه الوسائل هو إعطاء هيئة الناخبين القوة لفصل أى موظف عسوى عن طريق تقديم تظلم للبرلمان .

وبالرغم من ذلك نجد بنثام لا يعتقد بالسيادة المطلقة للأغلبية ، فالأغلبية عرضة لنقطة ضعف وهي حسابية الفرد الرائثة ، فالفرد دائماً يبحث عن السعادة ولا يجدها إلا ضمن

الحيط الذى يعيش فيه ، وكل تغير فى هذا المحيط يحدث رد فعل سريع على الفرد ، فالفرد يتأثر بالترعات الدينية والسياسية والتقاليد المرمية والرأى العام ، كما يتأثر أيضاً بالألم الجسدى الناتج عن تنفيذ العقوبات القانونية ، فالفرد كما قال كل من نيرك ومونتسكيو من قبل هو من خاج المحيط الذى يعيش فيه ، ولكن بنثام لم يترك المحيط دون تحديد كما فعل نيرك الذى قال بأن المحيط هو من نتاج الماضى أو هو من نتاج المناخ كما قال مونتسكيو . فبنثام يعتقد بأن المحيط يحدد من سيادة الشعب والمحيط هنا له تأثير كبير على ترتيب الناموس الأخلاق وعلى تحديد العقوبات الجناية ، والمحيط فى الواقع له رقابة تام على أغلبية الشعب .

### التساوب فى نظرية بنثام :

إن نظرية بنثام تلمو متضاربة لأول وهلة ولكن إذا أمعنا الدراسة وجدنا أن بنثام كتب نظريته فى فترتين مختلفتين فى التاريخ الانجليزى إذ أنه بدأ يكتب نظريته عن القانون والأخلاق قبل سنة ١٧٨٩ وحاول أن يجد أنصاراً له يؤيدونه ولكن بدون جدوى وكان بنثام يحاول جاهداً أن تطبق نظرياته عن القانون لاصلاح القانون الانجليزى ولكنه فشل فى ذلك فشلاً خريماً وذلك لعدم شعور إنجلترا بالاصلاح وعدم إهتمام الشعب الانجليزى إهتماماً جدياً بالحركات الديمقراطية التى كانت سائرة فى أوروبا وخاصة فى فرنسا . أما بعد إنتهاء حروب نابليون فقد بدأت حركة الاصلاح تزداد قوة فى إنجلترا كما سبق أن شرحنا ، وبدأت الأفكار الديمقراطية تجد لها حقلاً خصيباً فى إنجلترا ونظرية بنثام عن الجمهورية الديمقراطية تأرجحت تبعاً للوقت الذى كان يكتب فيه .

فى بداية كتابه كان بنثام يؤمن بالمشرع المتصور الذى يعمل جاهداً لنشر أكبر كمية من السعادة لأكثر عدد من الشعب ، ولم يبحث فى تغير المشرع ، أى أنه كان يؤمن بسيادة الحاكم المستبد المستدير على الشعب ، ثم عدل فى كتاباته الأخيرة عن هذا الرأى ورأى أن السيادة الحقيقية يجب أن تعطى للغالبية من الشعب التى يجب أن تشرف إشرافاً تاماً على الجهاز الحكومى ، أى أنه آمن بسيادة الشعب على الطبقة الحاكمة ، ودعا لإيمانه بسيادة الشعب أو الأغلبية من الشعب على وجه أصح ، إلى الاعتقاد بأن الشعب لا يخطئ أبداً وأنه يوجد رقيب قوى مع هذا الشعب وهو المحيط .

وبينا نرى نيرك يلجأ إلى تفسير مقدس ليرر الالتزامات السياسية ، نجد بنثام يعد عن ذلك تماماً ولا يلجأ فى تحليله إلا إلى العقل والمنطق ، والواقع أن فلاسفة القرن

القرن الثامن عشر قد نجحوا إلى حد بعيد في تحطيم الأساس الإلهي للدولة ولكنهم جوبوا بإيجاد بديل لهذا الأساس ، وقد انقسموا إلى قسمين في تعليل أساس الدولة وبالتالي في تفسير الالتزامات السياسية ، ففريق يرى أن الدولة هي من نتاج المحيط مثل بيرك ومونتيسكو ، وارجعوا المحيط إلى عوامل القادَم والتقاليد وأعطوا لهذه التقاليد سلطات كبيرة ، ثم اعتبروا الدولة كائن حي طبيعي ، وفريق آخر من الكتاب ارجعوا وجود الدولة إلى أساس تعاقدى اختياري بين الأفراد وعلى ذلك فلسفة الدولة محددة بحقوق الأفراد المكونين لها ، وعندما تطورت الأحوال في أوروبا وبدأت تظهر الحاجة إلى تغييرات راديكالية لتلائم الظروف الجديدة في أوروبا نبذ الكتاب فكرة التقاليد واعتنقوا فكرة العقد الاجتماعي ، وهنا واجه الكتاب مشكلة تحديد حقوق الإنسان وكيفية ضمانها ، وهنا نجد أن الثورة الأمريكية كانت تعتقد تماما بقدمية هذه الحقوق حتى تضمن بقائها واحترامها من الهيئة الحاكمة ، وعلى ذلك نجد الفكرة الفردية أحاطت نفسها بسياج قلمى (إلهي) حتى تضمن عدم هدمها ، إذ أن الحقوق الفردية كثيرا ما تتضارب فتتضى على نفسها بنفسها ، ولذا استلزم الأمر اعتناق مبدأ آخر يحافظ على هذه الحقوق وهذا المبدأ هو المجتمع ، فوجد روسو مثلا لا يؤمن بالفرد إلا كأساس لتكوين المجتمع ، وبذلك يصبح المجتمع أو الدولة صاحب السلطة العليا ، وعلى ذلك نرى روسو لا يثق بالطبيعة البشرية ولذلك بحث عن سلطة غير سلطة الفرد ليبر طبيعة الالتزامات السياسية ، وعلى ذلك نزل بالفرد إلى المرتبة الثانية وترك الأولوية للدولة .

أما الكتاب الإنجليز وعلى رأسهم بنثام فقد أعطوا قسم للفرد والطبيعة البشرية فأقاموا بناء المجتمع على الطبيعة البشرية ولم يربطوا الالتزامات السياسية بسياج إلهي أو سياج الوطنية ، بل اعتمدوا على المنطق والبحث العلمى ليوجوه الأفراد ضمن المجموعة ، نحو هدفه من الحياة .

وعلى ذلك نلاحظ أن النشاط العلمى في نهاية القرن الثامن عشر أوجد نوعين من الفلسفة ، إحداهما تعتمد على الدولة والأخرى تعتمد على الفرد لضمان حقوق الإنسان ، فوجد روسو وأتباعه اعتنقوا السيادة الشعبية المعبر عنها في الإيمان بالوطنية المتطرفة أو الإيمان بألوية الدولة ، أما الكتاب الإنجليز المصالحين بقيادة بنثام توصلوا إلى نظرية ديمقراطية تعتمد على منفعة الفرد الخاصة ، فبينما نجد روسو يعتقد بأن وطنية الفرد أو الدولة هي التي تنصفه لطاعة الحكومة وقوانين المجتمع نجد بنثام يؤكد أن المنفعة الفردية هي التي تلزم الفرد لاطاعة الحكومة .

### تأثير فلسفة بنتام على النظام السياسي في إنجلترا :

لقد كان لرسالة بقلم الاصلاحية أثر كبير في ازدياد التدخل الحكومى فى النشاط الفردى للمواطنين فرى الحكومة تدخل للحد من حرية الطفل فى العمل ، وكذلك للحد من حرية الوالد لتشغيل أولاده وذلك عن طريق إصدار القوانين المنظمة لتشغيل الأحداث ، وكذلك ظهرت قوانين المصانع التى حذت من سلطة صاحب العمل فى تنظيم عدد ساعات العمل وأوقات العمل ، وبدأ الانحياز واضحا نحو ازدياد التدخل الحكومى فى تنظيم النشاط الاقتصادى فى الدولة وذلك لرغبة الحكومة فى التقليل من الألم والعمل على ازدياد السعادة لأغلبية الشعب وبذلك أخذت الأداة الحكومية تتسع لتسائر نشاط الحكومة المتزايد فظهرت هيئة الموظفين الدائمين واحتلت مكانا بارزا فى الدستور الانجائزى تماما كما تنبأ بنتام من قبل .

ومن ناحية أخرى بدأت الاصلاحات الدستورية تنجم نحو تعميم حق الانتخاب فظهر قانون الاصلاح البرلمانى سنة ١٨٣٢ الذى زاد من عدد الناخبين زيادة كبيرة فى إنجلترا وألقى كثيرا من القيود المالية التى كانت مفروضة قبلا على الناخبين ، وهنا ظهرت الحاجة إلى تعميم التعليم أيضا ليتسكن الشعب من تحمل مسئولياته السياسية الجديدة .

ونتيجة لهذه الظروف التى أوجبت التدخل الحكومى فى بداية القرن التاسع عشر بدأ الكتاب الانجائز يحكون عن طبيعة ومدى حريات الأفراد ، والواقع أن اتجاه البحث عن الحريات هنا يشابه إلى حد ما اتجاه الفلاسفة السياسيين خلال القرن السابع عشر مع اختلاف جوهرى ، ففى خلال القرن السابع عشر كان الفرد يسعى لنيل حريته من عبودية سيطرة الدولة المقسمة التى يرأسها حاكم معين من قبل الله ، إما اجدها من منتصف القرن التاسع عشر فرى الفردى يعنى ليصون حقوقه ضد مجتمع بشرى يدعى السيادة المطلقة على الفرد ، هذه السيادة التى تتطور من الرأى العام وتقرض اشرافا تاما على الفرد ، والحقيقة أن نظرية بنجام القائمة على أساس المنفعة كانت تحمل بين طياتها خطر القضاء عليها ، إذ أن بنجام حاول توحيد سلطات الهيئة التشريعية إلى أبعد مدى مما يحصل سلامة الفرد فى خطر مستمر ، ففراه صوب الدولة على أنها واقعة تحت سيطرة الهيئة التشريعية ، تلك الهيئة التى لها حق ملاحظة وقيادة الجميع ، وبما أن أعمال السلطة التشريعية تحمل أغلبية الشعب ، فإن لها كل الحق فى التدخل فى جميع أعمال الفرد ، فكأنه أعطى للهيئة التشريعية السلطة العليا فى الدولة ، وقد بدأ هذا الكلام يتحقق عمليا بعد الاصلاح الدستورى سنة ١٨٣٢ ، وبدأ خطر تطبيق



النظرية عمليا واصحا ويهدد تهديدا مباشرا حريات الأفراد وصارت القوانين التي يصدرها البرلمان أو الأغلبية بمعنى أصبح تحد بالتردد من حرية الأفراد بالتصنع بالسعادة ، وبذلك تعرضت حريات التفكير والعمل لخطر سيطرة الأغلبية .

### ثالثا - البرلمان كهيئة ممثلة للامة

#### جون ستيوارت ميل :

لقد أخذ ميل على نفسه عاتق الدفاع عن الحرية وذلك باعادة بناء « نظرية المنفعة » لتلائم الظروف الجديدة في انجلترا ، وقد بنا نظريته باخراج كتابه المشهور « الحرية » وضمنه اعتقاداته الخاصة عن الحريات وأوضح فكرته عن طبيعة السعادة بأنها يجب أن تكون كيفية وليست كمية كما قال بنثام ، ثم انتقل الى التوفيق بين هذه الحريات والسياسة العملية في كتابيه « الحكومة التثيلية » و « اخضاع النساء » ثم قام بعملية توفيق أخرى بين فلسفته وفلسفة المنفعة في مقاله « مذهب المنفعة » .

#### الحرية :

لقد صمم ميل على أن الفرد بمفرده يجب أن يكون الحكم النهائي الوحيد لجميع ما يقوم به من أعمال ، ويعتقد ميل باختلاف طبيعة السعادة ، ولذلك نراه يبنذ فكرة شمول السعادة أو السعادة التي أتم أكبر عدد من الناس ، فتقدير السعادة يجب أن يكون تقديرا نسبيا ، وكثيرا ما يعترض الفرد مشكلة اختيار نوع من السعادة من عدة أنواع ، فكيف يستطيع الفرد أن يحل هذه المشكلة اذ لم تؤمن باختلاف قيمة أنواع السعادة النسبية ؟ ولترك ميل يشرح لنا غرضه الاساسي من كتابه « الحرية » اذ هو يقول في افتتاحية الكتاب ما يأتي :

« ان موضوع هذه المقالة هو . . . الحرية الاجتماعية والمدنية ، وطبيعة وحود السلطة التي يمكن للجميع أن يفرضها على الفرد قانونا ، وهذه المسألة وأن ندر أن وصفت ولم تناقش بصفة عامة إلا قليلا ، الا إن لها تأثير عميق على موضوع الساعة ومن المحتمل أن تصبح مسألة المستقبل الحيوية » .

وبالرغم من أن مشكلة الحرية هذه ليست بجديدة على البشرية ، إلا أنها أخذت طابعا جديدا بعد منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة مما يستلزم اعادة معالجتها بشكل جديد يتلاءم وهذه الظروف ، وقد لاحظ ميل

أن تاريخ البشرية يثبت أن محبي الحرية كانوا دائماً يقاومون نزعة الرجال الانقياد نحو السيطرة ، ويخطئ من يعتقد أن تعديل الدساتير الذى وضع السلطة فى أيدي الشعب فى نهاية القرن الثامن عشر يعد ضائناً كافياً لحرىات الأفراد ، اذ اعتقد الناس أنه طالما أُعيدت السلطة الى ايدي الشعب فلا خوف على الحرىات ، فلم يقد واضعى الدساتير الجديدة بالصلى على الاحتياطات اللازمة لصيانة حرىات الشعب ، وميل اذ يفترض على ذلك فهو يوضح لنا وجود فريق كبير بين الحاكمين والمحكومين ، وحتى إذا لم نعترف بوجود هذا الفرق ، فان الحكماء لا يمثلون كل الشعب بل يمثلون الأغلبية فقط ، فالحكومة لا يمكن أن تكون ممثلة للشعب تماماً فاذا أعطيت الحكومة سلطة غير محدودة فمن الجائز أن تقضى على الحرىات التى ناضل الشعب من أجلها ، فالحكومة تمثل الأغلبية أو بمعنى أصح تمثل الرأى العام للأغلبية ، وقوة الرأى العام هذه يسيل عليها أن تقضى على حقوق الأقلية ، وهو يذكر فى هذا الصدد ، ان المجتمع يزاول استبداداً اجتماعياً أقوى من كثير من أنواع الاضطهادات السياسية . . . وذلك لأن المجتمع يتبع فرصاً كبيرة للهرب ، وهو يتداخل فى تفاصيل حياة الأفراد حتى أنه يستعبد الروح نفسها ، ولم تعد وسائل الحماية ضد الحاكم كافية اذ ظهرت الحاجة لاجتراح حماية ضد استبداد الرأى العام (السائد) أى ضد اتجاه المجتمع ليفرض بوسائل أخرى غير العقوبات المدنية ، معتقداته وطرقه الخاصة على أنها قواعد اخلاقية ملزمة حتى لأولئك الذين لا يدينون بها ، وبذلك تعدد من تطوره ، أو اذا أمكن تمنع تكوين الشخصية التى لا تتوافق مع طرق المجتمع ، وبذلك يرغم المجتمع جميع الأفراد بان يقولون بلون المجتمع <sup>(٥)</sup> » ومن ذلك يرى ميل أن مستقبل الحرىات فى انجلترا مستقبل مظلم ، فالأغلبية لم تشعر بعد أن قوة الحكومة انما هى قوتها أو أن رأى الحكومة هو رأىها فما بالنا بالأقلية التى تعرف تماماً أنها غير ممثلة فى الحكومة ، وكيف يمكن أن نحافظ على حقوقها وحرىاتها تجاه الحكومة والمجتمع ؟ وهنا يبحث ميل عن الرسائل التى تعدد من سلطة الحكومة كي لا تقضى على شخصية الفرد عن طريق القضاء على حرىاته ، تلك الحرىات اللازمة لتطوره واعطائه الشخصية المستقلة .

#### حدود السيطرة الاجتماعية :

لقد حاول ميل أن يحدد من سيطرة المجتمع أو بمعنى آخر من سيطرة الرأى العام على الفرد ، وأن يحدد للفرد شخصيته المستقلة ، ولذلك فقد نبذ فكرة بنظم عن شمول السعادة

تماما ، ولم يجد سوى مبررا واحدا للجمع عليه حق التدخل في حياة الفرد وهذا المبرر هو حماية النفس أو الدفاع فراه يذكر في كتابه الحرية « ان الغرض الاساسي للشرية . . . التي تبين لها حق التدخل في حرية تصرف الأفراد هو الدفاع عن النفس ، وأن الهدف الوحيد من وراء استعمال السلطة القانونية للحد من حرية أى عضو من أعضاء المجتمع المتمدين رغبا عن ارادته هو إيقافه عن إيقاع الأذى بالآخرين<sup>(١)</sup> . وبخلاف ذلك فالجمع لا يملك حق التدخل جاتا في شئون الأفراد فالفرد بمفرده هو خير حكم على الأعمال التي تعود عليه بالسعادة ، أما الجمع فلا يستطيع الا الحكم على الاضرار التي قد تلحق بالآخرين نتيجة لهذا الفعل ، وما من شك في أن الجمع له كل الحق في وقف هذا العمل اذا كان ضارا بالآخرين ، وعلى ذلك يستنتج ميل أن الجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذي يقع تحت طائل الجمع هو ذلك الجانب الذي يدخل ضمن شئون الأفراد الآخرين ، أما الجانب الذي يعتبر شانا خاصا بالفرد ، فله الحق في ممارسته كيفما شاء ، وبالطريقة التي يراها ، فالفرد يجب أن يكون السيد المطلق على نفسه أو حسب تعبير ميل نفسه « يجب على الفرد أن تكون السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسده وعلى عقله<sup>(٢)</sup> .

ولكن تعترضنا هنا مشكلة وضع الحد الفاصل بين الأعمال الخاصة بالفرد والأعمال التي تمس الآخرين ، وبالتالي تعترضنا مشكلة من له الحق في البت في هذا الموضوع وميل يحل هذه الاشكالات عن طريق تعريف الحريات الضرورية للفرد ويقسمها إلى ثلاثة أقسام :

أولاً - حرية الضمير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية إبداء الشعور ، ثم حرية إبداء الرأي على الموضوعات المختلفة ، سواء كانت موضوعات عملية أو جدلية أو علمية أو أخلاقية أو دينية .

ثانياً - حرية النوق وحرية العمل ، وهذه الحرية تشمل حرية تكييف حياة الفرد لتلائم شخصيته ، كما تعنى أيضاً حرية العمل ولا يجب أن يضع أى فرد عقبات تعترض هذه الحرية طالما أن العمل لا يضر بالآخرين ، وحرية العمل هذه يجب أن تكون مطلقة حتى إذا اعتقد الآخرين بسخافته أو خطأه .

ثالثاً - حرية التجمع بين الأفراد ، وهذه نتيجة حتمية لحرية الفرد الخاصة ، وهذه الحرية تعنى حرية الأفراد لتكوين اتحادات لا يكون الغرض منها إيقاع الضرر بالآخرين .

---

(١) ميل « الحرية » On Liberty

(٢) ميل « الحرية » ص

ثم أخذ ميل يشرح حرية التفكير باطالة ، فأخذ يؤكد أنه ما لم يكن للأفراد حرية تكوين أنفسهم وحرية إبداء رأيهم ، فلن يستطيعوا إنعاش الحركة الفكرية اللازمة لتطور البشرية ، هذه الحركة الفكرية التي تؤثر في جميع أوجه النشاط البشرى ، وخرج من ذلك باعتقاده بأن حرية التفكير يجب أن تكون حرية مطلقة ، ولكنه وضع حدوداً لحرية العمل بقوله « إن حرية الفرد لها حدود كبيرة ، إذ يجب عليه أن لا يهمل على الآخرين . وفي داخل هذه الحدود ، يجب أن تترك للفرد الحرية المطلقة لاشباع رغباته المتعددة ، إذ أن شخصية الفرد أمر مرغوب فيه فراه يؤكد أن التطور الحر للشخصية هو من أهم الضروريات اللازمة لرفاهية العالم ، ولذلك فإن ميل يعتقد أن الفرض الذى يرى اليه الانسان هو أن يصل إلى تسقيع جميع قواه والتطور بهذه القوى حتى يصل إلى تكوين شخصيته المتكاملة وهذا الوصف يطبق بصفة خاصة على هؤلاء الأفراد الذين يرمون إلى السيطرة والتأثير على الناس ، ومن هنا نرى ميل يهاجم منطق النفعيين الذين يصرون على المساواة التامة ، ويؤيدون حكم الأغلبية بحجة تحقيق السعادة لأكثر عدد ، إذ أن ميل يرى أن ترك الحرية لتكوين شخصية الفرد سوف يؤدى إلى فوارق كبيرة بين الأفراد فسوف تظهر أئلبية قوية من الناحية الفكرية والعلمية بينما سوف تظل الأكثرية على مستوى منخفض من المعرفة والعلم ، ولذلك لا يمكن الدفاع عن نظام حكم الأغلبية ، لأن الأغلبية ، على أكثر تقدير ما هى لإطبقة متوسطة أو طبقة - إلى درجة عادية من المعرفة ، ومع ذلك نرى ميل لا يوافق على إعطاء طبقة الأقلية المتأثرة حق الحكم المطلق ، ولكنه يعطى لها الزعامة على المجتمع ، إذهى التي يجب أن يقع عليها عبء ، قيادته بما لها من تفوق علمى وعقلى ، وطريقها فى القيادة هى طريقة الاتعاع لا القوة فلا يجب أن يرغم أحد على اتباع خطة مرسومة من قبل ، وهنا يعود فيؤكد أن الاختلافات بين الأفراد ليست فقط ضرورية لرفاهية الانسانية ، بل هى شرط لتطورها ، والفوارق بين أفراد المجتمع هى المنبع الحقيقى للسعادة ، وهى مقياس دقيق للآلم ، وإذا عمل المجتمع على إزالة هذه الفوارق فلن يستطيع أن يحقق السعادة الحقيقية للانسان ، أو أن يعرف على مصدر شقاؤه .

#### نظام الحكم :

لقد كتب ميل مقالا عن « الحكومة التبيلية » ليحاول أن يوفق فيه بين حريات الأفراد والتزاماتهم نحو الحكومة والمجتمع ، وكما رأينا سابقاً نرى ميل يؤكد أن الفرض من الدولة هو إنماء الملكات الثقافية فى الفرد ويتوقف مستقبل المجتمع على مدى نجاح الدولة فى

محقق هذا الغرض وعلى ذلك جميع العوامل التي تؤثر في توجيه الشعب الفكري والثقافي ما هي إلا عوامل القوى الحقيقية التي تشرف على هذا الشعب وتسوسه ، وعلى ذلك فالصحافة ووسائل الدعاية تلعب دوراً هاماً في المجتمع الحديث ، إذ هي المسؤولة عن إحداث التغيرات في الحكومة والنظام السياسي برمته ، فالجميع ليس مجتمعا ميكانيكياً بل هو جسم حي ، في تغير دائم .

وكذلك لا يعتقد ميل أن توزيع الثروة في المجتمع هو الذي يحدد مكان القوى العليا في الدولة ، بل أن الحكام الحقيقيين للشعب هم الطبقة المشرفة على الرأي العام ووسائل الدعاية .

وعلى ذلك فالمشكلة العاجلة لنظام الحكم هي توزيع القوى بطريقة تجعل الاشراف الحقيقي بين أيدي الطبقة المثقفة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة لكي تصل الدولة إلى تحقيق غرضها السامي وهو فرض الحماية على الفرد لا عطاءه الفرصة لأنماء شخصيته كاملة .

وطالما أن إنماء الشخصية هو هدف المجهود الانساني ، فيفتح على الطبقة الحاكمة مساعدة المحكومين للوصول إلى هذا الهدف ، فالحكومة هي الاداة التي تعمل على زيادة وتحسين الملكات الفكرية للشعب بأجمعه ، وهنا أعطى ميل للحكومة وظيفة أخلاقية ، ولذلك يجب تنظيم دستور الدولة بطريقة تضمن توظيف الكفاءات المتازة في الحكومة ، وهذا هو الموضوع الذي شغل تفكير ميل في مقاله عن « الحكومة التمثيلية » (١) .

ولكن يفتق ميل هذا الغرض نجده يقترح عدة إصلاحات كبيرة للنظام الانتخابي ولوظيفة البرلمان وطريقة قيامه بالعمل ، ولوظيفة مجالس الوزراء وكيفية استخدام الخبراء ، والواقع أن اقتراحاته هذه كما سنرى فيما بعد ، لا زالت تتفق مع كثير من الأوضاع السياسية في الوقت الحاضر وتلخص هذه المقترحات فيما يلي :

أولاً — أن اختيار الطبقة الحاكمة لا يجب أن يترك للجهلير الجاهلة فلا يجب أن تعطى الأكثرية العددية حق اختيار الحكومة كما لا يجب أن تتساوى أصوات الناخبين ،

(١) ميل « الحكومة التمثيلية » On Representative Government

وفي هذا الصدد يقول ميل

“ A representative constitution is a means of bringing general standard of intelligence and honesty existing in the community, and the individual intellect and virtue of its wisest members, more directly to bear upon the government and investing them with greater influence in it, than they would in general have under any other wods of organisation. ”

ويقترح بدلاً من ذلك نظام التمثيل النسبي ، مع إعطاء وزن أكبر للكفاءات ، ولكن هذا وحده لا يكفي لإلغاء التفوق العددي للجواهر الجاهلة التي تهدد باكتساح الأقلية المتعلمة ، فوقع ميل في حيرة ، فبينما هو يتأصر الديمقراطية ويؤمن بها تماماً يجد نفسه مضطراً للتخلي عن أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية في سبيل تحقيق السعادة الحقيقية للفرد ، ولذلك وضع نظاماً لحكومة شعبية مثالية تستخدم فيها مختلف الشخصيات لمصلحة المجتمع بأكمله ، كما يجب أن يكون للشعب دوراً فعالاً في هذه الحكومة وذلك بالقدر الذي يضمن له رعاية مصالحه ، وهو يرى أنه من الظلم أن يحرم أى فرد كان من حق الإدلاء بصوته وبرأيه في المسائل التي لها أثر على تكيف حياته ، ومع ذلك فقد كان على تمام الاستعداد ليؤيد حرمان الطبقة الجاهلة من حق التصويت لأنه يرى أنها طبقة غير قادرة على ممارسة هذا الحق ، وهو يرى قصر حق التصويت على الأفراد الذين حصلوا على قدر معين من التعليم يؤهلهم لممارسة هذا الحق ممارسة فعالة ومنتجة ، وفي هذا يقول ميل « أنا أعتبر أنه من غير اللائق جأناً أن يسمح لأى فرد بالاشتراك في الانتخابات ما لم يكن قادراً على القراءة والكتابة ، وأضيف أيضاً الامام بمبادئ الرياضيات » .

ولذلك يقترح ميل تعميم التعليم ، وجعله إلزامياً ومجاناً ، ومن ثم لن يوجد مبرر يمنع الفرد من ممارسة حق التصويت سوى كسله الشخصي ، وحتى يتم تعميم التعليم ، كان ميل يأمل بإيجاد نظام خاص للتصويت يسمح بإعطاء وزن أكبر للطبقات المتعلمة ، وكذلك كان يأمل أن اقتراحاته هذه الخاصة بتعديل نظام الانتخاب سوف تجعل البرلمان ممثلاً لفئات المجتمع تمثيلاً عادلاً وخاصة الفئات المتعلمة .

ثانياً — وظيفة البرلمان : ثم أخذ ميل يبحث عن وظائف الهيئة التمثيلية وعن أحسن نظام للحكم يليق بالدولة الحديثة ، فبعد فكرة حكم الفرد لأنها تعارض مع مبدأ السيادة الشعبية ، ولأن وظائف الدولة الحديثة أكثر من أن يحملها فرد بمفرده ، ثم لأن حكم الفرد يعنى تنازل الأفراد في المجتمع عن بذل مجهوداتهم الفردية مما يهدد بالقضاء على شخصياتهم ومن ثم يهدد بالقضاء على الفرد من قيام المجتمع نفسه وهو تنمية الشخصيات المختلفة ، ونلاحظ هنا أن ميل كان يرى إلى إيجاد نظاماً للحكم يجمع بين توكيل مهمة الإدارة إلى الخبراء وأصحاب المعرفة مع اشتراك الرجل العادى في مهمة الاشراف على الحكومة حتى لا تطفئ طبقة الخبراء على حقوق الشعب ، ولذلك اقترح إجراء تعديلات هامة لسلطة البرلمان كما اقترح زيادة النشاط الحكومي ، وهو يرى أن أهم وظيفة للبرلمان في الدولة الحديثة هي

مراقبة الحكومة والاشراف عليها ، لا القيام بأعباء الحكم كما ادعى يرك ، لان البرلمان ليست له الامكانيات اللازمة لحكم الشعب ، وعلى البرلمان أن يقوم بتعريف الشعب بأعمال الحكومة ، وعليه أن يكشف عن أهمية هذه الأعمال للشعب ، وأن يوفقها إذا رأى أنها ضارة بمصالح الشعب ، كما يجب على البرلمان أن يقوم بإعفاء الحكومة التي تسمى استعمال سلطتها ، أو الحكومة التي لا تحقق الغرض السامى من قيام المجتمع ، ثم عليه أن يعين خلفاء لها ، وهذه الوسيلة يستطيع البرلمان أن يقدم الضمان الكافى لتأمين الشعب ضد تعسف الحكومة وبالإضافة إلى ذلك يرى ميل أن للبرلمان وظيفة أخرى على غاية كبيرة من الأهمية وهي أن يجعل من نفسه لجنة تظلمات ( Committee of Grievances ) لأفراد الشعب جريماً كما يجب أن يكون مجمعا للكراء ( Congress of Opiniones ) ولا يعنى هذا أن يكون ممثلا للرأى العام فحسب ، بل يجب أن تمثل فيه جميع الآراء فى الدولة ، حتى تجرد الأقليات فرصة لابتداء رأيها ومناقشته مناقشة جدية ، وهذه الطريقة يستطيع البرلمان أن يتحقق دائماً عن حقيقة الرأى العام أو الرأى السائد بين غالبية الشعب ، ويصير هذا الرأى ملزماً للحكومة ، كما يسهل على الطبقة الحاكمة أن تغير من سياستها لتتلاءم مع الرأى السائد الذى يجدد باستمرار ، والواقع أن ميل يعتبر قيام البرلمان بممارسة حقوقه ، بل حقه المطلق فى المناقشة حتى يجعل الحكومة متيقظة لانهجاءات الرأى العام ، هى الوظيفة الأساسية للبرلمان فى الدولة الحديثة .

ثالثا — الهيئة الحاكمة : لقد أخذ ميل حق الحكم من البرلمان وتعين عليه أن يجد بديلا له فى الحكم ، فأشار الى أن الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا عادلا ( البرلمان ) لا يمكنها بطبيعتها أن تقوم بأعباء الحكم سواء من ناحية التنفيذ أو التشريع ، إذ أن هذه الوظائف تحتاج الى خبراء اداريين وخبراء مشرعين ، ويجب قصر وظيفة البرلمان على الاشراف والمناقشة والا لوسمخ لأعضاء البرلمان بالتدخل فى وظائف الادارة والتشريع فان هذا يعنى تحكم عديمى الخبرة على الخبراء ، ونحكم الجاهل على المعرفة ولذلك يرى ميل أن تترك الادارة لهيئة الموظفين الدائمين الذين يجب انتقاؤهم بدتة حتى تضمن الحصول على المهارة اللازمة لهذه الوظائف ، ويستطيع البرلمان الاشراف على هيئة الموظفين الدائمين عن طريق تعيينه رؤساء المصالح المختلفة ( الوزراء ) وفى هذا الصدد يقول ميل « أن واجب المجلس التيابى فيما يخص بالمسائل الادارية ليس البت فيها عن طريق التصويت ، بل هو الاهتمام بوضع الأفراد المناسبين لهذه الأعمال » .

وعن طريق اشراف البرلمان على رؤساء الادارات الحكومية المختلفة نستطيع أن نضمن حسن سير الادارة في الدولة، ومن هنا نرى أن ميل اقترح طريقة «مسئولية الوزراء» حتى يضمن عدم سوء استعمال السلطة التي كثيرا ما تصاحب التوسع في الأعمال الحكومية وبالتالي في عدد هيئة الموظفين الدائمين .

ويعتقد ميل كذلك أن البرلمان لا يصاح للقيام بمهمة من القوانين في الدولة بالنسبة لكثرة عدد اعضائه من ناحية ، وعدم تخصصهم في المسائل القانونية من ناحية أخرى . وقد أيد ميل رأيه هذا باعطاء بعض الأمثلة من البرلمان الانجليزي ، دلت على وجود عدد غير قليل من مشاريع القوانين المهمة التي أخذ بتأجيل النظر فيها من دورة ، إلى دورة ، وأرجع السبب في ذلك الى عدم قدرة أعضاء المجلس على فهم هذه القوانين من ناحية ، وكثرة المناقشة بشأنها من ناحية أخرى . ولذلك فهو يقترح عوضاً عن ذلك إنشاء لجنة أطلق عليها اسم « لجنة التشريع Commission of Legislations » وظيفتها عمل القوانين وتشكون من هيئة صغيرة من خبراء القانون ، وليس لهذه اللجنة اختصاص إقرار هذه القوانين ، بل إن هذه المهمة توكل إلى البرلمان وحده ، وتقتصر مهمة هذه اللجنة على صياغة القوانين وتعديلها ، وهي بهذا الوضع تصبح لجنة فنية بحتة ، ومن هنا نرى أن ميل لم يأخذ من البرلمان وظيفته التشريعية فالبرلمان لا زال يشرف على سياسة الدولة ، فهو رقيب على السلطة الادارية بما له من سلطة الاشراف على الوزراء ، وفي نفس الوقت هو الذي يقر جميع القوانين التي تأتي إليه من لجنة التشريع ، وهنا يظهر لنا الفرق الكبير بين آراء ميل وبيننا . فبينما بنظام يعطى للبرلمان إشرافاً مباشراً على الادارة نرى ميل يقتصر وظيفة البرلمان على الاشراف غير المباشر ، ولعل السبب في هذا الخلاف بين آراء الكاتبتين يرجع إلى أن ميل كون آرائه بعد أن شاهد التطبيق العملي لآراء بنظام ما يقرب من الثلاثين سنة ، وظهر جلياً مدى عجز مجلسي الشعب على القيام بمهمة الحكم والرقابة المباشرة حيث تعددت وظائف الحكومة وتباعدت وصار من الصعب على النائب في البرلمان فهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الحكومة يومياً ، ولكنه لم يأخذ من نواب الأمة حقهم في اختيار وانقضاء قاذمهم ، فانه اعترف صراحة بأن مجلس الأمة يجب أن يمارسوا حق الاشراف على تعيين وإعفاء الوزراء .

وبينما يعطى ميل البرلمان حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء ، فانه يترك للوزراء حق تعيين هيئة الموظفين الدائمين . واقترح أن يكون التعيين عن طريق إجراء مسابقات حتى



يضمن الوزراء الحصول على الكفاءات اللازمة لوظائف الحكومة ، وهذا كان يأمل ميل أن يوفق بين نظام الحكم الشعبي والحاجة إلى تعيين الخبراء اللازمين لمواجهة مشكلات الحكم الحديث ، ومن ثم إلى تحقيق غرض المجتمع السامى الذى يهدف إلى إنماء الشخصيات إنماء كاملا ، وزراه يقول فى هذا الصدد أن تحديد سلطة البرلمان فى الحدود التى ذكرناها آنفاً هو الطريقة الوحيدة التى تمكن المجتمع من الجمع بين فوائد الرقابة الشعبية وبين الحصول على أنظمة إدارية وتشريعية ممتازة وناجحة ، ومن هذا يتضح أن ميل كان يدعو إلى ترك الحكم فى أيدي طبقة أرستقراطية العلم والمعرفة مع إعطاء البرلمان حق الرقابة والاشراف عليها ، وبذلك نبذ أفكار بنظام عن الرقابة الشعبية المباشرة ، وأحل محلها نظاماً أرستقراطياً من طراز جديد إستجابة لمطالب الحياة الجديدة وتحقيقاً لهدف الدولة فى العصر الحديث ، ومن ثم نجده يرفض فكرة تجديد البرلمان سنوياً إذ لا حاجة هناك لبوام الرجوع إلى الشعب طالما أن وظيفة البرلمان هى وظيفة انتقادية وليست تنفيذية ، وطالما أن البرلمان يمثل الشعب وليس مندوباً عنه كما يدعى بنظام .

يتضح مما سبق أن ميل كان يعتقد اعتقاداً جازماً بضرورة الدولة وأهميتها بالنسبة للفرد ، ولكنه فى نفس الوقت كان لا يرضى بتأنا أن تغطي الدولة على حرية الفرد وتقتضى عليها تماماً . فكانت المشكلة التى تواجه ميل هى كيفية الجمع بين فكرة الدولة صاحبة السيادة المطلقة والحفاظة على حريات الأفراد المكونين لها ، فأعطى للدولة غرضاً جديداً ، وهو العمل على إنماء شخصية الفرد ، وبذلك استطاع أن يوفق بين الدولة والفرد بما أوجده من نظام للحكم يمكن للدولة المضى فى تحقيق غرضها ، وفى نفس الوقت يتيح الفرصة لمختلف الأفراد بالتمتع بحرياتهم .

ولقد كان الفلاسفة يناوون بمبدأ أكبر قدر ممكن للسعادة لأكبر عدد فى بداية القرن التاسع عشر ولذلك أوجدوا فكرة الرجل العادى أو المتوسط وقالوا بإمكانية قياس سعادته ، ولكن تطوار الأحداث بعد ذلك أظهر خطأ النظرية ، واتضح أنه لا يمكن تحقيق السعادة عن طريق تعميم الانتخابات ، كما اتضح أن السعادة هى صفة فردية ، وظهر جليا الخطر المحقق بالفرد وسعادته ، فقد أخذ المجتمع يهدد كيان الأفراد ويهدد حرياتهم فانبرى ميل ليوفق بين مبدأ الديمقراطية ومبدأ الفردية ، والواقع أن دفاع ميل هذا له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بالنظام الرأسمالى الديمقراطى فى وجه التيار الاشتراكى الذى أخذ يزداد قوة فى أوروبا اجدها من منتصف القرن التاسع عشر .

## مراجع البحث

- BAKER, ERNEST : "Political Thought in England from Herbert Spencer to the Present Day", London 1815.
- BHINGTON, CRANE : "English Political Thought in the Nineteenth Century". London, 1833.
- DAVIDSON, W. L. : "Political Thought in England from Bentham to G. S. Mill". New York, 1916.
- ALBARNESHAU, F.G.C. : "The Social and Political Ideas of some Representative Thinkers of the Revolutionary Era" London 1913.
- LASKI, H. J. : "The Rise of European Liberation". London, 1935.
- STEPHENS, L. : "The English Utilitarians". New York, 1900.
- SABINE, G. H. : "A History of Political Theory". New York, 1947.
- DOYLE, P. : "A History of Political Thought.
- LASKI, H. J. : "Political Thought in England from Locke to Bentham". London, 1915.
- MACCUNN J. : "The Political Philosophy of Burke". London, 1913.
- MORLEY, J. : "E. Burke : a Historical Study". London, 1867.
- BAKER, E. : "Political Thought in England, 1848-1914. London, 1928.
- BURTON, C. : "English Political Thought in the Nineteenth Century". New York, 1920.

# مشكلات السياسة والحكم في أوغندا

للكنور عبر الملك عودة

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة القاهرة

## منهج البحث

أولا - مقدمة :

١ - مشكلات أوغندا السياسية جزء من تطور أفريقيا السياسي ومشكلاتها المعاصرة.

٢ - تحديد المقصود من لفظ «محمية أوغندا» .

ثانيا - تغير الأوضاع والعلاقات في المجتمع الأوغندي :

١ - تراث ما قبل الاستعمار .

الموقع . تاريخ القبائل . النظم السياسية . العلاقات الاجتماعية .

٢ - في عهد الاستعمار .

حركة الاستكشافات . الحروب الدينية . معاهدة أوغندا ١٩٠٠ . الحكم غير

المباشر . الإدارة المحلية . حكومة المحمية . الدساتير المتتالية . اتفاقية ١٩٥٥

٣ - أوضاع ومشكلات جديدة .

الاقتصاد التقدي ومخاض التصدير . نشوء المدن الحديثة . الكليات الجامعية

والإرساليات الدينية . الطبقات المتوسطة . مشكلة الأرض . الأقليات الآسيوية . شبح

الوطن الأوروبي . اتحاد شرق أفريقيا البريطانية .

ثالثا - الحركة الوطنية والتنظيم السياسي :

١ - المنظمات السياسية . فلسفة هذه المنظمات . جمعيات الشباب . جمعية الباناتاكا .

اتحادات الفلاحين والعمال والتعاونيات . مؤتمر أوغندا الوطني . الحرب التقدي .

٢ - مركز بوجندا الخاص . اللوكيكو . أزمة ١٩٤٥ . ثورة ١٩٤٩ . أزمة

الكاباكا ١٩٥٣ .

٣ - مستقبل أوغندا .

رابعا - أهم مراجع البحث .

## أولا - مقدمة

لقد استيقظت افريقيا وتحركت شعوبها وأصبحت هذه حقيقة من أكبر وأضخم الحقائق في تاريخنا المعاصر وعلنا الحديث<sup>(١)</sup> أن أفريقيا السوداء حين تحركت أضاعت ، وسبب هذا أن يقظتها كانت في سرعة بالغة فقد واجهت شعوبها وقبائلها مشكلات الحياة الحديثة وتطور المجتمع بمطلب التحرر من نير الغرب الاستعماري وتسلمته السياسي والاقتصادى .

ويفسر الموقف اللورد هايلي اذ يقول<sup>(٢)</sup> : « ان اهتمامنا بأفريقيا يرجع في الحقيقة الى أنها على حافة الدخول في عالم الحرية والاستقلال . . . انهم يقولون انها المعقل الأخير للامبراطوريات ، والكل يرى بوضوح أن هذه الامبراطوريات قد وصلت الى مصرها المحترق . إن الحسائر المتعددة التي أصبنا بها في آسيا جعلت الكل يفكر هل يمكن أن تنكرر هذه الحسائر في أى مكان آخر من هذا العالم ؟ وأى مكان آخر هناك غير أفريقيا » . وأكثر من هذا فقد فسدت أفريقيا من وجهة نظر المعسكر الغربى ورجال العصر الذهبي للاستعمار . فاللورد هايلي يقرر أن أفريقيا تنفج اليوم زعما شعبيين بدلا من الرؤساء وزعما القبائل والرجال التقليديين فيها .

وأروع صورة لهؤلاء الزعماء يرسمها دريك كارتون حين يقول<sup>(٣)</sup> : « إن أى انسان في أفريقيا يتمكن من قراءة قرارات الحكومة ولوائح الادارة يمكنه في نفس الوقت أن يقرأ الانجيل الذى يقرر عدم تقوى انسان على آخر بسبب اللون أو السلالة ، وهذا الانسان يمكنه أيضا أن يقرأ البيان الشيوعى . وكل أفريقى يتمكن من الامضاء على عقد العمل في شركة أو مؤسسة يمكنه في نفس الوقت الاتصال بزملائه العمال ومن ثم يبرز فرد منهم فيكون نقابة أو اتحاد عمالى أو ينضم لحزب سياسى . . . وهكذا تنشأ الزعامات الجديدة في أفريقيا السوداء . . . » .

إن أفريقيا اليوم لم تعد مرتعا خصبيا أو أساسا اقتصاديا مضمونا لحياة أوروبا المعاصرة ، وأن هذا الأضعاف للأساس الاقتصادى لحياة أوروبا يأتى في وقت يجد فيه الأوروبيون

(١) افريقيا . . افريقيا - دريك كارتون - لندن ١٩٥٤ ص ٢

(٢) افريقيا في العالم الحديث - كاليفين ستيلمان - شيكاغو ١٩٥٥ .

مقالة اللورد هايلي ص ١٣/٣ .

(٣) افريقيا - افريقيا - مرجع سابق ص ٥/٤ .

أنفسهم تحت ضغط حلجة أقوى عماضى قبل في أن تظل المستعمرات الأفريقية في قبضتهم ، وفي هذه الظروف العولية وفي تيار الحرب الباردة والتهديد بحرب عالمية ثالثة يجب أن يكون الأساس الاقتصادى لحياة أوروبا تابجا مضونا قويا . . . » (١) .

ولكن هذا الأساس الاقتصادى الذى ييغى المعسكر الغربى تتجاذبه وتؤثر فيه عوامل متباينة متناقضة تؤيده حيناً وتفيه أحياناً ويحملها هارى روين فى الآتى (٢) :

١ - وجود حالة من التوتر العنيف بين الأفريقيين والأوربيين فى القارة ، وهذا التوتر ينذر باضطرابات دامية وقلقة سياسية ، ومرجع هذا أن الوطن الأوروبى فى إفريقيا يطلب الأراضى الزراعية التى تنزع ظلماً وقهراً من أصحابها .

٢ - اختراع ادوات الحرب الحديثة يؤكد ضرورة بقاء الاستعمار الأوروبى فى إفريقيا لأنها تزدهم بالمواد والمعادن الضرورية لإنتاج هذه المعدات الحربية ، والأمل ضعيف جداً فى الحصول على هذا المواد الضرورية من مناطق أخرى اذا وضعنا فى اعتبارنا اتجاهات الزحف السوفيتى نحو جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط . وهذه المواد مثل اليورانيوم والكوبلت والنحاس والكوليوم والفانديوم والبوكسيت . . . الخ

٣ - إفريقيا فى غاية الأهمية لامن غرب أوروبا فنيا الخطوط الاستراتيجية على طول شال القارة للوقوف فى وجه الزحف السوفيتى سواء أجه من أوروبا أم من الشرق الأوسط .

٤ - تحتاج إفريقيا موجة من الجزع والذعر نتيجة للخطط التى يرسمها المعسكر الغربى لضبان أمنه وسلامته ، فهذا الامن الأوروبى لن يتحقق الا فى حالة علم أمن وسلامة إفريقيا ، ويرى الأفريقيون هذا فى ضم الجزائر وجزر الأزورس وماديرا لحلف الأطلسى والقواعد العسكرية الضخمة فى باقى القارة والتابعة لهذا الحلف ، كما أن الأمم المتحدة قد تركت أثراً سيئاً فى نفوس الأفريقيين حين وافقت على انتزاع أراضى العرب الفلسطينيين وأعطتها لإسرائيل بدلا من ايواء اليهود فى دول أوروبا - كل هذا جعلتهم يخوفون من أن تنزع أراضهم وتسرق بلادهم وتمنح لشعوب وافدة عليهم ويرتبط هذا فى تفكيرهم ما يقوم به المستوطنون الأوروبيون من انتزاع أراضى القبائل مضافا الى ذلك سياسة

(١) إفريقيا فى العالم الحديث - مرجع سابق - مقالة هارى روين

ص ٣٠/١٤

(٢) عارض اتحاد جنوب إفريقيا استقلال غانا وانضمامها للكونولث .

اتحاد جنوب أفريقيا ونظرية الشعب الراقى والفرقة العنصرية واللونية ومعارضة استقلال  
أى دولة جديدة فى أفريقيا .

٥ - وهذا الخوف والشك والقلق الذى أشرنا اليه يمكن أن يفسر طابع العنف  
الذى اتسمت به بعض الحركات القومية الأفريقية (كينيا مثلاً) ، وهذا لأن الأفريقين  
شعروا بأن أوروبا أصبحت لا تفكر فى أمنهم وسلامتهم وقدمهم ، بل أن تفكيرها فى أمنها  
وسلامتها وبقاء أوضاعها الاقتصادية الحالية انفصل عن كل تفكير آخر وأخضع له كافة المثل  
والطرق والوسائل <sup>(١)</sup> .

٦ - ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة بقاء أفريقيا فى نطاق المعسكر الغربى  
وأن تبذل جميع الجهود وترسم جميع الخطط فى سبيل النصر على المعسكر الشرقى ، على حين  
أن الاتحاد السوفيتى يقف على قلم الاستعداد للاستفادة من كل هذه الظروف لاستغاثه  
أن انهيار النظام الاستعماري فى أفريقيا يعنى انهيار العالم الرأسمالى .

وعلى هذا فقد وصلت الحرب الباردة إلى أفريقيا وأن تطور الظروف الدولية والاحتكاك  
بين المعسكرين يدل على أن الصراع فى سبيل السيطرة العالمية سوف تقرر نهايته على  
أرض أفريقيا .

والذى لا شك فيه هو أن إفريقيا لن قبل سيادة الرجل الأبيض فى الميدانين السياسى  
والاقتصادى . وهذه حقيقة واضحة فأشكال الحياة والعلاقات الاجتماعية قد تغيرت تغيراً  
أساسياً عما كانت عليه يوم اجتاحت أوروبا أراضى القارة وقسمتها وهزمت قبائلها وحطمت  
نظمها السياسية وأخضعت نظمها الاجتماعية لأنواع من التنظيمات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة  
التي تكفل للرجل الأبيض أكبر قدر من الاستفادة من ثروات إفريقيا ومجهدات سكانها  
الأصليين دون غرم يقع عليه .

إن جميع المستعمرات والمناطق الأفريقية الخاصة للسلطان الأجنبي تلتهم بروح المقاومة  
الوطنية ، وهذه الحركات الوطنية لا تتساوى فى الكم والكيف ولا تفوازى من درجات  
النمو والحركة والفعالية ، وقد أثارها أكثر وأكثر سياسات الاندماج التي تمتصها بعض  
الدول الاستعمارية مما يؤدي إلى اعتبار أراضى إفريقيا وشعوبها الملونة جزءاً لا يهجزاً  
من أراضى اللول الأوروبية ومجرد مديرية أو مناطق من الوطن الأم الأوروبي ، كما أثارها

(١) القومية فى المستعمرات الأفريقية . توماس هودجكين - لندن ١٩٥٦ -  
ص ١٨/١٠ .

النور القوى التحريرى الذى تقوم به شعوب الساحل الشمالى لافريقيا والجامعة العربية والبلاد الناطقة باللغة العربية والمتشكلة بالثقافة العربية وآثارها النفسية . فضلا عن هذا فهدم الاسلام واتصال المسلمين الافريقين بالاماكن المقدسة ورحلتهم للحج كل هذا يؤلد أفكارا جديدة وينشر ثقافة ويزيد النار اضطراما .

إن دراسة المجتمعات الافريقية ومنها المجتمع الاوغندى توضح لنا قوى وتأثير هذه النقط الرئيسية الآتية (١) :

١ - المظهر الانفجارى فى الحياة السياسية . فالحركة الدائمة تمثل فى وفود تحمل رغبات الأهالى والمواطنین باستمرار للقائمين على الادارة الحكومية أو الأمم المتحدة وفروعا ، كما أن طلبات تعديل أو تغيير النظام الحكومى أو السياسى لا تقطع ، ولا يمر عام واحد فى أى مكان دون أن تحدث المظاهرات وحركات المقاطعة وعدم التعاون والعصيان المدنى ، ويفلف هذا الموقف كله دعابة سياسية مستمرة يزداد عنفها واشتعالها ويؤدى هذا فى أحيان كثيرة إلى الثورة المسلحة أو الارهاب .

٢ - الدول الجديدة تولد الآن بشكل واضح ويتراوح معنى الاستقلال من دولة لأخرى . فالسودان وغانا والصومال وتونس ومراكش والمملكة الليبية وأرتيريا جميعها استقرت على أوضاع سياسية جديدة ، بينما نجد الكمرون وتوجولاند ونيجيريا وأوغندا فى الطريق إلى قيام حكومات افريقية تمارس بمفردها ومحض إرادتها شئون الحكم والسياسة (٢) .

٣ - لم تصبح الحدود السياسية فواصل مانعة حاجزة بين مختلف نواحى افريقيا فتعزل الحركات السياسية فى كل منطقة عن مثيلاتها فى المناطق الأخرى ، وقد وضع تشابك هذه الحركات واتصالاتها وقيام علاقة التأثير والتأثر بينها جميعا (٣) .

٤ - الزعامات الافريقية الجديدة تتجاز عن الزعامات القديمة بأنها تحل العلاقات الاجتماعية المتطورة ووحدة الشعب وآماله ، وأن هذه الزعامات تعطى الشعوب الافريقية إيمانا واقصيا بقدر وإمكانية الافريقين على اكتساب علم أوووبا وقوتها وسياستها وطرق

(١) افريقيا المعاصرة - والتر وولباتك - برنستون بالولايات المتحدة ١٩٥٦ ص ٥٣/٥١ .

(٢) يشرح مؤلف افريقيا المعاصرة ( مرجع سابق ) تأثير استقلال بعض الدول الافريقية على الحركات الوطنية مما يحثها على الاسراع والايجابية فى طلب الحكم الذاتى أو الاستقلال . ويضرب استقلال السودان مثلا على التأثير فى الحركة الوطنية فى أوغندا .

ممارسة الحكم والإدارة وفي نفس الوقت تعيش هذه الزعامات الجديدة نفس حياة الناس الاجتماعية ؛ ينبتون من بينهم ويحملون لونهم وقائدهم ومحسون بالآلامهم وآمالهم .

أن أوغندا جزء من قارة إفريقية وهي جزء من هذه الحركة السياسية الجارية التي تسرى في أوصال المجتمعات الإفريقية ؛ وليست حركة أوغندا السياسية شيئا معزولا عن القارة أو مشكلة سياسية تقوم في فراغ سياسي واقتصادي ، إن الملاحم الأصلية للحركة السياسية في أوغندا هي نفس الملاحم التي تبرزها وتم عنها جميع الحركات السياسية في إفريقيا السوداء .

وأوغندا هي بحمة بريطانية تقع جغرافياً في وسط إفريقيا <sup>(١)</sup> . وإن كانت تعتبر سياسياً جزءاً من إفريقيا الشرقية البريطانية . ويقع معظم أراضيها فوق هضبة البحيرات ويمتد من بحيرة فيكتوريا وكيوجا إلى بحيرة ألبرت ثم إلى النيل . ومن هنا كانت الصلة الوثيقة التي تربط أوغندا بكل من السودان ومصر <sup>(٢)</sup> .

وبحمة أوغندا ليست لها سواحل بحرية ، وقبل استقلال السودان كانت بحمة أوغندا تشبه جزيرة محاطة بالمستعمرات والمناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني ما عدا منطقة رواندا — أوراندو التي تقوم فيها بلجيكا بملء النولة الوصية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

وحتى عام ١٩١٤ لم تكن أوغندا قد أخذت شكلها الجغرافي الحالي <sup>(٣)</sup> ، فقد كانت انجلترا في خلاف مع ألمانيا حول خط الحدود الفاصل بين أوغندا وتنجانيقا التي كانت مستعمرة ألمانية قبل الحرب العالمية الأولى وقد تفاوض الطرفان الأوربان لتثبيت الحدود و انتهت الحرب بخروج ألمانيا من القارة الإفريقية ووضع تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني . وفي الشمال كانت الحدود لا تزيد عن تخطيط على الخريطة فقط ، وكان نفوذ الانجليز يمتد إلى مناطق القبائل ويصارعون مع الرؤساء والسلاطين المحليين ، هذا فضلاً عن المناطق التي احتلها الانجليز بعد إعادة فتح السودان والتي أصلاً كانت جزءاً من أملاك مصر في عهد الخديوي إسماعيل .

---

(١) إفريقيا — فيتزجيرالد — لندن ١٩٥٥ — أوردها في شرق إفريقيا حين قسم دراساته الى مناطق اقليمية راجع الفصل الخاص بشرق إفريقيا ص ٢٦٤/٢١٤ .

(٢) الجغرافية الجغرافيا البشرية لحوض النيل — دكتور ابراهيم زرقانة — القاهرة ١٩٥٦ ص ٤٣ .

(٣) تكوين أوغندا الحديثة — كينيث انجهام — لندن ١٩٥٨ . ص ١١٦/١٢٢



وفي يناير سنة ١٩١٤ تم تثبيت الحدود الثالية بين أوغندا والسودان ، وبمقتضى ذلك ذلك أخذت أوغندا جانبي النيل حتى نيوبلى واحتفظ السودان بالأراضى الواقعة شمال نيوبلى . وقد تعرضت منطقة بحيرة رودلف للضم أولا إلى أوغندا ثم ضمت إلى كينيا عام ١٩٢٦ . وبالنسبة للحدود مع الكونغو البلجيكي ومنطقة رواندا أوراندا فقد تم الاتفاق أولا على اعتبار خط الطول ٣٠ درجة شرقا الحد الفاصل ولكن في عام ١٩١١ تمت الاتفاق بين إنجلترا وبلجيكا على تثبيت خط الحدود النأى بين ممتلكات كل من الطرفين .

وهذه الحدود مجرد تخطيطات سياسية تمت بين أطراف أجنب ولا تعبر مطلقاً عن حقيقة تقسيم القبائل أو مناطق حياتها ولا تمثل إرادة أفراد المجتمعات الحقيقية في حياة مشتركة أو حياة منفصلة عن بعضهم بعضاً .

ونورد فيما يلى بعض الأسماء أو التعبيرات التى سيتكرر ذكرها فى البحث وسوف نحدد المقصود من كل منها منعاً من اللبس أو تحميل الألفاظ أكثر من معناها المقصود .

أوغندا : هى المحية البريطانية وهى وحدة سياسية ذات حدود دولية وتنقسم إدارياً إلى أربع مديريات ويطلق على سكانها الأفريقيين جميعاً بصرف النظر عن المديرية التى يعيشون فيها اسم الأوغنديين .

حكومة المحية : هى الإدارة الحكومية البريطانية فى محية أوغندا ومقرها مدينة عنتبة ورئيسها هو الحاكم البريطانى للمحية .

اتفاقية أوغندا : هى الاتفاقية التى أمضاها الكاباكا ( ملك بوجاندا ) عام ١٩٠٠ وكان الطرف الثانى فيها هو بريطانيا .

بوجاندا : أحد الأقسام الإدارية الأربعة الموجودة فى أوغندا . وهذا الاسم هو اسم المملكة القديمة التى ازدهرت فى هذه المنطقة وتصارع معها البريطانيون وهزموها قبل إعلان الحماية على المنطقة كلها .

باجاندا : هم أفراد الشعب الأفريقى الذين يقطنون بوجاندا .

لوجندا : هى لغة شعب الباجاندا .

الكاباكا : هو ملك بوجاندا .

الباتاكا : هم رؤساء العشائر فى بوجندا قبل الحماية البريطانية .

الوكيكو : هو البرلمان الخاص بملكمة بوجندا وله تشكيل ورائ خاص وان كان قد خضع للتطورات السياسية الحديثة في نوع وطريقة انتخاب الأعضاء .

## ثانياً - تغير الأوضاع والعلاقات في المجتمع الأوغندي

### ١ - تراث ما قبل الاستعمار :

مساحة أوغندا هي ٩٢ر٨٩١ ميلاً مربعاً وتغطي المياه مساحة قدرها ١٣ر٦٨٩ ميلاً مربعاً ، ويبلغ طول المحية من الشمال للجنوب ٤٠٠ ميلاً ومن الشرق للغرب ٣٥٠ ميلاً ، وتقع في شرقها بحيرة فكتوريا وتبلغ مساحتها ٢٦ر٠٠٠ ميلاً مربعاً وعلى ارتفاع ٤٠٠٠ قدم والعموم بها مستحيل والتجديف فيها في منتهى الخطورة لأنها مأوى التماسيح وأفراس البحر وميكروبات البلهارسيا ، وجو البحيرة يتسم بالزواج الاستوائية وجزرها الداخلية موطن ذباب نسي نسي ولذا فإن أجزاء متعددة من شاطئ البحيرة مناطق محرمة على الأهليين اريادها حتى لا يعرضون للاصابة بمرض النوم . كما يعيش في أوغندا نوع آخر من الذباب اسمه ( أمبوا ) يسبب العمى . وهذا الذباب يجذب راحة أجسام الأفريقيين <sup>(١)</sup> .

ومناخ أوغندا استوائى ولكن الارتفاع يؤثر في هذا المناخ بالتعديل والمطر طول العام وإن كانت له نهايتان عظمتان وين هاتين الناهيتين فترة جفاف نسبي . ومطر أوغندا اقلابي في معظمه ولكنه لا يحدث ضرراً في التربة كالتي يحدثه المطر في الجهات الاستوائية المنخفضة . وعدم وجود تغير واضح في فصول المطر يجعل الزراعة ممكنة طول السنة . وهذا النوع من المناخ لا يرحب به الأوروبيون كثيراً يضاف إلى هذا تعرض أوغندا للاروبة ومرض النوم ومرض العمى . وتمتاز أوغندا بغاباتها الغنية المتنوعة الأشكال والألوان وتتحول هذه الغابات في جهات كثيرة إلى مناطق سافانا . وتعداد السكان طبقاً

(١) هذه المعلومات الجغرافية والبيانات الاحصائية مستمدة من :

الجغرافيا البشرية لحوض النيل - مرجع سابق - ص ٤٣ وما بعدها .

افريقيا - مرجع سابق - ص ٢١٤ وما بعدها .

مشكلة أوغندا - موكرجي - برلين ١٩٥٦ - ص ٢٣/٢٠ .

افريقيا سيرثي - لورد هايلى - لندن ١٩٥٧ - ص ١٣٤/١٣٥ .

ستاتز مازر ييريوك - لندن ١٩٥٦ .

في داخل افريقيا - جون جنتر - لندن ١٩٥٥ - ص ٤١٨ .

هل سننقد افريقيا - كوللين ليجوم - لندن ١٩٥٥ ص ٢٨٥ .

لاحضاء ١٩٤٨ هو ٢٠٥٨٩٥٨٤ نسبة وطبقاً لتقديرات ١٩٥٥ يبلغ عدد السكان حوالي ٥١ مليون نسبة . وكثافة السكان كبيرة إذ تصل إلى حوالي ٦٠ شخصاً للكيل المربع إذا استبعدنا المساحة المغطاة بالماء، ويرى ليجوم أن بعض المناطق مثل سفوح جبل الجلون وبعض شواطئ فيكتوريا تصل فيها كثافة السكان إلى ٢٠٠ نسبة للكيل المربع بينما براها لورد هامل بالنسبة للمساحة الكلية للمحمية ( بلون استخراج مساحة المناطق المائية ) هي ٢٦٨ نسبة لكل ميل مربع .

ومن مجموع السكان نجد ٩٩.٢٪ أفريقيين من أصل البانوا أو النيلوتيين أو الحاميين وطبقاً لاحضاء ١٩٤٨ يظهر توزيع الأجناس في أوغندا كالآتي (١) .

الأسيويين ٠.٨٪	الأفريقيين ٩٩.١٪
آخريين بضع مئات	الأوروبيين ٠.١٪

ويدين بالمسيحية في أوغندا حوالي ١١ مليون نسبة يتبعون كنائس متعددة أشهرها الكاثوليكية والبروتستانتية . ثم المسلمون والباكون . يتبعون ديانات أفريقيا السوداء . وتقسم المحمية إلى أربعة مديريات هي (٢) :

المديرية الأولى هي بوجاندا وتعداد سكانها حوالي ١.٣ مليون نسبة وبها مدينة كبالا التي ترتبط بميناء عباسا في كينيا على ساحل إفريقيا الشرق بواسطة الخط الحديدي «خط كينيا أوغندا» وبها أيضاً مدينة عنقة مقر حكومة المحمية . وسكانها هم شعب الباجاندا ويرى كل المؤلفين أنهم أرقى أهالي المحمية من الوجهة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويمارسون دوراً فكرياً رئيسياً في الحركة القومية الأوغندية لأنهم شعب واحد ينسب إلى سلالة واحدة ولا يفرق إلى قبائل متعددة كغيره في باقي المديريات .

والمديرية الثانية هي المديرية الشرقية وتعداد سكانها حوالي ١.٥ مليون نسبة وأهم مدينتها جنجا وسكانها هم قبائل Basoga, Teso, Bagishu, Bakedi .

والمديرية الثالثة هي المديرية الغربية وتعداد سكانها حوالي ١.٢ مليون نسبة وأهم القبائل بها هي Bunyoro ويطلق عليها أحياناً Bakitara وقبائل Ankole

(١) مشكلة أوغندا - مرجع سابق ص ٢٨ .

(٢) نفس المراجع السابقة في الجزء الجغرافي والإحصائي .

وتظهر بعض الأقليات التي تتكلم لغات نيلوتية من مجموعة الشلك وأيضاً امتدادات عرقية ولغوية لسكان إقليم رواندا - أوراندى البلجيكي .

والمديرية الراجعة هي المديرية التالية وسكانها حوالى المليون نسمة وأهم القبائل Acholi, lango, Madi, Karamajong.

وتظهر في هذه المديرية السلالات النيلوتية وآثار من سلالة الجالا في هضبة الحبشة .

وطبقاً لإحصاء ١٩٤٨ تظهر هذه المجموعات القبلية بالنسب المئوية الآتية من مجموع تعداد سكان المحية :

باجاندا ١٧ ٪	أيسو ٩,٤ ٪	باسوجا ٨,٧ ٪
بانياكول ٧,٩ ٪	بانياوراندا ٥,٩ ٪	باكيجا ٥,٥ ٪
لانجو ٥,٤ ٪	باجيشو ٥ ٪	اتشولى ٤,٢ ٪
بايورو ٣,٧ ٪	باتورو ٣,٣ ٪	كاراماجونج ٢,٢ ٪

وفي شرق إفريقيا عامة نجد أن اللغة السواحيلية هي (Lingua Franca) وفي أوغندا بالذات نجد بجوارها ثلاث لغات من أصل مجموعة لغات البانتو وهي جاندا ونكور ونيورو وقد اعترفت الحكومة بها كلغات رسمية في الإدارة والتعليم ، وهناك أيضاً لغات متداولة مثل لغات النيلوتين ولغة من السودان الشرق وتستعمل مثل هذه اللغات في التعليم الأولى في مناطق القبائل التي تتكلمها . ويؤدى الموظفون الآوريون وزوجاتهم امتحانات في هذه اللغات . والذي يقصد الامتحانات هي حكومة المحية .

وتسود اللغة الانجليزية كل هذه اللغات الإفريقية إذ هي لغة الحكام والمعلمين والدراسات العالية ولغة الثقافة المطبوعة ولغة مدارس الإرساليات الدينية ووسيلة الاتصال بالعالم الخارجى . وقد ساعد أكثر على وصولها لهذا المركز إنشاء كلية ماكريرى بمدينة كيبالا عام ١٩٢٤ وهي كلية ذات مستوى جامعى عال وإسمها الرسمى كلية شرق إفريقيا الجامعية وتتبع جامعة لندن ولخريجها منزلة خاصة في المجتمع ولا تقبل طلاباً من الوثنيين بل تقبل معتقى الأديان السماوية .

وفي المرحلة التاريخية التي تحدثت عنها كلان لافريقيين عموماً إما مترارعون ولهما رعاة

وكان إنتاجهم أصلاً لسد المطالب اليومية وإشباع الحاجات الشخصية ولم يكن هذا الإنتاج أصلاً للسوق<sup>(١)</sup>.

وفي نطاق هذه العلاقات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية وجدت فوارق في الثروة وبم و نوع الملكية ولكن هذا لم يشكل فوارق اجتماعية كالتى تراها ونحس بها في مجتمعنا المعاصر وغالباً ما كان هذا الثراء دليلاً على السلطة السياسية أو المركز الرئاسي في القبيلة ويرجع هذا خاصة إلى حق زعيم القبيلة أو رؤسائها في جمع الضرائب أو الانجار في محاصيل معينة .

وشاهدت أوعنداً مظاهر سيادة قبائل الرعاة التى نشرت فلسفة قيمة الثروة الحيوانية والتفاخر بتملك الماشية ، لقد تعرضت المنطقة كلها لهجرات قبائل الرعاة التى ساحت ما بين مناطق النيل الأبيض والحبشة إلى شرق إفريقيا ويرى بعض العلماء أن هذه القبائل تنسب لمجموعة قبائل الجلالا في هضبة الحبشة ، وقد تمكنت قبائل الرعاة من أن تحكم قبائل أوعنداً إذ هي قبائل زراعية تصفون بالمسالمة وهم أقل عدوانية أو حركة عن قبائل الرعاة . وظهر دور الملوك والسلطين الرعاة في إنشاء مملكة كيتارا بونيورو . ومع توطد سلطة الملوك والسلطين ظهرت بالتدريج مناصب وسلطة الوزراء والقضاة والتضليلات المحابة للرؤساء والرعاة والبلاء .

واحتفظت الطبقة الارستقراطية الحاكمة في قبائل الرعاة أحياناً كثيرة بانعزالها عن طبقات الشعب المزارع وأطلق عليها اسم الهيا ومازلنا نشاهد في قبائل الانكول ورواندا مظهر الانقسام الارستقراطي بين الطبقة الحاكمة (الهيا) وبين الطبقات المحكومة من المزارعين (الهوتو)<sup>(٢)</sup> .

وهذه الطبقة الحاكمة استمدت ثرائها ومطالبها الأساسية في الحياة من الضرائب العينية المفروضة على المزارعين . وترتب على هذا نمو فكرة تنظيم الحكومة للاحتفاظ بولاء الرعايا من القبائل الخاضعة ودوام فعالية الأجهزة الضريبية ، وتبعية الرؤساء المحليين الذين تولوا مهام جمع الضرائب والحفاظة على الأمن وجمع العمال والفلاحين للسخرة أو حشد القوى البشرية في حالات الحرب والغزوات المستمرة .

(١) أفريكان سيرفي - مرجع سابق - ص ٣٠ .

(٢) أفريكان سيرفي - مرجع سابق ص ٣٧ ومقالة أوبرج في كتاب النظم السياسية الافريقية - إيفانز بريشارد - لندن ١٩٤٠ .

وتمت ملاحظة مهمة هي أنه في بعض المناطق اندمج الرعاة بالمزارعين وأخذ الأولون في الاستقرار وزراعة الأرض والارتباط بالانتاج الزراعى .

ولقد تعرض هذا المجتمع القبلى لهزة عنيفة أثرت في تركيبه الاجتماعى وعلاقاته السياسية والاقتصادية ، وحدث هذا قبل أن يصل الاستعمار الأوروبى ، وهذه الهزة الاجتماعية نتجت عن وصول التجار العرب ثم المسلمون إلى هذه المنطقة ، لقد وصلوا إليها كمتجار وأصحاب دين جديد ، وسبقت الصفة الأولى الصفة الثانية ، وعرف الملوك والسلاطين والحكام قيمة المبادلات التجارية وما تجلبه لهم من بضائع وسلع وأسلحة ، ويلاحظ أغلب الدارسين أن هذه العلاقات التجارية التبادلية ظلت بين طبقات الحكام والتجار العرب والمسلمين ، فلقد احكم الملوك والرؤساء والسلاطين — سواء أكانوا كباراً أم صغاراً — هذه التجارة كل في منطقة نفوذه وسلطانه وتمتعوا بأرباحها وكسبوا الوفير . وكان أهم أصناف هذه التجارة هو الرقيق ، وباستمرار كانت تزايد نسبة الرقيق في مجموعة هذه التجارة نتيجة للحروب والغزوات ومهاجمة القوى الانترقية الآمنة ، وقام الحكام بإلزام أتباعهم ورعاياهم بتقديم الضرائب والغرامات رقيقاً ، وأوقف بعض الملوك والحكام عقوبات الاعدام والنفى واستبدلوها بعقوبات البيع كرتيق ، فبهذه الوسائل وغيرها زادت حصيلة الملك من الرقيق وزاد تبعاً لذلك ربحه من عملية الاتجار مع العرب <sup>(١)</sup> .

ومما سبق يصبح من العتب أن نحكم على هذا المجتمع أنه ظل راكداً ثابتاً غير متطور ، لقد ظهر التغير والتطور التدريجى نتيجة لخلق السوق واتساعها التدريجى وظهور العلاقات التجارية وسيادة مفاهيم المجتمع التجارى . والنتائج لمثل هذا التطور هي :

١ — الثراء غير الطبيعى الذى ظهر على الملوك والرؤساء والسلاطين .

٢ — ظهور السوق المحلية وازدياد عمليات المبادلات الشخصية أدى إلى الاتساع وإقبال المبادلات الشخصية إلى تبادل خارجى والسوق الكبير التى تربط شرق أفريقيا عموماً ببحر العرب وما وراء المحيط الهندى من الجانب الآخر .

٣ — أثار الحروب والغزوات وجيوش قصص الرقيق أدت إلى هجرات متتالية وتطعيم وحدة القبائل الصغيرة أو الضعيفة وهروب المزارعين من مناطق لأخرى .

(١) مسألة أوفندنا — مرجع سابق — ص ٤٧ :

٤ - ازدياد شبة الملوك والرؤساء والحكام للساهمة في عملية الاتجار مع العرب ودخول سوق الرقيق ، قبل الحروب بينهم طمعا في تحطيم احتكار الملوك والرؤساء الأقوياء وتمثل هذا في مهاجمة مملكة كيتارا بونيورو مما أدى بعد فترة زمنية وغزوات متعددة الى ظهور مملكة انكول التي ساهمت في تجارة الرق . ولم توقف الغزوات والحروب بين الملوك والرؤساء فقد اجتهد كل جانب في انزاع ولاء المزارعين من القبائل المختلفة ، ولهذا خرجت قبائل البوسوجا من طاعة كيتارا بونيورو الى طاعة مملكة بوجندا التي ظهرت نتيجة لعمليات الغزو والحرب السالفة الذكر

وتمت ملاحظة هامة في نشوء مملكة بوجندا هي أن العائلة المالكة لم تنشأ من بين القبائل الرعاة الفاتحة الإستقرائية وانما هي احلى عائلات قبائل المزارعين أنفسهم ( بوجندا ) أتيت لها عمليات النمو والتوسع والترتيب الإداري والتنظيم الحكومي الذي انتهى الى قيام سلطة الملك ووزرائه وأداته الحكومية . وهذه الملاحظة ذات أثار هامة فيما بعد في التطور الحديث لاوغندا ، وتتضح عناصر التناقض في مجتمع الباجاندا والتي توجد في غيرها من المجتمعات ، وهذا مرجعه الى الأصل التاريخي لنشوء عائلة الملك من بين طبقة المزارعين أنفسهم الباجاندا .

وبمرور الزمن تناقصت سلطات وقوة الممالك والسلطنات الأخرى ونمت قوة ومساحة مملكة بوجندا التي ورثت عمليات التبادل التجاري مع العرب واشهرت طرق التجارة الممتدة من زنجبار الى بوجندا ، واحكم الملك والرؤساء تجارة الرقيق والعاج والمحاصيل الاستوائية مقابل البنادق والملابس والمنسوجات والأطعمة .

وازدهرت مملكة بوجندا واتست بمظاهر الثراء ونمو المدن التجارية وملقت طرق القوافل ، وازداد تنظيم المملكة الحربي والإداري والاجتماعي اذا قيس بمن يجاورها من القبائل والشعوب .

ويصف هذا أمين باشا الحاكم المصري في مديرية خط الاستواء بالآتي <sup>(١)</sup> : « جنوب

(١) أمين باشا هو الطبيب النمساوي ادوارد شنتزر الذي عينه الخديوي اسماعيل حاكما على هذه المديرية قبل انسحاب مصر من السودان بعد قيام الثورة الهيدية . وهذه الفقرة منقولة من كتاب مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص ٩٩ . وهو بدوره نقلها من قصة حياة أمين باشا ومذكراته المسجلة في كتاب : أمين باشا من وسط أفريقيا - ج . شونيفيرث - لندن ١٨٨٨ .

المديرية يزدهر ويتقدم وتوسع فيه عمليات التجارة ويساهم رجال التبادل فيها . . إن العرب فتحوا طرق التجارة في هذه المنطقة ، وهذه المنطقة ، وهذه الطرق خلقت طلبات جديدة ورغبات وسلع متداولة في حياتهم اليومية . . . ان المنطة المصرية متخلفة عن هذه المرحلة التي وصلها أوغندا وسبب هذا نظامنا المعادى للتجارة الرق ، أن نحرّم الاتجار بالرق عطل طريق التقدم والتبادل التجارى وان لم يقضى قضاء تاما حقيقيا على التجارة ذاتها . . . اننا نقف هنا بأسلحتنا في وسط أراضى بور شاسعة ونطلع في نفس الوقت الى أوغندا التي فتحت طرق التجارة واستفادت من التبادل التجارى وزاد ثراؤها . . .

#### ٢ - في عهد الاستعمار :

لم يكن البريطانيون أول من وصل لهذه المنطقة من شرق افريقيا . فقد وصلها أولا البرتغاليون حين تمكن فاسكو داجاما أن يمر حول رأس الرجاء الصالح ويبر المحيط الهندي الى الهند وثم هذا قبيل بداية القرن السادس عشر ، وقد توقفت الاستكشافات البرتغالية على نطاق ساحلى اذ لم يوغلوا للدخول واكتفوا باقامة المراكز التجارية على الساحل لأن اهتمامهم الاساسى كان الشرق الاقصى ونجارته ، واعتبر الساحل الافرقى مراكز ومحطات للتعبوين والماء النقي وأماكن للراحة على طول هذا الطريق <sup>(١)</sup> .

ولم تتمتع البرتغال بمركز ثابت إنما اتمت بالتقليل من القرن الخامس عشر الى القرن الثامن عشر . لقد قضوا عدة أعوام لتأكيد سلطانهم على الساحل منذ يوم ٧ أبريل ١٩٤٨ حينما رست مراكب فاسكو داجاما تجاه ممباسا ، وتدخلوا بقوة السلاح في اخضاع المدن والسلطنات العربية التي قامت على ساحل افريقيا الشرق مثل كلوا وزنجبار ومبسا وساقولا وبروا .

واستجد العرب المقيوم على الساحل الافرقى بقوات من مسقط وعمان لمساعدتهم على محاربة البرتغاليين ، وفي أواخر القرن السادس عشر انقضت البرتغال في الرجل

#### (١) يراجع في هذه النقطة المؤلفات الآتية :

افريقيا . فيتزجيرالد ( مرجع سابق ) - ص ١٠٦/٧٥ .  
جغرافيا العالم السياسية - بيرسى وفايغيلد - نيويورك ١٩٥١ ص ٣٩٣ وما بعدها .

مسالة أوغندا - مرجع سابق - ص ١٠٩ وما بعد ١ .  
مجلة افريقيا - دكتور دى نجرافت جونسون - لندن ١٩٥٥ - ص ١٢٢ وما بعدها .



والأموال نتيجة لما قامت به من توسع استعماري وحروب واقتراعات في أفريقيا والشرق الأقصى وهي أمه كان تعدادها في تلك الأوقات ٢ مليون نسمة ، وحدث أن توحدت البرتغال وأسبانيا عام ١٥٨٠ تحت تاج الملك فيليب الثاني الأسباني وهنا وجدت المصالح الأوروبية الأخرى الطريق ممهدا أمامها في أفريقيا وآسيا ، وأفزع العرب في طرد البرتغاليين من أغلب مناطق الساحل حتى أنه في أوائل القرن الثامن عشر فقدت البرتغال كل ممتلكاتها شمال رأس ديلجادو (خط عرض ١٠ جنوبا) وسيطر سلاطين عمان على باقي الساحل الأفريقي<sup>(١)</sup>.

وكانت هذه أيام الرمالية التجارية في أوروبا التي بحثت عن الأرباح وعمليات التبادل التجاري في جميع أنحاء الأرض وجاء اهتمامها بأفريقيا في المرتبة الثانية لاهتمامها بالشرق الأقصى — وعبرت كل دول أوروبا رأس الرجاء الصالح في طريقها إلى الهند والشرق ، وأهم هذه الدول هي فرنسا وإنجلترا وهولندا ، وأقدم الفرنسيون على احتلال الجزر الواقعة في هذا الطريق مثل جزر بوربون وموريشيس وبدأت محاولاتهم لاحتلال مدغشقر . ولكن بعد هزيمة نابليون وإقرار النظام الجديد في أوروبا بمعاهدة ١٨١٥ بدأت مصالح إنجلترا في التفوق إذا أصبحت سيدة المحيط الهندي ودفعها هذا إلى السيطرة على الشواطئ والصحرم في أهم المراكز التجارية<sup>(٢)</sup> . وهذا لا يعني القضاء التام على قوّة باقى الأمم الأوروبية وأقدم الإنجليز على التعامل التجاري مع زنجبار إجماعاً من عام ١٨٣٠ ، وعقدت الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع زنجبار عام ١٨٣٣ وأنشأت قنصلية أمريكية في الجزيرة عام ١٨٣٦ ، وتصارع النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي في الجزيرة فلما أنشأ الفرنسيون قنصلية لهم أعلنت إنجلترا حمايتها على مباسا عام ١٨٤٤ ، ووصل الأسبان إلى المنطقة وعقد اتحاد المانسا معاهدة مع زنجبار وأنشأت قنصلية بعد عام ١٨٤٦ .

ماذا كان شعار هذه الدول الأوروبية في هذه الفترة التاريخية ؟

كان شعارها جميعاً هو حرية التجارة وحرية الانتقال وأصرّت بريطانيا بالذات على هذا المبدأ لأنها كانت لا تخشى شيئاً فهي مصنع العالم الذى يستقبل المواد الأولية من أركان الأرض ويصدر منتجاته الصناعية إلى كل المناطق القريبة والبعيدة بواسطة أسطول تجارى ضخم يحميه أسطول حربى متفوق في جميع البحار والمحيطات . ولما بدا لها أنها قادرة على

(١) فاتحو شرق أفريقيا — كوبلاند — لندن ١٩٣٨ — ص ٢٠٥

تحطيم كل منافسة أو عقبات تهيئها دول أوروبا المنافسة ازدهرت فيها دعوة الأحرار (برايت وكوبدن) مما أدى إلى أن تتنازل عن حمايتها السابقة على بماسا<sup>(١)</sup>.

ولكن الأمور لم تسر رخاء كما توقعت إنجلترا. فقد حدثت أشياء جديدة في القارة جعلت إنجلترا في بحر نصف قرن من هذا التلويح تتراجع عن مبدأ حرية التجارة وتحاول فرض سيطرتها السياسية والعسكرية على الساحل من جديد. إن ما حدث ظهر بالتلويح ونما مع الزمن وأثر في أوروبا فبرز أركان مجتمعاتها وقلب نظرتها وفلسفتها الفكرية.

لقد ظهرت آثار الثورة الصناعية لا في إنجلترا فحسب بل في القارة، واشتعل اهتمام الناس بزيادة الإنتاج وتوزيعه، لقد استعملت الآلة والطاقة لإنتاج المواد والبضائع التي يتم استبدالها بالأطعمة والأغذية اللازمة للإنسان والآلة. لقد زاد الإنتاج الصناعي وكبرت المدن وتكثفت فيها الأعداد الكبيرة من الناس وزاد الاستيراد من المواد الأولية والمواد الغذائية. وتكونت عقيدة أساسية عند رجال النظام الجديد في أوروبا إن أراضى ما وراء البحار هي منبع الطعام والمواد الأولية، ومن ثم فعلمهم الاستحواذ على أكبر مساحة من الأسواق وموارد تخمين هذه المطالب في جميع أنحاء العالم.<sup>(٢)</sup>

ولما زاد عدد سكان أوروبا ازدادت معدلات استهلاكهم ومع انعدام الجماعات واتساع سريان تيار الصابرات والواردات من القارة وإليها، بدأت أوروبا تتلويح مبادئ حرية التجارة التي نادى بها آدم سميث والتي تمثلت في ازدهار مستمر وأمن اقتصادى دفع الحكومات إلى إلغاء التعريفات الجمركية وإزالة عوائق التبادل الدولي وأصبحت عملية الهجرة سهلة وفي متناول يد كل إنسان وفعلاً هاجرت أعداد كبيرة إلى بلاد العالم الجديد وفيما بين دول أوروبا كلها.

ولكن سرعان ما بدأت الأحمال الذهبية تنبذ أثر صدمة عنيفة أصيب بها الاقتصاد الأوروبي وهي أزمة ١٨٧٠ / ١٨٨٠ وقادت إنجلترا إحتكارها الصناعى العالمى ووجدت من يناقضا من دول القارة ويكسب منها الأسواق العالمية وأصبح الإنتاج مكثفاً لا يجد أسواق التوزيع. وسبق هذا أن أفضت الحماية الجمركية أسواق أوروبا لصالح الصناعات الوطنية، ومن هنا تطلبت المشكلة حلاً إمبراطورياً والتوسع في أسواق ما وراء البحار

(١) مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص ١١١.

(٢) أفريقيا في العالم الحديث - كالفين ستيلمان - شيكاغو ١٩٥٥ - مقالة

والسيطرة عليها بأجهزة الحكم والحرب . وساعد على نشوء هذه النظرة التوسعية ما سبق أن تم من تقدم واختراع في وسائل النقل والمواصلات .

هكذا تحولت أفكار أصحاب المصالح نهائياً إلى إفريقيا فتوسعت التجارة على الشواطئ وزادت المنافسة في الموانئ بين الدول المختلفة وأسمرت الدول لإعلان ملكية الأقاليم الإفريقية ، واندفع المغامرون والتجار الأجانب يبحثون ملكية بلادهم من إفريقيا ، وكل رئيس قبيلة أو زعيم إفريقي خط بحسن نية هذه العلامة ( X ) على ورقة قدمها له رجل أجنبي ، فقد أرضه و ثروته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للاستبعاد <sup>(١)</sup> .

ويؤكد هذا مؤلف آخر <sup>(٢)</sup> حين يقول أنه حتى ١٨٨٠ كانت بريطانيا في مقدمة الدول الصناعية ولكنها في ذلك الوقت واجهت منافسة اقتصادية عنيفة من دول صناعية ناشئة مثل ألمانيا في القارة والولايات المتحدة في العالم الجديد ، وكانت دول أوروبا جميعها تشارك بريطانيا في الحاجة للواد الأولية والمنتجات الزراعية الواردة من وراء البحار ، وقدمت إفريقيا أكبر إغراء للشهوة الأوربية التي تميز بها عصر الثورة الصناعية بسبب اتساع مناطقها المدارية والاستوائية وتنوع ثراء أقاليمها . لقد وزن رجال الصناعة إفريقيا بموازين زيت النخيل والمطاط والكافور والقهوة والبن والقطن وغيرها من الثروات الحاضرة والمستقبلية .

هذا الاتجاه الأوروبي الجديد وجد حادثين في إفريقيا يمدان البيئة المناسبة لتطبيقه والآنهاء من عملية توزيع المقام .

أما الحادثة الأولى فهي موت سلطان زنجبار عام ١٨٥٦ وانقسام ولديه ممتلكاته واستقرار أحدهما في عمان والثاني في زنجبار ، ولما كانت عمان أقل ثراء وأصغر إيراداً هدد الأول بمهاجمة ممتلكات الثاني فدخلت البحرية الانجليزية لمنع ، وقبل الاخوان تحكيم اللورد كاتنج نائب الملك في الهند الذي قضى باستقلال زنجبار النهائي عن عمان ، وفي مقابل هذا يقبض سلطان عمان إعانات مالية من حكومة الهند . وبهذا دخلت زنجبار فعلياً في دائرة النفوذ الانجليزي ، وما أن مات سلطانها وخلقه أخوه السلطان برغش حتى تعاهد مع إنجلترا

(١) الاستعمار والسياسات الدولية - توماس باركرمون - نيويورك ١٩٤٧ -  
يفصل قصة امضاء الزعماء والرؤساء الافريقيين على المعاهدات المطبوعة التي قدمها التجار والمغامرون الاوربيون .

(٢) افريقيا - فيتر جيرالد ( مرجع سابق ) ص ٩٠ وما بعدها .

عام ١٨٧٣ في معاهدة لانغوا الرق في سلطنته وأصبح الأسطول الإنجليزي يقتضى المعاهدة يملك حقوق تفتيش كل السفن تنفيذاً لأمر المنع وتحكم الأسطول في مياه زنجبار لمنع تجارة الرقيق<sup>(١)</sup>. وفي ١٨٧٧ عرض السلطان على السير ولیم ماكينون الإنجليزي ورئيس الشركة الإنجليزية للتجار في شرق إفريقيا إمتيازاً لمدة سبعين سنة يشمل شئون الجمارك والإدارة في جميع الممتلكات السلطانية الأفريقية مع تحفظ بسيط يتعلق بجزر زنجبار وبها<sup>(٢)</sup>.

أما الحادثة الثانية فهي استكشافات أعالي النيل وما جاء في إثرها من إنهمار الامبراطورية المصرية في وسط إفريقيا وتحول هذه المناطق طبقاً للمنطق الاستعماري إلى أراض لا مالک لها (no mans land). لقد سبق ستانلى وجاب منطقة حوض الكونغو الذى أصبح ملكاً خاصاً للملك ليوبولد ملك بلجيكا والذى أطلق عليه اسم دولة الكونغو الحرة. وأرسلت مصر بعثات متعددة للكشف عن منابع النيل وظهرت أسماء رؤساء البعثات مثل سيدك وجرانت وبرتون وصامويل بيكر. واشتركت مصر بعد ذلك في محاربة تجارة الرق وعينت صامويل بيكر لمنع التجارة ومحاربة التجار وإنخضاع البلاد الواقعة جنوبى غندكرو لحكم مصر وثبت طبقاً لبعض المصادر أنه وصل إلى مملكة بونيوور في أوغندا<sup>(٣)</sup>.

وخلفه الضابط جوردون الذى أرسلته مصر لاحتلال أوغندا عام ١٨٧٦ فاحتلها ثم سحب قواته منها تنفيذاً لخطط إنجلترا التى هدفت في ذلك الوقت منع مصر من السيطرة على منابع النيل في وسط القارة<sup>(٤)</sup>. وقيام ثورتى عرابى والمهلى وما ترتب عليهما أفلحت إنجلترا في إجبار مصر على إخلاء السودان وسحب القوات المصرية منه، ولما تم هذا بقي أمين باشا<sup>(٥)</sup> حاكم مديرية خط الاستواء في منصبه.

- (١) الاستعمار البريطانى في الخليج الفارسى - دكتور صلاح العقاد - القاهرة ١٩٥٧ ص ١٨١/١٨٩  
(٢) المنافسة الدولية في أعالي النيل - دكتور على إبراهيم عبده - القاهرة ١٩٥٨ ص ١٢٢

(٣) المنافسة الدولية في أعالي النيل (مرجع سابق) ص ٦٨  
(٤) يوضح أحداث هذه الفترة المراجع الآتية : المنافسة الدولية في أعالي النيل (مرجع سابق) ص ٧٨ دكتور محمد فؤاد شكرى - الحكم المصرى في السودان - القاهرة ١٩٥٧ دكتور محمد صبرى السوربونى - الامبراطورية المصرية في القرن التاسع عشر - القاهرة ١٩٤٨ عمر طوسون - تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها - ثلاثة أجزاء القاهرة ١٩٣٧

(٥) الشاطر بصلى عبد الجليل - معالم تاريخ السودان وادى النيل - القاهرة ١٩٥٥ ص ٢٣٦/٢٣٧

وبدأت عملية التسابق للاستيلاء على هذه المنطقة قد توغل المغامر الألماني كلرل يترز الى حوض النيل الأعلى طمعا في وضع يده على خط الاستواء الذى كان يحكمه أمين باشا . وكانت انجلترا قد دبرت حملة اقناذ أمين باشا لاجراجه من المديرية ومعلها أرضا مباحا ، وقد اسهم في حملة الاقناذ ولجنتها فرسان الاستعمار الثلاثة : ملك البلجيك وصاحب الكونغو الحرة ووليم ماكينون مدير الشركة البريطانية الامبراطورية لشرق أفريقيا وهنرى ستانلى الرحالة المعروف . وقد جمع ستانلى لهذه الرحلة ١١٥٠٠ جنيا وحصل من مصر على ١٠٠٠٠ جنيا . فصارت جملة المبالغ ٢١٥٠٠ جنيا . وتزودت الحملة بخطايا من مصر الى عاملها أمين باشا . وكانت لجنة الاقناذ ورجالها الثلاثة ينظرون الى مقم كبير يعوص لهم المبالغ التى صرفوها فقد كان لدى أمين باشا حوالى خمسة وسبعين طنا من سن القبل فى محطة وادلاى قدر ثمنها بحوالى ستين الفا من الجنيات . وفى أثناء رحلة ستانلى ادخل تيبوتيب تاجر الرقيق الكبير ( حامد بن محمد ) فى خدمة ملك البلجيك (١) ، وعقد معاهدات مع الرؤساء والزعماء وأصبحت المنطقة ملكا مشاعا يتنازع حول حقوق ملكيتها أصحاب الامبراطوريات ورجالها ، وبالرغم من أن أمين باشا غادر للمديرية الا أنه عاد مرة ثانية فى خدمة الألمان ولكنه قتل وانهى دوره وان لم ينته دور الاستعمار الألمانى .

وهكذا يمكن القول من أن هذين الحادتين وآثارهما أوجدا الدول الاستعمارية فوق أرض المنطقة فى حالة صراع وتآمر وتنافس يصل أحيانا الى الحرب الساخنة من أجل الفوز بالسلطة والسيطرة المنفردة (٢) .

وقد تم احتلال أوغندا بنفس الصورة التقليدية التى مارسها الاستعمار فى آسيا وأفريقيا من قبل وهى تشجيع المؤسسات التجارية لتكوين شركة امبراطورية تحمل برامة تخول لها حق عقد المعاهدات وادارة المناطق وحكمها وجمع الضرائب وفرض الرسوم الجمركية . . الخ واستعمال القوات المسلحة والبعثات التبشيرية وأخيرا قتل السلطة من أبلى التجار

- 
- (١) الشاطر بصلى عبد الجليل مقال عن تيبوتيب فى مجلة نهضة افريقيا العدد الاول نوفمبر ١٩٥٧ ( القاهرة ) .
- (٢) خريطة افريقيا نتيجة المعاهدات - هير تسليت - لندن ١٩٠٩ - ثلاثة اجزاء التجارة والامبراطورية فى افريقيا - وولف - نيويورك ١٩٢٠ دبلوماسية الاستعمار - لانجر - نيويورك ١٩٥١ .

وأحباب المصالح الى يد الحكومة الأوربية <sup>(١)</sup>. لقد اتفق ستانلي الجمعية السكسية للتبشير لارسال رجالها عام ١٨٧٧ للعمل في أوغندا ، ولما سمع الكاثوليك بهذا أرسل الكاردينال دى لا فيجيري رجاله الى أوغندا من المركز التبشيري بالجزائر . وقد وافق موتيسا الأول ملك بوجندا على السماح لهم بالنشاط في مملكته . وهذا ما جعل لوجارد يعلن عام ١٨٩٣ « ان لنا حقاً مكتسباً في شرق أفريقيا ومنطقة هضبة البحيرات فقد اكتشفها البريطانيون وسارعت بعثاننا التبشيرية بدخول المنطقة في أعقاب المكتشفين » <sup>(٢)</sup> .

ودور المبشرين خطير ودراسته مهمة لأنهم انشغلوا بجانب دورهم الديني بأمور تتعلق بدماساتنا السياسية وأفرغ أغلبهم جهده في النشاط المؤدى لفتح طرق التجارة واكتساب المؤيدين لنفوذ دولة أوربية ضد أخرى وقيامهم بالآمر والتدخل في شئون السلطنات والممالك الداخلية ، في أن سير لوكاس لايجد حرجاً حين يقول أن المبشرين كانوا الى حلما رواد الإمبراطورية في شرق أفريقيا <sup>(٣)</sup> .

ومقدمات المرحلة الأخيرة في استعمار أوغندا تشهد مفاجأة انجلترا بوصول الدكتور كارل يترز الألماني الى زنجبار ثم عبوره البحر الى الساحل الأفريقي وغاب في الداخل مدة عشرة أيام رجع بعدها وفي يده اثني عشر معاهدة تضع الملوك والرؤساء والقبائل تحت الحماية الألمانية في مساحة قدرها ٦٠ الف ميل مربع ، ثم سافر الى برلين ليكون الشركة الألمانية لشرق أفريقيا وطالب حكومة ألمانيا بحماية نشاطه التجاري واستجاب له الحكومة حين منحت الشركة برائة رسمية منحولها حق عقد المعاهدات وحكم وإدارة المناطق واعتبارها في حماية الحكومة الألمانية <sup>(٤)</sup> . وهاجت الشركة الانجليزية وطلبت من حكومتها برائة رسمية مماثلة منحولها حق حكم وإدارة المنطقة الانجليزية شمال المنطقة الألمانية وهما المعروفان الآن بلم كينيا وتنجانيقا .

ولم تسكت المصالح الفرنسية حين رأت الشجار مستمراً بين الجانبين الانجليزي والألماني فتدخلت بغنى مغنا خاصة وقد أكملت سيطرتها على جزيرة مدغشقر ولا مانع من أن تنال

- (١) ابرونوفيتش - الأزمة في كينيا - لندن ١٩٤٧ - ص ٢١  
(٢) لوجارد - قيام إمبراطوريتنا في شرق أفريقيا لندون ١٨٩٣ - الجزء الثاني ص ٥٩١  
(٣) لوكاس - تقسيم واستعمار أفريقيا - لندن ١٩٢٢ - ص ٧٢  
(٤) الاستعمار والسياسات الدولية - مرجع سابق ص ١٢٢/١٣٨

جزءاً من الشاطئ . وحلا للموقف أقامت الحكومات الثلاث لجنة ثلاثية مشتركة لتسوية الخلاف ، وتبحث اللجنة أيضاً في مشروعية تملك سلطان زنجبار للشاطئ الشرق للقارة وهي حجة قانونية استعملتها إنجلترا في شجارها مع الجانب الألماني واستعملتها أيضاً لتذكير فرنسا بأنها اشتركتنا عام ١٨٦٢ في الاعتراف بسيادة واستقلال سلطان زنجبار وضمان سلامة ممتلكاته (١) .

ولكن هذه الحجة القانونية يجب ألا تسبنا حقيقة قيمة الشاطئ ومركز من يملكه إذ يجبي الضرائب الجمركية ويحكم في طرق التجارة للداخل وبداية ونهاية ويصبح في مقدرة شل أى نشاط تجارى لا يرغب فيه . وصدر قرار اللجنة دام ١٨٦٦ بتقسيم الساحل بين إنجلترا وألمانيا وأن يعترف بمركز فرنسا في مدغشقر . وأمام التفاهم الألماني الانجليزي خضع سلطان زنجبار لهذا الاتفاق .

وبتقسيم المضفة في كينيا وتجانقا انحبت الانظار نحو أوغندا ، وبالرغم من عقد المعاهدة الانجليزية الألمانية عام ١٨٩٠ والتي سوت مشاكل الحدود بين إنجلترا وألمانيا في إفريقيا وتنازلت إنجلترا لألمانيا عن شبه جزيرة هليجولايد ، إلا أنها لم توقف ما بينهما من تنافس فقد أسرع الدكتور كلل يترز إلى أوغندا لعقد المعاهدات وأسمرت الشركة الانجليزية فأرسلت لوجارد بملا لها هناك .

ماذا كان في أوغندا ؟

كان الملك موتيسا الأول يمثل الحكومة بينا الشعب قد انقسم إلى بروتستانت وكاثوليك ومسلمين وبقي جزء على ديانتهم الوثنية . ولما كان الأولان يمثلان إمتداد مصالح إنجلترا وفرنسا وصراعها حول المستعمرات في إفريقيا فقد تحاربا حرباً عنيفة قاسية ، وكلما سنحت الفرصة تصالحا مؤقتاً ليحاربا ضد المسلمين (٢) .

وفي عام ١٨٩٠ كان الموقف صعباً فقد تشجع الحزب الكاثوليكي ليحارب الحزب البروتستانتي إثر إشاعة إنسحاب الشركة الانجليزية وقواتها من أوغندا . وعلى الرغم

(١) حاضرم العالم الاسلامي - ترجمة عجاج نويهض وتعليقات الأمير شكيب ارسلان والذي يقرر في الجزء الثالث ص ٧١ ( وكان لسلطان زنجبار حق السلطنة على جميع البلاد الممتدة من رأس ديلجادو جنوبا الى فارشيخ شمالا والتي تمتد من البحر الى البحيرات الكبرى داخل القارة ... ) .

(٢) محمية شرق افريقيا - شارلس البيوت - لندن ١٩٠٥ ص ٢٤

من أن طرد النفوذ الإنجليزي من أوغندا يعنى سيطرة ألمانيا إلا أننا نجد الحزب الكاثوليكي يؤيد هذا ويتنامى العداء الفرنسي الألماني التقليدى وهزيمة فرنسا فى حرب السبعين<sup>(١)</sup> .

وزاد الموقف تأزماً تساقى الإنجليزي والألمان حول عقد المعاهدات مع الرؤساء والملوك والسلطين المحليين ورتبوا لهم مرتبات وإعانات ولحق بهذه العملية إثارة ملك ضد ملك وزعيم قبلى ضد آخر وثار حروب ومنازعات بينهم جميعاً ، وكان موتيسا الأول يظن فى نفسه القدرة على اللعب بالجميع فتعامل أولاً مع العرب المسلمين ثم تبن قدره الإنجليزي على التعامل التجارى ومدى الكراهية التى بين المسلمين والبروتستانت فلعب بهم جميعاً ضد بعضهم بعضاً أملاً فى أن يضعفا ويبقى - هو - سائلاً .

وما أن مات موتيسا الأول حتى بدأ الملك الجديد موانجا يلعب بالألمان ضد الإنجليزي وبالأنجليز ضد المسلمين . ولكن المسلمين نهضوا للتفوق على النفوذ الإنجليزي ووضع حد لنشاطهم التجارى وأثاروا مخاوف موانجا فاقضم لهم ووضع العقبات فى وجه الحزب البروتستانتي ولكنه سرعان ما اقلب على الحزب الاسلامى وافهم للحزب الكاثوليكي . فثار الحزب الاسلامى وعزل موانجا من الحكم وعين بدلاً منه أخاه كيريو فلما رفض اعتناقى الاسلام عزلوه وعينوا بدلاً منه أخاه المسلم كاليا الذى قام بتوزيع الاراضى وتعيين رؤساء جدد وتدعيم سلطته .

ورأى الحزب البروتستانتي ومن خلفه انجلترا موقعهم ينزل . إذ أن موانجا منضم للحزب الفرنسى ويتصل بالألمان فتفاوضاً فى عقد معاهدة واستلام الأسلحة ، بينما الحزب الاسلامى يسيطر بواسطة الملك على البلاد ويؤيدهم جميع التجار العرب والسواحلية ، فأمرعوا بالتهادن مع الحزب الفرنسى وكوّنوا جبهة ضد الحزب الاسلامى . وهاجمت قوات لوجارد الحزب الاسلامى وطردت أنصاره من العاصمة التى عاد إليها موانجا وتراجع المسلمون إلى الشمال . وأمضى موانجا معاهدة مع الشركة الإنجليزية التى تضمن عودته لعرشه مقابل موافقته على تحريم تجارة الرق ومنع إستيراد الأسلحة للمملكة .

---

(١) يعلى لوكاس ( مرجع سابق ) هذا بأن ألمانيا وجهت نظر فرنسا عن أوروبا واثارت عدوتها القديمة لانجلترا أملاً فى انشغال فرنسا ونسيانها العداء الفرنسى الألمانى ص ٧٨/٧٩ ولكننى غير مقتنع تماماً بهذا التعليل وأميل إلى أن الكاثوليك يكرهون البروتستانت كراهية دينية تاريخية وأنه فى سبيل نصرهم على أعدائهم فى أوغندا تناسوا عداوة فرنسا السياسية مع ألمانيا . وقد يكون جاء فى تفكيرهم أن الكنيسة الكاثوليكية موجودة إلى حدى ما فى ألمانيا .



ولكن موانجا لم يطمئن للانجليز وتضككت الحجة المسيحية تحت تأثير الكاثوليك واشتعلت الحرب بين الحزب الفرنسى والحزب الانجليزى وانتهزم الحزب الاول وهرب موانجا من العاصمة مع الحزب الفرنسى . ولكن الانجليز لم يتركوه ولم يتدخلوا عن فكرة استخدامه فهددوه بإعلان زعيم المسلمين ملكا على أوغندا فرجع إلى العاصمة وقبل إعلان الحماية الانجليزية عام ١٨٩٤

ومرة أخيرة حاول موانجا تحرير بلاده حين ثار الجنود السوانيون فى أوغندا على الانجليز فهرب موانجا وانضم للثوار فى الجنوب وتهاذن مع كاباريجا ملك بونيبورو ولكن الانجليز تغلبوا عليها واعتقلوها وقهرها إلى سيشل (١) . ونصب الانجليز أحد أبناء موانجا وأحد أبناء كاباريجا ملكين فى بوجندا وبونيبورو .

ووضعا للأمور فى شكلها القانونى عقدت إنجلترا سلسلة معاهدات مع الملوك والزعماء والسلاطين لإقرار مبدأ حمايتها على أوغندا . وأشهر هذه المعاهدات ما عقدهته مع بوجندا عام ١٩٠٠ (وهى مشهورة باسم اتفاقية أوغندا ١٩٠٠) وما عقدهته مع بونيبورو عام ١٩٢٣ وتحوى اتفاقية أوغندا عام ١٩٠٠ هذه المبادئ الأساسية (٢) :

تقرر المادة الثانية تنازل كاباكا بوجندا والزعماء عن الادعاء بملكية الاراضى وذلك لصالح بريطانيا . وفى المادة الثامنة تقرر وضعية بوجندا كجزء من بحية أوغندا ، وأن إيرادات المملكة تصبح جزءاً من ميزانية المحمية (م ٤) ، وتطبق فى المملكة القوانين الصادرة من حكومة المحمية (م ٥) ، وفى المادة السادسة تعترف بريطانيا بمركز الكاباكا والرؤساء طلالهم على ولاء لبريطانيا وينفون أحكامها ، كما أن اختيار مجلس الرؤساء للكاباكا لا يكون نهائياً إلا بعد تصديق بريطانيا . وتمنح بريطانيا للكاباكا مرتباً سنوياً قدره ١٥٠٠ جنياً إسترلينياً . وفى المادة التاسعة تقرر حق الكاباكا فى تعيين رؤساء المراكز والمناطق الاقليمية على شرطة تصديق بريطانيا التى تلذع لكل منهم مرتباً سنوياً قدره ٢٠٠ جنياً إسترلينياً ، وال رئيس يحكم المنطقة ويجمع الضرائب وينفذ القوانين واللوائح الحكومية ويحافظ على صلاحية طرق المواصلات ، وفى حالة عجزه عن تأدية مهام منصبه

(١) هل سنفقند افريقيا - مرجع سابق - ص ٤٠/٤٢

(٢) المعاهدة واردة فى : مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص ١٣٤/١٣٦

وقصة اتفاقية أوغندا . وايلد . لندن ١٩٥٧

فالحكومة البريطانية حق طلب عزله وتعيين آخر بدلاً منه ، ونص المادة العاشرة على أنه يساعد الكاباكا في شئون الحكم وزراء ثلاثة توافق بريطانيا مقدماً على تعيينهم وتنبح كلا منهم مرتباً سنوياً قدره ٣٠٠ جنيتها وطبقاً للمادة الحادية عشر يكون مجلس الرؤساء في المملكة ( اسمه اللوكيكو ) من الوزراء الثلاثة كأعضاء بحكم مناصبهم مضافاً إليهم رؤساء المراكز وكان عددهم عشرون في ذلك الوقت بحكم مناصبهم أيضاً ، ويختار الكاباكا من كل مركز ثلاثة من الكبراء والأعيان بينهم أعضاء في المجلس ، وله الحق أيضاً في تعيين ستة أعضاء من المملكة يرى أهمية وجودهم في المجلس . وللكاباكا حق عزل أى عضو بشرط موافقة بريطانيا ومن حق رؤساء المراكز أن يعين كل منهم شخصاً مناوياً لمساعدته وتخليه إذا غاب عن المجلس فيتكلم ويصوت باسمه ولا يحضران معاً في جلسة واحدة .

ونعكس م ١٢ عن أنواع الضرائب وقينها والرسوم الجمركية ، ونص م ١٣ على حق الكاباكا في تجنيد المواطنين في جيشه بشرط موافقة حكومة المحمية ، كما تقطع م ١٤ الحق لرؤساء المراكز في تشييل المواطنين إجبارياً في إصلاح الطرق وصيانتها دون مقابل ثم تتناول مواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ حقوق تملك الأرض والغابات والناجم والمواد الأولية .

وقرر م ٢٠ مبدأ إلغاء الاتفاقية وإنهاء عملها إذا اتخذ الكاباكا والرؤساء سياسة معادية لبريطانيا ، وفي حالة الخلاف بين الطرفين قرر م ٢١ أن النص الأصلي هو المكتوب باللغة الانجليزية .

وحدث بعد ذلك تعديل في هذه الاتفاقية تناول مرتبات الكاباكا والوزراء والرؤساء بالزيادة (١) .

وفي باقي المديرية والقبائل والممالك تم عقد معاهدات مماثلة وإن انخفض فيها مركز هؤلاء الملوك والرؤساء عن مركز وامتيازات الكاباكا ، ولكن ظلت بدون تغيير المواد الخاصة بحق الحكومة الانجليزية وسلطانها وقوانينها .

وبعد أن فرغت إنجلترا من هذه المسائل بدأت في تطبيق نظام الحكم غير المباشر ونظام الإدارة المحلية (٢) .

(١) يوضح الزيادة الجدول الآتي: في ١٩٢٨ جملة المرتبات هي ٣.٨٨٠ جنيتها

في ١٩٤٧ جملة المرتبات هي ١٢٣٠.٥٨ جنيتها

أى ٤٨٪ من مجموع الميزانية - مسألة أوغندا - مرجع سابق ص ١٣٦

(٢) Indirect Rule, Native administration

وطبق نظام الحكم غير المباشر في ممالك بوجندا وبنيورو وأنكول وتورو وطبق نظام الادارة المحلية في باقي المناطق والمراكز . كما أن بريطانيا قامت بتعديل الحدود الداخلية للأقسام السياسية والادارية فصارت بوسوجا عن بوجندا وفصلت تورو عن بنيورو وضمت تورو الى كاساجا مالتكوين مملكة منفصلة ، كما وسعت من حدود أنكول لتصبح مملكة كبيرة . وقامت بتعيين الموالين المتعاونين معها في المناصب الادارية .

وهذا النظام أفلح وأمر من وجهة النظر البريطانية فقد أضعف سلطان ملوك بوجندا وبنيورو وغيرهم وفي نفس الوقت حافظ على الشكل السياسي للمملكة <sup>(١)</sup> .

وينهب لوردهايلي <sup>(٢)</sup> الى أن هذا النظام هو هبة من الحكومة الانجليزية التي تمارس دور الوصي في هذه البلاد وبواسطته تبنت حقيقة تركيب وتنظيم المجتمعات الأفريقية الموجودة وتقوم بمساعدتها على تكيف أنفسها لمهام ووظائف الحكومات المحلية .

وترى لوس مير <sup>(٣)</sup> أن هذا النظام إنما هو ملامسة قديمة بين الأنظمة الحكومية التقليدية ومقتضيات أحوال العصر الحديث .

ويعود لورد هايلي مرة ثانية الى التأكيد أن المحافظة على سلطة الملوك واداراتهم وحكوماتهم كان ذا قيمة واعتبار عند الحكومة الحامية .

ويكشف بويل <sup>(٤)</sup> عن أهم أهداف هذا النظام من أنها تقليل لمصاريف الادارة الحكومية وتقليل عدد الموظفين ، ويرى بويل أن الشعب في الحقيقة خاضع للحكم البريطاني وإن كان ظاهرياً تستقر السلطة في أيدي الملوك والرؤساء المحليين ، كما انخفضت عن أعين الناس مظاهر الاستئثار الرأسمالي الأجنبي بواسطة كالموفلاج من الحكم الوطني .

وتم اقامة نظام الادارية المحلية في باقي مناطق أوغندا الاقل ريقاً وتنظيماً من الممالك

---

(١) راجع في مناقشة وشرح نظام الحكم غير المباشر مقال الحركة الوطنية في نيجيريا للدكتور عبد الملك عودة في العدد الثاني من السنة الخامسة لمجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة .

(٢) افريكان سيرفي - مرجع سابق ص ٤١٣

(٣) السياسات المحلية في افريقيا - لوس مير - لندن ١٩٣٦ ص ٥٦

(٤) مشكلات الاهالي في افريقيا - ر . بويل - نيويورك ١٩٢٨ - جزء

والهدف منه أيضا هو انشاء حليف مخلص للحكومة البريطانية . وإن كان التنظيم هنا يقيم على أساس نظم القبائل أو العشائر القديمة بنفس النوع والشكل .

ونلاحظ أيضا أن بعض هذه التجميعات القبلية لم تعرف نظام الزعماء والرئاسات قبل الحكم البريطاني ، ولكنه أقام فيهم رئاسات وإدارات وعين رؤساء أتى بهم من قبائل أخرى أو من نفس القبيلة . واستيراد الرؤساء من قبائل أخرى ظاهر في استقدام عدد من رؤساء وأفراد شعب الباجاندا وترجع ملامتهم لهذه العملية إلى أنهم مسيحيون ذكورا وعلاقة قديمة مع بريطانيا وأنهم عاشوا في بيئة عرفت دور الديموقراطية الإدارية المحلية <sup>(١)</sup> ويتفق أيضا بويل في هذا حين يقول <sup>(٢)</sup> « كانت سياسة بريطانيا هي تعيين نظام الإدارة المحلية بحد نجحها في تنظيم بوجندا ، حتى في المناطق التي لم تعرف من قبل مثل هذا النظام ، فأقامت محاكم الأهالي واعترفت بالرؤساء ، وعينت هؤلاء الرؤساء مستشارين أو نواب جاء أغلبهم من صفوف الطبقة الحاكمة في بوجندا . . . ومهمة هؤلاء المستشارين هي الإدارة وتنظيم المسئوليات وليست للتسلط أو التحكم . . . » ومن أمثلة المناطق التي اصطلحت لها رئاسات قبائل بلجيشو وباكيجا وكاراموجا . . . الخ . وأورد موكرجي احصاء عن قبيلة أنشولى عام ١٩٥٠ إذ وجدها تنقسم إلى ٢٨ مركزا لكل مركز رئيس ومن بين مجموع الرؤساء نجد ٢٣ رئيسا من خارج القبيلة ولوحظ أن أغليتهم سبق اشتغالهم موظفا في حكومة المحمية .

وخير ما يقال عن هذا النظام انه وضع شاذ لا يحظى بأيد أو ولاء الأهالي الحقيقي ، ولا يمكن له أن يدعى تمثيلا للناس إذ لم يختاره بمحض رغبتهم وارادتهم الحرة . . . انه مجرد عملية صناعية مقصود بها ملامته لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وإن يتيح في نفس الوقت الوسائل الكافية لبريطانيا في أن تحقق أهدافها من الوجود في أراضي أوغندا .

وارتبط بهذا النظام عملية اصدار دسائير متعددة لأوغندا كوحدة سيادية واحدة <sup>(٣)</sup>، يرجع تطورا أوغندا الدستوري إلى عام ١٩٠٢ حين وافق البرلمان الأنجليزى على قانون يمنح حاكم المحمية سلطات وحقوق التشريع للمحمية ، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩٢٠ سيطر الحاكم العام ومن ورائه وزارة المستعمرات البريطانية على شئون الحكم والتشريع

(١) مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص ١٥٢

(٢) مشكلات الأهالي في افريقيا - مرجع سابق - جزء اول ص ٥٦٤

(٣) افريكان سيرفى - مرجع سابق - ص ٢٩٢/٢٩٥

والقانون بدون مستشارين وطنيين أو مشاركة من جانب المجالس التنفيذية أو التشريعية في الحمية .

وفي عام ١٩٠ تكون أول مجلس تنفيذي للحمية ويتكون من أربعة أعضاء بريطانيين من الموظفين المعيّنين بحكم مناصبهم ، وتكون أيضا أول مجلس تشريعي ويتكون من ستة أعضاء بريطانيين هم : أعضاء المجلس التنفيذي الأربعة وعضوان معيّنان من غير الموظفين . وفي عام ١٩٢٦ زاد عدد أعضاء المجلس التشريعي بضم عضوين آسيويين من غير الموظفين في أوغندا .

وفي عام ١٩٣٤ تغير تكوين الجمعية التشريعية إذ أصبح عدد غير الموظفين تسعة أعضاء ثلاثة أوروبيين وثلاثة آسيويين وثلاثة أفريقيين . وعدد الأعضاء الموظفين في هذه الجمعية التشريعية تسعة أيضا . والأفريقيون الثلاثة هم رئيس وزراء بوجندا ورئيس وزراء المديرية الغربية وسكرتير الإدارة الحكومية لباقي المناطق والمديريات ولما ظهرت المديرية الشمالية عام ١٩٤٧ كوحدة إدارية منفصلة زاد عدد الأعضاء الأفريقيين إلى أربعة أعضاء واستلزم هذا زيادة عدد الأعضاء الموظفين إلى عشرة وتم هذا عام ١٩٤٨

وفي عام ١٩٥٠ أصبح عدد أعضاء الجمعية التشريعية ٣٢ عضوا كالتالي :

١٦ عضوا معيّنا من بين الموظفين في حكومة الحمية وأعضاء بحكم مناصبهم .

١٦ عضوا معيّنا من غير الموظفين ينقسمون إلى أربعة أعضاء آسيويين وأربعة أعضاء أوروبيين وثمانية أعضاء أفريقيين يمثلون المديريات الأربع .

وفي عام ١٩٥٤ زاد عدد أعضاء الجمعية التشريعية إلى ٥٦ عضوا كالتالي :

٢٨ عضوا معيّنا ويطلق عليهم Government members

٢٨ عضوا معيّنا ويطلق عليهم Representative members .

والقسم الأول من الأعضاء ينقسم إلى :

٩ أعضاء معيّنون بحكم مناصبهم Ex-officio

١٩ عضوا معيّنا منهم ١١ عضوا موظفا في حكومة الحمية وينقسمون كالتالي :

سنة موظفين أفريقيين ، أربعة موظفين أوروبيين ، موظف واحد آسيوي .

وهؤلاء الموظفون الأحد عشر يكونون ما يسمى cross bench أى لهم حق التصويت حسبما يترأى لهم إلا في مسائل الثقة بالحكومة فيجب عليهم أن يمتنعوا أصواتهم جميعا للحكومة .

والقسم الثانى من الاعضاء لا يشمل أحدا من الموظفين وينقسم الى :  
١٤ عضوا أفريقيا ٢ سبعة أعضاء أوريين ؛ وسبعة أعضاء آسيويين .

وطوال هذه الفترة ظل المجلس التنفيذى مكونا من الموظفين حتى عام ١٩٤٦ زاد عدد أعضائه عضوان غير موظفين أحدهما آسيوى والثانى أفريقى . وفى عام ١٩٥٢ زاد عدد الأعضاء غير الموظفين فأصبح مجموعهم ستة أعضاء يمثلون الأوريين والآسيويين والأفريقين وبالتساوى ، وفى عام ١٩٥٣ زاد عدد أعضاء المجلس التنفيذى المعينين بحكم مناصبهم إلى ثمانية أعضاء . وتم تطور دستورى بعد عقد اتفاقية ١٩٥٥ ، وتمثل هذا التطور الدستورى فى زيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية إلى ٦٠ عضواً ينقسمون كالآتى :

٣٠ عضواً يطلق عليهم ( Government side ) .

٣٠ عضواً يطلق عليهم ( Sepresentative side ) .

ويتكون الجانب الأول كالآتى :

١١ وزيرا ( أعضاء المجلس التنفيذى وهم ٣ إفريقيون وسبعة أوريون وواحد آسيوى ) .

٢ سكرتيران برلمانيان من الأفريقين .

٤ موظفين فى حكومة المحمية أوريون .

١٣ عضواً معينون ينقسمون إلى : ٧ أعضاء إفريقين ، ٤ أعضاء أوريين ، وعضوان آسيويان . وهم يكونون ما يسمى ( Cross bench ) أى لهم حق التصويت حسبما يترأى لهم إلا فى موضوع الثقة بالحكومة فيجب عليهم منح أصواتهم للحكومة .  
ويتكون الجانب الثانى كالآتى :

١٨ عضواً إفريقيا .

٦ أعضاء أوريون .

٦ أعضاء آسيويون .

وأغلبية الأعضاء الأفريقين تم انتخابهم بواسطة نظام الانتخاب على درجتين ( Electoral college ) أما الأوريون والآسيويون فيعينون .

وقد قدم الحاكم العام سنة ١٩٥٦ مقترحاته الخاصة بإعادة تشكيل الجمعية التشريعية وأهم ما جاء فيها هو إتمام الانتخابات المباشرة فى أوغندا عام ١٩٦١ لانتخاب أعضاء هذه الجمعية .

واتفاقية أغسطس ١٩٥٥ التي أشرنا إليها ذات أهمية بالغة في كيان أوغندا الحكومي فهي قد حلت محل إتفاقية أوغندا ١٩٠٠ وقد وقعها الكاباكا واللويكيكو عن بوجندا ووقعها الحاكم البريطاني عن الدولة الحامية ، وقد وافتى ملك يونيورو في سبتمبر ١٩٥٥ على عقد معاهدة ماثلة لتحل محل المعاهدة السابقة المضاة عام ١٩٢٣ وأيضا كل من ملك أنكول ونورو .

وسوف نعرض في دراستنا للحركة الوطنية للأسباب التي خلفت أزمة ١٩٥٣ والتي انتهت عام ١٩٥٥ ووقعت هذه المعاهدة إعلانا بانتهاء الأزمة وإقراراً للنظام الجديد .

وبمقتضى نصوص هذه المعاهدة أصبح الكاباكا في بوجندا ( وغيره من الملوك الآخرين ) ملكا دستوريا فقط يحكم بواسطة وزرائه مع إدخال نظام الوزارة المسؤولة . وعند تولي الملك للعرش يقسم بين الولاء للملكة بريطانيا وملائها باسمه واسم سلالته من بعده ويصعد بحفظ الأمن والقانون وإقامة الإدارة الحكومية الحسنة وألا يتصرف بسوء النية أو الخبايا . وتعهلت بريطانيا في هذه الاتفاقية بعدم إثارة أو محاولة تنفيذ مشروع اتحاد شرق إفريقيا البريطانية طالما أن الرأي العام الأوغندي ضده . وفي مقابل هذا نصت الاتفاقية على أن أوغندا بمجرباتها الأربع وحلة سياسية واحدة ذات مستقبل واحد وبذلك تنقض فكرة استقلال بوجندا المنفرد عن باقي المحمية .

وأيضا تعهلت بريطانيا بأن تصدر دستوراً جديداً بموجبه يصبح المجلسين التنفيذي والتشريعي يمثلان الأفريقيين فقط . وامتدت أيضاً الاتفاقية بنوداً خاصة بتنظيم العلاقة بين اللويكيكو وحكومة المحمية الذي سوف يأخذ في اعتباره باستمرار نصائح الحاكم العام الذي يملك حق حل اللويكيكو إذا رفض الأخير النصيحة .

ونصت الاتفاقية أيضاً على قوية سلطات حكومة المحمية في مملكة بوجندا باعتبار أن المحمية وحلة . وكذلك يصبح البوليس في المديرية الأربعة خاضعاً لسلطة الحاكم البريطاني .

### ٣ - أوضاع ومشكلات جديدة :

من الدراسة السابقة فصل إلى نتيجة هامة وهي أن مجتمع أوغندا قد انتقل فجأة بدون سابق استعداد داخلي أو طبقاً لنشوء عوامل ذاتية فيه إلى أن يصبح جزءاً من حركة

اقتصادية عالمية مركزها ومحور دوراتها الأوضاع الاقتصادية في غرب أوروبا ونطاق هذه الحركة هو الأركان الأربعة للكثرة الأرضية .

وبدا ربط وسائل الانتاج بالصناعة البريطانية فالمواد الأولية والحاصلات تصدر إلى بريطانيا وأسواقها ، وتصل إلى أوعندا المتوجات الانجليزية ومختلف أنواع السلع الاستهلاكية لكي تمتصها السوق المحلية ، وأخذ رأس المال الانجليزي في استثمار الموارد الأولية وأكثر من هذا وسع نطاق نشاطه الاستثماري فأدخل محاصيل أخرى مطلوبة للسوق العالمية مثل القطن والبن . . . الخ .

والاقتصاد الحديث يختلف اختلافاً كبيراً عن الاقتصاد الأفريقي القديم لأنه كان يقوم على أساس الاكتفاء الذاتي وإلى أبعد حدود ينشأ الحديث يقوم على أساس التسويق والتجارة ورأس المال . والفرق بين النظام الاجتماعي المبني على النظامين الاقتصاديين مختلف كل الاختلاف ، فالمسكية الزراعية الفردية أو شيوع أراضي الرعي والصيد في الاقتصاد الوطني لم تكن بداخله مشكلة البطالة ومشاكل العمل أو مشكلة مالك وأجير . وعلى العكس من يحلل الاقتصاد الأوروبي في طياته تغييرات حاسمة اجتماعية للجمع الأفريقي (١) .

وظهرت الآثار الاقتصادية لاستعمال النقود كوسيط للتبادل بين المنتج المحلي وتجار الجملة وتجار التجزئة والمصدر والمستورد ، وهكذا بدأت تفكك العلاقات الاقتصادية القديمة التي سادت هذه المجتمعات البدائية مثل نظم المقايضة والاستهلاك الشخصي والاستكفاء الذاتي للأمة أو القبيلة أو العشيرة .

دور النقود والسوق والمحصل التقنى دور مهم في تحويل هذا المجتمع الى أوضاع جديدة خاصة وأن أوضاعاً سياسية قد فرضت وأن عنصراً أيضاً قد ساد في البلاد وفرض ثقافته ومفاهيمه وتقاليده على الطبقات الحاكمة وأصبح مثلاً يحتذى أمام الطبقات الجديدة في المجتمع ، وهى الطبقات التي تنشأ في الوضع الاجتماعي . وأعني بها الطبقات المتوسطة الجديدة .

ان تراكم التغييرات الصغيرة البسيطة في حياة الناس وفي علاقاتهم الاجتماعية أنتج بمرور الزمن تغييراً محسوساً وانحاً في المجتمع شهدناه في أديانهم ومعاملاتهم لغاتهم وعاداتهم وفي فلسفة سياسية جديدة تحتاج تقويمهم وتملك عواطفهم وتفكيرهم (٢) .

(١) مقال الدكتور محمد رياض بمجلة نهضة افريقيا العدد الاول ١٩٥٧  
( القاهرة ) .



وأى تغيير أكبر فى حياة مجتمع منزل راكد من ثورة فى العلاقات الزراعية تقل ملكية الأرض من تملك قبل أو عشارى وإنتاج استكفائى وعلاقات مقايضة إلى تملك فردى أو إقطاعى وإنتاج للسوق وعلاقات إقتصادية يتم ترويضها بقية التقدأو العمل مع إزدياد كميات التبادل التجارى الصدىرى منه أو الاستيرادى ونصح طرق التجارة إلى أنحاء العالم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية وضرورات الحرب مضافاً إليها دور الطبقات المتوسطة وقوى الثروات الذين أقاموا أنواعاً من الصناعات نشأت بموجبها طبقة العمال الصناعيين وهؤلاء يحملون بذرة التغير الاجتماعى الخطير فى الأفكار وفى المراكز الاجتماعية وفى نوع الأجور وقيمة العمل وفى التطلع للسلطة السياسية .

وإذا أضفنا إلى هذا نشوء المدن الحديثة التى تضعف الروابط الاجتماعية الوراثية وقلل من آثار المعتقدات والقيم وتمتج فرصاً متعددة أمام مختلف أنواع وطبقات الناس لخبرات وسلطات وتخصص وفهم جديد <sup>(١)</sup> .

إن المدينة الحديثة تخرج الأفراد المختلفى الأصول والقبائل مزجاً يجعلهم يكتشفون روابط جديدة وتقط القاء جديدة ، تنو حولها تجمعات وجمعيات وروابط وهيئات وقابلات . إن المدينة الحديثة تحطم المجتمع القديم وتحمل فى طياتها بذور حضارة جديدة واحتمالات فلسفة تحرر الفكر الانسانى على النمط الأوروبى .

والسؤال المهم هنا : ألم تعرف هذه المجتمعات المدن قبل أن يصل الاستعمار ؟

وإذا كانت قد عرفها فلماذا لم تظهر آثار نشوء هذه المدن من قبل ؟

إن أفريقيا المدارية قد عرفت المدن منذ زمن طويل ولكنها لم تكن مثل المدن الحديثة ، إن المدن القديمة مثل كيبالا ومباسا فى شرق أفريقيا وتبكتو والالاتا وكانو فى غرب أفريقيا لا تشبه من بعيد أو قريب داکار وبادان واكرافى الغرب وكيبالا ونيوبى وعنتبه فى الشرق .

إن المدن القديمة قامت على أساس التجارة وطرق القوافل وأخذت أهميتها من كونها مراكز الثقافة الدينية أو عواصم الممالك ، لقد نشأت كمرکز أو كمحطة لمقابلة حاجات التجارة فى صورها القديمة وبواسطة وسائل النقل القديمة .

أما المدن الحديثة فهي تقوم على أساس الصناعة سواء أكانت في أفريقيا أم في أوروبا ،  
إن هذه المدن مستودع وتخزين لمخاصيل أفريقيا ومواردها الأولية المطلوبة لحاجات الصناعة  
الرأسمالية والاستثمار الرأسمالي الحديث . إنها بيئة جديدة تستعمل التقود وتمتاز بسوق مفتوحة  
على العالم وتقيم الأشياء بمحيار النقد وتبني الجول لزيادة الاستهلاك للواردات وزيادة العمل  
والإنتاج للمصاحرات .

إن هذه المدن الحديثة ليست هي المدن القديمة حتى ولو نشأت في نطاقها ، والقاهرة  
معلينا مثلا بأجزائها القديمة وأجزائها الحديثة وينطبق هذا القول في صور أقل على مدن  
أفريقيا والمدارية .

إن المدينة الحديثة إذا كانت في داخل البلاد فهي مخزن تصدير واستيراد وإذا كانت  
على الساحل فهي ميناء للتصدير والاستيراد . انها مراكز محصولات القطن وجوز الهند  
والقول السوداني والبن والكافو . . . الخ ، وهذا بالطبع يجعلها ملتي طرق المواصلات  
الحديثة ، وما زاد في أهمية هذه المدن الحديثة ووسع من نطاق تأثيرها وفعاليتها في المجتمع  
كون هذه المدن مركز الادارة الحكومية ومقر الحكم . والادارة الحكومية في عهد  
الاستعمار أكبر وأوسع في حكومات السلاطين والملوك الأفريقيين لقد ازداد عدد الموظفين  
وتنوعت اختصاصاتهم وكفاءاتهم ومؤهلاتهم ، وشغلت هذه الادارة بنايات وعمارات كبيرة  
وقام بجوارها وارتبط بوجودها البنوك والشركات والمطارات ، ونما عدد العائلات الأوربية  
وأولادهم وما استلزمه من مدارس ومحلات وأنواع من الغذاء والشراب والسيارات  
والنواصي ودور السينما والكنائس والسجائر والملابس والمجوهر وبضائع الترف . . . وهذا  
يجعلنا نقول في جملة قصيرة أننا نقل جزءا من المدن الأوربية الحديثة الى وسط أفريقيا .

والمدن الحديثة في أفريقيا لا تقتصر على هذا الصنف الأوربي من السكان ، فهم طبقة  
المدريين والأداريين والفتيين ورجال الأعمال ومن في مستواهم أو على شاكلتهم ، إنما هناك  
صنف آخر من السكان يمثلون الأغلبية العظمى وهم الأفريقيون الذين يقومون بالعمل  
الضروري لتسيير حياة المجتمع دوام وانظام حركة الحياة في المدينة الحديثة . . . ومن أين  
هؤلاء الأفريقيون ؟

ان الاحصاءات الحديثة تدل على أنهم جاؤوا من الريف الأفريقي ، من طول البلاد  
وعرضها سواء من داخل الحدود السياسية للأقليم أو من خارجها . أنهم يأتون نتيجة لعوامل

اقتصادية واجتماعية متعددة ، أنهم يأتون في شكل أقليات من القبائل والعشائر فيتداخلون في بعضهم بعضا ، ويتعلمون رويدا رويدا عن لغاتهم وتقاليدهم وقبائلهم . . . . . ويجب أن تنبه الى هذا الوضع فلامم اندمجوا نهائيا في هذه البيئة الحديثة ولا هم ظلوا على ارتباط وثيق ببيئاتهم القديمة <sup>(١)</sup> ونتيجة لهذا تظهر في بيئاتهم عيوب ومشاكل الأزواج الحضارى مثل الخمر والممارات والبطالة والتشرد والجريمة . <sup>(٢)</sup>

وفي شرق إفريقيا عامة لا تقتصر حياة المدينة الحديثة على هذين الطرفين من السكان بل يتداخل معهم طرف ثالث هو المهاجرون الآسيويون ودورهم التجاري في هذه البلاد . ولم يقتصر دور المدن الحديثة على هذا فقط بل جذبت كبار الفلاحين وملوك الاراضى وللرؤساء أيضا للاقامة بها ، وهؤلاء أقاموا بالمدين محتفظين في نفس الوقت بعلاقاتهم الاجتماعية مع الريف الإفريقي وتمتعوا برفاهية المدينة ومستوى عيشها وخدماتها الحديثة .

وفي المدن الحديثة ظهرت المدارس والكتليات الجامعية على النمط الأوروبي لا نتيجة للنشاط الحكومي فقط بل نتيجة لنشاط الاراساليات الدينية ، وظهرت الطباعة والصحف والمجلات والكتب ، والتحق بهذه المدارس إفريقيون عديليون إما طعما في مناصب الادارة الحكومية وإما استجابة لمناهج الحضارة الأوربية التي تجعل الثقافة والتعليم جزءا من مقوماتها ، وأحسن مثل لهذه الكليات هو كلية ماكريري في أوغندا وهي حلقة من سلسلة كليات أنشأها الانجليز في إفريقيا وهي إشيوموتا في غانا وأبادان في نيجيريا وفوراباي في سيراليون وغردون في الخرطوم وكلية أخرى جديدة صوف تقوم في سالسبري في روديسيا الجنوبية .

وفي المدن الحديثة وغيرها نلاحظ نشاط الاراساليات الضخم ، وهذه الاراساليات التبشيرية تتبع كنائس مختلفة في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا ، ولم يقتصر النشاط الديني على هذه الكنائس التابعة للكنائس الأوربية والأمريكية ، وإنما شامتت أوغندا وشرق إفريقيا عامة ظهور الكنائس المستقلة المتعددة التي تقوم على أساس عداة فكري وأحيانا سياسى ضد النوع الأول من الكنائس . <sup>(٣)</sup> . ودور الاراساليات في إحلال أوغندا سبق شرحه ،

---

(١) يتناول هذه النقط بالدراسة التفصيلية المؤلف الضخم الذي أصدرته هيئة اليونسكو تحت عنوان الآفكار والنتائج الاجتماعية للتصنيع والهجرة للمدن في إفريقيا جنوب الصحراء - لوزان ١٩٥٦

(٢) القومية في المستعمرات الإفريقية ( مرجع سابق ) ص ٨١ .

(٣) يحصى أنواع هذه الكنائس الإفريقية المستقلة وعدد الانبياء الإفريقيين كتاب القومية في المستعمرات الإفريقية - مرجع سابق - ص ٩٣ / ١١٣ .

وعلى الرغم من هذا فلا ينكر أحد ما قامت به الحكائس في ظل الادارة الاستعمارية من نشاط ثقافي وإنشاء النوادي والمدارس .

ومن المهم أيضاً أن نعرف دور الاسلام إذ أن مبادئه الخاصة بعدم التفرقة اللونية أو العنصرية ذات آثار في التفكير الأفريقي ومن الوجهة العملية الواقعية تزواج المسلمون العرب والاسيويون والافريقيون وعملوا معاً ، ولم يعترف المسلمون بما يسمى الحاجز اللوني <sup>(١)</sup> .

كل ما سبق هباً الجو المناسب والبيئة الصالحة لنشاط وفعالية ما يسمى « الرجال الجدد » <sup>(٢)</sup> وهم الطبقات المتوسطة التي ظهرت في أوغندا وتشمل المعلمين والاداريين والكتبة والمدرسين والسياسيين والمحامين والمهنيين والتجار والصناع والحبراء وزعماء القبائل العالية والجمعيات التعاونية والمقاولون وصغار الملاك وأحباب وسائل النقل والمواصلات . . . الخ ، هؤلاء جميعاً حاولوا السيطرة على الحركة الوطنية لإنهم وجدوا في أنفسهم القدرة الذاتية والنفسية على تحلى السيطرة الأجنبية الأوربية والاسيوية بنفس الأسلحة الاقتصادية والتكتيكية ، وانضم إليهم المثقون الذين تعلموا في جامعات أوروبا وأمريكا وغالباً ما تزعمهم .

ومع نمو هذه الطبقات المتوسطة وظهور فعاليتها في شئون المجتمع ، ثارت مشكلة ملكية الأرض في أوغندا ، وتعتبر الأرض ( Raison d'être ) للحركات السياسية في شرق إفريقيا عموماً . وسبب هذا أهمية الأرض في حياة الناس حتى أنهم يعتبرونها أصل وجودهم وبقائهم فوق قارة إفريقيا ، ويجمع كل المؤلفين الذين يرجعنا إليهم في هذه الدراسة أن أساس المجتمع الأفريقي هو الأرض التي تشغلها القبائل أو يعمل فيها الفلاحون ، ويؤكد هذا جومو كينييأنا بقوله <sup>(٣)</sup> : « الأرض هي مفتاح حياة الناس ، فهي توفر لهم عللاً رتبياً في الزراعة ، وتقدم بالمطالب المادية ، وتمكنهم من تأدية حفلاتهم وطقوسهم الدينية باستمرار في مواجهة جبل كينيا الراض في بلادهم . . . » .

ومشا كل الأرض في أوغندا بدأت بهقد اتفاقية ١٩٠٠ التي نصت على أنه لا يجوز للكا باكا قتل ملكية الأرض للأوربيين إلا بموافقة السلاطات البريطانية <sup>(٤)</sup> .

(١) أفريقيا اليوم - مرجع سابق - مقالة جورج كاربنتر ص ٩٠ / ١١٨ .

(٢) New men

(٣) في مواجهة جبل كينيا - جومو كينييأنا - لندن ١٩٥٣ ص ٢١ .

(٤) أفريكان سيرفي - مرجع سابق - ص ٧٢٣ .

ورأت الحكومة البريطانية أن لها حقوقاً على الأرض البور والأرض غير المنزرعة  
وعوجب الاتفاقية حجزت منطقة مساحتها ٩ آلاف ميل مربع ليمتلكها الكاباكا والرؤساء  
المحليين ملكاً خالصاً لهم . وأمر البريطانيون على النص في جميع المعاهدات الأخرى على أن  
الأرض البور يملكها التاج البريطانى تماماً كما جاء في نص اتفاقية ١٩٠٠ .

وتعريف الأرض البور من وجهة النظر البريطانية اتسع ليشمل جميع الأراضي غير  
المشغولة بالزراعة نتيجة استعمال زراعى سابق طبقاً لنظام الزراعة المتقلبة وهو نظام بموجبه  
يزرع الفلاح الافريقى قطعة أرض عدداً من السنين حتى يضعف إنتاجها فينتقل إلى غيرها  
تاركا الساقطة للشمس والمطر لتعود خصوبتها وهكذا ، وعرف الأوريون هذا فأصلحوا  
تسريعات تضم مثل هذه الأراضي الخالية للتاج على أساس أنها بور ولا يملكها أحد وتم هذا  
عام ١٩٠٢ بإعلان من جانب التاج البريطانى ، وبموجب قانون ١٩٠٨ أصبح من الممكن  
تقل ملكية الأراضي في بوجدنا بموافقة اللوكيكو والكاباكا وحكومة المحمية على ألا يزيد  
التقدر المباع عن نصف المساحة التى يملكها البائع <sup>(١)</sup> . وفي عام ١٩١٠ أصبح من حق  
الحكومة تقل ملكية الأرض للمؤسسات الأوربية مع دفع تعويض مالى للملاك الافريقين  
أو قاهم وتوطينهم في أراضى أخرى وأن مدة الاجبار تمتد إلى ٩٩ سنة .

وفي عام ١٩١٥ اعترف القانون بامتداد مدة الاجبار إلى ٩٩٩ سنة .

ونارت المشكلة عام ١٩٢١ حين رفض اللوكيكو قانوناً يبيع سيع الأراضي بشرط  
ضمان مصالح الافريقين وتألفت لجان انجمازية عديدة لدراسة المشكلة .

وارتبطت هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بوطن الأوريين وحقمهم في تملك أراضى  
الافريقين وهل الأرض من حق الافريقين المطلق ولذا فمن الواجب عدم تقل حقوق  
الملكية إلا بموافقة الحكومات المحلية المعنية .

وقد اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بإنشاء مروج الحيوانات وهى مناطق محددة  
يحرم فيها صيد الحيوان لغرض عدم اقراضه ولتكاثره <sup>(٢)</sup> .

وأن كل القوانين التى صدرت بشأن مشكلة الأرض لم تحدد بلقة العلاقة بين المالك  
والزارع بما يتفق مع التطور الحديث الذى دخل في حياة أوغندا الاقتصادية ، لقد ظلت هذه

(١) تكوين أوغندا الحديثة - مرجع سابق - ص ١٤٢ / ١٤٥ .

(٢) Game Reserves

العلاقة بين الطرفين على ما كانت عليه من قبل أى علاقات قائمة بين الرئيس وأفراد قبيلته أو عشيرته ، بينما الواقع أن مضمون هذه العلاقات قد تغير فقد أثر فيها زراعة المحصول التقنى كالقطن والبن و انتهاء فترة الاستكفاء الذاتى وظهور النقود ودورها فى سد مطالب الزراع ، كما قام الرؤساء والملوك الكبار بالاستيلاء على مناطق واسعة من الأراضى الخصبة والمزارع الحدية .

وقد عبرت لجنة التحقيق البريطانية عام ١٩٤٥<sup>(١)</sup> عن حقائق مشاعر الافريقين أماممطالبة حكومة المحمية بإباحة تملك الأراضى لغير الأغراض العامة حين أثبت قول أحد الافريقين أمامها « لقد حان الوقت لاستلاب أراضينا وتوطيد الأوربيين فى مزارع أوغندا الحصبية » .

ويؤكد هذا أيضاً أحد المؤلفين<sup>(٢)</sup> بأن خوف الأوغنديين وثورتهم ضد إباحة تملك الأراضى ارتبط فى ذمهم بأنه فى نفس الوقت رفعت القيود الموضوعة على الأوربيين والأسويين لملك الأراضى لأغراض الزراعة .

ومؤلف آخر<sup>(٣)</sup> يرى أن الموقف كله دار منذ أول القرن العشرين حتى اليوم حول هل تتحمل ملكية الأراضى لغير الأوغنديين أم لا ؟

إن شبح الوطن الأوروبى يورق نوم الأوغنديين ويشغل بالهم باستمرار إذ يخافون أن تكرر فى بلادهم مأساة الوطن الأوروبى التى نشاهدها اليوم فى كينيا واتحادى وسط إفريقيا وجنوب إفريقيا . فالأوربيون يمتلكون الأرض الزراعية والمناجم والمؤسسات ويشغل الافريقيون أجراء ، وتأتى بعد ذلك الآثار السياسية لهذا الوطن فاللؤسسات الحكومية والجالس التنفيذية والتشريعية كلها تملك الأوربيين ومصالحهم وهكذا تعطل الطاقة الافريقية فى التقدم الاجتماعى والسياسى بسبب وقوف الأوربيين فى وجهها بعناد وغيا<sup>(٤)</sup> .

---

(١) تقرير لجنة التحقيق فى اضطرابات أوغندا فى يناير ١٩٤٥ - ص ٧ .  
مكتبه باوغندا ١٩٤٥ - ( لجنة هويتلى ) .

(٢) هل سنفقد أفريقيا - مرجع سابق ص ٦٠ .

(٣) تكوين أوغندا الحديثة - مرجع سابق - ص ١٤٢ .

(٤) الأرض والسياسة فى كينيا - مقال كيلسون - ( مرجع سابق ) .

إن هذا الوطن الأوروبي يقتل الطبقات الأفريقية المتوسطة ويشرد القبائل ويجعلهم إلى أجراء وقد ثبت علمياً أن تحديد مناطق خاصة للأفريقيين لا يحل المشكلة بل يقعد الموقف باستمرار<sup>(١)</sup>.

وتأتى بعد هذا مشكلة الأقليات الآسيوية ، وهذه الأقليات تتكون عموماً في أوغندا من الهنود والعرب ، والهنود هم الذين أتوا من شبه القارة الهندية بصرف النظر عن نوع التقسيم السياسى الحالى الذى يدينون بالولاء له أو يرتبطون به معنوياً .

وقد عرف العرب شرق إفريقيا منذ القرن السابع كمهاجرين من مسقط وعان ثم كغزو شعبية تهاجر دفاعاً عن مذهبها الدينى ؛ كما أن بعض القبائل هاجرت من الاضطهاد الحكومى فى زمن أو آخر ، وانتشر العرب على طول الساحل ووصلوا أوغندا كعجار وسبق أن فصلنا دورهم فى تجارة الرقيق ، وطبقاً لإحصاء ١٩٤٨ كان عددهم فى أوغندا ١٤٧٥ نسمة ويلغون الآن حوالى ألفى نسمة .

أما الهنود فقد ازدهرت تجارتهم ومعاملاتهم مع الساحل بعد اتصال العرب به وقد عملوا مع التجار العرب ، ومنذ بدء النفوذ الإنجليزي لدى سلطان زنجبار شجع الإنجليز هجرتهم ورضى عنها السلطان لأنهم من رعايا الامبراطورية الإنجليزية .

وأرقام الجالية الهندية هى التى تثير الفزع والشك لدى الأوروبيين والأفريقيين<sup>(٢)</sup> .

فى عام ١٩٠٠	كان عددهم ٥٠٠٠٠ نسمة
وفى عام ١٩٤٨	كان عددهم ١٦٩٠٠٠ نسمة
وفى عام ١٩٥٨	كان عددهم ٣١٣٠٠٠ نسمة

وارتفاع أرقامهم يثير انزعاج الأوروبيين الذين يرغبون فى السيطرة المنفردة على اقتصاديات شرق إفريقيا . وغير الهنود يوجد الجوان وهم هنود أصلهم من جوا البرتغالية فى الهند .

وعدد الأوروبيين فى أوغندا هو ٢٤٤٨ نسمة طبقاً لإحصاء ١٩٤٨ وهذا يوضح موقفهم العدى تجاه الآسيويين .

(١) هذه المناطق المخصصة للأفريقيين اسمها Native Reserves

(٢) هل سنغفد أفريقيا - مرجع سابق ص ١٨٨ .

وبالرغم من صدور قوانين تحديد الهجرة عام ١٩٤٨ في أوغندا وكينيا وتنجانيقا وهي تنظم دخول المهاجرين الجدد وتقرض أنواع معينة من الخطر ضد الهجرة اعتبرها الآسيويون موجبة ضدهم بالذات . وسبب هذا أنه في عام ١٩٤٦ تعرضوا لنوع من التحديد القانوني للهجرة بواسطة اقتراح قدمت به حكومة كينيا وأمام احتجاج الهند تم سحب هذا القانون <sup>(١)</sup> .

إن مشكلة الهنود ارتبطت بآثار المؤسسات التجارية والمالية واقتصاديات النقود إذ لم يستفد منها سوى الآوريين وتركوا كل مسائل التجزئة والمبادلات البسيطة وإقراض النقود والسدرة والدلالة للهنود .

ويعيش الهنود حيث يتوطن الآوريون ، ويقتشرون على الساحل الشرقى المواجه للهند ويعتبر بعض الإنجليز هذا نوع من المؤامرات الهندية لوراثة الامبراطورية في شرق إفريقيا ويعلمون منظمهم هذا <sup>(٢)</sup> بأن الكومنولث يضم ٦٠٠ مليون نسمة ومن كل ثلاثة أفراد من هذا العدد نجد أحدهم هنديا . ومن مجموع هؤلاء الهنود يوجد ١/٢ مليون في إفريقيا .

ويرى أحد المؤلفين <sup>(٣)</sup> أن الهنود هم الوساطة بين البريطانيين والافريقيين كما كانوا بين العرب المسلمين والافريقيين ، ومنهم عدد كبير من الكتبة والموظفين والفنيين ، واحكروا تجارة التجزئة واشتروا القطن وسيطروا على الخالج . وقد ساهم الهنود في توطيد أقدام الاستعمار الإنجليزي في أوغندا كجنود وموظفين ولما استقر الحكم البريطانى خدموا مصالحه واستفادوا منها .

ويلعب الإنجليز الآن بالهنود ضد الافريقيين ومآلاتهم ترجع إلى أنهم طوال مدة إقامتهم في أوغندا لم يأخذوا دوراً إيجابياً في حياة أوغندا أو دوراً قديماً مع الحركة الوطنية . إنهم لم يشاركوا الافريقيين ثورتهم بالتأييد ، واليوم يفتض عليهم سادتهم .

وطبقاً لإحصاء ١٩٥٢ يمتلك الهنود ٦٢,٤٤٠ فدانا وطبقاً لإحصاء آخر عام ١٩٢٨ كانوا يسيطرون على ٩٠ ٪ من تجارة أوغندا .

(١) أفريكان سيرفي - مرجع سابق - ص ٤٠٧ .

(٢) هل سينفقد أفريقيا - مرجع سابق - ص ١٧٨ .

(٣) مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص ٢٥٨ .



وبعد الحرب العالمية كان ٦٠٪ من تجارة القطن الأوغندي (صادرات وواردات) مع الهند وتعامل التجار الهنود في نصف هذه الكمية .

ومسألة حلج القطن مهمة جداً في أوغندا . إذ نجد بها ١٩٥ محلياً توزيعها كالآتي :

يملك الأوربيون ١٢

يملك الأفريقيون ٥

يملك الهنود ١٧٨

وللهنود جالية قوية ذات مؤسسات اجتماعية ونواد ثقافية ومدارس وجمعيات خيرية متعددة .

وآخر المشاكل التي تثير الرأي العام الأوغندي هي مشروع اتحاد شرق إفريقيا البريطانية الفيدرالي .

وقد ظهر هذا المشروع في بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى حين فكر بعض السياسيين والتواب والصحفيين البريطانيين في إقامة دومنيون في شرق إفريقيا . على أن تشمل كينيا وتنجانيقا وأوغندا ونياسالاند وشال روديسيا وزنجبار . ولكن الحكومات الإنجليزية في ذلك الوقت لم تريد مثل هذه الأفكار <sup>(١)</sup> .

وفي عام ١٩٢١ عارض الأفريقيون هذه الفكرة خوفاً من سيطرة الأقليات الأوربية ، وهذا دعا البرلمان الإنجليزي عام ١٩٢٤ الى إيفاد لجنة أورمزي بجور لبحث خطوات تنسيق السياسات في وسط وشرق أفريقيا . وقد أشارت اللجنة في تقريرها الى ضعف التأيد لمثل هذا الاتحاد بين الأفريقيين وظهور تيلرات عدائية له ولكنها أوصت بعقد اجتماعات حورية بين حكام هذه المناطق الستة السابقة لبحث المسائل المشتركة مثل السياسة العامة والخدمات الفنية كالزراعة والتعليم والمواصلات ، فضلاً عن عقد أول اجتماع لهؤلاء الحكام في نيروبي عام ١٩٢٦

وعاد البرلمان فأوفد لجنة هيلتون يونج عام ١٩٢٩ لاعادة بحث هذا الموضوع فأوصت اللجنة في تقريرها باتخاذ خطوات أكثر إيجابية مما سبق بحيث يؤدي هذا الى قيام وحدة إدارية شاملة في شرق أفريقيا برئاسة حاكم عام واحد ، واقترحت اللجنة تعيين مندوب

(١) أفريكان سيرفي - مرجع سابق - ص ١٨٦ .

سلم في المنطقة يولى في نطاق السلطة الممنوحة له كل المسائل المشتركة . وصدر مكتب أبيض بريطاني عام ١٩٢٩ جوصيات اللجنة .

وفي عام ١٩٣١ حدث نوع من التطور إذ أوصت لجنة بريطانية مختصة بعقد اجتماعات دورية بين حكام كينيا وأوغندا وتنجانيقا فقط وأنه يجوز استثناء أن يضم اليهم في اجتماعاتهم حكام روديسيا الشمالية ونياسالاند والمقيم البريطاني في زنجبار ، وأن تكون سكرتارية دأمة لخدمة وتنفيذ هذه الأهداف .

وفي عام ١٩٣٥ رفضت الحكومة البريطانية اقتراحات المستوطنين الأوروبيين بإقامة الاتحاد فيدرالى بين كينيا وتنجانيقا .

وظهرت آثار الحرب العالمية الثانية في زيادة تعظيم المسائل والعلاقات المشتركة بين مناطق شرق أفريقيا البريطانية ، وظهرت لجان وتنظيمات فنية لخدمة أغراض وأهداف الحرب كتتظيم المسائل الاقتصادية والتعويضية والأيدى العاملة . . . إلخ وما أن انتهت الحرب حتى كانت الحكومة البريطانية قد أخذت بالرأى القائل إلينا معاملة مثل هذه الأوضاع والعلاقات العملية لا يتأى الا يبحث موضوع الفيدرالية .

ولذا صدر عام ١٩٤٧ الكتاب الأبيض البريطاني رقم ٢١٠ ويحتوى على مقترحات بريطانية جديدة لتنظيم علاقات مناطق شرق أفريقيا البريطانية وبموجه تم عام ١٩٤٧ إنشاء اللجنة العليا لشرق أفريقيا من حكام أوغندا وكينيا وتنجانيقا واجتمعت لأول مرة في نيروبي عام ١٩٤٨

وتكونت أداة تشريعية لهذه اللجنة العليا باسم الجمعية المركزية لشرق أفريقيا "١" ومنها أربع سنوات اجلاء من ١٩٤٨ ثم امتدت دورة انعقادها حتى ١٩٥٥ بحكم القانون . وهذه الجمعية المركزية تكون من :

عدد

- ١ رئيس
- ٧ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .
- ٣ أعضاء معينون من بين المواطنين في الحكومات المشتركة .
- ١٣ عضوا معينًا من غير المواطنين .

والجنة العليا تملك سلطات التشريع بموافقة الجمعية المركزية في الشؤون المشتركة بين المناطق الثلاث شريطة موافقة الجمعيات التشريعية لكل منطقة من هذه المناطق . ولها الحق المطلق في ادارة شئون السكك الحديدية والموانئ والبريد والتلفرات والجمارك ورسوم الانتاج وشئون الأبحاث في الزراعة والغابات والصحة وصيد الأسماك ومقاومة أمراض النعم والماشية وذباب تسي تسي .

وتتاز الجنة العليا بمركز مالي دائم يمثل في إيراداتها عام ١٩٥٣ التي بلغت ٨١٦.٣٣١ جنيه جامت من الجهات الآتية :

كينيا	٩٦٨,٩٤٩
أوغندا	٥٣٧,٠٠٠
تنجانيقا	٦٥١,٦٧٢
الملكمة المتحدة	٧٨٤,٦٣٩

ويرى البريطانيون أن هذه الأوضاع إنما هي الطريق لانشاء دومينيون في شرق أفريقيا يشبه ما انتهت اليه الأوضاع في جنوب ووسط أفريقيا وهذا ما يخشاه الأفريقيون عموما وخاصة الأوغنديون .

وقد حدثت تغييرات في تشكيل الجمعية المركزية إذ عين أول أفريقي عام ١٩٤٤ ثم عضو آخر عام ١٩٤٧ ، وفي عام ١٩٤٨ عين عضوان أفريقيان غير موظفين وسوف تفرض لهذه التغييرات حين تفرض دور الأحزاب والثورة الأفريقية في أوغندا ضد اتحاد شرق أفريقيا في الفصل القادم .

### ثالثا - الحركة الوطنية والتنظيم السيامي

#### ١ - المنظمات السياسية :

تعددت وتنوعت أشكال هذه المنظمات والتجمعات السياسية في أوغندا وتشمل بلجان المثقفين والمثقلين لأسباب أو أهداف دينية أو اقتصادية أو سياسية وأيضا الحركات والجمعيات السياسية السرية ma Fias وتشمل أيضا المؤتمرات أو التجمع الوطني الذي يهدف إلى الاستقلال وتحقيق الأمان الوطنية وأخيرا الأحزاب بمعناها الفني الدقيق .

ولاحظت أن كلمة حزب تطلق على كثير من هذه التنظيمات بصرف النظر عن كونها فيما تأخذ شكل وموضوع الحزب أو لا تأخذ الشكل والموضوع .

والمواطنون في أوغندا قد قلوا كلمة حزب والنور السياسى الذى يقوم به في الحياة السياسية من أوروبا والثقافة السياسية الحديثة وحاولوا تطبيق ذلك في حياتهم السياسية الخاصة ، ولهذا فيجب علينا أن نعلم دراسة المراحل التاريخية التي مرت بها المنظمات السياسية في أوغندا لتبين قيمة ووزن هذه المنظمات أو هذه الأحزاب .

وصوما تقسم هذه المراحل الى أربع هي :

المرحلة التاريخية الأولى ثم مرحلة منظمات الشباب ثم المؤتمر وأخيراً الحزب .

١ - المرحلة الأولى هي ما تسمى باللغة الانجليزية Pre historic type<sup>(١)</sup>

وتشمل كل تجمع لعدد ما من المواطنين الأفريقيين حول رجل ذى تأثير ، ومثل هذه التجمعات ذات صفات مشتركة أولها أن الزعماء أو القادة كانوا من المثقفين المهنيين وغالباً ما كانوا من المحامين والملة في هذا أن المحامين تعلموا التعبير عن أنفسهم في انه نفمة بليغة وتعلموا أن يعالجوا المشاكل القانونية المعقدة وأن يجندوا لها حلاً يتفق مع العدالة والقانون ومثل هذه المشاكل ما ظهر في حياة الأوغنديين أولاً كمشكلة الأرض وقضايا الحريات ، وهؤلاء المحامون ذوو استقلال اقتصادى ظاهر وقت فراغ يتبع لهم ممارسة شئون السياسة والحكم . وظهرت هذه التجمعات في المدن وبالذات في العاصمة وهي مجرد أندية لهؤلاء المثقفين ورجال الأعمال وأفراد الطبقات المتوسطة الجديدة .

٢ - وفي سنوات الثلاثينيات ظهرت منظمات وروابط الشباب وهي تمثل المرحلة الثانية من مراحل المنظمات السياسية ، وهؤلاء الشباب نشطوا بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور وضيق أفق التوظيف الحكومى مع ازدياد عدد المتعلمين وازدياد انتشار الثقافة السياسية عما قبل وهذه المرحلة الثانية أعلى من سابقتها في التطور سواء من ناحية التنظيم أم من ناحية الفلسفة وان اتفقت معها في ميدان النشاط إلا وهو المدن .

لقد اتسعت القاعدة السياسية لهذه المنظمات وازداد نشاطها وتوالى ازدياد عدد المواليد وطالبت هذه المنظمات والروابط بالحكم الذاتي لأنه من وجهة نظرها الوسيلة لادخالهم

---

(١) القومية في المستعمرات الأفريقية - مرجع سابق - ص ١٣٩ / ١٤٤  
وقد اعتمدنا على وجهة نظره في هذا التقسيم .

في سلك الجهاز الحكومي وإحلالهم بدلا من الأجانب الذين يشغلون الوظائف الحكومية .  
ويصيب هذه المرحلة قصص القاعدة الشعبية أى تأييد أفراد الشعب العادى على نطاق واسع .  
كما أن هذه المنظمات أظهرت قيادات جديدة من المثقفين ولكن في نفس الوقت ظلت  
كسابقها تجمع بين الزعامات التقليدية القديمة والزعامات الجديدة .

٢ - ظهر التطور الخطير في الحركات السياسية نتيجة للحرب العالمية الثانية وانتشار  
مبادئ الديمقراطية وصراعها ضد الفاشية والنازية . وما ارتبط بهذا من دعايات وبيانات  
وتصريحات تؤكد الحريات والحقوق وآمال الشعوب وما تركه كل من تصريح الأطلسي  
وميثاق الأمم المتحدة من آثار . وظهرت أيضا الآثار الاجتماعية الناجمة عن الصعوبات  
الاقتصادية مدة الحرب وزيادة الاتصال ومد طرق المواصلات وتشغيل عدد كبير من  
المواطنين في أفريقيا أو في ميادين القتال .

هذا كله أنصح آثارا يهنا منها ظهور أنواع جديدة من المنظمات السياسية أطلقت  
على نفسها أحيانا كثيرة اسم الحزب وإن كانت هذه المنظمات أقرب إلى المؤتمر  
Congress أو التجمع الوطنى Natinalmovement منها إلى الحزب Party .

والفرقة بين المؤتمر والحزب هي :

( أ ) المؤتمر يمثل الشعب والارادة الشعبية ويدعو لسيادة الأمة تطبيقا لمبادئ جان  
جاك روسو ومدرسته .

( ب ) يمثل المؤتمر حلقة تنظيمية غير محكمة الربط بالرغم من أن له لجنة مركزية  
عليا وفروع وشعب خارج العاصمة .

( ج ) سياسة المؤتمر تجاه الاستعمار تنسم بطابع العداء فهو يستنخم الضغط الشعبى  
والقاطعة الوطنية والاضراب العام والعصيان المدني والمظاهرات وحملات  
الصحافة العنيفة وتعبئة الشعور العام ضد الاستعمار .

( د ) أما الحزب فالمفروض أنه يمثل عناصر معينة من الشعب ولكنه يعترف في قص  
الوقت بوجود أحزاب أخرى أو تجمعات غيره وهو يصارع مع غيره في  
المراك السياسى لكي يصل إلى وضع دستورى يخوله السيطرة على جهاز الحكومة  
ورسم سياساتها وتنفيذ مبادئه المعينة مستعينا بأدوانه وأفعاله وأغليته البرلمانية .

والحزب حلقة تنظيمية محكمة الربط له عضوية وتنظيم هرمي ، وزعامة عليا له برامج طويلة الأمد وأحيانا برامج مؤقتة لمرحلة محددة .

وبالرغم من كل هذا فالفرقة بين المؤتمر والحزب غير واضحة في مواقف ومراسل تاريخية عديدة .

ولا يلزم طبيعة الحال أن يطلق على المنظمة السياسية كلمة مؤتمر وإنما أحيانا نجد أسماء أخرى تدل على معنى الشول<sup>(١)</sup> والعمومية<sup>(٢)</sup> ، وأن هذه المنظمة السياسية تمثل الإرادة العامة وأن لها الحق الطبيعي في تحدى السلطة والإدارة الأجنبية حول برنامج ذى أهداف وطنية ولما كان المؤتمر يمثل كل الناس نجده يقيم علاقات سياسية مع مختلف الطبقات والزعامات والمليشيات والافكار .

وقد لوحظ في بدء النصف الثانى من القرن العشرين تحول المؤتمرات إلى أحزاب كما حدث في غرب أفريقيا والسودان . وإن بقيت الحياة السياسية في أوغندا تحمل طابع المؤتمرات وسبب هذا أن الأفريقيين هناك لم يتمتعوا بعد بيزيد من الحريات السياسية وحرية التنظيم وحق الاقتراع العام .

إن ظهور المنظمات السياسية يعنى أن ولأما جديداً قد أخذ في النمو والنشوء على حساب الولاءات القديمة ، وأن مثل هذا الولاء الجديد ظاهرة اجتماعية طبيعية تولد صغيرة بسيطة هزيلة تختلط أولاً بالولاء القديم ثم تنفصل عنه حينما تقوى ويعقد تركيبها ، وأحيانا يأكلها الولاء القديم وأحيانا كثيرة تهزمه وتثبت مركزها على حسابها .

وهذا الولاء يستلزم ايدولوجية تناسب البيئة السياسية وما تطورت إليه الأمور من علاقات وسياسات ، والايديولوجية التى نمت مع هذا الولاء هى تراث تاريخي من ثقافة أوروبا وعلمها وأديانها مع تراث هذا المجمع الأوغندى وصلاته الإسلامية ، كل هذا إذا أضفنا إليها الافكار الحديثة الخاصة بالاستقلال والحرر والعدالة الاجتماعية ومعالج الطبقات الاجتماعية الجديدة ، هكذا تكون الايديولوجية السياسية لهذه المنظمات .

---

(١) هذه الأسماء مثل National Council, Convention, Rassemblement, مثل Congress.

وكما سبق أن أشرت كانت مسألة الأرض هي الميدان الأول لتكوين التنظيم السياسي .  
ومطرزة تغيير أى وضع قديمى بخصوص الأرض هو الذى أظهر حركة الباناکا (١) .

والباناکا أصلا فى لغة الباجاندا هم رؤساء العشائر الذين عاشوا فى بوجندا قبل قيام  
البيت الملك الحالى ، وكانت مقابر كل عشيرة تمام فى قطعة أرض خاصة ومن ثم تعتبر إقامة  
المقابر دليلا على أن هذه الأرض تملكها عشيرة معينة . وكانت هذه الملكية جماعية ويدير  
الرؤساء شئون الأرض ويوزعون محصولها .

وفى عام ١٩٢١ تكون اتحاد الباناکا للدفاع عن حق العشائر فى تملك الأرض ولستعملوا  
أولا للطرق القانونية مثل الشكوى للحاكم والتظلمات القانونية للحاكم ولوزارة المستعمرات  
البريطانية .

وأثارت المشكلة من جديد نتائج الحرب العالمية الأولى الاقتصادية وإدخال المحاصيل  
الجديدة ، ولما هبطت الأسعار تدخلت الحكومة فى السوق مشترية ولهذا تكونت جمعية  
زارعى قطن أوغندا لشرح مطالب زارعى القطن الاوغنديين وحث الحكومة على إجابة  
هذه المطالب .

وهكذا ظهرت الجمعيات التعاونية وتدخلت بعد ذلك فى عمليات تسويق القطن  
وانتشرت هذه الجمعيات واندجحت فى اتحاد تعاونيات متجى قطن أوغندا .

وفى الثلاثينيات ظهرت جمعية بوجندا الفتاة وتشمل المتعلمين من أبناء الرؤساء  
والزعماء وذوى المراكز الاجتماعية وهؤلاء يحاولون المحافظة على أوضاعهم الاجتماعية وفى  
نفس الوقت يهدفون إلى التغلب على الاختلافات القبلية وحل مشاكل الأرض .

وعقب إصدار قوانين الأرض بعد الحرب العالمية الثانية تحولت جمعية اتحاد الباناکا  
إلى حزب الباناکا وأصبح رئيس الحزب هو جامسقى ميتى وهو أحد الرؤساء السابقين  
ولكن أقوى شخصيات هذا الحزب هو مولومبا ، وأعلنوا عن أهدافهم التى تلخص فى  
إصلاح نظام الرؤساء وحل مشكلة الأراضى وتوسيع نطاق عملية الانتخاب للبرلمان  
فى بوجندا .

---

(١) تكوين أوغندا الحديثة - مرجع سابق - ص ١٤٠

مسألة اوغندا - مرجع سابق - ص ٢٣٤

وبدأت عملية تحول حزب الباتاكا ليصبح شيئاً قومياً وهذا يعبر عنه هذه الفترة « إن الباتاكا ولدت لتمثل زعماء العائلات والمجتمع التقليدي ولكنها اليوم تمثل أى شخص يجب وطنه ويطلب استقلاله وتحرره » .

وتكون في هذا الوقت اتحاد فلاحى أوغندا للمطالبة بأمان مرتفعة لمحاصيل الأفريقيين خاصة القطن والبن والدعوة إلى إقامة محالج يمتلكها الأفريقيون وذلك لتعطيم احتكار الهنود لصناعة خليج القطن .

وفي خلال هذه الفترة أيضاً تكون حزب العمال الأفريقى وعصبة مواطنى أوغندا وهما يعملان ضد مبدأ التفرقة الاقتصادية واحتكار أنواع من النشاط الاقتصادى لصالح الأوروبيين والاسبويين وقدم حزب العمال بمطالبه في يناير ١٩٤٩ وهى :

- ١ - تطوير وقدم المؤسسات الصناعية .
- ٢ - الاعتماد على أعضاء الحزب في حراسة المناطق الريفية والقرى .
- ٣ - حصر عدد الاجراء الذين في البطالة وتشغيلهم في المؤسسات .
- ٤ - البدء في تأميم الصناعات على النحو الآتى :
  - (أ) الورش والمعامل .
  - (ب) المزارع الكبيرة .
  - (ج) صناعة الغزل والنسيج .
  - (د) أراضي الحدائق والمروج .
- ٥ - إخضاع الاستيراد إلى أوغندا لنظام التراخيص .
- ٦ - تجميع الواردات في مخزن كبير ثم توزيعها على تجار التجزئة بواسطة الحكومة مع تسهيل عملية إقراض تجار التجزئة .
- ٧ - وضع حد أدنى للأجور في المزارع والمحلات والمصانع .
- ٨ - تكوين رصيد حكومى يسمى « الاحتياطي الوطنى » ويجمع من التبرعات والاشتراكات ويرصد لتعليم الشعب وإنشاء المدارس .



وتصف هذه الفترة الزايت هكسلي بقولها <sup>١١</sup> :

[ إن المثقفين يطلبون حكومة ديمقراطية ، وإن تشيع الأفكار والنظم الديمقراطية لتصبح أساس العلاقات الاجتماعية ، إن الجماعات السياسية ذات شعور أكيد ضد الإدارة المحلية وضد رئيس الوزراء وربما ضد الكاباكا نفسه . . . وهذا على الرغم من خطورة إظهار مثل هذه الآراء ] .

وتتكون أيضاً اتحاد أوغندا الأفريقي ورئيسه موسازي وأعلن عن أهدافه التي تلتخص في تنمية مصالح المواطنين الأفريقية ومخاربة العناصر الأجنبية في الصناعة مع توسيع وإثراء فكرة الديمقراطية وإيقاف تآتون الأراضي وتصنيع زراعتي القطن والبن وإنشاء بنك زراعي وتعاوني وتشجيع الجمعيات التعاونية ورعاية الحكومة لها .

وفي عام ١٩٤٩ عاد الكاباكا من كامبردج قبول بمظاهرات شعبية ضخمة وقدم له حزب الباتاكا واتحاد أوغندا الأفريقي وباقي المنظمات مذكورة عنوانها الآتي :

يعيش الكاباكا . . نحن نطلب الحرية . :

وتحتوي المذكورة على النقاط الآتية :

١ — إقامة حكومة ديمقراطية وأن ينتخب الأهالي الرؤساء وأعضاء اللوككو .

٢ — إقالة الحكومة الحالية .

٣ — حق الأفريقيين في حلج أوطانهم بحرية تامة .

٤ — حق الأفريقيين في الاتجار مع خارج أوغندا مباشرة بدون وسيط .

وعقب ثورة ١٩٤٩ حرمت الحكومة نشاط حزب الباتاكا واتحاد أوغندا الأفريقي واتحاد فلاحي أوغندا . ولذلك تكون حزب المؤتمر الوطني الأوغندي في أبريل ١٩٥٢ برئاسة موسازي ليبدأ الفراغ السياسي في الحركة التحريرية .

والمؤتمر حسب تانونه الاساسي منظمة ترغب في رفع عقبات الحماية السياسية والاقتصادية والثقافية لتصبح أوغندا دولة متبعة بالحكم الذاتي ومن ثم الاستقلال . ويهدف المؤتمر إلى لم شتات القبائل في وحدة وطنية ، كما أنه ينادي بسيطرة الأفريقيين على الاقتصاد الأوغندي ، وأن على الدولة الحامية إقرار مبدأ الحكم الذاتي .

ومن الأهداف أيضاً مبدأ التعليم العام والمساواة في الحقوق والواجبات وفي الامتيازات والمثوليت . وأعلن المؤتمر بقوة أن أوغندا دولة إفريقية وستظل إفريقية إلى الأبد .

وبموجب القانون أيضاً عضوية المؤتمر مفتوحة لكل الأجnas ، وعلى الرغم من ذلك لم ينضم إليه إلا الإفريقيون وكانت أغليتهم من الباجاندا ، وفي نهاية عام ١٩٥٣ كان حزب المؤتمر قد أفلح في تكوين شعب وفروع له في مختلف نواحي أوغندا . وألهب نشاط حزب المؤتمر وأعضائه ماتم بشأن السودان عام ١٩٥٣ وبدأ المرحلة الأخيرة في طريقه إلى الاستقلال . ولنا طالب المؤتمر بمبدأ الاقتراع العام والحكم الذاتي حالا .

وخلال أزمة الكاباكا ظهر حزب جمعية أوغندا المتحدة ونشط هذا الحزب ضد حزب المؤتمر وكان يمثل وجهة نظر الادارة الحكومية البريطانية وأيضاً ظهر خلال الأزمة ويهدا حزب جديد هو الحزب التقدمي بزعامة موليرا ، وهو حركة وطنية سياسية تحاول أن تفصل عن دائرة المؤتمرات إلى طاق الأحزاب .

#### ٣ - مركز بوجندا الخاص :

لاحظنا في الدراسة السابقة أن بوجندا تحتل مركزاً ممتازاً في أوغندا وعوامل تكوين هذا المركز المتعار من وجهة النظر البريطانية هي الآتي :

- ١ - بوجندا ذات دور تاريخي سابق على وصول البريطانيين .
  - ٢ - اعتناق عدد كبير من شعب الباجاندا للديانة المسيحية .
  - ٣ - الشعب على مستوى اجتماعي وفكري متقدم بالنسبة لباقي أجزاء المحمية ، وهذا أهل أفراد كثير من له لاحتلال مراكز إدارية ووظيفية في المديرية الثلاث الأخرى .
  - ٤ - ظهور زعماء ووزراء اطمان لهم السياسة البريطانية وتعاونت معهم .
- وبجانب هذه العوامل نجد من وجهة نظرنا الخاصة أن بوجندا احتلت مركزاً ممتازاً في تلويح الحركة الوطنية ونشوء المنظمات السياسية للأسباب الآتية :
- ١ - آثار كلية ماكيري وممارس الارماليات التبشيرية والبعوث الموفدة إلى أوروبا .
  - ٢ - تراء بوجندا الاقتصادية التي تبحاها باقي المديرية في المحمية .
  - ٣ - التقدم الفكري أظهر النشاط السياسي والفتاوي والتعاوني بوضوح في المحمية .

٣ - التقدم الفكرى أظهر النشاط السياسى والتقابى والتعاونى بوضوح فى المحمية .

٤ - محاولة الكاباكا والرؤساء المحافظة على سلطتهم وحكومتهم مضافا اليه آمالهم فى أن يصبحوا حكام أوغندا حينما تصل إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال فى فطلق الكومنولث .

٥ - شعب الباجاندا أرقى فى التطور الاجتماعى من غيره من باقى الشعوب والتجمعات القبلية فهو مهم باراز تقاليد وشر تاريخه ولفته والاستفادة من آثار الاحتكاك بالجمع الأوروبى .

ولا يمكن أن نتجاهل وجود اللوكيكو فى بوجندا وهو نوع من البرلمان الاقليمى الخاص بشعب الباجاندا وهذا اللوكسيكو نشأ عن تقاليد قديمة وفى نفس الوقت خضع للتطور تحت ضغط ونشوء العوامل الجديدة فى حياة الشعب مما جعله جزءا مستمرا من حياتهم لا مجرد أثر من آثار البعثات القديمة أو التاريخ الميت . وهذا ما جعله جزءا من المعركة السياسية التى خاضتها الأحزاب والمنظمات والتشكيلات السياسية التى أشرنا إليها من قبل .

وقد تكون اللوكيكو بعد اعلان الحماية على النحو الآتى :

(أ) وزراء الكاباكا الثلاثة أعضاء تحكم مناصبهم وهم رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الخزانة .

(ب) زعماء المراكز وعددهم ٢٦ مركزا أعضاء بحكم مناصبهم .

(ج) يمين الكاباكا من كل مركز ثلاثة أشخاص من الاعيان أو الكبار أى ٧٨ عضوا .

(د) للكاباكا الحق فى تعيين ست أشخاص من كل المملكة يرى ضرورة وجودهم فى المجلس .

ومهمة هذا المجلس هى مناقشة أمور المملكة ولهم حق التصويت على قراراتهم التى هى فى نفس الوقت غير ملزمة للكاباكا . وسنرى كيف تعرض هذا التشكيل للتغيير خلال أزمات بوجندا وثورتها .

أزمة ١٩٤٥ :

تدل الاضطرابات التى حدثت عام ١٩٤٥ على التقليل الاجتماعى فى أوغندا نتيجة

لأحداث الحرب وعوامل كثيرة مختزنة في نفس الشعب يختلف طبقاته . وأحد هذه العوامل هو زواج الملكة الأم ناماسول ( والدته الملك موتيسا الثاني الحالي ) من شخص عاوى بعد وفاة زوجها الملك . وتقضى التقاليد هناك بعدم زواج أرملته الملك نهائياً ، وهذا أثار التذمر ضد الهيئة الحاكمة عموماً خاصة بعد أن صرح أسقف أوغندا بأنه تلقى أوامراً من حكومة المحمية بعدم الامتناع عن عقد الزواج <sup>(١)</sup> .

وثانى هذه العوامل شكوى الفلاحين وصغار الملاك والعمال والمثقفين من عدم تمثيلهم في اللوكيو ولذا فصلهم دائماً مهذرة ، وطلبوا تعديل تشكيل البرلمان ، وصوبوا هجومهم على وزير المالية كرلوييا وسياساته الاقتصادية في الملكة .

وعقب زواج الملكة الأم عام ١٩٤١ استقال رئيس الوزراء ناسيروا وتولى رئاسة الوزارة وامالا ، واستمرت مطالبة الشعب بإقالة وزير المالية ، وظهرت في هذه الفترة شكوى البانتاكا وهيجان الشعب حينما طلبت حكومة المحمية من اللوكيو الموافقة على تعديل اتفاقية ١٩٠٠ حتى يسبح في الامكان نقل ملكية الاراضى لغير الافريقيين وبجأة غمر الاسواق كتاب ثورى هام اسمه « بوجندا الوطن الأم » ( Buganda NyaFe ) وفيه هجوم شديد على الاستعمار البريطانى ودعوه إلى الثورة لأن الوطن يتعرض للتهب والسرقة وأن الوطن الأوروبى على الأبواب وسوف يفعل في أوغندا مثلاً فعل من قبل في كينيا واتحادى وسط وجنوب إفريقيا .

وفي ١٥ يناير ١٩٤٥ بدأت الأزمة باضراب العمال في العاصمة يطلبون زيادة الأجور وتخفيض الأسعار وانتشر الاضراب وعجز رجال البوليس عن تحطيم الأحزاب أو إيقافه مما اضطر وزير المالية إلى الاستقالة وموافقة البرلمان على زيادة تمثيل الطبقات الشعبية على أن يتم انتخاب الأعضاء الجدد على درجتين ويبلغ عدد هؤلاء الأعضاء ٣١ عضواً .

وفي ١٥ فبراير هاجم رئيس الوزراء سياسة حكومة المحمية الخاصة بتعديل الاتفاقية في نفس الوقت الذى يعلم فيه أن الكاباكا يوافق على هذا الطلب وهذا اضطره إلى الاستقالة <sup>(٢)</sup> من منصبه وعاد لتولى المنصب ناسيروا الذى أجرى تعديلات مهمة في مناصب الرؤساء والزعماء والذى واثق على القانون الخاص بالتعديل ومن ثم أجازه المجلس .

(١) مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص

(٢) مسألة أوغندا - مرجع سابق ص ٢٢٤ - اتهمت الحكومة وامالا بالجنون وهكذا أرغم على الاستقالة .

وما أن تم هذا حتى قام أحد الأوغنديين باغتيال رئيس الوزراء فقامت الحكومة فوراً بالقبض على وامالا والأمير سونا وآخرين ونقمهم من أوغندا بدون محاكمة حيث ماتا في المنفى .

#### ثورة ١٩٤٩ :

هذه الثورة تمثل تجميع الأسباب غير المباشرة طوال المدة السابقة ثم انفجارها لأسباب سابقة ومباشرة (١) ، أما أسباب النوع الأول فهي :

١ - استقالة وامالا عام ١٩٤٥ بسبب مهاجمته قانون الأراضي السابق الإشارة إليه كما أن وامالا هاجم الأسقف سنيوارت رئيس الكنيسة الأوغندية حينما رغب في نقل الكنيسة لتتبع جمعية كنائس شرق أفريقيا .

٢ - بعد قتل ناسيروا تم القبض على وامالا والأمير سونا ونفيهما دون محاكمة وماتا في المنفى وما تردد من شائعات حول موتها العمد .

٣ - إصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض رقم ٢١٠ الخاص باتحاد شرق أفريقيا البريطانية الفيدرالي والصادر عام ١٩٤٧ ومخاوف الشعب من هذا الاتحاد وكراهيتهم له .

٤ - نشوء حزب الباتاكا وما قام به من تهيج سياسي وإرساله مندوبا يمثله في بريطانيا لعرض مطالب الشعب وهي إلغاء الكتاب الأبيض رقم ٢١٠ والمحاكمة العادلة للتنفيذ في بلادهم وإلغاء قانون الأراضي ١٩٤٥ وإن تتبع أوغندا وزارة الخارجية بدلا من وزارة المستعمرات إذ هي بحمة .

٥ - إذاعة الباتاكا عام ١٩٤٨ للاتفاق السري الذي تم عام ١٩٤٤ وبموجبه تنازل أسقف كنيسة أوغندا عن حقوق التعدين والتقيب في أراضي الكنيسة للحكومة الإنجليزية . وثار الأهالي وطالبوا باستقالة الأسقف وحفظ حقوق الأوغنديين في أراضيهم .

٦ - قرار البرلمان حل حزب الباتاكا وغيره من المنظمات السياسية عام ١٩٤٨ ،

---

(١) مسألة أوغندا - مرجع سابق - ص ٢٧٥ / ٢٨١ .

أما أسباب النوع الثاني فهي :

١ - موقف الكاباكا المتردد غير الحارم تجاه مطالب الباتاكا بشأن انخراط الشعب الرؤساء بدلا من تعيينهم وإقالة المتهمين منهم وإعادة المنفيين .

٢ - مطالب المزارعين الأفريقيين ببيع محاصيلهم مباشرة للتجار بدلا من بيعها للحكومة بأسعار تحددها هي ، وعبر عن هذه المطالبات اتحادات الفلاحين والجمعيات التعاونية إذ جمعوا أموالا لإقامة محلي قطن خاص بالأفريقيين وتماثلوا مباشرة مع تجار القطن ليبيعهم وتصديره ، ولكن الحكومة رفضت هذا فلما تظلموا للكاباكا لم يفعل شيئا وعاقبت حكومة المحمية من باع منهم قطنه للتجار مباشرة .

٣ - انعقاد البرلمان عام ١٩٤٩ بالرغم من مطالبة الباتاكا عدم عقده إلا بعد زيادة عدد أعضائه المنتخبين وأن يكون انخراطهم على درجة واحدة ، وتظاهروا مرارا للكاباكا ، وأخيرا أنفروه بأنهم سينعون انعقاد البرلمان ما لم تجب مطالبهم ، وعلى هذا تم اعتقال كيجونجو وحكم عليه بالسجن مدة ستين .

٤ - جمع الشعب في كيبالا أمام قصر الكاباكا ومقر اللوكيكو . وجاءت السيدات والأطفال والعائلات وأقاموا في الشوارع بطعامهم وفراشهم وأعلنوا عدم انسحابهم من الشوارع إلا بإجابة مطالبهم . وأطلق البوليس عليهم الرصاص وسقط الكثيرون قتلى وتفرق المتظاهرون في الشوارع وفي المنازل حتى انتشر السلب والنهب واشتعلت الحرائق وتمثلت المواصلات وعم الظلام المدينة نتيجة لقطع أسلاك الكهرباء وأنايب المياه .

وعاشت بوجندا كلها في رعب إذ انتشر الاضطراب والثورة والحرائق إلى كل المدن واشتعلت النيران في المزارع وأعلنت حالة الطوارئ واستقدمت الحكومة قوات البوليس والجيش من كينيا لقمع الثورة .

وبدأت سلسلة من الاعتقالات والمحاكمات وتم الحكم على كثيرين بالسجن .

#### أزمة الكاباكا ١٩٥٣ :

على الرغم من انتهاء الثورة فإن آثارها وعواملها ظلت دافئة كامنة في بوجندا ، وبدأ الكاباكا يقابل الثورة في منتصف الطريق ومنذ أوائل ١٩٥٣ وهو يوافق على تعديل تشكيل البرلمان وزيادة عدد المنتخبين حتى أصبح عدد الرؤساء فيه أقلية ، وزاد عدد الوزراء إلى ست وكان الكاباكا يعرف رأى اللوكيكو باستمرار قبل أن يعين وزراءه . وزادت سلطات حكومة بوجندا في شؤون التعليم والزراعة .

وفي نفس الفترة كانت بوجندا جزءاً من بحية أوغندا التي تضم نحو الحكم الذاتي كوحدة واحدة وظهر هذا في تغييرات متتالية في تشكيل المجلس التشريعي والتفويض . وفي يوليو ١٩٥٣ صرح وزير المستعمرات البريطاني بأن حكومة صاحبة الجلالة تريد مبدأ اتحاد شرق إفريقيا البريطانية وتعمل من أجل إتمامه وتتخذ ترتيبات معينة لذلك .

واستفسر رئيس وزراء بوجندا من حاكم المحمية سير اندرو كوهين عن التصريح ونية الحكومة لأن التصريح أثار قلقاً واسعاً وأوجد ظاهرة علم الثقة وأصبح يهدد العلاقات الطيبة بين بريطانيا وشعب الباجاندا . وعلى الرغم من أن الحاكم طمأنه بأن الخطبة لا تعني تغييراً في السياسة البريطانية في الحال وأن هذا التغيير مشروط برغبة الرأي العام الأوغندي .

ولكن الرأي العام كان قد أعلن تفرده الصريح وبدأت الأحزاب تعارض وأهمها حزب المؤتمر الوطني إذ دعا إلى اجتماع كبير أدان فيه هذا القرار وأعلن معارضته له ودعا إلى انسحاب أوغندا من الجمعية المركزية الخاصة بالمناطق الثلاث ولجنة المندوب السامي ، وقدم ملتصقاً برأي الشعب للكاكاكا ورئيس وزرائه واللوكيكو يطلب فيه فصل مستقبل بوجندا عن بحية أوغندا وأن تصبح شئون بوجندا من إختصاص وزارة الخارجية البريطانية وألا تخضع بوجندا لنشاط المجلس التشريعي للمحمية كلها .

وأيد الكاباكا ووزرائه والمجلس رأى الشعب والأحزاب وأعلنوها صريحة وقامت مفاوضات بين الكاباكا والحاكم انتهت بنزاع بينهما استند فيه كل منهما إلى إتفاقية ١٩٠٠ وأخيراً قام الحاكم بإعلان خلع الكاباكا ووضع في طائرة إلى خارج أوغندا في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ (١) .

ونار الرأي العام كله في بوجندا وازدادت ثورتهم حينما أصدرت الحكومة البريطانية بياناً يعلن أن الكاباكا حاكم إقطاعي أوتوقراطي الزعة وأنه فقد روح التعاون مع بريطانيا طبقاً لنص الاتفاقية ودعا البيان الشعب إلى الهدوء . وأصدر المجلس بياناً ينفي فيه اتهام بريطانيا للكاكاكا بعدم التعاون وطالب برجوعه حيث أن تصرفه كان منسياً مع رأى الشعب والبرلمان .

(١) تكوين أوغندا الحديثة - مرجع سابق - ص ٢٦٥ / ٢٧٥ .

هل ستفقد أفريقيا - مرجع سابق - ص ٩٥ .

ونار حزب المؤتمر وطالب بعودة الكاباكا وأرسل منطوييه إلى إنجلترا لعرض قضية الكاباكا على البرلمان الإنجليزي ودعا إلى بدء عصيان مدني ومقاطعة تجارية ضد الانجليز ودعمت رابطة نساء بوجندا إلى يوسي حداد وبكاء وحزن واستجاب لمن كل الشعب والعائلات ، وحاول الانجليز تهدئة الموقف ففضلوا فأعلنوا حالة الطوارئ وأصدروا قوانين ضد الصحافة والتجهر والتجهر في غاية القسوة . وما أن جاء عام ١٩٥٤ حتى كانت جميع العلاقات المتبادلة بين بريطانيا وبوجندا قد انهارت نهائياً وحاولت بريطانيا إقامة ملك جديد فرض الشعب والمجلس نهائياً .

وأخيراً بعد صراع سياسي في داخل البرلمان الإنجليزي قبلت الوزارة البريطانية ارسال خير برهاني محاميد بالنسبة للنزاع ليتشاور مع المجلس في بوجندا وحكومة المحمية حول الاصلاحات المستوربة لحل الموقف . واختارت الحكومة البريطانية السير كيث هانكوك أستاذ علاقات الكومنولث في جامعة لندن . ووافقت على أن يختار اللوكيكو لجنة من ثلاثة أفراد لمقابلة الخير وعرض وجهة نظر بوجندا واختار المجلس اللجنة من دكتور رالف باش ودكتور كاليبالا وهو أوغندي يقيم في الولايات المتحدة وثالثا من بوجندا ذاتها . ولكن الحاكم رفض اعتماد هذه اللجنة بحجة أن الأولين لا يمثلان شعب الباجندا .

وأخيراً تألفت اللجنة وتم الاتفاق على مقترحات معينين عرضها الخير على الحكومة وأخيراً قررت عودة الكاباكا بشروط تضمنتها الاتفاقية التي أشرنا اليها من قبل وهي اتفاقية ١٩٥٥ ونص الاتفاقية على أن يكون قبول اللوكيكو لها جملة أو يرفضها جملة فإذا قبلها أصبح من حقه تعيين كاباكا جديد أو عودة موتيسيا الثاني .

ووافق اللوكيكو على الاتفاقية بأغلبية ٧٧ عضوا من جملة الأعضاء الحاضرين وعندهم ٨٥ عضوا . ونص قرار الموافقة على أن أوغندا دولة أفريقية .

وبهذه المناسبة نذكر أنه لما قررت عودة الكاباكا على أساس اتفاقية ١٩٥٥ عارضها حزب المؤتمر الوطني وطالب بالحكم الذاتي حالا .

### ٣ - مستقبل أوغندا :

أن ما سبق عرضه من الدراسات يؤكد الحقائق الآتية :

١ - أن أوغندا فعلا على طريق الحرية وأنها ستصل يوما أعتقد قريباً إلى نهاية هذا الطريق .



٢ - هذه النهاية ستكون الاستقلال في نطاق الكومنولث .

٣ - ان استسلام لبريطانيا لهذه النهاية لن يكون سهلا وسبب هذا أن مصالحا الاقتصادية المستمرة في أوغندا كبيرة جدا وتمثل في مشروعات القوى المائية والكهربائية وفي المزارع وفي المحصولات والمواد الأولية .

٤ - ان في يد بريطانيا سلاحا مهما ضد الحركة الوطنية وهو طبيعة اتقسام الحمية إداريا الى أربع مديريات ولهذا فحين نرى نحو الحركة الوطنية كيرا ومتسعا في بوجندا ويقل نسبيا في المديريات الأخرى وأحيانا ينعدم في بعض المناطق القبلية المتأخرة .

٥ - ستظل بريطانيا متمسكة بمشروعها الخاص باتحاد شرق أفريقيا البريطانية كما أنها تحاول إثارة جنوب السودان ومشاكله بفيه ضمه إلى أوغندا لسبب بسيط هو خلق متاعب ومشاكل جديدة للحركة الوطنية الأوغندية تصيبها بالتأخر والتصدع كما تعطل قوة السودان وعوده التحررى في شعوب وادى النيل وفي القبائل المسلحة في المناطق المجاورة له .

٦ - ان شكل حكومة أوغندا المستقلة لن يكون سهلا لأن هناك الكاباكا وماوك آخرين لا يرضون بالتبعية له بل يقفون موقف المساواة وينطبق هذا على الحكومات والرؤساء والزعماء .

٧ - مشكلة الهنود تصعد ما لم يقف هؤلاء نهائياً مع الحركة الوطنية الأفريقية ضد الاستعمار وأشك كثيراً في هذا خاصة لموقف طائفة الخريجة أتباع أغاخان .

٨ - استقلال أوغندا بأى شكل سيفعل فعل الديناميت في كينيا وتنجانيقا والأفريقيين المضطهدين في اتحاد وسط إفريقيا . غير أن تأثيره في الكونغو سيسلس بعد زمن طويل نظراً لظروف الكونغو الخاصة .

## المراجع العربية

- ١ - إبراهيم رؤفاته ( دكتور ) الجغرافيا البشرية لحوض النيل - القاهرة ١٩٥٦
- ٢ - الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل - القاهرة ١٩٥٥
- ٣ - حسن إبراهيم حسن ( دكتور ) : انتشار الاسلام والعروبة فيما بين الصحراء الكبرى - القاهرة ١٩٥٧
- ٤ - حسن جلال العروسي وآخرين ( ترجمة ) : في داخل افريقيا - القاهرة ١٩٥٧
- ٥ - حسين مؤنس ( دكتور ) : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٣٨
- ٦ - عبد الفنى الجهمس وحسنى عيد : افريقيا للافريقيين - القاهرة ( تاريخ غير معروف ) .
- ٧ - عبد الفنى خلف الله : مستقبل افريقيا السياسى - القاهرة ١٩٥٧
- ٨ - عبد القادر حمزة ( ترجمة ) : صحوة افريقيا - القاهرة ١٩٥٦
- ٩ - عبد الملك عوده ( دكتور ) : ( ١ ) استقلال غانة فى نطاق الكومنولث القاهرة ١٩٥٧ ، ( ب ) الحركة الوطنية فى نيجيريا - القاهرة ١٩٥٧
- ١٠ - عجاج نويهض والامير شكيب اوسلان ( ترجمة ) : حاض العالم الاسلامى - اربعة اجزاء - القاهرة ١٩٣٣
- ١١ - عزة النص ( دكتور ) : احوال السكان فى العالم العربى - القاهرة ١٩٥٥
- ١٢ - على ابراهيم عبده ( دكتور ) : المناسفة الدولية فى اعالى النيل - القاهرة ١٩٥٨
- ١٣ - عمر طوسون ( الامير ) : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها - ثلاثة اجزاء - القاهرة ١٩٣٧
- ١٤ - محمد صبرى ( دكتور ) : الامبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر - القاهرة ١٩٤٨
- ١٥ - محمد فؤاد شكرى ( دكتور ) : الحكم المصرى فى السودان - القاهرة ١٩٤٧
- ١٦ - نبيه فارس البطيكي ( دكتور ) : تاريخ الشعوب الاسلامية - خمسة اجزاء - بيروت ١٩٤٨

## المراجع الاجنبية

- AARONOVITCH (S. & K.): "Crisis in Kenya", Lawrence and Wishart, London 1947.
- ALFORD (O. J.): "Hope in Africa", Herbert Jenkins Ltd., London 1962.
- BARTLETT (V.): "Struggle for Africa", Fr. Muller, London 1968.
- BATTEN (T.): "Problems of African Development", 2 vol., Oxford Univ. Press, London 1964.
- BUELL (R.): "The Native Problem in Africa", 2 vol., Macmillan Co., New York 1928.
- CAMPBELL (A.): "The Heart of Africa", Longmans Green & Co., London 1954.
- CARR. (E. H.) "Nationalism", Oxford Univ. Press, London 1969.
- CARY (J.): "The Case for African Freedom", Secker and Warburg, London 1944.
- COUPLAND (R.): 1. "East Africa and its invaders", Oxford Univ. Press, London 1988. 2. "Exploitation of East Africa", London 1989.
- CROOKER (W.): "Self Government for the Colonies", George Allen and Unwin, London 1949.
- DAVIDSON (B.): 1. "The New West Africa", G. Allen and Unwin, London 1958. 2. "The African Awakening", London 1955.
- DOBBS (M.): "Studies in Development of Capitalism", G. Routledge and Sons, London 1946.
- DUTT (R. P.): "The Crisis of Britain and British Empire", G. Lawrence and Wishart Ltd., London 1958.
- ELIOT (Sir ch.): "The East Africa Protectorate", E. Arnold Ltd., London 1905.
- EVANS (J.): "The British in Tropical Africa", Oxford Univ. Press, London 1929.
- FARSON (N.): "Last Chance in Africa", Harcourt B. & Co., New York 1950.
- FAWZI (S.): "The Labour Movement in the Sudan", Oxford Univ. Press London 1967.
- FITZGERALD (W.): "Africa: A Social, Economic and Political Geography" Methuen and Co. Ltd., London 1955.
- FRANKEL (S. H.): "Capital Investment in Africa", Oxford Univ. Press, London 1988.
- GRUNTHERR (J.): "Inside Africa", Hamish Hamilton, London 1955.

- HAILBY (Lord):** 1. "Native Administration in the Br. African Territories", Part I, H. M. Stationary Office, London 1950. 2. "An African Survey (Revised)", Oxford Univ. Press, 1957.
- HAINES (G.) (editor):** "Africa-Today", The Johns Hopkins Press, Baltimore 1955 U.S.A.
- HERTSLBY (E.):** "The Map of Africa, by Treaty", 3 vols., London 1909.
- HODGKIN (T.):** "Nationalism in Colonial Africa", Fr. Muller Ltd., London 1956.
- H. M. STATIONARY OFFICE:** 1. Reports of the Commission on Closer Union of the Dependencies in Eastern and Central Africa, London, 1929.  
2. Informations on non-self governing territories, London 1948.
- HUXLEY (E.):** "A Journey through East Africa", Chatto and Windas, London 1948.
- HUXLEY (E.) and PERHAM (M.):** "Race and Politics in Kenya", Faber and Faber Ltd., London 1944.
- INGHAM (K.):** "The Making of Modern Uganda", G. Allen and Unwin Ltd., London 1952.
- JEOLSON (F. S.):** "The Tanganyika Territory", Fisher Unwin Ltd. London 1920.
- JOHNSON (J. C.):** "African Glory", Watts & Co., London 1965
- JOHNSTON (H.):** 1. "The Uganda Protectorate", 2 vols. Hutchinsons, London 1902. 2. "A History of the Colonization in Africa", Cambridge Univ. Press, London 1918.
- KARTUN (D.):** "Africa ... Africa", Lawrence and Wishart, London 1964.
- KELTIE (J. S.):** "The Partition of Africa", Edward Stanford, London, 1895.
- KENYATTA (J.):** "Facing Mount Kenya", Secker and Warburg, London 1953.
- KILSEN (M.):** "Land and Politics in Kenya", The Western Political Quarterly, University of Utah U.S.A., September 1957.
- LENGER (W.):** "The Diplomacy of Imperialism", New York 1951.
- LEAKNY (L.):** "Mau Mau and the Kikuyu", Methuen & Co. Ltd., London 1952.
- LEGUM (C.):** "Must we Lose Africa", W. H. Allen & Co. London 1965.
- LUCAS (C.):** "The Partition and Colonization of Africa", Oxford Press, London 1922.
- LUGARD (F. D.):** "The Rise of our East African Empire", 2 vols., W. Blackwood and Sons, London 1898.

- MACMILLAN (W.): "Africa Emergent", Faber and Faber, London 1968.
- MAIR (L. P.): 1. "Native Policies in Africa", Rontledge and Sons, London 1966. 2. "An African People in 20th Century", Rontledge and Sons, London 1948.
- MASON (Ph.): "An Essay on Racial Tension", Royal Institute of International Affairs, London 1964.
- MENKKE (O.): "Report of Africa", Ch. Scribner's Sons, New York 1964.
- MOON (T. P.): "Imperialism and World Politics", Macmillan Co., New York 1947.
- MUKERJEE (R.): "The Problem of Uganda", Academie Verlag, Berlin 1966.
- OLDHAM (J. H.): "New Hope in Africa", Longmans and Green Co., London 1966.
- PADMORE (G.): 1. "Africa Britain's Third Empire", Dennis Dobson Ltd. London 1948. 2. "Pan-Africanism or Communism", Roy Publishers, New York 1966.
- PEARCY AND FIFIELD: "World Political Geography", Thomas Crowell Co., New York 1961.
- PREHAM (M.): "Africans and British Rule", London 1949.
- RICHMOND (A.): "The Colour Problem", Penguin, London 1966.
- ROSCOE (J.): "25 Years in East Africa", Cambridge Univ. Press, London 1921.
- SCHWEINFURTH (G.): "Emin Pasha in Central Africa", London 1888.
- SEKUMA (D. K.): "Matter of the Moment", Kampala 1948.
- SIMMONS (J.): "From Empire to Common Wealth", Oldham Press, London 1949.
- SPEKE (J. H.): "Journal of the Discovery of the Sources of the Nile", Everyman's Library, London 1922.
- STAMP (D.): "Africa: A Study in Tropical Development", John Willey and Sons Inc., New York 1968.
- STEIN BERG (S.): "The Statesman's Year Book", Macmillan Co., London 1966.
- STILLMAN (C.) Editor: "Africa in the Modern World", University of Chicago Press, Chicago 1966.
- THOMAS (H.) and SCOTT (R.): "Uganda", Oxford Univ. Press. London 1968.
- THOMAS (H.) and SPENCER (A. B.): "History of Uganda Land", Entable 1968.

UNESCO: "Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South the Sahara", Imp. Central, Lausanne 1966.

U. N.: 1.—Review of Economic Activities in Africa, 1950-1954.

2.—Economic Development in Africa, 1954-1955.

3.— " " " " " 1955-1956.

4.—Demographic Year Book, 1958.

WALLBANK (T. W.): "Contemporary Africa", D. Van Nostr and Co. Inc., New York 1956.

WISORHOFF (H.): "Colonial Policies in Africa", University of Pennsylvania Press, U.S.A. 1944.

WELSH (A.) Editor: "Africa South the Sahara", Oxford Univ. Press, Capetown 1961.

WESTERMANN (D.): "The Africa Today and Tomorrow", Oxford Univ. Press, London 1949.

WHITBY: "Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances which Occured in Uganda during January 1945", Entebale Uganda 1945.

WIGHT (M.): "The Development of the Legislative Council", Faber and Faber Ltd., London 1945.

WILD (J. V.): "The Story of Uganda Agreement", Macmillan Co., London 1967.

WOOLF (L.): "Empire and Commerce in Africa", New York 1920.

## نظرية هكشر - أولين في التجارة الخارجية

The Heckscher-Ohlin Doctrine

للدكتور - فؤاد هاشم عوصه

قسم الاقتصاد - جامعة القاهرة

تطورت نظرية التجارة الخارجية في سنوات الثلاثين على يدى الاقتصادى السويدى برتيل أولين Bertil Ohlin وكان لكتابته الذى نشره فى سنة ١٩٣٣ تحت عنوان Inter-regional and International Trade والذى عم فيه المبادئ التى درسها له أستاذه هكشر أثر كبير فى خلق نظرية « جديدة » تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يجوز وكيف فصل إلى حالة توازن .

فالنظرية الكلاسيكية التقليدية للتجارة الخارجية وهى التى تتخذ نظرية العمل للقيمة Labour theory of value أساساً لها تص فى الحالة المبسطة التى تقرض وجود سلعتين يعامل بهما فى التجارة ويتم التعامل فهما بين دولتين اثنتين فقط - نص على أن الدولة (٢) تاجر فى السلعة (س) مع الدولة (ب) فى مقابل السلعة (ص) لأنها تستطيع أن تنتج السلعة الأولى مقارنة بالسلعة الثانية بنفقة عمل أقل مما تستطيعه الدولة (ب) . ولم تحاول نظرية النفقات النسبية هذه بصورتها الكلاسيكية Classical Comparative cost theory أن تفسر لنا بدقة كافية لماذا تختلف هذه النفقات من بلد لآخر واكتفت بأن اعتبرت ضمناً implied أنها تعكس اختلافاً فى أنواع المهارة والجهد نتيجة للتخصص والمران الوافر أو أنها تنشأ نتيجة لعوامل ذاتية خاصة بكل بلد كأن تكون عوامل طبيعية تفضى على بلد معين مزايا كامنة تمكنها من إنتاج سلعة ما بكفاية أكثر الخ .

وقد ظلت هذه النظرية الكلاسيكية فى مجموعها كما هى بالرغم من كتابات عدد من الاقتصاديين المحدثين أمثال هابرلر الذى حاول أن يستعيز عن نظرية النفقات النسبية بنظرية الفرصة المضيعة<sup>(١)</sup> ( opportunity cost ) أو ليونتييف الذى أدخل على

(١) انظر G. Haberler : The Theory of International Trade, ch. XII

دراسة نظرية التجارة الخارجية أدوات التحليل الاقتصادي الباريتية (paretian) وهي منحنيات السواء<sup>(١)</sup> إلى أن جاء أولين فافتقد النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لأسباب اختلاف النفقات النسبية واعتمدها على نظرية العمل للقيمة . وعاب عليها اهتمامها الكبير باختلاف درجات الكفاية أو أنواع المهارة (different "qualities" or degree of "effectiveness" داخل العامل الواحد من عوامل الإنتاج بينما أن الاختلاف الأكبر يقع في الكميات (quantities) للتوافرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج بين البلاد المختلفة ولهذا فهو يبنى نظريته على أساس أن قيام التجارة الدولية يفسره اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج (different factor endowments) بين البلاد المختلفة وأن هذا يذبح البلاد إلى تصدير السلع التي تحتاج في إنتاجها إلى نسبة أكبر من عوامل الإنتاج المتوافرة .

فهو يقول (ص ١١ من كتابه) أن بلدا ما قد تملك حديدا وفخا بكميات كثيرة ولكنها لا تملك من الأرض الصالحة لزراعة القمح إلا مساحة ضئيلة بينما أن بلدا آخر قد تملك مساحة شاسعة من الأراضي الصالحة لزراعة القمح بينما هي لا تتمتع بوفرة في مناجم الفحم والحديد ، ومن الواضح أن البلد الأولى ستكون أكثر صلاحية لإنتاج الحديد بينما أن الثانية تكون أكثر صلاحية لزراعة القمح أى أن نسب توافر عوامل الإنتاج في بلد ما هي التي تحدد نوع السلع والصناعات التي تناسبها أكثر من غيرها .

ثم هو يعود فيضيف إلى ذلك قوله (ص ١٢) أن اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج بين البلاد المختلفة يعنى أن كل بلد سينتج السلع التي تحتاج إلى نسب كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة فيها ولكن هذا لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة بين هذه البلاد المختلفة التي تختلف فيها نسب توافر عوامل الإنتاج ولو أنه يفسر لنا لماذا نتوقع أن تنتج هذه البلاد سلعا مختلفة . فالسبب المباشر لقيام التجارة الدولية ليس اختلاف أو تساوى نسب عوامل الإنتاج ولكنه إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بنقطة أقل مما لو انتجت محليا . وعليه فلتفسير سبب قيام التجارة الدولية علينا أن نقصر لماذا يؤدي اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج إلى اختلاف التكاليف التقوية والأسعار للسلعة الواحدة بين البلاد المختلفة . ولكي يثبت أولين وجود هذه الاختلافات في الأسعار يقول إن الأسعار في أى بلد

(١) أنظر مقاله المشهور في AEA: Readings in the theory of International Trade.



تحدد في النهاية بالطلب عليها وإمكانيات إنتاجها في الداخل أى على أربعة عوامل :

١ - مطالب ورغبات المستهلكين ( tastes function ) :

٢ - شروط ملكية عوامل الإنتاج وهي التي تؤثر على دخول وطلب المستهلكين .

وهذان العاملان يكونان جانب الطلب ، ثم :

٣ - المعروض من عوامل الإنتاج .

٤ - الشروط الفنية للإنتاج Physical conditions of production وهي التي

تحدد نسب امتزاج عوامل الإنتاج أو باختصار دالة الإنتاج وهي التي يدي أولين أنها واحدة Same في كل أنحاء العالم .

“These conditions — the natural and unchanging properties of the physical world *which are everywhere the Same* — determine the combination of productive agents, i.e., the technical process, with due consideration of their Prices ... (p. 14)

ثم يصل أولين إلى النتيجة التالية وهي أن اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج يؤدي إلى اختلاف نسب أسعار السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها بين البلاد المختلفة ما دامت دوال الأذواق واحدة ( أى أن أذواق المستهلكين يشترط تماثلها لسريان النظرية ) . وما دامت أيضاً دوال الإنتاج ( أى الشروط الفنية التي تحدد نسب امتزاج عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة معينة ) واحدة بين البلاد المختلفة وهذا شرط افترض أولين توافره كما بينا أعلاه . أما الشرط الأول الخاص بأذواق المستهلكين فإن تحقيقه ضرورى لأن كميات السلع التي تنتج داخل كل بلد توقف في غياب التجارة الدولية على ميول وأذواق المستهلكين المحليين فإذا اختلفت هذه الميول بين البلاد المختلفة كأن تكون في أحدها [ التي يتوافر فيها عنصر الأرض الصالح للقمح ويندر عنصر رأس المال ] ميالة إلى طلب القمح أكثر من طلب الآلات مثلا مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر الأرض وهو العنصر المتوافر بكثرة بينما في الأخرى [ حيث يتوافر رأس المال ولا يتوافر عنصر الأرض الصالح للقمح ] ميالة إلى طلب الآلات عن القمح بحيث يزيد الطلب على عنصر رأس المال زيادة تعوض الوفرة النسبية فيه فيقل انخفاض أسعار القمح بالنسبة للآلات ( يرتفع سعر القمح وبالتالي الأرض وينخفض سعر الآلات وبالتالي رأس المال ) في البلد الأولى ويقل ارتفاع أسعار القمح بالنسبة للآلات في البلد الثانية ( ينخفض سعر القمح وبالتالي الأرض ويرتفع سعر الآلات

وبالتالى رأس المال) وبذلك يعرض اختلاف الأنواع اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج ولا تقوم التجارة الدولية . أما إذا كانت الفروق فى الأنواع غير كافية لى تقوم بهذا التعويض الكامل للاختلاف فى نسب توافر عوامل الانتاج فيجب أن نتوقع وجود اختلاف فى الأسعار مما يؤدى إلى قيام التجارة الدولية تبعاً لنظرية أولين .

وثمة عامل آخر يذكره أولين كسبب قد يمتنع قيام النظرية وهو وفورات الانتاج الكبير فقد تقوم التجارة بين بلدين يمتعان بنفس نسب توافر عوامل الانتاج إذا كانت السوق الداخلية فى أحدهما كبيرة بحيث يزيد الطلب على سلعة ما زيادة كبيرة تسمح بقيام صناعة كبيرة تمتع بوفورات الحجم الكبير وبالتالي تنخفض أسعارها عن أسعار مثيلاتها فى النول الأخرى وحينذاك تقوم التجارة .

غير أن نظرية « نسب عوامل الانتاج » ( Factor proportions theory ) كبديل للنظرية الكلاسيكية تواجه بعدة انتقادات شديدة تكاد تهدمها أو على الأقل تثير الشك فى مدى انطباقها على البلاد المتقدمة (هنا أن نؤكد هنا أننا نعبر نظرية التجارة الخارجية كما قدمها لنا الاقتصاديون الكلاسيك نظرية خاصة لا تنطبق إلا على ظروف البلاد الصناعية المتقدمة بالرغم مما تلعبه النظرية الكلاسيكية من عموميتها وشمولها . ولهذا فنستفقد هذه النظرية سواء فى صورتها الكلاسيكية أو فى الصورة التى قدمها لنا أولين باعتبارها هذا أى فى مدى انطباقها وتفسيرها لآحوال التجارة الخارجية على هذه البلاد فقط) .

وأول نقد توجهه لنظرية أولين هو أنها ليست امتداداً طبيعياً للمبادئ التى وضعها هكشر . فقد ذكرنا فى بداية هذا الجزء أن نظرية أولين تمتد جذورها إلى كتابات أستاذة السويدي هكشر ( Eli Heckscher ) الذى ضمن آراءه — التى بنى عليها أولين فيما بعد نظريته — فى مقال بالسويدية نشر فى سنة ١٩١٩<sup>(١)</sup> .

غير أن الآراء التى نشرت فى هذا المقال فى ذلك الحين لم تأخذ نصيبها من الاهتمام من الاقتصاديين الأنجليز والأمريكان بسبب حاجز اللغة . ولم تترجم هذه المقال وتشر الأنجليزية إلا فى سنة ١٩٤٩

---

(١) "The effect of Foreign Trade on the Distribution of Income", *Ekonomisk Tidskrift*, XXI (1919), reprinted in translation from the Swedish language to English in Readings in the theory of International Trade".

وهذا النقد الذى نوجهه قد يطبع نظرية أولين بقصور تميز به بينما أن الصورة الكلاسيكية للنظرية سليمة منه . فالنظرية التى يتأدى بها أولين تقصر تفسير الاختلافات فى أسعار السلع وبالتالي فى الزايات النسبية التى تتجمع بها البلاد المختلفة على اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج أى على اختلاف الكميات Quantities التى توافر بها هذه العوامل ، وهو لا يعير أهمية إطلاقاً للفروق النوعية Qualitative differences التى تميز بها عوامل ، الإنتاج « الطبيعية » كالأرض والعمل ، وهى الفروق التى بنيت على أساسها الصورة الكلاسيكية للنظرية كما ذكرنا من قبل والتى تعتمد على نظرية العمل للقيمة وعلى اختلاف درجات المهارة المختلفة بين العمل فقد افترضت الصورة الكلاسيكية للنظرية — وذلك للتبسيط — وجود عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو العمل وبنت نظرية التفاضل النسبية على هذا الأساس ، ووضح أن هذا الفرض كان سبباً فى أن الاقتصاديين الكلاسيك اضطروا إلى تجاهل أو تناسى الآثار التى تنجم عن وجود أكثر من عامل واحد من عوامل الإنتاج مثل اختلاف نسب توافر هذه العوامل « العديدة » بين البلاد المختلفة ماداموا قد بنوا تحليلهم على أساس علم وجود « عوامل عديدة » بل « عامل واحد » من عوامل الإنتاج ولكنهم أكدوا أهمية وجود اختلافات بين أنواع العمل . ولهذا نجد تاوسيج Taussig مثلاً يجعل هذا العنصر وهو وجود اختلافات بين أنواع العمل عنصراً أساسياً فى تفسير درجات التفاضل المختلفة التى تميز بها الدول . كما أن هكشر المؤسس الفعلى لنظرية أولين لا يفضل أهمية الاختلافات فى « النوع » فهو يقول :

« يجب علينا أن نؤكد أن كلمة « عامل من عوامل الإنتاج » لا تشير فقط إلى عوامل الإنتاج فى أوسع معانيها كالأرض والعمل ورأس المال مثلاً ولكن للانواع المختلفة أيضاً من كل من هذه العوامل . وعلى هذا فعدد عوامل الإنتاج عدد غير محدود . فالتجارة الدولية قد تنشأ نتيجة لحسوبة معينة فى قطعة أرض فى بلد من البلاد بمقارنتها بالبلاد الأخرى أو لمهارة خاصة فى أفراد مجتمع معين تماماً مثلما هى تنشأ نتيجة لوفرة عامل « الأرض » عموماً أو عامل « العمل » عموماً وعلى هذا فعلىنا أن نذكر دائماً أننا حين نقارن أسعار نفس عامل الإنتاج بين البلاد المختلفة فإن المقارنة تشير دائماً إلى نفس « النوع » same quality من عامل الإنتاج ( ص ٢٧٩ المرجع السابق Heckscher ) .

ولا ينس هكشر أن يضيف فى معرض حديثه هذا إلى أن عامل الإنتاج الوحيد

الذى لا توجد فيه مشاكل اختلاف النوع هو رأس المال « الحر » أى غير المفرق في أصول ثابته أو متداوله أو سائلة وبعبارة أخرى المدخرات .

ومن الطريف أن هذه الفقرة الهامة في تحليل هكشر والتي يمكن اعتبارها اعترافاً بأهمية الجانب الكلاسيكي من نظرية التفاضل النسبية (qualitative approach) جاءت مباشرة بعد الفقرة التى وضع فيها نواة نظرية « نسب عوامل الانتاج » والتي جاءت في ص ٢٧٨ من المرجع السابق ذكره .

وكانه بذلك يضيف هذا التحفظ أو هذا الاحتياط في مكانه المناسب ليؤكد أهمية ربط الدراسة النوعية الكلاسيكية مع الدراسة الكمية الأولينية (نسبة إلى أولين) وخشية أن تحول نظريته على أنها استبعاد للصورة الكلاسيكية التى تؤكد أهمية دراسة الاختلاف في درجات الكفاية والنوع لنفس عامل الانتاج بين البلاد المختلفة وخشية أن تؤخذ على أنها إحلال صورة جديدة تؤكد أهمية دراسة الاختلاف في الكميات (نقط) المتوافرة من عوامل الانتاج محل الصورة القديمة .

غير أن أولين عندما يشرح لنا هذه الصورة من نظرية هكشر ويضيف عليها ويحوها لتتخذ شكل نظرية عامة واضحة المعالم مكتملة الأجزاء نجده لا يربط — كما كان يجب أن يفعل — بين الصورة الكلاسيكية وبين الصورة « الهكشرية » في نظرية عام موحدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية بأنها وجود اختلاف كمى واختلاف نوعى (relative quantitative and qualitative differences) أى وجود اختلاف بين نسب توافر « كميات » عوامل الانتاج من ناحية وكذلك وجود اختلاف نسبي في درجات أو أنواع نفس عامل الانتاج من بلد لآخرى بل يرفض قبول الصورة الكلاسيكية للنظرية بحجة أنها مبنية على نظرية العمل للقيمة ويحاول أن يحل محلها نظريته الجديدة المبنية على الاختلاف في الكميات المتوافرة من عوامل الانتاج من بلد لآخرى . وسرى من دراساته للأستاذ ليونتيف (Leontief) وهو أحد من أدلوا بدلوهم في هذا المضمار أنه عندما حاول أن يطبق نظرية أولين على العالم الواقى وجد أن التجارة الخارجية بالطريقة التى تم بها فعلا بين البلاد المختلفة لا تتفق مع نظرية أولين ولا يمكن أن تستعمل هذه النظرية في تفسير تباينها وأن ليونتيف اضطر لكي يحتفظ بصلب نظرية أولين دون هدم أو تعديل أن يلجأ إلى الصورة الكلاسيكية للنظرية — دون أن يشعر — لكي يوفق بين نتائج بحه وبين نظرية أولين !

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن نظرية هكشر أولين إذ تحاول أن تفسر طبيعة التجارة الخارجية التي تقوم نتيجة لوجود مزايا نسبية (Comparative advantage) لبعض البلاد على البلاد الأخرى في إنتاج سلعة معينة على أساس أن هذه المزايا النسبية تعتمد على تباين النسب من عوامل الإنتاج التي وهبتها الطبيعة وساعدت في خلقها الإنسان في البلاد المختلفة نجد أنها سهلة التطبيق والتحديد إذا كنا نتعامل في عاملين فقط من عوامل الإنتاج وهو الغرض المبسط الذي عادة ما تبدأ منه نظريات التجارة الخارجية وتتقل منه إلى أن انطباقها على أكثر من عاملين صحيح بنفس الدرجة . والواقع أننا إذا درسنا بدقة أكثر الحالة التي تكون فيها عوامل الإنتاج أكثر من اثنين كأن نكون مثلاً الأرض والعمل ورأس المال فسنبجد أن طريقتنا وعرا وشائكا . صحيح أننا لا نزالنا نستطيع في داخل البلد الواحد أن نحدد السلع التي تعتبر كثيفة بالنسبة للعمل مثلاً (Labour intensive) أي التي تتطلب نسبة أكبر من عنصر العمل لإنتاجها عن العاملين الآخرين أو السلع التي تعتبر كثيرة بالنسبة لعنصر رأس المال الخ . ولكننا لا نستطيع بنفس السهولة أن نحدد صفة سلعة يتعامل بها في التجارة الدولية على أنها كثيفة للأرض الخ ... فقد نجد بلدين تصدران نفس السلعة ولكن ظروف كل منهما من حيث نسب توافر عوامل الإنتاج تؤدي بأحدهما إلى أن يكون إنتاجه للسلعة كثيفاً للعمل وأن يكون إنتاج البلد الآخر لنفس السلعة كثيفاً للأرض وفي هذه الحالة لا نستطيع أن نحدد بالنسبة للتجارة الدولية التي تبذل فيها هذه السلعة ما إذا كانت السلعة كثيفة للعمل أو كثيفة للأرض ومن الواضح أن هذه الحالة تنشأ إذا كانت الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج في كل من البلدين تنفع الأولى إلى أن تستعمل عنصر العمل بدرجة أكبر من استعمالها لعوامل الإنتاج الأخرى [أي أن يكون العمل أرخص من الأرض ورأس المال] وينفع الثانية إلى أن تستعمل الأرض بنسبة أكبر من استعمالها للعمل ورأس المال لكل وحدة من وحدات الإنتاج .

وبعبارة أخرى أنه في مثل الحالة السابقة ولو أن نظرية أولين تعتبر صحيحة من جهة بمعنى أن البلاد المختلفة ستصدر فعلاً السلع التي تحتاج في إنتاجها أكثر من غيرها إلى عامل الإنتاج المتوافر فيها إلا أنها لا تستطيع أن نحدد لنا بصفة قاطعة - وهذا هو المطلوب منها - أي السلع الداخلة في التجارة الدولية يعتبر كثيفاً للعمل أو كثيفاً لرأس المال من وجهة نظر جميع البلاد المتعاملة في التجارة الدولية .

أضف إلى هذا أن نظرية النفقات النسبية سواء في صورتها الكلاسيكية أو في الصورة التي يقدمها لنا أولين تجعلها عوامل أخرى كثيرة تؤثر بلا شك على طبيعة التجارة في السلع وعلى أسباب قيام هذه التجارة وعلى نوع السلع التي يتاجر فيها غير توافر عوامل الانتاج بنسبة أو بأخرى . فهذه النظرية مثلاً تهمل العامل التاريخي في الموضوع فلا شك أن بلاداً كثيرة تخصصت في إنتاج وتصدير سلع معينة لا نتيجة لأنها أصلح ( تمتع بميزة نسبية ) من غيرها من البلاد في إنتاج هذه السلع ولا لأنها تتمتع على غيرها من البلاد بتوافر عوامل الانتاج التي يطلبها إنتاج هذه السلع توافراً أكبر من توافرها في غيرها ولكن لأنها وجدت قبل غيرها في الميدان واستطاعت أن تصنع هذه السلع وتصديرها إلى بلاد كانت في هذا الوقت في حاجة ماسة إلى هذه السلع ومن ثم اكتسبت هذه البلاد بحكم وجودها في السوق العلوي قبل غيرها ميزة على الدول الأخرى لتعويض ، وهي ميزة لا تمت لعوامل النفقات النسبية في معناها الصحيح بصفة . فخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات واحتكرها أسواق العالم لمدة طويلة من الزمن لم يكن مثلاً لأنها أصلح فعلاً من غيرها من البلاد في إنتاج وتصدير هذه السلعة . ولكن لأن غيرها من البلاد لم يكن ينفج هذه السلعة بعد ولهذا عندما قامت اليابان والمهند مثلاً بإنتاج هذه السلعة وتصديرها بدأت إنجلترا تفقد أسواقها فيها . ولم يكن غزو الهند واليابان لأسواق إنجلترا في هذه السلعة نتيجة لظهور ميزة مفاجئة لهاذين البلدين على إنجلترا فقد كان عنصر العمل الرخيص ( وهو الذي أعطى الهند واليابان هاتيه الميزة على إنجلترا ) موجوداً لديها بوفرة وبرخص طيلة هذه المدة ولكنه لم يظهر لسبب ما ولم تبدأ اليابان والهند في إنتاج هذه الصناعة وتصديرها إلا عندما سمحت لها مجموعة من الظروف المختلفة في القيام بهذه العملية .

وهناك أيضاً العوامل الذاتية التي تشكل كل مجتمع وطني بطابع خاص كنظام الحكم ودرجة تنافس السوق ومستوى التعليم والثقافة العامة بين أفراد المجتمع ودرجة المهارات المكتسبة للقوة العاملة في المجتمع ومستوى المعرفة الفنية بأحوال الانتاج وصفات الإدارة والتنظيم التي يتمتع بها الأفراد . أضف إلى هذا العامل السياسي ودرجة التحكم الخارجي والسيطرة الأجنبية سواء في هذا السيطرة الاقتصادية أو السياسية . . الخ . كل هذه عوامل تشترك مع بعضها في تكوين الوسط الاجتماعي الذي يعمل فيه الاقتصاد الوطني وهي كلها عوامل لا تستطيع النظرية أي نظرية أن تقيسها لأنها ليست كميات محسوسة يمكن تحديدها وبالتالي إخضاع آثارها المختلفة على إنتاجه المجتمع لمقاييس رياضية تؤخذ في الحسبان عند

صياغة النظرية . ولا شك أن الأستاذ فاير ( Viner ) محق عندما يقول تعليقا على نظرية أولين :

« تصدر دولة ما السلع التي تستطيع إنتاجها بكميات نقدية أقل مما تستطيعه أى دولة أخرى وتستورد السلع التي تستطيع الدول الأخرى أن تصنعها بكمية نقدية أقل منها . أما ما هي هذه الكميات النقدية لإنتاج السلع المختلفة وكيف تحدد في أى دولة فإنها تتوقف على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج المختلفة وعلى دوال الإنتاج لهذه العوامل ( وهو يشير بذلك دون شك إلى إمكانية اختلاف دوال الإنتاج وهي التي يفترض أولين تماثلها للسلعة الواحدة بين البلاد المختلفة ) وعلى أحجام الإنتاج في الصناعات المختلفة ( وهو يشير هنا إلى إمكانية وجود وفورات حجم في بعض الصناعات عن غيرها - وهي الحالة التي يذكرها أولين كسبب قد يؤدي إلى عدم سريان نظريته - وكذلك إلى احتمال وجود إمكانيات فائضة غير مستغلة ( excess capacity ) في الصناعة في بلد عن الأخرى ) وكل هذه بدورها تعتمد على أحوال الطلب المحلي والأجنبي للسلع المختلفة » .

#### ليونتيف Wassily Leontief :

بالرغم من أن ليونتيف يحاول في ختام بحثه الذي سندهه بالتفصيل أن يحتفظ بصلب نظرية أولين وأن يدافع عنها إلا أننا نستطيع استخدام نتائج هذا البحث نفسه لكي نؤيد رأينا الذي سبق أن ذكرناه وهو أن نظرية أولين في اعتبارنا قد فشلت لأنها حاولت أن تحل نفسها محل النظرية الكلاسيكية بدلا من أن تكملها وتغطي أوجه النقص فيها . ولعلخص أولا نظرية أولين من وابع كتاباته فهو يقول ( ص ٢٩ ) :

« الشرط الأول لقيام التجارة هو أن بعض السلع يمكن إنتاجها بكميات أقل (more cheaply) في بلد عن الآخر . وفي كل من البلدين تكون السلع الرخيصة (cheap) هي التي تحتوي نسبيا على كميات كبيرة من عوامل الإنتاج الأرخص منها في البلاد الأخرى . وهذه السلع الرخيصة تحتل الصادرات بينما أن السلع التي يمكن إنتاجها في البلد الآخر بكميات أقل تستورد . وعلى هذا نستطيع أن نقول أن الصادرات في كل بلد تتكون من السلع التي يدخل في إنتاجها كميات كبيرة من عوامل الإنتاج الرخيصة . وباختصار فإن السلع التي تحتوي على نسب كبيرة من عوامل الإنتاج الغالية ( dear ) ( يقصد أولين بكلمة dear في هذا المقام « الغالية » وليست النادرة لأنه يذكرها في معرض مقارنته بين العوامل

الرخيصة والعوامل الغالية وهو يورد كلمة (cheap) الأولى وكلمة (dear) الثانية) يتم استيرادها بينما أن السلع التي تحتوي على نسبة كبيرة من عوامل الإنتاج الرخيصة (cheap) يتم تصديرها. ووضع أن أولين يعنى بعوامل الإنتاج الرخيصة تلك العوامل التي توافر بنسب كبيرة داخل البلد المعنى بالأمر بينما أن عوامل الإنتاج الغالية هي التي تكون نادرة نسبياً. وهو يقول في الصفحة التالية « وعلى هذا نستطيع أن نستعمل كلمات متوافرة (abundant) ونادر (Scanty) بدل كلمات رخيص (cheap) وغال (dear) ».

وقد أخذت نظرية أولين في معناها السابق على أنها تعطينا — كما سبق أن ذكرنا — تفسيراً كافياً لهيكل التجارة الدولية فكل بلد تصدر السلع التي يشترك في إنتاجها بنسبة كبيرة عامل الإنتاج المتوافر وتستورد السلع التي يغلب عليها عنصر عامل الإنتاج النادر.

غير أن بعض الأبحاث التطبيقية التي أجريت أخيراً بدأت تلقي ظلالاً من الشك على مدى إطباق النظرية على التيار الفعلي للتجارة الخارجية وبالتالي على مدى صحة النظرية عموماً. فقد قام ماكسجوال مثلاً يبحث مقارن على صادرات إنجلترا والولايات المتحدة<sup>(١)</sup>.

ووجد أن الإحصاءات التي اعتمد عليها لا تتفق مع نظرية أولين فهذه الأخيرة تقضى بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر كثافة بالنسبة لرأس المال عن صادرات إنجلترا بينما أن نتيجة الدراسة التي قام بها ماكسجوال تؤكد أن لا فرق هناك بين صادرات البلدين في هذا المضمار.

“The theory, as developed by Onlin, that countries will export goods requiring a relatively high proportion of the factors with which they are well endowed, is not, however, confirmed by the statistics... If horsepower is taken as a rough index of capital employed, there is little tendency for Britain to export more than America of products requiring a low ratio of capital to labour, and vice versa”.

والبحث الثاني والأهم في هذا الشأن هو البحث الذي قام به الاقتصادي المشهور ليونتينف عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة وذلك لدراسة الأساس الهيكلي للتجارة

---

G. Macdonnell, “British and American Exports; A Study”<sup>(١)</sup> suggested by the theory of comparative costs”, Part I and II. Economic Journal, 1951, 1952.



(Structural basis of trade) بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم والمتصور  
 بهيكل في دراسة ليونتيف هو خواص هذه التجارة من حيث معاملات العمل ورأس المال  
 في الصادرات والواردات . وكان غرض ليونتيف من ذلك كما أسلفنا هو أن يضع في يوتقة  
 الاختبار ما تقضى به نظرية أولين من أن الولايات المتحدة التي تتمتع بمعامل رأس مالى  
 كبير (capital intensity) في النشاط الإنتاجى لاقتصادها الوطنى تتمتع بالتالى بميزة  
 نسبية في إنتاج السلع التي تطلب كميات كبيرة نسبياً من رأس المال وعلى هذا فمن الضروري  
 تبعاً للنظرية أن تنبج الولايات المتحدة إلى تصدير السلع التي تتميز بمعامل « رأس مالى »  
 كبير (high capital coefficient) وإلى استيراد السلع التي تتميز بمعامل « عمالى » كبير  
 وكانت النتيجة التي وصل إليها ليونتيف غريبة في حد ذاتها<sup>(١)</sup> .

وكانت هذه النتيجة هي أن صادرات الولايات المتحدة تطلب كمية أقل نسبياً من  
 رأس المال الأمريكى وكمية أكبر نسبياً من العمل الأمريكى عما تطلبه « السلع المحلية المنافسة  
 للواردات » . وذلك كما يبين الجملول التالى :

ما قيمته مليون دولار ←	الصادرات	( سلع وطنية تحل محل ) الواردات <sup>(٢)</sup>
↓ يحتاج إلى		
رأس المال (دولار)	٢,٥٥٠,٧٨٠	٣,٠٩١,٣٣٩
عمل (عمال في السنة)	١٨٢,٣١٣	١٧٠,٠٠٤

وقبل أن تناقش النتيجة التي وصل إليها ليونتيف وملئ تأييدها أو نقياً لنظرية أولين  
 علينا أولاً أن ندرس تحليل ليونتيف وتبريره لهذه النتائج على ضوء نظرية أولين .

من السهل على المرء في معالجته النتائج السابقة أن يختم دراسته لها بقوله أن نظرية أولين  
 غير صحيحة أو أنها على الأقل لا تطبق على التجارة الخارجية للولايات المتحدة فما دامت

(١) لدراسة الرصلة التي اتبها ليونتيف في الوصول إلى هذه النتائج :

أنظر Wassily Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade: The American capital position re-examined", Proceedings of the American Philoophical Society, Vol. 94, No. 7— See also R. Robinson. "Factor Proportions and Comparative Advantage: Part I and II, Quarterly Journal of Economics, Vol. LXX, Nos. 2, 3, 1956)

(٢) أنظر M A Diab: The United States capital position and the Structure of Foreign Trade; p. 27.

الولايات المتحدة تمتع بصيب وافر نسبياً من رأس المال أو بمعنى أدق بصيب وافر من رأس المال لكل عامل أمريكي بالنسبة لبلاد العالم الأخرى فمن الضروري لها أن تتبع إذا سارت على مبادئ أولين — وسائل الإنتاج الرأسمالية الكثيفة وأن تصدر بالتالى سلعا ترتفع فيها نسبة رأس المال أكثر من غيرها من البلاد الأخرى وأن تستورد سلعا ترتفع فيها نسبة العمل ( وذلك بمقارنتها بالسلع الأمريكية الوطنية المنافسة للواردات ) . فإذا جاءت نتيجة البحث التطبيقي الذي أجراه ليونتييف مخالفة لهذا التوقع فعلياً إذا أن نحكم ( ١ ) بأن النظرية خاطئة أو ( ٢ ) بأن الفرض الذي بينا عليه توقعنا وهو غنى الولايات المتحدة برأس المال فرض خاطئ أو ( ٣ ) أخيراً بأن هناك عوامل أخرى لم يأخذها البحث في الحسبان أو بعبارة أخرى أن البحث تقصه صفة الشمول .

غير أن ليونتييف لا يأخذ بالاحتمال الأول فهو يؤيد النظرية ويحاول بالتالى أن يوجد مبرراً يفسر به النتائج التي وصل إليها حتى تتفق مع منطق النظرية ذاتها . وهو لذلك يبحث الاحتمال الثاني ليصل بنا إلى تفسير أغرب في حد ذاته من النتيجة السابقة التي يحاول أن يبررها . هذا التفسير هو أن الولايات المتحدة أكثر من كثير من بلاد العالم في رأس المال .  
وسيله إلى هذا التفسير هو كما يلي :

فهو يقول أن نظرية التفاضل النسبية المبنية على تحليل أولين يجب أن تقوم على أحد افتراضين أساسيين لكي تصح النتيجة المستقاة منها وهي أن الدولة التي تملك كمية كبيرة من رأس المال وعدداً محدوداً من العمال بالنسبة للعمال الأخرى نجد من صالحها أن تخصص في الصناعات التي تطلب رأس مال كبير وعدد من العمال صغير . وهذان الافتراضان هما : إما أن يتوفر بين البلاد المعاملة في التجارة الخارجية التامثل التقني المطلق أو التامثل التقني النسبي ( Absolute or comparative technological parity ) . والتامثل التقني المطلق يعني أن وحدات رأس المال ووحدات العمل تمتع بنفس الإنتاجية في كل الدول المعاملة في التجارة الخارجية بعض النظر عن الوسائل الفنية المستعملة في الإنتاج وبعض النظر عن نوع النشاط الاقتصادي الذي تشترك فيه . وعليه فإذا استعملت بلد ما من هذه البلاد وحدات ( ١ ) من رأس المال مع وحدات ( ب ) من العمل لإنتاج وحدات ( س ) من سلعة ما فتستطيع أى بلد من البلاد الأخرى أن تستعمل نفس العدد من الوحدات من رأس المال ونفس العدد من الوحدات من العمل لإنتاج نفس العدد ( س ) من وحدات

السلعة وهكذا . وبمعنى آخر أن دوال الانتاج تصبح متماثلة تماماً (Identical) . أما التماثل الفنى النسبى فهو يعنى أن إنتاجية كل من رأس المال والعمل في بلد من البلاد يجب أن تكون نسبة معينة (أصغر أو أكبر من الواحد الصحيح) من إنتاجيتها في البلاد الأخرى . ففى المثل السابق يكون هناك تماثل فنى نسبى لو استطاعت البلد الثانية أن تتيج نفس العدد من الوحدات أى (س) من السلعة باستخدام نصف (أو ربع أو ضعف أو أربعة أمثال . . الخ) العدد (ا) من وحدات رأس المال والعدد (ب) من وحدات العمل . وفى هذه الحالة نقول أن إنتاجية خليط (combination) معين من رأس المال والعمل في البلد الثانية (والمقصود بهذا الخليط هو العدد (ا) من رأس المال والعدد (ب) من العمل) عبارة عن نصف (أو ربع أو ضعف أو أربعة أمثال . . الخ) إنتاجية نفس الخليط من هذه العوامل في البلد الأول . وهنا تكون دوال الانتاج متشابهة وليست متماثلة (similar but not identical) .

وقد رفض ليوتيف قبول هذين الافتراضين . واقترض بدلا من ذلك أن وحدة واحدة من العمل الأمريكى (man-year of American labour) إذا اشتركت مع كمية معينة من رأس المال تكون إنتاجيتها مساوية لإنتاجية ثلاثة وحدات من العمل الأجنبى إذا اشتركت مع نفس الكمية من رأس المال . وعلى أساس هذا التفسير يعتبر ليوتيف أنه ولو أن تعداد قوة العمل (Labour force) في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ (وهى السنة التى اتخذ احصاءاتها أساساً لبحثه) كان ٦٥ مليون عامل إلا أنها تساوى فى الواقع ما عدده ١٩٥ مليون عامل أجنبى فاذا وزع رأس المال الأمريكى الموجود على هذا العدد من العمال (محسوبا بوحدة العمل الأجنبى) لكان نصيب كل عامل من رأس المال الأمريكى أقل من كثير من بلاد العالم وبالتالى تصبح الولايات المتحدة فقيرة فى رأس المال .

ويختتم ليوتيف هذا النوع من التحليل أو التبرير بقوله أن الولايات المتحدة على أساس هذا التفسير غنية في العمل وفقيرة في رأس المال وأنها تلجأ إلى التجارة الخارجية للحفاظ على رأس مالها (بأن تستورد سلعا يدخل في إنتاجها رأس المال أكثر من غيره من عوامل الانتاج) ولتخلص من العمل الفائض لديها (بأن تصدر سلعا يدخل في إنتاجها العمل أكثر من غيره من عوامل الانتاج) . كما أن ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكى إلى ثلاثة أمثال إنتاجية العامل الأجنبى لا ترجع إلى الرصيد الأكبر من رأس المال لكل عامل الذى

تستخدمه الصناعات الأمريكية بل إلى عوامل ذاتية (institutional factors) كفن الإدارة أو التنظيم الرأقي أو الظروف المحيطة الأكثر ملاءمة للعامل والتي لا بد وأن تكون قد رُفِعت إلتاجية العامل الأمريكي بمقارنته بالعامل الأجنبي بدرجة أكبر مما هي رُفِعت من كفاية رأس المال الأمريكي .

### تقد ليونتييف :

سنقدم فيما يلي نوعين من التقد لنظرية ليونتييف : التقد الأول ينصب على الطريق الذي سلكه في التوفيق بين نتائجها التي حصل عليها ونظرية أولين والتقد الثاني ينصب على المبادئ التي بنى عليها البحث نفسه .

تقد حاول ليونتييف كما قدمنا أن يبرر لنا النتيجة التي وصل إليها وهي أن الولايات المتحدة تستورد سلعا يغلب في إنتاجها رأس المال بدرجة أكبر من اشتراكه في إنتاج السلع التي تصدرها وهو عكس مفهوم نظرية أولين . والتفسير الذي يقدمه لنا هو أن العامل الأمريكي أكثر كفاية من العامل الأجنبي لا لأنه يستعمل وحدات أكثر من رأس المال في الإنتاج ولكن لعوامل كامنة في العامل الأمريكي وفي المجتمع الأمريكي كتنظيم والادارة والمران الخ بمعنى أنه لو اشترك عامل أمريكي مع كمية معينة من رأس المال في إنتاج سلعة معينة واشترك عامل أجنبي مع نفس الكمية من رأس المال في إنتاج نفس السلعة لانتج العامل الأمريكي وحدات أكثر من الوحدات التي ينتجها العامل الأجنبي . وردنا على هذا النوع من التحليل هو لماذا لا تقتض العكس وهو أن رأس المال الأمريكي أقل كفاية من رأس المال الأجنبي ولهذا يحتاج العامل الأمريكي إلى وحدات أكثر من رأس المال عما يحتاجه العامل الأجنبي لينتج نفس عدد الوحدات من نفس السلعة ؟ وقد وجه ليونتييف إلى نفسه هذا التساؤل ذاته ولكنه رفضه بسرعة قائلا أنه من غير المقبول أن تصور أن إلتاجية رأس المال الأمريكي على إطلاقها أضعف من إلتاجية رأس المال الأجنبي وأن التفسير الذي قدمه بخصوص تقوى العامل الأمريكي يؤيده الواقع الذي يقول أن العامل الأمريكي يحصل على أجور أعلى بكثير من مثيله في الخارج وردنا على ذلك أولا أن كون العامل الأمريكي يحصل على أجور أعلى فهو نتيجة لندرة العمل الأمريكي كما تقضى نظرية أولين لا لوفرة ١١

وثانياً أن جزءاً من رأس المال الأمريكي لا شك في أنه أقل إنتاجية من رأس المال الأجنبي ، وغذ مثلاً على ذلك إنتاج البترول . فيما لا شك فيه أن خليطاً معيناً من وحدات رأس المال والعمل تصبح أكثر إنتاجية في حقول البترول في فنزويلا أو في المملكة العربية السعودية أو في الكويت عنها هي نفسها في الولايات المتحدة . وسبب ذلك بكل بساطة أن حقول البترول في الولايات المتحدة أقل غنى من مثيلاتها في البلاد الأخرى التي ذكرناها وعليه فإنه باستخدام نفس وسائل الإنتاج ونفس درجة كثافة رأس المال الخ . في كل هذه المناطق فإن معامل رأس المال بالنسبة لحجم الإنتاج يصبح أعلى في الولايات المتحدة عنه في البلاد الأخرى وذلك نتيجة لالتنى الولايات المتحدة في رأس المال ولكن لضعف إنتاجية رأس المال مما يستدعي زيادة الوحدات المستعملة منه للحصول على نفس وحدة الإنتاج التي تحصل عليها البلاد الأخرى من وحدات من رأس المال أقل . مثل هذا يقال عن كثير من الصناعات الأخرى التي تلعب فيها « الطبيعة » نصيباً وافرأ في عملية الإنتاج .

وثالثاً أن ليونتييف عند حسابه للدرجة كثافة رأس المال في الواردات لم يحسبها على أساس الواردات الفعلية الأجنبية بل على أساس السلع الوطنية المنتجة داخل الولايات المتحدة التي تعتبر منافسة للواردات الأجنبية . وطبعياً أنه مادامت الولايات المتحدة غنية في رأس المال فتستجد أن من صالحها أن تستعمل رأس المال بكثرة في مختلف نواحي نشاطها الإحصادي بينما أن البلاد التي تستورد منها الولايات المتحدة ( وهي الأقل غنى منها في رأس المال ) تستجد نتيجة لنسبة رأس المال النسبية عندها أن من صالحها أن تستعمل رأس المال بحذر في مختلف صناعاتها وعلى هذا فمن المتوقع أن نجد أن كثافة رأس المال في سلعة ما تستوردها الولايات المتحدة أقل من كثافة رأس المال في نفس السلعة عندما تتجهها الولايات المتحدة في الداخل .

وأما التقد الأساسي الذي يؤخذ على تحليل ليونتييف فهو أنه قصره على دراسة معاملات رأس المال والعمل الداخلة في إنتاج السلعة ولكن هذين العاملين هما العاملان الوحيدان أو الرئيسيان في إنتاج السلع . وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لكثير من السلع التي تنتج وتتداول محلياً أو في التجارة الدولية ولكن هناك عدد آخر من السلع التي تقع في نطاق الإنتاج الزراعي وفي نطاق الصناعات الاستخراجية والتي يعتمد إنتاجها بدرجة

كبيرة على الهبات الطبيعية الكامنة في التربة وعلى ظروف الجو وطبيعته وهي تعتمد على هذه العوامل أكثر من اعتمادها على كميات العمل ورأس المال المستخدمة في إنتاجها .

وتبين أرقام التجارة الخارجية للولايات المتحدة أن الجزء الأكبر من وارداتها يقع في الصناعات التي يعتبر عنصر الطبيعة فيها عنصرا عاليا مثل الزراعة وصناعة الأسماك والفراء والورق والمطاط والبتروول وخام الحديد والمعادن الأخرى وغير ذلك . وقد ثبت من واقع الأرقام المستخدمة أن هذه الصناعات ( التي تعتمد على عنصر الطبيعة اعتمادا كبيرا ) تستخدم رأس المال لكل وحدة من وحدات الإنتاج بنسبة أكبر من استخدام الصناعات التي لا تلعب فيها الطبيعة الدور الأكبر . وعلى أساس هذه الحقيقة الكبيرة المغزى يسيل علينا التوفيق بين النتائج التي وصل إليها ليونتييف وبين نظرية أولين من جهة وبين أن الولايات المتحدة تملك كمية من رأس المال لكل عامل أكثر مما تملكه بلاد العالم الأخرى من جهة أخرى وذلك دون اللجوء إلى التفسير الشاذ الذي قدمه لنا ليونتييف بالنسبة لإنتاجية العامل الأمريكي — فمادامت معظم واردات الولايات المتحدة تقع في المجموعة التي تلعب فيها الطبيعة دورا كبيرا بينما أن صادراتها تقع معظمها في مجموعة الصناعات « الأصلية » ( proper manufactures ) وما دامت المجموعة الأولى أكثر كثافة لرأس المال من المجموعة الثانية فإن النتيجة الطبيعية هي أن واردات الولايات المتحدة في مجموعها تصبح أكثر كثافة لرأس المال من صادراتها وذلك لأن كبر حجم الصناعات التي تعتمد على الطبيعة في الواردات عنها في الصادرات أعطى وزنا أكبر لها في حساب معدل رأس المال في الواردات ولما كانت كما أسلفنا أكثر كثافة لرأس المال فالنتيجة لا تصبح غريبة . خصوصا ما دام ليونتييف يحسب درجة كثافة رأس المال في الواردات على أساس السلع الوطنية المتنافسة للواردات وليس السلع الأجنبية فعلا المنتجة في الخارج في بلاد تنفق — إذا قورنت بالولايات المتحدة — لرأس المال .

ولنوضح هذه النقطة نستطيع أن قسم كلا من صادرات وواردات الولايات المتحدة إلى مجموعتين : مجموعة تمثل الصناعات « الأصلية » ومجموعة تمثل الصناعات التي تلعب فيها الطبيعة دورا كبيرا ( non-manufactures ) ففي الصادرات نجد أن حوالي ٨٤ ٪ من صادرات الولايات المتحدة تقع في مجموعة الصناعات الأصلية بينما أن ١٦ ٪ فقط منها تقع في مجموعة الصناعات « الطبيعية » ، أما في الواردات فتجد أن ٣٦ ٪ منها تقع

في المجموعة الأولى بينما أن ٦٤٪ تقع في مجموعه الصناعات « الطبيعية » ذات المعدل العالي لرأس المال <sup>(١)</sup>.

والمعنى الذي يستق من الأرقام السابقة هو أننا عند حساب معامل رأس المال في الواردات نجد أن ثلثها (  $\frac{1}{3}$  ) يتكون من الصناعات التي يرتفع فيها هذا المعامل ومن الطبيعي أن يؤثر هذا بالزيادة على معامل رأس المال الكلي للواردات . وعند حساب معامل رأس المال للصادرات نجد أن أقل من سدسها (  $\frac{1}{6}$  ) يتكون من هذه الصناعات ذات معامل رأس المال المرتفع ومن الطبيعي أن يؤثر هذا التوزيع الضئيل على معامل رأس المال الكلي للصادرات بأن يخفضه . وهذا يبرر لنا النتيجة التي وصل إليها ليوتيف من أن صادرات الولايات المتحدة أقل كثافة لرأس المال من وارداتها .

والنتيجة التي فصل إليها إذن هي أن الولايات المتحدة تستورد سلعا يغلب في إنتاجها عنصر رأس المال بالرغم من أنها هي نفسها أغنى من غيرها من البلاد في اشتراك رأس المال مع وحدات العمل لاجبا منها في استيراد السلع التي يشترك فيها رأس المال بنسبة أكبر أو العمل بنسبة أقل ولكن لأسباب أخرى تختلف كثيرا عن نسب عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها . قد يكون ذلك لأن جزءا من مواردها الطبيعية فقير في صفة معينة مما يضطرها إلى استيراد السلع التي لا توفرها الطبيعة لها كالمطاط مثلا ف سواء كان معامل رأس المال المشترك في إنتاجها كبيرا أو صغيرا فتستورده الولايات المتحدة (أو أي بلد آخر) لأن الطبيعة عندها لم تعطها الامكانيات اللازمة لإنتاجها محليا ، أو لأن المعروض المحلي من السلع لا يكفي الطلب عليها ولا يمكن زيادته لأنه يعتمد على صفات طبيعية موهوبة إما في التربة أو في غيرها مما لا يمكن الاستزادة منه أو لأن اتساع رقعتها بدرجة كبيرة يجعل من الأرخص للمنتجين أن يستوردوا حاجتهم من بلاد أجنبية متاخمة عن أن يحصلوا عليها من مناطق أخرى داخل الحدود السياسية . ومن الواضح أن كل هذه الاعتبارات لا يمكن إغفالها عند دراسة وتطبيق نظرية كنفورية أولين على التجارة

---

(١) أنظر المرجع السابق صفحات ٤٨ — ٤٩ ؛ وقد يؤخذ حل هذا التقسيم إلى صناعات « أصيلة » وصناعات « طبيعية » أنه تقسيم تعسفي arbitrary إلى حد ما أو أن عنصر التقدير الشخصي يدخل في حسابه . وقد يكون هذا صحيحا ولكن كبر حجم العينة بين نصيب كل من المجموعتين في الصادرات والواردات يعني أن حاشي انحصار أو التحيز في التقدير الشخصي وهو صغير هون شك لن يؤثر على حجم الفرق ( ٦٤٪ بالنسبة إلى ١٦٪ أو ٣٦٪ بالنسبة إلى ٨٤٪ ) تأميرا يذكر .

الخارجية لأي بلد من البلاد . ومن الواضح أيضا أنه بتطبيق كل هذه العوامل تتقد نظرية نسب العوامل ( factor proportions theory ) أو نظرية هكشر — أولين كثيرا من طرافتها وكثيرا من أهميتها إذ أنه يصبح من اليسير بمكان في مثل هذه الظروف التنبؤ بأي سلع تصدرها دولة ما أو تستوردها على أساس وفرة عامل معين من عوامل الإنتاج أو ندرته وكل ذلك ما دام أولين قد افترض بادية ذي بدء أن عوامل الإنتاج هي العمل ورأى المال والأرض دون أن يعير أهمية كبيرة لربط الصورة الكلاسيكية التي تهتم بالفروقات داخل كل عامل من هذه العوامل الثلاث بنظرته التي تهتم بالاختلافات في كمية هذه العوامل إذ لو فعل ذلك لاستطاع أن يتصور أن وفرة الأرض في عموميتها لا تعنى شيئا على الإطلاق فقد تكون الأرض وفيرة لزراعة القطن وليس لزراعة القمح وفي هذه الحالة قد تصدر مثل هذه الدولة قطننا وهو سلعة كثيفة للعمل ( أو الأرض ) وتستورد قمحا وهو سلعة كثيفة للعمل ( أو الأرض ) .

وبعبارة أخرى فإن ربط الصورة الكلاسيكية بنظرية أولين — وهو ما يجب أن يكون — بدفعا في النهاية إلى رفض قبول نظرية أولين كما قلنا لنا إذ أن نتيجة هذا الربط أن يصبح لدينا عدد غير محدود من عوامل الإنتاج مما يصعب معه أن نحدد أي عامل من عوامل الإنتاج العديدة هذه هو الوفير وأياها هو النادر وبالتالي تفشل النظرية في الإجابة على سؤالنا التقليدي وهو ماذا تصدر بلد ما وماذا تستورد وأي السلع تدخل في التجارة الدولية .



## دراسات في التشريع التجارى

---



# نحو توحيد وإصلاح نظام الشهر التجاري في الجمهورية العربية المتحدة للدكتور محمد منسى عباس

١ — قلما وجد نظام قانونى اختلفت قواعده وأمسه من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف وجهة نظر المشرع إليه مثل نظام السجل التجارى ، وعلة ذلك أن السجل التجارى أداة مرنه تصلح لتحقيق عدة أهداف فى آن واحد .

فبينما يمكن استخدام السجل التجارى للقيام بدوره التقليدى كأداة للاستعلامات بين التجار فيما يتصل بحياتهم التجارية ، يمكن استخدامه أيضاً للقيام بوظيفة إحصائية هامة يجعله مركزاً لاستقبال وإرسال البيانات عن التجار سواء أكانوا أفراد أم شركات ، وكذلك المؤسسات العامة الاقتصادية ، وتقرن هذه الوظيفة الإحصائية للسجل التجارى بوظيفته الاقتصادية إذ يمكن للدولة أن تستخلم هذه البيانات الإحصائية كي ترسم فى ضوءها سياساتها الاقتصادية ، هذا فضلاً عن أن الوظيفة الرئيسية للسجل التجارى فى غالبية الدول المتقدمة أنه أداة الشهر القانونى للمشروعات التجارية ، بمعنى أن القيد فى السجل يعتبر شهراً للوقائع المتصلة بالتاجر والمشروع التجارى ، فيرتب على قيده هذه الوقائع فى السجل أثراً قانونياً .

تلك هى أهم الأغراض التى يستطيع السجل التجارى أداها ، ولو أن المشرع أقام نظام السجل التجارى على أسس تهدف إلى تحقيق هذه الأغراض جميعها لكان السجل التجارى أداة فعالة لتيسير المعاملات التجارية ولجمع البيانات الإحصائية وإقامة سياسة اقتصادية سليمة على ضوء معلومات دقيقة وشاملة للنشاط التجارى والصناعى ؛ كما أن تركيز وظيفة الشهر التجارى فى أداة واحدة هى « السجل التجارى » من شأنه التيسير على التجار مزاوله نشاطهم التجارى بأن يستعملوا المعلومات عن التجارة والتجار من معين واحد ، مما يؤدى إلى تدعيم الثقة التجارية .

٢ — هل يقوم السجل التجارى بتحقيق هذه الأغراض جميعاً فى الدول التى أخذت بنظام السجل التجارى ؟

في بعض الدول العريقة في هذا النظام مثل ألمانيا وسويسرا أقام المشرع من السجل التجاري جهازاً قانونياً يصلح لتحقيق أغراضه كلها ، بحيث يعتبر نظام السجل التجاري من أهم دعائم الحياة التجارية في تلك البلاد .

وفي بعض الدول يقوم نظام السجل التجاري بتحقيق بعض هذه الأغراض دون البعض الآخر ، وبذلك يكون نظاماً ناقصاً تبعاً لنقص القالب القانوني الذي أفرغ فيه ( حسب رغبة المشرع ) ، وقد يؤدي السجل التجاري جميع وظائفه ولكن بقدر ضئيل ، وبذلك يكون جهازاً ضئيل النفع ضعيف التكوين تبعاً لضعف التشريع الذي بث فيه الحياة . وقد تنشأ بجوار السجل التجاري عدة سجلات أخرى مبعثرة بين المصالح الحكومية والجهات القضائية يفرد كل سجل منها قيود تتعلق بفرع من فروع النشاط التجاري ، وبذلك تنتشر وظيفة سجل التجارة بين عدة هيئات ، فتمتد الوظيفة الواحدة بين إدارات متفرقة لا يجمعها ضابط ولا ينظمها كيان واحد ، يضاف عليها التشتيت طابعاً من الغموض ويعطيها لونا من التعقيد بدلا من التيسير .

يتبين مما تقدم أن الوظائف التي يستطيع السجل التجاري أداؤها هي محور الارتكاز الذي تدور حوله فكرة السجل التجاري ، لذلك نهد لبث موضوع السجل التجاري بأن نعرض لأغراضه بعض التفصيل .

## § ١ - أغراض السجل التجاري

٣ - أغراض السجل التجاري أو وظائفه وأهدافه التي يستطيع تحقيقها تتبلور جميعاً في صلاحية سجل التجارة القيام بدوره كأداة للاستعلامات بين التجار عن البيانات التي تفصل بحياتهم التجارية ؛ كما أنه يصلح أداة لجمع بيانات إحصائية لخدمة الدولة في تخطيط السياسة الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد القومي ؛ كما يستفاد من السجل للكشف عن نواحي نشاط التجار الأجانب وفروع ووكالات الشركات التي يكون مركزها في الخارج ، وتفيد الدولة من وراء ذلك بمعرفة بعض تيارات رؤوس الأموال الأجنبية . هذا فضلاً عن أن للسجل وظيفة رئيسية بوصفه أداة للشهر القانوني للتجار وللمشروعات التجارية ، فيترتب على قيد الوقائع التجارية في السجل آثار قانونية من شأنها استقرار المعاملات وحماية الغير وتنعيم الائتمان التجاري .

### وظيفة السجل كأداة للاستعلامات (moyen d'information) :

٤ - قد يتخذ المشرع من السجل أداة للاستعلامات ، وفي هذه الحالة يكون السجل التجارى موسوعة تضمن البيانات الخاصة بالتجار فيما يتصل بنشاطهم التجارى . وتفيد هذه البيانات فى السجل التجارى بقصد تيسير اطلاع من يتعامل مع التاجر على البيانات التى يهيم معرفتها مثل أهلية التاجر والنظام المالى للزواج للأجانب ونوع التجارة - والمحل التجارى - وحقوق الملكية الصناعية والفروع والوكالات وكلاء التاجر . . . ويستطيع كل من يهيم الأمر أن يطلب من إدارة السجل التجارى الإحطلاع على البيانات المقيدة أو طلب مستخرج منها ، وعلى هذا النحو يؤدى السجل التجارى وظيفته كأداة للاستعلامات عن التجار مما يترتب عليه بث الطمأنينة وتدعيم الثقة بينهم .

### وظيفة السجل كأداة احصائية (moyen de recensement) :

٥ - قد يتخذ المشرع من السجل التجارى أداة لجمع البيانات الاحصائية عن التجار وعن المشروعات التجارية<sup>(١)</sup> . وفى قيام السجل التجارى بوظيفته الاحصائية تخفيف من أعباء المشروعات التجارية حتى لا تعدد أعباء القيد على التجار فى عدة سجلات ( السجل التجارى وسجل إحصائى للمشروعات التجارية تابع للهيئة الحكومية التى بتأثر وظيفة الإحصاء ، أو سجل تابع لوزارة الصناعة فيما يتعلق بالمصانع ) . إذ أن تعدد الالتزامات بالقيد على التجار فيه إرهاق لهم وعرقلة لنشاطهم فى وسع المشرع أن يضاده بوجود السجل مع تعدد وظائفه .

من أجل تحقيق هذه الوظيفة الاحصائية يسود النصوص التشريعية اتجاه إلى التحقق من صحة البيانات عند القيد ، وأن تستمر هذه البيانات مطابقة للحقيقة عن طريق إلزام التاجر المقيد فى السجل بالتأشير عند كل تعديل يطرأ عليها .

لذلك تميل التشريعات الحديثة إلى الأخذ بمبدأ القيد الوحيد (Immatriculation unique) .  
مضى أن يكون القيد بالاسم الشخصى للتاجر فلا يقيد التاجر فى عدة مكاتب للسجل التجارى برقم يختلف فى كل منها عن رقم القيد فى المكتب الآخر ، أو أن يقيد فى سجل تجارى واحد

(١) وفى بعض الدول كإيطاليا تمتد الوظيفة الاحصائية للسجل التجارى الى جميع المشروعات الاقتصادية ما دام المشروع يستعمل الأساليب التجارية فى الإدارة والمسابقات ، وهذا الوضع نتيجة حتمية لقيام القانون التجارى الإيطالى على أساس فكرة « المشروع الاقتصادى » .

بعدة أرقام ولو تعددت فروع نشاطه التجارى ، وذلك حتى لا يظهر البيان الإحصائى عن عدد التجار غير مطابق للمعد الحقيقى . وقضى الاعتبارات الإحصائية أن يجرى التاجر قيداً موجزاً فى مكتب كل سجل تجارى توجد فى دائرته مؤسسة للتاجر سواء كانت المؤسسة مصنفاً أو محلاً تجارياً . أو فرعاً أو وكالة ، حتى تكون لدى مصلحة الإحصاء صورة كاملة للمصانع والمحال التجارية والفروع والوكالات .

وقضى الاعتبارات الإحصائية أيضاً بأن يبين الغرض الحقيقى للشركة بجوار الغرض الذى نص عليه عقد الشركة أو نظامها ، فيقيد الغرض الذى تباشره الشركة فضلاً : وعادة يكون الغرض الحقيقى للشركة أضيق نطاقاً من الغرض الذى نص عليه فى عقد الشركة ، فمثلاً قد نص فى عقد الشركة على أن غرضها التصدير والاستيراد بينما يقتصر الغرض الذى تباشره الشركة فضلاً على تجارة تصدير الأرز .

كذلك تقضى الاعتبارات الإحصائية بأن يتم التأشير فى السجل عند بدء نشاط التاجر ، حتى ولو تم قيد التاجر أو الشركة قبل ذلك كي تستطيع مصلحة الإحصاء أن تكشف عدد التجار والشركات ذات النشاط الحقيقى ، فقد قيد شركة فى السجل التجارى ولا تبدأ فعلاً استغلال المشروع إلا بعد مئى عام أو عامين وقد لا تبدأ أبداً فظل موجودة من الناحية القانونية ( بالتقيد فى السجل ) بينما تكون معدومة الوجود من الناحية الفعلية لعدم مباشرتها الاستغلال .

### الوظيفة الاقتصادية للسجل :

٦ - يلحق بالوظيفة الإحصائية للسجل التجارى قيامه بلور اقتصادى ، اذ يستطيع السجل بوصفه أداة إحصائية أن يجمع البيانات اللازمة لتخطيط السياسة الاقتصادية ، ولذلك يلزم أن يتم الارتباط بين الهيئات الاقتصادية الفنية فى وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة من جهة وبين إدارة السجل التجارى من جهة أخرى ، وأن يتضمن قانون السجل خصوصاً خاصة بإدراج بيانات معينة بالكيفية التى تراها الجهات التى تدير وتوجه دفعة الاقتصادى القومى (١) .

---

(١) وتصر عادة وزارات الاقتصاد فى الدول المختلفة ؛ على أن يتضمن السجل بيانات معينة حتى لا تضطر الى انشاء سجلات أخرى تمدها بهذه البيانات مما يترتب عليه أرهاق الميزانية وازدياد الاجرامات . ومن هذا القبيل ما ورد فى =

وفضلا عن ذلك فإن البيانات المقيدة في السجل تكشف عن فروع النشاط التجارى والصناعى التى يستأثر الأجانب باستغلالها، ولما كان تدخل الأجانب وسيطرتهم على المشروعات الاقتصادية الحيوية خطر على أمن الدولة وسلامتها، اذ أن السيطرة الاقتصادية الأجنبية هى خطر سياسى لأنها تلقى بزمام القدرة على توجيه الاقتصاد القومى فى أيد أجنبية تلقى عادة توجيهها مرسوما فى الخارج تملية مصالح الدولة الأجنبية، فستستغل هذه الدول تلك القدرة على التوجيه كوسيلة للحفاظ على الدولة لكى تفرض عليها اتباع سياسة معينة، مثال ذلك ما حدث عقب تأميم القناة من تراخى البنوك الأجنبية عن تمويل حصول القطن وما حدث أيضا من تراخى الوكالات التجارية فى عقد صفقات الاستيراد<sup>(١)</sup> وكل هذا بقصد أحداث اضطراب فى السوق المصرى واضعاف الثقة فى اقتصاديات البلاد حتى نرضخ الحكومة وتببع سياسة تدور فى فلك الدول الاستعمارية، لذلك كان لزاما على الدولة لكى تواجه هذه الاخطار أن تكشف عن أوجه نشاط الأجانب فتستعين بالاحصائيات الدقيقة وتستمدعونا من قيود السجل التجارى، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن للدولة أن تدرأ الخطر، وقد واجهت الحكومة فى مصر هذه الأخطار بسن سلسلة من التشريعات مصهت بمقتضاها فروع النشاط الاقتصادى الرئيسية، فاشتترط لاستغلال بعض المشروعات أن يكون من يولى الاستغلال مصريا<sup>(٢)</sup>.

= خطاب وزير الصناعة والتجارة الفرنسى الذى وجهه الى لجنة اصلاح قانون التجارة وقانون الشركات، وجاء فى هذا الخطاب ما يلى:

En accord avec les services du comité économique interministériel, Je me permets, en conséquence, d'insister pour que soit évitée toute mesure qui, sous prétexte de simplification diminuerait par trop la valeur des renseignements économiques fournis par le registre. S'il devait en être autrement, les départements économiques seraient certainement amenés à envisager, contrairement aux intentions actuelles, d'autres moyens de recensement (tels, par exemple, que la création d'un répertoire des entreprises) qui imposeraient aux commerçants et industriels des obligations plus gênantes que la dissociation... entre les formalités purement juridiques de constitution des sociétés et celles afférentes à l'inscription de leur activités réelle au registre du commerce.

انظر أعمال لجنة تعديل قانون التجارة وقانون الشركات، ١، ٢٤٢،  
(١) انظر بيان الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية والاقتصاد فى مجلس الأمة فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٧ - المطبعة الأميرية ١٩٥٧ - ص ٥٤ وما بعدها.  
(٢) تم تمصير وتأميم مرفق القناة بمقتضى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦.  
وتم تمصير البنوك بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ - وتمصير هيئات التأمين =

### الوظيفة القانونية للسجل التجارى :

٧ - ' يقوم السجل ببلوره الرئيسى باعتباره الجهة التى يعهد اليها بشر الوقائع فى المسائل التجارية متى وب المشرع على واقعة القيد فى السجل وعلى تعديل البيانات المقيدة فيه آثارا قانونية ، ونمعا لبعض التشريعات تكتسب صفة التاجر نتيجة لمجرد قيد الشخص اسمه فى السجل ( كما يكتسب من توافرت فيه شروط معينة صفة المحامى بالقيد فى جدول قابة المحامين ) ، وتولد الشخصية الاعتبارية لبعض الشركات نمعا لواقعة القيد فى السجل ، وينشأ الأمر القانونى للقيد فى السجل متى أخذ القانونى بمبدأ الحجية ، فيفترض علم الكافة بالبيانات المقيدة فى السجل ويصحح عليهم بها ، كما يفترض علم علم الكافة بالبيانات واجبة القيد والتي لم قيد فى السجل فلا يجوز الاحتجاج على الغير بهذه البيانات .

فالوظيفة القانونية للسجل تحقق إذا رتب القانون آثارا قانونية على واقعة القيد فى السجل ، على أساس أن القيد هو الوسيلة إلى علانية البيانات التى يهم الجمهور معرفتها عن التاجر والمشروع التجارى فيرتب القانون على هذه العلانية قرينة العلم بالبيانات المقيدة وحجية لهذه البيانات فى مواجهة الغير .

٨ - وهكذا تبين مما قلتم أن السجل التجارى أداة مرنة تستطيع — اذا شله سلطان الدولة — أن تودى عدة وظائف ، وهو يؤدى هذه الوظائف جميعا فى بعض التشريعات المروقة فى استخدام نظام السجل التجارى ، خاصة فى ألمانيا حيث يقوم السجل بدور هام كأداة للاستعلامات وأداة للتوجيه الاقتصادى وأداة لرقابة النشاط التجارى للأجانب وأداة للشهر القانونى فى المسائل التجارية ، كما يستخدم السجل التجارى أحيانا كأساس لتنظيم صندوق تأمين أو معاشات للتجار .

تلك هى أهم الأغراض التى يستطيع السجل التجارى أن يؤدىها لمصلحة التجار ولمصلحة التعاملين معهم ولمصلحة الاقتصاد القوى ومن أجل حماية الاستقلال السياسى

---

= بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٥٧ - وتمصير مهنة الوكلاء التجاريين بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ - وتمصير استغلال التزام النقل العام للركاب بالسيارات بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ - وتمصير استغلال صالات البيع بالمزايدة بالقانون رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٥٧ - وتمصير مهنة السمسرة فى بورصة العقود بالقانون رقم ١٤١٥ لسنة ١٩٥٥ - وتمصير مهنة السمسرة فى بورصة الأوراق المالية بالقانون رقم ١٤٦١ لسنة ١٩٥٧ - وتمصير استغلال المؤسسات الصيدلية بالقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٥ : والقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥



والاقتصادى للدولة ولتدعيم الثقة فى المعاملات التجارية . ولا شك أن هذه الوظائف بالغة الخطر مما يقتضيها عند بحث نظام السجل التجارى المصرى والسجل التجارى السورى اختبار مدى صلاحية كل منها لأداء الوظائف الخطيرة التى تقتضى منها ، وماهى العيوب التى تشوب نظام السجل التجارى فى الجمهورية العربية المتحدة ؟ وما هو طريق الإصلاح ؟ .

ونعتمد لذلك يبحث التطور التاريخى لنظام السجل التجارى وسرد أهم التشريعات الخاصة بالسجل فى الدول المختلفة ، ثم نستعرض بإيجاز نظام السجل التجارى الألمانى إذ أنه يقوم على دعائم راسخة ويكاد يحقق جميع الوظائف التى ترجى من نظام السجل التجارى .

## ٢ § - التطور التاريخى وتشريعات السجل

### تطور نظام السجل التجارى :

٩ - يرجع الأصل التاريخى لنظام السجل التجارى إلى القرن الثالث عشر حيث نظمت طوائف التجار فى المدن الإيطالية . فكانت الطائفة تقيد أسماء أعضائها التجار فى قوائم خاصة ، ولم يكن الفرض من إعداد هذه القوائم يعلم حاجة التنظيم الإدارى للطائفة ، وكانت تستخدم القوائم لحصر التجار بصفتهم أعضاء الطائفة لكن يمكن دعوتهم لحضور اجتماعات الطائفة ومطالبهم رسوم القيد ، ثم تطور الفرض من هذه القوائم فجرت المادة على إرسال قائمة إلى أعضاء الطائفة بأسماء التجار الذين يرغبون إخطار التجار الآخرين ببيانات عن تجارتهم ، ثم تطورت هذه العادة فكانت الطائفة ترسل قائمة بأسماء جميع التجار وبيانات عن تجارة كل منهم إلى جميع أعضاء طائفة التجار .

هكذا نشأ السجل التجارى باعتباره قائمة تدرج بها أسماء التجار أعضاء الطائفة المبنية ، واقتصر استعمال القائمة على أغراض إدارية تنظيمية لا تملأ نطاق رقابة التجار بوصفها هيئة مبنية ، ثم تطور هذا النظام فأصبح السجل أداة للاستعلام عن التاجر من غير حاجة إلى رضا التاجر وتصريحه بذلك . وقد انتشر نظام السجل فى دول اسكنديناوه ودول أوروبا الوسطى وخاصة ألمانيا وتطور من مجرد أداة للاستعلامات فأصبح يؤدى عدة أغراض فى آن واحد ، وأصبح من أهم النظم القانونية التى تقوم التجارة على أساسها فى الوقت الحاضر .

### التشريعات الأجنبية والعربية :

١٠ - أخذ التشريع الألمانى بنظام السجل التجارى بمقتضى قانون التجارة الصادر

عام ١٨٦١ ( المواد ١٢ - ١٤ ) ، وبمقتضى قانون التجارة الصادر عام ١٨٩٧ ( المواد ٨ - ١٦ ) ، ولم يعدل القانون الأخير نظام السجل التجارى الوارد فى قانون التجارة القديم فيما عدا بعض مسائل نادرة ، مثال ذلك ما قرره المادة الثالثة من أن المزارع يأخذ حكم التاجر متى قيد اسمه فى السجل التجارى .

وأخذ قانون الالتزامات السويسرى بنظام السجل التجارى ، مع اختلاف فى التفاصيل بحسب المقاطعات ( قانون التجارة الصادر عام ١٨٨١ - المواد ٨٦٥ وما بعدها ) . وجاء قانون الالتزامات السويسرى الجديد عام ١٩٣٦ بنظام السجل التجارى مع بعض تعديلات أدخلت على النظام القديم .

وأخذت رومانيا بنظام السجل التجارى بمقتضى قانون ٨ أبريل ١٨٨٤ ، ثم قانون ١٠ أبريل سنة ١٩٣١ . وأدخل هذا النظام فى فرنسا بقانون ١٨ مارس ١٩١٩ ثم استبدل بنظام جديد - أكثر تأثراً بالشرع الألمانى - بمقتضى المرسوم بقانون الصادر فى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٣

وأدخل نظام السجل التجارى فى بلجيكا بقانون ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ المعدل بقانون ٩ مارس سنة ١٩٢٩

ونشير بوجه خاص إلى أهم التشريعات التى أخذت بنظام السجل التجارى فى البلاد العربية :

أخذت الجمهورية العربية المتحدة بنظام السجل التجارى فى الإقليم المصرى بمقتضى القانون الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٣٤ المعدل بالقانون الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ثم استبدل بنظام السجل التجارى بنظام جديد بمقتضى القانون الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ ( القانون رقم ٢١٩ سنة ١٩٥٣ ) المعدل بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ ، وأخذ الإقليم السورى بنظام السجل التجارى بمقتضى قانون التجارة الصادر فى ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٩ ( المواد ٢٢ - ٤٤ )<sup>(١)</sup> .

وأدخل نظام السجل التجارى إلى لبنان بمقتضى قانون التجارة الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ( المواد ٢٢ - ٣٩ ) .

---

(١) انظر فى شرح السجل التجارى السورى الدكتور رزق الله أنطاكى والدكتور نهاد السباعى ( فى الحقوق التجارية البرية ) دمشق ١٩٥٧ - ٩٦

وأُخذت العراق بنظام السجل التجارى فى قانون التجارة ( رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ ،  
للمواد ٢١ - ٣٣ )<sup>(١)</sup> .

### § ٣ - السجل التجارى الألمانى

١١ - إن نظام السجل التجارى فى ألمانيا وفى البلاد التى أُخذت بوجهة النظر  
الجermanية فى هذا الصدد مثل سويسرا ، نظام وثيق الصلة بوظيفة السلطة القضائية .

ويعتبر نظام السجل التجارى فى ألمانيا إمتداداً للسجلات القديمة لطوائف التجار  
وهو يخضع فى الوقت الحاضر للأحكام الواردة فى قانون التجارة الصادر عام ١٨٩٧ .

عهد المشرع بالقيد فى السجل التجارى الألمانى ( Handelsregister ) إلى قاضى  
السجل ( Amtsgericht ) ، وهذا ما يفسر ما خوله القانون للقاضى من سلطة واسعة ورقابة  
للمحقق من البيانات التى يقدمها طالب القيد ، فالقاضى يقوم بتحقيق دقيق للمحقق  
من تلك البيانات ويستعين فى هذا التحقيق بالفرف التجارية ، ويجوز له أن يوقع الغرامات  
للفضط على التاجر حتى يقدم المستندات والبيانات اللازمة . فضلاً عن ذلك فإن البيانات  
التي يتضمنها القيد فى السجل التجارى تشمل كل ما يتعلق بالتاجر مما يهم الغير الإطلاع عليه .  
هذه الصيغة القضائية التى أضفاها التشريع الألمانى على السجل التجارى تكشف عن  
أسس هذا النظام وتقر طبيعته باعتباره نظاماً للشهر القانونى للمسائل التجارية شبيه بنظام  
الشهر العقارى ( من حيث أن القيد فى السجل التجارى يرتب آثاراً قانونية ) .  
ويكمل القيد فى السجل إجراء آخر هو نشر البيانات فى الصحف المقررة للإعلانات  
القضائية وفى الجرائد الرسمية .

#### آثار القيد فى السجل التجارى الألمانى :

١٢ - ( السجل التجارى الألمانى كأداة موحدة للشهر القانونى فى المسائل التجارية ) -  
اتخذ المشرع الألمانى من السجل التجارى أداة للشهر القانونى للوقائع التجارية ، واتخذ  
أداة وحيدة تجمع لديها البيانات التى يلزم القانون المشروعات التجارية بشهرها ( هذا مع  
مراعاة أنه يلحق بالقيد فى السجل نشر البيانات فى الصحف ) .

---

(١) انظر فى شرح نظام السجل التجارى العراقى ، سليمان بيت ( القضاء  
العراقى ) الجزء الأول ، ١٩٥٣ ، ص ٢٦ وما بعدها .

ولعل من أهم الصفات التي تبرز أهمية نظام السجل التجاري الألماني ؛ في التشريع المقارن ؛ ونجعل من هذا النظام قدوة تحتلها التشريعات في الدول الأخرى ، أن السجل هو الأداة الوحيدة التي تتركز فيها الإجراءات الخاصة بالشهر القانوني للوائح التجارية ، كما ترتب على القيد فيه آثار قانونية بالغة الأهمية بالنسبة للتاجر وبالنسبة لمن يعامل مع التاجر .

### القيد المنشئ للحقوق والقيد غير المنشئ للحقوق :

١٣ — يختلف الأثر الذي رتبته القانون الألماني على واقعة قيد اسم الشخص وعلى قيد البيانات في السجل التجاري باختلاف الأحوال ، فقد يكون القيد منشئاً للحق (inscription constitutive de droit) فينشأ الحق تبعاً لإجراء القيد ، غير أنه في هذه الحالة يجوز الطعن في القيد إذا ثبت أن البيانات المقيدة لا تطابق الحقيقة فإذا قضى بطلان القيد أصبح الحق كأن لم يكن . وقد لا يكون القيد منشئاً للحق (inscription non constitutive de droit) وفي هذه الحالة ينشأ الحق بمجرد إبرام تصرف قانوني معين مثل انتقال ملكية محل التجارى فانها تتم بإبرام عقد البيع ، كذلك عزل المدير فانه يتم بصدور قرار العزل ، وفي هذه الحالات يقتصر أثر القيد على ترتيب حجية للبيانات المقيدة .

والآثار القانونية التي تنشأ عن القيد في السجل تلحق جميعها في ظل مبدأ الحجية وتفترع عنه في تطبيقات خاصة . ومن هذه الآثار ما يتعلق بالتمييز بين التاجر وغير التاجر ، وانتقال الحق في الاسم التجاري ( firme ) ، وحماية الاسم التجاري بحيث تتمتع تسوية متجر باسم متجر آخر سبق قيده في السجل بهذا الاسم ، ومبدأ الحجية هو جاع التطبيقات المتقدمة وقد نص عليه القانون الألماني في المادة ١٥ ، وذهب الفقه والقضاء في تفسيره وتطبيقه منها بما جاوز القالب الحرفي لعبارة النص .

### حجية البيانات المقيدة في السجل :

١٤ — نصت المادة ١٥ من قانون التجارة الألماني على مبدأ الحجية بقولها :

« ( ١ ) إذا لم يقيد واقعة كان يجب قيدها في السجل ونشرها ، فلا يجوز لمن كان يستفيد من القيد أن يمتنع هذه الواقعة في مواجهة الغير إلا إذا كان الغير على علم بها .

( ٢ ) وإذا كانت الواقعة قيدت في السجل ونشرت جاز الاحتجاج بها على الغير إلا إذا كان لم يعلم بها أو كان مفروضاً عدم علمه بها <sup>(١)</sup> .

يضمن هذا النص مبدأين متقابلين :

أولاً : أن البيانات غير المقيدة في السجل لا يحجج بها في مواجهة الغير .

ثانياً : أن البيانات المقيدة في السجل يحجج بها في مواجهة الغير .

وتتناول بالتفصيل هذين المبدأين وهما : مبدأ الأثر السلبي للشهر ومبدأ الأثر الإيجابي للشهر .

#### المبدأ الأول — مبدأ الأثر السلبي للشهر

١٥ — يقرر هذا المبدأ أن البيانات واجبة القيد في السجل التجارى والتي لم يجر قيدها فعلاً يفترض عدم وقوعها فلا يجوز للمشروع أن يحجج بها في مواجهة الغير ، ويطلق على هذا المبدأ ، وهو عدم حجية البيانات التي لم تقيد ، « الأثر السلبي للشهر » ( negative publizitätswirkung ) .

يقيم التشريع الألماني قرينة قانونية مضمونها أن البيانات واجبة القيد التي لم يتم قيدها في السجل التجارى يفترض عدم وقوعها ، يفترض تبعاً لذلك عدم علم الكافة بها وعدم جواز الاحتجاج بها في مواجهة الغير ، مثال ذلك واقعة عزل مدير الشركة ، فإذا كان مدير الشركة قد عزل — ولم تجر الشركة الفأشير في السجل التجارى بواقعة عزل المدير ، وحدث أن تعافد الغير مع المدير المعزول على شراء بضائع وقبض المدير المعزول الثمن ، فإنه فضلاً

« Article 15-1- Tant qu'un fait à enregistrer au registre du commerce n'a pas été inscrit et publié, celui dans l'intérêt duquel cette inscription devrait être faite ne peut l'opposer à un tiers à moins que ce dernier n'en ait eu connaissance. »

II—Si le fait a été enregistré et publié, tout tiers est tenu de reconnaître que le fait lui est opposable à moins qu'il n'en ait pas eu connaissance ou qu'il ne fut pas tenu de le connaître ».

ويقابل هذا النص في القانون السويسرى المادة ٢/١٣٣ من قانون الالتزامات السويسرى المعدل عام ١٩٣٦ ، وتقابله أيضاً المادة ١/٢١٩٢ من القانون المبنى الإيطالى الصادر عام ١٩٤٢ ، مع مراعاة أن القانون الإيطالى يتناول قيد ( المشروعات الاقتصادية ) في السجل التجارى ولم يقصر القيد على المشروعات التجارية أو التجار .

عن أن المدير المزعول يكون مسؤولاً شخصياً عن تعاقدته قبل الشركة فإن الشركة تكون مسؤولة بدورها قبل التعاقد مع المدير المزعول ، لأن عدم قيد واقعة العزل في السجل ينقض قرينة على علم علم التعاقد بمسألة عزل المدير ، فلا يجوز للشركة أن تتحجج عليه بعزل المدير ، لأن تلك الواقعة لم تقيد في السجل التجاري . وحكمة هذا المبدأ أن من تعاقد مع المدير المزعول — الذي لم تؤثر الشركة بواقعة عزله في السجل التجاري — له أن يطمئن إلى البيانات التي تم نشرها بالقيد في السجل والتي لم يكن من بينها عزل المدير ، احتراماً للموقف الظاهر وتنعماً لاستقرار المعاملات ( هذا ولو لم يكن الغير قد اطلع فعلاً على السجل التجاري ) .

#### المسؤولية التقصيرية عن عدم القيد :

١٦ — لم يكشف القضاء الألماني بعدم الحجية جزاءً على عدم القيد — بل استقر على تطبيق القواعد العامة للمسؤولية عن العمل غير المشروع حماية للغير حسن النية ، تقصير التعويض عن الأضرار التي تلحق الغير حسن النية نتيجة لعدم قيد بيان واجب القيد .

#### المبدأ الثاني — مبدأ الأثر الإيجابي للشهر

١٧ — الآثار الإيجابية للقيد في السجل التجاري متعددة ، فقد يكون للقيد أثر منشئ للحق وقد يكون القيد قرينة على علم الغير بالواقعة التي تم نشرها وهذه هي مسألة الحجية . وقد يستلخص من القيد قرينة مطابقة البيانات المقيمة للحقيقة ، كما أنه قد يترتب على قيد وقائع غير صحيحة أن تحرك قواعد المسؤولية التقصيرية عن العمل غير المشروع .

#### ١ — الأثر المنشئ والأثر غير المنشئ للقيد في السجل :

١٨ — قد يكون للقيد في السجل أثر منشئ وقد لا يكون للقيد أثر منشئ . يترتب أحياناً على القيد في السجل أن تنشأ نتائج قانونية معينة ، مثال ذلك نص القانون التجاري الألماني على أن كل من يحترف حرفة تجارية يعتبر تاجراً ، وسرد القانون الحرف التي اعتبرها تجارية ، غير أن المشرع الألماني أضاف أن الشخص الذي يباشر استغلال مشروع لا يدخل تحت لواء الحرف التي اعتبرها القانون حرفاً تجارية فإنه يكتسب صفة التاجر إذا كان المشروع ذو أهمية ويضمن معاملات تجارية بشرط أن يقيد في السجل التجاري ، وفي هذه الحالة يترتب على القيد في السجل التجاري اكتساب صفة التاجر ، وبذلك يترتب القانون على القيد في السجل أثراً منشئاً .

ومثال آخر للأثر المنشئ للقيد في السجل التجارى — بحسب القانون الالماني — أن الشركة المساهمة تنشأ تبعاً لإجراء القيد في السجل ، كما أن تعديل نظامها أو بطلانها يرتب أثره بالتأشير به في السجل ، فلا يفتح التعديل أو البطلان أثره القانونى إلا بالقيد في السجل . أما التصرفات القانونية التى يرتب عليها القانون التجارى الالماني أثرًا مباشرًا فإن آثارها القانونية تنشأ مباشرة بمجرد إبرام التصرف القانونى ، فلا ينشأ عن قيدها ميلاد حقوق جديدة ولكن يقتصر أثر القيد على أن البيانات المقيدة بحسبها فى مواجهة الغير وأن البيانات غير المقيدة لا يحسب بها فى مواجهة الغير .

## ٢ — حجة البيانات المقيدة :

١٩ — قرينة علم الكافة بالوقائع التى تم قيدها فى السجل (présomption sur la connaissance) : سواء كان القيد منشأً للحقوق أو غير منشئ للحقوق فإن القيد يرتب آثاراً قانونية بالنسبة للغير، وخاصة افتراض علم الغير بالبيانات المقيدة وبالتالي جواز الاحتجاج بها فى مواجهة الكافة ( المادة ١٥ / ٢ ) . فمثلاً يترتب على القيد ميلاد الشخص الاعتبارى للشركة المساهمة ، وهذا أثر منشئ ، كما يترتب على القيد أن يحسب بوجود الشخص الاعتبارى فى مواجهة الغير . أما عقد شركة التضامن فإنه ينشئ بذاته الشخص الاعتبارى ولكن لا يحسب بوجود الشخص الاعتبارى للشركة إلا بإجراء قيد الشركة فى السجل التجارى فبمجرد القيد يجوز الاحتجاج بوجود الشركة فى مواجهة الغير والحال كذلك بصدد قرار تعيين أو عزل الوكيل “Prokurist” (وكيل مفوض يتمتع بسلطات واسعة) وقرار تعيين أو عزل المدير أو المصفى ، والقيد الذى ترد على سلطة المدير .

فإذا حدثت سلطة مدير الشركة بالقيام بأعمال معينة ثم تعاقد شخص مع المدير فيما يجاوز حدود سلطته هذه فهل تسأل الشركة عن التصرفات القانونية التى يربها المدير ؟ لا شك أن المدير يكون مسؤولاً قبل الشركة عن تجاوزه حدود سلطته بمجرد أن تخاطره الشركة بهذا القرار وبفض النظر عما إذا كان القرار قد أثر به فى السجل التجارى أو لم يؤثر به ، أما عن مسئولية الشركة قبل المتعاقد فإنها توقف على واقعة التأشير فى السجل بحديد سلطة المدير ، فإذا كانت الشركة قد أشرت فى السجل بما يفيد تحديد سلطة المدير يفترض فى هذه الحالة علم الكافة بهذه السلطة المقيدة وتستطيع الشركة أن تفتح بهذا التأشير فى مواجهة المتعاقد مع المدير ، وبذلك تدفع عنها المسئولية عن العقود التى يربها المدير بجاوز حدود سلطته .

أقام المشرع - بمقتضى المادة ١٥ / ٢ قرينة قانونية افترض بمقتضاها علم الكافة بالبيانات المقيدة في السجل ، فيجوز للتاجر أن يمتنع بهذه البيانات قبل الغير ، ولا يكون مقبولا ادعاء الغير للجهل بالبيانات المقيدة إلا في حالة القوة القاهرة أو عظمة الحاكم أو عدم ظهور الصحف<sup>(١)</sup> .

ومن رأى الفقه الألماني أن قرينة افترض علم الكافة بالبيانات المقيدة في السجل التجارى تسرى على الأجانب المقيمين في ألمانيا ، شأنهم في ذلك شأن الوطنيين ، فيفترض عليهم بالبيانات المقيدة في السجل التجارى الألماني ، ويجوز للتاجر أن يمتنع عليهم بهذه البيانات ، كما أن هذه القرينة تطبق أيضا في حالات تنازع القوانين متى كان محل تنفيذ العقد في ألمانيا ، أو متى اتفق الطرفان على تطبيق القانون الألماني على العقد كلما اخصص القضاء الألماني بنظر النزاع تبعاً لأحكام قواعد الاختصاص القضائي أو تبعاً لاتفاق أطراف العلاقة القانونية على ذلك ، ففى كل هذه الحالات يجوز الاحتجاج في مواجهة الأجنبي بالبيانات المقيدة في السجل التجارى .

### ٣ - قرينة مطابقة البيانات المقيدة للحقيقة :

٢٠ - استقر الفقه الألماني منذ ربع قرن قريبا على تطبيق قرينة قانونية أخرى استخلصها من النصوص التي أعطت قاضي السجل سلطة الرقابة السابقة على البيانات ليحقق من مطابقتها للواقع ، وتبعاً لذلك جرى الفقه على أن قيد بيانات في السجل يعتبر قرينة على مطابقة البيانات المقيدة للحقيقة ، وبذلك جعل عبء اثبات ما يخالف مدلولها على عاتق من ينزع في أمر مطابقتها للحقيقة .

على أنه لا يجوز لمن طلب قيد بيان في السجل أن يدعى بعدم مطابقته للحقيقة إذ أنه ملزم بالتدقيق في تحرى حقيقة البيانات التي يقدمها للقيد وأن يطلب تمديدها كلما تغيرت الوقائع بحيث تظل دائماً مطابقة للحقيقة .

### ٤ - المسؤولية التصديرية عن قيد بيانات غير مطابقة للحقيقة :

إذا قيدت بيانات في السجل وكانت غير مطابقة للحقيقة ، وترتب على قيدها إلحاق ضرر بالغير ترتبت المسؤولية التصديرية بالنسبة لمن طلب القيد، فيلزم بمعرض الضرر على أساس

(١) انظر مقال روجيه ديروديه R. Durodier و روبرت كهلوين R. Kühlewein « أهمية القيد في السجل التجارى الألماني » مجلة القانون التجارى - ١٩٥٥ - ص ٤٨ .



المسئولة عن العمل غير المشروع ، فإذا أجرى مدير الشركة ناشيراً في السجل التجارى يفيد خروج شريك من الشركة ، فإن قيد هذه الواقعة يعتبر عملاً غير مشروع ترتب عليه المسئولية التصديرية ، متى كانت واقعة خروج الشريك من الشركة غير مطابقة للحقيقة .

#### ٥ - القيد في السجل لا يظهر التصرف القانونى من الميوب :

قلنا أن القيد في السجل التجارى ينهض دليلاً على علم الكافة بالبيانات المقيمة ، فلا يجوز للغير أن يدفع بحملها إلا في حالات استثنائية ، وهذه هي قرينة العلم (Présomption sur la connaissance) ، وأن قيد بيانات في السجل ( والقيد يتم بعد تحقيق قاضى السجل من مطابقتها للحقيقة ) ينهض دليلاً على أن البيانات المقيمة في السجل تطابق الحقيقة ، وهذه هي قرينة مطابقة البيانات للحقيقة (Présomption d'exactitude) .

يبد أن قيد تصرف قانونى ( كعقد وكالة أو عقد شركة ) في السجل لا يعتبر دليلاً على أن التصرف القانونى قد استوفى شروطه القانونية ، بمعنى أنه انعقد صحيحاً ، هذا بالرغم من أن قاضى السجل يراقب مقلماً استيفاء هذه الشروط ، وعلة ذلك أن القيد في السجل التجارى لا يظهر القيد من أسباب بطلانه ، وبعبارة أخرى أن التصرف الباطل لا يصححه القيد فيظل التصرف قابلاً للطعن فيه بالبطلان .

واستثناء من هذا المبدأ جرى القضاء الألمانى - حرصاً على استقرار المعاملات ولتدعيم الثقة التجارية - على اعتبار بعض التصرفات المقيمة في السجل التجارى تصرفات صحيحة ، لا يجوز الطعن فيها ، فمثلاً استمر القضاء على رفض دعوى أبطال الاكتتاب في أسهم شركات المساهمة متى كان الاكتتاب مشوباً بفظل أو تدليس أو إكراه إذا كانت الشركة مقيدة في السجل التجارى ، ويرى القضاء الألمانى من وراء ذلك إلى حماية الجمهور وإلى حماية دائئى الشركة . وامتد تطبيق هذا المبدأ فشمـل شركات التضامن وغيرها من الشركات الأخرى .

استعرضنا فيما تقدم المبادئ العامة لآثار القيد في السجل التجارى الألمانى ، ونين فيما يلى بعض التطبيقات الخاصة بهذه الآثار القانونية :

#### التمييز بين التاجر وغير التاجر :

٢١ - تبعاً للقانون الألمانى ينفى القيد في السجل التجارى صفة التاجر على من قيد اسمه ، سواء كان من قيد اسمه مباشرة أو من الحرف التى اعتبرها القانون تجارية ويلتزم

تبعا لذلك بالقيء في السجل ، أو كان المشروع الذى يباشر استغلاله طالب القيد يستلزم بحسب أهميته وطبيعة معاملاته تظليما إداريا وماليا يخضع لأصاليب التجارة<sup>(١)</sup> ويعتبر القيد - فى كلتا الحالتين - قرينة قاطعة على أن الشخص تاجر<sup>(٢)</sup> .

أثر القيد فى السجل التجارى الألمانى أثر مطلق فيما يتعلق باضفاء صفة التاجر ، ويرتب على ذلك أنه لا يجوز دحض هذا الدليل على اكتساب صفة التاجر بإثبات أن الشخص لم يباشر التجارة فعلا أو بإثبات أنه اعتزل التجارة وأهمل نحو القيد . ومن ميزات النظام الألمانى سهولة التمييز بين التاجر وغير التاجر ، واستقرار المعاملات على أساس احترام الموقف الظاهر .

#### حماية الاسم التجارى ( منع تعدد الأسماء التجارية المتشابهة homonymie )

٢٢ - يقضى قانون التجارة الألمانى بأنه يجوز لقاضى السجل التجارى أن يرفض قيد اسم تجارى مطابق أو مشابه لاسم تجارى سبق قيده فى السجل ، منعاً لما قد يحدثه القيد الجديد من لبس ، وتنص المادة ٣٠ من قانون التجارة على ضرورة إضافة كلمة أو عبارة لتمييز الاسم المراد قيده عن الاسم الذى سبق قيده .

#### انتقال الحق فى استعمال الاسم التجارى المشتق من الاسم المدنى للتاجر :

٢٣ - يترتب على القيد فى السجل التجارى أن ينتقل إلى مشتري المتجر حق التوقيع بالاسم التجارى للمتجر المشتق من الاسم المدنى للسلف من غير إضافة عبارة خلفاء ... ( Successeurs ) إذا قبل السلف عدم ذكر صفة خلف بجوار الاسم (Firme) ، ويهدف للشرع الألمانى إلى تنعيم واستقرار الثقة فى « للمشروع التجارى » بحيث يبقى الاسم التجارى للمتجر بدون أى تغيير فلا يشعر من يعامل مع المتجر بتغيير المالك ، وتستمر المعاملات مع المالك الجديد من غير أن يعترضا اضطراب . وهذا المبدأ مفيد من غير شك للبيوت التى تباشر عمليات التجارة الخارجية كالاستيراد والتصدير ، فلا يشعر التجار الأجانب المقيمين فى الخارج بانتقال حق استغلال المتجر من شخص إلى آخر وتبقى الثقة قائمة فى المشروع فلا تآثر تغيير التاجر ، وهذا تدعيم لكيان المشروع كمحور للنشاط الاقتصادى ،

(١) هامل ولاجارد - ص ٣٣٧ - فقرة ٢٢٧

(٢) جوفريه - مجلة القانون التجارى - ص ٢٥٦ - فقرة ٣٧

وتأييد للاتجاه الحديث في التشريعات المختلفة إلى ضرورة الاعتماد على المشروع - لا العاجز -  
كأساس للقانون التجارى برمته .

### § ٤ - السجل التجارى الفرنسى

٢٤ - لم يعرف القانون الفرنسى نظام السجل التجارى قبل صدور قانون ١٨ مارس  
سنة ١٩١٩ الذى بدأ تنفيذه فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٠ .

وقد جاء نظام السجل التجارى الفرنسى ضعيفاً للغاية فلم يكن يهدف إلى تحقيق أغراض  
السجل التجارى كما عرفه الدول العريقة فى هذا النظام ، واطهر دور السجل التجارى  
فى فرنسا على أن يكون دليلاً يضم بيانات عن التجار وعن المشروعات التجارية ،  
وحق بالنسبة لهذا الدور لم يؤد السجل التجارى الفرنسى وظيفته على وجه مرض إذ أن  
البيانات المدرجة فى السجل كانت قيد بناء على طلب أصحاب الشأن من غير إجراء رقابة  
للتحقق من مطابقتها للحقيقة ، ولم يكن للقيد أو عدم القيد أثر فى اكتساب صفة التاجر  
وما يترتب على هذه الصفة من صلاحية لبعض الحقوق وبعض الالتزامات ، كما أن القيد  
أو عدم القيد لم يكن يرب آثاراً قانونية وخاصة فيما يتعلق بحجية البيانات المقيدة ، وعدم  
حجية البيانات غير المقيدة .

ثم صدر مرسوم بقانون فى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٣ بنظام السجل التجارى الجديد ،  
وَأُدْجِعت فصوصه فى التقنين التجارى .

استحدث القانون الجديد رقابة ساجرة على القيد ، فيتولى قلم الكتاب الذى يتبعه  
السجل التجارى فحص البيانات للتحقق من مطابقتها للمستندات - نص القانون صراحة  
على وجوب تقديم المستندات ( المادة ٥٤ ) ، كما نصت المادة ١١ من مرسوم ٦ يناير  
سنة ١٩٥٤ على أنواع هذه المستندات - فمثلاً يلزم لتحقيق شخصية طالب القيد تقديم  
مستخرج من شهادة الميلاد ، ويلزم لإثبات النظام السالى للزواج تقديم مستخرج من عقد  
الزواج ، وأن يقدم القاصر المأذون بالتجارة مستخرجاً بالاذن بالتجارة .

ويلزم للتحقق من ذاتية المتجر الذى أنشأ طالب القيد تقديم سند ملكية العقار أو عقد  
إيجار العقار ، أما إذا كان المتجر قد انتقل إلى طالب القيد بالشراء فيلزم تقديم شهادة محو اسم  
البائع من السجل التجارى ( ما لم يكن له محل آخر ) وصورة أو أصل عقد بيع المحل  
التجارى .

يبد أنه يتعذر أحياناً تقديم مستندات لاثبات وقائع معينة ، مثل عدم إفلاس طالب القيد ، فيكفى في هذه الحالة تقديم إقرار من طالب القيد .

وفضلا عن ذلك فإن السجل التجارى يباشر رقابة على طالب القيد فيما يتعلق بمحقة في مزولة المهنة ، فلا يجوز قيد شخص في السجل التجارى ما لم يستوف الشروط القانونية اللازمة لاحتراق التجارة في المهنة التى يذكرها في الطلب ، فيلزم إذا قيد التاجر الأجنبى أن يقدم المستند الخاص بمحقة في الإقامة وأن يقدم المستند الخاص بصفته كأجنبى منح حق الاتجار ، ويلزم بالنسبة لبعض المهن التجارية أن يقدم طالب القيد ما يثبت حصوله على المؤهلات العملية لمزاولة تجارة معينة .

ويتقن بالرقابة على البيانات التى يقدمها طالب القيد مسألة هامة هى الرقابة على البيانات التى أوجب القانون على طالب القيد في السجل تنوينا المصلحة الاحصاء ، فبلا بيانات في ورقة منفصلة ترسل إلى مصلحة الاحصاء ، ويعطى طالب القيد رقما خاصا يتصل بترتيبه في أوراق الاحصاء ، كما يخطر سجل التجارة مصلحة الضرائب بما يفيد قيد التاجر في السجل .

وجدير بالملاحظة أن دور فلم كتاب المحكمة في فرنسا ، وهو القائم بوظيفة القيد في السجل يختلف عن دور قاضى السجل في ألمانيا نظرا لأن الموظف المختص في فرنسا ليست له الصفة القضائية ورغم أنه يقوم بدور إيجابى إلا أنه لا يقوم بإجراء تحقيق ليتحرى عن حقيقة الوقائع ، ويفصل قاضى المحكمة في المنازعة في القرار الذى يتخذه كاتب المحكمة ، وقرار القاضى قابل للاستئناف أمام المحكمة التجارية ، على أن هذه القرارات جميعها ليست لها قوة الشئ المحكوم فيه فلا يمنع أمر القاضى بقيد اسم شخص في السجل ؛ رغم عدم استيفائه الشروط القانونية ؛ من المنازعة حول صفته كتاجر .

ويلحق بالرقابة السابقة على القيد رقابة لاحقة أعطاها القانون لعدة فئات من الهيئات وبوجه خاص لموظفى مصلحة الملكية الصناعية ، وتظهر أهمية الرقابة اللاحقة فيما يتعلق بمحو القيد فيجوز محو القيد بأمر من الجهة المختصة ، ويوجب القانون على المحكمة التى تصدر قرارا بالحجر على التاجر أن تأمر بمحو اسمه من السجل التجارى ، ومن تطبيقات هذه الرقابة أنه لا يجوز قيد اسم مشترى المحل التجارى ما لم يقدم شهادة بمحو اسم سلفه .

ويلاحظ أن صدور قرار من الجهة المختصة بمحو القيد أمر يصور حلوثه من الناحية

العيلة ، أما صلور قرار بقيد اسم شخص في السجل بدون طلب من صاحب الشأن فأمر يكاد يكون بعيد الاحتمال .

#### آثار القيد في السجل التجارى :

٢٥ — أخذ قانون السجل التجارى الفرنسى الجديد بالنظام الالماني بقدر ، فرتب عدة آثار على القيد ، وبذلك اقتبس قاعدة الحجية التى أضفاها القانون الالماني على البيانات المقيدة .

#### مبدأ الحجية :

٢٦ — لم تكن حجية البيانات المقيدة في سجل التجارة أمراً جديداً في القانون الفرنسى ، فقد سبقت تطبيقات لهذا المبدأ في حالات خاصة وردت في نصوص متتارة قبل صلور القانون الجديد . بيد أن القانون الجديد قد استحدث مبدأ الحجية ، وبذلك عم القاعدة وان قصر تطبيقها على البيانات الواردة في المادة ٦٤ ، وتضمن هذه المادة غالبية البيانات التى يهم الغير أن يعرفها ، وخاصة بالنسبة للتاجر الفرد ، وهذا هو ما اهتم به قانون السجل التجارى الفرنسى ، بينما ترك شر الشركات خاضعا للإجراءات القديمة التى نص عليها القانون التجارى .

على أن نص المادة ٦٣ الذى قرر مبدأ حجية البيانات المقيدة في السجل اقتصر على تقرير الأثر السلبي للقيد نص على أن البيانات التى لم تقيد لا يحجج بها قبل الغير ، ولم يتناول المبدأ المقابل وهو الأثر الإيجابى للقيد ( أن البيانات المقيدة يحجج بها قبل الغير ) ، ومع ذلك فقد استقر الفقه الفرنسى على أن المبدأ الثانى ملازم للمبدأ الأول وأنه يستفاد من روح الإصلاح التشريعى الذى اتجه صراحة إلى ترتيب آثار قانونية وإلى الأخذ بمبدأ الحجية من ناحيته الإيجابية والسلبية<sup>(١)</sup> .

#### التمييز بين التاجر وغير التاجر :

٢٧ — أخذ القانون الفرنسى بمنح القانون الالماني فيما يتعلق بالتمييز بين التاجر وغير التاجر ، وإن لم يتبع القاعدة الالمانية بصفة مطلقة .

نصت المادة ٦١ من قانون التجارة على أن يعتبر تاجرا كل شخص طبيعى أو اعتبارى قيد في السجل التجارى ما لم يثبت العكس . وبهذا النص اعتبر القانون واقعة القيد قربة

(١) جوفريه J.O.P. ١٩٤٥ - ١ - ٤٧٢ - ٤٧٢ - فقرة ٢٥

قانونية على اكتساب صفة التاجر ، ولكنه لم يجعلها قرينة قاطعة ، بل جعل منها قرينة مؤقّعة يجوز تفويضها بإقامة الدليل العكسي . ولا شك أن استحداث هذه القرينة القانونية أمر كبير الأثر من الناحية العملية ، وخاصة في الحالات الدقيقة التي يختلط فيها الأمر ويصعب التمييز بين التاجر وغير التاجر ، مثال ذلك حالة الصانع الذي يكون على الحدود المشتركة بين التاجر وغير التاجر ، كما أن هذه القرينة القانونية من شأنها تيسير الأمر على القضاء بالنسبة للدعاوى شر الإفلاس فيكفي لكي تقضى المحكمة بالإفلاس أن تستند في حكمها إلى أن الشخص مقيد في السجل التجاري وأنه لم يقم الدليل على عكس مدلول القيد من وصفه بصفة التاجر وأنه توقف عن دفع ديونه التجارية .

يتضح بمقارنة هذه القاعدة التي استحدثها القانون الفرنسي بما كان سائدا في ظل القانون السابق أن أثر القيد في السجل يكاد يكون حاسما في إثبات صفة التاجر بينما كان الأمر قاصرا على اعتبار القيد في السجل مجرد قرينة قضائية تصلح دليلا لإثبات صفة التاجر متى أينتها أدلة أخرى .

أما الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يحترف التجارة ولم يقيد في السجل فليس له أن يدعى بصفته تاجرا قبل الغير أو في مواجهة الإدارة ، غير أن هذا الجواز لا يتحرك إلا بعد مضي شهرين من بدء مزاوله المهنة التجارية . فالتاجر غير المقيد في السجل أن يدعى خلال هذين الشهرين بصفته تاجرا في مواجهة الغير وفي مواجهة الإدارة ، فإذا اقتضى شهران من مزاوله المهنة التجارية من غير أن يقيد في السجل فليس له أن يدعى بوصفه تاجرا كي يستفيد من الصلح الواقي من التفليس أو ليدفع بالتقادم العشري ، أو لكي يدعى بأن عملا مدنيا أمره يعتبر تجاريا بالتبعية لمهنته التجارية ، أو لأي غرض آخر . وبموجب المادة ٦٢ أن التاجر غير المقيد ليس له أن يدعى بهذه الصفة ليتسكك بالميزات أو الحقوق التي ترتب على صفة التاجر ، والحال بخلاف ذلك فيما يتعلق بالأعباء التي ترتب على صفة التاجر ، فإن عدم قيد التاجر في السجل لا يستتبع إعفاء التاجر من الواجبات والمسؤوليات التي يخضع لها التاجر ، قضت بذلك المادة ٦٢ من القانون التجاري الفرنسي . وعلى ذلك فإن التاجر غير المقيد في سجل التجارة يلتزم بمسك الدفاتر التجارية ، ويلتزم بالوفاء بالضرائب المقررة على أرباح مهنته التجارية ، ويخضع لنظام الإفلاس متى توقف عن دفع دين تجاري<sup>(١)</sup> .

## ٥ - السجل التجارى فى القانون المصرى

التطور التشريعى :

٢٨ - عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، اتجهت أنظار المسئولين فى مصر إلى أهمية جمع البيانات عن التجارة والصناعة ، فقد ترتب على إعلان الحرب اضطراب التيارات التجارية بين مصر والخارج ، وتوقف استيراد المنتجات المصدرة إلى السوق المصرى ، وساهمت ندرة هذه السلع فى حركة ارتفاع الأسعار ، فكانت الحرب العالمية الأولى بمثابة إنذار للحكومة المصرية جعلها تلمس خطورة الاعتماد على الدول الأجنبية لتأمين البلاد بالمنتجات الصناعية ، وهكذا بدأ نظير السلطات العامة - لأول مرة منذ محمد على - إلى مشكلة التصنيع ، وكانت نظرة سطحية فلم تنظر الحكومة إلى الموضوع إلا فى نطاق البحث عن حلول مؤقتة لمواجهة الموقف خلال فترة الحرب ، فصدر قرار مجلس الوزراء فى ٨ مارس ١٩١٦ بتشكيل لجنة سميت لجنة « التجارة والصناعة » برئاسة اسماعيل صدق ، كلف الغرض من انشائها كما نص القرار - دراسة آثار الحرب على التجارة والصناعة ودراسة الوسائل الكفيلة بالنهوض بالصناعة حتى يستطيع الانتاج المحلى مواجهة النقص الذى نشأ عن تخلف استيراد المنتجات الأجنبية . وقد واجهت اللجنة صعوبات كثيرة فى سبيل جمع بيانات عن التجارة والصناعة . وكان تقرير اللجنة خطوة أولى صوبت نواحي النشاط الصناعى فى البلاد قبل الاستطاعة ووصفت حالة الضعف الشديد الذى تعانيه الصناعة .

قانون السجل التجارى القديم (سنة ١٩٣٤) :

٢٩ - ظلت مسألة جمع بيانات عن حالة الصناعة والتجارة مسألة معلقة منذ الحرب العالمية الأولى إلى أن أدخل نظام السجل التجارى لأول مرة فى مصر بمقتضى القانون الصادر فى ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ ( قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ ) " ، وقد نسج واضع هذا القانون على منوال قانون السجل التجارى الفرنسى الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، ورغم أن القانون الأخير لم يكن خير مثال يحتذى .

أشارت المذكرة الإيضاحية لقانون السجل التجارى الصادر عام ١٩٣٤ فى أكثر من موضع إلى الأغراض التى أعد لها السجل التجارى ، إلا أن النصوص التشريعية التى وضعت

لم تهض على النعماء التي تستطيع مساندة تلك الأغراض بحيث تمكن السجل التجارى  
من أن يحقق الأهداف التي أشارت إليها المذكرة ، وبذلك جاوزت المذكرة الإيضاحية  
حدود القانون وإحاطته بهالة لم يرتفع إلى مستواها .

أشارت المذكرة إلى وظيفة السجل كأداة للاستعلامات بين التجار فقالت تبرر إنشاء  
نظام السجل التجارى في مصر بأنه : « مما يدعو مصر للأخذ بنظام السجل التجارى  
ما تعانيه التجارة فيها من تعزيع الثقة والتعرض لضروب من الغش كثيرة ومتنوعة بسبب  
عدم وجود وسيلة موحدة جامعة للانشار في المواد التجارية ، وينظر أن يكون من آثار  
العلانية التي يحققها هذا النظام القضاء على تلك المفاسد بما توجده من الثقة والاطمئنان في  
في قوس المعاملين وبما يترتب عليها من تسهيل المعاملات التجارية . » ولن يستطيع أن  
تسير المعاملات التجارية على قاليد مؤسسة على الشرف والأمانة إذا كان لاى كان  
مصرى أو أجنبى من داخل القطر أو خارجه أن يصف بوصف التاجر فرداً أو شركة دون  
أن يخضع لرقابة من يعاملون معه . ولن يتأتى أن ينظم وأن تدعم الثقة إذا أجاز لبعض  
الشركات التجارية أن تعمل في الظلام غير معروفة ولا معلنة وأن يهمل إظهار ما يطرأ على  
شروط تأنيها من التعديلات والتغييرات فيما يتعلق بأقاص رأس المال أو خروج بعض  
الشركاء المتضامنين » .

هذا ما جاء في المذكرة الإيضاحية ، ولا شك أنه يبرر أهمية السجل كأداة للاستعلامات  
واعتباره أداة موحدة للشهر القانونى في المسائل التجارية ؛ أما ما جاء في النصوص التشريعية  
فانه لم يسير الغاية التي قام من أجلها هذا النظام والتي أفاضت في بسطها المذكرة الإيضاحية .  
ويرجع قص القانون إلى عدة أسباب ، فقد جاءت العقوبات المقررة على مخالفة أحكامه  
ضئيلة للغاية ، وذلك نتيجة لأن قانون السجل التجارى صدر والبلاد ما زالت خاضعة  
لنظام الامتيازات الأجنبية فلم يكن في وسع المشرع أن يسن تشريعات تقرر عقوبات على  
الأجانب رعايا الدول الممتازة بما يزيد عن عقوبة المخالفة وبشرط موافقة الجمعية العمومية  
لحكومة الاستئناف المختطة ، وأن تقرر عقوبة أشد كان يستدعى موافقة الدول صاحبات  
الامتيازات ، لذلك اكفى المشرع بتقرير عقوبة المخالفة جزأ على مخالفة أحكام القانون ،  
ولم يكن هذا الجراء رادعاً مما ترتب عليه إهمال التجار احترام قانون السجل التجارى ،  
وخاصة فيما يتعلق بطلب تعديل البيانات المقيمة حتى تقلل مطابقة الواقع وكذلك فيما يتعلق  
بمحو القيد بسبب اعتزال التجارة أو انقضاء الشركة .



على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كانت البيانات التي يقدمها التاجر قيد غير خاضعة لأية رقابة من جانب مكتب السجل التجاري ، قضت بذلك المادة الثامنة حين قررت أنه لا يجوز رفض القيد في السجل إلا لعدم استيفاء الطلب للبيانات المنصوص عليها في القانون ، وأكدت المذكرة الإيضاحية استبعاد الرقابة على مطابقة البيانات للحقيقة حين قالت « وعلى ذلك لا يسوغ للمحافظة أو للمديرية رفض القيد بحجة أن البيانات الواردة بالتبليغ غير صحيحة ، وإنما يجب عليها في هذه الحالة تبليغ قلم النائب العمومي لرفع الدعوى العمومية بطلب عقاب مودع التبليغ . . . » . هكذا استبعدت الرقابة السابقة على البيانات التي يلتزم التاجر بقيدھا في السجل ، وكانت النتيجة الحتمية أن استبعدت في الواقع وفي القانون كل قيمة للسجل التجاري كأداة للاستعلامات بين التجار ، وقضت المذكرة الإيضاحية ما تضمنته من معاني التبشير بقيام نظام للسجل التجاري كأداة للاستعلامات ولشهر .

كذلك لم يؤد السجل التجاري القديم وظيفته الإحصائية على الوجه الأكمل لعدم الرقابة على مطابقة البيانات للحقيقة ولنقص البيانات اللازمة لتحقيق الأغراض الإحصائية ، وعدم مواءمة السجل بكل تعديل يطرأ على التاجر أو المنشآت التجارية .

لم يأخذ قانون السجل التجاري بمبدأ الحجية ، وخيراً فعل ، فليس من المصلحة في شيء أن يحمج على الغير بيانات قيد في السجل حسب هوى طلب القيد ، وبذلك سجل قانون السجل التجاري انعدام أثر القيد وتخلي نظام السجل عن وظيفته القانونية ، وإن بقيت له حسنة واحدة هي أنه كان منطقياً مع ضعف طبيعة تكوينه فلم يقرر مبدأ الحجية .

يبد أن نظام السجل التجاري لم يبق جامداً في ظل القانون القديم فقد نالته يد التطور ، فمن ناحية أسبغت عليه بعض التشريعات وظيفة قانونية ، حين رتب قانون بيع المحال التجارية ورهنا آثاراً قانونية على شهر البيع أو الرهن في السجل المعد لذلك بمكتب السجل التجاري ( القانون الصادر في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنا ) ، كما أضاف قانون الأسماء التجارية الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ أثراً قانونياً على واقعة قيد الاسم التجاري قرر الحماية للاسم الذي قيد في السجل .

على أن السجل التجاري رغم صوبه قد أدى عدة خدمات خلال الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص « ما تعلق بمحصن المتاجر والوقوف على جنسية أصحابها ، واستخلاص بيانات إحصائية عن مختلف التجارات والصناعات » <sup>(١)</sup> .

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون السجل التجاري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢

وظل هذا النظام قائماً إلى أن ألغى بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بنظام السجل التجارى الجديد .

### نظام السجل التجارى الجديد لسنة ١٩٥٣ :

٣٠ - منذ ٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ بدأ القيد فى السجل التجارى بحسب النظام الجديد كما جاء به القانون الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ <sup>(١)</sup> ، وتبعاً لما قضت به اللوائح التنفيذية اللاحقة لصدوره .

ويمتاز قانون السجل التجارى الصادر عام ١٩٥٣ بتقديم فى الصياغة ، وأنه تضمن القواعد العامة الرئيسية أما التفاصيل فقد أحاطها المشرع الى اللوائح التنفيذية .

فصت المادة ٢٥ من القانون الجديد على أن يبدأ نفاذه بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ( نشر يوم صدوره أى فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ ) .

وقضى قانون السجل التجارى بمرىان هذا القانون على التجار الذين سبق قديم فى ظل القانون القديم ، فصت المادة ٢٤ على أنه « يجب على التجار والشركات المقيمة أسماؤهم فى السجل التجارى قبل تاريخ العمل بهذا القانون طلب تعديل بيانات القيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به اذا كانت تخالف الأحكام الواردة فيه ، مثال ذلك وجوب ذكر رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر ، اذ أن هذه البيانات لم تكن تذكر بحسب القانون القديم .

وقد عدل قانون السجل التجارى بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ فعدلت المادة ٢١ / ٤ بأن أضافت الى الرسوم التى يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة « رسوم الاطلاع » وعدلت أيضاً المادة ٢٢ مكرر فقصت بمرىان أحكام قانون السجل

---

(١) قانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى نشر بالجريدة الرسمية ، ع ٢٨ مكرر فى ٧ مايو ١٩٥٣ - وعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ نشر بالجريدة الرسمية ، ع ١٠ مكرر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ وبالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٥ نشر بالجريدة الرسمية ع ٢٤ مكرر « غير اعتيادى » فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥

وصدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ نشر بالجريدة الرسمية ، ع ٥٩ فى ٢٠ يولية ١٩٥٣ وعدل بالقرار الوزائى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ع ١٤ فى ١٨ فبراير ١٩٥٤

على الشركات مهما كان غرضها متى كانت شركة مساهمة أو شركة توصية بالاسم أو شركة ذات مسؤولية محدودة .

ثم عدل قانون السجل مرة أخرى بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن قيد الشركات التجارية التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج إذا كان لها فرع أو وكالة . قضت المادة ١١ معدلة ببيان رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمركز الرئيسي في الخارج — كما أضافت الى النص الأصلي للمادة ١١ وجوب التأشير بكل تغيير في رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمركز الرئيسي في نهاية كل سنة مالية ، وواضح أن هذا التعديل يهدف الى بسط رقابة الدولة على رؤس الأموال الأجنبية التي تباشر نشاطا في البلاد اذ لا يفيد الدولة اطلاعا أن يبين في السجل مقدار رأس مال الشركة التي مركزها في الخارج ، بينما يهم الدولة بوجه خاص أن تعلم مقدار ما تستغله الشركة في فطاق فرعها أو وكالتها في مصر .

ويلحق بقانون السجل التجاري والقانونين المعدلين له وقرارات وزير التجارة والصناعة ( الاقتصاد والتجارة ) المتعلقة بتنفيذ قانون السجل ، الرسوم الصادر بهيئة إجراءات التوثيق والقيد في السجل التجاري لشركات المساهمة المنشور في الجريدة الرسمية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup> ، وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ بهيئة الإجراءات الخاصة بقيد الشركة ذات المسؤولية المحدودة في السجل التجاري وثبر عقدها .

ومن ميزات القانون الجديد أنه أعطى لرؤساء مكاتب السجل التجاري سلطة التحقق من توافر الشروط القانونية في طلب القيد وأن يكلف طالب القيد تقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات ( المادة ١٥ ) ، ويلاحظ انه ليست لرئيس مكتب السجل التجاري صفة قضائية بمعنى أنه لا يقوم بوظيفة القاضي فيجوز تحقيقا مع طالب القيد كي يتأكد من صحة البيانات ، ولكن يقتصر دوره على مقارنة البيانات بالمستندات .

وأضاف القانون الجديد بيانات يجب ذكرها في الطلب مثل رقم قيد العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر أو باسم الشركة ( ١٢/٢م و ١٠/٧م ) .

وقضى القانون الجديد بتشديد العقوبة على عدم القيد وعلى إعطاء بيانات غير صحيحة بسوء قصد .

وتضمن هذا القانون أحكاماً خاصة بشطب القيد بالزام التاجر أو ورثته أو موصي الشركة طلب شطب القيد عند ترك التجارة أو الوفاة أو الانتهاء من تصفية الشركة حتى لا تظل هذه القيود مدرجة في السجل رغم عدم مطابقتها للحقيقة .

واستحدث قانون السجل التجارى نشر البيانات المقيمة والتي نص عليها اللائحة التنفيذية في صحيفة تصدرها وزارة التجارة ( المادة ١٤ ) وقد نصت اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى في المادة ١٢ على أن تشر في « جريدة الأسماء التجارية » التي تصدرها مصلحة الملكية الصناعية البيانات الواردة في المادة المذكورة .

#### هل أدى السجل التجارى وظائفه الى وضع من أجلها ؟

٣١ - ما هي الثغرات التي تكشف عنها نظام السجل التجارى والتي تقترح توجيه الاصلاح التشريعى نحوها كي يؤدى السجل دوره كجهاز رئيسى من أجهزة الدولة لمصلحة التاجر ولمصلحة المتعاملين مع التاجر ولتدعيم الثقة التجارية ولمصلحة الاقتصاد القومى ؟

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد ترتب على إدماج الدولتين المصرية والسورية في دولة واحدة « الجمهورية العربية المتحدة » أن تثار مسألة إدماج نظام السجل التجارى في البلدين بحيث يصدر تشريع واحد يطبق فيها معا ، من أجل تيسير المعاملات ومن أجل مصلحة الاقتصاد القومى العربى ، هذه المسألة تستلعى بنورها مقارنة التشريعين للكشف عن الميزات التي تضمنها كل منهما فيشتركان فيها ، حتى يوضع نظام واحد يخدم الوظائف الاقتصادية والاحصائية والقانونية التي يمكن أن يؤديها السجل التجارى .

#### هل أدى السجل التجارى وظيفته الاحصائية ؟

٣٢ - تشير المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى إلى قيام السجل التجارى بأداء وظيفته الاحصائية وأن قيامه بهذه الوظيفة يمتد إلى ما قبل صدور قانون السجل التجارى الجديد ، وتقول المذكرة الايضاحية في هذا الصدد « نصح السجل في أداء الأغراض المتصورة منه وأمدى البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية — خدمات

جليلة وعلى الأخص ما تعلق بحصر المتاجر والوقوف على جنسية أصحابها واستخلاص بيانات إحصائية من مختلف التجارات والصناعات .

على أن السجل وإن أدى خدمات إحصائية حقيقية فيما يتعلق بحصر المتاجر والصناعات فهي خدمات تذكر على مسيل المقارنة بالحالة خلال الحرب العالمية الأولى حيث لم يوجد السجل التجارى أصلاً . غير أنه من المبالغة القول بأن السجل التجارى يؤدي خدمات إحصائية بالشكل العلمى والفنى الدقيق كما هو شأن السجلات التجارية الحديثة فى الوقت الحاضر .

كان المفروض أن يلزم القانون التاجر — عند تقديم طلب التقيـد وكلما طلب التأشير بتعديل البيانات — أن يقوم بملء استمارة خاصة بمصلحة الإحصاء تتضمن البيانات التى بهم مصلحة الإحصاء جميعها عن التجار والمشروعات التجارية (والتي قد لا يهم المتعاملين مع التاجر معرفتها مثل قوة الآلات الصناعية ونماذجها وعدد العمال وقسم العمال إلى فئتين وغير فئتين وهكذا) .

وفضلاً عن ذلك فإن علم إعطاء مكتب السجل التجارى صفة قضائية تمكنه من التحرى وإجراء التحقيق حول النشاط الحقيقى للتجار وحول حقيقة البيانات التى يقدمون بها للسجل ، من شأنه أن لا تكون البيانات دقيقة بالقدر اللازم للأغراض الإحصائية ويظهر هذا النقص بصورة واضحة فيما يتعلق بقاء قيد التجار فى السجل وعدم نحو التقيـد رغم وفاة التاجر ، أو رغم اعتزاله التجارة ، وبذلك فإن السجل التجارى يقدم صورة لا تطابق الواقع فى بعض الأحيان .

ومما يزيد ضرورة هذا الإصلاح تأكيداً أن السجل التجارى لا يتبع مبدأ التقيـد الوحيد للتاجر ، فإذا كان للتاجر متجران فى مدينتين فإنه يقيد فى السجل التجارى فى كلتا المدينتين برقم يختلف عن الرقم الآخر ، وهذا واضح من نص المادة الثانية فى الفقرة العاشرة التى عدت البيانات التى يجب أن يشتملها التقيـد كما يلى : الحال التى للتاجر فى دائره مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى . ويترب على قيد التاجر الواحد بعدة أرقام تبعاً لتعدد محلاته التجارية أن يظهر البيان الإحصائى عن عدد التجار مبالغاً فيه ، وإذا أضفنا إلى ذلك عدد التجار والشركات المقيسة فى السجل والتي لا تزال التجارة ولم يتم محوها من السجل ، لتبيناً أن التقيـد فى السجل — كما هو حاصل الآن — يقدم أرقاماً لا تمت إلى الحقيقة بسبب .

### مدى قيام السجل التجارى بوظيفته الاقتصادية :

٣٣ - ترتب على ضعف نظام السجل فى أداء الوظيفة الاحصائية أن أصبح السجل التجارى أداة غير صالحة بوضعها الحالى - لأداء الوظيفة الاقتصادية - فليس فى وسع الدولة أن تعتمد على بيانات بعيدة عن الواقع تتخذها أساساً لرسم سياسة اقتصادية سليمة . ولعل صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى وما تضمنه هذا القانون فى المادة الثامنة من إنشاء سجل صناعى<sup>(١)</sup> إنما يرجع إلى قص نظام السجل التجارى وما يعتريه من ضعف كان من شأنه أن ترانخى فى أداء وظيفته فصلت وزارة الصناعة على سد هذا النقص حين أنشأت جهازاً خاصاً بها يعنى على كشف ميدان النشاط الصناعى ورقاقه وتوجيهه .

٣٤ - مدى قيام السجل التجارى بوظيفته القانونية :

### ( أولا ) الشهر القانونى فى مصر قبل ادخال السجل التجارى :

٣٥ - لس المشرع المصرى ضرورة شهر الوقائع التجارية منذ صدور مجموعة القانون التجارى عام ١٨٨٣ فأوجب المجموعة التجارية شهر بيانات تجارية معينة وردت فى عدة نصوص نجعلها فيما يلى :

#### ١ - شهر النظام المالى لزواج التاجر :

نقتض المواد من ٦ إلى ١٠ من التقنين التجارى بشهر النظام المالى لزواج التاجر الاجنبى، ونعت العبارة الأخيرة من المادة السادسة على أنه على كاتب المحكمة التأشير به فى دفتر مخصوص ، وأباحت المادة الثامنة حق الاطلاع على هذا الدفتر لمن يشاء .

ولم يمس القانون على وجوب شهر التعديلات التى تطرأ على البيانات الخاصة بالنظام المالى بسبب الطلاق أو الانفصال الجسدى أو الانفصال المالى - رغم أهمية شهر هذه الوقائع بالنسبة لمن يتعامل مع التاجر .

---

(١) تنص المادة الثامنة من قانون التنظيم الصناعى بأنه على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يصدر بتحديدتها القرار المشار اليه بالمادة ١٣ من هذا القانون ان تقدم خلال ثلاثة اشهر من هذا التاريخ طلبا الى وزارة الصناعة لتقيدها فى سجل بعد لهذا الغرض . ويكون تقديم الطلب وقيدته بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

انظر أيضا المواد ٦٥ و٦٧ وما بعدها من قانون التنظيم الصناعى .

وقرر القانون مبدأ الحجية في حالة قيد النظام المالى بقلم كتاب المحكمة، فيجوز الاحتجاج بالنظام المالى للزواج قبل الغير متى كان النظام المالى مقيداً في دفتر المعد لذلك بقلم كتاب المحكمة (المادة ١٠) وأضافت المادة العاشرة أنه «إذا لم يوف التاجر بالإجراءات السالفة ثم أفلس يحكم عليه بصفته مفلساً مقصراً إذا تبين أن علم الأخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد على اعتقاد غير مستحق».

#### ٢ - شهر للشركات التجارية :

أوجب القانون التجارى في المواد ٤٨ وما بعدها شهر للشركات التجارية بإجراء قيد ملخص عقد الشركة في السجل المعد لذلك بقلم كتاب المحكمة الإلهائية الدكان في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها، ويعلن بلسقه مدة ثلاثة أشهر في اللوحة المعدة بالمحكمة للاعلانات القضائية، وينشر في الصحف.

وعُدلت المادة ٥٠ البيانات الواجب ذكرها في الملخص، وقررت المادة ٥١ جزاء عدم استيفاء إجراءات الشهر هذه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد، والجزاء هنا أن الشركة تكون لاغية (في حدود القواعد المقررة).

وقضت المادة ٥٨ بوجود شهر كل تعديل في الشروط الواردة في عقد الشركة، وجرى التقه والتضاء على أن علم شهر التعديلات يترتب عليه أن لا يحجج على الغير بالبيانات التي لم يشر بها أعمالا لقرينة علم العلم.

#### ٣ - شهر الحكم الصادر بافلاس التاجر :

قضت المادة ٢١٣ من القانون التجارى بأن ينشر ملخص الحكم الصادر بافلاس التاجر في صحيفتين تعينان في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الصحف المعدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضاً في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة وفي محكمة كل جهة يكون فيها للنفس محل تجارة.

وإذا تم تعيين وقت التوقف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر بإفلاس، فيعين أن يشهر بنفس الإجراءات المتقدمة (المادة ٢١٤).

على أن الحكم الصادر بافلاس التاجر يترتب عليه أثر بمجرد صدوره، وحكمة ذلك أنه إذا علق أثر الإفلاس على شهر الحكم فإن الفترة التي تمر بين وقت صدور الحكم وبين شهره تكون مجالا لتصرف التاجر في أمواله اضراً بدائتيه.

فلا يرتب القانون على علم الشهر أو التأخير فيه علم نفاذ الحكم أو تأخير نفاذه ، ولكن يرتب على علم الشهر أو تأخيره مسئولية وكيل التفليس نحو الأشخاص حصص التية الذين تعاقدا مع المفلس على أساس أنه غير مفلس ، كما يرتب على علم الشهر أن لا تبدأ مواعيد المعارضة في حكم شهر الإفلاس إلا من اليوم الذى تبدأ فيه مواعيد الشهر ( المادة ٣٩٠ ) .

ويصدر الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برد اعتبار التاجر ( المادة ٤١٥ ) ويشير بإرساله إلى المحكمة الابتدائية التى أصدرت حكم الإفلاس لتلاوة حكم رد الاعتبار في إحدى جلساتها . ويلصق في اللوحة المعلقة للصق الاعلانات القضائية ( المادة ٤١٦ ) .

تلك هى أهم الوقائع التجارية التى عنى القانون التجارى بشهرها ، واخذ وسيلة لشهرها إجراء القيد في سجلات أقلام كتاب الحاكم واللصق في لوحة الاعلانات في المحكمة والنشر في الصحف .

#### ( ثانيا ) الشهر القانوني في مصر بعد إدخال السجل التجارى :

٣٦- لم يرد أى نص في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ يرتب على القيد في سجل التجارة أى أثر قانونى ، ورغم أن نية المشرع اتجهت نحو إعطاء السجل دورا قانونيا ، فصدرت بعض قوانين تجارية تالية رتبت على القيد في السجل آثارا قانونية ، مثل قانون بيع المحال التجارية ورهنا ، وقانون الصالح الواق من التفليس وقانون الاسماء التجارية وقانون الغرف التجارية ، كان المنتظر أن يوج قانون السجل التجارى الجديد حركة اصلاح بقرير مبدأ الحجية على القيد في السجل ، إلا أنه جاء على نخط القانون القديم فلم يقرر مبدأ الحجية لبيانات المقيمة بالسجل التجارى ، ولم يرتب أى أثر قانونى على القيد في السجل ، أما التشريعات الخاصة بظلت تسمير في الطريق الذى بدأته قبل عام ١٩٥٣ فضضت عدة أحكام ترتب على القيد في سجل التجارة آثارا قانونية ، وبذلك خلطت تلك التشريعات بالسجل خطوات واسعة نحو قيامه ببلوره القانونى ، وبذلك مهدت طريق إصلاح نظام السجل التجارى كي يصبح أداة الشهر القانونى الوحيدة للوقائع التجارية ، وساند القضاء التشريع في هذا السبيل بالقرار الذى أدت إليه عبارة النصوص .

نتناول فيما على الحالات التى أسند فيها القانون إلى السجل وظيفة قانونية أى التى رتب فيها على القيد أثرا قانونيا .



### ( أولا ) امتياز بائع المحل التجارى :

٣٧ - يشتر عقد بيع المحل التجارى بقيدته فى سجل خاص ببيع المحل التجارى فى مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية الكائن بدائرتها المحل التجارى ، وإذا شمل عقد البيع فرعا للمحل التجارى بالقطر المصرى وجب أيضا اتخاذ إجراءات القيد فى مكتب السجل التجارى الكائن بدائرتة الفرع ( المادة ٢ قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحل التجارى و رهنها ) . ونص المادة الثالثة على أنه يجب إجراء القيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع وإلا كان القيد باطلا .

ويرتب قيد عقد بيع المحل التجارى فى السجل أولوية لحق امتياز البائع على القيد الأخرى ( قيد الرهن ) التى تجرى على ذات المحل التجارى خلال هذا المباد . ولا يقع امتياز البائع فى استيفائه حقه فى الثمن إلا على عناصر المحل التجارى المبيعة فى القيد . فإذا لم يمين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز — لم يقع إلا على الاسم التجارى وسة المحل والحق فى الاجارة والاتصال بالعلاء والسعة التجارية ( المادة ٤ ) .

### ( ثانيا ) دهنى فسخ عقد بيع المحل التجارى :

٣٨ — لا يجوز الاحتجاج قبل الغير بدعى فسخ عقد بيع المحل التجارى لعدم دفع الثمن إلا إذا كان البائع قد احتفظ صراحة فى القيد بحقه فى إقامة الدعوى ولا ترفع الدعوى إلا عن عناصر المحل التى كانت محلا للبيع دون غيرها ( المادة ٥ من قانون بيع المحل التجارية و رهنها ) .

### ( ثالثا ) رهن المحل التجارى :

٣٩ — يشتر عقد رهن المحل التجارى فى سجل خاص برهن المحل التجارية بمكتب السجل التجارى الكائن بدائرتة المحل ( المادة ١١ ) ويجب إجراء القيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العقد وإلا كان القيد باطلا ( المادة ١٢ ) .

والدائنون المرتهنون للمحل التجارى المقيسون فى يوم واحد لهم مرتبة واحدة . وتكون الأولوية فى المرتبة بين الدائن المرتهن للمحل التجارى وبين الدائن المرتهن رهنا عقاريا بحسب تاريخ القيد ، ومع ذلك تكون مرتبة الرهن العقارى مقدمة على الرهن الحيازى إذا قيда فى يوم واحد ( المادة ١٦ ) .

### ( رابعا ) الصلح الواقي من التقليل :

٤٠ - لا يقبل الصلح الواقي من التقليل إلا من التاجر الذى يكون زاول التجارة وقام بما فرضه عليه قانون السجل التجارى مدة الثلاث سنوات السابقة على تقديم الطلب ( المادة ٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقي من التقليل ) .

يبين من هذا النص أن التاجر الذى لم يقيد فى السجل لا يتمتع بما للتجار المقيدين من حقوق .

### ( خامسا ) حماية الاسم التجارى :

٤١ - إذا قيد اسم تجارى فى السجل التجارى فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم فى نوع التجارة التى يزاولها صاحبه فى دائرة مكتب السجل الذى حصل فيه القيد ، وإذ كان اسم التاجر الآخر ولقبه يشبان الاسم التجارى المقيد فى السجل وجب عليه أن يضيف إلى اسمه يائنا يميزه عن الاسم السابق قبله ، ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للسجل التجارى ( المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية ) .

ويسرى الحكم المتقدم على الاسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا تضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر ، أما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التى يكون اسمها مستمداً من غرضها فيجب أن تميز أسمائها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجارى بالجمهورية <sup>(١)</sup> ( المادة ٤ ) .

(١) وجاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون الاسماء التجارية أنه « سيكون من مهمة مكاتب السجل التجارى أن تمنع التسمي بأسماء مماثلة اذ يتعين عليها أن تمتنع عن قيد اسم تجارى مماثل أو مشابه لاسم تجارى آخر سبق قيده فى السجل التجارى تفاديا لاللتباس الذى قد يحدثه القيد الجديد ، فمتى حصل القيد فى السجل التجارى لاسم مملوك لأحد التجار فلا يجوز لتاجر آخر استخدام هذا الاسم فى دائرة مكتب السجل الذى حصل لديه القيد حتى ولو كان اسم التاجر الثانى ولقبه يشبهان الاسم التجارى المقيد فيه ، ويجب على التاجر الثانى أن يدخل على اسمه أية اضافة من شأنها أن تغاير تماما بين اسمه التجارى والاسم السابق قيده فيه » .

وكذلك اذا احتوى سجل المكتب الذى افتتح فى دائرته فرع حديث اسما تجاريا سبق قيده ويكون مماثلا لاسم الفرع فيجب اضافة البيان المنصوص عليه سابقا الى اسم الفرع .

وقد اقتبست هذه الحماية للاسم التجارى من المادة ٣٠ من قانون التجارة الاالى ومن المادة ١٤٦ من قانون الالتزامات السويسرى .

(سادساً) عضوية الغرف التجارية وحق الانتخاب :

٤٢ — جاء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ في شأن الغرف التجارية بالشروط الواجب توافرها فبين يتمتع بحق انتخاب أعضاء الغرف التجارية ، ومن بين هذه الشروط أن يكون الناخب تاجراً مقيداً في السجل التجارى ( المادة ٥ ) .  
ويشترط في عضو الغرفة التجارية أن يكون تاجراً مقيداً في السجل التجارى ( إلى غير ذلك من الشروط الواردة في المادة السابعة ) .

فالقانون يشترط للتمتع بحق الانتخاب لعضوية الغرفة التجارية ، كما يشترط لعضوية الغرفة التجارية أن يكون التاجر مقيداً في السجل ، وبذلك رب المشرع على واقعة القيد أثراً هاماً هو التمتع ببعض الحقوق كما رتب على علم القيد في السجل عدم التمتع بهذه الحقوق .

( سابعاً ) بدء الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام :

٤٣ — قضى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بأن شركة المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب عام والتي تبدأ مراحل تكوينها بحمر رسمي لا يلزم لانشائها صدور قرار من رئيس الجمهورية وتبدأ شخصيتها الاعتبارية من تاريخ قيامها في السجل التجارى ونشر المحرر الرسمي في النشرة التي تصدرها وزارة التجارة ( صحيفة الشركات ) .

وأكد المشرع هذا الأثر القانوني الذي يترتب على قيد الشركة في السجل التجارى ألا وهو بدء الشخصية الاعتبارية ، فأضافت المادة ٣/٥ أنه لا يجوز للشركة أن تبدأ عملها إلا بعد قيامها في السجل التجارى ونشر المحرر الرسمي في ( صحيفة الشركات ) .

يترتب على القيد في السجل والنشر في صحيفة الشركات أثراً منشأً هو ميلاد الشخص الاعتباري للشركة ، فينشأ تبعاً للقيد والنشر كائن له وجوده القانوني وصلاحيته لكسب الحقوق والالتزام بالديون ومباشرة الأعمال القانونية (١) :

---

(١) ويتفرع عن هذه القاعدة نتائج قانونية أخرى ، مثالها ما قضت به المادة (١٦) من أنه لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب والأسهم بإزيد من قيمتها =

### (ثامناً) الشركة ذات المسؤولية المحددة :

٤٤ — أدخلت الشركة ذات المسؤولية المحددة في القانون المصرى بمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فكان طبيعياً أن تعتمد على السجل التجارى كوسيلة لشهرها من غير أن تلجأ كثيرها من الشركات إلى وسائل الشهر الأخرى التى نص -ليه القانون التجارى فى المواد ٤٨ وما بعدها .

رتب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آثاراً قانونية هامة على قيد الشركة فى السجل التجارى ، فالشركة ذات المسؤولية المحددة لا تكتسب الشخصية الاعتبارية إلا بقيلها فى السجل التجارى وتشر عقدها فى صحيفة الشركات ، ولا يجوز لها قبل ذلك مباشرة أى عمل قانونى<sup>(١)</sup> (المادة ٧٠) : وجاء المشرع فى المادة (٧٦) من قانون الشركات بتطبيق هلم لبداً حجية البيانات المقيدة فى السجل التجارى ، فقررت المادة المذكورة تربية قانونية حماية الغير فيما يتعلق بحدود سلطة مدير الشركة ذات المسؤولية المحددة .

نصت المادة (٧٦) على أنه « يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة فى النيابة عنها ما لم يقضى عقد تأسيس الشركة بغير ذلك — وكل قرار يصدر من الشركة بتقيد سلطات المديرين أو بتغييرهم بعد قيلها فى السجل التجارى لا يكون نافذاً فى حق الغير إلا بعد اقتضاء خمسة أيام من تاريخ اثباته فى هذا السجل » .

هكذا أخضعت البيانات المقيدة فى السجل التجارى تمتع بحجية تستند الى قرينة العلم بهذه البيانات .

---

= الاسمية مضافا اليها عند الاقتضاء مقابل نفقات الاصدار . وذلك فى الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة أو قيلها فى السجل التجارى بالنسبة الى شهادات الاكتتاب أو فى الفترة التى تلى صدور مرسوم التأسيس أو القيد فى السجل التجارى الى نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة للأسهم .

(١) ويترتب على هذه القلعدة نتائج فرعية فمثلاً قضت المادة (٦٧) بأنه يجب أن تودع الحصص النقدية احد البنوك التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ولا تؤدى الجبالغ التى تم ايداعها على هذا النحو الا للمديرين المعينين فى عقد تأسيس الشركة متى قدموا شهادة ثبت قيلها فى السجل التجارى أو لمن أودع من الشركاء اذا لم يتم القيد خلال ستة أشهر من تاريخ الايداع .

(تاسعا) فروع شركات المساهمة والتوصية بالأمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تكون مرافقها في الخارج :

٤٥ - تقضى المادة (٩١) من قانون الشركات بما يأتي :

« (١) لا يجوز للفروع والبيوت والمكاتب والوكالات المنصوص عليها في المادة السابقة أن تباشر نشاطها في مصر إلا بعد قيدها في السجل التجارى . »

بمقتضى هذا النص يشترط القانون لمزاولة النشاط التجارى للفروع أو البيوت أو المكاتب أو الوكالات التابعة لشركات المساهمة والتوصية بالأمهم والمسؤولية المحدودة التي يكون مركزها في الخارج أن قيد مقدما في السجل التجارى .

وبذلك جعل المشرع من القيد في سجل التجارة شرطا لمزاولة التجارة في هذه الحالة .

( عاشراً ) وقف الاجراءات المترتبة على التأخير في إداء الديون :

٤٦ - حماية للتجار المدينين من التعرض لشر الإفلاس نتيجة للعنوان الثلاثى وما ترتب عليه من اضطراب المعاملات التجارية في منطقة القناة ، أصدر رئيس الجمهورية قرار بالقانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup> ، وأردفه بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٦<sup>(٢)</sup> ويقضيان بأنه مع عدم الإخلال بحق الدائن في اتخاذ الاجراءات التحفظية توقف اجراءات البروتستو وشر الإفلاس وكافة الاجراءات المترتبة على التأخير في اداء الديون التجارية التي تستحق ابداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ الى ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ ، وقصر القانون حمايته هذه على المدينين الذين كانوا يقيمون في محافظتي بورسعيد والسويس لغاية ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ أو المدينين المقيدين بالسجل التجارى فيما .

على هذا النحو استقر اتجاه التشريعات المتوالية على ترتيب آثار قانونية على القيد في السجل التجارى . ومع ذلك ظل قانون السجل التجارى خلوا من أى نص يرتب أثرا قانونيا على واقعة القيد فظلت القاعدة العامة كما كانت في ظل القانون القديم ، أن القيد لا يرتب أثر قانونيا ، وإن ازدادت الاستثناءات التي وردت على هذه القاعدة بمقتضى القوانين التي رتب على القيد آثارا في الحالات المقدمة .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ العدد ٩١ مكرر (١) .

(٢) الوقائع المصرية في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ العدد ٩٩ مكرر (١) .

### المبادئ القضائية :

٤٧- لم يتخذ المشرع - بمقتضى قانون السجل التجارى ( القديم أو الجديد ) - من القيد فى السجل وسيلة للتمييز بين التاجر وغير التاجر ، وبقى تعريف التاجر خاضعاً للحكم المادة الأولى من التقنين التجارى ، فمن اتخذ من المعاملات التجارية حرفة له كان تاجراً سواء قيد فى السجل التجارى أو لم يقيد .

وتبعاً لذلك جرى القضاء على التطبيقات التالية :

- ( ١ ) أن عدم القيد فى السجل التجارى لا يعتبر حجة لانكار صفة التاجر ومسئوليته<sup>(١)</sup> .
- ( ٢ ) يعتبر القيد فى السجل التجارى قرينة قضائية لاثبات صفة التاجر متى أيدتها أدلة أخرى<sup>(٢)</sup> .

( ٣ ) إذا وصف شخص نفسه بأنه تاجر وقيد اسمه فى السجل التجارى فإن القيد لا يمنع من أن ينازع فى هذه الصفة ، على أن القيد فى السجل يعتبر قرينة على صفته بأنه تاجر فيقتل إليه عبء اثبات أنه غير تاجر<sup>(٣)</sup> .

( ٤ ) أن عدم قيد شركة التضامن فى السجل التجارى ليس إجراءً لازماً لقيام الشركة سواء فى القانون أو فى الواقع<sup>(٤)</sup> .

( ٥ ) أوجب قانون السجل التجارى القديم ( وشأنه فى ذلك شأن القانون الجديد ) التأشير بالتعديلات التى ترد على عقد الشركة ، إلا أنه لم يقرر حجية للبيانات المقيدة ،

(١) استئناف مختلط فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٨ التشريع والقضاء - ٥١ - ٧٦ :

« La non inscription au registre du commerce ne saurait servir de prétexte pour nier la qualité et la responsabilité d'un commerçant du chef de son activité; une pareille omission tant aussi bien qu'elle constitue une contravention entraînant des sanctions pénales, laisse d'autre part entière la question de l'état du commerçant fautif ».

(٢) محكمة القاهرة الابتدائية « الدائرة الثالثة التجارية » رقم القضية ٢٨٦٠ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة - وجاء فى سياق الحكم « وحيث أن المدعى دلى على صحة أقواله ( بأنه تاجر ) . واستند فى ذلك الى السجل التجارى رقم ٥٣٩٢ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١ والى رخصة اشغال طريق خاصة بمحل تجارته بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٢ واخطار مصلحة الضرائب بمطالبتة بأرباح ١٩٤٧ من محله التجارى وطلب إدارة القاز والكهرباء بقيمة استهلاك محله للنور عن شهر فبراير ١٩٥٤ » - لم ينشر .

(٣) محكمة القاهرة الابتدائية « الدائرة الاولى التجارية » ١٠ ابريل سنة ١٩٥٦ رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة - لم ينشر .

(٤) نقض فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة احكام النقض ٤ - ١ - ٢١٢

كما أنه لم يقرر عدم حجية البيانات غير المقيدة فمن الخطأ في تطبيق القانون القول بعدم إمكان الاحتجاج بملحق عقد الشركة لعدم قيده في السجل<sup>(١)</sup> .

#### تعدد جهات الشهر التجارى :

٤٨ — بدأ شهر الوقائع التجارية التى عني بها القانون التجارى منذ صدور مجموعتى القانون التجارى الوطنى والمختلط واتخذ له مكانا فى سجلات أفلام كتاب الحاكم ، ولما أدخل نظام السجل التجارى اضطر المشرع إلى جعل السجل التجارى تابعا للجهات الادارية (وزارة التجارة) خلافا للبدأ السائد فى البلاد الأخرى مثل ألمانيا وسويسرا وفرنسا وإيطاليا حيث يتبع السجل التجارى جهات القضاء ، والسبب أن المشرع أراد أن يفادى إجراء التقييد فى سجلين فى آن واحد ، تمسك أحدهما أفلام كتاب الحاكم المختلط وتمسك الآخر أفلام كتاب الحاكم الوطنية ، من أجل تفادى هذا الوضع المعتقد الذى يؤدى إليه تعدد جهات القضاء ، اضطر المشرع إلى جعل السجل تابعا لجهة إدارية .

وكان من العسير فى هذه الظروف أن يولد سجل التجارة مكتملا جميع أعضائه وأن يؤدى جميع وظائفه الطبيعية وكان أن نشأ ضعف التكوين مجردا من صفته القضائية ومن وظيفته القانونية ، واقتصر دوره على أداء وظيفة استعلامات بين التجار بقدر هزيل نظرا لأن مكتب السجل لم يخول سلطته التحقق من صحة البيانات ، فكانت تدرج البيانات عن التاجر حسب مشيئته ولو خالفت الحقيقة . وعلى لطالب الاستعلام صورا من هذه البيانات التى لا تتركز على أى قدر من ضمان مطابقتها للواقع .

على هذا الوضع بدأ السجل التجارى حياته مجردا من وظيفته الرئيسية وهى أن يكون مركزا للشهر القانونى فى المسائل التجارية ، إلا أنه جذب إليه — منذ إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية — عدة حالات تطلبت أداة للشهر التجارى وبذلك خلق السجل التجارى وظيفته القانونية وانزعها تدريجيا بمقتضى سلسلة من القوانين المتلاحقة بدأت منذ عام ١٩٤٠

ورغم الانتصارات المتوالية التى أحرزها السجل التجارى فى سبيل الاستئثار بوظيفة الشهر القانونى ، عن طريق القوانين الخاصة ، إلا أنه لم يصل بعد إلى تنعيم وظيفته هذه على أساس قاعدة عامة .

(١) نقض فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى الخمسة وعشرين عاما من أول انشائها فى سنة ١٩٣٠ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ — الجزء الأول — ١٩٥٨ — ٦٩٠

فمن جهة لم يقرر بعد للسجل التجارى مبدأ حجية البيانات المقتيدة ، ويضدّر تقرير هذا المبدأ ما دام السجل التجارى تابعا للجهات الادارية ، فوظيفة السجل التجارى القانونية تقتضى تبعيته للقضاء فيتم التقيّد بواسطة من لهم صفة قضائية<sup>(١)</sup> ، وفي هذه الحالة يمكن تقرير مبدأ حجية البيانات المقتيدة في السجل ، ويمكن إلغاء نصوص القانون التجارى التى عهدت إلى أعلام كتاب المحاكم بإجراءات الشهر التجارى وخاصة فيما يتعلق بشهر الشركات ، وبذلك يتم تركيز الشهر التجارى في أداة واحدة هي السجل التجارى .

ومما يقطع بضرورة اتخاذ خطوة حاسمة نحو هذا الإصلاح التشريعى ، انه كلما ظل السجل التجارى يقوم بوظيفة الشهر القانونى بمقتضى نصوص استثنائية ، فمن شأن هذا الوضع أن يظل أمر الشهر التجارى مضطربا بحيث تزداد الأمور تعقيدا مع مرور الزمن .

فقد أدى هذا الموقف فعلا إلى قيام جهات إدارية متعددة بإنشاء سجلات خاصة يقوم بعضها بوظيفة الشهر القانونى في ناحية معينة من الوقائع التجارية ، بحيث أصبحنا ولدينا الآن تسع سجلات على الأقل مبعثرة بين الجهات الادارية والقضائية .

ونشير إلى هذه السجلات الموزعة بين الجهات المختلفة كي نبرز المشكلة واضحة ، ولكي تظهر ضرورة إلغاء السجلات المتعددة والاعتماد على السجل التجارى كأداة وحيدة للشهر القانونى في المسائل التجارية .

### (أولا) سجلات أعلام كتاب المحاكم ووسائل شهر أخرى :

(١) سجل خاص بشهر الشركات ، وهو السجل الذى أشارت إليه المواد ٤٨ وما بعدها من القانون التجارى وترتب على عدم قيد الشركة في هذا السجل (وما يتصل به من لصق ملخص عقد الشركة في لوحة الاعلانات القضائية والنشر في الصحف) أن الشركة تعتبر لاعبة في حدود معينة .

(٢) سجل خاص بشهر الشروط المالية لزواح التاجر الأجنبى (المادة ٦ تجارى) .

---

(١) ويشير الدكتور محسن شفيق الى ضرورة هذه التسمية القضائية بقوله « ومن الواضح أن هذه العلة وهي أن يعهد بالسجل الى جهة إدارية بسبب تعدد جهات القضاء - قد زالت بإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، فكان تجديرا بالشارع عند وضع القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ أن يعهد بمسك السجلات التجارية الى الجهات القضائية ولكنه لم يفعل واستبقى الوضع القديم على حاله » انظر « الوسيط في القانون التجارى المصرى » للدكتور محسن شفيق - ١ ، ١٩٥٥ ، ص ١٦١



(٣) سجل خاص بشهر الأهلية بقلم كتاب المحكمة .

تقتضى المادة ٣/١٠٥ من قانون المحاكم الحسبية بشهر أمر المحكمة الصادر بالاذن للقاصر بمزاولة التجارة ، وتقتضى المادة ١٠٦ بشهر أمر المحكمة بسحب الاذن للقاصر بالتجارة أو الحد منه ، وتقتضى المادة ١/١٠٥ بشهر قرار المحجر على التاجر وشهر قرار رفع المحجر عن التاجر .

ويتم هذا الشهر بالتيد في سجل خاص بقلم كتاب المحكمة الحسبية .

وتقتضى المادة ٨٩ من قانون المحاكم الحسبية بأن الحكم يكون نافذا من تاريخ صدوره ، وذلك في حالة توقيع المحجر وسحب الاذن للقاصر أو الحد منه ، ولكن لا تعتبر هذه الأحكام حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها ، فان لم يسجل الطلب ، فمن تاريخ تسجيل الحكم (المادة ١٠٨) .

(٤) شهر الافلاس وشهر رد الاعتبار بالنشر في الصحف وفي لوحة الاعلانات .

#### (ثانيا) السجلات التجارية الخاصة :

السجل التجارى العام يتبع مراقبة السجل التجارى التابعة لمصلحة التسجيل التجارى .

وفتت التشرىات التجارية الخاصة على سجلات خاصة تابعة لمراقبة السجل التجارى نذكر منها ما على :

(١) سجل بيع المحال التجارية (قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المادة ٢) .

(٢) سجل رهن المحال التجارية (قانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المادة ١١) .

(٣) سجل الوكلاء التجاريين بمراقبة السجل التجارى (قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧

بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية — المادتان ١ و ٢) .

وتقسم مصلحة التأمين ( بوزارة الاقتصاد والتجارة ) السجلات الآتية :

(٤) سجل هيئات التأمين (المادة ١٤ ق رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠) .

(٥) سجل الأشخاص الذين يزولون مهنة بيع الأوراق المالية بالاجل (قانون

رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦) .

وتوجد سجلات أخرى بوزارة الاقتصاد والتجارة نذكر منها ما يلي :

(٦) سجل المصددين (تصدير المحاصيل الزراعية) يتبع المراقبة العامة للتصدير  
(قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ ، قرار وزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١) .

(٧) سجل العلامات التجارية (إدارة العلامات التجارية) ، مراقبة حماية الملكية  
الصناعية التابعة لمصلحة التسجيل التجاري (قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المادة ٢ ، وقرار  
وزير التجارة رقم ٢٣٩ تاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ خاص بالعلامات والبيانات التجارية) .

(٨) سجل براءات الاختراع ( إدارة براءات الاختراع ) مراقبة حماية الملكية  
الصناعية التابعة لمصلحة التسجيل التجاري (قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خاص ببراءات  
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية مادة ٤) .

(٩) سجل الرسوم والنماذج الصناعية ( إدارة الرسوم والنماذج الصناعية ) مراقبة  
حماية الملكية الصناعية بمصلحة التسجيل التجاري ( قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩  
المادة ٣٨) .

(١٠) سجل محلات البيع بالزيادة بمصاحبة الرقابة التجارية (المادة ٢٦ من القانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ، وقرار وزير التجارة رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية  
لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧) .

(١١) سجل البنوك بالبنك المركزي ( المادة ٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧  
بإصدار قانون البنوك والائتمان وقرار رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية لقانون البنوك  
والائتمان تاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧) .

(١٢) السجل الصناعي بوزارة الصناعة (قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم  
الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري) .

لعل سرد السجلات المقدمة هو خير دليل على مدى تشتت أداة التسجيل التجاري ،  
هذا التشتت الذي لم يقصده الشارع ، ولكن انزلت إليه النصوص نتيجة لضعف الجهاز  
الأصلي — السجل التجاري — وبسبب عدم أدائه الوظائف التي كان يجب أن يؤديها  
لو أنه أخذ مكانه الطبيعي وبنى على أسس توفقه للقيام بهذه الوظائف .

على أننا نكون مبالغين في إظهار كثرة عدد السجلات التي تنافس السجل التجاري  
وتقلعه اختصاصه بسرد جميع السجلات المقدمة ، فمن بين هذه السجلات ما هي داخل

فطاق مصلحة التسجيل التجارى ، وهى بهذا الوصف لا تخرج عن كونها من السجلات التجارية المخصصة لفروع معينة من النشاط التجارى ، فهى ليست منافسة للسجل التجارى على الاطلاق ، بل أنها جزء منه يشملها إطاره العام ، مثال ذلك سجل بيع المحلات التجارية وسجل رهن المحلات التجارية وسجل الوكلاء التجاريين<sup>(١)</sup> .

وما من شك فى أن طبيعة الأشياء تقضى بوحيد أداة الشر التجارى وجمع هذه السجلات كلها فى يد واحدة هى مصلحة الشر التجارى .

#### ٤٩ - اتجاه التشريع المصرى :

عبر المشرع مرارا عن اتجاهه إلى توحيد أداة الشر التجارى وضمن المذكرات الايضاحية لعدة قوانين هذه الامة التى تقطع خطورة أهميتها بضرورة التسجيل فى القيام بها . قول المذكرة الايضاحية لمشروع قانون السجل التجارى القديم ( القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ ) « ... إلا أن تعدد وسائل الاشهار المقررة لكل حالة على حدة لا يمكن من استجماع وحصر الحقائق التى يجب أن تكون معروفة عن كل تاجر وجعلها مجموعا واحدا يكون فى إمكان الجمهور الاطلاع عليها ، مما حدا بمعظم الدول الأجنبية إلى خلق الوسيلة لذلك بإدخال نظام السجل التجارى ... » .

وأكدت المذكرة الايضاحية هذا المعنى بقولها « وبما يبدو مصر لا تأخذ بنظام السجل التجارى ، ما تعانیه التجارة فيها من ترزاع أركان الثقة والتعرض لضروب من الفس كثيرة ومتنوعة بسبب علم وجود وسيلة موحدة جامعة للاشهار فى المواد التجارية ... » .

ورغم أن هذه المذكرة الايضاحية جاءت تبشر بضرورة تنظيم السجل التجارى كأداة موحدة للشر التجارى ، إلا أن القانون صدر غير موحد لأداة الشر التجارى ، بل انه لم يرتب على القيد أى أثر قانونى .

ولما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ، أضفى على القيد فى السجل التجارى آثارا قانونية ، غير أنه لم يأخذ بمبدأ القيد فى السجل التجارى إلا بعد جهده فى مجلس النواب ، فقد تضمن مشروع القانون فيما يتعلق بالجهة التى يهد إليها بسجل

(١) وقد تروى على اعادة التنظيم الداخلى لوزارة الاقتصاد والتجارة أن أصبحت السجلات الآتية ضمن اختصاص مصلحة التسجيل التجارى : سجل براءات الاختراع ، سجل الرسوم والنماذج الصناعية ، وسجل العلامات التجارية .

بيع المحال التجارية ورهنا - أن يكون قلم كتاب المحكمة الابتدائية هو المخصص بتسجيل القيد ، إلا أن لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب رأت أن يعدد بالسجل لمكتب السجل التجارى في الحافظة أو المديرية التى يوجد بها ، واستندت إلى الحجج التالية :

« لأن قيد عقد بيع المحل التجارى ورهنه ما هو إلا وسيلة للاشهار عن مادة تجارية ، والضرورة تقضى بتركيز الاشهار فى المواد التجارية وتوحيد وسائله ، ومادام السجل التجارى قد أُنشئ ليكون وسيلة للاشهار فى المواد التجارية . فمن الواجب أن تعمل الحكومة على تركيز مواد الاشهار فيه بللا من توزيعها بينه وبين أفلام كتاب المحاكم حقيقة أن النظام السارى الآن هو ازدواج الاشهار فى السجل التجارى وفى أفلام كتاب المحاكم ، ولكن ذلك ليس إلا أثراً من آثار التشريع الفرنسى الذى أخذنا عنه نظام السجل التجارى . . . فمن الواجب أن نعمل فى مصر عن ازدواج وسائل الاشهار وأن نعمل على توحيدها لما فى ذلك من التيسير ومن الاقتصاد فى النفقات ، وقد علمت اللجنة أن وزارة التجارة والصناعة تفكر فى تعديل قانون السجل التجارى لتركيز الاشهار وتوحيد وسائله فى السجل التجارى تحقيقاً للغايات التى ذكرناها » (١) .

أما المذكرة الايضاحية لقانون السجل التجارى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ، فقد اكتفت بقرير الخدمات التى أداها السجل القديم ثم سلخت عنه مزاياه حين قالت « غير أنه (السجل التجارى) لم يعد كافياً بعد ذلك لتحقيق الغرض من إصداره بسبب نهضة البلاد الاقتصادية فى السنوات الأخيرة وزوال القيود التشريعية والقضائية التى كان قد فرضها نظام الامتيازات ، ولذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى تنقيح هذا القانون تنقيحاً شاملاً » .

غير أن هذا التنقيح لم يكن شاملاً ، فلم يجاوز التحقق من صحة البيانات ولم يعط السجل التجارى وظيفته القانونية ، بقاء القانون مجرداً تماماً من أى نص يشير إلى حجية البيانات القيدة .

أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، فقد أضفى على القيد فى السجل آثاراً قانونية هامة أشارت إليها المذكرة الايضاحية بقولها « وقد قصد من ذلك إلى

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب عن مشروع قانون خاص ببيع المحال التجارية ورهنها . مجموعة القوانين الخاصة بحماية الملكية الصناعية - مصلحة الملكية الصناعية - ١٩٥٢ - ص ٥٩ .

التعبد لجعل التعيد في السجل التجارى بديلا من نظام الترخيص أو ما يقوم مقامه بالنسبة إلى الشركات على اختلاف أنواعها ، ومتى استكمل السجل التجارى في هذه الناحية وأعد إعدادا كاملا للتبوض بهذا السبب ، كان من الميسور إلغاء نظام مراسيم الترخيص نهائيا وتركيز إجراءات إنشاء الشركات على اختلاف أنواعها في كنف إدارة هذا السجل « ١١ » .

اتجاه واضح المعالم من جانب المشرع إلى جعل السجل التجارى أداة شر قانوني في المسائل التجارية وأن يكون أداة النشر الوحيدة في هذا الشأن ، ولكن لم تقع بعد الخطوة الحاسمة في سبيل تحقيق هذا الإصلاح ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذه الخطوة تحتاج إلى تنظيم أساسي لمصلحة التسجيل التجارى وتقدير ما يتطلبه ذلك من نفقات ، وإلى ضرورة إلغاء النصوص التشريعية التي أسندت إلى هيئات أخرى قضائية وإدارية ، دورا في النشر التجارى هو من صميم اختصاص السجل التجارى ، من الطبيعي أن يعود إليه ، وهذا إصلاح يتطلب جرأة وثورة تشريعية .

#### الفقه المصرى :

٥٠ - واتجاه الفقه المصرى واضح نحو ضرورة اتخاذ السجل التجارى أداة للنشر التجارى ، وأن يكون أداة النشر التجارى الوحيدة .

يقول الدكتور محمد صالح في هذا المعنى متقدا قانون السجل التجارى القديم « إلى هذا انتهى القانون الفرنسى وتبعه القانون المصرى ، فاعتبر السجل مستودعا للمعلومات المتعلقة بجارة التاجر والمثبت الذى تلاقى فيه ، فاقصرت وظيفته على استجماع المعلومات التجارية ، وهو ما يبعده عن اعتباره سجلا تجاريا صحيحا أى أداة قانونية للاشهار ، ويقر به من اعتباره نظاما يقصد به تحقيق الشخصية التجارية .

« تلك هى الوظيفة التى يقوم بها السجل التجارى في مصر ، وهى وظيفة متواضعة إلى أقصى حد ، وقد تكون خطوة أولى تمهد الطريق لوضع نظام شامل للاشهار القانونى يجعل من السجل التجارى بديلا لتلك الوسائل الحالية المتقنة العتيقة الجلودى ، كالنشر في الصحف القضائية والصحف في اللوحة المعلقة للنشر في المحاكم ، فلا يكون السجل طريقة

(١) القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - وزارة التجارة والصناعة - المطبعة الأميرية ١٩٥٥ ص ٦٩ - ٧٠ .

تضاف إلى طرق الانتباه الأخرى المقررة ، وعند ذلك فقط يحقق نظام إشهار كل ما يتعلق بأمور التجارة » (١) .

ويفتقد الدكتور فريد مشرق نظام السجل التجارى الجديد لانه لم يجعل من السجل التجارى أداة وحيدة للشهر التجارى : « وقد كان المتوقع بعد أن نظم المشرع إجراءات الشهر بطريق السجل التجارى على الوجه المتقدم أن يستغنى به عما عناه من الطرق التى فص عليها فى القانون التجارى كشر ملخص عقد الشركة فى الصحف وتسجيله فى قلم كتاب المحكمة الكائن بدائرتها مركز الشركة ولصقه فى اللوحة المعلقة للإعلانات القضائية بالمحكمة (مادتا ٤٨ و ٤٩) وكذلك نشر واللصق المنصوص عليها فى المادتين ٢١٣ و ٢١٤ تجارى بالنسبة لأحكام الإفلاس .

ولاشك فى أن تركيز الشهر فى المسائل التجارية فى جهة واحدة منظمة ومتخصصة فى ذلك له فائدة كبرى من الناحية العملية إذ يضمن تسيراً ملبوساً بالنسبة إلى التجار والمعاملين معهم ويساعد بالتالى على تعزيز الثقة وتوطيد الايمان فى البيئة التجارية » (٢) .

ويدعو الدكتور مصطفى كمال طه إلى إصلاح نظام السجل التجارى بقوله « أن السجل التجارى فى مصر ليس فى الحقيقة إلا مجرد ملونة تدرج فيها أسماء التجار وتختصر فيها الحقائق التى يجب أن تكون معروفة عنهم دعماً للثقة والائتمان التجارى ، بيد أنه يجدر بالمشرع أن يعيد النظر فى نظام السجل التجارى بعد أن ثبت واستقر فى البيئة التجارية المصرية وذلك بقرير آثار قانونية مدنية على القيد فيه سواء فى اكتساب صفة التاجر أو من حيث حجية البيانات التى تدون فيه على الغير ، بل ومن المأمول أيضاً أن يعيد المشرع النظر فى نظام الشهر التجارى برمته بجعل السجل التجارى مركزاً للشهر فى المواد التجارية وإلغاء أنظمة الشهر الأخرى » (٣) .

ويشير الدكتور محسن شفيق إلى الوضع الحالى بقوله « لا يقوم السجل التجارى فى بلادنا إلا بدور إدارى بحث فلا يعلو أن يكون موسوعة تضم أسماء التجار — أفراداً

(١) العميد الدكتور محمد صالح « شرح القانون التجارى » ، الجزء الاول ، الطبعة السابعة ١٩٤٩ - ١١٩ - ٥٦

(٢) دكتور فريد مشرقى « أصول القانون التجارى المصرى » الجزء الاول ، الطبعة الثانية ١٩٥٤ - ٨٠ - ٦٥

(٣) دكتور مصطفى كمال طه « القانون التجارى » الجزء الاول ، الطبعة الثانية ١٩٥٦ - ١٩٧ - ١٦٧

أو شركات - وبيانات تتعلق بنشاطهم التجارى . . . غير أن الشارع - سواء فى القانون القديم أو فى القانون الجديد - لم يحدد إلى السجل إلا هذا الدور الضئيل ولم يشأ أن يعهد إليه بدور قانونى بأن يجعل منه مركزاً موحداً للشهر القانونى فى المسائل التجارية ، ومن التقيده فيه وسيلة لاكتساب صفة التاجر<sup>(١)</sup> .

## § ٦ - مقارنة بين نظم السجل التجارى

فى مصر وسوريا ولبنان

٥١ - أدخل نظام سجل التجارة لأول مرة فى سورية بمقتضى قانون التجارة الصادر عام ١٩٤٩ ، وقد اقتبست النصوص الخاصة بالسجل التجارى السورى عن قانون التجارة اللبنانى<sup>(٢)</sup> مع بعض فوارق جوهرية ، خاصة فيما يتعلق بالسلطة التى يعهد إليها بمسك السجل ، وحجية البيانات المدونة فى السجل .

٥٢ - السلطة التى يعهد إليها بمسك السجل :

نصت المادة ٢٣ من قانون التجارة اللبنانى على أن « ينظم فى كل محكمة بدائية سجل بعناية الكاتب تحت اشراف الرئيس أو قاضى يمينه الرئيس خصيصاً فى كل سنة » بينما نصت المادة ٢٣ من قانون التجارة السورى على أن :

( ١ ) ينظم فى كل محافظة سجل بعناية وزارة الاقتصاد الوطنى .

( ٢ ) يحلف الموظف الذى يتولى مسك السجل قبل أن يباشر وظيفته اليمين أمام المحكمة البدائية المدنية على أن يقوم بوظيفته بشرف وأمانة .

وهكذا يتبع سجل التجارة الهيئة القضائية فى لبنان ، بينما يتبع الهيئة التنفيذية فى سورية

(١) دكتور محسن شفيق - الوسيط فى القانون التجارى - ١ - ١٩٥٥  
- ١٧٨ - ٢٠٢

(٢) دكتور رزق الله انطاكي ودكتور نهاد السباعى « الوجيز فى الحقوق التجارية البرية » الطبعة الثالثة - مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٧ - ص ٩٧ وما بعدها . وقد أدخل نظام سجل التجارة فى لبنان عام ١٩٢٤ بالقرار رقم ٢٦٠٥ الصادر فى ٨ تموز ١٩٢٤ ، ثم أدمج نظام السجل التجارى ضمن نصوص التقنين التجارى المؤرخ ٢٤ كانون الأولى سنة ١٩٤٢

وفي مصر ، على أن المشرع خفف من أثر الصيغة الإدارية للسجل في سورية ، فجعل لموظف السجل صفة قضائية من نوع خاص ، فاشتراط أن يحلف اليمين أمام المحكمة قبل أن يباشر وظيفته ، وبذلك أعطاه وضعاً شبيهاً بالموتق ، حسب مقتضيات عمله ، خاصة وأن القانون السوري يرتب على القيد في السجل آثاراً قانونية ويقرر مبدأ حجية البيانات المدونة في السجل قبل الغير .

أما في مصر فقد اكفى القانون بأن أعطى لرؤساء مكاتب السجل التجارى صفة الضبطية القضائية ، وجدير بالملاحظة أن الإصلاحي التشريعي الذي قترحه والذي يرمى الى تقرير مبدأ الحجية ، يطلب تبعية السجل للهيئة القضائية أو على الأقل أن يكون لرؤساء مكاتب السجل صفة قضائية .

#### حجية البيانات المقيدة في سجل التجارة :

٥٣ — يعتبر سجل التجارة في لبنان أداة للاستعلامات عن التجار ، وليست له وظيفة قانونية بصفة أصلية إلا أنه يباشر هذه الوظيفة بصفة استثنائية ، كلما ورد نص خاص يقتضئ بذلك ، نصت على ذلك المادة ٢٢ من قانون التجارة اللبناني بقولها أن سجل التجارة يسمح للجمهور بالحصول على معلومات كاملة عن البيوت التجارية التي تزاول نشاطها في في البلاد وأن البيانات المدرجة في السجل تكون نافذة قبل الغير متى نص القانون صراحة على ذلك <sup>(١)</sup> — المبداً في القانون اللبناني أن القيد لا يرتب أثراً قانونياً ، وأن ترتيب الأثر القانوني على واقعة القيد في السجل إنما يقرر بنصوص خاصة ، وبذلك أخذ بالحجية على سبيل الاستثناء وليس على سبيل المبدأ العام . وموقف القانون اللبناني معادل لموقف القانون المصري في هذا الشأن ، فكلاهما لم يقرر مبدأ الحجية ، وإن أخذنا بالحجية على سبيل الاستثناء . والمعاني التي ضمنها القانون اللبناني للمادة ٢٢ من قانون

(١) تنص المادة ٢٢ من قانون التجارة اللبناني ( النسخة الفرنسية ) على ما يأتي :

“ Art. 22-le registre de commerce permet au public de recueillir des renseignements complets sur toutes les maisons de commerce fonctionnant dans le pays .

Il est aussi quand la loi le déclare expressément, un, instrument de publicité destiné à rendre opposables aux tiers les mentions qui y sont contenues.”



التجارة ، لم ترد ضمن فصوص قانون السجل التجارى المصرى (سواء فى ذلك القانون القديم أو القانون الجديد) إلا أنها تستفاد عندنا من عدم تقرير قاعدة الحجية من جهة ، ومن تقرير آثار قانونية ترتب على القيد فى السجل بصوص وردت فى عدة قوانين أشرنا إليها فيما تقدم .

أما القانون السورى ، فقد خطى خطوة حاسمة حين قرر مبدأ الحجية ، وبذلك أعطى السجل التجارى وظيفته الطبيعية حين قال فى المادة ٣٩ « ١ - البيانات المسجلة سواء أكانت اختيارية أم إجبارية تعتبر نافذة فى حق الغير اعتباراً من تاريخ تسجيلها » .

#### اكتساب صفة التاجر :

٥٤ - لم تذهب التشريعات المصرية والسورية واللبنانية مذهب القانون الألمانى ، فلم تجعل القيد فى السجل شرطاً لاكتساب صفة التاجر .

على أن تقرير مبدأ الحجية فى القانون السورى ، ترتب عليه أن أصبحت واقعة قيد لم شخص فى سجل التجارة قرينة قانونية على أنه تاجر ، وأن هذه القرينة ترقى إلى مستوى الدليل الكامل وإن كانت قرينة مؤقتة يجوز قويض مدلولها بإقامة الدليل العكسى ، غير أن عبء الإثبات يقع على عاتق من ينافر فى صفة التاجر المقيد .

أما فى القانون المصرى الحالى ، فليس القيد فى السجل إلا قرينة قضائية تصلح لإثبات صفة التاجر متى أيدتها أدلة أخرى .

#### الأشخاص الذين يخضعون للقيد فى السجل :

٥٥ - يقضى القانون السورى بأن الأشخاص الذين يخضعون لواجب القيد فى السجل التجارى هم التجار سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين ما دامت مراكزهم الرئيسية فى سورية ( المادة ٢٤ ) .

وتبعاً لذلك يلتزم بالقيد فى السجل ، التاجر الفرد والشركة ذات الغرض التجارى ، والشركات التى يكون غرضها مدنياً متى تكونت فى شكل شركة المساهمة أو الشركة ذات المسئولية المحدودة أو شركة التوصية بالاسم ، وهذه الشركات الأخيرة وهى الشركات المدنية ذات الشكل التجارى تخضع لواجب القيد فى السجل ، لأنها تخضع للأحكام الخاصة بالتجار بحسب فصوص القانون التجارى السورى ( المادة ٩ / ٢ سورى ) .

ويخضع للتقيد في السجل التجارى التجار الافراد والشركات التجارية الذين لهم مركز رئيسى في الخارج وفروع أو وكالات في سورية مهما كانت جنسياتهم ( المادة ٢٨ ) .

أخذ القانون السورى القواعد المتقدمة عن التقنين اللبنانى ( المادة ٢٤ و المادة ٢/٩ لبنانى ) .

أما القانون المصرى ، فقد ألزم بالتقيد في السجل : ١ - التاجر الفرد ، ٢ - الشركة ذات الغرض التجارى ، ٣ - شركات المساهمة والتوصية بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التى تكون مدينة بحسب غرضها (١) ، ٤ - التجار والشركات التجارية التى لها فرع أو وكالة في مصر والتى يقع مركزها الرئيسى في الخارج .

#### ميعاد تقديم طلب التقيد :

٥٦ - أوجب قانون السجل التجارى المصرى على كل تاجر أن يقدم طلب التقيد خلال شهر من تاريخ افتتاح المحل التجارى ( متى أنشأ محلا تجاريا ) أو خلال شهر من تاريخ نقل ملكة محل تجارى ( متى انتقلت إليه ملكية المتجر بأى طريق من الطرق الخاصة بكسب الملكية ) ، وتلتزم الشركة بتقديم طلب التقيد خلال شهر من تاريخ تكوين الشركة ، وقرر القانون نفس المدة في حالة افتتاح فرع أو وكالة لتاجر أو شركة مركزه في مصر ( المواد ٢ و ٣ و ٨٥ ) ، وهذا هو المبدأ الذى قرره القانون السورى مع فروق طفيفة في الصياغة ( المادتان ٢٤ و ٢٨ تجارى ) .

ميعاد قيد الفروع والوكالات التى تباشر نشاطها في إقليم الدولة والتابعة لتاجر أو شركة مركزه في الخارج :

٥٧ - يحظر القانون السورى على الشركة التجارية المؤسسة في الخارج من أن تنشئ فروعاً أو وكالة أو شعبة في سورية ما لم تقيد في سجل خاص بوزارة الاقتصاد ( المادة ٢ من المرسوم التشريعى رقم ٥١ المؤرخ في ٣ آذار ١٩٥٢ ) .

وهنى قيد التاجر أو الشركة في هذا السجل الخاص ، أنه رخص له بمزاولة التجارة

---

(١) أوجب قانون السجل التجارى قيد هذه الشركات التى تعتبر تجارية بحسب الشكل في سجل التجارة ، ولم يخضعها لأحكام التجار كما فعل المشرع السورى ، ولا شك أن الأمر يستلزم إخضاعها لجميع أحكام التجار ( الافلاس والالتزام بمسك الدفاتر التجارية تصميمها للائتمان التجارى ) .

في سورية ، ويستطيع أن يفتح فرعاً أو وكالة ، على أنه يلتزم بأن يقيد اسمه في سجل التجارة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ( المادتان ٢٩ و ٣٠ ) .

لم ينظم القانون المصري بطريقة منطقية ؛ مسألة قيد الفروع والوكالات التابعة للتاجر أو الشركة الذي يكون مركزه في الخارج ، فيما نصت المادتان ٦ و ١١ من قانون السجل التجارى على وجوب قيد التاجر أو الشركة الذي يقع مركزه في الخارج متى كان له فرع أو وكالة في مصر خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ، ينص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه لا يجوز للفروع والبيوت والمكاتب والوكالات المنصوص عليها ... (أى التابعة لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة) أن تبشر نشاطها في مصر ، إلا بعد قيدها في السجل التجارى .

فمن جهة يعطى قانون السجل ميعاد شهر لقيد الفروع التابعة لشركة أو تاجر مركزه في الخارج ، ومن جهة أخرى يقرر قانون الشركات أنه لا يجوز للفرع أن يباشر نشاطه في مصر ما لم يقيد مقدماً في السجل التجارى .

وهكذا يعطى القانون أجلاً للقيد في السجل التجارى للفروع التابعة لبيوت تجارية مركزها في الخارج ، ثم يعود بنص آخر ويسحب الأجل الذى أعطاه ، فيشترط القيد في السجل قبل افتتاح الفرع أو الوكالة ، ويقصر هذا القيد على الفروع والوكالات التابعة لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التى يقع مركزها الرئيسى في الخارج ، أما الفروع التابعة لتاجر فرد أو لشركة تضامن أو لشركة توصية بسيطة مركزها في الخارج ، فانها تمتنع جميعاً بالقيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح الفرع . وهكذا تضاربت النصوص تضارباً غير مألوف ولأسباب غير مفهومة .

والظاهر أن الأمر اخطط عند صياغة نص المادة ٩١ من قانون الشركات ، فاشتراط القيد في السجل قبل مباشرة الفرع نشاطه في مصر ، وكان الأولى أن يشترط الحصول على ترخيص مقدماً لمباشرة الفرع نشاطه في مصر ، فاذا صدر الترخيص بإنشاء الفرع ، فإن الفرع يلتزم بالقيد في السجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاحه في إقليم الدولة .

إعفاء صغار التجار من القيد في سجل التجارة :

٥٨ — لم يأت قانون السجل التجارى المصري بنص يقضى بإعفاء صغار التجار من القيد في السجل ، واستخلص غالبية الشراح من نص المادة الأولى أنه يشترط في التاجر

التي يلتزم بالقيد أن يكون له محلا تجاريا ، فإذا كان من الباعة المتجولين ، فلا يلتزم بالقيد في السجل .

وزي أن نص المادة الأولى من قانون السجل التجارى لم يشترط أن يكون للتاجر متجر حتى يلتزم بالقيد في السجل وأن عبارة النص قصد بها قصر القيد في السجل على التاجر الذى يتخذ مركزا لتجارته في مصر ، فإذا زاول التجارة في مصر أثناء زيارة عابرة ، فلا يلتزم بالقيد في السجل ، يؤكد هذا المعنى أن النص يلزم الشركة بالقيد في السجل متى كان في مصر مركزها العام أو فرع أو وكالة تابعة لها ، ولم يشترط أن يكون للشركة محل تجارى ، ومن هذا تبين أن الالتزام موجه إلى التاجر الذى يباشر التجارة في المليم الجمهورية على وجه الاستقرار ، فلم يف صغار التجار من واجب القيد إلا بطريقة عارضة حين يفيد أن التاجر غير المستقر ( المتجول ) لا يلتزم بالقيد في السجل .

أما قانون التجارة السورى ، فقد فرق منذ البداية بين صغار التجار وكبارهم ، فنصت المادة ١٠ على « أن الأفراد الذين يعاطون تجارة صغيرة أو حرفة بسيطة ذات نفقات عامة زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مساعهم البدنية للحصول على أرباح قليلة لتأمين معيشتهم أكثر من استنادهم إلى رأس مالهم القليل كالبائع الطواف أو البائع بالمياومة أو الذين يقومون بعمليات صغيرة على البر أو سطح الماء ، لا يخضعون للواجبات المختصة بالدفاتر التجارية ولا لقواعد الشر ولا لأحكام الإفلاس والصلح الواقى المنصوص عليها في هذا القانون » .

بمقتضى هذا النص ، أعفى قانون التجارة السورى صغار التجار من الخضوع لأحكام التجار ، ولعل إيراد نص بهذا المعنى من شأنه وضع الأمور في حدود المنطق فيما يخص بطاقة صغار التجار في مصر .

#### التحقق من مطابقة البيانات للحقيقة :

٥٩ — قدما أن قانون سجل التجارة المصرى منح رئيس مكتب سجل التجارة سلطة التحقق من مطابقة البيانات للحقيقة ، وأن له أن يرضى القيد في السجل متى تبين أن البيانات غير مطابقة للحقيقة أو متى كانت تعوزها المستندات التى تؤيد مطابقتها .

أما القانون السورى ، فرغم أنه أخذ بمبدأ الحجة ، مما يستلزم ضرورة التأكد من البيانات التى يقدمها التاجر للقيد في السجل ، إلا أن واضع القانون لم يكن منطقيا مع نفسه حين جرد أمين سجل التجارة من سلطة التحقق من البيانات ، لقوله في المادة ٣٣ « لا يجوز لأمين

سجل التجارة أن يرفض إجراء القيود المطلوبة إلا إذا كانت التصريحات المقدمة لا تشمل على كل البيانات المنصوص عليها . وعلى ذلك لا يجوز لأمين مكتب السجل رفض الطلب حتى ولو كان يعلم أن البيانات المقدمة غير مطابقة للحقيقة <sup>(١)</sup> .

ونرى أن الأخذ بمبدأ الحجية — كما يقترحه — يقتضى ضرورة منح رئيس مكتب السجل سلطة التحقيق وإجراء التحريات حول حقيقة البيانات المقدمة للقيد فى السجل ، حتى تتمتع بالقدر اللازم من الجدية .

على أننا نرى ، حماية للتاجر طالب القيد ومنعاً من التعسف فى استعمال السلطة ، أن ينص التشريع الموحد على أن يكون رفض القيد بقرار مسبب ، وأن يكون لصاحب الشأن حق الطعن فى القرار خلال أجل معلوم ، وليكن ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه ، على أن يعتبر عدم القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب بمثابة قرار بالرفض .

### خاتمة

٦٠ — تفتح البنية فى الآونة الحاضرة نحو توحيد التشريعات فى شطرى الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت القوانين التجارية فى مقدمة التشريعات التى لاقى عناية خاصة فى هذا الصدد لما لها من اتصال مباشر بحركة النشاط التجارى والصناعى ، ولما تعكسه هذه القوانين من أثر فعال على الاقتصاد القومى ، ولما كانت مسألة توحيد التشريع فى الاقليمين هى فى آن واحد فرصة للإصلاح ، لذلك رأينا — مساهمة فى عملية الإصلاح التشريعى — أن نكشف عن جوهر « سجل التجارة » فتمينا يوجه خاص بدراسة « وظائف سجل التجارة » كي نبرز الدعائم التى يجب أن يقوم عليها نظامه القانونى .

ولقد أشرنا عبر هذه الدراسة إلى ضرورة قيام سجل التجارة بوظيفته الطبيعية — وهى وظيفته الرئيسية فى التشريع المقارن — كأداة وحيدة للشهر القانونى فى المسائل التجارية .

وقدما أن إصلاح نظام الشهر التجارى وتركيزه فى السجل التجارى ، يقتضى إلغاء وسائل الشهر الأخرى ، فتأفى النصوص الخاصة بشهر الشركات التجارية والنصوص الخاصة بشهر الشروط المالية لرواج التاجر الأجنبى .

(١) الدكتور رزق الله انطاكى والدكتور نهاد السباعى — المرجع السابق ،

ونرى أن يحد إلى السجل التجارى القيام بجراءات تنظيم الدفاتر التجارية ، إذ أن هذه المسائل أقرب إلى اختصاص السجل التجارى منه إلى اختصاص الموثق بمصلحة الشهر القارى .

على أن الاصلاح الشامل للسجل التجارى يقتضى ضرورة إعادة النظر فى أمر تنظيمه من الناحية الادارية حتى يمكن من أداء وظيفته الاحصائية ووظيفته الاقتصادية ، إذ أن السجل التجارى هو أصلح جهاز — متى أحسن تنظيمه وزود بالقنين — لجمع البيانات الاحصائية عن المشروعات التجارية والصناعية .

وأخيراً نرى أن يتطور نظام السجل التجارى حسب تطور الفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة ، فتضعف المؤسسات العامة الاقتصادية للقيـد فى سجل التجارة ، وهذا هو وضعها الطبيعى ، ما دامت تباشر استقلال المشروعات التجارية والصناعية بجوار الشركات التجارية والتجار الأفراد ، كما يقتضى الأمر أيضاً أن يمتد الالتزام بالقيـد فى السجل التجارى فيشمل الوكالات التجارية التابعة لهيئات عامة لدول أجنبية والتي تباشر نشاطا تجاريا فى إقليم الجمهورية العربية المتحدة .

## بعض مراجع البحث

- الدكتور زكى عبد المتعال ، السجلات التجارية وادخالها في مصر ، مجلة القانون والاقتصاد س ١ ص ٤١٠ و ص ٤٦٩
- الدكتور محمد صالح ، السجل التجارى ، مجلة القانون والاقتصاد س ٥ ص ٦١
- CENDRIER : Le registre de commerce—Paris, 1920.
- COURBIS : Le registre de commerce.—Paris 1920.
- P. EUDE : Le registre de commerce français et le registre de commerce allemand—Strasbourg, 1922. "
- HAMEL : Rapport à la Société d'Etudes Législatives—Bul. 1931, p. 59.
- DE LA HAYE : Le registre de commerce—Paris, 1946.
- " : Le registre de commerce. Organe possible de publicité légale en matière commerciale, R.D.C. 1951. p. 454
- " : Le greffier du tribunal du commerce dans la vie économique du pays R.D.C. 1954 p. 61.
- A. GAUFFRET : La réforme du registre du commerce, D. 1953, chronique, P. 145; le nouveau registre du commerce R.D.C. 1954 p. 233.
- R. SAINT-ALARY : La réforme du registre du commerce, J.C.P. p. 64.
- R. DURODIER et R. KUHLEWEIN: De l'importance des inscriptions au registre du commerce en Allemagne, R.D.C. 1955 P. 44.





# الاكتتاب في أسهم شركات المساهمة

## التكييف القانوني للاكتتاب

للركتور محمد منسى عباسي

١ - مقدمة :

إن الوصف القانوني للاكتتاب في أسهم شركات المساهمة إنما ينعكس من التكييف القانوني لشركة المساهمة خلال مرحلة التأسيس ، كما أن الموضوع برمته يدخل في الاطار العام لطبيعة شركة المساهمة . ومن المتفق عليه أن ماهية شركة المساهمة تتطور في الوقت الحاضر من النظرية التقليدية : « الصاعدية » إلى النظرية الحديثة : « النظام القانوني » . وقد رجع هذا التطور إلى عدم صلاحية العقد كلعامة لتفسير أجهزة قانونية حديثة مثل شركة المساهمة ، وقد رجع أيضاً إلى أن النزعة الاشتراكية التي تحتاج العالم بأمره تدفع الدولة إلى التدخل والتوجيه ومن تشريعات أمرة تحكم المشروعات الاقتصادية الكبرى وبذلك تجنيها من منطقة العقد وسلطان الارادة إلى منطقة النظام القانوني وسلطان الدولة .

وسواء كان سبب تطور نظرية شركة المساهمة هو تخلف العقد وعدم صلاحيته لتكييف شركة المساهمة وما يفرع عنها من عناصر ، وسواء كان سبب تطور تكييف شركة المساهمة هو التطور الاقتصادي ؛ فإن هناك حقيقة ناجة هي أننا نمر بتطور في نظرية شركة المساهمة ، وأن هذا التطور يمسك أوضاعه على جميع أجزاء هذا الجهاز القانوني ، ومن هذه الأجزاء مرحلة التأسيس ، ويأتي الاكتتاب في مقدمة مرحلة التأسيس .

وقد ترتب على تطور نظرية شركة المساهمة ، أن استحدثت المشرع أحكاماً جديدة وأدخل عدة إصلاحات تشريعية أعقبت صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقد جاءت هذه التعديلات نتيجة ضغط التيارات السياسية والاقتصادية ، وبمقصد تحقيق التناسق بين قالب القانوني لشركة المساهمة وبين ما يحيط بها من وقائع وفلسفة سياسية واقتصادية . إلا أنه رغم هذه الحركة التشريعية ظل الاطار القانوني لشركة المساهمة بعيداً عن أن يلحق

ركب التطور ، ذلك أن اختلال توازن هذا الجهاز القانوني إنما يرجع إلى اختلال دعائمه مما يقتضى هدم الهيكل القديم الذى أُسِّد إلى المبادئ الرأسمالية المتطرفة ، وإقامة هيكل قانونى جديد يستند إلى المبادئ الاشتراكية .

وإلى أن يصدر قانونا جديداً ينظم شركات المساهمة على أسس من النظريات القانونية والمذاهب الاقتصادية والسياسية الاشتراكية فإننا سنظل خلال مرحلة انتقال بين مد وجفر تجذبنا الأفكار القديمة إلى التمسك بأوهام الحرية الاقتصادية وسلطان الإرادة الذى يتبلور فى « العقد » ، ويدفعنا التطور نحو الاشتراكية والاقتصاد الموجه وإلى وضع شركة المساهمة فى قالب قانونى يقربها من نظم القانون العام : « النظام القانونى » ( Le régime institutionnel ) .

إن بحث طبيعة الاكتتاب فى أسهم شركة المساهمة يصور إلى مدى بعيد هذه المرحلة الانتقالية التى يجتازها تكييف شركة المساهمة ، مما يجعلنا نلصق عن قرب كيف أصبح هذا الجهاز القانونى مضطرباً غير واضح الكيان وأنه يتطلب إصلاحاً تشريعياً أساسياً جوهره الفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة والاتجاه به إلى المنطقة التى تقع على الحدود المشتركة بين القانون التجارى والقانون الإدارى ، فإن المكان الطبعى لقانون الشركات فى الوقت الحاضر هو فى دائرة القانون التجارى الإدارى .

نستعرض فى هذا البحث تحليل الاكتتاب فى ضوء النظرية التقليدية ، ثم نتناول تفسير الاكتتاب فى ظل النظرية الحديثة .

### النظرية التقليدية

٢ — جرى الفقه التقليدى على القول بأن الشركة عقد ، دون أن يفرق بين شركات الأشخاص وشركات المساهمة .

وتبعاً لهذا النظر تعتبر شركة الأشخاص عقداً وأن دخول الشريك فى الشركة يكون بمقتضى عقد ، سواء كان هذا العقد هو عقد الشركة أو عقد لاحق لعقد الشركة يعتقد برضاء الشركاء جميعاً .

وذهب أنصار النظرية التقليدية إلى القول بأن شركة المساهمة كالشركات الأخرى هي عقد بين المساهمين الذين اجتمعوا حول ميثاق يهدف إلى تحقيق غرض مسمى مشترك ، وأضافوا إلى ذلك أن الاكتتاب عقد .

حقيقة يمكن تفسير الاكتتاب في بعض الأحوال — بأنه عقد ، فمثلاً إذا تم تكوين شركة المساهمة بطريق التأسيس الفوري . ففى هذا الفرض يكتب المؤسسون برأس المال جميعه ، ويوزعون شهادات الاكتتاب فيما بينهم بالنسبة المتفق عليها في العقد الاجدى ، ورغم أنه يشترط لتأسيس الشركة اتخاذ إجراءات أخرى خلاف تحرير العقد وخاصة إجراء القيد في السجل التجارى ، إلا أن التزام المكتتب ( المؤسس ) بالوفاء بقيمة الاسم التى اكتتب بها هو التزام مصدره عقد الشركة الاجدى الذى انعقد بين المكتتبين ( المؤسسين )<sup>(١)</sup> .

كذلك يتصور في فرض آخر تفسير الاكتتاب بأنه عقد ، وذلك متى طرحت الشركة للاكتتاب أسهما لزيادة رأس مالها<sup>(٢)</sup> ، فإن العقد ينعقد في هذه الحالة بين الشركة والمكتتب .

ولكن تظهر أهمية تكيف الاكتتاب في الاسم في فرض ثالث ، هو أكثر حالات الاكتتاب ذيوعا وذلك متى تم تأسيس شركة المساهمة بطرح الاسم لاكتتاب الجمهور ، وفي هذا الحالة يطرح السؤال التالى :

هل ينشأ التزام المكتتب بأداء قيمة السهم نتيجة لعقد ؟ وبعبارة أخرى ما هو مصدر التزام المكتتب بالوفاء بقيمة الاسم التى اكتتب بها ؟

في هذا الفرض ، وهو أكثر الحالات ذيوعا ، يعمد القول بأن الاكتتاب عقد ينعقد بين المكتتب والمكتتبين الآخرين ، ذلك أن الاكتتاب يقع في بدء إجراءات تأسيس الشركة ، وقد يستمر الاكتتاب في الاسم مفتوحا فترة من الزمن ثم يعقب الاكتتاب في كل رأس المال خطوات أخرى يجب استيفاءها لتكوين الشركة ، فمر فترة طويلة بين اكتتاب شخص وبين اكتتاب شخص آخر ، كما تمر فترة طويلة بين الاكتتاب وبين اجتماع الجمعية التأسيسية ، أى تمر فترة طويلة حتى يتم إبرام عقد الشركة . وما دامت طبيعة تكوين شركة المساهمة تقتضى انقضاء فترة طويلة بين الاكتتاب وبين انعقاد عقد الشركة فكيف يمكن تفسير التزام المكتتب بالبقاء على اكتتابه خلال هذه المرحلة على أساس أن مصدر التزامه هذا هو العقد بينما أن عقد الشركة يترأخى انعقاده خلال مرحلة التأسيس وأنه لا ينعقد إلا عند إتمام إجراءات التأسيس ؟

(١) فالير ويبرسو « شرح القانون التجارى » ٤٩٨

(٢) استئناف مختلط في ١٤ نوفمبر ١٩٠٦ - التشريع والقضاء - ١٩ - ٥٧

لاشك أن المكتتب ينشأ في ذمته التزام بالبقاء على اكتابه بمجرد الاكتتاب، وأن هذا الالتزام يستمر خلال مرحلة التأسيس، ولما كان تفسير التزامه هذا بأن مصدره عقد الشركة امر مستبعد بداية . لذلك قال أخصار النظرية التقليدية أن مصدر التزام المكتتب عقد آخر غير عقد الشركة ، وأن هناك عقدان عقد الشركة المساهمة وعقد الاكتتاب في أسمهم شركة المساهمة .

٣ - لم يفصح المشرع عن موقفه من النظرية التعاقدية ، إلا أن القضاء المصرى ذهب صراحة إلى تطبيق هذه النظرية فتكلم أحيانا عن عقد شركة المساهمة ، أشارت إلى ذلك محكمة استئناف القاهرة في ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ قولها : « لا يصدر الرسوم إلا إذا استوفى عقد الشركة شروطا خاصة وتم الاكتتاب في رأس المال جميعه ودفع قيمة ربع الأسمه »<sup>(١)</sup> .  
وأكدت محكمة الاستئناف المخططة هذا النظر في عدة مناسبات<sup>(٢)</sup>

وهكذا تكلم القضاء عن عقد شركة المساهمة ، إلا أنه كان يفادى الصريح بأن الاكتتاب عقد واكفى بترديد كلمة « الاكتتاب » و « التزام المكتتب » ولعل حكم محكمة الاستئناف المخططة الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ هو من الأحكام النادرة التي تشير إلى أن الاكتتاب التزام تعاقدي<sup>(٣)</sup> .

٤ - أطراف عقد الاكتتاب :

أطراف عقد الاكتتاب - في حالة التأسيس الفوري - هم أطراف العقد الابتدائي للشركة أى المؤسسون إذ ، الفرض أنهم اكتتبوا في كل رأس المال .

(١) المحاماة - ٢٤ - ٥١

(٢) استئناف مختلط ١٣ مايو ١٩٠٣ - التشريع والقضاء - ١٥ - ٢٩٣ ،  
استئناف مختلط ٢١ ديسمبر ١٩١٠ - التشريع والقضاء - ٢٣ - ٨٢ ، استئناف  
مختلط ٧ مارس ١٩١٧ - التشريع والقضاء - ٢٩ - ٢٧٤  
(٣) استئناف مختلط في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ - التشريع والقضاء  
- ٢٤ - ٣٤١

"Il est de principe que le dol n'est une cause de rescision d'une obligation qu'autant que les manœuvres dolosives ont été pratiquées par la personne au profit de laquelle l'obligation a été contractée. Or les actionnaires ne sont pas seulement obligés envers la personne morale de la société, au profit de laquelle les souscriptions sont faites et qui est représentée, par les fondateurs..... auteurs et complices des faits dolosifs; il sont aussi directement engagés envers les créanciers de la société".

أما أطراف عقد الاكتتاب؛ في حالة زيادة رأس مال الشركة؛ فهم المكتتب من جهة والشركة من جهة أخرى .

أما في حالة تأسيس الشركة بطريق طرح الاسم لاكتتاب الجمهور فيعذر القول بأن المكتتب يعاقد مع المكتبتين الآخرين كما قلنا، كذلك يعذر القول بأن المكتتب يعاقد مع الشركة إذ الفرض أن الشركة ما زالت في دور التكوين وأنها لم تنشأ بعد . وأمام هذه الصعوبات ذهب أنصار النظرية التعاقدية إلى القول بأن الاكتتاب عقد يتم بين المكتتب وبين المؤسسين .

### ٥ - الاكتتاب عقد تبادل :

كشف القضاء عن الالتزامات التي تنشأ في ذمة المكتتب، وتلك التي تنشأ في ذمة المؤسس، وجاء دور الفقه فقرر أن الاكتتاب من العقود التبادلية أي أنه عقد ملزم للجانبين .

### والالتزامات المكتتب هي :

(١) يلتزم المكتتب بالوفاء بياقي القيمة الاسمية للأسم التي اكتتب بها " مع دفع ربع القيمة الاسمية على الأقل فوراً . ويترب على ذلك أنه في حالة انقضاء الشركة وتصفيتها، يستطيع المصفي أن يطالب المكتتب بياقي القيمة الاسمية للأسم دون أن يكون ملزماً بتقديم حساب مقدماً عن حالة الشركة " (٢) .

(٢) . يلتزم المكتتب بدخول الشركة بصفته مساهماً، وهو التزام معلق على شرط واقف هو تأسيس الشركة . فإذا تحقق الشرط نشأ الالتزام بأمر رجعي فيسرى من تاريخ الاكتتاب، أما إذا أخفق مشروع الشركة ولم يتم تأسيسها فإن الالتزام لا ينشأ أبداً ويترب على ذلك أن يرد المؤسسون ما أخذوا عملاً بقاعدة الإجراء بلا سبب .

(١) انظر في تطبيقات القضاء الخاصة بالتزام المكتتب بالوفاء بياقي القيمة الاسمية الأحكام التالية لمحكمة الاستئناف المختلطة - ١٥ أبريل ١٩٠٩ - بلتان - ٢١ - ٣٠٦ ٦ مايو ١٩١٤ - بلتان - ٢٦ - ٣٧٠ ؛ ٨ يونيو ١٩١٥ - بلتان - ٢٧ - ٣٩١ ؛ ٢٠ يناير ١٩١٦ - بلتان - ٢٨ - ١٢٣ ؛ ١٤ فبراير ١٩١٧ - بلتان - ٢٩ - ٢١٦ ؛ ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ - بلتان - ٣٣ - ٨٨ ؛ وحكم آخر في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠ جن ٩٠ ؛ وحكم في ٩ يناير ١٩٢٩ - بلتان - ٤١ - ١٩٥٧ .

(٢) استئناف مختلط في ١١ يونيو ١٩١٠ - بلتان - ٢٢ - ٢٩٦ ؛ واستئناف مختلط في ٢٧ مايو ١٩٣١ - بلتان - ٤٣ - ٤١٥ .

ويلزم المؤسسون بما يأتي :

١ - يلزم المؤسسون بمواصلة السعي لانشاء الشركة <sup>(١)</sup> ، ولعل هذا الالتزام هو من أهم الخصائص المميزة للمؤسسين ، فاذا لم يتم تأسيس الشركة في أجل معقول كان للمكتب أن يسترد ما دفع .

٢ - يلزم المؤسسون تسليم الاسهم المكتتبين بدلا من شهادات الاكتتاب المؤقتة <sup>(٢)</sup> . وهذا الالتزام معلق بدوره على شرط واقف هو تأسيس الشركة ، فاذا تحقق الشرط - تأسيس الشركة - نشأ الالتزام ، أما قبل التأسيس فلا ينشأ التزام بتسليم أسهم للمكتب ويقتصر حقه على الحصول على شهادات الاكتتاب المؤقتة . وإذا جاوز رأس المال المكتتب به رأس المال الذي طرح للاكتتاب وزعت الاسهم طبقا للشروط المبينة في نشرة الاكتتاب <sup>(٣)</sup> على أنه لا يجوز المساس بحق من اكتتب في سهم واحد لأن معنى ذلك تعليق الاكتتاب على شرط ، هو زيادة الاسم المكتتب بها على قدر معين ، وهو ما لا يجوز <sup>(٤)</sup> .

٦ - تحديد وقت انعقاد الاكتتاب :

اختلف الفقه التقليدي حول تحديد وقت انعقاد عقد الاكتتاب ، وعلّة ذلك اختلاف الرأي حول تفسير المعنى المقصود من توجيه المؤسسون الدعوة إلى الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة .

(١) استئناف مختلط ٣١ مارس ١٩٠٩ - بلتان - ٢١ - ٢٧٤ :

" Il est certain que les véritables fondateurs étaient d'abord M. M. Suares et consorts, qui non seulement traitaient en l'acte du 7 Mars 1907, pour la société en formation, mais s'engageaient à la créer, en assumant la responsabilité de la souscription ".

(٢) واستقر القضاء على أن حق المكتتب في استلام الاسهم تحميه النصوص الفردية ، انظر حكم استئناف مختلط في ٩ يناير ١٩٢٩ - بلتان - ٤١ - ١٩٥٧ :

" L'action tendant à obtenir d'une société anonyme la conversion en titres au porteurs d'un certificat provisoire afférant à un certain nombre d'actions de la dite société et au paiement des dividendes afférant aux dites actions, n'est pas une action sociale mais une action individuelle de l'actionnaire ".

(٣) اوجب المرسوم الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ذكر هذا البيان في نشرة الاكتتاب .

(٤) ريبير - فقرة ٩٥٩ . محضن شفيق - فقرة ٥٨٤

يرى البعض أن دعوة المؤسسين الجمهور إلى الاكتتاب لا تضمن إيجاباً ، وإنما هي مجرد عرض من المؤسسين يعلنون فيه مشروع نظام الشركة ، فهي خطوة تمهيدية تبدأ بها المفاوضات ؛ وحتى هذه اللحظة لم يوجه أى الطرفين إيجاباً إلى الطرف الآخر ، ويستطيع كل منهما أن يقطع المفاوضات دون أية مسؤولية . أما الإيجاب البات فإنه يصدر من جانب المكتب جهيره عن إرادته بالاكتتاب في عدد من الأسهم ، ويتم انعقاد العقد بقبول المؤسسين . وبجمل هذا الرأي أن الإيجاب يصدر من جانب المكتب وأن العقد ينقذ بقبول المؤسسين <sup>(١)</sup> .

والراجع عند أنصار النظرية التقليدية أن الإيجاب يصدر من جانب المؤسسين في صورة دعوة موجهة من المؤسسين إلى الجمهور للاكتتاب في أسهم الشركة ، فإذا أعلن المكتب عن اتجاه إرادته إلى الاكتتاب ، فإن تغييره قبول به ينقذ العقد <sup>(٢)</sup> .

## ١ - الوصف القانوني لعقد الاكتتاب

٧ - اختلف الفقه التقليدى في ماهية عقد الاكتتاب ، فنهبت الآراء في تحليل وصف العقد إلى مذهبين ، وقررت عن كل منها عدة مذاهب .

يرى البعض أن الاكتتاب عقلمن العقود غير المساه ، ويرى البعض أنه من العقود المساه .

٨ - (أولاً) الاكتتاب عقد من العقود غير المساه ؛ يرى الأستاذ ليسكو أن الاكتتاب عقد حديث النشأة ظهر تبعاً لمقتضيات التطور الإقتصادى الحديث ، إذ ترتب على إهكار الاختراعات الحديثة قيام المشروعات الكبرى التى تستلزم جمع رؤوس أموال ضخمة فنشأت شركات المساهمة كأداة قانونية من أجل تحقيق هذه الغاية ، ونشأ عقد الاكتتاب في الأسهم ، وهو عقد مستحدث له خصائصه . فهو يولد التزاماً في ذمة المؤسس : مواصلة السعى لانشاء الشركة - وهذا التزام بصل ، كما أن يولد التزاماً آخر في ذمة

(١) ليسكو Lesoot « فترة تأسيس الأشخاص الاعتبارية في القانون الخاص »  
Lesoot " Essai sur la période constitutive des personnes morales de  
"droit privé".

رسالة دكتوراه - ديچون - ١٩١٣ - ١٤٥ ؛ الزينى - ٢٦٤ - ٢٥٩

(٢) تالير وبريسرو - ٤١٥ . لاكور وبترون - ١٩٢١ - ٢٥٧ . دكتور على

يونس - ٤٨٦ - ٣١٥ . دكتور محسن شفيق - ٤٨٩ - ٥٦٣ . دكتور فريد

مشرقى - ٢٣٨ - ١٩٨ . دكتور مصطفى طه - ٤٦٨ - ٤٢٩

المؤسس - نقل ملكية الاسم إلى المكتب - وهذا التزام بإعطاء شيء . وبذلك يختلف عقد الاكتتاب عن عقد الوكالة وعن عقد البيع وإن جمع بين خصائصها معا . لذلك يرى الأستاذ ليسكو أن محاولة إلحاق عقد الاكتتاب بنوع من أنواع العقود المسماة خطأ لا يستيفه المنطق <sup>(١)</sup> .

٩ - (ثانيا) الاكتتاب عقد من العقود المسماة ؛ رأى بعض الشراح أن الاكتتاب عقد من العقود المسماة ولكن اختلفوا بصدده تحديد وصفه القانوني .

استرعى نظر البعض أن الاكتتاب يميزه التزام المؤسسين بمواصلة السعي لإنشاء الشركة وهذا التزام بعمل فقالوا بأن الاكتتاب عقد وكالة ، ورأى البعض أن الاكتتاب عقد شركة مبدئية ، ورأى آخرون أنه عقد وعد بشركة ، ورأى غيرهم أنه عقد شركة خاصة واسترعى نظر فريق آخر أن الاكتتاب يميزه التزام المؤسسين بجيلك المكتب أسهما في الشركة المستقبلية ، فقال بعضهم أن الاكتتاب عقد بيع وقال البعض أن عقد وعد بيع وقال آخرون أنه عقد بيع أشياء مستقبلية .

نبحث هذه الآراء فيما يلي :

(١) الاكتتاب عقد وكالة :

يرى برنكان ( Brinkmann ) أن الاكتتاب عقد وكالة ، وأنه أطرافه هم المكتب من جهة والمؤسسون من جهة أخرى ، وأن المكتب هو الموكل أى الأصل وأن المؤسسين هم الوكلاء يلتزمون بمقتضى هذه الوكالة بالقيام بتأسيس الشركة نيابة عن المكتب وذلك عن طريق البحث عن مكتبيين آخرين لفظية رأس المال ومباشرة إجراءات التأسيس الأخرى <sup>(٢)</sup> .

قد يعترض على هذا الرأي بأن يجوز للموكل (وهو المكتب) أن ينهى الوكالة (الاكتتاب) أو أن يقيدها (المادة ٧١٥ مدني) فيترتب على اعتناق نظرية الوكالة أن يكون للمكتب أن ينهى الاكتتاب خلال فترة التأسيس ، مما يعارض وما استقر عليه القنن والقضاء من أن المكتب يلتزم بالبقاء على اكتتابه خلال فترة التأسيس . إلا أن هذا

(١) ليسكو - ١٣٨

(٢) برنكان - عن تيبولت لورنت - ٢٧٣



الاعتراض يزول أملك نص الفقرة الثانية من المادة ٧١٥ منقوله أنها « إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه » . ويترتب على ذلك أن القول بأن الاكتتاب هو عقد وكالة لا يجعل الوكالة قابلة للانتهاء بإرادة المكتتب المنفردة .

على أن الرأي القائل بأن الاكتتاب عقد وكالة يدعى أملك نص المادة ١٠٥ منقوله التي تقتضي بأن النائب إذا أبرم عقداً باسم الأصل ، وفي حدود نيابته ، فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل ، فيقتضى تطبيق قواعد الوكالة أن تنصرف آثار العقود التي يبرمها المؤسسون خلال فترة التأسيس — إلى ذمة المكتتبين ، فيكسبون الحقوق ويلتزمون قبل التغير بما ينشأ عن عقود المؤسسين من التزامات ، مما يستتبع مسؤولية المكتتبين عن العقود التي يبرمها المؤسسون خلال فترة التأسيس ، بينما أن إرادة المكتتب لم تنحج إلى ترتيب هذا الأمر القانوني ، كما أن المؤسسين هم الذين يحملون مسؤولية تعاقدهم خلال فترة التأسيس .

والخلاصة أن تفسير الاكتتاب بأنه عقد وكالة تفسير يعارض مع طبيعة الاكتتاب وآثاره .

## (٢) الاكتتاب عقد وعد بشركة :

يرى الأستاذ جاستون كابي أن العنصر الجوهرى في عقد الاكتتاب هو التزام المؤسسين بمواصلة السعى لتأسيس الشركة ، ويستنبط من ذلك أن طبيعة العلاقة بين المكتتب وبين المؤسسين إنما هي عقد وعد بشركة <sup>(١)</sup> .

وفي اعتقادنا أن هذا الرأي بعيد عن تصوير طبيعة الاكتتاب ، ففى عقد الوعد بشركة يلتزم الواعد بالشركة ( وهو المؤسس بحسب هذا الرأي ) أمام الطرف الآخر ( المكتتب ) بأن يعاقد معه فى عقد شركة إذا أبدى هذا الأخير رغبته فى إنشاء شركة بينها ، وتطبيق قواعد الوعد بشركة على عقد الاكتتاب يقتضى القول بأن المؤسس لا يلتزم بمواصلة السعى لإنشاء شركة ولكنه يلتزم بأن يكون طرفاً فى عقد شركة مع المكتتب إذا أظهر المكتتب رغبته فى إتمام عقد الشركة ، وهذا ما لم يقل به أحد .

(١) جاستون كابي « محاضرات فى القانون التجارى » ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٤٠

وهكذا يضح أن الاكتتاب ليس عقد وعد شركة ، وأن هذا الرأي لا يستقيم مع طبيعة الاكتتاب وآثاره .

#### (٣) الاكتتاب عقد شركة مبدئية :

يرى الفقه الألماني أن الاكتتاب عقد شركة مبدئية ( Société préliminaire ) ، يدخل تحتضاء المكتب في جماعة يسبق وجودها تأسيس شركة المساهمة ، ويدير هذه الجماعة المؤسسون <sup>(١)</sup> .

يستند هذا الرأي إلى النظرية الألمانية المعروفة بنظرية التطابق ( théorie de l'identité ) وتبعاً لهذه النظرية تبدأ الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة منذ بدأ التأسيس ، وتستمر هذه الشخصية بعد تأسيس الشركة ، فشخصية شركة المساهمة تمر بمرحلتين متلاحقتين : هي في المرحلة الأولى شخصية الشركة المبدئية ، وهي في المرحلة الثانية شخصية شركة المساهمة .

اعترض على هذا الرأي بأن إرادة المكتب لم توجه إلى التعاقد على إنشاء شركة مبدئية مع المكشطين الآخرين إذ الفرض أنه يجملهم جميعاً فيما عدا المؤسسين .

#### (٤) الاكتتاب عقد شركة خاصة :

وذهب البعض إلى وصف الاكتتاب بأن عقد شركة خاصة يعقد بين المكتب (الشريك الخاص) وبين المؤسسين (مديري الخاصة) <sup>(٢)</sup> .

---

R. Weith "Les contrats conclus au nom d'une société anonyme en formation".

وايت « العقود التي تنعقد باسم شركة المساهمة خلال مرحلة التأسيس » رسالة دكتوراه - لوزان ١٩٣٥ - ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) اثير هذا الرأي في قضية « جيليو دي كاسترو » ولم تبت محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الموضوع لأن المكتب ؛ الذي ادعى اعتباره شريكاً محاصلاً له الحق في اقتسام الأرباح مع المؤسسين من ما تم من صفقات خلال التأسيس لم يكن قد دفع قيمة الأسهم التي اكتتب بها ، وأنه دفع جزءاً من هذه القيمة بعد الاكتتاب ثم استرده بعد فترة وجيزة نظراً لعدم السير في انعام تأسيس الشركة .

ونرى أن طبيعة الاكتتاب تختلف عن طبيعة شركة المحاصة ، فبينما يترتب على الاكتتاب التزام المؤسسين بمواصلة السعي لتأسيس الشركة ، يترتب على عقد شركة المحاصة التزام مدير المحاصة بزاولة أعمال تجارية باسمه لمصلحة الشركة . فضلا عن ذلك فإن شركة المحاصة تتميز بأنها شركة مستترة بينما أن الاكتتاب في أسهم شركة مساهمة مسألة تحيط بها العلانية والدعاية من كل جانب<sup>(١)</sup>.

#### (٥) الاكتتاب عقد بيع :

يرى البعض أن عقد الاكتتاب يميزه أنه يربط التزاما في ذمة المؤسسين بإعطائه شيء . فالمؤسسون التزموا بنقل ملكية شهادات الاكتتاب إلى المكتتب مقابل دفع الثمن ، وتبعاً لذلك فإن الاكتتاب هو عقد يبيع شهادات اكتتاب<sup>(٢)</sup> .

يرد على هذا الرأي بأن إرادة المكتتب لم تتجه إلى شراء شهادات مؤقتة لذاتها وأن إرادته انجحت إلى الدخول كعضو في الشركة المستقبلية وأن تكون له حقوق المساهم والتزاماته .

#### (٦) الاكتتاب عقد بيع أشياء مستقبلية :

رأى البعض أن الاكتتاب يضمن بيع أشياء مستقبلية هي الأسهم ، وأن المؤسسين يلتزمون بمليك المكتتب بعض أسهم الشركة ، والبيع معاق على شرط واقف هو تأسيس الشركة ، فإذا تم تأسيس الشركة تحقق الشرط ونشأ الالتزام بنقل الملكية ، وإذا لم يتم تأسيس الشركة في أجل معقول ، كان للمكتتب استرداد ما دفع لأن عقد البيع لم يتعقد ( لعدم تحقق الشرط ) ولا يلزم المكتتب بشيء ، ما لم يتفق على خلاف ذلك في قسيمة الاكتتاب .

والواقع أن الاكتتاب ليس عقد بيع وأن المسألة ليست عملية بيع صكوك . فالصك هو مجرد وثيقة لإثبات حقوق المساهم والتزاماته قبل الشركة ، والمكتتب حين يكتب

#### (١) انظر استئناف مختلط ٢ أبريل ١٩٢٤ - بلتان ٣٦ - ٢٩١ :

“En l'absence de tout apport effectif, on ne saurait comprendre qu'une société, anonyme, inexistante en droit, aurait constitué une association en participation, pour le compte de laquelle auraient été accomplies, par un des fondateurs des opérations prétendument sociales, au financement desquelles n'a point servi le capital social, versé en partie après que ces opérations ont été effectuées et retiré presque immédiatement après, le projet de formation de la société anonyme ayant été abandonnée”.

(٢) من هذا الرأي الفقيه الألماني Awerbach انظر ليسكو - رسالة - ١٤١

في الأسم لا يتجه إرادته إلى تلك هذه الصكوك ، ولكن توجه إرادته إلى مركز قانوني  
بعض حقوقا والتزامات بينه وبين الشركة المستقبلية .

وهكذا ذهب الآراء في تحديد وصف الاكتتاب مذاهب شتى ، ولا شك أن تضارب  
آراء حول هذه المسألة مما يؤكد أن النظرية التعاقدية في الاكتتاب بعيدة عن أن تستقيم  
مع تحليل طبيعته وآثاره .

## ٢ - فسخ أو إلغاء الاكتتاب

١٠ - ترتب على القول بأن الاكتتاب من العقود التبادلية أن يكون لكل متعاقد  
أن يطلب فسخ عقد الاكتتاب إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزاماته . وأنه إذا استحال  
على أحد المتعاقدين تنفيذ التزامه لسبب أجنبي ، انقضى الالتزام المستحيل وانقضى الالتزام  
المقابل ، وانفسخ العقد بقوة القانون .  
يترتب على ذلك النتائج التالية :

( ١ ) إذا لم يتم المؤسسون لإنشاء الشركة خلال أجل معقول كان للمكتب أن يطلب  
فسخ العقد .

( ٢ ) إذا أفلس المكتب أو أصغر قبل إنشاء الشركة كان للمؤسسين فسخ  
عقد الاكتتاب .

( ٣ ) إذا تم تأسيس الشركة ، فلا يجوز للساهم طلب فسخ الشركة لأن المؤسسين  
قد أوفوا بما في ذمتهم من الالتزام .

شرط التنفيذ بالبيع في البورصة :

١١ - وقد حصل التساؤل عما إذا كان للشركة - بعد تأسيسها - فسخ الاكتتاب  
إذا لم يوف المكتب بالتزامه بدفع باقي القيمة الإسمية للأسم ؟  
يضمن نظام الشركة عادة الشرط التالي :

« وبحق مجلس إدارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الأسم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع  
وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تنبيه رسمي أو أية إجراءات قانونية ، ومستندات  
الأسم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم مستندات جديدة للمشتري عوضا عنها  
تحمل ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة .

ويخضع مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائده ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يبعث أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصوله بنجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أى وقت آخر جميع الحقوق التى تخولها إياها الأحكام العامة للقانون<sup>(١)</sup> .  
استقر الفقه والقضاء على أن الشرط صحيح<sup>(٢)</sup> . ولكن اختلف الفقه حول التكيف القانونى لهذا الشرط .

يرى البعض أن شرط التنفيذ بالبيع في البورصة يضمن رهناً تجارياً<sup>(٣)</sup> ، غير أن الرهن التجارى يتطلب انتقال حيازة الأشياء المرهونة إلى الدائن المرتهن . والواقع يخالف ذلك إذا أن الأسهم تظل في حيازة صاحبها ولا تنقل حيازتها إلى الشركة ، هذا فضلاً عن أن تفسير الشرط بأن يضمن رهناً تجارياً لا يصلح أساساً لتفسير اتخاذ الشركة إجراءات التنفيذ من جانبها دون تدخل السلطة القضائية .

واتجه رأى آخر إلى القول بأن شرط التنفيذ بالبيع في البورصة يضمن عقد وكالة بين المكتب والشركة - بمقتضاه أناب المكتب الشركة في بيع أسهمه لحسابه ، إذا لم يوفى باقى قيمة الأسهم وفوضها في أن تستوفى حقها من الثمن<sup>(٤)</sup> . والواقع أن هذا الرأى لا يختلف عن سابقه فالوكالة في هذا الفرض هى وكالة صورية حقيقياً رهن .

ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى تفسير هذا الشرط بأنه يضمن شرطاً فاسخاً صريحاً<sup>(٥)</sup> (Pacte comissoire expresse) ومقتضى هذا الشرط أن الشركة تصبى في حل من التزاماتها لأن المكتب لم يوف بما في ذمته من التزام ، وبذلك يفسخ العقد بناء على الشرط الاتفاقى بمجرد علم الوفاء في الأجل المحدد .

(١) انظر الرسوم بانموذج العقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظمها - الوقائع المصرية ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ( العدد ٧٦ مكرر ١ ) - المادة ٨ من نظام الشركة .

(٢) استئناف مختلط في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ - بلتان - ٢٨ - ١٢٣ .  
وحكم آخر في ٩ يناير ١٩٢٩ - بلتان - ٤١ - ١٥٧

(٣) بالو Pallu « التنفيذ بالبيع في البورصة » رسالة بوردو ١٩٠٧ - ١٤١

(٤) هوبان ويوسفوي Honpin et Bosvien الطبعة السابعة - ١ - ٤٢٣ ، ٤٢٤

(٥) نقض فرنسى ٢٣ يولية ١٩٣٥ دالوز الأسبوعى ١٩٣٥ - ٥٠٥

أبد غالبية الشراح تحليل شرط التنفيذ بالبيع في البورصة على أنه شرط فاسخ صريح<sup>(١)</sup>.

حقيقة أن تفسير هذا الشرط بأنه شرط فاسخ صريح هو تفسير يتفق وما أجهت إليه إرادة الطرفين من إنهاء العلاقة القانونية بينهما إذا أدخل المكتتب بالتزامه ، ولكن يرد على هذا الرأي اعتراضان ؛ أولهما أن الفسخ يسرى بأثر رجعى ، فيترتب على الفسخ زوال العقد ، وكان الاكتتاب لم يقع أبداً ، وأنه لم يتم الاكتتاب في رأس المال جميعه ، وأنه يجوز الطعن في قرار إنشاء الشركة وطلب إلغائه أمام محكمة القضاء الإدارى لأن تأسيس الشركة قد شرطاً جوهرياً من شروطه وهو الاكتتاب في كل رأس المال .

ويدور الاعتراض الثانى حول عدم جواز بيع الاسم بعد فسخ الاكتتاب لأن فسخ الاكتتاب معناه زوال العقد وآثاره ، وأن يصبح ماتم من اكتتاب في هذه الاسم كأن لم يكن ، ويتفرع على ذلك أن هذه الاسم لم يكتب فيها أصلاً فهى لم توجد حتى تباع .

لذلك ذهب البعض إلى تفسير شرط التنفيذ بالبيع في البورصة بأنه إلغاء (resiliation) عقد الاكتتاب<sup>(٢)</sup> وليس فسخاً (resolution) فليس له أثر رجعى ، فيبقى العقد قائماً بالنسبة للماضى وتنصرف آثار الإلغاء إلى المستقبل فحسب . ويستند هذا الرأى إلى أن الاكتتاب يتحول بمجرد تأسيس الشركة إلى عقد مستمر بين الشريك المساهم وبين الشركة . وأن الفقه والقضاء استقرا على أن القاعدة في العقود المستمرة هى الإلغاء لا الفسخ ، ويدورون ذلك بضرورة استقرار المعاملات التى تمت خلال الفترة السابقة لانتهاء العقد ، وأنه يتعلمون نحو ما نفذ من آثار العقد المستمر فيكفى إنهاء العقد بالنسبة للمستقبل فحسب ، يؤكد هذا المعنى أن المكتتب قد يكون استعمل حقه في حضور الجمعية التأسيسية وأعطى صوته في تقدير الحصص العينية ، وأعطى صوته في تعيين أعضاء مجلس الإدارة ، وقد يكون استولى على أرباح ، وفى الواقع يعتد نحو هذه الآثار ، بل إنه أمر يستحيل عملاً . أما تفسير التنفيذ بالبيع في البورصة بأنه شرط فاسخ وأن الفسخ الذى يترتب عليه هو من قبيل الإلغاء ، فمجرد هذا التفسير أن لا تأثر الأوضاع السابقة على الإلغاء ، فيبقى عقد الاكتتاب قائماً

(١) ليون كان و رينو - ٤٠٣ . تالمرو بيك - الشركات التجارية - فقرة ٧٨٨  
(٢) شاترو (Chatrou) - تعليق - محكمة استئناف باريس في ١٢ مايو ١٩٣٠ - جازيت باليه ٢ يولية ١٩٣٠ .

خلال مرحلة تأسيس الشركة ، وبذلك تم الاكتتاب في رأس المال جميعه ، وأن المكتتب ظل مالكا للأسم حتى تاريخ التنفيذ في البورصة .

حقيقة أن تفسير الشرط بأنه إلغاء للعقد فلا يسرى بأثر رجعى ، من شأنه احترام الأوضاع السابقة للتنفيذ بالبيع في البورصة ، ولكن هذا التفسير يقصر عن إيضاح العبارة التالية التى يتضمنها الشرط : « ويخضع مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يعت أمسه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز » .

وإذا قيل في تبرير هذا الاجراء بأن بيع للأسم بواسطة الشركة لحساب المساهم مع اشتراط أن يحصل المساهم الفرق بين ما في ذمته للشركة وبين ثمن البيع في البورصة ، على سبيل تعويض للشركة عما أصابها بسبب الإلغاء<sup>(١)</sup> ، فإننا نرى من العسير تبرير قيام الشركة ببيع أسم المساهم المدين بإجراء من جانبها وحدها دون تدخل السلطة القضائية ، فهو إجراء يعارض والأحكام العامة للتنفيذ .

وهكذا اختلفت الآراء حول تكييف بعض آثار الاكتتاب كما اختلفت في تكييف عقد الاكتتاب نفسه في ظل النظرية التقليدية .

### ٣ - انتقال آثار الاكتتاب إلى الشركة

١٢ - بمجرد تأسيس الشركة يوارى المؤسسون ، ويبقى المكتتب في مواجهة الشركة ، فالمكتتب أصبح مساهما ، وهو يلتزم قبل الشركة بالوفاء بباقي القيمة الاسمية للأسم ، كما أن الشركة تلتزم قبل المساهم بتسليمه الصكوك التى تمثل سهامه في الشركة . وهنا يحصل التساؤل حول كيفية حصول هذا التحول ، أى كيفية انتقال آثار عقد الاكتتاب إلى الشركة بدلا من المؤسسين ، بينما أن المؤسسين هم أطراف العقد الذى انعقد مع المكتتب ولم تكن الشركة طرفا في هذا العقد .

لا مناص - لتفسير انتقال آثار الاكتتاب إلى الشركة - من الخيار بين أحد طريقتين ، فإما أن تنقل آثار عقد الاكتتاب إلى ذمة الشركة بطريق غير مباشر فمرأولا بذمة

(١) روجيه ادولف لكان Roger-Adolf Lécane « هل يعتبر شرط التنفيذ في البورصة شرطا صحيحا » مجلة الشركات - ١٩٤٨ - ٢٨٧

المؤسسين ثم تنقل إلى ذمة الشركة ، وإما أن ترتب آثار الاكتتاب مباشرة في ذمة الشركة بحد الاكتتاب .

### ١٣ - (أولاً) الطريقة غير المباشرة :

تبعا لتصور انتقال آثار الاكتتاب إلى الشركة بطريق غير مباشر ، تمر آثار الاكتتاب بذمة المؤسسين أولا ثم تنقل إلى ذمة الشركة ، ومقتضى ذلك أن المؤسسين يعاقبون - مع المكتتب - باسمهم ولحسابهم ، فترتب آثار الاكتتاب في النعم المالية للمؤسسين ، ثم تنقل هذه الآثار - حقوقا وديونا - التي نشأت في ذمة المؤسسين إلى الذمة المالية للشركة ، متى أقرت الشركة عقود الاكتتاب ويحدث ذلك بإقرار أعمال المؤسسين في الجمعية العمومية ، وبذلك ترتب آثار الاكتتاب في ذمة الشركة بطريق غير مباشر أى بعد أن تمر بالنعم المالية للمؤسسين .

لم يلق هذا التفسير إقبالا نظرا لما يضمنه من تعقيدات ولما يثيره من صعوبات عملية . فضلا قد يقلس أحد المؤسسين خلال مرحلة التأسيس مما يترتب عليه ضياع أموال المكتتبين ولامتناع قيام الشركة . هذا فضلا عن أن الرسوم التي تستحق لخزانة الدولة عن انتقال الحقوق إلى ذمة الشركة تدفع مرتين ، وتظهر أهمية ذلك بشأن انتقال ملكية العقارات التي تقدم مقابل أسهم عينية فتدفع رسوم الشهر العقاري مرتين <sup>(١)</sup> .

### ١٤ - (ثانياً) الطريقة غير المباشرة :

ذهب القضاة والقضاء منهجا مباشرا في تفسير انتقال آثار الاكتتاب إلى الشركة ، ومقتضى هذا المنهج أن آثار الاكتتاب تصرف مباشرة إلى ذمة الشركة دون أن تمر بذمة المؤسسين . ويستند القضاة في تفسيرهم هذا إما إلى نظرية الاشتراط لمصلحة الغير وإما إلى نظرية النيابة .

### ١٥ - تعاقب المؤسسون اشتراط لمصلحة الغير :

يرى الأستاذان لأكور وبرون <sup>(٢)</sup> أن المؤسسين يعاقبون باسمهم مع المكتتبين لمصلحة

(١) تالير وبيرسرو - ٥٠٠ ؛ دكتور محمّد صالح « شركات المساهمة » ٣٨

(٢) لأكور وبرون - ٢٥٦ - ٤٢٣ . ومن هذا الرأي الدكتور عبد السلام

ذهنى « في القانون التجارى » ١٩٢٧ - ٥٠٩



الشركة المستقبلية ، وأن تعاقدهم هذا هو اشتراط لمصلحة الغير ، يقوم المؤسسون بدور المشترط ويقوم المكتوبون بدور المتعهد أما الشركة المستقبلية فهي المنتفع ، فحتى تم تأسيس الشركة اكتسبت الحقوق مباشرة من عقد الاكتتاب ، وأصبح المكتتب مديناً — يلقى القبية الإسمية — مباشرة للشركة .

ولعل مما يؤيد هذا الرأي في القانون المصرى أنه يجوز الاشتراط لمصلحة شخص مستقبل الوجود (المادة ١٥٦) .

اعترض على تطبيق نظرية الاشتراط لمصلحة الغير لسببين :

( ١ ) القول بأن الاكتتاب اشتراط لمصلحة الغير يؤدي إلى نتيجة تعارض مع ما استقر عليه الفقه والقضاء ، إذ أن للشرط حق نقض المشاركة مادام المنتفع لم يعبر عن إرادته بقبول الاشتراط الذى تم لمصلحته ، بمعنى أن يكون للمؤسسين حق نقض الاكتتاب مادامت الشركة لم تقبل أفعال المؤسسين ، أى خلال فترة التأسيس ، والواقع خلاف ذلك ، إذ أن المؤسسين لا يملكون حق الاكتتابات من غير مبرر مقبول ، لأن المؤسسين التزموا بمواصلة السعى لانشاء الشركة ولا يصور القول بأنهم التزموا قبل المكتتبين وأن لهم الحق في نقض اتفاقهم إذ يصبح تعاقدهم معلق على شرط إرادى بحث ، فهو على هذا النحو اتفاق باطل .

على أن هذا النقد يتلأهى أمام نص المادة ١٥٥ مدنى التى تقول بأنه « يجوز للشرط دون دائئيه أو ورثته أن يقضى المشاركة قبل أن يعلن المنتفع إلى المتعهد أو إلى المشترط رغبته في الاستفادة منها ما لم يكن ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد » .

ولما كان حق النقض ليس من مستلزمات الاشتراط لمصلحة الغير ، ولما كانت طبيعة الاكتتاب تتناقى مع إعطاء حق النقض للمؤسسين ، فإن الاعتراض الأول — على تطبيق نظرية الاشتراط لمصلحة الغير على عقد الاكتتاب — يتقد أثره .

( ٢ ) لو أن عقد الاكتتاب يولد حقوقاً للشركة المستقبلية دون أن يرتب في ذمتها التزامات ، لأصبح من المهمل القول بتطبيق نظرية الاشتراط لمصلحة الغير ، غير أن عقد الاكتتاب يولد حقوقاً والتزامات في ذمة الشركة ، وعلى ذلك لا يستقيم القول بأن الاكتتاب اشتراط لمصلحة الغير ، وكأننا أمام اشتراط لمصلحة الغير فيما يتعلق بكسب الشركة حقوقاً من عقد الاكتتاب وتعهد عن الغير فيما يتعلق بالتزام الشركة نتيجة

لا ككتاب ، وهذا القول يصطلم بعقبة فنية لأنه إذا صح القول بجواز الاشتراط لمصلحة الأشخاص المستقبلية إلا أنه لا يجوز التصهد عن شخص مستقبل الوجود .

وبرى تيولت لورنت أن محكمة استئناف ديجون أخذت بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير في حكمها الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٤<sup>(١)</sup> ، والواقع أن محكمة ديجون قضت بأن قبول الشركة — بعد تأسيسها — العقد الذي أبرمه أحد مؤسسيها مع مهندس معماري لأقامة بناء لحساب الشركة من شأنه ألا يكون للمهندس مطالبة المؤسس ولا يكون له إلا مطالبة الشركة . وزى أن محكمة استئناف ديجون لم تأخذ بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير ولو أنها أخذت بهذه النظرية لما رفضت مطالبة المهندس المعمارى للمؤسس لأن المؤسس بوصفه مشطراً لمصلحة الغير يظل مسئولاً قبل المهندس ( المتعهد ) . وحقيقة الأمر أن المهندس المعمارى يعرض إيجاباً جديداً على الشركة بناءً عن تعاقده مع المؤسس . وأن الشركة قبلت هذا الإيجاب فم عقد جديد بين المهندس والشركة ، وهذا العقد الجديد هو الذى ولد حق الشركة قبل المهندس وحق المهندس قبل الشركة . وهذا هو نفس تحليل التصهد عن الغير ، والفرق واضح بين عقد ينشأ مباشرة من عقد الاشتراط لمصلحة الغير وبين حقوق والالتزامات تنشأ من عقد جديد .

#### ١٦ — تعاقده المؤسسون فضالة :

يرى غالبية الشراح أن المؤسسين فضوليون حين يعاقفون مع المكتئين ، وأنهم يعاقفون باسم رب العمل ولحسابه ، واختلف في تحديد رب العمل فقيل بأن رب العمل هو « الشركة » وذهب الغالبية إلى أن رب العمل هو « جماعة المكتئين » .

قيل بأن المؤسسين يعاقفون بوصفهم فضولين عن « الشركة المستقبلية »<sup>(٢)</sup> وقيل بأن المؤسسين فضوليون حين يعاقفون مع المكتئين وأنهم يعاقفون باسم « جماعة المكتئين »<sup>(٣)</sup> ولحسابها ، وتقصيل ذلك أن الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة لا تنشأ طرفة واحدة بمجرد إتمام إجراءات التأسيس ، وإنما تبدأ شخصية الشركة يبدأ إعلان

(١) تيولت لورنت — المرجع السابق — ٢٩١

(٢) ليون كان ودينو — ١٩٢٩ — ٢ — ٢٤

(٣) تالير وبيرسو — ١٩٣١ — ٥٠١ . ملش وقال — ١ — ٢٣٨ . الفرنى —

١ — ٢٨٤ . نور الدين دجاني — ٣٢٥ . فريد مشرقى — ٢٣٨ — ١٩٨

إجراءات التأسيس ونمر في مرحلتين . في المرحلة الأولى وهي مرحلة التأسيس تنشأ علاقات قانونية بين المكتبتين بعضهم بعض فتكون بالتدريج نواة الجماعة التي تعاهد مع المكتبتين الآخرين الذين ينضمون إليها على التوالي — وبذلك تتكون علاقات قانونية بين المكتبتين .

ويرى تالير أن جماعة المكتبتين حقيقة واقعة ، ويكفي أن يتسلم المؤسسون اكتسابين حتى يمكن القول بأن نواة جماعة المكتبتين نشأت ( ويشبهها البعض بالجنين ) ، فإذا انضم شخصان ثم تكاثر عددهم إلى مائة ثم ألف أليس في هذا ما يذكرنا بنمو الخلايا وتكاثرها حتى يكتمل الجسم نموه ؟ وكما أن للجنين شخصية ناقصة ، كذلك للشركة شخصية ناقصة في فترة التأسيس ، فلها صلاحية كسب الحقوق والالتزام بالديون في حدود نطاقها الداخلي « شخصية داخلية » . وباتدر اللازم لتكوين الشركة ، وأن المؤسسون فضوليون يمثلون « جماعة المكتبتين » في تعاقدهم مع من ينضم من المكتبتين إلى هذه الجماعة . فإذا تمت إجراءات التأسيس واستكملت الشركة مقومات وجودها ، برزت شخصيتها كاملة إلى العالم الخارجي وبدأت المرحلة الثانية ، وفي هذه المرحلة — مرحلة حياة الشركة — تمتع الشركة بشخصيتها الاعتبارية كاملة ، فتكون لها صلاحية مباشرة الأعمال القانونية في النطاق الخارجي وخاصة مباشرة الأعمال القانونية اللازمة لتحقيق غرض الشركة .

نتائج تطبيق نظرية الفضالة :

يترب على تطبيق نظرية الفضالة على الاكتتاب ، أن المؤسس يعاهد مع المكتتب بصفته فضولياً عن « جماعة المكتبتين » مما يستتبع النتائج التالية :

أولاً — في مرحلة تأسيس الشركة :

( ١ ) بما أن الفضولي يلتزم بالمضي في إتمام العمل الذي بدأه لحساب رب العمل ، كذلك يلتزم المؤسسون بمواصلة السعي لإتمام الشركة ، والتزامهم هذا هو التزام يوسيلة وليس التزام تحقيق نتيجة ، بمعنى أن المؤسس لا يلتزم بتأسيس الشركة فعلاً ، وينبغي على ذلك أنه في حالة عدم كفاية الاكتتابات لتغطية جميع رأس المال فلا يجوز القول بأن المؤسسين يلتزمون بتغطية رأس المال جميعه بالاكتتاب في الاسم المتبقية ؛ ولكن يسأل المؤسسون إذا أوقفوا السير في إجراءات تأسيس الشركة من غير مبرر معقول .

(٢) يلتزم المؤسسون - نيابة عن جماعة المكتبيين - بتخصيص عدد من الأسهم لكل مكتب بالقدر المناسب لقيمة اكتسابه ما لم ينص نظام الشركة على طريقة أخرى .

(٣) في حالة فشل المشروع يكون للمكتب استرداد ما دفع دون أن ينضم منه شيء مقابل ما تحمله المؤسسون من نفقات . ذلك أن الفضولي لا يستحق قبل رب العمل أكثر مما استفاده هذا الأخير من عمله ، ولما كان المكتب لم ينفع بشيء فإنه لا يحصل شيئا ، ما لم يشترط ذلك صراحة ( في شرة الاكتتاب أو في قسيمة الاكتتاب ) .

(ثانيا) بعد تأسيس الشركة :

١ - بما أن الفضولي يلتزم بتقديم حساب إلى رب العمل ( المادة ١٩٣ منق ) فإن المؤسسين يلتزمون بتقديم حساب إلى « جماعة المكتبيين » عند اجتماعهم في هيئة جمعية تأسيسية .

٢ - يترتب على إقرار الجمعية العامة التأسيسية « جماعة المكتبيين » للاكتابات أن تبرأ ذمة المؤسسين ، وتصبح العلاقة مباشرة بين المكتب ( المتعهد ) وبين الشركة ( رب العمل ) . وتضاف آثار الاكتتاب إلى ذمة الشركة ، وهذا تطبيق للقاعدة التي بمقتضاها يترتب على إقرار رب العمل لأعمال الفضولي أن تصبح العلاقة مباشرة بين رب العمل والمتعهد ، وتسمى قواعد الوكالة ( المادة ١٩٠ منق ) .

٣ - الشركة مسؤولة عن تدليس المؤسسين ، لأنهم ينجبون عنها - في فترة التأسيس - نيابة قانونية مصدرها الفضالة ، فيجوز للمكتب المطالبة بإبطال عقد الاكتتاب ، ويسرى هذا الإبطال في مواجهة الشركة <sup>(١)</sup> ، ولكن لا يسرى أثر الإبطال في مواجهة دائني الشركة <sup>(٢)</sup> ، فذلك أن من عليه الضمان ليس له التعرض ، لأن طلب المكتب لإبطال الاكتتاب يعارض مع التزام المكتب بالوفاء بقيمة الأسهم ضامنا لدائني الشركة ، إذ أن قيمة الأسهم مجمعة تكون رأس مال الشركة ، وهو الضمان العام لدائنها .

٤ - لما كان وب العمل لا يسأل عن أعمال الفضولي إلا بقدر المصاريف الضرورية والنافعة ، كانت الشركة غير مسؤولة عن التزام المؤسسين لبعض المكتبيين بمقد صفقات

(١) استئناف مختلط في ٣ مارس ١٩٠٣ - بلتان - ١٥ - ١٦٩

(٢) استئناف مختلط في ١٥ مايو ١٩١٢ - بلتان - ٢٤ - ٣٤١ ، استئناف

مختلط في ٢٦ مارس ١٩١٤ - بلتان - ٢٦ - ٢٩٦

مستقبله بينهم وبين الشركة ؛ أو تعهد المؤسسين بصفتهم هذه بتعيين المكتتب في إحدى وظائف الشركة ؛ وعلى ذلك فإن الشركة ليست مسئولة عن هذه العقود ولكن يسأل عنها المؤسسون شخصياً قبل من تعاقدوا معهم<sup>(١)</sup>

ولما كان تطبيق نظرية الفضالة يستلزم الاعتراف بشخصية اعتبارية ناقصة للشركة في مرحلة التأسيس ، لذلك ذهب أنصار نظرية الفضالة إلى اعتناق مذهب تالير من حيث الاعتراف للشركة بشخصية داخلية منذ البدء في تنفيذ مشروعاتها إلى حين اكتمال إجراءات التأسيس<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يعرض فصوص تعترف للشركة في فترة التأسيس بشخصية اعتبارية ناقصة .

نصت المادة ٢/٦ على ما يأتي : « يودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس في أحد البنوك المرخص لها جلقى الاكتابات بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية » .

يخلص من هذا النص أن المشرع أضفى على الشركة تحت التأسيس شخصية اعتبارية في فترة التأسيس حين منحها صلاحية كسب الحقوق التي تنشأ عن الاكتابات ، وذلك بأن أباح فتح حساب باسم الشركة في البنك يودع فيه المدفوع من قيمة الأسهم التي اكتتب بها .

وأشارت المادة ٢/٩ إلى « جماعة المكتتبين » بقولها « ولا يكون تقدير تلك الحصص (الصينية) نهائياً إلا بعد إقراره من جماعة المكتتبين بأغليتهم العديدة الحاضرة لثلثي الأسهم التقديرية » . . . . .

---

(١) وتطبيقاً لهذا المبدأ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بمسئولية المؤسسين الشخصية عن عقودهم مع الغير ما لم تقر الشركة العقد ، ما دامت العقود لا تدخل دائرة عمل الفضولي بعدم استيفائها شرط الضرورة العاجلة . استئناف مختلط في ٢٢ مارس ١٩٤٣ - بلتان - ٥٥ - ٨٤ . وقضت بنفس المعنى محكمة استئناف القاهرة « الدائرة التجارية » في ١٤ يناير ١٩٤٣ - المحاماة - ٢٤ - ٥٥١

(٢) دكتور محسن شفيق - ٤٨٨ - ٥٦٢ ، انظر أيضاً ص ٤٦٨ - ٥٤٢ ، ٥٤٤

لم يناقش القضاء فكرة الشخصية الاعتبارية في فترة التأسيس ، على أن المحاكم نفت قيام شخصية اعتبارية للشركة في فترة التأسيس فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية فحسب<sup>(١)</sup> .

١٧ — حقيقة أن نظرية الفضالة قد تنطبق على حالة الشركة في فترة التأسيس بوصف المؤسس فضولياً عن « الشركة المستقبلية » أو عن « جماعة المكتشين » ، خاصة أن اعتراف القانون المصري بشخصية ناهضة للشركة في فترة التأسيس من شأنه أن يعطى هذا التطبيق سنداً من القانون ، مما يجعله تطبيقاً سليماً .

ومع ذلك فانا نرى أن تطبيق نظرية الفضالة لتفسير انتقال الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن الاكتتاب (والعقود التي يبرمها المؤسسون خلال فترة التأسيس) أمر لا يستيفه الملتقى ، وإذا نظرنا إلى الأمر عن كثب لرأينا أن رب العمل الذي ناب عنه الفضولى خلال التأسيس ، وهو الشركة المستقبلية أو جماعة المكتشين ، يحول بمجرد التأسيس فيصبح « الشركة » نفسها . وكأنا برب العمل يحول بمجرد إتمام الفضولى عمله من « جماعة المكتشين » أو « الشركة المستقبلية » إلى « الشركة » . وعمل الفضولى هنا هو إجراء هذا التغير في رب العمل نفسه ، أو بعبارة أخرى — وهو ما يجعلنا نستبعد تطبيق الفضالة في الاكتتاب — أن عمل الفضولى هنا لا يقتصر على إدارة شئون رب العمل ، بل إن الفضولى يولى خلق رب العمل ، ولا شك أنها فضالة غريبة ، لم يعرفها القانون .

النظرية التعاقدية لشركة المساهمة :

١٨ — سادت النظرية التعاقدية لشركة المساهمة خلال القرن التاسع عشر ومهدت سبيل الدعوة إلى حرية إنشاء شركات المساهمة بلون ترخيص حكومي مستندة إلى مبدأ سلطان الإرادة وحرية التعاقد ، وعلم تدخل الدولة ، وذلك كله تحت تأثير المبادئ الرأسمالية المتطرفة .

(١) استثناف التاهرة في ١٤ يناير ١٩٣٤ — المحاماه — ٢٤ — ٥١ . وجاء في حيثيات الحكم أن شركة المساهمة وأن تعاقد مؤسسوها فيما بينهم فليس لها وجود قانوني لأنه لم يصدر بعد مرسوم يرخّص بإنشائها . وإن اختلف في التكييف القانوني للعقود التي يبرمها مديرو شركة مساهمة تحت التأسيس فهي لحسابهم الشخصي ويسألون عنها شخصياً .

ونلاحظ الخطأ في الصياغة إذ أن لا يوجد مديرون للشركة تحت التأسيس والذي يتعاقد هم المؤسسون .

انظر أيضاً بهذا المعنى : اسكندرية المختلطة ٢٢ مارس ١٩٤٣ — بلتان —

إلا أن هذه النظرية غدت محلا للتقيد الشديد منذ بداية القرن العشرين إذ اصطدمت بصعوبات فنية لا نهاية لها ، حين عجزت عن تفسير شركة المساهمة وتحليل عناصرها ، رغم ما بذله الفقه التقليدي من جهد كبير في سبيل وضع شركة المساهمة في إطار العقد وإحاطتها بأحكامه ، وذهب اسكاريلي Ascarelli إلى الاستعانة بفكرة العقد المتعدد الأطراف contrat plurilatéral لتفسير أوجه التباين بين شركة المساهمة وبين العقود بوجه عام ، فقال بأن شركة المساهمة عقد من نوع خاص sui generis لأنه من قبيل العقود المتعددة الأطراف .

ودغم المحاولات المتوالية لانصار النظرية التعاقدية فإن هذه النظرية لم تقدم تحليلا مقبولا لشركة المساهمة ، سواء في مرحلة تكوينها كما قلنا ، أو خلال نشاط الشركة .

#### قد النظرية التعاقدية لشركة المساهمة :

١٩ - (١) إن القول بأن شركة المساهمة عقد ، يقتضى أن يوافر لعقد شركة المساهمة الأركان الآتية : حصص الشركاء - اجتماع شريكين على الأقل - قصد تحقيق ربح - نية المشاركة في مشروع affectio societatis .

والمشاهد أن شركة المساهمة قد تحكمون من شريك واحد ، وذلك متى اجتمعت جميع أسهم الشركة في يد مساهم واحد . وتجهه التشريعات الحديثة إلى قبول هذا النوع من الشركات ذات الشريك الوحيد "one man company" <sup>(١)</sup> .

فإذا سلمنا بأن شركة المساهمة تكون أحيانا من مساهم واحد ، وهذا هو الاتجاه التشريعي والقضائي السائد في الوقت الحاضر ، فكيف يصور قيام الشركة على أساس عقد من طرف واحد ؟

ويشترط في عقد الشركة أن توجه نية الشركاء إلى تحقيق ربح ، بينما أنه توجد شركات مساهمة مختلطة نشأت بقصد أداء خدمة عامة مثل بنك التنظيف الزراعي ، في مثل

---

(١) ينظم القانون الانجليزي مسؤولية الشريك الوحيد بنص المادة ٣١ من قانون الشركات الصادر عام ١٩٤٨ ، وفي القانون الإيطالي المادة ٥٣٢ من قانون الالتزامات ، كما أن الشركة ذات الشريك الوحيد معترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والسويد وأسبانيا ، وأخذت فرنسا تنهج نحو الاعتراف بهذا النوع من الشركات بالنسبة للشركات المؤممة التي احتفظت بطاقتها القانونية كشركة مساهمة ، إذ أن الدولة بمجرد التأميم أصبحت هي المساهم الوحيد .

هذه الحالة لا يصور القول بأن نية الشركاء اتجهت إلى تحقيق ربح ، إذ أن الدولة لم تهجه إلى تحقيق ربح من وراء إنشاء شركة مختلطة كبنك التسليف الزراعى ولكن اتجهت نيتها إلى خدمة المزارعين .

وهكذا يتخلف ركن آخر جوهرى من أركان عقد الشركة ويبرز هذا الاعتراض بوضوح متى فحصنا نية بعض المساهمين الذين يشترون الأسهم بنية المضاربة على فروق الأسعار وليس بقصد تحقيق ربح ، فكيف يصور القول بأنهم أطراف عقد شركة ؟

وما يقطع بأن شركة المساهمة ليست عقداً أن نية المشاركة فى مشروع مالى لا توافر عند كثير من المساهمين ، فبعض المساهمين يقصد الاستثمار وليس لديه نية المشاركة فهو لا يحضر الجمعية العمومية ولا يعبر عن إرادته فى المشاركة فى المشروع ، كما أن من المساهمين من يشتري الأسهم بقصد بيعها وتحقيق ربح وليس لديه اطلاقانية البقاء فى الشركة . وخلاصة القول أن تحليل شركة المساهمة على أساس العقد هو تحليل معيب من الناحية الفنية لأن غالبية أركان عقد الشركة ، لا توافر فى الشركة المساهمة فى كثير من الأحيان .

٢٠ - (٢) ترتب على انحصار المبادئ الاشتراكية أن انكشف العقد ولم يعد صالحاً لتفسير شركة المساهمة . فبينما أن العقد يعلو حول تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة التى يخلها أطراف العقد ، وأن هذا التوازن يتم على أساس التراضى وسلطان الإرادة ، إذ بنازى المشروع الاقتصادى الكبير ، يهدف - فى ظل السياسة الاشتراكية - إلى تحقيق غرض اجتماعى ، فتشمل شركة المساهمة عدة مصالح منها مصلحة المساهمين ومصلحة للمشروع ويعلو هذه المصالح : المصلحة العامة ، لذلك تدخل الدولة عن طريق قوانين آمرة وتخطيط شركات المساهمة باطوار من التصوص بحيث تولد وتعيش وتباشر نشاطها فى حدود مرسومة وفى إطار « نظام قانونى » ( institution juridique ) .

تتبع مما تقدم أن شركة المساهمة تتقدم عناصر العقود ، كما أن اتساع معنى المرقع العام وامتداده إلى مجال النشاط الاقتصادى ، أدى إلى اختلاط نشاط الدولة بنشاط الأفراد والشركات فى القطاع الاقتصادى ، وترتب على تأميم الشركات ومباشرة الدولة امتفقال المشروعات الاقتصادية عن طريق المؤسسات العامة الاقتصادية ، أن نشأت - بجوار شركات المساهمة - مؤسسات علمة لها نفس الطابع الاقتصادى واحتلت رقابة الدولة



إلى الشركات المساهمة بجذبها إلى دائرة القانون العام ، وهكذا بدأت تبلور نظرية « النظام القانوني » التي اعتبرت مبادئها من مبادئ القانون الإداري التي تقرر تكوين ونشاط الأشخاص الاعتبارية العامة ، وظهر القارب كثيراً بين الشركات المساهمة وبين المؤسسات العامة الاقتصادية ، من حيث أن كلاهما « نظام قانوني » .

### النظرية الحديثة

٢١ — لن نتناول عرض النظرية الحديثة لشركة المساهمة وهي نظرية النظام القانوني ( la conception institutionnelle ) لأنه يجاوز نطاق هذا البحث ، ولكن نشير بإيجاز إلى بعض المسائل الجوهرية لهذه النظرية كتمهيد لعرض وجهة نظر النظرية الحديثة في تكييف الاكتتاب في أسهم شركات المساهمة .

تعتبر شركة المساهمة — بحسب النظرية الحديثة — « نظاماً » ( institution ) " أو هيئة ( organisme ) .

فالمشروع يجب في قالب قانوني أو هيئة ( organisme ) تخضع لنظام ( statut ) ، ولهذه الهيئة أعضاء ( organes ) تبشر التصير عن إرادة الشخص الاعتباري في مزاولة نشاطه نحو الغرض ( but ) الذي أنشئ من أجله .  
وأعضاء الهيئة :

( ١ ) عضو المداولات ( L'organe de délibération ) وهو الجمعية العمومية ، وقراراتها ( ليست كما ينهب أنصار النظرية التقليدية إلى القول بأنها اتفقت بين أطراف عقد الشركة تخضع على أساس قاعدة الأغلبية ) هي تصدر تصرفات قانونية بإرادة منفردة .

( ٢ ) أعضاء الإدارة ( Les organes de gestion ) وهم مجلس الإدارة والمديرون ويمارسون عضو الإدارة أعمال الشركة على أساس نيابة قانونية — وليس بصفته نائباً اتفاقاً أي وكيلاً عن الشخص الاعتباري — ذلك أن عضو الشركة له سلطة ذاتية يستمد منها مباشرة من النظام ، وترتب عليها مسؤولية أوسع نطاقاً من المسؤولية التي تصور على أساس الوكالة عن المساهمين ، فمسئولية مجلس الإدارة والمديرين مسؤولية عضو الشركة الذي يباشر حماية مصالحها ومصالح المساهمين والصالح العام .

(١) وقد أعطى العميد هوريو Haurion معنى خاصاً لهذه العبارة حين قصد بها المشروع يعيش حياته القانونية في البيئة الاجتماعية ، هوريو — مبادئ القانون العام ١٩١٠

(٢) عضو الرقابة ، كما أن النظرية الحديثة تطرح جانباً فكرة النيابة التعاقدية فيما يتعلق بفسير سلطة المديرين ، فإنها تستبعد كذلك تفسير سلطة مراقب الحسابات على أساس وكالة عن المساهمين في الرقابة على حسابات الشركة . فيعتبر المراقب — بحسب النظرية الحديثة عضواً للهيئة (organe de l'institution) يباشر وظيفة (fonction) تهدف إلى حماية مصالح المساهمين وحماية المشروع وحماية الصالح العام . وترتب على هذا التحليل لطبيعة سلطة المراقب أن حيز بعض الشراح استبعاد تعيين المراقب عن طريق انتخابه بواسطة الجمعية العمومية ، لأن هذه الوكالة من شأنها أن تخضع المراقب للرقاب . وأن الأوفق — علماً بالنظرية الحديثة — أن يعتبر المراقب عضواً يمثل الهيئة ، مما يستلزم تعيينه على أسس أخرى تكفل قيامه بوظيفته ، وليكن تعيين المراقب بأمر المحكمة وأن يختار من جدول بأسماء مراقبين للشركات توافر فيهم ضمانات خاصة .

٢٢- التكييف القانوني للاكتتاب في أسهم شركات المساهمة ، في النظرية الحديثة :

يرى أنصار نظرية « النظام القانوني » أن تأسيس شركة المساهمة يبدأ بعمل قانوني متعدد الأطراف هو العقد الإجماعي للشركة ، ويحل هذا العمل القانوني ، إعلان المؤسسين عن إرادتهم للجمهور تأسيس الشركة وعن مشروع « النظام » (statut) ، ويصدرون بذلك شجرة الاكتتاب ، وبذلك يلتزم المؤسسون بمواصلة السعي لإنشاء الشركة ، ومصدر التزام المؤسسين هذا تصرف قانوني بإرادة منفردة ، ومتى أعلن المكتتب عن اتجاه إرادته إلى الاكتتاب فإنه يلتزم بالوفاء بباقي قيمة الأسهم التي اكتتب بها ، ومصدر التزام المكتتب هو تصرف قانوني بإرادة منفردة (acte unilaterale) <sup>(١)</sup> .

الزام المؤسسين بمصدره الإرادة المنفردة ، والزام المكتتب بمصدره الإرادة المنفردة . ويشترط في الاكتتاب ، باعتباره عملاً قانونياً ما يجب توافره في التصرفات القانونية بوجه عام ، من توافر الإرادة وأن يكون المكتتب كامل الأهلية ، وأن يقع رضا المكتتب صحيحاً خالياً من عيوب الرضا ، وفي الواقع يكاد يكون النلط والاكراه كلاًهما أمر مستبعد الحصول ، والغالب في حالات إبطال الاكتتاب أن يكون ذلك بسبب تدليس المؤسسين على الجمهور واستخدامهم وسائل احتيالية لاهام الجمهور بأهمية المشروع تحت

(١) ريبير - ٣٦٦ . تيبولت لورنت - ٣٠٩ . سولا كاتيزارس - مجلة الشركات - ١٩٥٠ - ٣٦٤

تأثير دعاية قوية . وجدير بالإشارة أنه لا يفرع على القول بأن الاكتتاب عمل قانوني بإرادة منفردة أن يكون الاكتتاب قابلاً للابطال بسبب التدليس الحاصل من أى شخص ، ذلك أن هذا العمل القانوني الارادى وإن صدر عن إرادة منفردة ، إلا أنه موجه إلى الشركة عن طريق المؤسسين ، ويترتب على ذلك أن يشترط في التدليس الذى يجعل الاكتتاب قابلاً للابطال أن يكون مصلره المؤسسون أو أن يكون بعلمهم حقيقة أو حكماً (المادة ١٢٧ ملى) .

ومحل التزام المكتتب هو أداء قيمة الاسم التى اكتتب بها ، وسبب التزام المكتتب هو التزام المؤسسين بمواصلة السعى لانمام تأسيس الشركة وتسليم المكتتب الاسم الذى اكتتب بها ، فإذا لم يتم تأسيس الشركة فى أجل معقول كان للمكتتب أن يسترد ما دفعه عملاً بقاعدة الاتراء بلا سبب ، إذ أن التواهم يزول لانعدام السبب .

وتقصر النظرية الحديثة ما استقر عليه الفقه والقضاء وما تقتضى به طبيعة شركة المساهمة من أنه يشترط فى الاكتتاب أن يكون ناجزاً وتطعياً ، وأن كل ما يضعه المكتتب من شروط — كتعيينه فى وظيفة — لا أثر له ، ذلك أن إعلان المكتتب إرادته المنفردة هو تصرف قانونى من جانب واحد يقتضاه يضم المكتتب إلى « نظام » دون أية مفاوضات أو مساومات ، فإذا كان الاكتتاب معلقاً على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب . أما إذا تضمن الاكتتاب تعهداً من المؤسسين عن الغير (الشركة) قبل المكتتب كان الاكتتاب صحيحاً ، ولكن يسأل المؤسسون — لا الشركة — عن تنفيذ تعهدهم بصفتهم الشخصية ما لم تقرر الشركة هذا التعهد .

وتقصر النظرية الحديثة بوضوح انتقال آثار الاكتتاب مباشرة إلى الشركة . تقتضى النظرية الحديثة قيام شخصية اعتبارية ناقصة للشركة خلال فترة التأسيس ، وتبدأ هذه الشخصية بمجرد إعلان المؤسسين عن بدأ إجراءات التأسيس — وقد نظم القانون الألمانى شهر بدء التأسيس ، وهو ما يحسن الأخذ به فى تشريعنا — وشخصية الشركة فى فترة التأسيس شخصية ناقصة فلها صلاحية اكتساب الحقوق والالتزام بالديون فى حدود ما تقتضيه طبيعة تأسيس الشركة . وتبعاً لذلك فإن المكتتب حين يلتزم بالوفاء بباقي قيمة ما اكتتب به من أسهم إنما يلتزم مباشرة قبل الشخص الاعتبارى للشركة تحت التأسيس ، فنشأ حق للشركة قبل المكتتب مباشرة فى ذمة الشركة ، أما للمؤسسون فرغم أنهم يطلقون الاكتتابات إلى أنها ليست موجهة إليهم ولكنها موجهة إلى شخص الشركة . فالمؤسسون لا يطلقون

الاكتابات بصفتهم الشخصية ، ولا بصفتهم مشترطون لمصلحة الشركة ، ولو بوصفهم  
عضولون، ولكنهم يثلقون الاكتابات بصفتهم أعضاء الهيئة (organes de l'institution)  
يشارون عنها عملية الاكتتاب ، وينبئ على ذلك أن الشركة تكسب الحقوق مباشرة من  
الاكتتاب كما تلتزم مباشرة بالتعهدات .

## ٢٢ - التنفيذ بالبيع في البورصة :

إذا لم يوف المسام باقى القيمة الاسمية للأسم التى اكتتب بها أسقطت الشركة عنه صفة  
المسام بأن تباع أسهمه فى البورصة — بناء على شرط التنفيذ بالبيع فى البورصة الوارد فى نظام  
الشركة — فيحل محله مسام آخر ؛ ولا شك أن التنفيذ بالبيع فى البورصة يخالف القواعد  
العامه فى التنفيذ ، تلك القواعد التى تستلزم تدخل السلطة القضائية ، وهذا مما يؤكد  
الصعوبات التى تقابلها النظرية التقليدية فى تكييف شركة المساهمة وما يترتب عليها من آثار ،  
والى بضع من تطبيقاتها علم تجانس نظرية العقد ونظريات القانون الخاص مع طبيعة هذا  
الجهاز القانونى .

وقد اتخذ أنصار النظرية الحديثة من هذه الصعوبات التى لاقها النظرية التقليدية حجة  
على أن شركة المساهمة منظمة أو مؤسسة قريه من هيئات القانون العام ، ويفسرون التنفيذ  
بالبيع فى البورصة بأنه إجراء استقر عليه العرف التجارى ، وأقره النظام النموذجى لشركات  
المساهمة ، يصدر تفسيره بأنه فسخ أو إلغاء للاكتتاب أو رهن للأسم المكتتب بها ،  
ولكنه إجراء من نوع خاص يضمن حجز السهم ويضعه فى البورصة بلون تدخل القضاء  
(saisie et vente du titre sans intervention de la justice) <sup>(١)</sup> ، وأنه  
من قبيل إجراءات الاستيلاء على المنقولات التى تتخذها السلطات الادارية للمنفعة العامة .

## خاتمة

انجمنافى هذا البحث نحو الكشف عن طبيعة الاكتتاب فى أسم شركات المساهمة ،  
ولسنا الصعوبات التى واجهت الفقه فى تحديد طبيعة الاكتتاب ، ورأينا كيف أن هذه  
الصعوبات ليست مجرد اختلاف فى الرأى فى مسألة معينة بل أنها اختلاف فى الرأى يكشف

عن عيب جوهري في تكييف شركة المساهمة نفسها على أساس القواعد العامة في القانون الخاص ، وخاصة على أساس نظرية العقد ، وأن التطور الاقتصادي الحديث يدفع القانون إلى التطور حتى يتجانس الاطار القانوني مع صورة الحياة الاقتصادية التي خلق هذا الاطار لكي يحيطها ولكي يعث فيها حياة ونشاطا قانونيا .

وإذا كنا في هذا البحث قد توسعنا في شرح النظرية الحديثة لشركة المساهمة ، فذلك إلا لكي نضع مسألة الاكتتاب في مكانها الطبيعي كجزء لا يجزأ من النظرية العامة لشركة المساهمة .

كما أن هذا البحث أوضح لنا مقدار اضطراب الفقه في تكييف الاكتتاب ، فبينما يجاذبه الجديد فينحو نحو نظرية « النظام القانوني » في تفسير شركة المساهمة نجدده يتقعر نحو القديم فيستند أحيانا إلى العقد في تكييف الاكتتاب ، في حين أن النظرية الحديثة لشركة المساهمة تبلور معانيها في فترة التأسيس متى أخذنا بالرأى القائل بأن الاكتتاب تصرف قانوني بارادة منفردة ينضم بمقتضاه المكتتب إلى « نظام » .

وتفسير الاكتتاب بأنه تصرف قانوني بارادة منفردة ، هذا التفسير المنطبق من صلب النظرية الحديثة لشركة المساهمة ، هو التفسير الصحيح لهذا التصرف القانوني ، كما أنه يفتق تماما مع قانونا المدني الذي اعترف للارادة المنفردة بقدرة على إنشاء الالتزام<sup>(١)</sup> .  
ففي القانون المدني على الارادة المنفردة بين مصادر الالتزامات حين أفرد له فصلا خاصا من الفصول المتعاقبة التي خصص كل منها لمصدر من مصادر الالتزامات ، وأكد المشرع هذا المعنى بأن جاء بتطبيقات الالتزامات التي تنشأ عن الارادة المنفردة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر للمؤلف « مذكرات في شركات المساهمة » ١٩٥٢ - ص ٧٣ وما بعدها  
- وأيضا « العقد والارادة المنفردة » ١٩٥٤ - ص ١٧٠  
(٢) انظر دكتور عبد الحى حجازي - النظرية العامة للالتزام ١٩٥٤ - ٢ -  
٣٨٣ - ودكتور أحمد حشمت أبو ستيت - نظرية الالتزام - ١٩٥٤ - ٣٥٧ وما بعدها .

ومع ذلك يرى الأستاذ السهنورى أن مصدر التزام الواعد بجائزة هو نص القانون ، وأن الارادة المنفردة لا تعتبر مصدرا للالتزامات تبعا للقانون المدني ، وهو يستند في ذلك الى أن لجنة القانون المدني عدلت عن اعتبار الارادة المنفردة مصدرا للالتزام وأبقت على عنوان « الارادة المنفردة » بين مصادر الالتزامات عن غير قصد ( الوسيط ، ص ١٢٩٢ ) .

ونرى أن الأعمال التحضيرية للقانون المدني لا تدل اطلاقا على العدول عن =

وقد أحسن القانون المدني صنعا بأن أخذ بنظرية الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام ، وبذلك جاء بسند من القانون لتفسير الالتزامات — كالاكتساب — تعتبر تفسيرها على أساس العقد ، وجرى الشراح في فرنسا على تفسيرها بطريق البحث العلمى ومن غير سند من القانون على أساس الإرادة المنفردة .

ويوضح هذا البحث مسألة أخرى وهى أن فصوص القانون المدني الجديد كانت متقدمة حين اعترفت بالإرادة المنفردة كمصدر للالتزام .

---

== الأخذ بنظرية الإرادة المنفردة ، ويكفى أن نشير الى محضر الجلسة السادسة والستين : « قال الدكتور حامد زكى انه يرجو أن يثبت فى النصوص أن المشروع اقتصر فى الأخذ بنظرية الإرادة المنفردة على مسائل معينة ولم يأخذ بها كمصدر عام للالتزام .

فرد عليه معالى السهورى باشا قائلا : انه لا حاجة لهذا لأن التشريعات التى تأخذ بنظرية الإرادة المنفردة بوجه عام تنص على ذلك فى أول الباب وتعرف الإرادة المنفردة ، أما المشروع فلم يأخذ بنظرية الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام الا فى ناحية محدودة ، بمعنى أنه أورد بعض تطبيقات للإرادة المنفردة » — مجموعة

## آراء في التخطيط الاقتصادى<sup>(١)</sup>

بقلم الأستاذ وهيب مسيم

رئيس قسم الاقتصاد — كلية التجارة — جامعة القاهرة

لعلنا لا نتجاوز الحق ولا نعلوه ، إذا قررنا أن التخطيط الاقتصادى لا يعد ظاهرة جديدة في حياة البشر الاقتصادية ؛ لأن التخطيط بمعناه الفنى ، إنما يمثل في تدير الموارد النادرة المتاحة أحسن تدير ممكن ؛ وطالما توافر الندرة ، فلن يكون هناك غناء عن التخطيط . والنظرية الاقتصادية القديمة منذ أيام آدم سميث ، والنظرية الاقتصادية الحديثة ، كما وصلت في تطورها إلى أيدينا ، تفرض دائماً أن سلوك الأفراد وسلوك المشروعات التي تنشط إيفاء بتحقيق الربح . إنما هو سلوك مدبر ومتعمد ( deliberate ) ؛ بمعنى أن الأفراد يجهدون كما أن المشروعات تجهد دائماً في حصر الموارد المتاحة ، وفي تدير استغلالها ، بالطريقة التي تعود عليهم وعليها بأفضل النتائج الممكنة . ويصر الاقتصاديون النظريون على التأكيد بأن هذا السلوك الذي يقوم على خطط مرسومة ، والذي تفاضل على ضوئه ، مختلف الغايات والأهداف ، ثم مختلف الوسائل التي يستعان بها على تحقيق هذه الغايات والأهداف ، هو سلوك رشيد ( rational ) يقوم على استعمال كافة المعلومات والبيانات ، واستخدامها في وضع الخطة والسياسة التي يزعم اتخاذها ؛ ومن ثم يقوم على تفكير دقيق وموازنة بين مختلف الأغراض ومختلف الوسائل ؛ لذلك كان يقتضى هذا السلوك الرشيد حسن نصير بأحوال الماضي والحاضر ، ومهارة في استطلاع المستقبل وتشوف غياجه ، وحصافة في الحكم على الأشياء ، وقدره على تنفيذ الخطة أو السياسة ، كلما بقيت الأشياء على حالها ؛ وسرعة بديهته تقتضى إحداث تغيير في الخطة ، كلما بدا أن الأمور ، لم تعد كما كانت ، وأن نمته جديداً قد طرأ له وزنه ، في إحداث تعديل هنا أو هناك ، ليم الاتساق والتوافق دائماً بين الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتبدلة وبين الخطة المهددة والمعدلة .

(١) مقال تصديري لكتاب التخطيط الاقتصادى للأستاذ أحمد دويدار .

فالتخطيط إذن ليس طارئاً طرأ ، ولا حادثاً عرض ، وإنما هو جزء لا يجزأ من السلوك  
الإنسانى الرشيد المدبر المتعمد ؛ ولولم يتم ذلك الصراع الدائم بين الإنسان وبين الطبيعة ،  
ولولم تكن الطبيعة ضئيلة شحيحة ، لا تغطي من خيراتها إلا بقليل مقبور ، ولا تسلم قيادها  
للشجر إلا لحد محدود ، لما كان هناك معنى للتخطيط ، ولما فكر الناس دائماً في استجلاء الحطة  
الحكيمة التى يوسون بها شئون حياتهم الاقتصادية . فلو كانت جميع موارد البشر « مسلماً  
حرة » كالغذاء الذى يستشقونه ، وكنوز الشمس وحرارتها التى يتمتعون بها دون قيد  
أو حد ، لكان الناس أحراراً طلاقاً ، يستخلصون من هذه الموارد ما يشاؤون ، دون  
حساب أو تقدير للضايح الذى يتعرضون له ، لو أنهم أفسدوا التدبير أو أساءوا التقدير .

فالنذرنة إذن وما يصحبها من تراحم مختلف مطالب العيش ، على الموارد النادرة القليلة ،  
هى التى تقرر علينا رسم خطط معينة ، لنبذل عن طريقها ، تحقيق أقصى ما نصبو إلى تحقيقه ،  
من الحصول على مختلف المتع بأقل ، قدر من الجهود والتضحيات .

ومع الأهمية القصوى للتخطيط فى حياة الأفراد ، وفى حياة المشروعات الفردية ؛  
ومع المكانة الحيوية ، التى كلن يحتلها فى مقاييس التفضيل سواء فى مجالات الاستهلاك  
أو الانتاج ؛ ومع فرضه كبدأ ، تطبيق « مبدأ الاحلال » ، بين مختلف الطيات بعضها  
مكان بعض ؛ وبين مختلف موارد الانتاج بعضها مكان بعض كذلك ؛ كلما تخفضت  
الظروف والأحداث ، عن الأخذ بمبدأ الاحلال ؛ ومع أن جميع رسالات الاقتصاد ، كانت  
تبداً ، كما سبق أن نوهنا ، بتأكيد أهمية توافر الشعور والادراك والوعى ، بين جميع  
العاملين فى المجال الاقتصادى ، ليلفوا من شئونهم مأرباً ، وينشدوا من وراء جهودهم  
وتضحياتهم ومغامراتهم مقبلاً : فإنا لم نكن لنسمع فيما مضى عن التخطيط ، ما نسمعه عنه اليوم ،  
ولم يكن لثار حوله ، ما يثار اليوم ، من أنه معقد الآمال فى تحقيق النهضة الاقتصادية ،  
للبلاد التى فاتها ركب هذه النهضة ؛ ومن أنه معقد الرجاء فى الحلولة دون الانحلال  
والفسكك الاقتصادى ، للبلاد التى سعدت بالنهضة الاقتصادية الشاملة . فارتفعت مستويات  
عيشها إلى أعلى مكانة مرموقة ، وحظيت بأكبر قدر من الرخاء والرفاهة .

وقد يكون خليقاً بنا أن نسأل ، ما الذى جد فى يومنا ، أما متخلفة أو متقدمة على  
حد سواء ، لكن تثبت بالتخطيط ، ملائمة للتجاة من التأخر الاقتصادى ، وحفرة نجاة



من القوضى الاقتصادية ، التي اذا عمت وسادت ، لتداعت أسس الكيان الاقتصادي كله ، وتعرض للنزواء والقناء ؟ ما العوامل التي طرأت على الوجود الاقتصادي القومي والوطني معاً ، لكن يبلغ التخطيط ما بلغه في عصرنا من اهتمام بالغ من جانب المفكرين والباحثين ، ولكي يحظى تلك العناية الخطيرة من جانب المسؤولين ؟

لو أننا رجعنا بالذاكرة إلى تلك الأيام الخوالي ، التي كان لا يزال فيها متسع للنشاط الاقتصادي ، والتي كان جانب كبير من سطح هذا الكوكب الذي نعيش عليه ، لا يزال في خلاها مغوراً ؛ لم ترتد أقدام الرواد والمكتشفين ، ولم يصل إليه مد ذلك النشاط الانساني الزاخر ، يكشف عن أسراره ، وينقب عن خبراته وإمكانياته ، ويطويه ضمن عالم العلوم والمعروف ، بعد أن كان مطوياً في عالم الجهول والمستور ؛ لو أننا رجعنا إلى تلك الأيام ، التي كانت لا تزال فيها الزراعة الأمريكية في النصف الشمالي من تلك القارة ، « زراعة حدودية » (Frontier Agriculture) بمعنى أنها زراعة لا تزال تزحف في طريقها إلى الغرب لتصل إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه ، من انخضاع جميع أراضى القارة للزراعة ؛ ولو أننا عدنا بالذاكرة أيضاً إلى المعنى الذي يمكن أن يستشف من إطلاق تسمية « القارة المظلمة » على أفريقيا ومن بقاء مسافات شاسعة في شمال آسيا ، وفي جوف استراليا وأمريكا اللاتينية بعيدة عن مثال الإنسان المتحضر ونشاطه ، لاستطعنا أن نفهم الأسباب والغواصى التي حرمت « التخطيط » بالمعنى الذي نألفه له اليوم من أن يكون ، فضلاً له مكانه في التطور الاقتصادي .

فقد كانت دنيا القرن التاسع عشر لا تزال بكراً ، لا من حيث اتساع الرقعة بالنسبة لأعداد السكان لحسب ، ولا من حيث توافر موارد طبيعية هائلة في مختلف بقاع العالم ما برحت كما كانت منذ وجدت ، هبة الطبيعة ونتائجها ، ولكن من حيث تفتح مجالات جديدة للنشاط الانساني ، استطاع معها أن يحول وسائل الانتاج البدائية المألوفة ، إلى وسائل إنتاج آلية ، مكنت من تحقيق وفرة في السلع المنتجة ، كما هبطت بنقات الانتاج إلى مستويات ، لم يكن في وسع تخيلة أى إنسان أن تصور حلوتها . ولم تكن هذه الثورة التي تعرضت لها نظم الانتاج وأساليبه ، إلا فاتحة لعهد جديد ، تعرضت معه معالم الماضى ، فداعت على أثره أركان النظم الاقتصادية والاجتماعية ، التي ظلت أمداً طويلاً

طابع القديم الغابر ، وحيث كان الإحصاء القومى فى كل بلد من بلاد العالم ، اقتصاداً معزولاً أو يكاد ، لا تمسه أحداث الخارج البعيد ، إذا كان ثمة أحداث لها شأن بذكر ، تقع خارج نطاقه ؛ ولم تكن المعاملات التجارية الدولية قد خرجت عن نطاق حركة متواضعة فى بعض السلع الترفية ، تجلب من بلاد ثانية ويعرض العاملون فيها إلى ألوان من المفارقة ، قد تدر عليهم أرباحاً طائلة ، وقد تعرضهم للضائر الطائلة .

وما كان يمكن لهذا النظام الاتجلى الآلى أن يطرد قداماً وتوسعاً ، وأن يفزو ميدناً بعد ميدان من مبادىن النشاط الصناعى ، لولا أن الظروف المواتية قد مكنت له فرصاً واسعة للازدهار ، وذلك بحول وسائل النقل إلى وسائل آلية . ولقد كان لاستخدام القوة المحركة فى قتل الأشخاص والأشياء ، أثر إرهابى أثر فى توسيع رقعة السوق وفى ربط أجزاء وأقاليم ومناطق ، كانت تعيش معزلة عن بعضها البعض برباط وثيق ممكن ، ساعد على تداول جانب كبير من الثروات ، التى كانت تنتج محلياً لكن تستهلك محلياً ، أو ما كان جناح لها الظهور ، لأن السوق لم تكن تسمح بالارتفاع بالوارد المحلية ، الارتفاع الذى يعود على مستوى هذه الوارد بأكبر الأرباح الممكنة .

والصناعة الحديثة نهمة إلى المواد الأولية ، إذ لا قيام لها بدونها ؛ ولهذا السبب اقترن قيام الصناعات الآلية ، بتسابق البلاد التى أتاح لها القدر أن تقطر بقدم السبق فى ميدان الصناعة الآلية ، للاستيلاء على المستعمرات ، التى تستخدمها لتحقيق منها غرضين : أولهما — الحصول على الخامات اللازمة لها : وثانيهما — تصريف نتاج صناعاتها .

ومن الواضح أن العصر الذى قامت فيه الصناعة ، وأخذت خلاله أساليب الاتجاج ونظمه تطوراً تطوراً سريعاً بفضل استخدام القوة المحركة ، واختراع الآلات المناسبة ، لم يكن يقتضى إلا إزالة كل الحواجز والعراقيل التى كانت تقف حائلاً دون متابعة التقدم الفنى والصناعى للسبل المختلفة التى أخذ يسلكها . ولذلك تميز هذا العصر بانطلاق الحياة الاجتماعية والاقتصادية من الأغلال والقيود ، التى كانت طابع نظام الإقطاع ، والتى لم يكن هناك شك فى أنها غدت لا تنشى إطلاقاً مع الاتجاه الجديد ، نحو تسخير القوة الجديدة لاتجاج سلع وخدمات جديدة ، أو لاتجاج كميات أوفر من السلع المعروفة المألوفة ؛ بتقلات لاتكاد تمارن فى انخفاضها ، مع التقلات المرتفعة التى ظلت سائدة طويلاً .

ولقد كان لهذا التطور أثره البالغ في إحداث تغييرات خطيرة، في كيان الاقتصاد القومي للبلاد التي أخذت بأسباب الصناعة الحديثة، وسارت ندماً في تطبيق نظمها، نذكر منها على وجه الخصوص، استتباب الأمر للنظام النقدي، بحيث غدت النقود الأداة الرئيسية للجانب الأكبر من عمليات المبادلة، وبذلك تضائل حجم العمليات التي يجرها الأفراد بينهم وبين بعضهم البعض، على أساس المقايضة. وليس هناك شك في أن تحول الجانب الأكبر من المبادلات إلى مبادلات نقدية، لم يكن ليتحقق، لو ظل الاقتصاد القومي اقتصاداً مفككاً، تفزل أجزأؤه عن بعضها البعض، ولا توجد صلة تربط بينها برابط واحد. ولذلك كان من نتائج توحدة روضة السوق من النواحي المادية البحث، عن طريق سرعة الاتصال وبسره، توحيد السوق أيضاً من جانب أخطر، وهو قيام « نظام أسعار حر »، يستند إلى النقود كأداة لتسجيل القيم لمختلف الطيبات، كما يقوم على أساس نوع من العلاقات بين العمليات الإنتاجية المختلفة، التي تباشر في مختلف أرجاء السوق، مهما بعدت الثقة بينها، بحيث غدت هذه العلاقات تميز بطابع « التبعية المتبادلة »، بمعنى أن كل عملية إنتاجية في أي ميدان من ميادين النشاط، غدت متأثرة بالعمليات الإنتاجية الأخرى، كما غدت تؤثر في العمليات الإنتاجية الأخرى. ويبدو ذلك واضحاً في العلاقات التي يطوى عليها كل من « الطلب للفصل » ( Joint Demand ) والطلب المركب ( Composite Demand ) .

وغنى عن القول، أن هذه العلاقات التبعية، وهذه التأثيرات المتبادلة، بين العمليات الإنتاجية المختلفة قد أدت بطبيعة الحال، إلى عدم وجود فروق كبيرة بين الأسعار في مختلف أرجاء السوق، نتيجة لمحاولة المتعاملين التعرف على اتجاهات الأسعار في كل ناحية وبالنسبة لكل سلعة أو خدمة، يحتم على ذلك رغبتهم في تخفيض نفقات إنتاجهم أو البيع بأعلى الأسعار الممكنة تحقيقاً لأكبر قدر من الأرباح يستطيعون الظفر به .

وقد كان لهذا الجو الذي يتسم بالحركة، ويتبع عوامل التغير، كيفما كان منشؤها، وابتزاز الفرص المواتية للربح، كما كان لمهولة انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال قديم، ورأس مال عيني، إلى حيث يقوى الطلب ويشد عليها، أكبر الأثر في خلق جو من المنافسة الحرة بين جميع الأفراد والمشروعات، وقد أدت هذه المنافسة بدورها إلى تدعيم الاتجاهات نحو اطراف التقدم التقني والصناعي، والشعور بالدور الطيب الذي تلعبه حرية التصرف وحرية العمل .

يبدأ من أهم مظاهر النظام الاقتصادي الحديث ، وهو مظهر لا يقل أهمية وخطراً عن مظهر « تقنية الحياة الاقتصادية » ومظهر « نشوء جهاز السوق » ومظهر « حرية العمل والصرف » ، ظهور طبقة من الأفراد تعيش عن طريق تأجير عملها للغير ، وهي طبقة العمال . ونستطيع إذن أن نصور أن الجماعة الانسانية بعد أن كانت تتخذ صورة هرم ، تشغل طبقاته العليا ثلث الملاك يطوهم طبقات من الفلاحين والصناع الأحرار ، ثم يرتكز هذا الهرم على قاعدة عريضة من العبيد أو أنصاف العبيد ، الذين الصقت حياتهم بالأرض وتعلقت بالعمل فيها ، لحساب كبار الملاك أو كبار الزراع ، إذ بنا نجد هذه الجماعة الانسانية وقد أخذت صورة جديدة ، تنسم بالتححرر من كل آثار العبودية التي اصطبخ بها عهد الاقطاع ، حيث حلت طبقة جديدة ، أغلقت تنازع كبار الملاك امتيازاتهم التي تتمتعوا بها طويلا ، واقتضت منهم المسكاة الاجتماعية التي كانوا يستأثرون بها ، وهم طبقة أصحاب رررس الأموال ورجال الصناعة والتجارة المبرزين .

يبدأ من أدنى السلم الاجتماعي قد احتلته طبقة جديدة ، شغلت المكان الذي كان يشغله العبيد في عهد الاقطاع ، هذه الطبقة الجديدة هي طبقة العمال . ولم يكن هؤلاء العمال عبيداً بقس المعنى المفهوم من هذا الاصطلاح ، في عهد الاقطاع ، لأنهم كانوا أحرارا ، يتمتعون بحرية الصرف في شئونهم ، ولكن هذه الحرية لم تكن كاملة كالأ مطلقا ؛ ذلك لأن أحوال العمل الصناعي وظروفه كانت ولا تزال تتضمن أن يعملوا وفقاً للنظام الذي يضعه صاحب العمل . يد أنه يكون من التبجح القول بأن مثل هذا القيد وحده يعد انتقاصا للحرية بالمعنى المفهوم ، لأن لكل عمل مقتضياته ، التي قد قرص الخضوع لالوان معينة من القيود ولا تسرى هذه القيود على العمال وحدهم كالجاء ، ولكنها تسرى أيضا على من عداهم من الموظفين وغيرهم من ينظر إليهم نظرة اجتماعية أرفع وأسمى .

وإذا قيل بأن العمال يميزون عن غيرهم من أفراد الطبقات الاجتماعية الأخرى بأنهم لا يملكون سوى تلك « السلعة المسالكة » التي تبور إذا تراخى الطلب عليها ومال إلى الضعف ؛ وهذه السلعة هي العمل الذي يساهمون به في العمليات الإنتاجية ؛ وإذا قيل أيضا إن في وسع رجال الأعمال أن يحلوا هذه السلعة المنتجة وهي العمل الانساني إلى سلعة بارة ، كلما ترامى لهم أن يقتصوا فرصة ضعف الطبقات العاملة ، ليقتضوا منهم عملهم

بأنفس الأجور الممكنة ؛ إذا قيل هذا وقد يكون حقاً أحياناً ، فليتنا أن نذكر في نفس الوقت مدى الفضل الذي جاد به النظام الرأسمالي على الطبقات العاملة ، إذ وضع لهم ألقاً جديداً من التحرر من رق الاقطاع ، وأنسج لهم المجال لكي يستغلوا حنودهم الجمعية في مصنع واحد أو مصانع مقاربة أو في صناعة واحدة تنتشر وحداتها في البلد كله ، في اقتناص أحسن الشروط الممكنة لأداء العمل الذي يكلفون به .

إن قيام نقابات العمال بعد كسبها لا يقدر شأنه ، ظفرت به الطبقات العاملة نتيجة ظهور هذا النظام الصناعي الجديد ، الذي يمكن لأفرادها من الانخراط في سلك تنظيم جماعي ، يذبح عنهم كل ما يشعرون به من اختناق غلى حقوقهم وهمم لجهدهم ، ومغالة في النقص من شأن الدور الخطير الذي يقومون به في عمليات الانتاج .

وما كان للتنظيم النقابي أن يقدر له النجاح في نشر الوعي بين الطبقات العاملة المغلوبة على أمرها ، لولا أن قبض لها التطور الاقتصادي ، أن تاح لها الفرص لأن تجميع شعباً في صعيد واحد ؛ داخل جدران المصنع الواحد ، أو داخل فضاء الصناعة الواحدة ؛ ولولا أن تبن لأفرادها أنهم إذا اجتمع أصرم على شيء وانضم شملهم لكانوا قوة لا يستهان بشأنها ، تستطيع أن تطبع بطايعها أحداث الحياة الاقتصادية والعوامل التي تؤثر فيها .

فإذا أكدت لنا النظرية الماركسية ، أن النظام الرأسمالي الحر ، إنما ينطوى على ألوان من الصراع ، يضل في وجود تعارض بين مصالح الطبقات المالكة لأدوات الانتاج وبين مصالح الطبقات العاملة ، فإنما تؤكد لنا هذه النظرية حقيقة لا ريب فيها ، فليست الحياة الاقتصادية مهما كانت الصيغة التي تصطبغ بها ، إلا مظهر من مظاهر التعارض في المصالح ، وصورة من صور التناقض بين الأغراض والأهداف . والقوى التي تعبت في السوق الحرة ، لا تعلم أن تكون قوى متعارضة تلاحم مع بعضها البعض ، وتضطلم في اتجاهاتها اصطداماً ، يرجى أن يحقق معه التوازن المنشود .

وهذا التعارض في المصالح وهذا الصراع الدائب بين مختلف الطبقات لا يبدو أن ينتهي أمره لى نتيجة من اثنتين : فاما أن يكون صراعاً مداماً غريباً تطفئ به طبقة على طبقة ، تستبد بأمرها ، وتستأثر دونها بأوفر نصيب من الدخل والثروة ؛ وإما أن يكون صراعاً

بأنياً منشأه ، يؤدي إلى حفظ التوازن بين مختلف الحقوق والمصالح ، لأنه يضعف قوة الأقوياء كما يضعف ضعف الضعفاء وبذلك يشحذ هم الطبقات الضعيفة ، لترق مدارج السلم الاجتماعي ، كما يكسر في نفس الوقت شوكة الأقوياء ، فلا يميلون إلى الشطط والغلو .

ولو انتهت الجماعات الانسانية إلى النتيجة الأولى لتردت في هاروة من الملقى والافلاس المعنوى ؛ لأن معنى هذا أن يصجد الكيان الاجتماعي وأن يتجسد عند وضع ، يغلب فيه نفوذ طبقة مهيمنة على طبقات أخرى مسيرة . ومن ثم يكون معنى هذا قيام لون من الرق والعبودية لا يلبث حتى يجعل قوى النشاط الكامنة ، التي تزخر بها حياة الحركة والصراع إلى موات ، تهوى معه الجماعات الانسانية إلى أحط الدرجات وأخفض المستويات . وهكذا كان حال الجماعات الانسانية في عهد الانقطاع ، وهكذا كان حالها في جميع العهود الأوتوقراطية .

ولو انتهت الجماعات الانسانية إلى النتيجة الثانية ، لتولد عن هذا الصراع لون من التكافل والخصائر الاجتماعي ، لأنه يؤدي في نهاية الامر إلى أن يكون لكل طبقة نصيبها العادل في الخيرات التي تنجمها الجماعة . ومعنى النصيب العادل بالغة الاقتصادية العلمية ، أن يحصل كل واحد للجد الذي يبذله ، فلا يعيش على كد غيره وكبدحه ، ولا يظفر بحق لا يستطيع غيره أن يظفر به ؛ لو تكافأت الفرص وتعادلت الأوضاع ؛ ولا يجمع بيزة ، لا يجمع بها غيره . وإذا كان الامر على هذا الوضع لكان من الضروري إذن أن يقضى قضاء تاماً على كل عوامل الاحكار ومقوماته . فإذا كانت الأرض الزراعية مرفقاً نادراً في بلد يسج بالسكان ، فسيق بهم رقعة المساحات المزروعة ، لم يكن هناك مناص من تحديد الملكيات لتقطع السبل على كل ألوان الاستغلال ، وسد الطريق أمام الثراء غير المشروع ، الذي يأتى أصحابه ، نتيجة البلاء الذي يعانيه المجموع .

وليس هناك نزاع في أنه حتى لو تحققت ديكتاتورية الطبقات العاملة أو ديكتاتورية البروليتاريا . كما كان يرجو كارل ماركس أن يحدث ، عندما يفتاح للعالم أن يقرروا النظام الرأسمالي ويغلبوه على أمره ، فإنه لن يكون هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بزوال « المجتمع الطبقي » لأن طبقة العمال لن تكون طبقة واحدة وإنما تكون عدداً كبيراً من طبقات العمال ، تتفاوت كمفاياتهم وتباين مهاراتهم ؛ وإذن فليكون هناك مجال حتى عند قيام

ديكتاتورية البروليتاريا ، للقضاء على الفروق بين الأفراد وبين الطبقات من حيث الدخول التي يمكن أن يظفر بها كل فرد أو تظفر بها كل طبقة .

وإذا صح إذن ، أن الشيوعية على غير المفهوم الشائع لها ، لا تؤدي إلى إزالة جميع الفوارق ، بل قد تعمل على تضخيم هذه الفوارق ، كما هو الحال السائد في بعض البلاد الشيوعية ، فإنه يمين علينا أن نترك إذن ، أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يعني المساواة المطلقة . وإنما معنى إزالة الفروق المصطنعة ، التي تنشأ عن الظفر بحقوق قديمة ، ترجع إلى نظام الميراث ، أو بحقوق جديدة ترجع إلى الظفر بلون من الاحكار . وبمعنى آخر ، تهدف العدالة الاجتماعية إلى إتاحة الفرص لكل الأفراد ، بحيث يستطيعون دائماً أن يلجوا أبواب العمل التي تحقق مع مواهبهم وكفاياتهم دون أن يقف في سبيلهم أية حواجز تمت بصلة إلى الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها .

ولقد كان للصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي أثر يما أثر في التخفيف من غلواء الفروق الموجودة بين الطبقات وفي إثارة الوعى الاجتماعي الذي يهدف إلى القضاء على الحواجز الاجتماعية بيسير حركة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى . ولقد كان هذا اللون من التقدم طبيعياً ، كما اتخذ سبيل التدرج في التوسع في الحقوق والضمانات التي ظفرت بها الطبقات العاملة ، ومن ثم دل هذا التقدم على ما تستطيع الحرية أن تسديه لرأفة الجماعة بأسرها ، إذا انتشر الوعى ، وتبددت الجهالات وجدة كل فرد في السعى لمعرفة الحقيقة كاملة ، وعملت الدولة أيضاً على نشر الحقائق كاملة ، بحيث يمكن تبين المصلحة العامة من جميع وجهات النظر المختلفة .

\*\*\*

لا يستطيع منصف إذن أن يوجه النقد للنظام الرأسمالي الحر ، بأنه كان عاملاً من عوامل الظلم الاجتماعي ، لأن الظلم الاجتماعي كان من أبرز سمات النظام الاقطاعي ، ولأن النظام الحر ، جاء وارثاً لنظام الاقطاع ، ولكنه عمل على فك القيود والأغلال الاجتماعية التي كانت طابع عهود الاقطاع ومقوماً أساسياً من مقوماتها ، وما أغلقت في حاجة إلى التأكيد بأن مراحل الانتقال من نظام إلى آخر ، لا بد وأن يصحبها الكثير من القوض والاضطراب فإذا لاحت الطبقات العاملة المحررة من اغلال الاقطاع عتاً ، لأنها صادفت لونا جديداً من الحياة ، كان يهز اهتزازاً خطيراً بسبب تغيير فتون الانهاج وأساليبه ، نتيجة لادخال الآلات

وإخلائها في عمليات الاتجاج مكان اليد العاملة ، فإن هذا العنت لم يكن غير النتيجة الطبيعية ،  
للعوامل العديدة المتصارعة التي تفاعلت مع بعضها البعض ، لخلق مجتمع صناعى جديد ؛  
ولم تكن شهوة أصحاب رموس الأموال وأمرأء الصناعة الجدد ، للظفر بالأرباح الطائلة  
هى السبب في التكتيكات التي ألت بالطبقات العاملة ، وبالضيق الذى غشى حياتهم ؛  
ولما كان السبب في هذه التكتيكات العسر الذى يصاحب دائماً عملية إنفاق لون جديد من  
النظم الاجتماعية والاقتصادية ، لتحل مكان ألوان قديمة من هذه النظم ، أذنت الظروف ،  
بأن تكون في ذمة التاريخ . وهذا العسر الذى أشرنا إليه ، وهذه الأزمة التي صاحبت عهد  
الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية الصناعية الحرة ، لم تكن من العلامات القريفة الخاصة  
بالحول إلى النظام الرأسمالى؛ إذ أن قيام الشيوعية في روسيا وتحريم الطبقات العاملة من طغيان  
البورجوازية وجورها ، قد أدى إلى خلق كثير من الصعوبات والمآسى ، أحقت  
بالطبقات العاملة نفسها ، وعرضتها لتغير قليل من العنت والارهاق . وما نذكره عن «طواير  
الحجر و مواد الغذاء الأخرى ، كلف لأن يقتنعا ، أنه لا يمكن لاية مرحلة من مراحل  
الانتقال من نظام إلى آخر أن تصحق ، دون أن يقرن قيامها بآثاره عوامل الازعاج  
والاضطراب . ومع ذلك فإنه من الملاحظ دائماً أن الانتقال الطيعى من نظام إلى آخر ،  
من شأنه أن يخفف من حدة الآثار الزعجة وأن يطفى من تأعجها ، بعكس عمليات  
الانتقال التي تنشأ عن طريق مبادئ أيديولوجية معينة ، تد بصاحب وضعها موضع التنفيذ  
الضبط والقمع والارهاب .

\*\*\*

ولعلنا الآن في موقف يحق لنا أن نتساءل معه ، ما الذى دعا إلى شيوع الاخذ بمبدأ  
تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، ولماذا غدا نظام التوجيه أو نظام التخطيط ، نظام  
العصر الذى نميش فيه ؟ .

لقد بدا لنا من العرض الذى قننا به ، أن النظام الاجتماعى الرأسمالى ، عندما إستتب له  
الامر في القرن التاسع عشر ، حلم القيود والأغلال التي كانت تميز عهد الاقطاع ، وبذلك  
خلق مجتمعا جديداً ، كان للرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية فيه شأن كبير . ولقد كان  
من آثار قيام هذا النظام ، أنه ساعد على توفير جانب كبير من المنتجات ، التي كانت احتكاراً  
لفئة ، لتعم بها الكتلة . وبذلك بدد جانباً كبيراً من الغفرة التي كانت طابع الجماعات



ذات الاقتصاديات البدائية ، كما رفع مستوى حياة الجماهير ، وأشاع فيها غير القليل من الرفاهة والرخاء ، التي لم تكن تألفها قبلاً ،

يبد أن تغفل هذا النظام في بلاد غربي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، أدى إلى ظهور نتيجتين كانت لهما آثار خطيرة في حياة البشر . أما النتيجة الأولى فإنها فصل جكالب البلاد الصناعية على المستعمرات والمستعمرات ومناطق النفوذ في باقي أرجاء العالم التي تخلفت عن الأخذ بنظام الصناعة الآلية الحديثة ، إضفاء ضمان الحصول على الخامات اللازمة وضمان السيطرة على الأسواق التي نستطيع أن نصرف فيها منتجاتها . وقد كان الملم الأول للبلاد المستعمرة أن تهض تلك النواحي من مزايا المستعمرات ، وهي التي تمكنها من تحقيق الفرضين اللذين أشرت إليهما ، كالتبؤ بمشروعات الري والنقل وبناء الموانئ وما إلى ذلك ، مما يمين الصناعة الآلية الحديثة ، على بلوغ أهدافها ، وقد أدى هذا التكالب على المستعمرات إلى قيام توتر دولي بين البلاد الصناعية التي تعارض مصالحها ، قد يخف حيناً ولكنه قد يشتد أحياناً أخرى ، بحيث يهدد بقيام الحروب بينها . ولقد قامت الحرب العالمية الأولى نتيجة لهذا الصراع الذي شب بين النظم الرأسمالية في البلاد الأوروبية المختلفة .

وأما النتيجة الثانية ، فإنها فصل بذلك الاتجاه نحو الاحتكار ، الذي انجبت إليه الصناعة والتجارة الحديثة ، إما لعوامل فنية بحث ، تقضي بأن تكون الوحدات الانتاجية كبيرة واسمة النطاق ، وإما لعوامل استراتيجية ، تعرض على المنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة أن تقضي على المنشآت الصغيرة ، عن طريق منافستها منافسة تقلد فيها أسلحة غير مشروعة ، لكي يصفوها الجو ، فتسكن في السوق وقتاً لما تقيه عليها المصلحة في تحقيق أكبر الأرباح الممكنة .

ولهذا نجد أن النظم الرأسمالي الحر ، لم يكن حراً بكل ما تم عنه هذه الكلمة من معان . فقد تحولت حرية العمل والتصرف التي أسفر عنها العمل بهذا النظام في أول عهده إلى احتكار هذه الحرية في يد بلاد معينة أو طبقة معينة ، ملكت في أيديها كل مناجض القوة والسلطة . وبحيث انتزعت من البلاد الأخرى حريتها ، وعرضتها لكل ألوان الاستغلال والاسترقاق . وبحيث حاول أصحاب رؤوس الأموال أن يحولوا ، ما وسعهم الجهد ، دون تقدم ذلك التنظيم الثقاي ، الذي مثل لونا آخر من الاحتكار ، يقل احتكارهم ويسهل على إثر حله . فاما البلاد المسترقة فقد ظلت ترسف طويلاً في الأغلال ، إذ جيل

بيننا وبين كل ما يساعدها على التخلص من قيودها . فأخضع اقتصادها ليكون في خدمة اقتصاد المرددة الجارية ، إذ لم يجاوز ذلك الاقتصاد حلقة الانتاج الزراعى ولم يعد دائرته . والاقتصاد الزراعى بطبيعته عامل من عوامل التواكل والاستسلام للطبيعة وتزواتها . كما حبل بين هذه البلاد وبين انتشار العلم والمعرفة ، فظلت تتبع طويلا ظلمات الجهل والامية . وأما الطبقات الاجتماعية التى أريد بها أن تسخر لتحقيق أغراض أصحاب رموس الاموال ، فقد استطاعت أن تعظم كل القيود والأغلال ، وعاونها النظام الرأسمالى نفسه على أن يخرج من معركة الجهاد ظفيرة قوية ، لأن الصناعة الحديثة ، تقتضى معرفة واسعة النطاق وذكرة ومعرفة يديرة ، ومن ثم تقتضى نشر العلم والمعرفة . وقد أيقظ هذا التعليل فى نفوس الناس قاطبة ألوانا من الاحاسيس والمشاعر ، تركزت فى ضرورة بناء مجتمع يقوم على التكافل ويتيح فرصا متكافئة للجميع ، ولذلك نما الوعي بين جميع الناس قاطبة بضرورة القضاء على كل ما يهدد به الاحكار من استغلال الطبقات الاجتماعية القوية للطبقات الاجتماعية الضعيفة . ولقد قرعت شجرة الحرية فى البلاد الصناعية الرأسمالية نفسها ، ونمت وارفة الظلال ، يستظل فيها جميع من يساهمون فى عمليات الانتاج ، ولكن حرم من نعم هذه الحرية فى الوقت نفسه بلاد أخرى استنزفت خيراتها لمصلحة الاقتصاد الصناعى والتجارى والمالى ، لجميع البلاد التى توطئت فيها أركان الصناعة الحديثة والتقدم التنى .

يبد أن الصراع الميت الذى شب بين البلاد الرأسمالية ، كلما ضاق أمامها المجال للمحافظة على أكبر نصيب من الأرباح والمكاسب التى تدرها عمليات الصناعة والتجارة فى الميدان الدولى ، قد أدى إلى أن تنشب بينها حروب غامة شاملة ، أنهكت قواها واستنزفت مواردها وأطاحت بكل مقومات الاستقرار التى كانت ترجو أن تقف بها ، ومن ثم هيات الفرصة للبلاد التى استعبدت طويلا ، لأن تجد منفذا بل منافذ متعددة ، تستطيع عن طريقها أن تخرج من السجن العميق المظلم الذى حبست فيه طويلا .

وبذلك كله تهيأت للرأسمالية قوى داخلية معارضة ، أغلقت ثوب « الاشتراكية » ، بالمعنى الذى أحلده هنا فى هذا السياق . وهو أن يجاح لجميع الأفراد فرصة واحدة ، يصنعون فيها بكل ثمار التقدم الصناعى والتنى ، كما يشقون فى سبيل تحقيق تلك الأرباح الطائلة ، التى كانت جائزة أصحاب رموس الاموال والغنيمة التى يظفرون بها . وفى الوقت الذى نما فيه الوعي الاشتراكي بدأ للناس أهمية التدخل الحكومى لتحقيق العدالة الاجتماعية .

فاصلت التشريعات المختلفة التي كانت تهدف إلى الحد من فوارق الدخول والثروات ، وكل ذلك دون أن تحف هذه التشريعات حائلاً دون تخطيط العزائم عن موالاة الجهود في سبيل رفع مستوى اليفة ، والعمل على تقديمها . ولذلك بقيت دائرة النشاط الفردي واسعة الرحاب ، لم تقص دائرة ، إلا حينما تنازم الأمور ويفنو من الترق أن تترك حياة الشعوب في يد القدر .



إن الأزمة إذن ، سواء أخذت شكل أزمة اقتصادية جارفة كالسحة ، أو أخذت صورة صراع حربي عنيف ، لا يدع ولا ينر ، هي التي دعت الحكومات إلى التدخل في شئون الاقتصاد ، وهي التي تعرض التخطيط بالمعنى المعروف به اليوم ، وبالصورة التي نألفها في عهدنا الحديث .

إن التخطيط لون من ألوان التنظيم ، لا يقصد به سوى إقناذ السفينة التي أخذت ترتطم بالصخور وتقذف بها الأعاصير على غير هدى . ذلك لأن جهاز السوق الحرة ونظام الأسعار التي تسود فيها ، جهاز حساس دقيق ، لا يمكن أن يحقق الأغراض المرجوة منه ، إلا إذا سارت الأمور سيراً هادئاً رقيقاً ، وإلا إذا اتخذ التقدم سيلاً ، يمكن لمن يتبعونه إلى غايته ، أن يدركوا مقمناً كل أو بعض النتائج التي ترتب عليه . فإذا اصطدمت الحياة الاقتصادية بالعوائق التي تعوقها عن متابعة سيرها ، وإذا تعرضت الحركة الدائبة لآلة الاقتصادية إلى نشاز يعطلها عن أداء أغراضها ، لم يكن هناك مناص من تدخل الدولة ، لكن نحى الاقتصاد القوي من جوائح العاصفة التي تحيق به . وهكذا فعلت بريطانيا في أزمة سنة ١٩٣١ وهكذا فعلت الولايات المتحدة في أزمة سنة ١٩٣٣ وهكذا فعلت ألمانيا النازية عندما اجتاحت البطالة مختلف نواحي النشاط بها ، وهكذا فعلت جميع البلاد الحاربة عندما واجهت حرباً ضروساً ، لم تقص عليها باتباع سياسة التدخل فحسب ، ولكنها قضت عليها بانخضاع النشاط الاقتصادي كله لخطة شاملة كاملة ؛ تهدف إلى جعل الاقتصاد في خدمة جهاز الحرب ، إغناء الظفر بالنصر .

ولكن بلدا واحدا من بلاد العالم هي التي حملت لواء البرامج التخطيطية ، واعتبرت التخطيط أساساً لحياتها الاقتصادية . وقد أثبتت على تنغيها بكل قوتها ، وهذه البلد هي روسيا

السوفيتية . ولم يكن طابع روسيا تطبيق نظام التخطيط وحده ، ولكن الطابع الاول لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، قد ترك في الاطاحة بكل مقومات النظام الاقتصادي القائم عند بدء الثورة ، وهو النظام الذي ساد طويلا . ولم يكن هذا النظام الاقتصادي نظاما رأسماليا ، ولكنه كان نظاما إقطاعيا ، مما في الاقطاع إلى أبعد الحدود الممكنة ولذلك طبقت الثورة الروسية العالم التي انبثقت من النظرية الماركسية ، قضت في نهاية الامر على الملكية الخاصة ، كما قضت على المشروع الحر ، وركزت كل النشاط الاقتصادي وجعلته في قبضة الجهاز الحكومي البحت . ولم يكن هذا التحول من نظام الاقطاع إلى النظام الشيوعي تحولا سهلا ، إذ اكتشفه صعوبات خطيرة ، وصحته متاعب وآلام وتضحيات . ولذلك لم تأت الشيوعية للبلد الذي آمن ببادئها واعتق عقيدتها ، بجميع وجوه الخير المرجوة التي كان يحلم بتحقيقها أصحاب المبادئ الماركسية . وكل ما نستطيع أن نؤكد ، هو أن الحكومة السوفيتية شرحت أنه لا سبيل إلى قوة جهازها الاقتصادي كله إلا عن طريق التخطيط ولذلك وضعت تلك البرامج الخمسة المشورة ، التي عملت بها ، وأخذت بهديها مجموعة من بلاد العالم حين اقتصادها القومي بمواجهته ، ألوانا عديدة من الصعوبات .



ولعل هذا الذي أومضه بين في غير ليس أو غموض ، أن التخطيط ليس سمة من سمات النظام الشيوعي ، ولا يعد أمرا ملازما له ، ولكنه نظام يقصد به عبور أزمة مستعصية ، تبلور في انهيار مستوى المعيشة وضعف جهاز الانتاج وتخلف البيئة الاقتصادية . والبلاد التي قضى عليها أن تخلف ، لم تكن لتستطيع أن تهض من كبوتها ، إلا إذا أخذت جميع الأمور في أيديها ، وحاولت أن تخرج من الهاوية السحيقة التي تردت فيها . ذلك لأنها لن تجد معينا ، غير اعتمادها على مواردها وجودها . فأصحاب المصالح الصناعية في البلاد التي قرر لها أن تظفر بقصب السبق في ميادين الصناعة ، لم يكونوا ليرضوا عن إقامة صناعات في بلاد بعيدة عنهم ، تسلب منهم أسواقهم ، وتحرهم من الأرباح الاحتكارية الطائلة التي ظلوا طويلا يجوعونها . ولقد كانت شهوة الاستئثار غالبية عليهم ، فأفقروا البلاد المختلفة من رؤوس الأموال الصناعية المنتجة ، ولم يكونوا ليشجعوا غير الصناعات والراتق وميادين الانتاج والنشاط ، التي تقضى صناعهم وتمونها بالمواد الأولية اللازمة لها ، وتساعد على حفظها ونقلها وتيسير تصريفها وتداولها .. والنواتج إلى الاستهلاك المنضج المحلي ، التي يصير لهم إلى

الاجتبار والتجديد كانت خاملة ، لأن المعرفة الفنية كانت معلومة ، ولأن التعلم كان قاصراً على مستويات متواضعة ، لم تكن تعنى إلا باعداد أدوات تصلح لادارة جهاز حكومى قاصر عن مواجهة الطموح الشعبى العالم نحو مستويات أفضل من الحياة والعيش .

ولو أننا نظرنا إلى تطور الأحوال الاقتصادية في مصر في سنوات العشرين لوجدنا فيه أصديق دليل على ما تقول . فلقد كان إنشاء بنك مصرى بأموال مصرية يشرف على إدارته مصريون صليون ؛ كما كان إنشاء مختلف الصناعات التي أقبل أصحاب فكرة هذا البنك على خلقها ورعايتها ، مسانداً تماماً لذلك الشعور القوي الجارف بضرورة التخلص من التبر الأجنبي . ولقد نجح المصريون في ميادين ، كانت تعد جديدة على نشاطهم ، وأثبتوا جدارة وكفاية ، بهرت جميع الذين راقبوا هذه النهضة وأثارت إعجابهم وتقديرهم . بيد أن الحياة الاقتصادية المصرية ، لم تكن لتصل إلى الأوج الذي طمح إليه ، مع تغلغل النفوذ الأجنبي في كل ميدان من ميادين الحياة المصرية ، ومع استمرار مستوى التعلم محصوراً في نطاق متواضع ، ومع بقاء نظام الاقطاع راسخاً .

ولقد دكت الثورة المصرية أخيراً هذه الحصون والقلاع التي كانت تحمي مصالح جميع المناهضين لحركات التقدم الاقتصادي والسياسي ، ووجهت كل عنايتها إلى تطوير الميدان الاقتصادي من جميع العقبات والحوائط والعوائق ، التي كانت تقف سداً أمام كل حركة بانية منشطة ، ثم أقبلت بكل قوتها على بناء اقتصاد القوي ، وتجديد كيانه . ولم يكن ليتسنى للثورة أن تبلغ أمانها وتحقق الآمال المعقودة عليها ، لو أنها أخذت الأمور رتجالاً ، ولم تضع برنامجاً عاماً وخطة واقية تتسق وفقاً لها مختلف المشروعات التي تشع البلاد ، أنها في أشد الحاجة إليها .

فالخطيط إذن ضرورة لازمة خلال معركة الانتقال ، من اقتصاد بدائي مفكك العرى والأوصال إلى اقتصاد متقدم ، تحيك أجزائه جميعاً ، خطة عامة شاملة . ولا يعني التخطيط أن تكون الدولة هي المالكة الوحيدة لرؤوس الأموال في القطاع الصناعي والتجاري والمالي ، ولا يعني أيضاً القضاء على المشروعات الخاصة بالضرورة ، وإنما يعني التصجيل بحركة البناء والتشييد ، كما يعني في نفس الوقت حصرهم للمشروعات الخاصة على المغامرة في ميادين جديدة من النشاط ، كانت مغلفة في وجوه رجال الأعمال من المواطنين .

: وتبدو أهمية التخطيط خلال مرحلة الانتقال لوأنا ذكرنا ، أنه لا سبيل للبلاد المتخلفة عموماً إلى أن تنضو عنها أسباب التخلف ، ما لم تعتمد على مواردها الخاصة ، اعتماداً كبيراً . وذلك لأن رؤوس الأموال الأجنبية لن تجد في عزم البلاد المتخلفة ، على أن تهج نهج التقدم ، ما يفرضها على معاومتها في تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة الاقتصادية . فلا يزال قصر النظر والجور والانانية طابع العلاقات الاقتصادية ، ولا سيما بين البلاد المتقدمة اقتصادياً والبلاد المتخلفة اقتصادياً .

واعتماد البلاد المتخلفة اقتصادياً على مواردها الخاصة ، يقتضى منها ، بل يفرض عليها فرضاً أن تدبر حيلة الصرف الأجنبي الذي يأتي لها من تجارة صادراتها المنظورة وغير المنظورة ، تدبيراً يحقق لها إنفاذ برامج التنمية في أسرع وقت ممكن ، وبأقل نفقة ممكنة .

ولن تستطيع البلاد المتخلفة أن تخرج عن الدائرة الضيقة التي حصرت فيها ، لوأنا لم نسمع إلى توثيق الصلات بينها ، بحيث يؤدي ذلك إلى ربط أقدارها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية إلى بعضها البعض برباط مكين واحد يبيننا على تعجيل نهوضها والاسراع بحركة تقدمها .

والقد نجح بلدان في أن يربوا نفسها أسباب الرق السريع عن طريق تحقيق وحدة سياسية ، وأثبتنا بذلك أنها جذبران بكل ما يمكن أن تسفر عنه هذه الوحدة من قوة بامة ، والجمهورية العربية المتحدة بشكلها الراهن نموذج رائع لما يمكن أن تهجه إليه الأمور في المستقبل ، وما يمكن أن يتطوى عليه التكامل السياسي والاقتصادي بين بلاد فرقت بينها طويلاً الأعباء المفرضين من أصحاب المصالح الأجنبية .

وليس هناك شك في أن هذه الوحدة ، التي لا بد وأن يتسع فئاقها في المستقبل ، لن تستطيع بلوغ أهدافها ، إلا إذا اتفرت بها خطة ، للتنسيق بين أجزاء البناء ، وضمان الانسجام بين نواحي النشاط المختلفة .

ومع ذلك يمكن أن تكون الخطة الاقتصادية واسعة الرحاب شاملة للخطوط العريضة دون التفاصيل الدقيقة ، ومن ثم تنتم بالمرونة المطلوبة ، لتكون قابلة دائماً للتغير كلما جد ما يدعو إلى التغير هنا أو هناك ، دون أن تعرض للانهيال تحت وطأة ثقلها .

وطالما تبقى الطبيعة البشرية على ما هي عليه ، وطالما يبقى الناس يفتظرون دائما الجزاء الذى يوقعون الحصول عليه ، لقاء جهودهم وتضحياتهم ، وطالما يظل الجزاء حاقرا هاما من الحوافز التى تدعو للنشاط ، وطالما تظل الحرية دائما الغاية والغرض من الجهد الانسانى ، والجزاء العادل للآلام التى تحملها البشرية ، والتى لا تزال تحملها فى سبيل بلوغها مستوى الكمال ، فإن نظام التخطيط لن يبقى كنظام الغاية والمهدف وإنما سوف ينظر إليه ، على أنه الطريق الذى لا بد للبلاد المتخلفة من أن تجتازه ، لى تصل إلى بر الأمان ، ولكن تبلغ أسمى ما تشده من تحقيق الرخاء والوفرة والسعادة للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة . ولن يضائل الدور الذى يلعبه الفرد ، ولن يضر النشاط الخاص ، ولكن الشيء الذى توقع ضوره وتضائل شأنه هو أن يضع الأفراد مصالحهم الخاصة فوق المصلحة العامة ؛ وإن تضع المشروعات الخاصة ، مصلحتها قبل مصلحة الجماعة . وهنا يجيء دور الدولة والوظيفة التى تؤديها كهيئة تدر على المصالح العامة ، وتعمل على أن تلم أغفال الناهزين بالمشعين ، وأن تقضى على أحلام المخترين ، وأن تطيح بالفوارق الكبيرة المصطنعة بين الدخول ، وأن تذف بكل حقوق الامتياز بها كن أصحابها ، ومها كانت الطبقة التى ينتمون إليها .

إذا أدى التخطيط هذه الأغراض ، فإنه يكون قد أدى خدمة جليلة للانسانية فى بعض مراحل تطورها ؛ ولكنه إذا أقلب إلى سلسلة من القيود والامتحانات الروتينية المعقدة ، ولم يكن مرنا طيعا قابلا للتطور ، فإنه يحوّل إلى أداة عنت وإرهاب ، تقضى على كل نزعة للتجديد والابتكار وتسلب الناس ارادتهم وحريةهم وهى أعز ما يملكون .

\*\*\*

والكتاب الذى أصدره القارى ، قد تناول مؤلفه هذا الموضوع الخطير ، موضوع التخطيط الاقتصادى . وقد حاول المؤلف أن يضع لنا صورة عن ماهية هذا النظام والمزايا التى تنجم عنه والمساوى التى قد ترتبت عليه فى لغة سهلة مبسطة ، وأعتقد أن محاولته معالجة هذه المسألة وأدلاؤه برأيه فيها ، عمل لا بد وأن يقابل من كل الواعين بالشكر والامحباب ، لأنه قد استطاع أن يثير تفكير القارى على الأقل وأن يشغل انتباهه بجانب كبير من المسائل التى تترك قلمه للتخوض فيها وإن أنسى أيضا أن أذكر بالشكر افاضله الجليل لى ، فى صدر كتابه لاعرض صورة من تفكيرى على قرائه تلتقى برأيه فى ناحية ، وقد تأخذ اتجاهها آخر فى ناحية أخرى .





تعليق على رسائل جامعية :

## أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية

في السياسة الدولية

بملم

الدكتور بطرس بطرس غالى

هذا عنوان رسالة قلمها الأستاذ فوزى رياض فهمي للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية من كلية التجارة بجامعة القاهرة وقد نوقشت تلك الرسالة في ٦ يناير سنة ١٩٥٨ وكانت لجنة المناقشة مكونة من الدكتور أحمد أحمد الحجة المشرف على الرسالة ، والدكتور عز الدين فريد عميد كلية الآداب والدكتور بطرس بطرس غالى الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية . وبعد انتهاء المناقشة وافقت اللجنة على منحه درجة الماجستير بدرجة جيد جداً .

\*\*\*

والرسالة مقسمة إلى ثلاثة أبواب : الأول منها عنوانه « تطور أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية في السياسة الدولية حتى حفر قناة السويس » . وهذا الباب منقسم إلى ستة فصول : الأول خاص بتأمين مواصلات منطقة الشرق الأوسط وأثره في رفاهية أوروبا في العصور القديمة والوسطى . والفصل الثانى خاص بتنازع الدول الاستعمارية للسيطرة على الخليج الفارسى في القرنين السادس عشر والسابع عشر . والفصل الثالث يعالج التنافس بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على أسواق الشرق في هذين القرنين . أما الفصل الرابع فموضوعه مطامع الدول الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط في القرن الثامن عشر . والفصل الخامس يتناول المناقصة بين إنجلترا وفرنسا بشأن التحكيم في الطريق التجارى عبر مصر . وأما الفصل السادس فيبحث حركة تصنيع مصر في النصف الأول من القرن التاسع وموقف إنجلترا من هذه الحركة .

والباب الثاني عنوانه « أثر قناة السويس في السياسة الدولية » وهو منقسم إلى ثلاثة فصول أولها خاص بأهمية القناة في التجارة الدولية ، والثاني خاص بالنزاع الاستعماري على قناة السويس وخصان حيادها ، والثالث خاص بآثار شركة قناة السويس وأثرها التأميم في السياسة الدولية .

والباب الثالث والآخر عنوان « الصراع في سبيل السيطرة على بترول منطقة الشرق الأوسط » وينقسم أيضاً إلى ثلاثة فصول : الأول يعرض التنافس على بترول العراق ، والثاني يوضح سيطرة أمريكا على بترول منطقة الشرق الأوسط ، والثالث يحلل أهمية بترول منطقة الشرق الأوسط لدول أوروبا الغربية .

\*\*\*

وبما يسترعى النظر في تلك الرسالة ضخامتها إذ تسفرق ٣٤٨ صفحة كبيرة بالآلة الكاتبة وأيضاً تعدد الموضوعات التي تتناولها ، فمن التساطف الذي على الخليج الفارسي في القرن السادس عشر ، إلى حركة تصنيع مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، إلى حركة مرور البضائع في قناة السويس ، ثم تحليل مناقشات مؤتمر لندن سنة ١٩٥٦ ، إلى مناقشات مجلس الأمن لقضية تأميم قناة السويس ، إلى التسابق بين ألمانيا وبريطانيا على بترول العراق في أواخر القرن الماضي ، إلى بترول البحرين والكويت . . .

تلك الموضوعات المختلفة المتشعبة بين شتى بلاد الشرق الأوسط ، وفي تواريخ ترجع إلى الوراء عدة قرون ، والتي تتناول شئوننا تتراوح بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ والعلاقات الدولية . . كل هذا أدرجته الرسالة تحت عنوان « أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية في السياسة الدولية » . فلم يكن من الغريب ، وهذا شأن تلك الرسالة ، أن تتقد ترايط أجزائها ، وتسلسل معانيها ، وحسن انظامها . وتصبح مضمونة في الواقع ثلاث رسائل ترتبط ببعضها بأوهى الأسباب . وتكاد تكون كل رسالة من هذه الرسائل الثلاث عبارة عن سلسلة بحوث ضعيفة الصلة ببعضها ، وإن كانت قيمة في ذاتها ، فهي عنوان لمجهود كبير قد بذل في سبيلها ، ودليل على فؤاد كاتبها وقدرته في البحث والتحليل والاستنباط ، ومظهر من مظاهر سعة اطلاعه في الاقتصاد والتاريخ والسياسة .

وبعد أن عرضنا تلك الملاحظات العامة لا يفوتنا أن نشير إلى بعض المآخذ منها :

( ١ ) عدم الارتباط بين الأجزاء الثلاثة التي تتكون منها الرسالة فيينا نرى الباب

الأول خصصا بالتطور التاريخي للأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط نجد الباب الثاني خلاصا بقناة السويس وحلها ، ثم الباب الثالث يخص بترول العراق والبلاد العربية الأخرى ، ولا شك أن هذه الموضوعات الثلاثة لا ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، وإذا كانت هناك رابطة فالمؤلف لم يشر إليها ولم يوضحها بل أنه كان ينقل من باب إلى باب انتقالاً مفاجئاً بدون تمهيد ، ناسياً أن ذلك من عيوب الأسلوب العلمي الذي يحتاج أول ما يحتاج إلى حسن العرض وتنسيقه .

( ٢ ) داخل كل باب من هذه الأبواب اخار الموضوعات اختياراً جزائياً دون مبرر علمي فمثلاً في الباب الأول تكلم عن حركة تصنيع مصر ، ولم يشر إلى الانتاج الزراعي وفي الباب الثاني أيضاً أوقف دراسة قضية قناة السويس عند الاعتداء الثلاثي بينما الرسالة مقدمة بعد مرور سنة كاملة من وقوع الاعتداء وليس ينبغي ما ترتب على هذا الاعتداء من آثار اقتصادية وسياسية تفصل بموضوعه أوثق اتصال . أما في الباب الثالث فقد ركز دراسته على بترول العراق وأشار إشارة خاطفة إلى بترول كل من البحرين ، والكويت ، والسعودية في أقل من اثنتي عشرة صفحة ، ولم يذكر شيئاً عن بترول إيران مع ما أحاط به من أزمات ، ولم يشر عن قرب أو بعد عن مشكلة أنابيب البترول التي لا تقل شأنًا عن نفس إنتاج البترول أو عن قلبه عبر قناة السويس .

( ٣ ) لم يقدم المؤلف بحثاً عام للرسالة يركز فيها النتائج التي استخلصها من دراسته ، ويربط فيها بين أجزائها . وخلو الرسالة من هذا الختام تأييد لما نأخذ عليه من عدم التراطيل بين أجزائها .

( ٤ ) جانب المؤلف الحياد العلمي الذي هو من أهم مقتضيات البحث الجامعي الصحيح الذي من مستلزماته ألا يبرز فيه جسيمة المؤلف أو حريته .

أما مؤلف هذه الرسالة فقد أبدى التعصب لمصريته في أسلوب خطابي يقوم على مهاجمة خصوم المصريين ، وبالغ في التعصب لمصريته حتى أخفى وجهة نظره خصوصاً فلم يعرضها ولم يناقشها فلم يستكمل الموضوع عناصره . فمن ذلك مثلاً أنه حين تحدث في الباب الثاني عن قناة السويس تجنب عرض شيء من آراء الدول العربية وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة ، وكان الحياد العلمي يقتضي عليه أن يعرض تلك الآراء ويناقشها وأن

يرد عليها لينقضا إذا شاء . أما أن يتناول الموضوع من جانب واحد فقط فهذا هو عيب البحث العلمى .

وهناك عيوب شكلية منها علم الدقة فى تعيين بعض المراجع ، ووضع الجداول فى غير مكانها ، وعدم تحرى الدقة اللغوية ، غير أن هذه العيوب الشكلية ثانوية يمكن تداركها إذا أراد المؤلف طبع رسالته .



إننا بهذا النقد لا ننسى ما بذل فى سبيل إعداد هذه الرسالة من جهد ، وما قطع فيها من وقت ، ولا ننكر ما اشتغلت عليه من معلومات قيمة ، ولو أن المؤلف قصر بمجهوده هذا على باب واحد من أبوابها وجعله رسالة قائمة بذاتها تجمع بين قوة الأسلوب ، وتركيز المعلومات وتنظيمها لكانت رسالته من الرسائل الممتازة .

ونأمل أن نرى الأستاذ فوزى رياض فهمى قد جعل من تلك الرسالة ثلاثة كتب مستقلة كل كتاب منها موضوعه باب من أبواب الرسالة ، وأن يتم طبعا ونشرها لتعم الفائدة منها ، وليتضح بها كل مهتم بالشئون الدولية .

وأخيراً ليس هذا المؤلف هو الوحيد الذى برزت فيه ظاهرة اختيار الموضوعات المتشعبة الواسعة المدى بل إنها ظاهرة تكاد تكون عامة نسبيا فى أكثر ما يقدم به طلاب جامعاتنا مرتاحين إلى مثل هذه الموضوعات متجنبين الموضوعات المحدودة النطاق التى يجب أن تكون أسس المناقش الجامعية التى تعتبر أول مؤلف للجامعى الناشئ .

## تعقيب على التعليق

يسرني أولا أن أوجه شكرى للدكتور بطرس بطرس غالى لأنه اطلعنى على تعليقه على رسالتى قبل نشره ، فأتاح لى فرصة مناقشته وفقا للقواعد العلمية . وأوجه اليه شكرى ثانيا على « التقليد » الذى يقدمه بشأن نشر تعليقه على الرسائل التى يشترك فى مناقشتها . وهو تقليد « علمى » نرجو أن يعم ويقلد له اللوام .

وسأتناول مناقشة بود النقد كما وردت فى التعليق على الوجه التالى :

أولا — يذكر التعليق أن الأجزاء الثلاثة التى تتكون منها الرسالة « لا ترتبط بعضها ارتباطا وثيقا » . . . . . فإذا رجعنا إلى الباب الأول نجد أننا قد بدأته فى الفصل الأول ببيان منشأ الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط ، وهى التى أوضحنا بأنها ترجع — أساسا — إلى كون الشرق الأوسط هو الطريق الرئيسى للمواصلات بين الشرق ، بخبراته الوفيرة ، وبين الغرب — أى أوروبا — وتشد — حيث أسواق استهلاك المنتجات الشرقية . ثم تابعت فى باقى فصول الباب الأول تطور هذه الأهمية كما هو واضح من عنوان الباب : « تطور أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية فى السياسة الدولية حتى حفر قناة السويس » . وقد أسفر بحث هذا التطور عن أن المطامع الاستعمارية فى هذه المنطقة ، كما ذكرت فى التقديم ص ( ح ) : « تبلورت فى المنافسة من أجل السيطرة على مواصلات المنطقة المؤدية إلى خيرات الشرق الاقصى » . والباب الثانى ، الذى عنوانه « أثر قناة السويس فى السياسة الدولية » ، يالجّه ، كما ذكرت فى التقديم ص ( ح ) : « باعتبار أن القناة صارت شرياننا حيويا للتجارة الدولية وتركزت فيها المواصلات بين أوروبا والشرق الاقصى » .

وهكذا يبدو — فى رأى — أن الارتباط واضح ووثيق بين الباب الأول والباب الثانى ، فكلهما يبحث فى الصراع الدولى الذى نشب حول طرق التجارة الدولية بالمنطقة .

أما الباب الثالث الذى خصصته لموضوع البترول والصراع الذى نشب بين الدول الاستعمارية من أجل الاستحواذ على مراكز إنتاج البترول فى المنطقة ، فأننى أشير هنا إلى ما جاء فى الصفحتين ، ( ح ، ط ) من التقديم : « واتحصرت فى بحث الصراع الاستعمارى حول موارد المنطقة الاقتصادية على البترول باعتباره مصدرا من مصادر الطاقة ومن أهم السلع التجارية فى العالم وأنه يعتبر الإنتاج الرئيسى فى المنطقة كلها .

فصادرات المنطقة من البترول تستحوذ على الجانب الأكبر من مجموع صادراتها . ولم تشاهد المنطقة في تاريخها الطويل صراعا سياسيا عنيفا للسيطرة على سافة مثل ماشاهدته من صراع دولي من أجل السيطرة على البترول » .

وبذا يبدو لنا الترابط بين أجزاء الرسالة الثلاثة . فالباب الاول يبحث أساسا في « مواصلات المنطقة » ، والباب الثاني يعالج قناة السويس ، أهم طرق مواصلات التجارة الدولية بالمنطقة « - ص (ح) - والباب الثالث يخص بالبترول « أهم الموارد الاقتصادية بالمنطقة » . والمواصلات وطرق التجارة الدولية والموارد الاقتصادية من عناصر « الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط » .

على اننى اتفق مع الدكتور بطرس بطرس غالى فى اننى لم أوضح هذا الارتباط الوضوح الكافى . وكنت اعتقد - على خلاف ما تبين لى الآن - أن البحث العلمى لا يحتاج إلى إيضاحات مستفيضة . وإن كنت آخذ على الدكتور بطرس بطرس غالى أنه لم يبين لى أوجه علم الارتباط بين أجزاء الرسالة ، أو مدى النقص فى هذا الترابط وكنت أأمل أن يبين لى أوجه الترابط « الذى يجب أن يكون » فى الاهمية الاقتصادية للشرق الاوسط .

ثانيا - يذكر الدكتور بطرس بطرس غالى اننى اخترعت الموضوعات التى يشملها كل باب اختيارا جزائيا دون مبرر علمى . ولم يدعيه الادلة العلمية التى تؤيد تقدمه . واذا رجعنا إلى فصول الرسالة لاقتضت لنا أسباب اختيار بحوث الرسالة وتسلسلها التاريخى والتى هدفتنا منها إلى ايجاد التفسير العلمى للاحداث السياسية حتى شاهنتها المنطقة وهى التى تخفى وراءها المطامع الاقتصادية للدول الاستعمارية . أما ما ضربه الدكتور بطرس بطرس غالى من أمثلة ، فأننى أناقشها على الوجه التالى :

(١) يقول التعليق اننى تكلمت عن حركة تصنيع مصر ولم أشر إلى الانتاج الزراعى وقبل أن استطرد فى المناقشة . أقول ان هذا المثل لا يرقى إلى مرتبة البرهان على وجهة النظر فى النقد الوارد فى النقد الثانى ولا يمتشى مع هذا النقد اطلاقا . بل هو لا يعدو أن يكون تدليلا على أننى لم استكمل البحث فى هذا الموضوع أو قصرت فيه . فاذا عدنا إلى هذا المثل فأننى أبداً بأشارة إلى عنوان الفصل الذى أخذ منه هذا المثل . هذا الفصل هو الفصل السادس من الباب الاول وعنوانه : « حركة تصنيع مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وموقف إنجلترا منها » . وواضح من العنوان اننى حددت موضوع البحث .

فلم أتكلّم عن الاقتصاد المصرى كله حتى يكون ، علم يجرى فى الزراعة المصرية قصاً أو محل نقد ولكفى حدثت البحث فى « حركة تصنيع مصر » . . . والقصد من هذا التحديد هو تبيان موقف الاستعمار من حركات التصنيع فى دول الشرق الأوسط ومناهضته لحركة التصنيع التى كانت فى سبيلها إلى التدعيم فى إحدى دولة وهى مصر . وهنا ينبغى على أن أشير إلى ما جاء فى ص ( ٨٢ ) :

« . . . هذه البيانات والأرقام والإحصائيات التى جاءت فى تقارير أجنبية توضح لنا مدى ضخامة صناعة الغزل والنسيج القطنى فى مصر خلال الفترة من ١٨٢٥ — ١٨٣٥ وسنرى فى البحث التالى النتائج السياسية التى ترتبت على ذلك خاصة بعد أن امتدت رقعة مصر فأصبحت تخضع لها مساحات شاسعة تكون معظم منطقة الشرق الأوسط . هذا يعنى إضافة قوة اقتصادية وسياسية كبيرة إلى الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية تمكّنها مستقبلاً من تدعيم صناعاتها فى المجالين المحلى والخارجى مما يشكل تهديداً خطيراً للصناعة البريطانية الآخذة فى التوسع والنمو » .

وقد بينت فى بحوث هذا الفصل الارتباط بين تقدم صناعة القطن فى مصر وفى إنجلترا فى وقت واحد . ونشير هنا أيضاً إلى ما جاء فى ص ( ٨٧ ) :

« آثار توسيع وتدعيم الصناعة القطنية فى مصر قلق أصحاب مصانع الغزل والنسيج القطنى فى إنجلترا نفسها ، وهى كما يتبين كانت من أكثر الصناعات استفادة من الاختراعات والتجديدات التى استحدثتها الثورة الصناعية والتى استكملت عناصر قوتها منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر » .

ثم عرضت ، فى هذا الفصل أيضاً ، للوائف العدائية التى وقفتها إنجلترا من مصر والتى انتهت باندهيار الصناعة المصرية كما جاء فى ص ( ١٠٠ ) :

« وهكذا حقق أرباب المصالح الإنجليزية اطّاعهم فى السوق المصرية . . . وبالمثل اندثرت صناعة المنسوجات القطنية فيها ونحوّلت إلى المصانع الإنجليزية تستورد منها احتياجاتها » .

ومن ذلك يستبين لنا أنه لم يكن هناك داع للتحذير عن الزراعة المصرية . غير أننى أشير إليها حينما كان يستندى البحث ذلك . فأوردت فى ص ( ٩٢ ) جلولا ( الجلول ) رقم ( ٤ ) عن صادرات مصر من القطن خلال السنوات ١٨٢١ — ١٨٣٨

وأضيف إلى ما سبق القول بأننى لم أجد في الكتب التي قرأتها ما يربط بين تقدم صناعة القطن في مصر وتقدمها في مصر وتقدمها في إنجلترا في ذات الوقت . ولم أجد في الكتب أيضاً ما يشير إلى النتائج السياسية التي ترتبت على هذه التطورات الاقتصادية . ومن هنا تتضح لنا الأسباب العالمية لاختيار البحث في هذا الموضوع وتحديد البحث على « حركة تصنيع مصر » فقط . . .

(ب) المثل الثاني الذي قدمه التعليق هو أننى في الباب الثاني أوقفت دراسة قضية قناة السويس عند الاعتداء الثلاثي . وهذا المثل ، يسائر المثل الأول . فلا يطبق على النقد الوارد أصلاً . أما السبب في أننى أوقفت دراسة هذا عند الاعتداء الثلاثي ، رغم مرور سنة كاملة من وقوع الاعتداء - كما يقول التعليق - فهو أننى كنت مضطراً إلى تحديد فترة أئف عندها في البحث حتى أستطيع أن أتصرف إلى تحليل الوقائع وتجميع الحقائق ثم كتابة الرسالة . والدكتور بطرس غالى يعلم جيداً إننى كنت محدداً بوقت لتقديم الرسالة - في نوفمبر ١٩٥٧ - وإلا شطبت . يضاف إلى ذلك أن الكتابة في موضوع حتى تطور أحداثه الاقتصادية والسياسية تطوراً سريعاً . تلقى على الباحث عبثاً ومسئولية كبيرة . في اختياره للنقطة التي يوقف عندها ، فهو لن يسل من النقد في أى الأحوال . وهنا أُشير إلى ما قاله لى أحد الباحثين ، بمن سبقوني في الدراسة ، من أنه أثناء تحضيره لرسالته في الدكتوراه بالخارج ، كان الأستاذ المشرف عليه ينهيه إلى أنه ما دام قد اختار قطع انتهاء البحث فلا ينبغي عليه أن يتابع ما يحدث بعدها إلى حين الانتهاء من كتابة الرسالة ، بل كان هذا الأستاذ يطالبه حتى يعلم قراءة الجرائد . . . ولهذا فإننى عندما اخترت الحد الذي أئف عنده في البحث حتى أفرغ للكتابة ، اخترت التوقف عند حد فشل محاولة المستعمرين اغتصاب القناة بالقوة . على أن هذا الحد يخل ، في رأيي ، نهاية محاولات الدول الاستعمارية لاستخدام قواتها المسلحة في تحقيق مطامعها الاستعمارية في القناة وبذلك لم أتناول الفترة التي تلت هذا الحد بالدراسة مع تسليمى بأنه كان لهذا الاعتداء آثار اقتصادية وسياسية تفصل بموضوعي أومتي اتصال ، كما يقول الدكتور بطرس غالى ، ولو أننى عجلت الآثار السياسية التي ترتبت على العدوان إلى أن قرر وقف القتال في الأراضي المصرية ، وذلك في الصفحات من ٢٣٧ إلى ٢٥٣ تحت عنوان : « أثر العدوان الثلاثي في السياسة العالمية » .

(ج) المثل الثالث الذي قدمه التعليق هو أننى في الباب الثالث ركزت دراسي على



بتحول العراق وأشرت إشارة خاطفة إلى كل من البحرين والكويت والسعودية في أقل من اثنتي عشرة صفحة . وأود هنا أن أتساءل : إذا كانت الاثنتي عشرة صفحة غير كافية ، فما هي النقط التي لم أتناولها بالبحث ؟

أشير هنا إلى أن التعليق لم يبين مناحي النقص ، هنا بالإضافة إلى أن هذا الملل مثل سابقه لا يتصل بموضوع النقد الأصلي . أما ما جاء في باقي الملل . . . أننى لم أذكر شيئاً عن بتحول إيران مع ما أحاط به من أزمات . فذلك راجع إلى أننى قد استبعدت إيران عن نطاق بحث الرسالة حسب التحديد الذى أوردته في مقدمة الرسالة . . . وكذلك الشأن بالنسبة إلى مشكلة أنابيب البترول ، فقد قلت في التقديم ص ( ز ) أن الموضوع واسع جداً وأننى حاولت عند معالجتى الموضوع أن أحدد من نقط البحث بقدر الامكان حتى أستطيع أن أصل إلى هدفى من البحث ، تاركاً قطعاً كثيرة لمجالات البحوث الأخرى . . . وقلت في موضع آخر ص ( ح ) . . . لم أعالج من شئون المواصلات بالمنطقة غير قناة السويس ، فلم أتناول المواصلات البرية والجوية وأنابيب البترول وذلك على أساس أن القناة أهم طرق مواصلات التجارة الدولية بالمنطقة .

ثالثاً — يقول التعليق أننى لم أهتم بختام عام للرسالة أركز فيه النتائج التى استخلصتها من الدراسة وأربط فيها بين أجزائها . فإذا عدنا إلى الرسالة نجد أننى قد بدأت الخاتمة ص ( ٣٣٣ ) بالآتى : « تبين لنا من الباب الثالث تزايد اعتماد دول أوروبا الغربية على واردات البترول من منطقة الشرق الأوسط في سد احتياجاتها من الطاقة . ونلمس الارتباط الوثيق بين ( خناب ) وصول هذه الامدادات البترولية إلى أماكن استهلاكها وبين ( ضرورة ) استخدام قناة السويس » . ثم ناقشت وسائل النقل البديلة للقناة وخرجت منها كما جاء في ص ٣٣٤ إلى أن : « حركة نقل البترول عبر القناة لا يمكن استبدالها ببديل آخر ، وعلى العكس ستطرد الزيادة في حركته عبر القناة » . وناقشت بعد ذلك في الخاتمة أيضاً الأسواق التى ستعتمد عليها دول أوروبا الغربية في تزويدها باحتياجاتها البترولية فينت أنها في المحل الأول ستكون من مناطق إنتاج البترول عن الشرق الأوسط . وهكذا إلى أن ذكرت في الخاتمة ص ( ٣٣٥ ) :

« ومن هنا نستطيع أن نتبين خطورة المطامع البترولية الاستعمارية على دول وأقطار منطقة الشرق الأوسط . فإذا كنا قد بينا في رسالتنا تطور الصراع السياسى الذى نشب بين



المنافسات التي دارت في مجلس العموم البريطاني وعرضت ما جاء في صحف هذه للدول وذلك كما يوضح من الصفحات ١٨٩ - ١٩٤ ، كما أنني أوردت ترجمة حرفية للبيان الثلاثي في الصفحات ١٩٥ - ١٩٧ ، وهو البيان الذي أصدرته الدول الثلاث . كذلك عند مناقشة مؤتمر لندن أوردت ترجمة حرفية لجميع المشروعات التي قدمت في المؤتمر بما فيها المشروع الأمريكي وذلك في الصفحات ٢٠٩ - ٢١٥ . وعند معالجتى لموضوع قضية قناة السويس في مجلس الأمن - بعد العنوان - أوردت أيضاً الترجمة الحرفية لمشروع القرار الأمريكي في ص ( ٢٤١ ) .

وهكذا يتبين أنني لم أتوان عند عرض وجهة النظر لأى دولة ما دامت تدخل في نطاق رسالتى .

وما دمتا بصدد الحديث عن البحث العلمى وضرورة اتصافه بالحياد العلمى ، فأننى أرى أن هذا الحياد لا يمنع من إبداء وجهة النظر بصدد وقائع محدودة . فمثلاً بالنسبة لموقف الحديوى توفيق من الاحتلال البريطانى . أعتقد أنني إذا وصفت الحديوى توفيق بأنه خائن فهذا لا يكون خروجاً عن الحياد العلمى . كذلك بالنسبة للعدوان على مصر إذا قلت أنه عنوان آثم فلا يكون هذا خروجاً عن مقتضيات الحياد العلمى ولا أكون قد استعملت أسلوباً خاطئاً . انى هنا أشبه بموقف القاضى ، انه على الحياد بين الطرفين المتخاصمين ولكنه يصدر أحكاماً في الشرعية وهو في حكمه بالنسبة للجرائم يصف هذه الجرائم ويبين خطورتها على المجتمع .

خامساً - أبلى التعليق عيوباً شكلية في الرسالة ، وإنى أواقفه على جانب كبير منها . غير أنني أود القول بأن علم الدقة في تعيين المراجع كان قصيراً على عدد قليل ومحدود من المراجع . أما وضع الجداول في غير محلها فأننى كنت أود أن أضعها في نهاية الرسالة ، غير أن الأستاذ المشرف ، الدكتور أحمد أحمد الحجة أبلى رأيه بأن أضعها في صلب الرسالة . وقد اهتمت برأيه ووضعتها في صلب الرسالة .

قوزى رياضه فرهمى

تم طبع هذه المجلة بمطبعة جامعة  
القاهرة في يوم الاثنين ٢٥ محرم  
سنة ١٣٧٨ الموافق ١١ من أغسطس  
سنة ١٩٥٨

مدير المطبعة  
محمد زكي خليل

---

CAIRO UNIVERSITY PRESS

1446-57-560 ex.

---

The Conference has brought to the attention of the world the value of African culture—a culture which had so far been ignored or minimized. Culture exchange amongst African states as designed by the Conference should, without doubt, result in the development not only of the African people, but of the whole world.

Thus, in the mid of the twentieth Century the African people have awakened to an awareness of their own problems. Be it economic, social, cultural or political, the African independent States faced these problems realistically and sought the possibilities of their solution.

The significant criterion of harmony amongst the African States is their endeavors to plan and follow a common foreign policy. It has been evident that since the Conference in Accra attempts have been made by the representatives of the African States to the United Nations to plan a common policy in the world organization. This fact, however, does not repudiate the fact that the African States are a part of the whole Afro-Asian group. It was made clear in the Conference that the African States were not planning to act independently and separately from the Afro-Asian group which resulted from the Bandung Conference. In fact, the African States have planned to function as a working committee for the Afro-Asian group.

During the meeting in Accra Prime Minister Nkrumah of Ghana received two messages; The first from the Prime Minister of the U.S.S.R. "Hoping for the success of the Conference as a definite step towards ending imperialism in the African Continent" (1); the second, from the American Secretary of State, John Foster Dulles, expressing the readiness of the United States to "support a constructive effort of the States of Africa to achieve a stable, prosperous community, conscious of its inter-dependence within the family of nations, and dedicated to the principles of the United Nations Charter" (2). The African States however asserted their distinctive African personality in world affairs. Being aware of power politics, they warned small states against action that might entangle them in this dangerous game. In other words, the African States made it obvious that they have planned to follow a non-alignment foreign policy.

Imperialism has been shaken in Africa. Its existence has been challenged by the bold resolutions passed by the Conference of the Independent African States. The resolutions did not only treat such eminent colonial problems as Algeria, Togoland and the Cameroons, but it declared, without any ambiguity, the rights of the African peoples to freedom and independence. Furthermore the promise of the participating states to render help to the colonial territories to achieve their independence seems a progressive historical step.

---

(1) Pravda, April 16, 1958. Kindly translated from Russian and conveyed to the writer by Mr. Boris N. Ivanov, Press Officer, of the Mission of the U.S.S.R. to the United Nations.

(2) Department of State: Foreign Policy Briefs, Vol. VII, No. 21, May 2, 1958, (Washington, D.C.).

## XI.—ESTABLISHMENT OF A PERMANENT MACHINERY

The Conference decided to consider the permanent representatives of the participating governments at the United Nations as the informal permanent machinery for the Independent African States. They would coordinate all matters of common concern to the African States and formulate the concrete and practical steps to implement the decisions of the Conference and any similar future conferences. This machinery was also entrusted with the responsibility of making preparatory arrangements for future conferences of independent African States. The Conference agreed that meetings of ministers, particularly Foreign Ministers, and experts should be convened from time to time or whenever necessary to study and deal with particular problems of common interest to the African States. It also agreed that a conference of the independent African States should be held at least once every two years and that the forthcoming conference would be within the following two years. The invitation of the Ethiopian Government to hold the meeting in Addis Ababa was accepted.

### Conclusion

The Accra Conference has proved to be of great importance in the world today. "The most important result of the Conference was that it was held" (1). It asserted that Africa is emerging as a new region in international politics. Twenty years ago, holding such a conference was an impossibility; today the Accra Conference has proved that the "Dark Continent" is no longer so dark and its people, once dependent, are beginning to feel the delights of freedom and shoulder its responsibilities.

The fact that the Conference was held with the participation of the eight independent states in Africa has refuted the false division of that continent into the two Africas. *i.e.*, Africa, North of the Sahara, and Africa South of the Sahara. It has refuted the fallacious belief that there were deep divisions amongst the Africans because of their different religions and beliefs. Moslems, Christians and Pagans met in Accra without being self-conscious about their different religions. Now it has become obvious that Africa, which was artificially divided by imperial powers, has started to unite.

---

(1) Washington Post, April 28, 1958.



## X.—INTERNATIONAL PEACE AND SECURITY

Like other countries in the world, the African Independent States in their Conference expressed concern about the armaments race between the two blocs and their piling up of destructive weapons. They were alarmed by the possibility of using nuclear and thermo-nuclear energy for military purposes by the Great Powers. The conferring countries, however, showing their desire to maintain and strengthen world peace and security, and realizing that world peace is a prerequisite for world prosperity, noted that no African State, at the time of the Conference, was represented in the various international bodies concerned with the problems of disarmament. Thus, they urged the United Nations to ensure the equitable representation of the African States. Moreover, they urged that consultations and meetings on international affairs should not be monopolized by the Great Powers.

The Conference called upon the Great Powers to stop producing nuclear and thermo-nuclear weapons, and in the interest of world peace, to suspend all tests of such weapons. It condemned all atomic tests and particularly those that would be carried out in the Sahara. Thus, it appealed to the Great Powers to direct nuclear and thermo-nuclear energy exclusively towards peaceful purposes. The Conference condemned the policy of the sale of armaments as a method of exerting pressure on governments and interfering in the internal affairs of other countries, and affirmed the trend towards the reduction of conventional armaments as a means of promoting international peace and security. The Conference called upon the Great Powers to make every effort to reach an agreement on that important issue.

The Conference noted the non-compliance with certain United Nations resolutions by United Nations member states, and showing concern in that respect, called upon them to respect such resolutions and urged, without specific reference, a just solution of outstanding international problems. It expressed, also, deep concern over the question of Palestine, which it considered a disturbing factor for world peace and security and urged a just solution for that problem. Lastly, it expressed concern over questions of South West Africa and similar questions.

It was agreed at the Conference that help offered by more advanced countries to the African States would be acceptable if it proved to be genuine and if it appeared to impose no fetters on the freedom and independence of the African States.

## IX.—CULTURAL MATTERS

Since there is no doubt about the impact of cultural relations upon the relations between nations, the Conference was convinced that the solidarity of the independent African States would be strengthened through improvement of cultural relations among them. For this reason, after exchanging views on the aspects of the various cultures of the participating countries, the Conference, keeping in mind its desire to disseminate widely the culture of these countries, upheld the principles of the Charter of the United Nations and of the Bandung Conference concerning cultural cooperation.

The Conference condemned colonialism as having prejudiced national cultures. Colonialism has been a handicap in the way of possible effective cultural cooperation. The Conference also called for the development of cultural cooperation among African States. Such cooperation, suggested by the Conference, included facilitating the exchange of teachers and professors; encouraging the establishment of cultural centres in the various African countries, conditioned by the approval of the country in which they would function and in conformity with its laws; promoting the exchange of students by providing scholarships; easing the exchange of exhibitions, educational scientific and cultural material; ensuring that the teaching of history and geography in the participating countries would include such material as would acquaint the students with accurate information about the life and culture of other African countries; removing incorrect information resulting from colonial or other foreign influence by revising the history and geography textbooks and the syllabuses used in the schools; coordinating the teaching systems at all levels and recognizing academic degrees conferred in the various participating countries; introducing principal African languages into the curricula of educational institutions; and holding inter-African conferences for educators and scientists.

in every State to study the problems of economic and technical development which they are facing. Moreover, they recommended the establishment of a joint Economic Research Commission to be entrusted with:

- (a) Exchanging views and coordinating economic and technical matters.
- (b) Encouraging and developing trade.
- (c) Investigating the possibilities of coordinating economic planning in each state to achieve an all-African economic cooperation.
- (d) Finding possibilities for common industrial planning within the African States and making available Africa's resources and products for the African States.
- (e) Encouraging foreign capital and experts to be utilized in the African States without affecting adversely their independence, sovereignty and unity.

In addition, the Conference recommended that African States should exchange technical knowledge and information. Through such action and the holding of conferences and exhibitions, joint African enterprises could be established. Means of transportation and communication between the African States should be constructed and improved through joint efforts of the African States.

The incorporation of dependent African territories into the economic systems of colonial powers is not in the interests of the inhabitants of these territories. This fact was noted by the Conference which recommended the establishment of an African Common Market. Moreover, it was agreed that arrangements should be made to facilitate the exchange of labor and information on labor among the African countries. Also, cooperation among national trade unions was urged. This resulted in the call to strengthen the relations and increase the cooperation between the various African National Trade Unions on one hand and the International Labor Organization on the other.

The Conference agreed upon resolutions regarding the joint action by the African countries to prevent diseases among human beings, crops, and in livestock, and referred specifically to the ravages of locusts which constitute a dangerous threat to the agricultural production in the African countries. The Conference also planned the establishment of equitable social and economic policies allowing for national prosperity and social security among the African citizens.

## VII.—CAMEROONS UNDER FRENCH ADMINISTRATION

The Conference also admitted a representative of the Union of the Populations of the Cameroons to make a statement on the conditions in that territory and examined a memorandum submitted by this party on the situation in the Cameroons. Taking into consideration the objectives of the International Trusteeship System, the Conference condemned, as contrary to the spirit of the United Nations, the use of military force against the unarmed people of the Cameroons under the French Trust Administration. It called upon France to open direct negotiations with the representatives of the people in order to satisfy their legitimate aspirations in compliance with the Charter of the United Nations. It also appealed to the United Nations to intensify its efforts to help the people of the Cameroons in achieving their legitimate political aspirations.

## VIII.—ECONOMIC AND SOCIAL MATTERS

The Conference discussed the economic and social conditions in the eight independent African States. It noted the richness, variety and abundance of the natural resources—mineral, agricultural and animal—in these countries. At the same time it also noted that these resources were not fully utilized. They could be exploited more to their full advantage with the purpose of raising the standards of the African people. The Conference recognized that increasing possibilities for commercial exchange among the different independent African States should be encouraged and that the economic emancipation of the African countries should be achieved. The Conference realized and condemned the attempts of the non-African forces to arbitrarily divide the Continent of Africa into economic regions. It stressed that it did not recognize that division and, on the contrary, expressed its deep conviction that Africa is an economic unit. Moreover, the Conference condemned the incorporation of dependent African territories in the economic systems of the colonial powers and considered it to be not in the interests of the African peoples.

As a result of these facts brought before them, the conferring African States advocated the establishment of an Economic Research Committee

**V.—STEPS TO BE TAKEN TO SAFEGUARD THE INDEPENDENCE  
SOVEREIGNTY AND TERRITORIAL INTEGRITY OF THE  
INDEPENDENT AFRICAN STATES**

The Independent African States which have striven hard to achieve and maintain their independence have been determined to safeguard this hard-won independence, sovereignty and territorial integrity. In the Conference they declared their determination to respect the independence, sovereignty and territorial integrity of one another. They pledged to cooperate not only to safeguard their independence but also in the fields of economic, technical and scientific development and in raising the standard of living of their respective peoples.

While the participating states condemned all forms of outside interference directed against the sovereignty and territorial integrity of the Independent African States, they expressed their determination to settle their differences by direct negotiations, and, if necessary, by conciliation or mediation by other African Independent States.

**VI.—TOGOLAND UNDER FRENCH ADMINISTRATION**

The Conference admitted a representative of the JUVENTO Party in French Togoland to make a statement on conditions prevailing in this part of Africa. It also examined the memorandum presented by that Party. The Conference acknowledged the objectives of the Bandung Conference and the objectives of the International Trusteeship System and the responsibilities entrusted to France as administrator of Togoland "to promote political, economic, social and educational advancement of the inhabitants"<sup>(1)</sup>. Thus, realizing the importance of the Legislative Assembly elected under the supervision of the United Nations on April 27, 1958, the Conference expressed grave concerns about the electoral laws and system of the territory. It strongly urged the administering authority to cooperate fully with the United Nations Commissioner in order to ensure fair and democratic elections.

---

(1) Article 76. The Charter of the United Nations.

The Conference agreed that the Representatives of the Independent African States at the United Nations should cooperate and work together to achieve the Conference's resolution on Algeria. The Representatives should be entrusted with the duty of acquainting the members of the United Nations and world public opinion with the true state of affairs in Algeria. A mission was recommended to tour the capitals of the world with the object of enlisting the support of governments for a just and peaceful settlement in Algeria.

#### IV.—RACIALISM

The white man in Africa, and particularly in the colonial territories, assumes a superiority over the black man. "The Color bar stands at different heights in different parts of Africa, ranging from implicit attitudes in some regions to highly legal barriers in others" (1). It is not strange, therefore, that the Conference condemned the practice of racial discrimination and segregation as evil and inhuman and contrary to the basic principles of human rights. The Conference asserted that continued implementation of segregation and the color bar would endanger peace and security in the world since it usually leads to bloodshed and strife.

The Conference condemned racial discrimination not only in Africa, particularly in the Union of South Africa, in Kenya and in the Central African Federation, i.e. Rhodesia and Nyasaland, but also in all its shapes all over the world.

Moreover, the Conference appealed to religious bodies and spiritual leaders the world over to support the efforts directed at eradicating racialism and segregation. It called upon all members of the United Nations and all peoples of the world to intensify their efforts in combating and eradicating this degrading injustice; for in doing so, they would be respecting the resolutions passed by the United Nations and the Bandung Conference condemning this inhuman practice. Finally, the Conference called upon the participating countries to eradicate any traces of racial discrimination in their respective countries.

---

(1) Isaacs and Ross: *op. cit.*, p. 24.

### III.—THE QUESTION OF ALGERIA

The war in Algeria is a fact recorded on the United Nations' records<sup>(1)</sup>. The Conference expressed not only the opinion of the African peoples but also world public opinion when it manifested its concern over the continuation of war in Algeria. In order to familiarize itself with the situation and developments in Algeria, the Conference agreed to hear a representative of the National Liberation Front<sup>(2)</sup>. The Conference deplored the denial by France of the right of the Algerians to independence and self-determination. It also deplored the grave extent of hostilities and bloodshed resulting from the continuation of this war in Algeria. The deplored of the French stand on Algeria seemed to be the natural result of France's situation in overlooking the United Nations resolution of 1957, neglecting the various appeals urging a peaceful settlement in Algeria and rejecting the offer of good offices made by Morocco and Tunisia. The situation being as it is in Algeria, the Conference considered it to be a threat to international peace and security, particularly the security of Africa.

It is of significance to note that the Conference recognized the right of the Algerian People to independence and self-determination. It urged France to recognize this right, to put an end to the hostilities in Algeria to withdraw her troops from Algeria and to enter into immediate negotiations for a peaceful settlement with the Algerian National Liberation Front. The Conference also appealed to peace-loving nations to exert pressure on France to observe the principles of the Charter of the United Nations and to adopt a policy towards Algeria in conformity with these principles. Affirming its determination to render every possible help to the Algerian nationalists in their struggle for achieving their independence, the Conference also appealed to the allies of France to refrain from assisting France, either directly or indirectly, in her campaign against the Algerian nationalists.

---

(1) United Nations, General Assembly A/C. I/PV. 915, pp. 7-10; 915, p. 4, 920, pp. 8-10.

(2) This was not the first international conference where Algeria had an official observer. A representative of the Algerian National Front was admitted to the Bandung Conference in April 1955 as the observer of Algeria, Hassoins; *op. cit.*, p. 46;

*The New York Times*, April 28, 1958 (letter to the Editor, A. Chénedol).

## II.—THE FUTURE OF DEPENDENT TERRITORIES IN AFRICA

As mentioned earlier in this article, more than 60 per cent of the population of Africa falls under colonial rule and administration. That is why the future of these people and their territories was an important issue at the Conference of the Independent African States. The conferring countries, realizing the dangers of imperialism, considered it a threat to the security and independence of the African States and to world peace. They did not consider the problems and future of dependent territories in Africa an exclusive concern of the colonial Powers. On the contrary, it was stressed that these territories were the responsibility of all members of the United Nations and, in particular, the independent African States. They expressed their solidarity with Africans in other parts of the Continent which were still under colonial administration and recommended that the African Independent States should give all possible assistance to the dependent peoples of Africa in their struggle for independence and self-determination.

The assistance that the independent African States would render to the dependent territories would not only be to urge the colonial powers to take rapid steps to implement the provisions of the Charter of the United Nations and comply with the aspirations of the people for self-determination and independence, but would also include offers of facilities for training and educating the peoples of these dependent territories. The conferring States agreed that a definite date, should be set for the attainment of independence by each of the colonial territories. Meanwhile, colonial administration should refrain from repressing the dependent people and from applying arbitrary rules to them. Colonial powers should respect all human rights as provided for in the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights. That is why they should bring to an immediate end any form of discrimination in these territories.

It is of importance to note here that the First Conference of the Independent African States was convoked with the hope that it would contribute to promoting the interests and welfare of the peoples of Africa, whether independent or dependent.

April 15 of every year was designated to be "Africa Freedom Day" to commemorate that historic event—the Convocation of the First Conference of Independent African States.



their support and respect for its decisions and resolutions. Moreover, since all the independent African Countries had participated in the Bandung Conference<sup>(1)</sup>, it was not strange that the First Conference of African States declared its adherence to the principles enunciated in Bandung in 1955, which were the following<sup>(2)</sup>.

1. Respect for fundamental human rights and for the purposes and principles of the Charter of the United Nations.
2. Respect for the sovereignty and territorial integrity of all nations.
3. Recognition of the equality of all races and equality of all nations, large and small.
4. Abstention from intervention or interference in the internal affairs of another country.
5. Respect for the right of each nation to defend itself singly or collectively, in conformity with the Charter of the United Nations.
6. Abstention from the use of arrangements of collective defense to serve the particular interests of any of the Big Powers. Abstention by any country from exerting pressure on other countries.
7. Refraining from acts or threats of aggression or the use of force against the territorial integrity or political independence of any country.
8. Settlement of all international disputes by peaceful means, such as negotiation, conciliation, arbitration or judicial settlement as well as other peaceful means of the parties' own choice, in conformity with the Charter of the United Nations.
9. Promotion of mutual interests and cooperation.
10. Respect for justice and international obligations.

In addition, the African Countries also agreed that as long as a fundamental unity of outlook on foreign policy was preserved, the independent African States would be able to assert a distinctive African Personality. This meant that the participating countries would concert their efforts and voices in the various international forums for the preservation of world peace and implementation of international cooperation.

---

(1) Tunisia and Morocco, which had not achieved their independence at the time the Conference was held, were allowed the status of observers. Mohamed Abdel Khalik Hassouna: *The First Asian-African Conference at Bandung, Indonesia, Report Submitted to the League of Arab States*, 1955, p. 46.

(2) *Ibid.*, pp. 132-133.

proposals for the exchange of visiting missions, both governmental and non-governmental, was included on the agenda.

4. *International Peace*: Consideration of problems of international peace in view of and in conformity with the Charter of the United Nations and the principles of the first Asian-African Conference of 1955 at Bandung.

5. *Permanent Machinery*: In order to maintain the links forged at the Conference and to implement the decisions and resolutions, formation of a permanent administrative machinery was placed under consideration.

### *Resolution of the Conference*

The meetings of the Conference culminated in the issuing of the resolutions which the African States 'meeting at Accra had accepted. These resolutions amounted to eleven in number and pertained to the common problems of the independent African States. The following is an attempt to review these resolutions:

1. *Foreign Policy*: After reviewing the international scene and exchanging views on all aspects of foreign policy, the Conference deplored the division of the greater part of the world into two antagonistic camps. In other words, the Conference looked upon the bipolar system which has characterized world politics since the end of the Second World War as an unacceptable situation. This seems to be the reason why the Conference emphasized that a policy of non-alignment is needed for the African States. Closely related to the non-alignment of the independent African Countries is their co-operation with other countries from the two antagonistic blocs as long as such cooperation is in the interest of the African Countries and does not endanger their freedom.

In order to fulfill this objective the African States agreed to pursue a common foreign policy with a view to safeguarding their independence, sovereignty and territorial integrity. They also pledged to avoid any commitment to any action which might entangle them to the detriment of their interest and freedom.

It was natural, since the eight states meeting at Accra were members of the United Nations, that they declare their loyalty to its Charter and

## *The Purpose of the Conference*

The Conference aimed at achieving the following purposes:

1. to exchange views on the different matters of common interest.
2. to safeguard the independence and sovereignty of the African States.
3. to foster economic and cultural relations between the African States.
4. to plan the practical theme to liberate the African territories still under colonial rule.
5. to examine the dimensions of world peace and security and how to secure them.
6. to call upon the Big Powers to disarm.
7. to create an African personality in world affairs; and
8. to renew and reaffirm support to the purposes and principles of the United Nations and the Bandung Conference.

## *Subjects Considered in the Conference*

Keeping these purposes of the Conference in mind, a provisional agenda was prepared by the heads of the Missions of African States in London. This provisional agenda was placed under consideration at the first meeting of the Conference. The agenda comprised the following items:

1. *Foreign Policy*: Consideration of foreign policy with special reference to its aspect relating to the African continent. In addition to discussing the methods of safeguarding the sovereignty and integrity of independent African States this item of the agenda included the exchange of views on the future of the dependent territories in Africa, the Algerian problem, and the racial segregation problem.

2. *Economic Cooperation*: The examination of the possibilities and methods of promoting economic cooperation among the African States. This cooperation was based upon the exchange of technical, scientific and educational information. Special attention was given to agricultural and industrial planning and development.

3. *Cultural Relations*: In order to provide first-hand knowledge about the various African countries and to afford mutual appreciation of the respective cultures of these African States the formulation of

the independent sovereign countries in Africa: i.e. Ethiopia, Ghana, Liberia, Libya, Morocco, Sudan, Tunisia, and the United Arab Republic (1).

This composition of the Conference seems important. The non-self-governing population in Africa amounts to about 132,700,000 out of the total population which is approximately 220,000,000. The absence of representation of the colonial territories in Africa would indicate that more than 60 per cent of the population of Africa who fall under colonial rule were not represented in this Conference. The exclusion of the nationalist spokesmen of colonial territories was regretted by the participating countries. Expressing this regret, the Prime Minister of Ghana, Kwame Nkrumah, stressed that it "underlines the urgency of freeing this continent of foreign domination" (2). However, representatives of Algerian and Cameroonian nationalist groups did attend the Conference. For the sake of protocol they had obtained accreditation as advisers to the Delegations of the United Arab Republic and Tunisia (3).

The absence of the Union of South Africa from the Conference is notable. An invitation to attend the Conference was extended to the Union of South Africa but was turned down. The factors that led to this situation were the expectation that the Conference would tackle the problem of the color bar and racial segregation.

Five of the countries represented in the Conference—Libya, Morocco, Tunisia, Sudan and U.A.R.—are Moslem Arab. Three of them, Libya, Sudan and U.A.R. are members in the League of Arab States. With the exception of Sudan, they are all located in the northern tier which faces Europe across the Mediterranean. The remaining three countries, Ethiopia, Ghana and Liberia, belong to the Christian and pagan hinterland separated from the Arab area by the Sahara. These facts are convincing evidence that Europeans should abandon their stereotyped concept of "the two Africas—Mediterranean and tropical, Arab and Negro, Moslem and Missionary—as separate components" (4). The Sahara no longer separates the African people who have chosen to concert their efforts and politics.

---

(1) The Egyptian region of the United Arab Republic is located in northeast Africa.

(2) *The New York Times*, April 15, 1958.

(3) *The New York Times*, April 15, 1958.

(4) *The New Statesman and Nation*, April 26, 1958, p. 531.

since the end of World War II. The Deputy Assistant Secretary for African Affairs in the American Department of State emphasized that "Every State in Africa today was deeply affected by, if not actually conceived in, the aftermath of World War II". Moreover, he considered that "the sweep of large sections of Asia toward nationalism, the development of the cold war between the Soviet bloc and the Western World, the rise of the United Nations, and a new emphasis on inter-national collaboration in a truly mutual sense, as well as the peculiar economic problems of our era"<sup>(1)</sup> have been decisive in bringing African nationalism to its present stage.

The importance of the Conference originates in the fact that it is a challenge to European imperialism in Africa. This continent is the last stronghold of the European Empire, and the colonial powers seem determined to hold on in Africa for as long as they can<sup>(2)</sup>. There is no better proof of that intention than the British actions against the nationalist Mau Mau in Kenya and those of France against the nationalists in Algeria.

The importance of Africa in international affairs is due not only to its prime strategic position, but also because of its vast store of strategic raw materials. The approximate amounts of these materials produced by Africa today are about 20 per cent of the world's copper and tin, nearly 25 per cent of its manganese, more than 50 per cent of its gold, about 70 per cent of the palm oil, 75 per cent of sisal, 80 per cent of cobalt, 98 per cent of industrial diamonds, 99 per cent of columbium and 100 per cent of pyrethrum. Moreover, uranium is mined in major quantities<sup>(3)</sup>.

### *The Composition of the Conference*

The Conference of Independent African States was held in Accra, the capital of Ghana, the newest independent African State, from April 15 to 22, 1958. The attendance at the Conference was confined to

---

(1) Joseph Palmer II: "African Nationalism", *Department of State Bulletin*, Vol. XXXVIII, No. 986, May 19, 1958, p. 824.

(2) Harold E. Isaac and Emory Ross: *Africa: New Crisis in the Making*. p. 5, (Headline Series, 1952).

(3) *Ibid.*, pp. 12-14.

## THE FIRST CONFERENCE OF INDEPENDENT AFRICAN STATES: THE ACCRA CONFERENCE

BY

MOHAMED FATHALLA EL KHATIB, *Ph.D.*

*Lecturer of Political Science, Department of Political Science*

*April, 15-22, 1958(\*)*

The third week of April 1958 marks a significant turning point in the history of the Continent of Africa. For it was the first time that representatives of the eight sovereign African States had met in a conference with the main objective of asserting the "*African Personality*".

The Pan-African idea is not new; it goes back at least to the First World War and the Paris Conference of 1919. Because of the colonial policies exerted upon the Continent of Africa and its people it had been rather difficult to bring the African countries at one table to discuss their problems and to concert their efforts. During the celebrations of the independence of Ghana in March 1947, discussions between the Prime Minister of Ghana and the heads of the delegations of the African States revealed that the independent African States shared enough in common—whether through experience or problems—to allow for the creation of an inter-African group within the wider framework of Bandung.

The importance of the Accra Conference is obvious since that Conference asserted the nationalist inclinations of the African peoples. African nationalism has been an expected force in international affairs

---

(\*) This paper is based upon the *Declarations and Resolutions of the First Conference of Independent African States* circulated by the Ghana Mission to the UN and upon the report to the Asian-African Group at the United Nations on May 7, 1958 by Ambassador Daniel A. Chapman, the Permanent Representative of Ghana to the United Nations.

importers should follow that of domestic producers. Hence, inventory adjustments of foreign materials are independent of inventory adjustments of domestic materials.

The effect of these changes in inventories of foreign materials on imports is a direct one: an increase (decrease) in inventories leads to an increase (decrease) in imports by an equal amount. Hence, there is always a positive relation between the two variables.

The conclusion which can be derived from this analysis is very simple. For countries completely dependent on foreign materials, there is always a direct positive relation between the changes in inventories of industrial materials and imports. For countries which produce domestic materials competing with foreign materials, there is a derived relation between the adjustments of inventories of domestic materials and imports. This relation depends on the speculative pattern of inventory adjustments.

The primary disturbing factor is the autonomous change in domestic production of import-competing materials. In the absence of inventory adjustments, this factor exercises its full effect on imports. On the other hand, if inventory adjustments are perfect, the effect of this factor on imports will be nil. Deficient inventory adjustments have a stabilising effect on imports, since they partially nullify the disturbing effect of the autonomous changes in domestic production of domestic import-competing materials. On the other hand, excessive and perverse adjustments have destabilising effects on imports, since they tend to aggravate the disturbing effect of the changes in domestic production of import-competing materials.

ments of domestic import-competing materials. Using this expression, the following relations can be conceived :

1. In the absence of inventories, (b) will be zero, and (w) will be (- 1).

2. In the case of perfect inventory adjustments, (b) will be unity and (w) will be zero.

3. In the case of deficient inventory adjustments, (b) will be positive and less than unity, and (w) will be negative and less than unity.

4. In the case of excessive inventory adjustments, (b) will be positive and higher than unity; and (w) will be positive and takes the value of the deviation of (b) from unity.

5. In the case of preverse inventory adjustments, (b) will be negative taking any value; and (w) will be negative and higher than unity.

In this model, the autonomous changes in inventories of foreign materials are treated as the residuals of imports which are not explained by domestic consumption of importable materials and domestic production of import-competing materials. They are also the residuals of the changes in inventories of importable materials which are not explained by the same variables. This follows from the hypothesis that the changes in imports explained by these variables are identical with the changes in industrial consumption of foreign materials: the induced changes in industrial consumption being determined by the changes in total consumption of importable materials; and the autonomous changes being determined by the changes in domestic production of import-competing materials.

~~like~~ The significance of this treatment is that the changes in inventories of foreign materials are independent of both the industrial consumption of foreign materials and the changes in inventories of domestic materials. This follows from the autonomous nature of inventory adjustments. Changes in inventories of domestic materials are assumed to be determined primarily by the inconsistency of production and consumption plans. Similarly, the changes in inventories of foreign materials are assumed to be determined primarily by the inconsistency of import and consumption plans. There is no reason to assume that the behaviour of



Substituting (4.1), (4.2), and (5), into (3), we get:

$$V = a C + b P + V_{af} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (6)$$

From (6) and (1) it follows that

$$U = V_{af} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (7)$$

That is, the changes in inventories which are not explained by the changes in consumption of importable materials (domestic and foreign) and by the changes in domestic production of import-competing materials, are identical with the autonomous changes in inventories of foreign materials. The validity of this proposition depends on the stability of the patterns of behaviour of manufacturers consuming the domestic and foreign material and of the patterns of behaviour of holders of inventories of domestic materials.

From equation (6), the explanatory equation of the changes in imports (M) can be easily derived by using the identity:

$$M + P = C + V \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (8)$$

where (M + P) is the supply side, and (C + V) is the demand side.

Substituting (6) into (8), we get:

$$M = (1 + a) C + (b - 1) P + V_{af} \quad . \quad . \quad . \quad (9)$$

Denoting the import-consumption coefficient by (e), and the import-production coefficient by (w), we get the following result:

$$e - a = 1 \quad \text{and} \quad b - w = 1$$

That is, the difference between the import-consumption and the inventory-consumption coefficients should be equal to unity; and the difference between the inventory-production and the import-production coefficients should also be equal to unity.

The second condition is the relevant one, since it governs the relation between autonomous changes in industrial demand for imports and autonomous inventory adjustments. In other words, it is the expression of the indirect relation between imports and inventory adjust-

The changes in inventories can be split into two parts: the changes in inventories of domestic materials ( $V_h$ ) and the changes in inventories of foreign materials ( $V_f$ ):

$$\mathbf{V} = \mathbf{V}_h + \mathbf{V}_f \quad (2)$$

For each of these parts, there are two types of variation: the changes induced by changes in consumption, and the autonomous changes. The changes in inventories are, accordingly, composed as follows

$$V = V_{ib} + V_{ab} + V_{if} + V_{af} \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (3)$$

where:

$V_{i,h}$ : The changes in inventories of domestic materials induced by the changes in consumption of domestic materials.

$V_{-1}$ : The autonomous changes in inventories of domestic materials.

$V_{i,f}$ : The changes in inventories of foreign materials induced by the changes in consumption of foreign materials.

$V_{\text{f}}$ : The autonomous changes in inventories of foreign materials.

Assuming that the inventory-consumption coefficient is the same for both domestic and foreign materials, we get the following explanatory equations of the induced changes in inventories of domestic materials and the induced changes in inventories of foreign materials:

$$V_{ib} = a C_b \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (4.1)$$

[illegible]

where:  $C_n$  : The consumption of domestic materials.

$C_f$  : The consumption of foreign materials

Using the assumption made in this model that the autonomous changes in inventories of domestic materials are explained by the autonomous changes in domestic production, the explanatory equation for the autonomous changes in inventories of domestic materials is:

$$V_{\text{ph}} = b P \quad (5)$$

case of perverse inventory adjustments, there will be a positive (negative) relation between the autonomous changes in industrial demand for imports and the excess demand (supply), and the change in imports will be greater than the disequilibrium between supply and demand. There will also be a positive (negative) relation between the autonomous changes in inventories and the excess demand (supply).

The essence of this approach is that there is no direct relation between the autonomous changes in imports and the autonomous changes in inventories of importable materials produced at home. Both variables are determined by the disequilibrium between industrial consumption of importable materials (domestic and foreign) and domestic production of import-competing materials. The sum of the autonomous changes in industrial demand for imports and the autonomous changes in inventories (with the sign reversed) is equal to the disequilibrium between consumption and production. That is to say, the disequilibrium is wiped out by adjusting both imports and inventories of domestic import-competing materials.

It may be convenient to express the argument in the form of linear equations. The basic relation in this model is that between inventories on one hand, and consumption and production on the other. This relation can be expressed as follows:

$$V = a C + b P + U \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (1)$$

where:

$V$  : The changes in inventories of importable materials (domestic and foreign).

$C$  : The changes in consumption of importable materials (domestic and foreign).

$P$  : The changes in domestic production of import competing materials.

$a$  : The inventory-consumption coefficient.

$b$  : The inventory-production coefficient.

$U$  : The residuals which are not explained by the changes in consumption and production.

autonomous changes in inventories and the excess supply (demand), and the changes in inventories will be just equal to the disequilibrium between supply and demand.

## 2. The case of deficient inventory adjustments :

If inventory-holders correctly foresee the direction of the excess supply (demand), but underestimate its magnitude, they will wipe out only a part of the disequilibrium. As a result, domestic prices of importable materials will tend to fall (rise) in the case of excess supply (demand) ; and there will be an inducement to reduce (raise) the industrial demand for imports. Thus, in the case of deficient inventory adjustments, there will be a negative (positive) relation between the autonomous changes in industrial demand for imports and the excess supply (demand) of importable materials. The changes in imports will be less than the gap between supply and demand. But there will be a positive (negative) relation between the autonomous changes in inventories and the excess supply (demand) for importable materials, and the change in inventories will be less than the gap between supply and demand.

## 3. The case of excessive inventory adjustments :

If inventory-holders foresee the direction of the excess supply (demand), but overestimate its magnitude, they will take up (fill in) more than the excess supply (demand). As a result, domestic prices will tend to rise (fall) in the case of excess supply (demand); and there will be an inducement to increase (reduce) the industrial demand for imports. Hence, in the case of excessive inventory adjustments, there will be a positive (negative) relation between the autonomous changes in the industrial demand for imports and the excess supply (demand). There will also be a positive (negative) relation between the autonomous changes in inventories and the excess supply (demand); but the change in inventories will be greater than the disequilibrium between supply and demand.

## 4. The case of perverse inventory adjustments :

If inventory-holders miscalculate the direction of the excess supply (demand), they will step in the market as buyers (sellers) when there is excess demand (supply). As a result, domestic prices will rise (fall) in the case of excess demand (supply) ; and there will be an inducement to increase (decrease) the industrial demand for imports. Hence, in the

The behaviour of inventory-holders in competitive markets is not, however, unique. Following Prof. J. E. Meade (<sup>1</sup>), four degrees of speculative behaviour can be distinguished:

1. Perfect speculation: *i.e.*, speculation based on perfect expectations about the future forces influencing the market;

2. Deficient speculation: *i.e.*, speculation in the same direction as perfect speculation, but on a smaller scale;

3. Excessive speculation: *i.e.*, speculation in the same direction as perfect speculation, but on a larger scale;

4. Perverse speculation: *i.e.*, speculation in the opposite direction from that which would have occurred if speculation were perfect.

This classification is helpful for understanding the role of speculative inventory adjustments in the determination of autonomous changes in the demand for imports.

It has already been argued that the autonomous changes in industrial demand for imports depend on two factors:

1. The disequilibrium between domestic production and consumption of importable materials; and

2. The extent to which inventory-holders are ready to wipe out the disequilibrium between supply and demand of domestic materials.

Using Meade's classification, it is possible to conceive the following cases:

1. The case of perfect inventory adjustments:

If inventory-holders perfectly foresee both the direction and the magnitude of the excess supply (demand), they will step in the market to wipe out the disequilibrium. This pattern has a stabilising effect on domestic prices of importable materials; and there will be no inducement to adjust the industrial demand for imports. Hence, in this case of perfect inventory adjustments, there is no relation between autonomous changes in the industrial demand for imports and the excess supply (demand); but there will be a positive (negative) relation between the

---

(<sup>1</sup>) J. E. Meade: Degrees of Competitive Speculation: *Review of Economic Studies*, Vol. 17, No. 3, 1950.

for domestic (foreign) materials in industrial input causes an upward (downward) shift in the industrial demand for imports.

The first requirement can be disposed of, without causing any harm to the main argument, by dealing directly with industrial consumption of importable (foreign and domestic) materials. The second requirement, on the other hand, is inconsistent with the assumption that internationally-traded materials are capable of substitution. This assumption involves the instability of the relation between imports and industrial consumption of importable materials. Hence, it is through the substitution between domestic and foreign materials, that inventory adjustments of domestic import-competing materials exercise their effect on the industrial demand for imports.

This conclusion invites the theory of substitution to take its share in the argument. It is a familiar proposition that the substitution between domestic and foreign materials is the outcome of changes in relative prices, provided that both types of commodity are homogeneous. The price effect is sometimes implied in the relation between domestic production of import-competing products and imports. An autonomous change in domestic production, due to the inconsistency of production and consumption plans, causes a disequilibrium in the market: an excess supply if there is excess production, and excess demand if there is deficient production. In the absence of changes in inventories, the excess demand (supply) will raise (lower) domestic prices relative to foreign prices. This change in relative prices will induce an upward (downward) adjustment of imports to wipe out the disequilibrium in the market. As a result of this adjustment, domestic (foreign) materials will be substituted by foreign (domestic) materials. Hence, in the absence of inventories, the disequilibrium is wiped out partly by the adjustment of prices, and partly by the adjustment of imports.

The existence of inventories of domestic materials introduces a new factor in the process of adjustment. If inventory-holders are willing to change their stocks in response to the disequilibrium between supply and demand, the adjustment of imports will be influenced by the behaviour of inventory-holders, through the effect of inventory adjustments on domestic prices.

an explanation of the probable relation between inventory adjustments of industrial materials and imports.

To fill the gap, an attempt will be made to build up a simplified model, on the basis of the following assumptions:

1. Domestic and foreign materials are mutually substitutable;
2. Inventory adjustments of internationally-traded materials are speculative.

The income theory of international trade gives the proposition that variations in imports are induced by variations in domestic physical product, under the assumption that the import-income relation is stable. If this assumption is satisfied, induced imports of foreign materials will be identical with the variations in industrial consumption, and changes in transactions inventories, of foreign materials. It follows that:

1. Autonomous changes in imports, i.e., import residuals which are not explained by changes in domestic physical output, are identical with changes in inventories of foreign materials; and
2. Changes in inventories of domestic import-competing materials have no effect on imports.

The validity of these propositions depends on two conditions implicit in the stability of the import-income relationship:

1. There are no changes in the composition of the production of domestic physical output; and
2. There is no substitution between foreign and domestic materials in industrial output.

The first requirement is based on the fact that different industries are not equally dependent on foreign materials. That is, the import—output coefficients are not uniform for all industries. Hence, a shift towards the products embodying relatively [high (low) proportions of foreign materials causes an upward (downward) shift in the industrial demand for imports.

The second requirement applies to supplementary imports which compete with domestic production. The substitution of foreign (domestic)

# **THE RELATION BETWEEN INVENTORY ADJUSTMENTS OF INDUSTRIAL MATERIALS AND IMPORTS**

BY

**Dr. AHMED HOSNY AHMED**

*M.A. with Distinction; Ph.D.*

*Lecturer in Economics, Faculty of Commerce, Cairo University*

---

The experience of the postwar period has emphasized the importance of inventory adjustments of internationally-traded industrial materials in the industrial countries, especially in the United States, as the major source of international disequilibrium. By their nature, these adjustments are reversible, i.e., the phase of accumulation is followed by a phase of liquidation. Thus, the disturbances in the balances of payments of both the importing and exporting countries can be safely diagnosed as temporary disequilibria requiring compensatory financing.

There are two aspects of the relation between inventory adjustments of importable industrial materials and imports:

1. The direct effect of the changes in inventories of foreign materials and imports.
2. The indirect effect of the changes in inventories of domestic import-competing materials on the industrial demand for imports.

Though inventory adjustments are not completely independent of changes in effective demand, it is necessary to distinguish between the two phenomena. This distinction is justified by the fact that inventory adjustments are determined, not only by changes in national income and effective demand, but also by two other factors: the expectations about future changes in demand and prices, and the inconsistency of production plans. These two factors are not allowed for in the existing theory of international trade. Hence, this theory does not help to give



level. Whenever they find it convenient to shift from bank shares into other kinds of shares, they will suffer a certain loss in making this shift.

## VI

I hope it has become now clear, that Kessel's thesis about the lower profitability of banks in times of war inflation is well corroborated by evidence from English experience. Profits earned by the Big Five fell continuously from £m. 8529 in 1935 to £m. 8307 in 1939 and still to £m. 8003 in 1944. But the point of difference arises whenever one tries to explain this phenomenon of comparatively lower profits. The point of view that I attempted to put forward in this article is that the debtor-creditor hypothesis as an explanation of the inferior position of banks in earning income during war-inflation periods does not apply. Banks do not lend their own capital. They create means of payments. Therefore they differ from ordinary creditors who lend their own capital, in the sense that they have not the choice of shifting the resources they create into concrete wealth. The only kind of concrete wealth in which they can invest their money is their portfolio of securities; but even the bulk of banks' investments is constituted of government securities the prices of which do not follow the general trend of price levels. Banks' buildings do not constitute more than 1% of total assets. The stock-in Trade of banks is monetary values, which do not change with changes in value of money. It is for this reason, that banks do not lose because of their creditor position in times of inflation. The only difficulty they usually face is that they cannot earn profits on the same scale earned by other businesses. This is due to the fact that war-time monetary policy prescribes the adoption of an easy money policy, with interest rates at the lowest possible level to ease the burden of government debts and to smoothe the working of the economy. Banks become mainly the best customers for government debt scrips. They have to undertake the business of creating credit for government use.

Losses might be incurred, because of inflation. They are not born however by banks as such, but by bank shareholders.

As regards banks, the case is different. They have not this option of turning money into real wealth and vice versa. Their stock in trade is money itself. They have no other standard but money to compare money with. Whatever happens to the value of money, their profits depend on the scale of preference, according to which they distribute their assets on the various items of monetary values, in which they invest their funds. Keeping the problem of liquidity in the back of their minds, and trying to strengthen their different lines of defence, they prefer no doubt to invest the greater amount of their funds, which the safeguarding of liquidity will allow in the form of loans and advances to customers. In times of inflationary war finance, experience proved that such a desire on the part of banks to expand their loans to customers, might not be realised, because of the reasons already referred to.

The following figures show the proportional decline in the ratio of advances to deposits, despite the increase in the size of deposits of the big five banks in England between the years 1935 and 1944:

	1935	1939	1944
	in millions of pounds		
Deposits	1872	2092	3908
Advances	706	861	648
Ratio of adv. to deposits	37%	41%	14%

## V

If banks as such do not lose from their creditor position, who are then the losers? Obviously, they are the shareholders. They lose on two counts: 1.—as being income receivers, whose incomes did not rise, by a rate commensurate with the rate by which the price level in general tended to rise. Their comparative position as regards that of shareholders of industrial or trading concerns is no doubt inferior. In this respect they suffer the consequences of the peculiar position of banks during inflation times; especially whenever inflation is caused by war conditions. 2.—as being wealth owners, on account of the disproportionate rise in the market price of the securities they hold. The prices of bank shares, reflecting the moderate profits earned by banks, do not usually rise in the same proportion as that of the general price

## IV

It is now clear that the causes that depress the level of profits earned by banks during inflation times, are not due to the fact that they are creditors. The loss of other creditors whenever the general level of prices rises is accounted for, by the fact that creditors in general have two alternatives, for keeping their wealth. They can keep their wealth in assets, the monetary value of which is liable to change with changes in price levels, such as equity shares, land, buildings and other goods inventories; or they can keep their wealth in any monetary asset, varying from deposit balances kept with banks, to debts in the form of bonds, debentures or other kinds of future maturities.

This option open to creditors other than banks between wealth in the form of real goods and wealth in the form of monetary assets, the money value of which is always constant or nearly so, leads no doubt to the appreciation of their wealth in monetary values, during depression; and to the depreciation of their wealth in monetary values during inflations. Because of the freedom they enjoy in distributing their wealth between real assets and monetary assets, and on account of the feasibility of shifting their assets from one form to the other, they have to bear the brunt of their unsound judgment, whenever they fail to forecast the future development of the economic conditions in the correct way. Money, for the general run of creditors is nothing else than a command of general purchasing power. Creditors should always keep a very close watch on the changes that might occur in the value of money. They consider money a transitory form of keeping wealth. Their ultimate aim is to exercise this freedom of shift from money to real goods and vice versa, whenever they find this shift profitable. It is because this freedom is not always perfect, on account of the time duration of some debts and the difficulty of putting an end to the debt contract, that creditors lose during inflation. An instance of such debt contracts is mortgages on real estate. In such cases, creditors find that the real value of their capital has gone down. With the same capital sum repaid, businesses which deal in mortgages on real estate; will find themselves in a very bad situation. The same mortgage will require in times of inflation a bigger sum of money. Their business turnover will tend to decline.

assets is about the same, and the sole net addition arise from the new asset, Treasury Deposit Receipts which yields a rate of  $1\frac{1}{8}$  per cent per annum. Against this must be set the interest outgoings on new deposits and the fact that the banks are earning less from ancillary services, in connection more especially with international trade, while their expenses have been largely increased on account of staff, special war-time security arrangements for the benefit of customers, war damage and other maintenance items".

If we discount Mr. Christopherson's opinion about the inability of banks to create deposits beyond the money resources that should be available to meet customers' needs for ready money, as being a revival of an old debate, which ended long ago, with a conviction to the contrary, and if we consider that the process of credit creation is practically "costless" on the grounds, I have already discussed; it will be obvious that banks during war-time face a queer situation which make for a lower degree of profitability than that, enjoyed by other kinds of businesses.

The factors that make for this lower degree of profitability during war inflation are:

1. Contraction of advances on account of the ample profits earned by other kinds of business; part of which are used whenever the need arises to finance expansion in productive capacity and business transactions in general. This practice of ploughing in profits is usually termed auto-financing.

2. The very low interest rates earned on government investments.

3. The increase in costs which is due to the rise in the salaries and wages of banks' employees; which fact was noted by Mr. Kessel in his article<sup>(1)</sup>.

Such low profits earned by banks, in comparison with profits earned by other business, are due to the peculiar circumstances of war finance. The most important factors contributing to this result, are the extremely low rates of interest prevailing for short-period loans and the non-expansion of loans to business on account of their reliance on their own resources.

---

(1) *Op. cit.*, p. 131, where he mentions that 50% of bank costs excluding taxes was composed of wages and salaries.

If I went into some length, in the above section to reiterate certain well-known features of banking practices, it was only for the sake of recalling the fact that credit creation costs practically nothing. One could picture a situation, where government could take matters into its own hands and create the purchasing power it needs, without resort to the banking system; and therefore without need to base credit creation on the issue of government treasury bills or other securities, carrying some rate of interest. War conditions are so exceptional, that exceptional measures might not be out of place.

Bankers however are prompt to deny this costlessness of credit, as they were prone sometime ago to deny that they could create "money" in the form of deposits out of the trust and confidence that the community hold in their good handling of the money business. The battle-cry sounded by the late Dr. Walter Leaf in defence of banks and in emphasizing the fact that they cannot lend to borrowers more than the money deposited with them by customers is well remembered. The tradition persists. The chairman of the Midland bank, Mr. Christopherson mentioned in his report for the year ending December 1944 the following statement:

"One still hears it said, for instance, that the war-time increase in deposits represents "costless credit" or funds, which apart from the cash retained to meet customers' day-to-day requirements, the banks have been able to utilise to their own profit, without any countervailing outlay. This is far from the truth. The new deposits differ not one whit from the old, in that they are debts from the banks to their customers, to whom the bank is responsible, for the immediate availability of the money... It is a mistake moreover, to suppose that the increased deposits involve the banks in no additional charge for interest. Over the whole mass of bank deposits, whether on deposit or current account, the average rate of interest allowed, to judge from one own experience, has declined less, since the inception of the cheap money policy in 1932, than has the average rate charged on the total of bank advances.

Since the outbreak of war, the volume of advances has declined substantially and the resultant diminution in earnings has been no more than offset, by the additional income from enlarged holdings of investment. The income from the other pre-war items among the earning

will lead in its turn, to an increase in the deposits created by banks, either through expansion of loans or expansion of investments. But if part of the government securities were handed by the banking department of the central bank to the issue department, an increase in the legal-tender money will occur, and the increase in the amount of bank-notes issued will find again its way, to replenish the tills of deposit banks. This increase in cash reserve will end in increasing the deposits created by the banking system in general. It is a well-known fact that bank deposits are usually so many times the cash reserve. It is clear therefore that on account of this practice followed by banks, on the basis of their past experience, they can manufacture "money" in amounts which are multiples of their cash reserves. They manufacture this money in the form of deposits and tender it either to borrowers or to sellers of securities in the stock Exchange, whichever circumstances might allow. If they find borrowers who are ready to contract enough loans to absorb their "production capacity" of creating credit, they will not hesitate to grant them the loans they want, so long as the required conditions of safety and good standing of borrowers are met. If borrowers do not step readily to utilise the "productive capacity" of the banks in creating deposits, banks will have to resort to increase their investments; i.e. to increase their holding of securities, in order not to leave unutilised, opportunities open for them to increase their gross profits.

### III

Now, this process of credit creation is practically costless, if we neglect the very trivial costs of keeping the staff who undertake the book transactions and entries, that the expansion of credit leads to. But the income that such an expansion of credit will generate, should be substantial in comparison with costs, especially if credit-creation is directed towards satisfying the needs of business for loans and advances. If the credit is created and then used in buying government securities, profits might still be earned, though on a lower scale, on account of the very low rate of interest earned by government securities in war-time. The cheap money policy which was considered a most important innovation in financial management, during world-war II, led to the fixing of the Bank Rate at the lowest possible level, in order to avoid the exonerous burdens of the extension of war-bonds, which were launched by government, under the exigency of war conditions.

which deal in things other than money. To ascribe the comparatively unfavourable situation of banks as regards the degree of their profitability during inflations, to the fact that they are creditors, would be nothing else than stretching the application of the debtor-creditor hypothesis, beyond its true domain.

## II

A striking feature that distinguishes banks from other creditors, whether they are business firms or individuals is that banks hold in their hands the power to create credit. Every advance they grant to their customers, will lead to the creation of an equal amount of deposits. Deposits are commands of purchasing power and they constitute the greater part of the money stock, on which modern communities rely to carry out their business. The higher the cash reserves they own, either in the form of legal-tender money kept in their tills, or in the form of deposit balances kept with the Central bank, the greater is the opportunity open to them, to expand either the loans they grant to their business clientèles, or to increase their investments, in the form of securities kept in their portfolios. The amount of the cash reserves, owned by banks, and on which the size of their deposit creation depends, is usually determined by the policy adopted by the central bank. The policy of monetary expansion or monetary contraction on which the Central Bank decides, is the outcome of its own thinking as regards what best should be done in view of the general trend of economic activity; or it might be a policy based on complete understanding and thorough deliberation, between the Bank and the Treasury. Deposit banks have to follow suit the main outlines of the credit policy drawn by the Central Bank.

In times of war inflation, the government has to resort to borrowing to finance war operations. The easiest path usually followed by the government is to lean on the banking system in general, and the central bank in particular, to provide her with the purchasing power she needs. The process of credit creation for government account usually goes in as follows: the central bank increases its stock of newly issued treasury bills and other government securities, against, an equal amount of government deposits created. These government deposits with the central bank will find their way into bank deposits with the central bank. Increase in bank deposits means increase in their cash reserve, which

## **SOME PACULIARITIES OF THE BANKING BUSINESS DURING INFLATION**

**BY**

**Prof. WAHIB MESIHA**

---

### **I**

In an article published in the *American Economic Review* in March 1956<sup>(1)</sup>, Mr. Kessel submitted the view, that the investigations of Bresciani-Turroni, Graham and others concerning particular inflations led to the following results:

1. Banks as a class invariably lose during inflation (the real value of bank stocks seems to have gone down in every inflation studied).

2. Stock price indexes at best rise only about as much as the general level of prices and usually no as much<sup>(2)</sup>.

The object of this paper is to show that the debtor-creditor hypothesis which suggests that inflation ought to be unprofitable for large creditors, does not apply to banks, in particular; for the very apparent reason, that banks deal in credit, i.e. in monetary values; while other kinds of business deal in goods and services, the monetary values of which, fluctuate in an opposite direction to fluctuations in the value of money. In times of inflation, the value of money in terms of itself remains constant; but values of other goods and services in terms of money, are liable to change. It is this difference, between money as such and other goods and services the values of which are measured in money, which dictates the necessity of looking on the position of banks, during inflation times, in a different way from that of other businesses

---

<sup>(1)</sup> Reuben A. Kessel : *Inflation—Caused Wealth Redistribution : A test of a hypothesis.*

<sup>(2)</sup> *American Economic Review*, March 1956 p. 130.



market. Products within these two categories would also fit better into cooperative advertising campaigns if they were, beside other factors, considered either semi-luxury or luxury farm products. Demand curves tend usually to be in a particular market less inelastic, elastic or more elastic for semiluxuries and luxuries than are demand curves for staples and necessities. This means that advertising would be most likely, if convincing, more favorably effective with products from the former group than with those from the latter.

Farmers' cooperatives should also in their advertising activities organize production and marketing aspects of the products advertised in particular. The advertisability of agricultural products should be decided upon as cautiously as possible and attention should be focused in general upon requisities for the success of cooperative campaigns and in particular upon the numerous peculiarities most pertinent to the advertising associations, products advertised and to both potential consumers and potential markets.

### Summary

Cooperative advertising of some Egyptian agricultural products may effectively fit into the circumstances of the concerned Egyptian farmers. Factors related to cooperative associations, to product or products advertised and to the method or methods of advertising used seem to rank among the most important factors determining degrees of success accomplished through the farmers' cooperatives' advertising campaigns. These remarkable factors have been briefly discussed above and it has also become obvious that farmers' cooperatives in Egypt can play under certain conditions an important role in the field of agricultural advertising. It is advisable to start our first disciplined advertising attempts through the agrarian reform cooperatives due to certain operational and organizational features which characterise those associations at the present time. Farmers' cooperatives outside the reform areas, which are non-agrarian reform associations, are believed to be somewhat handicapped by some undefined factors. These cooperatives may, therefore, be partially dependable in advertising performance for farmers at present.

which are connected with cooperative advertising could be either avoided or overcome, additional numerous factors would shape up the requisities for a successful cooperative campaign (1). On the whole there should be specific well defined and needed objective, a carefully predetermined plan of action, assured adequate financial support and a coordination of all forces to reach the objective desired. Other favorable surrounding circumstances related to the campaigns should also be present. Proper preliminary work will determine to a great extent the success or the failure of the whole advertising campaign. Once preliminaries are properly worked out, advertising should be carried on according to method or methods recommended and through the medium or media selected.

### **Cooperative Advertising in Egyptian Agriculture**

The cooperative form of business is ordinarily better suited to the advertising of some Egyptian farm products than are other forms of business organizations. Marketing cooperatives would properly handle the advertising activities through specialized and large scale organizations. The agrarian reform cooperatives would possibly deserve priority of consideration in this connection over other cooperatives in the country. The former are usually operated at present through a rather close supervision and also certain organizational features have been temporarily imposed. Because of these partly planned activities it seems rather advisable to start our first disciplined attempts to advertise some of our farm products through agrarian reform cooperative associations. On the other hand, due to certain deep rooted operational inefficiency the non-agrarian reform cooperatives could be slightly dependable in this respect.

With regard to the advertisability of farm products, the Egyptian farm products would fall in four distinct categories. These are grain, fiber and other field crops; livestock, poultry and insect products; fruits and vegetables and finally these new farm products that may come out. Farmers' cooperatives should concern themselves in the beginning with the advertising of raw or non-processed farm products suitable to advertising and also the new products that need to be introduced to the

---

(1) Problems of this sort are mainly related to cooperative spirit, members' interest, adequate funds and proper planning.

Cooperative advertising may be reasonably successful if, beside other things, it is carried out through specialized large scale cooperative sales associations which should be properly formed and organized. In many instances the American growers have obtained through similar associations direct benefits from advertising their products<sup>(1)</sup>. This is another way of saying that a general type medium or small scale marketing cooperative association would most likely be less capable and less successful in its agricultural advertising for the benefits of its members. Better advantages would be obtained by the farmer-members if their cooperative had specialized in a single commodity sale or in the sale of a few related commodities. A cooperative of this type would be operated more efficiently and would serve better the interest of its members if it covered an area as wide as it economically could.

The characteristics of the nature, production and marketing of the product or the products advertised can be considered as an important factor contributing to the success or to the failure of the cooperative advertising activities. Manufactured, or processed, farm products may not need to be advertised by their growers since manufacturers would probably make a better use of advertising these products than their primary producers<sup>(2)</sup>. This means that farmers' cooperative advertising would include for the most part the non-processed farm products that need and which would fit into advertising campaigns. Advertising seems also more adapted to consumers' products of high quality and rigid grading beside the concentration of their area of production and the presence of some production and marketing monopoly advantages. Advertising is also more profitable with mobilized capital and protected production<sup>(3)</sup>. Products with elastic demand would also be more adapted to advertising and staples would require less advertising cost than semi-luxuries and luxuries<sup>(4)</sup>.

Method or methods of advertising used would be differently determined according to different circumstances. Assuming that problems

---

(1) H. H. Bakken and M. A. Schears, *The Economics of Cooperative Marketing*, McGraw-Hill Book Company Inc. 1937 p. 552.

(2) S. E. Shehata, *The Advertising Potentialities in the Marketing of Egyptian Farm Products*. Op. cit. p. 63 and 69.

(3) Bakken and Schears. *Economics of Cooperative Marketing*, Op. cit. p. 522.

(4) *Ibid* p. 522.

associations. From a practical standpoint, advertising activities may be tried only by those cooperatives which can perform more successfully some marketing services for the benefits of their members.

The agrarian reform law was issued on September 9th 1952 and the first cooperative association in reform areas was registered at Zafrān zone on March 15th 1954<sup>(1)</sup>. The number of these cooperatives would be usually increased as more land was requisitioned and distributed among farmers eligible to own that land according to the law. By June 1956 the number of cooperatives in reform areas amounted to 198 associations with 51898 members<sup>(2)</sup>. In August 1957 the agrarian reform cooperatives amounted to about 250 associations<sup>(3)</sup>. By the completion of distribution programs cooperatives will total 400 associations with about 200,000 members who will be owing a half million faddana<sup>(4)</sup>. These cooperatives would usually perform all agricultural and social duties and services needed by their members. Among these services and duties the cooperatives would sell the principal crops on behalf of the members and through these marketing activities these cooperatives would probably be able to make their best use of advertising efforts. A keen organization of certain production procedures would also enable those cooperatives to develop certain partial monopoly advantages pertinent to advertising campaigns.

### Advertising Activities

Advertising would probably serve the farmers' interest best if used in the latter's activities to market some of their agricultural products in general and in making their sales in particular. Numerous factors would possibly interfere to determine the degrees of success accomplished through the farmers' cooperatives' advertising efforts. Factors which seem more important in this respect are concerned with cooperative associations, product or products advertised and method or methods of advertising used.

---

(1) Higher Committee For Agrarian Reform, *Replies to the United Nations Questionnaires*, June 1955 pp. 5 and 79.

(2) Sayed Marie, *Agrarian Reform in Egypt*, (Arabic) 1st edition, Cairo, 1957 p. 114.

(3) Agrarian Reform Administration, *Personal Interviews*, Republican Palace, Cairo, August 1957.

(4) Sayed Marie, *Agrarian Reform*, op. cit. p. 114.

former, consumers will be advised and may be induced to buy a class of product, but they will be told through the latter, about the superiority of one brand, in order that they may turn their buying motives in the direction of that brand.

Cooperative advertising may result in general in certain beneficial effects to the members of the group sponsoring it. The most important benefit of cooperative advertising is a higher revenue due for the most part to the increase in the sales of the product advertised. Cooperative advertising may also lead to other indirect benefits, such as the promotion of the marketing practices related to various classes and varieties of the products advertised. Winning a public support for favorable legislation can also be the aim of advertising cooperatively (1).

### Farmers' Cooperatives in Egypt

Two fields of cooperative activities can be distinguished in Egypt at the present time. There are cooperatives which were, and are being, formed through the general cooperative movement in the country. Other cooperatives were, and are being, formed in the Egyptian Agrarian Reform areas since the first agrarian reform program was put into effect.

Through the efforts of the late Omar Loutfy cooperative movements began in Egypt in 1908. The number of cooperative associations increased from 139 in 1925 to 2009 in 1948 (2). In 1952 the number amounted to 2103 associations and it reached a total of 2875 cooperatives in 1956 (3). In a 1956 survey the agricultural associations totaled 1957 general farmers' cooperatives and 22 agricultural marketing associations. Some of these general cooperatives are engaged into certain marketing activities. Some undefined factors seem to be quite responsible for the partial hinderance of a regular and active spread of these cooperative

---

(1) A. W. Fry, *Advertising*, The Ronald Press Company, New York 1947 pp. 557-559.

(2) Ministry of Social Affairs, *The Cooperative Movement in Egypt*, (Arabic), Gov. Printing Office, Cairo 1951 p. 6.

(3) For 1952: Permanent Council For Services, *Services Atlas*, Republic of Egypt, 1955 p. 112 For 1956: excluding agrarian reform coops. Ministry of Social Affairs, *Personal Interview*, Sept. 1957.

# THE ROLE OF FARMERS' COOPERATIVES IN THE ADVERTISING OF THE EGYPTIAN FARM PRODUCTS

BY

S. E. SHEHATA, *B.Sc., M.Sc., Ph.D.*

*Dept. of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture,  
Ain Shams University, Cairo, Egypt*

---

## Introduction

Ordinarily there is general acceptance of the fact that advertising is an indispensable marketing function that has been acquiring an ever growing socio-economic importance in agriculture in some western nations. in particular during the last few decades. It was emphasized in a recent study that farmers' cooperatives could play in general a major role in the advertising of some farm products<sup>(1)</sup>. The sole purpose of this paper is to focus the attention upon the possibilities of advertising cooperatively in Egyptian agriculture.

Alternate means in connection with advertising some of our farm products would lie mainly in an individual farmer's own action, a group action, a governmental action and a choice of doing nothing at all to advertise such farm products. The group action has been put into effect in a cooperative form abroad in agricultural advertising. Cooperation may also fit effectively into the circumstances of the Egyptian farmers in their attempts to advertise some of their products. Cooperative advertising can be aimed in particular at the stimulation of primary demand and/or directed at selective buying motives. Through the

---

(1) S.E. Shehata, *The advertising potentialities in the marketing of Egyptian farm products*, *L'Egypte contemporaine*, Société d'Economie Politique de Statistique et de Législation d'Egypte, Le Caire, Juillet 1957 No. 289 p. 63 and 69.



## ECONOMICS

---

**The Role of Farmers' Cooperatives in the Advertising of the Egyptian Farm Products** } **Dr. S. E. SHEHATA**





**REVIEW**  
*OF*  
**ECONOMICS, POLITICS**  
*AND*  
**BUSINESS STUDIES**

---

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce  
Cairo University, Giza

---

**BOARD OF EDITORS**

**CHIEF EDITOR** ... : Prof. Wahib Messiha, Prof. of Economics  
**MEMBERS** ... : Prof. Dr. Ahmed Abdel-Kader El-Gammal,  
Prof. of Political Science  
: Dr. B. Y. Boutros-Ghali, Associate Prof. of  
International Law and International Relation  
**SECRETARY OF THE BOARD** : Dr. B. Y. Boutros-Ghali

Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board,  
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza





FACULTY OF COMMERCE

**REVIEW**  
**OF**  
**ECONOMICS, POLITICS**  
**AND**  
**BUSINESS STUDIES**

*FIRST SEMESTER—1958*

No. 1

SIXTH YEAR

**CONTENTS**

		<b>PAGE</b>
The Role of Farmers' Cooperatives in the Advertising of the Egyptian Farm Products . . . . .	<i>Dr. S.E. Shohata</i>	3
Some Peculiarities of the Banking Busi- ness during Inflation. . . . .	<i>Prof. Wahib Mesiha</i>	11
The First Conference of Independent African States: The Accra Conference	<i>Dr. Mohamed Fathalla El Khatib</i>	27



كلية التجارة

# مجلة الاقتصاد والتنمية للبحوث العلمية

يوليو - ديسمبر سنة ١٩٥٨

( السنة السادسة )

( العدد الثاني )

## الفهرست

صفحة	
١	الدكتور يطرس بطرس غالى . . . . . الحلف الصغير ( ١٩٢٠ - ١٩٢٨ )
١٥	الدكتور حسن أحمد الشريف . . . . . التمويل في مشروعات التنمية الاقتصادية
٢١	للاستاذ أحمد جاد عبد الرحمن . . . . . الهيئات المختلفة التي تقوم بالتأمين
٥١	للدكتور عبد الملك عوده . . . . . الارض والسياسة في كينيا
٧٩	للدكتور عبد القادر حلمي . . . . . علاوة الإصدار ومدى خضوعها للتضخم
٩٩	للاستاذ محمود كامل . . . . . تاريخ العلاقات الدولية للعربية السعودية
١٢٢	للدكتور عمر زكي غباشي . . . . . انسحاب العراق من حلف بغداد
١٤١	للدكتور عبد العزيز حجازي . . . . . الرقابة المالية في المشروعات العامة
١٥٧	للدكتور أحمد أحمد الحته . . . . . العلاقات بين مصر والكنسيك
١٨٥	للدكتور أحمد أحمد الحته . . . . . الاجانب في مصر والسودان



# مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

---

## لجنة التحرير

- رئيس لجنة التحرير : الأستاذ وهيب مسيحه - رئيس قسم الاقتصاد  
الأعضاء : الدكتور محمد حسنى عباس - رئيس قسم العلوم  
القانونية  
الدكتور بطرس بطرس غالى - رئيس قسم العلوم  
السياسية  
سكرتير التحرير : الدكتور عبد الملك عودة - مدرس العلوم السياسية
- 

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة  
والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة





## الحلف الصغير (١٩٢٠ - ١٩٢٨)

بقلم الدكتور بطرس بطرس غالى

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة

### (١) تكوين الحلف

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حل محل الامبراطورية النمساوية المجرية مجموعة من الدول تقسم الى فئتين ، فئة الدول التى عادت الى الظهور من جديد أو التى كانت موجودة ثم اتسعت رقعتها وهى بولونيا وتشكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا ، ثم فئة الدول التى انهزمت وترتب على هذه الهزيمة أن رقعتها الاقليمية قد ضاقت وهى النمسا والمجر وبلغاريا .

والدول التى استفادت من معاهدات الصلح ، وبخاصة معاهدتا سان جرمان و تريانون ، كان من صالحها أن تتحالف فيما بينها لتدافع عما كسبته من الجرب ولتستطيع الوقوف فى وجه أى محاولة تقوم بها الدول المهزومة كالمجر أو النمسا اذا ما فكرت فى اعادة النظر فى التسوية الاقليمية التى فرضتها عليها معاهدات الصلح .

ولم يكن هذا التقارب الذى تم بين الدول المتعاهدة أمرا سهلا ميسورا فقد كان بينها وبين بعضها منازعات ناشئة بسبب الحدود الجديدة التى فرضت لهذه الدول ، وكانت المعاهدة التى أبرمت بين تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ بمدينة بلغراد هى الحجر الأول فى بناء الحلف الصغير فبوجيها تعاهد الطرفان على ألا يسمحا بعودة الامبراطورية النمساوية المجرية ، وأن يساعد كل منهما الآخر فى مقاومة أى اعتداء قد يصدر من المجر ، ورغم ذلك فقد حدث أن حاول الملك شارل فى مارس سنة ١٩٢١ اعادة الحكم الملكى الى النمسا فلم تنجح هذه المحاولة ولكنها نبهت الاذهان الى ضرورة تكوين جبهة أقوى لمواجهة كل محاولة قد تقوم بها احدى الدول المهزومة

لاسترداد مكاتها • فأبرمت معاهدة بين تشكوسلوفاكيا ورومانيا في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢١ بمدينة بوخارست كما أبرمت معاهدة ثالثة بين رومانيا ويوغوسلافيا في ٧ يونيو سنة ١٩٢١ بمدينة بلغراد وتميزا لذلك تزوج الملك اسكندر ملك يوغوسلافيا من الأميرة الرومانية ماري •

هذه المعاهدات الثنائية الثلاث كانت عماد الحلف الصغير ، وهي في مجموعها تدور حول النقاط الآتية :

١ - أنها معاهدات دفاعية أبرمت لحفظ السلام وفقا لمبادئ معاهدات الصلح ومبادئ عهد عصبة الأمم •

٢ - الأطراف المتعاقدة يساعد بعضها بعضا فيما اذا وقع اعتداء من المجر •  
٣ - الأطراف المتعاقدة توحد سياستها الخارجية فلا تبرم أى دولة منها محاكمة سياسية الا باتفاق الأطراف الآخرين • ومدة هذه المعاهدات سنتان قابلتان للتجديد ، وعند انتهائهما يحق لأحد الطرفين فسخها اذا شاء على ألا يمتد هذا الفسخ ساريا الا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ اعلانه •

وتم تجديد هذه المعاهدات أربع مرات من سنة ١٩٢١ الى ١٩٣٣ وفى سنة ١٩٢٩ اتفقت الدول المتعاقدة على أن التجديد سيكون من هذا الحين أليا أى يتجدد من تلقاء نفسه ما لم يعلن أحد الطرفين فسخه •

وفى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ تقرر وضع هذا التحالف فى صورة معاهدة جماعية دائمة عرفت باسم « الميثاق التنظيمى للحلف الصغير » •

وترجع تلك الخطوة الى زيادة مخاوف أعضاء التحالف مما أثير فى الجور ومن ذلك وصول هتلر الى الحكم ، واخفاق مؤتمر نزع السلاح ، واشاعة أخبار عن نية ألمانيا وإيطاليا فى بسط سيطرتهما على البلقان وأوروبا الشرقية ١ ، والدعاية المنظمة التى قامت بها المجر حول أن سنة ١٩٣٣ ستكون سنة إعادة النظر فى معاهدات الصلح ولا سيما معاهدة تريانون ، ويضاف الى هذا كله حادث هربتزوج الذى وقع فى ٨ يناير سنة ١٩٣٣ ويدور حول العثور على كميات ضخمة من الأسلحة كانت تهرب الى تركيا •

---

(١) نشر ذلك الصحفى الانجليزى ويكهام ستيد Wickham Steed فى الصحف الانجليزية •

كل هذه الحوادث كانت حافزا لتلك الدول على محاولة الرد عليها في  
اعادة التحالف بينها في صورة تنظيم اقليمي دائم هو الذي سى « الميثاق  
التنظيمي للحلف الصغير » .

#### (٢) ميثاق الحلف

ويتألف هذا الميثاق من ١٢ مادة تبين أهدافه ومبادئه وتشير الى وسائل  
تحقيق تلك الأهداف ، كما توضح الهيئات العاملة التي تشرف على تنفيذ مبادئه  
هذا الحلف .

أما الأهداف فقد ذكرت في الديباجة وذكرت أيضا بعض مواد  
الحلف وهي :

١ - حفظ السلام الدولي وتنظيمه .<sup>١</sup>

٢ - تنشيط العلاقات الاقتصادية بين كافة دول البلقان دون أي تمييز ،  
ويلاحظ أن هذه الفقرة تتضمن دعوة ضمنية للمجر أن تتعاون مع أعضاء  
الحلف اقتصاديا على الأقل .

٣ - العمل على الاحتفاظ بالأمر الواقع ، واعتباره أمرا غير قابل للتغيير ،  
وهذا يعنى مقاومة كل محاولة ترمي الى اعادة النظر في معاهدات الصلح ، أو  
تغيير الأوضاع الاقليمية والسياسية التي ترتبت على تلك المعاهدات .

٤ - التمشي مع مبادئ ميثاق عصبة الأمم ، وميثاق بريان كيلوج ،  
والميثاق العام للتحكيم ، ومعاهدات لوكارنو ، والمعاهدات التي قد تبرم  
مستقبلا لنزع السلاح . وتأكيد أن سياسة الحلف لا يمكن أن تناقض مبادئه  
ونصوص ميثاق عصبة الأمم .<sup>٢</sup>

أما وسائل تحقيق أهداف هذا الحلف فهي :

١ - توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الحلف عامة ، وفي عصبة  
الأمم خاصة . وقد نصت المادة السادسة من الحلف على أن أي معاهدة سياسية ،

(١) انظر الفقرة الاولى من الديباجة .

(٢) انظر الفقرة الثانية من الديباجة .

(٣) انظر الفقرة الثالثة من الديباجة .

(٤) انظر المادة العاشرة من الحلف .

بل أى معاهدة اقتصادية قد يكون لها نتائج سياسية لا يمكن إبرامها الا بعد موافقة اجماعية من المجلس الدائم للحلف .

وأصبح للحلف الصغير منذ سبتمبر سنة ١٩٢٣ مقعد شبه دائم في مجلس العصبة اذ تم الاتفاق على أن يرشح بالتناوب لهذا المقعد دولة من دول الحلف .

٢ - فض المنازعات التى تقع بين أعضاء الحلف بالطرق السلمية ١ . وقد سجلت قواعد فض المنازعات بالطرق السلمية في اتفاقية ثلاثية أبرمت بين أعضاء الحلف في ٢١ مايو سنة ١٩٢٩ بمدينة بلجراد ٢ ، وتنص على أن كافة المنازعات يجب أن تفض بطريقة سلمية في مقدمتها الوسائل الدبلوماسية ، واذا كانت المنازعات حول مسائل قانونية تطرح على محكمة العدل الدولية الدائمة . ويجوز لأطراف النزاع طرح هذا النزاع أمام محكمة تحكيم اذا تم الاتفاق على ذلك .

٣ - معاهدات التحالف الثنائية التى أبرمت بين تشكوسلوفاكيا ورومانيا في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢١ ، وبين رومانيا ويوغوسلافيا في ٧ يونيه سنة ١٩٢١ وبين تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ تمتد الى ما لا نهاية وتصبح دائمة ١ ومعنى ذلك أن الانسحاب الذى كان جائزا في ظل المعاهدات الثنائية قد أصبح غير جائز في ظل الحلف الصغير .

٤ - ينشئ الحلف هيئات دائمة تابعة له لتشرف على سياسته ونشاطه وتعمل على تحقيق أهدافه . وهذه الهيئات هى المجلس الدائم للحلف ، والمجلس الاقتصادى ، والأمانة العامة للمجلس الدائم .

#### (٢) الهيئات العاملة في الحلف الصغير

للحلف الصغير ثلاث هيئات عاملة وهى : المجلس الدائم والمجلس الاقتصادى ، الأمانة العامة . على أنه وفقا للمادة الثامنة من ميثاق الحلف يجوز للمجلس الدائم أن ينشئ هيئات أخرى دائمة أو مؤقتة ، أو أن ينشئ لجانا رئيسية أو فرعية اذا ما دعت الى اتسائها ضرورة .

---

(١) نصت على ذلك المادة ١١ من الحلف التى جعلت هذا الاتفاق الثلاثى دائما .  
(٢) انظر المادة ١١ من الحلف .

### (١) المجلس العالم :

جاء في المادة الأولى من ميثاق الحلف أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف ، أو مندوبين عنهم يكونون مجلسا دائما . ويعتبر هذا المجلس امتدادا للمؤتمرات الدورية التي تكون قد انعقدت بين وزراء خارجية الدول الأعضاء من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٣٣ .

ووفقا لأحكام المادة الثانية يعقد هذا المجلس ثلاث دورات عادية الأولى تكون بالتناوب بين إحدى مدن الدول الثلاث والثانية تعقد في مدينة جنيف حينما تكون الجمعية العامة لعصبة الأمم منعقدة ، أما الدورة الثالثة فتركت بدون تحديد لمكان اجتماعها .

أما رئيس مجلس الحلف فيكون وزير خارجية الدولة التي انعقد المجلس في إحدى مدنها ، ويستمر في الرئاسة مدة سنة حتى تنعقد الدورة السنوية الأخرى في إحدى مدن دولة أخرى .

### وقارات المجلس تصدر في كافة الموضوعات بالاجماع .

وقد انعقد مجلس الحلف في دورته الأولى بعد اعادة تنظيمه في مدينة براغ فيما بين ٢٩ مايو وأول يوفيه سنة ١٩٣٣ ، وظلت الدورات تعقد بانتظام حتى

---

(١) انعقد أول هذه المؤتمرات في مدينة براغ بتشكوسلوفاكيا بين ٢٧ ، ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ وانعقد الثاني بمدينة سينايا برومانيا فيما بين ٢٨ ، ٢٩ يوفيه سنة ١٩٢٣ ، وانعقد الثالث في مدينة بلغراد ببوغوسلافيا بين ١٠ ، ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، والرابع في مدينة براغ بين ١١ ، ١٢ يوفيه سنة ١٩٢٤ ، والخامس في مدينة بوخارست برومانيا فيما بين ١١ ، ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ والسادس في مدينة تيميسورا برومانيا في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ ، وانعقد المؤتمر السابع في مدينة بلاد برومانيا فيما بين ١٧ ، ١٩ يوفيه سنة ١٩٢٦ ، والثامن في مدينة جاشيموف بتشكوسلوفاكيا فيما بين ١٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ ، والتاسع في مدينة بوخارست فيما بين ٢٠ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ ، والعاشر في مدينة بلغراد فيما بين ٢٠ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٩ ، والحادي عشر بمدينة ستر بسكيه بلبسو فيما بين ٢٥ ، ٢٨ يوفيه سنة ١٩٣٠ ، والثاني عشر في مدينة بوخارست فيما بين ٣ ، ٥ مايو سنة ١٩٣١ ، وانعقد مؤتمر غير عادي بمدينة مونتر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ، وانعقد الثالث عشر في بلغراد فيما بين ١٤ ، ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ ، وانعقد مؤتمر غير عادي بمدينة جنيف فيما بين ١٤ ، ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ وفيه وضع الميثاق التنظيمي للحلف الصغير .

آخر دورة له وهي التي انعقدت في مدينة مينايابرومانيا في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ • وعندما تم اتفاق ميونيخ في سبتمبر سنة ١٩٣٨ انهيار الحلف الصغير نهائيا ، ولم يعد له بعد ذلك وجود •

#### (ب) المجلس الاقتصادي :

نصت المادة السابعة من الحلف على انشاء مجلس اقتصادي يشترك فيه خبراء في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية بغية توحيد اقتصاديات دول الحلف • على أن هذا المجلس لا يخرج عن كونه مجلسا استشاريا للمجلس الدائم السالف الذكر • واهتمام المشرفين على الحلف بالشؤون الاقتصادية قد بدأ منذ سنة ١٩٢٧ حين انعقد مؤتمر في مدينة جاشيموف بتشكوسلوفاكيا لدراسة هذه الشؤون الا أن هذا المؤتمر لم يسفر الا عن مجموعة توصيات •

أما أول اجتماع للمجلس الاقتصادي فقد كان في مدينة براغ بتشكوسلوفاكيا في يناير سنة ١٩٣٤ وكان عمله بطيئا اقتصر على تنسيق المواصلات بين الدول الثلاث ، واقامة اتحاد بريد ، والغاء التأشيرات على جوازات السفر بين الدول الأعضاء في الحلف • وبانهيار الحلف في سبتمبر سنة ١٩٣٨ زالت الآثار الاقتصادية المحدودة التي استطاع هذا المجلس تحقيقها •

#### (ج) الأمانة العامة للحلف :

ورد ذكرها في المادة التاسعة من ميثاق الحلف ، وهي التي تنص على انشاء سكرتارية للمجلس الدائم ، ويحدد مقرها لمدة عام في عاصمة الدولة التي يباشر مندوبها رئاسة المجلس الدائم • ويعمل فرع من الأمانة بطريقة دائمة في مقر عصبة الأمم بجنيف •

وقد يكون من الأسباب التي حالت دون نمو الأمانة العامة هو أنها لم تكن مستقرة في مكان واحد ، بل كانت تنتقل وراء تنقلات المجلس الدائم •

#### (٤) الحلف الصغير في الميزان

عمل الحلف الصغير بنجاح من سنة ١٩٢٢ الى ١٩٣٣ ، وفي ظل نظامه الجديد من سنة ١٩٣٣ الى ١٩٣٥ . أما المكاسب التي قلّمها للدول الأعضاء فإنها تلخص فيما يلي :

أولا : كان سببا في اخفاق كافة المحاولات المجرية التي بذلت في مسيل استرداد بعض الأقاليم التي سلخت منها وأعطيت لدول الحلف .

ثانيا : أصبح للحلف مقعد دائم في مجلس العصبة منذ سبتمبر سنة ١٩٢٣ اذ صار الاتفاق على أن ترشح احدى دول الحلف بالتناوب في المجلس .

ثالثا : كان للحلف نشاط دبلوماسي ملموس في الحياة الدولية ساعد على رفع شأن الدول الأعضاء فيه ، فتزعم الحلف حركة فرض العقوبات على اليابان فيما بين سنة ١٩٣١ و سنة ١٩٣٣ على أثر الاعتداء الذي وقع من هذه الدولة على الصين . واشترك في مؤتمر لندن الاقتصادي في يونيه ويوليه سنة ١٩٣٣ ، وحمل على الميثاق الرباعي المبرم بين كل من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا والذي تم التوقيع عليه في يوليه سنة ١٩٣٣ وأهم أهدافه إعادة تخطيط أوروبا وكانت مهاجمات الحلف له من أسباب اخفاقه ، وأيضا وقع أعضاءه معاهدة عدم اعتداء بينهم وبين الاتحاد السوفيتي في ٤ يوليه سنة ١٩٣٣

ورغم هذا الذي حققه الحلف فان بوادر انحلاله بدأت تظهر منذ سنة ١٩٣٥ ، وكان أول مظهر لها عندما أعلنت احدى الدول المعادية له وهي النمسا في أول أبريل سنة ١٩٣٥ أنها جعلت الخدمة العسكرية اجبارية مخالفة أحكام معاهدات الصلح . وقد اجتمعت دول الحلف وناقشت هذا الموضوع دون أن تستطيع الاتفاق على سياسة موحدة ازاء هذا التصرف البذي بدر من النمسا . و انتهى الأمر بأن كل دولة من دول الحلف احتجت بفردتها ، فلم يكن لهذا الاحتجاج قوة الاحتجاج الجماعي الذي كان أولى أنه يصدر من الحلف .

والمظهر الثاني من مظاهر الشقاق بدأ عندما أبرمت يوغوسلافيا في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ معاهدة صداقة مع إيطاليا دون أن تستشير حليفتها ، ودون أن تستأذن منهما وكان ذلك مخالفا صراحة لأحكام المادة السادسة من ميثاق

الحلف وهى التى تقضى بأنه لا بد من استئذان مجلس الحلف اذا أريد عقد أى معاهدة مع دولة أجنبية عن الحلف ، ولا بد من موافقة الحلف على ذلك بالاجماع وربما كان سبب هرب يوغوسلافيا من ايطاليا وابتعادها عن سياسة الحلف التى تؤيدها فرنسا راجعا الى قتل اسكندر الأول ملك يوغوسلافيا فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ بمرسيليا أثناء زيارته لفرنسا وكان هذا الملك من أنصار التقرب من فرنسا . كما أن ذلك أيضا قد يرجع الى أن أحد الأوصياء على العرش كان ميلا الى دول المحور أكثر من ميله الى فرنسا . وهذه الأسباب مهما يكن من شأنها يجب ألا تنسى الى جانبها أن السياسة الخارجية لفرنسا بدأ يقل نفوذها فى البلقان بينما زاد نفوذ السياسة الخارجية لدول المحور .

والمظهر الثالث من مظاهر الشقاق بدأ حين اشتد التوتر بين ألمانيا وتشكوسلوفاكيا بعد أن تمكنت ألمانيا من ضم النمسا إليها فى مارس سنة ١٩٣٨ فعندئذ بادر رئيس وزراء يوغوسلافيا فى التصريح بأن الحلف الصغير لا يمكنه أن يتدخل فى الخلاف التشكوسلوفاكى الألمانى ، ولا يمكنه أن يساعد تشكوسلوفاكيا لأنه لم يتم الا لصد ما قد يقع من المجر من عدوان .

وقد أثيرت حكومة براغ هذا التفسير لأنه اذا كانت المعاهدة الثنائية التى أبرمت بينها وبين يوغوسلافيا فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ تنص على أن التحالف يرمى الى صد أى عدوان قد يصدر من المجر فانه قد أبرمت بين الدولتين فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ معاهدة ثانية مكمله للأولى تنص صراحة على أن المساعدة العسكرية بين التحالفين تطبق فى حالة وقوع أى اعتداء من أى دولة .

وقد قضى اتفاق ميونيخ فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ على قيمة هذا الجدل . وكان دخول الجيوش الألمانية فى تشكوسلوفاكيا نهاية هذا الحلف .

ولو أردنا أن نمضى فى تحليل اخفاق هذا الحلف لوجدنا الى جانب الأسباب السياسية العامة وهى اخفاق دبلوماسية الحلفاء فى أوروبا ، وابتصار خصوم معاهدة فرساي ، أسبابا خاصة بالحلف ذاته يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا — كان الحلف قائما لصد أى عدوان يقع من المجر على أحد أعضائه على اعتبار أن العدو المشترك هو المجر ، والمصلحة المشتركة التى قام الحلف



لتحقيقها هي صد العدوان المجرى ولكن بمرور الزمن ظهرت أمام أعضاء الحلف أخطار أخرى تخص كلا من المتحالفين ، ولا يرتبط بعضها ببعض ، فأصبح الاتحاد السوفيتي مصدر الخطر الأكبر على رومانيا ، وأصبحت ألمانيا النازية مصدر الخطر الأكبر على تشكوسلوفاكيا ، وإيطاليا الفاشية مصدر الخطر الأكبر على يوغوسلافيا فالجبهة الواحدة التي أثنىء الحلف لمواجهة أضيفت إليها ثلاث جبهات لم تكن في حسابان الحلف عند تكوينه .

ثانيا - لم يهتم الحلف بالتعاون الاقتصادي الذي كان يجب أن يقوى أواصر الاتحاد بين أعضائه . فلم ينشأ المجلس الاقتصادي للحلف الا في فبراير سنة ١٩٣٣ ، ولم ينمقد الا في يناير سنة ١٩٣٤ أى بعد قيام الحلف باثنتى عشرة سنة ، وبعد قيامه لم يكن مؤلفا الا من خبراء قراراتهم استشارية ولم تكن تعالج لب الموضوعات الاقتصادية التي كانت من ألزم أسباب تدعيم الحلف .

ثالثا - أخفق الحلف في ضم دول بلقانية أخرى اليه لا سيما النمسا والمجر فبدل أن تكون سياسة الحلف دفاعية كان يجب أن يسعى الى فض النزاع بينه وبين المجر ، وأن يعمل على ضمه اليه لتقوية جبهته أمام الأعداء الخارجين عن منطقة البلقان فهم بشهادة التاريخ أشد خطرا من الدول البلقانية نفسها .

رابعا - كان الضمان الجماعي للحلف ناقصا منصباً رأسا على اعتداء يحصل من المجر ينقصه الهيكل العسكري والادارى الذي لا بد منه لاقامة ضمان جماعي مشر .

هذه بعض العوامل التي ساهمت في اخفاق الحلف ، وان كانت العوامل الحقيقية التي أدت الى اخفاقه ترجع الى أسباب خارجة عن الحلف لم يستطع أن يؤثر فيها أو أن يتجنب خطرهما وهي اتسار السياسة الفاشية والنازية واخفاق السياسة الفرنسية والانجليزية التي كان يدور الحلف في فلكها .

(٥) الميثاق التنظيمي للحلف الصغير المبرم في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ :

ان جلالة ملك رومانيا ، ورئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية و جلالة ملك يوغوسلافيا رغبة منهم في اقرار وتدعيم السلام ،

وعندهم العزم الصادق على تقوية العلاقات الاقتصادية مع كل الدول دون تمييز وبخاصة مع دول أوروبا الوسطى .

واهتماما منهم بحماية السلام في كل الظروف ، واقرار الأوضاع في أوروبا الوسطى في وضع نهائي ، وللعمل على احترام المصالح المشتركة للدول الثلاث .  
عازمين على وضع قاعدة أساسية ثابتة بعلاقات الصداقة والتحالف القائمة بين دول الحلف الصغير الثلاث .

معتقدين ضرورة تحقيق هذا الاستقرار عن طريق التوحيد الكامل لسياستهم العامة من ناحية ومن ناحية أخرى بانشاء هيئة رئيسية تشرف على تلك السياسة المشتركة بين دول الحلف الصغير الثلاث ليتحقق من ذلك تكوين وحدة دولية عالية ومفتوحة لكل الدول بالشروط المتفق عليها في كل حالة خاصة .

قد عزموا على تنفيذ ما تحتويه النصوص التالية ، وعينوا مفوضين عنهم وهم \*\*\*

وبعد أن قدموا وثائق تفويضهم ، اتفقوا على المواد التالية :

مادة ١ - يتكون مجلس دائم من دول الحلف الصغير من وزراء خارجية الدول الثلاث المذكورة أو من مندوبين خصوصيين يعينون لهذا الغرض .  
ويكون هذا المجلس كهيئة رئيسية للسياسة المشتركة بين مجموعة هذه الدول الثلاث وقرارات المجلس تؤخذ بالاجماع .

مادة ٢ - المجلس الدائم يجتمع اجباريا على الأقل ثلاث مرات سنويا .  
هذا عدا اتصالاته الدبلوماسية العادية واحدى دوراته الاجبارية تعقد بالتناوب في كل من الدول الثلاث ، والثانية تعقد في جنيف في فترة انعقاد الجمعية العامة لعصبة الأمم .

---

(١) قامت بترجمة هذه المعاهدة عن الاصل الفرنسى الانسة حورية مجاهد المعيدة بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

مادة ٣ - رئيس المجلس الدائم هو وزير خارجية الدولة التي يعقد فيها الاجتماع السنوى الاجبارى ، وهو الذى يقوم بتحديد تاريخ تعيين مكان الانعقاد ، كما أنه يحدد جدول الأعمال ويعد القرارات التي مستؤخذ .

ويبقى رئيسا للمجلس الدائم حتى الانعقاد الاجبارى الأول للسنة التالية .

مادة ٤ - فى كافة المسائل التي تناقش وفى كل القرارات التي تتخذ سواء تلك التي تتصل بعلاقات دول الحلف الصغير فيما بينها أو تتعلق بالدول الأخرى يحترم مبدأ المساواة التامة لدول الحلف الصغير الثلاث احتراماً تاماً .

مادة ٥ - تبعا لضرورات الأحوال يجوز للمجلس الدائم أن يقرر أنه قد وكل الى ممثل واحد أو الى وفد دولة واحدة تمثيل دول الحلف أو الدفاع عن وجهة نظرها .

مادة ٦ - كل معاهدة سياسية تقدمها احدى الدول الأعضاء فى الحلف الصغير وكل الأحكام الصادرة من جانب واحد والتي قد تغير الوضع السياسى الحالى لاحدى دول الحلف الصغير تجاه دولة أجنبية ، وكذلك كافة الاتفاقات الاقتصادية التي تتضمن أمور سياسية هامة يستوجب موافقة مجلس الحلف بالاجماع ، أما المعاهدات السياسية القائمة لكل دولة من دول الحلف الصغير المبرمة مع دول أجنبية ستوحد تدريجيا بقدر المستطاع .

مادة ٧ - ينشأ مجلس اقتصادى لدول الحلف الصغير للتنسيق المبرد للمصالح الاقتصادية للدول الثلاث سواء فيما بينها أو فى علاقاتها مع دول أجنبية . ويتكون من مختصين وخبراء فى النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية ، ويكون كمنظمة استشارية مساعدة للمجلس الدائم فى سياسته العامة .

مادة ٨ - للمجلس الدائم حق انشاء هيئات دائمة أو مؤقتة ، وله أيضا حق انشاء لجان رئيسية أو لجان فرعية لدراسة قضية خاصة أو مجموعة قضايا وتقديم الحلول للمجلس الدائم .

مادة ٩ - تنشأ سكرتارية للمجلس الدائم ويحدد مقرها لمدة عام فى عاصمة الدولة التي يباشر مندوبها رئاسة المجلس الدائم . ويعمل فرع من الأمانة بطريقة دائمة فى مقر عصابة الأمم فى جنيف .

مادة ١٠ - يجب أن تستوحى السياسة العامة للمجلس من المبادئ العامة الموجودة في كافة المواثيق العالمية للسياسة بعد الحرب مثل عهد عصبة الأمم ، وميثاق باريس ، والميثاق العام للتحكيم ، والاتفاقات المحتل ابرامها في مسألة نزع السلاح ومواثيق لوكارنو ، وليس في هذا الميثاق أى مخالفة لمبادئ وأحكام عصبة الأمم .

مادة ١١ - اتهاقات التحالف بين رومانيا وتشيكوسلوفاكيا المبرمة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢١ ، وبين رومانيا ويوغوسلافيا في ٧ يونيو سنة ١٩٢١ وبين تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ التي مد أجلها في ٢١ مايو سنة ١٩٢٩ والتي أكملت بأحكام الميثاق الحالي وكذلك الميثاق العام للتوفيق والتحكيم والنظم القضائية الموقعة بواسطة دول الحلف الصغير الثلاث في بلجراد في ٢١ مايو سنة ١٩٢٩ مستجدة لأجل غير محدود .

مادة ١٢ - يصدق على الميثاق ويتم تبادل وثائق التصديقات في براغ في مدة أقصاها الاتعقاد السنوى الاجبارى التالى ويصبح نافذا يوم تبادل وثائق التصديقات .

وعلى هذا وقع على الميثاق المفوضون السابق الاشارة اليهم . حرر في جنيف في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ من ثلاثة نماذج متطابقة .

## المراجع

- 1.— BENES EDOUARD : Le Pacte d'organisation de la Petite Entente et l'état actuel de la politique internationale (Exposé du ministre des affaires étrangères fait devant les commissions des affaires étrangères de la chambre des députés et du senat le 1 Mars 1933. " *Orbis* " Prague 1933 in 8°.
- 2.— BENES EDOUARD and HARRY NICHOLAS HOWARD : The Little Entente in *Encyclopaedia Britannica* Ed. 1947 Vol. XIV p. 219.
- 3.—CODRISCO FLORIN : La Petite Entente Préface de Louis Le Fur *Nouvelle Edition*. Paris 1933. in 8°.
- 4.—COSMA AUREL : La Petite Entente. Thèse de la Faculté de Droit de Paris. Paris 1926 in 8°.
- 5.—KROFTA KAMIL : La Tchécoslovaquie et la Petite Entente dans la politique actuelle de l'Europe (Exposé du ministre des affaires étrangères fait devant les commissions des affaires étrangères de la chambre des députés et du Sénat le 21 mai 1937. *Orbis* Prague 1937 in 8°.
- 6.—KRETOULOVITCH AUREL : L'Anschluss et la Petite Entente. Thèse de la Faculté de Droit de Grenoble *Ed. Boc. Frères et Riou*. Lyon 1937 in 8°.
- 7.—MACHRAY ROBERT : The Little Entente *Allen Unwin* London. 1929 in 8°.
- 8.—MACHRAY ROBERT : The struggle for the Danube and the little Entente 1929-1938. *Allen Unwin* London 1938.
- 9.—MOURNET ALBERT : La Petite Entente. Ses origines, son histoire, ses connexions, son avenir. Préface de Jean Brunhes 2<sup>me</sup> Ed. Paris 1923.
- 10.—OTTOW RODOLF : Die Kleine Entente Greifswald 1935 in 8°.
- 11.—PIERROUX FRANÇOIS : La Petite Entente. Le conflit du politique et de l'économique dans l'Europe danubienne. Lyon 1933 in 8°.

12. —PETRIE CHARLES: Italy and the Little Entente. The Hungarian quarterly 1938, Vol. IV No. 1, p. 39.
13. —RADOVANDOVITCH V. M.: La Petite Entente. Revue Générale de Droit International Public. Paris 1933 p. 716-778.
14. —SABITCH BOJIDAR: La l'etite Entente facteur de paix en Europe. Thèse de la Faculté de Droit de Paris. Paris 1933 in 8°.
15. —SROYA OVITCH VLASTIMIR: Le rapprochement Italo-yougoslave et la Petite Entente Edition Bossuet. Paris 1939.
16. WEBER T.: Hungary in the ring of the Little Entente. *Europe into the abyss*, 1937 p. 629-669.

# مشاكل التمويل

## في مشروعات التنمية الاقتصادية

دكتور حسن أحمد الشريف

أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة بجامعة القاهرة

### مقدمة

يقصد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ عمليات المشروع فيقتضى إذن إبراز مشاكل التمويل في المشروعات دراسة سوق المال كأي سوق آخر يتجاذبه عاملان أساسيان عرض أموال بشروط وأسعار معينة وطلب على أموال لكي تستثمر في عمليات تختلف في طبيعتها تبعاً لاختلاف نشاط المشروعات

الطالبة لتلك الأموال •

ويتأثر عرض الأموال في هذا السوق بالاطار الاقتصادي الذي يعمل فيه وبالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة التي تعيش في هذا الاطار •

كما يتأثر الطلب على الأموال بنوع المشروعات التي تعمل في هذا الاطار وطبيعة العمليات التي تقوم بها والتكوين السياسي والاقتصادي للدولة التي تعمل فيها والحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشتغلين بهذه المشروعات وللمجتمع الذي تخدمه وطرق الإنتاج والتوزيع التي تتبعها •

ويتوسط عادة بين العارضين للأموال والطالبين لها أجهزة مالية مختلفة تتخصص من ناحية في جميع مدخرات الأفراد ( منبج الأموال ) بالطرق التي تناسب طبقات المدخرين وظروفهم وعاداتهم ودرجة الثقافة والوعي الاقتصادي المنتشرة بينهم وتقاس مقدرة هذه الأجهزة بدرجة كفاءتها في تعبئة المدخرات والبعد بطبقات المدخرين عن الاكتناز منعا من تعطيل مدخراتهم عن الاستثمار •

وتخصص تلك المؤسسات المالية من ناحية أخرى في عرض الأموال بالشروط والأسعار التي تتناسب وطبيعة عمليات المشروعات الطالبة لهذه الأموال .

ومشاكل التمويل بصفة عامة تنحصر في التوفيق بين عرض الأموال والطلب عليها بما يحقق تعبئة المخزرات واستثمارها بما يعود على المجتمع بأكبر فائدة وبأقل نفقة ممكنة .

فمن البديهي اذن أذ المشروع الذى ينشأ فى مجتمع اقتصادى متكامل يصادف مشاكل مالية تختلف كل الاختلاف عن المشاكل التى تعترض تكوين مشروع فى دولة متخلفة اقتصاديا لاختلاف مكونات سوق المال فى كل منهما من ناحية وطبيعة العمليات التى تقوم بها المشروعات من حيث حجم المشروع وطرق الإنتاج والتوزيع . وتبعاً لذلك فلكى تبرز مشاكل التمويل فى مشروعات التنمية الاقتصادية يتعين تحديد خصائص التكوين الاقتصادى للدول المتخلفة والمشاكل التى يقابلها فى تدبير الأموال اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة .

### التكوين الاقتصادى للدول المتخلفة

ولو أن لفظ ( الدول المتخلفة ) أصبح واسع الانتشار بين الاقتصاديين إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لهذا اللفظ ولا مقياس دقيق لما يعتبر دولة متخلفة وعلى أية حال يمكن القول أن هناك شبه إجماع على أن الدولة المتخلفة اقتصاديا هى تلك الدولة التى لا يكفى متوسط دخل الفرد فيها لتهيئة حياة كريمة له من حيث التغذية السليمة والسكن الصحى والكساء الكافى والتعليم المناسب لمواهبه الطبيعية واشباع رغباته الاجتماعية والثقافية كمضو فى مجتمع متكامل له حقوق على هذا المجتمع وملتزم بواجبات حياله .

وتحديد مقومات تلك الحياة مسألة فلسفية لا توجد لها مقاييس دقيقة واضحة بل تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعاً للبيئة التى يعيش فيها الفرد ودرجة نضوجه الاجتماعى والثقافى كما تتأثر بالتقاليد والعادات السارية فى كل مجتمع .



ويدلل الاقتصاديون على تفاوت مستوى المعيشة في البلاد المختلفة بمتوسط الدخل السنوي للفرد في كل دولة ويعتبر ذلك مقياسا تقريبا غير دقيق لاختلاف الأسس التي تتبع في تقدير الدخل القومي في كل دولة والجدل العلمي الذي لم ينته بعد حول العناصر المكونة له وطرق قياسه واختلاف القيمة الحقيقية للنقود من دولة لأخرى . هذا علاوة على التشكك في مدلول المتوسطات بصفة عامة التي تتأثر دلالتها بمدى توزيع الدخل بين الأفراد وغير ذلك من العوامل الاقتصادية والآراء العلمية الأخرى التي تعالج هذا الموضوع . ويرجع تخلف الدول اقتصاديا الى عاملين أساسيين :

أولا - عدم توفر الامكانيات اللازمة لتكوين دخل كاف لتهئة الحياة الكريمة لرعايا الدولة رغم استغلال ما هو موجود من امكانيات استغلالا كاملا والنتيجة الطبيعية في مثل هذه البلاد اضطراب نمو السكان دون أن يقابل ذلك زيادة نسبية في عوامل الانتاج الأخرى مما يجعل سكان هذه المناطق يميلون للهجرة ذات الامكانيات المتوفرة والتي لم تستغل استغلالا كاملا .

ثانيا - توفر الامكانيات اللازمة لتهئة مستوى معيشة لائق لسكان المنطقة وعدم استغلال تلك الامكانيات استغلالا كافيا لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أدت الى تأخر تلك الدول عن التنسيق بين عوامل الانتاج المتوفرة لديها بما يجعل تفاعل تلك العوامل مع بعضها ينتج دخلا كافيا موازيا لاضطراب نمو السكان ويحتفظ به داخل الدولة لرفع مستوى المعيشة بين أفرادها .

ويختلف التكوين الاقتصادي لتلك الدول الأخيرة من دولة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي مرت بها وحجم امكانياتها وعدد السكان بها وعاداتهم وموقعها الجغرافي ومدى التقدم الاقتصادي الذي أحرزته خلال وصاية الدول الكبرى عليها ، الا أننا لو استعرضنا المراحل التي مرت بها تلك الدول لوحدنا علامات اقتصادية مميزة لتكوينها الاقتصادي بصفة عامة يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا - عدم توفر المرافق العامة الأساسية واللازمة لنجاح المشروعات ورفع كفاءتها الانتاجية كشبكة الطرق والسكك الحديدية التي تربط انحاء

الدولة بعضها ببعض والتي تساعد على سهولة نقل الخامات والمنتجات من منطقة لأخرى كما يسهل توزيع القوى البشرية على المناطق المختلفة في الدولة مما يمكن من اختيار الموقع الجغرافي المناسب للمشروعات والاستفادة من استغلال عوامل الانتاج في الدولة بكفاية دون أن تتحمل تلك المشروعات نفقة اضافية نتيجة لعدم وجود المرافق العامة الكافية واضطرابها الى اختيار موقع جغرافي قريب من المرافق العامة القليلة الموجودة مما أدى الى تركيز الصناعة في مناطق غير اقتصادية وحرمان مناطق أخرى في الدولة من وحدات انتاجية لازمة كان يمكن أن تعمل بكفاية في تلك المنطقة .

ويعتبر هذا العامل من أكبر العوامل التي تصوق مشروعات التنمية الاقتصادية وخاصة من ناحية التمويل اذ يحتاج انشاء المرافق العامة اللازمة لارساء مشروعات التنمية على أسس اقتصادية سليمة من حيث اختيار الموقع الجغرافي الملائم لها الى استثمار المبالغ الضخمة دون عائد اقتصادي مباشر على المجتمع .

ثانيا - عدم الموازنة في توزيع الأموال المستثمرة بين أوجه النشاط المختلفة فنجد الجزء الأكبر من تلك الأموال مستثمر في المشروعات الزراعية والقليل المستثمر في المشروعات الصناعية والتجارية لم يستثمر فيها طبقا لخطه اقتصادية مدروسة تتناسب وعوامل الانتاج المتوفرة في تلك الدول وتؤدي الى وجود تكامل بين المشروعات الثقيلة والخفيفة كما لم يراعى في انشاءها الأسس العلمية والعملية اللازمة لتوفر الكفاية الانتاجية مما يجعل معظم هذه الصناعات لا ينتش الا في ظل الحماية الجبركية والنتيجة الطبيعية لذلك اعتماد تلك الدول اعتمادا على استيراد المنتجات المشغولة واللازمة للاستهلاك المحلي من الخارج مما كون عبئا ثقيلا على الميزان التجاري والصافي الخاص بها .

ثالثا - صغر حجم الدخل القومي وتركز الثروات والدخول في أيدي فئة قليلة من الأفراد مما أدى الى ضعف القدرة على الادخار وتفتت الجزء المدخر من الدخل القومي وهو المصدر الداخلى الأساسى للتمويل .

رابعا - عدم توفر المنشآت المالية الكافية والمتخصصة في تعبئة المدخرات وعرض طرق التمويل التي تتناسب وطبيعة عمليات المشروعات المختلفة اذ

الملاحظ في كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا اقتصار تلك المؤسسات على البنوك التجارية التي هي في كثير من الحالات عبارة عن فروع لبنوك تجارية أجنبية وتحظى بتأييد تلك البنوك الاقتصادية على تمويل التجارة الداخلية والخارجية بمنح قروض قصيرة الأجل وبذلك حرمت مشروعات التصنيع والمشروعات الزراعية والعقارية التي تتطلب طبيعة عملياتها قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل من الأجهزة المالية التي تقدم لها هذا النوع من الائتمان .

ومن ناحية أخرى فإن البنوك التجارية بفروعها المحدودة لا تكفي وحدها لتعبئة مدخرات الأفراد إذ الوعي الاقتصادي ودرجة الثقافة بين غالبية السكان لا تسمح لهم بتفهم عمليات البنوك التجارية مما لا يشجعهم على التعامل معها وأدى ذلك إلى انتشار غريزة الاكتناز وحرمان الدولة من الاستفادة من مدخرات غالبية الشعب التي ولو أنها قد تكون محدودة بالنسبة لكل فرد إلا أنها تكون مصدرا مهما للتمويل لكثرة عدد المكتثرين .

وبذلك يبين أن المنشآت المالية الحالية في الدول المتخلفة عجزت عن جمع المدخرات من ناحية ولم تهيم الأموال بالشروط المناسبة لمشروعات التنمية المختلفة .

خامسا - عدم توفر الخبرة بين أبناء البلاد في فن إدارة المشروعات وبخاصة المشروعات الصناعية والتجارية مما جعل البلاد المتخلفة تصادف مشكلة كبرى في توفير القوى البشرية اللازمة في مستويات الإدارة المختلفة لمشروعات التنمية ولا يخفى علينا جميعا ما يسببه هذا النقص من عدم إمكان الاستفادة الكاملة من استثمار الأموال في تلك المشروعات وخاصة في عصرنا الحالي حيث تعقدت مشاكل الإنتاج والتمويل وإدارة الأفراد وأصبحت كل وظيفة من وظائف الجهاز الإداري للمشروع تعتمد على قواعد وأسس علمية يحتاج العاملين فيها إلى المام بخبرة ودراية خاصة بتلك الوظائف .

سادسا - عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة اللازمة للعمل في مشروعات التنمية وبخاصة المشروعات الصناعية والتجارية التي تتطلب نوعا معينا من المهارة في العمل إذ أن الخبرة المكتسبة بين غالبية عمال الدول المتخلفة هي

الخبرة الزراعية وبأساليب زراعية قديمة لا تمشى مع التقدم الذى طرأ على طرق وأساليب الزراعة الحديثة .

سابعاً - عدم وجود الاحصاءات الكاملة والدقيقة عن الامكانيات والموارد المالية والمادية والمعنوية للدول المتخلفة مما يجعل مهمة التخطيط المادى والمالى فى تلك البلاد من الأمور الصعبة كما يؤدى الى الارتجال فى انشاء المشروعات دون مراعاة للأسس العلمية والعملية السليمة .

ومما يزيد من خطورة هذا العامل على مشروعات التنمية التبذير فى استثمار الأموال على قلتها وعدم امكان تحويل أموال استثمرت خطأ بعد اكتشاف هذا الخطأ الذى كان يمكن تلافيه لو وجدت البيانات الكافية للدراسة والبحث .

تلك هى عناصر الاطار الاقتصادى للدول المتخلفة سردت بصورة اجمالية واستعرض منها ما له اثر مباشر على مشاكل التمويل ومقومات المال وسأعرض الآن مصادر التمويل الرئيسية ( داخلية وخارجية ) والمشاكل المتعلقة بها والصعوبات التى يصادفها المشرفون على تمويل مشروعات التنمية .

### التمويل الداخلى

يعتمد التمويل الداخلى لمشروعات التنمية الاقتصادية سواء تم ذلك عن طريق الأفراد أو الحكومات على مدخرات الأفراد داخل الدولة . والمدخرات تمثل الجزء المحتجز من الناتج القومى لاعادة استثماره اذ أن الجهاز الاقتصادى فى الدولة فى أبسط مظاهره يتمثل فى تفاعل مجموعة من عوامل الانتاج مع بعضها لاجراج منتج يستهلك الأفراد جزءاً منها للمحافظة على كيانهم كما يستعمل جزء من هذا الناتج للمحافظة على رأس المال المستغل والا أدى ذلك الى افناء الطاقة الرأسمالية المستغلة وبالتالي تدهور القوة الانتاجية وفى الدولة وما يبقى بعد ذلك من هذا الناتج يكون هو الأساس الذى يقوم عليه الاستثمار الصافى ( Net Investment ) .

وبذلك يبين أن المدخرات هى المنبع الأساسى لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية من مصادر داخلية فكلما زاد حجم المدخرات كلما أمكن تكوين طاقة رأسمالية أكبر يمكن بواسطتها استغلال الطاقة المادية والبشرية المعطلة فى

صورة ظاهرة أو مقنعة في الدولة ونتيجة لذلك يزيد الناتج القومي ويتبع ذلك زيادة نصيب الفرد منه فيرتفع مستوى معيشته وتزداد قدرته على الادخار الذي يعاد استثماره فتزداد الطاقة الرأسمالية المستغلة ويرتفع الدخل القومي ونصيب الفرد منه وكذلك مستوى المعيشة وهكذا .

الا أن الجهاز الاقتصادي في كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا لا يتمكن من العمل بتلك البساطة الظاهرة في تحليلنا السابق لصعوبات ناتجة من الظروف التي أحاطت بالتكوين الاقتصادي للدول المتخلفة والتي أجمعتها في سابقا .  
ومأوضح أثر كل منها الآن على التمويل الداخلي لمشروعات التنمية .

### حجم الادخار

نخلص مما تقدم بأن حجم الادخار عامل أساسي لزيادة الناتج القومي ورفع مستوى المعيشة ولكن كما سبق بينا فإن حجم الادخار يتوقف على حجم الناتج الكلي. وحجم هذا الناتج لا يسمح في البلاد المتخلفة بتوافر فائض منه يمكنها من الوصول الى معدل الاستثمار المطلوب . ومما يزيد من حدة صغر الناتج الكلي على مستوى المعيشة عدم توزيعه توزيعا عادلا بين المشتركين في تكوينه بصفة خاصة وأفراد الشعب بصفة عامة أى تركز الثروات والدخول الذي أشرنا اليه كأحد مميزات التكوين الاقتصادي للدولة المتخلفة .

ومما يضاعف من هذه المشكلة فإن المدخرات على ضآلتها لا تجد في كثير من الأحيان القنوات المالية التي تصل بها من يد المدخر الى يد المستثمر وكلنا نعرف أن جزءا كبيرا من الأفراد الذين يدخرون من دخلهم يكتنزون هذه المدخرات وتبقى بذلك بعيدة عن النظام الاقتصادي وهذه مشكلة كبرى في البلاد المتخلفة ترجع في جزء منها الى مواد اجتماعية جامدة تدفع الأفراد بعيدا عن التعامل مع النظام المصرفي وترجع في جزء آخر الى عدم نضوج النظام المصرفي نفسه وعدم تنوعه كما بينا فيما سبق .

وقد يتبادر الى الذهن أنه قد يكون من صالح الدول المتخلفة من ناحية تمويلية بحتة تركز الثروات والدخول اذ المعروف اقتصاديا أنه كلما ارتفع دخل الفرد كلما زادت قدرته على الادخار وكلما قل غدد المدخرين كلما كان من

الأسهل تعبئة مخزائهم واستعمالها في تمويل مشروعات التنمية دون ضياع جزء كبير منها في صورة اكتناز .

ولكن غالبية الاقتصاديين ترى عدم صحة ذلك لأنه من البديهي أن الغاية النهائية من كل سياسة اقتصادية هي رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وكما أن مستوى الرفاهية يتوقف على حجم الناتج فهو أيضا يتوقف على توزيعه وعلى ذلك فإن سوء توزيع الثروة يتعارض مع مقتضيات الرفاهية الاقتصادية . هذا سبب جوهري يضاف إليه أسباب أخرى تفصيلية كلها تشير الى وجوب تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل .

أولا - أن تركيز الثروات والدخول في البلاد المتخلفة ولو أنه قد يؤدي الى زيادة حجم المدخرات وسهولة تمهيتها للاستثمار الا أن الملاحظ في تلك البلاد أن كثيرا من أصحاب الدخل المرتفعة يستعملون جزءا كبيرا منها لتوفير حياة ترفيه معتمدين على السلع والمنتجات الخارجية مما يؤدي الى نهاية قلة حجم المدخرات ويضعف روح الرغبة في العمل فتتعطل بذلك خطة التنمية وتنعدم الثقة بين أفراد الشعب الواحد .

ثانيا - أن تركيز الدخل في أيدي فئة قليلة يضعف من حجم الطلب على المنتجات المحلية مما يخلق جو غير مناسب لنمو الصناعة المحلية في الدول المتخلفة ويجعلها غير قادرة في مستهل حياتها على مجابهة منافسة المنتجات الخارجية التي تنتج في ظروف اقتصادية أكثر ملاءمة في الدول المتقدمة اقتصاديا .

ثالثا - أن تركيز الدخل والثروات في البلاد المتخلفة مع العلم بالميل الطبيعي للسكان فيها الى الاستثمار الثابت ( زراعي وعقارى ) يقلل من حجم الأموال المعدة للاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية مما يؤدي الى عدم وجود تناسق بين الأموال المستثمرة في نواحي النشاط المختلفة كما سبق بينا . ويزيد من خطورة ذلك صعوبة تصفية الأموال الثابتة وتحويلها للصناعة .

رابعا - أن تركيز الثروات والدخول يلقي عليه عبء التنمية الاقتصادية على كاهل جبهة الشعب وحده ويزيد من حرمانه الذي عانى منه كثيرا مما يتنافى مع العدالة الاجتماعية والفرض الأساسي من التنمية كما ذكرنا هو تهيئة مستوى معيشة مناسب لطبقات الشعب عامة لا لفئة قليلة منه .

### التمويل الخارجى

يتضح مما سبق أن الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية قد يحقق أهداف التنمية في المدى البعيد لو أمكن سد التغيرات التي تمرقل تبئة مخدرات الأفراد وأعيد تنظيم التكوين الاقتصادى للدول المتخلفة بما يجعل معدل الاستثمار ينمو نموا طبيعيا وبدرجة تزيد على معدل الزيادة في عدد السكان .

الا أن هذا المدى البعيد قد يكون بعيدا جدا لصغر حجم المخدرات من جهة ولصعوبة اجراء تعديلات جوهرية في الطاقة الرأسمالية الثابتة الموجودة حاليا ليتحقق التوازن بين الأموال المستثمرة في أوجه النشاط المختلفة من ناحية أخرى مما يزيد عبء الحرمان على الأجيال الحاضرة ويقلل من رفاهية شعوب المناطق المتخلفة ( التى يعيش معظمها على حد الكفاف ) لدرجة كبيرة .

لذلك تعتمد كثير من الدول المتخلفة على مصادر خارجية لتمويل جزء من مشروعات التنمية الاقتصادية فيها لكى تقتصر مدة التنمية وتخفف من الحرمان الذى قاست منه شعوبها لمدة طويلة .

وتتخذ المصادر الخارجية أشكالا مختلفة سنعالج فيما يلى المشاكل المتعلقة بها .

### القروض الحكومية

تعتمد حكومات بعض الدول المتخلفة على قروض الدول الأخرى للقيام بالمشروعات اللازمة لتكوين الاطار اللازم لمشروعات التنمية والتي لا تدر عائدا مباشرا من استغلالها كالطرق والقنوات والسكك الحديدية ... الخ . وبجانب العوامل السياسية التى تهترن بمنح تلك القروض والاعانات والتي نعلم جميعا مداهها في كثير من الحالات مما يتعارض مع مبدأ السيادة والاستقلال للاقتصادى توجد اعتبارات اقتصادية ومالية تفضى على حكومات الدول المتخلفة أخذها في الاعتبار اذا ما رأت ضرورة الالتجاء الى هذا المصدر لتمويل مشروعات الاطار الاقتصادى أو اضطرت الى قبول تلك القروض والمنح .

أولا - تخلق تلك القروض عبئا ثقيلا على الميزانية يتمثل من فوائد وأقساط سداد تلك القروض مما يضطر الحكومة الى فرض أعباء الاقتصاد القومى في

شكل ضرائب ورسوم وغيرها قد تعرقل نمو مشروعات التنمية وتستنزف جزءا من مخدرات الأفراد والشركات في ضآلتها مع حاجة مشروعات التنمية الى تلك المخدرات لتمويل عملياتها •

ثانيا - توجه القروض الحكومية في كثير من الحالات تحت الضغط الأدمى والسياسى من الحكومات المانحة لها الى مشروعات بعيدة كل البعد عن خدمة الاقتصاد المحلى كالمطرق الحرية أو تهيئة السوق المحلى لاستيعاب منتجات الدول المانحة للقروض وبذلك تزيد حدة أثر العامل الأول من حيث العبء المفروض على الميزانية من ناحية وقلة الخدمات التى تقدم لمشروعات التنمية نتيجة لاستخدام القروض الحكومية فى أغراض لا تخدم الاقتصاد المحلى •

ثالثا - يقرن منح تلك القروض والاعانات بعيش جرار من الخبراء والمتفهمين الأجانب بهايا ومرتبات ضخمة تزيد من تكلفة الحصول على هذه القروض ويكونون فى الغالب أداة لتوجيه استخدام تلك القروض فى النواحي التى لا تخدم الاقتصاد الوطنى •

لذلك يتعين على حكومات الدول المتخلفة - اذا ما رأت الالتجاء الى هذا المصدر من مصادر التمويل - أن تتخذ الخطوات اللازمة لتكفل استغلال تلك القروض بدرجة كبيرة من الكفاية وأن تقوم بالدراسات التصيلية للموازنة بين الفوائد التى ستجنيها الدولة من استعمال هذه القروض والتكاليف التى ستحملها نتيجة للحصول عليها آخذة فى الحسبان جميع العناصر التى تكون التكاليف الحقيقية لحصولها على تلك القروض وأن لا تلجأ اليها الا بعد وضع خطة متكاملة للتنمية وتقلل بقدر الامكان من استعمالها فى مشروعات الاطار الاقتصادى ( الطرق وخلافه ) بل تستعملها فى المشروعات التى تتحمل عبء هذه القروض وتتمكن من تسديدها تحت رقابة حكومية ( المشروعات المختلطة ) •



### الأفراد والهيئات الأجنبية

يلجأ الأفراد والهيئات الأجنبية الى استثمار جزء من مدخراتهم في المشروعات الاقتصادية في الدول المتخلفة طمعا في تحقيق عائد استثمار أكبر مما يتيح لهم فرص الاستثمار في بلادهم . ويرحب الاقتصاديون ورجال المال في الدول المتخلفة بهذا النوع من الاستثمار لبعده لحد كبير عن التيارات السياسية ولأهميته في معاونة المخرات الداخلية في تمويل مشروعات التنمية على أسس اقتصادية . الا أن هناك بعض الاعتبارات تجعل مجال استثمار أموال هذا المصدر يتعارض مع ايجاد التوازن في توزيع الأموال على أوجه النشاط المختلفة .

فيتوخى المستثمر الأجنبي الفرد استثمار أمواله في المشروعات التي تضمن له عائد ثابت مستمر وبحيث يمكن استردادها في أى وقت يشاء أو اذا ما دعت اعتبارات داخلية ضرورة سحبها . لذلك فهو يميل أن يتجه بأمواله الى مشروعات الخدمات كالمواصلات الداخلية ومشروعات المياه والانارة بالمدن والمشروعات المالية كالبنوك وشركات التأمين ( عامل الضمان والسيولة ) بينما يحجم المستثمر الأجنبي عن المساهمة في مشروعات التصنيع حيث لا تتوفر عوامل النجاح في تلك المشروعات بنفس الدرجة التي تتوفر بها في النوع الأول من المشروعات لعدم وجود البيانات والاحصاءات اللازمة لدراسة نواحي الانتاج وتوزيع المنتجات الصناعية ولندرة الكفاءات الفنية والادارية المحلية والعمال المهرة في البلاد المتخلفة وغير ذلك من العوامل التي تضمن نجاح المشروعات مما لا تتوفر في كثير من تلك الدول .

ويجدر العمل على تشجيع هذا النوع من الاستثمار بتهيئة الجو المناسب لاجتذابه في نواحي النشاط المختلفة وخاصة الصناعية منها بأن تشترك الحكومة في المشروعات التي ترى ضرورة انشائها طبقا لخطه التنمية المدروسة وتضمن للمساهم حد أدنى للأرباح اذا ما تأكدت بعد عمل الدراسات التفصيلية من توفر عناصر نجاح تلك المشروعات حتى تشجع المستثمر الأجنبي الفرد على المساهمة فيها وغير ذلك من الوسائل التي تتناسب والحالة الاقتصادية والمالية في كل دولة من الدول المتخلفة .

### الهيئات الدولية

يعتبر هذا المصدر من مصادر التمويل الخارجى لمشروعات التنمية التى يمكن للدول المتخلفة الالتجاء اليه بعيدا عن التيارات السياسية للدول الاستعمارية ولو أنه لا يخلو من التأثير الأذى لسانة الدول الكبرى التى تشترك بالنصيب الأكبر من أموال تلك الهيئات مما لا يخفى علينا جميعا .

ومع قلة الأموال التى تخصصها تلك الهيئات لمشروعات التنمية وعدم كفايتها تمويل المشروعات فى العالم أجمع فإنها تحجم عن استخدام أموالها فى مشروعات التصنيع فى كثير من الدول المتخلفة وخاصة دول المنطقة التى نعيش فيها شأنها فى ذلك شأن المستثمر الأجنبى الفرد لنفس الاعتبارات التى ذكرتها فى الفقرة السابقة ( مشروعات غير مدروسة - عوامل نجاح المشروعات غير متوفرة ) .

ولاجتذاب أموال هذا المصدر مع وجود المنافسة الحادة من جانب الدول المتخلفة على أمواله يجد العناية بدراسة المشروعات التى ترغب الدولة المتخلفة فى تمويلها أو تمويل جزء منها عن طريق هذا المصدر بحيث تتقدم بطلبات محددة عن كمية الأموال المطلوبة وطرق استثمارها مع إبراز عوامل نجاحها من حيث سياسة الإنتاج والتوزيع على أسس علمية وعملية سليمة .

تلك هى المعالم الرئيسية لمصادر الأموال ( جانب العرض ) فى الدول المتخلفة التى يلجأ إليها المشرفون على مشروعات التنمية للحصول على الأموال اللازمة لتمويل عمليات تلك المشروعات .

### أنواع مشروعات التنمية

فإذا ما اتجهنا الى الجانب الآخر ( الطلب على الأموال ) لوجدنا أن الوحدات الإنتاجية المنفذة لمشروعات التنمية تنقسم الى أربع مجموعات رئيسية من حيث طبيعة عمليات الاستثمار والأموال اللازمة لها بالشروط التى تتناسب وطبيعة عملياتها .

### اولا - مشروعات الاطار الاقتصادى :

وتتميز تلك المشروعات بضخامة الأموال التى تستثمر فى طاقة رأسمالية ثابتة دون عائد مباشر على تلك الأموال ويحجم الأفراد والهيئات عن القيام بها .  
وتقوم الحكومات والهيئات المحلية بتنفيذها وتمول عن طريق الضرائب والرسوم والقروض الخارجية طويلة الأجل ويجب أن يراعى فى تنفيذها عدم اقتطاع جزء كبير من المخبرات الداخلية منعا من تعطيل استثمارها فى مشروعات التصنيع التى يحجم المستثمر الأجنبى عن الاشتراك فيها كما يجب أن يراعى كذلك عبء القروض الخارجية على الميزانية .

### ثانيا - المشروعات الزراعية والعقارية :

وتتميز تلك المشروعات بضخامة الأموال الثابتة فيها ولكنها تختلف عن مشروعات القسم الأول فى كونها تدر عائد مباشر على الأموال المستثمرة فيها ويقوم بها عادة شركات عقارية وقر قليل من الأفراد المليونى وفى حالات قليلة تقوم بها الدولة بفردا أو بالاشتراك مع الأفراد والهيئات ويجب تمويل هذه المشروعات عن طريق الملكية أو القروض الطويلة الأجل .

### ثالثا - المشروعات الصناعية :

وتتميز تلك المشروعات بوجود توازن بين رأس المال الثابت ورأس مال التشغيل المستغل فيها ويغلب عليها عامل المخاطرة ويحجم عنها رأس المال الأجنبى وتعتمد فى تمويل عملياتها على أموال أصحاب المشروع ( رأس المال وأرباح يصاد استثمارها ) وقروض متوسطة الأجل وكية ضئيلة نسبيا من الائتمان قصير الأجل .

### رابعا - المشروعات التجارية ( الخدمات ) :

وتتميز تلك المشروعات بسيولة الأموال المستثمرة فيها ويقوم بها عادة الأفراد والشركات الصغيرة وتعتمد لحد كبير فى تمويل عملياتها على الائتمان قصير الأجل .

### الأجهزة المالية

وباستعراض نوع الأجهزة المالية في كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا نجد أنها قاصرة عن مد المشروعات بأشكالها السابقة بالأموال التي تتناسب وطبيعة عملياتها مما يسبب مشاكل كثيرة للوحدات المنتجة ويجعلها عاجزة عن رسم السياسة المالية السليمة لتمويل عملياتها ويرجع فشل كثير من المشروعات في الدول المتخلفة الى هذا العامل المالي مما يؤدي الى التبذير في كمية المدخرات على ضآلتها وعدم امكان استثمارها بكفاية .

وكذلك لا يوجد في كثير من الدول المتخلفة أجهزة مالية متخصصة في طرق تعبئة المدخرات بما يمكنها من عرض الأموال على المشروعات بالشروط التي تقتضيها طبيعة عملياتها . فلا يوجد في كثير منها سوى البنوك التجارية التي تجمع نوع واحد من المدخرات ( الایداعات من أصحاب الدخول المرتفعة والشركات ) ولا تقدم سوى الائتمان قصير الأجل الذي يناسب عمليات مشروعات الخدمات بينما تحرم المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية والعقارية من الأجهزة المالية التي تمددها بنوع الائتمان الذي يتناسب وطبيعة عملياتها .

وخلاصة ما تقدم يقتضى على الدول المتخلفة العمل على تنظيم السوق المالية وذلك التنظيم الذي يكفل حشد كل ما لديها من مدخرات وإيصال هذه المدخرات الى يد المستثمرين وذلك باتخاذ الطرق الآتية :

١ - العمل على نشر الوعي الاقتصادي بين طبقات الشعب المختلفة وحث الأفراد على الادخار اذ يجب أن يكون الاعتماد الأول في تمويل مشروعات التنمية على المدخرات الداخلية لتخفيض تكلفة عملية التنمية ولتهيئة جو مناسب يطمئن اليه المستثمر الخارجى مما يجعل الدولة ( حكومة وأفراد ) في مركز يسمح لها بالتفاوض في الحصول على الاموال الخرجية التي تتنافس عليها كثير من الدول المتخلفة بكميات كافية لمساعدة المدخرات الداخلية وبأسعار مناسبة .

٢ - العمل على ايجاد القنوات المالية التي تتناسب وظروف الشعب المختلفة حتى يمكن تعبئة المدخرات وتعبئة كاملة والقضاء على عادة الاكتناز البغيضة

والتأكد من عرض هذه المدخرات على أنواع المشروعات المختلفة بالشروط التي تناسبها عن طريق إيجاد المؤسسات المالية المتخصصة والرقابة المحكمة عليها ( خصوصاً الفترة الأولى من فترات تنفيذ مشروعات التنمية ) حتى يمكن توجيه الأموال - دون تبذير - الى مشروعات التنمية .

٣ - العمل على تكوين الهيئات الآتية على أن تكون مستقلة متحررة من القيود الحكومية البالية تحشد فيها الكفاءات الوطنية دون النظر الى النزعات السياسية والحزبية والمحسوية .

( أ ) هيئة لحصر الموارد الطبيعية والثروة المعدنية في الدولة واجراء البحوث العلمية عليها وجمع البيانات والاحصاءات المتعلقة بها ونشرها بصفة دورية .

( ب ) هيئة لجمع البيانات عن الامكانيات المستثمرة حالياً وتجديد الطاقة العاطلة بها والعمل على الاستفادة منها أولاً ، كما تقوم تلك الهيئة برسم خطة تنمية متكاملة تفصيلية بمشروعات محددة وتضع أسساً لأولوية تنفيذ المشروعات والتوقيت المناسب وكمية الأموال اللازمة ومصادر الحصول عليها .

( ج ) هيئة لحصر الكفايات والاشراف على اعداد وتدريب القوى البشرية اللازمة لمشروعات التنمية في جميع المستويات الفنية والادارية والعمالية لرفع الكفاية الانتاجية لهذا العنصر الهام من عناصر الانتاج، ويكون من واجبها اعداد البرامج اللازمة لذلك وتحديد الأجهزة التي تقوم بالاعداد والتدريب والطرق المناسبة لذلك <sup>١</sup> .

---

(١) المقال مستخرج من محاضرة القيت بالموسم الثقافي لجامعة القاهرة نزع الخرطوم ، والقيت بدار اتحاد الثقافة السوداني بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨



## الهيئات المختلفة التى تقوم بالتأمين

بقلم احمد جاد عبد الرحمن

رئيس قسم الاحصاء والرياضة والتأمين

كلية التجارة - جامعة القاهرة

أهم الهيئات التى تقوم بعمليات التأمين يمكن تلخيصها فيما يلى :

- ١ - هيئات التأمين التبادلى •
- ٢ - شركات التأمين المساهمة •
- ٣ - الأفراد ( هيئات التأمين بالاكتاب ) كأفراد جماعة لويديز للتأمين •
- ٤ - الهيئات الحكومية •
- ٥ - المؤمنون الذاتيون •
- ٦ - جمعيات التأمين التعاونى •
- ٧ - صناديق التأمين الخاصة •

• وللدراصة هذه الهيئات ومعرفة عيوبها ومحاسنها تجب دراسة خصائصها وذلك فيما يتعلق ببعض أو كل من النواحي الآتية :

رأس المال - مسئولية المؤمن ومسئولية المؤمن له - الغرض من التأمين  
لدى الهيئة - الادارة - أنواع التأمين التى تقوم بها الهيئة - من لهم حق التأمين لدى الهيئة •

### ١ - هيئات التأمين التبادلى •

لكى نوضح عمل هذه الهيئات نأخذ المثال الآتى :

نفرض أن هناك فى مدينة من المدن ١٠٠٠ مالك كل منهم يمتلك بيتا واحدا  
لو احترق تسببت عنه خسارة مالية قدرها ٣٠٠٠ جنيه ولنفرض أن جميع هذه

البيوت معرضة لخطر الحريق بدرجة واحدة فهي متشابهة في مواد البناء وعدد الأدوار واستعمال كل دور وهكذا ، ولنفرض أيضا أن التجارب الماضية أثبتت أن الحريق يدمر هذه البيوت بمعدل ٠.١٪ في كل سنة • ومعنى هذا من الناحية النظرية أن الملاك يعرفون جميعا أن بيتا من الألف ستدمره الحريق خلال سنة أو ان شئت الدقة في التعبير قلل انه يكاد يكون من المؤكد أن يحترق بيت خلال السنة ، ولكن أحدا من الملاك لا يعرف مقدما أى هذه البيوت سوف تدمره الحريق • وعلى هذا فيكون من مصلحة أفراد المجموعة أن يتفقوا فيما بينهم على أنه اذا شب الحريق في المدينة فانهم جميعا يتحملون مقدار الخسارة الناتجة فيتحمل كل منهم ٣ جنيه في حالة احتراق بيت واحد و ٦ جنيه في حالة احتراق بيتين وهكذا •

بهذا الاجراء يكون كل مالك قد استبدل بالخسارة الكبيرة المحتمل وقوعها خسارة صغيرة يكاد يكون مؤكدا وقوعها • وبهذا الاجراء أيضا يكون مجموعة الملاك قد كونوا فيما بينهم ما يسمى في التأمين بهيئة تأمين تبادلى ضد الحريق في أبسط صوره كما تسمى هذه الطريقة بطريقة التأمين التبادلى ضد الحريق توزع الخسارة بين الأفراد بعد وقوعها وعلى أساس مقدار الخسارة التي حدثت فعلا •

وهناك طريقة أخرى يستخدمها الأفراد في جمع الخسارة في التأمين التبادلى فبدلا من أن يحسب الأفراد مقدار ما يخص الواحد منهم من خسارة عقب حدوث كل حريق ، يحصل من كل فرد مقدما مبلغ ما يسمى القسط أو الرسم وتحدد قيمة هذا القسط على أساس مقدار الخسارة المتوقع حدوثها خلال سنة اعتمادا على نتائج الاحصائيات للتجارب السابقة للخطر المؤمن ضده • فلو أثبت الواقع أن القسط المحصل كان أكبر من اللازم فإن الزيادة ترد الى أفراد المجموعة وبالعكس ان كان القسط أقل من الكفاية فإن العجز تحصل قيمته من الأفراد •

مما سبق يصح أن نستنتج أن هذه الهيئات عبارة عن جماعات من الأفراد كلهم معرضون لنفس الخطر اتفقوا فيما بينهم على أنه اذا حلت بأحدهم خسارة فانهم يوزعونها عليهم جميعا بدلا من أن يتحملها وحده الفرد سوى العطل الذي حلت به • وكما سبق ذكره تقوم الهيئات بعمليات التأمين بطرق مختلفة أهمها :



١ - تحصل الخسارة من أفراد المجموعة بعد وقوع الخسارة وعلى أساس الخسارة التي وقعت فعلا وهذا فادر .

٢ - تحصل الأقساط من أفراد المجموعة عند بدء التأمين وفي هذه الحالة نجد أن الأسعار تحسب بطريقتين :

(١) اعتمادا على الاحصائيات السابقة التي تقوم بها الهيئة مع زيادة كبيرة لمقابلة التقلبات العكسية .

(ب) الأسعار التي تستخدمها الشركات المساهمة .

وعلى أى حال نجد أن الهيئة تشترط أنه اذا كان مجموع الخسائر المدفوعة والمصروفات التي تحملها الهيئة أكبر من مجموع الأقساط المحصلة فإن الفرق يحصل من الأعضاء .

أما اذا حدث العكس فإن الفرق يوزع على الأفراد ثانيا .

ويلاحظ أنه في حالة العجز تكون مسئولية الأعضاء غير محددة بمعنى أن ممتلكات العضو جميعها تكون ضامنة لنصيبه في الخسارة دون حد .

كما يلاحظ أنه في حالة وجود فائض بسبب الأقساط المحصلة أكبر من الخسائر المدفوعة فإن هذه الهيئات قد تختلف بحسب طريقة توزيعها لذلك الفائض فبعض الهيئات توزع الفائض جميعه أولا بأول كما أن البعض الآخر لا يوزع كل الفائض بل يحتفظ بجزء منه لتكوين احتياطي ويوزع الباقي على أفراد المجموعة في شكل أرباح .

كما أن تكوين الاحتياطي في النوع الثاني يمكن هذه الهيئات مع مرور الزمن من اصدار تأمينات لغير الأعضاء بأقساط ثابتة أى لا يطالب أصحابها بدفع نصيبهم في العجز الذي قد يحدث في حالة ما اذا زادت الخسائر عن الأقساط المحصلة في سنة من السنوات .

ويقوم بادارة هذه الهيئات أعضاء ينتخبون من بين أعضاء المجموعة ويقومون بجمع الأقساط ودفع الاستحقاقات أو التفويضات والأعمال الأخرى التي تتطلبها عمليات التأمين وذلك في مقابل مكافآت معينة تمنحها اياهم الهيئة .

ويلاحظ أن هذه الهيئات تقوم بعمليات التأمين لغرض تعاونى بحث وليست هناك بالمرّة أغراض تجارية إذ أنها لم تكون بقصد الربح .

ويمكن لجماعات التأمين التبادلى أن تقوم بأى نوع من أنواع التأمين ففى البلاد التى يصرح لهذه الجمعيات بالتكوين ومزاولة التأمين مثل بريطانيا والولايات المتحدة نجد جمعيات للتأمين ضد الحريق وجمعيات للتأمين ضد الحوادث وجمعيات للتأمين على الحياة وجمعيات للتأمين ضد المرض وجمعيات للتأمين على المحاصيل الزراعية ضد أخطار الطبيعة كالبرد وغير ذلك .

هذا ويصح أن نذكر أن عمليات التأمين التى تقوم بها كل جمعية ليس من الضروري أن تكون قاصرة على الأعضاء إذ قد تقوم الجمعية بعمليات تأمين لأشخاص ليسوا أعضاء بالجمعية ولكن فى هذه الحالة يعود الربح والخسارة من هذه العمليات على الأعضاء وحدهم . وكما سبق ذكره نجد أن الجمعيات التى تقوم بالتأمين لغير الأعضاء تكون غالبا الجمعيات القديمة العهد التى تكون قد كونت احتياطيا كبيرا وكافيا لمقابلة أى عجز قد يطرأ .

#### عيوب الجمعيات التبادلية للتأمين ومعاسنها :

للجمعيات التبادلية للتأمين عيوب يمكن تلخيص أهمها فيما يلى :

١ - التزام العضو ليس محددا إذ أن العضو لا يعرف بالضبط مقدار المبلغ المطلوب بدفعه كل سنة إذ أن ما يدفعه كل سنة متوقف على مقدار الخسارة التى تقع فعلا وهذا من أهم عيوبها كما أنه أهم صفة لهيئات التأمين التبادلى حتى أن البعض يرى تسميتها بهيئات التأمين ذات الأقساط غير المحددة .

٢ - الخسائر ليست مضمونة الدفع بالكامل فقد يحدث أن يكون بعض الأفراد غير قادرين على الدفع وقت مطالبتهم كما أنه ليس هناك ما يضمن الدفع فى مثل هذه الحالات نظرا لعدم وجود رأس مال للهيئة .

٣ - نظرا لأن يصيب كل فرد من الخسارة يتوقف على الخسارة الواقعة فعلا فإن من مصلحته أن تكون هذه الخسارة أقل ما يمكن ولذلك نجد أن الأعضاء غالبا ما يعترضون على المطالبات سواء أكان ذلك بشأن مقدار التعويض

أو بشأن الطريقة والظروف التى أدت الى وقوع الخطر وهل هى مما اتفق عليه أم لا •

٤ - فى الغالب لا يكون عدد الأفراد بالكثرة المطلوبة لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة •

ونظرا لقلّة العدد تكون مدى الذبذبة حول الاحتمال الحقيقى لوقوع الخطر واسعة أى أن الخسارة الواقعة قد تكون أكبر بكثير أو أقل بكثير من الخسارة المتوقعة ومن السهل تصور مقدار الخطورة فى الحالة الأولى •

أما محاسن هيئات التأمين التبادلى فمنها أنها تؤدى خدمة التأمين لأعضائها بأقل تكاليف ممكنة ، ولكن بشرط أن تحسن اداراتها وأن يكون عدد أعضائها بالكثرة التى يتحقق معها قانون الأعداد الكبيرة •

كذلك نجد فى جمعيات التأمين التبادلى وخاصة فى الجمعيات الصغيرة أن الأعضاء يعرف بعضهم البعض الآخر وهذا يساعد على أن تكون عمليات التأمين التى تقوم بها الجمعية عمليات منتقاة وأخطار الفش والتضليل فيها تكاد تكون معدومة ويعتبر هذا من محاسن الجمعيات التبادلية بشرط ألا يكون العدد قليلا بدرجة لا يتحقق معها قانون الأعداد الكبيرة المشار اليه آنفا •

## ٢ - شركات التأمين المساهمة

تؤسس بعض الشركات للقيام بعمليات التأمين كما تؤسس لأى عمل تجارى آخر • وقد حتم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وهو أول قانون صدر فى مصر للرقابة والاشراف على هيئات التأمين ألا يقل رأس مال الشركة التى يخول لها الحق فى مزاوله أعمال التأمين عن ١٠٠٠٠٠٠ جنيه كما يجب أن تكون متخذة شكل شركة مساهمة • وقد عدل هذا الشرط فى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فتتص المادة ٧ من هذا القانون •

« لا يجوز تسجيل أية هيئة الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة ويجب ألا يقل رأس المال المدفوع فى الشركة التى تطلب التسجيل عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه » • كما عدل مرة أخرى بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فتتص المادة الأولى من ذلك القانون •

« لا يجوز انشاء أية هيئة لمزاولة أعمال التأمين أو ادراج هذا الغرض ضمن أغراض أية هيئة ، الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعها اسمية وملوكة لمصريين دائما ، وبشرط أن تحصل على ترخيص في ذلك من وزير المالية والاقتصاد » .

كما لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن مائتى ألف جنيه ولا أن يقل المدفوع منه عن مائة ألف جنيه .

على أنه في هيئة اعادة التأمين لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن خمسمائة ألف من الجنيهات ولا أن يقل المدفوع منه عن مائتين وخمسين ألفا من الجنيهات .

ويقصد بهيئات اعادة التأمين هيئات التأمين التي يقتصر نشاطها التأمينى في جمهورية مصر على مزاولة أعمال اعادة التأمين دون التأمين المباشر .

ويشترط في أعضاء مجلس ادارة أية هيئة من هيئات التأمين والمسؤولين عن الادارة فيها أن يكونوا مصريين .

ويستثنى من أحكام هذه المادة صناديق الاعانات » .

ويلاحظ على هذا النص أن القانون المصرى رفع رأس المال المكتتب به في الشركات المساهمة التي تقوم بالتأمين المباشر الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيهه والى ٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه في شركات اعادة التأمين كما جعل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع ١٠٠٠٠٠٠ جنيهه بالنسبة لشركات التأمين المباشر و ٢٥٠٠٠٠٠ جنيهه في شركات اعادة التأمين .

كما حرم على غير المصريين أن يكونوا مساهمين في تلك الشركات أو أعضاء في مجالس ادارتها .

وشركات التأمين المساهمة كمؤمن تقوم بدور الوسيط الذى مهمته جمع الأفراد الراغبين في التأمين ( المؤمن لهم ) وتحصل منهم الأقساط وتدفع التعويضات لمن تحل به خسارة نتيجة للخطر المؤمن ضده .

أما الادارة فتوكل الى أعضاء ينتخبهم المساهمون ويسمون أعضاء مجلس الادارة وتكون مهمة المجلس رسم السياسة العامة للادارة ولهم أن يمينوا

موظفين وخبراء ليتولوا الادارة الفعلية للشركة كما قد يقوم أعضاء المجلس بنذب واحد منهم للإشراف الفعلى على سير العمل بالشركة ويسمى هذا العضو « بعضو مجلس الادارة المنتدب » .

ويتضمن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام انقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ما يلى :

١ - يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الادارة عن ثلاثة وألا يزيد على سبعة .  
٢ - حدد القانون المبالغ التى تدفع لعضو مجلس الادارة - عدا العضو المنتدب - بعد أعلى وهو ٢٥٠٠ جنيه سنويا شاملا لأى مكافأة أو راتب أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لا تقتضيها طبيعة العمل .

كما تضمن ألا يزيد نصيب أعضاء مجلس الادارة من أرباح الشركة عن ١٠٪ من صافي الربح بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطي القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها نظام الشركة .

كما نص على ألا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التى تؤديها الشركة - دون نظر الى أرباحها أو خسائرها - لعضو مجلس الادارة - عدا العضو المنتدب - باعتبارها راتبا معينا أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لا تستوجبها طبيعة العمل على ٦٠٠ جنيه سنويا .

ويعتبر مجلس الادارة مسئولاً أمام الجمعية العمومية للمساهمين التى تعقد مرة أو أكثر كل سنة حسب نظام الشركة .

والشركات المساهمة للتأمين كمؤمن تعتبر مسئوليتها محدودة بالنسبة لجماعة المؤمن لهم بمعنى أن كل مساهم فى الشركة يكون مسئولاً فقط الى الحد المكتتب فيه من الأسهم .

أما المؤمن له فمسئوليته قبل الشركة لا تتعدى القسط الذى يطالب بدفعه بمقتضى العقد الذى بينه وبين الشركة بمعنى أنه غير مسئول عن نتيجة التأمين بالنسبة للمؤمن وهل هى أتجت فائضا أو عجزا بالنسبة له .

وشركات التأمين المساهمة تقوم بعمليات التأمين بقصد الربح ففرضها من القيام بتلك العمليات غرض تجارى شأنها فى ذلك شأن باقى الشركات المساهمة .

كما أن لها أن تقوم بجميع عمليات التأمين الممكنة • كما أنها تقوم بالتأمين لجميع الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط التأمين التي تقوم بوضعها كما أنه ليس هناك ما يمنع أى مساهم فى الشركة أن يكون فى الوقت نفسه ضمن عملائها •

### المحاسن والمعيوب :

التأمين لدى الشركات المساهمة يكون مرتفع التكاليف وهذا هو أهم عيوبه وارتفاع التكاليف ينتج بطبيعة الحال من أن الشركة تقدر قيمة القسط بحيث يضمن ربحا للمساهمين كما تحصل القسط بمصروفات إدارية باهظة وبمقدار العمولة التى تدفعها لمندوبيها الذين يعملون على اجتذاب العملاء •

ونظرا لأن المؤمن والمؤمن له هما شخصان مختلفان ونظرا لأنهما فى الغالب غير متعارفين ونظرا لكثرة العملاء فإن مجال الفسح والتضليل يكون أكبر منه فى التأمين التبادلى أو التأمين التعاونى •

أما محاسن التأمين لدى شركات التأمين المساهمة فأهمها أن القسط الذى يقوم المؤمن له بدفعه يكون محددا منذ بدء التأمين وغير قابل للتعديل مهما كانت الظروف •

كما أن امكانيات الشركات المساهمة للتأمين واستخدامها مجموعة من المندوبين والمنتجين تجعل مجموعة الأفراد المؤمن لهم والوحدات المؤمن عليها بالكثرة التى تضمن معها تحقيق قانون الأعداد الكبيرة ولذا نجد أن نجاح شركات التأمين المساهمة يكاد يكون مضمونا وأن افلاسها أمر بعيد الاحتمال •

### مقارنة بين الشركات المساهمة للتأمين وجميعيات التأمين التبادلى :

١ - فى الشركات المساهمة نجد أن المؤمنين مستقلين عن المؤمن لهم • فهناك جماعة المساهمين الذين ساهموا بأموالهم فى انشاء الشركة وهناك جماعة المؤمن لهم وهم عملاء الشركة • أما فى هيئات التأمين التبادلى فإن العضو يكون مؤمنا ومؤمنا له فى الوقت ذاته •

٢ - القسط الذى يدفعه المؤمن له فى شركات التأمين المساهمة يكون غير قابل للتعديل بسبب النقص أو الزيادة فى الخسارة التى تقع فعلا عن الخسارة المتوقعة حدوثها والتى على أساسها حسب القسط ، بمكس الحال فى هيئات

التأمين التبادلى حيث نجد أن التكاليف الفعلية التى يتحملها العضو تتوقف على مقدار الخسارة التى تقع فعلا . والقسط المحدد غير القابل للتعديل هم أهم صفة لشركات التأمين المساهمة حتى أن البعض يطلق عليها اسم شركات التأمين بالأقساط المحددة .

٣ - تختلف شركات التأمين المساهمة عن هيئات التأمين التبادلى أيضا من حيث الادارة ، ففي الشركات المساهمة نجد أن أعضاء مجلس الادارة ينتخبهم جماعة المساهمين وليس جماعة المستأمنين أى المؤمن لهم كما هو الحال فى جماعات التأمين التبادلى .

٤ - شركات التأمين المساهمة تقوم بعمليات التأمين بقصد الربح وتدخل هذا العامل فى حساب القسط . أما فى هيئات التأمين التبادلى فعامل الربح هذا لا وجود له .

٥ - هيئات التأمين التبادلى ليس لها رأس مال كما هو الحال فى شركات التأمين المساهمة .

٦ - مسئولية المؤمنين فى شركات التأمين المساهمة ( جماعة المساهمين ) محددة بقيمة أسهمهم أما فى جماعات التأمين التبادلى فمسئولية العضو غير محددة .

### ٢ - الافراد ( جماعة لويديز للتأمين )

يقوم الافراد بالتأمين كما تقوم شركات التأمين المساهمة بغرض الربح فيجمعون الأقساط من المستأمنين ويدفعون الخسائر للمستحقين منهم .

ويقوم الافراد بعمليات التأمين كمؤمنين منذ الأيام الأولى للتأمين . وفى العادة يؤلف هؤلاء الافراد جماعات أطلق عليها القانون المصرى جماعات التأمين بالاكتاب وأهم هذه الجماعات جماعة لويديز للتأمين بلندن . وقد تألفت فى أواخر القرن السابع عشر واتخذت اسمها من مقهى افتتحه شخص اسمه ادوارد لويديز سنة ١٦٨٨ . وكان هذا المقهى بمثابة ناد للمشتغلين بالتصدير والاستيراد والمشتغلين بالشتون البحرية ولتمهيدى التأمين الذين لقبوا فيما بعد بجماعة لويديز للتأمين .

والجماعة نفسها لا تقوم بالتأمين ، ولكن هذا من عمل الأفراد • كما أن الهيئة نفسها ليست مسئولة بالمرّة عن العمليات التي يقوم بها هؤلاء الأفراد ، فكل واحد منهم يقوم بالتأمين لحسابه الخاص وهو مسئول عن العمليات التي يقوم بها الى آخر بنس من ممتلكاته • غير أن الهيئة تشترط فيمن ينضم اليها اشتراطات خاصة منها أن يكون من أصحاب الثروات الكبيرة الحسنى السمعة في المعاملة • كما تشترط اشتراطات أخرى منها •

١ - أن يدفع العضو لصندوق الجماعة ضمانا يتناسب مع مبالغ التأمين التي يصدر بها وثائق التأمين والتي يتعهد بالآ يتعدها بأى حال من الأحوال وتشترط الجماعة ألا ينقص مبلغ الضمان عن ٥٠٠٠ جنيه •

٢ - أن ينشئ العضو صندوقا خاصا لعمليات التأمين التي يقوم بها تتكون أمواله من الأقساط التي يحصلها وفوائد استثمار هذه الأقساط وتخصص أموال هذا الصندوق جميعها لمقابلة التزاماته قبل المؤمن لهم •

٣ - يراجع حسابات العضو مراجع حسابات مستقل ويقدم للجماعة سنويا لمعرفة ما اذا كان العضو قادرا على الوفاء بالتزاماته •

ويقوم أعضاء جماعة لويديز بجميع أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة ولو أنهم عندما بدأوا لم يكونوا يزاولون سوى عمليات التأمين البحري ، أما الآن فمنهم من يقوم حتى بالشاذ من العمليات كعمليات التأمين على جمال الميقات والأعين والحنجرة •

ويعمل الأعضاء عادة في جماعات صغيرة تتكون من عشرة أو عشرين عضوا وقد يصل العدد الى أكثر من ذلك • وتجد في كل جماعة من هذه الجماعات الصغيرة فردا يقوم بالتأمين نيابة عن باقى الأعضاء كما قد نجد عدة أفراد واحدا منهم يختص بعمليات التأمين البحري والآخر بعمليات تأمين الحريق وهكذا •

ويقوم بتقديم عمليات التأمين لأعضاء الجماعة سمارة Brokers وتتم العمليات بأن يكتب السمسار تفاصيل العملية على ورقة صغيرة تسمى القصاصه Slip وترمر هذه الورقة على الأعضاء والعضو الذى يقبل العملية يوقع على القصاصه ويكتب أمام اسمه النسبة التي يقبل أن يتحملها من الخطر



فيكتب مثلاً ٥ في المائة أو ١٠ في المائة الى آخره بمعنى أنه اذا كان المبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فانه يكون مستعدا لتحمل ٥٠٠ جنيه في الحالة الأولى (٥ في المائة) أو ١٠٠٠ جنيه في الحالة الثانية (١٠ في المائة) وتم العملية عندما يبلغ مجموع ما يتحمله الأعضاء المكتسبون ١٠٠ في المائة من المبلغ المطلوب التأمين عليه .

ومن هذا يتضح أن كل عملية عبارة عن اكتساب من الأعضاء كل يكتب نسبة معينة من الخطر ولذلك سمي هذا النوع من التأمين بالتأمين بالاكتساب . وجماعة لويديز للتأمين في لندن هي أكبر جماعة للتأمين بالاكتساب في العالم غير أنها ليست الوحيدة فهناك جماعة أخرى تقوم بالتأمين على نفس النظام في نيويورك ولكنها أقل شأنا من جماعة لويديز بلندن .

ويتضمن القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالرقابة والاشراف على هيئات التأمين في جمهورية مصر أحكاما خاصة بجماعات التأمين بالاكتساب أوردها في المواد ٦٦ الى ٧٥ وتنص المادة رقم ٦٦ :

« في تطبيق هذا القانون يقصد بجماعات التأمين بالاكتساب كل جماعة تؤسس على النظام المعروف باسم « لويديز » الذي يقضى بأن كل عضو مشترك في جماعة يصبح مسئولاً عن نصيب معلوم من مجموع مبلغ وثيقة التأمين سواء كان هذا النصيب معينا أم نسبيا والتي تتناول عمليات التأمين غير المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى ( التأمين على الحياة وتكوين الأموال ) » .  
ومما يجدر ذكره أن سمسارة لويديز للتأمين في مصر قد محى تسجيلهم لمزاولة عمليات التأمين في مصر وبذلك خرجت جماعة لويديز للتأمين من سوق التأمين في مصر وذلك عقب الاعتداء الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى على مصر في أكتوبر سنة ١٩٥٦

ومما سبق يمكننا أن نلخص خصائص التأمين لدى جماعة لويديز كما يلى :

١ - **رأس المال ومسئولية المؤمن والمؤمن له** : ليس هناك رأس مال مخصص لعمليات التأمين التى يقوم بها العضو سوى الضمان الذى يقدمه للجماعة غير أن ممتلكاته جميعها تكون ضامنة لتلك العمليات فمسئوليته قبل العمليات التى يكتب فيها مسئولية غير محدودة .

أما المؤمن له فمستوليته قبل المؤمن محددة بمقدار القسط المطالب بسداده وهذا القسط غير قابل للتعديل مهما كانت الظروف \*

٢ - الغرض من التأمين : يقوم عضو جماعة لويديز بعمليات التأمين لغرض تجارى \*

٣ - أنواع التأمين التى يقوم بها : جميع أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة وتأمينات تكوين الأموال \*

٤ - المحاسن والعيوب : التأمين لدى جماعة لويديز يكون عادة أقل تكلفه من التأمين لدى الشركات المساهمة كما أنه بالنسبة للمؤمن له محدد التكاليف كذلك نجد أن هناك عمليات تأمين يقوم بها جماعة لويديز للتأمين فى حين أن شركات التأمين المساهمة قد تحجم عن القيام بها لخطورتها .

أما عيوب التأمين لدى لويديز فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - المؤمن له لا يعرف بالضبط حالة المؤمن المالية \*

٢ - إذا حدث خلاف على التأمين فإن المؤمن له يكون مضطرا لمقاضاة عدد كبير من المؤمنين نظرا لأن كل عضو لا يعتبر مسئولا الا عن مقدار ما اكتسب به من الخطر فقط \*

#### ٤ - الهيئات الحكومية للتأمين

قد تدخل الدولة سوق التأمين كمؤمن وذلك فى حالة من الحالات الآتية :

١ - عندما تجد أن الهيئات الأهلية تغالى فى رسوم أو أقساط التأمين أو تفرض شروطا تعسفية على جمهور المؤمن لهم وفى هذه الحالة قد تدخل السوق كمؤمن منافس أو كهيئة احتكارية للتأمين أى تعمل كمؤمن الى جانب المؤمنين الآخرين أو كمؤمن وحيد ليس له منافس فى السوق \* ففى الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الدولة بالتأمين ضد اصابات العمل كما تقوم بعمليات تأمين المحاصيل الزراعية ضد البرد وهكذا \*

٢ - عندما تمتنع الهيئات الأهلية عن القيام بنوع أو أكثر من أنواع التأمين لخطورتها وترى الدولة ضرورة تنفيذ هذه الأنواع من التأمين \* ففى الولايات

المتحدة الأمريكية تهوم الدولة بالتأمين ضد أخطار الحروب بالنسبة للجنود والبحارة نظرا لأن غالبية هيئات التأمين على الحياة لا تقبل تغطية أخطار الحرب بالنسبة للمجندين . كذلك نجد في الحرب العالمية الثانية أن الحكومة البريطانية كانت تؤمن ضد أخطار الحرب على أفراد الشعب وعلى ممتلكاتهم وعلى البضائع المنقولة بطريق البحر . كما اضطرت الحكومة المصرية - أثناء الحرب العالمية الثانية أيضا الى القيام بتنفيذ التأمين على القطن والبنوة ضد أخطار الحروب لما امتنعت شركات التأمين عن القيام به لخطورته .

٣ - عندما تقتنع الدولة بفائدة نوع أو أكثر من أنواع التأمين من الناحية الاجتماعية مثلا وترى تعميمه على الشعب أو بين طبقة معينة منه . ففى كثير من الدول تهوم الحكومة بتنفيذ التأمين الاجتماعى الذى هو فى الواقع عبارة عن مجموعة من التأمينات تضم أنواعا أو أكثر من الأنواع الآتية :

التأمين ضد المرض - التأمين ضد البطالة - التأمين الذى يكفل معاشات الشيخوخة ومعاشات الأرامل واليتامى - التأمين على مصروفات الدفن - التأمين على قفقات الزواج والولادة .

وفى التأمين الحكومى لا تخصص الدولة رأس مال معين لمقابلة الخسائر اذا زادت على الأقساط المحصلة بل انها تعتمد على مواردها العامة وعلى ما لديها من سلطة فرض الضرائب لملاقة أى عجز قد يحدث فى مالية المشروع .

وفىما يختص بالادارة نجد أن الدولة تكلف أحد أجهزتها للقيام بها . ولا تهوم الدولة بعمليات التأمين بقصد الربح ولكن خدمة لأفراد الشعب أو فئة معينة منه . فكما سبق أن ذكرنا تهوم الدولة بالتأمين ضد الأخطار التى قد تصبهم عنها الهيئات التجارية لخطورتها كما تدخل الدولة كمؤمن منافس أو محتكر لتؤدى خدمة التأمين للشعب بتكاليف أقل وشروط أسخى من شروط الشركات المساهمة وغيرها من الهيئات التى تهوم به بقصد الربح . والتأمين الحكومى يكون قليل التكاليف نظرا لأنه يكون غالبا بمقتضى قانون يحدد الأشخاص الذين يدخلون فى التأمين فليس هناك داع والحالة هذه الى وجود مندوبين أو منتخبين لاجتذاب العملاء وبالتالي لا تحمل الأقساط بمرتبات ومكافآت هؤلاء المندوبين كما أن الدولة قد تشترك فى تحمل جزء محدد من أقساط التأمين كما قد تتحمل مصروفات الادارة كما هو الحال فى غالبية أنظمة التأمين الاجتماعى .

وفي الغالب نجد أن مسؤولية المؤمن له أو تكاليف التأمين بالنسبة للمؤمن له تكون محددة وغير قابلة للتعديل تبعاً للنتيجة الفعلية للخطر المؤمن ضده ولو أننا قد نجد في بعض أنظمة التأمين الاجتماعي ما يدخل الدولة مطالبة أصحاب الأعمال أو العمال أو هما معا بمشاركتها في العجز الذي قد يحدث نتيجة لزيادة التعويضات المدفوعة على الاشتراكات المحصلة .

ويصح للدولة أن تقوم بأي نوع من أنواع التأمين وليس هناك نوع معروف منها لا تستطيع الدولة أن تزاولة متى شاءت .

### ٥ - المؤمنون الذاتيون والتأمين الذاتي

قد يشعر بعض كبار رجال الأعمال أنهم قادرون على تحمل الخسائر المالية التي تحدث لهم بسبب وقوع الأخطار التي يتعرضون لها أو يجدون أن مجموع الأقساط التي يدفعونها لشركات التأمين أكثر من مجموع التعويضات التي تدفعها هذه لهم . فتجدهم يضعون جانباً وبصفة دورية مبالغ من النقود تعادل على وجه التقريب مقدار الرسوم التي كانوا يدفعونها لشركات التأمين لو أنهم آمنوا لديها ويكونون من مجموع الرسوم السنوية هذه احتياطياً متى بلغ حداً كافياً استعاضوا به عن التأمين لدى الشركات والهيئات الأخرى وبذلك يوفرّون على الأقل مطالبتهم لهذه الشركات لدفع مبالغ التعويض في حالة وقوع الخسارة .

والتأمين في مثل هذه الحالات يسمى بالتأمين الذاتي كما يسمى الأشخاص الذين يقومون بهذا النوع من التأمين بالمؤمنين الذاتيين .

وجدير بالذكر أن طريقة الادخار وتكوين الاحتياطي التي يلجأ إليها بعض الأفراد للاحتياط ضد الأخطار التي يتعرضون لها هي في الواقع تأمين ذاتي كما يجب أن نلاحظ أنه ليس هناك ما يمنع أي مؤسسة من القيام بهذا النوع من التأمين إذا ما توفر لديها شروط معينة أهمها ما يلي :

١ - أن يكون مركزها المالي قوياً وأن تكون قادرة على توفير الاحتياطي الكافي لمقابلة الخسائر المتوقعة حدوثها .

٢ - أن يكون الشيء موضوع التأمين موزعاً توزيعاً يضمن عدم وقوع كارثة على نطاق واسع كأن يكون للمؤسسة مخازن أو محلات تجارية كثيرة جداً وفي جهات متعددة ومتفرقة .

وقد أجاز القانون المصرى لأصحاب الأعمال أن يؤمنوا ضد حوادث العمل تأميناً ذاتياً إذا توافرت لهم شروط معينة فتتص المادة ٥ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى ضد اصابات العمل •

« ويجوز لوزير الشئون الاجتماعية أن يعفى من التأمين من يطلب ذلك من أصحاب الأعمال بالشروط الآتية :

- (أ) أن يستخدم صاحب العمل عددا من العمال لا يقل عن ١٠٠ عامل •
- (ب) أن يتخذ صاحب العمل جميع الاحتياطات التى من شأنها تصادى الأخطار •

(ج) أن يكون قد أودع أحد المصارف المعتمدة تأميناً يحدده وزير الشئون الاجتماعية بحيث لا يقل عن ٥٠٠ جنيه ولا يزيد على ٥٠٠٠ جنيه أو يقدم كتاب ضمان بهذه القيمة من أحد المصارف ويخصص هذا المبلغ لدفع التعويضات » •

#### ٦ - الجمعيات التعاونية للتأمين والتأمين التعاونى

تؤسس الجمعيات التعاونية للقيام بعمليات التأمين كما تؤسس للقيام بأى عمل آخر •

وقد يكون نشاط الجمعية قاصرا على التأمين فقط كما قد تقوم الجمعية بأوجه نشاط أخرى الى جانب قيامها بعمليات التأمين •

وتقوم الجمعيات التعاونية للتأمين بجميع أنواع التأمين الا أننا نجد أن نشاطها يكون ظاهرا فى الريف حيث تقوم بالتأمين ضد حقوق الماشية والتأمين على المحصولات الزراعية ضد آفات الطبيعة وغير ذلك من أنواع التأمين التى تحجم عن مزاولتها هيئات التأمين التجارى لخطورتها • وتنجح عمليات التأمين هذه مع جمعيات التأمين التعاونية دون الشركات المساهمة نظرا لأن الأعضاء يعرف بعضهم البعض ومجال الغش والتضليل فى البيانات يكون محدودا • •

وقد ورد فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية نص صريح على أن التأمين يصح أن يكون من الأغراض التى تنشأ لها الجمعيات التعاونية •

فتنص المادة رقم ١ منه •

« لا تعد جمعيات تعاونية مصرية ولا يطلق عليها هذا الاسم الا الجمعيات التي تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون ، وتكون غايتها تحسين حال أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقتراض والائتمان واستغلال الأراضي وأعمال الري والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة في ذلك المبادئ التعاونية •

يجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة •  
غير أن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى ألغى وحل محل القانون السالف الذكر لم يرد فيه مثل هذا النص الصريح بشأن التأمين أو بشأن أى نشاط آخر بل أورد نصا أعم من النص الذى ورد في ذلك القانون فتنص المادة رقم ١٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

« تبأثر الجمعية التعاونية أعمالها في جميع فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى ولها أن تقصر أعمالها على فرع من هذه الفروع أو تجمع بين هذه الفروع وفقا لنظامها ولأحكام كل نوع منها » •

وقد عرف القانون المذكور الجمعية التعاونية في المادة الأولى منه والتي تنص :

« تعتبر جمعية تعاونية طبقا لأحكام هذا القانون كل جمعية ينشئها الأشخاص بصفتهم منتجين أو مستهلكين على الأسس الآتية :

(أ) أن يتكون رأس مال الجمعية من أسهم غير محدودة العدد يكون لكل شخص حق الاكتتاب فيها والنزول عنها لأى شخص آخر وفقا لأحكام هذا القانون ونظام كل جمعية •

ومع ذلك يجوز أن يتكون رأس مالها من حصص على النحو الذى يبينه نظام الجمعية •

(ب) أن يكون لكل عضو في الجمعية العمومية صوت واحد أيا كان عدد الأسهم التى يملكها •

(ج) ألا تحصل أسهم رأس المال على فائدة تزيد على ٦ في المائة من قيمتها الاسمية •

(د) أن يوزع صافي الربح الذي يجوز توزيعه على الأعضاء لكل بنسبة تعامله مع الجمعية .

ويوضح لنا هذا النص بعض خصائص التأمين التعاوني والجمعيات التعاونية التي تقوم به والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - أن الجمعيات التعاونية للتأمين يكون لها رأس مال غير محدود .

٢ - أن رأس المال في هذه الجمعيات لا يشترك في جميع الأرباح الناتجة بل هناك حد أعلى لنسبة الربح الى المبلغ الذي يساهم به كل عضو في الجمعية وهو ٦ في المائة من قيمة الأسهم . أما باقى الربح الذي يخصص للتوزيع فانه يوزع على أعضاء الجمعية كل بنسبة تعامله مع الجمعية » .

كذلك أجاز القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ للجمعية التعاونية للتأمين أن تقوم بالتأمين لغير الأعضاء .

فتنص المادة رقم ١٨ منه :

« للجمعية التعاونية أن تقصر ما تؤديه من خدمات وأعمال على أعضائها أو أن تسمح بأدائه للغير » .

ونستنتج من هذا كله أن التأمين التعاوني وسط بين التأمين التجارى والتأمين التبادلي وأن الجمعيات التعاونية للتأمين وسط بين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين التبادلي .

فالجمعيات التعاونية للتأمين تشبه شركات التأمين المساهمة في أن لها رأس مال ولكنها تختلف عنها في أن رأس المال هذا لا يكون محدودا .

كذلك تشبه الجمعيات التعاونية للتأمين شركات التأمين المساهمة في أن الأرباح الناتجة من العملية توزع على حملة الأسهم غير أنها تختلف عنها في أن ما يخص السهم الواحد يكون محددًا بحد أعلى هو ٦ في المائة من القيمة الاسمية للسهم وما يزيد على ذلك يوزع على الأعضاء كل بنسبة تعامله مع الجمعية .

كذلك يشبه التأمين التعاوني التأمين التجارى في أن الأقساط التي يدفعها المؤمن له تكون محددة غير أنه في التأمين التعاوني نجد أن المؤمن له يكون له الحق في الاشتراك في الأرباح التي تزيد على ٦ في المائة من قيمة أسهم الجمعية .

كذلك يشبه التأمين التعاوني التأمين التبادلي في أن الغرض من كل هو التعاون لا الربح كذلك يشبهه في أن عمليات التأمين ليست قاصرة على الأعضاء بل يمكن أن تتعداها الى غير الأعضاء غير أنه في التأمين التبادلي نجد أن العضو يجب أن يكون مؤمنا لدى الهيئة والا سقطت عضويته ، أما في التأمين التعاوني فانه ليس من الواجب على العضو أن يتعامل مع الجمعية حتى يحتفظ بعضويته .

كذلك نجد أن التزام العضو المؤمن له في التأمين التعاوني التزام محدود بعكس الحال في التأمين التبادلي . كما أن التزام المؤمن أيضا محدود في التأمين التعاوني بعكسه في التبادلي .

كذلك نجد أن الجمعيات التعاونية لها رأس مال بعكس الجمعيات التبادلية .

#### ٧ - صناديق التأمين الخاصة

يقوم بعض الأفراد الذين تربطهم ببعض صلة معينة ، كالعمل أو المهنة ، بإنشاء صناديق خاصة للتأمين ضد أخطار يحددها نظام الصندوق الذي ينشئونه وذلك بغية الحصول على مزايا التأمين بأقل التكاليف . اذ يعتقدون أن شركات التأمين المساهمة تفالي في تقدير الأقساط التي يدفعها الأفراد فيفضلون أن يكونوا جمعية للتأمين خاصة بهم ويحددون أغراضها والأخطار التي يؤمنون ضدها .

وهناك الكثير من هذه الصناديق في جمهورية مصر . ومن الأمثلة على ذلك صندوق التأمين الخاص لضباط القوات المسلحة وصندوق التأمين والادخار لمستخدمي وعمال بنك القاهرة وجمعية التأمين والادخار لموظفي جامعة القاهرة .

وقد أورد القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالرقابة والاشراف على هيئات التأمين فصلا خاصا لهذه الصناديق التي يسميها صناديق الاعانات فتنص المادة رقم ٥٣ من القانون المذكور :

« في تطبيق هذا القانون يقصد بصناديق الاعانات كل جمعية تتألف بدون رأس مال من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ويكون الغرض منها أن تؤدي لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة في



قانونها النظامي أو لائحتها الداخلية وذلك في حالة حدوث أحد الطوارئ الآتية :

- ١ - زواج العضو أو خريته أو بلوغه سنا معينة أو وفاته .
- ٢ - حلول إحدى المناسبات الاجتماعية أو الدينية أو غيرها من المناسبات المشابهة .

- ٣ - ضياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل .
  - ٤ - عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .
  - ٥ - الحاجة الى نفقات تعليم من يعوله العضو .
- ولا يجوز انشاء صناديق اعانات لغير الأغراض المذكورة في هذه المادة الا بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين » .

ومن هذا النص يتضح أن القانون يقصد أن تقتصر عمليات التأمين التي تقوم بها هذه الصناديق على عمليات تأمين الأشخاص فقط كالتأمين على الحياة والتأمين ضد المرض والتأمين ضد البطالة والتأمين على نفقات الزواج والولادة وغيرها الا باذن خاص من وزير المالية .

كما يتضح أن ليس لهذه الصناديق رأس مال بل تتكون أموالها بصفة رئيسية من الأقساط المحصلة من الأعضاء في مقابل تغطيتهم ضد الخسائر المالية التي تلحق بهم نتيجة لوقوع الأخطار التي يحددها نظام الصندوق ومن فوائد استثمار هذه المبالغ .

وبالإضافة الى هذا قد نجد .

- ١ - رسوم عضوية .
  - ٢ - هبات من صاحب العمل أو من جهات خارجية .
- ويقوم بإدارة كل صندوق مجلس إدارة ينتخب من الأعضاء ولهذا المجلس أن يعين من يشاء من الخبراء والموظفين اللازمين للقيام بالعمليات المختلفة كما أن عليه أن يقدم تقريراً سنوياً للجمعية العمومية عن أعمال الصندوق .

وتشبه هذه الصناديق شركات التأمين المساهمة من حيث أن التكاليف التي يتحملها الأعضاء تكون محددة ومسئولية المؤمن لهم تكون أيضاً محددة بقيمة

ما يطالبون بدفعه من أقساط - غير انها تختلف عنها فيما يلى :

- ١ - ليس للصناديق الخاصة رأس مال كما فى الشركات المساهمة .
  - ٢ - الصناديق بوصفها الحالى تقوم بتأمينات الأشخاص فقط الا باذن خاص .
  - ٣ - تقوم الصناديق بعمليات التأمين لغرض تعاونى بحث .
- كذلك نجد أن صناديق التأمين الخاصة تشبه جمعيات التأمين التبادلى فى عدم وجود رأس مال لها وفى ان الغرض من انشائها ليس هو الربح من عمليات التأمين .
- كما ان الادارة يقوم بها الأعضاء . الا انها تختلف عنها فيما يلى :
- ١ - التأمين قاصر على الأعضاء فقط فى الصناديق الخاصة فى حين ان جمعيات التأمين التبادلى قد تقوم بالتأمين بالنسبة لغير الأعضاء .
  - ٢ - تقوم جماعات التأمين التبادلى بجميع أنواع التأمين أما الصناديق الخاصة فلا تقوم فى الأحوال العادية الا بأنواع التأمين على الأشخاص فقط .
  - ٣ - تكاليف التأمين ومسئولية الأعضاء فى جمعيات التأمين التبادلى غير معددة فى حين أنها كذلك بالنسبة لصناديق التأمين الخاصة .

#### خاتمة

نختم كلامنا فنقول أن جميع الهيئات السالفة الذكر تعمل فى مصر فيما عدا جماعات التأمين التبادلى وجماعة لويدز للتأمين حيث شطب تسجيلهم عقب الاعتداء الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٩ . أما جمعيات التأمين التعاونى فيبدو أن هناك تمارضا بين القانونين ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ والذي يبدو أنه قصر عمليات التأمين على الشركات المساهمة وصناديق الاعانات . لذا نود أن نوجه عناية المسؤولين الى تدارك هذا التعارض حتى لا تحرم البلاد من خدمة الجمعيات التعاونية للتأمين . كما تتساءل لماذا لا يفكر كبار المالىين فى مصر فى انشاء جماعة للتأمين بالاكتتاب على نمط جماعة لويدز لندن وجماعة لويدز ليوروك .

# الأرض والسياسة في كينيا

دكتور عبد الملك عوده

مدرس العلوم السياسية - كلية التجارة جامعة القاهرة

منذ قيام الحكم البريطاني في كينيا ، تعرضت ملكية الأرض الزراعية لأشكال جديدة طارئة من الحيازة وأنواع غريبة من الملكية لم تألفها المجتمعات الأفريقية من قبل ، وترتب على هذه الأشكال الجديدة آثار متعددة ظهرت في المجتمع ووسمت نواحي النشاط المتعددة فيه . وزاد من حدة هذه الآثار وبروزها وعمقها انها ارتبطت بسيطرة الأقلية الأوربية على جهاز الحكم ومؤسساته ، التي استخدمت في نفس الوقت كأداة ردع قاسية للحركة الوطنية الأفريقية وكل محاولة من جانب الأفريقيين للتعبير عن أنفسهم أو رغباتهم في صورة تجمع أو تكتل حتى الثقافي أو الخيري منه .

ويهدف هذا البحث الى دراسة الآثار السياسية التي تربت على التغير في حيازة الأرض وملكيته في كينيا ، ولن نستعرض كل الآثار السياسية انما نتناول ناحية واحدة منها وهي العلاقات السياسية الداخلية بين مختلف الطوائف العنصرية والتكتلات اللونية في داخل كينيا .

ونحن نرى أن هذه العلاقات السياسية الداخلية قامت على أساس التنظيم البريطاني لأداة حكم معينة في منطقة كينيا ، وهذه الأداة لها أهداف وغايات ولها وسائل وأدوات تصل بها الى تحقيق ما تصبو اليه . ولكن قدوم الأوربيين للتوطن في كينيا كانت له آثار اهجارية في هذه العلاقات السياسية ، سواء أكان قدومهم للتوطن بناء على دعوة من الحكومة البريطانية أم كان بناء على رغباتهم الشخصية فالنتائج واحدة في ظل البيئة السياسية الراهنة اليوم هناك .

لقد بدأت مشكلة تملك الأرض التي أثرت في العلاقات المتبادلة بين الأوربيين كمالك أو كاصحاب السلطة السياسية وبين الأفريقيين كأجراء زراعيين

أو كأفراد انتزعت أراضيهم وشردت قبائلهم وحطمت علاقاتهم الاجتماعية واختل ميزان الهيكل الاجتماعي التقليدي ولم يحل محله شيء ما في التنظيم أو المفاهيم أو العلاقات الطبيعية بين المواطنين ، وزاد الموقف حدة وفود المهاجرين الآسيويين للتوطن الدائم في شرق أفريقيا عامة وكينيا خاصة .

وبذا ظهرت طبقات اجتماعية تقوم على أساس اللون والعنصر والسلالة ولا تقوم على الثراء أو التملك . وهذه الطبقات الاجتماعية المصطنعة لا تفاهم مطلقا ولا تعترف بأى علاقات اجتماعية سوى خضوع وتبعية الطبقة السفلى للطبقة العليا مع طبقة ثالثة ضائعة بين الاثنين .

فأفراد الطبقة العليا هم الأوروبيون أو البيض كما يحلو لهم أن يسوا أنفسهم وهم الملاك والحكام وأصحاب الرسالة وحملة المدينة ، تجذبهم وتؤثر فيهم تجربتان أوريبتان سابقتان في أفريقيا وهما تجربة اتحاد جنوب أفريقيا وتجربة اتحاد وسط أفريقيا حيث ساد البيض واستعبد السود .

وأفراد الطبقة السفلى هم الأفريقيون أو السود كما يسميهم الأوروبيون وهم الأجراء والمتعطلون والمشردون الضائعون بين تهايد مجتمع الأمس وزيف مجتمع اليوم ، يرون أن لهم حقا وأن بهم طاقة وقدرة وعلما وتجربة تؤهلهم لقيادة الحركة الوطنية وتدعيمها كتعبير عن كياناتهم وحقوقهم وحررياتهم وأراضيهم ومستقبلهم ، وإن هذه هي بلادهم لهم حق حكمها وإدارة شئونها منفردين ، وتجذبهم أيضا وتؤثر فيهم تجارب أفريقية سابقة في غانا والسودان وليجيريا نجحت في إقرار مبدأ الحكم الذاتي للأفريقيين ووصلت إلى عالم التحرر والاستقلال . وتزعجهم أبناء الأفريقيين المستعبدين في ظل الحكومات البيضاء في أفريقيا .

وأفراد الطبقة الثالثة هم الآسيويون ، والقول بأنهم طبقة فيه تجاوز كبير ، إذ أنهم طبقات عديدة في داخل الطبقة الآسيوية منقسمة اجتماعيا ومساميا وثقافيا واقتصاديا إلى هندوك وجوان ومسلمين وعرب وشيرازية وإسماعيلية . الخ واليوم يمانون جميعا تراث التاريخ السابق فقد جاءت أغلبيتهم الساحقة مع ركب الانجليز ومهلوا لهم الطريق ووطأوا لهم الرقاب وخدموهم في الإدارة الحكومية وتعاملوا معهم في التجارة والحرف ، ولكن بعد ذلك رفض المتوطنون

قبول مطالبهم بالمساواة واعتبروهم طبقة أقل منهم في المستويات الحضارية ، ثم خاف المتوطنون من تزايد عددهم وتكاثر نسلهم فطلبوا مرارا إيقاف هجرتهم حتى أقلحوا أخيرا في الحد منها بقوانين عام ١٩٤٨ ، وتأرجحت مراكزهم السياسية بين تأييد الأوروبيين وبين تأييد الأفريقيين .

في مثل هذا المجتمع المختلط حيث يفتقد الأفريقيون الطرق الطبيعية السوية لابراز أفكارهم واتجاهاتهم السياسية ، وحيث تنتزع أراضيهم وتفكك وحدتهم العائلية والقبلية ، وحيث تضع الحكومة السيف على رقابهم وتضطلع لهم من القوانين والأوامر والاجراءات الشيء الكثير الذي يضيق عليهم كل يوم السجن الذي يعيشون فيه ، وحيث يبعد الأمل في الحرية ، ويضيع الأمل في العدالة نهائيا ؛ كل هذا يجعل العنف والجريمة والتخريب سمة الموقف السياسى ، ويفلت الزمام من أيدي الزعماء السياسيين الوطنيين الى أيدي المتهمين والمجانين واليائسين وهذا ما شهدناه في حركة الماو ماو .

ان الزعامات السياسية الحديثة في أفريقيا هي نتاج التطور الكائن في مضمون الحركات الوطنية الأفريقية ، وقد أثبتت هذه الزعامات الجديدة قدرتها وصلاحيتها لمواجهة المواقف السياسية المتنوعة في معركة الكفاح ضد التسليط الأجنبي والاتجاهات الاستعمارية العالمية ، والتجارب في غانا ونيجيريا والصومال وأوغندا والسودان ... الخ تؤكد صدق ما ذهبنا اليه ، وفي كينيا بالذات أثبتت هذه الزعامات الامكانيات الضخمة لنجاح الأفريقيين هناك في الوصول ببلادهم الى التحرر والاستقلال ، ولكن ما حدث عام ١٩٥٣ من إلغاء اتحاد كينيا الأفريقى وسجن زعمائه مثل كينيايا وكايوانجج وأويكيو ... الخ وسجن واعتقال وهى الألوف من أنصارهم ، أوجد فراغا سياسيا ضخما في الموقف السياسى الداخلى حاول أحد زعماء النقابات هناك وهو مابويا أن يسده فكان نصيبه السجن أيضا .

ان الموقف السياسى في كينيا اليوم يحمل الطابع الانفجارى الثورى العنيف، ولن يتمكن أى انسان حله الا بطريق واحد هو الاستماع الى رغبات الأفريقيين وتحقيقها ، وتعداد هؤلاء الأفريقيين هو ٩ر٥ مليون نسمة من حوالى ١١ر٦ مليون نسمة يقطنون كينيا اليوم .

### اولا - تمهيد

١ - تتكون كينيا من مستعمرة تاج ومحمية • وتقع على المحيط الهندي من نهر الأومبا الى رأس ديك ، وتمتد في الداخل حتى بحيرة فكتوريا وحدود أوغندا ، والمحمية هي شريط ساحلي عرضه عشرة أميال ويمتد على طول الساحل حتى الفرع الشمالي لنهر تانا ويلحق به بعض الجزر الصغيرة في مصب نهر تانا • وهذا الشريط الساحلي هو من ممتلكات سلطان زنجبار قانونا ولكن من الوجهة الفعلية الواقعية كما يقول اللورد هايلي<sup>١</sup> ليس من الضروري التمييز بين المستعمرة والمحمية ، ما دامت الأخيرة تخضع لنفس التنظيم الإداري في المستعمرة ويتم تطبيق كل التشريعات والتنظيمات على المحمية ما لم يوجد نص خاص بالامتناء •

٢ - في عام ١٩٠٥ كانت المنطقة كلها ( المستعمرة المحمية ) يطلق عليها اسم محمية شرق أفريقيا ، ثم انتقل الاشراف عليها من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات ، وفي يوليو ١٩٢٠ أصبحت المنطقة ( ما عدا ممتلكات سلطان زنجبار ) تعرف باسم مستعمرة كينيا •

وتم تثبيت الحدود بين كينيا وأوغندا عام ١٩٠٢ حين أضيفت بعض الأقاليم الى كينيا ، وتم تخطيط الحدود بين الحبشة وكينيا بموجب اتفاقية ١٩٠٨ ثم عقدت اتفاقية أخرى حلت محل هذه الاتفاقية الأولى عام ١٩٤٧ • وفي عام ١٩٢٤ تم الاتفاق بين المملكة المتحدة وإيطاليا على أن تتنازل الأولى عن نهر جوبا ومنطقة تتراوح عرضها بين ٥٠ ميلا الى ١٠٠ ميل على الضفة الجنوبية للنهر ، وتم تنفيذ هذا التنازل في ٢٩ يونيو ١٩٢٥ وضمت المنطقة المتنازل عنها للصومال الإيطالي سابقا •

٣ - ينتمى غالبية سكان كينيا الى جنس الباتو وتظهر معهم امتدادات عرقية لأجناس مثل الصومالي والجالا والنيلوئين ، وهذا غير الأوربيين والآسيويين • وأشهر القبائل هناك هي :

Kikuyu, Akamba, Massai, Teita, Wachagga, Luo, Mandi, Kipsigis, Sawahli.

ويشير أحد المصادر<sup>١</sup> الى أنه يجب التمييز بين السواحلي البانتو وغيرهم من الجماعات البشرية التي تكلمت لغتهم ويطلق عليهم عموما اسم السواحلي . وتختلف الحياة القبلية من قبيلة لأخرى ومن ثم تختلف التقاليد الاجتماعية والقيم والمثل والنظم الادارية وطبيعة النشاط الاقتصادى للقبيلة ، ومن الأمثلة على هذا قبائل Massai وهم رعاة يرعون الماشية وينظرون بعداء الى القبائل الأخرى خاصة المشتغلة بالزراعة ، وقد شهدت المنطقة قديما غزواتهم وهجماتهم على القبائل الأخرى واجلاءها عن مناطقها واستقرار Massai فيها . ومن الأمثلة أيضا قبائل Kikuyu وهم مزارعون يستقرون ويفلحون الأرض ، وقد تعرضوا مرارا لهجمات الماساي ويهملون أكبر مجموعة بشرية في داخل كينيا اذ يصل تعدادهم الى ١٥ مليون نسمة ، وقبل وصول المتوطنين الأوربيين كانوا يمتلكون أجود الأراضي الزراعية في كينيا وهى المشهورة باسم Highlands

٤ - اللغة المنتشرة في شرق أفريقيا عامة هى لغة السواحلي وتعتبر Lingua Franca ولا تعدم أن تجد من يتكلم بها في مختلف مناطق شرق أفريقيا ، وهى تنافس اللغة الانجليزية في الانتشار على نطاق واسع . ولغة السواحلي هى في الأصل أحد لغات البانتو ولكنها تطورت مع الاستعمال التجارى واليومي بين عديد من العشائر والقبائل والأجناس ، وشملت عبارات ومصطلحات وألفاظا من اللغة العربية بكثرة ، ودخلها على نطاق ضيق كلمات من الهندستالى والفارسى والبرتغالى .

وبجانب هذا تنتشر لغات قبلية عديدة وغالبيتها لغات منطوقة وليست مكتوبة . وتوجد لغات المتوطنين الأوربيين والآسيويين والعرب أيضا في كينيا .

٥ - مساحة كينيا هى ٢٢٤٩٩٠ ميلا مربعا ، وآخر احصاء رسمى لعدد السكان هو احصاء ١٩٤٨ ، وقد جاء فيه أن تعداد السكان الكلى هو ٥٥٩٦٦٠ نسمة ، وبذلك تكون كثافة السكان هى ٢٤ نسمة لكل ميل مربع<sup>٢</sup> وتعداد الطوائف العنصرية الثلاث طبقا لنفس الاحصاء هى :

الأفريقيون	٢٥١٩٢٠	نسمة
الأوروبيون	٤٢٣٠٠	نسمة

الآسيويون ١٤٦٨٠٠ نسمة

والآسيويون هم الهنود والعرب والجوان وغيرهم .

ومن مراجعة أرقام هذا الاحصاء في مصدرين آخرين<sup>١</sup> نجد اختلافا في الأرقام سواء أكانت الأرقام العامة أم الخاصة فمثلا نجد تعداد غير الأفريقيين كالآتي :

الآسيويون ٩٧٦٧٨ ( هنود وجوان )<sup>٢</sup>

العرب ٢٤١٧٤

الأوروبيون ٢٩٦٦٠

وبالنسبة لكثافة السكان في الميل المربع نجد أن هذا الرقم الذي أوردته اللورد هايلي لا يمثل الحقيقة مطلقا . إذ هو رقم مزيف لأن كثافة السكان في المناطق المخصصة للأفريقيين تصل من ٣٠٠ نسمة إلى ١٠٠٠ نسمة في الميل المربع .  
٦ - سبق أن تناولت تاريخ وصول البريطانيين إلى شرق أفريقيا<sup>٣</sup> وتناولت بالدراسة كل الترتيبات والخطط التي اتخذها البريطانيون لإقامة حكمهم في كينيا والسيطرة على هذه المنطقة وتخطيط حدودها .

#### ثانيا - التغير في حياة الأرض وملكيته

٧ - الأرض مهمة جدا في حياة الأفريقيين سواء كانوا قبائل رعاة أم كانوا قبائل مزارعين . والدارسون جميعا يتفقون مع C. Hobley فيما ذهب إليه<sup>٤</sup> :  
« لقد صدق القول بأن الأرض التي تشغلها القبيلة وتعيش عليها هي أساس ومحور الحياة في أفريقيا » .  
ويؤكد هذا أيضا جومو كينيا تا بقوله \* :

« الأرض هي مفتاح حياة الناس ، فهي توفر لهم عملا رتبيا في الزراعة ،

Statesman's yearbook 1958, p. 318. Native Administration in Br. (١)  
Afr. territories, p. 87.

(٢) الجوان Goans هم هنود من جوا البرتغالية ويتبعون الكنيسة الكاثوليكية .

(٣) مشكلات السياسة والحكم في أوغندا . العدد الأول لعام ١٩٥٨ من مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة .

C. Habley ; Bantu beliefs, London 1928, p. 816 (٤)

G. Kenyatta : Facing Mount Kenya, London 1906 p. 21 (٥)



وتتمكنهم من تأدية حفلاتهم وطقوسهم الدينية باستمرار في مواجهة جبل كينيا  
الرائض في بلادهم » .

وتزداد أهمية الصراع الدائر حول الأرض الزراعية في كينيا اذا عرفنا أن  
هذه الأرض تنقسم الى قسمين لا ثالث لهما وهما :

( أ ) الأرض المرتفعة ( الهضبة ) Highlands وهي أرض خصبة تمتاز بمناخ  
مناسب ملائم للاقامة الأوروبية ، وهي التي يقطنها الأوروبيون فعلا في  
يومنا هذا .

( ب ) الأرض المنخفضة lowlands وفي مناطق السهل الساحلى أو المديرية  
الشمالية وأراضى التركانا وهي عموما أرض قليلة الخصب أو صحراء  
جرداء مناخها حار رطب ، سكانها قليلون الا بعد أن أقامت الحكومة  
فيها المناطق المحجوزة الخاصة لسكنى الافريقيين .

٢ - وفي بدء عمليات التوطن الأوروبي ( منذ عام ١٩٠٢ ) كانت أرض  
الهضبة اما مشغولة فعلا بالمزارعين من رجال القبائل واما متروكة بورا نتيجة  
لاستعمال زراعى سابق . وقد ترتب هذا على نظام الزراعة المتنقلة وهو نظام  
بوجهه يزرع الفلاح الافريقى قطعة أرض عددا من السنين حتى يضعف انتاجها  
فينتقل لزراعة قطعة أخرى تاركا السابقة للشمس والمطر حتى تعود خصوبتها  
وهكذا .

وقد اعتبر الأوروبيون هذه الأراضى غير المشغولة أراضى لا مالك لها  
Noman'sland ويرى الدكتور ليكى Leaky أن الكيكويو قد هجروا منطقة  
الهضبة بسبب أربعة أوبئة قاتلة أصابتهم وبقي عدد قليل منهم ، وحينما وصل  
الأوروبيون للمنطقة لم يقيموا وزنا لهؤلاء الأفراد الباقين وظنوا الأرض ملكا يباع  
ويشترى ، فدفعوا بعض الأموال للموجودين واعتبروا الموضوع منتها .

ولكن الكيكويو حين عادوا لأراضيهم وجدوا البيض يملكون ملكيتها  
فعارضوا بحجة أن الأرض ليست حياة قبلية ولهذا لا يمكن للرئيس أو الزعيم  
أو أى فرد من القبيلة أن يتصرف فيها بالتنازل . ان لهم نظام حياة خاص بحياة  
الأرض وهو Gethaka وبموجب هذا النظام تصبح ملكا عائليا وفرديا في نفس

الوقت وليست ملكا قبليا ، وأن أى تصرف فى حيازة الأرض ليس من حق أى فرد ولكنه أمر يستلزم مشاورة وموافقة كل أفراد العائلة mbari

وترتب على منطقهم أن الأرض ما زالت ملكا للأفراد والعائلات وأن مفادرتها أو عدم شغلها بالزراعة لا يغير من حقيقة حيازتها ، وأن موقف الأوربيين هو استيلاء غير مشروع أساسه القوة والاستغلال . ومنطق الأوربيين عكس هذا فهم يحتجون بأنهم اشتروا الأرض من أفراد القبيلة وأن القوانين الخاصة التى أصدرتها الحكومة فى كينيا أباحت لهم حق الاستئجار والتملك لأن الأرض لا مالك لها .

ويتأرجح موقف الدارسين لهذا الموضوع بين تأييد الأفريقين وبين تأييد الأوربيين ، ونجد اليزايت هكسلى يؤيد وجهة النظر الأوربية فى أن الهضبة لم تكن مملوكة ملكية فعالة عند بدء التوطن<sup>١</sup> .

ويرى الكتور ليكى أن الهضبة لم تكن مشغولة عند وصول الأوربيين وأن كان هذا لا يعنى أن بعض المناطق كان فى حيازة أفراد من الكيكويو<sup>٢</sup> . وعلى العكس يؤيد كينيا تا وجورج بادموور ، ويجلى فارسون وكيلسن منطق الأفريقين وحقهم المشروع فى حيازة الأرض وملكيتهما<sup>٣</sup> .

٣ - ترتبط قصة توطن الرجل الأبيض فى كينيا بالمشروع البريطانى لانشاء خط حديدي يمتد من ساحل المحيط الهندى الى قلب القارة السوداء عبر الأراضى التى تسيطر عليها بريطانيا . واسم هذا الخط سكة حديد كينيا - أوغندا وبدأ العمل فى انشائها عام ١٨٩٢ . وطول هذا الخط الحديدي ٨٧٩ ميلا ويبدأ من ممباسا على الساحل الى كمبالا فى أوغندا ، مارا بأهم المدن فى كينيا وأوغندا . والهدف من انشاء هذا الخط هو تحقيق أغراض اقتصادية وعسكرية ، إذ أن ربط المناطق الداخلية بالساحل إنما هو تسهيل لعمليات التصدير والاستيراد

Dr. Huxley : White man's land, p. 118.

(١)

Dr. Lenky : Mau Mau and Kikuyu, p. 9.

(٢)

G. Padmore : Pan Africanism or Communism, p. 228.

(٣)

حيث يعرض هذه الآراء المتعددة

وتقليل لتكاليف قهلهما ، كما أن فتح المناطق الداخلية للتجارة الخارجية يعود بأرباح متزايدة أو يوسع من احتمالات الأرباح أمام الصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال في الامبراطورية . ومن الناحية العسكرية يسهل الخط عمليات قتل الجنود من الساحل الى الداخل للاسراع باخماد الثورات أو التمرد بين القبائل .

ومر الخط الحديدي في أراضي الكيكويو والماساي والواكامبا الذين أزعجهم نزع أراضيهم وتوغل البيض فيها ، فقاوموا عمليات مد الخط الحديدي ولذا فكر الحاكم البريطاني سير تشارلس اليوت في استيراد الجنس الأبيض ليسكن على جانبي الخط الحديدي بقصد حمايته من عدوان القبائل الافريقية وتشغيل الخط وزراعة الاراض على جانبي الخط .

وفي ذلك الوقت أعلن الحاكم البريطاني « أن المحمية هي أرض الرجل الأبيض ، ولما كانت هذه سياستنا فمن الحق والخطأ أن لا نعترف بعلو وسيادة مصالح البيض ، وأن يكون هدف سياستنا وتشريعنا هو خلق مستعمرة بيضاء في شرق افريقيا »<sup>(١)</sup> .

وأعلن السير اليوت عن سياسته هذه في جنوب افريقيا وفي المملكة المتحدة وأضاف بأنه يمنح الأراضي الزراعية للراغبين في التوطن سواء أكاف بورا غير منزوعة أم كانت منزوعة وفي هذه الحالة الأخيرة ينقل الأهالي من مناطقهم الى مناطق أخرى .

وفي عام ١٩٠٢ عرضت الحكومة البريطانية رسميا على الوكالة اليهودية العالمية أن يتوطن اليهود في كينيا وقيموا وطنهم القومي هناك وأن تمنحهم لهذا ٣٢٠٠٠٠ فدان ولكنهم رفضوا بهذا العرض .

وكان أول متوطن أوروبي هو اللورد ديلاير الذي استولى على ١٠ آلاف فدان وتشارك لورد سكوت وايرل بلايموث في تملك ٣٥٠ ألف فدان ، واستولى دوق ابروكورن على ٣٠ ألف فدان ، وامتلكت سيندكات شرق افريقيا ٣٣٠ ألف فدان ، وامتيازات غابات جروجان ٢٠٠ ألف فدان ، ومزارع دوا ٢٠ ألف فدان ، وشركة مزارع شرق افريقيا ٣٥٠ ألف فدان .

ولاضفاء ثوب الشرعية على هذا الاغتصاب أعلن الحاكم العام أن ايجار  
القدان السنوى هو penny أو أربعة مليئات بأسعار ما قبل الحرب العالمية  
الأولى .

وجاء السند القانونى لهذا الاستيلاء فى شكل قانون أراضى التاج عام ١٩٠٢  
والذى أعطى الحاكم حق تأجير الأرض لمدة ٩٩ سنة مقابل penny واحد للقدان  
وبشرط ألا تزيد مساحة القطعة المؤجرة عن ألف فدان ، واستبعد القانون صراحة  
غير الأوربيين من التملك أو الاستئجار فى مناطق الأرض المرتفعة Highlands  
وبدا طرد الأفريقيين من أراضيهم ومنحوا فى مقابل هذا أراضى أخرى فى  
المناطق المنخفضة Low lands وسميت المنطقة المخصصة لكل قبيلة باسم  
(Native Reserves).

ويحدد القانون أراضى التاج بأنها جميع الأراضى العامة والخاصة أو المملوكة  
للحكومة . ويرى أحد المصادر الثقة<sup>١</sup> أن هذا النص جاء غامضا بحيث لا يمكن  
معرفة هل أراضى التاج تشمل أراضى الأهالى أم لا ؟  
وفى هذه الفترة عارض الأوربيون معارضة شديدة منح الآسيويين عامة  
والهنود خاصة حق تملك واستئجار الأرض فى المنطقة المرتفعة لأنها حسب  
منطقهم أراض بيضاء .

ولم يقتنع الأوربيون بهذا فاستمر ضغطهم على الحكومة التى استجابت لهم  
عام ١٩١٥ بإصدار قانون جديد يحدد المساحة المؤجرة بما لا يزيد عن  
خمس آلاف فدان بإيجار قابل للتعديل كل ٣٠ سنة ، ويبدأ الإيجار بما يقارب  
قيمة الثمن للقدان سنويا حتى عام ١٩٤٥ ثم يتعدل الإيجار حتى نهاية المدة التى  
تصل الى ٩٩٩ سنة .

ونص هذا القانون صراحة على أن أراضى التاج تشمل أراضى الأهالى التى  
أصبح للحاكم امكانية الاستيلاء عليها وفق شروط معينة فى نص القانون ومن  
حق الحاكم منح الأراضى الزراعية حتى ولو كان بها قرى أو منازل للأهالى مع  
عدم طردهم منها ، واذا تركوها تصبح هى وأراضيهم ملكا للحكومة .

ونص القانون على أن جميع ما فى باطن الأرض من معادن أو مواد أولية

تخضع لسلطان الحكومة وتشريعها سواء أكاف في أراضى الأهالى أو كانت في أراضى التاج .

وشهدت كينيا موجات عديدة من الهجرات المتتالية أدت الى التوسع المستمر في توطین البيض والعدوان على الافريقين ، ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة مساحات واسعة من الأراضى المرتفعة للجنود والضباط المحاربين خلال تلك الحرب بعد تسريحهم من الخدمة ، وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها توطن كثير من الأوربيين في تلك البلاد كملاك أراضى أو مهنين أو موظفين وتوطن أيضا جزء من اليهود المهاجرين من ألمانيا فرارا من النازية وجزء من البولنديين وغيرهم من شرق أوروبا عقب اقامة الحكم الشيوعى هناك .

٤ - أثارت عملية التوطن الأوروبى مشكلات خطيرة في حياة الافريقين هناك وتظلّموا كثيرا وشهدت بلادهم اضطرابات متعددة ، وعلى الرغم من أنهم كانوا المظلومين الوحيدين فقد شاركهم في التظلّم والاستياء الأوربيون والآسيويون .

واستياء وتظلّم الأوربيين جاء من أنهم لم يقتنعوا بما حصلوا عليه وانما يرغبون في المزيد ، بينما الآسيويون يريدون أن يرتفعوا الى مستوى الأوربيين في المعاملة والمنح ، على حين أن الافريقين يدافعون عن كيانهم وحياتهم وأراضيهم .

وشهدت كينيا لجان الفحص والاستقصاء والتحقيق المتعددة التى أوفدتها الحكومة البريطانية لتبين الحالة وتقصى أسباب التذمر والاستياء ، حتى أن كينيا أصبحت تدعى بلاد اللجان الملكية لكثرة عددها وتوالى حضورها .

وبدأت هذه اللجان الملكية منذ عام ١٩٢٢ ، وأشهر هذه اللجان هى لجنة هيلتون يونج عام ١٩٣٠ ولجنة موريس كارنز عام ١٩٣٢ .

وتقرير اللجنة الأولى كان فحصا دقيقا للموقف وتصويرا للنتائج السيئة التى تربت على انتزاع ملكية الافريقين ومنح أراضيهم للأوربيين ، وقد أثر تقريرها في الحكومة العمالية اذ ذاك في اجلّتها فأصدرت كتابا أيضا يقرر فيه تعهد بريطانيا بعدم انتزاع الأراضى أو قفل حيازة الملكية لأى أوروبى في المستقبل .

وكان هذا التعهد غطاء سياسيا فقط ، اذ لم تتوقف الحكومة في كينيا عن منح الأراضى للأوربيين ، فقد حدث عام ١٩٣١ اكتشاف الذهب في منطقة قبيلة Kavirando فطردت الحكومة الأهالى ومنحت الأراضى للأوربيين والشركات .

وأمام عدم توقف الحكومة عن انتزاع الأراضي ثار الأهالي وانتشرت الاضطرابات مما دعا الحكومة البريطانية الى ارسال لجنة ملكية عام ١٩٣٣ .

وخضعت هذه اللجنة الى منطلق الأوربيين اذ بعد استقصاء دام عاما أوصت في تقريرها بتحديد مناطق التوطن الأوروبى وتحديد المناطق المحجوزة والمخصصة للقبائل . وبموجب توصية اللجنة اتسعت مناطق التوطن الأوروبى لتشمل كل أراضى الهضبة البالغ مساحتها ١٦٧٠٠ ميلا مربعا . وأوصت اللجنة باضافة ٣١ ألف فدان الى المناطق المحجوزة لسكنى الكيكويو ولكنها لم تحدد موقع هذه الأرض الاضافية وانما تركتها لتقدير الحكومة فى كينيا ، وأوصت أيضا بدفع مبلغ ألفى جنيه تعويضا لأفراد القبيلة .

ومما يؤكد وقوع اللجنة تحت ضغط المنطق الأوروبى واستجابتها له تصريح اللورد سوينتون وزير المستعمرات البريطانى فى مجلس العموم يوم ٩ يولييه سنة ١٩٣٦ بأنه أعطى اللجنة تعليمات بموجبها ألا يسمح لأى شخص غير أوروبى بالحصول على أرض زراعية فى المنطقة المرتفعة . وصدرت القوانين الخاصة بتملك الأرض عام ١٩٣٨ طبقا لتوصيات هذه اللجنة الملكية الأخيرة .

وعلى الرغم من هذا فقد استمرت عمليات الترحيل الاجبارى للقبائل ففى عام ١٩٣٧ طرد الكيكويو والواكامبا من أراضيهم وبيعت ماشيتهم لشركات اللحوم البريطانية ، وفى عام ١٩٣٩ طرد التيتا Taita من أراضيهم وصودرت ماشيتهم وبيعت لصاباب الحكومة .

٥ - وتوزيع الأراضي فى كينيا حاليا ينقسم الى الآتى ١ :

المنطقة	المساحة بالميل المربع	تعداد السكان
أراضى النزاكنا والمديرية الشمالية (صحراء جرداء)	١٠٢٥٩٥	٥٣٨٠١٠٠
Native Reserves للأفريقيين	٤٧٠٣١	
أراضى الأوربيين وأراضى التاج	١١٨٥٩	٢٩١٠٠
أراضى القصابات	٢٩٨٠	
أراضى أخرى Game Reserves	٣٩٣٢٢	

(١) الدكتور محمد رياض بحث عن الاقتصاد والحركة الوطنية الافريقية ، منشور بمجلة نهضة افريقيا العدد الاول والثانى والثالث عام ١٩٥٧ بالقاهرة .

ومعنى هذا أنه في الوقت الذي يعيش فيه ٢٩ ألف أوروبي في مساحة قدرها ١٢ ألف ميل مربع ، يعيش ٥٥ مليون أفريقي في مساحة قدرها ٤٧ ألف ميل مربع .

أى أن متوسط ملكية الأوروبي هو ١٣٠٠ فدان ومتوسط ملكية الأفريقي ٨ أندنة .

والسؤال المهم الآن :

هل يقوم الأوروبيون بزراعة هذه المساحات الشاسعة من الأرض مع استثمارها استثمارا اقتصاديا كاملا ؟

الجواب بالنفي من واقع الاحصاءات التى أوردتها تقارير الأمم المتحدة :

السنة	المساحة الكلية بالفدان	المساحة المزروعة فعلا	النسبة المئوية
١٩٢٢	٢٨٠٤١٥٨	٢٣٤٥٠٠	٦١٥
١٩٢٤	٤١٩٢٧٣١	٣٤٦٩٨٨	٨٢٨
١٩٤٥	٤٤٢٠٥٧٣	٣٩٢٦٢٨	٨٨٨

٦ - تم ترحيل القبائل من أراضيها ومن بقى من أفرادها في المنطقة المرتفعة أصبح Squatter ويعبر الاسم عن نوع من العمل الاجبارى يزاوله الأفريقى في مزارع البيض . وعددهم يبلغ حوالى المليون في مزارع البيض .

وهذا الأفريقى هو في مركز الرقيق للمالك الأبيض اذ يقيم عنده ويعمل بدون أجر لمدة معينة في أرض المالك ، وهذه المدة هى بموجب القوانين ١٨٠ يوما . وهذه المدة ليست لها بداية أو نهاية محددة ، انما الذى يتولى تحديدها المالك طبقا لمصلحته الخاصة . وطبقا لنص القانون لا يستطيع الأفريقى استئجار الأرض ، انما يتعاقد مع المالك الأبيض لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات ، وفى مقابل هذا يمنحه المالك قطعة صغيرة من الأرض يزرعها لحسابه ويعيش على إنتاجها هو وعائلته ، وليست له حرية زراعة ما يشاء من المحصولات انما يحدد المالك الأبيض نوع المحاصيل التى يزرعها الأفريقى في قطعة الأرض المخصصة له . والأفريقيون عامة ممنوعون من زراعة محاصيل التصدير مثل القطن والبن .

واذا باع المالك الأبيض الأرض لملك أبيض آخر لم يطل العقد وانما يظل ساريا ، واذا هرب الأفريقى أصبح للبوليس الحق فى القبض عليه وسجنه لاخلاله بشروط العقد .

وكل أفريقى بلغ الثامنة عشرة من عمره وجب عليه أن يدفع ضريبة الرؤوس وقدرها ٢٤ شلن كل عام . ويحمل الأفريقى Kipandi وهو نوع من البطاقة الشخصية مخصص للأفريقين بين فيه اسمه وقبيلته واسم المالك الأبيض الذى يعمل عنده ، وفيه أيضا بصمات أصابع يده ، وعدم الاحتفاظ بهذا الكياندى يعرض الأفريقى للسجن أو الغرامة أو كليهما . وليس للأفريقى الحق فى ارتياد المدن أو التوطن فيها الا اذا حصل على تأشيرة خاصة على هذه البطاقة الشخصية . وجهة نظر الأوربيين تلخص فى أن هذا الاجراء هو أحسن الوسائل لارغام الأفريقين على العمل كاجراء فى مزارع البيض ودفعهم الى الهجرة من المناطق المحجوزة لقبائلهم والبحث عن العمل .

#### ثالثا - العلاقات السياسية فى المجتمع المختلط

١ - المجتمع المختلط Plural Society هو مجتمع موجود فى داخل وحدة سياسية معينة ، وتميش فيه سلالتان ( أو أكثر ) ، احدهما على الأقل أجنبية اوروبية الأصل ، ولكل منهما نموذج ثقافى ومثل قيم ومفاهيم وتقاليد مختلفة ، والعلاقات المتبادلة بين هذين العنصرين متنوعة فى مختلف نواحي الحياة الاجتماعية .

وقد صم هذا المصطلح Dr. D. S. Furnivall ليصف به مجتمعا يتكون من اثنين أو أكثر من النظم الاجتماعية والعنصر ، ويعيشون سويا بجانب بعضهم بعضا فى داخل وحدة سياسية بدون اختلاط ، ويختلفون أساسا فى الجنس واللغة والدين .

٢ - فى نصف القرن الماضى نشأت ونمت الطبقات المتوسطة فى غرب أفريقيا البريطانية وظهرت معها حركات سياسية على النمط الأوروبى ، ولكن هذا يختلف عما هو كائن فى كينيا . اذ أن توطن الأوروبى كطبقة منفصلة عن المجتمع الأفريقى يمنع هذا التطور من أن يبرز ويأخذ دوره الفعال الايجابى فى حياة



الناس ، وهذه الطبقة العنصرية الأوروبية عاشت فوق المجتمع الأفريقى وسدت عليه منافذ النمو والامتداد والتنفس الاقتصادى والسياسى ، ولهذا لا نشهد فى كينيا من الأفريقين من يعمل فى وظائف ومهن الكتبة والموظفين والاداريين والتجار والمستوردين والمصدرين والمدرسين والأطباء والمحامين والصحفيين والمقاولين .. الخ . ان المجتمع فى كينيا قد شهد آثار الاقتصاد النقدى والاقتصاد الرأسمالى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأوروبية ، ولهذا أصبح من الطبيعى والحتمى أن تنمو فيه فئات المعلمين والمثقفين والطبقات المتوسطة والمالكة ، ولكن وجود التوطن الأوروبى منع هذا وحصر الاستفادة من هذه الآثار فى العنصر الأبيض فقط ، أو ترك الفئات للعنصر الآسيوى كوسيط بينه وبين الأفريقين .

وارتبطت هذه الحواجز الاقتصادية المصطنعة بحواجز لونية وثقافية وأطماع سياسية لتأكيد أن كينيا بلاد الرجل الأبيض فقط ، وآمنوا بنموذج اتحاد جنوب أفريقيا . كل هذا أخمد وأوقف نمو الأفريقين كطبقة وسطى وبالتالي ما يصاحب هذا النمو من حركات سياسية وأحزاب وتجمعات وهيئات على نمط فلسفة غرب أوروبا .

ومن ثم لم نجد فى كينيا ما سبق أن شهدناه فى دراساتنا لمناطق أخرى فى أفريقيا من نمو المؤسسات والادارات الحكومية ومشاركة الأفريقين فى وظائفها ونشاطها . وترتب على هذا أن دعوى الحكم البريطانى بأن تصفية التبعية الاستعمارية تتم بطريق نمو ادارات ومؤسسات الحكم الذاتى ومشاركة الأفريقين وتدريبهم ، - هذه الدعوى - لم تأخذ لها واقعا ماديا فى حياة المجتمع الكينى . ان الموقف الحالى يتلخص فى أن الطاقة الإفريقية معطلة والفرص مغلقة ، والسبب فى هذا هو التوطن الأوروبى وما ارتبط به من أوضاع ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية .

لقد غابت عن حياة الأفريقين الأحزاب والمنظمات والهيئات السيامية مدة طويلة من الزمن ، ولما ظهرت فى حياتهم وجدناها تختلف اختلافا عميقا فى الشكل والمضمون عن مثيلاتها فى غرب أفريقيا البريطانية ، وأوجه الخلاف هى الآتى :

١ - المنظمات السياسية فى شرق أفريقيا ليست منظمات الطبقات المتوسطة وزعامتها فى أيدي المعلمين والمتنورين على مستويات ثقافية متعددة ومتباينة .  
(٥)

٢ - عماد هذه المنظمات وسندها الشعبى هم المزارعون فى المناطق المحجوزة للقبائل N. Reserves أو الأجراء الزراعيون Squatters

٣ - عمليات نشر وعى سياسى أو ثقافى بين هؤلاء المزارعين أو الأجراء على نطاق واسع تصبح عملية صعبة أو شبه مستحيلة • أمام الأوضاع القبلية أو اجراءات التوطن الأوروبى •

٤ - وتبعاً لهذا لم تظهر فلسفة للديموقراطية والحريات والتحرر ، انما قنعت هذه المنظمات بالدفاع عن الحقوق المتوارثة أو حماية المراكز الاقتصادية والاجتماعية للأفريقيين مثل مشكلات ترحيل القبائل الاجبارى أو المناطق المحجوزة لهم أو حيازة الأرض •

٥ - لوحظ أن هذه المنظمات اتجهت فى نشاطها نحو الأفريقيين فى أوضاعهم القبلية الراهنة وأحياناً استخدمت التراث الدينى والمبادئ القبلية لايصال أفكارها اليهم ولتوثيق روابط الولاء والاخلاص لها ، وطبعت نشراتها ونداءاتها باللغات الأفريقية المتعددة •

٦ - هذا النشاط السياسى تم فى غلاف تعيش فيه روح المشكلات الجنسية والعرقية فى مجتمعات جنوب الصحراء الكبرى •

٧ - كل المنظمات السيامية فى كينيا بدون استثناء نشأت بسبب مشكلات الأرض • ولذا نجدها فى صدر جميع البرامج السياسية التى صدرت عن المنظمات والأحزاب • وهى أساس حياتها ونشاطها لدرجة جعلت الدارسين يقولون انها Raison d'être لكل المنظمات السياسية وخاصة ما نشأ فى الكيكويو • وهنا نقطة يجب توضيحها ، وهى أن جميع المنظمات السياسية المشهورة أو الكبرى فى كينيا مرتبطة باسم الكيكويو ولهذا سبيان :

(أ) انه من بين مجموع الأفريقيين البالغ عددهم ٩ مليون نسمة يصل تعداد الكيكويو الى أكثر من ١ ١/٢ مليون نسمة • وهم بهذا يكونون أكبر مجموعة قبلية فى كينيا •

(ب) شهد الكيكويو حركة تعليم وثقيف قامت بها جمعيات وروابط متعددة نشأت فى نطاق قبيلتهم هدفها نشر التعليم وانشاء المدارس واعداد

المدرسين • وأشهر هذه الجمعيات هي جمعية مدارس الكيكويو المستقلة وجمعية الكيكويو للتربية والتعليم ، وانشأ Koinange كلية المعلمين الأفريقيين ، هذا بخلاف ما أنشأته كنائسهم المستقلة من مدارس وفصول دراسية ١

٣ - وأول محاولة لانشاء منظمة سياسية كانت في يونيو ١٩٢١ حين كون هنرى ثوكو جمعية شرق أفريقيا وكانت تسمى أيضا جمعية شباب الكيكويو Young Kikuyu Association وكانت عضوية الجمعية مفتوحة أمام جميع أفراد الكيكويو سواء أكانوا مسلمين أم كانوا مسيحيين أم كانوا وثنيين • وتكوين الجمعية كان ردا على قيام الملاك البيض بتخفيض أجور الأجراء الزراعيين عام ١٩٢١ • واستمر نشاط الجمعية لمدة عام وفي مارس ١٩٢٢ صدر قرار من الحكومة بمصادرة نشاطها ونفى رئيسها ثوكو من أراضي الكيكويو • وقد تظاهر المواطنون وقتئذك احتجاجا على اعتقال ثوكو فهاجم البوليس المتظاهرين وأطلق عليهم الرصاص وفرضت حالة الطوارئ •

٤ - والمحاولة الثانية كانت عام ١٩٢٢ عقب إلغاء الجمعية السابقة اذ تكونت جمعية الكيكويو المركزية Kikuyu Central Association بمناسبة حضور أول لجنة ملكية للتحقيق في شكاوى الإفريقيين بشأن تملك الأرض وتوطن البيض ، كما أنها قامت لتقديم مساعدات ومعونات لتحسين حال أفراد الكيكويو في مناطقهم المحجوزة ٢ • وكان سكرتير الجمعية هو كينيا تا •

وارتباط برنامج الجمعية بالدفاع عن حقوقهم في الأرض جعل أتباعها وأنصارها يتزايدون بكثرة • كما أنها عارضت التفرقة العنصرية واحتجت على نشاط المبشرين في نطاق الكيكويو اذ أنهم كانوا ضد تهاليد الكيكويو مثل ختان البنات الجماعي وتعدد الزوجات ٣ •

(١) كنائس الكيكويو المستقلة مثل :

Kikuyu Independant churches Kikuyu African Orthodox churches.

Hodgkin : Nationalism in colonial Africa, pp. 29-59.

(٢)

(٣) تألفت أيضا جمعية ترقية أحوال دافعى الضرائب في كافيرونندو • وقد ألغيت أيضا مع جمعية الكيكويو المركزية ولاقى زعمائوها نفس مصير زعماء الكيكويو •

وفي فترة ما بين الحربين نشطت جمعيات الكيكويو المهتمة بشئون التربية والتعليم كذلك كنائسهم المستقلة . وهذا خلق وعيا ذاتيا يدور حول مجموعة الكيكويو مما سهل للجمعية عملية نشر أفكارها وزيادة عدد أنصارها .

وكان منهج الجمعية هو العمل الدستوري فهي تلجأ الى المحاكم وتقدم الالتماسات الى البرلمان وتعقد المؤتمرات والندوات وتسمى الى طلب التأييد من أعضاء ومجلس العموم البريطاني .

وتبنت الجمعية مبدأ « الأجر المتساوي للعمل المتساوي » لأن كينيا شهدت فيها بين الحربين موجة نشاط استثماري في المواد الأولية والتعدين .

ولما زاد نشاط الجمعية أصدر حاكم كينيا عام ١٩٢٩ بيانا يقرر فيه أن الحكومة ستتخذ اجراءات صارمة ضد أفراد الكيكويو الذين يمنحون هذه الجمعية ولاءهم ، وسيصدر تعديل قانوني يمنع جمع الأموال والتبرعات من الأفراد بدون اذن سابق من الحكومة .

وفي عام ١٩٣٠ جمع كبار رجال القبيلة وانذرهم بسياسته الحازمة ضد الاضطراب ومطالبهم بمعاونة الحكومة التي سوف تؤيدهم في كل تصرفاتهم . ثم أصدرت الحكومة قرارا بتحريم أناشيد ورقصات الجمعية وحفلاتها . ثم بدأت في رقابة زعماء الجمعية واعتقالهم .

وتم إلغاء الجمعية عام ١٩٤٠ بحجة أن لها فسادا هداما واتصالا بالاطاليين في الصومال مما يعطل نشاط بريطانيا ومجهوداتها الحربية .

٥ - استمرت كينيا بدون نشاط سياسي حتى انتهاء الحرب ، وفي هذه الفترة بالذات كانت أحداث عميقة تشق مجراها في الهيكل الاجتماعي لكينيا ، لقد حدث توسع في الصناعات وازداد عدد العمال الصناعيين وزاد الطلب على الأجراء الزراعيين ، وتم هذا بسبب الحرب ومتطلبات المجهود الحربي من انتاج صناعي وزراعي ، كما أن هزيمة الحلفاء أولا في آسيا وأوروبا وانتقال مسرح الحرب الى شمال أفريقيا جعل الأهمية تتركز حول الساحل الشرقي لأفريقيا . وصاحب هذا تجنيد عدد ضخم من أبناء كينيا في ميادين الحرب المتعددة .

وظهرت مع هذا كل آثار الاقتصاد النقدي واغراء أفراد القبائل على الهجرة الى المدن والمصانع أو الانخراط في سلك المجندين ، وهذا حطم العلاقات الاجتماعية التقليدية .

ومن جهة أخرى زاد الانتاج وزاد الدخل ولكن لم يشارك فيه الافريقيون مشاركة تتناسب مع المجهودات التي بذلوها والمشاق التي تحملوها . وهنا نسجل دور الكيكويو أيضا .

وما أن انتهت الحرب حتى كان الموقف الاجتماعي في غاية الخطورة اذ ظهرت البروليتاريا الزراعية كهوة كبيرة في المجتمع وهم أيضا في غاية التدمير وبذلك أصبحوا مرتعا خصباً للتهيج السياسي .

كما أن خطر البطالة هددهم بانهاء الحرب وعودة الأعمال والانتاج الى ما كان عليه الحال قبل الحرب ، واتفق مع هذا عامل ازدهام المناطق المحجوزة للقبائل ازدهاما شديدا .

واكتملت صورة الموقف السياسي بظهور مثقفين أو قبايلين أو مهنيين ثائرين ساخطين على هذا الوضع ويرون أشكالا أخرى للحكم أو الادارة في بلادهم غير التي يراها البيض أو الانجليز والحكام .

٦ - في عام ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الأفريقي Kenya African Union وهو ليس حزبا وانما يمثل جبهة متحدة ومنظمة وطنية تعبر عن القومية الكينية ويعمل لكل الافريقيين بصرف النظر عن أصلهم القبلي أو دينهم أو طبقتهم أو مهنتهم .

وفي أول يونيو ١٩٤٧ عقد الاتحاد مؤتمره الأول وأقر دستوره وبرنامجه للعمل . وأصبح رئيس الاتحاد كينياتا وسكرتيره الغام أونيكو . ويتلخص البرنامج في :

١ - مطلب الحكم الذاتي للافريقيين مع التعهد بحفظ حقوق الأقليات العنصرية .

٢ - زيادة عدد ممثلي الافريقيين في المجلسين التشريعي والتنفيذي فورا وعدم غيبتهم في عدد المقاعد المخصصة لهم .

٣ - إيقاف تملك البيض للأرض .

- ٤ - فرض التعليم الاجبارى بالنسبة للافريقين •  
٥ - الغاء الكياندى والقيود الأخرى على حريات ونشاط الافريقين •  
٦ - الأجر المتساوى للعمل المتساوى مع رفع أجور الافريقين الحالية •  
ونلاحظ لأول مرة أن البرنامج يحوى مبادئ سياسية تتعلق بالانتخاب  
والحكم الذاتى بجانب مشكلة الأرض • كما أنه اهتم بمشكلات العمال  
وأجورهم ونلاحظ أيضا أن اسم المنظمة أصبح يحمل اسم كينيا وليس اسم  
الكيكويو •

ولهذا امتد نشاط الاتحاد وعضوته الى خارج مناطق الكيكويو في قبائل  
Taita, Kavirondo, Luo.

وفي عام ١٩٥٠ أعلن الاتحادان عضويته وصلت الى ١٠٠ ألف عضو وامتدت  
فروعه وشعبه الى مختلف نواحي كينيا • وقام بحملة جمع توقيعات على ملتمس  
للحكومة البريطانية بشأن مشكلة الأرض وأرسل اثنين من زعمائه يحملان  
الملتس الى لندن فرفضت وزارة المستعمرات مقابلتها •

ولم يكن الأوربيون بغافلين عن هذا التطور الذى يحدث في كينيا ومدى  
التغير الملموس في المنظمة السياسية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية ، وحدث  
هذا أيضا في فترة تاريخية كانت الامبراطوريات قد تداعت فيها في شرقى آسيا  
وخرج المستعمرون من الهند وبورما وأندونيسيا واضطرب الجو واشتعلت نيران  
الثورة في غربى آسيا وفي أفريقيا شمالي خط الاستواء •

وبدأ الأوربيون في العمل فائثاروا لأول مرة كلمة ماو ماو في صحافتهم وفي  
خطبهم ، وأسرت الحكومة في سبتمبر ١٩٥٢ باصدار تشريعات للسيطرة على  
الصحف ورقابة المطبوعات الافريقية وحق قهيد حريات أى مواطن مشكوك  
فيه ، وضرورة اعادة تسجيل جميع الجمعيات الموجودة في كينيا مع اعتبار  
أى جمعية لم تسجل ملغاة قانونا • وفي ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ تم اعتقال كينيئاتا  
وعشرين آخرين من زعماء الاتحاد •

٧ - ما هى الماو ماو ؟

الآراء في هذا متعددة ومتضاربة ويمكن اجمالها عموما في قسمين :  
الأول يرى أنها تنظيم سرى قام به كينيئاتا وزعماء الكيكويو واستخدموا

الدين رباطا بين أعضاء التنظيم ، وأنها دليل على وحشية الافريقى الأصلية وعدم صلاحيته للحياة الديمقراطية أو التمدن والرقى . وهذه وجهة النظر الأوربية التى تؤمن بمنطق المتوطنين البيض .

الثانى يرى أن هذه الكلمة ليست موجودة أصلا فى لغة الكيكويو ، وليست لها صلة بالكيكويو ، وقد نتجت كتمبير عن خيبة الأمل واليأس وتحطم المجتمع ، وزاد هذا التعبير وحشية طبيعة المجتمع المختلط الذى أتاح للقلة أن تحتكر المال والسلطة ولم يترك شيئا لأصحاب البلاد الحقيقيين سوى الألم والفقر ، وقد سدت هذه القلة الطريق الدستورى أمام الكيكويو وقهرهم . لقد فشلت تجارب ٣٠ سنة لاستخدام الوسائل الدستورية ، الماو ماو حركة شعب مظلوم امتنعت كل تقاليد ومؤسساته وضاعت الدنيا فى وجهه .

تقول مارجرى بيرهام فى مقدمة كتاب مابويا :<sup>١</sup>

« حركة الماو ماو هى اشتعال مفاجئ نتج عن الغيظ والسخط الذى تراكم بشدة وكثافة فى نفوس الكيكويو وامتد أيضا الى غيرهم لنفس الأسباب . وهذه الأسباب هى الفشل والخيبة واليأس الذى لا يطاق والذى تحمله شعب أفريقى حكمه شعب أجنبى آخر ذو حضارة أرقى ، ونتج عن هذا أن تحطمت تقاليد ومفاهيم حياة الأفريقيين وفى نفس الوقت أبت النظم القائمة أن ينتقل الأفريقيون أن يعيشوا فى ظل الأوضاع الحضارية الأوربية » .

ويرى باد مور<sup>٢</sup> أن الماوملو ليست جمعية وليست حزبا ، انما هى تعبير عن ثورة الأجراء الزراعيين الذين انتزعت أراضيهم قسرا وشردوا من طبقاتهم الاجتماعية ولم يجدوا لهم بعد ذلك مكانا فى الهيكل الاجتماعى اذ ذهبوا للمدينة بحثا عن العمل فلم يجدوه . فاضطروا مرغين أن يعيشوا حياة التشرد والكرهية والخوف والعجربة وأن يروا الدنيا شيئا مظلما مخيفا<sup>٣</sup> .

T. Mboya: The Kenya question An African Answer (١)

Padmore: Pan Africanism p. 242. (٢)

(٣) يرى كولمان أن ماو ماو هى تصريح أو مخرج لتوتر سيكولوجى عاطفى نتج عن الاضطراب والفشل الذى ساد حياة الأفريقيين وما شهدوه من عدم مساواة وظلم وتسلط أجنبى .

لقد أسرعت الحكومة - كما قلنا آنفا - الى اعتقال زعماء الاتحاد وامتدت يد الاعتقال الى كثيرين من أنصاره ، فأصدرت اللجنة المركزية للاتحاد بيانا يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ وفيه تطالب بثلاثة وعشرين مطلباً تلخص في :

- ١ - إلغاء قوانين ونظم التفرقة العنصرية .
- ٢ - اشباع جوع الأفريقين للأرض واياف هجرة الآسيويين والأوربيين .
- ٣ - توسيع خدمات التعليم ونشر المدارس .
- ٤ - تعديل نظام الانتخابات للأفريقين فيصبح انتخاباً لا تعييناً .
- ٥ - اعداد قوائم انتخابية موحدة لكل القاطنين في كينيا .
- ٦ - منح الأفريقين حق الاقتراع العام ( نساء ورجالا ) .
- ٧ - التعديل الدستوري يجب أن يقرر مبدأ الانتخاب المباشر للأفريقين .
- ٨ - الحكومات المحلية تكون عن طريق الانتخاب .
- ٩ - الحريات النقابية .
- ١٠ - مساهمة الأفريقين في ادارة الحكومة على جميع المستويات وفي القوات المسلحة .
- ١١ - تقديم مساعدات مالية للزراع الأفريقين .
- ١٢ - الأجر المتساوي للعمل المتساوي .
- ١٣ - الحريات العامة للصحافة والأحزاب والجمعيات .
- ١٤ - الإفراج عن المعتقلين .
- ١٥ - السماح بنشاط اتحاد كينيا الأفريقى .

وكان رد الحكومة هو التوسع في عمليات الاعتقال والقبض على المواطنين واعلان حالة الطوارئ واستقدام قوات عسكرية من مناطق متعددة في الامبراطورية وتعيين جنرال جورج ارسكين قائدا عاما لتحطيم الماوا ، وأخيرا اعلان إلغاء الاتحاد في يونيو ١٩٥٣

٨ - حكم بالسجن على كينيئاتا وزملاءه وتحطمت مقاومة الإفريقين ، وباتهاء حالة الطوارئ أعلنت الحكومة البريطانية مقترحاتها لقيام وضع دستوري جديد ابتداء من ابريل ١٩٥٤



وبدأ دور زعيم افريقى جديد فى الظهور ، لقد عاد توم مابويا أحد زعماء النقابات الأفريقية من انجلترا ووجد فراغا سياسيا فى كينيا ، فبدأ يحرك الموقف وينظم القوى الأفريقية . واستندت قوته الى التنظيمات العمالية فى نيروبي وغيرها من المدن .

ولما أرادت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٦ تعديل نظام المجلس التشريعى بحيث يضم ستة أعضاء أفريقيين منتخبين بواسطة قائمة انتخابية منفصلة ، بدأ مابويا حملة سياسية يتهم فيها الأعضاء المنتخبين بخيانة مصالح الأفريقيين اذا قبلوا الجلوس فى داخل الجمعية التشريعية اذ فى هذا اعترافا منهم بصفتهم ممثلى الشعب الأفريقى بالوضع القائم فى كينيا .

وأسرع الأعضاء بالاستقالة ولكن الحكومة لم تترك مابويا يفلت من يدها فقدمته للمحاكمة حيث حكم عليه بالسجن .

وقد وافتنا الأنباء أخيرا بأن ستة من زعماء كينيا الوطنيين قد غادروها سرا الى السودان وطالبوا باعتبارهم لاجئين سياسيين ولكن الحكومة السودانية القائمة لم تمنحهم حق اللجوء السياسى فانتقلوا الى القاهرة ليعيشوا كلاجئين سياسيين .

٩ - وموقف المتوطنين الأوربيين يتلخص فى أنهم يحاربون أى تكتل افريقى ويطالبون الحكومة باستمرار باتخاذ سياسة حكومية أشد وأقظع من التى تتخذها حاليا . وهم ضد أى تعديل دستورى يهدد حكم الرجل الأبيض . ويحلمون بانشاء دومنيون أبيض ينضم للكومنولث على غرار اتحاد جنوب أفريقيا . وهم يخشون تزايد عدد الآسيويين ويطالبون بإيقاف هجرتهم .

ويؤمنون بأن لهم رسالة تمدنية حضارية ولذا فهم يمارضون أشد المعارضة فى ضمهم فى قائمة انتخابية موحدة مع الأفريقيين ولا يحبون أن يتكرر فى كينيا ما حدث فى غانا أو هو على وشك أن يحدث فى نيجيريا .

وقد أنشأوا جمعيات وأحزاب تمثلهم قبل أزمة ماو ماو وهى : عام ١٩٥٣ جمعية المزارعين الأوروبيين ، عام ١٩٥٧ جمعية المستعمرين البيض ، وفى عام ١٩٤٤ اتحاد الناخبين الأوربيين .

وليس لديهم شعور بالمسئولية انما تتحكم فيهم مصالحهم الاقتصادية الحالية فقط .

وتأثيرهم السياسى فى كينيا يتلخص فى الآتى <sup>١</sup> :

١ - تكوين الحكومة ومؤسساتها واداراتها بحيث تكون فى خدمة الرجل الأبيض .

٢ - الامتلاء على الاراضى للتوطن الأوروبى .

٣ - الاتفاق على مناطق البيض وتقديم الخدمات الحكومية لهم أكثر من الأفريقيين .

٤ - اصدار تشريعات خاصة لهم تميزهم عن غيرهم .  
وقد تطور تعداد البيض فى كينيا كالآتى :

عام ١٩٠١	١٣ نسمة
عام ١٩١١	٣١٣٥ نسمة
عام ١٩٢١	٩٦٦١ نسمة
عام ١٩٣١	١٦٨١٢ نسمة
عام ١٩٤١	٢٨٩٩٧ نسمة

وحاليا تعدادهم حوالى ٥٠ ألف نسمة .

وبعد أزمة الماو ماو وفى ظل الأوضاع الدستورية الجديدة تألفت لهم أحزاب أهمها :

الحزب الامبراطورى البريطانى الكينى وزعيمه الكولونيل جروجان ويرى أن هذه البلاد يجب أن تحكم بالحديد والنار . وانها موطن البيض فقط .

وحزب الدولة الموحدة ورئيسه ميشيل بلنديل الرئيس السابق لاتحاد الناخبين الأوربيين ويدعو الى مشاركة الأفريقيين للأوربيين فى الحكم ولكن على أساس ما يراه هو .

وحزب الاستقلال القيدرالى ويعارض المشاركة وينادى بالدولة البيضاء .

١٠ - وليس للأسويين موقف عام ، فالهنود ينقسمون الى ثلاث مجموعات هي الهندوك والمسلمين والجوان . وبجانب هؤلاء يوجد العرب وأقليات أخرى صغيرة .

والآسيويون يرون أنهم أحق الناس بالمساواة بالأوربيين في امتيازاتهم فلقد طالبوا بقوائم انتخابية موحدة مع الأوربيين أو منحهم مقاعد في المجلسين التنفيذي والتشريعي تتناسب مع عددهم . وهم ضد أى تفكير أوروبى في تحديد الهجرة أو تقييدها .

وقد نشطوا سياسيا عقب استقلال الهند وخروج البريطانيين منها . ولكن الحكومة عاجلت هذا النشاط بتقسيمهم الى طوائف طبقا لدينهم . وليس للجوان نشاط سياسى خاص الا اذا كان في نطاق نشاط مؤتمر كينيا الهندى . وفي أزمة ماو ماو أيدوا اتحاد كينيا الأفريقى ودافعوا عن كينيافا وزملائه ١ . وهم حاليا يخشون أطماع وأحلام الأوربيين الذين يهتمونهم بالرغبة في استثمار شرقى أفريقيا وضمها للهند .

وقد تطور تعدادهم كالآتى :

عام ١٩١١	١٠٦٥١ نسمة
عام ١٩٢٦	٢٦٧٥٩ نسمة
عام ١٩٤٨	٩٠٥٢٨ نسمة

ويصل تعدادهم حاليا الى ١٥٠ ألف نسمة

#### رابعاً - ختام

١ - لن يقبل الأفريقيون الوضع القائم في كينيا وستستمر مقاومتهم له ، وستأخذ هذه المقاومة أشكالا عديدة قد تكون أشد عنفا وقسوة من حركة الماو ماو . ان الوضع الحالى في كينيا ليس وضع استقرار ، انما هو مخاض لعمليات ثورية قد تصل الى حد الوحشية .

٢ - ان الامبراطورية البريطانية تحول كينيا حاليا الى قاعدة عسكرية كبرى ، وهذا الاتجاه تم منذ انهيار موقفها في الشرق الأوسط ، ومما يساعدها على ذلك أيضا تصفية المطارات والقواعد الأمريكية في مراكش . وهذا كله ينقل مركز الخط العسكري الانجلو أمريكي ( من ساحل البحر الأبيض عبر قناة السويس الى بغداد والبصرة ) الى وسط أفريقيا حيث ينشأ حزام عسكري أفريقي يشمل غرب أفريقيا والسودان والحبشة وشرق أفريقيا .

وتزاد أهمية كينيا بالنسبة للبحرية البريطانية في المحيط الهندي بعد جلاء الانجليز عن القواعد البحرية في سيلان وتهديد مراكزهم في الخليج العربي .

٣ - ان تجارب أفريقيا تترك آثارا مباشرة في كينيا . فالأفريقيين في كينيا ينظرون الى تجربة الصومال وسيره نحو الاستقلال تماما كما نظروا الى استقلال غانا . وفي نفس الوقت ينظرون الى اتحاد وسط أفريقيا حيث أسلمت الحكومة البريطانية زمام الحكم للمتوطنين البيض فاستباحوا رقاب الأفريقيين وأراضيهم وحقوقهم .

٤ - ان علاقات الجمهورية العربية المتحدة تنمو وتتوسع مع شرق أفريقيا في المنطقة الممتدة من الصومال الى كينيا وزنجبار ، ويساعد هذه العلاقات على النمو انضمام اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة في اتحاد الدول العربية . واليمن تواجه هذه المنطقة وقرية منها .

## المراجع

- 1.—AARONOVITCH (S. and K.): Crisis in Kenya. Lawrence and Wishart, London 1947.
- 2.—BUELL (R.): The Native Problem in Africa. 2 vol. Oxford Univ. Press., New York 1928.
- 3.—CARR (E. H.): Nationalism. Oxford Univ. Press, London 1939.
- 4.—DUTT (R. P.): The crisis of Britain and British Empire. G. Lawrence and Wishart, London 1958.
- 5.—FITZGERALD (W.): Africa. Methuen and Co., London 1955.
- 6.—GUNTHER (J.): Inside Africa. Hamish Hamilton, London 1956.
- 7.—HUNTON (W. A.): Decision in Africa. International Publishers Co, New York 1957.
- 8.—HODGKIN (T.): Nationalism in Colonial Africa. Fr. Muller Ltd., London 1955.
- 9.—HUXLEY (E.): 1.—Race and Politics in Kenya. Faber and Faber, London 1944.  
2.—White Man's Country. Methuen, London 1955.
- 10.—HOEFLY (C.): Bantu Beliefs, London: Witherley, 1939.
- 11.—HAILBY (Lord): 1.—An African Survey (Revised 1956). Oxford Univ. Press, 1957.  
2.—Native Administration in Br. Afr. territories  
5 vol. H. M. Stationary office, London 1950.
- 12.—HANDARD SOCIETY: Problems of Parliamentary government in Colonies, London 1958.
- 13.—HAINES (G.): Africa today. Jxohn Hopkins Press, U.S.A. 1955.
- 14.—KENYATNA (J.): Facing Mount Kenya. Secker and Warburg, London 1958.
- 15.—KARTUN (D.): Africa. Africa Lawrence and Wishwast, London 1954.
- 16.—LEAHY (L.): Mau Mau and the Kikuyu. Methuen, London 1955.
- 17.—MAIR (L.): Native Policies in Africa. Rontledge and Sons, London 1936.

- 18.—MASON (Ph.): An Assay on Racial Tension, London 1954.
- 19.—MBOYA (T.): The Kenya question: An African Answer. Fabian bureau London 1956.
- 20.—PADMORE (G.): 1.—Africa Britain's third Empire. D. Dobson, London 1948.  
2.—Pan Africanism or Communism. Roy Publishers, New York 1957.
- 21.—PERHAM (M.): Africans and British Rule, London 1949.
- 22.—RICHMOND (A.): The colour Problem. Penguin, London 1956.
- 23.—STERNBERG (S.): The statesman's Year book. Macmillan Co. London, 1956.
- 24.—STILLMAN (C.): Africa in the Modern World. Chicago Univ. Press, U.S.A. 1955
- 25.—UNESCO: Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South the Sahara, Lausanne 1956.
- 26.—U. N.: Economic development in Africa 1955-1956.
- 27.—WALLBANK (T.): Contemporary Africa. Dr. Van Nostrand Co., New York 1956.

## علاوة الاصدار

### ومدى خضوعها للضريبة

للدكتور عبد القادر حلمي

مدرس المحاسبة والضرائب بكلية التجارة بجامعة القاهرة

#### مقدمة :

ان رأس مال الشركة المساهمة عبارة عن مجموع المبالغ التي التزم المساهمون بوفائها عند اكتسابهم في الأسهم . وقد تنوع أعمال الشركة بحيث لا تكفى هذه المبالغ للقيام بها وخاصة اذا كانت أعمالها مزدهرة فتحتاج الى أموال جديدة . وأمام الشركة عدة وسائل للحصول على هذه الأموال . وأهم هذه الوسائل هي اصدار أسهم نقدية جديدة زيادة عن الأسهم الأصلية ويجوز أن يشترك في هذه الأسهم المساهمون القدماء أو مساهمون جدد .

ولكن لما كان دخول مساهمين جدد مع المساهمين القدماء الذين اشتركوا في تأسيس الشركة وهي لا تزال في المهد يؤدي الى الحاق الضرر بالمساهمين الأصليين ، حيث أنه كلما زاد عدد الأسهم المتداولة كلما قل نصيب كل منهما في الربح الأمر الذي يؤدي الى انخفاض قيمتها السوقية ، فان الشركة تطلب من المساهمين الجدد مبلغا اضافيا زيادة على القيمة الاسمية الأصلية للأسهم حتى يتساوى الجميع . وتقضى المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأن هذه الزيادة يجب أن تضاف الى الاحتياطي القانوني .

ومما سبق يتبين لنا أنه هذه الزيادة ما هي الا علاوة اصدار الاسهم . فعلاوة الاصدار اذن عبارة عن المبالغ التي يدفعها المساهمون زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم عند طرحها للاكتتاب . فاذا فرضا أن القيمة الاسمية للسهم قدرها أربعة جنيهات وقد طرح للاكتتاب بسعر ستة جنيهات فالفرق وقدره جنيهان يمثل علاوة الاصدار .

وهذه العلاوة لا تعتبر ربحا عاديا للشركة كما أنه لا يجوز توزيعها كأرباح على هيئة كوبونات على المساهمين أثناء حياة الشركة طبقا للتشريع المصرى بينما يمكن توزيعها عند التصفية مع الاحتياطى القانونى .

أما الاستخدام المحاسبى الصحيح لعلاوة الاصدار فيجب أن يكون اما :

- ١ - لاستهلاك مصاريف اصدار الأسهم والسندات وخصم اصدار السندات .
- ٢ - أو لاستهلاك الأصول المساة بالأصول الوهمية مثل مصاريف التأسيس .
- ٣ - أو لتخفيض قيمة شهرة المحل أو جزء منها أو أحد الأصول الثابتة الأخرى .

#### اسباب اصدار الاسهم بازيد من قيمتها الاسمية :

قد تساءل عن الأسباب التى تدعو الشركة الى اصدار أسهم بأزيد من قيمتها الاسمية ويرجع ذلك الى أن الشركة عند ما تجد أن أعمالها مزدهرة ونجاحها مضطردا وتحتاج الى معين من الأموال لمواجهة هذا التوسع فى النشاط فانها تستطيع زيادة رأس مالها عن طريق اصدار أسهم نقدية جديدة وطرحها للاكتتاب العام فى السوق . فاذا ما أصدرت هذه الأسهم بالقيمة الاسمية أى بسعر المساواة للأسهم القديمة فانه يلحق الغبن بحملة الأسهم القديمة لأن المساهمين الجدد لم يشاركوهم فى مخاطر الاستثمار فالفضل فى ازدهار أعمال الشركة واتساع نشاطها انما يرجع لهؤلاء المساهمين القدماء ، ورفعاً لهذا الغبن الذى يحق بهم فان الشركة تصدر الأسهم الجديدة بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية وبذلك يتساوى الجميع .

فاذا فرضنا أن رأس مال احدى الشركات المساهمة كان مليون جنيه عند تأسيسها ممثلا فى ٢٥٠ ألف سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات ولما كانت أعمالها فى اضطراد مستمر فانها كانت تستقطع فى كل عام جزءا من أرباحها الصافية تضيفه الى الاحتياطى بدلا من توزيعه على المساهمين . فاذا فرضنا أن هذا الاحتياطى قد بلغ نصف مليون جنيه فان مجموع حقوق المساهمين يساوى



$\frac{1}{4}$  مليون جنيه وتكون القيمة الحقيقية للسهم حينئذ  $= \frac{1}{4}$  مليون جنيه ÷ ٢٥٠ ألف سهم = ستة جنيهات في حين أن القيمة الاسمية للسهم كانت أربعة جنيهات فقط .

فإذا ما قررت الجمعية العمومية غير العادية للشركة زيادة رأس المال بمقدار مليون جنيه جديدة وذلك بأن تطرح للاكتتاب العام ٢٥٠ ألف سهم أخرى بقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم ، فإن مجموع حقوق المساهمين يساوى  $\frac{1}{4}$  مليون جنيه بعد أن كان  $\frac{1}{4}$  مليون جنيه فقط وتكون القيمة الحقيقية لكل سهم خمسة جنيهات .

فكان أصحاب الأسهم القديمة كانوا يملكون أسهما قيمتها الحقيقية ستة جنيهات للسهم وعند دخول المساهمين الجدد أصبحت القيمة الحقيقية للسهم خمسة جنيهات فقط أى أنه قد أصابهم خسارة قدرها جنيه عن كل سهم ، في حين أن المساهم الجديد والذي دفع أربعة جنيهات عن كل سهم اكتسب فيه أصبح يملك سهمًا قيمته الحقيقية خمسة جنيهات أى أنه حقق إيرادًا قدره جنيهًا عن كل سهم بمجرد دخوله في الشركة ولا شك أن هذا فيه غبن ظاهر للمساهم الأول .

وحتى لا يضار المساهم القديم فإن الشركة تصدر الأسهم الجديدة بملاوة اصدار قدرها جنيهان عن كل سهم وبذلك يدفع كل مساهم أربعة جنيهات بقيمة اسمية وجنيهين كملاوة اصدار . وحينئذ تكون القيمة الحقيقية لكل سهم من الأسهم كلها ٣ مليون جنيه على ٥٠٠ ألف سهم = ستة جنيهات . وبمعنى آخر فإن القيمة الحقيقية للسهم القديم بقيت كما هي بدون تغير حيث لم تتأثر بهذا الاجراء . كما أن المساهم الجديد أصبح يملك سهمًا قيمته الحقيقية ستة جنيهات أيضا وهو نفس مقدار ما دفعه للشركة ممثلا في القيمة الاسمية للأسهم مضافا إليها علاوة الاصدار .

#### ملحمة علاوة الاصدار :

وقد اختلفت الآراء وتوعدت المذاهب في تحديد الطبيعة القانونية أو التكييف القانوني لملاوة الاصدار . فيرى البعض أنها عبارة عن أرباح حققتها الشركة من فرق سعر الاصدار بينما يرى البعض الآخر أنها حصة اضافية أو زيادة في (١)

رأس المال في حين أن هناك فريق ثالث يرى أنها حصّة من نوع خاص • ولما كان الكثير من الكتاب يرى أن معرفة الطبيعة القانونية لهذه العلاوة من الأهمية بمكان لتحديد مدى خضوعها للضريبة فسنناقش فيما يلي أهم الآراء التي أدليت في هذا الصدد •

### رأى الشراح في فرنسا :

يرى بعض الكتاب في فرنسا أن علاوة الاصدار تعتبر ربحا للشركة ، لأن الشركة عندما تصدر أسهما جديدة بعلاوة فإن ذلك يكون راجعا الى متانة مركزها المالى وازدهار أعمالها وامكانها الاستفادة من هذا التقدم والاضطراد • فتعتبر علاوة الاصدار اذن بمثابة ربح استثنائى حصلت عليه الشركة من سعر الاكتتاب عند اصدار الأسهم الجديدة وذلك لأن الربح عبارة عن الزيادة في صافى أصول الشركة بين فترتين من الزمن بصرف النظر عن مصدر هذه الزيادة • هذا فضلا عن أن علاوة الاصدار لا تضاف الى رأس المال انما تدرج مع الاحتياطي •

وقد وجه النقد الى هذا الرأى وقيل أنه يفترض أن الشركة باعت أسهمها الجديدة وحصلت من جراء ذلك على هذه الأرباح الاستثنائية • كما قيل أيضا أنه رأى مناف للعادلة ذلك أنه يصيب الشركة بالضرر نتيجة خضوع هذه المبالغ للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح الاستثنائية في بعض الأحيان • وهذا يتناقى مع الحكمة في قيام الشركة باصدار أسهم تزيد قيمتها عن القيمة الاسمية للأسهم العادية •

ويرى البعض الآخر وهم الغالبية - أن علاوة الاصدار عبارة عن حصّة اضافية يقدمها الشركاء الجدد للشركة • أى أنها بمثابة زيادة رأسمالية يدفعها المساهمون الجدد عند الاكتتاب في الأسهم الجديدة حيث يدفعون القيمة الاسمية للأسهم مضافا اليها حصّة اضافية تمثل رأس مال اجتماعى •

ويؤيد هؤلاء الكتاب وجهة نظرهم بأن علاوة الاصدار تشبه الحصّة في طبيعتها وفي دورها الاقتصادى وهو عبارة عن أن المساهم يضع تحت تصرف الشركة مبالغ تستخدمها في أغراضها وأعمالها المختلفة وفي مقابل ذلك تعطيه جزءا من أرباحها السنوية وذلك :

١ - بصرف النظر عما اذا كان لهذه العلاوة فضلا عن ذلك نظام خاص وهو المساواة بين المساهمين الجدد والمساهمين القدماء تلك المساواة التي لولاها

لاستفاد الأولون على حساب الآخرين في اقتسام الأموال الاحتياطية التي لم يكن لهم أى فضل في تكوينها •

٢ - وبصرف النظر عما اذا كانت تدرج في حساب خاص غير حساب رأس المال ضمن خصوم الشركة في الميزانية - كحساب الاحتياطي مثلا - فرأس المال لا يدخل ضمنه بعض الحصص التي يقدمها المساهمون عند تأسيس الشركة كحق الامتياز أو العمل الذي يؤدونه ويحصلون في مقابله على حصص تأسيس • كما أن رأس المال الحر أيضا لا يشمل السندات في حين أن حصص التأسيس والسندات تحصل على جزء من أرباح الشركة •

٣ - وبصرف النظر أيضا عما اذا كانت هذه العلاوة يؤديها للشركة بعض المساهمين فقط - وهم الجدد - دون البعض الآخر ، حيث أنه من شروط الحصة أن يؤديها جميع المساهمين أو أصحاب النصيب في رأس المال •

٤ - وبصرف النظر أخيرا عما يكون للجمعية العمومية للمساهمين من حرية التصرف في هذه العلاوة دون أن تكون لها هذه الحرية المطلقة في رأس المال حيث أن حق الجمعية العمومية في التصرف في رأس المال مقيد بالقانون النظامي للشركة •

وقد كان هذا الرأى مثارا لاتقادات عديدة أهمها : أنه لو اعتبرت علاوة الاصدار بمثابة حصة لكان معنى ذلك وقوع الغبن على ادارات الضرائب حيث لا تدفع عنها أى ضريبة حيث أنه من القواعد العامة في فرض الضرائب عدم سريان الضريبة على الحصة عند استردادها بينما تسرى عليها الضريبة لو اعتبرت غير ذلك •

وهناك فريق ثالث يرى أن علاوة الاصدار لا تعد ربحا أو رأس المال انما هى ذات طابع خاص • ويؤيد هذا الفريق وجهة نظره بأنها لا تعد ربحا لأنها لم تنشأ عن مزاوله الشركة لنشاطها كما لم تنشأ أيضا عن ارتفاع قيمة الأسهم في السوق أو انخفاض قيمة النقود •

ومن ناحية أخرى فانها لا تعد رأس مال أو حصة اضافية لأن رأس المال ثابت بمقدار القيمة الاسمية للأسهم ، فضلا عن أنها لا تعطي لمن دفعها أى حق في الحصول على نسبة في الأرباح تزيد عن النسبة التي توزع على المساهمين الذين لم يشتركوا في دفعها •

واذا قلنا بأنها ليست من قبيل الأرباح لترتب على ذلك أنه اذا ما قامت الشركة بتوزيعها على الأسهم التي ساهمت في دفعها فلا تستحق عليها ضريبة القيم المنقولة واذا قلنا بأنها ليست من قبيل رأس المال لترتب على ذلك أنه اذا استخدمت الشركة هذه العلاوة في استهلاك بعض أسهمها خلال حياتها فانها تسرى عليها ضريبة القيم المنقولة لأنها لا تختلط برأس المال وتمزج معه انما توضع في حساب خاص أو على الأقل في حساب الاحتياطي • فتوزيعها اذن لا يؤثر على رأس المال في شيء •

وقد أيدت المحاكم الفرنسية هذا الرأي <sup>١</sup> وذلك على أساس أن علاوة الاصدار وان كانت من قبيل الحصة الا أنها لا تخول للمساهم أى حق في الحصول على جزء من الربح أكثر من الحق المخول له بمقتضى الحصة الأصلية التي يملكها وهي القيمة الاسمية للأسهم الموجودة تحت يده •

هذا فضلا عن أنها بعكس الحصة الأصلية ، لا تحتفظ بها الشركة بصفة اجبارية لاستخدامها في أعمالها كرأس المال ، بل يجوز أن تقرر توزيعها في أى وقت • وبذلك فانها لا تسرى عليها القواعد والاجراءات الخاصة برأس المال •

----- هذا

#### رأى مصلحة التسجيل في فرنسا :

أصدرت ادارة الضرائب في فرنسا فتوى في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ فحواها أن علاوة الاصدار لا تعد من قبيل الأرباح انما تعتبر حصة في رأس المال • وان كان للشركة حرية التصرف فيها ، وان كانت لا تحتوى على المميزات الأساسية للحصة كأن تدر على صاحبها أرباحا •

وتطبيقا لهذا الرأي فان المبالغ التي تحصلها الشركة كعلاوة اصدار لا تخضع لضريبة القيم المنقولة اذا وزعت على الأسهم التي اشتركت في دفعها حيث تعتبر بمثابة رد لرأس المال • في حين أنها تخضع للضريبة اذا وزعت على الأسهم التي لم تشترك في دفعها حيث تعتبر ايرادا جديدا لها •

---

(١) حكم محكمة باريس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ والذي أيدته محكمة النقض في ٨ فبراير سنة ١٩٣٥

والحقيقة أن هذه التفرقة في المعاملة في فرنسا لها ما يبررها حيث تتمشى مع التطور التاريخي لنظام الضرائب الفرنسى وخاصة الضريبة على ايراد القيم المنقولة فقد كانت الادارة المالية تخضع علاوة الاصدار لرسوم التسجيل مثلها مثل رأس المال وذلك قبل انشاء نظام الضرائب النوعية في ٢٩ يونيه سنة ١٨٧٢ • ولذلك فانه عند صدور هذا القانون وتقريره فرض الضريبة على ايراد القيم المنقولة رأت مصلحة التسجيل أنه لا يصح اعتبار علاوة الاصدار كحصة واخضاعها لرسوم التسجيل ثم اعتبارها من ناحية أخرى كناتج من منتجات الأسهم فتسرى عليها ضريبة القيم المنقولة •

ورغبة منها في الابقاء على النظام الذى كانت تسير عليه قبل صدور قانون الضرائب النوعية فقد استمرت في اخضاع علاوة الاصدار للضريبة على رأس المال وبالتالي اعتبرتها بمثابة حصة ولما كانت الضريبة على ايراد القيم المنقولة تتناول كل توزيع لا يكون ردا لحصة الشريك فقد فرقت مصلحة التسجيل في قنواها بين الأسهم التى اشتركت في دفع هذه الحصة فتعفى من الضريبة عند توزيع العلاوة ، وبين الأسهم التى لم تشارك في دفعها فتخضع للضريبة عند توزيع العلاوة عليها •

#### رأى مجلس الدولة الفرنسى :

أصدر مجلس الدولة الفرنسى فتوى في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ رأى فيها أن علاوة الاصدار تعتبر حصة في رأس المال ولها خصائص الحصة العادية لأنها مدفوعة من أحد الشركاء نظير اشتراكه في الشركة والحصول على حصة في أرباحها السنوية واقتسام موجوداتها عند التصفية • وذلك بفض النظر عما اذا كان هذا الشريك من الشركاء القدماء أو الجدد •

على أن المجلس عدل عن هذا الرأى في حكم آخر له في ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ ذهب فيه الى أن علاوة الاصدار لا تعتبر رأس مال اضافى يجوز استرداده ، انما هي عبارة عن مبالغ دفعها المساهمون الجدد بصفة نهائية للشركة واحتفظت بها الشركة ضمن احتياطياتها التى تمثل أرباحا مجمعة من السنوات السابقة وبذلك فان طبيعة علاوة الاصدار لا تختلف عن طبيعة تلك الاحتياطيات أى أنها مثالا

تمثل أرباحا ثم قضى بعد ذلك تفسيرا لهذا رأى بأن علاوة الاصدار لا تضم الى رأس المال بل تدمج مع احتياطي الشركة .

#### رأى القضاء فى فرنسا :

أصدرت محكمة النقض والابرام فى فرنسا عدة أحكام باضطراد<sup>١</sup> بأن علاوة الاصدار تمثل ربحا للشركة ، وما هى الا أرباح استثنائية حققتها الشركة من الاكتتاب فى الأسهم الجديدة بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية . كما ذهبت فى أحكام أخرى الى أن علاوة الاصدار لا تعد عنصرا من عناصر رأس المال وعملت وجهة نظرها بأن رأس المال لا يحدث به أية زيادة الا بالقيمة الاسمية للأسهم الجديدة ، وأن العلاوة التى يدفعها المساهمون لا تضاف الى رأس المال ولا تؤدى الى زيادته بأى طريق ولكنها تؤدى الى زيادة ممتلكات الشركة .

على أن هذه الأحكام كانت هدفا لانتقاد الكتاب المالىين فى فرنسا الذين كانوا يرون أن علاوة الاصدار ليست الا حصة اضافية فى رأس المال حصلت عليها الشركة من المساهمين الجدد علاوة على القيمة الاسمية لأسهمهم . وازاء هذه الانتقادات الشديدة عدلت المحكمة عن رأيها وأخذت برأى الكتاب ، وقضت فى حكم جديد لها<sup>٢</sup> بأن علاوة الاصدار تعتبر حصة اضافية فى رأس المال يقدمها المساهمون الجدد وان كانت تختلف فى بعض النواحي عن الحصة الأصلية . وقد أصدرت عدة أحكام أخرى بهذا المعنى<sup>٣</sup> .

هذه هى الآراء المختلفة التى أثبتت فى فرنسا عن التكليف القانونى لعلاوة الاصدار وقد رأينا أن نبدى وجهات النظر المختلفة هناك نظرا لأن التشريع المالى المصرى مستمد فى غالبية أحكامه من التشريع المالى الفرنسى .

وقد ثار النزاع أيضا فى مصر ، كما كان الحال فى فرنسا ، عما اذا كانت علاوة الاصدار تعتبر أرباحا للشركة تسمى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وسنبين الآراء المختلفة التى أثبتت فى هذا الصدد قبل أن ندلى برأينا الخاص .

(١) أحكامها فى ٢٠ يونيه سنة ١٩١٧ ، ٢١ يناير سنة ١٩٢١

(٢) حكم دائرة العرائض فى ٣ مارس سنة ١٩٣٠

(٣) حكم محكمة النقض فى ١١ مارس ١٩٣١ ، ٢ اغسطس ١٩٣٥

### رأى مصلحة الضرائب في مصر :

أخذت مصلحة الضرائب في بادئ الأمر تعتبر علاوة الاصدار بمثابة ربح من الأرباح التي حققتها الشركة وبالتالي فانها تدرج ضمن الأرباح بدلا من اضافتها للاحتياطي وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الا أنها عادت وعدلت عن هذا الرأي ، وذهبت <sup>١</sup> الى أن علاوة الاصدار ما هي الا زيادة في أموال الشركة لا تختلف في طبيعتها القانونية عن القيمة الاسمية للأسهم وهي تمثل جزءا وحصة من أموال الشركة لها صفة رأس المال وان لم تدخل في تكوينه أو تتمثل في صورة أسهم . فعلاوة الاصدار تعتبر في الواقع رسما لدخول الشركة بالنسبة للمساهمين الجدد وتمويضا بالنسبة للمساهمين القديمين وهي بالنسبة للشركة حصة اضافية فيها . والتكليف القانوني لها هي أنها دخول المساهمين الجدد بحصة في الشركة توازي الحصة الفعلية للمساهمين القديمين .

### رأى القضاء الابتدائي في مصر :

ذهبت محكمة مصر المختلطة <sup>٢</sup> بأن علاوة الاصدار تعتبر ربحا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وقد ورد بحشيات حكمها المقتطفات الآتية :

١ - جاء في حكم أصدرته محكمة النقض الفرنسية أن علاوة الاصدار عبارة عن المبالغ التي تفرضها الشركة على المساهمين الجدد عند زيادة رأسمالها فوق القيمة الاسمية لأسهمهم وذلك للمساواة بين المساهمين القدماء والمساهمين الجدد ، ولما تتمتع به الشركة من ازدهار في أعمالها ومتانة في مركزها وحسن لسمعتها .

٢ - ولا مكان تحديد ما اذا كانت هذه العلاوة تعتبر من قبيل الأرباح التي تسرى عليها الضريبة التجارية أو من قبيل رأس المال فلا تخضع لهذه الضريبة ، فانه يجب تحديد الفرق بين الربح ورأس المال وكيفية تصرف الشركة فيهما . فالربح عبارة عن المبالغ التي تحققها الشركة من مزاولتها لأعمالها أيا كانت هذه الأعمال ويكون لها حرية التصرف فيه سواء باضافته الى الاحتياطي أو بتوزيعه

(١) التعليمات التفسيرية رقم ١٦ للمادة ٣٩

(٢) حكمها الصادر في ٨ يناير ١٩٤٨ في دعوى شركة غزال للصادرات والواردات .

على المساهمين • في حين أن رأس المال ليس لها حرية التصرف فيه الا بشروط معينة يحددها القانون وعقد نظام الشركة •

٣ - وقد حكمت محكمة النقض في فرنسا بحكمها الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢١ بأن علاوة الاصدار لا تعتبر من قبيل رأس المال باعتبار أنها لا تزيد من رأس المال شيئاً • فرأس المال ثابت بمقدار القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ، أما علاوة الاصدار فهي تؤدي الى زيادة ممتلكات الشركة لا رأسمالها • كما أنها لا تضاف الى رأس المال بل تمزج مع الاحتياطي كما قضى بذلك مجلس الدولة في فرنسا بفتواه الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ •

٤ - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ادارة الضرائب الفرنسية يؤيدها في ذلك مجلس الدولة بحكمه الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ترى أن علاوة الاصدار لا تسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها لم تنشأ عن الاستغلال المستغرق في رأس المال وبذلك فإنها لا تعتبر من قبيل العمليات التي تسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية •

٥ - ومما لا شك فيه أن الذي يحدو بالشركة الى اضافة علاوة الاصدار الى الأسهم الجديدة إنما هو ازدهار مركزها المالى ولذلك فإنها يجب أن تعتبر من ضمن أرباحها بالرغم من أن ذلك عمل خاص قامت به الشركة • ويؤيد هذا الرأي ما ذهب اليه الشراح في فرنسا من أن الربح هو كل زيادة في ممتلكات الشركة بصرف النظر عن هذه الزيادة •

٦ - فإذا طبقت هذه المبادئ على التشريع المصرى فإنه يمكن استخلاص أن علاوة الاصدار تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لأن نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نص عام يسمح بادخال هذه العلاوة ضمن الأرباح المحققة من نشاط الشركة وأعمالها •

#### رأى محاكم الاستئناف في مصر :

على أن محكمة الاستئناف خالفت الحكم الابتدائي فيما ذهب اليه ١ ونعت عليه استناده الى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ • وقد جاء بحجيات الحكم أنه :



١ - لكى يمكن الأخذ بهذه النتيجة يتعين أن تعتبر علاوة الاصدار ربعا ولكنها ليست كذلك لأنها عملية خاصة بذاتها لا يمكن اعتبارها حصة اضافية الى رأس المال أو ربعا أضيف الى الاحتياطى طالما أنها لم توزع •

٢ - وقد استقر القضاء الفرنسى الإدارى وهو المختص بالنظر فى دعاوى الضرائب على أن المبالغ المتحصلة من علاوة الاصدار تعتبر زيادة فى أموال الشركة وتندمج فيها مكونة احتياطيا جديدا • وينبنى على ذلك أنه اذا وزعت فيما بعد على شكل اضافة لرأس المال اعتبر ذلك اثراء يخضع للضريبة سواء أكان التوزيع عاما على جميع المساهمين أو قاصرا على المساهمين القدامى •

٣ - والحكمة فى ذلك ظاهرة ، فعلاوة الاصدار التى تطلب من المساهمين بمناسبة زيادة رأس المال يقصد بها تحقيق المساواة بين المساهمين القدامى والأحداث اذ أن الأخيرين لم يتحملوا التبعات أو يتعرضوا للمخاطر التى تعرض لها الأولون وبالتالي لم يشتركوا فى تكوين الاحتياطى الموجود • وبذلك تعتبر هذه العلاوة اشتراكا من جانبهم فى تكوين الاحتياطى وتندمج بهذه الصفة فى الاحتياطى الموجود من قبل ولا تغير صفتها الا اذا وزعت فيما بعد على المساهمين ففى هذه الحالة يعتبر هذا التوزيع اثراء يخضع للضريبة • وقد استقر على هذا قضاء مجلس الدولة فى فرنسا بحكمه الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٨ •

#### رأى الفقهاء الماليين فى مصر :

١ - يرى بعض الفقهاء الماليين فى مصر<sup>١</sup> أن القاعدة التى بنى عليها الحكم الابتدائى فى مصر صحيحة فى جوهرها لطبايع الأشياء ، وأن علاوة الاصدار لا تضاف الى رأس مال المنشأة ولكن ترحل الى الاحتياطى وتمثل ربعا استثنائيا حصلت عليه الشركة نتيجة ظروف خاصة مواتية •

٢ - ويرى البعض الآخر<sup>٢</sup> أن رأى الأرجح اعتبار علاوة الاصدار عنصر مستقل من نوع خاص فليست مكسبا ولا رأس مال اضافى لأنها لم تنتج من

(١) الدكتور أحمد إبراهيم فى مذكراته عن بعض التوزيعات التى تجربها الشركات لطلبة معهد الضرائب بكلية التجارة الطبعة الاولى سنة ١٩٤٩

(٢) الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى كتاب الضرائب المباشرة « دراسة مقارنة » سنة ١٩٤٢ صفحة ٢٢٧ بند ١٥٥

الاستغلال الذى تقوم عليه الأعمال الأساسية للشركة • كما أن رأس مال الشركة محدد بالقيمة الاسمية للأسهم •

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الخلاف لم يقدم لمحكمة النقض لابتداء رأيها النهائي فيه لأن مصلحة الضرائب فى مصر كانت قد سلمت بمبدأ عدم الخضوع للضريبة •

ومما سبق ومن جميع الآراء التى أبديت فى هذا الصدد سواء فى فرنسا أم فى مصر يتبين لنا أن الوصف القانونى لعلاوة الاصدار ينحصر فى ثلاث مبادئ رئيسية وهى اما كونها حصة فى رأس المال أو من قبيل الحصة ، واما كونها أرباحا استثنائية حققتها الشركة ، أو كونها عنصرا مستقلا من نوع خاص •

أما اعتبارها حصة من الحصص فهذا ما نستبعده على الإطلاق لأن الحصة عبارة عن النصيب الذى يقدمه الشريك للاشتراك به فى رأس مال الشركة • ويتكون من مجموع الحصص التى يقدمها الشركاء رأس مال مشترك غير مملوك لأحدهم كله أو بعضه ولا هو مملوك لهم جميعا على الشيوع وانما هو مملوك للشركة باعتبارها شخصا معنويا مستقلا وقائما بذاته •

فكان الحصة بذلك قد خرجت من ملكية الشريك الى ملكية الشركة بصفة نهائية لا رجعة فيها ، ولا يجوز له استردادها الا بعد حل الشركة أو تصفيتها • اللهم الا اذا باعها فى البورصة وفى هذه الحالة يحل حامل السهم الجديد محل حامله القديم - كما يكون للشركة حق التصرف فيها بكافة التصرفات فى حدود القانون وعقد نظام الشركة •

هذا هو تعريف الحصة ، ومنه يتبين أنها عبارة عن رأس المال الذى تملكه الشركة ولها حق التصرف فيه بعد أن يكون قد خرج من ملكية الشركاء الى ملكيتها ، فى حين أن المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تقضى بأنه يجب أن تضاف هذه العلاوة الى الاحتياطى القانونى • ومعنى ذلك أى معنى بقاءها فى الاحتياطى يخرجها عن كونها حصة ، تلك الحصة التى يتكون منها رأس مال الشركة نفسه والذى لا تستطيع أن تتصرف فيه الا بشروط معينة طبقا للقانون وعقد الاتفاق •

أما الاحتياطى فهو عبارة عن أموال مملوكة للشركاء على الشيوع ، وبذلك فانه يمكن التصرف فيه اما بتوزيعه على المساهمين هذا أو بتحويله الى رأس المال

مقابل اصدار أسهم مجانية أو ابراء المساهمين مما في ذمتهم من الأقساط المستحقة عليهم •

ففى الوقت الذى تكون فيه يد الشركة مبسطة للتصرف فى هذا الاحتياطى كما تشاء ذلك الاحتياطى الذى تدمج فيه العلاوة - نجد أن يدها مغولة عن التصرف فى رأس المال والذى هو عبارة عن الحصص التى يقدمها الشركاء - الا بشروط خاصة مبينة فى القانون وفى عقد نظام الشركة •

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأتنا نرى أن القول بأن علاوة الاصدار عنصر مستقل من نوع خاص انما هو مجرد هروب من الحقيقة الواقعة وعدم امكان وجود حل للمشكلة التى نحن بصدها • فهذا القول يخرج العلاوة عن كونها حصة - حتى يتلافى بذلك الاتقادات الموجهة الى هذا الرأى - كما يخرجها عن كونها أرباحا - حتى يتلافى بذلك خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية •

#### الرأى المحاسبى السليم لدى خضوع علاوة الاصدار للضريبة على الأرباح التجارية :

فاذا كانت علاوة الاصدار لا تعتبر حصة فى رأس المال ، كما لا تعتبر عنصرا من نوع خاص فلا شك اذن أنها أرباح رأسمالية • مثلها مثل الأرباح الناشئة عن بيع شئ من الممتلكات وبالتالي فانها يجب أن تخضع للضريبة على الأرباح التجارية •

ونحن اذا ما تتبعنا جميع المناقشات التى أثبتت فى هذا الصدد لتبين لنا أنها مناقشات فقهية بحتة ، مناقشات قانونية لا تنظر الى المعالجة المحاسبية السليمة لعلاوة الاصدار ولا شك أننا اذا استخدمنا علم المحاسبة فى فهم النواحي القانونية لتيسر لنا التغلب على كثير من المشاكل الموجودة فى الحياة العملية • وعلم المحاسبة يفسر لنا أن علاوة الاصدار ما هى الا ثمن لشهرة المحل أو جزء منها ، تلك الشهرة التى قامت الشركة ببيعها للمساهمين الجدد نظير اشتراكهم فى الشركة واقتسامهم لموجوداتها مع المساهمين القدماء •

ففى حالة شركات الأشخاص نجد أنه عند دخول شريك جديد فى الشركة يطالبه الشركاء القدماء بضرورة دفع مبلغ زيادة على رأس ماله المتفق عليه يمثل

شهرة المحل وذلك في حالة اذا ما كانت أعمال الشركة ناجحة ومزدهرة . وللشركاء أن يتفقوا فيما بينهم على كيفية معالجة هذه الشهرة في دفاترهم . فقد يتفقوا على أن يودع مبلغ الشهرة في الصندوق أو البنك ويبقى مستثمرا في أعمال الشركة مقابل زيادة رأسمال الشركاء القداماء بمقدار هذا المبلغ . كما أنهم قد يتفقوا أيضا على ألا يبقى هذا المبلغ مستثمرا في أعمال الشركة وذلك عن طريق دفع الشريك الجديد قيمة الشهرة المتفق عليها رأسا الى الشركاء القداماء دون اجراء أى قيود في الدفاتر أو عن طريق تعليقاتها لحساباتهم الجارية .

وفي كلتا هاتين الحالتين يتبين لنا أن مبلغ الشهرة قد أدى الى زيادة أموال الشركة اما زيادة ثابتة عن طريق تغطية رءوس أموال الشركاء بمقدار رسمى مسجل واما زيادة مؤقتة عن طريق تغطية الحسابات الجارية للشركاء الأصليين ، ومع ذلك ورغمما عن هذا البون الشاسع في هذه المعاملة من ناحية زيادة رأس المال أو إبقائه على حاله فإن هذا لا ينفي أن المبلغ قد دفع مقابل شهرة المحل أى مقابل بيع أصل من أصول الشركة ، أصل غير ملموس قد لا يكون له رقم في الميزانية بدليل أنه عند عجز الشريك الجديد عن دفع حصته في شهرة المحل فإنه يجب من الناحية المحاسبية السليمة اظهار قيمة الشهرة في الدفاتر عن طريق زيادة رءوس أموال الشركاء الأصليين بها .

واذا ما طبقنا ذلك التعليل المحاسبى على شركات الأموال لتبين لنا أن علاوة الاصدار ليست سوى ثمننا لشهرة المحل يدفعه الشركاء الجدد لاتتفاعهم بتجارب وبأرباح الشركاء القداماء الذين لم يشتركوا في تكوينها . فهذه الشهرة تكونت نتيجة أعمال ومجهودات سابقة لانضمامهم ونحن نلاحظ أن الشهرة لم تخرج عن كونها موجودا ثابتا تمتلكه الشركة فعلا وكل ما هنالك أنه غير ملموس أو ظاهر في الدفاتر .

وحيث أن النظرية السليمة للربح تبين لنا أن الربح يتحقق عند البيع وأن الربح عبارة عن الفرق بين النفقات والايرادات ، وحيث أن نفقات الأصل المباع ، وهو شهرة المحل ، صفر حيث أنه ظهر نتيجة ازدهار أعمال الشركة ومتانة مركزها في السوق ، فإن المبلغ الذى تحصل عليه الشركة من المساهمين الجدد فوق القيمة الاسمية للأسهم وهو علاوة الاصدار يمثل ربحا حقيقيا للشركة نتيجة بيع

أحد أصولها المعنوية • وقد تجسم ثمن البيع في صورة تقديدية فعلية حصلت عليها الشركة ، وظهرت في جانب الأصول ، مقابل قصص أصل آخر في نفس الجانب ، وهو أصل مستتر لم يكن ظاهرا من قبل •

ونحن اذا رجعنا الى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لوجدنا أنه يقضى بأن يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة التجارية على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شئ من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف •

ومن هذا يتبين لنا أن هذه المادة صريحة في اخضاع علاوة الاصدار للضريبة على الأرباح التجارية باعتبارها ربعا ناتجا عن بيع أحد ممتلكات الشركة وهو شهرة المحل • ونحن نخالف ما ورد في تعليمات مصلحة الضرائب السابق الاشارة اليها من أن علاوة الاصدار لها صفة رأس المال بدليل أن الشركة عندما ترد للمساهم قيمة حصته فانها لن ترد اليه الا القيمة الاسمية فقط دون العلاوة •

كما ننعى على محكمة استئناف مصر ما ذهبت اليه من أن علاوة الاصدار لا تعتبر ربعا أضيف الى الاحتياطي طالما أنها لم توزع فالمحكمة قد خلطت بين ضريبة الأرباح التجارية وبين ضريبة القيم المنقولة في حين أنهما ضريبتان مستقلتان ولكل واحدة منهما أحكاما خاصة •

ويظهر لنا هذا الخلط جليا فيما ذكرته المحكمة من أن العلاوة تدمج في الاحتياطي الموجود من قبل ولا تتغير صفتها الا اذا وزعت فيما بعد على المساهمين ففي هذه الحالة يعتبر التوزيع اثراء يخضع للضريبة • فانه وان كان هذا القول صحيحا من ناحية ضريبة القيم المنقولة الا أنه لا يمنع من سريان ضريبة الأرباح التجارية على هذه العلاوة •

**الراى السليم لدى خضوع علاوة الاصدار للضريبة على ايراد القيم المنقولة :**

ذكرنا أن مصلحة التسجيل في فرنسا أصدرت تعليمات رأت فيها أن علاوة الاصدار اذا وزعت على الأسهم التي اشتركت في دفعها فان هذا التوزيع لا يخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة بل يعتبر بمثابة رد لرأس المال ، في

حين أنها اذا وزعت على الأسهم التي لم تشترك في دفعها فانها تعتبر بمثابة ايراد جديد لهم يجب أن يخضع لضريبة القيم المنقولة •

كما ذكرنا أيضا أن العلة في هذه التفرقة راجعة الى أن مصلحة التسجيل كانت تخضع علاوة الاصدار للضريبة المفروضة على رأس المال فلما صدر قانون الضريبة على ايراد القيم المنقولة فيما بعد رأت المصلحة ، رغبة منها في التمشي مع هذه التعليمات ، الا تخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة الا التوزيعات التي لا تكون ردا لحصة الشريك وبالتالي التوزيعات التي تجرى من العلاوة على الأسهم القديمة فقط •

ومن الغريب أن مصلحة الضرائب في مصر قد حذوت حذو مصلحة التسجيل في فرنسا وطبقت فتواها بحذفها • فقد ورد في التعليمات التي أصدرتها مصلحة الضرائب <sup>١</sup> انه في التوزيعات التي تصدرها علاوة أو مكافأة الاصدار يجب التفرقة بين التوزيع الذي يعطى لحصة الأسهم التي اكتسبت فيها بعلاوة اصدار وبين التوزيع الذي يعطى الى من عداهم من المنتفعين ففي الحالة الأولى لا يعتبر أنه قد حصل توزيع بل رد لحصة الشريك فلا تسرى عليه الضريبة أما في الحالة الثانية فيعتبر أنه هناك توزيعا ينشئ استحقاق الضريبة •

ولمعرفة ما اذا كان توزيع مكافأة الاصدار ردا لحصة الشريك لا ينظر الى حامل السهم ولكن الى السهم نفسه فاذا كان السهم قد اصدار بمكافأة فانه يعفى اذا ردت اليه هذه المكافأة حتى ولو كان حامل السهم شخصا غير الشخص الذي دفع المكافأة أى غير الشخص الذي اكتسب فيه •

وعلى عكس ذلك اذا أصدر سهم بغير مكافأة فان حامله يدفع الضريبة على ما يخص السهم القديم من توزيع المكافأة ولو ثبت أن حامله قد استعمل حق الأولوية الممنوح له واكتب في الأسهم الجديدة ودفع شخصيا مكافأة الاصدار عنها ، فلا يعفى الا التوزيع الذي يعود على ما يحمل من أسهم جديدة أصدرت بمكافأة •

---

(١) التعليمات التفسيرية رقم ٥ للمادة الأولى •

هذه هي تعليمات مصلحة الضرائب في مصر عن مدى خضوع علاوة الاصدار للضريبة على ايراد القيم المنقولة وهي مستقاة من تعليمات مصلحة التسجيل في فرنسا كما بينا واذا كان لهذه التفرقة مايررها في فرنسا حيث تنشئ مع التطور التاريخي لنظام الضرائب هناك فانها ليس لها أى محل في مصر .

وبذلك فاننا نخالف ماذهبت اليه مصلحة الضرائب المصرية من التفرقة بين الأسهم القديمة والأسهم الجديدة عند توزيع العلاوة حيث يجب أن تسرى الضريبة على ايراد القيم المنقولة على جميع الأسهم على السواء سواء القديمة منها أو الجديدة .

فاذا كانت الحكمة من دفع هذه العلاوة هي المساواة بين المساهمين القدماء والمساهمين الجدد فان جميع المساهمين يصبحون على قدم المساواة بعد دفع هذه العلاوة ولا يصبح بينهم جديد أو قديم . واذا قلنا بأنها تعد كرأس مال بالنسبة للمساهمين الجدد وبالتالي تمضى من ضريبة القيم المنقولة عند توزيعها عليهم فاننا يجب أن نخصص للمساهمين القدماء مبلغا مساويا من الاحتياطي نغنيه من الضريبة عند توزيعه عليهم حتى تتحقق المساواة والا لالحق العن بهم ولما تحققت المساواة التي نشدها .

ونحن اذا ما نظرنا الى المسألة من وجهة أخرى قلنا بأن العلاوة بعد تحصيلها تجعل جميع المساهمين في مستوى واحد وهي بوضعها في حساب خاص يأخذ حكم الاحتياطي الرأسمالى تضعيع معاملها وتمزج مع احتياطيات الشركة الأخرى وتصبح ملكا على الشيوع لجميع المساهمين فلا يوجد اذن أى مبرر عند توزيعها للتفرقة بينهم .

وهذا هو السبب أيضا الذى جعل مصلحة التسجيل في فرنسا تتمسك بضرورة وضع علاوة الاصدار في حساب خاص مستقل غير حساب الاحتياطي لاماكان تطبيق تعليماتها المشار اليها والتي تسمح حينئذ باعفاء العلاوة من ضريبة القيم المنقولة اذا وزعت على الأسهم التي اشتركت في دفعها لأنها اذا أدمجت مع الاحتياطي فلا تصبح مثلة لعلاوة الاصدار حيث تضعيع معاملها ولا تختلف عن الاحتياطي المندمجة فيه .

وهذا أيضا ما حدا ببعض المحاكم الفرنسية<sup>١</sup> بأن تقضى بأنه إذا استخدمت علاوة الاصدار في تغطية بعض المصروفات الرأسمالية مثل المصاريف الخاصة باصدار الأسهم كمصاريف الاكتتاب والاعلان وغيرها ، فإن العلاوة تضيع معالمها ولا تصبح لها ذاتية •

كما ترى مصلحة التسجيل في فرنسا أيضا أن الجمعية العمومية للشركة إذا ما قررت استخدام جزء من علاوة الاصدار في أعمال الشركة كالتصليحات والترميمات مثلا فإن ذلك يمنع من إعادة هذا المبلغ ثانية للحساب الذي أخذت منه وهو حساب العلاوة وبالتالي فإنه إذا أعيد هذا المبلغ لنفس الحساب فيما بعد من الاحتياطي مثلا ، ثم وزع فإن الضريبة تسرى عليه بالكامل دون تفرقة بين ما إذا كان التوزيع قد أجرى على الأسهم القديمة أو الأسهم الجديدة •

كما قضت بعض المحاكم في فرنسا أيضا<sup>٢</sup> بأن الشركة إذا رحلت جزءا من علاوة الاصدار الى الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر<sup>٣</sup> فيجب أن يكون هناك نص صريح بأن هذا الجزء مرصود لتوزيع الأرباح • أما إذا لم ينص على ذلك صراحة فإن علاوة الاصدار المرحلة للجانب الدائن من الحساب يفترض أن الشركة استخدمتها في مقابلة مصاريفها المختلفة وبذلك تضيع معالمها وتسرى الضريبة على كافة المبلغ عند التوزيع •

ولا شك اذن أن مصلحة الضرائب في مصر يجب أن تتطلب ذلك أى يجب أن تتطلب ضرورة وضع العلاوة في حساب خاص مستقل غير حساب الاحتياطي العام حتى يمكنها مراقبة التوزيعات التي تجريها الشركة وبالتالي حتى يمكنها تطبيق تعليماتها • ذلك أنه إذا ما مزجت هذه العلاوة في الاحتياطي فسوف تضيع معالمها ولا يمكن بعد ذلك معرفة ما إذا كانت التوزيعات قد تمت من العلاوة أم من الاحتياطي •

ولكننا نرى أن هذه كلها مسائل لا تتفق مع احكام الضريبة على ايراد القيم المنقولة فهذه الضريبة تصيب كل توزيع تجريه الشركة أيا كان مصدر

(١) حكم محكمة السين الصادر في ٢٠ يناير ١٩٢٨

(٢) حكم محكمة السين الصادر في ٤ مارس ١٩٣٧

(٣) يراعى أنه يجب أن يتم الترحيل لحساب التوزيع لا حساب الأرباح والخسائر •



هذا التوزيع طالما أنه لم يكن ردا لرأس المال • ولما كان رأس المال محددا بالقيم الاسمية للأسهم بدليل أن الشركة لن ترد للمساهم عند التصفية الا القيمة الاسمية للأسهم فقط كرأس مال له ، فان ضريبة القيم المنقولة ينبغي أن تتناول جميع التوزيعات التي تجرى من علاوة الاصدار سواء كانت للمساهمين القدماء أم للمساهمين الجدد •

#### الخلاصة :

مما سبق تبين لنا :

( أولا ) ان علاوة الاصدار تعتبر بمثابة ثمن بيع لشهرة المحل ولما كانت تكاليف الشهرة صفرا في حالة عدم دفع أى مبلغ في تكوينها — فان العلاوة يجب أن تعتبر ربحا للشركة يخضع للضريبة على الأرباح التجارية •

( ثانيا ) ان علاوة الاصدار يجب أن تخضع للضريبة على ايراد القيم المنقولة اذا وزعت وذلك بالنسبة لجميع الأسهم القديمة والجديدة لأن العبرة في ضريبة القيم المنقولة سريانها على كل ما يحصل عليه المستفيد دون نظر الى مصدر التوزيع •

( ثالثا ) أنه ينبغي على مصلحة الضرائب اعادة النظر في الموضوع على ضوء هذا البحث وتعديل تعليماتها بما يتفق مع ذلك •



# تاريخ العلاقات الدولية للعربية السعودية

منذ أول القرن التاسع عشر

للاستاذ محمود كامل النحامى

بدأ القرن التاسع عشر والعربية السعودية تحت السيادة الاسمية للدولة  
العثمانية .

وقد شهدت الأعوام الأولى لهذا القرن توقيع معاهدة باريس في ٢٥ من يونيو  
عام ١٨٠٢ التى أعاد بها نابليون مصر الى الدولة العثمانية بعد جلاء القوات  
الفرنسية عنها .

ولكن نابليون لم ينس الحلم الذى طالما راوده . وهو غزو الهند . فأرسل  
الكولونيل « سباستيانى » Sebastiani الى سورية عام ١٨٠٢ لتقدير القوات  
الانجليزية والعثمانية فيها وأرسل الجنرال « ديكان » Decaen الى الهند عام ١٨٠٣  
للتفاهم مع ابن « تيبو صاحب » وأمراء الهند . وفى العام التالى صرح أمام  
الأمراء الألمان بأنه « فى الشرق وحده تؤدى الأعمال العظيمة . وفيه وحده تصنع  
العظمة وتلمس الثروة الضخمة »<sup>١</sup> وبعد أن حاول نابليون عبثاً أن يجتذب  
السلطان سليم الثالث الى حلف معه ضد انجلترا عرض على اليكسندر قيصر  
روسيا أن يشتركا معا فى اقتسام تركيه لفتح أبواب الشرق .

وكان السعوديون الوهابيون فى الأعوام القليلة التى سبقت ذلك قد ضموا  
البحرين وعمان وخاصة قبائل الجواسمى فى رأس الخيمة الى دولتهم الناشئة  
فتم اخضاع الشاطئ الغربى للخليج العربى لهم .

---

(١) "Ce n'est que dans l'Orient qu'on peut travailler grand ; ce n'est que  
là que se font les grandes réputations, les grandes fortunes " Benoist-  
Méchin, Ibn Séoud, 1955, p. 84-85.

ولما قتل عبد العزيز بن محمد بن سعود في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٠٣ يد شيعي خلفه ابنه سعود الذي عاد الى مهاجمة الحجاز فدخل المدينة عام ١٨٠٥ ومكة في يناير عام ١٨٠٦ واضطر الشريف غالب أن يسلم للسعوديين تسليما تاما فانتشر المذهب الوهابي في الحجاز وأمر سعود بإبطال الدعاء لسلطان تركيا في خطب المساجد .

ولم يكد يقبل عام ١٨٠٨ حتى كان سعود قد أتم غزو شبه الجزيرة العربية فأصبحت مملكته تضم الى جانب نجد الحجاز والعسير واليمن وحضرموت والاحساء والبحرين والبصرة . وفي الشمال امتدت سلطته الى حوران وكانت قواته المعسكرة في وادي سرحان تهدد دمشق وبغداد في نفس الوقت وبذلك عادت الجزيرة العربية فاتحت بين يدي زعيم واحد .

وايتهمز نابليون هذه الفرصة فأرسل ممثله السياسي ده لاسكاريس De Lascaris «الدرعية» عاصمة النجديين السعوديين في آخر عام ١٨١١ وأجرى «ده لاسكاريس» مع سعود أمير نجد وامام الوهابيين عدة محادثات سرية . وكان قدوم لاسكاريس الى الدرعية قد سبقه جو موات لمهمته السياسية بسبب انتصارات نابليون العسكرية فعندما طلب مبعوث نابليون من سعود مساعدة امبراطور فرنسا في القضاء على السيطرة العثمانية وفي تيسير الوصول الى الهند على القوات الفرنسية أنصت اليه باهتمام لأن هذا المشروع كان يلتقي بمصالحه الشخصية فان أسرته - أي الأمرة السعودية - كانت توالي محاربة الأتراك منذ أجيال عديدة وكان غزو سوريا تحقيقا لرغبة عرب الصحراء القديمة في التقدم الى أراضي الشمال الشرقي الخصبة .

ولكن الانجليز كانوا يراقبون الأحداث في هذه المنطقة ييقظة وكانوا قد أرسلوا وكلاءهم الى السويس وجده ومسقط وعدن وفرسان ما علم هؤلاء الوكلاء بما كان يدور في عاصمة نجد . ولما كانت حكومة لندن مويلة العزم على ألا تسمح بأي ثمن للدولة العربية بأن تنضم الى معسكر نابليون فقد أسرع بارسال مبعوثها الى سعود لاقناعه بالآلا يربط مصيره بمصير الفرنسيين

ووصل « لورد كاستلري » Castlereagh الى حد وعده بأن يحصل له على اعتراف السلطان بسيادته اذا تعهد رسميا ألا يهاجم تركيا .

وقد وازن سعود بين هذه العروض المختلفة وانتهى الى قرار بقبول المشروع الذي عرضه عليه « ده لاسكاريس » باعتبار أنه أقرب العروض الى آمال الشعب العربي .

ولم يكد يتم الاتفاق حتى أمر سعود قواته بأن تتأهب للمعركة فقامت هذه القوات بالهجوم في نهاية عام ١٨١٢ وتوغل الوهايون في العراق حيث استولوا على « كربلاء » ثم هاجموا « حلب » وفرضوا عليها الجزية وتقدم فريق آخر من هذه القوات الوهاية عن طريق وادي سرحان الى ضواحي دمشق وأصبح الوهايون متأهبين للسير الى القسطنطينية وإلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط<sup>١</sup> .

ولما تبينت الحكومة التركية عجزها عن التغلب على هذه الدولة العربية الناشئة التي كانت تستند الى عقيدة دينية تمكنت من اتباعها وأرست قواعدها في قلب شبه الجزيرة ، لجأت الى مصر ، وكان واليها محمد علي الذي ينتمي الى قوله التي تقع في حدود اليونان الجغرافية الآن ، أن يتولى هذه المهمة نيابة عن تركيا صاحبة السيادة على شبه الجزيرة العربية ومصر في ذلك الوقت .

وقد بدأت الحملة المصرية الأولى بقيادة طوسون بن محمد علي في أواخر عام ١٨١١ بغزو ينبع من البحر والبر ولكن عبد الله وفيصل ابنا سعود استطاعا أن يتغلبا على طوسون في ٢٣ من نوفمبر من نفس العام أثناء تقدمه نحو المدينة في أول الأمر ، الا أن المصريين عادوا فاستولوا على المدينة في نوفمبر عام ١٨١٢ وعلى مكة في يناير عام ١٨١٣ وعلى الطائف بعد ذلك بأيام . وفي أواخر أغسطس من نفس العام قدم محمد علي الى جدة وحاول سعود أن يعقد معه صلحا ولكنه أبى . فتابع السعوديون مقاومتهم للغزو المصري الذي كانوا يعلمون أنه انما تم لحساب تركيا ، وبايعاز منها ، وتوفى سعود بالدريعيه . أثناء ذلك الصراع في ٢٧ من أبريل عام ١٨١٤ . فخلفه ابنه عبد الله الذي لم يستطع مقاومة المصريين

بقيادة محمد على عندما هاجموا « تره » واستولوا عليها في ١٥ من يناير عام ١٨١٥ ثم تابعوا السير الى المسير . وفي مارس من نفس العام سار المصريون بقيادة طوسون الى نجد . ولم يصل الصراع بين الفريقين الى نتيجة حاسمة الى سبتمبر عام ١٨١٦ عندما تولى ابراهيم بن محمد على القيادة . وقد قاومت مدينة الرأس ثلاثة أشهر حصار ابراهيم ثم سلمت في ٢١ من أكتوبر عام ١٨١٧ كما قاومت الدرعية ذلك الحصار من أوائل ابريل الى ٦ من سبتمبر عام ١٨١٨ عندما سلمت . واستبسل عبد الله رغم تسليم عاصمته ثلاثة أيام كاملة بعد ذلك معتصما بقصره فيها حتى سلم في ٩ من سبتمبر فأرسله ابراهيم ومعه أحفاد محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي الى أبيه محمد على بالقاهرة الذي أرسل عبد الله مع بعض أتباعه الى الأسمانة فشنقوا في ١٧ من ديسمبر عام ١٨١٨ وبذلك تمكنت تركيا من أن تصل في الايقاع — وقتئذ — بين القطريين العربيين الى ذلك الحد المؤلم واتخذت محمد على « آلة » للثأر من السعوديين الذين ثاروا في وجهها وحرروا هذه المنطقة من الشرق العربي .

وبدأ العهد الثاني من عهود الدولة الوهابية السعودية عام ١٨٢٠ بتولى تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود . وهو رأس الفرع الثاني من أسرة آل سعود لأن والده عبد الله هو أخ عبد العزيز الذي رأينا أنه تولى الملك من عام ١٧٦٦ الى عام ١٨٠٣ بعد وفاة أبيهما محمد بن سعود مؤسس الأسرة . ولم ينته صراع تركي مع المصريين ومع ولاية تركيا في الحجاز الى نتيجة حاسمة فاضطر الى الموافقة على دفع الجزية لمحمد على . ثم التفت الى منطقة الخليج العربي فأعاد الاستيلاء على الاحساء عام ١٨٣٠ كما أعاد ضم البحرين وجعل الرياض عاصمة الدولة السعودية بعد أن خربت الدرعية . الى أن قتل بيد أحد أفراد أسرته عام ١٨٣٤ فخلفه ابنه فيصل . وكانت مؤامرات تركيا لا تزال تعمل عليها للمكيد لهذه الدولة العربية فاتفق محمد على عام ١٨٣٧ مع بن سعود ، وسعود هو الذي رأينا أنه تولى الحكم بين عامي ١٨٠٣ ، ١٨١٤ أى أنه أحد أفراد الفرع الأول من فروع الأسرة السعودية ، واستولى على الدرعية وعلى الرياض . وتمكن خورشيد التركي قائد الجيش المصرى من هزيمة فيصل ببالدلم في ١٠

من ديسمبر عام ١٨٣٨ وأسرته ثم أرسله الى مصر كما حدث في ٩ من سبتمبر عام ١٨١٨ - أى قبل ذلك بعشرين عاما مع عبد الله أخى خالد • وتولى خالد الحكم كمكافأة على تأمره مع تركيا ضد أسرته •

وكانت تركيا قد جهزت أربعة جيوش للقضاء على حركة التحرر العربى • الجيش الأول بقيادة خورشيد وقد اتجه الى نجد وتولى هزيمة فيصل فى « الدلم » كما ذكرنا ووصل الى شواطئ الخليج العربى بعد أن اجتاز الجزيرة العربية من الغرب الى الشرق • والجيش الثانى بقيادة ابراهيم باشا وقد اندفع الى اليمن واستولى على صنعاء وأرغم امام اليمن على التنازل عن سلطته لسلطان تركيا • والجيشان الثالث والرابع بقيادة أحمد باشا وسليم باشا توليا اخضاع قبائل « العنبر » والحجاز ( ١٨٣٦ - ١٨٣٧ ) •

وهكذا أخضعت هذه القوة التى بدت وكأنها قدر لها أن تستعيد أمام مجد الاسلام فأعيد التضييق عليها داخل الصحراء التى كانت قد انطلقت منها فائز متصرة ١ • ولكن عبد الله بن ثنيان أحد أقطاب الفرع الأول من هذه الأسرة طرده من الرياض فى ديسمبر عام ١٨٤١ بعد أن جلا المصريون وقوادهم الأتراك عن الحجاز ، وقد عاد فيصل بن تركى بن عبد الله بن محمد بن سعود الذى كان قد أسره المصريون عام ١٨٣٨ الى الحكم عام ١٨٤٣ بعد أن أطلق سراحه • ورأى أن يتحالف مع أسرة ابن رشيد التى كانت قد تحكمت فى منطقة جبل شمر ، كما تصالح مع مصر وتركيا •

وكانت حدود الدولة السعودية فى عهد فيصل من الشمال خط يمتد من جوف العامر الى قرب الكويت مباشرة عند نهايتها الشرقية ، ومن الجنوب تحد نجد بالربع الخالى أو الصحراء الكبرى ، ومن وادى الدواسر من نهايته الغربية الى قطرة غير معينة فى الصحراء فى اتجاه الخليج الفارسى ومن الشرق تتحدرد حدود نجد الى الخليج الفارسى الى الكويت فى طرفها الشمالى فتازلا الى أبى ظبى ، وبعد أن يمر خط الحدود قليلا حتى يصل الى بريمى ينحنى خط الحدود نحو الجنوب الشرقى ويمتد وراء تلال مسقط وعمان ، ومن الغرب خط يمتد قريبا من الشمال والجنوب بين الحجاز من جهة ووادى الدواسر من جهة

أخرى بحيث يقع وادئ الدواسر في نهاية الطرف الجنوبي لهذه الحدود . فهذه الجهات كل سكانها ورؤسائها يخضعون فعلا للإمام فيصل . وهناك جهات أخرى كاذن يكتفى فيها الإمام فيصل بضريبة سنوية علامة على الخضوع ، فأمر البحرين كان يدفع أربعة آلاف ريال ، وسلطان مسقط ستة آلاف ، ورئيس ساحل عمان من جهة الخيمة الى أبى ظبى ١٢ ألف ريال <sup>١</sup> .

وقد حاولت السياسة الاستعمارية الأوروبية - أن تستغل الصراع بين السعوديين وأمراء شمره فأرسلت فرنسا في عهد نابليون الثالث القس الجزويتى ولیم جيفورد بلجراف Palgrave الذى كان قد عمل من قبل ضابطا بالجيش الهندى فى مهمة الى أسرة ابن رشيد أمراء شمره فى الفترة الثانية من حكم فيصل ابن تركى ( ١٨٤٣ - ١٨٦٥ ) وهو جد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن - ولم يكشف الى الآن سر هذه المهمة . ولكن الحكومة البريطانية ردت عليها بأن كلفت أحد مثليها بزيارة فيصل عام ١٨٦٤ .

وفى عام ١٨٦٦ توفى فيصل فخارت الخلافات بين ولديه عبد الله وسعود .  
وفى عام ١٨٧١ استولى الأتراك بقيادة منسحت باشا على الأحساء وضومها الى البصرة .

وقد سافر عبد الرحمن بن فيصل الى بغداد وأقام بها أربعة أعوام محاولا التفاوض مع الأتراك بشأن الأحساء ولكنه لم يوفق فعاد مصمما على استرداد الأحساء عام ١٨٧٤ .

وشهدت الأسرة السعودية خلافا حادا بين أفرادها شجع محمد بن الرشيد صاحب حائل عام ١٨٨٦ على أن يخلع عبد الرحمن بن فيصل بن تركى وأصبحت الرياض منذ عام ١٨٨٨ تابعة لحائل . وقد أتم محمد بن الرشيد الاستيلاء عليها عام ١٨٩١ رغم كفاح عبد الرحمن بن فيصل لاستعادة ملكه فيها .

وعاش السعوديون فترة من أشد فترات تاريخهم اذ أن أبناء سعود بن فيصل تمكنوا من القبض على عهدهم عبد الرحمن فتدخل محمد الرشيد حاكم قبائل

---

(١) محاضرة الكولونيل بيللى فى الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٨٦٥ نقلها من حافظ وهبه ، نفس المرجع - ص ٢٣١



حائل وأفرج عنه ونقله معه الى حائل وعين من قبله مندوبا لحكم الرياض الى جانب عبد الرحمن بن فيصل ولكن عبد الرحمن عز عليه أذ يستمر على الحياة في الرياض التي حكمها آباؤه وأجداده سادة مكرمين بينما مندوب ابن الرشيد هو صاحب الأمر والنهي فيها فقرر عبد الرحمن في عام ١٨٥٣ الهجرة من وطنه .

وقد اتجه عبد الرحمن ومعه عشرون من أنصاره وابنه عبد العزيز وأخوه محمد الى الجنوب . فالتجأ في بادئ الأمر الى قبائل « عجمان » ثم أرسل زوجته الى « البحرين » عند ما تبين أن تلك القبائل لم تكن تفسر الخير له ولا لأسرته وتابع هجرته الى واحة « الحريق » وهناك جاءه مبعوث من الحكومة التركية أرسله اليه حاكم الاحساء . فقد بدأت تلك الحكومة تستريب من موقف آل الرشيد ولذلك عرض الأتراك على عبد الرحمن أن يساعده في استعادة الرياض بشرط أن يقبل أن يضعوا فيها قوة عسكرية وأن يعترف بتبعيته للباب العالي ولكن عبد الرحمن أبى قبول العرض التركي . وبذلك تجمع ضد آل سعود غضب آل الرشيد وحقد عجمان وعداوة الحكومة التركية <sup>١</sup> .

وتابع عبد الرحمن سيره نحو الجنوب عبر صحراء الربع الخالي . وفي هذه الصحراء جاءه رسل محمد الصباح شيخ الكويت يعرضون عليه ضيافة الكويت . فقد تبين وزراء السلطان عبد الحميد انهم أخطأوا بترك آل الرشيد يسحقون آل سعود لأن ذلك قد أطلق لمطامع آل الرشيد العنان . فطلبت الامتانة من محمد شيخ الكويت أن يعرض ضيافته على عبد الرحمن وأسرته على أن تتكفل الحكومة التركية بنفقاتها . وقبل عبد الرحمن ذلك دون أن يدري بما دار بشأنها سرا بين الكويت والامتانة وقد عاش عبد العزيز بن عبد الرحمن طقوسه في الكويت منذ عام ١٨٩٥ . وكانت له أول نافذة على الحياة الدولية . ففيها كان يلتقي التجار الفرس والهنود والبوربون والأرمن والترك واليهود والأوروبيون . وفيها كانت تدبر خطط الجواسيس فإن معظم الدول العظمى كانت ترسل اليها قناصل ووكلاء سرين يتظاهرون بأنهم تجار أو مبشرون أو أثريون <sup>٢</sup> .

وبدأ العهد الثالث من عهود الدولة الوهابية السعودية في مارس عام ١٩٠٢ باستعادة عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل للرياض وكان قد استعان وأبوه عبد الرحمن بالشيخ مبارك الكويتي . وقد حاول آل ابن الرشيد حكام حائل عبثا الاستنجاد بتركيا ، إذ أن عبد العزيز أسرع بإرساء قواعد هذا العهد الثالث على أسس ثابتة وضم حوله الإمرة السعودية التي كانت قد تبينت عواقب الفقرة بين أفرادها ، كما عمل جاهدا على تكتيل القبائل العربية المجاورة في وحدة سياسية قوية .

وكان الشريف والد الملك حسين عندما تولى أمانة مكة قد بدأ عهده باهداء أسلحة الى الأمير عبد العزيز الرشيد أمير حائل وخضم الأمير عبد العزيز آل سعود . الذي كان عبد العزيز قد استرد منه الرياض عام ١٩٠٢ . فترك ذلك بطبيعة الحال أثرا سيئا في نفس الأمير السعودي . وفي ٢ مايو ١٩٠٤ - بعد أن هدأ عبد العزيز من حربه مع ابن الرشيد - لاحظ أن الأتراك بدأوا يعينون ابن الرشيد فأرسل للحكومة الانجليزية يحتج على تدخل الأتراك كما أرسل الى السير برسي كوكس - بواسطة الشيخ مبارك آل صباح أمير الكويت - خطابا يلوح فيه عبد العزيز بأنه اذا لم تؤيده الحكومة البريطانية في صراعه ضد الأتراك فإنه سيضطر الى قبول مساعدة روسيا التي كانت قد عرضتها عليه في العام السابق أي عام ١٩٠٣ .<sup>١</sup>

في بدء شهر يونيو ١٩٠٤ تجسعت بعض القوات التركية في سمراء على نهر الفرات بالعراق حيث استنجد آل الرشيد بمن ينتمون الى قبائل شمر من أهل العراق . وقد تحركت تلك القوات جنوبا الى « القصيم » المنطقة الواقعة بين الرياض وبلاد شمر . وهي أغنى مناطق نجد . وقد دارت المعركة بين الأتراك وآل رشيد من جانب وبين قوات عبد العزيز السعودية من الجانب الآخر في فجر يوم ١٥ من يوليو ١٩٠٤ وانتهت بهزيمة عبد العزيز . كما أن آل الرشيد بهذه المعركة مكّنوا الأتراك من دخول وسط الجزيرة العربية .

وقد استفاد عبد العزيز من هذه التجربة فقرر أن يرجئ الصراع مع آل شمر وأن يركز هجومه على القوات التركية في العام التالي وقد وفق في هذه

المرّة • ولم ينج من تلك القوات الا عدد قليل استطاع أن يهرب الى البصرة • ولكن عبد العزيز لم يهره هذا النصر واعتزم أن يصفى موقفه مع حكومة الاستانة • ولما كان الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت على علاقة طيبة بمخلص باشا محافظ البصرة التركي فقد طلب عبد العزيز الى مبارك أن يمهّد اللقاء بين عبد الرحمن - كوكيل عن ابنه عبد العزيز - وبين المحافظ التركي • وقد اتفق الطرفان بعد لقاءهما في البصرة على أن يعترف السلطان بسيادة عبد العزيز على نجد في مقابل قبول عبد العزيز لقوة عسكرية عثمانية في القصيم ولائشاء ثكنات عسكرية تركية في ( العنيزة ) و ( البريدة ) •

وقد تمذت هذه الاتفاقية ولكن القوات التركية لم تستطع البقاء بعد أن تكرّر الاعتداء على أفرادها واضطرت الى الجلاء في آخر عام ١٩٠٥ وفي عام ١٩٠٨ تولى حزب تركيا الفتاة الحكم في الاستانة • وخلع عبد الحميد ومحل محله محمد الخامس • وكان حكام تركيا الجدد أنور وطلعت وجمال قد قطعوا المهود على أنفسهم • بالآ يقعون في أخطاء الماضي • ولكن لم يلبث أن تبين العرب أن أولئك الحكام الجدد لا ينوون اطلاقا التنازل عن السيطرة على الأقطار العربية •

وكانت بريطانيا قد احتاطت للأمر فعمدت مع روسيا اتفاقا في ٣١ من أغسطس ١٩٠٧ يعطى روسيا الحق في التركستان في مقابل اطلاق يد بريطانيا في الخليج الفارسي •

وفي عام ١٩١٠ عقب تولى الشريف حسين إمارة مكة تمالك عبد العزيز آل سعود أعصابه وأرسل أحد أبناء عمه الى مكة ومعه هدية من الجياد وخطاب جاء فيه « اتنا حاسبون أنفسنا من خواصكم والا هديتنا رؤوسنا وما تحت أيدينا وحررنا هذا الكتاب لموجب التعرض لخدمتكم وما يبدو من اللازم والا أمركم علينا تام على كل حال وما تفعلون معنا وتحطون أنظركم علينا تجدون ان شاء الله مضاعفا بالخدمات والسمع والطاعة » ١ •

وفي العام التالي - أي عام ١٩١١ - أحس عبد العزيز بالحيرة بين الدولتين الأجنبيةتين اللتين كانتا تتصارعان على أرض وطنه • وهما بريطانيا وتركيا • الى

أيها يناحاز ؟ وعاد فطلب من مبارك الصباح حاكم الكويت أن يعيجم عود حماته البريطانيين . وقد شرح مبارك الصباح للسلطات البريطانية أن مصالح ابن سعود لا تتعارض مع مصالحهم وانها متفقان في هدف واحد . هو طرد الأتراك من الخليج لفارسي . وقد اقتصت تلك السلطات البريطانية بذلك وأجابت بأنها لا تعارض في أى عمل يقوم به عبد العزيز بشرط ألا يمس الكويت .

وفي ذلك الوقت كانت الاحساء يديرها محافظ تركي يقيم في « الهفوف » عاصمة المنطقة . فاستولى عبد العزيز عليها كما استولى على ميناءين آخرين هما « القطيف » و « العقير » عام ١٩١٣ . وأجلى الأتراك عنها . فاضطروا أن يعقدوا معه اتفاقا اعترفوا فيه بأن الاحساء جزء من نجد وبأن عبد العزيز حاكمها . وفي مقابل ذلك قبل عبد العزيز أن يعترف اسما بالسيادة التركية . ولم يتدخل البريطانيون في ذلك الصراع السعودي - التركي كما سبق أن اتفقوا مع مبارك الكويتي .

وكانت الاحساء - التي بدت في الظاهر فقيرة معدمة - من أغنى بلاد العالم في الحقيقة . لأن أراضيها الرملية التمسجة المجذبة التي كانت تزرع بأقدم الطرق البدائية اما تساوى امبراطورية . كانت تلك الرمال تخفي تحتها أغنى آبار الزيت في العالم . كان ابن سعود يجهل ذلك كما كان الانجليز يجهلونه والا لمارت الأمور في اتجاه آخر يختلف عن الاتجاه الذي سارت فيه كل الاختلاف ١ .

وقبل الحرب العالمية الأولى أقبل بعض أعضاء « الجمعية العربية الفتاة » التي كانت قد ألفت من بعض الشباب العرب بغرض تحرير البلاد العربية من الحكم العثماني من دمشق الى الرياض وتحدثوا الى عبد العزيز في شأن الهدف المشترك . وعرضوا عليه أن يتزعم الحركة التي ترمي الى تحرير العرب وصارحوه بأنهم تحدثوا في هذا الشأن الى مبارك حاكم الكويت وحسين حاكم مكة . ولكن عبد العزيز لم يستطع أن يشاركهم الاطمئنان الى حسين الذي كان متزوجا من تركية والذي كان تابعا للسلطان والذي كان ابنه عبد الله نائب رئيس البرلمان التركي والذي كان ابنه الآخر فيصل نائب جده في ذلك البرلمان .

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى سارعت الحكومة البريطانية فأرسلت الكاتبين « شيكسبير » Shakespeare القنصل البريطاني في الكويت الى ابن سعود في الرياض ليحثه على اعلان الحرب على تركيا<sup>١</sup> وكانت مهمة « شيكسبير » شديدة الشبه بمهمة « ده لاهمكاريس » الذي أرسله نابليون قبل ذلك بمائة عام الى سعود . ولكن عبد العزيز كان يدرك الكارثة التي حلت بجده من الاندفاع في مثل تلك المغامرة . فطالت المفاوضات بينه وبين القنصل البريطاني عدة أسابيع دون أن يصل الى نتيجة . وكان مبارك قد قتل أخبار هذه المفاوضات السعودية - البريطانية الى الأتراك فقرروا أن يضعوا حدا لها وأثاروا بعض قبائل شمر في « حائل » وساروا الى الرياض حتى ينموا اتمام أى اتفاق بين السعوديين والبريطانيين . وبدا اذ ذلك أن مبارك قد انحاز الى الأتراك . وكانت القوات المهاجمة تضم الى جانب فرسان شمر بعض الفرق التركية . ولما التقى الفريقان كان « شيكسبير » يشهد المعركة فطوقته فرقة من فرسان شمر وأجهزت عليه . ولكن الأتراك اضطروا الى التقهقر .

وتبين عبد العزيز أنه لا يجب أن يظل وحده . فأعاد فتح باب المفاوضات مع البريطانيين والتقى في « المقر » ميناء الاحساء بالسير « برسي كوكس » Cox ووقع الاثنان في أول يناير عام ١٩١٥ أول معاهدة بين الفريقين<sup>٢</sup> .

(١) Captain Shakespeare's last journey ; Geographical Journal ; 1922.

(٢) نصت هذه المعاهدة - التي وصفها الشيخ حافظ وهبه بأنها تدل على قصر نظر مستشاري ابن سعود وجهلهم بما يجري في العالم والاستفادة من الفرص المتوالية - على :

أولا - أن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والاحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا والمراقيء التابعة على سواحل خليج العجم - كل هذه المقاطعات هي تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل ، وهي تعترف بأبن سعود حاكما مستقلا على هذه الأراضي ورئيسا مطلقا على جميع القبائل الموجودة وتعترف لأولاده وأعقابهم الوارثين من بعده ، على أن يكون خليفته منتخبا من قبل الأمير الحاكم وأن لا يكون مخصصا لانجلترا بوجه من الوجوه ، أى أنه يجب أن لا يكون ضد المبادئ التي قبلت في هذه المعاهدة .

ثانيا - اذا تجاوزت إحدى الدول على أراضي ابن سعود أو أعقابهم من بعده دون اعلام الحكومة البريطانية ، ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخاطبة مع ابن سعود لأجل تسوية الخلاف ، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة وفي مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود أن تتخذ تدابير شديدة لأجل محافظة وحماية منافعها .

وقد وقع هذه المعاهدة سير « برسي كوكس » الذي كان قد حل محل « شيكسبير » كقنصل لبريطانيا في الكويت .

وقد علق بعض المؤرخين الأوربيين على معاهدة « العقير » البريطانية - السعودية بأن عبد العزيز أعلن فيها « انضمامه رسميا الى جانب انجلترا وتعهد صراحة ألا يهاجم حلفاءها وألا يساعد أعدائها ... » وقد اعترف الانجليز من جانبهم بمملكة ابن سعود في نجد والاحساء مستقلا بهما عن الأتراك . كما تعهدوا بأن يدفعوا له خمسة آلاف جنيه استرليني شهريا كاعانة وأن يمدوه بالأسلحة وأن يقدموا اليه المساعدة اذا وقع عليه هجوم جديد <sup>١</sup> .

وكانت قد دارت وقتئذ مراسلات بين الشريف حسين وسير هنري مكماهون في عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦ وهي المراسلات التي فهم منها الشريف حسين ومن أحاديثه مع المندوبين البريطانيين أن بريطانيا توافق على انشاء مملكة عربية على الأسس الآتية :

١ - تتمتع بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل مصافى الاستقلال في داخليتها وخارجيتها وتكون حدودها شرقا بحر خليج فارس ومن الغرب بحر القلزم والحدود المصرية والبحر الأبيض وشمال حدود ولاية حلب والموصل الشمالية الى نهر الفرات ومجموعة من الدجلة التي مصبها في بحر فارس ما عدا مستعمرة عدن فانها خارجة عن هذه الحدود ، وتتمتع بهذه الحكومة برعاية المعاهدات والمساومات التي أجرتها بريطانيا العظمى مع أي

= ثالثا - يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية وعلاوة على ذلك فإنه يتعهد بإعلام الحكومة البريطانية عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الأراضي التي ذكرت آنفا .  
رابعا - يتعهد ابن سعود - بصورة قطعية - أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلي عن الأراضي التي ذكرت آنفا ولا يمنح امتيازاً في تلك الأراضي لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية وأنه يتبع نصائحها التي لا تضر بمصالحه .

خامسا - يتعهد ابن سعود بأن يبقى الطرق المؤدية الى الأماكن المقدسة مفتوحة وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم الى الأماكن المقدسة ورجوعهم منها .  
سادسا - يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في أرض الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية انجلترا والذين لهم معاهدات معها .

شخص كان من العرب في داخل هذه الحدود بأنها تحل محلها في رعاية وصيانة حقوق تلك الاتفاقيات مع أربابها أميرا كان أو الأفراد<sup>١</sup> .

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩١٦ نادى الشريف حسين بنفسه ملكا للعرب دون أن يتفاهم مقدما على ذلك مع سائر أمراء العرب ورؤسائهم وفي مقدمتهم الأمير عبد العزيز آل سعود حاكم نجد فتدخلت الحكومة البريطانية وأرغمت الشريف حسين على إلغاء لقبه الجديد فاقصر على لقب ملك الحجاز .

وكان عبد العزيز قد شهد في حياته السياسية عددا من المفاجآت المسرحية ولكن أية مفاجأة منها لم تنهشه كما أدهشه موقف الشريف حسين<sup>٢</sup> . فقد كان عبد العزيز يدرك أن حسينا خان العرب يبيع نفسه الى الأتراك . ولكنه وقف مذهولا أمام حسين نفسه وهو يخون الأتراك بدورهم يبيع نفسه الى الانجليز<sup>٣</sup> .

وأعاد عبد العزيز قراءة معاهدة « العقير » بينه وبين الانجليز وتبين أنها تنص على التزامه بعدم مهاجمة حلفاء انجلترا وقد أصبح حسين حليفا لانجلترا .

وكانت جيوش حسين قد بدأت هجومها نحو الشمال متتبعة خط سكة الحديد التي تربط بين المدينة بدمشق<sup>٤</sup> واستولت قوات حسين على العقبة . واتصلت القوات التي كان يقودها فيصل ولورنس بالقوات البريطانية التي قدمت عبر شبه جزيرة سيناء واشتركت القوات جميعا في مهاجمة الأتراك في بير سبع وغزه في ٩ من يناير عام ١٩٠٧

---

(١) حافظ وهبه - نفس المرجع - ص ١٦٥  
(٢) من المعروف ان مكة ظلت حتى عام ١٦٨ تابعة للخليفة العباسي في بغداد كسائر الولايات الإسلامية الا انه عندما استولى الفاطميون على مصر عام ١٧٢ وانفصل شمال افريقية عن العباسيين استقل الاشراف الصنونيون بمكة ورابع طبقة من طبقات هؤلاء الاشراف وهم الهواشم بنو قتاده بدأ حكمهم عام ١٢٠١ . وانتهى عام ١٩٢٥ بخلع الملك على بن الحسين بعد استيلاء آل سعود على مكة وكان الملك على قد خلف والده الشريف حسين الذي عين اميرا على مكة عام ١٩٠٨

Benoist-Méchin, p. 201.

(٣)

(٤) كان « ميرتر باشا » Meissner الألماني قد حمل السلطان عبد الحميد على مد سكة حديد الحجاز التي كانت لها فائدة استراتيجية في تمكين القوات التركية من سرعة الحركة الى غرب الجزيرة العربية بدون المرور في قناة السويس الى جانب الغرض الظاهر من مدّها وهو نقل الحجاج المسلمين الى الأراضي المقدسة.

George Kirk, A Short History of Middle East, 1952; p. 69.

وسارعت الحكومة البريطانية فأرسلت بعثة دبلوماسية الى الرياض لتحريض ملك نجد على اعلان الحرب وكانت تلك البعثة مؤلفة من « سينت جون فيليبى » Philby و « لورد بلهافن » Belhaven ولكن عبد العزيز رفض أن يخرج من حياده .

وأقبل عام ١٩١٨ والعلاقات بين ابن سعود وحسين ما زالت متوترة وخشى الانجليز أن يؤدي ذلك الى اشتباك بينهما فأمروا « الميجر فيليبى » بالعودة الى الرياض والاقامة فيها بصفة مستمرة على رأس وفد بريطاني .

ولم يستطع ملك نجد أن يفهم موقف الانجليز والواقع أن ما استمعنى على فهم ابن سعود قد استمعنى على فهم كثيرين من الانجليز لأنهم يجهلون ما أصبحنا ندركه الآن . فان « الميجر سينت جون فيليبى » الذى كان يؤيد ابن سعود كان يتبع « المكتب الهندى » فى بومباى الذى كان بدوره يتبع حكومة الهند . بينما كان « الكولونيل لورنس » الذى كان يؤيد حسين ملحقا بالمكتب العربى فى القاهرة الذى كان يتبع وزارة الخارجية بلندن وكان المكتبان يسيران على سياسة مستقلة احدهما عن الأخرى . ولم تكن تصرفاتهما مختلفة . بل كانت فى معظم الأحوال متناقضة .

وكان مجال نشاط المكتب الهندى فيما بين النهرين أى العراق وطريق الهند البرى ولذلك كان رؤساء ذلك المكتب يسمون الى التودد الى حكام شواطئ الخليج الفارسى . فاقصروا ببارك عندما أقام بمومباى وفرضوا عن طريقه حمايتهم على الكويت . وبواسطته أيضا اتصلوا بابن سعود وسمحوا له بفتوح الاحساء . وكانت مصلحتهم فى تهيئته وتوسيع ملكه . أما رؤساء المكتب العربى فكان أهم ما يعنيههم السويس وعدن . وطريق الهند البحرى ولذلك كانوا يسمون الى بسط نفوذهم على حكام البحر الأحمر . وهم الذين تفاوضوا مع حسين على القيام باقتلابه . ولذلك كان عليهم أن يحققوا أطماعه . ومع مرور الوقت تعارض عمل الهيئتين البريطانيتين الى حد أن مصالحهما ارتبطت بأطماع أسرتهن حاكمتين متنافستين لا سبيل الى التوفيق بينهما ١ .



وبدا لعبد العزيز أن تركيا قد بدأ انهيارها فلم يضع الفرصة وهجم على قبائل « شمر » في « حائل » وشتت قوات آل الرشيد واضطر محمد بن الرشيد للهرب الى العراق . وضم « حائل » الى دولته في ٢ من نوفمبر ١٩٢١ بعد أن ظلت منفصلة عنها منذ عهد جده سعود واعترفت بريطانيا بعبد العزيز سلطانا على نجد وملحقاتها .

وكان الخلاف لا يزال على أشده بين « المكتب العربي » وفريق « لورنس » في القاهرة و « المكتب الهندي » وفريق « فيليبي » في بومباي . فاستنسى عبد العزيز الى القاهرة . وأفهم بطريقة عنيفة بوجوب وقف تحديه للشريف حسين . ولكن عبد العزيز عندما عاد الى نجد لم يقف في متابعة العمل على استعادة حدود الدولة السعودية القديمة . واشتكت قوات الوهابيين بقوات الشريف حسين على مقرية من « تره » في ١٣ من يونيو ١٩١٨ . ثم دخل عبد العزيز « تره » ولكن البريطانيين وجهوا اليه انذارا بأن يجلو عنها فوراً فاضطر للرضوخ .

وبدأت الظروف تحرف عن طريقها الأول . وأخذت الملابس تبدو مواتية لعبد العزيز . فبعد أن كانت غايات لندن في حي « ويست اند » « ميفير » لا يتعبن من الانصات الى أساطير بطولة لورنس . وبعد أن عرف أن برنارد شو قد حمل على قراءة أصول كتاب « أعمدة الحكمة السبعة » للورنس قبل نشره ولم يتردد في أن يقرر أنه لم يقرأ أروع من ذلك النشر الانجليزي . وبعد أن أعلن « لويل توماس Lowell Thomas » أن مغامرات لورنس المثيرة وأساطير عمله تغذى كتاب المستقبل بأفكار مذهبه كما أوحى حياة « عوليمى » والمملك آرثر وريتشارد قلب الأسد لشعراء الماضى بأروع ما كتبوا<sup>(١)</sup> . وبعد أن قارنه آخرون بـ « رالى » و « دريك » و « كليف » و « جوردن » وأن ادراكه المذهل بشعوب الشرق يرفعه الى مستوى « ماركو بولو » . وبعد أن حاول تشرشل أن يخفى غيرته من ذلك المنافس الشاب الذى كادت شعبيته تكسف شهرة السياسى الكبير — بعد ذلك كله بدأ « فيليبي » يعيد الكرة لانتفاع

Lowell Thomas : With Lawrence in Arabia, p. 21.

(١)

نقلا عن « بنوا ميشان » — ص ٢٢٧

« لورانس » بخطأ سياسة الاعتماد على حسين • وبأن الرجل القوي في الجزيرة العربية هو ابن سعود • ثعلب الصحراء • كرومويل هذه الجزيرة العربية <sup>١</sup> •

ولكن « لورنس » أصر على رأيه في ابن سعود وبذلك ارتكب مؤلف « أعمدة الحكمة السبعة » نفس الخطأ الذي سبق أن ارتكبه « لورد بالفور » عندما وصف مصطفى كمال بأنه « زعيم عصابات » وهو خطأ دفعت انجلترا ثمنا غاليا <sup>٢</sup> •

وذهب سلطان نجد الى « سير برمي كوكس » الذي سبق أن وقع معه معاهدة « العقير » وسأله عن موقف انجلترا منه • وكان « كوكس » قد أصبح مندوبا ساميا لدولته في العراق • ولم يكن يشارك « لورنس » رأيه في السياسة البريطانية نحو العرب • وكان « لورنس » قد عين في مارس عام ١٩٢١ مستشارا للشؤون العربية لوزارة المستعمرات التي كان يتولاها « تشرشل » فلم يوفق عبد العزيز في زعزعة موقف انجلترا منه •

وتفد صبر عبد العزيز فتحررت فرق من رجاله الاخوان الوهابيين الى منطقة « الجوف » التي تقع على بعد خمسين كيلومترا داخل الأراضي الأردنية • وكان حاكم « الجوف » وهابيا فانضم الى القوات الزاحفة • وسارعت السلطات البريطانية فاستدعت عبد العزيز مرة أخرى الى القاهرة • فقبل أن يجلو عن « الجوف » في مقابل قبوله في الدولة الاتحادية العربية التي كان الانجليز قد وعدوا بها حسين •

واقضى عام ١٩٢١ ، ١٩٢٢ دون أن يتبدل موقف عبد العزيز • وكانت الأحداث قد تلاحقت على المنطقة كلها فزال الحماية البريطانية على مصر باعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • واعتدت الجماهير على سير برمي كوكس في شوارع بغداد في يوليو ١٩٢٢ وهوى نجم لورنس •

وكان الأمير فيصل قد كتب في ٢٤ من نوفمبر ١٩١٩ الى والده الملك حسين يشير الى أمنيته في رفع العلم العربي على كافة أنحاء الجزيرة العربية كاليمين وعسير وغيرهما واعلان انضمامهم للدولة العربية الجديدة لابلغ ذلك للدول •

(١) المرجع السابق ص ٢٢٠

(٢)

وفي ٢٨ أبريل ١٩٢٠ كتب الملك عبد الله الى نائب ملك بريطانيا في مصر يستنجد به وعد حكومته بإنشاء تلك الدولة .

وفي ١٠ من أغسطس ١٩٢٠ نصت معاهدة «سيفر» الذي ظلت معطلة لعدم تصديق تركيا عليها ، على الاعتراف بالحجاز دولة مستقلة تتنازل تركيا لها عن كل حقوق الامبراطورية العثمانية عليها .

وفي ٢٨ من يناير ١٩٢٢ استفسرت الحكومة البريطانية من الملك حسين بخطاب سرى عما اذا كان مستعدا لقبول بعض تعديلات في مشروع المعاهدة التي كانت تلك الحكومة تتوى عقدها معه وقد أجاب الملك حسين على ذلك بخطاب مؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٢٣ ذكر فيه أنه : « قد تحقق ظنه الآن بأن الغيظ والغضب علينا من بريطانيا العظمى بشأن المعاهدة هو من جهة المواد المتعلقة بابن سعود وهذه المسألة لا تقول عنها الا شيئا واحدا هو أن عظمتها ترجع ابن سعود علينا فهل من يقول اذا لم تروا أننا نكون معه على ما كان الآباء والأجداد في المادة والمعنى خذوا البلاد كلها وسلموها اليه ولا تبقى عليه مؤاخذه أو معاتبة وهل من موجب بعد هذا على مشاركة بريطانيا له على ما يسفك من الدماء وما ينهب من الأموال ويسحق ويمحق من الديار لاعانتها له بالمال والسلاح » .

وفي ٥ من مايو عام ١٩٢٢ عقد عبد العزيز معاهدة الحمرة مع العراق التي عينت الحدود بينها وبين نجد .

وفي ٢ ديسمبر عقد عبد العزيز معاهدة بين الكويت — تمثلا بريطانيا — ونجد لتعيين الحدود .

وفي مارس ١٩٢٤ قررت الجمعية الوطنية بأقره الغاء الخلافة وطرد آخر الخلفاء العثمانيين عبد المجيد فاعتزم عبد العزيز غزو الحجاز .  
وفي ١٣ من أكتوبر ١٩٤٢ استولى عبد العزيز على مكة .

بعد أن غزا عبد العزيز الحجاز واضطر حسين للتنازل عن العرش لابنه علي :  
ولكن عبد العزيز رأس الأمرة السعودية أخرج علي من الحجاز في العام التالي

وضمه الى الدولة الوهابية السعودية . واستطاع عبد العزيز بعد ذلك أن يملأ ارادته على السياسة البريطانية ، التي خيل الى بعض المؤرخين البريطانيين المحدثين أنه كان في شبه تبعية لها ١ .

وفي أول نوفمبر عام ١٩٢٥ عقدت معاهدة مع العراق لتعيين الحدود بينها وبين نجد .

وفي ٢ من نوفمبر عقدت معاهدة مع بريطانيا لتعيين الحدود بين نجد وشرق الأردن ولم تتعرض هذه المعاهدة للحدود بين الحجاز وشرق الأردن .

وفي ١٨ من ديسمبر استولى عبد العزيز على جده واضطر الملك أن يلجأ الى العراق .

وفي ٨ من يناير ١٩٢٦ نودي بالسلطان عبد العزيز ملكا على الحجاز وسلطانا على نجد وملحقاتها .

وفي ١٩ من مارس عقد اتفاق مكة بين الحجاز ونجد وسوريه — تمثلها فرنسا — بشأن تنقلات القبائل .

وفي المدة بين ٧ من يونيو ، ٥ من يوليو عقد في مكة مؤتمر اسلامي قرر انشاء لجنة لبحث احوال العالم الاسلامي ٢ .

وفي ٢٩ من أغسطس أعلن دستور مملكة الحجاز ، وقد نص في المادة الثانية على أن : الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورية اسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها .

ونصت المادة الثالثة منه على أن مكة المكرمة هي عاصمة دولة الحجاز .

وفي ٢١ من أكتوبر عام ١٩٢٦ عقد اتفاق بين امام العسير حسن بن علي الادريسي وضع فيه نفسه تحت سيادة ابن سعود .

---

Kirk, p. 163.

(١)

(٢) كان قد عقد في القاهرة مؤتمر الخلافة في المدة بين ١٣ ، ١٩ من مايو عام ١٩٢٦ ثم ألفت اللجنة في مكة في ٢٦ من مايو عام ١٩٢٧ « مجلة العالم الاسلامي عام ١٩٢٦ ص ٢١٩-٢٢٢ » .

وفي ٢٠ من مايو ١٩٢٧ اعترفت بريطانيا في معاهدة « جده » به ملكا مستقلا على الحجاز ونجد وملحقاتها ، وهي التي انضمت فيما بعد في « المملكة العربية السعودية » التي عدّها نفس أولئك المؤرخين البريطانيين من الدول العربية التي حققت كامل استقلالها السياسي ١ •

وفي ١٩ - ٢١ من مايو تبادل سير جيلبرت كليتون مع الحكومة السعودية مذكرات بشأن تعيين الحدود بين شرقي الأردن والحجاز نصت على الإبقاء على الحالة الراهنة بشأن ولايات معاذ والمقبة •

وفي ٢٩ من نوفمبر ١٩٢٧ نودى بعبد العزيز ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها •

وفي ٢٣ من فبراير عام ١٩٣٠ التقى الملك عبد العزيز والملك فيصل على ظهر البارجة الحربية « لوين » بحضور « سير فرانسيس هامفريز » المندوب السامي البريطاني في العراق • ووقع الملكان العريان اتفاق صداقة •

وفي ٧ من أبريل عام ١٩٣١ وقعت مع العراق معاهدة صداقة وحسن جوار • وفي ٦ من نوفمبر التقى المندوبون السعوديون واليمنيون لتسوية الخلاف الخاص بجبل الأرو الواقع بين اليمن والامارة الادريسية التي سبق أن وضعت تحت السيادة السعودية بمقتضى اتفاق ٢١ من أكتوبر عام ١٩٢٦ وقد تنازل السعوديون عن « الجبل » الى اليمن فيما بعد •

وفي ١٠ من نوفمبر عقدت معاهدة الجزيرة مع فرنسا • وهي معاهدة صداقة اعترفت فيها بمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، كما وقعت معاهدة جدة مع سورية ولبنان تمثلهما فرنسا — وهي معاهدة صداقة وحسن جوار •

وفي ١٦ من ديسمبر وقعت مع اليمن معاهدة صداقة وحسن جوار وقد حلت محلها فيما بعد معاهدة أخرى في ٢٠ من مايو ١٩٣٤

وفي ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٣١ صدر أمر ملكي بإنشاء مجلس الوكلاء ، أي مجلس الوزراء مكون من الرئيس ومن وكلاء الخارجية والمالية ووزير المجلس الاستشاري •

ونصت المادة الثالثة من هذا الأمر الملكي على أن رئيس المجلس - بجانب سلطاته كنائب ملك - يتولى وزارات الداخلية والخارجية والحرية •

وفي ١٨ من سبتمبر عام ١٩٣٢ صدر الأمر الملكي رقم ٢٧١٦ بتأسيس « المملكة العربية السعودية » التي نصت ديباجته على أنه « نزولا على رغبة الرأي العام في بلادنا وجبا في توحيد أجزاء هذه المملكة العربية » • ونصت المادة الأولى منه على أن :

« يحول اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها الى اسم « المملكة العربية السعودية » •

ونصت المادة السادسة منه على أن :

« على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالا في وضع نظام أساسي للملكة ونظام لتوارث العرش ونظام التشكيلات الحكومية » •

وفي ١١ من مايو عام ١٩٣٣ وجه المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الى ابنه الأمير سعود الملك الحالي برقية بمبايعته بعرض هذه الدولة العربية وتضمنت أسس الحكم فيها •

وقد سجل أحد المؤرخين الأمريكيين أن الرئيس روزفلت رفض في يونيو ١٩٤١ الطلب الذي قسمته اليه شركات الزيت الأمريكية والحكومتان البريطانية والسعودية لاقرض الحكومة الأخيرة وأن أساس ذلك الرفض « ان هذه الدولة العربية تقع في المنطقة التي تتحمل بريطانيا مسئوليتها الحرية والسياسة » • ولكن قبل أن ينقضى عامان غيرت الولايات المتحدة فجأة سياستها وبدأت تنافس بريطانيا في الاهتمام بالمملكة السعودية وكان سبب ذلك الانقلاب هو البترول فان الناتج من الزيت من الولايات المتحدة ونصف العالم العربي كان يغذى مجهود الحلفاء الحربى في أوروبا • ولما كانت الحكومة الأمريكية قبل ذلك بربع قرن بدأت تخشى دنو الأجل الذى ينفذ فيه المخزون تحت أرض الولايات المتحدة من البترول فقد عهد في خريف عام ١٩٤٣ الى لجنة ضمت مدير شئون البترول الحربية وممثلى وزارات الخارجية والحرب والبحرية بأن « تضع السياسة الواجب اتهاجها بشأن الزيت الأمريكى وأن تقترح الاجراء الواجب اتخاذه في

هذا الشأن » وقد بهرت هذه اللجنة الاحتمالات المثيرة لمخازن الزيت العظيمة التي لم يتم الكشف عنها بعد في الشرق الأوسط . وكانت الولايات المتحدة تنتج أكثر من ستين في المائة من انتاج العالم بينما لم يكن يزيد انتاج الشرق الأوسط عن أربعة في المائة ، وكان المدخر من موارد الولايات المتحدة أقل من ثلث مجموع موارد العالم بينما قدر المدخر من موارد الشرق الأوسط بأكثر من أربعين في المائة من ذلك المجموع .

وفي ٢٥ من مايو عام ١٩٣٣ حصلت شركة Standard Oil Co. of California على امتياز مدته ستون عاما للتنقيب عن الزيت في مساحة واسعة شرق العربية السعودية . وأسست لهذا الغرض شركة باسم California Arabian Standard Oil Co. وتبلغ مساحة المنطقة موضوع الامتياز ٣٦٠ ألف ميل مربع .

وفي عام ١٩٣٦ انضمت لها شركة Texas Oil Co. بحصة قدرها ٥٠ ٪.

وفي ٢١ من يوليو حصلت الشركتان على امتياز ينتهي في عام ١٩٩٩ تبلغ مساحة المنطقة موضوعه ٤٤٠ ألف ميل مربع . وفي ٣١ من يناير ١٩٤٤ أصبح يطلق على الشركتين اسم Arabian American Oil Co. أو « أرامكو » Aramco وقد بذلت حكومة الولايات المتحدة جهودا كبيرة لكي تكون لها مصلحة تمكنها من الاشراف أو لكي تمد خطا حكوميا للمواسير المعدة لنقل الزيت من الخليج العربي الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط قدرت تكاليفه بمبلغ يتراوح بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليوناً من الدولارات أو لتمقد اتفاقا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن زيت هذه المنطقة .

ومن أولى الخطوات التي اتخذت عقب منح الامتياز اعطاء الحكومة السعودية قرضا قدره ثلاثون ألفاً من الجنيهات الذهبية <sup>١</sup> .

وقد انضمت شركة « أرامكو » بمقتضى الامتيازات الممنوحة لها في عامي ١٩٣٣ ، ١٩٣٩ بحق البحث عن الزيت واستغلاله في العربية السعودية والشركات المساهمة الآن في « أرامكو » هي :

(Socal) Standard Oil of California ، Texas Oil Co. ، Standard Oil of New Jersey.

(١) George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, second edition, p. 439.

بحصة ثلاثين في المائة لكل منها Sacony Vocum بحصة عشرة في المائة .  
وحقول الزيت في الاحساء على الخليج الفارسي من أغنى الحقول في العالم  
فقد قدر ما تضمه بعشرة أو أحد عشرة في المائة من مجموع الزيت في العالم <sup>١</sup> .  
وقد بلغ مجموع الناتج من الزيت السعودي يوميا عام ١٩٥٣ ثمانمائة وأربعة  
وأربعين ألف وستمائة برميل ( فانتج ص ٣٢٦ ) <sup>٢</sup> وبلغ مجموع ما دفعته شركات  
الزيت كحصولية للحكومة السعودية عام ١٩٥٢ مائة وسبعين مليون دولار مع أنه  
لم يكن يتجاوز مائة واثنى عشر مليون دولار عام ١٩٥٠ ( المهد الملكي ص  
١٢٠ ) <sup>٣</sup> وينقل نحو ثلث الزيت الخام المستخرج خط الأنابيب المعروف باسم  
Trans-Arabian Pipeline أو Tapline الذي يبلغ طوله ١٠٦٨ ميلا  
والذي يصل الى الميناء اللبنانية - صيدا وقد أنجز هذا الخط عام ١٩٥٠ ونحو  
الثلث من ذلك الزيت الخام بواسطة خط الأنابيب الى معمل التكرير في رأس  
تنورا أو معمل التكرير في جزيرة البحرين التابع لشركة Bahrain Petroleum  
Company

والثلث الباقي يشحن بواسطة السفن من ميناء الدمام لكي يتم تكريره في  
الخارج ولا تزال هناك أربعة من حقول الزيت تقع شمال المنطقة المستقلة الآن  
- لم يبدأ الانتاج منها بعد - وأقصى هذه الحقول الأربعة شمالا حقل الصفاينة  
الذي يقع جزء منه في المياه الضحلة على بعد عشرين ميلا من حدود المنطقة  
المحاذية للعربية السعودية والكويت . و « أرامكو » تقوم بالتنقيب أيضا في  
الربع الخالي في منطقة لا تبعد كثيرا عن الحدود العربية السعودية ومشيعات  
الخليج العربي ( الفارسي ) .

وفي ٢٤ من أكتوبر ١٩٤٥ قبلت العربية السعودية عضوا في الأمم المتحدة .

وفي ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٠ عدلت « أرامكو » اتفاقها من الحكومة السعودية  
بشأن تقاسم صافي الأرباح على أساس المناصفة فيها على نسق ما هو متبع في

U.N. Dept. of Economic Affairs, Review of Economic conditions in (١)  
the Middle East, 1951 ; 2, p. 53.

Leonard M. Fanning, Foreign Oil and the Free World. First Edition. (٢)  
p. 326.

The Royal Institute of International Affairs, The Middle East, A (٣)  
Political and Economic Survey, second edition, 1955. p. 120.



فنزويلا وقد بلغ نصيب الحكومة السعودية من ايراد الزيت نحو خمسين مليوناً من الجنيهات •

وفي صيف عام ١٩٥٢ أصرت الحكومة السعودية على أن يتم تقاسم الأرباح قبل خصم الضرائب الأجنبية من النصف الذي يخص الشركة على نسق ما هو متبع طبقاً للاتفاق المعقود بين الحكومة العراقية وشركة Iraq Petroleum Co. عام ١٩٥١<sup>١</sup>

وقد بلغ ما دفع الى الحكومة السعودية من ايراد الزيت في عام ١٩٥٠-١١٣ مليون دولار وفي عام ١٩٥١-١٥٥ مليون دولار • وفي عام ١٩٥٢ - ١٧٠ مليون دولار •

ويشمل امتياز الزيت في المملكة السعودية بمقتضى اتفاق ٢١ يوليو ١٩٣٩ مساحة قدرها ٧٤١ ٪ من مجموع أراضي السعودية كما أن اتفاق أول أكتوبر ١٩٤٨ يشمل قاع البحر خارج المياه الإقليمية<sup>٢</sup> •

ومما له كبير الأهمية هذا الاهتمام البالغ بشئون المملكة العربية السعودية الذي لم يكن له نظير في ماضي العلاقات بين الولايات المتحدة وبينها وهو اهتمام قواه قلق الحكومة الأمريكية على مركزها الزيتي ففي عام ١٩٤٣ أرسل أول وزير مقيم لادارة مفاوضات الولايات المتحدة في جدة التي كانت قد فتحت قبل ذلك بأربعة عشر شهراً كما كانت قد أرسلت بعثة زراعية في عام ١٩٤٢ لحقت بها في العام التالي بعثتان احدهما مالية والأخرى عسكرية • وبذلت حكومة الولايات المتحدة جهوداً أخرى للوصول الى تفاهم مع المملكة المتحدة على الطلب البريطاني الخاص بأن يتولى رئاسة البعثة البريطانية الأمريكية المقترح ارسالها ضابط بريطاني ولكن وزارة الخارجية الأمريكية ألحت - في مقابل ذلك - على أن يرأس أمريكي البعثة الاقتصادية المشتركة • لاهتمام الولايات المتحدة العظيم باقتصاد المملكة العربية السعودية • وقد رفضت وزارة الخارجية البريطانية اقرار وجهة النظر الأمريكية بحجة أن الاقتصاد السعودي يعتمد على منطقة

The Royal Institute of International Affairs, The Middle East, (١)  
A Political and Economic Survey, second edition ; p 92, 93.  
George Lenczowski, p. 542.

الجنه الامترلنى ، ولم يتم اتفاق الطرفين على شىء • وافسدت الولايات المتحدة بوضع سياستها ١ •

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية اتفقت الولايات المتحدة على أن تبني قواتها الجوية قاعدة جوية في المملكة العربية السعودية وأن يكون لها حق استخدام تلك القاعدة لمدة ثلاث سنوات لاحقة لانتهاؤها من بنائها وقد وجهت وزارة الخارجية الأمريكية عدة احتجاجات على محاولات الوزير البريطاني في جده زعزعة مركز أمريكا في المنطقة فردت عليها وزارة الخارجية البريطانية بشكاوى مماثلة من تصرفات وزير الولايات المتحدة في جدة •

## انسحاب العراق من حلف بغداد

للدكتور عمر زكي غباشي

### تهد

#### ( ١ ) دور بريطانيا في الحلف :

انه لا يوجد أى شك أن بريطانيا كانت الرأس المدبرة والمحرك الأساسى لفكرة حلف بغداد . ومن الأهداف التى كانت بريطانيا ترمى الى تحقيقها هى اقامة علاقاتها القانونية مع الدول العربية على أساس يتقارب من رغبة القومية العربية التى طالبت بانهاء المعاهدات التى تربطها ببريطانيا والتخلص من أى قيود على حريتها ومن أهم ما طالب به العرب هو ازالة القواعد العسكرية البريطانية من أراضيهم وقيامهم بالدفاع عن منطقتهم لاقتراد بريطانيا بهذا الدفاع باعتبارها صاحبة النفوذ المطلق فى الشرق الأوسط . ولهذا بحثت الحكومة البريطانية عن مشروع يحقق أغراض بريطانيا فى الوقت نفسه يخدع القومية العربية بخطوة استمالتها الى قبول نظام دفاع شبه اقليمى تشترك فيه دول أخرى على قدم المساواة فتتحول القواعد الحربية البريطانية الى قواعد لنظام الدفاع الجديد . وسبق المشروع البريطانى حملات واسعة النطاق تحذر من الخطر الشيوعى ورغبة الاتحاد السوفيتى فى التوسع والاستيلاء على منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية . وقد عرضت بريطانيا مثل هذا المشروع على مصر فى سنة ١٩٥١ . وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ قلمت بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا مشروع للحكومة المصرية يرمى الى اشتراكها فى معاهدة دفاع مشترك عن الشرق الأوسط ونص الاقتراح على تحول القاعدة البريطانية فى منطقة السويس الى قاعدة لقيادة الشرق الأوسط ، كما مهد الاقتراح السبيل الى ايجاد صلة بين القاعدة المقترحة انشاؤها وحلف الأطلسى الشمالى ، وترك الباب مفتوحا لانضمام دول الكومنولث من خارج منطقة الشرق الأوسط مثل استراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب أفريقيا . وطالب المشروع

مصر بوضع جميع وسائل الدفاع والتسهيلات الاستراتيجية والحربية تحت تصرف القيادة ومن ذلك القواعد الحربية والجوية والمواصلات والموانئ الخ . . . وقد فشل هذا المشروع نتيجة للوعى القومى وضغط الرأى العام المصرى مما أدى الى رفض الحكومة المصرية فى ذلك الوقت الدعوة للاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط . . . وعندما جاءت الثورة المصرية فى يولييه سنة ١٩٥٢ يؤيدها الشعب ويمنحها ثقته أصبح المفاوضات المصرى فى وضع يمكنه من الضغط على بريطانيا وارغامها على البحث عن أسس جديدة فى العلاقات المصرية البريطانية . . . وأخيرا وافقت بريطانيا على عدم الاصرار على اشتراك مصر فى نظام دفاع يتبناه الغرب كشرط أساسى لانسحاب قواتها من الأراضى المصرية ووقع اتفاق يولييه سنة ١٩٥٤ على هذا الأساس .

ووجهت بريطانيا اهتمامها بخطر الدول العربية الموالية لها حكوماتها مثل العراق والأردن لاستمالتها للانضمام الى حلف حربى غربى متصل بسلسلة المحالف الغربية الأخرى مما يمكن بريطانيا من تحويل التزاماتها فى معاهداتها الثنائية مع الأردن والعراق الى الحلف الجديد .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ أوعزت بريطانيا الى نوري السعيد باقتراح مؤداه أن يسمى الى تحويل معاهدة الدفاع المشترك العربية الى حلف دفاعى اقليمى تشترك فيه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أن يحل هذا الحلف محل المعاهدات بين بريطانيا ومصر والعراق والأردن . . . وقد وضع موقف العراق فى المؤتمر الصحفى الذى عقده رئيس وزرائها فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ فى استانبول حين ذكر أن أمن العراق يتوقف على تركيا وايران ، وكذلك قوله أن الجامعة العربية فى اجتماعها فى سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد بحثت ثلاث طرق يمكن للعرب اتباعها :

أولا : رفضهم التعاون الوثيق مع الدول الشيوعية .

ثانيا : بحثهم احتمال اتباع سياسة حيادية واتفاقهم على صعوبة ذلك الا اذا كانت الدول العربية فى مركز قوى يمكنها من المحافظة على حيادها .

ثالثا : أن الدول العربية بحثت احتمال التعاون مع الدول الغربية اذا أمكن الوصول الى حلول عادلة ومرضية لمشاكل العرب وأهمها مشكلة فلسطين .

وفي أواخر سنة ١٩٥٤ قام رئيس وزراء العراق بمحادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة وكذلك مع الحكومة التركية والبريطانية في استانبول ولندن . وفي يناير سنة ١٩٥٥ سافر رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها الى العراق - وبعد مشاورات قصيرة صدر تصريحاً مشتركاً في ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ يبين بوضوح موافقة العراق وتركيا على توقيع معاهدة دفاع مشترك . وعلى أثر ذلك دعت الحكومة المصرية الدول العربية الى مؤتمر عاجل من رؤساء الوزراء عقد اجتماعاته في القاهرة من ٢٢ الى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٥ ولم يحضره رئيس وزراء العراق ولو أن العراق كانت ممثلة في الاجتماع<sup>١</sup> .

وقد وافق المؤتمر على إيفاء وفد الى بغداد لمحاولة اقناع العراق بعدم الانضمام الى حلف دفاعي غير عربي ولم تعر الحكومة العراقية موقف الجامعة العربية اهتماماً بل أنها تجاهلت الشعب العراقي الذي أظهر سخطه ونقمته على موقف حكومته ، ومضت في خطتها ووقعت الاتفاق الأساسي مع تركيا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ .

وقد حاولت بريطانيا وحلفائها اقناع الأردن بالاشتراك في الحلف . ففي نوفمبر سنة ١٩٥٥ قام رئيس وزراء تركيا بزيارة رسمية للأردن وفي ديسمبر سنة ١٩٥٥ وصل الى الأردن الجنرال السير جيرالد تمبرل General Sir Gerald Templer رئيس هيئة أركان الحرب البريطانية وقدم لحكومة الأردن اقتراحاً يرمي الى استبدال المعاهدة الأردنية البريطانية الموقعة في سنة ١٩٤٨ باتفاق خاص مائل للاتفاق الذي أُنيت بموجبه المعاهدة العراقية البريطانية . وفي ١٣ ديسمبر وافقت الحكومة الأردنية على الانضمام الى حلف بغداد ولكن الشعب الأردني الذي كان يقف بالمرصاد لتصرفات حكومته التي ترمي الى نهج سياسة تباعد بين الأردن والدول العربية وتسير في اتجاه سياسة العراق . وقام هذا الشعب بمظاهرات واضطرابات أدت الى اسقاط الحكومة واعلان الحكومة الجديدة بتخليها عن سياسة الحكومة السابقة وعدم الاشتراك في الحلف . وفي أكتوبر سنة ١٩٥٦ انتخبت حكومة أردنية جديدة وفي ١٤ مارس

---

(١) نشرت الأهرام المحاضر السرية للمؤتمر ابتداء من ٥ أغسطس ١٩٥٨ .

سنة ١٩٥٧ نجحت هذه الحكومة الشعبية في إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية بعد اتفاق بين الطرفين . وعندما نشأ اتحاد بين العراق والأردن في فبراير سنة ١٩٥٨ نص صراحة على أن حلف بغداد لا يمتد أثره الى الأردن .

#### (ب) توقيع حلف بغداد :

وقعت الاتفاقية الأولى التي مهلت السبيل الى حلف بغداد بين العراق وتركيا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ وتبذلت وثائق التصديق عليها في أقره في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٥ . وقد انضمت بريطانيا الى الحلف في ٥ أبريل سنة ١٩٥٥ وبباكستان في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وايران في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ووفقا من للمادة الثامنة من الاتفاقية الأساسية أصبح الحلف ساريا المفعول ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ تبادل وثائق التصديق بين تركيا والعراق . وقد نصت المادة الخامسة على أن الحلف يظل مفتوحا لانضمام الدول الأعضاء في الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهملها أمن وسلم المنطقة والتي تعترف بها كل من تركيا والعراق على أن يصبح الحلف نافذا المفعول بالنسبة للدولة المنضمة من تاريخ ايداع وثائق انضمامها في وزارة الخارجية العراقية . ومعنى هذا النص أنه يمكن لأي دولة يهملها استتباب السلم والمحافظة على الأمن في منطقة الشرق الأوسط الانضمام الى هذا الحلف باستثناء اسرائيل أو غيرها من الدول التي لا تعترف بها العراق أو تركيا . ويخص الحلف بالذكر الدول الأعضاء في الجامعة العربية . ومن الوجهة القانونية النظرية يمكن لأي دولة لها اهتمام بمنطقة الشرق الأوسط الانضمام الى الحلف . كما أنه يجوز أن تطالب أي دولة عضو في الأمم المتحدة أن المحافظة على السلم في الشرق الأوسط من الأمور التي تهملها على اعتبار أن أي اخلال بالسلم والأمن في هذه المنطقة من شأنه أن يعرض للخطر الأمن والسلم الدولي . والحلف يستند على المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تصرح للدول الأعضاء بالقيام بإجراءات الدفاع عن النفس أو الدفاع المشترك حتى يتدخل مجلس الأمن متخذاً إجراءات الأمن الجماعي لاعادة السلم الى نصابه . وعلى هذا لا يعتبر الحلف اتفاقا اقليميا لأنه لا يستند على المادتين ٥٢ أو ٥٣ من الميثاق الخاصتين بالتنظيمات الاقليمية .

ويلاحظ أنه رغم ما ورد في الحلف عن اشتراك الدول العربية الا أنه يتضح من المناقشات التي دارت في مؤتمر رؤساء الوزراء العرب في يناير سنة ١٩٥٥ أن الدول العربية جميعها باستثناء حكومة العراق كانت معارضة في اشتراكها في هذا الحلف بل أنها قاومت بشدة هذا الاجراء من جانب العراق حتى لا تتعارض التزاماتها الجديدة في الحلف مع واجباتها كعضو في الجامعة العربية وفي معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية فيؤدي ذلك الى اضعاف التعاون العربي بين الدول العربية ويقلل من شأن الجامعة العربية . ولذلك فإن الحلف في الواقع كان الغرض منه ربط سلسلة الأحلاف العربية واشتراك الدول المتاخمة لروسيا فيه يدل على أن أساس الحلف موجه ضد الاتحاد السوفيتي . ولم تحاول أى دولة من الدول الموقعة أو المنتسبة الى الحلف في اخفاء هذه الحقيقة .

وقد نصت المادة الخامسة على أن الدول المشتركة في الحلف يجوز لها عقد اتفاقيات خاصة لتتسيق خطط الدفاع . وبناء على هذا وقعت العراق اتفاقا خاصا مع بريطانيا في ٤ أبريل ١٩٥٥ . وألحق بالاتفاق الأساسي خطابان متبادلان في بغداد بين رئيس وزراء العراق وتركيا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ بتمهلهما باحترام قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين . وهذا التمهيد لا أهمية قانونية له لأن كل من العراق وتركيا مرتبط بميثاق الأمم المتحدة ومكلف باحترام قراراتها والعمل على تنفيذها . ولم تشمل انضمام بريطانيا الى الحلف الخطاين المتبادلين ١ .

## ٢ - الانسحاب وفقا لنصوص الحلف

نصت المادة السابعة من الاتفاقية الأساسية أن الحلف يظل ساريا لمدة خمس سنوات تجدد لمدة خمس سنوات . وحيث أن الحلف دخل في حيز التنفيذ بالنسبة للعراق في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٥ . فإن العراق يمكنها الانسحاب بعد مضي خمس سنوات - وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٠ . وإذا سلكت العراق هذا الطريق فإنه يجب عليها اخطار باقي الأطراف كتابة في موعد غايته ٦ أشهر

(١) راجع الكتيب الصادر عن ادارة الاعلام البريطانية بعنوان « حلف بغداد » رقم ر - ٣٧٨٢ يونيه - ١٩٥٨ ص ٦٥ من موقف بريطانيا حيال الحلف .

قبل انتهاء الفترة الأولى للحلف أى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ . ووفقا للمادة السابعة لا يترتب على انسحاب دولة انقضاء الحلف بل أنه يستمر بالنسبة للأطراف الآخرين . ولو أن هذا صحيح من الناحية النظرية إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن تخيل استمرار الحلف بعد انسحاب العراق لأن التسلسل المنطقى لانسحاب العراق يشمل إنهاء الاتفاق البريطانى العراقى المستند من المادة الأولى والخامسة من حلف بغداد - ومن الصعب التكهن عن أهمية الحلف بالنسبة لبريطانيا اذا ما ذهبت الأسباب التى دفعتها الى اقامته ، وأهمها اقامة علاقاتها مع العراق على أسس جديدة تمكن بريطانيا من البقاء فى المنطقة والاشراف على نظمها الحرية للحفاظ على مصالحها فى البترول وتحقيق مطامعها الاستعمارية فى الشرق الأوسط . كما أنه لاشك فى أن انسحاب العراق سيؤدى الى انهيار الخط الحربى الشمالى حول الاتحاد السوفيتى والمتصل بحلف الاطلانطى عن طريق تركيا وبحلف جنوب شرق آسيا عن طريق باكستان . وإذا انسحبت دولة أخرى بجانب العراق كإيران مثلاً فإن المادة السادسة من الحلف التى انشأت مجلس دائم من الوزراء لا يمكن تنفيذها لأن هذه المادة نصت على أن انشاء هذا المجلس يتوقف على أربع دول على الأقل .

#### ٢ - الانسحاب وفقا للقانون الدولى

##### ( ١ ) تعارض الحلف مع معاهدة الدفاع المشترك العربية :

نصت المادة الرابعة من حلف بغداد على أن الأطراف لن يعتمدوا مخالفة أى نص من الاتفاقات الموقعة مع دول أخرى وأنه لا يمكن تفسير الحلف على اعتبار أنه يغير من الالتزامات السابقة للموقعين عليه . كذلك التزم الأطراف بعدم الدخول فى اتفاقيات جديدة مخالفة لنصوص الحلف . ولا يوجد نص صريح يوضح الآثار القانونية فى حالة تعارض نصوص الحلف مع الالتزامات السابقة وأيهما ترجح كفته . ولكن الالتزام بعدم الدخول فى اتفاقيات جديدة مخالفة للحلف هو تحديد للاهلية القانونية للدخول فى معاهدات لاحقة . ولذلك فإن الخلاف بين الحلف والاتفاقات السابقة ينظمه قواعد القانون الدولى فى حدود نصوص الحلف القائلة بأنه لا يمكن تفسيره على اعتبار أنه يعدل أو يغير من الاتفاقات السابقة - ومعنى هذا أنه فى حالة تعارض نصوص الحلف من



نصوص الاتفاقات السابقة فإن الأخيرة هي التي تنظم علاقة الدولة المعتبرة في الاتفاقين وإن نصوص الحلف تصبح غير ملزمة بالنسبة لهذه الدولة .

ومن الآراء الخاطئة التي يرددها انصار حلف بغداد أنه لا يمكن تعارض نصوصه مع معاهدة الدفاع العربية لأن كلاهما ينظم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط . وحقيقة الأمر أن رغبة الموقعين على المعاهدة العربية ترمى إلى إقامة نظام دفاعي عربي مستقل عن باقي الأنظمة الدفاعية الأخرى . فهو نظام دفاعي موجه ضد أي دولة أو مجموعة من الدول المعتدية ضد أطراف المعاهدة سواء كان المعتدي من الشرق أو الغرب أو من داخل المنطقة . ولذلك فإنه من البديهي أن أطراف معاهدة الدفاع العربية لم يضطر على بالهم أن أحدهم سيشارك في حلف عربي غير عربي في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بمصويته في النظام الدفاعي العربي . وهذا يشبه إلى حد كبير عدم توقع انضمام أعضاء معاهدة وارسو من الدول الشيوعية إلى الأحلاف الحربية الحرة أو انضمام الاتحاد السوفيتي إلى حلف الأطلسنطي الشمالي .

ويمكن ايضاح الأمر بالرجوع إلى سرد موقف بريطانيا وهي عضو في حلف بغداد عند اعتدائها في سنة ١٩٥٦ ضد مصر وهي عضو في معاهدة الدفاع العربية في ذلك الوقت لم تتمكن العراق من تنفيذ التزاماتها وفقا للمعاهدة العربية وكان من الضروري شل عضوية بريطانيا في حلف بغداد . ومن الأمثلة الأخرى ما حدث عندما تصادمت سياسة الدول العربية المشتركة في المعاهدة مع دول حلف بغداد لا سيما في المسألة السورية سنة ١٩٥٧ والمسألة اللبنانية سنة ١٩٥٨ كما أن موقف بريطانيا العدائي وعملياتها الحربية ضد اليمن وفي شبه الجزيرة العربية يساعد على ايضاح استحالة جمع العراق بين القيام بالتزاماتها وفقا للاتفاقين الدوليين .

بالإضافة إلى ما تقدم نجد أن الأهلية القانونية للعراق لتوقيع حلف بغداد قد حددتها المادة العاشرة من المعاهدة العربية التي حرمت على أعضائها توقيع اتفاقيات دولية مخالفة لنصوصها أو اتباع سياسة دولية تتعارض مع أهداف المعاهدة . ولهذا يمكن القول أن العراق بتوقيعها حلف بغداد قد خالفت نصوص معاهدة الدفاع المشترك العربية - أولا بمجرد التوقيع على حلف بغداد الذي

بُتَ تعارض نصوصه مع المعاهدة المربية - وثانياً باتباع سياسة تملئها عضوية حلف بغداد ومخالفة هذه السياسة لنصوص المعاهدة .

ولنتنقل الآن لبحث الآثار القانونية لتعارض المعاهدة السابقة واللاحقة .  
انه وفقاً لقواعد القانون الدولي تعتبر المعاهدة اللاحقة لاغية اذا تعارضت نصوصها مع المعاهدة السابقة مع دولة أخرى .

ويقول بعض الفقهاء أن توقيع معاهدة جديدة مخالفة لنصوص معاهدة سابقة يعتبر عمل غير قانوني بالنسبة للدولة الموقعة على المعاهدين وحيث أن العمل الغير القانوني لا يترتب عليه آثاراً قانونية فإن المعاهدة الجديدة تعتبر لاغية ١ .  
ويشاطر هذا الرأي لجنة أبحاث القانون الدولي التابعة لجامعة هارفرد التي لخصت آراء أغلبية الفقهاء في هذا الشأن ٢ . ويقول أنه لا صلاحية للمعاهدة اللاحقة المخالفة للمعاهدة السابقة الا اذا وافق جميع أطرافها على التنازل عن حقوقهم ٣ . وأعلن فيليهور أنه اذا تصادمت التزامات دولة في معاهدين مختلفتين فتتخذ التزامات المعاهدة القديمة لأن الدولة المرتبطة بهذه الالتزامات لا تملك السلطة القانونية للدخول في التزامات جديدة تخل بتمهدها السابقة مع دولة أخرى ٤ أما دى فاتيل فقد أولى هذا الموضوع عنايته وأفرد له قسطاً وافياً فذكر أن الدولة المرتبطة بمعاهدة لا يمكنها الدخول في معاهدة أخرى تعارض معها وفي حالة حدوث ذلك فإن المعاهدة الجديدة تصبح لاغية بالنسبة للشروط المخالفة للمعاهدة القديمة لأنه ليس من سلطة الدولة الاخلال بالتزاماتها القديمة بالتعديل أو الانهاء نتيجة توقيعها معاهدة جديدة ٥ . ويقول أوبنهايم أنه لا يجوز أن تشمل المعاهدة التزامات تعارض مع ما تمهد به أحد

---

(١) راجع هانس كيلسن - قانون الأمم المتحدة - ١٩٥١ ص ١١٢ .  
(٢) نشر هذا البحث كملحق لعدد ٢٩ من مجلة القانون الدولي الأمريكية الصادر في ١٩٣٥ - ص ١٠١٦ و ١٠٢٤ .  
(٣) ويليم هول - القانون الدولي - الطبعة السادسة - ( أكسفورد سنة ١٩٠٩ ) ص ٣٢٤ .  
(٤) روبرت فيليهور - تطبيقات على القانون الدولي ( لندن سنة ١٨٨٢ ) الطبعة الثالثة ١٢٨ .  
(٥) أمريك دى فاتيل - قانون الأمم ، ترجمة شيتى من الفرنسية - الطبعة الأمريكية السابعة ( فيلادلفيا ١٨٤٩ ) ص ١٩٦ و ٨٧٢ .

أطرافها في معاهدة سابقة<sup>١</sup> . وقد لخص وولسي الآراء السابقة في مجلة واحدة هي : المعاهدة اللاحقة المخالفة لمعاهدة سابقة مع دولة أخرى تعتبر لاعية. وإذا استمر تنفيذها يعتبر هذا من الأفعال الغير العادلة<sup>٢</sup> .

وهذه الآراء تمثل الى حد كبير تصرفات الدول واتجاهاتها في موضوع تعارض المعاهدات . ومن الأمثلة الشهيرة التي يرددها الكتاب هي توقيع معاهدة سان استفانو في سنة ١٨٧٨ بين روسيا وتركيا بالرغم من تعارض ذلك مع نصوص معاهدة باريس للموقعة في سنة ١٨٥٦ واتفاقية لندن الموقعة في ١٨٧١ والتي كانت روسيا طرفا في كل منهما . ولما احتجت بريطانيا على توقيع معاهدة سان استفانو وقعت معاهدة جديدة تتفق نصوصها مع التزامات روسيا في المعاهدات السابقة وذلك في اتفاقية برلين الموقعة سنة ١٨٧٨ .

وعينما ظهر تعارض في نصوص معاهدة Hay-Varilla الموقعة سنة ١٩٠٣ بين الولايات المتحدة وبناما مع معاهدة Hay-Pauncefote التي سبق توقيعها سنة ١٩٠١ بين بريطانيا والولايات المتحدة نظرا لأن المعاهدة اللاحقة أعفت سفن بناما من رسوم المرور في قناة بناما في حين أن المعاهدة السابقة قد أقرت مبدأ المساواة في تحصيل هذه الرسوم من جميع الدول - احتجت بريطانيا على هذا التعارض وكان موضع خلاف كبير بين أمريكا وبريطانيا استمر فترة طويلة<sup>٣</sup>

ومن الأمثلة الأخرى احتجاج بريطانيا وفرنسا في سنة ١٨٤٦ ضد المعاهدة الموقعة بين روسيا وبروسيا والنمسا والخاصة بضم منطقة ( كراكو ) لتعارض هذه المعاهدة مع الاتفاق العام لمؤتمر فيينا الموقّع سنة ١٨١٥<sup>٤</sup> . كما أثارت مسألة صلاحية المعاهدة الموقعة في نوفمبر سنة ١٩٠٥ بين اليابان وكوريا التي

- 
- (١) أوينهايم - القانون الدولي - الجزء الأول - الطبعة الرابعة ( لندن ١٩٢٨ ) ص ٧١٤ .  
 (٢) ت . ه . وولسي - القانون الدولي - الطبعة السادسة ( نيويورك ١٩١٧ ) ص ١٦٣ .  
 (٣) أبحاث جامعة هارفرد ص ١٠٢٧ وأوينهايم ص ٧١٣ و ٢٦٤ .  
 (٤) كوينسي رايت - « الخلافات بين المعاهدات والقانون الدولي » « المجلة الأمريكية للقانون الدولي » - عدد ١١ ( ١٩١٧ ) ص ٥٧٧ - ٥٧٨ .  
 (٥) وهارولد توبين - إنهاء المعاهدات المتعدد الأطراف ( نيويورك - ١٩٣٣ ) ص ٢١١ - ٢١٨ .

أقامت الحماية اليابانية على كوريا لتعارضها مع التزامات اليابان السابقة مع دول أخرى<sup>١</sup> .

أما فيما يختص بأحكام القضاء فقد أصدرت محكمة العدل لأمريكا الوسطى قرارا هاما في قضية كوستاريكا ضد نيكاراغوا في النزاع الذي نشب نتيجة تعارض نصوص معاهدة Bryan-Chammaro الموقعة في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا ومعاهدة Conas-Jerez الموقعة في ١٥ أبريل سنة ١٨٥٨ بين كوستاريكا ونيكاراجوا . وكان موقف كوستاريكا في هذه القضية ينحصر في أن معاهدة سنة ١٩١٤ قد أعطت الولايات المتحدة الحق في إنشاء قناة في نيكاراغوا بعكس معاهدة سنة ١٨٥٨ التي أعطت لها الحق الأبدى في حرية الملاحة في نهر سان جوان الذي تتصل به قناة بناما . وقد حكمت المحكمة لصالح كوستاريكا بتنفيذ نصوص المعاهدة السابقة المتعارضة مع المعاهدة اللاحقة وأن نيكاراغوا لم تملك السلطة القانونية لإبرام معاهدة سنة ١٩١٤ . ولم تنفذ الولايات المتحدة هذا الحكم لأنها لم تكن من المتقاضين ولم تقبل ولاية المحكمة<sup>٢</sup> .

ومما تهمم يتضح أنه وفقا للقانون الدولي يترتب على تعارض معاهدة الدفاع المشترك الحربية مع حلف بغداد هو اعتبار الحلف لاغيا بالنسبة للعراق .  
(ب) اثر مخالفة نصوص الحلف :

يمكن أن تتسحب العراق من حلف بغداد اذا تمكنت من اثبات مخالفة أحد الأطراف لهذا الحلف وعلى الأخص المادة الثالثة التي يتعهد فيها الأطراف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للموقعين على الحلف وكذلك على تسوية المنازعات بينهم بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ويمكن حدوث مخالفة خطيرة للحلف وكذلك للاهتاق الخاص بين العراق وبريطانيا اذا امتنعت بريطانيا عن تنفيذ التزاماتها بتزويد العراق بالأسلحة والمهمات اللازمة ، كذلك ستظهر درجة قسض الأطراف لنصوص الحلف في تبادل المعلومات الحربية بين الدول الأعضاء

(١) « المركز الدولي لكوريا » المجلة العامة للقانون الدولي العام - باريس ( ١٩٠٦ ) ص ٥٥ .

(٢) ترجمة منشور مغوضية كوستاريكا في واشنطنون نشر بالمجلة الأمريكية للقانون الدولي سنة ١٩١٧ ص ١٨١ - ٢٢٩

في الحلف وحكومة الثورة في العراق لا سيما وان الحكومة الأخيرة تسمى لاستعادة مركزها الطبيعي بين الدول العربية وتنسيق سياستها مع حلفائها العرب . كما أنه نظرا لتوقيع معاهدة الدفاع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في يولية سنة ١٩٥٨ التي أيدت المعاهدة العربية فإنه ينتظر أن تتغير أساليب أطراف حلف بغداد في علاقاتهم مع العراق . ومن هذا يتبين أن المستقبل وحده كفيل باظهار درجة مخالفة أعضاء الحلف له في علاقاتهم مع العراق .

ولنبحث الآن الآثار القانونية لمخالفة نصوص حلف بغداد . ان الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي تعطى للدولة المتظلمة من مخالفة الموقعين الآخرين لنصوص المعاهدة الحق في اعتبار المعاهدة لاغية بالنسبة لها أو انسحابها منها . وقد اهتمت المحاكم الأهلية بهذه المشكلة ومن الأحكام التي صدرت في الولايات المتحدة الحكم الصادر في قضية *Ware v. Hayton* الذي ورد به أنه اذا خالف أحد الأطراف المعاهدة فإنه يحق للطرف الآخر اذا ثبت حسن نيته وعدم وقوع مخالفات من جانبه أن يعلن انقضائها <sup>١</sup> . وفي قضية *In Re Thomas* أعلنت محكمة نيويورك الاتحادية ما يلي :

« اذا خالف أحد أطراف المعاهدة نصوصها فإنه يحق للطرف الذي لحقه الضرر من جراء هذا الفعل أن يعلن قضائها - ولكن المعاهدة في هذه الحالة لا تعتبر منسوخة بل قابلة للفسخ حسبما يترأى للطرف البريء الذي يجوز له التمسك بإلغاء المعاهدة أو التفاوض عن المخالفة والاستمرار في الالتزام بنصوصها بعد حصوله على ترضية مناسبة من الطرف الآخر في شكل تمويض <sup>٢</sup> » .

وقد صدرت أحكاما مماثلة في قضية *Hooper v. U.S.* وقضية *Charlton v. Kelly* . والحكم الأخير صدر من المحكمة العليا <sup>٣</sup> .

أما آراء الدول فجميعها أجمعت على أن للطرف البريء الحق في إلغاء المعاهدة اذا خالف نصوصها الطرف الآخر . وقد غادت بهذا المبدأ ألمانيا في

*Ware v. Hayton*, 8 Dallas (1796) 199, 216.

(١)

*In Re Thomas*, 22 Fed. Cases (1874) 927.

(٢)

*Hooper v. U. S.* (1887) 22 Court of Claims 406; *Charlton v.*

(٣)

*Kelley* 229 U. S. 447 (1912).

سنة ١٩٣٥ وروسيا في سنة ١٨٧٠ والولايات المتحدة في السنوات ١٧٩٨ و ١٨٨٤ و ١٩١١ و ١٩١٧ وبويطانيا في سنة ١٨١٥ و ١٨٢٥ و ١٨٨٤ <sup>١</sup>.

وتتفق آراء الفقهاء مع الأمثلة السابقة وهي تتراوح بين رأى لجنة أبحاث جامعة هارفرد الذى يعطى الحق للطرف البرىء في إلغاء المعاهدة من جانب واحد اذا خولقت نصوصها <sup>٢</sup> الى هول الذى يقول أن المخالفة بفردا تجعل المعاهدة غير ملزمة بالنسبة للطرف المجنى عليه دون اللجوء الى محكمة <sup>٣</sup> وأوبنهايم الذى يعتقد أن المخالفة لا تجعل المعاهدة مفسوخة من تلقاء نفسها بل أنها تعطى الحق للطرف البرىء في الغائها أو إبقائها <sup>٤</sup>.

ويفرق بعض الكتاب بين نصوص المعاهدة حسب أهميتها وعلى هذا الأساس يبنى حقوق الدولة في إلغاء المعاهدة على حدوث المخالفة في نصوص هامة من المعاهدة <sup>٥</sup> وفي طليعة من يروج هذا المبدأ ماكثير البريطانى الذى طالب بوضع بعض حدود لإثار المخالفات في المعاهدات تمنع من المعالاة في استعمال الدول لهذا الحق <sup>٦</sup> . ولو أن لهذا الرأى وجهته الا أن أوبنهايم تزعم أغلبية الكتاب الذين ذكروا صعوبة التفرقة بين المواد الهامة والغير الهامة في أى معاهدة وعلى هذا فان أوبنهايم قد وصل الى أن الالتزام يشمل نصوص المعاهدة جميعها بغض النظر عن أهميتها وأنه للطرف المخلص في تنفيذ التزاماته الحق في أن يقرر بنفسه عما اذا كانت المخالفة مجحفة بحقوقه مما يدفعه الى الغائها دون التقييد بأهمية النصوص التى خالفها الطرف الآخر <sup>٦</sup>.

وقد حاول المستر فيتز موريس مقرر لجنة القانون الدولى في تقريره الثانى عن المعاهدات قصر الانتفاع بحق إلغاء المعاهدة في حالة مخالفتها على المعاهدات

---

(١) راجع في هذا الشأن أرنولد ماكثير - قانون المعاهدات ص ٤٩٢ - ٤٩٥ و ٥٢٢ و ٥٧٣ و ٥٨١ و ٥٨٣ وكذلك جيمس جاورن وفالتنن جوبست « الفساد المعاهدة من جانب واحد نتيجة مخالفتها من الطرف الآخر » المجلد الأمريكى للقانون الدولى عدد ٢٩ ( ١٩٣٥ ) ص ٥٦٩ - ٥٧٧ وأخيرا جرير هاكورت - تلخيصات القانون الدولى - الجزء الخامس - ص ٣٤٢ - ٣٤٤

(٢) أبحاث هارفرد ص ١٠٨١

(٣) وليم هول - ص ٣٤٣

(٤) أوبنهايم - ص ٧٥٦

(٥) ماكثير ص ٥١٥

(٦) أوبنهايم - ص ٧٥٦

الثنائية مستبعدا بذلك المعاهدات المتعددة الأطراف ، كما أنه حاول من جديد التفرقة بين المخالفات الجوهرية التي تعطي الحق في الالغاء والمخالفات الغير الهامة التي لا تعطي هذا الحق <sup>١</sup> . وهذا التعديد في حق أساسى من حقوق الدول لا محل له إذ أنه من الصعوبة تفهم الأساس التى يبنى عليها المقرر آرائه ، ولذلك فانه ليس من العدالة وضع قيود على حق الدولة من التخلص من معاهدة دأب الطرف الآخر على مخالفتها ، وإن هذا الحق لا ينقص أثره إذا كانت المعاهدة متعددة الأطراف .

### ( ج ) آثار تغير الظروف :

أن تعديل المعاهدات أو الغائها لا يتعارض مع احترام المعاهدات وإبقائها . فلا يعتبر التعديل أو الالغاء استثناء لقاعدة المحافظة على المعاهدات . فكلاهما مكمل للآخر ويتمشى مع التطورات الحديثة في القانون الدولى التى جاءت نتيجة لاقتناع الرأى العام العالمى من أن دوام الحال من المحال وإن سياسة الإبقاء على الوضع الراهن قد طواها التاريخ في جوانبه وأصبحت من آثار الماضى وذلك بعد أن ظهر في عالم الوجود شعوب صغيرة ناهضة تسعى حيثما على تحرير نفسها من معاهدات قد تغيرت الظروف التى وقعت في ظلها حتى أصبحت قيда على حريتها وعقبة في سبيل استقلالها وتقدمها .

وإذا كان القانون الداخلى يتغير من آن لآخر حتى يتفق مع تقدم المجتمع وتطوره فانه من الواجب أن توجد الوسائل التى يمكن بمقتضاها تعديل القانون الدولى حتى يلائم العالم الذى نعيش فيه . فإذا كان المجتمع الدولى يتقدم الى الأمام بخطوات سريعة فيجب أن تنظم علاقات شعوبه قوانين حديثة تنبثق من الظروف المائلة ولا تستمد من قواعد بالية تعيد العالم خطوات الى الوراء . ولهذا فإن الفقهاء الغربيين وعلى الأخص في بريطانيا وفرنسا وأمريكا قد وجهوا عنايتهم الى هذا الأمر وتفحصت أذهانهم عن نظرية تقول بانها التزامات المعاهدات إذا حدث تغير جوهرى في الظروف ومن أمثلة ذلك اختفاء الشخصية الدولية لأحد أطراف المعاهدة أو زوال الأسس التى تقوم عليها المعاهدة وبدونها

(١) مستند لجنة القانون الدولى رقم (١) A/ CN. 4/ TER (A/ 1987/ Add. 1) سبتمبر ١٩٥٧ ص ٢٠-٣١ و ٥٥٢

لا يمكن الاستمرار في تنفيذ شروطها ، أو مخالفة أحد الأطراف للمعاهدة ، أو انتقال موقعها من حالة السلم الى حالة الحرب ، أو ظهور قاعدة جديدة للقانون الدولي تتعارض مع المعاهدة .

ويقول كتاب آخرون أنه لا بد من انهاء المعاهدة اذا أصبح تطبيقها ضارا بمصالح الدولة الحيوية بسبب اختلاف ظروف توقيعها على الظروف الحالية . ومن المؤيدين لهذا الرأي الكاتب البريطاني الشهير هول الذي من رأيه أن تقوم الدولة بنقض المعاهدة اذا تلاطمت مع حقوق الشعب ورفاهيته وحالت دون تقدمه ، وعلى هذا يجب أن تصبح المعاهدة لاغية من وقت حدوث تغير أساسي للظروف المحيطة بتوقيعها لأنه لا يصح أن يجعل أطراف المعاهدة استمرارها متوقفا على شروط تختلف عما توقعوه عند توقيعهم<sup>١</sup> ويشاطر هذا الرأي الكاتب القانوني الفرنسي فيور الذي عبر عن رأيه على الوجه الآتي :

تعتبر المعاهدات باطلة اذا وقعت حجرة عثرة في سبيل تقدم الشعوب ونشاطها التجارى والصناعى أو اذا شلت حركة مباشرتها حقوقها الطبيعية أو اذا تعرضت بأى شكل كان لمبادئ العدالة المطلقة<sup>٢</sup> أما رولين فقد حدد الحالات التى يتم فيها الانهاء وهو اذا كان من آثار الظروف الجديدة الطارئة ما يجعل تنفيذ المعاهدة مستحيلا من الناحية المادية أو المعنوية أو اذا أدت الى حرمان أحد الأطراف من المزايا التى حصل عليها بموجب المعاهدة .

وتختلف آراء الفقهاء عما اذا كان تغير الظروف من شأنه جعل المعاهدة منسوخة أو قابلة للنقض . لخصت هذه الآراء في بحث أعدته جامعة هارفرد ورد به أن أغلب الكتاب يؤيدون إلغاء المعاهدات في حالة ما اذا كان أطرافها قد تماقدا بالنسبة الى ظروف معينة وأحوال سائدة وقت توقيعها يعتبر استمرارها من العناصر الرئيسية التى ترتكن عليها المعاهدة<sup>٣</sup> ومن الآراء ما يقول

(١) هول - ص ٢٥١ و ٣٦٥

(٢) فيور - القانون الدولي الحديث - الجزء الأول ص ٤٦٦ - الترجمة الانجليزية ص ٢٩ و ٢٦

(٣) مجلة القانون الدولي والتشريع المقارن ( باريس ) عدد ١٩ ص ٤٦

(٤) مشروع اتفاقية عن قانون المعاهدات - المجلة الأمريكية للقانون الدولي ملحق للعدد ٢٩ ( ١٩٣٥ ) ص ١٠٩٧



بأنه إذا حصل تغير جوهري لظروف توقيع المعاهدة أو اختلت هذه الظروف فانه لا قائمة للتعهد لزوال أسبابه .

وهذا المبدأ الذي تزعمه العلامة روبرت فيليمور يجعل نظرية تغير الظروف متوقعة على إرادة المتعاقدين وعما إذا كانوا قد جعلوا من بقاء الظروف على حالها شرطاً هاماً من شروط التعاقد <sup>١</sup> .

ومن القواعد المتفق عليها في القانون الدولي أن المعاهدات يفرض دائماً أنها تطوى على شرط ضمني يجيز فسخها أو إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف . وقد أدى انتشار القاعدة الأخيرة الى التوسع في استئصال نظرية تغير الظروف وخروجها من نطاقها الضيق الذي حدد بإرادة المتعاقدين وما يصحب هذا من صعوبات وتعقيدات ناجمة عن محاولة تفسير هذه الإدارة الى نطاق شامل يطبق على جميع المعاهدات وعلى جميع المتعاقدين سواء من تنبه الى أهمية الظروف أو من أغفلها أو لم يعلق عليها أهمية تذكر . وفي طبعة المؤيدين لهذه القاعدة ويستليك <sup>٢</sup> .

وتختلف آراء الفقهاء عن الاجراء الذي تتبعه الدول عندما تقوم بمباشرة حقوقها المستمدة من قاعدة تغير الظروف . فان البعض يعطى للدولة الحق في قرض أو إلغاء المعاهدة ومن هؤلاء هفتر ودينه ووارتون وكويت وبومورى . والبعض الآخر يعتقد أن تغير الظروف لا ينشأ عنه حقاً مباشراً لإلغاء المعاهدة بل يجب على الدولة أن تحاول أولاً الحصول على موافقة أطراف المعاهدة لإلغائها فإذا تمادى هؤلاء في الرفض دون وجه حق فانه في هذه الحالة يحق للطرف المتظلم من إلغاء المعاهدة من جانب واحد . وفي مقدمة من يشاطر هذا الرأي أوبنهايم وفوشى وسيل وانزيلوتي وجيلد وجارنر وجون فيشر ويليمز .

والرأى الأصوب هو فصل المشكلة وتقسيمها الى قسمين :

١ - حق قانوني للارتفاع بنظرية تغير الظروف .

٢ - الاجراءات التي يمكن اتباعها لتحقيق هذا الهدف .

---

(١) السير روبرت فيليمور - تعليقات على القانون الدولي - الطبعة الثانية ( ١٨٧١ ) ص ١٠٩

(٢) ويستليك - القانون الدولي ( ١٩١٩ ) ص ٢٩٥ - ٢٩٦

وما تقدم يتضح أن أي تغيير جوهري في الظروف من وقت توقيع حلف بغداد إلى الآن يعطى العراق الحق في الانسحاب . وأهم ما حدث من تطورات هو قلب نظام الحكم بعد ثورة ١٤ يولية سنة ١٩٥٨ ولكن القانون الدولي لا يعتبر التغيير في النظام الداخلى للحكم كافيا للانتفاع بأحكام هذا القانون المستمدة من آثار نظرية تغير الظروف <sup>١</sup> . وكان من الممكن تقديم حجج قانونية قوية مستندة إلى تغير الظروف مؤيدة الانسحاب وذلك عقب الاعتداء الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦ اذ أن اشتراك أحد أعضاء حلف بغداد في اعتداء مسلح ضد دولة عربية عضو في معاهدة الدفاع المشترك العريية يمثل تغير جوهري في الظروف يجعل اجماع العراق بين التزاماتها الدولية المستمدة من الحلف والمعاهدة من المستحيل . ولا يمكن استعمال هذه الحجة الآن لمضى الفرصة المواتية للاستناد إليها . ومن هذا يتضح صعوبة الانسحاب نتيجة لتغير الظروف الا أن المستقبل كميل بتبيان ما اذا كانت القومية العربية تمثل تغيرا ملحوظا في الظروف من وقت توقيع الحلف مما يدخل في نطاق الحالات التي ينص عليها القانون الدولي . بالإضافة الى ذلك يمكن اللجوء الى ما يفرضه الحلف من قيود على تقدم العراق واستقلالها كسند من القانون يبرر الانسحاب . ومهما كانت الأسباب فانه من الأفضل اذا تراءى لحكومة العراق الانسحاب وفقا لقواعد القانون الدولي الاستناد الى تغير الظروف كسبب فرعى مكمل لغيره من الأسباب القانونية الأخرى <sup>٢</sup> .

#### ٤ - الخاتمة

يلل البحث على أن حلف بغداد يتعارض مع معاهدة الدفاع المشترك العريية وعلى هذا الأساس فانه وفقا للقانون الدولي لا يجوز الجمع بين التزامات المعاهدتين . ولهذا يجب على العراق وقد تخلصت الآن من سيطرة أعضاء الحلف وتعلق رجال حكومتها السابقين به لحمايتهم والحفاظة على استمرار حكمهم

---

(١) يلاحظ أن روسيا والدول الشيوعية لا توافق على هذا المبدأ اذ لم تعتبر نفسها ملتزمة بالمعاهدات التي وقعت في المهود السابقة نتيجة لتغير الظروف .  
(٢) لمراجعة إجراءات تطبيق قاعدة تغير الظروف انظر المؤلف « المعاهدات وتغير الظروف » المجلة المصرية الاقتصادية والسياسية - عدد أبريل سنة ١٩٥٨ ص ١٤ - ١٧

من النظر الى حلف بغداد من الناحية القانونية البحتة للالمام بما للعراق من حقوق قانونية تجاه الحلف وأعضاؤه . انه الآن وقد استقر رأى الحكومة العراقية على احياء معاهدة الدفاع المشترك العربية والعمل على تنفيذها النظر فى موضوع استحالة قيام المعاهدتين فى وقت واحد ، اذ ان المعاهدة العربية تعمل على تدعيم القومية العربية والحلف يعمل على هدمها وتشتيتها . والقانون الدولى صريح فى هذا الأمر ولا يترك مجالاً للتكهن أو الخيال اذ تقضى قواعده بسيادة نصوص المعاهدة العربية على حلف بغداد لأنه لا يجوز للعراق توقيع معاهدة تختلف نصوصها عن معاهدة سابقة لا زالت ملتزمة بها .

بالاضافة الى ما تقدم هناك قواعد أخرى فى القانون الدولى تمكن العراق من التخلص من الحلف بالانسحاب منه وذلك نتيجة للإدارة القانونية من مخالفة الأطراف للحلف وعلى الأخص بريطانيا كما أنه من الممكن دراسة الأمر على ضوء آثار تغير الظروف .

وإذا كانت جميع هذه الأسانيد القانونية غير مقنعة أو اذا تغلبت السياسة على القانون فان الحلف نفسه يسمح للعراق بالانسحاب فى ١٤ أبريل سنة ١٩٦٠ وذلك بإعلان الموقعين على الحلف فى موعد أقصاه ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ وحيث أن هذا الموعد قريب اذا قيس بأعمار المعاهدات فقد يعجز البعض الانتظار للانسحاب وفقاً لنصوص المعاهدة وبذلك لا يترك المجال لأطراف الحلف باستغلال قوة وسائل الاعلام العام التى فى متناولهم لتشويه الحقائق واطهار العراق بمظهر الناكث بوعوده الدولية . ومهما كانت الحجج القانونية أو التيارات السياسية فان حلف بغداد سينتضى ان أجلاً أو عاجلاً ، وان كنا نقضل اجراء ايجابياً يعيد للقانون مكانته : وللقومية العربية عزتها وكرامتها .



## الرقابة المالية في المشروعات العامة<sup>(١)</sup>

للدكتور عبد العزيز حجازى

الرقابة كلمة مرنة • قد يلبسها البعض ثوب التزمّت والتعقيد • يحتّمى في طياتها الكثيرون ، يهتم بها المسؤولون ، ويضاف منها المنفذون • الرقابة كلمة يمتقنها البعض اذ يمتقد أنها تعنى التدخل والتعطيل ، التجسس والتشديد ، ولهذا يعتمد عنها ، خوفاً ممن يقومون بوظائفها ، ويحترس منها البعض بعدا عن تحمل المسؤوليات المترتبة عليها •

الرقابة كلمة ينادى بها المصلحون على أنها تعنى الحماية لمن أراد أن يكون أميناً ، وتعرعن الكمال لمن أراد أن يكون رشيداً ، ولكن كيف تكون الحماية وكيف يكون الترشيده ؟ الرقابة تمثل دورة متكاملة مستمرة ، تبدأ بالتخطيط والتنظيم ، وتنتهى بالتنفيذ مع الترشيده ، وتنتهى بالفحص والتدقيق ، لتبدأ دورة جديدة تستمر طالما استمر النشاط ، وتدوم طالما كانت هناك حياة ••••• ولكن سنحصر الكلام هنا عن الرقابة من حيث هى تطبيق لمبادئ علمية وتنظيمات عملية ، من حيث هى أداة ، وليس من حيث الأجهزة التى تقوم بها ••• ولكن لتساءل عما اذا كانت الأجهزة التى تقوم بدور الرقابة فى المشروعات العامة قد نجحت أو فشلت فى تحقيق أهداف الرقابة المالية الحقيقية ؟

فى الواقع ، رغم أن هناك شبه اجماع على ضرورة قيام وحدات فى الدولة ، بدور الرقابة سواء كانت سابقة أو لاحقة ، وسواء قامت بها السلطة التشريعية ( البرلمان أو مجلس الأمة ) أو السلطات الادارية والقضائية ، كديوان المحاسبة فى مصر ومحكمة المحاسبة فى فرنسا أو المحاسب المراقب العام فى انجلترا ، الا أن التجربة والحقائق التاريخية ، قد أثبتت عدم قدرة هذه الأجهزة على تحقيق الأهداف من الرقابة • ويرجع ذلك اما لعيب فى الجهاز وتكوينه أو فى طريقة

(١) القوت بالموسم الثقافى ٥٨/٥٩ لجامعة القاهرة - فرع الخرطوم •

قيامه بوظيفته ، أو لعدم التعاون بين هذه الأجهزة وجهات التنفيذ ، وليس أدل على ذلك من أمثلة نسوقها من أهمها عدم قدرة الجهاز التشريعى على تحقيق رقابة سابقة عند اقرار الميزانية نظرا لعدم توافر الجهاز الفنى الذى يقوم بالدراسة والتحليل ، اذ يتم ذلك عن طريق اللجان المختلفة ، وهذه كثيرا ما لا تتوافر فيها الكفاءات الفنية من ناحية ، أو لا يكون لديها الوقت الكافى للدراسة والبحث ، وما لم تكن أسس الدراسات المعروضة بواسطة أجهزة الحكومة سليمة وواضحة وهو ما لا يتوافر على الدوام - تؤخذ القرارات على غير هدى ، ويترتب عليها اتخاذ قرارات مكملة وتصحيحية عديدة تصدر فى شكل اعتمادات اضافية جديدة أو تكميلية .

فاذا ما تناولنا الرقابة اللاحقة ، عرفنا أنها لا تمثل فى الواقع الا نوعا من الدراسة التاريخية التى تتم بعد فوات الأوان فى شكل مراجعة حسابية لنتائج الأعمال ، يعرض فى شكل الحساب الختامى للحكومة . وبهذا يصبح من قبيل السجل التاريخى ، لا يفيد الا فى اقرار ما حدث ، ولا يكن من تتبع الفروق بين ما حدد مقدما وما تم تنفيذه فى وقت يمكن من اتخاذ ما يلزم من اجراءات للعلاج فيصبح اقرار السلطة التشريعية له من الأمور الروتينية البتة .

واذا قلنا أن الرقابة التشريعية يقوم بها نواب الشعب ومثليه عن طريق الأسئلة أو الاستجوابات أو عن طريق الصحافة العامة ، فهو نوع من التذكرة والمراجعة ، التى قد يكون لها صدق . . وقد تنفع الذكرى .

أما الرقابة الادارية التى يقوم بها ديوان المعاسبة أو ما يماثله من هيئات فهذه تقوم أساسا بدور المراجعة المستتدة والحسابية ، كثيرا ما يطول أمدها ، وبهذا تفقد أهميتها ، وتقل فائدتها نتيجة التأخير ، حيث يتغير الأفراد وينسحب تحديد المسئوليات ، فيكون مصيرها الحفظ والنسيان . . ما لم توضع أسس للمتابعة والتتبع المستمر ، على أن يحدد الجزاء عن التعطيل والتأخير وهذا ما تعمل الحكومات على معالجته عن طريق خلق أجهزة ( كالتأية المالية والادارية بمصر ) تبتصر وظيفتها فى الفحص والتحرى والتحقيق فى حدود آجال قصيرة يتم بعدها اتخاذ القرارات التى تكفل حق الدولة .

ولهذا رأينا أن يكون الاهتمام بالمبادئ والنظم التى تقوم عليها الرقابة الحقيقية ، والتى ان توفرت بالشكل العلمى والعملى الصحيح ، وفى الوقت

المناسب ، أمكن لأجهزة الرقابة التشريعية أو القضائية أو الادارية القيام بوظيفتها .. وما دام الأمر كذلك .. فما هو الدور الذى تقوم به الدولة فى المشروعات والأهداف التى يرجى تحقيقها من الرقابة ..؟ لتتبع دورات النشاط حتى يمكن أن نحدد دور الرقابة بالمعنى التى تصدها .

الرقابة على الأموال حقيقة لا بد أن نعترف بضرورة وجودها . فالفرد مسئول عن ماله يتصرف فيه كيفما يشاء ، يوزعه حسب فضليات هو يحددها لنفسه ، يغير فيها ويبدل تبعاً لما يحيط به أو يؤثر فيه من عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك ، هو الرقيب على ماله ، ان اخطأ تحصل مسئولية تصرفه وان قتر على نفسه أصابه الحرمان ، وهو المعلوم عليه ، وان أحسن التصرف عاد عليه جزاء فعله بالخير والبركة ... وبهذا تكونت دورة الرقابة على ماله ، من عمليات اختيار ومفاضلة ، ثم تحديد مقاييس للنجاح أو الفضل وعن طريق هذه المعايير يمكن التعبير عن أهدافه .

ولكن كلما اتسع مجال الأعمال ، وتعددت نواحي الاستغلال ، وزاد استثمار رأس المال كان من الضروري أن يسمى الفرد لتحقيق نوعان من الرقابة على ماله ، رقابة داخلية تتضمن اشتراك مجموعة من الأفراد فى التخطيط والتنفيذ ، والإشراف والمتابعة .. هؤلاء هم المدبرون ، ورقابة خارجية تقوم على أساس الفحص والمراجعة يقوم بها مراقبو الحسابات يكون الهدف من الأولى توزيع الأموال ثم تتبعها للتأكد من حسن التصرف والاستغلال ( معيار الكفاءة الاقتصادية ) ، أما الثانية فيكون الغرض منها التحقق من الأمانة فى استخدام الأموال عن طريق حصر الإخطاء ، وتبويبها ، وكشف الغش والتلاعب ، وتبين أسبابها والمسئول عنها ... ولكن كلما تجمعت أموال الأفراد ، وانفصل سلطان صاحب المال عن إدارة أمواله ، ظهرت مجموعة جديدة من الأفراد ( المدبرون ) تسأل عن حسن استغلال هذا المال وفقاً لما يوضع من أنظمة وما يحدد من اطار للنشاط - ومن هنا تظهر أهمية الرقابة المالية المستمرة التى تبدأ مع بداية المشروع حيث تتحدد الأهداف والغراض ، كما تتحدد السلطات والمسئوليات وتستمر فى الداخل والخارج ، فيختار أصحاب الأموال ممثلون لهم هم أعضاء مجالس الادارات والمدبرون يكونون هم المسئولون عن التخطيط والتنفيذ والرقابة الداخلية ، ويعينون مراقبون للحسابات تلقى على عاتقهم وظيفة التدقيق

والمراجعة ، بقصد اقرار الحقائق سواء تعلقت بمراكز الأموال أو بنتائج الأعمال . أما الدولة فتشترك بالتشريع لحماية أصحاب الأموال حرصا على أموالهم والمتنفعين من النشاط حرصا على مصالحهم ، وفي كلا الحالتين منعاً لاحتكار طائفة أخرى أو سيطرة واحدة على الأخرى .

فإذا ما انتقلنا الى النشاط العام ، حيث تجمع الأموال بطريقة أو أخرى عن طريق الضرائب أو الرسوم ، أو باستخدام الأموال الخاصة أو العامة ، فأنما الأموال هي أموال الشعب ، تمثل نتائج المجهود الفردى أو الجماعى ، بل هي تمثل اقتطاعا من امكانيات الفرد على الادخار والاستثمار ، هي بمعنى آخر حرمان أساسه قدرة الدولة على التمييز والاتفاق لتحقيق العدالة في التوزيع من ناحية ، وتعمم الرفاهية للشعب من ناحية أخرى . وتنحصر أهداف الدولة المتقدمة في قدرتها على إيجاد توازن حقيقى بين ما يمكن أن تتركه للقطاع الخاص ( الأفراد والشركات ) وما يجب أن تقوم به بواسطة القطاع العام . ولكى تقوم بوظائفها في القطاع العام ، تجرى نوعا جديدا من التوازن الحقيقى كذلك بين ما يمكن أن تحصل عليه من أموال لتغطى ما يجب أن تحصله من أعباء بدون إخلال بحق الأفراد في التصرفات ودون ما سيطرة على النشاط ، وبعبث أن تتحقق مع هذا كله الكفاية الاقتصادية في استغلال موارد الدولة المحدودة ، والاشباع بأنواعه لأكبر عدد من الشعب ، ولكن في حدود النفقة الاقتصادية .

الأموال العامة — أموال الشعب — هو وحده الرقيب عليها ؟ ولكن ما هي الوسيلة لتحقيق هذه الرقابة ، بل كيف يتم التعبير عنها ؟ ومتى وفي أى وقت يمكنه أن يباشر سلطاته في الرقابة ؟ .. ؟

الشعب له ممثلوه ( مجلس الأمة أو البرلمان ) هم الذين يرسمون السياسات ويراقبون التنفيذ والوزراء والمديرون والموظفون هم أداة التعبير عن هذه السياسات وعليهم مسئولية تنفيذها . ومن هنا أصبحت الوظيفة تكليف واجب لخدمة الشعب ، والرقابة أداة للحكم على كفاءة القائمين على مصالحه . ومن هنا كانت الرقابة تتعلق بنشاط هذه الهيئات والأفراد ، تسس كلا منهم ، لا في شخصه من حيث هو كائن حر له حرية التعبير عن رأيه الشخصى ، أو حرية التصرف في ماله الخاص ، ولكن كشخص يمثل المجموع ، ويعبر عن رأى المجموع ، ويتصرف في مال المجموع ، وهو في هذا كله في خدمة المجموع ، انه



بذلك يتخذ من القرارات ما يمس الفرد من ناحية ماله ومديراته ، وما يؤثر فيه من ناحية ما يؤدي له من خدمات ومنافع .. ومن هنا يتردد السؤال : ما هي هذه القرارات ، كيف تتخذ ثم تنفذ ، وما هي وسيلة الرقابة عليها ؟...

### دور الدولة في النشاط وأهداف الرقابة :

الأصل هي أن تكفل الدولة الحرية للنشاط الاقتصادي في الداخل . وفي العلاقات مع الخارج بحيث لا يحدث تضارب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وبهذا ينحصر دورها في وظائف تتعلق بالدفاع وحماية الملكية الفردية وتحقيق الأمن في الداخل .. ولا تقوم بالمشروعات الاقتصادية إلا بالقدر الذي لا يقوى القطاع الخاص على القيام به أما لضخامته ما تتكلفه من أموال . وأما لضآلة ما تدره من أرباح وبذلك تنحصر النفقات العامة في هذا القدر من النشاط ... وهذا هو مبدأ السياسة المالية للدول الرأسمالية .

ولكن كلما كان الشعب متخلفا ، يتمتع بمستوى معيشة منخفض ، كلما زاد السب على ممثليه في تقدير احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية ، ووقع على عاتقهم الاختبار والمفاضلة طبقا لما يجري من دراسات وأبحاث ، وما يرسم من خطط وسياسات ، وما تقوم به هيئات التخطيط والتنمية .

وكلما كان الشعب غير قادر على أن يتحمل أعباء التنمية الاقتصادية ، أو كان غير قادر على القيام بها سواء عن عمد نتيجة خوف أو حرص ، أو عن جهل نتيجة ضعف أو تراخي .

وكلما كان الشعب يعيش في مستويات طبقية متباعدة ، تختلف امكانياتها المادية والمعنوية نتيجة سوء التوزيع أو الاحتكار والميطرة ، الذي يفرضه تحكم فئة قليلة على نواحي الاستغلال والاستثمار أى احتكار قلة لموارد الدولة ...

كلما كان من الضروري طبقا للتفكير العلمي الحديث ، ان تقوم الدولة نيابة عن الشعب بتحقيق مصالحه وحمايتها ، وذلك عن طريق قيامها هي بنفسها ، أو مساهمتها بالاشتراك مع غيرها ( القطاع ) الخاص الى اثناء وحدات تنظيمية مستقلة عنها ، أو ملحقة بها . تجمع المال اللازم لتمويلها ، وتشارك في ادارتها ثم تفرض الرقابة عليها ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ،

وتخفف من حدة التفاوت في التوزيع ، وتقاوم الاحتكارات الخاصة ، وتوجه السياسة الاقتصادية وبخاصة الصناعات الأساسية ، التي هي دعامة النشاط الاقتصادي - بحيث تحقق هذا كله للمصالح العام لجمهرة المستثمرين والمتقنين - وهم الشعب .

ومن هذا الاتجاه الحديث للتفكير المالي ، أصبحنا أمام دولة لها أهداف تنحصر في أحداث تأثيرات معينة في الاقتصاد القومي ، تؤثر وتتأثر بالسياسة المالية لمستوى الاتفاق والتمويل العام ، وهذه تهدف الى ايجاد تنظيم مالي متكامل يكفل تحقيق أكبر قدر من التوازن بين ما تؤدبه الدولة وما يترك للأفراد ، وبهذا صارت السياسة المالية تتعلق بالدورة الاقتصادية بأسرها ، ولا تهتم بالسنة المالية وحدها ، ولكن ببرامج طويلة الأجل متكاملة منتظمة .

ولكن مع هذا الاتجاه نحو التوسع في النشاط الذي أصبحت تقوم به الدولة - وخاصة في الدول المتخلفة أو التي تعتمد على الاقتصاد الموجه - زادت المخاوف من قدرة الحكومة على القيام بهذه الأعباء ، وتحقيق التوازن الحقيقي ، والكفاية الاقتصادية في استغلال موارد الدولة . ونادى الكثيرون بأن الإدارة الحكومية قاصرة ضعيفة نتيجة تمسكها بالعتيق ، وميلها الى التعقيد والتركيز . وأن الإدارة الحكومية تمثل الاسراف والتبذير وعدم الكفاية في استغلال الطاقات البشرية والمادية ... ولكن مهما تفاوتت الاتجاهات سواء من ناحية اتباعها سياسة حيادية تقتصر على وظائف الدفاع والخدمات العامة ، أو اتباعها سياسة ايجابية تتضمن اشتراكها الفعلي في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومهما تضاربت الآراء الخاصة بقدرة الإدارة الحكومية أو ضعفها ... هناك حقيقة واقعة أن الدولة تقوم بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها في مشروعات عامة ، وأن الرقابة المالية ضرورية كأداة لمنع الاحتكار والسيطرة عن طريق تخطيط متوازن بين ما يترك للقطاع الخاص وما يقوم به القطاع العام ، وعن طريق رسم برنامج مالي سليم بين الموارد والنفقات العامة ... يحقق الأهداف في استغلال موارد الدولة المحدودة سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو مادية أو بشرية ، وبذلك تتحقق الكفاية والاقتصاد عن طريق وضع معايير أو مقاييس تحدد مقدما يتم مقارنتها بنتائج التنفيذ . وتحدد الفروق ثم تدرس ولا تترك بل تكون دافعا لاتخاذ قرارات للعلاج والتصحيح .

ولا يمكن أن يتحقق هذا كله الا اذا كان هناك تخطيط وتنظيم ( رسم سياسات ) يعتمد على البحث والدراسة وتجميع الحقائق وتحليلها ، ثم متابعة وتبعية التنفيذ لتحقيق نوعا من الرقابة الوقائية أو المانعة ، وفي النهاية فحص وتدقيق في نتائج التنفيذ كوسيلة للرقابة العلاجية أو المصححة .

والآن ما هي دورة الرقابة المالية الحقيقية ؟

### دور الرقابة

#### التخطيط والتنظيم والمتابعة :

تمثل الأموال العامة من حيث المصدر ( أموال الشعب ) • ومن حيث أوجه الاستعمال ( مصالح ومنافع الشعب ) ••• وان تعددت المصادر من حيث هي تتعلق بالفرد أو المجموع ، طبيعيا كان أو معنويا ، الا أن تنظيم الحصول عليها وتوزيع الموارد على المصادر بحيث تتحقق العدالة والتوازن والكفاية فأمرا لا بد أن يكون محل اهتمام الساسة والاقتصاديين ، وهو بداية دورة الرقابة المالية التي قصدها ( ترتيب أفضليات وأولويات للمشروعات ، فيجمع المال الكافي لتحقيق الأهداف من انشائها ) ، أما وسائل التنفيذ من ناحية التحصيل ، فهو أمر يتعلق بتحديد المسؤوليات والسلطات ، ووضع التنظيم المالي والاداري .

للأداة المسئولة عن هذا التحصيل ••• ويمكن أن يكون هذا محل بحث مستقل •

أما الرقابة على الأموال من ناحية أوجه الاستعمال ، فهو أمر يتعلق بالمصالح والمنافع الواجب أن يؤدي في حدود نفقة اقتصادية ، وبحيث تتحقق الأهداف الرئيسية من النشاط الذي يقرر القيام به • ولا يمكن أن يتم ذلك في الوحدات الفنية والادارية ( المشروعات ) التي تسهم فيها الحكومة بصورة أو أخرى الا اذا تم وضع برامج مالية قصيرة الأجل كجزء من برنامج طويل الأجل ، تترجم فيه السياسات في صورة وحدات فنية ( كمية ) ووحدات مالية ( نقدية ) تعرف في المعنى العلمي العام بالميزانية التقديرية ، وفي المعنى الخاص بالنسبة للدولة الميزانية ••• التي تمثل بهذا الشكل نوعا من التخطيط المالي لسياسة الدولة أو وحداتها وأداة للرقابة على تنفيذ هذا التخطيط •

وتبدأ الرقابة على الأموال في المشروعات العامة بأعداد الميزانية السنوية تمثل تقديرات الأموال من ناحيتين ( مصادرها ثم أوجه التصرف فيها ) ويمكن عن

طريق تتبعها الحكم على كفاءة الإدارة والاستغلال ثم عن طريق المقارنات بالأرقام بين ما حدد مقدما وما تم تنفيذه فعلا ، يمكن أن تقف على اتجاهات التقدم والتأخر ، أن نعرف أسبابها وتتبع مصادرها .

الميزانية التقديرية تمثل أفضليات يحددها المسئولون عن الاتفاق تبعا لخطط يضعونها وسياسات يحدونها، وبرامج ينظمونها... والمهم هنا من ناحية الرقابة - ترتيب هذه الأفضليات من حيث الأهداف - ثم ترسم الطرق التي يمكن بواسطتها أن تتحقق هذه الأهداف - وينحصر عبء الرقابة في هذا الدور على عدد من المسئولين عن التخطيط المالى حسب نوع المشروع وطريقة إدارته... ويختلف هؤلاء باختلاف المشروع أو الهيئة القائمة على التخطيط والتنفيذ ( البرلمان ، مجلس الوزراء ، الوزراء ، لجان التخطيط ، مجالس الإدارات ، الأفراد ) ويحدد النجاح أو الفشل في الاختيار حسب اعتماد هذا التخطيط على أسس علمية وعملية أو خضوعه للنزوات والآراء الشخصية من ناحية أو المؤثرات الحزبية والسياسية من ناحية أخرى... وبذلك كان لابد لتحقيق الرقابة في معناها العلمي من توافر :

(١) تحدد أهداف واضحة من مزاوله النشاط

خدمة عامة ليس لها مقابل •

خدمة عامة لها مقابل غير متوازن •

خدمة عامة لها مقابل •

مزاوله نشاط اقتصادى هدفه الربح •

(٢) ترسم برامج محددة المعالم تعتمد على الدراسة والبحث لا تتأثر بالسياسة الفردية ، ولا تختلف باختلاف الأشخاص ولا تتغير بتغير الحكام • انما هى تعبير عن سياسة مستمرة مرنة يجرى بها التعديل تبعا للمؤثرات الفنية والاقتصادية والنتائج العلمية التى تتضح عند التنفيذ •

وضع الميزانية التقديرية - بهذا الشكل - هى أداة الرقابة الأولى لأنها تعبر عن أفضليات يقرر تنفيذها بناء عن دراسة ، وفي تنفيذها القاء أعباء دورية على الوحدة التنظيمية ( أحد مصالح الدولة أو مشروعاتها ) بعضها يستمر بل يتضاعف ويتزايد والبعض الآخر يتميز بالجمود ، بحيث يصعب تحويل

الاستثمار فيه من غرض لآخر الا بالتضحية ، وعندما تكون في الأموال والأنفس تضر ولا تنفع •

وهنا يجدر التساؤل لماذا تفضل الدولة ( ووحداها التنظيمية ) في تحقيق الأهداف رغم اعتمادها على مبدأ الميزانية التقديرية ؟ يرجع الفضل في كثير من الأحوال الى عوامل أهمها :

**اولا - اعتمادها على التحليل التاريخي وحده وعدم مسايرتها التطور في الأهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية :**

هل يمكن لميزانية وضعت في عهد بحيث تعبر عن أهداف وسياسات معينة وتنقل تخطيطا معيناً لأجهزة الدولة أن تستمر على حالها من حيث مقوماتها في عهد آخر ، يجب أن تتطور مع الأهداف ، وتعتمد بوجوده وظائف الدولة ، وتشكل معه أداة تنظيمية تعتمد في التصميم على أهل البلاد وخبراتهم كلما أمكن ؟ كميزانية مصر الآن وقبل الثورة ؟ هل اختلاف الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتطلب فقط احلال الوطنيين محل الأجانب مع الابقاء على التنظيم والأداة كما هي ؟ وهل تعديل أهداف الدولة واتساع النشاط تبعاً لذلك معناه زيادة أعباء الوظائف أو غيرها ؟

هل التوسع في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يتحقق في حدود الاطار التنظيمي القائم •

الواقع والخبرات العملية تؤيد ضرورة دراسة التنظيم الإداري وتعديله من حيث يجب ليساير التطور في نظام الحكم والتوسع في الأهداف - ويستلحق ذلك دراسة وبحث موضوع إعادة التنظيم الإداري لمرافق الدولة بحيث تحدد الوحدات الفنية والإدارية التي تتكون منها المصالح العامة والمشروعات العامة ، وبعث يمكن البت فيما إذا كان من الأصح استقلال هذه الوحدات أو تبعيتها لرياسة واحدة... ولا بد أن يكون الأساس هو تدعيم النشاط وتحقيق الأهداف من قيام الوحدة التنظيمية بكفاية وفي حدود التشغيل الاقتصادي سواء كان ذلك دافعه الربح أو الخدمة العامة - وعن طريق هذه الدراسة (إعادة التنظيم) يمكن أن يتحقق الوفرة في النفقات ويتم تدعيم أسس الرقابة المالية الحقيقية •

ثانياً - اعتبار الميزانية للوحدة التنظيمية تمثل مستويات مالية للاتفاق  
(اعتمادات مالية دون التدقيق في معانيها الحقيقية) :

هل تمنى الميزانية التي تتمثل في صورة برنامج للأموال محدد مقدما  
الجنيهاً والقروش والملايين ؟ لا ، بل معنى القيم الحقيقية والوحدات الاقتصادية  
التي تعبر عنها هذه المسميات . هذه القيم الحقيقية الما تمثل وحدات وخدمات  
ومنافع ، وتعبر هذه عن خدمات الأفراد ومنافع الأشياء ، ويكون هذين العنصرين  
في العادة الجزء الأكبر من ميزانية الدولة أو الوحدات التنظيمية التي تقوم  
بتسيولها وإدارتها أو الإشراف عليها ... ولهذا سنضرب بها الأمثال .

خدمات الأفراد تتمثل في صورة وظائف محددة المعالم لا تمثل مسميات  
( مدير ، مستخدم ، كاتب ، مهندس ، عامل .. الخ ) ولكن يجب أن تمثل  
مواصفات لها تقييم معين ... وظائف لا تتمثل في أشخاص فقط ، أو في أصحاب  
شهادات علمية فقط ، أو عناصر لها طابع سياسي فقط ... ولكن تتحدد على  
أساس عناصر تختلف حسب نوع العمل وما يحتاجه من مؤهل علمي وخبرة  
علمية تتحدد معه المسؤولية ، ويبين مدى ما يعتمد عليه من مخاطرة ، ودقة وأمانة  
وتعاون .. الخ من العوامل الضرورية التي تتكون منها الوظيفة .

هل يمكن أن تتحقق الرقابة على شيء غير محدد المعالم ، هل تتحقق الكفاية  
والاقتصاد في استغلال الأموال إذا لم تكن مواصفات الشيء معروفة واضحة  
محددة ... ؟

لا يكفي أن نحدد المعالم ( المواصفات ) حتى تبدأ دورة الرقابة ، بل لابد  
أن نحدد المسؤولية عن التنفيذ في كل مراحله ( دورة العمل ) :

( أ ) عند التوظيف - من له حق التعيين وبشرط أن يكون في حدود الاطار  
الذي يحدد مقلما .

( ب ) عند التوجيه - أي تخصيص الأفراد للأعمال فيخصص الشخص  
للعمل المناسب دون ما ضياع أو خسارة في الجهد البشري . خاصة  
حيث تندر الكفاءات وتقل الخبرات .

( ج ) عند الترقية - أي عند اتخاذ قرار الترقى بحيث يفرق بين النواحي  
المادية والوظيفية ... وبشكل يحقق التنسيق بين المناحيين .

ولكن هل يكفي هذا لكي تتحقق الرقابة المالية الحقيقية على تكلفة الوظائف ؟ ..

ان لهذا الشرط جانب انساني وفسالي ، يجب أن نأخذه في الاعتبار ، اذ كيف تتطلب الكمال ولا نحقق للفرد الضمان والاستغلال بل والاشباع ؟ لا يكفي أن نوفر الأساس العلمي للقياس الفني بل لابد أن نحقق التقييم الاقتصادي المتوازن بين الأفراد ... يجب أن تحدد المستويات المالية بحيث لا تكون هناك فوارق كبيرة توجد الحزاة في النفوس ، وتوغر الصدور ، وتدعو الى التنكاسل والتراخي ، بل وقد توجد النفوس الضعيفة التي تنفذ بين الثغرات فتمثل عناصر الاتهاز والاستغلال وتقوم بالغش والتلاعب .

لا يمكن أن يتحقق الكمال الا اذا تطورت الأسس التي تحدد بموجها مستويات الاتفاق على الأفراد مع تطور الوظيفة والمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يستتبعه شغل هذه الوظيفة .

لابد أن يكون تحديد المستويات والمعايير ( الفنية والمالية ) متكاملًا متناسقًا حتى يكون أساسًا سليمًا للرقابة ، أما أن تترك الثغرات فمجال الاسراف والضياع يكون مفتوحًا والشكوى والانتقاد تكون أوسع مجالًا .

واذا ما انتقلنا الى دور التنفيذ ، أصبحنا أمام ( اطار معين ) محدد المعالم ( وظائف معرفة وقيم محددة ) يراد توجيهها والاستفادة منها . اذ هي تمثل طاقات بشرية ، يحسن أن لا تضيع ولهذا يجب أن تحدد أولاً بأول مواطن الاسراف في استغلال هذه الطاقات ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا تم التوجيه الصحيح ، وألقيت مسئولية التنفيذ على عاتق المستويات الادارية المختلفة القائمة على التنفيذ ، كل في حدود ما يحدد له من اختصاص ، وما يعطى له من سلطات ... وهنا تستخدم الأرقام كأداة للتتبع والمتابعة . تحصر بواسطتها نواحي الاسراف والضياع للطاقات البشرية من ناحية مع بيان أسبابها ثم تحدد نواحي الوفرة والتجاوز في الأعباء المالية التي هي تمثل ضياع للثروة المثلة في تقييم هذه الطاقات البشرية من ناحية أخرى . وبغير هذا السبيل : المقارنة بين ما يجب أن يكون وما حدث فعلاً ، لا يمكن أن نحقق مبادئ الرقابة الوقائية أو نوفر أسس الرقابة العلاجية وكلاهما دعائمًا للرقابة المالية الحقيقية .

وإذا ما انتقلنا الى الرقابة على المواد والمهمات والأدوات • وهى عديدة تلزم فى كل مجال بعضها يعتمد على موارد الدولة المحدودة ، والبعض الآخر يحتاج الى تمويل خارجى واستنزاف لمعاملات أجنبية قد يصعب فى كثير من الأحوال الحصول عليها • وإن أمكن ذلك فقد يفرض أعباء ثقيلة • سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية • وعلى كل حال ، لهذه الاحتياجات دورة تتضمن الشراء والتخزين والصرف ( الاستعمال والاستهلاك ) ولا يمكن أن تتحقق الرقابة المالية الحقيقية إلا إذا وضعت برامج مالية ( ميزانيات تقديرية ) لا تمثل متوسطات قيمة عن الماضى ، بل يجب أن تعبر عن الاحتياجات فى حدود الامكانيات المالية والاقتصادية والسياسية وفى حدود السياسات التخطيطية المتعلقة بالانتاج والتوزيع • ويكون الهدف من وراء ذلك :

١ - تحقيق الكفاية الاقتصادية فى استغلال رأس المال الحكومى •

٢ - تقليل الخسائر التى تترتب على تخزين مواد بكميات أكثر أو أقل مما تحتاج اليه ، مما يؤثر بدوره على كفاءة التشغيل للمرافق أو المشروعات العامة ، أو يوجد نوعا من عدم التوازن فى توزيع الأموال على الاحتياجات • وهذا له خطورته من الناحية الاقتصادية •

ولا يعنى تخصيص اعتبارات لهذه الأغراض انتهاء دور الرقابة المالية ، وإنما هو بداية تتبع الخطوات عند كل قط التنفيذ • ان كل من يشترك فى اقرار الارتباط بالنفقة ، والذى يأمر بالدفع ثم الذى يشترك فى الاستلام والفحص والتخزين وأخيرا فى الاستهلاك والاستعمال • ان كلا من هؤلاء يلعب دورا رئيسيا فى تحقيق الرقابة المالية الحقيقية • ان هذا المستند الذى يحرره موظف ويراجعه واحد أو أكثر ، ويعتمده مسئول أو أكثر ، انما يشترك بشكل أو آخر فى دورة الرقابة الحقيقية ان كلا من هؤلاء يعتبر مسئولا عن تحقيق الكفاية فى استغلال الأموال فى عنصر دون عنصر آخر ، وفى ناحية دون أخرى • وأن توافر فيه الاخلاص والأمانة • أمكنه أن يتساهل فى المرحلة الأولى ؟

— هل لهذه النفقة من ضرورة ؟

— هل يمثل عنصر النفقة هذا ما سبق اقراره بعد دراسة ؟

— هل هناك وسيلة أخرى يمكن أن تحقق وفرا ( البديل ) ؟



ان أمكنه أن يجمع الحقائق ، يدرس ويحلل ، يمكن أن يأخذ القرار الذي يكفل التوفير دون اخلال والرقابة دون تعطيل .

وأن يتساءل :

— في المرحلة الثانية :

— ما الداعي للتصرف في هذه المادة أو ذلك ؟

— وهل هذا التصرف يتم طبقا لما سبق أن حدد مقدما — أى في حدود الميزانية التقديرية ؟

— هل اعتمد المسئول عن هذا التصرف مثل هذا الاجراء وهل يتم ذلك في حدود ما منح من سلطات ؟

ان أمكنه ذلك — حقق الاقتصاد في استغلال الأموال في دورتها عند التنفيذ .

وأن يتساءل في المرحلة الثالثة :

— هل هناك فروق بين ما حدد مقدما وما تم تنفيذه ؟

— ما هي الأسباب الداعية لهذه الفروق ، وما هي مقاديرها وما هي أهميتها ؟

— من المسئول عنها ... وكيف يكون العلاج ؟

وأخيرا — ما هو القرار الذي اتخذ للامانة العيوب ، وقرار سياسات جديدة يمكن بذلك أن تقول أن للرقابة معانيها وفوائدها الحقيقية .

وهكذا يمكن أن نسوق الأمثلة على كل عنصر من عناصر الاتفاق في الدولة ومصلحتها ومشروعاتها ... ولكن هل يكفي مجرد التخطيط وتبعية التنفيذ ؟

لا ولن يكون ذلك كافيا — بل وكيف يتحقق التطبيق العملي لهذه المبادئ العلمية للرقابة وما هي الوسيلة الى أن نحصل من دورة الرقابة على أقصى فائدة مرجوة ؟

ان هذا لن يكون الا اذا صاحب ذلك كله مجموعة من التنظيمات المالية والادارية التي تتعلق بنواحي لها أهميتها في تحقيق الترشيد العلمي الذي نرجوه

مع توفير لسهولة في التطبيق والسرعة في التنفيذ والأمانة في العمل والدقة في البحث والتحري ••

١ - تنظيم للأداة القائمة على التنفيذ ويشمل ذلك تنظيم الأفراد والأدوات والوسائل المكتبية •

٢ - تنظيم للإجراءات ويمثل ذلك في فن التنظيم المحاسبي والاحصائي الذي يتضمن قواعد القيد والتبويب والتلخيص والعرض ، وبمعنى آخر طرق جمع البيانات وتحليلها وعرضها •

٣ - تنظيم للقواعد المالية التي تتضمن تحديد للسلطات في المستويات المختلفة مع تحديد المسؤولية المترتبة على ذلك •

وقد كانت هذه الموضوعات ، وما زالت مثار الجدل والبحث ، كلما أثير موضوع الرقابة المالية على المشروعات العامة وفشل الأداة الحكومية في أداء وظيفتها ••• ولكن انذحاولنا أن نحصر الأسباب ، وتتبع العيوب ، لكى نبين مواطن الضعف والاسراف ، وحتى توجه للإصلاح كان ذلك أمرا غير ميسورا • فالأسباب عديدة والعيوب كثيرة ، وطرق الإصلاح متعددة • ولكن لنطرق المهم منها على سبيل المثال لا الحصر :

(١) **الجمود** : ويتضمن ذلك التمسك بالعتيق من الاجراءات والنظم واتباع الروتين رغم التطور والتقدم العلمى والعملى فى طرق التنظيم المالى والادارى ورغم النمو المطرد فى حجم الوحدات • واختلاف الوظائف التى تقوم بها هذه الوحدات • هذا بالإضافة الى حب « التعميم والتوحيد » رغم اختلاف الظروف من ناحية ، وتنوع النشاط من ناحية أخرى ( استخدام لوائح موحدة فى الحكومة وفى المشروعات العامة - صحة - تعليم - سكة حديد - مستشفيات ••• الخ ) •

(٢) **التدخل** : حيث تخلق الوظائف للموظفين ، ولا يختار الموظفون للوظائف ويرجع ذلك فى تنظيم الأحوال الى التدخل العزبى والسياسى واتشثار المحسوبة والانتهازية ••• مما يترتب عليه ازدياد الاعداد وانعدام الكفاءات •

(٣) **الاحتكاك** : حيث الصراع بين الكبار والصغار ، القدامى والحديثون ، وحيث التعصب بين أصحاب المهن والنزاع بينها وبين الطوائف •

(٤) **التقليد :** حيث يجتهد الكثيرون في قتل مستحدثات الغرب على علاتها دون ما نظر الى الظروف الفعلية والامكانيات القائمة فيفشل بذلك التنظيم في غير موضعه ، ويلقى اللوم على الأداة وليس على التنظيم .

(٥) **السيطرة :** حيث يجب كل قائم على التنفيذ أن يشعر الغير بأنه صاحب سلطان ، ويتم ذلك حيث تتركز السلطات ، ويتحكم الرؤساء ، فتتاح فرص التعطيل ، ويزداد مجال الخطأ ويلقى العيب على الأداة .

(٦) **الغموض :** حيث لا توضح الأهداف من التنظيم ، أو تعقد التعليمات فتجمع البيانات من غير أن يكون لها هدف ( روتين ) . وتكثر المستندات وتحفظ من غير أن تقوم لها حاجة ، وتعدد الامضاءات تمنع في المراجعة وهي لا تعنى الا توزيع المسؤولية ، ثم مع هذا كله تكثر التفسيرات حيث تغمض النصوص ، فتتضارب الآراء وتعقد الأمور . وبذلك تتعطل الأعمال ويلقى اللوم على الأداة .

وهكذا يمكن أن نعد الكثير . ولكن لرسم الخطوط نحو الاصلاح ، نحو التنظيم نحو الترشيح . حتى يمكن أن تتحقق الرقابة المالية الحقيقية :

أولا : يجب أن تتحقق المرونة في التنظيم الادارى ، بحيث يتشئ مع التطور لا يسبقه أو يتأخر عنه . ويستلزم ذلك اعادة النظر في التخطيط الادارى بحيث تتحدد الوظائف والسلطات والمسئوليات بغير تداخل في الاختصاصات أو تنازع بين الأفراد . وحتى يتم ذلك يجب أن تتنوع طرق التنظيم وتشكل تبعاً لنوع الوحدات وأغراضها وأوجه نشاطها ولا تمسك بالتوحيد والتنميط حبا في معانيها ولكن في الأهداف التي يمكن أن تتحققا .

ثانيا : يجب أن يتحقق استقلال الأداة القائمة على التنفيذ عن التيارات الحزبية أو السياسية والامتناع عن التأثير عليها بمؤثرات خارجية ( عن طريق الكادرات والعلوات ... الخ ) . لكسب الأنصار والمحاسيب . ولا يمكن أن يتم ذلك الا اذا وضعت أسس الاختيار والتميين ( للموظفين والعمال ) وحددت المستويات المالية للوظائف بحيث تكفل المستوى الاجتماعى اللائق بكل ، من غير تمييز بين الطبقات ، ودون ما تميز أو تمصب لطائفة دون أخرى ، وبحيث أن يتحقق التوازن بين مستويات الوظائف . فيقضى بذلك على الفوارق الطبقة والمهنية التي تخلق الحزازات . وتثير الشكوى والاضطراب .

ثالثا : يجب أن يطبق مبدأ تكافؤ الفرص • وأن تتاح فرص للأكفاء وتخلق روح التعاون بين المستويات الوظيفية المختلفة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا وضعت أسس سليمة للترقى ، وحددت مجالات الأقدمية والاختيار • وبهذا قضى على الاحتكار الذى تفرضه الأقدميات المطلقة ، والسيطرة التى يفرضها الكبار على الصغار •

رابعا : يجب أن يكون رائدنا التطور • اذ لا بد أن تتطور أداة التنظيم مع التقدم العلمى والعملى بحيث تتشكل بالظروف المحلية دون أن تفقد هذه الأساليب مميزاتها - ويتضمن ذلك استخدام الوسائل العلمية الحديثة - حيث يجب - فى التنظيم المحاسبى والاحصائى - ويتضمن ذلك فن تصميم للدورات المستندية المتعلقة بطرق جمع البيانات وتحليلها وطرق عرضها • ويشمل ذلك تصميم المستندات وطرق تداولها وتنظيم مواعيدها ثم طريقة الاستفادة منها • ان هذا كله يتمثل فى استخدام فن التصميم المحاسبى والاحصائى •

خامسا : توزيع السلطات وتحديد المسؤوليات • ان التركيز أمر غير مستحب كما أن توزيع السلطات لها عيوبها • ولهذا كان تحقيق التوازن بين المستويات المختلفة ( توزيع السلطة حسب الوظيفة ودرجة المسؤولية ) أمرا ضروريا • فتوضع القواعد المالية المتعلقة بسلطات التعاقد (لشراء - البيع - التمويل... الخ) بحيث توزع السلطات على مستويات الادارة التنفيذية ، وتحدد الأسس التى يقوم عليها استخدام الأموال ، عن طريق تنظيم سلطات الاتفاق والمسؤوليات عنها ( سواء عن طريق الأفراد أو اللجان ) يمكن القضاء على التحيز الفردى وتقلل فرص الاستغلال ، فتتحقق الأمانة والكفاية فى استغلال الأموال •

ان هذا كله يعنى استخدام مبادئ التنظيم العلمى • ولا يمكن أن تتطور لتحقيق هذه الغايات ، الا اذا تحررنا من قيود الماضى ، ودرسنا أعباء الحاضر ، وتفكرنا فى المستقبل القريب والبعيد • لنثق فى أهسنا أولا • ثم فى قدرتنا على التطور ، وفى مقدرتنا على الاستقلال وعدم الخضوع • ان أمكننا هذا ، حققنا الأهداف التى رسمناها لبلادنا ، وخف النزاع بين الراعى والرعية ، وناديننا بأن لا خوف من الرقابة مهما اختلفت الأسباب ، وتنوعت الأداة وتعددت الأغراض • فالرقابة أداة وليست غاية •

## العلاقات بين مصر والمكسيك

١٨٦٣ - ١٨٦٧

للدكتور أحمد أحمد الحته

أستاذ التاريخ المساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة

قرر جوارز (Güarez) رئيس جمهورية المكسيك في سنة ١٨٦١ وقف دفع فوائد الديون التي على الحكومة لمدة سنتين ، فلجأ الدائنون من الفرنسيين والأسبان والانجليز الى حكوماتهم طالبين منها المساعدة في الحصول على حقوقهم . وبناء على ذلك اتفقت فرنسا وأسبانيا وانجلترا على ارسال حملة مشتركة الى ميناء فيراكروز (Vera Cruz) رغبة في الضغط على الحكومة حتى تدفع الفوائد المستحقة . وقد تمكنت الحملة من احتلال فيراكروز بدون صعوبة . غير أن الخلاف دب بين الحلفاء على موضوع الانذار الذي يوجه الى حكومة المكسيك ، فانسحبت انجلترا وأسبانيا ، وبقيت فرنسا تتابع الحرب حتى دخلت قواتها مدينة المكسيك عاصمة البلاد في يولية ١٨٦٣ . وعندئذ أنشأ فوريه (Forey) القائد العام الفرنسي حكومة مؤقتة من مجلس يتألف من ٣٥ عضوا . وبعد ذلك رأى نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين أن يقدم تاج الامبراطورية المكسيكية الى مكسميليان Maximilian أخى فرنسيس جوزيف Francis Joseph امبراطور النمسا ، فقبل مكسميليان التاج ، على الرغم من معارضة أخيه وبريطانيا ، وسافر من تريستا الى مدينة المكسيك فوصلها في يولية ١٨٦٤ . ولكن جوارز جدد الحرب ضد القوات الامبراطورية التابعة لمكسميليان وضد القوات الفرنسية بقيادة بازين (Bazaine) الذي حل محل فوريه منذ أكتوبر ١٨٦٣ ، كما أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بالنظام الجديد في المكسيك لأنه يتعارض مع مبدأ منرو . وكذلك مل نابليون الثالث من استمرار الحرب وتفاقمه ، فقرر جلاء القوات الفرنسية عن المكسيك . وفعلا بدأ انسحابها في ٢٣ يناير ١٨٦٧ ، وانتهى في ١٢ مارس من تلك السنة . غير أنه مكسميليان لم

ينسحب من المكسيك ، بل بقى يحارب القوات الوطنية بما لديه من القوات  
الامبراطورية حتى اضطر الى التسليم فى يونية ١٨٦٧ ، فاعدم رسميا  
بالرصاص (١) .

هكذا كانت الظروف التى نشأت فيها العلاقات بين مصر والمكسيك . واليك  
تفصيل تلك العلاقات :

#### ١ - تمثيل المكسيك فى مصر :

عين الامبراطور مكسميليان جيمسب زغيب (Guiseppe Zogheb) قنصلا  
عاما للمكسيك فى مصر . وقد رفع زغيب علم المكسيك على القنصلية العامة  
بالاسكندرية فى ٢ نوفمبر ١٨٦٥ . وفى تلك المناسبة أرسل الى القناصل  
الآخرين ، ومنهم شارلز هيل القنصل العام للولايات المتحدة ، يخبرهم باليوم  
الذى يستقبلهم فيه كزملاء . غير أن شارلز هيل أرسل اليه مذكرة خاصة بين له  
فيها انه لا يستطيع أن يحيى العلم أو يزوره زيارة رسمية ، ولكنه يأمل فى ابقاء  
العلاقات الشخصية الودية معه ، وكذلك العلاقات الرسمية معه كقنصل لفارس  
كما كان من قبل .

وكان زغيب شرقيا يعرف القليل عن حكومة المكسيك التى يمثلها ، وعن  
حالة المجتمع السياسى فى القارة الأمريكية (٢) .

ولم يستمر تمثيل المكسيك فى مصر طويلا ، اذ انتهى بسقوط امبراطورية  
مكسميليان فى يونية ١٨٦٧ .

#### ٢ - إرسال أورطة من السودانيين إلى المكسيك :

طلب نابليون الثالث امبراطور الفرنسيين من محمد سعيد والى مصر أن  
يمده بفرقة من الجنود السودانيين تتألف من ١٢٠٠ رجل لمساعدته فى حرب

Grant and Temperley : Europe in the Nineteenth Century. London, (١)  
1929, P. P. 806-807.

M. M. Raveret et Dellard : Historique du Bataillon Nègre Égyptien au  
Mexique (1868-1867) [Revue D'Égypte, 1894, p. p. 43-45, 50, 106, 109, 272-273].

هذا البحث مبنى على الوثائق الفرنسية .

American Archives (Abdin Copy). From Charles Hale, Alexandria, (٢)  
27-11-1895.

المكسيك لأن الجنس الأسود أقل تأثراً من الجنس الأبيض ببنائ تلك البلاد .  
فوافق محمد سعيد على إرسال أورطة من السودانيين ، عددها ٤٤٦ رجلاً ، إلى  
المكسيك ، لمساعدة القوات الفرنسية في حربها ضد القوات الوطنية (١) .

وقد أرسلت وزارة الحرية الفرنسية رسالة في ٢٨ ديسمبر ١٨٦٢ إلى  
الجنرال فوريه القائد العام للقوات الفرنسية في المكسيك ، تنبه فيها بموافقة  
والى مصر على إرسال أورطة من السودانيين إلى المكسيك . وفعلاً أقلت  
السفينة الفرنسية لاسين (La Seine) بالأورطة من ميناء الاسكندرية في  
صباح يوم ٨ يناير ١٨٦٣ (٢) .

ولم يستأذن محمد سعيد من السلطان العثماني في إرسال الأورطة إلى  
المكسيك ، بل جعل المسألة سرية ومفاجئة حتى يضع السلطان أمام الأمر الواقع .  
ولكنه ، بعد سفر الأورطة وانتشار الخبر ، أرسل إلى السلطان رسالة تظرفية  
في ١٦ يناير ، يعتذر فيها عن إرسال الأورطة بدون موافقته (٣) .

ولما علم السلطان بما فعله محمد سعيد ، لم يقره على ذلك العمل ، لأن  
اشتراك مصر في الحرب بدون موافقة السلطان يعتبر إعلان حرب منها على  
المكسيك . وهذا مخالف للعهود الدولية ، لأن مصر جزء من الدولة العثمانية .  
وتبعاً لذلك ، أرسل الصدر الأعظم يوسف كامل باشا رسالات شديدة اللهجة  
إلى مصر . غير أن محمد سعيد توفي في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، وتولى الحكم بعده  
اسماعيل ، فانتهت المسألة عند ذلك الحد (٤) .

وعندما علمت الصحافة الانجليزية بسفر الأورطة أظهرت غضبها ، وقامت  
بحملة ضد إرسال الأورطة إلى المكسيك (٥) .

(١) Ibid., 8-6-1867, Raveret et Dellard : *op. cit.*, p. 45.

من الميران انديرى إلى نظارة الجهادية في ٢٠ جمادى الأول ١٢٨١ (٢١ أكتوبر ١٨٦٤)  
[ عمرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ١٥ ] .

Raveret et Dellard : *op. cit.*, pp. 274-275. American Archives. From (٢)  
William Thayer, Alexandria, 18-1-1863.

American Archives. From William Thayer, Alexandria, 18-1-1863. (٣)  
From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865.

(٤) اسماعيل مرهوك : حقائق الأخبار عن دول البحار . الجزء الثاني . الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ .

ص ٢٧٧ — ٢٧٧ .

Raveret et Dellard : *op. cit.*, p. 45.

(٥)

أما الولايات المتحدة ، فقد علم ولیم ثایر (William S. Thayer) قنصلها العام في الاسكندرية بسفر الأورطة في نفس اليوم الذي أقلت فيه السفينة الفرنسية بها من الاسكندرية . غير أنه لم يتمكن في أول الأمر من الحصول على معلومات رسمية عن المسألة ، لأن الوالى كان مريضا خارج الاسكندرية وفي معيته ذو الفقار باشا وزير الخارجية ، ولأن خورشيد باشا حاكم الاسكندرية لم يعطه معلومات عن المسألة ، بل أجاب بأنه لا يعلم عنها شيئا (١) .

وعندما عاد الوالى ووزير الخارجية الى الاسكندرية في ١٣ يناير ، كان الوالى لا يزال مريضا وغير قادر على العمل . أما وزير الخارجية فقد ذكر لثاير أن الأورطة السودانية أرسلت الى المكسيك لمساعدة القوات الفرنسية بناء على طلب امبراطور الفرنسيين ، وأن ارسالها تم بدون موافقة السلطان ، وأن عددها صغير جدا . وعندئذ قال ثاير ان أهمية المسألة ليست في عدد الرجال ، بل في المبدأ . فقال الوزير ان الوالى لم يكن عنده أدنى فكرة في أن عمله سيؤدي الى خطأ ، بل انه فكر فقط في القيام بخدمة أخوية للامبراطور . وعندئذ أجاب ثاير بأن ما عمله الوالى مسألة خطيرة جدا لأن ذلك التجنيد الاجبارى ، اذا كان قد تم بأمر الوالى وحده ، فانه يتعارض مع معاهدة لندن في سنة ١٨٥٠ وفرن سنة ١٨٤١ . أما اذا كان الباب العالي قد وافق على ارسال الأورطة فان ذلك العمل يعتبر اعلان حرب على المكسيك وخرقا لواجبات الحياد . ثم شرح ثاير مبدأ منرو فيما يختص بالتدخل الأوروبى في شئون القارة الأمريكية (١) ، وبين موقف الولايات المتحدة من الحملة الفرنسية على المكسيك كما جاء في رسالة وزارة الخارجية الى السفير الأمريكى في باريس في يونيو ١٨٦٢ . وبعد ذلك قال وزير الخارجية المصرية ان الوالى لم يفكر أبدا في

(١) American Archives. From William Thayer, Alexandria, 18-1-1868.

(٢) جاء في خطاب الرئيس جيمس منرو (James Monroe) إلى الكونغرس في ديسمبر ١٨٢٣ ان الولايات المتحدة ستناوض قبل أية أرض في القارة الأمريكية من دولة أوروبية إلى أخرى ، واكتساب دولة أوروبية ممتلكات أمريكية أو توسيعها ، أو تدخل الدول الأوروبية في الشؤون السامية للدول المسقط في الدنيا الجديدة .

Normand D. Palmer and Howard C. Perkins: International Relations. The World Community in Transition. (London, 1964), p. 246.



تعبير علاقاته بحكومة الولايات المتحدة ، بل على العكس كان شديد الرغبة في المحافظة على أعظم العلاقات الودية معها (١) .

وفي ١٦ يناير زار ثاير الوزير مرة ثانية ، فوجد عنده القنصل العام الفرنسي الذى أخذ يقول ان حكومة الولايات المتحدة لا شأن لها بالموضوع ، وان المسألة تافهة . وعندئذ أوضح ثاير له وللوزير اختلاف رأيه فى ذلك القول . ثم أخبر الوزير بأنه لم يحصل على وعد صريح بأن الحكومة المصرية سوف لا ترسل قوات أخرى الى الحملة الفرنسية فى المكسيك ، وأنه يرغب فى ارسال تأكيد واضح بذلك الى حكومته . فأجاب الوزير بأن ذلك يتوقف على رأى الوالى (٢) .

وفى اليوم التالى قابل ثاير الوزير مرة ثالثة ، فأعطاه وعدا صريحا بأن مصر سوف لا ترسل قوات أخرى لمساعدة حملة المكسيك (٣) .

وقد استحسن وليم سيوارد (William H. Seward) وزير الخارجية الأمريكية موقف القنصل العام الأمريكى فى الاسكندرية من ارسال الأورطة السودانية الى المكسيك . غير أن حكومة الولايات المتحدة لم تهتم بارسال تلك الأورطة لاستغالها بالحرب الأهلية (٤) .

هكذا أرسلت مصر أورطة من السودانيين لمساعدة القوات الفرنسية فى المكسيك ، بناء على طلب نابليون الثالث ، فاعتضت تركيا على ذلك العمل ، واثارت الصحافة الانجليزية ، وعارض القنصل العام الأمريكى ، وحصل على وعد من مصر بعدم ارسال قوات أخرى الى المكسيك .

### ٣ - الأورطة فى المكسيك :

انتخب الأورطة من السودانيين فى جافيتى القاهرة والاسكندرية ، ثم سافرت بقيادة البكباشى جبر الله محمد أفندى من الاسكندرية فى ٨ يناير

American Archives. From William Thayer, Alexandria, 16-1-1868. (١)

Ibid. (٢)

Ibid. (٣)

American Archives. From the Secretary of State, Washington, 19-2-1868, 21-9-1868. (٤)

١٨٦٣ على السفينة الفرنسية لاسين ، فوصلت الى فيراكروز في ٢٣ فبراير (١) . وبعد نزول الأورطة في فيراكروز ، نظمت على حسب القوانين الفرنسية ، وأكمل ما كان ينقصها من الضباط بترقية عشرة من رجالها ، أحدهم الى رتبة الصاغ وآخر الى رتبة اليوزباشى وأربعة الى رتبة الملازم الأول وأربعة الى رتبة الملازم الثانى . وبذلك أصبح ضباط الأورطة أحد عشر بما فيهم قائدها ، بعد أن كانوا من قبل أربعة فقط (٢) .

وعندما بدأ تعليم الأورطة الحركات العسكرية الفرنسية ، ظهر أن ضباط الصف والجنود يجهلون اللغة الفرنسية ، مما جعل من الصعب جدا عليهم أن يفهموا الأوامر . ولذلك عين في الأربع بلوكات التى تتألف منها الأورطة مترجمون من ضباط الصف الجزائريين الموجودين ضمن الحملة الفرنسية في المكسيك (٣) .

وكانت بنادق الأورطة التى جاءت بها من مصر تختلف عن البنادق الفرنسية، مما أدى الى حدوث ارتباك من ناحية الذخيرة . ولذلك وزعت قيادة الحملة الفرنسية في المكسيك على أفراد الأورطة أسلحة فرنسية ، وأودعت بنادقهم في المخازن لاعادتها اليهم عند العودة (٤) .

وقد حددت قيادة الحملة الفرنسية في المكسيك مرتبات أفراد الأورطة ، وقررت صرفها لهم كل ١٥ يوما . وتبعا لذلك كان المرتب الشهري لقائد الأورطة نحو ٢٠٠ دولار ، ولليوزباشى نصف ذلك ، وللملازم نحو ٩٠ دولار . أما مرتب الجندى العادى فكان ٥٥ سنتيما في اليوم يضاف اليه ١/٣ سنتيما تدفعه

(١) سافر مع الأورطة الى المكسيك مريم مشهور عند السباح في مرسى محمد أفندي ليقوم بالترجمة لها ، ولكنه عاد الى مصر في نفس السنة .

American Archives. From William Thayer, Alexandria, 18-1-1868. From Charles Hale, Cairo, 18-11-1866, Alexandria, 8-6-1867, Raveret et Dellard: *op. cit.*, p. 46

(٢) أرسلت تلك الترتيبات الى مصر لعرضها على الرأى فوافق عليها .

عمر طوسون : بطولة الأورطة المودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٨ —

Raveret et Dellard : *op. cit.*, pp. 46-47.

Ibid., p. 47.

(٣)

Ibid., pp. 47-48.

(٤)

بلدية فيراكروز لمن يؤدي خدمات لها من هؤلاء الجنود ، وبإضافة تلك الزيادة على المرتب الأصلي ، كان مرتب الجندي العادي أزيد بقليل من ٥ دولارات في الشهر (١) . وعندما تألف فريق الفرسان حوالي آخر سنة ١٨٦٥ ، منح أفرادهم نفس الزيادة التي تدفعها بلدية فيراكروز لمن يؤدي خدمات لها ، وذلك مقابل معاومتهم لشرطة المدينة (٢) . وعندما تألفت في سبتمبر ١٨٦٣ كتيبة « برنجي نقر » ( Premiers Soldats ) وعددها ربع عدد الأورطة ، منح كل فرد من أفرادها مرتبا يوميا مقداره ٦٥ سنتيما ( قرشان ونصف القرش تقريبا ) (٣) . وقد منح الامبراطور مكسميليان جميع جنود الأورطة علاوة يومية قدرها ١/٣ سنتيما في ديسمبر ١٨٦٥ ، عندما أعربت له الامبراطورة عن رضاها على جنود الأورطة في فيراكروز (٤) .

وزيادة على تلك المرتبات ، كان أفراد الأورطة يأخذون نصيبهم من المأكول والشراب مثل زملائهم الفرنسيين ، ما عدا الخمر الذي يأخذون السكر والقهوة بدلا عنه ، واللحم الذي لا يأكلون منه الا لحم الحيوانات التي يذبحونها بأيديهم على حسب الشريعة الاسلامية (٥) .

وقد قامت الأورطة في المكسيك بأعمال الحاميات ، كما اقتصرت في الصلوات . واليك تفصيل ذلك :

#### أولا - الحاميات

وزعت الأورطة بعد تنظيمها على ثلاث مدن ، فمسكر البلوكان الأول والثاني في فيراكروز والبلوك الثالث في سوليداد ( Soledad ) والبلوك الرابع في تيخيرا ( Téchiera ) . وبعد ذلك حدثت تنقلات على حسب الحاجة العسكرية

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 2-6-1867. (١)

Raveret et Dellard : *Op. cit.*, p. p. 108.; 276 - 278.

Raveret et Dellard : *Op. cit.*, p. 281. (٢)

Ibid., p. 58. (٣) عمرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ١١

Ibid., p. 282. (٤) عمرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٣٧

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 2-6-1867. (٥)

Raveret et Dellard : *Op. cit.*, p. 277.

بحيث كانت الأورطة في أكتوبر ١٨٦٣ في فيراكروز وميدلان (Medellin) وتيجريا وبيرجا (Purga) ، وفي أغسطس ١٨٦٤ في فيراكروز وكوتاكتلا (Cotactla) وتاليسكويان (Tlaliscoyan) وكامارون (Camaron) ، وفي مارس ١٨٦٥ في فيراكروز وسوليداد وميدلان وكامارون وألفارادو (Alvarado) وتوكسبان (Tuxpan) وباسودل ماشو (Paso del Masho) . وحوالي آخر سنة ١٨٦٥ تجمعت الأورطة في أطراف فيراكروز بالقرب من الخط الحديدي ، رغبة في تكليفها خدمات أقل تعباً ، لاحتياجها الى الراحة بعد الأعمال التي قامت بها . وقد انتهزت قيادة الحملة الفرنسية في المكسيك تجمع الأورطة لتنفيذ مشروع سابق حال دون تحقيقه توزيع الأورطة على عدد من الحاميات . وذلك المشروع هو انشاء فريق من الفرسان للاستكشاف وحراسة السكة الحديدية بصفة خاصة . وقد أنشئ ذلك الفريق من ٥٠ رجلاً من الأورطة . وفي أوائل سنة ١٨٦٦ وزعت الأورطة على الحاميات ، ووزع فريق الفرسان فيها على فيراكروز وسوليداد وتيجريا وبيرجا (١) .

هكذا كان توزيع الأورطة على الحاميات في مدة أقلمتها في المكسيك .

وفي تلك المدة قام أفراد الأورطة في الحاميات بعدة أعمال . ففي سنة ١٨٦٣ حتى بعض السودانيين عمال السكة الحديدية . وذلك أن الفرنسيين ، رغبة منهم في ربط ميناء فيراكروز بغيرها من البلاد ، بدأوا في مد سكة حديدية من فيراكروز الى سوليداد ، واستخدموا في انشائها أسرى من المكسيكيين . ولكن الأحرار ، وهم جنود جوارز ، كثيراً ما كانوا يزعمون أولئك العمال ، حتى دعت الحالة الى تكليف بلوك ونصف من الأورطة السودانية حمايتهم ، مما أدى الى تهمد العمل بسرعة (٢) .

وكذلك بعد احتلال الفرنسيين للمكسيك عاصمة البلاد ، أقاموا صلاة شكر في فيراكروز، حضرها القائد العام للمنطقة وجميع السلطات العسكرية والادارية . وفي تلك المناسبة قام الجنود السودانيون بمهام التشرنقات . وبعد الانتهاء من الاحتفال استعرضوا في أكبر ميادين المدينة (٣) .

Ravet et Dollard: Op. cit., pp. 48-52, 106, 115, 178, 230-231, 234. (١)

Ibid., p. 49. (٢)

Ibid., p. 50. (٣)

وأيضا اشترك البلوك الرابع المعسكر في سوليداد مع قوات أخرى في حراسة قتل ١٢٠٠٠٠ من الفركتات من فيراكروز الى أوريزابا (Orizaba) (١).

وكذلك قام قطار في صباح ٢ أكتوبر من فيراكروز متجها نحو سوليداد بحراسة ١٥ رجلا منهم ٨ من السودانيين • وعند وصوله الى مكان يسمى لومادي لاريفيرا (Lomade la Rivera) سقطت العربات الأولى منه ، لأن القوات الوطنية كانت قد انتزعت القضبان في ذلك المكان • وعندئذ نشبت معركة استمرت ساعة بين الحرس والقوات الوطنية البالغ عددها ١٥٠ رجلا ، فرت بعدها تلك القوات ، بعد أن منيت بعدد من القتلى والجرحى ؛ بينما قتل من الفريق الآخر ثلاثة أحدهم سوداني وجرح منه ١٤ • وقد أدت تلك المعركة الى تثبيت سلطة الفرنسيين في البلاد (٢) •

وفي سنة ١٨٦٤ قامت حامية فيراكروز بأعمال البريد ، وحراسة القطارات الى سوليداد وميدلان ، وعدة خدمات عامة منها حراسة المحكوم عليهم الذين يشتغلون في أعمال الإصلاح في فيراكروز وأطرافها • وكذلك دافع السودانيون مع غيرهم عن تلاكوتالبان (Tlacotalpan) عندما هاجمها جارسيا (Garcia) بنحو ٥٠٠ رجل • وقد استمرت المعركة بين الفريقين ساعة تقهقر بعدها العدو بعد أن منى بخسائر كبيرة منها ١٢١ جريحا غير القتلى ؛ بينما قتل ٤ من السودانيين وجرح منهم ١٧ ، كما جرح رجل آخر من الحامية من غير السودانيين • ويرجع الفضل في انتصار الحامية الى ما أبداه المبودانيون من شجاعة ومهارة في القتال (٣) •

وكان لأفراد الأورطة السودانية أثر محسوس في الحاميات التي قاموا بالعمل فيها في سنة ١٨٦٥ ، اذ استطاعت تلك الحاميات الدفاع عن نفسها وبث الخوف والذعر في قلوب طواير قوية من الأعداء يتراوح عدد الواحد منها بين مائتي رجل وثلاثمائة ، على الرغم من أن بعض تلك الحاميات لم يكن بالواحدة منها أكثر

Ibid., p. 52.

(١)

(٢) عمرطوسوف : بطولة الأورطة السودانية المصرة في حرب المكسيك من ١٣٠ - ١٣٦ .

Ibid., op. cit., 58, 104-105, 282-283.

Ibid., pp. 107 - 108, 118 - 114.

(٣)

من ٣٠ رجلا من السودانيين • ومن أمثلة ذلك أن قوة وطنية هجمت على القارادو ، ولكنها قربت هاربة أمام دفاع الحامية المكونة من ٥٠ سودانيا (١) • وكذلك اشترك السودانيون في الاحتفال بالامبراطورة عند مرورها بشيراكروز في ديسمبر من تلك السنة (٢) •

وفي أوائل سنة ١٨٦٦ قامت الأورطة السودانية في الخاميات باستكشافات ودوريات ، مما أدى الى تأمين الخط الحديدي من محاولات القوات الوطنية ، كما قام فريق الفرسان السوداني في فيراكروز وسوليداد وتيجريا وبيرجا بأعمال البريد غير العادي الذي يرسله القواد العسكريون (٣) •

وقد اشترك السودانيون في الاحتفال بالامبراطورة في أثناء مرورها بشيراكروز في يولية من تلك السنة في طريق عودتها الى أوروبا (٤) •

وبعد مغادرة الإمبراطورة فيراكروز ، هجم بريتو (Prieto) بقوة عددها ٢٠٠ رجل من المشاة والفرسان على ميدلان في أواخر يولية • ففر ١٦ رجلا من الحامية تاركين أسلحتهم للعدو ، وقتل اثنان من الحراس الأماميين دون أن يتمكنوا من اعطاء اشارة الخطر • ولكن السودانيين في الحامية وعددهم ٢٦ استبقظوا من النوم ، وجروا الى أسلحتهم ، وأخذوا مكانهم في المعركة بقيادة قائد الحامية • وقد استمرت المعركة نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة ، تهقر بعدها العدو ، تاركا في أرض المعركة تسعة من القتلى وعددا كبيرا من الجرحى ، بينما كانت خسارة الحامية رجلين قتلا في أول الهجوم ، وجرحين من السودانيين (٥) •

وفي الشهر التالي هجم بريتو مرة أخرى على ميدلان بقوة عددها ٥٠٠ رجل فدافمت حاميتها المكونة اذ ذاك من ٦٠ سودانيا وبعض رجال الفرقة الأجنبية ، واستمرت المعركة ست ساعات تهقر بعدها العدو ، تاركا ٣٠ رجلا من القتلى والجرحى (٦) •

Ibid., pp. 122, 179.

(١)

Ibid., pp. 282, 286.

(٢)

Ibid., p. 284.

(٣)

Ibid., pp. 287-288.

(٤)

Ibid., pp. 288-240.

(٥)

Ibid., pp. 242-248.

(٦)

وفي أكتوبر هددت قوات بريتو ميسلان من جديد ؛ بينما كانت حاميتها تنقصها المؤن والذخيرة . فأرسلت اليها المؤن والذخائر بحراسة ١٥٠ سودانيا . وعند اقتراب ذلك الحرس منها ، ابتعدت عنها قوات العدو البالغة ٥٠٠ رجلا (١) .

وقد حدثت محاولات لحرق جسور السكة الحديدية . ورغبة في وضع حد لتلك الأعمال ، وتأمين الطريق من فيراكروز الى بيرجا وسوليداد ، تكون طابور للطواف بالخط الحديدي والقيام بدوريات فيما جاوره . وكان من بين رجال ذلك الطابور ضابط و ٢٥ جنديا من الأورطة السودانية ، وكذلك ٢٥ فارسا من فريق الفرسان السوداني . وقد بدأ الطابور عمله في نوفمبر ١٨٦٦ فلم تمتد هناك محاولات للحريق ، كما أن الطابور هزم قوة من قوات بريتو ، ففرت تاركة رجلين من القتلى وبعض الجرحى وخمسة من الأسرى و ١٥ قطعة من الأسلحة (٢) .

#### ثانيا - الحملات :

قام الفرنسيون في المكسيك بحملات للاستيلاء على بعض البلاد ، أو فك الحصار عن حامياتهم ، أو تعقب القوات الوطنية وتأديبها ، أو مطاردة عصابات السلب والنهب ، الى غير ذلك من الأعمال . وقد اشتركت الأورطة السودانية في بعض تلك الحملات كما يأتي :

بعد سقوط المكسيك عاصمة البلاد ، أرسل الفرنسيون في يولية ١٨٦٣ حملة من ٨٠ رجلا من المشاة السودانيين و ٦٠ فارسا من الجنود الآخرين للاستيلاء على تلاليسكووان ، فسلم أهلها دون مقاومة . ورجعت الحملة بعد التعهد لأهاليها بالمساعدة والحماية .

وما كادت الحملة تبتعد عنها ، حتى انتقلت من سكانها بالقتل والسلب جماعة من الأحرار . فأرسل الفرنسيون اليها حملة أخرى ممن اشتركوا في الحملة الأولى ومن البلوك الثاني من الأورطة السودانية وجنود آخرين . ولما وصلت الحملة اليها ، وجدت الأحرار قد ركبوا الى الفرار عندما علموا بمقدمها (٣) .

Ibid., p. 244.

(١)

Ibid., p. 245.

(٢)

Ibid., pp. 50-51.

(٣)

وكذلك اشترك السودانيون في تلك السنة في احتلال ميناء مينا تمستلان (Minatistlan). وذلك أن ألف رجل تقريبا من القوات الوطنية اتجهوا نحو تلك الميناء بناء على أوامر الجنرال جارسيا (Garcia) للإقامة فيها والحصول على دخل الجمارك منها وانشاء مركز للمقاومة هناك . فأرسل القائد الأعلى لثييراكروز قوة من بينها ٨٠ سودانيا ، احتلتها قبل أن تستولى القوات الوطنية عليها . وقد أدى ذلك العمل الى احباط خطة الأعداء (١) .

وفي سنة ١٨٩٤ أسهم السودانيون أيضا في الحملات . ففي ابريل احتلت القوات الوطنية تلاليسكويان مرة أخرى . وتبعاً لذلك ، صدر الأمر الى قائد حامية ميدلان بطرد تلك القوات بما لديه من جنود قليلة ، نواتهم من السودانيين . وقد باغت قائد الحملة بجنوده القوات الوطنية ، فهزمها وأوقع بها خسارة كبيرة ؛ بينما جرح فارس واحد من جنوده . وقد أظهر السودانيون في تلك الحملة شجاعة نادرة أمام عدو يفوقهم كثيرا في عدده البالغ ١٥٠ رجلا (٢) .

وكذلك وصل الى علم الفرنسيين في يولية أن الجنرال جارسيا استقر عند ممرات كونيچو (Conejo) ، حيث أقام مصسكرا . وتبعاً لذلك أرسلوا اليه حملة منها ٢٣٤ رجلا من الأورطة السودانية . وقد قضت تلك الحملة على مقاومة العدو الشديدة في الطريق الى كونيچو ، وكبدته خسارة كبيرة ، ثم دخلت في مساء اليوم نفسه المعسكر المذكور ، حيث استولت على مدافع وأسلحة متنوعة وذخائر . وفي اليوم التالي استولت الحملة على مدينة تلاكوتالپان بعد مقاومة بسيطة . وقد أظهر السودانيون في تلك الحملة شجاعة نادرة ، أشاد بها القائد العام في تقريره ، فقال انهم في القتال « ما كانوا جنودا بل أسودا » (٣) .

وأيضاً خرج من ثييراكروز في نوفمبر طاوور قوي من ٤٩٠ رجلا من السودانيين والقوات المتحالفة ، رغبة في القضاء على القوات الوطنية التي عادت الى ازعاج مواصلات الفرنسيين . وقد استولى الطاوور عنوة على پاسو دى أوبيچاين (Paso de Obeja) ، حيث قاتل السودانيون بنشاط كبير حتى

Ibid., p. 106,

Ibid., p. 108.

Ibid., pp. 110-111.

(١)

(٢)

(٣)



أن القوات الوطنية فرت تاركة الجزء الأعظم من أسلحتها ومن خيلها . ثم دمر الطابور معسكر لوما (Loma) ، حيث وجد مؤنا كثيرة . وبعد ذلك التقى بمائتي رجل من الأعداء ، فقاتلهم بشدة حتى بدد شملهم ، بعد أن قتل منهم ٥٠ رجلا وجرح منهم كثيرا ؛ بينما كانت خسارته قتيلا واحدا وثلاثة من الجرحى (١) .

وعلى الرغم من وصول جنود من النمسا وبلجيكا للامبراطور مكسميليان واشتراكهم في حرب المكسيك ، فإن السودانيين في الأراضي الحارة والفرنسيين في بقية المكسيك كانوا هم دائما القائمين بالعبء الأكبر في الصراع ضد القوات الوطنية (٢) .

وتبعا لذلك استمر اشتراك السودانيين في الحملات . ففي يناير ١٨٩٥ اعتقلت إحدى القوات الوطنية بعض السكان ، ثم خطفت رجلا من مؤيدي امبراطورية مكسميليان . ولذلك أرسل الفرنسيون حملة الى كوكويت (Coenite) منها ٧٠ رجلا من الأورطة السودانية لقتل جميع الثوار ممن يحملون أسلحة . وقد اشتبكت الحملة ، وهي في طريقها الى كوكويت في معركة مع القوة الوطنية المذكورة ، فانتصرت عليها وخسر العدو بعض القتلى . ثم نشبت معركة عند كوكويت بين الحملة وقوة من القوات الوطنية عددها ٣٠٠ رجل على الأقل بقيادة بيلاردو سالا (Pilarido Sala) المشهور بقسوته ، ففرت القوة تاركة ٢٢ من القتلى ، وانتصرت الحملة على الرغم من أنها خسرت ٤ من القتلى منهم اثنان من الأورطة السودانية وخمسة من الجرحى منهم ثلاثة من السودانيين . وقبل أن تترك الحملة كوكويت أشعل قائدها النار في البيوت . وبعد ذلك انتقت الحملة مع إحدى القوات الوطنية في معركة ، ففرت بعدها تلك القوة تاركة ٦٢ من القتلى ؛ بينما خسرت الحملة ٦ من القتلى منهم اثنان من السودانيين و ٩ من الجرحى منهم ٧ من السودانيين . وفي اليوم التالي عادت الحملة الى ميدلان . وقد أثنى قائد الحملة كثيرا على السودانيين لما قاموا به في تلك المعارك الثلاث . واليك بعض ما جاء عنهم في تقرير القائد العام للأراضي الحارة :

Ibid., p. 116.

(١)

(٢) تنقسم أراضي المكسيك إلى جبال وواد ، وتقع الواد على السواحل وتسمى الأراضي

الحارة (عمرطوسون: بطولية الأروطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٢) . Ibid., p. 117.

« من الصعب العثور على ألفاظ تعبر عن قيمة هؤلاء الجنود الممتازين أمام العدو ، وعن صبرهم على تحمل الحرمان والمشقة ، وعن نشاطهم في إطلاق النيران وفي المشي . وقد قام كل واحد منهم بواجبه خير قيام في تلك المارك الثلاث » (١) .

وفي فبراير علم القائد العام في فيراكروز أن قوات وطنية كثيرة تهدد طرق مواصلات الفرنسيين وحمايتهم في كوتاكتلا وميدلان وألغارادو ، فقرر قتالهم . ولذا خرج من فيراكروز بحملة عددها ٢٥٠ رجلا منهم ١٢٠ من السودانيين . وقد اشتبكت الحملة مع العدو في معركة على بعد ٦ كيلومترات من قرية تاليسكويان ، فر بعدها العدو تاركا علما وأسلحة وذخائر . وفي مساء ذلك اليوم ، وصلت الحملة الى كوكويت . وفي اليوم التالي تركتها بعد أن دمرت بعض منازلها ، ووصلت الى تاليسكويان ، ثم تركتها . واشتبكت في ٢ مارس مع العدو وعدده أكثر من ٨٠٠ رجل في معركة حامية ، فر بعدها العدو بعد أن خسر نحو ١٠٠ رجل . غير أن الحملة كانت خسارتها كبيرة ؛ فقد قتل قائدها و ٢٥ من ضباط الصف والجنود ، وجرح ثلاثة ضباط و ٢٤ من ضباط الصف والجنود . وفي اليوم التالي رجعت الحملة الى فيراكروز (٢) .

وقد أنعم اسماعيل والي مصر على القائد العام في فيراكروز الذي مات في تلك المعركة ، قبل أن يعلم بوفاة ، بالوسام المجيدي من الدرجة الرابعة مكافأة له على العناية بشئون الأورطة السودانية ، بناء على التماس قائد تلك الأورطة (٣) . ورغبة في احتلال قرية كوتاكتلا ، نظرا لأهميتها ، أرسل الفرنسيون في يونيو حملة منها ٣٠ من السودانيين تمكنت من احتلالها (٤) .

وفي أغسطس استطاعت قوة من السودانيين من فك الحصار عن كوتاكتلا التي كان العدو قد حاصرها (٥) .

Ibid., pp. 117-122.

(١)

Ibid., pp. 122-128, 176-178.

(٢)

(٣) من الديوان الخديوي إلى نظارة الجهادية في ١٠ ذي القعدة ١٢٨١ (٦ أبريل ١٨٦٥) —

أمر من إسماعيل إلى قائد الأورطة السودانية في ١٦ ذي القعدة ١٢٨١ (١٢ أبريل ١٨٦٥)

(عمرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسك ص ٢٠ — ٢١).

Ibid., pp. 179-180.

(٤)

Ibid., pp. 180-181.

(٥)

وقد ظهرت في البلاد عصابات للسلب والنهب ، فنظم الفرنسيون دوريات للقبض عليها . وفي مثل تلك الحملات ، أظهر السودانيون نشاطا وشعورا بالواجب حتى أن القائد العام في فيراكروز أشاد بأعمالهم في تلك الحملات في تقريره المؤرخ في ١٥ سبتمبر (١) .

وقد أخرجت قوة وطنية بقيادة سوتومايور (Sotomayor) قطارا عن الطريق في أكتوبر ، وذلك بنزع بعض فلنكات الخط الحديدي في مكان بين بيرجا وسوليداد ، ثم قتلت سائق القطار ، ونهبت ما في العربات ، وسلبت المسافرين ، وقبضت على بعضهم ، ولكنها أطلقت سراحهم ما عدا العسكريين منهم وعددهم تسعة أشخاص فانها قتلتهم . ولما علم بذلك القائد العام في فيراكروز ، أمر قائد حامية سوليداد بطاردة تلك القوة ، وأرسل اليه ٧ سودانيا من فيراكروز . فخرج قائد سوليداد بحملة عددها ١١١ شخصا منهم ٨٦ سودانيا ، تقابلت مع العدو البالغ عدده ٢٥٠ شخصا فهزمت وحملته خسائر كبيرة ، بينما جرح منها ثمانية ومات منها شخص واحد (٢) .

وفي الأيام الأولى من سنة ١٨٩٦ ، استمر القائد العام في مدينة جالاپا (Jalapa) في تنظيف المنطقة من القوات الوطنية ، تساعده في ذلك تجريدة من السودانيين ، مما أدى الى تشتيت قوة وطنية قديمة بقيادة هونوراتو دومنج (Honorato Domingue) (٣) .

تلك هي أهم الأعمال التي قامت بها الأورطة السودانية في الحاميات والحملات ببلاد المكسيك .

وقد مدح القواد الفرنسيون الأورطة السودانية ، وأشادوا بصفاتها العسكرية ، وعبروا عن نشاطها وشجاعتها ومهارتها وصبرها على الحرمان واحتمالها المشقات وجها للنظام والقيام بالواجب ، كما نوهوا بأسماء من امتازوا منها في المعارك (٤) .

Ibid., pp. 182-188.

Ibid., pp. 189-186,

Ibid., pp. 203-204.

Ibid., pp. 48-49, 110, 112-114, 121-122, 178-179, 189, 186, 209-248.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

وعندما أرسل قائد الأورطة في سنة ١٨٦٤ الى اسماعيل وإلى مصر تقريراً بما قامت به الأورطة من أعمال وما امتازت به من شجاعة ، أعلن اسماعيل رضاه عنها ، وأرسل الى قائدها الرد الآتي :

« قد عرضت على مسامعنا عريضتكم المحتوية على الأخبار التي حصلت منكم ومن ضباط الأورطة السودانية المصرية من الثبات والاقدام في الحرب أمام من قابلكم ، وما أبديتموه من الشجاعة والمهارة ، وما توجه به الالتفات اليكم من الدولة الفرنسية . ولقد ارتعنا غاية الارتياح لما ظهر منكم حيث حافظتم على الشرف الذي حصلتم عليه من الحكومة المصرية واستوجبتم أتم ومن معكم من الضباط جميل الثناء والحمد على ما بدا منكم . وأقصى آمالنا حصول ازدياد نشاطكم واجتهادكم مع امثالكم واهيادكم للأوامر والتنبيهات التي تصدر من جناب الجنرال قائد الجيش الفرنسي حيث أن حصول سرورنا إنما يكون بحصول سرور الجنرال المشار اليه وسرور الدولة الفرنسية منكم ومن كل أفعالكم وحرركاتكم . فإن المودة الأكيدة التي بين الحكومة المصرية والدولة المشار اليها تستوجب حسن المعاملة والمعاونة الصادقة . وبما أنكم مبعوثون من طرف الحكومة المصرية فيلزمكم بذل ما في وسعكم واقتداركم للحصول على رضاهم ومزيد ارتياحهم . وإن شاء الله تعالى عند ختام مأموريتكم وعودتكم الى مصر يكون لدينا لخدماتكم المشكورة حسن الوقع والقبول ٠٠٠ » (١) .

وقد أعلن اسماعيل رضاه مرة أخرى عن الأورطة السودانية ، عندما وصل اليه تقرير آخر من قائدها ، اذ رد عليه قائلاً : « قد ورد انصاؤكم بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٢٨١ هـ الموافق أول يناير سنة ١٨٦٥ يحتوي أنكم ومن معكم قائمون على أقدام الاهتمام ومنقادون لأمر مأمور الجيش على الدوام فحصل لنا بذلك مزيد السرور والارتياح منكم ومن جميع من معكم من الضباط والساكر . فغرفوهم أني أريد منهم أن يداوموا على هذا المنسلك الحيد والمنهج السديد حتى يعودوا الى أوطانهم فينالوا الفخر بين اخوانهم ٠٠٠ » (٢) .

(١) من اسماعيل الى محمد الاس في ٢٣ جمادى الأولى ١٢٨١ ( ٢٤ أكتوبر ١٨٦٤ )  
( عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ١٦ - ١٧ )  
• Ibid., p. 109

(٢) من اسماعيل الى صاغ أورطة السودان في ١٦ ذي القعدة ١٢٨١ ( ١٢ أبريل ١٨٦٥ )  
( عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٢١ ) .

وكذلك أهربت الامبراطورة شارلوت لزوجها مكسميليان امبراطور المكسيك عن رضاها على الجنود السودانيين في فيراكروز ، فمنح الامبراطور جميع جنود الأورطة علاوة يومية. وأنعم على بعض الضباط بأوسمة مكسيكية (١) .

ولما علم القائد العام للحملة الفرنسية في المكسيك المارشال فوريه بما قامت به الأورطة السودانية من خدمات ، أراد أن يكافئها ويزيد من هبتها ، فقرر في ٢٨ سبتمبر ١٨٦٣ انشاء كتيبة « برنجنى نهر » وعددها ربع عدد الأورطة ، وكل فرد منها يأخذ مرتبا مقداره ٦٥ سنتيما ويضع شريطا أصفر على ذراعه . وكان لذلك العمل من فوريه أثر عظيم في نفوس ضباط الأورطة وجنودها (٢) .

وقد حصلت الأورطة السودانية على ٧٢ وساما ومدالية . وزيادة على ذلك حصل جميع ضباط الأورطة وجنودها على المدالية التذكارية لحملة المكسيك (٣) .

ورغبة في مكافأة من امتاز من ضباط الأورطة السودانية ، قرر الفرنسيون في فبراير ١٨٦٦ ترقية الصاغ محمد الماس الى رتبة الكباشى ، والملازم الأول محمد سليمان الى رتبة اليوزباشى ، والملازم الثانى خليل أفندى الى رتبة الملازم الأول ، والباشجاويش فضل الله أفندى الى رتبة الملازم الثانى . وقد أقر اسماعيل تلك الترقيات بعد صدورها بقليل (٤) .

وقد استمرت للأورطة السودانية في المكسيك نحو أربع سنين ، اذ أنها وصلت الى فيراكروز في ٢٣ فبراير ١٨٦٣ وغادرتها في ١٢ مارس ١٨٦٧ في طريق العودة الى مصر (٥) .

وقد وصلت الأورطة الى سانت نازير (Sainte-Nazaire) ، ثم الى باريس في أواخر ابريل ١٨٦٧ ، فوضعت تحت قيادة قائد الحرس الامبراطورى . وفي

Raveret et Dellard : *Op. cit.*, pp. 282, 286.

(١)

Ibid., p. 53.

(٢)

(٣) راجع أنواع الأوسمة والمداليات التي حصلت عليها الأورطة وكذلك أسماء من فازوا بها في بحث

Raveret et Dellard من ٢٨١ — ٢٨٦ .

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 8-6-1867. Raveret et Dellard : *Op. cit.*, pp. 52, 280-286.

Raveret et Dellard : *op. cit.*, p. 288.

(٤)

Ibid., pp. 46, 278.

(٥)

٩ مايو ١٨٦٧ استعرضها الامبراطور نابليون الثالث ، وبمعيته شاهين باشا سردار الجيش المصرى . فهنا قائدها البكباشى محمد الماس على هيئة أفرادها الحسنة ، ووزع بنفسه المكافآت على من أصيب منهم بجروح ، كما منح شاهين باشا وسام كومندور (Commandeur) وأحمد عبيد أفندى وسام شفاليريه (Chevalier) (١) .

وبعد ذلك ، غادرت الأورطة فرنسا عائدة الى مصر ، فوصلت الى الاسكندرية فى ٢٧ مايو ١٨٦٧ على احدى السفن الحربية الفرنسية . وفى اليوم التالى استعرضها ايماعيل فى فناء قصر رأس التين . وفى مساء ذلك اليوم أقام عبد اللطيف باشا فاخر البحرية حفلة رأسها شريف باشا ، وحضرها ضباط الأورطة السودانية والضباط الفرنسيون المقيمون فى الاسكندرية أو المارون بها وضباط سفينة حربية ايطالية كانت بالاسكندرية وكثير من الضباط العظام المصريين وقنصل فرنسا العام وموظفو القنصلية الفرنسية . وكانت قاعة الاحتفال مزدانة بالإعلام الفرنسية والمصرية (٢) .

وفى اليوم التالى ، تقرر ترقية جميع أفراد الأورطة السودانية الذين عادوا من المكسيك وعددهم ٣١٣ . فرقى الضباط وضباط الصف الى رتب أعلى بحيث رقى البكباشى الى رتبة الأميرالاي ، واليوزباشى الى رتبة البكباشى ، والملازم الأول الى رتبة الصاغ ، والملازم الثانى الى رتبة اليوزباشى ، والباشجاويش الى رتبة الملازم الأول ، والجاويش الى رتبة الملازم الثانى ، والأونباشى الى رتبة المساعد . وبذلك رقى ٦٧ رجلا من الأورطة . أما الأتباع فقد رقى ٦٤ منهم وهم « برنجى نقر » الى رتبة الباشجاويش ، وبقى الباقون وعددهم ١٨٢ الى رتبة الجاويش (٣) .

• Ibid., p. 278.

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ تاريخ ١٨٦٧

كان أحمد مبد أفندى مترجم الكتب العسكرية بمعية شاهين باشا فى باريس .  
بردار = قائد طام .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ تاريخ ١٨٦٧

American Archives. From Charles Hale, Alexandria 8-8-1887, Raveret et Dellard op. cit. pp. 278-279.

(٣) راجع أسماء من شتمهم الترميمات فى كتاب بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك .  
الوقائع المصرية عدد ٢ يونيو ١٨٦٧ ، حرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك من ص ٤٣ - ٧٦ .

وفي سبتمبر ١٨٦٧ عاد الى الاسكندرية جنديان من الأورطة السودانية بعد أن أطلق المكسيكيون سراحهما من المعتقل فرقا مثل زملائهما (١) .

وكان بعض الأونباشية والأفسار في الأورطة السودانية ممن شملتهم الترتيات لا يصلحون للخدمة العسكرية بسبب ما أصابهم في الحرب . ولذلك حسبت لهم ماهياتهم وتمييناتهم وكساويهم ، وربط لهم ذلك معاشا ، وخصص لهم محل في طرا لامكانهم وتوطنهم فيه (٢) .

وعلى الرغم من كراهية أفراد الأورطة في أول الأمر للخدمة العسكرية في المكسيك ، تلك البلاد البعيدة عن وطنهم ، فإن الضباط والجنود عادوا منها فرحين بتجاربهم العسكرية ، فخورين بما سجلوا من أعمال ، راضين بما نالوا من عناية ، معجبين بالفرنسيين والادارة العسكرية الفرنسية ، كما أن جميعهم تقريبا قد تعلم النطق باللغة الفرنسية وتمودوا عادات جنود الجيش الفرنسي (٣) . وكان عدد الأورطة السودانية عند سفرها في ٨ يناير ١٨٦٣ من الاسكندرية ٤٤٦ رجلا ، خسرت منهم ١٢٦ كالاتى :

ضباط الصف والأقار	ضباط				
٢٠	—	.	.	.	قتل في المعركة
٢٨	—	.	.	.	مات من الجروح
٦٣	١	.	.	.	مات من المرض
٢	—	.	.	.	قُتل في المعركة
١٢	—	.	.	.	هرب
(٤) ١٢٥	١				

ومن هذا البيان يتضح أن الأورطة خسرت بسبب المرض أكثر من نصف المجموع الكلى لخسارتها . غير أن معظم ذلك العدد كان في السنة الأولى ، إذ

(١) عمرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٧٦ — ٧٧ .

(٢) أمر من اساميل إلى ناظر الجهادية في ٢٢ المحرم سنة ١٢٨٤ ( ٢٩ مايو سنة ١٨٦٧ )

(عمرطوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٢٣ — ٤٤) .

American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 8-6-1907.

Ibid.

(٤)

توفي ٢٤ من الأورطة بالتيفوس على ظهر السفينة الفرنسية لاسين في أثناء السفر من الاسكندرية الى فيراكروز ، كما توفي في تلك السنة ١١ بأمراض الرئة و ١١ بالدوسنتاريا والاسهال . وقد توفي بالحمى الصفراء في مايو ١٨٦٣ البكباشي جبر الله محمد أفندي قائد الأورطة فخلفه في القيادة الصاغ محمد الماس أفندي (١) .

أما من بقى من الأورطة فبيانهم كالآتى :

ضباط الصف والأقار	ضباط	
٣٠١	١٠	• عاد الى الإسكندرية في مايو ١٨٦٧
—	١	• ملازم أول عاد في سنة ١٨٦٦
٧	—	• حكم عليهم بالمان من أجل القتل
١	—	• في المستشفى بباريس
٣٠٩ (٢)	١١	

وقد عاد الى مصر في يونية ١٨٦٧ الجندي الذي ترك في المستشفى بباريس لمرضه ؛ وكان قد رقى مع زملائه في الشهر السابق . أما من حكم عليهم بالليمان في المكسيك فقد رجع منهم جنديان في سبتمبر ١٨٦٧ (٣) .

#### ٤ - محاولة إبدال الأورطة بأخرى :

في أثناء وجود الأورطة السودانية في المكسيك ، طلبت الحكومة الفرنسية من اسماعيل والى مصر احلال أورطة أخرى محلها . فوافق اسماعيل على الطلب ، وأمر في فبراير ١٨٦٥ باعداد الأورطة الجديدة ، وأخبر في ابريل ١٨٦٥ قائد أورطة المكسيك بقرب ابدالها بأخرى (٤) .

(١) Raveret et Dellard ; *op. cit.*, pp. 49-50, 106, 115.

(٢) American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 8-6-1867.

(٣) عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك ص ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧

(٤) من الديوان الهندوى الى جعفر باشا حكداد السودان في أول شوال سنة ١٢٨١

(٢٧ فبراير سنة ١٨٦٥) . أمر الى صاغ أورطة السودان في ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٨١

(١٢ أبريل سنة ١٨٦٥) (عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك

ص ١٩-٢١) .



غير أن الكولونيل ستانتون (Colonel Stanton) مندوب إنجلترا السياسى وقصصها العام فى مصر أرسل الى حكومته أخبار الأورطة الجديدة ، عندما علم بها من القنصل العام الأمريكى فى آخر أغسطس ١٨٦٥ . فأرسلت اليه الحكومة الانجليزية تعليمات بممارستها فى قتل النوبيين بالقوة والاجبار من مصر للخدمة تحت العلم الفرنسى فى المكسيك . وقد أبلغ ستانتون الحكومة المصرية تلك التعليمات فى أكتوبر ١٨٦٥ (١) .

أما الولايات المتحدة فان شارلز هيل (Charles Hale) قنصلها العام فى الاسكندرية قابل اسماعيل فى القاهرة فى ٢٥ أغسطس ١٨٦٥ ، وأخبره بأنه أسف عندما علم بالمسألة ، وبأنه يرغب فى تأجيلها على الأقل . فقال له اسماعيل انها تنفيذ لاتفاق تم بين سلفه سعيد باشا وامبراطور الفرنسيين منذ ثلاث سنين ، وان عدد الجنود الذين فى الخدمة فى المكسيك سوف لا يزداد ، وان العدد قليل اذ هو فقط أورطة واحدة لا تزيد عن ٩٠٠ شخص بما فى ذلك الضباط . ثم قال اسماعيل انه لا يرغب فى نجاح امبراطورية فى المكسيك تحت رعاية فرنسا ؛ ولكنه فى نفس الوقت يعتبر أن احلال أورطة أخرى محل الأورطة التى فى المكسيك عمل انساني ضرورى لأفراد تلك الأورطة ، ويعتقد أنه لا يستطيع أن يتخلى عن بقاء قوة صغيرة فى المكسيك بناء على الاتفاق الذى تم فى عهد سلفه ، مع العلم بأن تفقات الأورطة وهى كبيرة تلغها الحكومة الفرنسية لا الحكومة المصرية .

وقد رد شارلز هيل على ذلك قائلاً انه اذا كان فى مقدور الوالى تدبير مئات قليلة من الجنود الصالحين للعمل فى المكسيك ، فان للولايات المتحدة تحت السلاح مائة ألف شخص من نفس الجنس ، سيكونون صالحين للعمل فى مصر اذا اتبع الأمريكيون فى أى وقت مبدأ التدخل الذى يساند الامبراطورية فى المكسيك ، وهى التى أعار لها الباشا جنوده ، مع العلم بأن الأمريكين قد اتبعوا حتى ذلك الوقت مبدأ المضاد لذلك ، وهم ينتظرون من الحكومات الأخرى احترامه . غير أن ما عمله الباشا فى المكسيك ، بناء على طلب دولة أخرى ،

American Archives. From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865(Enclosure A). (١)  
Ibid., Alexandria. 27-10-1865.

تستطيع الولايات المتحدة عمله في مصر ، بناء على طلب دولة صديقة لها . وبذلك القول انتهت المفايلة .

وبعد ذلك أرسل شارلز هيل الى وليم سيوارد (William H. Seward) وزير الخارجية الأمريكية رسالة ، أخبره فيها بأن ٩٠٠ رجل من السودانيين ينتظر وصولهم قريبا الى الاسكندرية للإبحار منها في إحدى السفن الفرنسية الى المكسيك ليحلوا محل الأورطة التي أرسلت في يناير ١٨٦٣ . ثم ذكر في تلك الرسالة ما دار بينه وبين اسماعيل من حديث في ذلك الشأن (١) .

وقد رد وزير الخارجية على شارلز هيل بقوله ان حكومة الولايات المتحدة لم تهتم بمسألة ارسال الأورطة في يناير ١٨٦٣ لاشتغالها بشأن تادر من الشؤون الداخلية (٢) وما نشأ عنه من ارتباك خارجي . غير أنه ، منذ ذلك العهد ، ألقت الولايات المتحدة الرق ، واتجه اهتمام الكونجرس والهيئة التنفيذية والوطن الى ما يجري في المكسيك من حوادث . وهذا الموضوع يؤثر تأثيرا بليغا في سلامة النظم الجمهورية الحرة في القارة الأمريكية ، التي ترتبط بها نتائج إلغاء الرق الاجباري المدني أو العسكري في نصف الكرة الغربي .

ثم أمر الوزير القنصل العام بأن يبين ذلك لوزير الخارجية المصرية ، ويعرفه بأن شعب الولايات المتحدة سوف لا ينتظر بعين الارتياح الى ارسال أورطة أخرى الى المكسيك ، بل سينظر الى ذلك بقلق شديد ، ويخبره كذلك بأن وزير الخارجية الأمريكية أرسل تعليمات بنفس المعنى الى الممثلين السياسيين للولايات المتحدة في باريس وفي الآستانة (٣) .

وبناء على تلك التعليمات كتب شارلز هيل مذكرة في ٢٠ أكتوبر الى وزير الخارجية المصرية في القاهرة . ولكن الرد عليها تأخر بعض الوقت لأن اسماعيل

Ibid., 26-8-1865.

(١) هذا الشأن اتاحه الحرب الأهلية الأمريكية التي بدأت في ١٢ أبريل ١٨٦١ واطقت

في ٤ أبريل ١٨٦٥

American Archives. From the Secretary of State, Washington, (٢)

21-9-1865.

كان في رحلة في النيل حتى المنيا ولا بد للوزير أن يتلقى تعليماته في ذلك الشأن (١) .

وقبل أن يرد الوزير على المذكرة ، قابل مستر بيجلو (Bigelow) ممثل الولايات المتحدة في باريس وزير الخارجية الفرنسية ، وأبلغه تعليمات وزير الخارجية الأمريكية في موضوع ارسال أورطة أخرى من السودانيين الى المكسيك . فأعلن الوزير تنازل فرنسا عن ارسال تلك الأورطة ، مع الاحتفاظ بحقها في ذلك . وقد أرسل بيجلو الى وزير الخارجية الأمريكية رسالة بما تم في المقابلة ، كما أرسل صورة من تلك الرسالة الى شارلز هيل القنصل العام الأمريكي في الاسكندرية (٢) . وبذلك علم شارلز هيل بتنازل الحكومة الفرنسية عن ارسال الأورطة قبل أن يخبره بذلك وزير الخارجية الأمريكية (٣) .

وبعد أن علم شارلز هيل بتنازل الحكومة الفرنسية عن ارسال الأورطة الى المكسيك ذهب الى القاهرة ، وقابل شريف باشا وزير الخارجية المصرية في ١٦ نوفمبر . فاعتذر له الوزير عن التأخر في الرد على مذكرة ٢٠ أكتوبر ، وأخبره بأنه مستعد لاعطائه ردا مرضيا من كل الوجوه . فقال شارلز هيل أنه مسرور لسماع ذلك ، وأنه يرجو ارسال الرد في نفس اليوم أو اليوم التالي حتى يمكنه ارسال محتوياته تليفرايا الى وزير الخارجية ل عرضه على رئيس الجمهورية قبل افتتاح الكونجرس . فوعده شريف باشا بذلك .

وبعدئذ أخذ شارلز هيل يتحدث مع الوزير . فعلم من الحديث أن الحكومة المصرية لم تترك أو تؤجل موضوع ارسال الأورطة الى المكسيك ؛ إذ أن شريف باشا ينتظر من وزير الخارجية الأمريكية أن يرضى بارسال الأورطة اذا تأكد من أن عدد القوة الموجودة اذ ذاك في المكسيك سوف لا يزداد ، وأن الجنود ليسوا عبيدا . كما أن شريف باشا يعتقد أن الخلعة الاجبارية للسود هي السبب في معارضة شعب الولايات المتحدة في ارسال الأورطة الى المكسيك ، وأن تلك المعارضة تزول بتأكيدات منه ضد ذلك .

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 27-10-1865, Cairo, 18-11-1865.

أرسل شارلز هيل صورة المذكرة برامته الى وزير الخارجية الأمريكية في ١٨ نوفمبر ١٨٦٥

(٢) Ibid., From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865.

(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 27-11-1865.

وفي نهاية المحادثة قال شارلز هيل لشريف باشا ان اسماعيل أخبره بأن ارسال الأورطة الى المكسيك ما هو الا تنفيذ لاتفاق سلفه مع امبراطور الفرنسيين ؛ ولكن الحكومة الفرنسية قد تنازلت عن ارسال الأورطة بعدما علمت بتعليمات وزير الخارجية الأمريكية ، وانه لمن المؤسف ألا تغير الحكومة المصرية مشروعها بعد أن وصلت اليها نفس التعليمات . فقال شريف باشا ان تنازل فرنسا أعطى وجهها جديدا للمسألة . وبعد ذلك قرأ له شارلز هيل الأجزاء الرئيسية من رسالة ممثل الولايات المتحدة في باريس عن مقابلته لوزير الخارجية الفرنسية .

ثم أرسل شارلز هيل في نفس اليوم ترجمة باللغة الفرنسية لتلك الرسالة الى شريف باشا بناء على طلبه ، وأرسل معها مذكرة طلب فيها الرد على مذكرته الرسمية المؤرخة في ٢٠ أكتوبر ، كما قال فيها ان المطلوب لتهدئة الرأى العام في الولايات المتحدة هو أن يعلن اسماعيل أنه غير عازم على تجديد حملة الجنود المصريين الى المكسيك ، مع العلم بأن احلال أورطة أخرى محل الأورطة الموجودة في المكسيك يعتبر تجديدًا . وقد وافق شارلز هيل في المذكرة على أن يحتفظ وزير الخارجية المصرية بحقوقه ، اذا أراد ، كما فعل وزير الخارجية الفرنسية ، وذلك بأن يقول ان الحملة المقترحة لم تترك بل سوف لا تنفذ لأسباب داخلية . غير أن شارلز هيل عاد فقال ان ترك الحملة نهائيا يسبب للأمريكيين سرورا عظيما . وعندما سلم رسول شارلز هيل تلك المذكرة لوزير الخارجية المصرية ، استهمله الوزير وقتا قصيرا ، ثم أعطاه الرد عليها . وفيه أشار الى الحديث الذي دار بينه وبين شارلز في الصباح ، وذكر أن رسالة شارلز اليه في ذلك اليوم أعطت للمسألة وجهًا جديداً تحفظ الحكومة لنفسها ببخسه . وكذلك أعطاه الرد الرسمي على مذكرة ٢٠ أكتوبر .

وقد ذكر وزير الخارجية المصرية في رده على مذكرة ٢٠ أكتوبر أن اقلع الأورطة الى المكسيك تأخر حتى ذلك الوقت بسبب عصيان حدث في السودان ولكنه أخذ ، وأن تلك الأورطة هي المقرر لحلها محل الجنود الذين أرسلوا الى المكسيك في سنة ١٨٦٣ .

ثم رد الوزير على قول حكومة الولايات المتحدة بأنها لم تبد أية ملاحظة من قبل عن ارسال الأورطة في يناير ١٨٦٣ لاشتغالها بالشئون الداخلية ولأنها

لم تكن قد ألفت الرق في ذلك الوقت - رد الوزير على ذلك القول بأن موقف سنة ١٨٦٣ لم يتغير . فقد اتفقت الحكومة المصرية مع دولة صديقة على ارسال أورطة الى المكسيك دون أن تظن أن الولايات المتحدة ستعارض ذلك . ووافق اسماعيل على طلب الحكومة الفرنسية باحلال أورطة أخرى محل الأورطة التي تعمل في المكسيك بناء على قوانين الانسانية ؛ إذ أن رجال تلك الأورطة قد مكثوا ثلاث سنين بعيدين عن وطنهم حيث ترك معظمهم زوجاتهم وأطفالهم ، كما أن مرض الحنين الى الوطن أدى الى وفاة بعضهم أكثر مما أدى الى ذلك المناخ أو الحرب ، وزيادة على ذلك فإن الحكومة المصرية يجب عليها قبول طلب يمد بعض أفراد الأورطة الى وطنهم ، بل الى بيوتهم ، لاقضاء مدة الخدمة المقررة عليهم .

لذلك فإن المسألة هي احلال أورطة محل أخرى . وفي الحقيقة لا يوجد سبب للقلق على موقف لم يتغير منذ ثلاث سنوات .

أما القول بأن الولايات المتحدة لم تكن قد ألفت الرق عند ارسال الأورطة في سنة ١٨٦٣ ، فإن ذلك يعنى أن الوزارة الأمريكية في واشنطن تعتبر أن أفراد الأورطة عبيد ، وأن مكوثهم في المكسيك يتعارض مع إلغاء الرق الذى حرر جميع زملائهم في أمريكا .

ثم احتج الوزير على ذلك التعبير الخطيء ، وقال ان الرق لا يوجد في مصر . فقد أُلغى فيها قبل النائه في الولايات المتحدة بزمان طويل ، وان السود في الممتلكات المصرية رعايا للوالى لهم نفس الصفة والحقوق التى لغيرهم من أهالى مصر يخضعون في خدمتهم العسكرية لقانون التجنيد الذى يطبق على الجميع دون تمييز ، مع العلم بأن مدة الخدمة العسكرية محددة بحسب القانون . وزيادة على ذلك ، فقد بين القائد العام للحملة الفرنسية في المكسيك لحكومته السلوك الحسن لبعض أولئك الجنود ، فلم تتردد تلك الحكومة في مكافأتهم بالأوسمة والمداليات . وكذلك اقترح ذلك القائد على الحكومة المصرية ترقية بعضهم الى رتب ضباط أعلى من رتبهم ، فأسرعت الحكومة الى الاعتراف باستحقاقهم لها . ففعل هناك قطر في العالم يعامل فيه الجنود لو كانوا عبيدا ، بمثل ذلك الاحترام ، ويتمتعون فيه بمثل ذلك الاعتبار ؟

وختم وزير الخارجية المصرية الرد بقوله انه يتعشم أن الحكومة الأمريكية ، بعد أن عرفت الأخطار أحسن من ذي قبل ، ستعتبر المسألة احلال أورطة محل أخرى ، وهو ما تستوجه قوانين الانسانية وقواعد العدل (١) .

هكذا كان رد وزير الخارجية المصرية على مذكرة القنصل العام الأمريكى المؤرخة فى ٢٠ أكتوبر .

وبناء على ما جاء فى ذلك الرد عن سبب تأخر ارسال الأورطة الى المكسيك ، أرسل شارلز هيل الى مستر بيجلو ممثل الولايات المتحدة فى باريس رسالة تظرفية بأن الحكومة المصرية تقول ان العصيان فى السودان قد أخذ ، وبأن الأورطة ربما تذهب الى المكسيك (٢) .

وفى ١١ يناير ١٨٦٦ ، رد شريف باشا وزير الخارجية المصرية على مذكرة شارلز هيل المؤرخة فى ١٦ نوفمبر . فأرسل شارلز هيل صورة من الرد الى وزير الخارجية الأمريكية ، وصورة أخرى منه الى مستر بيجلو ممثل الولايات المتحدة فى باريس .

وقد بدأ الوزير المصرى رده بحالة القنصل العام الى ما جاء فى الرد على مذكرة ٢٠ أكتوبر عن موضوع الرق .

أما عن مسألة احلال أورطة محل أخرى فقد ذكر الوزير أن ذلك العمل لا يمكن اعتباره حملة جديدة ، لأن مصر انما تتبع المثل المعمول به فى كل مكان فى الحملات المماثلة ، اذ يحل الجنود الأشداء محل الجنود المتعبين أو المرضى بالحنين الى الوطن ، فضلاً عن أن العادات والسوابق المبنية على مبادئ الانسانية والتعاون العام تبرر الاجراء الذى قامت به الحكومة المصرية .

وقد رفض الوزير الحل الوسط الذى اقترحه القنصل العام وهو « أن الحملة لم تترك بل سوف لا تنفذ لأسباب داخلية » ، لأن مصر مرتبطة مع فرنسا باهتاق ، ولا يمكنها أن تكون فى حل منه الا بموافقة الطرف الآخر .

(١) أوقف شارلز هيل صورة الرد مع رسالته الى وزير الخارجية الأمريكية فى ١٨ نوفمبر ١٨٦٥

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 18-11-1865.

Ibid.

(٢)

ثم قال الوزير ان الحكومة المصرية تعلن أعظم الاحترام للرأى العام في أمريكا . ودليها على ذلك أن جنودها السود الذين يتكون منهم جزء من الحملة الفرنسية في المكسيك ، لا يحاربون تحت علم العبودية .

ثم استطرد الوزير قائلا ان الحكومة المصرية ، منذ ارسال أولئك الجنود الى المكسيك ، لم تفكر في معارضة سياسة الولايات المتحدة (١) .

وفي ١٧ يناير ١٨٦٦ ، قابل شارلز هيل القنصل العام للولايات المتحدة فوبار باشا الوزير الجديد للخارجية المصرية . فقال الوزير انه يأمل أن يتمكن ، بعد الحصول على أمر الوالى ، من أن يعطيه تأكيدا رسميا بأنه سوف لا ترسل جنود أخرى الى المكسيك الا اذا جاء طلب جديد من فرنسا يلح على تنفيذ اتفاق سنة ١٨٦٢ (٢) .

هكذا كان رأى وزير الخارجية المصرية الجديد .

أما وزير الخارجية الأمريكية ، فكان قد أرسل الى شارلز هيل تعليماته النهائية في ١٤ ديسمبر ١٨٦٥ . وذلك بعد أن وصلت اليه رسالة القنصل العام التى تتضمن الحديث الذى دار بينه وبين شريف باشا وزير الخارجية المصرية في ١٦ نوفمبر وصورا من المكاتبات المتبادلة بينهما ، وبخاصة مذكرة شارلز في ٢٠ أكتوبر ورد شرف باشا عليها ومذكرة شارلز في ١٦ نوفمبر ورد شريف باشا المؤقت عليها . وكذلك بعد أن أرسل اليه (وزير الخارجية الأمريكية) مستر بيجلو ممثل الولايات المتحدة في باريس وعدا من وزير الخارجية الفرنسية بأن القرار الذى أعلن من قبل ضد ابحار القوات المصرية للانضمام الى الجيش الفرنسى في المكسيك لا يزال قائما .

وقد جاء فى تلك التعليمات النهائية أن رئيس الجمهورية يرى الاعتماد على وعد وزير الخارجية الفرنسية . وبناء على ذلك ، لا ضرورة لاستمرار القنصل العام فى المناقشة مع وزير الخارجية المصرية . غير أنه ربما يكون الوعد المشار اليه غير شرعى ، أو ربما يسحب . وفى مثل هاتين الحالتين ، يبلغ القنصل العام وزير الخارجية المصرية احتجاج الولايات المتحدة على ابحار جنود من السود ،

Ibid., From Charles Hale, Cairo, 17-1-1866.

(١)

Ibid., 18-1-1866.

(٢)

أو قوات ، للقيام بأعمال عدائية ضد حكومة المكسيك أو شعبها ، مهما كانت صفة الجنود أو الظروف التي تجهز فيها الحملة .

ثم ذكر الوزير أن رئيس الجمهورية يرى أن السود من سكان افريقية لا يمكن شرعا أن يستخدموا بأية طريقة لهدم النظم السياسية القائمة ، أو لازعاج المجتمع في القارة الأمريكية .

وقد أرسل الوزير الى شارلز هيل صورة من وعد وزير الخارجية الفرنسية المشار اليه . وأمره بأن يستفهم تليفرافيا من مستر بيجلو عن حالة المسألة في باريس ، قبل أن يقوم من أجلها بأى اتصال بوزير الخارجية المصرية .

وكذلك أرسل الوزير صورة من رسالته هذه الى مستر بيجلو لابلانغ محتوياتها للحكومة الفرنسية ، اذا احتاج الأمر لذلك ، أو حفظها اذا ثبت وعد وزير الخارجية الفرنسية . كما أرسل صورة أخرى منها الى مستر موريس ( Morris ) ممثل الولايات المتحدة في الآستانة لابلانغها للسلطان ، أو حفظها ، على حسب ما تتطلبه الظروف (١) .

هكذا كان موقف كل من مصر وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة من محاولة ابدال الأورطة التي كانت تعمل في المكسيك منذ سنة ١٨٦٣ بغيرها .

وقد انتهت المسألة بفشل المحاولة . فاستمرت الأورطة في المكسيك ، حتى عادت الى مصر في سنة ١٨٦٧



هكذا كانت العلاقات بين مصر والمكسيك من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٦٧ . فقد عين الامبراطور مكسميليان قنصلا عاما للمكسيك في مصر في سنة ١٨٦٥ ، ولكن ذلك التمثيل انتهى بسقوط الامبراطورية في يونيه ١٨٦٧ . وكذلك أرسلت مصر في يناير ١٨٦٣ أورطة من السودانيين لمساعدة القوات الفرنسية في المكسيك ضد القوات الوطنية ، فقامت الأورطة بأعمالها هناك نحو أربع سنين ، حاول أثناءها اسماعيل ابدال الأورطة بغيرها ، ولكنه لم ينجح في محاولته .



# الأجانب في مصر والسودان

١٨٤٩ - ١٨٦٢

للككتور أحمد أحمد الخن

أستاذ التاريخ المساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة

تولى عباس الأول الحكم في مصر والسودان في أواخر سنة ١٨٤٨ • وخلفه في ذلك محمد سعيد في يولييه ١٨٥٤ ، فاستمر في الحكم حتى يناير ١٨٦٣ • وفي عهدهما كان عدد الأجانب في مصر والسودان وطوائفهم وامتيازاتهم كما يأتي :

## ( أولا ) عدد الأجانب

بلغ عدد الأجانب المقيمين في مصر ٦١٥٠ نفسا في سنة ١٨٤٣ منهم ٢٠٠٠ من اليسوانيين و٢٠٠٠ من الايطاليين و ١٠٠٠ مالطي و ٨٠٠ فرنسي و ١٠٠ انجليزي و ١٠٠ نمساوي و ٣٠ روسيا و ٢٠ اسبانيا و ١٠٠ من اجناس مختلفة (١) • وفي سنة ١٨٤٧ كان عدد الأجانب في مصر لا يزيد عن ستة آلاف (٢) • فلما تولى عباس الأول الحكم أراد أن يقلل من عددهم ويفلق أبواب مصر في وجه الأوربيين حتى لا يزداد نفوذهم في البلاد • ولذلك عزل عباس عددا من الموظفين الفرنسيين من خدمة الحكومة المصرية ، كما اتهم فرصة قطع العلاقات السياسية والتجارية بين الباب العالي واليونان في سنة ١٨٥٤ فأعلن اليونانيين في مصر وعددهم ٣٠٠٠ بمغادرة البلاد في مدى ١٥ يوما • وفعلوا غادر اليونانيون مصر ، ما عدا ثلثمائة تمكنوا من البقاء تحت حماية القنصل العام لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا والنمسا وبروسيا

(١) Les Archives Europeennes du Règne d'Ismail, No. 21-1. Rapport par

Beardsley, Le Caire, 15, 9, 1878, p. 5.

Edwin de Leon ; The Khedive's Egypt. (London, 1877), p. 111. (٢)

والسويد (١) . وكانت سياسة عباس حجر عثرة في سبيل هجرة الأوربيين الى مصر ، كما كان تقييد حرية التجارة الداخلية في عهده مانعا للأوربيين وبخاصة اليونانيين من النفوذ الى داخلية البلاد ومن ترك القاهرة والاسكندرية للانتشار في الرف والاتجار مع الفلاحين (٢) .

أما في عهد محمد سعيد فقد زاد عدد الأجانب في مصر زيادة كبيرة نظرا لتشجيعه لهم (٣) حتى اضطرت الحكومة الى اصدار لائحة في سنة ١٨٥٧ رغبة في تقييد حركة هجرة الأوربيين الى مصر وتنظيمها . وعلى الرغم من تلك اللائحة ، فقد استمرت هجرة الأوربيين الى مصر وبخاصة التجار والأفاقين طول عهد محمد سعيد ، نظرا لمصاف ذلك الوالى وثروة البلاد وحرىاتها الداخلية (٤) .

وقد عاد اليونانيون الى مصر في عهد محمد سعيد ، وزاد عددهم عما كان عليه من قبل ، وانتشروا في القرى ، يسلفون الفلاحين بربا فاحش . وكذلك جاء الى مصر في ذلك العهد لاجئون من البلاد التي قامت فيها ثورات اذ ذاك (٥) . وقد زاد عدد الأجانب في مصر زيادة كبيرة في عهد محمد سعيد حتى بلغ عددهم فيما بعد ٧٩٩٦٦ قسا في سنة ١٨٧١ ، منهم ٣٤٠٠٠ يوناني ، و ١٧٠٠٠ فرنسي و ١٣٩٠٦ ايطاليون و ٦٠٠٠ انجليزى و ٦٣٠٠٠ نمساوي و ١١٠٠ ألماني و ٥٠٠ فارسي و ١٥٠ اسبانيا و ١٢٧ روسيا و ٥٣٣ هولندي و ٤٠ بلجيكي و ٤٠ سويديا و دنماركي و برتغالي و أمريكي وغيرهم (٦) .

هكذا زاد عدد الأجانب المقيمين في مصر في عهد محمد سعيد . أما السياح

(١) أحمد أحمد الحث : التمثيل للتصل والدبلوماسية للولايات المتحدة في مصر في القرن التاسع عشر (مجلة الاقتصاد والسياحة والعبارة . يوليو — ديسمبر ١٩٥٧ ص ٢١ — ٢٢) .

Sabry (M.) : L'Empire Egyptien Sous Ismail (1868-1879), pp. 16-17.

Ibid., pp. 17, 23, 30, 32.

Edwin de Leon : Op. cit., p. 108.

(٤) لائحة عمومية بترتيب وضبط الأجانب في غاية ربح الأول ١٢٧٤ (نوفمبر ١٨٥٧) (دتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٠٧) .

Sabry : Op. cit., pp. 30, 37-38, 47.

Ibid., p. 47.

Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No. 21-1. Rapport par

Beardsley, Le Caire, 15, 2, 1878, p. 5. Edwin de Leon : Op. cit., p. 378

الذين يزورون مصر ويمكثون فيها عادة بمض الوقت ، فلم يدخلوا في تعداد الأجانب في سنة ١٨٧١ (١) .

وقد بلغ عدد السياح الأمريكيين في سنة ١٨٤٩ نحو ٤٠ مكثوا في مصر مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر (٢) وبعد ذلك زاد عددهم حتى أن القنصل العام الأمريكي قرر في سنة ١٨٥٩ أن ٤٠٠ أو ٥٠٠ من السياح الأمريكيين يمرون أحيانا بالقاهرة في فصل واحد وهم في طريقهم الى سوريا أو مصر العليا (٣) . غير أن قيام الحرب الأهلية الأمريكية في ابريل سنة ١٨٦١ أدى الى نقص عدد السياح الأمريكيين في مصر ، حتى لم يزد عددهم في فصل السياحة الممتد من أواخر تلك السنة الى يناير سنة ١٨٦٢ عن ١٥ أو ٢٠ ، بعد أن كان عدد سياح الولايات المتحدة في المعتاد نحو ثلاثة أرباع عدد السياح في مصر (٤) .

هكذا كان عدد الأجانب في مصر في الفترة من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٦٢ . أما عددهم في السودان في نفس الفترة فهو أقل منه في مصر ، ومعظم ذلك العدد من التجار والسياح .

## (ثانيا) طوائف الأجانب

### ١ - السياح :

عملت الحكومة المصرية بالاتفاق مع رؤساء البعثات الأجنبية لائحة ، نشرها ديوان الخارجية في ٢ مايو ١٨٤٩ ، تنص على أن الأجانب الذين يريدون الإقامة في مصر أو السياحة فيها يجب عليهم أن يحصلوا من قنصلياتهم على تأشيرة على جوازات سفرهم وكذلك رخصة بالإقامة مصدقا عليها من الضبطية المصرية ، كما يجب أن تبين في جوازات السفر الجهة التي يريدون الذهاب إليها ، وأن تكون تلك الجوازات مصدقا عليها من الضبطية (٥) .

Edwin de Leon : Op. cit., p. 378.

American Archives. From Mc Cauley, Alexandria, 11, 6, 1860.

Ibid., From Edwin de Leon, Alexandria, 5, 7, 1860.

Ibid., From William Thayer, Alexandria, 18, 1, 1862.

Ibid., From Richard Jones. Alexandria, 1, 6, 1862.

إفادة من المحلة الكندندية الى ديوان الخارجية في ١٨ ربيع الأول ١٢٦٧ (مجموع أمرد  
إدارة إمبراطات ص ٢٦٥) .

غير أن بعض الأجانب لم ينفذوا ما نصت عليه اللائحة فيما يختص بجوازات السفر ورخص الإقامة تنفيذًا تامًا ، مما أدى الى خلق صعوبات في سبلهم ، اذ كانت السلطات المصرية في الأقاليم تمنعهم من الإقامة أو المرور في تلك الحالة . وقد رفض محافظ العريش السماح لخمسة من السياح بالذهاب الى الشام لأن جوازات سفرهم كانت غير مستوفاة . ورغبة في تنفيذ نصوص اللائحة وعدم حدوث مشقة للأجانب ، أرسل ديوان الخارجية المصرية منشورا الى القناصل في ١٥ فبراير ١٨٥١ بوجوب استيفاء شروط جوازات السفر ورخص الإقامة والتنبية على الأجانب التابعين لهم كل فيما يخصه بضرورة تنفيذ نصوص اللائحة . وكذلك قررت الحكومة أن الأجانب المارين بالسويس في طريقهم من الهند الى الشام يجب أن يصدق ديوان محافظة السويس على جوازات سفرهم . وأيضا فرضت الحكومة عقابا على كل جمال يحمل أحد الأجانب دون أن يكون جواز سفره مصدقا عليه من ديوان الضبطية أو ديوان محافظة السويس (١) .

وعلى الرغم من تلك الاجراءات فان محافظ العريش قرر أن بعض السياح حضروا بعد ذلك الى العريش ، ولم تكن جوازات سفرهم مصدقا عليها من الضبطية . ولذلك قررت الحكومة في مايو ١٨٥٣ التنبية على الضبطية بالدقة في تنفيذ قانون جوازات السفر ، وكذلك مخاطبة القناصل العاملين للتنبية على القناصل في القاهرة والاسكندرية والجهات الأخرى بأن الأجانب الذين يتوجهون الى جهة ما عن طريق البر لا بد أن تكون بأيديهم جوازات سفر من قنصلياتهم مؤشرا عليها من الضبطية . فاذ كانت جوازات السفر ليست بها اشارة الضبطية يباد أصحابها الى مكانهم الأول . أما الأجانب المارون والعاثرون عن طريق الماء من الاسكندرية الى القاهرة ومن القاهرة الى الوجه القبلى والوجه البحرى ، فلا بد أن يكون بأيديهم جوازات سفر مؤشرا عليها من مأمور ضبطية الجهة التى يقومون منها ، كما أن رؤساء المراكب لا ينزلونهم في مراكبهم بدون تلك الجوازات . فان كانت جوازات سفرهم ليست عليها اشارة من الضبطية يمادون

---

(١) إفادة من المحبة المكتندرية إلى ديوان الخارجية في ١٨ ربيع الأول ١٢٦٧ (دتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٩٥) .

الى مكانهم الأصلي ، ولا ينزلون في المراكب • وقد أمرت الحكومة باعلان ذلك  
عموما وللقناصل العامين ومشايخ الأعراب (١) •

وفي فبراير ١٨٥٤ أصدرت الحكومة المصرية منشورا سهلت فيه نظام  
جوازات السفر ، فجعلت تأشيرة القنصلية ورخصة الإقامة وترخيص حمل  
السلح في تصريح واحد يقدم الى الضبطية بالاسكندرية للتصديق عليه • وعند  
وصول السائح الى القاهرة لابد له من الحصول على تصريح آخر للوجه القبلى  
تصدق عليه الضبطية (٢) •

وفي نوفمبر ١٨٥٧ صدرت لائحة بترتيب وضبط الأجانب ، جاء فيها أن على  
المعاون الأول في قلم جوازات السفر بالاسكندرية أو أحد معاونين الآخرين في  
حالة غيابه ، أن يادر بالتوجه الى أية سفينة تصل الى الميناء ، ويطلب من قائدها  
قائمة بأسماء السياح وكذلك جوازات السفر ، ويسلمها في الحال الى قلم جوازات  
السفر • وفي مدى ٢٤ ساعة من تسليمها يقيدھا القلم المذكور ويوزعها على  
قنصليات أصحابها ، مع أخذ ايصال بها من القنصليات • وعندئذ يحرر معاون  
الأول الى مأمور الضبطية نسخة من قائمة أسماء السياح التي أخذها من قائد  
السفينة • ويجب على القنصليات ، في مدى ثمانية أيام من ارسال جوازات  
السفر اليها ، أن تحرر الى مأمور الضبطية قائمة بأسماء الأشخاص  
الذين أعطيت لهم جوازات سفرهم والذين تحررت لهم تذاكر اقلية • ويجب  
على السياح الذين يريدون السياحة في أية جهة من الوجه البحرى أو الوجه  
القبلى أن يحصلوا من قنصلياتهم على جوازات سفر داخلية ، مصدقا عليها من  
الضبطية ، ومبيناً بها الجهة المرغوب السياحة فيها واسم السائح ولقبه وأوصافه  
وعمره وجنسيته وعدد أتباعه سواء أكانوا من الأجانب أم من الأهالى وأفراد  
عائلته المرافقون له • ويطبق ذلك أيضا على السياح الذين يتوجهون الى الشام  
عن طريق العريش والسياح الذين يتوجهون بهم بالقطر المصرى الى

(١) منشور من الديوان الكندارى في ٢٧ رجب ١٢٦٨ ؛ إضافة كتندارية الى سكدارية  
الردان في ٢٧ رجب ١٢٦٨ ( دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٠٠ ، ٢١٨ ، ٢٣٥ ) •

(٢) American Archives. From Edwin de Leon, Cairo, 22.1864.



٢ - اعتقاد رؤساء المراكب المؤجرة للسياح أنهم أصبحوا في زمرة هؤلاء الأجانب وأنهم خرجوا بذلك من تبعية الحكومة المصرية .  
وقد نص ذلك التنظيم على حصر أسماء جميع التراجع من رعايا الحكومة ، ثم تحقيق أطوارهم وحركاتهم بمعرفة مأمور الضبطية بالقاهرة ومأمور الضبطية بالاسكندرية . فإذا اتضح أنهم معتمدون تؤخذ عليهم ضمانات ، ثم تقيّد أسماؤهم في دفتر مخصوص ، وتعطى لكل منهم تذكرة مدموعة من الضبطية . أما التراجع الأجانب فتؤخذ منهم شهادات مصدقا عليها من قناصلهم ، ثم تقيّد أسماؤهم في الدفتر المذكور ، وتعطى لكل منهم تذكرة مدموعة من الضبطية . وبعد ذلك ينبه مأمور الضبطية على التراجع الوطنيين ، وينبه القناصل على التراجع الأجانب بحسن السلوك وعدم التدخل فيما لا يعينهم ، وتجنب التسبب في وقوع المفاسد والمنازعات ، وعدم تفهيم السياح والترجمة لهم بخلاف الواقع ، فإن خالفوا ذلك عوملوا بموجب القانون . وكذلك يجب على كل منهم أن يقدم الى الضبطية شهادة من السائح الذي يرفقته تتضمن تأدية خدمته كما يجب ، وسرور السائح منه ورضاه عنه . وبناء على ما في تلك الشهادة يؤشر تحت اسم الترجمان في الدفتر الموجود بالضبطية . أما اذا اتضح أن الترجمان قد حدث منه أشياء مخالفة لذلك ، فانه يوقع عليه العقاب بموجب القانون على حسب خفة الجنحة أو جسامتها .

هذا عن التراجع . أما رؤساء المراكب ، فيجب على كل منهم أن يحصل من صاحب المركب على شهادة تثبت أنه من ذوى الأخلاق الحميدة . وبعد ذلك يذهب بالشهادة الى الترسانة . فان اتضح أن سمعته حسنة وأخلاقه حميدة تحفظ الترسانة الشهادة بها ، وتعطيه تذكرة بدلا عنها . وان كانت الترسانة تعلم انه قد اقترف من قبل أعمالا مغايرة ، فانها ترده بالشهادة الى صاحب المركب ، مع اخبار الأخير بذلك . وعند اعطاء التذكرة المدموعة لرئيس المركب ، ينبه عليه بالابتعاد عن المنازعة والمشاجرة ، وبأنه اذا حصلت منه أو من الرجال الذين يعملون تحت امرته أعمال مغايرة ، فانهم سيجازون بأشد الجزاء بموجب القانون . وفي حالة حدوث مخالفة أو عمل غير لائق من رئيس المركب أو ممن يعملون تحت امرته في أحد مراكب السياح في أثناء مرورهم ، يخبر مدير الجهة التي تحدث بها إلزاقعة السائح بما حدث ، ويطلب منه الرئيس أو من معه ، وبحضوره يجرى

التحقيق معهم . فان كانت جنحتهم خفيفة يرسل تقرير عنهم الى الترسانة ، وان كانت جنحتهم كبيرة فانهم يحجزون في المديرية ويرتب بدلا عنهم آخرون من المعتمدين ، ثم يجازون بموجب القانون على حسب الجنحة . واذا رفض السائح اعطاء رئيس المركب أو من تحت امرته ، فان مدير الجهة يفيد الديوان الكتخدأوى عن الكيفية ، مع ايضاح اسم السائح واسم رئيس المركب أو من تحت امرته ، والديوان المذكور ينظر المسألة .

وقد أعلنت الخارجية المصرية القناصل بتلك الاجراءات ، وطلبت منهم التنبيه على السياح باستخدام رؤساء المراكب الذين معهم رخص من الترسانة ، والتراجع الذين بأيديهم تذاكر من الضبطية ، وبعدم التدخل في المنازعات ، وبعدم الممانعة في اعطاء رئيس المركب أو من يعملون تحت امرته اذا طلبهم الحكام لحدوث جنحة منهم (١) .

هذا وقد آلف بعض السياح كتباً عن رحلاتهم في مصر والسودان ونشروها في الخارج (٢) .

## ٢ - التجار :

قيد عباس الأول حرية التجارة الداخلية ، فمنع بذلك الأوروبيين وبخاصة اليونانيين من مغادرة الاسكندرية والقاهرة للانتشار في الريف والاتجار مع الفلاحين . غير أن التجار الأجانب زاد عددهم زيادة كبيرة في عهد محمد سعيد لسخاء ذلك الوالى وثروة البلاد وحرابها الداخلية ، وبخاصة حرية التجارة (٣) .

وقد اشتكى التجار الأوروبيون في السودان من معاملتهم هناك ، فأصدرت

---

(١) قرار من الجمعية القومية ومجلس الأحكام في ٧ جمادى الأولى ١٢٦٨ مدرطه أمر الإجراء إلى الديوان الخديوى في ١٢ جمادى الأولى ١٢٦٨ ونشره عموماً في ٢٠ جمادى الأولى (دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢١٩) .

(٢) راجع أسماء كتب تلك الرحلات في كتاب :

Maunier (R.) : Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte Moderne 1798-1916, Le Caire, 1918.

American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 1-6-1866. (٣)

Babry : Op. cit , pp. 17, 22, 27, 28.



الحكومة المصرية لائحة في يناير ١٨٥٢ بكيفية معاملتهم ، رغبة منها في منع أسباب شكايتهم • واليك ملخص تلك اللائحة :

١ - معاملة التجار الأوروبيين في السودان بمقتضى الامتيازات الأجنبية والمعاهدة التجارية التى عقدها تركيا في سنة ١٨٣٨ •

٢ - بما أنه مصرح للتجار الأوروبيين بالحضار وبيع بضائع بلادهم ومحصولاتها للدولة العثمانية ، وبشراء محصولات الدولة العثمانية ومنتجاتها الصناعية ، وبيعها في داخل البلاد أو اخراجها الى البلاد الأجنبية ، فيجب ألا ينموا من التجارة بتلك الكيفية ، وألا يؤخذ منهم من العوائد أكثر من المقرر في المعاهدة •

٣ - منع أى ظلم أو تعد من الحكام على التجار الأجانب ، وعدم تعطيل الحكام لأشغال أولئك التجار ، وبذل المساعدة اللازمة لهم •

٤ - عدم ارغام الحكام للتجار الأجانب على أخذ رخصة بنقل أموالهم وبضائعهم ، حيث أن معاهدة سنة ١٨٣٨ ألغت ذلك •

٥ - عدم احتكار النقل ، وعدم ارغام الحكام للتجار الأوروبيين على دفع أجرة أزيد مما اتفقوا عليه مع أصحاب المراكب والجمال وغيرها لنقل أمتعتهم وأموالهم ، وعدم تعرض الحكام لوسائل النقل التى يكون أولئك التجار قد استأجروها •

٦ - أخذ العوائد الجمركية على بضائع التجار الأوروبيين في جمر ك أسوان فقط • أما التجار الأوروبيون الذين يتاجرون في نفس الأقاليم السودانية ، فيعاملون مثل الأهالى في دفع العوائد المقررة هناك •

٧ - عدم تكليف التجار الأجانب الذين يتوجهون بالمراكب الى النيل الأبيض أخذ حراس لهم من الحكومة • وإذا طلب أحدهم من الحكومة حرسا تعطيه له ، بشرط أن يدفع لها مصاريف الجنود والمهمات • وإذا توجه أحدهم الى تلك المنطقة بدون حرس وحدث له ضرر ، فليست على الحكومة مسئولية في ذلك •

٨ - حكامدار السودان ممنوع من احتكار المحصولات ، وإباحة الاحتكار ، وتحديد الأسعار ، ووضع قوانين تغل بأعمال التجار وتلزمهم البيع جبرا •  
(١٣)

٩ - يجب على حكمدار السودان عند الفصل في المنازعات بين الأجانب والأهالي أو بين الأجانب والحكام ، أن يراعى العقود ووسائل الصلح والمهادنة التجارية التي عقدتها تركيا في سنة ١٨٣٨ •

١٠ - حكمدار السودان وحكامه ممنوعون من جلب سن الفيل ، ومن التجارة فيه وفي الأصناف الأخرى (١) •  
وفي فبراير ١٨٥٨ صدر اعلان لمن يريد أن يتوجه الى النيل الأبيض لأجل التجارة ، يتلخص في البنود الآتية :

١ - يجب على جميع من يعمل في المراكب الذاهبة الى النيل الأبيض من رئيس ونوتية وخدم أن تحرر معهم شروط بضرورة تأدية وظائفهم • وما دام صاحب المال يعطيهم مرتبات وتأمينات ، فعلى كل منهم أن يؤدي وظيفته ولا يلتفت الى التجارة • وان اتجر أحدهم على ذمته تكون التجارة لصاحب السفينة • وما دام صاحب المركب هو المسئول أمام الحكومة ، فان على جميع من معه في المركب ألا يمتدوا على أهالي جهات النيل الأبيض بالسلاح أو بغيره بدون أمره ، بل عليهم اطاعة أمر صاحب المركب أو وكيله في رفع الضرر عنهم • وإذا اعتدى أحدهم على الأهالي تعاقبه الحكومة عند عودته بالتأديب ان كان قد تناول باليد ، وبجزاء القاتل ان كان قد تناول بالسلاح وحدث من ذلك قتل النفس ، وبجزاء السارق ان كان قد أخذ شيئا بدون إذن ، وبجزاء هتك العرض ان كان قد هتك عرض إحدى النساء بتك الجهة • وإذا اعتدى أحدهم على شخص من الأهالي أو من رفاقه أو على صاحب المركب أو وكيله ، وأمر صاحب المركب أو وكيله من معه بضبطه أو مسكه ما يسهل من عصا أو سلاح ، ولم يطيعوا الأمر ، فانهم يجازون بمقتضى القانون على حسب ما هو مدون في حق من يشهر السلاح أو يحصل منه عدم الطاعة • ويجب تعهيد النوتية والخدم بما جاء في هذا البند عند استخدامهم قبل سفرهم •

٢ - بما أن تجارة الرقيق ممنوعة فان الرقيق الذي يجلبه من جهات النيل الأبيض أحد التجار أو أحد نوتية المراكب وخدمتها ، يطلق سبيله ويعطى ورقة

(١) لائحة من مجلس الشوم في ١٠ ربيع الأول ١٢٦٨ طلبها أمراء الحكدادية في ٢١ ربيع الأول ١٢٦٨ (دفتر مجموع أمور لادارة والإجراءات ص ٤٣٩ - ٤٢٧) •

العتق • فان وجد معاشا فى الجهة التى وصل اليها ورغب فى الإقامة فيها فلا مانع • أما اذا رغب فى العودة الى بلده ، فيلزم من أحضره بمصاريف عودته •

٣ — يجب على التجار وأتباعهم ومن معهم فى المراكب معاملة أهالى منطقة النيل الأبيض بالرفق وعدم التعدى عليهم • واذا اعتدى أهالى تلك الجهة على أية سفينة وجب على حراسها الدفاع عنها ومنع التعدى على قدر المستطاع ، اذ أن كل سفينة بها حراس مسلحون للمحافظة عليها • أما من يتعدى على الأهالى دون حدوث التعدى منهم ، وثبت عليه ذلك بشهادة التجار الآخرين وغيرهم ، فانه يجازى بمعرفة الحكومة أى مديرية الخرطوم ، أو بإطلاع القنصل التابع له وان كان أجنبيا •

٤ — لا تتوجه أية سفينة الى النيل الأبيض الا اذا كان بها حراس مسلحون يتراوح عددهم بين ١٠ و ٣٠ بالنسبة لحجم كل سفينة ، وذلك لأن أهالى تلك الجهة متوحشون •

٥ — اذا دخلت سفينة تجارية بحرا لم يسلكه أحد من قبل ، فلا يصرح لغيرها بدخوله فى تلك السنة • واذا دخلته سفينة أخرى فى نفس السنة ، فان ما تحصل عليه من بضائع يكون لصاحب السفينة الأولى • أما فى السنة الثانية فيصرح لجميع السفن بدخوله • ويعتبر بحر الغزال الأصلى من البحور المعتاد المرور فيها ، ولذا يصرح لجميع السفن بدخوله •

٦ — اذا حدثت مشاكل بين نوتية السفينة وخدمها ، فان الدعوى تنظر بمعرفة رئيسهم وشيوخهم وصاحب السفينة ، ان كانت بسيطة • أما اذا كانت جسيمة أو كانت المشكلة بين التجار ، فيجب على صاحب المركب عند وصوله الى تجار آخرين أو عند التقائه بسفينة أخرى ، أن يقيم الدعوى بحضور من يجدهم بموجب مكتوبة يسطر فيها كيفية الواقعة وشهادة الشهود • وعند العودة تقدم للحكومة لمحاكمة من وقع منه الخطأ •

٧ — يجب على نوتية كل سفينة أن يطيعوا رئيسهم وأن يقوموا بالخدمة كما يأمرهم ، كما يجب على رئيس كل سفينة أن يطيع صاحبها أو وكيله • وبناء على ذلك يجب على رئيس كل سفينة ونوتيته ألا يقيموا بجهة أو يسافروا الى

جهة أخرى الا برغبة صاحب السفينة أو وكيله • ومن يخالف ذلك يحرم من مرتبه وتؤدبه الحكومة •

٨ — يجب على خدم كل مركب الاتقياد لأمر شيخهم ، كما يجب عليهم وعلى شيخهم اطاعة أمر صاحب المال أو وكيله لأن الجميع مستخدمون عنده للحصول على من القيل من أى محل يأمرهم بالذهاب اليه • وفى جهات النيل الأبيض لا ينتقل شخص من تاجر الى آخر الا اذا كانت بيده ورقة تثبت خلو طرفه ممن كان فى خدمته (١) •

### ٣ — اصحاب الفنادق والمقاهى ومحلات الطعام والشراب :

كانت لبعض الأجانب فى مصر فنادق ومقاهى ومحلات للطعام والشراب يديرونها لحسابهم الخاص •

وقد تقرر فى يناير ١٨٥٤ عدم تأجير مقاهى بيركة الأزرىكية للأجانب (٢) •

وفى نوفمبر ١٨٥٧ صدرت لائحة بترتيب وضبط الأجانب ، جاء فيها أن الأجنبى لا يسمح له بفتح أو ادارة فندق أو منازل مهياة وعنابر مفروشة أو مقهى أو محلات للطعام أو محلات للخمر أو بيع الشراب الا اذا كان معه قبل ذلك ترخيص من القنصل التابع له مبينا فيه اسمه وكنيته وجنسيته والغرض من المحل المراد فتحه ومكانه ، ومصدقا عليه من مأمور الضبطية بعد تحقق المأمور من أن وجود المحل لا يحدث أدنى ضرر بالجهة المراد فتحه فيها • وبعد حصول الأجنبى على ذلك التصريح يؤخذ عليه تعهد بامضائه بأن « يكون منقادا الى التنظيمات وسالكا طرق الأمن المتعلقة بضبط وربط المحلات المذكورة وأن لا يأبى التوجه الى قلم الضبطية متى طلب اليه » •

وقد أوجبت اللائحة على مشايخ الحازات تقديم جداول بالمحلات المذكورة الى مأمور الضبطية مبينا فيها أسماء الأشخاص الذين يديرونها وجنسياتهم ،

(١) إفادة من القية فى ١٠ رجب ١٢٧٤ الى مدير الخرطوم (دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٤٣٣ — ٤٣٥) •

(٢) إفادة من القية الكنتارية الى ضليحة القاهرة فى ٢٥ ربيع الآخر ١٢٧٠ (دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٢٠) •

وايداع نسخة من جدول كل شيخ في شياخته • وبعد حصول مأمور الضبطية على تلك الجداول يتحقق من صحة التعريفات الواردة بها عن جنسيات أصحاب المحلات وذلك بالمخاطبة مع القناصل • فإذا وجد شخصا من أصحاب تلك المحلات غير متمتع بالحماية الأجنبية ، فإن له الخيار في إبقائه في محله أو نزعه منه •

ونصت اللائحة على أن أصحاب الفنادق والمنازل المهيأة ومؤجرى الأماكن لمبكنى الأجانب ملزمون بأن يقيّدوا في دفتر منبر ومختوم من قلم ضبط وربط الأجانب الموجود بالضبطية أسماء الأشخاص الذين يسكنون بمحلاتهم وأسماء بلادهم وصفاتهم وتاريخ دخولهم فيها وتاريخ خروجهم منها • ولأمور الضبطية أن يرى ذلك الدفتر مرة على الأقل في الأسبوع • أما معاون ضبط وربط الأجانب فله أن يطلب الدفتر للاطلاع عليه كلما دعت الضرورة إلى ذلك •

ومنعت اللائحة الأجانب أصحاب المقاهي أو محلات الطعام أو محلات الخمر وبيع الشراب من السماح لأى شخص ليس فى خدمتهم بالمبيت فى محلاتهم ، كما منعتهم من إبقاء أى شخص من رواد محلاتهم أو من الخارج فى تلك المحلات بعد اليماد المحدد لغلاقها •

ورغبة فى التحقق من تنفيذ الترتيبات السابقة ، كان على معاون ضبط وربط الأجانب الملاحظة والتفتيش باستمرار على المقاهي ومحلات الطعام ومحلات الخمر وبيع الشراب ، كما كان له فى أى وقت شاء الحق فى دخول الفنادق والمنازل المهيأة والعنابر المفروشة والمقاهي ومحلات الطعام والشراب للاطلاع منها على بعض أخبار أو للتفتيش ، لا سيما إذا كانت الضبطية تبحث عن بعض الأشخاص ، أو إذا استلزمت الضرورة ذلك •

وإذا خالف أحد من الأجانب أصحاب الفنادق والمنازل المهيأة والعنابر المفروشة والمقاهي ومحلات الطعام أو بيع الشراب حكما من الأحكام السابقة ، فإن مأمور الضبطية يجب عليه أن يخبر قنصله بالمخالفة طالبا منه مجازاته على تفریطه • أما إذا كانت المخالفة تضر بالأمن العام فإن للحكومة المحلية أن تطلب من حكومته إغلاق محله بالكلية أو لمدة معينة •

وإذا حدثت في تلك المحلات مشاجرات من الأجانب أو أفعال افتراضية أو هجوم على أشخاص آخرين ، ففى الحال تضبط القوة العسكرية هؤلاء الأجانب وترسلهم الى القراول القريب من محل الواقعة أو الى مأمور الضبطية • وعندئذ تبلغ الضبطية قنصلياتهم بما حدث منهم (١) •

#### ٤ - الحائزون للأطيان والمباني :

لم يكن للأجانب فى الامبراطورية العثمانية حق امتلاك الأطيان والمباني ؛ ولكن محمد على منحهم ذلك الحق فى مصر فى سنة ١٨٤٢ (٢) • وذلك أن محمد على أعطاهم أطيانا من الأبعادية صارت لهم ملكا تبعا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ الذى نص على أن المنعم عليه بأطيان باسم «رزقة بلا مال» يكون مالكا لها ملكا مطلقا يتصرف فيها كيف يشاء على الوجه الشرعى بدون قيد ولا شرط سواء أكان الانعام بها قبل ذلك التاريخ أم بعده •

وكذلك أعطى محمد على الأجانب فى مصر أطيانا أخرى تبعا لنظام المصلحة الذى يلتزم فيه المتعهد للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال الأميرية والبقايا وهى الضرائب المتأخرة ، ويترك للأهالى أطيانا على حسب قدرتهم يزرعونها ويدفعون له ما يخصها من الأموال والبقايا • أما هو فيزرع ما بقى من الأطيان لحسابه الخاص بواسطة الفلاحين غير المقتدرين مقابل إعطائهم أجرا على العمل فى زراعته • ولم يكن للأجانب فى تلك الأطيان حق الملكية المطلق ، بل حق الانتفاع فقط (٣) •

وقد سمح محمد سعيد للأجانب فى مصر بشراء ما يريدون من الأطيان الخارجية التى تركها أصحابها على أن تكون عشورية يملكونها ملكا مطلقا (٤) •

(١) لائحة عمومية بترتيب وضبط الأجانب فى غاية ربيع الأول ١٢٧٤ (مترجم من مجموع أمودإدارة وإجراءات من ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١١٠) •

(٢) Sabry : Op. cit., p. 228.

(٣) أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادية فى القرن التاسع عشر • (الطبعة الثالثة : ١٩٥٨) ص ٨١ — ٨٢ ٨٣ — ٨٤

(٤) المرجع السابق ص ١٠٦ • الألمان المشورية هى الألمان المفروضة عليها ضريبة المشور •

هكذا امتلك الأجانب الأتليان في مصر ، كما امتلكوا المباني فيها ؛ بينما لم يحصلوا على ذلك الحق في بقية الدولة العثمانية الا فيما بعد ، حينما منحهم السلطان العثماني في يولية ١٨٦٧ حق اقتناء الأملاك الثابتة في أنحاء الدولة العثمانية ماعدا الحجاز ، وقرر أن يعاملوا في أداء الضرائب عليها مثل الأهالي ، وأن تطبق عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالعقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه ، كما منحهم التصرف في العقار بالهبة والايضاء ، وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب القوانين العثمانية (١) .

وزيادة على امتلاك الأجانب للأتليان والمباني في مصر ، كان بعضهم يرهنتها من أصحابها . غير أن بعض المتعاقدين كانوا يملكون الأصول المتبعة في الرهن ، فيكتبون عقود الرهن بدون اطلاع الحكومة المحلية ، مع أنها هي المنشطة بذلك . اد أن ديوان المديرية مختص برهن الأتليان والمحكمة المختصة برهن المباني . وبمساعدة المديرية والمحكمة تتضح صحة سندات التمليك وتحقق صحة الصجج ، كما يتبين أن كانت الأتليان والمباني المراد رهنها قد رهننت من قبل أم لا . فاذا لم يكن هناك مانع ، تجرى الحكومة المحلية الأصول المرعية في عقد الرهن . أما اذا وجلت الحكومة مانعا في ذلك ، أفهمت للمتعاقدين حتى يكونوا على بصيرة . وبناء على ذلك أرسلت الحكومة المصرية في أغسطس ١٨٦٢ رسالة بذلك الى كل قنصل عام ، رغبة في التنبيه على الأجانب التابعين له بأجراء الأصول المتبعة في رهن الأتليان والمباني (٢) .

وكذلك كان الأجانب في مصر يستأجرون المنازل والحوانيت والمخازن . وقد قرر في لائحة نوفمبر ١٨٥٧ أن المالك أو المستأجر الأصلي لا يجوز له أن يؤجر لأحد من الأجانب منزلا أو جزءا من منزل أو حانوتا أو مخزنا الا بعد أن يعرف اسمه وصناعته وجنسيته ، كما يجب عليه أن يخبر شيخ الحارة عن ذلك الأجنبي ليخبر الشيخ الضبطية بذلك . واذا عقد الايجار بواسطة شيخ الحارة ، فعلى الشيخ افادة الضبطية عن اسم الأجنبي وصناعته وجنسيته . واذا

(١) المرجع السابق ص ١٠٦

(٢) منشور من ديوان الخلافة الى القناصل العاملين في ١٣ أغسطس ١٨٦٢ (دتر مجموع

أمور إدارة وإجراءات ص ٣٠٦) .

أراد أحد المستأجرين أن يؤجر من الباطن لأجنبي ، فيجب قيد ذلك ، والتأثير على عقد الإيجار في الضبطية . وإن حدث نزاع بين المتعاقدين فيما يختص بتنفيذ عقد إيجار لم يعرض من قبل على الضبطية ، ولم يؤثر عليه بها ، فليس للضبطية الحق في رؤية ذلك النزاع والفصل فيه (١) .

وكان الأجانب خاضعين للقضاء الوطني فيما يختص بالدعاوى الناشئة من الألبان والمباني ، إذ كانت تلك الدعاوى من اختصاص المحاكم الوطنية (٢) .

وقد قام الأجانب في أول الأمر بأداء ما على الألبان من التزامات . غير أنهم في عهد محمد سعيد رفضوا دفع ضرائب الألبان . وكذلك رفضت في سنة ١٨٦٠ مؤسسة بريجز (Briggs) الانجليزية ، الوكيله عن حليم باشا في إدارة أملاكه ، تقديم الرجال المقروضين على إحدى عزبه لتطهير الترع ، مهددة في الوقت نفسه بترك ألبانها ومطالبة الحكومة بتعويضات إن هي أخذتهم بالقوة . وعندما أخبر وزير الخارجية المصرية القنصل الانجليزي بذلك أعلن القنصل أن الرعايا البريطانيين الذين يستأجرون الأراضي الزراعية في مصر يجب عليهم أداء ما عليها من التزامات . وقد وافقت الحكومة الانجليزية على رأى القنصل ، مؤكدة في مذكرة لها في يونية ١٨٦٠ أن « الأجانب الذين يزرعون الألبان في مصر خاضعون للسلطة المحلية وليس للقناصل حق التدخل في ذلك » . وعلى الرغم من موقف الحكومة الانجليزية من تلك المسألة ، فإن مؤسسة بريجز اشتركت مع تجار من جنسيات مختلفة للحصول على حمايات قنصلية وخلق عراقيل للحكومة المحلية . ورغبة في إلغاء العقد المحرر بين مؤسسة بريجز وحليم باشا ، دفع محمد سعيد ديون أخيه حليم ، كما دفع للمؤسسة المبلغ المحدد في العقد للمرتبات (٣) .

(١) لائحة عومية بترتيب ضبط الأجانب في غابة ربيع الأول ١٢٧٤ (١٨ نوفمبر ١٨٥٧) (دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٣٠٧ ٢١٣) .

(٢) American Archives, From Charles Hale, Alexandria, 20.2.1868, (Note to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubar).

(٣) Sabry: *Op. cit.*, pp. 48-49, 228. American Archives, From Charles Hale, Alexandria, 20.2.1868, (Note to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubar).



وكذلك كان الأجانب لا يدفعون ضرائب عن المباني التي يمتلكونها في مصر ، على الرغم من أنهم خاضعون في ذلك من حيث المبدأ لقوانين البلاد (١) .

### • — الإرساليات الدينية :

اهتمت الإرساليات الكاثوليكية والبروتستنتية في مصر بالدعوة الى الدين المسيحي، وتحويل الأقباط الأرثوذكس الى الكاثوليكية أو البروتستنتية. واتبعت في ذلك طرقاً ، منها الدعوة الدينية في كنائسها ، والتمريض وعلاج المرضى ، والتعليم (٢) .

وكانت الإرساليات البروتستنتية تابعة للولايات المتحدة وبروسيا وبريطانيا. وقد أسهمت الإرسالية الأمريكية في تخفيف وطأة الكوليرا في القاهرة في سنة ١٨٥٥ ، كما كان لها في سنة ١٨٦١ ما يقرب من ٤٠٠ تلميذ في مدارسها ، وعدة جمعيات للعبادة ، ومكتبة في أسبوط لبيع الانجيل والكتب الدينية . وقد نجحت تلك الإرسالية في تحويل بعض الأقباط الأرثوذكس الى البروتستنتية (٣) .

وقد أعطى محمد سعيد منحاً سخية للمدارس والكنائس التابعة لجميع المذاهب المسيحية في مصر (٤) . ففى أواخر سنة ١٨٦١ منح الإرسالية الأمريكية بناء من أبنية الحكومة في الموسكى بالقاهرة ، يطل على ميدان الأزبكية، ويتكون من ٢٥ حجرة واسعة على الأقل ، وتبلغ قيمته نحو ٥٠.٠٠٠ دولار . وبذلك وضعت الإرسالية الأمريكية لأول مرة على قدم المساواة مع الإرساليات الدينية الأوربية التي نالت منحا مماثلة من محمد سعيد (٥) .

وكان التعليم عند الإرساليات الدينية وسيلة من وسائل الدعوة الى الدين المسيحي . ولذلك أحجم المسلمون في مصر عن دخول مدارس تلك الإرساليات

Sabry : *Op. cit.*, pp. 48, 220, 220.

(١)

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر . الجزء الثاني . المجلد الثاني . ص ٨٢٢

(٣) American Archives. From Charles Hale, Alexandria, 22, 12, 1864. (٤) From Edwin de Leon, Alexandria, 10, 7, 1865. From Thayer, Alexandria 26, 11, 1861.

أحمد أحمد الحنفى : التعليل والتنميط والبلوريات المتحدة في مصر في القرن التاسع عشر ( مجلة الاقتصاد والمهارة والتجارة . يوليو — ديسمبر ١٩٥٧ ص ٢٦ ) .

American Archives. From Thayer, Alexandria, 27-1-1863.

(٤)

Ibid., 26-11-1861, 18-9-1862, 27-1-1863. Edwin de Leon : *Op. cit.*, p. 276, (٥)

في أول الأمر • وقد سادت في مدارس كل ارسالية ثقافتها الدينية والقومية<sup>(١)</sup> •  
واليك بياناً بمدارس الارساليات الدينية في مصر في الفترة من سنة ١٨٤٩ الى  
سنة ١٨٦٢ :

#### أولاً — مدارس الارساليات الكاثوليكية :

١ — مدرسة العازارين Lazaristes : جاء الى الاسكندرية بعض رجال  
الدين من العازارين ، وأنشأوا فيها كنيسة ومدرسة مجانية في سنة ١٨٤٧ •  
وساعدهم الفرير في التعليم في المدرسة حتى سنة ١٨٥٢ ، حينما تركوا المدرسة  
وأخذوا يهتمون بإنشاء مدارس خاصة لهم • وعندئذ احتفظ العازاريون  
بمدرستهم ؛ ولكنهم تحولت الى دار للأيتام بعد مذابح لبنان في سنة ١٨٦٠ •

٢ — مدارس بنات الاحسان Filles de la Charité : جاءت الى  
الاسكندرية في سنة ١٨٤٤ بنات الاحسان ، واحترفن التمريض ، وأنشأن  
مدرستين للبنات • وفي سنة ١٨٥٠ أنشأن داراً للأيتام •

٣ — مدارس الفرير : أنشأ الفرير مدرسة بالاسكندرية في سنة ١٨٥٣  
عرفت باسم « كلية سانت كاترين » • وفي السنة التالية فتحوا مدرسة أخرى  
بالقاهرة اسمها « سان جوزيف » •

٤ — مدارس الآباء الفرنسيسكان Pères Franciscains : أنشأ الآباء  
الفرنسيسكان مدرسة في المنصورة ومدرسة للبنات في قهدة في سنة ١٨٥٥ ،  
ومدرسة في دمياط وأخرى في كفر الزيات في السنة التالية ، كما أنشأوا مدرسة  
في رشيد في سنة ١٨٥٨ ومدرسة في السويس في السنة التالية •

٥ — مدرسة جماعة ال Soeurs Clarisse Franciscaines : أنشأت تلك  
الجماعة مدرسة للبنات في القاهرة في سنة ١٨٥٩ •

#### ثانياً — مدارس الارساليات البروتستنتية :

١ — مدارس الارسالية الأمريكية : أنشأت الارسالية الأمريكية مدرسة  
للبنات في القاهرة في سنة ١٨٥٥ • وفي السنة التالية أنشأت مدرسة للبنين

(١) أحمد حوت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر • الجزء الثاني • المجلد الثاني من ٨٢٢ — ٨٢٤ •

ومدرستين للبنات • وفي سنة ١٨٥٧ أنشأت مدرستين بالاسكندرية ثم مدرستين  
أحدهما للبنين والأخرى للبنات في الفيوم •

٢. — مدارس الارمالية الاسكتلندية : فتحت الارمالية الاسكتلندية في  
الاسكندرية مدرسة للبنين في سنة ١٨٥٩ ومدرسة للبنات في العام التالي • وقد  
فتحت مس هويتلى M. L. Whately ابنة أسقف دبلن مدرسة للبنات في القاهرة  
في سنة ١٨٦١ وكذلك مدرسة أخرى للبنين (١) •

#### ٦ — رجال التعليم :

كان معظم رجال التعليم من الأجانب يعملون في مدارس الارماليات التي  
ذكرناها وفي مدارس الجاليات الأجنبية • وقد نحت كل مدرسة من مدارس  
الجاليات الأجنبية منحى قوميا ، كما عنيت أغلبها بتعليم اللغة الفرنسية وهي لغة  
الدبلوماسية اذ ذاك • وقد تغلبت الصفة الدينية على بعض مدارس الجاليات  
الأجنبية وهي المدارس التي أنشأها وقام بالتعليم فيها بعض رجال الدين من كل  
جالية ، بينما تغلبت على البعض الآخر الصفة العلمانية وهي المدارس التي أنشأها  
وقام بالتعليم فيها أفراد أو جمعيات من كل جالية • وقد أحجم المسلمون في أول  
الأمر من دخول مدارس الجاليات الأجنبية (٢) • واليك بيانا بتلك المدارس :

١ — المدارس اليونانية : أقامت الجالية اليونانية في سنة ١٨٥٤ بناء في  
الاسكندرية يشمل مستشفى ومدرسة أولية ومدرسة للبنين وأخرى للبنات  
ومكتبة ، كما أنشأت مدرسة للبنات في الاسكندرية في السنة التالية • أما في  
القاهرة فكانت للجالية اليونانية مدرسة بها قسمان أحدهما للبنين والآخر  
للبنات ؛ ولكنها أغلقت رغبة في الاقتصاد على أثر افتتاح المدرسة العبيدية في  
سنة ١٨٦٠ • وتعتبر المدرسة العبيدية أهم المدارس اليونانية بالقاهرة •

٢ — مدرسة الأرمن : احتفظ الأرمن بمدرستهم التي أنشأوها في بولاق  
في سنة ١٨٢٨ •

(١) المرجع السابق ص ٨٤١ — ٨٥٢ ، ٨٦٢

(٢) المرجع السابق ص ٨٢٤

٣ — المدرسة الإيطالية : أنشئت الكلية الإيطالية بالاسكندرية في سنة ١٨٦٢ على قطعة أرض مساحتها ٢٠٥٨٣ مترا مربعا قدمها محمد سعيد ، كما قدم ٦٠٠٠٠ فرنك لبنائها • ومنذ انشائها وهي تابعة للحكومة الإيطالية التي منحها اعانة مالية سخية • وتلك المدرسة من أكثر المدارس الأجنبية في مصر نجاحا •

٤ — مدرسة خاصة : أنشئت بالقاهرة في سنة ١٨٥٦ مدرسة خاصة للبنات تسمى Maison d'Education de Mme Andréades • وقد أنشئت بعدها مدارس أخرى من نفس النوع في عهد اسماعيل أنشأها على نفقتهم الخاصة أفراد من الاوربيين من رجال التعليم أو الأعمال (١) •

#### ٧ — المرايون :

زاد عدد اليونانيين في مصر في عهد محمد سعيد زيادة كبيرة ، وانتشروا في القرى ، وأقرضوا الفلاحين المال بربا فاحش (٢) • وكان الفلاحون في ذلك العهد يقترضون المال من المرايين بفائدة تتراوح بين  $\frac{3}{100}$  و  $\frac{5}{100}$  في الشهر ، وقد تصل الى  $\frac{7}{100}$  في الشهر (٣) •

#### ٨ — الأفاقون :

تدفق الأفاقون من الأجانب على مصر في عهد محمد سعيد بسبب مخاء ذلك الوالى وثروة البلاد والحريات الداخلية فيها • وقد حرض الأفاقون محمد سعيد على ادخال رؤوس الأموال والمشروعات الأوربية • وقد شجع ساباتير Sabatier قنصل فرنسا بعض الأفاقين في مصر (٤) •

(١) المرجع السابق ص ٨٢٤ ، ٨٢٣ ، ٨٦٠

(٢) Sabry : *Op. cit.*, p. 47.

(٣) American Archives. From Thayer, Alexandria, 5-2-1863.

(٤) Sabry : *Op. cit.*, pp. 37-38, 40, 233-234.

### (ثالثا) امتيازات الأجانب

بدأت امتيازات الأجانب في الدولة العثمانية منذ المعاهدة التي عقدها السلطان سليمان القانوني مع فرنسوا الأول ملك فرنسا في سنة ١٥٣٥ . وبعد ذلك عقدت بعض الدول الأوروبية معاهدات مماثلة مع تركيا ، كما عقدت معها الولايات المتحدة معاهدة التجارة والملاحة في سنة ١٨٣٠ .

وبذلك كان لتلك الدول في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر قنصليات يرأس كل واحدة منها ممثل تختلف رتبته على حسب الأهمية كما يلي :

١ — مندوب سياسي وقنصل عام ،

٢ — قنصل عام ،

٣ — قنصل .

وبناء على ذلك كان في مصر سنة ١٨٣٨ مندوب سياسي وقنصل عام لكل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وقنصل عام لكل من النمسا وسردينيا وهولندا والسويد وتمسكانيا وصقلية واسبانيا واليونان ، وقنصل لكل من الدانمرك وبروسيا والولايات المتحدة . وكانت مهمة كل واحد من أولئك الممثلين تختلف باختلاف رتبته ، فالمندوب السياسي والقنصل العام مهمته سياسية وقنصلية ، يشرف على شئون بلاده السياسية والتجارية في مصر . وكذلك كانت مهمة القنصل العام . أما القنصل فكانت مهمته قنصلية فقط . وكان كل واحد من أولئك الممثلين ، مهما كانت رتبته ، يتولى حماية رعايا دولته في مصر وممتلكاتهم ، وله عليهم ولاية قضائية في المسائل المدنية والجنائية ، فيفصل بينهم في جميع الدعاوى . أما الفصل في القضايا بين المصريين ورعايا الدول الأجنبية في مصر ، فكان في يد محمد علي أو من ينييه ، بحضور مترجم القنصلية (١) .

(١) أحمد أحمد الحجة : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ( مجلة الاقتصاد والتجارة . مارس ١٩٥٣ ص ٧٥ — ٧٧ ، ٨٠ ) . التنبيل القنصل والديبلوماسية للولايات المتحدة في مصر في القرن التاسع عشر ( مجلة الاقتصاد والسياحة والتجارة . يوليو — ديسمبر ١٩٥٧ ص ١٦٧ — ١٩٠ ) .

J. O. Hurewitz: *Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record 1595-1914*, vol. I. pp. 102-105. Sabry : *Op. cit.*, pp. 224-226.

وقد زاد عدد القنصليات في مصر حتى بلغ ١٦ قنصلية في سنة ١٨٦٠ ، تمثل كل واحدة منها إحدى الدول الأجنبية (١) .

وكان من المقرر أن يحمي ممثلو الدول الأجنبية رعاياها وممتلكاتهم . غير أن أولئك الممثلين في عهد عباس منحوا الحماية على مدى واسع للرعايا العثمانيين ومنهم المصريون ، وكذلك للأجانب من جنسيات أخرى ، كما أن بعضهم اتخذ من ذلك العمل تجارة تدر عليه المال (٢) .

وقد وجد ريتشارد جونز القنصل العام الأمريكي ، عند وصوله الى مصر في سنة ١٨٥٣ ، أن نحو ٥٠ شخصا مسجلون تحت حماية القنصلية العامة الأمريكية ، معظمهم هاربون من بولندا والمجر والولايات الإيطالية . وقد قرر عدم حماية غير الأمريكيين الا في الأحوال غير العادية ، كما رفض جميع الطلبات التي قدمت اليه من المصريين للحصول على الحماية الأمريكية . وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية أرسلت الى ماكولى قنصلها العام في الاسكندرية تعليمات في ١٤ يناير ١٨٥٠ بقصر الحماية على الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة ، فقد بلغ عدد من منحهم ماكولى الحماية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة ٣٦ شخصا . وكذلك منح جونز الحماية لخمسة أشخاص من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة فيما بين مايو وديسمبر ١٨٥٣ . أما ادوين دى ليون فلم يتردد في منح الحماية لبعض الهاربين من الايطاليين والبولنديين ، وبعض الرعايا المسيحيين من مصريين وعثمانيين . وقد بلغ عدد من منحهم ادوين دى ليون الحماية من غير الأمريكيين وموظفي القنصلية العامة ١٤٩ شخصا فيما بين ديسمبر ١٨٥٣ ومارس ١٨٦١ (٣) .

وكذلك عندما أعلنت الحكومة المصرية في ١٥ ابريل ١٨٥٤ اليونانيين في مصر وعددهم ٣٠٠٠ بمفادرة البلاد في مدى ١٥ يوما نظرا لاقطاع العلاقات

American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 24-8-1860 (١)  
(Enclosure B).

Ibid., From Jones, Alexandria, 22-5-1858.

(٢)

Ibid., 1-6-1858. Sabry: *Op. cit.* p. 89.

(٣) أحمد أحمد الحسني : التمثيل القنصلي والديبلوماسية لولايات المتحدة

في مصر في القرن التاسع عشر ( مجلة الاقتصاد والحياة والتجارة ) — ديسمبر ١٩٥٧ ص ١٤ ،

١٧ — ٢٢٤ )

السياسية والتجارية بين الباب العالي واليونان ، لجأوا الى قنصل الدول الأجنبية فمنح القنصل العام الأمريكى ادوين دي ليون بعضهم الحماية ، كما فعل ذلك القنصل العام لكل من فرنسا وبلجيكا والنمسا وبروسيا والسويد . وبذلك نال عشر اليونانيين فى مصر الحماية ، وتمكن ذلك العدد من البقاء فى البلاد (١) .

وعلى الرغم من أن معاهدات الامتيازات الأجنبية لم تمنح رعايا الدولة العثمانية ، ومنهم المصريون ، حق التمتع بأية حماية أجنبية ، فإن القناصل منحوا بعضهم الحماية بطرق مختلفة ، منها ادخالهم ضمن موظفى القنصليات (٢) . وقد أدى ذلك العمل الى حدوث منازعات بين الحكومة المصرية وتلك القنصليات . ومثال ذلك ما حدث بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة الأمريكية ، مما أدى الى ارسال بضعة لطفى أفندى الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٥٣ . وقد أجابت وزارة الخارجية الأمريكية مطالب الحكومة المصرية التى تقدم بها لطفى أفندى فى واشنطن ، فأرسلت الى ادوين دي ليون قنصلها العام فى الاسكندرية تعليمات تنص على قصر الحماية على الأمريكين وموظفى القنصلية العامة دون غيرهم ، وعلى الغاء تعيين قسطنطين كحيل نائب القنصل فى القاهرة وهو من أسرة سورية ، وعلى سحب الحماية من اسكاروس قسيس وهو من الأقباط المصريين عارضت الحكومة المصرية فى تعيينه مترجما فى القاهرة . وأيضاً أرسل وزير الخارجية الأمريكية فيما بعد بسحب الحماية من يعقوب اليازار ، وهو أرمنى من الرعايا العثمانيين ، عينه القنصل الأمريكى كاتباً عربياً فى يناير ١٨٥٢ ، ولكن الحكومة المصرية لم تعترف بتعيينه (٣) .

وكذلك حدثت منازعات مماثلة بين الحكومة المصرية وبين قنصلية النمسا

(١) المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢

(٢) أحمد أحد الخنة : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر ( مجلة الاقتصاد والتجارة . مارس ١٩٥٣ ص ٨١ ) .

Sabry : Op. cit. p. 80. (٣) أحمد أحد الخنة : البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر ( المجلة المصرية

للتأخرى العدد لسنة ١٩٥٧ ) . التبل القنصل والديبلوماسية فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر

( مجلة الاقتصاد والمواحة والتجارة . يوليو - ديسمبر ١٩٥٧ ص ١٧ - ٢٠ - ٢١ ) .

وقنصلية بلجيكا وقنصليات أخرى من أجل الحماية الأجنبية لبعض الرعايا  
العثمانيين ومنهم المصريون (١) .

ولم تقتصر الامتيازات الأجنبية على مصر ، بل طبقت أيضا في السودان .  
وقد أكد عباس الأول في يناير ١٨٥٢ بأن تكون معاملة وكلاء القناصل وموظفي  
القنصليات والمسيح والتجار الأجانب في السودان على حسب الامتيازات  
الأجنبية (٢) .

وقد أعطت امتيازات الأجانب في الدولة العثمانية مثلى الدول الأجنبية في  
مصر فرصة للحصول على حقوق جديدة وارهاق السلطات المحلية بطلبات زائدة  
عن الحد لصالح رعاياهم ، وبخاصة في عهد محمد سعيد (٣) .  
واليك امتيازات الأجانب في الفترة من سنة ١٨٤٩ إلى سنة ١٨٦٢ :

#### ١ - الحرية الدينية :

أباح محمد على الحرية الدينية للأجانب في مصر فسمح لهم بدق أجراس  
كنائسهم ، وألغى القاعدة التي تحتم عليهم الحصول على تصريح من الحكومة  
ببناء كنيسة أو إعادة بنائها أو تصليحها . وقد أدت تلك الحرية الدينية إلى  
انتشار الارساليات الدينية في مصر (٤) .

وقد اهتمت الارساليات الدينية الكاثوليكية والبروتستنتية بالدعوة إلى  
الدين المسيحي ، وتحصيل الأقباط الأرثوذكس إلى الكاثوليكية أو  
البروتستنتية (٥) .

وقد أعطى محمد سعيد منحاسخية للمدارس والكنائس التابعة لجميع المذاهب  
المسيحية في مصر ، كما ذم في فرص كثيرة التعصب والاضطهاد الديني (٦) .  
وكذلك اتخذ محمد سعيد في سنة ١٨٦٠ كل الاحتياطات اللازمة للقضاء على

(١) American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 4-5-1854.

(٢) لائحة في ربيع الأول ١٢٦٨ (دفتر مجموع أمود إدارة وإجراءات ص ٤٣٦) .

(٣) Sabry : Op. cit., pp. 16, 80.

(٤) Ibid. p. 226.

(٥) راجع الارساليات الدينية في الصفحات المابقة .

(٦) American Archives, From Thayer, Alexandria, 27-1-1868.



أية حركة ضد المسيحيين في مصر . وذلك بمناسبة الاشتباك الذي حدث بين المسلمين والمسيحيين في سوريا ، مما أدى الى سفك الدماء والتجاء ما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ من المسيحيين في سوريا الى الاسكندرية . وبذلك لم يحدث في مصر ما حدث في سوريا ، بل استمرت الحالة في مصر هادئة بسبب ما انخذه الوالى من احتياطات (١) .

وعلى الرغم من تمتع الأجانب في مصر بالحرية الدينية منذ عهد محمد على ، فان الأجانب كانوا يخشون من التعصب الدينى حتى أن ريتشارد جونز القنصل العام للولايات المتحدة في الاسكندرية اقترح على حكومته في أغسطس ١٨٥٣ أن تزور سفينة حرية الاسكندرية منعا لتعدى المسلمين على المسيحيين في حالة قيام الحرب بين تركيا وروسيا (٢) . وكذلك طلب ادوين دى ليون القنصل العام للولايات المتحدة في الاسكندرية من حكومته في يولييه ١٨٥٨ ارسال سفينة حرية للإقامة في شاطئ سوريا ، وأخرى للإقامة عند شاطئ مصر أو بالقرب منه ، وذلك خوفا من حدوث اشتباك بين المسلمين والمسيحيين بمناسبة حادثة جده الذى ذهب ضحيتها ٢٣ شخصا منهم القنصل الانجليزى ومترجمه وكتابه والقنصل الفرنسى وزوجته (٣) . وأيضا طلب ادوين دى ليون من حكومته في يولييه ١٨٦٠ زيادة الأسطول الأمريكى في البحر المتوسط ، وتكليفه التجول في سواحل سوريا وأزمير ومصر وتونس وطرابلس ، وذلك بمناسبة الاشتباك الذى حدث بين المسلمين والمسيحيين في سوريا (٤) .

#### ٢ - حرية الإقامة والتجول :

ضمنت الامتيازات للأجانب حرية الإقامة والتجول في أنحاء الدولة العثمانية (٥) . وقد اتخذت مصر في عهد عباس ومحمد سعيد بعض الاجراءات فيما يخص تلك الحرية تفصلها فيما يلى :

في أغسطس ١٨٥٣ صدرت لائحة بمعاملة الأجانب في مصر ، وأرسلت

Ibid., From Edwin de Leon, Alexandria, 28-7-1860.

(١)

Ibid., Form Jones, Alexandria, August 1853

(٢)

Ibid., From Edwin de Leon, London, 28-7-1860.

(٣)

Ibid., Alexandria, 28-7-1860.

(٤)

Sabry : Op. cit., p. 297.

(٥)

صورة منها الى ضبطية كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط ومحافظة كل من السويس والقصر والعريش ومديرية أسوان ومصلحة المرور للعمل بها . وتتلخص تلك اللائحة في البنود الآتية :

١ - يجب على مأمورى الضبطية اجراء العمل بمقتضى القوانين الخاصة بضبط وربط البلد ، ومساعدة قناصل الدول الأجنبية فى أداء واجباتهم .

٢ - يجب أن تكون مع الأجانب المقيمين داخل الحكومة المصرية تذاكر اقامة من قنصلياتهم ، مبينا فيها أوصافهم وأشكالهم وصنعتهم ، ومؤشرا عليها من الضبطية ، كما يجب على الأجانب الذين يتوجهون الى جهات خارج الحكومة المصرية أو داخلها أن يكون بأيديهم جوازات سفر من قنصلياتهم مؤشرا عليها من الضبطية . واذا توجه أحد الأجانب الى جهة خارج الحدود ، أى خارج الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقصر والعريش وأسوان ، ولم يكن معه جواز سفر ، فانه يرسل الى قنصل الجهة التى وصل اليها . واذا كانت تلك الجهة ليس بها قنصل ، فانه يعاد الى المكان الذى حضر منه . أما الأجانب الذين يسافرون فى بواخر المرور فيجب أن تكون جوازات سفرهم مؤشرا عليها من الضبطية ، بحيث لا يقبل أحدهم فى الباقرة ان كان جواز سفره غير مؤشرا عليه من الضبطية ، ما عدا القناصل والتجار الكبار والأشخاص المعترين المعلومين . ويستثنى من أحكام هذا البند السياح الذين يسافرون بواسطة المرور من الاسكندرية الى السويس ومن السويس الى الاسكندرية .

٣ - يطرد الأجنبى من القطر المصرى بمعرفة قنصله، بناء على طلب الحكومة المصرية ، اذا لم يثبت أمباب معاشه وكاره وصنمته بديل قوى ، ولم يحضر ضامنا معتمدا فى مدة شهر . أما الأجانب الذين يحضرون من الخارج فى السفن الشراعية ، فلا يدخلون مصر اذا لم يقرهم قناصلهم . وعند ما تصل احدى البواخر أو السفن الشراعية من الخارج ، يذهب اليها أحد موظفى قلم جوازات السفر ، فيأخذ جميع جوازات السفر التى مع الأجانب ، وقيدها بالقلم

المذكور ، ثم يرسلها الى القنصليات حيث تطبق على أشكالهم وأوصافهم ، ثم تعطى لهم هـى وتذاكر الإقامة • وعند ما يتوجه الأجانب الى جهة ما يجب أن يؤشر على جوازات سفرهم من القلم المذكور •

٤ — الأجانب الذين يرون بالقاهرة في طريقهم من الهند أو اليها دون الإقامة بالقاهرة ، ترسل قوائم بأسمائهم من مصلحة المرور الى الضبطية ، حيث أن أسماءهم مقيمة بالمكتب الأفرنكى التابع لتلك المصلحة •

٥ — اذا ضبط الأجنبى سائرا بلا فانوس بعد غروب الشمس بثلاث ساعات فى أسواق وجوارى وأزقة الأسكندرية والقاهرة والبنادر وسائر الجهات يرسل الى الضبطية فتتحقق من اسمه وشهرته ومحل اقامته وترسله الى الفندق المقيم به ان كان من السياح ، أو الى المنزل ان كان من الأشخاص المعلومين المعترين ، وتتأكد من اسمه وشهرته من بواب الفندق أو شيخ الحارة الذى يقع المنزل فى دائرة اختصاصه ، ثم ترسل فى اليوم التالى الى قنصله رسالة تطلب فيها مجازاته على حسب قانونه • أما اذا لم يكن من السياح أو من الأشخاص المعترين المعلومين ، بل من ذوى الأخلاق السيئة ، فانه يسجن فى تلك الليلة فى محل خاص للأجانب بالضبطية ، ثم ترسل الضبطية فى اليوم التالى رسالة الى قنصله تطلب فيها مجازاته على حسب قانونه •

٦ — اذا تشاجر السكارى من الأجانب ليلا فى محلات بيع الخمر والمقاهى ومحلات الاجتماع المماثلة لذلك فيما بينهم أو مع خلافهم ، فانهم يضبطون فى الحال ويرسلون الى الضبطية ويجسون فيها تلك الليلة ، وفى اليوم التالى يرسلون الى قناصلهم لمجازاتهم • أما المحل الذى حدثت فيه المشاجرة فيقفل فى تلك الليلة اما برضا صاحبه أو قهرا • وميعاد اغلاق تلك المحلات الساعة الخامسة فى الصيف والساعة السادسة فى الشتاء •

٧ — اذا تناول الأجنبى باللسان أو اليد على أحد موظفى الضبطية الكبار أو الصغار فى أثناء تأدية وظيفته ، فانه يضبط فى الحال ويرسل الى القنصل التابع له لمجازاته كما هو مدوّن فى البند السادس •

٨ - بما أن حمل الأسلحة المختلفة ممنوع ، فإن الأجنبي الذي يحملها نهارا ولم يوضح الأسباب المنقعة لحملها ، يضبط ويرسل الى القنصلية التابع لها . أما الأجنبي الذي يحملها ليلا ، فانه يحبس في تلك الليلة في الضبطية ، وفي اليوم التالي يرسل الى قنصليته لمجازاته . وإذا قاوم الأجنبي الحامل للسلاح موظفي الضبط عند محاولتهم ضبطه ، فانهم يأخذونه قهرا ، ويرسلونه الى الضبطية . وإذا قاومهم ذلك الأجنبي بالسلاح ، فانهم يعاملونه بالمثل ويضبطونه . أما الأجانب المضمونون المستقيمون الراغبون في الصيد والقنص ، فإن الضبطية تعطيهم بواسطة قناصلهم تذكرة للصيد تبيح لهم حمل السلاح .

٩ - اذا اقترف أحد الأجانب ذنبا وثبتت عليه الجنبه ، يرسل بذلك تقرير الى القنصل التابع له لمجازاته . وعلى القنصل اعلان الضبطية بالجزاء الذي يحكم به عليه (١) .

وفي أغسطس ١٨٥٣ صدر قرار عن معاملة الأجانب جاء فيه عن حمل السلاح واحرازه ما يلي :

١ - من المتبع اعطاء تذاكر صيد لمن يريد من الأجانب الصيد والقنص تسرى لمدة سنة دون أن تؤخذ عليها عوائد . وحيث أن حمل السلاح ممنوع على الأهالي ، فلاجل منع حمل السلاح في البلاد بحجة الصيد يجب أخذ عوائد مقدارها ٤ فرانسة على كل تذكرة صيد تعطى لطالبيها ، سواء أكان من الأوربيين أم من المستعظمين . وتسرى التذكرة لمدة سنة ، ثم تجدد كل سنة مقابل دفع العوائد المذكورة . وإذا باع الشخص البندقية التي أخذ بها تذكرة الصيد من الضبطية يجازى بمقتضى البند الرابع من لائحة الأسلحة ان كان من الرعايا العثمانيين . أما اذا كان من الأجانب أو متمتعا بحماية دولة أجنبية ، فانه يطلب من القنصل التابع له مجازاته بمقتضى قانون دولته فيما يختص بمن خالف أمر الحكومة .

٢ - عند ما يتوجه الأجانب الى الأرياف والبنادر وسائر الجهات ، وتكون

---

(١) قرار من المجلس النيابي في ٢٣ شوال ١٢٦٩ وطلبه لإرادة إلى البرلمان السكندري في ٧ ذي القعدة (١٤ أغسطس ١٨٥٣) (دقرمجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٦٥-٢٦٧) .

معهم أسلحة ، فلا بد من اثبات نوع الأسلحة وعددها في جوازات سفرهم . وإذا باع أحدهم أسلحته ، فانه يطلب من القنصل التابع له مجازاته بموجب قانون دولته فيما يختص بمن خالف أمر الحكومة (١) .

وعند ما زاد عدد الأجانب في مصر في عهد محمد سعيد عملت الحكومة لائحة في نوفمبر ١٨٥٧ ، جاء في مقدمتها : « ان هؤلاء الأجانب مثلما أنه يوجد فيهم جملة أفراد من ذوى الاعتبار كذلك يوجد فيهم أيضا اشخاص يسلكون طرق المخاطرة التي من سلكها لا يصح بواسطة الأمن العمومي أن يكون معافى من حراسة ومراقبة الضبطية . وبناء على ذلك صار من أهم الأمور وقتئذ أن تعطى للحكومة المحلية كيفية في اجراء تلك المراقبة والملاحظة من طرفها اجراء مشرا . فالمعاهدات التي كانت رابطة وأساسا لمعاملة الحكومة للأجانب لم يزل العمل جاريا بموجها الى الآن وان كانت عملت واستنتجت في زمن وفي أحوال لم توجد في هذا الزمن ، لكن قد صار من اللزوم أن الحكومة المحلية لا تخرج فيما يخص ضبط وربط الأجانب عن حدود المحاكمة وعن الحكم المنصوص عليه بالشروط المعتبرة فيما بين الدول ، وانه بدون العدول عن الأصول والقواعد المتعلقة بتلك المادة قد يمكن بواسطة استخراج نبذا جامعة لتراتب محضة نظامية أن يكون لحركة الحكومة العامة قوة وانفاذ بالنسبة لسعة الموجبات التي تحكم بوجود اجرائها الحالة الراهنة المتصفة بها الأجانب . ومن كون أن معظم الفرق الأجنبية لم تزل متجهة أفواجا لمدينتي الاسكندرية والمحروسة قد صار من الضروري أن يبادر باعطاء الطرق اللازمة لضبط وربط هاتين المدينتين التي يمكن بواسطة اجرائها فيما بعد أن يعم تفهما سائر ما يحتاج اليها من جهات الحكومة التي يكثر فيها وجود الأجانب » .

وقد تقرر في تلك اللائحة انشاء قلم ضبط وربط الأجانب في كل من ضبطيني القاهرة والاسكندرية من اختصاصاته : « البحث بالدقة في أوراق القضايا والتقارير المبنية هي عليها والوقوف على حقائقها وقيدها وترتيب قوائم الأسماء والشروحات المتممة المرسلة من جهتي القنصلاتو وقلم البسا بورتات وتحرير

---

(١) قرار المجلس المصري في ٢٥ رجب ١٢٦٩ وعليه أمر بالإجراء إلى الديوان الكندي في ٧ ذى القعدة ( دفتر مجموع أمور إدارة والإجراءات م ٢٦٧ - ٢٦٨ ) .

المضايقات عن التحقيقات الابتدائية في القضايا المختصة بالأجانب وبصير بواسطة  
المعاون حصول التصديق من مأمور الضبطية على تذاكر الإقامة والسابورات  
في الداخل » .

ورئيس ذلك القلم هو معاون . ومن واجباته أن ينفذ الترتيبات المقررة فيما  
يختص بضبط الأجانب، وأن يتوجه الى المكان الذي يحدث فيه نزاع من الأجانب  
أو ضدهم لايقاف النزاع والمشاجرة وارسال الأجانب المحدثين لذلك الخل أو  
المتسبين في حصوله الى الضبطية ، وأن يخبر مأمور الضبطية بكافة الأمور التي  
تستحق التفات الحكومة .

ورغبة في تمكين معاون من القيام بتلك الواجبات بسهولة ، وضع تحت  
إدارته عدد كاف من الملاحظين والحراس ، وألزم ضباط العساكر ورؤساء  
الترافولات بمساعدته عند ما يطلب منهم ذلك . وأيضا منح حق المكاملة والمدولة  
مع القناصل مباشرة اذا اقتضى الأمر ذلك .

وزيادة على انشاء قلم ضبط وربط الأجانب في كل من القاهرة والاسكندرية  
رتب قلم جوازات السفر بالاسكندرية تحت إدارة مأمور الضبطية ، وعين له  
ناظر لإدارة أشغاله ومعاون أول ومعاونون آخرون ثانويون لهم معرفة باللغات  
الأجنبية للقيام بأشغاله وكتابتان لعملية القيودات بالقلم . أما في القاهرة فقد كلف  
قلم ضبط وربط الأجانب أداء وظيفة قلم جوازات السفر لأن أعماله أخف بكثير  
مما في الاسكندرية .

وقد نصت اللائحة فيما يختص بمرور الأجانب الى القطر المصرى على  
أن أى أجنبى يأتي من الخارج لا يسمح له بالإقامة في ميناء الاسكندرية بدون  
أن يكون معه جواز سفر مستوفي الشروط أو تذكرة إقامة معطاة له اما من  
القنصلية أو من الحكومة المحلية . وكذلك عند وصول أية باخرة أو سفينة  
شرعية الى ميناء الاسكندرية ، يجب على معاون أول قلم جوازات السفر ، أو  
أحد معاونين الآخرين في حالة غيابه ، أن يتوجه في الحال اليها ، ويطلب من  
قائدها أسماء السياح وجوازات السفر ، ثم يسلمها توا للقلم . وفي مدى ٢٤  
ساعة من استلام جوازات السفر ، يقيد القلم ويوزعها على قنصليات أصحابها ،  
مع أخذ إيصال بها . ثم يحمر معاون الأول الى مأمور الضبطية صورة من قائمة

أسماء السياح التي أعطاها له قائد السفينة • وفي مدى ثمانية أيام من ارسال جوازات السفر الى القنصليات ، تحرر القنصليات الى مأمور الضبطية قائمة بأسماء الأشخاص الذين أعطيت لهم جوازات سفرهم والذين حررت لهم تذاكر اقامة •

وقد جاء باللائحة عن اقامة الأجانب في مصر مايلي :

١ - لا يسوغ لأحد من الأجانب الاقامة بمدينة القاهرة والاسكندرية الا بشرط أن يكون مندرجا في جدول القاطنين ، أو يسده تذكرة اقامة مستوفية الشروط ، أو أن يقرر القنصل التابع له أنه سالح من الإعيان •

٢ - تحرر كل قنصلية الى كل من ضابطتي القاهرة والاسكندرية قائمة بأسماء رعاياها ، بشرط أن يكون القاطنون على حدة ، ومن معهم تذكرة اقامة علي حدة • وإذا توفي فيما بعد شخص ممن ذكروا في تلك القائمة يخبر القنصل الضبطية بذلك •

٣ - لا يعتبر الإجنبي من القاطنين الا اذا كان له مصنع أو عقار ، أو كان من أرباب الالتزامات ، أو له حرفة شهيرة ، أو كان من أرباب الوظائف العمومية ، أو مستخدما بجهة بحيث ما يرد له منها يكفي معيشته •

٤ - أعطاه تذاكر اقامة للأجانب الذين ليسوا من القاطنين ، ولهم رغبة أو لزوم للاقامة في البلاد لمدة طويلة أو قصيرة • وتلك التذاكر تعطى من القنصليات أو من محافظة المدينة • ويجب أن يكون عليها تصديق من الضبطية المحلية • وينبغي أن يبين فيها الترخيص بالاقامة أما لمدة معلومة محدودة واما لمدة غير محدودة على حسب مقتضى الحال • وتسرى تذاكر الاقامة الموقوتة مدة تتراوح بين ١٥ يوما وشهر ، تتجدد بعدها على التوالى لمثل تلك المدة ، مع تجديد تصديق الضبطية عليها في كل مرة من مرات التجديد • أما تذاكر الاقامة غير المحدودة المصدق عليها أيضا من الضبطية ، فانها تعطى المرخص لهم بها الحق في الاقامة المدة التي تستغرقها مصالحهم أو الأشغال التي أوجبت حضورهم الى القطر المصرى • وللقنصل الحق في ابدال التذاكر الموقوتة بأخرى غير محدودة ، وإدخال الأشخاص الذين معهم تذاكر اقامة في سلك الأشخاص القاطنين اذا تحسنت حالتهم وأصبحوا مستوفين لشروط القاطنين ، بشرط أن يخبر مأمور

الضبطية بذلك التغير . ويجب على السياح الذين يريدون السياحة في أى جهة من الوجه البحرى أو الوجه القبلى أن يحصلوا من قنصلياتهم على جوازات سفر داخلية مصدقا عليها من الضبطية ، ومينا بها الجهة المرغوب السياحة فيها واسم السائح ولقبه وأوصافه وعمره وجنسيته وعدد أتباعه سواء آكانوا من الأجانب أم من الأهالى وأفراد عائلته المرافقون له . ويطبق ذلك أيضا على السياح الذين يتوجهون الى الشام عن طريق العريش والسياح الذين يتوجهون بعد اقامتهم بالقطر المصرى الى جهات أخرى عن طريق رشيد أو دمياط أو السويس أو القصور . وتؤخذ جوازات السفر الداخلية اما من الاسكندرية واما من القاهرة .

وقد قررت اللائحة ترحيل أى أجنبى عن القطر المصرى بعد مضى شهر من نشرها اذا لم يكن من القاطنين ، أو معه تذكرة اقامة ، أو من السياح ، ما لم يتوسط القنصل التابع له ، وتوضح الأسباب التى تستوجب اقامته (١) .

وفى مارس ١٨٥٩ صدر قرار بأن الأجانب الذين يأتون الى مصر لا يقبلون فيها ويمادون الى بلادهم ، اذا كانت جوازات سفرهم بها شك وشبهة . أما اذا كانت جوازات سفرهم ليس بها شك ولا شبهة ، ويكونون أهل عرض وخالين من الشرور ، ولكنهم لم يؤثروا على جوازات السفر من الباخرة أو السفينة الشراعية التى نزلوا منها ، أو اذا كانت جوازات سفرهم نظيفة وليس بها شك ولا شبهة ، ولكنها ضاعت منهم فى الطريق ، وشهد بذلك أشخاص معتمدون من رفقاتهم ، فان أولئك الأجانب يقبلون فى مصر ولا يمادون الى بلادهم . ومن يقيم منهم فى مصر تؤخذ عليهم الضمانات اللازمة من أشخاص معتمدين ان كانوا مسلمين ، ومن مشايخ الحرف ان كانوا من أرباب الحرف ، ومن رئيس الملة ان كانوا مسيحيين ، ومن الحاخام ان كانوا اسرائيليين ، كما أنهم يقون تحت رقابة الضبطية حتى تهتم أحوالهم وأطوارهم وحركاتهم . أما من لا يقيم منهم فى مصر ، بل يذهب مع الحجاج ، فلا تؤخذ عليه ضمانات ، ما دام جواز سفره خاليا من الشك والشبهة . ومن يأتى الى مصر من رعايا الدولة العثمانية بدون جواز سفر لا يقبل فى مصر بل يماد الى بلده . أما الأجانب الذين يأتون الى مصر

(١) لائحة عمومية بترتيب ضبط الأجانب فى غاية ربيع الأول ١٢٧٤ (١٨ نوفمبر ١٨٥٧)

(مترجموع أمود لإدارة وإجراءات من ٢٠٧ - ٢١٠) .



بدون جوازات سفر ، فانهم يرسلون الى قناصلهم • فان قبلوهم فيها ، وإلا أعيدوا الى بلادهم (١) •

وفي أغسطس ١٨٦١ تقرر إلغاء وظائف ناظر قلم جوازات السفر بالاسكندرية وكتبته ، مع ابقاء كاتب تركى فى الضبطية لاعطاء تذاكر لمن يريد من رعايا الحكومة الذهاب الى الخارج • أما الأجانب فقد تقرر عدم اعطاء تذاكر لمن يريد منهم الذهاب الى الخارج ، وعدم طلب تذاكر ممن يأتى منهم من الخارج الى الاسكندرية • وإذا حدث من أحدهم شئ مغاير مثل سرقة ونحوها ، يضبط ، ويرسل الى القنصلية التابع لها • فان اعترفت باتسمائه اليها ، وتكفلت بعدم حصول شئ منه مرة أخرى ، فلا بأس ، والا فانه ينفى من مصر الى الخارج • ومن يحضر من رعايا الحكومة من الخارج لا تطلب منه تذكرة ؛ بل اذا حدث منه شئ مغاير ينفى من مصر (٢) •

وفي مارس ١٨٦٢ قررت محافظة الاسكندرية بمناسبة احصاء الأجانب فى مصر - اعطاء تذاكر اقامة لمن يكون منهم مستقيما ومقتدرا على كسب العيش ، واحصاء من يكون منهم عكس ذلك ، وعرض أمر الفريق الأخير على المحافظة • وكذلك قررت اعطاء تذكرة مرور من الضبطية لكل من يرغب منهم فى الذهاب الى أية جهة فى القطر المصرى من أجل أعماله لمدة معلومة ، بحيث يبين فيها اسمه ولقبه وصناعته وأوصافه ، حتى اذا استوجب الأمر حضوره يطلب من الجهة التى ذهب اليها • أما من يذهب من الأجانب فى الاسكندرية الى جهة أخرى بدون تذكرة مرور ، فانه يضبط ويعاد الى مكانه ، مع معاملته بما هو منصوص عليه فى حق المخالفين للأوامر • وإذا مضى الميعاد المبين فى تذكرة المرور ولزمت لصاحبها مدة أخرى ، فعليه أن يعرض ذلك على حاكم الجهة التى هو فيها ، حتى يؤشر على التذكرة بتلك المدة ان كانت قصيرة وضرورية • اما اذا كانت طويلة ، فيجب

---

(١) قرار من الداخلية فى ١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٥ رطله أمر الاجراء الى محافظة الاسكندرية فى ١٤ شعبان ١٢٧٥ ( ١٩ مارس ١٨٥٩ ) ( دقر مجموع أمور لإدارة وإجراءات ص ٢٠٠ ) •  
(٢) أمر الى محافظ الإسكندرية فى ٤ صفر ١٢٧٨ ( ١١ أغسطس ١٨٦١ ) ( دقر مجموع أمور لإدارة وإجراءات ص ٢٠٠ ) •

على الحاكم التأكيد على صاحب التذكرة بتجديدها من محل صدورها بالمدّة التي يرغب فيها (١) .

#### ٣ - حرمة المسكن :

قررت معاهدات الامتيازات حرمة المسكن للأجانب بحيث لا يسكن لموظفي السلطة المحلية دخوله . وكان المسكن يتألف من البيت وملحقاته . غير أن القناصل في مصر توسعوا في تفسير معنى المسكن حتى شمل جميع الأماكن التي يمارس فيها الأجنبي تجارته وصناعته وفنه وحرفته (٢) .

#### ٤ - امتلاك الأتليان والمباني :

لم تقرر معاهدات الامتيازات حق الأجانب في امتلاك الأتليان والمباني . غير أن محمد علي منحهم ذلك الحق في مصر ، بينما لم يحصلوا عليه في بقية أنحاء الدولة العثمانية ما عدا الحجاز ، الا في يونية ١٨٦٧ . وقد قام الأجانب في أول الأمر بأداء ما على أملاكهم من التزامات . غير أنهم اغتبنوا فرصة النفوذ القنصلي في مصر في عهد عباس ومحمد سعيد فامتنعوا عن أدائها . وقد زادت أتيان الأجانب في مصر في عهد محمد سعيد (٣) .

#### ٥ - عدم الخضوع للقضاء الوطني :

أعطت معاهدات الامتيازات القضاة المسلمين حق الفصل في جميع المنازعات التي تقوم بين الأجانب والوطنيين بشرط حضور مترجم القنصلية . غير أن تأخر المترجم عن الحضور في بعض الدعاوى أدى الى استتالة الفصل فيها ، مما اضطر الوطنيين الى الالتجاء الى القنصل . وكذلك كانت الأحكام التي تصدرها المحاكم المحلية تستأنف في المحكمة العليا بالاستئانة . غير أن أحكام تلك المحكمة

(١) دودعوى من ضبيلة الإسكندرية في ٢٤ رمضان ١٢٧٨ ( ٢٥ مارس ١٨٦٧ ) ( دفر مجموع أمرو لإدارة وإجراءات ص ٤١٧ ) .

(٢) Sabry : Op. cit., pp. 227-228.

(٣) راجع ما جاء في الصفحات السابقة عن الحائرين الأتليان والمباني Ibid., pp. 228-231.

كانت تستأنفه في أكس Aix بفرنسا أو مستوكهلم بالسويد أو ترستا بالنسا . وبذلك كان العدل مستحيلا في الواقع (١) .

وكان حاكم القلعة في عهد محمد علي يفصل في قضايا الجرائم التي يقتربها الأجانب . وبعد الفصل فيها يرسل الجاني الى قنصله لتنفيذ الحكم . ثم اشركت الحكومة القنصل أو المترجم في تحقيق قضايا الجرائم والفصل فيها ، رغبة في تنفيذ القنصل للحكم الذي يصدر على الجاني . غير أن القناصل أخذوا منذ سنة ١٨٤٨ في تحقيق تلك القضايا وحدهم أو بالاشتراك مع أحد موظفي الضبطية المحلية ، بحجة أن العقاب يجب أن يطبق وينفذ في بلادهم . ولذا لا تكون للتحقيق قيمة الا اذا كان وفق قوانينهم (٢) .

وفي أغسطس ١٨٥٣ تقرر أن دعاوى الديون والضرب والشتم والسرقة التي يكون فيها الأجانب مدعين والوطنيون مدعى عليهم ، يرسلها القناصل الى الضبطية لأجل تحقيقها . واذا تقدم الأجنبي الى الضبطية مباشرة مدعيا أن أحد الوطنيين شتمه ، فلا بد من أن يحضر مكاتبة رسمية بذلك من القنصلية التابع لها في مدى ٢٤ ساعة ، والا يطلق سراح المدعى عليه ولا تسمع الدعوى . واذا أحضر المدين ضامنا وأخذ مهلة للدفع ، فلا يحبس . واذا كاذب المدين مسرا وحرّم من أجره اليومي الذي يتعيش منه بسبب حبسه ، فإن الضبطية تخصص له أجرا في اليوم على قدر كفايته ، وتجبر قنصل الدائن بضرورة دفعه له . أما اذا كان المدين مقتدرا وامتنع عن دفع دينه وحبس لأجل تحصيل المطلوب منه ، فلا يعطى له الأجر المذكور . وتحقق دعاوى الضرب والشتم والسرقة ، ويرتب الجزاء على المذنب الذي ثبتت عليه الجبضة على حسب القانون (٣) .

وفي أغسطس ١٨٥٣ صدرت لائحة بمعاملة الأجانب في مصر ، جاء فيها أن الأجنبي الذي يضبط سائرا بلا فافوس بعد غروب الشمس بثلاث ساعات في

Sobry: *Op. cit.*, p. 231.

(١)

American Archives From Charles Hale, Alexandria, 29-2-1868. (٢)

(Note to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubar).

(٣) قرار المجلس الخصوصي في ٢٥ وجب ١٢٦٩ وطلبه أمر الإجراء إلى الديوان الكندواي

في ٧ ذي القعدة (١٢ أغسطس ١٨٥٣) (دائرة مجروح أمور إدارة وإجراءات من ٢٦٧ - ٢٦٨) .

الأسواق والحوارى والأزقة ، تطلب الضبطية من قنصله مجازاته على حسب قانونه . أما السكارى من الأجانب ، اذا تشاجروا ليلا فى محلات بيع الخمر والمقاهى والمحلات المماثلة لذلك فانهم يرسلون الى قنصلهم لمجازاتهم . واذا تطاول الأجنبى باللسان أو باليد على أحد موظفى الضبطية فى أثناء تأدية وظيفته فانه يرسل الى القنصل التابع له لمجازاته . واذا حمل الأجنبى أسلحة بدون ترخيص فانه يرسل الى قنصلية لمجازاته . واذا اقترف أحد الأجانب ذنبا وثبتت عليه الجنحة ، يرسل تقرير بذلك الى القنصل التابع له لمجازاته . وعلى القنصل اعلان الضبطية بالجزاء الذى يحكم به على ذلك الأجنبى (١) .

وفى نوفمبر ١٨٥٧ صدرت لائحة عمومية بترتيب وضبط الأجانب ، جاء فيها أن الأجانب أصحاب الفنادق والمنازل المهية والعنابر المروشة والمقاهى ومحلات الطعام أو بيع الشراب ، اذا خالف أحدهم الأحكام المقررة على تلك المحلات ، فان مأمور الضبطية يخبر القنصل بالمخالفة ، ويطلب منه مجازاة المخالف على تربيته . أما اذا كانت المخالفة تضر بالأمن العام ، فان للحكومة المحلية أن تطلب من حكومة المخالف اغلاق محله بالكلية أو لمدة معينة . واذا حدثت فى تلك المحلات مشاجرات من الأجانب أو أفعال اقتراضية أو هجوم على أشخاص آخرين ، ففى الحال تضبط القوة العسكرية هؤلاء الأجانب ، وترسلهم الى القراقول القريب من محل الحادثة أو الى مأمور الضبطية . وعندئذ تبلغ الضبطية قنصلياتهم بما حدث منهم .

وقد قررت اللائحة خضوع الأجانب لقوانين الأمن العام والمحافظة على الصحة والنظافة والانارة وضبط وربط الحارات والأسواق والمنترهات العمومية ، مثلهم فى ذلك مثل الوطنيين . واذا حدثت مخالفات من أجنبى فيما يختص بحركة الضبط والربط ، فان مأمور الضبطية يخبر قنصلية بدون تأخير بتلك المخالفات ، ويطلب معاقبته قانونيا . واذا حدثت فى الطرق العمومية أمور مخره من الأجانب ، مثل مشاجرة أو افتراء أو سرقة أو تعد على حق أى شخص سواه أكانوا هم المحدثين لتلك الأمور أو مشتركين مع غيرهم فى حدوثها ، فان القوة العسكرية

(١) قراد من المجلس النعوى فى ٢٣ شوال ١٢٦٩ وعلى إرادة الى الهوان الكندادى فى ذى القعدة ( ١٢ أغسطس ١٨٥٣ ) ( دقر مجموع أمور لإدارة وإجراءات من ٢٦ - ٢٦٧ ) .

تضبطهم وترسلهم الى التراقول القريب من محل الحادثة أو الى مأمور الضبطية . وعندئذ تبذل الضبطية قنصلياتهم بما حدث منهم .

وقد جاء باللائحة فيما يختص بالتحقيقات الابتدائية وتوقيع الحكم ، أن الأجنبي الذى يفعل الذنوب والجنايات والمخالفات الفاحشة والمهضة بنظام البلد وبالأمن العام ، يضبط وتبلغ قنصلية بأمسباب حيزه . ويحجز المتهم فى سجن الضبطية مدة التحقيق الابتدائى ، أو فى سجن القنصلية ، ان طلبت القنصلية ذلك وتكفلت به . ويجرى التحقيق الابتدائى بدون تأخير فى ديوان الضبطية المحلية بحضور مندوب القنصلية التابع لها المذنب ، ومعاون ضبط وربط الأجانب . ويتكون التحقيق من بيان الواقعة ، وقرير الشهود ، وأجوبة المذنب ثم يرسل المتهم الى قنصلية ، مع مذكرة بالتحقيق ونتائجه وملحوظات مندوب القنصلية . وإذا اتضح لمأمور الضبط من التحقيق أن دعوى المدعى باطلة ، فله الحق فى عدم قبول إقامة الدعوى . وإذا اقترف الأجنبي ذنباً أو جناية وثبت عليه ذلك فى التحقيق الابتدائى ، فإن مأمور الضبطية يطلب من القنصلية التابع لها المتهم مجازاته على ما فعل . وترسل الضبطية المحلية الشهود من الوطنيين الى المجلس القنصلى ، حيث تجرى مجازاة المتهم . وبعد انتهاء المحاكمة وصدور الحكم على المتهم ترسل القنصلية صورة الحكم الى مأمور الضبطية . وإذا كان الأجنبي الذى اقترف الذنب أو الجناية أو المخالفة غير تابع لاحدى القنصليات ، فإن مأمور الضبطية يطبق عليه القوانين المحلية (١)

وفى يناير ١٨٥٨ قرر أن أرباب الجنج من الأجانب يحاكمون على حسب ما حدث منهم من جنج ، ثم ينفذ فيهم الحكم . وبعد انقضاء المدة المحكوم بها عليهم ينفون الى بلادهم (٢) .

هذا ، وكافت القضايا التجارية بين الأجانب والوطنيين من اختصاص مجلس التجار الذى أنشأه محمد على فى كل من الاسكندرية والقاهرة . غير أن القناصل ادعوا فى آخر الأمر الحق فى نظر القضايا التجارية التى يكون فيها

(١) لائحة عمومية بترتيب ضبط الأجانب فى طاية وبعث الأول ١٢٧٤ ( ١٨ نوفمبر ١٨٥٧ )

( دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٠٧ و ٢١١ - ٢١٣ ) .

(٢) أمر إلى مجلس الأحكام فى ٧ جمادى الأول ١٢٧٤ ( ٢٣ يناير ١٨٥٨ ) وصه إلى الداخلية

فى ٢٥ جمادى الآخرة ( دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات ص ٢٦٨ ) .

أشخاص من رعاياهم مدعى عليهم ، كما أنهم في كثير من الأحيان رفضوا الاعتراف باختصاص مجلس التجار حتى في حالة ما يكون المدعى عليه من الوطنيين ، بحجة عدم الثقة في أعضاء مجلس التجار وهم من الأجانب والوطنيين (١) .

هكذا لم يخضع الأجانب للقضاء الوطنى الا في الدعاوى الناشئة من الأليان والمبانى ، اذ كانت تلك الدعاوى من اختصاص المحاكم الوطنية (٢) .  
ورغبة في اصلاح نظام القضاء ، قرر السلطان العثمانى في الخط الهمايونى الصادر فى سنة ١٨٥٦ إنشاء محاكم مختلطة فى أنحاء الامبراطورية العثمانية للفصل فى جميع القضايا بين الأجانب والوطنيين . وعندما وصلت الى مصر نسخة من ذلك الفرمان لتطبيقه فيها ، قدمها محمد سعيد للقناصل العامين ؛ ولكنهم رفضوا انشاء تلك المحاكم . وبذلك فشل المشروع ، واستمرت دعاوى الأجانب ، ماعدا دعاوى الأليان والمبانى ، خاصة للقضاء القنصلى فى المحاكم القنصلية والقضاء الدبلوماسى . وهذا النوع الأخير من القضاء نشأ فى مصر عندما أخذ القناصل العامون يساندون دعاوى رعاياهم ضد الحكومة المصرية ينغوذهم الدبلوماسى فى عهد عباس ومحمد سعيد (٣) .

وأول دعوى من ذلك القبيل ما قدمها روسى Rossetti عندما نزعته الحكومة منه حق احتكار السنامكى فى النوبة الذى اعطاه له محمد على . وقد تحدث قنصل فرنسا وقنصل النمسا مع عباس الأول فى تلك الدعوى . وبعد وفاة عباس عرضت الدعوى على لجنة تحكيم ، فقرر المحكمون تعويضاً لروسى قدره ٥٠٠٠ و ٥٠٠ فرنك (٤) .

وقد قدم بعض الأجانب دعاوى مماثلة الى الحكومة المصرية ، طالبين فيها تعويضهم عما لحقهم من أضرار ، وسألهم فى ذلك قناصلهم بكل ما لديهم من

American Archives. From Charles Hale, Alexandria. 29.3.1868 (١)  
(Noté to His Highness the Vice Roy of Egypt on the proposed changes in the judicial relations between foreigners and natives, by Nubar).

Ibid. (٢)

American Archives. From Edwin de Leon, Alexandria, 1.5.1866. (٣)

Edwin de Leon: *Op. cit.*, pp. 298-299. Sabry: *Op. cit.*, pp. 231-232.

Brinton: *The Mixed courts of Egypt*. (U. S. A. 1980), pp. 10-11.

Sabry: *Op. cit.*, p. 18.

(٤)

قوة ونفوذ ، حتى أن أحدهم وهو القنصل الأمريكي ماكولى قطع علاقات بلاده بمصر ، رغبة في الضغط على حكومة عباس الأول في أثناء المفاوضات معها لتعويض فكتور بارثو Victor Barthow عن مخبر كان يستأجره في الاسكندرية أزال الحكومة بناءه في سنة ١٨٤٦ عند توسيعها شوارع المدينة وأعطت تعويضات لأصحاب المنزل الذى يقع فيه المخبز . وبذلك اضطرت الحكومة الى دفع ٨٠٠٠ دولار تعويضا لفكتور بارثو (١) . وكذلك مساند القنصل الفرنسى في عهد عباس ادعاء ماريانى Mariani ، حتى أنه طلب من حكومته ارسال أسطول حربي لارغام الحكومة على اجابة طلبه الذى يتلخص في تعويض ماريانى ، وهو طبيب في خدمة الحكومة المصرية ادعى بأن مبلغ ٥٠٠٠٠ ر.ه فرك قد سرق منه ، واتهم الحكومة بالاهمال ، وطلب منها دفع المبلغ المسروق (٢) .

وقد اشتهر في ذلك المضار في عهد محمد سعيد ادوين دي ليون Edwin de Leon قنصل الولايات المتحدة وزينيا M. Zizinia قنصل بلجيكا ، اذ كانا يساندان دعاوى رعاياهما أو المتمتعين بحمايتهما ، ثم يقتسمان معهم الفوائد (٣) . وكذلك مساند القنصل الفرنسى دعاوى بعض الفرنسيين أو المتمتعين بالحماية الفرنسية مثل زينيا وبرافاي Bravay ، كما أن قنصل النمسا ساند ادعاء كاستلانى Castellani . وقد بلغ ما دفعته الحكومة المصرية في عهد محمد سعيد حتى أغسطس ١٨٦١ لتعويض روستى وبرافاي وزينيا وجباره Gibarra وكاستلانى ربع ديون مصر اذ ذاك (٤) .

هكذا كان خطر القضاء الدبلوماسى على مصر ، حتى أن القنصل العام الانجليزى في مصر اقترح في أول سنة ١٨٦٠ على الحكومة المصرية والقناصل العامين انشاء محكمة مختلطة للفصل في دعاوى الأجانب ضد الحكومة رغبة في ابطال القضاء الدبلوماسى ، ومنع تدخل القناصل العامين في تلك القضايا (٥) .

(١) أحمد أحمد الح : القنصل والدبلوماسية للولايات المتحدة في مصر في القرن

الثامن عشر (مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة . يولييه - ديسمبر ١٩٥٧ ص ١٢ - ١٣) .

Sabry : Op. cit., p. 20.

(٢)

Ibid., pp. 38-39.

(٣)

Ibid., pp. 38-44.

(٤)

Ibid., pp. 43-44.

(٥)

وفي يونية ١٨٦٠ اتفق شريف باشا وزير الخارجية المصرية مع ممثلى الدول الموقعة على معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ على انشاء محكمة مختلطة بالاسكندرية للفصل فى الدعاوى التى يقيمها الأجانب ضد الحكومة المصرية أو أعضاء أسرة محمد على ، بشرط أن يكون مبلغ الدعوى أزيد من ٥٠٠٠٠ ريال . وتتكون المحكمة من رئيس وقاضيين يختارهم الوالى ، ومن خمسة قضاء يمثلون الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة . وتستأنف أحكام تلك المحكمة فى الآستانة . وفى ٧ يولية ١٨٦٠ أرسل شريف باشا الى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر مشروع تلك المحكمة طالبا منهم الموافقة عليه . وقد جاء فى المشروع ، زيادة على ما ذكر ، أن الدعوى التى يكون مبلغها أقل من ٥٠٠٠٠ ريال تنظر فى مجلس التجار بالقاهرة أو الاسكندرية . ولكن ادوين دى ليون القنصل العام للولايات المتحدة وبعض القناصل العاملين عارضوا المشروع فقبيل (١) .

وفى ٨ أغسطس ١٨٦١ أرسل القنصل العام لانجلترا فى مصر مذكرة الى الحكومة المصرية ، يحرض فيها الوالى على التخص من القضاء القصى والدبلوماسى وذلك بنظر الدعاوى بين الأجانب والمصريين فى المحاكم المحلية ، بحضور القنصل أو من ينوب عنه ، على حسب معاهدات الامتيازات (٢) . وقد وافق القنصل العام لكل من روسيا والأراضى المنخفضة على رأى القنصل العام الانجليزى ، بينما عارضه فى ذلك القنصل العام الفرنسى . ولكن محمد سعيد لم يتنهر الفرسة لتنفيذ ذلك المشروع (٣) .

وفى سبتمبر ١٨٦١ صدرت لائحة بتنظيم مجلس التجار بالقاهرة والاسكندرية تلتخص فى البنو الآتية :

١ - تحرر كل قنصلية قائمة بأعيان رعاياها وترسلها الى أقدم القناصل العاملين ، كى يتمكن من جمع كافة الأعيان فى جمعية عمومية لإنتخاب الأعضاء الأوربيين لمجلس التجار .

American Archives. From Edwin de Leon. Alexandria, 24-8-1860. (١)

Edwin de Leon ; *Op. cit.*, pp. 301-306. Sabry : *Op. cit.*, pp. 44, 282. Brinton : *Op. cit.*, pp. 11-12.

Sabry : *Op. cit.*, pp. 44-45.

Ibid., p. 45.

(٢)

(٣)



٢ - تنتخب الجمعية العمومية المؤلفة من أعيان الأوربيين برئاسة أقدم القناصل العامين اثني عشر عضوا واثني عشر نائبا من الأوربيين لمجلس التجار في السنة . ويجلس كل عضو للحكم في مجلس التجار شهرين ، بشرط أن يكون الأول والثاني في الشهر الأول ، والثاني والثالث في الشهر الثاني ، والثالث والرابع في الشهر الثالث ، وهكذا حتى الشهر الأخير ، يكون فيه الثاني عشر والأول . وبذلك يتجدد عضو من العضوين الأوربيين كل شهر .

٣ - تنعقد جمعية عمومية من الأهالي برئاسة كل من محافظ الاسكندرية ومحافظ القاهرة ، وتنتخب اثني عشر عضوا واثني عشر نائبا من الأهالي لمجلس التجار في السنة . وتعرض الأعضاء والنواب على الوالي لاعتمادها . ويجلس كل عضو للحكم في مجلس التجار شهرين بنفس الكيفية المذكورة في البند السابق .

٤ - يرسل أقدم القناصل العامين قائمة بأسماء الأعضاء الأوربيين الى رئيس مجلس التجار ، كما ترسل اليه قائمة الأعضاء من الأهالي بعد اعتمادها من الوالي . ويجب اعلان هاتين القائمتين في محل انعقاد مجلس التجار ، كما يجب نشرهما في احدى جرائد التجارة في البلد . ويكون ترتيب أسماء الأعضاء في القائمة بالقرعة . وترسل أيضا الى رئيس مجلس التجار قائمة بأسماء نواب الأعضاء الأوربيين بالكيفية السابقة ، كما ترسل اليه قائمة بأسماء نواب الأعضاء من الأهالي . ويكون ترتيب أسماء النواب بالقائمتين بالقرعة .

٥ - يكلف رئيس مجلس التجار الأعضاء الحضور للقيام بوظيفتهم . واذا كان لدى الأعضاء مانع شرعى من الحضور يطلب رئيس المجلس نواب الأعضاء على حسب رقم ترتيبهم للحلول محلهم .

٦ - يتكون مجلس التجار عند الانعقاد للحكم من الرئيس وأربعة أعضاء نصفهم من الأهالي والنصف الآخر من الأوربيين . وتستأنف أحكام مجلس تجار الاسكندرية في القاهرة وأحكام مجلس القاهرة في الاسكندرية . وفي تلك الحالة يتكون مجلس التجار من الرئيس وأربعة أعضاء من الأهالي وأربعة أعضاء من الأوربيين . ويجب على الرئيس قبل انعقاد كل جمعية أن يتحقق من عدد الأعضاء أو نوابهم اللازمين للجمعية حتى تكون صالحة للحكم .

٧ - يجب أن يكون بحجرة كتاب المجلس :

(أ) دفتر تقييد فيه السندات والتقارير والأوراق وكل ما يقدمه الخصوم من الأوراق ، بشرط أن يكون التقييد على حسب تاريخ وترتيب تسليمها بحجرة كتاب المجلس .

(ب) دفتر فهرس تقييد فيه الدعاوى التي استوفت فيها المكاتبه والسندات ، وصارت صالحة للحكم فيها . ولا يجوز الحكم في أية دعوى قبل حلول دورها بموجب دفتر الفهرس . ولا يجوز تغيير الترتيب المقرر في دفتر الفهرس للحكم في الدعاوى الا بقرار مسبب يدرج في مضبطة قرارات المجلس .

(ج) مضبطة للمجلس تدرج بها جميع الأحكام والقرارات التي تصدرها جمعيات المجلس ونتيجة الأحكام الصادرة ، ويوقع عليها الأعضاء الحاضرون في أثناء انعقاد المجلس .

وزيادة على ذلك تستعمل الدفاتر والسجلات الأخرى المستعملة في حجرة كتاب المجالس الأخرى .

٨ - يعين أحد المستخدمين ، وبمعيته تاجر يختاره القناصل العامون ، للتحقيق سنويا على مجلس التجار بالقاهرة والاسكندرية ، رغبة في التحقق من تنفيذ مواد تلك اللائحة والمطالبة بتوقيع الجزاء بالغرامة وغيرها على من ثبت عليه التقصير ، سواء أكان رئيس المجلس أو الباشكاتب أو أحد المستخدمين الآخرين .

٩ - تنعقد جمعيات مجلس التجار في كل أسبوع بنسبة عدد الدعاوى . ومدة كل جمعية لا تقل عن ساعتين متتاليتين . ومن واجبات الرئيس تعيين ساعات الجمعيات بمعرفة المجلس ، وإعلانها في المحل المعد لانعقاد جمعيات المجلس ، ودرجها في جرائد التجارة .

١٠ - يجب على رئيس مجلس التجارة أن يدرج بالتوالي في إحدى جرائد التجارة أو في جريدة مخصوصة لذلك ترجمة باللغة الفرنسية لنتيجة الأحكام الصادرة في المجلس (١) .

(١) لائحة أرسلت بإفادة من شريف باشا إلى مجلس التجار في ٢٦ صفر ١٢٧٨ (٥ سبتمبر ١٨٦١) (دتر مجموع ترتيبات ووثائق ص ٥٦ - ٥٨) .

وعلى الرغم من تنظيم مجلس التجارة في القاهرة والاسكندرية فإن المجلس كان في الواقع يفصل فقط في القضايا التي يكون فيها المصرى مدعى عليه ؛ بينما استمرت اختصاصات القنصل القضائية كما هي (١) .



هكذا كان الأجانب في مصر والسودان من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٦٢ .  
ومن هذا البحث يتضح أن عدد الأجانب زاد زيادة كبيرة في عهد محمد سعيد ، وأن هجرتهم الى مصر استمرت طول عهده على الرغم من محاولة الحكومة تقييدها .

أما عن طوائف الأجانب ، فإن الحكومة قد عنت بالسياح ، اذ نظمت لهم جوازات السفر ورخص الإقامة ، كما عملت على منع المنازعات بينهم وبين الأهالي . وكذلك أزال عباس الأول أسباب شكاية التجار الأجانب في السودان على الرغم من تقييده حرية التجارة الداخلية في مصر ، كما نظم محمد سعيد التجارة في منطقة النيل الأبيض . وزاد عدد التجار الأجانب في عهد محمد سعيد زيادة كبيرة بسبب ثروة البلاد وحرية التجارة . وقد أوضحت حكومة محمد سعيد لأصحاب الفنادق والمقاهى ومحلات الطعام والشراب من الأجانب الشروط الواجب توفرها في فتح وإدارة تلك المحلات ، كما قامت بالتفتيش عليها . أما عن الحائزين للأطيان والمبانى ، فإن محمد سعيد سمح للأجانب بشراء ما يريدون من الأطيان الخراجية التي تركها أصحابها على أن تكون ملكا مطلقا لهم ؛ وبذلك زادت أملاكهم في مصر . وكذلك أوجب ذلك الوالى على الأجانب تحرير عقود رهن الأطيان والمبانى التي كانوا يرتهنونها من أصحابها ، بإطلاع الحكومة ، كما نظم استجارهم المبانى . وقد انتشرت الارساليات الدينية في مصر ونجحت في مهمتها . وكذلك زاد عدد رجال التعليم من الأجانب نظرا لزيادة مدارس الارساليات الدينية ومدارس الجاليات الأجنبية . وفي عهد محمد سعيد انتشر المرابون من اليونانيين في الريف ، وتدفق الأفاقون الأجانب على مصر .

أما عن امتيازات الأجانب ، فقد انتشرت الحرية الدينية ، مما أدى الى كثرة الارساليات الدينية . وكذلك كانت حرية الإقامة والتجول مضمونة للأجانب

على الرغم مما اتخذته الحكومة من اجراءات لمراقبتهم • وأيضا كانت حرمة  
المسكن مقررّة ؛ غير أن القناصل توسعوا في معنى المسكن حتى شمل جميع  
الأماكن التي يمارس فيها الأجنبي تجارته وصناعته وفنه وحرفته • وقد امتلك  
الأجانب الأمليان والمباني ؛ ولكنهم لم يقوموا بأداء ما عليها من التزامات • وعلى  
الرغم من أن المعاهدات قررت خضوع الأجانب للقضاء الوطني بحضور مترجم  
القنصلية ، فإن الأجانب في تلك الفترة لم يخضعوا للقضاء الوطني الا في قضايا  
الأمليان والمباني •

Printed at the Cairo University Press,

M. ZAKI KHALIL

*Director*

---

Cairo Univ. Press, 339-1958-560 ex.

---

as part of the cost thereof. In these cases, the charge is carried direct to the Profit and Loss Statement of the Unit concerned. In some cases, Groups indicated that a portion only of such Central expenses finds its way into the values of Stock-in-Trade. A small minority of Groups reported that all such Central expenses form part of Stock-in-Trade values. Personally, the writer is of the opinion that the inclusion of such a Central expense in the Stock-in-Trade valuation depends entirely upon the nature and type of expense, and the policy and circumstances of the Group.

breaking up of final figures. The item "depreciation" is usually spread out as the oncost to such services. Services and materials being the main basis of the charge, the other items are then loaded to the various portions chargeable to the Divisions.

(iii) Any identifiable expense is charged directly; the others are computed by breaking up the various items of expense and other charges, and as the organisation is so large, incorrect allocations of one item by a variance of 10% are of no importance, as other items are sure to vary the other way round—"what you lose on the swings you gain on the roundabouts".

*Case 2:* The Holding Company expenses are allocated to Subsidiaries as fixed amounts charged by the Top-Management. These amounts vary from one year to the other. The basis of allocation is past experience.

## *II.—Group in the U.S.A. :*

*Case 3:* At the moment, the Holding Company expenses are distributed among Divisions, and consequently among Units, on the basis of the estimated benefit which the Division derives from the operation of the respective Departments at the higher level. The policy adopted throughout the Group, regarding the basis on which the distribution of the Holding Company expenses are made, is to give every Division and Operating Unit the freedom to question the allocated part of the Holding Company expenses. Each Division is, at the moment, engaged on analysing the assessment and the appraisal thereof with the services actually rendered.

### *The Treatment of Expenses on the 'Lower Levels' of the Group :*

1. The majority of cases studied allocate all costs incurred by the Holding Company to the Divisions. Other companies, representing a minority, charge only part of the Central expenses to Divisions. Furthermore, in a very few cases, the Holding Company does not charge its Divisions at all with any part of the Central expenses.

2. With regard to the treatment of such allocated expense in the accounts of Divisions and Operating Units, the majority of Groups indicated that no central charge is included in Stock-in-Trade valuations



NATURE OF EXPENSE	BASIS OF DISTRIBUTION
<p>A.—Fixed Part: i.e. any expense deemed to be constant: e.g. rent, rates, salaries, depreciation and the like.</p>	<p>} Fixed percentage.</p>
<p>B.—Variable Part:</p>	<p>} Time spent at, or on behalf of, each Subsidiary Company.</p>
<p>1. Salaries of officials, or specialists, from the Central Advisory and Service Departments of the Parent Company, rendering services to Subsidiaries.</p>	<p>} Net Sales Basis.</p>
<p>2. Advertising and Marketing.</p>	<p>} Capital Employed.</p>
<p>3. Financial and Commerical Expenses.</p>	<p>} Cost of new constructions completed during year.</p>
<p>4. Engineering Services.</p>	<p>} Direct to the company connected therewith.</p>
<p>5. Any other direct expense that could be traced to any Subsidiary exclusively.</p>	

*Note:* This suggestion is based, of course, on the assumption that the separate figure under the various headings would be available from the records of the Parent Company.

*Case Study and Observations.* The following information came to hand partly as revealed by personal correspondence received from responsible officials, and partly as replies to a specially designed "questionnaire":

#### 1.—Groups in the United Kingdom:

*Case 1:* (i) Expenses incurred by the Holding Company that cannot directly be charged to a particular Division or Subsidiary are charged out on quarterly percentage basis. For the purpose of the Budget, this would be estimated on past charges and experience.

(ii) The cost of administration of Central Services is easily computed and distributed to the Divisions rendered thereto, as shown in the

subsidiary that made the largest portion of the profits would automatically absorb and be burdened with the largest part of the expenses, whereas it might not, of necessity, have initiated the expense to the same extent as the volume of its profits. The outcome is that such a basis will in due course penalise the profitable subsidiary for being efficiently operated.

4. *Capital Employed (or Invested) Basis.* There may be a good foundation for this method. It is particularly effective where the Holding Company provides the funds to finance the activities of its subsidiaries. The difficulty is, however, to compute the volume of capital actually employed or invested in each subsidiary. The problem will be what items should be taken into consideration, and whether the invested capital should be computed at the beginning, or at the end of the financial period, or whether it should be the yearly average. This method is adopted by certain Groups in the United Kingdom.

5. *An Arbitrary Basis (or Fixed Amounts).* The Holding Company expenses are distributed according to this basis by allocating a certain percentage thereof to each subsidiary or Operating Division, on an arbitrary basis. This is usually done in the light of the past experience of the Parent Company's executives, and their knowledge about the conditions and affairs of the industry in general, and their Group in particular. However, such basis seems to be "non-scientific", and when discussed with those concerned in a Group, no satisfying explanation could be put forward, especially where the amount allocated to a Division or Subsidiary fluctuates from one year to the other. Nevertheless, this method is the one prevailing in the organisations the writer came into contact with during his study and practical experience in this field in the United Kingdom.

*Suggested Basis for Distribution.* The writer would like to submit the following basis for the distribution of Holding Company expenses among its Subsidiaries, which, he is convinced is both equitable, scientific and practicable:

4. Mutual occupying of the same buildings or use of equipment, and the like, with their attached facilities: e.g. electricity, heating, etc.

*Bases of Distribution.* I will endeavour in the following text to analyse the various bases for distributing the Holding Company expenses, and conclude with what I think will be an equitable and reasonable basis for such distribution. The discussion and conclusion are based mainly on the findings from a "questionnaire" I circuited to a number of well-known organisations, statements of executives interviewed, and the extensive study of particular cases I undertook in this field.

1. *Production Basis.* Some companies adopt the practice of distributing their expenses among their Subsidiaries according to the number of units produced, or the total money value of the units produced, by each Division or Operating Unit. The difficulty with such a basis is that it may not be practicable as far as concerns its application to the Subsidiaries engaged solely on the selling of the products. Furthermore, a diversity of products at the different levels, i.e. Divisions and Operating Units, makes it impossible to use either tonnage or count as a common denominator for the purpose of distributing the expenses in question. Besides, the price at which the products should be valued presents another problem. Thus, this basis may be inadequate.

2. *Net Sales Basis.* According to this basis, the Holding Company expenses are distributed *pro rata* to the Subsidiaries net sales. This basis may be favoured. However, when it comes to ascertaining the net sales value, another difficulty arises, namely, "what is the equitable price at which intercompany sales or transfers of products should be valued when transferred from manufacturing subsidiaries to those engaged in the selling thereof"? Will it be at cost price to the transferor unit, or with a profit? Furthermore, when the sales fall below normal in the territory of one subsidiary, and special effort is consequently made to overcome the difficulty, the relation of the sales of that company to the total sales of other units might not be considered as a fair and equitable measure.

3. *Net or Gross Profits Basis.* As suggested by the heading, the Holding Company expenses are distributed among the Subsidiaries *pro rata* to their net or gross profits. The objection raised here is that the

## **THE DISTRIBUTION OF HOLDING COMPANY EXPENSES AMONG ITS SUBSIDIARIES**

BY

**M. A. SHEHATA**

No doubt many company executives are considerably concerned with the equitable basis that should be adopted in distributing, among its Subsidiary Companies or Operating Divisions, the holding (or parent) company expenses that have been incurred for the mutual benefit of the Group as a whole.

*The Type of Organisation.* The pattern of organisation under review is a Group of manufacturing companies and selling companies, which are all subsidiaries to the parent company. Each company has its Board, managers and officers, but they all operate within the framework of the general policy formulated by the Top-Management of the parent company. All the activities are, therefore, closely controlled and co-ordinated.

*The Nature of Expenses.* Before I proceed to discuss the bases of distribution, I would like to examine the nature of the expenses that a Holding Company may claim to distribute among its Subsidiaries. These are expenses incurred by the Parent Company for the mutual benefit of the whole Group, and may be connected, *inter alia*, with one or more of the undermentioned items :

1. Central purchasing and stores used for the whole of the Group;
2. General advertising and marketing undertaken for the whole of the Group;
3. Services rendered, or made available, by specialists on the staff of the General Advisory and Service Departments of the Parent Company, to the various Subsidiaries, e.g. managers, finance officers, engineers, and so forth;

*2.—Attendance of Representatives of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization at Meetings of the Health Committee of the League of Arab States.*

Consultation will take place with a view to arranging for attendance of the representative of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization at meetings of the Health Committee of the League of Arab States and at other meetings convened under the auspices of the League of Arab States which may be convened to study questions of interest to the World Health Organization.

*3.—Technical Cooperation.*

The Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States will afford to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization any technical cooperation which may be asked if it for the purpose of studying questions of common interest and the execution of certain projects. If any such technical cooperation would involve substantial expenditure, consultation will take place with a view to determining the most equitable manner of meeting with such expenditure.

*I have the honour to be,*

*Sir,*

*Your obedient Servant,*

*A. Hassouna  
Secretary-General*

*Cairo, April 11, 1954.*

The Director,  
Regional Office for the Eastern  
Mediterranean Region  
World Health Organization  
ALEXANDRIA

Sir:

I have the honour to acknowledge the receipt of your letter of April 9, 1954 in which you have suggested means for the establishment of profitable cooperation between the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization and the Health Committee of the League of Arab States.

The proposals contained in your letter are acceptable to me and I shall make in regard to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization the following arrangements:

*1.—Exchange of Information.*

The Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States will transmit to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization, subject to any measures which might be necessary to safeguard the confidential nature of certain documents, all publications and documents relating to its activities on subjects of interest to the World Health Organization. This exchange of documents will be supplemented, if thought necessary, by periodical contacts between Members of the Secretariat of the Health Committee of League of Arab States and of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization for the purpose of consultation as regards projects or activities of common interest.

In addition, the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States will make available to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization any statistical and legislative information in its possession on subjects of interest to the World Health Organization.

2.—*Attendance of Representatives of the Health Committee of the League of Arab States at Meetings of Organs of the World Health Organization.*

Consultations will take place with a view to arranging for attendance of the representative of the Health Committee of the League of Arab States at sessions of the Regional Committee of the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization and meetings of committees which may be convened to study questions of interest to the Health Committee of the League of Arab States. When appropriate the representatives of the Health Committee of the League of Arab States will be invited to attend technical conferences convened by the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization and he may also be invited to attend other meetings convened under the auspices of the World Health Organization.

3.—*Technical Cooperation.*

The Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization will afford to the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States any technical cooperation which may be asked of it for the purpose of studying questions of common interest and the execution of certain projects. If any such technical cooperation would involve substantial expenditure, consultation will take place with a view to determining the most equitable manner of meeting such expenditure.

I take leave to hope that these measures contribute to the establishment between the Health Committee of the League of Arab States and the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization of the means of profitable cooperation and that it may be possible for you to reinforce them by granting similar facilities to the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization.

*I have the honour to be,*

*Sir,*

*Your obedient Servant,*

*A. T. Shousha M.D.*

*Regional Director*

Having examined the request made on behalf of the League of Arab States and more particularly its Health Committee, for the establishment of a form of understanding and cooperation with the World Health Organization.

1. NOTES with approval that cooperative relations have already been initiated between the Director of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region and the Health Committee of the League of Arab States :

2. REQUESTS the Director-General, in collaboration with the Regional Director for the Eastern Mediterranean Region, to take such further steps as may be necessary for continuing this understanding and cooperation ”.

In order to give effect to the terms of this resolution, I have pleasure to inform you that for my part I am prepared to make in regard to the Health Committee of the League of Arab States the following arrangements :

9 April, 1954.

1.—*Exchange of Information.*

The regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization will transmit to the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States, subject to any measure which might be necessary to safeguard the confidential nature of certain documents, all publications and documents relating to its activities on subjects of interest to the Health Committee of the League of Arab States. This exchange of documents will be supplemented, if thought necessary, by periodical contacts between members of the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States and of the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization for the purpose of consultation as regards projects or activities of common interest. In addition, the Regional Office for the Eastern Mediterranean Region of the World Health Organization will make available to the Secretariat of the Health Committee of the League of Arab States any statistical and legislative information in its possession on subjects of interest to the Health Committee of the League of Arab States.



Either of the parties may denounce the Agreement by giving one year's notice to the other party.

### **Article 9**

The present Agreement shall be signed by the appointed representatives of the two Organizations.

It shall enter into force upon its signature.

Done in two trilingual copies, in Arabic, English and French, the texts in all three languages being equally authentic.

### **APPENDIX III**

#### **LETTERS EXCHANGED**

between

**THE SECRETARY-GENERAL OF THE LEAGUE  
OF ARAB STATES**

and

**THE REGIONAL DIRECTOR OF THE WORLD  
ORGANIZATION**

*9 April 1954.*

The Secretary-General,  
League of Arab States,

**CAIRO**

Sir:

I have the honour to refer to the letter of 11 October 1953 by which the Assistant Secretary-General of the League of Arab States informed the Director-General of the World Health Organization that the League of Arab States, and more particularly its Health Committee, desires to establish a form of understanding and cooperation with the World Health Organization. I also refer to the letter of 22 October 1953 by which the Director-General of the World Health Organization informed the Assistant Secretary-General of the League of Arab States that this request would be submitted to the Executive Board for consideration at its Thirteenth Session in January 1954. At this Session the Executive Board adopted a resolution (EB.13, R.75) in the following terms:

"The Executive Board"

## **Article 5**

### **STATISTICAL AND LEGAL INFORMATION**

The two Organizations shall concert their efforts to secure the best use of statistical and legal information and to ensure the most effective utilisation of their resources is the assembling, analysis, publication and diffusion of such information, with a view to reducing the burden on the governments and other organization from which such information is collected.

## **Article 6**

### **ADMINISTRATIVE ARRANGEMENTS FOR COLLABORATION AND LIAISON**

The Director-General of the United Nations Education, Scientific and Cultural Organization and the Secretary-General of the League of Arab States shall make all necessary administrative arrangements to ensure effective collaboration and liaison between the two Organizations.

The present Agreement shall in no way effect the provisions or agreements already concluded between the United Nations Education, Scientific and Cultural Organization and the Member States of the League of Arab States, or the provisions of agreements already concluded between the League of Arab States and any States.

## **Article 7**

The present Agreement shall in no way effect the provisions or agreements already concluded between the United Nations Education, Scientific and Cultural Organization and the Member States of the League of Arab States, or the provisions of agreements already concluded between the League of Arab States and any States.

## **Article 8**

### **REVISION AND DENUNCIATION**

The terms of the present Agreement may be altered with the consent of both parties.

the United Nations, Educational, Scientific and Cultural Organization with a view to establishing effective co-ordination between the two Organizations.

3. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States shall, after consulting with each other, take all appropriate steps to ensure that the organs of each of them are kept fully informed concerning relevant activities of the other Organization when these organs are considering questions which have a bearing on these activities.

4. The appropriate steps referred to in Paragraph 3 may also include an invitation to the Organization concerned to be represented at meetings when matters relating to its activities are to be discussed.

5. Whenever circumstances so require, consultations shall take place between the representatives of the two organizations to determine jointly the most effective methods of dealing with particular problems of interest to both organizations. These methods may, for instance, include the establishment of joint committees.

### **Article 3**

#### **JOINT ACTION**

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States may through special agreements, together decide upon joint action with a view to attaining object of common interest.

These special agreements shall define the ways in which each of the two Organizations shall participate in such action and shall specify the financial commitments that each is to assume.

### **Article 4**

#### **EXCHANGE OF INFORMATION AND DOCUMENTS**

Subject to such arrangements as may be necessary for the safeguarding of confidential documents or information, the two Organizations shall arrange for a full and prompt exchange of documents and information concerning matters of common interest.

Considering that the League of Arab States is called upon to undertake certain tasks and activities of a regional nature in harmony with those pursued on a world-wide scale by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization;

Have agreed as follows:

## **Article 1**

### **COOPERATION**

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States agree to cooperate with each other through their appropriate bodies.

This cooperation shall extend to all matters that arise in the field of education, science and culture and are connected with those tasks and activities of the two Organizations that are in harmony.

## **Article 2**

### **MUTUAL CONSULTATION**

1. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the League of Arab States shall consult each other regularly on matters of common interest, with a view to co-ordinating their efforts to accomplish those of their tasks and activities which are in harmony.

2. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall inform the League of Arab States of any proposals which, owing to their nature and the cultural region in which they are to be carried out, appear likely to be of direct interest to the League of Arab States, and shall consider any observations on such proposals which may be conveyed to it by the League of Arab States with a view to establishing effective co-ordination between the two Organizations.

Similarly, the League of Arab States shall inform the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization of any proposals for the development of its activities in matters of interest to the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and shall consider any observations on such proposals which may be conveyed to it by

## **Article 6**

### **ENTRY INTO FORCE, MODIFICATION AND DURATION**

1. The Present Agreement will enter into force from the date on which it is signed by the authorized representatives of the League of Arab States and the International Labour Organization.
2. The Agreement may be modified with the consent of the two parties.
3. Either of the parties may denounce the Agreement by giving six months' notice to the other party.

## **APPENDIX II**

### **Agreement**

between

### **THE UNITED NATIONS EDUCATIONAL SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION**

and

### **THE LEAGUE OF ARAB STATES**

The United Nations Educational. Scientific and Cultural Organization  
and

The League of Arab States.

Considering that the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization was set up for the gradual achievement, through the cooperation of the nations of the world in the educational, scientific and cultural fields, of the aims of international peace and of the common welfare of mankind for which the United Nations Organization was established and which its Charter proclaims:

Considering that one of the purposes of the League of Arab States is, with due regard to the structure of each of those states and the conditions prevailing therein, to secure close cooperation between its Member States in the cultural field and that, under Article 4 of the Pact of the League of Arab States, a Cultural Committee of the League of Arab States has been set up to ensure such cooperation,

to reducing the burdens on the governments and other organizations from which such information is collected.

2. The League of Arab States and the International Labour Organization will consult together regularly concerning the most appropriate arrangements for the preparation of Arabic texts of Conventions and Recommendations adopted by the International Labour Conference and other I.L.O. documents of special interest to the Arab States.

### **Article 3**

#### **EXCHANGE OF INFORMATION AND DOCUMENTS**

1. The fullest and promptest exchange of information and documents concerning matters of common interest will be made between the League of Arab States and the International Labour Organization.

2. The League of Arab States will be kept informed by the International Labour Organization of developments in the work of the International Labour Organization which are of interest to the League.

3. The International Labour Organization will be kept informed by the League of Arab States of developments in the work of the League which are of interest to the International Labour Organization.

### **Article 4**

#### **RECIPROCAL REPRESENTATION**

For the purpose of furthering the effective accomplishment in the Arab States of the objectives of the International Labour Organization, the International Labour Organization will invite the League of Arab States to be represented at meetings of the International Labour Conference and the League of Arab States will invite the International Labour Organization to be represented at its meetings whenever matters in which the International Labour Organization is interested are under consideration.

### **Article 5**

#### **ADMINISTRATIVE ARRANGEMENTS**

The Secretary General of the League of Arab States and the Director-General of the International Labour Office will make appropriate administrative arrangements to ensure effective collaboration and liaison between the staffs of the two organizations.

Have agreed upon the following:

## Article 1

### MUTUAL CONSULTATION

1. The League of Arab States and the International Labour Organization will consult regularly on matters of common interest for the purpose of furthering the effective accomplishment in the Arab States of the objectives of the International Labour Organization.

2. The International Labour Organization will inform the League of Arab States of any plans for the development of its regional activities within territories of the member States of the League and will consider any observations concerning such plans which may be communicated to it by the League of Arab States with a view to accomplishing effective coordination between the two organizations.

3. The League of Arab States will inform the International Labour Organizations of any plans for the development of its activities in regard to subjects of interest to the International Labour Organization and will consider any observations concerning such plans which may be communicated to it by the International Labour Organization with a view to accomplishing effective coordination between the two organizations.

4. When circumstances so require, consultations will be arranged between the representatives of the two organizations to agree upon the most effective manner in which to organize particular activities and to secure the fullest utilization of the resources of the two organizations.

## Article 2

### STATISTICAL AND LEGISLATIVE INFORMATION

1. The League of Arab States and the International Labour Organization will seek the greatest possible co-operation to eliminate all unnecessary duplication of work; they will combine their efforts to obtain the best use of statistical and legislative information and to ensure the most effective utilization of their resources in the assembling, analysis, publication and diffusion of such information with a view

Moreover, on more than one occasion, emphasis was made that the League of Arab States has been treated by the United Nations and the International Specialized Agencies equally like other regional organizations, *e.g.* The Organization of American States, and the Council of Europe.

From these facts, and in spite of the shortcomings of the League of Arab States resulting from inter-Arab relations, the League has proved to be accepted internationally as a regional arrangement serving the Arab States.

## **APPENDIX I**

### **Agreement Between the International Labour Organization and the League of Arab States**

#### **PREAMBLE**

Whereas the international Labour Organization, as a universal organization, attached the greater importance to the maintenance and advancement in the social and labour fields of world standards based on the principles set forth in the Constitution of the International Labour Organization and the Declaration of Philadelphia, and, while cooperating with the United Nations in the maintenance of international peace and security remains outside political controversy between nations or groups of nations, and is at the disposal of all its membersnations to cooperate with them either severally or through regional organizations of which they are Members in implementing, in the light of the world standards evolved through the International Labour Organization the objectives for which the International Labour Organization itself exists.

Whereas the League of Arab States desires to promote-in cooperation with the International Labour Organization—the welfare of the peoples of its Member States.

The International Labour Organization and the League of Arab States.

Desirous of contributing within the general framework of the Charter of the United Nations to the effective accomplishment, in the Arab States, of the objectives of the International Labour Organization.



the Representative of the Arab League, adjourned its meetings to afford the Council of the League of Arab States an opportunity to settle the problem.

3. A Summary Report of the proceedings drawn by the Secretariat of the League of Arab States was translated from Arabic by the Secretariat of the United Nations and was circulated among the members of the Security Council.

4. The representative of Colombia stressed, without any denials or comments from other members of the Security Council, that according to "authoritative sources" the League of Arab States was treated equally as the Organization of America states.

#### IV.—Summary and Conclusions

The League of Arab States, established in March 22, 1945, three months before the United Nations, has been aiming at strengthening and consolidating the ties which bind all its Member States. These ties are not only political, but they also include economic and financial matters, communications, cultural, social and public health affairs.

Although Chapter VIII of the United Nations Charter allows, and even encourages, the establishment of regional arrangements, the United Nations had not officially expressed a recognition of the League of Arab States as a regional organization functioning within the limits of the Charter in the Arab World. Such recognition would, however, be inferred from the existing relations between the United Nations and the League.

The extension of a permanent invitation to the Secretary General of the League of Arab States to attend the United Nations General Assembly, the transactions, whether formal or informal, between the League of Arab States and the International Specialized Agencies, and the acceptance of communications and documents presented and drawn by the League, though considered informative instruments, are sufficient evidence that the League of Arab States enjoys a "*defacto*" recognition as a regional arrangement. This relationship between the United Nations and the League of Arab States falls within the provisions of the Charter about regional arrangements.

good enough to say that he would be glad to communicate some additional information to us. It appears to me that it is unnecessary for the Council to take any formal action on that point, Maybe that in addition to the representatives of Iraq, the representatives of Lebanon and the United Arab Republic might see fit to furnish us with additional information. I am sure that the Council would welcome such additional information" (1).

In the following meeting of the Security Council the President informed the members that the representative of Iraq had transmitted to him some information about the meeting of the League of Arab States at Benghazi. This information consisted of a summary record of the meetings drawn by the League's Secretariat and the point of view of the Iraqi Government drafted by the representative of Iraq to the Council of the Arab League. Since this information was in Arabic, the President of the Security Council declared that it was being translated in order to make it available to the members of the Council (2).

In fact the Secretariat of the United Nations undertook the responsibility to translate this information and it was actually circulated among the members of the Security Council.

From the foregoing account of what took place in the Security Council one could conclude the following:

1. The letter sent from the Permanent Observer of the Arab League to the President of the Security Council was acknowledged by the members of the Security Council and was acted upon.

2. The Security Council, in accordance with Paragraph 3—Article 52 of the United Nations Charter, and probably in compliance with the request, not only of members of the Security Council but also of

---

(1) *Ibid.* p. 116.

(2) *Ibid.* pp. 2-3.

It is of importance to note that in the Council of the League of Arab States, held in Benghazi after a draft resolution was adopted unanimously by the Council the delegations of Lebanon and the United Arab Republic reserving the right to refer to their respective Governments concerning it the Lebanese Government rejected this draft resolution, and thus it became null and void. The League of Arab States: "*Report on the Special Session of the Council of the League of Arab States at Benghazi from May 31 to June 6, 1958*".

the United Arab Republic do not appear to be complete. In this connection may I venture to suggest that the Council should be furnished with more complete information on the meetings of the Arab League dealing with this problem: the information could either be written or verbal. We are of the opinion that such information, if furnished, would serve a useful purpose in the Council in the discussion of this question" (1).

The representative of Panama stressed that the Council should await such information about what had taken place in the Arab League, and that the provisions of the United Nations Charter laid down in the desirability that the Secretary-General of the United Nations should be kept informed about what had takes place (2). In this respect he quoted Article 54 of the Charter of the United Nations, which stipulates that "The Security Council shall at all times be kept fully informed of activities undertaken or in contemplation under regional arrangements or by regional agencies for the maintenance of international peace and security".

In spite of the attempts of the representative of Iraq to avoid the presentation of official information on the proceedings of the meetings of the Council of the League of Arab States to the Security Council, other members, including the representative of the United Kingdom, judged it beneficial and even necessary to have such information. The representative of Colombia stressed that "the Security Council should be informed through official and authorized channels of what has transpired in the Arab League with respect to this question .... Colombia, like Panama, which is also represented in the Security Council, is a member of a Regional Organization, the Organization of American States, which has received treatment similar to that given the Arab League, as I have been able to confirm to-day from completely authoritative sources" (3).

The President of the Security Council recognizing the desire of the members of the Council for additional informations on the meetings of the Arab League on the question stressed that "the representative of Iraq (in his capacity as a member of the Security Council) has been

---

(1) United Nations Security Council S/PV 823 p. 67

(2) *Ibid.* pp. 101-105.

(3) *Ibid.* pp. 77-80.

3. The President of the Council, justifying his action in circulating the letter to the members of the Security Council, considered it as merely an informative instrument.

4. The information included in that letter was accepted by the Security Council

It even could be said that the Council had accepted the request in that letter when it adjourned its meetings with a view to afford the League of Arab States a chance to settle the differences between two Arab States. Last but not least, the letter was not denounced by the Security Council, but was accepted and functioned as an important instrument in the hands of its members. Here one could wonder about the motives behind the attitude of the two Latin-American States and the Arab State, i.e. Iraq, in the Security Council. No doubt that being members of the Organization of American States, and so eager to foster the position of regional organizations, Colombia and Panama tried to furnish a precedent in the Security Council which would give prestige and influence to these regional organizations. On the other hand the representative of Iraq—bitter as he later appeared in the Security Council—against the United Arab Republic and the League of Arab States, tried to minimize the role of regional organizations, and more specifically the League of Arab States in world Affairs...<sup>(1)</sup>. After it became obvious that the League of Arab States could not find a settlement for the differences between Lebanon and the United Arab Republic, the Security Council embarked on discussing that situation at Length. What concerns us in this paper is the attitude of the Security Council towards the League of Arab States.

The representatives of Iraq, Lebanon and the United Arab Republic presented to the Security Council contradictory versions about what had taken place at the special meeting of the Council of the League of Arab States at Benghazi. This fact led to the confusion of the Security Council to the extent that the representative of Japan stressed that "My delegation appreciates the fact that the Arab League, during the last few days, has made every effort to reach an amicable solution to the question. However, the explanation given by the representatives of Lebanon and

---

(1) The statement of Dr. Fadhil El Jamall the representative of Iraq in the Security Council on June 10, 1958 United Nations S/PV 824 pp. 81 et seqs.

aimed at giving the League of Arab States a chance to settle this difference on a regional scale.

All the members of the Security Council, and even the representatives of Lebanon and the United Arab Republic, agreed to the adjournment. The representative of Columbia expressed that he "would be pleased to have the debate adjourned" (1).

It is significant to notice that the President of the Security Council ordered the United Nations Secretariat to circulate the letter of the Permanent Observer of the League of Arab States to the members of the Council. The representative of Panama in the Security Council stressed that "I should like to clarify a historical situation... I think it is necessary to record in the minutes that the document containing the letter from the Observer of the Arab League was officially distributed this morning. My delegation—and I assume the delegation of Colombia too—received an official envelope on the letterhead of the President of the Security Council" (2).

This remark expressed by the representative of Panama was an affirmation to the statement to the same effect made by the representative of Colombia, and denied by the representative of Iraq. This latter stated that "as far as the documents before us, I believe that the one from the Observer of the Arab League is not included in our official communications, and therefore I do not think that it carries any authority" (3).

In spite of the fact that the President of the Security Council explained that he had ordered circulation of the letter of the Permanent Observer of the Arab League "to the members of the Council or their information" (4), the status of this letter has not been clarified. The facts stand, however, as follows:

1. Some members of the Security Council—Columbia and Panama—were tending to consider the letter of the Permanent Observer of the League of Arab States as an official document of the Security Council.

2. Other members of the Council—more specifically Iraq—did not agree to the trend which Colombia and Panama led,

---

(1) United Nations Security Council S/PV 818, 12-15.

(2) *Ibid.* pp. 21-25.

(3) *Ibid.* pp. 16-20.

(4) *Ibid.* p. 26

3. The League of Arab States is called upon to undertake certain tasks and activities of a regional nature in harmony with the world-wide functions of *Ita*, UNESCO and WHO.

### III.—Discussions in the Security Council

During the discussions in the Security Council of the "complaint by Lebanon in respect of the situation arising from the intervention of the United Arab Republic in the internal affairs of Lebanon the continuance of which is likely to endanger the maintenance and international peace and security"<sup>(1)</sup>, the stand of the League of Arab States in relation to the United Nations, and more specifically to the Security Council, was brought into the discussion.

The Lebanese complaint to the Security Council was presented simultaneously while a similar complaint was presented to the Council of the League of Arab States. The Security Council set its meeting to discuss the Lebanese complaint on May 27, 1958, a date prior to the scheduled meeting of the Council of the League of Arab States to discuss the same question.

On May 26, 1958 the Permanent Observer of the League of Arab States to the United Nations sent a letter to the President of the Security Council the text of which is as follows:

"I beg to inform your Excellency that, according to information received from the Secretary General of the League of Arab States, the Council of the League, in pursuance of Article 6 of its Charter will meet in Tripoli, Libya<sup>(2)</sup>, on Saturday, May 31, to discuss the complaint of Lebanon against the United Arab Republic. It is earnestly hoped that Your Excellency will take the necessary measures so that the League of Arab States will be offered the possibility of solving this regional dispute in accordance with the spirit of Article 52, paragraph 3, of the United Nations Charter".

When the Security Council convened on May 27, 1958 to discuss the complaint presented by the Government of Lebanon, a motion was presented for the adjournment of the Council. The adjournment was

---

(1) United Nations Security Council S/4007.

(2) The Council actually met in Benghazi, Libya.

Session in Paris, June 1957 attention was directed to the fact that the agreement was produced to be parallel to other agreements concluded by UNESCO with other regional organizations, such as the Organization of American States and the Council of Europe<sup>(1)</sup>.

The WHO after having some informal relations with the League of Arab States, and more particularly with its Health Committee, entered in April 1954 into a formal agreement with the League. The letters exchanged between the Secretary General of the League of Arab States and the Regional Director of WHO constitute the instruments for continuing the understanding and cooperation between the two organizations<sup>(2)</sup>. The object of this agreement which was concluded between the League and the Eastern Mediterranean Region of that World Organization, was in accordance with a resolution passed by the WHO Executive Board and aimed at establishing a form of understanding and cooperation between the two organizations<sup>(3)</sup>.

We do not need to embark upon the analysis of these agreements between the League of Arab States and the different specialized agencies. It suffices for the purposes of this paper to emphasize that these agreements are the outcome of the following three facts.

1. ILO, UNESCO and WHO are specialized international agencies aiming at achieving international peace and the common welfare of mankind through the cooperation of members of the international community. This cooperation covers the fields of health, social, and labour standards, education, science and culture.

2. The League of Arab States was established having as one of its purposes to strengthen the relations between its Member States and to coordinate their policies as regards cultural and social affairs. Moreover, a cultural treaty was concluded on November 20, 1956 to organize the cultural cooperation among the States of the Arab League. Furthermore, according to Article 4 of the Pact of the Arab League, a Cultural Committee, a Social Affairs Committee, and a Health Committee have been set up to ensure such cooperation.

---

(1) UNESCO Executive Board Session 48/EX SR 12, 25, pp. 116-117, for the text of the agreement see Appendix 11.

(2) See Appendix 111 for the text of these letters.

(3) Resolution EB 13. R75. World Health Organization Official Records, 52. p. 31.

and because it holds the key to development which they seek so earnestly" (1).

UNESCO, as a specialized agency of the United Nations, has been in touch with the Cultural Committee of the League of Arab States. It usually invited the League to send representatives to sessions of the General Conference. It also asked the League to take part in a number of international meetings or regional conferences convened by UNESCO or organized with its cooperation.

Cooperation between the Arab League and UNESCO also took another form, namely, the exchange of documents and information. In 1954 efforts were made to establish a formal relationship between the League and UNESCO. The Council of the League of Arab States on April 14, 1956 authorized its Secretary General to negotiate with the Director-General of UNESCO to reach an agreement on cooperation on educational, scientific and cultural matters with the aim of maintaining international peace and the welfare of mankind.

On the other hand, the Executive Board of UNESCO in its Forty-fourth Session authorized the Director-General to negotiate with the Secretary-General of the League of Arab States an agreement establishing official relations between the two organizations and defining the methods of their cooperation in the fields of education, science and culture.

In that meeting Mr. Ferrara Marino made the remark that: "the idea that UNESCO, an international organization, should negotiate on equal footing with an organization which was not universal but representing only one region of the world, and, indeed, only one particular race, was a little surprising, and hoped that in the final agreement between UNESCO and the League of Arab States, account will be taken of the fact that differences in the status of the two organizations exist" (2). In spite of this remark, the Board consented to authorize the Director-General of UNESCO to negotiate the agreement with the League of Arab States (3).

In the agreement concluded between the Arab League and UNESCO, which was approved by the Executive Board of UNESCO in its Forty-eighth

---

(1) United Nations Press Release 110/1149. May 29, 1958.

(2) UNESCO Executive Board Session. 44/EX SR 34. p. 374.

(3) *Ibid.* p. 375.



into formal agreements. The latest agreement of this kind is that which was signed on may 28, 1958 between the League and the ILO<sup>(1)</sup>.

After a long period of informal cooperation between the League of Arab States and the ILO as agreement was concluded between them. This agreement defines the methods of cooperation and coordination of activities which will be used by both the ILO as a universal organization promoting the social and labour standards of the world, and the League of Arab States as an organization composed of a multiple number of states. It is noticeable that the preamble of the agreement declared that the International Labour Organization "while cooperating with the United Nations in the maintenance of international peace and security remains outside political controversy between nations or groups of nations, and is at the disposal of all its member nations to cooperate with them either severally or through regional organizations of which they are members in implementing, in the light of the world standards evolved through the International Labour Organization, the objectives for which the International Labour Organization itself exists" (\*).

In spite of the fact that the agreement itself did not declare the status of the League of Arab States as regards the ILO, one could infer that this agreement was concluded with the presupposition that the ILO was carrying out formal relationship with a regional organization. This agreement, according to the Director-General of the ILO, was similar to those which already had been concluded by the ILO with the Organization of American States, European Coal and Steel Community, and the Council of Europe. Moreover, he added: "Today the Arab States, like the Americas and Europe, wish to establish a framework within which the ILO can further extend its cooperation with them in the common effort of securing social justice. This is an opportunity which we greatly welcome, as we have welcomed all other opportunities to foster the effective implementation of the objectives of the ILO. Like many nations all over the world, the member states of the Arab League face serious problems, but among these problems social progress is of outstanding importance, both because it reflects the deep aspirations of these nations

---

(1) For the text of the agreement see Appendix 1.

(2) International Labour Office C.B. 158/1.0./D.4/4 188th Session.

regional meetings devoted for that part of the world. Since on the major activities of the FAO has been to combat locusts, particularly in Saudi Arabia, the FAO committee in charge usually extended invitations for observers from the League of Arab States to participate in their functioning. In general some informal arrangements for cooperation between the League of Arab States and the FAO have been followed. Discussions are, however taking course to conclude an agreement establishing formal relationship between the League of Arab States and the FAO<sup>(1)</sup>.

The cooperation between the League of Arab States and the United Nations Technical Assistance Administration is obvious. Since the Council of the League of Arab States passed the resolution recommending the actual and effective participation of the United Nations in the Social Welfare Seminars for the Arab States in the Middle East, the Technical Assistance has worked out the form and the method of this cooperation<sup>(2)</sup>.

Although the definite arrangements with regards to the cooperation extended by the United Nations Technical Assistance in holding these Seminars have been concluded with whichever Arab State on whose territory the Seminar was held, the Secretariat of the League of Arab States has been in charge of all preparatory arrangements and has participated increasingly from one seminar to the other, in the conduct of the Seminars themselves.

In such Seminars not only has the United Nations provided experts on the subject of the meeting. but it also participated with administrative and secretarial activities. It is of importance to notice that the United Nations Technical Assistance had participated, with a variable degree of assistance, in fastpast five Social Welfare Seminars for the Arab States. Arrangements are in process for the extension of the United Nations help in the forth-coming sixth seminar. The concept of cooperation between the League of Arab States and the United Nations in this field is self-proved.

On the other hand, such informal arrangements between the League of Arab States and some United Nations Specialized Agencies developed

---

(1) Informal discussions with FAO officials.

(2) Arab League Resolution 865/D22/G6—December 11, 1954.

General of the League of Arab States did not imply in any way that the League was or was not a regional organization within the limits of Chapter VIII of the Charter. The invitation was merely an act of courtesy and could not be construed as establishing a precedent which would bind the General Assembly in the future. The General Assembly on November 1, 1950 adopted the recommendation of its Sixth Committee and requested "the Secretary General to invite the Secretary General of the League of Arab States to attend sessions of the General Assembly as an observer" (1).

Although it was mentioned that the invitation of the Secretary General of the League of Arab States does not imply whether the League is a recognized regional arrangement, it seems that it has established a direct rapport between the United Nations and the League of Arab States. The resolution of the General Assembly while denying a "*de jure*" recognition of the League of Arab States as a regional arrangement, has initiated the first significant step towards a "*de facto*" recognition.

## **II.—Transactions Between the League of Arab States and the United Nations Specialized Agencies**

Transactions between the League of Arab States and the various Specialized Agencies of the United Nations differ in form and strength from one agency to the other. Whereas agreements have been concluded between the League on the one hand, and for instance UNESCO and ILO on the other, working arrangements have existed between the League and other specialized agencies.

FAO which has established a regional office to cover the Middle East including the Member States of the League, Ethiopia and Western Asian countries up to Afghanistan, has its offices in Cairo. It should be pointed out here that Israel is not included in the membership of this regional office. It seems that the arrangement made to eliminate Israel from Membership in the Middle East regional office of the FAO is due to the fact that the Arab States haven't accepted Israel as a member of the International Community because of its violation of the very same United Nations resolution creating it. Moreover, the practice of FAO has been to invite the League of Arab States to send an observer to the

---

(1) United Nations Resolution 477(V).

had anticipated the establishment of the United Nations and allowed its Council to determine the means of collaborations with the international organization which might be created after the Pact was concluded, in order to to guarantee peace and security and organize social and economic relations (1).

3. The joint activities of the League are numerous and are not limited to the intervention in Palestine. The intervention in Palestine was however, a political action and had no bearing on the legal aspects of extending an invitation to the League of Arab States to attend the United Nations General Assembly. It was a result of "the refusal of a small majority of Member States to have the partition issue adjudicated, as the Arab States had proposed, by the International Court of Justice" (2).

The Sixth Committee of the United Nations terminated its discussions on this issue on October 5, 1950. It adopted the draft resolution presented by Syria to the effect of extending an invitation to the League of Arab States to attend the General Assembly. The resolution was passed with the majority of forty two votes to one with seven abstentions (3).

The Sixth Committee reporting on its decision to the General Assembly and recommending the extension of an invitation to the League, stated that it was understood by Syria, proponent of the draft resolution, and by other delegations (4) that the invitation addressed to the Secretary

---

(1) The Pact of the Arab League, Art. 111 Para 3.

(2) Dejam, Representative of Saudi Arabia A/C6/SR 215. p. 15.

It must be noted that the intervention of the member states of the League of Arab States in Palestine was not aimed at preventing the creation of the State of Israel at the assigned time stipulated in the United Nations resolution of November 29, 1947. This resolution recommended the establishment of Arab and Israel States two months after the termination of the British Mandate on Palestine on May 15, 1948. Furthermore, the intervention of the member states of the League was aimed at maintaining peace and tranquility in Palestine itself and at preventing disorder from spreading into neighbouring Arab countries. See: League of Arab States: *Arab States Armed Intervention in Palestine*, Arab League Secretariat memorandum to the United Nations Organization (Cairo 1948).

(3) The opposing vote was Israel's. Abstaining were: Poland, Ukrainian Soviet Socialist Republic, Union of Soviet Socialist Republics, Bolivia, Byelorussian Soviet Socialist Republic, Czechoslovakia and Guatemala, Czechoslovakia and the U.S.S.R. explained that they consider the Charter of the U.N. contained no provision envisaging such an invitation. Poland explained that such an invitation is not authorized by the Charter and would establish double representation in the Assembly. U.N. General Assembly, Sixth Committee p. 31.

(4) They included Canada, Egypt, the Philippines, the U.K. and U.S.A.

In the debates of the Sixth Committee during the Fifth Session of the United Nations General Assembly the Arab representatives stressed that the League is a regional organization aiming at defending the interests of its members. They emphasized that the League is formed of countries bound with historical, geographical, political, economic and cultural ties. As small nations finding themselves in a precarious situation, the Arab countries had been obliged to establish this organization.

The representatives of Egypt, Iraq, Lebanon and Syria declared that the League of Arab States was a growing organization and it is not a racial organization but a fusion of various factors, cultural, linguistic, historical social economic, political and geographical. In addition they presented the following arguments to prove that the League of Arab States is a regional organization within the framework of the definition provided by the Charter of the United Nations<sup>(1)</sup>.

1. The Charter of the United Nations did not define the various regions of the world when speaking about the regional arrangements in Chapter VIII. There is also no set of rules in international law specifying the various regions of the world.

There is no valid reason in the Charter or in international law to constrain the expansion or reduction of the region covered by the League. Moreover, there is no agreement on the constitution of the Middle East, and even if such an agreement were found it would not necessarily mean that a regional arrangement had to be accessible to all states constituting that region. History has proved that regional arrangements usually sprang out of the desire for self preservation and there was hardly a regional organization which could claim to include all the states located within its area. Thus, the League of Arab States, though composed of some of the states in a region, is an acceptable regional organization.

2. Chapter VIII of the United Nations Charter does not require that the obligations of the Charter should be formally accepted by regional organizations. It only stresses that the activities of such organizations should be consistent with the purposes and principles of the United Nations. This was the case with the League of Arab States whose pact

---

(1) *Ibid.* A/C6/SR.215. pp. 14-16 and 20-1.

3. The debates of the Security Council during its recent sessions on the complaint of Lebanon against the United Arab Republic.

**I.—Permanent Invitation to the Secretary General  
of the League of Arab States to Attend the United  
Nations General Assembly**

Although the question of extending an invitation to the League of Arab States to attend the General Assembly of the United Nations was discussed during the Third Session of the General Assembly when such an invitation was conveyed to the Organization of American States, the General Assembly did not pass a resolution to that effect until its Fifth Session.

On July 12, 1950 Syria requested the Secretary General of the United Nations to place on the agenda of the Fifth Session of the United Nations General Assembly the following item:

“Permanent invitation to the Arab League to attend sessions of the General Assembly”<sup>(1)</sup>.

The request of Syria was referred by the General Assembly to its Sixth Committee. The discussions concerning the extension of the invitation are revealing enough to justify their presentation in this paper.

Israel opposed the Syrian request as soon as it was initiated. It presented a memorandum to the United Nations raising arguments against it<sup>(2)</sup>.

The negative stand of Israel in the United Nations towards this issue is due to obvious reasons. Extending a permanent invitation to the League of Arab States to attend the United Nations General Assembly means an action to bolster the prestige of the League by the United Nations. It also means a recognition of the League of Arab States as a regional arrangement by the whole world represented in the United Nations. Since Israel considers any progress, strength or international recognition achieved by the Arabs a threat to her existence, it is not, therefore, surprising that Israel opposed the extension of this invitation to the League of Arab States.

---

(1) United Nations General Assembly A/1290.

(2) United Nations General Assembly Fifth Session, Official records, Sixth Committee, A/C6/SR.215. pp. 17-21.

League is to cooperate with the international bodies to be created in the futur, in order to guarantee security and peace and regulate economic and social relations "(1).

The Charter of the United Nations devoted the whole of Chapter VIII to a description of regional organizations, their functions and relationship to this world organization. Article 52 of the Charter allows the existence of regional arrangements. Moreover, it bestows upon these organizations the duty of maintaining international peace and security in their respective regions. Furthermore, the Charter, in this particular article, calls upon the Member States of the United Nations to settle their local disputes and differences peacefully through such organizations whenever they exist. The application of this method for achieving pacific settlement of local disputes is recommended before resorting to the Security Council. The Security Council itself, in order to foster regional organizations is directed to encourage their role is settling local disputes and differences. Such encouragement can occur either by referring issues from the Council to the regional organizations concerned, or by persuading the countries to attempt regional settlement before coming to the Council. Both these alternatives, of course, to be within the framework of the spirit of the Charter and the principles of the United Nations.

According to Article 53 of the Charter the Security Council could utilize the regional arrangements to enforce action under its authority. Moreover, Article 54 of the Charter stipulates that regional arrangements should fully inform the Security Council about the activities they take or contemplate for the maintenance of international peace and security.

In order to avaluate the relationship between the League of Arab States and the United Nations, the study of the following three items is pertinent.

1. The extension by the United Nations General Assembly of a permanent invitation to the Secretary General of the League of Arab States to attend the Assembly.
2. The transactions between the League of Arab States on the one hand and the United Nations Specialized Agencies on the other.

---

(1) *Ibid.* Art. 5.

## **THE STATUS OF THE LEAGUE OF ARAB STATES IN THE INTERNATIONAL COMMUNITY**

BY

**MOHAMED FATHALLA EL-KHATIB Ph.D.**

---

The Status of the League of Arab States in the International Community and its relation to the United Nations came into focus recently. The object of this paper is to evaluate and determine the nature of this relationship.

The League of Arab States was established on March 22, 1945—three months before the signing of the United Nations Charter. On that day, seven Arab States: Egypt, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia, Syria, Trans-Jordan (now Jordan) and Yemen<sup>(1)</sup> signed a historic document: "The Pact of the League of Arab States". Thus, a voluntary association of these sovereign states was established.

The establishment of the League was designed to strengthen the relations between the Member States, to coordinate their policies, to realize cooperation between them, and to cooperate in preserving their independence and sovereignty<sup>(2)</sup>. Thus the League of Arab States; a regional organization of sovereign states was designed to strengthen the close ties linking those States.

The founders of the League of Arab States anticipated the establishment of a world-wide international organization, and therefore entrusted to the Council of the League to "decide upon the means by which the

---

(1) These seven States were the founding members of the League of Arab States. In March, 1953, shortly after the declaration of its independence, Libya joined the League. The Sudan has, also, become a member of this Organization in 1956. When Egypt and Syria merged into one unified State in February 1958 the United Arab Republic replaced both of Syria and Egypt.

(2) The Pact of the League of Arab States, March 22, 1945. Art. 2 (Document collections No. 1 The Arab Information Center, New York, 1955).



even one single large country—hence the strong connection between low commodity and low market diversification.

The above results tempted us to try and correlate diversification with size. The share of each country in world exports in 1929 was taken to measure size, and this was correlated first with commodity diversity indices, and secondly with market diversity indices, both of 1929. The correlation coefficient with commodity diversification is 0.58 and with market diversification 0.70.

during the period 1925/1929, when there was a general tendency for the index to rise much more often than not. And even in this period the case is not as overwhelming as with market diversity indices. This may perhaps be attributed to the relative ease with which a nation can build up new contacts and develop new markets, as compared with the relative difficulty that accompanies the attempt, by a country, to export new commodities. This may especially be so during periods of prosperity when trade is expanding and new markets are easily cultivated.

### *The relation between commodity and market diversification.*

Tables 1 and 2 suggest that there is a strong positive relationship between commodity and market diversity indices. When the average commodity index was correlated with the average market index for the whole series of countries, the correlation coefficient was 0.59. This means that there is a strong tendency for countries having a varied commodity composition of their export trade to show also a high degree of diversification with respect to export markets, and vice versa. This conclusion which we reach conflicts with what one might have considered, at first sight, a plausible view. A country specialising in one or two commodities would, one might have thought, be able to supply the whole world with its products, thus low diversity with respect to commodities would in this case be compensated by high diversity with respect to markets. Similarly, a country exporting mainly to one other country would have a comparative advantage, not in one or two commodities only, but in a large number of commodities. Thus her dependence for her exports on one country (low market diversification) would be compensated by a diversified commodity structure (high commodity diversification).

In actual fact, however, this is not true. This is because the foregoing reasoning does not take into account the enormous differences in industrialisation and in size between different trading nations. During the process of industrialisation, a country builds up a wide range of new trade connections, while a simultaneous movement towards a more varied commodity structure sets in motion by the very process of industrialisation. This explains the connection between high commodity and high market diversity for exports of industrial countries.

For a small country specialising in one or two commodities, the whole of her produce might not be sufficient to satisfy the demand of

From the above we can conclude that:

1. There is a general tendency, in normal periods, for the index to rise. This is supported by the fact that during the periods 1925/1929 and 1932/37 most countries were showing an increase in the index, rather than the opposite. It is true that in the later period the number of countries showing a rise was less, while the number of countries showing a decline was more than that for the earlier period, but this may reasonably be attributed to the trade restrictions and trade agreements (e.g. the Ottawa Agreements) that were a characteristic of the 1930's.

2. There is a general relationship between the movements of the index and the business cycle. This is supported by the fact that during the period 1929/1932 most countries were showing a decline in the index.

The two results above can be explained in the following manner: since the movements of the business cycle and changes in demand are not likely to coincide exactly in all countries, a country may well be induced to spread its trade among many countries. In addition, the desire to avoid political dependence on one country pushes policy in the same direction. This is especially so with countries that depend on one or two markets for their exports. The case of Ireland is illustrative in this respect. In 1925 her index was 0.6. It started to rise until in 1930 it reached its peak of 2.5. The effect of the depression was severe, causing it to drop to 0.7 by 1932. From that date it resumed its upward trend, reaching 2.0 in 1937.

The explanation of the second relationship (that with the business cycle) follows from the explanation of the first. The tendency of the index to rise, in normal periods, is a reflection of the attempts of countries to develop new markets, and to send more of their exports to old but hitherto small markets. The depression foils this tendency and forces the reduced exports of these countries back to their traditional customers.

A comparison between the behaviour of market diversity indices and that of commodity diversity indices over the period 1925-1937 brings out clearly one difference. The above detected relationships are not as firmly established in the case of commodity diversification. As we saw in the previous section one can speak of a general relationship only

13. The Union of Soviet Socialist Republics
14. Continental Europe: Industrial Countries
15. Continental Europe: Other Countries
16. Non-Continental Europe: United Kingdom (mainly)
17. Oceania.

Indices of market diversity were measured for the same countries tried above in commodity diversification, except for one: Venezuela. The important transit trade of that country, handled by Aruba, and the ultimate destination of which is not given, meant that the index could not be calculated for Venezuela. Ireland was therefore included in place of Venezuela.

Exports of each of the 31 countries over the period 1925 to 1938 were re-classified according to the classification of markets above. Applying the index of diversification, we were able to calculate fourteen indices for each country, from which an average index was arrived at. The United Kingdom stands at the top of the Table (see Table 2), with an index of 49.5, and well ahead of U.S.A., which comes next with an index of 38.5. Ireland shows the highest degree of dependence on one foreign market for her exports, having an index of only 1.4.

### *Changes in market diversity indices.*

From Table 2, one can notice some certain trends in the diversity indices. Up to 1929 there is an upward trend. The tendency of the indices to rise is checked by that date, and a downward movement sets in. By 1932/33 this is interrupted, and the upward movement starts again: Between 1925 and 1929, twenty three countries increased their indices. The rise ranged between 121% in the case of Ireland to 5% in the case of France. Only four countries decreased their indices, while in another four countries the change was not significant. Between 1929 and 1932, seventeen countries suffered a decline; this ranged from 114% for Ireland to 7.5% in the case of Ceylon. In six countries there was a rise in the index, while in eight the change was not significant. Between 1932 and 1937 nineteen countries showed a rise, eight showed a decline, while in four cases the change was not significant.

emerges from the analysis of the third period, 1932 to 1937. Whereas one would expect the trend that had been prevalent during the first period to resume its interrupted upward behaviour, the opposite, if anything, was happening. Only eight countries showed a rise in the index, while twelve countries showed a decline, the rest having no significant change.

### **Market Diversification**

The diversification of a nation's exports with respect to markets is a phenomenon that can ideally be measured by our index of diversity explained previously. But the important question of what a market (country) is is not yet settled. The problem arises as to how one will treat for example the colonial territories of countries like Britain, France, the Netherlands, Italy and other Colonial Powers. The procedure followed was to adopt the classification of the League of Nations "Network of World Trade" (1). This classifies countries not by their political boundaries, but into economic units. This was found adequate and suitable for our purposes. Accordingly, the world has been divided into seventeen groups, which are (2):

1. North Africa
2. South Africa
3. Other Africa
4. Northern North America
5. United States of America
6. Latin America: Mineral Producing Countries
7. Latin America: Tropical Agricultural Countries
8. Latin America: Non-Tropical Agricultural Countries
9. Asia: India, Burma and Ceylon
10. South East Asia
11. Asia: Japan, Korea and Formosa
12. Asia: China and other Continental Asiatic Countries

---

(1) League of Nations: "Network of World Trade", 1942, pp. 11—13.

(2) *Op. cit.*, for more details about the groups.

### *Changes in commodity diversity indices.*

In Table 1 we have a set of diversity indices for each country over a continuous period of fourteen years. Three smaller periods are distinguished: 1925-1929, 1929-1932 and 1932-1937. The first was a more or less normal period, while the last was a period of "returning to normal". The second period was a depression period.

Between 1925 and 1929 fifteen countries showed a rise in the index, eight showed a decline, and in eight countries there was no significant<sup>(1)</sup> change. A remarkable feature about this period is that the positive changes were moderate, the highest being 27 % for Egypt, while the negative changes—meaning a decline in the index—were sharp and substantial. The index for Venezuela dropped by 180 %, that for Bolivia by 77 %, that for Persia by 65 % and that for Costa Rica by 61.5 %.

If one was able to conclude from the above that there had been a general tendency, during 1925 to 1929, for the index to rise in most countries, then one would say that the above four cases were exceptions to the general rule, and indeed they seem to be. Venezuela is an outstanding case. She was the only country to show a drop in the index during the three periods. From 2.9 in 1925, the index went down to 0.4 in 1937. This was the result of a sharp rise in the share of "crude petroleum and related materials", which went up from 42 % in 1925, to 91 % in 1937. With Persia which exports the same product the same story is true. Persia started the period with the exports of petroleum amounting to 51 % of her total exports. By 1929 this rose to 69 %, and correspondingly the index of diversity fell by 65 %. By that date however this trend was halted and except for minor fluctuations the share of petroleum was held at about that level. The same can be said of Costa Rica, depending more and more on exports of coffee and cocoa, and of Bolivia depending more and more on exports of metalliferous ores.

When we move to the second period, 1929 to 1932, we find that of the thirty one countries, twelve showed a decline in the index, ten showed an increase, and in nine cases the change was not significant. From this we cannot conclude that any relationship exists between the depression and the movements of the indices. The same negative result

---

(1) The method was to calculate the difference between the two dates as a percentage of the average index. A change of less than 5% was considered not significant.









a highly concentrated export trade would be shown, following this method, to be exporting only one or two commodities, which is far from the truth, and highly under-estimates their diversity indices.

For these reasons the following method was used to deal with the problem of "other articles", or more generally with the problem of incomplete grouped data.

Suppose that the whole value of exports of a country is divided into two parts in the ratio (A): (B), where (A) represents the ratio of principal exports of that country for which we have sufficiently detailed statistics, while (B) is the ratio of "other articles".

We assume, for the sake of simplicity, that (i) the actual index is equal to the sum of the indices of the constituent parts (A) and (B), and (ii) the structure and distribution of the item "other articles" is similar to that of the other part (A) for which we can calculate an index.

From the first assumption we have

$$I_c = I_c^a + I_c^b \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (6)$$

where  $I_c$  is the index of diversity for country  $c$ ,  $I_c^a$  the part of the index corresponding to the detailed account A, (i.e. excluding "other articles"), and  $I_c^b$  the part of the index corresponding to "other articles".

To arrive at  $I_c^b$  we relate the ratio of the item "other articles" to the part of the index already calculated (the second assumption). This part of the index already calculated is actually the only measure in our hands which describes the state of diversity of the country in question, however incomplete this description might be.

Therefore

$$I_c^b = R (I_c^a) \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (7)$$

where  $R$  is the percentage value in total exports of the item "other articles".

Substituting (7) in (6) we have

$$I_c = I_c^a (1 + R) \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (8)$$





first to reclassify the commodity exports<sup>(1)</sup> of the 31 countries into our new classification described above. This was carried, for each country, over the whole period of 13 years. The countries, arranged alphabetically, are: Argentina, Australia, Austria, Belgium, Bolivia, Brazil, Canada, Ceylon, Chile, Costa Rica, Cuba, Czechoslovakia, Denmark, Egypt, France, Germany, India, Italy, Japan, Malaya (Br.), Netherlands, Netherlands Indies, New Zealand, Norway, Persia Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom, United States and Venezuela. In choosing these countries we were interested especially in including in our list all possible degrees of specialisation in commodity exports. The thirty-one countries contributed together about 82 % of world trade in 1929.

### *The Index of Diversification.*

Now that the problem of the commodity classification has been settled, there remains a more difficult problem, and one that was never discussed before in a thoroughly scientific manner—that of measuring diversification in international trade.

Before thinking of devising an index of trade diversification, the writer tried to use indices that were applied to income concentration, such as Pareto's, Lorenz curve and the Gini coefficient. They were not suitable however for our purpose. Trade concentration (diversification) was a totally different phenomena to measure. In income concentration the number of income recipients is irrelevant to the problem. The degree of inequality of distribution and the degree of concentration of incomes is one and the same thing. In contrast, the number of commodities (markets) in international trade is as important as the degree of equality or inequality of distribution of total trade over this number. A simple example will clarify the issue. A country that exports two commodities each of which accounts for 50 % of total exports has equal distribution in its commodity trade. Another country which exports ten commodities each of which accounts for only 10 % of total exports has also equal distribution. But the commodity trade of the second country is quite obviously more diversified just because it exports more commodities.

An index which meets both requirements therefore—i.e., the number of commodities and equality of distribution—is proposed on the following

---

(1) This paper is only concerned with one side of the picture: exports.

30. Textile fabrics, made-up articles and related products, except clothing and footwear.
31. Clothing and footwear.
32. Non-metallic mineral manufactures.
33. Silver, platinum, gems and jewellery.
34. Base metals.
35. Manufactures of metals.

Section 8.—*Machinery and transport equipment:*

36. Machinery, other than electric.
37. Electric machinery, apparatus and appliances.
38. Transport equipment.

Section 9.—*Miscellaneous manufactured articles :*

39. Prefabricated buildings, sanitary, plumbing, heating and lighting fixtures and fittings.
40. Furniture and fixture.
41. Travel goods, handbags and similar articles.
42. Professional, scientific and controlling instruments, photographic and optical goods, watches and clocks.
43. Miscellaneous manufactured articles, (n.e.s.).

Section 10.—*Miscellaneous transactions and commodities (n.e.s) :*

44. Postal packages.
45. Live animals, not for food.
46. Returned goods and special transactions.

The above commodity classification serves the purpose of properly measuring the degrees of diversification of different countries without falling into the trap of differently counting the same "commodity item" according to the differing classifications of various countries. To do this we chose 31 countries to measure the diversity indices for, and our calculations were spread over the period 1925 to 1937. To make the material ready for application of the index of diversification we had

Section 2.—*Beverages and Tobacco :*

- 11. Beverages.
- 12. Tobacco and tobacco manufactures.

Section 3.—*Crude materials, inedible except fuels :*

- 13. Hides, skins, and fur skins. undressed.
- 14. Oil seeds, oil nuts and oil kernels.
- 15. Crude rubber, including synthetic and reclaimed.
- 16. Wood, lumber and cork.
- 17. Pulp and waste paper.
- 18. Textile fibres (not manufactured into yarn, thread or fabrics) and waste.
- 19. Crude fertilisers and crude minerals, excluding coal, petroleum and precious stones.
- 20. Metalliferous ores and metal scrap.
- 21. Animal and vegetable crude materials, inedible, not elsewhere specified. (n.e.s.)

Section 4.—*Mineral fuels lubricants and related materials :*

- 22. Mineral fuels, lubricants and related materials.

Section 5.—*Animal and vegetable oils and fats :*

- 23. Animal and Vegetable oils, fats greases and derivatives.

Section 6.—*Chemicals :*

- 24. Chemicals.

Section 7.—*Manufactured goods classified chiefly by material :*

- 25. Leather, leather manufactures, and dressed furs.
- 26. Rubber manufactures.
- 27. Wood and cork manufactures (excluding furniture).
- 28. Paper, paperboard, and manufactures thereof.
- 29. Textile yarn and thread.

subsequent classification according to the principle most suitable for each major section. A third type is the industrial classification where all commodities are arranged according to the classification of industries<sup>(1)</sup>.

Countries, in adopting their commodity classifications, have been most successful when they have selected for each particular category of commodities the principles and the type of classification which most nearly reflect the normal way in which such commodities are treated *i.e.* the commercial practice in dealing with commodities. On similar principles the standard International Trade Classification was set up by the United Nations Statistical Office<sup>(2)</sup>.

The classification used here is a slightly varied form of that published by the United Nations. It is thus a classification by stage of production and final use—in other words, using a multi-principle horizontal type. Theoretically, it may not be a very good classification, but if it is to be of any practical use at all, then one must take into consideration the amount and nature of statistical data available. The classification includes ten sections and forty-six commodity groups. They are:

#### Section 1.—*Food*:

1. Live animals, chiefly for food.
2. Meat and meat preparations.
3. Dairy products, eggs and honey.
4. Fish and fish preparations.
5. Cereals and cereal preparations.
6. Fruits and vegetables
7. Sugar and sugar preparations.
8. Coffee, tea, cocoa, spices and manufactures thereof.
9. Feeding stuff for animals.
10. Miscellaneous food preparations.

---

(1) Previous source, p. 58.

(2) Statistical Office of the United Nations: Statistical Papers, Series M. No. 10, 2nd Edition, New York, 1951.



diversification. We take up first the problem of defining what a commodity is as it is probably the more difficult of the two.

Commodities in international trade are defined as materials and articles movable and procurable<sup>(1)</sup>. They are movable and as such differ from real estate property. They are procurable because they have an exchange value and therefore are the subject of commercial transactions. When we come to the concept of "commodity items" or the idea of a "number of commodities", we find the task more difficult. For example, cotton fabrics may be subdivided into unbleached, bleached, printed and dyed. Is it one commodity or four? The answer to that question actually depends on whether these products, or any other products, are sufficiently homogeneous in price, economic use, market conditions, etc., to fit the needs of the classification.

There are two principles for classification:

- (a) the single principle classification,
- (b) the multi-principle classification<sup>(2)</sup>.

In the first a single principle is selected and used throughout, e.g., nature of material, origin of material, natural characteristics, use, state of production, ect. In the second, two or more characteristics are used either in combination or in the appropriate segregation in different sections of the field to be classified.

The principles applied to the development of classification determine the type of classification structure. If we select a material concept and try to use it through the classification structure, we have a so-called vertical classification. In this type all commodities are divided into material sections, and the classification then follows through all stages of transformation from crude to finished articles. So we have say, raw cotton, semi-manufactures, cotton yarn, cotton fabrics, and, finally, finished articles made of cotton. This type is hardly applicable for the classification of finished end-products. In sharp contrast to this type is the horizontal type, where basic stages of transformation (crude, semi-manufactured, manufactured) constitute major primary sections with

---

(1) See the chapter by V. S. Colbenicoff on "Commodity Classification" in R. G. D. Allen and J. E. Ely: *International Trade Statistics*, 1955.

(2) Previous source p. 56.

## **THE CONCEPT OF DIVERSIFICATION IN INTERNATIONAL TRADE**

**BY**

**FOUAD HASHEM AWAD**

**M.A. (Econ.), Ph.D.**

**Department of Economics, Faculty of Commerce, Cairo University**

---

Diversification is the opposite of concentration. In international trade diversification can be either with respect to commodities traded in, or markets, (i.e. countries), traded with. Diversification of commodities reflects the number of commodities in the trade list together with the weight of each commodity in the total picture. The maximum of diversification is attained when the number of commodities exported is infinite and the total value of exports evenly distributed among all commodities, in which case the value of any one commodity becomes negligible. The minimum of commodity diversification (i.e., absolute concentration) is when the number of commodities traded in is only one, in which case the single commodity exported or imported accounts for the whole value of foreign trade. On the other hand, the diversification of a nation's trade with respect to markets (the second form of diversification) depends on the number of countries with which it trades and on the more or less equal distribution of its trade among these countries. If a country sends the whole of its exports to one single other country we have minimum diversification. If a country's exports are, on the other hand, equally distributed among all other countries that engage in world trade then we have maximum diversification.

To solve the problem of measuring diversification in international trade we have therefore to take into consideration that the index of diversity must fulfil the two aspects of diversification specified above, namely the number of commodities (markets) and the percentage value of each commodity (market) to the total. A precise definition of a commodity and a market is quite clearly a pre-requisite to measuring



4. Management gets an improved picture of employees' work, accomplishments, problems, plans, attitudes, and feelings. Before becoming deeply involved, management spots individuals, policies, actions, or assignments which are likely to cause trouble. By communication, management strengthens the only device for tapping the ideas and help of its subordinates. This gives management a better answer to its problems and eases its own responsibility.

5. Employees get release of emotional tensions and pressures which otherwise may find outlet in criticism to other members of the organization and the community, or in loss of interest or efficiency.

6. Many think that business cannot continue to exist as we know it today unless more and more ways are found to bring the essentials of democracy into the workplace. Nothing is more fundamental to democracy than communication in which the ideas of employees are given prompt and sympathetic hearing followed by such action as is desirable.

So in general, effective communication realizes the growth of democracy and leadership in business, the development and strengthening of the human need for self expression and participation, and the promotion of loyalty and respect for the enterprise.

## V.—Conclusion

In conclusion we can say that communication between management and employees is dynamic. It must flow constantly up as well as down if it is to stimulate mutual understanding, confidence, and cooperation between both sides. To achieve this understanding management must establish a definite policy of encouraging the free flow of information through the entire organization. The executives' and supervisors' attitudes have to be based on the modern ideas of authority, power, and leadership.

Managers communicate by their actions as well as by their silence. Any behavior of management, tangible or intangible, formal or informal, is communication; it could be good or bad; it could be effective or ineffective.

It is a hard job to be a manager, but by accepting this kind of job, you have to afford such responsibilities. A successful manager is the one who can keep good relationship and communication with his subordinates.

5. The suggestion system for creative ideas.
6. Opinion surveys in certain circumstances.
7. The enterprise magazine that gives employees a chance to express their ideas and feelings to a certain extent.

#### IV.—Values of *Effective Communication*

An effective and dynamic (two-way) communication is needed badly for the welfare of the enterprise in our modern economy. Relationship became an important subject in our modern society to be taken care of. We lack understanding as well as confidence which are the main basis of effective and good relationship, either between individuals on the same level or between superiors and subordinates. There are many values of effective communication—to mention but few:

1. Management must recognize that misinformation and the resulting misunderstanding lessen working efficiency. Sharing information with subordinates on all levels of the organization tends to diminish the fears and suspicions that we all sometimes have in our work and toward our employer. This sharing affords our security and feeling of belonging so necessary for efficiency; it recognizes and fosters the pride people want to have in their work, and improves the morale and structure of the individual.

2. Effective communication helps subordinates to understand, accept, and cooperate with the frequent changes in materials, methods, and personnel that are part of modern dynamic business situations. If management wants to gain full understanding and full acceptance of its decisions, subordinates must be given the opportunity to participate in their making or at least to discuss the merits and defects of proposed actions. It is highly unlikely that an employee left completely to his own interpretation will understand a directive or an action just as the originator intended it. Management can never be sure what subordinates think unless it gets to relay back to it their interpretations and reactions to what managers do and say.

3. Effective communication encourages employees to offer ideas of value to themselves and the business. It is a double benefit for both sides.

they think, not what managers think, or what managers wish they would think, are absolutely essential to realistic management. Serious mistakes are made when management assumes that a certain set of facts will or should lead to the same conclusion in the employee's mind as it does in the manager's mind.

4. Listening must be objective. The listener must show a constructive and respective attitude toward direct or implied criticism of himself and his department, no matter how bad the news or how hostile the critic.

5. Listening implies action. The superior who feels that he can listen long and willingly to justifiable complaints and reduce their disturbing effect within the complaint without taking action is fooling himself. Although listening and non-directive counseling may be valuable in helping employees to find and solve their own problems, they are not to be relied upon completely if the main cause of the trouble lies outside the individual.

### *Media and Methods.*

By far the most effective method of tapping the ideas of subordinates is sympathetic listening in the many day-to-day, informal contacts within the department and outside the workplace. Other devices have been found helpful as:

1. Group discussions with management which is more helpful than holding a meeting in which the manager or assistant manager indicates to a group his wishes and what he wants done in the various territories. From these discussions it is easy to get to an agreement about what management wants to know from the employee's point of view. Besides, employees go away from such meetings with a feeling that they are not merely belonging to each other but have become a part of the enterprise team.

2. Various social gatherings—parties, picnics, luncheons, sports, and recreational events are fine opportunities for informal casual communication.

3. Union publications and union officials—if any—and if the relations with the union are good.

4. Outsiders in the community as ministers and other persons who see the employee away from work.

## *2. Feelings about associates, superiors, subordinates, or equal.*

(a) What do they think of the boss' efficiency, the department, and the enterprise?

(b) Do they feel they are being prepared to grow and advance?

(c) Do they think that their supervisors resist their new ideas without evaluating their worth? Are they afraid to present honest complaints to their bosses?

(d) Do supervisors know how subordinates get along with their employees?

## *3. Feelings about the enterprise.*

(a) Management integrity and fairness as an employer.

(b) The standing of the company.

(c) The reputation of the enterprise in the community.

(d) Do they think that equal pay is given for equal work?

(e) Do they accept the practices towards illness, vacations, leaves, etc., adequacy of health insurance and retirement program, educational and recreational facilities, etc.

(f) Do they understand the annual report?

(g) In general, is there any confidence in their management as being helpful to them?

## *Principles to be Considered.*

1. Coverage must be systematic and balanced. Superiors must stimulate, encourage, and find ways to facilitate their movement.

2. The flow must be directed. In order to be effective, communication must flow upward until it reaches that person who is responsible for, or who can take action upon, the conditions mentioned in the communication.

3. Listening must be sensitive. Listening to them, trying sincerely to get their interpretations and ideas and acting on the basis of what

communication, which is more important, was neglected by management and could be known as a modern idea in the field of communication and relationship relatively to the downward communication.

*What should be communicated upward.*

1. What subordinates are doing, highlights of their work, achievements, progress, and future job plans.

2. Outline of unsolved work problems on which employees now need aid or may require help in the future.

3. Suggestions or ideas of employees for improvements within their special work or in the enterprise as a whole.

4. How employees think and feel about their jobs, their associates, and their enterprise.

The first three points deal with work centered matters about which the alert executive normally tries to keep himself well informed. The fourth area has not, however, received equal attention, though of equal or even greater importance. Consequently, it will be detailed as follows:

1. *Feelings about the job.*

- (a) Are they satisfied with their pay in relation to other jobs in the enterprise or similar jobs in the community?

- (b) Is work fairly distributed?

- (c) What do they think about the quality and adequacy of tools, equipment, and office furniture?

- (d) Confusion among groups—is authority clearly stated and understood?

- (e) Promotion, is its rule accepted?

- (f) What do they think about the willingness of management to discuss policies, plans, and actions that affect their jobs?

- (g) What do they think about their position in the society as employees of such enterprise, the degree of self-satisfaction; it is also important to know the feeling of his family especially his wife as she is an important factor in affecting her husband's work.



3. Audio-visual, as film strips, motion pictures, recordings, etc.
4. Open house activities.
5. Community advertising.

In general, face-to face management contacts should be stressed and should be done as is possible. Although supervision is a means of communication, and is needed, employees need the sense of power that comes from minimum supervision. When supervision is too arbitrary, too institutional, or too disciplinary in character, it inhibits the employee, decreases his sense of power, and lowers his capacity to work. Supervision should not be for inspecting and discovering faults as such but it should be for the sake of teaching and guidance to achieve cooperation.

#### *B.—Upward Communication.*

Upward communication helps satisfy basic human needs. All subordinates look upon themselves as having inherent worth at least as the personal worth of their superiors. This is true even if they feel their own inferiority in managerial ability or in some other skill. They still think, just as you and I, that because they are individual human beings they have certain values and rights. This sense of personal worth is always injured when people do not get a chance to express their ideas—when they are merely told, without opportunity to comment or reply. This principle applies even if the telling is very well done. We respect our employees' dignity only when we allow, or better still invite them to express their reactions to what is told—preferably before action is taken.

Social scientists tell us that employee understanding and loyalty do not come solely from hearing facts, even true facts. Appreciation and loyalty result from self-expression in a situation in which the employee feels there is personal sympathy toward him and his views. So, management should encourage subordinates to ask questions and contribute their own ideas. Above all, it should listen, sincerely and sympathetically, with intention to use workable ideas that are proposed.

In general, it may be said that downward communication is an integral part of the traditional organization and is really accepted and made use of—more or less effectively by management. But upward

### *A.—Downward Communication.*

Its objective is, generally, to keep employees informed by the necessary means that make them work more efficiently, and by what management wants to tell them. Managers also should know what their subordinates want to know in order to provide them with it so as to get satisfactory results.

#### *What should be communicated downward.*

1. The history of the enterprise, products, services, and operating policies.
2. Production goals, problems, trends, and policies.
3. Sales or service trends and financial operations.
4. General management problems and planning.
5. Organization and personnel policies and practices.
6. Economic prospectus of the enterprise and its position in the society.
7. Instructions that help in handling the job as possible.

#### *Principles to be considered.*

In transmitting such information, some principles have to be considered; namely:

1. The information has to include the interests of both management and employees.
2. Programs should be tailored to suit the employees' level of understanding and this could be obtained by experience and study.
3. The easiest way should be accomplished to be effective.
4. Programs should be flexible; and information clear and up-to-date.
5. Think through the order before it is given.

#### *Media and methods.*

The media generally used is:

1. Written, such as booklets, manuals, letters, annual reports, etc.
2. Oral, as direct supervisory discussion, meetings, committees, etc.

Every successful manger should be practical and should establish an authority for himself by getting his orders accepted as authoritative by his subordinates. This could be accomplished if the following conditions occur.

1. Orders should be depersonalized to unite all parties concerned in a study of the problem they are facing to discover the "law" of such problem and obey it. One person should not give order—as such—to another, but both should agree to take their orders from the situation. The manger's job is not how to get his subordinates to obey his orders, but how to devise methods by which one can best discover the order integral to the particular situation. The study of the situation involves that employees are working "with" their managers and not "under" them.

2. The employee can and does understand the order. An order that cannot be fully understood has no power or authority. Therefore, a considerable part of the manager's work is the interpretation and reinterpretation of orders in their application to concrete circumstances that were not or could not be taken into account initially.

3. At the time of making his decision regarding the order, the employee believes that it is not inconsistent with the purpose of the organization, as he understands it. Experienced managers know that when it is necessary to issue orders that will appear to subordinates to be contrary to the main goal of the organization, especially as exemplified in prior habitual practice, it is usually necessary and advisable, if practicable, to explain or demonstrate that the appearance of conflict is an illusion. Otherwise the orders are likely not to be executed, or to be carried out inadequately.

4. At the time of his decision, the employee believes it to be compatible with his personal interest as a whole. The existence of a net inducement is the only reason for accepting any order as authoritative.

5. The employee should be mentally and physically able to comply with the order. If he is unable to comply with an order, obviously it must be disobeyed or disregarded.

### **III.—Flow of Communication**

Communication between management and subordinates is as mentioned before—a two-way relationship; downward and upward; from management to employees and the other way around. For the sake of simplification we will divide it into two parts according to its directional flow—downward and upward.

what each has to give. He should believe in group capacity more than individual capacity, and that the best power stems from the combined capacities of the group and from multiple leaderships. The leader is no more the man who asserts his individual will, but who knows how to relate the different wills in his group in order to have a driving force.

In terms of "authority", managers should experience the authority of their jobs. However, authority should be understood as another name for the willingness, and capacity of individuals to submit to the necessities of cooperative systems. Authority is the character of an order or communication in a formal organization by virtue of which it is accepted by a contributor to or "member" of the organization as governing the action he contributes; that is, as determining what he does or is not to do so far as the organization is concerned<sup>(1)</sup>. When a manager issues an order, the confirmation of its authority lies with the subordinate to whom it is addressed. If the order is accepted by the subordinate, its authority for him is established. Disobedience of such an order is a denial of its authority for him. Therefore, the decision as to whether an order has authority or not lies with the person to whom it is addressed, and not with the person who issues such order.

This philosophy might seem to many so opposed to common experience. However, it has been brought out to light, in a way, by some distinguished persons whose opinions merit respectful attention. For example, Major-General James G. Harbard, of the United States army said.

A democratic President had forgotten that the greatest of all democracies is an Army. Discipline and morale influence the inarticulate vote that is instantly taken by masses of men when the order comes to move forward—a variant of the crowd psychology that inclines it to follow a leader, but the Army does not move forward until the motion has "carried". "Unanimous consent" only follows cooperation between the individual men in the ranks<sup>(2)</sup>.

This opinion shows that even in the battle-field where the regime is arbitrary, authority, nevertheless, rests upon the acceptance or consent of individuals.

---

(1) Chester I. Barnard, *The Functions of the Executives*, Cambridge, 1953, p. 163.

(2) James G. Harbard, *The American Army in France*, Boston, 1936, p. 259.

As Philip Salisbury says, "So far as salesmen are concerned, it isn't just enough to announce that a sales manager has an "open door" policy, he must go further than that. He must consciously and aggressively try to find out what is bothering his salesmen, he must spot, appraise, and spike grievances, or he will have poor morale and poor morale will result in low sales volume, a high rate of turnover, and, if present trends continue, he will wake up one morning to find that he is dealing with a union representative instead of with one of his own salesmen<sup>(1)</sup>".

Therefore, the importance of communication and relationship between manager and subordinates is undoubtedly clear. In order to keep the organization as one unit, working cooperatively toward the main goal, we must have good communication and good relationship.

This paper deals with communication in both phases: tangible and intangible. It starts by a definition of communication; the basic ideas for effective communication; the flow of communication; the values of effective communication; then it ends by the conclusion.

## **I.—Definition**

Communication is the art of developing understanding. It is the exchange of meaning between persons.

When we say exchange we mean a two-way relationship and two-way communication that develops understanding, cooperation, and realizes the goals of both sides. Old fashioned ideas stressed the one-way communication; the modern ideas favor the one-way "traffic"; but the two ideas are not the same. One-way "traffic" might be helpful, but one-way communication is a failure policy.

## **II.—Basic Ideas**

Communication mainly depends upon the attitude of the manager toward his subordinates which stems from his understanding of his position as a "leader" of a group, and of his "authority" of giving orders to such group.

The "leader" is regarded as the man who can energize his group, who knows how to encourage their initiative, and how to draw from all

---

(1) S. B. Stocking, *Management in Marketing*, Toronto, 1947, p. 19.

# COMMUNICATION AS AN IMPORTANT AREA OF MANAGEMENT

BY

ALY A. ABDOU (Ph.D.)

College of Commerce, University of Cairo

## Introduction

Much has been said in recent years about the relationship of management and workers in various fields of activity in the individual business enterprise. The primary responsibility of management in our modern economy is to make business enterprise economically effective in the production of goods and services by the successful combination of land, capital goods, man power, and managerial skills. By so doing, other responsibilities—to workers at different levels, to those who furnish capital, to administrators and managers—can be assumed. So, there is a responsibility to create an environment in which workers can realize upon their inherent abilities, if they so desire and are willing to do their part. This applies to workers in all types of employment that management deals with.

Thomas G. Spates says, "Personnel administration is a code of the ways of organizing and treating individuals at work so that they will each get the greatest possible realization of their inside abilities, thus attaining maximum efficiency for themselves and their group, and thereby giving to the enterprise of which they are a part its ultimate competitive advantage and its optimum results<sup>(1)</sup>". This definition reveals a broad philosophy of management in the personnel field. It suggests a mutual relationship. Also, that it is not a matter of using acceptable techniques for planning and performing specific tasks, such as selection and training. It is also a matter of motivation and attitude. It is the task of management to build men as well as products.

---

(1) Carl Hayel, *The Scope of Modern Personnel Administration*, Reading Course in Executive Training, Section III, Book I, New York, 1948, p. 21.



**REVIEW**  
*OF*  
**ECONOMICS, POLITICS**  
*AND*  
**BUSINESS STUDIES**

**Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce  
Cairo University, Giza**

— — — — —

**BOARD OF EDITORS**

- CHIEF EDITOR** ... .. : **Prof. Wahib Messiha**  
Head of the Department of Economics.
- MEMBERS** ... .. : **Dr. Hosny Abbas**  
Head of the Department of Law.
- Dr. B. Boutros-Ghali**  
Head of the Department of Political  
Science.
- SECRETARY OF THE BOARD** : **Dr. Abdel Malek Anda**  
Lecturer of Political Science.

Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board,  
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza







FACULTY OF COMMERCE

**REVIEW**  
*OF*  
**ECONOMICS, POLITICS**  
*AND*  
**BUSINESS STUDIES**

*SECOND SEMESTER—1958*

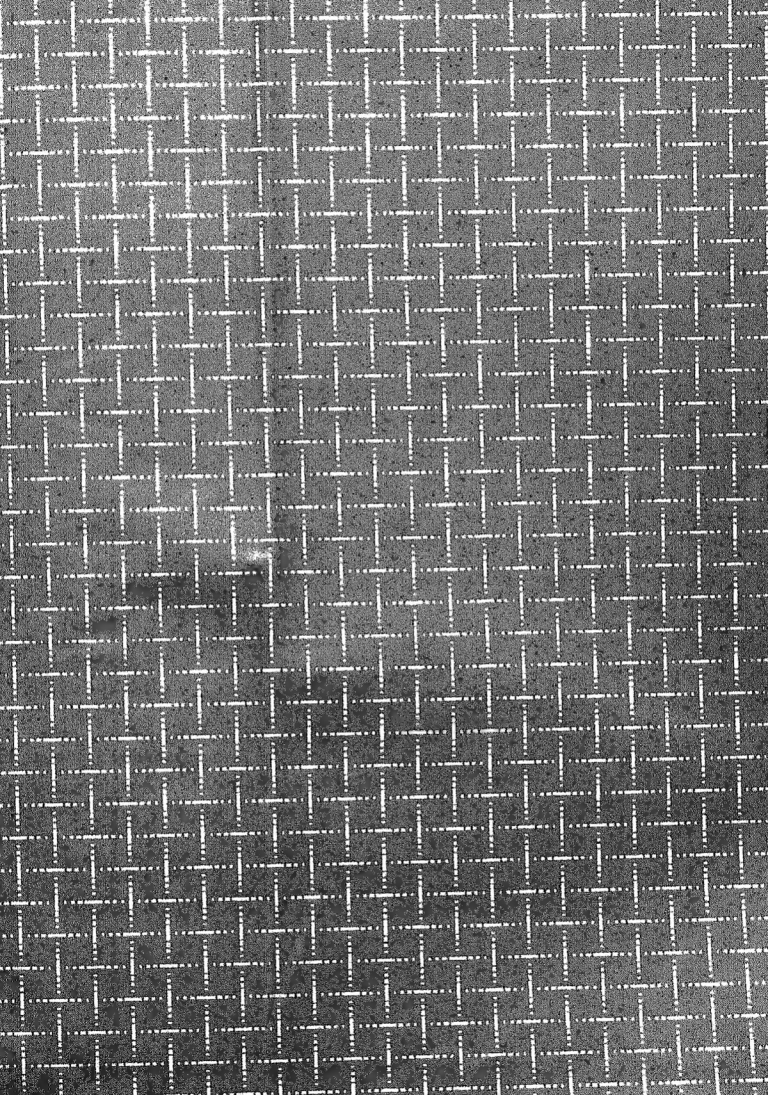
No. 2

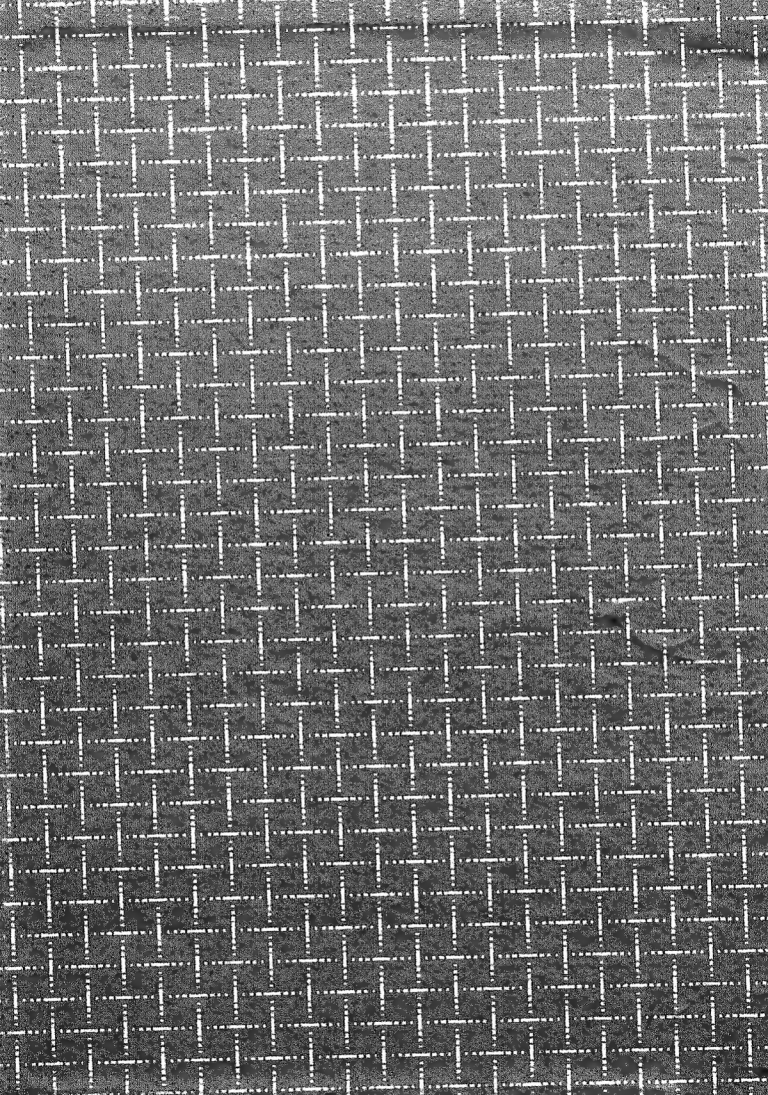
SIXTH YEAR

CONTENTS

Communication as an Important Area of Management . . . . .	<i>Dr. Aly A. Abdon</i>	1
The Concept of Diversification in International Trade . . . . .	<i>Dr. Fouad Hashem Awad</i>	13
The Status of the League of Arab States in the International Community . . .	<i>Dr. Moh. Fathalla El-Khatib</i>	22
The Distribution of Holding Company Expenses Among its Subsidiaries . . .	<i>Dr. M. A. Shehata</i>	57









Բիբլիոթեկա Ալեքանդրինա



0531820